

السلامة المسام  
مولانا الشيخ نظام

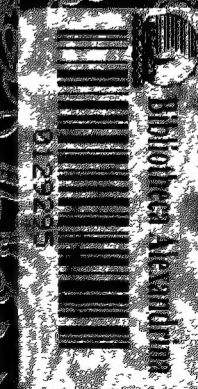
المساروي في الهداية

في مذهب الإمام الأئمة أبي سفيان النعمان

ربها مشو

نباري تاريخه في المساروي البرازي

دار صادر











# الفتاوى الهندية

في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف

العلامة الهمام مولانا الشيخ نظام

وجماعة من علماء الهند الأعلام

المجلد الخامس

وبهامشه

فتاوى قاضخان والفتاوى البرازية

دار صادر  
بيروت



# فتاوى العالم الكبرى

## (الجزء الخامس)

من الفتاوى العالم الكبرى المعروفة بالفتاوى الهندية  
في مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان  
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته  
ومفنا اتباع طريقتيه  
آمين

(وبم اسمها الجزء الثانى من الفتاوى البرازية) وهى المسماة بالجامع الوجيز للشيخ  
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردى الحنفى المتوفى  
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المختلفة وروح ما ساعده الدليل وذكر الأئمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثلثي  
عشرة وثمانمائة قبل لابي السعود المفتى لم يجمع المسائل المهمة ولم يؤلف فيها كتابا  
قال أنا استنى من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للهمم كما  
ينبغي ٨٥ من كشف الظنون

## (الطبعة الثانية)

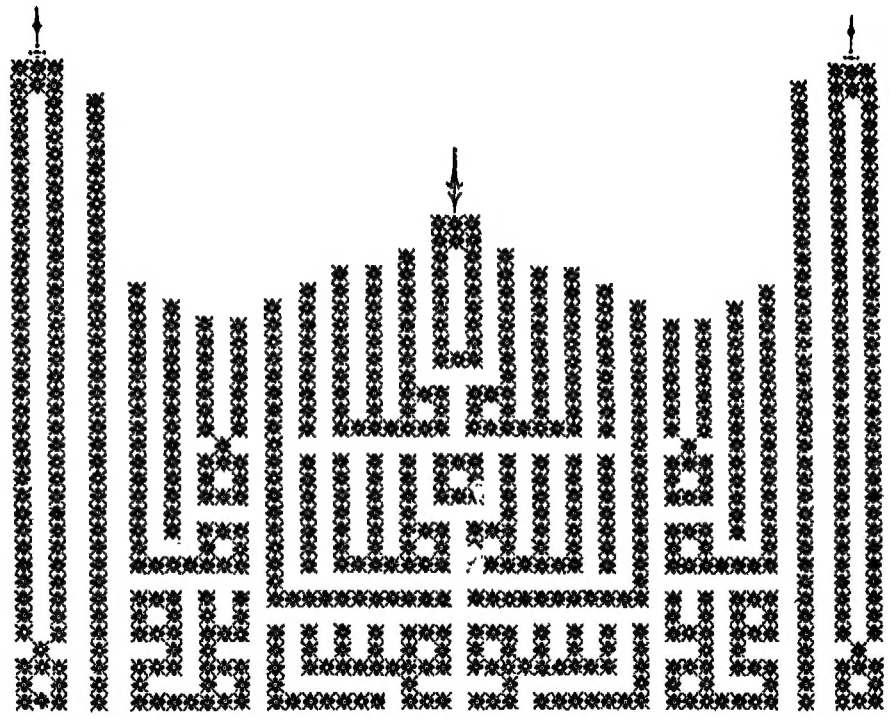
بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

## كتاب الصرف

الدرهم المضروبة ثلاثة  
ثلثاها أو قل منها ماضر  
لكن الفضة أقل من صفرها  
وعلى كل حال فالفضة لا تصير  
مغلوقة بالصفر بل في حكم  
شئين صفر وفضة فلو بيعت  
هذه الفضة الخالصة أن  
الخالصة أكثر من فضة  
هذه يجوز وإن أقل  
أو تساوى أو لم يعلم فسد  
وفي صورة الجواز لا بد من  
قبض الفضة والصرف في  
المجلس وجاز بيع بعضها  
بعض متفاضلا بشرط  
التفاضل والبيع  
والاستقراض أن عددا  
فعدد وأن لا تروج بالعد  
فلا يجوز بالعد إلا إذا كانت  
باعتها فحجوزا لمبايعتها  
لعدم النزاع ولا يتعين  
في العقود حتى إذا اشترى بها  
شياء ولهكت الدراهم قبل  
التسليم لزم المثل \* الثاني  
أكثرها فضة فكذلك الخالصة  
لا يباع ولا يستقرض عددا  
بل وزنا ولا يتعين في العقد  
لأن الدراهم لا تتخلو عن  
قلييل غش عادة لعدم  
الطبع بدونه \* الثالث  
نصفها صفر ونصفها  
فضة فكذلك الثاني وفي شرح  
الطحاوي بيع الدراهم  
المغلوقة فتمت بذهبين  
مثلها يجوز وإن تساوى  
أو غلبت الفضة لا قال  
السدر في عرفنا لا يجوز  
مطلقا وتجوز الزكاتها



بسم الله الرحمن الرحيم

## كتاب المكاتب وفيه تسعة أبواب

### الباب الأول في تفسير الكتابة وركنها وشرطها وحكمها

أما تفسيرها شرعا فهو تحرير المألول يد في الحال ورقبة في المال كذا في التبيين (وأما ركنها) فهو الإيجاب  
من المولى والقبول من المكاتب أما الإيجاب فهو اللفظ الدال على الكتابة نحو قول المولى أعبدك كاتبتك  
على كذا سواء ذكر فيه حرف التعليق أم لا بأن يقول على أنك إن أدبت إلى فانت حر وكذا لو قال لعبدك  
أنت حر على ألف تؤدبها إلى نحو ما في كل شهر كذا فقبل أو قال إذا أدبت إلى ألف درهم كل شهر منها كذا  
فأنت حر فقبل أو قال جعلت عليك ألف درهم تؤدبها إلى نحو ما في كل شهر كذا فإذا أدبت فانت حر وإن  
عجزت فأنت رقيق فقبل ونحو ذلك من الالفاظ لأن العبرة في العقود للمعانى لا للالفاظ وأما القبول فهو أن  
يقول قبلت أو رضيت أو ما أشبه ذلك فإذا وجد الإيجاب والقبول فقد تم الركن ثم الحاجة إلى الركن فحين  
ثبت حكم العقد فيه مقصود الاتعا كالولد المولود في الكتابة والولد المشتري والوالدين كذا في البدائع \* ولو  
قال أنا أدبت إلى ألفا كل شهر مائة فأنت حرفي رواية أبي حفص ليست بكتابة اعتبارا بالاداء بدفعة  
واحدة وهو الأصح هكذا في التبيين (وأما شرائطها) فأنواع بعضها يرجع إلى المولى وبعضها يرجع إلى  
المكاتب وبعضها يرجع إلى بدل الكتابة وبعضها يرجع إلى نفس الركن ثم بعضها شرط الانعقاد وبعضها  
شرط النفاذ وبعضها شرط العدة أما الذي يرجع إلى المولى فمنها العقل وأنه شرط الانعقاد فلا تنفذ الكتابة  
من الصبي الذي لا يعقل والمجنون ومنها البلوغ وهو شرط النفاذ حتى لا تنفذ الكتابة من الصبي العاقل وإن  
كان حرا ما دون في التجارة من قبل الولي أو الوصي ومنها الملك والولاية وهذا شرط النفاذ فلا تنفذ الكتابة من  
القطر ولا من المالك والولاية لا تنفذ من الوكيل لأنه نائب الموكل وكذا من الأب والوصي استحسانا ومنها  
الرضا وهو من شرائط الصحة فيلحق الكتابة مع الإكراه والهزل والخطأ وأما المحرية فليست من شرائط



كانت الخاصة وفي بيع الغطارفة بالعدلى يشترط التقاض في المجلس من الجانبين وعقد الصرف بذكر الأجل في أحد البدلين أو الخيارية عقد بوصف الفساد ووفق الإمام بين المنعقد على الفساد وبين ما عترض عليه الفساد (٣) بإخلال شرط البقاء على الصحة فقال

إذا باع جارية بالف وفي عنقها طوق قدر مائة ألف وتفرقا قبل قبض شيء من الثمن صح في الجارية وبطل في الطوق ولو باعها بالطوق إلى أجل بطل في الطوق وما فرغح في الجارية عندهما وشاع الفساد عند الإمام \* اشترى فضة كثيرة بفضة قليلة معها شيء غيرها أن لم يكن له - هذا الغير قيمة كسك من تراب أو حصة لا يجوز البيع للربا وإن لها قيمة تساوي الفضة الزائدة من ذلك الطوق أو أنقص من المساوي قدر ما يتغاب الناس فيه يجوز بلا كراهة والا كدلسة أو جوزة يجوز بالكراهة قبل لمجدرجه الله تعالى فكيف تجدد في قلبك قال مثل الجبل \* طلب من آخر فرضا بالبيع فباع المستقرض من المقرض عوضا بعشرة وسلمه إليه ثم باعه المقرض منه بأثنى عشر وسلمه إليه يجوز والأحوط أن يقدم الشرط بينهما أن يقول المستقرض كل شرط ومعاملته بينهما قد تركناه ثم يسأله وذكر هذا لاحق أن كان لازالة كراهة نطقه عن الاعراض عن المبرة بالأقراض الذي هو ثمانية عشر والصدقة بعشرة لأنه لا يقع إلا في المحتاج والصدقة قد تقع لا يجدي

جواز المكاتبه فتصح مكاتبه المكاتب وكذا إسلامه فيجوز مكاتبه الذي عبده الكافر وكذا إذا ابتاع عبدا مسلما فمكاتبه فهو جائز وأما مكاتبه المرتد فمكاتبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن قتل أو مات على الردة أو لحق بدار الحرب بطلت وإن أسلم نفذت وعندهما هي نافذة وأما الذي يرجع إلى المكاتب فنها أن يكون عاقلا وهو من شرائط الانعقاد وأما الذي يرجع إلى بدل الكتابة فنها أن يكون مالا وهو شرط الانعقاد فلا تنعقد المكاتبه على الميتة والدم حتى لا يعتق وإن أدى إلا إذا كان قال على أنك إذا أدبت إلى فانت حرف أدى فانه يعتق بالشرط ولا يرجع المولى بقيمة ومنها أن يكون متقوما وأنه من شرائط الصحة فلا تصح مكاتبه المسلم عبده المسلم أو الذي على النحر والخزير ولا مكاتبه الذي عبده المسلم على النحر والخزير فإن أدى يعتق وعليه قيمة نفسه وأما الذي فمكاتبه عبده الكافر على خرا أو خنزير فإن كاتب ذي عبدا له كافر فأسلم أحدهما فالمكاتبه ماضية وعلى العبد قيمة النحر ومنها أن يكون معلوم النوع والقدر سواء كان معلوم الصفة أو لا وهو من شرائط الانعقاد فإن كان مجهول القدر أو مجهول النوع لم تنعقد وإن كان معلوم النوع والقدر مجهول الصفة جازت المكاتبه والأصل أن الجهالة متى خفت منعت جواز الكتابة والأفلا ومنها أن لا يكون البذل ملك المولى وهو شرط الانعقاد حتى لو كاتبه على عين من أعيان المولى لم يجز وكذا لو كاتبه على ما في يد العبد من الكسب وقت المكاتبه وأما كون البذل دينافه وهو شرط جواز الكتابة وأما الذي يرجع إلى نفس الركن فمن شرائط الصحة خلو عن شرط فاسد وهو الشرط المخالف لمقتضى العقد الداخل في صلب العقد من البذل فإن لم يخالف مقتضى العقد جاز الشرط والعقد وإن خالف مقتضى العقد لكنه لم يخل في صلبه يبطل الشرط ويبقى العقد صحيحا هكذا في البدائع \* وأما حكمهما من جانب العبد فهو كالكافر وثبوت حرية اليد في الحال حتى يكون العبد أخص بنفسه وكسبه ويجب الضمان على المولى بالجناية عليه أو على ماله وثبوت حقيقة الحرية عند الأداء ومن جانب المولى ثبوت ولاية المطالبة بالبذل للحال وثبوت حقيقة الملك عند الأداء هكذا في التبيين \* الكتابة أن كانت حالة فلمولى أن يطالب المكاتب بالبذل كما فرغ من العقد وإن كانت مؤجلة منجمة فآثم يطالب بجمعة كل نجم عند محل ذلك كذا في المحيط \* المولى لا يملك كسب العبد ولا استخدامه ولا يجب على المولى صدقة فطره كذا في خزنة المفتين \* وإذا وطئ المولى المكاتبه لمزمه العقر كذا في الهداية \* وفي الكفاية للشمس الأئمة البيهقي جناية المولى على المكاتب عمدا لا توجب القود ولو قتل المكاتب مولا لا يجب القود كذا في العيني شرح الهداية \* وأحكام المكاتبه في النكاح والعدة كالحكام القنة كذا في فتاوى قاضيان \* وهي مستحبة لمن علم فيه خيرا أي علم أمانته ورشده في التجارة وقدرته على الكسب كان البذل حالا أو مؤجلا منجما أو غير منجما عندنا كذا في فتاوى قاضيان \* وقال بعضهم إن المراد بالخيار أن لا يضرب بالمسلمين بعد العتق وإن كان يضربهم فالأفضل أن لا يكاتبه ولو فعل جاز كذا في التبيين \* ولا فرق بين العبد والامة والكبير والصغير إذا كان يعقل البيع والشراء كذا في الكافي \* وكل ما يصلح مهر في النكاح يصلح بدلا في الكتابة كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يعتق إلا بآداب جميع البذل فإذا أدام عتق وإن لم يقل له المولى أن أدته فانت حر هكذا في خزنة المفتين \* ولا يجب حط شيء من بدل الكتابة عن العبد بل هو مندوب كذا في العيني شرح الهداية \* وإذا أخذ بالمكاتبه رهنا فيه وفاهم أهلها الرهن عتق العبد كذا في المبسوط \* الكتابة على وجهين أحدهما أن يكاتبه على نفسه دون ماله والثاني أن يكاتبه على نفسه وماله وكلاهما جائز أما الأول فإن يقول كاتبك على ألف درهم فكل مال هو في يده قبل هذا فهو لولاه وما يكتسبه بعد ذلك فهو له فإذا أدى منه بدل الكتابة يسلم له الفضل والثاني كاتبك على نفسك ومالك على ألف درهم فكل ما في يده وما يكتسبه في المستقبل فهو له دون مولا سواء كان ماله أكثر من بدل الكتابة أو أقل وليس للمولى من ماله غير بدل الكتابة وماله هو الذي

لأنه لا اعتبار بالقول المخالف للواقع والعزيمة كما لا يعتبر العزيمة المخالفة للحال في مسئلة السفر ألا يرى أن مطلق بيع الوفاء إذا انعقد الثمن بعد انقضاء بعض المدة زال بيع قائم يشترط مع مشيئة نظرنا إلى أن قصده الرشح بالغلة وقد نص جاسية من أن الغرض والمقاصد داخله

في حين الاعتبار ان لم يكن الغرض مشتركاً حتى نص في مختصر التوقيم أن الغرض يصلح لمخصصاً \* وإذا كان المتاع للقرض ويريد أن يقر عشرة باثني عشر إلى سنة فالقرض يبيعه (٤) من المستقرض بما يريد إلى سنة ثم المستقرض بعد القبض يبيعه من الأجنبي بعد

ويسلمه إليه ثم الأجنبي يبيعه من المقرض بعشرة ويأخذ منه العشرة ويعطيه للمستقرض من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة إلى المقرض بعشرة وله على المستقرض اثنا عشر إلى سنة \* ولو كان له على آخر عشرة يريد أن يؤجله إلى مدة ثلاثة عشر شتري منه بتلك العشرة متاعاً ثم يبيعه بعد القبض منه بثلاثة عشر إلى سنة \* ولا بأس بقبول هدية الغريم واجابه دعوى بلا شرط وكذا إذا قضى أجوداً مما قبض يحصل لوبلا شرط وكذا لو قضى أدون ولو أرجع في الوزن ان كثيراً لم يجز وان قل جاز وما لا يدخل في تفاوت الموازين ولا يجزى بين الكيلين لا يسلم له بل يرد به والدرهم في مائة يرد بالانفاق واختلفوا في نصفه قبل كثير وقيل قليل ولو أن المستقرض وهب منه الزائد لم يجز لانه مشاع يحتمل القسمة \* له على آخر عشرة دراهم صحاح فأراد أن يبيعه باثني عشر مكسرة لا يجوز لانه ربا وان أراد الحيلة يستقرض عن المستقرض اثني عشر مكسرة ثم يقضيه عشرة جناداً ثم يعوضه عن دراهم بشئ قليل فيجوز \* ولولرجل على آخر عشرة دراهم مكسرة إلى أجل لجامع بعد - لول الأجل بتسعة صحاح \* والصحيح عوضاً عن المكسرة لا يجوز (والحيلة) أن يستوفي التسعة بالتسعة ويغيره عن الدرهم وان خاف المديون أن لا يبرته يعطيه تسعة صحاحاً

### الباب الثاني في الكتابة الفاسدة

للول أن يرد المكاتب إلى الرق ويفسخ الكتابة بغير رضاه وفي الجائزة لا تفسخ الا برضاه والعبء أن يفسخ في الفاسدة والجائزة جميعاً بغير رضاه المولى هكذا في شرح الطحاوي \* وفي الولوالجية وما كان يعتق بادائه المولى في الكتابة الفاسدة يعتق بادائه إلى الورثة بعد موت المولى كذا في التتارخانية \* وان كاتبه عين غيره من مكمل أو موزون أو عرض فيه روايتان والظاهر الفساد كذا في فتاوى قاضيان \* ان كاتبه على ألف وخدمته سنة أو وصيف جاز ولو كاتبه على ألف وخدمته بألف الكتابة فاسدة وبه باداء قيمته دون خدمته فان أدى الألف وعتمق ان كان قدر قيمته لم يبق للولى عليه سبيل وان كان قيمته أرجع عليه بالفضل كذا في محيط السرخسي \* القيمة في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المسمى كانت ناقصة عن المسمى لا تنقص عن المسمى وان كانت زائدة زيدت عليه كذا في شرح الوقاية \* لو كان على حنطة أو شعير وسمى مقداراً معاً وما ان وصف ذلك بصفة بأن يصنفه بشرط الجيد أو الردي أو الوانع على ذلك الوصف وان لم يصف ذلك بصفة انصرف إلى الوسط كذا في المحيط \* وان كاتبه على عين في المكاتب وهي من كسبه بان كان ما ذنوبه في التجارة فقيه روايتان في رواية يجوز لانه كاتب على بدل منه بقدر على تسليمه وفي رواية لا يجوز لانه كاتب على مال نفسه ولو كاتبه على دراهم في يد العبد يجوز بانه روايات لانها لاتعين في المعاوضات كذا في التبيين \* ولو استحق العوض ولم يكن معينا في العقد فلي الى مثله وان كان عيناً وهو عرض أو حيوان يرجع على العبد بقيمته للولى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجح الله تعالى كذا في التتارخانية ناقلاً عن التجريد \* رجل كاتب عبده على جارية فدفعها اليه فوطئها الم فولدت منه ثم استحقها رجل قال يأخذها المستحق وعلى المولى عقرها وقيمة ولدها ثم يرجع المولى بقيمته على المكاتب ولا يرجع بالعقر كذا في المبسوط \* اذا كاتب عبده على ثوب أو دابة أو حيوان أو دار لم تن حتى لا يعتق وان أدى لأن الثوب والدار والحيوان مجهولة النوع وان كاتبه على ثوب هروى أو عجب جارية أو قرس جازت المكاتبه ويقع على الوسط ولو جاء العبد بقيمة الوسط في هذه المواضع يجبر المولى القبول كذا في البدائع \* والوسط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الذي قيمته أربعون درهماً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على قدر غلاء السعر والرخص ولا ينظر في قيمة الوسط إلى قيمة المكاتب كذا في اللزخ

دروهم بشئ قليل فيجوز \* ولولرجل على آخر عشرة دراهم مكسرة إلى أجل لجامع بعد - لول الأجل بتسعة صحاح \* والصحيح عوضاً عن المكسرة لا يجوز (والحيلة) أن يستوفي التسعة بالتسعة ويغيره عن الدرهم وان خاف المديون أن لا يبرته يعطيه تسعة صحاحاً

\* والصحيح قواه ما كذا في السكا في باب المهر \* اذا كتبه على قيمة نفسه فالكتابة فاسدة فان اداهما عتق عليه ولا شيء عليه غيرهما ثم القيمة ثبت بتصادقهما على أن ما أدى قيمته فان اختلفا رجع الى تقويم المقومين فان اتفق اثنان على شيء يجعل ذلك قيمته وان اختلفا فقوم أحدهما بالالف والآخر بالالف وعشرة لا يعتق ما لم يؤد الاقصى كذا في السراج الوهاج \* لو قال كاتبك وسكت عن ذكر البذل لا تنقد الكتابة أمسلا عند علمنا الثلاثة كذا في المحيط \* كاتب على وصيف أبض فصالح من ذلك على وصيفين أبضين أو حبشين يدا بيد فهو جائز كذا في المبسوط \* لو كتبه على لؤلؤة أو باقوتة لم تنقد ولو كتبه على حكمه أو على حكم نفسه لم تنقد لان الجهالة ههنا أغش من جهالة النوع والقدر كذا في البدائع \* وان كتبه على وصيف فأعطاه وصيفا وعتوبه ثم أصاب السيد به عيبا فأشارده على المكاتب ويرجع بمثله كذا في المبسوط \* وان كاتب جارية على ألف درهم على أن كل ولد تله فهو للسيد أو على أن تخلد به بعد العتق فالكتابة فاسدة كذا في خزائن المقتنين \* وان كاتب على دار قد سماها ووصفها أو على أرض لم تجز لان الدار والارض لا تثبت دينيا في الذمة في شيء من العقود هذا لم يعين الدار فقد كاتب على شيء لم يعرف وإذا عتقها فقد كاتب على ما لا يعلل دينيا في الذمة كذا في المبسوط \* اذا كاتب جارية على ألف درهم على أن يطاها مادامت مكاتبه أو على أن يطاها مرة فالكتابة فاسدة فلو أنها أدت الالف عتقت في قول عامة العلماء ثم اذا أدت فعتقت ينظر الى قيمتها فان كانت قيمتها ألف درهم فلا شيء للمولى عليها ولا له على المولى وان كانت قيمة الجارية أكثر من ألف رجع المولى عليها بما زاد على الالف وان كانت قيمة المكاتبه أقل من الالف وأدت الالف وعتقت هل ترجع على المولى بما أخذ من الزيادة على قيمتها قال أصحابنا الثلاثة ليس لها أن ترجع كذا في البدائع \* فان وطئها السيد ثم أدت الكتابة فعليه عقربا رجل كاتب أمة حاملا في بطنها داخل في كاتبة إذا كراؤ لم يدكر فان استثنى ما في بطنها لم تجز الكتابة كذا في المبسوط في باب مكاتبه الامه الحامل \* لو كاتب عبده على دراهم فهي فاسدة لانه لو أدى ثلاثة دراهم فانه يعتق وعليه قيمته كذا في السراجية \* وان كاتبها على ألف درهم تؤذيها اليه بنحو ما واشترط أنها ان عجزت عن فحجم فعليه مائة درهم سوى التجم فالكتابة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو كتبه على ألف منجعة فان عجز عن التجم فكاتبته ألف درهم فهي فاسدة قالوا الصحيح أن الكتابة الثانية فاسدة دون الاولى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائز ان كذا في محيط السرخسي \* وفي النوازل لو كاتب عبده كتابة واحدة على ألف على أن يأخذ أيتها شاء ثم وهب السيد مال الكتابة لاحد جماعة عتقا جميعا وان لم يقبل عادت الكتابة وصارت الالف دينيا عليهما كما كانت وهما حران وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرة \* وان كاتبها على ألف درهم الى العطاء أو الديار أو الى الحصاد أو نحو ذلك مما لا يعرف من الاجل جاز ذلك استحسانا فان تأخر العطاء فانه يحل المال اذا جاء الوقت الذي يخرج العطاء فيه ولها أن تعجل المال وتعتق هكذا في المبسوط \* ولو كتبه على ألف درهم وهي قيمته على أنه ان أدى وعتق فعليه ألف آخر جاز وكان الامر على ما قال اذا أدى الالف عتق وعليه ألف آخر بعد العتق كذا في البدائع \* وان قال كاتبك على هذا الالف من الدراهم وهو غيرهما جازت المكاتبه واذا أدت غيرها عتقت وكذلك ان قالت كاتبي على ألف درهم على أن أعطي من مال فلان فالعتق جائز وهذا الشرط لغو واذا كاتبها واشترط فيها الخيار لنفسه أو لها جاز ذلك فان ولدت ولدا ثم اسقط صاحب الخيار خياره فالولد مكاتب معها وان مات المولى قبل اسقاط الخيار والخيار له أو ماتت الامه والخيار لها فالخيار يسقط بموت من له كافي البيع ويسمي الولد فمأله ان عتق المولى نصفها قبل أن يسقط خياره فهذا منه فسح الكتابة كالواعتق جميعها واذا انفسخت الكتابة فعليه السعاية في نصف قيمتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو اعتق السيد ولدا كان هذا فسحا للكتابة وان كان الخيار لها فالولد يعتق

دينار درهم ولم يكونا بغيرهم - ما ثم نقد او ثمنه باضاقب التفرق جاز وكذا لو قبض تحكبان كان له على آخر ذنابهم ولا آخر عليه درهم فاشترى كل ما على صاحبه بماله عليه ثم لم البيع (٦) بنفس وكذا لو كان لا آخر عليه طعم أو نولس وله على آخر درهم أو ذناب فاشترى من عليه الطعام

بالذناب التي له عليه ذلك الطعام صحيح ثم بغير البيع الرجل اذا باع خذله آية ضبعة بغير لها على آية قبل لا يجوز لانه بيع دين لها على ثالث وذكر عن الكرخي ما يدل على الجواز وان افتقر فابعد قبض أحد البديلين حكم لا يجوز سواء كان العقد صرفاً أو لا كما اذا كان له على آخر دينار فاشترى من عليه بمشقة درهم وصار صرفاً ونترقا قبل قبض العشرة كان باطلا مع كون أحد البديلين مقبوضاً وكذا اذا كان له على آخر طعام أو فليس فاشترى من عليه بدرهم وتفرق فاقبل قبض الدرهم بطل وهذا مما يحفظ فان مستعرض الخطئة أو الشعر يتافه ثم يطالب المالك بها ويحجز عن الاداء فيبيعها مقرضها منه باحد النقدين الى أجل ويسمونه كنهم بها كردني وانه فاسد لانه افتراق عن دين بدين

### المتفرقات

بيع الموهون غير نافذ في حق المرتهن وليس للراهن والمرتهن حق الفسخ كالمستأجر وبقي بأن بيع المستأجر والموهون صحيح لكنه غير نافذ وفي بعض المواضع انه فاسد ومعه انه غير نافذ في حق المستأجر والمرتهن لازم في حق البائع حتى اذا قضى الدين أو تمت الاجارة لم يبرم البيع واذا علم المشتري المكاتب

باعثاق المولى ولا يسقط عنه شيء من البطل كذا في المبسوط \* ولو كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت الأمة ولدا فباع المولى الولد أو وهبه وسلمه أو أعتقه جازت تصرفاته وبطلت الكتابة كذا في خزنة المفتين \* حربي كاتب عبده في دار الحرب ثم أسلمه جازت تصرفاته وأجازت ذمة أجرت ذلك فان خرج منه تأمين والعبد في يديه على حاله فخاصمه في المكاتبه أبطلها كما بطل العتق والتدبير في دار الحرب منهم اذا خرجوا بأمان ولو كونه ثم خرج العبد لم يعتق وبطلت عنه الكتابة \* مسلم تاجر في دار الحرب كاتب عبده أو أعتقه أو دبره كان جائزاً استحساناً وكذلك لو كان العبد كافراً فاشترى في دار الاسلام فان كان العبد كافراً فاشترى في دار الحرب وكاتبه فادى وعتق ثم أسلم أجرتة على المسلم استحساناً كذا في المبسوط في باب مكاتبه المريض والمرتد \* واذا كاتب الرجل عبده وهو خياط أو صباغ على عبده مثله يعمل عمله فالقياس أن لا تصح هذه الكتابة وفي الاستحسان تصح كذا في المحيط \* وان كاتب أمته مكاتبه فاسدة فولدت ولداً ثم أدت المكاتبه عتق ولدها معها وان ماتت قبل أن تؤدى فليس على ولدها أن يسلم في شيء فان استسعاها في مكاتبه الام فاداه لم يعتق في القياس وفي الاستحسان يعتق وهو أمه مستند الى حال حياتها كذا في المبسوط \* واذا كاتب عبده على ألف درهم على أن يؤدها المكاتب الى غير ماله كانت الكتابة جائزة وكذلك لو كاتبه على ألف درهم على أن يضمن الرجل عن سيده فالكتابة جائزة قال والضمان جائز أيضاً وهذا استحسان كذا في الذخيرة \* رجل كاتب أمته وعلم ادين فولدت ولداً وأدت المكاتبه ثم حضر الغرماء فلمهم أن يأخذوا الكتابة من السيد ويضمنوه قيمة الجارية ويرجعون بفضل الدين ان شاءوا على الجارية وان شاءوا على الولد ولكن لا يأخذون منه الا مقدار قيمته وان شاءوا رجعوا على الجارية بجميع ديونهم وليس لهم أن يضمنوا المولى قيمة الولد وان ماتت الام بعد أداء الكتابة فعلى الولد الاقل من قيمته ومن الدين كذا في المبسوط \* ولو كاتبه بشرط أن لا يخرج من المصرفا لشرط باطل والكتابة جائزة كذا في محيط السرخسي \* رجل وكل آخر ليعتق عبده فكاتبه لانه تصح كذا في جواهر الفتاوى \* رجل كاتب عبد من تاجر من عليه مدين مكاتبه واحدة فغاب أحدهما ثم جاء الغرماء فليس لهم أن يردوا الحاضر في الرق ولكنهم يستعونه فيما عليه من الدين وما أدى من المكاتبه فالغرماء أحق به وليس لهم أن يضمنوا المولى قيمتها كذا في المبسوط \* مرتد كاتب عبده ثم لحق بدار الحرب ثم رجع مسلماً فان كان دفع المكاتب الى القاضي فرد في الرق فالكتابة باطلة والا فهو على مكاتبته كذا في المبسوط في باب كتابة المرتد \* ولو كاتبها على ميتة فولدت ولداً ثم أعتق السيد الام لم يعتق ولدها معها بخلاف ما اذا كاتبها على ألف درهم مكاتبه فاسدة فولدت ولداً ثم أعتق السيد الام عتق ولدها معها كذا في المبسوط في باب ما لا يجوز من الكتابة \* والله أعلم

### الباب الثالث فيما يجوز للمكاتب أن يفعله وما لا يجوز

المكاتب يمنع من التمرعات الا ما جرت به العادة كذا في خزنة المفتين \* ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر كذا في الكافي \* وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره وبأى جنس كان وبالنقد والنسيئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك البيع الا بما يتغابن الناس في مثله وبالدرهم والذناب والنقد لا بالنسيئة وله أن يبيع ويشترى من مولاه الا أنه لا يجوز له أن يبيع ما اشتراه من مولاه من الجدة الا أن يبين وكذلك المولى فيما اشتراه منه ولا يجوز له أن يبيع من مولاه درهمين لانه بعقد الكتابة صار أحق بمكاسبه فصار كالأجنبي وكذا لا يجوز للمولى ما يملكه وله أن يحط شيئاً بعد البيع بعيب ادعى عليه أو يز يد في ثمن شيء قد اشتراه وليس له أن يحط بعد البيع بغير عيب ولو فعل لم يجز وله أن يرد ما اشتري بعيب سواء اشتراه من أجنبي أو من مولاه كذا في البدائع \* ويجوز اقراره بالدين والاستيفاء كذا في السراجية \* واناسي

المكاتب المسمى بالمرتهن لا يملك التمسك به اذا قضى الدين أو تمت الاجارة لم يبرم البيع واذا علم المشتري المكاتب يكونه من هونا أو مستأجر عندهما لا يملك التمسك به اذا قضى الدين أو تمت الاجارة لم يبرم البيع وان اشترى أمته ذنب

بغل ويعلم هوية فجعله كالاستحقاق والعلم به لا يمنع الرجوع وأجابا عن المسئلة بان الزوج لا يمنع التسليم وانتفاع المستاجر يمنع ومسئلة بيع  
الرهن من تين والمواجر ويسع المرهون ثم اجازته وهبته يا أن شاء الله تعالى \* بيع (٧) المغصوب من غير الغاصب اذا كان الغاصب

مقرا أوله بينه يصح موقوفا

كافي المرهون وكذا في بيع

العقار قبل قبضه وقبل نقد

الثنى انه يصح ويغيب المالك

قبل القبض واذا جدد

الغاصب الغصب ولا برهان

للمالك لم يجز البيع وان مقرا

وسلمه ثم البيع وان مات قبل

التسليم انقض البيع \* باع

الابق أو الجنبين فولدت

وجود وسولهما في المجلس

لم يجزوا باع الا بق والمشتري

يعلم مكانه يجوز وان كان

لا يعلم مكانه فوجده البائع

ودفعه اليه فاعقبه المشتري

جاز عققه وان باعه من آخر

أولم يملك لم يجز وان تدوالته

الايدى وان باعه وقضيه

المشتري ثم اخلفا فقال

المشتري ما كنت عالما بكانه

وقال البائع كنت عالما به

فالتقول للبائع في الصحيح وعن

محمد اذا اشترى المغصوب من

مالك والعين في يد الغاصب

وهو جاحد ان البيع جائز

ويقوم المشتري مقام المالك

وهذا قول الامام وعن الثاني

ادعى عينا في يد رجل وأقام

شاهدين أو شاهدا ولم يقض

به حتى باعه قال لأجزيه

\* بيع حلال الدم موقوف

عند الامام ان قتل بطل \* باع

سمكه في حظيرة لا يوجد بلا

صميد لا يجوز زفان اصطاده

المشتري باذن البائع ضمن

قيمه ان ألقه \* له على آخر

الف من عن مبيع فقال أعطه كل شهر مائة درهم لا يكون ناجسا ولا يملك طلبه في الحال وفي الملتقط عليه أن يفتن جعله الطالب بنحو ما ان

أخل بضم حسل الباقي فالأمر كما شرط \* قضى الدين قبل حلول الاجل فوجد معيوا ورده أو كان مستحقه فاستحق من الدائن عادا لاجل

المكاتب فاستدان دينافه ومثله ما استدان في أرض الاسلام وان ارتد المكاتب وعليه دين واستدان في  
رذته أيضا علم ذلك باقراره ثم قتل على رذته فهو بمنزلة دين المرض حتى يبدأ استدان في حال الاسلام من  
أ كسايه ثم ما بقي للذي أدانه في حال رذته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وما بقي بعد قضاء دينه  
وأداء مكاتبته يكون لورثته المسلمين واذا سعى ولد المكاتب المولود في مكاتبته وقضى مكاتبته وعمق ثم حضر  
غرماء به لم يكن لهم أن يأخذوا من المولى ما أخذوا منهم يتبعون الولد بدنيهم كذا في الميسوط \* ولا يجوز  
للمولى أن يتزوج أمة المكاتب وان اشترى المكاتب زوجة سيده بقي نكاحه كذا في الكافي في باب  
الدعوة \* وان رهن أو رهن أو أجزأ واستأجر فهو جائز كذا في الذخيرة \* ولا يجوز للمكاتب أن يتزوج  
أنه ولا بنته ويزوج أمته ومكاتبته كذا في البدائع \* ولا يزوج عبده ولا يول كل به فلو عمق وأجاز  
لا يجوز لان الاجازة لاقت عقدنا باطلا ولو قال بعد العتق أجرت تلك الوكالة يكون توكيلا ابتداء كذا في  
الكافي \* ولو تزوج المكاتب أمته من عبده ففي ظاهر الرواية أنه لا يجوز كذا في العيني شرح الهداية  
\* المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى ثم عتقت كان لها خيار العتق كذا في فتاوى قاضيخان \* فان تزوجت  
بغير اذن مولاهما فم يفرق بينهما حتى عتقت جازالة نكاح ولا خيار لها كذا في الميسوط \* قال محمد رحمه  
الله تعالى مكاتب كاتب عبدا من أ كسايه فهو جائز وهذا استحسان أخذ به علماءنا رحمهم الله تعالى ثم اذا  
جازت كتابة المكاتب لو أدى المكاتب الثاني مكاتبته عتق واذا عتق الثاني بأداء مكاتبته ينظر ان كان الاول  
مكاتبه حال عتق الثاني فان الولاء لا يثبت للمولى المكاتب الاعلى وان كان حر فالولاء يثبت للمكاتب الاعلى  
لالمولود وان ثبت الولاء للمولى اذا أدى المكاتب الاول بعد ذلك وعمق لا يتحول الولاء الى المكاتب الاول وان  
يجز الاول ورثته في الرق ولم يؤد الثاني مكاتبته بعد بقي الثاني مكاتبه على حاله واذا بقي الثاني مكاتبه يصير مملوكا  
للمولى على الحقيقة حتى لو أعتقه نفذ عتقه على الحقيقة ولو ان الاول لم يجز ولكن مات قبل الاداء لم يؤد  
الثاني مكاتبته أيضا بعد فهدا على وجهين ان مات الاول وترك أموالا كثيرة سوى ما تركه على المكاتب  
الثاني من بدل الكتابة وبه وفاء سيدل كتابته وفي هذا الوجه لا تنفسخ كتابته فيؤدى مكاتبته ويحكم  
بجزيته في آخر جزء من أجزاء حياته وما بقي يكون لورثته الاحرار ان كان له ورثة أحرار وان لم يكن له ورثة  
يكون لمولاه ويبقى الثاني مكاتبه على حاله حتى يؤدى مكاتبته الى وارث المكاتب الاول ويعتق واذا أدى  
وعتق كان ولاؤه للمكاتب الاعلى حتى يرثه الذكور من ورثته الوجه الثاني اذا مات الاول ولم يترك مالا  
سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وانه لا يتحول امان كان مكاتبته الثاني أقل من مكاتبته الاول  
ففي هذا الوجه تنفسخ مكاتبته الاول ويكون عبدا ويبقى الثاني مكاتبه للمولى يؤدى اليه مكاتبته ويعتق  
وان كان مكاتبته الثاني مثل مكاتبته الاول أو أكثر منه وهذا الوجه لا يتحول امان حلت المكاتب الثانية  
وقت موت الاول لا تنفسخ كتابة الاول فيؤدى الثاني الى المولى قدر مكاتبته الاول ويحكم بجزيته الثاني للحال  
وبجزيته الاول في آخر جزء من أجزاء حياته وما بقي من مكاتبته الثاني يكون لورثة المكاتب الاول ان كان له  
ورثة أحرار ويكون لورثة الثاني لورثة المكاتب الاول لا للمولى المكاتب الاول وان لم تحل المكاتب الثانية بعد  
موت المكاتب الاول ان لم يطلب المولى الفسخ من القاضى حتى حلت فالحقوب فيه كالحقوب فيما اذا مات  
الاول وقد حلت ما على الثاني وقت موته وان طلب من القاضى الفسخ فالحقوب فيه يفسخ كتابة الاول كذا في  
المحيط \* وان أتيا بجماع ما ثبت ولاؤهما للمولى كذا في البدائع \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله  
تعالى في مكاتب كاتب عبده ثم مات الاعلى وقد ترك وفاء الا أنه دين على الناس فلم يخرج الدين حتى أدى  
الاسفل الى ابن الاعلى فانه يعتق ولاؤه للمولى فان خرج الدين بعد ذلك وقضيت الكتابة لم يتحول ولاؤه  
الاسفل الى الاعلى وانما يطرق في الولاء والميراث الى يوم أدى الكتابة كذا في المحيط \* مكاتب كاتب عبدا ثم

الف من عن مبيع فقال أعطه كل شهر مائة درهم لا يكون ناجسا ولا يملك طلبه في الحال وفي الملتقط عليه أن يفتن جعله الطالب بنحو ما ان  
أخل بضم حسل الباقي فالأمر كما شرط \* قضى الدين قبل حلول الاجل فوجد معيوا ورده أو كان مستحقه فاستحق من الدائن عادا لاجل

ولو اشترى بالمؤجل من المدين قبل محله ثم تقا بالايغود الاجل وان وجد المبيع معيبا فرتبه بقضاء عاد الاجل ولو به كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين (نوع في الاستصناع) لا يجبر (٨) الصانع على العمل ولا المستصنع على اعطائه الاجر وان شرط تعجيل الاجر وان قبض الصانع

الدرهم ملكها ويطلب بموت الصانع وان زعم الآخر أنه لم يفعل كالمشروط وادعى الصانع خلافة أعنى عدم الخلاف قالوا لا عين فيه لاحدهما على الآخر ولو ادعى الصانع على رجل امره بعمل فانكر الآخر لا يحلف (نوع في التصرف قبل قبض المبيع)

ولو قضي بالمبيع دينه قبل القبض لا يجوز لأن فيه معنى البيع قبل القبض ونص في بيع العمون أن اجارة المبيع المنقول شائعة قبل قبضه لا يصح ولو عقارا عندهما أيضا خلاف بيعه ولو وهبه لغير البائع وأمره بالقبض ففيه خلاف ولو من البائع وقبله يكون اقاله بخلاف ما اذا باعه منه وعن محمد لو وهبه أو باعه من البائع قبل قبضه فهذا مناقض للبيع وقد ذكر بخلافه في البيع فصار في البيع روايتان وعن الامام لو أمر البائع قبل قبضه أن يهبه من فلان فقبل ودفعه اليه كان قبضا وتم البيع وان أمر المشتري البائع بالبيع أو الاكل والمبيع ما كوله ففعل انفسخ البيع وماله يفعل لا ينفسخ

(نوع في الاستحقاق)

عن الثاني اشترى عبد اوفقد

مات الاول عن ابن حر ولم يترك الاما على الآخر ثم مات الآخر عن ابن ولده في المكاتبه فعليه أن يسعي فيما على أبيه فيؤدى ذلك الى المولى من مكاتبه الاول وما فضل عنهما فهو ميراث لابن الاول عن أبيه وولاه الابن الآخر لابن الاول \* مكاتب اشترى امرأته ولم تكن ولدت منه ثم كاتبها فذلك جائز وما ولدت بعد الكتابة فهو معها في المكاتبه لانه جزء منها فان مات المكاتب عن وفاء عتقت هي وأولادها وأخذ أولادها ما بقي من ميراثه بعد أداء كتابته فان لم يترك وفاء فالمرأة وولدها بالخيار ان شاءوا سوا فمباقي على الاول ليعتقوا بعتق الاول وان شاءوا سوا فمباقي على الام ويسعون في أقل من ذلك واذا كاتب المكاتب امرأته ولم تلد منه ثم ولدت بعد الكتابة ثم ماتت المرأة ولم يترك وفاء فالابن بالخيار ان شاء سعي فيما بقي على أمه ليعتق بائنه وان شاء عجز نفسه فيكون بمنزلة أبيه كذا في الميسوط \* وليس للمكاتب أن يكاتب ولده ولا والديه والاصل أن كل من لا يجوز له أن يبيعه لا يجوز له أن يكاتبه الأم ولده كذا في البدائع \* مكاتب كاتب جاريته ثم وطئها فعلق منته فان شاءت مضت على الكتابة وان اختارت ذلك أخذت عقرها وان شاءت عجزت نفسها فتكون بمنزلة أم ولده لا يبيعهما كالأول استولد المكاتب جاريته فان عجزت فاعتقها المولى لم يجز كالأول اعتق جارية من كسب مكاتبه بخلاف ما لو اعتق ولدها لان الولد داخل في كتابته فيعتق بعتقه فيكون مملوكا كالمولى ولكن أم ولده يطؤها ويستعملها فلم تصر مملوكة للمولى وان مات الولد لم يكن للمكاتب أن يبيعهما أيضا \* مكاتب كاتب جاريته ثم استولدها المولى فعليه العقرها والولد مع أمه بمنزلة أمه عجزت أخذ المولى الولد بالقيمة استحسانا والجارية مملوكة للمكاتب بمنزلة المورو وان كان المكاتب هو الذي وطئها ثم مات ولم يترك مالا فان لم تلد مضت على الكتابة وان كانت ولدت خبرت فان شاءت رفضت مكاتبتهما وسعت هي وولدها في مكاتبه الاول وان شاءت مضت على مكاتبتهما ولو كان ترك مالا فيه وفاء بالمكاتبه أدت مكاتبته وحكم بحرية وحرية ولده وبطل المكاتبه عنهما وان عجزت هي والمولى هو المذمى للولد والمكاتب الاول ميت فالولد حر وعلى المولى قيمته وان كان بالقيمة وفاء بالمكاتبه عتق المكاتب فكانت الام مملوكة لورثة المكاتب ان كان له وارث سوى المولى وان لم يكن صار للمولى بالارث وكانت أم ولده كذا في الميسوط \* واذا أذن لعبده في التجارة جاز فان استدان العبد ديناً يلزمه فان جاء الغرماء بطلبون العبد بالدين يباع بالدين الآن يؤدى المولى قيمة العبد فان أدى المكاتب دينه حتى لا يباع العبد بدينه ان كان ما أدى مثل قيمته فانه لا شك أنه يجوز عندهم جميعا وان كان ما أدى عن العبد أكثر من قيمته ان كانت الزيادة على القيمة زيادة تغيب الناس في مثلها فهو جائز بخلاف وان كانت الزيادة على قيمة العبد بحيث لا تغيب الناس في مثلها أشار في الاصل الى أنه يجوز في مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاما على قولهما لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولا يملك التصديق الا بشئ يسير حتى لا يجوز أن يعطى فقير ادرهما ولا أن يكسوه ثوبا وكذا لا يجوز له أن يهدى الاشياء اقله امان المأكول وله أن يدعو الى الطعام ويملك الاجارة والاعارة والايديع كذا في البدائع \* ولا يقرض حتى لو أقرض لا يطيب للمستقرض أكله الا أن يكون مضمونا عليه حتى لو تصرف فيه بجور كذا في العيني شرح الهداية \* ولا تجوز وصيته ولا كفالته بالمال ولا بالنفس باذن المولى ولا بغيره وبجور أن يتوكل بالشراء وان كان يوجب ضمانا عليه للبائع لان الوكالة من ضرورات التجارة فان أدى فعلى رزمتها الكفالة كذا في البدائع \* ولو كان المكاتب صغيرا حين كفله لم يؤخذ به وان عتق كذا في العيني شرح الهداية \* ويجوز كفالته عن سيده وهل تجوز له الحوالة فهذا على وجهين ان كان عليه دين لانسان وعلى صاحب الدين دين لا آخر فأحاله على المكاتب فهو جائز وان كان لانسان على آخر دين فأحاله على المكاتب وقبل الحوالة وليس عليه دين الذي أحاله عليه لا يجوز لانه تبرع كذا في البدائع \* واذا باع بيعا وأقال جاز وله أن

التمن وقبضه واستحقه رجل من الشاري فحضر البائع وبرهن على المستحق انه كان باعه منه وقضى به قال الامام لاسمىل المشتري يدفع على العبد ولو لم يبرهن على البيع لكنه برهن على أن هذا البيع كان بأمر المستحق يرد العبد على المشتري \* اشترى من رجل وباعه من آخر



فاستحق على المشتري الثاني فبرهن المشتري الثاني أن بائعه كان اشتراه من المستحق يقبل لأنه خدعهم في إثبات ملكه عليه ولا يمكنه الإثبات ملكاً بائعه وذلك يحصل ببرهانه \* اشترى عبداً من رجل ثم استحق من يده بقضاء ثم وصل (٩) إلى المشتري لا يؤمر بالتسليم إلى بائعه

وان كان الشراء اقراراً بأنه ملك البائع لأنه كان في ضمن الشراء وانفسخ بانفساخه بخلاف ما إذا كان أقر صريحاً أنه ملك البائع ثم اشتراه والمصلحة بحالها حيث يؤمر بالتسليم لأنه كان قصداً \* اشترى عبداً وأقر أنه ملك البائع ثم استحقه عليه رجل بالبرهان رجع بالثمن على البائع وليس للبائع أن يقول أنك اعترفت بأن المالك لي والمستحق ظلمك والمظالم لا يظلم فصار كما إذا غصب من يده غاصب لان المشتري يقول كان اقرارى به بشرط أن يسلم لي المبيع ظاهراً أو باطناً متى سلم للمستحق بالقضاء ظاهر الم يبق لي الملك فيه ظاهراً فكذلك لا يبقى في الثمن له الملك ظاهراً بخلاف الغصب لأنه لازالة فيه أصلاً فلا يفوت التساوى بين البديل وعن الزوج جندى فيمن باع جارية ثم المشتري باع من آخر ثم من آخر وظهر رأيناها عن الاستحقاق المبطل والبائع الأخير ميت لم يترك وارثاً ولا وصياً ولا مالا والبائع الاول حتى نصب القاضي عن الأخير وصياً فبرجع المشتري عليه وهو على الاول وعن الثاني استحق المشتري من المشتري ورام الرجوع بالثمن فقال البائع له تعلم أن

يدفع المال مضاربة أو يأخذ من المولى مضاربة وله أن يوجر نفسه ويبيع ويستبضع وان كان اعانة للغير كذا في الذخيرة \* للكتاب أن يكتاب استحساناً فان أعنته بعد الكتابة لم ينفذ عنته كما قبله وكذلك ان وهب له نصف المكتوبة أو كلها كذا في المبسوط \* وان أعنت المكتاب عبداً على مال أو باع نفسه العبد منه بمال لم يجز كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* وليس للكتاب أن يشارك الحزب شركة مفوضة ويجوز له أن يشارك الحزب شركة عتق فان عجز المكتاب بعد ذلك انقطعت الشركة بينهما قال وله الشفعة فيما اشتراه المولى وللمولى فيما اشتراه المكتاب ولو عتق المكتاب بعد شركة العتق بقيت الشركة على حالها وان شارك الغير شركة مفوضة بغير إذن سيده أو باذنه ثم عتق لم يصح تلك الشركة وان اشترى المكتاب داراً على أنه بالخيار ثلاثة أيام فحجز ورد في الرق انقطع خياره وان كان البائع بالخيار فهو على خياره بعد عجز المكتاب كما بعد موته وان كان الخيار للمكتاب المشتري فبيعت داراً إلى جنبها فله أن يأخذ تلك الدار بالشفعة وأخذه بالشفعة يكون اسقاطاً منه لخياره وان لم يأخذها بالشفعة حتى رد المشتري على البائع فلا شفعة في الدار الاخرى لواحد منهما كذا في المبسوط \* والله أعلم

### باب الرابع في شراء المكتاب قريه أو زوجة أو غيرها

لو اشترى المكتاب أباه أو ابنه دخل في كتابته فيعتق بعنته ويرق بركة ولا يمكنه بيعه وعلى هذا كل من يملكه من قرابة الولاد \* جدداد والجدات وولد الا ولاد في رواية الاصل ولا يردهم بعبان كان قد اشتراهم ولا يرجع بالنقصان الا اذا عجز حينئذ له حق الرد فان باعه المولى أو مات فولاه الرد إلى المولى كذا في المضمرات \* وان لم يترك وفاء وترك ولداً مولوداً في الكتابة سمي في كتابته أي به على فحومه فاذا أدى حكمنا بعنته أي به قبل موته وعتق الولد وان ترك ولداً مشترى في الكتابة قيل له أتماً أن تؤدي الكتابة حالة أو ترزقها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* والوالدان يردان في الرق كإمامات ولا يؤثبان بدل الكتابة حالاً ولا مؤجلاً كذا في التبيين \* واذا ولدت مكاتبه ولداً فاشترت ولداً آخر ثم ماتت يسمي المولود في كتابتها على النجوم وما كسب الولد المشتري أخذ أخوه فأدى منه كتابتها وما بقي فهو بينهما نصفان وللمولود أن يوجر المشتري بامر القاضي كذا في التتارخانية ناقلاً عن الولوالحي \* ولو اشترى المكتاب بنته وهي امرأة المولى فسد نكاحه وان كانت قريه له عتقت كذا في خزائن المفتين \* ولو ملك المكتاب أباً مولوداً أو ابنه لم يعتق لان المولى لو أعتق رقيق المكتاب لا ينفذ عنته فعرفنا أنه لا يملكهم فلا يعتقون عليه ولا يعتنق بيعهم أيضاً كذا في المبسوط \* ولو أعتق المولى ولده المولود في الكتابة أو المشتري فانه ينفذ عنته استحساناً لانه بعض منها ورقيتها على ملكه للمولى من كل وجه حتى ينفذ عنته في الام فكذا في ولدها بخلاف عبداً آخر من كسبها كذا في الذخيرة \* واذا اشترى أحاداً وأختها وأزارحم محرم منه سوى الوالدين والمولودين فحوالهم والعمة وأشباههم ما في الاستحسان لا يتكاثرون عليه حتى كان له بيعهم وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأجمعوا على أنه اذا اشترى ابن عمه لا يتكاتب عليه كذا في الذخيرة \* ولو أدى مال الكتابة وهم في ملكه عتقوا ولا سعاية عليهم كذا في التتارخانية فقلاً عن النبايع \* واذا اشترى المكتاب امرأته ولم يكن له ولد منها كان له بيعها أما اذا ولدت منه ان ملكها مع الولد أجمعوا على أنه يمنع من بيعها وأما اذا ملكها وحدها اختلها وفيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يمنع من بيعها كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في المضمرات \* واذا اشترى زوجته ان كان معها ولدها منه دخل الولد في كتابته ودخلت الام في كتابة الولد فان مات المكتاب فلا سعاية عليهم ولكن اذا أديا ما على المكتاب عند الموت عتقا كذا في التتارخانية \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مكاتب اشترى امرأته فدخل بها وولدت ولداً بعد الشراء ثم مات

(٢ - فتاوى خامس) البيهقي زور وأن المبيع على ملكي فصدقه المشتري في كله له أن يرجع مع ذلك بالثمن على بائعه لعدم سلامة المبيع وسلامة الثمن بازاء سلامة المبيع وقد اتفق في يرجع ولو بئى المشتري في الدار ثم استحق يرجع بالثمن وقية البناء على البائع وفي شرح

الطحاوي المستحق اذا انقض بناء المشتري وأخذ من المشتري ان سلم المشتري النقض للبائع يرجع عليه بالثمن وقيمة البناء مبنيان لم يسلم له  
النقض يرجع بالثمن لا غير ولو بنى (١٠) فيه المشتري الثاني ثم استحق رجوع الثاني على المشتري الاول بالثمن وقيمة البناء ولا يرجع الاول على

المكاتب من غير وفاة فالولد يسمى في مهر أمه لانه دين على الاب والولد المولود في الكتابة يسمى في ديون الاب  
هكذا في المحيط \* مكاتب قد اشترى زوجته حل وطؤها فان ولدت دخل الولد في كتابة الاب تبعا ودخلت  
الام في كتابة الولد تبعا فان مات الاب لا عن وفاة ثم عدة الوفاة شهرين وخمسة ايام وقام الولد مقام الاب  
وسمى على فحومه وعقبوا بالاداء وتعدت بثلاث حيز وان بقيت الاولى تدخلت وتحت في الاولى خاصة  
وان مات عن وفاة أدى بدل الكتابة وحكم به متفق في آخر جزء من أجزاء حياته وظهر فساد نكاحها وتجب عليها  
عدة ثمان عدة النكاح حيز ثمان بسبب القرقة في آخر حياته وهي أمة وعدة الاستبلاذ بموت المولى ثلاث  
حيز وتدخلت في المولى لم تلد بموت زوجته ولا تعتق تحته أمة طلقها ثنتين فلكها لا تحل حتى تنكح زوجا غيره  
لان طلاق الامه ثمان كذا في الكافي \* فان مات الولد المولود في ملكه في حياة المكاتب ثم مات المكاتب فان  
أدت بدل الكتابة حين موته عتقت والارث في الرق فبيعت في بدل الكتابة ولا سعاية عليها هكذا في  
المضمرات \* المكاتب اذا اشترى زوجها لم يطل نكاحها وله أن يطأها بالنكاح لانها لا تملك رقبته حقيقة  
كذا في العيني شرح الهداية \* مكاتب ذمي اشترى أمة مسلمة فان أولادها كانت على حالها وان عتق  
المكاتب بالاداء تم ملكه فيها وصارت أم ولد للذمي فتسعى في قيمتها فان عجز فرد رقبة أو جبر المولى على بيعها  
كذا في المبسوط \* المكاتب اذا اشترى جارية واستبرأها بجميعة ثم عتق حل له وطؤها وان عجز المكاتب ورد  
في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب ابنته أو أمه ثم عجز لا يجب الاستبراء على  
المولى ويجزى عما حاضرت عند المكاتب قبل العجز وان اشترى أخته ثم عجز المكاتب يجب الاستبراء في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها لا تصير مكاتب بخلاف الام والابنة المكاتب اذا عجزت لا يجب الاستبراء على  
المولى كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو كاتب نصف عبده ثم اشترى السيد من المكاتب شيئا جاز الشراء في  
النصف وان اشترى المكاتب من مولاه عبدا في الاستحسان جاز شراؤه في الكل كالأشترائه من غيره وفي  
القياس لا يجوز شراؤه الا في النصف وبالقياص نأخذ كذا في المبسوط والله أعلم

\*(الباب الخامس في ولادة المكاتب من المولى ومكاتبه المولى أم ولده ومدبره وتذبيره ومكاتبته  
واقرار المكاتب بالدين للمولى أو لاجنبي ومكاتبه المريض)\*

ولدت مكاتبه من سيدها مضت على كتابتها أو عجزت وهي أم ولد ونسب ولدها ثابت بالدعوة ولا يحتاج الى  
تصديقها لانها مملوكة له ربة واذا مضت على الكتابة أخذت عقرها من سيدها واذا مات المولى عتقت  
بالاستبلاذ وسقط عنها مال الكتابة وان ماتت وترك مال لا يؤدي كتابتها وما بقي ميراث ولدها لم يثبت عتقها  
في آخر جزء من أجزاء حياتها وان لم تترك مالا فلا سعاية على هذا الولد لانه حر وان ولدت ولدا آخر لم يثبت نسبه  
منه من غير دعوة لحرمة وطنها عليه وولد أم الولد انما يثبت نسبه منه من غير دعوة اذا لم يحرم على المولى وطؤها  
وان حرم فلا يلزمه حتى اذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في مدة يمكن العلوق بعد التجهيز يثبت نسبه من غير  
دعوة الا اذا انفاه صريحا كسائر أولاد أمتهات الاولاد ولو لم يدع الولد الثاني ومات من غير وفاة سعى هذا  
الولد في بدل الكتابة لانه مكاتب تبعا لها ولو مات المولى بعد ذلك عتق وبطلت عنه السعاية كذا في التبيين  
\* واذا ولدت المكاتب من مولاه ثم أقر المولى أنها أمة لفلان لم يصح ذلك وان صدقته في ذلك كذا في المبسوط  
\* واذا كاتب المولى أم ولده جاز فان مات المولى عتقت بالاستبلاذ وسقط عنها بدل الكتابة غير أنه يسلم لها  
الاولاد والا كساب ولو أدت المكاتب قبل موت المولى عتقت بالكتابة كذا في الهداية \* وان كاتب أم  
ولده فمات بولده بعد الكتابة لا أكثر من ستة أشهر ثم مات المولى قبل أن يقرب له لا يلزمه النسب وان جاء به

بأنه باع من قيمة البناء  
عند الامام وعند الثاني  
يرجع \* اشترى دارا وبني  
فيه بناء ثم استحق نصف الدار  
شأنه ردها بقا من نصف الدار  
ويرجع نصف قيمة الدار  
لانه مغرور في نصفها وان  
استحق نصفها المعين فان  
كان البناء فيه خاصة يرجع  
بقيمة البناء وان كان البناء  
في النصف الذي لم يستحق فله  
أن يرد ذلك النصف ويأخذ  
نصف الثمن ولا يرجع بقيمة  
البناء \* اشترى دارا على أن  
البائع فيها بالخيار فبني  
المشتري فيها بناء ثم أجاز  
البائع البيع ثم استحق  
الدار لا يرجع المشتري على  
البائع بقيمة البناء لان  
المشتري بنى فيها قبل أن  
يملكها البائع وعن الثاني  
اشترى من آخر أرضا بضاء  
وبنى فيها ثم استحققت  
الأرض وقضى على المشتري  
بهدم البناء فهدمه ثم تلفه  
لا شيء على البائع من قيمة  
البناء وهو اختيار من  
المستملين وان لم يملكه  
المشتري لكن المطر أفسده  
أو كسره رجل فعلى البائع  
فضل ما بين النقص من  
البناء \* اشترى عشرة أفقره  
ثم استحق خمسة أفقره  
قبل القبض خيرا للمشتري  
لانه لا يعيب بل تنسرق  
الصفقة قبل التمام قبل

للإمام محمد رحمه الله تعالى أن تصف في الزهد قال حسبكم كتاب البيوع قال الفقيه لا يحل لأحد أن يشتغل  
بالتجارة مالم يحفظ كتاب البيوع وكان التجار في القديم اذا سافروا استحبوا معهم فقيها يرجعون اليه في أمورهم وعن أئمة خوارزم أنه

لا بد للثلاث من صديق فقيه **كتاب الاجارات** **أحد عشر فصولا** (الاول في المقدمة) لا يجوز عقدها - في بعلم البذل والمنفعة  
وبين المنفعة بأحد ثلاث بيان الوقت او هو الاجل وبيان العمل والمكان فالاجري بيان (١١) التقدير هو على غالب نقد البلد وان

اختلفت القلبة فسدت

كافي السبع وان كيبلا

او وزنيا او عددا متقاربا

يشترط بيان القدر والصفة

ويمكن الايقاع كما في

السلم ولا يحتاج الى بيان

الاجل لانه يصلح دينيا في الذمة

وان أعلم جاز وفي العروض

كالميثاق يشترط التمسك

والوصف والاجل لان

الميثاق لا يثبت دينيا في الذمة

الاسلم وفي هذا كله اذا كان

عينا فالاشارة تكفي وان

حيوانا لا يجوز الا ان يكون

معينا وان منفعتان من جنس

واحد كسكنى دار بدار لا

يجوز وان من خلاف جنسه

يجوز والاجرة تجب بالتمكين

من استيفاء المنفعة حتى ان

من استأجر دارا مدة معلومة

وعطلاها مع التمكن من

الاتقاع يجب الاجر وان

لم يتمكن بان منه المالك أو

الاجنبي لا يجب وان قال له

المالك ذلك المنزل فاسكنه

الا انه لم يفتح الباب وقال

المستأجر بعد المدة لم أسكنه

ان قدر على الفتح بلا مؤنة

يلزمه الاجر والا فلا وليس

للمؤجر ان يحتج ويقول هلا

كسرت الغلق ودخلت المنزل

وكذا اذا أجردا وسلمها

فارغة الاشياء كان مشغولا

بمتاع المالك أو سلم كل الدار

ثم نزع شيئا منها من يده رفع

من الاجر بحصته ولكن

بشرط تمكن استيفاء المنافع في المدة التي وقع عليها العقد في المكان الذي أضيف اليه العقد وان لم يتمكن أصلا أو تمكن في المدة لكن لافي ذلك

المكان الذي وقع عليه العقد أو تمكن في ذلك المكان لكن خارج المدة لا يجب الاجر حتى ان من استأجر دابة للركوب يوم خارج المصرو لم

لاقل من ستة أشهر فهو ثابت النسب من المولى لتيقننا أنها عاقلت به قبل الكتابة وهو حر وقد عتقت هي  
أيضا بعوت المولى وان كان حيا فادعاه فهو وابنه وان جاءت به لاكثر من سنتين فان جئت في كتابها اجنابية  
سعت فيها وان جنى عليها كان الارش لها وان ماتت وتركت ولدا ولدته في المكتبة من غير المولى سعى فيما  
على أمه كذا في المبسوط \* نصراني كاتب أم ولده فأدت بعض الكتابة ثم أسلمت ثم عجزت فردها القاضي الى  
الرق وقضى عليها بالقيمة لتدبر بيعها بسبب الاستيلاء فانه لا يحتسب بما أخذ السيد عنها من هذه القيمة  
وكذلك ان أدته بعد اسلامها كذا في خزنة المقتنين \* واذا كاتب أم ولده على ألف درهم أو أمته على ألف  
درهم على ان يرد عليها وصية أو وسطا فالكتابة باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى واذا أسلمت أم  
ولدا النصراني فكاتبها بأكثر من قيمتها جازت الكتابة فان عجزت نفسها ردت في الرق وتسعى في قيمتها كذا في  
المبسوط \* واذا كاتب مدبرته جاز لانها باقية على ملكه كام الولد وان مات المولى ولا مال غيرها كانت بالخيار  
بين أن تسعى في ثلثي قيمتها أو جميع مال الكتابة وهذا قول أبي حنيفة ورجحه الله تعالى وهو الصحيح واذا مات  
المولى وهي تخرج من الثلث عتقت وسقطت عنها السعاية بالاجماع كذا في المضمرات \* واذا كاتب مدبرته  
فولدت ولدا ثم ماتت يسعى الولد فيما عليها فان كانا ولدين فأدى أحدهما المال كله من سعائيه لم يرجع على  
صاحبه بشئ وكذلك ان كاتب مدبرين جميعا له وكل واحد منهما ما كفىل عن الآخر ثم ماتوا وترك أحدهما  
ولدا ولده في مكاتبته من أمته فعليه أن يسعى في جميع الكتابة كذا في المبسوط \* وان دبر مكاتبته صح  
التدبير ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على  
كتابتها فالت المولى ولا مال له غيرها فهي بالخيار ان شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة أو ثلثي قيمتها عند أبي  
حنيفة ورجحه الله تعالى وقال تسعى في الاقل منهما وان الخلاف في هذا الفصل في الخيار أما المقدار فتعق عليه  
كذا في الهداية \* وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل كاتب عبد الله على أن المولى بالخيار ثلاثة أشهر ثم أندبره  
هل يكون تدبيره نقضا للكتابة قال لا ينبغي أن يكون تدبيره نقضا للكتابة لان الرجل يكتب المدبر ويدبر  
المكاتب فلم يفعل فعلا منعه عن الكتابة كذا في التنازلية \* ولو كاتب عبيدين مكاتبته واحدة على ألف  
درهم وكل واحد منهما كفىل عن صاحبه ثم دبر أحدهما ثم مات المولى وله مال كثير عتق المدبر من ثلثه  
فسقطت حصته من المكاتبته لوقوع الاستغناء له عن أدائها كما لو أعتقه المولى في حياته وأخذ الورثة بحصة  
الآخر أي ما شاءوا فان أداها المدبر رجحها عليه كما لو أداها قبل عتقه وان لم يكن له مال غيرها عتق المدبر  
بالتدبير من الثلث ويسعى فيما يجب عليه فان كانت قيمة كل واحد منهما ثلثمائة ومكاتبتهما ألف بطلت  
حصة المدبر من المكاتبته واعتبر قيمته ثلثمائة لانه أقل والمتيقن من حق المولى هو الاقل ففرقنا أن المال  
ثلثمائة قيمة المدبر وخمسمائة حصة الآخر من المكاتبته وذلك ثلثمائة وثلثه وذلك مائتان وستة وستون  
وثلثا درهم يسلم للمدبر من قيمته ويسعى فيما بقي وهو ثلاثة وثلاثون ثم يؤخذ المدبر بما بقي على المكاتب لانه  
كفىل به ولا يؤخذ المكاتب بما على المدبر لانه قد خرج من المكاتبته ولزمته السعاية من قبل التدبير  
والمكاتب لم يكن كفىلا عنه بذلك فان كانت قيمة كل واحد منهما ألف درهم ومكاتبتهما ألف درهم فاختر  
المدبر أن يسعى في الكتابة فله ذلك لان ذلك رجحا ينفعه عسى أن يكون بدل الكتابة منجما مؤجلا واذا اختار  
ذلك يسقط ثلث المكاتبته لانه عتق ثلثا رقبته بالتدبير والوصية كانت له بما هو حق المولى ولهذا يسقط ثلث  
المكاتبته ويبقى الورثة ثلثا المكاتبته عليهم يأخذون بذلك أي ما شاءوا فان أدى المدبر رجح على الآخر بثلاثة  
أرباع ذلك مقدار حصته وهو خمسمائة وان أدى المكاتب رجح على المدبر بربع ذلك وهو مقدار ما بقي من  
حصته كذا في المبسوط \* مكاتبته ولدت بنتا ثم ولدت البنت بنتا ثم أعتق المولى الوسطى نعتق السفلى عند

بشرط تمكن استيفاء المنافع في المدة التي وقع عليها العقد في المكان الذي أضيف اليه العقد وان لم يتمكن أصلا أو تمكن في المدة لكن لافي ذلك  
المكان الذي وقع عليه العقد أو تمكن في ذلك المكان لكن خارج المدة لا يجب الاجر حتى ان من استأجر دابة للركوب يوم خارج المصرو لم

يركب يجب وان ذهب بها بعد مضى اليوم لا يجب \* استأجرها الى مكة فلم يركب وذهب راجلا لعله فيها لا يمكن ركوبها لا يجب والا يجب \* استأجر  
ثوبه بالباسه بدائق كل يوم فطبة في منزله (١٣) مدة ولم يلبس به يلزم أجرة المدة التي لولم يلبس لا ينفق فيها ولا يلزم بعده لانه لا يمكن تقدير الاتقاع

أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تعتق كذا في المكافى ١ \* مكاتبة ولدت ابنة فكبرت وارتدت  
ولحقت بالدار ثم أسرت لم تكن فيأقبض حتى تتوب أو تعوت كالمكاتب كانت الام هي التي فعلت ذلك فان ماتت  
المكاتبة من غير وفاء فان القاضي يخرج الابنة من الحبس حتى تسعى فيما على أمها \* مكاتبة ولدت ولدا ثم  
قتلها الولد فقتلها بمنزلة موتها وليس عليه من جنايته شيء وان جنت الام جناية على انسان ثم ماتت قبل  
أن يقضى عليها شيء يسمى الولد في الجناية والكتابة فان عجز نظر فان كان القاضي قضى لولى الجناية بالقيمة  
فهو بمنزلة الدين على الولد يباع فيه وان كان القاضي لم يقض لولى الجناية بشيء بطلت الجناية بجزءه  
كالمعز في حال حياتها قبل قضاء القاضي ثم ماتت كذا في المبسوط \* مريض كاتب عبده على ألف درهم  
مخجوما وقيمه ألف درهم ولا يخرج من ثلثه فان العبد يخير ان شاء بطل ما زاد من قيمته على ثلث مال المبت  
وان شاء ردى الرق كذا في المحيط \* واذا كاتب المريض عبده على ألفين الى سنة وقيمه ألف ثم مات ولا مال  
له غيره ولم تجز الورثة فانه يؤدى ثلثي الألفين حالا والباقي الى أجله أو يرد رقيقا عند أبى حنيفة وأبى يوسف  
رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يؤدى ثلثي الألف حالا والباقي الى أجله وان كاتبه على ألف الى  
سنة وقيمه ألفان ولم تجز الورثة أدى ثلثي القيمة حالا أو يرد رقيقا في قولهم جميعا كذا في الهداية \* ولو كاتبه  
في صحته على ألف درهم وقيمه خمسة مائة ثم اعتقه في مرضه ثم مات ولم يقبض شيئا فانه يسعى في ثلثي قيمته  
وكذلك ان وهب له جميع ما عليه من الكتابة في مرضه وهو حر يسعى في ثلثي قيمته وعلى قول أبى حنيفة  
رحمه الله تعالى اذا كاتبه في صحته ثم اعتق في مرضه فهو بالخيار ان شاء سعى في ثلثي قيمته وان شاء سعى في ثلثي  
ما عليه وان كان المولى قد قبض ذلك منه خمسمائة ثم اعتقه في مرضه سعى في ثلثي قيمته ولم يحتسب  
له شيء مما أدى قبل ذلك وهذا عندهما وكذلك عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ان اختار فسخ الكتابة  
والسعي في ثلثي قيمته وان أدى المائة درهم ثم اعتقه في مرضه أو وهب له الباقي سعى في ثلثي المائة كذا  
في المبسوط \* واذا كاتب الرجل عبده في مرضه مائة درهم وقيمه ألف درهم ولا مال له غيره ثم أقر في  
مرضه بالف في يده أنهم اوديعه لهذا المكاتب أو دعه اياه بعد الكتابة والالف الوديعه من جنس بدل  
الكتابة ثم مات جازا قراره من الثالث يريد به اذا كانت الكتابة في المرض وان كانت الكتابة في حالة الصحة  
وباقى المسئلة بما الهيا يعتبر اقراره من جميع المال ولو أقر بالف أجود من بدل الكتابة وكانت الكتابة في حالة  
الصحة يعتبر اقراره من جميع المال فان قال المكاتب اني أسيرت بالحياد أو أعطى مثل حقل لم يكن له ذلك  
ولو أقر بالز يوف في يده أنهم اوديعه لكتابته وبطلت الكتابة ألف جازا قراره اذا كان عليه دين الصحة  
ويقسم هذا الالف بين غرماء الصحة ويؤخذ المكاتب بما عليه هكذا في المحيط \* ولو كاتب رجلا عبده  
في مرضه ولا مال له غيره فاجاز الورثة في حياته فلم ينفعوا من الاجازة بعد موته كما في سائر الوصايا كذا  
في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجاهل مع مكاتب أقر لمولاه في صحته بالف درهم وقد كان المولى كاتبه  
على ألف درهم وأقر المكاتب لاجنبى بالف درهم في صحته أيضا ثم مرض المكاتب وفي يده ألف درهم  
فقضاها الى المولى من المكاتب ثم مات من ذلك المرض وليس له مال غيره فالالف يقسم بين المولى وبين  
الاجنبى على ثلاثة أسهم سهمان للمولى وسهم للاجنبى ولوان المكاتب أدى الالف الى المولى من الدين الذي  
أقر به للمولى في صحته ثم مات فالاجنبى أحق بهذا الالف وبطل دين المولى ومكاتبته وكذلك لو لم يقضه للدين  
ومات وتركه فهو للاجنبى ولو ترك المكاتب ابنا وله في كتابته فالاجنبى أحق بهذا الالف من المولى

١ يوجب في بعض النسخ بعد قوله كذا في المكافى زيادة نصها لانها تتبع للعليا لا للوسطى لانه لا تتبع للتابع وله  
أنها تباع لهم ما يعتق كل منهم ما انتهت والظاهر أنها ليست من أصل التأليف لعدم عزوها لاحد كما هو العادة  
المستمرة في هذا الكتاب من عزو كل المسائل والغالب فيه حذف التوجيهات والادلة اه محصيه

بعدها كالمراة أخذت  
الكسوة ولم تلبس \* في الاجرة  
لومحمله صالبه بها وله حبس  
الدار لا يستيفها وان  
مؤجلاه لا لم تقض المدة ولو  
منجمة يجب اذا مضى النجم  
الواحد وان مسكوتنا عنما في  
قول الامام ولا يطالبه قبل  
استيفاء المنافع وفي قوله  
الاخر وهو قوله ما يطالبه  
باجر كل يوم وان نفقت  
الاجرة بعد ما قبض المؤاجر  
الاجرة حط عن الاجرة قدر  
المستوفى من المنفعة ورد الباقي  
الى المستأجر (نوع آخر)  
من لعله أثر في العين يحبس  
العين للاجرة الا اذا كانت  
مؤجلاه والنساج ومن حلق  
شعر العبد وكسر الحطب  
وكل من صار العين بعمله شيئا  
آخر بحيث لو فعله الغاصب  
زال ملك المالك والقصار  
بالنشاء سيج يحبس العين  
وان بيض الثوب لا غير  
اختلفوا وهذا كله اذا عمل  
في دكانه ولو في بيت المستأجر  
لا يملك الحبس وان تاف في  
يده قبل حبسه بلا عمل ان  
لعله أثر في العين سقط الاجر  
والالا \* الحياط لا يملك  
مطالبة شيء من الاجر بخياطة  
بعض الثوب بخلاف باقى  
الدار لان بعض العمل هنا  
ليس بمنفعة به وأجرة الردة  
على الاجير المشتركة

كالقصار لان منفعة القبض له وهي الاجرة فيجب مسؤولية نقص القبض عليه بخلاف مالواستأجر  
عندها اوداعه وفرض من العمل فان مؤنة الردة على المالك لان العين والمنفعة للمالك وبهما أفق البعس وأفق صاحب المحيط أن مؤنة

ويتبع

الرد على المالك لأعلى الخياط والقصار وكذا مؤونة رد الدقيق علم المالك لأعلى الطحان في عرفنا \* سلم رب الدار المفتاح إلى المستأجر وقال  
دونك المنزل فلما مضت مدة الاجارة قال المستأجر لم أقدر على الفتح ولم أسكن وقال المالك (١٣) ففتحت ان كان يمكن الفتح بهذا المفتاح

فأقول للمالك والافالمستأجر  
وان سلم اليه المفتاح ولم يقدر  
على فتحه وبطل المفتاح ثم  
وجده بعد أيام ان كان يمكن  
الفتح بلزم الاجراءات التسليم  
والتفريط منه والالاعدم  
صححة التسليم \* استأجر دواب  
الى سهر قدم من خوارزم يكتفي  
لوجبة الاجرة تسليم الدواب  
ولا يؤمر رب الدابة بارسال  
الغلام معها وذكر محمد أنه  
يؤمر بارسال الغلام معها  
وذكر شيخ الاسلام أنه يجزى  
ولا يجزى \* استأجر رجلا ليحمل  
له غلة من مطمورة عينها  
فذهب فلم يجده ورجع  
قسم الاجر المسعى على ذهابه  
وحمله ورجوعه ولزم أجر  
الذهاب لان الذهاب كان له

ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة والدين لقياسه مقام الاب ولو كان المكاتب قد قضاه المولى من الدين  
المقر به قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا في كتابته كان الاجنبى أحق بالالف أيضا ويتبع المولى ابن  
المكاتب بالدين والمكاتبه وإذا أدى الابن المكاتبه والدين الذى على الاب لا ينقض القضاء الى الاجنبى كذا  
في المحيط \* ولو كاتبه في مرضه على مكاتبته مثله ثم أقر باستيفائها فان كان عليه دين يحيط بماله لا يصدق  
في شيء الا ان العبد يعتق ويؤخذ بالكتابة كالأعتقه وان لم يكن عليه دين وهو يخرج من ثلث ماله فهو حر  
ولاشئ عليه وان لم يكن له مال سواء فعله السعاية في الثلثين في المكاتبه للورثة الا ان تكون قيمته أقل  
لخمس دينه في ثلثي قيمته وكذلك لو أقر أنه كان كاتبه في صحته واستوفى وان كاتبه في صحته ثم أقر في مرضه  
بالاستيفاء صدق في ذلك بخلاف ما اذا كاتبه في مرضه هكذا في المبسوط \* مكاتب له على مولاه دين في حال  
الصحة فأقر في مرضه أنه قد استوفى ماله على مولاه وعليه دين الصحة ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك  
رجل كاتب عبد له على ألف درهم في صحته ثم ان المكاتب أقر في مرضه للاجنبي بالف درهم ثم مات المكاتب  
ولم يترك الا الف فالاجنبى أحق بالالف من المولى وان كان دين المولى دين الصحة ودين الاجنبى دين  
المرض بخلاف ما اذا كان دين الصحة لغير المولى حيث كان أولى بالقضاء من دين المرض كذا في المحيط \* ولو أن  
مكاتباً أقر عند موته أنه كاتب عبده فلان واستوفى مكاتبته لم يجز قوله وكذلك لو كاتب في مرضه بأقل من  
قيمته لم يجز كذا في المبسوط \* رجل كاتب عبده على ألف درهم فأقرضه المولى ألف درهم وذلك في صحة  
المكاتب ثم مات المكاتب وترك ألف درهم وله أولاد أحرار من امرأته فان القاضى يقضى بالالف للمولى  
من المكاتبه وليس للمولى أن يجعله من الدين وان كان له أولاد من امرأته مع عتقه غيره فالأب جرح ولا  
الأولاد الى مواله ولو ترك أكثر من ألف درهم أخذ المولى الفضل حتى يستوفى الف الذى أقرضه فان بقى  
شي من دين المولى يصرف الى الورثة كذا في المحيط والله أعلم

### باب السادس من فمين يكاتب عن العبد

حر قال للمولى العبد كاتب عبدا فلان على ألف درهم على أنى ان أدت اليك ألفا فهو حر فكاتبه المولى  
على هذا الشرط وقبل الرجل ثم أدى ألفا فانه يعتق لوجود الشرط من غير قبول العبد واجازته واذا باغ  
العبد فقبل صار مكاتباً ولو قال العبد لا أقبله فأدى عنه الرجل الذى كاتب عنه لا يجوز لان العقد ارتد بده  
ولو ضمن الرجل لم يلزمه شيء ولو لم يقل على أنى ان أدت اليك ألفا فهو حر فأدى لا يعتق قياسا على الاستحسان  
يعتق ولو أدى الحر البذل عنه لا يرجع على العبد لانه متبرع كذا في التبيين \* وهل له أن يسترد ما أدى الى  
المولى ان أدام بحكم الضمان يستردته وصورته أن يقول كاتب عبدك على ألف على أنى ضمن فيرجع عليه  
لان ضمانه كان باطلا لانه ضمن غير الواجب وان أدام بغير ضمان لا يرجع لانه متبرع فلو أدى البعض له أن  
يرجع سواء أدى بضمن أو بغير ضمان ولكن لو أدى البعض بعد اجازة العبد لا يرجع لان ثمة حصل مقصود  
آخر وهو براءة ذمة العبد عن بعض البذل هذا اذا أراد أن يرجع على المولى قبل اجازة العبد فلو أراد الرجوع  
بعد اجازة العبد فلو أدى بحكم الضمان يرجع وان أدى بغير الضمان لا يرجع سواء أدى الكل أو البعض  
كذا في العيني شرح الهداية \* وان كاتب الحر على عبد لرجل على أن يضمن عنه المكاتبه لم يجز لانه لم يجب  
البذل بقبول الحر على العبد ولا يمكن ايجاب بدل الكتابة على الحر ابتداء بقبوله وكذلك ان كان ذلك العبد  
ابن له هذا الحر هو صغير أو كبير لانه لا ولاية للاب على الابن في الزام المال عليه فهو كالاجنبي في ذلك  
وكذلك عبدا وان لم يصغر لرجل واحد كاتب الاب على ابنه لم يجز الا ان أدى الاب عنه في الوجهين يعتق  
استحسانا كذا في المبسوط \* ولو كاتب العبد الحاضر والعبد الغائب وقبل الحاضر صح العقد عنهما استحسانا

ذراع والمحذور خمسة وعشرون ذراعا \* رب الدار امتنع عن تفريغ بيت العبد لا يجبر لكن لا ساكن أن يفسخ نخل في الانتفاع وكذا  
لا يجبر على اصلاح الميزاب وتطين السطح \* استأجر دارا فمات ما له أن يستق منها لان له الاستقاء قبلها فكذا بعد ما وان اختم ما البئر ليس

على أحدهما اصلاحها وعن محمد لولاستا بجزابة ليركبه امدته وانقذت المدة واسمها في منزله ولم يحس ماله بالخذاع حتى نفقت الدابة عنده لاشتمان على المستاجر لانه (١٤) لا يجب على المستاجر ردومع ذلك لولاستا ليركبه فاضاع لا يضمن وان استاجرها ليركبه في

المصر فذهب المالك الى مصر  
آخر فخرجه المستاجر اليه  
وهلك في الطريق ضمن  
اصيرورته غاصبا بالاجرة  
(التي في صفحتها وفيه  
خسة أنواع الاول في  
لفظ به الانعقاد)  
وينعقد بقوله أعتركت هذه  
الدار شهرا بكذا أو كل شهر  
بكذا ولا تنعقد الامارة  
بالاجرة حتى لو قال أجرتك  
منافعه سنة بلا عوض  
يكون اجارة فاسدة لا عارية  
وكذا لو قال وهبتك منافعه  
بلا عوض لا يكون عارية ولو  
قال وهبتك منافعه شهرا  
بكذا يكون اجارة صحيحة  
ولو قال اشتريت خدمة عبدك  
شرا بكذا فاجارة فاسدة  
في محمد أعطيتك خدمة  
شدي شهرا بكذا فاجارة  
صحيحة منك منافع هذه الدار  
شهررا بكذا ذكر في العيون  
أن الاجارة فاسدة لعدم  
المنافع والعدوم ليس بمحل  
وذ كرشخ الاسلام فيه خلافا  
بين المشايخ وقال الخرّاز  
قال بعث منافعي منك شهرا  
بكذا فاجارة فاسدة وعن  
الكرخي كذلك ثم رجع  
وقال ينعقد \* ذهب الى  
الصكالك ليكتب له صك  
الاجارة الطويلة مع رجل  
وذ كرا لاجرة والحدود وما  
الاجارة وأمر الصكالك  
بأن يكتبه وأيام الفسخ فكتب  
عدهما وأشهدوا لم يجز العقد لا ينعقد بخلاف صك الاقرار والمهر  
والاجرة فيها غير مأمومة لانها تكون في سنة دانت أو أقل أو أكثر وكذا بقوله عن كروكردي وقول الآخر كروكردي \* واستخرج الاجارة الطويلة الامام

وأيهم ما أدى عتقا ويجزى المولى على قبوله وأيهما أدى لم يرجع على صاحبه بشئ وان وهب المولى بدل الكتابة  
للحاضر عتقا وان وهبها للغائب لم يعتق لانه لا شيء عليه فلم تصح الهبة فان قبل العبد الغائب العقد فهو لغو  
والكتابة لازمة للشاهد كما لو لم يقبل وايس للمولى أن يأخذ الغائب بشئ من البدل لانه لم يلتزم شيئا بل هو تبع  
في العقد كولد المالك فان حر المولى العبد الغائب عتق وسقط عنه حصته من المكتوبة فاذا بطلت حصته  
من المكتوبة لم يعتق الحاضر حتى يؤدي حصته وان حر الحاضر عتق وبطل عنه حصته من المكتوبة ويؤدي  
الغائب حصته حالا ولا رد في الرق كذا في الكافي \* فان مات الغائب لم يرفع عن الحاضر شيء منه وان مات  
الحاضر فليس للمولى أن يطالب الغائب بشئ من البدل ولكن ان قال الغائب أنا تؤدي جميع المكتوبة  
وجاء به او قال المولى لأقبلها ففي القياس للمولى أن لا يقبل وفي الاستحسان ليس للمولى أن لا يقبل منه  
ويعتقان جميعا باداء هذا الغائب ولكن لا يثبت الاجل في حقه وان كانا حين فأراد المولى بيع الغائب لم  
يكن له ذلك في الاستحسان هكذا في المبسوط \* وان كاتب الامة عن نفسه او عن ابنين صغيرين لها صحر وأتى  
أدى لم يرجع وهذا استحسان وأيهما أدى يجزى المولى على القبول وقبول الاولاد الكتابة وردهم لا يعتبر ولو  
أعتق الام في عليهم من بدل الكتابة بحصتهم يؤدون في الحال ويطالب المولى الام بالبدل دونهم ولو أعتقهم  
سقط عنهم حصتهم وعليها الباقي على نحو مهملوا لو كتبوا شيئا ليس للمولى أن يأخذه ولاله أن يبيعهم ولو أبرأهم  
عن الدين أو وهبهم لا يصح ولها يصح فتعتق ويعتقون معها كذا في التبيين \* رجل كاتب عبده على نفسه  
وولده الصغار هو جازفان مجز قبل ادراك الولد وبعد فرد في الرق كان ذلك رد المولود أيضا فان أدرك ولده  
فقالوا نحن نسعى في المكتوبة لم ينفذت اليهم وكذلك لو كانوا بالغين حين عجز الاب وان مات الاب ولم يدع شيئا  
سعى في المكتوبة على التجوز فان كانوا صغارا لا يقدر ون على السعاية ردوا في الرق وان كانوا يقدر ون عليها  
ففسخ بعضهم في المكتوبة فأداهم لم يرجع على اخوته بشئ فان ظهر للاب مال كان منرا تابينهم ولم يكن لهدا  
أن يأخذ من تركته الاب ما أدى وكان للمولى أن يأخذ كل واحد من الاولاد بجميع المال لا باعتبار أنه دين  
في ذمته ولكن باعتبار أنه قائم مقام أبيه وفيما هو من حقوق الاب كان قبوله صحيحا في حق الاولاد فأي أخذ  
كل واحد منهم بجميع المال كانه ليس معه غيره وله ذلك الوما بعضهم لا يرفع عن بقيتهم شيء من المكتوبة  
كما لو كان معدوما في الابتداء فان أعتق المولى بعضهم رفع عنهم حصة قيمة العتق وان كانت قيمهم جارية  
فاستولدها السيد أخذت عقرها وهي مكتوبة على حالها ليس لها أن تجز نفسها الا ترى أنهم  
لو أدوا عتقت هي أيضا وان كان الاولاد كبارا حين كاتب على نفسه وعليهم بغير أمرهم وأدى بدل الكتابة  
عتقوا ولم يرجع بشئ منها عليهم كذا في المبسوط \* ولو كاتب عن عبد لرجل رضيع وقبل عنه أجني آخر  
ورضى المولى لم يجز فان أدى اليه المكتوبة عتق استحسانا كذا في محيط السرخسي \* رجلان لكل واحد  
منهما عبد فكاتباهما ما على ألف درهم كتابة واحدة ان أدبا عتقا وان عجزا رد في الرق قال يكون كل واحد  
منهما مكاتب بحصته لصاحبه حتى اذا أدى حصته من البدل الى مولاه يعتق كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب السابع في كتابة العبد المشترك

عبد بين رجلين أذن أحدهما لصاحبه أن يكتب نصيبه بالف درهم ويقبض بدل الكتابة فكتب نقد  
في حظه فقط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الكتابة تجزأ عنده وليس لشريكه الفسخ فان أدى ألفا  
عتق حظه ولا يضمن لشريكه لانه برضاه ولكن يسعى العبد في نصيب الساكت وان أدى بعض الألف أو كله  
سلم له وليس للساكت أن يأخذ منه نصيبه لان اذنه له بقبض البدل اذن للمكاتب بالاداء والاذن بالاداء  
تبرع منه بنصيبه من الكسب على المكاتب وقد تم بقبض المكاتب فسلم كله له الا اذا نهاه قبل الاداء فيصح

عدهما وأشهدوا لم يجز العقد لا ينعقد بخلاف صك الاقرار والمهر  
والاجرة فيها غير مأمومة لانها تكون في سنة دانت أو أقل أو أكثر وكذا بقوله عن كروكردي وقول الآخر كروكردي \* واستخرج الاجارة الطويلة الامام



محمد بن الفضل البخاري فقهها البعض لا البعض وهي على وجهين \* الاول أن يؤجر الكرم أو الأرض وفيه لزوم في بيع الاشجار والزروع  
باصولها بمن أراد الاجارة بمن معلوم ويسلم ثم يؤجر الأرض منه مدة معلومة بثلاث (١٥) سنين أو أكثر غير ثلاثة أيام من كل

سنة أو نصفها بمال معلوم  
على أن يكون أجر كل سنة  
من السنين سوى الأيام  
المستثناة كذا وبقيته مال  
الاجارة يجعل بمقابلته  
السنة الأخيرة ولكل منهما  
ولاية الفسخ في مدة الخيار  
\* والثاني أن يدفع الاشجار  
والزروع القائمة على الأرض  
معاملة الى الذي يريد  
الاجارة على أن يكون  
الخارج على مائة سهم سهم  
للدافع والباقي للعامل ثم  
يوكل العامل في صرف  
قسطه الى ما يريد ثم يؤجر  
منه الأرض مدة معلومة  
على الوجه الذي ذكرنا من  
غير أن يكون أحد العقدین  
شرطاً في الآخر وبعض أئمة  
بخارا أنكره الاول وقالوا  
بيع الاشجار والزروع  
بيع الخبث لا يبيع رغبة حتى  
ليملك المستأجر قطع الاشجار  
وعند فسخ الاجارة يفسخ  
البيع بلا فسخ والخبث  
لا تزيل ملك البائع وأن  
قبض المبيع ولما بقيا على  
ملكه لم تصح اجارة الأرض  
وبعض جوزوه وقالوا انه يبيع  
رغبة لانهم ما قصد به صحة  
الاجارة ولا طريق اليه الا به  
ولا ينافي عدم جواز القطع  
مع كونهم مملوكا كالرهن  
لا يملك الرهن قطع الاشجار  
وان ملكه لتعلق حق الغير  
وقيل ان باع الزرع والشجر

نهي لانه تبرع لم يتم ولو أذن وهو مريض وأدى من كسبه بعد الكتابة صح من كل ماله وان كان قد اكتسب  
قبل الكتابة وأذن له في الكتابة والقبض منه نفذ من الثلث وعندهما لا تجزأ فيكون الاذن بكتابة نصيبه  
اذنا بكتابة الكل فاذا كسبه يكون مكاتباً له ما ويكون بدل الكتابة بينهما وإذا قبض المكاتب شيئاً يكون بينهما  
قبل العجز وبعده ولو كان بلاذن صاحبه له حق الفسخ عند الكل وان لم يفسخ حتى أدى بدل الكتابة عتق  
حظه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ساكت أن يأخذ من الذي كاتب نصف ما أخذ من بدل الكتابة لانه  
كسب عبد مشترك ثم ينتظر ان كاتب كله بالالف لا يرجع على المكاتب بشئ مما أخذ منه شريكه وان كاتب  
نصيبه بالف يرجع على العبد بما أخذ منه شريكه وعندهما اذا أدى بدل الكتابة يعتق كله ويغرم المكاتب  
لغيره نصف قيمته ان كان موسراً ويسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسراً كالأول أعنتقه أحدهما بغير  
عوض ولا ساكت أن يأخذ من العبد نصف ما بقي في يده من الأ' كسب ولو كاتب أحدهما كله أو حظه  
بالف ثم كاتب الآخر كله أو حظه بمانه دينار صار مكاتباً لهما ما أعنته فلان الكتابة تجزأ فنفذت كتابة كل  
في نصيبه وأما عندهما فلا ن الأول اذا كاتب نصيبه صار مكاتباً لالأخر حتى الفسخ فاذا كاتبه كان  
فمخاضاً في نصيبه وأيم ما قبض شيئاً من بدل نصيبه لا يشاركه صاحبه في ذلك وتعلق عتق نصيب كل واحد  
منهما بجميع بدل الكتابة المسمى في كتابة نصيبه فان أدى اليهما ما عاها لولا لهما عندهم وان قدم أحدهما  
صار مكاتباً لهما حرره أحدهما فعتق نصفه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويقتضي نصيب صاحبه مكاتباً لولا  
ضمان ولا سعاية إلا أن يعجز المكاتب فيض من القابض نصيب صاحبه ان كان موسراً ويسعى المكاتب في  
نصف قيمته ان كان معسراً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يضمن الأقل من قيمة  
نصيبه ومن بدل الكتابة في اليسار وفي الاعسار يسعى في ذلك كذا في الكافي \* واذا كاتب الرجلان عبدتهما  
مكاتباً واحدة فأدى الى أحدهما حصته لم يعتق نصيبه منه ما لم يؤد جميع الكتابة اليهما وان أعنتقه أحدهما  
جاز وكذلك ان وهب له نصيبه من المكاتب أو أبرأه منه عتق وكذلك ان سلم الشريك للقابض ما قبض أو كان  
قبض نصيبه باذن شريكه ثم المكاتب بالخيار بعد اعتاق أحدهما بالاباء ان شاء يعجز ويكون الشريك بالخيار  
بين التضمن والسعاية في نصف القيمة والعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبين العتق والسعاية ان  
كان المعتق معسراً وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن المعتق نصف قيمته ان كان موسراً ويسعى  
العبد في نصف قيمته ان كان معسراً كما هو مذهبه في العبد المشترك وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الأقل  
من نصف القيمة ونصف ما بقي من الكتابة وكذلك يسعى العبد في الأقل عند عسرة المعتق وان اخنار المضي  
على المكاتب ثم مات عن مال كثير أخذ المولى الذي لم يعتق نصف المكاتب من ماله كما كان يطالبه به في حياته  
ثم الباقي بعد ذلك لورثته واذا كاتب الرجلان عبيدين بينهما مكاتباً واحدة ان أدبا عتقا وان عجزا رد اياه  
يكون كل واحد منهما مكاتباً بينهما على حصة بحصته وذلك بان يقسم المسمى على قيمتهما ويكون كل  
واحد منهما مكاتباً بحصته واذا أدى أحدهما حصته اليهما عتق بخلاف ماله كالرجل واحد كذا في  
المبسوط \* مكاتب بين رجلين كوتب على ألف فقبض أحدهما ستمائة وأبرأه الآخر عن أربع مائة قال محمد  
رحمه الله تعالى يعتق المكاتب وما قبض الأول يكون بين الأول والمبرئ على ستة هكذا في فتاوى قاضيان  
\* واذا كان العبد بين رجلين مرض أحدهما وكاتبه الصحيح بأذنه جاز ذلك وليس للوارث انطاله وكذا اذا  
أذن له في القبض وقبض بعض بدل الكتابة ثم مات المريض لم يكن للوارث أن يأخذ منه شيئاً كذا في المحيط  
\* واذا كانت جارية بين رجلين كاتبها فوطئها أحدهما جازت بولدها فادعاه ثم وطئها الآخر جازت بولدها فادعاه  
ثم عجزت فهي أم ولد للأول ويضمن نصف قيمتها ونصف عقربها بوطئه جارية مشتركة وفيه شريكه كمال  
عقرها وقيمة الولد يكون ابنه وأيم ما دفع العقر الى المكاتب جاز واذا عجزت رد الى المولى وهذا قول

بمن المثل فيبيع رغبة والا لا يبيع فان الانسان قد يبيع ماله عند الحاجة بشئ قليل وفي المنتقى أكثر دارسنة بالف فلم مضت قال  
ريهان فترغها اليوم والا عليك ألف كل يوم والمستأجر مقر أن الدار له فلم يضرغ يلزمه قال هشام قلت لمحمد هل يجزأ ليه أجر مثلها الى أن يتمكن

من التفرغ ويغني عن العمل عليه ما قاله المؤاخر قال هذا أحسن هذا إذا كان مقررا بالدار أو ما لو كان غاصبا واجدا لها فقال المالك أن فرغتها اليوم والآن تركتها عليك كل يوم بمائة (١٦) والغاصب على إنكاره فبرهن بعدمدة وقضى له به ثم أخذ الدار ولا لا تجب الاجرة المذكور

\* قال المؤاخر هذا بعشرين وقال المستأجر بعشرة فاسترقا على ذلك فهو بعشرين لأن الرضى المالك بعشرة \* استأجر لحفظ كرمه كل شهر بكذا ثمنها الكرم أو مات المستأجر فقال المشتري أو الوصي عملك على أن أعطيك الاجرة تعتقد الاجارة بالاجر الاول ان علم بالاجر الاول وان لم يعلم فبالجر المثل \* دفع داره على أن يسكنها ويرتها ولا أجر فهي عارية لان نفقة المستعار على المستعير والمرة من باب النفقة وفي كتاب العارية بخلافه \* وعن محمد اذا قال لغيره أعطيك هذا العبد نخدمك بكذا سنة فاجارة \* وعن الثاني دفع الى آخر ثوبا ليعبسه على أن مازاد على كذا فهو له فهو اجارة فاسدة ولو وضع الثوب من يده يضمن ويكون هذا الرجل بمنزلة الاجر المشترك \* قال للخطاط خط هذا أو للعمال اجل هذا الى منزلي فخط أو حمل ان معروفا بهذا العمل يلزم الاجر والا فلا \* دفع الى قصار ثوبا ولم يذكر الاجر الفتوى على قول محمد انه ان اتخذ الدكان لذلك وانصب للعمل يلزم الاجر والا وفي الكافي القول منكر الاجارة لانها لا تقوم الا بال عقد بخلاف ما لو دفع الى آخر عتاقا مختلفا فقال الدافع قرض وقال الآخر هدية لان العتق مقوم بنفسه والاخذ يدعي البراءة عن قيمته \* وسئل قتل محمد عن قصار دفع اليه ثوب فقصره وقال قصرت به بلا أجر فضاع قال عندي اذا كان القصار قصير نفسه للقصار لم أصدقه وأضمنه كالأصدق

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هي أم ولد لاول ولا يجوز وطء الاخر لانه لما دعي الاول الولد صار كلها أم ولده لان أمومية الولد يجب تكميلها بالاجماع ما أمكن وقد أمكن بفسخ الكتابة لانها قابلة للفسخ فتفسخ فيما لا يتضرر به المكاتب وتبقى الكتابة فيما وراءه ما أمكن واذا صار كلها أم ولده فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غير أنه لا يجب عليه الحد للشبهة ويلزمه جميع العقر واذا بقيت الكتابة وصار كلها مكاتبة له قيل يجب عليه انصف بدل الكتابة وقيل يجب كل البديل كذا في الهداية \* وعليه الجهره كذا في الكافي \* ويضمن الاول لشره في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى نصف قيمته مكاتبة موسرا كان أم معسرا وفي قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الاقل من نصف قيمته ما من نصف ما بقي من بدل الكتابة واذا كان الثاني لم يطأها ولو كان دبرها ثم عجزت بطل التدبير وهي أم ولد لاول ويضمن لشره بكه نصف عقرها ونصف قيمتها والولد لولد لاول وهذا قولهم جميعا كذا في الهداية \* مكاتبة بين رجلين ولدت ابنة ثم وطئ أحدهما الابنة فعلق منه قال يثبت نسبه منه والابنة على حالها ليس لها أن تخرج نفسها من الكتابة لتكون أم ولد للمستولد وعلى المستولد عقرها ولكن عقرها الام بمنزلة كسبها وانما تابعة للام في الكتابة فان عجزت المكاتبة صارت الابنة أم ولد لواطئ لان المنع من ظهور أمسية الولد في نصيب شره منها قد ارتفع بعجز الام وانما تصير أم ولده من حين علق منه فلذلك يضمن لشره بكه نصف قيمته اليوم علق منه وان لم يعجز فاعتق الشر يك الاخر الابنة بعد علقها من الاول عتقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصيب الابنة باق على ملكه ما بقيت الكتابة فيها فينفذ عتقه ولا سيما عليه أم ولد هاجر ولا سعاية عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا والمكاتبة نافية على حالها تعتق بالاداء وتخرج فتكون أمة بينهما \* مكاتبة بين رجلين ولدت فاعتق أحدهما الولد عتق نصيبه منه وهو على حاله حتى تعجز الام أو تعتق فان عتقت عتق معها فان عجزت فقد زال معنى التبعية وصار الولد مقصودا وهو مشترك بينهما عتقه أحدهما فيكون حكمه حكم العبد المشترك يعتقه أحد الشر يكتن واذا اختار التضمن يضمنه نصف قيمته وقت اعتاقه لا وقت عجز الام \* مكاتبة بين رجلين ولدت ابنة فوطئها الابنة فعلق منها ثم ماتا فالابنة حرة لانها كانت أم ولدها فاعتق بموتها كالوا عتقاها وبقيت الام على مكاتبتها - ما ولو كانت الام هي التي ولدت منها - ما ثم ما تعتقت هي بجهة الاستملاد وعتق ولدها أيضا وان عجزت ثم ولدت منهم ما بعد ذلك فالولد الاول رقيق كذا في المبسوط \* مكاتب بين رجلين أعتقه أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لاضمان عليه في ذلك لشره بكه موسرا كان أم معسرا لان نصيب الآخر مكاتب على حاله لكون العتق متجزئا عنده فان أدّى عتق والولد بينهما - ما وان عجز صار كعبد بين اثنين أعتقه أحدهما وعلى قولهما عتق والولد فان لم يعتقه أحدهما - ولكن دبره صار نصيبه مسدرا ويكون على حاله لان التدبير لا ينافي الكتابة فان أدّى الكل عتق والولد يثبت منهم ما وان عجز صار كعبد بين اثنين دبره أحدهما صار نصيبه مسدرا وشره بكه خمس خيارات ان كان موسرا وان كان معسرا فاربعة خيارات وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو لم يدبره ولكن كانت جارية فجاءت بولد فادعاهما أحدهما يثبت نسب الولد منه وصار نصيبه أم ولده ثم المكاتبة بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها ولا تصير كلها أم ولدها فان مضت على المكاتبة أخذت منه عقرها واستعانت به على أداء بدل الكتابة وان عجزت نفسها وردت في الرق فانما تصير أم ولد للمستولد ويضمن الشر يك نصف قيمته الشر يك مكاتبة ونصف عقرها ولا يغرم من قيمة الولد شيئا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* رجل كاتب جاريته ثم مات عن ابنين فاستولدها أحدهما ذهبي بالخيار ان شاءت عجزت فكانت أم ولده ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لشره بكه وان شاءت مضت على كتابتها وأخذت عقرها واذا كاتب الرجلان جارية بينهما مكاتبة واحدة ثم ارتد أحدهما عن الاسلام فادّت المكاتبة اليهما ثم

الآخر عتاقا مختلفا فقال الدافع قرض وقال الآخر هدية لان العتق مقوم بنفسه والاخذ يدعي البراءة عن قيمته \* وسئل قتل محمد عن قصار دفع اليه ثوب فقصره وقال قصرت به بلا أجر فضاع قال عندي اذا كان القصار قصير نفسه للقصار لم أصدقه وأضمنه كالأصدق

رب الثوب اذا قال قصرت به مجانا \* وعن الثاني قال الخياط لم نسج أجر أو قال رب الثوب سمينا درهمه أقال قول رب الثوب وفي عكسه كذلك ويلزم أجر المثل في الثاني \* أجر أرضه الى وقت موته أو أبدأ لم يجز \* اذا جازأ من الشهر فقد (١٧) أجر ثك هذه يجوز ذكره الفقيه أبو الليث

وأبو بكر الاسكاف وان كان معلقا وهذا حسن ثم اذا قال أجر ثك هذا غدا وقال الصفار لا يجوز الاول ويجوز الثاني لانه تعليق بخطر \* أجر داره كل شهر بكذا ينقد عند رأس كل شهر ولكل خيار الفسخ عند رأس كل شهر فلو أبرأ المستأجر عن أجره الا بد لا يضح الاعسن شهر واحد \* أجر داره مضافة

يان قال في شهر ربيع الاول أجر ثكها من رجب فباعها في جادى الاول ذكر الامام الحلواني أن البيع لا ينفذ في رواية عن محمد رحمه الله تعالى لان حق المستأجر ان لم يثبت لحق أن يثبت وبه يلوح كلام السرخسي قال الاصح أن الاجارة المضافة لازمة وفي رواية ينفذ لانه لاحق للمستأجر حال او بطل الاجارة وبه يقى \* وعن محمد أجرها غدا ثم باعها أو وهبها اليوم جاز وبطلت الاجارة فان جاء غدا للمواجر عا دى ما سكه ان بسبب مستقل لا تعود الاجارة وان رتب بيع بقضاء أو رجوع في الهبة عادت ان قبل مجيء الغد وعنه أن البيع في المضافة ولو قبل الوقت لا يصح لانه أجرى للمستأجر فيها حقا \* وفي النوازل أجر ثك دأبى هذه غدا بدرهم ثم أجرها اليوم من آخر بدرهمين اذا جاء غدا

قتل مرتدا قال لا تعتق وليس أداؤها الى المرتد بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويرجع الورثة على الشرى بك نصف ما أخذ كمالو مكان هو أخذ نصيبه وحده ولهذا لا يعتق نصيب الشرى بك منها أيضا ثم يستسعونها في النصف الباقي فان هجرت ردت في الرق بمنزلة مكانة أدت نصف البذل الى المولىين ثم هجرت وان كانت في حالة الردة لم يجز قبضه لبذل الكتابة فلو لحق المرتد منها ما بدا الحرب فادت جميع الكتابة الى الشرى بك الاخر لم تعتق وان أدت الى الشرى بك الباقي والى ورثة المرتد اعتقت اذا كان قد قضى بمساقه كمالو ما ت دفعت الكتابة الى الشرى بك الحلى والى ورثة المميت وان هجرت بعدما رتد أحدهما فرداها في الرق ثم قتل المرتد على رده فهي على مكانتها واذا ارتد الشرى بك كان معاشم هجرت المسكينة فرداها في الرق فان أسلمها فهي أمة قينة بينهما وان قتلها على الرد فهي على مكانتها واذا كانت المسكينة بين رجلين فولدت ابنة ثمان أحد المولىين وطى الابنة فعلفت منه ووطى الاخر الام فعلفت منه فقالا نحن ننجز فذلك لهما والمراد أن الام لا ينجز نفسها لانه تلقاها جهتها حرة وأما الولد ليس من هذا الخيار في شئ فاذا اختارت الام المضى على الكتابة أخذت كل واحدة منهم مائة درهم من الواطى وعقر الابنة يكون الام عترة الكسب وان هجرت كانت كل واحدة منهم أم ولد للذى ووطىها ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها الشرى بك وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا كاتب الرجل نصيبه من عبده بغير إذن شرى بك فليس برك أن يرد ذلك ولا يرد ما لا بقضاء القاضى الا أن يرضى العبد ومولاه الذى كاتبه أن ينقض الكتابة وهذا قول أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيضا كذا في المبسوط \* والله أعلم

باب الثامن في عجز المكاتب وموته وموت المولى وجنائه على المولى وجناية المولى أو غيره عليه  
اذا عجز المكاتب عن نعيم نظير الحالك في حاله فان كان له دين يقبضه أو مال يقدم عليه لم يعمل بشئ يجزىه وانتظر عليه اليومين والثلاثة نظير اللجائين والثلاثة هي المدة التي ضربت لابلاء الاعذار فلا يزاد عليه فان لم يكن له وجه وطلب المولى تجزىه عجز وفسخ الكتابة وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في المضمرات \* فان أدخل المكاتب بنعيم فردة مولاه عند غير سلطان برضاه فهو جائز وان لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ كذا في السكاف \* وتنفسخ الكتابة بالاقالة وكذا تنفسخ بنفسه العبد من غير رضا المولى بأن يقول فسخت الكتابة أو كسرتها سواء كانت فاسدة أو صحيحة والمولى لا يملك الفسخ من غير رضا العبد وهل تنفسخ بالموت أم بموت المولى فلا تنفسخ بالاجماع لانه ان كان له كسب فيؤدى الى ورثة المولى فيعتق وان لم يكن في يده كسب فيكسب فيؤدى فيعتق وان عجز عن الكسب ردا الى الرق كمالو كان المولى حيا واذا مات المولى فادى المكاتب مكانته أو بقيه منها الى ورثته وعق فالولاء للذكور من عصبه المولى وان عجز بعد موت المولى ورد الى الرق ثم كاتبه الورثة كتابة أخرى فادى اليهم وعق فالولاء للورثة على قدر مواريتهم أما بموت المكاتب فينظر ان مات عن وفاة تنفسخ عندنا وان مات لاعتق وفاة تنفسخ بالاجماع ولا تنفسخ برده المولى بان كاتب مسلم عبده ثم ارتد المولى لانه لا تبطل بموت المولى حقيقة فبعوته حكما أولى أن لا تنفسخ كذا في البدائع \* واذا مات لاعتق وفاة ولا عن ولد فاختل فوافى بقاء الكتابة قال الاسكاف تنفسخ حتى لو طوق انسان بأداء بدل الكتابة عنه لا يقبل منه وقال أبو الليث رحمه الله تعالى لا تنفسخ ما لم يقض بجزمه حتى لو طوق به انسان عنه قبل القضاء بالفسخ جازو يحكم بعقبة في آخر حياته كذا في التبيين \* وان مات وله ولد من حرة وترك دينافيه وفاهم بكتبته في الولد فعضى بها على عاقله الام لم يكن ذلك قضاء بعجز المكاتب وان اختصم مولى الام وموالى الاب في ولاته فعضى به لمولى الام فهو قضاء بالهجز كذا في الهداية \* واذا مات المكاتب عن وفاه وعليه دين وله وصايا من تدبير وغيره وترك ولدا حرا او ولدا

( ٣ - فتاوى خامس ) فلم يستأجر الاول فنقض الاجارة في قول نصير وقال أبو الليث ليس له النقص وهو رواية عن علمائنا وعليه الفتوى \* الاجرا اذا أجر المستأجر من آخر لا ينفذ حتى لا يخرج حتى لو تفاخما مع الاول لا يلزمه أن يسلم الى الثاني خلاف البيع

(تفرعات على الاجارة الطويلة) وكما تجوز الطويلة في الدار تجوز في العبد والدابة وان استأجر الكرم طويلاً ان اشترى الاشجار كما هو المعتاد وازغعه على المشتري وان دفع (١٨) معاملة فالعصب على الأجر والقتل على المستأجر \* دفع أرضه مزارعة على أن البذر من

ولاد في المكاتب من أمته بدئ من تركته بدئ الاجانب ثم بدئ المولى ان كان ثم بالمكاتبه فان أدت حكم بحريته والباقي ميراث بين أولاده وبطلت وصاياه لانه تبرع فان مات المكاتب وترك ألفاً وعليه للمولى ألف درهم دين وبذل الكتابة بدئ بدل الكتابة استحساناً وفي القياس يبدأ بالدين وان لم يترك مالا الا دينا على انسان فاستسعى الولد المولود له في الكتابة ولادين على المكاتب سواهما فحجج زعمه وقد أيس من الدين أن يخرج فانه رد في الرق كذا في المبسوط \* وان مات المكاتب وعليه دين وجناية وبذل الكتابة ومهر امرأته تزوجها بغير اذن المولى بدئ بالدين ثم بالجناية ثم ببدل الكتابة ثم بالمهر الاقوى فالاقوى وكذلك ان لم يترك مالا لكن ترك أولاداً ولدوا في كتابته سعى الاولاد فيها على نحو ما وصفت الان ترك ولدي ودى كترك مال يؤدى به كذا في خزانة المفتين \* مكاتب اشترى ابنه ثم مات وترك وفاء ورثه ابنه وكذلك لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة واحدة ولومات المكاتب وترك مالا ولداً كوتب معه أو ولد في كتابته ووصى بالوصى يؤدى بدل الكتابة من ماله ويعتق في آخر عمره من أجزائه حياته وورثته أو ولاده ومالك الوصى يبيع العر وض ولا يملك بيع العقار والدرهم والدنانير ولا يرث الولد المولود من الولد الا ان مات الولد اترك قبل أداء بدل الكتابة كذا في الكافي \* وما أدى المكاتب من الصدقات الى مولاه وعجز طاب لسيده ولو عجز المكاتب قبل الاداء الى المولى يطيب للمولى عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يطيب والصحيح أنه يطيب بالاجماع كذا في التبيين \* عبد جنى فكتابته مولاه وهو لا يعلم بالجناية ثم عجز فانه يدفع أو يبدى وكذلك مكاتب جنى فلم يقض به حتى عجز وان قضى عليه في كتابته ثم عجز فهو دين يباع فيه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر كذا في الجامع الصغير \* وان صالح المكاتب عن دم عمد اقتربه ولم يؤدى بدل الصلح حتى عجز ورد في الرق فالصلح في حق المولى فاسد ولا يؤخذ به الا بعد العتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يؤخذ في الحال وان اقتر مكاتب بأنه اقتض بالاصبع حرة وأمة أو صبية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا اقترار بالجناية يؤخذ به مادام مكاتباً فاذا عجز لم يؤخذ به \* ارتد مسلم وله عبد وكتابته ما بينه فقتل المرتد بطل عقد الكتابة \* مكاتب ارتد وخلق بدا را الحرب بوقف أمره فان مات أدى بدل الكتابة من ماله وقسم ما بين ورثته فان عاد مسلم يسلّم ماله اليه كذا في الكافي \* واذا قتل عبد المكاتب بجلا خطا قيل للمكاتب ادفعه أو افده بالدية واذا قتل عبده بجلا عمداً فله أن يصالح عنه على مال يؤديه لتسلم له نفسه كمال لحر ذلك في ملكه ثم يؤخذ به وان عجز وان جنت أمته جناية خطأ فباعها أو وطئها فولدت منه وهو يعلم بالجناية فهذا منه اختصار وعليه الارش وان قتله عبده عمداً فالعبد في قتل مولاه عمداً كجنى آخر في وجوب القصاص عليه كالحرا اذا قتله عبده فالمكاتب مثله ثم المكاتب اذا قتل عمداً فهو على ثلاثة أوجه ان لم يترك وفاء فالقصاص واجب للمولى وان ترك وفاء وله وارث سوى المولى فلا قصاص على القاتل لاشتباهه من يستوفيه وكذلك لو اجتمع عالم يكن لهما استيفاء القصاص وان قتل ولا وارث له سوى المولى فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجب القصص مولاه كذا في المبسوط \* وان جنى المكاتب على مولاه أو رقيق المولى كانت جنانيته معتبرة وكذا جناية المولى على المكاتب أو رقيقه كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا استهلك عبد المكاتب مالا فهو دين في عنقه يباع فيه وان جنى عبده ثم عتق المكاتب فهو على خياره وان عجز فالحدا الى المولى وان كان العبد وماله أنه مكاتبين مكاتبه واحدة فولدت ولداً فقتله المولى وقيمتها أكثر من الكتابة فقيمتها على مولاه في ثلاث سنين وان كانت الكتابة قد حلت قاصصهم بها ثم على المولى أداء فضل القيمة الى الامور رجعت الام على الاب بما أدت عنه من ذلك وان كانت المكاتبه لم تحل أدى المولى القيمة الى الام وان كان الابن مكاتباً معهما فقتله المولى ثم حلت القيمة اقتص منها بقدر الكتابة ان كانت المكاتبه حلت أولم تحل ويؤدى الى ورثة المولى فضل القيمة والاب والام حصته من المكاتبه ثم يقسم ذلك كله بين ورثة الابن

المزارع وصاد المزارع مستأجر للارض فاجر الارض اجارة طويلاً بالارض المزارع لا يجوز ان رضى به المزارع صحت وانفسخت المزارعة بخلاف اجارة المستأجر اذا رضى به الاقل حيث ينفذ عليه وهنا ينفسخ للحاجة الناس اليه \* أجره طويلاً ثم باعه وجاء وقت الخيار ففاد البيع على الراي بين في الاجارة المضافة لان الطويلة مضافة في كل سنة وقد ذكرنا المختار على أن الشيخ الامام ظاهر الدين اختار عدم الجواز هناك فعلا لتبليس والاحتياط \* أجره طويلاً ثم اجر من غيره ففاد الثانية في مدة الخيار على الراي بين في الاجارة الطويلة اذا باعها في مدة الخيار قال السرخسي انه على الراي بين في المضافة قال الصدر الظاهر النفاذ اجماعاً لانه ولاية الفسخ في مدة الخيار والبيع دليل الفسخ بخلاف المضافة لعدم ولاية الفسخ ثمه واختلاف في الطويلة أنها عقد أم عقود وعمره فيما اذا اجر أو استأجر طويلاً لا يتم لا خنائه في الفساد في المدة التي قسطها من الاجر القليل وهل يفسد في المدة التي أجزاها كثير فن جعلها عقداً واحداً قال بفساد الكل ومن جعلها عقوداً

قصر الفساد على القليل وماعداً على الجواز قال الصدر والاولى جعلها عقوداً لانه لو واحد الزادت مدة الخيار على الثلاث في العقد الواحد وانه مفسد على قول الامام ويلزم أيضاً دخول مدة الخيار في العقد ويؤدى الى ثبوت الخيار في المدة كلها على

فانه روى عن الثاوى أنه لو استأجر شيا شهر راعى أنه بالخيار ثلاثة في آخر الشهر له الخيار في كل الشهر وذكر الفضلي عن محمد بن باع عبدا في رمضان على أنه بالخيار ثلاثة في رأس شوال له الخيار من وقت العقد الى رأس شوال فهذا (١٩) معنى قولنا أنه يؤدى الى لزوم الخيار في

جميع المدة فتجعل عقودا لكنهم لو جعلت عقودا يلزم أن لا تلك الاجرة لان الاجرة لا تغلب بالتجمل ولا بشرط في المضافة قال الصمد روجه الله تعالى تجعل عقودا في هذا الحكم للعاجلة وقال غيره تجعل عقودا في كل الاحكام لان في ملك الاجرة بالتجمل أو بشرط في المضافة على الروايتين فيبقى رواية يملك فيها العاجلة حتى لو وهب المستأجر من المؤاجر الاجرة المججلة في الاجارة الطويلة قبل فسخها لا يصح لانه ملك منه ملكه وذكر الصغرى لو كتب في الصك الاجارة الطويلة آجر ثلث عشر سنة تكذا غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة يجوز ولا يدخل في العقد ولو قال على أنه بالخيار في آخر كل سنة ثلاثة أيام لا يجوز وعند الامام كذا نصير مدة الخيار ثلاثة على ثلاثة أيام المستأجر طويله آجرها من المالك مشاهرة انتقضت الاجارة الطويلة في الشهر الاول وشك الفضلي فيما بعده ولا تصح الاجارة وكل ما أخذ من الاجر يحسب بمن رأس المال فان من آجر داره من رجل ثم من آخر ثم ان المستأجر آجرها وأعارها من المستأجر الاول نطل الاجارة الاولى لانها تنعقد ساعة فساعة

على فرائض الله تعالى و يربأ بواهب معهم واذا جنى المكاتب جنابة خطأ فانه يسمى في الاقل من قيمته ومن أربش الجنابة فان جنى جنابة أخرى بعد ما حكم عليه بالاقل في الجنابة الاولى يلزمه بالجنابة الثانية أيضا الاقل من قيمته ومن أربش الجنابة وان كانت الجنابة الثانية قبل أن يحكم عليه بموجب الجنابة الاولى فليس عليه الاقيمة واحدة عندنا كذا في المبسوط \* اذا حفر المكاتب بئر على قارعة الطريق فوقع فيه انسان وجب عليه أن يسمى في قيمته يوم حفر ثم اذا وقع فيه الآخر لا يلزمه أكثر من قيمة واحدة سواء حكم الحاكم بالاولى أو لم يحكم هكذا في البدائع \* ولو سقط حائطه ماثل قد أشهد فيه على انسان فقتله فعليه أن يسمى في قيمته وان وجد في داره قبيل أخذ بقيمته يوم وجد القتل فيها الا أن تكون قيمة المكاتب أكثر من الدية فينقص حينئذ عشرة دراهم من الدية وان جنى جنابة ثم عجز فان كان قد قضى عليه بالسبعة عاينته في دين عليه يباع به او ان لم يقض به عليه خبر المولى بين الدفع والنفاء وان جنى عليه فالواجب أربش المالك وان قتل رجلا عمدا فعليه القود وان قتل ابن المكاتب أو عبده فلا قود على القاتل ولكن على القاتل القيمة لما تعذر ايجاب القصاص وهو للمكاتب بمنزلة سائر كسابه وان عفو فاعفوهما باطل وان قتل المولى مكاتبه خطأ أو عمدا أو قد ترك وفاء فعليه قيمته يقضى بها كتابته وكذلك لو قتل ابنه وان أقر المكاتب بجنابة خطأ أو عمدا فلا قصاص فيه واقرار جاز ما دام مكاتباً وان عجز ورد في الرق بطلت عنه قضى عليه أو لم يقض وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في كتاب الجنابات أن أبا يوسف ومحمد ارجعاهما الله تعالى قال أبو خذ بما قضى عليه منها خاصة وما أده قبل العجز لم يسترده عندهم جميعا كذا في المبسوط \* ويؤخذ للمكاتب بأسباب الحسد ودخال الصلة وغيرها فهو الزنا والسرقة والشرب والسكر والقذف لان القن مأخوذ بها فالمكاتب أولى ولا يقطع في سرقة من موله وكذا لا يقطع في سرقة من ابن موله ولا من امرأته موله ولا من كل ذي رحم محرر من موله وكذا لو سرق واحد من هؤلاء من المكاتب لا يقطع ولو سرق منه أجني يقطع بخصومته كذا في البدائع \* فان سرق المكاتب من أجني ثم رد في الرق فاستراه ذلك الرجل لم يقطع وان سرق المكاتب من رجل ولذلك الرجل عليه دين فانه يقطع فان عجز المكاتب فطلب المسروق منه دينه فتقضى القاضى أن يباع له في دينه وقد أبى المولى أن يفديه فانه يقطع في القياس وان سرق المكاتب من مكاتب آخر لم يقطع كالمسروق من موله وكذلك ان سرق من عبده كان بين موله وبين آخر وقد أعتق المولى نصيبه منه واذا سرق المكاتب من مضارب موله من مال المضاربة لا يقطع وكذلك لو سرق المكاتب مال رجل لم يولد عليه مثل ذلك دين كذا في المبسوط \* وان مات سيد المكاتب قبل له اذ المال الى ورثة المولى على بنحوه فان حرروا عتق وسقط مال الكتابة وان أعتقه أحد الورثة لا ينفذ عتقه كذا في الكافي \* واذا مات المكاتب عن ولد حر جاز رجل بوديعة فقال هذه للمكاتب فانه تؤدى منها الكتابة ثم اقرار الرجل بالوديعة للمكاتب صحيح في حقه فتؤدى منها الكتابة ولكن لا يصدق على جرائلها قال رأيت لو قال المولى بنفسه هذه وديعة عندى للمكاتب أو أقربدين مثل الكتابة أو قال قد كنت استوفيت الكتابة قبل موته أو كان يصديق في جرو ولا ولد اليه فكذلك غيره وبهذا بين أنه ان تبرع انسان عنه بقضاء الدين بعد موته لا يحكم بحرية واذا ترك المكاتب أم ولد وليس معها ولد بيعت في المكاتبه وان كان معها ولد بيعت فيها الى الاجل الذي كان للمكاتب صغيرا كان ولدها أو كبيراً وان كان ترك مالاً لم يؤخر الى أجله وصار حاله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رجعاهما الله تعالى حال أم الولد بغير الولد كحالها مع الولد في جميع ذلك حتى تسمى فيها الى الاجل واذا ترك المكاتب ولدين ولدا له في المكاتبه وعليه دين ومكاتبه عاينته في جميع ذلك وأيهما أده لم يرجع على صاحبه وأيهما أعتقه المولى عتق كالمأخوذ في حياته أي به وعلى الآخر أن يسمى في جميع المكاتبه التي بقيت على الاب وللغرماء أن يأخذوا أيهم ماشاءوا بجميع الدين ولا يرجع الذي يؤدى

على حسب حدوث المنفعة فيجتمع في وقت واحد عليك وتملك وتسليم وتسلم وانما لا يجتمعان في الاقدام على الثانية ترفض الاولى ولهذا قلنا لو استأجر من آخر أرضاً ثم أعطاه له مزارعة ان البذر من قبل رب الارض لا يجوز لانه يصير مستأجر الارض ويطلب العقد الاول والثاني

ولما انتقضت الاجارة في الشهر الاول لضرورة وقوع الثانية فانها وقعت على شهر واحد ويتجدد انعقادها كلما جاز شهر اخر فيلزم أن تبطل الاولى في كل شهر بالثانية قال السعدى (٣٠) الثانية تبطل الاولى وان لم تصح فقدرى عن الامام الثاني أن المشتري اذا باع المبيع

منه ما على صاحبه كذا في المبسوط \* رجل كاتب عيدين له مكانة واحدة ثم ان أحدهما عجز ورده المولى أو قدمه الى القاضي فرده القاضي ولا يعلم القاضي بمكانة الثانية الاخر معه فانه لا يصح رده ولومات أحدهما عاجزا فالمكانة لا تنسخ فان غاب هذا الذي رده في الرق بسبب عجزه وجاء الآخر واستسماه المولى في نجح أو في محجين فعجز فأراد أن يرده أو القاضي فليس له ذلك ولو أن رجلين كاتباه مكانة واحدة فغاب أحدهما وقدم الشاهد العبد الى القاضي وقد عجزه لا يرده في الرق حتى يجتمع المويان جميعا وهذا بخلاف رجلين لكل واحد منهما عبد على حدة كاتباهما مكانة واحدة ثم عجز أحدهما كان لمولاه أن يفسخ الكتابة وان كان مولى الآخر غائبا كذا في المحيط \* ولو كان المولى واحدا فغاب عن ورثة كان لبعضهم أن يرده في الرق بقضاء القاضي ولكن لو رده بغير قضاء لم يصح ذلك منه كذا في المبسوط \* وان كان المكاتب هو المبت وتترك ولدين ولدا في المكانة لم يستطع المولى أن يرده واحدا منهم في الرق والاخر غائب كذا في المحيط \* واذا اشترى المكاتب عبدا من مولاه أو من غيره فوجده عيبا فله أن يرده على البائع فان عجز ثم وجد السيد به عيبا وقد اشتراه المكاتب من غير السيد فليس له أن يرده بالعيب \* مكاتب اشترى عبدا ثم باعه من سيده ثم عجز فوجد به السيد عيبا لم يستطع رده على عبده ولا يرده على بائعه من عبده وكذلك ان مات المكاتب بعد العجز ثم وجد السيد بالعبد عيبا لم يرده كذا في المبسوط \* اذا مات المكاتب عن ولاء فقد فقه انسان لا يحدد فقه المكاتب اذا تزوج بنت مولاه ثم مات المولى لا يفسد النكاح فان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك ولاء لا يبطل النكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا تجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول يجب عليها الاعتدال ثلاث حيض ويجب المهر وان كان معها وارث آخر كذا في فتاوى قاضيان \* واذا مات عبد المكاتب فالمكاتب أحق بالصلاة عليه الا أنه ان كان حاضر مولاه فينبغي له أن يقدمه للصلاة عليه كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب التاسع في المتفرقات

المكاتب لا يجبس في دين مولاه في الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان كذا في السراجية \* في التهمة سئل على بن أحمد عن اشترى عبدا ثم قال للبائع قد كنت كاتبته بعشرين دينارا وأنكر البائع ذلك هل يكون العبد مكانة من المشتري فقال لا كذا في التارخانية \* عبد كافر بين مسلم وذمي فكاتب الذي نصيبه باذن شريكه على خراجته المكاتبة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يضمن للمسلم ما أخذ النصراني من الخمر سواء كاتب بأذنه أو بغيره وان كاتباه جميعا على خراجته مكاتب واحدة لم تجز نصيب واحد منهما فان أدى اليهما عتق لوجود الشرط وعليه نصف قيمته للمسلم وللذمي نصف الخمر ولو أن ذمي كاتب عبدا على خراجته أسلم أحدهما فلهما جميعا خراجته الخمر يوم أسلم فإذا قبض أحدهما حصته من القيمة كان المقبوض مشتركا بينهما والباقي مشترك بينهما كالمقبوض أحدهما الخمر قبل الاسلام كذا في المبسوط \* رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مكاتبا لا غير فإذا أراد العبد أن يخرج من المصر فليس له أن يمنعه من ذلك وإذا أراد أن يستخدمه يوما ويحلى عنه يوما فله ذلك في القياس وفي الاستحسان لا تعرض له في شيء حتى يؤدى أو يعجز كذا في خزائن المفتين \* رجل كاتب نصف أمته فاستدانت ديناسعت في جميع الدين فان عجزت كان جميع الدين في جميع رقبتهما باع في ذلك وكذلك ان كانت لشريكين وكاتبها أحدهما باذن شريكه فاستدانت ديناسعت عجزت فالدين في جميع رقبتهما باع فيه كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل كاتب عبدا بغير أمر صاحب العبد على ألف درهم ثم حط عنه خمسمائة فبلغ المولى فأجاز قال الكاتب بخمسمائة ولو كان وهب له الألف ثم أجاز المولى فالهبة باطلة والكتابة

من البائع قبل القبض يبطل البيع الاول وان لم يعجز الثاني فهو كذا \* وذكر الحلواني المستأجر اذا أجز المستأجر من المؤاجر قيل تنسخ الاولى وانه غير صحيح لان الثاني فاسد والفاقد لا يقدر على رفع الصحيح والعامة على أنه لا ينسخ بالشئ الا أنهما ان دما على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الاولى لان الثانية فاسخة للاولى لان المنافع تحتل ساعة فساعة وعلى حسب حدوثها يقع التسليم الى المستأجر فاذا استأجره المالك منه ثانيا أو استرد منه فذلك ينع عنه تسليم المنفعة الحادثة الى المستأجر فاذا دام الى مضي المدة على ذلك فقد مضت قبل التمكن من الاستيفاء فتفسخ الاولى ضرورة حتى لو أراد المستأجر الاول أن يسترد بعد مضي بعض المدة ليسكنه ببقية المدة فله ذلك لان العقد الاول انما انفسخ في قدر المنفعة التي تافقت وعلى حاله فيما بقي وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى ان الاولى تبطل بالثانية وكان الامام أبو علي النسائي يحكي عن استاذة ان المستأجر لو أجزه من المؤاجر لا يصح وان أجزه من غيره ثم ان الغير أجزه من

بالب

المؤاجر يصح وقال الحلواني وروى عن محمد أن الاجارة من المالك لا تجوز مطلقا فتخلل الثالث أو لا وبه عامة

المشايع وهو الصحيح وعليه الفتوى وان أعارها المستأجر من المالك ذكر في الخزائنه أنه لا تبطل الاجارة لان المستعير لا يملك شيئا واذا



ذكر في صك الطويلة ولكل واحد منهم ما ولاية الفسخ في مدة الخيار بخضرة صاحبه وغيبته قال القاضي أبو علي وغيره ان العقد فاسد  
لخالفه الشرط حكم الشرع وقال الفضلي لا يفسد العقد لان مدة الخيار غير داخل في (٣١) العقد فلكل واحد الفسخ بهذا الحكم

لا يحكم ملك الخيار وقد وجدنا  
رواية عن محمد رحمه الله انه  
لا يفسد العقد وبعضه  
ما ذكر في المحيط آثر ثلث داري  
هذه أو أرضي هذه على  
أنك تفسخ العقد متى أردت  
فلا جارة فاسدة ولو شرط في  
عقد هذان لا يفسخ كل الا  
بخضرة صاحبه على قول  
الحاكم يفسد العقد لانه  
شرط لا يفتيه العقد وعلى  
قول بعض المشايخ لا يفسد  
لانه شرط يفتيه العقد  
\* وذكر القاضي المستأجر اذا  
آجر من الآخر ولم تكن  
الاجارة طويلة لم تصح الاجارة  
الثانية ويسقط الاجر عن  
الاول ان قبض الاجر الاول  
الدار منه بعد الاجارة الثانية  
وان لم يقبض لا فان قبض  
الاجر الاول الدار منه حتى  
سقطت الاجرة عن المستأجر  
قال أبو الليث لا تسقط الاجارة  
الاولى وللمستأجر استرجاع  
الدار من الآخر ولو ان المستأجر  
قبض الدار من الآخر ثم أعادها  
من الآخر ولم يؤجر قال  
الفقيه هذا لا يسقط الاجر  
عن المستأجر \* استأجر الكرم  
طويلة ثم دفعها معاملة  
الى الآخران طويلة بطريق  
بيع الاشجار جازت المعاملة  
وان بطريق المعاملة ثم  
دفعها الى المالك معاملة  
لا يجوز عقد الطويلة على  
الاشجار والقوائم التي على

بأن كذا في المحيط \* ولو كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثا فوُلدت في مدة الخيار ومات وبقي الولد بقى خياره  
وعقد الكتابة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وله أن يجوزها وإذا أجاز سعى الولد على نجوم أمه  
وإذا أدى عتقت الأم في آخر جزء من أجزاء حياتها وعتق ولدها وهذا استحسان كذا في الكافي \* وإذا كاتب  
عبد على نفسه وأولاده الصغار على أنه بالخيار ثلاثة أيام فمات بعض أولاده ثم أجاز الكتابة لا يسقط عنه شيء  
من البذل وكذلك لو كاتب عبيدين له كتابة واحدة على أنه بالخيار فمات أحدهما ثم أجاز الكتابة جاز ولا يسقط  
شيء من بدل الكتابة ولو كاتب أمته على أنه بالخيار فولدت فاعتق السيد الولد فعلى على خيارها وان أجازت  
الكتابة نفذت ولكن لا يسقط شيء من البذل ولو كان الخيار للمولى فاعتق الأم لا يعتق الولد معها بخلاف  
ما إذا كان الخيار لها أو عتقها المولى يعتق معها ولدها هكذا في المحيط \* مكانان كونها معا كتابة واحدة  
ولهما أمة فولدت فادعيهما معا ثم ماتا عن وفاء معا وميراثا فاديت كتابتهما وميراثهما وان كانت كتابتهما متفرقة  
وأديت مع اليرث واحد منهما \* مجهول النسب كاتب عبده فاشتري المكاتبة أمة وكانها فاقرب مجهول  
النسب بالرق على نفسه لمكاتبة مكاتبه فصدقه صريح اقراره وصار هو مع مكاتبه ملكا لمكاتبة وبقيت  
كتابتهما حتى تعلق عتق كل واحد بالاداء الى صاحبه فان أديا معا أو حل النجمان معا ووقعت المقاصة  
عتقا ولا ولا أحدهما على الآخر وان تقدم أحدهما فله ولا الآخر ولا ولا عليه وان عجزا معا عتقت  
وملكتهما وان سبق عجز أحدهما عتق الآخر ومملكهما كذا في الكافي \* وان مات المولى عن مكاتبه وله  
ورثة ذكور واناث ثم ماتت المكاتب عن وفاء فانه تؤدى كتابته فيكون ذلك بين جميع ورثة المولى وما فضل  
عنها فالا ذكور منهم دون الاناث ان لم يكن للمكاتب وارث سوى ورثة المولى وكذلك ان لم يمت المكاتب حتى  
أدى المكاتبته اليهم أو وهبها له وأعتقه ثم مات فخير انه لاذ كور من ورثة المولى كذا في المبسوط \* ولدت  
أمة مكاتبه وقد حبست في ملكه فادعى سيده نسب الولد وصدقه المكاتب ثبت النسب كما اذا ادعى ولد أمة  
الاجنبي وصدقه الاجنبي وعليه عقرها وقيمة ولده فيكون حرًا بالقيمة ثابت النسب منه ولم تنصر الامه أم  
ولده وان كذب المكاتب في النسب لم يثبت ولوه لملكه بما ثبت نسبه منه لقيام الموجب وزوال المانع وهو  
حق المكاتب ولا يجوز للمولى أن يتزوجها وان اشتري المكاتب زوجة سيده بقي نكاحها وان ولدت لاقل  
من ستة أشهر مذكها المكاتب ان صدقه ثبت النسب ولا يعتق الولد ولا يجب العقر وكذلك المكاتب اذا  
اشتري عبدًا وادعى المولى نسبه وصدقه المكاتب ثبت نسبه ولا يعتق \* ولدت مكاتبه المكاتب فادعاه سيده  
المكاتب وجعلها بعد كتابتها ان صدقته ثبت نسبه ويحمل على أنها ولدت منه بحكم النكاح الفاسد ولا  
يعتق الولد قبل عجزها وعتق بعد العجز بغيره يوم عجزها صدقه المكاتب أو كذبه وان ولدت لاقل من ستة أشهر  
مذك كوتبت فادعاه مولى المكاتب وصدقه عتق بغيره مذك ولدت وعقرها للمكاتب وان كذبه لا يثبت وان  
صدقه المكاتب الا اذا كبر الولد وصدق أو عجزت والمكاتب مصدق \* مكاتب كاتب أمته وأدى عتق  
فولدت ولدا لاقل من ستة أشهر مذك كاتبا فادعاه مولاه وصدقه ثبت نسبه وعتق بغيره يوم الولادة وان ولدت  
لا كثر من ستة أشهر مذك كاتبا فادعاه مولاه لا يعتق الولد لعدم الغرور الا اذا عجزت حينئذ يصير الولد حرا  
بالقيمة وان ولدت لا كثر من ستة أشهر مذك كوتبت ولا لاقل منها مذك عتق فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ولدت  
قبل عتقه وان ولدت لستة أشهر فصاعدا مذك عتق وزعم السيد أنه ولد بوط بعد العتق لم يثبت نسبه وان  
صدق فكان زانية لعدم حق الملك وتأويله فكان كالا جنبي وان أقتر أنه نكحها بعد عتق المكاتب ان صدقته  
المكاتب يثبت النسب ولا يعتق الولد لو حود شبهة النكاح وتكاتب الولد تبعا لأمه فان عجزت فهو مارققان وان  
كذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وهو مصدق ولا يعتق الولد وان زعم أنه ولد بوط كان قبل  
العتق ان صدقاه يثبت نسب الولد ولا يعتق الولد وان عجزت أخذ المولى الولد حرًا بالقيمة وان أدت عتقت مع

ضفة النهر قال الامام الخواري نصرف القوائم الى مؤنة النهر وما بقي للمستأجر وليس للزراع من القوائم حصه وكذا من الاغصان التي يقال لها  
خساة وهل للمستأجر ذلك قال القاضي ليس للمستأجر ولا لالاجر ان يمتطبا ولو اجتطبا للاضمان عليهم ما وهذا قول بعض المشايخ وقال

الفضل هو بمنزلة الثمران موجودا وقت بيع الاشجار بشرط ذلك في البيع دخل والا لا وان لم يكن موجودا لكن حدث بعد البيع على ملكه فهو له ان كان باع الاشجار كجواحد (٢٢) الطرق واذا غرس الاثر في الارض أو الكرم في الطويلة للستاجر المنع لانه ليس له ملك اليد

والنصف واذا قلع الاثر  
الاشجار أو كسر الاغصان  
لا يملك الستاجر المنع لان  
اعتبار هذا البيع يظهر في  
حق الاثر لا في حق الشجر ولو  
احتطب الستاجر ليس له ذلك  
مع أن في بيعه قال القاضي  
مثل هذا الاشجار في الاجارة  
الطويلة موجودة لان البست  
من المتقدمين \* اجره باع  
فان لم يكن المشتري عالما  
بالاجارة ثم علم له الخيارات  
شاه تر بص حتى تنضي مدة  
الخيار وان شاء ابطال البيع  
لان الاجارة كالعيب وهذه  
رواية اختارها المشايخ وذكر  
صدر الاسلام ليس للزارع  
حصصة من قوائم الخلف  
ولستاجر حصصة منها ان كان  
الاجر دفع أصل الاشجار  
معاملة أولا كجواحد  
الطريقة فيها وان كان باع  
منه كجواحد الطريق الاخر فيها  
فالكل للستاجر وان كان  
الاستحجار في وقت تكون الثمران  
على الاشجار والغنم على  
الزرايين أو في الكرم قوائم  
الخلف أيضا يكتب بعد  
ذكر الاشجار والكروم  
والثمار وقوائم الخلف لان  
القوائم كاشارة لا تدخل بلا  
ذكر في المختار ذكره ظهير  
الدين واختار صدر الاسلام  
أنه يكتب في بيع الاشجار  
فيما باعها لا طاع لا مطلقا لان  
في بيع الاشجار مطلقا اختلاف

ولدها وكذا ان صدقت وكذب المكاتب الحزبت بالنسب والولد رقيق وان عجزت وان صدق المكاتب الحر  
أن وطء المولى كان قبل العتق وكذبه المكاتب لا يثبت النسب وبعد عجزها يثبت ويعتق بقيمة يوم عجزها  
وصارت المكاتب أمة للمكاتب \* مكاتب المكاتب ملكة أمة فولدت ولدا فادعاء سيده وصدقة  
المكاتب يثبت النسب ولا يعتق الولد في عجزت فولدت لستة أشهر من ملكة فهو حر بقيمة يوم عجز  
وان ولدت لثمن من ستة أشهر لا يعتق فلو عتق المكاتب قبل عجزها ومات المكاتب عن وفاة فادعى عجزت  
المكاتب فالحجاب فيه ما ذكرنا فيما اذا لم يعتق وان ولدت لا كثر من ستة أشهر من ملكة المكاتب يعتق  
الولد والا ولو عجز المكاتب الاول قبلها ومات عاجزا وصارت دعوته كدعوة ولد أمة مكاتبه وحكمه قدم  
كذا في الكافي \* جارية بين مكاتب وحر فولدت فادعاء المكاتب فالولد وله الجارية أم ولده ويضمن نصف  
عقرها للمولى ونصف قيمته للحر يوم عتقت منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فان ضمن ذلك ثم عجزت كانت الجارية  
وولدها لمولى ولو كان لم يخاضعه ولم يضمنه شيئا حتى عجزت كان نصف الجارية ونصف الولد لشرى به الحر  
ولكن عليه نصف العقر فان كانت مكاتبه بينهما ما وادعى المكاتب ولدها جرت الدعوة وهي بالخيار ان شاءت  
مضت على الكتابة وأخذت العقر من المكاتب بوطئه اياها وان شاءت عجزت وضمن المكاتب لشرى به نصف  
قيمته ونصف عقرها فان كان ادعى الولد فالدعوة دعوة الحر فان اختارت المضي على الكتابة ثم مات الحر سقط  
نصيب الحر من المكاتب عنه ما وسعت في أقل من حصصة المكاتب من المكاتب ومن نصف قيمته ما وهبها  
قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فتقسم في نصف قيمته وان اختارت العجز سعت  
في نصف قيمته ان كان المعتقد معسرا وان كان معسرا ضمن نصف القيمة للمكاتب ثم لا يرجع عليها بما ضمن  
فان كان المكاتب وطئا أو لا فولدت له ثم وطئها الحر فولدت له فادعى الولد يزعم لم يعلم الا بقوله ما فولد  
كل واحد منهما ماله بغير قيمة ويغرم كل واحد منهما ماله الا بصدق وهي بالخيار بين العجز والمضي على المكاتب  
فان عجزت كانت أم ولد للحر خاصة وعليه نصف قيمته للمكاتب والمكاتب ثابت النسب منه وعليه نصف  
قيمته للحر فان عجزت وعجز المكاتب معها كان ولد المكاتب رقيقا بين مولاه وبين الحر وان كان وطء المكاتب  
بعد وطء الحر فهي أم ولد للحر وولد المكاتب بمنزلة أمة لا يثبت نسبه من المكاتب وقال محمد رحمه الله تعالى  
أسست حسن أن أثبت نسبه وهو للحر بمنزلة أمة كذا في المبسوط \* وان وطئ المكاتب أمة بانه وولد حر أو  
مكاتب بعد قد على حدة لم يثبت النسب من المكاتب الابن فان عتق المكاتب ومالك هذا  
الولد يوم ما من الدهر مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولد وان كان الابن قد ولد للمكاتب في  
حال مكاتبته أو كان المكاتب قد اشتراه فولدت أمة هذا الابن ولدا وادعاء المكاتب صححت دعوته وصارت  
الامة أم ولده ولا يضمن مهرها ولا قيمتها كذا في المحيط في باب ثبوت النسب \* ولا تجوز كتابة ما في البطن  
وان قبلتها الام عليه وكذلك ان تولى قبول ذلك حر على ما في البطن وضمنه الا أن المولى ان كان قال للحر اذا  
أدت الى ألفا فهو حر فادعاء عتق اذا وضعت لاقل من ستة أشهر حتى يتبين وجوده في البطن يومئذ ثم  
يرجع صاحب المال بماله واذا وهب المكاتب هبة أو تصدق بصدقة فهو باطل فان عتق بالادعاء ردت الهبة  
والصدقة حيث كانت وان استمك الموهوب له والمتصدق عليه فهو وضامن لقيمه باستهلاكه مالا لا حق له فيه  
يستوفي ذلك من المكاتب في حال قيام الكتابة وبعد العتق ويستوفي المولى بعد عجز المكاتب بالطريق  
الاولى لان الحق في كسبه خالص له كذا في المبسوط في باب ضمان المكاتب \* قال محمد رحمه الله تعالى  
في الزيادة مكانان بينهما جارية جاءت بولد فادعيها يثبت نسبه منها وبصر الولد مكاتبها مع ما اذا خلا  
في كتابها وتصور الجارية بمنزلة أم الولد يمتنع بيعها كما يمتنع بيع أم ولد الحر فان أدى أحد هما بدل الكتابة  
عتق لوجود شرط العتق في حقه وهو الاداء وعتق نصيبه من الولد تبعاله وبقي نصيب الآخر مكاتبها مع الآخر

الروايتين \* واذا فسدت الطويلة يجب أجرة المنزل لا يزاد على المسمى \* أراد استحجار كرم أو دار فدفع الذهب الى المالك ثم  
قال له كرو كردى ملكك ذاك بكذا فقال كردم فهو ساذن لا اجارة لان المعبر بالفظ لا العزم \* وذكر التبرجاني أجرة داره من رجل ومضت

مدته ثم أجزها من آخره وفيها تنعقد الجارة وأبداؤها من وقت التسليم فارغة \* آجر من غير مدته ثم من آخر مدته كذلك لا تنعقد الثانية حتى إذا فسخ الجارة مع الأول لا يؤمر بالتسليم إلى الثاني ويجب أن يكون (٢٣) على الروايتين في المضافة لأن بعض العتود في الطولية مضافة والجاراة

من الثاني دليل فسخ الأولى فيجب أن يكون على الروايتين كالبيع \* تسكري دابة بمنزلة ما تسكري به أصحابه أن لم يكن ما تسكري به أصحابه مثل هذه الدابة معلومة بل مختلعة فسدت ولو لم يعلم ما كان عشر لا يرد ولا ينقص وعلم ذلك جاز كالبيع بمنزلة ما باع به فلان إن معلومة وقت البيع أو علم في المجلس صح وإن مختلفا كان أن أجز مثل هذه الدابة يختلف باختلاف الأحوال فديكون عشرة أو أقل أو أكثر بزم الوسط نظرا للجانين \* استأجر دارا شهورا معلومة ثم أراد رب الدار أن يشتري من المستأجر بالاجر شيئا آخر قبل القبض جاز وكذا الفسخ استأجر المنزل فاشتري منه المؤجر دقيقا أو سويقا أو حواشي البيت قبل استيفاء المنفعة يجوز \* ولو أراد المؤجر تجييل الاجرة قبل الهلال فابى المستأجر أجبر على أداء قدر ما سكن \* أجر داره سنة بألف ثم قال وهبت منك أو أبرأتك كل الاجر صح عند محمد وعند الثاني لا ولو قال أبرأتك عن خمسمائة أو تسعمائة من ألف صح عندهم ولو قال بعد ما مضى نصف العام أبرأتك عن الاجر صح

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ضمان في الولد وأما على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إذا أدى أحدهما عتق نصيبه من الولد وعتق الباقي من الولد أيضا ولا ضمان في الولد ولا سعاية عليه وصارت الجارية كلها أم ولد للذي عتق وعليه قيمة نصيب صاحبه موسرا كان أو معسرا ولو أنه عين أدى أحدهما عجز الآخر بعد ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق نصيب المؤدى من الولد وصار نصيب الآخر عبد اتبعه وصارت الجارية كلها أم ولد للمؤدى وضمن المؤدى نصف قيمة الجارية لمولى العاجز موسرا كان أو معسرا ولا ضمان عليه في الولد لكن يسعي الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولو لم يعجز الآخر بعد ما أدى أحدهما ولو لم يكن أدى وعتق لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب والجواب أن على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق الولد على المكاتبين وعلى قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حين أدى أحدهما عتق كل الولد عليه لعدم تجزى الاعتاق من غير ضمان ولا سعاية وصارت الجارية كلها أم ولده فلا يتغير هذا الحكم بعتق الآخر ولو لم يؤدوا أحد منهم شيئا حتى عجز أحدهما فإن الولد مكاتب مع الذي لم يعجز عنه وهما هو وإنهما كما كان ويضمن المكاتب الذي لم يعجز موسرا كان أو معسرا نصف قيمة الولد لمولى المكاتب الذي عجز ولم يذكر حكم الام في هذا الفصل وينبغي على قياس قولهم أن تصير أم ولد للذي لم يعجز وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يكون نصف الولد مكاتب مع الذي لم يعجز ونصفه يكون رقيقا لمولى الذي عجز وأما الجارية فمن مشايخنا من قال على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير الجارية كلها أم ولد للذي لم يعجز وذكر على الرازي في مسائله والكرخي أن على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن يكون نصفها أم ولد للمكاتب ونصفها يكون رقيقا لمولى الذي عجز ولو لم يؤد أحدهما شيئا ولم يعجز ولكن مات أحدهما وترك وفاقا يبدل الكتابة وفضلا فإن مولى الميت يستوفى بدل الكتابة من تركته ويحكم بعتقه في آخر جزء من أجزاء حياته ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق نصف الولد تبعالا بيه والنصف الآخر يبق مكاتبًا تبعالا بالآخر فإن أدى الآخر عتق وعتق الابن كله ولا يرث أباه الأول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لم يؤد الآخر ولكن عجز فالابن يسعي في نصف قيمته لمولى العاجز ويحكم بحرية أم ولد الجارية فقد صار نصفها أم ولد للذي مات عن وفاق في حال حياته وحريته وعتقت بعتقه حرًا كما هو الحكم في أم ولد الحر ونصيب الآخر لا يترك رقيقا فتسهي نصف قيمتها للمكاتب الحى ويحكم بحرية هذا كله قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إذا حكمنا بحرية الميت في آخر جزء من أجزاء حياته حكمنا بحرية الولد كمالا لأن العجز الآخر خفيف شديد يسهي الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولا يرث الابن من المكاتب الميت شيئا كذا في المحيط \* أمة بين رجلين أذن لها أحدهما في التجارة فاستدانت دينًا ثم كاتب الآخر نصيبه منها بأذن شريكه فأبى الغرماء أن يجيزوا ذلك فلمهم ذلك فان رضوا به جاز وإن لم يحضر الغرماء حتى أخذ المولى الكتابة عتق نصيبه لو جود شرطه وبأخذ الغرماء نصف ما أخذ لانه أخذ من كسبه وانصف حصه نصيب الآذن وهو مشغول بدولتهم ثم رجع به الذي كاتبه على المكاتبه \* أمة ما أذن لها في التجارة عليها دين فولدت ولدا وكاتب السيد الولد للغرماء أن يردوا ذلك أن لم يكن بالام وفاء بالدين وإن كان فيها وفاء جازت الكتابة فان أعتق السيد الولد كان لهم أن يضموا قيمته إذا لم يكن في الام وفاء بالدين فإن كان السيد معسر أفلهم أن يستعوا الابن في الأقل من قيمته ومما بقي من الدين وإن كاتب الام وعليها دين فولدت ولدا فشب الولد وباع واشترى ولزمه دين ثم جاء الغرماء الأولون فردوا المكاتبه فقد بطلت المكاتبه بردهم لقيام حقهم في ماليتها الام تباع الام لغرمائها وبيع الولد لغرمائه خاصة دون غرماء أمة وكذلك أن لم يكن كاتب الام ولكنه أذن للمولى في التجارة كذا في المبسوط \* وإذا كاتب عبد من صغيرين له كتابة واحدة وهما يعقلان ذلك فهما في ذلك بمنزلة الكبيرين كذا

عن الكل عند محمد وعند الثاني لا يصح الإعن الماضي ولو كان شرط تجييل الاجرة ثم وهب أو أبرأ صح عند الكل في الكل ولو أجز داره ثم وهب منه أجز رمضان إن مسانحة صح وإن مشاهرة لا إلا بعد دخوله وهذا الجواب نوافق قول محمد ودوبه يأخذ ولو قال

أجرتك هذه كل شهر كذا على أن أهب أجرومضان لك فسدت وإن استأجر ليعمل له كذا ولم يذكر الأجر واستأجر على دم أو مئة أو على أن يؤذن أو يأتي مسجد له لم أجرو (٢٤) المثل بالغا ما بلغ وكذا إذا جعل عددا من الدراهم أجرو لم يمين وزنها في البلد

في التنازخات \* وإذا كاتب الرجل عبد له مكانة واحدة على ألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه على أنهما أن أديا عتقا وإن عجزا ردافي الرق فهو جائر استخسانا فان أدى أحدهما جميع الألف عتقا ثم يرجع المؤدى على صاحبه بحصته حتى إذا كانت قيمته مساوية رجوع بنصفه وكذلك لو أدى أحدهما شيئا رجوع على صاحبه بنصفه قل ذلك أو كثر وللسيد أن يأخذ أيهما شاء بجميع المال وإن مات أحدهما لم يسقط عن الحى شئ وإن أدى بحكم بعتهم ما جيعا وإن أعتق المولى أحدهما تسقط حصته ولو كاتب أمتين فولدت أحدهما وأعتق السيد ولدها لم يسقط شئ من المال عنهما والمستأله على ثلاثة أوجه أحدها ما بينا والثاني أن يكاتبهما على ألف درهم مكانة واحدة لم ير دعي هذا وفي هذا إذا أدى أحدهما حصته من المال يعتق والثالث أن يقول المولى إن أديا عتقا وإن عجزا ردافي الرق ولا يذ كر كفا للكل واحد منهما عن صاحبه فلا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال إلى المولى كذا في المبسوط \* وإن أقر المولى باستيفاء بدل الكتابة عتق وعتق أولاده كذا في خزنة المفتين \* رجل كاتب عبدا له وأمر أنه مكانة واحدة وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم ولدت ولدا فقتل الولد تكون قيمته للام دون الأب وإن قتله المولى فعليته قيمته وكانت قصاصا بالكتابة إن كانت قد حلت أو رخصت هي بالقصاص إن لم تكن حلت ثم يرجع على الزوج بحصته إذا حلت الكتابة وإن كان في القيمة فضل على الكتابة فذلك الفضل ومات ترك الولد من مال فهو للام دون الأب وكذلك إن كان الولد جارية فكبرت وولدت الابنة ثم قتلت السفلى كانت قيمتها للجدة داخله في كتابتها وإن ماتت الجدوة وبني الولدان والزوج كان على الولدين من السعاية ما كان على الجدوة وإن أدى أحد الولدين لم يرجع على صاحبه شئ ولكنه يرجع على الزوج بحصته كالأوت أدت الجدوة في حياتها جميع البدل رجعت على الزوج بحصته ثم يسلم ذلك لدون الآخر كذا في المبسوط \* وإن أعتق المولى المكاتب نفذ عتقه وسقط عنه مال الكتابة وكذلك لو أبرأه عن البدل أو وهبه منه فإنه يعتق قبل أو لم يقبل كذا في خزنة المفتين \* فإن قال المكاتب لا أقبل تعود المكاتبه ويكون المكاتب حلالا له الدين ترتب رد الالآن العتق بعد وقوعه لا يحتمل القسح كذا في فتاوى قاضيهان \* وإذا كاتبه على ألف مؤجل فإن آذاه قبل حلول الأجل يجبر المولى على القبول وإذا كاتبه على أن يتخذه ولم يذكر المدة لم يجز كذا في خزنة المفتين \* وإن كاتبه على أن يتخذه شهرا فهو جائز استخسانا وفي القياس لا يجوز وكذلك إن كاتبه على أن يحفره بئر أو قديمي له طولها وعرضها أو أراه مكانا أو على أن يبني له دارا فداها أجرها وجصها وما يبنى بها فهو على القياس الذي قلنا وإن كاتبه على أن يتخذه رجلا شهرا فهو جائز في القياس كذا في المبسوط \* الكتابة تجزأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو كاتب نصف عبده جاز وكان نصف كسبه له ونصف كسبه له أسيد كذا في السراجية \* ولو كاتب نصف جاريته فولدت ولدا فولد لها بنتا أو يكون نصف كسب الولد للمولى ونصف كسبه للام فإن أدت عتق نصفها وعتق نصف الولد معها ويسعى كل واحد في نصف قيمته وما اكتسب الولد بعد ذلك فهو له دون أمه ومولاه وإن ماتت الأم قبل أن تؤدى شيئا من مكانتها يسعى الولد في المكانة فإن آذاه عتق نصف الأم في آخر عمره من أجزائها وعتق نصف الولد أيضا كالأوت أدت في حياتها ويسعى بعد ذلك في نصف قيمته ولا يسعى في نصف قيمة الأم وإن كاتبه على مال منجهم ثم صالحه على أن يعجل بعضه ويحط عنه ما بقي فهو جائز وإن فارقه قبل القبض لم يفسد الصلح لأنه افتراق عن عين يدين وإن صالحه على عرض أو غيره مؤجل لم يجز لأنه دين يدين فإن كان كاتبه على ألف درهم منجهم على أن يؤدى إليه مع كل نجم ثوبا قديمي جنسه أو على أن يؤدى مع كل نجم عشرة دراهم فذلك جائز كذا في المبسوط \* وإذا كاتب الرجل عبده ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكتابة بأن قال العبد كاتبني على ألف درهم وقال المولى كاتبك على ألفين أو اختلفا في جنس المال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولا يقول يتحالفان وهو قولهما

تعود مختلفا وإن غلب واحد انصرف إليه ولو قال استأجرتها بما ترضى فسدت ولا يزاد على ما يرضى به الآخر ولو قال إن درهم كه توخ واهي فهو وعد ولو قال استأجرتها بما يوجبها غيرك إذا كان ما يوجبها غير معروف واضح وقيل فاسد مطلقا \* الأب وأب الأب أو وصيهما أجر الصغير في عمل بقدر عليه الصغير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الأب ووصى الأب مقدم على الجد وإن لم يكن هؤلاء فأجره ذورهم محرم منه وهو في حجره جاز لأنه يملك تأديبه فكذا أجارته وإن كان الصغير في حجر ذري ربح محرم منه فأجره آخر وهو أقرب منه نحو أن يكون عند الم فآجره الام جاز في قول الثاني خلافا للمجد وإن أجره الذي هو عنده لا يملك بعدها النقص كالو وهب للصغير هبة فقبضها الذي هو عنده لا يلي بيعها على الصغير وإن بلغ وقد أجره المولى أو من له ذلك كالأب والجد أو وصيهما أو من هو في حجره له نقضها بعد البلوغ والأب والجد ووصيهما أجارة دوايه وعقاره لأنهم يولون البيع فالأجارة أولى وليس لغيرهم من هو في حجره أجارة مما يملكه ودوايه وعقاره وعن محمد أنه يجوز استخسانا \* القاضي إذا استأجر الصغير أو عبده لنفسه لا يجوز وإن فعل الوصى ذلك يجوز عند الاماءين لو

بلاغين والأب لو أجره أمه أو نفسه من ابنه الصغير أو استأجر مال الصغير أو نفسه لنفسه يجوز لأنه يملك الشراء وإن لم يكن أنفع فكذا أجارته ثم

سستأجر ابنه البالغ فعلم للأب لأجره وكذا إذا استأجر الزوج الزوجة لتخدمه لأن ذلك فرض عليها الصبي إذا أجر نفسه لا يجوز أن عمل  
لم منه يجب الأجر كالعبد المحجور استحسننا أجر الأب أو الجد أو وصيه ما دار الصغير أو عبده (٢٥) سنين معلومة أو بلغ في أثنائها اليس له

الفسخ ويكره إجارته ثلاثة

مع الجواز ويلزم إذا عمل

المكاتب إذا استأجر مولاه

أو الزوجة وزوجها أو الابن

والده ويجوز استئجار ثلاثة

بلا كراهة الأخ وأخاه والمولى

مكاتبه والوالى أحد رعيته

\* قال غيره بكم تؤاجر هذه

كل شهر قال بدرهمين فقال

المستأجر لابل بدرهم

فقبضها ومضى المدة يجب

أجر المثل لا يزاد على درهمين

ولا ينقص من درهم

والصحيح وجوب درهم وفي

الخزانة أعمال تعمل معي في

منزلي فيعقد بهذا القدر ويلزم

أجر المثل \* أجزتك داري

هذه يومًا بكذا وسنة بمجانا أو

قال أجزتك داري هذه سنة

يومًا بكذا وباقي السنة بمجانا

فسكنها سنة عليه أجزم مثل

يوم لا غير \* قال لا تحر

أجزتك هذه سنة بالف

على أن يكون الأجر كل شهر

مائة درهم يلزمه في السنة

ألف ومائتان وينسخ

الأول بالثاني كالوابع بالف

ثم أكثر قال الفقيه هذا إذا

قصد أن يكون الأجر كل

شهر مائة أما إذا غلط في

التفسير يلزمه الأول

فان ادعى الأجر الفسخ

وادعى المستأجر الغلط فاقول

لأن الجمع بين كالأول وأضعا

على البيع الخبطة ثم أطلقا

فهو على الإطلاق الآن

رجع وقال القول قول العبد مع يمينه وعلى المولى البينة ثم إذا جعل القاضي القول قول المكاتب مع يمينه  
لزمه ألف درهم وأقام المولى بعد ذلك يمينه على أنه كاتبه على ألفين لزمه ألفان ويسعى فيهما لأنه لا قوام  
بين إذا جاءت البينة وان لم يقر المولى البينة على ذلك وأدى العبد ألف درهم وقضى القاضي بعتقه ثم أقام  
سيد البينة بعد ذلك على أنه كاتبه على ألفين فالقياس أن لا يعتق ما لم يؤد ألفين وفي الاستحسان هو حر  
ليس له ألف درهم آخر وإذا كاتب الرجل عبدا واختلفا في المعقود عليه فقال للمولى كاتبني على نفسي  
مالي على ألف درهم وقال السيد لابل كاتبك على نفسك دون مالك فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا  
عالمان ههنا بالاجماع وان أقاما البينة فالبينة بينة المكاتب ولو قال المولى كاتبك يوم كاتبك وهذا  
مال في يدك وهو مالي وقال المكاتب لابل هو لي أصبته بعدما كاتبني فالقول قول المكاتب وكان على  
ولي البينة فان أقاما البينة فبينة المولى أولى ولو اختلفا في أصل الاجل أو اختلغا في مقدار الاجل فالقول  
للمولى ولو اتفقا على أصل الاجل ومقداره ولكن اختلفا في مضيه فالقول قول العبد ولو ادعى العبد  
كاتبه على ألف درهم ونجح عليه كل شهر مائة وقال المولى لابل فنجحت عليك كل شهر مائتين فالقول قول  
ولي وإذا وقع الاختلاف بين المولى والمكاتب في ولدها فقال المولى ولدته قبل أن كاتبك وقالت المكاتب  
ولده بعدما كاتبني فان كان الولد في يد المولى فالقول قول المولى وان كان الولد في يد المكاتب ولا يعلم  
في ولدت فالقول قولها اعتبارا لليد في الفصلين ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل ما إذا كان الولد  
أيديهما ما روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان القول قول المولى وان أقاما البينة فالبينة بينة  
كاتبته كذا في الذخيرة \* وان ادعى أحدهما فسادا في الكتابة وأنكر الآخر فالقول قول المنكر لان  
نفاقهما على العدة يكون اتفقا فامتنع على ما يصح العقد ولو أقاما البينة كانت البينة بينة من يدعي  
فساد ولو كاتب الذي عبده المسلما ثم اختلفا في مقدار البدل وأقام المولى بينة من النصارى لم تقبل \* حربي  
خل دار الاسلام بأمان فاشترى عبدا متبا وكاتبه ثم اختلفا في الكتابة فأقام المولى البينة من أهل الحرب  
في دخل معه بأمان لم تقبل شهادتهم على العبد الذي هكذا في المبسوط \* وان ولده ولد من أمته تكاتب  
ليه وكان كسب الولد وكذا لو ولدت المكاتب ولد ادخل الولد في كتابتها فكانت هي أحق به وبكسبه وان  
تزوج أمته من عبده وكانهم ما فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها ولو قتل هذا الولد تكون قيمته للام دون  
ب بخلاف ما إذا قبلت الكتابة عن أنفسهما وعن ولدهما الصغير فقتل الولد حيث تكون قيمته بينهما ما ولا  
كون الام أحق بها كذا في التبيين \* مكاتب تزوج باذن مولاه امرأته زعت أنها حرة فولدت منه ثم استحققت  
ولادها عسلا بأخذهما بالقيمة وكذلك العبد المأذون وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى  
نذا في الجامع الصغير \* ولو تزوج امرأته على أنها حرة فبانت أمه لم يذن لها مولاهما فالنسكاح فاسد  
يؤخذ بالاعتق بعد الحرة إذا كانت بكر فاقتضها فانه يؤخذ في الحال لانه ضمان جنابة كذا في  
سراج الوهاج \* اذا وقع المكاتب على بكر فاقتضها كان عليه الحد لو جرد الزنا المحض وهو مخاطب فان  
خل في ذلك شبهة ولم تطاوعه المرأة كان عليه المهر الا أنها اذا طاعته فقد رضيت بتأخير حقها فبانت خرا لي ما  
د العتق وان لم تطاوعه لم ترض بتأخير حقها فيلزمه في الحال كالوجهي عليها كن مؤاخذا بالارش فان قال  
يجتها فصدقة فاعلم عليه المهر اذا اعتق لو جردا فبانت بتأخير حقها كذا في المبسوط والله تعالى أعلم

### كتاب الولاء

هو في الشرع عبارة عن قرابة حصلت بسبب العتق أو بسبب الموالاة هكذا في غاية البيان \* والولاء نوعان  
لاء عتاقه ويسمى ولاء نعمة وولاء موالاة هكذا في الهداية وهو مشتمل على ثلاثة أبواب

٤ - فتاوى خامس) يتفق على التلخيص \* قال للطيان أصل هذا الخبر بعشرة فلما أخفق العارضة زاد الخراب فعمرا أيضا لاشئ  
غير العشرة \* قال للخياط خطه بأجر فقال لا أريد الأجر فخطه لا يستحق الأجر \* استأجر تلميذا مساهمة أو مشاهرة ولم يذ كر الليل والنهار

لا يدخل يوم الجمعة ولا كل الليل بحكم العرف \* تزوجها وبنى بها في منزل كانت فيه باجر ومضى عليه سنة فطالب المأجر المرأة بالاجر فقالت له  
 اخبرتك بان المنزل بالكرا وعليك (٣٦) الاجر لا يلتفت الى مقالها والاجر عليها الا على الزوج لانها العاقدة الا ان يكون الزوج ضمن

### الباب الاول في ولا العتاقة وفيه فصلان

الفصل الاول في سببه وشرائطه وصفته وحكمه (أما سبب ثبوته) فالعتق كذا في البدائع وهو الصحيح هكذا  
 في المحيط \* سواء كان العتق حاصلًا بصنعه وهو الاعتاق أو ما يجري مجرى الاعتاق شرعا كشرائه القريب  
 وقبول الهبة والصدقة والوصية أو بغير صنعه بأن ورث قريبه وسواء أعتقه لوجه الله تعالى أو لوجه  
 الشيطان وسواء أعتقه تطوعاً أو عن واجب عليه كالاعتاق عن كفارة القتل والظهار والابلاء والنذر  
 واليمين وسواء كان الاعتاق بغير بدل أو ببذل وهو الاعتاق على مال وسواء كان منجزاً أو معلقاً بشرط أو  
 مضاقاً الى وقت وسواء كان صريحاً أو مجزئاً أو مجزئاً وكناية أو مجزئاً بحجى الكناية وكذا العتق  
 الحاصل بالتدبير والاستيلاء وسواء كان المعتق والمعتق مسلمين أو كافرين أو كان أحدهما مسلماً والآخر  
 كافراً وعلى هذا إذا أمر المولى غيره باعتاق عبده حال حياته أو بعد وفاته فالولاء لا يترتب إلا إذا أعتق  
 عبداً عنى على ألف درهم فأعتق فالولاء لا يترتب لأن العتق يقع عنه استحساناً ولو قال أعتق عبداً عنى  
 ولم يذكر البذل فأعتق فالولاء لا يترتب للمأمور في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو قال أعتق عبداً ولم يقل  
 شيئاً آخر فأعتق فالولاء للمأمور ولو قال أعتق عبداً على ألف درهم ولم يقل عنى فالعتق يتوقف على قبول  
 العبد إذا كان من أهل القبول فان قبل في مجلس علمه يعتق فيلزمه المال والافلا ولو أعتق المسلم ذمياً أو  
 ذمياً مسلماً فالولاء للمعتق فيهما للمعتق غير أنه لا يترتب له لانعدام شرط الارث وهو اتحاد الملة حتى لو أسلم الذي فيهما  
 قبل موت المعتق ثم مات المعتق يترتب وكذلك لو كان الذي هو معتق العبد المسلم عصبية من المسلمين بأن  
 كان له عم مسلم أو ابن عم مسلم فانه يرث الولاء لأن الذي يجعل بمنزلة الميت وان لم تكن له عصبية من المسلمين يرد  
 الى بيت المال ولو كان عبد مسلم بين مسلم وذمى فأعتقه ثم مات العبد فنصف ولأيه للمسلم والنصف الآخر  
 لأقرب عصبية الذي من المسلمين ان كان له عصبية مسلم وان لم يكن يرد الى بيت المال (وأما شرائطه) فبعضها  
 يتم بولا العتاقة وولا ولد العتاقة وبعضها يخص بولا ولد العتاقة أما الذي يعمها جميعاً فهو أن لا يكون للعبد  
 المعتق أو لولده عصبية من جهة النسب فان كان لا يترتب له العتق وأما الذي يخص بولا ولد العتاقة فانه أن  
 تكون الام معتقة فان كانت مملوكة فلا ولا لا حد عليه مادامت مملوكة سواء كان الاب حراً أو مملوكاً ومنها  
 أن لا تكون الام حرة أصلياً فان كانت فلا ولا لا حد على ولدها وان كان الاب معتقاً فان كانت الام معتقة  
 والاب معتقاً فالولد يتبع الام في الولاء ويكون ولاؤه لمولى الام ومنها أن لا يكون الاب غريباً فان كان الاب  
 غريباً ولا ام مولاة لقوم فالولد تابع للاب ولا ولا لا حد عليه ومنها أن لا يكون للاب مولى عربي فان كان فلا  
 ولا لا حد عليه لان حكمه حكم العربي ومنها أن لا يكون الولد معتقاً فان كان لا يكون ولاؤه لمولى الاب  
 ولا لمولى الام بل يكون ولاؤه لمن أعتقه (وأما صفته) فانه أن الارث به عند وجود سبب ثبوته وشروطه من  
 طريق التعصيب ويكون المعتق آخر عصبية المعتق مقدماً على ذوي الارحام وعلى أصحاب الفرائض في  
 استحقاق ما فضل عن سهمهم حتى انه لو لم يكن للمعتق وارث أصلاً أو كان له ذور رحم كن كل الولاء للمعتق وان  
 كان له أصحاب الفرائض فانه يعطى فراثهم أولاً فان فضل شيء يعطى المعتق والا فلا شيء له ولا يرد الفاضل  
 على أصحاب الفرائض وان كانوا ممن يحتل الرتبة عليه وهذا قول عامة العلماء ومنها أنه لا يورث من المعتق بعد  
 موته ولا يكون سبيله على سبيل الميراث وانما يتحقق عصبية المعتق بنفسها وهم الذكور من عصبته لا الاناث  
 ولا الذكور من أصحاب الفرائض ومنها أنه لا يورث من المعتق حتى لا يورث من المعتق على ابطاله حتى لو أعتق عبداً سائبة  
 بأن أعتقه بشرط أن يكون سائبة لا ولا له عليه كان شرطه باطلاً ولاؤه له عند عامة العلماء (وأما أحكامه)  
 فانه أن يرث الماهن مال المعتق ويرث مال أولاده عند وجود شرط الارث ومنها العقل للتصغير في النصرية  
 والحفظ ومنها ولا ينفك كالحاكم الا أنه آخر العصبية هكذا في البدائع \*

لرب المنزل الاجر فان أدى  
 لا يرجع عليه وان كفل  
 بأذن وان لم يرضه من رب  
 المنزل ونجم لها وأشهد فانه  
 لا يجب الاجر عليه لما قلنا  
 انه العاقدة \* اذا وجد  
 المستأجر بالمستأجر عيباً  
 ينقذ بالرد قبل القبض  
 وبعده وكل جهالة تؤثر في  
 البيع الفساد تؤثر في الاجارة  
 ويقسد العقد به اسواء  
 كانت في الاجرة او المدة أو  
 العمل ومتى فسدت والفساد  
 لعدم المسمى أو لجهالة  
 الاجر يجب أجزا المثل بالغاً  
 ما بلغ وكذلك الواستأجر داراً  
 أو حائطاً سنة بمائة على  
 أن يرميها المستأجر فسدت  
 لان المرمية من الاجرة  
 وقدرها مجهول فيجب أجزا  
 المثل بالغاً ما بلغ ومتى فسدت  
 بحكم شرط فاسد وشروط مع  
 كون المسمى معلوماً فيجب  
 أجزا المثل ولا يتجاوز به عن  
 المسمى \* استأجر على عين  
 سماء وسكن الدار وهلك  
 العين قبل التسليم أو  
 استهلكه المستأجر فيجب  
 أجزا المثل بالغاً ما بلغ بخلاف  
 سائر الاجارات فانه لا يرد فيه  
 على المسمى

(نوع آخر في الضميمة)  
 والحائض والمستغلات  
 استأجر أراضيه - زرع أو  
 ما يمنع الزراعة لا يجوز  
 والحد أن الزرع لولدها

أن يبيعه منه معلوم ويتقاضاهم بواجر الارض وان لغيره بواجرها بعد المدة وان آجرها ثم حصد الزرع وسلمها انقلب  
 جائزاً وهذا اذا لم يكن الزرع مدركاً فان أدرك الحصاد جازت الاجارة ويؤمى بالحصاد والتسليم وعليه الفتوى \* وان قال المستأجر كانت



نفة أو أن الاجارة وادعى المؤجر كونه مشغولاً فيحكم الحال وقال الفضلي القول للآجر بخلاف المتابعين لأن الآجر ينكر محليته الاجارة  
\* اشترى ما عدا من الرطبة في الارض ثم استأجر الارض لا يجوز ولو استأجرها باصولها (٣٧) أو الشجرة باصلها ثم استأجر الارض جاز

\* استأجر داراً شهر بعشرة  
على أن يسكن فيها فعليه  
العشرة أو دابة الى خوارزم  
بعشرة على أن يرجع من  
محلته كذا أو من قسرة  
كذا فعليه **كل** الاجر  
فلا جارة فاسدة وان استأجر  
دابة على أنه ان حمل كذا  
فاجرها كذا وان حمل كذا  
فاجرها كذا أو أرضاً على  
أنه ان زرع **ك** كذا فكذا  
أو كذا فكذا أو داراً ان سكنها  
عطاراً فكذا وان سكنها  
حداداً فكذا في رواية عن  
الامام الاجارة فاسدة وهو  
قولهما وفي أخرى يجوز ولو  
استأجر داراً على أن لا يسكنها  
فلا جارة فاسدة لان فيه نفعاً  
لرب الارض ولا يقتضيه  
العقد لانه اذا لم يسكن فيها  
لا يتلئ بالبيعة والموتوا  
وان لم يكن في الدار بالبيعة  
أوبه وضوء لا يفسد بالشرط  
لعدم ما قلنا \* استأجر على  
أنه بالسيار ثلاثة أيام يجوز  
وعنى أكثر على الخلاف  
ولو شرط ثلاثة فسكن في  
مدة الخيار سقط الخيار ولو  
انهدم المنزل بالسكنى لاضمان  
لانه يحكم الاجارة وأول المدة  
من وقت سقوط الخيار  
وخيار الرؤية والعيب ثبت  
في الاجارة ورؤية الدار  
كروية المنافع \* أجر نصف  
الدار والدار تحتل القسمة  
أولاً أو قال أجرته نصيب

الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به  
لمة ثم أدى الاول فعتق فولأه مولاه وان كان كافراً ولكنه لا يرثه ولا يعقل عنه جنايته فان أدت الامة  
نقت فولأه المكاتب الكافر فان ماتت فميراثه للمولى المسلم وان جنت فمقتل جنايتها على عاقلة المولى  
سلم كذا في المبسوط \* نصراني من بني تغلب أعتق عبداً مسلماً له ثم مات العبد فميراث العبد لأقرب العصباء  
المعتق من المسلمين وعقله على قبيلة المعتق وان كان المعتق كافراً كذا في المحيط \* رجل كاتب عبده على  
بوهي حالة فكاتب العبد أمة على ألفين ثم وكل العبد مولاه بقبض الألفين منها على أن ألقاها قضاءه  
مكاتبته ففعل فان ولأه الامة للمولى كالأمة التي كانت للمكاتب فعتق قبل عتق المكاتب كان ولأه للمولى  
ن كاتب العبد المذون عبد ابان المولى ثم أعتقه مولاه ثم أدى المكاتب المكاتبه عتق ولأه للمولى دون  
بالمعتق وهذا بخلاف مكاتب المكاتب اذا أدى بعد ما عتق الاول لان الثاني مكاتب من جهة الاول  
تتبارح في الملك الذي له في كسبه وقد انقلب بالعتق حقيقة ذلك الملك والصبي أن يكاتب عبده باذن أبيه  
وصيه وليس له أن يعتقه على مال واذا أدى المكاتب اليه البديل فولأه للصبي لانه عتق على ملكه كذا في  
سوط \* رجل أعتق عبداً عن أبيه الميث فالثواب للثب والولاء لابن كذا في السراجية \* حرى مستأمن  
يتري عبداً مسلماً فأدخله دار الحرب فهو حر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يكن ولأه للذي أدخله  
بول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان أعتق الذي أدخله فولأه  
كذا في المبسوط \* وان أعتق حرى عبداً فخري في دار الحرب لم يصير بذلك مولى له حتى لو خرج مسلمين  
دار الاسلام لأولاه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لانه لا يعتق عندهما بكلام الاعتاق  
ما يعتق بالتحلية والعتق الثابت بالتحلية لا يوجب الولاء ولو أعتق مسلم عبداً مسلماً أو ذمياً في دار الحرب  
ولأه لان اعتاقه جائز بالإجماع وان أعتق عبداً له جرباً في دار الحرب لا يصير مولاه عند أبي حنيفة  
له الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصير مولاه حتى لو أسلم العبد في دار الحرب وخرج مسلمين الى  
الاسلام فلا ولأه للمعتق على المعتق وللمعتق أن يوالي من شاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي  
يوسف رحمه الله تعالى يرث المعتق من المعتق وله ولأه اذا خرج مسلمين وان سبي العبد المعتق كان مملوكاً للذي  
بأه في قوله وعلى هذا يخرج ما اذا دخل رجل من أهل الحرب دار الاسلام بأمان فاشترى عبداً فأعتقه ثم  
ع الى دار الحرب فسبى فاشتراه عبده المعتق فاعتقه ان كل واحد منهما يكون مولى صاحبه حتى ان أيهما  
نولم يترك عصبته من النسب ورثه صاحبه لو جرد سبب الارث وشرطه وكذا الذي أعتق عبداً له ذمياً  
سلم العبد ثم هرب الذي أعتق ناقض للعهد الى دار الحرب وسبى وأسلم فاشتراه العبد الذي كان أعتقه  
تقه يكون كل واحد منهما مولى صاحبه وكذا المرأة اذا أعتقت عبد الهام ارتدت المرأة ولحق بدار  
رب ثم سببت فاشترها الذي كانت المرأة أعتقه فاعتقها فان الرجل مولى المرأة ومولاه الرجل كذا  
لبدائع \* رجل ارتد ولحق بدار الحرب فمات مولى له قد كان أعتقه قبل رتته فورثه الرجل من ورثته دون  
سأه ثم رجع ثانياً فأخذ ما وجد من مال نفسه في يد ورثته ولم يأخذ ما وجد من مال مولاه في أيديهم وكذا  
كان في دار الاسلام حين مات مولاه \* امرأة من بني أسد أعتقت عبد الهام في رتتها وقبل رتتها لم تحق  
الحرب فسميت فاشترها رجل من همدان فاعتقها فانه يعقل عن العبد بنو أسد في قول أبي يوسف رحمه  
تعالى الاول ورثته المرأة ان لم يكن له وارث ثم رجع يعقوب رحمه الله تعالى عن هذا وقال يعقل عنه  
دان وهو قول محمد رحمه الله تعالى \* ذمي أعتق عبداً فأسلم العبد ثم نقض الذي العهد ولحق بدار  
رب فليس للعبد أن يوالي أحداً لان الولاء ثابت عليه لمعتقه وان صار حراً بابتاعه أو أن يصير ورثته  
يا كونه وان جنى جناية لم يعقل عنه بيت المال وكانت عليه في ماله لانه منسوب بالولاء لانسان

لم يعلم النسيب لا يصح ولو سكن يجب أجر المثل وقال لا يجوز ولو لم يشر بكم جازت اجماعاً \* آجر كل نصيبه أو بعضه ولو لم يشر بكم فغن  
أم أنه لا يجوز وأجره وأنه لو آجر داره من رجلين يجوز ولو آجره من رجلين لا يجوز ولو آجر كل داره من رجلين ثم فسحها لعتق في النصف



يجوز في الباقي بالاختلاف في ظاهر المذهب وعن الامام أنه يطل وكذا الوما أحد المستأجرين بطل في حصصة الميت دون الحي وأصله ان الشيوخ الطائري لا يمنع وعن الامام (٣٨) أن الطائري يرفع كما أن المقارن يمنع \* واجارة البناء بدون الارض لا تجوز لانه في معنى اجارة

المشاع وبه قال أبو نصر فأورد عليه جواز اجارة التسطاط فلم يمكن له الفرق واختار الامام البخاري انوار رضى أنه اذا كان البناء مرتفعاً كالجدران مع السقف بقيت يجوز اجارة البناء والا فلا فعمل أنه لو كان له فيه مكان أو مرتمة كطابقين لا يبقى بجواز اجارة وما يأخذ من الاجرة حرام وعن محمد جوازه فانه قال من استأجر أرضاً فبنى بناء ثم أجزها من صاحبها استوجب من الاجر حصصة البناء فلو لا جواز اجارة البناء لما استحق الاجر وقاسه على التسطاط قال الامام أبو علي وبه كان يفتي مشايخنا ولو كان البناء ملكاً والعرضه وفقاً فاجر المتولى بالذن مال البناء فالاجر ينقسم على البناء والعرضه وينظر بكم يستأجر كل فأسباب البناء فهو مال البناء \* أجر الدار وبيت منها في اجارة الغير جازت الاجارة الى البيت \* له بناء في أرض غير أجز البناء لأم من صاحب الارض الفتوى على أنه يجوز ذكره الخواص ولو أجز البناء من مالك الارض جاز وفقاً ولو أجز العرضة لا البناء جازت وطريق جواز اجارة المشاع أن يلحق به القضاء أو يؤجر الكل ثم يفسخ في البعض

وانما يعقل بيت المال عن لا عشيرة له من المسلمين ولا ورثة كذا في المبسوط \* واذا تزوج عبد رجل أمة لا آخر فأعتق مولاه الامة وهي حامل من العبد عتقت وعتق حملها وولاه الحمل لمولى الام لا ينتقل عنه أبداً وكذا اذا ولدت ولد الاقل من ستة أشهر أو ولدت ولدين أحدهما لاقل من ستة أشهر لانها لو أمان يتعلقان معا فان ولدت بعد عتقها لا أكثر من ستة أشهر ولداً فلو لمولاه الام فان أعتق الاب جاز الاب وولاه ابنه وانتقل عن مولاه الام بخلاف ما اذا أعتقت المعتقة عن موت أو طلاق فجات بولد لاقل من سنتين حيث يكون الولد لمولى المولى الام وان أعتق الاب لتعذر اضافة العلق الى ما بعد الموت والطلاق اليان طرمة الوطء وبعد الطلاق الرجعي لمأناه بصير مراً جعاً بالشك فاستند الى حالة النكاح فكان الولد موجوداً عند الاعناق فعتق مقصوداً كذا في الهداية \* والاصل أن العتق متى ثبت قصد الا ينتقل الولاء متى ثبت بطريق التبعية ينتقل كذا في الكافي \* امرأه اشتريت عبداً وأعتقته ثم ان هذا العبد المعتق اشتري عبداً ثم ان العبد الثاني تزوج معتقة قوم وحدث له منها أولاد فان ولاده الاولاد لمولاه الام فلوان المعتق أعتق هذا العبد جاز هذا العبد وولاه ثمر جاز المعتق الاول ذلك الى نفسه ثم جرت المرأة ذلك الى نفسها فالاب يجز ولاده الولد الى نفسه وأما الجسد فهل يجز ولا يحافده في ظاهر الرواية لا يجز سواء كان الاب حياً أو ميتاً وصورة ذلك عبد تزوج معتقة قوم فحدث له منها ولداً وهذا العبد أب حتى فأعتق هذا الاب بعد ذلك وبقي هذا العبد عبداً على حاله ثم مات العبد وهو أبو الولد ثم مات الولد ولم يترك وارثاً يجز ميراثه كان ميراثه لمولاه الام ولو جنى كان عقله على مولاه الام عند علمائنا الثلاثة ولم يجز الجسد ولا يحافده الى مواليه كذا في الذخيرة \* واذا تزوج العبد حر فولدت له أولاداً فأولادها موال الام معتقة كانت أو موالية حتى أعتق أبوهم جاز ولادهم الى مولاه كذا في المبسوط \* معتقة تزوجت بعبد فولدت منه أولاداً جنى الاولاد فعتقهم على مولاه الام فان أعتق العبد جاز ولادها الاولاد الى نفسه ثم بعد ما عتقوا هل يرجعون على عاقلة الاب بما عتقوا قال لا يرجعون كذا في الجامع الصغير \* حر جنى نكح معتقة ولم يعتقه أحد فولدت فولادها موالها وكذا ان كان الاب والى رجلاً وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الكافي \* وأجمعوا على أنها لو كانت معتقة أو كان الاب معتقاً والام مولداً وكان الاب عسر بيا والام معتقة كان الولد لهما والاب وكذا اذا كانا عسر بين أو عجميين أو كان أحدهما عجمياً والآخر عربياً كذا في التبيين \* نبطى كافر تزوج معتقة قوم ثم أسلم النبطى ووالى رجلاً وعاقده ثم ولدت أولاداً قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى موالهم موالى أمهم وكذلك لو لم يوالى رجلاً فوالى أمهم قوم أمهم كذا في الجامع الصغير \* وان ترك المولى أباً وابناً فميراث المعتقد لابن المعتقد خاصة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وكذا الولد للجد دون الاخ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه أقرب عصبية عنده وكذا الولد لابن المعتقد حتى يرثه دون أخيه وان جنى جناية فعقله على عاقلة الاخ كذا في الكافي \* رجل أعتق أمة ثم غرقا جميعاً لا يدري أيهم مات أو لم يرث المولى منها شيئاً ولكن ميراثها لا قرب عصبية المولى ان لم يكن لها وارث كذا في المبسوط \* لو أعتق رجل عبداً له ثم مات المعتقد وترك ابنين ثم مات أحد الابنين وترك ابناً ثم مات العبد المعتقد فولد له لابن المعتقد اصله لابن ابنه اذ هو أقرب عصبية المعتقد بنفسها والاصل أنه يعتبر كون المستحق عصبية يوم موت المعتقد لا يوم موت المعتقد كذا في البدائع \* ولومات الابن لا أحد هما ابن ولاد آخر ابناً ثم مات المعتقد فميراث المعتقد بينهم لان الولد لم يصير ميراثاً ابناً المعتقد بل هو باق للمعتقد على حاله ثم يخلفه فيه أقرب عصبية وهو لاد في القرب اليه على السواء كذا في المحيط \* ليس للنساء شيء من الولد الاولاد معتقة أو ولاد معتقة معتقة أو ولاد معتقة مكاتبهن أو ولاد مكاتبهن أو ولاد مدبرهن أو ولاد مدبر مدبرهن أو ولاد الذى هو محرور ومعتقة معتقة فصوره ولا معتقة بأن

(مسائل الشيوخ - بيع) الاجارة والبيع والاعارة وانها جائزة وهبته فيما لا يحتمل القسمة جائزة وفيما يحتلها لا اعتقت يجوز ولو من شريكه أو أجنبي والمدة كالهبة في رواية الاصل وفي الجامع جواز الصدقة ووقف الشائع لا يجوز عند محمد ورضي المشاع

لا يجوز مطلقاً عندنا وفي الطائري روايتان استأجر أرضاً بين فيها فالأجرة فاسدة وإن كان للتراب قيمة ضمن قيمة التراب واللبن له لأنه غاصب وإن لم يكن للتراب قيمة لاشئ عليه واللبن له وإن نقصت الأرض ضمن نقصانها ويدخل أجر مثل (٢٩) الأرض في نقصانها أو لافلاشئ عليه

\* استأجر رجلاً على أنه أن ناسه نائبة لأجر عليه أو على أن يحيط عنه أجر شهرين لهطلته فسدت وإن على أن لا يكون عليه أجر العطله وبين المدة صح \* ولو استأجر داراً على أن يعمرها ويعطي فوائد فسد لأنه لا يقتضيه العقد \* استأجر حائناً بنصف ما يربح فيه فسد والربح كله لصاحب المتاع وعليه أجر مثل الخافوت ولو أعطاه الخافوت على أن يؤجره ويبيع فيه والربح بينهما أجر الخافوت من آخر فالأجر للمالك وللذي أجره على صاحب البيت أجر مثل عمله \* استأجر لاسنة فناء القصاص في النفس أو لذبح الشاة لا يجوز عندهما خلاف محمد وفيادون النفس يجوز أجماعاً \* استأجر سطحاً يجري عليه ماء المطر أو نهر الجري فيه الماء إن وقتاً لا يجوز وإن بوقت فسد ولو استأجر نهرًا بأبسا ولم يقل شيئاً أجر فيه الماء يجوز \* استأجر أرضاً ليضع فيه الشبكة ووقت يجوز \* استأجر طريراً قاله فيه أولم الناس فيه يجوز عند الامام وعندهما لا وفي الفتوى اختار قولهما \* استأجر سطحاً ليضع عليه الثياب أو يبيت عليه يجوز \* ولو استأجر نخلة ليضع

أعنت عبداً ثم مات الممتق وترك معتقته هذه فولأولها فلو أعتق معتقها عبداً آخر ومات الممتق الأول ثم الثاني فولأولها أيضاً وهذه صورة معتق الممتق وصورة ولا مكاتبين بأن قالت امرأة لعبدها كاتبتك على ألف درهم مثلاً قبل العبد ذلك فإذا أدى بدل الكتابة يكون ولأولها وصورة ولا مكاتب مكاتبين بأن كاتب هذا المكاتب عبداً فولأولها مكاتب المكاتب لها أيضاً إذا لم يكن المكاتب الأول وصورة ولا مدبرهن بأن دبرت امرأة عبدها بأن قالت له أنت حر عن دبري أو بعد موتي أو إذا مت ونحوه ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بملاقها فاعتق مدبرها ثم جاءت المرأة إلى دار الاسلام ثم مات المدبر فولأولها وصورة ولا مدبر مدبرهن بأن اشترى هذا المدبر بعد احكام بعته عبداً ثم دبره ثم مات وجاءت المرأة إلى دار الاسلام قبل موت مدبرها أو بعده ثم مات المدبر الثاني فولأولها مدبره وصورة جز ولا معتقهن بأن زوجت امرأة عبداً معتقة الغير فولأولها وبث نسب الولد منه ويكون حر تبعاً لأمه ولأولها الولد إلى الام يعلقون عنه ويرثون منه فلأن المرأة أعتقت العبد بدخولها فيها ولا ولد له إلى نفسه ثم من نفسه إلى مولاه حتى لو مات الممتق ثم مات ولده وترك معتقة أبيه فولأولها من مولى أمه اليها وإذا أعتقت المرأة عبداً ثم ماتت عن زوج وابن وبنت ثم مات الممتق فبث لابن المرأة خاصة ويستوى ان كانت أعتقته يجعل أو يغير جعل كذا في المبسوط \* وصورة جز ولا معتق معتقهن بأن أعتقت امرأة عبداً ثم اشترى الممتق عبداً وزوج معتقة غيره من عبده فولد بينهما فولد فولأولها الممتق إلى أمه فولأولها الممتق عتق عبده جز بالاعتاق ولا ولد معتقة إلى نفسه ثم رجع منه إلى مولاه كذا في العيني شرح الهداية \* فان اشترت اختان لاب وأم أباهما ثم مات الاب ولم يترك عصبة فلا يثبت للثلاث بالنسب وما بقي لهما أيضاً بخلاف وان اشترت احداهما أباهما ثم مات الاب ولم يترك عصبة وترك ابنتيه هاتين فلا يثبت للثلاث بالنسب والتي اشترت الاب الثلث الباقي خاصة بالولاء فان اشترتا أباهما ثم ان احدهما أو الاب اشترتا أخلهما من الاب ثم مات الاب فان المال بين الابنتين وبين الابن للذكر مثل حظ الانثيين لأنه مات حر ابن حر يابنتين حرتين فكان الميراث لهما بالقربة ولا عبرة للولاء في ذلك فان مات الاب بعد ذلك فلا خسه الثلثان النسب والثلث الباقي نصفه التي اشترته مع الاب خاصة لان لها نصف ولا الاخ لأنه عتق بشرائها وشراء لاب وما بقي فبينهما نصفان لانهم ما يشتركان في ولا الاب فصارت حصه الاب بينهما نصفين وهو سدس جميع المال ويخرج المسئلة من اثني عشر للاختين الثلثان لكل واحدة منهما أربعة أسهم ونصف ثلث لباقي وثلث أسهم مان التي اشترته مع الاب بالولاء ونصف الثلث بينهما نصفان فصارت التي اشترته سبعة أسهم للآخرى خمسة أسهم كذا في البداية \* ولو كان الاب بعد ما عتق على ابنته أعتق عبداً ثم مات الاب ثم مات عتق الاب عن الابنة المشتريه كان الميراث للمشتريه كذا في الذخيرة \* ولو أن امرأة من بني همدان تزوجت رجل من بني أسد فولدت ولداً ثم انما أعتقت عبداً فولأولها وليها ولدها يكون تبعاً للاب من بني أسد فإذا أنت ثم مات الممتق فبث لابن المعتقة وهو الولد الاسدي ولو جنى جناية تكون على عاقلتها من بني همدان لميراث لبني أسد والعقل على بني همدان كذا في شرح الطحاوي \* وإذا مات الممتق وترك عصبة عصبة عتق فانه لا يرثه عصبة عتق بخلاف عصبة الممتق في هذا الحكم \* امرأة أعتقت عبداً وماتت رأة وترك ابنها وزوجاً أباهذا الابن ثم مات الممتق فالميراث لابنتها لانه عصبتها ولو كان الابن قد مات وترك أباً وزوج المعتقة ثم مات الممتق فلا ميراث لزوج المعتقة وزوج المعتقة عصبة ابنه وابنه عصبة المعتقة فهذا سبعة عصبة الممتق ومع هذا الميراث وإذا أعتق الرجل عبداً ثم انما العبد أعتق عبداً آخر ثم انما الممتق الثاني نعتق عبداً ومات الممتق الثالث وترك عصبة الممتق الاول يرثه وإن كان همداني صورة عصبة عصبة عتق ولكن من حيث الممتق ليس كذلك لان الممتق الاول حر ولا هذا الميت فبثه عصبة الممتق الاول بامه مقام الممتق الاول لانه عصبة عصبة الممتق الاول كذا في الذخيرة \* إذا مات الرجل وترك مالا ولا

يها الثياب أو ليرثه عليها الثأراً واستأجر موضعاً من الحائط ليضع عليه الخدوع أو يبنى عليه ستره أو ينقب فيه كوة أو يتدف فيه وتدا أو ينصب ميزاباً لا يجوز وفي عسر فليصح استأجر الوتد الذي يصلح عليه الأبريسم \* استأجر وتدا لتعلق المتاع لا يجوز وفي الممتق استأجره تدا يتد

فمنه يجوز مع اوضة النهران في الاكادس فاسدة لانها استجار المنفعة بجنسها فان اعطى البقرة لياخذ الحمار فلا بأس به استأجر مائتي سنة أو ألى مونه أو الأبد فالاجارة فاسدة ويلزم (٣٠) أجرة المثل استأجر مكيلا أو موزونا ليعبر به ذكر الكرخي أنه لا يجوز وفي الاصل أنه يجوز

وارث له فادعى رجل أنه وارثه بالولاء وشهد له شاهدان أن الميت كان مولاه وان هذا الرجل وارثه فالقاضي لا يقضى بشهادتهما حتى يفسر المولى لان المولى اسم مشترك وكذا اذا شهد أن هذا مولاه مولى عناقه لان اسم مولى عناقه كما يتناول الاعلى يتناول الاسفل والاعلى وارث والاسفل ليس وارث ولو شهد أن هذا المدعى أعتق هذا الميت وهو علكه وأنه وارثه ولا نعلم له وارثا غيره تقبل شهادتهما ويقضى بالميراث له هذا المدعى ولو شهد أن الميت كان مقر هذا الذي بالميت وهذا الذي أعتقه فالقاضي يقبل شهادتهما ويقضى بالميراث للذي ولو شهد أن أباه هذا الذي أعتق أباه الميت هذا وهو علكه ثم مات المقتى وترك ابنه هذا الذي ثم مات الاب المقتى وترك ابنه هذا الميت وقد ولد من امرأة حرة قضى بالميراث للذي ولو كان الولد من أمة وقد أعتقه مولى الأمة كان ميراثه لمولى الأمة ولو شهد أباه ذلك قال لا ندر أباه هذا الذي المقتى ولكن قد علمنا ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة لانهما شهدا على الولا بالتسامع والشهادة على الولا بالتسامع لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو مات رجل فادعى رجل ميراثه وأقام شاهدين أنه أعتق أم هذا الميت وأنها ولدت بعد ذلك بمدة من عبد فلان وان أباه مات عبدا أو مات هو ولا نعلم له وارثا (١) سوى معتق أمة هذا الذي قبل القاضي شهادتهما وقضى له بالميراث فان جاء مولى الاب وأقام البينة أنه أعتق الاب قبل أن يموت هذا الولد وهو علكه وأنه وارثه ولا نعلم له وارثا غيره قضى القاضي بالميراث لمولى الاب لان مولى الاب جبر ولا الابن اليه باعتاق الاب بعد اعتاق الام وتبين أن القاضي أخطأ في القضاء بالميراث لمولى الام كذا في المحيط \* ولو ادعى رجلان ولاءا بالعتق وأقام كل واحد منهما بينة جعل ميراثه بينهما ولو وقتا وقتا فالسابق أولى لانه أثبت العتق في وقت لا ينافيه فيه صاحبه ولو كان هذا في ولاء الموالاة كان صاحب الوقت الآخر أولى لان ولاء الموالاة يحقل النقص فكان عقدا الثاني نقضا للاول الا ان يشهد به صاحب الوقت الاول أنه كان قد عقل عنه لانه حينئذ لا يحتمل النقص فأشبه ولاء العتاقه واذا أقام رجل البينة أنه أعتقه وهو علكه ولا يعلون له وارثا سواء قضى له القاضي ميراثه وولائه ثم أقام الآخر البينة على مثل ذلك لم تقبل الا أن يشهد وأنها اشتري من الاول قبل أن يعتقه وهو علكه فيسقط قضاء الاول كذا في البدائع \* رجل مات وادعى رجل أن أباه أعتقه وهو علكه وأنه لا وارث لاسه ولا لهذا الميت غيره وجاء بابي أخيه فشهدا على ذلك قال لم تجز شهادتهما لانهما ما يشهدان بحدتهما كذا في المبسوط \* واذا مات الرجل وترك أموالا في يدي رجل وجاء رجل وادعى أنه أعتق الميت وهو علكه وأنه وارثه لا وارث له غيره وأقام على ذلك بينة وأقام ذوا اليد بينة بمثل ذلك قضى بالمال بينهما مانصان لان كل واحد منهما بينة ثبتت الولا اذ هو المقتضى وهذه الدعوى واستحقاق المال يتقضى عليه والولا ليس شأنا ترد عليه اليد فلا يعتبر أحدهما خارجا والآخر صاحب اليد بل كلاهما خارج فيه فيقضى بينهما هكذا في الذخيرة \* واذا مات الرجل عن ابنين وبنات فادعى رجل أن أباه أعتق هذا الميت وهو علكه وشهد ابن الميت بذلك وادعى رجل آخر أن أباه أعتقه وهو علكه وأقرت بنته بذلك فانه يقضى بالولا لصاحب الشهادة وان شهدا لآخر ابن آخر للميت واثبتان له قضى بالولا بينهما نصين وان ادعى رجل من الموالى على رجل من العرب أنه مولى هذا العربي وأن هذا العربي أعتق أباه وجاء المدعى باخويه لاسيه يشهدان بذلك والعربي ينكره فان شهادة الابن لا تجوز لانهما ما يشهدان لاسيهما ولا نفسهما لان لهما في هذه الشهادة منفعة فانه متى ثبت ولاء أيهم من العربي ثبت ولاؤهم من العربي أيضا فان شهد بذلك أجنبيان قبلت شهادتهما ولو كان العربي يدعى الولا في هذه الصورة والابن ينكر قبلت شهادته أخويه واذا مات رجل فأخذ (١) قوله سوى معتق أمة هذا الذي كذا في جيع نسخ هذا الكتاب ولعل الاظهر سوى معتق أم هذا الميت أو يقال سوى معتق أمه الذي هو هذا الذي ولتراجع العبارة في نسخة صحيحة من نسخ المحيط ولكن المراد ظاهر والمقصود تحوير اللفظ العزوة له مصححه بجرأوى

\* استأجر شاة ليرضع صبيًا أو جديًا لا يجوز \* استأجر شيايا ليسقطها في بيته ولا يجلس عليهم ولا ينام أو دابة ليربطها في فئانه ويظن الناس أنهم الله أو ليعجلها اجنبية بين يديه لا يجوز لانه منفعة غير مقصودة من العين وفي الاجارة الفاسدة المستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة المجهولة واذا مات الاجر فالمستأجر أحق بالجرته وفي الاجارة الصحيحة اذا انقضت المدة للمستأجر بقاء الحبس لاستيفاء المجهولة بان كان التسليم بعد انقضاء بعض المدة فان كان المستأجر لم يقبض المستأجر حتى مات المؤجر أو انقضت المدة ليس للمستأجر احداث اليد على المستأجر في الفاسدة والصحيحة فلو باع الاجر في هذين الفصلين المستأجر باذن المستأجر بعد ما قبض هل ينزع من يده لم يوجد فيه رواية قال الصدر ينبغي أن لا ينزع من يد المستأجر ولكن ينفذ البيع في حق الاجر والمستأجر \* استأجر دارا اجارة فاسدة وقبضها ليس له أن يؤجرها ولو اجرها لاجر المثل فلا يكون غاصبا ولا لاول أن يقض هذه الاجارة ولا يجب الاجر في الاجارة الفاسدة بالتمكن وانما يجب بحقيقة الاستيفاء اذا وجد التسليم اليه من جهة الاجارة وان كان التسليم اليه لامن جهة الاجارة لا تجب الاجرة وان وجد حقيقة الاستيفاء

وان كان أجر المثل في الاجارة الفاسدة مختلفا بان يستأجر البعض بعشرة والبعض باثني عشر والبعض باحد عشر فيجب احدى عشر لانه الوسط

والمستأجر اجارة فاسدة لو آجره من غيره اجارة صحيحة يجوز في الصحيح وقيل لا عليك واستدلوا بما ذكر في الاجاز دفع اليه دارا ليسكنها ويرتفعها ولا أجر له فاجار المستأجر من غيره وانهم الدار من سكنى الثاني ضمن اتفاقا لانه صار غاصبا (٣١) أجازوا عنه بان العقد في تلك المسئلة اعادة

اجارة لان ذكر المرتبة على وجه المشورة لا الشرط \* استأجر دارا أو جارا مشهرا ثم سكنه شهرين لا يلزمه أجر الشهر الثاني وعن بعض المشايخ أنه يلزمه وفريق الكرخي بين المعدل للاستغلال وغير المعدل وألزم في المعدل لافي غيره بلا فصل بين الحسام والدار وبه يفتى \* أجر الغاصب ثم أجازها المالك بعد مدة فأجر السابق على الاجارة للغاصب لانه العاقد وبعد الاجارة للمالك لان الغاصب فضولي ولو لم يجز حتى تمت المدة فكلاهما للغاصب كالأجر للمولى عبده سنة ثم أعتقه في خلالها وأجاز العبد الاجارة فالماضي للمولى والآتي للعقود وذكر القدر وري أن الاجارة توقف على الاجارة كسائر العقود فان أجاز قبل استيفاء شيء من المنفعة فالأجر للمالك وان بعد استيفائها لم تعتبر والاجرة للعاقد وان بعد انقضاء بعض المدة فالأجر الماضي والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا أولا قول محمد رحمه الله تعالى وفي المنتقى أجر عبده سنة ثم برهن العبد أن ولده كان أعتقه قبلها فالأجر للعبد لان المولى كان أجنيا وقت العقد والمنفعة له فالبديل أيضا يكون له \* ولو قال العبد

رجل ماله وادعى أنه وارث له غيره قال لا آخذ المال من يده ولا أضعه في بيت المال كذا في المحيط \* وان أقام مسلم شاهدين مسلمين أنه أعتقه وهو يملكه وأنه مات وهو مسلم لا وارث له غيره وأقام دعي شاهدين مسلمين أنه أعتقه وهو يملكه وأنه مات كافر لا وارث له غيره فلمسلم نصف الميراث ونصف الميراث لا قرب الناس عصبته الى الذي من المسلمين فان لم يكن له منهم قرابة جعلته لبيت المال فان كان شهودا الذي نصارى لم تجز شهادتهم على المسلم ولكن يقضى بولائه للمسلم وبجميع الميراث له كذا في المبسوط \* وان كان الشهود من الجانيين من أهل الذمة فانه يقضى بولائه وميراثه للمسلم فيحكم باسلامه واذا اختصم مسلم وذمي في ولاء رجل وهو حي وادعى كل واحد منهما أنه أعتقه وهو يملكه وأزادنا ربح أحدهما أسبق فأقام على ذلك شهودا من المسلمين قضى بأسبقهما تاريخا فان كان شهودا الذي من أهل الذمة والعبد المعتق كافر قضى بينة المسلم وان كان الذي أسبقهما تاريخا كذا في المحيط \* ذمي في يديه عبدا أعتقه فأقام مسلم شاهدين مسلمين أنه عبده وأقام الذي شاهدين مسلمين أنه أعتقه وهو يملكه أمضيت العتق والولاء للذي كمالو كان كل واحد من المدعين مسلما واذا كان شهودا الذي كفار قضيت به للمسلم وان كان المسلم أقام شاهدين مسلمين أنه عبده مبره أو كانت جاريته وأقام البينة أنه استولدها وأقام الذي شاهدين مسلمين على الملك والعتق فيبينة الذي أولى ولو كانت أمة في يدي ذمي قد ولدت له ولدا فادعى رجل أنها أمتة غصبها هذا منه وأقام البينة على ذلك وأقام ذوا البينة أنها أمتة ولدت هذا منه في ملكه قضيت به بولدها للذمي وكذلك لو ادعى المدعي أنها أمتة آخرها من ذى اليد أو أعارها منه أو وهبها منه وسلمها اليه ولو كان المدعي أقام البينة أنها أمتة ولدت في ملكه قضيت به الذي البدو وكذلك لو ادعى ذوا اليد أنها أمتة أعتقها وأقام المدعي البينة انها أمتة ولدت في ملكه فيبينة المعتق أولى لان فيه اثبات حرية لها ولا يجوز أن توطأ بالملك بعد اقامة البينة على حرية ولو شهد شهود كل واحد منهم مامع ذلك بالغصب على الآخر كان شهودا العتق أيضا أولى واستحقاق الولاء عليها كذا في المبسوط \* رجل اشترى عبدا من رجل ثم ان المشتري شهد أن البائع قد كان أعتقه قبل أن يبيعه فالعبد حر وولاه موقوف اذا كان البائع بمحذ فان صدق البائع المشتري بعد ذلك لزمه الولاء موردا للثمن على المشتري وكذلك ان صدق المشتري ورثة البائع بعدموت البائع وهذا استحسان وان أقر المشتري ان البائع قد كان دبره فهو موقوف فان مات البائع بعد ذلك عتق العبد فان صدق ورثة البائع المشتري يعتبر تصديقهم في حق لزوم الولاء للبائع وفي حق رد الثمن استحسانا عبيدين رجلين شهد كل واحد منهما على صاحبه بالبيع فخرج من الرق الى الحرية بالسعاية وبسعى لهما موسرين كأننا ومعهسرين أو كان أحدهما موسرا والآخر معسرا أو يكون الولاء بينهما وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما العبد حر وولاه موقوف بينهما أمة بين رجلين شهد كل واحد منهما أنها ولدت من صاحبه وصاحبه يسكر فان الجارية تكون أم ولده موقوفة فاذا مات أحدهما عتقت ويكون ولدها موقوفة بلا خلاف كذا في المحيط \* أمة رجل معروفة انها ولدت من آخر فقال رب الامة بعثكها بالف وقال الآخر لزوجتيها فالولد حر وولاه موقوف لان مولى الامة ينفي ولده عن نفسه ويقول هو خير الأصل عاق في ملك أسبه والجارية موقوفة بمنزلة أم الولد ولا يوطؤها واحد منها ولا يستخدها ولا يستغلها ولا وهما موقوف لان كل واحد منهما ينفيه عن نفسه ويأخذ البائع العقر من أبي الولد قصاصا من الثمن كذا في المبسوط \* واذا أقر الرجل ان أباه أعتق عبده في مرضه أو وصيته ولا وارث له غيره فولاؤه موقوف في القياس ولا يصدق على الاب وفي الاستحسان يكون الولاء لابن ولا يكون موقوفا ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الولاء ان عاقلة الاب هل تقل عنه ومشايخنا فصلوا الجواب فيه تفصيلا فقالوا ان كان عصبه الابن وعصبه الاب واحد بان أعتقه ما رجل واحد وقومه ما من حي واحد كان عقله على عاقلة أبيه فاما اذا كانت عصبه الابن غير عصبه الاب بأن أعتق الاب رجلا وأعتق الابن رجلا آخر لا يكون عقله على عاقلة الاب ويكون العقل

اني حر وفسخت الاجارة ولم يقم بينة ودفعه الحاكم الى المستأجر وأجره على العمل ثم وجد بينة على اعتاقه قبلها فلا أجر له ولا للمولى ولو كان لم يقل ففسخت كان الاجر له لما قلنا \* أجر الغاصب سنين ثم قال المالك كنت أجزت لا يقبل قوله الابينة وان قال كنت حر أنه قبل وعن محمد في

المنتقى أجردا راثم استحققت بالبرهان فزعم المالك أنه كان أمر المؤاجر بالاجارة والاجر له وزعم المؤاجر الغصب فالقول قول رب الدار لان الظاهر أن الانسان يتصرف في ملك الغير للغير (٣٢) وان برهن الاجر على ما ادعى من الغصب لا يقبل لانه يريده ابطال ما ذكره المالك من الامر

موقوف فاهذا اذا لم يكن مع الابن المقر وارث آخر فاما اذا كان وارث آخر وقد كذبه في هذا الاقرار كان للكذب أن يستسعى العبد في حصته ثم عند أي حيلة رجة الله تعالى ولاء هذا النصف هو حصه المستسعى للمستسعى ولاء النصف الذي هو حصه المقر ليت كماله لو كان الكل له وأقر أن الاب اعنته وعنده ما ولاء النصف الذي هو حصه الميت ولاء حصه المستسعى موقوف وفي كل موضع يتوقف الولاء اذا مات الممتق غير انه يوضع في بيت المال وعقله على نفسه لا يعقل عنه بيت المال كذا في المحيط \* وان اشترت ثلاث ببات آباءهن ثم ماتت احدهن وتركت مولى أمها ثم ماتت الاب فانه يكون له ما ثلثا ماله بالفرض وثلثا الثلث بالولاء يبقى ثلث الثلث للبنات الميتة يعود الى الاب يكون له ما ثلث ثلث الثلث وثلث الثلث لمولى أمها يحتاج الى حساب لثالث ثلثه ثلث وأقله سبعة وعشرون فستمائة وعشرون للبنتين وواحد لمولى أم الميتة كذا في خزنة المفتين والله أعلم

### الباب الثاني في ولاء الموالاة وفيه فصلان

الفصل الاول في سبب ثبوته وشرائطه وحكمه وصفة السبب وبيان صفة الحكم (أما سبب ثبوته) فهو الايجاب والقبول وهو أن يقول الذي أسلم على يد انسان له أو لغيره أنت مولاى ترتني اذا مت وتعتقل عني اذا جنيت فيقول قبلت أو يقول له واليتك فيقول قبلت سواء كان الذي أسلم على يده أولا آخر وهذا قول عامة العلماء حتى لو أسلم على يدى انسان ولم يواله قولاه موقوف عند عامة العلماء ولو أسلم على يد رجل ووالى غيره فهو مولى للذي والاه عند عامة العلماء وهو الصحيح (وأما شرائطه) فمنها عقل العاقدين وأما البلوغ فهو شرط الانعقاد في جانب الايجاب فلا ينعقد الايجاب من الصبي وان كان عاقلا حتى لو أسلم الصبي العاقل ووالاه لم يجوز ان أذن له أبوه الكافر لا يثبت لانه لا ولاية للاب الكافر على ولده المسلم فكان اذنه وعدم الاذن بمنزلة واحدة ولهذا لا يجوز سائر عقود بانه كالبيع ونحوه وأما من جانب القبول فهو شرط النفاذ حتى ولو الى بالغ صديقا قبل الصبي ينعقد موقوفا على اجازة أبيه أو وصيه فان أجاز جاز وكذا لو والى رجل عبدا فقبل العبد توقف على اجازة المولى فاذا أجاز جاز الا أن في العبد اذا أجاز المولى فالولاء من المولى وفي الصبي اذا أجاز الاب أو الوصى يكون الولاء من الصبي ولو والى رجل مكاتب جازو كان المولى مولى المكاتب لان قبول المكاتب صحيح الا أن الولاء يكون للمولى لان المكاتب ليس من أهل الولاء \* ومنها أن لا يكون للعاقدا وارث وهو أن لا يكون من وارثه من يقتر به فان كان لم يصح العقد واذ كان له زوج أو زوجة يصح العقد ويعطى نصيبهما والباقي للمولى \* ومنها أن لا يكون من العرب حتى لو والى عربى رجلا من غير قبيلته لم يكن مولا له ولكن ينسب الى عشيرته وهم يعقلون عنه وكذا لو والى امرأته من العرب رجلا من غير قبيلتها \* ومنها أن لا يكون من مولى العرب لان مولا هم منهم هكذا في البدائع \* ومنها أن لا يكون معتقا \* ومنها أن لا يكون لم يعقل عنه غيره \* ومنها أن يشترط الميراث والعقل كذا في السراج الوهاج \* وان شرط الارث كان كذلك وتوارثان من الحائرين والاسلام على يده ليس بشرط وكونه مجهول النسب شرط لصحة عقد الموالاة هكذا في الكافي \* وأما الاسلام فليس بشرط لهذا العقد فيجوز موالاة الذمي والذمي المسلم والمسلم الذي وكذا الذكورة ليست بشرط لهذا العقد فيجوز موالاة الرجل امرأته والمرأة رجلا وكذا دار الاسلام حتى لو أسلم حربي فوالى مسلما في دار الحرب أو دار الاسلام فهو موالاة كذا في البدائع (وأما حكمه) فهو أن يثبت به الارث اذا مات وان يعقل عنه اذا جنى ويدخل فيه أولاده الصغار ومن يولد له بعد عقد الموالاة كذا في التبيين (وأما صفة العقد) فهو عقد جائز غير لازم (وأما صفة الحكم) فهو أن الولاء ثابت بهذا العقد لا يحتمل التملك بالبيع والهبة والصدقة والوصية لانه ليس بعمال حتى لو باع رجل ولام مولا له أو عتاقه بعبد وقبضه ثم أعنته كان

والبينات لا دلائل لا لا بطلان وان برهن على اقرار المالك بالغصب يقبل لان الثابت بالبينه كالثابت عيانا وانا ثبت الاقرار تبعه حكم الاجر \* غصب دارا فآجرها ثم اشتراها من المالك فالاجارة الاولى ماضية لوجود شرائطها وان استقبلها فهو أفضل \* آجر الغاصب من غيره ثم آجره المسنجر من الغاصب وأخذ الاجرة كان للمسنجر الثاني وهو الغاصب استرداد الاجرة ولو جهين \* الاول ان الاجارة وان لم تصح فقد انعقدت فلو صحح الثاني يلزم أن يكون الواحد ملكا ومتملكا \* الثاني ان الاجارة الاولى فاسدة فالثانية تجعل رد المالا نه مستحق عليه فيقع عن جهة المستحق كالشترى فاستدابعه من البائع فاذا جعل رد المالا يستحق الاجر \* الوكيل بالاستئجار استأجر الدار للوكل وتسلم ولم يسلمها الى الموكل وسكنها بنفسه قال الثاني لا أجر عليه وقال محمد على الموكل لان قبض الوكيل كتبضه فوقع قبض الوكيل أو لالوكل وصار بالسكنى غاصبا فلا يجب عليه وفيه نظر لان الدار اذا غصبت من المستأجر يسقط عنه الاجر \* أمره أن يستأجر له أرضا من فلان فاستأجره له ثم ان الموكل اشتراها من فلان

بلا علم بالاجارة ثم علم لا يرتد الى الاجارة وتكون في يده بحكم الاجارة لانه نفذت اجارة المأموور على الأمر وتعلق به حوالا لاجر اعتاقه فلا يلى ابطال حقه بالتقضى \* قال النفاضى أبو على اذا استأجر منزلا مشغولا بامتعة الاجر كنا نقول تجوز الاجارة لا لا تسليم حتى وجدنا رواية

عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز زوجه له كارض فيها زرع لا يجوز جارتها وان فرغها وسلمها لانها وقعت فاسدة فلا تنقلب الى الجواز الا بالاستئذان وكذا ذكره السكري \* وقال الامام اسمعيل الزاهد استأجر أراضيا فيها أشجار (٣٣) أو أخذها زراعة وفيها أشجار ان في

وسطها لا يجوز الا اذا كان في الوسط شجرتان صغيرتان مضى عليهما حول أو حولان لا اذا كانتا كبيرتين لان عروقهما وظلها يأخذ الارض والصغار لا عروق لها وان في جانب من الارض كالمسناة والحدادول يجوز لعدم الاختلال وكذا ان كان في وسطها مواضع الكدس لا يجوز وان في جانبها يجوز واذا زاد الأجر والمستأجر في المعقود عليه أو به ان مجهولة لا يجوز وان لم يسمه ان من جانب الآخر يجوز كانت من جنس ما أجرة أو لا وان من جانب المستأجر ان من جنس ما استأجر لا يجوز وان من خلاف جنسه يجوز وعن محمد استأجر من غيره أراضيا بكارر حنطة فزاد رجل المأجر كرا فآجره المأجر منه فزاد المستأجر الاول أيضا كرا فآجره هانسه فلا جازة هي الثانية وانفسخت الاولى لاقضاء التجديد ذلك وحاصل ما روي عن الامام الثاني فيه أن صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنتقض الاولى وان لم يجدد لا تكون الثانية زيادة \* آجرت داره من زوجها وهما يسكنان فيها الأجر عليه \* آجر حاتونه من غيره ثم اشترى كافي العمل فيه لا يجب الاجرا اذا

اعتاقه باطلا ولو باع المولى الاسفل ولاءه من آخر أو وهبه لا يكون بيعا ولا هبة لكنه يكون نقضا للولاء الاول وموالاته لهذا الثاني كذا في البدائع \* والمولى أن ينتقل بولائه الى غيره ما لم يعقل عنه لان العقد غير لازم كالوصية وانما يقضى العقد بمحضرة وكذا لا على أن يبرأ من ولاء الاسفل اذا كان بمحضرة منه وان والى الاسفل رجلا آخر كان ذلك نقضا للعقد مع الاول وان لم يكن بمحضرة منه واذا عقل عنه لم يكن له أن يتحول عنه بولائه الى غيره وكذا لا يتحول ولاء ولده بعد تحمّل الجناية عن أبيه وكذا اذا عقل عن ولده لم يكن لكل واحد منهم ما أن يتحول لان الابن مع الابن كشخص واحد في حكم الولاء كذا في الكافي \*

الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به \* اذا أسلم الرجل على يدي رجل وعاقده عقد الموالاة ثم ولده ابن من امرأة أسلمت على يد الآخر وولته فولد المولى الابن وكذا ان كانت أسلمت وولته وهي حبلى ثم ولدت بعد ذلك فان ولاد المولى الابن وهذا بخلاف ولاء العتاقة فانها اذا عتقت وهي حبلى وولدت بعد ذلك فان ولاد المولى لم يولد الام ولو كان لهما أولاد صغار ولدوا قبل الاسلام فأسلم الاب على يدي رجل وولاه ثم أسلمت المرأة على يدي رجل وولته فان ولاد المولى الاب بالاجماع قال واذا أسلمت المرأة من أهل النعمة على يدي رجل ولها ولد صغير وولته فان ولادها وولاد المولى لها عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما وولادها ما ولا ولدها ليس لمولاهما كذا في الذخيرة \* واذا أسلم الرجل على يدي رجل وولاه وله ابن كبير فأسلم الابن على يدي رجل آخر وولاه أيضا فولد كل واحد منهم ما للذي والاه وان أسلم الابن ولم يوال أحد افل مؤمقوف ولا يكون مولى لمولى موالاة الاب ولا يكون عقد الاب على نفسه عقدا على الابن كذا في المحيط \* ذمى أسلم ولم يوال أحدا ثم أسلم آخر على يديه ووالاه فهو مولاة وان أسلم ذمى على يدي حربي فانه لا يكون مولاة وان أسلم الحربي بعد ذلك كذا في المبسوط \* حربي دخل دار الاسلام بأمان فأسلم على يدي رجل وولاه ثم دخل أبوه بأمان فأسلم على يدي رجل وولاه فان ولاد كل واحد منهم ما للذي والاه ولا يجزى الاب ولاء الولد الى نفسه واذا دخل حربي دار الاسلام بأمان وأسلم والى رجل ثم أسلم أبوه هذا الحربي الذي أسلم وعتق فانه يجزى ولاء الولد الى نفسه حتى كان ولاء الولد لعتق الاب واذا أسلم حربي في دار الحرب على يدي رجل مسلم ووالاه هناك أو ووالاه في دار الاسلام فهو يجزى ان سبي ابنه وأعتق لم يجزى ولاء الاب الى نفسه وان سبي أبوه وأعتق حر ولاء الابن الى نفسه ولو أن رجلا من أهل النعمة أعتق عبدا ثم ان الذي نقض العهد ولحق بدار الحرب فاخذ أسيرا فصار عبد الرجل وأراد معتقه أن يوالى رجلا لم يكن له ذلك فان أعتق مولاة يوم من الدهر فانه يبرئ ان مات وان جنى جناية بعد ذلك عقل عن نفسه ولا يعقل عنه مولاة هكذا ذكر في عامة الروايات وفي بعض الروايات قال يبرئه ويعقل عنه وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولو أسلم رجل من نصارى العرب على يدي رجل من غير قبيلته ووالاه لم يكن مولاة ولكن ينسب الى عشيرته وأصله وهم يعقلون عنه ويبرئونه وكذلك المرأة كذا في المبسوط \* ولو أسلم على يدي رجل ووالاه بعد ما والى في كفره مسلما كان ولاءه للثاني الذي أسلم على يديه ووالاه بعد الاسلام ولا يكون مولى للذي والاه قبل الاسلام كذا في التارخانية \*

### الباب الثالث في المقرقات

اذا أقر الرجل انه مولى عتاقة لفلان بن فلان من فوق أو من تحت وصدقه فلان في ذلك فانه يصير مولى له يعقل عنه ويرثه وكذا اذا أقر انه مولى موالاة لفلان وصدقه فلان في ذلك يصير مولى موالاة لفلان وان كان للقر أولاد كبار كذبوا الاب فيما أقر وقالوا أبونا مولى فلان آخر فالاب مصدق على نفسه والاولاد مصدقون على أنفسهم لان الاولاد اذا كانوا كبارا فالاب لا يملك مباشرة عقد الولاء عليهم فلا يملك الاقرار به عليهم وبه فارق ما اذا كان الاولاد صغارا لان الاب يملك مباشرة عقد الولاء عليهم اذا كانوا صغارا فيملك الاقرار به عليهم واذا

(٥ - فتاوى خامس) عمل فيه لعدم صحة التسليم (نوع آخر في اجارة الوقف) آجر المولى الوقف سنة ان كان الواقف شرط أن لا يؤجر سنة لا يجوز ان لا يشترط يجوز الى ثلاث سنين كذا اختاره الفقيه أبو الليث وقال الامام أبو حفص الكوفي الضياع كذا في



غيرها لا أكثر من سنة وقال القاضي أبو علي لا ينبغي أن يفعل ولو فعل صحت فإذا أراد أن يصح بالاجماع رفعه بعد الاجارة أكثر من ثلاث سنين إلى الحالك فيحكم بجوازها (٣٤) علم فيجوز على قول الكل أن وجدت شرائط الحكم \* متولى الوقف أجر الوقف بأقل من أجر المثل

كانت للرجل امرأة وهي أم الأولاد فقالت المرأة مولاة أنا عتاقة لفلان وصدقها فلان في ذلك فقال الرجل أنا مولى عتاقة لفلان آخر وصدقها فلان كل واحد منهما ما يكون مصدقاً فاقتر به ويكون ولداً الولد لمولى الأب كذا في الذخيرة \* ولأن امرأة مولاة عتاقة معروفة لها زوج مولى عتاقة ولدت المرأة ولداً فقالت المرأة ولدت بعد عتقي بخمسة أشهر وولدت لمولى وقال الزوج ولدت بعد عتقك بستة أشهر وولدت لمولى قال قول قول الزوج كذا في المحيط \* وإن والت امرأة رجل فولدت ولداً لا يعرف له أب يدخل في ولاتها وكذا إن أقترت امرأة أنها مولاة فلان وفي يدها طفل لا يعرف أبوه يصح إقرارها عليها وعلى ولدها وبصيران من مولى فلان وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يثبت ولدها من مولاه في الصورتين كذا في الكافي \* وإذا كان الرجل من العرب له زوجة لا تعرف وولدت منه أولاداً ثم ادعت أنهم مولاة عتقها فلان وصدقها فلان بذلك فأنها مصدقة في حق نفسها ولا تصدق على ولدها وإن كذبها فلان في العتق وقال هي أمي وما عتقها فأنها أمته لأنها أقترت على نفسها بالرق له ثم ادعت الحرية عليه فتصدق فيما أقترت ولا تصدق فيما ادعت ولا تصدق على الولد الموجود في البطن وقت الإقرار فأما الولد الذي يحدث بعد ذلك فأنها تصدق عليه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى يحدث رقيقاً ولا تصدق عند محمد رحمه الله تعالى حتى يحدث حراً كذا في الذخيرة \* وإذا أقتر الرجل فقال أنا مولى فلان وفلان قد أعتقاني فأقر به أحدهما وأنكر الآخر فهو بمنزلة عبيدين الشريكين يعتقه أحدهما وإذا قال أنا مولى فلان أعتقني ثم قال لا بل أنا مولى فلان الآخر قد أعتقني هو وادعيهما جميعاً فهو مولى الأول وإن قال أعتقني فلان أو فلان وكل واحد منهما ادعى أنه هو المعتق لا يلزم العبد شيء فإن أقتر أحدهما بعينه بعد ذلك أو لغيرهما فهو جائز وبصير مولى للأقر له فمن مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب أنه إذا أقتر بعد ذلك لغيرهما يجوز إقراره يجب أن يكون قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز إقراره ومنهم من قال هذا قول الكل كذا في المحيط \* وإذا أقتر الرجل أنه مولى امرأة أعتقته وقالت المرأة ألم أعتقك ولكن أسلمت على يدي واليتني فهو مولاه فإن أراد التحول عنها إلى غيرها ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قياس قولهما له ذلك وإن أقتر أنه أسلم على يديها ووالاها وقالت هي قد أعتقتك فهو مولاه وله أن يتحول بالولاء إلى غيرها وإذا أقتر الرجل أن فلاناً أعتقه وأنكر فلان ذلك وقال ما أعتقتك ولا أعرفك ثم إن المقر أقتر أن فلاناً لا أعتقه فإنه لا يصح إقراره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يصير مولى للثاني وعندهما يصح إقراره للثاني إذا صدقه الثاني في ذلك \* إذا ادعى رجل على ولد رجل بعد موته أني أعتقت أباًك وصدقك الولد في ذلك يثبت الولاء له ولو كان لليت أولاد كبار وصدقه بعض الأولاد فالذين صدقهم يكونون موالى له وإن كان المدعي اثنين فصدق بعض الأولاد أحدهما وصدق الباقي الآخر فكل فريق منهم يكون مولى للذي صدقه كذا في المحيط \* وإن ادعى رجل على رجل أني كنت عبداً له وأنه أعتقني وقال المدعي عليه أنت عبيدي كما كنت وما أعتقتك قال قول المولى فإن أراد العبد أن يحلفه فله ذلك فإن قال المدعي عليه أنت حر الأصل وما كنت عبداً قط وما أعتقتك وأراد استخلافه لا يستخلف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الاختلاف ههنا في الولاء لا في العتق لأنهما تصادقا على العتق والاستخلاف في الولاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا إذا ادعى رجل على ورثة حر ميت مات وترك ابنة وما لا وقال اني كنت أعتقت الميت ولدي نصف الميراث معك بسبب الولاء وقالت ان أباه حر لا تستخلف على الولاء وتستخلف على المال بالله لم تعلمي لهذا المدعي في ميراث أبيك حقاً ولا المولاة في هذا كولا عتاقة لا يستخلف عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما كان عادته المدعي عليه إلى تصديق المدعي بعد ما أنكرت دعواه فهو مولاه ولا يكون إنكارها قضاء للولاء كذا في الذخيرة \* وإذا ادعى رجل من الموالى على عزبي أنه مولاه أعتقه والعربي

يلزم عليه تمام أجر المثل وإن كانت الاجارة على الوقف اجارة طوبى له أكثر من ثلاث سنين وأبداً الآخر المستأجر عن الاجارة وحكم بها المالك كم صح لانه يجتهد فيه وكذا الوحد وكذا الأب والوصى لو أجر منزل الصبي بأقل من أجر المثل يلزمه تمام أجر المثل وكذا لو غصب أرض الصبي أو داره أو الوقف يجب أجر المثل الا اذا تنقص شيئاً يضمن النقصان وذكر الخصاص في كتابه أن المستأجر هنا لا يكون غاصباً ويجب عليه أجر المثل كفي الفاسدة فقيل له أتفتي بهذا قال نعم والطوبى للمالك الصبي والوقف لا يجوز \* والحيلة إذا كان المالك للصبي أن يجعل كل الاجارة للسنة الأخيرة ويجعل للاعوام المتقدمة ما هو أجر مثله ثم يبرئ والد الصبي المستأجر عن اجارة الاعوام المتقدمة يصح إقراره عند الامام ومحمد كافي إبراء الوكيل فإذا اتصل به الحكم صار متفقاً لوطبرقة من أهله \* أجر في مرض الموت بأقل من أجر المثل يصح من كل المال لانه يملك الاعارة فهذا أولى \* استأجر من متولى الوقف حجاً والوقف وكسر فيها الخطب والجيران يتصرفون ان الضرر ظاهراً

ويجوز المتولى مستأجر أصح بهذا الاجر يخرجهم من يده (النوع الثالث في الدواب) استأجر دابة للركوب أو الحمل غائب ولم يذ كر من يركب وما يحمل أو أرضاً للزراعة ولم يذ كر ما يزرع أو ثوباً لللبس ولم يذ كر اللابس أو قدر اللطبخ ولم يذ كر ما يطبخ فسدت الاجارة



فان نخصم الى الخلف كما نطلبها وان لم يخته صماحتي وجدال كوي أو الاركاب والحاصل فعل نفسه أو فعل غيره أو أحد المحتملين يجب أبحر  
المثل فباسا والمسمى استخسنا حيث تعين أول المحتملين وجودا كوي أو اركابا بخلاف (٣٥) ما اذا استأجر ثوبا بلبسه فالس غيره

حيث يضمن ان أصابه شيء  
وان لم يلبسه فبالا أجره  
والامام السرخسي ألحق  
بهذه الجملة ما اذا استأجر حليا  
ولم يبين من يلبس وهذا  
بخلاف ما لو استأجر دارا  
للسكنى ولم يبين الساكن  
لانه لا يختلف \* استأجر فلا  
ليزني على ابله لا يجوز بخلاف  
استأجر الظئر على ارضاع  
الولد للعرف والحاجة حتى لم  
يصح في بقرة ليشرب لبنها  
\* استأجر دابة الى خوارزم على  
أنه ان حصل مبتغاه رجع من  
النصف فسدت فان ألحقا  
هذا الشرط بالهقد في المجلس  
التحق عند الامام بكافي البيع  
\* بينهم ما طعام مشترك استأجر  
أحدهما شريكه أو جاره  
ليجعله فعمله لا يجب أبحر  
المثل أيضا وكذا فقير الطعان  
فاسد ولا يجب الأجر \* وفي  
اجارة الاصل استأجره ليحمل  
طعامه بقبضته فالاجارة  
فاسدة ويجب أبحر المثل  
لا يجاوز به عن المسمى وكذا  
لو دفع الى جارك غزلا لينسجه  
بالثمن وشاخبيل وخوارزم  
أفتوا بجواز اجارة الحائك  
للعرف وبه أفتى أبو علي  
النسفي أيضا والقنوي على  
جواب الكتاب لا الطعان  
لانه منصوص عليه فيلزم  
ابطال النص \* وحيلة  
الجواز فيه أن يشترط  
للمطعم قفيرا جيدا من

غائب ثم يدعى فادعى ذلك على آخر وأراد استخلافه لا يستخلف على ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما الأمر موقوف ان قدم الغائب وصدق المدعي فيما ادعاه لا يثبت الولاء من الثاني وان كذبه يثبت  
الولاء من الثاني كذا في المحيط \* والله تعالى أعلم

### كتاب الاكراه \* وفيه أربعة أبواب

#### الباب الأول في تفسيره شرعا وأنواعه وشروطه وحكمه وبيان بعض المسائل

أما تفسيره في الشرع فهو اسم لفعل يفعله المرء بغيره فينتفي به رضاه كذا في الكافي \* (وأما أنواعه) فالأكراه  
في أصله على نوعين أما ان كان ملجئا أو غير ملجئ فالأكراه الملجئ هو الاكراه بوعيد تلف النفس أو بوعيد  
تلف عضو من الاعضاء والا كراه الذي هو غير ملجئ هو الاكراه بالحبس والتقييد \* (وأما شرطه) فان  
يكون الاكراه من السلطان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا جاء من غير السلطان ما يبي من  
السلطان فهو اكراه صحيح شرعا كذا في النهاية \* وعليه القنوي فان غاب المكروه عن بصير المكروه يزول الاكراه  
ونفس الأمر من السلطان من غير تهديد يكون اكراهه وعندهما ان كان المأمور يعلم أنه لو لم يفعل ما أمر به  
يفعل به ما يفعل السلطان كان أمرا كراهيا كذا في فتاوى قاضخان \* وفي فتاوى (أهو) ذكر شمس الأئمة  
الحلواني الاكراه من غير السلطان انما يتحقق بالاجاع اذا لم يتمكن بالاستعانة من غيره أما اذا تمكن فهو على  
الاختلاف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتحقق وعندهما يتحقق كذا في التتارخانية \* ويعتبر في  
الاكراه معنى في المكروه ومعنى في المكروه معنى فيما كره عليه ومعنى فيما كره به فالمعترف في المكروه تمكنه  
من ايقاع ما هدد به فانه اذا لم يكن متمكنا من ذلك فأكراهه هذان وفي المكروه الاعتبار بصير خائف على نفسه  
من جهة المكروه في ايقاع ما هدد به عاجلا لانه لا يصير ملجئا لا طبعيا لا ابتداء وفيما كره به أن يكون متعلما أو  
مزمننا أو متلفا عضوا أو موجبا غمبا لعدم الرضا وفيما كره عليه أن يكون المكروه ممتعانه قبل الاكراه  
أما لحقه أو ملحق أدى آخر أو ملحق الشرع وبحسب اختلاف هذه الاحوال يختلف الحكم كذا في المبسوط  
(وأما حكمه) وهو الرخصة أو الاباحة أو غيرها فثبت عند وجود شرطه والاصل أن تصرفات المكروه  
كلها قول لا منعقدة عندنا لأن ما يحتمل الفسخ منه كالبيع والاجارة فيفسخ وما لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق  
والعتاق والنكاح والتدبير والاستيلاء والندب فهو لازم كذا في الكافي \* متى حصل الاكراه بوعيد تلف  
على فعل من الافعال نقل الفعل من المكروه فيما يصلح أن يكون المكروه آلة للمكروه فصارت كالمكروه فعل ذلك  
بنفسه وذلك كالاكراه على قتل انسان أو اتلاف ماله ومتى حصل الاكراه بوعيد تلف على قول من  
الاقوال ان كان قول لا يستوي فيه الجلد والهزل ويتعلق بثبوت القول كالطلاق والعتاق فيحكمه أن يعتبر  
المكروه آلة للمكروه في حق الاتلاف وينتقل الاتلاف الى المكروه لان المكروه في حق الاتلاف يصلح آلة للمكروه  
وفي حق التلف به الذي لا يصلح آلة فيه يعتبر مقصورا على المكروه وان كان قول لا يستوي فيه الجلد  
والهزل كالبيع والاجارة والاقرار فيحكم الاكراه فساد ذلك القول وكذلك اذا كان قول لا يستوي فيه الجلد  
والهزل لأنه لا يتعلق بثبوتها باللفظ حتى ان من قصد أن يكفر فقبل أن يقر به يكون كافرا كذا في المحيط \* وان  
حصل الاكراه بالحبس والتقييد على فعل من الافعال فلا حكم له فيجعل كأنه فعل ذلك الفعل بغير اكراه  
ومتى حصل الاكراه بالحبس والتقييد على قول ان كان قول لا يستوي فيه الجلد والهزل فيحكمه فساد ذلك  
القول وان كان قول لا يستوي فيه الجلد والهزل فلا حكم له فيجعل كأنه المكروه باشر ذلك القول باختياره كذا  
في النهاية \* فلو أكره على بيع أو شراء أو اقرا أو اجارة بقتل أو ضرب شديدا أو حبس مديدا خيرين أن يمتضي

دقيق ولا يضيفه الى هذا الدقيق وكذا في نذرية الكدس وحل القطن ثم يعطيه من ذلك فيجوز \* نكاري دابة الى فارس فالاجارة فاسدة  
لان فارس وخوارزم وشام وقرغانة وسغد وما وراء النهر والهند والخطاي والذشت والروم واليمن اسم للولاية ويخار او سمرقند وبلخ

وجرجانية وهرارة وأوزجند اسم البلدة وجعل شمس الأمتة بخار اسم الولاية وفي كل موضع هو اسم (٣٦) اسم البلد اذا وصل البلد يلزم البلاغ الى منزله ولا تجوز اجارة العبد بمائة درهم وطعامه ولا عن السمي وفي كل موضع هو (٣٦)

البيع أو يفسخ بخلاف ما اذا أكره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط الا اذا كان الرجل صاحب منصب يعلم أنه يتضرر بذلك فيكون مكرها وقد مر ما يكون من الحبس اكرها ما يجي به الاعتناء بالبين ومن الضرب ما يجده منه الالم الشديد وليس في ذلك حد لا يراد عليه ولا ينقص منه بل يكون مفوضا الى رأى الامام لانه يختلف باختلاف أحوال الناس فمنهم من لا يتضرر الا بضرب شديد وحس مليد ومنهم من يتضرر بادنى شيء كالشرفاء والرؤساء يتضررون بضربة سوط أو بعرك اذنه لاسيما في ملا من الناس أو بحضرة السلطان فيثبت في حقه الاكرها مثله كذا في التبيين \* واذا أكره على البيع والتسليم فباع وسلم فهو بيع مكره وان أكره على البيع لا غير فباع وسلم طائعا فهو ليس ببيع مكره فلا كراه على البيع لا يكون اكرها على التسليم فيكون طائعا في التسليم ويكون ذلك اجازة منه للبيع وعن هذا قلنا ان من ادعى أنه كان مكرها على البيع وأراد استرداد المبيع من يده المشتري لا تسمع دعواه ما لم يدع أنه كان مكرها على التسليم وان كان مكرها على البيع والتسليم حتى كان البيع بكره اذا قبضه المشتري ملكه ملكا فاسدا ونقضت تصرفاته فيه وبعد ما تصرف لخاصه المكره فان كان تصرفا محتمل النقص بعد وقوعه كان للمكره أن ينقض تصرفه ويسترد العين حيث وجدها وان كان تصرفا لا يحتمل النقص بعد وقوعه كالعقود والتدبير وما أشبههما لا يكون للمكره نقضه وكان له حق تضمين القيمة فيكون هو بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته يوم تسلمه الى المشتري وان شاء ضمن المشتري فان اختار تضمين المشتري كان له الخيار ان شاء ضمنه قيمته يوم قبض لا يوم أعتق وان شاء ضمنه قيمته يوم أعتق هكذا في الذخيرة \* لو أكره على البيع وقبض الثمن طوعا كان اجازة لان القبض طائعا دليل الرضا وهو الشرط بخلاف ما اذا أكره على الهبة دون التسليم وسلم حيث لا يكون اجازة وان سلم طوعا وان قبضه مكرها فليس ذلك باجازه وعليه رد الثمن ان كان قائما في يده لقساد العقد بالاكرها وان كان هالكا لا يأخذ منه شيئا وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره والبائع مكره ضمن قيمته للبائع والمكره ان يضمن المكره فان ضمن المكره رجع المكره على المشتري بالقيمة ولو ضمن المشتري ثبت ملك المشتري فيه ولا يرجع على المكره ولو كان المشتري باعه من آخر وباع الاخر من آخر حتى تداولته البياعات نفذ ذلك كله بتضمين الاول وله أن يضمن من شاء من المشتريين فإنهم ضمنه ملكه وجازت البياعات التي بعده وبطل ما قبله بخلاف ما اذا أجاز للمكره أحد هذه البياعات حيث يجوز لكل ما قبله وما بعده وبأخذ هو الثمن من المشتري الاول كذا في التبيين \* ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يصح نقضه وان نقض قبل القبض صح نقضه ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فملك واحد منهما حق الفسخ قبل القبض وبعد القبض يكون الفسخ الى المشتري دون البائع كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان المشتري مكرها دون البائع فهلك المشتري عند المشتري ان هلك من غير تعد بهلك أمانة كذا في خزنة المفتين \* ولو أكره السلطان رجلا على الشراء والقبض ودفع الثمن والبائع غير مكره فلما اشترى المكره وقبضه أعتقه أو دبره أو كانت أمة فوطئها وقبلها بشهوة كان اجازة للشراء ولو أن المشتري اشترى ولم يقبض حتى أعتقه البائع نفذ عتقه وبطل البيع وان أعتقه المشتري قبل القبض نفذ عتقه استحسانا ولو أعتقه معه قبل القبض كان عتاق البائع أولى كذا في المحيط \* ولو أكره البائع ولم يكره المشتري فلم يقبض المشتري العبد حتى أعتقه كان عتقه باطلا فان أجاز البائع بعد عتق المشتري جاز البيع لبقاء المعقود عليه محلا لحكم العقد ولم يجز ذلك العتق الذي كان من المشتري ولو أعتقا جميعا العبد جاز عتق البائع لانه صادف ملكه وانقض به البيع ولو كان المشتري قبضه ثم أعتقه جميعا عتق العبد من المشتري ولو كانا جميعا مكرهين على العقد والقبض ففعل ذلك وقال أحدهما بعد ذلك قد أجزت البيع كان البيع جائزا من قبله وبقي الآخر على حاله فان أجازا جميعا بغير اكرها جاز البيع ولو لم

اجارة الدابة بمائة وعلفه لانه مجهول بخلاف الظاهر للعادة في التوسعة عليهم قال الفقيه أبو الليث ناخذ في الدابة بقول المتقدمين أما في زماننا العبد يأكل من مال المستأجر عادة \* قال بكر استأجر دابة من خوارزم الى بغداد بكذا على أن علفها على المستأجر لا يجوز لانه مجهول \* والحيلة أن يذكر قدر العلف ويرد في الاجرم يوكفه بصرف العلف الى الدابة ويرأ بصرف العلف اليها بالادفع الى البائع العلف لانه مجهول لانه اتصل بملكه ملكه ألا يرى أنه لو اشترى علفا ولم يعطه الى الدابة لا يبرأ \* ولولا تنازع في الاعلاف أو في قدر ما يعلف لا يصدق المستأجر الابينة \* والحيلة في أن يصدق أن يجعل من الاجرة قدر ما يحتاج اليه الدابة في المدة الى رب الدابة ويشهد على ذلك ثم يصر المالك المستأجر بالانفاق عليها فيصدق لانه صار أمينا \* استأجر عبدا ليخدمه ليس له أن يسافر به بل يخدمه في المصروفاء فيمدون السفر لان خدمة السفر أشق فلا يدخل بلا نص ويخدمه من اراد الى العشاء ويخدمه وضيافته وامرأته ويكافه أنواع الخدمة المباحة وليس له أن يضربه ولا الدابة

المستأجر للركوب ولودفع المستأجر الاجرة الى العبد والعاقده العبد برئ وان كان مولا لا وان كسر هذا العبد يبيز شيا من متاع البيت لضمان عليه وان وقع على وديعة انسان عند المستأجر وكسره يضمنه ولو عمل الاجرة ومات المؤجر قبل تمام المدة

للمستأجر حبس العبد إلى استيفائه يدفع بقرته إلى رجل على أن يعاقبه أو ما يكون من اللين واللين بينهما أنصافاً فالأجرة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل أجر قيامه وقيمة عاقبه أن أعلفها من علف هو ملكه لأن سرهما في المرى ويرد (٣٧) كل اللين أن قائماً وأن أنلف فالمثل إلى صاحبها إلا اللين مثلي فإن

أخذ من اللين مصلافه ولو  
لأخذ ويضمن مثل اللين  
لأقطاع حق المالك  
بالصناعة والحيلة في جواره  
أن يبيع نصف البقرة منه  
بشئ اللين ويبرئه عنه ثم يأمره  
بأخذ اللين والمصل فيكون  
بينهما ولو دفعها المدفوع  
إليه إلى آخر وهلك في يده  
فالمضمان على الأول وكذا  
لو دفع الدجاج على أن يكون  
البيض بينهما وبذر الفيلق  
على أن يكون الأبريس بينهما  
لا يجوز والحداد كله  
لصاحب الدجاج والبيض  
\* دفع بذرفيلق على أن يكون  
الخارج أنصافاً لما خرجت  
الدودة قال الشريك أكثرها  
هالك وقال صاحب البذر  
ادفع إلى قيمة البذر وأبصر  
من الدود والشريك كان  
كاذباً في كلامه فالفيلق كله  
لصاحب البذر وعاقبه أجر  
مثله لشريكه في قيامه عليها  
وعليه قيمة ورق الفرساد  
قال الامام الحنفى فيمن  
غصب بعض انسان وخرج  
منه فرخ أن خرج بنفسه  
فصاحب البيض وكذا في  
غصب البذر (نوع في  
تعليم القرآن والحرف)  
الاستئجار على الطاعات  
كتعليم القرآن والفقه  
والتدريس والوعظ لا يجوز  
أى لا يجب الاجر وأهل

يجوز احتي أعتق المشتري العبد جاز عتقه فان أجاز لا آخر بعد ذلك لم ينفذ إلى أجازته لتقرر ضمان  
القيمة على المشتري وفوات محل العقد تسد وان لم يتقاضاً فأجاز أحدهما البيع بغيره كراه فالبيع  
فاسد على حاله لان بقاء الاكراه في جانب صاحبه كان لنفسه البيع فان أعتقه جميعاً معاً وقد أجاز أحدهما  
البيع فان كان العبد غير مقبوض فعلى البائع فيه جائز وعق المشتري باطل وان أعتقه أحدهما ثم أعتقه  
الاخر فان كان البائع هو الذى أجاز البيع وقد أعتقه المشتري قبله فهذا الجازة منهما البيع والثمن المسمى  
للبائع على المشتري والعق لا ينفذ على المشتري لانه سبق ملكه وان كان البائع أعتق أو لافهوا باعتاقه قد  
نقض البيع ونفذ العتق من قبله فلا تمل فيه اجازة واحده منهما ولا اعتاق المشتري بعد ذلك وان كان الذى  
أجازة أول مرة المشتري ولم يحجزه البائع فعلى البائع جائز فيه وقد انتقض البيع به ان أعتقه قبل المشتري  
أو بعده لانه باق على ملك البائع بعد اجازة المشتري فاعتاق البائع صادف ملكه فينفذ وينتقض به البيع كذا  
في المبسوط \* ولو أكره على بيع جاريته ولم يسم أحد افعاعها من انسان كان فاسداً كذا في فتاوى قاضى خان  
\* ولو أخذ بمال بؤديه فأكرهه على أدائه ولم يذكر له جاريته بشئ فباع جاريته ليؤدى المثل فالبيع جائز  
لانه طاع في البيع لان أداء المال يتحقق بطريق الاستقراض والاستيهاج من غير بيع الجارية وهذا هو  
عادة الظلمة اذا أرادوا أن يصادروا رجلاً تحكوا عليه بالمال ولا يذكرون له بيع شئ من ملكه حتى اذا باعه  
ينفذ بيعه عليه فالحيلة لمن ابتلى بذلك أن يقول من أين أودى هذا المال ولما لم يذكر له انما لم يبع  
جاريته قال لا يصير مكرهاً على بيعها فلا ينفذ بيعها كذا في المحط \* رجل أكره على شراء جارية بعشرة  
آلاف درهم وقيمتها ألف درهم فاشترها بأكثر من عشرة آلاف أو أكره صاحب الجارية على بيعها بألف  
وقيمتها عشرة آلاف فباعها بأقل من ألف جاز استحساناً وهو قول علماء نازحهم الله تعالى ولو أكره على بيع  
جارية بألف درهم فباعها بدينار قيمتها ألف درهم فسد البيع في قول علماء ثنا ولو أكره على البيع بألف  
درهم فباعها بعرض أو حيوان قيمته ألف درهم أو أكره على أن يقرب بألف درهم فأقر بمائة دينار قيمتها ألف  
درهم فنفاذ البيع والاقرار في قولهم ولو أكره على البيع بألف درهم فباعه بألفي درهم جاز بيع الكل كذا  
في فتاوى قاضى خان \* ولو أكره على البيع فوهب كان جائزاً وكذا لو أكره على الاقرار بألف فوهبها له كذا  
في المحيط \* ولو أكره الرجل بوعيد تلف حتى اشترى من رجل عبد بعشرة آلاف درهم وقيمتها ألف درهم  
وعلى دفعه الثمن وقبض العبد وقد كان المشتري حلف بعق كل عبد يملكه فيما استقبل أو حلف على ذلك  
العبد بعينه فقد عتق العبد ولا يرجع على المكروه بشئ كذا في خزائن المفتين \* ولو أكره على شراء ذى رحم  
محرم منه وعلى قبضه بأكثر من قيمته فاشتره وقبضه عتق عليه ولم يبرم قيمته ويرجع عما ضمن على المكروه وكذا  
لو أكرهه بشراء أمة ولدت منه بالنكاح وقبضها أو بشراء أمة قد جعلها مديونة أن يملكها وقبضها كذا  
في المحيط \* السلطان اذا أكره رجلاً بوعيد تلف أو حبس على أن يبيع متاعه من هذا الرجل بألف درهم  
يعنى متاع السلطان والمشتري غير مكره على الشراء فباع فالبائع جائز والعهد على السلطان لا على البائع  
وان طلب البائع الثمن من المشتري بعد ذلك رجعت العهدة اليه ولو كان أكرهه على أن يشتري له متاع فلان  
بألف درهم فاشترى فالشراء جائز والمتاع كله للسلطان ولا عهدة على المشتري حتى لا يطالب بتسليم الثمن  
فان طالب المشتري من البائع تسليم البيع رجعت العهدة اليه وطولب بتسليم الثمن كذا في الذخيرة \* ولو  
أكره الرجل على أن يهب نصف داره غير مقسوم أو لم يسم له مقسوماً ولا غيره وأكره على التسليم فوهب  
الدار كلها وسلمها فهو جائز لانه أتى بغير ما أكره عليه كذا في المبسوط \* ولو أكره على بيع نصف داره مقسوماً  
فباع الكل لا يجوز البيع عندنا استخساناً كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو أكره على أن يبيع منه يباع فاسداً  
فباعه يباع جائزاً فالبيع ولو أكره على أن يبيع منه يباع جائزاً ويدفعه اليه فباعه يباع فاسداً ودفعه اليه

المدينة طمب الله تعالى ساكنها جوزه وبه أخذ الامام الشافعى قال في المحيط وفتوى مشايخ الخ على الجواز قال الامام الفضلى والمتأخرون  
على جوازه وكان الامام الكرماني يفتى بذكرنا وسيدنا مع علم راضين وبكند وفتوى علماء ثنا على ان الاجارة ان صحت يجب المسمى وان لم تصح

يجب اجر المثل ويجوز الاب على أدائهم او يحبس وعلى الحلو المرسومه والعيدى ويخ شنبه \* والحيلة ان يستاجر المعلم مده معلومه ثم يأمره بتعليم ولده والاستجار لتعليم الكتابة (٣٨) والنجوم والطب والتعبير جائز انفا وان استاجر المعلم لحفظ الصبيان وتعليم الخط والهجاء

فهلك عنده فلبائع أن يضمن المكروه ان شاء وان شاء المشتري كذا في المبسوط \* ولو أكرهه ببيع فاسد فباع جائزا جازوا بالعكس له أن يضمن المكروه قيمته ويرجع به على المشتري فأما لو أكرهه على هبة نصف داره مقسوما أو على بيت من بيوت فوهب الكل أو باع الكل لم يجز كذا في الغنيمة \* ولو أكرهه على هبة الدار لرجل فتصدق به عليه أو أكرهه على التصديق فوهبها له وهو ذرهم محرم منه أو أجنبى يجوز لان الهبة غير الصدقة ولو أكرهه على الهبة والتسليم فوهبه على عوض وتقابض كان جائزا ولو أكرهه على هبة على عوض فباعه وتقابض كان باطلا وكذلك لو أكرهه على البيع والتقابض فوهبه على عوض وتقابض ولو أكرهه على الهبة والتسليم ففعل فعوضه الموهوب له بغير أكرهه قبله كان هذا جازا كذا في خزائن المفتين \* ولو أكرهه بالهبة ففعلها أو أكرهها كان باطلا سواء كان الموهوب له ذارحم محرم أو أجنبى كذا في المبسوط \* ولو أكرهه على هبة جاريته لعبد الله فوهبها لعبد الله وزيد جازت الهبة في حصه زيد وبطلت في حصه عبد الله كذا في فتاوى قاضيه خان \* ولو كان مكانه ألف فالهبة كلها باطلة في قولهم كذا في التنازع ولو أكرهه بوعيد تلف على أن يهب له ولم يأمره بدفعه فوهبه ودفعه فقال قد وهبت لك فخذ فخذ الموهوب له فهلك عنده كان للمكروه اختيار ان شاء ضمن المكروه القيمة وان شاء ضمن القابض كذا في المبسوط \* والله سبحانه أعلم

### الباب الثاني فيما يحل للمكروه أن يفعل وما لا يحل

ومسائل هذا الباب على أقسام أربعة \* أحدها أن يكون الاقدام على الفعل أولى من تركه وبالترك يصير تأما والثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل مأجورا وبالاقدام عليه لا يكون آثما والترك أولى له والثالث ما يكون مأجورا بترك الفعل وبالاقدام عليه يصير تأما والرابع أن يكون الاقدام على الفعل والامتناع عن الفعل على السواء هكذا في فتاوى قاضيه خان \* السلطان اذا أخذ رجلا وقال لا تقتلنك أو تشرن هذا الخمر أو لتأكل هذه الميتة أو لتأكل لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناوله بل يفترض عليه التناول اذا كان في غالب رأيه أنه لو لم يتناول يقتل فان لم يتناول حتى قتل كان آثما في ظاهر الرواية عن أصحابنا وذكر شيخ الاسلام أنه أتم مأخوذه بالآثام ان يكون جاهلا بالآثام حالة الضرورة فلم يتناول حتى قتل برحى أن يكون في سعة من ذلك فاما اذا كان عالما بالآثام كان مأخوذا كذا قال محمد رحمه الله تعالى فاما اذا كان في غالب رأيه أنه يمازحه بذلك ويهدده ولا يقتله لم يتناول لايحاح له التناول ويحكم رأيه في هذا وكذا لو أوعده بتلف عضوم من أعضائه بأن قال لا قطعن يدك أو مأشبهه وكذلك لو أوعده بضرب مائة سوط وما أشبه ذلك مما يخاف من ذلك تلف نفسه أو عضوم من أعضائه ولم يقدر محمد رحمه الله تعالى في ذلك مقدارا بل فوض ذلك الى رأى المذكور على الضرب وهو الصحيح قال فان هددته بضرب سوط أو سوطين لايحاح له التناول الا أن يقول لا ضربنك على عينك أو على اليد أو كبروان هددته بالحبس المؤبد أو بالقيس المؤبد لايحاح له التناول اذا كان لا يمنع منه الطعام والشراب \* من مشايخنا من قال اذا كان الرجل متعذرا مروءة يشق عليه ذلك بحيث يقع في قلبه أنه متى لم يتناول عوت بسبب الحبس أو القيس أو يذهب عضوم من أعضائه يحاح له التناول وكذا لو هددته بالحبس في مكان مظلم يخاف منه ذهاب البصر لطول مقامه فيه فانه يحاح له التناول وقد قال بعض مشايخنا بأن محمد رحمه الله تعالى إنما أجاب هكذا بشيء على ما كان من الحبس في زمانه فاما الحبس الذي أحدثوه اليوم في زمانه فانه يبيع التناول وان قال لا جيعنك أو لتفعلن بعض ما ذكرنا لم يسعه أن يفعل ذلك حتى يحى من الجوع ما يخاف منه التلف كذا في المحيط \* وان أكرهه على الكفر بالله تعالى أو سب النبي صلى الله عليه وسلم بقتل أو قطع رخص له اظهار كلفه الكفر والسب فان أظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا يأثم وان صبر حتى قتل كان مثابا وان أكرهه على الكفر والسب بقتل أو حبس أو ضرب لم يكن ذلك أكرها

جاز وان شرط أن يتصدق في هذا العمل ذكر في الاصل أنه فاسد \* وفي الشرط شرط عليه أو دفع ابنه أو غلامه على أن يعلم الحساب لا يجوز ولو شرط عليه أن يقوم عليه مده معلومة في تعليم هذه الاشياء يجوز \* وعن محمد استاجر له يعلم ولده حرفة ان بين المدة جاز وينعقد العقد على تسليم نفسه في المدة علم أو لم يعلم وان لم يذكر المدة فسدت الاجارة حتى لو علم لزم أجر المثل وان لم يعلم لا وفي الاصل ذكر فيه روايتين والاصح الجواز وكذلك انص في الجامع على الجواز وقال محمد بن الفضل كره المتقدمون الاستجار لتعليم القرآن وكرهوا أخذ الاجرة عليه لوجود العطية من بيت المال مع الرغبة في أمور الدين وفي زماننا انقطعت فلو اشتغلوا بالتعليم بلا أجر مع الحاجة الى معاش لضاعوا وتعلت المصالح فقلنا جاز قالوا وان لم يكن بينهم شرط يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه بخلاف الامام والمؤذن لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن المعاش وقال السرخسي وأجمعوا أن الاجارة على تعليم الفقه باطل \* استاجر مؤدبا كل شهر بسبعة على أن يعلم ولديه أحدهما العربية والاخر القرآن فقال المؤتب لا أقدر على تعليم القرآن فاستاجر من يعلم ولده القرآن وأعطه حتى الاجرة من أجرى وسلم اليه ولده يحط عن أجر المؤتب أجر مثل المعلم لان كلام المؤتب كالتوكيل له على استجار المعلم ولا يملك الوالد حبس الزائد

ولديه أحدهما العربية والاخر القرآن فقال المؤتب لا أقدر على تعليم القرآن فاستاجر من يعلم ولده القرآن وأعطه حتى الاجرة من أجرى وسلم اليه ولده يحط عن أجر المؤتب أجر مثل المعلم لان كلام المؤتب كالتوكيل له على استجار المعلم ولا يملك الوالد حبس الزائد

على أجرة مثل المعلم \* استأجر معلما لتعليم ولده القرآن أو الحرفة في سنة ثم نعت ستة أشهر ولم يعلم شيئا له فسخ الاجارة \* المعلم اذا أخذ ثمن الحصر من الصبيان وصرف به بضعه الى حاجته والبعض الى الحصر ثم رفع الحصر له ذلك وليس له (٣٩) وللولده ان يأخذ من ما كولات

الصبيان شيئا وان أعطوه لان ثمن الحصر مما ملكه أب الصغير والطعام للصبي وانه لا يملك الاباحة والرفع للحصر مشورة فلا يتقدم به \* وفي المحيط الصغير يدفع الى المعلم شيئا من الما كويل يحصل أكله في الاصح \* استأجر لحفر القبر أو غسل الجنائزة أو لغسل الميت ان لم يكن غيرهم يباشر هذا الامر لا تجوز الاجارة وان كان غيرهم يباشره أيضا يجوز \* استأجر قارئا يقرأ عليه شيئا لا يجوز فقها كان أو شعرا \* يدفع ابنه الى رجل يعلمه حرفة كذا ويعمل له الابن نصف عام لا يجوز وان علم يجب أجرة المثل وكذا الوقال الأب أمسك ولدى وأنفق عليه شهرا على أن أعطيت عشرة دراهم لا يصح ويرجع عليه بالنفقة وكذا الوقال المحترف أنا أمسك بالكسوة والنفقة وأعلم الحرفة والصبي اذا لم يكن حائكا ليس لمن في حجره أن يعلمه الحياكة وجاء في تفسير قوله تعالى واتبعك الارذون أنهم الحوكة \* وللازم أن تؤجر الصغار ان كان في حجره العلم واذا بلغ له الخيار فسخ أو مضى والذي ولي الاجارة له قبض أجرته ولا يلي هونقضا \* قال علم ولدى اللغة واحضر كل يوم بيتي

حتى يكره بأمر يخاف به على نفسه أو على عضوم من أعضائه وان أكره على اتلاف مال مسلم بأمر يخاف على نفسه أو على عضوم من أعضائه رخص له ذلك فان صبر حتى قتل صار مباحا شهيدا وان أكره عليه بالحبس أو القيد لا يسهه ذلك واصحاب المال ان يضمن المكره كذا في الكافي \* ولو أكره بوعيد تلف على أن يأخذ مال هذا الرجل أو مال هذا الرجل الا تخرفلا بماس بأن يأخذ مال أحدهما ثم أتى المالكين أو لى بالاختذ هذه المسئلة على وجوه \* الاول أن يكون صاحب المالكين في الغنى على السواء وانه على وجهين ان كان المالكان في المقدار على السواء فله أن يأخذ ويكلف مال أيهما شاء وضمن ذلك على الذي أكرهه وان كان أحد المالكين أكثر من الآخر فله أن يأخذ ويكلف الاقل وضمن ذلك على الذي أكرهه وان أتلف الاكثر ضمنه ولا رجوع على الذي أكرهه \* الوجه الثاني أن يكون أحد صاحبي المالكين أغنى من الآخر وانه على وجهين أيضا ان كان المالكان في المقدار على السواء يتلف مال أكثرهما غنى \* الوجه الثالث أن يكونا فقيرين وهما في الفقر على السواء فان كان المالكان في المقدار على السواء يتخير في الاخذ وان كان أحدهما أقل يأخذ الاقل وان كان أحدهما أفقر من الآخر لا يأخذ مال الا فقر وانما يأخذ مال صاحبه على كل حال كذا في المحيط \* ولو أن لصا أكره رجلا بوعيد تلف حتى أعطى رجلا ماله وأكره الآخر بمثل ذلك حتى قبضه منه ودفعه فلهك المال عنده فالضمان على الذي أكرهه مادون القابض وكذلك لو كان أكره القابض على قبضه ليدفعه الى الذي أكرهه فقبضه وضاع عنده قبل أن يدفعه اليه فلا ضمان على القابض اذا حلف بالله ما أخذ ليدفعه اليه طائعا وما أخذ الا ليرده على صاحبه الا أن يكرهه على دفعه كذا في المبسوط \* ولو أكره صاحب المال على أن يهبه لصاحبه وأكره الآخر على أن يقبله امانه ويقبضها بوعيد تلف فان قال القابض قبضتها على أن تكون في يدي مثل الوديعة فالقول قوله مع عينه وان قال أخذتها على الهبة ليسلم لي كان لرب المال أن يضمنه ان شاء وان شاء ضمن المكره فان ضمن المكره رجوع على الموهوب له كذا في التتارخانية \* ولو أن لصا أكره رجلا بالحبس على أن يودع ماله عنده هذا الرجل فأودعه فلهك عند المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع ولا المكره شيئا فان أكره بوعيد تلف فلهك المال ان يضمن المستودع وان شاء المكره وأبى ما ضمن لم يرجع على صاحبه بشيء كذا في المبسوط في باب الاكرام على الوديعة \* ولو أكرهه على بيع عبده وأكره المشتري على شرائه وأكرههما على التقابض فلهك الثمن والعبد ثم اختصموا فضمن العبد للبائع وضمن البائع الثمن للمشتري على الذي أكرههما لان كل واحد منهما ملجأ على دفع ماله الى الآخر من جهته فان أراد أحدهما أن يضمن صاحبه سئل كل واحد منهما عما قبضه على أي وجه قبضه فان قال قبضته على البيع الذي أكرهنا عليه ليكون لي وقال ذلك جميعا فالبيع جائز ولا ضمان على المكره فيه وان قال قبضته بكرهه لا رده على صاحبه واخذ منه ما أعطيت وحلف كل واحد منهما لصاحبه على ذلك لم يكن لواحد منهما على صاحبه ضمان وان حلف أحدهما أو أبى الآخر أن يحلف لم يضمن الذي خلف ويضمن الذي لم يحلف ما قبض فان كان الذي أبى اليمين هو الذي قبض العبد ضمن البائع قيمة العبد أيهما شاء فان ضمنها المكره رجوع به على المشتري وان ضمنها المشتري لم يرجع به على المكره ولم يرجع على البائع بالثمن أيضا وان كان المشتري حلف وأبى البائع اليمين فلا ضمان في العبد على من أخذه وأما الثمن فان شاء المشتري ضمنه المكره وان شاء ضمنه البائع فان ضمن البائع لم يرجع به على المكره وان ضمنه المكره رجوع به على البائع كذا في المبسوط في باب الاكرام على دفع المال وأخذ \* وان أكرهه على قتل غيره يقتل لم يرض ولم يسهه أن يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فان قتله كان أتماوا القصاص على المكره ان كان عمدا عند أبي حنيفة ومحمد رجعهما الله تعالى كذا في الكافي \* ولو كان المأمور مختلط العقل أو ضييا يجب القصاص على المكره الا امر كذا في العييني

ان أشار الى عمل معلوم ومدة معلومة اذا ذكر الاجر والمدة صار مستأجرا كن قال تعالى تعمل في منزلي اليوم بكذا ما اذا ذكر السنة لا يكون اجارة لان عمل اليوم متعين لا عمل السنة لانه يختلف وان لم يذ كر المدة والعمل لا يصح لانه اذا وفي العمل يستحق أجر المثل كن استأجر أرضا ولم يذ كر

مايزرع وزرع ومضت المدة لزوم الاجر وصحت الاجارة (نوع في المتفرقات وفيه الاجارة على المعاصي) أعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين فعمل يوما وأتى في

لا يصح قوله أجر مثل عمله ان عمل اجارة ليس سار والمنادى والحامى والصكالك وما لا يقدر فيه الوقت ولا مقدار العمل لما كان للناس به حاجة جاز ويطيب الاجر المأخوذ لو قدر أجر المثل وذكر الامام محمد بن الفضل أصلا يستخرج منه كثير من مسائل الاجارة وهو أنه اذا استأجر انسانا على عمل لورام الاجير الشروع فيه حالا قدر عليه صحت الاجارة ذكره وقتا أولا كلاجارة على خبز عشرين مناس من الدقيق والآلات كالذبيق ونحوه في ملك المستأجر وان يذكر مقدار العمل لكن ذكر الوقت فهو ان يقول استأجرتك لتخزينى اليوم الى الليل يجوز أيضا لان المنفعة تصير معلومة بذكر الوقت أيضا وكذا لو قال أصلي هذا الجدار بهذا الدرهم يجوز وان لم يذكر الوقت لانه يمكن له الشروع في العمل حالا بخلاف ما لو قال تدرى هذا الكدس بهذا الدرهم لعدم امكان الشروع في العمل حالا لتوقف التذرية على الربح وان ذكر الوقت ويجوز ان ذكر الوقت أو لاثم الاجرة فهو استأجرتك اليوم لتذريته بدرهم لانه استأجره ليعمل به لوم وانما ذكر الاجل بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أو لاثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم لتذريته لا يجوز لأن العقد لا يقع على الاجرة والاحتياج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل مجهولا أو معدوما فذكر الوقت بعد ذكر الاجرة

اكل

بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أو لاثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم لتذريته لا يجوز لأن العقد لا يقع على الاجرة والاحتياج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل مجهولا أو معدوما فذكر الوقت بعد ذكر الاجرة



لا يستعمل أي بعجل اليوم ولا يؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة وكذا مسئلة السجائر استأجر امرأته للخدمة لا يجوز إلا أن تكون أمة الغير ولو استأجرت الزوج للخدمة تهاجر في الظاهر وعن أبي عصمة انه (٤١) باطل وفي كتاب جعل الا بقا أن لا يتخذهما

أكل الميتة وعامة مشايخنا قالوا في مسئلة الميتة يجب القود على المكروه على كل حال علم أن كل الميتة يسعه أولم يعلم هكذا في المحيط \* ولو أكرهه على أن يقتل مسلماً أو زني ليس له أن يفعل أحدهما لأن قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فان زني حد قيساً ولا يحد استحساناً وعليه مهرها وان قتل المسلم يقتل الأمر ولو كان الأكره في هذه المسائل بجهس أو قيداً وحلقاً لحيه لا يكون أكرهاً فان قتل المسلم يقتل القاتل قصاصاً ولا يقتل الأمر لعدم الأكره بل بعز \* ولو أكره الرجل على أن يقتل فلاناً المسلم أو يتلف مال الغير كان له أن لا يأخذ مال الغير ولا يتلفه سواء كان ذلك المال أقل من الدية أو أكثر لان اتلاف مال الغير مخصص وليس بجراح فان قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل لان اتلاف مال الغير مخصص وقتل المسلم ليس بمخصص وان اتلف مال الغير ضمن الأمر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان أبي عنهما حتى قتل فهو أفضل ولو أكره بوعيد قتل على أن يقتل عبده هذا أو يتلف ماله هذا فلم يفعل واحداً منهما حتى قتل كان في سعة من ذلك وان استهلك ماله ولم يقتل عبده فهو أحسن وكان ضمان المال على المكروه وان قتل العبد ولم يستهلك المال فهو أتم ولم يكن على الذي أكرهه قود ولا ضمان لان هذا قتل طائع لانه كان يتخلص باستهلاك المال وهو مباح له شرعاً كذا في المحيط \* ولو أكرهه بوعيد قتل على أن يقتل أحد عبديه هذين وأحدهما أقل قيمة من الآخر فقتل أحدهما عبداً كان له أن يقتل المكروه كذا في المبسوط \* ولو أكرهه على أن يقتل أحد هذين الرجلين عبداً كان القود على المكروه الأمر كذا في الظهيرية \* ولو أكرهه على أن يضرب أحد عبديه مائة سوط ففعل ذلك بأحدهما فمات منه غرم المكروه أقل القيمتين وان كان الذي بقي أقلهما قيمة كذا في المبسوط \* ولو أكرهه على أن يستهلك المال أو يضرب العبد مائة سوط فلا بأس باستهلاك المال وضمانه على المكروه الأمر سواء كان العبد والمال للمكروه أو لغيره فان ضرب عبده فمات لم يكن على المكروه الأمر ضمان كذا في الظهيرية \* ولو أكره بوعيد قتل على أن يقتل عبده هذا أو يقتل العبد الذي أكرهه أو يقتل ابنه أو قال اقتل عبدك هذا الآخر أو اقتل أباك لم يسعه أن يقتل عبده الذي أكرهه على قتله فان قتل عبده فلا شيء على المكروه سوى الادب كذا في المبسوط \* وكذلك لو أكرهه على أن يستهلك مال هذا الرجل أو يقتل الرجل أباه فاستهلكه ضمنه ولم يرجع به على المكروه الا أنه لا يثبت في هذا الاستهلاك ولو لم يستهلك المال حتى قتل الرجل أباه لم يكن عليه ثم ان شاء الله تعالى الا أن يكون شيئاً أسيراً فلا أحب له أن يترك استهلاكه كذا في الظهيرية \* ولو قيل له لتشربن هذا الخمر أو لتأكلن هذه الميتة أو لتقتلن ابنك هذا أو أباك لم يسعه شرب الخمر ولا أكل الميتة لانعدام الضرورة ولو قيل له لتقتلن ابنك أو أباك أو لتبيعن عبدك هذا بألف درهم فباع فالبيع جائز قيساً ولكن استحسنت فقال البيع باطل وكذا التهديد بقتل كل ذي رحم محرم ولو قال لتبيعن أباك في السجن أو لتبيعن من هذا الرجل عبدك هذا بألف درهم فباع فالبيع جائز قيساً وكذا في كل ذي رحم محرم وفي الاستحسان ذلك كلها كراه ولا ينفذ شيء من هذه التصرفات هكذا في المبسوط \* ولو أكره بقتل على أن يقتل عبده أو يقطع يده لم يسعه فان فعل بأشء يقتل المكروه في القتل ويضمن نصف قيمته في القطع كذا في محيط السرخسي \* ولو أكرهه على أن يقطع يدرجل بجديدة ففعل يده ثم قطع رجله بغيره كراه فمات المقتول من ذلك يجب القصاص على القاطع والمكروه لانه مات بفعلين أحدهما تنقل إلى المكروه والاخر اقتصر على القاطع فصارتا فالتين له وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه ما الدية في مالهما كذا في التبيين \* ولو أكرهه على أن يريق جرة السمن فالضمان على المكروه كذا في جواهر الاخلاط \* في التجريد ولو أكرهه على قطع يدرجل فقال ذلك الرجل قد أدت لك في القطع فاقطع والا تذن غير مكروه لم يسعه أن يقطع وان قطع فهو أتم ولا ضمان على القاطع ولا على الذي أكرهه واذا وقع الأكره على القتل فاذن له في ذلك فقتله فهو أتم ولا شيء عليه والدية في مال الأمر كذا في التتارخانية \* واذا بعث الخليفة

(٣ - فتاوى خامس) مشاطة لتزين العروس لا يحل لها الاجر لعدم صحة الاجارة الاعلى وجه الهدية والصواب أنه ان ذكر العمل والمدة يجوز قال في فتاوى الفضلي يفتي بعدم وجوب أجر المثل بالدلالة في النكاح ومشايخ زمانه أقروا بصدده لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان



النكاح لا يكون الا بالدلالة غالباً كالدلال في البيع يستوجب أجر المثل وان البيع من صاحب المتاع (فان قلت) ما بال العلماء اذن أفتوا بعدم قبول شهادة الدلال (قلت) للائزهم (٤٢) على الخلف الكاذب والتعدي في أخذ الاجرة بالزيادة على أضعاف أجر المثل كما قالوا لا تقبل

شهادة محضر قضاة العهد والوكلاء المنتهية على أبوابهم وكما قال البعض شهادة الصكالة أي الذي يلازم كتابه الصكولة لا تقبل لما علموا من حاله الزيادة في الكتابة لتحسين الصك وتصحيحه من غير أن يخطر ببال العاقلين ذلك فضلاً عن الطباق بالواقع وإذا أخذ الدلال الدلالة في البيع ثم فسحاً البيع لا يردّه لأنه أجر العمل وقد تم العمل والفسح بعده كفتق مالت الثوب خياطة الثوب وهم المؤجر الدار بعد السكفي \* ثقلت الرأية الديوانية على مصر فاستأجر وامن يرفع شكواهم الى السلطان ان ذكره والوقت جازوبه يفتق والا لا استأجر كبا لمراسته داره أو كبا معلماً أو بازيا يصيده لا يجوز ولا يجب الاجر وفي رواية ان ذكر الوقت يجوز والا لا وفي المنقح استأجر سنور الصيد الفارة في منزله لا يجوز لان فعله منقطع التعلق عنه لانه ياخذ منه بنفسه بخلاف الكلب والبازي المعلم لانه منسوب الى المرسل حتى اعتبر صفته اسلاماً واحراماً \* وان استأجر قرداً كنس المنزل يجوز اذا ذكر المدة لانه يعمل بالضرب بخلاف السنور استأجر قلماً يكتب ان ذكر المدة جاز \* استأجر من جلا لطيخ العصور شهر على أن المستأجر يعيد الفراغ يحمله الى منزل الاجر فسدت لان الحمل على الاجر فصل في الشرط نفع الاجر مع مخالفة مقتضى العقد وان لم يشترط جاز وان فرغ قبل المدة ولم يحمله حتى مضت المدة عند

عاملا على كورة فقال لرجل لمتن هذا الرجل بالسيف والا لا قتلناك لا ينبغي للمكره المأمور أن يقتل ولكن مع هذا اذا قتل فالقود على الا مكره والمكره المأمور بالقتل يأثم ويفسق وترد شهادته ويباح قتله والمكره الا مكره عن الميراث دون المكره المأمور كذا في خزائن المفتين \* ولو قال له العامل لتقطع يده أو لا قتلناك لا ينبغي أن يفعل ذلك وكذلك لو أمره بقطع اصبعه أو نحوها وان رأى الخليفة أن يعزر المكره المأمور ويجنبه فعل كذا في التارخانية \* وان أمره العامل أن يضرب سوطاً واحداً أو أمره أن يحلق رأسه وحجته أو أن يقيد به وهدده على ذلك بالقتل رجوت أن لا يكون آتافاً ففعله ولا يتركه وانما علقه بالرجاء لانه لم يجد في هذا بعينه نصاً والقنوي بالرخصة فيما هو من مظالم العباد بالأي لا تجوز فلهذا علقه بالرجاء وان كان هـ دده على ذلك بضرب سوط أو حبس أو قيد أو حلق رأسه أو لحجته لا يسعه أن يقدم عليه بشيء من الظلم قل وذلك أو كثر لو أمره بوعيد تلف حتى يفترى على مسلم رجوت أن يكون في سعة منه كذا في الظهيرية \* ولو أمره بوعيد تلف على أن يأخذ مال فلان في دفعه اليه رجوت أن يكون في سعة منه أخذته ودفعه اليه والضمان فيه على الامر وانما يسعه هذا مادام حاضر اعتدالا مكره فان كان أرسله ليفعل تخاف أن يقتله ان ظفر به ان لم يفعل أو يفعل ما هـ دده به يحل الاقدام على ذلك الا أن يكون رسول الامر معه على أن يردّه عليه ان لم يفعل ولو لم يفعل ذلك حتى قتله كان في سعة ان شاء الله تعالى ولو كان المكره هـ دده بالحبس أو القيد لم يسعه الاقدام على ذلك كذا في المبسوط \* ولو أمره على طلاق أو عتاق فأعتق أو طلق وقع العتق والطلاق ويرجع بقيمة العبد على المكره موسراً كان أو معسراً ولا سعيه على العبد ولا يرجع المكره على العبد بجامع وكذا يرجع نصف المهر ان كان قبل الدخول وكان المهر مسمى في العقد وان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه من المنعة ولو قال المكره في مسئلة العتق خطر بيالى الاخبار بالحريه فيما مضى كذا بل وقد أردت ذلك يعتق العبد في القضاء ولا يصدق ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يضمن المكره له شيئاً ولو قال خطر بيالى ذلك ولم أرد ذلك وانما أردت به الانشاء في الحال أو لم أرد به شيئاً أو لم يخطر بيالى شيء عتق قضاء وديانة ويرجع بقيمته على المكره وعلى هذه التفاصيل الطلاق كذا في التبيين \* ان قال المكره لصاحب العبد قد خطر بيالك الاخبار عن العتق فيما مضى كذا بل وقد أردت ذلك لا عتقاً مستقبلاً فليس لك أن تضمني وقال المكره لا بل أردت به عتقاً مستقبلاً لولى أن أضمنك قيمة العبد فالقول قول صاحب العبد والمكره أن يستحقه على ما دعي وان اتهم المكره الزوج وقال قد أردت الاخبار بالكذب عن الماضي لانشاء الطلاق وقال الزوج لا بل أردت انشاء الطلاق فالقول قول الزوج مع البين كذا في التارخانية \* ولو أمره بجعل طلاق امرأته أو عتق عبده بدينار أو بدينارين أو بدينارين فطلق المفقوض اليه وأعتق بفتح الطلاق والعتاق ويرجع المأمور على الامر في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر وبقيمة العبد كذا في فتاوى قاضيخان \* قال محمد رحمه الله تعالى لو أن اصاباً بالأمر بوجوب عتق تلف على أن يطلق امرأته واحدة ولم يدخل بها فطلقها ثلاثاً وغرم لها نصف المهر لا يرجع بذلك على المكره ولو أمره على أن يطلقها ثلاثاً ولم يدخل بها فطلقها ثلاثاً وغرم لها نصف المهر لا يرجع بذلك لان المكره على ايقاع الثلاث يكون مكرهاً على الواحد اذا أمره على أن يعتق نصف عبده بوعيد تلف فأعتق الكل فالعبد حر كله عند جميعهم ولا يرجع المكره على المكره بشيء عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجع عليه بقيمة العبد موسراً كان أو معسراً ولو أمره على أن يعتق العبد كله فأعتق نصفه كان هذا والا قول سواه في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعتق كله ويغرم المكره قيمة العبد لولا موسراً كان أو معسراً أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق نصف العبد ويبيع النصف رقيقاً واذا أعتق نصف العبد يرجع نصف قيمته وهو النصف الذي أعتقه من العبد على المكره وأما النصف الذي لم يعتق على قول

الى الجمل على الاجر فصل في الشرط نفع الاجر مع مخالفة مقتضى العقد وان لم يشترط جاز وان فرغ قبل المدة ولم يحمله حتى مضت المدة عند

المستأجر لزم تمام الاجر \* ولو قال ابتاعته كل يوم بكذا فاذافرغ سقط الاجر ردها لم لا لان الحمل على المالك واذا فرغ في نصف يوم عليه أجر اليوم كالوفرغ في نصف الشهر في الاجارة على الشهر \* أعطاه بقرة يمينه سود وقد من صورته (٤٣) فاعطاها الاخذاني غيره يمينه سود فطلب

عنده الثاني ضمن الاول

لانه مودع لامستعير لان

المنافع في العارية يختص

بها المستعير وهن شرط

الشركة فيها واثنى الاول

عليها وكان مردعا لفساد

الشركة \* غصب صبياحا

واجره قال شرف الآفة

وركن الآفة لاجرة للعاقدة

لان المنافع تقومت بعقده

وقال عبد الجبار للصبي وهو

الصواب لانه لما خلص من

العمل صححت الاجارة كالعبد

المجبور \* اخذ الا بقر رجل

واجره فالاجرة للعاقدة

ويتصدق بها فان سلمها

الاجر مع العبد الى المولى

وقال هذه غلة عبدك

وقد سلمت اليك فهي للمولى

ويحصل له كلها استحسنانا

لا قياسا \* قال المقرض اسكن

داري هذه الى ان اقصيتك

الدين او اركب جاري فهذا

اجارة فاسدة ان قال له وقت

الاقرض لا قبله او بعده

ولو ان المقرض سلم هذا الجار

الى السرح ففرسه الذئب

ضمن المقرض قيمته لانه

كان عنده باجارة فاسدة

فيكون امانة فيضمن بالرفع

الى غيره \* والقنوى في غصب

دور الوقف وعقاره على

الضمان كما في منافع وكذا

اليتيم والامام ظهير الدين

أفتى بأجر المثل في الوقف لاني

اليتيم ومن المشايخ من قال

اذا كان ضمان النقصان خير اليتيم من أجر المثل يلزم ذلك على الغاصب والا أجر المثل وكذا قاله فيمن سكن دارا أو حاطوا له ما بعد الاجارة

يجب خيره باليتيم والوقف وفي المحيط الوصي أو المتولي اجر منزل اليتيم أو الوقف بأنقص من أجر مثله بما لا يتغابن فيه الناس على أصل

أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يضمن المكرم أو لوان كان المكرم موصرا يضمن وان كان معسرا لم يضمن كذا في المحيط \* ولو أن مريضا كره امرأته بوعيد تلف أو حبس حتى تسأله أن يطلقها تطليقة بائنة فسألتها ذلك فطلقها كما سألت ثم ماتت وهي في العدة ورثته ولو سألتها تطليقتين بائنتين ففعل ثم ماتت وهي في العدة لم ترثه كذا في المبسوط \* ولو جعل الزوج امرأته رجل بتطليقة (١) أن شاء الله وأكره الزوج أن يأمره بتطليقة أخرى ولم يدخل بها فطلقها ثنتين لم يضمن المكرم كذا في المحيط \* وكذلك لو طلقها التطليقة التي جعلها الزوج اليه بغير كراه كذا في المبسوط \* ولو طلقها التطليقة التي أكره الزوج عليها ضمن نصف المهر كذا في محيط السيرحسي \* ألا يرى أنه لو قال لا امرأته ولم يدخل بها أنت طالق تطليقة اذا شئت ثم أكره بعد ذلك أو قبله على أن يقول لها أنت طالق تطليقة اذا شئت فقال لها ذلك فطلقت نفسها التطليقتين جميعا غرم لها الزوج نصف المهر ولم يرجع على المكرم ولو كانت هي المسطرة فأكرهته على أن يطلقها بوعيد تلف ففعل لم يكن لها عليه شيء من المهر ولو كانت أكرهته بالحبس أخذته بنصف الصداق كذا في المبسوط \* ولو أكرهت المرأة لتقبل من زوجها تطليقة بالف درهم فقبلت تقع تطليقة رجعية ولا يلزمها المال فلوان المرأة أجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي أكرهت عليه صححت اجازتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمها المال ويصير الطلاق بائنا وفي قول محمد رحمه الله تعالى الاجارة باطله والطلاق رجعي وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي رواية كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* والاصح أن قوله كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مكان التطليقة خلع بالف درهم كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها كذا في المبسوط في باب الاكراه على النكاح والخلع \* ولو أكره الزوج على أن يطلق امرأته بالف درهم وأكرهت المرأة على أن تقبل ذلك ففعله وقع الطلاق بغير مال وكذلك هذا في الصلح من القود والعق على مال إلا أن للمولى أن يضمن المكرم قيمة عبده ان كان أكرهه بوعيد قتل وان كان أكرهه بحبس لم يضمن شيئا كذا في المبسوط \* ولو أكرهت أمة أعتقت على أن تحتار نفسها قبل الدخول فلامهر لها على الزوج ولا ملو لها ولا يضمن المكرم كذا في محيط السيرحسي \* ولو أكره رجل الزوج بوعيد تلف على أن يطلقها واحدة بالف درهم فطلقها ثلثا كل واحدة بالف فقبلت جميع ذلك طلقت ثلاثا ووجب له عليها ثلاثة آلاف درهم ولها عليه نصف مهرها لو وقع الفرقة قبل الدخول لاسبب مضاعف اليها ولم يرجع على المكرم بشيء وان كان نصف المهر أكثر من ثلاثة آلاف لان ما زاد الزوج من عنده طائعا كاف في تقرير نصف الصداق عليه ولو أكرهه على أن يطلقها واحدة بالف ففعل وقبلت ذلك ووجب له عليها ألف درهم ثم ينظر الى نصف مهرها فان كان أكثر من ألف درهم أدى الزوج اليها الفضل على ألف درهم ويرجع به على المكرم ان كان أكرهه بوعيد تلف وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لاشي لها عليه وللزوج عليه ألف كذا في المبسوط \* ولو أكره على أن يعتق عبده على مائة درهم وقبله العبد وقيمه ألف والعبد غير مكرم فالعق جائز على المائة ثم يتخير مولى العبد فان شاء ضمن الذي أكرهه قيمة العبد ثم يرجع المكرم على العبد بمائة وان شاء المولى أخذ العبد بالمائة ورجع على المكرم بتسعة مائة تمام القيمة ولو كان أكرهه على العقق بألني دوهم الى سنة وقيمة العبد ألف فالمولى بالخيار ان شاء ضمن المكرم قيمة عبده وان شاء اتبع العبد بألني بعد مضي السنة لانه التزم ذلك طوعا فان اختار تضمين المكرم قام المكرم مقام المولى في الرجوع على العبد بالمسمى عند حاول الاجل فاذا أخذ ذلك منه أمسك ألفا مقدارا ما غرم وتصدق بالفضل لانه حصل له بكسب خيبث وان اختار اتباع العبد فلا شيء له على المكرم بعد ذلك فان كانت الالفان نجوما خفل نجيم منها فطلب المولى العبد بذلك النجيم بغير اكرامه فذا منه اختيار لا يتابع العبد ولا ضمان له على المكرم بعد ذلك كذا في المبسوط \* عبد بن رجلين أكره

(١) قوله ان شاء الله تعالى هكذا في الاصل ولعل الصواب اسقاط لفظ الجلالة اه كنيه محصيه

المذهب لأعلى الذي اختاره المتأخرون يصير المستأجر غاصبا وذلك لخصايف أنه لا يصير غاصبا ويلزمه أجر المثل كما هو حكم الاجارة الفاسدة لكن بكما له قيل له أفقتي بهذا (٤٤) قال نعم وكذا في الاب اذا استأجر من زلا ابنه الصغير بأقل من أجر المثل قال الامام أبو يعلى

أحدهما حتى أعتقه جازعته ثم على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى العتق لا يتجزأ ويعتق العبد كله والولاء لعتقه وعلى المكروه ان كان موسرا ضمن جميع القيمة بينهم انصفان وان كان معسرا ضمن نصيب المكروه ويسعى العبد في قيمة نصيب الشريك وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالمكروه ضامن نصيب المكروه موسرا كان أو معسرا وفي نصيب الساكن ان كان المكروه موسرا فالساكن بالخيار ان شاء أعتق نصيبه وان شاء استساعه وان شاء ضمن المكروه قيمة نصيبه فان ضمنه رجع المكروه بما ضمن على العبد واستساعه فيه والولاء بين المكروه والمكروه انصفان وان كان المكروه معسرا فالساكن حق الاستساعه أو الاعتاق والولاء بينهما وبين المكروه نصفان كذا في الظهيرية \* ولو قتل عبد رجل رجلا خطأ فأكراه مولاه حتى أعتقه وهو يعلم بالخباية ضمن المكروه قيمته ويأخذها المولى في دفعها الى ولي الخباية ولو كان الاكره بحبس أو قيد ضمن المولى قيمته لولي الخباية دون الدية ولا يضمن المكروه شيئا لمولاه كذا في محيط السرخسي \* ولو أن لصا أكراه رجلا بوعيد تلف على أن يعتق عبدا يساوي ألف درهم عن رجل بألف درهم ففعل ذلك وقبل المعتق عنه طائعا فالعبد حر عن المعتق عنه ثم ركب العبد بالخيار ان شاء ضمن قيمة عبده المعتق عنه وان شاء ضمن المكروه فان ضمن المكروه قيمته رجع به على المعتق عنه ويثبت الولاء له وان ضمنها المعتق عنه لم يرجع به على المكروه ولو أكرهه بحبس كانت له القيمة على المعتق عنه ولا شيء له على المكروه كذا في المبسوط \* ولو أكرهه المعتق والمعتق عنه بوعيد تلف حتى فعل ذلك فالعبد حر عن المعتق عنه والولاء له وضمان العبد على المكروه خاصة لمولى العبد قال شمس الأئمة السرخسي ان هذا بمنزلة مالو أكره رجلا على بيع عبده من هذا بألف درهم ودفعه اليه وأكرهه الآخر على شرائه وقبضه وعتقه بوعيد تلف ففعل ذلك وفي هذا الضمان يكون على المكروه خاصة فكذلك فيما سبق ولو أكرهه ما على ذلك بالحبس ففعل لا ضمن المعتق عنه قيمته لمولاه ولا ضمان على المكروه ههنا ولو أكرهه المولى بالحبس والمعتق عنه بوعيد تلف فالعبد حر عن المعتق عنه ثم المعتق عنه يضمن الذي أكرهه قيمة العبد كذا في الظهيرية \* ولو أكرهه العبد على قبول العتاق بما لم يلزمه شيء ويضمن المكروه كذا في محيط السرخسي \* وإذا قال اللص الغالب رجل لا قتلنك أو لعتقتن عبيدك أو لطلعن امرأتك هذه أيهما شئت ففعل المكروه أحدهما وليدخل بالمرأة فباشرنا فذوي غرم المكروه الاقل من نصف المهر ومن قيمة العبد ولو كان الزوج دخل به لم يغرم المكروه شيئا كذا في المبسوط \* وفي التجريد ولو كانت المرأة غير مدخول بها وكان الاكره بحبس أو قيد ففعل أحدهما لم يغرم الذي أكرهه شيئا كذا في التتارخانية \* ولو أكرهه الرجل على أن يقول كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر فقال ذلك ثم ملك عبدا عتق ولا يرجع على المكروه بشيء وان ورث عبدا في هذه الصورة عتق ويرجع على المكروه بقيمة العبد استساعا ولو أكرهه الرجل على أن يقول لعبده ان شئت فأت حرأوان دخلت الدار فأت حر ثم شاء العبد وأدخل الدار عتق ويرجع بقيمة العبد على المكروه ولو أكرهه على أن يعلق عنقه عبده بفعل نفسه وذلك الفعل أمر لا بد له منه كصلاة الفرض ونحوها وكان فعلا يحاف بتركه الهلاك على نفسه كالأكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له أن يرجع على المكروه وإذا أكرهه على أن يعتق عبده بتقاضى دينه أو ما أشبه ذلك مما له منه بد لا يرجع على المكروه ويكون ذلك بمنزلة الاكره بوعيد مد الحبس كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أكرهه بوعيد تلف على أن يأذن له في عتقه فأذن له فيه فأعتقه عتق والولاء للمولى ويضمن المكروه قيمته لا باعتبار أنه أعتقه بل باعتبار أنه ألجأه الى الامر بالعتق حتى لو كان أكرهه على ذلك بحبس لم يضمن له شيئا كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل ولو أن رجلا أكرهه بوعيد قتل أو بحبس أو بقيد أو بضرب حتى تزوج امرأة على عشرة آلاف ومهر مثلها ألف درهم كان النكاح جائزا ويكون له من عشرة آلاف درهم مهر مثلها ألف درهم ويبطل الفضل كذا في العيني شرح الهداية \* ولا يرجع الزوج على المكروه بشيء كذا في التتارخانية \* ولو أن

السعدى قال بعض المشايخ يجب أكره المثل في غصب دارا بنيم والوقف فاطنك في هذا قال الامام الفضلي والذي صح عندي أنه يصير غاصبا عند من يرى غصب الدور ولا يصير عند من لا يرى غصبه ويلزم عليه جميع المسمى على هذا المذهب بكل حال \* سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه رب الدار بالاجر وسكن بعده لانه يكون التزاما أو كانت معدة للاستغلال الا اذا قال الساكن استأجرت كل شهر بكذا \* استأجر دارا شهرا وسكن شهرين فسعى جواب الكتاب لا أجر له قال بكر وعن أصحابنا أنه يجب وروى عن الكرخي وابن سلمة التوفيق بين الروايتين بالجل على المعتد وغيره من غير فصل بين الدار والحمام قال الصدرويه يفتي ولا تصير معدة للاستغلال بالاجارة سنة أو سنتين أو أكثر الا اذا بناها لذلك واشترها لذلك وأشار فيجزم الأئمة أن باعداد البائع لا تصير معدة للاستغلال في حق المشتري ومن سكن دار الوقف واليتيم ياهله وآساعه فاجر المثل على الرجل المتبوع \* رهن دار الغريهي معدة ففسدها المرتين لا يلزم الاجر فان

السكنى بتأويل الملك كبيت سكنها أحد الشر كاه بلا عقد لا يلزم وان معدة للاستغلال وكذا السكنى بتأويل العقد كعقد المرأة الرهن فعلم ان ما ذكره وأن لفظ العقد مع ذكر الملك غير مكره كما ظنه البعض \* سمع المالك أن فلانا أكرهه ففعل لا أجزه هذا العقد ثم قال

بعد أيام أخرته لاتعتبر الاجازة لان المفسوخ لا يجازي بنيم لأب له ولا أم له أيضا استعماله اقر باؤه مدق في أعمال شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجازة له طلب أجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوى أجر المثل (٤٥) \* أقدم صبيام مع رجل يعمل معه فاتخذ

له هذا الرجل كسوة ثم بدا للصبي أن لا يعمل معه قال ان كان أعطاه كسرا باسا والصبي هو الذي تكلف خياطته لم يكن للرجل على الكسوة سبيل \* والسكنى بتأويل ملك أو عقد في الوقف لا يمنع لزوم أجر المثل وقيل دار التيسيم كالوقف وأجاب فقيم الأئمة في دار مشتركة بين يتيم بالغ سكنها البالغ كلها لا يجب أجر مثل حصص الصغار كافي الكبيرين بخلاف الوقف قيل له فلتختار في سكن دار التيم غير الشرير بك بغية عقد قال أختر عدم لزوم الاجر بخلاف الوقف \* حوانيت مستغلة تسكن واحد في حانوت منها قال ابن سلمة يجب أجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان مقرا بالملاك للمالك وان ادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادى الدخول غصبا لا يسمع واذا أعطى أجرة الحمام ولم يعط للملاق والخادم شيئا كانا أجيرين للعماني لا يلزمه أجرهما ان كانا عملا ولا يجب \* متولى الوقف باع الوقف ثم عزل ونصب آخر فادعى الثاني على المشتري الساكن أنه وقف وأخذ بحكم القاضي فعلى المشتري أجر المثل سواء كانت

المرأة هي التي أكرهت حتى يتزوجها الرجل على ألف درهم ومهر مثلها عشرة آلاف درهم فزوجها أولياؤها مكرهين فالنكاح جائز ولا ضمان على المكره ثم هل للمرأة والأولياء حق الاعتراض على هذا النكاح فان كان كفأ لها وقد رضيت بالمسمى كان للأولياء حق الاعتراض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لأصلا ولو زوجت نفسها في ابتداء من كفء بأقل من مهر المثل كانت المسئلة على الاختلاف وان كان الزوج غير كفء لها فلا للأولياء الاعتراض على هذا النكاح عندهم جميعا هذا اذا رضيت بالمسمى ولم يدخل بها الزوج فان لم ترض بالمسمى يتظر فان كان الزوج كفأ لها فلها حق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان المهر عندهم جميعا فاذا رفعت الامر الى القاضي يخير زوجها فيقول له أتم لها مهرها والا فترقت بينكما فان أتم نفذ النكاح وان أبي يفرق بينهما ولا يكون لها مهر وان لم يكن الزوج كفؤا لها فلا وللأولياء حق الاعتراض على هذا النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الكفاية لنقصان المهر وعندهما لها حق الاعتراض لذلك وللأولياء لعدم الكفاية لا غير هذا كله فيما اذا لم يدخل فان دخل بها وهي مكرهة فان كان الزوج كفؤا لها فلا اعتراض على هذا النكاح لاحد وان لم يكن كفؤا لها فلا للأولياء والمرأة حق الاعتراض بسبب عدم الكفاية وأما اذا دخل بها وهي طائفة فقد رضيت بالمهر المسمى دلالة فكان كالو رضيت بالمسمى نسا ولو رضيت نسا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وللأولياء حق الاعتراض وان كان الزوج غير كفء فلا ولها حق الاعتراض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الكفاية ونقصان المهر وعندهما لعدم الكفاية لا غير هذا خلاصة ما ذكره شيخ الاسلام خواجه زاده كذا في العيني شرح الهداية \* ولو أكره على أن يوكل رجلا بطلاق امرأته التي لم يدخل بها أو بعق عبده ففعل الوكيل فالتوكيل جائز استحسانا والقياس أن لا تصح الوكالة مع الاكراه ثم يرجع المكره على المكره بقيمة العبد ونصف المهر استحسنانا والقياس أن لا يرجع عليه وجه الاستحسان أن غرض المكره زوال ملكه اذا باشر الوكيل وكان الزوال مقصودا فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد منه اكراه كذا في الكافي \* وان كان الاكراه بوعيد حبس أو قيد فلا ضمان على المكره كذا في الذخيرة \* ولو أكرهه بوعيد قتل على أن يوكل هذا ببيع عبده بألف درهم وأكرهه على دفع العبد اليه ليمعه ففعل ذلك ثم ابان الوكيل باع العبد وأخذ الثمن ودفع العبد الى المشتري فهلك العبد في يد المشتري والوكيل والمشتري طائعان فغوى العبد بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمة العبد وان شاء ضمن الوكيل وان شاء ضمن المشتري فان ضمن المشتري لا يرجع على أحد بشئ يريد به لا يرجع على أحد بشئ من ضمان القيمة انما يرجع بالثمن على الوكيل وان اختار تضمين الوكيل رجع الوكيل على المشتري بالقيمة ولم يرجع على المكره وللمشتري أن يرجع على الوكيل بالثمن فيتعاضدان ويتراذان الفضل وان اختار تضمين المكره رجع المكره بما ضمن ان شاء على المشتري وان شاء على الوكيل ولو كان الاكراه بوعيد حبس أو قيد لم يضمن المكره شيئا واذا خرج المكره من الوسط ذكر بعد هذا أن المولى بالخيار ان شاء ضمن الوكيل قيمة عبده ويرجع الوكيل بما ضمن على المشتري وتقع المقاصة بين القيمة والثمن وان شاء ضمن المشتري ثم لا رجوع للمشتري بما ضمن على أحد كذا في المحيط \* ولو كان المولى والوكيل مكرهين بالقتل كان المولى بالخيار ان شاء ضمن المشتري قيمة عبده وان شاء ضمن المكره باكراهه اياه على التسليم بوعيد تلف ثم يرجع بها المكره على المشتري ولا ضمان على الوكيل ولو كانوا جميعا مكرهين بالقتل فالضمان على المكره خاصة لان الاتلاف منسوب اليه ولا يرجع المكره على أحد بشئ لانهم صاروا كالأمة وان كانوا مكرهين بالحبس فلا ضمان على المكره وللمولى أن يضمن المشتري قيمة عبده فان ضمن الوكيل بالقيمة رجع على المشتري لانه قام مقام من ضمنه وان اختار تضمين المشتري فهو الذي يلي خصومته دون الوكيل لان الوكيل كان مكرها على البيع والتسليم

معدة للاستغلال أو لوقال السيد في الملتقط والالقي بمذهب أصحابنا أنه لا يجب الاجر في البيع والرهن \* المستاجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتأويل أن له حق الحبس حتى يستوفي الاجر الذي أعطاه عليه الاجرة اذا كانت مئة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على

المختار \* سكن المشتاجر بعد موت المؤاجر قبل يجب الاجر بكل حال لانه ماض على الاجارة والمختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلب الاجر أما اذا سكن (٤٦) بعد طلب الاجر يلزم ولا فرق بين المعتدلاستغلال وغيره وانما الفرق في ابتداء الطلب وفي

بالجس وذلك ينفي التزامه العهدة بالعقد ولو أكره المولى بالقتل وأكره الوكيل والمشتري بالجس فلمولى أن يضمن قيمته أيهم شاء فان ضمن المشتري لم يرجع على أحد بشئ وان ضمن الوكيل كان له أن يرجع على المشتري ولا شيء له على المكروه وان ضمن المكروه كان له أن يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع على الوكيل بشئ ولو أكره المولى والوكيل بالقتل والمشتري بالجس فلا ضمان على الوكيل والمولى أن يضمن المكروه قيمته ان شاء ويرجع به المكروه على المشتري وان شاء ضمن المشتري كذا في المبسوط \* ولو أكره المولى والوكيل بالقبض والمشتري بالقبض لم يصر مضافا إلى المكروه وان كان مكروها عليه ما فلمولى أن يضمن المكروه ولو أكره المالك والمشتري بالقتل والوكيل بالقبض فان شاء ضمن الوكيل ولا يرجع على أحد وان شاء ضمن المكروه ولا يرجع على الوكيل كذا في محيط السرخسي \* ولو أكره بالقتل على أن يוכל هذا الرجل بأن يهب عبده هذا هذا الرجل فوكله بذلك فقبضه الوكيل ودفعه إلى الموهوب له ومات في يده والوكيل والموهوب له غير مكروهين فلمولى أن يضمن قيمته أيهم شاء فان ضمن الموهوب له لم يرجع على أحد وان ضمن الوكيل يرجع به على الموهوب له وان ضمن المكروه يرجع به على الموهوب له وان شاء على الوكيل ويرجع به الوكيل على الموهوب له ولو كان الاكرام بجس لم يضمن المكروه شيئا وكان للمولى أن يضمن ان شاء الوكيل وان شاء الموهوب له فان ضمن الوكيل يرجع به على الموهوب له كذا في المبسوط \* ولو أكرهه على أن يبيع مال المكروه واشترى بماله فطالبه بالتسليم صححت الوكالة ولزمته العهدة كذا في التتارخانية \* والنذر لا يعمل فيه الا كراه حتى لو أكره بوعيد تلف على أن يوجب على نفسه صدقة أو صوما أو حجابا وشيئا يتقرب به إلى الله تعالى ففعل لزمه ذلك وكذا ان أكرهه على العين بشئ من ذلك وبغيره لان النذر مما لا يلحقه الفسخ وما لا يؤثر فيه الفسخ بعد وقوعه لا يؤثر فيه الا كراه ولا يرجع على المكروه بما يلزمه من ذلك وكذا لو أكرهه على أن يظاهر من امرأته كان مظاهرا ولا يقر بها حتى يكفر وكذا الرجعة وكذا التي وفيه والخلع من جانب الزوج طلاق أو عين فلا يؤثر فيه الا كراه ولو كان هو مكروها على الخلع والمرأة غير مكروهة لم يملك البذل كذا في الكافي \* ولو أكرهه على أن يخلع امرأته بعد الدخول على ألف ومهرها أربعة آلاف ولم يكره المرأة جاز على ألف ولا شيء للزوج على المكروه كذا في المحيط \* واذا وجب على الرجل كفارة ظهارا فكره السلطان على أن يعتق عن ظهاره فاعتق فهذا على وجهين أن أكرهه على اعتاق عبده بغير عينة فلا ضمان على المكروه لانه أكرهه على اقامة ما هو فرض عليه أموالا أو كرهه على اعتاق عبده بعينه ذكر شمس الأئمة السرخسي في شرحه مطاقا من غير تفصيل ان على المكروه قيمة العبد ولا يجوز للمكروه عن الكفارة لانه في معنى عتق يعوض وذكر شيخ الاسلام في شرحه تفصيلا فقال ان كان العبد الذي أكرهه على تحريره أخس العبيد وأدونهم قيمة بحيث لا يكون عبدا آخر أخس وأدونه منه قيمة فلا ضمان على المكروه وان كان غيره أخس وأدونه منه قيمة ضمن المكروه قيمته ولا يجوز للمكروه عن الكفارة فان قال المكروه أنا بريء المكروه عن القيمة حتى يجوز العتق عن الظهار لا يجوز عتقه عن الظهار لكن أعتق عبده على مال عن الكفارة ثم أبرأه فان قال المظاهر حين أعتق العبد أعتقه عن الظهار لا يدفع الا كراه أجزأه عن الكفارة ولم يكن على المكروه ضمان ولكن لا يسع للمرأة أن تمكن نفسها منه كذا في المحيط \* وان قال أردت العتق عن الظهار كما أمرني ولم يخطر ببال غير ذلك لم يجوز عن الكفارة وله القيمة على المكروه ولو أكرهه بجس أو قيد أجزأه عنه ولا ضمان له كذا في محيط السرخسي \* ولو أكرهه بوعيد تلف حتى آلى من امرأته فهو مومل فان تركها أربعة أشهر فبان منه ولم يكن دخل بها وجب عليه نصف المهر ولم يرجع به على الذي أكرهه لانه كان متمكنا من أن يقربها في المنة فاذا لم يفعل فهو كالراضي بما لزمه من نصف الصداق وان قربها كان عليه الكفارة ولم يرجع على المكروه

المحيط الصحيح لزوم الاجران معه بكل حال وفي فتاوى سرخ است طلب مسن صاحب الغنلة الاجرة بالتقاضي فخم القاضي لزمه الاجر على باب الدكان مدة ان كان المشتاجر قادرا على أداء الاجرة ولم يؤتجب الاجرة والافلا وعلى هذا متولى الوقف اذا أخذ آلة الحائك أي منسجه وهو شأنه بافنده ورهنه واذا استعمل حجر القصار بلا اجارة وهو يجري باجر معلوم يجب ذلك الاجر والا يجب أجزأ المثل المتولى رهن الوقف بدین لا يصح وكذا الجماعة فان سكن المرتهن قيل يجب أجزأ المثل كانت معة للاستغلال أم لا نظر للوقف

في الاعمال التي لا تصح الاجارة بها ونصح) لا يصح الاستئجار لاستيفاء القصاص أو الحد ذكر المدة ولا فان فعل لم أجزأ المثل ومن له قصاص في النفس لو استأجر لا يصح ولا يلزم شي أن استوفاه في قول الامامين وان في الطرف صح وله الاجران استوفاه \* قال أمير العسكر لم يملك مائة درهم ان قتلت ذلك الفارس أو دمي فقتل لشي عليه وقال محمد للذي الاجرة ولو كانوا مقتولين فقال مسن قطع رؤسهم فله كذا فقطع استحق لانه ليس بجهاد \* استأجر حره يستخدمها يجوز والكراهة في الخلوة وقد لا يخلو بها \* وجوز

في السيرة الكنية الاستئجار للاحتطاب والاحتشاش \* دفع الغلام إلى حائل على أن يقوم عليه الاستاذ في بعلمه التسع سنة بماله وبعطيه

المولى كذا أو يعطى الاستاذ للمولى كذا خاز وكذا فى سائر الاعمال ويستخدمة فى أعمال نفسه أما على قول من لم يجوز الاجارة على تعليم القرآن مع اللابان التعليم ليس من عمل الاجير بل من فهم المتعلم فيجيب عن هذا بان الاجارة (٤٧) هنا وقعت على القيام عليه والحفظ واللقاء

العمل وكذا لولا كرهه على أن يقول ان قربتها فعبدى هذا سر فان قربها عتق عبده ولم يضمن المكروه لانه ما جرى على سنن اكرامه وان تركها فبانت بالايلا قبل الدخول غرم نصف الصداق ولم يرجع على المكروه بشئ كذا فى المبسوط \* ولو كان مدبراً أو كانت أم ولد حلف بعقبة فقرب المرأة لم يضمن المكروه شيئاً فان لم يقربها حتى مضت المدة ولم يدخل بها ضمن نصف الصداق ويرجع على المكروه بالاقبل منه ومن قيمة من حلف بعقبة استحسنها كذا فى محيط السرخسى \* ولو اكرهه على أن قال ان قربتها فالى صدقة فى المساكين فتركها أربعة أشهر فبانت ولم يدخل بها أو قربها فى الاربعه الا شهر فلزمته الصدقة لم يرجع على المكروه بشئ وهو فى المعنى نظير مالوا كرهه على النذر بصدقة ماله فى المساكين كذا فى المبسوط \* ولو اكرهه على كفارة عين قد حنت فيها ومعناه انه اكرهه على أصل التكفير من غير تعيين نوع من أنواع الكفارة فكفر نوعاً من أنواع الكفارة التي جعلها الله تعالى فى كفارة العين فهو جائز ولا ضمان على المكروه وان اكرهه على اعتاق عبد بعينه أو بغير عينه فان كان قيمة أدنى العبد مثل أدنى الصدقة والكسوة فهو جائز ولا ضمان على المكروه وان كان قيمة أدنى العبد يزيد على أدنى الصدقة والكسوة ضمن المكروه قيمة العبد ولا يجزئه عن كفارة العين فان كان الاكرام فى هذه الصورة بوعيد حبس أو قيد فلا ضمان على المكروه ويجزئه عن الكفارة وان اكرهه على الصدقة بوعيد قتل فان كان قيمة الطعام الذى اكرهه على التصديق به أدنى من قيمة ما يجزى فى الكسوة والعق فانه يجزئه عن الكفارة ولا ضمان على المكروه وان كان يزيد على أدنى ما يجزى فى الكسوة والعق ضمن المكروه فيه ولا يجزئه عن الكفارة فان قدر على الذى أخذه منه يسترد ما أخذه منه وان كان الاكرام فى هذه الصورة بوعيد حبس أو قيد فلا ضمان ولكن يرجع على الذى أخذ منه ويسترد ما أخذه منه لانه لم يكن راضياً بالتسليم مع الحبس والقيد فان أجازها المتصدق بعد ذلك ان كان المال قائماً وقت الاجارة علمت اجازته وان كان هالكاً لا تعلم كذا فى المحيط \* قال كل شئ وجب لله عليه من بدنة أو هدى أو صدقة أو حج فاكراهه على أن يعضيه ففعل ولم يأمره المكروه بشئ بعينه فلا ضمان على المكروه ويجزى عن الرجل ما مضاه فان أوجب شيئاً بعينه على نفسه صدقة فى المساكين فاكراهه بحبس أو قتل على أن يتصدق بذلك جاز ما ضمن منه ولم يرجع على المكروه بشئ وكذلك الاضحية وصدقة الفطر ولو اكرهه عليها رجل حتى فعلها بأجره ولم يرجع على المكروه بشئ ولو قال لله على هدى أهديه الى بيت الله فاكراهه بالقتل على أن يهدى بغيره أو بدنة يخرها ويتصدق بها ففعل كان المكروه ضامناً للقيمة ولا يجزئه مما أوجبه على نفسه ولو اكرهه على أدنى ما يكون من الهدى فى القيمة وغيره فامضاه لم يغرم المكروه شيئاً لانه ما زاد على ما هو الواجب عليه شرعاً ولو قال لله على عتق رقبة فاكراهه على أن يعتق عبد بعينه بقتل فاعتقه ضمن المكروه قيمته ولم يجزئه عن النذر وان كان يعلم أن الذى اكرهه على عتقه أدنى ما يكون من العبد فى القيمة لم يكن على المكروه ضمان وأجره عن العتق لتيقننا بوجوب هذا المقدار عليه ولو قال لله على أن أتصدق بثوب هروى أو مروى فاكراهه على أن يتصدق بثوب بعينه فتصدق به فانه ينظر الى الذى تصدق به فان كان العلم محيطاً به أدنى ما يكون من ذلك الجنس فى القيمة وغيره أجره ذلك ولا ضمان على المكروه وان كان غيره أقل قيمة منه ينظر الى فضل ما بين القيمتين فيغرم المكروه ذلك ويقع المؤدى فى المقدار الأدنى مجزئاً عن الواجب واذا قال لله على أن أتصدق بعشرة أفقره حنطة على المساكين فاكراهه بوعيد قتل على أن يتصدق بخمسة أفقره حنطة جيدة تساوى عشرة أفقره حنطة رديئة فالمكروه ضامن من الطعام مثله لان المؤدى لا يخرج عن جميع الواجب لانه لا معتبر بالحدود فى الاموال الربوية عند مقابلتها ولا يمكن تجزئتها عن خمسة أفقره حنطة لان فى ذلك ضرراً على الناذر وعلى الناذر أن يتصدق بعشرة أفقره رديئة ولو أن رجلاً له جنس وعشرون بنت مخاض فخال عليه الخول فوجب فيها بنت مخاض وسط فاكراهه بوعيد قتل على أن

\* استأجر سطحاً أو موضعاً منه لنام عليه يجوز استأجر أرض اللبن فيها منها لا يصح لوقوع الاجارة على العين واللبن كله من لبنين وعليه قيمة التراب لوله قيمة وان لم يكن له قيمة أو كان له قيمة ليس فى رفعه عن الأرض منفعة لاشئ عليه \* الاجارة اذا وقعت على العين لا يجوز فلا يصح



استحار الآجام والحياض لصدا السهم أو رفع القصب وقطع الخطب أو ليستى أرضه أو غنمه منها وكذا اجارة المرائي \* والحيلة في الكل أن يستأجر موضعاً معلوماً لعطن المشاة (٤٨) ويبيع الماء والمرعى وأنما يحتاج إلى اباحة ماء البئر والعين إذا أتى الشرب على كل الماء بحيث

يتصدق على المساكين بآنية مخاض جديدة غرم المكروه فضل قيمتها على قيمة الوسط لانظالم له في الزام هذه الزيادة وقد جازت الصدقة عن المتصدق في مقدار الوسط فلا يغرم المكروه وذلك لأن هذا ليس بحال الربا فيمكن تجويز بعضه عن كله كذا في المبسوط \* إذا أكره الرجل على الزنا باهرأة فزنى بها كأن أوجب حقة رحمه الله تعالى أو لا يقول يجب عليه الحد ثم رجع وقال لا حدة عليه وهو قوله ما يجب المهر على الزاني سواء كانت المرأة مكروهة على الزنا أو كانت طائعة ولا يرجع بها من على المكروه لأن منفعة الوطء حصلت للزاني وكان كما لو أكره على أكل طعام نفسه فاكل ان كان جائعاً لا يرجع على المكروه بشئ وان كان شعبان يرجع عليه بقيمة الطعام والمرأة إذا أكرهت على الزنا فلا حد عليها والرجل آثم في الاقدام على الزنا لان الزنا من المظالم وأما المرأة إذا كانت مكروهة على الزنا هل تأثم كرشح الاسلام في شره في باب الاكراه على الزنا أم ان أكرهت على أن تمكن من نفسها لم تكن تأثم وان لم تمكن هي من الزنا وزنى بها الاثم عليها وكذا أيضاً في الاكراه إذا أكرهت على الزنا فمكنت من نفسها فلا اثم عليها وهذا كله إذا كان الاكراه بوعيد تلف فان كان الاكراه بوعيد سجن أو قيد فعلى الرجل الحد بخلاف وأما المرأة فلا حد عليها ولو كبتها تأثم ولو امتنع المكروه عن الزنا حتى قتل فهو مأجور كذا في المحيط \* ولو قال الحربى لرجل مسلم ان دفعته الى هذه الجارية لا زنى بها دفعت اليك ألف نفس من المسلمين تخلفهم عن أسرنا لا يحمل لهذا المسلم أن يدفع اليه الجارية كذا في خزائن المفتين \* وان أكره على الرذلة تبن زوجته منه فان قالت المرأة قد بنت منك وقال هو قد أظهرت ذلك وقلبي مطمئن بالايمان فالقول قوله استحساناً لانه منكر للفرقة ولو قال الذى أكرهه على اجراء كلمة الكفر خطر بيالى في قولى كفرت بالله ان أخبر عن امر ماض كذا ولم أكن فعلت كذا فيما مضى بات منه امر أنه حكاه ولم تبن فيما بينه وبين الله تعالى ومن أقر بالكفر فيما مضى طائعا ثم قال عنت به كذا لا يصدق القاضى ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال خطر بيالى الاخبار عما مضى وما أردت به الخبر بل أردت به الانشاء كما طلب منى فقد أقر بالكفر حقيقة فتبين امر أنه منه في القضاء فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لم يخطر بيالى شئ ولكنى كفرت بالله كفراً مستقبلاً وقلبي مطمئن بالايمان لم تبن امر أنه وعلى هذا إذا أكرهه على الصلاة للصليب أو أن يسجد للصليب وسب محمد صلى الله وسلم عليه وعلى آله ففعل وقال خطر بيالى الصلاة لله وسب رجل آخر ونويت ذلك بانك منكوحته في الحكم ولم تبن فيما بينه وبين الله تعالى ولو صلى للصليب وسب محمد صلى الله وسلم عليه وعلى آله وقد خطر بيالى الصلاة لله وسب غير النبي بآنت امر أنه قضاء وديانة وان لم يخطر بيالى شئ وصلى للصليب وسب محمد صلى الله وسلم عليه وعلى آله لم يخطر بيالى بآنت امر أنه منكوحته لا قضاء ولا ديانة لانه تعين ما أكرهه عليه ولم يكن دفعه عن نفسه اذا لم يخطر بيالى غيره كذا في الكافي \* اذا أسلم مكرهاً يحكم عليه بالاسلام ولو أكره على الاسلام حتى أسلم ثم رجع عن الاسلام لا يقتل هكذا في التبيين \* وعلى هذا اذا قيل له ان صليت لا تقتلك نخاف ذهاب الوقت فقام وصلى وهو يعلم أنه يسعه تركه فلم يصلى قتل لم يكن آثماً في ذلك لانه تمسك بالعزيمة وكذلك صوم رمضان لو قيل له وهو مقيم لن تفطر لاقتلتك فأبى أن يفطر حتى قتل وهو يعلم أن ذلك يسعه كان مأجوراً لانه تمسك بالعزيمة وان أفطر وسعه ذلك الا أن يكون مريضاً يخاف على نفسه ان لم يأكل ولم يشرب حتى مات وهو يعلم أن ذلك يسعه فحينئذ يكون آثماً وكذلك لو كان مسافراً فقام في شهر رمضان فقيل له لاقتلتك أو أفطرت فأبى أن يفطر حتى قتل كان آثماً كذا في المبسوط \* وعن ابن شجاع رحمه الله تعالى انه قال لو قال أهل الحرب لنبي من الانبياء أخذوه ان قتلتم لست بنبي تركا له وان قتلتم انما نبي قتلنا لا يسعه سوى أن يقول أنا نبي الله ورسوله وان قالوا الغيبي ان قتلتم لست بهذا نبي تركا نبيك وان قاتلته هونى قتلنا نبيك له أن يقول ليس نبي حتى يدفع القتل عن النبي كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن محرماً قيل له لاقتلتك أو لاقتلتك هذا

يقضى الماء الا فلا حاجة الى الاذن اذا لم يضرب بحريم البئر أو النهر استأجر نهر يا بسا أو أرضاً أو سطحا مدة معلومة ولم يقل شيئاً صح وله أن يجزى فيه الماء وفي أدب القاضى أجبر أرضه ليلقى فيه الزبل المستأجر أو حائطه ليضع عليها المستأجر الجردوع فسدت الاجارة \* استأجر كتاباً ليقرأ فيها الجوز \* استأجر حجر ميزان ليزنه من اليوم الى الليل قال السرخسى يجب الاجر وقال الخصاص ان كان له قيمة ويستأجر عادة يجب والا وجعل البعض كلام شمس الاثمة عليه وقيل يجب على كل حال \* وفي المتقى استأجر حنطة ليعبر بها ميكالاً لم يجز \* ولو استأجر قوساً يرمى به شهراً أو سيفاً قلده شهراً صبح \* رئيس السوق أو أكثر أهله استأجر واحداً ساو كره الباقون يجوز يؤخذ الاجر من الكل \* عين ماء لقربة استأجر بعض أهلها رجلاً لينظف مجرى ماء العين ففعل وزاد ماؤها فازيادة للكل لا للمستأجر ولو حفر عيناً آخرى في حريم الاول فالماء القاضى على الشركة وان ليس في حريم الاول فالمستأجر وليس له اجراء هذا الماء في نهرهم الا برضاهم \* من ضل له مال قال من دلى عليه فله كذا فله واحد لا يستحق شيئاً وان قال ذلك لو احدثه هو بالكلام فكذلك وان مشى معه حتى أرشده فله أجر المثل \* قال في السير الكبر قال أمير الصد السرية من دلنا الى موضع كذا فانه كذا يصح ويتعين الاجر بالذلة فيجب الاجر \* قال الرجل بلغ متاعى هذا ولت درهم وأشتر هذا ولت درهم

شيأ وان قال ذلك لو احدثه هو بالكلام فكذلك وان مشى معه حتى أرشده فله أجر المثل \* قال في السير الكبر قال أمير الصد السرية من دلنا الى موضع كذا فانه كذا يصح ويتعين الاجر بالذلة فيجب الاجر \* قال الرجل بلغ متاعى هذا ولت درهم وأشتر هذا ولت درهم



ففعله أجرة المثل لا يجاوز به عن درهم وفي الدلال والسمسار أجرة المثل وما نواضعوا أن من كل عشرة كذا حرام عليهم \* يجوز للفقى أخذ الأجرة على كتبه الجواب بقدره لأن اللزوم عليه الجواب باللسان لا الكتابة (فان قلت) إذا كان الواجب (٤٩) عليه الجواب فقد حصل بالكتابة

ووقع عن الواجب كما في خصال الكفارة أي فسرده يوجد يقع عن الواجب فلا يجوز أخذ الأجرة كما في سائر الواجبات (قلت) الواجب مقصور على الجواب والكتابة زائدة عليه بخلاف الخصال لأن الواجب ثمة واحد غير معين يتعين بالفعل ولا يسبق التعيين الوجود وهنا التعيين قبل الوجود حاصل فافترقا وما يحتال به المقرض المعرض عن مبرة الإقراض المفضل على الصدقة لاخذ حطام يسير وبيع دنيواي من استجار المقرض على حفظ عين متقوم قيمته أزيد من الأجرة كالسكن والمسط والمعلقة كل شهر بكذا اختلف فيه الأئمة المتأخرون فقيل يجوز بلا كراهة منهم الإمام محمد ابن سلة والإمام صاحب الكامل مولا نوح سام الدين العلماي و جلال الدين أبو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية قد فرغ على الجواز وأجله الأئمة وجماعة على أنه يجوز مع الكراهة لا نالوقلنا بعدم الجواز يقع الناس في الربا المحض والكراهة باعتبار أن البعض على ما نذكر أن شاء الله تعالى لم يجوزوه فيكون مجتهدا فيه فيلزم شبهة الربا بناء على دليل غير المحوز وأفتى الإمام أبو القاسم

الصيد فأبى أن يفعل حتى قتل كان مأجورا إن شاء الله تعالى فان قتل الصيد فلا شيء عليه في القياس ولا على الذي أمره وفي الاستحسان على القاتل الكفارة أما لا أمر فلا شيء عليه وإن كانا محرمين جميعا فعلى كل واحد منهما كفارة ولو توعده بالخس وهو محرمان ففي القياس تجب الكفارة على القاتل دون الأمر لان قتل الصيد فعل ولا أثر للاكرام بالخس في الأفعال وفي الاستحسان على كل واحد منهما الجزاء ولو كانا حلالين في الحرم وقدرت عليه بقتل كانت الكفارة على المكره وإن توعده بالخس كانت الكفارة على القاتل خاصة بمنزلة ضمان المال بمنزلة الكفارة في قتل آدمي خطأ كذا في المبسوط \* رجل أكره على أن يجامع امرأته في رمضان نهارا أويا كل أو يشرب ففعل لا كفارة عليه وعليه القضاء كذا في فتاوى قاضيه \* ولو أكره بالقتل على أن يربي لم يسعه أن يفعل فان فعل وكان محرما ففسد حرامه وعليه الكفارة دون الذي أكرهه ولو أكرهت امرأته محرمة بالقتل على الزنا وسعه أن يتكبر من نفسها ويفسد أحرارها وتجب عليها الكفارة دون المكره وإن لم تفعل حتى تقتل فهي في سعة من ذلك وفي كل موضع من هذه المواضع أوجبنا الكفارة على المكره لا يرجع بها على المكره ولو رجع بها عليه بقضى بها عليه ولا يجوز أن يرجع عليه بأكثر مما ألزمه هكذا في المبسوط \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إذا هدد السلطان وصي يقيم بقتل أو اتلاف عضو منه ليدفع ماله إليه ففعل لم يضمن ولو هددته بجس أو قيد ضمن ولو هددته بأخذ مال نفسه إن لم يسلم إليه مال اليتيم إن علم أنه يأخذ بعض ماله ويترك البعض وفي ذلك ما يكفيه لا يسعه التسليم فان فعل ذلك ضمن مثله وإن خشي أن يأخذ جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه إن دفع إليه المال وإن أخذ السلطان مال اليتيم بنفسه فلا ضمان على الوصي في الوجوه كلها كذا في الينابيع \* ولو قيل لرجل دلنا على مالك أو لنقتلك فلم يفعل حتى قتل لم يكن آثما وإن دلهم حتى أخذوه ضمنوا له كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب الثالث في مسائل عقود التجبئة

إذا قال رجل اني أريد أن أبيعك عبدي هذا تجبئة لا مرأخافه وحضر هذه المقالة شهود فقال له المشتري نعم ثم خر جالى السوق وتبايعا وشهدوا على ذلك فاذا تصادقا بعد البيع أنهما بئيا البيع على تلك المواضعة فالبيع فاسد بخلاف وإذا تصادقا بعد البيع أنهما قد كانا عرضا عن تلك المواضعة قبل هذا البيع ففي هذا الوجه البيع جائز بخلاف وإذا تصادقا على المواضعة على التجبئة قبل البيع الآن أحدهما ادعى البناء على تلك المواضعة وادعى الآخر الاعراض عن تلك المواضعة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز والقول قول من يدعى الاعراض عن تلك المواضعة لأنه يدعى جواز العقد وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيع فاسد والقول قول من يدعى البناء على تلك المواضعة لأنه يدعى ما عرف بانفاقهما وعلى هذا الاختلاف إذا اتفقا على المواضعة ثم قال لا يخطر ببالنا شيء وقت البيع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد ولو ادعى أحدهما المواضعة على التجبئة وأنكر الآخر المواضعة فالقول قول المنكر للمواضعة فان أقام المدعى للمواضعة البينة على المواضعة وقال بئيا البيع على تلك المواضعة ان صدقه الآخر في البناء فالبيع فاسد وإن قال الآخر عرضا عن تلك المواضعة فالمسئلة على الخلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد وان اتفقا على أن البيع بينهما كان تجبئة ثم أجازة أحدهما لم يجز ما لم يجزاه جميعا وان اتفقا على أن البيع كان بينهما تجبئة وقبض المشتري العبد من البائع على ذلك وأعتقه كان عتقه باطلا وقد ثبت للبائع الخيار في المستأين جميعا ولو تواضع على أن يخبر أنهما تباعا هذا العبد أمس بألف درهم ولم يكن بينهما بيع ثم أقرب بذلك فليس ههنا بيعا وإن ادعى أحدهما أن هذا الإقرار هزل والتجبئة وادعى الآخر أنه جسد فالحال قول المدعى الجسد لأنه يدعى الجواز على الآخر البينة وإن

(٧ - فتاوى خامس) الصفاران هذه الاشياء كان مما لا يستأجر عادة بمثل هذا وألا قيمة لها مقدار ما يستأجر للحفاظ لا يجوز ولو زاد على مقدار الأجرة قيمته يجوز إذا لم يكن مشروطا بالعقد وقال القاضي ببيع الدين والإمام نجم الأئمة البخاري لا يجوز هذه الإجارة أصلا ولا يجب

الاجرة لان المشروط عرفا كالشرط وشرطنا فلو شرط نفاست فكذلك الدليل على هذا ما ذكر صاحب الهداية فيمن غصب عنا واستأجر المقرض لحفظه شهرا يصح ويلزم الاجرة (٥٠) فاعترض عليه أن المقرض غاصب الغاصب والحفظ مستحق عليه والاجرة على العمل المستحق عليه لا يجوز كما اذا استأجر

قال أجزأ هذا البيع الذي أخبرنا به لا يجوز هذا اذا كانت التلجئة في ذات البيع وان كانت التلجئة في البديل بأن نواضع ما في السر أن الثمن ألف الأنهم ما يتبايعان بألفي درهم في العلانية ليكون أحد الالفين سمعة فان تصادقا على الاعراض عن تلك المواضع فالبيع جائز بألفي درهم وان تصادقا على أنهم ما يتبايعان على تلك المواضع فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيع جائز بألف درهم وهو واحد الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية أخرى عنه أن البيع فاسد كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي في شرحه وان تصادقا على أنه لم تحضر همانية وقت المعاقدة فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيع بألف درهم قال شمس الأئمة السرخسي وهو واحد الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية أخرى الروايتين عنه البيع بألفي درهم وهو الرواية المذكورة في كتاب الاقرار وقال هذه الرواية أصح ولم يذكر شيخ الاسلام هذا التفصيل في شرحه ولو نواضع ما في السر أن يكون الثمن مائة دينار وتعاقد في العلانية بعشرة آلاف درهم انعمد بعشرة آلاف درهم وهذا استحسن والقياس أن لا يجوز ان عقد في السر البيع بثمن ثم عقدا في العلانية مرة أخرى فان عقدا في العلانية بجنس ما عقدا به في السر لأنه أكثر مما عقدا به في السر بأن يتبايعا في السر بألف درهم ثم يتبايعا في العلانية بألفي درهم أن ما عقدا في العلانية هزل وسمعة فالعقد عقد السر وان لم يشهدا أن العلانية هزل وسمعة فالعقد عقد العلانية وكذلك ان عقدا في العلانية بجنس آخر فالجواب على التفصيل الذي قلنا أن أشهدا أن ما عقدا في العلانية هزل وسمعة فالعقد عقد السر وان لم يشهدا على ذلك فالعقد عقد العلانية ولو قال في السر نريد أن نظهر بيعا علانية وهو بيع تلجئة وباطل واجتمع على ذلك ثمان أحدهما قال علانية وصاحبه حاضرنا قد كنا قلنا كذا وكذا في السر وقد بدا أن أحدهما يبيع صاحبه يسمع ذلك فلم يقل شيئا حتى يتبايعا فالبيع جائز ولو لم يسمع صاحبه ذلك وتعاقد فالبيع فاسد وان قبضه المشتري فأعتقه فان قال ذلك البائع فعتقه جائز وعليه الثمن وان قال ذلك المشتري فعتقه باطل كذا في المحيط ولأن رجلا قال لامرأة أتزوجك تزويجا هزلا فقلت المرأة نعم ووافقهما على ذلك الولي ثم تزوجها كان النكاح جائزا في القضا وفيما بينه وبين ربه ولأن رجلا قال لامرأة أوليا وقال لوليها ادونها أني أريد أن أتزوج فلانة على ألف درهم ونسمع بألفين والمهر ألف فقال الولي نعم أفعل فتزوجها على ألفين علانية كان النكاح جائزا والصدوق ألف درهم اذا تصادقا على ما قال في السر أو قامت به البينة ولو قال المهر مائة دينار ولكنك سمع بعشرة آلاف درهم وأشهد عليه ثم تزوجها في الظاهر على عشرة آلاف درهم كان النكاح جائزا بمهر مثلها وكذلك لو قال في السر على أن يكون النكاح على مائة دينار وتزوجها في العلانية ولم يسم لها مهر أمهر المثل وان قال عند العقد عقدنا على ما تراضينا به من المهر فالنكاح جائز على مائة دينار كذا في المبسوط فان عقدا في السر النكاح بألف ثم تناكحا في العلانية بألفي درهم أن ما يشهدا أن ما يظهران في العلانية سمعة فالعقد عقد السر وان لم يشهدا أن ما يظهران في العلانية سمعة فالعقد عقد العلانية وكذلك الجواب فيما اذا عقدا في العلانية بجنس آخر وان ادعى أحدهما العلانية وأقام عليها البينة وادعى الآخر السر وأقام عليه البينة أخذ ببينة العلانية إلا أن يشهدا للشهود أنهم قالوا في السر أننا شهدنا بذلك في العلانية سمعة فخذ ببينة السر وأبطل ببينة العلانية واذا طلق امرأته على مال على وجه الهزل أو أعتق عبده على مال على وجه الهزل وقبلت المرأة أو العبد أو كانوا نواضع ما في السر أن ما يظهران هزل فالطلاق واقع والمال واجب كذا ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ولم يذكر في الكتاب أن الهزل كان في جانب الزوج والمولى أو في جانب المرأة والعبد أو في الجانبين فان كان الهزل في جانب الزوج والمولى لاشك أن المال يجب على المرأة وعلى العبد متى قبل ذلك وان كان في جانب المرأة والعبد أو في الجانبين يجب أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

المشتري البائع لحفظ البيع قبل التسليم أو استأجر الراهن المرتهن لحفظ الرهن فأنفع ما اذا استأجر المودع أو المستعير لحفظ العين لانه متبرع فيه وأوجب عنه باننا تفقنا أن الغاصب اذا اجر الدابة المغصوبة من آخر يجب على المستأجر الاجر مع ما ذكرنا لان الاجر يجب بعقابه الانتفاع وقد وجد الانتفاع فيجب الاجر كذلك الاجر هنا يجب بعقابه منفعة القرض معنى وان كان بازاء الحفظ عقدا ولفظا ألا يرى أنهم لا يقدمون على هذا الاستحجار بلا سبق قرض والمعهود كالشرط وخاصة فيما هو عقد نظري راعي فيه نظر الجانبين ألا يرى أنه لاتزاع لمن صح بدل الاجرة في وجوب الاجر المشروط هنا ان لم يكن عالما بكونه مغصوبا وقت الاجارة (فان قلت) في المسئلة اشكال وهو أن الاجر مع الضمان لا يجتمع مان (قلت) نعم لو احدث فكلالة في التعليل يتأدى بما ذكرت أنه كالشرط في القرض ويدل على صحة هذا التعليل مسئلتان المتفق والمختلف أما الاول وهو أن المستقرض اذا وفي بعض رأس المال يسقط عنه نصف أجر العين المستأجر للحفظ

ويجعل اعطاء المستأجر المستقرض بعض القرض كفسخ الاجارة وقبول الاجارة المستقرض كقبول ذلك الفسخ كما لا يجب بيع الوفاء اذا رد البائع وفاء الى المشتري وفاء نصف الثمن فنصف الثمن والبيع يسلم للبائع والباقي للمشتري فلولا اعتبار منفعة القرض حاصله

مقررة لما وزع وأما المختلف فهو أنه إذا استقرض مثلاً ألفاً واستأجر لحفظ العين كل شهر بمائة فاقترضه خمسة مائة أحاب صاحب الهداية أنه إذا وجد الحفظ يجب العشرة قياساً على ما إذا باع كرمه وفام بالوفاء وسلم الكرم أولاً ولم يقبض (٥١) الثمن حتى أدركت الغلة فالغلة المشتري

بخلاف ما إذا قضى بعض مال الوفاء أو بعض القرض حيث يسلم بعض الغلة في الوفاء للبائع ويسقط بعض الآخر في بدل الجارة فلاننا واختار بعض متأخري أنه لا يجب كل الجارة أيضاً لأنه في الحقيقة والقرض بمقابلته كل القرض حتى إذا خلا عن المقايضة لا يقدم أحد على هذه الجارة ولم يصل إليه كل المال ولم يحصل له فات بعض المعقود عليه أو لم يدخل بعض المعقود عليه في قبض المستأجر فلا يجب كل الجارة بكل ما ذكرنا يعترف المجوز فعلم أنه كالمشروط ولو مشروطاً يفسد فكذا إذا كان مقصوداً ولأن جواز الجارة على منافاة الدليل باعتبار الحاجة ولا حاجة إليها ألا يرى أنه لم يصح استئجار أرض بارض أو دار بدار لا يمكن إلا كقضاء بنفع ملكه وإن أمكن تصور حصول نوع فيه لا يحصل بملكه والمستقرض قطعاً غير محتاج إلى حفظ السكن أو الملعقة لأنواعاً ولا حنبا بخلاف بيع العينة فإن العين متقوم والبيع ليس على منافاة الدليل فإنه تجارة عن تراض وكذا بيع الوفاء مع أن الوفاء موضوع للربح وعلل الامام البخاري الذي

لا يجب المال ما لم يوجد من المرأة والعبد الإجازة وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجب المال ولا يصح اشتراط الهزل هكذا قال الفقيه أبو جعفر كذا في المحيط \* ولوطلقها أو أعتقه أو صالح عن دم العبد على مال في السر ثم طلقها أو أعتقه أو صالح في العلانية مرة أخرى إن كان الثاني بجنس الأول لأنه أكثر إن أشهد أن ما يسميان في العلانية سمعة ورياء فالبدل المسمى في السر وإن لم يشهد على ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البدل ما سمي في السر وأما على قوله حنفية باختلاف المشايخ بعضهم قالوا البدل ما سمي في العلانية ويجعل أحد الالفين زيادة في بدل العدة الأول وقال بعضهم البدل ما سمي في السر وحاصل الخلاف راجع إلى أن الزيادة في بدل الطلاق والعتاق والصلح عن دم العبد هل تصح على قول بعض المشايخ لا تصح وهو الأصح وإن كان الثاني بجنس آخر فكذلك الجواب أن أشهد أن ما يسميان في العلانية سمعة فالمرهز السر كذا في التتارخانية \* وإذا تواضع الرجل والمرأة أن المهر دنانير وتزوجها في العلانية على أن لا مهر لها كان مهرها الدنانير التي تواضعها عليها في السر وإن تزوجها في العلانية على أن تكون الدنانير مهرها أو تزوجها في العلانية وسكت عن المهر انعقد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعاً كذا في المحيط \* وإذا قال لا مهر أنه أطلقك على ألف درهم ولكنه سمع بمائة دينار وطلقة بمائة دينار فإنه يقع الطلاق بمائة دينار وإن تواضع أن ما يسميان الدنانير سمعة وهزل كذا في التتارخانية

#### الباب الرابع في المتفرقات

ولو أكره بوعيد تلقى أو حبس أو قيد على أن يقر فأتى لا يصح إقراره فإن أكره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط على الإقرار بألف فأقر جازاً فإن وقع في قلبه أن هذا القدر من الحبس والقيد بغيره كان الإقرار باطلاً قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا إذا كان الرجل من أوساط الناس فإن كان من أشرفهم حيث يستكشف من ضرب سوط في الملاء أو قيد أو حبس يوم أو تعريض أو أنه في مجلس السلطان فإنه يكون مكراً كذا في محيط السرخسي \* ولو أكره على أن يقر بألف درهم فأقر بمائة دينار قيمتها ألف درهم نفذ الإقرار ولو أكره على أن يقر بفلان بألف فأقر بخمسمائة لا يصح استحساناً ولا يلزمه المال ولو أقر بألفي درهم أو بألف وخمسمائة لم يمتد الزيادة على ما كان مكراً ولا يلزمه قدر ما كان مكراً فإنه هكذا في فتاوى قاضيان \* وإن أقر به بنصف غير ما أكرهه عليه من المكبل والموزون فهو طائع فيما أقر به ولو أكرهه على أن يقر به بألف فأقره بلفلان الغائب بألف فالإقرار كله باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى سواء أقر الغائب بالسرقة أو بغيرها وقال محمد رحمه الله تعالى إن صدقه الغائب فيما أقر به بطل الإقرار كله وإن قال لي عليه نصف هذا المال ولا شركة بيني وبين هذا الذي أكرهه على الإقرار له جازاً لا إقرار للغائب بنصف المال كذا في المبسوط \* قال وإذا أكره الرجل بوعيد تلف أو غير تلف على أن يقر بعق ماض أو طلاق أو نكاح وهو يقول لم أفعله فأقر به مكراً فالإقرار باطل والعبد عبده كما كان والمرأة أزوجه كما كانت والاكره بالحبس أو القتل في هذا سواء وكذلك الإقرار بالرجعة والنفق بالأيام والعفو عن دم العمد فإنه لا يصح مع الاكره وكذلك الإقرار في عبده أنه ابنه أو في جاريته أنها أم ولده كذا في المبسوط في باب الاكره على الإقرار \* وفي التجربة إذا أكره بضرب أو حبس حتى يقر على نفسه بحد أو قصاص فذلك باطل فإن خلى سبيله ثم أخذ بعد ذلك فأقر به إقراراً مستقبلاً أخذ به وإن لم يخله ولكن قال لا أخذ بإقراره فإن شئت فأقر وإن شئت فلا وهو في يده على حاله لم يجز الإقرار وإن خلى سبيله ولم يتوارض بصر المكروه بعث من أخذه وردته فأقر به أول مرة من غير إقراره فليس هذا بشئ كذا في التتارخانية \* ولو أكره على أن يقر على نفسه بقصاص أو حد فأقر لم يلزمه شئ فإن أقيم عليه بإقراره وهو معروف بما أقر به إلا أنه لا بينة عليه لم

ختم به الفقه بأن صحة الجارة بالتعارف العام حتى صح استئجار المرأة ليرى وجوه الناس لا الخبايا بالأسان اشتراك في تحصيل المقصود لا انتزاع بالتعارف وعدمه قيل له تعارفه أهل بخارا قال الحكم العام لا يثبت بالعرف الخاص في المذهب وقيل يثبت وعلى هذا أيضاً

التبوت فيما اذا كان فاشيلا اذا عارفه جماعة خاصة كغواص بخار اولان الاجارة بيع المعلوم والنص يقتضي بطلانه فخصص هذا النص  
لا يجوز ان يكون مثل هذا العرف الا يرى (٥٢) أنه لما كان كون البرميكيلا منصو صاعليه لم يصير يعرف البلاد دمو زونافي المذهب فكيف

يضع الافراد الذي شاهدنا  
من أستاذنا واستاذ العلامة  
عدم الافتاء بحجته \* نقر يعات  
على قول المجوز به ذكر العمدى  
أن هذه الاجارة تنفسخ بقضاء  
القرض بلا فسحهما وقد  
ذكرناه وذ كر صاحب المنية  
أنه لا تنفسخ الا بفسحهما  
وان قضى القرض وأتمه بخار  
كانوا يفتون بانفساخ الاجارة  
باداء المال منهم نأج  
الاسلام حافذ صدر الاسلام  
وكذا أتمه سمرقند والمذكور  
في المتن جواب أتمه خوارزم  
ولو جعل القرض العين  
المستأجر في قبالة القرض  
وحظهم ما مما يجب الاجر  
لان الصلح ملك المستقرض  
فانه يسترده بعد أداء القرض  
لانه هو الذي يعطى عن الرق  
وأجر الكاتب وفي الفتاوى  
أنه لو حفظ العين مع القبالة  
لأجر له لانه يحفظ القبالة  
لنفسه لا لغيره والعين هنا بيع  
له وقد رأيت فتوى أجاب فيه  
الاستاذ في هذه المسئلة بهذه  
الرواية دفع العين المستأجر  
لحفظه الى من في عليه يحفظه  
يجب الاجر لان الاجر اذا لم  
يشترط عليه أن يعمل بنفسه  
له أن يستعمل غيره والعين  
وان كانت أمانة عنده والمودع  
لا يلى الادعاء لكنه أمانة ضمنا  
والضمنى يخالف القصدى  
وكذا اذا عقد الاجارة وترك  
القرض العين عند الكاتب  
ليكتب أو مانه فحك عند  
الكاتب يجب الاجر لانه لا يجب عليه الحفظ بنفسه \* استقرض من رجل واستأجره على حفظ عين ثم مات أحد المستأجرين في  
بطلت في حصته وبقيت في قسط الحى كما اذا استأجر ادا وامات أحدهما واستأجر واحد من رجلين ومات احدهما جرين وكذا الومات أحد

يقتص من المكروه استحسانا وضمن جميع ذلك في ماله وان لم يكن معروفا بذلك اقتص من المكروه فيما فيه  
قصاص وضمن مالا قصاص فيه هكذا في محيط السرخسى \* ولو أكره ليقر نغصب أو اتلاف وديعة  
فأقر لا يصح اقراره كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان أكرهه على الاقرار باسلام ماض منه فالأقرار باطل  
وكذلك لو أكرهه بوعيد تلف أو غير تلف على أن يقر بأنه لا قودله قبل هذا الرجل ولا يئنه عليه به فالأقرار  
باطل فان ادعاه بعد ذلك وأقام البينة عليه به حكم له بالقودلان ماسبق منه بالعفو وقد بطل فكان وجوده  
كعدمه وكذلك لو أكرهه على أن يقر بأنه لم يتزوج هذه المرأة وأنه لا يئنه له عليها بذلك أو على أن هذا ليس بعبد  
وأنه حر الاصل فالأقرار بذلك باطل لان الاكرام دليل على أنه كاذب فيما أقر به فلا يجمع ذلك قبول بيئته على  
ما يدعى من النكاح والرق بعد ذلك كذا في المبسوط \* ولو أكرهه على أن يخرج السكة ميل بالنفس أو بالمال  
من السكة الاله لا يصح ذلك فلو أكرهه الشفيع على أن يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا بطل شفيعته كذا  
في فتاوى قاضيان \* ولو أكرهه على تسليم الشفعة بعدما طلبها كان تسليمه باطلا ولو كان الشفيع حين  
علم بها أراد أن يتكلم بطلبها أكرهه على أن لا ينطق بالطلب يوما أو أكثر كان على شفيعته اذا خلى عنه فان  
طلب عند ذلك ولا بطلت شفيعته كذا في الظهيرية \* واذا ادعت امرأة على زوجها قذافا وحده الرجل  
وقامت عليه البينة بذلك وزكوا في السر والعلائية وأمر القاضي الزوج أن يلاعنها فأبى أن يفعل وقال  
لم أقذفها وقد شهدوا على بالزور فان القاضي يحبسه حتى يلاعن فان حبسه حتى لا عن  
أو هتده بالحبس حتى لا عن وقال أشهد بالله انى لمن الصادقين فيما ربيتها به من الزنا قاله أربع مرات ثم قال  
اعنه الله على ان كنت من الكاذبين فيما ربيتها به من الزنا والتعنت المرأة أيضا وقرق القاضي بينهما ثم ظهر  
أن الشهود عبيد أو محدودون في قذف أو بطلت شهادتهم بوجه من الوجوه فان القاضي يبطل اللعان الذى  
كان بينهما ويبطل الفرقه ويرداه اليه ولو كان القاضي لم يحبسه حتى يلاعن ولم يهدده بحبس ولكنه قال  
قد شهدوا عليك بالقذف وقضيت عليك باللعان فالتعن ولم يزده على هذا فالتعن الرجل كما وصفت لك  
والتعن المرأة ففرق القاضي بينهما ثم ظهر أن النهم وود كانوا عبيد فأبطل شهادتهم فانه يعضى اللعان بين  
الزوج والمرأة ويعضى الفرقه ويجعلها نابة من زوجها كذا في المبسوط \* وفي الخزانة ولو أكره القاتل على  
قبول الصلح عن دم العمد على مال فقبل لم يلزمه المال ويبطل القصاص كذا في التتارخاسة \* واذا أكرهه على  
العفو عن القصاص فعفا فالعفو جائز ولا يضمن المـ كرهه لولى القصاص شيئا واذا أكرهه على ابراء مدونه  
فأبرأه فالبراء باطل كذا في المحيط \* وان أكرهه لولى المرأة على التزوج بعهر فيه غبن فاحش ثم زال الاكرام  
فرضيت المرأة ولم يرض لولى فلولو طلب الفراق عند أبي حنيفة رجحه الله تعالى وقال ليس له ذلك كذا  
في الكافى \* اذا أكره الرجل امرأته بضرب متفاح لتصلح عن الصداق أو تبرئه كان أكرها لا يصح  
صلحها ولا ابراؤها في قول أبي يوسف ومحمد رجحه الله تعالى وان أكره الزوج امرأته وهدها بالطلاق  
أو بالتزوج عليها أو بالتسرى لا يكون أكرها ولو أكرهت المرأة على ارضاع صغير أو أكره الرجل على أن يرضع  
من لبن امرأته صغيرا ففعل ثبت أحكام الرضاع ولو أكره الرجل على أن يحلف أن لا يدخل دار فلان  
حلف تنعقد اليمين حتى لو دخل كان حائنا وكذا لو أكرهه على مباشرة شرط الحنف بأن كان حلف أو لا أن  
لا يدخل دار فلان أو لا يكلم فلانا أو نحو ذلك ثم أكرهه على الدخول والكلام ففعل كان حائنا واذا تزوج  
الرجل امرأته ولم يدخل بها فأكراه على الدخول بها ثبت أحكام الدخول من تأ كذا المهر وجوب العدة  
وحرمه نكاح بنتها وغير ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* قال أبو بكر لو كان في يد رجل مال لرجل فقال له  
السلطان ان لم تعطنى المال حبستك شهرا أو ضربت بك سوطا أو طوف بك في البلاد لا يجوز له أن يدفع المال  
اليه وان فعل ذلك ضمن وان قال أقطع يدك أو أضربك بخسين سوطا فدفع فلا ضمان عليه كذا

الكاتب يجب الاجر لانه لا يجب عليه الحفظ بنفسه \* استقرض من رجل واستأجره على حفظ عين ثم مات أحد المستأجرين في  
بطلت في حصته وبقيت في قسط الحى كما اذا استأجر ادا وامات أحدهما واستأجر واحد من رجلين ومات احدهما جرين وكذا الومات أحد

المكاريين أو المكاريين والدارا مشتركة بين اثنين إذا استأجره منهم ما ثم دفع المستأجر مفتاحه إلى أحدهما انفسخ في نصيبه خاصة لأن دفع المفتاح دليل الفسخ والعلة في كل هذا أن الشيوخ على الطارئ غير مانع وقد ذكرناه ولو (٥٣) أمرنا سائلاً أن يقرض ماله ويعد الاجارة

المرسومه فدفع الوكيل المال وعقدها على أن يحفظ ومات الوكيل لا تنفسخ الاجارة لان المثل لعقده فصار كموث المتولى أو الوصى \* ولو وكله بان يستقرض ويعقد الاجارة المرسومه على أن يخرج الموكل عن عهده كل ما لم عليه ففعل فالاجارة والاستقرار على الوكيل لان التوكيل بالاستقرار باطل وقوله أن يخرج عن عهده كل ما يجب على وعد وأنه غير لازم وإذا استأجره لحفظه العيين كل شيء على قراطيس معلومة معدودة وذكرنا وصفاته كلها يصح \* إذا استقرض الوصى أو المتولى لأجل الصغير أو الوقف وعقد الاجارة المرسومه هل يتعدى التزامهما إلى مال الوقف والصغير قال بعضهم ان لم يجد ابدأ منه يتعدى إلى الوقف ومال الصغير كما إذا أنفق بعض مال الوقف أو الصغير على الظالم لتخليص ماله \* جاء المال إلى المقرض لئوده ويفسخ الاجارة المعهودة فتسرى المقرض أو كفل بنفسه على أنه ان لم يوافه غدا فعليه الالف فجاء به فتسرى المتكفل له أو حلف بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الالف فجاء بالمال فتسرى الدائن ان علم القاضى تعنته وقصده الاضرار نصب وكلاهما له المال ويفسخ الاجارة ولا يكون كفيسلا

في النبايع \* ولو أكرهه على أكل الطعام أو لبس الثوب ففعل حتى تخترق الثوب لا يضمن المكروه كذا في التهذيب \* ولو أعتقت أمة لها زوج حر لم يدخل بها فأكرهت بوعيد تلف أو حبس على أن اختارت نفسها في مجلسه باطل الصداق كله عن زوجها ولا ضمان على المكروه في ذلك كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلاً استأجره امرأة أياً به فجامعها يريده الفساد على أياً به ولم يدخل بها أبوه كان لها على الزوج نصف المهر ويرجع بذلك على ابنه وان كان الأب قد دخل بها لم يرجع على الابن بشئ وقوله يريده الفساد أن يكون قصده افساد النكاح فأما الزنا لا يكون افساداً كذا في المبسوط \* ولو أكره الرجل على أن يهب عبده من فلان فهو بوسم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر عليه كان الواهب أن يرجع على المكروه بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل إذا أكرهه على بيع عبده وتسليمه إلى المشتري ففعل وغاب المشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكروه أن يرجع على المكروه بقيمة عبده كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أكره له قتل فلان بمال فأقر وأخذ منه المال فغاب المقر له بحيث لا يقدر عليه أو مات مفلساً كان للمكروه أن يرجع بذلك على المكروه كذا في التتارخانية \* إذا أكره الرجل أن يدبر عبده ففعل صح التدبير ويرجع بنقصان التدبير على المكروه في الحال وإذا مات المولى يعتق المدبر وترجع ورثة المولى بثلاثي قيمته مدبراً على الأمر أيضاً ولو أكرهه على أن يودع ماله عند فلان أو أكرهه المودع على الاخذ صح الايداع ويكون أمانة عند الاخذ وان أكره القابض على القبض ليدفعها إلى الأمر المكروه فقبضها فاضاعت في يد القابض فان قال القابض قبضتها حتى أدفعها إلى الأمر المكروه كما أمر في به فهو داخل في الضمان وان قال قبضتها حتى أردها إلى مالكها كانت أمانة عنده ولا ضمان عليه ويكون القول قوله وكذا القول في الهبة إذا أكره الواهب على الهبة وأكره الموهوب له على القبض ففعل المال عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أكره عبداً رجلاً على أن يقبل تدبير مولا على مال بعوض ففعل فالعبد مدبر بذلك الرجل ويعزم قيمته لصاحبه كذا في التتارخانية \* ولو كان المكروه صبيماً أو معتوهاً فكذلك ما في الأكره حكم البالغ العاقل ولو كان المكروه غلاماً أو معتوهاً تسلمت كان القاتل هو المكروه لا المباشر للقتل فتكون المدية على عاقلة المكروه في ثلاث سنين ولو أكرهه على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع وكذا إذا أكرهه على قبول الهبة بعوض ففعله فهو بوقبض العوض لا يرجع على المكروه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أكرهه على قتل مورتبه بوعيد قتل فقتل لا يجرم القاتل عن الميراث وله أن يقتل المكروه قصاصاً للمورثه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في التتارخانية \* ولو أكرهه بالخيس على أن يهب ماله لهذا ويُدفعه إليه أو أكرهه الآخر بالخيس على قبوله وقبضه ففعل فالضمان على القابض ولو أكرهه القابض بوعيد تلف على ذلك لم يضمن القابض ولا المكروه شيئاً \* ولو أكره الواهب بتلف أو أكره الموهوب له بحبس كان لصاحب المال ان يضمن ان شاء المكروه وان شاء القابض فان ضمن المكروه رجوع به على القابض كذا في المبسوط \* ولو تزوج المرأة ودخل بها ثم أكرهه على طلاقها فطلق وتطلق وكان المهر على الزوج ولا يرجع فان كان النكاح بائناً كثر من مهر مثلها لا تلزمه الزيادة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال عبده حر أن دخل هذه الدار فأكرهه بوعيد تلف حتى دخل فانه يعتق بخلاف ما إذا دخل إلا أن يكون قال ان صرت في هذه الدار فعبدي هذا حر ففعله المكروه حتى أدخله الدار وهو لا يملك من نفسه شيئاً فانه يعتق لوجود الشرط ولا ضمان على المكروه في الوجهين كذا في المبسوط \* والمرأة إذا أكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ولا ترجع على المكروه وكذا الرجل إذا أكرهه على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أكرهه على أن قال ان قرىبتا فمضى طالق ثلاثاً ولم يدخل بها فمضى بها فطلق ولزمه مهرها لم يرجع على المكروه بشئ وان لم يقر بها حتى بانت بمضى أربعة أشهر فعليه نصف الصداق ولم يرجع به على الذي أكرهه كذا في المبسوط \*

بالمال ولا تطلق امرأته فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكلامه هذا وسلمه إليه تثبت الاحكام المذكورة في نقد القضاء لكونه محمداً فيه \* ادعى أنه استأجره لحفظ عين سماء كل شهر يكذا وذكرا الاجرة وتاريخ الاجارة ووصف العين وأنه يحفظه ولزمه الاجر ولم يحضر الامين يصح لانه

دعوى الدين في الحقيقة هلك العين المستأجر على حفظه ثم قال الاجر هلك بعد عام ولى أجره وقال المستأجر هلك بعد شهر فالقول للمستأجر لانه ينكر لزوم الاجر وكذا لو قال (٥٤) المستقرض حين جاء المقرض بعده مضى المدة بالعين هذا العين ليس ذلك المستأجر لحفظه بل غيره

فالقول له في انكاره الاجر والقول للمقرض في انه هو العين المستأجر لحفظه لانه هو القابض فيكون أعلم كما لو جعل امرأته يدها ان لم يصل اليها كسوتها أو دين لها عليه الى شهر ثم قالت بعد الشهر انه لم يصل والامر بيدها وزعم الزوج الوصول فالقول له في عدم كون الامر بيدها ولو لم يكن وصول الدين والنكوسة ولو قال المستأجر دفعت البك ما دفعت من الدين وقال الاجر من الاجرة فالقول قول الدافع لانه أعلم بجهة الدفع ولو كان النزاع بعدم وصول الدين بين الورثة والطالب يحتاج الورثة الى اقامة البينة لانه أعلم لهم \* غصب من آخر عيناً أو استعاره واستأجر غيره لحفظه ثم ان المالك أيضاً استأجر آخر لحفظه قال صاحب الهداية الثانية تتعدد ويتضمن فسخ الاجارة الاولى ويكون المالك مسترداً غصباً كان أو عارية ورأيت عدة فتاوى لانه خوارزم أن الربح اذا ساوى راس المال أو زاد لا يجب الاجرة بعده بان استقرض منه مائة دينار وعقد الاجارة المعهودة على حفظ عين كل شهر دينارين ونصف وأدى في كل شهر ثلاثة أعوام وأربعة أشهر حتى صارت مائة لا يجب الاجر بعده فطالبت بالرواية فألواها الى جنة الحكام وجنة الخصام أو غيره ذهب عني ولا أعلم بوجه غير أنى رأيت فتواهم فتناظر على هذا دفع غلاماً الى حائل ليعلمه الحياكة خمسة أشهر على كذا وعلى أن يعطيه الحائك بعد خمسة أشهر كل شهر كذا اجازت الاجارة وان شرطت

ولو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق فأكره على أن يتزوج امرأة منهم مثلها جازا النكاح وتطلق وعليه نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكره كذا في فتاوى قاضخان \* وان غلب قوم من الخوارج المتأولين على أرض وجرى فيها حكمهم ثم أكرهوا رجلاً على شيء أو أكره قوم من المشركين رجلاً على شيء فهذا في حق المكره فيه ما يسعه الاقدام عليه أو لا يسعه بمنزلة اكره الصوص فأما ما يضمن فيه الصوص أو يلزمهم به القود في جميع ما ذكرناه لا يجب شيء من ذلك على أهل الحرب ولا على الخوارج المتأولين كالأول بالشر والائلاف بأيديهم كذا في المبسوط \* والله أعلم

### كتاب الخبز \* وفيه ثلاثة أبواب

#### الباب الاول في تفسيره وبيان أسبابه وتفصيل مسائل الخبز المتفق عليها

أما تفسيره شرعاً فهو المنع من التصرف بقول الشخص مخصوص وهو المستحق للخبز بآي سبب كان قال القدوري الأسباب الموجبة للخبز المصغر والجنون والرق وهذا بالاجماع هكذا في العيني شرح الهداية \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبر القاضي على الخبز العاقل البالغ الا من يتعدى ضرره الى العامة وهم ثلاثة الطبيب الجاهل الذي يسقى الناس ما يضرهم ويهلكهم وعنده انه شفاء ودواء والثاني المفتي المجان وهو الذي يعلم الناس الخيل أو يفتي عن جهل والثالث المكارى المفلس وعند صاحبيه يجوز الخبز عما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وبثلاثة أسباب أخرى وهي الدين والسفه والغفلة هكذا في فتاوى قاضخان \* والمكارى المفلس أن يتقبل الكراء ويؤجر الابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتري به الدواب فالتاس يعتمدون عليه ويدفعون الكراء اليه ويصرف هو ما أخذ منهم في حاجته فإذا جاءه وان الخروج يحق هو نفسه فيذهب أموال المسلمين ويربما يصير ذلك سبباً لتقاعدهم عن الخروج الى الحج والغزو كذا في الذخيرة \* فلا يصح تصرف الصبي الا باذن وليه ولا تصرف عبد الا باذن سيده رعاية لحق سيده كيلا تعطل منافع مملوكه ولا يملك رقبته بعلق الدين به لان رقبته ملك المولى لكنه اذا أذن في التصرف جاز لانه رضى بقوات حقه كذا في الكافي \* ولا يجوز تصرف الجنون المغلوب أصلاً ولو أجاز له الولي وان كان يمين تارة وبقية أخرى فهو في حال افاقته كالعاقل والمعتوه كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه واختلّفوا في تفسيره اختلافاً كثيراً أحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل الجنون كذا في التبيين \* وذكر في ما ذون شرح الطحاوي يجوز اذن الاب والجد ووصيهما واذن القاضي ووصيه الصغير في التجارة وعبد الصغير ولا يجوز اذن الام للصغير وأخيه وعمه وخاله كذا في الفصول العبادية في الفصل السابع والعشرين \* الصبي الذي لا يعقل البيع اذا باع أو اشترى فأجازه الولي لا يصح وان كان يعقل البيع والشراء يعني أنه يعقل أن البيع سالب للملك والشراء جاذب ويعرف الغبن البسيط من الفاحش فإذا تصرف فالولي ان رأى المصلحة فيه أجاز له واذا أذن لمثل هذا الصبي بالتصرف نفذ تصرفه وسواء كان فيه غبن أو لم يكن ولو أذن القاضي للصبي بالتصرف والاب يأبى صح إذا تصرف الابن العاقل ثم أذن له الولي بالتصرف فأجاز ذلك التصرف نفذ كذا في السراجية \* وهذه المعاني الثلاثة يعني الصغر والجنون والرق توجب الحجر في الاقوال التي ترتد بين النفع والضرر كالبيع والشراء وأما الاقوال التي فيها نفع محض فالصبي فيها كالبالغ ولهذا يصح منه قبول الهبة والاسلام ولا يتوقف على اذن الولي وكذلك العبد والمعتوه وأما ما يتعص منها ضرراً كالطلاق والعتاق فانه يوجب الاعدام من الاصل في حق الصغير والجنون دون العبد ولا يوجب هذه المعاني الثلاثة الحجر في الافعال حتى ان ابن يوم لو انقلب على فارورة انسان فكسره هو واجب عليه الضمان في الحال وكذلك العبد والجنون ان أتاها شراً لمهما الضمان

في هذا بوجه غير أنى رأيت فتواهم فتناظر على هذا دفع غلاماً الى حائل ليعلمه الحياكة خمسة أشهر على كذا وعلى أن يعطيه الحائك بعد خمسة أشهر كل شهر كذا اجازت الاجارة وان شرطت



احداهما في الاخرى لان وقتها مختلف فلا يتصور اجتماعهما في وقت فلم تكن احداهما مشروطة في الاخرى \* اعطاء عبده ليلقنه العمل فاعطاه الى استاذ آخر ليلقنه ليس له ذلك لان الاجارة وقعت على الحفظ مقصودا فكان (٥٥) مودعا وليس للمودع أن يودع \* دفعه ولده الصغير

الى استاذ يلقنه الحرفة أربع سنين على أنه ان حسنه في خلاله عليه مائة درهم نخسه بعد ثلاث سنين على الاب اجر مثل عمل الاستاذ \* استأجر المعلم معلوم يجوز وان لم يبين عدد الصبيان فان شرطوا نصف السنة الاولى على الولي وباقي السنة للصبي على الاستاذ يجوز ولو بلغه فسخ الاجارة ولو آجره سنة على أن السنة كلها الا الشهر الاخير بدرهم وباقي المال في الشهر الاخير يصح \* وهذه حيلة الاستاذ على الصغير وكذا جاز عكسه وهو حيلة الولي على الاستاذ وليس للمستأجر أن يضرب الغلام وله أن يضرب الدابة المستأجرة للركوب

### (الثالث في الضياع والعقار)

استأجر دارا للسكنى ولم يسم من يسكن يسكن من شاء وبصنع فيه ماشاء ولو كان فيها بئرا يتوضأ منها ويشرب ولو فسد البئر لا يجبر أحد على اصلاحها \* حفر المستأجر بئرا نادونا في الحفر لا يضمن ولا يضمن ربح الثور ورعى البسندان أضمر وان لم يضر له ذلك وعليه الفتوى وله كسر الحطب فيه الا اذا زاد وأوهن ذلك البناء الا بادن المالك أو بالشرط وقت الاجارة \* ولو أقعد فيها قصارا فانهدمت من عمله ضمن ولا يجب الاجر

فما ضمن ويجب فيما لم يضمن وهو الساحة وان لم ينهدم بالقصارة شيء يجب الاجر المسمى استقسانا ولا يجب قياسا واذا استأجر قصارا له أن يقعد حدا اذا اتحد ضررهما فان قال شرط لك القصارة وأنكر الأجر فالقول له وان برهننا فبينة المستأجر أولى وله أن يربط فيها دابة

في الحال واذا كان ذلك الفعل فعلا يتعلق به حكم يندري بالشبهات كالحودود والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون حتى لا يجب عليهم ما الحدة بالزنا والسرقه وشرب الخمر وقطع الطريق والقصاص بالقتل هكذا في العيني شرح الهداية \* وقرر العبد نافذ حتى نفسه فان أقر بما لم يمه بعد عتقه لعجزه في الحال وصار كالمعسر وان أقر بجحد أو قصاص أو طلاق لم يمه للحال كذا في الاختيار شرح المختار \* والله أعلم

### (الباب الثاني في الحجر للفساد \* وفيه فصلان)

(الفصل الاول في بيان مسائله المختلفة فيها) لا يجوز الحجر على الحر البالغ العاقل بسبب النسخة والدين والفسق والغفلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز لغير الفسق وانما يجوز الحجر عندهما في تصرفات لا تصح مع الهزل والا كراه كالبيع والاجارة والهبة والصدقة وما يحتمل الفسخ وكل تصرف لا يحتمل الفسخ كالطلاق والعتاق والنكاح لا يجوز الحجر فيه اجماعا وكذا الاسباب الموجبة للعقوبة كالحودود والقصاص والسفاهة والعمل بخلاف موجب الشرع وتباعد الهوى وترك ما يدل عليه الحجر والسفيه من عادته التبذير والاسراف في النفقة وأن يتصرف تصرفات لا لغرض أو لغرض لا يعده العقل من أهل الديانة غرضا مثل الدفع الى المغنين واللاعبين وشراء الحمامة الطيارة بنغن غال والغبن في التجارات من غير محجة هكذا في الكافي \* وتبذير المال كما يكون في الشرب بأن يجمع أهل الشرب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة ويفتح باب الخائنة والعطاء عليهم كذلك يكون في الخير بأن يصرف جميع ماله في بناء المسجد وأشياء ذلك فيحجر عليه القاضي عندهما هكذا في الذخيرة \* ثم لا خلاف عندهما أن الحجر بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلافنا في الحجر بسبب الفساد والسفاهة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يثبت الا بقضاء القاضي أيضا وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت بنفس السفاهة هذا الحجر ولا يتوقف على القضاء كذا في المحيط \* المحجور بسبب السفاهة اذا أعتق عبدا ووجبت عليه السعاية وأدى فانه لا يرجع بمساعي على المولى بعد زوال الحجر والمقضى عليه بالافلاس اذا أعتق عبدا في يده ووجبت عليه السعاية فانه يرجع بمساعي على المولى بعد زوال الحجر المحجور بالدين يتنقذا اقراره الذي كان منه في المال القائم في حال الحجر بعد زوال الحجر وكذا لا يتنقذ في حق المال المستحدث في حال الحجر هكذا في المحيط \* ولو أن فاضيا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع ذلك الى قاض آخر فأطلقه ورفع عنه الحجر وأجاز ما صنع جاز اطلاق الثاني لانه لم يكن ذلك قضاء لعدم المقضى له والمقضى عليه فينفذ قضاء الثاني وليس للقاضي الثالث بعد ذلك أن ينفذ قضاء الاول بالحجر كذا في فتاوى قاضيان \* وبعد هذا لو رفع الى قاض ثالث فانه ينفذ قضاء الثاني لانه قضى في فصل مجتهد فيه فينفذ بالاجماع هذا اذا أجاز الثاني تصرفاته فاما اذا أبطلها الثاني ثم رفع الى ثالث فأجازها ثم رفع الى الرابع عصى قضاء الثاني باطل التصرفات والحجر عليه فيبطل قضاء الثالث بالاجازة بعد ذلك كذا في المحيط \* فان رفع شيء من التبرعات من المحجور الى القاضي الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضي الثاني فنقضها وأبطلها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ حجر الاول وقضاءه فلو أن الثاني لم ينفذ حجر الاول وأجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثالث فان الثالث ينفذ حجر الاول ويرتفع مقضى الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه حجره وأمضاه كان ذلك قضاء منه لوجود المقضى له والمقضى عليه فينفذ هذا القضاء فلا ينفذ ابطال الثاني حجر الاول وعن أبي بكر البخني أنه سئل عن محجور عليه وقف ضيعته قال وقفه باطل الآن يأذن له القاضي وقال أبو القاسم لا يجوز وقفه

فما ضمن ويجب فيما لم يضمن وهو الساحة وان لم ينهدم بالقصارة شيء يجب الاجر المسمى استقسانا ولا يجب قياسا واذا استأجر قصارا له أن يقعد حدا اذا اتحد ضررهما فان قال شرط لك القصارة وأنكر الأجر فالقول له وان برهننا فبينة المستأجر أولى وله أن يربط فيها دابة



وبعده وشأنه أن كان فيه امرئ بطواله فلا وهذا في بلاد الكوفة أماني، بلاد بخارا وسمرقند وخوارزم وخراسان والري قال كلام في اسكان الناس  
فتمت في الدواب بل يربط على باب الدار (٥٦) فان ضربت الدابة انساناً وهدمت الحائط لا يضمن وليس للاجر أن يربط دابة في الدار

وان أذن له القاضي فهما أفتيا بصحة الحجر على الحر البالغ كما هو مذهب أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
كذا في فتاوى قاضيان \* واذا صار المسقيه مصحلاً ماله بعدما كان مفسداً هل يزول الحجر من غير  
قضاء القاضي فالمسئلة على الاختلاف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يزول الا بقضاء القاضي حتى لا تنفذ  
تصرفاته قبل قضاء القاضي يزول الحجر وعند محمد رحمه الله تعالى يزول الحجر اذا صار مصحلاً من غير قضاء  
القاضي أيضاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى كان لا يثبت الحجر بسبب افساد المال الا بقضاء القاضي فلم  
يرفع الا بقضاء القاضي أيضاً وان صار مصحلاً ماله كذا في المحيط \* التيم اذا بلغ السن رشيداً وماله في يد  
وصيه أو وليه فانه يدفع اليه ماله وان بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خساو عشرين سنة فاذا بلغ  
خساو عشرين سنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدفع اليه ماله يتصرف فيه ماشاء وقال أبو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة أو تسعين مالم يوثق منه الرشد وان بلغ  
التيمن مسقياً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تنفذ تصرفاته لانه لا يرى الحجر على المحر العاقل البالغ وعند  
صاحبيه بعدما حجر عليه القاضي لا تنفذ تصرفاته الا أن القاضي يعضى من تصرفاته ما كان خيراً للمجور بأن  
ربح فيما باع والتمن فائتم في يده أو حوياً فيما اشترى فان بلغ التيم مصحلاً فاجتبر بماله وأقر بدينه وهب  
وتصدق وغير ذلك ثم فسد وصار بحال يستحق الحجر فاصنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما  
صنع بعدما فسد تكون باطلة عند محمد رحمه الله تعالى حتى لو رفع الى القاضي يعضى ما فعل قبل الفساد  
ويطل ما فعل بعد الفساد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بنفس الفساد لا يصير مجبوراً مالم يحجر عليه  
القاضي حتى لو رفع ذلك الى القاضي يحجر عليه ويعضى ما فعل قبل الحجر وهو عند بنزلة الحجر بسبب الدين  
كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى المجبور بمنزلة الصبي الا في أربعة أحوال أن تصرف  
الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المجبور باطل والثاني ان اعتاق المجبور وتدينه وتطليقه ونكاحه جائز  
ومن الصبي باطل وانكاح المجبور بئنثه أو أخته الصغيرة لا يجوز والثالث أن المجبور اذا وصى بوصية  
جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز والرابع جارية المجبور اذا جاعت بولد فادعاه ثبت نسبها ولا  
يثبت من الصبي كذا في الظهيرية \* وان بلغ التيم سبعة أشهر غير رشيد فقبل أن يحجر القاضي عليه لا يكون  
مجبوراً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وتنفذ تصرفاته وعند محمد رحمه الله تعالى يكون مجبوراً من غير  
حجر كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يشترط لصحة الحجر حضور من يريد الحجر عليه بل يصح الحجر حاضرًا كان  
أو غائباً الا أن الغائب لا يحجر مالم يبلغه أن القاضي يحجر عليه كذا في خزائن المفتين \* ولو باع قبل حجر القاضي  
جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الكافي \* قال فان اشترى هذا  
المستحق الحجر شيئاً أو باعه فذكرناه لا ينفذ منه ثم اذا رفع الامر الى القاضي فلا يخلو ما أن يكون بيع  
رغبة يكون فيه توفير النظر والمنفعة على المجبور أو لم يكن فان كان بيع رغبة ولم يقبض الثمن فان القاضي  
يجوز البيع الا أنه ينبغي للقاضي أن ينهي المشتري عن دفع الثمن اليه فان أجاز القاضي البيع ونهاه أن يدفع  
الثمن اليه فدفعه اليه فهل في يده لم يبرأ المشتري من الثمن ويجبر على أن يدفع الثمن اليه مرة أخرى وليس  
له أن ينقض البيع ولا خياره وان أجاز القاضي البيع مطلقاً ولم ينه عن دفع الثمن اليه فدفع اليه الثمن  
يجوز ويرأى عن الثمن ولو أن القاضي أجاز البيع مطلقاً قال بعد ذلك نهيته المشتري عن دفع الثمن اليه  
فالنهي باطل حتى لو دفع الثمن اليه جاز ويرأى عنه فان بلغ المشتري نهي القاضي الا أن لا يجوز له أن يدفع  
الثمن اليه ويثبت حكم النبي في حقه باخبار واحد سواء كان عدلاً أو لم يكن عندهما وعلى قياس قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لا يثبت (١) حتى لا يخبره رجلان أو رجل واحد عدل وان كان قبض الثمن وهو

(١) قوله حتى لا يخبره رجلان كذا في جميع النسخ والصواب اسقاط لا كما هو ظاهر اهـ بحر اوى

المستأجر بعد دخول  
المستأجر ويضمن ما عطف  
الا اذا أدخل باذن المستأجر  
بخلاف ما اذا أعاد داريه ثم  
أدخل الدابة بلاذن المستأجر  
حيث يجوز ولا يضمن  
ما عطف به هذا اذا أجر كل  
الدار أما اذا لم يوافق صحت  
الدار له أن يدخل فيه الدابة  
ولو بنى المستأجر تنورا في الدار  
المستأجر وا حرقه شيء من  
الدار يضمن \* اذا أجر الدار  
بأكثر من استأجران زاد فيها  
بالعمارة شيئاً أو أجزها بخلاف  
جنس ما استأجر به أو لأو  
ضم اليها شيئاً آخر وأجرهما  
يطيب له الفضل ولا لا يجوز  
ويتصدق بالفضل لانه عليه  
الصلاة والسلام نهى عن ربح  
مالم يضمن وكذا ان حصصها  
ثم أجز بالزيادة يطيب بخلاف  
ما اذا كس الدار ثم أجزها  
بالزيادة حيث لا تطيب الزيادة  
الا اذا قال على أن أن كس  
الدار وكذا اذا كان أرضاً فعمل  
عليها مسنة وكل عمل هو  
قائم وقت الاجارة يطيب  
والالا وان كرى الانهار قال  
الخصاف يطيب وقال أبو علي  
أصحابنا يترددون فيه ولا  
يطيب برفع التراب وان تسير  
الزراعة وان استأجر شيئين  
وزاد في أحدهما يوافقهما  
بالاكثر وان كانت منفردة  
لا يوافقهما بالاكتر وان  
غصب الدار من المستأجر  
غاصب سقط الاجر وان أجز

الدار ثم استعقت منه فالاجر للعاقلة المستحق وتصدق به عندهما خلافاً للثاني \* استأجر منزلاً متفلاً فاعطى المفتاح للمستأجر قائم  
وقال افتحه فاعطى شيئاً للجداد وفتح لا يرجع به على المؤجر ويلزمه الاجرة وان انكسر القفل بعلاج الحداد ضمنه الحداد الا أن يكون

علاجاً خفيفاً لا ينكسر به القفل عادة وان انكسر بعلاج المستاجر لا يضمن ان كان يعالج بعنله عادة \* استاجر منزلاً من دار وفيها ساكن فادخله الدار وخطى بينه والمنزل ثم قال بعد مدة حال بيني والمنزل فلان يحكم الحال ان فيها فلان (٥٧) لا يلزم الاجر وان فيها المستاجر يلزم بشهادة

الظاهر وان حالاً يجب أيضاً لوجود التخلية \* آجره داراً شهر او سكن المالك فيها معه وقال المستاجر لا أعطيك الاجر لعدم التخلية فعليه الاجر بحسب ما في يده لانه استوفى بعض المعقود عليه \* استاجر حانوتاً على باب دكان على الطريق مع الدكان فنع من الترفيق بالدكان سقط حصته الدكان ولا تقسده هذه الاجارة لانه موقوف على اذن السلطان \* وفي المحيط ساحة بين يدي حانوت لرجل في الشارع فآجرها واخذ الاجرة فهي للعاقبة قال الفقيه هذا اذا كان ثمة بناء حتى يصير غاصبا عندهما وعندى الصحيح هو الاول لان عندهما وان لم يتحقق الغصب في حق الضمان يتحقق في حق غيره كزوم الرد والاثم فكذا في حق استحقاق الاجر \* استاجر داراً سنة فهو له المؤاجر اجر شهر رمضان او اجر كل السنة جاز عند محمد لوجود السبب خلافاً للثاني وان استاجرها كل شهر فهو له لا يصح الا اذا دخل رمضان \* ولو كانت الاجرة اتفاقاً وهبت الكل الادرها جاز اتفاقاً وقد مرّت المسئلة وما عليه الفتوى \* استاجر بيتاً وجعل فيه تبناً لجذات السماء وكف السقف واثن التبن

فان في يده كان النظر في امضاء العقد فان القاضى يعضيه ويجيزه وهذا كالصبي يبيع ويعلم به الوصى ثم ينزع الثمن من هذا المستحق للحجر حتى يظهر رشده كما في سائر أمواله وهذا اذا كان البيع ببيع رغبة أما اذا لم يكن ببيع رغبة بأن كان فيه محاباة فان القاضى لا يجيز هذا العقد بل يطله فان لم يكن قبض الثمن فقد برئ المشتري عن الثمن واسترد من يده وان قبض الثمن وكان الثمن قائماً بعينه رده عليه هذا كله اذا كان الثمن قائماً فأما اذا قبض وهلك الثمن في يده فان القاضى يرد عليه هذا العقد ولا يعضيه ثم لا يضمن المحجور المشتري شيئاً وان كان المحجور استهلك الثمن ينتظر ان كان في البيع محاباة فان القاضى لا يجيز هذا العقد ثم ينتظر ان استهلكه فيما يحتاج اليه بأن أنفق على نفسه أو حججاً للاسلام أو أدى زكاة ماله فان القاضى يعطى المدافع مثله من مال المحجور ولا فرق بين أن ينفق من مال نفسه أو ينفق من مال غيره ثم يعطيه المثل من ماله وان كان ببيع رغبة فانه يجيز هذا البيع وان استهلك الثمن فيما لا يحتاج اليه بأن صرفه الى وجوه الفساد لاشك أن القاضى لا يجيز هذا العقد سواء كان ببيع رغبة أو كان فيه محاباة ثم ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن المحجور مثله للمشتري وعند محمد رحمه الله تعالى لا يضمن هكذا في المحيط \* ولو أن رجلاً كان صالحاً ثم فسد بعد ذلك فحجر عليه القاضى وقد كان انسان اشترى منه شيئاً فاختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشترى منه شيئاً في حال صلحك ولا بل اشترىته متى في حال الحجر فالقول قول المحجور عليه وان أفاضاً جميعاً البينة فالبينة بشة الذي يدعى العصة ولو أطلق عنه القاضى فقال المشتري اشترىته بعد ما أطلق عنك وقال المحجور لا بل اشترىته متى في حال الحجر فالقول قول المشتري كذا في الظهيرية \* ولو أن غلاماً أدرك مدرك الرجال وهو مصلح لماله قد دفع ماله اليه وصيه أو القاضى فباع عبداً من عبيده ولم يدفعه اليه ولم يقبض الثمن وكان الثمن حالاً أو مؤجلاً حتى صار فاسداً حتى يستحق الحجر فدفع اليه الغريم المال فهو باطل ولا يبرأ من الثمن في قول محمد رحمه الله تعالى ويبرأ في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أن رجلاً وكل رجلاً ببيع عبده وهو مصلح فباعه ثم صار البائع مفسداً عن يستحق الحجر عليه فقبض الثمن بعد ذلك لم يبرأ المشتري الا أن يوصله القابض الى الامر فان أوصله برئ المشتري وان لم يوصل الى الامر حتى هلك في يد البائع هلك من مال المشتري ولا ضمان على البائع وكذلك الصبي اذا أذن له وليه في التجارة فباع ثم حجر عليه الولي قبل قبض الثمن فدفع اليه المشتري لم يبرأ كذا في خزائن المفتين \* ولو أن امرأه ببيع العبد والمأمور مفسداً غير مصلح عن يستحق الحجر فباع وقبض الثمن والامر لم يعلم بفساده جاز بيعه وقبضه كذا في المحيط \* ولو حجر القاضى على السفينة ثم أذن له أن يبيع شيئاً من ماله ويشترى فباع واشترى جاز وكان اذن القاضى اخراجه من الحجر ولكن اذا هب أو تصدق لم يجز ذلك ولو أمره القاضى ببيع عبده بعينه أو شراء شيء بعينه لم يكن هذا اخراجه من الحجر وأن أذن له في شراء البر خاصة كان هذا اطلاقاً منه الحجر كذا في الظهيرية \* واذا أدرك البتيم مفسداً فحجر القاضى عليه ولم يجز عليه فساءل وصيه أن يدفع اليه ماله فدفعه اليه فضاء في يده أو ألقاه فالوصى ضامن وكذلك لو كان الوصى أو دعه المال ايدها كذا في المبسوط \* ولو أن القاضى أمر غلاماً قد بلغ مفسداً غير مصلح وقد حجر عليه القاضى أو لم يجز عليه بأن يبيع ماله ويشترى به صح ان يبيع حتى لو باع واشترى وقبض الثمن كان ذلك جائزاً بخلاف خلاف الاب والوصى فانه اذا أذن له فانه لا يصح ان يبيع ماله أو تصدق به لم يجز وأما اذا اعتق جاز وسعى الغلام في قيمته كما قبل الاذن وان باع واشترى بما يتغابن الناس في مثله جاز وان باع واشترى بما يتغابن الناس في مثله لا يجوز وان أذن له في بيع عبده بعينه أو شراء عبده بعينه جاز ولا يصير مآذوناً في الاشياء كلها كذا في المحيط \* ولو دبر عبده جاز بدبره فان مات المولى ولم يؤنس منه الرشديس في قيمته مدبراً كذا في التبيين \* ولو جاءت جارية بولد فادعاه أنه ابنه صحّت دعواه وثبت نسب الولد منه وكان ولده حراماً من غير سعاية والام تعتق بموته من غير سعاية

(٨ - فتاوى خامس) لتلك تطمين السطح لاضمان على المؤاجر ويلزم الاجر ان مضت المدة \* استاجر حجر من خان وجعل فيها متاعاً وغاب فجاء متقبلاً المصطبة وفتح قفلها وأخرج المتاع ثم أعاده بعد أيام لا يلزمه الاجر من وقت اخراج المتاع لانه بالخراج صار غاصباً \* المستاجر آجر

العقار قبل القبض لا يجوز بخلافه فلا يمكن يجب أجر المثل \* استأجر دارا وغاب وترك زوجته فيها الدس له أن يخبر جهاتهما \* والحيلة أن يوافق الدار في بعض الشهر من آخر فاذنم (٥٨) الشهر انعقدت الثانية ومن ضرورتها انعقادها انفساخ الاولى فيخبر جهات الا \* أجرت دارها من

هذا اذا كان علوق الولد في ملكه فاما اذا لم يكن في ملكه فاذنم نسبه ثبت نسب الولد منه لكن يكون الولد حرا بالسعاية ولو كانت الحارية لا يعلم لها ولد وقال هذه أم وادى كانت بمنزلة أم ولده لا يقدر على بيعها فان عتقت سعت في جميع قيمته هكذا في المحيط \* ولو كان له عبد لم يولد في ملكه فقال هذا ابني ومثله ولو لم يولد له فهو ابني يعتق عليه ويسعى في قيمته كذا في المبسوط \* قال في الذي لم يونس منه الرشد واشترى أباه وهو معروف وقبض كان شراؤه جائزا ويعتق الاب عليه واذا عتق عليه ذكر أن المشتري لا يضمن للبائع القيمة ولكن العبد يسعى في قيمته للبائع ولو اشترى هذا المحجور عليه ابنه وهو معروف وقبضه كالبشراؤه فاسد او يعتق الغلام حين قبضه ثم يسعى في قيمته للبائع ولا يكون للبائع في مال المشتري شيء كذا في المحيط \* ولو وهب له ابنه المعروف أو وهب له غلام فقبضه وادعى انه ابنه فانه يعتق وتزيمه السعاية في قيمته بمنزلة مال أو عتقه ولو تزوج امرأه صح نكاحه وينظر الى ما تزوجها عليه والى مهر مثلها فيلزمه أقلهما ويطلق الفضل عن مهر مثلها مما سمي ولو طلقها قبل الدخول وجب لها نصف المهر في ماله لان التسمية في مقادير مهر المثل وتنصيب المفروض بالطلاق قبل الدخول حكم ثابت بالنص وكذا لو تزوج أربع نسوة أو تزوج كل يوم واحدة فطلقها هكذا في المبسوط \* والمرأة المحجورة بمنزلة الرجل المحجور فان زوجت المحجورة نفسها من رجل كف ويجوز نكاحها كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن امرأه قد بلغت محجورة عليها الا فسادها مالهاتزوجت رجلها بمهر مثلها أو بأقل من ذلك أو بأكثر ولاولى لها ثم رفع ذلك الى القاضي فان كان الرجل لم يدخل بها وهو كف عليها وقد تزوجها على مهر مثلها أو أكثر أو أقل من مهر مثلها بحيث يتغابن الناس في مثله فالنكاح جائز قالوا وما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا وهو الظاهر فيكون هذا رجوعا من محمد رحمه الله تعالى الى ما قاله أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى ان النكاح بغير ولي جائز هذا اذا زوجت نفسها بمهر مثلها أو بأكثر أو بأقل بحيث يتغابن الناس في مثله فاما اذا زوجت نفسها بأقل من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس في مثله من كف فانه لا يجوز ويخبر الزوج ان شاء أكل لها مهر مثلها وان أبي فرق القاضي بينهما ما ومن أصحابنا من قال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان من أصله أن المرأة اذا حط عن مهر مثلها بما لا يتغابن الناس فيه كان للاولياء حق الاعتراض ويخبر الزوج بين أن يكمل مهر مثلها وبين أن يفرق القاضي بينهما ما وعلى قولهما حطهما صحيح وليس للاولياء حق الاعتراض على قولهما ومنهم من قال لا بل هذا قولهما ومتى اختار الفسخ لا يلزمه من المهر شيء قليل ولا كثير وان جاءت الفرقة من جهة الزوج كذا في الذخيرة \* وان تزوجت غير كف على مهر مثلها كان للقاضي أن يفرق بينهما كذا في المحيط \* ولو اختلعت هذه المرأة السفينة من زوجها بما لا يجوز الخلع ولم يجب المال عليها لافي الحال ولا في الثاني ثم الطلاق ان وقع بمأه وصرح في باب الطلاق كانت تطليقة رجعية يملك الزوج الرجعة ان كان دخل بها وان وقع بلفظ الخلع يقع بانها وهذا بخلاف الامة باللغة المصلحة اذا اختلعت من زوجها فان الطلاق يقع بانها سواء وقع بلفظ الصريح أو بلفظ الخلع لان العوض ان لم يجب الحال يجب في الثاني كذا في الذخيرة \* فان اختلعت بأذن المولى يجب المال في الحال وان كان بغير إذن المولى كان عليها المال بعد العتق كذا في فتاوى قاضيان \* ويخرج الزكاة من مال السفينة ويتفق على ولده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوى أرحامه الاصل فيه أن كل ما يجب عليه بايجاب الله تعالى كالأزواج وحجة الاسلام أو كان حقا للناس فهو والمصلح فيه سواء لانه مخاطب الا أن القاضي يدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى مصرفها لكن يبعث أمينا معه لتأنيصه الى غير وجهه كذا في العيني شرح الهداية \* وان طلب من القاضي ما لا يصل به قرابته الذين يجبر على نفقتهم أجابه الى ذلك ولكن القاضي لا يدفع المال اليه بل يدفعه بنفسه الى ذوى الرحم المحرم منه ولا ينبغي للقاضي أن يأخذ بقوله في ذلك حتى تقوم البينة على القرابة وعسرة القريب كذا

زوجها وسكنت فيها معه لا يجب الاجر \* منزل بين غائب وحاضر قد قسم فلحاضر \* في نصيبه لاجبته والقاضي أن يوافق كاه اذا خف عليه الخراب وأمسك الأجر وان لم يقسم يسكن الشريك قدر حصته وعن محمد يسكن الجميع اذا خف عليه الخراب ولو فيه فخله أو تخلات عليها ثمرة أكل نصيبه وباع نصيب الغائب وأمسك الثمن فان حضر وأجاز فله الثمن والا ضمن قيمته والثمن للبائع وان لم يحضر فهو بمنزلة الاقطة يتصدق به وهذا استحسان وبه أخذ الفقيه \* دار فيها حجرة لرجل واصطبل للآخر فاغلق باب الدار صاحب الاصطبل ومنع صاحب الحجرة عن الدخول فيها ان في الوقت الذي لا تغلق الناس الابواب ليس له ذلك \* استأجر دارا وبنى فيها حائطا من ترابها بلا أمر صاحبها ثم أراد الخروج منها وأخذ البناء ان من لبن فانه يرفع ويدفع قيمة التراب لصاحبها وان مسن رهص بالفارسية باخره لا يرفع لانه لو رفع عادت ترابا ولا شيء له أيضا \* استأجر دارا للسكنى صح ولزم في الشهر الذي يليه لافي سائر الشهور اجماعا لعدم الحصر فكانت مجهولة ثم اذا فسخ قيل يفسخها قبل الشهر فاذنم الشهر عمل الفسخ وان أهل ولم يكن فسخ ومضى ساعة لم وهذا خلاف الرواية واختار بقاء الخيار ليلته ويومها \* الاجارة بعد الاجارة والتسليم الى الاول لا يجوز أصلا حتى لو فسخت الاولى لا يلزم التسليم الى المستأجر الثاني بخلاف البيع

في ليلته ويومها \* الاجارة بعد الاجارة والتسليم الى الاول لا يجوز أصلا حتى لو فسخت الاولى لا يلزم التسليم الى المستأجر الثاني بخلاف البيع

بعد الاجارة حيث يجب التسليم بعد انفساخ الاجارة في المختار وقال الصذر الاجارة كالبيع ينقذ أيام الفسخ \* وذكر شيخ الاسلام استأجر أرضاً بكار حنطة فزاد آخرها كزاً فآجره المؤاجر منه فزاد المسأجر الاول كرائه جنداً (٥٩) الاجارة الثانية هي المنفعة ونظير

فسخ الاولى يقتضى تجديدها \* وعن الثاني فيما اذا زاد المسأجر الاول على المسأجر الثاني وسلمها رب الدار الاول بهذه الزيادة والاجر الاول أن الاجارة الاولى لا تقتض وهذه زيادة زادها في الاجر والتوفيق أن صاحب الدار اذا جدد ينقض والا لا تكون الثانية زيادة من المسأجر \* دفع أرضه من اربعة على أن البذر منه وصار مستأجراً للأرض ثم آجرها من غيره اجارة طويلة بلا اذن المزارع لا يجوز لانه آجر المستأجر ولورضى به المزارع انفسخت المزارعة وجازت الطويلة بخلاف اجارة المستأجر اذا رضى به المستأجر الاول حيث ينقذ على المستأجر وهذا ينسخ لحاجة الناس كذا في الصغرى \* آجر داره شهر او جعل لنفسه الخيار فمكن المستأجر في مدة الخيار لا آجر عليه لعدم العقد وان بعد الاجارة لزم الاجر \* استأجر داراً وقبضها ثم وجدها عيباً بضر بالسكنى كالتكسار الخدع وما يوهن البناء الخيار وان حدث عيب بعدها قبل قبضها يرتد عنها لانها عقد برد على المنفعة فحدث العيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد بخلاف البيع \* قال في الزيادات خيار

في المبسوط \* قال ولا يصدق السفه في اقراره بالنسب اذا كان رجلاً الا في أربعة أشياء في الولد والوالد والزوجة ومولى العتاقة فأما فيما عدا ذلك لا يصدق وان كان السفه امرأه فأنه انصدق في ثلاثة أشياء في الولد والزوجة ومولى العتاقة ولا تصدق في الولد ثم اذا صدق في حق هؤلاء ما ثبت غير هؤلاء بالبينة فانه يجب النفقة في ماله وان لم يثبت غيرهم بالبينة ولكن السفه أقرب فانه لا يجب النفقة وكذلك لو أقر للزوجة نفقة ماضية للمرأة لم يصدق الا ببينة كذا في المحيط \* ولو حلف بالله أو نذر نذر من هدى أو صدقة أو طاهر من امرأته لا يلزمه المال ويكفر بيمينه وظهاره بالصوم كذا في الكافي \* ولو طاهر من امرأته واعتق فانه لا يجزئه عن الظهار ويسعى الغلام في قيمته وكان عليه أن يصوم شهرين متتابعين ولو أن هذا المحجور قتل رجلاً خطأ كانت دينته على عاقبته وكذلك لو قتل رجلاً بعصا كانت الدية على عاقبته مغلفة ثم لا يكفر بالعنق ولكن يصوم شهرين متتابعين وان أعتق عبداً عن كفارته وجبت السعاية على العبد ولم يجزئه عن الكفارة كذا في الظهار كذا في المحيط \* فان صام المقدس أحد الشهرين ثم صار له صيام يجزئ الا العتق بمنزلة عسر أسير كذا في المبسوط \* وان أراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضي النفقة اليه بل يسلمها إلى ثقة من الحاج ينفعها عليه في الطريق بالمعروف كيلا يبذروا ولا يسرفوا ولو أراد عمره واحدة لم يمنع منها استحباباً والقياس أن يمنع ولا يمنع من القرآن ولا من أن يسوق بدنة كذا في التبيين \* ثم القارن يلزمه هدى ويجزئه قيمة الشاة عندنا ولكن البدنة فيه أفضل كذا في المبسوط \* وان جنى في احرامه ينظر ان كان جنباً يجوز فيها الصوم كقتل الصيد والحلق عن أذى ونحو ذلك لا يمكن من التكفير بالمال بل يكفر بالصوم وان كان جنباً لا يجزئ فيها الصوم كالحلق من غير ضرورة والتطيب وترك الواجبات فانه يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير في الحال بل يؤخر الى أن يصير مصلحاً بمنزلة الفقير الذي لا يجد ما لا والعبد المأذون له في الاحرام كذا في التبيين \* ولو جامع امرأته بعد ما وقف بعرفة فعليه بدنة يتأخر الى أن يصير مصلحاً وان جامعها قبل أن يقف بعرفة لم يمنع نفقة المضي في احرامه ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء ويمنع من الكفارة والعرة في هذا كالحج ولو أن هذا المحجور عليه قضى حجة الاسلام الاطواف الزيارة ثم رجع الى أهله ولم يطف طواف الصدر فانه يطلق له نفقة الرجوع للطواف ويصنع في الرجوع مثل ما يصنع في ابتداء الحج ولكن يأمر الذي يلي النفقة عليه أن لا يتفق عليه راجعاً ثم يطوف بالبيت بحضرته وان طاف جنباً ثم رجع الى أهله لم يطلق له نفقة الرجوع للطواف ولكن عليه بدنة لطواف الزيارة وشاة لطواف الصدر يؤتيهما اذا صلح وان أحصر في حجة الاسلام فانه ينبغي للذي أعطى نفقته أن يبعث بمسدي فيتحلل به كذا في المبسوط \* ولو أحرمت بحجة تطوعاً أو بعرة تطوعاً فان القاضي يعطيه النفقة مقدار ما يكفيه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن هذا المحجور أحرمت بحجة تطوعاً لم يتفق عليه في قضائها نفقة السفر ولكن يجعل له من النفقة ما يكفيه في منزله ولا يراد له على ذلك ما يحتاج اليه في السفر من زيادة النفقة والراحلة ثم يقال له ان شئت فخرج ماشياً وان كان موسراً كثير المال وقد كان الحالك يوسع عليه في منزله بذلك وكان فيما يعطيه من النفقة فضل على قوته فقال أنا أنكرارى بذلك وأنفق على نفسي بالمعروف أطلق له ذلك من غير أن يدفع اليه النفقة ولكن يدفعها الى نفقة ينفعها عليه على ما أراد وان لم يقدر على الخروج ماشياً ومكث حراً ما وطال به ذلك حتى دخله من احرامه ذلك ضرورة يخاف عليه من ذلك مرضاً أو غيره فلا بأس اذا جاءت الضرورة أن يتفق عليه من ماله حتى يقضى احرامه ويرجع وكذلك لو أحصر في احرام التطوع لم يبعث الهدي عنه الا أن يشاء أن يبعث بمسدي من نفقته وان شاء ذلك لا يمنع منه فان لم يكن في نفقته ما يقدر على أن يبعث بذلك منه تركه على حاله حتى تأتى الضرورة التي وصفت لك ثم يبعث بمسدي من ماله يحل به وانما ينظر في هذا الى ما يصلح ويصلح ماله كذا في المبسوط \* ولو أوصى بوصية ان كانت موافقة لوصايا أهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحج أو لساكن أو شيء

العيب فيها يشارك خيار العيب في البيع لان فيه لا بد من القضاء أو الرضا بعد القبض لا قبله والحكم فيها قبل القبض وبعده على السواء وخيار الرؤية ثابت للمستأجر أيضاً (نوع في اجارة الارض) استأجر أرضاً للزراعة فزرعها وأصاب الزرع أفة أو غرق الارض فعليه

الاجر على الكمال ولو غرق قبل الزرع فلا أجر عليه قال في المحيط والفتوى على أنه اذا بقي بعده لا لزرع مدة لا يتمكن من اعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر والا يجب (٦٠) اذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعها غاصب بناء على امكان الزراعة

وعدمه وان قبض الارض ولم يزرع حتى تمت السنة لزوم الاجر \* استأجر أرضاً للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم تظفر أو لم يجدها الماء للسقي فبيس الزرع سقط الاجر استأجرها بشربهم أو لا كالأجير استأجر الرعي فانقطع الماء وكذا لو خرب النهر الاعظم ولم يقدر على سقيها كذا اختاره الفقهاء أبو الليث رحمه الله \* وفي فتاوى سمرقند استأجر أرضاً من الجبل سنة فزرعها ولم تظفر ولم تثبت فخصت السنة فامطرت ونبت الزرع فالزرع للمستأجر ولا يلزمه الاجر ولا نقصان الارض وفي المنتقى قال هو للزارع لكنه يتصدق بالفضل وان قال رب الارض بعد المدة أنا ألقعه له ذلك \* استأجرها للزراعة فقل ماؤها أو انقطع له أن يخاصمه حتى يفسخ القاضي العقد وبعد ما فسخ يترك الحاكم الارض في يده باجر المثل الى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه كان ذلك رضاً ولم تنتقض الاجارة \* استأجر أرضاً سنة على أن يزرع فيها غلة بعينها فزرعها فاصابتها آفة وقد بقي من السنة ما يمكن أن يزرع فيها ما هو أدون ضرراً من الاولى أو مثل الاولى له أن يزرعها وان أمكن زراعة ما هو أضر

من الابواب التي يتقرب بها الى الله تعالى يجوز استئجارها بثلث ماله وان كانت مخالفة لوصايا أهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المنتقى قال اذا دفع الوصي الى الوارث ماله حين أدرك وهو فاسد من يحجر عليه كان دفعه جائزاً وهو بريء من الضمان كذا في المحيط \* وأما الحجر بسبب الفسق فعندنا لا يحجر على الفاسق اذا كان مصلحاً لماله والفسق الاصل والطارئ سواء ما الحجر بسبب الغفلة وهو أن لا يكون مفسداً ولكنه سلب القلب لا يمتد الى التصرفات الربحية ويغيب في التجارات ولا يصبر عنها فان القاضي يحجر على هذا المكلف المغفل عندهما كذا في الكافي \* ولو أن صبياً محجوراً استقرض مالا ليعطي صداق المرأة صح استقرضه فان لم يعط المرأة وصرف المال في بعض حوائجها لا يؤاخذ به لافي الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤاخذ به في الحال ويؤاخذ بعد العتق ولو أودع انسان عبد المحجور أقراراً المحجور أنه استهلكه لا يصدق ولو صار مصلحاً بعد ذلك يستل عما أقربه فان قال ما أقربته به كان حقاياً واخذ به في الحال وان قال كان باطلاً لا يؤاخذ به كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أن المحجور عليه بسبب السفه أودعه رجل مالا فأقر أنه استهلكه لم يصدق على ذلك فان صلب بعد ذلك سئل عن اقراره فان أقر أنه استهلكه في حال فساده لم يضمن شيئاً في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى الحجر في السفه وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن وان أقر أنه استهلكه في حال صلاحه ضمن ذلك كذا في المحيط \* ولو استقرض مالا فأنفقته على نفسه بنفقة مثله ولم يكن القاضي أنفق عليه في تلك المدة وقضاه من ماله وان كان أنفقته بأسراف حسب القاضي للقرض من ذلك مثل نفقة المحجور عليه في تلك المدة وقضاه من ماله وأبطل الزيادة على ذلك كذا في المبسوط \* ولو أن رجلاً أودع هذا السفه مالا واستهلكه بمحض من الشهود لا يضمن لافي الحال ولا بعد ما صار مصلحاً لماله في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى الحجر وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن وكان الجواب فيه كالجواب في الصبي المحجور اذا استهلك ما كان وديعة عنده بمحض من الشهود فانه لا يضمن عندهما وضمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الوديعة مالا سوى الغلام والجارية فاما اذا كانت غلاماً أو جارية فقتله خطأ كانت قيمته على عاقلته عندهم جميعاً كذا في المحيط \* وان أقر المحجور بذلك اقراراً لم يلزمه مدام محجوراً عليه فان صلب فسئل عما أقربه به فان أقربه في حال صلاحه أخذت منه القيمة من ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى عليه كذا في المبسوط \* ولو أن المحجور عليه أقر أنه أخذ مالاً من رجل بغير إذنه فاستهلكه وصدق به المال وقدمه الى القاضي فان القاضي لا يصدق المحجور عليه بذلك فاذا صلب بعد ذلك لا يؤاخذ به بما أقربه الا انه يستل عن اقراره بعد ما صار مصلحاً ان المقر به وهو الاستهلاك كان حقاياً أو باطلاً فان أقر أن ما أقربه من الاستهلاك كان حقاياً واخذ به ويصير ما أقربه ديناً في ماله وان قال لم يكن المقر به ثابتاً وكان مبطلاً في ذلك فانه لا يؤاخذ به ويجب أن يكون الجواب في الصبي المحجور أنه اذا أقر أنه استهلك مالاً انسان بغير إذنه في حالة الصبا ثم بلغ فقال المقر به كان حقاياً واخذ بذلك وعنده لو قال لم يكن حقاياً فانه لا يؤاخذ به فان قال رب المال كنت محققاً في اقراره لو قال المحجور عليه بل كنت مبطلاً في الاقرار فالقول قول المحجور عليه وعلى رب المال البينة انه استهلكه في حال السفه اذا أقر أنه كان مبطلاً في اقراره وادعى صاحب المال أنه كان محققاً فالقول قوله وبمثله لو قال بعد الكبر أقرضتني وأنا صبي محجوراً وأودعتني واستهلك ذلك وقال صاحب المال لا بل أودعتك أو أقرضتك وأنت مأذون بالغ كان القول قول رب المال وعلى الصبي البينة على ما دعه كذا في المحيط \* ولو أن رجلاً أقرض محجوراً أو أودعه ثم صار مصلحاً قال لصاحب المال كنت أقرضتني في حال فسادی فأنفقتهما أو قال أودعتني في حال فسادی فأنفقتهما وقال صاحب المال في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضمن المحجور كذا في فتاوى قاضيخان

قاضيخان  
رجل باجر معلوم لزراعة ما به فزرعها ثم أجاز المسالك فالاجارة من يوم الاجارة وأجر الماضي للغاصب ويتصدق به بعد ما ضمن نقصان الارض

الى يوم الاجارة ولو كان دفعها من اربعة بالنصف فاجازها رب الارض قبل أن ينتهي الزرع فلا شيء للغاضب من الزرعة ولا من نقصان الارض وان أجاز بعد انتهائها الزرع لم تجز الاجارة ويقاسم المزارع مع الغاضب كما شرط (٦١) ويتصدق بالفضل ويضمن الغاضب نقصان

الارض وفي التجريد ان أجاز المالك قبل استيفاء المسافع جاز ولا جاز للمالك وان أجاز بعد انقضاء بعض المدة فالكل

للمالك عند الثاني وعن محمد رحمه الله تعالى الماضي للغاضب والباقي للمالك وان أجاز بعد استيفاء المنافع فكما تقدم أولا

(نوع آخر في استئجار المستغل وفيه اجارة الرعي والحمام)

استأجر جاني قرية فوقع الجلاء ونفر الناس سقط الاجر وان نفر بعض الناس لا وان جانا للرجال وجاما للنساء وجددهما جميعا الا أنه سمي في الاجارة جاما جاز استحسانا قبل هذا اذا كان باب الحمامين أو الدهليز واحدا ولو لكل باب لا وفي الخزانة

سوى بينهما وهو الصحيح \* استأجر رخي لطحن الخنطة فطحن به ما مثل الخنطة أو دونها ضررا لا يصير مخالفا وان فوقها ضررا مخالفا أصبا \* استقرض دراهم من رجل وقال له اسكن حاتوني فقبل رد مالك لا طال بسك بأجرة والاجرة التي تجب عليك هبة لك فدفعت المقرض ألفا وسكن الحاتون ان ذكر تلك الاجرة مع القرض فعليه الاجر وان قبل الاستقراض أو بعده فلا أجر عليه \* استأجر حماما على أن عليه الاجر حال جريته وانقطاعه فسدت لانه يخاف من مضي العقد \* استأجر رخي مائتيها ومنتاعها مدة معلومة بأجر معلوم وانقطع الماء سقط من الاجر بحسبه فان لم تنقض مدة الاجارة حتى عاد الماء يلزمه الاجرة فان شرط الاجر وان انقطع الماء فسدت الاجارة وان اختلف في قدره لا تقطع فالقول المستأجر وان في نفسه بحكم

قاضيحان \* اذا قال رب المال أو دعتك أو أقرضتك في حالة الحجر الا أنك استمكتك بعدما صلحت ولي عليك ضمان والمجور يقول لا بل استمكتك في حال النسيان ولا ضمان لك فالقول قول المجور وتلي رب المال المينة ان كان المال قائما في يده بعدما صلح كذا في المحيط \*

(الفصل الثاني في معرفة حد البلوغ) \* بلوغ الغلام بالا حتملا أو الاحبال أو الازال والجارية بالاحتلام أو الحيض أو الحمل كذا في المختار \* والسن الذي يحكم بلوغ الغلام والجارية اذا انتهيا اليه خمس عشرة سنة عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثمانى عشرة سنة للغلام وسبع عشرة سنة للجارية كذا في الكافي \* وأدى مدة البلوغ بالاحتلام ونحوه في حق الغلام اثنتا عشرة سنة وفي الجارية تسع سنين ولا يحكم بالبلوغ ان ادعى وهو ما دون اثنتي عشرة سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية كذا في المعدن \* فان أخبر به ولم يكن بهما الظاهر قبل قولهما كما قبل قول المرأة في الحيض وذا قبلنا قولهما في ذلك صارت أحكامهما أحكام البالغين كذا في شرح القدرى للاقطع \* وان حاضت الجارية أو احتمل الغلام أو أنشأ ذلك فاستكمل الغلام تسع عشرة سنة والجارية سبع عشرة سنة وأونس منهما الرشد واختبر بال حفظ لاموالهما والصلاح في دينهما دفعت اليهما أموالهما فان كانا غير مستأنسين لم يدفع اليهما منه شيء وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى مثل ذلك الا اذا تأخر الاحتلام أو الحيض فالبلوغ بالسن فاذا حكم بالبلوغ عند ادراك السن أو بالحيض والاحتلام ان كان رشيدا مصلحا دفع اليه المال وان لم يكن بهذه الصفة قبل كان مفسدا ولو يسهه وللقاضى أن يمنع المال عنه بالاجماع كذا في المحيط \* واذا راق الغلام أو الجارية الحلم وأشكل أمره في البلوغ فقال قد بلغت فالقول قوله وأحكامه أحكام البالغين كذا في الكافي \* اذا جامع امرأته بعد ما بلغ مبلغا يصور منه الاحبال فجاءت بولد فانه ثبت نسبه ويحكم ببلوغه ضرورة ثبوت نسب الولد كذا في الينابيع

### (الباب الثالث في الحجر بسبب الدين) \*

فالحجر بسبب الدين أن يركب الرجل ديون تستغرق أمواله أو تزيد على أمواله فطلب الغرماء من القاضى أن يحجر عليه حتى لا يهب ماله ولا يتصدق به ولا يقرضه لغريم آخر فالقاضى يحجر عليه عندهما ما يعمل بحره حتى لا تصح هبته ولا صدقته بعد ذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحجر عليه ولا يعمل بحره حتى تصح منه هذه التصرفات كذا في المحيط \* ولو تزوج المجور امرأته صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها فقصد المهر المثل يظهر في حق الغريم الذي حجرا لاجله يحاص الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي حجرا لاجله ويظهر في المال الذي حدث له بعده كذا في فتاوى قاضيحان \* ولا يباع على المدين ماله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى العروض والعقار فيه سواء ولكن يحبس به أدا حتى يبيعه في دينه ايفما ملق الغرماء وقال يبيع ماله ان امتنع من بيعه وقسم ثمنه بين غرمائه بالحصص كذا في الكافي \* لا يجوز للقاضى بيع مال المدين عليه الا برضاه وعندهما يجوز وهذا في المدين الحاضر عندهما بخلاف بين المشايخ وفي المدين الغائب اختاف المشايخ على قولهما بعضهم قالوا لا يجوز بيع القاضى عليه اذا غاب الزوج وطلبت المرأة من القاضى أن يبيع ماله في نفقتها فالقاضى لا يبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك عندهما على قول بعض المشايخ وان كان مال الغائب شيئا يخاف عليه الفساد يبيع بالاجماع وكذلك اذا كان للغائب عبد وخاف القاضى أن تستغرق قيمته نفقته فالقاضى يبيعه بالاجماع هكذا في الذخيرة \* ويصح هذا الحجر عندهما وان كان المجور المدين غائبا ولكن يشترط علم المجور عليه بعد الحجر حتى ان كل تصرف يشر به بعد الحجر قبل العلم به يكون صحيحا عندهما وهو قياس الحجر على العبد المأذون من حيث

يخاف من مضي العقد \* استأجر رخي مائتيها ومنتاعها مدة معلومة بأجر معلوم وانقطع الماء سقط من الاجر بحسبه فان لم تنقض مدة الاجارة حتى عاد الماء يلزمه الاجرة فان شرط الاجر وان انقطع الماء فسدت الاجارة وان اختلف في قدره لا تقطع فالقول المستأجر وان في نفسه بحكم



الحال وان قل الماء وأضر بالطعن وهو يطحن فان خش الضرر بخبر وان قل فالاجارة لازمة وان خاف المالك انقطاع الماء ففسخ الاجارة وأجر البيت والمتاع والخبرين خاصة فليس (٦٢) له الفسخ بل أن يفسخ بالعيب فان انكسرا حجران أو الدوارة أو ان دم البيت له الفسخ

فان أصله لا \* استأجر طاحونة فيمأرحبان واحتاج التمس إلى الكرى وصار بحال لا يعمل الا أحدهما ان كان الحفر على المواجر عادة وصار الماء بحال لو صرف يعملان ناقصا يلزمه أجر أحدهما وله الخيار وان لا يعمل الا يلزمه أجر أحدهما وان تفاوتا يلزمه أجر أكثرهما وان كان الحفر على المستأجر لزمه الاجر كالأجر كمتأجر الخيمة اذا انكسر أو تادها يلزمه الاجر لان انقطع الاطناب وان انكسر قدر الحمام سقط الاجر \* ركب المستأجر في الطاحونة حجرا أو وحيدا أو شيئا آخر ثم انقضت المدة أو أراد أن يأخذ ماله فيه نأمر المؤجر على أن يرفع من الغلة يرجع ويكون له وان بلا أمره يأخذ غير المركب وقيمة المركب \* استأجر طاحونة اجارة طسوله ثم أجرها من غيره يعني بقبالة نادوا أنه بالعبارة وأنفق ان علم أنه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وظنه مالكا يرجع وهو المختار (الرابع في اجارة الدواب) استأجر دابة ولم يذكرا يحمل فسدت فلوسه ورجل الاخف بان استأجر ليعمل فركب جاز ولو ركب ليس له أن يعمل ولو جعل لأجر لان الركوب يسمى جلا يقال ركب وحمل معك فلان وحملتك الشهود على الدابة ولا يسمى الحمل ركوبا \* مشاة تكاروا ابلا على أن يحملوا عليه من يعاير عرض منهم لا يجوز ويشروطوا أن يركب واحد وينزل ثم

انه لا يعمل بدون علم العبد وكذلك يصبح هذا الحجر قبل الحبس وبعد وكل تصرف يؤدي الى ابطال الحق غرمائه فالجبر يؤثر فيه وذلك كالهبة والصدقة وما أشبهه وأما المبيع فان كان يمثل القيمة جاز من هذا المحجور وان باع بالغبن لا يصح منه سواء كان الغبن يسيرا أو فاحشا وبخبر المشتري بين ازالة الغبن وبين الفسخ فان باع ماله من الغريم وجعل الدين بالثمن قصاصا ان كان الغريم واحدا جاز ذلك وان كان الغريم اثنين فيبيع ماله من أحدهما بمثل قيمته يصبح كالمبيع من أخفى بمثل قيمته ولكن المقاصة لا تصح وكذلك قضي دين بعض الغرماء لا يملك هكذا في المحيط \* ثم اذا حجر عليه القاضي بسبب الدين يشهد أنه قد حجر عليه في ماله والاشهاد ليس بشرط صحة الحجر وانما احتج اليه لانه يتعلق بهذا الحجر أحكام ورعا يقع التجاحد فيحتاج الى اثباته فيشهد ليقع الامن عن التجاحد وبين سبب الحجر فيقول حجرت عليه بسبب الدين لقلان بن فلان عليه لان الحجر على قول من يراه جائزا يختلف أسبابه وهو باختلاف سببه يختلف في نفسه لان الحجر بسبب السسفة يعم الأموال كلها والحجر بسبب الدين يختص بالمال الموجود له في الحال فأمّا ما يحدث له من المال بالكسب وغيره فلا يؤثر الحجر فيه وينفذ تصرفه فيه فكذا في الذخيرة \* رجل عليه دين ثبت باقراره أو بينة قامت عليه عند القاضي فغاب المطلوب قبل الحكم وامتنع عن الحضور قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ينصب القاضي عنه وكيلًا ويحكم عليه بالمال اذا سال الخصم ذلك وان سال الخصم أن يحجر عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجر عليه عند محمد رحمه الله تعالى لانه انما يحجر بعد الحكم لا قبله كذا في فتاوى قاضيان \* فان كان دينه دراهم وماله دراهم قضي القاضي بغير أمره ما جاعا وان كان دينه دراهم وماله دنائير أو بعكسه باعها القاضي في دينه استحسانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس أن ليس للقاضي أن يباشر هذه المصارفة كذا في الكافي \* ولا يبيع العروض ولا العقار ولا يبيع وعليه الفتوى كذا في خزانة المفتين \* ويبيع في الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك عليه دست من ثياب بدنه ويبيع الباقي وقيل دستان كذا في الهداية \* اذا كان للمدين ثياب يلبسها أو يمكنه أن يجترى بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضي الدين ببعضها ويشترى بباقي ثوبه بألبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكن أن يجترى بمساكن ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشترى بالباقي مسكالا يبيت فيه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع مالا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع البدن في الصيف والنطع في الشتاء واذا باع القاضي عنده مال للمدين لقضاء دينه أو أمر أمينه بالبيع فان العهدة على المطلوب لا على القاضي وأمينه والعهدة هي ان المبيع لو استحق فانه يرجع بالثمن على المطلوب لا على القاضي وأمينه كذا في النهاية \* ولو كان له كاتون من حديد يبيع ويتخذ من الطين كذا في العيني شرح الهداية \* قال هشام في نوادره سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل ركبته دين فاختفى ويتخوف أن يلجى ماله قال ان كان الغرماء قد أثبتوا دينهم عندي حجرت عليه وان لم يكونوا أثبتوا دينهم لم أجبر عليه وان كان قد تغيب فباع عليه قاض أجرت بيعه عليه وقال محمد رحمه الله تعالى أما أنا فلا أبيع وسألته عن قال لغريمه عن هذا المحجور متاعا أو ناضا من ثمنه فباعه متاعا قال محمد رحمه الله تعالى ما حال المتاع قلت قبضه المحجور واستهلكه قال لا يضمن الضمين شيئا وان قال ما يبعته من درهم الى مائة فأناضامن له فباعه ثوبا يساوي خمسين بعته وقبضه واستهلكه قال يضمن قيمة الثوب كذا في المحيط \* فان أقر في حالة الحجر باقراره لم يملك بعد قضاء الدين وهذا على قولهما لانه يتعلق بهذا المال حق الاولين فلا يتمكن من ابطال حقههم بالاقرار لغيرهم بخلاف ما اذا استهلك المحجور عليه قبل قضاء الدين مال انسان حيث يصير المثلث عليه أسوة للغرماء بخلاف كذا في العيني شرح الهداية \* ولو استفاد ما لا آخر بعد الحجر نفذ اقراره فيه كذا في الهداية \* ولو كان سبب وجوب الدين نأبأ عند القاضي بعلمه أو بشهادة

فركب جاز ولو ركب ليس له أن يعمل ولو جعل لأجر لان الركوب يسمى جلا يقال ركب وحمل معك فلان وحملتك الشهود على الدابة ولا يسمى الحمل ركوبا \* مشاة تكاروا ابلا على أن يحملوا عليه من يعاير عرض منهم لا يجوز ويشروطوا أن يركب واحد وينزل ثم



واحد ثم يرمي بصره \* استأجر دابة ليسبح عليها أو يستقبل الحاج لا يصبغ بلاذ كوقت أو موضع \* استأجر دابة كل شهر بعشرة على أنه متى سبخ له حاجة ليلاً أو نهاراً ركبها ولم يبين مكاناً معلوماً فسدت وان علم صح \* ولو استأجر ثوباً (٦٣) ليقضى حوائجه في المصر يصح وإن لم يذكر مكاناً \* تكماري دابة على

دخول عشرين يوماً إلى مكان كذا فأدخله في خمسة وعشرين يحط من الأجر بحسبه وعلى قياس مذهب الإمام ينبغي أن تقسم الأجرة كالواحد استأجر بعشرة الخاتم حنطة اليوم بدرهم قال الإمام إذا استأجر دابة ليعمل عشرة فحانسيه حنطة فحمل عشرين فان سلت عليه تمام الأجر وان تلقت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها وعام الأجر ويضمن عند الذاني \* استأجرها ليعمل عليها إلى مكان كذا فركبها في المصر في حوائجه فهو مخالف لأجر عليه وكذا القمص يستأجره ليلبس على مكان كذا فلسه في المصر في حوائجه قال الفقيه يجب الأجر هنا لأنه خلاف إلى خبر وفي الدابة إلى شراؤه يحتاج في الدابة إلى ذكر المكان وفي الثوب إلى ذكر الوقت \* استأجر درعاً ليلبس به يوماً إلى الليل باجر معلوم إن ثوباً بذلة له أن يلبسه اليوم وكل الليل وإن ثوباً ضيافة يلبسه اليوم وأول الليل وآخره وإن لبس وسطه وتحرق ضمن \* تكماري دابة باربعة دراهم إلى مكان كذا على أن يرجع اليوم فلم يرجع إلى أيام يجب عليه درهمان لأنه مخالف في الرجوع

الشهم ودبان شهداً على الاستقراض أو الشراء بمثل القيمة شارك هؤلاء الغرماء غيره الذي له الدين قبل الجرك في المحيط \* ولو جرح القاضي على رجل لقوم لهم ديون مختلفة فقتل المحجورين بعضهم شارك الباقيون فيما قبض يسلم له حصته ويدفع ما زاد على حصته إلى غيره من الغرماء ولو أقر على نفسه بحد أو قصاص صح إقراره وكذا لو أعتق أو دبر صح اعتاقه وتبديره والحاصل أن كل ما يستوي فيه الحد والهزل ينفذ من المحجور وما لا ينفذ من الهازل لا ينفذ من المحجور ولا يثبت القاضي ولو استهلك مال إنسان بعناية الشهود لزمه ضمان ذلك ومن له الضمان يحاص الغريم الذي جرح لاجله فيما كان في يده ولو اشترى المحجور جارية بعناية الشهود بأكث من قيمتها فإن باع الجارية بحاص الغريم الذي جرح لاجله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها يأخذ من المال الذي يحدث بعد الجرح كذا في فتاوى قاضيان \* ويتفق على المديون وعلى زوجته وأولاده الصغار وذوي أرحامه من ماله عندهما فإن لم يعرف للفلس مال وطلب غراماً وجسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين التزمه بمقدار كل مهر والكفالة وإن أقام البينة أنه لا مال له خلى سيده لوجوب النظر إلى الميسرة بالنص كذا في الكافي \* وإن وجد ذوا عسار فالواجب الانتظار إلى وقت اليسار والبينة على العسار بعد الحبس تقبل بالاتفاق فيطلقه القاضي بعد ذلك وأما إذا قامت قبل الحبس في رواية لا تقبل ما لم يحبس وعليه عامة المشايخ واليه ذهب شمس الأئمة السرخسي في شرح أدب القاضي وهو الأصح هكذا في العيني شرح الهداية \* وإذا حبسه الحاكم شهرين أو ثلاثة أشهر يسأل عن حاله فإن لم يتكشف له مال خلى سيده كذا في شرح القندوري لا قطع \* ولا يمكن فيه المحترف من الاشتغال بحرقته في الصحيح ليخبر قلبه فيقضي دينه بخلاف ما لو كانت له أمة وفيه موضع يمكنه وطؤه بحيث لا يمنع منه كذا في الكافي \* وفي الوقوعات المحبوس في السجن إذا مرض وليس له أحديه ما هسه أخرجه من السجن بكفيل وفي الخلاصة هذا إذا كان الغالب عليه الهلاك وعليه القتوى فإن لم يجد الكفيل لا يطلقه فإن كفيل رجل وأطلقه فخره الخصم ليست بشروط هكذا في العيني شرح الهداية \* ولو اشترى طعاماً لنفسه أو لعياله فهو جائز كذا في التتارخانية \* المحبوس بالدين إذا كان يسرف في اتخاذ الطعام يمنع القاضي عن الأسراف ويقتدره الكفاف المعروف وكذلك في الثياب يقتصد فيها وأما بالوسط ولا يضييق عليه في مأكوله ومشربه وملبوسه كذا في فتاوى قاضيان \* في كفالة الأصل لا يضرب المحبوس ولا يغل ولا يقيد ولا يخوف ولا يجرد ولا يقيم بين يدي صاحب الحق أهانة ولا يؤجر وفي المنتقى يقيد المديون واليوم بفعل إذا خيف القرار ولا يخرج المديون لجمعة ولا عيد ولا ج ولا صلاة مكتوبة ولا صلاة الجنازة ولا عيادة المريض ويحبس في موضع وحش لا ييسر له فرش ولا وطاء ولا يدخل عليه أحد ليستأنس به ذكره الإمام السرخسي كذا في الخلاصة في فصل الحبس من كتاب أدب القاضي \* ولا يحول بينه وبين غرامه بعد الإخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يمنعونه من التصرف والسفر حال الملازمة ولا يجلسونه في مكان لأنه حبس بل يزور هو حيث يشاء ويديرون معه كذا في التبيين \* وبأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالخصص هذا إذا أخذوا فضل كسبه بغير اختياره أو أخذوا القاضي وقسمه بينهم بدون اختياره وأما المديون في حال صحته لو أترأ أحد الغرماء على غيره بقضاء الدين باختياره فله ذلك نص على ذلك في فتاوى النسفي فقال رجل عليه ألف درهم لثلاثة نفر لو أحدهم خمسمائة ولا آخر منهم ثلثمائة ولا آخر منهم مائتان وماله خمسمائة فاجتمع الغرماء فحبسوه يدونهم في مجلس القضاء كيف تقسم أمواله بينهم قال إذا كان المديون حاضر فانه يقضى دينه بنفسه وله أن يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض وإن كان المديون غائباً والمديون ثابتة عند القاضي يقسم المال بين الغرماء بالخصص كذا في العيني شرح الهداية \* فإن أقام المديون البينة على الإفلاس فأقام الطالب البينة على اليسار فبينة الطالب أولى ولا حاجة إلى بيان ما ثبت به

(نوع آخر) استأجر رجلاً ليحي من بخارا إلى خوار زم بعماله فوجد بعضهم ميتاً فخاف بالباقي له الأجر بحسبه إن لم يكونوا معاً فبالأجرة فأسد \* ولو استأجره لذهب بالطعام إلى فلان فذهب به ووجد فلان ميتاً ورده لأجره عندنا وفي مسئلة رجل السكاب

الحال وان قل الماء وأضر بالطن وهو يطحن فان فحش الضرر بخبر وان قل فالاجارة لازمة وان خاف المالك انقطاع الماء ففسخ الاجارة وأجر البيت والمتاع والخمرين خاصة فليس (٦٢) له الفسخ بل له أن يفسخ بالعيب فان انكسر الخمران أو الدواة أو ادم البيت له الفسخ

فان أصله لا \* استأجر طاح ورة فيها رحيان واحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل الا أحدهما ان كان الحفر على المؤجر عادة وصار الماء بحال لو صرف يملان ناقصا بلزمه أجر أحدهما وله الخيار وان لا يمسلا لا يلزمه أجر أحدهما وان تفاوتا لزمه أجر أكثرهما وان كان الحفر على المستأجر لزمه الاجر كلا كاستأجر الخيمة اذا انكسر أو تاهى لزمه الاجر لان انقطع الاطناب وان انكسر قدر الحمام سقط الاجر \* ركب المستأجر في الطاحونة حجرا أو حديدا أو شيئا آخر ثم انقضت المدة أو أراد أن يأخذ ماله فيه بأمر المؤجر على أن يرفع من الفسلة يرجع ويكون له وان بسلا أمره يأخذ غير المركب وقيمة المركب \* استأجر طاحونة اجارة طسويله ثم أجرها من غيره يعنى يقبالة تادواذن له بالعارة وأنفق ان علم أنه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وظنه مال كاي رجع وهو المختار (الرابع في اجارة الدواب) استأجر دابة ولم يذكر ما يحمل فسدت فلوسى وحمل الاخف بان استأجر ليحمل فركب جازو لو ركب ليس له أن يحمل ولو حمل لأجر لان الركوب يسمى جلا يقال ركب وحملت الشهود على الدابة ولا يسمى الحمل ركوبا \* مشاة تكاروا البلا على أن يحملوا عليه من يعا ويغرض منهم لا يجوز وشرطوا أن يركب واحد ونزل ثم

انه لا يعمل بدون علم العبد وكذلك يصح هذا الخمر قبل الحبس وبعد وكل تصرف يؤدي الى ابطال حق غرمائه فالخمر يؤثر فيه وذلك كالهبة والصدقة وما أشبهه وأما البيع فان كان بمثل القيمة جاز من هذا المحجور وان باع بالغبن لا يصح منه سواء كان الغبن يسيرا أو فاحشا وخبر المشتري بين ازالة الغبن وبين الفسخ فان باع ماله من الغريم وجعل الدين بالثمن قصاصا ان كان الغريم واحدا جاز ذلك وان كان الغريم اثنين فيبيع ماله من أحدهما بمثل قيمته يصح كالمبيع من أجنبي بمثل قيمته ولكن المقاصة لا تصح وكذا لو قضى دين بعض الغرماء لا يملك هكذا في المحيط \* ثم اذا حجروا عليه القاضي بسبب الدين يشهد أنه قد حجروا عليه في ماله والاشهاد ليس بشرط الصحة والخبر وانما احتج اليه لانه يتعلق بهذا الخمر أحكاما وربما يقع التجاحد فيحتاج الى اثباته فيشهد له المقع الامن عن التجاحد وبين سبب الخمر فيقول حجرت عليه بسبب الدين لفلان بن فلان عليه لان الخمر على قول من يراه جائزا تختلف أسبابه وهو باختلاف سببه يختلف في نفسه لان الخمر بسبب المسقة يعم الاموال كلها والخمر بسبب الدين يختص بالمال الموجود له في الحال فأما ما يحدث له من المال بالكسب وغيره فلا يؤثر بالخبر فيه وينتقد تصرفه فيه هكذا في الذخيرة \* رجل عليه دين ثبت باقراره أو بينته قامت عليه عند القاضي فغاب المطلوب قبل الحكم وامتنع عن الحضور قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ينصب القاضي عنه وكيلًا ويحكم عليه بالمال اذا سأل الخصم ذلك وان سأل الخصم أن يحجروا عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يحكم ولا يحجروا حتى يحضر الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجروا عليه عند محمد رحمه الله تعالى لانه انما يحجروا بعد الحكم لا قبله كذا في فتاوى قاضيان \* فان كان دينه دراهم وماله دراهم قضى القاضي بغير أمره اجماعا وان كان دينه دراهم وماله دنانير أو بعكسه باعها القاضي في دينه استحسانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس أن ليس للقاضي أن يباشر هذه المصارفة كذا في الكافي \* ولا يبيع العروض ولا العقار وقال البيهقي وعلمه الفتوى كذا في خزائن المفتين \* ويبيع في الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترتب عليه دست من ثياب بدنه ويبيع الباقي وقيل دستان كذا في الهداية \* اذا كان للدين ثياب يلبسها ويكتنه أن يجتزئ بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بباقي ثوبه يلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكن أن يجتزئ بما دون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشترى بالباقي مسكنا لبيت فيه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبد في الصيف والنطع في الشتاء واذا باع القاضي عندهما مال بالدينون لقضاء دينه أو أمر أمينه بالبيع فان العهدة على المطلوب لا على القاضي وأمينه والعهدة هي ان المبيع لو استحق فانه يرجع بالثمن على المطلوب لا على القاضي وأمينه كذا في النهاية \* ولو كان له كانون من حديد يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني شرح الهداية \* قال هشام في نوادره سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل ركب مدين فاحتق ويتخوف أن يلجى ماله قال ان كان الغرماء قد أنبتوا دينهم عندي حجرت عليه وان لم يكونوا أنبتوا دينهم لم أجروا عليه وان كان قد تغيب فباع عليه قاض أجرت بيعه عليه وقال محمد رحمه الله تعالى أما أنا فلا أبيع وسألت عن قال لغريمي بيع من هذا المحجور متاعا أو باضامن لثمنه فباعه متاعا قال محمد رحمه الله تعالى ما حال المتاع قلت قبضه الخمر ورأسه ملكه قال لا يضمن الضمين شيئا وان قال ما بايعته من درهم الى مائة فأناضامن له فباعه ثوبا يساوي خمسين بمائة وقبضه واستهلكه قال يضمن قيمة الثوب كذا في المحيط \* فان أقر في حالة الخمر باقرار لزمه ذلك بعد قضاء الدين وهذا على قولهما لانه يتعلق بهذا المال حق الاولين فلا يتمكن من ابطال حقه بما لا قرار لغيرهم بخلاف ما اذا استملك المحجور عليه قبل قضاء الدين مال انسان حيث يصير المثلث عليه أسوة للغرماء بلا خلاف كذا في العيني شرح الهداية \* ولو استفاد مالا آخر بعد الخمر نقذا قراره فيه كذا في الهداية \* ولو كان سبب وجوب الدين باتباعه القاضي بعلمه أو بشهادة

الشهود على الدابة ولا يسمى الحمل ركوبا \* مشاة تكاروا البلا على أن يحملوا عليه من يعا ويغرض منهم لا يجوز وشرطوا أن يركب واحد ونزل ثم

واحد ثم يوضح \* استأجر دابة ليشيع عليها أو يستقبل الحاج لا يصح بلاذ كوقت أو موضع \* استأجر دابة كل شهر بعشرة على أنه متى سخر له حاجة ليلاً أو نهاراً ركبها ولم يبين مكاناً معلوماً فسدت وإن علم صح \* ولو استأجر ثوباً (٦٣) ليقضى حوائجه في المصر يصح وإن لم يذكر

مكاناً \* تَكَارَى دابة على دخول عشرين يوماً إلى مكان كذا فأدخله في خمسة وعشرين يحط مسن الاجر بحسبه وعلى قياس مذهب الامام ينبغي أن تقسّد الاجارة كالأجر استأجر ليخبر العشرة الختام حنطة اليوم بدرهم قال الامام إذا استأجر دابة ليعمل عشرة مخاضيم حنطة فحمل عشرين فإن سلت عليه تمام الاجر وإن تلقت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها وتما الاجر ويضمن عند الثاني \* استأجرها ليهذب عليها إلى مكان كذا فركها في المصر في حوائجه فهو مخالف لأجر عليه وكذا القمص يستأجره ليلبسه إلى مكان كذا فلبسه في المصر في حوائجه قال الفقيه يجب الاجر هنا لأنه خلاف في خبر وفي الدابة إلى شراؤه يحتاج في الدابة إلى ذكر المكان وفي الثوب إلى ذكر الوقت \* استأجر درهما ليلبسه يوماً إلى الليل باجر معلوم إن ثوب بذلة له أن يلبسه اليوم وكل الليل وإن ثوب ضيافة يلبسه اليوم وأول الليل وآخره وإن لبس وسطه وتخرق ضمن \* تَكَارَى دابة بأربعة دراهم إلى مكان كذا على أن يرجع اليوم فلم يرجع إلى أيام يجب عليه درهمان لأنه مخالف في الرجوع

الشهود بأن شهدوا على الاستقراض أو الشراء بمثل القيمة شارك هؤلاء الغرماء غريمه الذي له الدين قبل الحجر كذا في المحيط \* ولو حجر القاضي على رجل لقوم لهم ديون مختلفة فمضى المحجور دين بعضهم شارك الباقيون فيما قبض يسلم له حصته ويدفع ما زاد على حصته إلى غريمه من الغرماء ولو أقر على نفسه بمحداً أو قصاص صح إقراره وكذا لو أعتق أو تبرع بعتاقه وتدينه والحاصل أن كل ما يستوى فيه الجذو والهزل ينفذ من المحجور وما لا ينفذ من الهازل لا ينفذ من المحجور والباقيان القاضي ولو استهلك مال إنسان بعناية الشهود لزمه ضمان ذلك ومن له الضمان يحاص الغريم الذي حجر لاجله فيما كان في يده ولو اشترى المحجور جارية بعناية الشهود بأكثر من قيمتها فإن باع الجارية يحاص الغريم الذي حجر لاجله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها يأخذ من المال الذي يحدث بعد الحجر كذا في فتاوى قاضيهان \* ويتفق على المديون وعلى زوجته وأولاده الصغار وذوي أرحامه من ماله عندهما فإن لم يعرف للفلس مال وطلب غراماً وحسبه وهو يقول لا مال لي بحسبه الحاكم في كل دين التزمه بقدر كالمهر والكفالة وإن أقام البينة أنه لا مال له خلى سبيله لوجوب النظرة إلى الميسرة بالنص كذا في الكافي \* وإن وجد ذوا عسار فالواجب الانتظار إلى وقت اليسار والبينة على الاعسار بعد الحبس قبل بالاتفاق فيطلقه القاضي بعد ذلك وأما إذا قامت قبل الحبس في رواية لا تقبل ما لم يحبس وعليه عامة المشايخ واليه ذهب شمس الأئمة السرخسي في شرح أدب القاضي وهو الأصح هكذا في العيني شرح الهداية \* وإذا حبسه الحاكم شهرين أو ثلاثة أشهر يسأل عن حاله فإن لم ينكشف له مال خلى سبيله كذا في شرح القدروري للاقطع \* ولا يمكن فيه المحترف من الاشتغال بحرفته في الصحيح ليخبر قلبه فيقضى دينه بخلاف ما لو كانت له أمة وفيه موضع يمكنه وطؤها حيث لا يمنع منه كذا في الكافي \* وفي الواقعات المحبوس في السجن إذا مرض وليس له أحد يهدمه أخرجه من السجن بكفيل وفي الخلاصة هذا إذا كان الغالب عليه الهلاك وعليه الفتوى فإن لم يجد الكفيل لا يطلقه فإن كفله رجل وأطلقه فخره الخصم ليست بشرط هكذا في العيني شرح الهداية \* ولو اشترى طعاماً لنفسه وألعبه فهو جائز كذا في التتارخانية \* المحبوس بالدين إذا كان يسرف في اتخاذ الطعام يمنع القاضي عن الاسراف ويقتدره الكفاف المعروف وكذلك في الثياب يقتصد فيها وأمره بالوسط ولا يضيق عليه في مأكوله ومشربه وملبوسه كذا في فتاوى قاضيهان \* في كفالة الأصل لا يضرب المحبوس ولا يغل ولا يقيد ولا يخوف ولا يجرد ولا يقيم بين يدي صاحب الحق اهانة ولا يؤجر وفي المنتقى يقيّد المديون واليوم يفعل إذا خيف القرار ولا يخرج المديون لجمعة ولا عيد ولا حج ولا صلاة مكتوبة ولا صلاة الجنازة ولا عيادة المريض ويحبس في موضع وحش لا ييسط له فرش ولا وطاء ولا يدخل عليه أحد ليستأنس به ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة في فصل الحبس من كتاب أدب القاضي \* ولا يحول بينه وبين غرامته بعد الإخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يمنعونه من التصرف والسفر حالة الملازمة ولا يجلسونه في مكان لأنه حبس بل يزور هو حيث يشاء ويديرون معه كذا في التبيين \* ويأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالخصص هذا إذا أخذوا فضل كسبه بغير اختياره وأخذ القاضي وقسمه بينهم بدون اختياره وأما المديون ففي حال صحته لو أراح أحد الغرماء على غيره بقضاء الدين باختياره فله ذلك نص على ذلك في فتاوى النسفي فقال رجل عليه ألف درهم لثلاثة نفر لو أحدهم منهم خمسمائة ولا آخر منهم ثلثمائة ولا آخر منهم مائتان وماله خمسمائة فاجتمع الغرماء فحبسوه بينهم في مجلس القضاء كيف تقسم أمواله بينهم قال إذا كان المديون حاضر فافانه يقضى دينه بنفسه وله أن يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض وإن كان المديون غائبا والمديون بآبسة عند القاضي يقسم المال بين الغرماء بالخصص كذا في العيني شرح الهداية \* فإن أقام المديون البينة على الإفلاس فأقام الطالب البينة على اليسار فبينة الطالب أولى ولا حاجة إلى بيان ما ثبت به

(نوع آخر) استأجر رجلاً ليحي من بخارا إلى خوارزم بعماله فوجد بعضهم ميتاً فخاف بالباقي له الاجر بحسبه ان معلومين وإن لم يكونوا معلومين فالاجارة فاسدة ولو استأجره ليهذب بالطعام إلى فلان فذهب به ووجد فلان ميتاً ورثه لأجره عندنا وفي مسئلة جل الكتاب

بغداد لينذهب بهم الى المدائن ويحمل عليها اطعاما من المدائن فذهب ولم يجد الطعام يلزم أجر الذهاب ولو استأجره ليعمل مولاه عليها من المدائن ولم يستأجر من موضع العقد لأجر عليه \* وفي الواقعات اشترى أشجبار القطع بالأجزاء فلم يرض البائع فتنابلا ان

استأجرهم ليذهبوا معه من المصر الى موضع الاشجار فلهم أجر الذهاب وان الاجارة قد تلح الاشجار موضع كذا فلا أجر \* وفي النوازل استأجر أجيرا على أن يقنع له الاشجار في موضع كذا على أن أجر الذهاب والرجوع على (٦٥) المستأجر قال لا أرى له أجر الذهاب ولا الرجوع

لانه لم يعمل شيئا \* استأجر مكاريا يحمل له وقرا من الحنطة الى موضع كذا فلما بلغ نصف الطريق عاد به الى المكان الاول لا يجب الاجر \* ا كثرى سفينة يحمل عليها كذا فحمل فلما بلغ المحل ردها الرجح الى المكان الاول ان كان صاحب المتاع في السفينة يجب الاجر بالتام لوجود التسليم وان لم يكن فيها لا يجب الاجر \* وان لحياط اذا لحا ط ثم نقض يجب بر على العمل وان نقض غيره لا والاسكاف على هذا

(نوع آخر)

استأجر دابة من الكوفة الى الحبة لم يحز لتعدها ولو واحدة جاز \* استأجرها الى موضع مسالة الحانة لم يحز لتعدها في كل مصر \* استأجرها من الكوفة الى الحيرة يبلغ عليها الى منزله ويركبها من منزله وكذا في حل المتاع فلو قال هذا منزلي ثم قال لا بل في ناحية أخرى وقد أخطأت لا يصدق \* تكرارها في عرس ترق عليها الى الزوج ان كانت بغير عين تعين أول ركب وان حبس الدابة بلا ركوب حتى أصبح ثم ردها لأجر وان لم يركبها ويشيخ عليها فلا تحبسها فردها وقت الظهيرة وقد بدعهم المسافرة لفلان ان حبسها كما يعتاد لأجر ولا

مولاه ومع هذا لو قد من مال مولاه ليس للمولى أن يتبعه وان استلم مال المولى ولكن يتبع البائع ويأخذ كذا في الذخيرة \*

### الباب الثاني فيما يكون اذنا في التجارة وما لا يكون

والاذن كما ثبت بالصريح يثبت بالدلالة كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت بصير ما دوننا سواء كان البيع للمولى أو لغيره بامر أو بغير أمره صححنا أو فاسدا كذا في خزنة المقنين \* ولو رأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينه صار ما دوننا ولا يجوز هذا التصرف الذي شاهد المولى الآن يجيزه بالقول سواء كان ما باعه للمولى أو لغيره بصير ما دوننا فيما يتصرف به هذا كذا في السراج الوهاج \* واذا دفع الرجل الى عبده رجلا متاعا وأمره أن يبيعه فرأى مولى العبد يبيعه ولم ينه بصير العبد ما دوننا في التجارة بسكوت المولى ويجوز بيع المتاع بامر صاحب المتاع ثم في هذه الصورة العهدة تكون على العبد وعلى صاحب المتاع اختلاف المشايخ فيه بعضهم قالوا يجب على صاحب المتاع وبعضهم قالوا العهدة على العبد كذا في المحيط \* ولونهم المولى أو لم يره كانت العهدة على صاحب المتاع كذا في المبسوط \* واذا غصب رجل عبدا محجورا عليه ولا يئنه للمولى ليستردّه وحلف الغاصب ثم تصرف العبد ومولاه ساكت ثم قامت البيعة فاستردّه لا يصير العبد ما دوننا كذا في المغني \* واذا اغتصب العبد من رجل متاعا فباعه ومولاه يتظر اليه ولم ينه عنه فهو اذن له في التجارة ولا ينفذ ذلك البيع سواء باعه بامر المولى أو بغير أمره كذا في المبسوط \* ولو اشترى عبدا على أنه بالخيار فرأه يتصرف فلم ينه فهو رضا بالبيع لحقه دين أو لا قبضه أو لم يقبضه ثم يصير محجورا من وقت البيع وفي نسخة اذا رآه المشتري بشرط الخيار له يبيع ويشترى فسكت كان ذلك اجازة للبيع فيبطل خياره ويصير العبد ما دوننا ولو باع على أنه بالخيار فرأه يتصرف ولم ينه فان لحقه دين فهو نقض البيع والافلا فان تم البيع فهو محجور عليه ثم قيل يصير محجورا من وقت البيع والاصح أنه يصير محجورا من وقت الاجازة فان كان العبد اذ كتبت شيئا فهو للمشتري وما اكتب بعد القبض فذلك طيب له وقبل القبض يتصدق به وقبل هذا عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكسب للبائع كذا في المغني \* ولو رأى المولى عبده يشتري شيئا بدهم المولى أو دونانيره فلم ينه بصير ما دوننا فان كان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى أن يستردّه واذا استرد لا يبطّل ذلك البيع ولو كان مال المولى مكبلا أو موزونا فاسترد المولى يبطّل البيع ان كان الشراعي مكبلا أو موزون بعينه وان لم يكن بعينه واسترد المولى لا يبطّل البيع كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو رأى عبده يتزوج أو رأى أمتة زوجت نفسها فسكت فالصحيح أنه لا يصير ما دوننا كذا في المغني \* فان أذن له اذنا عاما جاز تصرفه في سائر التجارات وذلك بان يقول له أذنت لك في التجارة ولا يقبضه بنوع وكذا اذا قال بلفظ الجمع كذا في الكافي \* فان أذن له في نوع منها دون غيره فهو ما دوننا في جميعها وسواء منى عن غير ذلك النوع صريحا أو سكت عنه يكون ما دوننا في جميع التجارات كذا في النهاية \* ولو قال لعهده أذنتي غله كل شهر خمسة دراهم فهذا اذن له في التجارات وكذلك اذا قال لعهده اذا أدت الى ألف درهم فانت حر أو أدت خر وكذلك اذا قال ضربت عليك كل شهر كذا أو قال كل جمعة كذا حتى تؤدبها الى بصير ما دوننا في التجارة كذا في المغني \* ولو قال للعبد اقعده قصارا أو خياطاً أو صاغا بصير ما دوننا في التجارات كلها واذا قال له أذنت لك في التجارة اني انجز بصير ما دوننا في التجارات كلها ولو قال لعهده اشتر بثلث الكسوة أو أمره أن يشتري لحا لا كل أو خبزاً أو ما أشبه ذلك لا يصير ما دوننا استحسانا ويعتبر هذا الاذن استخداما لا اذنا والحاصل أنه اذا أذن له بالعمود المتكررة مرة بعد أخرى حتى يعلم أن مراده الرجح يجعل ذلك اذنا واذا أذن له بعقد واحد يعلم أنه ليس مراده الرجح لا يجعل اذنا في التجارة بل يعتبر استخداما بغير عاودة حتى لو قال له اشتر بثلثه

(٩ - فتاوى خامس) ضمان وان فوق المعتاد ضمن وقد ذكرنا أن لا نصح بلا بيان موضع معلوم \* ولو رام المكارى أن يحمل فوق متاع المستكرى متاعه أو متاع غيره ليس له ذلك لان منافع الدابة صارت للمستأجر ومع هذا لو فعل وأخذ الكرام مبلغ المقصد ليس للمستكرى

أن ينقص من الاجر شئ لانه لا ضمان للنافع بلا عقد \* تنكرارى دابة من الغدوة الى العشي بالفارسية شبانكاه بردها بعد الزوال واليوم من طلوع الفجر الثاني الى المغرب والليل من (٦٦) العروب الى الفجر هذا في الدواب أما لو استأجر أجيرا لي عمل له يوما فن طلوع الشمس بحكم

بصيرمأذونا في التجارة وعلى هذا اذا قال له بيع نوبى هذا واشترى بثمنه كذا بصيرمأذونا في التجارة وعن هذا الأصل قلنا اذا قال اذهب الى فلان وأجر نفسك منه في عمل كذا لا بصيرمأذونا له في التجارة لانه أمره به عقد واحد ولو قال أجر نفسك من الناس في عمل كذا بصيرمأذونا في التجارة لانه لم يبين من يعامل منه فيكون أمره بالمعاملة مع الناس فيكون أمره بالعقد مختلف وفي النوادر جعل مسئلة الاجارة على ثلاثة أوجه أما أن قال أجر نفسك من فلان لتخدمه وفي هذا الوجه لا بصيرمأذونا في التجارة وأما أن يقول أجر نفسك من فلان لتجبره وفي هذا الوجه بصيرمأذونا في التجارة وأما أن يقول له أجر نفسك من فلان ولم يرد على هذا وفي هذا الوجه لا بصيرمأذونا في التجارة هكذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى العتبية ولو أجره المولى لعمل التجارة مدة فهو اذن ويرجع على المستأجر بحقه من الديون فيما اشترى للمستأجر كذا في التتارخانية \* واذا دفع الى عبده راوية وجار السقي له ولعياله ولغيره بغير ثمن فهذا ليس باذن في التجارة وكذلك الطحان اذا دفع الى غلامه جارا لينقل طعاما اليه ليطبخه فهذا ليس باذن في التجارة ولو دفع اليه راوية وجارا وقال اسق على هذا الجار وبعه كان اذنا في التجارة وكذلك لو دفع اليه جارا فأمره أن ينقل الطعام من الناس بأجر وينقل عليه كان اذنا في التجارة وكذلك اذ لم يقل من الناس ولم يبين شخص فهو اذن في التجارة كذا في المحيط \* ولو قال اعمل في النقالين (١) أو في الخناطين أو قال أجر نفسك في النقالين أو الخناطين فهذا منه اذن في التجارة ولو أرسل عبده ليشترى له ثوبا أو لحا بدرهم لم يكن هذا اذنا له في التجارة استحسانا كذا في المبسوط \* لو قال اشتر ثوبا فاقطعه قيصلا بصيرمأذونا بل يعتبرا استخداما للضرورة كذا في المغنى \* الاذن في الاجارة يكون اذنا في التجارة والاذن بالتجارة يكون اذنا في الاجارة كذا في السراجية \* واذا أمر الرجل عبده بقبض غله دارا أو أمره بقبض كل دين له على الناس أو وكله بالخوصصة في ذلك فليس هذا باذن له في التجارة وكذلك ان أمره بالقيام على زرع له أو أرض أو على عمال له في بناء داره أو أن يحاسب غرماءه أو أن يتقاضى دينه على الناس ويؤدى منه خراج أرضه أو يقضى دينه عليه لم يكن هو مأذونا في التجارة بشئ من ذلك كذا في المبسوط \* اذا قال لعبده لا تأكل عن التجارة كان اذنا له وكذلك اذا أذن له أن يحتطب كذا في السراجية \* ولو أمره بقرية له عظيمة أن يؤجر أراضيها ويشتري الطعام ويزرع فيها ويسبع من الثمار ويؤدى خراجها كان اذنا له في جميع التجارات كذا في المبسوط \* واذا دفع الرجل الى عبده مالا أو أمره أن يشتري له طعاما فقد ذكر هذه المسئلة في المأذون في موضعين فذكر في أحد الموضعين أنه بصيرمأذونا وذكر في الموضع الآخر أنه لا يصيرمأذونا وقال مشايخنا تأويل ما ذكر أنه بصيرمأذونا أن يكون المال كثيرا بحيث لا يتهيأ له الشراء به مرة واحدة ويحتاج في ذلك الى مرات حتى يكون المفوض اليه عقودا متفرقة وتأويل ما ذكر أنه لا يصيرمأذونا أن يكون المال قليلا بحيث يتهيأ له الشراء به مرة واحدة حتى يكون المفوض اليه عقدا واحدا واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب فانه نص على المال العظيم في الموضع الذي قال بصيرمأذونا في التجارة كذا في المغنى \* واذا دفع الى غلامه مالا أو أمره أن يخرج به الى بلد كذا ويدفعه الى فلان فيشتري به البر ثم يدفعه اليه حتى يأتي به الى مولاه ففعله لم يكن هذا اذنا له في التجارة كذا في المبسوط \* واذا دفع الى عبده أرضا بياضا أو أمره أن يشتري طعاما فزرعه فيها ويستأجر له أجره أفكر أن أمره هو يسقون زرعها ويؤدى خراجها فهذا اذن له في التجارة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لعبده ببيع نوبى هذا الاجل الربح والنماء أو قال على وجه الربح والنماء فهذا اذن له في التجارة بخلاف ما اذا قال ببيع نوبى من فلان ولم يقل على وجه النماء والزيادة كذا في المغنى \* ولو قال قد أدت لك في التجارة يوما واحدا فادامضى رأيت رأيافهم مأذون في التجارة أبدأ حتى يحجر عليه في أهل سوقه ولو قال أدت لك في التجارة في هذا الخانوت كان مأذونا له في جميع المواضع وكذلك الاذن

(١) قوله أو في الخناطين جمع حنط بالحاء المهملة والنون وهو بائع الحنطة كما في القاموس اهـ مصححه

العادة \* وحمل البصير مائتان وأربعون مناوالجار مائة وخسون منا \* ان ركبت الى موضع كذا فبدرهم والى موضع كذا فبدرهمين والى موضع كذا فثلاثة دراهم يجوز ولا يجوز فيما زاد على الثلاثة \* حمل رجلا كرها الى البلاء فغلى الحامل كراهه حتى يرجع الى موضع حله وكذا في كل ماله حل وموثة \* اكثري دابة من بخارا الى نصف فسقطت في بعض الطريق أو فرومائه فامر المستأجر رجلا أن ينفق عليها بأجر ففعل ان علم المأمور أن الدابة ليست للمستأجر الا أمر لا يرجع على أحد الا اذا ضمن الأمر وان لم يعلم يرجع على الأمر \* اختلفا في وقت الخروج أو في تعيين الطريق فذلك الى المستأجر وان اختلف الطريقان في الصعوبة والسهولة أو غيرهما فالاجارة بلا بيان الطريق فاسدة \* القاضي استأجرها من بغداد الى القصر بخمسة والى الكوفة بعشرة قال محمد رحمه الله ان القصر منصف طريق الكوفة جاز وان أقل أو أكثر لا وقال الامام يجوز على كل حال \* وفي المنتقى استأجرته منك فان بلغت بها الكوفة فعشرة وان القصر وهو المنصف فخمسة جاز وان قال ان بلغت القصر فبسته لا يجوز لانه ان أتى القصر لا يدري ما عليه ستة أو خمسة لانه باعتبار الاول خمسة وبالثاني ستة وان قال استأجرته الى الكوفة فان ركبت الى الخيرة فبدرهم وان ركبتا أو حملت عليهما هذه الجولة فبدرهمين فسدت لانه

في  
وبالثنائي ستة وان قال استأجرته الى الكوفة فان ركبتا أو حملت عليهما هذه الجولة فبدرهمين فسدت لانه



لا يدري ما يعطيه أصله في الجامع الصغير أن خطه اليوم بقدرهم وإن غدا فنصف درهم جاز الأول لا الثاني (وما يتصل به التوكيل بها) سلم ثوباً إلى قصار وأمر رجلاً أن يأخذ منه هذا الثوب ويبيعه فاعطاه القصار ثوباً (٦٧) آخر بالغلط وهلك في يد الوكيل لأضمان

على الوكيل ويتبع رب الثوب القصار بثوبه قال القاضي عدم لزوم ضمان الثوب على الوكيل مشكل لأنه أخذ ثوب الغير بلاذنه \* وفي المنتقى أودع عنده ثوباً فجعل المودع ثوبه مع تلك الثياب ثم سلم الكل إلى المودع ونسي ثوبه وهلك عند المودع ضمن لأنه قبض ثوب غيره بغير إذنه ولا يعذر بالجهل \* والقصار إذا دفع إلى المالك ثوب الغير فأخذ المالك على ظن أنه ثوبه ضمن ولو أن المالك بعث إلى القصار رجلاً ليأخذ ثوبه فدفع إليه القصار ثوب غير المرسل فضاء إن الثوب للقصار لا يضمن وإن لغريم غير رب الثوب بين تضمين القصار والرسول إن ضمن القصار لا يرجع على أحد وإن ضمن الرسول يرجع على القصار \* الوكيل بالأجرة يملك الأجرة بالغبن الفاحش عند الامام ويملك الأجرة من ابن الموكل وأبسه كافي البيع وإن من ابن نفسه أو من لا تقبل له شهادته لا يجوز عند الامام خلافهما كالبيع ولا يضمن الوكيل في الأجرة الفاسدة ويجب أجر المثل على المستأجر \* والوكيل بالأجرة الطوبى له يطالب بمال

في يوم أو ساعة يكون أذناً في جميع الأيام ما لم يحجر عليه في أهل سوقه وكذلك لو قال أذنت لك في التجارة في هذا الشهر فاذمضى هذا الشهر قد حجرت عليك فلا تبعة ولا تشترين بعد ذلك حجرة هذا باطل كذا في المبسوط \* إذا أذن للآخر بالتجارة لا يصح وإن علم الآخر أن أذنه بالتجارة مع من في يده صح وإن أذن للعبد المصوب في التجارة فإن كان الغاصب مقرراً أو عليه ينة فإنه يملك بيعه من الغاصب وغيره فيملك أذنه في التجارة وإن كان جاحداً ولا ينة للمالك لا يصح الأذن بالتجارة كالأجل بيعه كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو أرسل غلامه إلى أقم من الآفاق بمال عظيم يشتري له به البرزوخاء عن بيعه فهذا الأذن له في التجارة كذا في المبسوط \* إذا أذن لعبد من بعيد ولم يسمع لم يكن أذناً كذا في السراجية \* ولو كان العبد لواحد فكاتب نصفه كان هذا الأذن لجميعه في التجارة ثم عندهما بصير الكل مكاتباً وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بصير نصفه مكاتباً وما كتب من مال نصفه للمولى باعتبار النصف الذي لم يكاتب منه ونصفه للمكاتب باعتبار النصف الذي يكاتب منه وما لحقه من دين كان عليه أن يسعي فيه كذا في المبسوط \* وإذا كان العبد كله لرجل فقال المولى لأهل السوق إذا رأيت عبيدي هذا يتجر فسكت ولم أذنه في التجارة كذا في المغني \* (وما يتصل بهذا الباب) يجوز إضافة الأذن إلى الوقت في المستقبل وكذلك يجوز تعليقه بالشرط ولا يجوز تعليق الحجر بالشرط ولا إضافته إلى وقت في المستقبل كذا في الذخيرة \* إذا قال لعبد إذا جاء غدا فقد أذنت لك في التجارة صار ما أذناه في التجارة إذا جاء غدا ولو قال لعبد المأذون إذا جاء غدا حجرت عليك فإنه لا يصح ولا يصير العبد محجوراً ثم العبد لا يصير مأذوناً إلا بالعلم حتى لو قال المولى أذنت لعبي في التجارة وهو لا يعلم لا يصير مأذوناً كالوكالة ولو قال يا عبدي فقد أذنت له في التجارة فباعه يومه والعبد لا يعلم بأذن المولى يصير مأذوناً في رواية كتاب المأذون من أصحابنا من قال يكون مأذوناً من غير خلاف والحجر عليه لا يصح إلا إذا علم فأما إذا لم يعلم لا يصير محجوراً وإن حجرت عليه في سوقه وهو لا يعلم فإن أخبره رجلاً أن أودع رجل وأمر أن عدلين كانا أو غير عدلين أو رجل عدل وأمر أنه عدل صار محجوراً بالاجماع صدقه أو كذبه هكذا في الجوهرية والنية \* ولو أرسل المولى إليه رسلاً أو كتب إليه كتاباً فبلغه الرسالة أو بلغه الكتاب يصير مأذوناً كيفما كان الرسول ولو أخبره فضولي من تلقاء نفسه فالأذن كور في كتاب الكفالة أن الخبر إذا كان رجلين عدلين أو غير عدلين أو واحداً عدلاً لا يصير مأذوناً صدق الخبر في ذلك أو لم يصدق إذا ظهر صدق الخبر ونفى بظهور صدق الخبر أن يحضر المولى بعد ذلك ويقر بالأذن أم لا أو أنكر الأذن لا يصير مأذوناً وإن كان الذي أخبره واحداً غير عدل أن صدق الخبر في ذلك لا يصير مأذوناً وإن كذبه لا يصير مأذوناً وإن ظهر صدق الخبر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما يصير مأذوناً إذا أظهر صدق الخبر وذكر الصدر الشامي في الفتاوى الصغرى أن العبد يصير مأذوناً كيفما كان الخبر كذا في المغني \* فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين الحجر والأذن عنده لا يثبت الحجر بخبر الواحد إلا أن يكون الخبر عدلاً أو أخبره اثنان ويثبت الأذن بقول الفضولي الواحد على كل حال وذكر الشيخ الإمام المعروف بمؤاخر زاده عن الفقيه أبي بكر البخني أنه لا فرق بين الأذن والحجر إنما لا يصير مأذوناً إلا إذا كان الخبر صادقا عند العبد وكذا الحجر لا يثبت بخبر الفضولي إلا أن يكون صادقا عند العبد والفتوى على هذا القول كذا في فتاوى قاضيخان والله أعلم

(١) قوله لا يصير مأذوناً إلخ هذه المسئلة تفيد أن محل ما تقدم من جعلهم سكوت المولى أذناً دلالة أن المولى يسبق من المولى ما يوجب نفي الأذن حالة السكوت وبه صرح في الحقائق فقال إنما يجعل سكوت المولى أذناً إذا لم يسبق منه ما يوجب نفي الأذن حالة السكوت كقوله إذا رأيت عبيدي إلخ هـ مضمعه

الأجرة عند الفسخ \* وكله بأن يستأجره داراً بعينها ففعل قالو كليل يطالب بالأجرة ويأخذها من الموكل ويعطى وله الطلب قبيل أن يطالب وإن وهب الأجرة من الوكيل أو أبرأه صح والوكيل أن يرجع بالأجرة على الموكل \* وكل رجلاً بأجرة داراً وأرضه ففعل ثم ناقض

الوكيل الاجارة صحت المناقضة ولا ضمان على الوكيل لان رب الدار لم يملك شيئا هذا اذا كانت الاجرة دينيا فان عينا ومجمل الاجرة قرب الدار صار مالكا لذلك الشيء فلا تصح المناقضة (٦٨) في حقه \* وكه باستجار أرض معين من رجل معلوم ففعل ثم ان الموكل بلا علم بالاجارة وكياله

\*(الباب الثالث في بيان ما يملكه العبد وما لا يملكه)\*

لما ذون أن يبيع ويشترى بعن القيمة وبثقصان لا يتغابن الناس فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبثقصان يسير اجماعا ولا يجوز عندهما بالعين الفاحش وعلى هذا الصبي المأذون له فان خالي العبد المأذون في مرض موته يعتبر من جميع المال اذ لم يكن عليه دين فان كان في جميع ما بقي فان كان الدين محبطا بما في يده يقال للشترى أن جميع المحاباة والا فارد بالبيع هكذا في الجوهرة النيرة \* وله ان يعلم ويقبل السلم كذا في الكفاي \* ولا عبد أن يملك غيره ببيع والشراء نقد أو نسيئة كذا في المغني \* توكيل العبد المأذون بالخصوصة له وعليه جائز مثل الحر وكذلك ان كان الوكيل مولاه أو بعض غرمائه أو ابنه أو ابن المندعي أو مكاتبه أو عبدا مأذونا له كذا في المبسوط \* المأذون اذا وكل المولى بالخصوصة مع الاجنبي جاز سواء كان العبد مدعيا أو مدعى عليه ففرق بين هذا وبين ما اذا وكل الاجنبي مولى المأذون حتى يخاصم مع المأذون فانه لا يصح التوكيل حتى لو أقر الوكيل على موكله لا يصح اقراره سواء كان العبد مدعيا أو مدعى عليه فالمولى يصلح وكه لا على الاجنبي عن عبده ولا يصلح وكه لا عن الاجنبي على عبده كذا في المحيط \* واقرار وكياله عليه عند القاضي جائز وان أنكر مولاه أو غرمائه وان أقر عند غير القاضي فقدّمه خصمه الى القاضي وادعى اقراره عند غيره فسأله عن ذلك فان أقر له أنه أقر بذلك قبل أن يتقدم اليه أزمه ذلك وان قال أقرت به قبل أن يوكلي وقال الخصم أقرت به في الوكالة أزمه القاضى ذلك وان صدقه خصمه في أنه أقر قبل الوكالة أخرجه القاضي عن الوكالة ولم يقض بذلك الاقرار على الموكل ولو وجد الوكيل الاقرار لا يستحق عليه فان أقام الخصم البينة على اقراره قبل الوكالة أو بعدما أخرجه القاضي عن الوكالة لم يجز اقراره على الموكل كذا في المبسوط \* ولو وكل عبدا مأذونا حرّا يبيع متاعه وباعه من رجل له على المأذون دين صار قصاصا عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان الدين عليه ما صار قصاصا بدين العبد اتفاقا كذا في المغني \* المأذون اذا وكل عن غيره بشراء شيء ان يوكلي بالشراء بالنسيئة لا يجوز التوكيل قياسا واستحسانا وان يوكلي بالشراء بالنقد يجوز التوكيل استحسانا واذا وكل عن غيره بالبيع يصح التوكيل قياسا واستحسانا حصل التوكيل بالنقد والنسيئة كذا في المحيط \* واذا باع المأذون جارية رجل بأمره ثم قتلها الا حرم قبل التسليم بطل فان قتلها المأذون قبل مولاه دفعه بالجناية أو أفده بالجناية كالموت قتلها قبل البيع فأيها فعل كان المشتري بالخيار فان شاء نقض البيع وان شاء أخذ ما قام مقام الجارية وأدى الثمن ولو كان مولى العبد هو الذي قتلها وعلى العبددين أو ولادين عليه فعلى عاقلته قيمتها الى ثلاث سنين ويخير المشتري فان شاء نقض البيع والقيمة للموكل وان شاء أدى الثمن واستوفى قيمتها من عاقلته القاتل في ثلاث سنين ولو كان المأذون باع جارية بما في يده من رجل بجارية ثم قتلها العبد قبل أن يسلمها بطل العقد لان العبد في كسبه كالحر في التصرف في ملكه فالبيع في يده مضمون بما يقابله ويستوى أن يكون على العبددين أو لم يكن وكذلك ان قتلها المولى ولادين على العبد لان كسب العبد خالص ملك المولى والعبد تابع للمولى وان كان على العبددين فالمولى ضامن لقيمتهم لان كسبه في هذه الحالة لغرمائه كذا في المبسوط \* رجل وكل عبدا مأذونا بان يشتري له شيئا سمى بتمن مسمى ولم ينقد الثمن جاز استحسانا ولو وكله بالشراء بتمن مؤجل فاشترى فما اشترى يكون للعبد لا لادم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان المولى دفع الى عبده جارية له ليست من تجارة العبد وأمره ببيعها فباعها ولم يقض المشتري حتى قتلها مولى العبد فالبيع منتقض وان كان العبد هو الذي قتلها فان اختار المولى دفع العبد بالجناية فالمشتري بالخيار واذا اختار الفداء انتقض البيع كذا في المحيط \* واذا وكل العبد المأذون عن غيره ببيع عين فباع ثم ان المولى حجر عليه ثم وجد المشتري بالمشتري عيبا فالخصم هو العبد فان رد عليه العبد بينة أو بياها عن العين أو باقراره بالعيب والعيب لا يحدث مثله يبيع العبد المردود في الثمن هكذا ذكر في الكتاب وقال فيما اذا رد عليه

له اشترى تلك الارض يرد البيع اذا علم بالاجارة ويكون في يده بالاجارة حتى تمضي مدتها \* أمهره بان يستأجر له ذابة بعشرة فاستأجرها بعشرة عشر وقال لا امر استأجرها بعشرة فركبها الا امر لا أجر عليه بل على المأمور \* وكه بان يستأجر له دارا ففعل ولم يدفع الى الامر وسكنها المأمور حتى تمت المدة قال الامام الشافعي لا يجب الاجر على الامر بل على المأمور ويرجع على الموكل بما قال الامام الرغمدوني الصحيح انه لا يرجع بالاجرة على الامر استحسانا لان الوكيل بالحبس صار غاصبا الدار من الموكل والغصب من غير المالك متصور فصار كغصب الاجنبي وقال محمد رحمه الله يجب الاجر على الامر قياسا على الوكيل بالشراء اذا حبس وهلك العين في يده لا يسقط الثمن عن المشتري فكذا الاجر ولا يجب الاجر على المأمور لانه غاصب سكنى فلا أجر عليه \* أمهره بان يؤجر داره بعشرة فآجرها بخمسة عشر فالاجارة فاسدة وتصدق بالفضل ان أخذها \* الوكيل باستجار الارض سنة استأجرها سنتين فالسنة الاولى لا امر والثانية

للمأمور \* وكه باستجار دار فسقط بعض بنائها قبل القبض أو بعده ورضى به الوكيل لا الموكل يلزم الوكيل كالموكل وهو بالشراء اذا رضى بالعيب \* الكفالة بالاجرة والحالة جائرة ولا يطالب بشيء منها حتى يجب الايفاء أو يشترط التحجيل فيجعل كالاضافة

الى سبب الوجوب فيطالب بعد الوجوب أيهما شاء وان أدى الكفيل قبل الوجوب لا يرجع عليه حتى يجب وليس للكفيل ان ياخذ المستأجر حتى يؤذيه فان لزم به لا لزم هو أيضا وان اختلفوا في مقدار فقل الآخر دينار والمستأجر (٦٩) نصفه فالقول للمستأجر المنكر للزيادة وان أقر

الكفيل بالزيادة خاصة والقول قول الكفيل اذا أنكر الزيادة ولو أقام الطالب بينة ياخذ أيهما شاء ولو كان الآخر ثوبا وهلك بطلت الكفالة لبراءة الاصيل عن تسليمه \* ولو أقر عيمده أو نفسه للخدمة فكفل بالخدمة انسان لم يجز لان خدمته لا تكون خدمة المستأجر فلم يقدر على الايقام ولو تسليم نفسه جاز لانه مقدور وكذا لو استأجر أرضا للزراعة أو دارا للسكنى لم تجز الكفالة بالسكنى والزراعة وصحت بتسليم الارض والدار \* استأجر دابة معينة للعمل فكفل بالحمل لم يصح وان بتسليم الدابة يصح وان كانت بغير أعيانها تصح الكفالة بالجلل لا مكان الايقام \* عمل الاجرة فكفل بها رجل ان لم يوفه المنافع صحت الكفالة لانه دين مضمون وفساد الكفالة لا يوجب فساد الاجارة وان مشروطة فيها فسدت لفساد الشراء \* شرط على الصانع أن يعمل بنفسه فكفل به رجل لم يصح وان لم يشرط عمل نفسه فكفل به رجل صح وان عمله الكفيل رجوع على المكقول عنه بأمر مثله بالغام بل إن الكفالة بأمره \* وكله باجارة كرمه اجارة

وهو ما دون ان المطالب يطالب المأذون بإيقام الثمن ثم المأذون برذل العبد المردود على الموكل ويرجع عليه بالثمن ثم اذا بيع العبد المردود بغيره من ثمنه ثمن المشتري فان نقص ثمنه الثاني عن الثمن الاول هل يباع بذلك رقبته المحجور يتظر ان كان الموكل موسرا لا يباع ولكن يقال للمحجور ارجع بما بقي على الموكل وادفعه الى المشتري وان كان الموكل معسرا يباع رقبته المحجور ويكون ثمن المحجور بين المشتري وبين غرمائه بالحصص فان بقي شيء من حق المشتري فانه يرجع عما بقي على موكل العبد وكذلك يرجع غرماء المحجور على الموكل بما أخذ المشتري من ثمن المحجور وكذا في المغني \* واذا كانت بين المأذون وبين حرجارية فأمره الحر ببيعها فباعها العبد بألف درهم ثم أقر العبد أن شره يكد قد قبض جميع الثمن أو نصفه من المشتري وصدقه المشتري وكذبه الشريك فأقر العبد صحيح في براءة المشتري من نصف الثمن ثم يحلف العبد بدعوى الشريك فان حلف أخذ من المشتري نصف الثمن فيكون بينهما نصفين وان نكل عن اليمين غرم نصف الثمن للشريك وأخذ من المشتري نصف الثمن فيسلم له ولا يمين على المشتري في شيء من ذلك ولو كان الشريك هو الذي أقر أن العبد قبض جميع الثمن وصدقه المشتري وكذبه العبد برئ المشتري من نصف الثمن أيضا ولا يمين على المشتري في ذلك ويحلف الآخر العبد فان نكل لزمه نصف الثمن للآخر وان حلف برئ من نصيب الآخر وأخذ العبد من المشتري نصف الثمن لا يشاركه فيه الآخر ولو أقر الآخر أن العبد قبض نصف الثمن برئ المشتري من ربع الثمن فاذا برئ من ربع الثمن بقي على المشتري سبعة درهما فاذا قبض العبد منه شيئا فلا يشاركه ثلثه وللعبد ثلثاه على قدر ما بقي من حقه ما في ذمة المشتري ولو أقر الآخر أن العبد أبرأ المشتري من جميع الثمن أو أنه وهبه له فأقره باطل والثمن كله على المشتري وكذلك لو أقر العبد بذلك وأنكر الآخر ولو كان شريك العبد هو الذي ولي البيع بأمر العبد ثم أقر على العبد بقبض الثمن أو بقبض حصته كان ذلك بمنزلة أقرار العبد عليه لو كان العبد هو الذي ولي البيع ولو أقر البائع على العبد بالبراءة والهبة كان باطلا كالوعاين البراءة والهبة من العبد وكذلك لو أقر العبد على البائع بأنه وهب الثمن أو أبرأ المشتري منه بقيت دعوى المشتري على البائع البراءة عن الثمن فيحلف البائع على ذلك فان حلف أخذ جميع الثمن من المشتري وان نكل برئ المشتري من جميع الثمن وللعبد أن يضم البائع نصف الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى وفي قول أبي يوسف رجه الله تعالى ببرأ من حصصة البائع من الثمن خاصة كذا في المصنوع \* للعبد المأذون ولرجل آخر على رجل ألف درهم فوكل الشريك العبد بقبض نصيبه لم تجز الوكالة وما قبض يكون بينهما نصفين وان هلك هلك من مالهما ولو وكل شريكه مولا فكذا ذلك حكمه ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين جاز كذا في المغني \* واذا وجب للمأذون ولشريكه على رجل ألف درهم فجدها فوكل العبد وشريكه بخصومة مولى العبد وعلى العبد دين أو لادين عليه فأقر المولى عند القاضي باستيفائهم ما المال جاز أقضاه عليهما وان تخداه فان ادعى الشريك على العبد أنه قبض نصيبه فان كان العبد لادين عليه فان الشريك يرجع في رقبته العبد بنصف حصته يباع في ذلك وان كان على العبد دين فلا سبيل له عليه ولا على مولا حتى يقضى دينه واذا استوفى العبد دينه وفضل شيء رجع الاجنبي بحصته في ذلك ولو كان الشريك صدق المولى فيما أقر به عليهما وكذبه العبد وعليه دين أو لادين عليه لم يرجع واحدهما على صاحبه بشيء ولو كان الشريك هو الذي وكل العبد بالخصومة في دينه ولم يوكل المولى بذلك فأقر العبد عند القاضي أنه لاحق للشريك قبل الغريم وأقر أنه استوفى من الغريم نصيبه ويجوز ذلك الشريك برئ الغريم من حصصة الشريك ويتبع العبد الغريم بنصف الدين لانه لم يقرب نصيب نفسه بشيء فاذا أخذ من الغريم شأركه الشريك فيه كان على العبد دين أو لم يكن ولو كان للعبد ولشريكه على رجل ألف درهم وهو مقربهما فغاب الغريم وادعى العبد أن شريكه قد قبض حقه وأراد أن يرجع عليه بنصفه فجدها الشريك ووكل مولى

طويله ففعل وضمن الموكل مال مال الاجارة عنه عند الفسخ صح لانه اجنبي عن العقد فالحقوق تعود الى الموكل \* تكارى دابة من بغداد على أن يعطيه الاجر انار جيع من بغداد لا يملك مطالبة الاجر قبل الرجوع من بغداد لانه أجل وان مات ثمة يأخذ من تركته أجر الذهاب \* أجر

الارض على أن يكره اذكر في الجامع الصغير أنه لا يفسد ذكر شيخ الاسلام أنه يفسد لان وقت الكراب مجهول لانه يوم أو يومان وذلك الوقت مستثنى عن الاجارة لانه لرب الارض وانه (٧٠) غير صحيح لانه نص في الجامع الصغير ان شرطه على المستأجر لا يفسد مطلقا وان شرط الرد

مكروبة بكراب بعسمة  
الاجارة فعلى وجهين ان  
قال آجرتك بكذا أو بان  
تسكربها بعد المدة فهذا جائز  
وان قال آجرتك بكذا على  
أن تسكربها بعد المدة فانه  
فاسد وان أطلق الكراب  
اطلاقا يجوز صرفا الى  
ما بعد انقضاء المدة لكن هذا  
خلاف ظاهر الرواية  
فيكون على التفصيل وبه  
يقتى وعن محمد رحمه الله  
شارط مع القصار وان لحاط  
على ان يقصر أو يخطب ثوبا  
هر ويا بدهم فلما رأى قال  
لأرضي به فله ذلك الأصل  
أن كل ما يختلف فيه العمل  
يشت فيه خيار الرؤية  
وما لا يختلف فيه العمل  
لا استأجر ليكيل له الحنطة  
فلما رأى قال لأرضي بكيله  
ليس له ذلك لعدم اختلاف  
العمل وكذا استأجره بدائق  
لحجم فلما كشف ظهره قال  
لأرضي ليس له ذلك الأصل  
أن الاستأجر على عمل في  
محل عنده جائز وفي محل ليس  
عنده لا كالبيع \* استأجره ليحج  
له قطناه أو مائة أه أو ليقدر  
له مائة ثوب موزي يجوز  
وان لم يكن عنده لا يجوز  
(ان خامس في الاستصناع  
والاستأجر على العمل)  
استأجر رجلا للبيع والشراء  
ولم يوقت لم يجوز وان وقت  
جاز ويلزم الاجر حصل البيع  
أم لا \* ولو قال بعنى هذا  
المتاع بأجر درهم أو اشتريه ولم يبين أجر المثل لا يزاد على درهم ولو أمر له بالبيع والشراء ولم يذكر أجر فلا شيء لانه الدعوى  
استعانة \* وفي التجريد لا يجوز أخذ الاجر على البيع والشراء فان باع أو اشتري يجب أجر المثل لا يجوز به درهم \* دفع الى امرأ رجل دينهم

العبد بخصومة العبد في ذلك وعلى العبددين أو لادين عليه أو وكل الشريك بعض غرماء العبد فأقر الوكيل  
أن الشريك قد استوفى نصيبه من الغريم فأقره باطل ولا يكون وكيل في ذلك ولو كان الشريك ادعى على  
العبد الاستيفاء فوكل العبد بالخصومة ومولاه أو بعض غرمائه فأقر الوكيل على العبد بالاستيفاء جازا قراره  
عليه لانه لا منفعة للقر في هذا الاقرار بل عليه فيه ضرر واذا حضر الغريم وادعى أن العبد قد قبض ما قال  
الوكيل لم يصدق على ذلك فلهذا كان للعبد أن يرجع على الغريم بجميع دينه الا أن يكون العبد لادين عليه  
والوكيل هو المولى فيصدق على عبده في ذلك هكذا في المبسوط \* على العبددين فوكل الغريم ابن العبد أو أباه  
أو عبداً يه أو مكاتبه فأقر الوكيل بقبض دينه صدق كذا في المغنى \* واذا كان لرجلين على المأذون دين ألف  
فادعى العبد على أحدهما انه قد استوفى نصيبه وبجدا المدعى عليه فوكل المدعى عليه مولى العبد بذلك  
فالتوكيل باطل واقرار المولى باطل سواء كان على العبددين أو لم يكن واذا حضر الغريم الاخر فادعى ما  
أقر به المولى على شريكه فأراد أن يأخذه بنصفه لم يكن له ذلك ولو كان أحد الشريكين وكل صاحبه  
بخصومة العبد في ذلك فادعى عند القاضي أن صاحبه قد استوفى من العبد حصته جاز ذلك عليه وعلى  
شريكه ويطلب من الدين خمسة مائة ثم ما أخذ الشريك الوكيل من الخمسة المائة أخذ صاحبه منه  
نصفه كذا في المبسوط \* يجب أن يعلم أن المولى لا يصلح وكيل عن الإجنبي بقبض الدين له من عبده المأذون  
حتى لو أقر المولى أنه قبض الدين من عبده لا يصح إقراره ولا يبرأ العبد وكذلك لو قبض المولى الدين من  
المأذون مع ائنة الشهود لا يصح قبضه حتى لا يبرأ العبد وهذا بخلاف العبد اذا وُكل عن أجنبي بقبض الدين  
له من المولى صح التوكيل لان العبد فيما قبض من الدين للإجنبي من مولاه عامل لصاحب الدين وليس  
بعامل لنفسه لانه لا يبرئ نفسه من الدين ولا ملكه واذا صلح العبد وكيل عن الأجنبي بقبض دينه من  
مولاه لو دفع المولى بعد ذلك دين الأجنبي الى العبد مع ائنة الشهود يبرئ المولى عن الدين وكذلك العبد لو أقر  
انه قبض الدين من الأجنبي وهلك في يده صح إقراره وبرئ المولى عن دين الأجنبي الا أن العبد يستخلف على  
ما ذكر من القبض والهالك فان حلف العبد يبرئ وان نكل لزمه المال في عنقه يباع فيه الا أن يفديه المولى  
كذا في المحيط \* رجل له عبدان مأذونان في التجارة على أحدهما الأجنبي ألف درهم فوكل الأجنبي الآخر  
بقبضه جازت الوكالة ولو أقر بقبضه يصدق فيه مع عبده فان نكل عن عبده لزمه ذلك في عنقه كذا في المغنى  
\* واذا أذن لعبدية في التجارة فحق كل واحد منهم ما دين فوكل بعض غرماء الاول العبد الآخر بقبض دينه  
فأقر بقبضه جاز إقراره ولو أن بعض غرماء الآخر وُكل الاول أو مولاه بقبض دينه من الآخر لم يكن وكيلاً  
في ذلك ولم يجوز قبضه ولو رهن كل واحد منهم حاربه بدينه ووضع على يد الآخر فضاء الرهان فرهن الاول  
يذهب بمافيته ورهن الثاني يذهب من مال الثاني ولو أن العبد المأذون المدينون أحال أحد غرمائه بدينه على  
رجل فان كان حاله بجال كان للعبد على المحتال عليه فالحالة باطلة وان لم يكن للعبد مال على المحتال عليه  
فالحالة جائزة فان وكل الطالب بقبض الدين منه من العبد الذي كان عليه أصل الدين أو مولاه لم يجوز قبضه  
وان كان وكل بقبضه عبداً آخر للمولى أو مكاتبه أو ابن المولى أو عبداً لا عبداً المأذون الذي كان عليه الدين  
فأقر بقبضه من المحتال عليه جاز إقراره فان كان الدين على المولى فأحال به على رجل ثم ان الغريم وكل عبداً  
للمولى بقبضه فأقر بقبضه من المحتال عليه جاز كذا في المبسوط \* العبد المحجور اذا وُكل عن غيره ببيع عين  
من أعيان ماله فذلك جائز واذا باع جائز بيعه وكان الثمن للآخر الا أن العهدة لا تلزم العبد وتلزم الآخر فان  
عق العبد رجعت العهدة اليه ولو أن العبد لم يعق حتى وجد المشتري بالمتاع عيباً فالنقص في ذلك مولى المتاع  
لا العبد فان أقام المشتري البينة على العيب رده على الآخر وأخذ الثمن من الآخر وان لم يكن له بينة  
استخف الآخر على علمه بالله ماله لم أن عبداً فلان الفلاني باعه وما به هذا العيب فان حلف برئ عن

لتمرض زوجها على بيع داره فهو رشوة \* قال لا تخرب ضيعتي هذا ولاك كذا من الاجر فلم يقدر على بيعه فباعه دلال آخر ليس الاول شيء  
وعليه الفتوى \* دفع الى رجل ثوبا قال بعشره فغاد فهو بيني وبينك قال الامام (٧١) الثاني ان باعه بعشرة فلا اجر له وان تعب

وان باعه بأزيد فله اجر مثله اذا

تعب في ذلك لانه عمل باجارة

فاسدة وعليه الفتوى والاجر

مقابل بالبيع دون مقدّماته

كالسعي \* استاجر رجلا لهدم

بنيانه أو بيته كل ذراع

بكذا جاز \* رجل يبيع في

السوق فاستعان بأخرفي

السوق ثم طلب منه أجر

المثل ينظر الى أهل السوق

ان كانوا يعملون في مثله

باجر فله أجر المثل وان

كانوا لا يأخذون في مثله

أجر فلا شيء \* دفع الى حائك

غزل لينسجه سبعاً في أربع

فنسجه ثلاثاً في أربع ان

شاء ضمنه مثل غزله والثوب

للحائك أو أخذ الثوب

وأعطاه الاجر قال شمس الأئمة

الاصح عندي أن يعطيه

أجر مثله لا يراد على ثلاثة

أرباع المسمى وفي رواية أجر

المثل لا يجوز مسمى \* دفع

الى حائك نوعين من الغزل

وأمره أن ينسج أحدهما

أرق والاخر أغلظ فغلظ

الحائك غلظاً ونسجهما

واحد اضمن مثل غزله

والمنسوج له \* والصباغ اذا

وصبغ مكان الحجر الصفر

ان شاء المالك ضمنه الثوب

الابيض وان شاء أخذ

الثوب وأعطاه ما زاد الصبغ

فيه ولا أجر له وان صبغه

رديئاً لم يكن فاحشاً

لا يضمن وان خش ويعرف

ذلك بقول أهل الصناعة

الدعوى وان نكل رد عليه العين وأخذ منه الثمن ولوطعن المشتري بعيب بالمتاع ولكن لم يقم البيعة على  
العيب حتى عتق العبد فأنقص هو العبد بغيره المشتري البيعة على العبد ويحلف العبد اذا لم تكن له بيعة وان  
كان المشتري أقام البيعة على الأمر قبل عتق العبد فلم يقض القاضي بها حتى عتق العبد فأنقص هو  
العبد وقضى القاضي على العبد بتلك البيعة ولا يكلف المشتري إعادة البيعة على العبد بعد العتق وكذلك اذا  
أقام المشتري شاهداً واحداً على الأمر قبل عتق العبد ثم يقيم المشتري شاهداً آخر على العبد ولا يكلف  
إعادة الشاهد الا على العبد ثم اذا نقض القاضي العقد بالعيب ينظر ان كان الأمر هو الذي قبض الثمن  
من المشتري فالمشتري يأخذ الثمن من الأمر ولا يطالب العبد بشيء وان كان العبد هو الذي أخذ الثمن من  
الأمر فالمشتري يأخذ الثمن من العبد فان كان الثمن قد هلك في يد العبد وجع المشتري عليه بالثمن رجوع  
العبد به على الأمر كذا في المحيط \* واذا غصب المأذون من رجل ألف درهم فقبضها منه رجل فهل كنت  
عنده ثم حضر صاحبها فاخترضه من الاجنبي برى العبد منها فان وكل العبد أو مولاه بالقبض من الاجنبي  
جاز اقراره ولو قبضه وكذلك ان اختار ضمان العبد ثم وكل الاجنبي بقبضه جاز ولو وكل المولى بقبضه  
منه لم يجوز وكل المولى ولا اقراره بالقبض ولو دبر المولى عبده المديون فاخترض الغرماء تضمينه القيمة ثم وكلا  
المدير بقبضها منه لم يجوز كيده ولا اقرار المدير بالقبض وكذلك ان اختاروا اتباع المدير ووكلا المولى  
بقبضها منه لم يجوز فان أعتقه بعد التدبير لم يلزمه ضمانه مستأنفاً قبض شيئاً من المدير عن الوكالة الاولى  
لم يجوز قبضه وان وكاه بعد العتق جاز كذا في المبسوط \* وله أن يرهن ويرهن كذا في الكافي \* واذا أراد  
العبد المأذون أن يقضى دين بهض غرمائه أو يعطيه به رهناً فلا تخبرين أن يمنعه فان كان الغريم واحداً  
فرهنه يدينه رهناً ووضعاه على يد المولى فضع من يده ضاع من مال العبد والدين عليه بحاله ولو وضعاه على يد  
عبد له آخر أو مكاتب أو على يدايه فهلك في يد العبد ذهب بالدين وكذلك لو وضعاه على يد عبد للعبد المأذون  
المديون وكذلك لو لم يعرف هلاكه الا بقول العبد كذا في المبسوط \* وللعبد المأذون أن يؤجر أرضه ويستأجر  
الأرض ويدفع الأرض من ارضه ويأخذ الأرض من ارضه كان البذر منه أو من غيره كذا في فتاوى قاضيان  
\* وله أن يشتري طعاماً ويرعه فيها كذا في التبيين \* وليس له أن يدفع طعاماً الى رجل ليرعه ذلك الرجل في  
أرضه بالنصف كذا في النهاية \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ليس للمأذون أن يكفل بكفالة بنفس  
أموال سواء كان عليه دين أو لم يكن فان أذن له المولى بالكفالة فكفل ان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه  
دين لا يجوز وكان شمس الأئمة السرخسي يقول اذا كفل بالمال بغير إذن المولى أو باذن المولى وكان عليه دين  
لا يؤاخذ به الحال انما يؤاخذ به بعد العتق كذا في الذخيرة \* واذا ضمن العبد باذن مولاه لرجل فقال له ان مات  
فلان ولم يقض حقه فانا ضمن وعليه ألف درهم حالة فباعه القاضي بالف دفع الالف الى صاحب المال  
يستوثق منه وان مات ولم يقضه رجوع على الغريم الاول بخصومة كفل به ولو كفل باذن مولاه بنفس حالة  
أو مؤجله ثم باعه المولى جاز وليس للكفول له أن ينقص البيع ويتبع العبد في المشتري حيث وجدته  
فأخذته في الكفالة وهذا عيب في رده المشتري به ان شاء واذا أمر عبده أن يكفل بالف على رجل على ان  
المطلوب ان مات ولم يؤد المال فالعبد ضمان فان باعه المولى من رب المال جاز والثمن للمولى يفعل به ما يشاء  
وان مات المطلوب ولم يقض دينه رجوع الطالب على البائع بدنيه في غنه فان كان دينه أكثر من غنه بطل  
الفضل وان وجد به عيباً فرده وأخذ منه يباع العبد له بدنيه وان هلك الثمن عند البائع ثم وجد المشتري به  
عيباً رده عليه ان شاء ولم يكن له عليه من الثمن شيء ويبيع العبد في غنه فان فضل من غنه شيء أخذ منه دينه  
كذا في المغني \* ويجوز للمأذون أن يشارك غيره شركة عثمان وليس له أن يشارك غيره شركة معاوضة  
ولو فعل ذلك تنعقد معاوضة كذا في المحيط \* ثم شركة العنان انما تصح منه اذا اشترك الشريكان

يضمن قيمة ثوب أبيض \* وفي المحيط أمره أن يصبغه برغفران ويصبغ فصيصه بصبغ ثم يبيع ان شاء ضمنه قيمة ثوبه وان شاء أخذته وأعطاه  
أجر المثل لا يراد على المسمى \* استأجر نجاراً يعمل له عشرة أيام يتناول الذي يليه ولو قال عشرة أيام في الصيف لا يضح لانه مجهول ما لم يقبل

عشرة أيام من أول شهر كذا \* أعطاه درهمين ليحل له يومين فجعل له يومين وامتنع في الثاني أن سمي له عملاً فالأجارة جائزة ويجبر على العمل وإذا مضى له طلب العمل منه وان سمي (٧٢) العمل وقال يومين من الأيام ففاسدة وله أجر مثله أن عمل لجهة الله يومين \* يدفع إلى خياط ثوباً

وقال أقطعه بحيث يصيب القدم وكه خمسة أشبار وعرضه كذا فجاء على نقصان أصبع ونحوه يستحق الأجر وإن زاد النقصان ضمن الخياط \* قال للقصار أقصر لي عشرة أثواب بكذا وبين الجنس لم يجز وإن أراه جاز وإن جاء القصار بثوب غيره خطأ أو عدا خطاؤه الدافع خير مال له بين تضمين أحدهما أن ضمن المستأجر لا يرجع على أحد وإن القصار رجع عليه باستأجر خياط الخيط عشرة قباء للرجال وبين الجنس والقدر قال الإمام ظهير الدين يصح ولو استأجره ليحل له كذا قطناً بكذا درهمين يجوز إذا لم يكن متقواتان القطن في ملكه وإذا كان متقواتا لا يصح كما مر في مسئلة الاستئجار تأدبه روي بين سليله أو دونه زنيحي رابعاً له أن لم يكن معينا وكان متقواتا لا يصح وإن استأجره له صبيده أو ليحتمل أن وقت جاز والألا \* دفع إلى أسكاف درهمين على أن يخزله من جلد أعطاه خفين منعلين من عنده يجوز للتعامل والقياس أن لا يجوز كالأول أعطى الخياط ثوباً على أن يحشوه بقطن له بكذا لانه اجارة في بيع وعن محمد رحمه الله دفع ثوباً إلى الخياط على أن يكون منه القطن ينتج كافي الخلف فخصت المسئلة على الروايتين ولو على أن الظهارة منه لا يصح على الروايات كلها لانه لا تعامل ثم ما محمد أجوز هذا بالرؤية النعل والبطانة جلا على نعل بليق بالجلد وكذا الوشرط أن يخزله على نفسه أربع قطع أو أن يرقع ثوبه وفي نوادر

مطلقاً ذكر الشراء بالنقد أو بالنسيئة أو بالاشتراك العبدان المأذون لهما في التجارة شركة عنان على أن يشترى بالنقد والنسيئة بينهما لم يجز من ذلك النسيئة وجاز النقد فإن أذن لهما المولى في الشركة على الشراء بالنقد والنسيئة ولا دين عليهما فهو جائز كالأذن لكل واحد منهما ماله بالكفالة أو التوكيل بالشراء بالنسيئة كذا في النهاية \* فإن أذن له المولى بشركة المفاوضة لا تجوز المفاوضة منه على سبيل العموم في التجارات كلها وإذا لم تجز المفاوضة على العموم بعد إذن المولى هل تجوز على الخصوص مرة واحدة لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب قال شيخ الإسلام في شرحه ولقائل أن يقول تجوز ولقائل أن يقول لا تجوز كذا في المحيط \* والمأذون يملك الأذن في التجارة وكذلك المكاتب والشريك شركة عنان فيما هو من شركتهم ما واختلف مشايخنا في فصل وهو أن المضارب في نوع خاص إذا أذن لعبد من المضاربة في التجارة أن العبد يصير مأذوناً له في التجارات كلها أم في ذلك النوع خاصة قال شمس الأئمة السرخسي الأصم عندى أنه يكون مأذوناً له في التجارات كلها كذا في الظهيرية \* وله أن يدفع المال مضاربة وإن يأخذ مضاربة وله أن يضعه كذا في المحيط \* وله أن يزرع في أرض نفسه وله أن يودع وأن يستودع وله أن يعبر ويستهير كذا في الذخيرة \* وله أن يؤجر نفسه فيما يملك من الأعمال عندنا وله أن يؤجر كسبه بالاختلاف كذا في المحيط \* وللعبد المأذون أن يؤجر أمته طئراً والامة المأذونة لهما أن تؤجر نفسها طئراً كذا في فتاوى قاضيان \* وليس له بيع نفسه ولا رهنها كذا في السراج الوهاج \* ولا يملك التزوج إلا بإذن المولى فإن تزوج امرأة أخرى فترق بينهما ماله من المهر بسبب الدخول يؤخذ به بعد العتق كذا في المحيط \* ولا يزوج مملوكه فإن تزوج عبده لم يجز إجماعاً وإن زوج أمته فكذلك لا يجوز أيضاً عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون والمضارب وشريك العنان كذا في السراج الوهاج \* وليس للمأذون أن يكتسب عبده وإن كتبه وأجاز مولا لغيره إذا لم يكن عليه دين ثم لا سبيل للعبد على قبض البديل بل ذلك إلى المولى وإن دفعه المكاتب إلى العبد لم يبرأ إلا أن يملكه المولى بقبضها وكذلك إن لحقه دين بعد إجازة المولى الكتابة ولو كان عليه دين كثيراً وقبله فكتابه باطل وإن أجاز المولى فإن لم يرد المكاتب حتى آذاه فإن كان المولى لم يجز له أن يعتق ورده فبقا للمأذون في بيعه في دينه وصرف ما أخذه منه من المكاتب في دينه وإن كان المولى أجاز المكاتب وأمر العبد بقبضها وعلى العبد دين يحيط برقبته وبما في يده فإدى المكاتب الكتابة فهذا الأول سواء في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما هو حر والمولى ضامن لقيمه للغرماء وكذلك المكاتب التي قبضها المولى تؤخذ منه فيصرف إلى الغرماء ولو كان دين المأذون لا يحيط به وماله عتق عندهم جميعاً ثم ضمن قيمته للغرماء وبأخذ الغرماء الكتابة التي قبضها المولى والمأذون من دينهم كذا في المبسوط \* وللغرماء حق إبطال الكتابة قبل ثبوت العتق وإذا لم يطلوا الكتابة حتى عتق بالأداء ضمن المولى قيمته للغرماء كذا في المحيط \* وإذا أدى المكاتب البديل إلى المولى قبل الإجازة ثم أجاز المولى لم يعتق وسلم المقبوض إلى المولى لأنه كسب عبده كذا في التبيين \* وليس له أن يعتق عبداً من كسبه على مال فإن أعتق على مال مع أنه ليس له ذلك وأجاز المولى عتقه فإن لم يكن على العبد دين عملت إجازته وقبض البديل إلى المولى ولو لحق العبد بعد ذلك دين لا يصرف شيء من بديل العتق إلى دينه وإن كان على العبد دين أن كان الدين مستغراً لا تعمل إجازته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تعمل إجازته وإن لم يكن الدين مستغراً فعملت إجازته عند الكل وضمن المولى قيمته للغرماء ولا سبيل للغرماء على العوض كذا في المحيط \* ولا يهب ولا يتصدق بالدرهم والثوب وما أشبه ذلك ولا يعوض بماله بغير شرط ولا يقرض فإن أجاز المولى هذه التبرعات منه فإن لم يكن عليه دين فلا بأس به وإن كان عليه دين لم يجز شيء من ذلك كذا في المبسوط \* ويملك التصديق بالفاس والرخيف وبالفضة بمأذون درهم نص على



ابن سماعة شرط الاراءه فاذا في الرقع والخصف روايتان لانه جعل هذا العمل فتعتبر العادة فيه وكذا الواعطاء مخرقة على أن البطانة والحشون عنده ليجهلها هل قلنسوة وكذا لو دفع الى نذاف ثوب باليندق عليه من قطنه كذا بكذا (٧٣) ولم يبين الاجرم من الثمن صح للتعامل

\* استأجر قميصا يوما وضاع عنده ثم وجده لا أجر عليه ان صدقة المالك وان لبسه في يوم آخر ضمن وان اختلفا في الضياع يحكم الحال \* استأجر ثوبا باللبسه كل يوم بدائق فوضعه في بيته أعواما ولم يلبسه يجب عليه الاجر الى مدة يتخرق فيها الثوب ان لبس ثم بسقط الاجر \* استأجر رجلا ليهب بجمه لانه الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بداله وطلب أجر الماضي ان كان باقي الطريق يساوي الماضي سهوله له ذلك \* استأجر نجارا يوما الى الليل فامرهم آخر أن يتخذوه دواة بدرهم فالتخذ ان علم أنه أجبر لا يحل وان لم يعلم لا بأس وينقص من أجر التجار قدره الآن يجعله في حل \* دفع ثوبا الى خياط وهو أجبر عند خياط آخر أمره أن يقبل عليه العمل بأخذ العمل أيهما شاء وأيهما مات له أن يأخذ العمل الآخر وله الاجر وعليه الضمان فان مات الاستاذ ولم يشرع التلميذ في العمل وهو حراً وعبد مأذون حتى هلك الثوب في حانوت الاستاذ فضمانه عندهما على الاستاذ وان شاء ضمنه المتقبل ورجع هو على مال الاستاذ فاذا أخذ هو في العمل فقد برئ الاستاذ من

مادون الدرهم في كتاب المكاتب وفي الاصل يقول ان تصدق وكانت الصدقة شيئا سوى الطعام وقد بلغت قيمته درهم فاصدا لا يجوز كذا في المغني \* وله أن يتخذ الضيافة اليسيرة استحسانا وليس له أن يتخذ الضيافة العظيمة ثم لا بد من حد فاصل بين العظيمة واليسيرة روى عن محمد بن سلمة أنه قال على مقدار مال تجارته ان كان مال تجارته مثلاً عشرة آلاف فالتخذ الضيافة بمقدار عشرة كان يسيرا وان كان مال تجارته عشرة مثلاً فالتخذ ضيافة بمقدار اثنى عشر فذلك يكون كثيرا عرفا هذا هو الكلام في الضيافة وأما الكلام في الهدية فقول العبد المأذون عليك الهدايا بالمال كولات ولا عليك الا الهدايا بما سواها من الدراهم والدينار قال مشايخنا وانما عليك الهدايا بالمال كولات بمقدار ما يتخذ الدعوة من المال كولات هكذا في المحيط \* ولا بأس بأجابه دعوة العبد التاجر وعامة ثوبه ودابته كذا في الخلاصة \* ولا ضمان فيه على الرجل ان هلك شيء من ذلك عنده كان على العبد دين أو لم يكن كذا في المبسوط \* ويكره كسوة ثوبه كذا في الخلاصة \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المحجور عليه اذا دفع له المولى قوت يومه فدعا بعض رفقاته على ذلك الطعام فلا بأس به بخلاف ما اذا دفع له قوت شهر ولا بأس للرأفة أن تصدق من بيت زوجها بشئ يسير كغيف ونحوه بدون استطلاع رأي الزوج كذا في الكافي \* قال رضي الله تعالى عنه وفي عرفنا المرأة والامة لا تكون مأذونة بالتصدق بالنقد كذا في فتاوى قاضيان \* واذا باع المأذون جارية ودفعها ثم وهب الثمن للمشتري أو بعضه قبل القبض أو بعده أو حط عنه فذلك باطل فان كان وهب بعض الثمن أو حطه قبل القبض أو بعده بعيب طعن به المشتري فهو جائز ولو حط جميع الثمن أو وهبه لم يجز ولو اشترى المأذون جارية وقبضها ثم وهب البائع الثمن للعبد فهو جائز وكذلك لو وهب للمولى وقبله كان بمنزلة هبته للعبد كان عليه دين أو لم يكن وان لم يقبلها المولى في هذا الوجه ولم يقبلها العبد في الوجه الاول كانت الهبة باطلة والمال على العبد بجاهه فان وهب البائع الثمن للعبد أو لمولاه قبل أن يقبضه ثم وجد العبد بالجارية عيبا لم يكن له أن يردّها وهذا استحسان وكذلك هذا في كل ثمن كان بغير عينه وان كان الثمن عرضا بعينه فهو هب المأذون العرض للمشتري قبل أن يقبضه فقبله المشتري فالهبة جائزة فان لم يقبل المشتري الهبة فالهبة باطلة وان كان المشتري وهب الجارية قبل أن يقبضها للعبد فقبلها العبد جاز سواء كان على العبد دين أو لم يكن وكان ذلك فسحاً للعقد وان وهبها للمولى فان لم يكن على العبد دين فهذا انقض صحيح أيضا وان كان على العبد دين فقبلها المولى وقبضها فهذا ليس بنقض للبائع ولو تقابض ثم وهب العبد العرض من المشتري فقبله فالهبة باطلة ولو وهب المشتري الجارية أي بعد التقابض للمأذون أو لمولاه جازت الهبة على سبيل البر المبتدأ فان وجد المأذون بالعرض عيبا ولادين عليه فليس له أن يردّها بالعيب وان كان عليه دين وقد وهب المشتري الجارية للعبد فذلك وان كان قد وهبها لمولاه فله أن يردّها العرض بالعيب وضمنه قيمة الجارية يوم قبضها كذا في المبسوط \* واذا أذن الرجل لعبده في التجارة فباع العبد المأذون جارية عمى في يده بلام وتقابض ثم حدث بالجارية عيب عند مشتري الجارية بآفة سماوية أو بفعل المشتري أو بفعل الاجنبي أو كانت ولدت ولدا أو وطئ المشتري وهي ثيب أو بكر أو وطئها رجل اجنبي ثم ان مشتري الجارية وهب الجارية من المأذون أو من مولاه وعلى المأذون دين أو لادين عليه ثم ان المأذون وجد بالغلام عيبا فأراد أن يردّه كان له ذلك كذا في المغني \* قال واذا اشترى العبد المأذون له جارية من رجل بلام عمى في يده قيمته ألف درهم وبألف درهم وتقابض ثم ان البائع وهب الالف التي قبض والغلام من العبد المأذون في التجارة وقبضها العبد المأذون ثم ان العبد المأذون أراد ردّ الجارية بعيب وجد فيها فليس له أن يردّها وكذلك لو كانت الهبة للمولى ولادين على العبد وان كان عليه دين والهبة للمولى كان له أن يردّها الجارية بالعيب وبأخذ من البائع ألف درهم وقيمة الغلام فان كان أخذ ذلك ثم أبرأه الغرام من الدين أو وهبوه له أو للمولى أو لورثة المولى لم يرد على البائع شيئا مما أخذ منه كذا في المبسوط

(١٠ - فتاوى خامس) الضمان \* دفع الى خياط ثوبا بالخياطة فقطع ومات لاشئ لهن من الاجرة لان الاجرة عادة في مقابلته الخياطة لا القطع وهو الاصح \* اشترى نعلا وشرا كاعلى أن يشركه البائع بصح بخلاف ما اذا اشترى ثوبا على أن يخبطه البائع والفرق وجود التعامل وعدمه

\* استأجره لحفر القبر لم يمين الطول والعرض والعق جازا استحسانا وبؤخذ بوسط ما بعلمه الناس \* إذا عبتوا مكانا لحفره فحفر في موضع آخر ان شاء أجاز له الوفاق في الأصل وان شاء (٧٤) للالتلاف في الوصف غار دفنوا فيه فهو رضا وفي حشو التراب يعتبر العرف وجعله القاضي على

الحفار استحسانا وان انهار  
أودفن فيه ميت آخر قبل  
أن يأتي المستأجر فحكمه  
حكم المبر على ما سبق أنفا  
\* استأجره لحفر البئر والنهر  
لا بد من يمين الطول  
والعرض والعق فان حفر  
ذراعا فوجده جبالا  
يطرق حفرة فيجب على الاتمام  
والالا لانه عذر ويجب أجرة  
ما حفر ان الحفر في منزل  
المستأجر كافي الخياط وكما  
لا ينقص من الاجر بحسب  
لبس المكان لا يزداد بحسب  
الشدان استقبله حفرة \* مشر  
كل ذراع في الجبل بكذا وفي  
الماء بكذا وفي السهل بكذا  
يصح ولو شرط حفر البئر  
وطيما بالاجر ففعل ثم انهار  
بعد الطي له الاجر وان قبل  
الطي فبحسابه وان في غير  
ملكه فلا اجر لعدم التسليم  
وفي المحيط فان كان في مقام  
قدي يكون ذلك فيه فوجده  
أصل ما رأى فان علم أنه سبيل  
عليه الحفر وان قال لم أعلم  
حلف بالله انه لم يعلم  
واستحق الاجر بحسب  
ما حفر وان مات المستأجر له  
الاجر بحسبه هذا اذا كان  
في ملكه أو يده فان عد ما فلا  
اجر الا بالقرع والتسليم قال  
الحسن اذا أراه مكانا في  
الحفر فحفره فهو كذا في  
ملكه ويده وهو قياس قول  
الامام لانه صار في يده بالعين  
وعن محمد رحمه الله أنه لا يكون قابضا الا بالتخلية وهو الصحيح \* استأجره ليلين فلبسه وأصابه المطر قبل الرفع  
لاجر له وان كان في داره بخلاف ما لو حاط بعض الثوب في منزل المالك ثم سرق الثوب يستحق الاجر ولو نصبه بعد الحفاف ثم أفسده المطر

له  
وعن محمد رحمه الله أنه لا يكون قابضا الا بالتخلية وهو الصحيح \* استأجره ليلين فلبسه وأصابه المطر قبل الرفع  
لاجر له وان كان في داره بخلاف ما لو حاط بعض الثوب في منزل المالك ثم سرق الثوب يستحق الاجر ولو نصبه بعد الحفاف ثم أفسده المطر



فله أجر المثل ولو علمنا معلوماً فقيمتها لأن الدراهم لا يبدل لها وقيمة العين بدله \* استأجر عبد أسنة بكذا فاستعمله نصف السنة ثم يخذل أن يكون العبد للوأجر وقيمتها يوم الخلود ألفان وعت (٧٦) السنة عنده وقيمتها ألف ومات العبد في يده يلزمه كل الأجر وقيمة العبد بعد تمام السنة ولا يلزم اجتماع الأجر والضمان لأن

الضمان يجب بعد السنة لعدم التسليم إلى المالك والأجر لعمله تمام السنة \* غصب دابة رجل ثم أجزها به منه يبدل معلوم ليركبها جازت وببرأ من الضمان بالر كوب \* استأجر دابة من خوارزم إلى بخارا ثم ان المستأجر يخذل أن تكون الدابة للوأجر ان هلك قبل الركوب ضمن وان ركبها بعد الخلود برى فقد رجع من ضمان الغصب بالر كوب \* القصار اذا جاء بالثوب مقصورا بعد الخلود ان قصر قبل الخلود لم الاجر وان بعده لا وفي الصباغ ان صبغ قبل الخلود كذلك وبعدده بخير الثوب ان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد الصبغ فيه أو ترك عليه الثوب وضمنه قيمة ثوب أبيض وفي السلاج ان قبل الخلود نسجه فكذلك وان بعده فالثوب للناسج وعليه مثل الفزل \* استأجره لينقد الدراهم فنقد ثم وجد الدراهم زبوا فإرد الأجر وان وجد البعض زبوا فإرد بقدره \* دفع اليه ثلاثة أو قاردهن ليتخذ منه صابونا بمائة درهم على أن ما يحتاج اليه منه ففعل قاله ابن الرب الدين وعليه غرامة ما أنفق الاجير فيه مع أجر المثل \* دفع اليه عشرة أمنا من نحاس ليدقه باربعين درهما فجاء بسبعة أمنا عليه أربعون درهما كالمطرط (السادس في الضمان \* وفيه أنواع) \* الاول استأجر دابة بكاف فاوكفه بمثلها أو أسرحه بكر

الباب الرابع في مسائل الديون التي تنق المأذون وتصرف المولى في المأذون المدينون بالبيع والتسديد والاعتاق وأشباهها

اعلم أن الديون على ثلاثة أوجه دين يتعلق برقبته اتفاقا وهو دين الاستهلاك ودين لا يتعلق برقبته اتفاقا وهو دين وجب بماله وليس في معنى التجارة كالوطاء والسكاح بغير إذن المولى ودين مختلف فيه وهو دين بسبب التجارة وبما هو مثلها كالبيع والشراء والاجارة والاستئجار وضمان المغصوب والودائع والامانات اذا أخذ منها وما يجب من المقر بوطء المشتراة بعد الاستحقاق لاستئذنه الى الشراء فيلحق به كذا في التصرع كذا في المعدن \* واذا أذن الرجل لعبد في التجارة فباع العبد واشترى ولحقه من ذلك دين كثير فقدّمه القرماء الى القاضي والمولى حاضر فطالبوا ببيعهم من المولى فان كان في يده مال حاضر الآن له مالا غائبا يبرح قدومه أو دين حال يبرح خروجه فانه لا يجمل القاضي في بيعه بل يتلوم ويؤخر البيع حتى يقدم المال أو يخرج الدين ولم يقدر لمدة التلوم تقدير افن مشايخنا من قال بأن تقدر بمدة التلوم مو كقول الى رأى القاضي فان مضت مئة ووقع في رأيه أنه مدة التلوم انتهت باع العبد وان وقع في رأيه أن مدة التلوم لم تنته فانه لا يبيعه وقد حكى عن الفقيه أبي

أمناء عليه أربعون درهما كالمطرط (السادس في الضمان \* وفيه أنواع) \* الاول استأجر دابة بكاف فاوكفه بمثلها أو أسرحه بكر لا يضمن ولو يسرح فاوكفه أو أسرحه بـ لا يسرح بمثله فـ لا يضمن كل قيمته عند الامام \* استأجر هاعرا فانه فاسرجهوا وركبها وهلك ان

من بلد الى بلد لا يضمن وان في البلدان من الاشرف لاضمان وان من العوام الذين يركبون عربا لا يضمنون \* تكاري دابة ولم يذكر السرج والا كاف ان كان مثلهما يركب بسرج يضمن اذ اركب با كاف وان يركب بكل منهما (٧٧) لاضمان \* استأجرها بالاجام فالجهم انهما

لا يجهم بئله يضمن \* اكثرها  
ليجمل عليها عشرة مخاضيم  
برجمل ازيد يضمن بقدر  
الزيادة وان لم يطحن فزاد  
وهلك يضمن كل القيمة  
وان ليجمل عليها عشرة فجعل  
في جوالق عشرين فأمر رب  
الدابة أن يضعه عليها ففعل  
وهلاك لاضمان وان جلا  
معاضن ربيع القيمة لان  
النصف مأذون والنصف  
لا ينصف هذا النصف ولو  
كانا في عدلين فجعل كل  
منهما عدلا أو جعل المستأجر  
أولا ثم رب الدابة لاضمان  
أصلا لان رب الدابة حامل  
للزيادة ولو جعل ربهأ أولا  
ضمن المستأجر نصف القيمة  
\* استعان القصار بر رب الثوب  
في الدق وتخرق ولا يدري من  
أى الفعلين قال الامام  
الثاني يضمن نصف قيمته  
وقال محمد رحمه الله كلها  
لان الثوب في يده وان  
استأجرها ليجمل عليه  
شعيرا كيلا معسلا فحمل  
عليه قدره برا يضمن وان  
نصفه برا قال السرخسي  
بضمن وقال بكر لا وهو  
الاستحسان وهو الاصح ولو  
زاد بلغ المكان ثم هلك ضمن  
قدر الزيادة لانه صار غاصبا  
لذلك القدر فلا يبرأ الا بالرد  
على المالك \* وفي فتاوى  
القاضي خالف المستأجر في  
الجنس بان شرط عشرة أفرقة

بكر البخني انه كان يقول مدة التلوم مقدرة بثلاثة أيام فان كان المال الغائب بحيث يقدم عضي ثلاثة أيام فان  
القاضي لا يبيع العبد بيل تلوم حتى يقدم المال أو يخرج الدين وان كان لا يقدم المال الغائب بعد مضي  
ثلاثة أيام فانه يبيعه واذا انقضت مدة التلوم على القولين جميعا ولم يقدم المال ولم يخرج الدين فان القاضي  
يبيع العبد بينهم هذا اذا كان المولى حاضرا فما اذا كان غائبا فانه لا يبيع العبد حتى يحضر المولى ثم اذا باع  
القاضي العبد بحضرة المولى يقسم ثمنه بين الغرماء فبه ذلك ينظر ان كان بالثنى وفاء بالدين كلها أو في كل  
واحد منهم تمام حقه ويصرف الفضل الى المولى ان كان ثمة فضل وان لم يكن بالثنى وفاء بالدين كلها يضرب  
كل غريم في الثن بقدر حقه ولا سبيل لهم على العبد فيما بقي من دينهم حتى يعق العبد كذا في الذخيرة \* فان  
اشترى العبد مولا الذي باعه عليه القاضي للغرماء لم يتبعه الغرماء بشئ مما بقي من الدين قليل ولا كثير وان  
عاد العبد الى ملك من وجب الدين على العبد في ملكه كذا في المغني \* ولو كان بعض الدين حالا وبهضه مؤجلا  
فانه يبيعه ويعطى أصحاب الحال قدر حصته منه ويسلك حصته أصحاب الاجل الى وقت حلول الاجل وهذا  
اذا كان كله ظاهرا ولو كان بعضه ظاهرا وبعضه لم يظهر ولكن سبب الوجوب قد ظهر كالحقير العبد بترافى  
الطريق وعليه دين فان القاضي يبيعه في الدين ويدفع الى الغريم قدر دينه من الثن وان كان الدين مشل  
الثن دفع كله فبه ذلك اذ وقع في البرد ا به فله كذا يرجع صاحب الدابة على الغريم فيأخذ منه قدر حصته  
من ذلك فيضرب هذا بقيمة الدابة والغريم يضرب بدينه فيقسمان الثن بالحصص هكذا في التتارخانية \* ولو  
طلب بعض الغرماء من القاضي البيع والبعض غيب فباعه القاضي للحضور وبيعه جائز على السكك ثم يدفع  
القاضي الى الحضور حصتهم من الثن ويقتطع حصته الغيب فان قال العبد قبل أن يساع ان لفلان على من  
المال كذا وصدقه المولى بذلك أو كذبه وفلان غائب فقال الغرماء الحضور ليس لفلان عليه قليل ولا كثير  
فان العبد يكون مصدقا في ذلك فان حضر الغائب وصدق العبد في اقراره أخذ حقه وان كذبه قسم ما وقف  
له بين الحضور بالحصص كذا في المغني \* ولو أقر بذلك بعد ما باعه القاضي وصدق مولا لم يصدقه قاعلي  
الغرماء ويدفع جميع الثن الى الغرماء المعروفين فان قدم الغائب وأقام البينة على حقه اتبع الغرماء بحصته  
مما أخذوه من الثن وان أراد القاضي أن يستوثق من الغرماء بكفيل حتى يقدم الغائب فأبى الغرماء أن  
يقبلوا فاتهم لا يجبرون على شئ من ذلك ولكن ان أعطوه ذلك وطابت به أنفسهم جاز فان قدم الغائب  
فأقام البينة على اقرار العبد بدينه قبل البيع فذلك جائز أيضا ثم ان كانوا أعطوا كفيل لا وثبت حق الغائب  
بالبينة كان له أن يأخذ حصته ان شاء من الغرماء وان شاء من الكفيل ثم يرجع به الكفيل على الغرماء كذا  
في المبسوط \* ثم القاضي اذا باع العبد للغرماء أو باع أمين القاضي العبد للغرماء لا تحقه العهدة حتى لو  
وجد المشتري بالعبد عيبا فالمشتري لا يرده على القاضي ولا على أمينه ولكن القاضي ينصب وصيا حتى يرده  
عليه ويؤخذ ذلك لو قبض القاضي أو أمينه الثن من المشتري وضاع من يده واستحق العبد من يده المشتري  
فالمشتري لا يرجع على القاضي ولا على أمينه وانما يرجع على الغرماء فان عتق العبد بعد ذلك فالغرماء  
يرجعون بدونهم على العبد وهذا ظاهر وهل يرجعون بما ضمنوا للمشتري من الثن فلاذ كر لهذا الفصل في  
شئ من الكتب وقد اختلف المشايخ فيه والاصح أنهم لا يرجعون وذ كر شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح  
كتاب المأذون أن القاضي اذا أمر أمينه ببيع العبد المأذون المدين بطلب الغرماء ان قال جعلتكم أمينا في  
بيع هذا العبد لا تحقه العهدة وأما اذا قال له بيع هذا العبد ولم يرد فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه  
لا تحقه العهدة ثم في فصل الرتب العيب اذا نصب القاضي الامين خصما للمشتري ورد المشتري العبد عليه  
بالغيب فالقاضي يأمر الامين ببيع العبد ويأمره أن يبين العيب اذا باعه فاذا باعه الامين وأخذ الثن بدأ بدین  
المشتري أو لا فبه ذلك ينظر ان كان الثن الا سرقا قل من الثن الاول غرم الغرماء للمشتري الاول الفضل على

براخملها قدره شعيرا في القياس بضمن وفي الاستحسان لانه أخف فان سلمت لزم المسمى وان عطيت فالقيمة تولا أجر وان شرط شعيرا  
فحمل قدره برا ضمن قيمته لانه أثقل كالخدي مكان البروان سمي من البروز زامه لولا حمل عليه من الشعير مثل ذلك ضمن كل قيمتها ولو حمل شعيرا

عمل في أحد الجوالين شعير أو في الآخر برأض من النصف لأنه مخالف في هذا القدر وعليه نصف الأجر المستكرى خالف بمجاوزة المكان ثم يرجع فمطاب لم يضمن عنده وفي قوله (٧٨) الآخر ضمن قبل الدفع إلى المالك وهو اختيار السرخسي وكذا العاربية بخلاف المودع وقيل

الثلث الآخر ولا يغرم الأمين ذلك وإن كان الثلث الثاني أكثر من الأول أعطى المشتري حقه وما بقي يكون للغرماء وإن انقطع حق الغرماء عن العبد نفذ البيع ولو كان العبد حين رد على أمين القاضي بالعبث مات في يده قبل أن يبيعه ثانياً فالأمين يرجع بالثلث على الغرماء فيما أخذ منهم الثلث ويرده على المشتري كذا في الذخيرة (١) \* وإن كان المولى قد أخذ شيئاً من ذلك من العبد فإن لم يكن على العبد دين حال ما أخذ المولى ذلك ثم لحقه دين لم يجب على المولى رد ما أخذ إن كان قائماً بعينه ولا ضمانه إن كان استهلكه وإن كان على العبد دين حال ما أخذ المولى ذلك يجب على المولى رد ما أخذ إن كان قائماً بعينه وضمانه إن كان استهلكه كذا في المغني \* ولو كان المولى أخذ منه ألف درهم فاستهلكه وعليه دين خمسمائة درهم يومئذ ثم لحقه بعد ذلك دين آخر يأتي على رقبته وعلى جميع ما قبض المولى فإن المولى يغرم الألف كله فيكون للغرماء ويبيع العبد أيضاً في يده ولو لم يلحق العبد دين آخر لم يغرم المولى إلا نصفه وإذا لحق المأذون دين يأتي على رقبته وعلى جميع ما في يده فأخذ منه مولا الغلة بعد ذلك في كل شهر عشرة دراهم حتى أخذ منه مالا كثيراً فالمقبوض سالم للمولى استحقاقاً لأن في أخذ المولى الغلة منفعة للغرماء فانه تبقى له لأن بسبب ما يصل إليه من الغلة ولو كان قبض كل شهر مائة درهم كان باطلاً وعليه أن يرد ما زاد على غلة مثله كذا في المبسوط \* ويتعلق دين التجارة بالكسب الحاصل قبل الدين أو بعده ويتعلق بما قبل من الهبة والصدقة قبل حقوق الدين أو بعده كذا في الركاfty \* ولو أقر العبد المأذون بدين خمسمائة ثم استعاد عبداً بساوي ألفاً فأخذ المولى ثم لحق المأذون بعد ذلك دين يأتي على قيمته وعلى قيمة ما قبضه المولى فإن المقبوض يؤخذ من المولى فيبيع ويقسم ثمنه بين سائر الغرماء فإن أدى المولى الدين الأول سلم العبد له وبيع الآخر في دينهم وليس للمولى أن يخاصم بما أدى من الدين الأول فإن لم يؤد المولى ولكن الغريم الأول أبرأ العبد من دينه بعد ما لحقه الدين الآخر بيع العبد الذي قبضه المولى في دين الآخر إن كان أبرأ من دينه قبل أن يلحقه الدين الآخر سلم العبد الذي قبضه المولى له ولو لم يبرئه حتى لحقه الدين الآخر ثم أقر الغريم الأول أنه لم يكن له على المأذون دين وأن أقر العبد المأذون له بالدين كان باطلاً سلم العبد الذي قبضه المولى له ولا يتبعه صاحب الدين الآخر بشئ منه بخلاف ما إذا أبرأه الغريم الأول ولو كان المولى أقر بالدين الأول كان أقر به العبد ثم قال الغريم الأول لم يكن لي على العبد دين وأقراره باطل فإن الغريم الآخر يأخذ العبد الذي قبضه المولى لبيع في دينه كذا في المبسوط \* وكما تباع رقبته العبد في دين التجارة تباع رقبته فيما كان من جنس التجارة قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى إذا أذن الرجل لعبده في التجارة بما لحقه من دين تجارة أو غصب أو دية بجدها أو دابة عقرها أو بضاعة أو عارية بجدها أو ثوب أحرقه أو أجزأ جيراً ومهر جارية اشتراها أو وطئها ثم استحققت ذلك كله لازم له يؤاخذ به في الحال وتباع رقبته فيه كذا في المحيط \* قيل ما ذكر من الجواب في ضمان عقر الدابة وإحراق الثوب محمول على ما إذا أخذ الثوب أو الدابة أو لاحقاً بصير غاصباً لا أخذ ثم أحرق الثوب أو عقر الدابة فاما إذا عقر الدابة أو أحرق الثوب قبل القبض فينبغي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن لا يؤاخذ به في الحال ولا تباع رقبته فيه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال وتباع رقبته فيه كذا في المغني \* وإذا استعاد دابة من أحد إلى مكان (١) قوله وإن كان المولى قد أخذ شيئاً من ذلك من العبد الخ هذه العبارة لا موقع لها هنا والصواب ذكرها بعد قوله الآتي قريبا في هذه الصحيفة ويتعلق دين التجارة بالكسب الحاصل قبل الدين أو بعده ما لم ويدل على ذلك ما في الذخيرة من أن القاضي يسدأ ببيع الكسب ويستوى أن يكون ذلك الكسب من كسب التجارة أو لم يكن من كسب التجارة فهو الصدقة والهبة ويستوى أن يكون الهدية كسب ذلك قبل لحوق الدين أو بعد لحوق الدين فحق الغرماء يتعلق بجميع ذلك مادام في يد العبد وإن كان المولى قد أخذ شيئاً من ذلك من العبد الخ اهـ محمده

لا تفرق بين الوديعة والإجارة لأن الوديعة مطلقة أما الإجارة فعلى الذهاب لألجنة حتى لو استأجرها ذاهباً وجائلاً لا يضمن كالوديعة وهذا ليس بصحيح والصحيح اختيار شمس الأئمة بالفرق بين الوديعة والإجارة استأجرها لركب فأركب غيره ضمن ولا أجر \* استأجرها لذهب إلى مكان كذا فذهب إلى غيره ضمن ولا أجر سلمت أو هلكت وإن أردت فوطيت بعد بلوغ المقصد ضمن نصف قيمته إن كان ذلك الركوب وعليه الأجر كلاً وخير المالك إن شاء ضمن المستأجر ولا يرجع على المرتد وإن شاء ضمن المرتد ورجع على المستأجر وإن كان مستعيراً لا يرجع عليه ولا فرق بين الثقيل والخفيف لأن الاختلاف بمذاقة الراكب وبعدها ولا يوقف عليه فأدير على الركوب وضمان النصف لأن التلف يعملان مأذون وغيره وإن كانت الدابة لا تطيق ضمن كل القيمة وإن صلباً لا يستمسك عليها أو متاعاً ضمن ما زاد الثقل \* وإن ذكر شرطاً يراها وسلك طريقاً آخر لا يسلكه الناس ضمن وإن بلغ المقصد لزم الأجر وفي الفتاوى إن كانا سواء لا يضمن وإن أحدهما أبعد بحيث يتفاوت في الطول والعرض والسهولة والصعوبة ضمن وإن جهل في البحر ضمن وإن سلكه الناس وإن بلغ يجب الأجر ويضمن بضرب معلوم الدابة في السير وكبحها بالجامان أعطيت كافي دق القصار وضرب الملعوم وعندهما لا يضمن لومعتاداً \* جامع زوجته جامعاً يجمع مثلها ومات

في الطول والعرض والسهولة والصعوبة ضمن وإن جهل في البحر ضمن وإن سلكه الناس وإن بلغ يجب الأجر ويضمن بضرب معلوم الدابة في السير وكبحها بالجامان أعطيت كافي دق القصار وضرب الملعوم وعندهما لا يضمن لومعتاداً \* جامع زوجته جامعاً يجمع مثلها ومات



لا يضمن \* استأجرها لجل معلوم ففسادها برب الدابة فعترت ففسدت الجولة وفسد المتاع يضمن المكارى سواء كان معها رب المتاع أولا \* وفي المنتقى استأجرها لجل معلوم ففسادها برب الدابة فعترت ففسدت الجولة وفسد المتاع يضمن المكارى وكذا (٧٩) لو كانا يقودانها أو يسوقانها ولو انقطع

الحبل ففسد المتاع يضمن بالانفاق \* ولو أصابه الشمس أو المطر ففسد لا يضمن وعندهما يضمن وكذا لو سرق من ظهرها ولو عليها عيب ففسد ففسد الدابة فعترت ففسدت الدابة لا يضمن لأنه في يده نفسه بخلاف المتاع ولو كان العبد لا يستمسك ضمن كالشوب والبهيمة إذا هلك بسوقه \* ولو لجل عليها رب المتاع المتاع فركبها فعترت ففسدت الجولة أو فسد المتاع لا يضمن صاحب الدابة \* المستأجر يركب الدابة ولبس من الثياب أكثر مما عليه حين استأجر أن مثل ما يلبس الناس لا يضمن ولا يضمن بقدر الزيادة \* استأجرها لجل عليه زقامن ثمن فرفعه المالك والجمال حتى يضر على رأس الجمال ويحرق لا يضمن الجمال لأنه في يد صاحبه وفي المنتقى لو وضعه الجمال في الطريق ثم أراد رفعه فاستعان برب الزق فذهب بضاعته فوقع وتحرق ضمن الجمال لأنه صار في ضمانه ولو بلغ منزل صاحب الزق وأنزله الجمال وصاحبه ووقع من أيديهما يضمن الجمال والقياس أن يضمن النصف وبه أخذ الفقهاء وكثير من المشايخ \* أمر رجل بجمل الحقيقة إلى مكان كذا فأنشقت

معلوم فذهب بها إلى مكان آخر حتى صار بخالفها ضامنا تباع رقبته كذا في الذخيرة \* وإذا تزوج امرأة ودخل بها كان النكاح باذن المولى يباع بدين المهر ثم يشترط لصحة بيع القاضي أذن الغرماء بالبيع وأذن المولى كذا في المعنى \* وإذا أذن الرجل لأمته فلحقه دين ثم وهب لها هبة أو تصدق عليها بصدقة أو اكتسبت مالا من التجارة أو غيرها فغرماءها أحق بجميع ذلك من مولاهما كذا في المبسوط \* إذا أذن لأمته في التجارة ثم ولدت ولدا هل يسرى الدين إلى ولدها حتى يباع ولدها في الدين كالأم فهذا على وجهين أما إن ولدت بعد مالقتها الدين أو ولدت قبل أن يلقها الدين ثم لحقها الدين ثم لحقها الدين بعد ذلك فإن ولدت بعد مالقتها الدين فإنه يسرى الدين إلى ولدها يباع الولد معه في الدين إلا أن يفديهما المولى كذا في المعنى \* ولو ولدت ولدا وعلمها دين وبعد الولادة فلحقها دين أيضا بعد ذلك استترك الغرماء جميعا ما ليتها إذا بيعت فأما ولدها فلا يحجب الدين الأول خاصة ولو ولدت ولدين أحدهما قبل الدين والاخر بعد الدين لحق الدين الولد الاخر دون الاول كذا في المبسوط \* ولا يتعلق دين العبد بدين المولى ليخبر به بخلاف كسبه الذي في يده فإنه يتعلق به وإن قال المولى هو مالي عندك لتجربته كذا في التتارخانية \* وإذا دفع الرجل إلى عبده مالا ليعمل به بشهود وأذن له في التجارة فباع واشترى فلحقه دين ثم مات وفي يده مال ولا يعرف مال المولى بعينه فجميع ما في يد العبد بدين غرمائه لا شيء للمولى منه إلا أن يعرف شيء للمولى بعينه فأيأخذه دون الغرماء وكذلك لو عرف شيء بعينه اشتراه بمال المولى أو باع به مال المولى كذا في المبسوط \* وإن أقر العبد في حال حياته وصحته بعد مالقة الدين أن هذا المال الذي في يده مال المولى الذي دفعه إليه وقد عرف دفع المال إلى العبد بعمالة الشهود والأنهم لا يعرفون مال المولى بعينه لم يكن إقراره صحيحا ولو كان أقر بذلك لاجنبى يصح إقراره فإن أقام المولى بينة أن هذا المال هو المال الذي دفعه إلى العبد أو أقر غرماء العبد بذلك كان المولى أحق به كذا في المعنى \* ولو كان على العبد دين حال ودين مؤجل فقاضى المولى من ثمنه الحال ثم حل الاجل ضمنه المولى وسلم للاول ما قبض وإن لم يبعه للاول يبيعه للثاني ولو طلب صاحب الحال من القاضي ببيعة فباعه أعطاه حصته ودفع الباقي إلى المولى حتى يحل الاجل فإن هلك في يده لم يضمن وشارك الثاني الاول فيما قبض ولو استلم المولى ما قبض وقضاه غريمه ضمن للثاني فإن تولى ما على المولى شاركه الثاني الاول ثم يرجعان على الغريم الذي قضاه المولى كذا في التتارخانية \* ولو لم يبيع القاضي العبد للغريم ولكن المولى باعه برضا صاحب الدين الحال فبيعه جائز ثم يعطى نصف الثمن صاحب الدين الحال فيسلم للمولى نصف الثمن فإذا حل الدين الاخر أخذ صاحب من المولى نصف القيمة ولا سبيل له على الثمن فإن تولى ما على المولى من نصف القيمة لم يرجع على الذي أخذ نصف الثمن بشئ وإذا باعه المولى بغير أمر القاضي والغرماء فبيعه باطل فإن أجازوا البيع أو قضاهم المولى الدين أو كان في الثمن وقام بدينهم فأعطاهم نفذ البيع كذا في المبسوط \* وإذا باع المولى العبد المأذون المدين بغير رضا الغرماء وسلمه إلى المشتري ثم جاء الغرماء يطالبون العبد بدينهم فأرادوا أن يفسخوا بيع المولى والبائع والمشتري حاضران كان للغرماء أن يفسخوا البيع قال مشايخنا هذا إذا كانوا لا يصلون إلى دينهم فأما إذا كان يصل اليهم الثمن وفي الثمن وقام بدينهم فليس لهم أن يفسخوا البيع فإذا كان أحدهما غائبا أما البائع وأما المشتري أجمعوا على أن المشتري إذا كان غائبا والبائع حاضر مع العبد أنه ليس للغرماء أن يفسخوا البيع ويفسخوا العقد معه وأما إذا كان المشتري حاضرا مع العبد قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا خصومة لهم مع المشتري كذا في المعنى \* ولو أن الغرماء لم يقدروا على المشتري وعلى العبد المأذون أن يفسخوا على البائع وأرادوا أن يضمنوا البائع قيمة العبد فلم يملك ثم إذا ضمنوا البائع قيمة العبد اقتسموها بينهم بالحصص يضرب كل واحد منهم بجميع دينه في تلك القيمة وجاز في البيع العبد وسلم الثمن للمولى ولم يكن للغرماء على العبد سبيل ما لم يعتق العبد كالمبيع العبد بدينهم ولو أجازوا

بنفسها وخرج ما فيه الا يضمن بخلاف الجمال إذا انقطع الحبل وسقط الحمل لأن التقصير من قبل صاحب الحقيقة \* إذا حل الجمال على عتقه فعتر وأهرق وصاحبه معه ضمن ولو من من أجرة الناس لا يضمن إجماعا كالحرق والغرق الغالب ولأنه هو الذي زعم الناس

حتى انكسر ضمن وصاحبه يخبر ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحط عنه من الاجر بازا ما جل وان شاء ضمنه وقت الحبل في ذلك المكان الذي جعله استأجر مكاريا ليعمل عصبه على (٨٠) دابة فعمله فلما أراد أن يضمه عليه أخذ الجوالق من جانب فسقط العبد الاخر وانشق

الربح وتلف ما فيه ضمن المكاريا استأجره ليعمل عليها وقران الخططة الى المصرف فعمل وبلغ فلما انصرف حمل عليها فلما فرضت وماتت ضمن الخلاف بخلاف ركوبه حال الرجوع وان بلاذنه لانه متعارف قال القاضي بالركوب ضمن أيضا وكذا في الدابة المستعارة اذ اركب حال الرد \* تكرار دابة ليعمل عليها انسا نابا جرم معلوم فعمل امرأة فقبلة فطبت ان كانت لا تطبق ضمن الكل وان كانت تطبق لا يضمن استحسانا وعليه الاجر استأجر جارا ليعمل عليه عشرين وقران تراب الى أرضه بدرهم وله في أرضه لبن وكلما عاد جمل عليه وقران من لبن فان هلك في العود ضمن قيمته ولا اجر وان سلم حتى تم العمل فعليه تمام الاجر كما اذا استكرى دابة الى ستة فرائخ فصار سبعة يجب الاجر وقيما اذا غاصب الجمل اذا نزل في المفازة وتمكن من الانتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع بمطر أو سرقة غالبه ضمن (نوع آخر) \* استأجر جارا وفضل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع ان ذهب الجار من حيث لا يشعربه وهو حافظ لا يضمن في تركه الطلب اذا كان آتيا من وجوده لوطالبه في المواضع التي ذهب فلما وقفه وشرع في الصلاة فذهب الجار وهو يراه فضاع ولم يقطع الصلاة يضمن ولو في الفرض لان الحفظ غير واجب عليه لانه قادر وكذا لو كان في بول أو غائط أو حديث مع غيره فذهب ولو أرى عن بصره حتى ضاع ضمن ولا يكون البقار تاركا للحفظ

البيع كان الثمن لهم ويرى البائع من القيمة فان هلك الثمن في يد البائع قبل أن يقبضه الغرماء من البائع هلك من مال الغرماء ويرى البائع من القيمة فاذا عتق العبد اتبعوه بجميع دينهم ولو أن الغرماء أجازوا البيع بعد ما هلك الثمن في يد البائع صحت الاجارة فكان الهلاك على الغرماء هكذا ذكر في ظاهر الرواية وان اختار بعض الغرماء ضمن القيمة واختار بعضهم الثمن كان لهم ذلك ويكون فائدة هذا أن تكون القيمة أكثر من الثمن ويكون للذين اختاروا القيمة حصصهم من القيمة وللذين اختاروا الثمن حصصهم من الثمن حتى لو كانوا أربعة واختار أحدهم ضمن القيمة له ربع القيمة لا غير والذين اختاروا الثمن لهم ثلاثة أرباع الثمن والباقي للمولى ويتبع ذلك البيع في جميع العبد وهذا بخلاف ما لو كان المشتري والبائع حاضرين والعبد قائم في يد المشتري فاجاز بعضهم البيع وأبطله بعضهم كان الباطل أولى ولم يجز البيع في ثمن من العبد كذا في المحيط \* فلما أن الغرماء قد ردوا على البائع والمشتري ولم يردوا على العبد قلهم الخيارات شأوا ضمنوا البائع قيمة العبد وان شأوا ضمنوا المشتري فان ضمنوا المشتري قيمة العبد رجح المشتري على البائع بالثمن الذي تقدمه وان اختاروا تضمين المولى قيمة العبد جاز البيع فيما بينه وبين المشتري وأيهما اختار الغرماء ضمما به يرى الاخر براءة مؤبدة بحيث لا يعود الضمان اليه أبدا كذا في المغني \* فان أخذ الغرماء القيمة من البائع أو من المشتري ثم ظهر العبد فأرادوا أن يأخذوا العبد ويردوا القيمة على من أخذوا منه القيمة ينظر ان أخذ الغرماء القيمة بزعم أنفسهم بان ادعوا أن قيمة العبد كذا وأنكر الذي اختار الغرماء تضمينه فأقاموا البينة على ما ادعوه من القيمة واستحلفوه ونكل لاسبيل لهم على العبد وان أخذوا القيمة بزعم الضامن بأن ادعى الضامن أن قيمته كذا دون ما ادعى الغرماء وحلف على ذلك ولم يكن للغرماء بينة كان لهم أن يأخذوا العبد ثم اذا اختاروا أخذ القيمة من المولى وأخذوا القيمة منه ثم ظهر العبد وأطلع المشتري على عيب بالعبد ورده على المولى البائع يقضاه القاضي فالمولى هل يرد العبد على الغرماء \* هذا العيب فهذا على وجهين الاول اذا لم يكن المولى البائع عالما بالعيب وقت بيعه من المشتري وفي هذا الوجه ان كان العيب عيبا لا يحدث مثله وقد رده عليه بالبينة أو بنكوله أو باقراره يرد على الغرماء وان كان العيب عيبا يحدث مثله وقد رده عليه بالبينة أو بنكوله رده على الغرماء وان رده بحكم اقراره لا يرد على الغرماء لأن يقيم البينة أن هذا العيب كان بالعبد قبل شرا هذا المشتري أو يستحلفهم على ذلك فينكلوا الوجه الثاني أن يكون المولى البائع عالما بالعيب وقت البيع من المشتري وهذا الوجه على قسمين ان كان القاضي قضى عليه بقيمة العبد معيبا فليس له أن يرد العبد على الغرماء وان كان القاضي قضى عليه بقيمته صحح فله أن يرد على الغرماء اذا كان العيب عيبا لا يحدث مثله أو يحدث الا أنه رده عليه بالبينة أو بنكوله معنى هذه المسئلة أن الغرماء حين أرادوا أخذ القيمة من المولى قال ان هذا العبد معيب بعيب كان به وقت بيعي اياه من المشتري فصدمه الغرماء في ذلك وضمنوه قيمته معيبا أو كذبوه وقالوا لا بل كان العبد صحيفا وقت بيعك اياه من المشتري وانما حدث العيب في يد المشتري فلنا حق تضمينك قيمته صحيفا فضمنوه قيمته صحيفا والحكم ما ذكرنا فان كان الغرماء أخذوا القيمة من المولى وظهر العيب في يد المشتري وأطلع على عيب قديم بالعبد فلم يرد على المولى حتى تعيب عنده بعيب آخر لا يكون للمشتري حق الرد على المولى ولكن يرجع عليه بنقصان العيب واذا رجع على المولى بنقصان العيب ليس للمولى أن يرجع على الغرماء بنقصان العيب كذا في المسئلة في هذا الكتاب من غير ذلك بخلاف بعض مشايخنا قالوا هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى له أن يرجع على الغرماء بنقصان العيب قالوا وقد نص على هذا الخلاف في بعض نسخ هذا الكتاب كذا في المحيط \* ولو أعتق المولى رقيقا من رقيق المأذون وعلى المأذون دين هل ينفذ عتقه فهو على وجهين اما أن يكون الدين على المأذون مستغرا أو

في المواضع التي ذهب فلما وقفه وشرع في الصلاة فذهب الجار وهو يراه فضاع ولم يقطع الصلاة يضمن ولو في الفرض لان الحفظ غير واجب عليه لانه قادر وكذا لو كان في بول أو غائط أو حديث مع غيره فذهب ولو أرى عن بصره حتى ضاع ضمن ولا يكون البقار تاركا للحفظ

مالم يغيب عن بصره وان كان نائما وان غاب عن بصره يكون تارك الحفظ \* وفي الصغرى اذا نام فاعدا لا يكون تارك الحفظ ولو مضطجعا يكون تاركا وقوله ضل في الطريق لا يضمن أى اذا لم يغيب عن بصره اما اذا اشتغل بعمل آخر (٨١) يضمن اذا ضل وكذا الجواز الى الحباز ليس ترمى

الخبر وترك الجاران غاب

عن بصره ضمن والا فلا وعلى

هذا قوله جاران فاشتهل

بحمل أحدهما فضاع الآخر

والنقيب بالبصر في الليل

والنهار سواء - برأيه يرى

في النهار من بعد وفي الليل

لا وفيما ان غاب عن بصره

يضمن وفي المحيط وفي

السفر لا ضمان بكل حال \*

ولو ربط الجار على آرى في

سكة نافذة ولا منزل له فيها

ولا لقربيه ان كان استأجره

لرب كوب نفسه يضمن ان

ضاع ولو مطلقا بلا بيان

الراكب وهنار جال نيام

ليسوا في عيال المستأجر ولا

من أجزائه ان لم يستحفظهم

ضمن ان ضاع وان استحفظ

بعضهم وقبلوا منه والغالب

نمته أن نوم الحافظ ليس

باضاعة لا يضمن وان كان

يعتدوم الحافظ اضاعه ضمن

\* ترك الجار على الباب ودخل

المنزل ليأخذ خشب الجار

وضاع ان لم يغيب عن بصره

لا ضمان وان غاب ان

موضعا لا يعتد نصيبا كما

كانت السكة غير نافذة

بعض القرى لا يضمن ر

اعتد نصيبا ضمن \* ربط

الجار على بابه ودخل الدار

ليأخذ شيا أو المسجد يصلي

فهذا وترك الربط سواء

فيضمن في المختار ذكره

السرخسي \* استأجر جماعة

(١١ - فتاوى خامس)

كل منهم جارا من رجل فقال المستأجر

بعثوا واحدا لتعاهد الجرف فبعثوا واحدا فقال المستأجر لعاهد فباعه

أذهب بجماروا ذهب الجوار الى فذهب ولم يقدر عليه فلا ضمان على العاهد وكذا اذا استأجر دابة من القصرية الى المصر فبعث المكرى معه

غير مستغرق فان كان الدين غير مستغرق كان أبو حنيفة رجه الله تعالى بقوله أو لآبائه لا ينفذ عتقه ثم رجع وقال بأنه ينفذ عتقه وان كان الدين مستغرقا لا ينفذ عتق المولى عند أبي حنيفة رجه الله تعالى بقوله واحدا وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ينفذ عتقه على كل حال واختلف بينهم في هذه المسئلة فرفع المسئلة أخرى وهو أن دين العبد هل يمنع وقوع الملك للمولى في أكسائه فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى يمنع ان كان مستغرقا قول واحد وان كان غير مستغرق فله فيه قولان على قوله الأول يمنع وعلى قوله الآخر لا يمنع وعلى قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى لا يمنع وان كان مستغرقا ولكن يمنع المولى عن التصرف فيه اذا ثبت هذا فنقول اذا عتق المولى عبدا من كسب العبد المأذون لا يضمن عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما يضمن سواء كان موسرا أو معسرا لأنه اذا كان المولى معسرا كان للغريم اتباع العبد المأذون بالقيمة ثم العبد المأذون يرجع بما أدى على المعتق وهو المولى بخلاف ما لو أعتق المأذون وسعى في قيمته للغرماء حال اعسار المولى فانه لا يرجع بذلك على المولى كذا في المغنى \* وان أعتق عبده لم يعتقه وأعتق أبي حنيفة رجه الله تعالى يريد به أنهم لم يعتقوا في حق الغرماء ولهم أن يبيعوهم ويستوفوا ديونهم منهم وأما في حق المولى فهم أحرار بالاجماع حتى ان الغرماء لو أبرؤهم من الدين أو باعوههم من المولى أو قضى المولى دينهم فأنهم أحرار وأما عندهما فينفذ عتقه فيهم ويضمن قيمتهم للغرماء ان كان موسرا وسعى في قيمتهم ان كان معسرا ورجعوا بذلك على المولى كذا في الينابيع \* ولو لحق العبد المأذون دين كثيرا فاعتقه المولى وأخذ ما في يده من المال فاستهلكه ثم اختار الغرماء اتباع العبد وأخذوا منه الدين رجع العبد على المولى في المال الذي أخذ منه بما أذاه من الدين بقيمة ذلك وان كان قائما في يد المولى اتبعه العبد حتى يستوفي منه مقدار ما أدى وما فضل منه فهو للمولى وكذلك لو لم يوف العبد الدين ولكن الغرماء أبرؤهم منه لم يرجع على المولى بشئ من ذلك المال وكذلك ان كانت أمة فاعتقها وأخذ منها مالها وولدها ورش يدها وقد كان الدين لحقها قبل الولادة والجنابة ثم حضر الغرماء فان المولى يجبر على أن يدفع اليها مالها التقتضى دينها ولا يجبر على دفع الولد والارث ان كان لم يعتقها ولكن تباع بقيمة ضئ من ثمنها ومن أرش اليه الدين وان كان المولى أعتقها فالغرماء ان يرجعوا عليه بقيمتها ثم يباع ولدها في دينهم أيضا يأخذون من المولى الارش أيضا ثم يبيعون الالة بما بقي من دينهم وان شأوا تبعوها بجميع الدين وتركوا اتباع المولى فان تبعوها بدينهم فأخذوا منها سلم للمولى ولدا لامة وما أخذ من أرش يدها لم يكن لها أن ترجع على المولى بالولد والارث كما لا ترجع بقيمة نفسها ولها أن ترجع على المولى بما أخذ من ماله او كذلك لو باعها للغرماء بدينهم وقبض الثمن ثم أعتق المشتري الجارية فان شاء الغرماء أخذوا الثمن واتبعوا الجارية بما بقي من دينهم وان شأوا تبعوها بجميع دينهم فان أخذوا ذلك منها سلم للمولى الثمن وكذلك اذا كان المولى كائنا باذن الغرماء كان لهم أن يأخذوا جميع ما يقبض المولى من المكتبة وليس لهم أن يرجعوا فيها بشئ من دينهم مادامت مكتبة فان قبض المولى جميع المكتبة وعتقت فالغرماء بالخيار ان شأوا أخذوا المكتبة من السيد ثم اتبعوا الامة بما بقي من دينهم وان شأوا أخذوا الامة بجميع دينهم فان أخذوها منها سلمت المكتبة للمولى كذا في المسوط \* في جامع الفتاوى عليه أربعة آلاف درهم وله متاع قيمته ثلاثة آلاف درهم فأنف المولى عليه ذلك وأعتق العبد فالغرماء بالخيار ان شأوا ضمنوا المعتق أربعة آلاف درهم وهو لا يرجع على المولى بثلاثة آلاف درهم قيمة المتاع وان شأوا ضمنوا المولى أربعة آلاف درهم وهو لا يرجع على المعتق بشئ كذا في التتارخانة \* وان وقع الاختلاف بين المولى والغرماء فقال الغرماء للمولى قد أعتقته فلنا عليك القيمة وقال المولى لم أعتقه فالحق قول المولى ويبيع العبد للغرماء واقرارهم باعتاق العبد لا يضمن رادة العبد واذا بقي ديونهم على العبد بعد اقرارهم بالا عتاق يبيع العبد بديونهم ولا يلتفت الى قولهم كذا في الذخيرة \* العبد المأذون المديون اذا باعه المولى من غير اذن الغرماء

(١١ - فتاوى خامس) كل منهم جارا من رجل فقال المستأجر بعثوا واحدا لتعاهد الجرف فبعثوا واحدا فقال المستأجر لعاهد فباعه أذهب بجماروا ذهب الجوار الى فذهب ولم يقدر عليه فلا ضمان على العاهد وكذا اذا استأجر دابة من القصرية الى المصر فبعث المكرى معه

رجلا فاشتغل المبعوث بأمره في الطريق وذهب المستكرى وحده فضاغت في يده لاضمان على المبعوث \* استأجر منه دابة شهر فحضت المدة ولم يردّها على المالك حتى عطبت عنده (٨٣) فلا ضمان على المستأجر لأن مؤنة الرد على المالك \* قال صاحب المحيط قال مشايخنا

هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال ولو لم يلاذنه فؤنة الرد مستأجرا أو مستعيرا على الذي أخرج \* استأجرها من موضع الى موضع معلوم يذهب عليها ويحيى وقال دالى الموضع الذي استأجرها على المستأجر وان ذهب بها الى منزله فنفتت ضمن المستأجر فان قال اركبها الى موضع كذا ورددّها الى منزلي ليس على المستأجر الرد بل على المواتر الاتيان حتى يأخذ دابته \* استأجر حمارا لنقل التراب من الخربة فان هدمت الحائط وقت نقله فهو رب المستأجر وتلف الحمار إن من معالجته ضمن وان لم يخرجه بلاصنعه ولم يقف المستأجر على وهن الخربة ولا وقف الحمار على الوهن لا يضمن \* ساق الدابة المستأجرة ليردها الى مالكها وهلك لا ضمان وان سمع أن المالك في بلد آخر غير موضع الاستئجار فساقها اليه فعطبت ضمن لان علم الرد الى موضع الاستئجار وان حل عليه شيئا وقت الرد يضمن اذا هلك منه وكذا اذا ركب المستأجرة أو المستعارة في وقت الرد واختار الفقيه أنه لا ضمان فيهما استحضانا ولا خفاء أنهما لو جرحا لا تقاد له الركوب كافي مسئلة الرد بالعيب \* استأجرها الى موضع

فأعتقه المشتري قبل أن يقبضه فانه يقف عتقه ان أجاز الغرماء البيع أو قضى المولى دين الغرماء أو أبرأ الغرماء العبد عن الدين ينفذ عتق المشتري فان أبى الغرماء أن يجيزوا البيع وأبى المولى أن يقضى دينهم فانه يبطل عتقه ويباع العبد للغرماء بدنيهم وأما اذا قبض العبد ثم أعتقه فانه ينفذ عتقه واذا نفذ عتق المشتري بعد القبض فالغرماء بعد هذا بالخيار ان شاءوا أجازوا البيع وأخذوا الثمن وان شاءوا ضمنوا البائع القيمة وان ضمنوا قيمة العبد فبيع المولى بتقذوب سلم الثمن للمولى كذا في المحيط \* ولولم يعتقه المشتري واكتفبه باعه أو وهبه وسلمه فان تم البيع الاول ببعض ما وصفناه اجازة وقضاء دين أو وفاة الثمن بدنيهم فأخذوه جاز ما فعل المشتري فيه ولولم يبيع المولى ولكنه وهبه لرجل وسلمه ثم ضمنه الغرماء القيمة نفذت الهبة فان رجع في الهبة بكم أو بغير حكم سلم العبد له ولم يكن له على الرجل القيمة ولا للغرماء على العبد سبيل فان وجد به عيب ينقص من القيمة التي غرمها كان له أن يردّه ويأخذ القيمة فان كان أعتقه بعد الرجوع في الهبة قبل أن يعلم بالعيب أو دبره أو حدث به عيب رجع بمابين العيب والصحة من القيمة وللغرماء أن يردوا القيمة ويبيعوا العبد في الدين في غير العتق والتدبير الا ان شاء المولى أن لا يطالبهم بالنقصان ويرضى به معيبا وان كان هذا في جارية قد وطئت بشبهة فوجب لها العتق لم يكن للغرماء عليها سبيل من أجل الزيادة المنفصلة ولو كان المولى باعه وغيبه المشتري فضمن الغرماء المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا لا يحدث مثله وحدث به عيب آخر فرجع بنقصان القيمة على البائع لم يكن البائع أن يرجع على الغرماء بالقيمة ولكنه يرجع بحصة العيب من القيمة التي غرمها للغرماء كذا في المبسوط \* واذا باع العبد المأذون شيئا من اكسابه من المولى بمثل قيمته جاز ان كان مديونا وان لم يكن مديونا لا يجوز ان سلم العبد المبيع الى المولى قبل أن يأخذ الثمن من المولى لا يسقط الثمن من المولى كذا في المحيط \* اذا باع من المولى شيئا بنقصان لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاحشا كان الغن أو يسيرا وعندهما جاز البيع فاحشا كان الغن أو يسيرا ولكن بخير المولى بين أن يزل الغن وبين أن يقبض البيع وهذا الذي ذكرنا قول بعض المشايخ وقيل الصحيح أن قوله تقولهما كذا في الكفاية \* وان باع من أجنبي وعليه دين فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز سواه باعه بمثل القيمة أو بأقل بحيث يتغاب الناس في مثله أو لا يتغابن ولا يؤمر الاجنبي أن يبلغ الثمن الى تمام القيمة فالاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن في تصرف العبد مع الاجنبي يتحمل الغن اليسير والفاحش وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان باعه من أجنبي بمثل القيمة أو أقل مقدار ما يتغاب الناس فيه يجوز ولا يؤمر المشتري أن يبلغ الثمن الى تمام القيمة كذا في المغني \* واذا باع العبد المأذون بعض ما في يده من التجارة أو اشتري شيئا ببعض المال الذي من تجارته وحاشي في ذلك وكان ذلك في مرض موت المولى ثم مات المولى من مرضه ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز حاشي العبد بما يتغاب الناس في مثله أو لا يتغابن في مثله مالم يتجاوز الحجابة ثلث مال المولى فاذا جاوزت ثلث مال المولى فانه يخير المشتري فان شاء أدى ما زاد على الثلث وان شاء نقض البيع ولم يؤد ما زاد على الثلث بخلاف ما لو كان المولى صحيحا وحاشي العبد بما يتغاب الناس في مثله أو لا يتغابن الناس في مثله فانه يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كيفية ما كان جاوزت الحجابة ثلث المال أو لم تجاوز ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان باع واشتري وحاشي ما يتغاب الناس في مثله فانه يجوز ويسلم للمشتري اذا لم يتجاوز ثلث ماله وان جاوزت ثلث ماله يخير المشتري كما لو باع المولى واشتري بنفسه وحاشي بحجابة يسيرة وان باع واشتري وحاشي بما لا يتغاب الناس فيه فانه لا يجوز البيع عندهما حتى اذا قال المشتري أنا أؤتي قدر الحجابة فلا أنقض البيع لا يكون له ذلك على قولهما هذا الذي ذكرنا كله اذا لم يكن على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين محيط برقبته وعما في يده أو لا محيط فباع واشتري وحاشي بحجابة يسيرة أو فاحشة فالجواب فيه عندهم

وأخبر بخصوص في الطريق فسدك مع ذلك ولم تلفت فأخذوها ان سلكه الناس مع ذلك الخبر لا يضمن ولا يضمن جيعا \* استأجر رجلا ودفع له حمارا وخسن ليسرى شيئا للتجارة في موضع كذا فذهب واشتري وأخذ النظم جرح القافلة فذهب البعض خلف الحمار

ولم يذهب البعض والآخر فن ذهب بعضه واسترد والبعض لافان كان الذين استردوا يلمون الذين لم يذهبوا ومن وان كان الذين ذهبوا يلمون  
لما فيه من تحمل المتاع لاضمان وان توجه الى القافلة القطاع فالتى المسكاري (٨٣) المتاع وذهب بجماره فأخذ القطاع القماش ان

كان يعلم لولا القرار بالجار  
لاخذوا الجمار مع القماش  
لايضمن وان أمكنه القرار  
مع القماش والجار وترك  
القماش يضمن كالمودع اذا  
وقع الحريق في داره ويمكن  
من ازالة الوديعة أو صادر  
العامل المودع ويمكن من  
ايداع الوديعة عند ثقة ولم  
يفعل حتى أخذت الوديعة  
استأجر الجمار جوارقا  
ليحمل فيه متاعا وأخذ  
اعوان الظالم ليحمل القماش  
فترك الجوارق واشتغل  
بالحمل حتى ضاع الجوارق  
ان الشغل بحال لوتركه خاف  
عسوبة الظالم لاضمان  
والايضمن \* مستأجر الجمار  
قبضه وأرسله في كرمه مع  
برذعته فسرقا البرذعة وأثر  
فيه البرد ومرض ومات  
في يد المالك ان كان الكرم  
حصينا بان يكون له حائل  
رفيع لا يقع بصر المار على  
الكرم وله باب مغلق فان  
عدم واحد لم يكن حصينا  
والبرد لا يضره مع البرذعة  
لا يضمن البرذعة والجار وان  
بحال يضره مع البرذعة ضمن  
قيمة الجمار لا البرذعة وان لم  
يكن حصينا ويضره مع  
البرذعة ضمن قيمته ما وان بحال  
لا يضره مع البرذعة ضمن  
قيمة البرذعة لا الجمار ويضمن  
نقصان الجمار الى وقت الرد  
الى المالك لانه كالمغاصب  
للمار حين أرسله فيه ويرأ

جميعا كالجواب فيما اذا لم يكن على العبد دين كذا في المحيط \* ولو كان الدين على المولى ولا دين على العبد فهذا  
على وجهين اما ان يكون الدين محيطا بجميع مال المولى أو لا يكون محيطا بجميع ماله فان كان محيطا بجميع  
مال المولى فباع العبد واشترى وحاي فالحاجة لا تسلم للمشتري بسيرة كانت أو فاحشة الا ان المشتري يخير اذا  
كانت الحاجة بسيرة فبالاجاع فان شاء نقض البيع وان شاء أدى قدر الحاجة فكلوا بشر المولى ذلك بنفسه  
وان كانت الحاجة فاحشة فالمسئلة على الخلاف فيخير المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يخير  
المشتري ولو كان على المولى دين لا يحيط بجميع ماله فالبيع من المأذون جائز بالحاجة البسيرة والفاحشة  
ويسلم ذلك للمشتري ان لم يتجاوز الحاجة ثلث ماله بعد الدين وان جاوزت ثلث ماله بعد الدين فيخير المشتري  
ويجعل بيع العبد كبيع المولى وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كانت الحاجة بسيرة يجوز  
البيع والشراء ويسلم للمشتري الحاجة ان لم يتجاوز ثلث ماله بعد الدين وان جاوزت لم تسلم له ويخير وان كانت  
الحاجة فاحشة لا يخير المشتري عندهما ولو كان على المولى دين يحيط برقبة العبد وما في يديه وعلى العبد دين  
كثير يحيط برقبة العبد وما في يديه فان الحاجة لا تسلم للمشتري بسيرة كانت أو فاحشة ويخير المشتري ان كانت  
الحاجة بسيرة عندهم جميعا وان كانت الحاجة فاحشة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيخير  
المشتري وعندهما لا يخير هذا الذي ذكرنا اذا حاي المأذون للاجنبي فأما اذا حاي بعض ورثة المولى بأن باع  
من بعض ورثة المولى وحاي وقد مات المولى من مرضه ذلك كان البيع باطلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ولا يخير الوارث وعندهما البيع جائز ويخير الوارث فيقال ان شئت نقضت البيع وان شئت بلغت الثمن الى  
تمام قيمته لا يسلم لك شئ من الحاجة وان كان يخرج من ثلث مال المولى الا ان يجيز بقية الورثة ويستوى  
الجواب بين أن يكون على العبد دين أو لا دين على العبد وكذلك يستوى الجواب بين أن يكون على المولى دين  
أو لا دين عليه كذا في المغنى \* وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة أو أقل جاز فان سلم المبيع اليه قبل قبض  
الثن بطل الثمن واذا بطل الثمن صار كأنه باع عليه بغير ثمن فلا يجوز البيع ومراهم بطلان الثمن بطلان  
تسليمه والمطالبة للمولى استرجاع المبيع كذا في الجوهر والنيرة \* وان حبسه في يده حتى يستوفي الثمن جاز كما  
لو باع من مكانه كذا في الكافي \* وان كان الثمن عرضة للمولى أن يطالب العبد بالعرض الذي اشتراه منه كذا  
في المغنى \* ولو باع المولى متاعا من عبده بأكثر من قيمته بقليل أو كثير فالزيادة لا تسلم للمولى ويكون  
المولى بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء حط الفضل عن القيمة كذا في الكافي \* عباد ما دون له عليه  
دين باع المولى منه ثوبا في يد المولى كان الثمن ديناً للمولى على العبد في الثوب يباع فيستوفي المولى دينه من  
ثمنه والفضل للغرماء وان كان فيه نقصان بطل ذلك القدر كذا في التتارخانية نقلا عن الابانة \* ولو كان  
الدين على العبد اشترى يكتن بعضه حال وبعضه مؤجل فوهبه المولى لاحدهما وسلم اليه فله شريكه أن ينقض  
الهبة فان نقضها يبيع العبد فاستوفي الذي نقض الهبة حقه من الثمن وما بقي فهو للمولى ولا شئ للوهوب له  
على المولى ولا على العبد ولا على الشريك ولو باعه المولى من أحدهما بألف درهم وقيمه ألفان درهم فأبطل  
الآخر البيع بعد القبض أو قبله يبيع لهما ما اقتسمتا منه ولم يطل من دين المشتري شئ وإذا كان على المأذون  
دين مؤجل فباعه المولى من صاحب الدين بأقل من قيمته أو بأكثر الثمن للمولى وهو أحق به حتى يحل الدين  
في دفع الثمن الى الغريم فان توى الثمن في يد المولى لم يكن للغريم على المولى سبيل وان كان على العبد دين لا يخر  
مثل دين المشتري فحل ضمن نصف القيمة لصاحب الدين الذي لم يشتر العبد ثم يسلم له ذلك ولا يشاركه المشتري  
فيه كان شريكاً في الدين الذي على العبد أو لم يكن شريكاً ولو شارك الآخر فيما قبض من القيمة لم يسلم له  
ولكنه يأخذ المولى منه ثم باقى الشريك الآخر فإخذ ذلك من المولى كذا في المسوط \* وليس للمولى  
أن يبيع العبد المأذون الا أن يأذن له الغرماء في بيعه أو يقضى الدين أو يكون القاضي هو الذي أمر ببيع

بالتسليم عن الضمان \* استأجر جارا يحمل عليه الشوك فدخل به في سكة فوصل الى مكان ضيق فضرب الجمار وكان فيها نهر فوق  
في الماء واشتغل المستأجر بقطع الحبل فهلك الجمار ان كان بحال لا يسلك فيه بمثل تلك الحال يضمن وان كان الجمار قد رعى الجمار عن مثل

ذلك الموضع الا انه عنف عليه في الضرب حتى وثب من ضربه في الماسن والافلاو كذا الوعنة في السوق حتى وقع في النهر \* امره أن يكتري حماره الى كذا بكذا ففعل فأدخله (٨٤) المكتري في الرباط بعد ما فرغ فسر ق من الرباط لا يضمن ان كان على تمز ولا فيضمن \* دفع الى

كذا في السراج الوهاج \* ولو كان دين العبد مؤجلا فباعه مولا قبل حلول الاجل جازيعة لان الدين المؤجل لا يجبر المولى عن يمينه فاذا حل دين العبد ليس لصاحب الدين أن ينقض البيع ولكن له أن يضمن المولى قيمة العبد كذا في فتاوى قاضيان \* وان أعتق المولى العبد المأذون وعليه ديون فاعتاقه جائز وضمن المولى للغرماء قيمته اذا كانت مثل الدين أو أقل وما بقي من الديون طوبى العبد به بعد عتقه وان كان الدين أقل من قيمته ضمن ذلك القدر فقط كذا في الكافي \* ولو لم يكن عليه دين ولكنه قتل حراً أو عبداً خطأ فأعتقه المولى فان كان يعلم بالجناية فهو مختار الفداء والقضاء الدية ان كان المقتول حراً وقيمة المقتول ان كان عبداً الا أن تزيد على عشرة آلاف درهم فينقص منها عشرة فان لم يعلم بالجناية غرم قيمة عبده الا أن تبلغ قيمته عشرة آلاف درهم فينقص منها عشرة كذا في المبسوط \* ولو كان عليه دين محيط وجنابات محيطه فأعتقه المولى ولم يعلم بغرم للغرماء قيمة كاملة ولا ولياء الجنابات قيمة كاملة الا اذا زاد على عشرة آلاف فنقص عشرة كذا في التذيب \* واذا أذن للدبر أو لأمر الولد في التجارة فخلق كل واحد منهم مدين فأعتقه المولى فلا ضمان عليه من الدين ولا من قيمة المدبر وأمر الولد كذا في الكافي \* وان أعتق المولى جارية المأذون وعليه دين محيط بقيته وما في يده ثم قضى الغرماء الدين أو أبرأ الغرماء أو بعضهم حتى صار في قيمته وفاء وفي يده فضل عن الدين جازع عتق المولى الجارية ولو أعتق المولى جارية المأذون وعليه دين محيط بطل العتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم وطئ المولى بعد ذلك فجاءت بولد فادعاه فدعوتها جائزة وهو ضامن قيمتها للغرماء ثم الجارية حرة اسقط حق الغرماء عنها بالاستيلاء وعلى المولى العقر للجارية كذا في المبسوط \* واذا دبر المولى عبده المأذون المديون فتدبيره جائز وليس للغرماء أن ينقضوا تدبيره واذا لم يكن للغرماء أن ينقضوا تدبير المولى كان لهم الخياران شأواً ضمنوا المولى قيمة العبد وان شأواً استسعوا العبد في ديونهم وأى ذلك اختاروا بطل حقهم في الآخران ضمنوا المولى القيمة فلا شيل لهم على العبد حتى يعق ويبي العبد مأذوناً على حاله واذا استسعوا العبد أخذوا من السعاية ديونهم بكالها وبقي العبد مأذوناً على حاله واذا بقي الغبده مأذوناً على حاله فان اشترى بعد ذلك وباع فلحقه دين كثير كان لأصحاب هذا الدين ان يتبعوا المدبر واستسعوه بدينهم ولا سبيل لهم على المولى ولهم استسعاء المدبر بخلاف أصحاب الدين الذين وجب لهم الدين قبل التدبير فان المولى يضمن لهم القيمة فاذا استسعى الغرماء الاخرون المدبر في دينهم فآذى اليهم من سعائته لم يكن للغرماء الاولين الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك لا قليل ولا كثير وان بقي شيء من السعاية من الغرماء الاخرين يكون للمولى ولا يكون للغرماء الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك لا قليل ولا كثير وان قتل المدبر حتى وجب قيمته فلا شيء للغرماء الاولين من قيمته وتكون القيمة للغرماء الاخرين يستوفون من ذلك ديونهم كذا في المغني \* واذا حل حق العبد المأذون دين ثلاثة آلاف درهم لثلاثة نفر وقيمة ألف درهم ثم دبر المولى فاختار بعض الغرماء اتباع المولى بالقيمة وبعضهم استسعوا العبد فذلك لهم فان كان اختار ضمان المولى اثنان منهم كان لهما ثلثا القيمة وسلم للمولى ثلث القيمة ثم الذي اختار السعاية ان أخذها من العبد قبل أن يأخذ الاخران شيئاً من القيمة لم يكن لهما حق المشاركة معها فيما قبض واذا أراد الذي اختار السعاية أن يأخذ المولى بنصيبه أو يشارك صاحبه فيما يقبض من القيمة لم يكن له ذلك وكذلك الاخران بعد اختيارهما ضمان المولى وأراد أن يبيع المدبر دينهم ما وجد عاتقهم المولى لم يكن لهما ذلك وان سلم ذلك لهم المولى فان اشترى المدبر بعد ذلك وباع فلحقه دين آخر كان جميع كسب المدبر بين صاحب الدين الذي اختار سعائته وبين أصحاب الدين الذي لحقه آخر وليس لاحد منهم أن يأخذ منه شيئاً دون صاحبه فان كان الاول الذي اختار سعائته قبض شيئاً من سعائته قبل أن يلحقه الدين الاخر سلم ذلك له كذا في المبسوط \* ولم يعلم الغرماء بكاتبه المولى المأذون حتى أدى المأذون جميع المكتبة الى المولى عتق وعلى المولى قيمة العبد كما

اخر فرس اليوصله الى والده في القرية فسار مرحله وتركه فعرفه واحد واستأجر رجلاً ليوصله الى تلك القرية فذهب به الاجير فنفق في الطريق يضمن الاول بالتسبيب والثاني ان لم يأخذها فلا ضمان عليه وان أخذها أو أشهد أنه ليرده على صاحبه ان الاجير في عياله لم يضمن وان ترك الشهاد يضمن كالتقط والاجير ضامن على كل حال ولا يرجع على أحد لانه أمسكه لنفسه كالمستعير بخلاف المودع والمستأجر حيث يرجعان على المودع والاجر بما ضمنا لانهم ما يسكان اصحابه ولو سلم الفرس الى ابن أخ لصاحبه لا يبرأ عن الضمان اذ لم يكن في عياله \* تعبت الدابة المستأجرة في الطريق فذهب وتركها وضاعت أو ترك الدابة مع متاع الاجير لما كانت الدابة وعجزت عن المضي وضاعا أفتى القاضي انه لا ضمان على أحد \* استأجروا اصطبلاً وأدخلوا دوابهم فدخل واحد منهم فاعلف دابته ثم خرج وترك الباب مفتوحاً فسرق الدواب لا يضمن \* دفع له بعيراً ابواه وياخذ شيئاً من أجره وأجره فعصى البعير عنده فباعه وأخذ بالثمن شيئاً فهلك في الطريق ان كان لا يقدر على

رده أعنى ولا كما يضمن وان كان يقدر على رده ويحجدا كما يرفع اليه فلم يضمن قيمته (نوع في الراعي والبقار) ولوا كل الذئب الغنم والراعي عنده ان كان الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان كان ذئباً



واحد اضمن لانه يمكنه المقاومة معه فكان من جملة ما يمكن الاحتراز عنه بخلاف الزائد على الواحد \* استأجره ليرى غنمه مدة معلومة باجر معلوم جاز وهو أجزير مشترك الا اذا قال لاترغم غنم غيري ولوا استأجره مدة معلومة ليرى غنما معلوما (٨٥) بأجر معلوم فاجبر وحدا اذا قال وزعي غنم غيري فكون مشتركا ولا يضمن الواحد بموت شاة ولا ينقص من أجره شيء والمشارك يضمن لومن جناية يده كسوق أراذبه له السقي بان ساق في الماء وان هلك الناقة سماءية وقت السقي لا يضمن وبالدنان اذا كان مشتركا على هذا \* راعى البقر أو الأغنام ساقها فطاح بعضهم بعضا أو وطئ أو وقع في النهر أو عثر من سوقه ان مشتركا يضمن وان وحدا لا ولو خلط باغنام الناس ولم يمكن التمييز ضمن قيمة الاغنام يوم الخلط \* خاف الراعي موت شاة فذبحها ان لا يرجح حياتها لا يضمن في الاستحسان والاجنبى ضمن والفقيه سوى بينهما في عدم الضمان وكذا البقار وهو الصحيح ويقتى بعدم الضمان بالذبح في حق الراعي وبالضمان في غير الراعي والجار والبغل لا يذبح وكذا الفرس على قوله ولو قال الراعي خفت الموت فذبحته فانكر المالك فالقول له على الراعي البينة ومستأجر الجار ليس له أن يبعثه الى السرح على ما ذكره في النوازل \* وقال في المحيط له ذلك ان تعارفوه وفانته في لزوم الضمان لوتلف قال الصدر للمستأجر أن يعبر وودع وهذا ادعاء فملكه المستأجر \* زعم البقار أنه أدخل البقرة في القرية ولم يجد لها صاحبها فيها ثم وجدت بعد أيام قد

لوتجز العتق وبعده هذا الغرماء بالخيار ان شاؤوا ضمنوا المولى قيمة العبد وأخذوا منه ما أخذ من المكاتب فيقسمونه بينهم بالحصص فان فضل شيء من ديونهم اتبعوا العبد بما بقي من دينهم للحال وان شاؤوا اتبعوا العبد بجميع ديونهم فان اتبعوا العبد وأخذوا منه جميع ديونهم سلم للمولى قيمة العبد والمكاتبه أيضا ولا يرجع العبد على مولا به شيء من ذلك لا بقليل ولا بكثير كذا في المغني \* ولو كان العبد أدى بعض الكتابة وبقي بعضها ثم جاء الغرماء فأنهم يبتلون الكتابة ان شاؤوا ويبيع العبد للغرماء بينهم فان لم يطلوا الكتابة ولكنهم أجازوها فالمكاتبه جائزة وما قبض المولى من المكاتبه قبل الاجازة وما بقي فهو بينهم بالحصص فان كان ما قبض المولى قبل اجازتهم هلك في يد المولى ثم أجاز الغرماء الكتابة فالمكاتبه جائزة والمولى لا يضمن ما قبض من المكاتبه فان أجاز الكتابة بعضهم وردتها بعضهم لم تجز الكتابة حتى يجزوها ولو أنهم أرادوا رد الكتابة فاعطاهم المولى دينهم أو المكاتب لم يكن لهم رد الكتابة بعد ذلك كذا في المحيط \* وللمولى أن يستخدم العبد المأذون اذا كان دينه الى أجل ولو كان الدين حالا كان لهم أن ينعموه من ذلك وكذلك لو أراد أن يسافر به لم يكن لهم أن ينعموه اذا كان الدين مؤجلا ولو كان الدين حالا كان لهم أن ينعموه من ذلك وكذلك لو كان يؤجره ويرهنه اذا كان الدين مؤجلا فان حل الدين قبل انقضاء مدة الاجارة كان هذا عذرا والغرماء لا ينقصوا الاجارة فاما الرهن فهو لازم من جهة الرهن ولا يثبت للغرماء بعد حل الاجل نقض الرهن كالا يثبت لهم حق نقض البيع الذي نفذ من المولى ولكنهم يضمنون المولى قيمته فاذا أراد تضمينه فافتكه من المرتين ودفعه اليهم برئ من الضمان وان افتكه بعد ما قضى عليه القاضي بضمن القيمة فالقيمة عليه والعبد له ولا سبيل للغرماء على العبد ولو أتي المولى أن يفتكه فقضى الغرماء الدين ليبيعه في دينهم كان لهم ذلك كذا في المبسوط \* عبيد مأذون عليه دين باعه المولى من رجل وأعلمه بالدين فللغرماء أن يردوا البيع وتأوله اذا كانوا لا يصطلحون الى الثمن أما اذا وصوا الى الثمن وليس في البيع محالة فليس لهم أن يردوا البيع والصحيح أن يردوا البيع اذا لم يف الثمن بدونهم كذا في الجامع الصغير \* ولو باع عبده المديون وقبضه المشتري ثم غاب البائع لا يكون المشتري خصما للغرماء اذا أنكر المشتري الدين وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو صدقهم المشتري في الدين كان للغرماء أن يردوا البيع بالاجماع ولو كان البائع حاضرا والمشتري غائبا فلا خصومة بينهم وبين البائع بالاجماع حتى يحضر المشتري لكن لهم أن يضمنوا البائع قيمته فاذا ضمنوه القيمة جاز البيع وكان الثمن للبائع وان اختاروا واجازة البيع أخذوا الثمن كذا في التبيين \* واذا لم يكن على المأذون دين فأمره مولا أن يكفل عن رجل بألف فقال العبد للمكفول له ان لم يعط فلان مالا عليه وهو ألف فهو على فالضمان جائز وكذلك لو قال ان مات فلان ولم يعطك هذا المال الذي لك عليه فهو على فهو جائز على ما قال فان أخرجه المولى عن ملكه يبيع أو هبة ثم مات المكفول عنه قبل أن يعطى المكفول له حقه فان المكفول له يضمن المولى الاقل من دينه ومن قيمته ولا يطل ببيع المولى في العبد ولا هبته وكذلك هذا في ضمان الدرك لو أمر عبده أن يضمن الدرك في دار باعه المولى ثم ان المولى باعه ثم استحققت الدار فالمشتري أن يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الثمن باعتبار أنه فوت عليه محل حقه فان لم يخرج المولى من ملكه حتى لحق العبد يدين يحيط برقبته ثم استحققت الدار من يد المشتري فان العبد يلزمه ما ضمن مع الدين الذي في عتقه كذا في المبسوط \* ولو باع المولى دارا من عبده المأذون ان لم يكن على العبد دين لا يكون يباعه وان كان عليه دين فالبيع جائز فان كان الثمن مثل قيمته أو أقل فالشفيع الشفعة وان كان أكثر من قيمتها فالبيع باطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شفعة فيها وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تبطل الزيادة بأخذ الشفع بالشفعة ان رضى به المولى كذا في النبايع \* ولا شفعة للمولى فيما باع عبده المأذون أو اشتراه اذا لم يكن عليه دين وكذلك لا شفعة للعبد فيما باع مولا أو اشتراه فان كان على العبد دين فالشفعة واجبة لكل واحد منهم ما في جميع هذه الوجوه

هلك ان اعتاد أهل القرية أن يكونوا راضين بالادخال في القرية من غير ان يذهبهم الى بيت كل فالقول للبقار أنه أدخلها فيها فان أبي أن يحلف ضمن والا يضمن وكذا لو أدخل البقار في قرية من غير ان يذهبهم الى بيت كل واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل ثور الى صاحبه \* اذا رعى أهل

القرية ثمران القرية بالنوبة وكل في نوبته معين لا يضمن أحد ما تلف بخلاف المشترك عندهما ولو استأجر أحدهم في نوبته رجلا لخرج بالثمران فضاع ثوران ضاع قبل الرجوع (٨٦) ضمن لابعده ولا يضمن المستأجر بحال لأن له أن يحفظ باجرائه \* أرسل البقار الثيران في

السكك وترك وضاع واحد  
 الا في وجه واحد وهو ما اذا باع العبد دارا بأقل من قيمتها بما يتغاب الناس فيه أو بغير ذلك لم يكن للمولى فيها  
 الشفعة ولو باع العبد من مولاه دارا ولادين عليه وأجنبي شفيعها فلا شفعة له فان كان عليه دين وكان البيع  
 بمثل القيمة أو أكثر فله الشفعة وان باعها بأقل من قيمتها فلا شفعة للشفيع فيها في قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى وعندهما للشفيع أن يأخذها بقيمتها أو بتركها فان تركها الشفيع أخذها المولى بتمام القيمة ان شاء  
 كذا في المبسوط \* المولى اذا تزوج عبده المأذون جاز كذا في التتارخانية \* عبد مأذون له في التجارة اشترى  
 جارية ولادين عليه فزوجه المولى اياه جاز وقد خرجت من التجارة وليس له أن يبيعها ولا يتباع للغير ما فيها  
 يلحقه من الدين بعد ذلك فان اشتراها وعليه دين فزوجه المولى منه لم يجز لكان الدين وله أن يبيعها ويبيع  
 ولدها منه ولو قضى دينه بعد التزوج جاز وصار لادين عليه فهو بمنزلة تزويجه ولادين عليه كذا في المغني في  
 المنفقات \* واذا كفل المأذون عن رجل بألف درهم بأمر مولاه ولادين عليه ثم باعه المولى فلم يكفؤ له أن  
 ينقض البيع ولو كانت الكفالة بنفس رجل لم يكن للكفول له أن ينقض البيع ولكن يتبع العبد بكفالاته  
 حيث كان وهذا عيب فيه للثمن أن يرد به ان شاء فان كانت الكفالة على أنه كفيل بنفس المطلوب ان  
 لم يعط المطلوب ما عليه الى كذا وكذا لم يكن للثمن أن يرد به عيب هذه الكفالة قبل وجود الشرط فاذا  
 وجب على العبد لو جود شرطه رده المشتري ان لم يكن علم به حين اشتراه وان كان علم به حين اشتراه فليس  
 له أن يرد به هذا العيب أبدا كذا في المبسوط \* المولى اذا باع العبد المأذون بأذن الغرماء صح وتحول  
 الحق الى الثمن والمولى بمنزلة الوكيل حتى لو تولى الثمن على المشتري كانا اتوى على الغرماء ولو قبض المولى  
 الثمن وهلك في يده هلك عليهم أيضا ولكن لا يسقط دين الغرماء يأخذون العبد اذا عتق كذا في التتارخانية  
 \* ولو أمر المولى عبدا المأذون فكفل لرجل بألف درهم عن رجل على أن الغريم ان مات ولم يكن دفع المال  
 الى رب المال فالعبد ضمان للمال فهو جائز فان باعه المولى من رب المال بألف أو بأقل فبيعه جائز ويقبض  
 الثمن فيصنع به ما بدا له فان مات المكفول عنه قبل أن يؤدي المال كان للذي اشترى العبد من المولى أن  
 يرجع بالثمن على المولى فيما أخذه منه قضاء عن دينه وان كان الثمن هلك من المولى لم يضمن المولى شيئا وان هلك  
 بعضه أخذ الباقي بدينه والهالك صار كأن لم يكن فان هلك الثمن من المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده  
 ان شاء ولم يكن له من الثمن شيء على المولى ولكن يساع له العبد المردود حتى يستوفي من ثمنه الثمن الذي نقد  
 البائع فان فضل شيء أخذ هذا الفضل من دينه الاول وان نقص الثمن الا سخر عن الثمن الاول لم يكن له على  
 البائع شيء من النقصان كذا في المبسوط \* والله أعلم

### باب الخامس فيما يصير المأذون مجبورا به وغير مجبور وما يتعلق باقراره المحجور

يجب أن يعلم بان الاذن يطل بالجور ولكن يشترط أن يكون الجور مشل الاذن حتى انه اذا كان الاذن عاما  
 بان علم بالاذن أهل سوقه فاعتدوا بعمل الجور اذا كان عامان علم بالجور أكثر أهل السوق ولا يعمل اذا كان دونه  
 بان حجره في بيته أو عند رجل واحد أو رجلين أو ثلاثة علم العبد بذلك أو لم يعلم واذا كان الاذن خاصا غير  
 منتشر فيما بين أهل سوقه بان أذن للعبد بمحض من رجل واحد أو اثنين أو ثلاثة فاذا حجره بمحض من هؤلاء  
 وعلم العبد عمل حجره كذا في المغني \* وان كان الاذن بمحضرة العبد لا غير حجره بمحضرة نفسه يعمل حجره  
 وان حجره من غير علمه لا يعمل حجره واذا أذن لعبد وعلم العبد به ثم حجر عليه ولم يعلم العبد بالجور لا يعمل حجره  
 واذا أذن لعبد ولم يعلم العبد بالاذن ثم حجر عليه ولم يعلم العبد بالجور عمل حجره كذا في الذخيرة \* ولو حجر عليه  
 في بيته بمحض من أكثر أهل سوقه فبجور كذا في الكافي \* ولو خرج العبد الى بلد للتجارة فأتى المولى أهل  
 سوقه فأنهدهم أنه قد حجر عليه والعبد لا يعلم بذلك لم يكن هذا حجر عليه وكذلك لو كان العبد في المصر

السكك وترك وضاع واحد  
 قبل البلوغ الى المنزل وعادتهم  
 كذلك لا يضمن لان العرف  
 أملاك كالشرط \* ترك البقار  
 الباقورة في الجبانة وغاب  
 ودخل ثور الزرع وغاب  
 لا يضمن الا اذا أرسلها في الزرع  
 \* مرعى أهل القرية ملتف  
 بالاشجار لا يمكن النظر الى كل  
 بقرة فضاع واحدة لا ضمان  
 \* الباقورة صرت على قنطرة  
 قد خلت رجل واحدة في  
 النقب وانكسرت أو وقعت  
 بقرة في الماء وعامت وهلك  
 ضمن البقار وان لم يكن من  
 سوقه اذا أمكنه الحفظ وسياق  
 تملكه \* رعى في غير المكان  
 المشروط يضمن ما تلف وان  
 سلم له الاجراس تحسنا \* توفق  
 الراعي على رمكة فوقع على  
 وریده هو لوجدها وماتت  
 لا يضمن على كل حال \* شرط  
 على الراعي أن يأتي بسمها  
 والافه وضامن لا يجب عليه  
 اتيان السمين ولا يضمن بهذا  
 الشرط وهل يفسد العقد  
 بهذا الشرط الفاسد ذكر بكر  
 رحمه الله ان الشرط في العقد  
 يفسد وان بعده لا يفسد  
 العقد والشرط فاسد \* ولو  
 اختلفا في العدد فالقول  
 للراعي والبينة لصاحب الغنم  
 وليس للراعي شرب اللبن ولا  
 للواخذ أن يرعى غنم غيره  
 فان رعى يجب الاجر كذا  
 وبأنهم ولهذا قالوا الخاص لا يلى  
 أن يؤاجر نفسه من آخر في

مدتها \* ولو أجز من آخر فماله الاجرة الثانية أيضا ويطلب له الاجر ولا يصدق به وان كانت منافعه بدينه مشغولة بحق الغير ولكنه  
 وأجز الواحد قد يكون لرجلين بان استأجر رجلا شهر البرعى أغنما هما (نوع في القصار) هلك الثوب عند القهار بعد الفراغ لأجره لانه

لم يسل العمل ولا يضمن لو يغير فعله كالوحد وعندهما يضمن صيانة لاموال الناس \* وحاصل المذهب أن الواحد لا يضمن ما هلك بلا تعدد ودمر المأذون ولا ينقص شيء من الأجر والمشاركة يضمن ما جنت يده اجماعا وما تلف لا يضمنه ان بأمر (٨٧) يمكن التجرعته يضمن عندهما لا عند

الامام وبعض أخذوا بقولهما

لانه مذهب عمر وعلي رضي الله عنهم - ما وبعضهم أفتوا بالصلى على بالاقولين ومعهما على في كل نصف بقول حيث حط النصف وأوجب النصف (فان قلت) كيف يصح الصلح جبرا (قلت) الاجارة عقد يجري فيه الجبر بقاء الأري أن من استأجر دابة أو سفينة وانقضت مدته في وسط الجهر أو البرية تبقى الاجارة بالجبر ولا يجري الجبر في ابتدائها وهذا الحالة حالة البقاء فيجري الجبر ولا رد ما قبل ان الصلح بعد دعوى البراءة في الامانات لا يصح حتى لم يصح مع المودع وأجير الواحد بعد ما قال هلك أو رددت ولا ما قال العون ورعا لا يقبلان الصلح فاخترت قول الامام لما قلنا من أن المراد بالصلى أنه أريد مجازة وهو الخط مثلا ما قال صاحب المنظومة فيها \* وصالح المولى على عبد بلا \* الخ وأما من رقت أفتوا بالجواز الصلح لا جبر واختار في فوائد صاحب المحط أن ينظر إلى الاجران كان مصلحا يفتي بعدم الضمان وفي خلافه بخلافه وان مخفية الحال في الصلح \* وفي واقعات الترجا في سئل الادبي عن الاجير المشترك كالمقار وغيره اذا قال هلك العين أو سرق أقبيل قوله قال عنده أمين فيصدق بالخطف وعندهما يضمن ولا

ولكنه لم يعلم بالجبر فليس هذا بجبر عليه بل ينفذ تصرفه مع أهل سوقه ومع غيره هم مالم يعلم بالجبر فاذا علم العبد بذلك بعد يوم أو يومين فهو محجور عليه حين علم وما اشترى وباع قبل أن يعلم فهو جائز كذا في المبسوط \* ولو أدها المولى يبيع ويشترى بعد ما جبر عليه قبل أن يعلم العبد - فلم ينه ثم علم العبد بالجبر يبي مآذونا استحسانا كذا في المغني \* المولى اذا باع العبد المأذون ان لم يكن عليه دين يصير محجورا علم أهل السوق أو لم يعلم وان كان عليه دين لا يصير محجورا قبل قبض المشتري وفي الأول يصير محجورا بنفس البيع هذا اذا كان الدين حالا فان كان دين العبد مؤجلا لا يجبر المولى عن بيعه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وهب المولى العبد المأذون من رجل وقبضه الموهوب له يصير محجورا فلأنه رجوع في الهبة لا يعود الاذن وكذا في فصل البيع لو أن المشتري وجد بالعبد عيبا ورده قضاء فاض لا يعود الاذن وان عاد اليه قديم ملكه كذا في المحيط \* واذا باع المولى عبده المأذون له يباع فاسدا بخمرا أو خنزير وسله إلى المشتري فباع واشترى في يده ثم رد إلى البائع فهو محجور عليه وكذلك لو قبضه المشتري بأمر البائع بحضرة أو بغير حضرة أو قبضه بحضرة البائع بغير أمره ولو قبضه بغير أمره بعد ما فتر قال يصير محجورا ولو كان البيع بمئة أو دهم لم يصير محجورا عليه في جميع هذه الوجوه كذا في المبسوط \* ولو باع يباع صحح على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فهو على اذنه مالم ينفذ البيع لانه لم يزل عن ملكه ولو كان الخيار للمشتري فهو جحر كذا في خزائن المفتين \* واذا جحر المولى على عبده بحضرة من أهل سوقه والعبد غائب فإرسل المولى إليه رسولا يخبره بالخبر فآخبره بذلك صار العبد محجورا سواء كان الرسول حرا أو عبدا رجلا أو امرأة عدلا أو فاسقا وكذلك لو كتب إليه كتابا ووصل إليه الكتاب صار محجورا سواء وصل إليه الكتاب على يدي حر أو عبد رجل أو صبي أو امرأة عدل أو فاسق كذا في المغني \* وان أخبره بذلك رجل لم يرسله مولا له لم يكن جحرا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يخبره به رجلا أن أو رجل عدل يعرفه العبد وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى من أخبره بذلك من رجل أو امرأة أو صبي صار محجورا عليه بعد أن يكون الخبر حقا كذا في المبسوط \* ومعنى قوله بعد أن يكون الخبر حقا أن ينجي المولى به ذلك ويقر بالجبر أو ما لو أنكر الجبر لا يصير محجورا كذا في المحيط \* ولو حن العبد جنونا مطبقا صار محجورا عليه وان أفاق بعد ذلك لا يعود اذنه كذا في السراج الوهاج \* وان لم يكن مطبقا كان يحن ويقيق لا ينحجر ثم اختلفوا في تحديد الجنون المطبق قال محمد رحمه الله تعالى اذا كان الجنون دون الشهر فليس يطبق وان كان شهرا فصاعدا فهو مطبق ثم رجع فقال مادون السنة ليس يطبق والسنة وما فوقها فهو مطبق كذا في المغني \* وفي الخنذي اذا ارتد العبد صار محجورا عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصير محجورا فاما اذا لحق بدار الحرب صار محجورا عليه وقت اللعوق عندهما وعنده من وقت الارتداد ولو أنغى عليه لم يصير محجورا عليه كذا في السراج الوهاج \* فان أسير بعد ما لحق بدار الحرب وأخذ المشركون المولى أحق به والدين الذي كان عليه فهو بهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا بطل كذا في التتارخانية \* واذا أبق العبد المأذون صار محجورا عليه عند علماء الثلاثة رحمه الله تعالى فان عاد العبد من الأباقي هل يعود الاذن لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يعود كذا في المحيط \* فان كان العبد باع واشترى في حال اباقه لم يلزمه شيء من ذلك فان قال الذي بايع العبد ان لم يكن أبقا ولكن أرسله المولى وقال المولى كان أبقا فالقول قول الذي بايعه وعلى المولى البينة ان عبده كان أبقا وأنه باع واشترى منه في حال اباقه وان أقاما البينة فالبينة بينة الذي بايعه وان اتفق المولى والذي بايع العبد على الأباقي الآن الذي بايع العبد قال بعت منه قبل الأباقي وقال المولى بعت منه بعد الأباقي فالقول قول البائع أيضا فان أقاما البينة فالبينة بينة البائع أيضا كذا في المغني \* المبر اذا كان مأذونا فأبقى لا يصير محجورا والعبد المأذون اذا

فرق بين ما اذا دفع الأجر أو لا غير أنه اذا خلف يستترد مادفع ان امتنع الخضم والقاضي أفتى بقول الامام ثم عندهما ان شاء المالك ضمنه مقصورا وأعطى وان شاء غير مقصور ولم يعطه الأجر فان هلك بفعله كدقه وقصره ضمن اجماعا بخلاف القصار \* دفع إلى قصار لو يوشى شرط عليه

أن لا يرضع منه من يده حتى يفرغ منه فليس بشئ وكذا لو شرط أن يقصره اليوم أو غدا فلم يفعل فظالم به صاحب الثوب فلم يعطه حتى ضاع بالسرقه لا يضمن وأفتى الامام الاوزجندى (١٨٨) بأنه اذا شرط عليه العمل في اليوم فلم يقصره يضمن ان هلك \* نشره القصار ليحفظ فترت

جولة فخرته لا ضمان  
والضمان على سائق الجمولة  
\* وضع القصار السراج في  
البيت واحترق ثوب عن محمد  
رحمه الله أنه يضمن \* وقع  
السراج من يد الاجير المشترك  
واحترق من ثياب القصار  
يضمن الاسماء اذا لم يكن  
من ثياب القصار فالاجير  
\* وطى ثلبدا الاجير المشترك  
ثوباً من ثياب القصار وخرقه  
ضمن وان من ثياب الوديعه  
عند القصار فالضمان على  
التلميذ ولو شرط الضمان على  
المشترك ان هلك قيل  
يضمن اجماعاً والفتوى على  
أنه لا أثر له واشترطه وعدمه  
سواء لانه أمين \* الحادث حاك  
الكرباس وتركه في منزله ولم  
يرده حتى سرق فن قال ان  
مؤنة الرد على المشترك يضمن  
اذا ترك الرد مع المكنة  
\* أطفأ السراج في الخانوت  
وترك المسرجة في الخانوت  
وبقي شريرة فوقع على ثوب  
رجل واحترق لا يضمن وبه  
يقتى \* أدخل أجيرا القصار  
المسرجة في الدكان وأصاب  
دهنه الثوب وأفسده يضمن  
الاستاذ اذا كان الادخال  
بأذنه ولو وطى ثوبا لاوطأ  
مثله ضمن الاجير وان كان  
مماوطى لا يضمن سواء  
كان ثوب القصار أو لا بخلاف  
ما اذا جعل شيئا في بيت القصار  
بأذن القصار فسقط على  
ثوب القصار فخرق لا يضمن

الاجير ويضمن الاسماء اذا لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير وفي الوطى يضمن في الحالين ولو انقلبت المدقة من يد  
الاجير ووقعت على ثوب لرجل من ثياب القصار فخرق لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ وان أصاب آدميا فقتله فضم إليه على الاجير \* أجير

غصبه غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح أنه لا يصير محجورا والعبد المأذون اذا أسره العبد ولا يصير محجورا  
قبل الاحراز بدار الحرب وبعد الاحراز يصير محجورا وان وصل العبد الى مولاه بعد ذلك لا يعود مأذونا كذا  
في فتاوى قاضيان \* العبد المأذون اشتري عبدا وأذن له في التجارة حتى صح الاذن ثم ان المولى جحر على  
أحدهما ان جحر على الثاني لا يصح جهره سواء كان على الاول دين أو لم يكن وان جحر على العبد الاول لاشك  
أن الاول يصير محجورا وهل يصير الثاني محجورا ان كان على الاول دين يصير محجورا وان لم يكن على الاول  
دين لا يصير الثاني محجورا ولولم يكن شئ من ذلك ولكن مات العبد الاول فالجواب فيه كالجواب فيما اذا  
جحر المولى على العبد الاول ولولم يمت الاول ولكن مات المولى كان ذلك جحرا على العبدين سواء كان على الاول  
دين أو لم يكن كذا في المفتى \* ولا يجوز جهره على مأذون مكاتبه كمالا يجوز على مأذون مأذونه كذا في خزنة  
المفتين \* واذا أذن المكاتب لعبده في التجارة ثم جحر عليه دين أو ليس عليه دين فهو جحر على العبد وكذلك ان  
مات المكاتب عن وفاء أو عن غرور أو عن ولده وتولد في المكاتبه فان أذن الولد للعبد بعد موت المكاتب في  
التجارة لم يجزأذنه وكذلك الخرافات وعلمه دين وله عمد فأذن له وارثه في التجارة فأذنه باطل فان قضى  
الوارث الدين من ماله لم ينفذ أذنه أيضا فان أبرأ أباه من المال الذي قضى عنه بعد أذنه للعبد نفذ أذنه وجاز  
ما اشترى قبل قضاء الدين وبعده ولولم يكن على الميت دين وكان الدين على العبد فأذن الوارث له في التجارة  
جاز وكذلك ان المكاتب لو أذن للعبد الذي تركه أبوه في التجارة ثم أسقط من ماله من انسان فقضى به الكفاية  
لم يكن له اذن في التجارة صحيحا ولو وهب رجل لابن المكاتب مالا فقضى به الكفاية جاز أذنه للعبد الذي في  
التجارة كذا في المبسوط \* ولو أذن الوصي لليتيم أو لعبده ثم مات وأوصى الى آخر فوته جحر عليه واذا أذن  
القاضي ثم عزل أو مات أو جحر فهو على اذنه كذا في خزنة المفتين \* وفي الفتاوى العتبية ولو أذن الاب لعبد  
ابنه ثم اشتراه الاب أو ورثه بطل الاذن ولا يبطل اذن عبد الصبي بادراكه وكذا بموت الاب بعد ادراكه  
وسكوت الاب اذا رآه يصرف اذن كذا في التتارخانية \* ولو ارتد المولى ثم باع العبد واشترى فان قتل أو  
مات أو لحق بدار الحرب وقضى بالخاقه فجميع ما صنع العبد بعد رد المولى باطل وان أسلم قبل أن يلحق بها أو  
بعد ما لحق بها قبل قضاء القاضي ويرجع فذلك كله جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى جميع ذلك جائز الا ما صنع العبد بعد لحاق المولى بدار الحرب فان ذلك يبطل اذا لم يرجع  
حتى يقضى القاضي بالخاقه وان رجع قبل ذلك جاز كذا في المبسوط \* ولو كانت امرأة فارتدت فأذن زوجها على  
أذنه ولو لحقت بدار الحرب وقضى بالخاقه فهو جحر على عبدها ولو رجعت قبل قضاء القاضي بالخاقه فهو على  
أذنه كذا في خزنة المفتين \* واذا أذن المضارب لعبد من المضاربة في التجارة فهو جائز على رب المال فان جحر  
عليه رب المال فجهره باطل كذا في المبسوط \* وان ولدت الامة المأذونة من مولاه فذلك جحر عليها ويضمن  
قيمتها ان ركبتم ادبوا وان ولدت من غير مولاه لا يجبر به ثم ينظر ان انفصل الولد منها وليس عليها دين فالولد  
للمولى حتى لو لحقه هادي بعد ذلك فلا حق للغرماء فيه وان ولدت بعد ثبوت الدين فانه يباع في دين الغرماء الذين  
ثبت حقهم قبل الولادة دون الذين ثبت حقهم بعد الولادة كذا في الجوهرة النيرة \* جارية أذن لها في  
التجارة فاستدانت أكثر من قيمتها ثم دبرها المولى فهي مأذونة لها على حالها والمولى ضامن بقيمتها للغرماء كذا  
في الجامع الصغير \* واذا جحر على المأذون فاقرارها جائز فيما في يده من المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ومعناه أنه يقر بما في يده أنه أمانة لغيره أو غصب منه أو يقر بدين على نفسه فيقضى بما في يده وقال لا يصح  
اقراره ويؤخذ بعد العتق وما في يده مولاه كذا في الكافي \* واذا جحر الرجل على عبده المأذون له في التجارة  
ثم ان العبد أقر على نفسه فهذا على وجهين ان لم يكن في يده كسب الاذن فانه لا يصح اقراره الحال حتى  
لا يؤخذ به الحال سواء كان عليه دين الاذن أو لم يكن عندهم جميعا فأما اذا كان في يده كسب الاذن فهذا

القصار لا يضمن ما تخرق من عمله المأذون الآن يخالف الاستاذ سلم القصار ثياب الناس الى اجبره ليحفظه في المقصر فقام الاجبر ثم علم بضياح بعض الثياب ان علم انه ضاع وقت النوم ضمن الاجبر وخير رب الثوب في تضمين أيهما شاء (٨٩) وان لم يعلم ضياعه وقت النوم لا ضمن على

الاجبر لان الاجبر لا يضمن الا

بالتعدي والضمان على القصار

(نوع في الحجام والبراغ)

حجم أو خستن أو بزغ وتلف

لم يضمن الا اذا تجاوز المعتاد

بخلاف القصار الا اذا جاوز

الحشفة وان مات منه فعليه

نصف بدل النفس وان برأ

فعليه تمام بدل النفس

والفرق انه اذا مات فقد تلف

بامر من مأذون وهو قطع

الجلدة وغير مأذون وهو قطع

الحشفة واذا برئ فقطع غير

الحشفة مأذون فجعل كأن

لم يكن وبقي قطع الحشفة

فيضمن كمال الدية (فان قلت)

لما ساواة بينهما كما لما ساواة

بين قطع الطرف وحر الرقبة

فان قطع الحشفة أفضى

(قلت) هما جنس واحد لان

كلامهما ليس باتسلاف

وضعا والزائدة التي ذكرت

لا تعتبر لانها لا تضبط بخلاف

المزج قطع الطرف لان

المزج قطع على اناننع

التفاوت والتفاوت في

المشروعية تتعلق المصلحة

بقطع الجلدة لا الحشفة حتى

لم يحصل قرض الجلدة مع أن

القطع أفضى منه الى التلف

وفي شرح الطحاوي لو قطع

الحشفة فعليه القصاص

وفي قطع بعض الحشفة تجب

حكومة عدل صب الكحل

الذوري عين رمد فذهب

ضوءها لا يضمن كالختان

لا يخلو من ثلاثة أوجه اما أن يكون كله فارغا عن دين الأذن أو كان كله مشغولا بدين الأذن أو كان بعضه فارغا عن دين الأذن وبعضه مشغولا فان كان كله مشغولا بدين الأذن فانه لا يصح اقراره في حق الكسب الذي في يده حتى لا يشارك المقر له بعد الحجر غرماء الأذن في كسب الأذن بل يكون جميع ما في يده من الكسب لغرماء الأذن وان كان بعض ما في يده العبد من الكسب بعد الحجر فارغا عن دين الأذن وبعضه مشغولا يصح اقراره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بقدر الفارغ عن دين الأذن وهذا كله اذا كان العبد باقيا في ملك الأذن فاما اذا خرج عن ملكه بسبب من أسباب الملك كالبيع والهبة ونحو ذلك ثم أقر فانه لا يصح اقراره عندهم جميعا سواء كان في يده كسب أو لم يكن كذا في المحيط \* ولو كان في يده مال حصل له بالاغتصاب ونحوه فأقر به لغيره لا يصدق فيه بالاتفاق هكذا في النهاية \* واذا جبر على عبده وفي يده ألف درهم فأخذها المولى ثم أقر العبد بأنها كانت وديعة في يده لفلان وكذبه المولى لم يصدق على ذلك فان عتق لم يلحقه من ذلك شيء ولو كان غصبا أخذها اذا عتق ولو جبر عليه وفي يده ألف درهم وعليه ألف درهم فأقر أن هذه الألف وديعة عنده لفلان أو مضاربة أو قرض أو غصب فلم يصدق على ذلك وأخذها صاحب الدين من حقه ثم عتق العبد كانت الألف ديناً عليه يؤخذ بها ولو جبر عليه وفي يده ألف درهم فأقر بدين ألف درهم عليه ثم أقر أن هذه الألف وديعة عنده لفلان فالألف في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب الدين فإذا صرف المال الى المقر له بالدين ثم عتق اتبعه صاحب الوديعة ولو كان أقر أو لا بالوديعة كانت الألف لصاحب الوديعة ويتبعه صاحب الدين بدنيه بعد العتق وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اقراره بالوديعة باطل والألف يأخذها المولى ولا يتبعه صاحب الوديعة اذا عتق فاما المقر له بالدين فيتبعه بعد العتق بدنيه ولو أقر اقرارا متصلا فقال لفلان على ألف درهم وهذه الألف وديعة لفلان كانت الألف بينهم نصفين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا عتق أخذها بما بقي لها ولو بد في هذا الاقرار المتصل بالوديعة كانت الألف لصاحب الوديعة ولو ادعى جميعا فقال صدقة كانت الألف بينهم نصفين كذا في المبسوط \* واذا جبر على عبده المأذون ثم أذن له مرة أخرى فأقر في حال اذنه الثاني أنه قد أقر بعد الحجر أنه قد اغتصب من هذا الرجل ألف درهم في حال اذنه الاول أو استقرض منه ألف درهم فان صدقه المقر له في ذلك فان العبد لا يؤخذ به الحال وانما يؤخذ به بعد العتق وان كذبه المقر له وقال انما أقرت به بعد الأذن فالقول قول المقر له ويؤخذ به العبد للحال وهذا بخلاف ما لو أقر المأذون أنه كان غصب منه ألف درهم في حال الحجر فانه يؤخذ به في الحال صدقة المقر له في ذلك أو كذبه كذا في المعنى \* ولو جبر على عبده وفي يده ألف درهم فأقر لرجل بدين ألف درهم أو بوديعة ألف درهم بعينها ثم ضاع المال لم يلحق العبد من ذلك شيء حتى يعتق فإذا عتق أخذ بالدين دون الوديعة ولو جبر عليه وفي يده ألف درهم وعليه دين ألف درهم ثم أذن له فأقر بدين ألف درهم لرجل آخر أو وجبت عليه ببينة فالألف التي في يده لصاحب الدين الاول خاصة وكذلك ان أقر العبد أن هذا الدين كان في حال الأذن الاول وكذلك ان أقر أنهم أو وديعة عنده لرجل أو دعها اياه في حال الأذن الاول فالاول أحق بالألف ويتبع صاحب الوديعة العبد في رقبته وعندهما الألف لولا ويتبع بالدين في رقبته فيسابع فيه الآن يقضى المولى دينه ولو جبر عليه وفي يده ألف درهم وعليه دين خمسة مائة فأقر بعد الحجر بدين ألف درهم ثم أذن له فأقر أن تلك الألف التي كانت في يده وديعة أو دعها اياه هذا الرجل فانه لا يصدق على الوديعة والألف التي في يده لصاحب الدين الاول منها خمسة مائة والخمسة مائة الباقية للذي أقر له العبد بالألف وهو محجور عليه فمأخذها العبد وقد بقي عليه من الدين خمسة مائة فيؤخذ بها بعد العتق ويتبع صاحب الوديعة بوديعة كلها فيسابع فيها الآن يقضى المولى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى خمسة مائة من الألف لصاحب الدين الاول وخمسة مائة للمولى ويتبع صاحب الوديعة العبد بخمسة مائة درهم ويطل من وديعته الخمسة مائة التي

(١٢ - فتاوى خامس) الا اذا غلط فان قال رجلان انه أهل ورجلان انه ليس باهل وهذا من غلطه لا يضمن وان صور به رجل وخطأه رجلان فالحظي صائب ويضمن \* قال للكهال اذا بشرط أن لا يذهب البصر فذهب لا يضمن لانه ليس في وسعه بخلاف القصار اذا شرط

عليه أن لا يتخرفه فخره بضمين لانه في وسعه \* أمر حجاما بقلع سنه فقلع ثم قال قلعت الصمحة الغبر المأمورة وأنكر الحجام فالقول للامروان قلع ذلك السن فاقطع معه آخر (٩٠) لا يضمن وما (يتصل به) \* ضرب الاستاذ والمعلم الصبي أو العبد بلا إذن المولى أو الوصى

وتلف ضمن والا فلا ولو ضرب الاب أو الوصى الابن فمات ضمنا لانهم ما يضر بان لانفسهم - ما يعود المنفعة اليهم بخلاف المعلم والضرب باذن من له الولاية وكذا الزوجة وفي الفتاوى في ضرب الاب لا يضمن ولا يرث عنده وعند الثاني لا يضمن ويرث وتجب الكفارة

(نوع في الحامى)

\* لبس ثوباً بغير رأى الثيابي فإذا هو ثوب غيره يضمن الثيابي في الاصح \* وضع الثوب بغير رأى الحامى وليس له ثيابي لا يضمن الحامى لانه مودع فان الاجر بمقابلة الحجام الا اذا شرط الاجر بازام الحجام والحفظ أو الحفظ

أو قال له أين أضع ثيابي فأشار الى موضع صار مودعاً ويضمن بما يضمن به المودع على قول الامام ومحمد بن سلمه وبه ينشئ وغيره لم يجعله استحفاظاً هذا القدر وذكر شيخ الاسلام انه اذا دخل الحجام وترك الثوب بين يدي الحامى فهو استحفاظ عادة

والفتوى على أن الثيابي يضمن بما يضمن به المودع - لو دفع الى صاحب الحجام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف - ذكرنا انه لا أثر له فيما عليه الفتوى لان الحامى عند اشتراط الاجر للحفظ والثيابي كالاجير المشترك

أخذها المولى فان هلك من هذا الالف خسمائة في يد العبد كانت الخسمائة الباقية لصاحب الدين خاصة ويلزم رقبة العبد من الوديعة خسمائة كذا في المبسوط \* واذا أذن لعبد في التجارة ثم جرح عليه ثم أذن له فأقر بعد ذلك انه كان استقرض من هذا الالف درهم في حال اذنه الاول وقبضها منه أو أقر أن هذا الرجل كان استودعه في حال اذنه الاول وديعة واستهلكها وصدقه بذلك رب المال فانه يؤاخذ به للحال وهذا بخلاف ما لو أقر في حالة الاذن بالقرض أو باستهلاك الوديعة في حالة الحجر وصدقه رب المال حيث لا يؤاخذ للحال كذا في المغنى \* واذا أقر العبد المحجور وعليه باستهلاك الالف درهم لرجل لم يؤاخذ به حتى يعتق فإذا اعتق أخذ بذلك وان ضمن عنه رجل هذا الدين قبل أن يعتق أخذ به الكفيل حالاً فان اشتراه صاحب الدين فأعتقه أو أمسكه بطل دينه عن العبد ولو كنه يأخذ الكفيل بالاقبل من الثمن ومما ضمنه ولو لم يشتره ولكن صاحبه وهبه منه وسلمه اليه بطل دينه عن العبد وعن الكفيل فان رجع في هبته لم يعد الدين أبداً وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعود الدين برجوعه في الهبة كذا في المبسوط في باب بيع المولى عبده المأذون \* واذا أذن الرجل لعبد في التجارة ثم جرح عليه ثم أذن له وفي يده ألف درهم يعلم أنها كسب الاذن الاول فأقر أنها كانت وديعة لفلان أو اغتصبها من فلان وكذب المولى في ذلك فانه يصح اقراره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يصح اقراره كذا في المحيط \* واذا أذن لعبد في التجارة ثم جرح عليه ثم أذن له وفي يده ألف درهم يعلم أنها كانت في حال الاذن الاول في يده فأقر أنها وديعة لفلان فهو مصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو أقر بألف في يده أنه غصبها من فلان في حالة الاذن الاول فهو مصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصدق العبد على الالف وهي للمولى ويتبع المقر له العبد بما أقر له في رقبته فيعتبه فيه وكذلك لو أقر به بعد ما حلقه الدين في الاذن الثاني فالالف للمقر له في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هي للمولى كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب السادس في اقرار العبد المأذون له واقرار مولاه

واذا أقر العبد بدين فهذا على وجهين ان أقر بدين التجارة صح اقراره في حق المولى حتى يؤاخذ به للحال سواء صدقه الولي أو كذبه وان أقر بدين لبس هو من دين التجارة لا يؤاخذ به للحال وانما يؤاخذ به بعد العتق قال في الاصل اذا أقر العبد المأذون بغصب أو وديعة بجدها أو مضاربة أو بضاعة أو عارية بجدها أو وديعة عقرها أو ثوباً أو حرقه أو أجراً أو مهر جارية أو اشتراها أو وظمها فاستحققت في يده بذلك كله دين يؤاخذ به للحال قالوا ما ذكر من الجواب في الاصل محمول على ما اذا أقر بعقر أو احراق بعد القبض حتى يصير غاصبا لهما بالالاخذ فيجب الضمان من وقت الاخذ وفي تلك الحالة المضمون مال فاما اذا أقر قبل القبض أو عقراً الدابة قبل القبض فانه لا يصح اقراره (١) حتى لا يؤاخذ به للحال هكذا في المحيط \* ولو أقر أنه افتض حرة أو أمة بكرة باصبعه فعندهما لا يلزمه في الحال الا بتصدق المولى وهو اقرار بجناية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار بالمال ويؤاخذ به في الحال ولو غصب جارية بكرة افتضها باصبعه فان أراد مولاهما تضمينه بالغصب قبل اقراره لان ضمان الغصب من التجارة وان أراد تضمينه بالاقتضاء لم يكن له ذلك لانه جنابة فلا تثبت باقراره ولو غصب جارية بكرة فذهب بها ووظفها فان ضمنه المولى نقصان البكارة بالغصب ضمنه في الحال وان ضمنه بالوطي لم يلزمه حتى يعتق كذا في السراج الوهاج \* واذا أقر العبد المأذون أنه

(١) قوله حتى لا يؤاخذ به للحال أي في قول أبي يوسف وعند محمد يؤاخذ به للحال فانه في أول ما تلاقيه النار يصير ضماناً قبل أن يحترق الكل وفي تلك الحالة المضمون مال فالاحراق يقيد الملك فيهما هو مال فيكون تجارة كذا تمام عبارة المحيط اهـ

والخلاف فيه خلاف هنا أيضاً \* نام الثيابي فسرق الثياب ان نام قاعدا لا يضمن ومضطجعا يضمن ولو أمر الخلاق اشترى أو الحامى أو من في غلته أن يحفظ لا يضمن \* خرج من الحجام وقال كان في كيسى دراهم فضاغت ان لم يقرب به الثيابي لاضمان عليه وان أقر به ان



تركه ضائعاً ضمن وإن لم يضمنه ذكرنا حكمه في مسألة القصار \* وذكر القاضي دخلت الحمام ودفعت ثيابها إلى الثيابة فخرجت ولم يجد الثياب قال الفضلي رحمه الله أن كان هذا أول ما دخلت الحمام ولم تعلم أن الثيابة تحفظ (٩١) بالأجر كان هذا أيداعاً فلا تضمن إلا بالتضييع لعدم اشتراط الحفظ وإن

كانت دخلت قبل هذا أو أعطت الأجر به الحفظ فعلى الخلاف في المشتري وفي النوازل دخل الحمام وقال للعمى احفظ هذه الثياب فخرج ولم يجدها إن شرط عليه الضمان يضمن إجماعاً إن سرق أو ضاع والأول قد ذكرنا أنه لا تأثر للشرط وتأويله أنه لما شرط عليه الضمان فقد قابل الأجر به ما فيكون على الخلاف في المشتري

(نوع في الخطاط والنساج) قال الخطاط إن كفاي هذا الثوب قميصاً قطعه إذا لم تقطعه إذا لا يكفيه لم يذكره في الجامع وذكر النجاشي أنه يضمن \* فرغ من خياطة الثوب وبعث به على يد ابنة الغير البائع عاقلاً لا يمكنه حفظه لا يضمن إن ضاع ولا يضمن \* في عند الاسكاف أو الخطاط قطعه صرم أو كبراس فضل من خف أو قميص فضاقت لا يضمن \* دفع غزالاً إلى نساج فدفعه النساج إلى آخر ليسجه إن الثاني أجبر الأول لا يضمن وإن أجنبياً يضمن الأول لا الثاني وعندهما في الأول ضامن مطلقاً وفي الثاني خيرين يضمن الأول أو الثاني \* كان الحائك يسكن مع صهره

اشترى جارية هذا الرجل وهي بكر فافترضها الرزء لعقر كغيره من الديون إذا استحققت الجارية ويؤاخذ به في الحال كذا في خزانة المفتين \* وكذلك لو غصب جارية بكر فافترضها رجل في يده ثم هرب كان لمولاه أن يأخذ العبد بعقرها كذا في المبسوط \* وإن أقر بالانقضاء بالنكاح بغير إذن مولاه لا يلزمه ولو صدقه مولاه في الانقضاء بنكاح فاسد بدى بدین الغرماء فإن بنى شيء أخذ منه مولى الامسة من عقرها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يضرب صاحب الجارية مع الغرماء صدقه المولى أو كذبه كذا في المغنى \* ولو كان العبد أقر أنه وطئها بنكاح وجحد المولى أن يكون أذن له في ذلك لم يؤاخذ بالمهر حتى يعتق كذا في المبسوط \* العبد المأذون إذا أقر لعبد في يده أنه ابن فلان بن فلان أو دعه أو قال أنه حر لم يملك قط فالقول قوله والأصل في جنس هذه المسائل أن المأذون إذا أقر بجرية طارئة لم يملك في يده لا يبيع أقراره ومتى أقر بجرية الأصل الثابتة بالظاهر صح أقراره وإنما يكون مقراً بجرية طارئة إذا ظهر في العبد المقر به أمارات الرق وعلاماته وذلك بأن أقر المأذون بأن هذا المملوك ورقيق وصدقه المملوك في ذلك إن كان ممن به برعن نفسه وإن كان ممن لا به برعن نفسه حتى كان القول قول المأذون أنه مملوك ثم أقر أنه حر الأصل فإن أقراره بهذا أقرار بجرية طارئة فلا يبيع فاما إذا لم يظهر في العبد المقر به أمارات الرق وعلاماته فأقر المأذون أنه حر الأصل فهذا أقرار بجرية الأصل لا بجرية طارئة فيصح من المأذون وفيما إذا قال هذا العبد ابن فلان أو دعه فلان لم يظهر في العبد المقر به أمارات الرق فإذا قال أنه ابن فلان أو قال أنه حر الأصل كان هذا أقرار بجرية الأصل فيصح منه كذا في المحيط \* ولو كان المأذون اشترى عبداً من رجل وقبضه بعوض من العبد والعبد ساكت ثم أقر أنه ابن فلان أو أنه حر الأصل لم يملك قط لم يصدق كذا في الذخيرة \* ولو أقر بشيء بعينه في يده أنه لفلان غصبه منه أو أودعه إياه وعليه دين كثير بدى بالذي أقر به بعينه كذا في المبسوط \* وإذا أقر العبد المأذون بديون كثيرة فإن الغرماء يشتركون فيما كان في يده من الكسب وفي عن رقبته إذا بيع ولا يكون المقتدم من الغرماء متقدماً على المتأخر كذا في الذخيرة \* ولو اشترى المأذون من رجل عبداً وفقده الثمن وعليه دين أو لادين عليه ثم أقر أن البائع أعنتق هذا العبد قبل أن يبيعه إياه أو أنه حر الأصل وأنكر البائع ذلك فالعبد مملوك على حاله وكذلك لو أقر بالتدبير من البائع أو كانت جارية فأقر بولادتها من البائع فإن صدقه البائع انتقض البيع بينهما ورجع بالثمن عليه كذا في المبسوط \* ولو كان العبد المأذون لم يقر بشيء من ذلك ولكنه أقر أن البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل أن يبيعه منى وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فإن المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد إلى فلان وإن أقر البائع بما ادعى المأذون رجوع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو أقام المأذون البيينة على ما ادعى على البائع أو حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجوع المأذون على البائع بالثمن كذا في المحيط \* وإذا كان على المأذون دين فأقر بشيء في يده أنه وديعة مولاه أو لابن مولاه أو لبيه أو لعبد له تاجر عليه دين أو لادين عليه أو لملكاب مولاه أو لادم ولده فأقر له مولاه ومكاتبه وعبد مملوك ولده باطل فاما أقراره لابن مولاه أو لبيه فخافز ولو لم يكن على العبد دين كان أقراره جائزاً في ذلك كله وإن لحقه دين بعد ذلك لا يسلط حكم ذلك الأقرار وإن كان أقر بدين لأحد منهم ثم لحقه دين بعد ذلك لم يكن للقر له شيء إن كان هو المولى أو أم ولده أو عبده الذي لادين عليه فإن كان عليه دين أو كان أقر لملكاب مولاه أو لبيه ثم لحقه دين اشتركوا في ذلك وإذا أقر المأذون لابنه وهو حر أو لبيه أو لزوجته وهي حرة أو لمكاتب ابنة أو لعبد ابنة وعليه دين أو لادين عليه وعلى المأذون دين أو لادين عليه فأقراره لهؤلاء باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما أقراره لهؤلاء جائز ويشتركون الغرماء في كسبه وإذا كان على العبد المأذون دين فأذن للجارية له في التجارة فلهما دين إن أقر العبد له بالوديعة في يده صدق على ذلك ويستوي إن كان على المأذون دين أو لم يكن

فاكترى داراً وخرج وترك الفزل وحده في الدار الأول لا يضمن عند الامام لبقاء السكنى ببقائه حتى لو انتقل المودع وترك الوديعة لاغير في المنزل المنتقل عنه لا يضمن وعندهما يضمن بكل حال \* ترك الحائك الكر باص في بيت الطراز وسرق منه وبيته حصين يسكن في مثله

المتاع لا يضمن وبالسرقه منسه مرة أو مرتين لا يخرج من أن يكون حصينا الا اذا خُش وان كان لا يمسك في مثله المتاع ان كان أرباب  
الكبرياء يرضون بذلك لا يضمن وان (٩٢) لم يرضوا به ضمن وليس عليه أن يبيت في بيت الطراز بل اذا غلق الباب في الليل وراح لا يضمن

\* نسيج الحائك الثوب فجاء به  
ليأخذ الاجر فقال له  
أمسكه حتى أفرغ من العمل  
وأؤدبك الاجر فسرق منه  
الثوب في هذا الحال  
بعد المقال قال في العتاي  
لا يضمن بقوله أمسك وفي  
النوازل جعله على وجهين  
وقال ان أراد ربه أخذه اما  
أن يمتعه الحائك من الاخذ  
أولا فان كان يمتعه قبل  
يضمن وقبل لا ولو اصطلمها  
على شيء ففسن وان كان  
لا يمتعه فقول المستأجر  
أمسكه اما أن يكون على  
وجه الرهن أو على وجه  
الامانة ان الاول هلك بالاجر  
وان الثاني لا يضمن ويجب  
الاجر \* جاء الخطيب بالثوب  
الى المالك فجذبه المالك  
من يده وتفرق من مده  
المالك لاضمان وان من  
مدهما ضمن الخطيب نصف  
نقصان الخرق

(نوع في المتفرقات)

\* نقب حانوت رجل وأخذ  
متاعه لا يضمن حارس  
الحوانيت على ما عليه  
القتوى لان الامتعة  
محروسة بالوابر وحيطانها  
والحارس يحرس الابواب  
وعلى قول الامام لا يضمن  
مطلقا وان كان المال في يده  
لانه أجبر ولو استأجره رئيس  
أهل السوق فهو كاجارة  
كلهم ويحمل له الاجر ولا عبرة

فتكون هي أحق بهما من الغرماء وكذلك ان أقر لها دين إلا أن في الاقرار بالدين هي تشارك غرماء المأذون في  
كسبه وفي الاقرار بالعين هي أولى بالعين من غرماء المأذون هكذا في المبسوط \* وان أقرت الجارية بالدين أو  
بالعين للعبد وعليه ما لم يجز وان لم يكن عليها دين فاقرارها بالعين جائز وبالدين لا يجوز ولو كان بعض غرماء  
الجارية مكاتب المولى أو عبده وعليه ما لم يجز اقرارها وان لم يكن عليه دين صح اقراره لغرمائها كذا في  
المغنى \* ولو كان بعض غرماء الجارية أبا المولى أو ابنه فأقر لها العبد بديعة أو دين وعلى العبد دين فاققراره جائز  
ولو كان بعض غرمائها أبا العبد أو ابنه وعلى العبد دين أو ولد دين عليه فاققراره في قياس قول أبي حنيفة رجه  
الله تعالى باطل وهو جائز في قوله ما وكذلك لو كان بعض غرمائها مكاتبه الابي العبد المأذون أو ولاته ولو كان  
بعض غرمائها أبا العبد كان اقراره لها جائزا كذا في المبسوط \* واذا اطلب الغرماء من القاضي بيع العبد  
المأذون بدونهم فقبل أن يباع قال لفلان الغائب على كذا وصدقه المولى والغرماء في ذلك أو كذبوه فالعبد  
مصدق في ذلك ويبيع العبد وتوقف حصه الغائب وان كان العبد لم يقرب بذلك حتى يباعه القاضي ثم أقر بعد  
ذلك لا يصح اقراره وان صدقه المولى في اقراره ان كان عليه دين اخر لا يصح اقراره وان لم يكن عليه دين آخر صح  
اقراره فان قدم الغائب في مسئلتنا ان أقام بينة على حقه يتبع الغرماء أو يأخذ منهم حصته من الثمن والا فلا  
شيء كذا في المغنى \* واذا كان على المأذون دين كثير فأقر بدين لزمه ذلك وتحاصوفيه كذا في المبسوط \* واذا  
أقر العبد المأذون بدين كثير كانت عليه في حالة الحجر من قرض أو غصب أو ودیعة استملكها أو عارية أو  
مضاربة استملكها هل يؤاخذ به في الحال فقيما اذا أقر بغصب يؤاخذ به في الحال صدقه المقر له في اضافة  
الغصب الى حالة الحجر أو كذبه في الاضافة الى حالة الحجر فقال لا بل غصبت وأنت مأذون فانه يؤاخذ به في  
الحال ويبيع فيه إلا أن يغديه المولى وفيما اذا أقر بالقرض أو باستملاك الوديعة أو العارية أو البضاعة فان  
كان المقر له صدقه في اضافة الاستملاك الى حالة الحجر وفي كونه مودعا مستعير في تلك الحالة لا يؤاخذ به  
للحال وانما يؤاخذ به بعد العتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان كذبه المقر له في اضافة  
الاستملاك الى حالة الحجر فانه يؤاخذ به في الحال كذا في المحيط \* وكذلك المصبي أو المضمون الذي يعقل البيع  
والشراء وقد أذن له في التجارة فقصر نحو ذلك كذا في المبسوط \* اقرار العبد المأذون بالكفالة بالمال لا يصح  
كذا في السراجية \* العبد المأذون اذا أقر لخر لا تقبل شهادة العبد له لو كان العبد حرا كزوجته اذا أقر لها  
فانه لا يصح اقراره كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الايضاح لو أقر بجناية على عبدا أو حرا ومهر وجب  
عليه شكاح جائز أو فاسد أو شبهة فان اقراره باطل لا يؤاخذ به حتى يعتق أمالوا أقر بما وجب القود فيصح  
وللمقر له استدفاؤه كذا في العيني شرح الهداية \* ولو كان العبد صغيرا أو كان صغيرا حرا أو معتوقا أقر أو  
بعد الاذن أنهم قد أقروا له بذلك قبل الاذن كان القول قولهم كذا في المبسوط \* واذا أقر العبد المأذون  
في مرض موت المولى بدين من غصب أو بيع أو قرض أو ودیعة فائمة بعينها أو مستهلكة أو مضاربة فائمة  
بعينها أو مستهلكة أو غير ذلك من التجارات فهذا على وجهين ان كان على المولى دين وجب في صحته يحيط  
بماله وبرقبة العبد وما في يده فاققرار العبد في مرض موت المولى بالدين على نفسه وعلى المولى دين الصحة  
لا يصح اذا لم يكن في مال المولى وفي رقبة العبد وفيما في يده فضل على دين المولى وان كان على المولى دين قد أقر  
به في مرضه فاققرار العبد على نفسه بالدين في مرض المولى صحيح وان كان في مال المولى وفي رقبة العبد وفيما  
في يده فضل على دين المولى صح اقرار العبد ودين المولى والفضل لغرماء العبد وان كان مال المولى غائبا  
وبيع العبد وما في يده وقضى به دين المولى ثم حضر مال المولى وقد بقى من دين المولى شيء فان القاضي يقضى  
من المال الذي حضر ما بقى من دين المولى فان فضل شيء من ذلك نظر القاضي فيما بقى من دين المولى فإخذ  
منه مقدار ثمن العبد وثن كسبه وقضى من ذلك دين العبد كذا في المحيط \* وان كان دين العبد أكثر من

لكراهة الباقي وفي مثله قال الفاروق رضي الله عنه لو تركتم لبعتم أولادكم \* اذا أراد أن لو أقر قدر النحاس ويكون ذلك  
مضمونا عليه يبيع نصفه بثلث السك ثم يوزج النصف له أجر الكل فيكون اجارة المشاع من الشريك \* مستأجر القدر حله بعد فراغه على

حمار يطبق حمله فزلق الحمار وانكسر القدر لا يضمن وان كان لا يطبق الحمار حمله يضمن ولا يقال الرد لا يلزم فيضمن بزلق الحمار لان المباح مقيد بشرط السلامة لا نأقول نعم كذلك لكن العادة جرت بالرذم من المستأجر وعن (٩٣) الثاني استأجره لقطع زجاجة باجر معلوم

على أنه اذا انكسر لا ضمان

عليه فأنكسرت أو ان

القطع يتظر ان كان لا يسلم

مثلها من الكسر حال

القطع لا يضمن وان كان قد

يسلم بضمن الوصي اذا اتفق

في خصومة للصبي على باب

القاضي فما كان على وجه

الاجارة كاجرة الشخص

والسكان والكاتب لا يضمن

وما كان على وجه الرشوة

يضمن استأجر قبالة بزن به

الحمل وكان في عوده عيب

ولم يعلم به المستأجر فوزن به

وانكسر ان كان بوزن مثل

ذلك الحمل بمثل ذلك القبان

بذلك العيب لا يضمن والا

يضمن وهذا اذا لم يعلم الاجر

المستأجر بذلك العيب اما اذا

أعلم فقد أدله بان بوزن به

القدر الذي فيه بدون ذلك

العيب فاذا وزن ذلك القدر

لا يجب الضمان استأجر

مراة وجهه ودعا أجيره فاذا

المراة قد ضاع ان لم يطل

الانثفات لا يضمن لانه لا يسلم

مضيعة وان اطل نحو

وجهه ضمن وان اختلفا

فالقول للاجر مع مئنه دفع

اليه عبدا على أنه ان شاء قبضه

بالبيع وان شاء قبضه بالاجارة

سنة بكذا وقبضه وهلك بعد

الاستعمال به فهو على وجه

الاجارة وان قال أردت المثل

ان قيمته مثل الاجرة أو أكثر

ذلك فما زاد على ثمن العبد ومالية كسبه من تركه المولى يكون لوارثه لاحق فيه لغريم العبد كذا في المبسوط  
هذا اذا كان على المولى دين الصحة ولم يكن على العبد دين حين أقر في مرض المولى بدين على نفسه فاما اذا كان  
على كل واحد منهما دين وجب في صحة المولى وأقر العبد على نفسه بدين في مرض مولى فموت المولى فهذه المسئلة  
على وجوه أحدها أن يكون في رقبة العبد وفيما في يده فضل عن دين العبد الذي وجب عليه في صحة  
المولى ولا يفضل عن دين المولى وفي هذا الوجه لا يصح اقرار العبد ويدين من كسب العبد ومالية رقبته بدين  
العبد الذي كان في صحة المولى ثم يقضى من الفاضل دين غريم المولى الوجه الثاني أن يكون في رقبة العبد  
وفيما في يده فضل عن دين المولى والعبد الذي وجب عليه ما في صحة المولى وفي هذا الوجه يصح اقرار العبد بقدر  
الفاضل عن دينه ما في يدين المولى ثم يقضى دين العبد الذي وجب في حالة صحة المولى ثم بصرف الفاضل  
الى الذي أقر به العبد في مرض المولى الوجه الثالث أن لا يكون في رقبة العبد وفيما في يده فضل عن دين  
العبد وفي هذا الوجه لا يصح اقرار العبد هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب ولولم يكن على  
المولى دين وعلى العبد دين وجب في صحة المولى يحيط برقبته وفيما في يده فأقر العبد في مرض مولى بدين  
قرض أو بيع أو غير ذلك من أنواع التجارات ثم ان المولى مات من ذلك المرض فان اقرار العبد صحيح ويباع  
القاضي رقبة العبد وما في يده ويقسم الثمن بين غرماء العبد كلهم بالحصص لا يقدم البعض على البعض  
وكذلك لو أقر بشي في يده بعينه لانسان في مرض مولى المولى ولادين على المولى صح اقراره ويبدأ بالتمترله  
بالعين فالعبد بمرض المولى انما يصير محجورا عن الاقرار بالدين أو بالعين اذا كان على المولى دين الصحة أما  
اذا لم يكن على المولى دين الصحة لا يصير محجورا عن مرض المولى عن ذلك كذا في المحيط \* واذا كان على المولى  
دين الصحة يحيط بماله ورقبة العبد وما في يده فاستقرض العبد في مرض المولى من رجل ألف درهم  
وقبضه بامانة الشهود واشترى شاة وقبضه بامانة الشهود ثم مات المولى فان القاضي يبيع العبد وما في  
يده ويبدأ بدين العبد فان فضل من ذلك شيء يقضى به دين المولى كذا في المغني \* واذا أذن لعبد في التجارة  
وقيته ألف درهم ولا مال له غير العبد بمرض المولى وأقر على نفسه بدين ألف درهم ثم أقر العبد على نفسه  
أضربين ألف درهم ثم مات المولى فان القاضي يبيع العبد ويقسم ثمنه بين المقره مانصين ولو كان العبد  
أقرأ ولا في مرض المولى بدين ألف درهم ثم أقر المولى على نفسه بدين ألف درهم ثم مات المولى فان القاضي  
يبدأ بدين العبد فيفضله فان فضل شيء يكون لغريم المولى كذا في المحيط \* ولو بدأ المولى فأقر بدين ألف  
ثم بألف اقرارا متصلا أو منفصلا ثم أقر العبد بدين ألف ثم مات المولى فان الغرماء الثلاثة يتحصون في ثمنه  
فيكون الثمن بينهم أثلاثا وكذلك لو كان العبد أقرأ بألف ثم بألف اقرارا متصلا أو منفصلا لضربا بجميع  
ذلك مع غرماء المولى كذا في المبسوط \* فان كان المولى أقرأ بألف درهم ثم أقرأ بألف درهم وكانت الاقارب  
كلها من المولى في مرضه ثم أقر العبد بألف درهم فالقاضي يبيع العبد ويقسم الثمن بين غرماء المولى وغريم  
العبد على أربعة أسهم ولو كان المولى أقرأ بألف درهم في مرضه ثم أقر العبد على نفسه بألف درهم ثم أقر  
المولى بألف درهم ثم مات المولى فان القاضي يقسم ثمن العبد بين غريم المولى وبين غريم العبد بالحصص  
أثلاثا كذا في المغني \* ولو كانت قيمة العبد ألقى درهم فأقر العبد في مرض المولى بدين ألف درهم ثم أقر  
المولى بدين ألف درهم ثم أقر العبد بدين ألف درهم ثم اشترى العبد عبدا يساوي ألفا بألف وقبضه بامانة  
الشهود فمات في يده ثم مات السيد ولا مال له غير العبد فيبيع بألف درهم اقسما غرماء العبد الثمن بينهم ولا  
شي في يده لغريم المولى ولولم يشتر العبد المأذون عبدا ولكن المولى هو الذي اشترى عبدا يساوي ألفا وقبضه  
بامانة الشهود فمات في يده ثم مات المولى من مرضه والمسألة بحالها ويباع العبد بألف درهم فانه يبدأ بدين  
البائع وما بقى بعد ذلك فهو بين غرماء العبد ويستوى ان كان الاذن في صحة المولى أو في مرضه كذا في  
المبسوط \* ولو كانت قيمة العبد ألقى درهم فأقر العبد بدين ألف على نفسه ثم أقر المولى بدين ألف على

قبل قوله وان الاجرة أكثر لا وان هلك قبل الاستعمال لا يضمن لعدم قبضه على الضمان استأجر فأساود دفعه الى الاجير ليكسره به الحطب  
فذهب به الاجير المختار أن يقال ان كان الناس يتفاوتون في الاستعمال لاتصح الاجارة بلا تعين المستعمل وان استعمله المستأجر ثم دفعه

الى الاجبر والاضمان على الخلاف \* استأجره لثمن غنمه شهر اجاز وان لم يذكر عدده ولا مكان الرعي وله ان يزيد في الاغنام استخسانا فادرها  
يطبق الرعي لا الزيادة على طاقته ولا (٩٤) يجب على المشترك رعي الاولاد الحادثة بالاشراط بخلاف الوحد \* هلك شاة من الغنم فقال المالك

نفسه ثم مات المولى فالقاضي يبيع العبد ويعطى غريم العبد ألف درهم ثم يعطى غريم المولى الألف  
الباقية فان تراجع سعر العبد الى ألف وخمسة مائة وباع القاضي العبد يعطى غريم العبد ألف درهم والباقي  
لغريم المولى وان تراجع سعره الى ألف درهم (١) فتمن العبد كله لغريم العبد ولو كان العبد أقر بدين ألف  
درهم ثم أقر المولى بدين ألف درهم على العبد وقيمة العبد ألفا درهم وقت الاقرارين ثم تراجع سعره ثم بيع العبد  
قسم الثمن بين الغريمين كذا في المحيط \* وان أقر العبد بدين ألف درهم ثم المولى بألف ثم العبد بألف وقيمه  
ألف فيبيع بألف بعد موت المولى لم يكن لغريم المولى شيء ويخص غريماء العبد ولو أقر العبد بألف وقيمه  
ألفان ثم المولى بألف ثم العبد بألف فيبيع بألفين يخص بالثلاث بالسوية فان باعه القاضي بألف وخمسة مائة  
فهو بينهم على خمسة لغريم المولى سهم من خمسة وان بيع بألف لم يكن لغريم المولى شيء كذا في المغني \* ولو بدأ  
العبد فأقر ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف ثم بألف اقرارا متصلا أو منقطعا  
ثم أقر العبد بدين ألف ثم مات المولى فيبيع بألف درهم ضرب فيه غرماء العبد كل واحد مناهما بجميع دينه  
وضرب فيه غرماء المولى كلهم بألف فقط ولو بيع بألف وخمسة مائة ضرب فيه غرماء العبد بجميع دينهم  
وضرب فيه غرماء المولى كلهم بخمسة مائة فيكون الثمن مقسوما بينهم أخماس لكل واحد من غريمي العبد  
خمسان وذلك ستمائة وغريم المولى خمس وذلك ثلثمائة فان اقتسموه على ذلك ثم خرج بعد ذلك دين كان  
للسيد على الناس فخرج منه ألف أو ألفان وخمسة مائة فغرماء المولى أحق بذلك ولا حق لغرماء العبد في تركه  
المولى وهم ماضربوا مع غرماء العبد في ثمنه بقدر ألفين وخمسة مائة فلهذا كانوا أحق بجميع ما خرج منه  
فان خرج منه ثلاثة آلاف أخذ غرماء المولى من ذلك ألفين وسبعة مائة وأخذ غرماء العبد من ذلك ثلثمائة  
فان كان الذي خرج من ذلك ألفين وستة مائة أخذ غرماء المولى من ذلك ألفين وخمسة مائة وخمسين وأخذ  
غرماء العبد من ذلك خمسين ولو كان العبد لم يقر بالدين الاول والمسألة بحالها أخذ غرماء السيد جميع  
ما خرج من دين السيد وهو ألف فكان الثمن بينهم أسباعا خمسة أسباعا لغريم العبد وسبعة لغرماء  
المولى كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى واذا أذن رجل لعبد في التجارة ثم أقر عليه بدين أكثر  
من قيمته ولم يكن على العبد دين وكذب العبد في ذلك لزمه ذلك كله واذا صرح اقرار المولى عليه بالدين كان  
للغرماء الخيار ان شاءوا باعوا العبد بدينهم وان شاءوا استسعوا وكذلك لو أقر عليه بكفالة ماله فقال كفلت  
لفلان عني بكذا أو تنكر العبد ذلك يلزمه كله كذا في المحيط \* ولو أقر عليه المولى بدين عشرة آلاف وأتكرها  
عليه العبد فيبيع في الدين فاقسم الغرماء ثمنه فلا سبيل لهم على العبد عند المشتري فان أعتقه المشتري رجع  
الغرماء على العبد بقرينة ولو لم يبيع في الدين حتى دبر المولى فللغرماء الخيار بين تضمين المولى قيمته وبين  
استسعاه المدبر في جميع دينهم فان أعتقه بعد التدبير هناه أخذوه بقرينة فقط وان أدى خمسة آلاف ثم  
أعتقه المولى أخذوا منه أيضا قيمته وبطل ما زاد على ذلك ولو لم يدبره حتى مرض المولى فأعتقه ثم مات ولا  
مال له غيره فعليه أن يسهي في قيمته فيأخذها الغرماء دون الورثة ثم يأخذ الغرماء العبد بعد ذلك أيضا بقرينة  
ولا شيء للورثة ولا غرماء المولى من ذلك وان كان أقر على العبد بالدين في المرض والمسألة على حالها كانت القيمة

شرطت لك الرعي في غير هذا  
الموضع وقال الراعي بل  
شرطت لي الرعي في ذلك  
المكان فالقول للمالك وعلى  
الراعي البيعة والسمة لا تصلح  
للاعتد ولا تدفع البيعة  
عن الاجبر \* الراعي المشترك  
ومن معناه اذا ادعى الرد أو  
الموت فن جعل العين في يده  
أمانة وقال بعدم الضمان  
كالامام قبل قوله كالودع  
ومن قال بالضمان عليه  
كتأويله لم يصدقه الا بالبيعة  
وفي المحيط ترك الباقورة على  
يد غريمه ليحفظها وغاب  
لا يضمن ان يسيرها كاكل وغائط  
وبول لانه عقور وفي الديناري  
ان كان هو من عياله لا يضمن  
والاي يضمن وفي فوائد برهان  
رحمه الله تركها في بعض  
النهار على يد زوجته وجمعت  
الليلة لم يدرك الضياع عند  
أيها كان يضمن وفي  
الذخيرة للراعي بعث الاغنام  
على يد غلامه وأجبره وولده  
الكبير الذي في عياله لان  
الرعي من الحفظ وله الحفظ  
بيدهم فان هلك في يده في  
حالة الرد فان مشتركاً  
لا ضمان عند الامام بكل حال  
وعندهما ان بأمر يمكن  
التحرز عنه يضمن كالمهلك  
عند الرد بنفسه وشرط كون  
الرد على يد كبير قادر للحفظ  
اذ لو كان صغيرا لا يقدر على  
الحفظ يضمن وشرط في

عالمه لانه لو لا ذلك فالرد يده ويد الاجنبى سواء \* دفع الى المشترك ثور للرعي فقال لأدري أين ذهب الثور فهو اقرار  
بالتضييع في زماننا \* دفع غنما وشرط على الراعي من لبنها وجبنها شيئا معلوما ما بقي لرب الغنم فهو فاسد يضمن الراعي ما أخذوه على رب

الاولى

قاله لاه

الغنم أجرة المثل وكذا جعل الصوف أو اللبن أجرة \* جابر رجل يقره وأدخلها في سرح لرجل وهو معروف أنه يحفظ بالأجر يجب كن دفع ثوبا إلى دلال للبيع فباعه يجب أجرة المثل \* تفرقت الغنم أو البقر فأتبع البعض وردّها ولم يقدر (٩٥) على اتباع الباقي وضاعت لا يضمن

عنده لأن الامين متى تعدل عليه

الحفظ لا يضمن وعندهما

يضمن لأنه طمعا في الأجر

الوفير يتقبل الكتب يروا

يقدر على اتباع الكل

فكان من جنائبه حكما

وانخاص لا يضمن اجماعا \*

ساقها إلى الرعي فهاكت شاة

لأم من سوقه بان اعتلى على

على فتردى منه أو عرضها

على الحوض ففرقت فيه أو

فرسه سبع أو سرق

لا ضمان عنده خلافا \* \*

أراه درهما لينظر فيه فغمزه

وكسره لا ضمان عليه ان

لم يجاوز ما يفعله الناس

والقول فيه للغاير وان كان

يرى بلا غمز فغمزه وكسره

بضمن وانفاذ يضمنه

إذا كسره بالغمز إذا قال

له اغمز \* استأجر عبد الخدمة

فوقع من يده شيء على شيء

فأنكسر ما وقع عليه ان كان

الذي وقع ملك المستأجر

لا ضمان عليه وان على شيء

أمانة عنده يضمن الإجير

خاصة وإذا سقط من يد

المودع على الوديعة شيء

وأفسدهما ضمن \* غرقت

السفينة بجوج أو ربح أو

صرم جبل بلامد وفعل

من الملاح لا يضمن اتفاقا

وان بجمته ان جاوز المعتاد

ضمن اجماعا وان لم يجاوز

ضمن عندهما لأنه مشترك

\* دخل الماء السفينة وأفسد

الأولى لغرماء المولى خاصة ثم يسمي في قيمته لغرماء العبد خاصة ولو لم يقر عليه بالدين ولكن أقر عليه بجناية خطأ فإنه يدفعه بم أو يقديه وكذلك لو أقر على أمة في يدي العبد أو عي في يديه بدين أو جنابة كان مثل إقراره على العبد بذلك فإن أعتقه فما بعد ذلك فهو بمنزلة ما ذكرنا من اعتاقه العبد بعد الإقرار عليه بالدين كذا في المبسوط في باب إقرار المولى على عبده المأذون \* وإن أقر عليه بعشرة آلاف درهم وقيمة العبد ألف درهم وكذبه العبد ثم أن مولاه فالمولى ضامن للغرماء ثم يضمن المولى بالاعتاق قدر قيمته ألف درهم ولا يضمن أكثر من ألف درهم وإن كان ما أقرب به على العبد من الدين أكثر من قيمته وإذا ضمن للغرماء ألف درهم ذكر أن الغرماء يرجعون على العبد بألف أخرى كذا في المحيط \* ولو كان العبد أقر بالدين أيضا لزمه الدين كله كالمولى يوجد الإقرار من المولى به أصلا كذا في المبسوط \* العبد المأذون إذا باع شيئا مما في يده في مرض موت المولى ولادين على المولى في محنته ولا على العبد وأقر العبد بقبض الثمن ولا يعلم ذلك إلا بقوله صح إقراره وكذلك إذا كان على العبد دين مستغرق أو غيره مستغرق وإن كان على المولى دين يحيط برقبة العبد ورجا في يده فإنه لا يصدق العبد في إقراره باستيفاء الثمن أصلا لا بينة إذا كان دين المولى دين الصحة وإن كان دين المولى دين المرض فإقرار العبد بالاستيفاء في حق براءة المشتري عن الثمن لا يبيح انما يصح في حق الإقرار له حتى يكون المشتري أسوة للغرماء فيما عليه كالمأذون بذلك الآن تقوم البينة على الاستيفاء كما في حق المولى ولو كان المشتري من العبد في هذه الصورة بعض ورثة المولى وعلى العبد دين كثير يحيط برقبته ويجمع ما في يده ولادين على المولى فإقرار العبد بقبض الثمن من ورثته لم يجز وكذلك إذا كان على المولى دين أيضا مع دين العبد لا يصح إقرار العبد باستيفاء الثمن كذا في المحيط \* إذا أقر المأذون في مرض موته بدين أو وديعة نعينها أو عارية أو مضاربة أو اجارة نعينها أو غصب بعينه أو غير ذلك من التجارات ثم مات في مرضه ذلك فإن إقراره بجميع ذلك جائز إذا لم يكن عليه دين الصحة وإن كان عليه دين الصحة لا يصح إقراره إلا فيما فضل عن دين الصحة فيباعد ما في يده ويبدأ بدين الصحة ولو كان الغصب الذي أقرب به في المرض قد عاينه الشهود وكذلك العارية والوديعة وأشباهاهما فإن عرف الشهود عين الغصب وعين الوديعة والعارية كان المقر له أحق بالعين وإن كانوا لا يعرفون عين الغصب وعين الوديعة وانعاضوا الغصب والاعارة والأيديع كان المقر له أسوة لغرماء الصحة وكذلك كل دين لزمه في حالة المرض بعبادة الشهود كان صاحب دين المرض أسوة لغرماء الصحة كذا في المغني \* وإذا لم يكن عليه دين في الصحة فآقر في مرضه على نفسه بدين ألف درهم وأقر باستيفاء ألف درهم من مبيع وجب له في مرضه على رجل لم يصدق على قبضه ولكن يقسم ما كان عليه بينه وبين الغرماء الآخرين نصفين وإذا مرض المأذون وعليه دين الصحة فقبض بعض غرمائه دون بعض لم يجز كذا في المبسوط \* وإذا أقر المأذون في مرضه بدين ألف درهم ثم وديعة ألف درهم لرجل آخر ثم مات وليس في يده إلا ألف التي أقر بعينها ووديعة فإن ألف الوديعة تقسم بين صاحب الوديعة وبين الغرماء نصفان كما في الحر وإذا مرض العبد المأذون وعليه دين الصحة وله دين على رجل آخر وجب في حالة الصحة فآقر باستيفاء ذلك الدين صح إقراره حتى يبرأ من عليه الدين وكذلك إذا أقر باستيفاء دين وجب له في حال الصحة وعليه دين المرض صح إقراره بالاستيفاء هذا إذا أقر المأذون باستيفاء دين وجب له في حالة الصحة فاما إذا أقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض ان كان عليه دين الصحة لا يصح إقراره بالاستيفاء لا في حق براءة غيره عن الدين ولا في حق الإقرار له بالدين حتى لا يصير أسوة لغرماء الصحة وإن كان على المأذون دين المرض لا يصح إقراره بالاستيفاء في حق براءة غيره حتى لا يبرأ غيره عنه عن الدين ولكن يصح في حق الإقرار له بالدين حتى يصير المقر له أسوة لغرمائه فيما عليه فيسقط عنه من الدين الذي عليه مقدار ما يخصه ويؤدي الباقي إلى غرمائه كذا في المغني \* وإذا مرض المأذون فوجب له على رجل ألف درهم من ثمن مبيع

المتاع ان بفعله ضمن وان لا يفعله ويمكن التحرز عنه لا يضمن عنده خلافا لهذا إذا لم يكن رب المتاع عنده فان كان هو أو وكيله عنده لا يضمن إذا لم يجاوز المعتاد لان المتاع لم يسلم اليه وكذا إذا كان بائرا لا يمكن التحرز عنه وفي المتقى ولو كانت السفن كثيرة وفي أحدها من صاحب المتاع

أو وكيله لا يضمن الملاح ما تلف من المتاع في التي فيها أحدهما ويضمن فيما ليس فيها أحدهما وعن الثاني في قول أن كُنْ يَنْزِلُ معا ويسرن معافهن كسفينته واحدة وان تقدم (٩٦) بعضهم انعضافكون أحدهما في أحدها فنكون أحدهما في كلهن وعن الثاني في سفينتين

مقرونتين أحدهما في أحدهما في  
أحدهما لا ضمان على  
الملاح وكذا لو غير مقرونتين  
ويسيران معا ويحسان  
معا \* وعنه أيضا أقبل  
التاجر مع جملة كسيرة  
وهو على أحد العبدلين  
وكأنه لم يسلم إلى الأجير فلا  
يضمن وفيه أيضا حل متاعا  
وصاحبه معه فمتر وسقط  
المتاع ففسد ضمن لأن عثارة  
جناية يده استأجر جملة  
بعينها ورب المال معه فساق  
المكاري فعثرت الدابة  
فسد المتاع ضمن عندنا  
لأنه أجير مشترك أفسده  
بيده وان كان عبدا صغيرا  
لا يستمسك فساق باذن  
ماله ففسق لا يضمن  
\* استأجرها فحمل عليها  
وركبها فساق المكاري  
فعثرت الدابة وفسد المتاع  
لا يضمن في قولهم وعن  
الثاني اذا عثرت الدابة وسقط  
المتاع فلا ضمان على  
المكاري وان من قوده أو  
سوقه \* استأجر أو استعار  
دابة ونزل في السكة ودخل  
المسجد ليصلي وخطي عنها  
فضاعت يضمن إذا لم يربطها  
فان ربطها لا يضمن لأنها  
لا يجبدان بدان ذلك قال  
شمس الأئمة الصحيح عندي  
أنه اذا غيها عن بصره يضمن  
حتى لو كان في الصحراء  
ونزل للصلاة وأمسكها  
فانقلت من يده لا يضمن فعلم أن المعتبر أن لا يغيبها عن بصره لانه اذا غيها يكون تاركا للفظ وان ربطها ودخل الجامع وقتها

أو غيره فاقرب بأسنيتها ثمانية ولا دين على المأذون ولا مال له غير ذلك الدين ثم أقرب بعد ذلك على نفسه يدين ألف ثم مات فاقرب بالاستيفاء جاز ولو لم يقرب بالدين ولكنه لحقه دين بعمالة الشهود بطل اقراره بالاستيفاء لأن ما وجب عليه بالمعينة بمنزلة الدين الظاهر عليه حين أقرب بالاستيفاء اذ لا تهم في شهادة الشهود فلهذا يبطل اقراره بالاستيفاء كذا في المبسوط \* ولو باع المولى جارية عبده المأذون وتوى الثمن فاقرب العبد أنه أمر مولاه ببيعها لم يضمن المولى قيمتها ولو أنكر ضمن هذا اذا كانت الجارية قائمة أو لا تدري وان كانت هالكة فالصحيح أنه لا يصدق ولو كذب العبد ضمن المولى قيمتها فان قال لم امره ولكن أجرت البيع ان كانت الجارية قائمة جاز ولم يضمن المولى والالم يجوز ضمن ولو جحر عليه ثم قال العبد كنت أمرته بالبيع لم يقبل وبقي المولى ضامنا وكذلك لو أقرب بعد ما باعه الغريم لم يصح اقراره كذا في المغني \* واذا كان على المأذون دين كثير فباع جارية له من ابن مولاه أو أياه أو مكاتبه أو عبدا تاجر عليه دين أو ولادين عليه بأكثر من قيمتها ودفعها إلى المشتري ثم أقرب قبض الثمن منه جاز اقراره بذلك إلا في العبد والمكاتب ووكيل العبد في ذلك بمنزلة العبد ولو كان ابن العبد حرا فاستمك ما لا للعبد الذي هو أبوه أو امرأته أو مكاتب أياه أو عبده وعليه دين أو ولادين عليه فاقرب العبد المأذون أنه قد قبض ذلك من المستمك لا يصدق على ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان على المأذون دين أو لم يكن وهو مصدق في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو كان المستمك أخاه كان اقراره بالقبض منه جائزا ولا يمين على الآخر بعد اقرار العبد بالقبض منه كذا في المبسوط \* ولو أمر مولاه ببيع عبده فباعه ثم أقرب أن العبد قبض الثمن من المشتري يخلف المولى على ما يقول فان حلف لم يضمن وان نكل ضمن الثمن لبعده كذا في المغني \* واذا أذن للعبد في التجارة وقيمتها ألف درهم فاذن ألف درهم ثم أقرب المولى عليه يدين ألف درهم وهو يبيع بذلك ثم ان المولى أعتقه فالغريم الذي أذن العبد بالخيار ان شاء ضمن المولى قيمة العبد وان شاء أخذ دينه من العبد فان ضمنه المولى لم يكن لآخر على المولى ولا على العبد شي وإن اختار الغريم أخذ دينه من العبد فلا مقر له أن يأخذ المولى بقيمة العبد ولو كان المولى أقرب على العبد يدين ألفي درهم ولادين عليه سواء وجد العبد ثم صار على العبد ألف درهم باقرار أو بينه فانه يبيع فيضرب كل واحد منهما ما في غنمه بجميع دينه ولو كان اقرار العبد أو لا بدئ به وكذلك لو يبيع بالثمن درهم فخرجه منهما ألف وتوت ألف كان الخارج منهما للذي أقر له العبد فان كان العبد أقربا لم يضمن المولى عليه المولى بالف ثم أقر العبد بالف فانه يبيع ويتخاص في غنمه اللذان أقر لهما العبد فان بقي من غنمه شيء بعد قضاء دينهما كان للذي أقر له المولى ولو لم يقرب العبد على نفسه بشيء وأقر عليه المولى بدين ألف درهم ثم يدين ألف درهم في كلام منقطع فانه يبيع فيبدأ بالأول فان بقي شيء كان للثاني وان كان وصل كلامه فقال لفلان على عبدي هذا ألف درهم ولفلان ألف درهم تحاصفي غنمه فان صدقه العبد في آخرهما والكلام متصل أو منقطع تحاصفي غنمه فان صدقه في أولهما بدئ به وهذا اذا كان اقرار المولى بهما منقطعا فان كان متصلا تحاصفي غنمه كذا في المبسوط \* المولى اذا أقر على عبده بالدين صح وان كذبه العبد وليس على العبد دين (١) حتى كان لهم الاستيفاء من العبد بالغنم من قيمته فان كان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين كذا في الصغرى \* ولو كانت قيمة العبد ألفا وخمسائة فاقرب العبد بدين ألف درهم ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم ثم يبيع العبد بالثمن درهم فانه يضرب كل واحد من غربي العبد في غنمه بجميع دينه ويضرب الذي أقر له المولى في غنمه بخمسائة فيكون الثمن بينهما أحسا ولو لم يبيع وأعتقه المولى

(١) قوله حتى كان لهم الاستيفاء من العبد بالغنم من قيمته لا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة وعبارة الأخيرة واذا أذن الرجل لبعده في التجارة ثم أقر عليه بدين أكثر من قيمته ولم يكن على العبد دين وكذبه العبد في ذلك لزمه كله وكان للغريم الخيار ان شاء باعوا العبد بدينهم وان شاء استسعوا انتهت نقله صحيحه

و رجل جالس قبز ثيابه وترك عنده ولم يقل له احفظه ولا الرجل قال لا احفظه ولم يقل أيضا قبله فهو مودع يضمن لوضيعه وكذا لو نزح



التي باب حيث يرى الجاهل وهو ينظر اليه فخرج آخر وابسه والجاهل يرى ما أوضعه ضمن وقال الصغار لا والاول أصح وفي المحيط النحاس والذلال وتبين بأن أجبره مشترك فلو دفع الدال الثوب الى رجل ليراه ويسير به فذهب به (٩٧) ولم يجده لا يضمن والجاهل والراعي

مشارك وتليد القصار  
والبحار وجميع الصناعات  
وحد\* والاجر المقبوض في  
الاجارة الفاسدة والتمس  
المقبوض في البيع الفاسد  
مضمون والمحبوس بالاجرة  
لعمل له أثر في العين غير مضمون  
حتى لو ضاع لا يضمن ولا أجر  
له لعدم التسليم والوحد  
يستحق الاجر بلا عمل لكن  
لو لم يعمل لم يترك طر الديم  
وغيره لا يلزم الاجر\* وفي كفالة  
زاد الفقهاء العين المستأجر  
ليس بمضمون\* وفي مجموع  
النوازل العين المستأجر  
أمانة اجنابا أما العين في يد  
الاجار المشترك على الخلاف  
\* اذا هلك المتاع عند الاجار  
المشارك بعد الفراغ من العمل  
لا أجر له \* دفع اليه مصفيا  
ليصلح له غلافا أو صيفا  
للقرب فضاء لم يضمن عند  
محمد رحمه الله وعند الامام  
كذلك الاما هلك بصنعه أو  
قصر في حفظه وعليه  
الفتوى وعن الثاني  
دفع اليه مصفيا ليصلح من  
جفت\* أو مصفيا لينقطه  
أو وثاقا في منديل ليرفوه  
فضاع نصله أو غلافا أو  
منديله لا يضمن\* دفع الى  
صانع ذهباً ليصنعه له سواراً  
منسوجاً ولم يكن النسج من  
عمل الصانع فاصح الذهب  
وطوله ثم ناوله الثاني للنسج  
وضاع منه ان دفع اليه

وقيمة ألف درهم وخمسمائة كان ضامنا لهما قيمته بالاعتاق ثم هذه القيمة بدل مالبة الرقبة كالتن لو بيع  
العبد فيقسم بينهم أخسا فيجعل لكل واحد من غريبي العبد خمسة مائة ويرجع كل واحد منهما على  
العبد بما بقي من دينه وهو أو بعمالة ويرجع الذي أقر له المولى على العبد بما تبين وان شاء الغرماء تركوا  
المولى وتبعوا العبد بالتبني من دينهم فان اتبعوه أخذ منه الغريمان اللذان أقر لهما العبد جميع دينهما  
أثنى درهم وأخذ منه الذي أقر له المولى خمسة مائة ثم يرجع على المولى بخمسة مائة درهم أيضا ولو كانت قيمة  
العبد ألف درهم فأقر العبد بدين ألف درهم ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم ثم ازدادت قيمته حتى صارت  
أثنى درهم ثم أقر العبد بدين ألف درهم ثم يبيع بالنى درهم جميع الثمن اللذين أقر لهما العبد خاصة ولو أعتقه  
المولى يضمن قيمته ولو اختار اللذان أقر لهما العبد اتباعه وأبر من القيمة المولى كان للذي أقر له المولى أن  
يأخذ المولى بجميع دينه ولو كانت قيمة العبد ألفا وخمسمائة فأقر عليه المولى بدين ألف ثم بألف في كلام  
منقطع ثم يبيع العبد بألف فهو بين الاولين أثلاثا يضرب فيه الاول بألف والثاني بخمسة مائة ولو أعتقه  
المولى وقيمة ألف ضمن قيمته ألف درهم ثم يقسم الاولان هذه القيمة بينهما أثلاثا على قدر الثابت من دين  
كل واحد منهما ثم يرجعان على العبد بخمسة مائة فاقسمها أثلاثا ناوان طلبا ولا أخذ العبد أخذاه بألف  
درهم مقداره قيمته ويقسمان ذلك أثلاثا على قدر الثابت من دينهما ثم يرجعان على المولى بجميع قيمته  
أيضا ولو كان المولى أقر بهذا الدين اقرارا متصلا كانوا شركا في غن العبد وان أعتقه المولى اتبعوا المولى  
بالقيمة ثم رجعوا على العبد بقدر قيمته مما بقي من دينهم وما زاد على ذلك فهو ثا ولو كانت قيمة العبد ألف  
درهم فأقر عليه المولى بدين ألف ثم أقر بعد ذلك بدين ألف ثم ازدادت قيمته حتى صارت ألفين ثم أقر عليه بدين  
ألف ثم يبيع العبد بالنى درهم فهو بين الاول والاخر نصفان ولا شيء للاوسط وان يبيع بالفين وخمسمائة  
استوفى الاول والاخر دينهما وكان الفضل للاوسط ولو أعتقه المولى وقيته ألفان أخذ الاول والاخر قيمته  
من المولى ولا شيء للاوسط فان أعتقه وقيته ألفان وخمسمائة أخذ الاول والاخر من المولى ألفين وكانت  
الخمسمائة الباقية للاوسط باعتبار زعم المولى ولا شيء له على العبد فان توى بعض القيمة على المولى كان التاوى  
من نصيب الاوسط خاصة ولو كانت قيمة العبد ألفا وخمسمائة فأقر عليه المولى بدين ألف ثم بألف ثم بالفين  
ثم يبيع العبد بثلاثة آلاف فان الاول يستوفى ألف درهم تمام دينه وكذلك الثاني وتبقى ألف درهم وهي  
للتالث فان خرج من الثمن ألف درهم وتوى الباقي كان ثلثا للثالث وللثاني فيقسمان ما يخرج  
من الثمن على قدر الثابت من دينهما فيكون الخارج أثلاثا بينهما حتى يستوفى الاول كمال دينه ألف درهم  
ثم يكون الخارج للثاني حتى يستوفى تمام دينه وان استوفى الثاني جميع دينه ثم خرج شيء بعد ذلك كان  
للتالث ولو كان الاقرار كله متصلا كان الخارج بينهم على قدر دينهم والتاوى بينهم جميعا بمنزلة مالو حصل  
الاقرار لهم بكلام واحد ولو كان الاقرار منقطعا ثم أقر العبد بعد ذلك بدين ألف ثم يبيع بثلاثة آلاف فان  
الغريم الاول والذي أقر له العبد يأخذ كل واحد منهما جميع دينه وكذلك الثاني الذي أقر له المولى يأخذ  
جميع دينه مما بقي من الثمن ولا شيء للتالث فان توى من الثمن ألف درهم وخرجت ألفان كانتا بين الاول  
والثاني والذي أقر له العبد أخسا للاول خمسة مائة والذي أقر له العبد خمسة مائة والذي أقر له المولى خمسة مائة  
واذا أذن لعبد في التجارة وقيته ألف درهم فاشترى وباع حتى صار في يده ألف درهم ثم أقر العبد بدين ألف  
ثم أقر عليه المولى بألف فالألف الذي في يده بين الغريمين نصفان ولو كان المولى أقر عليه بالفين معاقبهم ثمن  
العبد وماله بينهما نصفين ولو كان المال في يده العبد خمسة مائة فأقر العبد بدين ألف ثم أقر عليه المولى بدين ألفين  
ثم أقر العبد بدين ألف لم يضرب الذي أقر له المولى في غن العبد وكسبه مع غريمه الاجمعة مائة ولو كان  
اقرار المولى قبل اقرار العبد بالدين الاول كان ثمن العبد وماله بينهما مائة وأربع مائة من ذلك الذي أقر له

(١٣ - فتاوى خامس) بلا أمر المالك وليس هو بأجير ولا تملكه عندهما ضمن أيهما شاء وعند الامام يضمن الاول فان ذكر الاجرة أنه  
سرق بعد تمام العمل لا يضمن\* بلغ نصبي عشرين يضرب لاجل الصلاة باليد لا بالخشب ولا يجاوز الثلاث وكذا المعلم قال صلى الله عليه

وسلم لم يداس المعلم ياله وأن تضربه فوق الثلاث فأنك ان ضربت فوق ثلاث اقتص الله تعالى منك ولا يضرب المعلم بالخشب وإن أذن الاب  
ولمولى أن يعزر عبده وأمه باليد (٩٨) والخشب والدره نوع في خلاف المستأجر في الاستعمال \* استأجرها ليركبها

المولى ولكل واحد من غريبي العبد منهم كذا في المبسوط \*

### باب السابع في العبد بين رجلين يأذن له أحدهما في التجارة أو كلاهما \*

الأصل أن أذن أحد المولين صحيح في نصيبه من العبد غير صحيح في نصيب صاحبه وإذا صح الأذن في نصيب  
الأذن دون نصيب الساكت فأراد الساكت أن يفسخ الأذن في نصيبه ليس له ذلك ثم قال ويجوز جميع  
أشريته ويبياعاته هكذا ذكر في الكتاب وإذا جازت أشريته ويبياعاته في الكل فلحقته ديون وفي يده كسب  
فإن كان الدين إنما وجب على العبد بسبب الكسب الذي في يده بأن كان كسب تجارة وقد نكح الدين  
بسبب التجارة وعلم ذلك فالقياس أن يصرف إلى الدين من الكسب من نصيب الأذن ويعطى النصف  
للذي لم يأذن وفي الاستحسان يصرف الكل إلى غرمائه نصيب الأذن ونصيب الساكت وعلى هذا  
القياس والاستحسان إذا كان العبد كاه مجبوراً وقد اشترى وباع وحصل في يده كسب بسبب التجارة ولحقته  
ديون بسبب التجارة فإن ما في يده من الكسب الذي وجب الدين بسببه يصرف إلى دينه استحساناً وفي  
القياس لا يصرف ويكون كاه للمولى ويتأخر حتى الغرماء إلى ما بعد العتق وإن كان الكسب مستفاداً لا  
بالسبب الذي وجب به الدين يصرف بالدين نصيب الأذن ولا يصرف نصيب غير الأذن وأما إذا لم يعلم حال  
الكسب الذي حدث هل هو بالسبب الذي وجب به الدين أو بسبب آخر غير السبب الذي وجب به الدين  
وقد اختلف الموليان في ذلك فقال الساكت حصل الكسب لا بالسبب الذي وجب به الدين بأن قال  
استفاده بالهبة لا بالتجارة وأنه يمتنا نصفه وقال الأذن مع العبد لا بل استفاده بالتجارة التي هي سبب  
وجوب الدين والكل مصروف إلى الدين فالقول قول المولى قياساً وفي الاستحسان القول قول العبد كذا في  
المغنى \* وإن كان في يده مال أصابه من تجارته فقال الذي لم يأذن له أنا أخذ نصف هذا المال فليس له ذلك  
ولكن يعطى منه جميع دين الغرماء فإن بقي بعد ذلك شيء أخذ كل واحد من المولين نصفه وإن زاد الدين  
على ما في يده كانت تلك الزيادة في نصيب الذي أذن له خاصة من الرقبة وكذلك ما أتقربه العبد من غصب أو  
استلام مال أو غيره ولو استهلك ما لا ينشئ بينه كان ذلك في جميع رقبته بمنزلة ما لو استهلك قبل إذن أحدهما  
له كذا في المبسوط \* وإذا كان العبد بين رجلين أذن له أحدهما في التجارة فاشترى وباع ومولاه الذي لم  
يأذن له يراه ولم ينهه كان هذا اذناً له في التجارة فإن كان الذي لم يأذن له أهل سوقه ونهاهم عن مباعته وقال  
إن يابعتوه فهو في نصيب صاحبي ثم رآه بعد ذلك يشتري ويبيع وسكت فالقياس أن يصير نصيبه ما أدنا وفي  
الاستحسان لا يصير نصيبه ما أدنا وهذا بخلاف ما لو كان العبد كاه مجبوراً وقد نهى أهل السوق عن المبيعة  
معه ثم رآه يتجر فسكت فإنه يصير ما أدنا وإن سبق هذا السكوت نهى عن التجارة كذا في المحيط \* ولو أذن له  
أحد المولين في التجارة وأتى الآخر إلى أهل سوقه فنهاهم عن مباعته ثم أن الذي لم يأذن له اشترى نصيب  
صاحبه منه فقد صار العبد مجبوراً عليه فإن رآه المشتري يبيع ويشتري فلم ينهه فهذا اذن منه له في التجارة  
كذا في المبسوط \* ولو قال أحدهما الشريك أن له في نصيبك أو قال في نصيب فقيل فهو اذن في جميعه كذا  
في التتارخانية \* ولو كان العبد بين رجلين فأذن أحدهما لصاحبه في أن يكاتب نصيبه فكاتبه فهذا اذن  
منهما للعبد في التجارة ولكن الكتابة تقتصر على نصيب المكاتب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى إن  
نصف كسبه للمولى الذي لم يكاتب وكذلك لو وكل أحدهما صاحبه أن يكاتب نصيبه فما كسبه العبد بعد  
ذلك يكون نصفه للمكاتب ونصفه للوكيل ولو أذن أحدهما للعبد في التجارة فلحقه دين ثم اشترى نصيب  
صاحبه منه ثم اشترى بعد ذلك وباع والمولى لا يعلم به فلحقه دين فإن الدين الأول والاخر كله في النصف  
الأول ولو كان يعلم بعه وشراهما اشترى نصيب صاحبه كان هذا اذناً منه للنصف الذي اشترى في التجارة

إلى موضع كذا وركبها وحمل  
معه جملان ركب على الحمل  
ضمن قيمة كل الدابة إن  
عطيت وإن ركب غير  
موضع الحمل ضمن قسدر  
الزيادة فيرجع إلى أهل  
الخبرة إن هذا الحمل كم يزيد  
على ركوبه في النقل لأن  
الإنسان لا يوزن بالقبان  
\* أكتري دابة للعمل فوضع  
عليها الراحلة ضمن لأن  
الراحلة أشد ضرراً \* وعن  
الثاني تكرارها ليحمل عليها  
كذا من البر فحمل أكثر  
وسلت ثم حاصرت في يد  
المستأجر من غير ذلك يضمن  
حصه الزيادة من قيمتها واه  
عن الإمام رحمه الله أيضاً  
\* استأجرها ليركبها خارج  
المصر إلى موضع فحسبها  
قدر ما لا يحبس عادة كما كثر  
مسن يوم وهلك يضمن لأنه  
مخالف لأنه رضى بكونها في  
يده بالاجر لا بغيره حتى لو  
ركبها في مصر أو جسد قدر  
ما يحبس الناس لا يضمن  
لوجوب الاجر ومنه يخرج  
كثير من المسائل ومثل ذلك  
صدر الاسلام في الصغرى  
\* استأجرها ليركبها خارج  
المصر فركبها فيه في حوائجه  
يضمن إن هلك \* استأجرها  
ليحمل فحمل عليها رجلاً  
لا يضمن \* دفع ابريسما  
للصبيغ ثم قال له رده ولا  
تصبغه فهلك في يد الصانع  
لا يضمن (السابع في فسخها وفيه فصلان \* الأول في العقد)

يفسخ باعذار كأنهم دام أو بشئ لا يمكن السكنى ثم  
فيه لا إذا اتهم ببيت المؤاجر ولم يجد منزلاً للسكنى سوى ما اجره بخلاف ما إذا أراد المستأجر السفر ولا ما إذا لحقه دين إلا أن يكون ديناً فادعيا

لا يقضى الامن عن ما تجره \* وتنفسخ الاجارة في الاصل بلا فسخ وفي رواية الزيادة يستحق الفسخ فيفسخه الحاكم لانه مختلف فيه فاشبه  
الرجوع في الهبة وقيل لا يفسخ القاضي الاجارة بل يبيعه الموارث فيفسخ ضرورة (٩٩) وفي المحيط لا يفسخ الاجارة على المستأجر

يجب الاجر على المستأجر  
وان باعه الموارث قبل فسخ  
الحاكم وقيل ما ذكر في  
الاصول محمول على ما اذا كان  
العذر جليلا وما ذكر في  
الزيادات ما اذا كان العذر  
خفيا والحق ان الاجارة  
اذا عقدت على امر لا يمكن  
المضي فيه شرعا يفسخ بلا  
فسخ كما اذا استأجره لقلع سنة  
فسكن الوجع \* انهم  
الدار ملك الفسخ بالحضور  
المالك ولا يفسخ ما لم يفسخ  
لا مكان الانتفاع بالعرصة  
وفي اجارات شيخ الاسلام  
انهم الدار كلها الصحيح انه  
لا يفسخ بلا فسخ لكن  
يسقط الاجر فسخا أولا وان  
انهم بيت يرفع من الاجرة  
بحسبه ولا يجبر على البناء  
وارادة الموارث البيع ليس  
بعذر \* استأجره كانا البيع  
فيه ثم بدله أن يعمل عملا آخر  
فعذر وفي المحيط ان تمكن من  
العمل الثاني على ذلك الدكان  
لا يكون عذرا والافعذر  
\* استأجره كانا التجارة الطعام  
ثم بدله أن يقعد في سوق البز  
أو لصياد فعد عذرا بخلاف  
ما اذا استأجر عبد الخياطة  
ثم بدله الاخذ في عمل آخر  
\* وفي التجرة أجر نفسه في  
صناعة ثم بدله ترك تلك  
الصناعة لم يكن له ذلك وان  
كان ذلك العمل ليس من عمله

ثم الدين الاول في النصف الاول خاصة والدين الاخر في جميع العبد كذا في المبسوط \* واذا أذن لعبد أحد  
موليه في التجارة فلحقه دين قيل للذي أذن له أدينه والابن انصبيك فيه كذا في السراجية \* ولو كان العبد  
بين رجلين فكانت أحدى حصصيه منه فهذا اذن منه لنصيبه في التجارة ولا آخر ان يطل الكتابة فان  
لحقه دين ثم يطل الاخر الكتابة كان ذلك الدين في نصيب الذي كان خاصة وان لم يطل الكتابة حتى رآه  
يشترى ويبيع فلم ينعلم لم يكن ذلك منه اجارة للكتابة وله أن يطلها وكان هذا اذنا منه في التجارة فان ردة  
الكتابة وقد سبق العبد دين يبيع كله في الدين الا أن يفديه مولا كذا في المبسوط \* شريكان شركة ملك اذنا  
لعبد هما في التجارة وأدانه كل واحد منهما مائة درهم وأدانه أجنبي مائة درهم أي باعه كل واحد منهما  
بالنسيئة فيبيع العبد بمائة أو مات العبد عن مائة كان نصفها للاجنبي والنصف بينهما كذا في المغني \* ولو  
لم يكن أدانه الا أحد المولين مائة درهم والمسئلة بحالها كانت المائة بينهما وبين الاجنبي اثلاثا للمولى الذي  
أدانه ثلثاها وللأجنبي ثلثها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
للمولى ربعها وللأجنبي ثلاثة أرباعها كذا في السراج الوهاج \* واذا كان رجلان شريكين شركة مفاوضة  
أو شركة عنان وبينهما عبد ليس من شركتهما فادانه أحداهما مائة درهم من شركتهما وأدانه أجنبي مائة ثم  
مات العبد وترك مائة أو يبيع بمائة فلا جاني ثلثاها وللشريكين ثلثها ولو كانت شركتهما من شركة عنان  
والعبد من شركتهما فادانه مائة درهم من شركتهما وأدانه أجنبي مائة درهم كان ثلثاها للأجنبي وثلثه  
بين المولين نصفين ولو كان العبد من شركتهما فادانه وأدانه أحداهما مائة من شركتهما وأدانه أجنبي مائة  
والمسئلة بحالها فالمائة كلها للأجنبي ولا شيء لواحد من الشريكين ههنا كذا في المبسوط \* وفي جامع  
الفتاوى عبد بين رجلين ما أذن له في التجارة ولحقه دين ألف درهم فغاب أحداهما فأخذ الغريم الحاضر  
وباع نصيبه بسبع مائة وأخذته ثم حضر الآخر وباع نصيبه بمائة مائة توتى الى صاحب الدين ثلثمائة  
تمام دينه بقي مائة فيعطى الذي يبيع حصته بسبع مائة حتى يستوفي الغريم كذا في التتارخانية \* واذا  
أذن الرجلان لعبد بينهما في التجارة ثم أدانه أحداهما مائة وأدانه أجنبي مائة ثم ان المولى الذي لم يكن العبد  
شريكا غاب وحضر الاجنبي فأراد يبيع نصيب المولى الذي أدانه العبد في دينه يبيع له فان يبيع بخمسين درهما  
أخذها الاجنبي كلها فان حضر المولى الاخر فانه يبيع نصيبه للاجنبي وللمولى الذي أدانه فيقسم ذلك  
نصفين ولو كان ثمن نصيب المولى الذي ادان العبد توتى على المشتري ويبيع نصيب الذي لم يكن بخمسين  
درهما أو بأكثر أو بأقل فان ذلك يقسم بينهما اثلاثا سهمان للاجنبي وسهم للمولى الذي أدانه فان اقتسماه  
كذلك ثم خرجت الخمسون الاولى أخذها الاجنبي كلها وكذلك لو كانت أكثر من خمسين درهما حتى تزيد  
على ثلثي المائة فتكون الزيادة للمولى الذي ادان ولا يرجع واحد من المولين على صاحبه بشئ واذا كان  
العبد بين رجلين فأذناه في التجارة ثم ان كل واحد منهما مائة درهم لرجل آخر باعه صاحبها وأدانه  
أجنبي مائة ثم يبيع بمائة درهم فالمائة بين الاجنبي والمولين اثلاثا لكل واحد منهم ثلثها ولو كان المال الذي  
ادانه المولى كل واحد من المولين بين المولى الذي أدانه وبين أجنبي قد أمره بادانه والمسئلة بحالها فان  
المائة تقسم على عشرة أسهم أربعة للاجنبي الذي ادان العبد وأربعة للاجنيين الذين شاركهما المولين  
في المائتين لكل واحد منهما سهمان ولكل واحد من المولين سهم واذا كان العبد بين رجلين وقيمتها مائة  
درهم فأدانه أجنبي مائة فحضر الغريم فطلب دينه وغاب أحد المولين فان نصيب الغائب لا يقضى فيه بشئ  
حتى يحضر فان يبيع بمائة درهم أخذها الغريم كلها فاذا حضر الغائب كان للذي يبيع نصيبه أن يتبعه  
بخمسين في نصيبه حتى يبيع فيه أو يقضيه وكذلك لو كان العبد قتل فأخذ الحاضر نصف قيمته كان للغريم  
أن يأخذ كله ويرجع المأخوذ منه في نصيب شريكه اذا حضر وقبض كذا في المبسوط \* والله أعلم

وهو مما يعاب به كأمارة تجرت نفه بها ظنوا وهي مما يعاب به فلا هلاها أن يخرجوها \* قال المستأجر أريد السفر وكذبه الآخر فحلف المستأجر  
على أنه عزم السفر ذكره الكرخي والقنوري والاتقال من البلدة عذرا لأن الخروج يحتتمل أن يكون حيله التوصل الى الفسخ فيجلب

وان وجد منزلا أرخص منه أجزأ واشترى منزلا فإراد التحول اليه لا يكون عذرا بخلاف ما إذا تكارى ابلا الى مكة ثم اشترى ابلا له الفسخ والفرق ان اكراء الدار يمكن لا كراء (١٠٠) الدابة لانها لا تختلف باختلاف الساكن والركوب يختلف باختلاف الراكبين بخلاف

باب الثامن في الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولاة فيما في يد العبد وغيره وفي الخصومات التي تقع بعد الحرج

واذا كان في يد العبد المأذون له مال فقل المولى هو مالى وقال العبد هو مالى فان كان على العبد دين فاقول قول العبد وان لم يكن على العبد دين فاقول قول المولى كذا في الذخيرة \* فان كان المال في يدى العبد وفى يدى المولى ان كان على العبد دين فهو فى أيديهم ما يقضى به بينهم ما وان لم يكن على العبد دين فهو فى يد المولى فيكون للمولى وان كان هذا المال فى يد العبد وفى يد المولى وفى يد الاجنبى وكل واحد منهم يدعيه لنفسه ان لم يكن على العبد دين فهو بين المولى والاجنبى نصفان وان كان على العبد دين فالمال بينهم أثلاثا \* كذا فى المغنى \* ولو كان ثوب فى يد حرج وعبد مأذون وكل واحد منهم ما يدعيه وعظمه فى يد أحدهما والاخر متعلق بطرفه فهو بينهم ما نصفان فان كان أحدهما مؤثرا به أو مري تديا أو لابس أو لاخر متعلق به أو كانت دابة فكان أحدهما ركبها عليها والاخر متسكبا بالجام فهي للراكب واللابس ولو لم يكن هذرا كهاو كان الاخر متعلقا بها لا يستحق الترجيح بتعلقه بها ولو كان هذرا كهاو لم يكن الاخر متعلقا بها كان الركب أولى فاذا كان لأحدهما سبب يستحق به عند الأفراد وليس للأخر مثله كان هو أولى كذا فى المبسوط \* ولو أن عبدا مأذونا أو مكاتباً أو حراً أجر نفسه من خياط ليخيط معه أو يبيع له ويشترى وكان فى يده الأجر ثوب فقال الاجير هو لى وقال المستأجر هو لى ان كان الاجير فى حانوت المستأجر أو فى منزله فاقول قول المستأجر وان كان الاجير فى السكة أو فى منزله فاقول قول الاجير وان كان الاجير لابساً أو باوياً بالمسئلة بمجالها فاقول قوله سواء كان فى منزل المستأجر أو فى السكة \* حكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل أنه كان يقول اذا كان المتنازع فيه شيئاً هو من آلة العمل فاقول للاجير وان كان الاجير فى حانوت المستأجر أو فى منزله كذا فى المغنى \* ولو كان عبداً محجوراً أجزأ مولاة لعل من الاعمال فى يده ثوب فقال المستأجر هو لى وقال مولاة هو لى فاقول قول المستأجر سواء كان الاجير فى منزل المستأجر وفى السكة ومعنى المسألة اذا أجزأ المولى لعل من الاعمال سوى البيع والشراء حتى يبقى محجوراً أما اذا أجزأه للبيع والشراء يصير مأذوناً فى التجارة هكذا ذكره شيخ الاسلام ولو كان المحجور لابساً للثوب فاقول قول المولى وهذا بخلاف ما لو كان العبد المحجور ركباً على الدابة ووقع الاختلاف بين المستأجر والمولى فى الدابة حيث كان القول قول المستأجر كذا فى المحيط \* ولو كان العبد فى منزل مولاة وفى يده ثوب فقال المستأجر هو لى وقال المولى هو لى فاقول قول المولى كذا فى المبسوط \* ولو كان العبد مأذوناً فى التجارة وفى يد العبد متاع وهو فى منزل مولاة فقال هو لى وقال العبد هو لى فان كان ذلك من تجارة العبد فهو للعبد وان لم يكن من تجارة العبد فهو للمولى ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى فى الاصل ما اذا كان المتنازع من تجارة العبد ما حكى عن الفقيه أبي بكر البخارى انه ينبغي أن يقضى للمولى ولو كان المأذون لابساً للثوب أو ركباً على الدابة ووقع الاختلاف بين المولى والعبد فى ذلك قضى به للعبد سواء كان من تجارته أو لم يكن كذا فى المحيط \* وفى الجامع رجب وهب لعبد انسان هبة ثم أراد الرجوع فى الهبة فقال العبد أنا محجور وليس لك أن ترجع على ما لم يحضر مولاى وقال الواهب لابل أنت مأذون فأقام العبد البينة على اقرار الواهب انه محجور تقبل بينته كذا فى التتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى العبد اذا باع واشترى ولم يقل وقت المبيعة فى ما ذون أو محجور فله قسمة ديون ثم قال أنا محجور لم ياذن لى مولاي فى التجارة وقال الغرماء لابل أنت مأذون فاقول قول الغرماء استحسننا اذا جعلنا القول قول الغرماء وجعلنا ما ذوناً أو كان العبد أقر بالاذن صريحاً بالقياس أن لا يباع ما فى يده من الكسب بدينه ما لم يحضر المولى وفى الاستحسان يباع كسبه بدينه فان فضل شئ من دينه بعد ما يبيع كسبه لا يباع رقبته بذلك

ما إذا تكارى ابلا الى مكة ثم بدله أن يسافر على البغل لا يكون عذراً \* استأجرها الى بغداد ثم بدله أن لا يخرج أو بدله فى نصف الطريق فهو عذر تفسخ به الاجارة فان أراد المكارى نصف الاجرة فله ذلك ان كان الباقي مثل الاول صعوبة وسهولة ولا يفقده ثم ان كان معه صاحبها ردها اليه فان ركبها فى الرجوع ولم يردها اليه ضمن وان لم يكن صاحبها معه وركب مضى حكمه فان قال المولى وأجر الحاكم انه يتعلل بقوله الحاكم اصبر فان خرج فقد الدابة معه وعليه الاجر وقيل يسأل رفقاه وكذا لو مرض أو خاف أمراً أو لمعه غم أو عثرت الدابة أو أصابها شئ لا يقدر على الركوب وبعض هذا عذر فى المعقود عليه وبعضه فى المستأجر فان مرض المولى أو مرض غيره لا يكون عذراً بل يرسلها من رسله ولو مات المستأجر فى بعض الطريق لزمه من الاجر بحسب ما سافر وسقط الباقي وان مات المولى فالمستأجر ركبها على حاله الى أن يبلغ المكان اذا لم يكن ثمة كما يرفع اليه القضية لانه كما يجوز فسخها بعذر يجوز ابقاؤها بالعذر كن استأجر سفينة شهرا وانقضت المدة فى وسط البحر ينقض اجارة مستأذناً فلا ينقضى بغيره

وانقضت المدة فى وسط البحر ينقض اجارة مستأذناً فلا ينقضى بغيره وانقضت المدة فى وسط البحر ينقض اجارة مستأذناً فلا ينقضى بغيره وانقضت المدة فى وسط البحر ينقض اجارة مستأذناً فلا ينقضى بغيره وانقضت المدة فى وسط البحر ينقض اجارة مستأذناً فلا ينقضى بغيره

ان أتي المؤاجر الاجاره منه يؤاجرها الحاكم ان حضر ومحمد رجه الله ا كتنى بقول المستاجر استأجرت أو يؤاجرها واحد من رفقائه ان لم يكن  
ثمة امام وان أبي ولا حاكم ثمة يستعين المستاجر برفقائه أما في المصرا لا يتصور الا التقاض (١٠١) \* رجلان استأجرا بعبرا الى مكة أو عشرة

أنفس استأجروا سفينة  
الى الكوفة فأت بهم  
قبل الخروج أو بعده أول  
يرد الخروج يقال له اخرج  
مع من بقى بقسطه من  
النكراء وأجل قدر الفات  
أو زبدته ان لم يضر  
بالمستأجرين ولم يتنعمهم من  
مثل سرعة السير والا  
مرض العبد المستأجر  
للخدمة له الفسخ فان رضى  
به المستأجر لا يملك الفسخ  
وان لم يفسخ حتى برأ من  
المرض لزمه الاجر وكونه أبقا  
أو سارقا عيب لا كونه غير  
حاذق في الخدمة فان عمله  
فاسد له الخيار \* استأجر  
أرضا للزراعة ثم عزم على  
تركها أو افترق ولم يقدر  
عليها أو غلب الماء على  
الارض أو ألزبح بال لا يمكن  
الزراعة أو انقطع الماء عنها  
فان كان في الارض زرع  
يسترك الارض في يده الى  
ادراك الزرع باجر المثل فان  
سأها فهو رضى ولا يمكن  
من الفسخ \* انقطاع الماء  
عن الزرع عذر فان لم  
يردها حتى مضت المدة  
لا يلزم الاجر وان اتقص  
ماؤه ان خش بان طعن أقل  
من نصف الاول فعذر وان  
نصف الاول قال الناطع في  
له أن يرد فان لم يرد حتى  
طعن كان رضامنه فلا يرد

قياسا واستحسانا لم يحضر المولى ولو ان الغرماء أقاموا المينة أن العبد مأذون له في التجارة والعبد يجب  
والمولى غائب فانه لا تقبل بينهم حتى لا تباع رقبة العبد بالدين وان أقر العبد بالاذن وباع القاضي كسبه  
وقضى دين الغرماء ثم جاء المولى وأنكر الاذن فان القاضي يسأل الغرماء المينة على الاذن فان أقاموا مينة  
على ذلك والارثوا على المولى جميع ما قبضوا من ثمن اكسائه ولا تنقض البيوع التي جرت من القاضي هذا  
اذا ادعى العبد المحجور أنى محجور فان ادعى المشتري ان العبد محجور عليه وقال لا أدفع اليه المبيع لانه  
يتأخر حتى الى ما بعد العتق فقال العبد أنا مأذون فالتقول في ذلك قول العبد ولا يمين عليه ويجوز البائع على  
دفع ما باع من العبد اليه وبأخذ الثمن من العبد وكذلك لو اشترى رجل من العبد شيئا ثم المشتري قال ان العبد  
كان محجورا عليه وقال العبد أنا مأذون فالتقول قول العبد بلا يمين فان قال المشتري أنا أقيم المينة انه محجور  
عليه لا تقبل هكذا ذكر في الكتاب قالوا وهذه المسألة على روايتين أو على القياس والاستحسان كذا في المغنى  
\* فان أقر العبد بين يدي القاضي انه كان محجورا عليه وقت البيع فان القاضي يرد المبيع فان حضر المولى  
بعد ذلك وكذب العبد فيما قال وقال كنت أذنت العبد في البيع والشراء جازا لنقض الذي جرى بين العبد  
وبين المشتري فان أجاز المولى بعد ذلك بيع العبد كانت اجازته باطلة ولو كان القاضي لم ينقض البيع حين  
أقر العبد بكونه محجورا عليه حتى حضر المولى وأجاز البيع جاز كذا في المحيط \* ولو كان العبد هو المشتري  
فقال البائع لأسلم اليك شيئا لانك محجور وقال أنا مأذون كان القول قول العبد فان أقام البائع مينة على  
أن العبد أقر أنه محجور قبل أن يتقدم الى القاضي بعد الشراء لم تقبل بينته وإذا كان الرجل يشتري  
ويبيع فله حقه ديون ولا يدرى حاله انه عبد أو حر ثم قال بعد ذلك أنا عبد فلان وصدقه فلان في ذلك وقال هو  
عبدى وانه محجور عليه وقال الغرماء هو حر فان هذا الرجل يصتدق في حق نفسه حتى يصير عبد الاذنان  
ولا يصتدق في حق الغرماء حتى لا يتأخروا ديونهم الى ما بعد العتق ثم قال ويبيع هذا العبد ويأخذ الغرماء  
ديونهم من ثمنه كذا في المغنى \* واذا وجب للعبد المأذون على رجل دين من يبيع أو اجارة أو قرض أو استملا  
أو كان أودع عند رجل ودعة ثم حجر عليه المولى فالتخصم في ذلك كله العبد فان دفع الغرماء الدين الى العبد  
برئ سواء كان على العبد دين أو لم يكن وان دفع الى المولى ان لم يكن على العبد دين برئ عن الثمن استحسانا  
وان كان على العبد دين لا يبرأ عن الثمن كذا في المحيط \* وان مات العبد بعد ما حجر عليه كان للمولى ان يخصم  
في ديونه سواء كان على العبد دين أو لم يكن وهل له أن يقبض ديونه ان لم يكن عليه دين له أن يقبض وان كان  
عليه دين ليس له أن يقبض كذا ذكر المسألة في مأذون الاصل وذ كرفي وكالة الاصل أن له القبض بعض  
مشايخنا قالوا ليس في المسألة اختلاف الروايتين فماد كرفي المأذون محمول على ما اذا لم يكن موثوقا به لكن  
يقدر على التقاضي وماذ كرفي الوكالة محمول على ما اذا كان موثوقا به وان لم يمت العبد بعد ما حجر عليه المولى  
لكن أخرجه المولى عن ملكه فالتخصم في ذلك المولى وهل له أن يقبض فالمسألة على التفصيل الذي ذكرنا  
فان أعتق المشتري العبد فالتخصم فيه هو العبد كذا في المغنى \* واذا أذن لعبد في التجارة فباع من رجل عبدا  
وقبض الرجل منه العبد ودفع اليه الثمن ثم ان المولى حجر عليه فوجب للمشتري بالعبد عيبا فالتخصم في ذلك  
العبد المحجور فان أقام المشتري المينة على العبد رد عليه وللمشتري أن يحبس المشتري الى أن يستوفي الثمن  
وان لم يكن في يد العبد المحجور مال وعليه دين يدي بالعبد المردود فباع وباعه ثمنه للمشتري فان فضل من  
ثمن العبد المردود شيء فهو لغرماء المحجور وان نقص شارك المشتري غرماء المحجور عليه في رقبته فباع لهم  
جميعا ولو ان المشتري لم يحبس العبد المشتري للثمن بل دفعه الى المحجور ثم جاء بعد ذلك يطلب الثمن فهو اسوة  
لغرماء المحجور في رقبة العبد المردود وفي رقبة المحجور ولو لم تكن للمشتري مينة فطلب عين المحجور حلف  
القاضي المحجور على البتة بالله لقد سلمه بحكم هذا البيع وما به هذا العيب كذا في المحيط \* ولو ان العبد

بعده وذكر القذوري استأجره سنة فعمل نصف عام ثم انقطع الماء وأمسكها تمام السنة ثم ردها له أجز نصف العام وان كان البيت  
يتنفع به بغير طعن فعليه من الاجر بحسابه استأجر أرضا للزراعة فزرع وأصاب الزرع آفة وذهب وقت زراعة تلك النوع له أن يزرع ما هو

مثل المشروط أو أقل ضرر منه هو الانقضاء الجارية يلزمه أجر ماضى من المدة وسقط أجر ماضى بعد الاصل طلام \* وعن الثاني استأجر أرض للزراعة وانقطع الماء بوقت (١٠٢) من المدة ما يصلح أن يزرع غربا لم يخصم ولم ينقض حتى تمت المدة لزم غلام الاجر وان خصم له

نقض الاجارة وينقص من الاجر بحسب ما به وان لم يصلح أن يزرع غربا لا يلزمه الاجر فيما بقي وان لم يخصم نظيره استأجر عبدا للخدمة فمرض العبدان كان يعمل دون العمل الاول له خيار الرد فان لم يرد وتمت المدة عليه الاجر وان كان لا يقدر على العمل أصلا لا يجب الاجر وعلى قياس مسألة الرضى يجب أن يقال اذا عمل أقل من نصف عمله له الرد وان لم ينقض الاجارة حتى تمت المدة لزمه الاجر \* استأجر عبدا ومرض المستأجر ان كان يعمل باجرائه فهذا ليس بعذر وان كان يعمل بنفسه فهذا عذر \* استأجر أرضا في قرية وهو ساكن في أخرى ان بينهما مسيرة سفر فعذر والا \* أجر الوفق ثم زاد أجر مثله للتولى فسخ الاجارة وفي بعض الكتب لو الاجارة الاولى باجر المثل أو بما يتعارف فيه الناس وذلك في العشر درهمان ليس له الفسخ وان زاد في الاجارة وفي الصغرى سقط حائط أو انهدم بيت له الفسخ وقبل الفسخ يلزم المسمى ولا يفسخ بغيبه الاجر كافي الرد بالعيب ولو انهدم جميع الدار له الفسخ بغيبه لكن لا يفسخ ما لم يفسخ ومن أصحابنا من قال في الانهدام وانقطاع

المحجور لم ينكر العيب بل أقتر به بين يدي القاضي فان كان عيبا لا يحدث مثله رد القاضى على المحجور وان كان يحدث مثله فالقاضى لا يرد عليه باقراره الا أن العبد بعد ما أقر بالعيب لا يبقى خصما للمشتري فيخصم المشتري المولى ويقيم عليه المينة بالعيب ويرد العبد اليه كذا في المغنى \* وان لم تكن للمشتري بينة وأراد أن يحلف المولى حلفه على العلم فان نكل أو أقر بعيب رد العبد على المولى فبعد ذلك ينظر ان كان العيب عيبا لا يحدث مثله يصبح الرضى حق غرما للمحجور وان كان عيبا يحدث مثله وكذب غرما للمحجور والمولى فيما أقر به من العيب يصبح الرضى حقه مان دون الغرما ويبيع العبد المردود في دينه وأعطى ثمنه للمشتري فان فضل شيء على ثمنه الاول كان لغرما للمحجور كذا في المحيط \* وان نقص كان النقصان في رتبة المحجور لانه اذا سيع المحجور يرد من ثمنه لغرما للمحجور فان فضل من ثمن المحجور شيء بعد قضاء دينه كان الفضل للمشتري وان لم يفضل فلا شيء للمشتري وان لم يكن على العبد دين كان ثمن المردود في رتبة المحجور والمردود يباعان فيه وان حلف المولى على العيب لم يرد العبد فاذا أعتق المحجور لا نرد العبد عليه كذا في المغنى \* والله أعلم

### باب التاسع في الشهادة على العبد المأذون والمحجور والصبي والمعتوه

العبد المأذون خصم فيما كان من التجارة تقبل الشهادة عليه ولا تعتبر حضرة المولى كذا في فتاوى قاضيان \* واذا شهد شاهدان على عديم مأذون بغصب اغتصبه أو بوديعة استهلكها أو بحدها أو بشئ من ماله باقراره بذلك أو شهدا عليه ببيع أو شراء أو اجارة أو نكاح العبد ذلك \* ولا غائب قبلت الشهادة على العبد وقضى القاضي عليه بذلك ولو كان مكان العبد المأذون عبد محجور عليه وشهد شاهدان باسمه لآل مال أو بغصب اغتصبه حال غيبه المولى لا تقبل شهادتهما ولا يقضى على العبد بشئ قالوا معنى المسألة أن الشهادة لا تقبل في حق حكم يرجع الى المولى وهو يبيع رتبة العبد انما تقبل في حق حكم يرجع الى العبد حتى يؤاخذ به بعد العتق وكما تشتط حضرة المولى ههنا تشتط حضرة العبد كذا في المغنى \* ولو شهد الشهود على عبد محجور بغصب أو اتلاف وديعة أو مضاربة أو شهادة بعبادة ذلك لا بالاقرار تقبل الشهادة عليه ويقضى بالغصب اذا حضر المولى وفي ضمان اتلاف الوديعة والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان الشاهدان شهدا على المحجور باقراره بذلك والمولى حاضر أو غائب لم يقض عليه بشئ من ذلك حتى يعتق فاذا أعتق لزمه ما شهدا به ولو شهدوا عليه بقتل رجل عدا أو قذف محصن أو زنا أو شرب خمر أو شهادة على العبد جاحدا لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى حال غيبه المولى ولو شهدوا على اقرار العبد بهذه الاشياء حال غيبه المولى ففيما يعمل فيه الرجوع عن الاقرار لا تقبل هذه الشهادة وفيما لا يعمل فيه الرجوع عن الاقرار كالقصاص وحدا القذف تقبل كذا في المغنى \* والصبي الذي أذن له أبوه في التجارة أو وصى أبيه بمنزلة العبد المأذون تسمع عليه البيعة فيما كان من ضمان التجارة وان كان الاذن غائبا وكذلك الجواب في المعتوه المأذون كذا في المحيط \* ولو شهدوا على صبي مأذون أو معتوه مأذون بقتل عدا أو قذف أو شرب خمر أو زنا ففي القذف والشرب والزنا لا تقبل شهادتهم وان كان الاذن حاضرا وفي القتل ان كان الاذن حاضرا تقبل شهادتهم ويقضى بالدية على العاقل وان كان غائبا لا تقبل وان كان الشهود شهدوا على اقرار الصبي أو المعتوه ببعض الاسباب التي ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن حاضرا أو غائبا كذا في الذخيرة \* ولو شهدوا على العبد المأذون بسرقة عشرة دراهم أو أكثر وهو مجاهد فان كان مولا حاضرا قطع عندهم جميعا وان كان غائبا ضمن السرقة ولم يقطع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المغنى \* ولو شهدوا بسرقة أقل من عشرة تقبل شهادتهم كان مولا حاضرا أو غائبا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو شهدوا على اقراره بسرقة عشرة دراهم أو أكثر والعبد يجحد

ما الرضى والشرب يفسخ وأصل هذا اذا حدث بالعيب المستأجر عيب لا يؤثر في المنافع لاختيار المستأجر كذا في كذا بحدى عيني العبد المستأجر للخدمة أو زوال شهره أو انهدام حائط لا ينتفع به في السكنى وان كان يؤثر في المنافع له الخيار كرض العبد



وانهدام البناء فان أعاد البناء لاخبار للمستاجر ولو كان المؤاجر غائباً ليس للمستاجر الفسخ \* ولو نفقت السفينة المستأجرة وصارت ألوأحاثم ركب لا يجبر على التسليم ولا يشبه هذا الدار \* امتنع المالك عن ترخيص بيت امتلاً ثم يجبر (١٠٣) لكن للسالك أن يفسخ الاجارة \* ولو أورد

المستاجر الفسخ لعدم نفقته ونفقة عمله سواءه ذلك كما في الدين الفادح وان كذبه المستاجر في اقراره يجوز عند الامام خلافه ما \* ولو احتاج المستاجر الى الاجارة المحملة لعسرته وعجزه عن الكسب ليس له الفسخ لانه لا يجبر لامكان المستاجر من الاجارة \* وانكسار الحجر في استئجار الطاحونة عذر في فسخ الاجارة \* قلع الأجر شجرة بوجوب ذلك نقصاناً في الارض أو الكرم له الفسخ \* خاف المالك انقطاع الماء من الرعي وفسخ الاجارة فاجبر اليه والحجرين وأمتعته خاصة فهذا لا يبطال حق الفسخ ولو شرط أن لا خيار له متى انقطع الماء لاجرة لهذا الشرط لا يرى أن طحاناً لو استأجر حرجي يطحن بجمه له فرض جمه وليس له ما يشتري به جمه لانه ترك الاجارة ولو لم ينزل يجب الاجر الثاني فيما يكون فسخاً من أحدهما لا يفسخ من الآخر وليس للآخر الفسخ أيضاً

ويعتد الوكيل لا يفسخ الاجارة ويموت الموكل يفسخ وكذا المتولى والقاضي والاب والوصي والواقف اذا آجر الوقف بنفسه ومات القياس أن يفسخ وبه أخذ أبو بكر الاسكافي لانه كالمالك لا يلي أحد غيره

قضى القاضي عليه بالضمنان ولا يقطععه وان كان المولى حاضراً كذا في المغني \* ولو شهدوا بسرقة عشرة دراهم على العبد المحجور وهو يجحد لا يقضى حتى يحضر مولا فينقض بالقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضمنان ولو شهدوا على اقرار العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم فالقاضي لا يقبل هذه البيعة ولا يقضى عليه بالقطع ولا بالمال وان كان المولى حاضراً لا يقضى عليه بالمال في حق المولى حتى لا تباع رقبته فيه انما يؤخذ به العبد بعد العتق كذا في المحيط \* وتقبل الشهادة على الصبي المأذون والمعته المأذون بسرقة عشرة دراهم وان كان الاذن غائباً ولا تقبل الشهادة على اقراره ما بالسرقة أصلاً كذا في فتاوى قاضين \* واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فاشتري خيراً وخزيراً فهو جائز كان عليه دين أو لم يكن ولو اشتري مينة أو دماً أو بايع كافر بباطل ولو شهد عليه كافران بغصب أو ودعة مستهلكة أو بيع أو اجارة أو شهدوا على اقراره بذلك وهو مولا يشكران ذلك فشهداتهما جائزة استحساناً وكذلك الضبي الكافر يأذن له وصيه المسلم أو بويه في التجارة وان كان العبد المأذون مسلماً ومولاه كافر لم تجز شهادة الكافرين على العبد بشئ من ذلك وان لم يكن عليه دين وان شهد الكافران على العبد المحجور الكافر بغصب ومولاه مسلم فشهداتهما باطلة فان كان مولا كافر فشهداتهما جائزة واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافران بخيانة خطأ أو بقتل عمد أو بشرب خمر أو بشهد عليه أربعاً من الكافرين بالزنا وهو مولا يشكران ذلك فالشهادة باطلة وكذلك لو كان العبد مسلماً والمولى كافرًا واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافران بسرقة عشرة دراهم أو أقل قضى عليه بضمن السرقة وان كان المولى حاضراً أو غائباً لم يقطع ولو كان العبد مسلماً والمولى كافرًا كانت شهدتهما باطلة واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافران بسرقة عشرة دراهم أو ألف درهم والعبد يجحد وعليه ألف درهم دين لمسلم أو كافر فشهداتهما عليه جائزة وان كان صاحب الدين الأثر مسلماً فان كان صاحب الدين الأول كافراً يبيع في الدينين وان كان مسلماً يبيع العبد وما في يده في الدين الأول حتى يستوفي جميع دينه فان فضل شيء فهو للذي شهد له الكافران ولو ادعى عليه مسلمان كل واحد منهما ألف درهم فشهد لا أحدهما مسلماً وشهد للآخر بدينه كافران فان القاضي يقضى بالدين كله عليه فيبدأ بالذي شهد له المسلمان فيقضى دينه فان بقي شيء كان للذي شهد له الكافران ولو صدق العبد الذي شهد له كافران اشترى كافى كسبه ومن رقبته كذا في المبسوط \* ولو شهد مسلم كافران وكافر مسلمان تحاصوا لو كان أرباب الدين ثلاثة مسلمان وكافر فشهد للمسلمين ولا أحد المسلمين كافرين ولا أحد مسلمين فبيع العبد بدينين الذين لهما بيعة مسلمة ويقسمان نصفين ثم مأخذ الكافر بنصفه المسلم الذي له بيعة كافرة كذا في المغني \* ثم لا يكون للمسلم أن يأخذ من يده هذا الذي شهد له الكافر ولو كان أحد الغرماء مسلمًا شهد له كافران والآخران كافران شهد لكل واحد منهما كافران بدينين المسلمين فان بقي شيء بعد دينه كان بين الكافرين ولو كان العبد مسلماً والمولى كافرًا والغرماء رجلين أحدهما مسلم شهد له كافران والآخر كافر شهد له مسلمان والعبد يجحد ذلك فان القاضي يطل دعوى المسلم الذي شهد له كافران ويبيع العبد للآخر في دينه فيوفيه حقه فان بقي شيء من غنمه فهو للمولى وكذلك لو كان العبد محجوراً عليه في هذا الفصل كذا في المبسوط \* ولو كان المولى مسلماً والعبد كافرًا محجوراً عليه فشهد عليه كافران لمسلم انه غصب ألف درهم وشهد مسلمان لكافره انه غصب ألف درهم قضى للكافر بألف درهم ثم شاركه المسلم لم فيها وبقية دين المسلم على العبد يأخذ منه بعد العتاق كذا في المغني \* واذا اذن المسلم لعبد الكافر فشهد عليه كافران بدين ألف درهم لمسلم أو كافر باقرار أو غصب وقضى القاضي بذلك فباع العبد بألف درهم فقصاها الغريم ثم ادعى على العبد دين ألف درهم كانت عليه قبل أن يباع العبد فان أقام على ذلك شاهدين مسلمين فان القاضي يأخذ الألف

وفي الاستحسان لا يطل لانه يعمل لغیره كالوكيل والاب والوصي \* والوكيل بالاستئجار اذا مات تطل لانه كوكيل بشرائه المنافع وكان كالوكيل بالشراء يصير مستأجر لنفسه ثم مؤاجر من الموكل فهذا معنى قولنا الوكيل بالاستئجار كالمالك \* طلب المستأجر مال الاجارة في الطويل فقال

الاجر نعم أو هلا بدهم أو زمان دته سطل الاجارة وان لم يعط \* ولو قال لا جرو وناشد لا سطل روا بشد بدهم تبطل \* ولو قال لا مال لي فاذا حصل لي مال أدفع اليك لا \* الاجر آدى (١٠٤) بعض مال الاجارة في الطويلة اختار الصذر عدم الانقضاء ما لم يؤد الكيل والبعض جعلوا أداء

الاكثر كالكل وقال

القاضي اذا دفع البعض

بطريق الفسخ ينسخ في

الكل قل المال أو كثروا

أخذ البعض بلادلا على

النسخ لا مال يؤد الكيل وبه

أخذ بعض المشايخ وقال

الامام ظهير الدين ولو كان

المستأجر اثنين والاجر

واحدا فادى مال أحدهما

ينسخ في حصته \* ولو كان

الاجر اثنين والمستأجر

واحدا ففسخ مع أحدهما

اقتصر الفسخ عليه وكذا

لومات أحدهما وكذا لو

دفع المفتاح الى أحدهما

وقبل هو انفسخت في

نصيبه كالأجر واحد

ودفع المفتاح تنسخ \* قال

الاجر زر نقد شده است با

بكر فباء المستأجر فقال

الاجر انفتحت الدراهم لا سطل

الاجارة \* ولو كان المستأجر

اثنين فأت أحدهما فلو فسخ

أحدهما في أيام الفسخ يصح

وان بغية الآخر عند الثاني

وهو المختار وفي شروط

السمر قندى صح مطلقا \* ولو

كانت الاجارة بالدنانير وأعطى

مكانه الدراهم ثم فسخت

يطالبه بالدنانير بخلاف

الاجارة الفاسدة \* انتهت

الاجارة والزر ع قبل يترك

الى الحصاد باجر المثل وان

مات رب الارض يبقى المسمى

استحسننا ولو تفاخضا

من الغريم الذي شهد الكافر ان فيه دفعها الى هذا الغريم الذي شهد له المسلمان ولو كان الثاني كافرا أخذ منه نصف ما أخذ الاول ولو كان الاول كافرا وشاهداه مسلمين والثاني مسلم أو كافرا أو شاهداه كافرين فانه يأخذ من الاول نصف ما أخذه واذا أذن الرجل لعبد الكافر في التجارة فباع واشترى ثم أسلم فادعى عليه رجلان ديناً فخاف أحدهما بشاهدين كافرين عليه بألف درهم دين كانت عليه في حال كفره وجاء الآخر بشاهدين مسلمين عليه بمثل ذلك والمدعيان مسلمان أو كافران والمولى مسلم أو كافر فشهادة المسلمين جائزة ولا شيء للذي شهد له الكافران واذا أذن الرجل لعبد الكافر في التجارة وهو مسلم أو كافر فشهادة المسلمين جائزة ولا شيء للمسلمين وشهد عليه ذميان مسلمين بدین وشهد عليه مستأمنان مسلمين فان القاضي يبطل شهادة المستأمنين ويقضى عليه بشهادة الذميين والمسلمين ثم يبيع العبد فيبدأ بدین الذي شهد له المسلمان فاذا أخذ المسلم حقه وبقي شيء كان للذي شهد له الذميين فان بقي شيء بعد دينه كان للمولى وكذلك لو كان المولى حرياً ولو كان المولى وعبد حريين والمسئلة بمجالها فقضى بالدين كله على العبد ويبع فيه فيبدأ بالذي شهد له المسلمان ثم بالذي شهد له الذميان ثم ما فضل يكون للذي شهد له الحريان فان كان أصحاب الدين كلهم أهل ذمة والمسئلة بمجالها فخاص في ذمة الذي شهد له المسلمان والذي شهد له الذميان فان فضل شيء فهو للذي شهد له الحريان ولو كان أصحاب الدين كلهم مستأمنين فخاصوا جميعاً في دينهم ولو كان المولى مسلماً وأذميا والعبد حرياً يدخل بأمان فاشترى هذا المولى من مولاه وأذن له في التجارة والمسئلة بمجالها لم تجز شهادة الحريين عليه بشيء واذا دخل الحري داراً بأمان ومعه عبده فأذن له في التجارة جازت شهادة المستأمنين عليه بالدين كما تجوز على مولاه كذا في المبسوط \* ولو شهد مسلم حرياً بدین ألف درهم على عبد تاجر حري دخل داراً بأمان وشهد لذي ذميان بدین ألف درهم وشهد لحري مسلمان بدین ألف فبيع بألف يكون بين الحري والذمي نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما أخذه الحري كذا في المغني \* ولو كانت شهود الذمي حريين وشهود المسلم ذميين والمسئلة بمجالها كان الثمن بين المسلم والحري نصفين ثم يأخذ الذي نصف ما أصاب الحري كذا في المبسوط \* ولو شهد المسلمان للذي والذميان للحري والحريان للمسلم كان بين الذي والحري نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما أخذه الحري كذا في المغني \* واذا حلق العبد دين فقال مولاه هو محجور عليه وقال الغرماء هو مأذون له فالقول قول المولى فان جاءوا بشاهدين على الاذن فشهد أحدهما أن مولاه أذن له في شراء البر وشهد الآخر أنه أذن له في شراء الطعام فشهدتهما جائز ان كان الدين من غير هذين الصنفين فان شهد أحدهما أنه أذن له في شراء البر وشهد الآخر أنه رآه يشتري البر فلم ينه فشهدتهما باطلة ولو شهد أحدهما أنه رآه يشتري الطعام فلم ينه فشهدتهما باطلة ولو شهد أنه رآه يشتري البر فلم ينه كان الشراء جائزاً وكان العبد مأذوناً له في التجارة كذا في المبسوط \* والله أعلم

### باب العاشر في البيع القاسم من العبد المأذون وفي الغرور في العبد المأذون والصبي المأذون

قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اذا أذن الرجل لعبد في التجارة فباع جارية أو غلاماً أو متاعاً أو غير ذلك بيعاً فاسداً وقبض المشتري فأعتق الجارية والغلام أو باع ذلك كله فذلك جائز من المشتري وعليه القيمة في ذلك كله وكذلك ما اشتري العبد من جارية أو غلاماً أو متاعاً شراء فاسداً فقبضه فباعه من غيره جاز واذا اشتري العبد المأذون جارية أو غلاماً بيعاً فاسداً وقبضه فأعتق الغلام أو الجارية عند المأذون غلة بأن أجر العبد نفسه أو وهبت له هبة فقبضها هل تسلم للمأذون قال ان تقرر ملك المأذون في العبد والجارية بآن باع من غيره أو هلك عنده حتى ضمن القيمة للبائع فان الغلة تسلم للمأذون وان لم يقرر ملك الغلام والجارية عنده بأن رد العبد أو الجارية على البائع ذكر أنه ترد الغلة على البائع من مشايخنا من

الاجارة والزر ع بقل قال الاستاذ يقطع الزرع لانه رضى به المستأجر حيث يقدم على الفسخ اختصاراً وان باع المستأجر باذن المستأجر له أن ينزعها من يده قال الصذر لا حتى يؤدى مال الاجارة \* وفي الجامع حق المثل اذا أجاز البيع ثبت في البذل وهو

الثلث وحق المستأجر لا اذا أجاز البيع \* وفي بيع الجامع نقاسخا الاجارة أو الشراء أو الرهن كان للمستأجر والمشتري والمترهن حق الحبس وان مات البائع أو المؤجر أو الرهن فله في يد العين أحق من سائر الغرماء (١٠٥) زدينه فان فضل شيء أخذته الغرماء وان

هذه لا يستقطبه الدين بخلاف الرهن ولو لم يكن مقبوضا حتى مات المؤجر لا يكون المستأجر أحق به من سائر الغرماء وعن بعضهم باع المستأجر لا بغير رضا المستأجر وسلم ثم أجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس ولو أجاز له قبل بطل حقه في الحبس فان قال المستأجر لا جيز ثم قال أجزى يجوز باع المستأجر باذن المستأجر حتى انفسخت الاجارة ثم المشتري رد البيع بطريق هوليس بفسخ لا تعود الاجارة بسلاشكال وان بطريق هوفسخ أفتى القاضي الزرنجيري بعدم العود وأفتى صاحب الهداية بأنه يعود كعصير الرهن تخمر ثم تخلل وله تطارو به يفسق فان باع بغير اذن المستأجر اختلف فيه ألقاظ محمد رحمه الله قال في الاصل بطل البيع وفي المزارعة جاز البيع وفي البيع موقوف وشو المختار ويمكن صرف القطن الى المختار وهذا اذا باع في غير مدة الفسخ فان في مدة الفسخ قال شمس الاعنة انه على الروايتين والظاهر انه ينقذ بالاجاع ولو باع في غير أيام الفسخ ثم انتهت فعلى الروايتين ولا يصح الانقلاب الى الجواز ادعى الاجر بعد مضي مدة الفسخ أنه كان قد باع قبل انقضاء المدة

قال ما ذكر في الكتاب أنه اذا رد المأذون الجارية أو الغلام على البائع على قول أبي يوسف ومحمد ورجعهما الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تسلم الغلة للمأذون ولا يردها على البائع واذا رد الاصل وردت الغلة مع الاصل الى البائع هل يتصدق البائع بالكسب ان كان البائع خرافا فانه يتصدق بالكسب عندهم جميعا وان كان عبدا ما دون ذلك واذا لم يتصدق بذلك المأذون ذكر أنه كان عليه دين فقضى من ذلك دين الغرماء طالب للغرماء ذلك وان لم يكن عليه دين وأخذ المولى قال أحب الى أن يتصدق بها الا ان المولى لو كان هو البائع فانه يلزمه التصديق بالغلة ومتى كان المأذون هو البائع قال يستحب للمولى التصديق ثم هذا الذي ذكرنا اذا أجر العبد المشتري نفسه أو وهبت له هبة حتى كان من كسبه فاما اذا أجره المأذون فان الكسب يسلم للمأذون على كل حال كذا في المغني \* واذا أذن الرجل لعبده في التجارة فباع العبد جارية بجماعة بغير افساد من رجل وقبضها الرجل ثم ان المشتري باعها من غيره ودفعتها اليه فان البيع الثاني يكون جائزا ولا يكون نقضا للبيع الاول حتى يجب للمشتري من المأذون الثمن على الاجنبى وعلى المشتري من المأذون القيمة للمأذون سواء كان على العبد دين أو لا دين عليه واذا باعها من العبد المأذون الذي اشتري منه ودفعتها اليه كان هذا نقضا للبيع الاول حتى لا يجب للمشتري على المأذون ثمن ويبرأ من الضمان سواء كان على المأذون دين أو لا دين عليه واذا باعها من مولى المأذون ودفعتها الى المولى فان لم يكن على المأذون دين كان نقضا للبيع الاول فاما اذا كان على المأذون دين فان البيع الثاني يكون جائزا حتى يجب الثمن للمشتري على المولى ويضمن المشتري من المأذون قيمة الجارية للمأذون واذا باع من عبدا آخر للمولى ما دون ودفعتها اليه هل يكون نقضا للبيع الاول فان كان عليه ما دين كان البيع جائزا ولا يكون نقضا للبيع الاول وان كان على أحدهما دين أو ما على الاول والثاني فانه لا يكون نقضا أيضا وان لم يكن عليه ما دين كان نقضا للبيع الاول متى دفعه الى العبد الثاني الا أنه متى دفعه الى العبد الثاني لا يبرأ المشتري من المأذون عن الضمان ما لم يدفعه الى المأذون الاول أو الى المولى فان لم يدفع العبد الاخر الجارية الى المأذون ولا الى المولى بقي المشتري ضامنا حتى لو هلكت الجارية في يد العبد الثاني ضمن المشتري من المأذون قيمة الجارية وان باعها من المأذون بغير افساد ولم يدفعها اليه بقي ضامنا كذا في المحيط \* واذا باعها من مضارب المأذون فهو جائز وكذلك ان باعها من مضارب المولى وعلى العبد دين أو لا دين عليه ولو باعها من ابن المولى أو ابنة أو مكاتبه أو باعها من المولى لابن صغيره في عياله فهو كله سواء وكذلك لو أن أجنبيا وكل المولى بشرائها فاشترها له أو وكل المأذون بشرائها فاشترها كانت الجارية للآخر وكان الثمن على العبد للمشتري ويرجع به العبد على الآخر والعبد على المشتري قيمة الجارية فتكون القيمة قصاصا بالثمن ويرجع العبد على الآخر بما أدى عنه من الثمن ولو كان المأذون البائع هو الذي وكل انسا نابشرائها من المشتري له ففعل وقبضها فهو نقض للبيع الفاسد فكأنه اشتراها بنفسه وان كان المولى هو الذي أمر رجلا بشراها ففعل فاشترها له فهذا شراء المولى بنفسه سواء في الفرق بين ما ذكرنا على العبد دين أو لا دين عليه وان قبلها المأذون في يد المشتري فهو نقض للبيع وكذلك لو كان حفر بئر في الطريق قبل البيع أو بعده فوقع الجارية فيها أو حدث بها عيب من ذلك ولم يمنعها المشتري منه حتى مات من حفره فهو فسخ للبيع وان كان المولى هو الذي فعل ذلك ولا دين على العبد فهو كذلك فان كان عليه دين فالمولى غير متمكن من استردادها في هذه الحالة فيكون هو كاجنبى آخر فيما فعله فعلى عاقلة قيمته في ثلاث سنين اذا حدث الموت من فعله وان كان حدث العيب من فعله والموت من غيره ضمن المشتري قيمته بسبب القبض وتعدى الرد عليه ويرجع على المولى بنقصان العيب في ماله حالا وان وقعت في بئر حفرها المأذون في دار من تجارتها فمات أو في بئر حفرها المولى في ملكه لم يكن ذلك نقضا للبيع كذا في المبسوط \* ومن قال للناس هذا عبدي وقد أذنت له في التجارة فباعه ووجبت عليه ديون ثم استحقه رجل فان أقر المستحق انه كان أذن له في التجارة فان العبد

(٢٣ - فتاوى خامس) وانفسخت الاجارة في أيام الفسخ لا يصح بل براهان كالزوج يدعى الرجعة بعد انقضاء العدة \* أجر داره غدا ثم باعها اليوم بطلت الاجارة فلورده عليه بعيب بقضاء رجعت الاجارة فلا يباع بغير اذن المستأجر في غير أيام الفسخ ليس للمستأجر الفسخ في الاستحسان

ولم تترى ذلك وعليه الفتوى وفي رواية للمستأجر أيضا هو القياس \* قال الآخر للمستأجر بعها من فلان فباع من غيره جاز \* ولو قال المُرتهن  
للا رهن بعها من فلان فباع من غيره لا (١٠٦) لأن ثمن المرهون رهن والناس يتفاوتون في الاداء وثمن العين المستأجر لا \* ولو قال المستأجر

سبي ما ذونا ويبيع في الدين وان أنكر الاذن لا يلحق العبد من الدين شيء في الحال الآن المستحق عليه يفرم  
الاقل من الدين ومن القيمة للغرماء حيث أمرهم بالمبايعه معه عند اضافته الى نفسه وقد غرهم ولو لم يقبل  
عبدى أو لم يقبل فبايعوه لا يغرهم شيئا لأنه لم يغرهم هكذا في شرح الطحاوى \* ثم في حكم الغرور لا فرق بين  
من سمع هذه المقالة وعلم بها وبين من لم يسمع ولم يعلم اذا كان الا حرم قال ذلك في عامة أهل السوق ولو أن هذا  
الرجل حين جاء الى أهل السوق قال هذا عبدى فبايعوه في البرقة قد أذنت له في ذلك فبايعه أهل السوق في غير  
البرقة ثم ظهر أنه حرم أو مستحق كان للذي بايعه في غير البرقة ان يضم المولى الاقل من قيمته ومن الدين وكان قوله في  
البرقة لغوا من الكلام كذا في المحيط \* واذا أذن لعبد في التجارة ولم يأمر بمبايعته ثم ان المولى أمر رجلا بعينه  
أو قوما بأعيانهم بمبايعته فبايعوه وقوم آخرون وقد علموا بأمر المولى فلحقه دين ثم استحق أو وجد حراما ومذبرا  
فللذين أمرهم المولى بمبايعته عليه الاقل من حصتهم من قيمة العبد ومن دينهم وأما الآخرون فلا شيء لهم  
على المولى من ذلك ولو كان أمر قوما بأعيانهم بمبايعته في البرقة فبايعوه فيه فهو سواء والضمان واجب  
لهم على الغار وان أتى به الى السوق فقال بايعوه ولم يقبل هو عبدى فلحقه دين ثم استحق أو وجد حراما ومذبرا  
لم يكن على الأمر شيء ولو كان أتى به الى السوق فقال هذا عبدى فبايعوه ثم دبره ثم لحقه دين لم يضم المولى شيئا  
ولكن الغلام يسعي في الدين وكذلك لو كان اعتقه بعد الاذن ثم لحقه دين ولو باعه بعد الاذن ثم بايعوه فلحقه  
دين لم يكن على الأمر منه شيء ولو جاء به الى السوق فقال هذا عبدى فبايعوه وقد أذنت له في التجارة فبايعوه  
ثم استحق أو وجد حراما أو الذي أمرهم بمبايعته عدا ما ذن أو مكاتب أو صبي ما ذن له في التجارة فلا ضمان  
على الأمر في ذلك ان علم الذين بايعوه بحال الأمر أو لم يعلموا فان كان الأمر مكاتباً جاءه بأمرته الى السوق  
فقال هذه أمتى فبايعوه فقد أذنت لها في التجارة فلحقها دين ثم علم أنها قد ولدت في مكانة قبل أن يأذن لها  
فللغرماء أن يضموا المكاتب الاقل من قيمتها أمة ومن دينهم كذا في المبسوط \* واذا قال لأهل السوق  
هذا عبدى فبايعوه فقد أذنت له في التجارة فبايعوه ثم لحقه دين ثم استحق العبد رجل وقد كان المستحق أذن  
لهذا العبد في التجارة قبل أن يأتي الذي كان العبد في يديه فان العبد يبيع فيه الآن يقبده المولى ولا ضمان  
على الأمر بالمبايعه وان ظهر أنه كان مديرا للمستحق ما ذن له في التجارة فللغرماء أن يضموا الأمر الاقل من  
قيمته فقا من الدين كذا في المحيط \* ولو كان عبداً محجوراً عليه لغريمه فأتى به هذا الى السوق وقال هذا  
عبدى فبايعوه ثم أذن له مولاه في التجارة فلحقه دين بعد ذلك لم يكن على الغار ضمان ولو كان لحقه دين ألف  
درهم قبل اذن مولاه في التجارة وألف درهم بعد اذنه فان له على الغار الاقل من الدين الاول ومن نصف  
قيمة العبد واذا أتى الرجل بعبد الى السوق فقال هذا عبد فلان فقد وكلني بان أذن له في التجارة وان أمرهم  
بمبايعته وقد أذنت له في التجارة فبايعوه فاشترى وباع فلحقه دين ثم حضر مولاه وأنكر التوكيل فالو كيل  
ضامن الاقل من الدين ومن القيمة ولو وجد العبد رجلاً أو استحقه رجل أو كان مديراً للمولاه فالو كيل ضامن  
أيضا ويرجع به على الموكل ان كان أقر بالتوكيل الذي ادعاه وان أنكر التوكيل لم يرجع عليه شيء الا أن  
يشبهه بالبينة وان قال هذا عبداً بي وهو صغير في عيالي فبايعوه فلحقه دين ثم استحق أو وجد حراما ضمن الاب  
الاقل من قيمة العبد ومن الدين وكذلك وصى الاب والجدة فأما الام والاخت وما أشبههما فان فعلوا شيئاً من  
ذلك لم يكن غروراً ولم يلحقه ضمان كذا في المبسوط \* واذا أتى الرجل بصبي الى أهل السوق وقال هذا  
ابنى فبايعوه فقد أذنت له في التجارة والصبي يعقل البيع والشراء فبايعوه ولحقه من ذلك دين ثم ان رجلاً  
أقام بينة أن هذا الصبي ابنه ولم يكن المستحق أذن له في التجارة فانه لا يلزم الصبي شيء لافي الحال ولا بعد  
البلوغ بخلاف العبد المحجور حيث يؤخذ بضمان القول بعد العتق الا أن الغرماء يرجعون على الأمر  
بالمبايعه بدينهم كذا في المحيط \* ولو أتى بعبد الى السوق فقال هذا عبدى وهو مديراً فبايعوه فلحقه دين ثم

للا رهن بعها من فلان فباع من غيره لا (١٠٦) لأن ثمن المرهون رهن والناس يتفاوتون في الاداء وثمن العين المستأجر لا \* ولو قال المستأجر  
سبي ما ذونا ويبيع في الدين وان أنكر الاذن لا يلحق العبد من الدين شيء في الحال الآن المستحق عليه يفرم  
الاقل من الدين ومن القيمة للغرماء حيث أمرهم بالمبايعه معه عند اضافته الى نفسه وقد غرهم ولو لم يقبل  
عبدى أو لم يقبل فبايعوه لا يغرهم شيئا لأنه لم يغرهم هكذا في شرح الطحاوى \* ثم في حكم الغرور لا فرق بين  
من سمع هذه المقالة وعلم بها وبين من لم يسمع ولم يعلم اذا كان الا حرم قال ذلك في عامة أهل السوق ولو أن هذا  
الرجل حين جاء الى أهل السوق قال هذا عبدى فبايعوه في البرقة قد أذنت له في ذلك فبايعه أهل السوق في غير  
البرقة ثم ظهر أنه حرم أو مستحق كان للذي بايعه في غير البرقة ان يضم المولى الاقل من قيمته ومن الدين وكان قوله في  
البرقة لغوا من الكلام كذا في المحيط \* واذا أذن لعبد في التجارة ولم يأمر بمبايعته ثم ان المولى أمر رجلا بعينه  
أو قوما بأعيانهم بمبايعته فبايعوه وقوم آخرون وقد علموا بأمر المولى فلحقه دين ثم استحق أو وجد حراما ومذبرا  
فللذين أمرهم المولى بمبايعته عليه الاقل من حصتهم من قيمة العبد ومن دينهم وأما الآخرون فلا شيء لهم  
على المولى من ذلك ولو كان أمر قوما بأعيانهم بمبايعته في البرقة فبايعوه فيه فهو سواء والضمان واجب  
لهم على الغار وان أتى به الى السوق فقال بايعوه ولم يقبل هو عبدى فلحقه دين ثم استحق أو وجد حراما ومذبرا  
لم يكن على الأمر شيء ولو كان أتى به الى السوق فقال هذا عبدى فبايعوه ثم دبره ثم لحقه دين لم يضم المولى شيئا  
ولكن الغلام يسعي في الدين وكذلك لو كان اعتقه بعد الاذن ثم لحقه دين ولو باعه بعد الاذن ثم بايعوه فلحقه  
دين لم يكن على الأمر منه شيء ولو جاء به الى السوق فقال هذا عبدى فبايعوه وقد أذنت له في التجارة فبايعوه  
ثم استحق أو وجد حراما أو الذي أمرهم بمبايعته عدا ما ذن أو مكاتب أو صبي ما ذن له في التجارة فلا ضمان  
على الأمر في ذلك ان علم الذين بايعوه بحال الأمر أو لم يعلموا فان كان الأمر مكاتباً جاءه بأمرته الى السوق  
فقال هذه أمتى فبايعوه فقد أذنت لها في التجارة فلحقها دين ثم علم أنها قد ولدت في مكانة قبل أن يأذن لها  
فللغرماء أن يضموا المكاتب الاقل من قيمتها أمة ومن دينهم كذا في المبسوط \* واذا قال لأهل السوق  
هذا عبدى فبايعوه فقد أذنت له في التجارة فبايعوه ثم لحقه دين ثم استحق العبد رجل وقد كان المستحق أذن  
لهذا العبد في التجارة قبل أن يأتي الذي كان العبد في يديه فان العبد يبيع فيه الآن يقبده المولى ولا ضمان  
على الأمر بالمبايعه وان ظهر أنه كان مديرا للمستحق ما ذن له في التجارة فللغرماء أن يضموا الأمر الاقل من  
قيمته فقا من الدين كذا في المحيط \* ولو كان عبداً محجوراً عليه لغريمه فأتى به هذا الى السوق وقال هذا  
عبدى فبايعوه ثم أذن له مولاه في التجارة فلحقه دين بعد ذلك لم يكن على الغار ضمان ولو كان لحقه دين ألف  
درهم قبل اذن مولاه في التجارة وألف درهم بعد اذنه فان له على الغار الاقل من الدين الاول ومن نصف  
قيمة العبد واذا أتى الرجل بعبد الى السوق فقال هذا عبد فلان فقد وكلني بان أذن له في التجارة وان أمرهم  
بمبايعته وقد أذنت له في التجارة فبايعوه فاشترى وباع فلحقه دين ثم حضر مولاه وأنكر التوكيل فالو كيل  
ضامن الاقل من الدين ومن القيمة ولو وجد العبد رجلاً أو استحقه رجل أو كان مديراً للمولاه فالو كيل ضامن  
أيضا ويرجع به على الموكل ان كان أقر بالتوكيل الذي ادعاه وان أنكر التوكيل لم يرجع عليه شيء الا أن  
يشبهه بالبينة وان قال هذا عبداً بي وهو صغير في عيالي فبايعوه فلحقه دين ثم استحق أو وجد حراما ضمن الاب  
الاقل من قيمة العبد ومن الدين وكذلك وصى الاب والجدة فأما الام والاخت وما أشبههما فان فعلوا شيئاً من  
ذلك لم يكن غروراً ولم يلحقه ضمان كذا في المبسوط \* واذا أتى الرجل بصبي الى أهل السوق وقال هذا  
ابنى فبايعوه فقد أذنت له في التجارة والصبي يعقل البيع والشراء فبايعوه ولحقه من ذلك دين ثم ان رجلاً  
أقام بينة أن هذا الصبي ابنه ولم يكن المستحق أذن له في التجارة فانه لا يلزم الصبي شيء لافي الحال ولا بعد  
البلوغ بخلاف العبد المحجور حيث يؤخذ بضمان القول بعد العتق الا أن الغرماء يرجعون على الأمر  
بالمبايعه بدينهم كذا في المحيط \* ولو أتى بعبد الى السوق فقال هذا عبدى وهو مديراً فبايعوه فلحقه دين ثم

فيقدره (نوع في اجارته) اذا أجره من المؤجر لا يجوز وبطلت الاولى وقال الحلواني رحمه الله اقام  
لتجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع الصحيحة وهو الصحيح وتأويل المذكور ان الاجر قبض المستأجر من المستأجر فلا

يلزم الأجر لانه لو قبض بلا اجارة يسقط الاجر فهذا أولى وان لم يقبض منه فعلى المستأجر الاجر ولو أن المستأجر آجره من غير المالك قال  
الفقيه أبو بكر الاسكاف بطلنا وقال النقيه الاولى على حالها ومن المالك باطله والفضل (١٠٧) على أن الاجارات كلها اجارة ولا تبطل

الاولى وقيل المسئلة على  
الروايتين واختلاف  
المشايج بناء عليهما قال  
الصدر المختار عدم جواز  
الاجارة من المالك لانه يتفقد  
بحكم الملك المطلق وهو  
المروى عن محمد رحمه الله

وان لم يؤجرها منه لكن  
أعارها لا تبطل الاجارة بلا  
خلاف بين المشايخ وعن  
محمد زاد فيها المستأجر بناء  
ثم أجزها وأعارها من  
المؤجر بطلت الاجارة  
الاولى ويلزم المالك حصه  
البناء من الاجرة المسئلة  
على جواز اجارة البناء وحده  
\* استأجرها طوله ثم أجزها  
من المالك مشاهرة لا يصح  
وما أخذ من الاجر يجب  
من رأس المال ولو استأجرها  
ثم دفع اليه مزارعة والبذر  
من الاجر أو المستأجر لا يصح  
\* ولو استأجر المالك على أن  
يعمل فيها لبذرهم جاز وفي  
شروط السمر قندي اذا كان  
البذر من المستأجر فدفع  
الاجر مزارعة جاز وفي  
الاصل اذا أخذت الارض  
مزارعة لا تصح الناحية  
والاولى على حالها \* وفي المحيط  
أجر المغصوب من غيره ثم ان  
المستأجر آجره من الغاصب  
وأخذ الاجر للغاصب استرداد  
الاجر \* مستأجر الكرم دفعه  
معاملته الى المؤجر ان كان

أقام رجل البينة أنه مدبر له بطل عن المدبر الدين حتى يعتق ولا ضمان على الغار من قيمة رقبته ولا من  
كسبه ولو قتل المدبر في يدي الذي استحقه ضمن الغار قيمته مدبراً للغرماء ولو أتى بجارية الى السوق فقيل  
هذه أمي فباعها فلحقها دين يحيط برقبته ثم ولدت ولداً فاستحقها رجل وأخذها وولدها ضمن الغار قيمتها  
وقيمة ولدها فان كانت قيمتها يوم استحق أكثر من قيمتها يوم أمرهم بمبايعتها أو أقل ضمن الغار قيمتها يوم  
استحق ولو أقام الغار البينة على المستحق أنه قد أذن لها في التجارة قبل أن يغيرهم أو بعد ما غرهم قبل أن  
يلحقه دين برئ من الضمان كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب الحادى عشر في جنابة العبد المأذون وجنابة عبده والجنابة عليه

اذا جنح المأذون على حر أو عبد جنابة خطأ وعليه دين قيل لمولاه ادفعه بالجنابة أو افده فان اختار الفداء  
فقد طهر العبد من الجنابة فبقى حق الغرماء فيه فيباع في دينهم وان دفعه بالجنابة اتبعه الغرماء في أيدي  
أصحاب الجنابة فباعوه في دينهم إلا أن يفسده أو ولياء الجنابة كذا في المبسوط \* ثم اذا بيع العبد للغرماء  
بعد ما دفع الى أولياء الجنابة لا يكون لأولياء الجنابة بعد ذلك ان يرجعوا على المولى بشئ بخلاف ما اذا كانت  
الجنابة من المأذون قبل لحوق الدين وبيع العبد للغرماء بعد ما دفع الى أولياء الجنابة حيث يكون لأولياء  
الجنابة أن يرجعوا على المولى بقيمة المأذون كذا في المحيط \* ولو جنح عبد من عبد العبد المأذون فقتل  
رجلاً حراً أو عبداً خطأ فإنه يخاطب العبد المأذون بالدفع أو الفداء لا المولى كذا في المغنى \* واذا كانت  
للمأذون جارية من تجارة فقتلت قيمه خطأ فان شاء المأذون دفعها وان شاء فداها كان عليه دين أو لم يكن  
فان كانت الجنابة بنفسه أو قيمة الجارية ألف درهم ففداها المأذون بعشرة آلاف فهو جاز في قياس قول أبى  
حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قولهم ما وان كانت الجنابة عبداً فوجب القصاص عليها فصالح المأذون  
جاز وان كان المأذون هو القاتل فصالح عن نفسه وعليه دين أو ليس عليه دين لم يجز الصلح كذا في المبسوط \*  
واذا أبطل القاضي صلحه عن نفسه ليس لولى القتل أن يقتل العبد ولا يرجع عليه بشئ مما صالحه حتى  
يعتق ذلك كذا في المحيط \* ولو قتل العبد رجلاً عبداً وعليه دين فصالح المولى على أن يجعل العبد لأصحاب  
الجنابة بحقهم لم يجز وليس لهم أن يقتلوه وقد سقط القصاص ويباع في الدين فان فضل شئ كان لصاحب  
الجنابة والا فلا شئ له كذا في المغنى \* ولو كان للمأذون دار من تجارته فوجد فيها قتيلاً وعليه دين أو لاديين  
عليه فالدية على عاقله المولى في قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ان لم  
يكن على العبد دين محيط فكذلك وان كان عليه دين محيط ففي القياس لا شئ على عاقله المولى ولكن  
يجتنب دفع العبد أو الفداء ولو كان استحسن وجعل الدية على عاقله المولى وعلى هذا لو شهد على المأذون  
في حائط من هذه الدار ماثل فلم ينقضه حتى وقع على انسان فقتله فالدية على عاقله المولى وقالوا لا تنزله  
القتل بوجد في هذه الدار ولم يذكر فيه قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقيل هو كذلك على جواب الاستحسان  
عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وهو بخلاف ما اذا وقع على دابة فقتلها فان قيمتها في عرق العبد فيباع فيها  
أو يفسده كذا في المبسوط \* وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان على العبد  
المأذون له دين جنح فباعه بمولاه من أصحاب الديون بدونهم ان كان يعلم بالجنابة فإنه يصير مختاراً  
للارث وان كان لا يعلم بالجنابة فعليه قيمة العبد إلا أن يكون الارث أقل من قيمة العبد قال فان لم يبيع المولى  
العبد من الغرماء حتى جاء أصحاب الجنابة فدفعه المولى الى أصحاب الجنابة بغير قضاء فاض فالقياس أن  
يضمن قيمته للغرماء وفي الاستحسان لا يضمن للغرماء شيئاً اذا جاز الدفع ولم يضمن استحساناً كان للغرماء أن  
يبعوه بدنيهم إلا أن يفسده أصحاب الجنابة بالدين كذا في المحيط \* وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد

المالك باع الاشجار كما هو أحد الطريقين يصح وان دفع الاشجار معاملة كما هو الطريق الآخر لا يجوز \* دفع المضارب مال المضارب الى رب  
المال مضاربة لا تبطل الاولى ولا تصح الثانية وكذا الدفع بضاعة وهو على المضاربة \* آجر المستأجر المستأجر طوله من آخر ثم انفسخت

الاولى تنسخ الثانية في الصحيح اتحدت المدة أو اختلفت وتفسر اتحاد المدة أن يكون أيام الفسخ في الثاني أيام الفسخ في الاول لان فسخ الاول دلالة فسخ الثاني اذا اتحدت المدة بلا شك (١٠٨) وان اختلفت فكذلك لانه لما فسخ الاول علم أن الثاني فضولى في الثانية والفضولى

في المعاوضات المحضة يملك الفسخ قبل الاجازة بخلاف الشكاح وقيل لا يفسخ اتحدت المدة أو اختلفت وهذا القائل يقول بعدم انفساخ الاول أيضا فان من له الخيار اذا باع من غيره بطل خياره كذا اذا أجره بطل خياره الاول فلا يملك فسخ الاول فكيف تنسخ الثانية وهذا القول يرجع الى أن مدة الخيار داخله في العقد وعندنا ليس كذلك وبعض مشايخنا فصلوا بين اتحاد المدة واختلافها وقالوا بالاول عند الاتحاد وبالثاني عند الاختلاف والصحيح ما قدمنا ولو لمات المالك أو المستأجر الاول انفسخت الاولى والثانية (نوع)

قال الأجر فاستحق هذه الاجارة رأس الشهر يصح اجساما أو قال اذا اجار رأس الشهر يصح أيضا اختياره شمس الأئمة رحمه الله وعن أبي بكر الاسكافي أنه لا يفسخ ولو قال اذا جاء عند فقد أجرتك هذه الدار أو أجرتك هذه الدار عند الاصبح وعن أبي بكر أنه يصح ولا فرق بينهما ولا يعد هذا خطأ في الاجارة قال الفقيه وبه نأخذ \* ووجه ما يصح مضاهيا أربعة عشر فسخ الاجارة لا فسخ البيع والاجارة

رحمهم الله تعالى ان حضر الغرماء وطلبوا البيع بدينهم وهو عند مولاه ولم يدفعه بالجناية ولم يحضر صاحب الجناية يطلب حقه وقد أقر المولى والغرماء بالجناية وأخبروا بها القاضي لم يبيع القاضي العبد لأصحاب الدين حتى يحضر أصحاب الجناية فيدفعه اليهم أو يفديه ثم يبيع للغرماء بعد ذلك حتى يستوفوا دينهم وان رأى القاضي أن يبيع العبد للغرماء وأصحاب الجناية غيب فالبيع جائز ولا شيء لأصحاب الجناية على المولى ولا على العبد وقد بطلت الجناية كذا في المعنى \* وان باعه القاضي من أصحاب الدين أو من غيرهم بأكثر من الدين أعطى أصحاب الدين دينهم فان بقي شيء من دينهم أعطى من ذلك أصحاب الجناية قدر أرش الجناية وان كان أرش الجناية أكثر من قيمة العبد فان فضل من أرش الجناية يصرف الى المولى بخلاف ما اذا باع المولى بغير أرش القاضي بأكثر من قيمة العبد وهو لا يملك بالجناية بان باع العبد بخمسة آلاف درهم وقيمة العبد ألف والدين ألف درهم اذا قضى دينه ألف درهم وبقي في يد المولى أربعة آلاف فانه يعطى لأصحاب الجناية قدر قيمة العبد ألف درهم وان كان أرش الجناية أكثر من ألف درهم والباقي وذلك ثلاثة آلاف درهم يكون للمولى وبخلاف ما لو كان صاحب الجناية حاضرا ودفع العبد الى ولي الجناية ثم باع القاضي العبد بعد الدفع الى صاحب الجناية بدين الغرماء وان كان الثمن أكثر من دين العبد وقضى من ذلك دين العبد فان الباقي من الثمن لأصحاب الجناية وان كان الباقي أكثر من أرش الجناية فلا يكون للمولى من ذلك شيء كذا في المحيط \* قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اذا كان العبد مأذونا في التجارة فقتله رجل عمدا فعلى قاتله القصاص للمولى ولا شيء للغرماء سواء كان على العبد دين أو لا دين عليه فان صالح القاتل من الدم على دراهم أو دنانير أو شيء من العروض قليل أو كثير فصله جائز فاستوفى من ذلك دينهم وانقلب القصاص مالا وتعلق حق الغرماء بالمال فان كان بدل الصلح دراهم أو دنانير اقتضوه من دينهم لانه جنس حقهم وان كان عرضا أو عبدا يبيع لهم في دينهم الآن يفديه المولى بجميع الدين هذا اذا قتل العبد المأذون عمدا وعليه دين أو لا دين عليه وأما اذا لم يقتل العبد المأذون ولكن قتل عبدا من كسب المأذون فان لم يكن على المأذون دين فلامولى أن يستوفى القصاص ولا يكون للعبد أن يستوفى القصاص كذا في المعنى \* فان صالح العبد المأذون عن القصاص على مال مع القاتل هل يجوز الصلح لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في ظاهر الرواية وحكى عن الفقيه أبي بكر البخاري أنه كان يقول بأنه يجب أن تكون المسئلة على روايتين على قياس الوصي فان الوصي اذا صالح عن قصاص وجب لليتيم في النفس فيه روايتان في رواية لا يكون له ذلك فعلى قياس هذه الرواية يجب أن لا يجوز الصلح من المأذون وفي رواية أخرى قال في الوصي له الصلح فعلى قياس هذه الرواية يجب أن لا يجوز الصلح من المأذون كذا في المحيط \* فاما اذا كان على المأذون دين قل الدين أو أكثر فانه لا يكون للمولى ولا للغرماء ولا للعبد القصاص لا على الانفراد ولا على الاجتماع كذا في المعنى \* وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلاث سنين الآن تبلغ القيمة عشرة آلاف فحينئذ يتقص منها عشرة ويكون ذلك لغرماء العبد كذا في المبسوط \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اذا جنى عبد رجل جناية فقتل رجلا خطأ فاذن له مولاه بعد ذلك في التجارة وهو يعلم بالجناية أو لا يعلم فاشترى العبد بعد ذلك ويبيع فلحقه دين فانه لا يكون هذا من المولى اختيارا للأعداء ويقال للمولى بعد هذا ائمان تدفع أو تفدي فان فدى بالارش لأصحاب الجناية يبيع العبد بدين الغرماء ولم يكن لاحد على المولى سبيل وان لم يفد ودفع العبد الى أصحاب الجناية كان للغرماء أن يتبعوا العبد فيدفعوه بدينهم الآن يقضى أصحاب الجناية دين الغرماء فان قضوا دين العبد أو لم يقضوا يبيع العبد كان لهم أن يرجعوا على المولى بالقل من قيمة العبد ومن الدين بخلاف ما لو استخدمه المولى وهلك من الاستخدام فان المولى لا يضمن لاولياءه الجناية شيئا كذا في المحيط \* ولو رآه يشتري ويبع بعد الجناية فلم ينهه فمساكوتة عن النهي بمنزلة التصريح بالاذن له في التجارة كذا في المبسوط \*

والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصا والوصية والقضاء والاجازة والطلاق والعناق والوقف قال وما لا يصح تسع البيع واجازته وفسخته والهبة والشركة والصلح عن مال والابراء والرحمة (نوع آخر) اذا جاء أيام الفسخ في كل



سنة ولا جارة في بعض السنة تعتبر السنة بالايام وعندهما الاول بالايام وكذا الآخر والباقي بالاهلة فاذا اعتبر السنة عند الامام ولا يعرف كل آخر السنة فالحيلة أن يبيع الآخر قبل تمام السنة بغير اذن المستأجر فاذا جاءه أوان (١٠٩) الفسخ انفسخ العقد أو يفسخ مضافا

والبعض أفتوا بقرولهما للفسخ \* ولو انفسخت الطويلة وكان فيها يبيع الاشجار بنفسه يفسخ البيع أيضا ولا يشترط الفسخ فصا ولو كان في الارض زرع فاشترى الزرع المستأجر الطويلة ثم انفسخت الاجارة يموت أحدهما أو الفسخ بنفسه في الزرع أيضا والمختار له أنه لا يفسخ في الزرع فهو للمستأجر كالمؤزرع الا كان في مدة الاجارة فانفسخت الاجارة وقد نبت الزرع فهو للمستأجر وان لم يصر بقلا وان لم ينبت ففسخ المتفق أنه لصاحب البذر آجرا كان أو مستأجرا \* ولو استأجر الكرم بعد ما اشترى الاشجار له خيار الرؤية فساو أكل من ثمار ذلك الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري فلا يبطل خيار الرؤية في الاجارة وفي اجارته كل شهر بكذا الاصحاح وقت الفسخ اليوم الاول مع ليلته واليوم الثاني والثالث لان خيار الفسخ في أول الشهر وأول الشهر هذا وعليه الفتوى هذا اذا لم يجعل شيئا من الاجرة فان جعل شيئا من الاجرة كاجرة نصف عام لا يملك النقص ما لم تمض سنة أشهر لان التعجيل دلالة التعيين في ذلك القدر \* آجر

قال فان كان المولى أذن له في التجارة وقيمته ألف درهم ولحقه دين ألف درهم ثم جنى جناية فان المولى يدفع عبده بالجناية فاذا دفع ويبيع بدين الغرماء لا يكون لأصحاب الجناية أن يرجعوا على المولى بقيمة العبد بخلاف ماله كانت الجناية سابقة على الدين فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد كذا في المحيط \* وان كان لحقه ألف درهم قبل الجناية وألف درهم بعد الجناية وقيمته ألف درهم ثم دفع العبد بالجناية يبيع في الدينين جميعا فان بيع أو فداه أصحاب الجناية بالدينين فانهم يرجعون على المولى بنصف القيمة وهو حصه أصحاب الدين الآخر كذا في المبسوط \* واذا قتل المأذون أو المحجور رجلا خطأ ثم أقر عليه المولى بدين فهذا لا يكون منه اختيارا للفداء وان كان عالما بالجناية وقت الاقرار ويقال للمولى ما أن تدفع أو تفيدي فان فدى لأصحاب الجناية يبيع العبد بالدين للغرماء ولا يبقى لواحد منهما على المولى سبيل وان لم يفديه ودفع الى أصحاب الجناية فان الغرماء يبيعون العبد بينهم الا أن يفديه أصحاب الجناية كذا في المغني \* ثم يرجع ولي الجناية على المولى بقيمته كذا في المبسوط \* ولو كان المولى أقر عليه بقتل رجل خطأ ثم أقر عليه بقتل رجل آخر خطأ وكذب أولياء الجناية الاولى المولى في اقراره بالجناية الثانية فانه يقال للمولى ادفع العبد الى أولياء الجنايتين أو فديه يديهما فان دفع العبد لم يرجع أولياء الجناية الاولى على المولى بنصف قيمة العبد فرق بين هذا وبين ما اذا كان على العبد دين معروف أو ثبت باقرار المولى يحيط برقبته فأقر المولى بالجناية على العبد أو بدين آخر فانه لا يصح اقراره كذا في المحيط \* ولو قتل العبد رجلا عمدا وعليه دين فصالح المولى صاحب الجناية منه على رقبة العبد فان صلحه لا ينفذ على صاحب الدين ولكن ليس لصاحب الدم أن يقتله بعد ذلك ثم يباع العبد في دينه فان بقي من ثمنه شيء بعد الدين كان لأصحاب الجناية وان لم يبق من ثمنه شيء فلا شيء لأصحاب الجناية على المولى ولا على العبد في حاله رقه ولا بعد العتق ولو لم يصلح ولكن عفا أحد وليي الدم فان المولى يدفع نصفه الى الآخر أو يفديه ثم يباع العبد في الدين ولو أقر العبد انه قتل رجلا عمدا وعليه دين كان مصداق ذلك صدقه المولى أو كذبه وان عفا أحد وليي الجناية بطلت الجناية كلها فيسارع في الدين الآن يفديه المولى بجميع الدين فان فداه وقد صدق العبد بالجناية قبل له ادفع النصف الى الذي لم يعف عنه وان كان كذبه في ذلك فالعبد كله للمولى اذا فداه بالدين كذا في المبسوط \* واذا قتل العبد المأذون له في التحارر رجلا وكان عليه دين فان حضر الغرماء وأصحاب الجناية فان القاضي يدفعه الى أصحاب الجناية ثم يتبعه أصحاب الدين في يدي أصحاب الجناية فيبيعهونه في دينهم فيما أخذون قدر الدين وما فضل من الثمن يكون لأصحاب الجناية هذا اذا حضر واجمع ما كان حاضر أصحاب الجناية أو لا كذلك يدفع اليهم ولا ينظر حضور أصحاب الدين ولو حضر أصحاب الدين أو لا فان علم القاضي بالجناية فلا يبيعه في دينهم وان لم يعلم فباعه بطل حق أصحاب الجناية ولا ضمان على المولى كذا في شرح الطحاوي \* واذا وجد المأذون في دار مولاه قتيلا ولا دين عليه فدعه هدر وان كان عليه دين كان على المولى في ماله حالا الاقل من قيمته ومن دينه بمنزلة ما لو قتل المولى يديه ولو وجد عبدا من عبيد المأذون قتيلا في دار المولى ولا دين على المأذون فدعه هدر وان كان على المأذون دين يحيط بقيمته وكسبه فعلى المولى قيمته في ماله في ثلاث سنين في قياس قول أبي جنيته رحمه الله تعالى وفي قولهما عليه قيمته حاله وان كان الدين لا يحيط بجميع ذلك كانت القيمة حاله في قولهم جميعا بمنزلة ما لو قتله المولى يديه كذا في المبسوط \* أسير العدو العبد المأذون وأحرزوه ثم ظهر المسلمون عليه فأخذوه مولاه وكان عليه جناية أو دين عادت الجناية والدين وكذلك لو اشتراه رجل وأخذوه مولاه بالثمن وان لم يأخذوه مولاه بالثمن عاد الدين دون الجناية وانما يبيع العبد بالدين قبل يعرض الذي وقع العبد في سهمه من مال بيت المال كما لو كان العبد مدبرا أو مكاتباً وقيل لا يعرض كما لو دفع العبد المديون بالجناية ثم يبيع بالدين ولو أسلم المشترون كان العبد لهم وبطلت الجناية دون الدين وكذلك لو أدخل الكافر العبد دارا بأمان عاد الدين ولا سبيل لمولاه

حما أو دسكا طويلا وانفسخت الاجارة يموت أحدهما وانقضاء المستدة ثم مضت مدة فاجر الحمام والدكان لا آجر اذا كان هو الذي اجرهما فلو أذن المستأجر بقبض الغلة يرتفع الاذن بانفساخها وان كان المستأجر أو ورثته آجروها فالغلة لمن آجر \* استهمل مال الاجارة

الطوبى له بعد فسخها فاجل يلزم التاجيل وسكنى الدار المستأجرة بالاجارة الطويلة بعد فسخها حالل للمستأجر ولا يجب الاجر \* انقضت مدتها والمؤاجر غائب فسكنها المستأجر (١١٠) لا يلزم الاجر بعد انقضاءها وكذا اذا سكنها بعد موت المؤاجر وقيل يجب في الموت وقيل اذا

عليه ولو اشترى منه مولا لم تعد الحناية وعاد الدين كذا في المعنى \* ولو وجد المولى قتيلا في دار العبد المأذون كانت دية المولى على عاقلة في ثلاث سنين لو رثته في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهمادمه هدر ولو وجد العبد قتيلا في دار نفسه ولا دين عليه قدمه هدر وان كان عليه دين فعلى المولى الاقل من قيمته ومن دينه حالا في ماله بمنزلة ماله ولو وجد قتيلا في دار أخرى للمولى وكذا في المأذون الصغيران هذا استحسان سواء كان عليه دين أو لم يكن ولو وجد الغريم الذى له الدين قتيلا في دار العبد المأذون كانت دية على عاقلة مولا في ثلاث سنين وكذلك لو كان القتيل عيدا للغريم كانت قيمته على عاقلة المولى في ثلاث سنين عبده في ذلك كعبده غيره وإذا أذن المكاتب لعبده في التجارة فوجد في دار المأذون قتيلا وعليه دين أو لا دين عليه فعلى المكاتب قيمة رقبة لا واية القتيل في ماله جال بمنزلة ماله ولو وجد قتيلا في دار أخرى من كسب المكاتب ولو كان الذى وجد قتيلا في دار العبد هو المكاتب كان دمه هدر كما لو وجد قتيلا في دار أخرى له وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يفرق بين المكاتب والحر في ذلك ولو كان المأذون هو الذى وجد قتيلا في داره كان على المكاتب انقل من قيمته ومن قيمة المأذون في ماله حالا لغرماء المأذون كذا في المبسوط \* والله أعلم

### باب الثاني عشر في الصبي أو المعتوه بأذن له أبوه أو وصيه أو القاضى في التجارات أو بأذنون لعبدهما وفي تصرفهما قبل الاذن

إذا أذن لصبي يعقل البيع والشراء يجوز يريديه أنه يعقل معنى البيع والشراء بأن عرف أن البيع سالب للملك والشراء جالب وعرف الغبن اليسير من الغبن الفاحش لانفس العبارة كذا في الصغرى \* وإذا أذن للصبي وليه في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد المأذون إذا كان يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه والتصرفات ثلاثة أنواع ضار محض كالطلاق والعاق والهبة والصدقة فلا يملكه الصبي وان أذن له الولى ونافع محض كقبول الهبة والصدقة فيملكه بغير اذنه ودأثرين النفع والضرر كالبيع والشراء والاجارة والذبح كح فملكه بالاذن ولا يملكه بدونه وولي أبوه ثم وصى الاب ثم الجد أو الاب ثم وصيه (١) ثم الوالى أو القاضى أو وصى القاضى فأما الام أو وصى الام فلا يصح منهم ما لا اذن له في التجارة كذا في الكافى \* ولا يجوز اذن العم والاخ والى الشرط والوالى الذى لم يول القضاء كذا في المغنى \* ولا يجوز اذن اخوته وعمته وخالته هكذا في خزائن المغنين \* وإذا صح الاذن للصبي في التجارة يصير هو بمنزلة الحر البالغ فيما يدخل تحت الاذن فيجوز له أن يؤثر نفسه وأن يستأجر لنفسه أجيرا وأن يبيع بما ورث عقارا كان أو منقولا كما يجوز ذلك للحر البالغ وليس له أن يكتسب ماله كذا في المحيط \* في جامع الفتاوى الاب اذا أذن لابنيه في التجارة فاشترى أحدهما من صاحبه يجوز وفي الوصى لا يجوز ابن سماعة اذا أذن الرجل لابنيه في التجارة وهما صغيران ثم أمر رجلا بأن يشتري من أحدهما شيا لا لاخر لا يصح اذا كان هو المعبر عنهما وإذا عبر عن أحدهما والآخر بنفسه جاز كذا في التتارخانية \* وإذا اشترى الصبي المأذون عبدا فأذن له في التجارة فهو جائز كذا في المبسوط \* وإذا باع الصبي شيئا من ماله أو اشترى لنفسه شيئا قبل الاذن وهو يعقل البيع والشراء ينعقد تصرفه عندنا ويقتضى اجارة الولى وكذلك الصبي الذى يعقل البيع والشراء اذا وكل عن غيره بالبيع والشراء فباع واشترى جاز عند علمائنا كذا في المحيط \* ولا يملك الصبي المأذون تزويج أمته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان الاب والوصى يملكان ذلك وأما تزويج العبد فلا يملكه الصبي ولا يملكه أبوه ووصيه وكذلك لو كبر الصبي فأجازه لم يجز وكذلك العتق على مال لا يصح من الصبي ولان المولى ولو أجازه الصبي بعد الكبر لم يجز وكذلك لو فعله أجنبي بخلاف ما لو تزوج الاجنبى أمته أو كاتب عبده فأجازه (١) قوله ثم الوالى المراد به من اليه تقابلا لقضاء بدليل ما أتى عن المغنى اهـ معجحه

سكنها بعد طلب الاجر وقبل الطلب لافيهما بالفرق بين المعتد وغير المعتد والاصح لزوم في المعنى في كل حال \* قال المستأجر له فسخت الاجار في المحدد والمؤاجر منك صح وان لم يذكرا الحدود باع برضا المستأجر أو مضى المسدة أو تفاسخا والزرع بقيل لكن يجوز بيعه وفاقا أو خلافا فهو للمستأجر \* أبرأ الاجر المستأجر عن كل الدعاوى ثم أدرك الزرع فجاء المستأجر بعد ما رفع الاجر الغلة وادعى الغلة قبل يسمع والاشبه أنه لا يسمع ولو رفع الاجر الغلة أولا ثم أبرأ المستأجر عن الدعاوى لا يسمع دعواه وهذا اذا جحد الاجران يكون الزرع للمستأجر وان مقرا انه للمستأجر يؤمر بالدفع وكذا اذا أبرأ أحد الورثة الباقيين ثم ادعى ولو أقروا بالتركة يؤمر بالدفع وفي الاجارة الطويلة اذا انقضت الاجارة ينسقى المستأجر بموسم الجمل الاجارة كافي موت أحد المتعاقدين \* قضى بجواز بيع المستأجر أو المراهون نفذ لان عند الامام الثاني يجوز البيع وبرضا المستأجر بالبيع بحوزة عند الكل لكن لا ينزع العيين من يده ما لم يصل اليه ماله واعتبر

رضاه في فسخ الاجارة لافى ابطال اليد \* استأجر عبد الخدمة مدة معلومة وعمل الاجرة ثم مات المؤاجر للمستأجر ان يملك العبد حتى يأخذ ما بقي من أجرته فان هلك العبد لاضمان عليه ويرجع يدينه وقدمه \* استأجر دارا سنة كل شهر بكذا ليس له فسخ

الاجارة قبل تمام اعام بلا عذر \* ألقي البذر وقبل النبات انفسخت الاجارة فالزرع لصاحب البذر حتى لو كان البذر من الآخر فلا جرح وان من المستأجر قوله \* انفسخت الاجارة وانتهت فالزرع والثر للستأجر لانه غما عليه ملكه ويترك (١١١) في يده الى أن يحصد باجر فان لم يكن نبت فصاحب البذر \* استأجر

الكرم مدة معلومة ثم اشترى الاشجار وعلمها ثم لم يبد صلاحها ثم أدركت الثمار وتقامخا البيع فالثمار لا تجر لان العقد ورد عليه فكذا النسخ ولو لم يكن الثمار خرج وقت الشراء ثم فسخا وقد خرج فالثمار للمستأجر لان العقد لم يرد عليه فكذا النسخ ولو اشترى أرضا مع زرع لم يدرك ثم فسخا بعد مدة وقد أدرك الزرع فالزرع للمستأجر لان العقد ورد على التفصيل لا على الحب فلا يرد الفسخ على الحب واذا فسخ في الايام المستأجر بلا حضرة صاحبه ذكر الحاكم أنه يجوز لانه لم يدخل تحت العقد فيكون امتناعا والاكثر على أنه يشترط حضرة عند الامام ومحمد وبه يفتي \* وجب الاجر على بالقرض أو نحوه فقال المستأجر لا جرح الفارسية فرور وازمال اجارت فقال الآخر فرور فتم تنفسخ الاجارة اذا كان الدين بقدر مال الاجارة وان أقل قيل تنفسخ بقدره وقيل لا \* طلب مال الاجارة فقال ليس لي من جنس مال الاجارة لكن خذ الغنم أو العوض قال القاضي تنفسخ الاجارة ما اذا قال ان كنت تأخذ الغنم أعطك فلا واذا قال المستأجر لا جرح

الصبي بعدما كبر فهو جائز والاصل فيه أن كل شيء لا يجوز للاب والوصى أن يفعلاه في مال الصبي فاذا فوله أجنبي فأجازه الصبي بعدما كبر فأجازه باطله وكل شيء كان فعل الاب والوصى جائزا فيه على الصبي فاذا فعله أجنبي ثم أجازه الصبي بعدما كبر فهو جائز لان الاجارة في الانتهاء كالاذن في الابتداء وهذه التصرفات تنفذ في الابتداء بالاذن ممن قام رأيه مقام رأى الصبي فتنفذ بالاجارة في الانتهاء من ذلك الاذن أو من الصبي بعدما كبر لانه هو الاصل في هذا النظر هكذا في المبسوط \* وليس لوصي الام ولاية التجارة فيما ورث عن أمه كذا في الذخيرة \* ولو تزوج هذا الصبي عبدا أمته أو فعل ذلك أبوه أو وصيه لم يجز عندنا ويستوي في ذلك ان كان على الصبي دين أو لم يكن ولو كانت للصبي امرأة ففعله أبوه أو أجنبي أو طلقها أو أعتق عبده ثم أجازه الصبي بعدما كبر فهو باطل واذا قال حين كبر قد أوقع عليها الطلاق الذي أوقع عليها فلان أوقعت على العبد ذلك العتق الذي أوقعه فلان وقع الطلاق والعتاق كذا في المبسوط \* وكذا في المغني الاب والوصى يملكان في مال الصغير ما يملكه العبد المأذون من اتخاذ الضيافة والسيرة والصدقة كذا في النهاية \* واذا باع الصبي وهو يعقل البيع عبدا من رجل بألف درهم وقبض الثمن ودفع العبد ثم ضمن رجل للمستأجر ما أدركه في العبد من ذلك فاستحق العبد من يدى المستأجر قال كان الصبي مأذونا بجمع المشتري بالثمن ان شاء على الصبي وان شاء على الكفيل فان رجع على الكفيل رجع الكفيل على الصبي ان كان كفل بأمره وأن كان الصبي محجورا عليه فالضمان عنه باطل ان كان الثمن قد ملك في يده أو استملكه وان كان قائما بعينه في يده أخذ المشتري وان كان الرجل ضمن للمستأجر في أصل الشراء وضمنه قبل أن يدفع المشتري الثمن الى الصبي ثم دفع الثمن على لسان الكفيل ثم استحق العبد في يده فالضمان جائز وبأخذ المشتري الكفيل بالثمن كذا في المبسوط \* الصبي المأذون اذا باع عبدا من أبيه فهو على وجهه ما ان باعه بمثل قيمته أو بأكثر من قيمة مقدار ما يتغابن الناس في مثله أو لا يتغابن أو بأقل من قيمته بحيث يتغابن الناس في مثله وفي هذه الوجوه جاز بيعه عندهم جميعا وأما اذا باعه بأقل من قيمته بحيث لا يتغابن الناس في مثله ففي هذا الوجه اختلاف الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر في بعض نسخ المأذون أنه لا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى وأما اذا باع من وصيه ذكر أنه لو باع بمثل القيمة أو بأكثر أو بأقل مقدار ما يتغابن الناس فيه أنه يجوز قالوا ويجب أن يكون الجواب على التفصيل وعلى الخلاف ان كان للصغير فيه منفعة ظاهرة ان باع بأكثر من القيمة مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة بان باع بمثل قيمته أو بأقل من قيمته بحيث يتغابن في مثله فعلى قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى لا يجوز كذا في الوصى مال الصغير من نفسه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن تكون المسئلة على روايتين هكذا ذكر شيخ الاسلام المسئلة في شرحه كذا في المغني \* واذا باع من الاجنبي بأقل من قيمته (١) مقدار ما لا يتغابن الناس فيه يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى باتفاق الروايات وعندهما لا يجوز ان أقر الصبي بقبض الثمن الذي وجب له على أبيه أو على وصيه اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في بعضها أنه يجوز ذكر في بعضها أنه لا يجوز قال شيخ الاسلام في شرحه ويجب أن يكون اختلاف الروايات في الاقرار على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قوله ما قاله الاقرار للاب أو الوصى لا يجوز كذا في الذخيرة \* وفي ظاهر الرواية كما يجوز اقراره فيما اكتسبه يجوز فيما ورثه عن أبيه كذا في المبسوط \* ولا يجوز اقراره بقبض ماله من الوصى ودفع الوصى ماله اليه بعد الاذن جائز كذا في المحيط في المتفرقات \* واذا أقر بدين التجارة صح اقراره كذا في الذخيرة \* في الغيابة لو أن له الوصى فأقر بدين على أبيه أو أقر بقبض قبل الاذن جاز وكذا لو تصرف في تركه أبيه

(١) قوله مقدار ما لا يتغابن الناس فيه الذي في بعض نسخ الذخيرة باسقاط لالنافية فتأمل اهـ معجزة

بيع العين المستأجر قبل البيع لا تنفسخ الاجارة مسائل العذر استأجر رضى ما فاقطع الماء فهو عذر ولو كان الماء منقطع عاوقت الاجارة فقال أنا صرف ما منهرى اليه ويمكن ذلك بالاحقر وموتة يلزم الاجر صرف أولا وان كان يحتاج الى حفر من غير منهر

الى غير الرحي ومؤنة فقال بدالى فى حفر هذا كان له ترك الاجارة فان حفر وأجرى الماء ثم بداله صرفه الى زرع لم يكن له ذلك وعلمه الاجرار  
أضره قطع الماء عن زرعه ضرا عظيما (١١٢) بحيث يذهب زرعوه ويضر عاله ضرا عظيما جعل هذا عذرا \* اشترى عبدا وأجره ثم عثر

بحوزا لا فى رواية كذا فى التتارخانية \* الصبي المأذون أو المعتوه المأذون اذا أقر بالغصب أو بالاستملاك  
وأضافه الى حالة الحجر يؤاخذ به الحال صدقه المقر له فى ذلك أو كذبه كما فى العبد وان أقر بقرض أو وديعة  
استملاكها فى حالة الحجر فكذلك الجواب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما ان صدقه المقر له  
فى الاضافة وفى كونه مودعا لا يؤاخذ به لا للحال ولا بعد البلوغ وان كذبه يؤاخذ به للحال كذا فى فتاوى  
فاضلخان \* والمعتوه الذى يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي يصير مأذونا باذن الاب والوصى والجسد  
دون غيرهم وحكمه حكم الصبي كذا فى خزائن المفتين \* وان كان المعتوه لا يعقل البيع والشراء فأذن له  
أبوه أو وصيه فى التجارة لا يصح ولو أذن للمعتوه الذى يعقل البيع والشراء فى التجارة فإنه كان باطلا وعلى  
هذا لو أذن له أخوه أو عمه أو واحد من أقربائه سوى الاب والجسد فاذنه باطل كذا فى المبسوط \* واذا  
أذن لابنه الكبير للمعتوه فى التجارة فالجواب فيه كالجواب فى الصبي ان كان ممن يعقل البيع والشراء يصح  
الاذن وان كان ممن لا يعقل البيع والشراء لا يصح الاذن كذا فى الذخيرة \* وهذا اذا بلغ معتوهه أو ما اذا بلغ  
عاقلا ثم عته فأذن له الاب فى التجارة هل يصح اذنه كان الفقيه أبو بكر البلخى يقول يصح استحسانا وهو قول  
محمد رحمه الله تعالى وكان الفقيه أبو بكر محمد بن ابراهيم الميمني يقول يصح استحسانا وهو قول علمائنا  
الثلاثة وعلى هذا اذا بلغ عاقلا ثم حن ولو عته الاب أو حن فإنه لا يثبت للابن ولاية التصرف انما يثبت له  
ولاية التزويج لا غير هكذا فى الذخيرة \* وكل من له ولاية التصرف والتجارة فى مال الصغير فله ولاية اذنه فى  
التجارة وكذلك له ولاية اذن عبد الصغير اذا ثبت هذا فنقول الاب اذا أذن لعبده الصغير فى التجارة فهو جائز  
وكذا وصى الاب بعد موت الاب والجسد بعد موت الاب اذا أذن ولم يكن له وصى من جهة الاب يصح اذنه  
وأما اذا كان الاب حيا فإنه لا يصح اذن الجسد وكذلك اذا كان له وصى الاب لا يصح اذن الجسد وهذا عندنا  
كذا فى المغنى \* واذا أذن القاضى لعبد اليتيم فى التجارة وليس لليتيم وصى الاب جاز اذن القاضى كذا  
فى الذخيرة \* ومتى صح اذن الاب أو الوصى أو القاضى ولحق العبد يباع رقبته فى دين التجارة عندنا ولو  
أن امرأته ماتت وأوصت الى رجل وترك ابن صغير ليس له أب ولا وصى الاب ولا جدر تركت أموالا  
ميراثا لهذا الصغير فأذن الوصى لعبد من عبيده الذين ورثهم من الام لا يصح كذا فى الذخيرة \* وان قال  
القاضى للعبد التجرفى الطعام خاصة فالتجرفى غيره فهو جائز لانه نائب عن الصبي فى ذلك ولو كان المولى بالغا  
فقال لعبد التجرفى البرزخية كان له أن يتجرفى جميع التجارات فكذلك اذا أذن له القاضى فى ذلك وكذلك  
لو قال القاضى التجرفى البرزخية ولا تعد الى غيره فاني قد حشرت عليك أن تعدوه الى غيره فهو مأذون له فى  
التجارات وقول القاضى ذلك باطل كذا فى المبسوط \* ولو أن العبد هذا تصرف فلحقه بذلك ديون من  
التجارة التى أذن له القاضى فى ذلك ومن التجارة التى لم يأذن له القاضى فى ذلك وخاصة أرباب الديون الى  
القاضى فأبطل ديون الغرماء التى ملقته من تجارة لم يأذن له القاضى فى ذلك فإنه لا ينفذ تصرفه بعد ذلك فى  
ذلك النوع ولو رفع قضاؤه بعد ذلك الى قاض آخر لا يكون لذلك القاضى أن يبطل قضاءه كفى سائر المحتملات  
وكذلك لو قضى القاضى بمجواز تصرفاته فى الأنواع كلها أو أثبت ديون جميع الغرماء نقض قضاؤه ولا يكون  
لقاض آخر بعد ذلك أن يبطله كذا فى المحيط \* ولو كان القاضى أذن للصبي أو المعتوه فى التجارة ثم عزل  
القاضى كان الصبي والمعتوه على اذنه ما كذا فى المبسوط \* واذا كان للصغير أو المعتوه أب أو وصى أو جسد  
أب الاب فرأى القاضى أن يأذن للصبي أو المعتوه فى التجارة فاذنه له وأبى أبوه فاذنه جائز وان كانت ولاية  
القاضى مؤخره عن ولاية الاب والوصى كذا فى المحيط \* ويجزها ما عليه لا يصح فى حياة القاضى كذا فى المغنى  
وان مات القاضى أو عزل ثم حج عليه أحد من هؤلاء فجبره باطل وكذلك لو حج عليه ذلك القاضى بعد عزله  
وانما الحج عليه الى القاضى الذى يستعصى بعد موت الاول أو عزله كذا فى المبسوط \* وفى نوادر ابراهيم

على عيب له نقض الاجارة  
لانها تفسخ بالعذر ولو رهن  
ثم عثر على عيب لا يملك  
النقض لان الرهن لازم  
\* استأجر أجيرا ليعمل فى  
الحجارة كالتحاذ الطين فطرت  
السماء ذلك اليوم بعد  
ما خرج الاجير الى الحجارة  
لا يلزم الاجر لان تسليم  
النفس فى العمل لم يوجد  
ليكن العذر \* المكارى اذا  
حمل بعض الطريق وخوفوه  
فأعاد الحبل الى الموضع الاول  
لأجره ولم يذكر فى الفتاوى  
الجبر على الاعادة وينبغى أن  
يجبر ذكره فى المحيط \* أجر داره  
وهو مديون وطلب من  
القاضى الدائن أن يجبر  
بيع الدار وقيمة الدار مستغرقة  
بمال الاجارة ليس للقاضى  
أن يجبر ذلك به ألقى القاضى  
بديع الدين وصاحب المحيط  
\* والدرهم دين فادح تفسخ  
به الاجارة وأقل منه لا \*  
واذا غصب الدار المستأجر  
من المستأجر غاصب سقط  
أجر تلك المدة وفى المحيط أنه  
لم تنقض الاجارة وله أن  
يشحنها وفى غيره سقط أجر  
مدة الغصب لان الانقضاء  
بقدره \* القاضى أو القيم اذا  
أجر مال الصغير أو الوقف  
بما نقص من أجر المثل لا يصير  
غاصبا على ما عليه الفتوى  
ويلزمه أجر المثل وفسخ القيم  
الاجارة مع المستأجر ان كانت الاجرة مقبوضة لا يصح على الوقف وان لم تكن مقبوضة يصح على الوقف  
وان أراد المأجر أن يواجر الداربا كثر من الاجرة الاولى لا يكون هذا عذرا الا بالوجع لانه عذرا ما سلبت اجارة أصلا \* نور الأئمة عن سيف الأئمة

عن  
وان أراد المأجر أن يواجر الداربا كثر من الاجرة الاولى لا يكون هذا عذرا الا بالوجع لانه عذرا ما سلبت اجارة أصلا \* نور الأئمة عن سيف الأئمة

بعد الغاصب المستأجر كل المدة أو بعضها لا يسقط الاجر \* سئل شرف الأئمة عن الأجر منع المستأجر عن سكنى الدار بعد تسليم الدار حتى مضت المدة قال يلزم الاجر \* وعن صاحب المحيط ما ملأ المستأجر في أداء الغلة فأخذ المأجر منه (١١٣) المفتاح ففي الدار مغلقة نهر لا يسقط الاجر لانه كان متمكنا من الانتفاع بواسطة أداء الغلة

\* استأجر جارا يعمل عليه مائة وخمسين منا فحرض الجار عند المستأجر ولم يستطع أن يحمل أكثر من مائة فمهلها عليه وبلغ المقصد ليس للمستأجر أن ينقص ثلث الاجر لرضاه بهذا القدر \* استأجر دارا فيها رضى واستأجر الرضى أيضا فغنه الجيران عن الطعن بقوى الأئمة أو حكم القاضي لا يسقط عنه حصه أجرة الرضى ما لم يتحقق المنع عن الطعن حسا \* في يده جام بالاجارة سنة غرقت وصارت بحال لا ينتفع به انتفاع مثله يجب الاجر قدر ما كانت منتفعة \* استأجر دارا مدة فلم يسلمها اليه حتى مضى بعض المدة وسلم المؤجر بحجر المستأجر على القبض لان العقد ينقضي ساعة فساعة على حسب حدوث المنافع \* الصبي المأذون أو البالغ أجز نفسه للخدمة لا وليا له أن يفسخوا الاجارة دفعا للعار عن أنفسهم \* استأجر دارين فانهم احدهما أو منع مانع من السكنى في احدهما له ترك الاخرى لتفريق الصفة \* استأجر دارا وسلمها الى المستأجر الا يتأكل مشغولا بمتاع الاجر له أن يحبط أجرة هذا البيت من الاجرة

عن محمد رحمه الله تعالى اذا أذن القاضي لعبد الصغير في التجارة والوصى كاره جاز ذلك كذا في التتارخانية \* اذا أذن القاضي لعبد الصغير في التجارة وأبوه حي كاره جاز ذلك هكذا في المغنى \* وفي ما ذون شيخ الاسلام القاضي اذ رأى الصغير والمعتوه أو عبد الصغير يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا له في التجارة قال والوصى المحجور الذي يعقل البيع والشراء اذا باع أو اشتري أو أجر أو استأجر بوقف ذلك على اجازة الولي ان رأى النفع في الاجارة أجازة وان رأى النفع في النقص نقضه كذا في المحيط \* واذا أذن الرجل لابنه في التجارة وهو صغير أو معتوه الا أنه يعقل البيع والشراء وأذن له وصيه ثم ان الاب أو الوصى أقر على أحدهما بدين أو يبيع أو يشراء أو اجارة أو وديعة في يده أو مضاربة في يده أو غيره ذلك مما في يده أو جناية فان الاب أو الوصى لا يصدق ان على شيء من ذلك اذا كذبهما الصبي أو المعتوه بخلاف ما لو أقر على عبده بالدين أو الجناية كذا في المغنى \* ولو أقر الاب أو الوصى على عبدهما ذون لهذا الصغير في التجارة ما بالدين أو بالجناية كان اقراره باطلا وان أقر الصبي المأذون أو المعتوه على عبدهما ذون له في التجارة بالدين أو بالجناية أو بعين في يده كان اقراره جائزا هكذا في المحيط واذا أذن الرجل لابنه في التجارة ثم حجر عليه صح حجره اذا كان المحجر مثل الاذن وكذلك الوصى اذا أذن للصغير ثم حجر عليه يصح حجره وكذلك القاضي اذا أذن للصغير والمعتوه أو لعبد في التجارة ثم حجر عليه يصح حجره اذا كان المحجر مثل الاذن واذا أذن الرجل لابنه الصغير أو المعتوه أو المعتوه في التجارة ثم مات الاب والابن صغير كان موته حجر له كذا في الذخيرة \* ولو أذن الوصى لليتيم أو لعبد ثم مات وأوصى الى آخر فوته حجر عليه واذا أذن القاضي ثم عزل أو مات أو جن فهو على اذنه كذا في خزانة المفتين \* واذا أذن الرجل لعبد ابنه الصغير في التجارة ثم مات الابن وورثه الاب فهذا حجر عليه وكذلك لو اشتراه الاب من الابن فهو محجور عليه كذا في المبسوط \* ولو أذن الاب لعبد ابنه في التجارة فأذن الابن فهو على اذنه وكذلك المعتوه اذا أفاق كذا في التظهيرية \* وان مات الاب بعد ادراك الصبي وفاقته المعتوه كان العبد على اذنه واذا ارتد الاب بعد ما أذن لابنه الصغير في التجارة ثم حجر عليه ثم أسلم فحجره جائز وان قتل على رذته فذلك حجر أيضا بمنزلة ما لو مات وابنه صغير ولو أذن لابنه في التجارة بعد رذته فباع واشترى وطقه دين ثم حجر عليه ثم أسلم فجميع ما صنع الابن من ذلك جائز وان قتل على رذته أو مات كان جميع ما صنع الابن من ذلك باطلا وهذا عندهم جميعا والذي في اذنه لابنه الصغير أو المعتوه في التجارة وهو على دينه بمنزلة المسلمين في جميع ما ذكرنا ولو كان الولد مسلما باسلام أمه أو باسلام نفسه بأن عقل فأسلم كان اذن الاب الذي له باطلا فان أسلم الاب بعد ذلك لم يحجز ذلك الاذن كذا في المبسوط \* والله أعلم

### (الباب الثالث عشر في المتفرقات)

من قدم مصرا وقال أنا عبد فلان فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة والمسألة على وجهين أحدهما أن يجبر أن مولاه أذن له في صدق استحسانا عدلا كان أو غير عدل وثانيهما أن يبيع ويشترى ولا يجبر بشيء والقياس فيه أن لا يثبت الاذن وفي الاستحسان يثبت واذا ثبت أنه مأذون صح تصرفاته ولزمته الديون فتستوفى من كسبه فان لم يكن في الكسب وفاء لم يبيع رقبته حتى يحضر سيده فان حضر مولاه وأقر بالاذن يبيع في الدين وان قال هو محجور قال قول له كذا في الكافي \* من استأجر عبد العمل التجارة يعتبر العبد في حق المستأجر كالوكيل حتى تراعى أحكام الوكالة فيما بينه وبين المستأجر ولا تراعى أحكام الاذن في التجارة حتى يرجع بالعهد على المستأجر وله أن يطالب المستأجر قبل أن يطالب هو الى غيره من الاحكام ويعتبر في حق المولى عبدا مأذونا في التجارة حتى تراعى أحكام الاذن بالتجارة فيما بينه وبين المولى كذا في المغنى \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر من رجل عبدا مشاهرة كل شهر بأجر معلوم ليبيع له ويشترى ما يبد له من التجارات جازت الاجارة فان اشترى العبد للمستأجر وباع كما أمره فله فقهه ديون كثيرة

(١٥ - فتاوى خامس) (فان قلت) الفاتية صفة ولا تقسط لها حتى لو استأجر دارا على أن فيها ثلاث بيوت فاذا فيها بيتان خدما المستأجر ولا يحبط شيء من الاجر (قلت) نعم كذلك الا أن الفوات اذا كان يفعل البائع يقابله القسط بخلاف انهم يبت أو سقوط جات لعدم كونه مقصودا

بالتناول وماذا كرم من المسئلة مستقيم فيما اذالم يقل كل بيت بكذا اما اذا قاله يرفع عنه حصه بيت كن استأجر أراض على أنها عشر جريب بكذا فاذا هي خمسة عشر أو تسعة عشر له (١١٤) المسمى ولوقال كل جريب بكذا لزمه كل جريب بدرهم \* أظهر المستأجر أنواع الفسق في الدار

قال الغرماء لا يطالبون المستأجر بديونهم وإنما يطالبون العبد ويرجع العبد بذلك على المستأجر قبل الاداء بنفسه وبعده فان كان المستأجر معسرا لا يقدر على شيء وليس في يد العبد كسب فالعبد يبيع بديون الغرماء الآن يفديه المولى فان فداء المولى يرجع عما أدى على المستأجر والمولى هو الذي يلي الرجوع على المستأجر لاسيلا للعبد عليه وان أبي المولى الفداء ويبيع العبد بألف درهم ودين الغرماء مثلاً عشرة آلاف درهم قسم الألف بين الغرماء بالخصص ولا سيلا لهم على العبدية قيمته دينهم بعد ما يبيع العبد لهم حتى يعتق العبد فاذا أعتق اتبعوه ببقية دينهم كذا في المحيط قال وللمولى أن يرجع على المستأجر ثمن العبد وذلك ألف درهم ويسلم ذلك للمولى ولا يكون للغرماء عليه سبيل وينصب القاضى وكيلًا للغرماء حتى يطالب المستأجر ببقية دينهم وذلك ككتاب المأذون أن المولى يخصم المستأجر ويقتصر ذلك منه ويسلم إلى الغرماء قال الحاكم عبد الرحمن رحمه الله تعالى هذا ليس باختلاف في الرواية والمولى هو الذي يخصم كذا كرفي المأذون فان امتنع عن الخصومة فالقاضى ينصب وكيلًا كذا كرهنا كذا في المغنى \* فان مات المستأجر قبل أن يقضى شيئاً وترك خمسة آلاف درهم يقسم ذلك بين المولى والغرماء على عشرة أسهم سهم المولى وتسعة أسهم للغرماء ولو أن العبد لم يبيع بالدين حتى وهب له عتقه قيمته ألف درهم وأبى المولى الفداء يباع العبدان بالدين وسوى في الكتاب بينهما اذا وهب له عتقه بعد ما حقه دين وبينه اذا وهب له عتقه قبل أن يلحقه دين ثم اذا وجب بيع الموهوب مع المأذون ويغابا إلى درهم مثلاً يقسم ذلك بين الغرماء بالخصص ويرجع المولى على المستأجر ثمن العبد المأذون ولا يرجع ثمن العبد الموهوب وينصب القاضى وكيلًا يطالب المستأجر بتسعة آلاف درهم ثمانية آلاف درهم ببقية دين الغرماء وألف درهم ثمن العبد الموهوب ويسلم ذلك للمولى ولو أن المستأجر لم يؤت شيئاً من المأذون وثمن الموهوب وما بقي من دين الغرماء حتى مات وترك خمسة آلاف درهم قسم ذلك على عشرة أسهم ألف درهم ثمن العبد المأذون وألف درهم ثمن العبد الموهوب وثمانية آلاف درهم للغرماء فما أصاب ثمن العبد المأذون فهو للمولى وما أصاب ثمانية آلاف درهم فهو للغرماء وكذلك ما أصاب ثمن الموهوب له فهو للغرماء لا يكون للمولى عليه سبيل كذا في المحيط \* ولو أن الغرماء لم يقبضوا شيئاً من ديونهم حتى وهبوا ذلك للعبد أو أبرأوه عنه بعدما يبيع العبد أو قبل أن يباع بعدما مات المستأجر أو قبل أن يكون لا يستطش شيء مما كان على المستأجر ويرجع العبد على المستأجر بذلك ان لم يبيع وان يبيع فالمولى يرجع على المستأجر بذلك كذا في المغنى \* ولو كان المستأجر حين استأجر استأجره ليشترى له البز خاصة ويبيع فاشترى البز وباع فما ربح فيه فهو للمستأجر وما كان من وضعه فهو على المستأجر ولو اشترى الخبز وباع وربح فيه فهو للمولى لا يكون للمستأجر من ذلك شيء وما كان من وضعه فهو في عتق العبد يباع فيه ولا يكون على المولى من ذلك شيء كذا في المحيط \* واذا اشترى المأذون من رجل كرخطة يساوي مائة درهم ثمانين درهماً فصب العبد فيه ماء قبل أن يقبضه فأفسده فصار يسارى ثمانين درهماً ثم ان البائع بعد ذلك صب فيه ماء فأفسده فصار يساوي ستين درهماً فالأذن بالخيار فان اختار أخذ الكرا أخذ به بأربعة وستين درهماً وان تركه المشتري فلا ضمان عليه لما أفسده ولو كان البائع هو الذي صب فيه الماء أو لا ثم المشتري صب فيه الماء فان المشتري يجبر على قبضه ويؤدى أربعة وستين درهماً وكذلك هذا الحكم في كل مكمل أو موزون ولو كان المبيع عرضاً أفسده المشتري أو لا ثم أفسده البائع فان شاء المشتري أخذه وسقط عنه من الثمن بحساب ما نقصه البائع وان شاء نقض البيع وأدى من الثمن بحساب ما نقصه المشتري وان كان المشتري أفسده بعد البائع لزمه ذلك وسقط عنه من الثمن بحساب ما نقصه البائع كذا في الميسوط \* قال ولو كان المال لا يجنبى على المولى فله رهنه به رهنه ووضع على يدى العبد المأذون له فضاء وذهب بما فيه برى المولى من الدين كذا في المغنى \* واذا اشترى المأذون كترس جيد بعينه بكرتردى بعينه فصب العبد في الكرا الذى اشتراه ماء فأفسده

المستأجر حتى السحر لا يخرج  
المؤاجر من الدار ولا الجيران  
ولكن يمنع أشد المنع  
فان أعلن وسمع الصباح في  
داره فقد أسقط حمة نفسه  
فيجوز التسور والدخول  
بلاذن للتأديب  
(مسائل موت أحمد  
المتعاقدين)

المستأجر يضمن بالموت مجهلاً  
كل مودع والمستعير لأن العين  
أمانة في يده \* المتهربى بقاء  
الاجارة بعد موت المسكاري  
خوف النفس وعدم قاض  
يرفع اليه فان بلغ مصر  
انفسحت الاجارة لزال  
الخوف لانه يجد أن يكتبها  
وكذا قال الامام أحمد في  
شرحه \* اذا مات أحدهما  
والزرع بقى بترك بالمسمى  
وان مضت المدة والزرع  
بقى بترك بأجر المثل لان  
الحاجة هنا الى الاعتقاد في  
الاولى الى الابقاء وعن الثاني  
مضت مدتها والزرع بقى  
بترك بأجر المثل في الاستحسان  
ان اختصما وان لم يختصما  
حتى حصده من الاجر  
بحساب ذلك ولا يتصدق  
زب الزرع بالفضل وان مضت  
مدتها ولم يخرج الزرع  
فسقط وردت الارض الى  
مالكها فان خرج بعد ذلك  
ردت الى صاحب البذر وله  
الزرع وعليه أجر المثل وكذا  
لو لم يختصما حتى حصده

\* استأجر أراض وزرعها ثم اشتراها المستأجر مع آخر والزرع بقى بترك الارض الى الحصاد وللشريك على المستأجر نصف ثم  
أجر مثل الارض \* المؤاجر الفصولى اذا مات قبل اجازة المالك بطلت الاجارة \* أجرة ولم يسلم حتى مات لا تجر لائلك المستأجر الحبس لاستيفاء



بالتواضع وليس لها النقض ان كان يخاف على الولد عند الامام الثاني وعليه الفتوى وان لم تعرف بها الها النقض والاجنبية والحرم سواء  
وليس لهم نقض الاجارة الا بعدد ومن العذر ان لا يأخذ الصبي ثديها أو يفتني لبنها أو تظهرت سارقة أو سبته الخلق بذية اللسان أو ظاهرة الفجور

أو أرادوا سفرا ولا يخرج معهم ومن جهتها أن تعرض أولمريض زوجها وان العدة باقية ليس لهم منع زوجها عن الجماع في منزلها ولا يحل للظئر أن تقعه وإهم أن ينعوه في منازلهم (١١٦) ولودفع إلى جاريتها الترضع لها الأجر بخلاف ارضاعه بلبن الحيوان والقول قولها أنهم الترضعه

العبء المدفوع بالجناية والجارية المكسوبة يباعان بدين المدبر إلا أن يفديهما المولى فان فداهما المولى رجع بجميع الفداء على الأمر والذي يلي الرجوع هو المولى دون المدبر وان أبي المولى الفداء يباع بألفي درهم كل واحد منهم ما بألف درهم وأخذ البائع جميع ذلك بدينه ويرجع المولى بدين العبد المدفوع على الأمر ولا يرجع بدين الجارية المكسوبة ولكن المدبر يرجع بدين الجارية المكسوبة وبما بقي من دين البائع على الأمر وذلك أربعة آلاف درهم يصرف ثلاثة آلاف منها إلى البائع بقية دينه اذ كان دينه خمسة آلاف درهم وقد وصل اليه ألفا درهم فتصرف ألفا إلى الأخرى إلى المولى فان لم يقبض المدبر ولا المولى شيئا من الأمر حتى مات الأمر وترك ألفي درهم يقسم ذلك على خمسة أسهم سهمهم يصرف إلى المولى وأربعة أسهم تصرف إلى المدبر حتى يدفع ذلك إلى البائع ولو لم يقطع يد المدبر ولكنه قتل خطأ وغرم القاتل قيمته صرف ذلك إلى البائع ويرجع المولى بقية المدبر على الأمر بخلاف عن العبد الموهوب كذا في المغني \* وإذا اشترى المأذون جارية فقبضها بغير إذن البائع قبل نقد الثمن فماتت عنده أو قتلها مولاه ولا دين على العبد وأعتقها لم يكن للبائع أن يضمن العبد ولا المولى قيمتها ولكنه يطالب العبد بالثمن فيباع له فيه فان نقص عنه عن حقه كان على المولى تمام ذلك من قيمة الجارية التي استملكها ولو كان العبد وكل رجل بقبضها فماتت في يده ضمن الوكيل قيمتها للبائع ثم يرجع بها الوكيل على العبد كذا في المبسوط \* إذا أحرم العبد بغير إذن مولاه كان للمولى أن يحلله وان باعه بعد ما أحرم باذن المولى كان للمشتري أن يحلله كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن عبدين تابخرين كل واحد منهما ما لرجل اشتري كل واحد صاحبه من مولاه فان علم أحدهما أول وليس عليه دين فشرأ الأول لصاحبه جائز ثم قد صار هذا المشتري ملكا للمولى المشتري وصار محجورا عليه فشرأ الثاني من مولاه باطل وان لم يعلم أي البيعتين أول فالبيع مردود كله بمنزلة مالو حلا معا وان كان على كل واحد منهما دين لم يجز شرأ الأول لأن يجز ذلك غرامه كذا في المبسوط في باب اقرار العبد في مرضه \* في المنتقى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى العبد المأذون اذ اؤكل وكيلا بقضائه أو اؤقتضائه ثم جحر عليه المولى ف قضى الوكيل أو اؤقتضاه وهو لا يعلم بالجحر فهو جائز قال سمعت محمدا رحمه الله تعالى يقول هو جائز علم بالجحر أو لم يعلم وزعم أنه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفيه أيضا عبد محجور عليه اشتري ثوبا ولم يعلم المولى بذلك حتى باع العبد ثم أجاز شرأه لم يجز ولو كان العبد باع ثوبا من رجل ولم يعلم المولى به فباع العبد ثم أجاز البيع جاز كذا في الذخيرة \* وان كان العبد تابخره على رجل ألف درهم ثم ان مولى العبد وهب العبد للغيرم وقبضه جازت الهبة والدين لازم عليه لمولى العبد على حاله ولو كان على العبد المأذون دين خمسمائة وقيمته ألف فكفل لرجل عن رجل بألف درهم باذن مولاه ثم استدان ألفا أخرى ثم كفل بالف أخرى ثم بيع العبد بالف فتنه قول أما الكفالة الأولى فيبطل نصفها ويضرب صاحبها بنصفها في ثمنه والكفالة الثانية باطلة فيضرب صاحب الدين الأول بخمسمائة وصاحب الدين الثاني بجميع دينه وهو ألف وصاحب الكفالة الأولى بخمسمائة فيصير عن العبد وهو ألف درهم بينهم أربعة غير أنك تجعل كل خمسمائة سهم ما قدر مائتين وخمسين يسلم لصاحب الدين الأول ومنه لصاحب الكفالة الأولى ومقدار خمسمائة لغيرم العبد الآخر كذا في المبسوط في باب اقرار العبد في مرضه \* ولو قال أبيعك هذه الدار على أنها أقل من ألف ذراع فوجدتها أقل من ذلك أو ألفا أو أكثر فالبيع جائز ولو قال على أنها أكثر من ألف ذراع فان وجدتها أكثر من ألف بقليل أو كثير فالبيع لازم وان وجدتها ألف ذراع أو أقل منها فالمشتري بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك فإذا اختار الاخذ لم يجمع الثمن كذا في المبسوط في باب بيع المأذون بالكيل والوزن صنفين \* العبد اذا ودع انسا ناسيا لا يملك المولى أخذ الوديعة كان العبد مأذونا ومحجورا ولو ان المودع دفع الوديعة الى مولاه لم يكن عليه دين جاز كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشترى ثوبا من رجل بعشرة دراهم على أنه عشرة أدرع فوجدته ثمانية فقال البائع بعثك على أنه ثمانية فالحال قول البائع مع

بلبن الحيوان والبيئة بينهما أنها أرضعته بلبن نفسها أما اذا شهدوا أنهم أرضعته بلبن البقرة فالبيئة بيئة أهمل الصبي \* استأجر مطلقته الرجعية أو امرأته لارضاع ولده لا أجر لها والمعتدة من باتن أو ثلاث في ظاهر الرواية تستحق وفي الرواية لا \* استأجر الرجل أمه أو بنته أو أخنه لارضاع ولده جاز وكذا كل ذات رحم محرم \* استأجر معتدته بعد انقضاء عتدها جاز ثم تزوجها لا يرتفع \* مسلمة ترضع ولدا لكافر بالاجر جاز وقد صح أن عليها كرم الله وجهه أجر نفسه من كافر ليستحق له الماء \* استأجر مدبرته لارضاع أو للخدمة أو للطبخ أو لعمل آخر لا يجوز ولو اؤلدها منه لا منها جاز ولو استأجرها الغزل لقطن اختلفوا \* استأجر زوجه لخبزان أراد بيع الخبز لهما لاجر وان أراد الاكل في البيت لأجر لها والقياس يقتضي أن لا يجوز اجارة الظئر كالأول استأجر بقسرة ليشرب لبنها وجه الاستحسان قوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن الآية والعقد رد على التربة واللبن تبع كالأول استأجر كاتبا يدخل الخبز بها \* ضاع الصبي أو وقع فمات أو سرق شيء من حليته أو ثيابه

لا يضمن الظئر وطعام الظئر وكسوتها على الظئر ان لم يشترط عند الاجارة على المستأجر وما يضر بالصبي نحو الخروج من البيت كثيرا أو ما أشبههم من طعام الظئر وكسوتها على المضر (التاسع في بيع إلى الأجر والمستأجر) خرج المستأجر من البيت وفيه تراب يمينه

ظاهراً ورماداً على المستأجر آخره بخلاف المبالوعة فإنه لا يلزم المستأجر تفرغها استقساناً وإن شرط على المستأجر عند العقد جازاً لأنه موافق للعقد وإن اختلفا في التراب الظاهر فالقول للمستأجر أنه استأجرها هو فيه وعمارة (١١٧) الدور وتطعيمها وإصلاح ميزانها على الأجر

وتسبيل ماء الحمام وتفرغه  
على المستأجر وإن شرط نقل  
الرماد والبرق من رب الحمام  
على المستأجر لا يفسد العقد  
وإن شرط على رب الحمام  
فسد وليس لرب الحمام أن  
يمنع المستأجر من الماء  
وتسبيل الماء أو مواضع  
سرقينه وإن لم يشترطه وكذا  
كل ما لا يتمكن المستأجر  
من الانتفاع بالحمام إلا به  
ولو امتلاً تسبيل الحمام فعلى  
المستأجر تفرغه ظاهراً  
كان أو باطناً وفي كل موضع  
كان على الآخر أن يفعل  
للمستأجر أن يخرج من  
المستأجر إلا إذا كان رأى  
عنده العقد ورضى به \*  
استأجر مراً يحمل  
على دابته جلاً أو جلاً  
يحمله على ظهره أو على دواب  
المستأجر فالحمل والجوالق  
يجب على المستأجر والأجر  
يعتبر فيه العرف ولو طلب  
من المكاري أن يدخل بيته  
يعتبر فيه العرف ولو طلب  
من المكاري أن يصعد به  
السطح لا يلزم عليه إلا إذا  
شرط وفي الذي يحمل على  
ظهره عليه أن يدخل البيت  
ولا يلزمه إصعاد السطح  
\* استأجر فسطاطاً فالواتاد  
على المستأجر والاطناب  
على المؤجر وفي استئجار  
الطاحونة في كرى فهو يعتبر

عينه وعلى المشتري البينة على ما اتفعا من الشرط كالموالاتى العبد (١) على أنه كاتب أو خباز ولو قال  
المشتري اشتريته بعشرة على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فحالفوا وإذا كذا في الميسوط في باب بيع  
المأذون بالكيل والوزن صنفين \* وفي باب الحجر من المتقي إذا جبر عليه المولى وعليه دين مؤجل فهو  
مؤجل كذا في المغنى \* وفي المتقي عبيد مأذون جبر عليه المولى ونهى غرماءه أن يعطوه من دينه شيئاً قال  
إن أعطاه الغرماء مبرراً وكذلك إن كان المولى باع عبداً وأعطاه الغرماء بعد ما باعه كذا في الذخيرة \* رهن  
عبد المأذون المدنون وأبق من المهرين فلا غرماء أن يضمنوا المهرين كذا في القنينة \* العبد الرهن بأمره  
مولاه يبيع ويشترى ففعل في ذلك الدين قال الرهن على حاله ولكن لا يسبيل للغرماء على العبد مادام  
رهنه كذا في المغنى \* العبد المأذون إذا التقت أقطا ولا يعرف ذلك الا بقوله فقال المولى كذبت بل هو  
عبدى فالقول قول المأذون ثم ثبت الحزبة للقيط بعد ذلك باعتبار الأصل كذا في الذخيرة \* وإذا اشترى  
المأذون جارية بالف درهم على أنه أن ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما فهو جائز منه بمنزلة اشتراط  
الخيار ثلاثة أيام كما يجوز من الحزب كذلك واشترىها وقبضها ونقد الثمن على أن البائع أن رد الثمن على المشتري  
ما بين ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما فهو جائز على ما شرطوا وهو بمنزلة اشتراط الخيار للبائع ولو اشترىها على أنه  
أن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما فقبضها وباعها نفذ به فان مضت الايام الثلاثة قبل أن ينقده  
الثمن فلا يسبيل للبائع على الجارية ولكنه يتبع المشتري بالثمن وكذلك لو قبلها المشتري أو ماتت في يده أو قبلها  
أجنبي آخر حتى غرم قيمتها في الايام الثلاثة فان كان المشتري وطها هو بكر أو ثيب في الايام الثلاثة أو حتى  
عليها جناية أو أصابها عيب من غير فعل أحد ثم مضت الايام الثلاثة قبل أن ينقده الثمن فالبائع بالخيار أن  
شاء أخذها ولا شيء له غيرهما وإن شاء سلمها للمشتري ولو كان الوطى أو الطافى أجنبياً فوجب العقر أو الارش  
لم يكن للبائع على الجارية سبيل ولو كان حدث فيه عيب من فعل الجاني الأجنبي بعد مضى الايام الثلاثة  
فالبائع بالخيار أن شاء أخذها الجارية أو تبع الجاني بموجب ما أحدثه فيها من وطى أو جناية وإن شاء سلمها  
للمشتري بالثمن فان سلمها كان للمشتري أن يتبع الأجنبي بذلك وهذا إذا كان الأجنبي وطها هو بكر حتى  
تمكن نقصان في ماله ثم كان كانت ثيباً فلم ينقصها الوطى شيئاً أخذها البائع وأخذ عقرها من الأجنبي  
ولا خيار له في تركها ولو كان المشتري هو الذي قطع بد الجارية أو أفضها هو بكر بعد مضى الايام الثلاثة  
فالبائع بالخيار أن شاء سلمها للمشتري بالثمن وإن شاء أخذها ونصف ثمنها في القطع وإن كان أفضها لم ينظر إلى  
عقرها ولكن ينظر إلى ما نقصها الوطى من قيمتها فيكون على المشتري حصة ذلك من ثمنها في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وعندهما ينظر إلى الأكثر من عقرها وما نقصه الوطى من قيمتها فيكون على المشتري حصة  
ذلك من ثمنها وإن كان لم ينقصها الوطى شيئاً أخذها البائع ولا شيء على المشتري في الوطى في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وعندهما يقسم الثمن على قيمتها وعلى عقرها أيضاً أخذها البائع وحصة العقر من ثمنها ولو كانت  
ولدت ولداً في الايام الثلاثة ثم مضت الايام وهمما حيان ولم ينقد الثمن فالجارية وولدها للمشتري بالثمن ولا  
خيار للبائع في ذلك ولو كانت ولدت بعد مضى الايام الثلاثة ونقصتها الولادة فالبائع بالخيار ولو ماتت بعد  
مضى الايام الثلاثة ولم تلد فعلى المشتري الثمن ولو كانت ولدت بعد مضى الايام الثلاثة ثم ماتت ولقي ولدها  
فالبائع بالخيار أن شاء سلم الولد للمشتري وأخذ منه جميع الثمن وإن شاء أخذ الولد ورجع على المشتري بحصة  
الأم من الثمن كذا في الميسوط \* عبد محجور عليه أدان ديوناً فنهى مولاه الذي عليه الدين أن يدفعه إلى  
العبد فمضاه الغريم فان كان رد على العبد الدرهم التي أخذها منه باعها من فهو يرى عوان قضى غيرهما ببراءة  
(١) على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم أي فوجده ثمانية أذرع فقال البائع بعثك على أنه ثمانية أذرع  
بعشرة كل ذراع بدرهم والفرق بين هذه وما قبلها أنه في هذه اشترط لكل ذراع درهم بخلاف ما قبلها  
فلينأمل اه مصححه

العرف \* دفع إلى خفاف خفاً لغيره فالتبرع عادة الناس وإن اختلفت العادة أو لم يكن هنالك عادة فعلى صاحب الخفاف والصبغ على الصباغ  
وجعل الثياب على القصار إلا إذا شرط على رب الثوب وإدخال المتاع في السفينة ووضعها على صاحب المتاع \* الأكافى على صاحب الدابة

نوقى الجبل والجوالق والسرج والجام بعينه الغرف \* والسلاط والابرة على الخياط والدقيق على رب الثوب لالحاثل وحشو التراب على القبر بعين  
العرف وتشريح اللان واخراج الخبز من التنور (١١٨) والمرقة من القدر على الاجير والخباز والطباخ \* وأجر قالكيل في برين ربحان

وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبرأ في الوجهين جميعا كذا في المحيط  
\* ولو كان اشترى الجارية بعرض بعينه على أنه ان لم يعط البائع ذلك الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فهو جائز  
بمنزلة شرط الخيار فان حدثت الجارية عيب في يدي المشتري أو فقا عينها أو وطئها وهي بكر أو ثيب أو فعل ذلك  
أجنبي ثم مضت الايام الثلاثة قبل أن يعطيه البائع فهذا وما وصفنا من الدراهم سواء ولو مضت الايام الثلاثة  
قبل أن يعطى المشتري البائع ما شرطه ثم هلكت الجارية في يدي المشتري أو فقاها كان للبائع على المشتري  
قيمتها ولا سبيل له على ثمنها ولو ذهبت عنها أو فقاها المشتري أخذ البائع الجارية ونصف قيمتها ولا سبيل له  
على الثمن ولو كان أجنبي فقا عينها أو فقاها المشتري أخذ البائع الجارية ونصف قيمتها ولا سبيل له  
حالا وان شاء رجع بها على عاقلة القاتل في ثلاث سنين فان أخذها من المشتري رجع بها على عاقلة القاتل  
وأما في حق العين فان البائع يأخذ الجارية ويتبع بأرش العين المشتري أو الجاني أيهما شاء حالا فان أخذها  
من المشتري رجع بها المشتري على الجاني ولا سبيل للبائع في شيء من هذه الوجوه على الثمن كذا في المبسوط  
\* عبيد مأذون عليه دين خمسة مائة باعه المولى من غريمه بألف درهم فالبيع جائز ويكون له خمسة مائة دينه  
ويؤدى خمسة مائة أخرى الى المولى فلم يحكم بسقوط دين الغريم هنا حتى قال خمسة مائة دينه مع أنه ملك  
العبد كذا في المحيط \* ولو باع المأذون أو الجارية بألف درهم فمقتضاها على ان البائع ان رد الثمن على المشتري  
الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما ثم اشترى المشتري وطئ الجارية أو فقا عينها في الايام الثلاثة فان رد البائع الثمن على  
المشتري كان له أن يأخذ جاريته ويضن المشتري بالوطء وعقرها وفي الفقه نصف قيمتها وان مضت الايام  
الثلاثة قبل أن يرد الثمن تم البيع ولا شيء على المشتري من العقر والارش ولو كان أجنبي ففعل ذلك ثم رد البائع  
الثمن في الايام الثلاثة أخذ جاريته ونصف قيمتها في حق العين ان شاء من المشتري ويرجع به المشتري على  
الفاقي وان شاء من الفاقي وفي الوطء ان كانت بكر فكذلك الجواب وان كانت ثيبا لا ينقصها الوطء أخذها  
البائع واتسع الوطئ بعقرها ولا سبيل له على المشتري ولو لم يرد البائع الثمن حتى مضت الايام الثلاثة تم البيع  
واتسع المشتري الفاقي أو الوطئ بالارش والعقر ولو كان البائع هو الذي وطئها أو فقا عينها فقد انتقض البيع  
ان رد الثمن بعد ذلك أو لم يرد أو أخذ جاريته ولو فعل ذلك بعد مضى الايام الثلاثة ولم يرد الثمن فعليه الارش  
والعقر للمشتري كذا في المبسوط \* من الجامع المولى اذا أذن لعبد الجاني في التجارة ولحقه دين أو رهنه أو  
أجره لا يصير مختارا للعبد كذا في الذخيرة \* ولو باع العبد جارية من رجل وقبضها ذلك الرجل بمحض من  
الجارية ولا يدري مالها فادعى رجل انها ابنته وصدقه بذلك المشتري والعبد فالجارية بنت الرجل ترد اليه  
ولا ينتقض البيع فيما بينهما ولو كان المأذون اشتراها من رجل وقبضها منه فأقر البائع بذلك انتقض البيع  
كلها وتراجعوا بالثمن ولو كان المأذون اشتراها من رجل بمحض من رجل وقبضها وهي ساكنة لا تنكر ثم باعها  
من رجل وقبض الثمن ثم ادعى رجل أجنبي انها ابنته وصدقه في ذلك المأذون والجارية والمشتري وأنكر ذلك  
البائع من العبد فالجارية حرة بنت الذي ادعاهما باقرار المشتري ولا يطل البيع الذي كان بين العبد وبين  
المشتري الاخر وكذلك لو ادعى المشتري الاخر ان الذي باعها من العبد كان أعمته اقبل أن يبيعها أو دبرها  
أو ولدت له وصدقه العبد في ذلك فاقرا المشتري من العبد بذلك صحيح وصدق العبد ياب بذلك باطل فان  
كان أقر بالحرية نهى حرة موقوفة الولاء ولو كان أقر فيها بتدبير أو ولادة نهى موقوفة على ملك المشتري الاخر  
فان مات البائع الاول عتقت ولا يرجع بالثمن على العبد حتى يعتق فيرجع به عليه حينئذ وكذلك لو كان  
المأذون منكر جميع ذلك الا أنه لا يرجع عليه بالثمن في هذا الفصل بعد العتق أيضا ولو كان المشتري الاخر  
ادعى أن الذي باعها من العبد كان كاتبها قبل أن يبيعها وصدقه المأذون في ذلك أو كذبه وادعت الامة  
ذلك لم تكن مكاتبه وهي أمة للمشتري يبيعها ان شاء كذا في المبسوط \* والله أعلم

لا يختلف وان أسرج فيها جازوليس له أن يتخذها مطبخا الا اذا اعتد ذلك كخيمة المسح \* استأجر دابة ليركب بنفسه لا يملك كتاب  
الاجارة للركوب ولا الحمل من غيره ولا أن يعير ولا أن يودع وقوله يجر المستأجر ويعير يودع فيما لا يختلف الناس في الانتفاع به \* المستأجر

اجارة فاسدة قبل لا يملك الاجارة من غيره بل بالواسطة جارا على أن يرتها ولا أجرة لا يملك الاجارة والاصح أنه يملك وعدم الملك فيما أورد  
لكونها عارية لقوله ولا أجر وعن نصير أنه لا يؤجر ولو أجر بعد القبض يستحق (١١٩) الثاني الاجر ولا يكون غاصبا لأنه يجب عليه

أجر المثل ذلك أن

مستأجر الدابة لا يضربها

ولا يكسرها أصلا عنده

وان ضرب ضمن خلافهما

\* مستأجر العبد ومستهير

الدابة لا يضرب وعن

اسماعيل الزاهد استأجرها

اسير كهب اضربها فمات

ان باذن المالك وأصاب

الموضع المعتاد لاضمان

اجاعا وان غير الموضع المعتاد

بضمن اجاعا الا اذا نص

المالك على ذلك الموضع بعينه

بان كان لا يتقاد الا بضربها فيه

فوضع الخلاف الضرب في

الموضع المعتاد والامام يقيسه

على مستعيرها قالوا

ويخاصم ضارب الحيوان

لا بوجهه الا بوجهه ومعناه

أن كل واحد يخاصم ضاربه

بلاوجه لانه انكار في وقت

مباشرة المنكر ويعلمه كل

أحد ولا يخاصم الضارب

بوجهه الا اذا ضرب الوجه

فانه يمنع ولو بوجهه

لانه يجمع المحاسن فان الله

تعالى خلق آدم على صورة

الوجه فان كسبه عليه

السلام كان يجمع المحاسن

قال عليه الصلاة والسلام

لا تضربوا الوجه فان الله

خلق آدم على صورته \* أعطى

رب الارض البندر والبقر

للمزارع للزراعة فاعطى

المزارع البقر للرعي لاضمان

على أحد \* تكارى دارا أو

منزلا للسكنى وجعل فيها

الحبوب ولم يسكنها ليس للواجر المنع \* اصلاح بئر بالوعة والماء والخرج ان أمثلا من قبل المستأجر على رب الدار ولا يجبر رب الدار  
عليه فان فعله المستأجر يكون متبرعا وله أن يخرج من المنزل اذا لم يصلحه المؤجر وكذا الغلق والسلم وكل ما يحل تركها بالسكنى فان أبي

### كتاب الغصب \* وهو مشتبه على أربعة عشر بابا

#### الباب الأول في تفسير الغصب وشرطه وحكمه وما يلحق بذلك من بيان المثليات وما يتعلق به

أما تفسيره شرعا فهو أخذ مال منقوض محترم بغير إذن المالك على وجهين بل يدا المالك ان كان في يده أو بقصر  
يده ان لم يكن في يده كذا في المحيط \* ومن حال بينه وبين ملكه لم يضمن لانه ليس بغصب ومن منع مالكه من  
حفظ ماله حتى هلك لم يضمن كذا في النبايع \* وأما شرطه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كون  
الماخوذ منقولا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر حتى ان غصب العقار لا يكون موجبا للضمان  
عندهما كذا في النهاية \* وأما حكمه فالانتم والمغرم عند العلم وان كان بدون العلم بأن ظن أن المأخوذ ماله  
أو اشتري عينات ثم ظهر استحقاقه فالمغرم ويجب على الغاصب رد عينه على المالك وان عجز عن رد عينه  
بملا كفه في يده بفعله أو بغير فعله فعليه مثله ان كان مثليا كالكيل والموزون فان لم يقدر على مثله بالانقطاع  
عن أيدي الناس فعليه قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
يوم الغصب وقال محمد رحمه الله تعالى يوم الانقطاع كذا في الكافي \* وان غصب مالا مثليا فعليه قيمة  
يوم الغصب بالايجاع كذا في السراج الوهاج \* وحدنا الانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وأن  
كان يوجد في البيوت كذا في التبيين \* وكثير من المشايخ كانوا يفتون بقول محمد رحمه الله تعالى وبه كان  
يقضي الصدر الكبير برهان الأئمة والصدرا الشهيد حسام الدين وبعض مشايخنا أفتوا بقول أبي يوسف رحمه  
الله تعالى كذا في الكفاية في آخر كتاب الصرف \* ذكر صدر الاسلام أبو اليسر في شرح كتاب الغصب ليس  
كل مكيل مثليا ولا كل موزون وانما المشي من المكيلات والموزونات ماهو متقارب وأما ماهو متفاسوت  
فليس بمثل ذلك كذا في المحيط في شرح الجامع الصغير العسديات المتقاربة كلها من ذوات الامثال كيلا  
وعدا ووزنا والمتفاوتة كلها من ذوات القيم وماتة تفاوت أحاده في القيمة فهو عددي متفاوت ومالا  
تفاوتت أحاده وانما تفاوت أنواعه كالباذنجان فهو متقارب مثلي فعلى قياس هذا ينبغي أن يكون البصل  
والثوم مثليين وصغيرا البيض وكبيره سواء بعد أن يكون من جنس واحد كرشح الاسلام على الاسبيجاني في  
شرحه الصحيح أن النحاس والصفر مثليان والشمس والخوخ كلها من ذوات الامثال لانها عددي متقارب  
كذا في الفصول العبادية \* العنب جنس واحد وانما تختلف أنواعه وألوانه وكذا الزبيب كذا في فتاوى  
قاضيتان في باب الربا \* ذكر في السير الكبير من أن تلف على آخر جنسه فعليه قيمته ولم يجعل الجن مثليا  
مع انه موزون لانه متفاوت في نفسه تفاوتا فاحشا وان اعتبر مثليا في حق جواز السلم كذا في الذخيرة  
\* والشحم مثلي والفحم مثلي والتراب من ذوات القيم والغزل مثلي وكذا المصوغ منه كذا في القنية \* في  
الفتاوى الخلل والعصير مثليان وكذا الدقيق والخبث والحصى والنورة والقطن وغزله والصوف وغزله  
والتبين بجميع أنواعه والكتان والابرسم والرصاص والشبه والحديد والحناء والوسمة والياحين اليابسة  
كلها مثلي والجد مثلي في فتاوى رشيد الدين وفي موضع آخر أنه قيمي وفي فوائد صاحب المحيط أن الماس من  
ذوات القيم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى والكاغذ مثلي والمان والسفرجل والقناء  
والقثد والبطيخ كلها مما يتفاوت أحاده فيكون من ذوات القيم والصابون والسكبيج والكاشكر من  
ذوات القيم وفي فتاوى رشيد الدين كل موزونين اذا اختلط بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج كل واحد من  
أن يكون مثليا ويكون من ذوات القيم وانما يكون كذلك لان في الآخر عا يكون الدهن أكثر والخل رعا  
يكون في هذا أقل منه في ذلك حتى لو كانا على السواء بان الاختلاف أعنى الصابونين من دهن واحد يضمن  
مثله والسرقي من ذوات القيم والمطبو وأوراق الاشجار كلها من ذوات القيم والبسط والحصى والبوارى  
وأمثالها من ذوات القيم وكذا الادم والصرم والخلود كلها قيمي كالتياب والابرة من ذوات القيم لانه  
يتفاوت في الطبخ والياحين الرطبة والبقول والقصب والخشب من ذوات القيم واللين من ذوات الامثال





الزيادة بمقابلته لأنه ربح ما لم يضمن فإن المنافع لا تصير مقبوضة بقبض الدار من كل وجه حتى لو غصبها غاصب كان الهلاك على الآخر  
لا المستأجر \* شرط البقار أنه يدخل البقرة في القرية ويأكلها لا تسليم إلى المالك (١٢١) ففي حق من سمع هذا الشرط يعمل فيه لافي

حق من لم يسمع  
(مسائل الاجارة على شرط)

\* استأجرها ليحمل عليها  
عشرة مخاتيم تحمل أحدها  
عشران حمله عليها فبعة على  
المكان الذي حمل العشرة  
بلاعاانة المؤجر والدابة  
تطبق الزائد فبلغت المكان  
المشروط عليه الاجر  
ويضمن قدر الزيادة وان  
لم تبلغ وعطبت فلا أجر وان  
لا تطق فكل القيمة وان  
باعانة المؤجر مضى حكمه وان  
كان في غير المكان الذي  
حمل العشرة بان علقه من  
القسد المعلق من السرج  
يعني بغزالك يست يضمن  
الزائد مطاوعا وان حمل العشرة  
أولا ثم حمل الزائد يضمن كل  
القيمة كما اذا استأجر  
ثورا ليطحن عشرة فطحن  
أحد عشر وعطبت أو ليكرب  
جر يباذكرب جري وانقصا  
وعطبت حيث يضمن الكل  
لان الهلاك بعد الفراغ  
باجر غير مأذون فقط فاشبه  
المن الاخير للمقاة في السفينة  
والقدح الاخير حيث يعد  
عله متسقة لا تقطع المزاحم  
\* شرط أن العبد المستأجر اذا  
مرض في المدة يقضى تلك  
الايام بعد ائها وان لم يبلغ  
بالدابة اليوم الى مكان كذا  
فلا أجر وان بدله الرجوع  
من الطريق يعطى الاجر  
تاماً وان سكن في الدار وما

أوساقها أو وركبها أو حمل عليها شيئا بغير أمر المالك فهو ضامن سواء عطبت في تلك الخدمة أو في غيرها كذا في  
الينابيع \* وهكذا في القصول العبادية \* والله أعلم

### \* (الباب الثاني في أحكام المغصوب اذا تغير بعمل الغاصب أو غيره) \*

اذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها أو أعظم منافعتها زال ملك المغصوب منه عنها وملكها  
الغاصب وضمنها ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كذا في الهداية \* ولو نقص المغصوب في يد الغاصب  
ضمن الغاصب النقصان وبرد على المغصوب منه مع ضمان النقصان الا أن يكون النقصان بجناية غير  
الغاصب فالمغصوب منه بالخيار في النقصان ان شاء ضمن الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني وان شاء  
ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على الغاصب ولو زاد المغصوب في يد الغاصب فلصاحبه أن يسترد مع الزيادة  
كذا في الخلاصة \* وان غصب ثوبا فصبغه أحرأ أو أصفر فصاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة  
الثوب أبيض وكان الثوب للغاصب وان شاء أخذ الثوب وضمن للغاصب ما زاد الصبغ وان شارب الثوب  
باع الثوب فيضرب في ثمنه بقيمة أبيض ويضرب الغاصب بما زاد الصبغ فيه كذا في المبسوط \* ولو وقع  
ثوب رجل في صبغ آخر فأنصبغ به فصاحب الثوب بالخيار ان شاء أعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء يباع له  
الثوب فيقسم الثمن على قدر حقهما كذا في محيط السرخسي \* ولو صبغ الغاصب الثوب المغصوب أسود  
فان أباحني فبغيره الله تعالى قال السواد نقصان فصاحب الثوب بالخيار بين أن يتركه للغاصب ويضمن  
قيمة ثوبه أبيض وبين أن يأخذ الثوب ويضمن النقصان وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى السواد  
زيادة فيكون حكمه على ما في العصفرة هكذا في شرح الطحاوي \* والصحيح أنه لا خلاف بينهم في الحقيقة لان  
جواب أبي حنيفة رحمه الله تعالى خرج في وقت كان الصبغ بالأسود نقصاناً وعيباً في الثوب وجوابهما  
خرج في وقت كان الصبغ بالأسود زيادة في الثوب فوجب مراعاة العرف والعادة في المصوغ كذا في  
المضمرات \* ولو كان ثوباً ينقصه الصبغ بأن كانت قيمته ثلاثين درهما مثلاً فتراجعت بالصبغ الى عشرين  
فمن محمد رحمه الله تعالى ينظر الى ثوب يذفيه ذلك الصبغ فان كانت الزيادة خمسة يأخذ ثوب ثوبه  
وخمسة دراهم كذا في التبيين \* ولو غصب صاحب الثوب عصفراً وصبغ به ثوبه فعليه مثله كذا في محيط  
السرخسي \* رجل غصب من رجل ثوباً ومن آخر عصفراً فصبغه به ثم حضر جميعاً يأخذ صاحب العصفر  
حتى يعطيه عصفراً مثله أو قيمته ان كان لا يوجد مثله والسواد في هذا كغيره عندهم جميعاً ولو كان الثوب  
مغصوباً من انسان والصبغ من آخر ثم لم يقدر عليه في الاستحسان اذا أخذ الثوب ضمن له ما زاد الصبغ  
فيه وان شاء صاحب الثوب باعه فضرب في الثمن بقيمة ثوبه أبيض وصاحب الصبغ بقيمة الصبغ هكذا في  
المبسوط \* ولو غصب ثوباً وعصفراً من رجل واحد فصبغه به كان للمالك أن يأخذ الثوب مصبوغاً وبرئ  
الغاصب من الضمان وان شاء ضمنه قيمة الثوب وعصفراً مثله كذا في محيط السرخسي \* ولو كان العصفر  
لرجل والثوب لآخر فزبناً أن يأخذ الثوب مصبوغاً فليس له ما ذلك ولكن لصاحب الثوب أن يأخذ  
الثوب ويرد على الغاصب ما زاد الصبغ فيه ويتبع صاحب العصفر الغاصب بمثل عصفره كذا في السراج  
الوهاب \* ولو كان ثوباً بارهنا صبغه الراهن بعصفر خرج من الرهن وضمن قيمته ولو كان الثوب والعصفر رهناً  
كان للرهن أن يضمه قيمة الثوب وعصفراً مثله وان شارب الرهن بالثوب مصبوغاً فيكون رهناً في يده كذا  
في محيط السرخسي \* ولو أن صاحب الثوب غصب العصفرو صبغه وباعه فلاحق لصاحب العصفر على  
المشتري وانما حقه على الغاصب كذا في التتارخانية \* ولو غصب ثوباً فصبغه بعصفر لنفسه ثم باعه وغاب  
وحضر صاحب الثوب فانه يقضى به له على المشتري ويستوثق منه بكفيل لصاحب العصفر وينتقض

(١٦ - فتاوى خامس) ثم خرج يؤدي الاجر تاماً فالاجارة فاسدة في الكل ويلزم أجر المثل وكذا شرط علف الدابة على المستأجر  
وان لم يعلف حتى ماتت لا يضمن لأنه ليس عليه وكذا شرط رد العين الذي له حمل وموثة على المستأجر لا يصح وكذا شرط الضمان ان هلك

أو تعيب أو يشرط أنه أن ثابت نائبة فلا أجر أو استأجر جملها أو شرط حط أجره شهرين للعطلة وأن شرط حط قدر العطلة صح أو شرط أن يعمر الدار ويعطى نواتها أو شرط أن يكون (١٢٢) الزرع بعد انقضاء المدة لرب الأرض أو شرط أن يغرس فيها المستأجر على أن يكون الغرس والأرض بينهما مناصفان

البيع فيما بين البائع والمشتري كذا في السراج الوهاج \* وقصارة الثوب بالتشاسج والغراء كصبغه ووشمه بالطاهر كصبغه وبالجبس تنقيص كذا في القنية \* ولو غصب ثوبا فقتله أو غسله فلصاحبه أن يأخذه ولا شيء للغاصب لأن القتل ليس بزيادة عين مال فيه وانما هو تغيير صفة أجزائه والغسل إزالة وصبغه والاشنان والصابون لا يبق له عين في الثوب وانما يتلف بالماء أو ما القتل فإداه إذا كان بغير حرير كقتل أهديه بعضها ببعض أما بالحري فهو زيادة كالصبغ كذا في السراج الوهاج \* غصب سويقا فقلته بسمين فصاحبه بالخيار أن شاء ضمنه مثل السويق وسلمه للغاصب وإن شاء أخذه وغرم ما زاد السمين فيه وقال في الأصل ضمن قيمة السويق لأن السويق يتفاوت بالقي فلم يبق مثليا وقيل المراد منه المشل سماه بلبقائه مقامه هكذا في الهداية \* أما العسل والسمين فكلاهما أصلان إذا اختلطوا إذا اختلط الدهن بالمسك فإن كان يزيد الدهن ويصلحه كان المسك بمنزلة الصبغ وإن كان هنالكا يصلح بالخلط ولا يزيد قيمته كالادهان المنتفخة فهو هلاك كذا في فتاوى الكرخي \* ومن غصب من رجل ثوبا فقطعه ولم يخطه فانه ينظر إن كان القطع لا يورث عيبا فاحشا فلصاحبه أن يضمه نقصان القطع وليس له خيار الترك على الغاصب وإن كان القطع أورث عيبا فاحشا من حيث يكون مستهلكا فأن صاحب الثوب بالخيار أن شاء أخذه وبه وضمنه قيمة النقصان وإن شاء تركه بقيمته صحيحا ولو خاطه بعد القطع انقطع حق صاحبه عنه وضمنه قيمة الثوب وقت الغصب كذا في شرح الطحاوي \* من خرق ثوب غيره خرقا فاحشا فصاحبه بالخيار أن شاء ضمن الغاصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب لأنه مستهلك من وجهه فلا يصلح لجمع ما كان صالحا له قبله وإن شاء أخذ الثوب وضمنه النقصان لأنه تعيب من وجهه لكونه قائما حقيقة وكذا بعض المنافع وإن خرقه خرقا يسيرا ضمن الغاصب نقصانه وأخذ ثوب الثوب ثوبه لأن العين قائم من كل وجهه والصحيح أن الناحش ما يقوت به بعض العين وبجس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يقوت به شيء من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لأن محمد رحمه الله تعالى جعل في الأصل قطع الثوب نقصا فاحشا والفائت به بعض المنافع كذا في المكافي \* قال الشيخ شمس الأئمة السرخسي والحكم الذي في الخرق في الثوب من تخيير المالك إذا كان الخرق فاحشا وامساك الثوب وأخذ النقصان إذا كان الخرق يسيرا فهو الحكم في كل عين من الاعيان الا في الاموال الربوية فإن التعيب هنالكا فاحشا كان أو يسيرا موجب لصاحبها الخيار بين أن يسلك العين ولا يرجع على الغاصب بشيء وبين أن يسلم العين ويضمنه مثله أو قيمته لأن تضمين النقصان متعذر لأنه يؤدي إلى الربا كذا في النهاية \* ولو غصب ثوبا فغصن عنده أو صفر أو أخذ المالك ومانقصة وهذا إذا كان النقصان يسيرا فإذا كان كثيرا فخير بين الأخذ والترك وإن كان المغصوب مكبلا أو موزونا فغصن عند الغاصب فعليه مثله وهذا القاسم للغاصب وإن شاء أخذ الطعام العفن ولا شيء عليه كذا في المحيط \* وإن كان المغصوب عبدا أو جارية فقطع رجلها أو يدها كان لصاحبها أن يضم الغاصب قيمته أو يدفع إليه المغصوب وإن شاء ضمنه النقصان وأخذ المقتوع كذا في الظهيرية \* من ذبح شاة غيره فقال كذا بالخيار إن شاء ضمنه قيمتها وسلمها إليه وإن شاء ضمنه نقصانها وكذا الجزور وكذا إذا قطع يدهما هذا ظاهر الرواية ولو كانت الدابة غير مأكولة اللحم فقطع الغاصب طرفه المالك أن يضمه جميع قيمته لوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذه مع أرض المقتوع لأن الأذى يبقى منتفعا به بعد قطع الطرف كذا في الهداية \* وهكذا في الكبرى وفي النوادر إذا قطع أذن الدابة أو بعضها ضمن النقصان وجعل قطع الأذن من الدابة نقصا يسيرا وكذلك لو قطع ذنبها ضمن النقصان وعن شريح رحمه الله تعالى أنه إن قطع ذنب جمار القاضى ضمن جميع القيمة وإن كان لغيره ضمن النقصان لا غير كذا في الذخيرة \* ولو قطع رجل جمارا أو يده ثم ذبحه صاحبه لا شيء لصاحبه على القاطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ضرب نور

فان غرس بالغرس لرب الأرض وعليه المستأجر قيمة الغرس وأجر المثل أو شرط الخراج أو العشر على المستأجر وكذا إذا قال أعط خراجها ولا عشر عليك وإن قال ان خطته اليوم فلان درهم وان غدا فلا شيء نفاطه غدا فله أجر المثل لأن الاجارة تملك بعض وكأنه قال أجرتك بلا شيء ولا يجاوز عن درهم \* تقبل طعما على أن يحمله إلى كذا بكذا في اثني عشر يوما فله في أكثر منه قالوا لا يلزم الاجر كل لو قال استأجرتك على أن تخطيه اليوم فخطاه في اليوم الثاني لا يلزم الاجر عند الامام وعندهما يلزم لأن المعقود عليه في مثله العمل لا الوقت وفي الزاد استأجره على أن يخطيه اليوم فخطاه غدا في رواية يجب المسمى وفي أخرى أجر المثل وفي شرح القدوري قال الامام دفع إلى الخياط ثوبا على أن يفرغ منه اليوم أو أكثر منه ابلا على أن يدخل مكة في عشرين يوما جازت الاجارة فان وفي قوله المسمى والا فاجر المثل وفي المحيط دفع إلى قصار ثوبا ليقصره اليوم فلم يفعل اليوم حتى هلك الثوب قال شمس الأئمة يضمن الثوب \* وفي المحيط دفع إليه من جلا

ليطبخ فيه عصره اشهر اشهر أن يرده المستأجر إلى منزله فسدت وإن لم يشرط لا يفسد وإذا فرغ من العمل قبل تمام الشهر ولم غيره يرد عليه تمام الاجر إلى تمام الشهر بخلاف ما إذا استأجره كل يوم وفرغ من العمل في يوم سقط عنه الاجر ردأولا (مسائل اعلام المعقود عليه)



الاستحسان للمستأجر وإن بني بناء الدار أو خشبة أدخلها في السقف وأمثاله القول لرب الدار مع المين وإن في خشبة موضوعة في المنزل أبواب موضوع أول بن رطب أو يابس (١٢٤) أو أجر أو جص فهو للمستأجر بالخلف وإن برهنا في كل ما فيه القول للمستأجر فالهيئة قرب الدار \* وفي التنوير القول

لرب الدار في عرفهم وفي عرفنا للمستأجر وفي البئر المطوية والبالوعة المحفورة القول لرب الدار \* إن أقر المالك أن المستأجر حصصها أو فرش فيها الأجر أو ركب فيها باباً أو غلقاً للمستأجر رفعه وإن أضرب القلع بالدار فعلى المالك قيمته يوم الخصومة وإن أنهدم بيت منها فهو للمالك إذا علم أنه من نقض ملكه والا فالمستأجر وإن سقط أحد مصراعي الباب أو جذع في الدار أو قضاو يروافق تصاوير الدار فهو لرب الدار وإن قال له رب الدار بن واحسب من الأجر ثم اختلفا فقال المستأجر بنيت وأنكره الآخر فالقول للأجير وإن أقر بالبناء واختلفا في قدر ما أنفق إن جيع أهل الصنعة على قول واحد فالقول له وإن كان بعضهم معه والبعض مع المستأجر يعتبر الدعوى والانسكار

(العاشر في الحظر والاباحة)

قال علماء أئمتنا رحمهم الله بكرة استحجار الحرة أو الأمانة للخدمة لأنه يؤدي إلى الخلوة بالأجنبية وأنه منهي عنه وإن أويده ما ذكر في النوازل أنها إذا أجزت نفسها من ذي عيال لا يكره

لا يضمن شيئاً كذا في محيط السرخسي \* وإن غصب فضة أو ذهباً فضر بها دراهم أو ديناراً أو آنية لم يزل ملك ما لكها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيأخذها ولا شيء للغاصب منه ولا يعطيه بعلمه شيئاً وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا سبيل للغصب منه على الدارهم والدينانير المضروبة وعليه مثل الفضة التي غصبها وملكها الغاصب قال الخجندی ولو غصب فضة فصاعاً حلياً أو ذهباً فصاعاً حلياً فإن له أن يسترده ولا يضمن للغاصب شيئاً لأجل الصباغة إلا إذا جعله من الفضة أو الذهب ومغامن أو صاف ماله بحيث يكون في نزعه مضرة كما إذا جعله عروزة مزادة أو صفائح في سفة أو ما أشبه ذلك فإنه يتقطع يد صاحبه عنها ويضمن الغاصب مثلها وقت الغصب وأما إذا سبك الفضة أو الذهب ولم يصغها ولم يضرهم مادراهم أو دينار بل جعلها مصفاً مطولة أو مدورة أو مربعة لم يتقطع يد صاحبها عنها بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* وإن غصب دراهم وسبكها ولم يضرب منها شيئاً فإنه لا يتقطع حق المالك بالخلاف كذا في المحيط \* ولو غصب فلوساً فصاعاً منها فإنه ضمن الفلوس لأنه آخر جهان كونها ثمناً كذا في محيط السرخسي \* ولو غصب صفراً وجعله كوزاً يتقطع حق المالك وكان الكرخي يقول هذا إذا كان بعد الصنعة لا يباع وزناً ما إذا كان يباع وزناً ينبغي أن لا يتقطع حق المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي النقرة قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي الصحيح أن الجواب مطلق بخلاف النقرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كسر صاحب الصفرة الكوز بعد ما ضمن له الغاصب قيمة صفرة أو قبل أن يقضى له بالقيمة قال عليه قيمة الكوز صحيحاً وبأخذ الكوز قال شمس الأئمة ولا تقع المقاصة بين الضمانين قال في الكتاب الآن يحاسبه بما عليه بعض مشايخنا قالوا هم من هذا اصطلاحاً على ذلك فيكون استبدال الفيجوزاً ما بدون ذلك فلا يجوز بعض مشايخنا قالوا لا فإنه إذا كان المغصوب صفراً ليس له مثل حتى وجبت قيمة الصفرة فتقع المقاصة كذا في المحيط \* ولو غصب حيوياً فكبر وازدادت قيمته كان للمالك أن يأخذه ولا شيء للغاصب وكذلك لو غصب جريحاً أو مريضاً فداواه حتى برى وصح وكذا لو غصب أرضاً فبازرع أو تفل فسقاها أو كان يخلها فأبره ولحقه وقام عليه فهو له ولا شيء للغاصب فيما أنفق ولو حصد الزرع أو جدد الثمرة واستتم لك كان ضامناً لذلك كذا في انتارخانية ناقلاً عن التجريد \* ولو غصب خوصاً فجعله زنبلاً فلا سبيل للغصب منه عليه ولو غصب تخلاً فشققه جذوعاً كان لصاحبه أن يأخذ تلك الجذوع لأن الاسم لم يزل وانما تقرت أجزاؤه فصارت كالشوب إذا قطعه كذا في السراج الوهاج \* غصب من آخر محصفاً ونقطة فهو زيادة وصاحب المحصف بالخيار إن شاء أعطاه ما زاد ذلك فيه وإن شاء ضمنه قيمته غير منقوطة وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وروى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يأخذه بغير شيء كرجل غصب غلاماً وعلمه الكتابة غصب من آخر كغدة وكتب عليها ذكر شيخ الإسلام أنه يتقطع حق المالك وذكر القاضي الإمام ركن الإسلام على السعدى فيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه لا يتقطع كذا في المحيط \* وغصب من رجل كان فاعزله ونسجه فعليه مثله أو قيمته إن كان لا يوجد مثله ولا سبيل له على الشوب كذا في المبسوط \* غصب من آخر قطناً وغزله ونسجه أو غصب غزلاً ونسجه يتقطع حق المالك ولو غصب قطناً وغزله ولم ينسجه ففيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه يتقطع كذا في الذخيرة \* وإذا طعن الغاصب الحنطة فعليه مثلها والدقيق له عندنا كذا في المبسوط \* وعن الغاصب الدقيق يتقطع حق المالك كذا في القنية \* غصب دقيقاً وخبزاً أو لحافاً وشواءاً أو سمساً فصره يتقطع حق المالك في ظاهر الرواية عن أصحابنا وكذلك إذا غصب ساجدة فجعلها باباً أو حديدية فجعلها سيةً يتقطع حق المالك ويضمن قيمة الحديدية والساجدة وجميع ذلك للغاصب كذا في المحيط \* ولو غصب ساجدة أو خشبة وأدخلها في بناءه أو أجزأها فدخلها في بناءه أو جصافني به فعليه في كل ذلك قيمته عندنا وليس للغصب منه نقص بناءه وهو الصحيح هكذا في المبسوط \* ولو غصب ساجدة وبني فيها لا يتقطع حق المالك وكان له أن

يأخذها وأما بكرة إذا خلاها أو به بقى \* أجزع غير بالغ رأى منه بطالة ليس له أن يؤتبه إلا أن يأذن له أو يوه وعن خلف بن أبوب ياخذها أنه يؤتبه \* دفع إلى صباغ شيئاً ولم يشارطه الأجر فلما فرغ أعطى أزيد من أجر مثله قيل على قول الإمام يطيب له الزائد بناءه على مسئلة الصلح بعد

الغضب والموت بما زاد على القيمة ماض وعندهما لا \* قال الفقيه الزيادة جائزة في قولهم جميعا \* دفع الى خاتك دقيقا كثر ما يحتاج اليه يجوز وان كان هبة المشاع فيما ينقسم لكن بطريق الاباحة \* آخر نفسه من كافر للخدمة يجوز (١٢٥) ويكره الفضل يجوز فيما هو كالزراعة والسقي لافتيه اذلال كالخدمة

ياخذها وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يحكي عن الكرخي انه ذكر في بعض كتبه تفصيلا فقال ان كانت قيمة الساجدة اقل من قيمة البناء ليس له أن يأخذها وان كانت قيمة الساجدة اكثر من قيمة البناء له أن يأخذ الساجدة وقال المراد من ذكر في الكتاب ما قلنا وزعم ان هذا هو المذهب قال مشايخنا وهذا اقرب من مسائل حفظت عن محمد بن درجته الله تعالى ان من كان في يده لؤلؤة فسقطت اللؤلؤة فابتاعها بدينار جارية انسان ينظر الى قيمة الدجاجة واللؤلؤة ان كانت قيمة الدجاجة اقل من قيمة اللؤلؤة ان شاء أخذ الدجاجة وضمن قيمتها للمالك وان شاء ترك وضمن صاحب الدجاجة قيمة اللؤلؤة وكذا لو أودع رجلا فصيله في بيت الفصيل في بيت المودع حتى لم يمكن اخراجه من البيت الانقض الجدار ينظر الى أكثرهما قيمة ويخير صاحب الاكثر ولم يذكر في الاصل ما اذا أراد الغاصب ان ينقض البناء ويرتد الساجدة هل يحل له ذلك وهذا على وجهين ان كان القاضي قضى عليه بالقيمة لا يحل له نقض البناء واذا انقض لم يستطع رد الساجدة وان كان القاضي لم ينقض عليه بالقيمة اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يحل وبعضهم قالوا لا كذا في المحيط \* ولو غصب التجار خشبة وأدرجها في بناء غيره بغير اذن المالك لم يملك التجار ولا رب الدار كذا في القنية \* ولو غصب لوحا وأدخله في السفينة أو برسمها أو خاط به بطن نفسه أو عبده ينقطع حق المالك كذا في الوجيز للسكردري \* ومن غصب أرضا فغرس فيها أو بنى قسبل له اقلع البناء والغرس وردت هاوان كانت الارض تنقص بقلع ذلك فللمالك أن يضمن له قيمة البناء أو الغرس مقلوعا ويكون له ومعتنه قيمة بناء أو شجر يوم يقلعه لان حقه فيه فتقوم الارض بدون الشجر أو البناء وتقوم وبها شجر أو بناء أمر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما ما كذا في الكافي \* رجل بنى حائطاً في أرض الغصب من تراب هذه الارض قال الفقيه أبو بكر البلخي الحائط لصاحب الارض لا سبيل للباقي عليه لانه لو أمر بنقض الحائط تصير ترابا كما كان وهكذا قال أبو القاسم وعن غيرهما رجل بنى حائطاً في أرض كرم رجل بغير اذن صاحب الكرم ان لم يكن للتراب قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباقي متبرعا به وان كان للتراب قيمة فان الحائط يكون للباقي وعليه قيمة التراب كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا في الكبرى \* غصب من آخر داراً أو أرضاً فبنى فيها بناء أو زرع فيها زرعاً فقلع صاحبها الزرع وهو دهم البناء لا يضمن بشرط أن لا يكسر خشب الغاصب ولا آخره ونحو ذلك كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل كسر عصا رجل ضمن النقصان ولو كان الكسر فاحشاً بأن صار حطباً أو تدا لا ينفع به منفعة العصاله أن يضمنه القيمة كذا في فتاوى قاضيان \* ما ينصبه الاتراك من الخدوع والعوارض وسائر الخشب ويكسرونها كسر متفاحشاً لا ينقطع حق المالك وان ازدادت قيمته بالكسر كذا في القنية \* ولو غصب داراً فحصبها فقلع صاحبها أعطاه ما زاد التحصيل فيها الا أن يرضى صاحب الدار أن يأخذ الغاصب حصه منها وكذا لو نقشها بالاصباغ فان شاء صاحبها أخذها أو أعطى الغاصب قيمة ما زاد الاصباغ فيها وان أبي جعلت الدار للغاصب بقيمتها اذا كان يبلغ الاصباغ شيئاً كثيراً أو كرهشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان أبي صاحب الدار عن اعطاء قيمة ما زاد الاصباغ فيها أمر به بقلعه وأضمنه ما تنقص القلع وكذلك لو نقش الباب المغصوب بالاصباغ كذا في محيط السرخسي \* وان كان نقش الباب بالنقر وليس بالاصباغ قال فهذا مستهلك للباب وعليه قيمته والباب له وكذلك لو نقش انا فضة بالنقر كذا في المحيط \* مشتري الدار من الغاصب اذا هدمها وأدخلها في بناءه ثم حضر المالك فان كان البناء قليلاً ليسر رفعه يرفع ويرد على المالك وان كان كثيراً يتعذر رفعه ويمتد الزمان في رفعه فللمالك الخيار ان شاء لا يرفع بل يتركه ويضمن المشتري قيمة الارض مع البناء الاول قال الفقيه أبو جعفر هذا قولهم وقال غيره من المشايخ هذا قول محمد بن درجته الله تعالى خاصة كذا في التتارخانية نقلاً عن الذخيرة \* مسلم غصب خمر مسلم وخطها قال في الكتاب لرب الخمر أن يأخذها واختلف المشايخ فيه قال بعضهم تأويل المسألة ما اذا خطها بشيء لا قيمة له بان نقل من الشمس الى الظل أو

أجر المسلم نفسه من مجوس \* ليوقد النار لابس به ولو أجر نفسه لمل الخمر قال الامام لا يكره وعلى قوله ما يكره لان التصرف في الخمر حرام وكذا كل موضع تعلقت المعصية بفعل فاعل مختار كما اذا أجر منزله ليقتضه بعة أو كنيسة أو بيت نار يطيّب له \* خلال استأجر منزلاً ووضع فيه دنان اخل الى مدة وأنقضت المدة والخل لم يبلغ مبلغاً لا يفسد بالتحويل قبل المسألة أجران شئت فانتقل اخل وان شئت فاستأجر الى مدة لا يفسد اخل بالتحويل \* بقرتين رجلين وأضعها على أن تكون عند كل واحد مدة يحلب لهنها فالمهاياة باطلة ولا يحل فضل اللبن لأحدهما قبل الاستهلاك وان جعله في حل لانه هبة المشاع وان جعله في حل بعد الاستهلاك يحل لانه هبة الدين وهذا تأويل مسئلة دقيق الخاتك \* من عليه الدين باع خراً أو أراد أن يقضي به الدين لا يحل لرب الدين أخذه ان كانا مسلمين وان كان المدبون ذمياً يحل للمسلم أخذه \* استأجروا مسلماً لبناء بعة أو كنيسة أو لتحت طنبراً يحل الاجر ويطيب الأتة بأثم الاجر لانه اعانة على المعصية واجرة المغنية على هذا وفي العيون لا تجب أجرة المغنية وفي

المنتقى امرأة نامحة أو صاحبة طبل أو صاحبة من امراة كسبت مالاً ان كانت على شرط رده على أربابها ان علموا وان لم يعلموا تصدقت به وان من غير شرط فهو لها قال الامام الاستاذ رحمه الله لا يطيّب والمعروف كالشرط \* استأجر ليحتله الاصنام أو يتخذ على ثوبه تماثيل

والصعب من رب الثوب لاشئ له بمنزلة ما لو استاجر نائمة أو مغنية بخلاف الطنبر وحيث يطيب الاجر لانه يصلح لمصالح بان يجعل وعاء الاثنة يات في الاعانة على العصبية كسر بربطا (١٢٦) أو من مار أو دفا أو طبلا أو أراق منصفالا يضمن عندهما وعليه الفتوى \* متولى الاوقاف

من الظل الى الشمس أو ألقى فيها شيا يسير من الملح أو انخل بحيث لا قيمة له فاما اذا ألقى فيها ملحاً أو خللاً له قيمة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير انخل ملكاً للغاصب ولا شئ عليه وأما على قول أبي يوسف ومحمد ودرجه الله تعالى ان كان ألقى فيه الملح أخذه المالك وأعطاه ما زاد الملح فيه ما وان كان ألقى فيه انخل فهو بينهما على مقدار كميتهما كمالو كان المغصوب خللاً وخطمه يخل آخر ويستوى أن حضت من ساعته أو بعد حين ومشايخنا قالوا ان كانت الخمر التي صب فيها خللاً كثيراً حتى صارت خللاً من ساعته فهو كله للغاصب وان كانت قليلاً وصارت خللاً بعد حين فهو بينهما على قدر كميتهما كذا في المحيط \* ولو كانت الخمر لمسلم غصباً منه ذمى فقتلت عنده أو خللها الغاصب كان للغصب منه أن يستردّها فلو هلكت عند الغاصب بعد ما صارت خللاً فلا ضمان عليه فان استملكها الغاصب ضمن مثلها خلاصاً صاحبها كذا في السراج الوهاج \* مسلم غصب من مسلم خراهل يجب على الغاصب ردّ الخمر اليه حتى لو لم يردّها اليه يؤاخذ به يوم القيامة اذا علم قطعاً أنه يستردّها لخللها كان عليه الردّ يؤاخذ به يوم القيامة ولو تردّها الى القاضي يتأمل في حاله ان علم منه أنه يستردّها لخللها يقضى بردها اليه وان علم منه أنه يستردّها ليشربها يأمّر الغاصب بالاراقة وهذا كمن في يده سيف رجل فحاجه مالكه ليأخذه منه ان علم صاحب اليد أنه يأخذه يقتل به مسلماً لم يكن عليه أن يردّه اليه بل يسكه وان علم صاحب اليد أنه ترك الرأى الاول وأنه يستردّه ليتفجع به على وجه مباح كان عليه أن يردّه \* مسلم غصب من مسلم خراشرباً فشرى بالنيس له عليه دعوى في الدنيا وعليه اثم الغصب ان كانت الخمر خمر الخلالين وكان اتخذ العنب والعصير للخل أما اذا كان قد اتخذهما خمر الشرب فانه لاحق له عليه في الآخرة وانما على الشارب اثم شرب الخمر لا غير كذا في جواهر الاخلاطى \* وجد في دار انسان خمر اذا لقي فيها ملحاً فصارت خلافه ولو لم ينقل الدن عن مكانه قال رضي الله عنه عرف به - هذا أن بنفس القاء الملح على الخل كذا في القصة \* واذا غصب عصراً فصار عنده خمر افله أن يضمه مثله ان كان في حتمه وقمته ان كان في غير حتمه ولو أراد أن يأخذ الخمر ولا يضمه هل له ذلك اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة الخوافي الصحيح أنه ليس له ذلك كذا في المحيط \* ولو غصب لبناً فصار مخيضاً وعنباً فصار زبيبا ان شاء ضمّه مثله وان شاء أخذ منه ولا شئ له من النقصان وكذا في جميع المتعلقات هكذا في التهذيب \* ولو غصب رطباً فصارت رفاً للمالك بالخيار ان شاء أخذ عنه لا غير وان شاء ضمّه مثله هكذا في خزنة المقتنين \* واذا غصب جلد ميتة ودبغه بما لا قيمة له فانه يأخذه مجاًنا وان دبغه بما لا قيمة له أخذه وأعطاه ما زاد الدبغ فيه كذا في المحيط \* وطريقه أن ينظر ان هذا الجلد لو كان ذكياً وهو غير مدبوغ بكم يشتري ومدبوغاً بكم يشتري فيضمن فضل ما بينهما كذا في الذخيرة \* قال القدوري في كتابه وهذا اذا أخذ الميتة من منزل صاحبها فدبغ جلدها فاما اذا ألقى صاحب الميتة الميتة في الطريق فأخذ رجل جلدها ودبغه بما لا قيمة له فليس للمالك أن يأخذه وللغاصب أن يحبس الجلد حتى يصل اليه قيمته ولو أراد صاحب الجلد أن يترك الجلد على الغاصب ويضمه قيمة الجلد ليس له ذلك فلو كان المغصوب جلد المذكى كان له ذلك قال مشايخنا هذا الفرق بين جلد الميتة وبين جلد المذكى شئ ذهب اليه الحاكم الشهيد والجواب في الميتة والمذكى واحد كذا في المحيط \* واذا هلك الجلد في يد الغاصب من غير صنع أحد فلا ضمان على الغاصب سواء دبغه بشئ له قيمة أو لا قيمة له كذا في الذخيرة \* وان استملكه الغاصب بعد الدبغة ان كان دبغه بشئ له قيمة له ضمن قيمته لصاحبه بالاجماع وان كان دبغه بشئ له قيمة لم يكن لصاحبه عليه شئ من الضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوى \* ولو أن الغاصب جعل هذا الجلد أديماً أو رقاً ودقراً أو جرباً أو فرواً لم يكن للغصب منه على ذلك سبيل فان كان الجلد ذكياً فله قيمته يوم الغصب وان كان الجلد جلد ميتة فلا شئ له كذا في النهاية \* اذا اتخذ كوزاً من طين غيره كان الكوز له فان قال رب الطين أنا أمرته بذلك فهو لرب الطين واذا غصب تراباً ولبسه

تعدر عليه الكتابة والحساب يحكم أنه أي فاستاجر من يكتب له لا يحمل أخذ أجر الكتابة من الوقف ولو استاجر لكنس المسجد وفتح الباب واغلاقه بمال المسجد يجوز قال محمد رحمه الله ابتلينا بمسئلة ميت مات من المشركين فاستاجر وامن يحمله الى بلدة أخرى قال الامام رحمه الله لا أجر وقلت ان كان الجمل يعلم أنه جيفة فلا أجر وان لم يعلم له الاجر قال الثاني رحمه الله هذا بخلاف ما لو استأجره لينة له الى مقبرة حيث يجوز \* استأجر الذي مسلم الجمل مسة أو دم يجوز عندهم وكذا اذا استأجر الذي مثله لجل خراً أو يتا لبيعة يجوز عندهم وان مسلماً ليرعى خنزيراً الذي فعلى الخلاف ولو استأجره لبيعه له ميتة لا يجوز \* استأجر الذي دار من مسلم يسكنها لا بأس به وان شرب فيه الخمر أو عبد الصايب لا ياتم المسلم به كمالو أجر بيته من فاسق \* استأجر الذي مسلماً ليضرب الناقوس لا يجوز \* استأجر حافوناً موقوفاً على الفقراء وأراد زيادة بناء غرفة عليه من ماله بلا زيادة في الاجر لا يمكن البناء وان زاد في الاجر بئى على قدر البناء القديم وان كان يتي معطلا

في أكثر الاوقات ولا يرغب في السكنى فيه الا بهذا البناء يجوز البناء بلا زيادة في الاجر \* وفيه ثلاثة أنواع الاول في البيت المستأجر ان كان هو المذعى فهو مدعى العقد قبل مضى المدة وبعدها وان كان الآخر فهو مدعى قبل



منها أو بعد المضي هو مدعى العين وحكم كل يأتي أن شاء الله تعالى في الشهادات \* اختلفا بعد ما سكن فادعى المستأجر أنه سكن بالأجر والآخر بالأجر فالقول قول المستأجر والبيئة للأجر وكذا إذا نزل الخان ثم اختلفا أن الخان معروفا (١٢٧) بالأجر يجب وأن لم يكن قال النقي

إذا انقضاء الحيا في يجب  
الأجر بعده وفي المحيط  
يجب من حين ينزل وبعض  
مشايخنا قالوا الفتوى على  
وجوب الأجر إذا عرف  
بجذبه مان صرح بعدم  
التزام الأجر أو نزل ظلمات كان  
النزل معلوما بأنه ينزل ظلمات  
كاعوان أمره الدار وقد  
ذكرنا أن النازل في  
المستغل إذا ادعى الغصب  
لا يصدق بخلافه والجمام  
والدلال كالحلن وقد ذكرنا  
أنه إذا استأجر داره سنة  
ولم يسلمه حتى مضى شهر ثم  
تجاءل وسلمه المؤجر لا يقدر  
المستأجر على الامتناع لكن  
هذا إذا لم يكن في وقت  
الاجارة ما يرغب فيه فان  
كان كذلك ومضى ثم سلم خير  
المستأجر بين القبض والترك  
\* استأجرها ثم استحقها رجل  
بالبرهان وزعم المستحق أنه  
كان أمر المؤجر باجارته  
وأن الاجارة صحيحة فالاجرة  
له وقال الآخر أجرته غصبا  
ولي الاجرة فالقول رب  
الدار وان برهن الآخر على  
مادعاه لا يقبل وان على  
اقرار المستحق به فلا أجر له  
وكذا في الدابة \* من جعل يد  
الاجر المشتري يدا مائة  
كالأمام صدقه في دعوى  
الرجل الحلف ومن جعل له يد  
ضمان لم يصدق به بالبرهان  
\* اختلفا في مقدار الأجر

أو جعله آتية فان كان له قيمة فهو مثل الحنطة إذا طحنها وان لم يكن له قيمة فهو له ولا شيء عليه من الضمان  
وفي كل موضع ينقطع حق المالك بالغصب منه أحق بذلك الشيء من بين سائر الغرام حتى يستوفي حقه  
فان ضاع ذلك ضاع من مال الغاصب ولا يكون له إذا جازلة الرهن هكذا ذكر في المنتقى وفي القدوري أن  
المغصوب منه يكون أسوة للغرماء في الثمن ولا يكون أخص بشيء من ذلك كذا في المحيط \* رجل اغتصب  
غلاما قيمته خمسمائة نقصه فبرأ فصار يساوي ألف درهم فصاحبه بالخيار أن شاء ضمنه خمسمائة قيمته  
يوم خصه ودفع اليه الغلام وان شاء أخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه \* كذا في فتاوى قاضيخان \*  
\* غصب من آخر دواب بالكوفة وردها عليه بخراسان فان كانت قيمتها بخراسان مثل قيمتها بالكوفة أمر  
المغصوب منه بأخذها وان كانت قيمتها بخراسان أقل من قيمتها بالكوفة فالمغصوب منه بالخيار أن شاء أخذها  
وان شاء أخذها بقيمة الكوفة قال وكذلك الخادم وكل ماله رجل ومؤنة إلى ذلك الموضع وكذلك كل ما يكال  
ويوزن هكذا في المحيط \* ولو غصب دراهم أو ذنانا بخراسان المالك يأخذها منه حيث وجده وليس له أن  
أن يطالبه بالقيمة وان اختلفا في السعر ولو غصب عينا فلقبها في بلد آخر والعين في يده فان كانت قيمته في ذلك  
المكان مثل قيمته في مكان الغصب أو أكثر فللمالك أن يأخذها وليس له أن يطالبه بالقيمة وان كانت قيمته  
في هذا المكان أقل من قيمته في مكان الغصب فان شاء المالك أخذ القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء  
انتظر ولو كان المغصوب من ملبا وهو هالك فان كانت قيمته في المكانين سواء أو في مكان المطالبة أكثر يرد المثل  
وان كان السعر في هذا المكان أقل فهو بالخيار أن شاء أخذ مثله للعالم وان شاء أخذ قيمته حيث غصب وان  
شاء انتظر حتى يرجع إلى تلك البلدة فيأخذ منه مثله ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر فالغاصب  
بالخيار أن شاء أعطى مثله حيث خاصمه وان شاء ضمن قيمته حيث غصب إلا أن يرضى المغصوب منه  
بالتأخير وان كانت القيمة في المكانين سواء فللمالك أن يطالبه به بالمثل كذا في محيط السرخسي \* ولو أن  
المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين فانه يأخذ العين وليس له أن يطالبه بقيمة يوم  
الغصب كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المنتقى غصب من آخر كرام من طعام يساوي مائة ثم صار يساوي مائة  
وخسين ثم انقطع عن أيدي الناس وعزوا ورفع وصار لا يقدر على مثله وصار يساوي مائتين ثم استلمه  
الغاصب فلم يغصب منه أن يضمه مائتي درهم قيمته يوم استلمه كذا في الغاصب ولو غصب النكر وهو يساوي  
مائتين ثم صارت قيمته مائة وخسين ثم انقطع عن أيدي الناس ثم صارت قيمته مائة ثم استلمه الغاصب  
فلم يغصب منه أن يضمه مائة وخسين آخر ما كان موجودا في أيدي الناس وليس له أن يضمه أكثر  
من ذلك كذا في الذخيرة \* والزوائد المغصوبة متصلة أو منفصلة كالولد والدين والصوف والسمن والجمال  
لا تكون مغصوبة بل تحدث أمانة ولا تصير مضمونة عليه إلا بالآلاف أو منع حتى لو جاء المالك وطلب استرداد  
الزوائد منه فتمنعها عن التسليم يضمن بالاجماع ولو باعها وسلمها إلى المشتري ففي المنفصلة بالخيار أن شاء  
ضمن المالك الغاصب وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم البيع والتسليم وان استلم الزوائد المتصلة في غير  
الآدمي لا يضمن الزيادة عنده خلا فالحما وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* وان زاد في يد الغاصب  
فللمالك أن يسترده مع الزيادة وان في سعر أو بدن أو انتقص ثم هلك عنده ضمن قيمته يوم الغصب عند الكل  
وان كان قائما وردها إلى مالكه ان كان النقصان في البدن ضمنه وان في السعر لا وان أتلفه بعد النقصان  
ضمن قيمته وقت الغصب ولو استلمه بعد الزيادة بأن باعه وسلمه إلى المشتري فهلك عند المشتري فالمالك  
بالخيار أن شاء ضمنه قيمته يوم الغصب وجزا البيع والثمن للغاصب أو ضمن المشتري قيمته يوم القبض وبطل  
البيع وله أن يرجع على الغاصب بالثمن وليس له على الغاصب قيمته يوم التسليم عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى كذا في الوجيز للكردي \* ولو غصب عبدا قيمته ألف فازدادت قيمته بعد الغصب حتى صارت ألفين

فالحال وقال الفضلي القول قول  
المؤجر مطلقا بخلاف المتبايعين ادعى أحدهما فساد العقد والآخر حوازا فالقول للمدعى الصحة وهذا القول للمؤجر لأنه ينكر العقد أصله



ولا يجب عليه الوزن ثانياً **الثلث** في المنقرضات **أمر** رجل أن يتفق على أهله عشرة من عنده ليرجع عليه فقال أنفق وكذبه الأمر وأراد أن يموّر أن يحلفه ما يعلم أنه أنفق على أهله ذلك **جاء** القصار بثوب فقال المالك (١٢٩) ليس هذا ثوبي وقال القصار إنه ثوبك فالتول للقصار ولا أجر له فان قال المالك هذا ثوبي ولم آمره بقصره والذي دفعته اليك لتقصره غير هذا الثوب فانه يأخذ الثوب ولا أجر عليه وان هذا في القطع والخياطة لم يأخذه لكن بتركه على الخياط وبأخذ قيمته ولم يثبت مثل هذا الخياط في القصار وان قال القصار قصرته على الإجر وقال المالك لا بل قصرته أنا في بيتك أو غلاحي عنسدك لا يصدق المالك والقول للقصار وكذا على هذا في كل الأعمال إذا اختصا وهو في يد صاحب العمل أمالو خارجين أو في يد المالك فالقول للمالك فان طلب القصار عيئه لم أحلفه ما قصره بل ما عليك من قصرته كذا وإذا قال القصار هذا ثوبك وقال المالك ليس هذا ثوبي فأخذه رب الثوب عوضاً عن ثوبه لا يحل لبسه ولا يجره الآن يقول ربه أخذه عوضاً عنه ويقول القصار نعم ولو كان المستأجر على الإجر دينار والاجر دراهم فتقاصا يجوز وان كان الجنس مختلفاً بالتراضى والله أعلم

**كتاب** الأجران بمحمد الله وقد مضى جزء من الليل في أول شهر لا أول عام فأنماثة وفقى الله لا تمام بعونه

حل سلسلة ذهب كان عليه قيمته من الفضة وكذا الرجل إذا شد أسنان عبده بذهب فرمى بها \* رجل حل سدى الحائك ونشره قال ينظر إلى قيمته سدى وإلى قيمته غير سدى فعليه فضل ما بينهما كذا في فتاوى قاضيان إذا هدم الرجل حائط جاره فللبجار الخيار أن شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وإن شاء أخذ النقص وقيمة النقصان وليس له أن يجبره على البناء كما كان ثم طرّق معرفة قيمة الحائط أن تقوم الدار وحيطانها وتقوم بدون الحيطان فضل ما بينهما قيمة الحائط كذا في الذخيرة \* هدم جدار غيره من التراب وبناء نحو ما كان يرى من الضمان وإن كان من خشب وبناء من الخشب كما كان كذلك يرى وإن بناء من خشب آخر لا يبرأ لأنه يتفاوت حتى لو علم أن الثاني أجود بغير كذا في الوجيز للكردي \* هدم حائط مسجد يؤمر بتسويته وإصلاحه كذا في القنية \* أفسد الخياط الثوب فأخذه صاحب الثوب ولبسه عالم بالافساد ليس له التضمين كذا في الوجيز للكردي \* إذا رفع التراب من أرض الغير إذا لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضوع انقصت الأرض برفعها ضمن النقصان وإن لم تنقص فلا شيء عليه ولا يؤمر بالكس وإن قال به بعض العلماء وإن كان للتراب قيمة في ذلك الموضوع ضمن قيمته تمكن النقصان في الأرض أو لم تمكن ومن حفر حفرة بأرض غيره أضرب ذلك بأرضه يلزم النقصان وقوله أضرب ذلك يشير إلى أنه لو لم يضرب ذلك بأرضه لأشئ عليه كذا في الذخيرة \* الصير في إذا انتقد الدراهم بأذن صاحبها فغز درهما منها فأنكسر فلا ضمان عليه والمتحار للفتوى إن صاحب الدراهم إن كان أمره بالغمر فلا ضمان عليه وإن لم يأمر به إن كان الناس إنما يعرفون الدراهم بالغمر فلا ضمان عليه أيضاً ولا في ضمن كذا في السراج الوهاج \* إذا طبخ لحم غيره بغير أمره ضمن ولو جعل صاحب اللحم اللحم في القدر ووضع القدر على الكاؤون ووضع تحتها الحطب فجاء آخر فأوقد النار فطبخ لا يضمن استعسانا (ومن هذا الجنس خمس مسائل) إذا هدم الممسلة \* الناسة إذا طعن حنطة غيره بغير أمره ضمن ولو أن صاحب الحنطة جعل الحنطة في الزورق وربط عليه الحمار فجاء آخر وساق الحمار فطعن لا يضمن \* المسئلة الثالثة إذا رفع حرة غيره بغير أمره فأنكسرت يضمن ولو أن صاحب الحرة رفع الحرة وأمالها إلى نفسه فجاء إنسان وأعان على الرفع فأنكسرت فيما بين ذلك لا يضمن \* المسئلة الرابعة من حمل على دابة غيره بغير أمره حتى هلكت الدابة يضمن ولو حمل المالك على دابته شاة ثم سقط في الطريق فجاء إنسان وحمل بغير إذنه فهلكت الدابة لا يضمن \* المسئلة الخامسة إذا ذبح أضحية غيره بغير أمره أن ذبح في غير أيام التضحية لا يجوز ويضمن الذابح وإن كان الذابح في أيام التضحية يجوز ولا يضمن لأن الأذن ثابت في هذه المسائل دلالة والدلالة يجب اعتبارها ما لم يوجد الصريح بخلافه كذا في الذخيرة \* ومن جنس هذه المسائل ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في شرح المزارعة في باب قبل باب المزارعة التي يشترط فيها المعاملة أن من أحضر فعلة له لهدم داره فجاء آخر وهدم بغير إذنه لا يضمن استعسانا فصار الأصل في جنس هذه المسائل أن كل عمل لا يتفاوت فيه الناس تنبت الاستعانة فيه لكل واحد من أحد الناس دلالة فاما إذا كان عملاً يتفاوت فيه الناس لا تنبت الاستعانة فيه لكل واحد من أحد الناس كالأولعق الشاة بعد الذبح للسلخ فجاء إنسان وسلخها بغير إذنه يضمن كذا في المحيط \* قصاب اشترى شاة فجاء إنسان وذبحها فان كان أخذ القصاب وشهد رجلها للذبح لا يضمن الذابح وإن لم يكن شاة يضمن كذا في الصغرى \* ومن وجد في كرمه أو زرع دابة أفسدت الزرع خبثها فهل يملك ضمن ولو أخرجها المختار أنه أن أخرجها وساقها فهل يملك ضمن وإن أخرجها ولم يسبقها لا يضمن وكذا لو أخرج دابة لغيره من زرع غيره وساقها إلى مكان يأمن منها على زرع كانه أخرجها عن زرعها وأكثرت ما يتجنا على أنه يضمن وعليه الفتوى إذا وجد دابة في زرع فحسل عليها فاسرعت ضمن ما أصابته وكذا إذا تبعها بعد ما أخرجها كثيرا فذهبت ضمن وإن أخرجها أجنبي لا يضمن كذا في خطلنة المفتين \* الراعي إذا وجد في باروكة بقرة لغيره فطردها أو رماها فخرج من باروكة لا يضمن وإن ساقها بعد ذلك

(١٧ - فتاوى خامس) كتاب أدب القاضي وفيه عشرة فصول الأول في التقليد وفيه أربعة أنواع الأول في التقليد ومساائل شتى عن الإمام الثاني رحمه الله الأمير الذي ولاه السلطان ناحية وجعل له خراجها وأطلق له التصرف في الرعية وما يقتضيه الامارة أن يقلد

ويعزل وكذلك حال السلطان مع الخليفة أمالوقال فلان ولايت را بتودادم لايلي ذلك لانه تفويض المال وعنه أيضا اذا كان القضاء من الاصل ومات القاضي ليس للامير أن ينصب (١٣٠) قاضيا وان ولي عشرها وخرجها وان حكم الامير لم يحز حكمه فان جاء هذا المولى بكباب

ضمن كذا في المحيط \* وهكذا في الفتاوى الكبرى \* من وجد دابة في زرعها فاخرجهما وساقها أرا دردها على صاحبها فغطت في الطريق أو انكسرت رجلها يضمن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ولسنا نأخذ بهذا إنما نأخذ بما روى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال لا يضمن هكذا في الظهيرية \* وإذا وجد بقرة في زرعها فاخرجهما فافسد الدابة الزرع ان أمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالخراج لا يضمن صاحب الدابة شيئا كذا في المحيط \* ساق حمار غيره بغير اذنه وأكل الذئب جشحه أو وضاع الجش وورد الحماران كان ساق الجش مع الحمار يضمن وان انساق الجش معه بلا سوقه وضاع لا يضمن الجش كذا في الوجيز للكردي \* الراعي اذا قادهما قريبا من الزرع بحيث لو شامت تتناولت ضمن الراعي الزرع كذا في الفصول العمادية \* دابة رجل ذهبت ليلا أو نهارا بغير ارسال صاحبها فافسدت زرع رجل فلا ضمان عليه عندنا كذا في محيط السرخسي \* دفع إلى رجل أرضا وبذرا وبقرة مزراعة فسلم المزارع البقرة إلى الراعي فضاقت لا ضمان عليه ولا على الراعي كذا في خزائن المفتين \* رجل أراد سقي أرضه فغصه انسان حتى فسد زرع لم يضمن كذا في الخلاصة \* لو وجد دابة في مربوط فاخرجهما فلهسكت يضمن غصب مربوطا وشدة فيدوا به فاخرجهما مالك المربط صار ضمانا كذا في الفصول العمادية \* رجل عليه دين فجاء المديون إلى صاحب دينه ليقضى دينه فدفع المال إلى الطالب لينتقده فهلك المال في يد الطالب هلاك من مال المطلوب والدين على حاله لان الطالب وكيل المديون في الانتقاد فكان يده كيد المديون ولو أن المطلوب دفع المال إلى الطالب ولم يقل شيئا فأخذ منه الطالب ثم دفع إلى المديون لينتقده فهلك في يد المديون يهلك من مال الطالب لان الطالب أخذ حقه فاذا دفع إلى المديون لينتقده المطلوب صار المطلوب وكيل الطالب فكان الهلاك في يد المطلوب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وطئ أمة غيره فماتت من الجماع ضمن قيمتها كذا في التتارخانية \* سئور قتلت حمامة انسان لا ضمان على صاحب السئور كذا في المضمرة \* ولو أخذ حذرة وألقاها إلى حمامة أو دجاجة فأكلتها قالوا ان أخذت برميها ضمن وان أخذت بعد الرمي والاقلاء لا يضمن كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قتل ذئبا أو أسدا لرجل لم يضمن وان قتل فردا فهو ضمان لان القرد له قيمة لان القرد يخدم في البيت فصار بمنزلة الكلب كذا في محيط السرخسي \* ومن أتلغ خرا أو خنزيرا فان كانت لمسلم فلا ضمان على متلفها سواء كان المتلف مسلما أو ذميا وان كانت ذميا يجب الضمان على متلفها سواء كان المتلف مسلما أو ذميا غير أن المتلف ان كان ذميا يجب عليه مثل الخمر وان كان المتلف مسلما يجب عليه قيمة الخمر وفي الخنزير يجب القيمة فيه ما جيعا ولو استهلك مسلم أو ذميا خنزيرا لذى ثم أسلم الطالب أو المطلوب أو أسلم الجميع فلا يبرأ المستهلك من الضمان الذي لزمه ولو استهلك ذميا لذى خرا فوجب عليه مثله ثم أسلم الطالب أو أسلم الجميع عاسقت الخمر عن ذمته ويرى بالاجماع ولو أسلم المطلوب أو لا ثم أسلم الطالب بعده أو لم يسلم ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبرأ من الخمر ولا يتحول إلى القيمة وكذلك اذا أسلم بعد القبض هكذا في شرح الطحاوي \* ومن أتلغ الشاة المذبوحة بترك التسمية عامدا لا يضمن كذا في التتارخانية \* والله أعلم

#### باب الرابع في كيفية الضمان

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل خرق طيلسا نال رجل ثم رماه قال أقومه صيحوا أقومه مرفقا وأضمنه فضل ما بينهم ما رجل حفر بئرا في ملكه فطمها رجل بترابها قال أقومه المحفورة وغير محفورة فأضمنه فضل ما بينهم ما وان طرح فيها ترابا أجبره على أن يخرج منه وان كانت في الصحراء فان لم يخرج الماء فليس على من طمها شيء وان خرج الماء فقد استحقها لانها بئر عمن قبض من فضل ما بينهم كذا في محيط السرخسي \* رجل

الخليفة اليه من الاصل لا يكون امضاء لقضائه \* السلطان أمر عبده بنصب القاضي في بلده ونصب بصر بطريق النيابة من السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح ولو جمع بنفسه بعد أمره أو أمر غيره صح \* الامام أن العبد بالقضاء فقطى بعد ما عتق جاز ولا يحتاج إلى تجديد الاذن كالموكل في الشهادة في الرق ثم عتق \* مات السلطان وانفتت الرعية على سلطنة ابن صغير له ينبغي أن يفوض أمور التقليد على والي وبعده هذا الوالي نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة لمن لا ولاية له \* اجتمع أهل البلدة وقدموا رجلا على القضاء لا يصح لعدم الضرورة وان مات سلطانهم واجتمعوا على سلطنة رجل جاز للضرورة \* مات والي المصرفة قدم العناية رجلا ليجمع بهم بلا اذن خليفة أو أميرا أو قاض أو صاحب شرطة ولا خليفة ميت لم تصح جمعهم وعن محمد رحمه الله مات والي مصر فاجتمعوا على رجل ليجمع بهم حتى يقدم عامل السلطان يجوز

لان عليا رضي الله عنه جمع بالناس حين حصر عثمان رضي الله عنه وليس للقاضي أن يصلي بالناس الجمعة الا اذا كان خرق في منشوره ذلك وقول محمد رحمه الله القاضي له أن يجمع جملة المشايخ على هذا اذا قال السلطان للوالي قلد من شئت جمع ووكلا أحدا لا

**(نوع في التقليد)** لا يحل الطلب بحال عند الأكثر ولو كلف بلا طلب قال الكرخي والخشاف وعلما العراق وعليه اختيار صاحب المذهب انه لا يسوغ ما يجبر عليه ولذا ضرب الامام أيا ما وقيدنا وخسين يوما وامتنع (١٣١) في الاصح عن القبول ومات رحمة الله

عليه على الاباء كذا كرنا بطرقه في المناقب وقال مشايخ نيار بالا بأس بقبوله لمن كان صالحا يامن من نفسه الجور والامتناع لغیره أولى فان العصاة يرضى الله عنهم ومن نلاه من قبله بلا كره وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة قاضيان في النار وقاضيان الجنة أما القاضيان في النار من علم وقضى بخلافه أو جاهل قضى بلا علم والثالث من آيات الله تعالى يقضى بعلمه وعن مسروق لأن أفضى يوما بحق أحب إلى من أن أربط سنة أو ردهما محمدي أدب القاضي وفي الاقضية لا يستعمل السلطان في القضاء الا الموثوق بصلاحه وفقهه وعمله وعلمه وبجوده السنة والا نار والفقه والعلم شرط الاولوية لاجواز التقليد حتى لو قضى بفتوى غيره صح \* وكذا العدالة شرط الاولوية وعند الشافعي رحمه الله شرط لازم \* واختلف في تقليد الفاسق والاصح الجواز \* ولا ينزل بالفسق بل يستحقو يجب على السلطان عزله ولو شرط في التقليد أنه متى فسق انزل ينزل وعند الشافعي وبعض علما ينزل بالفسق والامام لا ينزل بالفسق

خرق صل ورجل أو دفتر حسابه تكلموا فيما يجب عليه وأصح ما قيل فيه أنه يضمن قيمة الصل مكتوبا كذا في فتاوى قاضيان \* اذا كسر ربط انسان أو طنبوره أو دفة أو ما أشبه ذلك من آلات الملاهي فعلى قولهما الاضمان وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب الضمان وكذا في الجامع الصغير أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الا اذا فعل باذن الامام قال القاضي الامام صدر الاسلام القنوي على قولهما لكثرة الفساد فيما بين الناس وذكر الشيخ الامام فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير أن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياس وقولهما استحسن وقال صدر الاسلام ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذاوجب الضمان يجب على وجه الصلاح لغير التلهي على أدنى وجه يمكن الاتضاع بذلك وعلى هذا الخلاف الترد والشرط لا يمكن أن يجعل هذه الاشياء منجنات الوزن وفي القدوري في مسئلة الطنبور والربط أنه يضمن قيمته خشبا منحوتا وفي المتنقي يضمن قيمته خشبا ألواح كذا في المحيط والذخيرة \* والطبل الذي يضرب للصبيان يضمن بالانلاف من غير خلاف كذا في التتارخانيه \* قال محمد رحمه الله تعالى مسلم أنلف صليبا منقوشا يضمن قيمته غير منقوش بتمثيل وان كان تمثيل مقطوع الرأس يضمن قيمته منقوشا لانه غير حرام منزلة منقوش شجر وان أحرق بساطا فيه تمثيل رجا لفعليه قيمته منقوشا لان التمثيل في البساط غير محرم لانه لو طأ كذا في محيط السرخسي \* قال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى اذا أحرق بابا منحوتا عليه تمثيل منقوشة قال في قول يضمن قيمته غير منقوش بتمثيل فان كان صاحبه قطع رؤس التماثيل ضمن قيمته منقوشا منزلة منقوش شجر كذا في المحيط \* ولو هدم بيتا مصورا بالاصباغ بصورة التماثيل ضمن قيمته وقيمة اصباغه غير مصور لان التماثيل في البيت منهي عنها كذا في السراج الوهاج \* ولو استهلك انا فضة عليه تماثيل فعليه قيمته غير مصورة وان لم يكن للتماثيل رؤس فعليه قيمته مصورة كذا في خزائن المفتين \* ولو قتل جارية مغنية ضمن قيمتها غير مغنية الا أن يكون الغناء ينقص القيمة فانه يضمنها على ذلك لان الغناء معصية فلا يجوز أن يتقوم على الغاصب وان كان ينقص القيمة فهو عيب فيه تنبيه في حق الغاصب كذا في السراج الوهاج \* وان كانت الجارية حسنة الصوت الا أنها لا تغني فهو على حسنة الصوت والجمامة اذا كانت تقرقروا الفاخرة اذا كانت تقرقروا تعتبر قيمتها مقررة والجمامة اذا كانت نحي من بعيد لا تعتبر قيمتها على ذلك والفرس الذي يسبق عليه فهو على السابق قيمة وفي الجمامة اذا كانت طائفة تعتبر قيمتها غير طائفة وكذلك كل شيء يكون بغير تعليم كذا في المحيط \* ولو أنلف كبشانا وطحا أو ديكامقاتلا لا يضمن بهذه الصفة لانها محرمة غير منقومة كذا في محيط السرخسي \* أخرج شجر الجوز جوزا صغارا رطبة فأنلف انسان تلك الجوزات يضمن نقصان الشجر لان تلك الجوزات وان لم يكن لها قيمة وليست بحال حتى لا يضمن بالانلاف لكن لا على الشجرة فاما انلافها على الشجرة فيمكن نقصانها في تلك الشجرة فينظر أن هذه الشجرة مع تلك الجوزات بكم تشتري وبدون تلك الجوزات بكم تشتري فيضمن فضل ما بينهما وكذلك الشجرة اذا ثورت في الربيع فنقصها انسان حتى تنثر نورها فهو على هذا كذا في الظهيرية \* واذا كسر غصنا من شجرة وقيمة الغصن قليلا ان شاء ضمنه نقصان الشجرة جميعا والغصن للكاسر وان شاء ضمنه نقصان الشجرة الا قدر الغصن والغصن لرب الشجرة كذا في الملقط \* قطع أشجار كرم انسان يضمن القيمة لانه أنلف غير المثل وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الاشجار النابتة ويقوم مقطوع الاشجار ففضل ما بينهما قيمة الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أمسك ورفع من تلك القيمة قيمة المقطوعة ويضمنه الباقي قطع شجرة في دار رجل بغير اذنه فرب الدار بالخيار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة وطريق معرفة ذلك أن تقوم الدار ومع الشجرة قائمة وتقوم بغير الشجرة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء أمسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان قائمة لانه أنلف عليه القيام

ولا يمنع الفسق الامامة بلا خلاف وعن الثاني اذا ارتد القاضي أو عي أو فسق ثم أسلم وعاد بصيرا وصح فهو على قضاءه ولا يصح ما قضى في تلك الحال وهذا دليل على أن تلك العوارض لا تمنع القضاء ولا ترفع سواه كان فاسقا أو ان التقليد أو طرأ بعده كالحليفة بناء على أن من

صلح شاهد اصلي قاضيا والفاقي أهل للشهادة حتى صح القضاء بشهادته \* واختلف العلماء في تقلد القضاء قبل بكره وقال عليه السلام من قلد القضاء فكأنما خرج بغير سكين (١٣٢) \* واستقضى ابن وهب فدخل منزله وتجانن وكان عزق ثياب من دخل عليه فقال بعض أصحابه

لو قبلت وعدت لكان خيرا فقال يا هذا أو عقلت هذا أما سمعت رسول الله عليه الصلاة والسلام كان يقول القضاء يحشرون مع السلاطين والعلماء مع الأنبياء ولما خاف الامام علي نفسه من الضرب شاور أصحابه فسوغه الامام الثاني وقال لو تقلدت لنفعت الناس فقال الامام لو أمرت أن أعبر البحر سباحة أ كنت أقدر عليه كأنني بك قاضيا فنكسر رأسه ولم ينظر اليه بعد \* ومن العلماء من رخص وعامة المشايخ على أن التقاد رخصة والترك عزية وقد دخل في القضاء قوم صالحون وصالحى عنه قوم صالحون وترك الدخول أصليا يؤدنيا وهذا اذا كان عنة قوم يصلحون اذا امتنع واحد لا يأثم والا يأثم وان كان عنة قوم يصلحون وامتنع الكل ان كان السلطان يفصل القضايا بنفسه لا يأثمون ولا يأثمون اذا قلد جاهل فيه \* يجوز التقاد من الجائر فان التابعين تقلدوا من الجاح ويجوز التقاد من أهل البغي أيضا قال محمد رحمه الله غلب البغاة على مدينة ونصبوا قاضيا فقتل ثم نصر الله تعالى العدل فرفعت قضايهم الى قضاة العدل يعضى ماوافق الحق وان في مختلف بين الفقهاء كسائر القضاة وذكر الفقيه المتغلب على رجاله قضاة مصر وقضى في المختلف ثم رفع الى آخر يعضى منها ووافق رأيه ولا يطل كالحكم \* والتقليد من أهل البغي يصح ويجوز استيلاء البغاة لا يعزل قضاة العدل ويصح عزل الباغي حتى لو ظهر أهل

وطريق معرفة ذلك أنك اذا عرفت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذى تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع وان كانت قيمته مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شئ عليه هكذا فى الكبرى \* رجل قطع شجرة من ضيعة رجل واستهلك الشجرة فعليه قيمة الحطب هكذا فى الفصول العبادية \* جاء الى رأس تنور وقد سحر بقصب فصب فيه الماء ينظر الى قيمة التنور كذلك والى قيمته غير مسجور فريضه فضل ما بينهما فى واقعات الناطق فتح رأس تنور انسان حتى يرد فعله قيمة الحطب مقدرا ومسجور به التنور ويمكن أن يقال ينظر بكم يستأجر التنور المسجور لينتفع به من غير أن يسجر ثانيا فيضمن ذلك القدر أو ينظر الى أجرته مسجورا وغير مسجور فيضمن تفاوت ما بينهما كذا فى المحيط \* (١) فتح رأس تنور فبرد فعله قيمة حطب قدر ما سحر به قال فخر الدين قاضيان الصحيح أنه يضمن قدر ما يستأجر التنور المسجور لينتفع به قبل أن يسجره ثانيا أو تفاوت ما بين أجرته مسجورا الى أجرته غير مسجور كذا فى اللام \* الرجل اذا افتق قبض انسان ينظر الى قيمته مخيطا وغير مخيط فيضمن الفضل كذا فى فتاوى قاضيان \* ولو ألقى نجاسة فى بئر خاصة بضمن النقصان دون الترح وفى البئر العامة يؤمر بنزعها كذا فى

الفتية \* والله أعلم

### باب الخامس فى خلط مال رجلين أو مال غيره بجماله أو اختلاط أحد المالين بالآخر من غير خلط

القاصب اذا خلط المغصوب بعمال نفسه أو بعمال غيره فهو على ضربين خلط ممازجة وخلط محجورة أما خلط الممازجة فهو على ضربين خلط لا يمكن التمييز بينهما بالقسمة وخلط يمكن التمييز بينهما بالقسمة فلا يمكن التمييز بينهما بالقسمة كخلط دهن الجوز بدهن البسند ودقيق الحنطة بدقيق الشعير فالخالط ضامن ولاحق للثالث فى الخلط بالاجماع وان أمكن التمييز بينهما بالقسمة كخلط الجنس بالجنس مثل الحنطة بالحنطة واللبن باللبن فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما المالك بالخيار ان شاء ضمنه مثل حقه وان شاء شاركه فى الخلط واقتسمناه على قدر حقهما وأما خلط المحجورة فهو على ضربين خلط يمكن التمييز بلا كلفة ولا مشقة وخلط لا يمكن التمييز لا بكلفة ومشقة فان أمكن التمييز بينهما بلا كلفة ومشقة كخلط الدراهم بالدينار والبيض بالسود لا يضمن الخالط ويميز وان لم يمكن التمييز لا بكلفة ومشقة كخلط الحنطة بالشعير ذكر فى الكتاب انه يضمن الخالط ولم يذكر الخيار للمالك نصا ثم اختلفوا قبل هذا قولهم ما وفى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يشترك لان الحنطة لا تخلو عن حبات الشعير فيكون خالط الجنس بالجنس فيملك عنده وقيل له الخيار عندهم جميعا وقيل الصحيح انه ما لا يشتر كان عندهم جميعا ولو خلط حنطة رجل بشعير آخر وعاب الخالط فان اصطليا على أن يأخذ الخلط أحدهما ويضمن لصاحبه مثل كيله أو قيمته جاز لان الخلط مشترك بينهما ويجوز بيع أحد الشريكين نصيبه من الخلط من شريكه وان أبا باعاه واقتسما فيضرب صاحب الحنطة بقيمة حنطة مخلوطة بالشعير وصاحب الشعير بقيمة الشعير غير مخلوطة بالحنطة كذا فى محيط السرخسى \* فى المنتقى هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا كان مع رجل سويق ومع رجل آخر سمن أو زيت فاصطدما فانصب زيت هذا أو سمنه فى سويق هذا فان صاحب السويق يضمن لصاحب السمن أو الزيت مثل كيل سمنه أو زيتيه كذا فى المحيط \* ولو اختلط نورة رجل بدقيق آخر بغير صنع أحد يباع المختلط ويضرب كل واحد منهما بقيمة مختلطه لان هذا نقصان حصل لا بفعل أحد فليس أحدهما بإيجاب الضمان عليه أولى من الآخر كذا فى فتاوى قاضيان \* صب رديتا على جيد ضمن مثل الجيد وان كان قليلا كان شريكا بقدر ما صب

(١) قوله فتح رأس تنور فبرد الخ هذه المسئلة عين ما قبلها وليس فيها الا زيادة حكاية التصحيح ولعله التكنة فى التكرار اه معناه

رأسه ولم ينظر اليه بعد \* ومن العلماء من رخص وعامة المشايخ على أن التقاد رخصة والترك عزية وقد دخل فى القضاء قوم صالحون وصالحى عنه قوم صالحون وترك الدخول أصليا يؤدنيا وهذا اذا كان عنة قوم يصلحون اذا امتنع واحد لا يأثم والا يأثم وان كان عنة قوم يصلحون وامتنع الكل ان كان السلطان يفصل القضايا بنفسه لا يأثمون ولا يأثمون اذا قلد جاهل فيه \* يجوز التقاد من الجائر فان التابعين تقلدوا من الجاح ويجوز التقاد من أهل البغي أيضا قال محمد رحمه الله غلب البغاة على مدينة ونصبوا قاضيا فقتل ثم نصر الله تعالى العدل فرفعت قضايهم الى قضاة العدل يعضى ماوافق الحق وان في مختلف بين الفقهاء كسائر القضاة وذكر الفقيه المتغلب على رجاله قضاة مصر وقضى فى المختلف ثم رفع الى آخر يعضى منها ووافق رأيه ولا يطل كالحكم \* والتقليد من أهل البغي يصح ويجوز استيلاء البغاة لا يعزل قضاة العدل ويصح عزل الباغي حتى لو ظهر أهل

وفى الفقهاء كسائر القضاة وذكر الفقيه المتغلب على رجاله قضاة مصر وقضى فى المختلف ثم رفع الى آخر يعضى منها ووافق رأيه ولا يطل كالحكم \* والتقليد من أهل البغي يصح ويجوز استيلاء البغاة لا يعزل قضاة العدل ويصح عزل الباغي حتى لو ظهر أهل



الحق لا بد من نقله جديلا لا باغيا صار سلطانا بالقهر \* تجوز الصلاة خلف المنقلب الذي لا منشور له من الخليفة إذا كانت سيرة في رعيته سيرة الأمراء يحكم بين رعيته بحكم الولاية للثبوت سلطنته بهذا الطريق (١٣٣) \* والبغاة هم الخارجون على الإمام الحق

بغير حق بان اجتمع الناس على سلطان وصاروا آمنين به فخرج عليه طائفة فان بظلم أصابهم فليسوا ببغاة وعلى السلطان ترك الظلم والانصاف والرعية لا يعينون واحدا منهم ماله أمانة اما على الخروج وشق العصا أو على الظلم والابل لطلب الولاية وقالوا الحق معناهؤلاءهم البغاة الذين قال الله تعالى فيهم فقاتلوا التي تبتى حتى تقي إلى أمر الله وعلى كل من يقوى أمانة السلطان وان تكلموا بالخروج ولم يخرجوا لا تضرهم لان العزم على الجناية لا يعتد بجناية ولولا على رضى الله عنه ما علمنا القتال مع البغاة فان سيف الهدى كان بيده عليه الصلاة والسلام وسيف الردة كان بيد الصديق رضى الله عنه وسيف الفتح كان بيد الفاروق رضى الله عنه حتى نصب في عهده اثناعشر ألف منبر وسيف البغي كان بيد علي المرتضى رضى الله عنه وفي زماننا الحكم للقلبة ولا يدري العادلة من الباغية وكلهم يطلبون الدنيا \* وفي أدب القاضي اذا كان القاضي من أهل البغي لا يجوز قضاؤه وأشار في القضية إلى الجواز كفساق أهل العدل ثم

وفي القدوري صب ما في طعام فأفسده وزاد في كيله فلصاحب الطعام أن يضمه قيمته قبل أن يصب فيه الماء وليس له أن يضمه طعاما مثله وكذلك لو صب ما في دهن أو زيت لان الطعام المبطل والدهن الذي صب الماء فيه لا يمثل له فيغرم القهقه ولا يجوز أن يغرم مثل كيله قبل صب الماء لانه لم يكن منه غصب متقدم حتى لو غصب ثم صب عليه الماء فعليه مثله كذا في المحيط \* ولو خلط دراهم جياذ بدراهم زبوف فهو ضامن اذا علم أن في الجياذ زبوا وفي الزبوف جياذ لان التميز بين الجياذ والزبوف فلم يكن الخلط استهلاكا كذا في محيط السرخسي \* رجل في يده دراهم ينظر اليها وقع بعضها في دراهم غيره فاحتلقت كان الذي وقع الدراهم من يده غاصبا ضامنا وهذه جناية منه وان لم يعمدها كذا في الظهيرية \* واذا دخلت أترجة رجل في فارورة أخرى ينظر إلى أكثرها قيمة فيؤمر صاحبها أن يدفع قيمة الآخر ولو أدخل رجل أترجة رجل فارورة الآخر يضمن قيمة كل واحد منهم ما لصاحبه ولا خيار لاحد لانه أثلةها وتكون الأترجة والقارورة له هكذا في محيط السرخسي \* والبغاة اذا بتلع أولوة وقيمة الأولوة أكثر كان لصاحب الأولوة أن يدفع اليه قيمة البغاة فان كان ثمن الأولوة شيئا يسيرا فلا شيء على صاحب البغاة \* رجل ابتلع درة رجل ومات فان ترك مالا أعطى الضمان من تركته وان لم يدع مالا لا يشق بطلنه ولو ابتلع درة غيره وهو حي يضمن قيمتها ولا ينظر إلى أن يخرج منه \* شجرة القرع اذا بنت في ملك رجل فصارت في حب رجل آخر وعظم القرع فتعذر إخراجها من غير كسر الحب فهي بمنزلة الأولوة اذا ابتلعها جاجة ينظر إلى أكثر المالين يقال لصاحب الآخر ان شئت أعطيت الآخر قيمة ماله فيصير لك وان أبي يباع الحب عليهم ما ويكون الثمن بينهما كذا في فتاوى فاضيل خان \* ولذا كان للمستأجر حب في الدار المستأجرة لا يمكن إخراجها لهدم شيء من الحائط ينظر أيهما أكثر قيمة ما يهدم من الحائط باخراج الحب والحب كذا في المحيط \* ولو وقع درهم أولوة في محبرة وكان لا يخرج الا بكسرها ان كان ذلك بفعل صاحب المحبرة وكان أكثر قيمة من المحبرة كسرت ولا غرم على صاحب الشيء الواقع فيها وان وقع بفعل صاحب الشيء أو بغير فعله كسرت أيضا وعلى صاحب الشيء قيمة المحبرة وان شاء صبر حتى تنكسر كذا في الجوهر النيرة \* ولو أدخلت دابة رجل رأسها في قدر آخر ولا يمكن الإخراج الا بالكسر كان لصاحب الدابة أن يملك الآخر ب قيمته ونظائرها كثيرة لصاحب أكثر المالين أن يملك الآخر ب قيمته فان كانت قيمتها على السواء يباع عليهم ما ويقسمان الثمن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أولوة وقعت في دقيق رجل ان كان في قلب الدقيق ضرر لأقلبه وأستقر حتى يباع الدقيق الأول فالأول وان لم يكن في قلبه ضرر أمرته بقلبه قال بشر بقلبه الذي يطلب الأولوة كذا في فتاوى فاضيل خان \* رجل أودع جلا فصيلا وأدخله المودع في بيته حتى عظم فلم يقدر على إخراجها الا بقطع بابه فله أن يعطى قيمة الفصيل يوم صار الفصيل في حد لا يستطيع الخروج من الباب وبذلك الفصيل دفع الضرر عن نفسه ان شاء وان شاء قطع بابه ورد الفصيل قال الصدر الشهيد في واقعاته ويجب أن يكون تأويل المسئلة اذا كانت قيمة ما يهدم من البيت باخراج الفصيل أكثر من قيمة الفصيل أما اذا كانت قيمة الفصيل أكثر وأبى المودع قلع الباب لاخراج الفصيل يجب أن يؤمر صاحب الفصيل بدفع قيمة ما يهدم إلى المودع واخراج الفصيل وفي كتاب الحيطان هذا اذا أدخل المودع الفصيل في بيته ولو استعار المودع بيتا ودخل الفصيل فيه وعظم الفصيل وباقي المسئلة بحالها يقال لرب الفصيل ان أمكنك إخراج الفصيل فأخرجها ولا فاعلمه واجعله قطعاعا وان كان بغلا أو جارا فان كان ضرره دم الباب فاحشا فالجواب كذا وان كان يسيرا فله أن يقطع الباب ويغرم مقدار ما أفسد من الباب وهذا نوع استحسان كذا في المحيط \* وفي واقعات الناطق رجلان لكل واحد منهما مثلية فأخذ أحدهما من مثلية صاحبه ثوبا وجعله في مثلية نفسه فهذا على وجهين أما أن اتخذا المأخوذ منه

انما يجوز التقليد من الفاسق اذا كان يمكنه من القضاء بحسب فان كان لا يمكنه في بعض القضايا لا يتقصد القضاء من يكون عدلا في نفسه عالما بالكتاب والسنة والاجتهاد وشروطه أن يكون عالما بالكتاب والسنة ما يتعلق به الاحكام لا المواعظ وقيل اذا كان

لصوابه أكثر من خطئه حل له الاجتهاد كون القاضي مجتهدا ليس بشرط على ما قدمنا وبقي غيره وقد كان القاضي يسمى المفتي في الصدر الاول حتى يعلم من أين قلنا وفي المتن اذا كان صوابه أكثر من خطئه حل له الافتاء وان لم يكن مجتهدا لا يحل له الفتوى الا بطريق الحكاية فيحكى ما يحفظ من أقوال الفقهاء وفي شرح الطحاوي المفتي بالخيار ان شاء أفتى يقول الامام أبو بقول صاحبه وعن ابن المباركة أنه يأخذ بقول الامام لا غير وان كان مع الامام أحد صاحبه أخذ بقوله لا محالة والاصح أنه لا بأس للقاضي أن يفتي في مجلس القضاء وغيره في المعاملات والديانات وقيل يفتي بما يتعلق بالقضاء بقول الامام الثاني لزيادة تجربته فيه اذ لناظر ليس كالخائض \* قلنا القضاء لصبي ثم أدرك لا ينقض به ذكره في المتنق \* وفي الاجناس قلنا الكافر القضاء ثم أسلم فهو على القضاء ولا يحتاج الى تجديد \* فوض قضاء ناهية الى رجلين لا يكمل أحدهما القضاء ولو قلدر رجلين على أن يتفرد كل منهما بالقضاء لا رواية فيه وقال الامام ظهير الدين ينبغي أن يجوز فان نائب القاضي نائب من السلطان حتى لا يغفل بانعزال القاضي ويملك التفرد

(نوع آخر)

تعلق القضاء والامارة بالشرط ومضافا الى الاتي كان قدم فلان أو اذا قدمت بلد كذا فانت أميرها أو قاضيه يجوز وتعلق الحكم بفلان أو اذا قدمت بلد كذا فانت أميرها أو قاضيه يجوز وتعلق الحكم بفلان أو اذا قدمت بلد كذا فانت أميرها أو قاضيه يجوز

موضوعا يجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج الى الجمع فيه أو كان موضوعا يجتمع فيه الثلج في الوجه الاول له أن يأخذه من منجته ان كان متميزا أو يأخذ قيمته يوم خلطه ان خلطه بغيره وفي الوجه الثاني المسألة على قسمين اما ان أخذ من الخبز الذي في حذ صاحبه لا من المنجحة أو أخذ من المنجحة ففي القسم الاول (١) هو الذي أخذه وفي القسم الثاني الجواب كالجواب في الوجه الاول كذا في التتارخانية \* ومن خلط ماله بمال غيره ضمن الاعبد ما أدون عليه دين دفع مولا ما ألف درهم اليه ليشتري له متاعا خلط بدراهمه ثم اشتري بجميع ذلك متاعا فالمتاع بينه وبين مولا ذلك كره ابن جماعة عن محمد بن سدره الله تعالى وقال محمد بن سدره الله تعالى رجل دفع الى رجل درهمين ودفع درهما آخر وأمره أن يخلطهما ففعل ثم وجد فيه مائة درهمين فاقال القول قول الامين فيسه انه لهذا فان قال الامين لا أدري لمن هذا قال أضمه الامين وان خلط بأمرهما كذا في محيط السرخسي

الباب السادس في استرداد المصوب من الغاصب وفيما يبرأ الغاصب به عن الضمان وما لا يبرأ

قال الكرخي اذا أحدث المصوب منه في الغصب حدثا يصير به غاصبا ولو وقع في ملك الغير صار مستردا للغصب ويبرأ الغاصب به عن الضمان وذلك نحو أن يستخدم المصوب لان الغصب اثبات السيد على المحل فاذا أحدث حدثا يصير به غاصبا فقد أثبت يده على المملوك وثبت يد المالك يوجب سقوط الضمان عن الغاصب سواء عترف بذلك أو لم يعترف لان الحكم يبتنى على السبب دون العلم ولا يكون الغاصب غاصبا بالغصب الاول بهذا الا أن يحدث غصبا مستقبلا وكذلك لو أن الغاصب كسا الثوب رب الثوب فلبسه حتى تحترق عرقه أو لم يعرفه وكذا اذا باعه صاحبه أو وهبه له ولا يعرفه حتى لبسه وتحترق وكذلك اذا غصب طعاما ثم أطعمه عرقه أو لم يعرفه وكذلك اذا جاء المصوب منه الى بيت الغاصب وأكل ذلك الطعام بعينه وقد عرفه أو لم يعرفه برى من الضمان وان كان الغاصب خبز الدقيق أو شوى اللحم ثم أطعمه لم يبرأ عن الضمان لانه ما أثبت يده على المصوب في هذه الصورة واذا عورت المصوبة أو سقطت سنهاني يدا الغاصب ثم ردها على المالك ثم زال العور ونبت السن في يد المالك برى الغاصب عن ضمان ذلك كذا في الذخيرة \* وان غصب عبدا فصارت عينه يباض وورثه المالك وضمن الارش فباعه رب العبد فأنجلي البياض في يدي المشتري رجع الغاصب على رب العبد بما قبض من أرض العين لان الجناية قد زالت كذا في الظهيرية \* غصب دارا ثم استأجرها من المالك والدار ليست بحضرة ما لا يبرأ وان كان هوسا كنفها أو كان قادرا على سكتها برى عن الضمان لو حوّل الاجر عليه كذا في الوجيز للكردي \* ولو أن الغاصب استأجر العبد من المصوب منه لبني له حائطا معلوما فان العبد يكون في ضمانه حتى يأخذ في عمل الحائط فاذا أخذ في عمل الحائط يبرأ عن الضمان وكذا اذا استأجره من المالك للخدمة كذا في فتاوى قاضيان \* وقال محمد بن سدره الله تعالى في الجمار رجل غصب من آخر عبدا ثم استأجره من المصوب منه صح ويصير المستأجر قابضاً به بحكم الاجارة بنفس العبد ويبرأ الغاصب عن الضمان وهذا لان قبضه ينوب عن قبض الاجارة لانه ينوب عن قبض الشراء فالولى أن ينوب عن قبض الاجارة فاذا صار قابضا صح حكم الاجارة بنفس العقد صار أميناً وارفع الضمان فلا يعود الضمان الا باعتدائه مستأنف فان مات العبد في مدة الاجارة مات أمانة ويجب على الغاصب الاجرة فيما مضى من مدة الاجارة ويسقط الباقي فان مضت مدة الاجارة والعبد حتى لم يعد مضمونا وفي المتن غصب من آخر عبدا ثم استأجره من المصوب منه ليعمل له عملا فاذا أخذ في ذلك العمل برى الغاصب عن الضمان لان الاجر قد وجب عليه كذا في الذخيرة \* ولو أعار المالك المصوب من الغاصب لا يبرأ حتى لو

(١) قوله هو الذي أخذه يتألف في هذه العبارة اه

فلان أو اذا قدمت بلد كذا فانت أميرها أو قاضيه يجوز وتعلق الحكم بفلان أو اذا قدمت بلد كذا فانت أميرها أو قاضيه يجوز وتعلق الحكم بفلان أو اذا قدمت بلد كذا فانت أميرها أو قاضيه يجوز

فصل بالناس الجمعة أو اقض يجوز \* السلطان أو الوالي إذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج إلى تقليد جديد وكذا النصراني استؤمر وفي العبد روايتان \* حكما جلا فتوجه الحكم إلى أحدهما اقل قال لأرضي قضى لا يجوز (١٣٥) \* قلدا نسا القضاء يوما يجوز ويتوقف

\* قلده قضاء بلد كذا لا يدخل

السود والقرى بالانص

عليه وهذا على رواية النواذر

مستقيم لان المص شرط

لنفاذ القضاء وعلى غير

رواية النواذر فلا يدخل

القرى وان نص عليه لعدم

نفاذ القضاء فيه والمأخوذ

رواية النواذر للحاجة

\* ولو قيد به بالمكان يتقيد

حتى ان القاضي لو قيد بناية

نائبه في مسجد معين ليس

له ان يقضى في مكان آخر

\* كان الفقيه أبو جعفر يقول

كان الفقيه أبو بكر الاسكاف

يقول وتولية الحكام القضاء

في ديار غير صحيح لان المولى

لا يواجههم بالتقليد وانما

يكتب المنشور ويكتب في

كل فصل عادة ان شاء الله

تعالى فيبطل المقدم ولو حملاه

بعده لا ينعقد صحيحا كالأول

كتب أنت طالق ان شاء الله

تعالى ثم محال البطل لا يقع

الطلاق \* السلطان اذا

قلده القضاء فترده مشافهة

ثم قبل لا يصح وان بعشه

منشورا أو أرسل اليه فترده ثم

قبل ان قبل بلوغ الرقائي

السلطان يصح القبول لا بعد

بلوغ الرقائي وكذا الوكيل

يرد الوكالة ثم يقبل وكذا الو

كتبت المرأة إلى رجل اني

زوجت نفسي منك فبلغ

الكتاب اليه فترده ثم قبل

والرسالة كالكتابة \* وفي

الكبرى القاضي قسمان قاض قلد وقاض ولي يدفع الرشوة أو الشفعة فالاول اذا قضى في حياته ثم رفع إلى قاض يرى خلافه لا ينقضه

والثاني اذا رفع إلى من يرى خلافه لا ينقضه ولو تقلد القضاء بالرشوة قبل يصير قاضيا وينفذ قضاؤه والقوى على أنه لا ينفذ قضاؤه كما اذا

هلك قبل الاستعمال يكون مضمونا على الغاصب اذا قال المالك للغاصب اودعتك المصوب ثم هلك في يده يضمن لانه لم يوجد الاجراء عن الضمان نساواذ مر بالحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان ضمان الغصب هكذا في الفصول العبادية \* قالوا في المصوب منه اذا زوج الجارية المصوبة (٢) يرى من ضمانها في الحال في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولم يبرأ في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا فرع على اختلافهم في البيع أنه هل يصير قابضا بالتزويج أم لا أو لو وطئها الزوج فان الغاصب يبرأ بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو كان المصوب منه استأجر الغاصب لم يعلم المصوب بعلام من الاعمال فذلك جائز وهو في يد الغاصب على ضمانه ان هلك قبل أن يأخذ في ذلك العمل أو بعده ضمن وكذلك لو استأجر غسل الثوب المصوب كذا في المحيط \* رجل غصب من آخر كرا من حنطة ثم دفعه إلى المصوب منه وقال للمصوب منه اطحنه لي فطحن ثم علم انها كانت حنطة فلامصوب منه أن يسلك الدقيق وكذا لو غصب غزلا ثم دفعه إلى المصوب منه وقال انسجه ثم علم به وكذا لو غصب دابة ثم مات المصوب منه فجاء وارثه واستعار من الغاصب فأغارها الغاصب اياه فعطيت تحته يرى الغاصب عن ضمانها كذا في فتاوى قاضيجان \* الغاصب اذا باع المصوب بأمر القاضي يبرأ عن الضمان كالأول باعه بأمر مالكة كذا في خزائن المفتين \* واذا أمر المالك الغاصب ببيع العبد المصوب صح ويصير وكذا لا يخرج عن ضمانه بمجرد الاثر بالبيع وكذا لا يخرج عن ضمانه بمجرد البيع حتى لو هلك العبد قبل التسليم ينقض البيع ولزم الغاصب قيمة العبد وكذلك المصوب منه اذا باع المصوب بنفسه فقيل التسليم إلى المشتري لا يخرج عن ضمان الغاصب ثم الغاصب اذا باع المصوب بأمر المصوب منه ورد المشتري المصوب بالعيب على الغاصب ان كان الرد قبل القبض فهو في ضمان الغاصب على حاله وان كان الرد بعد القبض لا يعود مضمونا كذا في الذخيرة \* ولو أمر المالك الغاصب أن يبغي بالشاة المصوبة فقيل التضحية لا يخرج عن ضمان الغاصب كذا في الفصول العبادية \* اذا رد الغاصب المصوب على المصوب منه فجواب الكتاب أنه يبرأ مطلقا وقال الشيخ المعروف بنحواهر زاده في كتاب الاقرار المسألة في الحاصل على وجوه ان كان المأخوذ منه كبير بالغ فالجواب ما قال في الكتاب وان كان صغيرا ان كان مأخوذا في التجارة فكذلك وان كان محجورا ان كان صبيما لا يعقل القبض والحفظ لا يبرأ عن الضمان اذا رده عليه بعد مأخوذ منه وتحويل منه وان رده عليه قبل أن يتحول عن مكان الاخذ يبرأ استحسنانا وان كان صبيما يعقل الحفظ والقبض ففيه اختلاف المشايخ وفي فتاوى الفضلي انه يبرأ عن الضمان اذا كان الصبي يعقل الاخذ والاعطاء من غير ذلك وان كان لا يعقل الاخذ والاعطاء لا يبرأ من غير تفصيل وفيه أيضا ان كان المصوب دراهم وقد استهلكها الغاصب ثم رد مثل ذلك على الصبي وهو يعقل يبرأ ان كان مأخوذا وان كان محجورا عليه لا يبرأ كذا في المحيط \* غصب سر جام من ظهر الدابة ثم أعاده إلى ظهره لا يبرأ عن الضمان كذا في الوجيز للكردي \* غصب حطبوا استأجر المصوب منه بأن يطبخ له قدرافا وقد اخطب تحت القدر ولم يشعر به قال مشايخنا لا رواية لهذا والصحيح انه يبرأ عن الضمان كذا في جواهر الاخلاط \* رجل له على آخر دين فأخذ من ماله مثل حقه قال الصدر الشهيدي المختار انه لا يصير غاصبا لانه أخذ باذن الشرع لكن به يصير مضمونا عليه لان هذا طريق قضاء الدين كذا في المحيط \* ولو كان على رجل دين فأخذ من صاحب الدين من المديون ودفع إلى صاحب الدين اختلاف المشايخ فيه قال نصير بن يحيى يصير قضا صاعا عن الدين لان الاخذ بمنزلة المعين له على أخذ حقه والفتوى على هذا القول هكذا في فتاوى قاضيجان \* أخرج خاتم النائم ثم أعاده في النوم يبرأ وان استيقظ ثم نام وأعاده في هذا (٢) قوله يرى من ضمانها الضمير في يرى يرجع للغاصب المعلوم من السياق وعلى ذلك في السراج بقوله لانها صارت مقبوضة بالتزويج اه نقله مصححه

ارتشى القاضي ثم قضى وكذا ارتشى قوم السلطان وعلم به السلطان وقادهم أمواله وقادهم بالشعفة وهو الذى قلده احتسبنا سواء في نفاذ قضائهم ما في المجتهدات وان كان لا يحمل (١٣٦) الطلب بالشعفة \* اذا قال قلدت القضاء لزيد أو عمرو لا يصح وإذا قال جعلتك قاضيا ولم يذكر

القوم الثاني لا يبرأ إلا في الأول يجب الرد إلى التام وقد وجد في الثاني يجب على اليقظان ولم يوجد  
والحاصل أن في إعادة الخاتم إلى الصبيح النائم والخلف إلى رجله والقانسوة إلى رأسه الامام الثاني يعتبر  
اتحاد النوم في إزالة الضمان كذا كرهنا ومحمد رحمه الله تعالى يعتبر اتحاد المجلس حتى إذا أعاده في المجلس  
يرأى عن الضمان ولو في نومة أخرى (١) فإذا لم يحو له عن مكانه وأعاده إلى أصبعه أى أصبح كان أو رجلاه زال  
الضمان عنه وان حو له ثم أعاده في تلك النومة أو غيرها لا يبرأ ما لم يرد إليه حال اليقظة كذا في الوجيز  
الكردى \* اذا لبس ثوب غير غير أمره حال غيبته ثم نزع وأعاده إلى مكانه لا يبرأ عن الضمان قال مشايخنا  
وهذا إذا لبس ثوب غير عاده فاما اذا كان قيصافوضعه على عاتقه ثم أعاده إلى مكانه لا يضمن في قولهم  
جميعا وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل أخذ ثوب رجل من بيته بغير أمره فلبسه ثم  
رده إلى بيته فوضعه فيه فهلك لا ضمان عليه استحسانا وكذلك لو أخذ ثوبه من معارفه بغير أمره ثم  
ردها إلى موضعه فذهب فلا ضمان عليه استحسانا وان أخذ الدابة من يد المالك غصبا ثم ردها فلم يجد  
صاحبها ولا خادمه فربطها في دار صاحبها على معارفه فهو ضامن نص عليه شمس الأعمى السرخسي في  
شرح كتاب الغارية كذا في الذخيرة \* ولو في كيسه ألف أخذ رجل نصفها ثم رد النصف إلى الكيس بعد أيام  
يضمن النصف المأخوذ المراد لا غير ولا يبرأ ردها إلى الكيس كذا في الوجيز للكردى في باب وجوب  
الضمان \* ولو جاء الغاصب بالمغصوب ووضع في حجر المالك وهو لا يعلم بأنه مملوك فجاء انسان فحمله  
فالصحيح انه يبرأ كذا في محيط السرخسي \* وان تلفه وأعطاه القيمة بلا قضاء فلم يقبل ووضع بين يديه  
لا يبرأ الا ان يضعه في يد المالك أو في حجره كذا في الوجيز للكردى \* ولو رد المغصوب إلى أحد من ورثة  
المغصوب منه لم يبرأ عن نصيب الآخر ان كان الرد بغير قضاء كذا في السراجية \* الغاصب اذا رد  
المغصوب إلى المالك فلم يقبله فحمله الغاصب إلى منزله فضاغ عنده لا يضمن ولا يتجدد الغضب بالحل إلى  
منزله اذا لم يضعه عند المالك فان وضعه بحيث تناله يده ثم حمله ثانيا إلى منزله فضاغ عنه أم اذا كان في يده  
ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذ ولم يقبله صار أمانة في يده كذا في الوجيز للكردى وفي البيهقي سئل  
أبو عصمة عن رجل غصب من كيس رجل دراهم فأنفقها ثم أعادها في كيسه مثل ما كان أخذ من غير أن يعلم  
صاحبه وخططها بدراهم فقال الأمر موقوف حتى يعلم أن صاحب الكيس أنفق جميع ما في كيسه أو حل  
الكيس من موضعه فحينئذ يسقط عنه الضمان وعن نصير اذا رأى دابة واقفة في الطريق فحشاها ضمن  
وعن ابن سلة اذا وقعت ثم سارت بعد ذلك لم يضمن كذا في التتارخانية \* رجل له كزان من حنطة غصب  
رجل أحدهما ثم أودع المالك الغاصب الكرا لا تخلفه الغاصب بالكرا المغصوب ثم ضاع ذلك كما ضمن  
الكرا المغصوب ولا يضمن كذا في المحيط السرخسي \* غصب من آخر سفينة فلما ركبها وبلغ  
وسط البحر فخطقه صاحبها ليس له أن يستردها من الغاصب ولكن يؤجرها من ذلك الموضع إلى الشط مراعاة  
للحائمين وكذلك لو غصب دابة وخطقه صاحبها في المفاضة في موضع المهلكة لا يستردها منه ولكن يؤجرها  
إياه كذا في المحيط \* كف في ثوب غصب وأهيل عليه التراب ومضت ثلاثة أيام أو لم تض ثم جاء صاحب  
الكفن فان كان لليت تركه أو لم تكن لكن أعطى رجل قيمته فعلى المالك أن يأخذ ولا ينش القبر  
استحسانا وان لم تصل إليه القيمة فهو بالخيار ان شاء تركه وان شاء نبش القبر وأخذ الكفن والأول  
أفضل لدينه ودينه فان نبش القبر وأخذ الكفن وانتقص الكفن فله أن يضعن الذين كفنوه ودفنوه

(١) قوله فإذا لم يحو له الخ كذا في الأصل وسقط قبل هذا التفسير مع مانه كافي عبارة الوجيز ولم يذكر مذهب  
الامام الصحيح من مذهب الامام أنه يعتبر التحويل للزوم فإذا لم يحو له الخ اه كتبه صحيحه

بلداف في المختار بصير قاضيا  
في البلد الذي هو فيه لا في كل  
بلاد السلطان \* قال  
جعلتك قاضيا ليس له  
الاستخلاف وإذا قال  
جعلتك قاضيا القضاة له أن  
يستخلف وغير المأذون  
لواستخلف لا يصح حكم  
الخليفة الا اذا كان بحضرة  
الأول كالموكل بوكيل غيره  
بلا إذن الموكل لا يصح فان  
عقد بحضرة الأول جاز واذا  
رفع حكم الخليفة الذي لم  
يؤذن إلى الأول فامضه جاز  
كما اذا مضى حكم الحاكم في  
المجتهدات \* والاستخلاف  
في الصحة والمرض والسفر  
سواء بخلاف المأمور في الجمعة  
فانه يملك الانابة وكذا الوصي  
يملك الايصاء إلى غيره \* وان  
أذن في الاستخلاف خليفته  
نائب عن السلطان حتى  
لا يعزل بعزل القاضي ولا  
بانعزاله ولا يملك القاضي عزله  
الا اذا قال له ول من شئت  
واستبدل من شئت وذكر  
الامام صاحب المنظومة أنه  
اذا كتب حكم فيه نائب  
قاضى القضاة لا يصح ما لم  
يذكر أن قاضى القضاة  
مأذون بالاستخلاف من  
جهة السلطان وذكر  
الامام الارزنجاني انه  
يكتب فيه حكم فيه فلان  
وهو خليفة الحاكم من قبل  
فلان وهو مأذون بالاستخلاف

بحكم المثال الصحيح من جهة مدان \* قال للقاضى لانسمع حوادث فلان حتى أرجع من سفرى لا يجوز للقاضى أن  
يسمع ولو قضى لا ينفذ \* قضى القاضى بحق ثم أمره أن يسأل القضية نائباً يحضر من العلماء لا يفرض على القاضى ذلك \* استخلف رجلاً

وفرض عليه أن لا يرثي ولا يشرب الخمر ولا يمتثل أمر أحد صح التقليد والشرط وإن فعل شيئا من ذلك انعزل ولا يـال قضاءه فيما مضى \* قلـذ  
السلطان رجلا القضاء وشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يصح الشرط ولا ينفذ قضاء (١٣٧) القاضي على هذا الرجل ويجب على

السلطان أن يفصل قضية  
ان اعتراه قضية \* القاضي  
جعل نائباً عن الغائب حتى  
يسمع عليه الخصومة ويسمى  
المستصر والغائب ليس في  
ولاية له لا تصح هذه النيابة  
وليس لهذا طريق عندنا  
وعند أهل البصرة إذا كان  
الخصم مختفياً يختم على بابه  
وينادي على بابه أياماً ثم يجعل  
بعد ذلك نائباً عنه

### نوع آخر

تعليق عزل القاضي بشرط  
صحيح حتى لو كتب إليه  
الخليفة إذا أتاك كذا في فانت  
معزول فأتاه يعزل \* وقال  
ظاهر الدين ونحن لا نقضي  
بصفة تعليق العزل بالشرط  
والسلطان أن يعزل القاضي

لرغبة أو لغيرية \* القاضي  
إذا عزل نفسه وبلغ  
السلطان عزله يعزل وكذا  
إذا كتب به إلى السلطان  
وبلغ الكتاب إلى السلطان  
وقبل لا يعزل يعزل نفسه  
لأنه نائب عن العامة فلا يملك  
إبطال حكمهم \* مات الخليفة  
وله أمراء وعمال فالكل  
على ولايته \* وفي المحيط مات  
القاضي انعزل خلفاؤه وكذا  
أمره الناحية بخلاف موت  
الخليفة \* إذا عزل القاضي  
قيـل يعزل نائبه وأدامات  
لا والفتوى على أنه لا يعزل  
بعزل القاضي لأنه نائب  
عن السلطان أو العامة  
وبعزل نائب القاضي

كذافي الكبرى \* رجل غصب ثوبا أو دابة أو دراهم وهي قائمة بعينها فأبرأ منها صح وبصير الغصب أمانة  
في يده وكذا إذا حلله من ذلك برئ الغاصب من الضمان سواء كان قائماً أو مستهدماً كان من مستهدم كفا هو  
إبراء عن الدين وإن كان قائماً فهو إبراء عن ضمان الغصب وتصير العين أمانة عند الغاصب كذا في فتاوى  
فاضلخان \* رجل قطع غصنا فنبت مكانها آخر لا يبرأ عن الضمان وكذلك لو حصد زرعاً أو بقلًا فنبت  
مكانه آخر لا يبرأ عن ضمان المحصول والمقطوع كذا في الفصول العمادية \* وفي فتاوى النسفي غصب  
من آخر ساجدة وأدخلها في بناءه أو غصب من آخر تالة وغرسها في أرضه وكبرت حتى انقطع حق المالك ثم ان  
المالك قال للغاصب وهب لك الساجدة والتالة صح وهذا إبراء عن الضمان كذا في المحيط \* وفي التوازل  
هشم ابريق فضة لأنسان ثم جاء آخر وهشمه هشم ابريق الأول من الضمان وضم الثاني مثلها وكذلك لو  
صـب ماء على خنطة أنسان فجاء آخر وصـب عليه ماء آخر وزاد في نقصان ابريق الأول عن الضمان وضم  
الثاني قيمته يوم صب الثاني كذا في الفصول العمادية \* إذا كسر رافضة رجل واستلمه صاحبه قبل أن  
يعطيه أياه فلا شيء على الكاسر لأن شرط التضمن تسليم المكسور وقد قوت ذلك بالاستهلاك كذا في المحيط  
\* رجل غصب شياً وقبض للحفظ وأجاز المالك حفظه كما أخذ برئ من الضمان ولو أنه انتفع به فأمره  
بالحفظ لا يبرأ عن الضمان وعلى هذا لو أودع الرجل مال الغير فأجاز المالك يبرأ عن الضمان كذا في  
الخلاصة \* ولو غصب من آخر شيئاً فغاب المغصوب منه فجاء الغاصب إلى القاضي وطلب منه أن يأخذ منه  
أو يفرض له النفقة فالقاضي لا يأخذ ولا يفرض له النفقة فإن كان الرجل مخوفاً متلاً فافرض القاضي أن  
يأخذ منه ويبيعه لأبأس به لأن هذا نظر من وجه فكان للقاضي في ذلك رأى كذا في الظهيرية \* والله أعلم

### باب السابغ في الدعوى الواقعة في الغصب واختلاف الغاصب والمغصوب منه والشهادة في ذلك

أقام بينة على رجل أنه غصب منه جارية حبسته حتى يجي معها فبردها عليه ذكراً أو أليسوا والسرخرسى ما  
ذكر محمد رحمه الله تعالى أن هذه الدعوى والبيئة مسموعة أصح لأن الغصب قد يكون بغتة فلا يمكن للشهود  
معرفة صفتها وقيمتها فليسقط اعتبار علمهم بالأوصاف للتعذر ويثبت بشهادتهم فعل الغصب ذكر بكران لم  
تثبت هذه البيئة في حق القضاء ثبت في حق إيجاب الحبس كافي السرقة وفي الاقضية هذا كله إذا ادعى أن  
الجارية قائمة أما إذا قال هي هالكة يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة بالاتفاق وقول محمد رحمه الله  
تعالى حتى يجي معها فبردها أي إذا أعاد البيئة على عيها يعني إذا اختلفا في عيها بعد الاحضار فإن قال  
الغاصب ماتت أو أوتقت أو بعثت أو سلمت أو لا أقدر عليها فإن صدقه المدعى يقضى عليه بالقيمة إن أراد المدعى  
ذلك وإن كذبه يحبس مسددة يغلب على رأى القاضي أنه لو كان قادراً أخرجها ثم يخليه ويقول للمدعى أتريد  
التلوم على ظهور الجارية أو ضمان القيمة فإن أراد القيمة وانفقا على شيء يقضى بتلك القيمة وإن اختلفا  
في القيمة فالبيئة للمدعى والقول للغاصب مع عيها فإن نكل فهو كالأقرار فيقضى عليه به وإن حلف أخذ  
ما أقر به ثم لو ظهرت الجارية أن كان المدعى أخذ القيمة بيينة أو بتصدق الغاصب أياه في دعوى القيمة أو  
بنكول الغاصب فلا سبيل للمالك عليه أو أن أخذ بقول الغاصب ولم يكن راضياً به فيجوز أن شاء رد القيمة وأخذ  
الجارية وإن رضى بالقيمة فالجارية للغاصب قال الكرخی هذا إذا ظهر أن القيمة أكثر مما قاله الغاصب وإن  
كانت كما قاله فلا سبيل للمالك عليها هكذا في التمر تاشي \* وفي ظاهره الآية الجواب مطلق وهو الصحيح هكذا  
في المبسوط \* وإذا جاء المغصوب منه يدعى جارية في يد الغاصب وهو ينكر فأقام شاهدين شهد أحدهما  
أنها جاريته اشتراها من فلان وشهد الآخر أنها جاريته ورثها عن أبيه لم يجز أن شهد أحدهما بالشر من  
رجل والاخر بالشر من رجل آخر أو بهيمة أو صدقة لم تجز الشهادة وأن شهد أنها جاريته غصبها أياه هذا

(١٨ - فتاوى خامس) لا يعزل القاضي \* عزل السلطان القاضي لا يعزل مالم يصل اليه الخبر كالوكيل وعن الثاني أنه لا يعزل مالم  
يأت قاض آخر مسيئة للمسلمين عن تعطيل قضاياهم هذا إذا لم يتعلق عزله بشرط كوصول الكتاب ونحوه وان معقلاً لا يعزل مالم يصل اليه

الكتاب وان وصل اليه الخبر \* أربع خصال اذا حل بالقاضي العزل فوات السمع أو البصر أو العقل أو الدين وعند الثاني لا مال يقلد مكانه آخر وهذا لا يصح عنه مطلقا \* السلطان (١٣٨) اذا قدر رجلا قضاء بلدة ثم بعد أيام قلد القضاء لا يخرو لم يتعرض لعزل الاول الاظهر والاشبه

وقد باعها الغاصب من رجل فسلم رب الجارية البيعة بعد ذلك قال يجوز فان كان الغاصب قد قبض الثمن فهلك عنده هلك من مال رب الجارية وكل ما حدث للجارية عند المشتري من ولد أو كسب أو أرض جناية وما شابهها فهو للمشتري وان لم يسلم البيعة وأخذها أخذ جميع ذلك معها وان أعتقها المشتري لم ينفذ عتقه قبل أن يجيز المالك البيعة عندنا فان أجاز المصوب منه البيعة بعدما أعتق المشتري الجارية جاز البيعة وفي الاستحسان ينفذ عتقه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهكذا يرويه محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* ولو أن رجلين خاصا رجلا في جارية فأقام أحدهما المدعين البيعة أن ذاك اليد غصب مني هذه الجارية في وقت كذا وأقام المدعي الآخر البيعة أن ذاك اليد غصب مني هذه الجارية ووقت كذا وقتا بعد الوقت الاول قال هي للثاني في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى الغاصب قيمته الاول وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الجارية للاول ولا يضمن الغاصب للثاني شيئا كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى علي عمرو أنه غصب منه جارية مملوكة له فقال عمرو الجارية التي ادعاهأنا اشتريتها منه بمائة درهم وأقاما البيعة قبلت بيته عمرو كذا في جواهر الاخلاط \* ادعى جارية في يدي رجل أنها غصبها صاحب اليد منه ولم تشهد بشهود المدعي بالغصب وانما شهدوا له بالملك فأراد القاضي أن يقضي بالجارية للذي أقام البيعة هل يحلفه بالله ما بعته ولا أدت له فيها قال لا الا أن يدعي صاحب اليد شيئا من ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يحلفه وان لم يطلب الخصم ليكون أحكم للقضاء وأبرم وأجمعوا أن من ادعى ديناً في التركة فالقاضي يحلفه مع إقامة البيعة أنك ما استوفيت الدين ولا أبرأته وان لم يدع الخصم ذلك وهذه المسألة تشهد لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو غصب من رجل ثوبا يضمن عنه رجل قيمته واختلفوا في القيمة فقال الكفيل عشرة وقال الغاصب عشرون وقال المالك ثلاثون فالقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه لأن المكفول له يدعي على الكفيل زيادة وهو ينكر والغاصب يقتر بزيادة عشرة وأقرار كل مقرر يصح في حقه ولا يصح في حق غيره فيلزمه عشرة أخرى دون الكفيل كذا في محيط السرخسي \* اذا اختلف الغاصب والمغصوب منه في الغصب أو في صفته أو في قيمته فالقول قول الغاصب مع عيने ولو أقر الغاصب في جميع هذه الوجوه بما ادعى المغصوب منه ثم قال قد رددت ذلك عليك أو رددت ما لم تمنى من الضمان وقبضته مني لم يصدق على ذلك والقول قول المغصوب منه أنه لم يقبض منه ولم يرد عليه مع عيने إلا أن يقيم الغاصب بيعة ولو أقر الغاصب أنه غصب ثوبا صححاً وعبداً صححاً وأن المغصوب منه جنى عليه وأحدث ذلك في العبد بقله فانه لا يصدق ويضمن ما نقص العبد والثوب بعد أن يحلف المغصوب منه ما فعل ذلك كذا في السراج الوهاج \* برهن المالك أن قيمة المغصوب كذا والغاصب على أنها كذا فبيته المالك أولى وان لم تكن للمالك بيعة فأراد الغاصب أن يبرهن له ذلك برهن المالك فشهد أحدهما أن قيمة الغصب كذا وشهد الآخر على أقرار الغاصب به لا يقبل كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال الغاصب رددت المغصوب عليك وقال المالك لا بل هلك عندك فالقول للمالك كما لو قال أخذت مالك باذنك وأنكر صاحب المال ولو أقام الغاصب البيعة أنه رد الدابة المغصوبة الى المالك وأقام المالك البيعة أنها نفقت من ركوبه أو تلفها الغاصب ضمنها الغاصب لانه لا تناقض ولا تنافي بين البيعتين لجواز أنه ردها اليه ثم ركبها بعد الرد ونفقت من ركوبه ولو أقام الغاصب البيعة أنه ردها ونفقت عنده وأقام المالك البيعة أنها نفقت عند الغاصب ولم يشهدوا أنها نفقت من ركوبه لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي \* ان كان المغصوب داراً وأقام صاحبها البيعة أن الغاصب هدم الدار وأقام الغاصب بيعة أنه ردها ثم انه دمت الدار كانت بيته صاحبهما أولى كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اختلف رب الثوب والغاصب في قيمة الثوب المغصوب وقد استمسك الغاصب فالبيعة بيته رب الثوب لما فيه من اثبات الزيادة

أنه لا ينعزل \* قلند القضاء ثم قال لا تقض في حادثة فلان انعزل في حق فلان \* القاضي لا يترك على القضاء أكثر من سنة كيلا ينسى العلم \* القاضي اذا ارتضى وحكم لا ينفذ قضاؤه فيما ارتضى وينفذ فيما لم يرتض وبه أخذ شمس الأئمة رحمه الله وذكر البردوي أنه ينفذ فيما ارتضى أيضاً وقال بعض مشايخنا لا ينفذ فيما لم يرتض وفيما ارتضى أيضاً وان ارتضى ولداً القاضي أو كاتبه أو بعض أعوانه فان أمره ورضاه فهو كاللوارثي بنفسه وان غير له ينفذ ما قضاه وعلى لمرثي رد ما قبض \* قضى ثم ارتضى أو ارتضى ثم قضى أو ارتضى وله أو بعض من لا تقبل شهادته لانه لا يملك أخذ المال أو ابنه يكون عاملاً لنفسه أو ابنه \* القاضي المولى أخذ الرشوة ثم بعثه الى شافعي المذهب ليحكم لا يصح لانه عامل لنفسه وان كتب اليه لسمع الخصومة وأخذ أجر مثل الكتابة ينفذ لانه ليس برشوة \* أمر القاضي انساناً بالقسم في الرستاق يصح لانها ليست من أعمال القضاء وكذا اذا خرج الى الرستاق ونصب قفياً في مال الصغير أو الوقف أو اذن النكاح لانه ليس بقضاء ولا من أعماله \* والمصر شرط للقضاء في ظاهر الرواية لا غيره قال صاحب المحيط وهذا مشكل عندى لان القاضي انما يفعل ذلك بولاية القضاء حتى لو لم يؤذن له في ذلك لا يجلب فنيغني أن يشترط المصر على ظاهر الرواية وفي فتاوى الديار المحمدية ودالما يكن في ولاية القاضي ولكن في ولاية من قلده

في ظاهر الرواية لا غيره قال صاحب المحيط وهذا مشكل عندى لان القاضي انما يفعل ذلك بولاية القضاء حتى لو لم يؤذن

له في ذلك لا يجلب فنيغني أن يشترط المصر على ظاهر الرواية وفي فتاوى الديار المحمدية ودالما يكن في ولاية القاضي ولكن في ولاية من قلده



يصح حكمه وفي الامالى عن الامام الثاني أن المصرايس بشرط وسننى عليه مسائل \* كتاب قاضى الرستاق الى قاضى المصر لا يقبل في الظاهر  
لانه نقل الولاية ولا ولاية لقاضى الرستاق وعلى رواية النوادر يقبل وقيل على هذه الرواية لا يقبل (١٣٩) أيضا لانه لا حاجة اليه \* علم القاضى في

الرستاق هل يقضى بذلك العلم  
في المصر في ظاهر الرواية هو  
على الخلاف الذى ذكرى  
العلم الحادث قبل القضاء  
\* الشاهد يسمع القاضى  
بقضى فى الرستاق عن  
الامام أنه يسمع له أن يشهد  
ببلا أمر القاضى وهو  
أفيس وقال التالى لا يسمع  
بلا أمر وهو الاحوط وكلام  
الامام رحمه الله دليل على  
نفاذ القضاء في غير المصر وبه  
يفى فان الدعوى قد تقع  
في العقار فيحتاج القاضى  
الى أن يخرج الى الرستاق  
فيقضى عليه وعن الامام  
الثاني فضاء أمير المؤمنين  
اذا خرجوا مع أمير المؤمنين  
لهم أن يحكموا في أى بلدة  
نزل فيها الخليفة لانهم ليسوا  
قضاة أرض انما هم قضاة  
الخليفة وان خرجوا بدون  
الخليفة ليس لهم القضاء  
(الثاني في أدبه وفيه خمسة  
أنواع \* الاول في المقدمة)  
لا يقبل هدية الاجنبى  
والقريب الامن كان يهدى  
قبلة وان زاد رذال زيادة الا  
أن يكون له خصومة فلا  
يقبل منه أيضا فان قبل  
وأمكنه الرد والوضع في  
بيت المال وكذا في كل  
موضع ليس له القبول وان  
كان يأتى به المعطى أخذه  
ورده عليه قيمته فان قضى ثم  
ارتشى أو عكس لا ينفذ فان  
تاب و ردا لم أخذ فهو على

والقول قول الغاصب مع عينه اذا لم يكن رب الثوب بينة لانكاره الزيادة فان أقام الغاصب بينة أن قيمة  
ثوبه كانت كذا لم يلتفت الى سنته ولا يسقط اليقين بها عنه وان لم يكن لواحد منهم ما بينة وأراد رب الثوب أن  
يخلف الغاصب على ذلك فقال أنا أرد اليمين على رب الثوب وأعطيه ما خلف عليه فليس له ذلك وكذلك ان  
رضى رب الثوب بذلك وقال أنا أخلف فتراضى ما على ما يخلف حكم الشرع يكون لغوا فان جاء الغاصب  
بشوب زطى فقال هذا الذى غصبته كره وقال رب الثوب كذبت بل هو ثوب هروى أو مروى كان القول قول  
الغاصب مع عينه ويخلف بالله ان هذا ثوبه الذى غصبته اياه وما غصبته هروى ولا مروى فاذا حلف قضيت  
لصاحب الثوب بالثوب وأبرأت الغاصب من دعوى رب الثوب وان نكل عن اليمين يقضى عليه بما ادعاه  
المدعى فان شاء أخذه وان شاء تركه وان جاء الغاصب بشوب هروى خلق وقال هذا الذى غصبته كره وهو على  
حاله وقال رب الثوب بل كان ثوبى جديدا حين غصبته فالقول قول الغاصب مع عينه فان أقام البينة  
فالبينة بينة رب الثوب انه غصب به جديدا وان لم يقيم واحد منهم ما بينة وحلف رب الثوب الغاصب فأخذ  
رب الثوب الثوب ثم أقام البينة انه غصبه اياه جديدا ضمن الغاصب فضل ما بينهما ذكره كذا في الاصل قال  
شمس الأئمة السرخسى هذا اذا كان النقصان يسيرا فان كان فاحشا فرب الثوب بالخيار ان شاء أخذ  
الثوب وضمن النقصان وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه كذا في المحيط \* ثوب فى يد رجل أقام رجل  
البينة أنه ثوب به غصبه اياه هذا وأقام الذى في يده الثوب البينة أنه وهب له (قال) أقضى به لى الذى هو في يده  
وكذلك لو أقام البينة على البيع منه بثمن مسمى أو على إقراره أنه ثوب به وان كان في أيديهما جميعا فأقام كل  
واحد منهما البينة أنه ثوب به غصبه الاخر اياه قضيت به بينهما فنفق فان أقام رجل البينة أنه ثوب به استودعه  
الميت الذى هذا وأورثه وأقام آخر البينة أنه ثوب به غصبه اياه الميت قضيت به بينهما وان جاء بالبينة على دراهم  
بعينها أنهما له غصبهما اياه الميت فهو أحق بهما من غرماء الميت كذا في المبسوط \* ولو ادعى رجل أن الثوب  
له وان صاحب اليد غصبه منه وأقام على ذلك بينة وأقام رجل آخر بينة أن صاحب اليد أقر له بهذا الثوب  
فانه يقضى به لى الذى أقام البينة أن الثوب له كذا في المحيط \* واذا قال الرجل لاخر غصبته هذه الجبة  
المحتشوة وقال الغاصب ما غصبته ولكن غصبته الظاهرة فالقول قول الغاصب مع عينه ثم اذا حلف يضمن  
قيمة الظاهرة كذا في المبسوط \* وان قال غصبته منك الجبة ثم قال الحشوى أو البطانة لى أو قال غصبته  
الخاتم والفصل لى أو هذه الدار والبناء لى أو هذه الارض والاشجار لى لم يصدق في الكل كذا في الوجيز  
للكردى \* وان قال غصبته هذه البقرة من فلان ثم قال ولدها لى قبل قوله كذا في المحيط \* ولو أقام  
المالك البينة انه مات المغصوب عند الغاصب وأقام الغاصب البينة انه مات عند المالك فيبينة المالك أولى  
ولو شهدوا أن غصب هذا العبد ومات عنده وشهد بهود الغاصب أنه مات في يده مولا قبل الغصب لم يقبل  
هذه الشهادة لان موته في يده مولا قبل الغصب لا يتعلق به حكم لانه لا يفيد الرأى بما يفيد في الغصب وبينة  
المولى تثبت الغصب والضممان فكانت بينة أولى ولو أقام المالك البينة أن الغاصب غصبه يوم النحر  
بالكوفة وأقام الغاصب البينة أنه كان يوم النحر بمكة هو والعبد والضممان واجب على الغاصب كذا في  
محيط النسخسى \* وجد المالك عبده فأخذه من الغاصب وفي يده مال فقال الغاصب المالك لى وقال مال كره  
لا بل هو لى ان كان العبد في منزل الغاصب فوجد المالك في يده فهو للغاصب وان لم يكن في منزله فالمالك للمالك  
العبد كذا في الوجيز للكردى \* بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال غاصب الثوب صبغت الثوب أنا  
وقال المغصوب منه غصبته مصبوغا فالقول قول المغصوب منه وعلى هذا اذا أخذت في بناء الدار وحلقة  
السيف وان أقام البينة فالبينة بينة الغاصب ولو اختلفا في متاع موضوع في الدار المغصوبة أو في آخر  
موضوع أو في باب موضوع فالقول قول الغاصب والبينة بينة المغصوب منه رجل غصب عبدا ورجل وباعه

قضائه لانه بالفسق لا ينعزل \* والهدايا ثلاثة حلال من الجاهلين للتودد حرام منهم ما هو الهداء للاعانة على الظلم حرام من جانب الاخذ  
وهو الهداء لكف عن الظلم حلال للمعطى \* والحيلة ان يستأجره ثلاثة أيام ليغسل له ثم يستعمله اذا كان فعلا يجوز عليه الاجابة كتبليغ الرسالة

ونحوها وان لم يبين المدة لا يجوز هذا اذا كان فيه شرط وان لم يكن فيه شرط وانما يعلم يقيناً ان الاهداء ليعينه عند السلطان فالمنع على أنه لا بأس به وابن مسعود رضي الله عنه كره (١٤٠) الاخذ وذلك محمول على التنزه وان قضى حاجته بلا طمع وشرط ثم أهدى اليه فذا حلال

وسلم العبد وقبض الثمن ومات في يد المشتري فقال أنا امرته بالبيع فالقول قوله ولو قال لم امره ولكني أجرت البيع حين بلغني لم يلغى في قوله ولا سبيل له على الثمن الا أن يقيم البيعة أنه أجاز البيع قبل موت العبد (هشام في نوادره) سألت محمد بن ابراهيم عن رجل أتى سوقاً وصب لانساً زيتاً وشهناً وشيئاً من الادهان أو النخل وعانيت البيعة ذلك وشهدوا عليه فقال الجاني صبيته وهو نجس قد مات فيه فأرة فالقول قوله قلت له فان أتى سوق الفصاين وعمد الى طويق اللحم فرمى بها واستهتكها والشهود عاينوا ذلك فشهدوا عليه فقال الجاني هي ميتة قال لا أصدقه على ذلك ويسع للشهود أن يشهدوا أنها ذكية لانه لا يباع في السوق لحم ميتة ويباع فيها زيت ومن قد مات فيه المرأة (ابراهيم عن محمد بن جهم الله تعالى) رجل اتخذ من طين رجل لبناً أو جداراً فهو له وعليه قيمة الطين وان قال رب الطين أنا امرته أن يتخذها قال هو لرب الطين كذا في المحيط \* غصب جارية ثم أعتقها أو ودبرها واستولها ثم أقرت غصبها من فلان وليس للمدعي بيعة ضمن قيمتها ولا يطل ما فعل ولا يضمن قيمة الولد فان أقام المدعي البيعة يقضى له بها ويولدها كذا في محيط السرخسي \* رجل قال اغتصبنا من فلان ألف درهم وكذا عشرة قضى عليه بجميع الالف كذا في التتارخانية \* والله أعلم

#### \* (الباب الثامن في تلك الغاصب المغصوب والاتقاع به) \*

من غصب من آخر لم يملك ما غصبه أو غصب حنطة وطحنها أو صار الملك له ووجب عليه رد القيمة فأكله حلال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه حرام قبل أن يرضى صاحبه وفي فتاوى أهل سمرقند من غصب من آخر طعماً ما غصبه حتى صار بالمضغ مستملاً كما قالوا لا يتلع حلالاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف ومحمد بن جهم الله تعالى بناء على أن شرط الطبيب الملك بالبدل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أداء البدل كذا في المحيط \* والفتوى على قولهما كذا في الخلاصة \* وان غصب حنطة فزرعها ثم جاء صاحبها وقد أدرك الزرع أو هو بقل فعليه حنطة مثل حنطته ولا سبيل له على الزرع عندنا إلا أنه لا يطيب له الفضل وعلى هذا لو غصب نوى فأبنته أو نالة فغرسها روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال في النالة لا يملك له أن ينفع بها حتى يؤدى الضمان وفي الزرع والنواة ذلك وفي ظاهر الرواية الجواب في الفصلين سواء وعلى هذا لو غصب بيضة وحضنها تحت دجاجة حتى أفرخت فهذا ومثله الزرع سواء كذا في المبسوط \* قلع نالة من أرض رجل وغرسها في تلك الأرض في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة النالة يوم قلعها وبؤمر الغاصب بقلع الشجرة فان كان القلع بضر بالأرض يعطيه صاحب الأرض قيمة الشجرة لكن مقسومة كذا في الكبرى \* رجل قلع نالة من أرض إنسان وأبنتها في أرض رجل فكبرت وأثمرت فهي للغارس ولا تطيب له لأنه استفادها بسبب خبيث وأصاحب الأرض الثانية أن يأمره بالقلع فان استعمل الغارس الى الربيع ليقلعها ويغرسها في مكان آخر فإنه لا يملك الآن يرضى صاحب الأرض ولو اشتري صاحب الأرض فإنه يجوز أن يرضى على ذلك وعلى الغارس قيمة النالة لصاحب الأرض الاولى يوم قلعها كذا في جواهر الفتاوى \* ولو أن رجلاً أخذ شاة رجل بغير إذنه فذبحها وطبخها أو شواها كان أصاحبها أن يضمها القيمة فان كان صاحبها غائباً أو حاضراً لا يرضى أن يضمها لم يسع للذي ذبحها أو شواها أن يأكلها ولا يطعم منها أحداً ولا يسع أحد أن يأخذها منه حتى يضم من الذي صنع به ذلك قيمتها لأصاحبها فان ضمنه صاحبها قيمتها بقضاء قاض أو بغير قضاء فاض وسعه أن يأكل منها وأن يطعم من أحب اذا أدى القيمة أو كانت ديناً عليه وان لم يضم القيمة فليتصدق بها وان أبي صاحبها أن يأخذ القيمة وأراد أن يأخذ اللحم وهو مطبوخ أو مشوي لم يكن له ذلك كذا في السراج الوهاج

\* ولا يبيع ولا يشتري لنفسه في مجلس القضاء وفي غير مجلس القضاء لا بأس لنفسه قبل هذا اذا كان يكفي المؤنة من بيت المال أو يعامل بمن يحاسبه ولا لا يكره ولو باع ماله الميت أو المديون لا يكره ولا يجب الدعوة الخاصة الاجنبى والقريب فيه سواء وذكر القاضي أنه يجب دعوة القريب وان خاصة وان كتب سجلاً أو بولي قسمته وأخذ آخر المثل له ذلك ولو تولى نكاح صغير لا يملكه أخذتشي لأنه واجب عليه وكل ما وجب عليه لا يجوز أخذ الآخر وما لا يجب عليه يملك أخذ الآخر وذكر عن البقال في القاضي بقول اذا عقدت عقداً للبكر في دينار ولو ثيباً قل نصفه أنه لا يملك له ان لم يكن لها ولي ولو كان لها ولي غيره يملك بناء على ما ذكرنا وإذا باع مال اليتيم لا يأخذ شيئاً ولو أخذوا ذن بالبيع لا ينقض بيعه ويفعل القاضي في مال اليتيم ما يفعل الملتقط باللقطة إلا أن المالك اذا حضر بعد التصديق يدفع من بيت المال

#### (نوع آخر)

قدم الى القاضي وأدعى من قبل آخر ولم يعلم أنه محق أو مبطل وأراد احضار خصمه ويستجى بالاعداء ان في المصر أو خارجيه لكنه لو

غدا يبيت بأهله حضره بالدعوى وان يعيد يأمره بأقامة البيعة لا للحكم بل ليكشف الحال فإذا حضر أعاد وقيل يحلف أنه ولو محق في الدعوى ثم حضر المرأة البرزة كالرجل وان المدعى عليه مريضاً أو مخدراً ولم تعهد الخروج لا يحضر بل يذهب بنفسه مع الخصم

أورسل نائباً من أذنوا في الاستخلاف وكلا النوعين فعمله عليه الصلاة والسلام إلا أنه لا يذهب بنفسه في زمانه كيلا يطل حشمة القاضي والآداب تختلف باختلاف العادات فان أرسل القاضي ولم يصادف في المنزل وزعم المدعي (١٤١) أنه نأري فيه مطلب ختم الباب فانه

يكلفه إقامة البينة أنه حاضر بان شهدا أناراً يناه منذ ثلاثة أيام كذا قـ رز في فتاوى القاضي وغيره يفوضه الى رأى القاضي فان حصل له العلم أنه في البيت ولا يحضر ختم الباب الذي من جانب السكة والسطح وان كان فيها بالاجرة أو كانت فيها امرأته والعبرة للسكينة وان قال الخصم بعد الختم انه في داره ولا يحضر عن الامام الاعظم والثاني أنه يبعث رسولاً عدلاً معه عدلان فينادي على بابه وقت جلوس القاضي للحكم ثلاثة أيام كل يوم ثلاث مرات ويقول يقول القاضي يا فلان احضر مجلس الحكم مع خصمك والانصبب عنك وكيداً وقبلة البينة وحكمت عليك ولم يجوزوا الهجوم على بيته ووسع ذلك بعض أصحابنا وفعل ذلك وقت قضائه وصورته قال الخصم انه متوار وطلب الهجوم بعث أمينين معهما أعوانه ونساعفهم الاعوان من جانب السكة والسطح ويدخل التسامح ثم أعوان القاضي فيفتشون الغشوف وتحت السر قال فاروق رضي الله عنه

بيت رجلين بلغه أن في بيتهم ما شراباً فوجه في بيت أحدهما وهم على بيت

\* ولو غصب من آخر عصباً أو صبغ به ثوباً أو غصب سمناً أو ثوباً به سوياً لم يسعه أن ينتفع به حتى يرضى صاحبه كذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى غصب عشرة دنانير فألقى فيها ديناراً ثم أعطى منه رجلاً ديناراً جازماً ديناراً آخر لا كذا في التتارخانية ناقلاً عن جامع الجوامع \* رجل غصب جارية وعيها واختلعا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها ألفين وقال الغاصب قيمتها ألف خلف على ذلك فقضى القاضي على الغاصب بالألف لا يحل للغاصب أن يستخدمها ولا يطأها ولا يبيعها إلا أن يعطيها قيمتها ثمانية فان أعتقها الغاصب بعد الدفعة القيمة الناقصة يجوز عتقها وعليه تمام القيمة كالألو عتقها في الشراء الفاسد كذا في فتاوى قاضيان \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في السيل يذهب بمنطقة لرجل فتقع في أرض رجل فنبئت قال ان كان المنطقة عن فان جسع ما يخرج منها صاحب المنطقة ويتصدق بالفضل ولا شيء عليه من نقصان الأرض كذا في المحيط \* ولو تزوج رجل امرأة على الثوب المغصوب حل له وطؤها لان الثوب لو استحق لا يفسخ النكاح كذا في الينابيع \* وذكروا في الاسلام في الجامع الصغير لو اشترى بالألف المغصوبة جارية هل يباح له الوطء الصحيح أنه لم يكن له الوطء لان في السبب نوع خبث هكذا في النهاية \* ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى غصب من آخر دراهم واشترى بهاد نأير لا يسعه أن ينفق الدنانير لان الدراهم اذا استجقت بعد ما اقترقا ينقض البيع في الدنانير فان قضى على غاصب الدراهم بثلثها حلت له الدنانير كذا في الذخيرة \* قالوا لو تزوج بالدرهم امرأة أو سهدها أن يطأها كذا في المبراج الوهاج \* ولو غصب ألفاً واشترى به طعاماً مساوياً ألفين فأكله أو وهبه لا يتصدق بالرجح اجزاء كذا في الوجيز للكردي \* اذا تصرف في المغصوب ورجح فهو على وجوه ما أن يكون يتعين بالتعيين كالعروض أو لا يتعين كالنقد فان كان عامية يتعين لا يحل له التناول منه قبل ضمان القيمة وبعده يحل الا فمما زاد على قدر القيمة وهو الرجح فانه لا يطيبله ولا يتصدق به وان كان مما لا يتعين فقد قال الكرخي انه على أربعة أوجه اما أن أشار اليه ونقدم منه أو أشار اليه ونقدم من غيره أو أطلق اطلاقاً ونقدم منه أو أشار الى غيره ونقدم منه وفي كل ذلك يطيبله الا في الوجه الاول وهو ما أشار اليه ونقدم منه قال مشايخنا لا يطيبله بكل حال ان تناول منه قبل أن يضمنه وبعد الضمان لا يطيبله الرجح بكل حال وهو المختار والجواب في الجامعين والمضارب بديل على ذلك واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زمانه الكثرة الحرام وهذا كاله على قولهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يتصدق بشيء منه وهذا الاختلاف بينهم فيما اذا صار بالتقلب من جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم مثلاً وصار في يده من بدل المضمون دراهم وان كان في يده من بدله خلاف جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم وفي يده من بدله طعام أو عروض لا يجب عليه التصديق بالاجماع كذا في التبيين \* رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو حلال وتناول فلان من مالي من غير أن يعلم باباحته قال نصير بن يحيى يجوز ذلك ولا ضمان عليه وان قال كل انسان تناول من مالي فهو حلال له قال أبو نصير بن سلام هو جائز زوجة ل هذا الباحة والاباحة للجهول جائز وعليه الفتوى ولو قال لا يخرج جميع ما أنا كل من مالي فقد جعلتك في حل فهو حلال له في قولهم ولو قال جميع ما أنا كل من مالي فقد أبرأتك فالصحيح أنه يبرأ هكذا في فتاوى قاضيان ولو قال جعلتك في حل الدنيا أو قال جعلتك في حل الساعة هو في حل في الدنيا وفي الساعة كلها ولو قال لا أخصمك أو لا أطلب منك مالي قبلك فهذا ليس بشيء كذا في خزائن المفتين \* واذا اكتسب المغصوب ثم استرد ما مالك مع التكبس لا يتصدق بالتكسب ولو ضمن الغاصب القيمة عند الهلاك أو الاباق حتى صار التكبس له يتصدق بالتكسب كذا في الذخيرة \* وان غصب عبداً فآجره فالآجر له ويتصدق بالآجر عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الآجر طيبة كذا في محيط السير خسي \* وان غصب عبداً فآجره وأخذ غلته فنقصته الغلة ضمن الثقصان ويتصدق بالغلة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الكافي \* فان هلك المغصوب من

نائمة بالمدينة وأخرجها ولاها بالدرة حتى سقط خمارها وعن هذا قالوا اذا سمع صوت فساد في منزل انسان هجم عليه وعامة أصحابنا لم يجوزوا الهجوم وان رأى أن لا يبعث انساناً ويرسل الطينة جازوا كذا الخاتم وهذا في خارج المصروف وفيه يرسل انساناً والخصاف عكس فان عرض

الطينة وامتنع الخصم بقوله هل تعرف انه للقاضي فان قال نعم أشهد عليه فان شهد عند القاضي به عاتبه على ذلك ويستعين باعوان الوالي على الاحضار وأجرة الاشخاص في بيت (١٤٢) المال وقيل على المتروك في المصرون نصف درهم وفي خارجه لكل فرسخ ثلاثة دراهم أو أربعة وقال صدر

عمل الغاصب أو من غير عمله فذهن المالك قيمته له أن يستعين بالاجرة في ضمان القيمة ثم يتصدق بالباقي ولم يفصل بين ما اذا كان الغاصب غنيا أو فقيرا والصحيح أنه انما يجوز اذا كان الغاصب فقيرا كذا في الخلاصة \* ولو باعه من آخر وأخذ ثمنه فهلك المغموص في يد المشتري فضمن المالك المشتري القيمة فأراد الرجوع على الغاصب بالثمن فان كان فقيرا يستعين بالاجرة في أداء الثمن وان كان غنيا لا يستعين كذا في محيط السرخسي \* غرس شجرة على ضفة نهر عام فجاء رجل ليس بشريك في النهر يريد أخذها بقلعها فان كان يضربا كثير الناس فله ذلك والاولى أن يرفع الامر الى الحاكم حتى يأمره بالقلع كذا في الفتاوى الكبرى \* غصب حانوتا وتجرفيسه وبيع بطيب الربح كذا في الوجيز للكردي \* بيت أو حوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الأجر وان كان معدا للاستغلال كذا في خزنة المفتين \* نهر العامة يجنب أرض خفر الماء حریم النهر حتى صار النهر في أرض رجل فأراد الرجل أن ينصب في أرضه رجلي له ذلك لأنه نصب في ملكه ولو أراد أن ينصب في نهر العامة ليس له ذلك لأنه لم ينصب في ملكه كذا في الفتاوى الكبرى \* ذكر في فتاوى أبي الفضل الكرماني غصب دود القز فرأى باها فالفيلق للغاصب ولا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه قيمته عند محمد رحمه الله تعالى عنه قال رضي الله والفتوى في زماننا بقول محمد رحمه الله تعالى كذا في القنية \* علف دود القز من أوراق الغير غصبا تصدق بالفضل على قيمة دود يوم بيع الفيلق كذا في الوجيز للكردي \* في المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا غصب رجل أرضا وبتاها حوانيت وجاموا ومسجدا فلا بأس بالصلاة في ذلك المسجد فاما الحمام فلا يدخل ولا يستأجر الحوانيت قال ولا بأس بأن يدخل الحوانيت لشراء المتاع قال هشام وأنا أكره الصلاة فيه حتى يطيب بذلك أربابه وأكره شراء المتاع من أرض غصب أو حوانيت غصب ولا أرى أن تقبل شهادة الذي يبيع في حوانيت الغصب اذا علم أن ذلك غصب كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب التاسع في الامر بالتلاف وما يتصل به

الحاني اذا امر العوان بالاخذ ففقه نظرا باعتبار الظاهر لا يجب على الحاني والضمان انما يجب على الاخذ ولكن باعتبار السعي لا يجب على الحاني في تأمل في ذلك عند الفتوى قال القاضي الامام فخر الدين خان الفتوى على أن الاخذ ضمان على كل حال ثم هل يرجع بذلك على الامر ان كان دفع المأخوذ الى الامر يرجع فان في هلكه عنده أو استهلكه لا يرجع وان أنفق في حاجة الامر بأمره فهو بمنزلة المأمور بالاتفاق من مال نفسه في حاجة الامر قال بعضهم بوجوب الرجوع اذا اشترط الرجوع وقال بعضهم بوجوب الرجوع من غير اشتراط الرجوع وهو الاصح وذكر في المحيط في مسألة الحاني والخمار أنه لا يجب الضمان على الحاني كذا في الفصول العمادية \* الحاني اذا أرى العوان بيت صاحب الملك ولم يأمره بشي أو الشريك اذا أرى العوان بيت الشريك حتى أخذ المال أو أخذ من يتيه رهنا بالمال الذي طوب به لاجل ملكه وضاع الرهن فالشريك والحاني لا يضمنان بلا شبهة لأنه لم يوجد منهما أمر ولا حل كذا في المحيط \* اذا أمر الرجل غيره أن يذبح له هذه الشاة وكانت الشاة لجاره ضمن الذابح علم أن الشاة لغيره الا امر أولم يعلم وهل يرجع بالضمان على الامر ان علم أن الشاة لغير الامر حتى علم ان الامر به لم يذبح لا يكون له حق الرجوع وان لم يعلم حتى ظن صحة الامر يرجع كذا في الذخيرة \* رجل أمر رجلا ببيع شاة مملوكة له ثم ان الامر باعها قبل أن يذبحها المأمور فذبحها المأمور فذهبت المأمور فضمن المأمور ببيعها كذا في الفتاوى الكبرى \* في فتاوى أبي الليث سئل أبو بكر عن رجل جاء بدابة الى شط نهر ليعسلها وهنالك رجل واقف فقال الذي جاء بالدابة للرجل الواقف أدخل هذه

دراهم أو أربعة وقال صدر الاسلام أجرة الموكل على المدعى عليه وقيل على المدعى وهو الاصح كالسارق يجب عليه أجرة الحداد وغن الدهن الذي ينحس به عروقه وأطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السلطان والاستعانة باعوانه أولا لاستيفاء حقه قبل الجز عن الاستيفاء بالقاضي لكنه لا يفتي به الا اذا عجز بالقاضي وبعض المشايخ لم يطلق له ذلك وقالوا ان ذهب الى السلطان أولا وأخذ تابعه أريد بما أخذه موكل القاضي يلزمه ضمان الزيادة واذا قال له احضر وتترد ولم يحضر وثبت عرده عند القاضي يعاقبه على قسده وعرده والاب والابن يستويان في حق الجلباس كالاجنبي فان كان أحدهما بالما أو سلطانا نجاس السلطان مجلسه والخصم على الارض يقوم القاضي من مكانه ويجلس على الارض ويجلس الخصم مع السلطان ويجنون فان تربعا أو أقبعا أو احتبيا منعهم القاضي ولا يرفع أحدهما صوته مالا يرفعه الآخر ولو كان ميل قلبه الى أحد الخصمين وأحب أن يظهر حجه لاثبأخذه ولا يكون فقطاعا ولا يأمر أعوانه بالرفق وبفضي وهو

جالس متكئا ومتبرعا ولا يقضى ماشيا أو فضل ما يجلس في المسجد الجامع ثم مسجد حيه ولو في بيته لا بأس به عندنا لو كانا الدابة في وسط البلدة ولو في طرف من البلدة يختار مسجد في وسط البلدة وان رأى أن يقدم معه أهل الفقه قعدوا ولم يشاورهم عند الخصوم وان

شاء مجلس وحده ان كان فقيها عادلا وهل يسلم اختلافوا ولوسلم عليه او على المدرس أو المذكر أو القارئ خير في الرد فاذا رد يقول وعليك ويصلي ركعتين تحية المسجد ويستظهره الى المحراب والناس بين يديه يفتنون مستقبل القبلة (١٤٣) ولا يمازح فان اعتراهم أو غضب أو جوع أو حاجة حيوانية كنف عنه حتى يزول ولا يعب نفسه في طول الجلوس ولا يقضي وهو يدافع أحد الاخبثين وان كان شابا قضى وطره من أهله ثم جلس للقضاء ولا يستمع من رجل محتجب أو أكثر في مجلس إلا أن يكون فديلا ولا يقدم رجلا جاء غيره قبله ولا يضرب في المسجد حدا ولا تعزيرا

(نوع آخر في المعاملة مع المدعي والمدعى عليه) ادعى متقولا يحضري مجلس الحكم وان في متقولا تعذر نقله كالزحى حضر الحاكم عندهما أو بعث أمينا فان تحمل المدعى مؤنة الاجساد يحضروا لم يتحمل مؤنة الاجساد لا يحضروا قلت المؤنة ويغلب المدعى عليه أنه يريد القضاء وهذا أدب غير لازم وكذا قول القاضي أحكم أدب لازم ويهله ثلاثة أيام ان قال المطلوب لي دفع وانما يهله هذه المدة لانهم كانوا يجلسون في كل ثلاثة أو جمعة فان كان يجلس في كل يوم ومع هذا أمهله ثلاثة أيام جاز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع حكم بعنا حضار العين وبأمر المدعي باحضار المدعى عليه ويحكم عليه ويكتب السجل وأمره بقبض المدعى والذي توجه عليه الحكم

اذا أوتى لا يقضي عليه عند الامام وقال محمد رحمه الله ينادى على بابه ثلاثة أيام كل يوم ألا يحضر فلان باب القاضي فان لم يحضر يقضى القاضي عليه وان لم يترار ولم يكن غاب لا يقضى عليه لعجز القاضي عن الاعتذار وهذا أوفق التماس وقال الثاني يقضى وهو أرفق

الدابة النمر فأدخلها وغرقت الدابة وماتت الدابة والا حمر سائس الدابة ان كان الماء بجالة يدخل الناس فيه دوابهم للغسل والسقي لضمان على أحد لان السائس أن يفعل ذلك يده ويغيره وان لم يكن الماء بجال يدخل الناس فيه دوابهم فلصاحب الدابة الخيار ان شاء ضمن السائس وان شاء ضمن المأمور هكذا ذكر ههنا وفيه نظير ينبغي أن لا يجيب (١) الضمان على الآخر وهو السائس فان ضمن السائس لا يرجع السائس على المأمور وان ضمن المأمور ان كان المأمور لم يعلم أن الآخر سائس الدابة حتى ظن صحة الأمر رجوع على السائس كذا في المحيط \* ذكر في غضب العدة من قال لغيره اخرق ثوب فلان فالضمان على الذي خرق لا على الآخر والذي ضمن بالامر السلطان أو المولى اذا أمر عبده كذا في الفصول العبادية \* رجل قال لا خرق ثوبي هذا أو ألقه في الماء ففعل لا يضمن لانه فعل بأمره ولكنه يأثم كذا في خزنة المفتين \* رجل قال لا خرق احضري بياقي هذا الحائط ففعل فاذا الحائط لغيره يضمن الحائط لانه أتلف ملك الغير ويرجع به على الآخر ولو قال له احضري هذا الحائط بابا ولم يقل لي أو في حائطي لم يرجع عليه بالضمان وان كان الآخر ساكنا في تلك الدار أو استأجره على الحفر رجوع بالضمان عليه كذا في محيط السرخسي \* (زنى ٣ مردى را كفت كه اين خانه ميرون انداز) \* فألقى الرجل التراب ثم حضر زوج المرأة فقال اني وضعت كذا ذهباني ذلك التراب فلو ثبت أنه وضع في التراب ذهبنا بالضمان على الرجل المأمور الذي ألقى التراب كذا في خزنة المفتين \*

### الباب العاشر في زراعة الارض المغصوبة

غضب من آخر أرضا فزعمها ونبت فلصاحبها أن يأخذ الارض ويأمر الغاصب بقلع الزرع تفريغا للملكه فان أبي أن يفعل فللمغصوب منه أن يفعل بنفسه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فالزرع للغاصب وهذا معروف وللمالك أن يرجع على الغاصب بنقصان الارض انما تنقصت الارض بسبب الزراعة ثمان المشايخ وجههم الله تعالى اختلفوا في معرفة النقصان قال بعضهم ينظر بكم تؤاخر قبل الزراعة ويحكم تؤاخر بعد هاهنا تفاوت نقصان الارض قال شمس الأئمة وهو أقرب الى الصواب وان حضر المالك والزرع لم ينبت بعد فان شاء صاحب الارض تركها حتى ينبت الزرع ثم يأمره بالقلع وان شاء أعطاها قيمة بذره لكن مبذورا في أرض غيره وهو أن تقوم الارض غير مبذورة ومبذورة فيضمن فضل ما بينهما كذا في الذخيرة \* غضب أرضا فزعمها حنطة فاختمها وهي بذرة لم ينبت بعد فصاحب الارض بالخيار ان شاء تركها حتى ينبت ثم يقول له اقلع زرعك وان شاء أعطاها ما زاد البذر فيه فان اختار أداء الضمان كيف يضمن والمختار أنه يضمن قيمة بذره مبذورا في أرض غيره وهو أن تقوم الارض مبذورة فيبذر لغيره حتى القلع اذا نبت وغير مبذورة ففضل ما بينهما قيمة بذره مبذورا في أرض غيره كذا في الظهيرية \* رجل ألقى بذرا في أرض نفسه فجاء آخر وألقى بذره في تلك الارض وقلب الارض قبل أن ينبت بذر صاحب الارض أو لم يقلب وسقى الارض حتى نبت البذران فالتاب للثاني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان خلط الجذس بالجذس عنده استهلاك ولا ذل على الثاني قيمة بذره ولكن مبذورا في أرض نفسه فتقوم الارض ولا بذره او تقوم وفيها بذر فيرجع بفضل ما بينهما فان جاء صاحب البذر الاول وهو صاحب الارض وألقى بذره نفسه مرة أخرى وقلب الارض قبل أن ينبت البذر أو لم يقلب وسقى الارض فنبت البذور كلها فجميع ما نبت لصاحب

(١) قوله ينبغي أن لا يجيب الضمان هذا بيان للنظر والجملة معترضة بين ما قبله وما بعده هاووجه ذلك صاحب المحيط بقوله لان مجرد الامر بالتلاف انما يوجب الضمان على الآخر اذا كان الآخر هو السلطان ومن معناه اه نثله محصاه (٣) أمرت المرأة رجلا بأن يلقى هذا التراب الى الخارج اه

لأنه فان برهن على انه ملكه ثم مات أو غاب قبل القضاء لا يقضى وعن الثاني انه يقضى وأجمعوا انه لو قرأ أنه له وغاب بقضى حال غيبته وإذا كان اقراره عند القاضي أو عند غيره ثم (١٤٤) أنكر فشهدوا عند القاضي على اقراره ثم غاب لا يقضى هذا اذا لم يكن عن الغائب نائب

والاعن الميت وارث فان كان يقضى عليه وكذا لو ادعت المرأة طلاق زوجها الغائب أو الامنة اعتاق مولاهما الغائب لا يقضى وان مات المدعى بقصد ما برهن قبل أن يقضى يقضى لورثته \* أحضر رجلا وادعى أنه وكل فلانا بقبض كل حق له في بلد كذا وعليه لموكله كذا وبرهن على وكتالته عليه وغاب هذا الرجل قبل القضاء وأحضر غريبا آخر لموكله وادعى عليه وكتالته فانه يقضى بتلك البينة وكذلك لو قامت البينة على الوكيل فغاب وحضر الموكل أو أقام على الموكل فغاب وخضر الوكيل أو على الوارث بدین على الميت فغاب أو مات فحضر وارث آخر أو وارثه أو على وارث أنه وصى الميت فغاب هذا وحضر وارث آخر أو أقام على غريم أنه وصى الميت فغاب وحضر غريم آخر فانه يقضى على الثاني بتلك البينة وذكر الامام الخوافي هذه المسئلة ثم قال والقضاء يغاطون فيه فانه يستخلف رجلا لسماع الحادثة أو يكتب الى القرية لسماع الشهادة في فصل ثم يكتب في الكتاب انهم شهدوا عندى ويكتب ألفاظ شهادتهم فيقضى القاضي بذلك من غير إعادة البينة الى مجلس القضاء فلا يصح قضاؤه ولا يصح باخبار الخليفة الآن يشهد معه رجل آخر عند القاضي الذي لم يؤذن بالاستخلاف وهذا الذي

الارض وعليه الغاصب مثل بذره ولكن مبذورا في أرض غيره هكذا ذكر في فتاوى الفضلى ولم يشبع الجواب والجواب المشبع أن الغاصب يضمن لصاحب الارض قيمة بذره مبذورا في أرض نفسه ثم يضمن صاحب الارض للغاصب قيمة البذور مبذورين في أرض الغير لان الاتلاف كذلك ورده هذا كله اذا لم يكن الزرع تابعا فاما اذا ثبت زرع المالك فاجعل رجل وألقى بذره وسقى فان لم يلق قلب حتى ثبت الثاني فالجواب كما قلنا وان قلب فان كان الزرع النابت اذا قلب ثبت مرة أخرى فالجواب كما قلنا وان كان لا يثبت مرة أخرى فثبت فهو للغاصب ويضمن الغاصب للمالك قيمة زرعنا سالان الاتلاف كذا ورد كذا في الذخيرة \* سئل نصير عن زرع أرض نفسه براها آخر فزرعها شعيرا قال على صاحب الشعير قيمة بره مبذورا روى ذلك محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن قال الفقيه أبو الليث هذا اذا رضى صاحب البر بقيمة بره مبذورا فاما اذا لم يرض بذلك فهو بالخيار ان شاءت له حتى يثبت فان ثبت يأخذها بالقلع وان شاء أبرأه عن الضمان فاذا استحصن الزرع وحصداه فهو بينهما على مقدار نصيبهما كذا في الظهيرية \* سئل صاحب المحيط عن غصب أرضا وزرع فيها القطن فأنا المالك الارض وزرع شيئا آخر هل يضمن المالك للغاصب شيئا أجاب لا يضمن لانه فعل فعلا لورفع الامر الى القاضي لفعل ذلك كذا في الفصول العمادية \* ألقى حب القطن في أرض الغير غصبا ونبت فيه مالكا الارض فالجوزة للغاصب وعليه نقصان الارض ولا يكون تعهده مرضاه الا اذا ظهر أن تعهده للغاصب كذا في القنية \* واقعة الفتوى زرع أرضا مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك أن يطالبه بالربع أو بالثلث بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع أجيب أنه لا يملك ذلك ولكن يغرمه نقصان نصيبه من الارض ان دخل فيها النقصان كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والثلاثين \* أرض بين رجلين زرعها كلها أحدهما بغير أمر الشريك قال محمد رحمه الله تعالى ان كان الزرع قد طلع فتراضيا أن يعطى الذي لم يزرع الذي زرعه نصف بذره ويكون الزرع نصفين جاز وان تراضيا بذلك ولم يثبت الزرع بعد لم يجز وان كان الزرع قد ثبت فأراد الذي لم يزرع أن يقلع الزرع فان الارض تقسم بينهما فانصب الزرع فاصاب الذي لم يزرع من الارض قلعه ما فيها من الزرع ويضمن الزارع له ما دخل في أرضه من نقصان القلع كذا في فتاوى قاضيخان \* وعن محمد رحمه الله تعالى في رجلين بينهما أرض فغاب أحدهما فالتشر بيه أن يزرع نصف الارض ولو أراد في العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكره هنا والفتوى على أنه ان علم أن الزرع ينقع الارض ولا ينقصها فله أن يزرع كلها واذا حضر الغائب فله أن ينقع بكل الارض مثل تلك المدة لان رضا الغائب في مثل هذا ثابت دلالة وان علم أن الزرع ينقصها والتوك ينقصها ويزيدها قوة فليس للحاضر أن يزرع فيها شيئا لان الرضا غير ثابت كذا في الظهيرية \* واستفتى جدي عن زرع أرض غيره بغير أمره فقال مالك الارض لماذا زرعت فقال الزارع ادفع الى ما بذرت وأكون لك أكارا والزرع ينبت كما هو الزرع فدفع اليه من ذلك البذور أدرك الزرع أي يكون بينهما أم يكون السكل لاحدهما (أجاب) يكون السكل لصاحب الارض وللزارع أجر مثله كذا في الفصول العمادية \* وسئل شيخ الاسلام عظام من جزعة عن زرع أرض انسان بذره بنفسه بغير إذن صاحب الارض هل لصاحب الارض أن يطالبه بحصة الارض قال نعم ان جرى العرف في تلك القرية أنهم يزرعون الارض بثلث الخارج أو ربعه أو نصفه أو بشئ مقدرا شائع يجب ذلك القدر الذي جرى به العرف وقيل له هل فيه رواية قال نعم في آخر المزارعة وسئل أبو جعفر عن دفع كرما معاملة فاعر الكرم وكان المدافع وأهل داره يدخلون الكرم ويأكلون ويحملون منه والعامل لا يدخل الا قليلا هل على الدافع ضمان (قال) ان أكلوا وجعلوا بغير إذن المدافع فلا ضمان عليه والضمان على الذين أكلوا وجعلوا وان كانوا أكلوا بذنه فان كانوا ممن يجب نفعهم عليه فهو ضمان نصيب العامل وصار كانه هو

الارض وعليه الغاصب مثل بذره ولكن مبذورا في أرض غيره هكذا ذكر في فتاوى الفضلى ولم يشبع الجواب والجواب المشبع أن الغاصب يضمن لصاحب الارض قيمة بذره مبذورا في أرض نفسه ثم يضمن صاحب الارض للغاصب قيمة البذور مبذورين في أرض الغير لان الاتلاف كذلك ورده هذا كله اذا لم يكن الزرع تابعا فاما اذا ثبت زرع المالك فاجعل رجل وألقى بذره وسقى فان لم يلق قلب حتى ثبت الثاني فالجواب كما قلنا وان قلب فان كان الزرع النابت اذا قلب ثبت مرة أخرى فالجواب كما قلنا وان كان لا يثبت مرة أخرى فثبت فهو للغاصب ويضمن الغاصب للمالك قيمة زرعنا سالان الاتلاف كذا ورد كذا في الذخيرة \* سئل نصير عن زرع أرض نفسه براها آخر فزرعها شعيرا قال على صاحب الشعير قيمة بره مبذورا روى ذلك محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن قال الفقيه أبو الليث هذا اذا رضى صاحب البر بقيمة بره مبذورا فاما اذا لم يرض بذلك فهو بالخيار ان شاءت له حتى يثبت فان ثبت يأخذها بالقلع وان شاء أبرأه عن الضمان فاذا استحصن الزرع وحصداه فهو بينهما على مقدار نصيبهما كذا في الظهيرية \* سئل صاحب المحيط عن غصب أرضا وزرع فيها القطن فأنا المالك الارض وزرع شيئا آخر هل يضمن المالك للغاصب شيئا أجاب لا يضمن لانه فعل فعلا لورفع الامر الى القاضي لفعل ذلك كذا في الفصول العمادية \* ألقى حب القطن في أرض الغير غصبا ونبت فيه مالكا الارض فالجوزة للغاصب وعليه نقصان الارض ولا يكون تعهده مرضاه الا اذا ظهر أن تعهده للغاصب كذا في القنية \* واقعة الفتوى زرع أرضا مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك أن يطالبه بالربع أو بالثلث بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع أجيب أنه لا يملك ذلك ولكن يغرمه نقصان نصيبه من الارض ان دخل فيها النقصان كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والثلاثين \* أرض بين رجلين زرعها كلها أحدهما بغير أمر الشريك قال محمد رحمه الله تعالى ان كان الزرع قد طلع فتراضيا أن يعطى الذي لم يزرع الذي زرعه نصف بذره ويكون الزرع نصفين جاز وان تراضيا بذلك ولم يثبت الزرع بعد لم يجز وان كان الزرع قد ثبت فأراد الذي لم يزرع أن يقلع الزرع فان الارض تقسم بينهما فانصب الزرع فاصاب الذي لم يزرع من الارض قلعه ما فيها من الزرع ويضمن الزارع له ما دخل في أرضه من نقصان القلع كذا في فتاوى قاضيخان \* وعن محمد رحمه الله تعالى في رجلين بينهما أرض فغاب أحدهما فالتشر بيه أن يزرع نصف الارض ولو أراد في العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكره هنا والفتوى على أنه ان علم أن الزرع ينقع الارض ولا ينقصها فله أن يزرع كلها واذا حضر الغائب فله أن ينقع بكل الارض مثل تلك المدة لان رضا الغائب في مثل هذا ثابت دلالة وان علم أن الزرع ينقصها والتوك ينقصها ويزيدها قوة فليس للحاضر أن يزرع فيها شيئا لان الرضا غير ثابت كذا في الظهيرية \* واستفتى جدي عن زرع أرض غيره بغير أمره فقال مالك الارض لماذا زرعت فقال الزارع ادفع الى ما بذرت وأكون لك أكارا والزرع ينبت كما هو الزرع فدفع اليه من ذلك البذور أدرك الزرع أي يكون بينهما أم يكون السكل لاحدهما (أجاب) يكون السكل لصاحب الارض وللزارع أجر مثله كذا في الفصول العمادية \* وسئل شيخ الاسلام عظام من جزعة عن زرع أرض انسان بذره بنفسه بغير إذن صاحب الارض هل لصاحب الارض أن يطالبه بحصة الارض قال نعم ان جرى العرف في تلك القرية أنهم يزرعون الارض بثلث الخارج أو ربعه أو نصفه أو بشئ مقدرا شائع يجب ذلك القدر الذي جرى به العرف وقيل له هل فيه رواية قال نعم في آخر المزارعة وسئل أبو جعفر عن دفع كرما معاملة فاعر الكرم وكان المدافع وأهل داره يدخلون الكرم ويأكلون ويحملون منه والعامل لا يدخل الا قليلا هل على الدافع ضمان (قال) ان أكلوا وجعلوا بغير إذن المدافع فلا ضمان عليه والضمان على الذين أكلوا وجعلوا وان كانوا أكلوا بذنه فان كانوا ممن يجب نفعهم عليه فهو ضمان نصيب العامل وصار كانه هو

القضاء فلا يصح قضاؤه ولا يصح باخبار الخليفة الآن يشهد معه رجل آخر عند القاضي الذي لم يؤذن بالاستخلاف وهذا الذي اشار الى أن القاضي المأذون بالاستخلاف لو سمع جاز للقاضي أن يقضى باخباره وكذا يجوز للنائب أن يقضى باخبار القاضي والقاضي مع



النائب كالوكيل مع الموكل \* وفي الخزانة اذا كان القاضي مأذوناً بالاستئناف فاستخلف وقضى جازوا لا يحتاج الى امضاء القاضي واذا ارادوا أن يثبتوا حكم الخليفة عند الاصل لابد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة (١٤٥) بيعة كالواراد اثبات قضاء قاض آخر

ويسأل القاضي عن الشاهد

أنعرف أنه اليوم في يده

ولا حاجة اليه في غير العقار

لأنه يحضره في مجلس الحكم

ولو شهدوا على البيع

والتسليم يسألهم ان

الشهادة باقرار المتعاقدين

أم بالمعينة فان ارتاب

القاضي في الشهود فتردهم

وسألهم أين كان ومضى

كان ولا يبعه غير ذلك وهذا

احتياط

(نوع آخر في التعريف

والعدالة)

المترجم الواحد يكفي والاثنان

أحوط وعن الثاني يشترط

رجلان أو رجل وامرأتان

والعدالة شرط اجاءا وكذا

الحرية واسلام المزكي ولو

المشهود عليه مسلما والنقطة

بالشهادة لا يشترط والتبرجان

لوا عني لا يجوز عند الامام

ويجوز عند الثاني وتعديل

العبد لولاه والابن أباه يصح

عند الامام والصبي وكل

من لا تقبل شهادته أهل

لتعديل السر وتعديل السر

أن يكتب القاضي أسماء

الشهود وأنسابهم وحلاهم

ومحلاتهم أوقباتهم أو

سوقهم ان سوقيا حتى

يحصل بهم العلم للزكي ويسأل

أهل العفة والامانة من

جيرانهم وأصدقائهم فن

عرفه بالعدالة كتب تحت

اسمه عدل جازر الشاهد ومن

بخلافه لا يكتب صيانته عن

الهتك اذا عتبه غيره أو خاف ان لم يصرح أن يقضى بشهادته وان لم يعرفه بالعدالة ولا يصدده يكتب انه

مستور ولا يشترط في تركية السر العدد ولا أهلية الشهادة بل يكفي العدالة وعن الامام الثاني رحمه الله في تركية السر تركية العبد والمرأة

الذي أكل وان كانوا أخذوا بذنه وهم من لا تلزمه نفقة منهم فلا ضمان عليه فصار كانه دل على استهلاك مال الغير كذا في الظهيرية \* والله أعلم

### الباب الحادي عشر فيما يلحق العبد المغموب فيجب على الغاصب ضمانه

قال القدوري في كتابه غصب من آخر عبد أو جارية فابق في يده الغاصب ولم يكن أبقى قبل ذلك أو زنت أو سرق ولم تكن فعلت ذلك قبله فعلى الغاصب ما انتقص بسبب السرقة والابق وعيب الزنا وكذلك ما حدث في يده الغاصب مما انتقص به القيمة من عوراً وشلل أو ما أشبه ذلك كان مضمونا عليه فيقوم العبد بجميع ما يقوم به العيب فيأخذ ويرجع بفضل ما بينهما كذا في المحيط \* اذا غصب جارية وزنى بها ثم ماتت يضمن قيمتها ولا حد عليه عندهم جميعا لان ضمان الغصب يقيد الملك في المغموب من وقت الغصب أما لو زنى بها ثم غصبها وماتت وضمن قيمتها على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يسقط الحد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسقط كذا في التتارخانية \* ولو جئت في يده الغاصب أو ابنت عيناها فردّها ورذمتها لانقصان ثم ذهبت الحبي والبياض رذمتها ما أخذ من ضمان النقصان كذا في محيط السرخسي \* وان جئت في يده الغاصب من الزنا أخذها المالك ونقصان ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ينظر الى ما نقصها الحبل وإلى أرض عيب الزنا فيضمن الاكثر ويدخل فيه الاقل وهو استحسان وعند محمد رحمه الله تعالى يضمن الاخرين جميعا وهو القياس فان جئت من الزنى فولدت زال عيب الحبل بالولادة وبقي عيب الزنى فان كان عيب الزنى أكثر من عيب الحبل وقد غرم الغاصب عيب الحبل وجب عليه أن يتم ضمان عيب الزنى وان كان عيب الحبل أكثر فقد ارعيب الزنى مستحق وما زاد عليه زال برزوال الحبل فوجب رده على الغاصب ولو ردها على مالكها حاملات عنده من الولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن الانقصان الحبل خاصة ولو ماتت من الولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها يوم الغصب ولا يجبر النقصان بالولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمن الامانة نقصها الحبل ولو مات الولد ردها وردها ما نقصتها الولادة ولا شيء عليه بموت الولد ولو ماتت الام وولدها في يده الغاصب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن قيمة الام يوم قبضها ولم يضمن قيمة الولد كذا في السراج الوهاج \* رجل غصب جارية وزنى بها ثم ردها الى المولى فظهر بها حبل عند المولى فولدت عند المالك وماتت في الولادة وفي النفاس فان علي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان ظهور الحبل عند المولى لا يقل من ستة أشهر من وقت ردها الغاصب ضمن الغاصب قيمتها يوم الغصب بخلاف ما لو زنى بجزء فجلت وماتت في الولادة أو في النفاس فان ثمة لا يضمن الزاني شيئا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو سرق أو زنت في يده الغاصب ثم ردها على المالك فطعت عنده أو وجدت فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الغاصب في حد الزنا الاكثر مما نقصها الضرر وما نقصها الزنا وفي قطع السرقة يضمن نصف قيمتها وعندهما يضمن نقصان السرقة والزنا لا يضمن ما نقصها الجلد كذا في محيط السرخسي \* ولو ردها جاملا على المالك فجلدت فماتت بالجلد يضمن النقصان بالاجماع كذا في الخلاصة \* فان كانت زنت في يده المولى أو سرق ثم غصبها فاخذت بحد الزنا أو السرقة فماتت من ذلك فلا ضمان عليه لانها تلفت بسبب كان في يده المولى وكذا لو حبلت في يده الغاصب من زوج كان لها في يده المولى فماتت من ذلك وكذلك لو كان المولى أحبلها ثم غصبها فماتت في يده الغاصب من الحبل لا ضمان على الغاصب لان التلف بسبب كان في يده المولى فهو كالوقتها في يده الغاصب فان كان الغاصب غصبها وهي حبل من غير اجبال من المولى ولا من زوج كان لها في يده المولى فماتت في يده الغاصب من ذلك ضمن قيمتها لانها تلفت في يده الغاصب بغير فعل المولى

والمحدود والاعمى لوعده ولا تزكئة لانه انما هو للدين وفي العلانية أهلية الشهادة شرط وان لم يكتب وبعث رسولاً في السركفاء وان احتياط في تزكئة السرو وسأل عن غيره أيضاً فعل (١٤٦) بالثاني ما فعل بالاول ولا يعلم أنه سأل آخر عنه فان عدله أحدهما وجرحه الآخر تعارضاً كأنه

ولابسبب كان في يده كذا في الجوهر النيرة \* ولو غصب جارية محجومة أو حاملاً أو مريضة أو مجروحة فانت من ذلك في يده يضمن قيمتها وبها ذلك العيب كذا في محيط السرخسي \* ولو جرح الجارية في يد الغاصب ثم ردها على المولى فانت في يده من تلك الجنى لم يضمن الغاصب الامانة قصم الجنى في قولهم جميعاً كذا في الخلاصة \* واذا أبق العبد المغصوب من يد الغاصب فالمالك بالخيار ان شاء انتظر الى ظهور عبده فآخذه وان شاء لم ينتظر وضمن الغاصب قيمته فلو ظهر بعد ذلك فانه ينظر ان أخذ صاحبه القيمة التي سماها ورضى بها اتم بصادقهم ما علمها وما بقيام البينة أو ينكول الغاصب عن البين فلا سبيل له على العبد عندنا ولو أخذ القيمة بقول الغاصب ويضمنه على ما يدعيه المالك من الزيادة فان المالك بالخيار ان شاء حبس القيمة ورضى بها وسلم العبد الى الغاصب وان شاء رد القيمة التي أخذها وبستر العبد وللغاصب أن يحبس العبد حتى يأخذ القيمة ولو مات العبد عند الغاصب قبل رد القيمة عليه فلا رد القيمة ولكنه يأخذ من الغاصب فضل القيمة ان كان في قيمة العبد فضل على ما أخذ وان لم يكن فيها فضل فلا شيء له سوى القيمة المأخوذة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال اذا ظهر العبد وقيمه مثل ما قال الغاصب فلا خيار للمغصوب منه ولا سبيل له على العبد في ظاهر الرواية له الخيار من غير تفصيل كذا في شرح الطحاوي \* ولو قتل العبد المغصوب في يد الغاصب قتيلاً أو عبداً أو جنى جناية فيمادون النفس بخير المولى بين الدفع والفداء ويرجع على الغاصب بالاقل من قيمته ومن أُرْس الجناية وان استهلك العبد المغصوب ما لا يوجب الموت بالبيع والفداء يرجع بالاقل من قيمته وما أدى عنه من الدين وان غصبه وقيمه ألف درهم فصارت قيمته بعد ذلك ألفي درهم ثم قتله قاتل في يد الغاصب فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب ألف درهم ويرجع الغاصب على عاقلة القاتل بالفي درهم ويتصدق بالالف الزائد وان شاء ضمن القاتل قيمته يوم القتل ألفي درهم ولا يرجع القاتل على الغاصب بشيء \* ولو قتل العبد نفسه في هذه الصورة ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب ألف درهم ولا يضمن قيمته يوم القتل كذا في المحيط \* ولو أبق العبد في يد الغاصب فالجعل على المولى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يرجع به على الغاصب ويرجع عليه بما نقصه الا باق اذا لم يكن أبقي قبل ذلك وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع المولى بالجعل على الغاصب كذا في الينابيع \* والله أعلم

### باب الثاني عشر في غاصب الغاصب ومودع الغاصب

ولو غصب رجل المغصوب من الغاصب فللمالك أن يضمن الاول والثاني فان ضمن المالك الغاصب الاول يرجع الاول على الثاني بما ضمن وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول بما ضمن ولو اختار المالك تضمين أحدهما فليس له تضمين الآخر عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الى ذلك ما لم يقبض الضمان منه كذا في محيط السرخسي \* واذا ضمن المالك أحدهما ما اما الغاصب أو غاصب الغاصب أو مودعه برئ الآخر عن الضمان كذا في الخلاصة \* غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب فاذا قيمته الى الاول برئ عن الضمان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يبرأ ولو رد عين المغصوب على الاول برئ عند السك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو هلك المغصوب في يد غاصب الغاصب فاذا قيمته على الغاصب برأ أيضاً حتى لا يكون للمالك بعده أن يضمن الثاني لقيام القيمة مقام العين وهذا اذا كان قبض الاول معروفاً قائمة البينة أو تصديق المالك فاما اذا أقر الغاصب بذلك فانه لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمين أيهما شاء ولو باع غاصب الغاصب وأخذ الثمن لا يكون للغاصب الاول أن يأخذ الثمن منه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه ولا يكون له اجازة البيع كذا في خزائنة المفتين \* ويخير المالك بين تضمين الغاصب وبين تضمين مودعه لان كل واحد منهما مأمته في حقه كذا في المحيط \* ولو أعاره الغاصب خيراً للمالك فأيهما

لم يسأل أحد او ان عدله الثالث فالتعديل أولى وان جرحه الثالث فالجرح أولى وذكر الصداق اذا جرح واحد وعُدل واحد فعند الامامين الجرح أولى كالموكل كانا اثنين وعند محمد لم يتم بالواحد توقف الشهادة لا يجاوز ولا رد حتى يسأل عن آخر فان جرحه تم الجرح وان عدله تم التعديل وان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل أولى عندهم وان جرحه اثنان وعدله عشر فالجرح أولى ولو قال المذني بعد الجرح أنا أجيء بقوم صالحين يعيدونهم قال في العيون قبل ذلك وفي النوادر أنه لا يقبل وهو اختيار ظهير الدين رحمه الله وعلى قول من يقبل اذا جاء بقوم ثقة وعيدوا فالقاضي يسأل الجرحين فلم لهم جرحوا بما لا يكون جرحاً عند القاضي والمعدلين فان جرحوا بما يكون جرحاً عند السك فالجرح أولى وان جرحوا بما هو ليس بجرح عند القاضي لا يلتفت الى جرحهم وهذا لطف الاقوال \* وعدل الشهود سراً فقال الخصم أجيء في العلانية بمن يبين فيهم ما رآه شهادتهم لا يقبل مقالة التعريف كالتعديل ويعثمان من المرأة والمحدود في القذف \* وتزكئة

العلانية أن يجمع بين المذني والمعدل والشاهد فيقول المعدل ما يقول بمحض الشاهد بلفظ الشهادة في مجلس القاضي ضمن ويشترط العبد لانه في معنى الشهادة حتى لا يصح من ليس هو من أهل الشهادة وان عدله لا يبرأ في الاقدام أو ما اليوم فيكتفي بتزكية السر لان

العلانية بلاه وفتنة ثم القاضي ان شاء جمع بين التزكيتين ولو ذكرى من في السر علنا يجوز عذنا والخصاف شرط تغايرهما ولا يقضى بظاهر العدالة في زماننا كما قالوا عليه الفتوى ولا يسأل رجاله على المشهود عليه دين (١٤٧) فلهذا الحكم وهذا دليل على أن الشاهد اذا

كان له دين على المشهود عليه وهو مفلس لا يقبل المدعى عليه اذا عدل الشاهد قبل الشهادة أو بعده عن الامام أنه يقبل وعن محمد أنه يستلهم ل هو صادق فيما شهد ان قال نعم لزمه المال وان قال لا يقبل تعدله وان قال هم عدول لكن اخطوا أو وهوا فان كان المشهود عليه يصلح معدلا جعلته واحدا منهم وتزكية المدعى ليس بشئ وقوله في الجامع الصغير لا يقبل قول الخصم انه عدل يريد به تعدله حتى يسأل عن حال الشهود عن غير الخصم ولو كان ممن يرجع اليه في التعديل صح قوله وقول الشاهد انه ليس بعدل اقرار على نفسه بان عليه لكن لا ينبغي أن لا يفعل \* شهد جماعة على التزكية واثنان على الجرح فالجرح أولى \* طعن المدعى عليه في الشاهد فقال القاضي للذي رزني شهودا فقال أنا أرى بمن يعدلهم أو سمى قوما ثقة صالحين للسئلة يسأل القاضي عنهم فان عدلوا يسأل الجرح عن سبب الجرح والمعدل عن سببه فان عدله اثنان وجرحه اثنان فالجرح أولى الا اذا كان بينهم تعصب فإنه لا يقبل جرحهم لان أصل الشهادة لا يقبل عند التعصب فالجرح

ضمن لا يرجع على صاحبه ولو ألقاه المستمير فقرار الضمان عليه كذا في الوجيز للكردي \* ولو هوب الغاصب المغموب من انسان فهلك في يده فضمنه المالك لم يرجع على الغاصب كذا في محيط السرخسي \* ولو باعه الغاصب وسلمه فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجاز بيعه والتمن له وان ضمن المشتري رجع على الغاصب وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن وان باع ولم يسلم لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وفي المنقح ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا اختار المغموب منه تضمين الغاصب الأول ورضى به الغاصب الأول أو لم يرض الا أن القاضي قضى له بالقيمة على الأول فليس له أن يرجع عن ذلك ويضمن الثاني وان لم يرض به الأول ولم يقض القاضي بالقيمة للمغموب منه على الأول كان له أن يرجع عن ذلك ويضمن الثاني فان اختار تضمين الأول فلم يعطه الأول شيئا وهو مدم فالقاضي يأمر الأول يقبض ماله على الثاني ويدفع ذلك الى المغموب منه فان أبي الأول ذلك فولى العبد اذا أحضرهما قبلت منه البيعة على الغاصب الثاني للغاصب الأول حتى يؤخذ ذلك من الثاني فيقبضه المغموب منه كذا في المحيط \* وان أراد المالك أن يضمن أحدهما بعض القيمة النصف أو الثلث أو الربع كان له أن يضمن الآخر الباقي كذا في الذخيرة \* قال في الجامع الكبير رجل غصب من آخر جارية قيمتها ألف درهم فغصبها من الغاصب رجل آخر وقيمتها يوم الغصب الثاني أيضا ألف درهم فأبقت من الغاصب الثاني فللاول أن يضمن الثاني قيمتها وان لم يضمن المالك الأول فاذا أخذ الغاصب الأول القيمة برئ الثاني عن الضمان وتكون القيمة مأخوذة من الثاني مضمونة على الغاصب الأول حتى لو هلك في يد الغاصب الأول كان للمغموب منه أن يضمنه قيمتها بالغصب فاذا حضر المالك كان له الخيار ان شاء أخذ من الغاصب الأول القيمة التي أخذها من الغاصب الثاني وتصير الجارية مملوكة للغاصب الثاني من جهة المالك وان شاء ضمن الأول قيمتها ابتداء بالغصب وتصير الجارية مملوكة للغاصب الأول من جهة المالك ثم تصير للغاصب الثاني من جهة الغاصب الأول فان كانت قيمة الجارية يوم الغصب الأول ألف درهم ويوم الغصب الثاني ألفي درهم ثم أبقت من يد الثاني وأخذ الأول من الثاني ألفي درهم وهلك في يد الأول لم يكن للمالك أن يضمن الأول ألفي درهم وانما يضمن قيمتها يوم الغصب ألف درهم ولو ان المولى حضر والقيمة في يد الغاصب الأول فأنما على حالها وقد ظهرت الجارية بالمالك بالخيار ان شاء أخذ جاريته حيثما وجدت وان شاء أخذ القيمة التي أخذها الغاصب الأول من الثاني وان شاء ضمن الغاصب الأول قيمتها يوم الغصب فان اختار المولى أخذ الجارية رجع الغاصب الثاني على الغاصب الأول بالقيمة التي أخذها فان كانت القيمة هلك في يد الأول ضمن الغاصب الأول ذلك للغاصب الثاني وان أخذ المولى من الغاصب الأول القيمة التي أخذها من الغاصب الثاني سلمت الجارية للغاصب الثاني وان ضمن المولى الغاصب الأول قيمة الجارية يوم الغصب الأول سلمت القيمة التي أخذها الغاصب الأول الا أن الأول يتصدق بأحد الاثنين وهو الفضل على القيمة التي أداها الى المالك وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يتصدق بشئ بل يطيب له كذا في المحيط في المتفرقات \* وفي القناوي العنابية ولو ولدت المغموبة في يد الغاصب فغصبها آخر وضمن الأول قيمة الامرجع الأول على الثاني بقيمتها وتصدق بقيمة الولد وهذه رواية تملك الولد بضمان الام ولو صالح المغموب منه الغاصب باقول من قيمة المغموب رجع الأول على الثاني بتمام القيمة وتصدق بالفضل كذا في التلخيص \* عن ابن سماعة أنه كتب الى محمد بن الحسن في رجل غصب من آخر عبدا وقتله في يده قاتل خطأ واختار المولى اتباع الغاصب بنصف قيمة العبد حالا واتباع عاقلة القاتل بنصف القيمة مؤجلا فأجاب أن له ذلك كذا في المحيط \* رجل غصب مالا فغصب منه ذلك المال غريم المغموب منه فاختار أن المغموب منه بالخيار ان شاء ضمن الأول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الأول لم يبرأ الثاني وان ضمن الثاني يبرأ الأول كذا في الظهيرية \* غصب عبدا وغصبه آخر

أولى وان كان الشاهد غريبا ولا يجد المعدل يكتب الى قاضي بلده ليخبرهم عن حاله \* عرف فسق الشاهد فغاب غيبة منقطعة ثم قدم ولا يدري منه الا اصلاح لا يجرحه المعدل ولا يعدله ولو كان معروفا باصلاح وعاب غيبة منقطعة ثم حضر فهو على العدالة والشاهد ان لو عدل لبعدهما

مانا يقضي بشهادتهم ما وكذا لو غاب ثم عدلوا ولو خسا أو عيلا لا يقضى \* تاب الفاسق لا يعدل كاتاب بل لا بد من مضي زمان يقع في القلب صدقه في التوبة وكذا عدل في حادثة وقضى (١٤٨) به ثم شهد في أخرى ان بعدت المدة أعيدوا والا وكذا غريب نزل بين ظهراني قوم لا يعدله قبل مضي تلك الزمان وكذا اذا

منه وأبق وقال المالك كانت قيمته ألفا من غصبته ثم غصبه الثاني وقيمتها ألفان وقال الغاصب الأول لا بل غصبته وقيمتها خمسمائة وزاد ألفا ونصفه عندي فالقول للمالك في حقها ولو لم يقل الغاصب الأول زاد عندي فالقول له فان ظهر وقيمتها زائدة فللمالك أن يردها مأخذ وأخذ عبده فاذا اختار أخذ العبد فقتله الغاصب الثاني يخبر ان شاء أمضى الفسخ واتبع العاقلة وان شاء نقضه واتبع الأول بقيمتها من غصبه كذا في المكافي \* وطالعت في بعض كتب الفقه رجل غصب عبدا فغصبه منه آخر فبات عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الأول ويتبع الأول الآخر وان شاء أبرأ الأول واتبع الآخر بالقيمة ولا شيء له على الأول كذا في الفصول العبادية \* ولو غصب عبدا أو دعه فأبق من يده فاختار المالك تضمين المودع ملكه غاصبه فنفذ عتاقه ويرجع المودع على الغاصب قبل أداء الضمان بنفسه ولو عاد العبد من الاباق الى المودع للودع أن يحبسبه لاستيفاء الضمان ولو هلك في يد قبل منعه يملك أمانته وكذلك طرفه وان هلك بعده يملك بالقيمة والمهر من والمستأجر في هذا كالمودع كذا في المكافي \* وليس للغاصب أن يستخدم أو يملك من غيره حتى يختار المولى فان اختار أخذ القيمة استأنف الاستبراء وان اختار أخذ ما بطل ما فعل من التصرف الا اذا استولاه يثبت النسب استحسانا والولد رقيق كذا في التتارخنية \* وليس للغاصب الثاني أن يطالب الجارية حتى يحتار المولى أخذ القيمة التي أخذها الغاصب الأول أو يختار ضمان الغاصب الأول فان كانت الجارية حاصت حيضة بعدما أخذ الأول القيمة من الثاني قبل أن يختار المولى شيئا من ذلك ثم اختار شيئا من ذلك لا يجزى بتلك الحيضة عن الاستبراء ولو كان الغاصب الأول أقر بقبض القيمة من الغاصب الثاني فهذا هو المولى ثبت أخذ القيمة باقامة البينة سواء غير أن بينهما فراق من وجه آخر هو أن في هذه الصورة كان للمولى أن يضمن الثاني وفيما اذا ثبت ذلك بالبينة ليس للمولى تضمين الثاني وكذلك الجواب فيما اذا قضى القاضي بالقضية ثم أقر الغاصب بقبض القيمة وكذلك لو أقر الأول بقبض الجارية من الثاني وأقر أنها ماتت عنده لا يقبل قوله حتى كان للمالك أن يضمن الغاصب الثاني في هذه الوجوه كلها ويرجع الغاصب الثاني على الغاصب الأول بالقيمة كذا في الذخيرة \* غصب فرسا وغصبه منه آخر وسرقه المالك من الغاصب الثاني ثم ان الغاصب الثاني استرده منه بالغلبة وبجزء المالك عن مخاصمة الثاني ليس له أن يخصم مع الأول عنه لانه لما وصل الى المالك فقد برئ الأول عنه كذا في الوجيز للكردي \* رجل غصب مالا لا آخر وأخذ منه آخر ليرده على المالك فلم يجد صاحبه لا طريق لخروجه عن العهدة لكن لو تصدق به تراجوا من صاحبه ارضى بنواب الصدقة \* رجل أخرج العين المغصوبة من يد الغاصب ليردها الى المالك ولم يجده فهو غاصب الغاصب يراد الى الغاصب الأول ليخرج عن العهدة ولوردها الى الغاصب الأول وهلك في يده فقد خرج غاصب الغاصب عن العهدة كذا في جواهر الفتاوى \* وزكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو سرق سارق من الغاصب وعلم القاضي بذلك والمالك غائب فالقاضي يأخذ المال ويحفظه من الغاصب وللقاضي أن يتصرف في مال الغائب فيما يؤدي الى حفظه لا فيما يرجع الى ابرأ محقوقه وكون المال مضمونا على الغاصب والسارق من حقوق الغائب فلا يسقط بالابراء من جهة القاضي كذا في محيط السرخسي

### باب الثالث عشر في غصب الحر والمدر والمكاتب وأم الولاد

في المنتقى ابن سماعة في رجل خدع امرأة رجل أو بنته الصغيرة وأخرجها من منزل زوجها وأبى بها فانه يحبس حتى يأتي بها أو يعلم حالها وفيه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل سرق صبيافه سرق من يده ولم يستن له موت ولا قتل لا يضمن ولكنه يحبس حتى يأتي به أو يعلم حاله كذا في المحيط \* اذا غصب صبياحرا من أهله فمرض فبات في يده فان أباح في نفسه رحمه الله تعالى قال لا ضمان عليه وان لم يمرض ولم يمت ولكن عقره سبع

مضى تلك المدة بين الشهادة والتعديل هل يؤثر في قبول الشهادة الماضية وكان الامام الثاني بقدر تلك الزمان بسنة أشهر ثم يرجع الى سنة ومحمد لم يقدره بل على ما يقع في القلوب الوثوق وعليه الفتوى وينبغي أن يعدل قطعا ولا يقول هم عدول عندي لاخبار الثقات ولو قال لا أعلم منهم الا خبر فهو تعديل في الاصح ولو قال هم فيما علمنا هم عدول ليس بتعديل في الاصح وفي النوازل التعديل أن يقول هم عدول عندي جائز بشهادتهم وفي المنتقى اذا قال المنزكي لا أعلم فيه الا خبرا يكتفي واذا جرح الجارح الشهود يقول القاضي للمدعي زدني شهودك أو يقول لم يحمده شهودك ويكتب القاضي أسماء الشهود أولا ثم اسم من عدل وشهادة أهل الحرف والصناعات مقبولة وقيل لا تقبل لكثرة الخلف الكاذبة فيما بينهم وعن بعضهم ان شهادة الصكالك لا تقبل لانه يزيد في الكذابة لتحسين الصك ما لم يجز بين المتعاقدين وذكري في المنتقى شهدوا بجمال فلم يعدلوا فطلب المدعي عليه من القاضي أن يكتب وثيقة

ويحكم بانهم مردودوا الشهادة حتى لا يقبله قاض آخر حكمهم وكتب به فاذا فعل ذلك لا يقبل القاضي الاخر هذه الشهادة فقتله فان كان الأول لم يحكمهم بردها ثم للثاني أن يقبل اذا عدلوا \* والعدل هو المحترز عن البكائر والقواش التي فيها الحدود وقيل الكاثر سبع

وقبل ثمان وقبل تسع وأحسانا لم يأخذوا به وإنما بنوه على ثلاثة معان الأول أن يرتكب ما هو شنيع بين المسلمين وفيه هتك حرمه الله تعالى \* والثاني كل فعل هو ترك المروءة والكرم فهو من الكبار نظيره بائع الكفن فإنه (١٤٩) تارك المروءة فلا يقبل شهادته قال شمس

اللائمة معناه إذا تكبر وترصد لذلك لئلا يمتحن موت الغير أما من يبيع الثياب ويشتري منه الكفن يجوز شهادته (والثالث) الأصرار على المعاصي واختار أن العدل من يغلب حسنة ولا يكون مصرّاً على الكبار \* وفي النصاب ارتكاب الكبيرة لا يكون صاحب الكبيرة كمن لقيه عليه الصلاة والسلام مرة لا يكون صحابياً \* وفي الصغرى بالكبيرة تطل العدالة وفي الصغرى العبرة للغالب أو الدوام على ذلك وبه يفتى \* شرب الخمر سرراً لا يبطل عدالته وإن ترك الصلاة متعمداً يبطل عدالته ومعنى التعمد عدم استعظام العقوبة كما يفعل العوام لا الاستخفاف بها فإنه كفر وفي المنتقى تارك الجمعة والجماعات مجانة واستخفافاً لا شهادة له وإن على تأويل الهوى وكان عدلاً فمساواة تقبل وترك الجمعة ولو مرة بلا عذر وتأويل مبطل على اختيار الحلواني والسرخسي شرط الثلاث ولو فسق الإمام أو لم يرض لا وشرط محمد الأديان في كل الربا وأفتى البعض بأن كل مال المتيم مبطل \* أسلم وترك الختان لا يبطل عدالته لأنه لا بقاء للمهجة لا رغبة عن السنة وعن نصير لأخصم

فقتله أو شتمته حية فمات فإن على عاقلة الغاصب الدية وحمله هذا أن الحز لا يضمن بالغصب صغيراً كان أو كبيراً لأن ضمان الغصب يقتضي التملك والحز لا يملك ويضمن بالجناية لأن الجناية اتلاف فإذا ثبت هذا فمات الصغير بسبب لا يختلف باختلاف الأما كن فلا ضمان على الغاصب وإن مات بسبب يختلف باختلاف الأما كن فالضمان على عاقلة فإنه قتلته رجل في يد الغاصب فإن لا ولياً أن يتبعوا أيهما شأوا فإن شأوا اتبعوا الغاصب بالدية وإن شأوا القاتل فإن اتبعوا الغاصب رجع على القاتل وإن اتبعوا القاتل لم يرجع على الغاصب وكل هذا على العاقلة لأنه ضمان جناية ولو أن الصبي قتل نفسه أو وقع في بئر أو سقط عليه حائط فمات فإن الغاصب ضامن وعلى عاقلة الدية ولهم أن يرجعوا على عاقلة صاحب الحائط إن تقدم إليه الغاصب بنقصه ولو قتل رجل عمداً كان ولياًؤه بالخيار أن شأوا قتلوا القاتل ويرى الغاصب وإن شأوا اتبعوا الغاصب بالدية على عاقلة وترجع عاقلة الغاصب في مال القاتل عمداً ولا يكون لهم القصاص هكذا في السراج الوهاج \* ولو غصب حر أصغر أفرق أو أحترق ضمن إذا مات حنفاً أنه كذا في خزائن المفتين \* وإن قتل الصبي نفسه فدينه على عاقلة الغاصب ولا يرجعون بها على عاقلة الصبي وكذلك لو أتي على شيء من نفسه من اليد أو الرجل وما أشبه ذلك (١) وكذلك إذا ركب دابة فأتى نفسه منها وهذا كله قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا ضمان على الغاصب بجناية الصبي على نفسه كذا في المحيط \* ولو أن الصبي قتل رجلاً في يد الغاصب فرتد على أبيه فضمن عاقلة الصبي دية الرجل لم يكن لهم أن يرجعوا على الغاصب بشيء كذا في السراج الوهاج \* إذا غصب عبداً ومعه مال المولى فإنه يصير غاصباً للمال حتى لو أبق العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد \* من غصب حراً وعليه ثياب فإنه لا يوجب على الغاصب ضمان ثيابه لما أنها تحت يده أما لو غصب عبداً وعليه ثياب فإنه يجب ضمان الثياب كما يجب ضمان عينه وكان ضمان ثوبه تبعاً لضمان عينه كذا في الفصول العبادية \* ولو كان المغصوب مديراً وأبق عند الغاصب فإنه يضمن القيمة لأن المدبر يضمن بالغصب ولكن لا يصير ملكاً للغاصب حتى لو ظهر يرتد على المولى ويسترد منه القيمة وليس للغاصب حبسه لأجل القيمة كذا في شرح الطحاوي \* رجل غصب مديراً قيمته ألف فزادت قيمته في يده فصارت ألفين فغصب منه آخر فأبق من يدا الثاني أو مات فالمالك يضمن أيهما شاء مذكوب أي له أن يضمن الغاصب الأول أو الثاني أو الغاصب ألفين فإن ضمن الأول أنارجع الأول على الثاني بأنفين وطالب له الألف ووقف الألف الآخر فإن ظهر يعود على ملك المولى ويجب عليه رد الألف على الغاصب الأول ويجب على الغاصب الأول رد الألفين إلى الثاني ثم المالك إذا ضمن الأول وعاد المدبر إلى يدا الثاني بعد اتباع المولى الأول الألف قبل الاستيفاء فمات في يده لا يضمن الثاني لأنه برئ عن ضمان غصبه حيث اختار المولى تضمين الأول ولم يحدث بعد ذلك منع حتى لو طلب المولى ومنعه ثم مات يضمن لأن المنع من المالك غصب مبتدأ وكذا إذا قتل الثاني خطأ فله المولى أن يرد الألف إلى الأول ويتبع عاقلة الثاني بالثمن درهم ولو لم يضمن المولى الأول شيئاً حتى قتل الثاني ثم ضمن الأول وهو يعلم بقتل الثاني أو لا يعلم برئ الثاني وخير الأول فإن شاء ضمن الغاصب الثاني ضمان الغصب وإن شاء ضمن عاقلة ضمان الجناية كذا في الكافي \* وإن غصب أم ولد فماتت في يده لم يضمنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا ماتت حنفاً أنفها وإن ماتت ببعض ما يضمن به الصبي الحرف فإن الغاصب يضمن قيمتها في ماله لأنها أحق أن تضمن لأنها أولى أن تكون مالا من الصبي الحز وإن غصب مديراً فماتت في يده ضمن قيمته كذا في السراج الوهاج

### باب الرابع عشر في المنقرضات

إذا باع الغاصب المغصوب من رجل وأجاز المالك بيعه صحت الإجازة إذا استجمعت الاجازة شرائطها وهي (١) قوله وكذلك إذا ركب دابة كذا في التسخ والذى في المحيط والسراج وكذلك لو أركبه الخ تامل اه محصاه

أن يطعن بثلاث معان أنهم ما عبدان أو محمدان أو شر يكان للشهود له فيما شهدوا ولو قال أنهم أحرار الأصل أجزت شهادتهم ولا يشترط لفظ الشهادة وإن قال المزكرون هم عبد فلان أعنتهم أو قال الشهود ذلك لا بد من إقامة البينة على الاعتناق فإن برهن على الاعتناق وحكم

به ثم حضر المولى وأسكر لا يثبت إلى انكاره وان برهن المشهود عليه انهم فسقة أو كلة الربأ ونحوه أو برهن على أن الشهود اقرؤا عندئذ انهم لأشهادتهم في هذه الحادثة أو على أن (١٥٠) الشهود اذ عرفوا أن المدعى مبطل في دعواه أو على اقرار المدعى أنه مبطل في دعواه أو على

اقرار المدعى أن الشهود شهدوا  
بزور لا يسمع ولو قال المدعى  
عليه صلحت مع الشهود  
على عشرة على أن لا يشهدوا  
على ودفع اليهم العشرة  
وطالبهم برد العشرة بقبول  
وان قال صلحتهم على عشرة  
ولم يدفع لا يقبل وكذا لو برهن  
على أن الشهود مستأجرون  
الا اذا برهن على اقرار المدعى  
به برهن أن الشهود شريك  
فيه أو الشاهد يدعيه  
لنفسه ويرغم أنه له فخرج  
ان عدلت البيعة وكذا لو  
قامت البيعة أنهم عبيد أو  
محدودون في قذف ولكن  
يسأل من حده فان قال  
فلان القاضي سأله هل كان  
قاضيا في ذلك الوقت فان  
برهن المدعى أنه لم يكن  
قاضيا في ذلك الوقت أو على  
أن القاضي كان مات في ذلك  
الوقت أو برهن أن من شهدوا  
على أن اقراره في وقت كذا  
كان ميتا في ذلك الوقت  
لا يقبل لان زمان الموت  
لا يدخل تحت القضاء الا اذا  
برهن ان فلانا مات يوم كذا  
وادعت امرأته نكاحا بعد  
ذلك اليوم وبرهنت بقبول  
بخلاف زمان النكاح  
واقبل حيث يدخلان  
تحت القضاء أو على اقرار  
القاضي بعدم حده أو كون  
القاضي غائبا عن المصطفى  
ذلك الوقت أو ميتا لا يقبل  
\* وفي كتاب التزكية برهن

(١) قوله وباقي المسئلة بحالها أي فسادها وأخذ مالها اه معصمه

على اقرار المدعى بانهم شهدوا بزور أو على اقرار المدعى بكون شهوده مستأجرين لاداء الشهادة أو على اقرارهم بانهم  
لم يكونوا حاضرين واذل الامر المشهود به يقبل ولا يقبل على الجرح المجرولان فيه اشاعة الفاحشة بلا ضرورة لانه يمكن اعلام القاضي سرا

فلا يغصوب



بفسقهم وإذا أعلن صار فاسقا فلا يقبل وقبلة الحصاص على الجرح المجرد وفي المنتقى برهن على زنا الشهود أو شربهم الخمر يقبل ويقام الحد ويطلب الشهادة وعدم القبول في المتقدم لكون غرضهم إبطال الشهادة (نوع في (١٥١) الحيلولة) أدعى على ذات زوج

أنها منكوحته فبمجرد الدعوى لا يحال ولولا ذات برهن لاكنها في بيت أبيها لا تخرج منه وإن برهن تكفل حتى تعدل وأنما يحال بالعدل التي لها زوج يطؤها بعد البرهان لا قبله وإن قالت أنه يطأني في حالة الحيض فأجعلني عند عدل لا يحجبها وأصله في أمة بن رجلين قال أحدهما للأخ عند علمه فنضعها عند عدل وقال الآخر تكون عندى يوما وعندك يوما لا تضعها عند عدل بل تكون بالمهاياة وأمر الفرج مما يحتاج فيه إلا في هذه الحشمة الثلاث وكألوأ خبرأ به يأتى جواريه في غير المال أو يستعلمهن في الغناء أو يطؤها بالاستبراء لا يضعها عند عدل الحشمة الملك شهدوا أنه طلق بأنما دخوله أو ثلاثا أو أعتق أمته يحال حتى يركى الشهود في المطلقة الواحدة لا يخرج من بيته ولكن يجعل معها امرأة عدلة ثقة ويمنع الزوج عن الدخول عليها ولولهيب واحد يجعل بينهما امرأة بخلاف المطلقة ثلاثا حيث لا يجعل بينهما امرأة لأنه معترف بالطلاق ثم وفي مسألة الشهود أن طالبت المدة يجعل لها النفقة إذا علم القاضى بجرمة امرأة قبل القضاء يحول بعلمه لكن

فلا غصوب منه أن يرجع على الغاصب بقيمة اللحم ولو كان المستحق أقام البينة أن اللحم كان له قبل أن يشوبه أو كان الثوب له قبل أن يخطئه أو كانت الخنطة له قبل الطحن لم يرجع الغصوب منه على الغاصب بشئ كذا في المحيط \* ومن غصب ثوبا فقطعه ولم يخطئه أو غصب شاة فذبحها حتى لم ينقطع حق المالك ثم استختمها رجل يبرأ الغاصب عن الضمان كذا في الفصول العمادية \* غلام حمل كوزا مائنة قلده إلى بيت مولاه باذنه فدفن فيه رجل كوزه ليحمل ماله من الحوض بغير إذن المولى فهلك العبد في الطريق يضمن كل قيمة العبدان فله صارنا حقة الفعل المولى فيصير غاصبا كل العبد كذا في خزائن الفتن \* المسلم يضمن بغصب موقوفة المجوسى وتلافها نص عليه السعفاقي وهو الصحيح كذا في جواهر الاختلاطى \* لو قطع شجرة وقد دخلت عروقها تحت بناء رجل فغصه صاحب البناء من قطع العروق ضمن لصاحب الشجرة قيمة عروق شجرته كذا في الملتقط \* غصب يضمن وجعل أحدها تحت دجاجة وحضنت الأخرى دجاجة أخرى بنفسها أو أفرختها فالفرختان للغاصب وعليه بيضتان ولو كانتا مكانة ودبعة فالتى حضنت بنفسها للمودع لا لصاحب البيضة كذا في الوجيز للكردرى \* ولو كانت إحدى البيضتين غصبا والأخرى ودبعة عند رجل فحضنتها دجاجة فأفرخت فرختين ففرخة الودبعة لصاحب الودبعة وفرخة الغصب للغاصب وهذا بمنزلة قفيزي حنطة عند رجل أحدها ودبعة والأخرى غصب فهبت الريح بهما وألقتهما في الأرض فنبتا فالزرع الذى نبت من الودبعة لصاحبها والزرع الذى نبت من الغصب للغاصب ويضمن قفيزي حنطة للغصوب منه فإن لم تعرف إحدى الفرختين من الأخرى فالقول قول الغاصب أنما هي هذه وإن قال لأعرف فالفرختان بينهما وعلى الغاصب بيضة كذا في محيط السرخسى \* الظالم إذا أخذ من غرماء الميت من مال الميت عليهم فديون الميت عليهم باقية كذا في التتارخانية نافلا عن البرهانية \* إن كان غاصب الدار باعها أو سلمها ثم أقر بذلك وليس لرب الدار بينة فأقراره في حق المشتري باطل ثم لا ضمان على الغاصب للمالك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في المبسوط \* إذا جاء الرجل بالخنطة إلى الطحان ووضعها في صحن الطاحونة وأمر صاحب الطاحونة أن يدخلها بالليل في بيت الطاحونة فلم يدخلها حتى نقب الحائط بالليل وسرقت الخنطة فإن كان صحن الطاحونة محوطا بجائط مر فنع مقدار ما لا يرتقى إلا بسلم فلا ضمان وإن كان بخلافه وجب الضمان كذا في المحيط \* دفع إلى اسكاف خنطة خنزيرة فوضعه الاسكاف في حانوته الخارج وذهب إلى الصلاة وترك باب حانوته مفتوحا من غير حافظ فسرق الخنزير فوضعه الاسكاف في حانوته كذا في الكبرى \* جعل القصار في الثوب الذى دفع إليه الخنزير وأن ذهابه إلى القصار وسرق الثوب أن لف فيه كما يلف المنديل على ما يجعل فيه يضمن وإن جعل الثوب تحت بطء ودس الخنزير فيه فلا يضمن كذا في الوجيز للكردرى \* الحال إذا نزل في مفازة وتماله الاتة قال فلم ينتقل حتى فسدت المتاع بغيره أو سرق فهو ضامن وتأويله إذا كان المطرأ والسرقه غالباً كذا في خزائن المتقين \* لو نزع حولة إلى حال ليحمله إلى بلدة ففاء الحال إلى نهر عظيم وفي النهر جرد كثير يجرى في الماء كما يكون في الشتاء فركب الحال حمارا من الاحمال والآخر يدخولون الماء على أثر هذا الحمار فنفر رجل من الاحمال من جريان الحمار فسقط الحمار في الماء إن كان الناس يسلكون في مثل هذا ولا يشكرون جرد الاضمان عليه كذا في الكبرى \* ولو جاء إلى قطار ابل وحمل بعضها لا يضمن لأنه لم يغصب ابلا كذا في النصول العمادية \* رجل دفع غلامه إلى آخر مقبداً بالسلسلة وقال له اذهب به إلى بيتك مع السلسلة فذهب بدون السلسلة فأبى العبد لا يضمن جرد غنما بغير إذن صاحبها وجعل صوفها البودا فالبودا لأنه حصل بصنعه فبعد ذلك ينظر إن كان جز الصوف لا ينقص من قيمة الغنم شيئاً فعليه مثل ذلك الصوف وإن كان ينقص فهو بالخيار إن شاء ضمنه مثل ذلك الصوف وإن شاء ضمنه مادخله النقصان في الغنم هكذا في المحيط \* غصب جارية وزوجها ودخل الزوج بها ثم إن المالك لم يجز النكاح وجب

لا يقضى بالفرقة كذا في أدب القاضى \* ادعت الطلاق أو أنكرت أو سكنت فان عدلت البينة سلم لها النفقة وإن ردت البينة ردت النفقة لأنها ناشئة وما كانت باذنه لا يفرض القاضى فهو تبرع ولا يحال بمجرد الدعوى وكذا الأمة إذا ادعت الطرية ويحال بواحدة عدلة وهل يحال

العبد بفاسق من فیه روايتان وبسته ویرین بحال العبد ایضا ولا یحال الا اذا کان فاسقا مخوفا علیه وفي عتق الامه توضع علی ید عدل ولا یحال العبد بشاهد واحد الا اذا أبی المدعی علیه اعطاء (١٥٢) السکفیل اولی بجده وعجز المدعی عن الملازمة فیوضع علی ید عدل أو یكون المدعی علیه

على الزوج العقر قال القاضي ببيع الدين العقر للمالك بخلاف الاجارة فان الاجرة تكون للغاصب كذا في التتارخانية ناقلا عن فتاوى (أهو) \* ويتصدق الغاصب بالاجر كذا في السراج الوهاج \* رجل غصب من رجل عبدا أو دابة وغاب المصوب منه فطلب الغاصب من القاضي أن يقبل منه المصوب أو يأذن له بالاتفاق ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه القاضي الى ذلك ويتركه عند الغاصب ونفقة تكون على الغاصب ولو قضى القاضي بالاتفاق على المصوب منه لا يجب على المصوب منه شيء وإن رأى القاضي أن يبيع العبد أو الدابة بأن كان الغاصب مخوفاً وبمسك الثمن لصاحبه فعل ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ذكر شيخ الاسلام المعروف بنحوها زاده في آخر كتاب الصرف اذا اشتري قلب فضة بدينار ودفع الدينار ولم يقبض القلب حتى جاء انسان وقبض القلب ثم أجاز المشتري قبضه فهل لا يضمن القابض كذا في الذخيرة \* رجل له هدف في داره فرمى الى الهدف بخاوزه من داره فأفسد شيئا في دار رجل آخر وقتل نفسا كان ضامنا ويكون ضمان المال في مال الراعي ودية القتل على عاقلة الراعي كذا في الظهيرية \* سئل أبو القاسم عن مرفقة مرقية من قصب وقصب وقد أوصى ببيتان ناراً في السكة وألقوا منها شيئا في القصب فأخذته النار فدخل الجمار تحت سطح كان فوقه حطب فارتفعت النار من القصب الى الحطب وألته واذلک الحطب على الجمار فاحترق الجمار (قال) أن كان هذا الحطب الذي ألقى عليه لو قدم مع القصب فلقى النار ولقى الحطب ضامنان جعاً كذا في الحاوي للفتاوى \* حريق وقع في محلة فهدم انسان دار رجل بغير أمر صاحبها حتى انقطع الحريق من داره فهو ضامن اذا لم يفعل ذلك بأذن السلطان لكن لا ثم عليه في ذلك لأنه هدم ملك غيره بغير إذنه وبغير إذن من يلي عليه لكن يعزر (١) وهذا نظير المضطر يتناول طعام الغير بغير إذنه كذا في المحيط \* سفينة حلت عليها احوال فاستقرت السفينة على بعض الجزر فرفع رجل بعض الاجال لتخف السفينة فجاء انسان وذهب بالاجال التي أخرجت هل على الذي أخرج ضمان فهذا على وجهين اما أن لم يخف الغرق يضمن لأنه صار غاصبا وان خيف الغرق فان ذهب به انسان قبل أن يؤمن غرقها لا يضمن وان ذهب بها بعد ما آمن غرقها يضمن كذا في الظهيرية \* رجل أوقد في تنوره ناراً فأتى فيه من الحطب مالا يحتمله التنور فأحرقه وتعدت النار الى دار جاره فأحرقتهما يضمن صاحب التنور كذا في خزائن المفتين \* في فتاوى النسفي سئل عن أوقد النار في ملك غيره بغير إذنه فتعدت الى كدس حنطة أو شيء آخر من الاموال فأحرقته هل يضمن قال لا ولو أحرقت شيئا في المكان الذي أوقد فيه النار يضمن كذا في الفصول العمادية \* سئل عن حفر في صحراء القرية التي هي مبيت دوابهم حفرة يخبأ فيها الغله بغير إذن أحد وأوقد فيها النار رجل ليبيتها فوقع فيها جمار قال هذا على قياس ما قاله أصحابنا أن من حفر بئرا على قارعة الطريق فأتى فيها رجل حجر افوق في البئر رجل فأصابه الحجر الذي في البئر فأتى الحافر على قارعة الطريق وفي مسائلنا متى احترق الجمار فالضمان على الحافر كذا في الحاوي \* وان أدخل في دار رجل بغير أمره مغتصلا في الدار بغير صاحب الدار فوقع عليه المغتصم اختلافوا فيه قال الفقيه أبو الليث ان أدخله بأذن صاحب الدار لا يضمن وان أدخله بغير إذنه يضمن وعليه القنوى والبغير المغتصم هو الذي سكر من فرط شهوته كذا في الظهيرية \* وسئل البربري عن سقي أرضه فلم يستوثق في سد النقب حتى أفسد الماء وأضر جاره فهل عليه ضمان فقال ان كان النهر مشتركا فهو ضامن اذا قصر في سد نقبه كذا في التتارخانية \* اذا غرقت المرأة قطن زوجها فهو على وجوه اما أن أذن لها بالغزل أو نهاها عن الغزل أو لم يأذن ولم ينه ولكن سكت أو لم يعلم بغزلها فان أذن لها بالغزل فهو على وجوه أربعة أحدها أن يقول لها اغزليه لي أو يقول اغزليه لنفسك أو يقول اغزليه ليكون

فاجر ابالغلمان أو يخاف عليه الأباق والامة لا تحال أيضا ان المدعي عليه ما ونابل بأمره الحاكم بالاعتزال عنها وكذا المرأة وان برهنت على طلاقها والدابة والثوب لا يوضع عند عدل الا في الوجه الاول والثالث وفي الاصل ادعى لولوة وبرهن وطالب الايداع عند عدل خوفا من التبدل فعليه وكذا في كل ما يخاف عليه التحويل وان جارية أو دابة فنذته عليه لأنه مائع له وان كان يؤجر منهاها أجزها العدل وان سمكة أو شياطينا يخاف عليه الفساد وزعم المدعي ان له بينة أجبل قيام القاضي من مجلسه وان أبى سلمه وقطع دعواه وان طلب التأجيل لاحضار البينة الى قيامه وفعل وفسد المتاع الى قيامه لاضمان على أحد وان شهد واحد بالطلاق لا يحال فان ظهر أن هذا الشاهد فاسق لا يشكل وان عدلا يسأل أهلها شاهد آخر فان قال بقية شهودي غيب فسكذلك وان قال في المصر يؤجل ثلاثة أيام ويحال استحبابا بالاجوباء في الامة اذا شهدوا على أنها حرة بلا دعواها أو بدعواها يضاعفها على ید عدل حتى يظهر العدة فان زكيت البينة وقد أخذت نفقة من المولى ردت اليه وما أنفق عليها فالمولى متبرع وفي الاصل ان أنفق على عبدا أو ممة ادعى العتق بامر القاضي ثم عدلت البينة وعتق ان قال كذب أن نفقت عليه ما كذب أنفق على عبدي فهو متطوع وان قال دفعتم ما قرضنا لرجل بالکسوة والدرهم

الثوب  
رَدَّتْ إِلَيْهِ وَمَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا فَلَا مَوْلَى مَتَبَرَعٌ \* وفي الاصل ان أنفق على عبدا أو ممة ادعى العتق بامر القاضي ثم عدلت البينة وعتق ان قال كذب أن نفقت عليه ما كذب أنفق على عبدي فهو متطوع وان قال دفعتم ما قرضنا لرجل بالکسوة والدرهم

لا الطعام وعن الثاني ادعى جارية في يد رجل أنهما زورا بهن وجعلها القاضي عند عدل فهرب المدعى عليه ثم عدلت أن مثلها يواجر أجزاها والا استدينت نفقتها وان يدس من المدعى عليه بيعت وقضى الدين ووقع باقي الثمن فاذا (١٥٣) جاء المدعى عليه بقضية عليه بقيمة الجارية

فان كان على المضي عليه دين لا تحرق المدعى الجارية أولى بالثمن لانه بمنزلة الرهن حيث وضع عند عدل وان استحق وهرن المستحق ووضعته الى التزكية عند عدل وانفق عليها باليد ثم قضى بها المستحق لا يرجع بالنفقة على المستحق عنده خلافا فاما وان المدعى عبدا لا يحال بل يؤخذ من ذي اليد كقيل وكذا العبد الى ثلاثة أيام فان جاء بالبينة والاي رفع الامر الى الحاكم حتى يخرج منه من الكفالة ويؤخذ وكيل بالصلوامة اذ ارضى المدعى عليه ولا يجبر على التوكيل وان كان المدعى منقولاً ولم يكف المدعى بتكفيل المدعى عليه والمدعى به ان المدعى عليه عدلا لا يجيبه الى الحيلولة وان فاسقاً يجيبه وفي العقار لا يجيبه أصلاً وفي عتاق الأصل ادعى العبد العتق وبرهن لزوم الحيلولة وان المدعى عليه مبدراً يخاف على مافي يده وضعه على يد عدل وان احتاج الى النفقة أمره القاضي بالعمل والاتفاق على نفسه وان مريضاً لا يقدر على العمل أو صغيراً أجبر القاضي ذا اليد على النفقة وان كان المدعى ثوباً أو دابة وبرهن المدعى ولم يزل لا يؤخذ من يده بل يكفيل ولا يجبر على النفقة هنا كما يجبر في العبد

الثوب لي ولله أو قال اغزليه ولم يزد في الوجه الا قول وهو ما اذا قال اغزليه لي كان الغزل للزوج وان كان قال اغزليه لي بأجر كذا كان الغزل للزوج وعليه الأجر المسمى للمرأة وان لم يزد كالأجر كان الغزل للزوج ولا شيء عليه لانهم امتطو عمة من حيث الظاهر وان اختلفا فقالت المرأة غزلت بأجر وقال الزوج لم أؤذ كالأجر كان القول قول الزوج مع اليقين ولو كان قال لها اغزليه لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج واهباً للقطن منها وان اختلفا فقال الزوج انما أؤذت لك اغزليه وقالت المرأة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع اليقين ولو كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه أجرة المثل لانه استأجرها بعض الخارج فتحسد الاجارة ويجب أجرة المثل كما لو دفع غزلاً الى حائك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب الغزل وعليه أجرة المثل ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يزد كرشياً كان القول للزوج ولا شيء عليه لانهم اغزلته تبرعاً من حيث الظاهر وهذا كله اذا أؤذت لها بالغزل وان كان نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وعليه الزوج مثل قطنه لانه صار متسبباً في ذلك فقتضى من كان غصب حنطة قطعها فان الدقيق يكون للغاصب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه مثل الحنطة وان لم يأذن لها ولم يفته فغزلت فهو على وجهين ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليه القطن للزوج لانه يشترى القطن للتجارة وكان النهي بائعاً من حيث الظاهر وان لم يكن الزوج بائع القطن فاشترى قطناً وجاء الى منزله فغزلت المرأة كان الغزل للزوج ولا شيء لها من الأجر وكهشام في نوادره رجل غزل قطن غيره فاختلفا فقال صاحب القطن غزلت بأذن والغزلي وقال الآخر غزلته بغير اذنك فالغزلي ولك على مثل قطنك كان القول قول صاحب القطن كذا في فتاوى قاضيان \* العبد المصوب اذا مات في يد الغاصب وأقر الغاصب أنه كان غصبه من فلان يؤمر بتسليم القيمة الى المقر له فان جاء رجل آخر وأقام البينة انه عبده وغصبه منه فالقاضي يقضي بالقيمة لصاحب البينة فاذا قضى بالقيمة لصاحب البينة وأخذها لا شيء للمقر له على الغاصب فان وصلت تلك القيمة بعينها الى الغاصب من جهة المضي له بالهبة أو بالارث أو بالوصية أو بالمباينة يؤمر بردها الى المقر له ولو وصلت الى الغاصب ألف آخر من المضي له سوى المأخوذ منه فان وصل بالهبة أو بالمباينة لا يؤمر بالرد على المقر له وان وصل بالميراث أو بالوصية يؤمر بالرد كذا في الذخيرة \* وفي سير العيون مسلم شق رق خمر لمسلم لا يضمن الخمر ويضمن الرق الا ان يكون اماما يرى ذلك فيئس ذلك لا يضمن لانه يختلف فيه كذا في التتار خاصة \* والذي اذا أظهر بيع الخمر في المصر يمنع عنه فان أتلف ذلك انسان يضمن الا ان يكون اماما يرى ذلك لانه يختلف فيه كذا في المحيط \* وفي فتاوى الخلاصة من أراق خوراً أهل الذمة وكسر دنانير أو شق رقاقها اذا أظهرها فمابين المسلمين أمر بالمعروف والامتناع عليه كذا في التتار خاصة \* وفي الفتاوى تشبث بثوب رجل فذهب المتشبهت من يده صاحبه حتى تحرق يضمن تمام القيمة وان جسدته صاحبه من يده المتشبهت ضمن المتشبهت نصف القيمة كذا في الفصول العمدية \* ولو جلس رجل على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق الثوب من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية يضمن نقصان الشق والاعتماد على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان \* دفع عينا الى دلال لبيعها فعرض الدلال على صاحب دكان وتركه عنده فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع يضمن الدلال وذكر التتار في فتاواه عن شيخ الاسلام أبي الحسن انه لا يضمن وهو الصحيح لان هذا أمر لا بد منه كذا في المحيط \* ذكر أبو الفضل الكرماني في اشارات الجامع أن غصب المتاع لا يمتنع وكفى الاقضية انه يتحقق وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* رجل دخل بيت رجل وأذن له صاحب البيت بالجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا فتحها فآرورة دهن لا يعلم بها فاندقت القارورة فذهب الدهن فضمان الدهن وضمان ما تحرق من الوسادة والقارورة على الجالس ولو كانت القارورة

( ٢٠ - فتاوى خامس ) اصله من امتنع من الاتفاق على البهجة لا يجبر وان كان ذوا اليد مخوفاً على مافي يده ورأى القاضي المصلحة في تحويل يده فعمل ولا يجبر على الاتفاق وان قال المدعى انما أنفق عليه فهو متبرع وان قال لا أنفق تركه في يدي اليد أو أخذ منه كقيل فان أبي

اعطاء الكفيل قبل للدعي لازمه الى أن تظهر غدا الشهود  
قالت للقاضي طلقني ثلاثا ومضت عدتي (١٥٤) وأخاف أن يشكر فاسأله حتى أبرهن عليه قال الامام الحلواني يسأله القاضي اجماعا

\* ادعت طلاقا والامسة  
عتافا وأقام شاهدا واحدا  
يحال ويؤخذ من المنكر  
كفيل ثلاثة أيام فان أتم  
البرهان فيه بأخروا لرفع  
الكفيل الاضري قاض  
يجرجه عنها \* برهنت على  
زوجها الغائب أنه طلقها  
لا يقبل وكذا لو قامت على  
زوج أنكر ثم غاب ولو أقر ثم  
غاب يقضى تسميع البينة  
على الطلاق وعتق الامة  
حسبة بلا دعوى وذكر  
محمد رحمه الله في كتاب  
الدعوى أنه يحلف في دعوى  
الطلاق حسبة بلا دعوى  
فانه اذا طلق امرأه بعينها  
ثلاثا ثم نسي ثم بين الاو احدة  
لا يحل له وطؤها ولا يحل له  
القاضي حتى يجزأها غير  
مطاعة فاذا أخبر استخلفه  
القاضي بالله ما طلقت هذه  
ثلاثا ولم يشترط دعواها وكذا  
ذكر شيخ الاسلام يحلف  
حسبة اذا اتهم وذ كر شمس  
الائمة أنه لا يحلف للدعوى  
حسبة وتقدم الدعوى شرط  
وفي آخر الدعوى أن الدعوى  
شرط التحليف في العبد اجماعا  
انما الخلاف في اشتراط  
الدعوى في قبول البينة دل  
هذا أن لا تحلف في موضع ما  
بلا دعوى \* وفي أدب  
القاضي جارية في يد رجل  
ادعت أنها حرة الاصل  
وأهكرت اقرارها بالرق  
وزعم ذوالبدا اقرارها به  
فالقول لها ويقضى بحجرتها  
والمدفع اليه حاضر يسمعه

نحت ملاءة وقد غطاها فأذن له بالخامس على الملاءة لا يضمن الجالس قال الفقيه أبو الليث في الوسادة لا يضمن  
عند البعض أيضا وهو أقرب الى القياس لان الوسادة لا تمسك الجالس كما لا تمسك الملاءة وعليه الفتوى كذا  
في فتاوى قاضيان \* ولو أذن له بالخامس على السطح فوق السطح على مملوك الاذن ضمن كذا في  
الخلاصة \* واذا كان في يد الدلال ثوب يبيعه فظهر أنه مسروق وقد كان ردته الى من دفع اليه فطلب منه  
المسروق منه الثوب فقال الدلال ردته الى من كان دفع الى برئ كذا في المحيط \* مثل نجم الدين عن أهل  
مكتب من الصبيان مع المعلم أصابهم برد على الجدار كوة فتوحه فقال المعلم لواحد من الصبيان خذ  
القبوطة التي مع ذلك الصبي وستبها الكوة لدفع البرد فعمل ثم ضاعت القبوطة هل يضمن المعلم أو الصبي الذي  
أخذها قال لا لان جعلها في الكوة وهم حاضر ور ليس بتضييع فلم يضمنوا وسئل أيضا عن قوم يتخذون  
دبس في كرم جفات امرأته فيعذبونهم فأخذت فجناية من غير أمر منهم لتأخذها شيئا من العصور وكانت في غاية  
الحرارة فضررت الفجناية على الارض فانكسرت هل تضمن قال نعم لانها ألقتها ولو سقطت لم تضمن وسئل  
أيضا عن مات وانهم بعد موته جدار داره فظهرت نقود فعمل القاضي بذلك وقال أحضروها حتى أقسم بين  
الورثة فخاؤا به اليه وكانت عنده أيا ما حتى بعث أمير الولاية اليه فقال ابعثها الى حتى أقسم بين الورثة  
فبعث بها اليه فلم يدفعها الامير الى الورثة هل للورثة أن يضمنوا القاضي ذلك فقال نعم كذا في الظهيرية  
\* في مجموع النوازل جارية دفعت جارية أخرى فذهبت عذرتها قال محمد بن الحسن عليها صداق مثلها قال  
بلغنا ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه كذا في المحيط \* عن محمد رحمه الله تعالى غضب عبد افض من رجل  
للمغصوب منه العبد أن يدفعه اليه غدا فان لم يفعل الغاصب فعليه ألف درهم وقيمة العبد بخسون درهم  
ولم يدفع الغاصب اليه غدا لم يضمن قيمته بخسون درهم او يبطل الفضل فان اختلفا في قيمته فالقول قول  
المغصوب منه مع عينه فيما بينه وبين ألف درهم والقول قول الكفيل فيما زاد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى فان ضمن القيمة وسميها فظن في ذلك فاذا هي أكثر من قيمة العبد بما يتعاب الناس فيه  
فذلك قيمته فيلزمه ذلك وان كانت أكثر من قيمة العبد بما لا يتعاب الناس فيه بطل الفضل على ما يتعاب  
الناس فيه كذا في المحيط \* غضب ثوب انسان فلبسه فجاء به الثوب فثوبه والغاصب لم يعلم أنه صاحب  
الثوب فخرق الثوب لاضمان على الغاصب كذا في التتارخانية \* ولو قال صاحب الثوب رد علي ثوبي فغعه  
فدمد الايمته له من شدته فخرق لاضمان على الغاصب أيضا ولو مده بكيمد الناس عادة فخرق منه ضمن  
الغاصب نصف القيمة ولو كان الثوب ملكا لمن لبسه فله انسان مده الايمته له أو يمتد له فخرق فعلى  
المتاجير القيمة كذا في الفصول العبادية \* اذا مرض في الدار المغصوبة لا يعاد فيها وعن سفيان الثوري  
أنه كان يدخل على أصحاب الصوافي ويأكل معهم قال الفقيه وبه نأخذ كذا في المنتقط \* ولدت المغصوبة  
وكسبت ووهب لها وقطعت يدها ووطئت بشبهة فانت وقضى بالقيمة يوم الغصب فالولد والهبة والكسب  
للولى والعقرو الارش للغاصب ولو صالح على قيمتها بقضاء فالكل للولى كذا في التتارخانية \* ولو أدخل  
الخشب خشبة في منزله في سكة غير نافذة فأراد أهلها أن ينعوه من ذلك ان كان يضعها على ظهر الدواب  
وضعا ليس لهم ذلك لانه لا يتصرف في ملكهم الا بإذخال الدابة وله ذلك وان كان يطرحها طرعا يضر  
بنيانهم فلم يمنع كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا ندم الغاصب على ما صنع ولم ينظر بالملك قال مشايخنا  
أمسك المغصوب الى أن يرجو محبي صاحبه فاذا انقطع رجاءه محبي صاحبه تصدق به ان شاء والاحسن أن  
يرفع ذلك الى الامام لان الامام تدبر أيا فالاحسن أن لا يقطع عليه رأيه وقال محمد رحمه الله تعالى في  
الجامع الصغير رجل غصب عبدا وأجر العبد نفسه وسلم من العمل صحت الاجارة على ما عرف فان أخذ العبد  
الاجر وأخذ الغاصب الاجر منه وأتلفه لاضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجب عليه الضمان

(الثالث فيمن يكون خصما أولا) قال ادفع الى فلان ألفا على أن يضمن لك فدفع وان  
والمدفع اليه حاضر يسمعه فهذا فرض على الأمر وفلان وكيله فان استلمه القابض ضمن وان هلك هلك أمانته وكذا أعطه الفاعل أن

ضامن لك ولو قال أقرضه الفاعلي اني ضامن لك والمدفوع اليه حاضر يسمع فقال نعم ودفع فهو قرض للدافع على القابض والا حرم ضامن ولو قال القابض أعطني الفاعلي ان فلا ناضامن وذلك الرجل حاضر فقال نعم فهو قرض على القابض (١٥٥) والا حرم ضامن \* هب لفلان القاء أو تصدق علي أني ضامن لها

ففعّل وقبضه فلان جاز وصار قرضاً على الآخر كأنه قال أقرضني ألفاً وكن وكيلي في الهبة أو الصدقة من فلان فان قبضه فلان كان ديناً عليه وليس له على الدافع شيء وإن غاب فلان وأدعى المأمور دفعه اليه وقبضه وبرهن على الآخر قبلت بينته وان غاب القابض وكذا ان قال ادفع اليه ألفاً على أن ترجع علي أو قال الموهوب له هب لي ألفاً على أن فلاناً ناضامن له فقال نعم يكون ألف قرضاً على القائل نعم ولو عدم الضمان أو شرط الرجوع بان قال هب لي ألفاً أو هب عني فهو هب لا يرجع والزكوات والكفارات والصدقات الواجبة والمناسك في ظاهر الرواية كصدقة التطوع لا يرجع بلا ضمان أو بشرط الرجوع وفي الأمر بقضاء الدين يرجع بدون ضمان وذكر السرخسي واختاره الصدر انه اذا قال لغيره أنفق علي فأنفق رجوع بلا شرط أو ضمان \* قال القاضي للفقهاء أنفق على القبط على أن يكون ذادياً عليه قال بعض مشايخنا لا حاجة الى قوله على أن يكون ذادياً عليه ومجرد الأمر بالاتفاق يكفي وقوله أنفق على وادى أو على أهلي

وان كان الاجر قائماً كان للمالك بالاجماع كذا في المحيط \* وعن نجيم الدين النسفي عن أستاذة شغل عن رفع عمامة مديونة عن رأسه رهناً بدينه وأعطاه منه ديلاً صغيراً بلف على رأسه وقال اذا جئت بديني أردتها عليك فجاء المديون بدينه وقد هلكت العمامة في يد الآخر قال تهاك هلاك المرهون لا المغصوب لانه أخذها رهناً وتركه غريمه وذاهباً رضاء منه بكونها رهناً كذا في الفتاوى العنانية \* ماتت دابة رجل في دار آخران كان لجلدها قيمة يخرجها صاحب الدار وكيل قبض الدراهم من غريم الموكل وجعلها في مخلاة وعلقها على الحمار فهلك الدراهم لا يضمن لانه صنع بها كما يصنع بحاله كذا في الحاوي \* دابة رجل دخلت في دار غيره فاخرجها على صاحب الدابة لانه لم يملكه شغل دار غيره وكذلك طائر الرجل مات في بئر غيره فاخرج الطائر على صاحب الطائر وليس عليه نزع الماء كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي التفريد في كتاب الغصب اشترى جارية فاستولدها ثم استحققت فالولد حر الاصل وعليه للمولى قيمة الولد هكذا قضى على رضى الله تعالى عنه بحضرة الصمالية وتعتبر قيمة الولد يوم الخصومة ولو مات الولد وترك ميراثاً غيرا له لا يسه ولا يجب عليه للمولى شيء غصب من آخر جارية وباعها من غيره والمشتري لا يعلم بكونها مغصوبة فوطئها المشتري وولدت ولداً وماتت في يده ثم أقام المغصوب منه المينة على أن الجارية جارية فله المالك أن يأخذها المشتري بالعسر أو اختياراً تضمين البائع أو تضمين المشتري وفي المبيعة بيعاً فاسداً اذا وجب العقر ثم هلكت الجارية أو تعذر ردّها لوجه من الوجوه هل على العقر فيه رواية ثانٍ والغصب نظير البيع الفاسد فيكون في الغصب في العسر رواية ثانٍ كذا في التتار خاتمة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل غصب من رجل جارية وغصب آخر من رب الجارية عبداً وتابعا العبد بالجارية وقتها بضامته بلغ المالك فأجازه كان باطلاً ولو كان مالكهم مارجلين فبلغهم ما فاجازاً كان جائزاً وصارت الجارية لصاحب الغلام والغلام لصاحب الجارية وعلى غاصب الغلام ملو لاه وعلى غاصب الجارية قيمة الجارية ملو لاه ولو أذن كل واحد من المالكين في البدء بأن قال صاحب الغلام للذي غصبه اشتريه جارية فلان بغلامي هذا وقال صاحب الجارية لغاصبها اشتريه غلام فلان بجاريتي هذه كان الجواب كذلك رجل غصب من آخر مائة دينار وغصب آخر من ذلك الرجل ألف درهم ثم تباع الغاصبان الدراهم بالدينار وتقبضاً ثم تفرقاً ثم حضر المالك فأجازه جاز كذا في المحيط \* غصب بطيخة وقطع منها شربة لا ينقطع حق مالكها ولو جعلها كلها شربة قطع لزوال اسمها كذا في القنية \* اذا أمر عبد غير مالا باق أو قال له اقتل نفسك ففعل يجب عليه قيمة العبد ولو قال أنفق مال مولد فأنفق لا يضمن كذا في خزنة المفتين \* وسئل عن غصب أرز أو قشراً أو حنطة واتخذها كشكاهل ينقطع به حق المالك قال لا لان العين المغصوب قائم كالزوج شاة وسئلها لا ينقطع حق مالكها كذا في الفصول العبادية \* أدخل أجناساً له في المسجد بغير إذن خادمه وأخذ مقتاحه وجاء سبل فاهلك بسط المسجد يضمن كذا في القنية \* روى عن (١) علي بن الجعد قال سمعت علي بن عاصم قال سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن درهم لرجل ودرهمين لا خراختلطت فصاع درهمان وبقي درهم من الثلاثة لا يعرف من أيهما هو فقال الدرهم الباقي بينهما أثلاثاً فأنفق ابن شبرمة فسأله عنها فقال سألت عنها أبا حنيفة نعم سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى فقال انه قال لك الدرهم الباقي بينهما أثلاثاً فأنفق نعم قال أخطأ أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا نأقول درهم من الدرهمين الضامنين لصاحب الدرهمين بلا شك والدرهم الثاني من الضامنين يحتمل أنه من الدرهمين ويحتمل أنه الدرهم الواحد فالدرهم الباقي بينهما نصفان فاستحسن جوابه جدوا وعدت الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالت له خولفت في المسألة فقال ألقيت ابن شبرمة وقال لك كذا وكذا وكرجوابه بعينه فقلت نعم فقال ان الثلاثة لما اختلطت صارت شركة بينهما

(١) قوله ابن الجعد الذي رأيته في السراج الوهاج ابن أبي الجعد فليحذر اهـ مصححه

أو في بناء دارى وقوله أنفق على سوا وفي الأصل أنفق على ولدى فأنفق له الرجوع بلا شرط \* المأمور بقضاء الدين لو قيل له ادفع الى فلان ألفاً قرضاً ولم يرد على أو قال له الأمر اقض ألفاً لفلان ولم يقل على ولا قال على أني ضامن فدفع ان كان بينهما ملاحظة أو شركة وتفسيره ان

يكون المأمور في السوق بينهما أخذوا عطاء ومواضعة على انه ان جاور سوله يبيع منه أو يقرضه منه فانه يرجع على الآخر اجماعا وكذا لو كان الآخر في عيال المأمور وعلى العكس (١٥٦) فان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة لارجوع وعند الثاني يرجع وهذا اذا لم يقل اقض عني فان قاله يرجع اجماعا \* صادر

السلطان رجلا فقال المطلوب لا تخدع اليه والى أعوانه شيئا فدفع قال الامام السر خسي والمروزي يرجع بلا شرط الرجوع كافي الامر بقضاء دينه والمطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية أصله مفاداة الاسير والعامة على أنه لا يرجع بلا شرط الرجوع \* قال اقض فلا ناديني ألفا فغاب فلان وزعم المأمور القضاء وأنكر الآخر القضاء والدين فبرهن المأمور عليهم يقضي به على الآخر وبالدين على فلان فان حضر فلان وادعى على الآخر الدين لجوده قضاء المأمور لا يسمع كرجل في يده عبد قال هذا فلان اشتريه منه بألف وانقصه ثمنه بخمسة المأمور وادعى الامتثال فأبى الآخر وبرهن عليه المأمور فانه يقضي بالبيع وان غاب البائع فان جحد الغائب بعد حضوره لا يلتفت اليه لان الحاضر خصم عنه لتعلق حقه به ولو أقر الآخر بقضاء دينه لكانه خاف أن الغائب الدائن اذا حضر أنكر قضاءه لئلا يفسد ذلك وان دفع اليه ما قضاه ثم حضر الدائن وأنكر الاستيفاء وأخذ دينه من الآخر رجح الآخر على المأمور بكن أمر

بحيث لا تميز فلصاحب الدرهمين ثلثا كل درهم ولصاحب الدرهم ثلث كل درهم فأى درهم ذهب بحصته فالدرهم الباقي بينهما ثلثا كذا في الجوهرة النيرة \* رجل غصب عبدا فباعه من رجل بخمسمائة الى سنة والعبد معروف للغصوب منه وقال المغصوب منه الغاصب قد اشتريت مني هذا العبد بألف درهم حالة فقبضته مني ثم بعته هذا الرجل بخمسمائة درهم الى سنة وقال الغاصب ما اشتريتك منه قط ولكنك أمرتني فقبضته بخمسمائة درهم الى سنة بأمر لي والعبد قائم عند المشتري فالعبد سالم للمشتري لانهم اتفقوا على صحة شرائه ولا ضمان على الغاصب بسبب الغصب لان تعذرا الرد على المالك كان لمعنى من جهته وهو اقراره ببيعته من الغاصب ويستحق الغاصب بالثمن ما اشترى به فان حلف لاشي عليه وان نكل كان عليه الثمن الذي ادعاه المغصوب منه وان كان العبد قد مات عند المشتري وباقي المسألة يجادلها فقهنا يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان كان الغاصب وهب هذا العبد من رجل وسلم اليه ثم ادعى أنه فعل ذلك بأمر المغصوب منه فقال المغصوب منه بعت منك بألف ثم وهبته فهو على التفصيل الذي قلنا في البيع ولو كان الغاصب ضرب العبد فقتله ثم قال الغاصب ضربت بأمر المالك وقال صاحب العبد لا بل بعتك منك فضررت ملكك نفسك يحلف الغاصب أو لا فان نكل لزمه الثمن وان حلف ضمن القيمة لتعذر الراد على من جهة الغاصب ثم يحلف المالك فان نكل بطلت القيمة وان حلف فله قيمته على الغاصب وهو نظير الهلاك فيما تقدم كذا في المحيط \* سكران لا يعقل نام في الطريق فأخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن وان أخذ ثوبه من تحت رأسه وخاتمته من اصبعه أو كيسه من وسطه أو درهما من كفه ليحفظ ضمن لانه كان محظوظا بصاحبه كذا في الوحيين للكردي \* رجل أقر أنه قطع يد عبدا رجل خطأ وكذبه عاقله المقر في اقراره ثم غصبه رجل من مولا مات عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله في ثلاث سنين وان شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع في ماله حالا ضمن الجاني أقرش يده وهو نصف قيمته في ماله فان ضمن الجاني قيمته باقراره فانه يرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد أقطع في ماله كذا في المحيط \* غصب العبد المديون ومات عنده فلا يرأب المديون مطالبة بقيمة كذا في القنية \* وسئل أبو حامد عن رجل في يده دار ممره هونته غصبها منه غاصب هل له أن يطالب المديون بالدين فقال يتظر ان أبا ح له الانتفاع فغصبت في حالة الانتفاع فله أن يطالبه وان غصبت في غير حالة الانتفاع فهو بمنزلة الهلاك كذا في التتارخانية \* ولو غصب من الذي مسلم أو سرق منه يعاقب المسلم يوم القيامة ومحضمة الذي يوم القيامة أشد قظالمة الكافر أشد من ظلالمة المسلم لان الكافر من أهل النار ابدأو يقع له التخفيف في النار بالظلمات التي له قبل الناس فلا يرجي منه أن يتركها والمسلم يرجي منه العفو واذا خصم الكافر لا وجه أن يعطى ثواب طاعة المؤمن ولا وجه أن يوضع على المؤمن وبال كفره فتعين العقوبة ولهذا قال خصومة الدابة على الأدي أشد من خصومة الأدي على الأدي كذا في الكبرى \* وسئل علي بن أحمد عن زعيم القوم اذا أخذهم ليأخذ منهم أشياء ظلموا فاختفى القوم غير واحد فأخذ منهم ذلك الزعيم تلك الجباية ثم لما ظهر القوم جعل يحيل الرجل على القوم بدلا عما كان أخذ منه قبل ذلك وأخذ منهم ما أخذ منه على وجه الظلم ثم ندم هل عليه رد ما أخذ من القوم فقال نعم كذا في التتارخانية \* لها حنطة ربعية في خاوية وخر بفيقة في أخرى فامرأت أختها أن تدفع الى حراتها الخربقية فأخطأت فدفعها اليه الربعية ثم أرسلت المرأة بنتها مع الحرات لتسقل اليها الحنطة للبذر ففعلت وبذرها فلم تنبت ثم تبين أنها ربعية فاضمن أي السلائع شامت لانها أخطأت الاخت صارت غاصبة والبنت والحرات غاصبات الغاصبة قال رضي الله عنه هذا حسن دقيق يخرج منه كثير من الوقائع كذا في القنية \* وسئل أبو حامد عن مسافر حل أمتعته على سفينة ليذهب الى بلدة ثم مات ومعه ابنه فأخرج الابن تلك الامتعة من تلك السفينة الى سفينة أخرى ليذهب ليسلمها الى سائر الورثة وأخذ طريقا يسلكه الناس

غيره بشراء عبدا في يده فزعم المأمور الشراء وصدقه الآخر ودفع اليه غنمه ثم قدم المالك وزعم عدم البيع وأخذ عبده بعد الخلق يرجع الآخر على المأمور الذي أعطاه \* عبدا في يد رجل قال هو لي وقال رجل هو لفلان اشتريته منه ووقته ثمنه وبرهن يقضي بالعبد



على هذا الحاضر وبضمن النفاذ على الغائب حتى لو حضر وجد لا يلتفت الى انكاره \* فان قلت قضاء الدين ان لم يثبت في حق الدائن لانكاره ينبغي أن يثبت في حق الأمر لا قراره \* قلت قد بطل ذلك بتكذيب القاضي اياه حين قضى عليه (١٥٧) بالدين كالمشتري زعم شرا الدار بالف

والبائع يبعه بالدين ويرهن  
البائع يأخذ الشفعة بالدين  
وكذا كل مشتري هو مقر بالملك  
للبائع لكنه لما استحق  
المبيع بالقضاء للمستحق  
تمسك المشتري من الرجوع  
على البائع بالثمن لكونه  
مكذبا في اقراره بالقضاء هذا  
اذا قضى بالبيئته أما اذا قضى  
باصحاب الحال لا يصير  
مكذبا كالمشتري عبد أقر أن  
البائع أعتقه قبل البيع  
وأنكر البائع وقضى بالثمن  
على المشتري لم يطل اقرار  
المشتري بعتقه حتى نفذ  
عليه وكذا لو ادعى الغريم  
الايفاء أو الإبراء ولم يظفر  
بالبيئته عليه وحلف الدائن  
وقضى عليه بالدين لا يصير  
المدينون مكذبا في دعواه حتى  
لو برهن بعده على مدعاه  
يقبل  
(الرابع فيما يتعلق بقضائه  
وما يطل قضاؤه عليه وما يكون  
قضاه وما لا يكون والقضاء  
بالحجته وعلى الغائب  
وسيفر فصل آخر ان شاء الله  
تعالى لمسائل القضاء على  
الغائب وسؤاله عن السبب  
واليمين المضافة والامضاء)  
(أما الأول) قوله لا أرى لك  
حقا في هذه الدار هذا  
الدعوى لا يكون قضاء ما لم  
يقبل أمضيت أو أنفذت  
عليك القضاء بكذا وكذا  
قوله للدعي عليه سلم هذه

غير الطريق الذي كان الميت على عزم أن يذهب فيه ثم غرقت السفينة ومات الابن وضاعت الامتعة هل  
يضمن الابن نصيب سائر الورثة فقال لا وسئل عنها مرة أخرى فقال ان كان أخرجهما الى سفينة أخرى  
ومضى بهما الى مكان آخر سوى وطن الورثة ضمن كذا في التارخانية \* الجامع الاصغر ادفع هذه القفصة  
الى أحد من الصغارين ليضللها فرفعها الى أحد ونسيه لم يضمن كالدفع الى أحد نسي الوديعة أنما في أي موضع  
ومثله في فتاوى صاعد ادفع هذا الغزل الى نساج ولم يعينه ولم يقل الى من شئت فدفع وهو رب المدفوع اليه  
لا يضمن وهذا بخلاف أمر الموكل للوكيل وكل أحد حيث لا يصح وانما يصح أن لو قال وكل من شئت وكذا  
الخليفة اذا قال الى الولي البدة قلد أحد القضاء لا يصح ولو قال من شئت صح كذا في القنبية \* وسئل يوسف بن  
محمد عن غاصب ندم على ما فعل وأراد أن يرده المال الى صاحبه وقع له اليأس عن وجود صاحبه فتصدق بهذا  
العين هل يجوز للفقير أن يتصدق بهذا العين فقال لا يجوز أن يقبله ولا يجوز له الانتفاع وانما يجب عليه رده الى  
من دفعه اليه قال رضي الله عنه انما أجاب بهذا الجواب زجر الهم كيلا يتساهلوا في أموال الناس أما لو سلك  
الطريق في معرفة المالك فلم يجد محكمه حكم اللقطة قيل له اذا لم يجز الانتفاع به وأراد أن يرده الى الغاصب  
فلم يجد الغاصب وهذا العين يهلك في الصنف ولا يبقى الى أن يجد الغاصب أو يرجع الى الغاصب كيف يفعل  
فقال يسكه حتى يمكنه حتى اذا خاف هلاكه باعه وأمسك منه حتى يرده الى من دفع اليه العين كذا في  
التارخانية \* ولو أجد بدل المصوب ثم رجع لا يصح رجوعه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الملتقط  
\* لومات وترك عينا ودينا وغصبا في أيدي الناس ولم يصل شيء من ذلك الى الورثة فالقياس أن يكون الثواب  
بذلك في الآخرة للورثة لانهم ورثوا منه وفي الاستحسان ان توى الدين وتم التوى قبل الموت فالثواب له لان  
انه توى لا يجري فيه الارث فان توى بعده فالثواب للوارث لانه يجري الارث فيه لقيامه وقت الموت كذا في  
الفتاوى العتائية \* مات من عليه دين نسيه هل يؤاخذ به يوم القيامة ان كان الدين من جهة التجارة يرجي  
أن لا يؤاخذ به وان كان الدين من جهة الغصب يؤاخذ به كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل مات أبوه وعليه  
دين قد نسيه والابن يعلم فانه يؤديه فان نسي الابن حتى مات هو أيضا لا يؤاخذ به في الآخرة كذا في الظهيرية  
\* سرق شيئا من أبيه ثم مات أبوه لم يؤاخذ به في الآخرة لان الدين وهو ضمان المسروق انتقل اليه وأثم  
بالسرقة لانه جنى على المسروق منه كذا في الفتاوى العتائية \* رجل له على رجل دين فتقاضاه فمعه ظمأ  
حتى مات صاحب الدين وانتقل الى الوارث تكلموا فيه قال أكثر المشايخ لا يكون حق الخصومة للأول  
لكن المختار أن الدين للوارث والخصومة في الظلم للمتع للأول لافي الدين اذا الدين انتقل الى الوارث كذا في  
الظهيرية \* رجل له على رجل دين فبلغه أن المدينون قد مات فقال جمعة في حل أو قال وهبته ثم ظهر أنه  
حي ليس للطالب أن يأخذ لانه وهبه منه من غير شرط كذا في فتاوى قاضيان \* رجل له خصم مات ولا  
وارث له يتصدق عن صاحب الحق الميت بمقدار ذلك ليكون وديعة عند الله فيوصل الى خصمائه يوم القيامة  
هكذا في الفتاوى العتائية \* رجل له على امرأة حق فله أن يلازمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان  
هذا ليس بجرام فان هربت ودخلت خلوة دخلها اذا كان يأمن على نفسه ويحفظها بعينه بعد امنها قطع  
مال رجل ظمأ فالأفضل لصاحب المال أن يحلله كذا في خزنة المفتين \* دين لرجل على آخر لا يقدر على  
استيفائه كان ابرأ وخيرا من أن يدعى عليه لان في الأبراء تخليصا من العذاب في الآخرة وكان فيه ثواب كذا  
في الفتاوى الكبرى \* غلط النقاش ونقش في الخاتم اسم غيره ان لم يمكنه اصلاحه ضمنه عند الثاني  
وعند الامام لا يضمن بكل حال كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر رجلا ليجمع له علف الجار ودفع  
اليه الجارين فأخذ من غلب جاريهم فاذهب واسترد منه ثم أحدهما سلم الجارين الى الآخر ورجع ثم ان  
الآخر ساق الجار فهلك فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الشريك الدافع الى الآخر وان شاء ضمن سائق الجار

الدار اليه بعدا قامة البرهان وينبغي أن يقول حكم كرد ما بين محمد وداين مدعى \* وهذا نص على أن أمره لا يكون بمنزلة قضاءه \* وقد كرمين  
الاثمة انه يكون حكما لان أمره الزام وحكم \* وفي كتاب الرجوع عن الشهادات شهدوا بجمال وألزمه القاضي ثم رجعوا ضمنوا لان الزام

القاضي حكمه وهو اختيار بعضهم \* وذكر الحلواني قول القاضي ثبت عندى حكمه وفي الضعفى انه حكم اذا شهد عليه وكذا صح عندى أو ظهر  
أوعلمت \* واختار شمس الأئمة الإوزجندى (١٥٨) لا بد من قوله حكمت أو ما يجرى مجراه ولا يكون قوله ثبت عندى حكما والناطقي أن

لان الاول متباعد الى الآخر والثاني متباعد بالسوق بدون الآخر كذا في جواهر الفتاوى \* وسئل عن  
غصب علوا وسفلا من آخر وخرب العلوقا ذابح على الغاصب أجاب أن المالك بالخيار ان شاء ترك النقص  
على الغاصب وضمنه القيمة وان شاء أخذ النقص وضمنه نقصان البناء كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن  
محمود بن الحسين الاستروشني \* رجل غصب عجولا واستلمه فبيس لبن أمه قال: نفقيه أبو بكر البلخي  
يضمن الغاصب قيمة العجول ونقصان الام لان هلاك الولد أوجب نقصان الام كذا في فتاوى قاضيان \*  
غصب عبد افشده بجبل فقتل العبد نفسه أو مات خنق أنه ضمن الغاصب لانه في ضمانه كذا في الفتاوى  
الكبرى \* رجل باع أو اباع مائة قبل استيفاء الدين ولم يدع وارثا ظاهرا فأخذ السلطان دينونه من الغرماء ثم  
ظهر له وارث كان على الغرماء أداء الدين الى الوارث لانه لما ظهر الوارث ظهر أنه لم يكن للسلطان حق الاخذ  
كذا في فتاوى قاضيان \* وفي تجنيس المنتخب ولواهم دم جدار المبيت فظهر لبيت مال فأخذ القاضي  
فعلم بذلك الظلمة فدفع القاضي اليهم ضمن كذا في التتارخانية \* رجل بعث غلاما صغيرا في حاجته بغير إذن  
أهل الغلام فرأى الغلام علمانا بالعبودية فأنهى اليهم وارثي بسطحي بيت فوقع ومات ضمن الذي بعثه في  
حاجته لانه صار غاصبا بالاستعمال كذا في فتاوى قاضيان \* وسئل شمس الاسلام عن استعمل عبد الغير أو  
جارية الغير فأبى في حالة الاستعمال (قال) فهو ضمن بمنزلة المصوب اذا أبى من يد الغاصب ومن استعمل  
عبدا مشتركا أو جارا مشتركا بين غيره بغير إذن شريكه يصير غاصبا نصيب شريكه \* في أجناس الناطقي  
في استعمال العبد المشترك بغير إذن شريكه روايتان في رواية هشام انه يصير غاصبا وفي رواية ابن رستم عنه انه  
لا يصير غاصبا وفي الدابة يصير غاصبا في الروايتين ركوبا وجلا (ورد في زماننا من بعض البلدان فتوى)  
وصورتها رجل كان يكسر الحطب فجاء غلام رجل وقال أعطني القدوم والحطب حتى أكسر أنا فأبى  
صاحب الحطب ذلك فأخذ الغلام القدوم منه وأخذ الحطب وكسر بعضه وقال اثبت بأخر حتى أكسر  
فأبى صاحب الحطب بحطب آخر فكسره الغلام فأصاب بعض ما يكسر من الحطب عين الغلام وذهبت  
عينه فأبى مشايخ بخاري على أنه لا يكون على صاحب الحطب شيء كذا في الظهيرية \* جماعة في بيت انسان  
أخذوا أحدهم ممرآة ونظروا فيها ودفع الى آخر فنظر فيها ثم ضاعت لم يضمن أحد ولو جرد الاذن في مثله دلالة  
حتى لو كان شيئا يجرى الشئ باستعماله يكون غاصبا رفع قدوم الخار وهو يراه ولم يمتعه فاستعمله وانكسر  
يضمن كذا في القضية \* بعث جارية الى نخاس وأمره ببيعها فبعثها امرأة النخاس في حاجة لها فهربت  
فصاحب الجارية أن يضمن المرأة دون النخاس لان النخاس أجبر مشترك والاجر مشترك لا يضمن عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك دلالة الشيايب كذا في الكبرى \* في فتاوى أبي الليث جارية جاءت الى النخاس  
بغير إذن مولاه وطلبت البيع وذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال النخاس رددته على المولى فالقول قول  
النخاس ولا ضمان عليه ومعنى ذلك أن النخاس لم يأخذ الجارية ومعنى الرد أنه أمرها بالذهاب الى منزل  
المولى وكان النخاس منكرا للفسب أما اذا أخذ النخاس الجارية من الطريق أو ذهب بها من منزل مولاه بغير  
أمره فلا يصدق كذا في المحيط \* ركب دابة الغير لا بد أنه ثم نزل فبانت الصحيح انه لا يضمن على قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى حتى يحتر كهما من موضعها يتحقق الغصب بالنقل هو المختار كذا في الغيانية \* رجل  
قعد على ظهر دابة رجل ولم يحتر كهما ولم يحولها عن موضعها حتى جاء رجل آخر وعقر الدابة فالضمان على الذي  
عقر دون الذي ركب اذا تم هلاك من ركوبه وان كان الذي ركب الدابة بمحدها ومنعهما من صاحبها قبل أن  
تعقر ولم يحتر كهما فآخر وعقرها فلصاحب الدابة أن يضمن أيها شاء وكذا اذا دخل الرجل دار انسان  
وأخذ متاعا وبخده فهو ضامن وان لم يحوله وان لم يحجده فلا ضمان عليه الا أن يهلك بفعله أو يخرج منه  
الدار كذا في فتاوى قاضيان \* ولو دخل دار رجل فأخرج منها أو بافوضه في منزل آخر فضاع فيه

الصحيح أن حكمت ليس  
بشروط وثبت عندى حكم  
\* وذكر صاحب الهداية  
ان قوله درست بشد كثبت  
عندى على الاختلاف  
\* قال الحلواني ثبت عندى  
حكمه وبه نأخذ لكن الاولى  
ان يبين ان الثبوت بماذا  
بالاقرار أم بالينة لخالفه  
الحكم بين طريق الحكمين  
\* أمر القاضي ليس كقضائه  
بدليل ما ذكره الظهيري  
\* وقف على الفقراء فاحتاج  
بعض قسرا به الواقف فامر  
القاضي بان يصرف شيء  
من الوقف اليه فهذا بمنزلة  
الفتوى حتى لو أراد أن  
يصرفه الى فقير آخر صح  
\* ولو حكم أن لا يصرف الا  
الى أقرائه نفذ حكمه دل  
هذا أن أمره ليس بحكم  
\* للقاضي خصوصية مع رجل  
فحكم فيها خليفة القاضي  
له أو عليه اختلاف في نقضه  
\* في المصرف قاضيان ووقع  
الدعوى بين رجلين أراد كل  
أن يذهب الى واحد منهما  
فالعبارة لقاضي المدعى عند  
الثاني وعند محمد رحمه الله  
لقاضي المدعى عليه وعليه  
الفتوى \* وكذا التنازع  
الجندي والبلدي في قضية  
وأراد كل أن يحكم قاضيه  
فالعبارة بقاضي المدعى عليه  
\* ولا يلى قاضي الجندي  
الحكم على البلدي وسوق

العسكر عسكري (في ع في ابطال القضاء) أقر القاضي له بعد القضاء انه حرام له أو أمره بان يشتري له من الثوب  
المقضي عليه يظل القضاء له برهن على أن هذا العين له بالشراء والارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء \* ولو قال ليس هذا بملك

لا يطل (ادعى الحرية) ورهن عليه وقضى بهما ثم قال كذبت في دعوى الحرية لا يطل القضاء لان الحرية حق الناس كافة فلا يلبس ابطالها  
أما الملك حقه فحسب \* قضى في حادثة ثم ظهر رأي بخلافه قال محمد بن قيس القضاء (١٥٩) \* وخالفه الامام الثاني \* بد القاضى أن يرجع

عن قضائه ان كان خطأ يرجع  
ورده وان حقه لغا فيه أمضاه  
وقضى فيما يأتي بما هو عنده  
فان ظهر له نص بخلاف  
قضائه نقضه ثم ان كان في  
حقوق العباد كالطلاق  
والعتاق والقصاص ظهر  
أن الشهود عبيد أو مجذوبون  
في فذف ان قال القاضى  
تعمدت فالضمان في ماله  
وبعز الجناية وان أخطأ  
يضمن الدية \* وفي الطلاق  
والعتاق ترد المرأة والامسك  
الى الزوج والمولى \* وفي  
حقوق الله تعالى كالزنا  
والشرب اذا حذوبان  
الشهود عبيد او قال تعمدت  
الحكم يضمن من ماله الدية  
وفي الخطأ يضمن من بيت  
المال \* هذا اذا ظهر الخطأ  
بالدنية أو باقرار المقضى له أما  
اذا أقر القاضى بذلك لا يثبت  
الخطأ \* كلورجع الشاهد  
عن الشهادة لا يطل القضاء  
\* دفع مال التيسيم الى تاجر  
أو باع ماله لدينه لا عهدة  
على القاضى بل على من  
حصل له القم فان أنكر  
المشتري البيع يقضى  
بعلمه وياخذ منه ثمنه وكذا  
لو باعه أمين القاضى وان  
مات هذا القاضى واستقضى  
غيره فشهد قوم اناسمنا  
القاضى الميت يقول  
استودعت عند فلان كذا  
من مال اليتيم أو بعثت منه  
فانكر الخصم يقبل

الثوب فان كان بين المترين في الحرز تفاوت ضمن والا فلا كذا في الكبرى \* رجل قتل رجلاً في مقارعة  
ومعه مال فضاع المال ضمن المال كذا في العيون وأقضى ظهر الدين المرغى ان لا يضمن وهذا أليق  
بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراجية \* اصطلح مشرك بين اثنين اكل واحد منهم ما فيه  
بقرة دخل أحدهما الاصطبل وشد بقرة صاحبه كيلا تضرب بقرة فتحركت البقرة وتخنقت بالحبل  
ومات لا ضمان عليه اذا لم يتقلاهما من مكان الى مكان آخر كذا في خزائن المفتين \* السلطان اذا أخذ عينا من  
أعيان رجل ورهن عند رجل فهلك عند المترين ان كان المترين طائعا يضمن ويكون للمالك الخيار بين  
تضمن السلطان والمترين ويتقضى على هذا الجاه الذي يقال له (يا بكار) اذا أخذ شيئا رهنا وهو طائع  
يضمن وكذا الصراف اذا كان طائعا فيه يضمن وصار الصراف والجاني مجرورين في الشهادة كذا في المحيط  
\* مهتر حمله اذا أخذ شيئا وهو طائع فيه يضمن فان وقع ورهن عند آخر والمترين طائع فالجواب كما ذكرنا أن  
المالك بالخيار كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى أهل سمرقند اذا أخذ القلنسوة من رأس رجل ووضعها على  
رأس رجل آخر فطرحتها الاخر من رأسه فضاقت فان كانت القلنسوة بغير رأي عين صاحبها وأمكنه رفعها  
وأخذها فلا ضمان على واحد منهما وان كان بخلاف ذلك فصاحب القلنسوة بالخيار ان شاء ضمن الاخذ  
وان شاء ضمن الطارح كذا في الذخيرة \* اذا صلى الرجل فوقع قلنسوته بين يديه ففجهاها رجل ان فجهاها  
ووضعها حيث يتناولها المصلى فسرق لا يضمن لانها تعد في يديه (١) وان فجهاها أكثر من ذلك فضاقت ان  
كانت القلنسوة بغير رأي صاحبها أو ممكنه رفعها من ذلك الموضع لا ضمان على الطارح ولا يضمن كذا في  
الكبرى \* وفي الفتاوى في البيوع سئل أبو بكر عن أخذ من الفقاعي كوزا للشرب الفقاع أو قدحا  
فسقط من يده فأنكسر فلا ضمان عليه كذا في الحاوى \* وفي فتاوى أهل سمرقند رجل تقدم الى خراف  
وأخذ منه غضارة باذنه لينظر فيها فوقع من يده على غضارات أخرى وانكسرت الغضارات فلا ضمان في  
المأخوذة ويجب الضمان في الباقيات كذا في الظهيرية \* شرع في الحمام وأخذ فحجاجة وأعطاهما غيره  
فوقع من يده الثاني وانكسرت فلا ضمان على الأول كذا في المحيط دخل رجل على صاحب الدكان باذنه  
فتعلق بشيء من شيء مما في دكانه ففسقط لا يضمن لكن تأويله اذا لم يكن السقوط بقوله ومده وكذلك اذا أخذ  
شيئا بغير اذنه مما في دكانه لينظر اليه ففسقط لا يضمن ويجب أن يضمن الا اذا أخذ باذنه اما صريحا أو دلالة  
رجل تدخل منزل رجل باذنه وأخذ اناء من بيته بغير اذنه لينظر اليه فوقع من يده فأنكسر فلا ضمان ما لم يجبر  
عنه لانه ما دون فيه دلالة الا يرى أنه لو أخذ كوزا وشرب منه ففسقط من يده وانكسر لا ضمان عليه كذا في  
الكبرى \* في المشتري رجل عنده ودبة لرجل وهي ثياب فجعل المودع فيها ثوبه ثم طلبها صاحب الدبة  
فدفع كلها اليه فضاقت ثوب المودع فصاحب الدبة ضامن له قال ثمة كل من أخذ شيئا على أنه له ولم يكن له  
فهو ضامن كذا في المحيط \* رجل أضاف رجلا فنسى الضيف عنده ثوبا فأتبعه المضيف بالثوب فغصب الثوب  
غاصب في الطريق ان غصب في المدينة فلا ضمان على المضيف وان غصب خارج المدينة فهو ضامن كذا  
في خزائن المفتين \* تعلق رجل برجل وخاصة ففسقط عن المتعلق به شيء فضاقت قالوا يضمن المتعلق قال رضى  
الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقرب من صاحب المال وصاحب المال يراه ويمكنه  
(١) قوله وان فجهاها أكثر من ذلك فضاقت ان كانت القلنسوة الخ: كذا في جميع النسخ وهو مخالف لما في  
المحيط والفصول العمادية من عدم ذكر هذا التفصيل ونص عباراتهم فوقع قلنسوة من رأس المصلى  
فجهاها رجل فان فجهاها حيث يتناولها المصلى لا يضمن وان فجهاها أكثر من ذلك يضمن اهـ وما ذكر في نسخ  
العالم كبرى من التفصيل ذكره في المحيط في مسئلة فتاوى سمرقند المذكورة هنا عن الذخيرة قبل هذه  
المسئلة ففعل الخلل وقع في نقل أصحاب العالم كبرى وتراجع الكبرى اهـ معججه

ويقضى عليه بالمال \* القاضى وكل رجلا يبيع ماله ثم وقع له فيها خصومة لا يصح قضاؤه لو كبله ولا لو كبل وكبله أو جده ومن  
لا تقبل له شهادته والقضاء لنفسه أو على نفسه لا يصح \* ولي الخليفة رجلا قضاء بمسكنه له ولايات وأذن له أن يولى على تلك الولايات فولى عليهم

رجالا ثمان واحد من عمله خاص به فقضى الاعلى للاسفل أو على الاسفل أو قضى الاسفل على الاعلى أو لم يصح لانه بمنزلة الشهادة فكل من يقبل شهادته له وعليه يصح قضاؤه (١٦٠) وعليه القاضى وغيره أو من لا تقبل شهادته للقاضى كأنه مديون الميت فبرهن رجل على أنه وصى هذا المتوفى وقضى به القاضى جاز وإن أوفى القاضى الدين إلى هذا الوصى برئ من الدين وإن رفع إلى قاض آخر خصمه فإن أوفى القاضى إلى هذا الرجل الدين ثم برهن على وصايته وقضى لا يجوز وإن رفع إلى قاض آخر يسطله فإن لم يكن هذا الرجل مختاراً للميت فنصبه القاضى وصياً وأوفى اليه الدين جاز وإن أوفى اليه الدين ثم جعله وصياً لا يجوز وكذلك إذا قضى بأنه أبرأ الميت إن قبل الإيفاء يصح وإن أوفى ثم قضى لا يصح وفي الوكالة إذا غاب الدائن والقاضى مديونه وأدعى رجل الوكالة منه وبرهن وقضى إن قبل إيفاء الدين يجوز قضاؤه وإن بعده لانه عامل لنفسه لا ثبات برأه

(نوع في علمه)

يقضى بعلمه الحادث حال القضاء في ولايته في حقوق العباد بأن شاهد غصباً أو طلاقاً وفي التجريد عن محمد رحمه الله أنه رجع عن هذا وقال لا يقضى بعلمه في الحدود الخالصة كالزنا والشرب لا يقضى به غير أنه لو أتى بسكران يعززه ويقضى في القصاص والقذف بعلمه ولو علم قبل القضاء بجماذنة

أن يأخذ له لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيان \* بعث إلى قصار ليأخذ ثوبه فدفع القصار بالغلط ثوباً آخر وضاع عنه الرسول إن كان ثوب القصار لا يضمن وإن كان ثوب غير ما ملكه بين تضمين القصار والرسول وإيم ماضين لم يرجع على الآخر كذا في الوجيز للكردي \* وسئل أبو بكر عن بعثته إلى ما شئته فركب هوداية إلا أنه فطعت في الطريق قال إن كان بينهما ما تنسأ في أن يفعل في ماله مثل ذلك لم يضمن وإن لم يكن ضمن كذا في الحاوى \* أخذ أحد الشريكين حماراً صاحبه الخاص وطحن به بغير أذنه فأكل الحمار الحنطة في الرعي ومات لم يضمن لوجود الأذن في ذلك دلالة قال رضي الله عنه فلم يجبه بذلك لاعتقاده أن العرف بخلافه لكن عرف بجوابه هذا أنه لا يضمن فيما يوجد الأذن دلالة وإن لم يوجد صريحاً لم يضمن إلا بجمار وله ذلك أو على العكس أو أحد الزوجين بحمار الآخر ومات لا يضمن للأذن دلالة ولو أرسل جارية زوجته في شأن نفسه بغير أذنه أو بقت لا يضمن كذا في القنية \* رزق أنفق فبرهن رجل أن لم يأخذ لا يضمن وإن أخذ ثم تركه فإن كان المالك حاضر الأضمان عليه وإن كان غائباً يضمن وكذلك إذا رآى ما وقع من كم إنسان كذا في الفصول العبادية \* أدخل دابة في دار غيره فأخرجهما صاحب الدار فهلك لا ضمان عليه كذا في خزائن المفتين \* وضع ثوباً في دار رجل فرمى به والمالك غائب ضمن كذا في الحاوى \* والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿كتاب الشفعة \* وهو مشتمل على سبعة عشر باباً﴾

﴿الباب الأول في تفسيرها وشرطها وصفتها وحكمها﴾

أما تفسيرها شرعاً فهو تلك البقعة المشتراة بمثل الثمن الذي قام على المشتري هكذا في محيط السرخسي \* (وأما شرطها فانواع) منها عقد المعاوضة وهو البيع أو ما هو بمعناه فلا تجب الشفعة بما ليس ببيع ولا بمعنى البيع حتى لا تجب بالهبة والصدقة والميراث والوصية لأن الأخذ بالشفعة تلك على المأخوذ منه ما تملك هو فإذا انعدم معنى المعاوضة فلا أخذ للشفيع أما أن يأخذ بالقيمة أو بمجاناً لا سبيل إلى الأول لأن المأخوذ منه لم يملك بالقيمة ولا إلى الثاني لأن الجبر على التبرع ليس بمشروع عما تمتنع الأخذ أصلاً وإن كانت الهبة بشرط العوض فإن تقابضاً وجبت الشفعة وإن قبض أحدهما دون الآخر فلا شفعة عند أصحابنا الثلاثة ولو وهب عقاراً من غير شرط العوض ثم إن الموهوب له عوضه من ذلك داراً فلا شفعة في الدارين لأن في دار الهبة ولا في دار العوض وتجب الشفعة في الدار التي هي بدل الصلح سواء كان الصلح عن الدار عن إقرار أو إنكار أو سكوت وكذلك تجب في الدار المصالح عنها عن إقرار أو ما عن إنكار فلا تجب به الشفعة ولكن الشفيع يقوم مقام المدعي في إقامة الحجج فان أقام البينة أن الدار كانت للمدعي أو حلف المدعي عليه فشكل فله الشفعة وكذلك لا تجب في الدار المصالح عنها عن سكوت لأن الحكم لا يثبت بدون شرطه فلا يثبت مع الشك في وجود شرطه ولو كان بدل الصلح منافع فلا شفعة في الدار المصالح عنها سواء كان الصلح عن إقرار أو إنكار ولو اصطالحا على أن يأخذ المدعي الدار ويعطيه دار أخرى فإن كان الصلح عن إنكار تجب في كل واحدة من الدارين الشفعة بقيمة الأخرى وإن كان عن إقرار لا يصح الصلح ولا تجب الشفعة في الدارين جميعاً لأنهم مأمول المدعي \* (ومنها معاوضة المال بالمال) وعلى هذا يخرج ما إذا صلح عن جنابة وتجب القصاص فيمدون النفس على دار لا تجب ولو صلح عن جنابة وتجب الأرض دون القصاص على دار تجب فيها الشفعة وكذلك لو أعتق عبداً على دار لا تجب الشفعة (ومنها) أن يكون المبيع عقاراً أو ما هو بمعناه فإن كان غير ذلك فلا شفعة فيه عند عامة العلماء سواء كان العقار مما يحتمل القسمة أو لا يحتملها كالجمام والرحى والبئر والنهر والعين والدور والصغار (ومنها) زوال ملك البائع عن المبيع فإذا لم تزل فلا تجب الشفعة كما

من حقوق العباد لا يقضى به وكذا إذا شهد في غير ولايته عند الإمام رحمه الله وفي التجريد كرمحمد مع الإمام \* ولو علم في رستاق مصر يقضى عندهما وعلى قوله اختلفوا سواء كان الرستاق في منشوره أو لا بناء على عدم نفاذ القضاء في القرية والمفازة على قوله ولو علم



الدارسيرا ناله من آية وصاحب البسدادعى كونها له فبرهن الخارج وقضى له ثم ان الاخ للقضى عليه ادعى كونها ميراثا له من آية اى  
المقضى عليه وبرهن يقضى (١٦٢) بنصفها للدعى بهذا لان المقضى عليه لم يذكر كونها ميراثا فاقصر القضاء عليه ولو قاله

ومع ذلك قضى عليه لا يقبل  
دعوى الاخ بعد ولا يتصب  
أحد الورثة خصما عن  
الباقين اذا لم يكن العين في يده  
وفي الصغرى في دعوى الدين  
على الميت وقد أقر المدعى  
ان الميت لم يخلف شيئا يكون  
القضاء عليه قضاء للميت  
والقضاء بالخيرية قضاء على  
الناس كافة والقضاء بالملك  
المطلق قضاء على المدعى  
عليه وعلى من تلقى الملك  
ومن صار مقضيا عليه  
مع دعواه بعده في الآن  
على ابطال القضاء  
نعى على آخر دار بالارث  
هن وقضى له ثم ادعى  
نضى عليه الشراء من  
مورثه أو ادعى الخارج  
الشراء من فلان وبرهن  
نضى له وبرهن المدعى  
عليه على شرائه من فلان  
او من المدعى قبله أو قضى عليه  
بالدابة فبرهن على تساجها  
عنده وفي النوازل حكم  
السلطان بين اثنين لا ينفذ  
والخصاف على أنه ينفذ  
وعليه الفتوى \* قضاء  
القاضى في العقود والفسوخ  
ينفذ ظاهرا وباطنا وفي  
الهبة روايتان وفي الاملاء  
المرسلة ينفذ ظاهرا اجماعا  
وأجمعوا على أن الشهود ولو  
بأنواعهم أو محددين في  
قذف ينفذ ظاهرا وأجمعوا

في التبيين \* ولو تزوجها بغير مهر مسمى ثم باعها داره بغير المثل فحب الشفعة ولو تزوجها على الدار أو على  
مهر مسمى ثم قبضت الدار مهرها فلا شفعة هكذا في خزنة المفتين \* ولو تزوجها على مهر مسمى ثم باعها بذلك  
المهر دارا فحب الشفع فيها الشفعة وكذلك اذا تزوجها على غير مهر وفرض لها القاضى مهرها ثم باعها دارا  
بذلك المفروض فحب الشفع فيها الشفعة هكذا في المحيط \* ولو تزوج امرأه على دار على أن ترد المرأة عليه  
ألفا فلا شفعة في شيء من الدار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما فحب الشفعة في حصة ألف وكذلك  
لو خال المرأة على أن يرد الزوج عليها ألفا فعلى هذا الخلاف كذا في محيط السرخسى \* واذا صالح عن دم عمد  
على دار على أن يرد عليه صاحب الدم ألف درهم فلا شفعة في الدار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند  
أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يأخذ من أجر من أحد عشر جزأ ألف درهم وكذلك الصلح من شجاج  
العمد التي فيها القود وان صالحه من موصيتين أحدهما عمد والآخرى خطأ على دار فلا شفعة فيها في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يأخذ الشفع نصفها بخمسة مائة  
لان موجب موصضة الخطا خمسة مائة درهم كذا في المبسوط \* اذا تزوج امرأه بغير مهر وفرض لها داره  
مهرأ أو قال صالحك على أن أجعلها لك مهرأ أو قال أعطيتك هذه الدار مهرأ فلا شفعة للشفع في هذه  
الفصول كذا في الظهيرية \* رجل تزوج امرأه أو لم يسم لها مهرأ ثم دفع اليها دارا فهذا على وجهين ان قال  
الزوج جعلها مهرأ فلا شفعه فيها وان قال جعلها بمهرأ ففيها الشفعة كذا في الذخيرة \* واذا تزوج الرجل  
بنته وهي صغيرة على دار فطلبها الشفع بالشفعة فسلها الاب له بثن مسمى معلوم بمهر مثلها أو ببقية الدار  
فهذا بيع وللشفع فيها الشفعة وكذلك لو كانت البنت كبيرة فسلت فهو بيع وللشفع فيها الشفعة وان  
صالح من كفالة بنفس رجل على دار فلا شفعة فيها سواء كانت الكفالة بنفس رجل في قصاص أو حدا أو مال  
ففي حكم الشفعة وبطلان الصلح في الكل سواء لو صالح من المال الذي يطلب به فان قال على أن يبرأ فلان من  
المال كله فهو جائز وللشفع فيها الشفعة لان صلح الاجنبي عن الدين على ملكه صحيح كصلح المديون وان قال  
أقبضتكها عنه فالصلح باطل هكذا في المبسوط \* ومن لا تجوز هبته بغير عوض كالأب في مال ابنته وكل كاتب  
والعبد والتاجر اذا وهب بعوض لا يصح ولا تجب الشفعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله  
تعالى يصح وتجب الشفعة كذا في محيط السرخسى \* وان وهب لرجل دارا على أن يهبه الآخر ألف درهم  
شرطا فلا شفعة للشفع فيه ما لم يتباضآن قال قدأ وصيت بداري ببيع فلان بألف درهم ومات الموصى  
فقال الموصى له قبلت فللشفع الشفعة وان قال أو وصيت له بأن يهبه على عوض ألف درهم فهذا أو ماله  
بأمر الهبة بنفسه سواء في الحكم وان وهب نصيبا من دار مسمى بشرط العوض وتباضالم يجوز لم تكن فيه  
الشفعة عندنا وكذلك ان كان الشيوع في العوض فيما يقسم وان وهب دار الرجل على أن يبرئه من دين  
له عليه ولم يسمه وقبض كان للشفع فيها الشفعة وكذلك لو وهبها بشرط الإبراء عما يدعى في هذه الدار  
الآخرى وقبضها فهو مثل ذلك في الاستحقاق بالشفعة هكذا في المبسوط \* رجل اشترى جارية بألف فصالح  
من عيب بها على محمود منه أو اقربا بالعيب على دار فلا شفع الشفعة كذا في الجامع الكبير في باب الشفعة في  
الصلح \* ولو صالحه عن عيب على الدار بعد القبض فالقول للصالح في نقصان العيب كذا في التارخانية  
\* واذا كان لرجل على رجل دين يقر به أو يجمعه فصالحه من ذلك على دار أو اشترى به منه دارا وقبضها  
فالشفع فيها الشفعة فان اختلف هو والشفع في مبلغ ذلك الدين وجنسه فهو بمنزلة اختلاف المشتري  
والشفع في الثمن ولا يلتفت الى قول الذي كان عليه الحق كذا في المبسوط \* دار بين ثلاثة نفر مثلا لاجاء  
رجل وادعى لنفسه في داره أو في داره أحد شركاء الدار على مال على أن يكون نصيب المدعى لهذا المصالح  
خاصة فطلب الشرى كان الاتحان الشفعة فان كان الصلح عن اقرار شرى كاه الدار بأن أقر شرى كاه الدار بما

أنه لو أقر بالطلاق الثلاث ثم أنكر وحلف فقضى به لا يحل وطؤها وهل يشترط في القضاء بالصلح بشهادة  
الزور حضور الشهود وقيل وفي الشراء بغير فاحش لو برهن عليه زورانه بمنزلة الهبة \* قال أنت طالق البتة ونوى واحدة بآية أو



رجعية وقضى القاضي أخذاً بقول علي رضي الله عنه أنه ثلاث نفذ ظاهراً وباطناً إن كان الزوج مجتهداً اتبع رأي القاضي عند محمد  
رجحه الله وعند الثاني رحمه الله أن كان مقضياً عليه يتبع رأي القاضي وان مقضياً له (١٦٣) فأشبهه الامرين حتى لو قضي بالرجعي وهو

يعتقد البائن يأخذ بالبائن  
وان كان عامياً واستغنى فما  
أفتاه المقي فهو كالا جتداد  
عنده وان لا رأى له في  
تقديم بعض الفقهاء ولم  
يستفت أحداً يأخذ بها  
قضى وان اختلف الفقهاء  
في مسألة وقضى قاض  
بقول ثم جاء قاض آخر يرى  
خلافه أمضى الاول وفي  
المنتقى طلقها البتة ونوى  
ثلاثاً أو واحدة بالنسبة  
واختصم الى قاض يراها  
رجعية فقضى بما رأى  
لا يحل له أن يطأها ويجب  
أن يعلم محل الاحتداد  
وبعض أصحابنا لم يعتبر  
خلاف مالك والشافعي  
اعتبروا والخلاف في الصدر  
من العصابة ومن تبعهم  
بعدهم وكذا الامام السغد  
ما يدل على اعتبار خلاف  
الامام الشافعي رحمه الله وان  
لم يكن مختلفاً بين العصابة  
رضي الله عنهم ومثله في آخر  
النسب الكبير قال ولو رأى  
الامام أن يسبى مشركي  
العرب فسلموا وأجاز لان  
مذهب الامام الشافعي  
جواز سبيهم وفي الاقضية  
العبارة في الباب لاشتباه الدليل  
حتى لا يكون على خلاف  
الدليل القطعي للاختلاف  
حتى لو لم يعرب في المسئلة  
خلاف أصلاً ولكن أشبه  
الدليل ولم يخالف الحكم

ادعاء المدعي وصالح مع المدعي واحد منهم على أن يكون نصيب المدعي له خاصة كان لهم الشفعة في ذلك وان  
كان الصلح عن انكار الشريك فلا شفعة وان كان المصلح مقرراً بحق المدعي وأنكر الشريك كان الاخران حقه  
فالقاضي يسأل الشريك المصلح البيعة على ما ادعاء المدعي واذا قام البيعة على ما ادعاء المدعي قبلت بينته  
لانه مشتراً ثبت ملكاً بانه في المشتري حتى يثبت شراؤه واذا قبلت بينته صار الثابت بالبيعة كالثابت بأقرار  
الشريك وهنالك للشريك الاخرين حق الشفعة فههنا كذلك واذا ادعى حقاً في دار ووصله المدعي  
عليه على سكنى دار أخرى فلا شفعة للشفيع في الدار التي وقع الصلح عنها كذا في المحيط \* ولو كان ادعى  
دينياً أو دية أو جرحاً خطأ فصالحه على دار أو حائط من داره للشفيع فيه الشفعة واذا صالح من سكنى  
داراً وصلى له بها أو خدمة عبداً على بيت فلا شفعة فيه واذا ادعى على رجل بالانصالح على أن يضع جذوعه  
على حائطه ويكون له موضعها أبداً أو سنين معلومة ففي القياس هذا جائز لان ما وقع عليه الصلح معلوم عنها  
كان أو منفعة ولكن ترك هذا القياس فقال الصلح باطل ولا شفعة للشفيع فيها وكذلك لو صالحه أن يصرف  
مسيل مائه الى دار لم يكن الجار الدار أن يأخذ مسيل مائه بالشفعة ولو صالحه على طريق محدود معروف  
في دار كان الجار المالصق أن يأخذ ذلك بالشفعة وليس الطريق فيها كسيل الماء لان عين الطريق تلك فيكون  
شريكاً بالطريق ولا يكون شريكاً بوضع الجذوع في الحائط والهراي ومسيل الماء كذا في المبسوط \* وفي  
المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى في الاملاء رجل اشترى داراً واشترط الخيار للشفيع ثلاثاً قال ان قال  
الشفيع أمضيت البيع على أن أخذ بالشفعة فهو على شفعته ولم يذ كر أخذاً للشفعة فلا شفعة له كذا  
في التتارخانية \* ولو باع داره على أن يضمن له الشفيع الثمن عن المشتري والشفيع حاضر فضمن جاز البيع  
ولا شفعة له لان البيع من جهة الشفيع قد تم فلا شفعة له وكذلك لو اشترى المشتري الدار على أن يضمن له  
الشفيع الدرك عن البائع والشفيع حاضر فضمن جاز البيع ولا شفعة له كذا في شرح الطحاوي \* ولو كان  
المشتري بالخيار أبداً لم يكن للشفيع فيها الشفعة فان أبطل المشتري خياره واستوجب البيع قبل مضى  
الايام الثلاثة وجبت الشفعة وكذلك عند مضى الايام الثلاثة كذا في المبسوط \* وان كان المشتري  
شرط الخيار لنفسه شهراً أو ما أشبه ذلك فلا شفعة للشفيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أبطل  
المشتري خياره قبل مضى ثلاثة أيام حتى انقلب البيع صحيحاً وجبت للشفيع الشفعة كذا في المحيط \* وفي  
الفتاوى العتبية ولو باع بخيار ثلاثة أيام ثم زاده ثلاثة أخرى وقد كان الشفيع طالب الشفعة وقت البيع  
أخذها اذا انقضت المدة الاولى واذا ردها أحد الجارين على الاصل أخذها الجار الاخر كذا في  
التتارخانية \* واذا اشترى داراً بعبديعته أو بعدد بعينه وشرط فيه الخيار لاحدهما ان شرط الخيار  
لبائع الدار فلا شفعة للشفيع قبل تمام البيع سواء شرط الخيار في الدار أو في العبد كذا في المحيط \* واذا  
اشترى داراً بعبداً واشترط الخيار للمشتري الدار للشفيع فيه الشفعة فان أخذها من يدهم لم يفتقر  
وجب البيع له فان سلم المشتري البيع وأبطل خياره سلم العبد للبائع فان أبي أن يسلم البيع أخذ عبده ودفع  
قيمة العبد التي أخذها من الشفيع الى البائع ولا يكون أخذ الشفيع الدار بالشفعة اختياراً من المشتري  
واسقطاً لخياره في العبد بخلاف ما اذا باعها المشتري فذلك اختيار منه ولو كانت الدار في يد البائع كان  
للشفيع أن يأخذها منه بقيمة العبد ويسلم العبد للمشتري ولو كانت الدار في يد المشتري فذلك العبد في يد  
البائع انتقض البيع ورد المشتري الدار وللشفيع أن يأخذها بقيمة العرض كذا في المبسوط \* ولو كان  
الخيار لبائع الدار فبيعت داره بجنب الدار للمبيعة فللبائع فيها حق الشفعة فاذا أخذها كان هذا منه نقضاً  
للبيع كذا في المحيط \* واذا كان الخيار للمشتري فبيعت داره بجنب هذه الدار كان له فيها الشفعة فاذا أخذها  
بالشفعة كان هذا منه اجازة للبيع فاذا جاء الشفيع وأخذ منه الدار الاولى بالشفعة لم يكن له على الثانية

النص القطعي بنفذ على العكس لا \* ولو قضي بعدم تلك الكفار مال المسلم بالاعتلاء والاحراز بدرا الحزب لا ينفذ لعدم الخلاف فيه بين  
المتقدمين وان أيسر زوالهم الى معسكرهم الذي في دار الاسلام الى دار الحزب فهو مردود الى مالكة وان قسمه الامام بين عسكر المسلمين فقسمته

مردودة وان رأى الامام أنه علك بالاحراز بعسكرهم قبل الاتصال الى دار الحرب فخمسة وقسم بين الغزاة جازفعله فان رفع الى حاكم اخر لا ينفذه وكذا لو أسلم المشتري كونه أو صاروا (١٦٤) لتأذمة ففرض أن ذلك المتاع لهم ان بالاجتهاد نفذ والا لانه قضاء في فصلين مجتهدين

سبيل لانه انما يتلوهما إلا فلا يصير بها جارا للدار الاخرى من وقت العقد الا أن تكون له دار الى جنبها والدار الثانية سالمة للمشتري لان أخذ الشفعة من يده لا ينفى ملكه من الاصل ولهذا كانت عهدة الشفيع عليه فلا يضمن به انعدام المصنف في حقه حين أخذها بالشفعة كذا في المبسوط \* اذا اشترى دارا ولم يكن رآها ثم بيعت دار بجنبها فأخذها بالشفعة لم يطل خياره في الرواية الصحيحة لان الأخذ بالشفعة دلالة الرضا وخيار الرؤية لا يطل بالرضا دلالة كذا في محيط السرخسي \* واذا اقتسم الشركاء العقار فلا شفعة لدارهم بالقسمة سواء كانت القسمة بقضاء القاضي او غير قضائه كذا في النهاية \* ولا شفعة في الشراء الفاسد سواء كان المشتري بما علك بالقبض أو لا يملك وسواء كان المشتري قبض المشتري أو لم يقبض وهذا اذا وقع البيع فاسدا في الابتداء أما اذا فسده بعد انعقاده صحح الحق الشفيع يبق على حاله الا ترى أن النصرا في اذا اشترى من نصرا في دارا يختم ولم يتقاضا حتى أسلم أو أسلم أحدهما أو قبض الدار ولم يقبض الآخر فان البيع بقصد وللشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة وان فسد البيع المشتري اذا قبض الدار المشتري فاشترى فاسدا حتى صارت ملكا لم يبعث دار أخرى بجنب هذه الدار فله الشفعة فان لم يأخذ الدار الثانية حتى استرد البايع منه ما اشترى لم يكن للمشتري أن يأخذها بالشفعة فان كان المشتري أخذها ثم استرد البايع بحكم الفساد فالأخذ بالشفعة ماض كذا في المحيط \* وان اشترى فاسدا ولم يقبضها حتى يبعث دارا الى جنبها فالبايع أن يأخذ هذه الدار بالشفعة لان الأولى في ملكه بعد فيكون جارا لملكه للدار الاخرى ثم أسلم البايع قبل الحكم بالشفعة بطلت شفيعته ولا شفعة فيها للمشتري لان جواره حدث بعد بيع تلك الدار كذا في المبسوط \* ومن ابتاع دارا فاشترى فاسدا فلا شفعة فيها أما قبل القبض فليبقا ملك البايع فيها وأما بعد القبض فلا حتمال القسح فان بنى فيها يقطع حق البايع في الاسترداد ويجب على المشتري قيمته ويجب للشفيع الشفعة فيها عند أي حنيضة رجه الله تعالى وعندهما لا يقطع حقه في الاسترداد فلا يجب فيها الشفعة وللشفيع أن يأمر المشتري بهدم البناء فان أخذها المشتري مسجدا فعلى هذا الخلاف وقيل يقطع حقه اجساعا كذا في الكافي \* ولو أسلم دارا في مائة قير خنطة وسلمها للشفيع الشفعة ولو لم يسلمها حتى افتقر فابطل السلم والشفعة لانه فسخ ولو تناقضا بعد الاقتراق والتسليم فله به الشفعة لانه ليس بفسخ في حق الشفيع بل بيع جديد كذا في القنية \* رجل أوصى له دارا ولم يعلم حتى يبعث دار بجنبها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولو مات قبل أن يعلم بالوصية ثم يبعث الدار بجنبها فادعى الورثة شفيعته فلهم ذلك لان موته صار بمنزلة قبوله كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو أوصى بعهلة دار لرجل وبرقبته لاخر فبيعته الدار بجنبها فشفيعته صاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي \* سفل لرجل وفوقه علو لغيره باع صاحب السفل سفله فله صاحب العلو الشفعة ولو باع صاحب العلو علوه فلصاحب السفل الشفعة فبعد ذلك ان كان طريق العلو في السفل كان حق الشفعة بسبب الشرية في الطريق وان كان طريق العلو في السكة العظمى كان حق الشفعة بسبب الجوار فان لم يأخذ صاحب العلو السفل بالشفعة حتى انهدم العلو فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى بطل شفيعته وعلى قول محمد رجه الله تعالى لا يطل ولو بيع السفل والعلو منه فمفعلي قيا من قول أبي يوسف رجه الله تعالى لا شفعة لصاحب العلو بناء على أن عنده حق الشفعة بسبب البناء وعند محمد رجه الله تعالى له حق الشفعة لان عنده حق الشفعة بسبب قرار البناء لا بسبب نفس البناء وحق قرار العلو باق كذا في الذخيرة \* وان كان السفل لرجل وعلوه لاخر فبيعته دار بجنبها فالشفعة لهما فان انهدمت الدار قبل أخذ الشفعة فالشفعة لصاحب السفل عند أبي يوسف رجه الله تعالى لقيام ما يستحق به الشفعة وهو الارض ولا شفعة لصاحب العلو لولا ما كان يستحق به الشفعة وقال محمد رجه الله تعالى الشفعة لهما لان حقه قائم أيضا فانه يبنى العلو اذا بنى صاحب السفل سفله وله أن يبنى السفل بنفسه ثم يبنى عليه العلو ويمنع صاحب السفل عن الانتفاع حتى يعطيه حقه كذا في الكافي \* رجلان اشترى دارا وأحدهما شفيعها

الاول أن مال المسلم محل لملك الكافر والثاني ان الاستيلاء يتم قبل الاحراز بدار الحرب بمجرد الاحراز بالعسكر فاشبه القضاء على الغائب بشهادة الناسا ولو قضى بجواز بيع درهم بدرهمين يدا بيد أخذ بقول ابن عباس رضي الله عنهما لا ينفذ لانه لم يوافق فيه أحد من الصحابة رضي الله عنهم فكان مهجورا وفي الصغرى المختلف بين سلف كالمتلف بين محابة رضي الله عنهم دعى لو قضى أن المأذون في بيع لا يكون مأذونا في الانواع أخذ بذهب الشافعي يصير متفقا عليه والقضاء بحمل متروك التسمية عامدا ينفذ عندهما خلافا للثاني \* زنى بأم امرأته ولم يدخل بينهما فخلده القاضي وأخر امرأته ولم يفرق نفذ قضاء وان رأى قاض أن يطله ليس له ذلك وان أبطله ورفع الى الثالث أمضى الاول وان كان نفس القضاء مختلفا فيه فردته الثاني ورفع الى الثالث يمضي الرد ولو قضى بان الثلاث واحدا ولا يقع لا ينفذ ولو قضى بابطال طلاق المكره أو بجواز النكاح بلا شهود نفذ وانما ينفذ القضاء في المجتهدات

إذا علم أنه مجتهد فيه أما إذا لم يعلم لا ينفذ قال السرخسي وهذا شرط اخر وهو أن يصير طائفة فيجري بين يدى القاضي فلا يخصم الى خصم حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ القضاء لانه قسوى وفي السيرمات عن مديرو عتق المدبر ثم جاز رجل وأثبت دينه على

المث فباعه القاضي على ظن أنه عبس ثم علم الحال فالتصا بمطل دل أن القضاء فصل مختلف لعدم العلم بطل قال الصدر رحمه الله وبقي  
بختلاف هذا \* قضى بجواز بيع المستاجر والمهون ينفذ \* باع المذبر وأم المذبر وأم الولد (١٦٥) ثم ارتفع إلى القاضي فاجاز بيعهما ثم

ارتفعوا إلى قاض آخر  
بعضي القضاء إلى أم الولد  
لأنه روى أن علياً رضي الله  
عنه رجع عنه وذكر الصدر  
عن الامام والثاني رحمه  
الله أنه ينفذ القضاء  
وذكر السرخسي فيه  
روايتان والاكثر عدم  
النفاذ وذكر الخفاف أنه  
يتوقف على الامضاء وهو  
الاجمعه وفي التمهة تسي  
مذهبه وقضى برأى غيره  
ثم تذكر رأيه قال الامام  
لا يطل الماضي ويعمل  
بالجاء في الآتي وقال  
الثاني يطل الماضي أيضا  
وهذا فرع على جواز القضاء  
على خلاف رأيه عالم بأمره  
فانه ينفذ عند الامام  
خلافهما وفي شرح الجامع  
لا يكر الرازي أنه لا ينفذ  
في قولهم واذا تسي مذهبه  
وقضى على خلاف مذهبه  
ينفذ عند الامام خلافا  
للثاني ولا رواية عن محمد  
وقيل الخلاف في أنه هل  
يجوز أن يأخذ بمذهب غيره  
عندهما لا وعند محمد له  
الاخذ ولو فوض الى غيره  
ليقضى على وفق مذهبه  
نقد اجامعا وفي الصغرى  
قضى بخلاف رأيه ينفذ  
عند الامام والثاني وعليه  
القنوى ودليل النفاذ  
ما ذكره محمد في كتاب  
الاكراه \* شهد أنه قذف  
امرأته فلانة فلاعن معها

فلاشفعة للشفيع فيما صار للاجنبي لأن شراء الاجنبي لا يتم الا بقبول الشفيع للبيع لنفسه كذا في فتاوى  
قاضيخان \* رجل آجر داره مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستاجر شفيعها فالبيع موقوف في حق  
المستاجر لقيام الاجارة فان أجاز المستاجر البيع نفذ في حقه وكان له الشفعة لوجود سببها وان لم يجز البيع  
لكن طالب الشفعة بطلمت الاجارة كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى أرضا مبدورة فبنت الزرع  
وحصده المشتري ثم حضر الشفيع أخذ الأرض بحصتها فاقبضت الأرض مبدورة فيرجع بحصتها كذا في  
المحيط \* واذا اشترى نخلا ليقطعه فلاشفعة فيه وكذلك اذا اشتراه مطلقا فان اشتراها بأصولها ومواضعها  
من الأرض ففيها الشفعة وكذلك لو اشترى زراعا أو رطبة ليحدها لم يكن في ذلك شفعة وان اشتراها مع  
الأرض وجبت الشفعة في الكل استحسانا وفي القياس لا شفعة في الزرع واذا اشترى أرضا فيها شجر صغار  
فكبرت فأثمرت أو كان فيها زرع فأدرى فلاشفيع أن يأخذ جميع ذلك بالثمن كذا في المبسوط \* اذا اشترى  
البناء ليقطعه فلاشفعة للشفيع فيه فان اشتراه بأصله فلاشفيع فيه الشفعة كذا في الذخيرة \* ولو اشترى  
نصيب البائع من البناء وهو النصف فلاشفعة في هذا والبيع فيه فأسد وكذلك لو كان البناء كله لانسان فباع  
نصفه كذا في المبسوط \* واذا اشترى نخلا ليقطعهها ثم اشترى بعد ذلك الأرض وتولى النخل فيها فلاشفعة  
للشفيع في النخل وكذلك لو اشترى الثمرة ليحدها والبناء ليهدها ثم اشترى الأرض لم تكن للشفيع الشفعة الا  
في الأرض خاصة كذا في المبسوط \* ولو اشترى بيتا ورعى ماء فيه ونهرها ومتاعها فلاشفيع الشفعة  
في البيت وفي جميع ما كان من آلات الرعي المركبة ببيت الرعي لأنها تابعة لبيت الرعي وعلى هذا اذا اشترى  
الجماع فلاشفيع أن يأخذ بالشفعة الجماع مع آلاتها المركبة من القدر وغيره ولا يأخذ ما كان من اربلا  
للبيت في المسئلة الاولى والجماع في المسئلة الثانية الا لجزء الاعلى من الرعي فانه يأخذ بالشفعة استحسانا  
وان لم يكن ضرر كما كذا في الظهيرية \* ولو اشترى أجرة فيها قصب وسمك يؤخذ بغير صيد أخذ الأجرة  
والقصب بالشفعة ولم يأخذ السمك واذا اشترى عيناً أو نهر أو بئر بأصلها فلاشفيع فيها الشفعة وكذلك  
ان كانت عين قبرا أو نطا أو موضع ملح أخذ جميع ذلك بالشفعة لوجود الاتصال معنى الآن يكون المشتري قد  
حل ذلك من موضعه فلا يأخذ ما حل منه كذا في المبسوط \* وفي التفريد للشفيع أن يأخذ ما دخل  
في البناء والكسيف وكل شيء أما الظلة ان كان مفتوحها في الدار فعندها تدخل وعند أي حنيفة رحمه الله  
تعالى على التفصيل ان قال بكل حق هو لها تدخل والا فلا والتمر والشجر والزروع لا يدخل الا بالشرط  
والقياس أن يدخل الثمر من غير ذلك كذا في التتارخانية \* اشترى كرم وله شفع غائب فأثمرت  
الاشجار فاعلم المشتري ثم حضر الشفيع الغائب وأخذ الكرم بالشفعة فان كانت الاشجار وقت قبض  
المشتري ذات ورد ولم يبدأ الطلع من الورود لا يسقط شيء من الثمن وان كان قد بدأ الطلع وقت قبض المشتري  
الكرم يسقط بقدر ذلك ويعتبر بقرنته يوم قبض المشتري الكرم كذا في الذخيرة وان كان المشتري أرضا  
فيها زرع لاقمة له فادرك الزرع وحصده المشتري ثم جاء الشفيع وأخذ الأرض لا يسقط شيء من ذلك الثمن  
كذا في محيط السرخسي \* المكاتب اذا باع أو اشترى دارا أو مولى شفيعها فله أن يأخذ بالشفعة سواء كان  
عليه دين أو لم يكن كذا في البدائع \* ولو باع المولى دارا ومكاتبه شفيعها كان له الشفعة  
كذا في التتارخانية \*

### الباب الثاني في بيان مراتب الشفعة

أسباب الشفعة اذا اجتمعت يراعى فيها الترتيب فيقدم الاقوى فالاقوى فيقدم الشريك (١) على الخليلط  
(١) قوله على الخليلط هو الذي قاسم وبقي له حصة في الطريق أو في الشرب والشريك هو الذي لم يقاسم  
كذا في الخلاصة اه نقله مصححه

بلا اكراه القاضي وحسبه والقاضي فرق بينهما ثم بان الشهود عبيد اصح القضاء بالتفريق لانه لما قال أشهد في اصادق فيما ربيتها من  
الزنا صاومتي بالقذف فاذا لا عن بعده ثلاثا فقد حصل القضاء في محل الاجتهاد لان من العلماء من جوز التفريق بعد الثلاث وبه بقي وفي

شرح عصام أنه لا ينفذ فانه قال اذا قضى في دعوى المال بشاهدين محدودين في قذف ثمان يرد القضاء بأخذ المال من المدعى قال شمس الأئمة ظاهر المذهب (١٦٦) عدم النفاذ وعليه الفتوى وعن الثاني النفاذ (قلت) وما ذكر من المحدود أراد به قبل التوبة

وأما بعد التوبة ينفذ قضاؤه ولا عليك القاضي الثاني ابطاله أما اذا كان القاضي محدودا في قذف وقضى فرفع الى آخر ان كان لا يراه أبطله وان كان يراه أمضاه نفذ بالامضاء وقضاء العبد والكافر ولو كاتبا والصبي لا يجوز وان أمضاه قاض آخر وقضاء المرأة جائز في غير الحدود والقصاص وان قضى فيها يجوز بالامضاء وليس لغيره الابطال \* وذكر الخصاص قضي زمانا ثم علم أنه عبس أو كافر ذمي أو محدود أو فاسق أو مرتش لا ينفذ شيء من قضاياه اجماعا جمع الخصاص بين المرتشي والكافر وهذا رواية \* قضى بشهادة الزوج لزوجته أو يكون الخلع فسخا نفذ ولو لا امرأته لا اذا أمضاه آخر وليس لاحد الابطال بعد الامضاء \* القاضي اذا نصب مسخرا لا يجوز قضاؤه عليه وأشار بكر رحمه الله أنه يجوز فانه قال ادعى الحاضر على رجل ذكر أنه غريم الغائب وأنه وكيل الغائب بكل حق له على كل من كان وأنكر المدعي عليه الوكالة فيه من عليه بقضي بالوكالة وقوله ذكر أنه غريم الغائب ولم يقل هو غريم الغائب دليل على ما ذكرنا قال الصمد رحمه

والخليط على الجارفان سلم الشريك وجبت الشفعة للخليط وانما اجمع خليطان يقدم الاخص ثم الاعم وان سلم الخليط وجبت الجار وهذا جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح لان كل واحد من هذه الاشياء الثلاثة سبب صالح للاستحقاق الا أنه يرجح البعض على البعض لقوته في التأثير فاذا سلم الشريك تصقت شركته بالعدم ويجعل كأنهم لم تكن فيراعى الترتيب في الباقي كما لو اجمع الخليط والجوار ابتداء وبين هذا دارين رجلين في سكة غير نافذة طريقهما من هذه السكة باع أحدهما نصيبه فالشفعة لشريكه فان سلم فالشفعة لاهل السكة كلهم يستوي فيها الملاصق وغير الملاصق لانهم كلهم خلطوا في الطريق فان سلموا فالشفعة للجار الملاصق ولو انشعبت من هذه السكة سكة أخرى غير نافذة فبيعت دار فيها فالشفعة لاهل هذه السكة خاصة لان خلطة أهل هذه السكة أخص من خلطة أهل السكة العليا وان بيعت دار في السكة العليا فالشفعة لاهل السكة العليا وأهل السكة السفلى لان خلطهم في السكة العليا سواء وقال محمد رحمه الله تعالى أهل الدرب يستحقون الشفعة بالطريق ان كان ملكهم أو كان فناء غير مملوك وان كانت السكة نافذة فبيعت دار فيها فالشفعة للجار الملاصق وكذلك داران بينهما طريق نافذة غير مملوك فبيعت احدهما فلا شفعة للجار الملاصق وان كان مملوكا فله في حكم غير النافذ والطريق النافذ الذي لا يستحق به الشفعة ما لا يملك أهله سده وعلى هذا يخرج النهر اذا كان صغيرا تنسق منه أرضون معدودة أو كروم معدودة فبيعت أرض منها أو كرم ان كان الشريك كلهم شفعاء يستوي الملاصق وغير الملاصق وان كان النهر كبيرا فالشفعة للجار الملاصق واختلف في الحد الفاصل بين الصغير والكبير قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان تجري فيه السفن فهو كبير وان كان لا تجري فهو صغير وهكذا في البدائع \* قال الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني أراد بالسفن ههنا الشرايات التي هي أصغر السفن كذا في الذخيرة \* ولوزع من هذا النهر نهر آخر فيه أرضون أو بساتين أو كروم فبيعت أرض أو بستان شربه من هذا النهر النازع فأهل هذا النهر أحق بالشفعة من النهر الكبير ولو بيعت أرض على النهر الكبير كان أهله وأهل النهر النازع في الشفعة سواء لاستوائهم في الشرب هكذا في البدائع \* وان كان فناء منفرج عن الطريق الاعظم أو زقاق أو درب غير نافذ فيه دور فبيعت دار منها فأصحاب الدور شفعاء جميعا قال الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى هذا اذا كان الفناء مربعا فاما اذا كان مدورا فالشفعة للجار الملاصق كذا في الظهيرية \* بيت في دار في سكة غير نافذة والبيت لاشنين والدار لقوم فباع أحد الشر يكتن نصيبه من البيت فالشفعة أولا للشريك في البيت فان سلم فلشريك الدار فان سلم فلاهل السكة الكل في ذلك على السواء فان سلموا فالجار الملاصق وهو الذي على ظهر هذه الدار وباب داره في سكة أخرى في شرح أدب القاضي للخصاص في باب الشفعة فان كان لهذه الدار التي هذا البيت هو فيها جيران ملازقون فالنهي هو ملازق هذا البيت المبيع والذي هو ملازق لا أقصى الدار لهذا البيت في الشفعة على السواء كذا في المحيط \* دارين شريكين في سكة غير نافذة باع أحد الشر يكتن نصيبه من الدار من انسان فالشفعة أولا للشريك في الدار فان سلم فلاهل السكة الكل في ذلك على السواء فان سلموا فالجار الملاصق الذي يكون ظهر هذه الدار الى داره وباب تلك الدار في سكة أخرى في أدب القاضي للخصاص ثم الجار الذي هو مؤخر عن الشريك في الطريق هو الذي لا يكون شريكا في الأرض التي هي تحت الحائط الذي هو مشترك بينهما أما اذا كان شريكا فيه لا يكون مؤخر ابل يكون مقدما وصورة ذلك أن تكون أرض بين اثنين غير مقسومة بنيا في وسطها حائطان ثم اقتسما الباقي فيكون الحائط وماتحت الحائط من الأرض مشتركا بينهما فكان هذا الجار شريكا في بعض المبيع أما اذا اقتسما الأرض وخطا خطا في وسطها ثم أعطى كل منهما شيئا حتى بنيا حائطا فكل منهما جار لصاحبه في الأرض شريك في البناء لا غير والشركة في البناء لا توجب الشفعة

الله هذا محمول على انه يعلم أنه مسخر حتى لو علم لا يثبت الوكالة وذكر شمس الأئمة اختصم رجلان عند القاضي وذكر

وكل أحدهما ابن القاضي أو من لا تجوز شهادته له فقه في الوكيل هذا لا يجوز وان قضى عليه يجوز وان كان القاضي وصي اليتيم لم يجوز قضاؤه

في كتاب النكاح أنه لا ينفذ وان أمضى هذا الحكم قاضا خروا الصحيح أنه لا ينفذ لانه مجاز في الدعوى والشهادة والقضاء في مجموع النوازل في مسئلة العجز عن الاتفاق (١٧٠) لو كتب القاضي الى عالم يرى التفريق ففرق بينهما يصح وقد ذكرنا عن عطاء بن حزم أن الاب

كل الشفعة التي تتعلق بهذه الدار (١) لم تبطل شفعة الغائب كذا قاله محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في البدائع \* دار ورثتها جماعة عن أبيهم مات بعض ولد أبيهم وترك نصيبه ميراثا بين ورثته وهم ثلاثة بنين فباع أحدهم نصيبه منها فشر كؤفه ميراث أبيهم وهم أبناء الميت الثاني وشر كاء الاب وهم أولاد الميت الاول شفعاه فيها ليس بعضهم أولى من البعض كذا في المحيط \* الحسن بن زياد قوم وورثوا دارا فيها منازل واقتسموها فأصاب كل واحد منهم منزل فرفعوا فيما بينهم الطريق فباع بعض من صار له منزل منزله وسلم الذين لهم المنازل في الدار الشفعة كان للجار الشفعة اذا كان لزيق المنزل الذي يبيع وان كان لزيق الطريق الذي بينهم وليس بلزيق المنزل كان له أن يأخذ المنزل بطريقه بالشفعة وان لم يكن لزيق الطريق ولا لزيق الطريق الذي بينهم وكان لزيق منزل آخر من الدار فلا شفعة فهذه المسألة دليل على أن الشفعة كما تجب لجيران المبيع تجب لجيران حق المبيع أيضا كذا في الخيرة \* وفي كتاب الشرب لابي عمرو الطبري دار فيها ثلاثة أبنان وكل بيت لرجل على حدة وطريق كل بيت في هذه الدار وطريق هذه الدار في دار أخرى وطريق تلك الدار في سكة غـير نافذة يبيع بيت من البيوت التي في الدار الداخلة كان صاحب البيت أولى بالشفعة من صاحب الدار الخارجة فان سلم الشفعة فالشفعة لصاحب الدار الخارجة فان سلم هو أيضا فالشفعة لأهل السكة \* أرض بين قوم اقتسموها بينهم ورفعوا طريقا بينهم وجه لوجه نافذة ثم بنوا دورا عينة ويسر وجه لوجه أبواب الدور شارعة الى السكة فباع بعضهم دارا فالشفعة بينهم سواء وان قالوا وجه ملنا هاطريقا للمسلمين فكذلك الجواب أيضا قال الصدر الشهيد هو المختار كذا في المحيط \* ولو أن رجلا اشتري دارا في سكة غير نافذة ثم اشتري دارا أخرى في تلك السكة كان لأهل السكة أن يأخذوا الاولى بالشفعة لان المشتري لم يكن شفعيا وقت الشراء الاول ثم صار هو شفيعا مع أهل السكة في الدار الثانية كذا في الظهيرية \* دار بين ثلاثة نفر فاشتري رجل نصيبهم واحدا بعد واحد فلجأ رجل أن يأخذ الثلث الاول وليس له على الثلثين الباقيين سبيل ولو كانت الدارين أربعة نفر فاشتري رجل نصيب الثلاثة واحد بعد واحد والرابع غائب ثم حضر فله أن يأخذ نصيب الاول وهو في نصيب الآخر ين شريكه ولو اشترى أحد الاربع نصيب الاثنين واحد بعد واحد ثم حضر الرابع كان شريكا في النصيبين جميعا كذا في محيط السرخسي \* وفي الهار وفي دارين ثلاثة نفر اشترى رجل نصيب أحدهم ثم جاء رجل آخر اشترى نصيب آخر ثم جاء الثالث الذي لم يبيع نصيبه كان له أن يأخذ النصيبين جميعا بالشفعة فان لم يحضر الثالث حتى جاء المشتري الاول الى المشتري الثاني فطلب منه الشفعة كان له ذلك ويقضى له بها فيصير له النصيبان جميعا فان جاء الثالث بعد ذلك وكان غائبا وطلب الشفعة أخذ جميع ما اشتراه الاول ونصف ما اشتراه الثاني ولو لم يقض القاضي للمشتري الاول بما اشتراه الثاني قضى للثالث بالنصيبين جميعا كذا في المحيط \* لرجل مسيل ماء في دار يبيع كانت له الشفعة بالجوار لا بالشركة وليس المسيل كالشرب كذا في التتارخانية \* واذا كان نهر لرجل في أرض لرجل عليه رحي ماء في بيت فباع صاحب النهر والنهر والرحي والبيت فطلب صاحب الارض الشفعة في ذلك كله فله الشفعة وان كان بين أرضه وبين موضع الرحي أرض لرجل وكان جانب النهر الآخر لرجل آخر فطلب الشفعة فلهما أن يأخذ ذلك بالشفعة لانهم سواء في الجوار الى النهر وان كان بعضهم أقرب الى الرحي كذا في المبسوط \* نهر كبير كدج له يجري لقوم منه نهر صغير فصار تشرب أراضيه من هذا النهر الصغير فباع رجل من أهل هذا النهر الصغير أرضه بشر بها كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الأرض بالشفعة أقصاهم وأدناهم فيها سواء فان كانت مع الأرض التي بيعت قطعة أخرى لريقه بهذه الأرض المبيعة وشرب هذه القطعة من النهر الكبير فلا شفعة لصاحب القطعة مع الذين شربهم من النهر الصغير وفي كتاب هلال البصري في نهر ملتبس يبيع فيه أرضون

(١) قوله لم تبطل شفعة الغائب لان هذا قضاء على الغائب كذا علة في محيط السرخسي اهـ معجبه

زوج الصغيرة من رجل وغاب الزوج غيبة منقطعة والتزوج كان بشهادة الفسقة للقاضي أن يبعث الى من يفرق وكذا للقاضي أن يفرق وان لم يكن مذهبه وكذا في النكاح بغير ولي الى آخر ما ذكرنا في النكاح وفي الفصول غاب عن زوجته ومتركها بلا نفقة فكاتب القاضي الى عالم يرى التفريق بالعجز عن النفقة وثبت عنده عجزه وفرق يصح وان كان له هنا عقار ومتاع وأملاك اذالم يكن من جنس النفقة \* قالت في محفل هذا زوجي وقال هذه امرأتى اختلف في انعقاد النكاح فلو قضى بالنكاح صار متفقا \* قضى بجواز منزلة الابن والاب لا يجوز عند الشافعي لانهم منصوص عليها في الكتاب وعند محمد ينفذ وما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ما موقوفا ومرفوعا لحرام لا يحرم الحلال يؤيد قول محمد \* وفي فوائد القاضي قضى بجواز نكاح التي زنى بامها او بينتها نفذ عند محمد خلافا للثاني \* قضى بجواز نكاح الموقت كما هو مذهب زفر رحمه الله تعالى من ابطال الوقت والتأيد يصح \* ولو قضى بجواز متعة النساء لا يجوز \* قضى برदनكاح

امرأة تبعيب عى أو حنون كما هو مذهب عمر رضي الله عنه أن المرأة ترتد بالعبوب الخمسة نفذ ولورثت الزوج واحد من خلف هذه العيوب وقضى به كما هو رأي محمد ينفذ \* قضاء القاضي بسقوط المهر بعدم النكاح لا لباطل ولا بالانكاح ولا ينفذ وكذا لو قضى بان العنين

ابن أبي ليلى والشافعي وقضى القاضي به ومنعه عن طلب البدل بنقد اتفاق الروايات وذكر في شرح الطحاوي اذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالفتوى ثم بان أنه على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد بن جرير الله وقال الثاني ليس له أن ينقضه



عندما كان عارفاً بوجوه

الجمعة انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد من اجتهاد لا عن الامام النفاذ ولو لا عن اجتهاد وما يفعله قضاة الرمان من تقليد الشافعي في الامين

المضافه وسبع المدبر ومثاله ان كان التقليد للحكم بطلان الدين ويجوز بيع المدبر من لا يرى ذلك كان المسئلة على اختلاف وحكم الشافعي المذهب تحكم المقلد بنفسه وان كان التقليد للحكم من يرى ذلك كان جواز الحكم من شافعي (١٦٩) المذهب بالاتفاق لا يرى أن السلف كانوا يتقلدون من اخطأوا

العباسية ويرون ما يحكون به على رأيهم نافذا وان على خلاف رأي اخطأوا لانهم كانوا على مذهب ابن عباس رضى الله عنهم ما ذكره في المحمود كرهه الدين أن قضاء شافعي المذهب المفوض اليه الحكم بنفسه المين المضافة انما يجوز اذا كان المفوض يرى ذلك بان قال لاح الى اجتماع ذلك أما اذا كان لا يرى لا يصح وكذا قاله عبد الواحد الشيباني وعل وقال لو فعل المفوض ذلك لا يصح فكيف يصح تفويضه وقال غيره هذا احتياط والصحيح أنه ينفذون كان لا يرى ذلك وفي شرح أدب القاضي ما ينفذ لو فعله القاضي ينفذ اذا فوضه عند الامام وبه يقتضى فلي هذا اذا فوض الى شافعي المذهب ابطال الدين المضافة ينفذ وعليه عمل القضاة ولا يصح كون المسئلة بمجتهد فيها بوقوع الاختلاف فيها كذلك يصير مجتهدا بوقوع الاختلاف في مثلها وذكر القاضي ظهير الدين في مسئلة الم عن النفقة أن المجتهد ثبت بشهادة الشهود فاف كان القاضي شافعيما يحق بتفريقه وان حنفيا لا يقضى الا اذا اجتهد ووقع اجتهاد عليه فان قضى مخالف الرأيه

والمعوجة والمستقيمة كذا في الملقط \* سكة غير نافذة فيها عطف مدور يربط العطف الذي يقال له بالفارسية (خم كرد) وفي العطف منازل فباع رجل منزلا في أعلى السكة أو أسفلها أو في العطف فالشفعة لجميع الشركاء وان كان العطف مريعا بأن تكون سكة مدودة في كل جانب منها زققة وفي السكة دور وفي الزققتين دور فباع رجل في العطف منزلا فالشفعة لأصحاب العطف دون أصحاب السكة ولو باع رجل في السكة دارا كانوا فيها جميعا شركاء في الشفعة والحاصل أن بالعطف المدور لا تصير السكة في حكم السكتين ألا يرى أن هيأت الدور في هذا العطف لا تتغير فكانت سكة واحدة أما العطف المربع يصير في حكم سكة أخرى ألا يرى أن هيأت الدور في هذا العطف تتغير فيصير بمنزلة سكة في سكة كذا في الذخيرة \* سكة نذهب طولاً وفي أسفلها سكة أخرى غير نافذة بينهم ما حاجر درب ولا حق لاهل السكة الأولى فيها بيعت دار من السكة العليا فلا لاهل السفلى الشفعة اشركتهم ولو بيعت من السفلى فالشفعة لاهلها خاصة وكذلك اذا كان فيها زائفة كذا في القنية \* في المنتقى ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في درب فيه زائفة مستندية لجميع الدرب بيعت دار في هذه الزائفة التي عليها الدرب فهم شركاء في الشفعة واذا كان درب مستطيل فيه زائفة ليست على ما وصفت لك ولكنها تشبه السكة فاهل تلك الزائفة شركاء في دورهم ولا يشركهم أهل الدرب في الشفعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ذلك كله سواء وهم شركاء في زائعتهم دون أهل الدرب كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى بيتان من دار الى جنب داره وفتح باباً الى داره ثم باع هذا البيت وحده فجاء جاره هذا الرجل وطلب هذا البيت بالشفعة قال ان كان سد باب هذا البيت من تلك الدار وفتح في هذه الدار حتى عدا البيت من هذه الدار فله الشفعة فيه وفي الشفعة للحسن بن زياد سكة غير نافذة فيها عطفة منفردة نفذت هذه العطفة من جانب آخر الى هذه السكة التي فيها العطفة فبيعت دار في هذه العطفة فلا شفعة فيها الا لمن داره ليق الدار لمبيعة ولو لم تنفذ هذه العطفة الى السكة كانت الشفعة لجميع أهل هذه العطفة فان سلوا الشفعة ليس لاهل السكة الشفعة فيها كذا في المحيط \* دار بيعت ولها بابان في زقاقين ينظران كانت في الاصل دارين باب احدهما في زقاق وباب الاخرى في زقاق آخر فاشترى اهما رجل واحد ورفع الحائط بينهما حتى صارت كاهادار واحدة فله كل زقاق أن يأخذ الجانب الذي يليه وان كانت في الاصل دار واحدة ولها بابان فالشفعة لاهل الزقاقين في جميع الدار بالسوية ونظير هذا الزقاق اذا كان في أسفلها زقاق آخر الى جميع الجانب الآخر فرفع الحائط بينهما حتى صار الكل سكة واحدة كان لاهل كل زقاق شفعة في الزقاق الذي لهم خاصة ولا شفعة لهم في الجانب الاخر وكذا سكة غير نافذة رفع الحائط من أسفلها حتى صارت نافذة فهم فيها شركاء كذا في محيط السرخسي \* وفي آخر شفعة الاصل دار فيها حجر وحجرة منها بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من الحجر فهذه على وجهين ان كانت الحجر مقسومة بينهما فالشفعة للشركاء في طريق الدار لا للشريك في الحجر فان سلم شركاء الطريق في الدار الشفعة كانت الشفعة للحجار الملازم بالدار كذا في المحيط \* واذا اشترى قوم أرضاً فاقسموها دوراً وتركوها من سكة ممشى لهم وهي سكة مدودة غير نافذة فبيعت دار من أقصاها فهم جميعا شركاء في شفعتها ومن كانت داره أسفل من الدار المبيعة أو أعلى في الشفعة هنا سواء وكذلك ان كانوا ورثوا الدور عن آبائهم كذلك ولا يعرفون كيف كان أصلها فهذا الاول سواء كذا في المبسوط في باب الشفعة في البناء وغيره \* واذا اشترى بيتان من دار علوه لا تحوط طريق البيت الذي اشترى في دار أخرى فاعلم الشفعة للذي في داره الطريق فان سلم صاحب الدار في بيت ذلك صاحب العلو الشفعة بالجوار كذا في المبسوط في باب الشفعة بالعرض \* واذا كان للدار جاران أحدهما غائب والاخر حاضر فاصم الحاضر الى قاض لا يرى الشفعة بالجوار فأبطل شفعتها ثم حضر الغائب فخاصمه الى قاض يرى الشفعة بالجوار قضى له بجميع الدار ولو كان القاضي الاول قد قال أبطلت

(٢٢ - فتاوى خامس) بلا اجتهاد فيه روايتان وان أمر شافعي المذهب فقضى بالتفريق ينفذ اذا الميراث الا حرموا المأمورين الزوج غائباً وبرهنت على أنه عاجز عن النفقة وقضى شافعي المذهب بالتفريق جاز عند مشايخ سمرقند لانه قضى في فصلين مختلفين والصحيح ما قدمناه

لا يؤجل بطل ويؤجل \* راجعها بالرضاها فاقضى القاضي بمذهب الشافعي أن الرجعة لا تصح قبل أن ينفذ قضاءه لأنه خلاف قوله تعالى  
وبعوا لمن أحق بردهن \* قضى ببطلان الطلاق قبل النكاح أو بإسليم في الحيوان صح (١٧١) \* طلقها ثلاثا وهي حلي أو قبل الدخول  
أو ثلاثا بكلمة واحدة أو في

طهر جامع فقضى ببطلان  
الايقاع لا ينفذ \* وفي أدب  
القاضي شافعي المذهب  
ادعى عند الخنفي الشفعة  
بالحوار قبل لا يقضى وقيل  
يقضى له كما إذا ترفع أحد  
الزوجين الذميين إلى  
القاضي بأنه محرم الآخر  
فطلب الفرقة لا يقضى  
عند الامام خلافهما الا اذا  
ترافعا واذا قضى بقضى  
بما هو الحق عنده وفيه  
إشارة إلى كثير من المسائل  
ففي كل موضع تحاكم  
الشافعي إلى القاضي لحنفي  
يقضى القاضي بمذهبه  
لا بمذهب المذني أو المذني  
عليه وقيل وهو اختيار  
الحلواني أن القاضي يسأل  
المذني أتعقد هذا ان  
قال نعم قضى له والا لا قال  
الحلواني وهذا أعدل  
الا فويل \* قضى ببطلان  
طلاق السكران أو المكره  
أو بإسقاط العدة كجهو  
مذهب زفر رحمه الله بأن  
طلقها بعد الدخول ثم تزوجها  
هذا الرجل ثم طلقها قبل  
الدخول فتزوجها الأول  
قبل انقضاء العدة وحكم به  
الحاكم نفذ قضاؤه لأن  
للاجماع فيه مسانعا قال الله  
تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا  
نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن  
الآية وذكر الحلواني رحمه

خلف الالتواء أو قبله فان كان الالتواء تبريع فهو كغيره من فتكون الشفعة للشركاء في الشرب إلى موضع  
الالتواء خاصة فان سلموا فهو للباقين من أهل النهر وان كان الالتواء باستدارة وانحراف كانت الشفعة لهم  
جميعا وجعلوا كغير الواحد في المشتق ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى نهر بين قوم ولهم عليه أرضون  
وبسنتين شربهما من ذلك النهر وهم شركاء فيه فلمهم الشفعة فيما يبيع من هذه الاراضي والبساتين فان اتخذوا  
من تلك الارضين والبساتين دورا واستغنوا عن ذلك الماء فإنه لا شفعة بينهم الا بالحوار بمنزلة دورا لا مزارع  
وان بقي من هذه الارضين ما يزرع وبقي من هذه البساتين ما يحتاج إلى السقي فهم شركاء في الشرب على حالهم  
وشركاء في الشفعة كذا في المحيط \* نهر فيه شرب لقوم وأرض النهر غيرهم فباع رجل أرضه والمامنة قطع  
في النهر فلمهم الشفعة في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا شفعة لهم بحق  
الشرب اذا كان الماء منقطعا كما في العلوانهم كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اشترى الرجل نهر باصه  
ولرجل أرض في أعلاه إلى جنبه ولرجل آخر أرض في أسفله إلى جنبه فلمهم جميعا الشفعة في جميع النهر من  
أعلاه إلى أسفله وكذا القناة والعين والمرفه من العقارات يستحق فيها الشفعة بالحوار وكذلك القناة  
يكون مفتحها في أرض ويظهر ماؤها في أرض أخرى غير انهما من مفتحتها إلى مصبها شركاء في الشفعة واذا  
كان نهر لرجل خالصا عليه أرض ولا تخرين عليه أرض ولا شرب لهم فيه فباع رب الأرض النهر خاصة  
فهم شركاء في الشفعة فيه لا اتصال ملكهم بالبيع وان باع الأرض خاصة دون النهر فالملازق للأرض أولا هم  
بالشفعة وان باع النهر والأرض جميعا كانوا جميعا شفعاء في النهر لا اتصال ملك كل واحد منهم بالنهر وكان  
الذي هو ملاصق الأرض أولا هم بالشفعة في الأرض لا اتصال ملكه بالأرض بمنزلة طريق في دار لرجل فباع  
الطريق والطريق خالص لمخار الطريق أولى به من جارا الأرض ولو كان شريكا في الطريق أخذ شفته من  
الدار لأن الشريك مقدم على الجار وكذلك ان كان شريكا في النهر أخذ شفته من الأرض وكان أحق بها  
جميعا من جيران الأرض والطريق والنهر سواء في كل شيء كذا في المبسوط \* رجل له نصيب في نهر فهو أحق  
بالشفعة ممن يجري النهر في أرضه كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان نهر أعلاه لرجل وأسفله لآخر  
ومجرأ في أرض آخر فاشترى رجل نصيب صاحب أعلى النهر فطلب صاحب الأرض وصاحب أسفل  
النهر الشفعة فالشفعة لهما جميعا بالحوار وكذلك لو اشترى رجل نصيب صاحب أسفل النهر فالشفعة  
لصاحب الأعلى بالحوار وكذلك لو كانت قناة مفتحة بين رجلين إلى مكان معلوم والاسفل من ذلك لأحدهما  
فباع صاحب الاسفل ذلك الاسفل فالشريك والجيران فيه سواء واذا كان نهر لرجل فطلب اليه  
رجل ليكرى منه نهر إلى أرضه ثم يبيع النهر الأول ويجري في أرض رجل آخر فصاحب الأرض أولى  
بالشفعة كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى دار في سكة خاصة باعها  
صاحبها من رجل بلا طريق فلاهل السكة الشفعة وكذلك لو باع أرضا بلا شرب فلاهل الشرب الشفعة  
ولو بيعت هذه الدار وهذه الأرض مرة أخرى فليس لهم فيها الشفعة هكذا في الظهيرية \* قال محمد  
رحمه الله تعالى في قراح واحد في وسطه ساقية جارية شرب هذا القراح منها من الجانبين فيبيع القراح فجاء  
شفيعان أحدهما إلى هذه الناحية من القراح والآخر إلى الجانب الآخر قال هما شفيعان في القراح  
وليس بينهما ساقية من حقوق هذا القراح فلا يعتبر فاصلا كالحائط الممتد ولو كانت هذه الساقية  
يجوار القراح ويشرب منها ألف جريب خارجا من هذا القراح فصاحب الساقية أحق بالشفعة من الجار  
كذا في البدائع \* والله أعلم

### الباب الثالث في طلب الشفعة

الشفعة تجب بالعقد والحوار وتساوي كد بالطلب والاشهاد وتلك بالخذ ثم الطلب على ثلاثة أنواع طلب

الله الاب خلع الصغرة على صداقها والزواج من لا يحسن العشرة معها وقضى القاضي بصلح الخلع وبراءة الزوج عن الصداق تصح لانه محمّد  
فيه فان مال الكارجه الله جوار الخلع في هذا الحال \* طلقها ومضى عليها نصف عام ولم تر الدم فاعتدت بعده بثلاثة أشهر وتزوجت باخر ولم يبلغ  
(١) قوله بمذهب الشافعي الخ هكذا في النسخ والمشهور من مذهب الشافعي أن الرجعية لا يشترط رضاها وحرامه

المراة مدة الايام خمساً وخمسين سنة وحكم القاضي بحجة النكاح كما هو مذهب مالك يصح وهذه مسئلة يلزم حفظها الكثرة وقوعها \* طلقها قبل الدخول وكانت قبضت المهر وتجهزت (١٧٢) فقصى نصف الجهازاله لايصح لانه خلاف مذهب الجمهور \* قضى بالقرعة في عيبها عتق الميت واحدا منهم نفذ لان مالها كانا

والشافعي يقولان به \* قضى بشهادة الابن لاي يسهه أو على القلب ينفذ عند الثاني خلافاً لمحمد \* قضى بشهادة الفروع عن أصول فيما دون مسافة القصر نفذ لان الثاني رحمه الله يجوز فيها أيضاً \* قضى بشهادة شاهد على خط أبيه لا ينفذ \* قضى بشهادة شهود على قضية مختومة من غير أن يقرأ عليهم أو قضى بما في ديوانه وقد نسي أو قضى بشهادة شهود لا يذكر من مافي الصك لكن يعرفون خطوطهم وخاتمهم ينفذون عرض على ثمان أمضاء ولا ينبغي للآل أن يفعل ذلك ولو قضى بشاهد وعين في بعض الروايات ينفذ وفي بعضها لا وفي بعضها يتوقف على امضاء قاض آخر أو قضى في حدة أو قصاص رجل وامرأتين نفذ لانه مختلف بل لكونه موضع الاشتباه في الدليل ولوقضى بشهادة المحدود في قذف نفذ بخلاف قضاء المحدود وقضاء الاعمي موقوف الى الامضاء فان أمضاء الثاني صح وان أبطله بطل لان نفس القضاء مختلف فيه فان في أهليته للشهادة خلافاً لما هو في قضاء في الحدود أو القصاص

مواثبة وطلب تقرير وإشهاد وطلب تملك (أما طلب المواثبة) فهو أنه إذا علم الشفيع بالبيع ينبغي أن يطلب الشفعة على الفور ساعة تئذ وإذا سكت ولم يطلب بطلت شفيعته وهذه رواية الأصل والمشهور عن أصحابنا وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أن طلب في مجلس العلم فله الشفعة والأفلا بمنزلة خيار الخيرة وخيار القبول ثم اختلفوا في كيفية لفظ الطلب والعجيب أنه لو طلب الشفعة بأى لفظ يفهم منه طلب الشفعة جاز حتى لو قال طلبت الشفعة وأطلبها أو أطلبها جاز ولو قال الشفعة لى أطلبها بطلت شفيعته ولو قال للمشتري أنا شفيعك وأخذ الدار منك بالشفعة بطلت وإذا علم الشفيع بالبيع فقال الحمد لله أو سبحان الله أو الله أو الله أكبر أو عظم صاحبه فشمته أو قال السلام عليك وقد طلبت شفعتي لا بطلت شفيعته وكذلك لو قال من اشتراها وبكم اشتراها وإذا قال بالفارسية (من شفاعت خواهم) بطلت شفيعته والطلب في البيع الفاسد يمتنع بوقت انقطاع حق البائع لا وقت شرائه فاما في بيع الفضولي أو في البيع بشرط الخيار للبائع فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الطلب وقت البيع وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر وقت الاجازة وفي الهبة بشرط العوض روايتان في رواية يعتبر الطلب وقت القبض وفي رواية يعتبر وقت القدر ولو سمع الشريك والخارج بيع الدار وهما في موضع واحد وطلب الشريك الشفعة وسكت الخارج ثم ترك الشفيع الشفعة ليس للجائر أن يأخذ الشفعة دار بيعت ولها شفيعان وأحدهما غائب وطلب الجائر نصف الدار بالشفعة بطلت شفيعته وكذلك لو كانا حاضرين وطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفيعتهما كذلك في محيط السرخسي \* ثم علمه بالبيع قدي يحصل بسماعه بنفسه وقد يحصل باخبار غيره لكن هل يشترط فيه العدد والعدالة اختلف أصحابنا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يشترط أحدهما في العدد في الخبر رجلان أو رجل وامرأتان وأما العدالة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يشترط فيه العدالة ولا العدد حتى لو أخبره واحد بالشفعة عدلاً كان الخبر أو فاسقاً حراً أو عبداً ما دوننا بالغا أو صبياد كراً أو أنى فسكت ولم يطلب على الفور والخبر على رواية الأصل أو لم يطلب في المجلس على رواية محمد رحمه الله تعالى بطلت شفيعته عندهما إذا ظهر كون الخبر صادقا وذكرنا في الكرخي أن هذا أصح الروايتين كذا في البدائع \* وإن كان الخبر رجلاً واحداً غير عدل ان صدقه الشفيع في ذلك ثبت البيع بخبره بالإجماع وإن كذبه في ذلك لا يثبت البيع بخبره وإن ظهر صدق الخبر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يثبت البيع بخبره إذا ظهر صدق الخبر كذا في الذخيرة \* (وأما طلب الأشهاد) فهو أن يشهد على طلب المواثبة حتى يتأكد الوجوب بالطلب على الفور وليس الأشهاد بشرط العجبة الطلب لكن ليتوثق حق الشفعة إذا أنكر المشتري طلب الشفعة فيقول له لم تطلب الشفعة حين علمت بل تركت الطلب وقت عن المجلس والشفيع يقول طلبت فالقول قول المشتري فلا بد من الأشهاد وقت الطلب وثيقاً وانما يصح طلب الأشهاد بحضور المشتري أو البائع أو المبيع فيقول عند حضرة واحد منهم ان فلانا اشتري هذه الدار أو داراً وبذره أو اربعة وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وأنا أطلبها الآن فاشهدوا على ذلك ثم طلب الأشهاد مقدراً بالتمكن من الأشهاد فحق تمكن من الأشهاد عند حضرة واحد من هذه الأشياء ولم يطلب الأشهاد بطلت شفيعته نفياً للضرر عن المشتري فان ترك الأقرب من هذه الثلاثة وذهب الى الأبعد ان كان الكل في مصر واحد لا تبطل استحساناً وان كان الأبعد في مصر آخر أو في قرية من قرى هذا المصر بطلت شفيعته لان المصر الواحد مع نواحيه وأما كنه جعل مكان واحد ولو كان الكل في مكان حقيقة وطلب من أبعد ما ترك الأقرب جاز فكذلك هذا لأن الأبعد يصل الى الأقرب ويذهب الى الأبعد فينتد تبطل وإن كان المبيع لم يقبض فهو بائناً ران شاء أشهد على طلبه عند البائع أو المشتري أو المبيع وإن كان

(١) اطلب الشفاعة

يصح بامضاء آخر ولو قضى في قسامة يقتل لا ينفذ ولو فرق بين الزوجين بشهادة واحدة على الرضاع لا ينفذ \* قضى لولده المبيع أو لولده على الاجنبي لا يصح وان أمضاء قاض آخر \* قضى بشهادة الفساق في الحدود والقصاص نفذ وليس لغيره ابطاله لان شريحا وجماعة

من التابعين يجوزوه \* قضى في الخمسة بواحد من الأقران نكح \* قضى بجواز زهرن المشاع نفذ \* قاض حجر على نفسه ثم دفع إلى الثاني فابطله  
صح الإبطال لأن الأول ليس بقضاء لعدم الخصم بل هو فتوى \* قضى بجواز بيع الماء ليس لغيره (١٧٣) إبطاله لأنه روى عن الثاني رحمه الله

جسوا زرع الماء بدون  
الأرض وفي الأصل أنه  
لا يجوز في قولهم حصلت  
خلافية وإن نقض ليس  
لغيره الحاجة كذا في جامع  
الفتاوى \* قضى بجواز بيع  
المسدر بنقذ وفي أم الولد  
روايات أظهرها عدم النفاذ  
\* قضى ببطلان غنم المرأة  
عن القصاص بناء على قول  
من يقول لاحق لهن في  
القصاص لا ينفذ \* قضى في  
ضمان الخالص أو العهدة  
بالرجوع بالثمن على البائع  
عند الاستحقاق نفذ لأن  
ضمانهما وضمان الدرك  
واحد عندهما وعند الإمام  
ضمان العهدة ضمان الصك  
القديم والخلص تخليص  
المبيع وتسليمه عند الاستحقاق  
ولو قضى في ضمان الخصاص  
بازوم تسليم الدار عند  
الاستحقاق لا يصح \* جملة  
القضايا على أقسام باطل  
انقضاء ليس لاحد أن يجزئه  
ويقتضه كل من رفع اليه بان  
خالف الكتاب والسنة  
والاجماع وصحيح وهو القضاء  
في المجتهد فيه كما ذكرنا من  
أمثله وليس لاحد نقضه  
وقسم منها تبين فيه  
الخلاف بعد القضاء ويتصور  
المسألة بعد القضاء أو يكون  
الخلاف في نفس القضاء قبل  
ينفذ قضاؤه وقبل لا ينفذ بل  
يتوقف على امضاء قاض  
فإن أبطله صح وليس لاحد

المبيع في يد المشتري ذكر الكرخي في النوادر لا يسح الشهاد على البائع ونص محمد رحمه الله تعالى في الجامع  
الكبير أنه يصح الشهاد عليه به بتسليم المبيع استحسانا لا قياسا كذا في محيط السرخسي \* وانما يحتاج  
إلى طلب الموائمة ثم إلى طلب الشهاد بعده إذا لم يمكنه الشهاد عند طلب الموائمة بأن سمع الشراء حال غيبته  
عن المشتري والبائع والدار ما إذا سمع عند حضرة هؤلاء الثلاث وأشهد على ذلك فذلك يكفيه ويقوم مقام  
الطلبين كذا في خزنة المفتين \* وأما طلب التملك فهو المرافعة إلى القاضي ليقتضى له بالشفعة ولو ترك  
الخصومة أن كان بعد تزوج من أو حبس أو غيره ولم يمكنه التوكيل لم يطل شفعته فان ترك من غير عذر  
لا يطل شفعته عند أي حنفية رحمه الله تعالى وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في  
محيط السرخسي \* وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الهداية \* وعن محمد وزفر رحمه الله تعالى  
وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أمه بدت ترك الخصامة شهر من غير عذر يطل شفعته والفتوى  
على قولهما كذا في محيط السرخسي \* وصورة طلب التملك أن يقول الشفيع للقاضي إن فلانا اشتري دارا  
وبين محنتها وحدها وأنا شفيعها بداري وبين حدودها فاره بتسليمها إلي وبعد هذا الطلب أيضا لا يثبت  
الملك للشفيع في الدار المشفوعة إلا بحكم القاضي أو بتسليم المشتري الدار إليه حتى أن بعد هذا الطلب  
قبل حكم القاضي بالدار له وقبل تسليم المشتري الدار إليه لو بيعت دار أخرى يجنب هذه الدار ثم حكم له  
الحاكم أو سلم المشتري الدار إليه لا يستحق الشفعة به وكذلك لو مات الشفيع أو باع داره بعد الطلبين قبل  
حكم الحاكم أو تسليم المشتري يطل شفعته ذكرا لخصاف ذلك في أدب القاضي وللشفيع أن يمنع من  
الاخذ بالشفعة وإن بدل له المشتري حتى يقضى القاضي له بها كذا في المحيط \* وإذا رفع الأمر إلى القاضي  
فإن القاضي لا يسمع دعواه إلا بحضرة الخصم فإن كانت الدار في يد البائع بشرط لسماع الدعوى حضرة  
البائع والمشتري لأن الشفيع يطلب القضاء بالملك والميد جميعا والملك للمشتري والميد للبائع فشرط حضرة  
وإن كانت الدار في يد المشتري كذا حضرة المشتري كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا كان الشفيع غائبا  
يؤجل بعد العلم قدر مسيرة الطلب للأشهاد فإن حضر هو أو وكيله ولا بطلت شفعته فإن قدم وغاب وأشهد  
على الطلب فهو على شفعته لأن عند أي حنفية رحمه الله تعالى بتأخير طلب التملك لا يطل شفعته  
وعندهما يطل إلا بعذر وهناترك طلب التملك بعذر فإن ظهر المشتري في بلد ليس فيه الدار لم يكن على  
الشفيع الطلب هناك وانما يطلب حيث الدار كذا في محيط السرخسي \* الشفيع إذا علم بالشراء وهو  
في طريق مكة فطلب الموائمة وعجز عن طلب الأشهاد بنفسه بأكمل وكلا يطلب له الشفعة فإن لم يفعل  
ومضى بطلت شفعته وإن لم يجد من يوكله (١) فوجد فيجاء بكتب على يديه كتابا بأكمل وكلا في الكتاب فإن لم  
يفعل بطلت شفعته وإن لم يجد وكلا ولا فيجاء لا يطل شفعته حتى يجد الفج كذا في الظهيرية \* رجل شفعة  
عند القاضي يقدمه إلى السلطان الذي تولى القضاء منه وإن كانت شفعته عند السلطان فامتنع القاضي من  
احضاره فهو على شفعته لأن هذا عذر كذا في محيط السرخسي \* الشفيع إذا علم في الليل ولم يقدر على  
الخروج والأشهاد فإن أشهد حين أصبح صح كذا في الخلاصة \* قال ابن الفضل إذا كان وقت خروج  
الناس إلى حوائجهم يخرج ويطلب كذا في الحاوي \* في الفتاوى اليهودي إذا سمع البيع يوم السبت فلم  
يطلب بطلت شفعته كذا في خزنة المفتين \* شفيع بالجوار إذا خاف أنه لو طلب الشفعة عند القاضي  
والقاضي لا يرى الشفعة بالجوار يطل شفعته فلم يطلبها فهو على شفعته لأنه ترك بعذر كذا في محيط  
السرخسي \* إذا اشتري رجل من أهل البقي دارا من رجل في عسكره والشفيع في عسكر أهل العدل فإن  
(١) قوله فوجد فيجاء القبح رسول السلطان على رجله وتسميته أهل العراق الركاب والساعي كما في حاشية  
القاموس اه معججه

أن يجزئه وإن أمضاء ليس لاحد نقضه فالقضاء بالجرح على المفسد موقوف على الامضاء وكذا قضاء المحذور في القذف بخلاف القضاء بشهادة  
المخوذ في قذف إذا تاب وكذا إذا قضى بشهادة رجل لا أمر أنه يصح بلا امضاء بخلاف ما إذا قضى لا أمر أنه حيث يحتاج إلى الامضاء ويطل

يعلم القاضي بذلك ليعقضي بطلان كل عين لانه لو لم يذ كر لا يقضى الا بطلان عين واحد كما لو قضى بطلان عين رجل لا يطل به ايمان كل الناس \* وان تزوجه رجل امرأه بلا أمره وأجاز به بالفعل ثم طلقها ثلاثاً ثم تزوجها بنفسه ثم رافعا الى (١٧٥) القاضي فان أعلمه بتقديم نكاح الفضولي

فقضى بالنكاح صح ويكون قضاء بطلان البين وبطلان نكاح الفضولي وبطلان الطلقات الثلاث بعده وان لم يعلم بتقديم النكاح يعلمه حتى يقضى في موضع الاجتهاد ويقصد ههنا بالقضاء البين المضافه ونكاح الفضولي ولو وطئ الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون الوطء حلالا واذا فسخ في حق امرأة تزوجها ثم تزوج أخرى يحتاج الى فسخ البين ناسعا عند الامام الثاني وكذا في حق كل امرأه تزوجها وقال محمد بن عيسى في القضاء مرة بالفسخ قال الصدر والده برهان الأئمة رحمه الله الفتوى على قول محمد رحمه الله وكذا اختار في التتمة والامام ظهير الدين أفتى بقول الامام الثاني وأصل هذا الخلاف ما ذكره في عناق المتني قال كل عبد اشتريته الى سنة فهو حر فاشترى عبدا في السنة فخاصم الى قاض وبرهن العبد على حلفه فقضى القاضي بعنقه ثم اشترى عبدا آخر في هذه السنة يحتاج الى اقامة البينة ثانيا عند الثاني وعند محمد رحمه الله لا وأكرام الشيخ على قول محمد في الطلاق وذكر

تعالى فان نكل أو أقر أو قامت الشفيع بينة قضى به بالظهور الحق بالجملة كذا في التبيين \* وفي الاجناس بين كيفية الشهادة فقال ينبغي أن يشهدوا أن هذه الدار التي يجوار الدار المبيعة ملك هذا الشفيع قبل أن يشتري هذا المشتري هذه الدار وهي له الى هذه الساعة لانه لم يخرج من ملكه فلو قال ان هذه الدار لهذا الجار لا يكتفي ولو شهد أن الشفيع اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها منه فذلك يكتفي فلو أراد الشفيع أن يحلف المشتري فله ذلك كذا في الذخيرة والمحيط \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ادعى رجل دارا أو قام بينة ان هذه الدار كانت في يده مات وهي في يده فانه يقضى له بالدار ولو بيعت دار بغيرها فانه لا يستحق الشفعة حتى يقيم البينة على الملك دار في يد رجل أقر انهما لاخر فبيعت بغيرها دار فطلب المقر له الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البينة أن الدار داره كذا في محيط السرخسي \* وذكر الخصاص في اسقاط الشفعة أن البائع اذا أقر بسم من الدار المشتراة ثم باع منه بقية الدار فالجار لا يستحق الشفعة وكان أبو بكر الخوارزمي يخطئ الخصاص في هذه ويفتي بوجوب الشفعة للجار لان الشركة ما ثبتت الا باقراره كذا في الذخيرة \* رجلان ورثا عن أبيهما أجرة وأحد الوارثين بعين لم يعلم بالبراث ولم يعلم بأن له منها نصيبا فبيعت أجرة أخرى بجوار هذه الأجرة فلم يطلب هو الشفعة فلما علم أن له فيها نصيبا طلب الشفعة في الأجرة المبيعة قالوا تبطل شفاعته لان شرطنا كذا الشفعة طلب المواسبة عند العلم بالبيع فاذا لم يطلب والجهل ليس به عذر لا تبقى له الشفعة كذا في فتاوى قاضيخان

### الباب الرابع في استحقاق الشفيع كل المشتري أو بعضه

رجل اشترى خمس منازل من رجل واحد في سكة غير نافذة بصفقة فأراد الشفيع أن يأخذ من منزل واحد قالوا ان طلب الشفعة بحكم الشركة في الطريق لا يأخذ البعض لانه تقربق الصفقة من غير ضرورة وان أراد الشفعة بحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد أخذه لا غير كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا أراد الشفيع أن يأخذ بعض المشتري دون بعض فان لم يكن ممتازا عن البعض بأن اشترى دارا واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ بعضها بالشفعة دون البعض وان يأخذ الجانب الذي يلي الدار دون الباقي ليس له ذلك بخلاف بين أصحابنا ولكن يأخذ الكل أو يدع لانه لو أخذ البعض دون البعض تفرقت الصفقة على المشتري سواء اشترى واحدا من واحد أو اثنين أو أكثر حتى لو أراد الشفيع أن يأخذ نصيب أحد البائعين ليس له ذلك سواء كان المشتري قبض أو لم يقبض في ظاهر الرواية عن أصحابنا وهو الصحيح ولو اشترى رجلان من رجل دارا للشفيع أن يأخذ نصيب أحد المشتريين في قولهم جميعا سواء كان قبل القبض أو بعده في ظاهر الرواية لانه الصفقة حصلت متفرقة من الابتداء فلا يكون أخذ البعض تفرقا وسواء سمى لكل واحد نصف ثمن على حدة أو سمى الجملة ثمننا واحد أو سواء كان المشتري عاقد نفسه أو لغيره في الفصلين حتى لو وكل رجلان جميعا واحد بالشراء فاشترى الوكيل من رجلين فجاء الشفيع ليس له أن يأخذ نصيب أحد البائعين بالشفعة ولو وكل رجلين فاشترى من واحد للشفيع أن يأخذ ما اشتراه أحد الوكيلين وكذا لو كان الوكيل عشرة اشترى لرجل واحد للشفيع أن يأخذ من واحد أو من اثنين أو من ثلاثة قال محمد رحمه الله تعالى وانما أنظر في هذا الى المشتري ولا أنظر الى المشتري له وهو نظر صحيح وان كان المشتري بعضه ممتازا عن البعض بأن اشترى دارين صفقة واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ أحدهما دون الاخرى فان كان شفيعا لهما جميعا فليس له ذلك ولكن يأخذهما جميعا ويدهما وهذا قول أصحابنا الثلاثة سواء كانت الداران متلاصقتين أو متفرقتين في مصر واحد أو في مصرين وان كان الشفيع شفيعا لاحدهما دون الاخرى ووقع البيع صفقة واحدة فهل له أن يأخذ الكل بالشفعة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى

في العيون اشترى عبدا فشهدا أنه كان حلف بعنق كل مملوك يشترى به فاعتقه القاضي ثم اشترى عبدا آخر قال الثاني يعتق بالشهادة الاولى وقال الامام لا يثبت عبدا بالشهادة وروى عن الامام الثاني فيمن قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأه وهو يرى الوقوع قرعة



بابطال الثاني \* وفي الذخيرة لو حلف أن كل ما يملكه إلى خمسين سنة فهو في الماسا كين صدقة حيلته أن يرفع الأمر إلى القاضي ويقضى القاضي بطلان هذا النذر إذا أخذ بقول من يرى (١٧٤) أن النذر المضاف لا يصح فيبطل نذره \* قضى في الرستاق نفقداً على رواية النواذر

كان لا يقدر على أن يبعث وكيلاً ولا أن يدخل بنفسه عسكريهم فهو على شفيعته ولا يضطر ترك طلب الاشهاد وان كان يقدر على أن يبعث وكيلاً أو يدخل بنفسه عسكريهم فلم يطلب طلب الاشهاد بطلت شفيعته كذا في المحيط \* الشفيع إذا كان في عسكري الخواص أو أهل البغي وخاف على نفسه لو دخل في عسكري أهل العدل فلم يطلب الاشهاد بطلت شفيعته لانه قادر بأن يترك البغي فيدخل عسكري أهل العدل كذا في محيط السير حسي \* إذا اتفق البائع والمشتري أن الشفيع علم بالشراء منذ أيام ثم اختلفا بعد ذلك في الطلب فقال الشفيع طلبت منذ علمت وقال المشتري ما طلبت فالقول قول المشتري وعلى الشفيع البينة ولو قال الشفيع علمت الساعة وأنا أطلبها وقال المشتري علمت قبل ذلك ولم تطلب فالقول قول الشفيع وحكي عن الشيخ الامام الرضا عبد الواحد الشيباني انه قال اذا كان الشفيع علم بالشراء وطلب الموابنة ثبت حقه لكن اذا قال بعد ذلك علمت منذ كذا وطلب لا يصح مدق على الطلب ولو قال ما علمت الا الساعة يكون كاذباً فالجمله في ذلك أن يقول لانسان أخبرني بالشراء ثم يقول الآن أخبرت يكون صادقا وان كان أخبر قبل ذلك وذكر محمد بن مقاتل في نوادره اذا كان الشفيع قد طلب الشفيع من المشتري في الوقت المتقدم ويحتمل أنه لو أقر بذلك يحتاج إلى البينة فقال الساعة علمت وأنا أطلب الشفيع يسعه أن يقول ذلك ويحلف على ذلك ويستثنى في عيونه كذا في المحيط \* فان قال المشتري للقاضي حلفه بالله لقد طلب هذه الشفيع طامبا صحيحا ساعة علم بالشراء من غير تأخير حلفه القاضي على ذلك فان أقام المشتري بينة أن الشفيع علم بالبيع منذ زمان ولم يطلب الشفيع وأقام الشفيع البينة أنه طلب الشفيع حين علم بالبيع فالبينة بينة الشفيع والقاضي يقضى بالشفيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري كذا في الذخيرة \* المشتري اذا أنكر طلب الشفيع الشفيع عند مسمع البائع يحلف على العلم وان أنكر طلبه عند لقائه حلف على البتات كذا في المانطق \* اذا تقدم الشفيع وادعى الشراء وطلب الشفيع عند القاضي يسأل القاضي أولا المدعى قبل أن يقبل على المدعى عليه عن موضع الدار من مصر ومحله وحدودها لانه ادعى فيها حقا فلا بد أن تكون معلومة لان دعوى المجهول لا تصح فصار كذا اذا ادعى ملك رقبته فاذا بين ذلك سأل هل قبض المشتري الدار أم لا لانه اذا لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري حتى يحضر البائع فاذا بين ذلك سأل عن سبب شفيعته وحدود ما يشفع بها لان الناس مختلفون فيه فاعله ادعاء بسبب غير صالح أو يكون هو محجوب بغيره فاذا بين سببا صالحا لم يكن محجوبا بغيره وسأله انه متى علم وكيف صنع حين علم لانها تطل بطول الزمان وبالأعراض وبما يدل عليه فلا بد من كشف ذلك فاذا بين ذلك سأل عن طلب التقرير كيف كان وعند من أشهد وهل كان الذي أشهد عنده أقرب من غيره أم لا على الوجه الذي بيناه فاذا بين ذلك كله ولم يحل بشئ من شروطه تمت دعواه وأقبل على المدعى عليه وسأله عن الدار التي يشفع بها هل هي ملك الشفيع أم لا وان كانت هي في يد الشفيع وهي تدل على الملك ظاهر الان الظاهر لا يصلح للاستحقاق فلا بد من ثبوت ملكه بحجة لاستحقاق الشفيع فيسأله عنه فان أنكر أن يكون ملكا يقول للمدعى أقم البينة انما ملكك فان عجز عن البينة وطلب عيونه استخلف المشتري ما تعلم أنه مالك للذي ذكره ما يشفع به لانه ادعى عليه حقا لو أقر به لزمه ثم هو في يد غيره فيحلف على العلم وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في السراجية \* فان نكل أو قامت للشفيع بينة أو أقر المشتري بذلك ثبت ملك الشفيع في الدار التي يشفع بها وثبت السبب وبعد ذلك يسأل القاضي المدعى عليه فيقول هل اشتريت أم لا فان أنكر الشراء قال للشفيع أقم البينة أنه اشتري فان عجز عن إقامة البينة وطلب عيونه المشتري استخلف بالله ما اشتري أو بالله ما يستحق عليه في هذه الدار شفيع من الوجه الذي ذكره فهذا تخليف على الحاصل وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والاول على السبب وهو قول أبي يوسف رحمه الله

وهو المأخوذ المصير ليس بشرط لنفاذ القضاء \* أحال غيره على رجل ثم طالبه المحتال له بحال الحوالة قبل أن يفلس المحتال عليه أو يجعد ويحلف ومذهب الحنبل أن الحوالة توجب براءة حله الحلف أنه لا دين له عليه وان قدمه إلى القاضي وقضى القاضي بمذهب زفر أنها كالكفالة ثم انه أراد أن يحلف بعدم الدين عليه لا يسوغ له ذلك لان القضاء صح وصار الدين في ذمته بالقضاء \* قضى للغائب أو عليه لا يصح الا أن يكون عنه خصم حاضر فان قضى يتفقد لانه مجتهد في نفسه والمجتهد سبب القضاء لانفس القضاء وهو أن البينة هل تكون حجة بلا خصم حاضر للقضاء فاذا رآها القاضي حجة وقضى صح كلقضاء بشهادة الجاود في القذف \* وذكر القاضي ظاهر الدين أن نفس القضاء مختلف فيه فيتوقف على الامضاء قال الامام ظهير الدين في نفاذ القضاء على الغائب روايتان ونحن نقضى بعدم النفاذ كيلا يتطرقوا إلى مذهب أصحابنا \* ورد كتاب القاضي في حادثة لا يراه القاضي المكتوب اليه وهو مما اختلف فيه الفقهاء لا يرضيه وان كان سجلا يرضيه وان حلف رأيه لانه لا يسمى سجلا ابعد القضاء لا يسمى سجلا ابعد القضاء

(نوع في اليمين المضافة) قضى بان الطلاق المعلق بالتزوج لا يقع على المرأة نفقذ تعالى القضاء وليس لقاض آخر ابطاله واذا قضى بالزوجية بينهما يصح ولا يحتاج إلى أن يقول قضيت بطلان اليمين وان حلف بايمان مضافة مختلفة

أمر أنه إلى قاض لا يرى الوقوع فقصى بصحة النكاح ثم تحول رأى الرجل إلى الوقوع فتزوج امرأة أخرى بعد هافانه بمسك الأولى ويعمل برأيه الحادث في الحادثة فيفارقها إلا أن (١٧٦) القاضي انما قضى بإبطال الطلاق في الأولى بالاجتهاد فنفس القضاء فبعد ذلك بتحول رأيه لا يملك نقض ذلك وأما

أنه ليس له أن يأخذ إلا الشيء الذي يجاوره بالحصه وكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى في الدارين المتلاصقتين إذا كان الشفيع جارا لاحداهما أنه ليس له الشفعة إلا فيما يليه وكذا قال محمد رحمه الله تعالى في الأقربة المتلاصقة وواحد منها يلي أرض انسان وليس بين الأقربة طريق ولا نهر إلا مسنة أنه لا شفعة له إلا في القراح الذي يليه خاصة. وكذلك في قرية إذا بيعت بدورها وأراضيها أن لكل شفيع أن يأخذ القراح الذي يليه خاصة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن للشفيع أن يأخذ الكل في ذلك كله بالشفعة قال الكرخي رواية الحسن تدل على أن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كان مثل قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع عن ذلك فجعل كالأدوار واحدة هكذا في البدائع \*

### باب الخامس في الحكم بالشفعة والخصومة فيها

ولا يلزم الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى بل يجوز له المنازعة وان لم يحضر الثمن إلى مجلس القاضي فإذا قضى له بالشفعة له احضار الثمن وهذه رواية الأصل وعن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي لا يقضى له بالشفعة حتى يحضر الثمن ثم إذا قضى له قبل احضار الثمن فله المشتري حتى يحس العقار عنه حتى يدفع الثمن إليه وينفذ القضاء عند محمد رحمه الله تعالى لأنه فصل مجتهد فيه ولو أخذ دفع الثمن بعدما قال ادفع الثمن إليه لا تطل بالأجاء كذا في التبيين \* فان أخذ الدار من المشتري فعهده وضمن ماله على المشتري وان أخذها من البائع ودفع الثمن إليه فعهده وضمن ماله على البائع عندنا وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المشتري ان كان نقد الثمن ولم يقبض الدار حتى قضى القاضي للشفيع بمحضته بما فانه يقبض الدار من البائع وينفذ الثمن للمشتري وعهده على المشتري وان كان لم ينقد الثمن دفع للشفيع الثمن إلى البائع وعهده على البائع فلو أن الشفيع في هذه الصورة وجد بالدرا عينا فردتها على البائع أو على المشتري بقضاء القاضي فان أراد المشتري أن يأخذها بشرائه وأراد البائع أن يردها على المشتري بحكم ذلك الشراء فالمشتري بالخيار ان شاء أخذها وان شاء تركها فان أخذ الشفيع الدار من المشتري وأراد أن يكتب كتابا على المشتري ليكون وثيقة للشفيع على المشتري له ذلك ويحكي في الكتاب شراء المشتري أو لا ثم يرب عليه الأخذ بالشفعة ويأخذ الشفيع من المشتري كتاب شرائه الذي كتب على بائعه وان أبي المشتري أن يدفع إليه ذلك فله ذلك ولكن ينبغي للشفيع أن يحتاط لنفسه فيشهد قوما على تسليم المشتري الدار إليه بالشفعة وان كان الشفيع أخذ الدار من البائع يكتب كتابا على البائع نحو ما يكتب لو أخذ من المشتري ويكتب في هذا الكتاب اقرار المشتري أنه سلم جميع ما في هذا الكتاب وأجازه وأقر أنه لا حق له في هذه الدار ولا في غيرها كذا في المحيط \* وان شاء كتب الكتاب عليه ما بتسليم الدار بالشفعة إليه وقبض البائع الثمن برضاه وضمن البائع الدار كذا في المبسوط \* وإذا قضى القاضي للشفيع أو سلم المشتري ثبت بينهما أحكام البيع من خيار روية وخيار عيب والرجوع بالثمن عند الاستحقاق إلا أن الشفيع لا يرجع بضمن الغرور حتى لو بنى في الدار المشفوعة ثم استحققت الدار وأمر بنقض البناء كان له أن يرجع بالثمن على من أخذ منه الدار بالشفعة ولا يرجع بقيمة البناء في المشهور من الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع والمشتري يرجع كذا في التتارخانية \* وإذا وقع الشراء بثن مؤجل إلى سنة مثلا فحضر الشفيع فطلب الشفعة وأراد أخذها إلى ذلك أجل فليس له ذلك إلا برضا المأخوذ منه ويقول القاضي له إذا لم يرض المأخوذ منه ما تنقد الثمن حالا أو تصبر حتى يحل الأجل فان نقد الثمن حالا وكان الأخذ من البائع سقط الثمن عن المشتري وان نقد الثمن حالا وكان الأخذ من المشتري بقي الأجل في حق المشتري على حاله حتى لا يكون للبائع ولاية مطالبة المشتري قبل محل الأجل وان صبر حتى حل الأجل فهو على شفعته هذا

الحادثة فثبت عليها الحمل الآن ولم يجز فيها حكم القاضي فيعمل برأيه والحيلة فيه أن يتزوج بعد الفسخ امرأة ويدعى عند القاضي أنها زوجته بحكم الفسخ على امرأة أخرى وتزعم المرأة أنه حرام عليه أخذها بذهب الثاني رحمه الله فيتم افعان إلى القاضي الحنفى فيحكم القاضي بأن زوجته بهذا محمد وإذا كانت هذه مقرة بالفسخ الماضي لا يحتاج إلى ذكر اسم تلك المرأة ونسبها عند الامضاء ولو قال لامرأة كلتا زوجتك فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها ورفع الحال إلى حاكم يرى صحة النكاح فقصى بها ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد دخول زوج آخر اختلف المشايخ في أنه هل يحتاج إلى القضاء ثانيا بناء على أن المنعقد بكلمة كمال الحال عين واحد تجد ادفعادها كمال وقع الخلف وهو رواية الأصل أم المنعقد به في الحال أيمان كما هو رواية الجامع وهو الأصح فيصحت البعض لوجود الشرط وتبقى الباقية منقذة فن قال بهذا شرط القضاء ثانيا ومن قال بالاول لا \* قال لمعتنه ان تزوجتك فانت طالق ثلاثا فهو كقوله الأجنبية

يحتاج إلى القضاء بالفسخ وتعليق طلاق أو طلاقين بالتزويج كتعليق الثلاث وان كانت اليمين على امرأة إذا واحدة يكتفى بالفسخ مرة واحدة وان كان على جميع النساء على كل امرأة عين واحدة يحتاج إلى الفسخ في حق كل امرأة \* قال كل امرأة

تزوجها فهي طالق فتزوج امرأته ثم طلقها ثلاثاً فأنقذ في فسخ هذا المين لأنه لو فسخ يقع الثلاث ولا يحل له هذه وإن أقادبان كانت تزوجت  
بآخر وطلقها الثاني بعد الدخول فيقيد القضاء بالفسخ وكذا لو كان علق بطلاقها عتاق (١٧٧) عبداً وما شاكله أو كانت المين بكامة كلما

خفتد يفسخ أيضاً \* حاتف  
بطلاق امرأه معينة ان  
تزوجها ثم حلف بطلاق كل  
امرأة يتزوجها فتزوج امرأه  
وفسخ المين المطلقة لا يكون  
هذا فسحاً في حق المعينة  
ويحتاج الى الفسخ في حقها  
أيضاً قال الامام الحنفية  
رحمه الله انه فسخ المين بعد  
التزوج لا يحتاج الى تجديد  
العقد لان القاضي لا يرفع  
طلافاً واقعاً لأنه لا يملك ذلك  
أما الذي يليه ابطال المين  
فلو كان الزوج وطئها بعد  
النكاح قبل فسخه يحل لانه  
رفع الطلاق من الاصل  
لانه حكم بالحلل في الحال  
ليقال انه لا يظهر في حق  
المستوفى بالوطء وكما يظهر في  
حق هذه المرأة يظهر في التو  
قبلها الا اذا تعذر اظهار  
الفسخ في التي حلفت قبيل  
الفسخ فان كانت المقصودة  
بالفسخ خامسة فلا يظهر  
في حق الاربع اللاتي سبقت  
هذه لانها أظهرنا القضاء  
فيهن فظهر أن القضاء يحل  
هذه وفسخ المين عليها كان  
باطلاً فاذا بطل في حقها بطل  
في حق الاربع وطريق فسخ  
المين لو خفياً في قوله اذا  
تزوجت امرأة فكذلك ثم  
جاء الى القاضي وطلب فسخ  
المين فالقاضي ان كان خفياً  
لا يفسخ لانه بخلاف رأيه  
لكنه لو ما دوناً بالاستخلاف

اذا كان الاجل معلوماً وما اذا كان مجهولاً فتحو الحصاد والدياس وأشباه ذلك فقال الشفيع أنا نحل الثمن  
وأخذها لم يكن له ذلك كذا في المحيط والذخيرة والفتاوى العتابية \* ولو باع الى أجل فاسد فمحل المشتري  
التمن جاز البيع وثبت الشفعة وكذا الأرض تباع وفيها زرع المزارع يطلب عند البيع وفي الجرد روى في  
الختيار المؤبد والاجل الى العطاء جاز أخذه بالشفعة وان لم يطلب في الحال بطلت كذا في التتارخانية \*  
الشفعوى اذا طلب الشفعة بالحوار فالقاضي يسأله ترى الشفعة بالحوار أم لا فان قال نعم بقضى بالشفعة  
والافلا كذا في السراجية \* رجل اشترى من آخر داراً بالف درهم وباعها من آخر بألثي درهم وسلمها  
ثم حضر الشفيع وأراد أن يأخذ الدار بالبيع الاول قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يأخذها من الذي هي في  
يديه ويدفع اليه ألف درهم ويقال له اطلب صاحبك الذي باعك فخذ منه ألفاً آخر وروى الحسن بن زياد  
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا حضر الشفيع وقديع المشتري الدار وسلمها وغاب وأراد أن يأخذها  
بالبيع الاول فلا خصومة بينه وبين المشتري الاخر فالخالص أن الشفيع لو أراد أخذها بالبيع الاول  
تشتط حضر المشتري الاول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول  
أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تشتط حضرته وان أراد أخذها بالبيع الثاني لا تشتط حضرته المشتري الاول  
بلا خلاف كذا في المحيط \* فان قال الشفيع ان لم آتني الثمن الى ثلاثة أيام فأنابري من الشفعة  
فلم يجزى الثمن الى ذلك الوقت ذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه تبطل شفيعته وقال المشايخ رجعهم  
الله تعالى لا تبطل شفيعته وهو الصحيح ولو أن الشفيع حضر الدنانير والتمن دراهم أو على العكس اختلقوا  
فيه والصحيح انه لا تبطل كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى العتابية ولو سأل المشتري أن يؤخر  
الخصومة الى كذا وهو على خصومته فأجاب به فهو كذلك وفي المنتقى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن  
قول الشفيع لاحق عند فلان برأيه من الشفعة كذا في التتارخانية \* رجل في يده دار جارية وادعى  
أن صاحب اليد اشترى الدار من فلان وأنا شفيعها وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة ان فلان  
أودعها اليه يقضى القاضي للشفيع بالشفعة لان صاحب اليد انتصب خصماً بدعوى الفعل وهو شرأوه ولو  
كان الشفيع لم يدع الشراء على صاحب اليد انما ادعى على رجل وصورة أن يقول لصاحب اليد ان هذا  
الرجل وأشار الى غير صاحب اليد اشترى هذه الدار من فلان بكذا ونقد الثمن وأنا شفيعها وأقام على ذلك  
بينته وأقام صاحب اليد بينة أن فلان أودعها اليه فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب لان صاحب  
اليده هنا انتصب خصماً بحكم ظاهر اليد لا بدعوى الفعل كذا في المحيط \* اشترى داراً بالحياد ونقد الزوف  
أو النهر جرة أخذها الشفيع بالحياد كذا في السراجية \* ولورضى البائع بأخذ الزوف عن الحياد كان للمشتري  
أن يرجع على الشفيع بالحياد كذا في المضمرات \*

### باب السادس في الدار اذا بيعت ولها شفيع

يجب أن يعلم بأن الشفعاء اذا اجتمعوا فحق كل واحد قبل الاستيفاء والقضاء ثابت في جميع الدار حتى انه اذا  
كان للدار شفيعان سلم أحدهما الشفعة قبل الاخذ وقبل القضاء كان للآخر أن يأخذ الكل وبعد الاستيفاء  
وبعد القضاء يبطل حق كل واحد منهم ما عدا قاضي صاحبه حتى اذا كان للدار شفيعان وقضى القاضي بالدار  
بينهما ثم سلم أحدهما نصيبه لم يكن للآخر أن يأخذ الجميع واذا كان بعض الشفعاء أقوى من البعض فقضى  
القاضي بالشفعة للقوى يبطل حق الضعيف حتى انه اذا اجتمع الشريك والجار وسلم الشريك الشفعة قبل  
القضاء له كان الجار أن يأخذها بالشفعة ولو قضى القاضي بالدار للشريك ثم سلم الشريك الشفعة فلا شفعة  
لجار كذا في الذخيرة \* واذا كان أحد الشفيعين غائباً كان للعاضرين أن يأخذ جميع الدار واذا أراد أن يأخذ

(٢٣ - فتاوى خامس) بيعت الى شفيعوى المذهب ولا يأمر المبعوث اليه بالفسخ لانه لا يجوز للقاضي الفسخ لا يجوز له الامر أيضاً  
لكنه يأمر المبعوث اليه بسماع الخصومة والقضاء بينهم فابعد ان أخذ أحدهما بذلك لا لا يصح فسخته اجماعاً وان أخذ جرة الكتابة ان

زاد على أجرة المثل فكذا وان أجرة المثل لا يمنع صحة الفسخ والاولى أن لا يأخذوا إذا جاء بكبا القاضى لا يسمع الجاضر من الخصم وتحضر معه المرأة التي تزوجها فتدعى المرأة ١٧٨ على الخالف أنها امرأتها تزوجها بكذا وعليه ايغاؤه والقيام بما وجب النكاح فيقول

النصف ورضى المشتري بذلك فله ذلك وان قال المشتري لا أعطيك الا النصف كان له أن يأخذ الكل كذا في المسوط \* وان كان الحاضر قال في غيبة الغائب أنا أخذ النصف أو الثلث وهو مقدار رخصه لم يكن له الا أن يأخذ الكل أو يدع كذا في السراج الوهاج \* وإذا قضى القاضى للحاضر بكل الدار ثم حضر آخر وقضى له بالنصف ثم حضر آخر وقضى له بثلث ما في يد كل واحد منهم ما حتى يصير مساويا لهما فان قال الذى قضى له بكل الدار ولا لثاني أنا أسلم لك الكل فاما أن تأخذ الكل أو تدع فليس له ذلك ولثاني أن يأخذ النصف كذا في المحيط \* ولو حضر واحد من الشفعاء أولا وثبت شفعته فان القاضى يقضى له بجميعها ثم إذا حضر شفيع آخر وثبت شفعته فان القاضى ينظر ان كان الثاني شفيعا مثل الاول فانه يقضى له بنصف الدار وان كان الثاني أولى كما اذا كان الاول جارا والثاني خليفا فان القاضى يبطل شفعة الاول ويقضى بجميع الدار لثاني وان كان الثاني دون الاول فانه لا يقضى له بشئ كذا في السراج الوهاج \* ولو أن رجلا اشترى دارا وهو اشفعيها ثم جاءه شفيع مثله قضى القاضى بنصفها وان جاءه شفيع آخر أولى منه فان القاضى يقضى له بجميع الدار وان جاءه شفيع دونه فلا شفعة له هكذا في شرح الطحاوى \* ولو قضى بالدار للحاضر ثم وجد بها عيبا فزدها ثم قدم الغائب فليس له أن يأخذ بالبيع الاول الا النصف الدار سواء كان الردي العيب بقضاء أو بغير قضاء وسواء كان قبل القبض أو بعده ولو أراد الغائب أن يأخذ كل الدار بالشفعة ردا للحاضر بالعيب فيدع البيع الاول ينظر ان كان الردي بغير قضاء فله ذلك لان الردي بغير قضاء يسع مطلق فكان يباع جديدا في حق الشفعة فيأخذ الكل بالشفعة كما يأخذ بالبيع المبتدأ هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى وأطلق الجواب ولم يفصل بين ما اذا كان الردي بالعيب قبل القبض أو بعده من مشايخنا من قال ما ذكر من الجواب محمول على ما بعد القبض لان الردي قبل القبض بغير قضاء يسع جديدا وبيع العقار قبل القبض لا يجوز على أصله وانما يستقيم اطلاق الجواب على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ومنهم من قال يستقيم على مذهب الكل وان كان بقضاء فليس له أن يأخذ لانه فسخ مطلق ورفع للعقد من الاصل كأنه لم يكن والاخذ بالشفعة يختص بالبيع ولو اطلع الحاضر على عيب قبل أن يقضى له بالشفعة فسلم الشفعة ثم قدم الغائب فان شاء أخذ الكل وان شاء ترك ولو ردا للحاضر الدار بالعيب بعد ما قضى له بالشفعة ثم حضر شفيعا أخذ ثلث الدار بالشفعة والحكم في الاثنين والثلاث سواء فيسقط حق الغائب بقدر حصة الحاضر ولو كان الشفيع الحاضر اشترى الدار من المشتري ثم حضر الغائب فان شاء أخذ كل الدار بالبيع الاول وان شاء أخذ كلها بالبيع الثاني ولو كان المشتري الاول شفيعا للدار فاشترى الشفيع الحاضر منه ثم قدم الغائب فان شاء أخذ النصف الدار بالبيع الاول لان المشتري الاول لم يثبت له حق الشراء قبل الشراء حتى يكون بشرائه معرضا عنه فانما باعه من الشفيع الحاضر لم يثبت للغائب الامتداد ما كان يخصه بالزاحة مع الاول وهو النصف لان السبب عند البيع الاول أوجب الشفعة للكل في كل الدار وقد بطل حق الشفيع الحاضر بالشراء لكون الشراء دليل الاعراض فبقى حق المشتري الاول والغائب في كل الدار فيقسم بينهما فبأخذ الغائب نصف الدار بالبيع الاول وان شاء أخذ الكل بالبيع الثاني لان السبب عند العقد الثاني أوجب للشفيع حق الشفعة ثم بطل حق الشفيع الحاضر عند العقد الاول ولم يتعلق باقدامه على الشراء الثاني لاعراضه فكان للغائب أن يأخذ كل الدار بالعقد الثاني ولو كان المشتري الاول أجنيبا اشتراها بالقبض فباعها من أجنيب بألفين فحضر الشفيع فالشفيع بالخيار ان شاء أخذ بالبيع الاول وان شاء أخذ بالبيع الثاني لوجود سبب الاستحقاق بشرطه عند كل واحد من البيعين فان أخذ بالبيع الاول سلم الثمن الى المشتري الاول والعهد عليه وينسخ البيع الثاني ويسترد المشتري الثاني الثمن من الاول وان أخذ بالبيع الثاني تم البيعان جميعا والعهد على الثاني غير أنه ان وجد المشتري الثاني والدار في يده فله أن يأخذ بالبيع الثاني سواء كان المشتري الاول

يقضى بمثلها عند الاصل وكذا القاضى يقضى بمثلها عند النائب \* أمر القاضى الخليفة أن يسمع القضية حاضرا والشهادة ويكتب الاقرار ولا يقطع بالحكم بفعل ما أمره القاضى وليس له أن يحكم \* ليس للقاضى أن يحكم بإخبار الخليفة بشهادة الشهود

عليه لانه ليس بقاض وكذا لو أخبره باقرار رجل الآن يشهد مع آخر وقد تناطقت أجوبة أئمة عهدنا بخوارزم أن شهادة مشخص القاضي وشهادة الوكلاء المقتولة نيابة لا تقبل بخلاف نوابهم الأهل العدل وقد رأيت بنواحي (١٧٩) خوارزم وبها جماعة ممن فوض اليهم القضاء وكذا ببعض نواحي

دشت لا يصح القضاء بشهادتهم فكيف قضاؤهم وسئل عن شهادة بعضهم أنه هل يقبل فقلت نعم مع عدلين وكل ذلك من تهاون أمراء الدشت بالشرع وقد رأيت من العجائب أن واحدا من أمراءه الذي يدعى أنه لم يقض مثله دينا قدا قضاء مدينة الى شاب جاهل لا يعرف قرآنا ولا خطا حتى يقضى باربعة مذهب فقلت له فيه فقال أنا أعلم بالصحة والله يعلم المفسد من المصلح القاضي الذي لم يؤذن بالاستخلاف اذا حكم وقضى ثم رفع الى الاصل فأجاز جازا لولوكل الموكل غير المأذون

فأجاز لوكيل الاول فعلمه يصح \* قاضي بلدة حكم على رجل بعمال وتجب ثمنات القاضي وأحضر المدعي المحكوم عليه عند قاض آخر وبرهن على قضاء الاول أجبره الثاني على أداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا ونشهدوا أن قاضيا من قضاة المسلمين قضى بهذا المال لا يحكم به وفي كل فعل لابد من تسمية الفاعل ونسبه واذا قال الشهود ان القاضي الاول غير عدل لا يعنى القاضي الثاني قضاءه \* قدم رجلا الى القاضي وادعى عليه دارا فصره القاضي خصما الا أنه لم يبرهن عليه على الملك فباعها للمدعى عليه وسلمها الى المشتري ووكل المشتري انسانا وغاب فالت القاضي أو عزل فبرهن المدعى أنه كان تقدم الى القاضي وصيره القاضي خصما ثم باعها ووكل المشتري هذا الحاضر يجعل القاضي الوكيل خصما \* المدعى أو

حاضرا أو غائبا وان أراد أن يأخذ بالبيع الاول فليس له ذلك حتى يحضر المشتري الثاني هكذا ذكر القاضي الامام الاسيحي رحمه الله تعالى في شرحه لمختصر الطحاوي ولم يحك خلافا فاذ كرر الكرخي أن هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كان المشتري باع نصف الدار ولم يسع جميعها فباع الشفيع وأراد أن يأخذ بالبيع أخذ جميع الدار ويطلب البيع في النصف الثاني من المشتري وان أراد أن يأخذ النصف بالبيع الثاني فله ذلك ولو كان المشتري لم يسع الدار ولكنه وهبها من رجل أو تصدق بها على رجل وقبضها الموهوب له أو المتصدق عليه ثم حضر الشفيع والمشتري والموهوب له حاضر أخذها الشفيع بالبيع لآبالهبة ولا بد من حضرة المشتري حتى لو حضر الشفيع ووجد الموهوب له فلا خصومة معه حتى يجد المشتري ثم يأخذها بالبيع الاول والثن للمشتري وبطلت الهبة كذا ذكره القاضي من غير خلاف ولو وهب المشتري نصف الدار مقسوما وسلمه الى الموهوب له ثم حضر الشفيع فأراد أن يأخذ النصف الباقي بنصف الثمن ليس له ذلك ولكنه يأخذ بجميع الدار بجميع الثمن أو يدع وبطلت الهبة وكان الثمن كله للمشتري لا للموهوب له كذا في البدائع \* رجل اشترى دارا وله اشفيعان أحدهما غائب وطلب الحاضر الشفعة فقضى القاضي له ثم جاء الشفيع الثاني فان الشفيع الثاني يطلب الشفعة من الشفيع الحاضر الذي قضى له القاضي لا من المشتري هذا اذا طلب الشفيع الحاضر جميع الدار بالشفعة (١) فان طلب النصف على ظن أنه لا يستحق الا النصف بطلت شفيعته وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفيعتهما لان كل واحد منهما لم يطلب الكل بطلت شفيعته في النصف الذي لم يطلب فاذا بطلت شفيعته في النصف تبطل في الكل كذا في فتاوى قاضيان

#### الباب السابع في انكار المشتري جوار الشفيع وما يتصل به

وفي الاجناس بين كيفية الشهادة فقال ينبغي أن يشهدوا أن هذه الدار التي بجوار الدار المبعة ملك هذا الشفيع قبل أن يشتري هذا المشتري هذه الدار وهي له الى هذه الساعة لانعلمها خرجت عن ملكه فلو قال ان هذه الدار لهذا الجار لا يكتفي لو شهدا أن الشفيع كان اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها منه فذلك يكتفي فلو أراد الشفيع أن يخلف المشتري بالله فله ذلك كذا في المحيط والذخيرة \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ادعى رجل دارا أو قامينة أن هذه الدار كانت في يده مات وهي في يده فانه يقضى له بالدار ولو بيعت دار بجنبها فانه لا يستحق الشفعة حتى يقيم البينة على الملك دار في يد رجل أقر أنها لاخر فبيعت بجنبها دار فطلب القتر له الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البينة أن الدار داره كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى دارا وله اشفيع فأقر الشفيع أن داره التي بها الشفعة لاخر فان كان سكت عن الشفعة ولم يطلبها بعد فلا شفعة للقتر له وان كان طلب الشفعة فلامقر له الشفعة كذا في المحيط \* وذكرنا صاف في اسقاط الشفعة أن البائع اذا أقر سهمهم من الدار للمشتري ثم باع منه بقية الدار فالجار لا يستحق الشفعة وكان أبو بكر الخوارزمي يخطئ الخصاص في هذه ويقتي بوجوب الشفعة للجار كذا في الذخيرة \* والله أعلم

#### الباب الثامن في تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفيع

ان بنى المشتري بناء أو غرس أو زرع ثم حضر الشفيع بقضى له بالشفعة ويجبر المشتري على قلع البناء والغرس في تسليم الساحة الى الشفيع الا اذا كان في القلع نقصان بالارض فالشفيع الخيار ان شاء أخذ قوله فان طلب النصف على ظن الخ قال في رد المحتار الظاهر أن المراد بالطلب هنا طلب الموانبة والاشهاد فلا ينافي ما في الجمع من قوله ولا يجعل أي أبو يوسف قوله أخذ نصفها تسليما وخالفه محمد وهو الاصح كافي المحيط فانه محمول على ما اذا طلب أخذ النصف بعد وجود الطرفين فتأمل اه محصيه

عليه على الملك فباعها للمدعى عليه وسلمها الى المشتري ووكل المشتري انسانا وغاب فالت القاضي أو عزل فبرهن المدعى أنه كان تقدم الى القاضي وصيره القاضي خصما ثم باعها ووكل المشتري هذا الحاضر يجعل القاضي الوكيل خصما \* المدعى أو

المدعى عليه طلب من القاضي السجل أو سواد الدعوى والشهادة للعرض على المفتى أحابه الى ذلك فلو طلب أن يسأل المدعى عن السؤال عن سبب لزوم المال أحابه فان لم يجزه (١٨٠) المدعى لا يجيزه فان وقعت الرية فالرأى الى القاضي وكذا لو طلب المدعى عليه إقامة

البينة على القبض المعين أحابه فان أبي لا يجيزه

(الخامس في التحكيم)

لا يجوز تحكيم من لا يجوز شهادته كالعبد والصبي ولو حكما امرأة جاز \* قضاء

الحكم في الطلاق والعناق والنكاح والكفالة

والديون والبيع والقصاص وأرض الخنابات وقطع يد

عمدا ودم عمد بينة عادلة جائز اذا وافق رأى القاضي

وعن الامام أنه لا يجوز قضاء الحكم وان حكم

الحكم في الميراث المضافة بمذهب المخالف يجوز في

الاصح وفي التهمة اذا حكم الحكم ببطالان الميراث

المضافة لانص فيه وأشار الخصاف الى أن فيه

اختلاف المشايخ قيل لا ينفذ لانه بمنزلة الفتوى

والصحيح النفاذ لكن بينه وبين حكم المولى فرق فان

للمولى نقض حكم الحكم لاحكم المولى وفي فتاوى

سمرقند أن حكم الحكم فيه لا ينفذ زجر العن ذلك وعن

الصدر قول لا يحل لاحد أن يقبل ذلك وقال الحلواني

يعلم ولا يفتى الا بطريق الجهال الى هدم المذهب

وعن أصحابنا ما هو أوسع من هذا وهو أنه لو استفتى فيها

عدلا فافتاه بطلان الميراث حل له العمل بفتاؤه وامسأكتها

الارض بالثمن والبناء والغرس بقيمة مقلوبا وان شاء أجبر المشتري على القلع وهذا جواب ظاهر الرواية وأجبعوا أن المشتري لو زرع في الارض ثم حضر الشفيع أنه لا يجبر المشتري على قلعه ولكنه ينتظر ادراك الزرع ثم يقضى له بالشفعة فيأخذ الارض بجميع الثمن كذا في البدائع \* ثم اذا ترك الارض في يد المشتري بترك بغير أجر ومن هذا الجنس مسئلة في فتاوى الفقيه أي الميراث ربه الله تعالى وصورته رجل أخذ أرضا من أربعة وزرعها فلما صار الزرع بقلما اشترى المزارع الارض مع نصيب رب الارض من الزرع ثم جاء الشفيع فله الشفعة في الارض وفي نصف الزرع لكن لا يأخذ حق يدرك الزرع كذا في المحيط \* وفي جامع الفتاوى ولو اشترى أرضا فزرعها فنتقصتها الزراعة ثم جاء الشفيع يقسم الثمن على الارض ناقصة وعلى قيمتها يوم اشتراها فبأخذ الشفعة بذلك الثمن كذا في التتارخانية \* اشترى دارا وصبغها بألوان كثيرة فالشفيع بالخيار ان شاء أخذها أو أعطاها ما زاد الصبغ فيها وان شاء ترك كذا في القنية \* واذا اشترى رجل دارا وهدم بناءها أو هدمها أجنبي أو انهدم بنفسه ثم جاء الشفيع قسم الثمن على قيمة البناء مبنيا وعلى قيمة الارض فيأصاب الارض أخذها الشفيع بذلك في المسئلة اذا انهدم البناء وبقي النقص على حاله الا أنه اذا انهدم بفعل المشتري أو بفعل الاجنبي يقسم الثمن على قيمة البناء مبنيا واذا انهدم بنفسه يقسم الثمن على قيمته مهده وما لان بالهدم دخل في ضمان الهادم فتعتبر القيمة على الوصف الذي دخل في ضمانه وبالا انهدم لم يدخل في ضمان أحد فتعتبر قيمته على الحالة التي عليها مهده وما حتى انه اذا كان قيمة الساحة خمسمائة وقيمة البناء خمسمائة فانهدم البناء وبقي النقص وهو يساوي ثلثمائة فالثمن يقسم على قيمة الساحة خمسمائة وعلى قيمة النقص ثلثمائة أثمافيا يأخذ الشفيع الساحة بخمسة أثمان الثمن ولو احترق البناء وأذهب به السيل ولم يبق شيء من النقص يأخذ الشفيع الساحة بجميع الثمن لانه لم يبق في يد المشتري شيء له ثمن ولو لم يهدم المشتري البناء ولكن باعته غيره من غير أرض ثم حضر الشفيع فله أن ينقض البيع ويأخذ الكل كذا في المحيط \* وان نقض المشتري البناء قيل للشفيع ان شئت فخذ العرصه بحصتها وان شئت فذرع وليس له أن يأخذ النقص وكذا اذا هدم البناء أجنبي \* وكذا اذا انهدم بنفسه ولم يهدم لان الشفعة سقطت عنه وهي عين قائمة ولا يجوز أن يسلم للمشتري بغير شيء وكذا لو زرع المشتري باب الدار وباعه تسقط عن الشفيع حصته كذا في السراج الوهاج \* واذا اشترى دارا فغرق نصفها فصار مثل الفرات يجري فيه الماء لا يستطيع رد ذلك عنها فالشفيع أن يأخذ الباقي بحصته من الثمن ان شاء واذا اشترى فوهب بناءه لرجل أو تزوج عليه أو هدم لم يكن للشفيع على البناء سبيل ولكن يأخذ الارض بحصته من الثمن وان كان لم يهدم فله أن يبطل تصرف المشتري ويأخذ الدار كلها بجميع الثمن كذا في المبسوط \* واذا اشترى أرضا فيها نخل أو شجر فيه ثم رواشتها ثم عرق في البيع ثم جاء الشفيع والثمرة قائمة فله أن يأخذ ذلك أجمع استحسانا فان جاء وقد جده البائع أو المشتري أو أجنبي فلا شفعة في الثمرة وبأخذ الارض والنخل بالحصص من الثمن ان شاء وتسقط عنه حصص الثمرة يقسم الثمن على قيمة الارض والنخل والثمرة يوم العقد فأصاب الثمرة تسقط عن الشفيع وقيل له خذ الارض والنخل بحصتها ما ان شئت فان أخذهما الشفيع وبقيت الثمرة في يد البائع فان محمدا رحمه الله تعالى قال يلزم المشتري الثمرة ولا خيار له في ردّها ولو كانت الثمرة قائمة فقبضها المشتري وأكلها أو باعها أو تلفت في يده على وجهه من الوجوه فأراد الشفيع الاخذ سقط عنه حصص الثمرة وان كان البيع قد وقع ولا ثمرة ثم أقر في يد البائع بعد البيع قبل القبض ثم جاء الشفيع فانه يأخذ الارض والنخل والثمرة وليس له أن يأخذ بهما دون بعض ويكون عليه جميع الثمن ولو جده البائع أو المشتري أو أجنبي وهو قائم في يد البائع أو المشتري أخذ الشفيع الارض والنخل بحصته ان شاء وان كانت الثمرة ذهبت بغير فعل أحد بان احترقت أو أصابتها آفة فهلك فلم يبق منها شيء له قيمة أخذها الشفيع بجميع الثمن ان شاء وان شاء ترك

حل له العمل بفتاؤه وامسأكتها وروى أوسع من هذا وهو أنه لو أفتاه مفت بالحل ثم أفتاه آخر بالحرمة بعد ما عمل بالفتوى ولو الاولى فانه يعمل بالفتوى الثانية في حق امرأة أخرى لاني حق الاولى ويعمل بكلمات الفتوى في حادثتين لكن لا يفتنى به وحكم الحكم على



خلاف رأيه عمد في المجتهد قبل لا ينفذ على رأي الامام وعن المرغيناني رحمه الله أنه ينفذ. واذ احكم الوصي عن الصغير ومن يدعي عليه الوصي مال الصغير فيكم بما هو ضرر الصغير لا يصح لانه بمنزلة صلح الوصي وان كان في حكمه نفع (١٨١) الصغير يصح حكمه والحكم لا يلى الاستخلاف

وبعض علماء شاكوا  
يقولون أكثر قضاة عهدنا  
في بلادنا أكثرهم مصالحون  
لانهم تقلدوا القضاء بالرشوة  
ويجوز ان يجعل حكمه بترافع  
القضية اليهم واعترض  
عليه بعضهم بان الرفع ليس  
على وجه التعكيم بل على  
اعتقاده أنه قاض ماضى الحكم  
ورفع المدعى عليه فديكون  
بالاخصاص والجبر فلا  
يكون حكماً لا يرى أن البيع  
ينعقد بالتعاطى ابتداء لكن  
اذا تقدم بيع باطل أو فاسد  
وترتب عليه التعاطى  
لا ينعقد البيع لكونه بناء  
على سبب آخر كذا هنا  
ولهذا قال السلف القاضى  
النافذ حكمه أعز من  
الكبريت الاحمر وان  
الاحسن في مسئلة اليمين  
المضافة عقد الفضولي  
والاجازة بالفعل \* الحكم  
المحكم اذا حلف لا يملك  
المدعى أن يحلفه نائباً عند  
القاضى لانه استوفى حقه  
على التمام

السادس في كتابه  
الى القاضى

ادعى ديناً على غائب ورهن  
على الحاضر يكتفى بالاشارة  
وفى الغائب لا بد من ذكر  
الاسم والنسب والنسبة  
الى الاب لان كفى عند  
الامام ومحمد رحمه الله

ولو كان البائع أو المشتري صرم الثمن ذلك بغير فعل أحد بأن أصابه سيل فذهب به أو نار فاحترق  
فان أبى يوسف رحمه الله تعالى قال ذلك سواء لان ذلك قد صار للمشتري ولا شفعة فيه فلا يلى هلكته بفعل  
المشتري أو بغير فعله لان الثمرة لما انفصلت سقط حق الشفيع عنها فكانها كانت في الاصل منفصلة ولو  
كان المشتري قبض الارض والخل ولا ثمرة فيه ثم أثمر في يده ثم جاء الشفيع والثمرته لم يخل فله أن يأخذ  
الارض والخل والثمر بالثمن الذي وقع عليه البيع لا يراد عليه شيء فان كان المشتري لما حدثت الثمرة في يده  
جذها ثم جاء الشفيع وهي قائمة أو قد استهلكها المشتري ببيع أو كل فان الشفيع يأخذ الارض والخل  
بجميع الثمن ان شاء ولا يسيل له على الثمر كذا في السراج الوهاج \* ولو تصرف المشتري في الدار المشتراة  
قبل أخذ الشفيع بأن وهبها وسلمها أو تصدق بها أو أجزأها وجعلها مسجداً وصلّى فيها أو وقفها وقفاً أو  
جعلها مقبرة ودفن فيها فالشفيع أن يأخذ وينقص تصرف المشتري كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان  
\* يجب أن يعلم أن تصرف المشتري في الدار المشفوعة صحيح الى أن يحكم بالشفعة للشفيع وله أن يبيع  
وأن يؤجر ويعطي له الثمن والاجر وكذا له أن يهدم وما أشبه ذلك من التصرفات غير أن للشفيع أن ينقص  
كل التصرف الا القبض وما كان من تمام القبض ألا يرى أن الشفيع لو أراد أن ينقص قبض المشتري لم يعيد  
الدار الى يد البائع ويأخذها منه لا يكون له ذلك كذا في الذخيرة \* لو اشترى نصف دار غير مقسوم أخذ  
الشفيع حظه الذي حصل له بقسمته وليس له أن ينقص القسمة سواء كانت القسمة بحكم القاضي أو  
التراضى بخلاف ما اذا باع أحد الشرى بكن نصيبه من الدار المشتري كقواسم المشتري الشرى الذي لم يبيع  
حيث يكون للشفيع نقضه لان العقد لم يقع من الذي قاسم فلم تكن القسمة من تمام القبض ثم اذا لم يكن  
للشفيع نقض قسمته كان له أن يأخذ نصيب المشتري في أى جانب كان وهو مروي عن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى واطلاق الكتاب يدل عليه كذا في التبيين \* رجلان اشترى داراً وهما شفعيان ولها شفيع ثالث  
اقتسمها ثم جاء الثالث فله أن ينقص القسمة اقتسماها بقضاء أو بغير قضاء كذا في الذخيرة \* رجل اشترى  
أرضاً بمائة درهم ورفع منها التراب وباعها بمائة درهم ثم جاء الشفيع وطلب الشفعة قال الشيخ الامام أبو بكر  
محمد بن الفضل يأخذ الشفيع الارض بنصف الثمن وهو خمسون درهما يقسم الثمن على قيمة الارض قبل رفع  
التراب وعلى قيمة التراب المرفوع ثم يطرح عن الشفيع قيمة التراب وقال القاضي الامام علي السرخسي رحمه  
الله تعالى لا يطرح عن الشفيع نصف الثمن وانما يطرح عنه حصّة النقصان فلو أن المشتري كبس الارض  
بعد ما رفع منها التراب فأعادها كما كانت قبل أن يحضر الشفيع ثم حضر الشفيع قال الشيخ الامام أبو بكر  
محمد بن الفضل يقال للمشتري ارفع من الارض ما أحدثت كذا في فتاوى قاضيخان \* لو باع نصف دار من  
رجل ليس بشفيع وقاسمه بأمر القاضي فقدم الشفيع ونصيب البائع بين دار الشفيع وبين نصيب المشتري  
فانه لا يطل شفعته فان باع البائع نصيبه بعد القسمة قبل طلب الشفيع الشفعة الاولى ثم طلب الشفيع  
فانه ينظر ان قضى القاضي بالشفعة الاخيرة جعلها بينهما نصيبين لان المشتري قد صار جارا لنصيب البائع  
كالشفيع فاستوفى يافيه وان بدأ فقضى بالاولى للاول قضى له بالاخرة أيضاً لانه لم يبق للمشتري الاوّل ملك  
كذا في محيط السرخسي \* ذكر في المنتقى قال اذا اشترى داراً بالف درهم ثم باعها بالفين فعلم الشفيع بالبيع  
الشافى ولم يعلم بالاول فخاصم فيه فأخذها بالشفعة بالبيع الثاني بحكم الحاكم أو بغير حكمه ثم علم بالبيع الاول  
فليس له أن ينقض ما أخذته وطلبت شفعة في البيع الاول وكذلك لو باعها صاحبها بألف ثم ناقضه المشتري  
وردها ثم اشتراها منه الشفيع بألفين وهو لا يعلم بالبيع الاول ثم علم به لم يكن له أن ينقض شرائه كذا في  
المحيط \* ولو كان المشتري حين اشتراؤه بألف ناقضه البيع ثم اشتراه بألفين فأخذ الشفيع بألفين ولم يعلم بالبيع  
الاول ثم علم به لم يكن له أن ينقضه سواء كان بقضاء أو بغير قضاء كذا في البدائع \* لو اشتراها بألف فزاد في

بل لا بد من ذكر الجدل خلافاً للشافى رحمه الله وفي الايمان لاحاجة الى معرفة اسم الله ووجهه عليه الصلاة والسلام للبلوغ الى غاية الشهرة  
حتى يعرف أبوه ووجهه عليه الصلاة والسلام فان لم ينسب الى الجد ونسبه الى الفخذ لا بد الاعلى كتميمي وبخارى لا يكتفى وان الى الحرفة

لألى القليلة والجد لا يكتفى عند الامام وعندهما ان معزوف الصنعة يكتفى وان نسبها الى زوجها يكتفى والمقصود الاعلام ولو كتب ان لفلان ابن فلان الفلاني على فلان الفلاني (١٨٢) عند فلان بن فلان الفلاني كفى اتفاقا لانه ذكر تمام التعريف ولو ذكر اسم المولى واسم أبيه لا غير

التمن ألفافع لم الشفيع بألفين ولم يعلم بالاتف فان أخذ بالالفين بقضاء أبطلت الزيادة وعليه ألف وان أخذها برضا كان الأخذ بمنزلة شراء مبتدأ لم يبق حق الشفعة كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى المشتري لانسان كان للشفيع أن ينقض الوصية ويأخذ من الورثة والعهد عليهم كذا في التتارخانية \* ولو اشترى قرية فيها بيوت وأشجار ونخل ثم أنه باع الأشجار والبناء فقطع المشتري بعض الأشجار وهدم بعض البناء ثم حضر الشفيع كان له الارض وما لم يقطع من الأشجار وما لم يهدم من البناء وليس له أن يأخذ ما قطع وي طرح عن الشفيع حصه ما قطع من الشجر وما هدم من البناء كذا في فتاوى قاضخان \* ولو اشترى دارا فهدم بناءها ثم بنى فاعظم المنفعة فان الشفيع يأخذها بالشفعة ويقسم الثمن على قيمة الارض والبناء الذي كان فيه يوم اشترى ويسقط حصه البناء لان المشتري هو الذي هدم البناء وينقض المشتري بناءه المحدث عندنا كذا في المبسوط

### باب التاسع فيما يبطل به حق الشفعة بعد ثبوته وما لا يبطل

وما يبطل به حق الشفعة بعد ثبوته نوعان اختياري وضروري والاختياري نوعان صريح وما يجري مجراه ودلالة أما الأول فنحو أن يقول الشفيع أبطلت الشفعة أو أسقطتها أو أبرأتك عنها أو سلمتها أو نحو ذلك سواء علم بالبيع أو لم يعلم ان كان بعد البيع لان اسقاط الحق صريح يستوي فيه العلم والجهل بخلاف الاسقاط من طريق الدلالة فانه لا يسقط حقه ثمة الا بعد العلم بالبيع وأما الدلالة فهو أن يوجد من الشفيع ما يدل على رضاه بالعقد وحكمه للمشتري فنحو ما اذا علم بالشراء ترك الطلب على الفور من غير عذر أو قام عن المجلس أو تشاغل عن الطلب بعمل آخر على اختلاف الروايتين وكذا اذا ساءم الشفيع الدار من المشتري أو سأل أن يوليها ياء أو استأجرها الشفيع من المشتري أو أخذها من راعه أو ماله ذلك كاه بعد العلم هكذا في البدائع \* ولو استودعه أو استوصاه أو سأل أن يتصدق به عليه فهو تسليم هكذا في التتارخانية \* ولو قال المشتري أو ليكها بكذا فقال الشفيع نعم فهو تسليم هكذا في الذخيرة \* وأما الضروري فنحو أن يموت الشفيع بعد الطلبين قبل الأخذ بالشفعة فيبطل شفيعته وهذا عندنا ولا يبطل بموت المشتري ولا شفيع أن يأخذ من وارثه كذا في البدائع \* تسليم الشفعة قبل البيع لا يصح وبعده صحيح علم الشفيع وجوب الشفعة أو لم يعلم علم من أسقط اليه هذا الحق أو لم يعلم كذا في المحيط \* اذا قال المشتري للشفيع أفنقت عليها كذا في بنائها أو أنا أو ليكها بذلك وبالثمن فقال نعم فهو تسليم منه كذا في الباب العاشر من كتاب الصلح من المبسوط \* ولا يصح تسليم الشفعة بعدما أخذ الدار بالشفعة ولا يصح التسليم في الهبة بعوض قبل القبض كذا في التتارخانية \* واذا سلم الشفيع الشفعة في هبة بعوض بعد التقاض ثم أقر البائع والمشتري أنها كانت بيعا بذلك العوض لم تكن للشفيع فيها الشفعة وان سلمها في هبة بعوض ثم تصاد فأنها كانت بشرط عوض أو كانت بيعا للشفيع أن يأخذها بالشفعة واذا وهب رجل دارا على عوض ألف درهم فقبض أحد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له أن يأخذ الدار بالشفعة لانه أسقط حقه قبل الوجوب فالهبة بشرط العوض انما تصير كالبيع بعد التقاض وتسليم الشفعة قبل تقرر سبب الوجوب باطل كذا في المبسوط \* فاذا وهب الشفيع الشفعة أو باعها من انسان لا يكون تسليمها كذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الشفعة قبيل باب الشهادة اذا باع الشفعة كان ذلك تسليمًا للشفعة ولا يجب المبال وهو الصحيح وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في شفعة الجاهل ما يدل عليه كذا في المحيط \* اذا سلم الشفيع الشفعة ثم زاد بعد ذلك في المبيع عبداً وأمة كالمشتري أن يأخذ الدار بحصة الثمن واذا سلم الشفيع الشفعة ثم حط البائع من الثمن شيئاً له الشفعة

ذكر السرخسي أنه لا يكتفى وذكر شيخ الاسلام أنه يكتفى وبه ينقضي حصول التعريف بذكر ثلاثة أسياء العبد والمولى وأبوه فان ذكر اسم العبد والمولى ان نسبته الى قبيلته الخاصة لا يكتفى على ما ذكر السرخسي ويكتفى على ما ذكره شيخ الاسلام رحمه الله لانه وجد ثلاثة أسياء وان لم يذ كر قبيلته الخاصة لا يكتفى وان ذكر اسم العبد ومولاه ونسب العبد الى مولاه ذكر شيخ الاسلام أنه يكتفى وبه أفتى الصدر لانه وجد ثلاثة أسياء \* شرط الحاكم في المختصر للتعريف ثلاثة أسياء الاسم والنسبة الى الأب والنسبة الى الجد أو الفخذ أو الصنعة والصحيح ان النسبة الى الجد لا بد منه وان كان معزوف بالاسم المجرد مشهورا كشهرة الامام أبي حنيفة رضي الله عنه يكتفى ولا حاجة الى ذكر الأب والجد وفي الدار كذا الخلاف وان مشهورا لا بد من ذكر الحد وعندهما في كالمجل وان نسبته الى الحد لا لا بد لم يجز ولو كفى بلا تسمية لا يقبل الا اذا كان مشهورا به كالامام رحمه الله ولو كتب من ابن فلان الى ابن فلان لم يجز الا اذا اشتهر كابر أبي ليلى ولو كتب الى ابن ابن فلان لم يجز لان الجزء ينسب الى الكل لا العكس واذا حضر الكتاب والذي ذكر فيه فرغم المحضرة ليس هو المذكور فيه يقال للمحضر لان هاتين عدلين أن بهما الصنعة والقبيلة رجلان ينسب بمن ينسب أنت به والا أرمناك بما شهدوا به فيه وان اشترك اشنان بما عرف به في

لان ينسب الى الكل لا العكس واذا حضر الكتاب والذي ذكر فيه فرغم المحضرة ليس هو المذكور فيه يقال للمحضر لان هاتين عدلين أن بهما الصنعة والقبيلة رجلان ينسب بمن ينسب أنت به والا أرمناك بما شهدوا به فيه وان اشترك اشنان بما عرف به في

الكتاب في المكان الذي كتب اليه الكتاب قال الكتاب باطل الا اذا ذكر عاين به من عليه الحق عن غيره وان برهن على اشتراك غيره به في المعرف في هذه القبلة ان كانا حين لا يقضي وان أحدهما ميتا قبل الشهادة (١٨٣) يقبل وان قال في كتابه على

فلان بن فلان الفلاني وقد مات هو فهو على الميت وعلى أصل الرواية لا يقبل الكتاب في المنقولات بأسرها وعن الثاني رحمه الله تجوز في العبد لعل الباق لا في الامة وعنه الجواز في الكل والمتقدمون لم يأخذوا بقول الامام الثاني وعمل الفقهاء اليوم على التجوز في الكل للحاجة قال الامام الاسياني وعليه الفتوى \* ولو جاء المدعي من القاضي برسول ثقة مأمون عدل الى قاض آخر لا يقبل لانه لا يزعم ان باقي القاضي بنفسه ويخبر وهو في غير ولايته كواحد من الرعايا بخلاف كتابه لانه كالخطاب من مجلس قضائه دلت التفرقة على مسئلتهن الاولى بلدة فيها قاضيان حضر أحدهما مجلس الآخر وأخبر بمحادثة لا يجوز له أن يعمل بخبره وحده ولو كتب اليه بشرط له العمل به وكذا لو حضر قاضيان في مصر ليسا فيه قاضيين أو أحدهما قاض لا يعمل بخبر من ليس بقاض فيه لعدم الولاية كقاض بخارا التقي مع قاض بخوارزم وأخبر بمحادثة حكم فيها بخارا لا يعمل بأخباره قاضي خوارزم ويكتب في وكيل دار يقضها وانصوصة فيها أو

لان الخط يلحق بأصل العقد كما لو أخبر بالبيع بألف وسلم فاذا البيع بمائة كذا في الذخيرة \* اذا قال الشفيع سلمت شفعة هذه الدار كان تسليمها صحيحا وان لم يعين أحدا وكذلك لو قال للبائع سلمت لك شفعة هذه الدار والدار في يد البائع كذا في المحيط \* ولو قال للبائع بعد ما سلم الدار الى المشتري سلمت الشفعة لك صح استحسانا ولو قال سلمت الشفعة بسببك أولا حلت صح تسليمه قياسا واستحسانا كذا في فتاوى قاضخان \* واذا كان المشتري وكيل من جهة غيره بشرأ الدار فقال الشفيع سلمت شفعة هذه الدار ولم يعين أحدا كان تسليمها صحيحا وكذلك لو قال للوكيل سلمت لك شفعة هذه الدار والدار في يد الوكيل صح التسليم قياسا واستحسانا ولو قال ذلك للوكيل بعد ما دفع الدار الى الموكل صح التسليم استحسانا واذا كان المشتري وكيل عن غيره بالشراء فقال له الشفيع سلمت لك شفعة هذه الدار خاصة دون غيرك كان هذا تسليمها صحيحا لا غير كذا في المحيط \* ولو قال لأجنبي سلمت شفعة هذه الدار سقطت كذا في محيط السرخسي \* ولو قال الشفيع لأجنبي ابتداء سلمت شفعة هذه الدار لك أو قال أعرضت عنها لك لا يصح تسليمه ولا تبطل شفعة قياسا واستحسانا ولو قال لأجنبي سلمت الشفعة للموكل أو قال وهبتها للموكل أو قال أعرضت عنها للموكل لا حلت وشفاعتك صح تسليمه لا غير وتبطل شفعتك كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال لشفيع أجنبي سلم الشفعة للموكل فقال قد سلمتها لك أو وهبتها أو أعرضت عنها كان تسليمي في الاستحسان لان الأجنبي اذا خاطبه بالتسليم لم يدفعه بل قد سلمتها لك كان هذا كلاما مخرج مخرج الجواب فصار كأنه قال سلمتها لك لا حلت وان قال الشفيع لمساخطة الأجنبي قد سلمت لك شفعة هذه الدار أو وهبت لك شفعتها أو بعثتها منك لم يكن ذلك تسليميا لان هذا كلام مبتدأ فلا ينطوي تحت الجواب لاستقلاله بنفسه فلا يكون تسليميا كذا في السراج الوهاج \* وانا قال أجنبي للشفيع أصالحك على كذا على أن تسلم الشفعة فسلم كان تسليمها صحيحا ولا يجب المال ولو قال أصالحك على كذا على أن تكون الشفعة في كان الصلح باطلا وهو على شفعتك كذا في التتارخانية \* ولو أن أجنبيا قال للشفيع أصالحك على كذا من الدراهم على أن تسلم الشفعة ولم يقل في قبيل الشفيع لا يجب المال على الأجنبي ولا تبطل شفعتك وان قال الشفيع للبائع سلمت لك بيعك أو قال للمشتري سلمت لك شراءك بطلت شفعتك وان قال لأجنبي سلمت لك شراء هذه الدار لم يكن ذلك تسليميا ولا تبطل شفعتك كذا في فتاوى قاضخان \* تعليق ابطالها بالشروط حتى لو قال سلمتها ان كنت اشتريت لأجل نفسك فان كان اشتراه لغيره لا تبطل لانه اسقاط والاسقاط يحتمل التعليق كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال الشفيع للبائع سلمت لك الشفعة ان كنت بعثتها من فلان لنفسك فكان باعها لغيره لم يكن ذلك تسليميا وفي فتاوى الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى اذا قال الشفيع للمشتري سلمت لك شفعة هذه الدار فاذا هو قد اشتراها لغيره فهو على شفعتك وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى ان هذا تسليم لا غير والمختار المذكور في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى هكذا ذكره المصدر الشهيد رحمه الله تعالى وفي الحاوي اذا قال المشتري اشتريت لنفسك فسلم الشفيع الشفعة ثم ظهر أنه اشتراها لغيره قال محمد رحمه الله تعالى بطلت شفعتك وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تبطل كذا في المحيط \* واذا سلم الجار الشفعة مع قيام الشريك صح تسليمه حتى لو سلم الشريك بعد ذلك شفعتك لا يكون الجار أن يأخذ الشفعة كذا في الذخيرة \* واذا وجبت الشفعة للبعد المأذون فسلمها فهو جائز ان كان عليه دين أولم يكن عليه دين وان سلمها لمولاه جاز ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين لم يجز تسليم المولى عليه كذا في المبسوط \* ولا يجوز تسليمه بعد الحجر كذا في التتارخانية \* وتسليم المكاتب شفعتك جائزا أيضا كذا في المبسوط \* ولو أخبر بالبيع بقدر من الثمن أو جنس منه أو من فلان فسلم فظهر خلافه هل يصح تسليمه فالاصل في جنس هذه المسائل أن يتظر ان كان لا يختلف غرض الشفيع في التسليم صح التسليم وبطلت شفعتك وان كان لا يختلف غرضه لم يصح وهو على شفعتك كذا في البدائع \* ولو أخبر أن الثمن ألف درهم فسلم

باجرتها أو ببيعها ولو كان دعوى الدار لا يذكر من يتلقى الملك منه بالارث باسمه ونسبه واسم أبيه وحده يقول توفي هو وترك دارا بالبصرة في بني فلان ولا بد من ذكر ملك المورث ولو كان المدعي به يبالغ في ذكر جنسه ونوعه وصفته وقدره وان أراد أن يكتب كالتعريف الوكيل باسمه

ونسبه \* ولورهن على حق يد ين أو كفالة أو ميراث يسأل عن الطالب المنتقل على ما يدعى الخو يبدأ بكتابة عنوان الباطن وهو المعتبر حتى لو جاء بكتاب عليه لا يقبل اذ لم يكن عليه (١٨٤) عنوان الباطن ولوعلى القلب يقبل والثاني وسعوا كتنى بعنوان الظاهر والاحتياط ما قالوا

ثم تبين أن الثمن مائة دينار قيمته ألف درهم أو أقل أو أكثر فعدنا هو على شفيعته ان كانت قيمته أقل من ألف والاف والاف تسليمه صحيح كذا في المبسوط \* واذا قيل له ان المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم أنه غيره فله الشفعة واذا قيل له ان المشتري زيد فسلم ثم علم أنه عمرو وزيد صح تسليمه لزيد وكان له أن يأخذ نصيب عمرو وكذا في الجوهر النيرة \* ولو أخبر أن الثمن ألف فسلم فاذا الثمن أقل من ذلك فهو على شفيعته ولو كان الثمن ألفا أو أكثر فلا شفعة له كذا في الذخيرة \* ولو أخبر أن الثمن شيء مما يكال أو يوزن فسلم الشفعة فاذا الثمن صنف آخر مما يكال أو يوزن فهو على شفيعته على كل حال سواء كان ما ظهر مثل ما أخبره أو أقل أو أكثر من حيث القيمة كذا في المحيط \* ولو أخبر أن الثمن شيء من ذوات القيم فسلم ثم ظهر أنه كان مكيلاً أو موزناً أو أخبر أن الثمن ألف درهم فاذا هو مكيل أو موزن فهو على شفيعته على كل حال كذا في خزانة المفتين \* ولو أخبر أن الثمن شيء من ذوات القيم فسلم ثم ظهر أنه شيء آخر من ذوات القيم بان أخبر أن الثمن داوفاً أو الثمن عبد فجواب محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه على شفيعته من غير فصل قال شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاده هذا الجواب صحيح فيما اذا كان قيمة ما ظهر أقل من قيمة ما أخبر به وغير صحيح فيما اذا كان قيمة ما ظهر مثل قيمة ما أخبر به أو أكثر \* ولو أخبر أن الثمن عبد قيمته ألف أو ما أشبه ذلك من الاشياء التي هي من ذوات القيم ثم ظهر أن الثمن ذراهم أو دنائير فجواب محمد رحمه الله تعالى أنه على شفيعته من غير فصل وبعض مشايخنا رجحهم الله تعالى قالوا هذا الجواب محمول على ما اذا كان ما ظهر أقل من قيمة ما أخبر به ما اذا كان مثل قيمة ما أخبر به أو أكثر فلا شفعة لهم ومنهم من قال هذا الجواب صحيح على الاطلاق بخلاف المسئلة الاولى \* ولو أخبر أن الثمن عبد قيمته ألف فظهر أن قيمته ألف أو أكثر فلا شفعة ولو أخبر أن الثمن ألف فسلم ثم ظهر أن الثمن شيء من ذوات القيم فلا شفعة له الا اذا كان قيمة الثمن أقل من قيمة ألف درهم كذا في المحيط \* ولو أخبر بشراء نصف الدار فسلم ثم ظهر أن المشتري اشترى الكل فله الشفعة ولو أخبر بشراء الكل فسلم ثم ظهر أنه اشترى النصف فلا شفعة له قال شيخ الاسلام في شرحه هذا الجواب محمول على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل بان أخبر أنه اشترى الكل بالف فسلم ثم ظهر أنه اشترى النصف بالف ما اذا أخبر أنه اشترى الكل بالف ثم ظهر أنه اشترى النصف بنحو مائة يكون على شفيعته هكذا في الذخيرة \* ولو سلم الشفعة في النصف بطلت في الكل ولو طلب نصف الدار بالشفعة هل يكون ذلك تسليماً منه للشفعة في الكل اختلف فيه أبو يوسف ومحمد رجحهما الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون تسليماً كذا في البدائع \* وهو الاصح لان طلب تسليم النصف لا يكون تسليماً للباقي لا يصري بمحاو لا دلالة كذا في محيط السرخسي \* ولو أن الشفيع باع نصف داره أو ثلثها أو أكثر من ذلك بعد أن بقي منها شيء وما باع شائع فله الشفعة بما بقي كذا في السراج الوهاج \* الشفيع اذا ادعى رغبة الدار المشفوعة أن أهله لا بالشفعة تبطل شفيعته وان طلب الشفعة ثم ادعى رغبة الدار المشفوعة أن أهله لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيهان \* وان صالح من شفيعته على عوض بطلت الشفعة وورد العوض لان حق الشفعة ثبت بخلاف القياس لدفع الضرر فلا يظهر ثبوته في حق الاعتياض ولا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشرط فبالفاسد ادولى فلو قال الشفيع أسقطت شفيعتي فيما اشتريت على أن تسقط شفعتك فيما اشتريت فانه تسقط شفيعته وان لم يسقط المشتري شفيعته فيما اشترى الشفيع واسقاط الشفعة بالعوض المألى شرط فاسد لانه غير ملائم لانه اعتياض عن مجرد الحق في الحل وهو مرام ورشوة هكذا في الكافي \* وان كان الشفيع شريكاً أو جاراً فباع نصيبه الذي يشفع فيه كان له أن يطلب الشفعة بالجوار كذا في البدائع \* سئل أبو بكر عن سلم على المشتري ثم طلب الشفعة قال تبطل شفيعته كذا قال ليث بن مشاور قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى لا تبطل روى عن محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* وهو المختار كذا في الخلاصة والمضمرات \* ولو كان

ولو لم يكن في الكتاب اسم القاضي الكتاب ونسبه واسم القاضي المكتوب اليه ونسبه لم يجز ولو ذكر اسم القاضي الكتاب ونسبه ولم يذكر اسم المكتوب اليه بل عم وقال الى كل من يبلغ اليه كتابي من قضاة المسلمين وولاتهم لا يجوز والثاني وسع وأجاز وعليه العمل اليوم وأجمعوا أنه لو خص واحداً اسماً ونسباً ثم عم بقوله وإلى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين يجوز وعلى كل من يصل اليه المكتوب يلزم قبوله ولو لم يكتب في المكتوب التاريخ لا يقبله وان فيه التاريخ ينظر ان كان قاضياً وقت الكتابة يقبله والا لا يكتب بالشهادة أنه كان قاضياً ذلك التاريخ اذا لم يكن مكتوباً وكذا لا يثبت بسلام كتابة شهادة الشهود وكذا لو شهدوا على أصل الحادثة بلا كتاب لا يقبل ولا يقبل الكتاب الا بحضور من الخصم وان قبل يدونه أيضاً جاز اذا ورد الكتاب بحضور الخصم مجلس القضاء فان أقتربه أزمه وان جدد قال للفتي لا بد لك من حجة فان قال معي كتاب القاضي اليك قال الامام الثاني رحمه الله القاضي يقبل الكتاب بلا

بينة وقال لا يقبل بلا بينة ويقول له هات بينة أنه كتابه اليك فان شهدوا على الختم والقرعة والعلامة والاوصال وتوقيع القاضي يسأل القاضي عن الشهود فان عدلوا فتح الكتاب ولا يفتح قبل العدالة ولا بد من حضرة الخصم ويسأل عن الشهود

المشتري

عن عداله القاضي الكاتب ليكون أبعد عن الخلاف وإن كان القاضي لا يعرف الذي جاء بالكاتب أنه فلان بن فلان نسأل البينة أنه هو فان سأله قبيل ذلك كان أفضل لأنه اذا لم يقدر على اثبات ذلك لا يفيد الاشغال باثبات الكتاب (١٨٥) فان قبل الكتاب وقرأه كتب أسماء

الشهود ليسأل عن عدالتهم فان لم يعدل الشهود حتى مات القاضي الكاتب يقضى بما في الكتاب بخلاف ما اذا عي أو خرس وكذا لومات الكتاب أو عزل بعد وصول الكتاب الى المكتوب اليه قبل القراءة ولومات الكاتب أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ليس للقاضي أن يقبله عنسندا وينبغي للقاضي الكاتب أن يدفع الى الشهود الطريق كتابا آخر ليكون في مطالعتهم حتى يكون المضمون في ذكرهم ويتمكنوا من الاداء قبل فتح المخطوم ويكتب أيضا وقد ثبت عندي بالبينة العادلة غيبته \* وفي أدب القاضي للخصاف أني بكتابه فقال المدعى عليه لست على الاسم والنسب فالقول له وعلى الذي جاء بالكتاب البينة أنه فلان بن فلان فان قال أنا فلان بن فلان وفي الحى غيري بهذا الاسم والنسب فالقاضي يأمره باثبات ذلك فان برهن اندفعت عنه الخصومة والا فلا \* وفي طلاق شيخ الاسلام أقر أن عليه فلان بن فلان الفلاني كذا فجاء رجل بهذا الاسم واتداه فقال أردت رجلا آخر مسمى بذلك صدق قضاء ولا يقضى عايه بالمال واذا كتب في الدين المؤجل يذكر الاجل أيضا

المشتري واقفامع الابن وسلم الشفيع على ابن المشتري بطلت شفعته بخلاف ما اذا سلم على المشتري فان سلم على أحدهما بأن قال السلام عليك ولا يدري على من سلم سئل الشفيع أنه سلم على الابن أو على الاب فان قال على الاب لا تبطل شفعته وإن قال على الابن تبطل شفعته وإن اختلفا فقال المشتري سلمت على ابني وقد بطلت شفعته وقال الشفيع سلمت عليك فالقول قول الشفيع كذا في الذخيرة \* ولو أخبر ببيع المداير فقال الحمد لله فقد ادعت شفعته أو قال سبحان الله فقد ادعت شفعته فهو على شفعته في رواية محمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* سمع البيهقي قال الحمد لله فقد طلبت شفعته لا تبطل في المختار كذا في الوجيز للكردي \* وقال الناطقي على قياس قوله سبحان الله أو كيف أصبحت أو كيف أصبحت اذا قال للمشتري حين لقيه أطال الله بقاءك ثم طلب الشفعة لا تبطل شفعته كذا في الظهيرية \* وكذلك لو قال ( شفعة مراست خواستم وبافتم ) فهو على هذا كذا في الذخيرة \* لو سأله عن حوائجه أو عرض عليه حاجة ثم طلبها بطلت شفعته وإن سأله عن ثمنها فأخبره به ثم طلبها بطلت شفعته كذا في المضمرة \* داربيعت فقال البائع أو المشتري لا شفيع أبرئنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم أنه يجب له قبلها شفعة لا شفعة له في القضاء وله الشفعة فيما بينه وبين الله تعالى ان كان بحال لو علم بذلك لا يبرئهما كذا في المحيط \* ولو أخبر بالبيع وهو في الصلاة قضى فيها فان كان في الفرض لا تبطل شفعته وكذا اذا كان في الواجب وان كان في السنة فكذلك لان هذه السنن الرتبة في معنى الواجب سواء كانت السنة ركعتين أو أربعاً كالاربعة قبل الظهر حتى لو أخبر بعدم صلى ركعتين فوصل بهما الشفع الثاني لم تبطل شفعته لانهم ما عتزل صلاة واحدة واجبة كذا في البدائع \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وفي واقعات الناطقي اذا علم بالبيع وهو في التطوع فجعلها أربعاً أو ستاً فعن محمد رحمه الله تعالى لا تبطل شفعته قال الصدر الشهيد والمختار أنه تبطل لانه غير مذكور كذا في الذخيرة والمحيط والمضمرة والكبرى \* وفي فتاوى ( آهو ) أخبر وقت الخطبة فلم يطلب حتى فرغ الامام من الصلاة ان كان قريباً بحيث يسمع الخطبة لا تبطل والا ففيه اختلاف المشايخ ولو أخبره بعدما كان قد عاد الاخيرة فلم يطلب حتى قرأ الدعوات الى قوله ربنا آتانا الدنيا حسنة ثم سلم بطلت كذا في التارخانية في الفصل الحادى عشر فيما تبطل شفعته \* وفي النوازل اذا أراد أن يفتح الصلاة مع الامام بجماعة فلم يذهب في طلبها تبطل شفعته كذا في التارخانية في الفصل الثالث عشر في طلب الشفعة والله أعلم

### باب العاشر في الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري والبائع والشهادة في الشفعة

الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري اما أن يرجع الى الثمن واما أن يرجع الى المبيع اما الذي يرجع الى الثمن فلا يخفى واما أن يقع الاختلاف في جنس الثمن واما أن يقع في قدره واما أن يقع في صفته فان وقع في الجنس بأن قال المشتري اشتريت بمائة دينار وقال الشفيع بالف درهم فالقول قول المشتري لان المشتري أعرف بجنس الثمن من الشفيع فيرجع في معرفة الجنس اليه كذا في البدائع \* واذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري ولا يتخالفان ولو أقام البينة فالبينة بينة الشفيع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري واذا ادعى المشتري ثمناً وادعى البائع أقل منه ولم يقبض الثمن أخذها الشفيع عما قال البائع وكان ذلك حطاً عن المشتري ولو ادعى البائع أكثر يتخالفان ويتراذان وأيهما انكسر ظهر أن الثمن ما يقوله الآخر فمأخذها الشفيع بذلك وان حلقا يفسخ القاضي البيع بينهما وأيا أخذها الشفيع بقول البائع وان كان قبض الثمن أخذها بما قال المشتري

(٢) الشفعة على طلبها ووجدتها

(٢٤ - فتاوى خامس) واذا قال المدون للقاضي كنت استقرضت من فلان وأديت اليه أو برأني عنه وهو في بلدة أخرى أريد القدر عليه ولي بينة على مطالبي هنا وأخاف ان ياخذني بحقه ولا بينة لي ثمة وطالب منه على ذلك كتابا يكتب عند محمد رحمه الله خلافاً للثاني رحمه الله

وأجمعوا أنه لو قال بحدني وطلب مني ولي ينسب علي ذلك وأراد الاستماع والكتابة يجيبه الى ذلك وان قال الدائن حاضر فاحلف ان يجحد اذا مات شهودى أو غابوا لا يجيبه الى ذلك (١٨٦) وكذلك على الخلاف اذا ادعى أن الشفيع سلم الشفعة وغاب وهو في مكان آخر وشهودى هنا

وكذا اذا ادعت الطلاق على زوجها الغائب هل يكتب على الخلاف \* كتب الكاتب محضر امرأة وأراد ذكر حليتها يترك موضع الحلية حتى يكون القاضي هو الذي يكتب الحلية أو على على الكاتب لانه ان حلاها الكاتب لا يجحد القاضي بدا من أن يتطرا اليها فيكون فيه نظريتين وفيما ذكرنا يكون نظريتين - ل واحد فكان أولى وبشروط رؤية وجهها في التعريف وهل يشترط شهادة الزائد على عدلين في أنها فلا تبت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على أنها فلا تبت فلان وقال الشهادة عدلين يكفي وعليه الفتوى لانه ليس رواة اذا قالت ان زوجي طلقني ثلاثا ومضت عدتي وتزوجت باخر وأخاف أن ينكر زوجي الحاضر فسله فان أنكر أبرهن عليه يجيبها اليه احتياطاً والقياس في الشكل سواء وكاتبه القاضي بعلمه كالبضاعة بعلمه أنه لا يجوز له أن يكتب بعلمه الحاصل قبل القضاء كذا قال بعض العلماء ولو أقام شاهداً واحداً عند قاض وأراد أن يكتب الى قاض فعل \* ادعى ابناً أو ابنة أنه له معروف نسبته منه وهو في بلد كذا يسترقه بغير حق فلان ابن فلان لا يكتب عند الامام ومحمد ولو ادعى النسب قصداً لم يذكر أنه يسترقه فلان يقبل لانه دعوى النسب مقصودا واحدى فاندفع الاولى لانه دفع الملك والرق عنه وكان كدعوى الملك أنه عبدي واذا كتب أنه أجروا الوصي أو المتولى لا يصح ما يذكر أنه وصي أو متولى

ان شاء ولم يلتفت الى قول البائع ولو كان نقد الثمن غير ظاهر فقال البائع بعث الدار بألف وقبضت الثمن بأخذها الشفيع بألف ولو قال قبضت الثمن وهو ألف لم يلتفت الى قوله كذا في الهداية \* ولو اشترى دارا بعرض ولم يتقبضها حتى هلك العرض وانتهى قبض البيع فيما بين البائع والمشتري أو كان المشتري قبض الدار ولم يسلم العرض حتى هلك أو انتهى قبض البيع فيما بين البائع والمشتري وبقي للشفيع حق الشفعة بقيمة العرض ثم اختلف البائع والمشتري في قيمة العرض فالقول قول البائع مع ميمينه فان أقام أحدهما بينة قبلت بينته وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة البائع عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو هدم المشتري بناء الدار حتى سقط عن الشفيع قدر قيمته من الثمن ثم اختلفا في قيمة البناء وانفق على أن قيمة الساحة ألفت أو اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا فان اختلفا في قيمة البناء لا غير فالقول قول المشتري مع ميمينه وان اختلفا في قيمة البناء والساحة فان الساحة تقوم الساعة والقول في قيمة البناء قول المشتري فان قامت لاحدهما بينة قبلت وان أقام جميعا البينة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى البينة بينة الشفيع على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان اختلفا في صفة الثمن بأن قال المشتري اشترت بمن من أجل الشفيع لابل اشترته بمن مؤجل فالقول قول المشتري وأما الذي يرجع الى المبيع فهو أن يختلف فيما وقع عليه البيع انه وقع عليه بصفة واحدة أم بصفقتين فهو ما اذا اشترى دارا فقال المشتري اشترت العرصة على حدة بألف وقال الشفيع بل اشتريتها جميعا بألفين فالقول قول الشفيع وأيهما أقام البينة قبلت وان أقام جميعا البينة ولم يوقتا وفتاونا فالبينة بينة الشفيع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة بينة الشفيع هكذا في البدائع \* وفي المتنق ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل دارا وإياها شفيعان فأنى اليه أحدهما يطلب شفيعه وقال له المشتري اني اشتريتها بألف فصدقه الشفيع في ذلك وأخذها بألف ثم ان الشفيع الثاني جاء فأقام بينة أن المشتري كان اشترىها بخمسمائة فالشفيع الثاني يأخذ من الشفيع الاول نصفها ويدفع اليه ما أتى درهم وخمسين ويرجع الشفيع الاول على المشتري بما أتى درهم وخمسين وبقي في يد الشفيع الاول نصف الدار بخمسمائة وفيه أيضا رجل اشترى من رجل دارا وقبضها بخمسة الشفيع فطلب الشفعة فقال المشتري اشتريتها بألفين وقال الشفيع لا بل اشتريتها بألف ولم يكن للشفيع بينة وحلف المشتري على ما ذكر وأخذ الشفيع بالثمن درهم ثم قدم شفيع آخر فأقام بينة على الشفيع الاول أن البائع كان باع هذه الدار من فلان بألف فانه يأخذ نصف الدار بخمسمائة ويرجع الشفيع الاول على المشتري بخمسمائة حصصه النصف الذي أخذ الشفيع الثاني ويقال للشفيع الاول ان شئت أعد البينة على المشتري من قبل النصف الذي في يدك والا فلا شيء لك ومعنى المسئلة أن الشفيع الاول لو قال للمشتري ان الشفيع الثاني أثبت بالبينة أن الشراء كان بألف فيكون بمقابل النصف الذي في يدي خمسمائة على أن أرجع عليك بخمسمائة ليس له ذلك الا اذا أعاد البينة أن الشراء كان بألف لما أشار اليه في الكتاب أن الشفيع الثاني انما يستحق بينته نصف الدار ومعناه أن بينة الشفيع الثاني لما عملت في نصف الدار ثبت الشراء بألف في حق ذلك النصف الذي استحقه الشفيع الثاني لافي حق النصف الذي في يد الشفيع الاول فيحتاج الشفيع الاول الى إعادة البينة ليثبت الشراء بألف في النصف الذي في يديه فيستحق الرجوع على المشتري بالخمسمائة الزائدة كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العنانية ولو اشترى دارا بخمسة الشفيع فأخذها بألف درهم من المشتري بقوله ثم وجد بينة أن المشتري اشترىها بخمسمائة قبلت بينته ولو صدق المشتري أو لا فيبينته على خلاف ذلك لا تقبل كذا في التتارخانية \* اتفق البائع والمشتري أن البيع كان بشرط الخيار للبائع وأنكر الشفيع فالقول قوله ما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

ابن فلان لا يكتب عند الامام ومحمد ولو ادعى النسب قصداً لم يذكر أنه يسترقه فلان يقبل لانه دعوى النسب مقصودا واحدى فاندفع الاولى لانه دفع الملك والرق عنه وكان كدعوى الملك أنه عبدي واذا كتب أنه أجروا الوصي أو المتولى لا يصح ما يذكر أنه وصي أو متولى



من كان لان وصى الاب يخالف وصى الام والقاضى والاخ وكذا المتولى فان كتب أنه من جهة الحاكم ولم يسم الحاكم جازلانه يعرف بالنظر في التاريخ فعلى هذا اذا احتاج الى الكتابة في المجتهدات كالوقف واجارة المشاع وكتب (١٨٧) وقضى قاض من قضاة المسلمين بصحته

جازوان لم يسم القاضى وان لم يتحقق القضاء وكتب ذلك كذا فاذلكت بهت وقال محمد رحمه الله في كتاب الوقف ما يدل على أنه لا بأس به قال اذا خاف الواقف ابطال الوقف يلحق بالسخره وقضى قاض من قضاة المسلمين بصحته لان التصرف وقع صحيحا ويطلب بابطال المبطل وبخبره يمنع من الابطال فيبقى على الصحة ويجوز ان يجعل قوله وقد قضى قاض بصحة هذا الوقف راجعا الى الجنس لا الى هذا الفردي فيكون من المعارض المانعة عن الابطال كقول خليل الله عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام هذه أختي وقول سيدنا عليه الصلاة والسلام حين خرج في بدر طليعة لكافر وعده بالآخبار عن نفسه نحن من ماء ظن الكافر أنه من ماء الوادى وأشار سيدنا الى قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء وليس ما كتب كذب يطل حقا أو يصحح باطلا بل من المعارض المبقية للحق وانه حسن عند الحاجة قال في مجموع النوازل وهذا الكلام مع أنه خلاف الواقع لا يخلو اما ان يكون من مختبرات الكاتب أو من اقرار الواقف وكل ذلك

واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا شفعة للشفيع لان البيع ثبت باقرارهما وانما ثبت على الوجه الذى أقر به وفي الجامع اذا ادعى البائع الخيار وانكر المشتري والشفيع ذلك فالقول قول المشتري استحسانا لان الخيار لا يثبت الا بالشرط والبائع يدعى احداث الشرط والمشتري ينكر وكذا لو ادعى المشتري الخيار فانكر البائع والشفيع ذلك فالقول قول البائع ويأخذها الشفيع كذا في المحيط \* رجلا ن تبايعا فطلب الشفيع الشفعة بضررهما فقال البائع كان البيع بيننا بيع معااملة وصدقه المشتري على ذلك لا يصح فان على الشفيع بل القول بان ادعى جواز ذلك الا اذا كان الحال يدل عليه بأن كان المبيع كثيرا القيمة وقديع بثن قليل لا يباع به مثله فيثبت يكون القول لهم ما ولا شفعة للشفيع كذا في خزائن المفتين \* في المنتقى باع دارا من رجل ثمان المشتري والبائع تصادقا فان البيع كان فاسدا وقال الشفيع كان جائزا فالقول قول الشفيع ولا صدقه ما على فساد البيع في حق الشفيع بشئ ولو ادعى أحدهما وانكر الآخر جعل القول فيه قول الذى يدعى الصحة فاذا زعم أن البيع كان فاسدا بشئ أجعل القول فيه قول من يدعى الفساد فافى أصدقهما ولا أجعل للشفيع شفعة يريد بها أن البائع مع المشتري اذا اتفقا على فساد البيع بسبب لاختلاف البائع والمشتري فيما بينهما فى فساد العقد بذلك السبب لا يصح فالقول قول من يدعى الجواز نحو أن يدعى أحدهما أجلا فاسدا أو خيارا فاسدا فاذا اتفقا على الفساد بذلك السبب لا يصح فان فى حق الشفيع واذا اتفقا على فساد البيع بسبب لاختلاف ما بينهما فى فساد البيع بذلك السبب كان القول قول من يدعى الفساد فاذا اتفقا على الفساد بذلك السبب يصح فان فى حق الشفيع وبين ذلك فى المنتقى فقال لو قال المشتري البائع بعتهما بالف درهم ورطل من خمر فقال البائع صدقت لم أصدقهما على الشفيع ولو قال بعتهما بخمر وصدقه البائع فلا شفعة للشفيع هذا هو لفظ المنتقى وجعل القدورى فى كتابه المذكور فى المنتقى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فى احدى الروايتين عنه قال القدورى كان أبى يوسف رحمه الله تعالى على هذه الرواية يعتبر هذا الاختلاف بالاختلاف بين المتعاقدين ولو اختلف المتعاقدان فيما بينهما فقال المشتري بعتهما بالف درهم ورطل من خمر وقال البائع لابل بعتهما بالف درهم فالقول قول البائع ولو قال المشتري بعتهما بخمر أو خنزير وقال البائع بعتهما بالف درهم فالقول قول المشتري لان البيع بخمر لا يجوز له الجواز وانما يجعل القول قول من يدعى الجواز فى عقده جواز بحال بخلاف البيع بأجل فاسد أو بالف ورطل من خمر فاما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا اتفقا على الفساد وكذبهما الشفيع فلا شفعة للشفيع على كل حال كآلوا اتفقا على البيع بشرط الخيار للبائع وكذبهما فيه الشفيع كذا فى الذخيرة \* اشترى عشرة الضيعة بثن كثير ثم بعتها بثن قليل فله الشفعة فى العشر دون الباقي فلو أراد أن يحلقه بالله ما أردت بذلك ابطال شفيعي لم يكن له ذلك لانه لو أقر به لا يلزمه ولو استخلفه بالله ما كان البيع الاول نكسة فله ذلك لانه بمعنى لو أقر به يلزمه وهو خصم وهو تاول ما ذكر فى الكتاب أنه اذا أراد الاستحلاف أنه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك أى اذا ادعى أن البيع الاول كان لثبة كذا فى القنية \* فى الاجناس اذا قال المشتري اشترى هذه الدار لابنى الصغير وانكر شفيعه الشفيع فلا يمين على المشتري ان كان الشفيع أقر أن له ابنا صغيرا وان أنكر أن له ابنا يحلف الشفيع بالله ما تعلم أن له ابنا صغيرا وان كان الابن كبيرا وقد سلم الدار اليه دفع عن نفسه الخصومة وقبل تسليم الدار هو خصم للشفيع كذا فى الذخيرة \* واذا اشترى من امرأة فاراد أن يشهد عليها فلم يجد من يعرفها الا من له الشفعة فان شهادتهم لا تجوز عليها ان أنكرت ذلك كذا فى المحيط \* واذا شهد ابنا البائع على الشفيع بتسليم الشفعة والدار فى يد البائع ان كان البائع يدعى تسليم الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كان يجحد تقبل شهادتهما وان كانت الدار فى يد المشتري تقبل شهادتهما لانهم ما بهذه الشهادة لا يجزان الى أيهما مغنم لا يدفعان عنه مغرما واذا شهد

لا يكون حجة على مريد الابطال لانه اذا لم يتقدم القضاء بالزوم يمكن المبطل من الابطال على أن ذكر اسم الحاكم ونعريفه لازم فى اسناد الحكم ولم يوجد فلا يفتى واختار بعض المشايخ عدم اشتراط ذكر الفاعل واختار رشيد الدين الوتار رحمه الله فيه التفصيل وهو أن القضاء متى

كان سببا لثبوت الحكم بشرط ذكر ذلك للقاضي الذي حكم بالحكمة الشابتة باللعان والطلاق بالعنة والفرقة بالادراك اذ اذ وجها غير الاب والجد أو من غير الكفو أو الفرقه بسبب (١٨٨) الاباعن الاسلام فالفرقة لما توقفت على تقريره لا بد من ذكر القاضي ليعلم أماني القضاء

بجهة الوقف لا بشرط ذكره ويكتفى بذكر تسليمه الى المتولى و ذكر وقضى قاض من المسلمين بجهته لان القضاء شرط الزوم لاسبب لثبوت الوقف في كل موضع القضاء سبب لا بد من ذكره كالرجوع بالثمن عند الاستحقاق لان سبب الرجوع القضاء فلا بد أن يكون من معلوم ومثله لو برهن أن قاضيا من القضاة حكم بكون الشاهد محمدا في قذف لا يقبل ما لم يذكر القاضي فاندفع ما اذا كان الحكم شرطا لان الحكم يضاف الى السبب لاني الشرط لا يرى أن شاعدي الميمن بقوله ان دخلت الدار فعبدي حزو وشاعدي الشرط وهو دخول الدار لورجعا فالضمان على شهود الميمن وذ كرمس الاعنة شهدا أن قاضيا قضى على هذا بالف أو قاضي الكوفة لا يقبل لان القضاء عقلمن العقود والشهادة بالعقد بلا ذكر العاقد لا تقبل لانه مجهول فلا بد من تسمية القاضي ونسبته وليس يخص هذا القضاء بل الحكم في كل الاقاعيل واحد أنه لا يقبل بلا اسناد الى معلوم معروف \* وفي الذخيرة ادعى دارا فقال اشترى ثمن وصيك

البائعان على الشفيع بتسليم الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كانت الدار في يد المشتري لانهما كانا خصمين في هذه الدار قبل التسليم الى المشتري ومن كان خصما في شيء لا تقبل شهادته فيه وان لم يبق خصما أما ان شاء في كانا خصمين في هذه الدار هذا اذا شهدنا البائع على الشفيع بتسليم الشفعة فاما اذا شهد على المشتري بتسليم الدار الى الشفيع فانه لا تقبل شهادتهما سواء كانت الدار في يد الاب أو في يد المشتري وسواء ادعى الاب أو لم يدع كذا في المحيط \* وان كانت الدار لثلاثة نفر شهد اشان منهم أنهم جميعا باعوهما من فلان وادعى ذلك فلان وبجد الشريك لم تجز شهادتهم على الشريك ولا شفيع أن يأخذ ثنائي الدار بالشفعة وان أنكر المشتري الشراء فاقتربه الشر كاجمع فاشهدتهم أيضا باطلة ولا شفيع أن يأخذ الدار كلها بالشفعة كذا في المبسوط \* واذا وكل الرجل رجلا بشراء أو بيعه فاشترى أو باع وشهدا بشا الموكل على الشفيع بتسليم الشفعة فان كان التوكيل بالشراء لا تقبل شهادتهما سواء كانت الدار في يد البائع أو في يد الوكيل أو في يد الموكل وان كان التوكيل بالبيع فان كانت الدار في يد الموكل أو في يد الوكيل لا تقبل شهادتهما لانهما يشهدان على أبيهما بتقير الملك لا يبيهما وان كانت الدار في يد المشتري تقبل شهادتهما كذا في المحيط \* واذا شهد البائعان على المشتري أن الشفيع قد طلب الشفعة حين علم بالشراء والشفيع مقر أنه منذ أيام وقال المشتري ما طلب الشفعة فشهدا بالبائعين باطلة وكذلك شهادة أولادهما كالمشهدا على المشتري بتسليم الدار الى الشفيع وان قال الشفيع لم أعلم بالشراء الا الساعة فالقول قوله مع عينة فان شهدا بالبائعان أنه علم منذ أيام فشهدا بباطلة ان كانت الدار في أيديهما أو في يد المشتري كذا في المبسوط \* قامت بينة أن الشفيع سلم الشفعة وقامت بينة أن البائع والمشتري سلم الدار قضى بها للذي في يده كذا في محيط السرخسي \* واذا كفل رجلان بالدرك للمشتري ثم شهدا عليه بتسليم الدار الى الشفيع بالشفعة فشهدا بباطلة وكذلك ان شهدا أن الشفيع سلم الشفعة فهما بمنزلة البائعين في ذلك لا تقبل شهادتهما كذا في المبسوط \* اذا أقر المشتري أنه اشترى هذه الدار بالف درهم وأخذها الشفيع بذلك ثم ادعى البائع أن الثمن ألفان وأقام على ذلك بينة قبلت بينته وكان للمشتري أن يرجع على الشفيع بالف آخر وان أقر أن الثمن ألفان لم يرجع على الشفيع بالف آخر وكذلك اذا ادعى البائع أنه باعها من هذا المشتري بعرض بعينه وأقام على ذلك بينة فالقاضي يسمع بينته ويقضى له بذلك على المشتري وسلم الدار للشفيع بقيمة ذلك العرض فان كان ما أخذ المشتري وذلك ألف أقل من قيمة العرض رجع على الشفيع بما زاد على الالف الى تمام قيمة العرض وان كان أكثر من قيمة العرض رجع الشفيع عليه بما زاد على قيمة العرض الى تمام الالف واذا تزوج امرأة على دار على أن ترد على الزوج الفاحتي وجبت الشفعة في حصة الالف عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فان اختلفا في مهر مثلها وقت العقد فقال الزوج كان مهر مثلها ألفا والشفيع نصف الدار وقال الشفيع كان مهر مثلها خمسمائة وثلثا الدار فالقول قول الزوج مع عينة وان أقاما البينة فالبينة للمشتري عندهما كالأول اختلفا في مقدار قيمة البناء الهالك واذا ادعى على رجل حق في أرض أو دار فمالحه على دار فلا شفيع فيها الشفعة بقيمة ذلك الحق الذي ادعى فان اختلفا في قيمة ذلك الحق فالقول قول المدعي وهو المأخوذ منه الدار وان أقاما البينة على قيمته كرهنا أن البينة بينة الشفيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في المحيط \* واذا اشترى الرجل دارا بالف درهم ثم اختلف الشفيع والمشتري فقال المشتري أحدثت فيها هذا البناء وكذب الشفيع فالقول قول المشتري وان أقاما البينة فالبينة بينة الشفيع وعلى هذا اختلفا في حق الأرض ولكن انما يقبل قول المشتري اذا كان محتملا حتى اذا قال أحدثت فيها هذه الاشجار أمس لم يصدق على ذلك وكذلك فيما أشبهه من البناء وغيره وان قال اشترى ثمن من عشر سنين وأحدثت فيها هذا القول قوله كذا في المبسوط \* ولو قال المشتري باعني الأرض ثم وهب لي البناء أو قال

في صغرك ولم يذكر اسم الوصي ولم ينسبه اختلف في قبوله وكذا لو ذكر الوقف والتسليم الى المتولى ولم يسموا الوهب والواقف والمتولى وفي اشتراط ذكر اسم الفاعل في دعوى الفعل اختلف وأدلة الكتب متعارضة قال محمد ادعى أن القاضي حدثه

في صغرك ولم يذكر اسم الوصي ولم ينسبه اختلف في قبوله وكذا لو ذكر الوقف والتسليم الى المتولى ولم يسموا الوهب والواقف والمتولى وفي اشتراط ذكر اسم الفاعل في دعوى الفعل اختلف وأدلة الكتب متعارضة قال محمد ادعى أن القاضي حدثه

في قذف وبرهن ولم يذكر اسم القاضي لا يقبل بدون تسمية القاضي وفي الزيادات ادعى ان قاضيا حكم بكونه وارث الميت وبرهن ولم يذكر اسم القاضي يقبل وفي الاصل ادعى أمة في يد رجل أنه الوبرهن أن قاضيا حكم (١٨٩) بانها له صح ولم يشترط تسمية

القاضي وفي المنتقى ادعى  
أنه اذا اشترى من وكيل  
وبرهن ولم يسم الزم ودولا  
المدعى اسم الوكيل يقبل  
دلت المسائل على عدم  
اشتراط ذكر الاسم عند  
الدعوى والشهادة فليتأمل  
عند الفتوى

السابع في المين وفيه  
ثلاثة أنواع الأول فمن  
يحلف أولا

والصبي المأذون يحلف  
كالبالغ قال نصير لا يحلف  
الصبي المأذون لانه لا يحنث  
ولا يلزمه الدين الا باقرار أو  
بينه وعلماؤنا على أنه يحلف  
وبه نأخذ ويجوز أن يكون  
على الاختلاف الذي أن  
التكول بدل أو اقرار وكذا  
المكاتب والعبد التاجر وفي  
الافضية ادعى على صبي  
محجور مالا وله بينة يحضره  
مجلس الحكم ويشير اليه  
في الدعوى ويدعى على أبيه  
ويقيم البينة ولو ادعى الوصي  
لاجله شيئا قال ظهير الدين  
يشترط حضرته وان لم يكن  
له بينة لا يشترط حضرته وفي  
الصغرى يكفي حضرته وصيه  
ولا يشترط حضرته وان أراد

نصب الوصي لا بد من حضرته  
ولو ادعى على عبد محجور  
بسبب الاستهلاك يشترط  
حضرته المولى بخلاف العبد  
المأذون والمحجور كالأذن

في أنه يحلف ثم ان كان واجبا بسبب الاستهلاك يساعفه والا لا يؤاخذ به الا بعد العتق كدين النكاح بلا إذن المولى والكفالة كذلك  
يحلف فان حلف برئ وان نكل أو أقر فبعد العتق وذكرا القاضي ادعى على محجور مالا لا يستهلك ليس له أن يذهب بالعبد الى باب القاضي

وهب الى البناء ثم باعني الارض وقال الشفيع بل اشتريت مما عافا القول للشري وبأخذ المبيع بالبناء ان شاء  
كذا في محيط السرخسي \* وان قال البائع لم أهب اليك البناء فاقول قوله مع عينه وبأخذ بناءه وان قال قد  
وهبته لك كانت الهبة جائزة كذا في المبسوط \* ولو قال المشتري وهب لي هذا البيت مع طريقه من هذه  
الدار ثم اشتريت بغيره او قال الشفيع لا بل اشتريت الكل فالشفيع الشفعة فيما أقر أنه اشترى ولا شفعة فيما  
ادعى من الهبة وأما ما أقام البينة قبلت بينته وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة المشتري عند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى لانها تثبت زيادة الهبة وينبغي أن تكون البينة بينة الشفيع عند محمد رحمه الله تعالى لانها  
تثبت زيادة الاستحقاق كذا في البدائع \* وان أقر بهية البيت للمشتري وادعى المشتري أن الهبة كانت قبل  
الشراء فلا شفعة لاجار لانه شريك في الحقوق وقت شراء الباقي والجار يقول لا بل كان الشراء قبل الهبة  
ولي الشفعة فيما اشتريت فالقول قول الشفيع واذا قامت البينة على الهبة قبل الشراء فان صاحبها أولى  
بالشفعة من الجار كذا في المحيط \* فان حدد البائع هبة البيت كان القول قوله مع عينه وان صدق البائع  
المشتري فيما قال كان البيت للوهاب له ولا يصدق ان على ابطال الشفعة في الدار الا أن تقوم البينة على الهبة  
قبل شراء الدار فيصير المشتري شريكا في الدار فيتم عدم على الجار كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشترى  
دارين ولهما شفيع ملاصق فقال المشتري اشتريت واحدة بعد واحدة فأنا شريك في الثانية وقال الشفيع  
لا بل اشتريت ماصفة واحدة فلي الشفعة فيهما جميعا فالقول قول الشفيع لان المشتري أقر بشراهما وذلك  
سبب لثبوت الحق ثم يدعى حقا لنفسه بدعوى تفريق الصفة فلا يقبل قوله البينة وكذلك اذا قال اشتريت  
نصفًا ثم نصفًا وقال الشفيع اشتريت الكل صفة واحدة فالقول للشفيع ولو قال المشتري اشتريت ربعا  
ثم ثلاثة أرباع فلك الربع وقال الشفيع بل اشتريت ثلاثة أرباع ثم ربعا فالقول للشفيع لان المشتري أقر  
بشرا ثلاثة أرباع وهو سبب لثبوت حق الشفيع ثم ادعى ما يسقطه وهو تقدم الربع في البيع فلا يصدق  
ولو قال المشتري اشتريت صفة واحدة وقال الشفيع اشتريت نصفًا فأنا أخذ النصف فالقول للمشتري  
وبأخذ الشفيع الكل أو يدع كذا في محيط السرخسي \* رجل أقام البينة أنه اشترى هذه الدار من فلان  
بألف درهم وأقام آخر البينة أنه اشترى منه هذا البيت بطريقه بمائة درهم منذ شهر قضيت بالبيت لصاحب  
الشهر ثم له الشفعة فيما بقي من الدار ولو لم يوقت شهرا وصاحب البيت قضيت بالبيت بينهما نصفين وقضيت  
ببقية الدار الذي أقام البينة على أنه اشترى كلها ولا شفعة لواحد منهما على صاحبه لانه لم يثبت سبق شراء  
أحدهما ولو كانت الداران متلازمتين فأقام رجل بينة أنه اشترى احدهما منذ شهر بألف درهم وأقام آخر  
بينة أنه اشترى الاخرى منذ شهرين قضيت له بشرا هذه الدار منذ شهرين كما وقت شهوده وجعلت له الشفعة  
في الدار الاخرى ولو لم يوقت قضيت لكل واحد منهما بداره ولم أقض بالشفعة له وكذلك لو كان أحدهما قبض  
الدار ولم يقبض الاخر ولو وقت احدهما ولم يوقت الاخرى قضيت لصاحب الوقت بالشفعة كذا في  
المبسوط \* رجل اشترى دارا فادعى الشفيع أن المشتري هدم طائفة من الدار وكذب المشتري كان القول  
قول المشتري والبينة بينة الشفيع كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### باب الحادى عشر في الوكيل بالشفعة وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به

واذا أقر المشتري بشراء الدار وهي في يده وجبت فيها الشفعة وخصمه الوكيل ولا تقبل من المشتري بينة أنه  
اشترى من صاحبه اذا كان صاحبا غائبا حتى لو حضر صاحبه بعد أقامة المشتري البينة على الشراء منه  
وصدقه فيما أقر له من الملك وكذبه فيما ادعى من الشراء يسترد الدار من يدا الشفيع ويسلم الى البائع لانهم  
اتفقوا على أن أصل الملك كان له ولم يثبت النقل من المشتري ولكن يحلف صاحبه بالله ما بعته من هذا

في أنه يحلف ثم ان كان واجبا بسبب الاستهلاك يساعفه والا لا يؤاخذ به الا بعد العتق كدين النكاح بلا إذن المولى والكفالة كذلك  
يحلف فان حلف برئ وان نكل أو أقر فبعد العتق وذكرا القاضي ادعى على محجور مالا لا يستهلك ليس له أن يذهب بالعبد الى باب القاضي

لكن إن وجدته في مجلس القضاء حلفه كذا قاله الفقيه أبو جعفر رحمه الله واختلف في أنه هل يحلف في الموكل قبل الاجل \* وفي الغيوت ادعى على آخر شيأ وأراد استخلافه فقال هذا (١٩٠) لابن الصغير لا يحلف وقال الفضل يحلف في قولهم جميعا فان نكل وقضى به وهو أرض

المشتري فاذا حلف حينئذ رد الدار عليه فان قامت بينة بمحض صريحه بأنه باعها من المشتري بثلث الشراء وسلم الدار للشفيع وتقبل هذه البيعة من المشتري ومن الشفيع وان أقر البائع بالبيع وأنكر المشتري والدار في يد البائع قضى بالشفعة كذا في المحيط \* وإذا أقر المشتري بالشراء وقال ليس لفلان فيها شفعة سألت الوكيل البيعة على الحق الذي وجبت له به الشفعة من شركة أو جوار فاذا أقامها قضيت له بالشفعة وذلك بأن يقيم البيعة على أن الدار التي إلى جنب المبيعة ملك لملكه فلان فاذا أقام البيعة أن الدار التي إلى جنب الدار المبيعة في يد ملكه لم أقبل ذلك منه قال ولا أقبل من ذلك شهادة ابن الموكل وأبويه وزوجته ولا شهادة المولى إذا كان الوكيل أو الموكل عبد الله أو مكاتباً كذا في المبسوط \* وإذا أراد اثبات الشفعة بالشركة فأقام بيعة أن لملكه فلان نصيباً من هذه الدار المبيعة ولم يبينوا مقسداً له لا يقبل ذلك منه ولا يقضى له بالشفعة كذا في الذخيرة \* وإذا وكل رجل رجلاً بأخذ دار له بالشفعة ولم يعلم الثمن صح التوكيل وإذا أخذها الوكيل بما اشتراها المشتري لزم الموكل وان كان ذلك ثمناً كتباً بحيث لا يتغابن الناس فيه سواء أخذها بقضاء أو بغير قضاء كذا في المحيط \* وإذا وكل رجل الشفيع أن يأخذ الدار له بالشفعة فأظهر الشفيع ذلك فليس له أن يأخذها لأن طلبه لغيره تسلم منه للشفعة فأنما يطلب البيع من الموكل ولو طلب البيع لنفسه كان به مسلم الشفعة فاذا طلبه لغيره أولى ولما كان أظهاره ذلك بمنزلة التسليم للشفعة استوى فيه أن يكون المشتري حاضراً أو غير حاضراً أن أسرد ذلك حتى أخذها ثم علم بذلك فان كان المشتري سلمها إليه بغير حكم فهو جائز وهي للدار لا تظهر أنه كان مسلم الشفعة ولكن تسليم المشتري إليه سمحاً بغير قضاء بمنزلة البيع المبتدأ فكانه اشتراها الدار بعد ما سلم الشفعة وان كان القاضي قضى بها فأنما ترد على المشتري الأول لانه لما ظهر أنه كان مسلم الشفعة تبين أن القاضي قضى على المشتري الأول بغير سبب فيكون قضاؤه باطلاً فترد الدار عليه كذا في المبسوط \* ولا يصح توكيل الشفيع المشتري بأخذ الشفعة سواء كانت الدار في يده أم في يد البائع كذا في المحيط \* ولو وكل البائع بالأخذ بالشفعة جاز ذلك في القياس وفي الاستحسان لا يجوز ذلك وإذا قال قد وكلتك بطلب الشفعة بكذا درهماً وأخذها فان كان الشراء وقع بذلك أو بأقل فهو وكيل وان كان بأكثر فليس بوكيل وكذلك لو قال وكلتك بطلبها ان كان فلان اشتراها فاذا قد اشتراها غيره لا يكون وكيلاً وإذا وكل رجلين بالشفعة فلا أحدهما أن يخصم الآخر ولا يأخذ أحدهما بدون الآخر وإذا سلم أحدهما الشفعة عند القاضي جاز على الموكل كذا في المبسوط \* وإذا وكل وكيلاً بأخذ الشفعة فليس للوكيل أن يوكل غيره إلا أن يكون الآخر أجاز ما صنع فان أجاز ما صنع وكل الوكيل وكيلاً وأجاز ما صنع لم يكن لهذا الوكيل الثاني أن يوكل غيره الوكيل بالشفعة إذا سلم الشفعة كذا في شفعة الاصل انه ان سلم في مجلس القاضي صح وان سلم في غير مجلس القاضي لا يصح عند أي حنفية ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى عن هذا وقال يصح تسليمه في مجلس القاضي وفي غير مجلس القاضي فعلى رواية كتاب الشفعة يجوز تسليمه في مجلس القاضي ولم يحك فيه خلافاً وكذا في كتاب الوكالة والمأذون الكبير أن تسليمه في غير مجلس القاضي صحيح عند أي حنفية وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى ونبيين بعد كذا في كتاب الوكالة والمأذون الكبير أن ما ذكر في الشفعة قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وإذا كان للدار شفيعان فوكل رجلاً واحداً يأخذ لهما فسلم الشفعة لأحدهما عند القاضي وأخذها كلها للدار لا خرف فهو جائز وان قال عند القاضي قد سلمت شفعة أحدهما ولم يبين أيهما هو وقال إنما طلبت شفعة الآخر لم يكن له ذلك حتى يبين لأيهما سلم نصيبه ولا يهما يأخذ كذا في المبسوط \* الوكيل بالشفعة إذا طلب الشفعة وادعى المشتري التسليم ان ادعى التسليم على الموكل ويطلب عين الوكيل بالله ما تعلم أن الموكل قد سلم الشفعة أو يطلب عين الموكل بالله ما سلمني الشفعة فان

للمدعي ينتظر بلوغ الصبي ان صدق المدعي كان كما قال وان كذب ضمن الوالد للمدعي قيمة الأرض عند محمد رحمه الله ويؤخذ الأرض من المدعي ويعطى للصبي بمنزلة مالواً أقر لغائب لم يعلم جوده ولا تصديقه ولا يسقط عنه الميسر إلا أن يقيم البيعة \* اشتري داراً فادعى الشفيع الشفعة وأدعى عليه رجل ملكاً مطلقاً فانكر الشراء فيه أو كونه ملكه وزعم أنها لابنه الصغير ولا بيعة للمدعي لا يحلف المدعي عليه لانه لا يحكم بنكوله لعدم جواز إقراره بغير انبثاق عليه في واقعات الناطق وقال لو قال المدعي للحاكم ان هذا أتلف ملكي بإقراره لابنه خلفه لي حتى لو نكل أخذه بقيمة دارى يحلفه على قول من يرى غصب العقار وبه أخذ موسى بن نصير وذكروا في الجامع فيه اختلاف المشايخ واختار أن المقر بالدار غيره ضمن لما كتبها قيمتها ادعى على آخر ما لا فسكت ولم يجب أصلاً يكفل ثم يسأل عنه جيرانه عني في لسانه أو سمعته آفة فان أخبروا بعدمه يحضر مجلس الحكم فان سكوت ولم يجب فلا ينزل منزلة المنكر وعند الامام رحمه الله يحسد حتى يجيب فان ظهر أنه

آخر من يجيب بالاشارة فان أشار بالانكار يعرض عليه الميسر وان أشار بالاجابة كان عينا وان بالانكار كان طلب نكولاً وان كان أصم وآخر من يجيب بالكتابة وان لم يعلمها بعسل بالاشارة المعهودة كما في الآخر وان كان مع ذلك ادعى له أب أو جده

أو وصيها فالخصومة معهم والانصب القاضى عنه وصيا وخوصم معه \* ادعى منزلاً أنه له وفي يد غيره حق فقال المدعى عليه أنه وقف على جهة معلومة صار وقفاً ويحلف للمدعى فإن حلف برئ وإن نكل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه (١٩١) وكذا لو برهن على أنه وقف على جهة معلومة ولم يذكر الواقف

لا يدفع عنه الدعوى وهو وقف باقراره هذا اذا أخبر عن الوقف أما اذا قال وقفته على كذا أو أراد المدعى أن يحلفه يحلف عند محمد لأنه يرى غصب العقار فإذا نكل صار مفيداً وقضى بقيمة الدار وغندهما لا يتحقق فلا يحلف وإن أراد الصلح لا يحلف لا يحلف اتفاقاً والقضى على قول محمد رحمه الله \* ادعى عليه شيئاً فانكر فاصططها على أن يحلف المدعى عند غير القاضى ويكون بريئاً فهذا كلام باطل فلو برهن عليه يقبل وإن لم يكن له بينة يحلف ثانياً عند القاضى وكذا لو اصططها على أن يحلف الطالب والمطالوب ونصف المال على المدعى عليه أو على أن يحلف الطالب أو المطلوب اليوم على أنه إن لم يحلف اليوم فالمال عليه أو على أن يحلف الطالب على أنه إن لم يحلف اليوم فعليه المال أو على أن يحلف الطالب أن ما يأخذه حق والصلح في الكل باطل لأنه على خلاف الشرع \* لو برهن المدعى بعد حلف المدعى عليه يقبل وإن كان قال المدعى أحلف وأنت برئ أو اذا حلفت فانت برئ لأن تعليق البراءة

طلب بين الوكيل والقاضى لا يحلفه وإن طلب بين الموكل والقاضى يقول له سلم الدار إلى الوكيل ليأخذها لموكله بالشفعة وانطلق واطلب بين الموكل وإن ادعى التسليم على الوكيل ويطلب عينه فالقاضى لا يحلفه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك إذا شهد شاهدان على الوكيل أنه سلم الشفعة عند غير القاضى فشهادتهما باطلة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك إذا شهد شاهدان عليه أنه قد سلم عند القاضى أنه قد سلم الشفعة عند غير قاضٍ أو عند عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو أقر الوكيل عند القاضى أنه قد سلم الشفعة عند غير قاضٍ أو عند قاضٍ آخر فأقراره صحيح ويكون هذا بمنزلة إنشاء التسليم عند هذا القاضى كذا في المحيط \* وإذا شهد ابن الوكيل أو ابن الموكل أن الوكيل قد سلم الشفعة عند غير قاضٍ أجرت شهادتهما ولا تجوز شهادة ابن الوكيل على الوكالة ولا شهادة ابن الوكيل كذا في المبسوط \* ولو وكل رجلاً ببيع داره فباعها بألف ثم سط عن المشتري مائة درهم ومن ذلك لا أمر ليس للشفيع أن يأخذها بالشفعة إلا بألف كذا في محيط السرخسى \* الوكيل بشرء الدار إذا اشترى وقبض بخاء الشفيع وطلب الشفعة من الوكيل قبل أن يسلم الوكيل الدار إلى الموكل صح وإن كان بعد تسليم الوكيل إلى الموكل لا يصح وتبطل شفيعته وهو المختار كذا في خزنة المفتين والفتاوى الكبرى \* وهكذا في المتون \* إذا كان البائع وكيل الغائب للشفيع أن يأخذها منه إذا كانت في يده لأنه عاقده كذا إذا كان البائع وصي لم يمت فيما يجوز بيعه كذا في السراج الوهاج \* ولو قال المشتري قبل أن يخاصمه الشفيع اشترت لفلان وسلم اليه ثم حضر الشفيع فلا خصومة بينه وبين المشتري ولو أقر بذلك بعد ما خاصمه الشفيع لم تسقط الخصومة عنه ولو أقام بينة أنه قال قبل شرائه أنه وكيل فلان لم تقبل بينته وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه تقبل بينته لدفع الخصومة حتى يحضر المقر له كذا في محيط السرخسى \* ولو وكله بطلب شفعة في دار ليس له أن يخاصم في غيرها إلا أن كالة تنقيداً بالقييد وقد قيد الوكيل كالة بالدار التي عينها ولو وكله بالخصومة في كل شفعة تكون له كان جائزاً وله أن يخاصم في كل شفعة تحدث له كما يخاصم في كل شفعة واجبة له ولا يخاصم بدين ولا حق سوى الشفعة لتقييد الوكيل كالة إلا في تثبيت الحق الذي يطلب به الشفعة إذا وكل رجلاً بطلب شفعة له فأخذها ثم جاء مدعى في الدار شيئاً فالوكيل ليس بخصمه له ولو وجد في الدار عيباً كان له أن يرد هابه ولا يتطرق في ذلك إلى غيبة الذي وكله كذا في المبسوط \* ولو وكل رجلاً بطلب كل حق له بالخصومة والقبض ليس أن يطلب شفيعته وله أن يقبض شفعة قد قضى بها الموكل كذا في محيط السرخسى \* وإذا وكله بطلب شفعة له بخاء الوكيل وقد غرق ببناء الدار أو احترق نخيل الأرض فأخذ بجميع الثمن فلم يرض الموكل فهو جائز على الموكل لا يستطيع رده كذا في المبسوط \* ولو طلب المشتري من الوكيل بطلب الشفعة أن يكف عنه مائة على أنه على خصومته وشفيعته جاز كذا في محيط السرخسى \* وإن مات الوكيل قبل الاجل ولم يعلم صاحبه بموته فهو على شفيعته فإذا مضى الاجل وعلم بموته فلم يطلب أو لم يبعث وكذا آخر يطلب له فلا شفعة له كما كان الحكم في الابتداء قبل أن يبعث هذا الوكيل ومقدار المدفوع في ذلك مقدار المسير من حيث هو على سير الناس كذا في المبسوط \* والله أعلم

### باب الثاني عشر في شفعة الصبي

الصغير كالكبير في استحقاق الشفعة كذا في المبسوط \* قال والجل في استحقاق الشفعة والكبير سواء فإن وضعت لأقل من ستة أشهر منذ وقع الشراء فله الشفعة وإن جاءت به لستة أشهر فصاعداً منذ وقع الشراء فإنه لا شفعة له لأنه لم يثبت وجوده وقت البيع لاحقة في ولا حكم إلا أن يكون أبوه مات قبل البيع وورث الجل منه حينئذ يستحق الشفعة وإن جاءت بالولد لستة أشهر فصاعداً إلا أن وجوده وقت البيع ثابت

بالشرط بالخطر باطل وإن قال لا بينة لي فأحلف فخلف ثم أتى بما في رواية الحسن عن الإمام يقبل وعن محمد لا \* ولو قال المدعى كل برهان أتى به فهو زور أو قال ليس لي عند فلان شهادة فيما ادعى أو قال لا شهادة لي عند فلان ثم أتى بالشاهد فعلى الاختلاف وفي الاجناس لو قال

الشاهد لا شهادة في فيه أو قال ان شهدت فيه فهو زور وأبست لي شهادة ثم شهيد يقبل لانه يحتمل حدوث الشهادة بالتدكر أو التحميل باعتزافه عنده \* افتدى عن عيسته أو صالح على (١٩٢) عشرة ليس له أن يحلفه بعده وان اشترى عيسته له أن يحلفه بعده قال المدعى عليه حين أراد المدعى تحليفه انه حلفنى على

هذا المال عند قاض آخر أو أبرأتنى عنه ان برهن قبل وان دفع عنه الدعوى وان لم يبرهن قال الامام البرزوى انقلب المدعى مدعى عليه فان نكل اندفع المدعى وان حلف لزم المال لان دعوى الابراء عن المال اقرار بوجوب المال عليه بخلاف دعوى الابراء عن دعوى المال ولم يتعرض لدليل مسئلة التحليف \* ادعى انك وصى فلان الميت أو وكيل فلان الغائب أو ادعى عليه الاستصناع لا يحلف لان هذه الاشياء غير لازمة (الثاني فيما يجرى فيه الحلف أولاً)

لا عين في حسد الا في السرقة في حق ضمان المال ان نكل لا القطع ولا عين في الاشياء الستة والقول قول المدعى عليه وقال يحلف في كاه ولا اللعان فان نكل يحبس حتى يقر أو يحلف ولا يقضى بالنكول لانه ينزل أو اقرار وهذا كاه اذا لم يقصده المال فان قصد بان ادعت على رجل أنه تزوجها وطلقها قبل الدخول ولها عليه نصف المهر يحلف فان نكل يقضى بنصف المهر اجاماً أخرجه صكاً باقرار رجل فادعى المقر أن المقر له رد أقارره وأنكره المقر يحلف المقر وفي

حكم الماورث من أبيه ثم اذا أوجبنا الشفعة للصغير قال الذي يقوم بالطلب والاخذ من قام مقامه شرعاً استيفاء حقوقه وهو أبو أو ثمة أو وصي أبيه ثم وصى الجد ثم الوصي الذي نصبه القاضي فان لم يكن أحدهم هؤلاء فهو على شفعته اذا أدرك فإذا أدرك فقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة فاختر رد الشكاح أو طلب الشفعة فأبهم ما كان أو لا يجوز ويطلب الثاني والحيلة في ذلك أن يقول طلبتم ما أي الشفعة والخيار واذا كان له أحد من هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الامكان بطلت الشفعة حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا سلم الأب والوصي ومن هو عندهما شفعة الصغير صح تسليمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو بلغ الصبي لا يكون له أن يأخذها بالشفعة سواء كان التسليم في مجلس القاضي أو في غير مجلس القاضي هكذا في المحيط \* ولو كان المشتري اشترى الدار بأكثر من قيمتها لا يتعاب الناس في مثله والصبي شفعها فسلم الأب ذلك من أصحابنا من يقول يصح التسليم هنا عند محمد رحمه الله تعالى أيضاً والاصح انه لا يصح التسليم عندهم جميعاً لانه لا يملك الاخذ لكثرة الثمن وسيكونه عن الطلب وتسليمه انما يصح اذا كان مال الكالا لا خذ فيبقى الصبي على حقه اذا بلغ كذا في المبسوط \* واذا سلم الأب شفعة الصغير واشترى أقل من قيمته بكثير فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ولا رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* اشترى دار الابن الصغير والأب شفعها كان للأب أن يأخذها بالشفعة عندنا كما لو اشترى الأب مال ابنه لنفسه ثم كيف يأخذ يقول اشترى وأخذت بالشفعة ولو كان مكان الأب وصيه ان كان في أخذ الوصي نذه الدار بالشفعة منشفة للصغير بأن وقع الشراء بغيره بأن كان قيمة الدار مثلاً عشرة وقد اشترى الوصي بأحد عشر فان الغبن اليسير يتحمل من الوصي في تصرفه مع الاجانب وأخذ الوصي بالشفعة يرتفع ذلك الغبن فاذا كانت الحالة هذه كان أخذ الوصي بالشفعة منتفعاً به في حق الصغير وكان للوصي أن يأخذ بالشفعة على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شراء الوصي شيئاً من مال الصغير لنفسه وان لم يكن في أخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منشفة في حق الصغير بأن وقع شراء الدار للصغير بمثل القيمة لا يكون للوصي الشفعة بالاتفاق كالا يكون للوصي أن يشتري شيئاً من مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق ومتى كان للوصي ولاية الاخذ يقول اشترى وطلبت الشفعة ثم رفع الامر الى القاضي حتى ينصب قيماناً للصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم القيم يسلم الثمن الى الوصي هكذا في المحيط \* اشترى الأب داراً وابنه الصغير شفعها فلم يطلب الأب الشفعة الصغير حتى بلغ الصغير فليس للذي بلغ أن يأخذها بالشفعة لان الأب كان متمكناً من أخذها بالشفعة لان الشراء لا ينافي الاخذ بالشفعة فسكونه يكون مبطلا للشفعة ولو باع الأب داراً لنفسه وابنه الصغير شفعها فلم يطلب الأب الشفعة للصغير لا تبطل شفعة الصغير حتى لو بلغ الصغير كان له أن يأخذها لان الأب هنا لا يتمكن من الاخذ بالشفعة لكونه بائعاً وسكونه من لا يملك الاخذ لا يكون مبطلاً أو ما الوصي اذا اشترى داراً لنفسه أو باع داراً له والصبي شفعها فلم يطلب الوصي شفعته فاليتيم على شفعته اذا بلغ كذا في الذخيرة \* وهكذا في محيط السرخسي \* ويجب أن يكون الجواب في شراء الأب داراً لنفسه وابنه الصغير شفعها على التفصيل وان لم يكن للصبي في هذا الاخذ ضرر بأن وقع شراء الأب الدار بمثل القيمة أو بأكثر من القيمة مقدار ما يتعاب الناس في مثله لا تكون للصغير الشفعة اذا بلغ وان كان للصغير في هذا الاخذ ضرر بأن وقع شراء الأب بأكثر من القيمة مقدار ما يتعاب الناس فيه كان له الشفعة اذا بلغ لان الأب لا يملك التصرف في مال الصغير مع نفسه على وجه الضرر فلم يكن الأب متمكناً في الاخذ في هذه الصورة فلا يكون سكوت مبطلا للشفعة كذا في المحيط \* اذا قال الأب أو الوصي اشترى هذه الدار بالف درهم للصغير فقال له الشفع ان الله فانك اشتريتها

الزيادات في كل موضع لو أقر يلزم فاذا أنكر يستحلف الا في ثلاث مسائل \* الاولى أراد الوكيل بالشراء الردع بمخمسة مائة قاضي البائع ان الموكل رضى بالعيب ان أقربه الوكيل بطل حق الردوان أنكر لا يحلف \* الثانية ادعى على الآخر رضاه لا يحلف وان أقر يلزم



\* الثالثة الوكيل يقبض الدين ادعى عليه المدينون ابراء الموكل الدائن وعلم الوكيل به لا يحلف فان اقر بلزمه ادعى على آخر كفالة أو حواله ولا يئنه له يحلف فاذا نكل ثبت وان حلف اتبع الاصيل والمحمل برهن على دعواه فطلب من (١٩٣) القاضي أن يحلف المدعى أنه محق في الدعوى أو على أن الشهود

صادقون أو محققون في الشهادة لا يجيبه لانه خلاف الشرع وكذا لو طلب تحليف الشاهد على أنه صادق في الشهادة لا يجيبه قال علامة خوارزم رجه الله الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد فان قول الشاهد أشهد عيني لان لفظة أشهد وان لم يقل بالله عيني فاذا طلب منه الشهادة في مجلس القضاء وقال أشهد فقد حلف ولا يكرر الحلف لان امرنا باكرام الشهود وفي التحليف تعطيل الحقوق فان الشاهد اذا علم أن القاضي يحلفه بالنسوخ له الامتناع عن أداء الشهادة لانه لا يلزم عليه ومن أقدم على الشهادة الباطلة يقدم على الحلف أيضا بالترويج الباطل واذا لم يحلف وردت شهادته فقد ظلم بخلاف العيين في باب اللعان لان كلمات اللعان جارية مجرى الحد فتناسب التغليب \* ولو ادعى أنه قال له يا فاسق يا زنديق أو امرأ يجب به التعزير أو ادعى أنه ضربه أو لطمه وطلب حلفه يحلفه وكذا لو قال يا شارب خمر أو يا لوطي (قيل) لا يبي الاسود الدؤلي يا لوطي فقال ويرحم الله لوطا وقدم الى عمر بن عبد العزيز رجل رجلا قال يا لوطي

بخمس مائة فصدقه لا يصدق وياخذ الدار ألف درهم حتى يقيم البيعة على المشتري بخمس مائة كذا في التنازلية \* الاب اذا اشترى لابنه الصغير دارا ثم اختلف مع الشفيع في الثمن فالقول قول الاب لانه ينكر حق التملك للشفيع عياديه ولا عين عليه لانا لنسكول لا يفيد كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

### باب الثالث عشر في حكم الشفعة اذا وقع الشراء بالعروض

من اشترى لا يخلو ما أن يكون بماله مثل كالمكيلات والموزونات والعدييات المتقاربة واما أن يكون بماله مثل كالمزونات المتفاوتة كالثوب والعبد ونحو ذلك فان كان بماله مثل فالشفيع يأخذ بماله وان كان بماله مثل لا يأخذ ببقية عنده عامة العلماء ولو تبايعا دارا بدار فالشفيع كل واحدة من الدارين أن يأخذ ببقية ان الدار ليست من ذوات الامثال فلا يمكن الاخذ بمثلها وعلى هذا يخرج ما لو اشترى دارا بعرض ولم يتقاض حتى هلك العرض بطل البيع فيما بين البائع والمشتري وللشفيع الشفعة وكذا لو كان المشتري قبض الدار ولم يسلم العرض حتى هلك ثم الشفيع انما يأخذ بما وجب بالعقد لا بما أعطى بدلا من الواجب حتى لو اشترى الدار بالدرهم أو الدنانير ثم دفع مكانه عرضا فالشفيع يأخذ بالدرهم لا بالعرض كذا في البدائع \* واذا اشترى دارا بعبد بعينه فلا شفيع أن يأخذها بالشفعة بقيمة العبد عندنا فان مات العبد قبل أن يقبضه البائع انتقض الشراء وللشفيع أن يأخذها بقيمة العبد عندنا وكذلك ان أبطل البائع البيع بعيب وجده بالعبد وان لم يكن شيء من ذلك وأخذ الشفيع الدار من البائع أخذها بقيمة والعبد لصاحبه لا يسيل للبائع عليه وان أخذها من المشتري بقيمة العبد بقضاء أو بغير قضاء ثم مات العبد قبل القبض أو دخله عيب فان القيمة للبائع كذا في المبسوط \* قال محمد رجه الله تعالى في الاصل اذا اشترى الرجل دارا بعبد بعينه وأخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بقضاء القاضي ثم استحق العبد بطلت الشفعة وأخذ الدار من الشفيع وهذا اذا أخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بقضاء القاضي وان كان المشتري قد سلم الدار الى الشفيع بقيمة العبد بغير قضاء ان كان قد سمي للشفيع قيمة العبد كذا وكذا حتى صار الثمن معلوما من كل وجه ثم استحق العبد ليس للمشتري على الدار سبيل ويجعل ذلك بيعا مبتدأ ويكون للبائع على المشتري قيمة الدار وان لم يكن تنحى للشفيع قيمة العبد كذا وكذا ولكن قال سلمت الدار بقيمة العبد كان للمشتري أن يسترد الدار من الشفيع كذا في المحيط \* وان اشترى دارا بعبد ثم وجد بالعبد عيبا فردّه أخذها الشفيع بقيمة العبد صحيحا لان العبد دخل في العقد بصفة السلامة وانما يقوم في حق الشفيع على الوجه الذي صار مستحقا بالعقد ولو اشترى عبد ابداره فذا وشراء الدار بالعبد سواء كذا في المبسوط \* واذا اشترى دارا بعبد غيره وأجاز صاحب العبد الشراء فالشفيع الشفعة واذا وقع الشراء بمكيل أو موزون بعينه واستحق المكيل أو الموزون فقد بطلت الشفعة لان المكيل أو الموزون اذا كان بعينه فهو والعبد سواء وان كان المكيل أو الموزون في الذمة فأوفاه ذلك ثم استحق ذلك فشفعة الشفيع على حاله لان المكيل أو الموزون اذا كان في الذمة فهو والدرهم سواء وفي المتنق ابن سماعة عن محمد رجه الله تعالى في رجل اشترى من آخر دارا بالكوفة بكذا ثم حنطه بعينه أو بغير عينه وتقاضاه ثم خاصمه الشفيع في الدار بغير قضي له عليه بالشفعة والدار بالكوفة أو بغير وقال ان شاء المشتري أخذ الشفيع حتى يأخذ منه حنطة مثلها بالكوفة وسلم له الدار بغيره وان شاء سلم له الدار وأخذ منه بغيره حنطة بالكوفة وسلم وقال في موضع آخر من المتنق ان كان قيمة السكر في الموضعين سواء أعطاء الكريحت قضي له بالشفعة فان كانت القيمة متفاضلة نظري في ذلك ان كان السكر في الموضع الذي يريد الشفيع أن يعطى أعلى فذلك الى الشفيع يعطيه ذلك حيث شاء وان كان أرخص فرضى به المشتري فذلك اليه وان تساوى أعطى المشتري قيمة ذلك في الموضع الذي فيه ما يساوى في

(٢٥ - فتاوى خامس) فقال يا محمدى فخلده بضعة عشر لانه محض حق العبد ويجري فيه الاستحلاف عقوبة كان أو مالا فان حلف بخلافه نكل عز لانه ثبتت مع الشبهات ويحلف على الحاصل بالله ما عليك هذا الحق ولا يحلفه على السبب كما اذا ادعى عليه أنه خرق ثوبه

هذا فانكر لا يخلف أنه ماخرقه بخوار أنه خرقه وهو أبرأ عنه \* وفي الزيادات أحضر وادعى عليه أنه وكيل فلان في طلب كل حق له وله عليه كذا وادعى على الحاضر أن فلان مات وجعله (١٩٤) وصيا وليت عليه كذا وأنه وارث الميت وله عليه كذا وادعى عينا في يد الحاضر وكالة وصاية أو وراثته فان أقر

ذواليد بعد عام سلمه اليه أمافي الدين فواضح وفي العين ان اعترف أنه ملك نفسه فكذلك

والافهى مسئلة المخسة في الجامع الصغير وان جحد الوكالة والوصاية والوراثه والمال فبرهن على الوكالة أو الخلافة فقبل أن يعتدل أو يقضى برهن على المال فالقياس أن لا يقبل ورواه الخصاص عن الامام رحمه الله وفي الاستحسان يقبل لكن عند الثاني يقضى بالخلافة أو لا يتم بالمال وكذا اذا برهن عليها بما جحد ما عاين عدلت عليها بينة المال لاغير ثم ان عدلت بينة المال يقضى به أيضا والا فلا \* وذكر

حكم الامين في الاقضية في يده ألق أو عين بقول هو لى ادعاه الآخر وقال كان لاي تركهما مراثا لى فهما مسائل الوارث والوصى والموصى والغريم والوكيل والمشتري (أما الوارث) لو قال انه غصب أو ودبغة ولا يتعرض لشي

ان أقر ذواليد بعد عام أمر بالتسليم اليه وان أنكر أصل الدين والعين انه بينة أقامها والا يستخلف استحسانا وهو قولهما واليه رجع الامام رحمه الله قال السرخسى والاعتماد على قولهما والاستخلاف على حاصل الدعوى فان برهن على النسب والموت دون

موضع الشراء كذا في المحيط \* ولو اشترى دارا بكثر من رطب فجاء الشفيع بعد ما انقطع الرطب من أيدي الناس فإنه يأخذ الدار بقيمة الرطب هكذا في الكافي \* والله أعلم

### باب الرابع عشر في الشفعة في فسخ البيع والاقالة وما يتصل بذلك

مشتري الدار اذا وجد بالدار عيبا بعد ما قبضها وردها بالعيب وكان ذلك بعد ما سلم الشفيع الشفعة فلا شفيع أن يأخذها بالشفعة ان كان الرطب العيب بغير قضاء قاض ولو كان الرطب قضاء قاض فليس للشفيع أن يأخذها وان كان الرطب العيب قبل قبض الدار فان كان بقضاء فلا شفعة للشفيع وان كان بغير قضاء فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا للشفيع الشفعة وبعضهم قالوا لا شفعة للشفيع وان كان المشتري ردا للدار بختيار رؤية أو بختيار شرط لا يتجدد للشفيع حق الشفعة حصل الرطب قبل القبض أو بعد القبض بتراضيهما أو بغير تراضيهما كذا في المحيط \* اذا سلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري ردا للدار على البائع ان كان الرطب سبب هو فسخ جديد من كل وجه نحو الرطب بختيار الرؤية وبختيار الشرط وبالعيب قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء وبعد القبض بقضاء لا يتجدد للشفيع حق الشفعة وان كان الرطب سبب هو بيع جديد في حق الثالث نحو الرطب بالعيب بعد القبض بغير قضاء وبالرطب كمالا لا يتجدد للشفيع حق الشفعة وأما اذا لم يسلم الشفيع الشفعة حتى فسخ البائع والمشتري العقد بينهما لا يطل حق الشفعة سواء كان الفسخ بسبب هو فسخ من كل وجه أو بسبب هو فسخ من وجه بيع جديد من وجه كذا في الذخيرة \* واذا اشترى الرجل دارا أو أرضا فسلم الشفيع الشفعة ثم ان البائع والمشتري تصادقا أن البيع كان قبلته ورد المشتري الدار على البائع لا يتجدد للشفيع حق الشفعة لان بعد تسليم الشفعة لم يبق للشفيع حق أصلا فإقرارهما لا يتضمن بطلان حقه فتثبت التجبئة باقرارهما فكان الرطب سبب التجبئة فلا يتجدد به حق الشفيع وفي المنتقى رجل اشترى دارا وقبضها وسلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري قال انما كنت اشتريتها فلان وقال الشفيع لا بل اشتريتها لنفسك وهذا من بيع مستقبلي وأنا أخذها بالشفعة بهذا البيع فالقول قول الشفيع فان كان فلان غائبا لم يكن للشفيع أن يأخذ الدار حتى يقدم الغائب وان قال المشتري أنا أقيم البينة فلان كان أمري بذلك وأنى اشتريتها لم تقبل بينته على ذلك حتى يحضر فلان كذا في المحيط \* ولو سلم الشفيع الشفعة ثم جعل المشتري للبائع خيار يوم جاز فان نقض البائع البيع في ذلك اليوم لا يتجدد للشفيع حق رواء ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان فيه الشفعة كذا في محيط السرخسى \* والله أعلم

### باب الخامس عشر في شفعة أهل الكفر

اذا اشترى نصراني من نصراني دارا بيمينته أو دم فلا شفعة للشفيع اشترى ذمي من ذمي دارا بيمينته وتقابضا ثم صار الخمر خلا ثم أسلم البائع والمشتري ثم استحق نصف الدار وحضر الشفيع أخذ النصف بنصف قيمة الخمر ولا يأخذ بنصف الخل ثم يرجع المشتري على البائع بنصف الخل ان كان الخل قائما في يده وان كان مستهلكا رجع عليه بمنزل نصف الخل كذا في المحيط \* ولو اشترى ذمي من ذمي دارا بيمينته أو خنزير وشفيعها ذمي أو مسلم وجبت الشفعة عند أصحابنا رحمه الله تعالى ثم اذا وجبت الشفعة فان كان الشفيع ذميا أخذ الدار بمنزل الخمر بقيمة الخنزير وان كان مسلما أخذها بقيمة الخمر والخنزير كذا في البديائع \* دار بيعت بخنزير ولها شفيعان مسلم وكافر أخذ الكافر نصفها بنصف الخمر وأخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر وان كان الثمن خنزيرا أخذ كل واحد بنصف القيمة كذا في محيط السرخسى \* وان كان شفيعها مسلما وضميا فاسلم

المال يقبل ويخلف على المال وان برهن على المال دون ما لا يقبل وكذا ان برهن على النسب دون الموت والمال أو على الموت لا النسب والمال وذكر الخصاص كان الامام الثاني وغيره من أصحابنا يقولون يخلف في كل نسب ولو أقر المدعى عليه لم يكالوا دعى

انه أبوه أو ابنه وزوجته أو مولاه ولو ادعى انه اخوه أو عمه أو نحوه لا يحلف إلا أن يدعى حقاً في ذمته كالارث بجهته فحينئذ يحلف وان نكل يقضى بالمال ان ثبت المال ودعوى الوصية بثلاث المال كدعوى الارث على (١٩٥) ما ذكرنا في فصل واحد وهو أن الوارث

لأنه نكل عن اليمين عن موت مورثه ودفع ثلث ما في يده من ماله إلى مدعى الوصية بالثالث ثم جاء المورث حياً لا يضمن الوارث والثالث له شيئاً (وأما الوكالة) ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العيين ان برهن على الوكالة والمال قبل وان أقرب بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصماً ولا تقبل البيعة على المال لأنه لم يثبت كونه خصماً باقرار المطالب لأنه ليس بمجبة في حق الطالب وان أقرب بالمال وأنكر الوكالة لا يستحلف على الوكالة لان التحليف يترتب على دعوى صحيحة ولم يوجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الخصاف أنه يحلف على الوكالة والاوّل أصح \* ولو أنكر الكل فهو كإنكار الوكالة وحدها وان أقام البيعة على المال والوكالة يقبل عند الامام رحمه الله لأن الوكيل بقبض الدين خصم وفصل الوصاية في المال كفصل الوكالة الا في فصل وهو أنه اذا ادعى أن فلان المبتأى أوصى إليه بحفظ ماله وقبضه وله كذا عند هذا الحاضر فافر الحاضر بالكل يؤمر بتسليم الدين والعين بخلاف الوكالة وان أقرب بالوصاية والموت وأنكر المال يحلف فان أقرب المال والموت وأنكر الوصاية نصب القاضي

الذي أخذها بنصف قيمة الخمر كالمو كان مسلماً عند العقد ولا يطل شفعتها هكذا في الكافي \* واذا أسلم أحد المتبايعين والخمر غير مقبوضة والدار مقبوضة أو غير مقبوضة انتقض البيع ولكن لا يطل حق الشفيع في الشفعة فيأخذها الشفيع بقيمة الخمر ان كان هو مسلماً أو كان المأخوذ منه مسلماً وان كان كافراً ينأخذها بمثل ذلك الخمر وان كان اسلام أحد المتبايعين بعد قبض الخمر قبل قبض الدار فالبيع بينهما يبيح صحياً واذا باع الذي كنيسة أو بيعة أو بيت ناراً فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة كذا في المبسوط \* ولو اشترى المرتد داراً ثم قتل لم يطل شفعة الشفيع لان الشفعة متعلقة بخروج المبيع وقد خرج وانفساخ العقد بعده لا يوجب بطلان الشفعة ولو باع المرتد ثم قتل أو طلق بدار الحرب لا شفعة فيها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* وان أسلم المرتد البائع قبل أن يلحق بدار الحرب جاز بيعه وللشفيع فيها الشفعة ولو كان اسلامه بعدما لحق بدار الحرب وقسمه ماله لم يكن للشفيع فيها شفعة وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يبيعه جائزاً وللشفيع فيها الشفعة أسلم أو طلق بدار الحرب واذا اشترى المسلم داراً والمرتد شفعها وقتل في رثته أو مات أو طلق بدار الحرب فلا شفعة فيها له ولا لورثته ولو كانت امرأته مريضة وجبت لها الشفعة فلحققت بدار الحرب بطلت شفعتها وان كانت المرتدة بائعة للدار فلا شفعة الشفعة وان كان الشفيع مريداً ومريضة فسلم الشفعة جاز ولو لم يسلم وطلب أخذ الدار بالشفعة لم يقض له القاضي بذلك الا أن يسلم فان أبطل القاضي شفعتها ثم أسلم فلا شفعة له وان وقفه القاضي حتى ينظر ثم أسلم فهو على شفعتها وهذا اذا كان طلب الشفعة حين علم بالشراء فان لم يكن طلب الى أن أسلم فلا شفعة له لتركه طلب الموائمة بعد علمه بالشراء ولو لحق المرتد بدار الحرب ثم بيعت الدار قبل قسمه ميراثه ثم قسم الميراث كان لورثته الشفعة واذا اشترى المرتد داراً من مسلم أو ذمي بخمر فالبيع باطل ولا شفعة فيها كذا في المبسوط \* اذا اشترى الحربى المستأمن داراً ولحق بدار الحرب فالشفيع على شفعتها متى لقيه لان لحاقه بدار الحرب كونه وموت المشتري لا يطل شفعة الشفيع كذا في المحيط \* واذا اشترى المسلم في دار الاسلام داراً وشفيعها حربى مستأمن فلحق بدار الحرب بطلت شفعتها علم بالشراء أو لم يعلم واذا اشترى الحربى المستأمن داراً وشفيعها حربى مستأمن فلحق جميعا بدار الحرب فلا شفعة للشفيع فيها لان لحاق الشفيع بدار الحرب كونه فيها هو في دار الاسلام والدار المبيعة في دار الاسلام وان كان المشتري مع الشفيع في دار الحرب فان كان الشفيع مسلماً أو ذمياً فدخل دار الحرب فهو على شفعتها اذا علم فان دخل وهو يعلم فلم يطلب حتى غاب بطلت شفعتها واذا طلب الشفعة ثم عرض له سفر الى دار الحرب أو الى غيرها فهو على شفعتها اذا كان على طلبه واذا كان الشفيع حربياً مسلمة تأمنه فوكل بطلب الشفعة ولحق بدار الحرب فلا شفعة له كالموت بعد التوكيل بطلب الشفعة وان كان الشفيع مسلماً أو ذمياً فوكل مستأمن من أهل الحرب ثم دخل الوكيل دار الحرب بطلت وكالته والشفيع على شفعتها لان لحاق الوكيل بدار الحرب كونه وموت الوكيل يطل الوكالة ولا يطل شفعة الموكل فكذلك لحاقه كذا في المبسوط \* واذا اشترى المسلم داراً في دار الحرب وشفيعها مسلم ثم أسلم أهل الدار فلا شفعة للشفيع \* يجب أن يعلم أن كل حكم لا يقتضى قضاء القاضي فدار الاسلام ودار الحرب في حق ذلك الحكم على السواء وكل حكم يقتضى قضاء القاضي لا يثبت هذا الحكم في حق من كان من المسلمين في دار الحرب بل مباشرة سبب ذلك الحكم في دار الحرب نظراً لا لوجوب البيع والشراء وصحة الاستيلاء دونها فالعق ووجوب الصوم والصلاة فان هذه الاحكام كلها من احكام الاسلام وتجري على من كان في دار الحرب من المسلمين ونظير الثاني الزنا فان المسلم اذا زنى في دار الحرب ثم صار في دار الاسلام لا يقام عليه الحد كذا في المحيط \* والله أعلم

بوصية ولا يحلفه لما ذكرنا أن دعوى الوصية ليست لازمة فان أقرب بالوصاية والمال وأنكر الموت يحلفه على علمه كافي الوارث وان أقام بيعة على كل ذلك تقبل في الكل \* وأما الشراء ادعى عيناً في يد رجل أنه مملوكه بالشراء من فلان الغائب وصدقه ذواليد لا يؤمر بالتسليم اليه قاله

السرخسي في الاقضية فان نكل يقضى له به دل هذا على انه لو اقر برئ من السرخسي \* وأما الغريم ادعى ان له على فلان الميت ألف درهم مات (١٩٦) قبل الاداء وله على هذا الحاضر ما يفي به وبرهن لا يسمع لانه ليس بنحصر (نوع آخر)

### الباب السادس عشر في الشفعة في المرض

واذا اشترى المريض دارا بألف درهم وقيمتها ألف درهم وله سوى ذلك ألف درهم ثم مات فالبيع جائز ولا شفع فيها الشفعة لانه انما حايه بقدر الثلث وذلك صحيح منه في حق الأجنبي فيجب للشفيع فيها الشفعة وان باعها بألفين وقيمتها ثلاثة آلاف وشفيعها أجنبي فله أن يأخذها بألفين كذا في المبسوط \* باع المريض دارا بألف وقيمتها ألفان ولا مال له غيرها يقال للمشتري ان شئت خذها بثلثي الألفين والادفع وللشفيع أن يأخذها بألف وثلث ألف كذا في تحيط السرخسي \* واذا باعها بألفين إلى أجل وقيمتها ثلاثة آلاف درهم فالأجل باطل ولكن يتخير المشتري بين أن يفسخ البيع أو يؤتى الألفين حاله يصل إلى الورثة كمال حقهم وأي ذلك فعل فالشفيع الشفعة يأخذها بالثمن درهم حاله وان باعها بثلاثة آلاف درهم إلى سنة وقيمتها ألفا درهم ثم مات أجمعوا على أن الاجل فيما زاد على الثلث باطل ولكن اختلفوا أنه يعتبر الاجل في الثلث باعتبار الثمن أو باعتبار القيمة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى باعتبار الثمن فيجعل ثلثي الثمن وذلك ألفا درهم ان شاء والالف الثالث إلى أجله وقال محمد رحمه الله تعالى باعتبار القيمة فيجعل ثلثي القيمة وذلك ألف وثلثمائة وثلثة وثلاثون وثلث ان شاء والباقي عليه إلى أجله كذا في المحيط \* المريض اذا باع الدار من وارثه بمثل قيمتها وشفيعها أجنبي لاشفعة له لان بيع المريض من وارثه في مرض الموت عينان من أعيانه فاسد عنده الا اذا جازت الورثة وان كان بمثل القيمة وعندهما جائز فوجب الشفعة ولو باعها من أجنبي والوارث شفيعها لاشفعة للوارث عنده أيضا لانه يصير كانه باعها من وارثه ابتداء وعندهما تجب الشفعة هذا اذا باع بمثل القيمة فأما اذا باع وحايه بألفين وقيمتها ثلاثة آلاف فان باع من الوارث وشفيعها أجنبي فلا شك أنه لاشفعة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما البيع جائز ولكن يدفع قدر المحابة فتجب الشفعة هكذا في البدائع \* والاصح ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* ولو باع من أجنبي فكذلك لاشفعة للوارث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكن الشفعيع يأخذها بثلث الصنفه بالتحويل اليه أو بصفة مبتدأة متدرة سواء أجازت الورثة أو لم تجز لان الاجازة محلها العقد الموقوف والشراء وقع نافذا من المشتري لان المحابة قدر الثلث وهي نافذة في الألفين فانغت في حق المشتري فتلغو في حق الشفعة هكذا في البدائع \* ولو كان أحد الشفعيين وارثا أخذها الآخر ولو كان البيع في الصحة فأخذ الوارث بالشفعة ثم حط البائع في مرضه لم تجز الا باجازه باقي الورثة ولو كان الحط قبل أخذ الوارث فان أخذ بطل الحط وان ترك صحيح كذا في التناحرية ناقلا عن الغياثية \* مريض باع داره بألف درهم وقيمتها ثلاثة آلاف ولا مال له غيرها ثم مات وابنه شفيع الدار فلا شفعة للأب فيها لانه لو باعها من ابنه بهذا الثمن لم يجز وكذا في كتاب الوصايا أن على قولهم ماله أن يأخذها بقيمتها ان شاء والاصح ما ذكره هنا فانه نص في الجامع على أنه قولهم جميعا كذا في المبسوط \* ولو كان له مال غيرها فأجازت الورثة فله الشفعة اتفاقا كذا في شرح مجمع البحرين \* واذا باع المريض دارا وحايه فيها ثم برئ من مرضه والشفيع وارثه فان لم يكن علم بالبيع إلى الآن فله أن يأخذها بالشفعة لان المرض اذا تعقبه برء فهو بمنزلة حالة الصحة وان كان قد علم بالبيع ولم يطلب الشفعة حتى برئ من مرضه فلا شفعة له كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب السابع عشر في المتفرقات

ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير أن الشفعيع اذا باع بعض داره التي يستحق بها الشفعة مشاعا غير مقسوم بعد بيع الدار المشفوعة لا تبطل به شفعته وكذلك ان باع بعضهم مقسوما مما لا يلي جانب الدار المبيعة لا تبطل به شفعته وان باع بعضهم مقسوما مما يلي المبيعة تبطل به شفعته داران طريقتيهما واحدة

في يده جارية يقول أو دعنيها فلان الغائب وبرهن فقال المدعى باعها أو وهبها بعد الايداع منك وأنكره المدعى عليه يحلف بالله ما باعها أو وهبها منك \* في يده عبيد ورثه من أبيه ادعى آخر أنه كان أو دعني من أبيه يحلف على العلم ولو كان أيضا الايداع من أبيه لا يحلف له عند الثاني ومحمد رحمه الله \* ولو كان مكان الايداع غصب لا يحلف للثاني اتفقا ولا يتفرع منه ما اذا ادعى عبدا في يد رجل كل منهما يقول هو لي أنقر لاحدهما لا يحلف للثاني وان أقر لها أمر بالتسليم اليها ولا يضمن لواحد منهما وان جحد لها قيل يحلف لهما عينا واحدة بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا وقيل لكل عين على حدة ويخير القاضي في البداية لهما ما شاء وان شاء أقرع فبعد ذلك ان حلف لهما برئ وان نكل لاحدهما وحلف للآخر يقضى بكل العبد لذي نكل ان حلف لاحدهما أولا ثم نكل للثاني وان نكل للأول لا يقضى له ويحلف للثاني فان نكل له أيضا يقضى به لهما ما وفي دعوى الغصب يقضى بالعبد بينهما وبقيمة العبد بينهما ولو أقر بالغصب منه ما يؤمر بتسليمه اليها ولا يضمن قيمته لهما وان ادعى كل منهما مباشرة من ذي اليد فان أقر لاحدهما أمر بتسليمه اليه ثم ان أراد الثاني أن يجانه ليس له ذلك وان جحد لهما واحدا ونكل لاحدهما يقضى به له ولا يحلف للثاني وان ادعى ما وجحد لهما ونكل لاحدهما لا يقضى بالنكول قبل استعلاف الآخر فان قضى

واحد ونكل لاحدهما يقضى به له ولا يحلف للثاني وان ادعى ما وجحد لهما ونكل لاحدهما لا يقضى بالنكول قبل استعلاف الآخر فان قضى

نفذ قضاءه وان ادعى أحدهما شراء والاخر اجارة أو رهنًا فان أقر لمضى الشراء لا يحلف للآخر وان أقر لمضى الرهن أو الاجارة يحلف للمضى الشراء ودعوى الهبة أو الصدقة مع قبض كدعوى الشراء ولو ادعى كل منهما الرهن أو الاجارة (١٩٧) يحلف للآخر في الجامع الصغير رجل

في يده ألف ادعاه رجلا ان كل منهما أنعمه أو دعاه اياه وأي أن يحلف لهما فهذا بينهما وعليه ألف آخر بينهما كالأقر لهما وان حلف لهما انما انقطعت الخصومة فان حلف لاحدهما ونكل للآخر فالألف للثاني وان نكل للآخر لا يقضى له حتى يحلف للثاني بخلاف ما اذا أقر لاحدهما حيث يقضى له ولا يؤخر \* ولو ادعى دينافي تركة على الوصى لا يحلف الوصى الا اذا كان وارثا وكذا لو ادعى على الصغير لا يحلف أبوه \* جاء المسلم اليه بدراهم وقال انه الذي قبضته زوفا وأنكر رب المسلم ان كان اعترف بقبض حقه أو بالجد لا يسمع دعوى الزيادة وان قال قبضت الدراهم أو قال قبضت ولم يرد عليه يسمع دعوى الزيادة ولو ادعى انهما ستوقه أو رصاص لا يسمع وكذا في المبيع اذا قبض الثمن أو رب الدين قبض الدين ثم ادعى الزيادة \* ولو قال لي على فلان ألف وقضاني زوفا أو أودعني ألفا زيفا أو غصبته منه ألفا زوفا يصدق وصل أم فصل \* وفي اقرار الاصل أقر البائع بقبض الثمن ثم قال لم أقبض أو أقر ببيع شيء ثم قال كنت كاذبا فيه أو المشتري أقر بقبض المبيع ثم قاله أو أقر

واحد الدارين بين رجلين والاخرى لرجل خاصة باع صاحب الخاصة داره فلا تخرب الشفعة بالطريق فان اقسما الدارين المشتركة فاصاب أحدهما بعض الدارين مع كل الطريق الذي كان له أو اصاب الآخر بعض الدارين بالطريق وفتح الذي لا طريق له نصيبه بالباقي الطريق الاعظم وهو ما جيعا جازان للدارين التي بيعت فالذي صار الطريق له أحق بشنعتها فان سلم هو الشفعة أخذها الآخر بالجوار ولا تبطل شفعته بسبب هذه القسمة كذا في المحيط \* لو أخذ الشفيع الارض بالشفعة فبني فيها أو غرس ثم استخفت وكلف المستحق الشفيع بالقلع فقلع البناء والغرس رجع الشفيع على المشتري بالثمن ولا يرجع بقية البناء والغرس لأعلى البائع ان كان أخذها منه ولا على المشتري ان أخذها منه معناه لا يرجع بما نقص بالقلع كذا في التبيين \* والشفعة عندنا على عدد الداروس فاذا كانت دارين ثلاثة نفر لاحدهم نصفها ولا آخر ثلثها ولا آخر سدسها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الآخر ان الشفعة فبني بالشفيع المبيع بينهما نصفان وان باع صاحب السدس قضى بينهما نصيبين في السكك ولو أسقط بعضهم فهمي للباقي السكك على عددهم ولو كان البعض غائباً يقضى بهما بين الحضور على عددهم واذا قضى بالحاضر بالسكك ثم حضر آخر قضى له بالنصف ولو حضر ثالث قضى له بثلث ما في يد كل واحد فلو سلم الحاضر بعد ما قضى له بالسكك لا يأخذ القادم الا بالنصف كذا في الكافي \* رجل زعم أنه باع داره من فلان بكذا ولم يأخذ الثمن فقال فلان ما اشتريتها منك كان للشفيع أن يأخذها بالشفعة هذا اذا أقر أنه باع من فلان وفلان حاضر ينكر الشراء فأما اذا كان غائبا فلا خصومة للشفيع مع المشتري كذا في المحيط \* دار بيعت بجنب دار رجل والجاري زعم أن رقبته الدار المبيعة له ويخاف أنه لو ادعى رقبته تبطل شفعته وان ادعى الشفعة لا يسمع منه دعوى الدار أن له ما يصنع حتى لا تبطل شفعته قالوا يقول هذه الدار داري وأنا أدعى رقبته فان وصلت اليها أو لا أنا على شفعتي فيها لان هذا بالجملة كلام واحد فلم يتحقق السكوت عن طلب الشفعة كذا في فتاوى قاضيخان \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا ادعاهما فقال بينتي غيب ولكني أخذها بالشفعة فهو اقرار ان البائع ما لا تقبل بينته بعد ذلك وعنه أنه تبطل الشفعة بدعوى المالك ولو ادعى النصف وقال أقيم المينة وأخذ الباقي بالشركة جاز كذا في التتارخانية رجل له دار غصبها غاصب فبيعت دار بجنبها والغاصب والمشتري جاحدان الدار والشفعة ينبغي له أن يطب الشفعة حتى اذا قام المينة على المالك تبين أن الشفعة بائنة فاذا طاب خاصم الغاصب الى القاضي ويخبر القاضي على صورة الامر فبعد ذلك سطر ان قام المينة قضى له بالدار وبالشفعة في الدار الاخرى لان الثابت بالمينة كالنائب معانية وان لم يقيم بينة حلفها جميعا فان حلفا لا يقضى له باحدى الدارين وان نكلا قضى له بالدارين وان حلف الغاصب ونكل المشتري لا يقضى بالدار الغاصبوبة ويقضى له بالشفعة وان كان على العكس فالحكم على العكس لان النكول اقرار واقرار كل مقترحة في حقه خاصة كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى دارا وله شفعة فبيعت دار بجنب هذه الدار فطالب المشتري بالشفعة وقضى له بها ثم حضر الشفيع يقضى له بالدار التي يجوارها ويعضى القضاء في الثانية للمشتري ولو كان الشفيع جارا للدارين والمسألة بجمالية يقضى له بكل الدارين الأولى والنصف في الثانية كذا في البدائع \* وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فممن اشترى نصف دار ثم اشترى آخر نصفها الاخر نصفه المشتري الاول فقضى له بالشفعة بالشركة ثم خاصمه الجار في الشفعتين فالجار أحق بالشراء الاول ولا حق له في الثاني لتعلق قضاء القاضي به وكذلك لو اشترى نصفها ولو كان المشتري النصف الثاني غير المشتري النصف الاول فلم يخصه فيه حتى أخذ الجار النصف الاول فالجار أحق بالنصف الثاني كذا في المحيط \* الاصل أن الشفعة انما تنحق بملك قائم وقت الشراء لا بملك مستحدث لان السبب هو اتصال المالكين فيعتبر قيامه وقت الشراء واذا أخذ يكون بمنزلة الاستحقاق فان كان بقضاء ثبت في حق كافة الناس وان كان برضا ثبت في حقهما خاصة اشترى

المدينون بقبض الدين ثم قاله أو الواهب أقر بالهبة ثم قال كنت كاذبا فيه يصدق في السكك ويحلف استحسانا وهو مذهب الامام الثاني رحمه الله وروى عن محمد رحمه الله أنه رجع الى هذا القول وعند الامام ومحمد لا يحلف وهو القياس قال السرخسي رحمه الله الاحتياط في الاخذ بقول

الامام الثاني ومشايعنا أخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء الخبر ليس كالعبان وبعض أئمة بخاروا وخوارزم فوضه الى القاضي ان رأى المصلحة في التحليف حلف ورأيت فتاوى أئمة (١٩٨) خوارزم على أن المقر له يحلف بالله ما كان كاذباً ولا هازلاً في اقراره فانه يقع عندنا كثيراً

داراً بالفين وتباضاً فادعى آخر وصاحبه المشتري على خمسة مائة على انكار فأخذ الشفيع من المشتري بالبيع الأول رد المدي ما قبض على المشتري لان القاضي لما قضى بالشفعة فقد قضى بكون الدار ملكاً للبائع فتبين أنه لا خصومة بينه وبين المدعي وظهر أن المدعي أخذ مالاً بازاء حقه ولا بازاء دفع الخصومة فانتقض الصلح ولو أخذ الشفيع بغير قضاء لا رد لان الأخذ حصل بتراضيه ما وراضيه ما حجة في حقه ما لا في حق غيرهما فيجعل كبيع جديد جرى بينهما فظهر أنه لا خصومة بينهما كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلاً ورث داراً فبيعت دار بجنبها فأخذها بالشفعة ثم بيعت دار أخرى بجنب الدار الثانية ثم استعقت الدار الموروثة وطلب المستحق الشفعة فانه يأخذ الدار الثانية ويكون للوارث أحق بالدار الثالثة هكذا ذكر القسودري ولم يذكر ما اذا لم يطلب المستحق الدار بالشفعة وذكر في المنتقى ان الدار الثانية ترد على المقضى عليه بالشفعة يعنى الذى كان اشتراها والدار الثالثة تترك في يدي الذى هي في يديه كذا في الظهيرية \* رجل اشترى داراً وقبضها فأراد الشفيع أخذها فقالت المشتري بعتم من فلان وخرجت من يدي ثم أودعنيها لا يصديق وجعل خصماً للشفيع وان أقام البينة على ذلك لا تسمع بينته وكذلك لو قال وهبتم فلان وقبضها ثم أودعنيها لا يقبل قوله ولو أقام على ذلك بينة لا تسمع بينته فان حضر المشتري في الفصل الأول والموهوب له في الفصل الثاني وكان ذلك بعد قضاء القاضي للشفيع وأقام البينة على الشراء أو على الهبة لا تسمع بينته وكان القضاء بالشفعة قضاء على المشتري والموهوب له لان صاحب اليد صار مقضياً عليه فكل من ادعى تلقى الملك من جهة صاحب اليد صار مقضياً عليه دار في يد رجل يدعى أنه اشتراها من فلان ونقد الثمن والدار تعرف لفلان وادعى فلان أنه وهبها للمدعى وأراد أن يرجع في الهبة فالقول قول فلان فان لم يقض القاضي للواهب بالرجوع حتى حضر شفيع الدار فهو أحق بالدار من الواهب وان لم يحضر الشفيع قضى القاضي بالرجوع للواهب فإذا قضى له بالرجوع ثم حضر الشفيع نقض الرجوع وردت الدار على الشفيع ولو كان صاحب اليد ادعى أنه اشتراها من فلان على أن فلا ناباً بالخيار ونقد الثمن وادعى فلان الهبة والتسليم وحضر الشفيع أخذها بالشفعة وبطل الخيار لان صاحب الدار لم أقر بالهبة والتسليم الى صاحب اليد فقد ادعى بثبوت الملك له واقاراره بثبوت الملك له اسقاط منه للخيار وصاحب اليد مقر بالشراء فثبتت الشفعة باقرار صاحب اليد بالشراء عند سقوط خيار صاحب الدار وفي الاصل اذا كانت الدار في يد البائع وقضى القاضي للشفيع بالشفعة على البائع فطلب الشفيع من البائع الاقالة فاقاله البائع فالاقالة جائزة وتعود الدار الى ملك البائع ولا تعود الى ملك المشتري ويجعل في حق المشتري كان البائع اشترى الدار من الشفيع وكذلك ان كانت الدار في يد المشتري وقضى القاضي بالدار للشفيع قبل أن يقبض الشفيع الدار من المشتري ان أقام مع البائع صحت الاقالة وصارت الدار ملكاً للبائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* اذا مات الشفيع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة قبل أن يقبض الدار وقبل أن يتقد الثمن كانت الدار لورثة الشفيع لان قضاء القاضي بالشفعة بمنزلة البيع ولومات الشفيع بعد ما اشترى الدار كانت الدار ميراثاً لورثته ولو قضى القاضي بالشفعة للشفيع وطلب المشتري من الشفيع أن يرد الدار على المشتري بزيادة في الثمن والزيادة من جنس الثمن أو من غير جنسه نصير الدار للمشتري بالثمن الأول وتبطل الزيادة لان رد الدار على المشتري بمنزلة الاقالة والافالة انما تكون بالثمن الأول وكذا لو طالب المشتري من الشفيع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة أن يرد الدار على البائع بزيادة في الثمن فتعمل كانت الاقالة والافالة كما تكون بين البائع والمشتري تتحقق بين البائع والشفيع كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا مات الشفيع بعد البيع قبل أن يأخذ بالشفعة لم يكن لوارثه حق الأخذ بالشفعة عندنا ولو كان بيع الدار بعد موته كان له فيها الشفعة كذا في المبسوط \* واذا مات البائع والمشتري والشفيع حتى فلا شذيع الشفعة كذا في

أن الانسان يقسم ويكتب الوثيقة قبل الاستيفاء ثم يستوفى فإذا قال اقرار كردم وقبالة دادم وزرنيكرفتم يحلف المقر له كما قلنا البائع اذا أقر يقبض الثمن ثم قال لم أقبض عند الامام الثاني يصدق ويحلف بالله ليس عليك هذا القدر من الثمن كذا قاله القاضي الامام وهو الاستحسان والقياس عدم قبول قوله للتناقض كما لو برهن البائع على أنه لم يقبض الثمن والفرق للثاني أن البينة لا تقبل على النفي والاستحلاف يجري فيه وفي الاثبات والتناقض يمنع قبول البينة لا اليمين وفي الخزانة باع عينا بالدرهم وأخذ القبالة بالدينار العبرة للعقد فيما بينه وبين الله تعالى فلو برهن أن العقد بالدرهم يقضى بالدرهم فان لم يكن له بينة يحلفه عند الثاني بالله عده ديناراً وعليه الفتوى فان مات المقر وادعى ورثته أنه كان أقر بثلثة يحلف المقر له بالله فقد أقر تلك اقراراً صحيحاً كذا أجاب الزعفراني لانهم ادعوا عليه أمراً لو أقر صريحاً فانما أنكر حلف وان مات المقر له هل يحلف وارثته ذكر في بعض تعليقات بعض البخاريين أنه يحلف للوارث على العلم وسمعت عن والدي رحمه الله وثقة أيضاً انه

لا يحلف وهو من المسائل التي يحلف المورث ولا يحلف الوارث كما اذا ادعى المودع رد الوديعة أو هلاكها ومات قبل فتاوى أن يحلف ولا يحلف وارثته نص عليه في الجامع الكبير \* أخرج صحاباً اقرار رجل فادعى المقر أن المقر له رد اقراره وأنكر له أن يحلفه كالأوداع



عليه البيع فاقربه وادعى الرد والاقالة فانكر المشتري له أن يحلفه وان برهن البائع أو المشتري أو المذنون أو الدائن على أنه لم يقبض لا يقبل لانه على النقي والامام الثاني يستحلف بلا طلب في أربع مواضع في الرد بالعيب يحلف المشتري (١٩٩) بالله ما رضىت بالعيب والشفيع بالله

ما بطلت شفعتك والمرأة

اذا طلبت فبرض الثقة

على زوجها الغائب تحلف

بالله ما خلف لك زوجك شيئاً

ولا أعطاك الثقة والرابع

يحلف المستحق بالله ما بعث

وعندهما لا يحلف في الكل

ولا طلب وهذا بناء على جواز

تلقين الشاهد وأجوعوا على

أن من ادعى ديناً على ميت

يحلفه القاضي بسلامة

طالب الوصي والوارث بالله

ما استوفيته من المديون ولا

من أحد أدام اليك عنه ولا

قبضه لك قابض بامر له ولا

أبرأته منه ولا سيأتمته ولا

أحلت بذلك شيئاً من نفسه على

أحد ولا عندك به ولا شيئاً

منه رهن \* عيدي يد رجل

ادعاه آخر أنه ملكه اشتراه

من فلان منذ سبعة أيام

وقال ذواليد اشترته من

ذلك الرجل منذ عشرة أيام

فقال المدعي ذلك البيع كان

تلمية له أن يحلفه المدعي على

آخر ما لا برهن عليه وقضى

به فاخذ المدعي ثمن المدعي

عليه ادعى على المدعي ما لا فاته

يسأل لن قال هو ذلك المال

المقضى به لا يسمع دعواه

لانه صار مقضياً عليه وان

قال هو مال آخر فهو دعوى

مستأ

(الثالث في كيفية

الاستحلاف)

التحليف بالطلاق والعقاق

والايمان المغلظة لم يجوزها

كثير مشايخنا \* فان مست

الضرورة فتى بان الراى الى القاضي

فلو حلفه بالطلاق فشكل وقضى

بالمال لا ينفذ

فصاؤه وان حلفه بالله ثم قال

بالله كه اين سو كند راست خوردي

فشكل لا يكون اقرار ولو قضى لا ينفذ

\* وان حلف المدعي عليه بالطلاق ثم

فتاوى قاضيخان \* واذا مات المشتري والشفيع حي فالشفيع الشفعة وان كان على الميت دين لا تباع الدار في دينه واخذها الشفيع بالشفعة وان تعلق بالدار حق الغريم والشفيع كذا في المحيط \* فان باعها القاضي أو الوصى في دين الميت فالشفيع أن يبطل البيع ويأخذها بالشفعة كما لو باعها المشتري في حياته وكذلك لو أوصى فيها بوصية أخذها الشفيع وبطلت الوصية كذا في المبسوط \* أثبت الشفعة بطليين ومات فليس للوارث أخذها بالشفعة كذا في السراجية \* ولو كان الشفيع قد ملكها بتسليم المشتري اليه ثم مات يكون ذلك ميراثاً لو رثته هكذا في السراج الوهاج \* واذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك عن الشفيع وكذا اذا حط بعدما أخذ الشفيع بالثمن يحط عن الشفيع حتى يرجع عليه بذلك القدر وكذا اذا أبرأ عن بعض الثمن أو وهبه له فحكمه حكم الحط ويأخذ الشفيع بما بقي واذا حط عنه جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع وهذا اذا كان حط الكل بكامة واحدة وما اذا كان بكلمات يأخذها بالاخيرة كذا في السراج الوهاج \* واذا زاد المشتري البائع في الثمن لم تلزم الزيادة الشفيع حتى أنه يأخذها بالثمن الاول كذا في الجوهر النيرة \* رجل اشترى داراً من رجل بألف درهم وتقابض ثم زاده في الثمن ألفاً آخر من غير أن يتناقض البيع ثم علم الشفيع بالالفين ولم يعلم بالف فأخذها الشفيع بألفين فلا يحلوا ما أن يكون الاخذ بحكم أو بغير حكم فان أخذها بحكم أبطله القاضي ثم قضى له أن يأخذها بالشفعة بالالف لانه كان قضى له بغير ما وجبت به الشفعة وان أخذها بغير حكم فهذا شراء مبتدأ فلا ينقض وفي جامع الفتاوى ولو اشترى داراً فوهبها لرجل ثم جاء الشفيع بأخذ الدار ويضع الثمن على يدي عدل عند أبي يوسف رجه الله تعالى وعند محمد رجه الله تعالى لا يأخذ حتى يحضر الوهاب كذا في التتارخانية \* مكاتب مات عن وفاء ثم بيعت دار بجواره فأتى ورثته كتابته فلمهم الشفعة لانه حكم بجريته في آخر حياته فثبت جوارهم قبل البيع كذا في الكافي \* رجل اشترى داراً وله شفع فباع الشفيع أجزت البيع وأنا أخذ بالشفعة أو قال رضىت بالبيع وأنا أخذ بالشفعة أو قال سلمت البيع وأنا أخذ بالشفعة وفي الفتاوى أو لاحق لي فيها فهو على شفعة اذا وصل واذا فصل وسكت ثم قال أنا أخذ بالشفعة فلا شفعة له كذا في التتارخانية \* عن محمد رجه الله تعالى رجل اشترى من آخر داراً وجاء شفع الدار وادعى انه كان اشترى هذه الدار من البائع قبل شراء هذا المشتري فأقر المشتري بذلك ودفع الدار الى الشفيع ثم قدم شفع آخر ونكر شراء الشفيع أخذ الدار كلها بالشفعة واذا قال المشتري للشفيع ابتداء قد كنت اشتريت هذه الدار قبل شرائي وهي لك بشرائك قبلي وقال الشفيع ما اشتريتها وأنا أخذها بشفعتي فأخذها الشفيع من المشتري ثم قدم الشفيع الآخر فليس له الا نصفها كذا في المحيط \* اشترى داراً وقال اشتريتها فلان وأشهد ثم جاء الشفيع فهو خصم له الا أن يقيم بينة أن فلاناً وكله فحينئذ لا يكون خصماً ولو قال العاقدان تباعنا بألف ورطل من خمر وقال الشفيع لابل بالالف فالقول للشفيع وفي شرح الطحاوى الوكيل بالشراء اذا اشترى فحضر الشفيع بأخذ الوكيل ويكتب العهدة عليه ولا يلتفت الى حضور الموكل كذا في الظهيرية \* اشترى داراً بعد فوجد العبد أعور فرضيه فالشفيع بأخذ الدار بقيمة صحيحاً وكذلك لو رثته بالعيب لان البيع حين وقع وقع بالعبد سليماً لا مبيعاً كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى عقاراً بدرهم جزاً وافاق المتبايعان على أنهم لا يعلنان مقدار الدار درهم وقد ملكت في يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام أبو بصير يأخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على رزعه الا اذا أثبت المشتري الزيادة عليه كذا في الظهيرية \* رجل له أرض كثيرة المؤن والخراج لا يشترتها أحد فقباها من انسان مع دار له قيمتها ألف بألف ولدار شفع بأخذها بحصتها من الثمن فيقسم الثمن على قدر قيمة الدار وقيمة الارض ان اشترها أصحاب السلطان وان كانت لا يرغب فيها أحد يعبس بقيمة الآخر وقت ذهب رغبات الناس عنها لان القصة

والايمان المغلظة لم يجوزها كثير مشايخنا \* فان مست الضرورة فتى بان الراى الى القاضي \* فلو حلفه بالطلاق فشكل وقضى بالمال لا ينفذ فضاؤه وان حلفه بالله ثم قال بالله كه اين سو كند راست خوردي فشكل لا يكون اقرار ولو قضى لا ينفذ \* وان حلف المدعي عليه بالطلاق ثم

برهن المدعى على المال ان شهدوا على الافراض لا يفرق لان بقاء الدين بالاستصحاب والخلف كان على عدم قيام الدين وقيام الدين لم يثبت بدليل يكون حجة وان شهدوا على قيام (٢٠٠) الدين فان قالوا له عليه كذا وقضى به القاضى يفرق بينه وبين امرأته ذكره في شرح

أعتمد القيمة كذا في القضية \* ويمكن أن يقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجعل كل الاتفاقيات مقابلة الدار اذا لم تكن الضميمة قيمة أصلاً كذا في المحيط \* وذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل في يده دار عرف القاضى أنها له فبيعت دار بجنب هذه فقال الشفيع بعد بيع الدار التي فيها الشفعة داري هذه لفلان وقد بعتهما منه منذ سنة وقال هذا في وقت يقدر على أخذ الشفعة لو طلبها لنفسه فلا شفعة له ولا للقرن له حتى يقيم البيعة على الشراء لان الاقرار حجة قاصرة تصح في حق المقر في حق غيره كذا في محيط السرخسي \* وفي التناوي العتبية ولو شرط المشتري الخيار للشفيع فقال أجزت على أن لي الشفعة جازوان لم يقل على أن لي الشفعة بطلت وينبغي أن يؤخر حتى يجيزا بالتبع أو تضي المدة كذا في التارخانية \* شفيع استولى على أرض من غير حكم (١) ان كان من أهل الاستنباط وقد علم أن بعض الناس قد قال ذلك لا يصير فاسقا وان كان لا يعلم فهو فاسق لانه ظالم بخلاف الاول لانه ليس بظالم كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل ادعى قبل رجل شفعة بالجوار والمشتري لا يرى الشفعة بالجوار أو أنكر شفيعته يحلف بالله ما لهذا قبلك شفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار رجل اشترى دارا ولم يقبضها حتى بيعت دار أخرى بجنبها فللمشتري الشفعة رجل طلب الشفعة في دار فقال له المشتري دفعها إليك ان علم الشفيع بالثمن ففي هذا الوجه التسليم صحيح وصارت الدار ملكا للشفيع واذا لم يعلم الشفيع بالثمن لا تنصير الدار ملكا للشفيع وهو على شفيعته هكذا في المحيط \* رجل ترك دارا قيمتها ألفان وعليه دين ألف وأوصى بثلث ماله لرجل فرأى القاضى بيع الدار كلها والوارث والموصى له شفيعان أخذاهما بالشفعة ولو لم يكن عليه دين وكان في الورثة صغير فرأى القاضى بيعهما وليس للموصى له ولا للورثة شفعة ولا للصغيران كبر وطلبها كذا في الجامع الكبير \* وسئل على بن أحمد رحمه الله تعالى عن رجل اشترى دكانا وطلب الشفيع الشفعة فسلم اليه المشتري الشفعة الا أنهم ما تنازعا في الثمن فلم يأخذه وأتى على ذلك مئة ثم أراد أن يأخذ بما قال المشتري ليس له ذلك الا أن يرضى بذلك المشتري وان كان ثبت أن الثمن على ما قال الشفيع فله ذلك ولا تبطل شفيعته اذا صح أن الثمن على ما قال الشفيع كذا في التارخانية \* رجل في يده دار جاءه رجل وادعى شفيعته او قال للذي في يده هذه الدار اشتريتها من فلان وصددقه البائع في ذلك وقال الذي في يده الدار ورثتها عن أبي وأقام الشفيع البيعة أنها كانت لأبي البائع مات وتركها ميراثا للبائع ولم يقيم البيعة على البيع فالقاضى يقول للذي في يده ان شئت فصدق الشفيع وخذ منه الثمن وتكون العهدة عليك وان أبي ذلك أخذ الشفيع الدار ودفع الثمن ويرد البائع الثمن على المشتري والعهدة على البائع وكذلك لو قال الذي في يده وهما لي فلان وقال الشفيع اشتريتها من فلان وصدق البائع الشفيع فهو على ما وصفت لك كذا في المحيط \* دور مكة لا يصح بيعها إلا بناءها ولا شفعة فيها وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز بيعها وفيها الشفعة وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في القضية في باب وقت ثبوت الشفعة \* وفي التناوي العتبية ولو بنى الشفيع ثم وجد به عيبا رجع بالنقصان ورجع المشتري على بائعها أيضا ان كان الاول بقضاء كذا في التارخانية \* وان كان المشتري اشترى الدار على أن البائع يرى من كل عيب بها أو كان بها عيب علم (١) قوله ان كان من أهل الاستنباط أي استخراج الفقه بفهمه واجتهاده والضمير يعود للشفيع وقوله وقد علم الخ كذا في جميع النسخ والذي يظهر لي أن الواو بمعنى أو لان الفسق يندفع بأحد شيئين اما كون الشفيع يرى أن الاخذ بالشفعة لا يتوقف جوازه على حكم القاضى واما أن يعلم ان ذلك قول لبعض العلماء ويدل على ذلك عبارة القنينة على ما عندي من نسخة شفيع استولى على الارض من غير حكم اذا علم أنه قول بعض العلماء لا ينسحق والافهوفاسق ظالم اه بالخرف فأنت تراه في الفسق عن الشفيع مجرد علمه انه قول بعض العلماء وان لم يكن الشفيع من أهل الاستنباط فليتأمل اه معجمه الجراوى

الجامع للصدر \* ادعى على آخر ألفا قرضا يحلفه بالله الذي لا اله الا هو ما له هذا عليك الف مما يدعيه من القرض ولا أقل من ذلك هذا مذهبنا ومذهب الشافى رحمه الله أيضا في الصحيح وما يروى عنه أنه يحلف بالله ما أقرضه على السبب فكذا خلاف مذهبه وذكر انما صاف أنه يحلف ماله قبلك ولا عليه لا ذكره محمد رحمه الله في الصلح \* امرأة ادعت الحرية يحلف بالله ما هي حرة الساعة بغير هذا العتق الذي تدعى قبلك ولا يحلف على العتق عند الشافى ويحلف ما اعتقها وان المدعى عبد ان المولى ذمى فكذلك وان مسلم فيحلف بالله ما اعتقه \* ادعت على زوجها طليقة رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة فان ادعت البائن في ظاهر الرواية بالله ما هي بائن منك الساعة بواحدة أو ثلاث على حسب الدعوى أو بالله ما طلقها البائن أو الثلاث في هذا النكاح المدعى ولا يحلف ما طلقها ثلاثا مطلقا وكذا لو تدعوا لكن شهد واحد عدل أو جماعة قساق بالبائن \* ادعت أنها سائة الطلاق فقال لها أمرتك بذلك فاخارت بذلك النفس وبض نفسها وحرم عليه فأنكر الزوج الامر والإختيار لا يحلفه على

الحاصل بلا خلاف ويحلف على السبب ويحلف فيه له ويحلف بالله ما جعلت أمرها به ما مندا آخر تزوج تزوجها المشتري بعدد سواها الطلاق ولا علمت أنها اختارت نفسها بذلك التزويض في مجلس التفويض لجواز الإيقاع بالتفويض والتزويج بعده ولو أطلق لم

يتمكن الزوج من الخلف فلو أقر الزوج بهذا ثم ادعى النكاح لا يصدق بلائينة وقال الامام الثاني يحلف على الامر والاختيار كما ادعت المرأة الا اذا عرض وقيل عند الكل يحلف كما ادعت فان أقر بالامر وأنكر الاختيار يحلف على عدم (٢٠١) العلم بالاختيار وفي دعوى البيع

يحلف بالله ما هذا عليك من العبد الذي يدعي أنه باعك وعلى قياس قول الثاني يحلف على الشراء بالله ما اشتريت هذا اذا ادعى تسليم المبيع فان ادعى أنه لم يسلمه يحلف ما عليك من هذا العبد وقض العبد ولا شيء منه قال الامام رحمه الله لا أحلفه ما اشتريت ولا ما أودعك ولا ما أعارك ولا ما استأجرت منه ولكن أحلفه ماله قبلك ما ادعى وهو قولهما وكذا ان كان المدعي هو المشتري وذ كر تسليم الثمن يحلف على الحاصل الا رواية عن الثاني وان ذكر أنه لم يسلم الثمن يقال له أحضر الثمن فان أحضر مجلس القضاء يحلف ما عليك قبض الثمن ولا تسليم المبيع من الوجه الذي يدعي وعن الامام الثاني أنه ان ادعى الماطلة يحلف عليه وان ادعى الما بسبب يحلف على السبب بالله ما استقرضت هذا المال أو ما غصبت منه الآن يقول المدعي عليه لا تحلفني هكذا فانه قد يستقرض ثم لا يكون ذلك المال عليه بان رده أو يبرئه وبه أخذ بعض المشايخ وقال الامام الحوافي ينظر الى جواب المدعي عليه ان أنكر السبب يحلف عليه وان قال ليس له على هذا المال فعلى الحاصل بالله ماله عليك

المشتري بذلك ورضى كان للشفيع أن لا يرضى بالعيب ويرد كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الاصل اشترى دارا وهو شفيعها وله شفيع غائب وتصدق المشتري بيت منها وطر يقه على رجل ثم باع ما بقي منها ثم قدم الشفيع الغائب فأراد أن ينقض صدقة المشتري ويبيعه فاذا باع ما بقي من الدار من المتصدق عليه ليس له أن ينقض صدقته في كل الدار غائبة فنقض في النصف واذا باع باقي الدار من رجل آخر كان الغائب أن ينقض تصدقه في الكل وفي الاصل أيضا تسليم الشفعة في البيع تسليم في الهبة بشرط العوض حتى ان الشفيع اذا أخبر بالبيع فسلم الشفعة ثم تبين أنه لم يكن بيع وكان هبة بشرط العوض فلا شفعة له وكذلك تسليم الشفعة في الهبة بشرط العوض تسليم في البيع كذا في المحيط \* رجل اشترى دارا وهو شفيعها بالحوار فطلب جارا آخر فباع الشفعة فسلم المشتري الدار كلها اليه كان نصف الدار بالشفعة والنصف بالشراء كذا في الظهيرية \* اذا باع دارا على أن يكمل فلان الثمن وهو شفيعها فكفل لاشفعة له كذا في القنية \* واذا وقع الصلح على دين على دار ثم تصادقا أنه لا دين لاشفعة للشفيع ولو كان مكان الصلح بيع فالشفيع الشفعة كذا في التتارخانية \* رجل اشترى أمة بألف وتقاضوا ووجد بها عيبا بقصة العشر فأقر البائع او بمقدف صالحه على دار جاز والشفيع أخذها بمحصة العيب استحسن ان العيب الفات مال ولهذا لو امتنع الرديرجع بقيمة النقضان مع أن الاعتياض عن الحق لا يجوز ولو اشترى بمحصة العيب شيئا يجوز فثبت أن الدار ملكت بازاء المال والمشتري أن يبيعه امرأته على كل الثمن وليس له أن يبيع الدار والامته امرأته بدون البيان فان وجد المشتري بالدار عيبا فردها بقضاء قبل أن يأخذها الشفيع بطلت شفته وعاد المشتري على محتمه في العيب وله أن يراجع الأمانة على كل الثمن ما لم يرجع بالعيب اشترى دارا وصالح من عيبها على عبد أخذها الشفيع بمحصة فان فعل فاستحق العبد وأورد بجوارره رؤية أو شرط في الصلح فالشفيع بالخيار ان شاء أدى حظ العيب الى المشتري وان شاعرد الدار ويكون المشتري على الحجة مع البائع ان أخذها بالقضاء لانه فسخ في حق الكل وكذا ان كان المشتري رد العبد بعيب بقضاء ولورده برضا لا شيء على الشفيع كذا في الكافي \* الاستحقاق بحق سابق على العقد يطل العقد وبحق متأخر عنه لا يطله والشفيع كما يتقدم على المشتري يتقدم على من قام مقام المشتري اشترى دارا بألف فزاد المشتري في الثمن أو صالح عن دعوى فباعه بانكار ثم أخذها الشفيع بألف بقضاء رجوع المشتري على البائع بالزيادة وعلى المدعي ببدل الصلح لان الشفيع استحقها بحق سابق على الصلح وعلى الزيادة فأوجب بطلان الصلح والزيادة من الاصل ولو سلم المشتري الدار الى الشفيع بغير قضاء في الزيادة يرجع على البائع وفي بدل الصلح لا يرجع على المدعي ولو كان المشتري شفيعها أيضا فقضىها المشتري ووجهها رجل فلنشر يكة أخذته فقها فاذا أخذت بطل الهبة في النصف الاخر كذا في التتارخانية \* رجل شهد بدار رجل فرددت شهادته ثم اشترى الدارها الشاهد وله شفيع فشفيعها أحق من المقر له فان لم يكن لها شفيع ولكن المشتري اشترى الدارها رجل أمر بذلك فالدار لا امر دون المقر له فان اشترى لنفسه والشفيع غائب فله قرله أن يأخذ الدار فاذا اشترى الدار من المقر له فله أن يساقبل أن يحضر الشفيع فحضر الشفيع فهو بالخيار ان شاء أخذها بالشراء الاول وان شاء أخذها بالشراء الثاني ولو اشترى الدار رجل آخر من ذي اليد ثم اشترى الدارها الشاهد من ذلك الرجل بخير الشفيع فان أخذها بالبيع الاول بطل البيع الثاني ورجع الشاهد بالثمن على بائعه تصادق البائع والمشتري أن البيع كان تجتة أو كان فيه خيار البائع أو المشتري وفسخ العقد لا يصدق ان في حق الشفيع وله الشفعة أمر بشراء دارين بعبد عين للمأورة فعل صحيح الشراء لا أمر ورجع المأمور على الأمر بقيمة العبد داران متصلتان لرجلين وكان كل واحد من الدارين مشتركة بينهما فباع كل واحد منهما محظه من هذه الدار بمحض صاحبه من الدار الاخرى فالشفعة لهما دون الجيران هكذا في الكافي \* دار بيعت ولها ثلاثة شفيعاء أحدهم حاضر وطلب الكل وأخذها ثم

(٢٦ - فتاوى خامس) هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه وهو أحسن الاقوال عندى وعلمه أكثر القضاة ذكره القاضي \* غصب جارية ونعيمها فبرهن المال لا يبينه على أنه غصب منه جارية فانه يحبس حتى يجي مبروردها على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجاهلية

الضرورة وان لم يكن للمالك بينة يحلفه مال هذا عليك جارية ولا قيمته او هو كذا درهم او لا أقل من ذلك ولا يخلو إيمان أن يكون المغضوب في يده قائماً أو هالكاً ولا يدري في القائم بأمره (٢٠٢) باحضاره بلا ذكر القيمة وهذا هو الحكم في جميع المنقولات وفي القدوري لا بد من ذكر

القيمة والصيغة ولو دابة من ذكر سنه او قيمته اثم اذا حضر يحلف بالله ما هذا الشيء ملك هذا المدعي من الوجه الذي ادعاه ولا شيء منه فان ذكر القيمة فهو أحوط على ما أشار اليه محمد رحمه الله وذكر الخصاص رحمه الله أنه لازم فان ذكره يحلف بالله مال هذا المدعي في يديك هذا الشيء يدعيه ولا شيء منه من الوجه الذي يدعي ولله عليك قيمته ولا شيء منه فان برهن المدعي أنه في يده حبس حتى يجزيه فان مضى زمان ولم يحضره وقال لا أقدر عليه أو قال هلك فانه يتلوم الحاكم وصدقه موكول الى رأيه ان وقع في قلبه صدقه وكان بين الشهود قيمة ذلك الشيء يقضي بالقيمة وان لم يكن للمالك بينة فالقول للغاصب مع عينه فان حلف فشكل وأعطى المالك القيمة بقوله ثم ظهر العبد فهو للغاصب وان حلف وأعطاه القيمة ثم ظهر العبد فالمالك بالخيار ان شاء رد القيمة وأخذ العبد وان شاء رضى بالقيمة وفي الأصل ان كان القضاء بالقيمة بالبينه أو النكول أو أقصر ار الغاصب لا سبيل للمالك الى العبد وان كان القضاء بالقيمة بزعم الغاصب يجزى المالك سواء كان قيمته مثل ما أخذ أو بينهما تفاوت هذا اذا قال

حضر أحد الغائبين فله أن يأخذ نصف ما في يده فان صالحه على الثلث فله ذلك وان حضر ذلك الثالث أخذ من صاحب الثلث ثلث ما في يده فيضمه الى ما في يده الاخر فيقسمه ثلثين فان كان لهم شريك رابع أخذ من صاحب الثلث نصف ما في يده فيقسمه ثلثين الى ما في يده الاخر وقسمه ثلثاً ثانياً يكون لصاحب الثلث ثلث فلهم خمسة عشر لكل واحد خمسة ولو أن الرابع ظفر بمن أخذ الثلث لا غير وقد قسمت الدار على ثمانية عشر أخذ نصف ما في يده دارها ثلثة شفعاء اشترى اثنان منهم الدار على أن لاحدهما السدس والباقي للآخر صريح الشرط ولا شفعة لاحدهما في نصيب الآخر لان كل واحد منهما بالشرط لصاحبه نصيباً معلوماً صار مسلماً شفعته فيما صار لصاحبه لانه انما يسلم بالشرط لصاحبه اذا انقطعت شفعته عنه فان حضر الثلث قسمت الدار على ثمانية عشر لثلاثي السدس سهمان ولكل واحد ثمانية والمسألة تتخرج من تسعة لاننا نحتاج الى حساب له ثلث وثلثه ثلث وثلثه نصف صحيح وأقله تسعة لان المشتري السدس سلم الشفعة في ثلثي الدار لانه لم يكن مسلماً شفعته في قدر المأخوذ وفي مثل المأخوذ لان المأخوذ سلم ومثله سلم لصاحبه بلا تسليم فظهر أن تسليمه في ثلثي الدار فكان الثلث بينهم ثلثاً بالاستواء حقوقهم فيه والثلثان بين الآخرين نصفين وهذه السهام تتخرج من تسعة فان لقي الثالث صاحب السدس ولم يلق الاخر أخذ نصف ما في يده لماعرف وان لقيا الاخر قسمت الدار بينهما على ثمانية عشر على ما مر كذا في محيط السرخسي \* باع نصف داره واخذ الجار وقاسمه بقضاء أو بغيره وحضر الشريك في الطريق بأخذ ما في يده ولا ينقض القسمة بخلاف ما لو اشترى داراً واخذ الشفعان واقتسماهم حضر الثالث فان حضر الشفعين بل لقي أحدهما فانه يأخذ ربع ما في يده لانصفه قال المشتري لأحد الشفعين اشترى الدار لك بأمرك فصدقه المقر له وكذبه الاخر فالدار بينهما بالشفعة وان قال المشتري الدار لك ولم تكن لي أو اشترى بها قبلي أو وهبتك وقبضت فصدقه المقر له وكذبه الاخر بطلت شفعته وكانت الشفعة كلها الاخر كذا في الكافي \* واذا باع المفاوض داراً له خاصة من ميراث وشريكه شفعيها بدار له خاصة من ميراث فلا شفعة له فيها كذا في المبسوط \* وتسليم أحد الملتزمين شفعة صاحبه بسبب دار له خاصة ورثها جاز كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المضارب هو الشفعين بدار من المضاربة فيها ربح وليس في يده من مال المضاربة غير ما سلم المضارب الشفعة كان لرب المال أن يأخذها لنفسه وان سلم لرب المال كان للمضارب أن يأخذها لنفسه كذا في المبسوط \* اشترى المضارب ببعضه داراً واشترى رب المال الى جنبه داراً أخرى لنفسه فلمضارب أخذها بالشفعة بما بقي من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى المضارب دارين بمال المضاربة وهو ألف درهم يساوي كل واحدة منهما ألف درهم فبعت دار الى جنب احدهما فلا شفعة للمضارب فيها والشفعة لرب المال لان كل واحدة منهما مشغولة برأس المال والمضارب شريك في الربح ولا ربح في واحدة منهما فلا يأخذها المضارب بالشفعة وهذا لان الدور لا تقسم قسمة واحدة لما فيها من التفاوت في المنفعة فيعتبر كل واحدة منهما على الأفراد ولو كان في احدهما ربح كان له الشفعة مع رب المال لانه شريك فيها بحصته من الربح كذا في المبسوط \* مضارب في يده ألفان من مال المضاربة اشترى بأحدهما داراً ثم اشترى بالآخر داراً هو شفعيها بدار المضاربة ودار له خاصة ورب المال شفعيها بدار له فلرب المال ثلثها بالشفعة وثلثها للمضارب خاصة وثلثها على المضاربة فان كان هناك شفعي آخر فله ثلث الدار وثلثاها بين المضارب ورب المال والمضاربة ثلثاً كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى العنانية لو طلب الشفعين الشفعة ثم أقر بداره لرجل فلمقر له الشفعة وكذا لو أخذ بداره داراً بيعت بجنبها بالشفعة ثم بيعت أخرى بجنب المأخوذة فأخذها ثم أخرى بجنبها بقضاء فاستحققت داره الاولى رد المأخوذة الاولى على المشتري وبقيت الاخرى للدار خذ فان استحققت احدى الدارين بطلت الشفعة الا ان أجاز المستحق فحينئذ

القيمة والصيغة ولو دابة من ذكر سنه او قيمته اثم اذا حضر يحلف بالله ما هذا الشيء ملك هذا المدعي من الوجه الذي ادعاه ولا شيء منه فان ذكر القيمة فهو أحوط على ما أشار اليه محمد رحمه الله وذكر الخصاص رحمه الله أنه لازم فان ذكره يحلف بالله مال هذا المدعي في يديك هذا الشيء يدعيه ولا شيء منه من الوجه الذي يدعي ولله عليك قيمته ولا شيء منه فان برهن المدعي أنه في يده حبس حتى يجزيه فان مضى زمان ولم يحضره وقال لا أقدر عليه أو قال هلك فانه يتلوم الحاكم وصدقه موكول الى رأيه ان وقع في قلبه صدقه وكان بين الشهود قيمة ذلك الشيء يقضي بالقيمة وان لم يكن للمالك بينة فالقول للغاصب مع عينه فان حلف فشكل وأعطى المالك القيمة بقوله ثم ظهر العبد فهو للغاصب وان حلف وأعطاه القيمة ثم ظهر العبد فالمالك بالخيار ان شاء رد القيمة وأخذ العبد وان شاء رضى بالقيمة وفي الأصل ان كان القضاء بالقيمة بالبينه أو النكول أو أقصر ار الغاصب لا سبيل للمالك الى العبد وان كان القضاء بالقيمة بزعم الغاصب يجزى المالك سواء كان قيمته مثل ما أخذ أو بينهما تفاوت هذا اذا قال

انه قائم في يده أما اذا ادعى الهلاك أو قال لا أدري فانه يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة باتفاق الروايات واذا بين القيمة لم وذكر قدرها يحلف بالله مال هذا عليك قيمة هذا العبد ولا شيء منه وهو كذا وان قال لا أدري أنه قائم أو هالك يحلف بالله مال هذا المدعي في يديك

هذا الشيء ولا شيء منه ولا قيمته من الوجه الذي يدعى ولا له عليك ولا قبلك هذا المدعى ولا قيمته ولا شيء منه والتخفيف على هذا الطرز بق لا يختلف في ظاهر الرواية بين ما ادعى الغصب أو ادعى الشيء بل ذكر الغصب وعلى قول (٢٠٣) الامام الثاني رحمه الله ان ادعى الغصب يحلف

بأنه ما غصبته الا اذا عترض وقال قد يغصب الانسان الشيء ثم لا يلزمه تسليمه بان اشتراه منه أو وهبه خفيئذ يحلف على حاصل الدعوى اجماعا وفي دعوى الوديعة والعارية لا يحلف بالله ما عليك تسليم هذا الشيء بسبب الوديعة بل بالله ما عليك تسليمه اليه وما هذا ملكه ويحلف في دعوى الكفالة بالله ماله قبلك كضالة بذلك المال وعلى قياس قول الثاني يحلف بالله ما كفلت له \* وذكر ان خصاف ادعى عليه انه خرق ثوبه ولو حضر الثوب لا يحلف بالله ما خرق بسبل ينظر القاضي الى الخرق ان يسير او يجب التقصان بقوم الثوب صحيحا ومعتزقا وبقدار نقصان الدرهم ثم يحلف بالله ما عليك هذا المقدار من الدرهم ولا أقل من الدرهم التي يدعى وان لم يكن الثوب حاضرا يكلفه بيان قيمة الثوب وقد قدر النقصان ثم يرتب عليه اليمين وكذا في دعوى هدم حائط وافساد متاع وذبح شاة \* ادعى على آخر أنه وضع على جداره جذعا أو مزبانا أو أجرى على سطحه ماء أو رمى في أرضه ترابا أو ميتها أو شيئا يكون فيه فساد الأرض مما يجب رفعه يحلف على أصل الفعل لانه مما لا يبرأ عنه بالابراء \* اشترى جارية وتقباضا ثم ردت

لم تبطل فان كان أحد المشتريين شفعيا أو يضاف للشفيع الآخر نصف الدار نصف قيمة الاخرى كذا في التتارخانية \* باع دارا من أجنبي فأخذها الشفع ففرض البائع وهو مورث الشفع وحط عن المشتري بطل الخط ولو لولا المشتري من وارث البائع أو راجح صح الخط ولم يلزم حط من له عن الوارث كذا في الكافي \* ولا تقبل شهادة الا حرم بالشراء ولا شهادة بانه اذا كانت الدار في يد البائع ولو كانت في يد المشتري جازت شهادة ابن البائع ولو شهدا ثمان على تسليم الشفع واثمان على تسليم المشتري تهما تراو لشهد الشفع بالشراء فان طلب الشفعة بطلت شهادته وان سلم جازت ولو قال أجزأه فطلب جاز ولو أقر أنه باعها من فلان وأنكر المشتري ثبتت الشفعة ولو كان المشتري غائبا لم يأخذ حتى يحضر ولو أقر ولم يبين المشتري فلا شفعة كذا في التتارخانية \* واذا وكل الذي المسلم بطلب الشفعة لم تقبل شهادة أهل الذمة على الوكيل المسلم بتسليم الشفعة لانهم يشهدون على المسلم بقول منه وهو منكر لذلك وشهادة أهل الذمة لا تكون حجة على المسلم وان كان الذي هو الوكيل وقد أجاز الشفع ما صنع الوكيل قبلت شهادتهم وبطلت الشفعة لان الوكيل لو أقر بذلك جاز اقراره فان الموكل أجاز صناعته على العموم مطلقا فكذلك اذا شهد بذلك عليه أهل الذمة لان شهادتهم على الذي في اثبات كلامه حجة كذا في المبسوط \* ولو قال البائع وهبته منه وقال المشتري اشتريته بكذا فالقول للبائع ورجع في الهبة فان حضر الشفع وأخذها بالثمن فلا شيء له ولو أخذها باقرار المشتري ثم حضر البائع وأنكر البيع أخذها كذا في التتارخانية \* اشترى المضارب دارا ورب المال شفيعها فسلم ثم باعها المضارب لاشفعة له لان المضارب باع له ولا شفعة لمن يبيع له كذا في محيط السرخسي \* واذا قضى القاضي للوكيل بالشفعة فأبى المشتري أن يكتب له كتابا كتب القاضي بقضائه كتابا وأشهد عليه الشهود كما أنه يقضى له بالشفعة وان كان المشتري متمتعاً من التسليم والانقياد له فكذلك يكتب له حجة بقضائه ويشهد على ذلك نظر له واذا كان في سائر الخصومات يعطى القاضي المقضى له سجلان التمس ذلك ليكون حجة له فكذلك في القضاء بالشفعة يعطيه ذلك كذا في المبسوط \* وفي النتيجة \* ثل على بن أحمد عن اشترى نصيبا معلوما من أرض مشتركة بين جماعة بعضهم حضور وبعضهم غيب اشترى نصيب الحضور هل للشفع الجار أن يأخذ من المشتري ما اشترى مع غيبة الشريك فقال نعم له أن يأخذ ذلك وان حضر الشريك كان أحق به من الجار كذا في التتارخانية \* ولو وهب رجلا من رجل دارا على ألف درهم وقبض منه الالف مقسوما بينهما وسلم اليه الدار جاز ذلك وللشفيع فيها الشفعة لانعدام الشيوع في الدار فالتملك فيها واحد وانعدام الشيوع في الالف حين قبض كل واحد منهم ما نصيبه مقسوما ولو كان الالف غير مقسوم لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الشيوع فيما يحتمل القسمة يمنع صحة التعويض كما يمنع صحة الهبة والالف يحتمل القسمة كذا في المبسوط \* والله سبحانه أعلم

### كتاب القسمة

وفيه ثلاثة عشر بابا

### الباب الاول في تفسيرها وبيان ماهية القسمة وسببها وركناتها وشرطها وحكمها

أما تفسيرها فهي عبارة عن الافراز تمييز بعض الانصبا عن البعض وانها لا تنفك عن المبادلة لان ما من جز معين الا وهو مشتمل على نصيبين فكان ما يقبضه كل واحد منهم مانعة ملكه ونصفه ملك صاحبه صار له بازاء ما تركه على صاحبه فصار عوضا عما ترك من نصيبه في يد صاحبه الا أن معنى الافراز والتمييز في ذوات الامثال كالكميات والموزونات والعدديات المتقاربة أجمع وأظهر لان ما يأخذ كل واحد منهم ما نصيب صاحبه مثل ما ترك عليه فجعل وصول مثل حقه اليه كوصول عين حقه لان ما أخذ كل واحد ليس بمنزل ما

على البائع بالثمن والبيع ثم جاء البائع يدعى أنها ردت عليه بالحبل فان أقر المشتري به لزمه الجارية ورجع على البائع بنقصان العيب الاول وان أنكر تراها التمس فان قلن حبل حلف المشتري بالله ما حدث عندى هذا الحبل ان حلف اندفع وان أنكر ان شاء البائع أمسكها

ولا شيء له على المشتري وان شأه وادفع نقصان العيب الاول \* استقرض منه مائة ورهن عنده رهنا ويخاف انه ان اقر بالدين أنكر المرتين  
الرهن يقول للقاضي سله بهذه المائة التي (٢٠٤) يدعي رهن أم لا فان اقر بالرهن اقر هو بالمال وان أنكر الرهن حلفه بانه لا دين

ترك على صاحبه فلا يكون المقبوض عين حقه ولهذا يكون لكل واحد ان يأخذ نصيبه من غير رضا صاحبه ويجبر الا بي منه على القسمة ومعنى المبادلة في غير ذوات الامثال ارجح وأظهر فيكون مبادلة حقيقة وحكما كما في القرض فكانت القسمة في ذوات الامثال افرارا لعين الحق حكما ولهذا لا يجوز ان يبيعه من اباحة على الثمن الاول وفي ذوات الامثال يجوز الا أنه يجبر الا بي منه على القسمة كما فيها من تكيل المنفعة ويجوز الاجبار على المبادلة بحق مستحق للغير لا يتوصل الا به كما أجبر المشتري على تسليم الدار الى الشفيع وان كان التسليم اليه معاوضة وكالعدم يجبر على بيع ماله لبقاء الدين كذا في محيط السرخسي \* وأما سبها فطلب الشركاء وبعضهم لا تتفاد على وجه الخصوص كذا في التبيين \* وأما ركنها فهو الفعل الذي يحصل به الافراز والتمييز بين النصيبين كالكيل في المكيلات والوزن في الموزونات والذرع في المذروعات والعدد في العدديات كذا في النهاية \* وأما شرطها فاشاع لا يتبدل منفعة بالقسمة ولا نفوت لان الافراز لتكيل المنفعة وتتم عمرة الملك حتى تبدلت المنفعة أو فانت كانت تفويتا وتبدلا لا افرارا وتقسما كذا في محيط السرخسي \* وأما حكمها فتمعين نصيب كل واحد منهم من نصيب صاحبه بحيث لا يبقى لكل واحد منهم تعلق بنصيب صاحبه كذا في التبيين \* القسمة في الاموال المشتركة نوعان قسمة اعيان وقسمة منافع وهي المهاباة ثم الاعيان تارة تكون لا ينقل كالدار والعقار وتارة تكون مما ينقل كالعروض والحيوانات والحبوب من المكيلات والموزونات وغير ذلك وقد تكون القسمة بتراضي الشركاء كما هم وقد تكون برضا البعض وذلك الى القاضي وأمينه كذا في السباع \*

### الباب الثاني في بيان كيفية القسمة

سفل بين رجلين علوهما أو علوسفل لغيرهما فأرادا القسمة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجعل بقبالة خمسين ذراعاً من ساحة السفل مائة ذراعاً من ساحة العلوه على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بقبالة كل ذراع ذراع وان كان بينهما بيت لسفل علوه وسفل لعلوه بأن كان علوهما غيرهما وعلوهما سفل له فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجعل بازاء مائة ذراعاً من العلوه الذي لا سفل له ثلاثة وثلاثون ذراعاً وثلاث من البيت الكامل لان العلوه عند مثل نصف السفل كما في الفصل الاول وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجعل بازاء خمسين ذراعاً من البيت الكامل مائة ذراعاً من السفل الذي لا علوه أو مائة ذراعاً من العلوه الذي لا سفل له لان العلوه والسفل عنده سواء ومحمد رحمه الله تعالى في ذلك كما يعتبر المعادلة بالقيمة وعليه الفتوى كذا في المبسوط \* ولو اقساموا دارا وفيها كنيف شارع الى الطريق الاعظم أو ظله لم يحسب ذرعهما في ذرع الدار لان الظله والكنيف ليس لهما حق القرار كما كانا مبنيين على طريق العامة بل هما مستحقا النقص والمستحق للنقص كالمقروض ولكن يقوم على من وقع في حيزه ولا يحسب في ذرعان الدار فان كانت الظله على طريق غير نافذ احتسب بذرعها في ذرع الدار كذا في محيط السرخسي \* واذا مات الرجل وترك أرضين أو دارين فطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كل الارضين أو الدارين جازت القسمة وان قال أحدهم للقاضي اجع نصيبى من الدارين والارضين في دار واحدة وفي أرض واحدة وأبي صاحبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقسم القاضي كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال صاحبها رأى للقاضي ان رأى الجميع بجمع والا فلا فان كانت الدار في مصر لم يذكر كذا في الكتاب فالوا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة سواء كانتا في مصرين أو في مصر واحدة متصلتين كانتا أو من فصلتين وروى هلال عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجمع في المصرين والدور المختلفة بمنزلة أجناس مختلفة والله وان كان بين الرجلين

عليك بلارهن بها عنده فممكنه الحلف ولا حث قال الامام الحنفى انما يجب تسليم الدين عند احضار الرهن فاذا لم يحضره عليه أن يحلف أنه لا شيء عليه له \* ادعى أن له على أبيه ألف درهم مات عن تركه وافية بها في يده وأنه يطالبه بادائه له أن يسأله عن موت أبيه ان اعترف بكل ما ادعاه ألزمه في حصته لان اقراره لا يبعدى على غيره وان أقر بالموت لكنهما أنكر الدين وبرهن المدعى عليه يستوفيه من كل التركة بعد تحليف المدعى أنه لم يقبض شيئا من الدين ولا أبرأه وان قال الابن لم يصل الى شيء من التركة ان صدقه ومع هذا أراد استخلافه ليس له على أبيه كذا له ذلك فان أقر ونكل يثبت الدين وان كذبه يحلف على كل عين على حدة وبه أخذ مشايخنا وان برهن على الدين مع كون الوارث مقرا يقبل لانه لا تعدى الاجزاء مات عن دين يحيط بتركته فادعى عليه آخر دين ليس له أن يحلف الوارث أو الغريم ان لم يكن له بينة قال في النوازل وهذا قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله ولو برهن يقبل على القولين وان فضلت التركة عن الدين يحلف الوارث والخصم في إقامة البينة هو الوصى

فان لم يكن له وصى نصب القاضي وصيا وان ادعى الابن على انسان أنه كان لاسه عليه كذا فاقر بالنسب والموت وأنكر بيتان الدين يخاف على البتات ولا يخاف أنه ما قبض أبوه شيئا بدون الدعوى بخلاف ما تقدم لان الميت عاجز وهذا هادر رجل اقر لرجل ذكرا



ونسبه بجال فخر رجل بذلك الاسم والنسب وادعى المال زعم المقرأ أنه ليس هو فطلب بمنه ولا يثبت له يحلف على الحق لاعلى انه ليس بفلان  
\* ادعى على آخر عبداني يده ان وصل اليه العبد بشراء أو هبة يحلف على البتات ولين ميراث (٢٠٥) فعلى العلم والفقه أن الوارث خلف عن

الميت ولا تجرى النيابة في  
اليدين حتى يحلف على  
البتات والمشتري أصل  
بنفسه لا نائب عن غيره وان  
اختلفا فقال المدعى عليه  
هي ميراث عندي فأحلف  
على العلم وقال المدعى وصل  
اليك بالشراء فأحلف على  
البتات يحلف المدعى على  
العلم بالله ما تعلم أنه وصل اليه  
بميراث فان حلف حلف  
المدعى عليه على البتات والا  
على العلم ومن له حق الحلف  
على البتات اذا حلف القاضي  
خصمه على العلم يتيقن لخصمه  
حق البتات حتى لو نكل عن  
اليدين على العلم فقصي  
بالتسكول لا ينفذ فضاؤه وفي  
العكس على العكس بان  
وجب على العلم خلف على  
البتات بسطة الحلف على  
العلم وقضى لو نكل لأن  
الحلف على البتات أقوى  
والحلف على فعل الغير على  
العلم الا في موضع يريد به دفع  
التهمة عن نفسه كالودع  
يدعى أن المودع قبض الوديعة  
من دارى ويجوز أن يحلف  
على فعل الغير بانا كن قال  
ان لم يدخل فلان الدار اليوم  
فأنت طالق ثم ادعى دخوله  
وعدم طلاقها يحلف بانه  
دخلها اليوم وكذا ان أنكر  
البائع العيب يحلف بانا قال  
الامام البزدوى التحلف على  
فعل الغير على العلم الا اذا كان

يثبتان له أن يجمع نصيب أحدهما في بيت واحد متصلين كانا أو منفصلين ولو كان بينهما منزلان ان كانا  
منفصلين فهما كالدارين لا يجمع نصيب أحدهما في منزل واحد ولكنه يقسم كل منزل قسمة على حدة  
ولو كانا متصلاين فهما كالبيتين له أن يجمع نصيب أحدهما في واحد وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقال صاحباه الدار والبيت سواء والرأي للقاضي كذا في فتاوى قاضيهان \* وان كانت دار وضيفة  
أودار وحافوت قسم كل واحدة منهما على حدة لاختلاف الجنس كذا في الهداية \* واذا كانت في التركة  
دار وحافوت والورثة كلهم كبار وتراضوا على أن يدفعوا الدار والحافوت الى واحد منهم عن جميع نصيبه من  
التركة جازلان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى انما لا يجمع نصيب واحد من الورثة بطريق الخبر من القاضي  
وأما عند التراضي فذلك جائز ولودفع أحد الورثة الدار الى واحد من الورثة من غير رضا الباقيين عن جميع  
نصيبه من التركة لم يجز يعني لا ينفذ على الباقيين الا باجازتهم ويكون لهم استرداد الدار وان يجمع لهما  
في القسمة ان شاءوا وهذا ظاهر وانما الاشكال في أن الدافع هل يأخذ نصيبه من الدار بعد استرداد الباقيين  
قيل انه لا يأخذ كذا في المحيط \* دار بين جماعة أرادوا قسمتها في أحد الجانبين فضيل بناء فإراد أحد  
الشركاء أن يكون عوض البناء الدراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض فانه يجعل عوضه من  
الأرض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه أن يرد بناء البناء من الدراهم الا اذا عذر فحينئذ للقاضي ذلك  
واذا كان أرض وبناء فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم كل ذلك باعتبار القيمة وعن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى أنه يقسم الأرض بالمساحة ثم يرد من وقع البناء في نصيبه أو من كان نصيبه أجود دراهم على الآخر  
حتى يساويه فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يرد على شريكه بمقابلة  
البناء ما يساويه من العرصه وان بقي فضل ويتعذر تحقيق التسوية بان لا تقي العرصه بقيمة البناء فحينئذ يرد  
الفضل دراهم كذا في الكافي \* ولو اختلفوا في الطريق فقال بعضهم يرفع وقال بعضهم لا يرفع فالقاضي  
ينظر أن أمكن لكل واحد منهم أن يفتح طريقا في نصيبه فانه يقسم لكل ولا يرفع طريقا فيما بينهما وان لم  
يمكن لكل واحد أن يرفع طريقا في نصيبه فانه لا يقسم قدر الطريق لان القسمة في الوجه الأول لا تضمن  
تقويت منفعة لهم ولا كذلك في الوجه الثاني قال مشايخنا رحمه الله تعالى يريد بقوله يفتح في نصيبه  
طريقا يميز فيه رجل لا طريقا يميز فيه الحولة وان كان لا يميز فيه رجل فهذا ليس بطريق أصلا ولو اختلفوا  
في سعة الطريق وضيقه في قسمة الدار قال بعضهم يجعل سعة الطريق أكبر من عرض الباب الأعظم  
وطوله من الأعلى الى السهء لا بقدر طول الباب الأعظم وقال بعضهم يجعل سعة الطريق بقدر عرض الباب  
الأعظم وطوله من الأعلى بقدر طول الباب لان هذا القدر يمكنهم الاتقاء على حسب ما كانوا ينفقون  
قبل القسمة وفائدة قسمة ما وراء طول الباب من الأعلى هي أن أحد الشركاء اذا أراد أن يخرج جناحا  
في نصيبه ان كان فوق طول الباب كان له ذلك وان كان فيملاون طول الباب يمنع من ذلك وان كان أرضا يرفع  
مقدار ما يميز فيه ثور ولا يجعل مقدار الطريق مقدار ما يميز ثوران معا وان كان يحتاج الى ذلك لانه كما يحتاج  
الى هذا يحتاج الى العجلة فيؤدى الى ما لا يتناهى كذا في النخبة \* ولو اختلفت أهل الطريق فادعى كل واحد  
منهم أنه له فهو بينهم بالسوية اذا لم يعرف أصله لاستوائهم في اليد على الطريق والاستعمال له ولا يجعل على  
قدر ما في أيديهم من ذرع الدار والمترل لان حاجة صاحب المترل الصغار الى الطريق كحاجة صاحب الدار  
الكبيرة وهذا بخلاف الشرب فان عند اختلاف الشركاء يجعل الشرب بينهم على قدر أراضيتهم وان عرف  
أصل الطريق كيف كان بينهم جعلته بينهم على ذلك فان كانت دار لرجل ولا طريق فيملاون صاحب  
الدار واقسم ورثته الدار بينهم ورفعوا الطريق لصاحب الطريق ولهم ثباعوه فأرادوا قسمة ثمنه فلصاحب  
الطريق نصفه وللورثة نصفه وان لم يعرف ان أصل الدار بينهم ميراث وجدوا ذلك قسم ذلك على عدد

شيأ يتصل به فخرج مسئلة العيب والطلاق ولو قيل الا اذا كان يتصل به أو لنى التهمة يخرج كل المسائل والدعاوى اذا جتمعت من واحد  
على واحد يحلف عينا واحدة كذا في النوادر والزيادات \* رجل له على رجل ألف فاقتر به ثم أنكر اقراره قال أبو نصر الدبوسى رحمه الله أنه ان

يخلف بالله ما أقررت له ذاب وقال الصديق يخلف على نفس الحق لا الاقرار وهذا بناء على ان الاقرار هل هو من أسباب الملك أم لا فن جعله  
سببا يخلف عليه ومن قال لا لا (٢٠٦) والاصح انه ليس من أسباب الملك حتى ليصح دعوى الملك بناء على الاقرار بخلاف دعوى الدفع

رؤسهم ورأس صاحب الطريق كذا في الميسوط \* ويقسم القاضي الأعداد من جنس واحد من كل وجه  
بان كانت المجانسة ثابتة بين الأعداد اسما ومعنى كما في الغنم أو البقر أو المكيل أو الموزون أو الثياب قسمة  
جمع عند طلب بعض الشركاء وفي الاجناس المختلفة من كل وجه لا يقسم الأعداد قسمة جمع عند طلب  
بعض الشركاء وان كان جنسا واحدا من حيث الحقيقة و أجناسا مختلفة من حيث المعنى كالرفيق فان كان  
معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع فالقاضي يقسم الكل قسمة جمع بلا خلاف ويجعل ذلك الشيء أصلا  
في القسمة والرفيق تبعاً ويجوز أن يثبت الشيء تبعاً لغيره وان كان لا يثبت مقصودا وان لم يكن معه شيء آخر  
هو محل لقسمة الجمع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسمه قسمة جمع وقال للقاضي أن يقسمه قسمة جمع  
هكذا ذكر في الأصل كذا في المحيط \* ولو كانت بينهما حنطة أو دراهم أو ثياب من جنس واحد فبأحدهما  
نصيبه جاز كذا في السراجية \* وينبغي للقاسم أن يصور ما يقسمه على قرطاس ليتمكن حفظه ويستويه  
على سهام القسمة ويقطعه بالقسمة من غيره ويذكره ليعرف قدره ويقوم البناء فربما يحتاج اليه في الآخرة  
ويقرر كل نصيب عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون له نصيب بعضهم بنصيب الآخر تعلق فيحقق  
معنى التمييز والأفراز على السكال ويلقب أول الانصباء بالاول والذي يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يكتب  
أساميهم ويخرج القرعة فنخرج اسمه أو لافله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني والأصل أن  
ينظر في ذلك إلى أقل الانصباء حتى اذا كان الأقل ثلثا جعلها اثلاثا وان كان سدسا جعلها سداسا التمكن  
القسمة وشرح ذلك أرض بين جماعة مشتركة لأحدهم عشرة أسهم ولا آخر خمسة ولا آخر سهم وأرادوا  
قسمة ما قسمت على قدر سهامهم عشرة وخمسة واحد وكيفية ذلك أن يجعل الأرض على عددهم سهامهم بعد  
أن سويت وعدت ثم يجعل شادق سهامهم على عددهم سهامهم ويقرع بينهم فأقول ببندقة تخرج وتوضع على  
طرف من أطراف السهام فهو أول السهام ثم ينظر إلى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب العشرة أعطاه  
القاضي ذلك السهم وتسبعة أسهم متصلة بالسهم الذي وضعت البندقة عليه لتكون سهام صاحبها على  
الاتصال ثم يقرع بين البقية كذلك فأقول ببندقة تخرج وتوضع على طرف من أطراف الستة الباقية ثم ينظر  
إلى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب الخمسة أعطاه القاضي ذلك السهم وأربعة أسهم متصلة بذلك  
السهم ويبقى السهم الواحد لصاحبه وان كانت البندقة لصاحب الواحد كان له الطرف الذي وضعت عليه  
البندقة وتكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة وتقسيم البندقة أن يكتب الثاني أسماء الشركاء  
في بطاقات ثم يلوئ كل بطاقة بعينها ويجعلها في قطعة من طين ثم يدلكها بين كفيه حتى تصبح مستديرة  
فتكون شبه البندقة وأفراز كل نصيب بطريقه وشربه أفضل فان لم يفعل أو لم يمكن جاز هكذا في الكافي  
«رجل مات وترك ثلاثة بنين وترك خمسين عشرة خاوية خمس منها مملوءة وخمس منها خالية والكل مستوية  
فأراد البنون أن يتسموا الخواوي على السواء من غير أن يزلوها عن مواضعها قالوا الوجه في ذلك أن  
يعطى أحدهم اثنين مملوءتين وخاوية إلى نصفها وخاويتين خاليتين ويعطى الثاني كذلك يبقى خمس  
خواوي أحدها مملوءة وأحدها خالية وثلاث إلى نصفها خال فيعطى الابن الثالث ذلك لان المساواة بذلك  
تقع رجلان بينهما خمسة أروعة لأحدهم مملوءة ولآخر ثلاثة قد عيار رجلان ثالثا وأكوا  
جبعاه مستويين ثم ان الثالث أعطاهما خمسة دراهم وقال اقتسماها بينكما على قدر ما كلك من أرغفة سكا  
قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلاثة ثلاثة لان كل  
واحد منهم أكل كل رغيفا واثني رغيف مشاعا لثلاث من ذلك لصاحب الرغيفين ورغيف تام من نصيب  
صاحب الثلاثة فأجعل كل ثلث سهم ما فيصير كل واحد منهم سهم كلاس من نصيب صاحب الرغيفين  
وثلاثة أسهم من نصيب صاحب الثلاثة وذلك خمسة فيقسم البذل كذلك وقال الفقيه أبو بكر عسدي

بناء عليه بدليل أن الاقرار  
بالنحو للسلم يصح والمأذون  
والمرضى مرض الموت ولو  
أقرا بجميع المال لاجنبي  
يصح مع عدم صحة التملك  
لهم الا للريض من الثلث  
وفي النوازل كل من أقر شيء  
لا يجوز اقراره لا يخلف لو  
أنكر كما لو ادعى على ميت  
مالا وقدم وصيه وهو ليس  
بوارث وأراد خلفه لا يخلف  
وان ادعى عليه الاقراران  
وارثا خلفه في حصته \* في  
الذخيرة ادعى أنه اشتراه من  
فلان وادعى ذواليد ايداعه  
يندفع الخصومة برهن أم لا  
فالقول بقره وطالب عينه أنه  
أودعه يخلفه بالله لقد أودعه  
ولا يخلفه على العلم لانه لنفي  
التهمة وان طلب المدعي  
عليه بين المدعي يخلفه بالله  
ما يعلم ان فلانا أودعه لانه  
على فعل الغير ولا يتعلق به  
شيء ويخاف في الدعوى  
الصحيح لا الفاسد \* اذا أنكر  
وزعم المدعي عدم الشهود  
أو عدم حضورهم أو ادعى  
غيبة الشهود عن البلدة خلف  
الحاكم المدعي عليه خلف  
وأشار بأصبعه وكما إلى رجل  
آخر بالله ماله على كذا صدق  
ديانة لأقضاء والدعوى ان  
وقع على فعله من كل وجه  
بان ادعى عليه الفعل خلف  
على البتات وإن على فعل  
الغير من كل وجه فان ادعى

دينا على ميت بسبب الاستئلاء أو ادعى ان مورثه غصب أو سرق فعلى العلم الا اذا كان شيئا يتصل به كما اذا برهن المشتري لصاحب  
على اباي المشتري أو سرقته عنده يخلف البائع على البتات لاتصال التسليم به أو لنفي التهمة عنه كالمودع يدعي قبض المودع الوديعة من داره وان

فعل المدعى عليه من وجهه وفعل الغير من وجهه بان قال اشترت منى أو استأجرت منى أو استقرضت منى فان هذه الأفعال تقوم بأشئين فعل غيره وفعل نفسه فيحلف على البتات وقيل التحليف على فعل الغير على العلم الا اذا كان يدعى (٢٠٧) العلم بفعل الغير كالمدعى أن رب الوديعة قبض الوديعة منى وكذا

الوكيل بالبيع اذا باع وسلم الى المشتري ثم أقر البائع أن الموكل قبض الثمن وأنكر الموكل فالقول قول الوكيل مع يمينه واذا حلف به برئ المشتري ويحلف الوكيل على البتات بانته لقصد قبض الموكل الثمن وهذا تحليف على فعل الغير على البتات

ولكن الوكيل يدعى عليه بذلك \* اذا شك فيما يدعى عليه ينبغي أن يرضى خصمه ولا يحلف احترازا عن الوقوع في الحرام وان أبى خصمه الاحلفه ان أكبر رأيه أن المدعى يحق لا يحلف وان أنه مبطل ساع له الحلف \* ادعى عليه عند القاضى مالا فلم يقر ولم ينكر وقال ابرأني المدعى عن هذه الدعوى من يحلف ينظر ان كان المدعى برهن على دعواه حلف هو على عدم الراء وان لم يكن له بينة حلف المدعى عليه عند المتقدمين وخالفهم بعض المتأخرين وقول المتقدمين أحسن واذا قال المدعى عليه بعد الانكار ابرأني المدعى وطلب حلفه على عدم الراء يحلف المدعى عليه أولا فان نكل حينئذ يحلف المدعى ذكرهما الفضلى \* في يده ضيعة زعم أنهم اوقف جده على أبيه

لصاحب الرغيفين درهم من البذل لانه كل من رغيفيه رغيفا وثلاثي رغيف ولم يأكل الثالث من رغيفيه الاثلاث رغيف وكل واحد منهما مأكل رغيفا وثلاثي رغيف فالثالث كل من الارغفة الثلاثة رغيفا وثلاث رغيف فكان لصاحب الثلاثة أربعة من خمسة دراهم كذا في فتاوى قاضيان \* رجلان أراد أن يتقاسما الثمن بينهما بالحبال جازلان التفاوت فيه قليل كذا في الظهيرية \* سئل أبو جعفر عن سلطان غزم أهل قرية فأراد اقامة تلك الغرامة واختلعا فيما بينهم قال بعضهم تقسم على قدر الاملاك وقال بعضهم تقسم على عدد الرؤس قال ان كانت الغرامة لتحصين الابدان تقسم ذلك على عدد الرؤس لانها مؤنة الرؤس ولا شيء على النسوان والصبيان في ذلك لانه لا يتعرض لهم كذا في المحيط \* قسمة العنب بين الشريكين بالوزن بالقبان أو الميزان أو الكيال تصح كذا في الظهيرية \* والله أعلم

### باب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم وما يجوز من ذلك وما لا يجوز

دار بين رجلين نصيب أحدهما أكثر فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى الآخر فان القاضى يقسم عند الكل وان طلب صاحب القليل القسمة وأبى صاحب الكثير فمكذلك وهو اختيار الامام الشيخ المعروف بجواهر زاده وعليه الفتوى في البيت الصغير بين رجلين اذا كان صاحب القليل لا يتنفع بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا يقسم ودكر ان الخصاف دار بين رجلين نصيب كل واحد لا يتنفع به بعد القسمة وطلب القسمة من القاضى فان القاضى يقسم وان طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر لا يقسم لان الطالب متعنت وان كان ضررا القسمة على أحدهما بأن كان نصيب أحدهما أكثر يتنفع به بعد القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى الآخر فان القاضى يقسم وان طلب صاحب القليل لا يقسم وحكى عن الحصاص على عكس هذا كذا في فتاوى قاضيان \* والا صرح ماذكره ان الخصاف كذا في التبيين \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الطريق بين قوم ان اقتسموه لم يكن لبعضهم طريق ولا منفذ فأراد بعضهم قسمة وأبى الآخر فاني لأقسمه بينهم وان كان لكل واحد طريق ومنفذ فاني أقسمه بينهم بعض مشايخنا قالوا المسألة محمولة على أن الطريق بينهم على السواء وكان بحيث لو قسم بينهم لا يبقى لواحد منهم طريق ومنفذ فأما اذا كان الطريق بينهم على التفاضل بحيث لو قسم لا يبقى لصاحب القليل طريق ولا منفذ ويبقى لصاحب الكثير طريق ومنفذ فالقاضى يقسم بينهم اذا طلب صاحب الكثير القسمة كافي مسألة البيت اذا طلب صاحب الكثير القسمة ومنهم من قال الطريق لا يقسم في الحالين بخلاف البيت كذا في المحيط \* وان كان مسيل ماء بين رجلين أراد أحدهما قسمة ذلك وأبى الآخر فان كان فيه موضع يسيل منه ماؤه سوى هذا قسمة وان لم يكن له موضع الا بضر لم أقسمه وهذا الطريق سواء كذا في المبسوط \* بيت بين رجلين انهم لم يطلب أحدهما قسمة الارض قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقسم بينهما وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقسم فان أراد أحدهما أن يبنى كما كان وأبى الآخر ذكرى فواد ابن رستم أنه لا يجبر على البناء الا أن يكون له ما عليه جذع فيجبر على البناء فان كان الآتي معسرا يقال لشريكه ابن أنت وامنع الآخر من وضع الجذع حتى يعطيك نصف ما أنفقت كذا في الحاوى \* ولا يقسم الحمام والحائط وما أشبه ذلك بين الشر كاه فان رضوا به جميعا قسمة لوجود التراضي منهم بالتزام الضرر من أصحابنا رحمه الله تعالى من يقول هذا في الحمام فكل واحد منهما يتنفع بنصيبه بجهة أخرى بان يجعله بيتا وربما كان ذلك مقصود كل واحد منهم فأما في الحائط ان رضوا بالقسمة لا يتنفع كل واحد منهم بنصيبه من غيرهم فكذلك الجواب وان رضوا بالهدم وقسمة الامس بينهم لم يباشر القاضى ذلك ولكن ان فعلوا ذلك

وأولاده خاصة ادعى آخر أنه من أولاد الواقف وقفها على كل أولادهم وأولادهم ادعى أصل الوقف لا يمين فيه لعدم القائده حلفه وان ادعى شيئا من غلته في يده حصلت منها يحلفه على نصيبه من الغلة لانه يدعى الملك منها لنفسه وفوا ليدنكر \* وهب أرضا موروثة فادعت زوجة

الميت أن الأرض وقعت في نصيبها والهيبة كانت قبل القسمة وزعم الموهوب له أنها كانت بعد القسمة ووقع الأرض في نصيب الوهاب ولم يجد على ذلك بينة وحلفت المرأة على (٢٠٨) ما ادعت ليس له أن يحلف سائر الورثة أيضاً لأن تحليفها يظهر أن الهيبة كانت هبة مشاع

فيما بينهم لم يمنعهم من ذلك ولو كان بين رجلين في أرض رجل قد بنى فيها بانه ثم أراد اقسمة البناء وصاحب الأرض غائب فلهما ذلك بالتراضي وإن امتنع أحدهما لم يجبر عليه وإن كان أراد أحدهما قسمة البناء وهدمه وأبى الآخر ففي هذه القسمة اتلاف الملك وقد بينا أن القاضي لا يفعل ذلك ولكن إذا أراد أن يفعله لم يمنعهم ما عن ذلك وإن أخرجهما صاحب الأرض هدمه ثم النقض يحتمل القسمة بينهما في فصله القاضي عند طلب بعض الشر كاذب في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل دكان في السوق بين رجلين يبيعان فيه ببعاء ويعلمان فيه بأيديهما فأراد أحدهما قسمة وأبى الآخر وصاحب الأرض غائب فإن القاضي ينظر في ذلك أن كان لو قسم أمكن لكل واحد منهم - ما أن يعمل في نصيبه العمل الذي كان يعمل قبل القسمة قسم وإن كان لا يمكنه ذلك لا يقسم كذا في المحيط \* وإذا كان الزرع بين ورثة في أرض غيرهم فأرادوا قسمة الزرع فإن كان قد أدرك لم أقسم بينهم حتى يحصد لا بالتراضي ولا بغير التراضي لأن الحنطة مال الربا فلا تجوز قسمته مجازفة بالأكيل ولا يمكن قسمته بالكيل قبل الحصاد وإن كان بقى لأم قسمه إلا أن يشترطوا في البقل أنه يجز كل واحد منهم ما صابه فإذا قسموه على هذا بتراضيهم أجزته كذا في المبسوط \* وإذا كان زرع بين رجلين فأراد اقسمة الزرع فيما بينهما دون الأرض فالقاضي لا يقسم أما إذا بلغ الزرع وتسنبل فلا نه بعد ما بلغ وتسنبل صار مال الربا وفي القسمة معنى المبادلة فلا تجوز مجازفة وأما إذا كان الزرع بقلا فافا لا يقسم القاضي إذا كانت القسمة بشرط الترك وأما إذا أراد القسمة بشرط القلع فله أن يقسم وهذا الجواب على إحدى الروايتين فأما على الرواية الأخرى فينبغي أن لا يقسم القاضي وإن رضيا به هذا إذا طلبا القسمة من القاضي وإن طلب أحدهما وأبى الآخر فالقاضي لا يقسم على كل حال ولو أقسما الزرع بأنفسهما فإن كان الزرع قد بلغ وتسنبل فالجواب فيه قد مر وإن كان الزرع بقى لان قسمه بشرط الترك لا يجوز وإن قسمه بشرط القلع جاز باتفاق الروايات كذا في المحيط \* ولو كان بينهما زرع في أرضهما فطلب اقسمة الزرع دون الأرض فإن كان الزرع بقلا وشتر طر كره في الأرض أو شرط أحدهما ذلك لا تجوز قسمة الزرع وإن اتفقا على القلع جازت القسمة وإن كان الزرع قد أدرك وشتر طر الحصاد جازت القسمة عند الكل وإن شرطوا الترك أو أحدهما ففسدت القسمة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وتجوز في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا طاع على التخيل بين رجلين أراد اقسمة دون التخيل إن شرطوا الترك أو أحدهما ففسدت القسمة وإن اتفقا على الجسد في الحال جازت القسمة وإن كان الثمر مدر كأو شرطوا الترك لا تجوز عندهما وتجوز في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا كان كرحنطة بين رجلين ثلاثون رديشة وعشرة جيدة فأخذ أحدهما عشرة والآخر ثلاثين وقيمة العشرة مثل قيمة الثلاثين فإنه لا يجوز كذا في شرح الطحاوي \* وإن كانت قوصرة تمر بينهما أودن خلى فأراد أحدهما قسمة قسمته لأن هذا مما يتأق في فيه الكيل والوزن والقسمة فيه تميز محض لكل واحد من الشريكين أن يتفرده فكذلك يفعل القاضي عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط \* والخشب والباب والرحى والدابة والولولة لم تقسم الأرضهما وفي التجريد وكذا القصب وكل شيء يحتاج إلى شقه وكسره وفي ذلك ضرر وكذا في الخشبة الواحدة إذا كان في قطعها ضرر كذا في الخلاصة \* ولا تقسم الجواهر لأن بها التماس فاحشة ألا يرى أنها لا يصلح غير المعين منها عوضا على ليس بمال كالنكاح والخلع هكذا في التبيين \* وفي مختصر خواهر زاده ولا تقسم القوس والسرير ولا المحف كذا في التتارخانية \* فإن أوصى بصوف على ظهر غنم لرجلين فأراد اقسمة قبل الجزاء لم أقسمه وكذلك اللبن في الضرع لأن ذلك مال الربا فإنه موزون أو مكيل لا يمكن قسمته إلا بوزن أو كيل وذلك بعد الحلب والجزاء فمال الولد في البطن فلا تجوز قسمته بين الشركاء بحال وكذلك لو قسم ذلك بينهما بالتراضي لم يجوز كذا في المبسوط في باب ما لا يقسم \* وإن كان ثوب بين رجلين فأقسماه وشقاه

فيما بينهم لم يمنعهم من ذلك ولو كان بين رجلين في أرض رجل قد بنى فيها بانه ثم أراد اقسمة البناء وصاحب الأرض غائب فلهما ذلك بالتراضي وإن امتنع أحدهما لم يجبر عليه وإن كان أراد أحدهما قسمة البناء وهدمه وأبى الآخر ففي هذه القسمة اتلاف الملك وقد بينا أن القاضي لا يفعل ذلك ولكن إذا أراد أن يفعله لم يمنعهم ما عن ذلك وإن أخرجهما صاحب الأرض هدمه ثم النقض يحتمل القسمة بينهما في فصله القاضي عند طلب بعض الشر كاذب في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل دكان في السوق بين رجلين يبيعان فيه ببعاء ويعلمان فيه بأيديهما فأراد أحدهما قسمة وأبى الآخر وصاحب الأرض غائب فإن القاضي ينظر في ذلك أن كان لو قسم أمكن لكل واحد منهم - ما أن يعمل في نصيبه العمل الذي كان يعمل قبل القسمة قسم وإن كان لا يمكنه ذلك لا يقسم كذا في المحيط \* وإذا كان الزرع بين ورثة في أرض غيرهم فأرادوا قسمة الزرع فإن كان قد أدرك لم أقسم بينهم حتى يحصد لا بالتراضي ولا بغير التراضي لأن الحنطة مال الربا فلا تجوز قسمته مجازفة بالأكيل ولا يمكن قسمته بالكيل قبل الحصاد وإن كان بقى لأم قسمه إلا أن يشترطوا في البقل أنه يجز كل واحد منهم ما صابه فإذا قسموه على هذا بتراضيهم أجزته كذا في المبسوط \* وإذا كان زرع بين رجلين فأراد اقسمة الزرع فيما بينهما دون الأرض فالقاضي لا يقسم أما إذا بلغ الزرع وتسنبل فلا نه بعد ما بلغ وتسنبل صار مال الربا وفي القسمة معنى المبادلة فلا تجوز مجازفة وأما إذا كان الزرع بقلا فافا لا يقسم القاضي إذا كانت القسمة بشرط الترك وأما إذا أراد القسمة بشرط القلع فله أن يقسم وهذا الجواب على إحدى الروايتين فأما على الرواية الأخرى فينبغي أن لا يقسم القاضي وإن رضيا به هذا إذا طلبا القسمة من القاضي وإن طلب أحدهما وأبى الآخر فالقاضي لا يقسم على كل حال ولو أقسما الزرع بأنفسهما فإن كان الزرع قد بلغ وتسنبل فالجواب فيه قد مر وإن كان الزرع بقى لان قسمه بشرط الترك لا يجوز وإن قسمه بشرط القلع جازت القسمة وإن كان الزرع قد أدرك وشتر طر الحصاد جازت القسمة عند الكل وإن شرطوا الترك أو أحدهما ففسدت القسمة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وتجوز في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا طاع على التخيل بين رجلين أراد اقسمة دون التخيل إن شرطوا الترك أو أحدهما ففسدت القسمة وإن اتفقا على الجسد في الحال جازت القسمة وإن كان الثمر مدر كأو شرطوا الترك لا تجوز عندهما وتجوز في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا كان كرحنطة بين رجلين ثلاثون رديشة وعشرة جيدة فأخذ أحدهما عشرة والآخر ثلاثين وقيمة العشرة مثل قيمة الثلاثين فإنه لا يجوز كذا في شرح الطحاوي \* وإن كانت قوصرة تمر بينهما أودن خلى فأراد أحدهما قسمة قسمته لأن هذا مما يتأق في فيه الكيل والوزن والقسمة فيه تميز محض لكل واحد من الشريكين أن يتفرده فكذلك يفعل القاضي عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط \* والخشب والباب والرحى والدابة والولولة لم تقسم الأرضهما وفي التجريد وكذا القصب وكل شيء يحتاج إلى شقه وكسره وفي ذلك ضرر وكذا في الخشبة الواحدة إذا كان في قطعها ضرر كذا في الخلاصة \* ولا تقسم الجواهر لأن بها التماس فاحشة ألا يرى أنها لا يصلح غير المعين منها عوضا على ليس بمال كالنكاح والخلع هكذا في التبيين \* وفي مختصر خواهر زاده ولا تقسم القوس والسرير ولا المحف كذا في التتارخانية \* فإن أوصى بصوف على ظهر غنم لرجلين فأراد اقسمة قبل الجزاء لم أقسمه وكذلك اللبن في الضرع لأن ذلك مال الربا فإنه موزون أو مكيل لا يمكن قسمته إلا بوزن أو كيل وذلك بعد الحلب والجزاء فمال الولد في البطن فلا تجوز قسمته بين الشركاء بحال وكذلك لو قسم ذلك بينهما بالتراضي لم يجوز كذا في المبسوط في باب ما لا يقسم \* وإن كان ثوب بين رجلين فأقسماه وشقاه

شيء قال القاضي فيه دليل على أن قوله ليس قبل اليوم شيء ليس باقرار ولا يلتفت إلى قول بعض الحكماء أنه اقرار طولا بالدين المؤجل ويجب عليه المال \* وذكر الناطق عليه دين مؤجل لأقر به وادعى الاجل لا يصدق القاضي بقلته أن يقول للقاضي حمله

أحالة أم مؤجلة إن ادعى الحالة يحلف بالله ما عليه هذه الألف التي يدعيها وإن حلف بغير هذا الطريق حنث ولو معسر إلا سيعة أن يحلف متأولا قوله تعالى فأنظرته إلى ميسرة لأنه قبل أنكار الدائن لا يتأجل ولو حصل له في الحال مال (٢٠٩) يلزم الاداء فإن حلف القاضي الذي عليه

الذين المؤجلة قبل أن يسأل المدعى أحالة أم مؤجلة وقال إن شاء الله وسعه ذلك ولو قال المعسر إن شاء الله فحلف به ليس له شيء وفي المحيط للرافة ثبات المهر المؤجل وإن لم يكن لها ولا بمطالبة وكذلك الدين المؤجل وفيه وفي دعوى الدين لو قال مرايتوا جيزي ددني فنيست فليس بجواب عنه بعضهم لأنه يصدق على المؤجل وقيل جواب وهو الاشبه وسمعت عن بعض فقهاء خوارزم أن قوله وهو الاشبه معناه الاشبه بالنصوص رواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه دفع اليه مائة ثم اختلفوا فقال القاض قبضته وديعة وقال الدافع قبضته لنفسك يحلف المدعى لا المدعي عليه لأنه أقرب بسبب الضمان وهو قبض مال الغير إذا ادعى أنها غير مخدرة وزعم وكيلها أنها مخدرة أن كان من رأى القاضى احضارها يحلفها في وقت الوجوب لا فائدة في الدعوى واقامة البينة على أنها مخدرة أولا فيحضرها وإن كره أو لبأؤها وإن كان من رأيه أن لا يحضرها أن مخدرة فإن كانت بكرا أو من بنات الاشراف قال قول قول وكيلها بلاعين أنها مخدرة وعلى المدعي البينة

طولا وعرضا براض منهم ما فهو جائز وليس لواحد منهما أن يرجع بعد تمام القسمة هكذا في المبسوط في باب قسمة الحيوان والعروض \* ولو كان بين رجلين ثوب محيط لا يقسمه القاضى بينهما كذا في فتاوى قاضخان ولا يقسم القاضى أيضا ثوبين عند اختلاف قيمتهما لأنه لم يمكن التعديل إلا بزيادة دراهم مع الأوكس ولا يجوز إدخال الدراهم في القسمة جبرا فإن تراضيا على ذلك جاز للقاضى أن يقسم كذا في العيني شرح الهداية \* وإن كان الذي بين الشركاء ثوبا طيما أو باهرا أو يواو سادة وبساطا لم يقسمه إلا براضهم ولو كانت ثلاثة أبواب بين رجلين فأراد أحدهما قسمتها أو أبي الآخر فأنظر في ذلك إن كانت قسمتها تستقيم من غير قطع بأن تكون قيمة ثوبين مثل قيمة الثالث فإن القاضى يقسمها بينهما ما يعطى أحدهما ثوبين والآخر ثوبا وإن كانت لا تستقيم لم أقسمها بينهما إلا أن يتراضوا فيما بينهما على شيء هكذا قال في السكاب والاصح أن يقال إن استوت القيمة وكان نصيب كل واحد منهما ثوبا ونصفا فإنه يقسم الثوبين بينهما ما يودع الثالث مشتركا وكذلك إن استقام أن يجعل أحد القسمين ثوبا وثلاثي الآخر القسم الآخر ثوبا وثلاثي الآخر القسمين ثوبا وبوربعاء أو الآخر ثوبا وثلاثة أربع فإنه يقسم بينهم ويترك الثالث مشتركا كذا في النهاية \* وإذا كان المشترك فناء أو نهرا أو بئرا أو عينا وليس معه أرض وطلب الشركاء القسمة فالقاضى لا يقسم وإن كان مع ذلك أرض لا يشرب لها إلا من ذلك قسمت الأرض وترك النهر والبئر والقناة على الشركة لكل واحد منهم شربة منها وإن كان كل واحد منهم يقدر على أن يجعل للأرض شربا من مكان آخر أو كان أرضين وأنهارا متفرقة أو أبارا قسمت ذلك كله فيما بينهم لأنه لا ضرر على واحد منهم في هذه القسمة وقسمة النهر والعين هنا تبع لقسمة الأرض في هيئته منزلة البيع فالشرب يدخل في بيع الأرض تبعاً وإن كان البيع لا يجوز فيه مقصودا فكذلك في القسمة كذا في المبسوط \* والاولى المخدرة من أصل واحد كالاجانة والقميمة والطست المخدرة من صفة ملحقة بمختلفة الجنس فلا يقسمها القاضى جبرا كذا في العناية \* ويقسم تبرأفضة والذهب وما أشبه ذلك مما ليس بصوغ من الحديد والفضة والنحاس وكذلك علوبين رجلين نصيب كل واحد منهما ما ينتفع به والسفل لغيرهما أو سفل بينهما ما والعلو لغيرهما فذلك كله يقسم إذا طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط \* وإذا قسم الدور فإنه يقسم العرصه بالذراع ويقسم البناء بالقيمة ويجوز أن يفضل بعضهم على بعض لفصل قيمة البناء والموضع لأن المعادلة في القسمة بين الانصاء واجبة صورة ومعنى ما يمكن وإذا لم يمكن اعتبار المعادلة في الصورة تعتبر المعادلة في المعنى ثم هذا على ثلاثة أوجه أما أن اقتسموا الأرض نصفين وشروطوا أن من وقع البناء في نصيبه يعطى لصاحبه نصف قيمة البناء وقيمة البناء معلومة أو اقتسموا كذلك وقيمة البناء غير معلومة أو اقتسموا الأرض نصفين ولم يقتسموا البناء فإن اقتسموا الأرض نصفين على أن من وقع البناء في نصيبه يعطى لصاحبه نصف قيمة البناء وقيمة البناء معلومة جازوا أن اقتسموا كذلك ولم يعرف قيمة البناء جازا استحسانا لا قياسا وإن اقتسموا الأرض نصفين ولم يقتسموا البناء جازت القسمة ثم يملك من وقع البناء في نصيبه نصف البناء بالقيمة كذا في محيط السرخسي \* وبهذا الطريق قلنا إن الأرض المشتركة بين اثنين إذا قسمت وفيها أشجار وزرع قسمت الأرض بدون الأشجار والزرع فوق الأشجار والزرع في نصيب أحدهما فإن الذي وقع الأشجار والزرع في نصيبه يملك نصيب صاحبه من الأشجار والزرع بالقيمة كذا في الذخيرة \* وعن الثاني أرض ميراث بين قوم في بعضها زرع قسم الأرض بينهم من غير زرع من غير أن يقوم الزرع في أصاب الموضع الذي فيه الزرع أخذه بقيمته ولو قال لأرضي بغرم القيمة ولا حاجة لي في هذه القسمة أجبره الحاكم على دفع قيمة الزرع وكذا في الدار إذا قسم الحاكم على المزارع ولم يقوم البناء في وقع البناء في حصته أخذه بقيمته أو لم يسبها كذا في الوجيز للكردي \* وإذا حضر الشركاء عند القاضى وفي أيديهم دار أو عقار ادعوا أنهم ورثوه

(٢٧ - فتاوى خامس) وإن من بنات الاوساط وهي ثيب فالقول قول الخصم على أنها غير مخدرة مع البينة وعلى الوكيل البينة على أنها مخدرة والتعويل فيه على العادة فإن الابتكار التي من بنات الاوساط بعد الزفاف بعدة يتولين الاعمال ويحرجن الى العرس والمأتم وبنات

الاشراف ولو بعد الزفاف بعدة يحتمل عن الخروج الى هذه المواضع الانادر فاما يستقيم ويلازم على الترك كرس الاخت أو العمة فإذا كانت لا تخرج الا الى تلك الجهة كانت مخدرة (٢١٠) وان كانت تخرج فيما لا بد منه حتى صار الخروج لها عادة لا تبقى مخدرة كذا أفاده

الامام الخواص في ادعى المشتري

عن فلان لم يقسمه القاضي بينهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته وقال لا يقسمه بينهم باقرارهم وكذا القاضي في صدق القسمة أنه قسمه باقرارهم ولو ادعوا في العقار أنهم اشتروه قسمه بينهم وان كان المال المشترك ماسوى العقار وادعوا أنه ميراث قسمه في قولهم وان ادعوا المالك ولم يذكروا كيف انتقل اليهم قسمه بينهم وهذه رواية كتاب القسمة وفي الجامع الصغير أرض ادعاهما رجلان وأقاما البينة أنهما في أيديهما ما ورادا القسمة لم يقسمها بينهما حتى يقيموا البينة أنهما لا احتمال أنهما تغيرهما ثم قبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة وقيل هو قول الكل وهو الاصح لان القسمة ضرر بان يحق المالك تسكيلا للنفقة وبحق اليد تقيما للحفظ وامتنع الاول ههنا لعدم المالك وكذا الثاني للاستغناء عنه لانه محفوظ بنفسه واذا حضر وارثان وأقاما البينة على الموت وعدد الورثة والدار في أيديهما ومعهما وارث غائب أو صغير قسم القاضي بطلب الحاضرين وينصب وكيله لا يقبض نصيب الغائب أو وصيا يقبض نصيب الصغير لان في هذا النصب نظر للغائب (١) ولا بد من اقامة البينة على أصل الميراث في هذه الصورة عنده أيضا بل أولى وعندهما يقسمها بينهما باقرارهما ويعزل حق الغائب والصغير ويشهد أنه قسمها باقرار الكبار الحضور وأن الغائب أو الصغير على حجة ولو كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة أحدهم وان أقاموا البينة على الشراء حتى يحضر الغائب وان كان العقار في يد الوارث الغائب أو شيء منقسمه لم يقسم وكذا اذا كان في يده مودعه وكذا اذا كان في يد الصغير أو شيء منقسمه لم يقسم باقرار الحضور ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البينة وعدمها في الصحيح وان حضر وارث واحد لم يقسم وان أقام البينة لانه ليس معه خصم والحاضر ان كان خصما عن نفسه فليس أحد خصما عن الميت وعن الغائب وان كان خصما عنهم فليس أحد يخاصم عن نفسه يقيم عليه البينة ولو كان الحاضر صغيرا وكبير انصب القاضي عن الصغير وصيا وقسم اذا أقيمت البينة كذا في الكافي \* ولو كان شيء من التركة في يد أم الصغير فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان شيء من التركة في يد الغائب ونعمة لا يقسم كذا في فتاوى قاضي خاوي \* اعلم أن ههنا مسألة لا بد من معرفتها وهي أن القاضي انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا أو اما اذا كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فإنه ينصب وصيا عن الغائب ثم الفرق بين الصبي الغائب والحاضر في حق نصب الوصي هو أن الصغير اذا كان حاضرا فينصب الوصي لاجل الجواب ضرورة لان الدعوى قد صحت على الصبي لكونه حاضرا الا أنه يحجز عن الجواب فينصب عنه وصيا ليجب خصمه وأما اذا كان غائبا فلم تصح الدعوى عليه ولم يتوجه الجواب عليه ولم تقع الضرورة على نصب الوصي كذا في النهاية \* واذا كانت الدار ميراثا وفيها وصية بالثلث وبعض الورثة غائب والبعض حضور فالوصي له شريك بمنزلة الوارث ان حضر بنفسه وحده فالقاضي لا يسمع بينته ولا يقسم الدار بينهم كالأول حضر واحد من الورثة وان حضر هو مع أحد الورثة فالقاضي يسمع بينتهما ويقسم الدار كالأول حضر وارثان هكذا في الذخيرة \* ولورفع طر يقيما بينهما ما كان على الطريق ظلة وكان طريق أحد ههنا على تلك الظلة وهو يستطيع أن يتخذ طريقا آخر فأراد صاحبه أن يمنعه من المرور على ظهر الظلة لم يكن له ذلك كذا في المبسوط \* واذا كانت الدارين رجلين وفيهما صفقة وفي الصنعة بيت وطريق البيت في الصنعة ومسيل ماء

(١) قوله ولا بد من اقامة البينة على أصل الميراث كذا في الدرر ولعل المراد به جهة الارث كالابوة ونحوهما والذي في الهداية والتبيين ولا بد من اقامة البينة ههنا أيضا عنه وليس فيه ما ذكر أصل الميراث ولم يذكروا في المسئلة الاولى فالمراد أن قوله وأقاما البينة على الموت وعدد الورثة لا بد منه عندنا أيضا كما في المسئلة السابقة بل أولى لان الورثة هناك كلهم كبار حضوروا واشتراط اقامة البينة وههنا فيه قضاء على الغائب أو الصغير كما أفاده في النهاية كذا في حاشية الدر لابن عابدين نقله مع صححه عن عني عنه

أو المستقرض على البائع أو المقرض الا يفاء وأنكر القبض يحلفان ولو ادعى المضارب أو الشريك دفع المال وأنكر ربح المال يحلف المضارب أو الشريك الذي كان في يده المال ولو حلف البائع أو الدائن على عدم الاستيفاء وقال المشتري أو المدعي بئني بينة على الايفاء ان قال هي حاضرة أمهله القاضي ثلاثة أيام ولا يحكم بالاداء وان قال هو غائبة لا يمهله ويقضى بالمال \* اصطحا على أن يحلف المدعي بتعق أو طلاق ليجب المال على المطلوب حلف لا يجب لانه تعليل في الايجاب بالخط - وكذا لو اصطحا على أن يحلف المطلوب بما ذكر أنه يرى مما عليه فهو باطل والمال عليه لانه تعليل البراءة بالخطر \* اذا زعم (٢) المدعي عليه غيبة شهوده أو مرضهم يعث القاضي الى المحلة التي فيها الشهود ويسأل عنهم فان كانوا مرضى أو غيبا كما ذكره المدعي فيحلف القاضي المدعي عليه بعدمه والا فلا كذا عن الامام الأعظم رحمه الله \* الشاهد اذا أنكر شهادته لا يحلف \* طعن المدعي عليه في الشاهد وقال انه كان ادعى هذه الدار لنفسه ورام

تحليفه لا يحلف وان برهن على ذلك يقبل ويطلب شهادته ولا يشترط لهذه الشهادة حضور الشاهد ويكتفى بحضور المدعي وقال الامام الخواص في الجهة لا تمتنع قبول البينة كذلك تمتنع الاستحلاف الا اذا اتهم القاضي وصي الصغير أو متولى الوقف (٢) قوله زعم المدعي عليه كذا بالاصول التي بايدينا ولعل لفظ عليه سبق قلم اه مع صححه

ظهر



أوفيه أحضر رجلا ولا يدعي شيئا معلوما فله أن يحلفه نظر الوقف واليتيم \* أخذ دارهم من عليه واثقهدها الناقد ثم وجد بعضه زوفا لأضمان على الناقد ويرد إلى الدافع ويسترد وان أنكر الدافع أن يكون ذامد فوعه (٢١١) فالقول قول القابض لانه سكر أخذ غيرها

وهذا اذا لم يقرب باستيفاء حقه أو الجهاد فان كان أقر لا يرجع ان أنكر الدافع أن يكون ذاهو

الناقص في فروع القضاء على الغائب في الجامع

الاصغر قال ان طلق فلان امرأته فانت كذا فادعت

أنه طلقها وفلان غائب وبرهنت لا يصح وقبل يصح

وبه أخذ شمس الأئمة الاوز جندی والاول أصح

لان فيه ابتداء القضاء على الغائب بخلاف ما اذا أقامت

البينة أن زوجها قال لها ان دخل فلان الغائب الدار

فانت كذا وقد دخل فلان الغائب الدار وبرهنت حيث

يقبل اتفاقا والفرق يعرف من الاصل الذي تذكره

وهو أن البينة اذا أقامت على شرط حق الحاضر

بائبات فعل على الغائب ان كان فيه ابطال حق الغائب

من طلاق أو عتاق أو بيع الاصح أنه لا يقبل وان لم يكن

فيه ابطال حق الغائب يقبل كافي المسئلة الثانية والذي

يفعله الناس فيما اذا أرادوا إقامة البينة على الغائب أنه

وكفه في قبض حقه وقعه على الناس يدعي واحد عند

القاضي أن الغائب علق تلك الوكالة ببيع هذا

الحاضر داره من فلان بكنا وقد باع هذا داره من فلان

ظهر البيت على ظهر الصفة فاقسمه فأصاب أحدهما الصفة وقطعة من ساحة الدار وأصاب الآخر البيت وقطعة من ساحة الدار ولم يذكر في القسمة الطريق ومسيل الماء وأراد صاحب البيت أن يتر في الصفة على حاله ويسيل الماء على ظهر الصفة ان أمكن له صاحب البيت فتح الطريق ويسيل الماء في نصيبه من موضع آخر فالقسمة جائزة وليس لصاحب البيت حق المرور في الصفة ولا حق تسيل الماء على ظهرها سواء ذكر في القسمة أن لكل واحد منهما نصيبه بحقوقه أو لم يذكر ذلك وإذا لم يكن لصاحب البيت مكان فتح الطريق وتسيل الماء من موضع آخر فان ذكر أن لكل واحد منهما نصيبه بحقوقه فدخل الطريق ومسيل الماء في القسمة وتجاوز القسمة وان لم يذكر ذلك لا يدخل الطريق ومسيل الماء في القسمة وفسدت القسمة ذكر هذه الجملة شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة وذكر في آخر الباب اذا قسم دارا فلما وقعت الحدود بينهما اذا أحدهما لا طريق له فان كان يقدر على أن يفتح لنصيبه في حيزه طريقا آخر فالقسمة جائزة وان كان لا يقدر على أن يفتح لنصيبه طريقا فان علم وقت القسمة أن لا طريق له فالقسمة جائزة وان لم يعلم فالقسمة فاسدة وعلى قياس المسئلة المتقدمة ينبغي أن يقال في مسألة آخر الباب اذا لم يقدر على أن يفتح لنصيبه طريقا آخر انما تفسد القسمة اذا لم تذكر الحقوق فاما اذا ذكرت الحقوق يدخل الطريق تحت القسمة فصار حاصل الجواب نظرا الى المسألتين أنه اذا لم يقدر على أن يفتح لنصيبه طريقا آخر ان ذكر الحقوق يدخل الطريق ومسيل الماء في القسمة ولا تفسد القسمة وان لم تذكر الحقوق حتى لم يدخل تحت القسمة ان علم وقت القسمة أن لا طريق له ولا مسيل له فالقسمة جائزة وان لم يعلم فالقسمة فاسدة وذكر شيخ الاسلام في باب قسمة الارضين والقري أن الطريق ومسيل الماء يدخلان في القسمة بدون ذكر الحقوق والمرافق اذا كان الطريق ومسيل الماء في أرض الغير ولم يكونا في أنصبتهم ولم يكن لكل واحد احداث هذا الحقوق في أنصباته حتى لا تفسد القسمة كذا في الذخيرة \* وان أقسم دارا على أن يشتري أحدهما من الآخر داره بألف درهم فالقسمة على هذا الشرط باطلة كذا في المبسوط \* كل قسمة على شرط هبة أو صدقة أو بيع من المقسم أو غيره فاسدة وكذا كل شراء على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على أن يزيد شيئا معروفا جائزة كالزيادة في المبيع أو الثمن والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه وينفذ التصرف بالمقبوض بالشراء الفاسد كذا في القنية \* ولو كانت دار بين رجلين فلا بأس أن يسكن أحدهما بالجميع فعلى هذا ينبغي أن يقال ان أرادوا قسمة ملك للقاضي ذلك وان أرادوا قسمة حفظ وانتفاع فلا حاجة الى القاضي هكذا في الذخيرة \* واذا كانت الدار بين رجلين فاقسمها على أن يأخذ أحدهما الأرض كلها يأخذ الآخر البناء كله ولا شيء له من الأرض فهذا على ثلاثة أوجه الاول اذا شرط في القسمة على المشروط له البناء قلعه البناء وفي هذا الوجه القسمة جائزة وان سكتا عن القلع ولم يشترطا جازت القسمة أيضا وان شرطتا ترك البناء فالقسمة فاسدة كذا في الظهيرية \* واد وقع الحائط لاحد في القسمة وعليه جذوع الآخر وأراد صاحب الحائط أن يرفع الجذوع عن الحائط ليس له ذلك الا أن يكونا شرط في القسمة رفع الجذوع سواء كان الجذوع لاحد هما على الخصوص قبل القسمة والحائط بينهما أو كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا بينهما صار الحائط لاحد هما بالقسمة والسقف والجذوع لاخر كذا في الذخيرة \* في التجريد وكذلك درج أو درجة أو اسطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحب له يوم شرفا على نصيب الآخر لم يكن لصاحب السفلى أن يقطع روشن الآن يشترطوا قطعه كذا في التتارخانية \* ولو أن ضيعة بين خمسة من الورثة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب أحد الحاضرين وطالب شريكه الحاضر بالقسمة عند القاضي وأخبره بالقصة فالقاضي يأمر شريكه بالقسمة ويجهل وكما لا عن الغائبين والصغير لان المشتري قام مقام البائع وقد كان للبائع أن يطالب شريكه كذا في الظهيرية \* كتب ابن

وتحقق الشرط وصار هو وكيله عن الغائب في القبض ولو كله على هذا المحضر كذا فيقول المدعي عليه نعم انه وكله كذا كذا الا أنه لم يوجد الشرط فيقيم الوكيل البينة على وجود الشرط فيقضي القاضي عليه بالبيع والوكالة لا يصح الاعلى اختيار الامام الاوز جندی لم يفي

من إبطال حق الغائب وذكر شيخ الإسلام أنه انما يكون الحاضر خصما عن الغائب باحدى معان ثلاث أن يكون الحاضر وكيل عن الغائب وأنه ظاهر والثاني أن يكون المدعى (٢١٢) عليهم ما شأوا واحدا وما يدعى على الغائب سببا لا يدعى على الحاضر لا لمحالة فهنا يقضى

عليه ما حتى لو حضر الغائب وأنكر لا يلتفت إلى إنكاره (قلت) ذكر السببية فيما إذا كان ما يدعى عليه ما شأوا واحدا فهو ظاهر الثالث أن يكون المدعى شريئين مختلفين وما يدعى على الغائب سببا لا يدعى على الحاضر بكل حال لا ينفك عنه فيكون خصما ويقضى عليه ما أمّا إذا كان المدعى على الغائب قد يكون على الحاضر وقد لا يكون بل ينفك عنه بحال فإن كان ما يدعى على الغائب نفسه يكون سببا لا يدعى على الحاضر فإنه يقضى به على الحاضر لا على الغائب ولا يكون الحاضر خصما عن الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر يحتاج إلى إقامة البينة عليه وإن كان المدعى شريئين وما يدعى على الغائب لا يكون سببا لا يدعى على الحاضر بنفسه وانما يكون سببا بالبقاء إلى وقت الدعوى فإنه لا يقضى بالبينة بما ادعاه المدعى لافي حق الحاضر ولا في حق الغائب \* أمّا الذي يكون ما يدعى على الحاضر والغائب شيئا واحدا وما يدعى على الغائب سببا لا يدعى على الحاضر لا لمحالة فذلك في مسائل (الاولى) ادعى دارا في بدر رجل أنها ملكه وأنكر ذواليدفبرهن المدعى

سماعة إلى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في قوم ورثوا دارا وباع بعضهم نصيبه من أجنبي وغاب الأجنبي المشتري وطلبت الورثة القسمة وأقاموا البينة على الميراث قال محمد رحمه الله تعالى إذا حضر الوارثان قسمهما القاضي حضر المشتري أو لم يحضر لأن المشتري بمنزلة الوارث الذي باعه وفي الأصل إذا كانت القرية وأرضها بين رجلين بالشراء فمات أحدهما وترك نصيبه ميراثا قام ورثته البينة على الميراث وعلى الأصل وشريك أبيهم غائب لم يقسم القاضي حتى يحضر شريك أبيهم ولو حضر شريك الأب وغاب بعض ورثة الميت قسمها القاضي بينهم لأن حضور بعض الورثة كحضور الميت لو كان حيا وكحضور باقي الورثة وإن كان أصل الشركة بالميراث بأن كانوا ورثة القرية عن أبيهم فقبل أن يقسم أمات أحدهما وترك نصيبه ميراثا لورثته لحضر ورثة الميت الثاني وعندهم غائب وأقاموا البينة على ميراثهم عن أبيهم عن جدّهم قسمها القاضي بينهم ويعزل نصيب عمهم وكذلك لو حضر عمهم وغاب بعضهم قسمها القاضي بينهم كذا في المحيط \* في النوازل سئل أبو بكر عن قرية مشاع بين أهلها ربعها وقف وربعها (١) جرد ونصفها ملك شائع يريدون أن يتخذوا منها مقبرة ويريدون قسمة بعضها ليصفوا لهم الملك ويجمعوا لها مقبرة قال إن قسمت القرية كلها على مقدار نصيب كل فريق منهم جازت القسمة وإن أرادوا أن يقسموها موضعا في هذه القرية لا تجوز القسمة كذا في التتارخانية \* في المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى رجل من أحد الورثة بعض نصيبه ثم حضر ريعي البائع والمشتري وطلبا القسمة فالقاضي لا يقسم بينهما حتى يحضر وارث آخر غير البائع ولو اشترى منه نصيبه ثم ورث البائع شيئا بعد ذلك واشترى لم يكن خصما للمشتري في نصيبه الأول في الدار حتى يحضر وارث آخر غيره ولو حضر المشتري من الوارث ووارث آخر وغاب الوارث البائع وأقام المشتري بينة على شرائه وقبضه وعلى الدار وعدد الورثة فإن كان المشتري قبض الدار وسكن الدار معهم ثم طلب القسمة هو ووارث آخر غير البائع وأقام البينة على ما ذكرنا فالقاضي يقسم الدار وكذلك إذا طلبت الورثة دون المشتري فالقاضي يقسم الدار بينهم بطلهم وجعل نصيب الغائب في يد المشتري ولا يقضى بالشراء وإن لم يكن المشتري قبض الدار عزل نصيب الوارث الغائب ولا يدفع إلى المشتري وإن كان المشتري هو الذي طلب القسمة وأبي الورثة لم أقسم لافي لأعلم أنه مالك ولا أقبل بينته على ما اشترى والبائع غائب وفيه أضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى دار بين رجلين باع أحدهما نصيبه وهو مشاع من رجل ثمان المشتري أمر البائع أن يقاسم صاحب الدار ويقبض نصيبه فقاومه لم يجز القسمة وإن كان بين رجلين دار ونصف دارا قسما على أن يأخذ أحدهما الدار والآخر نصف الدار جاز وإن كانت الدار أفضل قيمة من نصف الدار كذا في المحيط \* وإذا اصططح الرجلان في القسمة على أن يأخذ أحدهما دارا والآخر منزلا في دار أخرى أو على أن يأخذ كل واحد منهما مساهما معلومة من دار على حدة أو على أن يأخذ أحدهما دارا والآخر عبدا أو ما أشبه ذلك من الاصطلاح في الأجناس المختلفة فذلك جائز كذا في المبسوط \* ولو كانت مائة ذراع من هذه الدار ومائة ذراع أو أكثر من الدار الأخرى فالقسمة على أن لهذا ما في هذه الدار من الذرعان ولهذا ما في هذه الدار الأخرى (٢) لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وإذا كان ميراث بين رجلين في دار وميراث في دار أخرى فاصططح على أن لأحدهما ما في هذه الدار وللآخر ما في تلك الدار وادمع ذلك دراهم مسماة فإن كانا مساهما السهام كم هي سهمان كل دار جازان لم يسهما ذلك لم يجز وإن سهما مكان السهام أدرعاهما مكمسة جاز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال ولم يجز في قول أبي

(١) قوله جرد الجرد محر كفضاء لانبات فيه كما في القاموس اه صححه (٢) قوله لا يجوز عند أبي حنيفة لما عرفت في كتاب البيوع أن يبيع عشرة أدرع من مائة ذراع لا يجوز فكذلك لا يجوز القسمة على هذا لانها في معنى البيع كذا في المحيط اه صححه

إن الدار داره اشتراها من فلان الغائب المالك يقبل ويقضى له بالدار لأن المدعى عليها شيئا واحدا وما ادعاه من الغائب حنيفة سبب لثبوت ما يدعى على الحاضر لأن الشراء من المالك سبب لا لمحالة (الثانية) ادعى على آخر أنه كفل عن فلان بما يذوب عليه فاقهر المدعى

عليه بالكفالة وأنكر الحق فبرهن انه ذاب له على فلان كذا بعد الكفالة يقضى به في حق الحاضر حتى لو حضر الغائب وأنكر لا يلتفت الى انكاره (الثالثة) ادعى الشفعة في دار في يد انسان فقال ذواليد الدار لي ما اشتريتها فبرهن (٢١٣) المدعى على أنه اشتراها من فلان الغائب

يقبل ويقضى على الحاضر والغائب \* وأما الاصل الثالث وهو ما اذا كان المدعى شتيين وما يدعيه على الغائب سبباً ما يدعيه على الحاضر فيماته في مسائل (الاولى) قذف محصن حتى وجب عليه الحد فقال القاذف أنا عبد يلزمي حد العبد وقال المقدوف لا بل أعتقك مولك عليك حد الاحرار وبرهن على اعتاق مولاه يقبل ويقضى بالعتق في حق الحاضر والغائب حتى لو حضر وأنكر العتق لا يلتفت الى انكاره وان ادعى شتيين مختلفين العتق وكال الحد لكن أحدهما لا يتفق عن الآخر لا بحالة (والثانية) لو شهدا على رجل فادعى المشهود عليه أنهم معا عبدان لفلان فبرهن المدعى أن المالك الغائب أعتقه ما يقبل ويقضى بعتقه ما لان العتق لا ينفسك عن ولاية الشهادة (الثالثة) قتل عمدا وله وليان أحدهما حاض والاخر غائب ادعى الحاد على القاتل أن الغائب عا عن نصيبه وانقلب نصيبه ما لا وبرهن عليه يقبل ويقضى على الحاضر والغائب فان قيل يرد على هذا ما اذا كان عبد بين غائب وحاضر ادعى العبد أن الغائب أعتق حصته وصار

حقيقة ترجمه الله تعالى داران بين ثلاثة نفر اقتسموها على أن يأخذ أحدهم احدى الدارين والثاني الدار الاخرى على أن يرد الذي أخذ الدار الكبرى على الذي لم يأخذ شيئاً دراهم مسماة فهو جائز وكذلك اذا أخذ الدار الكبرى اثنان منهم وأخذ الثالث الدار الاخرى وكذلك اذا كانت دار واحدة بينهم وأخذها اثنان منهم كل واحد منهم ما طافه معلومة على أن يرد على الثالث دراهم معلومة فهو جائز وكذلك ان اشترطوا على أحدهم اثنى الداراهم ليدخل في منزله فهو جائز لانه يكون هو مشترى اثنى نصيب الثالث وما حبه الثالث وكذلك دار بين شريكين اقتسماها نصفين على أن يرد أحدهما على الآخر عبد بعينه على أن يرد الاخر مائة درهم جازو كذلك لو اقتسماها على أن يأخذ أحدهما البناء ويأخذ الآخر الخراب على أن يرد صاحب البناء على الآخر دراهم مسماة فهو جائز وكذلك لو أخذ أحدهما السفلى والاخر العلوي واشترط أحدهما على صاحبه دراهم مسماة كذا في المبسوط \* ولو اقتسما الثياب على أن من أصابه هذا ردد درهما ومن أصابه هذا ردد درهماين جاز كذا في محيط السرخسي \* واذا كانت القرية والارض بين قوم اقتسموا الارض مساحة على أن من أصابه شجر أو بيت في أرضه فعليه بغيره دراهم فهو جائز وهذا المستحسن كذا في المبسوط \* شريكان اقتسما على أن لا أحدهما الصامت ولا الآخر العروض وقاش الحانوت والديون التي على الناس على أنه ان توى عليه شئ من الديون رده عليه نصفه فالقسمة فاسدة لان القسمة فيها معنى البيع والبيع على هذا الوجه لا يجوز وعلى كل واحد منهما أن يرد على صاحبه نصف ما أخذ كذا في محيط السرخسي \* واذا كانت الدار بين رجلين فاقسماها على أن يرد أحدهما على الآخر دراهم مسماة فهو جائز ثم كل ما يصلح أن يكون عوضاً مستحقاً بالبيع يجوز اشتراطه في هذه القسمة عند تراضيها عليه فالنقد حلال كانت أو موجهة والمكيل والموزون مبيناً أو موصوفاً مؤجلاً أو حالاً يجوز اشتراطه عوضاً في البيع فكذلك في القسمة فان كان شئ من ذلك حلالاً وموثقاً فلا بد من بيان مكانه لا يقع فيه عند أي حنيفة ترجمه الله تعالى كما في السلم والاجارات وعند أبي يوسف ومحمد ترجمه الله تعالى ان يبنيا للتسايم مكاناً جازلاً وان لم يبنيا جازت القسمة ويتعين للتسايم موضع الدار وكان ينبغي في القياس أن يتعين موضع العقد كما في السلم عندهما ولكنهما استحسنوا فقالا تمام القسمة يكون عند الدار وانما يجب عند تمام القسمة فتعين موضع الوجوب فيه للتسايم كما في الاجارة عندهما يتعين موضع الدار لا موضع العقد وان كانت الزيادة شيئاً من الحيوان بعينه فهو جائز وان كان بغيره لم يجوز موصوفاً كان أو غير موصوف مؤجلاً كان أو حالاً ولو كانت الزيادة ثياباً موصوفة الى أجل معلوم فهو جائز وان لم يضرب له أجل لم يجوز كذا في المبسوط في باب قسمة الدور بالدراهم يزيد \* ولو كانت الدار بين رجلين فاقسماها فأخذ أحدهما مقدماً وهو الثلث والاخر أخذ مؤخراً وهو الثلثان جاز ذلك فان كانت الدار بينهما اثلاً فأخذ صاحب الثلثين بنصيبه يتأشرا عا وصاحب الثلث بنصيبه ما بقى من الدار وهو أكثر من حقه فهذا جائز وكذلك ان كان الذي وقع في قسمة الاخر ليست له غلة فهو جائز واذا اقتسما دارا بينهما على أن يأخذ كل واحد منهما ما طافه من الدار على أن يرفع اطر يقاينهما ولا أحدهما ثلثه ولا آخر ثلثاه فهذا جائز وان كانت الدار بينهما نصفين لان رتبة الطريق ملك لهما محل للعاوضة واذا اقتسم الرجلان داراً على أن يأخذ أحدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه ويأخذ الآخر الثلثين من مقدمها بجميعه فهو جائز وان كان فيها عنب كذا في المبسوط في باب قسمة الدور بتفصيل بعضها \* واذا كانت الدار بين رجلين اقتسماها أخذ أحدهما قدر النصف وأخذ الآخر قدر الثلث ورفعا طريقا بينهما قدر السدس فذلك جائز وكذلك اذا شرط أن يكون الطريق لصاحب الاقل وللاخر فيه حق المرور فهو جائز قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى هذه المسألة دليل على جواز بيع حق المرور والحاصل أن في جواز بيع حق المرور وايتين وذكر شمس الاعنة السرخسي في شرح هذا الكتاب من العلة ما يدل على جواز هذه

عند الامام هو مكافؤ واجب على الحاضر قصر البعد عنه عند الامام لا يقبل وان تحقق السببية قلنا عدم القبول عند الامام رحمه الله لعدم الخصم بل لجهالة المقضى عليه بالكتابة لانه اختار السكت التضمن يكون مكافئاً للعتق وان اختار السعاية يكون مكافئاً لاسكت وأما

إذا كان المدعى شئين والمدعى على الغائب قد يكون سبباً بما يدعى على الحاضر وقد لا يكون فذلك في مسألتين الأولى جاز رجل إلى عبد  
إنسان وقال مولاه وكفى بنقبلي أياك إليه (٢١٤) فبرهن العبد على أنه حره يقبل في قصر يد الحاضر لافي حق ثبوت العتق على الموكل

القسمه على الروايات كلها وان كان في جواز بيع حق المرور روايتان قال بأن كان عين الطريق مملوكا  
لهما وكان لهما حق المرور فيه وقد جعل أحدهما نصيبه من رقبه الطريق ملكا لصاحبه عوضا عن  
بعض ما أخذ من نصيب صاحبه بالقسمه وبقي لنفسه حق المرور وهذا جائز بالشرط كن باع ظريفا مملوكا  
من غيره على أن يكون له حق المرور وكن باع السفلى على أن له حق قراره لإفاته يجوز كذا هنا وإذا كانت  
الدار بين رجلين وبينهما شقة من دار أخرى أقسمها على أن يأخذ أحدهما الدار والآخر الشقة فان  
علم أن سهام الشقة كهي فالقسمه جائزة وان لم يعلم فالقسمه مردودة وان علم أحدهما ولم يعلم الآخر  
فالقسمه مردودة هكذا كالمسألة في الأصل في هذا الكتاب ولم يفصل الجواب فيها تفصيلا فن المشايخ من  
قال يجب أن يكون الجواب فيها على التفصيل ان علم المشروط له الشقة جازت القسمه بخلاف وان  
جهل المشروط له وعلم المشروط كانت المسألة على الخلاف على قول أي حنفية ومحمد رحمه الله تعالى  
تسكون القسمه مردودة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تسكون جائزة ومنهم من قال لا بل الجواب في  
مسألة القسمه على ما أطلق والقسمه مردودة في قولهم جميعا كذا في المحيط \* وإذا أقسم القوم القرية  
وهي ميراث بينهم بغير قضاء قاض وفيهم صغير ليس له وصي أو غائب ليس له وكيل لم تجز القسمه وكذلك  
لو أقسموا بأمر صاحب الشرط أو عامل غير القاضي كالعامل على الرستاق (١) أو الطسوج أو على  
الخارج أو على المؤنة وكذلك لو رضوا بحكم بعض الفقهاء فسمع بينهم على الأصل والميراث ثم قسمها بينهم  
بالعدل وفيهم صغير لا وصي له أو غائب لا وكيل له لم تجز لان الحكم لا ولاية له على الغائب والصغير لانه صار  
حكما بتراضي الخصوم فقتصر ولايته على من وجد منه الرضا فان أجاز الغائب أو كبر الصبي وأجاز فهو جائز  
لان لهذا العقد مجيزا حال وقوعه ألا يرى أن القاضي لو أجاز جاز وهو نظير ما لو باع مال الصبي فكبر  
الصبي وأجاز ذلك جاز وان مات الغائب أو الصغير فأجاز وارثه لم تجز في القياس وهو قول محمد رحمه الله تعالى  
والاستحسان أن الحاجة إلى القسمه قائمة بعدموت المورث كما كانت في حياته فلو نقضت تلك القسمه  
احتج إلى إعادتها في الحال بتلك الصفة وانما تكون إعادتها برضا الوارث فلا فائدة في نقضها مع وجود  
الاجازة عند النفاذ برضا كذا في المبسوط \* ثم انما تعمل الاجازة من الغائب أو من وارثه أو من الوصي  
أو من الصبي بعد البلوغ اذا كان ما وقع عليه القسمه قائما وقت الاجازة كالبيع المحض الموقوف انما تعمل  
فيه الاجازة اذا كان المبيع قائما وقت الاجازة وكما ثبتت الاجازة صريحا بالقول ثبتت الاجازة دلالة بالفعل  
كفي البيع المحض كذا في النخبة \* لان قسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع بها كل واحد بالمها بأه ولو  
أراد واحد من الورثة أن يقسم بالأوراق ليس له ذلك ولا يسمع هذا الكلام منه ولا تقسم بوجه من الوجوه  
ولو كان صندوق قرآن ليس له ذلك أيضا وان تراضوا جميعا فالقاضي لا يأمر بذلك ولو كان محض لواحد  
وسهم من ثلاثة وثلاثين سهماً منه لا يخرق فانه يعطى بوما من ثلثه وثلاثين بوما حتى ينتفع ولو كان كتابا  
ذا مجلدات كثيرة كشرح المبسوط فانه لا يقسم أيضا ولا سبيل إلى القسمه في ذلك وكذا في كل جنس  
مختلف ولا يأمر الحاكم بذلك ولو تراضوا في تقسيم الكتب يأخذ كل واحد بعضا بقيمة بالتراضي يجوز  
والافلا كذا في جواهر الفتاوى \* في القيمة سئل علي بن أحمد عن مات وترك أولادا صغارا وابنين  
كبيرين ودارا ولم يوص إلى أحد فنصب القاضي أحدا لابنين وصيما ثم ان الوصي دعا رجلين من أقربائه  
فقسمت التركة بحضورهم فجعل الكتب لنفسه ولأخيه الثاني البالغ أيضا وجعل الدار للصغيرين مشاعا بينهما  
وذلك بعد التقويم والتعديل هل تصح هذه القسمه فقال ان كان القاسم عالما ورعا يجوز ان شاء الله تعالى  
وسألت أبا حامد عن الأب هل له أن يقسم مع أولاده الصغار فقال نعم وسئل علي بن أحمد عن اشترى أرضا  
(١) قوله الطسوج بفتح الطاء وضم السين المهملة المشددة كسقوط الناحية كافي القاموس اهـ

فاحضر الغائب وأنكر لا بد  
من إعادة البينة \* الثانية  
ادعى أن زوجها وكله بنقلها  
وبرهنت على أن الزوج  
طلقها ثلاثا يقبل في حق  
القصر لافي حق اثبات  
الطلاق لان المدعى شئان  
الطلاق والعتاق على الغائب  
وقصر المدعى عنها ولا انزال  
ليس بالزم لثبوت الطلاق  
والعتاق لا محالة بسل قد  
يتحقق الطلاق ولا انزال  
بان لم يكن الوكالة موجودة  
وقد يتحقق بان تكون الوكالة  
متقدمة على الطلاق  
والعتاق فبالنظر إلى الأول  
لا يكون خصما عن الغائب  
في حق الطلاق وبالنظر  
إلى الثاني يكون خصما في  
حق القصر والانزال عن  
الوكالة إفاته ليس من ضرورة  
انزال الوكيل تحقق  
الطلاق ولا من ضرورة  
تحقق الطلاق انزال  
الوكيل ولا يقضي بالطلاق  
والعتاق (وأما) اذا كان المدعى  
شئين والسببية باعتبار  
البقاء فذلك في مسائل  
(الأولى) اشترى حارية قاضي  
المشتري أن البائع كان  
زوجها من فلان الغائب  
واشترى المشتري وهو  
لا يعلم به فانكر البائع فبرهن  
عليه المشتري لا يقبل لافي  
حق الحاضر ولا في حق  
الغائب لان المدعى شئان  
الرد على الحاضر والنكاح

على الغائب وما ادعى على الغائب من النكاح ليس بسبب على الحاضر بالاعتبار البقاء لجواز الطلاق بعد النكاح مشتركة  
وان تعرض الشهود على البقاء بان قالوا انهم امرأته للحال أيضا لا يقبل لان البقاء تبع الابتداء (الثانية) برهن المشتري فاسد اعلى البيع

عليه أو مات عن ورثة غيب وله مال في ولاية القاضي عند قوم يقررون بكونه للقاضي عليه ليس للقاضي أن يحضر المقضي عليه أو وارثه لاحتمال أن المقتضي عليه أو وارثه قد قضاه \* وعن الإمام إن الدار إذا كان في

رجل انه اشترى نصيب الغائب منه وبرهن عليه ان كان باقي الورثة مقرين بحصة الغائب لا يقبل لعدم الخصم عن الغائب لان أحد الورثة يكون خصما عن الميت فيما يقضى له وعليه (٢١٦) لاعن الوارث وان كانوا منكرين يقبل وينت الشراء على الغائب حتى لو حضر وأنكر لا يلتفت الى انكاره ذكره بكر\* وذكرك

قال اذا ازدادت الخلة غلظا كان لصاحب الارض أن يثبت ما ازدادت فدل على أنه قد تدمرت حصة من الارض بمقدار غلظ الشجرة وقت القسمة كذا في الظهيرية \* قوم اقسمو واضيعة فأصاب بعضهم بستان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق هوله أولم يكتبوا فله ما فيها من الشجر والبناء ولا يدخل فيها الزرع والتمر كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كانت القرية ميراثين قوم واقسموها فأصاب أحدهم قراح وغللات في قراح وأصاب الآخر كرم فهو جائز كذا في المبسوط \* واذا كانت قرية وأرض ورعي ماء بين قوم بالميراث فاقسموها فأصاب الرجل الرعي ونهرها وأصاب الآخر البيوت وأقرحة مسماة وأصاب آخر أيضا أقرحة مسماة فاقسموها بكل حق هوله فأراد صاحب النهر أن يمر الى نهره في أرض أصاب صاحبها بالقسمة فحصة صاحبها فليس له منعه اذا كان النهر في وسط أرض هذا ولا يصل اليه الا بأرضه وان كان يصل الى النهر بدون أرضه بأن كان النهر منفرجا عن حدة الارض لم يكن له أن يمر في أرض هذا وان كان الطريق الى النهر في أرض الغير لا في نصيب صاحبها يدخل في القسمة بذكر الحقوق أمكنه الوصول الى النهر بدون تلك الارض أولم يمكنه وان لم يشترطوا في القسمة الحقوق والمرافق وما أشبههم ما كان الطريق الى النهر في أرض الغير فان لم يمكنه فتح الطريق في نصيبه فالقسمة فاسدة الا اذا علم بذلك وقت القسمة وان أمكنه فتح الطريق في نصيبه فالقسمة جائزة وكذلك اذا أمكنه المرور في بطن النهر بأن نصب الماء عن موضع منه وكان يمكنه المرور في ذلك فهو قادر على أن يمر في نصيبه فتكون القسمة جائزة وان لم يكن من النهر شيء مكشوف فالقسمة فاسدة كذا في الذخيرة \* وان كان للنهر مسننة من جانبه يكون طريقه عليها فالقسمة جائزة وطريقه عليها دون أرض صاحبها وان ذكر الحقوق في القسمة لم تكن من الاتنازع بالنهر بالطريق على مسننته وان لم يذكر والمسنة في القسمة فاختلاف صاحب الارض والنهر فهي لصاحب النهر لائق طينه وطريقه في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا حريم للنهر وان لم يكن للنهر طريق في أرض قسمة فاشترطوا عليه أن لا طريق له في هذه الارض فهو جائز ولا طريق له اذا علم ثمث أنه لا طريق له وكذلك الخلة والشجرة نصيب أحدهما في أرض الآخر واشترط أن لا طريق له في أرض صاحبها فهو والنهر سواء ولو كان نهر يصب في أجرة كان لصاحب ذلك الصب على حاله كذا في المبسوط \* دار بين قوم اقسموها فوقع في نصيب أحدهم بيت فيه حمامات فان لم يذكر الحمامات في القسمة فهي بينهم كما كانت وان ذكرها فان كانت لا تؤخذ الا بصيد فالقسمة فاسدة لان في القسمة معني البيع وبيع الحمامات اذا كانت لا تؤخذ الا بصيد فاسدة وان كانت الحمامات تؤخذ بصيد غير صيد فالقسمة جائزة (١) لان بيع الحمامات اذا كانت تؤخذ بصيد غير صيد فالقسمة جائزة وهذا كما اذا اقسموها بالليل حين اجتمعت كلها في البيت أما اذا اقسموها بالنهار بعد ما خرجت من البيت فالقسمة فاسدة كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا اقسما الرجلان دارا فأخذ أحدهما طائفة والاخر طائفة وفي نصيب الآخر ظله على الطريق أو كنف شارع فالقسمة في هذا كالبيع فالكنيف الشارع يدخل في قسمة الدار سواء ذكر الحقوق والمرافق أو لم يذكر والظله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تدخل الا بذكر الحقوق والمرافق وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تدخل اذا كان مفتوحا في الدار سواء ذكر الحقوق أو لم يذكر فان هدم أهل الطريق تلك الظله لم تنقض القسمة ولا يرجع على شريكه شيء هكذا في المبسوط \* كرم بين رجلين فاقسموها فجعل الطريق القديم لأحدهما وتر كاطر بقا حديثا للآخر وفي الطريق الحديث أشجار ينظران بجعل تلك الطريق له فلا شجار له لانها بمنزلة البيع والأشجار تدخل في بيع الارض وان جعل سلاحق المورور له فلا شجار بينهما كما كانت لان (١) قوله لان بيع الحمامات اذا كانت تؤخذ بصيد غير صيد وقوله بعده فالقسمة جائزة هكذا في الاصل ولعله سقط بينهما الخبر عن البيع تقديره صحيح أو جائز بدليل ما قبله ٨١ مصححه

انكاره ذكره بكر\* وذكرك  
الخصاف توجه قضاء  
القاضي على وكيل الغائب  
أو وصي الميت يقضى على  
الوكيل والوصي لا على  
الغائب والميت ويكتب أنه  
قضى على الميت والغائب  
بمحضه وكيله ووصيه \* ادعى  
على الغائب ليس للقاضي  
أن ينصب وكيل عنه ومع  
هذا الوسم البينة على الغائب  
ولا وكيل وقضى نفذ وقد  
ذكرناه \* والخيلة في اثبات  
الدين على الغائب أن يكفل  
للدعي رجل بكل ماله على  
الغائب ويجوز المدعي كفالته  
شفاها فيدعي المدعي عليه  
مالا معلوما بالكفالة المطلقة  
فيقصر الكفيل بالكفالة  
وينكر لزوم المال له على  
الغائب فبرهن المدعي على  
لزوم المال على الغائب  
فيقضى بالمال على الكفيل  
لاقراره بالكفالة ثم يبرئ  
المدعي الكفيل عن الكفالة  
وثبت المال على الغائب  
ليكون الكفيل خصما  
عنه لان ما يدعى على  
الخاص لا يثبت الا بعد  
ثبوت المال على الغائب  
وفي مثله يكون الحاضر  
خصما عن الغائب وهذا  
اذا كانت الكفالة بكل ماله  
على الغائب أما اذا ادعى أن  
له على الغائب ألفا وهو  
كفيل عنه فبرهن فالكفالة

لا يكون قضا على الغائب الا اذا ادعى الكفالة عن الغائب بما ربه فحينئذ يكون القضاء بالمال المعلن قضاء على الكفيل الطريق والغائب وفي دعوى الكفالة بكل ماله على الغائب القضاء بماله \* بين يكون قضاء عليه ما سواه ادعى الكفالة بالأمر أولا وما ذكرنا أن



الخصم شرط قبول البينة فلا يقبل على الغائب محمول غير ما إذا أراد ابطال يدا الغائب واستيفاء شيء منه أما إذا أراد أن يأخذ حقه من ثمن ما في يده يقبل ببنته وان على الغائب ويسمى هذا بينة كشف الحال أصله مسئلة الجامع الصغير (٢١٧) أن من باع عبدا فغاب المشتري غيبة

منقطعة قبل نقد الثمن وقبض

العبد فان البائع يرفع

الامر الى القاضي ويبرهن

على دعواه فيبيع القاضي

العبد ويوفيه الثمن ولا

يحتاج الى نصب الوكيل

عن الغائب لاقامة البينة

على ما دعاه فيكون رواية

فمن استأجر ابلا الى مكة من

العراق ذاهبا وجائيا ومات

المسافر في الطريق

فالمستأجر يركبها بالكرأ الى

مكة حرسها الله تعالى وردنا

اليها بنصه فاذا بلغها رفع

الامر الى قاضيه ان رأى

بيع الدابة باعها وبعث منها

الى ورثته فان اراد المستأجر

أن يأخذ أجرة العود من

ثمنها كاهه إعادة البينة

لذلك ووجهه ما ذكرنا

\* وفي الجامع قال لا آخر

اضمن لفلان عني ما قضى

له به على أو ما ذاب أول منى له

على وضمن المأمور ذلك وغاب

الاخر فبرهن المكفول له

أن له على الغائب كذا وطالب

من القاضي أن يقض

بها على الغائب حتى

الكفيل لا يجيبه الق

اليه قبل حضور الغائب

فبازمه بخلاف ما لو كانت

الكفالة بكل ماله عليه

فبرهن الطالب على أن له

على المكفول عنه ألف

درهم حيث يقبل وان كان

المكفول له غائبا ثم في الفصل

الاول اذا ضمن عنه ما فنفى

الطريق لم تصر ملكا كذا في محيط السرخسي \* ولو كان بين شريكين دار فباعا بيا منها ووضعهما فيها ثم قسم الدار فالباب الموضوع لا يدخل في القسمة الا بالذكر كذا في البيهقي \* والحوش لا يقسم سواء كان عشرة في عشرة أو أقل كذا في خزائن الفتاوى \* والله أعلم

### باب الخامس في الرجوع عن القسمة واستعمال القرعة فيها

يجب أن يعلم بأن الملك لا يقع لواحد من الشريكين في سهم بعينه بنفس القسمة بل يتوقف ذلك على أحد معان أربعة اما القبض أو قضاء القاضي أو القرعة أو بأن يوكولوا رجلا يزم كل واحد منهم سهما كذا في الذخيرة \* واذا كانت الغنم بين رجلين فقسماها نصفين ثم أقرعا فاصاب هذا طائفة وهذه طائفة ثم ندب أحدهما فأراد الرجوع فليس له ذلك لان القسمة قد تمت بخروج السهام وكذلك لو رضى رجل فقسماها ولم يأل أن يعدل في ذلك ثم أقرع بينهما فهو جائز عليهم كذا في المبسوط \* فان كان الشريكان ثلاثة فخرج قرعة أحدهم فلكل واحد منهم الرجوع فان خرج قرعة اثنين منهم ثم أراد أحدهم أن يرجع ليس له ذلك ولو كان الشريكان أربعة فخرج قرعة ثلاثة منهم كان لكل واحد منهم الرجوع كذا في المحيط \* وان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضي فيرجع بعضهم بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرج السهام كلها الا لواحد لان التمييز بينهما يعتمد التراضي بينهم ولكل واحد منهم أن يرجع قبل أن يتم بخروج بعض السهام لا يتم كذا في النهاية \* واذا كانت غنم بين قوم تساهموا عليها قبل أن يقسموها فأبهم خرج سهمه أو لا عدوا له كذا في الاول فالاول فهذا لا يجوز ان كان في الميراث ابل وبقرو غنم فجعلوا الابل قسما والبقرة قسما والغنم قسما ثم تساهموا عليها وأقرعوا فهاذا جائز كذا في المحيط \* وان كان في الميراث ابل وبقرو غنم فجعلوا الابل قسما والبقرة قسما والغنم قسما ثم تساهموا عليها وأقرعوا على أن من أصابه الابل رد كذا درهمه على صاحبيه نصفين فهو جائز كذا في المبسوط \* وان كانت الدار بين رجلين فاقسمها على أن يأخذ أحدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه ويأخذ الآخر الثلثين من مقدمها بجميع حقه فلكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك ما لم تقع الحدود بينهما ولا يعتبر برضاها بما قبل وقوع الحدود وانما يعتبر برضاها بعد وقوع الحدود كذا في الذخيرة \* ذكر الناطقي أن القرعة ثلاث الاولى لاثبات حق البعض وابطال حق البعض وانما باطله كمن أعتق أحدهم بغير عينة ثم يقرع والثانية لطبيعة النفس وانما جائز كذا في القرعة بين النساء للسفر والقرعة بين النساء في البداية للقسمة والثالثة لاثبات حق واحد في مقابلة مثله فيقرع بها حق كل واحد منهم ما هو جائز كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا أقرع بينهما في القسمة ينبغي أن يقول كل من خرجت قرعته أولا أعطيته جزأ من هذا الجانب والذي يليه في الخروج يجيب نصيب الاول كذا في شرح الطحاوي \* والله أعلم

### باب السادس في الخيار في القسمة

القسمة ثلاثة أنواع قسمة لا يجبر الا في قسمة الاجناس المختلفة وقسمة يجبر الا في ذوات الامثال كالكيلا والموزونات وقسمة يجبر الا في غير المثليات كالثياب من نوع واحد والخيارات ثلاثة خيار شرط وخيار عيب وخيار رؤية ففي قسمة الاجناس المختلفة تثبت الخيارات أجمع وفي قسمة ذوات الامثال كالكيلا والموزونات تثبت خيار العيب دون خيار الشرط والرؤية وفي قسمة غير المثليات كالثياب من نوع واحد والبقرة والغنم تثبت خيار العيب وهل تثبت خيار الشرط والرؤية على رواية أبي سليمان يثبت وهو الصحيح وعليه الفتاوى كذا في الفتاوى الصغرى \* ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب الحنطة والشعير وكل ما يكال وما يوزن وأثبت في قسمتها خيار الرؤية قال مشايخنا أراد بما قال الحنطة والشعير جميعا والمكيل

(٢٨ - فتاوى خامس) له به عليه أو ذاب أول من اذا أقر الكفيل بدين على المكفول عنه وأبى الدفع خوفا من جحود الغائب لم يجبر

على الدفع ولو قال المكفول له قدمت الامصيل الى القاضي فلان بن فلان وبرهنت بالف كاذب لي عليه فقضى لي عليه بما وبرهنت على ذلك

لا ينقضى بالمال على الاصيل والكفيل وكذلك لم يبرهن وصدقه الكفيل في أنه قضى له بعد الكفالة على المكفول عنه بازم المال الكفيل  
(التاسع في نصب الوصي وفيه ثلاثة (٢١٨) أنواع الاول في ألقاظه وترتيبه) في فتاوى سمرقند كتب صك التولية أو الوصاية ولم يذكر

الجهة لا يصح ولو كتب أنه وصى من جهة الحكم أو متول من جهة الحكم أو من جهة الشرع ولم يذكر المتولى جازو على هذا كتابة القضاء في المجتهدين \* وفي الصغرى وكذلك بعد موافق البصاء وجعلت وصايا حقوقى وكيل \* قال لا تخرأت وصى في مالى صار وصيا بعد موته وكذا قول القاضى جعلت وصيا في تركه فلان \* وفي النوازل جاء الغراء والورثة الى قاض وقالوا مات فلان ولم يوص الى أحد والحاكم لا يعلم ذلك فيقول لهم ان كنتم صادقين قد جعلت هذا وصيا يصير وصيا \* وذكر الخصاص ان أدرك ابنى فلان فهو وصى في كذا عند الامام رحمه الله لا يكون وصيا وعندهما يكون اذا بلغ \* ولو قال أوصيت الى فلان فاذا بلغ ابنى فهو وصى دون فلان أو هو وصى مع فلان لا يكون وصيا عند الامام وعندهما يكون اذا بلغ وصيا على الوجه الذى ذكره افرادا أو جمعا ولو جعله متوليا في وقف هكذا عن الثانى أنه يصح \* قال الامام الحلى لو اوصى الله للقاضى أن ينصب الوصى في موضع اذا كان في التركة دين مؤرا كان الدين أو غيره أو وصية أو غير فينصبه القضاء الدين أو لتهنيد الوصية أو لحفظ مال الصغرى \* ولو قال الوارث أنا لا أقضى الدين ولا سقوط بيع التركة بل أسلم التركة الى الدائن نصب القاضى من بيع التركة \* وكذلك لو كان أب الصغرى مبدرا متلفا مال الصغرى ينصب وصيا لحفظ

والموزون جميعا لا أحدهما على الانفرد حتى يكون المقسوم أجناسا فيكون قسمة لا وجهها الحكم بتراضيم ما فثبت فيها خيار الرؤية وان أراد بذلك الخطئة على الانفرد أو الشيعى على الانفرد فهو محمول على ما اذا كانت صفته مختلفة بان كان البعض علكة والبعض رخو أو البعض حرا والبعض يضا واقتسما كذلك حتى تكون القسمة واقعة على وجه لا وجه الحكم أو كانت صفته واحدة الا انه أصاب أحدهما من أعلى الصبرة وأصاب الآخر من أسفلها وهكذا الجواب في الذهب والفضة التبر وكذلك أوانى الذهب والفضة والجواهر واللاكى وكذلك العروض كلها وكذلك السلاح والسيوف والسروج كذا في المحيط \* واذا كانت ألفا درهم بين رجلين كل ألف في كيس فاقسما على أن يأخذ أحدهما كيسا ويأخذ الآخر الكيس الآخر وقد رأى أحدهما المال كله ولم يره الآخر فالقسمة (١) جائزة على الذى رآه ولا خيار لواحد منهما في ذلك الا أن يكون قسم الذى لم يره المال شهما فيكون له الخيار واذا قسم الرجلان دارا وقد رأى كل واحد منهما مظهر الدار وظاهر المنزل الذى أصابه ولم يره جوفه فلا خيار له سها وكذلك اذا اقتسما بيتا نورا مفاصا أحدهما البيتان والآخر الكرم ولم يروا أحدهما الذى أصابه ولا رأى جوفه ولا نخله ولا شجره ولكنه رأى الحائط من ظاهره فلا خيار لواحد منهما فيه ورؤية الظاهر مثل رؤية الباطن وكذلك في الثياب المطوية يجعل رؤية جزء من ظاهر كل ثوب كروية الجميع في اسقاط الخيار كذا في المبسوط \* وبعض مشايخنا قالوا تأويل قوله ولا رأى شجره ولا نخله كل الشجر وكل النخل انما رأى رؤس الاشجار ورؤس النخل أمال ولم يره رؤس الاشجار أيضا لا يسقط خيار الرؤية وهذا القائل هكذا يقول في البيع المحض ثم اذا ثبت خيار الرؤية في القسمة في أى موضع ثبت يبطل بما يبطل به هذا الخيار في البيع المحض وخيار العيب يثبت في نوعي القسمة جميعا ومن وجد من الشركاء عيبا في شئ من قسمه فان كان قبل القبض رتب جميع نصيبه سواء كان المقسوم شيا واحدا أو شيا مختلفا لكفى البيع وان كان بعد القبض فان كان المقسوم شيا واحدا حقيقة أو حكما كالدار الواحدة أو حكما لاحقة كالملك والموزون رتب جميع نصيبه وليس له أن يرد البعض دون البعض كفى البيع المحض وان كان المقسوم أشياء مختلفة كالغنم يرد العيب خاصة كفى البيع المحض وما يبطل به خيار العيب في البيع المحض كذا يبطل به في القسمة واذا استخدم الجارية بعد ما وجد بها عيبا ردها استحسنانا واذا داوم على السكنى الدار بعد ما علم بالعيب بالدار ردها بالعيب استحسنانا أيضا واذا داوم على ائس الثوب أو ركوب الدابة أو داوم بعد ما علم بالعيب لا يرد بالعيب قياسا واستحسنانا وأما خيار الشرط اذا سكن الدار في مدة الخيار أو داوم على السكنى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب البيوع اذا سكن المشتري الدار في مدة الخيار سقط خياره ولم يفصل بين ما اذا أنشأ السكنى وبين ما اذا داوم على السكنى فمن فرق من المشايخ بين انشاء السكنى وبين الدوام عليها في مسئلة القسمة يفرق بينهما أيضا في خيار الشرط ويقول خيار الشرط يبطل بانشاء السكنى ولا يبطل بالدوام عليها الا لفرق بينهما ومن قال خيار العيب في القسمة لا يبطل بانشاء السكنى ولا بدوامها قال بأن خيار الشرط يبطل بانشاء السكنى وبدوامها والفرق بينهما هو أن السكنى في خيار العيب يحتمل أن تكون لا مكان الرتبة العيب لان مدة الرتبة العيب قد تطول لان الرتبة العيب لا يكون الا بقضاء أو رضا وعسى لا يرضى به خصمه فيحتاج الى القضاء والقضاء يعقد سابقا لخصومة وعسى تطول فتى ليسكنها تخرب لان الدار تخرب اذا لم يسكن فيها أحد فيجوز عن الرتبة العيب فيحتاج الى السكنى لا مكان الرتبة العيب فلا يكون اختيار الملك على هذا الاحتمال فلهذا لا يسقط به خيار العيب فأما في خيار الشرط فلا يحتاج الى السكنى لا مكان الرتبة العيب لا يمكن من الرتبة العيب من غير أن يتوقف ذلك على قضاء أو رضا فلا تطول مدة الرتبة العيب فلا يحتاج الى السكنى لا مكان الرتبة العيب فيوجب

(١) قوله جائزة على الذى رآه هكذا في الاصل وله سقط بعد هذا الذى لم يره بدليل ما بعده اهـ

أو وصية أو غير فينصبه القضاء الدين أو لتهنيد الوصية أو لحفظ مال الصغرى \* ولو قال الوارث أنا لا أقضى الدين ولا سقوط بيع التركة بل أسلم التركة الى الدائن نصب القاضى من بيع التركة \* وكذلك لو كان أب الصغرى مبدرا متلفا مال الصغرى ينصب وصيا لحفظ

ماله \* ولو اشترى الوارث من مورثه شيئا طاع بعده موته على عيب نصب القاضي وصيا حتى يرد الوارث عليه \* وكذا لو اشترى الاب من ابنه الصغير شيئا فوجده عيبا نصب القاضي وصيا حتى يرد الوارث عليه \* وفي (٢١٩) الصغرى اذا كان في التركة دين فباع الاب

أو الجدة العقار أو العروض لقضاء الدين ليس له ذلك بخلاف وصى الاب فانه يملك البيع لقضاء دين أو لتنفيذ وصية قال الامام الحلواني يحفظ هذا فان محمد رحمه الله لم يذكروه في الاصل فانه أقام الجدة مقام الاب هنا وقال فيه اذا ترك وصيا وأبا فالوصى أولى فان لم يكن فالأب أولى وعليه المتنوى \* وذكر الخصاص ادعى ديناً في تركة وكل الورثة كبار غيب ان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعا عن بلدة المتنوى لا يأتي ولا تذهب الاقافه نصب القاضي

وصيا وان لم يكن منقطعا لا ينصب وان كان للصغير أب غائب واحتج الى اثبات حق للصغير ان كان غيبه الاب منقطعة نصب القاضي وصيا والا وله ان ينصب عن المفقود وصيا يحفظ حقوقه ويطلب من الغرماء ولا ينصب عن الغائب \* وانما الى النصب اذا كان مأثرا بالاختلاف وينصب عدلاً أميناً كافيلاً لا غسرياً لا يعرف ويثبت ذلك بأخبار واحد \* نصب متولياً في وقف ليس في ولايته لا يصح وكذا اذا كان الواقف والموقوف عليه أيسافى ولايته فان كان الموقوف عليه في ولايته كطلبة العلم أو الرباط أو

سقوط خياره كذا في المحيط \* واذا باع ما أصابه بالقسمة من الدار ولا يعلم بالعيب فرد المشتري عليه بذلك العيب فأر قبضه بغير قضاء قاض فليس له أن ينقض القسمة وان قبضه بقضاء قاض فله أن ينقض القسمة والبيئة في ذلك وأباه اليمين سواء كذا في المبسوط \* فان كان المشتري قد هدم شيئا من الدار قبل أن يعلم بالعيب لم يكن له أن يرد ما ويرجع بنقصان العيب كما في البيع المحض قال وليس للبائع أن يرجع بنقصان ذلك على من قاسمه ذلك المسئلة مطلقاً من غير ذلك خلاف فن مشايخنا من قال ما ذكرهنا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحده فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب على من قاسمه ومن المشايخ من قال ما ذكر في كتاب القسمة قول الكل والصحيح أن المسئلة على الخلاف كذا في المحيط \* وان كان الشريك هو الذي هدم شيئا منه ولم يبعه ثم وجد به عيبا يرجع بنقصان العيب في انصباة شركائه إلا أن يرضوا بنقض القسمة ورتبه بيمينه مهـدوما كذا في المبسوط \* خيار الشرط يثبت في القسمة حيث يثبت خيار الرؤية على الوفاق وعلى اختلاف الروايات وما يبتل به خيار الشرط في البيع المحض يبتل به في القسمة وانما يصح اشتراط الخيار في القسمة على نحو ما يصح اشتراطه في البيع المحض حتى يجوز اشتراطه ثلاثة أيام بلا خلاف وما زاد على الثلاثة يكون على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* فان مضت الثلاث ثم ادعى أحدهما الرديا للخيار في الثلاث وادعى الآخر الاجازة فالقول قول مدعى الاجازة وان أقام البيئة فالبيئة بينة من يدعى الرد كذا في المبسوط \* والله أعلم

#### الباب السابع في بيان من يلي القسمة على الغير ومن لا يلي

الاصل أن من ملك يبيع شئ ملك قسمته كذا في المحيط \* قسمة الاب على الصبي والمعتوه جائزة في كل شئ اذا لم يكن فيها غبن فاحش ووصى الاب في ذلك قائم مقام الاب بعده موته وكذلك الجد أو الاب اذا لم يكن هنالك وصى الاب ويجوز قسمة وصى الام فيما تركت اذا لم يكن أحدهم هؤلاء فيما سوى العقار لانه قائم مقام الام وتصر فيها فيما هو ملك ولدها الصبي غير صحيح بالبيع فيما سوى العقار فكذلك في القسمة ولا تجوز قسمة الام والآخر والعمر والزوج على امرأته الصغيرة والكبيرة الغائبة كذا في فتاوى قاضيان \* ولا تجوز قسمة الكافر أو المملوك أو الساكن على ابنه الحر الصغير المسلم ولا تجوز قسمة الملتقط على اللقيط وان كان يعوله كذا في المبسوط \* واذا جعل القاضي وصيا لليتيم في كل شئ فقامم عليه في العقار والعروض جاز ولو جعله وصيا في النفقة أو في حفظ شئ بعينه لا يجوز وهذا بخلاف وصى الاب اذا جعله الاب وصيا في شئ خاص فانه يكون وصيا في الاشياء كلها كذا في المحيط \* ولا تجوز قسمة الوصى بين الصغيرين كالا يجوز بيعه مال أحدهما من الآخر بخلاف الاب فانه اذا قاسم مال أولاده الصغار بينهم يجوز كل واحد بيع مال بعض أولاده الصغار من البعض والجد في ذلك الوصى أن يبيع حصة أحد الصغار من مشاعة من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه لذلك الصغير فيمتاز نصيب كل واحد من الصغيرين وانما جازت هذه القسمة لأنها جرت بين اثنين بين المشتري وبين الوصى وحيلة أخرى أن يبيع نصيبهما من رجل ثم يشتري حصة كل واحد منهما مرة كذا في الذخيرة \* قسمة الوصى مالا مشتركا بينه وبين الصغير لا تجوز الا اذا كان فيه منفعة ظاهرة للصغير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا تجوز وان كان فيها منفعة ظاهرة ويجوز للاب أن يقسم مالا مشتركا بينه وبين الصغير وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة كذا في المحيط \* وان كان في الورثة صغار وكبار والكل حضور فقام الوصى الكبير ومن نصيب الصغار جله ولم يفرز نصيب كل صغير جازت القسمة فان قسم الوصى حصة الصغار به كذلك لا تجوز هذه القسمة ولا تجوز قسمة الوصى على الكبار الغيب في العقار ويجوز

المسجد لاضعية الوقف قال ركن الاسلام يصح اذا كان المقضى عليه حاضرا وقال الامام الحلواني يعتبر النظام والمرافعة وفي مجموع النوازل ما يوافقه قال قاضي سمرقند نصب قسما في محد ودوقف بجنار والادعى عليه بسمرقند يصح الدعوى والسجل \* نصب وصيا في تركة

الثاني يتنهي وفي الوصية بانواع البر يكتب في تلك البينة بالاجماع \* ثم انما يصح دعوى الايصاء اذا كان المدهي أهلا لاوصاية أما اذا لم يكن أهلا

كالعبد والصبي لانه لا يصح تصرفاتهما وهو الاصح : وان كر الوصى قبل ان يخرج من الوصاية لا يكون وصيا عند الامام \* ولو اوصى الى عبده ان كانت الورثة أو بعضهم كبار لا يجوز لانه ملكهم وان كان كلهم صغارا فكذلك عندهما (٢٢١) قياسا وعند الامام يجوز استئسانا

ولو الى مكاتبه صح اجماعا ولو الى ذى أو مستأمن يخرجهما القاضي من الوصاية وصح تصرفاتهما قبل الاخراج وقد ذكرنا ان الوصى اولى بالتصرف في التركة من الجسد فان لم يكن له وصى يملك التصرف في التركة ان كانت التركة خالية عن الدين وان مستغرقه بالدين لا يملك الجسد يبيع التركة ويملك الوصى ذلك فان لم يكن له وصى نصب القاضي وصيا \* الوصى اذا امتنع من التصرف لا يجبر ولا يملك الوصى اخراج نفسه من الوصاية في غير مجلس القاضي كالوكيل ويجوز من القاضي ان كان عدلا كافيا لا ينبغي له أن يخرج منه وان عزمه مع هذا ينعزل وفيه خلاف المشايخ رحمهم الله

نوع آخر جعله القاضي وصيا في مال اليتيم له أن يفعل في ماله ما يفعل وصى الأب غير أن وصى القاضي لا يملك ان يتصرف تصرفا استثناه القاضي كما اذا نهي عن بيع العقار مثلا بخلاف وصى الأب فان استثناه

لا يعمل في ملك وصيه بالتصرف في عمل نهاء الأب \* والوصى يملك الحفظ أما لو أبرأ غريم الميت وان وجب الدين لا يعقبه لا يملك وان بعده ففعل في الخلاف كما في الوكيل \* ولا

يصالح أحد عن غريم حق الميت اذا كان مقرا أو كان له بينة فان لم يكن هذان جاز \* ولو كان الدعوى على الصبي ان كانت له بينة جاز وكذا اذا قضى به وان لم يكن قضى به أو ليست له بينة لا يصح \* وله أن يرضع ويودع ويبيع بالنسيئة ان كان لا يخاف الانكار فان أنكر بالصبي لم يجز \* ويبيع

والمكاتب كالحرفي القسمة لانه من صنيع التجار وفيهما معنى المعاوضة كالبيع وان عجز بعد القسمة لم يكن لمولاه فسخها ولا تجوز مقاسمة المولى على المكاتب بغرضه سواء كانا المكاتب حاضرا أو غائبا فان فعل ذلك ثم عجز المكاتب وصار ذلك لمولاه لم تجز تلك القسمة كالاية فذا نثر تصرفاته بعجز المكاتب وان وكل المكاتب بالقسمة وكيلا ثم عجز أو مات لم يجز لو كيلاه أن يقاسم به بذلك وان أعنى فهو على وكالته فان أوصى المكاتب عبدا موهبة الى وصى فقام الوصى ورثة المكاتب الجار لولده الصغير وقد ترك وفاء فان قسمته في هذا جازة على ما تجوز عليه قسمته وهو حر لانه يؤدى كتابته ويحكم بحريته في حال حياته فكأنه أدى الكتابة بنفسه ثم مات فيكون وصيه في التصرف على ولده الصغير كوصى الحر وقال في الزادات وصيه بمنزلة الوصى الحرفي حق الابن الكبير الغائب حتى تجوز قسمته فيما سوى العقار وما ذكرهنا لأصح وان لم يترك وفاء فقام الوصى الولد الكبير لولده الصغير وقد سعى في المكاتب لم تجز فان أدوا المكاتب قبل أن يردوا القسمة أجزنا القسمة كذا في شرح المبسوط \* والله أعلم

### الباب الثامن في قسمة التركة وعلى الميت أوله دين أو موصى له وفي ظهور الدين بعد القسمة وفي دعوى الوارث ديناً في التركة أو عيناً من أعيان التركة

وان أقر أحد الورثة بدين على الميت وبجهد الباقيون قسمت التركة بينهم ويؤمروا المقر بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه في لكل الدين كذا في فتاوى قاضيان \* اذا اقتسم الورثة دار الميت وأرض الميت وعلى الميت دين فجاء الغريم يطلب الدين فان لهم أن ينقضوا القسمة سواء كان الدين قليلا أو كثيرا واذا طلبوا قسمة التركة من القاضي وعلى الميت دين والقاضي يعلم به وصاحب الدين غائب فان كان الدين مستغرقا للتركة فالقاضي لا يقسمها بينهم لانه لا ملك لهم في التركة فلا يكون في القسمة فائدة وان كان الدين غير مستغرق فالقياس أن لا يقسمها أيضا بل يوقف الكل وفي الاستحسان يوقف مقدار الدين ويقسم الباقي ولا يأخذ كفيلا منهم بشئ من ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهم ما وان لم يعلم القاضي بالدين سألهم هل عليه دين فان قالوا نعم سألهم عن مقدار الدين لان الحكم يختلف وان قالوا لا دين فالقول قولهم لان الورثة قاعون مقام الميت ثم سألهم هل فيها وصية فان قالوا نعم سألهم انما حصلت بالعين أو مرسله لان الحكم يختلف فان قالوا لا وصية فيها قسمها حينئذ بينهم فان ظهر بعد ذلك دين تنقض القاضي القسمة وكذلك لو أن القاضي لم يسأل الورثة عن الدين وقسم التركة بينهم حتى جازت القسمة ظاهرا ثم ظهر الدين فالقاضي ينقض القسمة الا أن يقضوا الدين من مالهم حينئذ لا ينقض القسمة في النفسين جميعا وكذلك لو أبرأ الغريم الميت عن الدين لا ينقض القسمة وهذا كله اذا لم يعزل الورثة نصيب الغريم ولم يكن للميت مال آخر سوى ما اقتسموا أما اذا عزلوا نصيب الغريم أو كان للميت مال آخر سوى ما اقتسموا فالقاضي لا ينقض القسمة وكذلك لو ظهر وارث آخر لم يعرفه الشهود وأظهر موصى له بالثلث أو الربع فان القاضي ينقض القسمة ثم يستأمنها بعد ذلك فان قالت الورثة نحن نقضى حق هذا الوارث والموصى له من مالنا ولا ننقض القسمة لا يلتفت الى قولهم الآن يرضى هذا الوارث والموصى له واذا ظهر غريم أو موصى له بألف مرسله فقالت الورثة نحن نقضى حقه من مالنا ولا ننقض القسمة لهم ذلك لان حق الوارث والموصى له بالثلث أو الربع في عين التركة فاذا أرادوا أن يعطوا أحقه من مالهم فقد قصروا بشره نصيبه من التركة فلا يصح الا برضاه وأما حق الغريم والموصى له بألف مرسله فليس في عين التركة بل في معنى التركة من حيث الاستيفاء من مالية التركة وإبقاء حقهم من التركة ومن مال الوارث سواء وكذلك لو قضى واحدا من الورثة حق الغريم من ماله على أن لا يرجع في التركة فالقاضي لا ينقض القسمة بل يرضيها لان حق الغريم

يصالح أحد عن غريم حق الميت اذا كان مقرا أو كان له بينة فان لم يكن هذان جاز \* ولو كان الدعوى على الصبي ان كانت له بينة جاز وكذا اذا قضى به وان لم يكن قضى به أو ليست له بينة لا يصح \* وله أن يرضع ويودع ويبيع بالنسيئة ان كان لا يخاف الانكار فان أنكر بالصبي لم يجز \* ويبيع

ماله بالف اذا كان المشتري مليا وان كان يشتره غيره بالف ومائة وكذا المتولى \* واذا اخبر الوصى بالدخل والخارج صدق فيما يحتمل ويحالف على كل حال \* فلو اخبر انه انفق على اليتيم (٢٢٢) او على المعاقب جميع ائزها ولم يفسر ما اوى القاضى الا ان بين شيئا فشيئا ان الوصى معروفا

بالامانة وقال بقى في يدي هذا القدر قبل قوله وان لم يكن معروفا بالامانة يجب على التنسب وبعدها يحضر يومين او ثلاثة ويخوفه فان لم يفسر ما كتفى باليمين ولا يحبس ويحاسبه سنة فسنه وان اتى الوصى او القيم ان القاضى المعزول اجرنيها مساهمة او مشاهرة فالمولى لا ينفذه وان صدقه المعزول وان برهن انه فعل ذلك حال قضائه ينظر ان بأجر المثل أو أقل ننفذه والانه ينفذه بقدر اجر مثله وان فيه غبن فاحش جبره وان كان استوفى رده \* بلغ اليتيم فقال الوصى ضاع ماله منى صدق باليمين ولو ادعى الاتفاق عليه صدق بالخلاف الى النفقة مثله ولو اختلفا فقال الاس مات أى منذ عشر سنين وقال الوصى منذ عشرين سنة فالقول للابن وليد كذا القاضى الصدرفيه خلافا قبل هذا قول محمد وعند الثاني القول للوصى وكذا لو قال الوصى اديت خراج ارضه أربع سنين وقال الغلام سنة أو قال ابقى عبد اليتيم فأعطيت الجمل أربعين درهما أو استأجرت رجلا برده بمائة فأنكر اليتيم ذلك الا أن أبى الوصى على ما ذكر بينه أو قال أنفقت كذا على عبيدك وعم غير موجودين الكل على الخلاف فان كان العبد موجودين فالقول قول الوصى اجماعا \* سئل شمس الاسلام مات وعليه دين لاعت تركته فأراد الدائن اثبات الدين كيف يفعل قال يقيم على الوارث بينة فان لم يكن له وارث أو كان غائبا نصب القاضى وصيا ثبت عليه الدين

قد سقط ولم يثبت للوارث دين آخر لانه شرط أن لا يرجع فأما اذا شرط الرجوع أو سكنت فالقسمة مردودة الا أن يقضوا حق القاضى من ماله من لا دين القاضى في التركة بمنزلة دين الغريم وهذا الجواب ظاهر فيا اذا شرط الرجوع مشكل فيما اذا سكنت وينبغي أن يجعل منطوقا اذا سكنت والجواب أن ما لم يجعله منطوقا لانه مضطر في القضاء ألا يرى أن الغريم لو قدمه الى القاضى قضى القاضى عليه بجميع الدين لانه لا ميراث الا بعد الدين ثم ما ذكر أن الورثة اذا اقتسموا التركة ثم ظهر وارث آخر أو موصى له بالثلث أو الربع فالقاضى ينقض القسمة فذلك اذا كانت القسمة بغير قضاء قاض أو ما اذا كانت القسمة بقضاء قاض ثم ظهر وارث آخر أو موصى له بالثلث فالوارث لا ينقض القسمة اذا عزل القاضى نصيبه وأما الموصى له فقد اختلف فيه المشايخ قال بعضهم لا ينقض القسمة واليه أشار محمد رحمه الله تعالى وهو الاصح وبعضهم قالوا ينقض هكذا في المحيط \* ولو تبرع انسان قضاء دين الميت لا يكون للغريم حق في نقض القسمة كذا في الذخيرة \* أرادوا قسمة التركة وفيها دين فالحية له فيها أن يضمن أجنبي باذن الغريم بشرط براءة الميت وان لم يكن الضمان بشرط براءة الميت لا تنفذ القسمة لانه اذا كان بشرط براءة الميت يكون حواله فينقل الدين اليه وتحلوا التركة من الدين كذا في الوحي لا يكره \* ولو قضى الدين بعض الورثة فله الرجوع على الباقي شرط أو بشرط الآن يتبرع لان كل واحد من الورثة مطالب حتى لو قدمه الغريم الى القاضى قضى عليه بجميع الدين فكان محجبا على القضاء ومضطرا فلا يكون متبرعا الا اذا قصد بذلك التبرع بأن شرط أن لا يرجع عليهم واذا اقتسمت الورثة دارا وفيهم امرأه الميت ثم ادعت بعد القسمة مهورا على زوجها أو قامت بينة بنقض القسمة كذا في محيط السرخسى \* واذا ادعى بعض الورثة دينا في التركة بعد تمام القسمة صحى دعواه وسقط بينته وله أن ينقض القسمة كذا في المحيط \* ميراث بين قوم لم يكن هذا الدين ولا وصية فبات بعض الورثة وعلى الميت الثاني دين أو وصى بوصية أو كان له وارث غائب أو صغير فاقسمت الورثة ميراث الميت الاول بغير قضاء كان لغرماء الميت الثاني أن يطلبوا القسمة وكذلك لصاحب الوصية وانوارث الغائب والصغير كذا في التتارخانية \* ولو أن وارثا اتى لابن له صغير وصية بالثلث وأقام البينة وقد قسموا الدار فان هذ القسمة لا تبطل حتى إنه في الوصية الا أن الاب ليس له أن يطلب وصية فانه ولا أن يبطل القسمة لان القسمة تمت به ومن سعى في نقض ما تم بضرر سعيه واقدامه على القسمة اعتراف بأن لا وصية لانه بخلاف الدين وللابن اذا كبر أن يطلب حقه ويرد القسمة كذا في الظهيرية \* واذا كانت الدارين قوم فاقسموها على قدر ميراثهم من أيهم ثم ادعى أحدهم أن أخاه من أبيه وأمه قد ورث أباه معهم وأنه مات بعد أبيه فورثه هو وأراد ميراثه منه وقال انما قسمتمى ميراثى من أبى ولم يكتبوا في القسمة أنه لاحق لبعضهم فيما أصاب البعض وأقام البينة على ذلك لم تقبل بينته ولم تقض القسمة وان كانوا كتبوا في القسمة أنه لاحق لبعضهم فيما أصاب البعض فهو نفي لدعواه ومراعاة من قوله ولم يكتبوا إزالة الاشكال وبيان التسوية في الفصلين في الجواب وكذلك ان أقام البينة أنه اشتراها من أبيه في حياته أو أنه وهبها له وقبضها منه وأنها كانت لامه ورثها منه لم تقبل بينته كذا في الميسوط \* واذا قسمت الورثة الدين فيما بينهم فان كان الدين للميت فاقسموا الدين والعين جله بان شرطوا في القسمة أن الدين الذى على فلان لهذا الوارث مع هذه العين والدين الذى على فلان لاخر لهذا الوارث الاخر مع هذه العين فهذه القسمة باطلة في الدين والعين جميعا وان اقتسموا الاعيان ثم اقتسموا الدين فقسمة الاعيان صحيحة وقسمة الدين باطلة \* واذا كان الدين على الميت واقتسموا على أن يضمن كل واحد منهم دين غريم على حدة أو اقتسموا على أن يضمن أحدهم سائر الدين فان كان الضمان مشروطا في القسمة فالقسمة فاسدة وان لم يكن الضمان مشروطا في القسمة انقضت بعد القسمة بغير شرط ان ضمن بشرط اتباع

التركة

على الخلاف فان كان العبد موجودين فالقول قول الوصى اجماعا \* سئل شمس الاسلام مات وعليه دين لاعت تركته فأراد الدائن اثبات الدين كيف يفعل قال يقيم على الوارث بينة فان لم يكن له وارث أو كان غائبا نصب القاضى وصيا ثبت عليه الدين



(العاشر في الحبس وفيه أربعة أنواع) الأول فيما يحبس أولاً \* يحبس بدائع وفي كل دين ما خلا دين الوالدين أو الاجداد أو الجدات أو أولاده ويحبس في نفقة الولد المغير ولا يحبس المكاتب والمأذون في دين المولى والمولى يحبس في (٢٢٣) دينهما إذا كان مدينوا دين المولى ليس

من حبس بدل المكاتب لانه لو منه يقع المقاصة فعتق والمكاتب والعبد المأذون والصبي المحجور يحبسون والصبي المحجور لا يحبس بدين الاستمالة بل يحبس والده أو وصيه فان لم يكونا أمر القاضى رجلا يبيع ماله في دينه وإذا كان للعاقلة عطاء لا يحبسون في ذية وارث ويؤخذ من العطاء وان لم يكن لهم عطاء يحبسون \* والدعوى وهم الذين يقصدون اتلاف أموال الناس أو أنفسهم يحبسون حتى يتوبوا وكيف يعرفون يتوبهم قال والدي أنه الله الجنة يعرف ذلك بظهور شعارا الصالحين في سيماءهم ويحبس المسلم بدين الذي والمستأن وعكسه وإذا

حبس الكفيل يحبس المكفول عنه معه وإذا ألزم يلزمه والوكفالة بأمره والا لولا يأخذ المال قبل الاداءات المسئلة على جواب الواقعة وهو أن المكفول له يمكن من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا \* حبسه بدين ثم جاء آخر وادعى الدين عليه أخرجه من الحبس وجع بينه وبين المدعى فان برهن على دعواه كتب اسمه واسم الاول ثم ان برهن آخر كتب اسمه أيضا وحسبه للكل ويكتب التاريخ أيضا

\* ويحبس في الحدود والقصاص مدة التزكية وفي المنتقى وان وجب القصاص في الجرح يحبس الى أن يستوفي وان لم يكن فيه قصاص ان برأ لا يحبس \* تشاءم الخصيمان عند القاضي ان شاء حبسهما أو عزرهما حتى لا يعودا الى مثله عند القاضي فان عفا أحسن وان فعل

التركة لم تكن القسمة نافذة على معنى أن له نقضه وان ضمن على أن لا يتبع الميت ولا ميراثه بشئ وعلى أن يرى الغريم الميت كان هذا جائزا ان رضى الغرماء بضمائه كذا في الذخيرة \* وان أي الغرماء أن يقبلا ذلك فلهنم نقض القسمة فان رضوا بضمائه وأبرؤا الميت ثم توى المال عليه رجعا في مال الميت حيث كان كذا في المبسوط \* وان لم يشترط على أن يرى الغريم الميت لا تنفذ القسمة وان رضى الغرماء بضمائه والغريم الذي له على الميت دين اذا أجاز القسمة التي قسمها الوارث ثم أراد نقضها كان له ذلك كذا في الذخيرة \* وإذا كانت الاراضى ميراثين ثلاثة نفر عن أبيهم مات أحدهم وترك ابنه كبيرا فاقسم هو وعماه الاراضى على ميراث الجد ثم ان ابن الابن أقام بينة أن جده أوصى له بالثلث وأراد ابطال القسمة لم تسمع دعواه لمكان التناقض ولولم يتدع وصية من الجد ولكن ادعى ديناً على أبيه صحت دعواه لانه لا تناقض في دعوى الدين ويثبت الدين بأقامة البينة وصار الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو كان الدين ثابتا معا بنا كان له أن ينقض القسمة وليس له أن يقول ان دينك على أبيك ليس على الجد وقد أعطيتا نصيب أبيك فان شئت فبه في الدين وان شئت فأمسكه وليس لك أن تنقض القسمة لانه لا فائدة لك في النقض لان بعد النقض يقضى دينك من نصيب أبيك لامن ميراث الجد لان له أن يقول لا بل لي في النقض فائدة لان الشئ مشاعرا بما يشترى بأكثر مما يشترى به مفردا فكان في النقض فائدة لانه يزاد به مال الميت وإذا كانت الارض ميراثين قوم فاقسموها وتنازعا ثم ان أحدهم اشترى من الآخر قسمة وقبضه ثم قامت البينة بدين على الاب فان القسمة والشراء كلاهما تصرف من الوارث في التركة فلا ينفذ مع قيام الدين كذا في المبسوط \* ولو أقر الرجل أن فلا نامات وترك هذه الدار ميراثا ولم يقل لهم أو لورثته ثم ادعى بعد ذلك انه أوصى له بالثلث أو ادعى ديناً لنفسه على الميت قبلت بينته لانه لم يصبر متناقضا في الدعوى لان ما سبق منه قبل هذه الدعوى هو الاقرار بان هذه الدار ميراثه وكذا الميت لان ميراث الميت ما تركه والدين والوصية لا ينفقان كونها ميراثا وكذا الميت لانها ما انما قضيان من ميراث الميت بخلاف ما اذا زاد في الاقرار لفظ لهم أو للورثة ولو كان قال ترك هذه الدار ميراثا لهم أو قال لورثته وباقي المسئلة لم يجالها لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* ولو أقر ان ميراث من أبيه ثم ادعى ان ميراث من غير أبيه فذلك غير مسموع للتناقض هكذا في المبسوط \* قوم اقسموادار ميراثا ناعن رجل والمرأة مقررة بذلك فأصاب الثمن فعزلها ثم اعلى حدة ثم ادعت الممزرول لها أن زوجها أهدقها اياها وانما اشترت منه بصدقها لم يقبل ذلك منها لانها لمساعدتهم على القسمة فقد أقرت أنها كانت لزوجها عند موته فلا تسمع دعواها وكذا لو اقسموادار أو أرضا وأصاب كل واحد طائفة ميراثه عن أبيه ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو تخلازعم انه هو الذي بناء أو غرسه لم تقبل بينته على ذلك كذا في فتاوى قاضخان \* والله أعلم

### الباب التاسع في الغرور في القسمة

الاصل أن كل قسمة وقعت باختيار القاضي أو باختيارهما ان كانت قسمة لوائي أحدهما يجبر الآخر لو طلب من القاضي كالقسمة في دار وأرض واحدة فإذا بقي أو غرس أحدهما ثم استحق أحد النصيبين لم يرجع بقيمة البناء والغرس على الآخر لانه لم يصبر مغرورا لان كل واحد مضطرب في هذه القسمة لا حيا حقه والغرور ملك صاحبه حتى ينقطع ارتفاق صاحبه بملكه فكان كل واحد مضطرب في هذه القسمة لا حيا حقه والغرور من المضطرب لا يتحقق وانما يتحقق من المختار وان كانت قسمة لا يجبر الآخر في قسمها كقسمة الاجناس المختلفة يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق لانه غير مضطرب في هذه القسمة لا حيا حقه لان حقه يجبا بقسمة كل جنس على حدة بلا تقويت جنس منفعة وهذه مبادلة محضة فصارت كل واحد مغرورا من جهة صاحبه لانه

\* ويحبس في الحدود والقصاص مدة التزكية وفي المنتقى وان وجب القصاص في الجرح يحبس الى أن يستوفي وان لم يكن فيه قصاص ان برأ لا يحبس \* تشاءم الخصيمان عند القاضي ان شاء حبسهما أو عزرهما حتى لا يعودا الى مثله عند القاضي فان عفا أحسن وان فعل

ذلك أحدهما عندده لا يعززه بل يطلب خصمه لكنه يمنعه عن ذلك \* رجل يشتم الناس ان كان مرقوعا وان شاء شرب وجلس حتى يترك  
خدع امرأته رجل حتى وقعت الفرقة (٢٢٤) بينهم ما وزوجها من غيره وأخذ عصبية وزوجها من رجل يحبس حتى يرتها أو يموت وإذا لم

ضمن له سلامة نصيبه وإذا اقتسم دارا أو أرضا نصفين وبني كل واحد في نصيبه ثم استحققت الدار لم يرجع  
أحدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت داران أو أرضان أخذ كل واحد دارا بجهة فبني أحدهما في داره  
ثم استحققت رجوع بنصف قيمة البناء قيل هـ إذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنددهما لا يرجع وقيل هذا  
قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وان اقتسم جارين بيتين فوطئ أحدهما الجارية التي  
أخذها فولدت له ثم استحققت وضمن قيمة الولد رجوع على صاحبه بنصف قيمة الولد وهذا قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى لأن قسمة الجبر عندده لا تجرى في الرقيق فتكون هذه القسمة معاوضة بينهما عن اختيار فأما عند  
أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقسمة الجبر تجرى في الرقيق فلا يتحقق معنى الغرور ولا يرجع على  
صاحبه بشئ من قيمة الولد ويكون له نصف الجارية التي في يد شريكه كذا في المبسوط \* وإذا كانت دار  
واحدة وأرض بيضاء بين ورثة فاقسموا بغير قضاء وبني أحدهما في قسمة ثم استحق ونقص بناءه ورد القسمة  
لا يرجع على شريكه بقيمة البناء كذا ذكر في بعض نسخ كتاب القسمة وهو محمول على ما إذا اقتسموا الدار على  
حده والارض على حدة فتكون هذه قسمة بوجه الحكم وذ كفي بعض النسخ انه يرجع على شريكه بنصف  
قيمة البناء وهو محمول على ما إذا اقتسموا وأخذ أحدهما الدار وأخذ الآخر الارض فتكون هذه قسمة  
لا بوجه الحكم وإذا كانت الدور بين قوم قسمها القاضي بينهم وجع نصيب كل واحد منهم في دار على حدة  
وأجبرهم على ذلك وبني أحدهم في الدار التي أصابته بناء ثم استحققت هذه الدار وهدم بناءه لا يرجع على  
شريكه بالقيمة أما عنددهما فلا ن هذه القسمة بوجه الحكم عندهما متى رأى القاضي الصلاح فيها وأما  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا لأن القاضي لما قسمها قسمة جع فقد حصل قضاؤه في فصل مجتهد فيه  
فالتحق الدور بالدار الواحدة عنددهم جميعا كذا في المحيط \* دار بين رجلين جاور رجل إلى أحدهما وقال  
وكان شريكه حتى أقاسم فلم يصدقه ولم يكذبه فتأسسه حتى بنى الشريك الحاضر ثم جاء الغائب وأنكر  
أن يكون وكاه يرجع صاحب البناء على الوكيل بقيمة البناء كذا في خزائن المفتين \* والله أعلم

### باب العاشر في القسمة يستحق منها شيء

قال في الاصل وإذا وقعت التسمية بين الشركاء في دار وأرض ثم استحق شيء منها فالمسئلة على ثلاثة أوجه  
(الاول) أن يستحق جزء شائع من الكل بأن استحق نصف كل الدار أو ثلث كل الدار أو ما أشبه ذلك وفي هذا  
الوجه التسمية فاسدة (الوجه الثاني) إذا استحق جزء بعينه مما أصاب واحدا منهم وفي هذا الوجه التسمية  
صحيحة فيما بقي بعد الاستحقاق إلا أن المستحق عليه الخيار لأنه تعيب نصيبه بسبب الشركة فان نقص القسمة  
عاد الامر الى ما كان قبل القسمة وتساوت القسمة فيما وراء المستحق وان أجاز التسمية يرجع على صاحبه  
بعوض المستحق وذلك ربع ما في يد صاحبه من الدار لان كان المستحق نصف نصيب المستحق عليه (الوجه  
الثالث) إذا استحق جزء شائع مما أصاب واحدا منهم وفي هذا الوجه لا تقصد القسمة عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى ويكون المستحق عليه بالخيار على نحو ما بينا فان أجاز التسمية وكان المستحق نصف نصيبه مثلا يرجع  
على صاحبه ربع ما في يده وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى التسمية فاسدة وتساوت القسمة وقول محمد رحمه  
الله تعالى من طرب ذ كفي نسخ أبي حفص قوله مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذ كفي نسخ أبي سليمان قوله  
مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وهكذا أثبتة الحاکم الشهيد في المختصر والاول أصح فقد روى ابن سماعة  
وابن رستم قول محمد مع قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط والخيرة \* ولو باع أحدهما  
نصف ما أصابه بالتسمية ثم استحق ما بقي له فانه يرجع على صاحبه بربع ما في يده عند أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى ولا يخير بخلاف ما قبل البيع حيث يخير لأنه قبل البيع قادر على رده ما بقي بعد الاستحقاق

حبس المرأة لا يحبسها مع  
الزوج ويحبسها في بيت  
الزوج \* لهما على رجل دين  
لا أحدهما أقل ولا آخر  
أكثر لصاحب القليل  
حبسه وليس لصاحب  
الكثير إطلاقه بل لارضاء  
وان أراد أحدهما إطلاقه  
بعد ما رضيا بحبسه ليس له  
ذلك

نوع في المعاملة معه  
لا يضرب المديون ولا يشهد  
ولا يغفل ولا يجرد ولا يؤاجر  
ولا يقيم بين يدي صاحب الحق  
اهانة وفي المنتقى اذا خاف  
فرار دقيقه ولا يخرج لجمعة  
ولا عياد وجنابة وعيادة  
ويحبس في موضع وحش ولا  
يفرش له فراش ولا وطاء ولا  
يدخل غايه من يستأنس به  
وفي الاقضية ولا يمنع من  
دخول الجيران وأهله عليه  
لاختياره الى الشورى في  
القضاء ولا يجلسون من  
المكث طويلا وعن محمد  
رحمه الله أنه يخرج في موت  
والده وولده لا في غيره ما إذا  
لم يكن من يقوم عليهم ما والا  
وذ كر الثاني أن الكفيل  
يخرج لجنابة الوالدين  
والأجداد والأولاد وفي غيره  
لا وعليه التمسك قال أبو بكر  
الاسكاف اذا جئ لا يخرج  
\* الناطق لو مرض في الحبس  
وأضناه ولم يجده من يقوم  
عليه أخرجه كذا عن محمد

وهذا اذا غلب عليه الهلالة وعن الثاني رحمه الله أنه لا يخرج به والهلال في الحبس وغيره سواء والتوى على رواية  
محمد رحمه الله والله أعلم بطلته اذا أطلقه بكفيل وان لم يجد كفيل لا يطلته وحضره الخصم بعد التكفيل لا لاطلاق ليس بشرط ولا يخرج الى الحمام

ويقتور وعن الامام رحمه الله أنه يمنع من الوطء بخلاف الكل لانه ضروري والظاهر عدم المنع لكن تدخل عليه زوجته وأتمته حتى بطاها في موضع خال فان لم يجد مكانا خاليا يخرج الوطء ويمنع من الكسب في الاصح وان (٢٢٥) خاف أن يقر من السجن حول إلى سجن

للاوص واذ حبس المحبوس

في السجن متبعنا لا يوفي

المال قال الامام الارساندي

بطين الباب ويترك له

ثقة يلقى له منها الخبز والماء

وقال القاضي الرأى فيه الى

القاضي ويترك له دستان من

الثياب ويبيع الباقي وان له

ثياب حسنة باعها القاضي

واشترى له الكفاية وصرف

الفضل الى الدين ويبيع

مالا يحتاج اليه في الحال

حتى البلد في الصيف والنطع

في الشتاء ولوله كانون من

حديد يباع ويشترى له من

طين وعن شرح رحمه الله

انه يباع العملة \* ولو فاس

المشتري ان كان قبل القبض

يباع القاضي المبيع للئن

وعند الامام لا يبيع العقار

والعرض وعصام لا يبيع

العقار اجساعا والخلاف في

المنقول وقيل يبيع العقار

عندهما وهو الاصح وفي ش

القدوري الخلاف في

الحاضر وفي الغائب لا يبيع

العقار ولا العروض وان

ظفر بالدنانير وله عليه

دراهم فيه روايتان اعتمد في

شرح الطحاوي على أنه

لا يأخذ وفي الصغرى على أنه

يأخذ \* قال المديون أبيع

عرضي وأقضي ديني أجله

القاضي ثلاثة ولا يحبس

ولوله عقار يحبس ليبيعه

ويقضى الدين ولو بمن قليل

وبعد البيع يجوز رد ما وراء المستحق فلهذا سقط خياره وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فالقسمة فاسدة كذا في الظهيرية \* وفي كتاب الشروط جعل المسألة على ثلاثة أوجه أيضا لكن لم يذكر ثمة ما إذا استحق جزءا من كل الدار وذكركم مكانه ما إذا استحق جميع نصيب أحدهما وذكركم أن القسمة باطلة ويقسم الباقي وهو الذي لم يستحق بينهما ما كان قائما في يد الآخر لم يبعه وان كان باعته فالبيع ماض وعليه ان يرد على المستحق عليه نصف قيمة ما باع وذكركم ما إذا استحق جزء بعينه من نصيب أحدهما وأجاب أن انقسمة باطلة في الكل بخلاف ما كتبنا في المتن وذكركم ما إذا استحق جزءا من نصيب أحدهما وذكركم في المسألة خلافا على نحو ما كتبنا في المتن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تنتقض القسمة ولكن يغير المستحق عليه ان شاء نقض القسمة وضم ما بقي في يده الى ما في يد الآخر ان كان الآخر لم يبيع ما أصابه ويقسمان ذلك بينهما وان كان الآخر باع نصيبه يضم المستحق عليه ما بقي في يده الى قيمة ما كان في يد الآخر فيقسمانه نصفين كذا في النخبة \* وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى ثلاثة اخوة ورثوا دارا ثلاثة أخذ كل واحد منهم دارا ثم استحق نصف دار أحدهم قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قولنا المستحق عليه بالخيار ان شاء نقض القسمة كلها واستبقوا لها وان شاء أمسك النصف ورجع عليهم ما قدر ما استحق من يده وان كانت دار واحدة واقسموها أثلاثا ثم استحق نصيب أحدهم قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا الاول سواه وقال أبو يوسف تنتقض القسمة ولا خيار للمستحق عليه ويستوى فيه القسمة بحكم وبغير حكم كذا في المحيط \* اذا قسم دارا فأخذ أحدهما ثلثها والآخر ثلثيها وقيمة النصيبين سواء ثم استحق شيء منها فلا يخسر إماما أن يستحق جزءا من النصيبين أو جزءا من نصيب أحدهما أو موضع بعينه من نصيب أحدهما فان استحق جزءا من النصيبين انتقضت القسمة ولو استحق بيت بعينه من نصيب أحدهما فالقسمة جائزة ولو استحق نصف ما في يد أحدهما لا تنتقض القسمة لكن المستحق عليه بالخيار ان شاء رجع على صاحبه بربع ما في يده وان شاء نقض القسمة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تنتقض القسمة وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى ولو باع صاحب الثلث نصف ما في يده ثم استحق الباقي رجع بربع ما في يد صاحبه وبيعه جائز عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تنتقض القسمة ويضمن قيمة ما باع فيقسم مع ما في يد صاحبه نصفين لان عنده بالاستحقاق ثلثين أن القسمة وقعت فاسدة والمقبوض بحكم قسمة فاسدة مملوك له كالمقبوض بحكم بيع فاسد فيأخذ بيعه وقد عجز عن رده فيأخذ رده قيمة نصف ما باع وعنددهما بالاستحقاق لا تبطل القسمة بل يثبت الخيار فاذا باع ما في يده بطل الخيار وتعذر الرجوع برجع ما في يده لان ما استحق نصفه ملكه ونصفه عوض عما تركه عند شركه فاذا لم يسلم له عوضه برجع عما ترك كذا في محيط الدرر خسي \* وكذلك أرض بين رجلين نصفين وهي مائة جريب فاقسم على أن يأخذ أحدهما بحقه عشرة أجرة تساوي ألفا ويأخذ الآخر بحقه تسعين جريبا تساوي ألف درهم ثم باع كل واحد منهما الذي أصابه بأقل من قيمته أو أكثر ثم استحق جريب من العشرة الاجرة فردد المشتري ما بقي منها على البايع في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرجع على صاحب التسعين جريبا بخمسين درهما وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تكون تسعة أجرة بينهما نصفين ويضمن صاحب التسعين جريبا خمسمائة درهم لصاحبه كذا في المبسوط \* واذا كانت مائة شاة بين رجلين نصفين فاقسم على أن يأخذ أحدهما أربعين منها تساوي خمسمائة درهم ويأخذ الآخر ستين تساوي خمسمائة فاستحق شاة من الأربعين تساوي عشرة فانه يرجع بخمسة دراهم في الستين شاة في قولهم وتكون القسمة جائزة عندهم ولا يخير المستحق عليه كذا في المحيط \* والله أعلم

باب الحادى عشر في دعوى الغلط في القسمة

(٢٩ - فتاوى خامس) وان وجد المديون من يقرضه ليقضى به دينه فلم يفعل فهو ظالم وان أراد الدائن اطلاقه بلا حضور القاضي له ذلك فان كان أحد المديون ظاهرا عند الناس فالقاضي يقبل بينة الاعسار ويحمله قبل المدة التي نذر بها وان كان مشكلا أمره هل يقبل البينة

قبل الحبس فيه روايتان اختار الامام ابن الفضل القبول وعامة المشايخ عدم القبول قبله واختلفت الروايات في تلك المدة التي يسأل القاضي  
بند الحبس فقد روي في كتاب الكفالة بشهرين (٢٢٦) أو ثلاثة وفي رواية الحسن بأربعة وفي رواية الطحاوي بنصف الحول والصحيح

أدعى أحد المتقاسمين الغلط في القسمة من حيث القيمة بأن ادعى غبناً في القسمة فإن كان يسيراً بحيث يدخل  
تحت تقويم المقومين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وإن كان فاحشاً بحيث لا يدخل تحت تقويم المقومين  
فإن كانت القسمة بالقضاء لا بالتراضي تسمع بينته بالاتفاق وإن كانت بتراضي الخصمين لا بقضاء القاضي  
لم يذكر في الكتاب وحكي عن الفقيه أنه جعلاً أنه كان يقول إن قيل تسمع فله وجه وإن قيل لا تسمع فله وجه  
كذا في الفتاوى الصغرى \* وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الغيائية \* وحكي عن الفضلي أنه تسمع كما  
إذا كانت بقضاء القاضي وهو الصحيح كذا في شرحه المختصر \* وذكر الاستيعاب في شرحه هذا كله إذا لم يقر  
الخصم بالاستيفاء أما إذا أقر بالاستيفاء فإنه لا تصح دعواه الغلط والغبن إلا إذا ادعى الغصب فيثبت تسمع  
دعواه كذا في الفتاوى الصغرى \* إن ادعى أحد المتقاسمين غلطاً في مقدار الواجب بالقسمة على وجه  
لا يكون مدعي الغصب بدعوى الغلط كقائه ثمانية رجلين اقسمهما ثم قال أحدهما لصاحبه قبضت خمسة  
وخمسين غلطاً وأنا ما قبضت إلا خمسة وأربعين وقال الآخر ما قبضت شيئاً غلطاً وإنما اقسمنا على أن  
يكون لي خمسة وخمسون وللآخر خمسة وأربعون ولم تقم لواحد منهما بينة يجب التحالف لأن القسمة بينهما  
البيع وفي البيع إذا وقع الاختلاف في مقدار المعقود عليه يتحالفان إذا كان المعقود عليه قائماً فكذا  
في القسمة إذا كانت المقسوم قائماً بعينه وهذا كله إذا لم يسبق منهما قرار باستيفاء الحق فأما إذا سبق لم  
تسمع دعوى الغلط إلا من حيث الغصب وإن قال اقسمنا بالسوية وأخذنا ذلك ثم أخذت خمسة من نصبي  
غلطاً وقال الآخر ما أخذت من نصبيك شيئاً غلطاً ولكنا اقسمنا على أن يكون لي خمس وخمسون ولكل خمس  
وأربعون ولا بينة لواحد منهما فاقسمنا لا يتحالفان ويجعل القول قول المدعي عليه الغلط قال محمد رحمه الله  
تعالى إذا اقسم القوم أرضاً أو داراً أو قبض كل واحد منهم حقه من ذلك ثم ادعى أحدهم غلطاً فإن أباح بينة  
رحمه الله تعالى قال في ذلك لا تعداد القسمة حتى يقيم البينة على ما يدعي فإذا أقام البينة أعيدت القسمة فيما  
بينهم حتى يستوفي كل ذي حق حقه وكان يجب أن لا تعداد القسمة لأن وضع المسألة أن كل واحد قبض  
حقه ودعوى الغلط بعد القبض دعوى الغصب وفي دعوى الغصب يقضى للمدعي بما قامت البينة عليه ولا  
تعداد القسمة والجواب عن هذا أن يقال إن محمد رحمه الله تعالى ذكر إعادة القسمة عند إقامة البينة  
على دعوى الغلط ولم يبين كيفية الدعوى فتخمل دعواه على وجه يجب إعادة القسمة عند إقامة البينة وبيان  
ذلك أن يقول مدعي الغلط لصاحبه قسمنا الدار بيننا بالسوية على أن يكون لي ألف ذراع ولك ألف ذراع  
وقبضنا ثم أنك أخذت مائة ذراعاً من نصبي من مكان بعينه غلطاً ويقول الآخر لا بل كانت القسمة على أن  
يكون لي ألف ومائة ذراعاً ولك تسعمائة ذراعاً فشهدا أن القسمة كانت على السوية ولم يشهدوا أن  
هذا أخذ مائة ذراعاً من مكان بعينه من نصبي المدعي ثبت بهذه البينة أن القسمة كانت بالسوية وفي يد  
أحدهما زيادة ولا يدري أن حق المدعي في أي جانب فتجب إعادة القسمة لئلا يكون هذه الشهادة مسموعة  
وإن لم يشهدوا بالغصب لأن مدعي الغلط في هذا الوجه يدعي شيئين القسمة بالسوية وغصب مائة ذراعاً  
والشهود شهدوا بأحدهما وهو القسمة بالسوية وإن لم يكن للمدعي بينة على ما ادعى يحلف المدعي قبله الغلط  
ولا يتحالفان فإن حلف المدعي قبله الغلط لم يثبت الغلط والقسمة ماضية على حالها وإن نكل يثبت الغلط  
فتعاد القسمة كما في فصل البينة وكذلك كل قسمة في غنم أو أبل أو بقر أو ثياب أو شئ من المكيل والموزون  
ادعى فيها أحدهم غلطاً بعد القسمة والقبض فهو على مثل ذلك ولم يرد به النسوية بين جميع هذه المسائل  
وبين المسألة الأولى في حق جميع الأحكام وإنما أراد بها التسوية في حق بعض الأحكام وهو أن لا تعداد  
القسمة بمجرد الدعوى ألا يرى أن في المكيل والموزون إذا أقام مدعي الغلط البينة على ما ادعى لا تعداد القسمة  
بل يقسم الباقي على قدر حقه ما في الغنم والبقر والثياب والأشياء التي تتفاوت تجب إعادة القسمة كما في

تفويضه إلى رأي القاضي  
لأنه للجبر والتسارع  
إلى قضاء الدين وأحوال  
الناس فيه متفاوتة وقال  
الخصاف إن كان المدعون  
سعيماً يأخذ برؤية الكفالة  
وإن متعتنا بالكثر ثم يسأل  
أهل الخبرة من جيرانه  
ومخاطبيه في المعاملات  
والواحد يكتفي إن من الثقات  
والأثنان أحوط ولا يشترط  
لفظة الشهادة وشرطها في  
الصغرى ولا يشترط في بينة  
الاعسار حضرة المدعي \* فإن  
برهن المطلوب على الاعسار  
والطالب على اليسارية في  
الطالب أولى كينة الأبراء  
مع بينة الأقران \* ولا  
يشترط بيان ما به ثبت  
اليسار \* وذكر القاضي سأل  
القاضي عن المحبوس بعد  
مدة فأخبر بالاعسار أخذ  
منه كفيلاً بنفسه وخلاه إن  
كان صاحب الدين غائباً \*  
ولوليت على رجل دين وله  
ورثة صغار وكبار  
لا يطأقه من الحبس قبل  
الاستيثاق بكفيل للصغار  
\* وقال الخصاف يثبت  
الافلاس بقول الشهود وهو  
فقير لا تعلم له مالا ولا عرض  
يخرج به عن النقر \* وعن  
الصغار يشهدون أنه من دلس  
معدوم لا تعلم له مالا سوى  
كسوته وثياب ليله  
واختبرناه سراوعلنا فإن لم

يخبر أحد عن حاله لكن ادعى المدون الاعسار والدائن اليسار قال في التجرد لا يصدق في كل دين له  
بدل كمن أقرض أو حصل بعقد أو التزام كصداق وكذالة وفي جامع الصدور لا يصدق في المهر المجمل ويستدق في المؤجل وعليه الفتوى

مسألة

وفي الاصل لا يصدق في الصداق ، بالفصل بين مؤجله ومجمله وفي الاقضية وكذا يصدق في نفقات الاقارب والزوجات وأرث الجنائيات \* رب الدين اذا ادعى انه لا مال بعد ما برهن على الافلاس يحلف عند الامام وللحبوس مال في البلد آخر ( ٢٣٧ ) يطلقه بكفيل وان علم القاضي عسرته

لكن له مال على آخر يتقاضى غريمه فان حبس غريمه الموسر لا يحبس \* أطلق القاضي الحبوس لافلاسه ثم ادعى عليه آخر مالا وادعى انه موسر لا يحبس حتى يعلم غناه

( نوع في الملازمة )

اذا خرج الحبوس بدورمه المدعى أبنه دار ولا يفارقه ولا يلزمه في موضع معين لانه حبس ولا يمنع من الدخول في بيته للغائط أو أوغداً الا اذا أعطاه الدائن وأعد له مكاناً للغائط وان كان عمل المديون السعي ولا يمنعهم من ذلك لازمه الا اذا أعطاه نفقته ونفقة عياله فله اذا منعه من السعي وله أن يلزمه بنفسه أو عياله أو أجيره أو غلامه أو نائبه فلو أبي المديون ملازمة الغلام وقال اجلس مع الدائن له ذلك وليس للطالب أن يحبس في الشمس أو على الثلج أو مكان يتضرر به فلو طلب المطلوب الحبس والطالب الملازمة لازمه وملازمة المرأة أن تلزمها امرأه فان لم يوجد لها هي حبسها في بيت مع امرأه وجلس هو على الباب أو المرأة في بيت نفسها وهو على الباب وليس له غير ذلك وعن محمد المرأة يلزمها الرجال بالنهار في موضع

مسألة الدار واذا اقتسم رجلان دارين وأخذ أحدهما داراً والآخر داراً ثم ادعى أحدهما غلطاً وجاماً بالبينة ان له كذا كذا داراً في الدار التي في يد صاحبه فضلا في قسمه فانه يقضى له بتلك الأذرع ولا تعدا القسمة وليس هذا كالدار الواحدة في قول أبي يوسف ومحمد رجعهما الله تعالى وأما على قياس قول أبي حنيفة رجعه الله تعالى فالدعوى فاسدة سواء كانت الدعوى في دار واحدة أو في دارين ومعنى هذه المسألة أن أحد المتقاسمين ادعى على صاحبه أنه شرط له كذا وكذا داراً من نصيبه في القسمة وانما كانت القسمة فاسدة لان الذي شرط زيادة أذرع من نصيبه لصاحبه صار بائناً لذلك من صاحبه ( ١ ) وبيع كذا أذرع من الدار لا يجوز وعند أبي حنيفة رجعه الله تعالى فكذا في القسمة فاذا ثبت فساد الدعوى يجب إعادة القسمة رفعا للفساد وعندهما يبيع كذا أذرع جاز فقبول القسمة ثم انهم ما فرقوا بين الدارين وبين الدار الواحدة فقالوا في الدارين لاتعدا القسمة وفي الدار الواحدة تعدا القسمة فكان يجب أن لاتعدا القسمة في الدار الواحدة أيضا ويقضى للمدعى بذلك القدر من نصيب المدعى عليه كافي الدارين لان الاعادة لنفي الضرر عن المدعى كمالا يتفرق نصيبه ولا وجه اليه لانه ادعى عشرة أذرع بعينه فلا ضرر عليه متى قضى له بذلك لانه هكذا استحق بأصل القسمة وان ادعى عشرة أذرع شائعة فكذلك لانه لما شرط لنفسه عشرة أذرع في نصيب صاحبه شائعة مع علمه انه ربما يتفرق نصيبه متى قسم مرة أخرى صار راضيا بالتفرق وانما أوجب الاعادة في الدار الواحدة لان المسألة محمولة على أنه ادعى أن صاحبه شرط له عشرة أذرع من نصيبه وقال لأدري كيف شرط لي عشرة بعينها متصلة بنصيب أو شائعة في جميع نصيب صاحبي وشهد الشهود له بعشرة مطلقة ومتى كانت الحالة هذه لا يثبت الرضا من المدعى بالتفرق لانه على تقدير أن يكون المشروط له عشرة أذرع بعينها متصلة بنصيبه لا يكون راضيا بالتفرق وعلى تقدير أن تكون عشرة أذرع شائعة يكون راضيا بالتفرق فاذا لم يعلم القاضي كيف كان الشرط بيني القضاء على ما هو المستحق لكل واحد منهما في الدار الواحدة بالقسمة وهو أن يكون نصيب كل منهما ما يجتمع في مكان واحد بخلاف الدارين فان في الدارين وان حملنا المسألة على أن المدعى قال لأدري كيف شرط لي العشرة لاتعدا القسمة لان إعادة القسمة في الدارين لا يزل ما كان يلحقه من زيادة ضرر وان كان شرط لنفسه عشرة أذرع من مكان بعينه متصل بداره لانه ربما لا يقع له في القسمة الثانية عشرة أذرع متصلة بداره فلا تقيد به إعادة القسمة فيقضى له بعشرة أذرع شائعة كما شهد به الشهود كذا في المحيط \* واذا اقتسم الرجلان عشرة أبواب وأخذ أحدهما أربعة وأخذ الآخر ستة فادعى أحدهما الأربعة ثوباً بعينه من الستة أنه أصابه في قسمه وأقام على ذلك بينة فانه يقضى له بذلك سواء أقر بقبض ما ادعى من الزيادة أو لم يقر وان لم يقم بينة ذكر في الكتاب أن صاحبه يستحلف ولم يوجب التحالف وهذا محمول على ما إذا أقر بقبض ما ادعى ثم ادعى أن صاحبه أخذ ذلك منه غلطاً فيكون مدعي الغصب على صاحبه وفي مثل هذا لا يجب التحالف فان ادعى أحدهما الأربعة ثوباً بعينه من الستة أنه أصابه في قسمه وأقام الآخر البينة أنه أصابه في قسمه قضى بينة صاحب الأربعة لانه خارج فيه قال والاشهاد على القسمة لا يمنع دعوى الزيادة على صاحبه بخلاف الاشهاد على الاستيفاء كذا في الذخيرة \* ولو اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما قال رضى الله تعالى عنه هذا الذي ذكره قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وذكر الخصاص قول محمد رجعه الله تعالى مع قولهما وقامما القاضي وغيرهما سواء وقال الطحاوي اذا قسم ما بأجر لا تقبل الشهادة بالاجماع واليه مال بعض المشايخ كذا في الهداية \* شهادة القاسمين مقبولة سواء قسم ما بأجر أو بغير أجر وهو الصحيح

( ١ ) قوله كذا أذرع كذا في جميع النسخ ومثله في نسخ المحيط والاصوب كذا داراً اه معجمه

لا يخاف عليه الفساد ولا يخلون بها وبالليل يلزمها النساء وفي الواقعات له عليها حتى له أن يلزمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان هذا ليس بجرام فان هربت الى خربة اذا كان يأمن على نفسه دخل عليها ويكون بعيداً منها لانه لا ضرورة في هذه الخوة كما قالوا فيمن

هرب بمتاع انسان ودخل داره له أن يدخل عقيه ليأخذ حقه وفي النوازل فقير لا شيء له ولا يجدر من يكفله بنفسه لا يحبس القاضى وخلى بيته وبين الغريم ان شاء لازمه وان شاء ترك (٢٢٨) \* ادعى على آخره ما لا ولم يجلس القاضى أياما لانهم خصمه أياما وان طال نوع في الحجر يخرج

على الفقيه المباحن وهو الذى يعلم الناس الحيل كسقاط الزكاة والشقة والمرأة الرثة حتى تسين من زوجها والمكاري المفلس هو الذى يتقبل الكراء ولاجله والطبيب الجاهل وهو الذى يسقى الناس الدواء ويموت منه المريض وعندهما يصح الحجر على الكل بناء على صحة القضاء بالافلاس فالامام قاس سائر التصرفات على الاعتياد والتسديد والاستيلاء والتزويج في عدم جريان الحجر وعندهما بالحجر بصير كل مرض مرض الموت فالحجر بالفساد باطل عنده جائز عندهما وهو فوعان إيمان في عقلة بان كان سليم القلب لا يمتدنى الى التصرفات والناس في أن يكون مسرفا مضيعا أو أجمعوا على أنه يمنع منه المال حتى يبلغ خساو عشرين فان باع أو اشترى إن فيه نفع أجاز له الحاكم كالصبي إلا أنه يمنع المشتري عن ايفاء الثمن اليه فان لم يبلغ الشارى خمسى القاضى ودفع اليه الثمن برئ وكذا لو دفع الوصى المال اليه وهو يستحق الحجر برئ \* الوصى اذا دفع المال الى الصبي ضمن في ظاهر الرواية وعن الثانى اذا كان للعسردين على غيره أخذ القاضى وقضى به دينه وبين محمد رحمه الله في المحبوس اذا علم ان له مالا في بلد آخر يؤمر الدائن أن يخرج منه من الحبس ويأخذ منه كفيلا على قدر المسافة ثم يأمره أن يخرج ويبيع ماله ويقضى دينه فان أخرجه ولم يخرج الى تلك حبيسه وانما سأل عن حال المحبوس القاضى بعد ما مضت مدة ذكرناها فاجاب أنه موسر

كذافي الجوهر النيرة \* ولو شهد قاسم واحد لا تقبل لان شهادة الواحد غير مقبولة على الغير كذا في الهداية \* ولو شهد قاسم القاضى على القسمة مع غيره جازت شهادته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى قاسم قسم دار بين رجلين وأعطى أحدهما أكثر من الآخر غلطاً وبني أحدهما في نصيبه قال يستقبلون القسمة في وقع بناؤه في قسم غيره رفع بناءه ولا يرجعان على القاسم بقيمة البناء ولكنهما يرجعان عليه بالاجر الذى أخذه كذا في الظهيرية \* رجلان اقتسما أقرحة فاصاب أحدهما قراحان والآخر أربعة أقرحة ثم ادعى صاحب القراحين أحد الأقرحة التى في يد صاحبه وأقام البينة أنه أصابه بالقسمة فانه يقضى له وكذا هذا في الاثواب وان تكن له بيعة كان له أن يستخلف الذى في يده وان أقام كل واحد منهما البينة أن ذلك أصابه في القسمة فانه يقضى بيعة الخارج كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اختلفا في حد بان كانت حائله بين النصيبين فقال كل واحد منهما ما هذا نصيبى أدخل الى الجانب الآخر وأقاما البينة قضى لكل واحد منهما ما بالحد الذى في يد صاحبه لانه خارج عما في يد صاحبه فان لم يقر بيعة تحت الفلوا يجعل ما في يد كل واحد له ويبقى الموضع مشتركاً فان أراد أحدهما القسمة بعد التحالف فليس له ذلك واذا طلب أحدهما انقض القسمة تنقض ولا تنفسخ الا بالقضاء كافي البيع كذا في محيط السرخسى \* وفي المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى دار بين رجلين قسمها القاضى بينهما فقال أحدهما لصاحبه الذى في يدي هو الذى أصابك والذى في يدي لى وقال الآخر لابل الذى في يدي هو الذى أصابنى قال لكل واحد منهما ما في يده ولا يصدق على صاحبه كذا في الذخيرة \* رجل مات وترك دارا وبنين فاقسما الدار وأخذ كل واحد منهما النصف وأشهد على القسمة والقبض والوفاء ثم ادعى أحدهما بانه في يد صاحبه لم يصدق على ذلك إلا أن يقر به صاحبه من قبل أنه قد شهد على الوفاء يعنى قد أقر باستيفاء كمال حقه فبذلك هو مناقض فيما يدعيه من يد صاحبه فلا تقبل بيئته على ذلك ولكن ان أقر به صاحبه فاققراره ملزم اياه والمناقض اذا صدقه خصمه فيما يدعيه يثبت الاستحقاق له ولو لم يكن أشهد على الوفاء ولم يسمع منه اقرار بالقسمة حتى قال اقتسما فاصابني هذه الناحية وهذا البيت والبيت في يد صاحبه وقال شريك بل أصابني البيت وما في يدي كله فالى أسأل المدعى عن البيت كان في يد شريك قبل القسمة فلم يدفعه اليه أو غضب منه بعد القسمة فان قال كان في يدي بعد القسمة فغصبي أو أعرته أو أجرته لم أنقض القسمة وان قال كان في يد صاحبي قبل القسمة فلم يسمع اليه فالحاوترا اذا ولو ادعى غلطاً في الذرع فقال أصابني ألف وأصابك ألف فصار في يدك ألف ومائة وفي يدي تسعمائة وقال ادخر أصابك ألف وأصابني ألف وقبضتها ولم أزد فالقول قول الذى يدعى قبله الغلط مع عينه وان قال أصابني ألف ومائة وأصابك ألف ومائة وقال الاخر بل أصابك ألف فقبضتها فقبضتها فافغصبتني الم أنقض القسمة وأحلف المدعى قبله الفضل ولو اقتسما مائة شاة فصار في يد أحدهما ستون وفي يد الآخر أربعون فقال الذى في يده الأربعون أصاب كل واحد منا خمسون وتنا بضا ثم غصبتني عشرا با عيانها وغلطت بالغصب ففى لا تعرف وبمحمد الاخر الغصب وقال بل أصابني ستون ولك أربعون فالقول قوله مع عينه فلو قال الاول أصابني خمسون فدفعته الى أربعين وبقي في يدك عشرة لم تدفعها الى وقال الاخر أصابني ستون وأصابك أربعون فتناوترا اذا ولو شهد عليه بالوفاء قبل هذه المقالة كان القول قول الذى في يده ستون ولا عين عليه فان ادعى الغصب بعد القبض أحلف المنكر عليه وان لم يشهد بالوفاء فقال الذى في يده الأربعون كانت غنم والذى مائة شاة فاصابني خمسون وأصابك خمسون وتنا بضا ثم غصبتني عشرا وهى هذه وقال الذى في يده ستون بل كانت غنم والذى مائة وعشرين فاصابني

ستون

أن يخرج

و يبيع ماله ويقضى دينه فان أخرجه ولم يخرج الى تلك حبيسه وانما سأل عن حال المحبوس القاضى بعد ما مضت مدة ذكرناها فاجاب أنه موسر



أبداً الحبس وان أخبر بأعساره خلاه قال الامام الخواري طلب المحبوس عين الطالب انه لا يعرف انه مقدم يحلفه فان نكل أطلقه وان حلف أبداً حبسه \* سلط العدل على بيع المرهون وامتنع ان مشروطاً في عقد الرهن بجبر الراهن على (٢٢٩) البيع وان امتنع باع القاضي اجماعاً وان لم يكن مشروطاً في العقد اختلفوا قال الصدر يجبر في الصحيح وفي ظاهر الرواية لا وكذا الوكيل بالخصومة امتنع عن الخصومة بعد غيبة الموكل هل يجبر على هذا وفي الزيادات المطلوب اذا أراد دخول بيته فاما أن يأذن بالدخول معه في بيته أو يجلس هو معه على باب داره لانه لو تركه يدخل الدار ربما يهرب من جانب آخر فنفوت الملازمة ويجوز الحبس في المسجد لغير الصلاة كالملازمة الغريم وقال القاضي رحمه الله المذهب عندنا أنه لا يلزمه في المسجد لانه بنى لذكر الله تعالى وبه يفتي \* هشام سألت محمداً عن أخرج من السجن عن قنليس قال يلزمه لانه لا علم لتابعه لعله أخفى ماله فيخرجه الملازمة ذكر الملازمة وأراد به الحبس بدليل التفاريغ قال قلت له فان كانت الملازمة تنصر بالعمال لكونه ممن يكتب بالسعي في الطرقات قال أمر صاحب الدين أن يوكل غلاماً ليه يكون معه ولا يمنع عن طلب ما يقوته وعياله يومه وان شأته كما انما لم لا يزمه على قدر ذلك قال قلت له ان كان عاملاً يعمل سده قال ان كان عاملاً يقدر أن يعمل به بحيث يلزمه لازمه وان عاملاً لا يقدر على الطلب خرج وطلب وان في ملازمته ذهاب قوته وعياله يكافئه أن يقيم كفيلاً بنفسه ثم يحل سبيله \* وعنه للطالب ملازمة الغريم بلا أمر القاضي وان كان مقرراً بحقه مسائل شتى وفيه العدوى والتكفيل وولاية القاضي والحظر والاباحة

### الباب الثاني عشر في المهايأة

ويجب أن يعلم بأن المهايأة قسمة المنافع وانما جائز في الاعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها واجبة اذا طلبها بعض الشركاء ولم يطلب الشريك الآخر قسمة الاصل وانما قد تكون بالزمان وقد تكون بالمكان كذا في الذخيرة \* ولو طلب أحد الشركاء القسمة والاخر المهايأة يقسم القاضي كذا في الكافي \* تكلم العلماء في كيفية جوازها بعضهم قالوا ان جرت المهايأة في الجنس الواحد من الاعيان المتفاوتة تغاوتاً يسيراً كافي الثياب والارضى تعتبر افراناً من وجه مبادلة من وجه حتى لا ينفرد أحدهما بهذه المهايأة فاذا طلبها أحدهما لم يطلب الآخر قسمة الاصل أجبر الآخر عليها وان جرت في الجنس المختلف كالدار والعبيد تعتبر مبادلة من كل وجه حتى لا يجوز من غير رضاها وهو الاصح لان العارية ما كان بغير عوض وهذا بعوض لان كل واحد منهما ما يترك من المنفعة من نصيبه على صاحبه في نوبة صاحبه انما يترك بشرط أن يترك صاحبه نصيبه عليه في نوبته كذا في الذخيرة \* ولا يطل التأييد بموت أحدهما ولا يجوزهما لانه لو انتقض لانتقض لانتقض الحاكم ولا فائدة في النقض ثم الاستئناف كذا في الهداية \* ولهـ ما أن يقسم العين ويطلب المهايأة اذا بدا لهما أو لاحدهما وذكر محمد رحمه الله تعالى في باب المهايأة في الحيوان ولكل واحد منهما نقض المهايأة بعذر أو بغير عذر قال شيخ الاسلام هذا هو ظاهر الرواية وانما يكون لاحدهما النقض بعذر أو بغير عذر على ظاهر الرواية اذا حصلت المهايأة بتراضيهما أما اذا حصلت بحكم الحاكم ليس لاحدهما أن ينقض ما لم يصطلح على النقض فاما اذا حصلت بتراضيهما لو نقضها لا يحتاج الى إعادة مثلها ثانياً وانما يحتاج الى ما هو أعدل من هذه القسمة وهي القسمة بقضاء القاضي وليس لواحد منهما أن يحدث في منزلة بناء أو ينقضه أو يفتح باباً كذا في الذخيرة \* دارين رجلين فيهما منازل تهايا على أن يسكن كل واحد منهما منزلاً معلوماً أو معلوماً أو سقلاً أو بواجره فهو جائز وان تهايا في الدار من حيث الزمان بان تهايا على أن يسكن أحدهما هذه الدار سنة وهذا سنة أو بواجره هذا سنة وهذا سنة فالتأيد في السكنى جائز اذا فعل بتراضيهما أو اذا تهايا على أن يؤجرها هذا سنة وهذا سنة اختلفوا فيه

(١) قوله واذا حلف بعين الخ تراجع عبارة المبسوط وعبرة محيط السرخسي أوضح ونصها ولو قال أحدهما كانت غنم أبينا مائة فأصابني نخسون فغصبت مني عشرة وهي هذه وقال صاحبه وفي يده ستون بل كانت مائة وعشرين وأنت أيضاً أخذت ستين ولم يشهد عليه بالايفاء برّد صاحب الستين عشرة ويشتركان فيها لان صاحب الستين لما أقر بزيادة عشرين على المائة وأنه قبض عشرة فقد أقر ان عشرة منها كانت مشتركة الا أنه ادعى خلوصها لنفسه بوصول مثلها الى صاحبه وصاحبه يشكره قبل اقراره على نفسه لا على صاحبه فان كانت العشرة قاعة بعينها فهي بينهم - مانصفان وان كانت مجهولة ردت الستون والاربعون واستقبل القسمة لانه لا يمكن معرفة نصيب كل واحد من تلك العشرة وعلناه قد اراد به كل واحد من أصل المال فيجب اعتباره اهـ بالحرف نقله المصنف عن عنه

ملازمته ذهاب قوته وعياله يكافئه أن يقيم كفيلاً بنفسه ثم يحل سبيله \* وعنه للطالب ملازمة الغريم بلا أمر القاضي وان كان مقرراً بحقه مسائل شتى وفيه العدوى والتكفيل وولاية القاضي والحظر والاباحة

يعتبه إن قريبا كان يحجب خصمه ويبيت في منزله وإن بعيدا يكنه احضار المينة واقامته على وفق دعواه فان فعل أحضر ويكفي المستور ثم يعيد عليه المينة لو (٢٣٠) أنكروا قيل يحلفه فان حلف أشخصه وإن نكل لا \* قالت زوجي يريد الغيبة ويتركني بلا نفقة

قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده الظاهر انه يجوز اذا استوت الغلتان فيهما وان فضلت في نوبة أحدهما  
يشتركان في الفضل وعليه الفتوى وكذا التباين في الدارين على السكنى والغلة بان تهايا على أن يسكن هذا  
هذه الدار وهذا هذه الدار الاخرى أو يواجر هذا هذه الدار وهذا هذه الدار ان فعلا ذلك بتراضيهما جاز وان  
طلب أحدهما أو أبي الآخر ذكر الكرخي أن القاضي لا يجبر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الدار  
الواحدة يجبر وذ كرشمس الأعنة السرخسي الاظهر أن القاضي يجبر على التباين الآن في الدارين اذا  
أغلت ما في يد أحدهما أكثر مما أغلت الاخرى لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وفي الدار الواحدة  
اذا تهايا في الغلة فأغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت في نوبة الاخر يشتركان في الفضل ولو تهايا في  
دارين في مصرين ان فعلا ذلك بتراضيهما جاز ولا يجبر القاضي في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان \* و اذا  
أجر كل واحد منهما الدار التي في يده فأراد أحدهما أن يتقضى المهايأة ويقسم رقبة الدار فله ذلك وهذا  
اذا مضت مدة الاجارة وأما اذا لم تض فليس للآخر تقضى المهايأة صيانة لحق المستأجر كذا في التتارخانية  
\* و اذا تهايا في استخدام عبد على أن يستخدم هذا هذا العبد شهرا أو يستخدم هذا هذا العبد شهرا فالقاضي  
جاز وهذا بخلاف ما لو وقع التباين في العبد الواحد على الاستغلال بأن تهايا على أن يواجره هذا شهرا  
وياً كل غلته ويواجره هذا شهرا آخروياً كل غلته حيث لا يجوز بلا خلاف هكذا في الذخيرة \* ولو تهايا  
في العبدين على خدمتهما سنة جاز ولو تهايا في غلتهما لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما  
يجوز اذا استوت الغلتان كذا في محيط السرخسي \* لو كانت جاريتان مشتركتان بين اثنين فتهايا أن ترضع  
أحدهما ولأحد أحدهما والاخرى ولأخر جاز كذا في التبيين \* رجلان نواضا في بقرة بينهما ما على أن  
تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحب لبنا كان باطلا ولا يحل فضل اللبن لأحدهما وان جعله  
صاحبه في حل لانه هبة المشاع فيما يقسم الآن يكون صاحب الفضل استهلك الفضل فاذا جعله صاحبه  
في حل كان ذلك ابراء من الضمان فيجوز ما حل قيام الفضل يكون هبة أو أبراء عن العين وانه باطل كذا في  
فتاوى ضيخان \* ولو كان نخل وشجر بين شريرين فتهايا على أن يأخذ كل واحد منهما ما طائفة من ثمرها  
لم يجز وكذا لو كان غنم بين اثنين وانفقوا على أن يأخذ كل واحد منهما ما طائفة من ثمرها  
الكافي \* والحيلة في الثمار ونحوها أن يشتري نصيب شريريه ثم يبيع كلها بدينه حتى نوبته أو يتنفع باللبن  
المقدر بطريق القرض في نصيب صاحبه اذ قرض المشاع جائز كذا في التبيين \* وفي الدائيتين والدابة  
الواحدة لا تجوز المهايأة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ركوبا ولا استغلالا وعندهما تجوز في الدائيتين  
ركوبا واستغلالا وفي الدابة الواحدة اذا تهايا استغلالا لا يجوز وان تهايا ركوبا قال الشيخ الامام المعروف  
بخواهر زاده ينبغي أن لا يجوز لا ركوبا ولا استغلالا كذا في فتاوى قاضيان \* و اذا تهايا في الملوكين  
استخداما فبات أحدهما أو باق انتقضت المهايأة ولو استخدم الشهر كله الا ثلاثة أيام نقص الاخر من شهره  
ثلاثة أيام بخلاف ما اذا استخدمه الشهر كله و ثلاثة أيام فانه لا يزال الا ثلاثة أيام ولو باق أحدهما  
الشهر كله واستخدم الاخر الشهر كله فلا ضمان ولا أجر وكان يجب أن يضمن نصف أجر المثل ولو عطب  
أحد الخادمين في خدمة من شرطه هذا الخادم فلا ضمان عليه وكذلك المنزل لو انهدم من سكنى من شرطه  
فلا ضمان وكذلك لو احترق المنزل من نار أو قد هاق به فلا ضمان وكذلك لو ضا فيه فزلق رجل بوضوءه أو وضع  
فيه شئ فعثر به انسان فلا ضمان ولو بنى فيها بناء أو حفرت فيها نمن بقدر ما كان ملك صاحبه حتى انه اذا  
كان ملك صاحبه الثلث ضمن الثلث وعندهما يضمن النصف على كل حال ومن أجهلنا من قال هذا  
الجواب غلط في البناء قال شمس الأئمة الحسولاني فان كان ما قال هو لا محققا يجب أن يكون الجواب في  
المستأجر هكذا اذا بنى فيها بناء فعطب به انسان لا يضمن كذا لو وضع فيه شئ قال رحمه الله تعالى

لا يكفل عند الامام لعدم لزوم النفقة وقال الثاني رحمه الله استحسّن في نفقته شهرار فقاما للناس فعلى هذا لو فعل ل كذا في الديون الموجلة رفقا بالانام لا يعد ذكر في كفاية الفتاوى \* واذا قال المدعى لا بينة لى أو بينتي غائبة عن المصر لا يكفل ولو قال بينتي في المصر أحضرها وطالب أن يأخذ من المدعى عليه كفيلا الى ثلاثة أيام أو الى المجلس الثاني فعل وعن محمد ان الرجل اذا كان معروفا أو اذا كان المثل حقيرا لا يأخذ كفيلا ولم يقص في الظاهر وهذا اذا كان المدعى عليه من المصر ولو غريبا لا يأخذ كفيلا \* وفي المنتقى هشام عن محمد قدّمه الى القاضي وادعى عليه وقال لى بينة وطلب تكفيله الى احضارها قال ان مسافرا بأمره بالملازمة الى قيام القاضي فان أحضرها والاذه لم يكن له عليه سبيل وذكر قبل هذا أنه يكفله يوما (قال قلت) فان كان من أهل البلد وزعم أنه يريد الخروج قال هو على ذلك يلزمه قدر قيام القاضي اذا حلف أنه يريد الخروج يومه (قلت) فلم لا يأخذ منه وكيفا بالخصومة قال انه يقول بس لى وكيل (قلت) فان قال المدعى

للقاضي أنا حيث عن ترشي به فتجعله وكيف لا قال أقبله وأجعله وكيف لا وأجيزا فراره عليه ثم تأقبت الكفالة ثلاثة والرواية أيام وضو هاليس أنه يراجنني الوقت عن الكفالة فان الكفيل الى شهر لا يراجنني مضى شهر بل هو لتوسعة الامر على الكفيل حتى

لا يطالب الكفيل إلا بعد المدة لكن لو عمل الكفيل صح وهذا الكفيل للتوسعة على المدعى حتى يسلم المدعى عليه الحال فيبرأ الكفيل فيعجز  
المدعى عن الاتيان به وهذا قول الفقيه أبي جعفر قال ان تأجيل الكفالة بثلاثة أيام لتأخير (٢٣١) المطالبة لا تأخير الكفالة وما ذكر في

الاصل أنه يصير كفيلا بعد  
الثلاث أراد به أنه يصير كفيلا  
مطابا بعد الثلاثة وغيره من  
المشايع أخذوا بظاهر الكتاب  
وقالوا لا يصير كفيلا في الحال  
حتى لو حضر البينة قبل وجود  
ذلك الوقت يجب أن لا يطالب  
الكفيل في الظاهر كذا في  
مختصر عصام \* ادعى المدعى  
عليه البراءة عن الدين وقال  
لي بينة حاضرة في المصر يؤجل  
ثلاثة أيام ولا يستوفي منه  
للحال لأنه لو وقع الغلط يمكن  
تداركه وأن أجله إلى المجلس  
الثاني جاز أيضا والتقدير  
في الكتاب بالثلاث ليكون  
القضاء يجلسون في كل ثلاثة  
\* أعطى المدعى عليه كفيلا  
فقال المدعى الكفيل غير  
ثقة بحسبه القاضي على  
اعطاء كفيل ثقة والثقة هو  
الذي لا يخفى نفسه ولا يهرب  
من البلدة بان كان له دار  
معروفة وحائوت معروف  
لا يسكن بكرة في بيت يتركه  
ويهرب منه وهذا مما يحفظ  
وانما يأمر القاضي اذا  
طلبه المدعى به أما بلا طلبه  
فلا ذكره ابن سماعة انه اذا  
كان المدعى جاهلا بطلب  
الكفيل يطلب القاضي لا اذا  
كان عالمه ولم يطلب وان  
اذا كان المدعى منقولا وطلب  
المدعى به وبه نفس المدعى  
عليه كفيلا فعلة القاضي  
لان اعتماده لا يحصل لا

والرواية ههنا بخلاف قولهم والرواية ههنا تكون رواية في فصل الاجارة أنه يكون مضمونا عليه كذا  
في المحيط \* ولوما أت أحدهما وعليه دين يباع نصيبه في دينه باع أحدهما ما نصيبه فاسد الا تبطل  
المهاياة ما لم يسلم لانه لا يزول عن ملكه الا بالتسليم كما لو كان الخمار للبائع ولو كان البيع بخيار المشتري تبطل  
المهاياة كذا في محيط السرخسي \* أمة بين رجلين خاف كل واحد منهما صاحبه عليهما فقال أحدهما  
تكون عندك يوما وعندى يوما وقال الآخر بل نضعهما على يدي عدل فأتى أحدهما عنده كل واحد منهما  
يوما ولا أضعهما على يدي عدل فان تشا حافي البداة فالقاضي يسد بأيهما شاء وان شاء أقرع قال شمس  
الأئمة السرخسي الاولى أن يقرع بينهما ما تظنهما القلوبهما ما واليه مال شمس الأئمة الحنفية لو اتى كذا في  
الذخيرة \* عبد وأمة بين رجلين تهمايا فيهما على أن تخدم الأمة أحدهما ويخدم العبد الآخر على أن على  
كل واحد منهما ما طعام الخادم الذي شرط له في المهاياة فاعلم أن ههنا ثلاث مسائل في كل مسألة قياس  
واستحسان (أحدها) اذا سكتا عن ذكر الطعام في القياس يجب طعام الامه والامه عليه ما نصفين  
وفي الاستحسان يجب على كل واحد طعام الخادم الذي شرط له في المهاياة وفي الكسوة ان سكتا عن ذكرها  
تجب كسوة العبد والامة عليهما نصفين قياسا واستحسانا (والثانية) اذا شرط في المهاياة أن يكون على كل  
واحد منهما ما طعام الخادم الذي شرط في المهاياة ولم يقدرا الطعام القياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز  
وفي الكسوة اذا لم يبين المقدار لم يحز قياسا واستحسانا (والثالثة) اذا بينا مقدار من الطعام فالقياس أن  
لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وكذلك في الكسوة اذا شرط شيئا معلوما لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا والمهاياة  
في رعي الدواب جائزة عندنا وكذلك لو تهمايا على أن يستأجر الهمما أجيرا جاز والمهاياة في دار وأرض على أن  
يسكن هذا هذه الدار ويرزع هذا هذه الارض جائزة وكذلك المهاياة في دار وجام والمهاياة في دار ومملوك على  
أن يسكن هذا هذه الدار سنة ويخدم هذا هذا المملوك سنة جائزة وعلى الغلة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى خلافا لهم ما عكس في المحيط \* ولو اختلفا في التمايؤ من حيث الزمان والمكان في محل يحتلها بأمرهما  
القاضي بأن يتفقا على شيء فان اختاراه من حيث الزمان يقرع في البداة بينهما كذا في التبيين \* أمثال  
أحدهما أفضل خدمة فتهايا على أن يستخدم أحدهما الفاضلة سنة والآخر الاخرى سنتين جاز ولو تهمايا  
في أمتين فعلمت أحدهما بمن هي عنده بطلت المهاياة وتستأنف في الاخرى كذا في محيط السرخسي

\* والله أعلم

### الباب الثالث عشر في المتفرقات

ويجوز للقاضي أن يأخذ على القسمة أجر ولكن المستحب أن لا يأخذ كذا في الظهيرية \* وينبغي للقاضي  
أن ينصب قاسما يرزق من بيت المال ليقيم بين الناس بلا أجر بل هو الأفضل فان لم يفعل نصب قاسما يقسم  
بأجر على المتقاسمين ويقدر بأجر مثله كيلا يتحكم بالزيادة عليهم ويجب أن يكون عدلا عالما بالقسمة أمين ولا  
يجبر القاضي الناس على أن يستأجروا قاسما واحدا كذا في الكافي \* أجرة القسام اذا استأجره الشركاء  
للقسمة فيما بينهم على عدد الرؤس لاعلى مقادير الانصاء وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى على مقادير  
الانصاء ويستوى في ذلك قاسم القاضي وغيره وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما أجرة الكيال  
والوزان في القسمة فقد قال بعض مشايخنا على هذا الاختلاف والاصح أن قوله فيما كقولهما واذا  
طلب أحد الشريكين القسمة وأبى الآخر فأمر القاضي قاسمه ليقسم بينهما ما روى الحسن عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى أن الأجرة على الطالب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الأجرة عليهما كذا في الظهيرية \* ولو  
اصططوا فاقسموا اجازالا اذا كان بينهم صغير فينشد يحتاج الى أمر القاضي ولا يترك القسام يشتركون

هم ما فان أباه المدعى عليه أمر القاضي المدعى بما لزمه المدعى عليه والمدعى وان المدعى عقارا لا يطالب بالكفالة بالمدعى واذا طلب بمجرد  
الدعوى من المدعى عليه وكيل بالخصام أجابه القاضي اليه فان سمع به نفس المدعى عليه فذلك والا لا يجبره القاضي وكذا لو طلب المدعى عليه

من القاضي أن يسأله عن سبب الدعوى أى من أى وجه يدعى هذا وجب السؤال فإن أبى المدعى أن يخبره لا يجبره وعن الثانى اشترى من رجل عبدا وتقا بضا فزعم المشتري أن (٢٣٢) رجلا يدعى هذا العبد وطلب من القاضي أن يأخذ من البائع كفيلا أنه ان استحق المبيع

يرجع بالنظر على الكفيل  
فى القياس وهو قول الامام  
رحمه الله لا يجيبه لعدم  
أدراك المدرك واستحسن  
الامام الثانى وقال يجيبه  
القاضى الى طلب التكفيل  
وان أدركه شئ طالب  
الكفيل \* وفى الخزنة ادعى  
عليه جارية في يده فأنكر  
فقال المدعى سله هل  
أخذها منى يجيبه القاضى  
ويسأله فان اعترف أنه  
أخذها منه أمره بالرد ثم  
بالاثبات أنه له \* ادعى عليه  
مضاربة أو عارية أو ودعة  
أو اجارة فقال مرابان  
دعوى بتوجيه دافى  
نست فطلب المدعى من  
القاضى ان يسأله هل دفع  
اليك هذا فسأله وأجاب  
بالجواب الاول لا يجبره على  
اليمين فان برهن المدعى  
على ذلك لا يلزمه شئ مالم  
يدع عليه سبب الضمان  
وينتبه بالينة فامالوا أنكر  
الضمان أصلا لضعفه اذا  
أثبت المدعى لان الموعد  
يضمن بالحدود كذا فى العتاي  
\* ادعى المحبوس انه أعسر  
بعد الطالب اليسار فاقول  
للتالب فان شهدا بعباسه  
يقبل ويحلى وليس هذه  
شهادة على النقي \* وذكر الامام  
السرخسي ادعى رجل فى  
محضر اقرار رجل عال من  
غير بيان السبب لا يقبل  
المحضر عند عامة العلماء لان

كذا فى الكافي \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أجزأ قسم الدور والارضين على عدد الرؤس وقال على قدر  
الانصبا وصورة دار بين ثلاثة نفر لا حدهم نصفها ولا ثلثها ولا آخر سدسها قالوا وهذا اذا طلبوا من  
القاضى القسمة بينهم فقسم بينهم قاسم القاضى فأما اذا استأجر وارحلا بأنفسهم فان الاجرة عليهم على  
السوية وهل يرجع صاحب القليل على صاحب الكثير بالزيادة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع وقال  
يرجع وكذلك اذا وكلوا رجلا ليستأجر رجلا يقسم بينهم فاستأجر الوكيل فان الاجرة على الوكيل واختلقوا  
فى الرجوع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يرجع عليهم بالاجرة على السواء وقال لا يرجع على كل واحد منهم  
بقدر الملك كذا فى المحيط \* واذا استأجر وارحلا لكيل طعام مشترك أو ذرع ثوب مشترك بينهم ان كان  
الاستئجار للقسمة فهو على الخلاف الذى بينا وان كان الاستئجار على نفس الكيل والذرع ليصير المكيل  
أو الثوب معلوم القدر فالاجرة على قدر الانصبا وفى المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى فى أكرار حنطة  
بين رجلين فأجر الكيل على مقادير الانصبا وأجر الحساب على الرؤس قال ما كان من عمل فهو على الانصبا  
وما كان من حساب فهو على الرؤس فى قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وفى قوله ما على الانصبا  
كذا فى الذخيرة \* ذكر هشام عن محمد رحمه الله تعالى أرض بين رجلين بنى فيها أحدهما فقال الآخر ارفع  
عنما بناءه فانه يقسم الارض بينهما ما وقع من البناء فى نصيب الذى لم يبن فله أن يرفعه أو يرضيه بأداء  
القيمة لانه لو رفع يطل حق الباني فى الكل ولو قسم لا يطل فى القدر الذى بنى فى ملكه فكانت القسمة أولى  
كذا فى محيط السرخسي \* واذا طلب أحد الشركاء القسمة وأبى الباقيون فاستأجر الطالب قساما كان  
الاجر عليه خاصة فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يكون على الكل كذا فى فتاوى  
قاضيان \* وذكر شيخ الاسلام فى شرح كتاب القسمة أحد الشرىكين اذا بنى فى أرض مشتركة بغير إذن  
شريكه فله شريكه أن ينقض بناءه وفيه أيضا عبدا بين رجلين غاب أحد الرجلين فجاء أجنبى الى الشريك  
الحاضر وقال قاسمى هذين العبدان على فلان الغائب فانه يستحسن قسمتي فقامه الحاضر وأخذ الحاضر  
عبدا واحدا والاجنبى عبدا ثم قدم الغائب وأجاز القسمة ثم مات العبد فى يدا الاجنبى فالقسمة جائزة  
وقبض الاجنبى له جائز ولا ضمان عليه فيه وان مات قبل الاجازة طلت القسمة والغائب نصف العبد الباقي  
وهو بالخيار فى تضمين حصته من العبد الملت ان شاء ضمن الذى مات فى يده وان شاء ضمن شريكه وأيهما  
ضمن لا يرجع على الآخر بما ضمن كذا فى المحيط \* لو وقعت شجرة فى نصيب أحدهما أعصاهما متدلية فى  
نصيب الآخر لا يجبره على قطعها لانه استحق الشجرة بأعصاهما وعليه الفتوى كذا فى خزنة المفتين \* وقع  
لأحدهما فى قسمة بناء ولأخرى جنبه ساحة فأراد صاحبها بناء بيت فى ساحته وهو سدا للريح والشمس على  
صاحب البناء فله ذلك فى ظاهر الرواية وليس له منعه وعليه الفتوى وقال نصير والصفار رحمه الله تعالى له  
منعه كذا فى الفتاوى الصغرى \* ثلاثة نفر ورثوا دارا عن أبيهم واقتسموها ثلثا واثنا عشر فباعوا من رجل  
غيره اشترى من أحدهم قسمة وقبضه ثم جاء أحد الباقيين وقال أنا لا أقسم واشترى هذا المشتري منه الثلث  
شاعنا من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال قد اقتسمناها وأقام الينة على ذلك وصدقه البائع الاول  
وكذبه البائع الثانى وقال المشتري لأدري أقسمت أم لا فالقسمة جائزة لان القسمة ثبتت بحجة قامت من  
الخصم والقسمة بعد تمامها لا تطل بوجود بعض الشركاء فظهر أن الاول باع نصيب نفسه خاصة بخلاف  
بيعه وأما الثانى فباع ثلث الدار شاعنا ثلث ذلك من قسمة وثلثا ذلك من نصيب غيره فنفذ بيعه فى نصيب  
نفسه خاصة بخلاف بيعه وبخيار المشتري فيه ان شاء أخذ ثلث قسمة بثلث الثمن وان شاء ترك لتفرق الصفقة  
كذا فى فتاوى قاضيان \* اذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بالراضى على فرائض الله تعالى وأقرروا  
لكل واحد منهم نصيبه ثم أرادوا أن يطلوا القسمة بالراضى ويجعلوا الدور والارضى مشتركة مشاعا كما

المال لو كان واجبا بين السبب فلما أعرض عنه ومال الى دعوى الاقرار علم كذبه فى دعواه \* وفى المحيط ادعى مالا  
معلوما وقال مرأى زوى چندين مالى بايد بسبب حسابى كه درميان ماو بود لا يصح الدعوى بهذا السبب \* وفى الدعوى واليقات ادعى

على غير ما لا معلوم ادنا لا بما سبب صحيح وذكر فيه وأقر المدعى عليه أن ادنا عليه بسبب أنه اشترى منه كذا دهنان من السهم وقبضه وبين  
وأصافه شراء صحيحا فاقى بعضهم أن المحضر فاسد من وجهين الاول أن ادنا دعوى الاقرار (٢٣٣) ليس بدعوى حق لان حق المدعى المال

لا الاقرار فدعواه دعوى  
ما ليس بحق والثاني أنه بان  
وجه الكذب في هذا  
الدعوى لكون الاقرار  
غير موجب للمال انما  
الموجب هو المبيعة أو  
الاقرار فلو كان بابتسابه  
لادعاء فلما مال الى الاقرار  
علم كذبه وقال بعضهم انه  
صحيح لان عدم الصحة انما هو  
على تقدير الدعوى بناء على  
الاقرار بان يقول لى عليك  
ألف أو هذا العين لى لانك  
أقرت وهنا وقع الدعوى  
مطلقا لكنه مع دعوى المال  
ادعى اقراره أيضا \* قال  
مشايخنا لو قال مر ابتهزار  
دينا راست كه تو اقرار كرده  
لا يسمع ولو قال مر ابتهزار  
دينا راست وتو نیز اقرار كرده  
يسمع ودعوى ظهر  
الكذب في هذا ممنوع وقوله  
لم يدع السبب قلنا نعم لكن  
لما ذكرت بل لانه لم يجز  
يشهد على السبب ووجد  
شاهد على الاقرار اذا قال  
المدعى لى بينة وطلب عين  
خصمه لا يستحلله القاضي  
لانه يريد أن يقيم عليه البينة  
بعد الحلف ويريد أن يفحصه  
وقد أمرنا بالستر وقال له أن  
يحلفه قال الامام الحلواني ان  
شاء القاضي مال الى قوله وان  
شاء مال الى قولهما كما قالوا في  
التوكيد بل بالارض الخضم  
ياخذ بأي القولين شاء \* قال  
في المحيط قولهم اذا كان

كانت فلهم ذلك كذا في التتارخانية \* قال واذا كانت الدار بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من بيت منها  
كان لشريكه أن يطل البيع وكذلك لو باع بيتا منها لا يجوز الا باجارة الشريك فان أجاز شريكه جاز والبيت  
لشريكه والباقي بينهما وان لم يجز بطل البيع وكذلك لو باع ذراعان من الارض أو مكانا معلوما ولو كانت  
ثياب بين رجلين أو غنم أو ما أشبه ذلك مما يقسم فباع أحدهما حصته من شاة أو ثوب فانه يجوز وليس  
لشريكه أن يطله في رواية محمد بن درجته الله تعالى وفي رواية الحسن بن زياد هذا والمسئلة الاولى سواء فلا يجوز  
الا باجارة شريكه وبه أخذ الطحاوي (قال) ومن كان بينه وبين رجل دار فأقر بيت من الرجل وأنكر ذلك  
صاحبه فان هذا الاقرار موقوف غير متعلق بالعين لحق الاخر فيجوز على القسمة فان وقع البيت في نصيب  
المقر يدفع اليه وان وقع في نصيب الاخر فانه يقسم ما أصاب المقر بينه وبين المقر له يضرب المقر له بذرع  
البيت ويضرب المقر بنصف ذرع الدار بعد ذرع البيت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحما الله تعالى  
وفي قول محمد بن درجته الله تعالى يضرب المقر كما قالوا يضرب المقر له بنصف ذرع البيت لا بجميعة وبيان ذلك  
أن يجعل جميع ذرع الدار مائة مع البيت وذرع البيت عشرة فان الدار تقسم بينهما نصفين ثم ما أصاب  
المقر يجعل على خمسة وخمسين سهم ما يضرب المقر له بعشرة وذلك جميع ذرع البيت ويضرب المقر بخمسة  
وأربعين سهم ما وذرع البيت الباقي بعد ذرع البيت فاجعل كل خمسة سهم ما فاصبر ما أصابه على أحد عشر  
سهم ما سهمان للمقر له وتسعة أسهم للمقر وفي قول محمد بن درجته الله تعالى يقسم على عشرة أسهم لان المقر له يضرب  
بخمسة أذرع عنده هذا اذا كان الاقرار بشئ يحتمل القسمة كالدار ونحوها فان كان في شئ لا يحتمل  
القسمة كالحمام أقر أحدهما ببيت منه بعينه لرجل وأنكر شريكه فانه يلزمه نصف قيمة ذلك وكذلك لو أقر  
بجذع في الدار كذا في شرح الطحاوي \* واذا كان بين رجلين شئ من المكمل أو الموزون وهو في يدهما  
واقسماه فالذي ليس في يده لم يقبض نصيبه حتى هلك نصيبه فالذي هلك به لك عليهما والذي بقي فهو بينهما  
الاصل في هذه المسئلة وأجناهم أن في قسمة المكمل أو الموزون اذا هلك نصيب أحدهما قبل القبض  
تنتقض القسمة ويعود الامر الى ما كان قبل القسمة ولو كان الهالك نصيب من كان المكمل أو الموزون  
في يده دون نصيب الاخر لا تنتقض القسمة وعن هذا الاصل قلنا ان الدهقان اذا قال للكار قسمة الغلة  
واعزل نصيبى من نصيبك ففعل ثم هلك نصيب أحدهما قبل أن يقبض الدهقان نصيبه ان هلك نصيب  
الدهقان فالقسمة تنتقض ويرجع الدهقان على الكار بنصف ما قبض لان نصيب الدهقان هلك قبل قبضه  
وان هلك نصيب الكار لا تنتقض القسمة كذا في الذخيرة \* وان قسم الصبرة وأقر نصيب الدهقان وجل  
نصيب نفسه الى بيته أو لا فلما رجع اذا قد هلك ما أقر له الدهقان كان الهالك على صاحبه كذا في فتاوى  
قاضخان \* اذا مات الرجل وترك ورثة وأوصى بثالث ماله للمساكين فمقسم القاضي وعزل الثالث  
للمساكين والثلاثين للورثة فلم يعط أحدا منهم شيئا حتى ضاع الثلث أو الثلثان كان ماضع عليهم جميعا  
وتعاد القسمة وبمثل القاضي لو أعطى الثلث للمساكين وضاع الثلثان والورثة غيب أو واحد منهم غائب  
أو صغير فالثلثان نصيبان من مال الورثة رجلان بينهما طعام أمرا أحدهما صاحبه بالقسمة ودفع اليه  
جوا القاف قال كل حصتي من الطعام فيه ففعل فهو جائز وهذا قبض وكذلك لو قال أعزنى جوا القاف هذا  
وكل حصتي لى فيه وان قال أعزنى جوا القاف من عندك ولم يقل هذا وكل لى فيه ففعل فهذا ليس بقبض  
لحصته كذا في الذخيرة \* وان حضر جماعة والتسوا من الحكم أن يقسم التركة بينهم وأدعوا بأنها  
ميراث لم يقسمها حتى يقيموا البينة على موته وعدد دورته فان شهد الشهود بالموت وقالوا انه لا وارث لبيت  
غير هؤلاء لم يقبل شهادتهم في القياس وفي الاستحسان تقبل وان قالوا لا علم له وارثا غير هؤلاء قبلت شهادتهم  
قياسا واستحسانا وان قالوا لا علم له وارثا غير هؤلاء في هذا المصنف كذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(٣٠ - فتاوى خامس) الرجل مر ايضا لا يحضر مجلس القاضي قبل حمله ان لا يمكنه الحضور بنفسه وان كان يمكنه بالركوب والحمل على  
الشي من غير أن يزداد مرضه وهذا القول أرفق وأصح (نوع في ولاية القاضي) له ولاية اقراض اللقطة من الملتقط وولاية اقراض

مال الغائب وله أن يبيع منقوله إذا خاف عليه التلف إذا لم يعلم مكان الغائب فلو علم مكانه بعثه إليه لانه يمكنه حفظ العين والمالية دل هذا أنه يملك بعث مال الغائب إليه (٢٣٤) إذا خاف التلف وله أن ينصب وصي في جميع غلات المنفقود طلب الوارث ذلك

وعندهما لا تقبل فاذا قبلت شهادتهم على الاختلاف الذي ذكرنا تقسم التركة بينهم على فرائض الله تعالى يستوى فيها من يجب بغيره لظاهر ومن لا يجب بالزوج والزوج فانه يعطى لهما أكثر النصيبين للزوج النصف وللزوجة الربع فان شهدوا بالموت وسكنوا عما سواه لم يقسمها عروضا كانت التركة أو عقارا وان كان من يجب بغيره كالعم والجد والأخوة والأخوات لا يقسمها بينهم عروضا كانت التركة أو عقارا وان كان من لا يجب كالاب والام والولد قسمها بينهم على فرائض الله تعالى إلا أن الزوج والزوجة يعطى أقل النصيبين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأكثر النصيبين في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعطى للزوج الربع وللزوجة ربع الثمن وفي رواية للزوج النصف وللزوجة ربع التسع كذا في النبايع \* رجل مات عن امرأة وابنتين والمرأة تدعى أنها حامل قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل تعرض على امرأته هي ثقة أو امرأتين حتى تمس جنينها فان لم تقف على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث وان وقفت على شيء من علامات الحمل ان تربصوا حتى تلد فانه لا يقسم وكذا لو مات الرجل وترك امرأة حاملا وبنافان القاضي لا يقسم الميراث حتى تلد فان كان الوارث أكثر من واحد ولم ينتظروا الولادة ان كانت الولادة بعدة يقسم وان كانت قرية لا يقسم ومقدار القرب والبعد مفقوض الى رأى القاضي وإذا قسمت التركة بوقف نصيب الحمل واختلافوا في مقدار ما يوقف وذو كراخصاف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى نصيب ابن واحد وعليه الفتوى هذا اذا كانت الورثة من يرثون مع الحمل ان كان ابنافان كانوا لا يرثون مع الابن بأن مات عن أخوة وامرأة حامل يوقف جميع التركة ولا تقسم كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا مات صاحب الدار وترك ورثة كبارا وامرأة حامل تقسم الدار بينهم ولا يعزل نصيبه فاذا ولدت ولدانستأنف القسمة كذا في التتارخانية \* رجل مات عن امرأة حامل وابنتين وابنتين فطالب الاولاد بقسمة الميراث قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لها ثلث الميراث خمسة من أربعين سهما وللأبنتين سبعة أسهم وللأبنتين أربعة عشر بوقف لاجل الحمل أربعة عشر وعلى ما اختاروا والفتوى بوقف نصيب ابن واحد وتخرج المسألة من أربعة وستين ثمانية أسهم للمرأة وأربعة عشر للأبنتين وثمانية وعشرون للأبنتين بوقف لاجل الحمل نصيب ابن واحد أربعة عشر حامل مائة وفي بطنها ولد يتحرك مقدار يوم وليلة فقتل بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يمت فدفنت المرأة كذلك ثم نبشوها فاذا معها ابنة ميتة وترك المراتد زوجا وبنتين هل يكون له هذا البنت التي وجدت شيء من المال قال مشايخ بلخ رحمه الله تعالى ان أقرت الورثة ان هذه ابنتها خرجت بعد وفاتها حية ورثتها الابنة ثم رثت من الابنة ورثتها وان جحدوا لم يتصل لها بالميراث إلا ان يشهد عدول أنهم ابنتها حية وانما يسبهم الشهادة على هذا الوجه اذا لم يفارقوا قبرها من دفنت الى أن نبش وقد سمعوا صوت الولد من تحت القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان لم يكن هنالك شهود وحلف الورثة على العلم فان حلفوا لا يكون لها الميراث واذا خرج رأس الولد وهو بصيح ثم مات قبل أن يخرج الباقي لا ميراث له كذا في فتاوى قاضيهان \* عين بعض الشركاء في الارض رجلين وقال لهما انقسماهما على بالسوية معهم ثم قال فلما نذلك فقال ان فعلنا بالسوية فهو جسد ثم لما وقف على القسمة أنكرها وقال فيها عني فاحش هل تصح هذه القسمة فكتب لا \* قسعت بين الشركاء وفيهم شريك غائب فلما وقف عليها قال لأرضي نعين فيها ثم أذن لحزائمه في زراعة نصيبه لا يكون هذا رضا بتلك القسمة بعد مارة أرض قسعت فلم يررض أحد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فان القسمة ترتد بالردة كذا في القنية \* واذا كان في يدي رجل بيت من الدار وفي يده آخر بيتان وفي يده آخر منزل عظيم وكل واحد منهم يدعي جميع الدار فلكل واحد منهم ما في يده وساحة الدار بينهم ثم انزلوا وان مات أحد عم عن ورثة كان لورثته ثلث الساحة وان اقتسموا دارا ورفعا طارقتا بينهم مغير أو عظماء أو مسبل ماء كذلك فهو جائز

أولا ولهذا الوكيل أن يتقاضى ويخاصم وينكر حقا جري بعقد ما واجب بعقد مولا المنفقود أو كان له فليس له أن يخاصم لان الوكيل من جهة القاضي لا يملك الخصومة بلا خلاف إلا أن يكون القاضي ولا ذلك ونفذ الخصومة بينهم فحينئذ يجوز ما في غير مصره وترك مالا فجاء وارثه وأراد أن يذهب بالتركة الى مصره فآخبر القاضي العدول أن لغائب من هذا المصرفي التركة ديناً أو بضاعة ليس للقاضي أن يوقف التركة حتى يحضر الغائب لانه لا يحصل العلم عند غيبته انقسم وله أن يبيع من مال الغائب ما يتسارع اليه الفساد كالثمار ونحوه وليس للقيم ولاية الاستدانة لاجل الخراج بدون أمر الواقف واجازة القاضي وليس للقاضي تزوج أم ولد الغائب ولا أمته لانه تعيب وسئل عطاء بن جزة فمن عليه ألف رجل وخمسة مائة لا آخر ومائتان لا آخر فرفعوا الى اتقاضى وحبسوه بدونهم وله جسمائة لا غير كيف يقسم بينهم هذا قال هو يتفقى دين كل منهم كما أراد يؤثر ويقتسم من شاء لولاية الحى على نفسه وماله

وان كان غائباً وماله لا ينفى بالدين قسم بينهم بالخصص لان ولاية القاضي نظرية والا يشاروا بتقديم يتأق النظر آخر كذا داره وغاب ولحقه دين فادع عند غائب أيضاً لا يجوز للقاضي بيع داره لانه انما يبيع لدين ظاهر عنده ولا يمكنه اثبات الدين على الغائب \* نقد



المحبوس الدين والدائن غائب ان شاء القاضي أخذ الدين ووضعه عند عدل وأطلقه وان شاء أطلقه بكفيل ثقة بنفسه وبالمال وفي النوازل وكذا لو برهن المحبوس على الافلاس ورب الدين غائب واستحسن بعض المتأخرين أن يحبس (٣٣٥) المرأة اذا حبس الزوج وكان قاضي لا مش يحبسها معه صيانة لها

عن الفجور وعن محمد رجه الله فمن حبس بحق وجعل يستال للخروج والهروب قال يؤدبه بسيماط ليمتنع عن ذلك واذا كان المحبوس يسرف في الطعام فالقياس أن يمنع ويقدر له الكفاف والعفاف والحذر والعبد والبالغ والصبي والاجانب والا قارب فيه سواء ما خلا والوالدين والوالدة والاجداد والجدات

### (نوع آخر)

تزوجت امرأة الغائب برجل فبرهن الزوج الاول على أنها امرأته ان ادعت الطلاق حين تزوجها لا يعزها القاضي \* أخبر القاضي عدلان أن فلانا طلق امرأته طلبه أشد الطلاق وان احدا ان لم يكن عدلا لا يجب عليه الطلب وان عدلان لم يصدقه فكذلك وان صدقه يطلبه فان لم يطلبه فهو في سعة منه \* وفي المتن ادعت أن زوجها طلقها وغاب ان عرفها القاضي امرأته رجل بعينه منعها عن النكاح والا لان برهنت على طلاقه \* وفي فوائد الامام ظهير الدين غريب مات ولم يظهر له وارث تلوم القاضي زمانا وانتظر فان لاح له وارث أعطاه والا وضعه في بيت

كذا في المبسوط \* والله أعلم

### كتاب المزارعة وفيه أربعة وعشرون بابا

\*(الباب الاول في شرعية او تفسيرها وركنها وشرايط جوازها وحكمها وصفتها)\*

(أما شرعية) فهي فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائز وافتوى على قوله ما لم حاجة الناس (وأما تفسيرها) فهي عبارة عن عقد الزراعة ببعض الخارج وهو اجارة الارض أو العامل ببعض الخارج هكذا في محيط السرخسي \* (وأما ركنها) فالاجاب والقبول وهو أن يقول صاحب الارض للعامل دفعت اليك هذه الارض من زراعة بكذا ويقول العامل قبلت أو رضيت أو ما يدل على قبوله ورضاه فاذا وجدتا العقد بينهما (وأما شرائطها فتشترط) شرائط صحيحة للعقد على قول من يجيز المزارعة وشرايط مفسدة \* أما الصحيحة فتأنيذ بعض ما يرجع الى المزارع وبعض ما يرجع الى المزارعة وبعضها يرجع الى المزارع وبعضها يرجع الى الخارج من الزرع وبعضها يرجع الى المزارع وفيه وبعضها يرجع الى مسدة المزارعة أما الذي يرجع الى المزارع فتشترط الاول أن يكون عاقلا فلا تصح من اربعة المجنون والصبي الذي لا يعقل المزارعة وأما البلوغ فليس بشرط لجواز المزارعة حتى تجوز من اربعة الصبي المأذون دفعة واحدة وكذلك الحرية ليست بشرط لصحة المزارعة فتصح المزارعة من العبد المأذون دفعة واحدة والثاني أن لا يكون مرتدا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قياس قول من أجاز وعندهما هذا ليس بشرط لجواز المزارعة ومن اربعة المرتد نافذة للعمال وأما الذي يرجع الى المزارع فهو أن يكون معلوما وهو أن يبين ما زرع الا اذا قال له ازرع فيها ما شئت فيجوز وله أن يزرعها ما شاء الا أنه لا يملك الغرس لان الداخل تحت العقد الزرع دون الغرس هكذا في البدائع \* ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبين اجنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حقه المزارعة لا تنافي كد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يصير الامر معلوما والاعلام عند التأكد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد وان كان البذر من قبل العامل ولم يبين اجنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانهم اللازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا تجوز الا اذا فوض الامر الى العامل على وجه العموم بان قال له رب الارض على أن تزرعها ما بدا لك أو بدا لي لانه لما فوض الامر اليه فقد رضى بالضرر وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبين اجنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها شيئا تنقلب جائزة لانه خلط بينه وبين الارض وتركها في يده حتى ألقي البذر فقد تحمل الضرر فيزيل المفسد فيجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* وأما الذي يرجع الى الخارج من الزرع فتأنيذ منها أن يكون مذكورا في العقد حتى لو سكت عنه فسد العقد ومنها أن يكون لهما حتى لو شرط أن يكون الخارج لاحدهما لا يصح العقد ومنها أن تكون حصص كل واحد من المزارعين بعض الخارج حتى لو شرط أن تكون من غيره لا يصح العقد لان معنى الشراكة لازم لهذا العقد فكل شرط يكون قاطعا للشراكة يكون مفسدا للعقد ومنها أن يكون ذلك البعض من الخارج معلوم القدر من النصف أو الثلث أو الربع أو نحوه ومنها أن يكون جزأ شاعنا من الجمله حتى لو شرط لاحدهما فقران معلومة لا يصح العقد وكذا اذا ذكر جزأ شاعنا وشرطا زيادة فقره معلومة لا تصح المزارعة وعلى هذا اذا شرط لاحدهما البذر لنفسه وأن يكون الباقي بينهما لا تصح المزارعة لجواز أن لا يخرج الارض الا قدر البذر \* وأما الذي يرجع الى المزارع وفيه وهو الارض فتأنيذ منها أن تكون سالحة للزراعة حتى لو كانت سبعة أوزة لا يجوز العقد وأما اذا كانت سالحة للزراعة في المدة لكن لا يمكن زرعها وقت العقد بعارض من انقطاع الماء و زمان الشتاء ونحوه من العوارض التي هي على شرف الزوال في المدة

المال وصرفه الى القناطر وثقة الا يتم فان ظهر بعد و ارث ضمنه من بيت المال \* قال المقضي عليه للقاضي أخذت الرشوة من خصمي وقضيت على عزري \* اذا لم يعتمد القاضي على فتوى أهل بلده وبعث بالفتوى الى مصر آخر لا يأثم بتأخير القضاء وانما يأثم اذا أخر الحكم

خوفاً من المدعى وكذا إذا أمر المدعى أن يضال فصالح بالخاح القاضى \* تعلم كاتب المحضر من المقتى ما هو الخلل فى المحضر من الدعوى وغيره وأصل الخلل فالاثم فيه على الكاتب (٢٣٦) لاعلى المقتى وفى التوازل لا يحسن الدعوى فأمر القاضى رجلين أن يصلحاد عوام ففعلا ثم

أشهدهما على الدعوى  
لأبأس على الحاك فمما قال  
ولا على الشاهدين ولا بصير  
الشاهدان مطعونين فى  
شهادتهما \* ومن أخذ من  
السلطان ما لا حراماً فى  
الخصوصية فى الآخرة  
لصاحب الحق مع السلطان  
ومسح القابض ان لم يخط  
السلطان وبعد الخلط عند  
الامام رضى الله عنه يكون  
مع السلطان لا غير \* اذا  
أراد أن يذهب مع خصمه  
الى السلطان لا الى القاضى  
يجوز له ذلك شرعاً ولا يفتى  
به لكننا نحن عجز عن الاستيفاء  
عند القاضى ذهب الى  
السلطان \* اذا أخذ القاضى  
من بيت المال رزقاً أو الفقيه  
أو العالم المعلم أو المتعلم لا يكون  
عاملاً بأجر بل هو عامل لله  
تعالى ويستوفى حقه من  
مال الله تعالى فأوبكر وغيره  
رضى الله عنهما أخذ من  
بيت المال \* اذا أعطى  
القاضى من بيت المال ثلاثين  
درهماً فى أرزاق ككله  
وثنى صحفه وورقه فأعطى  
الكاتب منه عشرين  
وعشرة للجواز قال ما أحب  
أن يصرفه الى غير ما ذكر  
بل أحب الصرف الى الذى  
ذكره \* القاضى اذا قاس  
مسئله على مسئله وحكم  
ثم ظهر رأيه بخلافه  
فانحوصه للمدعى عليه يوم القيامة مع القاضى والمدعى والمدعى فلا نه أثم بأخذ المال وأما مع القاضى  
لانه أثم بالاجتهاد لان أحد ليس من أهل الاجتهاد فى زماننا وبعض أذكاء خوارزم قاس المقتى على القاضى فأوردت عليه أن القاضى

تجوز من زرعته او من أن تكون معلومة فان كانت مجهولة لا تصح المزارعة لانها تؤدى الى المنازعة ولودفع  
الارض مزارعة على أن يزرع فيها حنطة فكذا وما يزرع فيها شعير افسد العقد لان المزرع فيه  
مجهول وكذا لو قال على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير الا ان التخصيص على التبعيض تنصيص على  
التجهيل ولو قال على أن مازرع فيها حنطة فكذا وما يزرع فيها شعير افسد العقد لانها تؤدى الى المنازعة ولودفع  
ظرف الزرع الحنطة أو لزرع الشعير فانهدم التجهيل ومنها أن تكون الارض مسلمة الى العاقد بخلافه  
وهو أن يوجد من صاحب الارض التخلية بين الارض والعامل حتى لو شرط العمل على رب الارض لا تصح  
المزارعة لانعدام التخلية فكذا اذا اشترط عملهما جميعاً كذا فى البدائع \* والتخلية أن يقول صاحب  
الارض للعامل سمات اليك الارض ومن التخلية أن تكون الارض فارغة عند العقد فان كان فيها زرع  
قد نبت يجوز العقد ويكون معامله ولا يكون مزارعة وان كان فيها زرع قد أدرك لا يجوز لان الزرع بعد  
الادراك لا يحتاج الى العمل فتعذر تجويزها معامله هكذا فى فتاوى قاضيان \* وأما الذى يرجع الى آلة  
المزارعة فهو أن يكون البقرى العقد تابعاً فان جعل مقصوداً فى العقد تفسد المزارعة وأما الذى يرجع  
الى المدة فهو أن تكون المدة معلومة فلا تصح المزارعة الا ببيان المدة لتفاوت وقت ابتداء الزراعة حتى انه  
لو كان فى موضع لا يتفاوت تجوز من غير بيان المدة وهو على أول زرع يخرج هكذا فى البدائع \* وان بينا  
وقتها لا يمكن فيه من الزراعة فسدت المزارعة وصار ذكره وعدم ذكره سواء وكذلك اذا بينا مدة لا يعيش  
أحدهما الى مثلها غالباً لا تجوز كذا فى الذخيرة \* ومنها بيان النصيب على وجهه لا يقطع الشركة فى  
الخارج هكذا فى محيط السرخسى \* فان بينا نصيب أحدهما ينظر ان بينا نصيب من لا بد من جهته  
جازت المزارعة قياساً واستحساناً وان بينا نصيب من كان البذر من جهته جازت المزارعة استحساناً كذا فى  
الخلاصة \* ومنها بيان من كان البذر من قبله لان البذر ان كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة  
استحجاراً للعامل وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استحجاراً للارض وكان المعقود عليه مجهولاً  
وأحكامها مختلفة أيضاً فان العقد فى حق من لا بذر منه يكون لازماً فى الحال وفى حق صاحب البذر لا يكون  
العقد لازماً قبل القاء البذر ولهذا يدفع الى رجل أرضاً وبذر مزارعة جائزة ثم ان رب الارض أخذ الارض  
والبذر وزرعها كان ذلك نقضاً للمزارعة ولا يكون عانة وقال الفقيه أبو بكر البلخى يحكم فيه العرف ان كان  
فى موضع يكون البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل على من كان  
البذر عليه فى عرفهم ان كان عرفهم مستقراً وان كان مشتبكاً لا تصح المزارعة وهذا اذا لم يذ كر لفظاً يعلم به  
صاحب البذر فان ذكر لفظاً يدل عليه وقال صاحب الارض دفعت اليك الارض لترعها الى أو قال  
استأجرتك لتعمل فيها بنصف الخارج يكون بيان أن البذر من قبل صاحب الارض وان قال لترعها  
لنفسك كان بيان أن البذر من قبل العامل كذا فى فتاوى قاضيان \* وقد ذكر ابن رستم عن محمد رحمه  
الله تعالى فى نوادره أن من قال لغيره أجرة نك أرضى هذه سنة بالنصف أو قال بالثلث يجوز البذر على المزارع  
ولو قال دفعت اليك أرضى مزارعة أو قال أعطيتك أرضى مزارعة بالثلث لا يجوز اذ ليس فيه بيان من  
عليه البذر وانه شرط ولو قال استأجرتك لترع أرضى هذه بالثلث فهو جائز والبذر على رب الارض كذا فى  
الذخيرة \* (وأما الشروط المفسدة للمزارعة فأنواع) منها كون الخارج لأحدهما لانه شرط يقطع الشركة  
ومنها شرط العمل على صاحب الارض لان ذلك يمنع التسليم ومنها شرط البقر عليه ومنها شرط الحصاد  
والرفع الى البذر والدياس والتدبيرة والاصل أن كل ما يحتاج الى المزارع قبل ادراكه وحفاظه مما  
يرجع الى اصلاحه من السقى والحفظ (١) وقيل الحشاوة وحفر الانهار ونحوها فعلى المزارع وكل عمل يكون  
(١) قوله وقيل الحشاوة الذى فى القاموس حشوة الارض بالضم والكسر أى حشوها ودغلها والدغل  
محرقة الشجر الكثير المتلف واشتباك النبات وكثرته فتأمل اهـ معجمه

بعد

فانحوصه للمدعى عليه يوم القيامة مع القاضى والمدعى والمدعى فلا نه أثم بأخذ المال وأما مع القاضى  
لانه أثم بالاجتهاد لان أحد ليس من أهل الاجتهاد فى زماننا وبعض أذكاء خوارزم قاس المقتى على القاضى فأوردت عليه أن القاضى

ضامن مباشر الحكم والمفتي سبب الحكم فكيف يؤخذ السبب مع المباشر فانقطع وكان له أن يقول القاضي في زما تاملها الى الحكم بعد الفتوى لانه لو ترك يلام لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه (كتاب الشهادات وفيه ثمانية (٢٣٧) أجناس الاول في المقدمة)

عن الامام الفضلي أشهد على شيء ثم امتنع عن أداء الشهادة وعلم أنه ان لم يشهد مدّ ضاع الحق يفسق بترك الاداء وعبرة الأجناس ان قدر على شاهد غيره لا يأثم والا يأثم وهذا كالاول وفي النصاب الاشهاد في المبيعة والمداينة فرض على العباد لانه يتلف المال لولاه الا اذا كان لا يخاف نحو درهم لحقارته وفي النوازل منزل الشاهد بحال لو ذهب للاداء يمكنه الرجوع يومه الى منزله لزم عليه الحضور والا لوان شيخا لا يقدر على المشي ان تبرع المشهود له بدابة يركبه فلا بأس به وان له قوة المشي أو يجده ما يستأجره الدابة فتسكف المشهود له بدابة لا تقبل شهادته لانه في معنى الرشوة كذا عن الثاني وان أكل الشاهد طعامه قال الققه أبو جعفر رحمه الله ان هباً للشاهد لا يقبل وان مهمياً يقبل وعن محمد لا يقبل فيها وعن الثاني يقبل فيها وقد رأينا ومعنا من عادات السلف الصالح والخلف عدم اجتنابهم عن الموائد والحلاوى والسكر وغير ذلك في عقود الانكحة بل انكسر دلل أنه لا بأس به ويشهده ما هر في أدب القاضي أن هدية غير

بعد تنهاى الزرع وادراكه وجنائه قبل قسمة الحب مما يحتاج اليه لخلوص الحب وتنقيته يكون بينهما على شرط الخارج وكل عمل يكون بعد القسمة من الحل الى البيت ونحوه مما يحتاج اليه لآخر المقسوم فعلى كل واحد في نصيبه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أجاز شرطاً لحصاد والرفع الى البيدر والدياس والتذرية على المزارع لتعامل الناس وبعض مشايخنا ممن وراء النهر يفتون به أيضاً وهو اختيار نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة من مشايخ خراسان كذا في البدائع \* وشرط الدياس والحصاد والتذرية على العامل مفسد في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان \* وبه يفتي كذا في الكبرى \* وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رحمه الله تعالى أنهم ما قالوا هذا كله يكون على العامل شرط أو لم يشترط بحكم العرف قال شمس الأئمة السرخسي وهذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ أبي بكر محمد بن الفضل أنه كان اذا استفتى عن هذه المسئلة يقول فيه عرف ظاهر كذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها شرط التبين لم يكن البذر من قبله ومنها أن يشترط صاحب الارض على المزارع عملياً يبقى أثره ومنفعة بعد مدة المزارعة كبناء الخائط والشرقة واستحداث حفر النهر ورفع المسناة ونحو ذلك مما يبقى أثره ومنفعة الى ما بعد انقضاء المدة أو ما الكراب فان شرطاً في العقد مطلقاً عن صفة التثنية قال عامتهم لا تنفسد المزارعة وهو الصحيح وان شرطاً مع التثنية فسدت المزارعة لان التثنية اما أن تكون عبارة عن الكراب مرتين مرة للزراعة ومرة بعد الحصاد ليرتد الارض على صاحبها مكرونة وهذا شرط مفسد لاشك فيه لان الكراب بعد الحصاد ليس من عمل هذه السنة واما أن تكون عبارة عن الكراب مرتين قبل الزراعة فانه عمل يبقى أثره ومنفعة الى ما بعد المدة فكان مفسداً حتى لو كان في موضع لا تبقى منفعة لا تنفسد (وأما أحكامها) منها أن كل ما كان من عمل المزارعة مما يحتاج الزرع اليه لاصلاحه فعلى المزارع وكل ما كان من باب النفقة على الزرع من السرقة وقلع الحشاوة ونحو ذلك فعلى المالك قدر حقه ما وكذلك الحصاد والحل الى البيدر والدياس ومنها أن يكون الخارج بينهما على الشرط المذكور ومنها أنهما اذا لم يخرج الارض شيئاً فلا شيء لواحد منهما لأجر العمل ولا أجر الارض سواء كان البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الارض هكذا في البدائع \* وان هلك الخارج قبل الادراك بأن اصطلح المزارع آفة فلا شيء لواحد منهما على صاحبه هكذا في الذخيرة \* ومنها أن هذا العقد غير لازم في جانب صاحب البذر ولازم في جانب صاحبه حتى لو امتنع بعد ما عقد عقد المزارعة وقال لا أريد زراعة الارض له ذلك سواء كان له عذراً أو لم يكن له ولو امتنع صاحبه ليس له ذلك الا من عذره هكذا في البدائع \* ولو أن في البذر في الارض تصير لازمة من الجانبين حتى لا يملك أحدهما الفسخ بعد ذلك لا بعد كذا في المحيط \* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان البذر من قبل رب الارض ودفعه الى المزارع فليس لواحد منهما أن يطل المزارعة فان لم يدفع البذر الى المزارع فلهب الارض أن يطلها وليس للمزارع أن يطلها كذا في الذخيرة \* ومنها ولاية تجبر المزارع على الكراب وعدمها وهذا على وجهين اما أن شرط الكراب في العقد أو سكا عن شرطه فان شرطاً يجبر عليه وان سكا عنه ينظر ان كانت الارض مما يخرج الزرع بدون الكراب زرعاً معتاداً بقصد مثله في عرف الناس لا يجبر المزارع عليه وان كانت لا يخرج أصلاً وتخرج شيئاً قليلاً لا يقصد مثله بالعمل يجبر على الكراب وعلى هذا اذا امتنع المزارع عن السقي ان كانت الارض مما تنكتفي بماء السماء وتخرج زرعاً معتاداً بدونه لا يجبر على السقي وان كانت مما تنكتفي بماء السماء يجبر ومنها جواز الزيادة على الشرط المذكور من الخارج والخط عنه والاصل أن كل ما أحق انشاء العقد عليه أحق الزيادة وما لا فلا والخط جائز في الحالين جميعاً والزيادة أو الخط في المزارعة على وجهين اما أن يكون من المزارع واما أن يكون من صاحب الارض ولا يخلو اما أن يكون البذر من المزارع واما أن يكون من صاحب الارض فبعد ما استحصد الزرع والبذر من قبل

القاضي عند الشفاعة من الامراء لم يكن مشروطاً بالأس به اذا علم الشاهد أنه لو شهد لا يقبل القاضي شهادته فهو في سعة من أن لا يشهد أقر عند قوم أن عليه كذا فلان بن فلان ثم أخبرهم بعد مدة رجلاً أن ثلاثة من المدعيون قضى هذا الدين فاختار للشهود ان شأوا شهدوا

بالدين وأخبروا للقاضي بخبر القضاة وأن شأوا امتنعوا عن الشهادة أن كان المخبر عدولا لا يشهدون كذا قاله الفقيه أبو جعفر ونصير بن سلام رحمه الله \* وذكر الناطقي رحمه الله (٢٣٨) عاينا نكاحا أو بيعا وقتلا فلما أراد أن يشهدا شهدا عندهما عدلان بأنه طلقها ثلاثا أو كان البائع

أعتق العبد قبل بيعه أو الولي عقابه بعد القتل لا يحل لهما أن يشهدا بالنكاح وغيره وإن أحدا عدلا لا يسمع ترك الشهادة به وكذا لو قال عاينا رضاعهما من امرأة واحدة وكذا لو عاين واحدا يتصرف في شيء تصرف المالك وشهد عدلان عنده أن هذا الشيء لفلان آخر لا يشهد أنه للتصرف بخلاف أخبار الواحد العدل \* ولو أخبره عدلان أنه باع من ذى اليد أنه يشهد بما علم ولا يلتفت إلى قولهما \* شهدا على امرأة لا يعرفانها لا يجوز حتى يشهد جماعة أنهم أفلانة وعند الثاني رحمه الله يجوز إذا شهد عدلان أنهم أفلانة ولا يشترط رؤية وجهها وشرطها في الجامع الأصغر ومال الإمام بكر رحمه الله على أنه لا يشترط رؤية شخصها أيضا وغيره على أنه يشترط رؤية شخصها وفي المنتقى تحمل الشهادة على امرأة شهادت فشهد عنده عدلان على أنها أفلانة يجوز له أن يشهد عليها \* وذكر الخصاص رجل في بيت وحده دخل عليه رجل ورآه ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسلك غيره فسمع أقراره من الباب بلا رؤية وجهه حل له أن يشهد بما أقر \* وفي العيون

العامل وكانت المزارعة على النصف مثلا فزاد المزارع صاحب الأرض السدس في حصته وجعل له الثلثين ورضى به صاحب الأرض لا يتجاوز الزيادة والخارج بينهما على الشرط وأن زاد صاحب الأرض المزارع السدس في حصته وتراضيا فالزيادة جائزة لأن الأول زيادة على الأجر بعد انتهاء عمل المزارع باستيفاء المعقود عليه وهو المنفعة وإنما لا يتجاوز الثاني حط عن الأجر وأنه لا يستدعي قيام المعقود عليه هذا إذا كان البذر من قبل العامل وإذا كان البذر من قبل صاحب الأرض فزاد صاحب الأرض لا يجوز وأن زاد المزارع جاز هذا إذا زاد أحدهما بعدما استحصد الزرع فان زاد قبل أن يستحصد جاز أيهما كان هكذا في البدائع \* والله أعلم

### الباب الثاني في بيان أنواع المزارعة

الأصل أن استئجار الأرض ببعض الخراج منها جائز وأما استئجار غيرها ببعض الخراج لا يجوز كذا في المحيط \* ثم المزارعة على قول من يميز المزارعة على نوعين أحدهما أن تكون الأرض لأحدهما والثاني أن تكون الأرض لهما فان كانت الأرض لأحدهما فهو على وجهين أحدهما أن يكون البذر من أحدهما والثاني أن يكون البذر منهما فان كانت الأرض لأحدهما والبذر من أحدهما فهو على ستة وجوه ثلاثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة أما الثلاثة الأولى فأحدها أن تكون الأرض من أحدهما والبذر والبقر والعمل من الآخر وشرط لصاحب الأرض شيئا معلوما من الخراج جاز لأن صاحب البذر يكون مستأجر الأرض بشئ معلوم من الخراج والثاني أن يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر فهو جائز لأن صاحب البذر يصير مستأجر للعمل بشئ معلوم من الخراج ليعمل في أرضه ببقره وبذره والثالث أن تكون الأرض والبذر من أحدهما والعمل والبقر من الآخر فذلك جائز لأن صاحب الأرض يصير مستأجر للعمل ليعمل ببقره لصاحب الأرض والبذر وأما الثلاثة الفاسدة فأحدها أن تكون الأرض والبقر من أحدهما والباقي من الآخر فذلك فاسد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز لكان العرف والفتوى على ظاهر الرواية لأن منفعة الأرض لا تجانس منفعة البقر فان منفعة الأرض نبات البذر لقوة في طبعها ومنفعة البقر العمل فاذا لم تكن منفعة البقر من جنس منفعة الأرض لا يكون البقر ناعلا للأرض فيسقط استئجار البقر مقصودا بشئ من الخراج وذلك فاسد كالأحدهما البقر فقط والثاني أن يكون البذر من أحدهما والباقي من الآخر وذلك فاسد لأن صاحب البذر يصير مستأجر الأرض فلا بد من التخلية بينهما وبين الأرض وهي في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا لو ترك ثلاثة أو أربعة من البعض البقر وحده والبذر وحده كان فاسدا والثالث أن يكون البذر والبقر من واحد والعمل والأرض من الآخر وأنه فاسد هذا إذا كانت الأرض لأحدهما والبذر من أحدهما فان كانت الأرض لأحدهما وشرطا أن يكون البذر منهما ما شرط العمل على غير صاحب الأرض وشرطا أن يكون الخراج بينهما نصفين كانت فاسدة لأن صاحب الأرض يصير قائلا للعامل أزرع أرضي ببذري على أن يكون الخراج كله لي وأزرع ببذرك على أن يكون الخراج كله لك كان فاسدا لأن هذه مزارعة بجميع الخراج بشرط إعارة نصف الأرض من العامل وكذلك لو شرط أن يكون الخراج بينهما ثلاثا لثلاثة للعامل وثلاثة لصاحب الأرض أو على العكس كان فاسدا لأن فيه إعارة الأرض وإذا فسدت المزارعة كان الخراج بينهما على قدر بذرهما ويسلم لصاحب الأرض ما أخذ من الخراج لأنه إنما ملكه حصل في أرضه وله على الآخر أجر مثل نصف الأرض لأن الآخر استوفى منفعة أرضه بعقد فاسد وما أخذ من الخراج يطيب لمقدار بذره ويرفع من الباقي أجر نصف الأرض وما أنفق أيضا

رجل خبا أقوم الرجل ثم سأل عن شيء فأقر وهم يسمعون كلامه ويرؤونه وهو لا يراهم جازت شهادتهم وإن لم يروه ويتصدق وسعوا كلامه لا يحل لهم الشهادة \* ولا يجوز الشهادة بالسمع إلا في أربع النسب والنكاح والموت والقضاء بان قضى في مصر رأه

الناس وسمعهم يقولون انه قاض له أن يشهد على أنه قاضى مصر كذا وكذا وسمع أنه فلان بن فلان الفلاني له أن يشهد أنه ابن فلان وان لم يعاين الولادة ألا يرى أنا نشهد أن الصديق رضى الله عنه ابن أبي خفافة \* وفي الخصال (٢٣٩) قدم رجل بلدة وذكر أنه ابن فلان وأقام

طويلا لم يسع لاحد أن

يشهد أنه ابن فلان حتى يلقى

رجلين من أهل بلده

يشهدان به \* ولو نظر الى رجل

مشهور بانه ونسبه ولم

يخاطبه ولم يكلمه له أن

يشهد به لعلمه به \* وفي

السكاح رأى رجلا يدخل

على امرأة وسمع الناس أن

فلانة زوجة فلان شهد أنها

زوجته ألا يرى أنا نشهد

أن الصديقة رضى الله عنها

زوجته عليه الصلاة

والسلام \* والشهادة

بالتسامع على الدخول جائزة

\* ومن أراد اثبات الدخول

يثبت انطواء الصبيحة \* وإذا

سمع أن فلانا مات وصنع به

ما يصنع بالموتى له أن يشهد

على الموت كأن شهد أن سيدنا

عليه الصلاة والسلام قضى

نحية \* وفيه مشقة عجبة

وهو أن واحدا إذا عاين

الموت لا غير وإذا أخبر به

لا يثبت بخبره بخبر عدلائه

فيشهدان عند الحكم \* وإذا جاء خبر موت رجل من

أرض وصنع أهله ما يصنعون

بالميت لم يسع لمن رآه أن

يشهد على موته إلا إذا عاين

موته أو سمع من المعايين \*

ولو شهدا بموت وقالوا

أخبرنا بذلك من نشق به

فالأصح أنه يقبل الشهادة

وكذا ذكره الخفاف أيضا

وفيه اختلاف المشايخ رجهم

الله وكذا لو قال شهدنا دفنه أو جنازته والقتل كالموت \*

وفي الوقف الصحيح أنه يقبل بالتسامع على أصله لأشراطه لانه يبقى على الأعصار

لأشراطه \* وكل ما يتعلق به صحة الوقف ويتوقف عليه فهو من أصوله وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من الشرائط \* ونص الفضلي رحمه الله

ويتصدق بالفضل لان الزيادة حصلت له من أرض الغير بعد فاسد ولو كانت الأرض والبذر من مال غيره  
العمل عليه ما على أن يكون الخارج بينهما نصفين جازلان كل واحد منهما عامل في نصف الأرض ببذره  
فكانت هذه اعادة نصف الأرض لا بشرط العمل له ولو كانت الأرض بينهما مشروطا أن يكون البذر والعمل  
من أحدهما والخارج بينهما نصفين لا يجوز لان من لا يبذره يكون قائلا لا خازنا فإرضك ببذرك على  
أن يكون الخارج كله لك وارضى ببذرك على أن يكون الخارج كله لى فكان العقد في حقه مزارعة  
بجميع الخارج فلا يجوز ولو كان البذر من الدافع والعمل على الآخر والخارج بينهما نصفان لا يجوز أيضا  
لان صاحب البذر شرط لصاحبه هبة نصف البذر وأقرض نصف البذر بمقابلته العمل له في نصف الأرض  
وذلك باطل وكذلك لو شرط ثلثي الخارج للعامل والثلث للدافع وأشرط ثلثي الخارج للدافع والثلث للعامل  
لان الدافع شرط لنفسه زيادة شئ من الخارج بمجرد البذر ولو كان البذر من العامل وشرط ثلثي الخارج  
للعامل جازلان من لا يبذره صار دافعا أرضه مزارعة ليزرعها العامل ببذر العامل على أن يكون ثلثا  
الخارج للعامل وذلك جائز ولو كانت الأرض والبذر من مال غيره ما على أحدهما على أن يكون  
الخارج بينهما نصفين جاز ولو يكون غير العامل مستعينا بنصيبه ولو كانت الأرض والبذر من مال غيره  
للدافع ثلث الخارج والثلاثين للعامل لا يجوز في أصح الروايتين لان الخارج إنما يبذرهما فإذا كان البذر  
منهما كان الخارج مشتركا بينهما فاصحاب الثلثين إنما يأخذان زيادة بحكم العمل ومن عمل في محل مشترك  
لا يستوجب الاجر ولو شرط ثلثي الخارج للدافع لا يجوز أيضا لان الدافع شرط لنفسه شئ من نصيب العامل  
من غير أرض ولا يبذره ولا عمل ولو كانت الأرض لهم ما وشرط ثلثي البذر على الدافع على أن يكون الخارج  
بينهما نصفين لا يجوز لان الدافع شرط لصاحبه بمقابلته عمله أقرض سدس البذر ولو شرط ثلثي البذر  
على العامل على أن يكون الخارج بينهما نصفين لا يجوز لان الدافع في التقدير يصير كأنه قال للعامل ازرع  
أرضك ببذرك على أن يكون الخارج لك وارضى ببذرك على أن يكون كل الخارج لى وانما  
مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* رجل له أرض أراد أن يأخذ بذر من رجل  
حتى يزرعها ويكون الخارج بينهما نصفين فن الحيلة له في ذلك أن يشتري نصف البذر منه ويبرئه البايع  
من الثمن ثم يقول له ازرعها بالبذر كله على أن الخارج بينهما نصفين كذا في خزائن المفتين (وأما أحكام المزارعة  
الفاصلة فأنواع) منها أنه لا يجب على المزارع شئ من أعمال المزارعة لان وجوبه بالعقد ولم يضح ومنها أن  
الخارج كله يكون لصاحب البذر سواء كان من رب الأرض أو المزارع ولا يلزمه التصديق بشئ ومنها أن  
البذر إذا كان من قبل صاحب الأرض كان للعامل عليه أجر المثل وإذا كان البذر من العامل كان عليه لرب  
الأرض أجر مثل أرضه ومنها أن البذر إذا كان من قبل صاحب الأرض واستحق الخارج وغرم للعامل  
أجر مثله فالخارج كله طيب له ولا يأخذ من الزرع قدر بذره وقدر أجر مثل الأرض ويطيب ذلك له ويتصدق  
بالفضل ومنها أن أجر المثل لا يجب في المزارعة الفاسدة ما لم يوجد استعمال الأرض ومنها أن أجر المثل يجب  
في المزارعة الفاسدة وان لم يخرج الأرض شيئا بعد أن استعملها المزارع ومنها أن أجر المثل يجب في المزارعة  
الفاصلة مقدرا بالاسمي وعند محمد رحمه الله تعالى يجب تاما وهذا إذا كانت الاجرة وهى حصة كل واحد  
منهما مسمومة في العقد وان لم تكن مسمومة يجب أجر المثل تاما بالاجماع هكذا في البدائع \* وإذا أراد رب  
الأرض والمزارع أن يطيب لهما الزرع في موضع فسدت المزارعة عنده وعندهما أو عند أى حنيفة رحمه  
الله تعالى في موضع صحت المزارعة عندهما فالوجه في ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه  
الله تعالى أنه عير النصيبان نصيب رب الأرض ونصيب المزارع ويقول رب الأرض للمزارع وجب لى عليك

الله وكذا لو قال شهدنا دفنه أو جنازته والقتل كالموت \* وفي الوقف الصحيح أنه يقبل بالتسامع على أصله لأشراطه لانه يبقى على الأعصار  
لأشراطه \* وكل ما يتعلق به صحة الوقف ويتوقف عليه فهو من أصوله وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من الشرائط \* ونص الفضلي رحمه الله

على أنه لا يصح في الوقف الشهادة بالتسامع واختار السرخسي جوازها على أصله لا على شرائطه بان يقولوا أنه وقف على المسجد هذا أو المقبرة هذه أما ذلك لا يقبل (٢٤٠) والمراد من الشرائط أن يقولوا أن قدر من الغلة بكذا ثم يصرفه القاضل إلى كذا بعد بيان

أجر مثل الأرض أو نقصانها أو وجب لك على أجر مثل عملك وثيرانك وقد بذر لك فهل صالحتني على هذه الحنطة وعلى ما وجب لك على عما وجب لي عليك فيقول المزارع صالحت ويقول المزارع رب الأرض قد وجب لي عليك أجر مثل علي وثوري وبذري ووجب لك على أجر مثل الأرض أو نقصانها فهل صالحتني على ما وجب لك على عما وجب لي عليك وعلى هذه الحنطة فيقول رب الأرض صالحت فإذا تراضيا على ذلك جاز ويطيح لكل واحد منهما ما أصابه لأن الحق بينهما لا يعدو هما فإذا تراضيا فقد زال الموجب للخبث كذا في النهاية وفي كل موضع لم تفسد المزارعة إذا شرط البقر على أحدهما لا تفسد المزارعة إذا شرط استئجار البقر على أحدهما وإن شرط في المزارعة عقد آخر وهو استئجار البقر فيكون صفقة مشروطة في صفقة وأما لم تفسد المزارعة لأن المراد من ذكر استئجار البقر بيان من عليه البقر لاحقية الاستئجار بدليل أن من شرط عليه استئجار البقر إذا لم يستأجر البقر ولكن كرب الأرض بنفسه أو يقر وهب له أو ورث أو اشترى جاز ذلك وإن لم يستأجر وإذا صار ذكر الاستئجار عبارة عن اشتراط البقر على أحدهما لا عن حقيقة الاجارة صار قوله على أن يستأجر أحدهما بمنزلة قوله إن البقر من أحدهما هذا الذي ذكرنا إذا كانت الأرض من أحدهما والبذر من أحدهما وأما إذا كانت الأرض من أحدهما والبذر من أحدهما فان شرط العمل على المدفوع إليه الأرض وصورة رجل دفع أرضه إلى رجل على أن يعمل المدفوع إليه فيها بنفسه وبقره سنة هذه وينذرهما كتر من طعام بينهما فنقول هذه المسألة على ثلاثة أوجه أما أن شرط أن يكون الخارج بينهما نصفين أو شرط أن يكون ثلث الخارج للمدفع إليه والثلث لرب الأرض أو شرط أن يكون ثلثا الخارج لرب الأرض والثلث للمدفع إليه ففي الوجهين كلاهما المزارعة فاسدة وإذا فسدت المزارعة كان الخارج بينهما على قدر بذرهما كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب الثالث في الشروط في المزارعة

رجل دفع إلى رجل أرضا وبذر على أن يزرعها بنفسه وبقره وأجره فان شرط الخارج كله لرب الأرض فهذا جائز هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل ولم يرد بقوله فهو جائز أن المزارعة جائزة لأن هذا العقد ليس بمزارعة لأن في المزارعة الخارج يكون مشتركا والخارج في هذه الصورة ليس بمشترك وإنما أراد به أن اشتراط جميع الخارج لصاحب البذر جائز وإن شرط أن يكون الخارج كله للمزارع فهو جائز وأراد به أن اشتراط جميع الخارج للمزارع جائز وإن كان البذر من جهة المزارع فهذا على وجه أحدهما أن يقول صاحب الأرض بذر على أرضي بكذا من طعامك على أن يكون الخارج كله لي وهذه فاسدة لأن صاحب البذر يصير مستأجرا للأرض بكل الخارج في هذه الصورة والشرع إنما جاز استئجار الأرض ببعض الخارج بخلاف القياس وبقي جواز الاستئجار بكل الخارج على أصل القياس وإذا فسد هذا العقد كان جميع الخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض لصاحب الأرض ويطيح لصاحب البذر من الخارج قدر بذره وما غرم ويتصدق بالزيادة ولو قال رب الأرض للمزارع أزرع أرضي ببذر لك على أن يكون الخارج كله لي فهذا الشرط جائز وبصير العامل مقرضا للبذر من رب الأرض فيكون الخارج كله لرب الأرض ويكون المزارع معينا في العمل ولو قال أزرع أرضي ببذر لك على أن يكون الخارج كله لك فهذا فاسد والخارج كله لرب الأرض وللزارع على رب الأرض مثل بذره وأجره مثل عمله ولو قال له رب الأرض أزرع أرضي ببذر لك على أن يكون الخارج كله لك فهذا جائز ويكون الخارج لصاحب البذر ويكون صاحب الأرض معياله أرضه كذا في الذخيرة ولو قال له صاحب الأرض أزرعها لي ببذر لك على أن الخارج بينهما نصفان كانت المزارعة جائزة وكان الخارج بينهما نصفين وصار المزارع مقرضا للبذر من رب الأرض يقتضي أمر رب

الجهة فلو ذكر هذا لا يقبل ولا يشترط في المخبر بالموت لفظة الشهادة أما الذي يشهد عند الحاكم لا بد له من أفضة الشهادة وأما في الفصول الثلاثة التي يشترط فيها شهادة عدلين لا بد من لفظة الشهادة في الأخبار أيضا كذا اختاره المصدر وكذا تجوز الشهادة على أنه قاضي بلد كذا أو إلى بلد كذا له أن يشهد وإن لم يعين التقليد والمنشور ولا يشهد فيما سوى ذلك بالشهرة \* وفي النصاب وفي الشهادة على النكاح بالتسامع يشهد بالنكاح بالهجر \* ثم في الموت إذا شهد جنازة أو أخبر بذلك رجل أو امرأته أن يشهد على البتات وإن لم يعين \* وكذا شهد على النكاح بالشهرة إذا شهدوا بعرضه وزفائه أو أخيه به عدلان أنها امرأته فلان وكذا في المنسب إذا سمع الناس يقولون أنه ابن فلان والنسب والنكاح يخالف الموت فإنه لو أخبر به بالموت رجل أو امرأته حمل له أن يشهد \* وفي غيره لا بد من أخبار عدلين \* قال رجل لامرأة سمعت أن زوجك مات لها أن تستزوج إن كان المخبر عدلا فان تزوجت بآخر ثم أخبرها بجاعة أن

الزوج الأول حتى إن صدقت الأول يصح النكاح كذا في فتاوى النسق \* وفي المتنق لم يشترط تصديقها بل شرط عدالة المخبر \* وفي النوازل لو عدل لكنه أعني أو محدودي قد فجاز \* فلا أخبر واحد بعين الغائب واثنان بمعينه إن كان المخبر عاين



الموت أو شهد جنازته وهو عدل لها أن تتزوج هذا إذا لم يؤرخا وأرخا وتاريخ الموت آخر وان كان تاريخ الحياة آخر فاشهاد الحياة أولى \* وفي وصايا عصام شهد بان زوجها فاشهادها أو قتل وأخران على الحياة فالموت أولى \* وفي (٢٤١) فتاوى الفضلي شهد عند عدل أن

زوجها ارتد والعياذ بالله هل لها أن تتزوج فيه روايتان في السير لا يجوز وفي الاستحسان يجوز \* شهدا أن فلانا الغائب طلق زوجته الحاضرة لا بقبل \* وإذا شهدا عندها أو أخبرها واحد عدل أو شهدا عندها أو عندها وليها بان زوجها طلقها أو مات عنها ووقع في قلبها صدق المخبر لها أن تعتق وتزوج بآخر \* وفي الصغرى الشهادة فيما يقبل بالتسامع على طريقين بالشهرة الحقيقية وهو أن يسمع من قوم لا يتهمهم اتفاقهم على الكذب ولا يشترط فيه العدالة ولفظ الشهادة والحكمة أن يشهد عنده رجلان أو رجل وامرأتان عدلان بلفظ الشهادة وفي الشهادة على الموت لا يقولان سمعناه من إنسان لكن يقولان دفناه \* وصلنا عليه حتى يقبل \* ولو قالوا لم نعاين موته ولكنه اشهر عندنا يقبل بخلاف ما لو قالوا نشهد بالملك لأننا رأينا يتصرف فيه تصرف الملوك لا يقبل وهل له أن يشهد في الجامع الصغير إذا رأى شيئا في غيره جاز أن يشهد أنه لا في الرقيق إذا كان بالغاً أو صغيراً يعبر عن نفسه والا

الارض اياه بالمزارة بقوله ازرعها لي فصار رب الارض قابضاً لذلك حكماً لاتصاله بملكه ألا ترى أن رب الارض اذا قال للسزارع اقرضني مائة درهم ثم اشتري بها كتر خنطة وابذر بها في أرضي على أن يكون الخارج بيننا نصفين أليس أنه يجوز فكذا هنا \* وأما اذا كان دفع البذر من اربعة بأن دفع الى صاحب الارض كرامن طعام على أن يزرعه في أرضه ويعمل فيه سنته هذه على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد والزرع لصاحب البذر فكذا ذكر في مزارة الاصل وذكري أول كتاب المأذون أن الزرع للزارع وهو صاحب الارض قال شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارة لافرق بين المسألتين ولكن تأويل ما ذكرنا من كتاب المأذون أن صاحب البذر قال لصاحب الارض ازرعها لنفسك ليكون الخارج بيننا نصفين وفي هذه الصورة الزرع يكون لصاحب الارض وهو المزارع لان المزراع صار مستقراً للبذر من رب الارض عرف ذلك بقوله ازرعها لنفسك فإذا فسدت المزارة بقي الزرع لصاحب الارض وقد ذكره شام مسألة المأذون في نوادره على نحو ما قلنا وفي كتاب المزارة لم يذكر أن صاحب البذر قال لصاحب الارض ازرعها لنفسك إنما ذكر أن صاحب البذر قال له ازرعها ليكون الخارج بيننا وفي هذه الصورة لا يصير المزراع مستقراً للبذر وبقي البذر على ملك صاحبه فيكون الربح لصاحب البذر عند فساد المزارة حتى لو قال صاحب البذر لصاحب الارض ازرعها لنفسك على أن الخارج بيننا وباقي المسألة بمجالها كان الخارج لصاحب الارض كما في مسألة المأذون كذا في المحيط \* وإذا دفع الرجل بذراً الى رجل وقال ازرعه في أرضك ليكون الخارج كله لك أو قال ازرع أرضك يبذر لي يكون الخارج كله لك فهذا جائز ويصير صاحب البذر مقررماً للبذر من صاحب الارض ليزرعه في أرضه وقد قبضه رب الارض بيده حقيقة وان كان صاحب البذر قال له ازرع لي أرضك يبذر لي يكون الخارج كله لك فهذا فاسد والخارج كله لصاحب البذر وإذا دفع بذراً الى رجل ليزرعه في أرضه على أن الخارج كله لصاحب البذر فهذا جائز ويصير صاحب البذر مستعيراً للأرض من رب الارض ومستعياً به ليزرع له بذره وكل ذلك جائز ولو كان قال ابذر هذا في أرضك لنفسك على أن ما أخرج الله تعالى من شيء فهو لي كله فالخارج كله لصاحب الارض ولصاحب البذر على صاحب الارض مثل بذره كذا في الذخيرة \* وإذا دفع الرجل أرضه الى رجل ليزرعها على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان وسكتا عن شرط البقر على العامل أو اشتراط البقر على العامل فالبقر على العامل سواء كان البذر منه أو من صاحب الارض لان البقر آلة العمل فيكون على من عليه العمل هكذا في خزانه المفتين \* إذا شرط في عقد المزارة بعض الخارج لرجل سوى المزارع ورب الارض يتظران لم يشترط عمله في المزارة لم يوجب فساد المزارة ويكون ما شرط له لصاحب البذر وان شرط عمله في المزارة ان كان البذر من قبل المزارع بان دفع أرضه الى رجل على أن يزرعه ابذر به ويقره ويعمل فيها هذا الرجل لا يخرج الله تعالى من شيء فالثالث من ذلك لصاحب الارض والثالث لصاحب البذر والثالث للعامل الذي لا بذره فهذه المزارة فاسدة أراد به الفساد في حق المزارع الثاني لا المزارع الأول لان المزارة النامية غير مشروطة في المزارة الأولى حتى لو كانت المزارة النامية مشروطة في المزارة الأولى بان قال على أن يعمل هذا الرجل لا آخره كانت المزارة الأولى فاسدة عند بعض المشايخ وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي ولو كان البذر من قبل رب الارض والمسئلة بمجالها كانت هذه مزارة جائزة لان البذر اذا كان من جهة صاحب الارض كان مستأجر العاملين ببعض الخارج فهذا جائز كذا في الذخيرة \* إذا شرط في عقد المزارة بعض الخارج لعبد أحدهما فهذا على وجهين الأول أن يكون البذر من صاحب الارض وقد شرط ثلث الخارج لرب الارض والثلث للزارع والثالث لعبد رب الارض فالمزارة جائزة سواء كان على العبد دين أو لم يكن وسواء شرط عمل العبد مع المزارع أو لم يشرط هذا الذي ذكرنا اذا كان البذر من قبل رب الارض وشرط ثلث

(٣١ - فتاوى خامس) فهو كالنابة وكذا القاضي إذا رأى عينا في يد رجل جاز له أن يقضي بالملك \* وفي فتاوى القاضي لو قال فيما يقبل الشهادة بالتسامع لم نعاين ذلك لكنه اشهر ذلك عندنا يقبل ولو قال سمعناه من الناس لا يقبل \* وفي المنتقى كل أمر ظاهر شهد فيه

بالتسامح مثل الموت والنسب اذا وقع في قلبك صدقه بما سمعت من الخبر ثم شهد عندك عدلان بخلافه لم يسع لك الشهادة الا اذا علمت يقيناً  
انهما كاذبان وان شهد عدل عندك (٢٤٢) بخلاف ما وقع في قلبك من سماع الخبر لك أن تشهد بالاول الا أن يقع عندك صدق الواحد في

الخارج لعبد رب الارض وان شرط ثلث الخارج لعبد المزارع فاللزارة جائزة أيضاً سواء كان على العبد  
دين أو لم يكن وسواء شرط على العبد مع المزارع أو لم بشرط هذا الذي ذكرنا اذا كان البذر من قبل رب  
الارض وان كان البذر من قبل المزارع فان شرط ثلث الخارج لعبد رب الارض فاللزارة جائزة اذا لم  
يكن على العبد دين ولم بشرط عمله وبعتبر المشروط للعبد مشروط المولى من الابتداء وان شرط على العبد  
ولادين عليه فاللزارة فاسدة في ظاهر الرواية وان كان على العبد دين ان لم بشرط عمل العبد فاللزارة جائزة  
ويكون المشروط للعبد مشروط المولاه كنهم ما شرط من الابتداء ثلث الخارج لرب الارض وثلثه للمزارع  
وان شرط على العبد مع ذلك فاللزارة فاسدة في ظاهر الرواية وان شرط ثلث الخارج لعبد المزارع في هذه  
الصورتان لم يكن على العبد دين ولم بشرط عمله فهو جائز ويكون ثلثا الخارج للمزارع وثلث لرب الارض  
وان شرط على العبد مع ذلك ان شرط عمل العبد في العتد فاللزارة فاسدة في حقهما جميعاً وان لم بشرط عمل  
العبد في العقد بل عطف عليه فاللزارة فيما بين رب الارض والمزارع جائزة وفي حق العبد فاسدة وان كان  
على العبد دين ان لم بشرط عمل العبد فاللزارة جائزة ويكون المشروط للعبد مشروط المزارع وان شرط  
عمله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يكن على العبد دين وقد شرط عمله ولو شرط بعض الخارج لبقراً أحدهما  
فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الخارج لعبد أحدهما ولادين عليه واذا شرط ثلث الخارج  
للساكنين جائز المزارعة وكان ما شرط للساكنين مشروط المولى لصاحب البذر فيكون لصاحب البذر الا أنه يجب  
على صاحب البذر فيما بينه وبين ربه أن يتصدق بذلك الا أن القاضي لا يجبره على ذلك ولا يوجب فساد  
المزارعة والذي ذكرنا من الجواب فيما اذا شرط بعض الخارج لعبد أحدهما فهو الجواب فيما اذا شرط  
بعض الخارج لمدير أحدهما أو سائر من يملك المولى كسبه كذا في المحيط \* ولو شرط الثلث لملك كاتب أحدهما  
أو قريبه أو لاجنبى فان كان البذر من قبل رب الارض ان شرط عمله جائز وهو مزارع معه وله ثلث  
الخارج وان لم بشرط عمله فاللزارة جائزة والشرط باطل وثلث الخارج لرب الارض فاما اذا كان البذر  
من قبل العامل ان لم بشرط عمله فهي جائزة وما شرط له فهو للعامل ولا شيء لواحد منهم وان شرط عمله وعمل  
فله أجر مثله على العامل وما شرط له فهو للعامل لان المزارعة فيما بين العامل وصاحب الارض جائزة وفيما  
بين العامل والذي شرط عمله فاسدة وعمل كذا دفع أرضه الى رجلين ليزرعاهما على أن يكون البذر من  
أحدهما ومن الآخر مجزى عدل كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع اليه الارض على أن يزرعها بيده وعمله  
على أن له ثلث الخارج ولرب الارض ثلثه على أن يكرهما ويوجب لهما بهيمة فلا ن على أن لفلسان ثلث الخارج  
فرضي فلان بذلك فعلى العامل أجر مثل البقر لانه استأجر منه البقر بثلث الخارج والبقر لا يكون مقصوداً  
في المزارعة فكان العقد بينهما فاسداً وقد استوفى منفعة بقر فلان فله أجر مثله وثلث الخارج لرب الارض  
وثلثه للعامل طيب له لانه لا فساد في العقد بينهما وبين رب الارض واذا كان من قبل رب الارض كان  
الثلاثان له وعليه أجر مثل البقر لانه استأجر العامل بثلث الخارج وهو جائز واستأجر البقر مقصوداً بثلث  
الخارج وهو فاسد كذا في المبسوط \* وان كان البذر من قبل رب الارض فاللزارة فيما بين رب الارض  
والمزارع جائزة فاسدة في حق صاحب البقر وعلى رب الارض أجر مثل البقر كذا في الذخيرة \* ولو شرط أن  
ما يخرج في هذه الناحية لأحدهما والباقي للآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا كانت الارض  
خراجية فشرط ارفع الخراج وأن يكون الباقي بينهما نصفين فهي فاسدة وهذا اذا كان خراجاً مطلقاً  
لانه عسى لا يخرج الا ذلك المقدراً فاما اذا كان خراجاً مقامه فهو الثلث أو الربع يجوز هكذا في الكافي \*  
ولو شرط لصاحب البذر قدر العشر من الخارج والباقي بينهما صححت المزارعة لان هذا الشرط لا يقطع  
الشركة في الخارج لان الخارج وان قل يكون له عشر وهذا هو الحيلة لصاحب البذر اذا أراد أن يصل

الامر الثاني \* شهدت أصل  
النكاح أو البيع أو قتل  
العبد أو الاقرار ثم شهد عندك  
عدلان بأنه أرضه عتقها  
امراً واحدة أو الزوج طلقها  
بعيد النكاح ثلاثاً وأن  
البائع قبل البيع والمشتري  
أعتقه أو المولى أو المقتول عفا  
عنه وأنكرت المرأة النكاح  
أو المبيع الملك أو القاتل  
القتل لم يسعك الشهادة  
بما عاينت ألا يرى أنهما ان  
أخبر المرأة بطلاقه اياها ليس  
لها أن تدعه بجماعها  
\* وان شهد عند الشاهدين  
واحد عدل بما ذكرنا ليس  
لهما الامتناع عن الشهادة  
ألا يرى أنه لو شهد عند  
واحد بالطلاق ليس لهما أن  
تتمنع نفسها عنه \* ولو قالوا  
في الشهادة بالملك اناراً بينه  
في يده لا يقبل وشرط  
الخصاف لجواز أداء الشهادة  
فيه اليد مع التصرف وزاد  
في الاقضية الوقوع في  
القلب أنه له حتى يصح أداء  
الشهادة حتى لو رأى درة في  
يد كناس أو كتاباً في يد جاهل  
ليس في رأيه أنه من أهله  
لا يشهد بالملك \* ثم المسئلة  
على أربعة أوجه ان عاين  
المالك بان عرفه باسمه ونسبه  
والمالك يحذره وراه يتصرف  
تصرف المالك ولا يمنعه  
أحد وهو يدعى أنه له اشتراه  
جائز أن يشهد أنه له والثاني أن

لا يعرفهما الا يحل له الشهادة بالملك والثالث أن يعاين المالك لالمالك بأن سمع الناس قالوا فلان بن فلان في قرية كذا  
ضبعة حدودها كذا وكذا ولا يعرف تلك الضبعة ولم يره يتصرف ولم يعاين يده عليها ليس له أن يشهد وان شهد لا يقبل والرابع معاينة الملك

لأن الملك، وله أن يشهد لأن النسب ثبت بالشهرة والملك ثبت بالمعينة ولا يشهد بالشهرة في الولاية إلا إذا كانت الولاية التي يضاف اليها الولاية  
برغم أن أنه رقيق وعن الثاني آخر وهو قول محمد رحمه الله أنه يجوز \* ولا يجوز في العتق (٢٤٣) والطلاق إجماعاً قال الحلواني

هذا قولهما وعن الثاني أنه

يجوز كافي الولاية وفي المنتقى

الأصح أنه يشهد في المهر

بالتسامع \* حضر بهائم

أحتج إلى الشهادة لشترى

يشهد بالشراء لا بالملك

المطلق لأنه ملك من الأصل

والشراء حدث وقيل له أن

يطلق والاول أصح إذ كرنا

\* شهدوا بمال ولم يذكروا

السبب للقاضي أن يسألهم

عن السبب فان سئلوا لم

يذكره الشهود يقضى

بشهادتهم إذا كانوا عدولا

\* اشترى عبداً فادعى عيها

فيه على البائع ولم يقدر على

البينة ثم باعه من آخر فادعى

المشتري الثاني عليه عيها

فأنكر حمل لمن شهد منه

دعوى العيب على البائع

الاول أن يشهد على العيب

في الحال \* رأى خطه ولم

يتذكر الحادثة أو تذكر

كاتبته الشهادته ولم يتذكر

المال لا يسعه أن يشهد

وعند محمد رحمه الله يسعه

أن يشهد \* وذكر الخصاص

أن الشرط عند الامام أن

يتذكر الحادثة والتاريخ

ومبلغ المال وصفته حتى

لوم يتسذكر شيئاً منها ويتقن

أنه خطه وخاتمه لا يشهد وان

شهد فهو شاهد زور وعن

الثاني أنه ان قطع أنه خطه

وخاتمه يشهد بشرط أن

يكون مستودعاً لتناوله

اليه قدر البذر أن يشترط لنفسه قدر البذر باسم العشر أو الثلث أو ما أشبهه والباقي بينهما كذا في النهاية  
\* لو اشترط العشر لمن لا يذر من قبله والباقي بينهما نصفان جاز ولو كانت الأرض عشرة فاشترط ارفع العشر  
ان كانت الأرض تشرب سيجاً أو نصف العشر ان كانت تشرب بدلو والباقي بينهما نصفان فهذا جائز فان  
حصل الخارج أخذ السلطان حقه من عشر أو نصف عشر والباقي بينهما نصفان وان لم يأخذ السلطان منها  
شيئاً أو أخذ بعض طعامهما سار من السلطان فان العشر الذي شرط من ذلك للسلطان يكون لصاحب  
الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قياس من أجاز المزارعة وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله  
تعالى يكون بينهما نصفين ولو كان صاحبه قال للعامل لست أدري ما يأخذ السلطان منا العشر أو نصف  
العشر فأعالمنا على أن النصف لي مما تخرج الأرض بعد الذي يأخذ السلطان ولك النصف فهذا فاسد في  
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو جائز بينهما على ما قالوا  
ومعنى هذه المسئلة أن الأرض قد تكون بحيث تكفي بماء السماء عند كثرة الأمطار وقد تحتاج إلى أن  
تسقى بالدلاء عند قلة المطر وفي مثله السلطان يعتبر الأغلب فيما يأخذ من العشر أو نصف العشر فكأنهما  
قالا لا ندري كيف يكون حال المطر في هذه السنة وماذا يأخذ السلطان من الخارج فتعاقدا على هذه الصفة  
ثم ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى العشر أو نصف العشر يكون على رب الأرض فهذا الشرط هما شرطاً  
لرب الأرض جزاً مجزئاً من الخارج وهو العشر أو نصف العشر وذلك مفسد للعقد وعند أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى العشر أو نصف العشر يكون في الخارج والخارج بينهما نصفان وهذا في معنى اشتراط  
جميع الخارج بينهما نصفان وذلك غير مفسد للعقد كذا في المسوط \* ولو شرط في المزارعة أن جميع  
ما خرج من الخطة فينبه ما نصفان وما خرج من شعيير فهو لأحدهما بعينه أو بشرط أن تكون الخطة  
لأحدهما بعينه والشعيير للآخر من أيهما كان البذر لا يجوز كذا في التناخانية \* ولو كانت الأرض  
خارجية فقال صاحب الأرض للزارع ان لا ندري أن السلطان يأخذ من هذه السنة خراجاً وظيفية أو خراج  
مقاسمة ومعنى هذا أن الأراضي تكون خارجية خراج وظيفية أو أنها في بعض السنين لا تطبق خراج  
الوظيفية وعند ذلك لا يجوز للسلطان أن يأخذ خراج الوظيفة إنما يأخذ خراج المقاسمة وذلك إلى نصف  
الخارج فالملك يقول لا ندري أن الأراضي في هذه السنة هل تطبق خراج الوظيفة فيأخذ السلطان ذلك  
أو لا تطبق فيأخذ السلطان خراج المقاسمة فيقول للزارع أعالمنا على أن يرفع مما تخرج الأرض حظ  
السلطان مقاسمة كانت أو وظيفية فالباقي يمتنأ في هذه المزارعة فاسدة ولو دفع أرضه إلى رجلين على  
أن يزرعاها بذرها على أن لأحدهما ثلث الخارج وللآخر تسعين فقبر من الخارج نفس المزارعة في  
الكل عند محمد وعندهما جازت في حق صاحب الثلث وتفسد في حق من شرط له تسعون فقبر من الخارج  
كذا في الكافي \* ولو شرط في عقد المزارعة الكراب على رب الأرض ان كان البذر من قبل المزارع فللمزارعة  
فاسدة وان كان البذر من رب الأرض جاز هذا كذا في الخلاصة \* ولو شرط على العامل كرى الأنهار  
واصلاح المسناة حتى فسد العقد ان كان البذر من قبل العامل كان الخارج كله للعامل لأنه إنما بذره  
ولصاحب الأرض عليه أجر الأرض وللعامل على صاحب الأرض أجر عمله وكرى الأنهار فنية قاصان  
ويترادان الفضل ولولم يكن كرى الأنهار مشروطاً على العامل في العقد فكرى العامل الأنهار بنفسه كانت  
المزارعة جائزة ولا أجر له في كرى الأنهار ولو كان البذر من قبل صاحب الأرض فشرط على العامل كرى  
الأنهار واصلاح المسناة فسد العقد ويكون الخارج كله لصاحب الأرض وللعامل أجر عمله في جميع ذلك ولو  
شرط على رب الأرض كرى الأنهار واصلاح المسناة حتى يأتمه الماء كانت المزارعة جائزة على شرطهما سواء  
كان البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الأرض كذا في فتاوى قاضيان \* ولو شرط في المزارعة على

الأيدي ولم يكن في يد صاحب الصلح من الوقت الذي كتب اسمه ولا يشهد \* وإذا شهد عند القاضي بقبوله لكن يسأله عنه أنه يشهد عن علم  
أم عن الخط ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا قال الحلواني يفتى بقول محمد إذا عرف خطه والخط في حوزة راسي الشهادة عندهما له

أن يشهد قال الفقيه وبه تأخذ كذا في النوازل وينبغي للشاهد أن يشهد وكتب أن يعلم حتى يكون بحال يعرفه بعده ولا يمكن تغييره وفي  
الافضية كتب ذكر حق على نفسه (٢٤٤) بمحض قروم ثم قال لهم اشهدوا على هذا ولم يقرأ الكتاب ولا هم قرؤوه أيضا فان

أحدهما القاء السرقين ان شرط على المزارع فاللزعة فاسدة من أيهما كان البذر والخارج كله للمزارع اب  
كان البذر منه وعليه أجر مثل الأرض ولا يغرم رب الأرض شيئا للمزارع من قيمة السرقين الذي طرحه في  
الأرض وان كان البذر من رب الأرض فان خارج له وعليه أجر مثل عمل المزارع في أرضه وقيمة ما طرح من  
السرقين وان شرط السرقين على رب الأرض ان كان البذر من المزارع فاللزعة فاسدة والخارج للمزارع  
وعليه أجر مثل الأرض وقيمة السرقين فان كان البذر من رب الأرض فاللزعة جائزة وان شرط القاء سرقين  
رب الأرض لم يذكره محمد في الكتاب وحكي عن القاضي الامام عبد الواحد انه قال ان شرط على المزارع  
جاز من أيهما كان البذر وان شرط على رب الأرض ان كان البذر من العامل لا يجوز كالمشروط الكراب على  
رب الأرض والبذر من المزارع وان كان البذر من رب الأرض يجوز كذا في الخلاصة \* اذا شرط رب  
الأرض والبذر من المزارع أن يسرقه فاقبل تقسدا المزارعة عند المتقدمين ولا تندس عند المتأخرين  
والفتاوى على قول المتأخرين قاله الخجندی وعزير بن أبي سعيد كذا في جواهر الاخلاطى \* رجل دفع كرمه  
أو أرضه معاملة أو مزارعة الى انسان وذلك الانسان يلتزم القاء السرقين واصلاح المسنة وحفر الانهار  
وكبس الشقوق فلو شرط يفسد ولو سكت لم يلزم ولو وعد رب الأرض في فلو حقه فيه أن يستأجره على ذلك كله بعد  
الاعلام بأجرة يسيرة غير مشروطة في العقد فيصح ذلك ويلزمه ولا يفسد العقد كذا في جواهر الفتاوى \*  
ولو شرط الدولاب والدالية على أحدهما فافهمه كاشتراط البقر على أحدهما لان الدالية والدولاب آلة السقي  
والسقي على المزارع فان كان مشروطا على المزارع فهي جائزة من أيهما كان البذر وان كان مشروطا على  
رب الأرض والبذر من العامل فهي فاسدة وان كان البذر من رب الأرض فهي جائزة كافي اشتراط البقر  
فأما اذا شرط الدالية التي يستقي بها مع العلف على أحدهما فان شرط الدابة مع العلف على المزارع جازت  
من أيهما كان البذر كافي اشتراط البقر وان شرط ذلك على رب الأرض فان كان البذر من قبل المزارع فهي  
فاسدة وان كان البذر من قبل رب الأرض فهي جائزة كافي اشتراط البقر وأما اذا شرط الدابة على أحدهما  
والعلف على غير صاحبها فهي فاسدة كذا في محيط السرخسى \* لو شرط عليه رب الأرض أنه ان زرعها بغير  
كرب فالزم المزارع الربيع وان زرعها بكرب فالزم المزارع الثلث فاللزعة جائزة ثم ذكر في الاصل في رواية أبي  
سليمان زيادة لم يذكرها في رواية أبي حفص وثلاث الزيادة أن رب الأرض لو قال للمزارع وان زرع وتشت  
فلان النصف وذكرا أنه متى نثر وزرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرط طعن عيسى بن أبان وقال  
ما ذكر أنه متى نثر وزرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرط طعن عيسى بن أبان وقال  
مال الى أحدهما يجعل كأن العقد من الابتداء ما عقد الاعلى الذي اختاره ولو عقد العقد من الابتداء على  
الكرب والتثنية كانت المزارعة فاسدة والى هذا مال الفقيه أبو القاسم الصغار بلحنى رحمه الله تعالى وكان  
الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى يقول ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في رواية أبي سليمان صحيح وكانه فرق  
بينما اذا عقدت المزارعة على التثنية وحيدها وبينما اذا كان مع التثنية غيرهما متى كان مع التثنية مزارعة  
أخرى جوزت المزارعة بشرط التثنية وان كانت المزارعة وحدها بشرط التثنية لم تجز كذا في المحيط \* وان  
شرطا أن يكون الحب والتبن بينهما نصفين جاز ويكون الحب والتبن بينهما كما شرطوا كذا لو شرطوا أن يكون  
الربيع أو الزرع أو الخارج بينهما جاز ويكون الحب والتبن بينهما كما شرطوا ولو شرطوا أن يكون الحب والتبن  
لا تخرفه على ثمانية أوجه ستة منها فاسدة وثلاثان جائزتان أما الستة الفاسدة فاحدها اذا شرط أن  
يكون الحب للدافع والتبن للعامل والثانية أن يكون التبن للدافع والحب للعامل والثالثة اذا شرط أن يكون  
التبن بينهما والحب للدافع والرابعة اذا شرط أن يكون التبن بينهما والحب للعامل الخامسة اذا شرط أن يكون  
الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه ان شرط التبن لصاحب البذر جاز وان شرطه لغيره لا يجوز وعن

كتبه بين أيديهم وأملاه  
عليهم أو أملاه على واحد حل  
لهم ان يشهدوا عليه بما في  
الكتاب اذا علموا ما في الكتاب  
وان لم يعلموا ما في الكتاب  
لا يجوز لهم أن يشهدوا  
أصله رجل كتب كتاب وصية  
وقال للقوم اشهدوا على بما  
في الكتاب لا يجوز حتى يقرؤوه  
أو يروه يكتب وهم يقرؤونه  
وكذا الوصية المحتومة وهي  
أن المريض اذا كتب كتاب  
وصية وختمه وقال للشهود  
هذه وصيتي وختمت فاشهدوا  
على بما في هذا الكتاب  
لا يجوز لهم ان يشهدوا بما  
فيه حتى يعلموا ما في الكتاب  
بأن قرؤوها وقرئت عليهم  
وكذا لو شهدوا على صلح ولم  
يقرؤوا ولم يعلموا ما فيه وعن  
الثاني اذا كتب الصلح او  
الوصية ودفعه الى الشاهد  
وكتب الشاهد فيه شهادته  
وبقي الصلح في يده الشاهد  
الى وقت الشهادة حل له أن  
يشهد على ما في الكتاب ولو  
قرأها عليه وقال انشهد  
عليك بما في الكتاب فحرفك  
رأسه بنم بالانطق فهذا  
باطل بخلاف اشارة  
الآخرس ولو كتب من  
فلان بن فلان سلام عليك  
كتبت الى تطلب الدين الذي  
لك على وكنت أوفيتك منه  
خمسائة وبقي على خمسمائة  
أو كتب الى امرأته أما بعد

فقد بلغني كتابك تسألني الطلاق فانت طالق بلزمه المال ويقع الطلاق بهذا الكتاب وينبغي لمن علم بذلك ان يشهد  
بالمال وبالطلاق وان لم يشهدهم في فتاوى القاضي كتب صلح وصية وقال لقوم اشهدوا على بما فيه ولم يقرأ عليهم قال علماءنا لا يجوز

الشهادة عليه وقيل يجوز الاول أصح \* وانما تجوز الشهادة بأحدى معان ثلاث بأن يقرأ عليهم أو كتب غيره ثم قراء عليه بين يدي الشهود فقال هو لهم اشهدوا على بما فيه وان كتب بين يدي الشهود وعرف الشاهد ما كتب فيه (٢٤٥) ولم يقل لهم اشهدوا على بما فيه

لا يحل لهم ان يشهدوا بما فيه قال القاضى أبو على هذا اذا لم يكن مكتوباً على الرسم فان كتب على الرسم وهو الثابت بين يدي الشهود وعرف الشاهد ما كتب فيه وسعه أن يشهد بما كتب فيه وان لم يقل اشهدوا على بما فيه وانه حسن اليه أشار محمد بن الكتاب وعز الثاني كتب الصك بين يدي الشهود وأودعه عند الشاهد ولم يعرف الشاهد بما فيه وأمره الكتاب أن يشهد بما فيه فانه يسعه أن يشهد به لان الكتاب اذا كان عند الشاهد فقد أمن عن التبديل \* والكتابة على وجوه مستتبين مرسوم كالكتابة على القسطاس بالمداد معنوياً على وجه يكتب الى الغائب فان كتب طلاقاً أو اقراراً أو نصراً على نحو ما قلنا ثم قال لم أعن به ترتب حكم عليه دين فيما بينه وبين ربه تعالى لا قضاء حتى جاز الشاهد أن يشهد عليه بما فيه سواء قال له اشهد على بما فيه أو لا ولوراه قوم كتب ذكراً حتى على نفسه لرجل ولم يشهد به على نفسه لم يكن ذلك لازماً ولا ينبغي لمن علم أن يشهد لان الكتابة قد تكون للتجربة

أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز أصلاً وعن بعض المشايخ اذا شرط أن يكون الحب بينهما وسكنا عن التبن كان الحب والتبن بينهما المكان المعروف والسادسة اذا شرط أن يكون التبن بينهما وسكنا عن الحب لا يجوز ففي هذه الوجوه انما لاتصح المزارعة لان هذا شرط يؤدي الى قطع الشركة في المقصود لاحتمال أن يحصل أحدهما دون الآخر ولو شرط أن يكون الحب بينهما وسكنا عن التبن جاز ويصح كون الحب بينهما والتبن لصاحب البذر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز وعن محمد رحمه الله أنه رجع الى قول أبي يوسف رحمه الله فصار هذا من الوجوه الفاسدة ولو دفع أرضاً فزاع عاصراً فلا مزارعة وشرط أن يكون الحب بينهما نصفين والتبن لصاحب الأرض أو شرط أن يكون الحب بينهما نصفين وسكنا عن التبن جاز ويكون التبن لصاحب الأرض ولو شرط التبن للعامل كان فاسداً لان دفع الزرع الذي صار بقلا مزارعة كدفع الأرض والبذر مزارعة وثمة لو شرط التبن لصاحب البذر جاز وان شرطه الآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضخان \* واذا شرط على المزارع أن يزرع العصفرو شرط الشركة في العصفرو القرم والساق جاز وان شرط العصفرو القرم بينهما والساق لأحدهما ان شرط الساق لمن له البذر جاز وان شرط الساق لمن لا يزرع من جهته لا يجوز وان شرط العصفرو القرم لأحدهما والساق للآخر لا يجوز وان شرط العصفرو القرم لأحدهما والقرم للآخر لا يجوز وكذلك الجواب فيما اذا دفع اليه الاض ليس بزرعها التفت وشرط التفت لأحدهما والبذر للآخر لا يجوز كذا في المحيط \* لو دفع أرضاً للزرع حنطة وشعير على أن الحنطة تكون لأحدهما والشعير للآخر بعينه كان فاسداً وكذا كل شئ له نوعان من الربح كل واحد منهما مقصود كبذر السكان والسكان اذا شرط لأحدهما بعينه السكان وللآخر بعينه البذر واشترط بذراً بطيخاً والقضاء لأحدهما بمنزلة اشتراط التبن بخلاف بذر الرطبة مع الرطبة والعصفرو القرم كذا في فتاوى قاضخان \* والاصل أن صاحب الأرض مع المزارع اذا شرط في عقد المزارعة شرطاً فاسداً ينظر اليه ان كان شرطاً لا فائدة فيه لأحدهما المتعاقدين بأن شرط أن لا يبيع أحدهما حصته من الخارج أو لا يأكل كل المزارعة جائزة وان كان في الشرط فائدة لأحدهما فهو على وجهين ان كان الشرط داخل في صلب العقد بان كان له حظ من البذل فان البذل من صلب العقد في المفاوضات لا يجوز العقد بدونه فان المزارعة تفسد بهذا الشرط ولا تعود جائزة وان أبطل من له الشرط الشرط بأن شرط في المزارعة عشرين درهما لأحدهما مع نصف الخارج ثم أبطل من شرط له الدراهم الدراهم قبل العمل أو شرط الحصاد والدياس على أحدهما حتى فسد العقد على جواب الكتاب ثم أبطل من له الشرط هذا الشرط وان كان الشرط مستعاراً في العقد ولم يكن من صلب العقد بأن لم يكن له حظ من البذل بان شرط في المزارعة خيار مجعول أو أجل مجعول لأحدهما فأسقط من له الشرط الشرط قبيل تقرر المفسد فان المزارعة تنقلب جائزة في قول علماء الثلاثة رحمه الله تعالى وان كان هذا الشرط مشروطاً بالهـ لا تعود جائزة ما لم يجتمع على الإبطال أما بإبطال أحدهما لا تعود جائزة لانه يسقط مشروطاً بالآخر وانه كاف في فساد العقد وان شرط على أحدهما أن يبيع نصيبه من صاحبه فالمزارعة فاسدة فان أبطله البائع أو المشتري لا تعود جائزة ولو أبطله جميعاً عادت المزارعة الى الجواز ولو شرط أحدهما على صاحبه أن يهب نصيبه من الخارج كانت المزارعة فاسدة فان أبطل الموهوب له الشرط قبل العمل جازت المزارعة وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا يجب أن لا تعود المزارعة جائزة بإبطال الموهوب له وحده ولكن ماذا كرى الكتاب أصح واذا دفع الرجل أرضه الى غيره مزارعة بالنصف وشرط بعض العمل على المزارع أو على نفسه فهذا على وجهين الاول أن يكون البذر من قبل رب الأرض وانه على ثلاثة أوجه أما أن شرط بعض أعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي أو شرط بعض أعمال المزارعة على نفسه وسكت عن الباقي أو شرط بعض أعمال المزارعة على نفسه وشرط البعض على المزارع

بخلاف الكتابة المرسومة وخط الباعة كالسمسار والصراف لانه حجة لوجود العرف الجاري به على ما يأتي ان شاء الله العزيز في كتاب الاقرار فان بحمد الكتاب فبرهن عليه أنه كتبه أو أملاه جاز كما لو ادعى اقراره وبجحد بخلاف الحدود والقصاص فان المرسوم فيه كغير المرسوم

لا يكون حجة ولو أقر بالسرقه في كتاب مرسوم ضمن المال ولا يقطع وغير مرسوم ان يكتبه على الارض أو اللوح أو الخرقه أو كتبه على قرطاس بلامداد غير أنه يستبين (٢٤٦) فان قال اشهدوا على عافيه وسعهم أن يشهدوا بعافيه والا لا وغير المستبين نحو الكتابة

فان شرط بعض أعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه أن يكرهها أو يزرعها وسكت عن ذكر السقي فهذا على ستة أوجه فان كانت الارض بحيث لا تخرج شيأ بدون السقي أو تخرج شيأ ولكن لا يرغب فيه من مثل هذه الارض وفي هذين الوجهين المزارعة فاسدة وكذلك اذا كانت هذه الارض تخرج شيأ مرغوباً فيه بدون السقي إلا أنه يبيس بدون السقي كانت المزارعة فاسدة وان كانت الارض بحيث تخرج شيأ مرغوباً فيه من مثلها ولا يبيس بدون السقي بان كانت الارض في بلدة كثيرة المطر فالأزارعة جائزة وكذلك اذا كان السقي يؤثر في زيادة الجوده في الخارج كانت المزارعة جائزة وكذلك اذا كان لا يدرى أن السقي هل يؤثر في جوده الخارج بأن كان لا يدرى أن المطر يقل أو يكثر (١) الوجه الثاني اذا شرط رب الارض بعض الأعمال على نفسه بأن شرط على نفسه السقي وسكت عن ذكر الباقي فهذا على الوجه الذي ذكرنا ان علم يقيناً أن السقي لا يؤثر في الخارج فالأزارعة جائزة وان شرط فيها عمل رب الارض لان هذا شرط لا يفسد وكل شرط لا يفسد وجوده والعدم بمنزلة ولو عدم الشرط كانت المزارعة جائزة وكذلك اذا صار وجوده وعدمه بمنزلة واحدة وفيما عدا ذلك من الوجوه المزارعة فاسدة فان شرط رب الارض السقي على نفسه والباقي على العامل فهذا هو الشرط السقي على نفسه وسكت عن الباقي سواء الوجه الثاني أن يكون البذر من قبل المزارع فشرط رب الارض بعض الأعمال على المزارع بأن شرط عليه أن يذررها وسكت عن السقي مثلاً فالأزارعة جائزة واذا شرط بعض الأعمال على رب الارض والبعض على العامل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان البذر من جهة رب الارض وقد شرط رب الارض بعض العمل على نفسه أو شرط البعض على نفسه والبعض على العامل كذا في المحيط واذا دفع الرجل الى رجل أرضه على أن يزرع المزارع يذر نفسه هذه السنة ما بدله من غله الشتا والصيف على أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن الذي يلي طرح البذر في الارض رب الارض فالأزارعة فاسدة كذا في التواريخ واذا دفع الرجل أرضاً وبذرا الى رجل مزارعة وقال له مازرعها بكراب فيكذا أو بغير كراب فيكذا وبكراب وثنان فيكذا فالأزارعة جائزة وكذلك اذا قال مازرعها فيها بكراب فيكذا وبغير كراب فيكذا فالأزارعة جائزة وكذلك اذا قال مازرعها منها بكراب فيكذا وما زرعها منها بغير كراب فيكذا فالأزارعة جائزة وأي عمل اختاره المزارع كان له ما شرط بارائه قالوا ما ذكر من الجواب في المسألة الثالثة خذنا الاوجه لتصححها ويجب أن تكون المزارعة فاسدة متى ذكر كلمة من لان كلمة من للتبعض فقد شرط عليه أن يزرع البعض بكراب والبعض بغير كراب وذلك البعض مجهول لا يدرى وأوجب ذلك فساد المزارعة والدليل على صحة ما قلنا مسائل ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الاصل في جملتها اذا قال الدافع مازرعها منها حنطة فلك كذا وما زرعها منها شعيراً فلك كذا وما زرعها منها سم فلك كذا فالأزارعة في هذه الصور فاسدة ومن جعله ذلك اذا قال الدافع مازرعها منها في جادى الاولى فلك كذا وما زرعها منها في جادى الآخرة فلك كذا كانت هذه المزارعة فاسدة ومن جعله ذلك اذا قال له مازرعها منها بماء السماء فلك كذا وما زرعها منها بغير ماء أو دابة فلك كذا فالأزارعة فاسدة وكان الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقول ما ذكر من الجواب في مسألة الكراب قوله ما وما ذكر في هذه المسائل فهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى جواز المزارعة لان كلمة من عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للتبعض وعندهما للصله فصالح الجواب

(١) قوله الوجه الثاني اذا شرط الخائى من الاوجه الثلاثة التي هي أقسام للوجه الاول من الوجهين وقوله الوجه الثاني أن يكون البذر الخائى من الوجهين فهو راجع للتقسيم الاول كما لا يخفى وما في نسخة الطبع الهندي من التعبير بالثالث بدل الثاني تحريف فاجتنبه اهـ

على الماء والهواء وان قال اشهدوا على عافيه وكتبوا ما اذا كتب لا يجوز لهما ان يشهدوا بعافيه والرجل والمراة والمسلم والذي فيه سواء ولو كتب رسالة عند أمين لا يقرآن ولا يكتبان وأمسكا الكتاب عندهما وشهدا به لا يجوز عندهما وعند الثاني يجوز (نوع في الرجل متى تحصل له الشهادة) لا بأس للرجل ان يحرز عن قبول الشهادة وتحمّلها \* طلب منه أن يكتب شهادته أو يشهد على عقد أو طلب منه لاداءه ان كان يجده غيره فله الامة تمناع والا لا وان كان هو أسرع قبولاً من آخرين ليس له الامتناع عن الاداء لما فيه من الاداء الى ضياع الحق \* وأجاب خلف بن أيوب فيمن له شهادة فرفعت الى قاض غير عدل له أن يمتنع عن الاداء حتى يشهد عند قاض عدل \* سمع اقرار رجل بحق وسعه ان يشهد عليه وان لم يعاين السبب وان لم يقل له اشهد على عافيه \* وسئل ابن متاتل عن سمع صوتها باقرار من وراء الحجاب وشهدا عندها أنها فلانة بنت فلان لا يجوز له ان يشهد على اقرارها وقال قومه ان رأى شخصها فأقرت

وشهد عندها ثمان انها فلانة بنت فلان يجوز ويكتفى برؤية الشخص ولا حاجة الى رؤية الوجه \* توسط على نرجلين فقالا لا تشهد علينا سمع مناسم اقرارهما أو اقرار أحدهما لرجل بشئ أو قال أحدهما لا تخبرني لك على كذا لأن



يشهد بما سمع كما سمع \* رأى داراني يدرج حل قال الصغار ان كان في يده على مزارع زمان والشبهة من الاله ليس هنالك خصم يخصم فيه اله  
أن يشهد بأنهم ملكه وشرط الشافعي التصرف مع اليد قال الصدوق والخفاف (٢٤٧) أخذنا بقول الشافعي وشرط آخر

وهو مقولة الناس انهم ملكه  
وهذا شيء لم يشترطه أحد  
قال القاضي أبو علي رحمه  
الله المأخوذ أن دليل الملك  
اليد مع الوقوع في القلب  
حتى لو رآه في يده وهو يسكن  
فيه ويبنى والناس يقولون  
انه ملكه ولكن وقع في قلبه  
انه ملك الغير ويتصرف فيه  
نيابة لا يحصل له أن يشهد  
بالملك له وفي المنتقى في يده  
عبد لا يعبر وقال هو عبد  
وسمع منه رجل ثم تكلم  
الغلام وادعى الحرية وسع  
لذلك الرجل أن يشهد بأنه  
عبده وإن لم يكن سمع منه  
ليس له أن يشهد بذلك \* رأى  
ثوبان في يده ولم يقل هو ثوبان ثم  
ادعاه آخر وسعه أن يشهد  
أنه ثوبان \* ثوبان في يدرج حل  
وقد رأته قبل ذلك يوم أو  
يومين فادعاه رجل ليس له  
أن يشهد حتى يقع في قلبه  
انه \* قال لورأيت رجلا على  
حمار يوم ما لم أشهد أنه له ولو  
رأيت خسين يوما أو أكثر  
شهدت أنه له إذا وقع في  
القلب أنه له وعن الإمام  
رحمه الله إذا كان دار أو  
دابة أو ثوب في يدرج حل أو  
عبد لا أن تشهد أنه له وإن  
لم تكن رأيت قبل تلك  
الساعة \* رأيت في يده ووقع  
في قلبك انه لم ترأيت في يد  
غيره فشهد عندك عدلان  
ان الذي في يده اليوم كان

على قولهما الجواز في هذه المسائل كافي مسألة الكراب وجعل كلمة من الصلة عندهما في المسائل كلها وغيره  
من المشايخ قالوا بأن ما ذكر في هذه المسائل قولهما وما ذكر في مسألة الكراب قولهما أيضا وهذا القائل  
يجعل كلمة من التبعية في المسائل كلها لان هذه الكلمة حقيقة التبعية لغة وانما ذكر لصلته مجازا  
والكلام لحقيقته وعلى هذا التقدير يمكن الجهالة الآن هذه الجهة في مسألة الكراب لا توجب فساد  
المزاعة لان الجهالة زالت وقتنا كذا المزاعة وان كانت الجهة زائلة وقتنا كذا المزاعة كانت بمنزلة مالو  
كانت زائلة وقت المزاعة وما في مسألة الحنطة والشعير الجهة في مسألة الكراب لا توجب فساد  
المزروع حنطة من البعض المزروع شعير بالقاء البذر فوق القاء البذر الذي هو حالنا كذا العدة تكون  
الجهة قائمة وكذلك في مسألة جادى وفي مسألة السقي كذلك لانه اذا السقي المعتاد بينهم وهو السقي بعد  
القاء البذر فالجهة تسكون قائمة ولو كان المراد من هذا السقي قبل الزراعة كانت المزاعة صحيحة كافي مسألة  
الكراب لان الجهة تسكون زائلة وقتنا كذا العدة وما اذا انص على البعض فقال على أن ما زرع بعضا  
منها بكراب فلا كذا وما زرع بعضا منها بغير كراب فذلك كذا اهل يفسد العقد لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في  
الكتاب وعلى قياس ما قاله الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يجب أن تكون المزاعة فاسدة  
كذا في الذخيرة \* واذا دفع الى رجل أرضا زرعها شتته هذه يذره وعمله على أنه ان زرعها في أول يوم من  
جادى الاولى فالخارج بينهم ما نصفان وان زرعها في أول يوم من جادى الاخرة الثلثان من الخارج لرب  
الارض والثلث للمزارع فالشرط الاول جائز والثاني فاسد في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول  
من أجاز المزاعة وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشرطان جائزان فان زرعها في جادى الاولى  
فالخارج بينهم ما نصفان وان زرعها في جادى الاخرة فالخارج كله لصاحب البذر وعليه أجر مثل الارض  
ان كان البذر من قبل العامل وأجر مثل العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض وعندهما الشرطان  
جميعا جائزان فان زرعها في جادى الاخرة فالخارج بينهم ما ثلثا ولو قال على ان ما زرع من هذه الارض  
في يوم كذا فالخارج منه بينهم ما نصفان وما زرع منها في يوم كذا فالخارج ثلث الخارج ولرب الارض ثلثها  
فهذا فاسد ككوله ولو كان في المسألة الاولى زرع نصفها في أول يوم من جادى الاولى ونصفها في أول يوم من  
جادى الاخرة فزارع في الوقت الاول فهو بينهم ما على ما شرطوا وما زرع في الوقت الثاني فهو لصاحب البذر  
في القول الاول وفي القول الثاني كل واحد منهم ما على ما شرطوا بخلاف قوله على أن ما زرع منها ولو قال على  
انه ان زرعها باليه أو سانية فالثلثان للمزارع والثلث لرب الارض وان زرعها بسمي أو بسقي السماء  
فالخارج بينهم ما نصفان فهو جائز على ما شرطوا وهذا بناء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاخر فأما  
على قياس قوله الاول وهو قول زفر رحمه الله تعالى يفسد الشرطان جميعا ولو قال على أن ما زرع منها ابدلوا  
فالعامل ثلثا ولرب الارض ثلثه وان زرعها بسمي فللعامل نصفه فهذه مزاعة فاسدة كذا في المبسوط  
\* ولودفع الرجل أرضه الى رجل على أنه ان زرعها حنطة فالخارج بينهم ما نصفان وان زرعها شعيرا  
فالخارج كله للمزارع فهذا جائز لانه خير بين المزاعة والاعارة فان زرعها حنطة فالخارج بينهم ما وان  
زرعها شعيرا فالخارج للمزارع ولودفعها اليه على أنه ان زرعها حنطة فالخارج بينهم ما وان زرعها شعيرا  
فالخارج كله لصاحب الارض فهذا جائز في الحنطة فان زرعها حنطة فالخارج بينهم ما وان زرعها شعيرا  
فالخارج كله للمزارع وعلى المزارع أجر مثل الارض لصاحب الارض كذا في الذخيرة \* ولودفع اليه أرضا  
وكر حنطة وكشره على أنه ان زرع الحنطة فيها فالخارج بينهم ما نصفان والشعير مردود عليه ولودفعها  
الشعير فالخارج لصاحب الارض ويرد الحنطة كلها فهو كله جائز على ما شرطوا ولو لودفعها  
الشعير للعامل جائزا أيضا كذا في المبسوط \* واذا دفع الرجل الى رجل أرضا ليزرعها يذره على أنه ان

أودعه الاول بمحض من ماله يسهل أن تشهد للاول لان هذا يمنع أن يقع في قلبك انه له وان أخبره واحد عدل وسعد أن تشهد للاول اذا لم  
يقع في قلبك أن المخبر صادق وان وقع لا تشهد للاول لان الوقوع في القلب انه له قد زال فكأنه لم يقع في القلب أنه له ولم يشترط في هذه

المسائل دعوى صاحب العين أنه له \* وفي الجامع الشاهد عين دابة تتبغ دابة وترتضع له أن يشهد بالملك والنجاح \* شهد أن فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا (٢٤٨) ولم يدرك الميراث فشهدت بما باطله لانهم ما شهدوا بما لم يعاينوا سببه ولا رأياه في يدها المدعى

زرعها حنطة فالخارج بينهما وان زرعها شعير فالخارج كله للعامل وان زرعها سمسم فالخارج كله لصاحب الارض فهذا جائز في الحنطة والشعير فاسد في السمسم ولو كان البذر من جهة صاحب الارض والمسألة بحالها فهذا جائز لانه خير بين المزارعة وبين الاستعانة وبين اعارة الارض واقرار صاحب البذر ومثل هذا جائز في الاجارة المحضة كذا في المحيط \* رجل دفع الى رجل أرضا على أن يزرعها يذره سنته هذه على أنه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعير فكل صاحب الارض ثلثه وان زرعها سمسم فكل صاحب الارض ربعه جاز على ما شرط لان المزارعة في حق صاحب الارض تنقأ كد عند لقاء البذر وعند ذلك البذر معلوم ولو زرع بعضا شعيرا وبعضا سمسم ما جاز أيضا على ما شرط على كل نوع كذا في الظهيرية \* ولو دفع الى رجل أرضا ثلاثين سنة على أن مازرع من حنطة أو شعير أو شيء من غلة الصيف والشتاء فهو بينهما نصفان وما غرس منها من شجر أو كرم أو نخيل فهو بينهما ثلثا لصاحب الارض ثلثه وللعامل ثلثاه فهو جائز على ما شرط سواء زرع الكل أو أحد النوعين أو زرع بعضها وجعل بعضها كرم فهو جائز أيضا في ظاهر الرواية كذا في خزانة المفتين \* ولو دفع أرضا مزارعة على أن يزرعها يذره وبقره على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير وبعضها سمسم فالخارج منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرع منها شعيرا فكل صاحب الارض ثلثه وما زرع منها سمسم فكل صاحب الارض ثلثاه فهو فاسد كاه واذا فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع اليه أرضا يزرعها سنته هذه يذره وبقره وعمله على أن يستأجر فيها أجراء من مال المزارع فهو جائز ولو اشتراط أن يستأجر أجراء من مال رب الارض فهذه مزارعة فاسدة لان اشتراط عمل أجير رب الارض كشترط عمل رب الارض مع المزارع وذلك مفسد للمزارعة وكذلك لو اشتراط أن يستأجر الأجراء من مال المزارع على أن يرجع به فيما أخرجت الارض ثم يقتسمان ما بقي فهذا فاسد لان القدر الذي شرط فيه رجوع المزارع من الربيع بمنزلة المشروط للمزارع فكأنه شرط له أن يفتقر معلومة من الخارج وان كان البذر من قبل رب الارض فاشترط على المزارع أجراء الأجراء من ماله جاز ولو اشتراط أجراء الأجراء على رب الارض من ماله لم يجز وهذا بمنزلة اشتراط عمل رب الارض والبذر مع المزارع وكذلك لو اشتراطه على المزارع على أن يرجع به في الخارج فهو فاسد بمنزلة ما لو شرط له ذلك القدر من الخارج فيفسد به العقد ويكون الربيع كله لصاحب البذر وللعامل أجر مثله فيما عمل وأجر مثل أجره فيما عملوا كذا في المبسوط \* والله أعلم

#### الباب الرابع في رب الارض أو الخنيل اذا تولى العمل بنفسه

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع الرجل أرضه الى غيره مزارعة بالنصف ثم ان رب الارض تولى الزراعة بنفسه فهذا على وجهين الاول أن يكون البذر من قبل رب الارض وانه على وجهين أيضا الاول أن يتولى الزراعة بأمر المزارع وانه على ثلاثة أوجه اما أن استعان المزارع برب الارض وفي هذا الوجه الخارج بين رب الارض وبين المزارع على ما شرط انصفان قالوا نعم يكون الزرع بينهما على ما شرط اذا لم يقل رب الارض وقت المزارعة أن زرعها لنفسه أما اذا قال أن زرعها لنفسه يكون كل الخارج لرب الارض وتنقض المزارعة الآن محمد رحمه الله تعالى أطلق الجواب اطلاقا قال شيخ الاسلام الجواب على ما أطلق محمد رحمه الله تعالى صحيح الوجه الثاني من هذا الوجه اذا استأجر المزارع رب الارض بدراهم معلومة ليعمل عمل المزارعة وفي هذا الوجه الاجارة باطله والمزارعة على حالها الوجه الثالث من هذا اذا دفع المزارع الارض الى رب الارض مزارعة بطائفة من حصته من الزرع وفي هذا الوجه المزارعة الثانية باطله والمزارعة الاولى على حالها هذا اذا تولى رب الارض المزارعة بأمر المزارع فاما اذا تولاها بغير أمره والبذر

\* وفي المحيط في حقوق العباد اذا اطلب المدعى الشاهد لاداء الشهادة فأخبره بلا عذر ظاهر ثم أتى لا يقبل وفي المانطق السمرقندي اذا كان المقر له سلطانا فقال أقررت خوفا منه ان وقف الشاهد على خوف لا يشهد وان لم يقف شهد وأخبر القاضي أنه كان في يدعون من أعوان السلطان \* وفي المحيط سئل الصغار عن رجل أخذ سوق الخناس مقاطعة من الديوان وأشهد كتاب المقاطعة اننا نأهل أنه يشهد قال اذا شهد حل عليه اللعن فلو شهد على مجرد الاقرار وقد علم السبب فهو أيضا ملعون ويجب التحرز عن تحمل مثل هذه الشهادة وكذا في كل اقرار بني على حرام \* وفي المحيط شهدا على امرأة سمياها ونسباها وكانت حاضرة فقال القاضي أنعرفانها فتعالا لا لا تقبل شهادتهما \* ولو قالتا نحن مانها على المسماة بفلانة بنت فلان القلانية ولكن لا ندري انها هي أم لا صححت الشهادة وكاف المدعى أن يأتي بأخرين يشهدان أنها فلانة بنت فلان بخلاف الاول لانهما ثمة اقرب بالجنبة فبطلت الشهادة

الثاني فيما يقبل ولا يقبل لا يقبل شهادة ستة عشر \* العبد المدبر المكاتب أم الولد المجلود من ائذف الشريك في شركته لشريكه المقاض الذي يجزئ نفسه نفعا بشهادته التي تقوم على النفي شهادة التبراة شهادة أهل الكفر

على المسلمين شهادة المولى بالذوق ومكاته شهادة الاعى الخشنى المشكل لا تقبل شهادته مع رجل أو امرأة ولو مع رجل وامرأة يقبل  
 \* ومتى ردت لعله ثم زالت لا يقبل الا فى أربعة مواضع عند ردت شهادته ثم عتق كافر أسلم (٢٤٩) أعنى أبصر متى ردت شهادته ثم بلغ فاعادوا

الاداء يقبل \* وفى النصاب  
 شهد المولى لعبده فردت  
 ثم عتق فاعادها لا يقبل لان  
 المردود شهادة بخلاف  
 الاربعة ولو فاسق فردت  
 ثم تاب وأعاد لا يقبل  
 \* تحمل المولى شهادة  
 أو الصبي أو الزوج ثم عتق  
 وبلغ وأبناها وشهدوا تقبل  
 \* ولو بصير اعند التحمل عى  
 عند الاداء لا يقبل خلافا  
 للثانى وفى الحد ولا يقبل  
 اتفاقا \* وفى النصاب شهادة  
 الاعى تقبل فيما يجوز فيه  
 الشهادة بالتسامع كالنساء  
 والموت \* أخ وأخت اد  
 أرضا فشهدوا زوجها وآ  
 لا تقبل شهادته فى حد  
 الاخت واختلف فى حد  
 الاخ \* طلقها ثلاثا وهى فى  
 العدة لا يجوز شهادته لها ولا  
 شهادتها \* والشهادة لها  
 ثلاثة احوال التحمل والاداء  
 والقضاء فوجوبها العى فى  
 واحد من هذه الاحوال  
 يمنع القضاء وعند الثانى  
 وجوبه حال التحمل يمنع  
 والا لواجبها أو الموت قبل  
 القضاء بعد الاداء لا يمنع  
 القضاء والخبر والفسق  
 والخنوع يمنع \* الا قف ان  
 ترك الختان به مذكور قبل وا  
 لا والعذر الكبير وخوف  
 الهلاك \* سمع الذى اقر  
 رجل وأسلم ثم شهد تقبل  
 كالصبي والعبد \* وفى الاقضية

من جهة رب الارض فانه يصير ناقضا للزراعة وان كان البذر من قبل المزارع فالجواب فى هذا الوجه فيما  
 اذا زرع بأمر المزارع أو بغير أمر المزارع نظير الجواب فى الوجه الاول الا فى خصلة هى أن رب المال اذا  
 زرع بأمر المزارع أو بغير أمر المزارع فى هذا الوجه يضمن المزارع بذرا مثل بذره لانه أتلف بذره عليه  
 ولو كان البذر من قبل رب الارض أو من قبل المزارع وأمر المزارع رب الارض حتى استأجر أجيرا فى ذلك  
 فالخارج بين رب الارض والمزارع على ما شرطوا برجع رب الارض بأجر الاجير على المزارع بخلاف ما اذا  
 استعان المزارع برب الارض ولم يأمره باستئجار الاجير فان هنالك لا يرجع رب الارض على المزارع بأجر  
 الاجير والجواب فى المعاملة نظير الجواب فى الزراعة حتى ان من دفع نخيله الى رجل معاملة بالنصف على أن  
 يلقعه ويحفظه ويسقيه فاستعان العامل برب النخيل فى ذلك وفعل صاحب النخيل ذلك بنفسه فالخارج  
 بينهما على ما شرطوا ولو كان صاحب النخيل قبض النخيل بغير أمر العامل وفعل ما ذكر فالخارج كله صاحب  
 النخيل وتقتض المعاملة وان كان صاحب النخيل لا يملك نقض المعاملة من غير عذر ولو كان صاحب النخيل  
 أخذ النخيل بعد ما خرج الطلع وقد قام عليه بغير إذن العامل فالخارج بينهما ولو أخذها قبل خروج الطلع  
 وقد قام عليها ثم أخذ العامل منه بغير أمره فقام عليه حتى صار عرقا لجميع ذلك لصاحب النخيل واذا دفع  
 أرضا وبذرها من أربعة بالنصف ثمان المزارع بعد ما قبض الارض دفعها الى رب الارض من أربعة على أن  
 للمزارع الثلث ولرب الارض الثلثين فالزراعة الثانية فاسدة وما خرج فهو بينهما منصفان كذا فى الحريط \* واذا  
 دفع أرضا من أربعة بالنصف وشرط البذر على المزارع فلما زرع المزارع وسقاه ونبت قام عليه رب الارض  
 بنفسه وأجرائه وسقاه من غير أمر المزارع حتى استحصدا فالخارج بين رب الارض والمزارع على ما شرطوا ولو  
 أن المزارع بذره لانه لم يسقه ولم يثبت حتى سقاه رب الارض بغير أمر المزارع قبل النبات فالقياس أن يكون  
 الخارج كله لرب الارض لان البذر قبل النبات قائم فى الارض حقيقة الا يرى أنه يمكن تميزه بتكليف فكان  
 كونه فى بطن الارض ككونه على ظهر الارض فلو كان على ظهر الارض فأخذته رب الارض وبذره  
 وسقاه حتى نبت يصير ناقضا للزراعة كذا هذا وفى الاستحسان يكون الخارج بينهما على ما شرطوا فى الزراعة  
 لان سقى رب الارض فى هذه الحالة حصل باذن المزارع هذا اذا بذره المزارع وسقاه رب الارض بغير اذنه  
 فاما اذا بذر رب الارض بغير اذن المزارع فلم يثبت حتى سقاه المزارع بعد ذلك وقام عليه حتى استحصد ذكر  
 أن الخارج بينهما على ما شرطوا ولم يذكروا القياس والاستحسان ههنا ولو كان البذر على ظهر الارض فجاء  
 رب الارض وأخذها وبذرها بغير أمر المزارع يصير ناقضا للزراعة ولو جاء المزارع وبذرها وسقاهها بغير  
 أمر رب الارض كان الخارج بينهما على ما شرطوا قياسا واستحسانا كذا فى الذخيرة \* واذا دفع الى رجل  
 أرضا وبذرها على أن يزرعها هذه السنة بالنصف فبذره العامل وسقاه حتى نبت فقام عليه رب الارض  
 بنفسه أو بأجرائه وسقاه حتى استحصدا الزرع بغير أمر المزارع فتنال ربع بينهما انصفان ورب الارض  
 متطوع فيما صنع فان كان استأجره كذلك فعمل اجيره كعمله وأجر الاجير عليه لانه هو الذى استأجره ولو أن  
 العامل بذر البذر فلم يثبت ولم يسقه فسقاه رب الارض قبل النبات فقام عليه حتى نبت واستحصدا كان  
 الخارج بينهما على ما شرطوا استحسانا ويكون رب الارض متبرعا وفى القياس كان الخارج لرب الارض لان  
 الخطة قبل النبات فى الارض بمنزلة مالو كانت فى الجوالق والفتوى على جواب الاستحسان لان القضاء البذر  
 سبب للنبات ولهذا لا يملك فسخ العقد قصد كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو بذره رب الارض ولم يسقه  
 ولم يثبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصدا فالخارج بينهما على ما شرطوا ولو أخذ رب الارض  
 فبذره فى الارض وسقاه فثبت ثمان المزارع يقوم عليه ويسقيه حتى استحصدا فالخارج لرب الارض والمزارع  
 متطوع فى عمله ولا أجر له كذا فى المبسوط \*

(٣٢ - فتاوى خامس) يقبل لابويه من الرضا عة ولبن أرض عة امرأته ولام امرأته وابتها وزوج ابنته وامرأ  
 ابنته وأخت امرأته وذكر الخصاص يجوز على الابوين والاولاد لاولاده وأبويه وان علا أبوا ما ولدوا وان سئل \* ولا يجوز زهادة

من ترك الصلاة بجماعة الاذا تتركها تأويل ولا تارك الجمعة لا تأويل ولا تارك الصلوات ولا شهادة العذو على عدوه اذا كانت العداوة في أمور الدنيا ولو كان في أمور الدين (٢٥٠) يقبل \* الموسر اذا لم يصح مع وجود الشرائط ولم يترك ماله لا تقبل شهادته كذا عن محمد وبه أخذ

### الباب الخامس في دفع المزارع الى غيره مزارعة

اذا اراد المزارع أن يدفع الأرض الى غيره مزارعة فان كان البذر من قبيل رب الأرض ليس له أن يدفع الأرض الى غيره مزارعة الا ان أذن له رب الأرض بذلك نصاً أو دلالة بأن يقول رب الأرض اعمل فيه برأيك ويكون له أن يستأجر أجراً بما له لا قامة عمل المزارعة اذ لم يشترط عليه العمل بنفسه فلو أنه دفعه الى غيره مزارعة بالنصف مع أن رب الأرض ما أذن له بذلك لا نصاً ولا دلالة لذكر أن المزارعة جائزة بين المزارع الاول والثاني ولا شيء لرب الأرض ولرب الأرض والبذر أن يضمن بذره أيهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع به على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول وان كانت الأرض قد انتقصت كان النقصان على المزارع الثاني دون الاول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى على القول الآخر كذا في الذخيرة \* ثم ينظر الى ما أصاب المزارع الاول من نصف الخارج فيعطيه له من ذلك قدر ما غرم لرب الأرض ويتصدق بالفضل لانه استفاد الفضل من أرض مغصوبة وما أصاب المزارع الثاني من نصف الخارج قالوا يطيب له جميع ذلك وأما اذا أذن رب الأرض والبذر للمزارع بذلك نصاً أو دلالة بأن قال له اعمل فيه برأيك وقد كان شرط رب الأرض للمزارع الاول النصف فدفع الاول الى الثاني مزارعة بالنصف جازت المزارعة الثانية وما أخرجت الأرض من الزرع فنصفه لرب الأرض ونصفه للمزارع الثاني وخرج المزارع الاول من البذر وان شرط المزارع الاول على المزارع الثاني ان نصف الخارج لرب المال والنصف الآخر بين المزارع الاول والثاني أثلاً أو نصفان فذلك جائز أيضاً والخارج بينهم على الشرط أيضاً كذا في المحيط \* ولودفع الى رجل أرضاً وبذر ازرعها سنته هذه بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعها المزارع الى رجل آخر على أن يزرعها سنته هذه بذلك البذر على أن لا يخرج ثلث الخارج ولا أول ثلثان فعملها الثاني على هذا الخارج بينهم ما أثلاً كما شرطه في العقد الذي جرى بينهما والمزارع الاول صار محالفاً بشرائه الغير في الخارج بغير رضا رب الأرض فرب الأرض أن يضمن بذره أيهما شاء وكذلك نقصان الأرض في قول محمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى فان ضمنها الآخر يرجع على الاول بذلك كله وان ضمنها الاول لم يرجع على الآخر وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر انما يضمن نقصان الأرض للآخر ويرجع هو على الاول ثم يأخذ الاول من نصيبه بذره الذي ضمن وما غرم ويتصدق بالفضل ولا يتصدق الآخر بشئ ولو كان رب الأرض قال له اعمل فيها برأيك والمسئلة بمجالها كان ثلث الخارج للآخر واوجب له ثلث الخارج بعهده صحيح فينصرف ذلك الى نصيبه خاصة وذلك لثلاث نصيبه ورب الأرض مستحق لنصف الخارج كما شرط لنفسه ويبقى ثلث نصيب المزارع الاول وذلك سدس جميع الخارج فيكون له بضمن العمل في ذمته وان كان دفع اليه البذر والأرض على أن يزرعها سنته هذه فمارزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك فدفعها المزارع الى رجل بالنصف فهو جائز ولا يخرج نصف الخارج والنصف الآخر بين المزارع الاول وبين رب الأرض نصفين لان رب الأرض ما شرط لنفسه هنا نصف جميع الخارج وانما شرط لنفسه نصف ما رزق الله تعالى الاول وذلك ما وراء نصيب الآخر فكان ذلك بينهما نصفين وفيما تقدم انما شرط رب الأرض لنفسه نصف جميع الخارج فلا ينتقض حقه بعهده الاول مع الثاني وكذلك لو قال على أن ما أخرج الله تعالى لك منها من شئ فهو بيننا نصفان أو قال ما أصبت من ذلك من شئ فهو بيننا نصفان فهذا وقوله ما رزق الله تعالى سواء وان لم يقل له اعمل فيه برأيك والمسئلة بمجالها كان الاول محالفاً ما حان يزرعها الآخر والخارج بينهما نصفان ولا شيء لرب الأرض ويضمن رب الأرض بذره أيهما شاء وفي نقصان الأرض خلاف كابينا ولولم يزرع الآخر حتى ضاع البذر من يده أو غرقت الأرض ففسدت ودخلها عيب ينقصها فلا ضمان على واحد منهما في شئ من ذلك لان الاول بمجرد الدفع الى الثاني لا يصير محالفاً لا ترى

الفتية ولا يجب قبول شهادة الفاسق ولو قضى به نفذ وقول الثاني اذا كان وجهها ذمراً يقبل أي يجب القبول فان تاب ومضى على توحيته نصف عام وقيل عام يقبل \* شهيد عدل يزور ثم تاب يقبل بلا مضي مدة ولو شهد الاجم لاستناده وهو التلميذ الخاص الذي يأكل معه وهو في عياله لا يقبل وان لم يكن له أجرة معلومة وان كان له أجرة لكنها مياومة أو مشاهرة أو مساهمة ان أجبر وحده لا يقبل وان أجبر مشترك يقبل \* وفي العميون قال محمد استأجره يوماً فشهد له في ذلك اليوم القياس أن لا يقبل ولو أجبر خاص فشهد ولم يعتدل حتى ذهب الشهر ثم عدل لا يقبل كن شهيداً لم أره ثم طلقها ولو شهد ولم يكن أجيراً ثم صار قبل القضاء لا تقبل شهادته فان لم تطلب حتى بطلت الاجارة ثم أعادها جاز كالمراة طلقها قبل أن ترد شهادته ثم أعادها جاز ولو كيل ومشرف القرية كالأجير المشترك لا يقبل شهادة الوصي للصبي بعبد العزل ولولو رثة الكبار قبلت وان في حالة الوصاية \* وفي النصاب عن الامام رحمه الله شهادة الخليل لا تقبل لانه اجنب له لا تقصى فيما يقرض من الناس فيأخذ زيادة على حقه فلا يكون

عدلاً \* وشهادة الصكاكين تقبل في الصحيح وقيل لا لانهم يكتبون هذا ما اشترى وباع وضمن الدرر فلان وان لم يكن واقعاً انه وكابة الكذب والتكلم به سواء قلنا الكلام في كاتب غلب عليه الصلاح ومثله يحقق ثم يكتب نوع في الفاظها وفي الصغرى شهد

أحدهما مفسر أو الثاني على شهادته أو مثل شهادته لا يقبل ولو قال أشهد مثل شهادة صاحبي لا يقبل عند الخصاف وعامة المشايخ على أنه يقبل قال الخواص أن كان فصيحاً لا يقبل منه إلا جال وإن عجمياً يقبل بشرط أن يكون (٢٥١) بحال أن استفسر بين قال السرخسي رحمه الله أن أحسن القاضي بخيانة

كلفه التفسير والالافال  
شمس الاسلام يقبل اذا قال  
المدعى على هذا المدعى عليه  
وفتوى القاضي الامام على  
هذو به يفتى وذكرا الامام  
الخواص لو قرأ المدعى أو  
وكيله فقال الشاهد أشهد  
بما أدعاه هذا المدعى على هذا  
المدعى عليه أو قال المدعى  
في يده بغير حق يصح عندنا  
وفي الاقضية قرأ الدعوى  
من النسخة المدعى فقال  
الشاهد من همجنين كواهي  
ميسدهم كه ازين نسخه  
برخواتني يقبل وفي فتاوى  
الفضلي ادعى على ورثة مالا  
فشهد أن فلانا المتوفى قبض  
من هذا المدعى صرة فيها  
دراهم لا يعلم وزنها ان  
وقفوا على قدر الصرة وعلما  
أنهم سادراهم كلها جياذ بما  
يقع عليه يمينهم بقدرها  
فاذا شهدوا بذلك يجوز وفي  
فتاوى النسقي في الشهادة  
على استهلاك الدابة لا يشترط  
ذكر اللون ويشترط ذكر  
الانوثة والذكورة وعدد  
الذكور والاناث وذكر  
القيمة عند الهلاك  
والاستهلاك \* ولو سأل  
القاضي عن اللون فذكروا  
ثم شهدوا عند الدعوى  
وذكروا لو أن آخر يقبل  
والتماقص فيما لا يحتاج  
اليه لا يضر أصله في الجامع

أنه لو دفع البذر والارض واستعان به في عمل الزراعة أو استأجره على ذلك لم يكن مخالفا كذا في المبسوط \* ولو  
استعار الاول من غيره فالخارج بين الاول ورب الارض ولو كان المزارع الاول دفع الارض الى غيره عارية  
ليزرعها لنفسه كانت الاعارة جائزة واذا زرعه المستعير سلم الخارج له ويغرم المزارع الاول لرب الارض  
أجر مثل جميع الارض لانه استأجر الارض منه بنصف الخارج ولم يسلم لرب الارض شيء من الخارج ففرق  
بين هذا وبينما اذا لم يعر الارض من غيره ولم يزرع بنفسه أو أعار من غيره ولم يزرعها المستعير فانه لا يغرم  
المزارع الاول لرب الارض شيئا من أجر مثل الارض كذا في الذخيرة \* واذا دفع الرجل الى الرجل  
أرضاً يزرعها سنته هذه يبذره على أن الخارج بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك ولم يقل فدفعها  
المزارع وبذرها معها الى رجل من اربعة بالنصف فهو جائز ثم اذا حصل الخارج هنا فنصفه للآخر بمقابلته عمله  
كما أوجب له صاحب البذر ونصفه لرب الارض بازا من متعة أرضه كما شرط له صاحب البذر ولا شيء لصاحب  
البذر ولو كان شرط للمزارع الآخر ثلث الخارج في المستثلين جميعا جاز ولا آخر الثلث ولرب الارض النصف  
وللادول السدس طيب له ولو دفع الى الاول على أن يعملها يبذره على أن الخارج بينهما نصفان فدفعها الاول  
الى الآخر على أن يعملها يبذره على أن للآخر ثلثي الخارج وللادول الثلث فعملها على ذلك فثلثا الخارج للآخر  
لان الخارج عما يبذره فلا يستحق الغير عليه شيئا منه الا بالشرط وانما شرط للادول ثلث الخارج ثم هذا الثلث  
يكون لرب الارض ولرب الارض على المزارع الاول أجر مثل ثلث أرضه ولو كان البذر من قبل الاول كان  
ثلثا الخارج للآخر كما أوجب المزارع الاول والثلث لرب الارض ولرب الارض أجر مثل ثلث أرضه على  
المزارع الاول كذا في المبسوط في باب تولية المزارع ومشاركته والبذر من قبله \* ولو دفع الى رجل أرضاً وبذرها  
من اربعة على أن للمزارع من الخارج عشرين قفيزاً ولرب الارض ما بقي وقال له اعمل برأيك فيه أو لم يقل فدفع  
لمزارع الارض والبذر الى رجل بالنصف من اربعة فعمل فالخارج لرب الارض وللآخر على الاول أجر مثله  
وللادول على رب الارض أجر مثل ذلك العمل وكذلك ان لم يخرج الارض شيئاً ولو دفع اليه الارض والبذر  
من اربعة بالنصف وقال له اعمل برأيك أو لم يقل فدفعها الى آخر من اربعة على أن للآخر منه عشرين قفيزاً  
فالمراد بين الاول والثاني فاسدة وللثاني على الاول أجر مثل عمله والخارج بين الاول ورب الارض نصفان  
ولو دفع اليه أرضاً على أن يزرعها يبذره وعمله بعشرين قفيزاً من الخارج والباقي للمزارع أو كان شرط أفقرة  
للمزارع والباقي لرب الارض فدفعها المزارع الى آخر من اربعة بالنصف والبذر من عند الاول أو من عند  
الآخر فعمل فالخارج بين المزارعين نصفان ولرب الارض أجر مثل أرضه على الاول ولو لم يعمل الآخر في  
الارض بعد ما تعاقد المزارعة حتى أراد رب الارض أخذ الارض ونقض ما تعاقد عليه كان له ذلك فان  
كان البذر في العقد الثاني من عند الآخر ينقض العقد الثاني بينهما وبين الآخر لاستحقاق نقض العقد الاول  
بسبب الفساد وان كان البذر من عند الاول ينقض استحقاق الاول الثاني لتساقط العقد أيضاً فان كان الآخر  
قد زرع لم يكن لرب الارض أخذ أرضه حتى يستحصد الزرع ولو كان رب الارض دفعها الى الاول من اربعة  
بالنصف وقال له اعمل فيها برأيك أو لم يقل فدفعها الاول وبذرها معها الى الثاني من اربعة بعشرين قفيزاً من  
الخارج فالعقد الثاني فاسد وللآخر على الاول أجر عمله والخارج بين رب الارض وبين الاول نصفان ولو  
كان البذر من الآخر كان الخارج كله وعليه للادول أجر مثل الارض وعلى الاول لرب الارض أجر مثل  
الارض كذا في المبسوط في باب مشاركة العامل مع آخر \* دفع أرضه الى رجل ليزرعها يبذرها جميعا  
والبقية من عند الآخر على أن الخارج بينهما نصفان فشارك الآخر في نصيبه رجلاً فعمل معه فالمراد  
والشركة فاسدتان والزراع بين النافع والمدفوع اليه على قدر بذرها ولصاحب البذر على المزارع الاول  
أجر مثل نصف الارض وعلى المزارع الاول أيضاً للعامل الثاني أجر مثل عمله لانه عمل باجارة فاسدة وليس

الصغير اختافا في لون الدابة في دعوى سرقة تقبل عنده لانه كالسكوت عن ذكر اللون ولو اختلفا في الذكور والانوثة لا يقبل بالايجاب  
وفي الغصب لو اختلفا في لون الدابة منع اجلاعا وفي النوازل ثلاثة شهدوا بما قال أحدهم قبل القضاء استغفرا الله كذب ولا يعلم القائل

فقال كلهم حين سألهم الحاكم أيكم القائل كلفنا على الشهادة لا يقضى بشهادتهم فان جاء المدعى بعدم ما بين منسهم في مجلس آخر وشهدا عند القاضي يقبل \* ادعى عليه عشرة (٢٥٢) دراهم فشهدا أنه عليه مبلغ عشرة دراهم يقبل \* ادعى عليه دونه درهم فشهدا كذلك

لا يقبل \* ادعى أنه ملكه ازده دوا زده سال باز شهدا كذلك لا يقبل \* ادعى عليه قبض شي فشهدا أن المدعى عليه قال ابن مدعى ابن مدعى به وابر من فرستاد لا يقبل \* وفي الاضية شهدوا في دعوى الفراش أن أباه مات على هذا الفراش أو نام على هذا البساط أو هذا الثوب موضوع على رأسه أو هذا الطير واقع على رأسه لا يقبل ما لم يشهدوا أنه كان حامله لاحتمال ان الوضع كان من غيره فلا يثبت بالشك ولو شهدوا أن الواضع هو يقبل لان الوضع لا يتحقق بدون النقل ولو شهدوا أن أباه مات وهو حامل لهذا الشيء أو لهذا الطير أو راكب على هذا الفرس يقبل وكذا لو شهدوا أنه مات وهو ساكن في هذه الدار ولو شهد أحدهما أنه أقر أن الدار له والآخر أن الدار لا تقبل \* ولو شهد أحدهما أنه أقر أن هذا الدار له والآخر أنه كان ساكنا فيها قضى بالدار له وفي دعوى الدين لو قال أحدهما أشهد أن المدعى عليه أقر وقال ازداين ابن قدر بستانم أو نواسم ستانن تقبل عند شرائطه

### الباب السادس في المزارعة التي تشتط فيها المعاملة

المعاملة اذا شرطت في المزارعة ينظر ان كان البذر من قبل العامل فسدت المزارعة والمعاملة جميعا وان كان البذر من قبل رب الارض جازت المزارعة والمعاملة جميعا ولو كانت المعاملة معطوفة على المزارعة جازت من أيهما كان البذر واذا دفع رجل الى رجل أرضا يضاء مزارعة وفيها نخيل على أن يزرعها ببذره وعمله على أن يخرج من ذلك فهو بينهما نصفان واشترط ذلك ستين معلومة فهذا فاسد لان حق الارض العامل مستأجر لها بنصف الخارج على أن يزرعها ببذره وفي حق النخيل رب النخيل مستأجر له بنصف الخارج فهما عقدان مختلفان لاختلاف العقود عليه في كل واحد منهما وقد جاء أحد العقدين شرط في الآخر وذلك مفسد للعقد كذا في المحيط \* ثم الخارج من الارض كله لصاحب البذر وعليه أجر مثل الارض لصاحب الارض ويتصدق المزارع بالفضل لانه يزرع في أرض غيره بعقد فاسد والخارج من العمل كله لصاحب النخيل وللعامل أجر مثل عمله فيما عمل في النخيل وبطيخ الخارج كله لصاحب النخيل ولو كان الشرط بينهما ما في النخيل على الثلث والثلثين أو في الزرع على الثلث والثلثين فالجواب واحد ولو كان البذر من صاحب الارض والمسئلة بحالها جاز العقد لانه استأجر العامل ليعمل في أرضه وتخله فيكون العقد فيهما واحدا لا اتحادا للعقد وعليه وهو منفعة العامل وكذلك لو اشترط على العامل في النخيل تسعة أعشار الثمار وفي الزرع النصف لان العقد لا يختلف باختلاف مقدار البذر المشروط وإنما يختلف باختلاف المعقود عليه ولودفع اليه أرضا وكرما على نحو هذا كان الجواب فيه كالجواب في النخل ولودفع اليه أرضا يضاء فيها نخيل فقال أدفع اليك هذه الارض تزرعها ببذرك وعملك على أن الخارج من ذلك بيني وبينك نصفان وأدفع اليك ما فيها من النخل معاملة على أن تقوم عليه وتسقيه وتلقحه فخرج من ذلك فهو بينهما نصفان أو قال لك منه الثلث والثلثان وقد وقتا لذلك ستين معلومة فهو جائز لانه لم يجعل أحد العقدين ههنا شرط في الآخر وإنما جعله معطوفا وكذلك لو دفع اليه أرضا وكرما وقال ازرع هذه الارض ببذرك وقم على هذا الكرّم فأكسحه واسقه فهذا عقد صحيح لانه ما شرط أحد العقدين في الآخر كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب السابع في الخلاف في المزارعة

اذا دفع رجل الى رجل أرضا على أن يزرعها حنطة فليس له أن يزرع غير الحنطة وان كان ذلك أهون على الارض وأقل ضررا بالارض من الحنطة وكذا لو قال خذ هذه الارض تزرعها حنطة أو تزرعها حنطة أو قال فازرعها حنطة بالغاء فهذا كله شرط حتى لو زرع غير الحنطة يصير مخالفا كذا في خزائن المفتين \* ولو قال وازرعها حنطة بالواو هل يكون شرطا أو يكون مشورا لم يذكر هذه المسئلة في المزارعة وذكر في المضاربة اذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة وقال خذ هذا ألف مضاربة بالنصف واعمل به

لا يقبل \* ادعى أنه ملكه ازده دوا زده سال باز شهدا كذلك لا يقبل \* ادعى عليه قبض شي فشهدا أن المدعى عليه قال ابن مدعى ابن مدعى به وابر من فرستاد لا يقبل \* وفي الاضية شهدوا في دعوى الفراش أن أباه مات على هذا الفراش أو نام على هذا البساط أو هذا الثوب موضوع على رأسه أو هذا الطير واقع على رأسه لا يقبل ما لم يشهدوا أنه كان حامله لاحتمال ان الوضع كان من غيره فلا يثبت بالشك ولو شهدوا أن الواضع هو يقبل لان الوضع لا يتحقق بدون النقل ولو شهدوا أن أباه مات وهو حامل لهذا الشيء أو لهذا الطير أو راكب على هذا الفرس يقبل وكذا لو شهدوا أنه مات وهو ساكن في هذه الدار ولو شهد أحدهما أنه أقر أن الدار له والآخر أن الدار لا تقبل \* ولو شهد أحدهما أنه أقر أن هذا الدار له والآخر أنه كان ساكنا فيها قضى بالدار له وفي دعوى الدين لو قال أحدهما أشهد أن المدعى عليه أقر وقال ازداين ابن قدر بستانم أو نواسم ستانن تقبل عند شرائطه

### في التناقض

ادعى دارا فبهرن فابطل القاضى بينته ثم جاء بعد ثلاثين سنة فشهدا أن الآخر

لا تقبل وكذا لو قال هذه الدار فلان لاحق فيهما ثم شهدا أن القلان آخر لا تقبل وفي الصغرى شهدا أنه ملكه ولم يقبل في انه في يد غيره حتى الاتبع انها لا تقبل قال الصدر وأنا أفتى أنها تقبل وفي فوائد شمس الاسلام ادعى انها حقه وشهدوا كذلك قيل يسمع



ويقبل والاصح خلاقه وفي فتاوى النسفي قالت الشهود ان محمد ودبهم حقه او حذو تملك ابن مدعي است ولم يقل به حذو يقبل  
\* وفي الصغرى شهدوا ان هذا المحدود وقف على كذا ولم يذكروا الوقاف يقبل اذا كان قديما (٢٥٣) وان ذكروا الوقاف لا يقبل ان

قديما او يصرف الى الفقراء

\* ولو شهدوا على اقرار الوقاف

بالوقف لا يقبل الا اذا قالوا

أقر بالوقف وهو يملكه \* شهود

المدعي الدار اذا لم يذكروا

ان الدار في يد المدعي عليه

فشهد آخران انها في يده أو

شهدوا بان الدار للمدعي

بحدودها فشهد آخران أن

المحدود هذا أو شهدوا

بالاسم والنسب وشهد آخران

أن المسمى هذا الرجل يقبل

ويجعل كأن الاولين شهدا

بكل ذلك

(نوع آخر) لابد من

ذكر الحدود في الشهادة

وقال بعض العلماء يكفي

بذكر حد واحد وعن

الثاني الاكتفاء بذكر

حدين وعند الامام ومحمد

يكفي بذكر ثلاثة حدود

ويجعل الرابع بازاء

المذكورين وعند زفرجه

الله لابد من ذكر الاربعة

ولو ذكر الحدود الاربعة

لكن بقي أحد الحدود

مجهولا لا يضر وهو وزكه

سواء ولو غلط في الزاوية قبل

يقبل كالترك وذكر

الخلاف المجلد والاصح

وهو اختيار الصدرة لا يقبل

وعليه الفتوى والغلط

لا يثبت الا باقرار المدعي ان

الشاهد غلط أما لو ادعاه

المدعي عليه لا يقبل \* وذكر

في شرح المحيط ان حيلته ان يقول المدعي عليه مثل هذا المحدود ليس في يدي فيجزم المدعي أن يحقق الغلط كما ادعاه المدعي عامه عن اثباته

أما لو برهن فلا يقبل لانه لا يمكن اثبات كون صاحب اليد محمدا أو أحمد لعدم التحصن ولو غلطوا في حد أو حدين ثم تداركوا في المجلس أو

في الكوفة فهذا مشورة حتى لو عمل به في غير الكوفة لا يصير مخالفا فن مشايخنا رجعهم الله تعالى من قال  
يجب أن يكون الجواب في المزارعة كذلك وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يعتبر بهذا شرطا  
في المزارعة لانه لو اعتبر شرطا كان هذا بيا نالتوع البذر فتجوز المزارعة قياسا واستحسانا ولو جعلناه مشورة  
لا يكون بيا نالتوع البذر فلا تجوز المزارعة قياسا بخلاف المضاربة كذا في المحيط \* هنار ع سنة زرع  
الارض فأكله الجراد أو أكل أكثره وبقي شيء قليل فارد المزارع أن يزرع فيها شيئا آخر فيما بقي من  
المدة فنعاه صاحب الارض قالوا ينظر ان كانت المزارعة بينهم ما ان يزرع فيها ما عينا ليس له ان يزرع غير  
ذلك وان كانت المزارعة عامة على أن يزرع ماشاء أو مطلقا كان له أن يزرع فيما بقي من الوقت ماشاء قال  
رحمه الله تعالى وعندى وان كانت المزارعة بينهم ما في نوع ينبغي أن يكون له أن يزرع فيها ما هو مثل الاول  
أو دونه في الضرر بالارض كذا في فتاوى قاضيخان \* والله أعلم

### الباب الثامن في الزيادة والخط من رب الارض والتخيل والمزارع والعمال

أصله ان كان المعقود عليه بمجال يجوز ابتداء المزارعة عليه جازت الزيادة وان كان بمجال لا يجوز ابتداء  
العقد عليه لا تجوز الزيادة لان الزيادة في البذل معتبرة بالاصل والاصل يقتضي معقودا عليه ليكون بازائه  
وكذلك الزيادة تقتضي معقودا عليه لتجعل بازائه والخط جائز في الحالى لانه اسقاط بعض البذل فبستدعي  
قيام البذل لقيام المعقود عليه وما اذا زاد أحدهما في الخارج فان كان قبل استحصاذا الزرع وتناهى عظم  
البسر جاز لانه يجوز ابتداء عقد المزارعة على الخارج مادام في حد النماء والزيادة فتجوز الزيادة فيه كافي البيع  
والاجارة وان كان من بعده لا تجوز من صاحب البذر والتخل والخارج بينهما على الشرط وتجاوز عن البذر  
من جهته لان الزيادة من صاحب البذر في حال لا يجوز ابتداء المزارعة على الخارج فلا يمكن تصحيح زيادة  
في البذل لقوات المعقود عليه وهو المنافع ولا يمكن تجويزها بطريق الخط لان صاحب البذر مستأجر  
والمستأجر مشتر والزيادة من المشتري لا يمكن تجويزها ساط لان الثمن عليه لانه فكذا هنا الخارج فلا يمكن  
خطه فاما من لا يدر من جهته مؤاجر والمؤاجر يتصور منه حط الاجرة فتجوز الزيادة منه في الخارج  
لصاحب البذر حطه منه عن بعض الاجر والخط جائز حال قوات المعقود عليه والزرع وان كان عينا وقت  
الخط وحط الاعيان لا يصح ولكنه لم يكن عينا وقت العقد فصح الخط وصار المحطوط ما كان وقع الخط  
له كالبائع اذا قبض الثمن ثم أبرأه المشتري عن بعض الثمن صح وان كان عينا وقت الخط كذا في محيط  
السرخسي \* اذا تعاقدا الرجلان مزارعة أو معاملة بالنصف وعمل فيهما العامل حتى حصل الخارج ثم  
زاد أحدهما الآخر من نصيبه السدس وحصل له الثلثان ورضي بذلك الآخر فان كان ذلك قبل استحصا  
الزرع ولم يتناه عظم البسر جاز وان كان بعد استحصاذا الزرع وتناهى عظم البسر فان كان الزائد صاحب  
الارض وصاحب التخل في المعاملة فهو باطل وان كان الآخر هو الزائد فهو جائز وكذلك ان كان صاحب  
الارض الذي لا يدر من قبله هو الذي زاد صاحب البذر واذا اشترط الخارج في المعاملة والمزارعة نصفين  
فاشترط الا أحدهما على صاحبه عشرين درهما فسدت المزارعة والمعاملة من أيهما كان البذر أو الشرط  
ثم الخارج كله لصاحب البذر في المزارعة ولصاحب التخل في المعاملة وكذلك لو زاد أحدهما صاحبه  
عشرين قفيرا كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب التاسع فيما اذا مات رب الارض أو انقضت المدة والزرع بقل أو الخارج بسرو وما يتصل به

من موت المزارع أو العامل أو موته في بعض المدة

\* (ويدخل في هذا الباب بعض مسائل النفقة على الزرع) \*

في شرح المحيط ان حيلته ان يقول المدعي عليه مثل هذا المحدود ليس في يدي فيجزم المدعي أن يحقق الغلط كما ادعاه المدعي عامه عن اثباته  
أما لو برهن فلا يقبل لانه لا يمكن اثبات كون صاحب اليد محمدا أو أحمد لعدم التحصن ولو غلطوا في حد أو حدين ثم تداركوا في المجلس أو

أو غيره تقبل عند ما كان التوفيق والتوفيق ان يقول كان اسمه فلان ثم صار اسمه فلاناً وباع فلان واشتراه المذكور والمقبرة ان كانت ربوة تصلح أن تكون حداً ولا وكان الامام (٢٥٤) السرخسي يشترط في شراء القرية كحدود المستنبات من المساجد والمقابر والحياض ويرد

\* اذا دفع الرجل الى رجل أرضاً مزارعة والبذر من قبل المزارع فبات رب الأرض بعد ما نبت الزرع قبل أن يستحصل القياس أن تنقص المزارعة ولورثة رب الأرض أن يأخذوا أرضهم وفي الاستحسان يبقى العقد الى أن يستحصل الزرع ولا يثبت اجارة مبتدأة وكان لورثة رب الأرض خيار ثلاثه ان شاؤوا فقلعوا الزرع ويكون المقلوع بينهم وان شاؤوا أنفقوا على الزرع بأمر القاضي حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدراً بالحصة وان شاؤوا غرموا حصة المزارع من الزرع والزرع لهم هذا اذا مات رب الأرض بعد الزراعة فاما اذا مات قبل الزراعة ولكن بعد ما عمل المزارع في الأرض بان كرب الأرض وحفر الانهار وسوى المسناة انتقضت المزارعة ولا تبقى حصة لورثة في الاعمال واما اذا مات رب الأرض بعد الزراعة قبل النبات هل تبقى المزارعة ففيه اختلاف المشايخ رجعهم الله تعالى ولولم يمت رب الأرض في هذه الصورة ولكن المزارع قد كان آخر الزراعة فزرع في آخر السنة وانقضت السنة والزرع بقل لم يستحصل فارد رب الأرض أن يقلع الزرع وأبي المزارع لا يتمكن رب الأرض من القلع ويثبت بينهما اجارة في نصف الزرع حكماً الى أن يستحصل الزرع عصبانة لحق المزارع في الزرع حتى يغرم المزارع نصف أجر مثل الأرض رب الأرض وفيما اذا مات رب الأرض في وسط المدة وقال المزارع لا أقطع الزرع لا يثبت اجارة مبتدأة بل يبقى عقد المزارعة حتى لا يغرم المزارع لورثة رب الأرض شيئاً والعمل عليهم مانص فان حتى يستحصل الزرع وهذا بخلاف ما لو مات رب الأرض في وسط السنة والزرع بقل فان جميع العمل على المزارع حتى لا يقلع الزرع وانما يغرم المزارع أجر مثل نصف الأرض وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان أراد القلع كان لرب الأرض خيار ثلاثه على نحو ما بينا في الفصل الاول في حق ورثة رب الأرض وقرر بين ما اذا مات رب الأرض في وسط المدة والزرع بقل وبين ما اذا انتهت المدة والزرع بقل فقال في فصل الموت اذا أنفق ورثة رب الأرض بأمر القاضي على الزرع رجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدراً بالحصة وفي فصل انتهاء المدة قال اذا أنفق رب الأرض على الزرع بأمر القاضي رجع على المزارع بنصف القيمة مقدراً بالحصة واذا انقضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك بعد وأبي العامل الصرم فانه يترك في يده بغير اجارة بخلاف ما اذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل فانه يترك الأرض في يد المزارع بأجر كذا في المحيط \* ولو كان البذر من قبل العامل فزرع الأرض ثم مات المزارع قبل أن يستحصل فقل ورثته نحن نعمل فيها على حالها فلهم ذلك لانهم قاعون مقام المورث ولا أجر لهم في العمل ولا أجر عليهم فان قالوا لا نعمل لا يجبرون ويقال لصاحب الأرض اقلع الزرع فيكون بينك وبينهم نصفين أو أعطهم قيمة حصصهم من الزرع أو أنفق على حصصهم وتكون نفقتك في حصصهم مما تخرج الأرض ولو كان البذر من قبل العامل فلما صار الزرع بقل انقضت وقت الزراعة فإياهم ما أنفق والا غائب فهو متطوع في النفقة ولا أجر لصاحب الأرض على العامل واذا دفع العامل الامر الى القاضي وصاحب الأرض غائب فانه يكلفه اقامة البيينة على ما ادعى واذا تأخر اقامة البيينة وخيف الناس ادعى الزرع فان القاضي يقول له أمرتك بالاتفاق ان كنت صادقا فالنظر به هذا يحصل لانه ان كان صادقا كان الامر من القاضي في موضعه وان كان كاذباً لم يثبت حكم الامر ويجعل القاضي عليه أجر مثل نصف الأرض كذا في الظهيرية \* واذا دفع اليه أرضاً وبذر على أن يزرعها سبته هذه على أن يخرج بينهما نصفان فزرعها ولم يستحصل حتى هرب العامل فانفق صاحب الأرض بأمر القاضي على الزرع حتى استحصل ثم قدم المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يوفي صاحب الأرض جميع نفقته ولا يقول القاضي ولا يأمره بالاتفاق حتى يقيم البيينة عنه على ما يقول لانه يدعى ثبوت ولاية النظر للقاضي في الامر بالاتفاق على هذا الزرع ولا يعرف القاضي سببه فيكلفه اقامة البيينة عليه ويقبل هذه البيينة منه ليكشف الحال بغير خصم أو يكون القاضي فيه خصمه كما يكون في الاتفاق على الوديعة واللاقطه فاذا أقام البيينة كان

المحاضر ان ذكر فيه استثناء هذه الاشياء بالذكر الحدود والامام السيد أبو شجاع كان يكتفي بذكر الاستثناء ولا يشترط ذكر حدود تيسر على الناس وعلى الطرائف وقال اشترط الحدود لرفع الجهالة القضيية الى النزاع ومارياً واحداً تنازع في المستنبات حتى يحتاج الى ذكر الحدود واختاره أئمة خوارج وغيرهم \* قالت الشهود نعرف أن هذه الدار ملك المدعى هذا أو قالوا ملكه بسبب الميراث في دعوى لكذا لانعرف أسماء الجيران ونعرف انها في سكة كذا بمحضرة مسجد كذا الذي دار فلان في رقيقة كذا وجاء المدعى بآخرين شهدا على الحدود فالقاضي لا يقضي بشئ ولو قالت الشهود نعرف الدار ونفق عليهم ونشهر الى حدودها اذا قلنا عليها الكن لانه لم من جيرانها قبل يبعث الحاكم أمينين مع الشهود حتى يشيروا الى الدار وحدودها فيعرفان أسماء الجيران ويخبران القاضي بذلك ان وافق ما قال المدعى حكم بشهادتهم واذا قالت الشهود تشهد أن الدار التي في أرض فلان في بني فلان ويذكرون حدودها الاربعة ملك هذا المدعى

اكتنا لانعرف حدودها ولا نفق عليهم او قال المدعى آتي بآخرين يشهدان أن هذه الدار المدعى به على هذه الحدود وفي رواية تقبل وفي أخرى لا والمسائل الثلاث في الاقضية \* وفي النوازل الشهود اذا لم يعرفوا الحدود وسألوا الثقات وفسروا عند

الحاكم يقبل \* شهدوا على اقرار المدعى عليه بالدار وفسروا الحدود من عند أنفسهم ولا يذكرون اقرار المدعى عليه بالحدود يقبل \* ولو قالوا  
أحد حدودها لريق أرض فلان قبل القسمة قيل يقبل والاصح خلافه ولو قال (٢٥٥) لريق أرض الوقف لا بد من ذكر المصروف

ولو قال أرض المملكة يسمى

اسم أمير المملكة ونسبه

ان لم يكن واحدا

نوع في الشهادة على

الشراء

ادعى دارا في يد رجل انه له

اشتراها منذ سنة من فلان

وشهدوا على مسدعه ولم

يقولوا قبضها بامر لا تدفع

اليه حتى يؤخذ منه الثمن

وتدفع الى البائع رجع محمد

رحمه الله عن هذا وقال

تؤخذ منه الدار ولا تدفع

الى المدعى حتى يؤخذ منه

الثمن وفي المنتقى لاتصح

هذه الدعوى حتى يتقد الثمن

عند القاضي فلو حضر من

يدعى عليه الشراء وأنكره

ذكر في الاقضية في موضع

أنه يؤخذ الدار من المدعى

وتدفع الى البائع وذكر فيها

في موضعين انه لا يلتفت الى

انكاره لأن الغائب صار

مقضيا عليه وهذا أصح فان

قالا اشتراه من فلان وقبضه

ولم يتقد الثمن يستل أن

القبض بامر أو بغير أمره

فان قالوا نحن لانزيد على

هذا لا يقبل شهادتهما فان

ماتا قبل السؤال يجعل

القبض بامر البائع ساء على

الظاهر فلا خصم البائع

المستحق بعد ما جاء قضى

له بالدار وهذا كله اذا لم

يذكروا نقد الثمن فان ذكروا

نقده فهو ادعى ملك

مطلق ولا يكون اقرار بالملك للغائب ولا يقضى له رواية واحدة \* شهد بالبشر امر رجل بعد ما شهد له بالملك المطلق يقبل \* شهدوا وأن

لهذا المدعى عليه عن دار مقبوضة ولم يذكروا الحدود يقبل \* نوع اخرى شهادة المودعين وأمثلة

شهادة المودعين يكون الودعية

أمر القاضي اياه بالانفاق كأمر المودع لو كان حاضرا فيكون له أن يرجع بجميع ما أنفق كذا في المبسوط \*  
وان اختلفا في مقدار النفقة فالقول قول المزارع مع عينة على علمه كذا في المحيط \* ولولم يهرب ولكنه  
انقضى وقت المزارعة قبل أن يستحصل الزرع والمزارع غائب فان القاضي يقول لصاحب الأرض أنفق  
عليه ان شئت فاذا استحصل يصل العامل الى الزرع حتى يعطيك النفقة فان أي أن يعطيك النفقة أبيع  
حصته من الزرع وأعطيك من الثمن حصته من النفقة فان لم تف بذلك حصته فلا شيء لك عليه فان أي أن  
يعطيه النفقة باع القاضي حصته قبل هذا بناء على قولهما فأما عند أي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع  
القاضي حصته من ذلك وقبل بل هو قولهم جميعا ولا يتصدق واحد منهما بشيء في هذه المسائل من الزرع  
الذي صار له لانه لا يتم كذا في ولا يفسد في السبب الذي به سلم لكل واحد منهما ما نصيبه من الزرع كذا في  
المبسوط \* واذا انقضت مدة المزارعة والزرع يقبل وغاب أحدهما فان كان الغائب رب الأرض فرفع  
المزارع الامر الى القاضي ليأمره بالانفاق فالقاضي لا يأمره بذلك ما لم يقيم البينة على دعواه أن الزرع بينه  
وبين الغائب فاذا أقام البينة على ذلك حينئذ يأمره بالانفاق وليس سماع هذه البينة للقضاء على الغائب  
فان رب الأرض لو حضر وأنكر الشركة وقال الأرض والزرع كله لي وقد غصبها مني لا يكون له حق الرجوع  
بالنفقة على رب الأرض ما لم يعد البينة أن الزرع كان مشتركا بينهما وانما سماع هذه البينة لا يجاب الحفظ  
على القاضي لأن المدعى بما ادعى يريد به إيجاب الحفظ على القاضي لأن حفظ مال الغائب يجب على القاضي  
فكان للقاضي أن لا يلتزم ذلك بمجرد دعوى المدعى بدون البينة فقبل إقامة البينة ان شاء أمره بالانفاق  
مقيدا بأن يقول له أنفق ان كان الامر كما وصفت وبعد إقامة البينة يأمره بالانفاق مطلقا حتما فيقول له  
أنفق وان خاف القاضي الهلاك على الزرع قبل إقامة البينة فانه يأمره بالانفاق مقيدا على نحو ما بينا  
وتقدير قول القاضي له أنفق ان كان الامر كما وصفت ان كان الزرع مشتركين كينك وبين فلان فقد أمرتك  
بالانفاق على أن لك الرجوع بالنفقة وان لم يكن مشتركين كوقعتهم من روعة فلا رجوع لك وان أمرتك  
بالانفاق كذا في النخبة وفي التناوي العتامة ولو أنفق بغير أمر القاضي كان متبرعا ولا يجب على العامل  
أجر مثل نصف الأرض وكذا لو حضر الغائب وأبى أن ينفق ولو غاب المزارع قبل انقضاء المدة ينفق  
الحاضر بأمر القاضي ويرجع بجميع ما أنفق على الغائب هلك الزرع أو بقي وكذا لو كان العامل معسرا  
ليس له ما ينفق فالجواب ما ذكرنا ولو أنفق من غير أمر القاضي كان متبرعا ولو كان موسرا يجبر على  
الانفاق كذا في التناوي العتامة \* واذا انقضت مدة المزارعة والزرع يقبل فأردب الأرض أن يبالغ الزرع وأبى  
المزارع فانه لا يثبت للمزارع من الخيارات ما ثبت لرب الأرض حتى ان المزارع لو قال أنا أعطى قيمة حصة  
رب الأرض من الزرع ليس له ذلك من غير رضارب الأرض ولو أراد المزارع القلع فرب الأرض ذلك من غير رضا  
المزارع والفرق أن صاحب الأرض صاحب أصل والمزارع صاحب تبع ولصاحب الأصل أن يملك التبعية  
من غير رضا صاحب التبعية وليس لصاحب التبعية أن يملك الأصل من غير رضا صاحب الأصل كذا في  
المحيط \* والله أعلم

### باب العاشر في زراعة الأرض المشتركة وزراعة الغاصب

في النوازل عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين بينهما أرض فغاب أحدهما فليس له أن يزرع نصف الأرض  
ولو أراد في العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكرهنا والفتوى على أنه ان علم أن  
الزرع ينفع الأرض أو لا ينفعها فله أن يزرع كلها واذا حضر الغائب فله أن ينفق بكل الأرض مثل تلك المدة  
لان رضاه في مثل هذا ثابت دلالة وان علم أن الزرع ينقصها أو الترك ينقصها أو يزيد قوة ليس له أن يزرع

ملئت المودع يقبل \* ولو شهد أن المدعى أقر أنه ملك المودع لا إلا إذا شهد به بعد ما ردّ الوديعة على صاحبها ولو شهد المرتبهان للمدعى قبلت وبعد هلاك الرهن لا ويضمن قيمته (٢٥٦) للمدعى لا قراره بالغصب \* ولو شهد على إقرار المدعى بكون المرهون ملك الراهن لا يقبل قائماً

شأنها أصلاً لان الرضا غير ثابت كذا في الفتاوى الكبرى \* أراضى مشاعة بين قوم عمد بعضهم إلى شيء منها فزرعه بيد زرع وساق البعض الماء المشترك بينهم واشترك الأرض على هذه الصفة سنين وذلك كله بغير أمر شركائه أن كان الذي اشتغل من الأرض هو مقدار حصته لوحده على المهايأة وكانوا قبل ذلك يتهاون ولم يكن شركاؤه يطلبوا القسمة فلا ضمان عليه فيما اشتغل ولا بشركه شركاؤه فيما اشترك من ذلك كذا في خزانة المفتين \* في بعض الكتب رجل زرع أرض غيره بغير إذنه ثم إن الزارع قال لرب الأرض ادفع إلى بذري وأكون أكاراً لك فدفع فقد قيل إن كان الزارع قال هذا وقت كانت الحنطة المبدورة قائمة في الأرض فذلك جائز ويصير الزارع مملوكاً للحنطة المزروعة بحنطة مثلها وذلك جائز ويصير الزارع أكاراً له وتكون هذه المزارعة فاسدة على ما هو جواب الكتاب لأنهم لم يبينوا مدة المزارعة وإن قال المزارع هذه المقالة بعد ما فسدت الحنطة المزروعة لا يجوز وعن الثاني لو أذن له في أرضه فزرع ثم إن ربه أراد إخراج المزارع لا يجوز لأن نفع المزارع حرام وإن قال له ربه يأخذ بذرك ونفقتك ويكون الزرع على رضى به المزارع أن كان قبل التباين لا يجوز لأن بيع الزرع قبل التباين لا يجوز ولم يفصل بين ما إذا كان حال قيام البذر أو بعد استهلاكه فأمّا أن يقال بأن تأويل هذه المسئلة أن يكون هذا القول من رب الأرض بعد ما كان البذر مستهلكاً حتى تصير هذه المسئلة موافقة للمسئلة الأولى أو يحتمل على اختلاف الروايتين كذا في الوجيز للكردي \* زرع أرض الغير ولم يعلم به صاحب الأرض الاعتدال استحصاد ورضى به حين علم أو قال مرة لأرضى به ثم قال رضيت طاب الزرع للمزارع نص في الخاتمة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا استحسان وبه تأخذ كذا في جواهر الاحاطى \* ولو أن ثلاثة أخذوا أرضاً بالنصف ليزرعوها بالشركة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الأرض حنطة ثم حضر الآخر وزرع بعض الأرض شعيراً إن فعلوا ذلك باذن كل واحد منهم فالحنطة بينهم ويرجع صاحبها للحنطة على الآخر ثلث الحنطة التي بذروا والشعير أيضاً بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهم باثنى الشعير الذي بذر بعد دفع نصيب صاحب الأرض وإن فعلوا ذلك بغير إذن فالحنطة ثلثها لصاحب الأرض وثلثاها لهما وبغرض أن نقصان ثلث الأرض وبطبيها لهما ثلث الخراج وأما الثلث الآخر فربما من نفقة ويتصدقان بالفضل لأن ثلثي ذلك نصيبهما وقد زرعهما فهو على الشرط وفي الثلث الآخر صاروا غاصبين فصار كل الخارج منه لهما وأما صاحب الشعير فله خمسة أسداس الشعير ولرب الأرض السدس لأن ثلثي ذلك زرع غصباً فهو له وثلثه زرع بحق فنصفه له أيضاً وعليه نقصان الأرض في مقدار ثلثي ذلك ويتصدق بالفضل كذا في الفتاوى الكبرى \* إذا انتقصت الأرض بزراعة الغاصب ثم زال النقصان بفعل رب الأرض لا يبرأ أصلاً وإن زال بفعله اختلف المشايخ رحمه الله تعالى منهم من قال إن زال قبل الرد على رب الأرض يبرأ وإن زال بعد الرد لا يبرأ ومنهم من قال يبرأ في الوجهين جميعاً وبه يقتضى كالمبيع إذا زال عنه العيب قبل القبض أو بعده ينقطع عنه خصوصاً المشتري في الحالين كذا في الفتاوى الغياثية \* وإذا دفع الرجل أرضه مزارعة وشرط البذر على المزارع فزرعها المزارع فجاء مستحق واستحقها أخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمره بقلع الزرع وإن كان الزرع بقلا ولا تترك الأرض في يد المزارع باجارة إلى أن يستحصد ويكون القلع على الدافع والمزارع نصفين ثم المزارع بالخيار إن شاء رضى بنصف المقسوع ولا يرجع على الدافع بشئ وإن شاء رد المقسوع عليه وضمنه قيمة حصته بآتاف أرضه لا في أرض غيره يرد بقله ضمنه قيمة حصته بآتاف أرضه قيمة حصته من زرع له حق القرار كذا في المحيط \* ثم المستحق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن نقصان الأرض المزارع خاصة ويرجع به على الذي دفع إليه الأرض وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وفي قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى المستحق بالخيار إن شاء ضمن نقصان الأرض الدافع وإن شاء المزارع ثم يرجع المزارع به على الدافع وهو بناء على

كان أو هالكاً إذا شهدا بعد ردّ الرهن على الراهن وكذا إذا أنكر المرتبهان فشهد الراهنان بذلك لا يقبل وضمن قيمته للمدعى لما ذكرنا \* شهد الغاصبان بالملك للمدعى لا يقبل إلا بعد الرد على الغصوب منه وبعد هلاك في يدهما لا تقبل \* شهد المستقرضان بالملك للمدعى لا تقبل بعد الرد وقبله لأن رد عينه كرت مثله لعدم التعيين وعن الثاني أنه إن رد عينه يقبل لعدم الملك قبل الاستهلاك عنده حتى كان أسوة للغرماء وعندهما إذا هلك بعد القرض قبل الاستهلاك وعنده المقرض أحق من غيره \* المشتريان فاسدا إذا شهدا بكون المشتري ملك المدعى بعد القبض لا يقبل وكذا لو نقص القاضي العقد بينهما أو تراخى على ذلك والعين في يدهما وبعد الرد على البائع يقبل \* شهد المشتري بما اشترى لآسان بعد ما تأيلا العقد أو رد بعيب بلا قضاء لا تقبل كالبائع يشهد بكسونه المبيع ملكاً للمدعى بعد البيع ولو كان الرد بطريق هو فسخ يقبل وشهادة الغريمين أن الدين عليهم هذا المدعى لا تقبل وإن قضيا الدين \* شهد المسنّاج

يكون الدار للمدعى إن قال المدعى إن الاجارة كانت بامرى لا يقبل ولو قال بغير أمرى يقبل ولو كان ساكناً في الدار بغير مسئلة اجارة فشهد الذي يدق يقبل ولو شهد عليه يتقبل أيضاً عندهما أحلا فالجهد بناء على تحقيق الغصب في العقار وعدمه \* ولو شهدا بعد ان بعد

العتق عند اختلاف المتعاقدين أن الثمن كذا لا تقبل \* وفي العيون أعتقهما بعد الشراء ثم شهدا على البائع أنه استوفى الثمن من المشتري عند وجوده تجوز الشهادة اجماعا \* وكاه بطلب ألف درهم قبل فلان وبالحصومة نخاصم (٢٥٧) عند غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل الحصومة

في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل بهذا المال لموكله يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على أن بنفس التوكيل قام مقام الموكل وشهادة الوصي بعد العزل لليتان خاص لا تقبل والاتقبل \* وكاه بالحصومة عند القاضي نخاصم المطالب بالثمن درهم عند القاضي ثم أخرب به الموكل عنها فشهد الوكيل أن للموكل على المطالب مائة دينار تقبل ولو وكاه عند غير القاضي فشهد على الوكيل كالة نخاصم المطالب بالف وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل عنها فشهد له على المطالب بمائة دينار كما كان له عليه بعد القضاء له بالوكالة لا يقبل لان الوكالة لما اتصل بها القضاء صار الوكيل خصما في حقوق الموكل على غمائه فشهادته بعد العزل شهادة الخصم فلا تقبل بخلاف الاول لان القاضي علم بوكالته وغلب ليس بقضاء لا يرى ان الوكيل لو برهن ان القاضي الاول علم بوكالته لا يقضى بوكالته فلم يتصل القضاء بوكالته فلا يصير خصما فيقبل في غير ما صار خصما بخلاف ما اذا اتصل القضاء بوكالته لانه صار خصما في جميع حقوقه وان خاصما في غير مجلس القضاء ثم عزله

مسئله غصب العقار كذا في الميسر \* وهذا اذا كان البذر من رقب المزارع وان كان البذر من قبل الدافع وأخذ المستحق الارض وأمرهما بالقلع وقلعا فالمزارع بالخيار ان شاء مرضى بنصف المقلوع ولا شيء له غيره وان شاء رد المقلوع على الدافع ورجع عليه بأجر مثل عمله على قول الفقهاء أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى وبقيمة حصته من الزرع على قول أبي جعفر رحمه الله تعالى ولو أن المستحق أجاز المزارعة لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل وذ كر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرحه أن الجواب فيه على التفصيل ان كان البذر من جهة رب الارض لا تعمل اجازته وان كان البذر من قبل العامل سمحت اجازة المستحق قبل المزارعة ولا تصح اجازته بعد المزارعة وكان يكن آجر دار غيرة شهر فأجاز صاحب الدار الاجازة أن أجاز قبل مضى المدة جاز وان أجاز بعد مضى المدة لا يجوز كذا في الذخيرة \* وذ كر في المنتقى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب أرضا ودفعها الى غيره مزاعة سنة ان كان البذر من قبل المزارع فزرعها المزارع ولم ينبت الزرع حتى أجاز رب الارض المزارعة جازت اجازته وما خرج منها فهو بين رب الارض والمزارع على ما شرطه الغاصب ولا ضمان عليه الا ما نقصه ما قبل أن يجيز رب الارض فان ذلك النقصان يضمه المزارع لرب الارض في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان شاء رب الارض ضمن المزارع ذلك ولن شاء ضمن الغاصب ولو نبت الزرع وصار له قيمة ثم أجاز رب الارض المزارعة جازت المزارعة وليس له أن ينقصها بعدما أجازها ولكن لا شيء لرب الارض من الزرع وما يجدد فيه من الحب فجميع ذلك بين المزارع والغاصب ومعنى قوله لو أجاز رب الارض المزارعة جازت أن لا يكون لرب الارض بعد الاجازة أن يطالب المزارع بقلع الزرع وتقريبه الى الأرض وقبل الاجازة كان له ذلك لأن يصير الزرع لرب الارض وفي المنتقى أن صار لرجل غصب من آخر أرضا ودفعها الى رجل مزاعة قبل المزارعة بالبذر من قبل الدافع ثم ان رب الارض أجاز المزارعة وكانت الاجازة قبل المزارعة أو بعد ها فلا اجازة باطلة حتى لا يكون لرب الارض من الزرع شيء والمعنى ما أشار اليه شيخ الاسلام أن البذر اذا كان من قبل الدافع فالعقد لم يرد على حق المستحق قال في المنتقى والارض بعد الاجازة بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع فان أراد رب الارض أن يرجع عن اجازته ويأخذ أرضه فان كان المزارع لم يزرع الارض بعد ذلك وان كان المزارع قد زرع الارض قبل الاجازة ونبت بعد الاجازة أو زرع بعد الاجازة ونبت أو زرع بعد الاجازة ولم ينبت فليس له أن يرجع فيما أجاز لان فيه تغير المؤمن وانه حرام وكذلك ان كان المالك أجاز المزارعة بعد ما تسبيل الزرع الا أنه لم يستحصل ثم أراد أن يرجع فيما أجاز ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب اغرم له أجر مثل أرضه الى أن يستحصل الزرع وبقيت المزارعة بين الغاصب والمزارع على ما كانت فان قال الغاصب أنا اغرم الاجر بقدر حصتي من الزرع لم يجب بر على أكثر من ذلك وقيل للمزارع اغرم أنت من أجر الارض على قدر حصتك من الزرع فان كانا غرما من ذلك ورضيا به كان عمل الزرع حتى يستحصل عليهما جميعا لان الغاصب حين أبي أن يغرم الاجر كله صار كأنه زرع بينهما ما زرعاه في أرض رجل فان قال الغاصب لا اغرم من الاجر شيئا ولكني أقلع الزرع فالمزارع بالخيار ان شاء قلع معه وان شاء أدى أجر مثل الارض من ماله وعمل في الزرع بنفسه وأجرائه فاذا استحصل انظر الى نصيب الغاصب فخذ من ذلك ما غرم من أجر الارض وأجر الاجراء في نصيب الغاصب وكان الفضل للغاصب ولا يأخذ من ذلك أجر العمله وان قال المزارع لا اغرم أجرا ولا أعمل في ذلك عسلا ولا أقلع الزرع فان اجتمع الغاصب معه على ذلك قلعوا وسلم الارض لصاحبها وان أبي ذلك الغاصب كان للغاصب أن يؤدى أجر مثل الارض ويقال له قم على الزرع فأع له بنفسك وأجرائك حتى يستحصل فخذ من حصته الزرع ما غرمت عنه من أجر الارض والاجراء وكان حاله فيه مثل حال المزارع في الوجه الاول وهذا كله اذا كان بقضاء القاضي فأما اذا فعله

(٣٣ - فتاوى خامس) فشهد يقبل اتفاقا فالوجه له القاضي خصما ثم أخرب به عنها فشهد بحق كان له يوم الوكالة أو حدث له بعدها عليه قبل اخراجه عنها لا يقبل وهذا غير مستقيم فيما يحدث لان الرواية محفوظة قبل اذا وكاه بالحصومة في كل حق له وقبضه على رجل معين أنه

لا تناول الحادث أما اذا وكله بطلب كل حق له قبل الناس أجمعين فالخصومة تنصرف الى الحادث أيضا استحسنانا فان جعل المذ كور على الو كالة العامة \* خادهم الوكيل المطلوب (٢٥٨) في حق ألف درهم لو كاله عليه ثم عزله عنهم ثم شهد له بالف دينار ان الو كالة عامة كما قلنا

أحدهما بغير قضاء القاضي ولا رضامن صاحبه فهو متطوع فيه وسلم لا آخر نصيبه منه كلا وليس على واحد منهما أن يتصدق بما أصابه من الزرع الا ما وجب للغاصب من الزرع قبل أن يجزب الارض المزارعة وان أجاز رب الارض المزارعة قبل أن يبذر ثم بذر فلم ينبت حتى أراد أخذ أرضه فقال المزارع أنا أدع المزارعة ولا حاجة لي في العمل لان البذر لم ينبت وقال الغاصب أنا أمضي على المزارعة لان البذر قد فسد حين طرح في الارض قيل للغاصب عليك أجر مثل الارض الى أن يستحصن الزرع فاذا رضى بذلك وجب على المزارع أن يمضي على المزارعة كما اشترط عليه الغاصب وكان الاجر كله على الغاصب لا يرجع على المزارع ولا في حصته بشئ فان قال الغاصب لا أعطي الاجر وأنا أخذ البذر يعني من رب الارض قبل للزراع أنت بالخيار ان شئت فأبطل المزارعة وسلم الغاصب بذره ولرب الارض أجر أرضه وان شئت كان عليك أجر مثل الارض الى أن يستحصن الزرع فان رضى بذلك جازت المزارعة ولم يكن لرب البذر على أخذ بذره سبيل ويكون المزارع متطوعا فيما غرم من أجر الارض وتكون المزارعة بينهما على ما اشترطوا ولا يتصدقان بشئ مما وجب لهما من الطعام لان رب الارض أجاز المزارعة والبذر على حاله قبل أن ينبت ويكون له قيمته فلا يتصدق واحد منهما بشئ من زيادة الزرع بعد ذلك كذا في المحيط والذخيرة \* واذا غصب بذرا وزرعه في أرض نفسه قبل أن ينبت كان لصاحب البذر أن يجبر فعلا لان قبيل الثبات الحنطة قائمة في الارض فيعتبر بها لو كانت قائمة على وجه الارض وبعد الثبات لا تعمل اجازته كذا في المحيط \* غصب أرضا فزرعها ثم زرع فوق زرعها رجل آخر فالزرع الثاني لكن يضمن للاول مثل بذره وان نقصت الارض فضمن نقصانها على الاول كذا في خزنة المقتنين \* وفي العيون رجل غصب أرضا وزرعها حنطة ثم اختصمهما وهى بذر لم ينبت بعد فصاحب الارض بالخيار ان شاء تركها حتى تنبت ثم يقول اقلع زرعك وان شاء أعطاه ما زاد البذر فيه وتفسيره عن محمد رحمه الله تعالى أن تقوم الارض وليس فيها بذر وتقوم وفيها بذر والخيار أنه يضمن قيمة بذره لكن مبذورا في أرض غيره كذا في الخلاصة \* ولو أن رجلا بذر أرضا له ولم ينبت فسقاه أجنبي فثبت في القياس يكون الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان الزرع لصاحب الارض لان صاحب الارض يرضى بهذا السقي دلالة بخلاف ما قبل القاء البذر كذا في فتاوى قاضيخان \* وعليه قيمة الحب مبذورا في الارض على شرط القرار ان سقاها قبل أن يفسد البذر في الارض وان سقاها بعد ما فسد البذر في الارض قبل أن ينبت نباتا له قيمة فثبت بسقيه فان في القياس عليه نقصان الارض تقوم الارض مبذورة وقد فسد حبها وتقوم غير مبذورة فيغرم النقصان والزرع للساقى وان سقاها بعد ما بنبت الزرع وصار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع للساقى وان سقاها بعد ما استغنى الزرع عن السقى لكن السقى أجوده فان الزرع لصاحب الارض ولا شئ للساقى وهذا جواب الفقيه أبي جعفر وجواب الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى الاجنبى الساقى متطوع ولا شئ له كذا في الخلاصة \* ولو أن رجلا ألقى بذرا في أرض غيره ثم ان صاحب الارض سقى الزرع حتى أدرك أخذت ههنا بالقياس والزرع كله لصاحب الارض وعليه قيمة الحب ان كان سقاها وهو حب قيمته مبذورا في الارض بغير حق القرار فيمساوان كان سقاها بعد ما فسد الحب في الارض فخرج الزرع بعد ذلك ولولا السقى لم يكن يخرج أو كان يخرج لكن لم يكن له قيمة فالزرع لصاحب الارض ولا ضمان عليه لصاحب البذر ولو كان البذر من غير صاحب الارض والسقى من رجل آخر غير صاحب الارض أيضا كان سيده له كسبيل الساقى مع صاحب البذر والارض جميعا كذا في الذخيرة \* ولو أن رجلا زرع أرضه ثم جاء آخر وألقى بذره في تلك الارض فخرج الزرع من غير سقى فالزرع كله لصاحب الارض وعليه قيمة الحب مبذورا في الارض على حق القرار في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ألقى البذر بعد ما فسد الحب في الارض ثم نبت بعد ذلك كله فعليه نقصان الارض المبذورة على نفسه

والذناير واجبة قبل العزل لا تقبل ولو بعد العزل وجبت تقبل والحاصل في الو كالة العامة بعد الخصومة لا تقبل شهادته لو كاله على المطلوب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل \* شهد ابننا المولى أن أباهما وكل هذا بقبض حقوقه لا يقبل اذا جسد المطلوب الو كالة وكذا في الو كالة بالخصومة وكذا اذا شهد أبواه أو أجداده أو وجداته أو أحفاده وأما شهادة الوصى بحق الميت على غيره بعد ما أخرجه القاضي عن الوصاية قبل الخصومة أو بعدها لا تقبل وكذا لو شهد الوصى بحق الميت بعد ما أدركت الورثة لا يقبل ودلت المسئلة على ان القاضي اذا عزل الوصى ينزل \* ولو شهدا لبعض الورثة على الميت ان كان المشهود له صغيرا لا يجوز اتفاقا وان بالغافكذلك عنده وعندهما يجوز \* ولو شهدا الكبير على أجنبي يقبل في ظاهر الرواية ولو شهدا للوارث الكبير والصغير في غير ميراث لم يقبل ولو شهد الوصيان على اقرار الميت بشئ معين لوارث بالغ يقبل (نوع في الشهادة على فعل نفسه)

وكان الامام رحمه الله يجيز شهادة القاصمين على قسمتهما وهو قول الثاني ومحمد لم يرد ذلك وهو قول الثاني أولا وصورته أن يشهد أن هذا النصف وقع في سهم هذا والنصف الآخر في سهم هذا وذكر الخفاف قول محمد مع الامام ووجهه القبول ان الملة لا يثبت



بالقسمة بل بالتراضي أو باستعمال القرعة ثم التراضي عليه والخلاف في القسمة بغير أجر أو مالوا بجر لا يقبل اجساوا كذا لو شهدا أنه أمر نأان  
نبلغ فلاناته وكاه يبيع عبده وأعلمناه أو أمر نأان نبلغ زوجته أنه جعل أمرها بيدها قبل غناها (٢٥٩) وطلقت نفسها تقبل أمالوا لا تشهد

انه قال لنا خير امرأتى  
فخيرناها فاختارت نفسها  
لا يقبل وكذا لو قالوا أمر نأان  
لنجعل أمرها بيدها ففعلناه  
وطلقت نفسها لا يقبل وفي  
المتنق شهدا أنه قبض منه  
ألفا وهو ينكر وقالان نحن  
وزناها لآنا قالوا كان رب  
المال حاضر اتقبل والا لا  
وذ كبر عبده وزن الغريم له  
المال ووضع بين يديه وقال  
خذ مالك فقال المقضى لا خير  
ناولنيه فتأوله ثم شهدا على  
المقضى أنه الذى دفع اليه  
المال يقبل وذ كر هلال في  
الشروط أنه لا يقبل شهادة  
الذى كال في المكيال ويقبل  
شهادة الذى ذرع في المذرع  
ولو قالوا في الخنطة جاء بها  
بدوانا وكنا مستأجرين  
لجلها يقبل لانه ليس فيه  
تحويل الضمان عن  
أنفسهم قال لعبده ان  
دخلت دارهذين الزجلين  
أومستت ثوبهما فانت  
حرف فعل العبد ذلك فشهد  
الرجلان أو ابناهما على  
تحقق الفعل يقبل ولو قالان  
كلمتا عبدي هذا أومستتا  
ثوبه فشهدا على تحقق  
الفعل لا يقبل ولو قال  
لعبده ان كبت فلانا وفلانا  
فانت حرف فشهدا أنه كلماه  
لا تقبل \* حلف بعقب عبده  
على أن لا يستقرض فشهدا  
أنه أقرضاه لا يقبل ولو شهدا  
أنه طلب منه الاقراض الا

حق القراء والزرع كاه للثاني وان يذرع بعد ما خرج الزرع وصار له قيمة ثم أدرك ذلك كله محتاطا فله عليه قيمة  
زرع وب الارض نابتا في الارض على وجه القراء يوم ظهر واختلاطه بزرع صاحب الارض وهذا كاه قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في الزرع بينهما في هذه الفصول كلها على الشركة  
وهذا كاه اذا أدرك الزرع من غير سقى أو بسقى صاحب البذر الذى لا أرض له ولو أدرك الزرع بسقى صاحب  
الارض فالزرع كله لصاحب الارض وعليه الاخر قيمة حبه ان سقاها قبل ان يفسد حبه وان سقاها بعد ما  
فسد لم يلزمه الضمان كذا في المحيط \* وقسذ كرنا جنس هذه المسائل في الباب الحادى عشر من كتاب  
الغصب والله أعلم

### باب الحادى عشر في بيع الارض المدفوعة من اربعة

واذا دفع الرجل أرضه من اربعة سنة ليزرعها المزارع يذره وآلته فلما زرعها المزارع باعها رب الارض  
فهذا على وجهين (الاول) أن يكون الزرع بطلا وفي هذا الوجه البيع موقوف على اجازة المزارع سواء باع  
الارض مع الزرع أو باع الارض بدون الزرع فان أجاز المزارع البيع في الارض والزرع جميعا نفذ البيع  
وانقسم الثمن على قيمة الارض وعلى قيمة الزرع يوم البيع فما أصاب الارض فهو لرب الارض وما أصاب  
الزرع فهو بين رب الارض وبين المزارع نصفان هذا اذا أجاز المزارع البيع فان لم يجز المزارع البيع  
فالمشتري ان شاء تم بصر حتى يدرك الزرع وان شاء فسخ البيع هذا اذا باع الارض والزرع جملته وان باع  
الارض وحدها بدون الزرع فان أجاز المزارع البيع فالارض للمشتري والزرع بين البائع والمزارع نصفان  
وان لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالخيار على نحو ما بينا وان باع الارض وحدها مع الزرع وأجاز المزارع  
البيع اخذ بالمشتري الارض وحصة رب الارض بجميع الثمن وان لم يجز البيع فالمشتري بالخيار وان أراد  
المزارع ان يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح أنه ليس له ذلك (الوجه الثاني) اذا باع رب الارض بعد  
ما استحصد الزرع فان باع الارض بدون الزرع جاز البيع من غير توقف وان باع الارض مع جميع الزرع نفذ  
البيع في الارض وحصة رب الارض من الزرع ويتوقف في نصيب المزارع فان أجاز المزارع البيع كان  
للمزارع من الثمن حصة نصيبه من الزرع والباقي من الثمن لرب الارض وان لم يجز البيع بخير المشتري اذا لم يعلم  
بالمزارعة وقت الشراء لفرق الصفقة عليه وان كان صاحب الارض باع الارض والزرع بطل فلم يجز المزارع  
البيع بخير المشتري فلم يفسخ البيع حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الارض وحصة رب الارض من  
الزرع وللمشتري الخيار ان شاء اخذ الارض وحصة رب الارض من الزرع بحصته من الثمن وان شاء ترك  
وان كان باع الارض مع حصته من الزرع فلم يجز المزارع البيع ولم يفسخه المشتري حتى استحصد الزرع  
نفذ البيع وكان للمشتري أن يأخذهما بجميع الثمن ولأخياره وكذلك اذا باع الارض دون الزرع فلم يجز  
المزارع البيع ولم يفسخ المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الارض ولأخيار المشتري كذا في المحيط  
\* وفي فتاوى الفضلى رحمه الله تعالى اذا دفع أرضه من اربعة ثوباها قبل أن يزرع المزارع فهذا على  
وجهين الاول أن يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه للمشتري أن يمنع المزارع من الزراعة  
فبعد ذلك ان لم يكن المزارع شرع في العمل ولم يعمل شيأ من أعمال المزارعة فلا شئ للمزارع حكم وديانة وان  
كان عمل بعض الاعمال فهو حرة الانهار واصلاح المسناة فكذلك حكم ولكن يبقى لرب الارض بأن يرضى  
المزارع فيما بينه وبين ربه باعتبار ما عمل له في أرضه ديانة لاعلى وجه الشرع الوجه الثاني اذا كان البذر من  
قبل المزارع فليس للمشتري أن يمنع المزراع كذا في الذخيرة \* رجل دفع كرمه معاملة فعمل العامل في  
الكرم علا قليلا ثم باع كرمه برضا العامل فان لم يخرج من الكرم والخل شئ لاشئ للعامل من الثمن لان

أنهم لم يقرضاه يقبل \* ان استقرضت من فلان عبده حرف فشهد رجل وأب العبد أنه استقرض من فلان كذا والحالف ينكر يقبل في حق  
المال لا في حق العبد لان فيه شهادة الاب لابنه ان شربت الخمر وسرقت من فلان فعبد حرف فشهد رجل وامرأتان بتحقق الفعل تقبل في

حق العتق لاني حق الحد والقطع \* رجل قال ان دخل عبدى هذه الدار فهو حر وقال نصراني ان دخل هو هذه الدار فامر أنه طالق فشهد نصرانيان بالدخول ان كان العبد (٢٦٠) مسلماً لا يقبل وان كافراً يقبل على طلاق النصراني لا العتق لكون المولى مسلماً \* حلف بعتق

الموجود منه العمل ومجرد العمل لا قيمة له وان باع صاحب الارض أرضه مع نصيب نفسه بعد ما خرج الثمر من الكرم فان أجاز العامل جازو يكون نصيب البائع من الثمن للمشتري ونصيب العامل للعامل وان كان هذا البيع قبل خروج الثمر فلا شيء للعامل في الحكم لانه لا يملك شيئاً قبل التسليم وانما يملك بعده كذا في فتاوى قاضيان \* باع أرضاً فيها بذر لم ينبت فان كان البذر قد عفن في الارض فهو للمشتري والا فهو للبائع فان سقاه المشتري حتى نبت ولم يكن عفن عند البيع فهو للبائع أيضاً والمشتري متطوع فيما فعل وكذا لو نبت لكن لم يتقوم بعدواختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انه للبائع في الاحوال كلها الا اذا بيع مع الارض نصاً أو دلالة وبه يفتى كذا في الكبرى \* والله أعلم

### الباب الثاني عشر في العذر في فسخ المزارعة والمعاملة

أما المعاني التي هي عذر في فسخ المزارعة فانواع بعضها يرجع الى صاحب الارض وبعضها يرجع الى المزارع أما الاول فهو الدين الفادح الذي لا قضاء له الا من ثمن هذه الارض تساع في الدين وبفسخ العقد بهذا العذر اذا أمكن الفسخ بان كان قبل الزراعة أو بعدها اذا أثمر الزرع وبلغ مبلغ الحصاد لانه لا يمكنه المضى في العقد الا بضر يلحقه فلا يلزمه تحمل الضرر فيبيع القاضى الارض بدينه أولاً ثم يفسخ المزارعة ولا تنفسخ بنفس العذر وان لم يمكن الفسخ بان كان الزرع لم يدرك ولم يبلغ مبلغ الحصاد لا تباع في الدين ولا يفسخ الى أن يدركه ويطلق من السجن ان كان محبوساً الى غاية الادراك لان الحبس جزاء المظلم وانه غير ماطل قبل الادراك لكونه ممنوعاً عن بيع الارض شرعاً والممنوع معذور فاذا أدرك الزرع رد في الحبس ثانياً لبيع أرضه ويؤدى دينه بنفسه والا فيبيع القاضى عليه (وأما الثاني) فمحو المرض لانه يعجز عن العمل والسفر لانه يحتاج اليه وتركه حرفة الى حرفة لان من الحرف ما لا يغنيه من جوع ومنايع يمنعه عن العمل كذا في البدائع \* وفي المعاملة اذا امتنع أحدهما عن المضى عليها فليس له ذلك الا بعذر فالمعاملة لازمة من الجانبين كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل واذا كان البذر من قبل المزارع وقال المزارع أنا أريد ترك المزارعة في هذه السنة أو قال أنا أريد أن أزرع أرضاً أخرى في هذه السنة سوى هذه فله ذلك وكان له أن يفسخ المزارعة كذا في المحيط \* وفي الابانة ويجب أن يكون فصل المرض على التفصيل أيضاً على قياس فصل السفروا وأخذته معاملة لم يعمل بنفسه وأجرائه لا يكون مرضه عذراً واذا أخذته معاملة لم يعمل بنفسه يكون مرضه عذراً كذا في التتارخانية \* ومن العذر من قبل رب الخيل ورب الارض أن يلحقه دين فادح لا وفاقه الا من ثمن الخيل أو الارض وعند ذلك لا بداحة الفسخ من القضاء أو الرضا على رواية الزيادات وعلى رواية كتاب المزارعة والاجارات والجامع الصغير لا يحتاج فيه الى القضاء ولا الى الرضا بعض مشايخنا المتأخرين أخذوا برواية الزيادات وبعضهم أخذوا برواية الاصل والجامع الصغير وان طلب من القاضى النقض قبل البيع فالقاضى لا يجيبه الى ذلك ولكن يبيعه بنفسه وينبت الدين عند القاضى حتى يرضى القاضى البيع وينقض العقد حكماً كذا في الذخيرة \* وما يفسخ به عقد المزارعة بعد وجوده فانواع (منها) الفسخ وهو نوعان صريح ودلالة فالصريح أن يكون باللفظ الفسخ والاقالة والدلالة نوعان الاول امتناع صاحب البذر عن المضى في العقد فاذا قال لا أريد مزارعة الارض بنفسه فيفسخ العقد لان العقد غير لازم في حقه فكان بسبيل من الامتناع عن المضى فيه من غير عذر الثاني حجب المولى على العبد المأذون بعد ما دفع الارض والبذر مزارعة (ومنها) انقضاء مدة المزارعة (ومنها) موت صاحب الارض سواء مات قبل الزراعة أو بعدها سواء أدرك الزرع أو هو بقل (ومنها) موت المزارع سواء مات قبل الزراعة أو بعدها سواء بلغ الزرع حداً الحصاد أو لم يبلغ هكذا في البدائع \*

على أن لا يقرضهما فشهدا على أنه أقرضهما يقبل \* ادعى داراً فشهد له بها شاهدان أنه كان استأجرهما على بنائهما تقبل وان قال كان استأجرنا على هدمهما فهدمنا لا يقبل وضماً قيمة البناء للدمى \* العمان أو الاخوان زوجا ابنة أخيهما أو اختهما ثم شهدا أنه طلقها والمرأة تدعى أو تنكره قبل ولو شهدا أنها منكوحته يقبل وفي العيب زوجا اختها الصغيرة فادركت فشهدا أنها اختارت نفسها لا يقبل ولو كانت الامة بين رجلين فاعتقاها وشهدا أنها اختارت نفسها يقبل وشهادة الوكيلين أو الدالين اذا قالوا نحن بعنا هذا الشيء أو الوكيلان بالشكاح أو الخلع اذا قالوا نحن فعلنا هذا الخلع أو الشكاح لا يقبل أما لو شهد الوكيلان بالبيع أو الشكاح انهما منكوحته أو ملكه تقبل والشهادة على الخلع بلا دعوى الزوجة تقبل كالطلاق وعتاق الامة وسقط المهر عن الزوج \* ان دخل دارى هذه أحد فعبدته حراً فشهد ثلاثة أو أربعة انهم دخلوها قال الامام الثاني رحمه الله ان قالوا دخلنا لا تقبل وان قالوا دخلنا ودخل هو معنا تقبل وان كانا اثنين لا يقبل مطلقاً

وقال ابن الامام الثاني انه يقبل في الثلاثة أو الاربعة مطلقاً سواء قالوا دخلنا أو دخل معنا وفي الاثنين كما قال أبو وهب فقال الحسن بن زياد أصبت وخالفت أباًك \* شهدا على رجل انه قال ان سست جسد كذا فامر أنه كذا وعبدته حراً ومن جسد فلا يقبل

لانهم شهدا على امر لا يتم بالخالف بل بهما وبه (١) وقد مر انه يقبل \* ولو شهدا أنه قال ان مسست شيئا وكما فعل يقبل لان الشياطين غيرهما وفي فتاوى القاضى اذا اراد الشهود ان يشهدوا في هذه المسائل يشهدون بالطلاق (٢٦١) والعناى مطلقا بلا بيان السبب وكذا اذا شهد

على كتاب وصية فيها وصية له أيضا يضع يده على ما أوصى له به ويقول أشهد بجميع ما في الكتاب الا بهذا كذا عن الفقيه أبي بكر النجاشي وذكر أبو القاسم أنكر الورثة النكاح فشهد رجل قدوتى العقد والنكاح يذكر النكاح ولا يذكر أنه تولاه \* قال عبده حران كان فلان وفلان أبصراني أدخل هذه الدار فشهدا أنهما أبصراه دخلها لتقبل حتى يشهدا هذان سواهما على الرؤية وفي ثلاثة نفر فتناولوا رجلا عمدا ثم شهدوا انه غنى عنا لا يجوز ولو شهد اثنان منهم انه غنى عنا وعن هذا يقبل عن هذا الرجل وهو قول الثاني \* وفي الفتاوى وقف وقفاً على مكتب وعلى معلمه فغصب رجل هذا الوقف فشهد بعض أهل القرية أنه هذا وقف فلان بن فلان على هذا المكتب ومعلمه وليس للشهود أولاد في المكتب يقبل ولواهم أولاد فيه يقبل أيضاً في الأصح وكذا لو شهد بعض أهل القرية لا مسجد بشي أنه وقف للمسجد وكذا لو شهدوا أن هذا المحف وقف هذا المسجد وكذا شهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهو من أهل ثلاث

### الباب الثالث عشر فيما اذا مات المزارع أو العامل ولم يدروا ما صنع بالزرع أو بالثمر

واذا مات المزارع بعد ما استحصد الزرع ولم يوجد في الأرض زرع ولا يدري ما فعل فضمن حصته رب الأرض في مال المزارع من أيهما كان البذر لان نصيب رب الأرض كان أمانة في يد المزارع فاذا مات مجهلاً كان ديناً في التركة كالوديعة تصير ديناً جوت المودع في تركته اذا كان لا يعلم ما صنع به او كذلك اذا مات العامل بعد ما طلع الثمر قبل بلوغه فلم يوجد في الخيل لان نصيب رب الخيل كان أمانة في يد العامل كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا مات المزارع ولم يدروا ما صنع بالزرع فقال صاحب الأرض استهلك المزارع وقال ورثة المزارع سرق الزرع فان حصته رب الأرض من الزرع تكون ديناً في مال المزارع ولا يلتفت الى قول ورثة المزارع انه سرق الزرع وهذا لان حصته رب الأرض من الزرع كانت أمانة في يد المزارع بدليل انه اذا هلك الزرع في يد المزارع لم يضمن لرب الأرض شيئاً فاذا كانت أمانة في يده ومات ولم يبين فهذا أمين مات مجهلاً فيصير ضامناً فان وقع الاختلاف في مقدار قيمة الزرع قبل الموت فالقول قول ورثة المزارع وكذلك الجواب في العاملة اذا مات العامل ولا يدري ماذا صنع بالثمار وهذا كله اذا عرف خروج الثمار ونبت الزرع فاما اذا لم يعلم ذلك فلا ضمان وان ترك العامل مالا من دراهم أو دنائير وكان عليه دين الصحة فصاحب الأرض والخيل اسوة للعمر ما يريد به اذا علم بالمزراعة والمعاملة في حال الصحة وان كان لا يعلم المعاملة والمزراعة الا باقرار المريض كان هذا بمنزلة دين المريض الذي وجب باقراره في المرض فيكون مؤخر عن ديون الصحة كذا في الذخيرة \*

### الباب الرابع عشر في مزراعة المريض ومعاملته

مسائل هذا الفصل تنبئ على أصل ان تصرف المريض مرض الموت فيما يتعلق به حق الغرماء أو الورثة على قسمين قسم لا يطل حق الغرماء والورثة بل ينتقل حقهم من محل الى محل هو مثله في المالية نحو البيع وأشباهه وهذا القسم من تصرفه هو تصرف الصحيح سواء وقسم يبطل حق الغرماء والورثة وهذا القسم من تصرفه محجور عنه كال تبرع ثم حق الغرماء والورثة انما يتعلق بحال يجري فيه الارث كاعيان التركة أما ما لا يجري فيه الارث كالمنافع فلا يتعلق به حقهم وكذا ما يجري فيه الارث الا أنه ليس بحال ولا له حكم المال كالقصاص فانه لا يتعلق به حقهم قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل واذا دفع المريض مرض الموت أرضاً مزراعة بشرائطها فهذا على وجهين (الاول) أن يكون البذر من جهة المزارع وفي هذا الوجه الزراعة جائزة سواء كان المزارع أجنبياً أو وارثاً وسواء كان على المريض دين مستغرق أو لم يكن وسواء كان المشروط للمريض من الخارج مشتملاً على أرض أو أقل وسواء كان للمريض مال آخر سوى الأرض أو لم يكن (الوجه الثاني) اذا كان البذر من جهة المريض أيضاً ولم يكن للمريض مال آخر سوى الأرض والبذر وهذا الوجه على وجهين أيضاً الاول أن يكون المزارع أجنبياً ولا دين على الميت فانه ينتظر الى حصته المزارع من الزرع يوم نبت وصار له قيمة والى أجر مثل عمل المزارع في الزراعة فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت فصار له قيمة مثل أجر مثل عمل المزارع أو أقل سلم للمزارع حصته من الزرع مع ما زاد بعد ذلك الى يوم الحصاد ولا يتغير في الزيادة حكم الوصية وان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله ينتظر ان كان حصته المزارع يخرج من ثلث مال الميت يكون الكل سالماً للمزارع بعضه بطريق الوصية وبعضه بطريق المعاوضة وان كان حصته من الزرع لا يخرج من ثلث ماله ان اجازت الورثة ذلك فكذا الجواب يسلم للزارع جميع ذلك وان لم تجز الورثة ذلك يسلم للزارع قدر أجر مثل عمله بحكم المعاوضة وثلث ما بقى الى تمام المشروط يسلم له بحكم الوصية والباقي يكون للورثة وتعتبر الوصية في جميع ما زاد على أجر

المدرسة وكذا لو شهدوا على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا على أنه وقف لأبناء السبيل وقيل ان كان الشاهد يطلب لنفسه حقاً من ذلك لا يقبل والا يقبل وقال بعضهم منهم الامام الفضلي لا تقبل شهادة أهل المسجد وقال أبو بكر بن حامد تقبل وقال في صغرى

(١) قوله في الهامش وقد مر أنه يقبل كذا في النسخ وان كان مراده الذي مر قريفاً فهو مسئلة مس الثوب وحرر المقام ٨١ مصححه

صدر الاسلام قال سيدى في هذه المسائل يقبل على كل حال لان كون الفقيه في المدرسة والرجل في المحلة والصبي في المكتب غير لازم بل ينقل  
 \* ولوشهدوا أنه أوصى لفقراء جيرانه (٢٦٢) وللشهود أولاد محتاجون في جوار الموصى قال محمد لا يقبل في حق أولادهم ويقبل في حق

الباقين وفي الوقف على  
 فقراء جيرانه على هذا وذكر  
 هلال أنه يقبل شهادة  
 الجيران على الوقف ولوشهدوا  
 أنه أوصى بثالث ماله للفقراء  
 وأهل بيتهم فقراء لا يقبل  
 وفي الاجناس في الشهادة  
 على الوصية للفقراء وأهل  
 بيت الشاهد فقراء لا يقبل  
 مطلقاً \* شهد بعض أهل القرية  
 على باقيهم بزيادة الخراج  
 لا يقبل وان كان خراج كل  
 أرض معيناً وان لاخراج  
 للشاهد يقبل \* وفي فتاوى  
 النسبى أهل القرية وأهل  
 السكة الغير النافذة شهدوا  
 على قطعة أرض أنهم من  
 قريتهم أو سكتهم لا يقبل  
 وان نافذة ان ادعى لنفسه  
 حتماً لا يقبل وان قال لا أخذ  
 شيئاً يقبل وكذا في وقف  
 المدرسة يشهد أهلها أهلها  
 وقيل في السكة النافذة  
 يقبل مطلقاً وفي الاجناس  
 شهد عيماً أنه أوصى لفقراء  
 بنى عيماً وهم فقيران تجوز  
 الشهادة ولا يعطيان شيئاً  
 \* وفيه أيضاً شهد أنه جعل  
 أرضه صدقة لفقراء فأقربه  
 وهما من أقربائه ان كانا  
 غنيين أو فقيرين يوم شهدا لم  
 يقبل

نوع آخر في شهادتهم فيما  
 لا يطالع الرجال كالولادة  
 والعب الذي لا ينظر اليه  
 الرجال

المثل الى يوم الحصاد يريده أن فيما زاد على أجر المثل تعتبر قيمته يوم الحصاد هذا اذا كان المزارع أجنبياً ولم  
 يكن على الميت دين مآماً اذا كان عليه دين مستغرق لجميع ماله إمامدين الصحة وإمامدين المرض فانه ينظر الى  
 قيمة حصة المزارع يوم نبت وصار له قيمة والى أجر مثل عمله فان كانت قيمة حصته من الزرع يوم نبت  
 وصار له قيمة مثل أجر مثل عمله أو أقل من أجر مثل عمله فان ما شرط للمزارع من الزرع لا يسلم له بل بشاركه  
 فيما قبض غرماء المريض ويقسم ما قبض بينهم بالحصة اذا لم يكن للمريض مال سوى هذا يضرب المزارع  
 بقيمة حصته من الزرع زائدة الى يوم الحصاد والغرماء بدونهم وإن كانت قيمة حصة المزارع من الزرع يوم  
 نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله فان المزارع يضرب في الزرع بمقدار أجر مثل عمله من غير زيادة  
 والغرماء يضربون بحقوقهم ولا يسلم للمزارع شيئاً مما زاد على أجر مثل عمله إلا أن ما يخص المزارع يأخذ من  
 الزرع وما أصاب الغرماء يباع فقطقضى ديونهم هذا الذي ذكرنا اذا كان المزارع أجنبياً فآماً اذا كان المزارع  
 وارثاً فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى جواز المزارعة فالزراعة فاسدة حتى لا يستحق  
 الوارث شيئاً من الخراج وانما يكون له أجر مثل عمله دراهم لا غير سواء كان على المريض دين أو لم يكن وسواء  
 كان قيمة حصة الوارث من الزرع مثل أجر مثل عمله أو أكثر من ذلك وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه  
 الله تعالى ان لم تكن على المريض دين فانه ينظر الى حصة الوارث من الزرع يوم نبت وصار له قيمة والى أجر مثل  
 عمله فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة مثل أجر مثل عمله أو أقل كان له المشروط وما  
 يحدث من الزيادة بعد ذلك الى يوم الحصاد فالجواب فيه كالجواب في الاجنبى وأما اذا كان قيمة حصته من  
 الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله فان له من الخراج بقدر أجر مثل عمله وليس له مما زاد  
 على ذلك الى تمام المشروط شيئاً لانه لو استحقه استحقه بطريق الوصية ولا وصية للوارث إلا أن يجزيها للورثة  
 وأما اذا كان على المريض دين مستغرق فالجواب فيه كالجواب في الاجنبى لانه لا وصية مع الدين والجواب  
 في حق الاجنبى قد ذكرنا من قبل كذا في المحيط \* صحيح دفع أرضا الى مريض مزارعة بالنصف والبذر  
 من العامل ولا مال له سواء فخرجت الارض ثم مات (٢) فالجواب فيه كالجواب فيما اذا دفع المريض  
 أرضه مزارعة والبذر من العامل على الفصول التي ذكرنا لان هناك المريض هو المستأجر للعامل ببعض  
 الخراج وهنا المريض مستأجر للأرض ببعض الخراج والمعاملة في هذا كالمزارعة كذا في محيط السرخسى  
 \* واذا دفع المريض زرعاً الى الأرض وهو بقل لم يستحسداً وكذا ترى في رؤس الخيل أو غر في شجر حين  
 طلع أخضر ولم يبلغ على أن يقوم عليه فإر زق الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فالجواب  
 فيه كالجواب في المزارعة اذا كان البذر من جهة المريض واذا دفع المريض الى رجل فخللا معاملة هذه السنة  
 على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقعه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فخرج الخيل كفتى  
 (٢) قوله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا دفع المريض أرضه مزارعة والبذر من العامل الخ عبارة محيط  
 البرهان في الجواب في هذا نظير الجواب فيما اذا دفع المريض أرضاً وبذر مزارعة الى رجل لان المستأجر هو  
 المريض في المسئلةين جميعاً اذا كان البذر من جهة لان البذر والأرض اذا كانا من جهة المريض فهو  
 مستأجر للعامل واذا كان المريض هو المزارع والبذر من جهة فهو مستأجر للأرض فصار الجواب في هذه  
 المسئلة نظير الجواب في تلك المسئلة من هذا الوجه اه وهو بظاهره مخالف لعبارة محيط السرخسى  
 بحيث جعل الأرض والبذر كليهما من جهة المريض الدافع وعليه يظهر التعديل بأنه مستأجر حيث كان  
 البذر من جهة وظاهر عبارة محيط السرخسى أن البذر في المسئلة المشبهة بهما من جهة العامل لا من جهة  
 المريض وعليه فلا يظهر التعديل بان المريض مستأجر للعامل حيث لم يكن البذر من جهته على ظاهر  
 عبارة محيط السرخسى فليتأمل والله أعلم اه محققه

يكتفى بشهادة واحدة مسموعة عاقله بالغ ولا يشترط لفظه الشهادة عند مشايخ العراقي وعند مشايخنا يشترط  
 وعليه اعتماد القدوري وعليه الفتوى والمنشئ أحوط والاصح أنه يقبل شهادة رجل واحد فيه أيضاً يحمل على وقوع النظر لا عن قصد أو

عن قصد لتحمل الشهادة كافي الزنا وعلى استهلال الصبي في حق الارث لا يقبل الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وعندهما يقبل شهادة  
حرمة مسلمة وعلى حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذراء (٢٦٣) أو الرقعة على هذا جاء المنكوبة بولد وقالت

لبعلمها الولد منك فأنسكت  
ولادتها لا يقبل قولها بلا  
شهادة القابلة وبشهادتها  
يثبت النسب والثنتان أحوط  
وان كان يصدقها فبمجرد  
قولها يثبت النسب

نوع في اثبات الرضائية  
والعبد

والوجه فيه أن يدعى عند  
القاضي وكالة معلومة  
بدخوله لقبض دين على  
الحاضر فيقر بالدين والوكالة  
وينسك الدخول فيه  
فيشهد الشهود برؤية  
الهلال فيقضى عليه به لان  
محرم دخول شهر صوم  
لا يدخل تحت الحكم حتى  
لو أخبر عدل في يوم عمله بلا  
مجلس قضاء ولقطة شهادة  
برؤية هلال صوم أمرا الحاكم  
الناس بصومه أما العبد  
فيدخل تحت الحكم لانه  
من حقوق العباد فيشترط  
لفظها

نوع في الشهادة على  
النفي

شهد أنه استقرض من فلان  
في يوم كذا في بلد كذا فبرهن  
على أنه لم يكن في ذلك اليوم  
في ذلك المكان بل كان في  
مكان آخر لا يقبل لان قوله  
لم يكن فيه نفي صورة ومعنى  
وقوله بل كان في كذا نفي  
معنى وأصله ما ذكر  
في النوادر عن الثاني شهدا

يكون نصفه مثل أجر العامل أو أقل فقام عليه وسقام حتى صار يسرا يساوى ما لا عظميا ثم صار حشفا قيمته  
أقل من قيمة المكفرى حين خرج ثم مات صاحب النخيل وعليه دين كثير محيط بماله فان جميع ما ترك  
الميت يقسم بين العامل وبين الغرماء يضرب فيه الغرماء بدوهم ويضرب العامل فيه بقيمة نصف الحشف  
ولا يضمن العامل ما نقص من الثمر ولو لم يكن على الميت دين وباقى المسئلة بحالها كان للعامل نصف الحشف  
والورثة نصفه كذا في المحيط \* والله أعلم

وحياتصل بهذا فصل اقرار المريض في المزارعة والمعاملة قال محمد رحمه الله تعالى اذا مرض  
الرجل وفي يده أرض لرجل يزعمها وعليه دين الصحة فأقر المريض أن البذر كان من قبله وأنه شرط لرب  
الأرض الثلثين من الزرع ثم مات وأبكر الغرماء ذلك ينظر ان كان المريض أقربهم هذا بعد ما استحصد الزرع  
لم يصدق على اقراره وبدى بدین غرماء الصحة واذا قضى دين غرماء الصحة ينظر ان بقي شيء من ثلثي الخارج  
يعطى لرب الأرض من ذلك قدر أجر مثل أرضه وما زاد على ذلك الى تمام ثلثي الخارج يكون وصية لرب  
الأرض فيسلم له ان كان يخرج من ثلث ما بقي من مال الميت وان أقتر المريض بذلك والزرع بقل صدق في حق  
غرماء الصحة فان قضى الدين بقي من المال شيء أعطى صاحب الأرض تمام المشروط من ثلث ما بقي من مال  
الميت هذا اذا كان على المريض دين الصحة وان كان على المريض دين المرض وجب باقراره في حالة المرض  
وأقر المريض بما ذكرنا فان أقتر الزرع بقل بدى بحق رب الأرض فيعطى له أجر مثل أرضه من ثلثي الخارج  
ان كان ثلثا الخارج أكثر من أجر مثله وان كان الاقرار من المريض بعد ما استحصد الزرع ينظر ان كان  
الاقرار بالمزارعة سابقا على الاقرار بالدين يعطى لرب الأرض أجر مثل الأرض أو لا ثم يقضى دين المرض  
وان كان الاقرار بالدين سابقا فان رب الأرض يحاص المقتل بالدين بمقدار أجر مثل الأرض هذا اذا أقتر  
المزارع بما ذكرنا والبذر من جهة المزارع فاما اذا كان البذر من جهة رب الأرض وأقر بذلك صدق  
في اقراره سواء أقتر بذلك بعد استحصاد الزرع أو قبله وان كان المريض رب الأرض وأقر بما قلنا فالجواب  
فيه كالجواب في المزارع واذا دفع الرجل الى رجل نخلا معاملة فلما صار غرامرض العامل فقال شرط لى  
رب النخيل السدس وصدقه في ذلك رب النخيل وكذب الغرماء والورثة فالقول قول العامل فان قال ورثة  
العامل أو غرماءه نحن نقيم البينة على أن رب النخيل شرط له النصف لا نسمع بينتهم ولو طلبوا استخلاف  
رب النخيل على دعواهم لم يخلف رب النخيل على دعواهم قالوا ما ذكر في الكتاب أن رب النخيل لا يستخلف  
على دعوى الورثة انه ما شرط له النصف قول محمد رحمه الله تعالى اما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
فيستخلف وكذا لو كان العامل حيا وأقر أن رب النخيل شرط له السدس ينبغي أن يخلف رب النخيل ما شرط  
له السدس ثم ادعى انه شرط له النصف وأنى أقررت بالسدس كاذبا وطلب عين رب النخيل ينبغي أن يخلف  
رب النخيل هذا اذا كان العامل اجنبيا من رب النخيل وأما اذا كان العامل وارث رب النخيل فأقر العامل  
أن رب النخيل شرط له السدس بعد ما أدرك الثمر صدق في ذلك وان قال ورثة العامل أو غرماءه نحن نقيم  
بينة ان رب النخيل شرط له النصف سمع بينتهم ولو طلبوا عين رب النخيل على ذلك يستخلف رب النخيل واذا  
أقر المريض انه دفع الى وارثه نخلا معاملة والثمر لم يدرك بعد ثم أقتر المريض بدین المرض ثم مات بدى بدین  
العامل فيعطى له مقدارا أجر مثل عمله ثم يقضى الدين الذي أقتر به للمريض هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه  
ولعل هذا قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يصح وقد ذكرنا المسئلة في كتاب  
اليسوع فان قال الوارث العامل بنى لى الى تمام حتى شيء لم يصل الى وقال باقى الورثة لم يبق لك شيء لان حقت  
كان أجر المثل وقد وصل اليك فاراد العامل استخلاف باقى الورثة هل لذلك فهذا على وجهين ان قال الوارث  
العامل كان عقد المزارعة في حال الصحة والاقرار كان في حال المرض كان له أن يستخلفهم وان قال كان

عليه بقول أو فصل يلزم عليه ذلك اجازة أو بيع أو كتابة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في مكان وزمان وصفا فبرهن المشهود عليه أنه  
لم يكن يومئذ لا يقبل لكاتبه قال في المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا يسمع الدعوى عليه ويقضى

بقراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضروريات مما لا يدخله الشك عدل الى كلام الثاني وكذا كل بيعة قامت على أن فلانا لم يقبل ولم يفعل ولم يقتر وذكر الناطقي (٢٦٤) آمن الامام أهل مدينة من دار الحرب فاخذتوا بمدينة أخرى وقالوا كنا جيعا فشهدنا

عقد المزارعة في حال المرض لم يستحلفهم كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب الخامس عشر في الرهن في المزارعة والمعاملة

رهن أرضا ونخله فقال للرهن بعد التسليم اسقه وألقحه واحفظه على أن الخارج نصفان فقبل فالمعاملة فاسدة وللمرتهن أجر مثله في التلقيح والسقي دون الحفظ والارض والخارج رهن وكذلك لو كان الرهن أرضا من روعة صار الزرع بقلا فيها ولو كان الرهن أرضا بضاء فمزارعة الراهن والبذر من المرتهن جائز والخارج على الشرط وقد خرجت من الرهن ولا تعود اليه لا بتجديد ولو كان البذر من الراهن فللمرتهن أن يعيدها رهن بعد الزرع ولوارتهن أرضا بضاء وفيها نخيل فأمره أن يزرع الارض سنة بيذره وعمله بالنصف ويقوم على النخل ويسقيه ويلقحه ويحفظه بالنصف فالمزارعة جائزة والمعاملة فاسدة لانه لو أفرد المزارعة على الارض جازت وتخرج عن الرهن ولو أفرد المعاملة على النخل لا تجوز فكذا إذا جع بينهم ما جاز ما يجوز عند الانفراد وبطل ما يبطل عند الانفراد وفساد المعاملة لا يوجب فساد المزارعة لان المعاملة معطوفة على المزارعة غير مشروطة فيها كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

### الباب السادس عشر في العتق والكتابة مع المزارعة والمعاملة

إذا عتق الرجل عبده على أن يزرع أرضه على أن ما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فرضي بذلك العبد فهذا على وجهين (الاول) أن تكون الارض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل العبد ففي هذا الوجه المزارعة فاسدة والعتق جائز لان هذه مزارعة شرط فيها عتق وعتق شرط فيه مزارعة غير أن المزارعة تبطل باشتراط عقد آخر فيها والعتق لا يبطل فان زرع العبد بذلك وأخرجت الارض زرعاً فالزرع كله للعبد وعلى العبد أجر مثل الارض لمولاه كافي سائر المزارعات الفاسدات وعلى العبد أيضاً قيمة نفسه بالغة ما بلغت (الوجه الثاني) أن تكون الارض والبذر من قبل المولى ومن قبل العبد مجتزأ العمل وفي هذا الوجه المزارعة فاسدة أيضاً والعتق جائز والخارج في هذا الوجه للمولى وعلى المولى للعبد بسبب المزارعة أجر مثل العبد بالغاً ما بلغ والمولى عليه بسبب العتق قيمة بالغة ما بلغت وإذا كاتب الرجل عبده على أن يزرع المكاتب أرض المولى سنته هذه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما سمافه هذه المسألة على وجهين أيضاً (الاول) أن تكون الارض والبذر من قبل المولى ومن جانب المكاتب مجتزأ العمل وفي هذا الوجه المزارعة فاسدة والكتابة فاسدة أيضاً وإذا فسدت الكتابة كان للمولى أن ينقضها كالمالك على خيراً وخيراً فإن لم ينقضها حتى زرع المكاتب الارض وأخرجت زرعاً فجميع ما خرج للمولى وللكتاب على المولى أجر مثل عمله وعتق المكاتب لانه أوجد ما تعلق به العتق في الكتابة الفاسدة وهو زراعة هذه الارض هذه السنة وزراعة هذه الارض هذه السنة معلومة وقت العقد وإذا كان ما تعلق به العتق معلوماً وقت العقد وقد أوجد المكاتب يعتق المكاتب كالمالك على رطل من خسر وأدى ذلك ففسد وجب للمولى على المكاتب قيمته وللكتاب على المولى أجر مثل عمله فان كانا سواء تقاسما وان كانت قيمة المكاتب أكثر من أجر مثل عمل المكاتب رجع المولى عليه بالفضل وان كان أجر مثل عمله أكثر لا يرجع هو على المولى بشيء (الوجه الثاني) إذا كانت الارض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل المكاتب وفي هذا الوجه المزارعة والمكاتب فاسدتان أيضاً وللمولى أن ينقض الكتابة وإذا لم ينقضها حتى أخرجت الارض زرعاً كثيراً ولم يخرج شيئا لا يعتق المكاتب والجواب في المعاملة في هذا الباب نظير الجواب في المزارعة إذا كان البذر من قبل رب الارض كذا في المحيط \* والله أعلم

انهم لم يكونوا وقت الامان في تلك المدينة يقبل اذا كانا من غيرهم وذكر الامام السرخسي أن الشرط ان يقبل كقوله لم أدخل الدار اليوم فامر أنه كذا فبرهنت على عدم دخوله اليوم يقبل \* حلف ان لم تأت صهر في الليلة ولم أكلها فشهدا على عدم الاتيان والكلام يقبل لان الغرض اثبات الجزاء كالوشهادتان أنه أسلم واستثنى وآخر أن أنه أسلم بلا استثناء يقبل ويحكم باسلامه وكذا ادعت أنه قال المسيح ابن الله وكفر وحرمت ولم يقبل قول النصاري وقال قلت قولهم فشهدا أنه لم يقبل قول النصاري يقبل ويقضى بالفرقة \* وشهادة عتق قبل عند مالك رجه الله وصبي فيما لا يحضره الا الصبيان يقبل عنده وشهادة رجل وامرأتين في الحدود تقبل عند شريح رجه الله \* تحمل عتق شهادة قولا ثم عتق فأداه تقبل لان العمل علم وهو أهله ووقت الاداء وكذا الزوج تحملها حال نكاحها ثم أبانها وشهدا تقبل وفي الاصل لا تقبل شهادة زوج لزوجته وان كانت أمه لان لها حق في المشهود به \* وفي المنتقى شهدا أن أباهما القاذبي

قضى اقلان على فلان بكذا لا يقبل والمأخوذ أن الأب لو كان قاضياً يوم شهد الابن على حكمه يقبل وعن الامام انه لا يقبل مطلقاً وعن ابن سماعة عن محمد رجه الله انه يجوز مطلقاً \* ولو شهد الابن على شهادته ما يجوز بلا خلاف وكذا على



كاتبه \* أعتق عبده في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد هذا لا يقبل عند الامام لان عتقه موقوف \* وفي الجامع استحق عبد من زيدا بالينة ثم منه آخر بالينة وظهر شهود المستحق الاول عيبه - مدرته الى الاول وان شاهده (٢٦٥) الثاني رده الى المستحق الاول لا الاول

وهو زيد \* شهادة الحسيني المستأمن على مثله تقبل وعلى الذي لا \* شهادة الاخرس بالاشارة لا تقبل أصلا وشهادة الاعمي لا تقبل في النسب وغيره وشهادة الخصي تقبل لو عدلا ومن يحسن ويفيق اذا شهد في حالة الافاقة يجوز لانه لا يثبت عاينه الولاية بهذا القدر كالانعام وقد روي الامام الحارثي في جنونه يوم أو يومين \* وشهادة أهل السجن فيما يقع بينهم فيه لا تقبل وكذلك شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذلك شهادة النساء فيما يقع في الجماعات لا تقبل وان مست الحاجة اليه لان العدل لا يحضر السجن والبالغ ملاعب الصبيان والرجل حمام النساء والشرع شرع لذلك طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب وعمما يستحق به الدخول في السجن ومنع النساء عن الجماعات فاذا لم يتم الواجب كان التقصير مضافا اليه لا الى الشرع \* وفي المتنقي شهد نصرانيان على نصراني انه مات مسلما وليس له ميراث يجب لاحد لا تقبل شهادتهما ولا يجعله مسلما وعن الثاني انه لا يقبل في الحياة ويقبل بعد الموت بخلاف ما لو مات نصراني عن ابن نصراني وابن مسلم

### الباب السابع عشر في التزويج والخلع والصلى عن دم العمد في المزارعة والمعاملة

واذا تزوج امرأه بمزارعة أرضه هذه السنة على أن تزورها المرأة ببذرها وعملها فخرج فهو بينهما نصفان فانكحاح جائز والمزارعة فاسدة وصداقها مثل نصف أجر الأرض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لها الاقل من مهر مثلها ومن أجر مثل الأرض فان زرع المرأة الأرض فخرجت أو لم تخرج ولم يطلقها فانكحاح للمرأة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليها نصف أجر مثل الأرض ولا صداق لها على الزوج وعند محمد رحمه الله تعالى عليها أجر مثل جميع الأرض ولها على الزوج الاقل من مهر المثل ومن أجر الأرض فان كان مهر مثلها مثل أجر الأرض أو أكثر فقد استوفت ما وجب لها عليه فصار قصاصا فان كان مهر مثلها أقل ترد عليه فضل ما بينهما مالى تمام أجر الأرض كذا في محيط السرخسي \* فان طلقها الزوج بعد ذلك فان طلقها قبل الدخول به ان طلقها قبل الزاغة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى للمرأة على الزوج ربع أجر مثل الأرض ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لها المنة وان طلقها بعد الزاغة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لها ربع أجر مثل الأرض صداقا وللزوج عليها بسبب المزارعة تمام أجر مثل الأرض لفساد المزارعة فيقتصان بقدر الربع وترد الزيادة على تمام أجر مثل جميع الأرض وذلك ثلاثة أرباع أجر مثل الأرض وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لها المنة بسبب النكاح لما طلقها الزوج قبل الدخول به او وجب للزوج عليها أجر مثل جميع الأرض ولا يقتصان هذا الذي ذكرنا اذا طلقها الزوج قبل الدخول به وان طلقها بعد الدخول به ان كان الطلاق قبل الزاغة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أجر مثل نصف الأرض بسبب النكاح ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لها على الزوج بسبب النكاح الاقل من مهر المثل ومن جميع أجر مثل الأرض وليس للزوج عليها شيء بسبب المزارعة وان كان بعد الزاغة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قد وجب للزوج عليها أجر مثل الأرض بسبب فساد المزارعة وقد وجب لها على الزوج نصف أجر مثل الأرض بسبب النكاح فبقدر النصف تقع المقاصة ويجب عليها اربعة اضعاف أجر على الزوج وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فلها على الزوج بسبب النكاح الاقل من مهر مثلها ومن أجر مثل جميع الأرض وللزوج عليها راسبب فساد المزارعة أجر مثل جميع الأرض وان كان مهر مثلها مثل أجر جميع الأرض أو أكثر فانها لا ترد على الزوج شيئا وقعت المتناصه وهذا اذا كان البذر والعمل من جهة المرأة ومن جهة الزوج ان أرض لا غير فان كان على القلب بأن كان من جانبها الأرض ومن جانبها البذر والعمل وباقي المنة لهما فانكحاح جائز والمزارعة فاسدة واذا زرعها الزوج بعد ذلك فانكحاح كاه للزوج وعلى الزوج بسبب المزارعة أجر مثل الأرض للمرأة وللرأة على الزوج بسبب النكاح مهر المثل بالغاما بالغ لا بجاع لان الزوج بذل بقاءه بضعها نصف الخارج وانه مجهول وتسمية ما هو مجهول بقاءه البضع بوجوب مهر المثل عندهم جميعا بخلاف ما اذا كان البذر من جهة المرأة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان هنالك الزوج بذل بازاء بضعها منفعة الأرض وانه معلوم فيمنع وجوب مهر المثل فان طلقها الزوج قبل الدخول ان كان قبل زراعة الأرض فللمرأة على الزوج بسبب النكاح المنة ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وان كان الطلاق بعد زراعة الأرض فلها على الزوج المنة بسبب النكاح وللزوج عليها أجر مثل الأرض بسبب المزارعة وان طلقها الزوج بعد الدخول به فان كان قبل الزاغة فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح ولا شيء لها على الزوج بسبب المزارعة وان كان بعد الزاغة فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح وأجر مثل الأرض بسبب المزارعة وان كان البذر والأرض من قبل الزوج ومن جانبها مجرد العمل فهذا وما لو كان البذر والعمل من جانب الزوج سواء وان كان الأرض والبذر من جانبها ومن جانب الزوج مجرد العمل فهذا وما لو كان البذر والعمل

(٣٤ - فتاوى خامس) فبرهن الابن المسلم نصراني على أنه مات مسلما أو سأل الميراث يقبل في حق المال ويرث منه الابن المسلم واذا قضى به نجعله مسلما وانصلى عليه \* مسلم باع عبدا من نصراني فاستحقه نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضى له لانه لو قضى يرجع بالثمن على

المسلم ولو كان المشتري النصراني باعه من مثله وسلم ووجد المشتري به عيبا وبرهن نصرانيين على أنه كان معيبا بهذا العيب عند البائع المسلم قبل قبض النصراني يرد على (٢٦٦) النصراني بالعيب وليس له أن يرد على المسلم حتى يبرهن على العيب عنده شاهد من مسلمين

\* وفيه نصراني قال لعبد المسلم أنت حران دخلت الدار فشهد نصرانيان بتحقيق الشرط لا يقبل رجل قال لرجلين أن أبصر عاهل لرمضان فعبدها حرق فشهدا أنهم ما رأياه لا يعق العبد ويلزم على الناس الصوم \* شهد البائع للمشتري بأن الشفيع سلم الشفعة بعد ما سلم البائع الدار إلى المشتري لا يقبل لانه بنفس البيع صار خصما فصار كالوكيل خاص ثم عزل \* وفي المتن لا تجوز شهادة المفاوض لشريكه الا في ثلاث الحدود والقصاص والنكاح \* شهد الابن على أبيهما بطلاق أمهم ما ان وجدت الطلاق يقبل شهادتهم ما وان ادعت الطلاق لا يقبل وفيه اشكال فان الطلاق حق الله تعالى ويستوى فيه وجود الدعوى وعدمها لو انعدمت الدعوى يقبل فكذا اذا وجدت فلانهم هو حقه تعالى كما ذكرت لكن نسلم لها بانهما حتى تملكك الاعتراض بعده فنعبر الدعوى اذا وجدت ولا نعبر النائدة اذا عدت الدعوى \* شهد الايها ما أن امرأته ارتدت وانعابا بانه تعالى ان كانت أمهم ماحية لا تقبل لان فيه نفع الام وهو اندفاع الضرر عنها وان

من جانبها سواء كذا في المحيط \* ولو تزوجها على أن يدفع اليها ثلث الامعاملة بالنصف فلها مهر مثلها لان الزوج شرط لها نصف الخارج بمقابلته بضعها وعلوها ولو تزوجها على أن تدفع اليه ثلث الامعاملة بالنصف فالسأله على الاختلاف لان الزوج التزم العمل بمقابلته بضعها ونصف الخارج كذا في الظهيرية \* (وأما مسائل الخلع) \* علم بأن المرأة في باب الخلع نظير الرجل في باب النكاح لان من يتوقع منه البذل في الخلع المرأة ومن يتوقع منه البذل في باب النكاح الزوج فان بذلت المرأة منه نعمة أرضها أو منفعة نفسها فلزوج على المرأة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى بسبب الخلع نصف أجر مثل الأرض وعند محمد رحمه الله تعالى له الأقل من المهر الذي سمي لها ومن أجر مثل جميع الأرض وان بذلت نصف الخارج منها يقع الخلع بالمهر الذي سمي لها بالغاما بلغ في قولهم جميعا أو الجواب في الصلح عن دم العمد نظير الجواب في الخلع ان كان من يتوقع منه البذل وهو القاتل بذل منه نعمة أرضه أو نفسه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لولي القاتل نصف أجر مثل الأرض ونصف أجر مثل عمله وعند محمد رحمه الله تعالى لولي القاتل الأقل من الدية ومن أجر مثل جميع الأرض وان بذل القاتل نصف الخارج بأن كان البذر من جهته فلولي القاتل جميع الدية والعفو صحيح على كل حال كالنكاح لان العفو مما لا يبطل بالشروط الفاسدة كالخلع والنكاح هذا اذا وقع الصلح عن دم العمد وان وقع الصلح عن دم الخطأ أو عن عمد لا يستطاع فيه القصاص حتى كان الواجب هو المال فان المزارعة والصلح جميعا يفسدان ويبقى حق الولي في أرض الجنابة قبل الجاني كما قبل الصلح واذا فسد الصلح صار وجوده وعدمه بمنزلة فيبقى حق ولي الجنابة في أرض الجنابة من هذا الوجه كذا في المحيط : والله أعلم

### الباب الثامن عشر في التوكيل في المزارعة والمعاملة

لو امره بأن يدفع أرضه مزارعة أو تخيله معاملة ولم يرد عليه جازان عين الأرض والخيل في التوكيل وان لم يبين المدة ينصرف الى ول زراعة هذه السنة وان لم يبين الخارج يقيده بالعرف عندهما وكذا عنده ان كان البذر من رب الأرض وكذا في معاملة الخيل وان كان البذر من العامل جاز دفعه بقليل وكثير عنده وعندهما يقيده بالعرف وان خالف الامر صار غاصبا وان وافق فحق قبض الخارج للموكل ان كان البذر منه وكذا في معاملة الاشجار وان كان البذر من العامل فحق القبض للموكل كذا في التتارخانية \* ولو امره بأن يدفع أرضه هذه مزارعة فأعطاه رجلا وشرط عليه أن يزرعها حنطة أو شعير أو سمسم أو أرز أو فواكه أو غيرها وكذا لو وكره أن يأخذ له هذه الأرض وبذرا معها مزارعة فأخذها مع حنطة أو شعير أو غيرها من الحبوب جاز ذلك على الموكل ولو وكره أن يأخذ له هذه الأرض مزارعة فأخذها من صاحبها للموكل على أن يزرعها حنطة أو شعير أو غيرها أو غير ذلك لم يكن له أن يزرع الا ما شرط عليه رب الأرض ولو وكره أن يدفع أرضه مزارعة هذه السنة فأجرها لزرع حنطة أو شعير أو بكثر من حنطة وسط أو بكثر من شعير وسط أو سمسم أو أرز أو غير ذلك مما تنخرج الأرض فذلك جائز استحضارنا في القياس هو مخالف لان الموكل انما رضى بالمزارعة ليكون شريكا في الخارج وقد أتى بغير ذلك حين أجرها بأجرة مسمومة ولكنه استحسن فقال قد حصل مقصود الامر على وجه يكون أنفع له لانه لو دفعها مزارعة فلم يزرعها أو أصاب الزرع آفة لم يكن لرب الأرض شيء وهنا تقر بحق رب الأرض دينا في ذمة المستأجر اذا تمكن من زراعتها وان لم يزرع أو أصاب الأرض آفة وموتى أي الموكل بجنس ما أمر به وهو أنفع لادامته مما نص عليه لم يكن مخالفا واذا لم يكن مخالفا كان عنده كعقد الموكل بنفسه فلا مستأجر أن يزرعها ما بدله والتقييد بالحنطة والشعير وغيره في ذمة المستأجر حق رب الأرض فانه لا شركة له في الخارج بخلاف الدفع مزارعة وان أجرها بدهم أو ثياب أو نحوهما

أبيهما بطلاق أمهم ما ان وجدت الطلاق يقبل شهادتهم ما وان ادعت الطلاق لا يقبل وفيه اشكال فان الطلاق حق الله تعالى ويستوى فيه وجود الدعوى وعدمها لو انعدمت الدعوى يقبل فكذا اذا وجدت فلانهم هو حقه تعالى كما ذكرت لكن نسلم لها بانهما حتى تملكك الاعتراض بعده فنعبر الدعوى اذا وجدت ولا نعبر النائدة اذا عدت الدعوى \* شهد الايها ما أن امرأته ارتدت وانعابا بانه تعالى ان كانت أمهم ماحية لا تقبل لان فيه نفع الام وهو اندفاع الضرر عنها وان

لا

كانت مية ان ادعى الاب ذاك لا تقبل لان الفرقة تقع باقراره فأنز الشاهدة في اسقاط الصداق ونفقة العدة فكانت

للاب وان جحد الاب يقبل لان فيه ضرر بالزوال الزوجية وان فيه نفع فذلك محجود مشوب بضرر بمات الرجل عن ورثة فاقروا وان

بين على الميت رجل ثم شهدا بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي بأقرارهما الدين في حصتهما من التركة يقبل لأن عجزهما قارهما قبل القضاء عليهما لا يحل الدين في قسطهما (٢٦٧) وان قضى عليهما بأقرارهما ثم شهدا به له عليه

لا يقضى بشهادتهما لأنهما يريدان أن يحولا بعض مالهما على باقي الورثة فكانت جرمهم ودفع مغرم وفيه اشكال وذلك أن الدين لما يلزم على نصيبهما بأقرارهما فكيف يصح للقاضي أن يقضى بالدين عليهما في نصيبهما قلنا الدين تقضى من أيسر المالين قضاء وحصتهما أيسر الاموال قضاء لانكار سائر الورثة الدين وعدم البيئة للمدعى \* قذف انسانا ثم جاء مع نفر يشهدون بزنا المقتوف ان قبل القضاء عليه بجحد القذف يقبل ولو بعده لا \* وفي المنتقى قضى القاضى بشهادة ولده وحافده يجوز وشهادة رب الدين لمدينه بما هو من جنس حقه ولو شهد لمدينه بعد موته بجال لم يجز لان الدين لا يتعلق بجال المدينون حال حياته ويتعلق به بعد وفاته \* الوكيل بشر أمثلي بعينه ادعى شراء لنفسه فشهد البائع انه أقدم حال الشراء أنه يشتره للوكيل لا يقبل لان المبيع اذا سلم الى الموكل لا يملك الوكيل الربيع فكان متهما \* الكفيل بنفس المدعى عليه شهد أن المدعى عليه قضى المال الذي كانت الدعوى والكتلة لاجله لا يقبل في الصحيح \* لاشهاد

لا يزرع لم يجز ذلك على الموكل لانه خالف في الجنس فرب الارض نص على أن يدفعها مزارعة وذلك اجارة الارض بشئ يخرج منه الارض فاذا آجرها الوكيل بشئ لا يخرج الارض كان مخالف في جنس ما نص عليه الموكل فهو بمنزلة الوكيل بالبيع بألف درهم اذا باع بألف دينار لا ينفذ على الموكل بخلاف ما اذا باعه بألف درهم كذا في المبسوط \* ولو أمره أن يأخذ هذه الارض مزارعة ولم يزد عليه فاستأجرها بكثر حنطة ونحوه لم تجز الا اذا كان البذر على صاحب الارض فأخذها الوكيل على أن يخرج ربح الرب الارض وعليه للعامل كمر حنطة أو ما يخرج من الارض جاز ولو شرط الوكيل على رب الارض دراهم أو ثيابا لم يجز إلا أن يرضى به الأمر كذا في التتار حاشية \* ولو وكله بأن يأخذها له مزارعة بالثلث فأخذها الوكيل على أن يزرعها المزارع أو يكون للمزارع ثلث الخارج ولرب الارض ثلثا لم يجز هذا على المزارع لان الكلام الذي قاله المزارع انما يقع على أن الرب الارض الثلث لما ينما أن رب الارض هو الذي يستحق الخارج عوضا عن منفعة الارض فما يصحبه صرف الباء يكون حصته من الخارج وقد أتى بضده ولو كان أمره أن يأخذ الارض والثلث والمسئلة بجالها جاز ذلك على المزارع لان المعقود عليه هنا عمل العامل وهو الذي يستحق الخارج بمقابلة عمله فاذا شرط الثلث له كان ممتثلا أمره كذا في المبسوط \* ولو وكل رجلا بأن يؤجر أرضه سنة بكثر حنطة وسط دفعها مزارعة بالنصف على أن يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وكله أن يدفعها مزارعة بالثلث فدفعها على أن يكون لرب الارض الثلث جاز فان قال رب الارض انما عنت للمزارع الثلث لم يصح إلا أن يكون البذر من قبله فيكون القول قوله حينئذ كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب التاسع عشر في بيان ما يجب من الضمان على المزارع

ولو كان الا كارتك سقى الارض مع القدرة عليه حتى ييس فانه يضمن قيمة الزرع نابئا والمعتبر في التقويم حين صار الزرع بحال يضره ترك السقى فان لم يكن للزرع قيمة حينئذ فانه تقوم الارض مزارعة وغير مزارعة فيضمن نصف فضل ما بينهما كذا في خزائن المفتين \* آخر الا كارتك السقى ان كان تأخيرها معتادا بفعله الناس لا يضمن ولا يضمن كذا في الوجيز لا كدرى \* واذا ترك الا كارتك حفظ الزرع حتى أصابته آفة من أكل الدواب أو نحو ذلك يضمن واذا لم يطردها جراد حتى أكل الزرع يتظر ان كان الجراد بحال لا يمكن طرده ودفعه فلا ضمان عليه والحاصل أن في كل موضع ترك الا كارتك الحفظ مع القدرة عليه يجب الضمان وما لا فلا وهذا اذا لم يدرك الزرع فأما اذا أدرك فلا ضمان على المزارع بترك الحفظ كذا في الذخيرة \* الذارى يضمن بترك الحفظ كدسه ليل اذا كان الحفظ عليه متعارفا كذا في الفتاوى وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى لو أن المزارع حصص الزرع وجع وداس بغير إذن الدافع ومن غير أن يشترط ذلك عليه فحصة الدافع مضمونة عليه ولو شرط ذلك عليه فتغافل عنه حتى هلك الزرع قال الفقيه أبو بكر الجني رحمه الله تعالى يضمن الهالك وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه اذا أخر تأخير الا بفعل الناس مثله يضمن واذا أخر تأخيرا بفعل الناس مثله لا يضمن وهذا بناء على ما اختاره أئمة بلجهم الله تعالى من صحة اشتراط هذه الاعمال على المزارع كذا في المحيط \* وكذا هذا في اجتناء القطن اذا انفتق كذا في خزائن المفتين \* ترك الا كارتك الجزر والحنطة الرطبة الى الصعراء وكان الشرط عليه ذلك في العقد ضمن كذا في الوجيز لا كدرى \* وفي مجموع النوازل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى حث بين رجلين أبي أحمد ما أن يسقيه بجبر عليه فان فسد الزرع قبل أن يرفع الامر الى القاضي فلا ضمان وان رفع الامر الى القاضي فأمره القاضي فامتنع ضمن اذا فسد كذا في الذخيرة والخلاصة \* وفي فتاوى النسفي اذا كان بقرا ملك في يد الا كارتك فبعث الى الراعى الى السرح لا يضمن هو ولا الراعى والبقرا المستعار والمستأجر على هذا قال رحمه الله تعالى واضطربت الروايات من

لفلان عندى في أمر ولا علم لي بهذا أو ما تشهد لفلان على فلان فهو زور ثم شهد وقال تكذب يقبل ولو قال المدعى ليس لي عند فلان شهادة في أمر ثم جاء به وشهد لا يقبل ولو قال الشاهد لا علم لي بالخائنة ثم شهد لا يقبل وعن الامام انها تقبل ذكره القاضى وفي المحيط لاشهادة

في هذا الحادثة ثم شهد فيه روايتان روى الحسن عن الامام أنه لا تقبل وقال محمد تقبل والدليل عليه قوله تعالى حكاية عن الرسل قالوا لا علم لنا ثم بعد ذلك (٢٦٨) يشهدون قال الله تعالى فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد الآية الى آخر ما عرف في

المشاخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان المودع يحفظ مال الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقوله في السرح فكذا بقرا الوديعة ولو ترك البقر يري فضاخ اختلج المشاخي فيه قال والفتوى على انه لا يضمن كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع الرجل أرضه الى رجل على أن يزرعها هذه السنة وجعل البذر كحطبة بعينه في يده المزارع فهو جائز فان زرع المزارع سنته هذه كلها فلما انقضت السنة واشتد الرزح استهلك المزارع السكر الذي به استأجر الأرض فعلى المزارع أجر مثل الأرض بالغاً ما بالغ ولا يكون عليه طعم عام مثل ذلك الطعام واذا فسدت الاجارة وجب على المزارع رد ما استوفى من منفعة الأرض وتعذر رد قيمتها فيجب رد قيمتها واقية المنفعة أجر المثل كذا في المحيط \* أنلف شرب انسان بأن استسقى أرضه بشرب غيره قليل يضمن وقيل لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* مثل (٢) معتاد أنست كه كدور ان بتابستان درباغ باشند واکر کدیوری بتابستان درباغ نباشد و باغ را ضایع ماند تا درخت بر کنند نباید باجوب وارنج بردند اتفاقاً الاجوبة على أن على الكديور الضمان ومن هذا الجنس (٣) معتاد أهل سمرقند أنست كه كدور ان در زمستان در محلهام میباشند نه در باغها اما وقت تابستان در باغها در آید و باغ را مطالعه کنند و آن مطالعه را از جمله حفظ دانند و اگر زمستان کسی در باغ نباشد و باغها در آید و باغها را مطالعه کنند حکم مسئله آنست كه اگر كدور مطالعه معتاد كرد تا وان دار نشود و اگر مطالعه معتاد نكرده باشد تا وان دار شود كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب العشرون في الكفالة في المزارعة والمعاملة

ولو شرط الكفالة بالزراعة في المزارعة والمعاملة والبذر من العامل ففسد تاوان لم تكن الكفالة مشروطة فيها بطلت الكفالة وصحت المزارعة لان البذر متى كان من العامل فالعمل غير مضمون عليه ان شاء عمل وان شاء ترك والكفالة بعمل غير مضمون فاسد ومتى شرط في المزارعة فقد شرط شرطاً فاسداً لانه لا يقتضيه العقد ففسد كذا في البيع والاجارة ومتى لم تكن مشروطة فيها فقد دخل العقد عن المفسد فصح وان كان البذر من جهة رب الأرض فلا يخلو ما ان شرط في المزارعة عمل المزارع بنفسه أو لم يشترط فان شرط نصع الكفالة والمزارعة جميعاً كانت مشروطة في العقد أم بعده لانه كفل مضمون أم كفه استيفاء عن الكفيل لان العمل مضمون على المزارع يجبر على ايفاءه وقد لزمه هذا العمل بحكم المزارعة وأمكن استيفاءه من الكفيل فان أخذ المالك كفو له والكفيل بالعمل وعلى ذلك الكفيل فلا كفيل على المزارع أجر مثله فاما اذا شرط في المزارعة عمل المزارع بنفسه فان كانت الكفالة مشروطة في العقد ففسد تاوان لم تكن مشروطة وصحت المزارعة وبطلت الكفالة لانه كفل بما لا يمكن استيفاءه من الكفيل لان عمل المزارع لا يمكن استيفاءه من غيره فكانت هذه كفالة باطلة كذا في الاجارة كذا في محيط السرخسي \* والجواب في المعاملة اذا أخذ رب الخيل من العامل كفلاً بالعمل نظير الجواب في المزارعة اذا كان البذر من قبل رب الأرض واذا دفع الرجل الى الرجل أرضاً من مزارعة بالنصف وأخذ رب الأرض من المزارع كفلاً بحصته أو أخذ المزارع من رب الأرض كفلاً بحصته فهذه الكفالة حصلت بصفة الفساد فان شرطت في المزارعة نفسها المزارعة وما لا فلا

المعتاد أن المزارعين في الصيف يمشون في المزرعة فاذا غاب أحد المزارعين عن المزرعة في الصيف وتركها ضائعة حتى قلع منها شجرة أو أخذ منها خشب معتاد أهل سمرقند أن المزارعين في الشتاء يمشون في المحلات لا في المزارع وأما في الصيف فيجيئون الى المزارع ويلاحظونها ويعدون هذه الملاحظة من باب المحافظة وان جاء أحد في الشتاء الى المزرعة وأخذ خشباً أو قلع شجرة فحكم المسئلة أن المزارع ان كانت الملاحظة عادة لا يضمن وإن لم تكن له عادة بالملاحظة يضمن

التفسير وكما أنه يقع من هول القيامه الدهول للرسل عليهم السلام عن جواب الكفار كذلك قد يقع من مهابة مجلس القضاء اذا قال عند القاضي لا علم لي ثم أدى أو يتذكر بعد النسيان أو يتجدد له العلم بسماعه من اقراره وفي العتاني الوكيل بقبض الدين تجوز شهادته بالذين وفي المحيط شهد أن فلاناً أمرهما بتزويج فلانة منه أو أن يخلعها منه أو أن يشترى له عبداً ففعلناه فالمسئلة على ثلاثة أوجه اما أن ينكر الموكل الامر والعقد أو يقر بالامر لا العقد أو يقر بهما وكل على وجهين اما أن يدعي الخصم العقد مع الوكيل أو ينكر فان كان الموكل ينكر لا يقبل في الفصول كلها وان كان الآخر يقر بهما والخصم يقر بالعقد قضى بالاقرار لا بشهادتهما الخلع والنكاح والبيع فيه سواء وان كان الخصم ينكر العقد لا يقضى بالنكاح والبيع ويقضى في الخلع بالطلاق بل مال باقرار الزوج لا بشهادتهما وان أقر الآخر بالامر ولكن بحد العقد فان كان الخصم مقراً يقضى بالعقد كذا في الاثني النكاح عند الامام واذا

كان الشاهد يبيع الثياب المصورة أو يسحبها لا تقبل ولا تقبل شهادة النكاحين الكثيرة أي ما نهم الكاذبة فان علم من واحد وان منهم أنه لا يجزى على لسانه الكذب والآلية الكاذبة وهو عدل قبلت شهادته ومن كثر لغوه لا تقبل شهادته واذا كان الرجل يشتم الخلاق

و يشتمونه فهو ما جن لاشهادته \* أشهد الكافر أو الصبي أو العبد على حادث مائل ثم شهد بعد الاسلام أو العتق أو البلوغ أنه أشهد عليه تقبل العمل اذا كانوا عدولا لا يأخذون بغير حق من الناس تقبل والا لا تقبل في (٢٦٩) الصحيح وذكر الصدر أن شهادة الرئيس والخاص في

السكة أو البلمدة الذي يأخذ الدراهم في الجبايات والصراف الذي يجمع الدراهم عنده باختياره لا تقبل وذكر شيخ الاسلام أن من اتخذ برج حام لا يطيرهن ولا يخبر جهن لا تقبل شهادته لانه يأكل فرخ الغر وأنه حوام لان الانثى أو الذكور يجي عن برج الغير فبأكله أو فرخهما وقال بعض أئمة خوارزم التعليل في كراهة الجواز بل بحشه مودعات الكفار باطل لحل المرسونات من ذوى الاربع بل الحق نواله في البروج المنصوبة لها وعن بعض أئمة خوارزم ان اتخاذ برج الحمام يحل لمن يملك أربعين فرسخا في مثله \* ولا تقبل شهادة المغنى والمغنية اذا كان يجمع الناس وذكر شيخ الاسلام لانه يجمعهم على كبيرة وهذا نص في ان الغناء كبيرة \* ولو أسمع نفسه لا غير لزاله الوحشة يقبل واعلم أن التغنى لا يسمع الغير ويناسه حرام عند العامة ومنهم من جوزوه في العرس والولية وقيل اذا كان يتغنى ليستفيد به نظم القوافي ويصير فصيح اللسان لا بأس به أما التغنى لاسماع نفسه قيل لا يكره وبه أخذ شمس الأئمة لما روى عن أزهده الصحابة البراءة رضى الله عنه ذلك والمكروه على قوله ما

وان أخذ كل واحد منهم ما كفيلا عن صاحبه بحصته ان استهلكه ان كانت الكفالة مشروطة في المزارعة فالمزارعة فاسدة والكفالة جائزة وان لم تكن مشروطة في المزارعة فالمزارعة والكفالة جائزتان وان كانت المزارعة فاسدة فأخذ أحدهما كفيلا عن صاحبه بحصته من الزرع فالكفالة باطلة كذا في المحيط \* والله أعلم

### باب الحادى والعشرون في مزارعة الصبي والعبد

العبد المأذون له في التجارة اذا دفع أرضه مزارعة بشرائطها فالمزارعة جائز على قول من يرى جواز المزارعة سواء كان البذر من جهة العبد أو من جهة المزارع وكذلك اذا أخذ مزارعة بشرائطها جاز وكذلك الصبي المأذون له في التجارة من جهة الاب أو الوصى يملك أخذ الارض ودفعها مزارعة كذا في المحيط \* دفع المأذون له أرضه مزارعة ثم حجروا المولى فلا يخلو أو ما أن يكون البذر من جهة العبد أو من جهة المزارع فان كان البذر من جهة المزارع بقيت المزارعة حجة قبل الزراعة أم بعدهما وان كان البذر من العبد ان حجر عليه بعد الزراعة بقيت المزارعة وان حجر عليه قبل الزراعة انتقضت المزارعة ولو أخذ المأذون أرضا مزارعة فحجر عليه المولى فان كان البذر من صاحب الارض بقيت المزارعة لان الزاوية في جانب العبد فلا يعمل الحجر في حقه وان كان البذر من العبد فكذلك بعد الزراعة لانها صارت لازمة وقيلها بطلت المزارعة لان للمولى أن يمنع عن الزراعة لانها غير لازمة فعلم الحجر وتعذر العمل مع الحجر ففقد المعقود عليه فيفسخ كذا في محيط السرخسى \* فاذا دفع العبد المأذون الى رجل أرضا وبذر مزارعة على أن يزرعها هذه السنة بالنصف ثم ان المولى نهى عن الزراعة وفسخ المزارعة الا أنه لم يحجر على عبده فالمزارعة على حالها ولا يعمل نهى المولى حتى كان للزارع أن يزرع لانه حجروا خاص ورد على اذن عاتم فلا يصح وكذلك لو أخذ العبد المأذون أرضا مزارعة والبذر من جهته فنهى المولى عن الزراعة ولم يحجر عليه فانه لا يعمل منه وكان للعبد أن يزرعها لما قلنا كذا في المحيط \* صبي أو عبد محجور دفع أرضه ليزرعها العامل يبذره والخارج نصفان فانه باطل فان عمل وأخرجت ولم تنقص فأنخرج نصفان استحسنانا وان نقصتها المزارعة ضمن النقصان والخارج كله واذا عتق العبد رجعت المزارعة عليه بما آذاه الى مولاه ولا يرجع بذلك على الصبي بعد البلوغ ثم يأخذ العبد من المزارع نصف ما أخرجته الارض ويكون له مقدار ما غرم للزارع فان كان فيه فضل فالفضل لمولاه فان قال المولى لا أخذت نقصان الارض وأرضى بنصف الخارج فله ذلك قبل عتق العبد وبعده كذا في محيط السرخسى \* وان كان البذر من جهة المأذون فانه لا تصح المزارعة وأوجب المزارعة نقصان الارض أو لم يوجب واذا دفع الرجل المأذون الى العبد المحجور عليه أو الى الصبي المحجور عليه الذي يعقل أرضا مزارعة بشرائطها فان كان البذر من قبل رب الارض وسلم العبد عن العمل فالقياس أن تكون المزارعة باطلة ويكون الخارج كله لصاحب الارض وفي الاستحسان المزارعة صحيحة ويكون الخارج بينهما على ما شرطنا فان كان العبد أو الصبي قد مات بعد ما استحصدا الزرع فهو على وجهين ان ماتا حتف أنفهما لا من عمل الزراعة فان صاحب الارض في العبد يضمن قيمة العبد وفي الصبي لا يضمن شيئا واذا ضمن قيمة العبد كان الخارج كله لصاحب الارض والبذر وأما في الصبي فأنخرج بين صاحب الارض وورثة الصبي على ما اشترطنا وأما اذا ماتا من عملهما في الارض وهو الوجه الثاني فان كان المزارع عبدا فان صاحب الارض يضمن قيمة العبد سواء مات العبد من عمل كان منه في الارض قبل الاستحصاد أو من عمل وجد منه بعد الاستحصاد ويكون الخارج كله لصاحب الارض وليس لمولى العبد من ذلك شيء وان كان المزارع صبيما فان مات من عمل كان منه قبل استحصاد الزرع فعلى عاقلة صاحب الارض دية الصبي وان مات من عمله بعد

يكون على سبيل الله ومن المشايخ من قال كل ذلك بكموه به أخذ شيخ الاسلام ولا تجوز شهادة من الحجر والادمان أن يكون في نيته أن يشرب متى وجد قال شمس الأئمة يشترط مع هذا أن يخرج سكران ويحجر منه الصبيان أو أن يظهر ذلك للناس وكذا من الشرب من سائر

الاشربة وكذا من يجلس مجلس الفجور والمجانة في الشرب لا تقبل شهادته وان لم يشرب \* سئل الامام السعدي عن ادعى أرضا وكر  
حدودها وقال يئذ فيها خسون (٢٧٠) مكاييل والشهود ايضا ذكر والحدود كذلك وقالوا يئذ فيها خسون مكاييل وأصاب الكل في

الحدود لكن لا يسع فيها الا  
عشرة مكاييل قال يقبل لان  
ذكر المقدر لا يحتاج اليه  
بعد ذكر الحدود وذكر ما لا  
يحتاج اليه وعدمه سواء قيل  
له اجاب فلان بخلافه فقال  
أخطأ والصحيح ما قلت  
وقيل المسئلة على التفصيل  
ان شهدوا بحضرة الارض  
وأشاروا اليها وأخطأوا في  
مقدار ما يئذ يقبل وبلغوا  
الوصف وان شهدوا بغيبة  
الارض لان الشهادة  
بذلك موصوف والوصف  
معدوم والاشبه عدم  
القبول مطلقا لانهم امام مخطون  
أو كاذبون في الشهادة وعدم  
كونه محتاجا اليه لا يدفع  
الخلل ألا يرى أن الشاهد  
بالملك المطلق ان أطلق بناء  
على اليد والتصرف بسوغ  
له ذلك وان بين أن شهادته  
بناء على الرؤية لا يقبل وان  
كان ذكر المطلق غير محتاج  
اليه \* ادعى محدودا في أرض  
وبين الحد ودون يد كران  
الحدود كرم أو دار أو ما ذا  
قال شمس الأئمة لا تقبل  
الدعوى وقال شمس الاسلام  
انما بين المصير والمحلة  
والحدود يصح الدعوى  
وكان المرغى في رجه الله  
يفتق لوسم مع القاضي هذه  
الدعوى يجوز وقيل ذكر  
المصير والمحلة والسكة ليس  
بالزم \* ادعى محدودا وأحد

الاستحصاء فلا ضمان وان كان البذر من جهة العبد أو الصبي فجميع الخارج يكون للصبي والعبد ولا شيء  
لصاحب الارض ولا أجر عليهم ما ولا ضمان النقصان أما ضمان النقصان فلان الزراعة حصلت باذن المالك  
وقوله لا أجر عليهم ما أراد به في حق العبد نفي الاجر في الحال أما بعد العتق فيحتاج بالاجر وأراد به في حق  
الصبي نفي الاجر في الحال وبعد البلوغ فالعبد المحجور يؤخذ بضمان الاقوال بعد العتق ولا يؤخذ به قبل  
العتق والصبي المحجور لا يؤخذ به كذا في المحيط \* وصي يأخذ أرض اليتيم من اربعة منهم من قال يجوز مطلقا  
كالودعة الى آخره منهم من قال ان كان البذر من اليتيم لا يجوز لما فيه من اتلاف بذره حالا وان كان من  
الوصي جاز لان الوصي بصير مستأجرا أرض اليتيم فيكون ذلك بمنزلة استئجار الوصي الصغير وذلك  
جائز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه خير لليتيم والمختار أنه ان كان أجر المثل أو ضمان المثل أو ضمان  
النقصان والبذر لو كان من اليتيم خير لليتيم مما يصيبه من الخارج جرح تجز المزارعة وان كان ما يصيبه  
من الخارج خيرا له جازت المزارعة لان تمام النظر للصبي في هذا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الوصي  
اذا أخذ بذر اليتيم فزرعه في أرض اليتيم وأشهد على المزارعة وأنه أخذ ذلك قرضا واستأجر الارض فان كان  
الرابع خيرا لليتيم فله الربع وان كان الاجر خيرا له فله الاجر هكذا في الفتاوى الكبرى \* والله أعلم

### الباب الثاني والعشرون في الاختلاف الواقع بين رب الارض والمزارع

يجب أن يعلم بان الاختلاف الواقع بين المزارع وبين رب الارض نوعان أحدهما أن يختلفا في جواز  
المزارعة وفساد دعوى الجواز أن يدعى أحدهما ما شرط النصف أو الثلث أو الربع أو ما أشبه ذلك مما  
لا يوجب قطع الشركة في الخارج ودعوى الفساد أن يدعى أحدهما ما شرط طابو يوجب قطع الشركة وذلك على  
وجوه أحدها أن يدعى اشتراط أقل من مائة وعشرة والثاني أن يدعى اشتراط النصف وزيادة عشرة والثالث  
أن يدعى اشتراط النصف الا عشرة فان ادعى أحدهما اشتراط النصف أو الثلث أو الربع وادعى الآخر  
اشتراط أقل من مائة وعشرة فهذا على وجهين أحدهما أن يكون البذر من قبل المزارع فان كان هذا الاختلاف  
قبل الزراعة فالقول قول من يدعى الفساد سواء كان المدعى للفساد صاحب الارض أو صاحب البذر ولا  
يتحالفان وان اختلفا قبل الزراعة ان أقاما البيئة فالبيئة بيعة من يدعى الجواز فان كان هذا الاختلاف  
بعد الزراعة فالقول قول صاحب البذر سواء كان يدعى الجواز أو الفساد سواء أخرجهت الارض شيأ أولم  
تخرج وان أقاما البيئة فالبيئة بيعة من يدعى الجواز الوجه الثاني اذا كان البذر من قبل رب الارض وفي  
هذا الوجه رب الارض ينزل منزلة المزارع في الوجه الاول فاعرفت من الاحكام في جانب المزارع ثمة فهو  
كذلك في جانب رب الارض في هذا الوجه هذا الذي ذكرنا اذا ادعى أحدهما ما شرط النصف وادعى الآخر  
أقل من مائة وعشرة وان ادعى أحدهما ما شرط النصف وادعى الآخر أنه شرط النصف وزيادة عشرة فهذا على  
وجهين الاول أن يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه ان كان المدعى لزيادة عشرة على النصف  
صاحب البذر وهو رب الارض فالقول قول المزارع الذي يدعى النصف سواء وقع هذا الاختلاف قبل  
الزراعة أو بعد الزراعة وان أقاما البيئة فالبيئة بيعة من يدعى زيادة عشرة الاقفره وان كان المدعى لزيادة  
العشرة الاقفره من لا بذر من جهته وهو المزارع ان اختلفا قبل الزراعة فالقول قول مدعى الجواز وهو  
صاحب البذر وان اختلفا بعد الزراعة فالقول قول من لا بذر من جهته وهو المزارع فان أقاما جميع البيئة  
فالبيئة بيعة من يثبت زيادة عشرة الاقفره هذا اذا كان البذر من قبل رب الارض واذا كان البذر من قبل  
المزارع فان المزارع في هذا الوجه ينزل منزلة رب الارض في الوجه الاول فاعرفت من الاحكام في حق صاحب  
الارض فهو مثل ذلك اذا كان البذر من قبل المزارع هذا اذا ادعى أحدهما ما شرط النصف وادعى  
الآخر شرط النصف وزيادة عشرة اقفره وان ادعى أحدهما ما شرط النصف الا عشرة فهذا على وجهين الاول

حدوده أو جميع حدوده يصل بملك المدعى قبل الاحتياج الى ذكر الفاصل لان في الوجه الاول اختلاف لا يكون فاصلا ان  
وقيل ان كان المدعى أرضا لا بذر من الفاصل \* ولمن لا أويتا الحاجة لان الجدار فاصل \* وفي الارض اذا نزلت الفاصل شجرة لا يصح لانه لا بد



أن يكون الفاصل محيطاً بكل الحدود اذ بدونه لا يصير المدعى معلوماً والنهر والسود لا يصلح فاصلاً عند بعض أهل الشروط وظاهر المذهب أنه يصلح حداً وكذا الخندق والطريق يصلح حداً ولا يحتاج الى بيان طوله (٢٧١) وعرضه الاعلى قول شمس الأئمة \* وذكر الفضلي

اشترى أرضاً الى جنبها أفندق

وبين المسناة التي بين الأفندق

والارض المشتراة أنشجار

وجعل حداً للارض

الأفندق يدخل مسناة الأفندق

التي تلي الارض المشتراة وما

عليها من الأشجار لا المسناة

الآخرى وفي شروط الحاكم

إذا كانت الضيقة المشتراة

ذات أرض كثيرة متلازمة

أو متباينة لا يمكن تحديد

الشكل ولا يعلم دبراتها

المتعافدان ولا الكاتب في

ومست الحاجة الى الكتابة

ولكنها معروفة بالنسبة

الى رجل حتى أوميت وعند

الامام الثاني ومحمد رجهما

الله يكتب اشترى منه

جميع الضيقة المشتملة على

أرض كثيرة مجمعة متلازمة

وموضعها في قرية كذا

مشهور بالنسبة الى فلان

مستغنية عن التحديد

الثالث في الموافقة بين

الدعوى والشهادة

في الجامع ادعى ملكاً مطلقاً

وشهد بسبب معين يقبل

وبالعكس لا وفي الاجتناس

سأل الحاكم المدعى الملك

المطلق الملك لك بالسبب

الذي شهدا أم يسبب آخر

ان قال به قضى وان قال

بآخر لا يقضى بشئ أصلاً

وفي الاقضية الشهادة بالان

المطلق إذا كان الدعوى

أن يكون البذر من قبل رب الارض وأنه على وجهين أيضاً أحدهما أن يكون الاختلاف بعد الزراعة فان أخرجت الارض شيئاً والمدعى اشترط النصف من البذر من جهته وهو المزارع فالقول قول رب الارض وان أقام جميعاً البينة فالبينة بينة المزارع فاما اذا لم يخرج الارض شيئاً فالقول قول صاحب البذر وهو رب الارض أيضاً وان أقام جميعاً البينة فالبينة بينة صاحب البذر أيضاً هذا اذا اختلفا بعد الزراعة فاما اذا اختلفا قبل الزراعة فهذا على وجهين أيضاً اما ان كان مدعى النخبة صاحب البذر وفي هذا الوجه القول قول صاحب البذر وان أقام جميعاً البينة قبل بينته أيضاً وان كان مدعى النخبة المزارع فالقول لصاحب البذر والبينة بينة المزارع كذا في الذخيرة \* هذا الذي ذكرناه اذا اختلفا في جواز العقد وفساده وأما اذا اختلفا على جواز العقد واختلفا في مقدار المشروط قال صاحب البذر لا لا خسر شرط لك الثلث وقال الآخر لا بل شرطت لي النصف فهذا على وجهين الاول أن يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه ان وقع الاختلاف قبل الزراعة ولا بينة لهما ولا أحدهما فاقام يتحالفان ويبدأ بيمين المزارع من مشايخنا رجهما الله تعالى من قال هذا قول أبي يوسف رجهما الله تعالى الاول فاما على قول أبي يوسف رجهما الله تعالى الآخر يبدأ بيمين رب الارض ومنهم من قال البداية بيمين المزارع على قوله الآخر وهو قول محمد رجهما الله تعالى فإذا تحالفا فسبح القاضي العقد بينهما اذا طلبا أو طلب أحدهما الفسخ فان قامت لأحدهما بينة بعدما حلفا ان كان القاضي قد فسح العقد بينهما لا يلتفت الى بينته وان لم يكن فسح العقد بينهما قبل بينته وأيهما أقام بينة على دعواه يعنى قبل التحالف قبل بينته وان أقام البينة فالبينة بينة المزارع هذا ان اختلفا قبل الزراعة وان اختلفا بعد الزراعة ان قامت لأحدهما بينة قبل بينته وان قامت لهما بينة قضى ببينة المزارع وان لم تكن لهما بينة لا يتحالفان هذا اذا كان البذر من جهة رب الارض وأما اذا كان البذر من جهة المزارع فالزراع في هذه الصورة ينزل منزلة رب الارض في الوجه الاول فان أقام البينة فالبينة بينة رب الارض وان لم تكن لهما بينة فان كان الاختلاف بعد الزراعة لا يتحالفان وان كان الاختلاف قبل الزراعة يتحالفان ويبدأ بيمين رب الارض فالواحد كفي الكتاب أنهم يتحالفان في هذه المسألة محمول على ما اذا قال صاحب البذر أنا لا أنقض المزارعة فاما اذا قال أنا أنقض المزارعة لا معنى للتحالف هذا الذي ذكرناه اذا اتفقا على صاحب البذر كذا في المحيط \* ولو مات أحدهما أو كلاهما فاختلف ورثتهما في شرط الانصباء فالقول لورثة صاحب الارض والبينة للآخر وان اختلفوا في صاحب البذر كان القول قول المزارع وورثته والبينة للآخر وان اختلفا في البذر وفي الشرط وأقاما البينة فالبينة بينة رب الارض لانه خارج والزراع صاحب اليد كذا في المحيط السرخسي \* رجل زرع أرض غيره فلما حصد الزرع قال صاحب الارض كنت أجبى زرعته يدى وقال المزارع كنت أكارا وزرعت يدى يسدري كان القول قول المزارع لانهم اتفقا على أن البذر كان في يده فيكون القول فيه قول ذى اليد كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا دفع الرجل الى رجلين أرضاً وبذرا على أن يزرعاها ستمها هذه فما أخرج الله تعالى من ذلك فلا أحدهما بعينه الثلث منه ورب الارض الثلثان ولا يخرج على رب الارض أجر مائة درهم فهو جائز على ما شرطوا لانه استأجر أحدهما ببذل معلوم للعمل مدة معلومة واستأجر الآخر بجزمه من الخارج مدة معلومة وكل واحد من هذين العقدين جائز عند الانفراد فكذا عند الجمع بينهما فان أخرجت الارض زرعاً كثيراً فاختلف العاملان فقتل كل واحد منهما أنا صاحب الثلث فالقول قول رب الارض وان أقام كل واحد منهما بالبينة أنه صاحب الثلث أخذ الذي أقر له رب الارض الثلث باقراره وأخذ الآخر الثلث بينته ولا شيء له من الآخر لان من ضرورية استحقاقه ثلث الخارج انتفاء الاجر الذي أقر له رب الارض ولو لم يخرج الارض شيئاً فقتل كل واحد منهما أنا صاحب الاجر فالقول قول رب الارض وان أقام البينة فلكل واحد منهما

ملكاً بسبب كاشراء انما لا تقبل اذا كان دعوى الشراء عن رجل معلوم وهو فلان بن فلان أما اذا قال اشترته من رجل أو قال بن محمد تقبل الشهادة على الملك المطلق وذكر الوتار وقيل لا تقبل وان ادعاه من مجهول لان هذا شهادة بزيادة ما يدعيه فلا تقبل

ادعى الشراء مع القبض  
وشهدوا له بالملك المطلق يقبل  
وذكر شمس الاسلام أن  
دعوى الدين كدعوى العتق  
\* ادعى أنها امرأته بسبب  
أنه تزوجها على كذا  
فشهدا بأنها منكوحته ولم  
يذكر وأنه تزوجها تقبل  
ويقضى به المثل إذا كان  
بمقدار المسمى أو أقل وإن  
زائدا لا يقضى بالزيادة وفي  
المنتقى ادعى ملكا مطلقا  
مؤرخا وقال قبضته مني منذ  
شهر وشهدا على الملك المطلق  
بالتاريخ لا تقبل وعلى  
العكس تقبل في المختار  
وقيل لا \* ودعوى الملك بالارث  
كدعوى الملك المطلق \* ادعى  
أنه اشتراه منذ سنة وشهدا  
على الشراء مطلقا بالتاريخ  
يقبل وعلى القلب لا \* ادعى  
أنه اشتراه منذ شهرين وشهدا  
على شرائه منذ شهر تقبل  
وعلى القلب لا \* ادعى التنازع  
وشهدا على الشراء لا تقبل  
\* ادعى ملكا أحدهما  
مؤرخا والآخر بالتاريخ  
عند الامام لا عبرة بالتاريخ  
هنا والملك بسبب الهبة  
كالملك بالشراء وكذا كل  
ما كان عقدا فهو وحادث  
وفي المنتقى ادعى أن له نصف  
هذه الدار مشاعا والدار  
في يد رجلين اقتسمها  
وعاب أحدهما نخاسم  
الخاص وفي يدهما نصفها

استقامتني استقامتها ومداخلتها

الباب الثالث والعشرون في زراعة الاراضي بغير عقد

رجل دفع الى رجل أرضا من أربعة سنة ليزرعها المزارع يذره فزرعها ثم زرعها بعد مضي السنة بغير إذن صاحبها فلم صاحبها بذلك قبل نبات الزرع أو بعد مضيهم فلم يجوز قالوا ان كانت العادة في تلك القرية أنهم يزرعون مرة بعد أخرى من غير تجديد العقد جاز وكان الخارج بينهم على ما شرط في العقد في ما مضى وحكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد أنه قال ذكر في الكتاب هذه المسألة وقال أنه لا يجوز وعلى المزارع أن يرفع من الخارج مقدار أجر عملهم وثمرانهم ويذره ويتصدق بالباقي كافي الغصب قال ومشايعنا رحمهم الله تعالى كانوا يفتون بجواب الكتاب إلا أني رأيت في بعض الكتب أنه يجوز وهو كالدفع أرضه الى رجل وقال دفعت اليك هذه الأرض على ما كانت مع فلان عام أول فانه يجوز فهذا أولى قال مولانا رضي الله عنه وعندى ان كانت الارز مئة دفعها من اربعة ونصيب العامل من الخارج معلوم عند أهل ذلك الموضع ولا يختلف فزرعها رجل جاز استحسانا وان لم تكن الارض مئة دفعها من اربعة أو لم يكن نصيب العامل من الخارج

المسومة ق. هذا أن له هذا النصف الذي في يد الحائض لا يقبل لأنه أريد بما ادعى لأنه ادعى النصف مشاعا \* ادعى دارا واحدا  
واسكنى بمأمنه أو مدهاها وجقوها أو مرفقها فاشهد بالدار ولم يستثنوا الحقوق والمسرافق وما ذكره المدعى لا يقبل إلا إذا وفق وقال

كان الكل لي الأني بعث البيت والمدخل منها فحينئذ يقبل \* ادعى علي رجل ان داره التي ورثها من أبيه من مئذنة سنة في يده وشهد أن الدار له اشتراها من مئذنة عامين من المدعى عليه لا يقبل الا اذا وفق وقال كان اشتريتها منه من مئذنة عامين لكنني (٢٧٣) بعثتها من أبي ورثتها منه من مئذنة

وبرهن عليه \* ادعى دارها

بيت لرجل فشهدا على طبق

الدعوى ثم ادعى ذلك الدار

ثانعا عند قاض واستثنى

البيت فشهدا بضاعا على وفق

الدعوى بالاستثناء قبل اذا

لم يقولوا في الشهادة ان البيت

ملك غيره \* شهدا لرجل

ان له على آخر ألفا من ثمن

جارية باعها منه فقال المقر

له كذلك أن شهدا لرجل

الذي عليه ثمن المتاع يقبل

وتأويله اذا شهدا على اقرار

المدعى عليه به والا فالرواية

مخفوفة ان من ادعى عليه

ثمن جارية وشهدا على ألف

من ضمان جارية غصبها

وألفها الا يقبل وبمثلها في

الاقرار يقبل ونفوضه في

الكفالة \* شهدا أنه أقر أنه

كفيل بالف عن زيد فقال

الطالب نعم انه أقر كذلك

لكن كانت الكفالة عن

خالد به ان يأخذ المال

وتقبل الشهادة لاتفاقهما

على المقصود فلا يضره

اختلاف السبب \* ولو قال

الطالب لم يقر كذلك بل

أقر بكفالة خالد لا يقبل لانه

أكذب شهوده \* ادعى انه أقر

منه داره وأخذ الاجرة ومات

قبل تمام مدته وشهدا على

اقرار المؤجر باستيفاء

الاجرة ولم يذكرا عقد

الاجارة يقبل لحصول

المقصود \* شهدوا أن له عليه

واحد عند أهل ذلك الموضع بل كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون المزارع غاصبا وانما ينظر الى العادة اذا لم يعلم أنه زرعه غاصبا فان علم أنه زرعه غاصبا بأن أقر المزارع عند الزرع أنه يزعمها لنفسه لا على المزارعة أو كان الرجل عن لا يأخذ الارض مزارعة ويألف من ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض وكذا لو أقر بعد مزارعة وقال زرعتها غاصبا كان القول قوله لانه ينكر استحقات شي من الخارج لغيره كذا في فتاوى قاضيخان \* ورأيت في بعض الفتاوى (٢) زمين ها كه درديه هاست يا وقف يا ملك وعادت آن موضع آنست كه هر كرا بايد بين زمينها كشاو زرى كند واز متولى اوقاف دستورى نميخواهد واز مال كنى و متولى و مال كان ايشانرا منع نمي كند و كارند كان بوقت ادراك غله حصه دهقانى بدهند و منع نمي كنند اكر در چنين زمينها كسى كشاو زرى كند بى آنكه از خداوند يا از متولى مزارعه كيرد اين كشتن وى بوجه مزارعه باشد اما اكر موضعى باشد كه هراينه بدستور خداوند كار كنند و اكر كسى بدستور خداوند كار كرد خداوند او را منع كند يا خداوند كار خود كار دوكاهى بكدورى دهد چون كسى بدستور خداوند كار ديا بدستور متولى در وقت مزارعه جل كنم و در ملكنى كذا فى المحيط \* اكر رفع الخارج وبقى فى الارض حبات حنطة قد تناثر تفتت و ادرك فهو بين الاكار و صاحب الارض على ما كان قدر نصيبهم من الخارج لانه ثبت من بذر مشترك بينهما و ينبغى للاكر ان يتصدق بالفضل من نصيبه ولو كان رب الارض سقام و قام عليه حتى ثبت كان له ذلك لانه لم يسقام فقد استهلكه فان كان لتلك الحبات قيمة كان عليه ضمها و الا فلا وان كان سقام اجنبى تطوعا كان النابت بين الاكار و صاحب الارض كذا فى فتاوى قاضيخان \* نبتت شجرة أو زرع فى أرض انسان من غير أن يزرعها أحد فهو لصاحب الارض لانه متولد من أرضه فيكون جزءا من الارض فيكون لصاحب الارض كذا فى المحيط \* والله أعلم

### الباب الرابع والعشرون في المتفرقات

ولو دفع أرضا بذرا على أن يزرعها سنته هذه على أن مازق الله تعالى من شئ فهو بينهما نصفان فصار قصيلا فارادا أن يقصلا ويبيعاه فصار القصيل ويبيعه عليهما ويستوى ان كان البذر من قبل رب الارض أو المزارع ولو استقصا المزارع فنعهم السلطان من حصاده اما نظما ولصحة رأى فى ذلك أو ليستوفى منهم الخارج فالحفظ عليهما كذا فى المبسوط فى باب ما يفسد المزارعة \* واذا كانت الارض رهنا فى يد رجل فاراد آخر أن يأخذها مزارعة من الراهن ينبغى أن يأخذها مزارعة من الراهن باذن المترهن واذا دفع الرجل أرضه مزارعة سنة أو سنتين والبذر من قبل رب الارض ثم اراد رب الارض أن يخرج الارض من يد المزارع فقال للمزارع ازرعها بى بذرك أو اتر كهأعلى فقال المزارع أعطنى أجر مثل على فقال رب الارض بلى أعطيتك فاراد رب الارض أن يزرعها بنفسه فلما علم المزارع ذلك ذهب وزرع الارض ثم ادرك الزرع فان كان رب الارض أجاز صعه ذلك كان الخارج بينهما والمسألة كانت واقعة الفتوى واذا مات الأجر فدفع المستأجر بذرا الى ورثة الأجر وقال ازرعوا فى هذه الارض فزرعوا فان الخارج لمن يكون هذه المسألة كانت واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة أن الخارج يكون لورثة الأجر لان العقد قد انفسخ بموت الأجر (٢) الاراضى الموقوفة أو المملوكة التى تكون فى القرى وعادتها أن يزرع الاراضى المذكورة كل من أراد زراعتها بدون استئذان من متولى الاوقاف ولا من المالك وانهم لا يمنعان المزارعين من ذلك وعند ادراك الغلة يقوم المزارعون بأداء حصصهم ولا يمنعونها فكل هذه الاراضى اذا زرعتها أحد بدون أن يأخذها بالمزارعة من مالكها أو من المتولى فتصرفه فيها يكون على وجه المزارعة وأما اذا كانت الاراضى فى موضع الأثرع فيه الا باذن المالك وان زرعتها أحد بدون اذن المالك يمنعها المالك أو يزرعها تارة بنفسه وتارة يدفعها للمزارع فاذا زرعتها أحد بغير اذن المالك أو المتولى فحصل فى الوقف على المزارعة وفى المالك لا

(٣٥ - فتاوى خامس) ألف درهم ولمدعى عليه على المدعى أيضا مائة دينار وشهدا بالف ثم قال قاضى منه نصفها ان قال المدعى هم كذبوا وشهدوا بوزور فيما قالوا على لا يقبل شهادتهما وان قال هم عدول لكن وهم وافيما قالوا لا يقبل وفي فوائد الامام طهسير الدين

ادعى عليه استملاك فرس فشهدا كذلك وسأل القاضي المدعى عن طريق الاستملاك فقال أركب عليه اثنين حتى هلك لا موافقة بين الدعوى والشهادة \* ادعى عليه عشرة أمناه (٢٧٤) دقيق مع النخالة فشهدا بالدينق بلا نخالة لا تقبل وكذا الوادعى دقيقاً منخولاً فشهدا بإطلاق

الدقيق أو على الغير المخول  
\* ادعى عليه نفقة جيدة  
فشهدا بإطلاق النفقة ولم  
يذكر الصفة أصلاً يقبل  
ويقضى بالردى لانه أدنى  
لان الجودة والرداءة صفة  
في النفقة بخلاف النخالة  
\* ادعى عليه مائة فقير حنطة  
بسبب سلم صحيح مستجمع  
شرائط الصحة وشهدا بأنه  
أقر بمائة فقير حنطة لا تقبل  
للتفاوت بين الواجب بالسلم  
والواجب بدين آخر \* شهد  
أحدهما مفسراً والآخر  
بمثل شهادته أو على  
شهادته لا يقبل واختار  
شمس الأئمة أن القاضي  
إذا أحس بتهمة لا يقبل  
الاجمال وان لم يحس يقبله  
وبه يفتى \* كتب  
شهادته فقرأها بعضهم  
فقال الشاهد أشهد أن  
لهذا المدعى على هذا المدعى  
عليه كل ما سمع ووصف في  
هذا الكتاب أو قال هذا  
المدعى الذي قرئ ووصف  
في هذا الكتاب في يده هذا  
المدعى عليه بغير حق وعليه  
تسليمه الى هذا المدعى يقبل  
لان الحاجة تدعو اليه  
لطول الشهادة أو ليجز  
الشاهد عن البيان وفي  
النسوزل قرع عليه وقال  
شهدا أحدهما عن النسخة  
وقرأها بلسانه وقرأ غير

فيكون هذا اقراضاً منه للبذر لورثة الابن اذ ليس في قول المستأجر ما يدل على اشتراط شيء من الخارج  
لنفسه من قوله ازرعوه الى أول يكون الخارج بيننا والمستأجر على ورثة الابن مثل ذلك البذر هكذا في المحيط  
\* سئل القاضي ببيع الدين رجه الله تعالى عن دفعت ضبيعة ابنها البالغ معاملة وكان الابن يجي ويذهب  
قال لا يكون رضا سئل أيضاً عن أعطى المستأجر الابن ضبيعة ابنها البالغ معاملة سنة بالف من من العنب القلانسى  
قال لا يجوز كذا في التناخانية \* استأجر أرضاً سنة أو سنتين باجرة معلومة ثم دفعها الى الابن من ازرعها  
كان البذر من جانب المستأجر يجوز ان كان من جانب الابن لا يجوز هكذا كرا الحماكم احمد السمرقندى  
في شروطة في مسائل المزارعة وذكر ابن رستم في نوادر هذه المسألة وجعل هذا قول محمد رجه الله تعالى الاول  
اما على قوله لا تخرف لا يجوز دفع الارض الى الابن من ازرعها سواء كان البذر من قبل المستأجر أو من قبل  
المؤجر كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى العتائية ولو سقى أرضه أو كرمه بماء حرام أو نجس يطيب له ما خرج  
كن علف حماره بعلف غيره فما أخذ من الكرام يطيب له كذا في التناخانية \* استأجر من رجل أرضاً  
ثم دفعها الى امرأته الابن أو الى ابن الابن من ازرعها بشرط البذر على المزارع والابن في عيال الابن فزرعها  
الابن وهو الابن فزرعها بطريق الاعانة للابن بان كان أقرض البذر للابن فالغلة بين الابن والمستأجر  
على الشرط وان زرعهما لنفسه بان لم يقرض البذر للابن فالغلة كلها لابن وهو المزارع كذا في المحيط \* ولو  
استأجر رجل أرضاً من امرأته وقبضها ثم دفعها الى زوجها من ازرعها أو معاملة أو مقاطعة كان جائزاً كذا في  
التناخانية \* واذا مات الرجل وترك أولاداً صغاراً وكباراً وامرأة والاولاد الكبار من هذه المرأة ومن  
امرأة أخرى لهذا الميت فعلم الاولاد الكبار على الحرائة فزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير بطريق  
(٢) (الكديورين) كما هو المعتاد بين الناس وهو الاولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهد أحوالهم وهم  
يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جلة فهذه الغلات تكون مشتركة بين المرأة  
والاولاد أو تكون خاصة للزراعيين فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة انهم ان زرعوها  
من بذر مشترك بينهم باذن الباقي ان كانوا كباراً أو باذن الوصى ان كان الباقيون صغاراً كانت الغلات كلها  
على الشراكة وان زرعوها من بذراً أنفسهم كانت الغلات للزراعيين وان زرعوها من بذر مشترك بغير  
اذنهم أو بغير اذن الوصى فالغلات للزراعيين لانهم صاروا غصبية ومن غصب بذراً وزرع كانت الغلة له كذا  
في المحيط \* رجل دفع الى رجل أرضاً من ازرعها اربعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل  
رجه الله تعالى ان كان لا يئمه قوائم القطن عن الزراعة فالزراعة جائزة وان كان يئمه قوائم القطن فالزراعة فاسدة الا اذا  
أضاف الى وقت فراغ الارض حينئذ تجوز وان سكنت عن ذلك لا تجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* دفع  
أرضاً الى رجل من ازرعها بشرط ان يزرع الرجل الارض وأدركت الغلة فجاء رجل الى المزارع وقال اني  
اشتريت هذه الارض من فلان غير الذي دفع اليك الارض وكانت الارض ملكه فنصف الغلة لي فأخذ منه  
نصف الغلة ثم جاء الدافع فان صدق المدعى فيما قال ولم يخاصم المزارع فلا شيء له وان كذبه وخاصم المزارع  
فان كان الرجل المدعى أخذ نصف الغلة تغلباً للدافع أن يشارك المزارع في النصف الآخر لان ما هلك من  
المال المشترك يهلك على الشراكة وما بقي يبقى على الشراكة ثم يرجعان على المدعى بما أخذان وجداء وان كان  
المزارع دفع النصف اليه من غير تغلب منه عن اختياره كان للدافع أن يأخذ النصف الباقي من المزارع  
ويجعل المزارع دافعاً نصيبه الى المدعى والمسألة كانت واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة على نحو ما ذكرنا  
ولو كان المدعى حينما أخذ نصف الغلة قال للزراعي خذ هذه الارض مني مزارعة فأخذها لصح هذه  
المزارعة وهل تنفسخ المزارعة الاولى ان لم يكن البذر من قبل المزارع لا يصح هذا ولا ينفسخ ذلك وان كان

(٢) المزارعين

الشاهد الثاني منها قرأ الشاهد أيضاً معه مقارناً لقراءته لا يصح لانه لا يبين القارئ من الشاهد وذكر  
القاضي ادعى المدعى من المكاب يسمع اذا أشار في مواضعها قال الشاهد بالفارسية ما كواهم كواهي مي دهم بكذا يقبل وقيل

البذر

لأنه استقبل وللحال هي دهم وفي فتاوى النسب قالوا كراهي هي دهم كه ابن جبري أن فلان است يقبل كالأقال ملك فلان است وقال الامام ظهير الدين يستفسرون ان قالوا أردناه أنه ملكه يقبل والا وان غابوا (٢٧٥) أو ما قبل البيان يقبل وفي بيع التعاطي يشهدون بالاخذ والاعطاء

ولو شهدوا بالبيع جاز ولو شهدوا أنه حق المدعي ولم يقولوا أنه ملكه قبل وقيل لا يقبل وقيل يستفسر كما ذكرنا وعلى هذا لو قال هذا الدار حق ولم يقل ملكي في الدعوى وفي الشهادة على الاقرار بشراء محدود أو بعه لا بد أن يقولوا اشتراه أو باعه لنفسه \* ولو شهدوا أنه ملكه وفي يد المدعي عليه بغير حق ولم يقولوا فواجب عليه تسليمه وقصده قال الامام السعدي اختلف المشايخ فيه قبل لا بد منه وقيل لاحاجة الى ذلك ويجوز المدعي عليه على التسليم اذا طلبه المدعي وعلى هذا أدركنا مشايخ زماننا قال شيخ الاسلام وأنا أفتي أن في هذه الشهادة قصورا وفي المحيط واذا فزقهم واختلفوا في ذلك اختلفا فيفسد الشهادة ردها والا لا فالشهادة لا ترد بمرد التهمة ادعى محدودا بسبب الشراء من فلان ودفع الثمن اليه وقبض المدعي بالرضا فشهد بانائه ملكه بالشراء منه لا تقبل الشهادة لأنه دعوى المالك بسبب والقاضي أيضا لا بد أن يقضي بذلك السبب ولم يذكروا الثمن ولا قدره ولا وصفه والحكم بالشراء بمثل مجهول لا يصح \* (قيل المدعي

البذر من قبل المزارع حتى يكون له ولاية الفسخ مع هذا ينبغي أن لا يفسخ هنا بخلاف ما اذا فسخ ابتداء كذا في الذخيرة \* اذا دفع الرجل كرمه الى رجل معاملة فلم يعمل الرجل في الكرم عملا لا يستحق شيئا من ثمار الكرم وكذا اذا عمل عملا الا أنه لم يحفظ الاشجار والثمار حتى ضاعت الثمار لا يستحق شيئا لان الحفظ من جملته العمل أيضا في حق العامل فاما المزارع اذا لم يعمل في الزراعة فحقو التشذيب أو السقي حتى انتقص الزرع هل يستحق شيئا من الخارج فقيل الجواب فيه على التفصيل ان كان البذر من جهته يستحق بخلاف العامل اذا لم يعمل في الكرم حتى اجتمعت الثمرة وفسدت حيث لا يستحق شيئا فاما اذا كان البذر من جهة رب الارض ينبغي أن لا يستحق شيئا لان الخارج ليس غناء ملكه كذا في المحيط \* دفع الارض من اربعة سنة فخصد الزرع قبل تمام السنة اتقضت المزارعة اذا كانت بقية السنة لا تكفي لزراعة شيء آخر كذا في التتارخانية \* واذا دفع الى رجل أرضا لغرسها النواة على أن يحول من موضعه الى موضع آخر والخارج بينهما فلهذا على وجهين أحدهما أن يعين موضع التحول بان يقول على أن يحول في هذه الارض الاخرى أو قال على أن يحول في هذا الجانب الاخر من هذه الارض وفي هذا الوجه فسد العقد سواء كان البذر من قبل المزارع أو من قبل رب الارض وأما ان يعين موضع التحول بالقياس أن لا يجوز العقد في الاستحسان يجوز وعلى هذا كل ما يحول وفي بعض الفتاوى نحو شجرة الباذنجان وغيرها دفع رجل الى آخر أرضا خرا باليهرها المزارع ويزرعها العام مل مع صاحب الارض يبذرهما ثلاث سنين كانت المزارعة فاسدة لان شرط عمارة الارض على العامل مفسد للعقد فان زرعها صاحب الارض والعامل يبذرهما سنة فلصاحب الارض أن يأخذ الارض ويكون الزرع بينهما على قدر بذرها وللعامل على صاحب الارض فيما عمل من عمارة الارض أجر عمله ولصاحب الارض على العامل أجر مثل الارض الذي اشتغل يبذر المزارع كذا في فتاوى قاضيان \* وسئل أبو القاسم عن زرع أرض على شط جيكون وبلغ الزرع فجاء قوم وزعموا أن الارض لهم قال أما الزرع فلصاحب البذر وأما رقبة الارض المزارعة فان أثبت القوم كان لهم والا فلن أحياها كذا في الحاوي للفتاوى \* مسنة بين أرضين احدهما أرفع من الاخرى وعلى المسنة أشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسنة ولا يحتاج في امسالك الماء الى المسنة كان القول في المسنة قول صاحب الارض العليا مع عينه واذا كان القول في المسنة قوله كانت الاشجار له مالم يبق الاخر البيضة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امسالك الماء الى المسنة كانت المسنة وما عليها من الاشجار بينهما كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يصدق أحدهما أن ذلك له خاصة الا بيضة واحدة لكل واحد منهما على صاحبه المين كذا في التتارخانية \* ولو أن رجلين أخذوا أرضا مزارعة على أن يزرعها يذر صاحب الارض على أن الخارج بينهما ثلثا الثلث لصاحب الارض ولكل واحد من الرجلين الثلث وبذر اقل يحصل شيء من الزرع لا قوة أصابته فقال أحدهما لا نعمل فيه الخربق فعمل أحدهما بغير علم صاحبه وحصل الربيع هل لصاحبه في الربيع الخربق شيء لاجل عمله في هذه الارض فيما مضى فقال لا لكن لو طلب رضاه بشيء كان ذلك أفضل والاصل في هذه المسائل أن العمل لا يتقوم الا بالعقد فلا يستحق بمجرد العمل بدون العقد لكن محمد رحمه الله تعالى ذكر في كتاب المزارعة في مثل هذا أنه يطلب رضا العامل كذا في الذخيرة \* سئل عن محدود عقد عليه بيع الوفاء فوقع التقايب من المدة عاقدين في البدلين وزرع فيه الماشية سنين وأخذ الغلة فخرجه على من فقال على البائع ان نقص الارض بالزراعة قيل فان لم يطل به البائع بضمنان النقصان هل يلزمه الخارج أيضا فقال نعم (٣ خرمن كوفتن) بنصف التبن لا يجوز لانه في معنى فقير الطمان

(٢) دراس البيدر

ذكر التقايب وشهدا على موافقته ومع التقايب لا حاجة الى ذكر الثمن (قلنا) شهدا بالشراء لا غيروا التقايب لا يندرج في لفظة الشراء لا يصححا ولا دلالة واذا قضى بالشراء لا بد له من القضاء بالثمن أيضا في هذه الصورة والقضاء بالمجهول لا يتحقق مسائل زيادة الشاهد وتنقيصه

شهدوا أنه ملكه ولم يقولوا في يده بغير حق بقى بالقبول \* قال الاجل الحلو اني اختفت فيه المشايخ والصحيح أنه لا يقبل لانه ما لم يثبت أنه في يده بغير حق لا يمكنه المطالبة (٢٧٦) بالتسليم وبه كان بقى أكثر المشايخ وقبل يقضى في المنقول ولا يقضى في العقار حتى يقولوا

وذ كرفي مسألة تسج الثوب بالثالث والرابع أن مشايخ بلج رجهم الله تعالى أخذوا بالجواز تعامل الناس ومشايخ بخاري رجهم الله تعالى أخذوا بجواب الكتاب انه لا يجوز لانه في معنى قفيز الطمان وعلى هذا (٣) بنه جیدن وارزن كوفتن وكندم درويدن) كذا في التتارخانية \* واذا دفع المزة أرضه وبذره الى رجل من ارضه بالنصف فعمل على ذلك وخرج الزرع فان أسلم فهو على ما اشترطوا وان قتل على ردة فانخرج للعامل وعليه ضمان البذر ونقصان الارض للدافع في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى على قول من أجاز المزارعة أخرجت الارض شيء أو لم تخرج به وعلى قولهما هذه المزارعة صحيحة والخارج بينهما على الشرط وان كان البذر على العامل وقتل المرتد على ردة فان كان في الارض نقصان غرم العامل نقصان الارض والزرع كله وان لم يكن في الارض نقصان فالقياس أن يكون الخارج له ولا شيء عليه وفي الاستحسان يكون الخارج على الشرط بين العامل وورثة المرتد وهذا القياس والاستحسان على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وأما عندهما فالمزارعة صحيحة وان كان المرتد هو المزارع والبذر منه فالخارج له ولا شيء لرب الارض اذا قتل المرتد في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وان كان البذر من قبل المدافع فالخارج على الشرط في قولهم جميعا ولو كانا جميعا مرتدين والبذر من المدافع فالخارج للعامل وعليه غرم البذر ونقصان الارض لان العامل صار كالغاصب للارض والبذر حين لم يصح أمر المدافع اياه بالزراعة ولو أسلم أو أسلم صاحب البذر كان الخارج بينهما على الشرط كما لو كان مسلما عند العقد وان كان البذر من العامل وقد قتل على الردة كان الخارج له وعليه نقصان الارض لان اذن المدافع في عمل الزراعة غير صحيح في حق الورثة وان لم يكن فيها نقصان فلا شيء لورثة رب الارض وكذلك اذا أسلم رب الارض فهو بمنزلة مالو كان مسلما في الابتداء وان أسلم اياه أو أسلم المزارع وقتل الآخر على الردة ضمن المزارع نقصان الارض لورثة المقتول على الردة لان أمره اياه بالزراعة غير صحيح في حق الورثة وان لم يبق فيها شيء فالقياس فيه أن الخارج للمزارع ولا شيء لرب الارض ولا لورثته وفي الاستحسان الخارج بينهما على الشرط وعند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى الخارج بينهما على الشرط ان قتلا أو أسلم أو لحق بدار الحرب أو ماتا وكذلك قول أبي حنيفة رجه الله تعالى في مزارعة المرتد ومعاملتها كذا في المبسوط \* ويجوز عقد المزارعة بين المسلم والحربي في دار الاسلام أو في دار الحرب وكذا بين الحربيين أو المسلمين في دار الحرب سواء دخلا بأمان أو أسلم في دار الحرب ولو ظهر على الدار فراضهم في أو أمانا للخارج فما كان من حصص الحربى يكون فيأ وما كان للمسلم لا يكون فيأ ولو ترك الامام أراضهم عليهم ومن عليهم أو أسلموا فالعاملات بينهم مقرر على حالها الاممالة تقسم بين المسلمين ولو شرط مسلم للحربي عشرة أفقره من الخارج صح في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وعند أبي يوسف رجه الله تعالى لا يصح لان عندهما تجوز العقود الفاسدة بين المسلم والحربي في دار الحرب خلافا له ولو كانا مسلمين في دار الحرب صح عند أبي حنيفة رجه الله تعالى خلافا لهما كذا في التتارخانية \* اذا دفع أرضه مزارعة فاسدة فكسب الزارع وحفر الانهار ثم امتنع صاحب البذر عن الزراعة فعليه أجر مثل عمل المزارع كذا في السراجية \* ذ كرفي مجموع النوازل أ كارب من الدهقان أن يعطيه الارض مزارعة بالربع للدهقان فقال الدهقان ان زرعنا على أن يكون الثلث في فاعل والافلا فلما زرع وحصد اختلفا ذ كر أن الثلث للدهقان والباقي للعامل وفيه أيضا زرع بين اثنين غاب أحدهما فحصد الآخر كان متبرعا كذا في المحيط \* والله أعلم

(كتاب المعاملة وفيه بابان) \*

(الباب الاول في تفسيرها وشرائطها وأحكامها) \*

(٣) جمع القطن ودوس المذرة وحصاد القمح

انه في يده بغير حق والصحيح الذي عليه الفتوى أنه يقبل في حق القضاء بالملل لافي حق المطالبة بالتسليم حتى قال هذا القائل لو سأل القاضي الشاهد أهو في يد المدعى عليه بغير حق فقال لأدري يقبل على الملك نص عليه في المحيط \* شهدا أنه وقف ولم يبنوا الواقف يقبل وقال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قديما وثيل لابد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح \* شهدا أنه وقف ولم يذ كر الجهسة لا يجوز والشرط أن يقولوا انه وقف على كذا وذ كرفي الاصل شهدوا على انه وقف على المسجد والمقبرة بالتسامع ولم يذ كر وانه يبدأ من غلها بكذا ثم يكذب يقبل ولا ينبغي أن يشهدوا بالتسامع على هذا الوجه وقد مر \* ادعى دارا أنها ملكه اشتراها من فلان وذوا ليس يدعى الملك فيها لنفسه فشهدا أنها ملك المدعى اشتراها من فلان وهو يملكها أو قال كانت ملك البائع باعها من المدعى هذا أو قال باعها من المدعى وسلمها اليه أو قال باعها من المدعى هذا وهو في يده يوم البيع أو قال باعها منه وقبضها منه هذا المدعى أو كان مكان البيع هبة ذ كر اما ذ كرنا يقبل وان لم يقولوا انه ملك المدعى وان

قالا اشتراها هذا المدعى من فلان لا غير لا يقبل \* وفي الاقضية فيما اذا شهدا أن فلانا باعها من هذا المدعى وهي في يده ذ كر اما اختلاف المشايخ قال قيل لا يقبل اذا كانت الدار في يد غير البائع وان كانت في يد البائع فشهدا أن المدعى هذا اشتراها من المدعى عليه



يقبل ولا حاجة إلى أن يقول باع وهو يملكه \* ادعى أنه اشترى منه هذا الثوب الذي في يده فأنكر ذوا اليد فشهدا: كذلك وقال لا ندري كان الثوب أم لا يقبل ولو قال العين لنا وهو باعه من هذا المدعى كذلك يقضى شهادتهما للمدعى (٢٧٧) \* ادعى عينا في يد اثنان أنه اشترى من

فلان الغائب وبرهن عليه لكنه لم يبرهن أنه كان ملك البائع وأنكر المشهود عليه أن يكون ملكا للبائع فعلى المشتري أن يبرهن أنه كان ملكا للبائع فإذا برهن عليه يقضى بكونه للمشتري وان لم يعرضوا على أنه كان ملكا له يوم باعه أصله شهدا أنه كان ملكا للمدعى يقبل وان لم يعرضوا أنه ملكه في الحال وكذا ادعى أنه ملكه مطلقا وشهدا أنه ورثه من أبيه أو ادعى أنه تزوجته فشهدا أنه تزوجها ولم يعرضوا للحال يقبل في الكل \* ادعى فقال هذا العين لفلان اشترى به منه فشهدا أن هذا كذلك يقبل لاحتمال أنه كان له فاشترى منه \* برهن أن أباه اشترى هذه الدار من ذي اليسر لا يكلف أن أباه مات وتركها ميراثا له بسب يكلف على أن يبرهن أنه لا وارث له غيره \* شهدا أن هذا ابن الميت ووارثه ولم يشهدا أنه لا علم له وارثا آخر ولا قالوا وارث له غيره يتلوم القاضي فيه ثم يدفع إليه المال ومدة التلوم مفوض إلى القاضي \* شهدا أن هذه الدار كانت لجدته لا يقبل لعدم الجرح ولو شهدا على إقرار المدعى عليه أنها كانت لجدته يقبل \* شهد شاهد المدعى أن الدار كانت

أما تفسيرها فهي عبارة عن العقد على العمل ببعض الخارج مع سائر شرائط جوازها \* وأما شرائطها (فتها) أن يكون العاقدان عاقلين فلا يجوز عقد من لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط وكذا الحرية (ومنها) أن لا يكون امرئ دين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قياس قول من أجاز المعاملة حتى لو كان أحدهما مريتا ووقعت المعاملة أن كان المرتد هو الدافع فإن أسلم فأنحارج بينهما على الشرط وان قتل أو مات أو لحق بدار الحرب فأنحارج كله للدافع لأنه نعمة ملكه ولا تخرأجر المثل اذا عمل وعندهما الخارج بين العامل المسلم وبين ورثة المرتد الدافع على الشرط في الحالتين كما اذا مات مسلم وان كان المرتد هو العامل فإن أسلم فأنحارج بينهما على الشرط بالاجماع هذا اذا كانت المعاملة بين مسلم ومريتا وما اذا كانت بين مسلمين ثم ارتدا أو ارتد أحدهما فأنحارج على الشرط ويجوز معاملة المرتد دفعه واحدا بالاجماع (ومنها) أن يكون المدفوع من الشجر الذي فيه ثمر معاملة مما تزدثر به بالعمل فان كان المدفوع بخلافه طلع أو بسر قد أجزأ أو أخضر إلا أنه لم يتناه عظمه جازت المعاملة وان كان قد تناهى عظمه إلا أنه لم يربط بالمعاملة فاسدة ويكون الخارج كله لصاحب الخيل (ومنها) أن يكون الخارج لهما فالشرط أن يكون الخارج لاحدهما فاسد (ومنها) أن تكون حصة كل واحد منهما من بعض الخارج مشاعة معلومة القدر (ومنها) التسليم إلى العامل وهو الخلية حتى لو شرط العمل عليه فاسد فاما بيان المدة فليس بشرط لجواز المعاملة استحسانا ويقع على أول ثمرة تخرج في أول السنة لتعامل الناس في ذلك من غير بيان المدة ولودفع أرض الزرع فيها الرطاب أو دفع أرضا فيها أصول رطبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيئا ليس لابتداء بانه ولا لانتها بانه وقت معلوم فالمعاملة فاسدة فان كان وقت جذمه معلوما يجوز وقوعه على الجذمة الأولى كافي الشجر المنثروا أما الشرائط المفسدة فأفانواع (منها) كون الخارج كله لاحدهما (ومنها) أن يكون لاحدهما فقران مسماة (ومنها) شرط العمل على صاحب الأرض (ومنها) شرط الحمل والحفظ بعد القسمة (ومنها) شرط الجذاذ والقطاف على العامل بالاختلاف (ومنها) شرط عمل تبقى منقته بعد انقضاء المعاملة نحو السرقة ونصب العزيس وغرس الاشجار وتقليب الأرض وما أشبه ذلك لأنه لا يقتضي العقد ولا هو من ضرورات المعقود عليه ومقاصده (ومنها) شركة العامل فيما يعمل حتى ان التخل لو كان بين الرجلين فدفعه أحدهما إلى صاحبه بمعاملة مدته معلومة على أن الخارج بينهما أثلاثا ثلثاه له وثلثه للشريك الساكت فالمعاملة فاسدة والخارج بينهما على قدر الملك ولا أجر للعامل على شريكه ولو شرط أن يكون الخارج لهما على قدر ملكهما جازت المعاملة ولو أمر الشريك الساكت الشريك العامل أن يشتري ما يبيع به التخل فاشترى جميع عليه بنصف ثمنه وجازت المعاملة سواء كان العامل واحدا أو أكثر حتى لو دفع ثمنه إلى رجلين بمعاملة بالثلث جاز وسواء سوى بينهما في الاستحقاق أو جعل لاحدهما فضلا \* وأما حكم المعاملة الصحيحة فأفانواع (منها) أن كل ما كان من عمل المعاملة مما يحتاج إليه الشجر والكرم والرطاب وأصول الباذنجان من السقي وإصلاح النهر والحفظ وتلقيح الخيل فعلى العامل وكل ما كان من باب النفقة على الشجر والكرم والأرض من السرقة وتقليب الأرض التي فيها الكرم والشجر والرطاب ونصب العزيس ونحو ذلك على قدر حقهما وكذلك الجذاذ والقطاف (ومنها) أن يكون الخارج بينهما على الشرط (ومنها) أنه إذا لم يخرج الشجر شيئا لأشئ لواحد منهما (ومنها) ان هذا العمل قد لازم من الجانبين حتى لا يملك أحدهما الامتناع والفسخ من غير رضا صاحبه الا من عذر (ومنها) ولاية الجبر على العمل الا من عذر (ومنها) جواز الزيادة على الشرط والخط عنه والأصل فيه أن كل موضع احتمل انشاء العقد احتمل الزيادة فلا والخط جائز في الموضعين فإذا دفع ثمنه بالنصف معاملة تخرج الثرفان لم يتناه عظمه جازت الزيادة منهما أيهما كان ولو تناهى عظمه للبسر جازت الزيادة من العامل رب الأرض ولا يجوز الزيادة من رب الأرض للعامل شيئا

في يده لا يقبل ولو شهدا أن المدعى عليه أقر أنها كانت في يده يقبل ويؤمر بالتسليم إليه \* وكذا لو شهدا به على إقرار المدعى \* وكذا شهد في يده لا يقبل ولو شهدا أن هذا العين الذي في يده لفلان من أبي وشهدا أنه كان في يده يوم رثه لا يقبل ولو أقر به يوم رثه بالتسليم إلى الوارث

وفي المحيط شهد أن هذا العين ملكة ورثه من أبيه أو قالوا صار هذا العين ميراثا له منه وكان قال في الدعوى هذا العين ملكي بالميراث منه أو صار ميراثا لي منه بسمع ويقبل \* ولو (٢٧٨) قال كان هذا العين ملكا أبيه يوم مات وتركها ميراثا لهذا المدعى أو قال ترك ميراثا ولم يقولا وترك هذا العين قيل لا يقبل ولا بمن ذكر هذا العين أو من قوله وتركه وليس هذا بصواب فقد نص محمد على أنه مالوقالا كان لآبيه إلى يوم موته ولم يتعرضوا بشيء آخر يقبل ويقضى بكونها ميراثا له \* في النوازل ذكر عطاء بن حزمة رحمه الله وقع

(ومنها) أن العامل لا يملك أن يدفع إلى غيره معاملة إلا إذا قال له رب الأرض اعمل برأيك (وأما حكم المعاملة الفاسدة فأنواع) منها أن لا يجبر العامل على العمل (ومنها) أن الخارج كله لصاحب الملك ولا يتصدق بشيء منه (ومنها) أن وجوب أجر المثل لا يجب على الخارج بل يجب وأن لا يخرج الشجر شيئا (ومنها) أن أجر المثل فيها يجب مقدرا بالمسمى لا يتجاوز عنه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يجب تمام وهذا الاختلاف إذا كان حصة كل واحد منهما مسماة في العقد فان لم تكن مسماة في العقد يجب أجر المثل تماما باختلاف (وأما المعاني التي هي عذر في فسحها) فمن أن يكون العامل سارقا معروفا بالسرقة فيخاف على الثمرة وأما التي تنفسخ به المعاملة فالأقالة وانقضاء المدة وموت المتعاقدين هكذا في البدائع \* وتنفسخ بمرض العامل إذا كان يضعفه عن العمل ولو أراد العامل ترك العمل لا يمكن منه في الصحيح هكذا في التبيين \* والله أعلم

### الباب الثاني في المتفرقات

المعاملة في الأشجار والكرم بجزء من الثمرة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائزة إذا كان مدة معلومة وسمى جزأ مشاعا والفتوى على أنه تجوز وإن لم يبين المدة كذا في السراجية \* وتجوز المساقاة في الرطب وأصول الباذنجان هكذا في السراج الوهاج \* ولودفع إلى آخر نخيل أو شجرة أو كرم ما معاملة أشهر معلومة يعلم يقينا أن النخل والشجر والكرم لا يخرج ثمرة في مثل تلك المدة فالمعاملة فاسدة فان كانت مدة قد تخرج الثمرة وقد لا تخرج فالمعاملة موقوفة فان أخرجت الثمرة في المدة المضروبة به صحت المعاملة وإن لم تخرج ففسدت وهذا إذا أخرجت في المدة المضروبة به ما يرغب في مثله في المعاملة فان أخرجت شيئا لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة لأن ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه بمنزلة وإن لم تخرج النخيل شيئا في المدة المضروبة ينظر إن أخرجت بعد مضي تلك المدة في تلك السنة فالمعاملة فاسدة وإن لم تخرج في تلك السنة لعل حدثت بها فالمعاملة جائزة كذا في الخلاصة \* ولودفع أرضا معاملة خمس مائة سنة لا تجوز وإن شرط مائة سنة وهو ابن عشرين سنة جاز وإن كان أكثر من عشرين لم يجز كذا في التتارخانية \* وإذا دفع نخيلا معاملة على أن تكون النخيل مع الثمر بينهما نصفين إن كان النخيل في حد النماء والزيادة فالمعاملة في حق النخيل والثمار جائزة وإن خرجت عن حد النماء والزيادة فالمعاملة فاسدة وإنما يعرف خروج الأشجار عن حد النماء والزيادة إذا بلغت وأثمرت هكذا في الذخيرة \* رجل دفع إلى رجل كرم ما معاملة وفيها أشجار لا تحتاج إلى عمل سوى الحفظ قالوا إن كانت بحال ولم تحفظ لذهب ثمرها قبل الإدراك جازت المعاملة ويكون الحفظ ههنا النماء والزيادة وإن كانت بحال لا تذهب ثمرها قبل الإدراك ولم تحفظ لا تجوز المعاملة في تلك الأشجار ولا يكون للعامل نصيب من تلك الثمار ولودفع شجرة الجوز إلى رجل معاملة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل جاز دفعها معاملة وللعامل حصة منها لأنه يحتاج إلى السقي أو الحفظ حتى لو لم يحتاج إلى أحدهما لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* وفي مختصر خواهر زاد به رجل دفع نخيلا إلى رجلين معاملة على أن لا أحدهما السدس وللاخر النصف ولرب النخيل الثلث فهو جائز كذا في التتارخانية \* وإذا دفع الرجل نخيلا معاملة إلى رجلين على أن يلقحاه بثلقيج من عندهما على أن الخارج بينهما ثلثا فلهذا جاز ولو شرطوا أن لصاحب النخيل الثلث ولأحد العاملين بعينه الثلثان وللاخر مائة على العامل الذي شرط له الثلثان فهذا فاسد وإذا فسدت المعاملة كان الخارج كله لرب النخيل وللعامل الآخر على العامل الذي شرط له الثلثان أجر مثل عمله لأنه لم يجاوز به المسمى ثم يرجع العامل الذي شرط له الثلثان على رب النخيل بأجر مثل عمله وبأجر مثل عمل الآخر بالغاما بالغ وإذا شرط رب النخيل بعض أعمال المعاملة على العامل وسكت عن الباقي بأن سكت عن ذكر السقي مثلا فان كان المسكوت عنه شيئا لا بد منه

الغلط في الدعوى أو الشهادة ثم أعادوها في مجلس آخر بلاخل إن زاد أو زادوا لا يقبل وإن خلا عن تناقض لأن الظاهر أن الزيادة كانت بتلقين إنسان \* وعن الإمام شهيدا عند القاضي ثم زاد في ما قبل القضاء أو بعده وقالوا وهما وهما عدلان يقبل وعليه الفتوى أما تعمين المحتمل وتقيد المطابق يصح من الشاهد ولو بعد الافتراق ذكره القاضي \* وعن الإمام الثاني شهد عند القاضي ثم جاء بعد يوم وقال شككت في شهادتي في كذا وكذا فان كان يعرف بالصلاح تقبل شهادته فيما بقي وإن لا يعرف فيه فهذه تهمة تلغي شهادته وقوله رجعت عن شهادتي في كذا وكذا أو غلطت في كذا أو نسيت مثل قوله شككت وهذا كله بشرط عدم المناقضة بين الأول والثاني \* شهد أنه سرق من هذا ثم قال غلطنا وأوهمنا

بل سرق من هذا لا يقبل أصلا لأنهما اعترفا بالغفلة والغلط وشهادة الغفل لا تقبل \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله شهد أنه وهب لابنه الصغير الذي في عياله عبدا عرف فمات يوم الهبة بنسبه وعينه ومضى دهر طويل والآن لا نعرفه أو قال أقرس

هذه من فلان بن فلان ألفوا كنعان فله يومئذ والآن لورأينا له لنعرفه لانا نسبناه لا يقبل \* وفي المحيط شهدا على أن هذه الدار لهذا المدعي فسألهمما القاضي أن هذا البيت يكسبه است يادوسنبة فقتلا يكسبه فمظنروا فإذا بعضها (٢٧٩) كذلك والبعض دوسنبة يقبل لجواز

صدق الشاهد في وقت

التحصيل ثم التغيير وعلى

قياس مسألة الدابة وهي

إذا شهدا أن هذه الدابة

التي ابن ثلاث ملكه فنظروا

فاذا هي ابن أربع سنين

لا يقبل وان احتمل المطابقة

وقت التحصيل ينبغي أن

لا يقبل هنا أيضا \* وذكر

الأوزجندى ادعت أن

مهرها ألف غطر بقيمة

وشهدا بألف عدلية يقبل

ويقضي بالعدليات \* ادعى

عليه أنه قبض منه مائة

بعضها غطر بقيمة وبعضها

عدلية وشهدا بقبض

مائة غطر بقيمة قال

الامام الأوزجندى ان شهدا

بالقبض لا يقبل وان على

الاقرار بالقبض يقبل

وينبغي أن لا تقبل الدعوى

للجهالة لانه لم يذكر قدر كل

منهما \* وفي المحيط ادعى عليه

أن ناديا فشهدا أنه دفع اليه

ولا يدري بأي جهة دفع قيل

لا يقبل والاشبه الى الصواب

أنه يقبل \* ادعى عليه مائة

من من الحنطة أو مائة درهم

فقال قضيت له أو أوصاته

أو قال رسايندهام أو قال

كراردهام أي دعوى كنى

فشهدا أنه دفع اليه مائة ولم

يقول أعطاه أداه المائة التي

ادعاه يقبل وفي فتاوى

التسقي لا يقبل ما لم يقولوا

أعطاه المائة التي ادعاه

لتحصيل الخارج بأن كان الثمر لا يخرج شيئا أصلا بدون السقي أو يخرج بدون السقي شيئا لا يرغب فيه من مثل  
هذه الخيل أو يخرج شيئا مرغوبا إلا أنه يبس بدون السقي وفي هذه الوجوه المعاملة فاسدة وأما إذا كان  
المسكوت عنه لا يؤثر في الخارج أصلا أو يؤثر في جودته ويكون ذلك معلوما للحال أو كان لا يدري في الحال  
أنه هل يؤثر في زيادة الجودة أو لا يؤثر فالمعاملة جائزة فان شرط رب الخيل السقي على نفسه فان كان يعلم ان  
السقي لا يؤثر في تحصيل الخارج فالمعاملة فيها جائزة وان شرط عمل رب الارض وان كان يعلم ان السقي يؤثر  
في تحصيل الخارج أما أصلا أو جودته فالمعاملة فاسدة وان كان لا يدري أن السقي هل يؤثر في الخارج أو لا يؤثر  
فالمعاملة فاسدة أيضا وإذا شرط رب الارض السقي على نفسه والباقي على العامل فهذه الما لشرط السقي  
على نفسه وسكت عن الباقي سواء وإذا شرط الحفظ على رب الخيل في مكان لا يحتاج فيه الى الحفظ بأن كان  
في حائط والحائط حصين فالجواب فيه كالجواب في اشتراط السقي على رب الارض إذا كان السقي لا يؤثر  
في الخارج أصلا كذا في المحيط \* وإذا دفع الى رجل نخيلة لمعاملة على أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن  
يسنة أجر العامل فلا يملك بمائة درهم كان هذا فاسدا بخلاف ما إذا قال على أن يستاجر العامل أجيرا ولم  
يعين الاجير كذا في الذخيرة \* نخيل بين رجلين دفعا الى رجل سنته هذه يقوم عليه فمخرج فنصفه للعامل  
ثلثا ذلك النصف من نصيب أحدهما وثلاثة من نصيب الآخر والباقي بين صاحبي النخيل ثلثاه للذي شرط  
الثلث من نصيبه وثلاثة للآخر جاز ولو شرط الثلث الباقي لشارط الثلثين من نصيبه فالمعاملة فاسدة كذا في  
محيط السرخسي \* وإذا كان النخيل بين رجلين دفعا الى رجل معاملة مدة معلومة على أن نصف الخارج  
للعامل والنصف الآخر بين صاحبي النخيل نصفان فهذا جائز وانه ظاهر ولو شرط أن نصف الخارج لاحد  
صاحبي النخيل بعينه لا ينقص منه شيء والنصف الآخر بين صاحبي النخيل الآخر والعامل نصفان أو على  
المثالثة فهذا فاسد كذا في المحيط \* ولو واشترطوا أن للعامل نصف الخارج ثلثه من نصيب أحدهما وثلاثة  
من نصيب الآخر على أن النصف الباقي بين صاحبي النخيل نصفان فهو فاسد كذا في المبسوط \* دفع رجل  
نخله الى رجلين يقومان عليه على أن لاحدهما بعينه نصف الخارج وللآخر سدسه ولرب النخيل ثلثه جاز  
لانه استأجر أحدهما بنصف الخارج وللآخر سدسه وكذلك لو شرط لاحد العاملين مائة درهم على رب  
النخيل وللآخر الثلث ولرب النخيل الثلثان جاز لانه استأجرهما بمائتين مختلفين وذلك جائز حالة الانفراد  
ولو شرطوا لرب النخيل الثلث وللاحد العاملين بعينه الثلثان وللآخر على صاحب الثلثين أجر مائة درهم  
كان فاسدا لانه شرط لا يقتضيه العقد لان المعاملة تقتضي أن يكون أجر العاملين على صاحب النخيل  
كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع نصف النخيل لمعاملة لا يجوز وإذا دفع الرجل الى رجل نخيل لمعاملة  
على أن يعمل فيكون النخيل والخارج بينهما نصفين كانت المعاملة فاسدة لفرق بين هذا وبين ما إذا دفع الرجل  
الى غيره رضافها زرع قد صار بقلا على أن يقوم عليه ويسقيه حتى يستحصل فمخرج الله تعالى من شيء  
فهو ينسأ نصفان كان ذلك جائزا كذا في التتارخانية \* وإذا دفع الرجل الى آخر أرضا يضيء ليغرس فيها  
أغراسا على أن الاغراس والثمار بينهما فهو جائز وان شرط أن تكون الاغراس لاحدهما والثمار لاحدهما  
لا يجوز لان هذا الشرط قاطع للشركة فانه عسى لا يثمر النخيل في تلك السنة فصاحب الغرس لا يصيبه شيء  
وان شرط أن يكون الثمر بينهما نصفين والاغراس خاصة لاحدهما بعينه فان شرط الاغراس فذلك جائز  
وان شرط الاغراس لمن لم تكن الاغراس من جهته فذلك فاسد والقياس أن لا يجوز في الوجهين جميعا وهو  
رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الموادر وان شرط أن تكون الثمار بينهما ما وسكت عن الاغراس  
فالاغراس لمن كانت الاغراس من جهته كذا في الذخيرة \* وإذا دفع الرجل الى غيره أرضا يضيء سنين مسماة  
على أن يغرسها نخلا أو شجرا أو كرماعلى أن مأخر الله تعالى من شجر أو نخل أو كرم فهو بينهما نصفان وعلى

\* وفي العتاي شهدا بطلاق أو عتاق وقال لا ندري كان في صحة أو مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان من هذا يصدق حتى يشهدا على  
أنه كان صحيح العقل \* وفي الخزانة قال الزوج الكبرى لكن لا ندري الكبرى يكلفه بإقامة البينة أن الكبرى هذه \* شهدا أنها زوجت نفسها منه

ولا نعلم أنهم أهل في الحال امرأته أم لا وشهد أنه باع منه هذا العين ولا ندري أنه هل في ملكه في الحال أم لا يقضي بالنكاح والملك في الحال بالاستحباب والشاهد على العقد شاهد (٢٨٠) على الحال \* وفي المحيط شهد أنه له في الدار ألف ذراع والدار خمسمائة ذراع أو أن له في هذا

أن الارض بينهما نصفان فهذا فاسد وإذا فسدت هذه المعاملة وقبض العامل الارض على هذا وغرسها نخلا أو شجرا أو كرما فأخرجت ثمرها كثيرا فجميع النخل والشجر والكرم لرب الارض وعلى رب الارض قيمة الاغراس للغراس وأجر مثل عمله وكذلك لو لم يشترط له رب الارض شيئا من الارض ولكن قال له اغرسهم شجرا أو نخلا أو كرما على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان وعلى أن لك على مائة درهم أو كرحنطة أو نصف أرض أخرى بعينها سوى الارض التي غرس فيها فهذا كله فاسد كذا في المحيط \* ولو كان الغرس من عند رب الارض واشترط أن ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان وعلى أن للعامل على رب الارض مائة درهم فهو فاسد وإذا عمل على هذا فإلخراج بينهما نصفان ولو كان الغرس من قبل العامل وقد اشترط أن إلخراج بينهما نصفان على أن لرب الارض على المزارع مائة درهم فهذا فاسد ثم إلخراج كله للعامل ولرب الارض أجر مثل أرضه ولو كان الغرس والبذر من رب الارض والمساكنة لهما كان فاسدا أيضا وإلخراج كله للعامل ولرب الارض أجر مثل أرضه وقيمة غرسه وبذره مثل بذره على الزارع وكذلك لو شرط له الغراس مكان المائة حنطة أو شيئا من الحيوان بعينه أو بغيره فبالكل في المعنى الذي يقسده العقد سواء كذا في المبسوط \* وفي الفتاوى العتابة ولو دفع النخل بمعاملة بعد خروج الثمر فإن كان ينبغي بدفعه الثمر حتى صار ثمرها فيه جاز فإن استحق رجوع على الدافع بأجر مثل عمله والافلا كذا في التتارخانية \* رجل دفع الى رجل أرضا ليغرس فيها الاشجار والكرم بقضبان من قبل المدفوع اليه ولم يوقت لذلك وقتا فغرس المدفوع اليه وأدرك الكرم وكبرت الاشجار واستأجر الارض من صاحبها كل سنة بأجر مسمى ثم إن صاحب الارض أخذ المدفوع اليه وقت البيع قبل النير وزحني يرفع الاشجار قالوا إن أخذته بذلك في وقت قبيل خروج الثمر كان له ذلك لأن الغراس لا يتضرر بقلع الاشجار في ذلك الوقت ضررا زائدا قال رضي الله عنه وعندى إن كان ذلك قبل تمام السنة وقد استأجر الارض مساهمة لا يجبر المستأجر على قلع الاشجار إن أتى كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا دفع الى ابن له أرضا ليغرس فيها على أن إلخراج بينهما نصفان ولم يوقت له وقتا فغرس فيها ثم مات الدافع وخلف الابن المدفوع اليه وورثه سواء فأراد بقية الورثة أن يكلف الابن المدفوع اليه قلع الاشجار كلها اليه سواء الارض كانت الارض تحتل القسمة قسمت بينهما فإصاب حصص الغراس فذلك له مع غرسه وما وقع في نصيب غيره كلف قلعها وتسوية أرضه إن لم يجبر بينهم صلح وإن كانت الارض لا تحتل القسمة يكلف بقلع الكل إذا جري بينهم صلح وإذا دفع أرضا الى رجل على أن يغرس فيها أغراسا على أن إلخراج بينهما نصفان وانقضت المدة تغير رب الارض إن شاء غرس نصف قيمة الشجر وعياله كما هو وإن شاء قلعها كذا في المحيط \* كأرغرس في أرض الدافع ثالثة بأمره فإن كانت الثالثة للدافع فلا شجار له وإن كانت لاد كاروقد قال لاد كار غرسها لي فكذلك وللا كار قيمة الثالثة ولو قال اغرسها ولم يقل لي فغرسها بغراس من عنده فالغراس للغراس وبكلفه المسالك قلعها ولو قال اغرسها على أن الغراس أنصافا جاز كذا في الوجيز للكردي \* رجل دفع الى رجل أرضا ليغرس فيها ودفع اليه الثالثة فغرس فقال صاحب الارض أنا دفعت الثالثة والاشجار لي وقال الغراس قد سرقت تلك الثالثة وأنا غرست بها من عندي والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول صاحب الارض لأن الاشجار متصلة بأرضه والقول في سرقة الثالثة التي دفعها اليه قول الغراس حتى لا يكون ضامنا لأنه كان أمينا فيها كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل دفع أرضه الى آخر ليحصد كرمها فكل ذلك لصاحب الارض والغراس قيمة ما أخذته وأجرة ما عمل كذا في جواهر الفتاوى \* وإذا دفع الرجل كرمه الى غيره معه عمله وقام عليه العامل مدة ثم تركه ثم جاء عند الادراك يطالب الشريك أن كان رده على صاحبها بعد ما خرجت الثمرة والعنب وصار بحال لو قطعت كان لها قيمة لا تبطل شركته وهو الشريك على الشرط المتقدم وان كان رده

القراح عشرة أجرة والقراح خمسة أجرة فالشهادة باطلة ولو أقر كذلك يأخذ المقر له الكل \* شهد أن شاة هذا دخلت في غنم هذا ولا تعرفها لا يقبل ولو قال لاغصب شاته وأدخلها في غنمه ولا تعرفها قضى عليه بالقيمة وقولهم الجهالة تمنع الدعوى ليس على اطلاقه انما تمنع في حق القضاء بما أضاف حق الحبس والقضاء بالقيمة لو تعذر فلا الرابع في اختلافهما \* شهد أحدهما بألف والاخر بألف وخمسمائة ولم يوفق المدعى بقضوله صدق ولكني أبرأته عن خمسمائة أو قبضتها منه لم يقف هو عليه أو قال أحدهما ألف ويض والاخر ألف وسود والبيض مزينة على السود أو قال أحدهما ألف وعبد والاخر ألف ودار أو قال أحدهما مائة كرحنطة جيدة والاخر مائة دريئة لا يقبل إن ادعى المدعى قلهما وإن ادعى أفضلهما قضى بالأقل \* شهدا بمائة دينار فقال أحدهما إنه نيسابوري وقال الاخر بخاري والاول أفضل إن ادعى الاول قضى بالخاري وإن ادعى البخاري لا يقبل وإن اختلف الجنس بان قال أحدهما حنطة والاخر شعير لا يقبل أصلا ولو

أحدهما على مائة والاخر على مائتين أو الطلقة والطلاقين أو العشرة وخمسة عشر والمدعى يدعي أقلهما إلا جاعلا وكذا الوشم - أحدهما شاهدين بألف والاخر بألف وخمسمائة والمدعى يقول لم يكن إلا ألفا فشهدا من شهد بألف وخمسمائة باطلة

قبل

وان الاكثر فكذا عندده وقال لا يقبل على الاقل وخمسة عشر مع العشرة ليس كالف وخمسة مائة ألف لعدم العاطف لفظاً بينهم والشرع مبنى على اللفظ فلم يتفقا على شئ بخلاف ألف وخمسة مائة للفظ بالالف في الكلامين وخمسة (٢٨١) عشر كلام واحد لا يدل جزاً لفظه

على جزئ معناه فاشبه العشرة والعشرين وكذا الوشم - د أحدهما بعشرين والآخر بخمسة وعشرين يقبل ان ادعى الاكثر وفي الالف والالفين والعشرة والعشرين اذا وفق كذا كرنا يقبل وكذا اذا ادعى ألفاً مطلقاً فشهد أحدهما على اقراره بألف قرض والآخر بألف ودعيه كذلك يقبل وان ادعى أحدهما السبعين لا يقبل لانه أ كذب شاهده ولوشمه أنه عليه ألف قرض والآخر بألف ودعيه لا يقبل بخلاف الاقرار وقد ذكرناه من قبل هذا اذا لم يدع عقداً أما اذا ادعى عقداً كالبيع بان ادعى البيع وشهد أحدهما أنه اشترى عبداً فدلان بألف والآخر أنه اشترى بألف ومائة لا يقبل سواء كان المدي يدعى الاقل أو الاكثر والمدي هو البائع أو المشتري والاجارة في أول المدة كالبيع وبعد المضي ان ادعى المستأجر فكذلك وان ادعى الآخر فهو دعوى الدين في الحقيقة وقد علم والكتابة كالبيع ان الدعوى من العبد وان ادعى المولى لا يقبل لان الكتابة غير لازمة في حق العبد وفي الرهن ان من الرهن لا يقبل لعدم لزوم في حق

قبل خروج الثمرة أو بعد خروجها ولكن في وقت لوقت لم يكن لها قيمة فلا شركة فيها كذا في الذخيرة \* ولودفع الى رجل رطبة قد انتهت جذاذها على أن يقوم عليها العامل ويسقيها حتى يخرج بذرها على أن مارزق الله تعالى من بذرها فهو بينهما جازاً استحساناً وان لم يسميا وقتاً لان ادراك البذر له وقت معلوم والبذر بينهما والرطبة لصاحبها ولو اشترط أن تكون الرطبة بينهما نصفين فسدت المعاملة كذا في الظهيرية \* ولو دفع الى رجل غراس شجر أو كرم أو نخل قد علق في الارض ولم يبلغ الثمرة على أن يقوم عليه ويسقيه و يلقح نخله فما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان فهذه معاملة فاسدة لأن يسمى سنين معلومة لانه لا يدري في كم يحمل النخل والشجر والكرم والاشجار تتفاوت في ذلك لتفاوت مواضعها من الارض بالقوة والضعف فان ينأى مدة معلومة صار مقدار المعقود عليه من عمل العامل معلوماً فيجوز ان لم يبين ذلك لا يجوز كذا في الميسوط \* واذا دفع النخل معاملة أو أراد العامل أن يضع الوصل على الاشجار فأصل القضيبي على الدافع ثم العمل في الوصل من شرب آلة الشق حتى ينشق الشجر فيدخل قضيبي الوصل في الشق وما أشبه ذلك الى أن يتم الوصل على العامل وعلى هذا القضيبي الذي يتخذ منه الغرس على صاحب الكرم والعمل ليس به غرسا على العامل وكذا الدعائم على صاحب الكرم ونصبها في الكرم على العامل على هذا جرت العادة في ديارنا وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* حراث غرس أشجاراً في أرض بغير أمر صاحب الارض فلما كبرت الاشجار اختصم فيها فان كان رب الارض مقرراً بأن الاشجار غرسها الحراث من ملك نفسه فهي للحراث لكن لا تطيب له ديانة فيما بينه وبين الله تعالى ان كان غرس بغير أمره وان كان غرس بأمره من غير شرط شركة تطيب له كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل دفع الى رجل ثلثة لغرسها على حافة نهر لاهل قرية فلما غرس وأدرك الشجر قال الدافع للغارس كنت خادعي وفي عا الى دفعت اليك الثالثة لتغرسها الى فنسكون الاشجار لي قالوا ان علم أن الثالثة كانت للغارس كانت الاشجار له وان كانت الثالثة للدافع فان كان الغارس في عيال الدافع يعمل له مثل هذا العمل كانت الاشجار للدافع لان الظاهر شاهد له وان لم يكن الغارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فهي للغارس وعليه قيمة الثالثة وكذا لو كان الغارس قلع الثالثة من أرض رجل وغرسها فهي للغارس وعليه لصاحب الارض قيمة الثالثة يوم قلعها كذا في فتاوى قاضيخان \* دفع كرمه معاملة فأثمر وكان الدافع وأهل داره يدخلون الكرم كل يوم فيأكلون منه ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلاً فان أكل أهل دار الدافع أو حملوا بغير إذن الدافع فالضمان عليهم دون الدافع كالأجنبي وان أخذوا باذنه وهم ممن يجب عليه نفقتهم فهو ضامن نصيب العامل كالمو قبض هو بنفسه ودفع اليهم وان لم يكونوا ممن يجب عليه نفقتهم لا ضمان عليه لان أكثر ما فيه أنه دل على اتلاف مال الغير وهناك لا يضمن كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا دفع الى رجل نخلاً معاملة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما أخرج الله تعالى من شئ منه فهو بينهما نصفان فقام عليه ولقحه حتى صار بسراً أخضر ثم مات صاحب الارض فقد انتقضت المعاملة بينهما في القياس وكان البسرين ورثة صاحب الارض وبين العامل نصفين لان صاحب الارض استأجر العامل ببعض الخارج ولو استأجره بدارهم انتقضت الاجارة بموت أحدهما أي مامات فكذلك اذا استأجره ببعض الخارج ثم انتقضت اجارته بموت أحدهما بمنزلة اتفاهم اعلى نقض في حياتهم ولو نقضاهما والخارج بسر كان بينهما نصفين ولكنه استحسن فقال للعامل أن يقوم عليه كما كان يقوم حتى يدرك الثمر وان كره ذلك الورثة لان في انتقاض العقد موت رب الارض اضراً بالعامل وابطالاً لما كان مستحقاً له بعقد المعاملة وهو ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتقض العقد يكلف الجذاذ قبل الادراك وفيه ضرر عليه ولا يجوز نقض الاجارة لدفع الضرر ويجوز باقواها لدفع الضرر ولا يجوز أن يعقد العقد ابتداء لدفع الضرر ويجوز باقواها لدفع الضرر بالطريق الاولى وان قال العامل أنا أخذ نصف البسر له ذلك لان

(٣٦ - فتاوى خامس) المرتين وان من المرتين فهو دعوى الدين وبنت الرهن بألف ضمنا وتعال الدين وفي العتق على مال والخلع ان من العبد والمرأة فهو دعوى العقد وان من المولى والزوج فهو دعوى لوقوع العتق والطلاق باقرار المسكين بقي دعوى المال والصلح عن دم

عند كل خلخاع وفي النكاح ان ادعاء الزوج فهو دعوى العقد اجماعا وان ادعت فهو دعوى الدين عنده والعقد عندهما والصدور رجه الله لم يفسل في كتابه في مسئلة اختلافهما في قدر (٢٨٢) المهرين دعوى أقل المالين أو أكثرهما وقال يقضى بالنكاح باقل المالين لان المال تابع

وبعدهما الا يقضى بالنكاح أصلا وهذا بخلاف الاقرار فان تكذيب المقر له المقر في بعض ما أقتربه لا يمنع صحة الاقرار في الباقي \* وفي الاقضية ادعى عليه ألفا فادعى المدينون الایفاء فشهد أحدهما أن الدائن أقتر بالاستيفاء والاخر أنه أجله أو حله أو وهبه أو تصدق عليه أو أبرأه لا يقبل وان ادعى المدينون الایفاء وشاهداه شهدا على ابراء الدائن أو على أنه حله يقبل كالوادعى الغصب وشهد أحدهما عليه والآخر على الاقرار بالغصب يقبل ولو ادعى الغصب وشهدا على الاقرار به يقبل \* ادعى البراءة بان قال أبرأني الدائن فشهد أحدهما عليه والآخر على أنه وهبه أو تصدق عليه أو حله جاز وان ادعى البراءة فشهد أحدهما على الهبة والآخر على الصدقة لا يقبل ولو ادعى الهبة فشهد أحدهما بالبراءة والآخر بالهبة أو أنه أجله أو حله جاز \* التكفيل بالامر ادعى الایفاء وشهدا على البراءة تقبل ووضع المسئلة في التكفيل ليعلم أن الایفاء غير مقتصرة ولهذا يرجع التكفيل على الاصل ويرجع الطالب على الاصل كانه ابراء التكفيل لا يوجب براءة الاصل وانما ذكره ليؤذن ان المقضى به براءة التكفيل لا الایفاء وهذا لان دعوى التكفيل تضمن البراءة مع إمكانية الرجوع على المدينين وشاهداه شهدا على القطع ببعض دعواه فيقبل

ابقاء العقد لدفع الضرر عنه فاذا رضی بالتزام الضرر انتقض العقد بعوت رب الارض الا أنه لا يملك الخالق الضرر بورثة رب الارض فيثبت الخيار للورثة فان شاؤا صرموا البسر فقسيموه نصفين وان شاؤا أعطوه نصف قيمة البسر وصار البسر كله لهم وان شاؤا أنفقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعون بنصف نفقتهم في حصه العامل من الثمر ولو كان مات العامل فلورثته أن يقوموا عليه وان كرهه صاحب الارض لانهم قائمون مقامه وان قالت الورثة نحن نصرمه بسرا كان لصاحب الارض من الخيار مثل ما وصفنا فلورثته في الوجه الاول ولو ما ناجعا كان الخيار في القيام عليه وتركة الی ورثة العامل لانهم يقومون مقام العامل وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد موت رب الارض فكذلك يكون لورثته بعد موته وليس هذا من باب نورث الخيار بل من باب خلافة الوارث المورث فيها هو حتى مستحق له وهو ترك الثمار على النخيل الى وقت الادراك وان أبوا أن يقوموا عليه كان الخيار الى ورثة صاحب الارض على ما وصفنا في الوجه الاول ولو لم يمت واحد منهما ولكن انقضت مدة المعاملة والبسر أخضر فهذا الاول سواء والخيار فيه الى العامل فان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما نصفان الا أن هناك العامل اذا اختار الترك فعليه نصف أجر مثل الارض كذا في المنسوط \* اذا دفع كرمه معاملة فمات العامل في السنة فأنفق رب الكرم بغير أمر القاضي لم يكن متسبعا ويرجع في الثمر ولا سبيل للعامل على الغلة حتى يعطيه نفقة وكذا في الزرع ولوعاب والمسألة بحالها لم يرجع كذا في السراجية \* واذا دفع الرجل الحر الى العبد المحجور عليه فخلاله معاملة هذه السنة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلبسه فأخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فعمل على هذا فانما يرجع بين العامل وبين صاحب النخيل نصفان اذا سلم العبد والصبي من العمل استحسانا وان ما تamen العمل في النخيل ان كان العامل عبدا فجميع الثمر لصاحب النخيل وعلى صاحب النخيل قيمة العبد لولي العبد وان كان العامل صبي فاعله عاقلة صاحب النخيل ذية الصبي والثمر بينهما وبين ورثة الصبي نصفان كذا في المحيط \* دفع العبد أو الصبي نخله معاملة ولم يعمل حتى جبر عليه لانتقض لان المعاملة لازمة من الجانبين حتى لا يملك العبد نقضا قبل العمل فلا يؤثر فيها الحجر كذا في محيط السرخسي \* ولو أن عبدا محجورا أو صبي محجورا في يده فخلد دفع الى رجل بالنصف فعمل العامل فانما يرجع كله لصاحب النخيل ولا أجر للعامل ان كان الدافع صبي الا في الحال ولا في ثانی الحال وان كان الدافع عبدا لا يؤخذ بأجر مثل العامل في الحال وبأخذه بعد العتق كذا في المحيط \* أكار غرس أشجارا في أرض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها الدهقان فهو متبرع وان أمره الدهقان بشرائها وغرسها فهي للدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به الأشجار وان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للدهقان كرويا باله الدهقان بتسوية الارض معلوم الصبيان لأهل قرية فاجتمع أهل القرية وجاء كل بشي من البذر وبذروا للمعلم فانما يرجع لاياب البذر لانهم لم يسلموا البذر للمعلم كذا في الوجيز للكردي \* نهريين رجلين على صفته أشجار كل واحد من الرجلين يدعى الأشجار قالوا ان عرف غرسها فهو له وان لم يعرف فما كان من الأشجار في موضع هو ملك أحدهما خاصة كان له وما كان في المواضع المشتركة يكون بينهما كذا في فتاوى قاضيان \* مستأجر الكرم اجارة طويلة اذا اشترى الأشجار والزرايين ثم دفع الأشجار والزرايين الى الآخر معاملة جاز كذا في الذخيرة \* مزراع زرع ثوما فقلع بعضهم ابقى البعض غير مملووع فنبت بعد مضي مدة المعاملة بسقيه وانباته فماتت مما بقي في الارض غير مملووع فهو بينهما وبين رب الارض على الشرط الذي كان بينهما وما نبت مما صار مملووعا وهو في الارض كذلك فهو للمزارع الذي نبت بسقيه وعاءيه ضمان ما استهلك وان نبت من غير سقي ينبغي أن يكون بينهما على قدر حقهما في البذر كذا في المحيط \* غرس أشجارا على طرف حوض القرية ثم قدعها بعد ذلك ونبت من عروقها اغنا نابت للغارس لان فرع ملكه كذا في الوجيز للكردي \* وفي النوازل مبطخة بقيت فيها بقية

فانتهى

وانما ذكره ليؤذن ان المقضى به

براءة التكفيل لا الایفاء وهذا لان دعوى التكفيل تضمن البراءة مع إمكانية الرجوع على المدينين وشاهداه شهدا على القطع ببعض دعواه فيقبل



في ذلك لافي الزائد وان ادعى الكفيل الهبة فشهد أحدهما به والاخر بالبراءة جازو ثبت البراءة لالهبة لانه أقلهما ولا يرجع الكفيل على الاصيل \* وفي الاقضية شهد أنه أقبله بألف درهم من ثمن المتاع الذي اشتراه وآخران (٢٨٣) أنه أقر أن له عليه ألف درهم في موطن آخر يدخل الألف في

الافين وهذا لا يخولهما ان أطلق أو بين السبب فان أطلق وقال فلان على ألف درهم ثم قال في مكان آخر على ألف فلهما مالان وعندهما مال واحد أو أجمعوا أنه لو شهدوا في موضع واحد أو في موضع آخر فهو مال واحد \* ولو أقر في موطن وأشهد شاهدين وأقر في موطن آخر وأشهد آخرين فهو مالان عنده وعندهما ان أشهد الأولين في الثاني فواحد والاقلان ذكره الخصاص رحمه الله وان كان الاقراران في موطن عندهما الاشك أنه واحد وعنده كذلك استحسننا ولو أقر بألف وأشهد على نفسه ثم قدمه الى القاضي فأقره بألف فهو الألف الاول بالاتفاق وكذلك على العكس بان أقر عند القاضي أو لا ثم عسف غيره به وكذلك قال في المجلس الثاني كنت أشهدت على بألف فشهدوا أنه على تلك الألف وهذا كما اذا لم يذكر السبب فان ذكر ان محمداً بان قال على ألف من ثمن هذا العبد ثم قال على ألف من ثمن هذا العبد لم يزمه مال واحد سواء كان في موطن أو موطنين وان اختلف بان قال من

فانتم بالداس ان ترك لياخذ من شاء لا بأس به كالحوصه سد زرعه وبقى هنالك سنايل لا بأس بالتقاطها كذا في الخلاصة \* ويجب للعامل حفظ نفسه عن الحرام لا يجوز له أن يحرق شيأ من الاشجار والقضبان لطبخ القدر ولا من الدعام والعريش واذ ارفع القضبان وقت الربيع وأخرج من الكرم لا يحل له أن يأخذ من القضبان يعني من مدفيج (يعني شاخ اخشن) ولا يجوز للعامل أن يخرج شيأ من العنب والثمار للضيف وغيره الا باذن صاحب الكرم كذا في فتاوى قاضيخان \* دفع المريض فخلاله معاملة بالنصف فقام عليه العامل ولحقه وسقاه حتى أثمر ثم مات رب الخيل ولا مال له غير الخيل وثمره فانه ينظر الى الثمر يوم طلع من الخيل وصار كترى وصار له قيمة فان كان نصف قيمته مثلاً أجر العامل أو أقل فله العامل نصف الثمر وان كان أكثر من أجر مثله له نظر الى مقدار أجر مثل العامل يوم تقع القسمة فيعطى العامل ذلك وثلث ثمة كة الميت مما يبق من حصته وصية له الآن يكون وارثاً فلا وصية له وان كان على المريض دين محيط به له فان كانت قيمة النصف من الكفري حين طلعت مثل أجره ضرب مع الغرماء نصف جميع الثمر وان كانت قيمة نصفه أكثر من أجر مثله ضرب معهم في التركة بمقدار أجر مثله (٢) ليكن الوصية ههنا بطريق المحاباة ولو دفع الصحيح الى المريض فخلاله معاملة على أن للعامل جزأ من مائة جزء مما يخرج منه فقام عليه المريض بأجرائه وأعوانه وسقاه ولحقه حتى صار غرا ثم مات ولا مال له غير وعليه دين ورب الخيل من ورثته وأجر مثل ذلك العمل أكثر من حصته فليس له الا ما شرط له لان المريض انما يتصرف ههنا فيما لا حق فيه لغرمائه ولورثته وهو منافع بدنه كذا في المبسوط \* أشجار على ضفة نهر لا قوم يجري ذاك النهر في سكة غير نافذة بعض الاشجار في ساحة لهذه السكة فادعى بعض أهل السكة أن غارسها فلان وأنوارثه وأنكر أهل السكة ذلك فان المسدعي يطالب منه البيسة فان لم يكن له بيسة فما كان من الاشجار خارجاً من حريم النهر فجميع أهل السكة وما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر لانه اذا لم يعرف الغارس ولا مالك الناله تحكهم الارض كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى شجرة في أرض رجل نبت من عروقها في أرض غيره فان كان صاحب الارض هو الذي سقاه وأثبت فهو له وان كان نبت بنفسه فهو لصاحب الشجرة ان صدقه رب الارض أنه نبت من عروق شجره وان كذبه فالقول قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* فواقع رجل ذهب الى كرم غيره فنبتت منها شجرة فهي لصاحب الكرم لان النواة لا قيمة لها وكذا لو وقعت نخوة رجل في كرم غيره فنبتت منها شجرة لان الشجرة نبتت من النواة بعد ما ذهب لحم النخوة فهذا الاول سواء كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو خرج الثمر في الخيل ثم استحققت الارض فالكل للستحق ويرجع العامل على الدافع بأجر مثله وله ولو لم يخرج شيء من الثمر لا يجب للعامل شيء كذا في التتارخانية ناقلاً عن العناية \* رجل له شجرة (٣) تعرق في ملك الغير ونبتت العروق فهو صاحب الشجرة تلك التلات من صاحب الارض فان كانت التلات تيس اذا قطعت الشجرة (٤) لم تجز الهبة وان كانت لا تيس الهبة جائزة كذا في الفتاوى الكبرى \* العامل اذا غرس الاشجار في كرم الدهقان في مدة المعاملة فانقضت مدة المعاملة ينظر ان غرسها للدهقان متبرعاً فهي للدهقان وان أمر الدهقان بشراؤها وغرسها في كرمه فهي للدهقان وعلى الدهقان للعامل مثل الدراهم التي اشترى بها الاشجار وان

(١) أي القضبان اليابسة (٢) قوله ليكن الوصية الخ تأمل في هذه العبارة اه معصه (٣) تعرق بالعين المهملة واتقاف أي ذهب عروقه في الارض كما يعلم من القاموس (٤) قوله لم تجز الهبة لان الناله تكون بمنزلة غصن من أغصان الشجرة فلا يجوز الهبة وقوله فالهبة جائزة لان الناله في هذا الوجه لا تكون بمنزلة الغصن بل تكون كشجرة أخرى في أرض غيره كذا في الخاتمة نقله معصه

ثم هذا العبد ثم قال في موطن آخر أو فيه على ألف من ثمن هذه الجارية فلان وان أقر بألف في صك ثم بألف في صك آخر فلان وان قال في الثاني على تلك الألف التي في ذلك الصك فواحد وان اختلف صفة المال بأن أقر بألف بيض ثم بألف سود فلان ولو ادعى المقر له اختلاف

السبب وزعم المقر أنهما أوصفاً أو الوصف فالقول للمقر كذا الوادعت مهرين في نكاحين والزوج يقول ما جرى الاتساح فالقول للزوج ولو كان السبب متحداً والمال (٢٨٤) الثاني أكثر فعند الامام يجب المالان وعندهما يدخل الأقل في الأكثر ويلزم الأكثر

أصله أقصر بألف ثم بألف وخمسة فغنى عندهما مال واحد حتى يدل الدليل بخلافه وعندهما بعكسه

(نوع في اختلافهما)

وهو أمان في الزمان أو المكان أو الانشاء أو الاقرار وكل من الثلاثة لا يخلو عن أربعة أوجه أمان في الفعل حقيقة أو حكم أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو بعكسه ولو في الفعل كالجناية والغصب والقتل لا تقبل في الوجوه الثلاثة والاختلاف في فعل ملحق بالقول كالقرض فإنه

وان فعلاً لعدم تمامه بالتسامح بلا قول المقرض أو قرضك فاشبهه الطلاق وأما القول الملحق بالفعل كالنكاح فالاختلاف فيه يمنع القبول وإنما ملحق بالفعل ليكون حضور الشهود شرطاً فيه والاختلاف في القول المحض كالطلاق والبيع والوكالة والوصاية والرهن والعتاق والدين والبراءة والكفالة والحالة لا يمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وفي الأقضية شهدا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن يقبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر \* شهدا أحدهما على الهبة مع القبض والآخر على الصدقة به لا يقبل \* ادعى

غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي لا تملك ولا تملكها كذا في التتارخانية \* العامل في الكرم اذا باع أوراق الفرساد بغير اذن صاحب الكرم يتظر ان أجاز صاحب الكرم البيع حال قيام الأوراق فالثمن له وان استم تلك المشتري الأوراق ثم أجاز صاحب الكرم البيع أو لم يجز فلا شيء له من الثمن وله الخيار ان شاء من العامل وان شاء من المشتري كذا في الذخيرة \* دفعها مائة ولم يخرج الاشجار شيئا فباع صاحبها أشجاره فغنى البيع وفسدت المساقاة لانهم استجار بيعه بعض الخراج فاذا لم يخرج شيئا لم يتعلق به حقه فصح البيع وان كان سقي الاشجار وحفظها لاشيئ له لانه عمل لنفسه وحقه في الخارج ولم يوجد كذا في الوجيز للكردي \* ولو وكله بأن يأخذ نخلاً بعينه فأخذها بغيره لا يتعاب الناس فيه جاز على الشرط وصاحب النخل هو الذي يلي قبض نصيبه وان أخذها بغيره لا يتعاب الناس فيه من قبله نصيب العامل لم يلزم العامل ذلك الا ان شاء فان عمله وقد علم نصيبه منه أو لم يعلم كان له نصيبه الذي سمي له كذا في المبسوط \* واذا دفع الرجل الى رجل نخلة ووكاله أن يدفعها لمعاملته هذه السنة فدفعها بما لا يتعاب الناس في مثله وعمل العامل فانما خرج كله لرب النخل وللعامل على الوكيل أجر مثله وفي المزارعة يكون الخراج بين المزارع وبين الوكيل على ما شرط كذا في التتارخانية \* دفع أشجارا الى رجل على أن يقوم عليها ويشد منها ما يحتاج الى الشد ويشد منها ما يحتاج الى التشذيب فأخرا لا كرشد الاشجار حتى أصابهم البرد وهي أشجار ان لم تشد أفسدها البرد فلا كرامة من قيمة ما أصابه البرد كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا وكل الرجل غيره بالمعاملة في النخل والاشجار فان كان وكيله من جانب العامل فهو الذي يلي قبض نصيب العامل باتفاق الروايات وان كان وكيله من جانب رب النخل فعلى رواية هذا الكتاب لا يملك قبض نصيب رب النخل وعلى رواية كتاب الوكالة يملك كذا في الذخيرة \* لو كان العامل غرسها نخلاً وكرما وشجراً وقد كان أذن له بالدفع في ذلك فلما بلغ وأمر استحقها رجل فانه يأخذ أرضه ويقطع من النخل والكرم والشجر ما فيها ويضمنه المستحق نقصان القلع اذا قلع ذلك بالاتفاق ويضمن الغارس له أيضاً نقصان الغرس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا تخویر رجوع العامل بما ضمن من نقصان القلع والغرس على الدافع وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى للمستحق أن يضمن الدافع جميع ذلك النقصان وعند محمد رحمه الله تعالى الغاصب ضامن كالمثلث وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ضمان ذلك للمستحق على المتلف دون الغاصب ثم الغارس يرجع على الدافع لاجل الغرور الذي تمكن في عقد المعاوضة بينهما كذا في المبسوط \* واذا دفع الى رجل نخلاً لمعاملته بالنصف ولم يقل عمل برأيك فدفع العامل الى آخر معاملة فعمل فيه فخرج فهو لصاحب النخل وللعامل الا آخر على العامل الاول أجر مثله فيما عمل بالغام بالغ ولا أجر للعامل الاول (قال) وقوله بالغام بالغ قول محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يجاوز به ما سمي كذا في المحيط \* ولو هلك الثمر في يد العامل الا آخر من غير عمله وهو في رأس النخل فلا ضمان على واحد منهما ولو هلك من عمله في آخر خالف فيه أمر العامل الاول فالضمان لصاحب النخل على العامل الا آخر دون الاول ولو هلك في يد من عمله في آخر لم يخالف فيه أمر العامل الاول فلصاحب النخل أن يضمن أيهما شاء فان اختار تضمين الاول لم يرجع على الآخر بشيئ وان اختار تضمين الآخر يرجع على الاول هذا اذا لم يقل له اعمل فيه برأيك فاما اذا قال وشرط له النصف فدفعه الى رجل آخر ثلث الخراج فهذا جائز وما خرج من الثمر فنصفه لرب النخل والنصف سدس للعامل الاول وكذا محمد رحمه الله تعالى في الاصل أنه اذا لم يقل اعمل برأيك وشرط له شيئاً معلوماً وشرط الاول للثاني مثل ذلك فهو ما فاسدان ولا ضمان على العامل الاول كذا في البدائع \* والله أعلم بالصواب

عندما في يد رجل فشهدا على اقراره بانه ملك المدعى يقبل وان على اقراره بالشراء من المدعى وأنكر المدعى البيع منه كتاب يأخذ المدعى لان الاقرار بالشراء والاستيلاء اقرار بالملك للبائع على رواية الجامع أو بعدم ملك المدعى في رواية الزيات فتدأقر أنه لا

ملك له فيه ولا يتعرض للمدعى فيما أخذه وكذا لو شهد أحدهما على إقراره بالهبة منه والآخر على إقراره بالشراء منه والمدعى ينكر وكذا إذا شهد أحدهما بأنه اشتراه منه بالف والآخر بأنه اشتراه منه بمائة دينار أو قال الآخر (٢٨٥) استأجره منه وكذا لو شهد أنه باعه المدعى

منه أو أودع المدعى عليه من المدعى ولو شهدا على إقراره أن المدعى دفعه إليه لا يقبل

وفي المنتقى شهد أحدهما أنه أقر أنه يأخذه هذا العبد من فلان والآخر أنه أقر أنه

لفلان قال محمد درجة الله في رواية ابن جماعة لا أقضي به \* شهد أحدهما

على إقراره بأنه أخذ منه العبد والآخر على إقراره بأنه أودعه هذا العبد يقبل لا اتفاقهما

على الإقرار بالاختلاف لكن بحكم الودعة أو الأخذ مفردا ولو قال الذي يشهد على

الإقرار بالودعة أشهد أنه أقر أن فلانا دفعه إليه فان برهن المشهود عليه شاهدين

أنه له قضى له به لأنه لم يقض بالودعة لأنه شاهد فردا وما قضى بالاجتماع على الأخذ

وكذا لو شهد على إقراره بالغصب مكان الودعة \* شهد أحدهما أنه اغتصبه

منه والآخر أن فلانا أودع منه هذا العبد يقضى للمدعى ولا يقبل من المقضى عليه

بينة بعدد لأن الشاهدين شهدا على إقراره بالملك ولو شهدا أنه أقر أنه غصبه منه

أو رهنه منه يقبل ويقضى به للمدعى وفي الأقضية شهد أحدهما أنه أقر أنه غصب

من فلان كذا والآخر أنه أقر أنه أخذ منه يقبل ولو قال أحدهما أن فلانا

أقر أنه غصبه من المدعى والآخر أنه أقر أن المدعى أودعه منه يقبل \* قال أحدهما له عليه كذا من الدين وقال الآخر أقر بأن له عليه

## كتاب النبايح وفيه ثلاثة أبواب

### الباب الأول في ركنه وشرائطه وحكمه وأنواعه

الذي كان نوعان اختياري وواضطراري أما الاختياري فركن الذي يبيع فيما يذبح من الشاة والبقر والخرف في ما ينصر وهو الأبل عند القدرة على الذبح والنحر ولا يحل بدون الذبح والنحر والذي هو فري الأوداج ومجمله ما بين اللبنة واللحين والنحر فري الأوداج ومجمله آخر الحلق ولو خمر ما يذبح أو يذبح ما ينصر يحل لو خمر فري الأوداج لكنه يكره لأن السنة في الأبل النحر وفي غيرها الذبح كذا في البدائع \* وفي الجامع الصغير ولا بأس بالذبح في الحلق كله أسفله وأوسطه وأعلامه وفي فتاوى أهل سمرقند قصاب ذبح الشاة في ليله من طمئة فقطع أعلى من الحلقوم وأسفل منه يحرم أكلها لأنه ذبح في غير المذبح وهو الحلقوم فان قطع البعض ثم علم فقطع مرة أخرى الحلقوم قبل أن يموت بالأول فهذا على وجهين أما أن قطع الأول بتمامه أو قطع شيئا منه ففي الوجه الأول لا يحل لأنه لم يقطع الأول بتمامه كان موته من ذلك القطع أسرع من موته من الثاني وفي الوجه الثاني يحل كذا في الذخيرة والحميطين \* وأما الاضطراري فركنها العقر وهو الجرح في أي موضع كان وذلك في الصيد وكذلك ما نذ من الأبل والبقر والغنم بحيث لا يقدر عليها صاحبها إلا أن يبيعني الصيدوان كان مستأثرا سواء نذ البعير أو البقر في الصحراء أو في المصر فذ كانه العقر كذا روى عن محمد درجة الله تعالى وأما الشاة ان نذت في الصحراء فذ كاتها العقر وان نذت في المصر لم يجز عقرها وكذلك ما وقع من أبي قليب فلم يقدر على إخراجها ولا مذبحة ولا منحره وذكر في المنتقى في البعير إذا صال على رجل فقتله وهو يريد الذكاة حل أكله لأنه إذا كان لا يقدر على أخذه صار بمنزلة الصيد (وأما شرائط الذكاة فأشياء) بعضها يبيع الذكاة الاختياري والاضطراري فبعضها يخص أحدهما دون الآخر أما الذي يبيعهما فغنائم أن يكون عاقلا فلا تؤكل ذبيحة الجنون والصبي الذي لا يعقل فان كان الصبي يعقل الذبح ويقدر عليه تؤكل ذبيحته وكذا السكران (ومنها) أن يكون مسلما أو كتابيا فلا تؤكل ذبيحة أهل الشرك والمرتل لأنه لا يقدر على الدين الذي انتقل إليه ولو كان المرتد غلاما مراهقا لا تؤكل ذبيحته عند أبي حنيفة ومحمد درجة الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تؤكل بناء على أن رتبته صحيحة عندهما وعند لا تصح وتؤكل ذبيحة أهل الكتاب ويستوى فيه أهل الحرب منهم وغيرهم وكذا يستوى فيه نصارى بني تغلب وغيرهم لأنهم على دين نصارى العرب فان انتقل الكتابي إلى دين غير أهل الكتاب من الكفرة لا تؤكل ذبيحته ولو انتقل غير الكتابي من الكفرة إلى دين أهل الكتاب تؤكل ذبيحته والاصل فيه أنه ينظر إلى حاله ودينه وقت ذبحه دون ما سواه وهذا أصل أصحابنا أن من انتقل من مله من الكفر إلى مله يقر بها يجعل كانه من أهل تلك الملة من الأصل والمولودين كتابي وغير كتابي تؤكل ذبيحته أيهما كان الكتابي الأب أو الأم عندنا فاما الصابئون فتؤكل ذبائحهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد درجة الله تعالى لا تؤكل ثم انما تؤكل ذبيحة الكتابي إذا لم يشهد بذبحه ولم يسمع منه شيء أو شهد وسمع منه تسمية الله تعالى وحده لأنه إذا لم يسمع منه شيء يحمل على أنه قد سمى الله تعالى فحسبنا الظن به كتابيا مسلم ولو سمع منه ذكر اسم الله تعالى لكنه عني بالله عز وجل المسيح عليه السلام قالوا تؤكل إذا ناص فقال بسم الله الذي هو ثالث ثلاثة فلا يحل فأما إذا سمع منه أنه سمى المسيح عليه السلام وحده أو سمى الله سبحانه وسمى المسيح لا تؤكل ذبيحته (ومنها) التسمية حال الذكاة عندنا أي اسم كان وسواء قرن بالاسم الصفة بأن قال الله اكبر الله اعظم الله أجل الله الرحمن ونحو ذلك أولم يقرن بأن قال الله أو الرحمن أو الرحيم وغير ذلك وكذا التهيل والتحميد والتسبيح وسواء كان باخلا بالتسمية اليهودية أو عا ما سواه كانت التسمية بالعربية أو بالفارسية أو أي لسان كان وسواء كان لا يحسن العربية أو يحسنها كذا روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أن رجلا سمى على الذبيحة بالرومية

أخذه منه والآخر أنه أقر أنه لفلان لا يقبل وكذا لو قال أحدهما هذا العبد له وقال الآخر أنه أخذ منه هذا العبد لا يقبل ولو قال أحدهما

كذا من الدين يقبل بخلاف ما لو شهد أحدهما أنها جارية والآخر على إقراره أنها \* قال أحدهما إنها جارية والآخر أنها كانت جارية يقبل بخلاف ما إذا قال أوقالا كانت (٢٨٦) في يده حيث لا يقبل وفي الشهادة على الغصب ينبغي للشاهد أن يقول عاينته

أوبالفارسية وهو يحسن العربية أو لا يحسنها أجره ذلك عن التسمية ومن شرائط التسمية أن تكون التسمية من الذابح حتى لو سمي غيره والذابح ساكت وهوذا كره غير ناس لا يحل (ومنها) أن يريد بها التسمية على الذبيحة فإن أراد بها التسمية لافتتاح العمل لا يحل وعلى هذا إذا قال الحمد لله ولم يرد به التسمية بل أراد به الحمد على سبيل الشكر لا يحل وكذا لو سمي أو همل أو كبر ولم يرد به التسمية على الذبيحة وإنما أراد به وصفه بالوحدانية والتعز عنه صفات المحدث لا غير لا يحل كذا في البدائع \* ولو عطس فقال الحمد لله يرد به التسمية على العطاس فذبح لا يحل كذا في فتاوى قاضيخان \* (ومنها) تجزئ باسم الله تعالى من غيره وإن كان اسم النبي (ومنها) أن يقصد بذبح كرام الله تعظيمه على الخالص لا يشوبه معنى الدعاء حتى لو قال اللهم اغفر لي لم يكن ذلك تسمية لأنه دعاء والدعاء لا يقصد به التعظيم المحض وأما وقت التسمية فوقها على الذكاة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تقديمها عليه إلا بزمن قليل لا يمكن التحرز عنه وأما وقت الاضطرارية فوقها وقت الرمي والارسال وأما الذي يرجع إلى المذكي وهو أن يكون حلالا وهذا في الذكاة الاختيارية دون الاختيارية وأما الذي يرجع إلى محل الذكاة (فمنها) تعيين المحل بالتسمية في الذكاة الاختيارية وعلى هذا يخرج ما إذا ذبح وسى ثم ذبح أخرى بظن أن التسمية الأولى تجزئ عنهم ما لم توكل فلا بد أن يجتهد لكل ذبيحة تسمية على حدة (ومنها) قيام أصل الحياة في المستأنس وقت الذبح قلت أو كثرت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يكتفى بقيام أصلها بل تعتبر حياة مستقرة كذا في البدائع \* المتردية والمخنقة والموقوذة والشاة المربضة والنطيحة ومشقوقة البطن إذا ذبحت ينظر أن كان فيها حياة مستقرة حلت بالذبح بالإجماع وإن لم تكن الحياة فيها مستقرة تحل بالذبح سواء عاش أو لا يعيش عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* وأما خروجه الدم بعد الذبح فيما لا يحل إلا بالذبح فهل هو من شرائط الحل فلا راية فيه عن أصحابنا وذبح شاة أو بقرة لا بد من أحدثين أما التحرك وأما خروج الدم فإن لم يوجد لا تحل كذا في البدائع \* وإن ذبح شاة أو بقرة فخرج منها دم ولم تحرك وخروجه مثل ما يخرج من الحي أكلت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه نأخذ رجلا ذبح شاة مريضة فلم تحرك منها إلا فوها ففتح فاهم لا تؤكل وإن ضمتها أكلت وإن فقت عينها لا تؤكل وإن غمضتها أكلت وإن مدت رجلها لا تؤكل وإن قبضتها أكلت وإن لم يقم شعرها لا تؤكل وإن قام أكلت هذا كله إذا لم يعلم أنها حية وقت الذبح تشكون هذه علامة الحياة فيها أما إذا علمت حياتها بقيتها وقت الذبح أكلت بكل حال كذا في السراج الوهاج \* (وأما حكمها) فطهارة المذبح وحل أكله من الماء كحل وطهارة غير الماء كحل للانتفاع لا بجهة الأكل كذا في محيط السرخسي \* والخنثى والمخنث تجوز ذبيحتهما هكذا في الجوهرة النيرة \* لا يكره ذبح الإبرص وخبثه وطخه وغيره أولى كذا في الغرائب \* المرأة المسلسلة والكثابة في الذبح كالأرجل وتؤكل ذبيحة الأخرس مسلما كان أو كاثليا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يحل ما ذبحه الحرم من الصيد سواء ذبحه في الحل أو في الحرم (١) وكذا لا يحل ما ذبح في الحرم من الصيد سواء كان الذابح حلالا أو حراما وهذا بخلاف ما إذا ذبح الحرم غير الصيد أو ذبح في الحرم غير الصيد لأنه فعل مشروع كذا في الكافي \* نصراني ذبح صيدا في الحرم لا يحل كذا في السراجية \* مسلم ذبح شاة الجوسى لبنت ناره سم أو الكافر لا لهم تؤكل لأنه سمي الله تعالى ويكره للمسلم كذا في التشارخية ناقلا عن جامع الفتاوى \* وفي المشكل ذبح عند مرأي الضيف تعظيمه لا يحل أكلها

(١) قوله وكذا لا يحل ما ذبح في الحرم من الصيد التقييد بقوله في الحرم بقوله في الحل ولأنه لو أخرجه إلى الحل وذبحه فيه يحل والظاهر خلافه كافي حاشية الدرر يدل عليه قول الاتفاقى وكذا صيد الحرم لا تحل ذبيحته أصلا للحرم وللحلال اه فقوله أصلا أى لا في الحرم ولا في الحل تأمل اه معجمه

أخذه منه ولا يشهد أنه غصبه \* شهد أحدهما أنها ولدت منه والآخر أنها حبلى منه أو قال أحدهما ولدت منه ذكر أو لا الآخر قال أتى يقبل \* وفي المتنقيد شهد أحدهما أن المدعى سكن هذه الدار والآخر أن الدار له لا تقبل \* ولو قال أحدهما أنه أقر أن الدار له والآخر أنه يسكن فيها يقبل \* وفي الصغرى قال أحدهما قيمة الثوب الهالك كذا وقال الآخر أنه لا يقبل \* شهد أحدهما على الشراء بالعيب والآخر على إقرار البائع بالعيب لا يقبل وكذا لو شهد أحدهما على أنه ملك المدعى والآخر على إقرار المدعى عليه لا يقبل \* أنكر اذن عبده فشهد أحدهما أنه أذن له في الثياب والآخر على أنه أذن له في الطعام يقبل \* ولو قال أحدهما أنه صريحا وقال الآخر أنه يشترى ويبيع فسكت لا يقبل \* وفي المتنقيد عن الثاني قال أحدهما شأه الطلاق طلقها بالعربية والآخر أنه كان بغير العربية كالفارسية والتركية لا يقبل وإن كان هذا في الإقرار بالمال يقبل وليس الطلاق كذلك لأنى أنقذه في وجوه كثيرة وقال بعده إذا قال أحدهما قال لعمري أنت

حرق قال الآخر قال له أزدى يقبل وفيه إذا قال لعمري أنت كذبت فلا نأفاته حرقه شهد أحدهما أنه كذب اليوم والآخر أنه كذب أمس لم يقبل وكذا كرهه بعده مسألة الطلاق بخلافه قال لا مراه أنه ان كذبت فلا نأفاته طالق فتشهد أحدهما أنها كذبت غدا

والآخر غشبة طلقت \* وفيه عن الثاني شهد أحدهما أنه قال ان دخلت هـ هذه الدار فيكذا وقال الآخر انه قال ان دخلت هذه الدار لا يقبل لان المرء وشهد أنه اذا دخل غير التي شهد بها صاحبه يحنث ثم لا يحنث بعده بدخول (٢٨٧) الدار التي شهد عليها صاحبه وفيه

أيضا قال ان طلقك فبعده  
حرق قال أحدهما طلقها  
اليوم والاخر طلقها أمس  
يقع الطلاق وكذا العتاق  
قال لها ان ذكرت طلاقك  
ان سميت طلاقك ان تكلمت  
به فبعده حرق شهد شاهد أنه  
طلقها اليوم والاخر على  
طلاقها أمس يقع الطلاق  
لا العتاق لان شهادتهم  
اختلفت في الكلام \* وهما  
فصلان أحدهما الاختلاف  
في فعل لا يتم الا بالفعل  
كالهبة والصدقة والرهن  
واختلاف في الزمان أو المكان  
وشهدا على معاينة القبض  
يقبض في الشراء والهبة  
والصدقة لان القبض قد  
يكون غير واحد قال في  
كتاب الرهن لانه لم يكن رهنا  
ولا قبضا الا بقرار الراهن  
\* وقال محمد اذا شهدا على  
معاينة القبض في الرهن  
والهبة والصدقة  
لا يقبل وان شهدا على اقرار  
الراهن والواهب والمتصدق  
يقبل وكان الامام يقول أولا  
لا تقبل الشهادة على الاقرار  
بالقبض حتى لو شهدا على  
اقرار الراهن بقبض المهر  
لا يقبل ثم مال الى قولهما  
وقال يقبل والثاني القذف  
اختلفا في الزمان أو المكان  
فيه يقبل عنده خلافا لهما  
ولو اختلفا في الانشاء  
والاقرار يمنع القبول اجماعا

وكذا عند قدوم الامير أو غيره تعظيما فاما اذا ذبح عند غيبة الضيف فانه لا بأس به كذا في  
الجوهرة النيرة \* وفي التجريد المسلم اذا ذبح فامر الجحوسى بالسكين بعد الذبح لم يحرم ولو ذبح الجحوسى  
وامر المسلم بعده لم يحل كذا في التارخانية \* والعروق التي تقطع في الذكاة أربعة الخقوم وهو مجرى  
النفس والمرى وهو مجرى الطعام والودجان وهما عرقان في جانبي الرقبة يجري فيهما الدم فان قطع كل  
الأربعة حلت الذبيحة وان قطع أكثرها فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا بد من قطع  
الخقوم والمرى أو أحد الودجين والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما أن لا أكثر حكم الكل كذا  
في المصنرات \* وفي الجامع الصغير اذا قطع نصف الخقوم ونصف الوداج ونصف المرى لا يحل لان  
الحل متعلق بقطع الكل أو الاكثر وليس للنصف حكم الكل في موضع الاحتياط كذا في السكافي \* وعن  
محمد رحمه الله تعالى اذا قطع الخقوم والمرى أو الاكثر من كل ودجين يحل وما لا فلا قال مشايخنا وهو أصح  
الجوابات واذا ذبح الشاة من قبل القفا فان قطع الاكثر من هذه الاشياء قبل أن تموت حلت وان ماتت  
قبل قطع الاكثر من هذه الاشياء لا تحل ويكره هذا الفعل لانه خلاف السنة وفيه زيادة يلام كذا  
في المحيط \* شاة أو بقرة أشرفت على الولادة قالوا يكره ذبحها لان فيه تضييع الولد وهذا قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى لان عنده الجنين لا يتدكى بذكاة الأم كذا في فتاوى قاضيخان \* من نحر ناقة أو ذبح بقرة  
فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل أشعر أو لم يشعر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى اذا تم خلقه كل كذا في الهداية \* الجنين اذا خرج حيا ولم يكن من الوقت مقدار  
ما يقدر على ذبحه مات يؤكل وهذا التفرع على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا على قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النهاية \* رجل شق بطن شاة فأخرج الولد حيا وذبح ثم ذبح الشاة قالوا ان  
كانت الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لان الموت يكون بالاقول وذلك ليس بذكاة وان كانت تعيش من ذلك  
حلت لان الذكاة هو الثاني كذا في فتاوى قاضيخان \* أدخل يده في فرج بقرة وذبح ولدها في بطنها حين  
عسرت الولادة عليها ان من مذبح حل وان من غيره ان لم يمكنه الذبح من المذبح حل وان أمكن لا كذا في  
الوجيز لا كدرى \* سنور قطع رأس دجاجة فانه لا يحل بالذبح وان كان يتحرك كذا في الملتقط \* والآلة على  
ضربين قاطعة وفاسخة والقاطعة على ضربين حادة وكبيلة فالحادثة يجوز الذبح بها من غير كراهة حديد كان  
أو غير حديد كالوذبح باللبطة أو بالرمولة أو بشدة العصا أو بالعظم والكبيلة يجوز الذبح بها ويكره ولو ذبح بسن  
أو ظرف من زرع يحل ويكره كذا في محيط السرخسي \* وأما الآلة التي تفسخ فالظفر القائم والسن  
القائم لا يجوز الذبح بها بالاجماع ولو ذبح كانت ميتة كذا في البدائع \* (١) والسنة في البعير كل منهما أن ينحر  
قائما مع قول السيد اليسري فان أضجعه جاز والاول أفضل والسنة في الشاة والبقرة ان يذبح كل منهما مخبعا  
لانه أمكن لقطع العروق ويستقبل القبلة في الجميع كذا في الجوهرة النيرة \* المستحب أن يكون الذبح  
باليمنى أو يستحب في الذبح حالة الاختيار أن يكون ذلك بالآلة حادة من الحديد كالسكين والسيف ونحو ذلك  
ويكره بغير الحديد وبالسكبل من الحديد ومنها الترفيق في قطع الوداج ويكره الاتساع فيه ويستحب الذبح من  
قبل الخقوم ويكره الذبح من قبل القفا ومن المستحب قطع الوداج كلها ويكره قطع البعض دون البعض  
ويستحب الاكتفاء بقطع الوداج ولا يباين الرأس ولو فعل يكره ويكره أن يقول عند الذبح اللهم تقبل من  
فلان وانما يقول ذلك بعد الفراغ من الذبح أو قبل الاشتغال به ولو قال ذلك لا تحرم الذبيحة ويكره له بعد  
الذبح قبل أن تبرأ أن ينحها وهو أن ينحرها حتى يبلغ النخاع وأن يسلمها قبل أن تبرأ فان نزع أو سلم قبل  
أن تبرأ فلا بأس بأكاهو يكره جر هاب جلها الى المذبح ويكره أن ينحها أو يحث الشفرة بين يديه وهذا كله  
(١) قوله والسنة في البعير كل منهما الخ كذا في الاصل ولعل هنا سقطا بدليل التثنية وليحذر اه معصحه

\* وفي المتن شهدا على اقرار رجل بمال إلا أنهما اختلفا في الزمان أو المكان أو البلدان قال الامام رحمه الله يقبل لان على الشاهد حفظ عين  
الشهادة لا محلها وزمانها وقال الثاني رحمه الله لا يقبل لكثرة الشهادات بالزور فابطلها بالتهمة \* ولو على الاقرار بالبيع أو الايلاء واختلفا في

الزمان والمكان يقبل \* ولو سألهما القاضي عن المكان أو الزمان فتلا لا لعلم تقبل لانهم لم يكلفاه \* قال أحدهما أقر في المسجد وقال الآخر في السوق أو قال الآخر أقر غدوة والآخر عشية (٢٨٨) تقبل \* وفي المتن أقر في المسجد فشهد أحدهما بأنه أقر أن عليه له ألفا

قرضوا ولا أقر على أنه أقر أنه أودعه ألفا يقبل لاتفاقهما على أنه وصل اليه منه ألفا وقد جحد فصارضا منا ثم ذكر بعده عين المسئلة التي ذكرناها في العبد ووضعها في الثوب فقال شهد أحدهما على اقراره بالغصب منه والآخر على اقراره بالايدياع منه وقال المدعى قد أقر بما قال ولكنه غصبه مني يقبل ويجعل ذو اليد مقرا بملكية الثوب للمدعى ولا يقبل بينة المدعى عليه على الثوب بعده وان شهد أحدهما على اقراره بغصبه منه والآخر على اقراره بأخذه منه يقضى به للمدعى وجعل المدعى عليه على محبته لان الاقرار بالاخذ ليس باقرار للملك \* شهد أحدهما على اقراره بأخذه منه والآخر على اقراره بابعاده منه والمدعى قال أقر بما قال لكني ردته منه لاتقبل الشهادة لعدم اجتماعهما على الاقرار بذلك ولا باخذ لان شاهداً لو دعيه لم يشهد بالاخذ وهذا كما يرى بخالف ما ذكره في مسئلة العبد فانه جعل اقراره بالوديعة اقراراً بالملك فصل المختلطة منه في الدليل والمداول كما يرى \* وفيه أيضاً شهد أحدهما على اقرار المدعى

لاتحرم به الذبيحة كذا في البدائع \* ولو ذبح فيما يجب فيه النحر أو نحر فيما يجب فيه الذبح جاز ولو لم يكن ترك السنة كذا في خزائنة المفتين \* ولو ضرب عنق جزوراً وبقرة أو شاة وأبأنه ما سمي فان كان ضرب به من قبل الخلق قوم تؤكل وقد أساء فان ضرب على الثأني والتوقف لا تؤكل لانها ماتت قبل الذكاة فكانت ميتة وان قطع العروق قبل موتها تؤكل لوجود فعل الذكاة وهي حية الا أنه يكره ذلك لانه زاد في ألمها من غير حاجة فان أمضى فعله من غير توقف تؤكل لان الظاهر أن موتها بالذكاة كذا في البدائع \* واذا ذبحها بغير توجه القبلة حلت ولكن يكره كذا في جواهر الاخلاطى \* أشرف نوره على الهلاك وليس معه الا ما يجرح مذبحة ولو طلب آلة الذبح لا يدرك ذكاته فخرج مذبحة لا يحل الا اذا قطع العروق قال القاضي عبد الجبار يحل ان جرحه كذا في القنية \* وكره النخع وهو أن يبلغ بالسكين النخاع وتؤكل الذبيحة والنخاع عرق أبيض في عظم الرقبة وقيل أن يندرس رأسه حتى يظهر مذبحة وقيل أن يكسر عنقه قبل أن يسكن من الاضطراب وكل ذلك مكروه لانه تعذيب الحيوان بلا ضرورة والحاصل أن كل ما فيه زيادة ألم لا يحتاج اليه في الذكاة مكروه كذا في الكافي \* قال الباقي المستحب أن يقول بسم الله الله أكبر يعني بدون الواو ومع الواو يكره لان الواو يقطع فور التسمية كذا في المحيط \* ذكر اسم الله تعالى واسم الرسول صلى الله عليه وسلم موصولاً بغير واو فهذا على ثلاثة أوجه أما أن ينصب محمداً أو يخفضه أو يرفعه وفي كلها يحل لان الرسول غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدأ لا سكن يكره لوجود الوصل صورة وان ذكر مع الواو ان خفضه لا يحل لانه يصير ذابحاً - ما وان رفعه يحل لانه كلام مبتدأ وان نصبه اختلفوا فيه وعلى هذا القياس لو ذكر اسماً آخر مع اسم الله تعالى كذا في النهاية \* ولو قال بسم الله بغير الهاء ان أراد به التسمية يحل والا فلا لان العرب قد تحذف حرفاً (١) ترخيماً وكذا لو قال بسم الله اللهم تقبل من فلان يحل ويكره ولو قال قبل الذبح أو بعده اللهم تقبل من فلان فلا بأس به كذا في محيط السرخسى \* قال عند الذبح لا اله الا الله وذبح النصف من الودجين والخلقوم والمرى ثم قال محمد رسول الله ثم قطع الباقي لا يحل وتجر يد التسمية فريضة كذا في القنية \* ولو قال بسم الله وصلى الله على محمد أو قال صلى الله على محمد بدون الواو حل الذبح لكن يكره ذلك وفي الباقي حل الذبح وان وافق التسمية والذبح قيل ان أراد بذبح محمد صلى الله عليه وسلم الاشتراك في التسمية لا يحل وان أراد التبرك بذكر محمد صلى الله عليه وسلم يحل الذبح ويكره ذلك كذا في المحيط \* ولا تحل ذبيحة تارك التسمية عمداً وان تركها ناسياً يحل والمسلم والكاتب في ترك التسمية سواء كذا في الكافي وفي الفتاوى العتائية والصبي كالكبير في النسيان كذا في التتارخانية \* ولو قال القصاب تركت التسمية عمداً لم يحل وبغرم قيمته كذا في خزائنة المفتين \* ولو قال بسم الله ولم تحضره النية أكل عند العامة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيه خان \* ولو أضحج شاة وأخذ السكين وسمى ثم تركها وذبح شاة أخرى وترك التسمية عمداً عليها لا تحل كذا في الخلاصة \* ولو أضحج شاة ليذبحها وأخذ السكين وسمى ثم ألقى تلك السكين وأخذ أخرى وذبح بها حلت وان أخذهم ما وسمى ثم وضع ذلك السهم وأخذ آخر وسمى لم يحل بتلك التسمية كذا في جواهر الاخلاطى \* واذا أضحج شاة ليذبحها وسمى عليها ثم أكلها انساناً أو شرب ماء أو حدث سكيناً أو أكل لقمة أو ما أشبه ذلك من عمل لم يكثر حلت بتلك التسمية وان طال الحديث وكثر العمل كره أكلها وليس في ذلك تقدير بل ينظر فيه الى العادة ان استكثره الناس في العادة يكون كثيراً وان كان يبعده قليلاً فهو قليل ثم ذكر في هذا الفصل لفظة الكراهة وقد اختلف المشايخ رجحهم الله تعالى فيها وفي أضاحي الزعفراني اذا حدد الشفرة تقطع تلك التسمية من غير فصل بينهما (١) قوله ترخيماً استشكله صاحب الذخيرة بأن المنقول عن أئمة اللغة أن الترخيم لا يجوز الا في المداة خاصة اه وفيه ان المقصود وجود نظير للفظه كذا في حاشية الدرر نقلاً عنه

عليه ما به اتباع هذا العين من المدعى والآخر على اقراره بايدياع المدعى هذا العين منه قضى به للمدعى \* ولو قال الشاهد اذا الثاني المدعى عليه دفع اليه هذا العين قضى به للمدعى أيضاً لكن لو برهن ذو اليد على شرائه فيه بعد القضاء يقبل الا يرى أن رجلاً لا لو قال دفع



الى فلان هذا ثم رهن على أنه اشترا منه قبل وفي الزيادات قال أخذهما أعتق كله والاخر أعتق نصفه لا يقبل ولو ادعى ألفين فشهد أحدهما بالف والاخر بالفين يقبل على ألف باجماع وفي المتنق هشام عن محمد شهد أحدهما أنه (٢٨٩) طلقها ثلاثا بالتمتة والاخر أنه طلقها اثنتين

البينة يقضى بطلقتين ويعلى  
الرجعة \* ادعى عليها نكاحا  
فشهد على اقرارها بالنكاح  
يقبل كما في الغصب \* ادعى  
الشراء فشهدا بالهبة  
والقبض لا يقبل فان قال  
بحد في الشراء فاستوهبها  
وأعاد البينة على الهبة  
والقبض يقبل \* ادعى أنه  
ورثه من أبيه فشهد  
أحدهما كذلك والاخر أنه  
ورثه من أمه لا يقبل \* ادعى  
دارا فشهدا له بمقتضاه وحكم  
ثم أقر المقتضى له بان البناء  
للقضى عليه لا يطل الحكم  
بالارض للذبي وان شهدا  
بالبناء والارض ثم أقر بعد  
الحكم بان البناء للقضى  
عليه بطل الحكم في الارض  
لان البناء لمن نص عليه  
الشاهد فاقرار المدعى أنه  
ليس له كذاب لهما  
بخلاف الاول لان دخول  
البناء محتمل فاقرار المدعى  
بعدم دخوله بيان لاحد  
الاحتمالين شهدا لمدعى  
الدار به ثم قال قبل الحكم  
البناء للمدعى عليه إن قبل  
التفرق عن مجلس القضاء  
ولم يطل يقبل في الاستحسان  
وان تفرقا أو طال المجلس  
ثم قال لا تقبل شهادتهما  
وعن محمد رحمه الله شهدا  
بان الدار له واتصل الحكم  
ثم انهما قال لا نعلم لمن البناء  
لا يضمنان للذبي عليه شيئا

اذ قل أو أكثر كذا في المحيط \* ولو سمي ثم انقلبت الشاة وقامت من مضجعتها ثم أعادها الى مضجعتها ففقدت  
انقطعت التسمية كذا في البدائع \* رجل نظر الى قطيع جوار وحشى وأرسل كلبه وسمى وأخذ نحل كذا  
في الوجيز للكردي \* ولو أن رجلا نظر الى غنمه فقال بسم الله ثم أخذ واحدة فاضجعهما وذبجها وترك التسمية  
عامدا وظن أن تلك التسمية تجزئه لا تؤكل كذا في البدائع \* ولو أجمع احدي الشاتين على الاخرى  
تكنى تسمية واحدة اذا ذبحهما بامرار واحد ولو جمع العصافير في يده فذبج وسمى وذبح آخر على أثره ولم  
يسم لم يحل الثاني ولو أمر السكين على الكل جاز تسمية واحدة كذا في خزنة المفتين \* والله أعلم

### الباب الثاني في بيان ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل

الحيوان في الاصل نوعان نوع يعيش في البحر ونوع يعيش في البر أما الذي يعيش في البحر فجميع ما في البحر  
من الحيوان يحرم أكله الا السمك خاصة فانه يحل أكله (١) الا ما طعم منه وأما الذي يعيش في البر فأشياء ثلاثة  
ما ليس له دم أصلا وما ليس له دم سائل وما له دم سائل مثل الجراد والزنبرور والذباب والعنكبوت  
والخنفساء والعقرب والبيغاء ونحوها لا يحل أكله الا الجراد خاصة وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحية  
والوزغ وسام أبرص وجميع الحشرات وهو أم الارض من الفأر والجراد والقناسد والضب واليربوع وابن  
عمرس ونحوها ولا خلاف في حرمة هذه الاشياء الا في الضب فانه حلال عند الشافعي رحمه الله تعالى وما له  
دم سائل نوعان مستأنس ومتوحش أما المستأنس من البهائم فهو الأبل والبقر والغنم يحل بالاجماع وأما  
المتوحش فهو الظباء وبقر الوحش وجر الوحش وابل الوحش فحلال بالاجماع المسلمين وأما المستأنس  
من السباع وهو الكلب والفهد والسنور والاهلي فلا يحل وكذلك المتوحش فمنها المسمى بسباع الوحش  
والطير وهو كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير فذو الناب من سباع الوحش مثل الاسد  
والذئب والضبع والثور والفهد والنعلب والسنور البري والسنجاب والسمور والذئب والقرد ونحوها  
فلا خلاف في هذه الجمل الا في الضبع فانه حلال عند الشافعي رحمه الله تعالى وذو المخلب من الطير كالباري  
والباشق والصقور والشاهين والحدأة والبيغات والنسرو والعقارب وما أشبه ذلك وما لا مخلب له من الطير  
والمستأنس منه كالدجاج والبط والتمشيط كالحمام والفاخنة والعصافير والقيج والكركي والغراب الذي  
يأكل الحب والزروع ونحوها حلال بالاجماع كذا في البدائع \* ولا بأس بالقمري والسوداني والزرزور  
كذا في فتاوى قاضيخان \* ويكره أكل لحوم الابل الجلالة وهي التي الاغلب من أكلها النجاسة لانه  
اذا كان غالب أكلها النجاسة يتغير لهما ويتن فيكره أكله كالطعام المتنق وذكر القاضى في شرحه على مختصر  
الطحاوى أنه لا يحل الانتفاع به من العمل وغيره الا أن تحبس أياما وتغلف فحينئذ يحل وما ذكره القدروري  
أجود ثم ليس بحبس تقدير في ظاهر الرواية هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال كان أبو حنيفة رحمه  
الله تعالى لا يوقت في حبسها وقال تحبس (٢) حتى لطفت وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى أنه اتحبس ثلاثة أيام وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في الناقاة الجلالة  
والشاة الجلالة والبقرة الجلالة انما تكون جلاله اذا نبت وتغير لهما وحدث منه ريح منتنة فهي الجلالة  
حينئذ لا يشرب لبنها ولا يؤكل لحما ولا يؤكل لبنها ولا يؤكل لبنها ولا يؤكل لبنها ولا يؤكل لبنها

(١) قوله الا ما طعمنا أي على أعلا وجه الماء وهو الذي مات حنقا أنفه وبطنه من فوق فلو ظهر من فوق فليس  
بظاف فيؤكل كما في الدرهم معصمه (٢) قوله حتى لطفت كذا في النسخ وعبارة السرخسي تحبس حتى تزول  
الرائحة المنتنة اه ولعل قوله لطفت محرف عن تطف اه معصمه (٣) قوله جائز الاول جائز ان  
بصيغة التثنية وهذا مخالف لما في رد المحتار عن السرخسي من أنه يكره بيعها وهبتها فليجبر اه معصمه

(٣٧ - فتاوى خامس) لانهم سكا عن البناء وان قال ليس البناء له ضمننا قيمته للذبي عليه \* ادعى أرضا فيها بناء أو أشجارا وقضى له  
بالبناء ثم إن المقتضى عليه ادعى أنه بنى البناء وغرس الاشجار ان كان شهودا للمدعى شهدوا بالارض لا غير يسمع وان كانوا شهدوا بالبناء أيضا

لا يسمع \* برهن على أنه داره ولم يزد عليه فعدل ثم برهن المدعى عليه أن البناء له ان كان شهود المدعى حاضرا سألهم القضاة عنه ان قالوا انه للمدعى لا يثبت الى شهود المدعى عليه وان (٢٩٠) قالوا ان شهيد بالارض للمدعى ولا يدرى لمن البناء يقضى بالارض للمدعى وبئس المدعى

عليه بتفريغ الارض وان لم يحضر المقضى عليه يثبت لاجل البناء وقضى به تبعاً للمدعى ثم ان المقضى عليه برهن بكون البناء له يقضى به للمدعى عليه لان القضاء الاول لم يكن مقصودا وان كان شهود المدعى بالدار ما نوا أو غابوا فلما أراد القضاء بالبناء برهن المدعى عليه أن البناء له لا يقضى له بالبناء والشهادة بالدار شهادة بالبناء الآن يقولوا لا تعلم لمن البناء كذا عن محمد رحمه الله دل التعليل هذا أنه لا فرق بين أن يشهدوا بالبناء نفاً أو لا وسواء في مسائل البناء أول كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى \* وفي الزيادات مات عن ابنين فادعى أحدهما أن لا يسه على هذا ألفا من ثمن متاع باعه منه أبوه وبرهن الآخر ان له على هذا ألفا من ثمن جارية باعها منه أبوه ونصادقاً على أنه ليس لابيها عليه الألف يقضى لكل منهما بخمس مائة فاذا استوفى خسمائة يشاركه الآخر \* ادعى ديناً بسبب القرض أو نحوه فشهد له بالدين المطلق قال شمس الاسلام لا تقبل كافي العين وفي الاقضية مسئلتان تدلان على القبول ادعى شراء دار من رجل وشهدا على الشراء من وكيله لا يقبل وكذا لو قال باعها فلان وأجاز ذلك الرجل \* وفي الخزانة ادعت الخلع فشهد أحدهما على الخلع بالف والآخر على الخلع او بالف وخسمائة أو اختلعا في جنس بئله لا يقبل لانه دعوى العقد وكان على كل عقد شاهد فردا \* ادعى على آخر نفقة جديدة موزونة بوزن

غالب فان خلطت فليست بجلالة فلا تكثر لانه لا تثن ولا يكره أكل الدجاج الخلى وان كان يتناول النجاسة لانه لا يغلب عليه أكل النجاسة بل يخلطه بغيرها وهو الحلب والافضل أن يحبس الدجاج حتى يذهب ما في بطنها من النجاسة كذا في البدائع \* أكل الخطاف والصلصل والهدهد لا بأس به لانها ليست من الطيور التي هي ذوات مخالب كذا في الظهيرية \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن العقق فقال لا بأس به فقلت انه يأكل النجاسات فقال انه يخلط النجاسة بشئ آخر ثم يأكل فكان الاصل عنده أن ما يخلط كاللجاجة لا بأس وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره العقق كما تكره اللجاجة كذا في فتاوى قاضيان \* وأكل دود الزنبروق قبل أن ينفخ فيه الحياة لا بأس به كذا في الظهيرية \* عن خلف يكره أكل بيوت الزنا برة كذا في المتن في كتاب الكراهة \* والدبسي يؤكل وأما الخفاش فقد ذكر في بعض المواضع أنه يؤكل وفي بعض المواضع أنه لا يؤكل لان له نابا وقيل الشقراق لا يؤكل والبوم يؤكل قال رضى الله تعالى عنه رأيت هذا الخبط والذى والشقراق طائر أخضر يخلطه قليل حمرة يصول على كل شئ واذا أخذ فرخه تقياً كذا في الظهيرية \* ولا بأس بأكل الطاوس وعن الشعبي يكره أشد الكراهة وبالاول يفتى كذا في الفتاوى الحمادية \* عن ابراهيم قال كانوا يكرهون كل ذى مخالب من الطيور وما كل الجيف وبه نأخذ فان ما يأكل الجيف كالغداف والغراب لا يقع مستحب طبعاً فاما الغراب الزرقى الذى يلتقط الحب مباح طيب وان كان الغراب بحيث يخلط فياً كل الجيف نارة والحلب أخرى فقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس باكله وهو الصحيح على قياس اللجاجة كذا في المتوسط \* وأما الجار الاهلى فله حرام وكذلك لبنه وشحمه واختلف المشايخ في شحمه من غير وجه الاكل فخرمه بعضهم بقياس على الاكل وأباحه بعضهم وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* والجار الوحشى اذا صار أهلياً ووضع عليه الا كاف فانه يؤكل والا هلى اذا قوحش لا يؤكل كذا في شرح الطحاوى \* يكره لحم الخيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لصاحبه واختلف المشايخ في تفسير الكراهة والصحيح أنه أراد بها التحريم ولبنه وكلحه كذا في فتاوى قاضيان \* وقال الشيخ الامام السرخسى ما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى أحوط وما قاله الأوسع كذا في السراجية \* وأما البغل فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لحمه مكروه على كل حال وعندهما كذلك ان كان الفرس نرا على الاثان وان كان الجار نرا على الرمكة فقد قيل لا يكره كذا في الذخيرة \* الجسد اذا كان يربى بين الاثان والخنزير ان اعتلف أيا ما فلا بأس لانه بمنزلة الخلالة والخلالة اذا حبست أيا ما فعلفت لا بأس به افكنا هذا كذا في الفتاوى الكبرى \* والله أعلم

### الباب الثالث في المتفرقات

(١) شاة ولدت ولدا بصورة الكلب فأشكك أمره فان صاح مثل الكلب لا يؤكل وان صاح مثل الشاة يؤكل وان صاح مثلهما يوضع الماء بين يديه ان شرب باللسان لا يؤكل لانه كلب وان شرب بالضم يؤكل لانه شاة وان شرب بهما جميعاً يوضع التبن واللحم قبله ان أكل التبن يؤكل لانه شاة وان أكل اللحم لا يؤكل وان أكلهما جميعاً يذبح ان خرج الامعاء لا يؤكل وان خرج الكرش يؤكل كذا في جواهر الاخلاطى \* وأما بيان ما يحرم أكله من أجزاء الحيوان سبعة الدم المسفوح والذكروا الثنيان والقبيل والغدة والمثانة والمرارة كذا في البدائع \* وان ذبح الشاة فاضطرزت فوقع في ماء أو تردت من موضع لم يضره شئ لان فعل الذكاة قد استقر فيها فاما انزعت حياتها به ولا معتبر باضطرابها بعد استقرار الذكاة فهذا لحم وقع في ماء

(١) قوله شاة ولدت الخ هذا مفرع على خلاف المعتمد من أن العبرة للام مطلقا اه معصية

وكذا لو قال باعها فلان وأجاز ذلك الرجل \* وفي الخزانة ادعت الخلع فشهد أحدهما على الخلع بالف والآخر على الخلع او بالف وخسمائة أو اختلعا في جنس بئله لا يقبل لانه دعوى العقد وكان على كل عقد شاهد فردا \* ادعى على آخر نفقة جديدة موزونة بوزن

مع لوم أو مائة من من دقيق من مخلول فشم - دأعلى النقرة والدقيق بذلك الوزن ولبيذ كراثة مخلول بفضي بالنقرة الدية وبغير المخلول وقيل بين النقرة والدقيق فرق \* ولو ادعى ألفا هرويا ولم يذ كر (٢٩١) الجودة وشهد بالف هروى جيد لا يقبل

\* وفي فتاوى القاضي ادعى ألفا شهد أحد هما بان له عليه والاخر باقراره به عليه يقبل في قول الامام الثاني وفي المحيط أن اختلاف الشاهدين في الدين لا يمنع القبول واختلافهما في السبب أو في المشهود به لوعينا يمنع القبول \* وفي المحيط ادعى جارية على آخر فشهد أحد شاهدين بأنه غصبها منه والاخر على أنها جاريته ولم يذ كر الغصب يقبل \* وفي العتاني ادعى الله مندسنة وشهدا أنه مندسنتين لا يقبل وعلى القلب يقبل \* وفي الاقرار بالقذف بالزنا اذا اختلف شاهدا في الزمان والمكان لا يقبل وذ كر في ملتقط السمرقندي أن على الشاهدين أن يشهدا وان لم يعرفا وقت الشهادة ومكانها لانه لا دخل للمكان والزمان في ثبوت العلم \* وفي الاقضية وكذا في جميع الاقوال التي صيغة الانشاء والاخبار فيه واحد كالهبة والقرض والصدقة ونحوه اذا شهد أحدهما بالانشاء والاخر بالاقراره يقبل واذا اختلفت صيغة الانشاء والاخبار فيه يقول في القذف في الانشاء ان في الاقرار قد ذك بالزنا لا يقبل اذا اختلفا في الزمان والمكان \* وذ كر بكر شهد أحدهما أنه قال له أنت حر وشهد الآخر

أوسقط من موضع كذا في المبسوط \* دجاجة رجل تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل اليها فان كان لا يخاف عليها القوات والموت ورمها لا تؤكل وان خاف القوات فرمها تؤكل والحجامة اذا طارت من صاحبها فرمها صاحبها أو غيره قالوا ان كانت لا تهتدي الى المنزل حل أكلها سواء أصاب السهم المذبح أو موضعا آخر لانه يجوز عن الذكاة الاختيارية وان كانت تهتدي الى المنزل فان أصاب السهم المذبح حل وان أصاب موضعا آخر اختلفوا فيه وهو الصحيح انه لا يحل أكلها هروى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى لانه اذا كانت تهتدي الى منزله بقدر على الذكاة الاختيارية والطبي اذا علم في البيت فخرج الى الصحراء فرمها رجل وسمى فان أصاب المذبح حل والا فلا الا أن يتوحش فلا يؤخذ الا بصيد كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ذبح شاة وقطع الحاقوم والاداج الا أن الحياة فيها باقية ففقطع انسان منها ماقطعة يحل أكل المقطوع كذا في الجوهرية النيرة \* أمر رجلا أن يذبح شاة فلم يذبحها حتى باعها الا همر من ثالت ثم ذبحها المأمور ضمنها ولا يرجع على أمره علم بالبيع أو لم يعلم كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو انتزع الذئب رأس الشاة وهي حية تحل بالذبح بين اللمة واللحمين قطع الذئب من آلية الشاة قطعة لا يؤكل المبان وأهل الجاهلية كانوا يأكلونه فقال صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فهو ميتة وفي الصيد يتطاران الصيد يعيش بدون المبان فالمبان لا يؤكل وان كان لا يعيش بل مبان كالأرأس يؤكلان كذا في الوجيز للكردي \* وفي المتنق يعبر تردى في بئر فوجأه صاحبه وجأه يعلم أنه لا يموت منها فلات يؤكل وان كان مشكلا كل كذا في المحيط في كتاب الصيد \* سلم غنمه الى راع فذبح شاة منها وقال لابل ذبحتها وهي حية فاقول قول الراعي مع يمينه ولم يحل أكلها كذا في الفتاوى الكبرى \* شاة قطع الذئب أوداجها وهي حية لاتذكي لقوات محل الذبح كذا في الوجيز للكردي \* وذ كر ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن رجلا قطع شاة نصفين ثم ان رجلا فري أوداجها والرأس يتحرك أو شق بطنها فأخرج ما في جوفها وفري رجل آخر الاداج فان هذا لا يؤكل لان الاول قاتل وذ كر القلة دورى أن هذا على وجهين ان كانت الضربة عمالية العجز لم تؤكل الشاة وان كانت عمالية الرأس أكلت كذا في البدائع \* والله أعلم

### كتاب الاضحية وفيه تسعة أبواب

الباب الاول في تفسيرها وركنها وصفها وشراؤها وحكمها وفي بيان من تجب عليه ومن لا تجب

وهي في الشرع اسم لحيوان مخصوص بسنة مخصوص يذبح بنسبة القرية في يوم مخصوص عند وجود شرائطها وسببها كذا في التبيين (وأما ركنها) فذبح ما يجوز ذبحه في الاضحية بنسبة الاضحية في أيامها لان ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء والاضحية انما تقوم بهذا الفعل فكان ركنها كذا في النهاية \* (وأما صفة التضحية) فالضحية نوعان واجب وطوع والواجب منها أن يذبح منها ما يجب على الغني والفقير ومنها ما يجب على الفقير دون الغني ومنها ما يجب على الغني دون الفقير أما الذي يجب على الغني والفقير فالمنذور به بأن قال الله على أن أضحي شاة أو بدنة أو هذه الشاة وهذه البدنة وكذلك لو قال ذلك وهو معسر ثم أيسر في أيام النحر فعليه أن يضحي شاتين لانه لم يكن وقت النذر اضحية واجبة عليه فلا يحتمل الاخبار فيجعل على الحقيقة الشرعية فوجب عليه اضحية بذره وأخرى بايجاب الشرع وأما التطوع فاضحية المسافر والفقير الذي لم يوجد منه النذر بالتضحية ولا شراء الاضحية لانه عدم سبب الوجوب وشرطه وأما الذي يجب على الفقير دون الغني فالمشترى للاضحية اذا كان المشتري فقيرا بأن اشترى فقيرا شاة ينوي أن يضحي بها وان كان غنيا لا تجب عليه بشرائه شيء ولو ملك انسان شاة فنوى أن يضحي بها واشترى شاة ولم ينو الاضحية وقت الشراء ثم نوى بعد ذلك أن يضحي بها لا تجب عليه سواء كان غنيا أو فقيرا وأما الذي يجب

انه قال أعتقه جاز والاختلاف لنظرا لانه في لا يمنع القبول فيها ثبت بالشبهة كالمشهد أحدهما بالهبة والاخر بالتجدة أو أحدهما بالتزويج والاخر بالنكاح أو شهد أحدهما أنه أعتق بالعربي والاخر بالفارسي يقبل للاتفاق في المعنى بخلاف ما لو شهد أحدهما أنه قد ذبح بالعربي

والآخر بالفارسي لا يقبل لان العبرة في الحدود للصورة والمعنى جميعا استيالا للدرء وفي المحيط ادعى عليه عشرة ديناقهم هذا دفع اليه عشرة  
لا تقبل لان الدفع اليه يكون امانة لانها أقل (٢٩٢) فلا يكون ديناء الدعوى اذا كانت بلفظ سرايجه والشهادة بلفظ البيت قال

على الغنى دون الفقير فيجب من غير نذر ولا شراء الاضحية بل شكرا لنعمة الحياة واحياء ميراث الخليل  
حين امره الله بذيبح الكبش في هذه الايام كذا في البدائع \* (وأما شرائط الوجوب) منها اليسار وهو  
ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر دون ما يتعلق به وجوب الزكاة وأما البسوخ والعقل فليس بشرط حتى لو  
كان للصغير مال يضحى عنه أبوه أو وصيه من ماله ولا يتصدق به ولا يضمنان عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى وان تصدق بهما ضمن كذا في محيط السرخسي \* ومنها الاسلام فلا تجب على الكافر ولا  
يشترط الاسلام في جميع الوقت من أوله الى آخره حتى لو كان كافرا في أول الوقت ثم أسلم في آخره تجب  
عليه لان وقت الوجوب منفصل عن أداء الواجب فيكفي في وجوبه ابقاء جزء من الوقت ومنها الحرية فلا  
تجب على العبد وان كان ماذونا في التجارة أو مكراما ولا يشترط أن يكون حراما في أول الوقت بل تكفي فيه  
الحرية في آخره من الوقت حتى لو عتق في آخر الوقت وملك نصا با تجب عليه الاضحية ومنها الإقامة فلا  
تجب على المسافر ولا تشترط الإقامة في جميع الوقت حتى لو كان مسافرا في أول الوقت ثم أقام في آخره تجب  
عليه ولو كان مقيما في أول الوقت ثم سافر ثم أقام تجب عليه هذا اذا سافر قبل أن يشتري الاضحية فان  
اشترى شاة للاضحية ثم سافر ذكر في المشتق له أن يبيعها ولا يضحى بها وكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه  
يبيعها ومن المشايخ من فصل بين الموسر والمعسر فقال ان كان موسرا فالجواب كذلك وان كان معسرا  
ينبغي أن تجب عليه ولا تسقط عنه بالسفر وان سافر بعد دخول الوقت قالوا ينبغى أن يكون الجواب  
كذلك وجميع ما ذكرنا من الشروط يستوي فيه الرجل والمرأة كذا في البدائع \* (وأما حكمها) فالخروج  
عن عهدة الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله تعالى في العقبى كذا في الغياصة \* والموسر  
في ظاهر الرواية من له ما تاددهم أو عشرة دينارا أو شيء يبلغ ذلك سوى مسكنه ومتاع مسكنه ومركوبه  
وخادمه في حاجته التي لا يستغنى عنها فأما عدد ذلك من ساعة أو رقيق أو خيل أو متاع لتجارة وغيره فانه  
يعتد به من يساره وان كان له عقار ومستغلات ملكا اختلف المشايخ المتأخرون رحمهم الله تعالى فالزعفراني  
والفقيه على الرازي اعتبر برأقيتها وأبو علي الدقاق وغيره اعتبر بالدخل واختلافوا فيما بينهم قال أبو علي  
الدقاق ان كان يدخل له من ذلك قوت سنة فعليه الاضحية ومنهم من قال قوت شهر ومتى فضل من ذلك  
قد مر مائتي درهم فصاعدا فعليه الاضحية وان كان العقار وقفا عليه ينظر ان كان قد وجب له في أيام  
الاضحية قد مر مائتي درهم فصاعدا فعليه الاضحية والا فلا كذا في الظهيرية \* ولو كان عليه دين بحيث  
لو صرف فيه نقص نصا لا تجب وكذا لو كان له مال غائب لا يصل اليه في أيامه ولا يشترط أن يكون غنيا في  
جميع الوقت حتى لو كان فقيرا في أول الوقت ثم أيسر في آخره تجب عليه ولو كان له ما تاددهم فقال عليها  
الحول فزكي خمسة دراهم ثم حضر أيام النحر وماله مائة وخمسة وتسعون لاروا به فبذ كر الزعفراني  
انه تجب عليه الاضحية لانه انتقص بالصرف الى جهة هي قربة فيجعل قائما تقدير احيى لو صرف خمسة  
منها الى النفقة لا تجب ولو اشترى الموسر شاة للاضحية فضاقت حتى انتقص نصابه وصار فقيرا بقاء أيام  
النحر فليس عليه أن يشتري شاة أخرى فلو أنه وجدها وهو معسر وذلك في أيام النحر فليس عليه أن يضحى  
بها ولو ضاعت ثم اشترى أخرى وهو موسر فضحى بها ثم وجد الأولى وهو معسر لم يكن عليه أن يتصدق بشيء  
كذا في البدائع \* والمرأة تعتبر موسرة بالمهر اذا كان الزوج مليا عندهما وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى الآخر لا تعتبر موسرة بذلك قيل هذا الاختلاف بينهم في المجل الذي يقال له بالفارسية (دست پيمان)  
وأما الموجل الذي سمي بالفارسية (كابين) فالمرأة لا تعتبر موسرة بذلك بالاجماع وفي الاجناس ان كان خباز  
عنده حنطة قيمتها تاددهم بخبزها أو ملح قيمته تاددهم أو قصار عنده ضابون أو أشنان قيمتها ما تاددهم  
درهم فعليه الاضحية كذا في المحيط \* وان كان له معصف قيمته ما تاددهم وهو ممن يحسن أن يقرأ أمه

السعدى لا يقبل ولا يظهر  
في عرفنا القبول \* ادعى ان  
ما في يده ملكة وانه قبضه  
من غير حق وشهدا بالقبض  
مطلقا لا يقبل \* ولو ادعى  
القبض منه مطلقا وشهدا  
بالقبض منه مندسنة لا يقبل  
الا اذا وفق وقال أردت بمطلق  
القبض القبض مندسنة  
يقبل وقيل يقبل وان لم يوفق  
المدعى وان قال المدعى العين  
التي في يده هولي مندسنة  
وقال الشهود انه له مندسنة  
عشر سنين لا يقبل ولو قال  
هي لي مندسنة عشر سنين  
وشهدا بالقبض له مندسنة  
يقبل \* ادعى الملك بسبب مندسنة  
سنة وشهدا بالشراء من  
غير ذكر التاريخ يقبل  
وقيل لا وان ادعى الملك  
بالشراء بلا تاريخ وشهدا  
بالشراء مندسنة قبل وقيل  
الخاص في الشهادة  
بالنكاح  
ادعى نكاحا فشهد  
أحدهما أنها تزوجت نفسها  
منه والآخر أن وليها تزوجها  
منه لا يقبل \* ولو أعاد  
الدعوى فشهدا الا ولان أنها  
تزوجت نفسها منه يقبل  
\* ولو ادعى عليها تزويج نفسها  
فشهدا أن وكيلها فلان بن  
فلان تزوجها منه يقبل \*  
وفي الاقضية لا تجوز شهادة  
الاعميين والمحدودين في قذف  
والناسقين وابنه له بالنكاح

ولو قضى بشهادة العبدین والصبيین بالنكاح لا ينفذ \* قال الشاهدان في الشهادة بالنكاح ما يشان راذن وشوى حي دايتم يادا فلا  
نبيتم باباشيدن همچون زنان باشويان أو بالعربي كاتيا سكتان مساكنة الا زواج لا يقبل لانهما شهدا على الرضا بالنكاح لايه وقال القاضي

يقبل لانه شهادة على النكاح والرضا به وقد مر أنه اذا شهد بالنكاح ولم يقل انه امر أنه في الحال يقبل لان الاصل في الثابت دوامه الى أن يقطع بوجود المزيل ولهذا القول لانهم أنما هاهل هي امر أنه في الحال أم لا بعد ما شهدا (٢٩٣) بالنكاح يقضى بالنكاح \* ولو قال ا چون بدروى را باين شوى داده است

روادشته است أو رضاداده است يقبل \* في المختار ادعى نكاحها بخمسين وشهدا بالنكاح ولم يذكر المهر يقبل لان المهر تابع ويقضى به المثل

(السادس في الشهادة على النسب والارث)

\* وفي الاقضية شهدا أنه قال ولدت هذا لامة منى أو شهدا أنه قال أحد هذين الولدين منى من هذه عمتك ادعى على آخر أنه ابنه وهو ينكر ومثله وولد مثله لا يثبت النسب الأبشهادة رجلين وكذا اذا ادعت هي لا يثبت الابرجلين اذا كذبها الابن \* جاءت ولدها قالت هذا ابني منك وصدقها زوجها ثم جاءت أخرى تدعى أنه ابنها وشهدت لها امرأة على الولادة لا تقبل شهادتهما المستثناة على أن النسب يثبت بمجرد الدعوى بلا شهادة قابله اذا لم يكن لها زوج \* امرأتان ادعت كل منهما نسب ولدى أيديهم لم يثبت لاحدهما حتى يشهد رجلان وان أقامتا بيعة ثبت النسب منهما كان الولد في أيديهما أو في يد ثالث عنده وعندهما لا تصح الدعوى منهما والرجل لان لوربها يثبت منهما كان في أيديهما أو في يد ثالث ولو كان الولد في أيديهما ولا منازع لهما يثبت

فلا لأضحية عليه سواء كان يقر أمنه أو يتهاون ولا يقر أو أن كان لا يحسن أن يقر أمنه فعليه الاضحية وان كان له ولد صغير حبس المحصف لاجله حتى يسلمه الى الاستاذ فعليه الاضحية وكتب العلم والحديث مثل محصف القرآن في هذا الحكم كذا في الظهيرية \* وفي الصغرى وبالكتب لا يعتد غنيا الا أن يكون من كل نوع كتابان بر رواية واحدة عن شيخ واحد وعن شيخ بر وايتين كرواية أبي حفص وأبي سليمان عن محمد رحمه الله تعالى لا تجب ولا يعتد غنيا بكتب الاحاديث والتفسير وان كان له من كل نوع كتابان وصاحب كتب الطب والنجوم والادب يعتد غنيا به اذا بلغ قيمتها نصابا كذا في الوجيز للكردي \* وفي الاجناس رجل به زمانة اشترى حمارا ركبته ويسعى في حوائجه وقيمه ما تاددهم فلا أضحية ولو كان له دار فيها بيتان شتوى وصيفي وفرش شتوى وصيفي لم يكن بهما غنيا فان كان له فيها ثلاثة بيوت وقيمة الثالث ما تاددهم فعليه الاضحية وكذا الفرش الثالث والغاري بفرسين لا يكون غنيا وبالثالث يكون غنيا ولا يصير الغاري بالسلمة غنيا الا أن يكون له من كل سلاح اثنان أحدهما يساوي مائتي درهم وفي الفتاوى الدهقان ليس بغنى بفرس واحد وبحمار واحد فان كان له فرسان أو حماران أحدهما يساوي مائتي فهو نصاب والزراع بثورين وآلة الفدان ليس بغنى وببقرة واحدة غنى وبثلاثة ثيران إذا ساوى أحدهما مائتي درهم صاحب نصاب وصاحب الثياب ليس بغنى بثلاث دستجات احداها للبدنة والاخرى للهيئة والثالثة للاعياد وهو غنى بالرابعة وصاحب السكر غنى إذا ساوى مائتي درهم كذا في الخلاصة \* وليس على الرجل أن يغنى عن أولاده الكبار وامرأته الاباذنه وفي الولد الصغير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في ظاهر الرواية تسحب ولا تجب بخلاف صدقة الفطر وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجب أن يغنى عن ولده الصغير وولد ولده الذي لأب له والفتوى على ظاهر الرواية وان كان للصغير مال قال بعض مشايخنا تجب على الأب كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الاصح هكذا في الهداية \* وللوصي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يغنى من مال الصغير قياسا على صدقة الفطر ولا يتصدق بجمعه ولكن يأكله الصغير فان فضل شيء لا يمكن اتخاذه يشتري بذلك ما يمكن اتخاذه مما ينتفع بعينه كذا في فتاوى قاضيخان \* والاصح أنه لا يجب ذلك وليس له أن يفعله من ماله كذا في المحيط \* وعلى الرواية التي لا تجب في مال الصغير ليس للأب والوصي أن ينسعه لذلك فان فعل الأب لا يضمن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وان فعل الوصي يضمن في قول محمد رحمه الله تعالى واختلاف المشايخ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم لا يضمن كالأب يضمن الأب وقال بعضهم ان كان الصبي يأكل لا يضمن والا يضمن والمعتوه والمجنون في هذا بمنزلة الصبي وأما الذي يجن ويغنى فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يجب على الرجل أن يغنى عن رقيقه ولا عن أم ولده كذا في الملتقط \* ويستحب أن يغنى عن ماله كذا في التتارخانية \* ومن بلغ من الصغار في أيام النحر وهو موسر تجب عليه بالاجماع بين أصحابنا كذا في البدائع \* ولا تجب على المسافرين ولا على الحاج اذا كان محسرا وان كان من أهل مكة كذا في شرح الطحاوى \* (وأما كيفية الوجوب) منها انهم تجب في وقتها وجوبا موسعا في جملة الوقت من غير عين في أى وقت ضحى من عليه الواجب كان مؤثرا للواجب سواء كان في أول الوقت أو في وسطه أو آخره وعلى هذا يخرج ما اذا لم يكن أهلا للوجوب في أول الوقت ثم صار أهلا في آخره بأن كان كافرا أو عبدا أو فقيرا أو مسافرا في أول الوقت ثم صار أهلا في آخره فانه يجب عليه ولو كان أهلا في أوله ثم لم يبق أهلا في آخره بأن ارتد أو أعسر أو سافر في آخره لا تجب ولو ضحى في أول الوقت وهو فقير فعليه أن يعبد الاضحية وهو الصحيح ولو كان موسرا في جميع الوقت ثم صار فقيرا صار قيمة شاة سالحة دينيا ذمته يتصدق بهامتي وجدها ولومات الموسر في أيام النحر قبل أن يغنى سقطت عنه الاضحية ومنها أنه لا يقوم غيرهما مقامها في الوقت حتى لو تصدق بعين

منها بلا بيعة وان زاد على اثنين قال الثاني لا يثبت النسب باكثر من اثنين وقال محمد رحمه الله لا يثبت باكثر من ثلاثة \* وقال الامام يثبت من الكل وان أكثر \* وعن الامام رحمه الله يثبت من خمسة لا غير وبه يقتضى قاله القاضى وزفر والحسن بن زياد على أنه يثبت من الكثير كما روى

عن الامام \* وفي الاقضية شهادة بانه وارثه لا وارث له غيره أو أخوه أو عمه ، لا نعلم له وارثا غيره لا قبل حتى ينطابق الوراثة أو الاخوة أو العمومة  
لا خلاف الاسباب وكذا اذا قال مولاه (٢٩٤) لان المولى مشترك فان قالاه مولاد أعمة ولا نعلم له وارثا غيره حينئذ يقبل وكذا في المتقدم

ويشترط ذكر لوارث  
له غيره ولا سقاطا للقول من  
القاضي وقوله لا أعلم له وارثا  
غيره عندنا بمنزلة لا وارث له غيره  
ولو قال لا وارث له بارض كذا  
يقبل عنده خلافا لهما وكل  
من لا يحب حرمانا كالأب  
والابن اذا ذكر أنه أبوه أو  
ابنه لا يشترط أن يقولوا هو  
وارثه فيما عليه الفتوى  
والاختيار وفي ذكر الاخوة  
والعمومة لا بد من ذكر لفظ  
الوراثة لاحتمال أن يكون  
رضاعا أو قبيلة أو نسباً ولا بد  
أيضا من ذكر أنه لأب أو أم  
أولهما وكذا لو شهد أنه  
ابن ابنه أو بنت ابنه لا بد  
من أن يقولوا انه وارثه ولا  
يشترط ذكر اسمه حتى لو  
شهدا أنه جده أو أباه  
ووارثه ولم يسموا الميت  
يقبل بدون ذكر اسم الميت  
\* وفي الاقضية شهادة بانه جد  
الميت وقضى له به ثم جاء آخر  
وادعى انه أب الميت وبرهن  
فالثاني أحق بالميراث \* شهدا  
بانه أخ الميت وقضى به ثم  
شهد هذا لآخر على أنه  
ابن الميت أيضا لا يطل  
القضاء الاول بل يضمنان  
للساني ما أخذ الاول من  
الميراث \* ولو شهد آخر أن  
الثاني ابن الميت يقبل \* وفي  
الزيادات شهدا أن قاضي  
بلد كذا فلان بن فلان  
الاضي قضى بكونه هذا  
وارثا عن فلان الميت لا وارث

الشاة أو قيمتها في الوقت لا يجوز عن الاضحية ومنها أنه تجرى فيها النسابة فيجوز للانسان أن يضحى بنفسه  
أو بغيره باذنه لانها قريبة تتعلق بالمال فتجربى فيها النسابة سواء كان المأذون مسلماً أو كلباً ومنها أنها تقضى  
اذا فانت عن وقتها ثم قضاؤها قد يكون بالتصدق بعين الشاة حية وقد يكون بالتصدق بقيمة الشاة فان كان قد  
أوجب التضحية على نفسه بشاة بعينها فلم يضحها حتى مضت أيام التحريم تصدق بعينها حية سواء كان موسراً  
أو معسراً وكذا اذا اشترى شاة ليضحى بها فلم يضح حتى مضى الوقت ومنها أن وجوبها نسخ كل ذبح كان  
قبلها من العقيقة والرجسية والتعيرة كذا في البدائع \* والله أعلم

### الباب الثاني في وجوب الاضحية بالذرو ما هو في معناه

رجل اشترى شاة للاضحية وأوجبها بلسانه ثم اشترى أخرى جازله ببيع الاولى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما  
الله تعالى وان كانت الثانية ثم من الاولى وذبح النامية فإنه يتصدق بفضل ما بين القيمتين لانه لما أوجب  
الاولى بلسانه فقد جعل مقدار مالها في الاولى لله تعالى فلا يكون له أن يستفضل لنفسه شيئا ولهذا يلزمه  
التصدق بالفضل قال بعض مشايخنا هذا اذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه أن يتصدق بفضل  
القيمة قال الامام شمس الأئمة السير خسي الصحيح ان الجواب فيهما على السواء يلزمه التصدق بالفضل غنيا  
كان أو فقيرا لان الاضحية وان كانت واجبة على الغني في الذمة فائتمار به المحل بتعدينه فتمت من هذا المحل  
بقدر المالمة لان التعيين يفيد في ذلك واذا اشترى الغني أضحية فضلت فاشترى أخرى ثم وجد الاولى في أيام  
التحرر كان له أن يضحى بأنيم ماشاء ولو كان معسرا فاشترى شاة وأوجبها ثم وجد الاولى قالوا عليه أن يضحى بهما  
كذا في فتاوى قاضيان \* أوجب على نفسه عشر أضحيات قالوا لا يلزمه الاثنتان لان الاثر جاء بالثنتين  
هكذا ذكر في الكتاب والصحيح انه يجب الكل كذا في الظهيرية \* ولو اشترى شاة للاضحية ثم باعها واشترى  
أخرى في أيام النحر فهذا على وجوه ثلاثة (الاول) اذا اشترى شاة ينوي بها الاضحية (والثاني) أن يشتري  
بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية (والثالث) أن يشتري بغير نية الاضحية ثم يوجب بلسانه أن يضحى بها  
فيعول لله على أن أضحي بها عامنا هذا في الوجه الاول في ظاهر الرواية لا تصير أضحية عالم بوجوبها بلسانه  
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تصير أضحية بمجرد النية كالواجب بلسانه  
وبه أخذ أبو يوسف رحمه الله تعالى وبعض المتأخرين وعن محمد رحمه الله تعالى في المنتقى اذا اشترى شاة  
ليضحى بها أو أضحية عند الشراء تصير أضحية كالموتى فان سافر قبل أيام النحر باعها ونسقط عنه  
الاضحية بالمسافة وأما الثاني اذا اشترى شاة بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية بعد الشراء لم يذكر هذا في  
ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تصير أضحية حتى لو باعها يجوز بيعها وبه  
نأخذ فأما اذا اشترى شاة ثم أوجبها لأضحية بلسانه وهو الوجه الثالث تصير أضحية في قولهم كذا في فتاوى  
قاضيان \* ذبح المشترا لها بلانية الاضحية جازت اكفاه بالنية عند الشراء كذا في الوجيز للكردي \*  
ولو باع الاول بعشرين فزادت الاولى عند المشتري فصارت تساوي ثلاثين على قول أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى ببيع الاول جائز فكان عليه أن يتصدق بحصة زيادة حدثت عند المشتري وعلى قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى ببيع الاول باطل فتؤخذ الاولى من المشتري كذا في التتارخانية \* اشتراها للتجارة  
ثم أوجب على نفسه أن يضحى بها بلسانه عليه أن يفعل ذلك ولو لم يفعل حتى مضت الايام تصدق بها كذا في  
الحاوي للفتاوى \* ولو ضحى بشاتين فالاصح أن تكون الاضحية بهما فانه روى الحسن عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى أنه لا بأس في الاضحية بالشاة والشاتين هكذا في محيط السير خسي \* وفي النوازل رجل  
ضحى بشاتين قال محمد بن سلمة لا تكون الاضحية الا بواحدة وقال غيره من المشايخ تكون الاضحية بهما  
وبه أخذ الصدر الشافعي واقعه روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بالاضحية بالشاة

له غيره بمقتضى ما يسأل عن نسبه فان لم يبين بعضي القاضي قضاء الاول لعدم المنازع في الحال فان جاء آخر وبرهن  
على وارثته أيضا فان كان أقرب من الاول قضى للثاني وان كان أبعد من الاول لا يلتفت اليه وان راجع بين كان الاول يساوي الثاني أباً أو كان

والثانين



الثاني انما ايضا قضى الثاني لامكان العمل به ما **السابع في الشهادة على الشهادة** لا تجوز هي حتى يكون الاصل في مسافة القصر أو مرض الاصل على وجه لا يمكنه حضور المجلس وعن الثاني أن الاصل لو كان (٢٩٥) في مكان لو غدا الى مجلس الحكم لا يمكنه

أن يبيت في منزله يجوز  
وعن محمد الجواز مطلقا بناء  
على مذهب من جواز التوكيل  
بلا رضا الخصم ذكر البناء  
في الاضحية وكذا ذكره  
السرخسي قالوا وهذا  
غير ظاهر فلا يفتى به وفي  
الصغرى الاشهاد عليها جائز  
بلا عذر بالاصول حتى لو  
جاءهم العذر بعد التحميل  
فشهد بذلك التحميل يجوز  
\* خرس الاصلان أو جانا  
أو عيا أو أرتدا والعياذ بالله  
تعالى لم تجز شهادة الفرع  
وفي الصغرى شهادة الابن على  
شهادة الاب جائزة وعلى  
قضائه لا في رواية والصحيح  
الجواز وتقبل الشهادة على  
الشهادة وكاب القاضي في  
النسب ويجب على الفروع  
أن يذكر واسم الاصول  
واسم أبيهم وجدهم \* وفي  
الاصول شهدا عن رجل  
وأحدهما أصل في شهادته  
فرع عن آخر ثم شهد هذا  
بعد نقل شهادة الاصل على  
شهادة نفسه لا يقبل لادائه  
الى أن يشهد بشهادة واحد  
ثلاثة أرباع الحق وانه  
خلاف وضع الشهادة ولو  
شهدوا واحد على شهادة  
نفسه وآخران على شهادة  
غيره يصح \* وفي الجامع  
شهدا على شهادة رجلين  
فقبل أن يقضى القاضي  
بشهادتهما حضر الاصلان

والشائين وقد صرح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحي كل سنة بشاتين وضحي عام الحديبية بمائة  
بدنة كذا في المحيط \* اشترى الاضحية بثلاثين درهما الشاتان أفضل من واحدة بخلاف ما اذا اشترى  
بعشرين حيث كانت الواحدة أفضل لأنه يوجد به ثلاثين درهما شاتان على ما يجب من اكمال الاضحية في  
السن والكبر ولا يوجد بعشرين حتى لو وجد كان شراء الشاتين أفضل ولو لم يوجد بثلاثين كان شراء الواحدة  
أفضل كذا في الفتاوى الكبرى \* نذر أن يضحي ولم يسم شيئا عليه شاة ولا يأك كل منها وان كل عليه قيمتها  
كذا في الوجيز للكردي \* قال الله على أن أضحي شاة فخذي بدنة أو بقرة جاز كذا في السراجية والله أعلم

### الباب الثالث في وقت الاضحية

وقت الاضحية ثلاثة أيام العاشر والحادي عشر والثاني عشر أولها أفضلها وآخرها أدونها ويجوز في غيرها  
وليلها بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر لأنه يكره الذبح في الليل وإذا  
شك في يوم الاضحية فالمستحب أن لا يؤخر الى اليوم الثالث فان أخر يستحب أن لا يأكل منه ويتصدق  
بالكل فيصدق بفضل ما بين المذبح وغير المذبح لأنه لو وقع في غير وقته لا يخرج عن العهدة الا بذلك كذا  
في محيط السرخسي \* أيام النحر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة والكل يضحي باربعة أو لها نحر لا غير وآخرها  
تشريق لا غير والمتوسطان نحر وتشريق والتضحية فيها أفضل من التصديق بشن الاضحية لانها تقع واجبة  
أوسنة والتصدق تطوع محض فيفضل كذا في الهداية \* والوقت المستحب للتضحية في حق أهل السواد  
بعد طلوع الشمس وفي حق أهل المصر بعد الخطبة كذا في الظهيرية \* ولو ذبح والامام في خلال الصلاة  
لا يجوز وكذا اذا ضحى قبل أن يقع قدر التشهد ولو ذبح بعد ما قدر التشهد قبل السلام قالوا على  
قياس على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز كمالو كان في خلال الصلاة لان الخروج من الصلاة  
بصنعه فرض عنده كذا في البدائع \* وهو الصحيح كذا في خزائنة المفتين \* ولو ضحى بعد ما سلم الامام  
تسليمية واحدة جازت الاضحية بالاتفاق كذا في فتاوى قاضيخان \* لو صلى الامام ولم يخطب جاز الذبح كذا  
في محيط السرخسي \* ولا تجوز التضحية بعد التشهد ما لم يسلم الامام هو الصحيح كذا في خزائنة المفتين  
\* صلى الامام وضحوا ثم علم أنه كان صلى بلا وضوء جازت الاضحية ولو لم تذكر قبل تفرق الناس تعاد  
الصلاة ولا تعاد الاضحية ومن الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولو نادى بالناس ليعيدوها  
فمن ذبح قبل العلم بذلك جازت ومن علم به (١) لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعده يجوز كذا في الوجيز  
للكردري \* اذا ترك الصلاة يوم النحر بعد زوال الشمس وتجاوز الاضحية حتى تزول الشمس وتجوز الاضحية  
في الغد وبعدها قبل الصلاة لانه فات وقت الصلاة بزوال الشمس في اليوم الاول والصلاة في الغد تقع  
قضاء كذا في محيط السرخسي \* وفي الواقيات لو أن بلدة وقعت فيها فترة ولم يبق فيها واليصلى بهم صلاة العيد  
فخصوا بعد طلوع الفجر جاز وهو المختار لان البلدة صارت في حق هذا الحكم كالسواد كذا في الفتاوى الكبرى  
وعليه الفتوى كذا في السراجية \* ولو ذبح اضحية بعد زوال الشمس من يوم عرفة فمأري انه يوم عرفة ثم  
تبين أنه يوم النحر جازت الاضحية ولو ذبح قبل الصلاة وهو يرى أنه يوم النحر ثم تبين أنه اليوم الثاني أجزاء  
عن الاضحية أيضا كذا في الظهيرية \* اذا استخلف الامام من يصلي بالضعفة في المسجد الجامع وخرج بنفسه  
الى الجبائنة مع الاقوياء فضحي رجل بعد ما انصرف أهل المسجد قبل أن يصل أهل الجبائنة القياس أن  
لا تجوز وفي الاستحسان تجوز وان ضحى بعد ما فرغ أهل الجبائنة قبل أهل المسجد قبل في هذه الصورة يجوز  
(١) قوله لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعده يجوز قال في رد المحتار مقتضى ما في البدائع عدم الاعادة  
مطلقا وبديل عليه أنه في البدائع ذكر ما هنا من التفصيل رواية أخرى تأمل نقله معصيه

ومنع الفرعين عن الاداء قبل لا يعمل المنع والاصح أنه يعمل المنع وعلمه عامة المشايخ \* وفي الجامع الشهادة على الشهادة وان كثر يقبل وفيه  
قال في التحميل نسبه أن فلانا شهدنا أن فلانا عليه ألقا شاهدنا على شهادتنا كان تحمينا لصحبا \* ولو قال الاصول للفروع اشهدوا

أشهد على أقرار فلان بكذا لا يصح في المشهور لأنه وعدوا أمر الفروع أن يشهدوا على وعده وعن الثاني في الأمالى أنه يصح واعتبر المقصود  
 \* إذا قال لغريمه أشهد أو حكى شهادة (٢٩٦) نفسه عند غيره في حادثة وقال فاشهدوا ولم يقل على شهادتي لم يجز التحميل وقال الثاني يجوز

لان معناه فاشهد على شهادتي بذلك وكذا إذا شهدا على شهادة شاهدين وقالا نشهد أن فلانا يشهدنا أن اقلان على فلان كذا ولم يقولوا أشهدنا على شهادته لا يقبل عند الامام حتى يقولوا وقال الثاني رحمه الله يقبل وإن لم يقولوا وذ كر الخصاص كيفية الاداء وشرط فيه ثمانى شينات وبه أخذ الامام الصغار فيقول في الاداء أشهد أن فلانا يشهد عندى بكذا وأشهدنى على شهادته بكذا وأمرنى ان أشهد على شهادته وأنا أشهد على شهادته \* وذ كر الخصاص ثلاث شينات في التحميل أشهد أن فلانا أقر عندى بكذا فاشهد على شهادتي لفلان على فلان بكذا وفي الاداء شينات أشهد أن فلانا يشهد عندى أن فلان كذا وأشهدنى على شهادته وأنا لا أشهد على شهادته \* وفي الاقضية المختار ما قال الحلو في رحمه الله انه يكفي في الاداء خمس شينات أشهد على شهادة فلان أن لفلان على فلان كذا أشهدنا فلان على شهادته وأمرنا أن نشهد بها \* وفي النوازل عن الققيه أبي جعفر أنه يكفي أن يقول أشهد على شهادة فلان بكذا ولا يحتاج الى الزيادة وخالفه

قياسا واستحسانا وقيل القياس والاستحسان فيهما واحد قال شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى هذا اذا ضحى رجل من الفريق الذى صلى فأما اذا ضحى رجل من الفريق الذى لم يصل فلم تجز أخصيته قياسا واستحسانا وفي الاضاحى للزعفرانى اذا ضحى رجل من الناحية التى صلى فيها أو من الناحية الاخرى جاز كذا في المحيط \* والمستحب ذبحها بالتهار دون الليل لانه أمكن لاستيفاء العروق كذا في الجوهرة النيرة \* وفي النوازل اذا صلى الامام صلاة العيد يوم عرفة فضحى الناس فهذا على وجهين أما أن يشهد عنده شهود على هلال ذى الحجة أو لم يشهدوا في الوجه الاول جازت الصلاة والتخفيف لان التحرر عن هذا الخطا غير ممكن والتدارك أيضا غير ممكن غالبا فيحكم بالجواز صياغة بلج المسلمين ومتى جازت الصلاة جازت التخفيف وفي الوجه الثاني لا تجوز الصلاة والتخفيف لانه لا ضرورة في التجوز ومتى لم تجز الصلاة لا تجوز التخفيف وههنا اذا لم تجز لو ضحى الناس في اليوم الثاني فهذا على وجهين أما أن يصلى الامام في اليوم الثاني أو لم يصل في الوجه الاول لم يجز لانه ضحى قبل الصلاة في يوم هو في وقت الصلاة وفي الوجه الثاني المسألة على قسمين أما أن ضحى قبل الزوال أو بعد الزوال فان ضحى قبل الزوال فان كان يرجو أن الامام يصلى لا يجز به وان كان لا يرجو يجز به وفي الوجه الثاني وهو ما اذا ضحى الناس بعد الزوال يجز به هذا كله اذا تبين أنه يوم عرفة أما اذا لم يتبين لكن شكوا فيه ففي الوجه الاول وهو ما اذا شهدوا به عنده لهم أن يخفوا من القدم من أول الغد لانه لو تبين كان لهم ذلك فهذا حق وفي الوجه الثاني وهو ما اذا لم يشهدوا عنده الاحتياط أن يخفوا من الغد بعد الزوال لان رجاء الصلاة انما ينقطع من الغد بعد الزوال كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى العتبية ولو شهدوا بعد الزوال أن هذا اليوم يوم الاضحية ضحوا وان شهدوا قبل الزوال لم يجز الا اذا زالت الشمس وفي تجنيس خواهر زاده وان كان الرجل مسافرا أو أمرا أهله أن يخفوا عنه في المصر لم يجز عنه الا بعد صلاة الامام كذا في التتارخانية \* والله أعلم

#### الباب الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان

ولو أن رجلا من أهل السودان دخل المصر لصلاة الاضحية وأمر أهله أن يخفوا عنه جاز أن يذبحوا عنه بعد طلوع الفجر قال محمد رحمه الله تعالى أنظر في هذا الى موضع الذبح دون المذبح عنه كذا في الظهيرية \* وعن الحسن بن زياد بخلاف هذا والقول الاول أصح وبه نأخذ كذا في الحاوى للفتاوى \* ولو كان الرجل بالسواد وأهله بالمصر لم تجز التخفيف عنه الا بعد صلاة الامام وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وروى عنه ما أيضا أن الرجل اذا كان في مصر وأهله في مصر آخر فكاتب اليهم ليخفوا عنه فإنه يعتبر مكان التخفيف فينبغي أن يخفوا عنه بعد فراغ الامام من صلاته في المصر الذى يضحي عنه فيه وعن أبي الحسن أنه لا يجوز حتى يصل في المصر بن جميعا كذا في الظهيرية \* ولو أخرج الاضحية من المصر فذبح قبل صلاة العيد قالوا ان خرج من المصر مقدار ما يباح للسافر قصر الصلاة في ذلك المكان جاز الذبح قبل صلاة العيد والا فلا كذا في خزنة المفتين \* ولو لم يضح حتى مضت أيام النحر فقد فاته الذبح فان كان أوجب على نفسه شاة بعينها بأن قال الله على أن أضحي بهذه الشاة سواء كان الموجب فقيرا أو غنيا أو كان المضحى فقيرا وقد اشترى شاة بنية الاضحية فلم يفعل حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية وان كان من لم يضح غنيا ولم يوجب على نفسه شاة بعينها تصدق بقيمة شاة اشترى أو لم يشتر كذا في العتبية \* يعتبر آخر أيام النحر في الفقر والغنى والموت والولادة لو اشترى شاة للاضحية عن نفسه أو عن ولده فلم يضح حتى مضت أيام النحر كان عليه أن يتصدق بثلث الشاة أو بقيمة أو قال الحسن رحمه الله تعالى لا يلزمه شىء كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان أوجب شاة بعينها واشترى شاة ليضحى بها فلم يفعل حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية ولا يجوز الاكل

فيه أهل عصره فأخرج لهم الرواية من السير الكبير فأنقاده \* ويسأل القاضى الفرع عن عدالة الاصلين فيما ذكره منها الخصاص لم يذكره محمد رحمه الله فان قالاهم عدول يشهد عدالة الاصول ان كانت عدالة الفروع ثابتة واليسأل القاضى عن عدالة الفرعين

فان ثبتت عدالة الكل وعن محمدان تعديل الفروع الاصول لا يصح لان فيه منفعة نفاذ قولهم والصحيح ظاهر الرواية لان الفروع ثابتون نافلون عبارة الاصول الى مجلس القاضى فبالنقل انتهى حكم النيابة وصاراً جنبياً فيصح (٢٩٧) تعديله وكذا لو عدل أحد الشاهدين الاخر

لانه ان كان فيه نفع من

حيث القضاء بشهادته لكن

العدل لا يتم بمثله كما لا يتم

في شهادة نفسه كيف وان

قوله مقبول في نفسه وان لم

يقبل قول صاحبه فكان غير

متمم \* وان قال الفرعان

لا تخبرك لا يقبل القاضى

شهادتهما وعن الثاني

تقبل وذكر السرخسى انه

يسأل عن الاصول وذكر

الحلواني لا تخبرك مكان

لا تخبرك ولو قال لا نعرفه

أهو عدل أم لا مكان لا تخبرك

فكذا الجواب فيما ذكره

السرخسى وذكر الحلواني

أن القاضى يقبل ويسأل

عن الاصول وهو الصحيح

لان الاصل بقى مستورا

\* وجه المشهور في قولهما

لا تخبرك أن هذا جرح

الاصول ألا يرى أنهم مالو

شهادتهما على القاضى على

شهادة رجل وقالوا عند

الحاكم انانته في هذه

الشهادة لم يقبل الحاكم

شهادتهما على شهادة فكذا

في لا تخبرك وجه قول الثاني

أنه يحتمل كونه جرحا وكونه

توقفا فلا يثبت الجرح

بالشك \* هشام عن محمد

أشهد على شهادته

شاهدين ثم غاب غيبة

منقطعة نحو عشرين سنة

ولا يدري أهو على حاله في

العدالة أم لا فشهدا على تلك

منها فان باعها تصدق بمنها فان ذبحها وتصدق بلحمها جاز فان كانت قيمتها حية أكثر تصدق بالفضل ولو  
أكل منها شيئا غرم قيمته فان لم يفعل ذلك حتى جاء أيام النحر من العام المقابل فضحى بها عن العام الماضي لم  
يجز فان باعها بعد أيام النحر تصدق بمنها فان باعها بما يتغاب الناس فيه أجزأه وان باعها بما لا يتغاب  
الناس فيه تصدق بالفضل كذا في الظهيرية \* ولو أوصى بأن يضحى عنه ولم يسم شاة ولا بقرة ولا غير ذلك ولم  
بين الثمن أيضا جاز وتوقع على الشاة بخلاف ما اذا وكل رجلا بأن يضحى عنه ولم يسم شيئا ولا تماقانه لا يجوز  
كذا في البدائع \* ولو كان موسرا في أيام النحر فلم يضح حتى مات قبل مضي أيام النحر سقطت عنه الضحية حتى  
لا يجب عليه الايصال ولو مات بعد مضي أيام النحر لم يسقط التصديق بقيمة الشاة حتى يلزمه الايصال به هكذا  
في الظهيرية \* مصرى وكل وكيل بأن يذبح شاة له وخرج الى السواد فأخرج الوكيل الضحية الى موضع  
لا يعد من المصر فذبحها هناك فلو كان الموكل في السواد جازت أضحيته عنه ولو كان قد عاد الى المصر وعلم  
الوكيل بقدمه لم تجز الضحية عن الموكل بخلاف ولو لم يعلم الوكيل بعود الموكل الى المصر اختلف أبو  
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فقال محمد لا تجزئه والمختار قول أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجزئه كذا  
في الكبرى \* والله أعلم

### باب الخامس في بيان محل إقامة الواجب

وهذا الباب مشتمل على بيان جنس الواجب ونوعه وسنه وقدره وصفته

(أما جنسه) فهو أن يكون من الاجناس الثلاثة الغنم أو الابل أو البقر ويدخل في كل جنس نوعه والذكر  
والأنثى منه والخصى والفعل لانطلاق اسم الجنس على ذلك والمعز نوع من الغنم والجاموس نوع من البقر  
ولا يجوز في الاضاحى شيء من الوحشى فان كان متولدا من الوحشى والانسي فالعبرة بالام فان كانت أهلية  
تجوز ولا فلا حتى لو كانت البقرة وحشية والثور أهليا لم تجز وقيل اذا نراطي على شاة أهلية فان ولدت شاة  
تجوز والضحية وان ولدت ظبيا لا تجوز وقيل ان ولدت الرمكة من جوار وحشى جارا لا يؤكل وان ولدت فرسا  
فحكمه حكم الفرس وان ضحى بظبية وحشية أنست أو ببقرة وحشية أنست لم تجز (وأما سنه) فلا يجوز  
شيء مما ذكرنا من الابل والبقر والغنم عن الضحية الا الشئ من كل جنس والا الجذع من الضأن خاصة  
اذا كان عظيما أو أمعا في هذه الاسماء فقد ذكر القدرى أن الفقهاء قالوا الجذع من الغنم ابن ستة أشهر  
والثني ابن سنة والجذع من البقر ابن سنة والثني منه ابن سنتين والجذع من الابل ابن أربع سنين والثني ابن  
خمس وتقدير هذه الاسماء بما قلنا يمنع الذفصان ولا يمنع الزيادة حتى لو ضحى بأقل من ذلك شيئا لا يجوز ولو  
ضحى بأكثر من ذلك شيئا يجوز ويكون أفضل ولا يجوز في الضحية جل ولا جدى ولا عجول ولا فصيل (وأما  
قدره) فلا تجوز الشاة والمعز الا عن واحد وان كانت عظيمة سمينة تساوى شاتين مما يجوز أن يضحى بهما  
ولا يجوز بعير واحد ولا بقرة واحدة عن أكثر من سبعة ويجوز ذلك عن سبعة وأقل من ذلك وهذا قول عامة  
العلماء (وأما صفته) فهو أن يكون سليما من العيوب الفاحشة كذا في البدائع \* ويجوز بالجاء التي لا قرن  
لها وكذا مكسورة القرن كذا في الكافي \* وان بلغ النكسر المشاش لا يجز به والمشاش رؤس العظام مثل  
الر كبتين والمرفقين كذا في البدائع \* ويجوز المجبوب العاجز عن الجاع والتي بها السعال والعاجزة عن  
الولادة تكبر سنهما والتي بها كى والتي لا ينزل لها لبن من غير علة والتي لها ولد في الاجناس وان كانت  
الشاة لها ألية صغيرة خلقت بشبه الذنب تجوز وان لم تكن لها ألية خلقت كذلك قال محمد رحمه الله تعالى  
لا تجوز زكذافي الخلاصة \* ولا تجوز العمياء والعوراء البين عورها والعرجاء البين عرجها وهي التي لا تقدر  
أن تعشى برجلها الى المنسك والمريضة البين مرضها ومقطوعة الأذنين والالية والذنب بالكلية والتي لا أذن  
لها في الخلقة وتجزئ السكا وهي صغيرة الاذن فلا تجوز ومقطوعة إحدى الأذنين بكما لها والتي لها اذن

(٣٨ - فتاوى خامس) الشهادة ولم يجد الحاكم من يسأل عن حاله ان كان الاصل مشهورا كالأمام والثوري رحمهما الله قضى  
بشهادتهما مع انه لان عثره المشهور يتحدث بهما وان كان غير مشهور لا يقضى به قيل زلة العالم يضرب بها الطبل وزلة الجاهل يخفم الجبل

\* قرعان معلوم عدلها شهدا عن أصل وقالوا لا خبر فيه وزكاه غيرهما لا تقبل شهادتهما وان جرحه أحدهما لا يلتفت الى جرحه وشروط في التهمة شرطان إذا فقال إذا شهدا أنه عدل وليس في (٢٩٨) المصر من يعرفه فان كان موضع المسألة سألهما عنه أو بعث اليهما وسألهما عنه سرا

فان عدله قبل والا اكتفى بما أخبراه به علانية \* سمعا من الحاكم يقول حكمت لهذا على هذا بكذا ثم نصب حاكم آخر لهما أن يشهدا به عليه ان سمعاه منه في المصر أو سواده في رواية الحسن عن الامام وهو الاقرب وعن الثاني رحمه الله ان سمعاه منه في غير مجلس الحكم لا يشهدان به وهو الاحوط والذي عليه علم الهدى والمتأخرون أن كلام العالم العادل مقبول وكلام الظالم أو الجاهل لا لا الجاهل العادل أن أحسن التفسير يقبل والا فلا ولا خفاء ان علم قضاء بلادنا ليس بشبهة فضلا عن الحجة الا في كتاب القاضي للضرورة فيه \* وفي النوازل قال الراوى ليس هذا حديثي لاترووا عنى لا يسمع الرواية عنه ولو قال لاترووا عنى ولم يقل هذا ليس حديثي يصح منه الرواية \* أقر لرجل بمال ثم قال لاسمع لانشهد بما سمعت له أن يشهد \* سمع من كافر ثم أسلم الكافر أو ارتد المروى عنه لا تحل الرواية \* قرأ على رجل كتابا الا أنه ذهب عن سمعه كلمات من وسطه فلما فرغ قال له اروه عنى له الرواية وكذا اذا قرئ الصك على الشاهد ولم يسمع بعضها حصل له الشهادة بما في الصك \* سمع الاعمى له الرواية فان قتاده ولد أعمى وقد كثر روايته وفتاواه عن أنس رضي الله عنهما بخلاف إحدى الشهادة لا حاجة فيها الى الاشارة والصوت يشبه الصوت (الناظر في الترجيح) ادعيان متاح دابة في يد رجل ثالث وهرهنا ولم يوقتا

واحدة خلقه ولو ذهب بعض هذه الاعضاء دون بعض من الاذن والالية والذهب والعين ذكرك في الجامع الصغير ان كان الذاهب كثيرا يجمع جواز التضحية وان كان يسيرا لا يمنع واختلاف أصحابنا بين القليل والكثير فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أربع روايات وروى محمد رحمه الله تعالى عنه في الاصل وفي الجامع أنه اذا كان ذهب الثلث أو أقل جاز وان كان أكثر لا يجوز والصحيح أن الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* وانما يعرف ذهاب قدر النصف أو الثلث من العين بأن تشدد العين المعيبة بعد أن لا تعتلف الشاة يوما أو يومين ثم يقرب العلف اليها قليلا قليلا فإذا رأت من موضع أعلم ذلك الموضع ثم تشدد عينها الصحيحة ويقرب العلف الى الشاة قليلا قليلا حتى إذا رأت من مكان أعلم ذلك المكان ثم يقدر ما بين العلامة الاولى والثانية من المسافة فان كانت المسافة بينهما الثلث فقد ذهب الثلث وبقي الثلثان وان كان نصفها فقد ذهب النصف وبقي النصف كذا في الكافي \* وأما الماتمة وهي التي لا أسنان لها فان كانت ترى وتعتلف جازت والا فلا كذا في البدائع \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وتجوز الثولاء وهي المجنونة اذا كان ذلك يمنع الرعي والاعتلاف فلا تجوز وتجوز الجرباء اذا كانت سمينة فان كانت مهزولة لا تجوز وتجوز الشرفاء وهي مشقوقة الاذن طولا والمقابله أن يقطع من مقدم أنفها شيء ولا يبان بل يترك معلقا والمدايرة أن يفعل ذلك بمؤخر الاذن من الشاة وما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يضجى بالشرفاء والمقابله والمدايرة والخرفاء فالنهي في الشرفاء والمقابله والمدايرة محمول على النذب وفي الخرفاء على الكثير على اختلاف الاقوال في حد الكثير كذا في البدائع \* ولا تجزئ الجداء وهي مقطوعة الانف كذا في الظهيرية \* والحولاء تجزئ وهي التي في عينها حول وكذا المجزوزة وهي التي جرت صوفها كذا في فتاوى قاضيان \* ولا تجوز الحساد وهي المقطوعة ضرعها ولا المصترمة وهي التي لا تستطيع أن ترضع فصيلها ولا الجداء وهي التي ليس ضرعها كذا في محيط السرخسي \* وفي البتية كتبت الى أبي الحسن على المرغيناني ولو كانت الشاة مقطوعة اللسان هل تجوز التضحية بها فقال نعم ان كان لا يحل بالاعتلاف وان كان يحل به لا تجوز التضحية بها كذا في التتارخانية \* وقطع اللسان في الثور يمنع وفي الشاة اختلاف كذا في التنبيه \* والتي لا لسان لها في الغنم تجوز وفي البقر لا كذا في الخلاصة \* وسئل عمرو بن الحافظ عن الاضحية اذا كان الذاهب من كل واحدة من الاذنين السدس هل يجمع حتى يكون مانعا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياسا على التجاسات في البدن أم لا يجمع كما في الخروق في الخفين قال لا يجمع وسئل ايضا عن قطع بعض لسان الاضحية وهو أكثر من الثلث هل تجوز الاضحية على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال لا كذا في التتارخانية \* ولا تجوز الجلالة وهي التي تأكل العذرة ولاتأكل غيرها فان كانت الجلالة لا تفسك أربعين يوما حتى يطيب لجها والبقري عكسك عشرين يوما والغنم عشرة أيام (١) والدجاجة ثلاثة أيام والعصفور يوما كذا في فتاوى قاضيان \* ولا تجزئ الجفاء التي (٢) لا تنقي ويسوي أن يشتريها كذلا أو صارت عنده كذلا وهو موسر أم اذا كان معسر أجزأته لانه لا واجب في ذمته بل يثبت الحق في العين فينأذى بالعين على أي خلقه كانت كذا في المبسوط \* فان كانت مهزولة فيها بعض الشحم جاز يروى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى ولو كانت مهزولة عند الشراء فسمت بعد الشراء جاز كذا في فتاوى قاضيان \* ومقطوعة رؤس ضرعها لا تجوز فان ذهب من واحد أو قل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمعز اذا لم تكن لهما (١) قوله والدجاجة الخ هذه فائدة ذكرت تيمينا للعبارة المتقولة عن الخانية والا فلا يجوز ذلك في الاضحية كما لا يخفى اه معصية (٢) قوله لا تنقي مأخوذ من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو الخ أي لا يخالجها كذا في رد المحتار وسأني قريبا تفسير النقي بالخ اه معصية

الشهادة بما في الصك \* سمع الاعمى له الرواية فان قتاده ولد أعمى وقد كثر روايته وفتاواه عن أنس رضي الله عنهما بخلاف إحدى الشهادة لا حاجة فيها الى الاشارة والصوت يشبه الصوت (الناظر في الترجيح) ادعيان متاح دابة في يد رجل ثالث وهرهنا ولم يوقتا

فقدى بها ينهب ما شرب من ثألت بمثل ما ادعى يقضى له ان لم يعد المقضى له ما شرب ودهما السابق وان أعاد أحدهما الا آخر قضى بالنصف الذى فى يده الذى أعاد ينسب له ولم يقبل فيه بينة الثالث ويقضى

(٢٩٩)

أحدى حلتها خلقة أو ذهبت بأقوة قيمت واحدة لم تجز وفى الأبل والبقران ذهبت واحدة تجوز وان ذهبت اثنتان لا تجوز كذا فى الخلاصة \* وفى الخزانة لا يجوز مقطوع إحدى القوائم الأربع كذا فى التتارخانية \* لا تجوز التضحية بالشاة الخنثى (١) لان لها لا ينضج تناثر شعر الاضحية فى غير وقتها يجوز اذا كان لها نقي أى مخ كذا فى القنية \* والشطور لا تجزى وهى من الشاة ما انقطع اللبن عن إحدى ضرعها ومن الأبل والبقر ما انقطع اللبن من ضرعها لان لكل واحد منهما أربع أضرع كذا فى التتارخانية \* ومن المشايخ من يذكرون هذا الفصل أصلاً ويقول كل عيب يزىل المنفعة على الكمال أو الجمل على الكمال يمنع الاضحية وما لا يكون بهذه الصفة لا يمنع ثم كل عيب يمنع الاضحية فى حق الموسر يستوى أن يشتريها كذا فى الأبيات وهى سليمة فصارت معيبة بذلك العيب لا تجوز على كل حال وفى حق المعسر تجوز على كل حال كذا فى المحيط \* ولو اشترى رجل أضحية وهى سمينة فمحت عنده حتى صارت بحيث لو اشترىها على هذه الحالة لم تجز ثم ان كان موسراً وان كان معسراً أجزأه أن لا أضحية فى ذمته فان اشترىها الاضحية فقد تعينت الشاة للاضحية حتى لو كان الفقير أو جرب على نفسه أضحية لا تجوز هذه ولو اشترى أضحية وهى صحيحة العيسين ثم أعورت عنده وهو موسر أو قطعت أذننها كلها أو ألبنها أو ذنبها وانكسرت رجلها فلم تستطع أن تشى لا تجزى عنه وعليه مكانها أخرى بخلاف النقرة وكذلك لو ماتت عنده أو سرق ولو قتم أضحية لشدبجها فاضطررت فى المكان الذى يذبحها فيه فانكسرت رجلها ثم ذبحها على مكانها أجزأه وكذلك ان أنفلتت عنه البقرة فأصبحت عنها فذهبت والقياس أن لا تجوز وجه القياس أن هذا عيب دخلها قبل تعيين القرية بها فصار كالأول كان قبل حال الذبح وجه الاستحسان أن هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه لان الشاة تضطرب فتلقها العيوب من اضطرابها وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال لو عالج أضحية لشدبجها فكسرهما وأعورت فشدبجها ذلك اليوم أو من الغد فانما تجزى كذا فى البدائع \* سبعة من الرجال اشترىوا بقرتين بحسين درهمي الأضحية وسبعة آخرون اشترىوا سبع شياه بمائة درهم تكلموا أن الأفضل هو الأول أو الثانى والمختار أن الأفضل هو الثانى كذا فى الفتاوى الكبرى \* عشرة نفر اشترىوا من رجل عشرة شياه بجله فقال البائع بعث هذه العشرة لكم كل شاة بعشرة دراهم فقالوا اشترينا فصارت العشرة مشتركة بينهم وأخذ كل واحد منهم شاة وضجى عن نفسه جازفان ظهر منها شاة عوراء فانكر كل واحد من الشركاء أن تكون العوراء له لا تجوز تضحيته ثم لا تسع شياه عن عشرة نفر لا تجوز هكذا فى فتاوى قاضيان \* والخصى أفضل من الفحل لانه أطيب لحماً كذا فى المحيط \* اختلف المشايخ أن البدنة أفضل أم الشاة الواحدة قال بعضهم ان كانت قيمة الشاة أكثر من قيمة البدنة فالشاة أفضل لان الشاة كلها فرض والبدنة سبعة أفرس والباقي يكون فضلاً قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل البدنة أفضل لانها أكثر لحماً من الشاة وما قالوا ان البدنة يكون بعضها فلا فليس كذلك بل اذا انحوت عن واحد كان كلها فرضاً وشبهه بالقراءة فى الصلاة لو اقتصر على ما تجوز به الصلاة جاز ولو زاد عليه يكون الكل فرضاً قال الشيخ الإمام أبو حنيفة الكبار اذا كان قيمة الشاة والبدنة سواء كانت الشاة أفضل لان لحماً أطيب كذا فى الظهيرية \* والشاة أفضل من سبع البقرة اذا استويا فى القيمة واللحم لان لحم الشاة أطيب وان كان سبع البقرة أكثر لحماً من سبع البقرة أفضل والحاصل فى هذا أنهم اذا استويا فى اللحم والقيمة فأطيبهما لحماً أفضل واذا اختلفا فى اللحم والقيمة فالأفضل أولى فالفضل الذى يساوى عشرين أفضل من خصى بخمسة عشر وان استويا فى القيمة والفضل أكثر لحماً فالفضل أفضل واللاتى من البقرة أفضل من الذكر اذا

(١) قوله لان لها لا ينضج من باب جمع وبهذا التعليل اندفع ما ورد من وجوبه من أنها لا تخلو ما أن تكون ذكراً أو أنثى وعلى كل تجوز اهـ معجزة

الذى فى يديه ولا شركة معه فيه للشريك الذى أعاد البينة لانه باقضى أول مرة بها ينهب ما فقد قضى لكل على صاحبه بنصفه فلا يقبل من كل منهما بينة على صاحبه بعد ذلك فان وجد المقضى عليه أو لاهو الذى كانت الدابة فى يده بينة على أنها ولدت فى ملكه وأقامها يقضى له بها لانه لو أقام يومئذ بينة على ذلك كان أولى لان الدابة فى يده فكذا اذا أقام بعد ذلك \* عبد فى يد رجل ادعى الخارج الملك المطلق أو النتاج وبرهن ذواليد على النتاج أيضاً فقضى القاضى لذى اليد وأبطل بينة المدعى ثم جاء آخر وادعاه ملكاً مطلقاً أو نتاجاً وبرهن لذلك يقضى به له الا أن يعيد ذواليد برهانه على هذا المدعى بالنتاج فان لم يعد وقضى للخارج هذا ثم أعاد برهانه على النتاج فبنى بالعبدة وان لم يعده ذواليد حتى حضر ثالث وادعى الملك المطلق أو نتاجه يقضى بالعبدة الا اذا أعاد المقضى له وهو المدعى بينة على تناجيه بمحض من هذا المدعى الثالث فان أعادها كان هو أولى من الثالث فان حضر الأول وأعاد برهانه على النتاج

لا يقبل لانه قضى به عليه مرة فلا يقبل برهانه بعد ذلك على أحد وهذا قولهما وقياس قول الإمام أيضاً \* عبد فى يد رجل برهن رجل على أنه كان لفلان اشتراه منه منذ عشرة أيام وبرهن ذواليد على أنه كان لا اشتراه منه منذ شهر يكذبا وسماه قال الثانى رحمه

الله في قوله الثاني هو الذي هو آية بهما تاريخا وهو ذو اليد (٣٠٠) لانه أسبغة بهما تاريخا ولو كان العبد في يد غيرهما فعند الثاني هو صاحب الوقت الاول وعلى قياس قول محمد ولا هو الذي اليد

وهذا الجواب منه مستقيم على قوله الآخر وهو الاعتبار بالتاريخ وهو قول محمد رحمه الله أولا ويقتضى بينهما أنصافا وهذا على قوله الآخر على ما لم يشهدوا على ملك البائع في وقت وكذا الصدقة والهبة والميراث اذا سمي المورث والواهب ولم يذكر المالك وقتا فان وقتا وقال أحدهما كان لابي منذ ثلاث سنين مات وتركها ميراثا لي وقال الآخر كان لابي منذ سنتين مات وتركها ميراثا لي وبرهنا يقضى به لاسبغة بهما عند محمد رحمه الله فيما روى هشام عنه فعلى هذا في دعوى الشراء اذا أرتخا على ملك البائعين يقضى لاسبغة بهما بعد في يد رجل برهن خارج أنه له ولدى ملكه وبرهن ذواليد أيضا على مثل ذلك يقضى به لذي اليد قضاء ملك لا قضاء تركه كازعمه عيسى رحمه الله وكذا البرهن الخارج أنه له ولدى ملكه منذ سنتين ولو برهن المدعى أنه له وفي ملكه منذ خمس سنين وبرهن ذواليد أنه له وفي ملكه ولم يوقت أو وقت شهود ذي اليد لأشهود المدعى فهو للخارج وبينه الخارج أولى على كل حال الا اذا برهن ذواليد على

استوى بالان لحمل الاتي أطيب والبقرة أفضل من ست شياه اذا استوى وبسبع شياه أفضل من بقرة كذا في فتاوى قاضخان \* والكذب والتجعة اذا استوى في القيمة واللحم فالكذب أفضل وان كانت النجعة أكثر قيمة أو لحافه هي أفضل كذا في الذخيرة \* شراء الاضحية بعشرة أولى من أن يتصدق بألف كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي أصول التوحيد الامام الصغار والتضحية بالديك والدجاجة في أيام الاضحية ممن لا اضحية عليه لا عساره تشبه بالمشحون مكره لانه من رسوم الجحوش كذا في الخلاصة \* (١) ومن لا اضحية عليه لا عساره ولو ذبح دجاجة أو ديك يكره كذا في وجيز الكردي \* والمستحب أن تكون الاضحية أسمنها وأحسنها وأعظمها وأفضل الشاة أن تكون كبشاً أملح أقرن موحواً وأن تكون آلة الذبح حادة من الحديد ويستحب أن يترص به الذبح بقدر ما يريد ويسكن من جميع أعضائه وتزول الحياة من جميع جسده ويكره أن يضحي ويسلح قبل أن يبره كذا في البدائع \* والافضل أن يذبح أضحيته بيده ان كان يحسن الذبح لان الاول في القرابات أن يتولى بنفسه وان كان لا يحسنه فالأفضل أن يستعين بغيره ولكن ينبغي أن يشهد هاتفسه كذا في الكافي \* قال ولو أمر مجوسيا فذبح أضحيته لم يجز لان هذا افساد لا تقرب فان ذبيحة المجوسي لا تؤكل ولو أمر به ودياً أو نصرانياً بذلك أجزأه لانهم حرام أهل الذبح ولكن مكره لان هذان من عمل القرية وقوله ليس بقربة كذا في المبسوط \* ويستحب أن يأكل من أضحيته ويطعم منها غيره والأفضل أن يتصدق بالثالث ويتخذ الثالث ضيافة لأقاربه وأصدقائه ويدخر الثلث ويطعم الغنى والفقير جميعا كذا في البدائع \* ويحب منها ما شاء الغنى والفقير والمسلم والذي كذا في الغيبة \* ولو تصدق بالكل جاز ولو حبس الكل لنفسه جاز وله أن يدخر الكل لنفسه فوق ثلاثة أيام الا أن اطعمها أو اتصدق بها أفضل الا أن يكون الرجل ذاعمال وغير موسع الحال فان الأفضل له حينئذ أن يدعه لعياله ويوسع عليهم به كذا في البدائع \* ان وجبت بالنذر فلا يس لصاحبها أن يأكل منها شيئا ولا أن يطعم غيره من الاغنياء سواء كان الناذر غنياً وفقيراً لان سبيلها التصديق وليس للتصدق أن يأكل صدقته ولا أن يطعم الاغنياء كذا في التبيين \* (٢) وأما في الاضحية المنذورة سواء كانت من الغنى أو الفقير فلا يس لصاحبها أن يأكل ولا أن يطعم الغنى هكذا في النهاية \* روى بشر بن ويسد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل له تسعة من العيال وهو العاشر فضحي بغيره من الغنم عن نفسه وعن عياله ولا ينوي شاة بعينها ~~فمن~~ ينوي العشرة عنهم وعنه جاز في الاستحسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب السادس في بيان ما يستحب في الاضحية والانتفاع بها

ويستحب أن يربط الاضحية قبل أيام النحر بأيام وأن يقددها ويحلبها وأن يسوقها الى المنسك سوقاً جيلاً لا عنيفاً وأن لا يجزّ رجلها الى الذبح كذا في البدائع \* واذا ذبحها تصدق بجلالها وقلائدها كذا في السراجية \* ولو اشترى شاة لا ضحية يكره أن يحلبها أو يجزّ صوفها فيمنع به لانه عينها للقرية فلا يحل له الانتفاع بجز من أجزائها قبل إقامة القرية بها كما يحل له الانتفاع بلحمها اذا ذبحها قبل وقتها ومن المشايخ من قال هذا في الشاة المنذورة بربايعينها من المعسر والموسر وفي الشاة المشتراة للاضحية من المعسر

(١) قوله ومن لا اضحية عليه لا عساره الخ كذا في جميع النسخ المخطوطة بالقدم وأما في نسخة الطبع الهندي فلا وجود لهذه العبارة فيها وهو الاصول للاستغناء عنها بعبارة الخلاصة السابقة اه معصمه (٢) قوله وأما في الاضحية المنذورة الخ ساقط من نسخة الطبع الهندي. وموجود في نسخ الخط والصواب حذفه لانه تكرار مع ما قبله من غير فائدة كما لا يخفى اه معصمه

النتائج وان كان في أيديهما وبرهن أحدهما أنه له وآخر أن نصفه له فهو لصاحب الجميع \* ولو أقام أحدهما أن له خسة قام أسداسه والآخر أن له ثلثيه فله صاحب خمسة الاسداس ثلثاه ولصاحب الثلثين ثلثه \* وفي الاصل عبد في يد رجل ادعى آخر انه اشترى من



فلان الذي ولد في ملكه وبرهن على ذلك وبرهن ذواليد على ثرائه من فلان الذي ولد في ملكه يقضى به لذى اليد ولولم يبرهن عليه ولكن برهن على انه ولد في ملكه يقضى به لذى اليد وكذا البرهن على انه ورثه من أبيه (٣٠١) وكان ولد في ملكه وكذا البرهن على صدقة

أوهبة مقبوضة من فلان وكان ولد في ملك الوهاب أو المتصدق \* وفي المتن ادعى عليه الاقرار طاعا وبرهن على ذلك وبرهن المدعى عليه ان ذلك الاقرار كان بالكره فينبه المدعى عليه أولى وان لم يورخا أو أورخا على التعاقب فينبه المدعى أولى \* وفي الحميط ادعى دارا في يد غيره أنها ملكه وان أباه باعها منه حال بلوغه بلارضاه وزعم ذواليد انه باعها منه في صغر الابن المدعى فالقول للابن وان برهن ذواليد على مدعاه بشئ المشمل تنـ دفع منه الخصومة وان برهن ترج ينه ذى اليد \* ادعت امرأة أن زوجها طلقها في مرض موته ومات وهي في العدة ولها الميراث وادعى الورثة ان الطلاق كان في الصحة فالقول لها وان برهن وقتا واحدا فينبه الورثة على طلقها في الصحة أولى \* شهد أن فلانا مات وكانت زوجته وآثر أن كان طلقها قبل الموت قال الفضلي بنبه الزوجة أولى ويجعل كأنه طلق ثم تزوجها وقال السعدي بنبه الطلاق أولى لان الطلاق يكون بعد النكاح وقيل ان كانت ورثتها وهي تدعى عقدين فالقول ما قاله الفضلي

فأما المشتراة من الموسر للاضحية فلا بأس ان يحلبها ويجز صوفها كذا في البـدائع \* والصحيح أن الموسر والمعسر في حلبها وجز صوفها سواء هكذا في الغياصة \* ولوحلب اللبن من الاضحية قبل الذبح أو جز صوفها يتصدق به ولا ينتفع به كذا في الظهيرية \* وأذا ذبحها في وقتها جاز له أن يحلب لبنها ويجز صوفها وينتفع به لان القرينة أقيمت بالذبح والانتفاع به دافاة ان ترية مطاق كالا كل كذا في الحميط \* وان كان في ضرعها لبن ويحنأ ينضح ضرعها بالماء البارد فان تقاوص والاحلب وتصـدق ويكره ركوها واستعمالها كافي الهدي فان فعل فنتقصها فعليه التصديق بماتقص وان أجزها تصدق بأجزها ولو اشترى بقرة حلوبة وأوجها أضحية فاكنتسب ما لا ينبت تصدق بمثل ما اكتسب ويتصدق بروثها فان كان يعلقها فاكنتسب من لبنها أو انتفع من روثها فهو له ولا يتصدق بشئ كذا في محيط السرخسي \* ويتصدق بجلبها أو يعمل منه نحو غراب أو جراب ولا بأس بان يشتري به ما ينتفع بعينه مع بقائه استحسنانا وذلك مثل ما ذكرنا ولا يشتري به ما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك نحو اللحم والطعام ولا يبيعه بالدرهم لينفق الدرهم على نفسه وعياله واللحم عزلة الجلد في الصحيح حتى لا يبيعه بما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك ولو باعها بالدرهم ليتصدق به جاز لانه قرينة كالتصدق كذا في التبيين \* وهكذا في الهداية والكافي \* ولو اشترى بلحم الاضحية جرابا لا يجوز ولو اشترى بلحمها جرابا لا يشتري بلحمها الجراب قالوا (١) والاصح في هذا أنه يجوز بيع المأ كقول بالمأ كقول وغير المأ كقول لا يجوز بيع غير المأ كقول بالمأ كقول ولا يبيع المأ كقول بغير المأ كقول هكذا في الظهيرية وقتاوى قاضيان \* ولو ادخل جلد الاضحية في قرطالة أو جعله جرابا ان استعمال الجراب في أعمال منزله جاز ولو أجز لا يجوز وعليه أن يتصدق بالأجر وأما القرطالة ان استعمالها في منزله أو أجز جاز وان أجزها هل يطيب له الاجر قالوا ينظر ان كانت القرطالة جديدة لا يلزمه التصديق بالأجر وان كانت خلقا متختر فإلزمه التصديق بنصف الاجر دون نصفه نحو ما اذا أجزها بدانتين يلزمه التصديق بدانتين لان القرطالة اذا كانت جديدة لا يحتاج في الانتفاع بها الى الجلد فيكون الجلد بغيرها يكون كل الاجر بارز القرطالة أما اذا كانت خلقا محتاج في الانتفاع بها الى الجلد فكان نصف الاجر للقرطالة ونصف الاجر للجلد (٢) والقرطالة الكوارة كذا في الظهيرية \* ولا يحل بيع شحمها أو طرفها أو رأسها وصوفها وبرها وشعرها ولبنها الذي يحلبه منها بعد ذبحها بشئ لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاك عينه من الدرهم والدنانير والمأ كولات والمشروبات ولا أن يعطى أجر الجزار والذي يبيع منها فان باع شئ من ذلك بما ذكرنا فعند أي حنيفة ومحمد ورجع الله تعالى وعند أي يوسف ورجع الله تعالى لا ينفذ ويتصدق ببقته كذا في البدائع \* اذا أخذ شئ من الصوف من طرف من أطراف الاضحية للعلامة في أيام النحر لا يجوز له أن يطرح ذلك الصوف ولا أن يهب لاحد بل يتصدق بذلك الصوف على الفقراء كذا في فتاوى قاضيان \* في أضاحي الزعفراني فان ولدت ولدا ذبحها وولدها معها من أصحابنا من قال هذا في المعسر الذي وجب بإيجابه أما في الموسر فلا يلزمه ذبح الولد يوم الاضحية قبل الام أو بعده جاز ولولم يذبحه وتصدق به حيا جاز في أيام الاضاحي وفي المنتقى لو تصدق بالولد حيا في أيام النحر فعليه أن يتصدق ببقته وان باع الولد في أيام الاضحية يتصدق ببقته فان لم يبيعه ولم يذبحه حتى مضت أيام النحر فعليه أن يتصدق بالولد حيا واذا ذبح الولد مع الام يأكل من الام والولد وعن أبي حنيفة رجحه الله تعالى انه لا يأكل من الولد فان أكل تصدق ببقته مأكل والتصدق بالولد حيا أحب الى كذا في الخلاصة \* ولو باع الاضحية جاز خلافا لابي يوسف

(١) قوله والاصح في هذا الخ عبارة الخلاصة والاصل في هذا الخ وتامل اهـ معجمه (٢) قوله والقرطالة الكوارة الذي في القاموس القرطالة كقرشبة عدل جاز كالقرطالة بالكسر واحدة القرطال نقله معجمه

وعليه الفتوى والا فالفتوى على ما قاله السعدي وقيل ان انكروا نكاحها أصلا بان قالوا ما كانت زوجة له قط لا يكون دفعا وان أنكروا الميراث بالزوجية ولم ينكروا النكاح أصلا فهذا دفع لدعواها في يدها مجارية برهن أحدهما على أنه ورثها من أبيه والاخر على انه الهوى

بينهم انصفان وان برهن أحدهما على ارثه من أبيه والاخر على أنه اشتراها من أبي المدعي بكذا ونقد الثمن وأدعى هبة أو صدقة بموضوعة من الميت في صحته وبرهن بقضيه لان (٣٠٢) الوارث خصم عن المورث في اثبات الحق عليه وقد أثبت خروجه عن ملكه حال حياته اليه وذكركم بركان

رجه الله تعالى ويشترى ب قيمته أخرى ويتصدق بفضل ما بين القيمتين أضحية خرج من بطنها ولد لحي قال عامة العلماء يذبل بالولد لما يفعل بالأم فان لم يذبحه حتى مضت أيام النحر يتصدق به حيا فان ضاع أو ذبحه وأكله يتصدق بقيمته ولدا لأضحية لا يجوز صوفه ولا شعره كالأثم كذا في السراجية \* وان بقي الولد عنده حتى كبر وذبحه للعام القابل أضحية لا يجوز وعليه أخرى لعامة الذي ضحى ويتصدق به مذبحا مع قيمة مانقص بالذبح والفتوى على هذا كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### الباب السابع في التضحية عن الغير وفي التضحية بشاة الغير عن نفسه

ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا ضحى بشاة نفسه عن غيره باهر ذلك الغير أو بغير أمره لا تجوز لانه لا يمكن تجوز التضحية عن الغير بالاثبات للمالك لذلك الغير في الشاة وان ثبت للمالك في الشاة الا بالقبض ولم يوجد قبض الا امره فلا يتصدق به ولا بناء به كذا في الذخيرة \* ولو ذبح أضحية غيره عن المالك بغير أمره صريحا يقع عن المالك ولا ضمان على الذابح استحسانا أطلق هنا ولم يقيده بما اذا أضحى المالك للتضحية وقيد به في الاجناس واختاره هو الاول كذا في الغيامة \* ولو ضحى بيذنة عن نفسه وعرضه وأولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد في كتاب الأضحية ان كان أولاده صغارا جاز عنه وعنهم جميعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان فعل بغير أمرهم أو بغير أمر بعضهم جاز عن الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان فعل بغير أمرهم أو بغير أمر بعضهم لا يجوز عنه ولا عنهم في قولهم جميعا لان نصب من لم يأمر صارا لحاقا فصار الكل لحا وفي قول الحسن بن زياد اذا ضحى بيذنة عن نفسه وعن خمسة من أولاده الصغار وعن أم وولده باهرها أو بغير أمرها لا تجوز عنه ولا عنهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى تجوز عن نفسه كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ذبح أضحية غيره عن نفسه بغير أمره فان ضمنه المالك قيمتها يجوز عن الذابح دون المالك لانه ظهر أن الارافة حصلت على ما سكه وان أخذها مذبوحة تجزى عن المالك لانه قد نواها فليس يضره ذبح غيره لها كذا في محيط السرخسي \* واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما أضحية صاحبه صعب عنهم ولا ضمان عليهما استحسانا وبأخذ كل واحد مسلخته من صاحبه ولا يضمنه فان كانا قد كلا ثم علما فليحمل كل واحد منهما صاحبه ويجزى بهما وان تشاحا فكل واحد منهما يضمن صاحبه قيمة شاته ثم يتصدق بثلاث القيمة ان كانت انقضت أيام النحر (١) لانها بدل عن اللحم كذا في الكافي \* وفي الروضة رجلان أدخلوا شاتينهما ممر بطائم غلطا فادعى كل واحد منهما شاة واحدة معينة وتر كاشاة لا يدعيانها فالتى لا يدعيانها البيت المال والتي تنازعاهما بينهما انصفان ولا تجزى الأضحية عنهما ولو كانت بدنة أو بقرة جاز عنهما وهو الأصح أربعة نفر لكل واحد منهم شاة حبسوها في بيت فماتت واحدة لا يدري ان هي نباع هذه الاغنام جلة وتشتري بينهما أربع شياء لكل واحد منهم شاة ثم يوكل كل واحد منهم صاحبه بذبح كل واحدة منها ويحمل كل واحد منهما أصحابه أيضا حتى يجوز عن الأضحية كذا في الخلاصة \* اذ اربطوا ثلاث أضحيات في رباط واحد ثم وجدوا بواحدة عيبا منع جواز التضحية وأنكر كل واحد أن تكون له العيبة وتنازعوا في الاخر بين فالعيبه لبيت المال ويقضى بالآخر بين بينهما أثلاثا كذا في التتارخانية \* رجل اشترى شاة فاشتراها فاسدا فذبحها عن الأضحية جاز ولا يباع الخيار فان ضمنه قيمتها حية فلا شيء على المضحي وان أخذها مذبوحة قيل على المضحي أن يتصدق بقيمتها حية لان القيمة

(١) قوله لانها بدل عن اللحم فصار كماله بابه لان التضحية لما وقعت عن صاحبه كان اللحم له ومن أنكف لحم أضحية غيره فالحكم فيه ما ذكرناه دابة أقول ومقتضى قوله لانها بدل عن اللحم الخ أن التضمين لقيمة اللحم لالقيمة حية ولذا وقعت عن المالك كذا في رد المحتار نقله معصمه

حيا لله تعالى ويشترى ب قيمته أخرى ويتصدق بفضل ما بين القيمتين أضحية خرج من بطنها ولد لحي قال عامة العلماء يذبل بالولد لما يفعل بالأم فان لم يذبحه حتى مضت أيام النحر يتصدق به حيا فان ضاع أو ذبحه وأكله يتصدق بقيمته ولدا لأضحية لا يجوز صوفه ولا شعره كالأثم كذا في السراجية \* وان بقي الولد عنده حتى كبر وذبحه للعام القابل أضحية لا يجوز وعليه أخرى لعامة الذي ضحى ويتصدق به مذبحا مع قيمة مانقص بالذبح والفتوى على هذا كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

الارث من أبيه وفيه بقضى المدعي الشراء كذا هنا وفيه عمل بالبينتين لانه ثبت ملك أبي الخارج ثم ينقل عنه المالك بالشراء اليه سقطت كلاب الرجوع عنها \* شهدا بعمل فقضى به ثم ادعى المشهود عليه رجوعه ما وأراد تحليفه ما ليس له ذلك وهذا ليس على اطلاقه وفيه

تفصيل فانه اذا ادعى الرجوع في غير مجلس الحكم أو ادعى الرجوع المطلق وبرهن عليه لا يقبل وان لم يجد بينة على ذلك الرجوع لا يحلف  
لانه ادعى رجوعا باطلا وان ادعى الرجوع عند الحالك لم يمتدح الحكم بشهادته (٣٠٣) ولا يجب الضمان عليه لايصح وان ادعى

الرجوع في مجلس الحالك  
بعد الحكم بصرح وان لم يدع  
الحكم بالرجوع والحكم  
بإيجاب الضمان يقبل عليه  
البينة ويستحلف وقالوا  
اذ لم يدع الحكم عليه  
بالرجوع وإيجاب الضمان  
لا تصح الدعوى ولا الشهادة  
عليه ولا يستحلف واستبعد  
الامام فاضيل بن قيس  
الرجوع على الحكم به أو  
بالضمان فلذلك تركنا ذكر  
ذلك القيد وأطلقنا وان  
رجع عند غير الحالك وأشهد  
على نفسه بالمال لاجل  
الرجوع ثم انكر الرجوع  
والالزام وبرهن عليه  
المدعي على كاله لا يقبل اذا  
تصادقا أن الالتزام كان  
لاجل ذلك الرجوع وان  
رجع اقبل القضاء بالشهادة  
لا يلزم الضمان وانما يلزم  
الراجع اذا قبض المدعي  
المال ديناً كان او عيناً  
والذي عليه الفتوى الضمان  
بعد القضاء بالشهادة قبض  
المدعي المال أم لا وكذا  
العقار يضمن بالشهادة  
الباطلة بعد الرجوع ان  
اتصل القضاء بالشهادة  
\* ورجوع أحد الثلاثة  
لا يضمن شيئاً ولو رجلا  
وامرأة فرجعت لا تضمن  
شيئاً \* شهدا بالبيع وقض  
الثن ثم رجعا ضمنه لرجل  
على رجل دين فشهدا أنه

سقطت عن المضي حيث أخذها مذبوحة فكانه باعها بالقيمة التي وجبت عليه قال بعضهم ليس على  
المضي أن يتصدق بأكثر من قيمته مذبوحة وهو الصحيح وان لم يأخذها مذبوحة لكن المشتري  
صالحه عليها مذبوحة من القيمة التي وجبت عليه أو باعها بثلاث القيمة لا يتصدق بشيء كذا في الظهيرية \*  
ولو وهب له شاة فاسدة فضحى بها فالواهب بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها حية وتجاوز الاضحية وبأكل منها  
وان شاء استردتها واستردت قيمة النقصان ويضمن الموهوب له قيمتها فيصدق بها اذا كان بعد مضي وقت  
الاضحية وكذلك المريض مرض الموت ولو وهب شاة من رجل في مرضه وعليه دين مستغرق فضحى بها  
الموهوب له فالغرماء بالخيار ان شاءوا استردوا عيها وعليه أن يتصدق بقيمتها وان شاءوا ضمنوه قيمتها فتجاوز  
الاضحية لان الشاة كانت مضمونة عليه فاذا ردّها فسد أسقط الضمان عن نفسه كذا في البسائع \* ولو  
اشترى شاة بثوب فضحى بها ثم وجد البائع بالثوب عيباً فردّه فهو بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الشاة ولا يتصدق  
المضي ويجوز له الأكل وان شاء استردّها ناقصة مذبوحة فعند ذلك ينظر ان كانت قيمة الثوب أكثر  
يتصدق بالثوب كانه باعها بالثوب وان كانت قيمة الشاة أكثر منه يتصدق بقيمة الشاة لان الشاة كانت  
مضمونة عليه فردّها أسقط الضمان عن نفسه كانه باعها بثمن ذلك انقدر من قيمتها ولو وجد بالشاة عيباً  
فالبائع بالخيار ان شاء قبلها ورد الثمن ويتصدق المشتري بالثمن الاضحية النقصان لانه لم يوجب النقصان على  
نفسه وان شاء لم يقبل ورد حصة العيب ولا يتصدق المشتري بها لان ذلك النقصان لم يدخل في القرية وانما  
دخل في القرية ما ذبح وقد ذبح ناقصا لا في جزاء الصيد فانه ينظر ان لم يكن مع هذا العيب عدل للمصدق عليه  
أن يتصدق بالفضل كذا في شرح الطحاوي \* رجل وهب لرجل شاة فضحى بها الموهوب له أو ذبحها للمتعة  
أو جزأ صيده ثم رجع الواهب في الهبة صح الرجوع وجازت الاضحية والمتعة وعن أبي يوسف انه لا يصح  
الرجوع في الهبة وليس على الموهوب له في الاضحية والمتعة أن يتصدق بشيء كذا في الظهيرية \* مريض  
وهب لانساة شاة فضحى بها الموهوب له ثم مات المريض من مرضه ولا مال له غير هاف للورثة أن يضمنوه  
ثلاثي قيمتها حية أو يأخذوا ثلثها مذبوحة وعلى الموهوب له أن يتصدق بثلاثي قيمتها مذبوحة وجازت عنه  
الاضحية في الوجهين لانه ضحى بملك نفسه كذا في محيط السرخسي \* وفي فتاوى أهل سمرقند رجل  
اشترى خمس شياه في أيام الاضحية وأراد أن يضحى بواحدة منها الا انه لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم  
الاضحية بغير أمره بنية الاضحية يعني أضحية صاحب الشاة فهو ضامن لان صاحب المال لم يعينها لم يأذن  
بذبح عينه لانه كذا في الذخيرة \* في المشتري لو غصب أضحية غيره وذبحها عن نفسه وضمن القيمة لصاحبها  
أجزأه ما صنع لانه ملكها سابق الغصب كذا في الخلاصة \* لو غصب من رجل شاة فضحى بها لا يجوز  
وصاحبها بالخيار ان شاء أخذها ناقصة وضمنه النقصان وان شاء ضمنه قيمتها حية فصبر الشاة ملكا للغاصب  
من وقت الغصب فتجاوز الاضحية استحسانا وكذا لو اشترى شاة فضحى بها ثم استحقها رجل فان أجاز  
البيع جاز وان امتدّت الشاة لم يجز كذا في شرح الطحاوي \* ولو أودع رجل رجلاً شاة فضحى بها المستودع  
عن نفسه يوم النحر فاختر صاحبها القيمة ورضى بها فأنفذها فانما لا تجزي المستودع عن أضحيته وكل  
جواب عـ رفته في الودعة فهو الجواب في العارية والاجارة بأن استعار ناقة أو ثورا أو بقرا أو استأجره  
فضحى به انه لا يجوز له عن الاضحية سواء أخذها المالك أو ضمنه القيمة كذا في البسائع \* ولو كانت  
الشاة من افضحى بها ثم ضمنها لا يجوز له كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة \* رجل دعا قصابا ليضحي له  
فضحى القصاب عن نفسه فهو عن الأمر كذا في السراجية \* اشترى أضحية وأمر غيره بذبحها فذبحها  
وقال تركت التسحية عمدا ضمن الذي يبيع قيمة الشاة لا أمر ويشترى الأمر بقيمتها شاة ويضحي ويتصدق  
بالحمل ولا ياكل هذا اذا كانت أيام النحر باقية وان مضت أيام النحر يتصدق بقيمتها على الفقراء كذا في  
فتاوى قاضيخان \* ابن سماعة عن محمد بن حماد بن عيسى عن رجل رجلا أن يذبح شاة فلم يذبحها بالأمور

أبرأ أو وهبه أو تصدق عليه ثم رجعا ضمننا ولو شهدا أنه أجله سنة ثم رجعا بعد الحكم ضمن الشاهدان المال للدائن ثم رجعا على المطلوب  
بعد الحلول ولو توى ما على المطلوب لم يرجع على الطالب بخلاف الحوالة \* شهدا على هبة عبد و سلميه ثم رجعا ضمننا قيمته للمالك ولا رجوع

لواحد. ولا للوهوب له ولا عليهم الا انه بمنزلة العوض وان لم يضمن الواهب الشاهدين له الرجوع \* شهدا أنه باع عبده بخمسمائة الى سنة أو حالة  
أواخر عبده سنة وقبلة العبد مائة (٣٠٤) والبائع يجحد وقضى به ثم يرجع البائع ان شاء رجع بالثمن على المشتري الى سنة

أو ضمن الشاهدين قيمة العبد مائة العبد حلال ولا يضمنها  
خمس مائة فان ضمن  
الشاهدين رجعوا على المشتري  
بالبائن اذا حل الاجل لانهما  
بالضمان قاما مقام البائع  
وطالب لهما قدر المائة  
وتصدقا بالفضل \* ولو شهدا  
على البيع بخمسمائة  
وانصل به القضاء ثم شهدا  
أن البائع أخر الثمن سنة  
وانصل به القضاء ثم رجعوا  
عن الشهادتين ضمن الثمن  
خمس مائة عند الامام وهو  
قول الثاني أولا لانها فاقوا  
امكان الاخذ كما لو شهدا  
انه اجهل دينه الذي عليه ثم  
رجعا وقد كرهناه \* شهدا  
على رجل باعتاق عبده  
وأربعة أخر على أنه زنى وهو  
محسب فيكم بالعق  
والرجم فرجم ثم رجعوا  
فالقيمة على شهود العق  
للمولى والدية على شهود الزنا  
للمولى أيضا ان لم يكن له وارث  
اخر والمولى وان كان جاحدا  
للعق وهو يجمع أخذ الدية  
لكن زعمه بطل بالحكم  
وصار كالعسوم ووجوب  
القيمة بدل المالماسة ولزوم  
الدية بدل النفس ثم الدية  
للقول حتى يقضى بها  
ديونه فلا يلزم بدلان عن  
مبدل واحد \* واذا أقر  
الشاهد أنه رجع لاني مجلس  
الحكم يصح اقراره ويجعل

### الباب الثامن فيما يتعلق بالشركة في الضحايا

يجب أن يعلم أن الشاة لا تجزى الا عن واحد وان كانت عظيمة والبقرة والبقر يجزى عن سبعة اذا كانوا  
يريدون به وجه الله تعالى والتقدير بالسبع يمنع الزيادة ولا يمنع النقصان كذا في الخلاصة \* لا يشارك  
المضحي فيما يحتمل الشركة من لا يريد القرية رأسا فان شارك لم يجز عن الاضحية وكذا هذ في سائر القرب  
اذا شارك المتقرب من لا يريد القرية لم تجز عن القرية ولو أرادوا القرية الاضحية أو غيرها من القرب أجزأهم  
سواء كانت القرية واجبة أو تطوعا ووجب على البعض دون البعض وسواء اتفقت جهات القرية أو  
اختلفت بأن أراد بعضهم الاضحية وبعضهم جزاء الصدق وبعضهم هدى الاحصار وبعضهم كفارة عن شيء  
أصابه في احرامه وبعضهم هدى التطوع وبعضهم دم المتعة أو القران وهذا قول أصحابنا الثلاثة رجعهم  
الله تعالى وكذلك ان أراد بعضهم العقيقة عن ولد ولده من قبل كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في نوادر الضحايا  
ولم يذكر ما اذا أراد أحد منهم الولية وهي ضيافة التزويج وينبغي أن يجوز وروى عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى انه كره الاشتراك عند اختلاف الجهة وروى عنه أنه قال لو كان هذا من نوع واحد لمكان أحبال الى  
وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وان كان كل واحد منهم صبيبا أو كان شريك السبع من يريد اللحم أو  
كان نصرانيا أو نحو ذلك لا يجوز للاخرين أيضا كذا في السراجية \* ولو كان أحدا الشراكه نصيبا أو  
غير كلابي وهو يريد اللحم أو يريد القرية في دينه لم يجزئهم عندنا لان الكافر لا يتحقق منه القرية فكانت نيته  
ملحقة بالعدم فكان يريد اللحم والمسلم لو أراد اللحم لا يجوز عندنا وكذلك اذا كان أحدهم عبدا أو مديرا  
ويريد أضحية كذا في البدع \* ولو اشترى بقره يريد أن يضحي بها ثم أشر له فيها ستة يكره ويجزئهم لانه  
بمنزلة سبع شياه حكم الأنا يريد حين اشتراها أن يشركهم فيها فلا يكره وان فعل ذلك قبل أن يشتريها كان  
أحسن وهذا اذا كان موسرا وان كان فقيرا معسر فقد أوجب بالسرا فلا يجوز أن يشرك فيه أو كذا لو  
أشرك في ستة بعدما أوجبها لنفسه لم يسعه لانه أوجبها كلها لله تعالى وان أشر له جاز ويضمن ستة أسباعها  
وقيل في الغنى انه يصدق بالثمن اشترك ثلاثة نفر في بقرة لواحد ثلاثة أسباعها وللاخرين لكل واحد  
سبعها فقات من له ثلاثة أسباعها وتربا ابنا وبنات صغيرين وترك ستمائة درهم مع خمسة البقرة فضحى  
الوصى عنهم حصصا لميت من البقرة لا تجزى عنهم لان نصيب الابنة صار لخالها لانها فقيرة لانها أصابت  
ميراث الأب أقل من مائتي درهم وان ترك الميت ستمائة درهم سوى حصص البقرة جازت عنهم لانها أغنية كذا  
في محيط السرخسي \* وان اشترك خمسة في بقرة فخارجا فسالهم الشركة فيها فأجابها أربعة منهم وامتنع  
الواحد فضحوا جاز لان الذي جعل نصيبه من نصيب الأربعة يملك أكثر من السبع فخذها من خمسة

كما أنه رجع في الحال ورجوعه قبل الحكم يصح في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه التعزير ولا يصح الحكم وعشرين  
بشهادته وان بعد الحكم يصح في حق نفسه حتى لزمه التعزير ولا يصح في حق غيره حتى لم ينقض به القضاء السابق عندهما وهو قول الامام

فأما لو كان يقول أو لا يقول استأذنه فما درجته الله أن حال الشاهد الزاجع أن كان أفضل حال الرجوع من وقت الاداء عدالة صح رجوعه في حق نفسه وحق غيره ولزم التعزير وانتقض الحكم ويرد المال إلى المشهود عليه فإن كان (٣٠٥) حاله عند الرجوع مثل حاله عند الاداء أو دونه

يجب التعزير ولا يتقض القضاء ولا يرد المال على المقضى عليه ولا يضمن الشاهد إذا ثمر رجوع إلى قولهما وعليه استقر المذهب

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
كتاب الدعوى وفيه ستة عشر فصلاً

(الاول) في معرفة الخصم والتناقض والدفع \* ومسائل هذا الجنس على التمام تذكر في الخامس عشر إن شاء الله تعالى وألحقناه بمسائل الخصم لأن كون المدعى خصماً موقوف على انتفاء ما وبقيته مسائلها مستدكر إن شاء الله القدير في الخامس عشر \* بدأ مجرده الله هذا الكتاب بما روي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنه عليه الصلاة والسلام وكذا رواه في مسند الإمام البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما عنه عليه الصلاة والسلام وحسنه النووي ليعطى الناس بدعواهم لادعي رجال أموال الناس ودعاهم تكن البيئة على المدعي واليمين على من أنكر \* وهذا الحديث وإن كان من الأحاديث في حيز التواتر وذكر في بعض المواضع أنه استخرج من هذا الحديث ما تألف مسألة وقد أورد بعض هذا الحديث في الصحيحين وأنه من جوامع الكلام

وعشرين لحاجتنا إلى حساب له خمس ولا أربعة أخماسه خمس أما الخمس فلأن الشريك خمسة فكان نصيب كل واحد منهم خمسا وأما الأربعة الأجزاء فلأن الأربعة لم يأجلوه فقد جاءه مساوياً أنصباهم وهي أربعة أخماس بين خمسة وأقله خمسة وعشرون لكل واحد من الشريك خمسة فإذا أجاله الأربعة فقد جعلوا أنصباهم بين خمسة لكل واحد أربعة وأربعة أسهم من خمسة وعشرين أكثر من السبع وذلك يسهل معرفته باليسر والتجسس كذا في الظهيرة \* ولو كانوا ستة فاشركوا خمسة منهم واحد أو أي الواحد لم يجز لأن نصيبه أقل من السبع لأن أصل حسابه ستة وثلاثون لكل واحد ستة فيكون خمسة وثلاثون وقد جعلوا على ستة لكل واحد خمسة وخمسة من ستة وثلاثين أقل من السبع \* ثلاثة نفر اشترى كوا في بقرة فاشركوا أحدهم رجلاً في الربع جاز والثالث بينهما نصفان لأنه جعله مثلاً لكل واحد منهم ولم يصح الجعل في نصيب الشريك فصحب في نصيبه كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى ثلاثة وأشركوا واحد رجلاً في نصيبه فالثلث بينهما جازت القرية وإن أشرك في السبع جاز أن أجاز شركاؤه وعند عدم الإجازة له سبع نصيبه فلم يجز وإن أجاز واحد فله سبع نصيبه ما فلا يجوز ولو اشترى واحد وأشرك سبعة لم يجز لأضحية وتصدق بقيمة سبعة إذا مضت الأيام وليس على شركائه أن يتصدقوا بشيء ولو قال لستة أشرككم فقبل أحدهم فله السبع ويجوز ولو كان نصف البقرة لثمن ونصف لثمن فضاقت فاشترى أخرى أثلاثاً ثم وجدت الأولى فإن كانت الثمانية أقل من ثلاثة أسباع الأولى تصدقوا بما بين ذلك كذا في التتارخانية \* ولو اشترى بقرة للأضحية وتوى السبع منها لعامة هذا وستة أسباعها عن السنين الماضية يجوز عن العام ولا يجوز عن الأعوام الماضية كذا في خزائن المفتين \* وإن نوى بعض الشركاء التطوع وبعضهم يريد الأضحية للعام الذي صار ديناً عليه وبعضهم الأضحية الواجبة عن عامه ذلك جاز الكل وتكون عن الواجب عن نوى الواجب عن عامه ذلك وتكون تطوعاً عن نوى القضاء عن العام الماضي ولا تكون عن قضائه بل يتصدق بقيمة شاة وسطاً لما مضى كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا كان الشريك في البدنة أو البقرة ثمانية لم يجزهم لأن نصيب أحدهم أقل من السبع وكذلك إذا كان الشريك أقل من الثمانية لأن نصيب أحدهم أقل من السبع بأن مات الرجل وترك امرأته أو ابناً أو بقرة فغضى به يوم العيد لم يجز لأن نصيب المرأة أقل من السبع فلم يجز في نصيبها ولم يجز نصيب الابن أيضاً كذا في الذخيرة \* وفي أضاحي الزعفراني ولو كانت البدنة أو البقرة بين اثنين فصحبها اختلف المشايخ في نفسه والمختار أنه يجوز ونصف السبع تسع فلا يصح الجعل قال الصدور الشهد يد رحمه الله تعالى وهذا الاختيار الإمام الوالد وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* وإن دفع أحدهم ثلاثة دنابر ونصفوا الآخر دينارين ونصفوا الآخر ديناراً جازت عنهم لأن أقل النصيب هو السبع وكذلك لو اشترى خمسة دفع أحدهم دينارين والثاني دينارين ونصفوا الثالث ثلاثة دنابر والرابع كذلك والخامس ثلاثة دنابر ونصفوا جازت عنهم لأن أقل النصيب هو السبع كذا في محيط السرخسي \* وإذا اشترى سبعة بقرة ليصحبوا إناثاً أحد السبعة وقالت الورثة وهم كبار إذ يحوها عنه وعنكم جاز استحساناً ولو ذبح الباقون بغير إذن الورثة لم يجزهم لأنه لم يقع بعضهم أقرية لعدم الأذن منهم فلم يقع الكل قرية ضرورة عدم التجزئ كذا في الكافي \* ولو أن ثلاثة نفر (١) اشترى كل واحد منهم شاة للأضحية أحدهم بعشرة والآخر بعشرين والآخر ثلاثين (٢) وقيمة كل واحدة مثل ثمنها فاختلط حتى (١) قوله اشترى كل واحد منهم شاة أي وأوجب كل منهم شاة كافي التتارخانية وبه يظهر وجه لزوم التصديق الثاني (٢) قوله وقيمة كل واحدة مثل ثمنها فلو أزيد أو أقل تصدق باعتبارها فيما يظهر قوله حتى لا يعرف كل شاة بأن كانوا في ظلمة مثلاً والاقصدم التمييز والحالة ما ذكر بعيد قوله ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين لاحتمال أنه ذبح ما اشترى بعشرة وكذا صاحب العشرين في تصدق بعشرة ليلاً كل منهما ما يقينا عما أوجبهما وأما صاحب العشرة فأذبح برئ يقينا (قوله أجزأهم) لأنه يصير كل من ذبح منهم شاة غيره وكيلاً عن صاحبها كذا في رد المحتار نقله رحمه

(٣٩ - فتاوى خامس) \* ولزم اليمين على المنكر مشرووحاً في قصة الكندي والحضرمي مذكور في صحيح مسلم ومغني قولنا في حيز التواتر أن التواتر على نوعين \* الثاني ما نقلته الأمة بالقبول وأجوعوا على العمل به فقبول الكل والعمل به ملحق بنقلهم كما قالوا في المشهور

\* وأكثروا في تعريف المدعي والمدعى عليه قال محمد رحمه الله هو المنكر واليه الإشارة في كلام صاحب الشرع والكلام قد نبه جدي صورة الدعوى وهو النكار بمعنى كودع يدعى (٣٠٦) ردها \* وعلم المدعى من المدعى عليه يعرف بترجيح من جانب الفقه والشأن فيه

لا يعرف كل واحد منهم شاة بعينها واصطلاحها على أن يأخذ كل واحد منهم شاة فيضحي بها أجزاءهم ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة بشيء وإن أذن كل واحد منهم لصاحبه أن يذبحها عنه أجزاءهم ولا شيء عليهم كذا في الينابيع \* ولو اشترى عشرة عشر أغنام بينهم فضي كل واحد واحد جازو بقرسم اللحم بينهم بالوزن وإن اقتسموا مجازفة يجوز إذا كان أخذ كل واحد شيئاً من الأكارع أو الرأس أو الجلد وكذا لو اختلطت الغنم فضي كل واحد واحد ورضوا بذلك جاز كذا في خزائن المفتين \* وفي الإصاحي للزعراني اشترى سبعة بقر سبع شياه بينهم ولم يسم لكل واحد منهم شاة بعينها فضوا بها كذلك فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز فقوله اشترى سبعة بقر سبع شياه بينهم يحتمل شراء كل شاة بينهم ويحتمل شراء شياه على أن يكون لكل واحد شاة ولكن لا بعينها فإن كان المراد هو الثاني فما ذكر في الجواب باتفاق الروايات لأن كل واحد منهم يصير مخصياً شاة كاملة وإن كان المراد هو الأول فما ذكر من الجواب على إحدى الروايتين فإن الغنم إذا كانت بين رجلين مخصياً فما ذكر في بعض المواضع أنه لا يجوز كذا في المحيط \* شاتان بين رجلين ذبحاهما عن نسكهما بأجزاءهما بخلاف العبد بين اثنين أعقاهما عن كفارتيهما لا يجوز \* أبل بين اثنين مخصياً به فإن كان لهما سبع أسبعان والباقي للآخر يجوز أن كان بينهما نصفان فكذلك على الأصح كذا في خزائن المفتين \* والله أعلم

### الباب التاسع في المتفرقات

اشترى شاتين للضحية فضاغت أحدهما فضحي بالثانية ثم وجدها في أيام النحر أو بعد أيام النحر فلا شيء عليه سواء كانت هي أرفع من التي ضحي بها أو أدون منها كذا في المحيط \* ولو وكله بأن يشتري له بقرة سوداء للضحية فاشترى ببقاها وهي التي اجتمع فيها السواد والبياض لزم الأمر وكله بأن يشتري له كبشاً أقرن أعين للضحية فاشترى كبشاً أجمع ليس أعين لا يلزم الأمر لأن هذا مما يرغب فيه الناس للضحية فخالف ما أمر به ولو وكله بأن يشتري له الثني من البقر ولم يسم له أنما فاشترى مسنة فهذا على وجهين إن كان الثني يشتري بأقل مما يشتري به المسنة لم يلزم الأمر وإن كانت المسنة والثني بثن واحد لزم الأمر لأنه خالف إلى خبر وإن وكله بأن يشتري شاة للضحية فاشترى الوكيل واستأجر انساناً حتى قادهما درهم لم يلزم الأمر كذا في الظهيرية \* إذا قال الله على أن أهدي شاة أو أضحي بشاة فأهدي بقرة أو جزوراً أو ضحي ببقرة أو جزوراً رجل ضحي بشاة تساوي تسعين ورجل آخر ضحي ببقرة تساوي سبعين ورجل آخر تصدق بمائة درهم فاضحية صاحب الشاة على من أضحية صاحب البقرة لارقيمة الشاة أكثر والذي ضحي ببقرة أعظم أجر من الذي تصدق بمائة درهم اشترى شاة للضحية في أيام النحر وهو فقير وضحي بها ثم أيسر في أيام النحر قال الشيخ الفقيه أبو محمد الحر ميني رحمه الله تعالى عليه أن يعيد وغيره من المتأخرين قالوا لا يعيدونه يأخذ وكله بأن يشتري شاة للضحية فاعلم بأن الشاة اسم جنس يتناول الضأن والمعز جميعاً وإن وكل انساناً بأن يشتري له شاة فاشترى معزاً أو كان على الكس لا يلزم الأمر كذا في المحيط \* وإذا أوصى أن يضحي عنه ولم يسم شيئاً فهو جائز ويقع على الشاة وكذلك لو لم يوص وأمر رجلاً أن يضحي عنه ولم يسم شيئاً فهو جائز ولو أوصى بأن يشتري بقرة بجميع ماله ويضحي بها عنه فمات ولم تجز الورثة فالوصية جائزة بالثلث بخلاف ما يشترى بالثلث شاة ويضحي بها عنه ولو أوصى أن يشتري بقرة بعشرين درهماً من ماله ويضحي بها عنه فمات ثلث ماله أقل من عشرين درهماً فانه يضحي عنه على مذهبيهما بلغت كذا في الذخيرة \* وإن أوصى أن يشتري له شاة بهذه العشرين درهماً ويضحي عنه ان مات ثم مات

إذا لعبتة للمعاني لا للصور والمباني \* وتعين المدعى مستلزم لتعين الآخر كافي المتضايقين \* وقف على صغيره وصى ورجل فيه دعوى يدعيه على متولى الوقف لأعلى الوصي لأن الوصي لا يلبى القبض \* مات عن أموال وابن كبير غائب والناس يتبعون في التركة حقوقاً ولو تبرصوا حضوره تعطلوا أو غاب أو مات شهودهم إن الوارث هذا غائباً غيبة منقطعة نصب الحاكم عن الميت وصياً لاثبات الحقوق عليه كما إذا لم يكن له وارث أصلاً أو كان له وارث صغير وإن علم موضعه لا ينصب وترتب حضوره \* وجعل عن الأصول فروعا في الأصل في الإجارة والاعارة والرهن \* ادعاء الخارج ملكاً مطلقاً يشترط حضرة مالك العين وذو اليد والمذكور في الصغرى إذا دعي سبق اجارته فكذلك وإن ادعى الشراء منه قبل الاجارة فالمالك وحده يكون خصماً والفرق مذكور في الصغرى \* والبذر إن كان من المزارع فكذلك لأنه مستأجر للأرض والا فإن كان الزرع نابتاً فكذلك والا لا يشترط سضرته هذا إذا لم يدع الفعل عليه فإن ادعاء وقال غصبت مني هذا العين لا يشترط حضرة مالك العين \* وبعد البيع قبل التسليم لو استحق الدار مدع يشترط فيه حضرة البائع مع المشتري لأن اليد لأحدهما والمالك للآخر وكذا في دعوى الشفعة قبل قبض المشتري

فصاع وبعد البيع قبل التسليم لو استحق الدار مدع يشترط فيه حضرة البائع مع المشتري لأن اليد لأحدهما والمالك للآخر وكذا في دعوى الشفعة قبل قبض المشتري



يشترط حضرة البائع مع المشتري أن لا يبدل أحدهما أو الملك لا آخر \* والمشتري شراء فاسد أخصم لمن يدعي الملك فيه به بعد القبض لا التحاق به  
في الصحيح \* وفي الأصل برهن أن له وفلان الغائب على هذا كما تقدم الغائب (٣٠٧) كف عاداتها وقبل قدومه يقضى بحصة  
الحاضر فقط وعنهما أنه

فضاع من الدراهم درهم لم يضح عنه بما بقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يشترى بما بقي  
فيضحي عنه على قياس النسبة والنسبة رتبة تشتري للعتق رجل اشترى بقره فقال بافلان قد أشركت في  
ثلثها كان له الثلثان ولو قال أشركت في جميعها كان له النصف لأنوا أعطينا الجميع لا يكون شريكاً وإن  
قال قد جعلت له نصيباً أو سهماً فهو باطل وكان ينبغي أن يكون له السدس في قوله قد جعلت لك سهماً على  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن السهم عنده مفسر بالسدس على ما عرف في كتاب الوصايا لكنه يحتمل  
مادون السدس ولذلك بطل اشترى بقره بعشرة دنانير وقيمتها ثم قال رجل قد أشركت بدينارين فقبل كان  
خمس البقرة له كذا في الظهيرية \* اشترى شاة فضحى بها ثم وجد بها عيباً بقيمتها ولكن لا يخرجها عن حد  
الضحية فإنه لا يرجع بنقصان العيب على البائع فإذا رجع ليس عليه أن يتصدق به لأن الشاة المعيبة جازت عن  
الاضحية فليس عليه فراء ذلك فإن قال البائع أنا أخذها مذبوحة فله ذلك فإذا أخذها ورد الثمن فعلى  
المشتري أن يتصدق بما اشترى من البائع الا حصة نقصان العيب فإن توى الثمن على البائع فلا شيء عليه  
وإن توى البعض ووصل إليه البعض يتصدق منه بما كان من حصة الشاة فلا يتصدق بقدر حصة نقصان  
العيب حتى لو كان الثمن عشرة ونقصان العيب درهم يتصدق بتسعة أعشار ما وصل إليه من الثمن كذا في  
الذخيرة \* لا يعتبر الشعر المسترسل مع الذنب في المانع كذا في القنية \* ولو غصب أضحية مذبوحة ضمن  
قيمتها لأنه مال مملوك غير مأخوذ بغير إذنه وإذا أخذ المضحى قيمتها يتصدق بها لأنه بالتضمين ملكها منه فصار  
كأنه باعها منه وإذا باعها منه لمما التصديق بقيمتها فكذا هذا ولا يجوز له أن يبيعها غيره فإن رد القيمة على  
الغاصب فلا شيء على المضحى لأنه تلف بلا صناعه فإن أبرأ المضحى عن القيمة وهو غنى أو فقير فلا شيء عليه لأن  
في الابتداء كان له أن يبيع الأصل من الغاصب فكذا يملك البديل منه وكذا الوصل له على أقل من قيمتها يلزمه  
أن يتصدق بما وصل إليه من قيمته لا غير لأنه أبرأ البعض واستيفاء البعض ولو وصله على شيء مما كوله أو  
متاع فله أن يأكل المأكول وينتفع بالمتاع لأن البديل يكون على صفة الأصل ونهجه كذا في محيط  
السرخسي \* اشترى المعسر شاة وماتت في أيام الحر وخرج منها جنين تصدق بالولد استحسنانا كذا في الوجيز  
للكردري \* ولو اشترى شاة بقره فضحى بعينها فضحى بها ثم رد البائع المقررة عيب وأخذ المذبح تصدق المشتري  
بالثمن وجازت القرية ولو تبايعا كبشاً بنجعة وضحيا فوجد المشتري الكبش به عيباً بقيمته العشر فإن شاء  
رجع بعشر النجعة مذبوحة ولا صدقة عليه ويتصدق الآخر بقيمة ما رد من اللحم وإن شاء رجع بقيمة عشر  
النجعة حياً ولا صدقة عليه وإن رضى بأفع الكبش أن يأخذ مذبوحاً فلا تخران شاء ضمنه قيمة النجعة  
فيتصدق بها الا حصة العيب لو كان وإن شاء أخذ النجعة مذبوحة ولا يتصدق بها استحسنانا وكذا إذا دفع  
النجعة لا يتصدق بالكبش الذي رضى به كذا في التتارخانية \* لهادا رتب قيمتها نصاً باتسكنها مع زوجها  
فعلها الاضحية وصدقة الفطر إذا قدر زوجها على الاسكان (١) فتم بخ كسب لا تجب عليها أضحية ولا صدقة  
الفطر موسراً كان الزوج أو معسراً قال رضي الله تعالى عنه فاختلافهم فيه يدل على أنهم لم تسكنها  
ينبغي أن تجب عندهم وبه أجبت كذا في القنية \* قيل لعلي بن أحمد لو كان رجل دين على مكرم ففلس هل  
تحل له الزكاة (قال لا) فقيل وهل عليه الاضحية فقال لا ما لم يصل إليه كذا في التتارخانية \* له دين حال أو  
مؤجل على مكرم على وليس في يده ما يمكنه شراء الاضحية لا يلزمه أن يستقرض فيضحي ولا يلزمه قيمتها إذا  
وصل إليه الدين لكن يلزمه أن يسأل منه عن الاضحية إذا غلب على ظنه أنه يدفعه له مال كثير غائب في يد  
شريكة أو مضارب ومعه ما يشترى به الاضحية من الجرين أو متاع البيت تلزمه الاضحية كذا في القنية \*

(١) رموز لاسماء ما شيخ ينقل عنهم صاحب القنية اه معجمه

أنه يكاف والاول أصح \* وفي الأصل ادعى عينا في التركة وبرهن على أحد الورثة بالقضاء عليه قضاء على الكل \* وفي الجامع هذا إن الكل  
في يده وإن البعض في يده فبقدره \* وفي الصغير ادعى على ميت ديناً أو حضراً أحد الورثة وبرهن بالقضاء عليه قضاء على الميت وإن أقر

الموت وهب كل ماله في مرضه أو أوصى بجميعه. ثم ادعى رجل ديناً على الميت قال السعدى نصب القاضى وصياً  
وسمى الخصومة عليه وقال شمس الأئمة بسمع على من في يده المال \* وفي المحيط ورنادار من والدهما ثم باع أحدهما حصته من رجل ثم ادعى

آخر نصف الدار أن ميراث لمن أسبه وبرهن قال محمد رحمه الله الحكم على المشتري حكم على البائع والقضاء على الاخ قضاء على المشتري الا  
أن يقول المشتري الدار لم ير منها من أبيه **والخصم في اثبات النسب خمسة** (٣٠٩) الوارث والوصي والموصى له والغريم

أولى أن يقبل في الحرمة كذا في الهداية \* ولا يقبل قول المستور في الديانات في ظاهر الروايات وهو  
الصحيح هكذا في الكافي \* خبر من نادى السلطان مقبول عدلا كان أو فاسقا كذا في جواهر الاصلاح  
قال محمد رحمه الله تعالى وإذا حضر المسافر الصلاة فلم يجد ماء الا في اناء فاشرب منه حتى يشبع  
من شرب لم يتوضأ به وكذلك إذا كان المخبر عبدا أو أمة أو امرأة أو حرمة هذا إذا كان المخبر عدلا وان كان المخبر فاسقا  
أو مستورا نظر فيه فان كان أكبر رآه أنه صادق يتيم ولا يتوضأ به وأن أراه ثم يتيم بعد ذلك كان أحوط وان  
كان أكبر رآه أنه كاذب يتوضأ به ولم يلتفت الى قوله وأجره ذلك ولا يتيم عليه هذا هو جواب الحكم فأما في  
الاحتياط فالأفضل له أن يتيم بعد الوضوء كذا في المحيط \* وان كان المخبر نجاسة الماء رجلا من أهل  
الذمة لا يقبل قوله فان وقع في قلبه أنه صادق في هذه الوجهة قال في الكتاب أحب الى أن يريق الماء ثم يتيم ولو  
توضأ به وصلى جازت صلاته ولو كان المخبر نجاسة الماء صبيا أو متوهمه عقالا ما يقولان فالأصح أن خبرهما  
في هذا كغير الذي لأنه ليس لهما ولاية الا لزام هكذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اشترى لحما فلقبضه  
فأخبره مسلم ثقة أنه قد خالطه لحم الخنزير لم يسمعه أن يأكله كذا في التتارخانية \* مسلم اشترى لحما  
وقبضه فأخبره مسلم ثقة أنه ذبيحة المجوسى فأنه لا ينبغي للمشتري أن يأكل ولا يطعم غيره لان المخبر أخبره بحرمة  
العين وبطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فيثبت بخبر الواحد وأما بطلان الملك لا يثبت بخبر الواحد  
وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك وإذا ثبت الحرمة مع بقاء ملك العين ههنا لا يمكنه الرد على  
بائعه ولا أن يحبس الثمن عن البائع اذ لم يطل البيع ولو أنه لم يشتتر اللحم ولكن الذي كان اللحم في يده اذن  
له بالتناول فأخبره مسلم ثقة أنه ذبيحة مجوسى لا يحل له أن يأكل ولو أنه اذن له بالتناول ثم باعه منه بعد الاذن  
أو ملكه بسبب آخر ميراث أو هبة ثم أخبره مسلم ثقة أنه حرام العين لا يحل تناوله كذا في فتاوى قاضيخان \*  
اشترى رجل طعاما أو جارية أو مملوكا ذلك ميراث أو هبة أو صدقة أو وصية فخافه لم تفته فشهد أن هذا  
لفلان الثلاث في غصبه منه البائع أو الوهاب أو الميث فأحب النيان أن يتنزه عن أكله وشربه ووطئه الجارية  
وان لم يتنزه كان في سعة وكذلك طعام أو شراب في يد رجل اذن له في أكله وشربه وقال له مسلم ثقة هذا غصب  
في يده من فلان والذي في يده يكذبه ويرغم أنه له وهو متهم غيرة فقه فأحب النيان أن يتنزه عنه فان أكله أو  
شربه أو توضأ به كان في سعة وان لم يجد وضوءا غيره وهو في سفر توضأ ولم يتيم كذا في العيني شرح الهداية \*  
ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ما إذا كان صاحب اليد الذي اذن لغيره في أكل الطعام أو شرب الماء  
ثقة عدلا وقد أخبر أنه ملكه لم يغصبه من أحد وقد اختلف المشايخ فيه قال الفقيه أبو جعفر الهندواني  
لا يتنزه لان الخبرين نساقا بحكم التعارض فتهتم بالاباحة الاصلية بخلاف ما إذا كان فاسقا وغيره من  
المشايخ قال يتنزه وهو الصحيح فعلى هذا اذا أراد أن يشتري لحما فاقبال له خارج عدل لا تشتريه فانه ذبيحة مجوسى  
وقال القصاب اشتره فانه ذبيحة مسلم والقصاب ثقة فانه تزول الكراهة بقول القصاب على قول أبي جعفر وعلى  
قول غيره من المشايخ لا تزول كذا في المحيط \* رجل دخل على قوم من المسلمين يأكلون طعاما ويشربون  
شرابا فدعوا اليه فقال له رجل مسلم ثقة قد عرفه هذا اللحم ذبيحة المجوسى وهذا الشراب قد خالطه الخمر وقال  
الذين دعوا الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه يتطرق في حالهم فان كانوا عسدا ولا ثقات لم يلتفت الى  
قول ذلك الرجل الواحد وان كانوا متحيزين أخذ بقوله ولم يسمعه أن يقرب شيئا من ذلك الطعام والشراب  
قال ويستوى أن يكون المخبر بالحرمة مسلما حرا كان أو مملوكا كرا أو أثنى فان كان في القوم رجلا من  
ثقتان أخذ بقوله لهما وان كان فيهم واحد ثقة عمل فيه بأكثر رآه فان لم يكن له فيه رأى واستوى الحالان  
عنده فلا بأس بكل ذلك وشربه وكذلك الوضوء منه فان لم يكن له رأى غسل بأصل الطهارة وان كان الذي  
أخبره بأنه حلال مملوكين ثقتين والذي زعم أنه حرام واحد اخر فلا بأس بأكله وان كان الذي زعم أنه حرام

عبد افبرهن شاهدان أو بفردين فقبيل التزكية أو انضمام آخر اليه باع العبد أو وهب من آخر أو أعتقه فالتصرفات باطلة في حق المتي  
صححة في حق المقر حتى اذا تبرهانه ملكه المشتري والموهوب به وعق زوال المانع برهن عليه بملكه متى تقبل القضاء أقر المدعى عليه

لبت أو على الميت وإذا ادعى  
رجل على حاضر وغائب  
مالا في صل فابكر الحاضر  
وبرهن \* قال الامام  
أقضى عليهم ما وفي الاصل  
قصر القضاء على الحاضر  
وشوش الجواب في الاقضية  
وحاصله أنه ذكر عن كل  
واحد من الثلاثة روايتين  
في الفصول كله في التعدي  
والاقتصار على الحاضر  
\* وفي الجامع ادعى عليه  
أرث عبده أو مهر جاريته  
الغائب فاقرب بالوجوب  
وامتنع من التسليم خوفا  
من أن يحضر الماركة وينكر  
الرق أمر بتسليم الواجب  
اليه ولا يؤخر الثابت لانكار  
موهوم \* ولو كان للعبد  
الغائب وديعة عند انسان  
يقرب بالادعاء وبان العبد ملك  
المولى هذا أو بالغصب من  
عبده الغائب أو بألف  
عليه من ثمن بيع أو قرض  
من عبده الغائب وطلبه  
المولى لا يجبر على الدفع لان  
العبدا معسرين  
الخصومات وان محجورا  
ولو كانت الالف وديعة  
مسئلة أو قرض متلفا  
أو غصباً مثله يضمن مثله  
للمولى بخلاف الثمن وسبأتي  
تمام المسئلة ان شاء الله في  
الفصل الخامس عشر فيمن  
يكون خصما \* وفي  
الاقضية والجامع ادعى

به قال في الاقضية يقتضي بالاقترار لان شرط سماع البرهان والاضامه الانتكار وقد فوات وقال في الجامع بالبرهان لان عدى لا بالاقترار للاقتصار واليه مال الرستغيني \* ادعى (٣١٠) دارا على رجل فزعم المظالم أنها كانت لي بعتهم فلان المعروف منذ شهر وبعد

مملوكين ثقتين والذي زعم انه حلال حرا واحدا ثقة ينبغي له أن لا يأتى كل وكذلك لو أخبره بأحد الامرين عبد ثقة وبالأخر حر ثقة على أكبر رأيه فيه وان أخبره بأحد الامرين مملوك كان ثقتان وبالأمر الآخر حران ثقتان أخذ بقول الحرين كذا في المبسوط \* ولو كان من أحد الجانبين حران عدلان ومن الجانب الآخر ثلاثة أعبد فانه يؤخذ بقول العبيد ولو كان المخبر من أحد الجانبين حرين عدلين ومن الجانب الآخر أربعة أعبد تخرج خبر الأربعة فالخاصل أن خبر المملوك والحر في الأمر الذي على السواء بعد الاستواء في العدالة في طلب الترجيح أو لا من حيث العدد فاذا استوى العددين يطلب الترجيح بكونه حجة في الأحكام في الجملة وإذا استويا يطلب الترجيح من حيث التحري وكذلك إذا أخبر بأحد الامرين رجلان وبالأخر رجل واحد أو أن يؤخذ بخبر رجل واحد أو اثنين لما فيه من زيادة العدد كذا في الذخيرة \* ولو أن رجلا مسلما شهد عند رجل أن هذه الجارية التي هي في يد فلان وهي مقترنة له بالرق أمة فلان غصبها والذي هي في يده يبعد ذلك وهو غير مأمون فأجاب إلى أن لا يثبت تريها وان اشتراها ووهبها فهو في سعة من ذلك فلما أخبرها أنها حرة الأصل أو أنها كانت أمة لهذا الذي في يده فاعتقها وهو مسلم ثقة فهذا هو الأول سواء كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الفصل الثاني في العمل بخبر الواحد في المعاملات

يقبل قول الواحد في المعاملات عدلا كان أو فاسقا حرا كان أو عبدا ذكرنا أو أتى مسلما كان أو كافرا دفعا للخرج والضرورة ومن المعاملات الوكالات والمضاربات والرسالات في الهدايا والأذن في التجارات كذا في السكاكي \* وإذا جرح قول الواحد في أخبار المعاملات عدلا كان أو غير عدل فلا بد في ذلك من تغليب رأيه فيه ان أخبر صادق فن غلب على رأيه ذلك عمل عليه والأفلا كذا في السراج الوهاج \* إذا كانت الجارية يذلل رجل فخذها رجل آخر وأراد أن يبيعها فانه يكره أن يعرفه الأول أن يشترىها من هذا ما لم يعلم أنه ملكها من جهة الملك بسبب من الأسباب وأذن له أن يبيعها وان اشتراها جاز ويكون مكرها وان علم أن الملك أذن له بالبيع أو ملكها بوجه من الوجوه فلا بأس أن يشترىها منه ويكون الشراء جاز من غير كراهة وان قال الذي في يده اني اشتريتها أو وهبتها أو تصدق بها على أو كافي ببيعها له أن يشتري منه اذا كان عدلا مسلما ثم ان محمد رحمه الله تعالى شرط في هذه المسئلة أن يكون صاحب اليد مسلما عدلا والعدالة شرط أما الاسلام ليس بشرط والحاكم الشهيد ذكر في مختصره العدالة ولم يذكر الاسلام ونسبها ذكر الحاكم ان ذكر الاسلام من محمد رحمه الله تعالى اتفاق لأن يكون شرطا وان كان الذي في يده الجارية فاسقا لا تثبت بإباحة المعاملة معه بنفس الخبر بل يتحرى في ذلك فان وقع تحريمه على أنه صادق حل له الشراء منه وان وقع تحريمه على أنه كاذب لا يحل أن يشتريها منه وان لم يكن له رأى يبق ما كان على ما كان كافي البيانات وكذلك لو أن هذا الرجل لم يعرف كون هذه الجارية لغير صاحب اليد حتى أخبره الذي في يده الجارية أن هذه الجارية ملك فلان وان فلانا وكاه ببيعها الاية يشترىها منه ما لم يعلم أن فلانا ملكها من صاحب اليد وأذن له ببيعها وان لم يعلم هو أن الجارية ملك الغير ولم يخبر صاحب اليد بذلك لا بأس بان يشتري من ذي اليد وان كان ذوا اليد فاسقا لأن يكون مثله لا يملك ذلك الشيء في الغالب وذلك كدرة نفيسة في يد فقير لا يملك قوت يومه وكسكاف في يد جاهل لم يكن في آباءه من هو أهل لذلك فحينئذ يستحب له أن ينتزه ولا يتعرض له بشراء ولا قبول هدية ولا صدقة وان كان الذي أتاه بذلك امرأه حرة كان الجواب فيها كالجواب في الرجل وان كان الذي أتى به عبدا أو أمة فليس ينبغي له أن يشتري منه شيئا وكذلك لا ينبغي أن يقبل منه هبة ولا صدقة حتى يسأله عن ذلك فان سأله عن ذلك فأخبره العبد أن مولاه أذن له في بيعه وهبته

القبض أو ودعها عندى وغاب وبرهن عليه يندفع وكذا اذا ذكر الايداع عنده ولم يتعرض للبيع لما عرف في خمسة كتاب الدعوى \* وإذا لم يبرهن على بيعه وايداعه لا يندفع فلو برهن الطالب على ما ادعاه وحكم له بها ثم حضر الغائب وادعى بأنها ملكه ان أطلق الملك يتقبل وان قال بالشراء من المتدعي عليه المقضى عليه لا \* لان القضاء على ذي اليد بالينة بعد دعوى الملك المطلق قضاء على كل من تلقى الملك منه فكان المشتري مقضيا عليه أيضا \* وان حضر قبل الحكم وبرهن على مطلق الملك فهما كخارجين برهنا على المالك المطلق وان برهن على الشراء من المظالم كإزعمه المظالم يكلف الطالب بإعادة البرهان لقيامه أولا على خصم ويعيده عليه لانه الخصم فان زعم الطالب انه اشتراه من ذي اليد منذ سنة ونقد الثمن ولم يقبضه وزعم المظالم أنه باعه من الغائب منذ شهر وسلمه وأودعه عنده وغاب ان ثبت ما قاله المظالم باقرار الطالب أو بالينة يندفع والاقتضى عليه بما برهن الطالب فان حضر الغائب وادعى مثل ما قاله المظالم لا يلتفت اليه \* وان زعم سبق شرائه أو ملكه مطلقا يسمع وان حضر قبل الحكم وادعى أيضا ما قاله وصدقته المظالم وبرهن عليه يقبل في حق ابطال البرهان لانه قام على خصم وتكاف بإعادته عليه فان أعاد قضي له والا لا \* فان لم يبرهن الحاضر

وصدقته المظالم وبرهن عليه يقبل في حق ابطال البرهان لانه قام على خصم وتكاف بإعادته عليه فان أعاد قضي له والا لا \* فان لم يبرهن الحاضر

علي مدعا ولكنه صدقه ذواليد فيما له لا يثبت الى مقاله ولا يندفع دعوى المدعى عن ذى اليد فان باع بعد الدعوى بان قاما من عند الحاكم  
ثم جاء المدعى بشاهد أو شاهدين فقال المدعى عليه بعت من فلان الغائب وثلثه (٣١١) اليه بعد قيامي من مجلس الدعوى  
فاودعه عندي وغاب ان

برهن المطلوب على اقرار  
الغائب به أو صدقه الطالب  
فيه يندفع وان لم يوجد  
شيء منه وبرهن المطلوب  
على ما ادعاه لا يسمع فان  
فعل ذلك أي البيع والتسليم  
بعد ما أقام الطالب شاهدين  
وبرهن على اقرار الطالب  
بذلك أو أقربه الطالب  
لا يندفع أقامة للسبب  
القريب مقام القضاء به  
للطالب فاشبهه ما لوفعه  
بعد الحكم لان الشاهدين  
موجب الحكم غالبا \* وان  
أقرب الدار لغيره بعد ما برهن  
الطالب بشاهد أو شاهدين  
لا يصح اقراره ولا يندفع  
عنه الدعوى لان الجواب  
صار مستحقا عليه وهذا  
الجواب في دفع الدعوى  
\* أما الجواب في جواز البيع  
قبل البرهان أو بعده قبل  
الحكم به فقد ذكر في المحيط  
أن البيع بعد الدعوى قبل  
أن يبرهن الطالب أو بعد  
ما برهن بواحد يصح حتى  
لو ثبت ذلك عند الحاكم  
يندفع الدعوى عن المطلوب  
ولا يصح برهان الطالب  
عليه لانه ليس بمخصم بل  
الخصم هو المشتري منه  
فبرهن عليه فان أقام  
على المطلوب شاهدين ثم  
باعه من آخر وثبت ذلك

وصدقته فان كان العبد ثقة لا بأس بان يشتري ذلك منه وأما اذا كان فاسقا فانه يتحرى في ذلك فان لم يقع  
تحرره على شيء بقي ما كان على ما كان في الحر ولو كان الذي أتى به غلاما صغيرا أو جارية صغيرة حرا أو  
مملوكا لم يسهه أن يشتري منه قبل السؤال فان قال انه مأذون له في التجارة فانه يتحرى وان كان الصبي عدلا  
فان لم يقع تحرره على شيء بقي ما كان على ما كان قبل التحري وكذلك لو كان هذا الصغير أودا أن يجب ما أتى به  
من رجل أو تصدق به عليه فينبغي لذلك الرجل أن لا يقبل هديته ولا صدقته حتى يسأل عنه فان  
قال انه مأذون في الهبة والصدقة فالقاضي يتحرى ويبنى الحكم على ما يقع تجر به عليه فان لم يقع تحرره  
على شيء بقي ما كان على ما كان قبل التحري قال محمد رحمه الله تعالى وأما يصدق الصغير فيما يجبر به بعد ما تحرى  
ووقع تحرره انه صادق اذا قال هذا المال أبي أو مال فلان الاجنبي أو مال مولاي وقد بعث به اليك هدية  
أو صدقة فاما اذا قال هو مالنا وقد أخذنا لبنا أو نأنا أن تصدق به عليك أو نهبه لك لا ينبغي له أن يقبل ذلك كذا  
في الذخيرة \* والفقيه اذا أتاه عبدا أو أمة بصدقة من مولاه يتحرى كذا في المحيط \* ولو أخذ في دخول الدار  
عبد رجل أو أمة الصغير فالقياس أن يتحرى إلا أنه جرت العادة من الناس أنهم لا يتنعون عن ذلك فيجوز  
لأجل ذلك هكذا في السراج الوهاج \* الصبي العاقل اذا أتى بقالا أو نحوها ليشتري منه شيئا وأخبره ان أمه  
أمرته بذلك قال الشيخ الامام الحلواني رحمه الله تعالى ان طلب الصابون ونحو ذلك لا بأس ببيعه منه وان  
طلب الزبيب والباقلا والقميط مما ياكله الصبيان عادة لا ينبغي أن يبيعه منه كذا في السراجية \*  
جارية قالت لرجل بعني مولاي اليك هدية وسعه أن يأخذها لان قول الواحد في المعاملات مقبول على أي  
صفة كان بعد أن كان عاقلا وعليه الاجماع كذا في الجامع الصغير \* وهكذا في السراج الوهاج والعيني  
شرح الهداية \* ولو أن رجلا عرف جارية لرجل يدعيها ويرغمها والامة تصدق في انهاء ثم رأى  
الجارية في يد رجل آخر يقول هذا الذي في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان ذلك كان مدعيها انهاء  
والجارية تصدق في ذلك الآن الجارية كانت لي وانما أمرت فلانا بذلك لامر خفي وصدقه الجارية في  
قوله هذا والمدعى مسلم ثقة لا بأس للسامع أن يشتريها منه وان كان في أكبر رأى السامع ان الذي في يده  
الجارية كاذب فيما يقول لا ينبغي للسامع أن يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدقته ولو لم يقبل ذواليد  
ذلك ولكنه قال هي لي ظلمي فلان وغصبها مني فأخذت هبتها لا ينبغي للسامع أن يشتري منها ولا يقبل  
هبته ولا صدقته كان الذي في يده ثقة أو غير ثقة بخلاف ما اذا لم يطلع بالغصب وانما أقر بالتحية لان  
الغصب أمر مستنكر فلا يقبل قوله في ذلك أما في التحية ما أخبر به مستنكر فقبل قوله وان قال  
الذي في يده كان فلان ظلمي وغصبها مني ثم رجع عن ظلمه فآثر بها في ودفعها الى فان كان ثقة لا بأس أن  
يقبل قوله ويشتري منه الجارية وكذا لو قال غصبها مني فلان فخاصمته الى القاضي ف قضى القاضي لي  
بها بينة أقرتها أو بشكواه عن اليمين فانه يجوز للسامع أن يقبل قوله اذا كان ثقة وان كان الخبير كذا في أكبر  
رأى السامع فانه لا يشتريها منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل قوله وان قال قضى لي بها القاضي فأخذها  
منه ودفعها الى أو قال قضى القاضي لي بها فأخذتها من منزله باذنه أو بغير اذنه ان كان ثقة كان له أن  
يقبل قوله وان قال قضى لي بها فخذني القضاء فأخذتها منه لا ينبغي له أن يقبل قوله وان كان ثقة كذا لو قال  
أشريت هذه الجارية من فلان ونقدته الثمن ثم جدد البيع فأخذتها منه فانه لا ينبغي له أن يقبل قوله ولو أن  
رجلا قال اشترت هذه الجارية من فلان ونقدته الثمن وقبضتها بامر وهو مأمون ثقة عند السامع  
وقال له رجل آخر ان فلانا ذلك جدد هذا البيع وزعم انه لم يبع منه شيئا والقائل الثاني مأمون ثقة أيضا فانه  
لا ينبغي للسامع أن يقبل قوله وأن يشتريها منه وان كان الخبير الثاني غير ثقة الا أن في أكبر رأى السامع ان  
الثاني صادق فكذلك وان كان في أكبر رأيه انه كاذب فلا بأس بان يشتريها منه وان كانا جميعا غير ثقتين وفي

البيع عند الحاكم لا يندفع عنه الدعوى فيقضى على المطلوب ببرهان الطالب فرق في ظاهر الرواية كذا بين الشاهدين والشاهد  
وعن الثاني عدم التفرقة بينهما بناء على أنه ابطال حق الطالب بعد ادعاء السبب وقياسا على ما ذكر وهو انه ادعى دارا على آخر فبرهن

بواحد أو باثنين فاقترع المطلوب بها الآخر فلا قسرا باطل بل الجواب مستحق على المطلوب \* ولو أتم الطالب البرهان يقضى عليه كذا في الذخيرة \* ولم يفصل بين شاهد

(٣١٢)

القضاء عليه رده على بانه  
بالعيب بشرائطه لا يدفع  
عنه الدعوى لانه لما برهن  
استحق عليه القضاء فلا يلي  
الاحالة والابطال \* وان  
رده قبل أن يبرهن صح لانه  
لم يصر خصما غاية الامر  
أنه غاصب الغاصب رده الى  
الغاصب والرد الى الغاصب  
سبب البراءة لان الواجب  
عليه نسخ فعله وقد حققه  
نككن لا يثبت الرد الا  
بالبرهان \* وفي الاحكام  
خاصم رجلا في عين فقيل  
أن يقدمه الى الحاكم بباعه  
من آخر صرح لان الجواب  
لم يستحق عليه وان بباعه  
بعدها التقدم لان الجواب  
صار مستحقا عليه الا اذا  
علم انه ترك الخصومة \* وان  
باعه بعد التقدم قبل أن  
يبرهن عليه فإودعه عند  
البائع وغاب لا يصح إقامة  
البينة على البائع لانه  
مودع \* وان بباعه بعد ما  
برهن لا يصح البيع والباقي  
كامر \* وذكر الوتار ان ادعى  
عليه أن الذي في يده ملكي  
فأنكره قبل أن يبرهن دفعه  
الى آخر وقال مكانه  
فدفعته اليه فان كان لك  
فدفع عليه ليس للعالم  
أن يجبر المطلوب على  
احضار العين لانه بمجرد  
الدعوى قبل أن يبرهن

أ كبر رأى السامع أن الثاني صادق لا ينبغي له أن يشتريه ماله ولو كان الثاني ثقة  
كذا في فتاوى قاضيان \* ومن رأى رجلا يبيع جارية عسرفت لا تخرف شهد عنده شاهدان عدلان أن  
مولاهما أمره ببيعها فاشترى ونقد الثمن وقبض ثم حضر مولاهما وحدها لا امره فاشترى في سعة من  
منعهما حتى يخاصم الى القاضي وإذا قضى به المالك لم يسعه ماله الا أن يجتدوا الشهادة بالوكالة عند  
القاضي حتى يقضى بهما شرعا كذا في محيط السرخسي \* وإذا قال الرجل ان فلانا أمرني ببيع جاريته  
التي في منزله ودفعها الى مشتريها فلا بأس بشرائها منه وقبضها من منزل مولاهما بامر البائع أو بغير أمره  
إذا أوفاهمها اذا كان البائع ثقة أو كان غير ثقة ووقع في قلبه انه صادق وان وقع في قلبه أنه كاذب قبل  
الشراء أو بعده قبل أن يقبض لم يسع له أن يعتزل له حتى يستأمر مولاهما في أمرها وكذلك لو قبضها  
ووطئها ثم وقع في قلبه أن البائع كذب فيما قال وكان عليه أن يبرهنه فانه يعتزل ووطئها حتى يتعرف خبرها  
وهكذا أمر الناس ما لم يجزى التجاحد من الذي كان يملك الجارية فإذا جاء ذلك لم يقربها ويردّها عليه ويتبع  
البائع بالثمن وينبغي للمشتري أن يدفع العسقر الى مولى الجارية كذا في المبسوط \* ولو قال أنا وكيل  
فلان وقد تزوجت ابنته هذه بمحض من الشهود وهي صغيرة أو مجنونة له أن يطأها ولو لمات الأب وهي في  
حجر أخيه فلا حتى يقر الآخر كذا في الفتاوى العتبية \* ولو أن رجلا تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى غاب  
عنها وأخبر بخبرها أم اقدارتدت فان كان الخبر عنده ثقة وهو حر أو مملوك أو ممدود في قذف وسعد أن يصدق  
الخبر ويتزوج أربع مائة سواها وان لم يكن الخبر ثقة وفي كبر رأيه انه صادق فذلك وان كان في كبر رأيه  
انه كاذب لم يتزوج أكثر من ثلاث ولو أن خبرا أخبر المرأة أن زوجها قد ارتد ذكر في الاستحسان من الاصل  
أن لها أن تتزوج بزوج آخر وسوى بين الرجل والمرأة ذكر في السير ليس لها أن تتزوج بزوج آخر حتى  
يشهد عندها رجلان أو رجل وامرأتان وذ كر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أن لها  
أن تتزوج لان المقصود من هذا الخبر وقوع الفرقة بين الزوجين وفي هذا الفرق بين رد المرأة والزوج  
وكذا لو كانت المرأة صغيرة فأخبره انسان أنها ارتضعت من أمه أو أختها صح هذا الخبر ولو أخبره انسان  
انه تزوجها وهي مرتدة يوم تزوجها أو كانت أختها من الرضاة والخبر ثقة لا ينبغي له أن يتزوج أربع مائة  
سواها ما لم يشهد بذلك عنده شاهد عادل لانه أخبر بفساد عقد كان محكوما بصحته فظاهر فلا يبطل ذلك  
بخبر الواحد بخلاف الاول فان شهد عنده شاهد عادل بذلك وسعه أن يتزوج أربع مائة سواها ولو أنها رجل  
فأخبرها أن أصل نكاحها كان فاسدا أو أن زوجها كان أختها من الرضاة أو كان مرتدة لم يسعها أن  
تتزوج بقوله وان كان ثقة كذا في فتاوى قاضيان \* اذا كانت الزوجة مشتهة فأخبره رجل أن أبا الزوج  
أو ابنه قبلها بشهوة ووقع في قلبه انه صادق له أن يتزوج بأختها أو أربع سواها بخلاف ما لو أخبره بسبق  
الرضاع والمصاهرة على النكاح لان الزوج ثمة ينازعه وفي العارض لا ينازعه لعدم العلم فان وقع عنده صدقه  
وجب قبوله هكذا في الوجيز للكردي \* امرأة غاب زوجها فأتاها مسلم غير ثقة بكتاب الطلاق من  
زوجها ولا تدري أنه كتاب أم لا لأن أ كبر رأيه أنه حق فلا بأس أن تعتد ثم تتزوج كذا في محيط  
السرخسي \* اذا غاب الرجل عن امرأته فأتاها مسلم غدا فأخبرها أن زوجها طلقها ثلاثا وأما  
عنها فلها أن تعتد وتتزوج بزوج آخر وان كان الخبر فاسقا تقرى ثم اذا أخبرها بعد مسلم انه مات زوجها  
انما تعتد على خبره اذا قال عاينته ميتا أو قال شهدت جنازته أما اذا قال أخبرني بخبره لا تعتد على خبره وان  
أخبرها واحد دعوتها ورجلان آخران أخبرا بجماة فان كان الذي أخبرها بموته قال عاينته ميتا أو شهدت  
جنازته حل لها أن تتزوج وان كان اللذان أخبرا بجماة ذكر تاريخا لا حقا فقولهما أولى ولو شهد اثنان  
بموته أو قتله وشهد آخران أنه حي فشهدا بالموت أولى كذا في المحيط \* واذا شهد عدلان للمرأة أن

لم يصر خصما وان برهن بشاهداً وشاهدين فقبل أن يعدل ليس له أن يدفع الى غيره لصيرورته خصما \* وفيه  
أيضا ادعى عليه أن الذي في يده ملكي فزعم أنه بباعه من الغائب وهو محبوس عنده بالثمن وبرهن لا يسمع لانه صار خصما لافرا به بانه كان

زوجها



ملكه فلا يضح دعوى الاخراج عن ملكه وتحويل الخصومة الى الغائب \* وفيه غضب عبد افبرهن آخر أنه ملكه وحكم به له ثم ان الغصوب منه برهن على أنه ملكه ان برهن على الغاصب لا يصح لان دعوى (٣١٣) الملك لا يصح على غرض اليد وان ادعى على

غير ذي اليد انك غصبت مني وادى عليه الضمان وبرهن بضح لان دعوى الغصب على الغاصب الاول صحيح وان كان العين في يد الغاصب الثاني \* وان برهن الغصوب منه على المقضى له بانه ملكه يسمع لانه ذو اليد وكذا لو برهن عليه أنه ملكه غصبه منه فلان \* وفي المنتقى باعه المطالب قبل ان يبرهن عليه يجوز وان بعده ان قدر على المشتري ابطال الحاكم البيع وان لم يقدر عليه خير الطالب بين اتباع المدعى عليه بقيمته حال لانه صار غاصبا بالبيع والتسليم أو بالتوقف الى حضور المشتري وأخذ العين لانه غاصب بالقبض \* وفي مجموع النوازل باعه المدعى عليه بعد الدعوى قبل البرهان ولم يسلمه الى المشتري فبرهن المدعى على المدعى عليه وقضى به ثم برهن المشتري على المدعى على ما ذكره المدعى عليه من شرائه لا يقبل ولا يتقاضى ذلك الحكم فلو باعه من المدعى عليه أو وهبه جاز وهو الخيلة ليرجع المدعى الى المدعى عليه \* وذكر القاضي ادعى عبد في يد رجل فانكره وقبل ان يبرهن المدعى باعه من رجل واشهد ثم ان المدعى برهن على مدعاه

زوجها طلقها ثلاثا وهو يجهل ثم غابا وما تقابل الشهادة عند القاضي لم يسع المرأة أن تقيم معه وأن تدعه أن يقربها ولا يسعها أن تزوج كذا في محيط السرخسي \* واذا شهد شاهدان عند المرأة بالطلاق فان كان الزوج غائبا وسعها أن تعتد وتزوج زوج آخر وان كان حاضرا ليس لها ذلك ولكن ليس لها أن تمكن من زوجها وكذلك ان سمعت أنه طلقها ثلاثا وحلف ذلك فتردها عليه القاضي لم يسعها المقام معه وينبغي لها أن تفتدي بمالها أو تهرب منه وان لم تقدر على ذلك قتلته وادهرت منه لم يسعها أن تعتد وتزوج زوج آخر قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما ذكر أنهما اذا هربت ليس لها أن تعتد وتزوج زوج آخر جواب القضاء أما فيما بينهما وبين الله تعالى فلهما أن تزوجا زوج آخر بعدما اعتدت كذا في المحيط \* ولو أن امرأة قالت لرجل ان زوجي طلقني ثلاثا وانقضت عدتي فان كانت عدلة وسعها أن يتزوجها وان كانت فاسقة تحري وعمل بما وقع تحريمه عليه كذا في الذخيرة \* المطلقة ثلاثا اذا قالت انقضت عدتي وتزوجت زوج آخر ودخل في ثم طلقني وانقضت عدتي فلا بأس على زوجها الاول أن يتزوجها اذا كانت عنده ثقة أو وقع في قلبه انها صادقة وفي هذيان انهما لو قالت لزوجها حلات لك لا يحل له أن يتزوجها ما لم يستفسرها للاختلاف بين الناس في حلها له بمجرد العقد قبل الدخول فلا يكون له أن يعتد بطلاق خبرها بالحلل ولو أن جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعى انها له فلما كبرت اقيم ارجل في بلد آخر فقالت أنا حرة لا اصل لم يسعها أن يتزوجها وان قالت كنت أمة للذي كنت عنده فأعتقني وكانت عنده ثقة أو وقع في قلبه انها صادقة لم أر بأسا أن يتزوجها كذا في المبسوط \* المرأة الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل آخر ان نكاحي كان فاسدا لما أن زوجها كان على غير الاسلام لا يسع لهذا ان يقبل قولها ولا أن يتزوجها لانها أخبرت بأمر مستنكر وان قالت طلقني بعد النكاح أو ارتد عن الاسلام وسعها أن يعتمد على خبرها ويتزوجها لانها أخبرت بخبر محتمل واذا أخبرت بطلان النكاح الاول لا يقبل قولها وان أخبرت بالحرمة بأمر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو غير ذلك فان كانت ثقة عنده أو لم تكن ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا بأس بان يتزوجها كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### الباب الثاني في العمل بغالب الرأي

يجب أن يعلم بأن العمل بغالب الرأي جائز في باب الديانات وفي باب المعاملات وكذلك العمل بغالب الرأي في الدماء جائز كذا في المحيط \* ان دخل رجل على غيره لاداء وهو شاهر سفيقه أو ما درحه يشد فخوه ولا يدري صاحب المنزل أنه لص أو هارب من اللصوص فانه يحكم برأيه فان كان أكبر رأيه أنه لص قصده لياخذ ماله ويقتله ان منعه وخاف أنه ان زجره أو صاح به أن يادره بالضرب فلا بأس بأن يشد عليه صاحب البيت بالسيف ليقتله وان كان أكبر رأيه انه هارب من اللصوص لم يسع له أن يجهل عليه ولا يقتله وانما يتوصل الى أكبر رأيه في حق الداخل عليه بأن يحكم زيه وهيئته أو كان قد عرفه قبل ذلك بالجلوس مع أهل الخليل يستدل به على أنه هارب من اللصوص وان عرفه بالجلوس مع السارق استدل به على انه سارق كذا في المبسوط \* قالوا قايما اذا استقبل المسلمين جماعة في دار الحرب فاشكل على المسلمين حالهم أنهم أعداء أو مسلمون فانهم يتحرون كذا في المحيط \* وسئل القتيبي أبو جعفر رحمه الله تعالى عن رجل وجد رجلا مع امرأته لا يحل له قتله قال ان كان يعلم أنه يتزجر عن الزنا بالصباح أو بالضرب بمادون السلاح فانه لا يقتله ولا يقتل معه بالسلاح وان علم أنه لا يتزجر الا بالقتل والمقاتلة معه بالسلاح حل له القتل كذا في الذخيرة \* واذا وجد الرجل مع امرأته أو جاريته رجلا يريد أن يغلبها على نفسها فيزني بها قال له أن

(٤٠ - فتاوى خامس) وحكم له ثم ان هذا المشتري برهن على المقضى له أنه ملكه وفي يده بغير حق وقضى له ثم ان هذا المشتري باعه من البائع هذا أو وهبه صح وهذه خيلة تفعل لدفع الظلم لكن انما يصح اذا لم يدع الشراء من المقضى عليه وادعى ملكا مطلقا كالحكينا

عن مجموع النوازل فاما اذا ادعى الشراء منه فلا يسمع لانه صار مقضيا عليه بالقضاء على بانه والوضع في البيع قبل أن يبرهن اشارته إلى أنه بعد ما برهن لا يصح كذا كراه وفي الاقضية (٣١٤) ادعى نصف دار فاقترله به المدعى عليه وغاب قبل التسليم فجاء آخر وادعاه فانخلص هو المقر لا المقر له

بقتله فان رآه مع امرأته أو مع محرم له وهى تطاوعه على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعا وكذلك اذا عرض الرجل في الصحراء يريد أخذ ماله ان كان ماله عشرة أو أكثر فله قتله وان كان أقل من عشرة بقتاله ولا يقتله ولو رأى رجلا يربى مع امرأته أو امرأة أخرى وهو محصن فصاح به فلم يذهب ولم يمنع عن الزنا حل له قتله ولا قصاص عليه وكذا رجل رأى من يسرق ماله فصاح به ولم يذهب أو رأى رجلا ينقب حائطه أو حائط آخر وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يذهب حل قتله ولا قصاص عليه ولو أراد أن يكره غلاما أو امرأة على فاحشة عليهم أن يقتلوا فان قتله فقدمه هدر اذا لم يستطع منعه الا بالقتل كذا في خزائن الفتاوى \* ولو أن رجلا تزوج امرأة لم يرها فأدخلها عليه انسان وأخبره أنها امرأته وسعها أن يقبل قوله ويطأها اذا كان ثقة عنده أو كان في أكبر رأيه أنه صادق كذا في فتاوى قاضيخان \* والله أعلم

### الباب الثالث في الرجل رأى رجلا يقتل أباه وما يتصل به

اذا رأى الرجل رجلا يقتل أباه متمدا أو أنكر القاتل أن يكون قتله أو قال لابنه فمأينته وبينه انى قتله لانه قتل والذى فلا ناعدا أولانه ارتد عن الاسلام ولا يعلم الابن شيئا مما قال القاتل ولا وارث للمقتول غيره فالابن في سعة من قتله واذا أقام الابن البيينة على رجل بأنه قتل أباه قضى له الاضحية بالقود وهو في سعة من قتله واذا شهد عند الابن شاهدا عدل ان هذا الرجل قتل أباه فليس له أن يقتله بشهادتهم لان الشهادة لا توجب الحق ما لم يتصل به اقرار القاضى والذي يبنى الابن كذلك في غيره اذا عاين القتل أو سمع اقرار القاتل به أو عاين قضاء القاضى به كان في سعة من أن يعين الابن على قتله واذا شهد عنده بذلك شاهدان لم يسعه أن يعينه على قتله بشهادتهم حتى يقضى للقاضى للابن بذلك وان أقام القاتل عند الابن شاهدين عدلين أن أباه كان قتل أباهذا الرجل عمدا فقتلته لم ينبغ للابن أن يجعل بقتله حتى ينتظر فيما شهد به وكذلك لا ينبغ لغيره أن يعينه على ذلك اذا شهد عنده عدلان بما قلنا أو بأنه كان مرتد حتى تثبت فيه وان شهد بذلك عنده محدودان في قذف أو عبدان أو نسوة عدول لا رجل معهن أو فاسقان فهو في سعة من قتله وان تثبت فيه فهو خير له وان شهد بذلك عنده شاهد عدل عن تجاوز شهادته فقال القاتل عنده شاهد آخر مثله ففي الاستحسان أن لا يجعل بقتله حتى ينتظر أيا تبى بأخر أم لا هكذا في المبسوط \* وان شهد عند الابن عدلان بالقتل أو باقرار القاتل فليس له أن يقتله ولا لا آخر أن يعينه الا اذا قضى به القاضى واذا قضى ثم شهد به عدلان أن أباه قتل ولية عمدا أو كان مرتدا فليس له أن يجعل بقتله في الديانة كذا في محيط السرخسي \* مال في يد رجل شهد عدلان عند رجل ان هذا المال كان لايه غصبه هذا الرجل منه ولا وارث للاب غصبه فله أن يدعى بشهادتهم وليس له أن يأخذ ذلك المال ما لم يقيم البيينة عند القاضى ويقضى له بذلك وكذلك لا يسع لغير الوارث أن يعين الوارث على أخذ هذه الشهادة ما لم يتصل به بالقضاء وان كان الوارث عاين أخذ من أبيه وسعه أخذ منه وكذلك ان أقرا لا أخذ عند بالاختصاص وكذلك يسع من عاين ذلك اعانته عليه وان أبى ذلك على نفسه اذا امتنع وهو في موضع لا يقدر فيه على سلطان يأخذ حقه كذا في المبسوط \* ولو شهد شاهدان باقراره بالغصب من أبيه لم يأخذ حتى يشتهه عند القاضى ومن سمع اقرار رجل بمال ثم أخبره عدلان أن المقر به صار به فأنشأه عليه بالمال وان شاء لم يشهد ولو كان شاهدا بالنكاح أو الرق ثم أخبره عدلان بالطلاق أو العتاق لم يشهد بالنكاح والرق وكذا المفقوع عن القصاص وعن الحسن ابن زياد أن الوارث اذا علم على مورثه ذنب الرجل فأخبره عدلان بالقضاء لم يسعه أن يحلف على العلم وكذا اذا كان أخبره الميت بالقضاء أو أخبره مع عدل أو امرأة فالأفضل أن لا يحلف ثم كذا في الغيبة \* والله أعلم

\* عمن في يد رجل برهن رجل أنه له اشترا منه بكذا فقال ذو البيدانه ودبعة فلان عندي قبرهن أولا فحضر المقر يدفع الحاكم العبد الى المقر له لان اقراره على نفسه صحيح ثم يقضى على المقر له ببرهان الشراء بلاعادة لان برهان الشراء قام على خصم وهو ذواليد وتعلق به حق القضاء فباقراره الزم على نفسه حقا ورام ابطال حق الغير فلا يصح فيه ولان ذاليد لما أقرب بعد ما استحق عليه القضاء فقد أقام المقر له مقام نفسه في القضاء عليه \* وفي دعوى دين على ميت انخلص هو الوارث أو الوصى والموصى له والغريم لا \* والفتوى أن دعوى دفع الترض صحبة فانه ذكر في الجامع الصغير أرض يدها رجلان كل يقول في يدى لا يقضى باليد لواحد منهما ولو أقرا أحدهما باليد لا تخلا يقضى له به \* ولو برهن أحدهما باليد لا تخلا يقضى باليد لا تخلا يقضى باليد لانه قام على خصم لتزاعمه معه في اليد دل أن دعوى دفع الترض مسوعة لعدم ثبوت اليد للآخر وفي المنتقى الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث والوصى خصم لمن يدعى على الميت دين \* ولو ادعى رجل أن الميت أوصى

(الباب

اليه وقدم غريم الميت يسمع كما يسمع دعوى الوكيل على غريم الموكل \* وان ادعى على ميت دينًا فالخصم هو الوارث أو الوصى ولا يسمع على الغريم الذي له على الميت دين أو له عليه دين \* ادعى أن هذه الجارية أوصى بها له الميت وبرهن وقضى له

بها فقبضها وبرهن الاثر ان الميت اوصى له بتلك الجارية بنعيها فالوصى له الاصل خصم سواء ذكر الرجوع عن الوصية أولا فان غاب  
الموصى له وحضر الابن فهو ليس بخصم \* وذكر الرجوع عن الوصية ان الابن اذا باع مال ولده بغين (٣١٥) فاحش له ان يخاصم المشتري منه فيه

\* ادعت أمة على مولاهما  
انها كانت لتساجر اشتراها  
بماله وأعتقها لا يصح مالم  
يعرف التاجر لانه لا بد من  
الحكم باعتاق التاجر  
وثبوت ولائها له وانه مجهول  
فلو اتم تعريف التاجر بقضى  
به \* قيل ليس هذا قضاء  
على الغائب قلنا اذا تعلق  
به حق الحاضر يجوز  
وقضى على الحاضر بقصر  
يده بسبب اعتاق التاجر  
في ملكه \* محدود في يد  
انسان سدسه وقف على  
مسجد وهو مسجد مات ذو  
السد عن ابنين وزوجة  
وتخارجت الزوجة على ابن  
بالتراضى فباع ابن منه سدا  
نصف المحدود من آخر  
والمولى يتصرف في النصف  
الباقى فجاء الابن الآخر  
ويريد أن يدعى من المتولى  
فقطه مما في يده فبدعى  
عليه أربعة من ستة اثنان  
سدس الكل وقف وأربعة  
ملك هذا الابن وستة في يد  
المشتري فبدعى أيضا سهما  
يكون الكل اثني عشر سهما  
سهما وقف ولكل ابن  
خسة فيه (١) فان كان آجره  
البائع والمشتري منه غائب  
لان القضاء على الغائب في  
ضمن الحاضر يجوز \* مات  
عن ابنين أحدهما مفقود  
فزعم ورثة المفقود أنه حى  
وله الميراث والابن الآخر

### باب الرابع في الصلاة وتسبيح وقرآن القرآن والذكر والدعاء ورفع الصوت عند قراءة القرآن

صلى وهو مشدود الوسط لا يكره كذا في المحيط \* ولو اشترى من مسلم ثوبا أو بساطا صلى عليه وان كان بائعه  
شازب خزان الظاهر من حال المسلم أنه يجتنب النجاسة ولو صلى في ازار الجوسى يجوز ويكره كذا في  
التاريخانية \* لا بأس بالصلاة حذاء البالوعة اذا لم تكن قريبة قال ابن الأثير الكرايسى لا تكرر الصلاة  
في بيت فيه بالوعة كذا في القنية \* اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في رأس الصورة بلا حجة هل يكره  
اتخاذها والصلاة عنده اتخاذ الصور في البيوت والثياب في غير حالة الصلاة على نوعين نوع يرجع الى تعظيمها  
فيكره ونوع يرجع الى تحقيرها فلا يكره وعن هذا قلنا اذا كانت الصورة على البساط مفروشا لا يكره واذا كان  
البساط منصوبا يكره كذا في المحيط \* الكلام منه ما يوجب اجرا كالتسبيح والتحميد وقرآن القرآن  
والاحاديث النبوية وعلم الفقه وقد تأثم به اذا فعله في مجلس الفسق وهو يعلم ما فيه من الاستهزاء والمخالفة  
لموجبه وان سجد فيه للاعتبار والانسكار وليست غلوا عما هم فيه من الفسق فحسن وكذا من سجد في السوق  
بلية أن الناس غافلون مشغولون بأمور الدنيا وهو مشغول بالتسبيح وهو أفضل من تسبيحه وحده في غير  
لسوق كذا في الاختيار شرح المختار \* من جاء الى تاجر يشتري منه ثوبا فباعه التاجر الثوب سجد لله تعالى  
وصلى على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أراد به اعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مكره وهكذا في المحيط  
\* رجل شرب الخمر فسال الحمد لله لا ينبغي له ان يقول في هذا الموضع الحمد لله ولو كل شيأ غصبه عن انسان  
فقال الحمد لله قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* حارس  
يقول لا اله الا الله أو يقول صلى الله على محمد وآله ثم يأخذ ذلك ثم يخالف العالم اذا قال في المجلس صلا  
على النبي أو اغازي يقول كبير وحيث يناب كذا في الكبرى \* وان سجد الفقاعى أو صلى على النبي صلى الله  
عليه وآله وأصحابه وسلم عند فتح فقاعه على قصد ترويجه وتحسينه أو القصاص اذا قصد بها (٢) كرمي  
هتكماسه) أثم وعن هذا يمنع اذا قدم واحد من العظام الى مجلس فسمع أو صلى على النبي صلى الله عليه وآله  
وأصحابه اعلاما بقدمه حتى ينفرج له الناس أو يقوموا له يأثم هكذا في الوجيز للكردرى \* قاض عنده  
جرح عظيم يرفعون أصواتهم بالتسبيح والتلليل جله لا بأس به والاختفاء أفضل ولو اجتمعوا في ذكر الله تعالى  
والتسبيح والتلليل يخفون والاختفاء أفضل عند الفرع في السفينة أو ملاعبتهم بالسيف وكذا الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه كذا في القنية \* ويستحب أن يقول قال الله تعالى ولا يقول قال الله  
بلا تعظيم بلا ارداف وصف صالح للتعظيم كذا في الوجيز للكردرى \* رجل سمع اسم من أسماء الله تعالى  
يجب عليه أن يعظمه ويقول سبحان الله وما أشبه ذلك ولو سمع اسم النبي عليه السلام فانه يصلى عليه  
فان سمع مرارا في مجلس واحدا خلتوا فيه قال بعضهم لا يجب عليه أن يصلى الامرة كذا في فتاوى  
قاضيخان \* وبه يبقى كذا في القنية \* وقال الطحاوى يجب عليه الصلاة عند كل سماع والمختار قول  
الطحاوى كذا في الوالوالجية \* لو سمع اسم الله مرارا يجب عليه أن يعظمه ويقول سبحان الله وتبارك الله عند  
كل سماع كذا في خزنة الفتاوى \* ان لم يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه عند سماع اسمه تبقى  
الصلاة ديناعية في الذمة بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محل للدعاء فلا يكون محل القضاء والسلام  
يجزى عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه كذا في الغرائب \* ويكره أن يصلى على غير النبي  
صلى الله عليه وآله وأصحابه وحده فيقول اللهم صل على فلان ولو جع في الصلاة بين النبي صلى الله عليه وآله  
وأصحابه وبين غيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله وأصحابه جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يجب  
الرضوان عند ذكر الصحابة رضي الله عنهم كذا في القنية \* ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وهو

(٢) يعني تسبيح السامعين

زعم موته لا خصومة بينهم ما لان ورثة المفقود اعترفوا أنه لاحق لهم في التركة فكيف يخاصمونهم \* ادعى أنه شق في أرضه نهر ان أفر  
المدعى عليه به لزمه وان أنكر حلفه بالله ما أحدث في أرضه نهر ايدعيه \* وكذا لو ادعى أنه أحدث في أرضه بناء لا يلتفت اليه حتى يبين

(١) قول البرازية فان كان آجره الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وحرر المسئلة اه معجمه

الارض ويصف طول البناء وعرضه انه من مدرأ وخشب وكذا في الغرس فان أنكر حلفه بالله ما بنى وما غرس في أرضه \* وإذا ادعى عليه أنه نقض حائطه يذ كرطوله وعرضه ولا (٣١٦) حجة الى ذكر القيمة بل يعرفه الحاكم بعد ذكره وتام مسائل من يكون خصمه يبيح ان شاء الله تعالى في الفصل

الخامس عشر  
نوع في التفاضل

\* ادعى دارا وبرهن وحكم بالبناء تعاظم أقر المقضى له أن البناء للمقضى عليه أو برهن المقضى عليه بذلك فالبناء للمقضى عليه ولا يطل القضاء في حق الارض \* وان نص الشهود في شهادتهم على البناء أيضا واتصل به القضاء ثم أقر المدعي بالبناء بطل لانه أ كذب شهوده واكذابه تفسيق \* وان برهن المقضى عليه أن البناء له لم يقض له به كذا ذكره في الاصل \* وفي العتابي دعي محدودا ثم بان أن شيئا منه أو سكنه الذي يدوم يستثنى عند الدعوى لا يصح لكن هذا اذا أقر المدعي به لذي اليد أما اذا أنكر ذلك وبرهن المدعي على ذلك لا يقبل لان بينة الخارج تقدم على برهان ذي اليد ومثله فيما اذا ادعى بيتا أو حائطا وبرهن عليه ثم برهن المدعي عليه أن البناء له \* وذكر في المنتقى ادعى دارا فبرهن ثم برهن المدعي عليه بان البناء لا يقبل \* ولو أقسره به المدعي يطل ذلك القضاء لا كذاب المدعي شهوده \* وعمل لعدم القبول فيما اذا برهن المدعي عليه بان البناء له أن الشهادة بالدار شهادة بالارض والبناء جميعا \* وكذا لو قال شهود المدعي بعد القضاء ليس

يقرأ لا يجب أن يصلى وان فعل ذلك بعد فراغه من القرآن فحسن كذا في الينايع \* ولو قرأ القرآن فقرأ على اسم النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه فقرأه القرآن على تأليفه ونظمه أفضل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه في ذلك الوقت فان فرغ ففعل فهو أفضل وان لم يفعل فلا شيء عليه كذا في الملتقط \* وسئل البقال عن قراءة القرآن أهى أفضل أم الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه فقال أما عند طلوع الشمس وفي الاوقات التي نهي عن الصلاة فيها فالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه والدعاء والتسبيح أولى من قراءة القرآن وكان السلف يسبحون في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن كذا في الغرائب \* ينضّل بعض السور والآيات كآية الكرسي ونحوها ومعنى الافضلية أن ثواب قراءته كثير وقيل بأنه للاتباع فقط وهذا أقرب الى الصواب وبهذا المعنى يقال ان القرآن أفضل من سائر الكتب المنزلة والا فضل أن لا يفضل بعض القرآن على بعض أصلا وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* رجل أراد أن يقرأ القرآن فينبغي أن يكون على أحسن أحواله بلبس صالح ثيابه ويتعمم ويستقبل القبلة لان تعظيم القرآن والفقهاء واجب كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا أراد أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان أراد افتتاح امر لا يتعوذ وان أراد قراءة القرآن يتعوذ كذا في السراجية \* وعن محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى فيمن أراد قراءة سورة أو قراءة آية فعليه أن يستعين بالله من الشيطان الرجيم ويتبع ذلك بسم الله الرحمن الرحيم فان استعاذ بسورة الانفال وسمى وقرأ سورة التوبة وقرأها كفاه ما تقدم من الاستعاذة والتسمية ولا ينبغي له أن يخالف الذين اتفقوا وكتبوا المصاحف التي في أيدي الناس وان اقتصر على ختم سورة الانفال فقطع القراءة ثم أراد أن يتسدى سورة التوبة كان كرادته ابتداء قراءته من الانفال فيستعين ويسمى وكذلك سائر السور كذا في المحيط \* سئل أبو جعفر عن التعوذ كيف هو قال أحب الى أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم حتى يكون موافقا للقرآن ولو قال أعوذ بالله العظيم أو أعوذ بالله السميع العليم جاز وينبغي أن يكون التعوذ موصولا بقراءة كذا في الحاوى للفتاوى \* ولا بأس بالقراءة ذكرا وكبوا ماشيا الذي لم يكن ذلك الموضع معا للنجاسة فان كان يكره كذا في القنية \* قراءة القرآن في الحمام على وجهين ان رفع صوته يكره وان لم يرفع لا يكره وهو المختار وأما التسبيح والتكبير لا بأس بذلك وان رفع صوته كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا قرأ القرآن خارج الحمام في موضع ليس فيه غسالة الناس نحو مجلس صاحب الحمام واليثابي فقد اختلف علماءنا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكره ذلك وقال محمد رحمه الله تعالى يكره وليس عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية منصوصة كذا في المحيط \* يكره أن يقرأ القرآن في الحمام لانه موضع النجاسات ولا يقرأ في بيت الخلاء كذا في فتاوى قاضيخان \* لا يقرأ القرآن في الخرج والمغسل والحمام الا حفا فاقول يكره ذلك أيضا والاصح الاول كذا في جواهر الاخلاطى \* وشكره قراءة القرآن في الطواف كذا في الملتقط \* لا يقرأ جهرًا عند المشغولين بالاعمال ومن حرمة القرآن أن لا يقرأ في الاسواق وفي موضع الغلو كذا في القنية \* لو قرأ طمعا في الدنيا في المجلس يكره وان قرأ لوجه الله تعالى لا يكره وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه إذا اجتمعوا أمرؤا أحدهم أن يقرأ سورة من القرآن كذا في الغرائب يقوم يقرؤون القرآن من المصاحف أو يقرأ رجل واحد فدخل عليه واحد من الاجله أو الاشراف فقام القارئ لاجله قالوا ان دخل عالم أو أبوه أو أستاذ الذي علمه العلم جاز له أن يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* لا بأس بقراءة القرآن اذا وضع جنبه على الارض ولكن ينبغي أن يضم رجليه عند القراءة كذا في المحيط \* لا بأس بالقراءة مضطجعا اذا خرج رأسه من الحائط لانه يكون كاللبر والا فلا كذا في القنية \* قراءة القرآن من الاسباع جائزة والقراءة من المتخفف أحب لان الاسباع محدثة كذا في المحيط \* الافضل في قراءة القرآن خارج الصلاة الجهر وقراءة الفاتحة

عليه بان البناء له أن الشهادة بالدار شهادة بالارض والبناء جميعا \* وكذا لو قال شهود المدعي بعد القضاء ليس البناء للمدعي وانما شهدناه بالدار ولم يكن البناء له كانت الشهادة بالبناء باطلا فمضت حجة البناء للمدعي عليه \* ولو قال ذلك قبل القضاء قبلت

البناء للادعى عليه ولم يقل لم ير من ملكه لا يكون كذا باو البناء للادعى عليه والعروة للادعى وكذا اذا قال كان البناء قبل القضا فالبناء للادعى عليه والعروة للادعى وعلى هذا النخل والشجر مع الارض والخاتم والسيف والحلقة والحلية برهن على جارية أنهم ساهو ولدها في يد الادعى

عليه لم يعلم به الحاكم فبرهن المدعي أنه ولدها يقضى به له أيضا فان رجح شهود الام بعد ذلك يضمنون قيمة الام والولد لان القضاء بالولد له بواسطة شهود الام فانهم لو رجعوا بعد القضاء بالام (٣١٨) قبل الحكم بالولد أو ارتدوا عن الاسلام أو فسقوا لا يحكم بالولد الآن يشهد وابانه ملك المدعي ولده على ملكه

مطبيع أنه قال النظر في كتب أصحابنا من غير جماع أفضل من قيام ليلة كذا في الخلاصة \* يكره من الفسقة وغيره يقرأ القرآن لا يلزمه الاستماع قال الوبري في المسجد عظيمة وقراءة القرآن فلا استماع الى العظة أولى كذا في القنية \* رجل يكتب الفسقة ويجنبه رجل يقرأ القرآن (١) ولا يمكنه استماع القرآن كان الاثم على القارئ ولا شيء على الكاتب وعلى هذا لو قرأ على السطح في الليل جهرًا يأنم كذا في الغرائب \* يقول عند مقام ورد من القرآن أو غيره والله أعلم أو صلى الله على محمد وآله اعلاما بانتهائه يكره كذا في القنية \* اذا أراد أن يقرأ القرآن ويخاف أن يدخل عليه الرياء لا يتبرك القراءة لاجل ذلك كذا في المحيط \* ويكره أن يقول في دعائه اللهم اني أسألك بمقعد العزم من عرشك وللأسئلة عبارتان بمقعد ومقعد والاولى من العقد والثانية من القعود ولا شك في كراهة الثانية لاستيحائه على الله تعالى وكذا الاولى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لما روى أنه عليه السلام كان من دعائه أن يقول اللهم اني أسألك بمقعد العزم من عرشك والاحوط الامتناع لكونه خبر واحد فيما يخالف القطعي ويكره أن يقول في دعائه بحق فلا تان وكذا بحق أنبيائك وأوليائك أو بحق رسلك أو بحق البيت أو المشعر الحرام لانه لاحق للخلق على الله تعالى كذا في التبيين \* ويجوز أن يقول في الدعاء بدعوة نبيك هكذا في الخلاصة \* والدعاء المأذون فيه والمأثور به ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها كذا في المحيط \* والافضل في الدعاء أن يبسط كفيه ويكون بينهما فريضة وان قلت ولا يضع احد يديه على الاخرى فان كان في وقت عذر أو برد شديد فأشار بالمسححة قام مقام بسط كفيه والمستحب أن يرفع يديه عند الدعاء بمجذبه صدره كذا في القنية \* مسح الوجه باليمين اذا فرغ من الدعاء قيل ليس بشيء وكثير من مشايخنا رحمه الله تعالى اعتبروا ذلك وهو الصحيح وبه ورد الخبر كذا في الغيبة \* عن ابن أبي عمير أن يقول يكره أن يقول الرجل أستغفر الله وتوب اليه ولكن يقول أستغفر الله وأسأله التوبة قال الطحاوي والصحيح جوازه كذا في القنية \* الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان مكروه ولكن هذا شيء لا يفتي به كذا في خزائن الفتاوى \* يكره الدعاء عند ختم القرآن بجماعة لان هذا لم يثقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المصلي لا يدعوا بما يحضره من الدعاء وينبغي أن يدعوا في صلاته بدعاء محفوظ وأما في غير حالة الصلاة ينبغي أن يدعوا بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء يذهب بركة القلب كذا في المحيط \* ولو قال لغيره بالله أن تفعل كذا لا يجب على ذلك الغير أن يأتي بذلك الفعل شرعا وان كان الاولى أن يأتي به هكذا في الكافي \* واذا قال بحق الله أو بحق محمد عليه السلام أن تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن بالمروءة أن يعطيه هو المختار كذا في الغيبة \* عن محمد بن الحنفية قال الدعاء أربعة دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية في دعاء الرغبة يجعل بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه كالاستغيث من الشر وفي دعاء التضرع يعقد الخصر والبصر ويحلق الابهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء الخفية ما يفعله المرء في نفسه كذا في مجموع الفتاوى ناقلا عن شرح السرخسي المختصر الحاكم الشهد في باب قيام الفريضة \* رجل دعاه بدعاء وقلبه ساه فان كان دعائه على الرقة فهو أفضل وكذا لو كان لا يمكنه أن يدعوا الا هو ساه فالدعاء أفضل من ترك الدعاء كذا في فتاوى قاضيان \* اذا دعا بالدعاء المأثور جهرًا ومعه القوم أيضا ليتعلموا الدعاء لا بأس به واذا علموا حينئذ يكون جهر القوم بدعة كذا في الوجيز للسكندر \* اذا دعا المذكر على المتبرع دعاء ثورا والقوم يدعون معه ذلك فان كان لتعليم القوم فلا بأس به وان لم يكن لتعليم القوم فهو مكروه كذا في الذخيرة \* التكبير جهرًا في غير أيام التشريق لا يسن الاباء العدو والصوف وقاس عليهم ما بعضهم الحريق والخوف كلها (١) قوله ولا يمكنه استماع القرآن أي مع الكتابة ولا يمكنه البراح منه كذا قيده في القنية اه معجمه

جاريته \* شهدا على رجل في يده جارية انها هذا المدعي ثم غابوا أو ماتوا ولها ولد في يد المدعي عليه يدعيه المدعي عليه أبضاً أنه له وبرهن المدعي عليه على ذلك لا يلتفت الحاكم الى كلام المدعي عليه وبرهانه ويقضى بالولد للمدعي فان حضر الشهود وقالوا الولد كان للمدعي عليه يقضى بضممان قيمة الولد على الشهود كأنهم رجعوا فان كان الشهود حضروا سألهم عن الولد فان قالوا انه للمدعي عليه أو لا ندري من الولد يقضى بالام للمدعي ولا يقضى بالولد فهذا يؤيده بعض ما ذكرنا أولا \* ادعى شراء من أبيه فقبل أن يزكى شهوده برهن على أنه ورثه من أبيه يقبل لوضوح التوفيق لانه يقول جدي الشراء فملكك بالارث وعلى العكس لا برهن على أنه بالارث ثم قال لم يكن لي قط ولم يزد قط لم يقبل برهانه وبطل القضاء \* ادعى الصدقة منه مندسنة ثم ادعى الشراء منه مندسنة وبرهن لا يقبل الا اذا وثق كما مر \* ادعى عليه أنه استهلك عينه وعليه قيمته ثم ادعى أن العين قائم في يده وعليه احضاره يقبل وكذا على القاب لانه مكان للخفاء

فدعي فيه التناقص ذكره الثاني \* ادعى عليه انه لم ادعى أنها وقف عليه بسمع لصحة الاضافة بالاختصاص استغنا كذا كالأدعي لنفسه ثم ادعى لغيره ذلك أو ادعاها بالو كالتعني غيره \* ولو ادعى أو لا الوقف ثم ادعاها لنفسه لا يسمع كالأدعاها لغيره ثم لنفسه





وهذا على الرواية التي ذكرها أن التناقض انما يتحقق اذا كان كلاً الدعوى بين عند القاضي فاما من اشتراط أن يكون الثاني عند القاضي  
يكفي في تحقق التناقض كون الثاني عند (٣٢٠) الحاكم هذا اذا ادعى الشراء من رجل معروف ونسبه الى أبيه وجده أما اذا قال

أشترته من رجل أو قال  
من محمد ولم ينسبه الى أبيه  
ثم ادعى الملك المطلق يسمع  
وان كان دعواه الملك بسبب  
لم يصح بان ادعاه على غير ذي  
اليده ثم أعاد الدعوى صححها  
على ذي اليد وادعاه ملكا  
مطلقا لا يسمع لان فساد  
الدعوى لا يمنع الانفراد  
ودعوى الملك بسبب دعوى  
اقتضاه على زمان تحقق  
السبب ودعوى الملك المطلق  
اسناد الى أول السبب وهو  
إتمام التنازع أو الخطئة \* واعلم  
أن مشايخ فرغانة ذكروا أن  
الشرطي دعوى العقار في بلاد  
قدم بناؤه بيان السبب ولا  
يسمع فيه دعوى الملك المطلق  
بوجوه \* الأول ان دعوى  
الملك المطلق دعوى الملك  
من الأصل بسبب الخطئة  
ومعلوم أن صاحب الخطئة  
في مثل تلك البلاد غير  
موجود فيكون كذبا بالجملة  
فكيف يقضى به \* والثاني  
أنه لما تذر القضاء بالمطلق  
لما قلنا فلا بد من أن يقضى  
بالملك بسبب ذلك لما سبب  
مجهول أو معلوم والمجهول  
لا يمكن القضاء به للجهالة  
والمعلوم لعدم تعيين المدعى  
أياه \* والثالث أن الاستحقاق  
لوفرض بسبب حادث يجوز  
أن يكون ذلك السبب شراء  
ذو اليد من آخر ثم يجوز  
ان يكون السبب سابقا على

قال به ضمهم لان فيه تشبها باليهود وقال بعضهم لان في المقبرة عظام الموقى (١) وعظام الموقى أنجاس  
وأرجاس وهذا كله اذا لم يكن بين المصلي وبين هذه المواضع حائط أو سترة أما اذا كان لا يكره ويصير الحائط  
فاصلا واذا لم يكن بين المصلي وبين هذه المواضع سترة فاما يكره استقبال هذه المواضع في مسجد الجماعات فأما  
في مسجد البيوت فلا يكره كذا في المحيط \* كره مشايخنا رجهم الله تعالى استقبال الشمس والقمر بالفرج  
كذا في محيط السرخسي \* ويكره الرمي الى هدف نحو القبلة كذا في السراجية \* ويجوز أن يتخذ في مصلى  
العيد والجنائز هدف للرمي كذا في القنية \* مندوب لكل مسلم أن يعتدي في بيته مكانا يصلي فيه إلا أن  
هذا المكان لا يأخذ حكم المسجد على الإطلاق لانه باق على حكم ملكه لا يبيعه كذا في المحيط \* قال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا غصب أرضا فبنى فيها مسجدا أو جامعا أو خانقا أو فلا بأس بالصلاة في المسجد  
والدخول في الحمام لاغتسال وفي الخانوت للشراء وليس له أن يستأجرها وان غصب دارا فجعلها مسجدا  
لا يسمع لاحد أن يصلي فيه ولا أن يدخله وان جعلها مسجدا جامعا لا يجمع فيه وان جعلها طريقا ليس له أن  
يترجمها كذا في المضمرات \* رجل بنى مسجدا في مفازة بحيث لا يسكنها أحد وقيل ما يمر به انسان لم يصير  
مسجدا لعدم الحاجة الى صير ورثة مسجدا كذا في الغرائب \* ولو كان الى المسجد مدخل من دار  
موقوفة فلا بأس للامام أن يدخل للصلاة من هذا الباب كذا في القنية \* وللؤذن أن يسكن في بيت هو وقف  
على المسجد كذا في الغرائب \* دار لتدريس المسجد مملوكة أو مستأجرة متصلة بمحاط المسجد هل له أن  
يتقب حائط المسجد ويجعل من بيته بابا الى المسجد وهو يشتري هذا الباب من مال نفسه فقالوا ليس  
له ذلك وان شرط على نفسه ضمان نقصان ظهر في حائط المسجد كذا في جواهر الاخلاطى \* يجوز للدرس  
في المسجد وان كان فيه استعمال للبودو البوارى المسبلة لأجل المسجد كذا في القنية \* وسئل الخندي  
عن قيم المسجد يبيع فناء المسجد ليتجر القوم هل له هذه الاباحة فقال اذا كان فيه مصلحة للمسجد فلا بأس  
به ان شاء الله تعالى قيل له لو وضع في الفناء سراجا تجرها الناس ليتجروا عليها أو أباح لهم فناء ذلك المسجد هل  
له ذلك فقال لو كان لصالح المسجد فلا بأس به اذا لم يكن ممر للعامة وسئل عن فناء المسجد هو الموضع الذي  
بين يدي جداره أم هو سدة بابة فحسب فقال فناء المسجد ما يظله ظلة المسجد اذا لم يكن ممرًا لعامة المسلمين  
قيل له لو وضع القيم على فناء المسجد كراسى وسراويل وأجرها قوم ليتجروا عليها ويصرف ذلك الى وجه نفسه  
أو الى الامام هل له ذلك فقال لا قال رضى الله تعالى عنه وعندنا لانه أن يصرف الاجر الى من شاء كذا في  
التنارخية نقلا عن اليتيمة \* وفي صلاة الاثر قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن دكان اتخذ للمسجد  
بينه وبين المسجد طريق وهو ناء عن المسجد يصلي عليه في الحر أيضا علف للصلاة فيه الاجر كما يضاعف في  
المسجد قال نعم كذا في الذخيرة \* أهل محلة قسموا المسجد وضربوا فيه حائطاً ولكل منهم امام على حدة  
ومؤذنهم واحد لا بأس به والأولى أن يكون لكل طائفة مؤذن قال ركن الصباغى كما يجوز لاهل المحلة أن  
يجعلوا المسجد الواحد مسجدين فلهم أن يجعلوا المسجدين واحدا لا إقامة للجماعة أما للتدريس والتدريس  
فلا لانه ما بنى له وان جاز فيه كذا في القنية \* سئل برهان الدين عن خانوت موقوف على امام المسجد غاب  
ثلاثة أشهر وخلف خليفة يؤتمهم ثم حضر فأجرة الخانوت في تلك المدة التي غاب يجوز أخذها له أم لا قال (٧)  
شايد چون وى با كس وى با موى بغله داده باشد وليكن سبيل وى تصديق بود \* كذا في التنارخية نقلا  
عن فتاوى آهرو \* سئل أيم حنيفة رحمه الله تعالى عن المعتكف اذا احتاج الى الفصد أو الحمامة هل يخرج  
(١) قوله وعظام الموقى أنجاس الخ كذا رأيت في نسخة المحيط وليتظروا فيه فانه مخالف للعرف في المذهب  
من أن عظم الأذى طاهر وانما يحرم الاستفاد به اه معصمه (٢) يجوز كما أنه هو وأخليفته يتجرها بأمره  
ولكن سبيلها التصديق

تلك ذي اليد فيمنع الرجوع ويجوز أن يكون لاحقا فلا يمنع الرجوع فيشبهه وكل هذه الموانع غير متحقق في المنقول لعدم  
المانع من الجمل على التملك من الأصل \* ولو ادعى الشراء من أبيه وشهد أن المحدود كان ملكاً له باع منه بكذا واصله اليه قال بعض مشايخ

فروغته من المتأخرين الذين اختاروا اشتراط ذكر السبب في دعوى العقار لا يقبل وفيه نظر لانه ذكر السبب في ملكه الذي وقع فيه الخصومة  
\* ولو قال المدعى عليه في الدفع انك ادعيت هذا العين على بائني بالشرء والارث (٣٢١) نسمع الدفع \* ولو قال هو لي ثم قال

ملكى بالشرء أو بالارث  
وبرهن لا يقبل الا اذا صدق  
المدعى اليقينة ذكره في  
الاجناس \* ولو ادعى الشرء  
ثم مطلقا ثم ادعى الشرء  
ثالثا يسمع \* ادعى مطلقا  
وشهدا بسبب يسأل الحاكم  
من المدعى انه يدعيه بسبب  
شهادته أم بآخرا قال  
به قبلها وان قال بغير ردها  
فان ادعى الشرء مع  
القبض وشهدا بالطلاق  
اختلف في القبول \* وفي  
الدعاوى والبنات ادعى  
القرض فشهد بالدين  
المطلق قال الا وزجندى  
يقبل كما اذا ادعى عينا  
بسبب فشهدا بالطلاق \* وفي  
الاقضية مسئلتان تدلان  
على القبول ادعى أنها  
منكوحته فشهدا بالتزوج  
أو ادعى التزوج فشهدا أنها  
منكوحته قال يقبل فيها  
دل على ما ذكرنا \* ادعى أن  
هذا العين له وبرهن فدفع  
المدعى عليه بأنه ادعى على  
أن هذا العين ملك أبى والى  
وكيل عنه في الخصومة فيه  
فصار مناقضا في دعواه  
يطلب برهانه بهذا الدفع  
لادعواه لان قوله حتى  
وملكى معناه حتى الطلب  
فملك القبضلى وقصد  
ذكرنا أن الوكيل يضيف  
العين الى نفسه وأما الشاهد

فقال لا وفي اللآلى واختلف في الذي يفسو في المسجد فلم ير بعضهم بأسا به منهم قالوا لا يفسو ويخرج اذا  
احتاج اليه وهو الاصح كذا في التمراتشى \* ولا بأس للحدث أن يدخل المسجد في أصح القولين ويكره النوم  
والا كل فيه لغز المعتكف واذا أراد أن يفعل ذلك ينبغي أن يتوى الاعتكاف فيدخل فيه ويذكر الله تعالى  
بقدر ما توى أو يصلي ثم يفعل ما شاء كذا في السراجية \* ولا بأس للغريب ولصاحب الدار أن ينام في  
المسجد في الصحيح من المذهب والاحسن أن يتورع فلا ينام كذا في خزائن الفتاوى \* ولا بأس بفتح الرجل  
بالخشيش الجميع في المسجد وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الصلاة ما يفعل في زمانه من وضع  
البوارى في المسجد ومسح الاقدام عليه فهو مكروه عند الأئمة هكذا في المحيط \* داخل المحراب له حكم  
المسجد كذا في الغرائب \* ولو كان في المسجد عش خطاف أو خفاش بقدر المسجد لا بأس بريمه بما فيه من  
الفراخ كذا في الملتقط وفي صلاة الجلابي لا يتخذ طريقا في المسجد بأن يكون له بابان فيدخل من هذا ويخرج  
من ذلك كذا في التمراتشى \* ودخول المسجد متنهلا مكروه كذا في السراجية \* لاحرمة لثراب المسجد اذا  
جمع وله حرمة اذا بسط أصابه البرد الشديد في الطريق فدخل مسجدا فيه خشب الغير ولو لم يوقد نارها يهلك  
خشب المسجد في الايقاد أو من غيره يجوز ادخال الحبوب وأثاث البيت في المسجد للتخوف في الفتنة  
العامة كذا في القنية \* رجل يبيع التعويذ في المسجد الجامع ويكتب في التعويذ التوراة والانجيل  
والفرقان ويأخذ عليه المال ويقول ادفع الى الهدية لاجل ذلك كذا في الكبرى \* ويكره كل عمل من  
عمل الدنيا في المسجد ولو جلس المعلم في المسجد والوراق يكتب فان كان المعلم يعلم الحسبة والوراق يكتب  
لنفسه فلا بأس به لانه قربة وان كان بالاجرة يكرهه الا أن يقع لهما الضرورة كذا في محيط السرخسى \*  
مباشرة عقدا التكااح في المساجد مستحب واختار طهر الدين خلاف هذا ولا يدخل الذي على بدنه نجاسة  
المسجد كذا في خزائن المفتين \* دخل المسجد للزور فقاما في وسطه ندم قيل يخرج من باب غير الذي قصده  
وقيل يصلي ثم يتخير في الخروج قال مجد الأئمة الترجمانى ان كان محدثا يخرج من حيث دخل اعلا مالم  
يجنى كذا في القنية \* غرس الشجر في المسجد ان كان لنفع الناس بظهوره ولا يضيق على الناس ولا يفرق  
الصفوى لا بأس به وان كان لنفع نفسه بورقه أو ثمره أو بفرق الصفوف أو كان في موضع يقع به المشابهة  
بين البيعة والمسجد يكره كذا في الغرائب \* أعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة  
ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع فانها أخف رتبة حتى  
لا يعتكف فيها أحد اذا لم يكن لها امام معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت فانه لا يجوز الاعتكاف فيها الا  
للنساء كذا في القنية \* ذكر الفقيه رحمه الله تعالى في التنبيه حرمة المسجد خمسة عشر أولها أن يسلم وقت  
الدخول اذا كان القوم جلوسا غير مشغولين بدرس ولا بد ذكرها ان لم يكن فيه أحد أو كانوا في الصلاة فيقول  
السلام عاينامن ربنا وعلى عباد الله الصالحين والثاني أن يصلي ركعتين قبل أن يجلس والثالث أن لا  
يشترى ولا يبيع والرابع أن لا يسلم السيف والخامس أن لا يطلب الضالة فيه والسادس أن لا يرفع فيه  
الصوت من غير ذكر الله تعالى والسابع أن لا يتكلم فيه من أحاديث الدنيا والثامن أن لا يخطى رقاب  
الناس والتاسع أن لا ينازع في المكان والعاشر أن لا يضيق على أحد في الصف والحادي عشر أن لا يمر  
بين يدي المصلين والثاني عشر أن لا يبرق فيه والثالث عشر أن لا يفرق أصابعه فيه والرابع عشر أن  
يترجمه عن التجاسات والصبيان والمجانين وأهامة الحدود والخامس عشر أن يكثر فيه ذكر الله تعالى كذا  
في الغرائب \* الجالوس في المسجد الحديث لا يباح بالاتفاق لان المسجد دما بى لامور الدنيا وفي خزائن  
الفقه ما يدل على أن الكلام المباح من حديث الدنيا في المسجد حرام قال ولا يتكلم بكلام الدنيا وفي صلاة  
الجلابى الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المساجد وان كان الاولى أن يشغل به ذكر الله تعالى كذا

(٤١ - فتاوى خامس) فلما قال انه ملك المدعى وحل على الحقيقة وهو الاصل فقول المدعى بعد ذلك انه ملك موكله تكذيب  
لشاهد وتقسيق له ولقائل أن يقول اذا كان قول المدعى حتى وملكى معناه حتى الطلب وملك القبضلى فلم لا يكون معنى كلام الشاهد أيضا

كذلك ولا يكون كذا لما أن الينيات حجج الله تعالى فيجب قبولها عند الامكان \* وذكر بعضهم ينبغي أن تسقط الدعوى أيضا لان العادة ما جرت بان يقول الوكيل هو ملكي (٣٢٢) وانما يقول هو لي وأشباه ذلك ومن نصر الفرق قال الحكم لما اتصل بالشهادة

في التمر ناشى \* واذا ضاق المسجد كان للصلي أن يزجج القاعد عن موضعه ليصلي فيه وان كان مشغولا فلا يذكر أو الدرس أو قراءة القرآن أو الاعتكاف وكذا لاهل المحلة أن يمنعوا من ليس منهم عن الصلاة فيه اذا ضاق بهم المسجد كذا في القنية \* الصعود على سطح كل مسجد مكروه ولهذا اذا اشتد الحر يكره أن يصعدوا بالجماعة فوقعه الا اذا ضاق المسجد فحينئذ لا يكره الصعود على سطحه بالضرورة كذا في الغرائب \* وأما بناء منارة المسجد من غلة الوقف ان كان بناؤها مصلحة للمسجد بان يكون أسمع القوم فلا بأس به وان لم يكن مصلحة لا يجوز بان يسمع كل أهل المسجد الا اذا كان بغير منارته كذا في التمر ناشى \* ولا يجوز للقيم شراء المصليات لتعليقها بالاساطين ويجوز للصلاة عليها ولكن لا تعلق بالاساطين ولا يجوز اعارتها للمسجد آخر (قلت) هـ اذا لم يعرف حال الوقف أما اذا أمر به عليه قها أو أمر بالدرس فيه وبناء للدرس وعابن العادة الجارية في تعليقه بالاساطين في المساجد التي يدرس فيها فلا بأس بشرائها بجمال الوقف في مصلحته اذا احتج بها ولا يضمن ان شاء الله تعالى كذا في القنية \* هل يجوز أن يدرس الكتاب بسراج المسجد والجواب فيه أنه ان كان موضوعا للصلاة فلا بأس به وان وضعه للصلاة فان فرغوا من الصلاة وذهبوا فان آخر الى ثالث الليل لا بأس به وان آخر أكثر من ثلث الليل ليس له ذلك كذا في المضمرات في كتاب الهبة \* رفع المتعلم (١) من كولان المسجد ووضعه في كتابه علامة فهو عفو كذا في القنية \* ويكره أن يجعل شيئا كغدة فيها اسم الله تعالى كانت الكتابة على ظاهرها أو باطنها بخلاف الكيس عليه اسم الله تعالى فانه لا يكره كذا في المتقط \* واذا كتب اسم الله تعالى على كغدة ووضع تحت طنفسة يجلسون عليها فقد قيل يكره وقيل لا يكره وقال ألا ترى أنه لو وضع في البيت لا بأس بالنوم على سطحه كذا ههنا كذا في المحيط \* ولا يجوز لغيره شيء في كغدة فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الاولي أن لا يفعل وفي كتب الطب يجوز زولو كان فيه اسم الله تعالى أو اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجوز تحويه ليل في شيء كذا في القنية \* ولو محالوا كتب فيه القرآن واستعمله في أمر الدنيا يجوز وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبراق كذا في الغرائب \* ومحو بعض الكتابة بالريز يجوز كذا في القنية \* سئل أبو حامد عن الكواغد من الاخبار ومن التعليقات يستعملها الوراقون في الغلاف فقال ان كان في المصحف أو في كتب الفقه أو في التفسير فلا بأس به وان كان في كتب الادب والنجوم يكره لهم ذلك كذا في الغرائب \* حكى الحاكم عن الامام أنه كان يكره استعمال الكواغد في ولية ليمسحهم الاصابع وكان يشتد فيه ويرجع عنه زجرا بلغا كذا في المحيط \* متعلم معه خريطة فيها كتب من أخبار النبي صلى الله عليه وآله أو كتب أي حنيفة رحمه الله تعالى أو غيره فتوسد بالخرطة ان قصد الحفظ لا يكره وان لم يقصد الحفظ يكره كذا في الذخيرة \* التوسد بالكتاب الذي فيه الاخبار لا يجوز الا على نية الحفظ له كذا في المتقط \* وضع المصحف تحت رأسه في السفر للحفظ لا بأس به وبغير الحفظ يكره كذا في خزنة الفتاوى \* يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور كذا في القنية \* رجل أمسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة لا يأنه بل يرجع له الثواب كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا حمل المصحف أو شيئا من كتب الشريعة على دابة في جوالق وركب صاحب الجوالق على الجوالق لا يكره كذا في المحيط \* مثال رجلين الى جانب المصحف ان لم يكن به دابة لا يكره وكذا لو كان المصحف معلقا في الوتد وهو قدمه الرجل الى ذلك الجانب لا يكره كذا في الغرائب \* اذا كان للرجل جوالق وفيها داراهم مكتوب فيها شيء من القرآن أو كذا في الجوالق كتب الفقه أو كتب التفسير أو المصحف جلس عليها أو نام فان كان من قصد الحفظ فلا بأس به كذا في الذخيرة \* رجل وضع رجله على المصحف ان كان على وجه الاستغفار يكتفر (١) من كولان الكولان بالفتح والضم ثبت البردى وهو نبات معروف وبالضم عمر جيد كذا في القاموس تأمل اهـ مصححه

وشترط فيها العلم مثل الشمس لم يصح حمل فيه الجواز الذي يصح تنبيهه وأما الدعوى فاجاب مجرد لا يتصل به الحكم فانسح فيه لدفع المناقضة عند الافصاح بالتوفيق ومما يدل على أن امكان التوفيق لا يكفي ويشترط التوفيق بالفعل ما قال في الفتاوى ادعى محدودا راعا أن يسهو ويرهن فدفع المدعى عليه بان المدعى أقرب بانه ملك أمه واني اشتريته من أمه وصحح دعواه وثقي بالصك فهذا دفع مسموع وقال بعضهم لا لامكان ان يكون ملكا لانه مات وتركتهم ميراثا لابييه قال هذا لا يصح ما لم يوفق بالتلقي المذكور ولو فتح هذا الباب ماتحقق تناقض أبدا ولما احتج بوقوع ما لا يرى ان المدعى عليه لو ابتدأ الدفع وقال في هذه المسئلة لا يصح دعواه لاني اشتريته من أمك ووجدت قباض البديلين وأنت أيضا أقررت بانه ملك أمك أقول في هذا بصحة الدفع ان قلت لا فقد كبرت لانه بخلاف الروايات الصريحة وان قلت نعم فقد ناقضت حيث اعتمدت في الاول على امكان التصور وذلك ثابت هذا أيضا قال قول

بصحة الدفع في الثاني مع القول بعدمه في الاول تنقض للاصل واختار شيخ الاسلام أن امكان التوفيق يكفي \* وذكر ولا يكره في شروح الجامع الكبير أيضا ان التوفيق بالفعل شرط في الاستحسان والقياس الاكتفاء بامكانه \* قال بكر ومحمد كرا التوفيق في البعض

ولم يذكر في البعض فيجعل المسكوت على المذكور \* وذكر الخجندی واختار أن التناقض ان من المدعى لابد من التوفيق بالفعل ولا يكفي  
لا إمكان وان من المدعى عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده (٣٢٣) ووقوعه والظاهر حجة في الدفع لافي الاستحقاق

والمدعى مستحق والمدعى

عليه دافع والظاهر يكفي

في الدفع لافي الاستحقاق

ويقال أيضا ان تعدد

الوجوه لا يكفي الامكان

وان التحديد يكفي الامكان

والتناقض كما يمنع الدعوى

لنفسه يمنع الدعوى لغيره

والتناقض يرتفع بتدقيق

الخصم وبتكذيب الحاكم

أيضا كمن ادعى انه كفل

له عن مديونه بألف فانكر

وبرهن الدائن انه كفل عن

مديونه وحكم به الحاكم

وأخذ المكفول له منه المال

ثم ان الكفيل ادعى على

المديون انه كان كفل عنه

بامر به برهن على ذلك

يقبل عنه دنا ويرجع على

المديون بما كفل لانه صار

مكذبا شرعا بالقضاء وكذا

اذا استحق المشتري من

المشتري بالحكم يرجع

على البائع بالثمن وان

كان كل مشتري قرا بالملك

لبائعه ~~لكنه~~ لما حكم

ببرهان المستحق صار مكذبا

شرعا بانصال القضاء به

نوع في المساومة وشبهه

كالإبداع والاستعارة

والاستعجار والاستيهاق فان

كلامها اقرار بأنه لذي اليد

فلا يسمع ان ادعى لغيره

بالوكالة أو لنفسه المساومة

مانعة من الدعوى لنفس

المساوم واغیره وفي المنتقى ساوم دارا في يد رجل ثم برهن على شرائه من فلان مال كذا لا يقبل الا ان برهن على الشراء من فلان بعد المساومة

أو على أن المساوم منه كان وكيل فلان في البيع وعن محمد تزوج امرأة ثم برهن على أنه اشتراها من مالكها لا تقبل الا ان برهن على الشراء

والافلا كذا في الغرائب \* لا بأس بكتابة اسم الله تعالى على الدراهم لان قصد صاحبه العلامة لا التهاون  
كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو كتب على خاتمه اسمه أو اسم الله تعالى أو ما بدا له من أسماء الله تعالى  
نحو قوله حسبي الله ونعم الوكيل أو رب الله أو نعم القادر الله فانه لا بأس به ويكره لمن لا يكون على الطهارة  
أن يأخذ فلوسا عليها اسم الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وفي نوادر ابن سماعة قال لا بأس بأن يكون  
مع الرجل في خرقته درهم وهو على غير وضوء كذا في الحاوى للفتاوى \* سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله  
تعالى عن كان في كفه كتاب فحسب للبول أي كره ذلك قال ان كان أدخله مع نفسه المخرج يكره وان اختار  
لنفسه مبالا طاهرا في مكان طاهر لا يكره وعلى هذا اذا كان في جيبه دراهم مكتوب فيها اسم الله تعالى أو  
شي من القرآن فادخلها مع نفسه المخرج يكره وان اتخذ لنفسه مبالا طاهرا في مكان طاهر لا يكره وعلى هذا  
اذا كان عليه خاتم وعليه شيء من القرآن مكتوب أو كتب عليه اسم الله تعالى فدخل المخرج معه يكره وان  
اتخذ لنفسه مبالا طاهرا في مكان طاهر لا يكره كذا في المحيط \* ولو كتب القرآن على الحيطان والجدران  
بعضهم قالوا يبرح أن يجوز وبعضهم كرهوا ذلك مخافة السقوط تحت أقدام الناس كذا في فتاوى  
قاضيان \* كتابة القرآن على ما يفتش وييسط مكروهة كذا في الغرائب \* بساط أو مصلى كتب  
عليه الملك لله يكره بسطه والقعود عليه واستعماله وعلى هذا قالوا لا يجوز أن يتخذ قطعة بساط مكتوب  
عليه اسم الله تعالى علامة قبايين الاوراق لمافي من الابتدال باسم الله تعالى ولو قطع الحرف من الحرف  
أو خيط على بعض الحروف في البساط أو المصلى حتى لم يبق الكلمة متصلة لم تسقط الكراهة وكذلك لو كان  
عليه ما للملك لا غير وكذلك الالف وحدها واللام وحدها كذا في الكبرى \* اذا كتب اسم فرعون  
أو كتب أبو جهل على غرض يكره أن يرموا اليه لان لتلك الحروف حرمة كذا في السراجية \* عن الحسن  
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكره أن يصغر المصحف وأن يكتبه بقلم دقيق وهو قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى قال الحسن وبه أخذ قال رحمه الله تعالى لعله أراد كراهة التنزيه لا الاثم وينبغي لمن أراد كتابة القرآن  
أن يكتبه باحسن خط وأبينه على أحسن ورقة وأبيض قرطاس بانغم قلم وأبرق مداد ويفترج السطور ويفخم  
الحروف ويفخم المصحف ويجزده عما سواه من التعاشير وذالك آتى وعلامات الوقف صونا للنظم الكلمات  
كجاء ومصحف الامام عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه كذا في القنية \* والتعشير هو التعليم على كل  
عشر آيات وهو الفصل بين كل عشر آيات وعشر آيات بعلامه يقال في القرآن ستمائة عشرة وثلاث وعشرون  
عشرة كذا في السراج الوهاج \* لا بأس بكتابة أسماء السور وعدد الآتى وهو وان كان احدا نافهو بدعة  
حسنة وكلم من شيء كان احدا نافهو بدعة حسنة وكلم من شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان كذا في  
جواهر الاخلاطى \* وكان أبو الحسن يقول لا بأس أن يكتب من تراجم السور ما جرت به العادة كما يكتب  
بسم الله الرحمن الرحيم في أوائلها للفصل كذا في السراج الوهاج \* لا بأس بأن يجعل المصحف مذهبا أو  
مفضضا أو مضببا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره جميع ذلك واختلفوا في قول محمد رحمه الله تعالى  
كذا في فتاوى قاضيان \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أعلم النصارى الفقه والقرآن لعله يهتدى  
ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم مس لا بأس كذا في المللة قط \* المصحف اذا صار خالقا لا يقرأ منه ويخاف  
أن يضع يجعل في خرقه طاهرة يدفن ودفنسه أولى من وضعه موضعه يخاف أن يقع عليه النجاسة أو نحو  
ذلك ويحمله لانه لوشق ودفن يحتاج الى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحقير الا اذا جعل فوقه سقف بحيث  
لا يصل التراب اليه فهو حسن أيضا كذا في الغرائب \* المصحف اذا صار خالقا وتعدت القراءة منه  
لا يحرق بالنار أشار الشيباني الى هذا في السير الكبير وبه تأخذ كذا في الذخيرة \* ولا يجوز في المصحف الخلق  
الذي لا يصلح للقراءة أو يجاد به القرآن اللغة والنوع واحد في موضع بعضهم افوق بعض والتعبير فوته ما

بعد التكاثر من ملكها لكن مما يجب حفظه هنا ان المساومة اقرب بالملك للبائع أو بعدم كونه ملكا ضمنيا لا قصد وليس كالاقرار  
صريحاً بأنه ملك البائع والتفاوت انما (٣٢٤) يظهر فيما اذا وصل العين الى يده يؤمر بالرد الى البائع في فصل الاقرار الصريح

ولا يؤمر في فصل المساومة  
بيانه اشترى متاعا من  
انسان وتجنسه ثم ان المشتري  
استحققه بلبه هان من المشتري  
وأخذه ثم مات الاب وورثه  
الابن المشتري لا يؤمر برده  
الى البائع ويرجع بالنسبة  
على البائع ويكون المتاع في  
يد المشتري وهذا بالارث  
ولو كان أقر عند البيع بانه  
ملك البائع ثم استحققه أبوه  
من يده ثم مات الاب وورثه  
الابن المشتري هذا يرجع  
الى البائع لانه في يده بناء  
على زعمه بحكم الشراء  
الاول لما تقرر ان القضاء  
للمشتري لا يوجب فسخ  
البيع قبل الرجوع بالنسبة  
\* وفي الزيادات ساوم ثوباً ثم  
ادعى أنه كان له قبل  
المساومة أو كان لا يبيعه يوم  
مات قبل ذلك وتركه ميراثاً  
لا يسمع أمالو قال كان  
كلك بالبيع فساومته  
سقى البيع يسمع ولو  
ادعاه أبوه يسمع أيضاً وكذا  
لو قال قضى لابي ومات قبل  
القبض وتركه ميراثاً  
لي يسمع وان لم يقض للاب  
حتى مات وتركه ميراثاً  
لا يقضى لان دوام الخصومة  
شرط ولا يمكن لانه لا يصلح  
خصم بعد المساومة وتولى  
مشتري رجل شراء ثوب  
وشهد له بالشراء من المدعي  
باليه وقضى أولاً ثم زعم  
أحد الشاهدين أن الثوب له أولاً به وورثه هو عنه لا يسمع دعواه لما قلنا ولو قال عند الشهادة هذا الثوب بآءه  
منه هذا الكنة أولى لابي ورثته عنه يقضى بالبيع وسمع دعوى الشاهد فإذا برهن على مدعاه قضى له لانعدام التناقض ولو قال قولاً لا يؤيد

والكلام فوق ذلك (١) والفقهاء فوق ذلك والاختار والمواظ والدعوات المروية فوق ذلك والتفسير فوق  
ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراء حانوت أو تابوت فيه كتب فلا بد أن لا يضع  
الشيء فوقه ويجوز رمي براية القلم الخديد ولا ترمي براية المستعمل لاحترامه كخشيش المسجد وكناسه  
لا ياتي في موضع يخال بالتعظيم كذا في القنية \* روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كره الجوار  
بمكة والمقام بها كذا في الذخيرة \* والله أعلم

### الباب السادس في المساومة

السباق يجوز في أربعة أشياء في الخفيف يعني البعير وفي الخافر يعني الفرس والبغل وفي النصل يعني الرمي  
وفي المشي بالاقدام يعني العدو وانما يجوز ذلك ان كان البديل معلوماً في جانب واحد بأن قال ان سبقتني  
فلك كذا وان سبقتك لاشي على عليك أو على القلب أما اذا كان البديل من الجانبين فهو حرام الا اذا  
أدخل محلاً بينهما فقال كل واحد منهما ان سبقتني فلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق الثالث لاشي  
له والمراد من الجواز الخلل لا الاستحقاق كذا في الخلاصة \* ثم اذا كان المال مشروطاً من الجانبين  
فأدخل بينهما ما نانا وقال الثالث ان سبقتنا فالمال لانا وان سبقتنا فلابسبقتنا فلا شيء لنا يجوز استحقاقنا ثم اذا  
أدخلنا ثلثاً فان سبقتهم الثالث استحق المالكين وان سبقتنا الثالث ان سبقتنا معاً فلا شيء لواحد منهما على  
صاحبه وان سبقتنا على التماثل فالذي سبق صاحبه يستحق المال على صاحبه وصاحبه لا يستحق المال  
عليه قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ادخل الثالث انما يكون حيله للجواز اذا كان الثالث يتوهم منه ان  
يكون سابقاً ومسبقاً فاما اذا كان يتيقن انه يسبقهم بالاحتمال أو يتيقن انه يصير مسبوقاً فلا يجوز وحكي  
عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل أنه اذا وقع الاختلاف بين المتفقهين في مسألة وأراد الرجوع  
الى الاستاذ وشرط أحدهما لصاحبه أنه ان كان الجواب كما قلت أعطيتك كذا وان كان الجواب كما قلت فلا  
أخذ منك شيئاً ينبغي أن يجوز على قياس الاستباق على الافراس وكذلك اذا قال واحد من المتفقهين لغيره  
تعال حتى تطارح المسائل فان أصبت وأخطأت أعطيتك كذا وان أصبت وأخطأت فلا أخذ منك شيئاً  
يجب أن يجوز به أخذ الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني كذا في المحيط \* وما يفعله الامراء  
فهو جائز أيضاً بأن يقولوا لثنين أيكم سبق فله كذا طلبه العلم اذا اختصموا في السابق فمن كان أسبق يقدم  
سابقه وان اختلفوا في السابق ان كان لأحدهم بينة تقام بينته وان لم تكن يقرع بينهم ويجعل كأنهم  
قدموا معاً كما في الحرق والغرق اذا لم يعرف الاول يجعل كأنهم ما نوا معاً كذا في فتاوى قاضيان \* والجواز  
الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يؤكل كل هذا اذا لم يكن على سبيل المقامرة أما اذا كان فهذا الصنيع حرام  
كذا في خزانة المفتين \* والله أعلم

### الباب السابع في السلام وتشهيت العاطس

اذا أتى الرجل باب دار انسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل وسلم أولاً ثم يتكلم وان كان في  
الفناء يسلم أولاً ثم يتكلم كذا في فتاوى قاضيان \* واختلفوا في أيهما أفضل أجزأ قال بعضهم الراد  
أفضل أجزأ قال بعضهم المسلم أفضل أجزأ كذا في المحيط \* ينبغي لمن يسلم على أحد أن يسلم بلفظ الجماعة  
(١) قوله والعقده فوق ذلك لعل وجهه أن معظم أدلتهم من الكتاب والسنة في كثير فيه ذكر الآيات والاحاديث  
بجملته في الكلام فان ذلك خاص بالسمعات منه فقط فتأمل وقوله المروية ان المروية صفة للكل  
أي المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا في رد المحتار قبيل باب المياه اهـ

وكذلك  
أحد الشاهدين أن الثوب له أولاً به وورثه هو عنه لا يسمع دعواه لما قلنا ولو قال عند الشهادة هذا الثوب بآءه  
منه هذا الكنة أولى لابي ورثته عنه يقضى بالبيع وسمع دعوى الشاهد فإذا برهن على مدعاه قضى له لانعدام التناقض ولو قال قولاً لا يؤيد



الشهادة ثم ادعاه لنفسه أو أنه لا يسهو وكله بالطلب يقبل وكذا إذا شهد بالاستحجار أو الاستداع أو الاستمباب أو الاستعارة من المدعي بطل دعواه لنفسه أو لغيره وسواء طلب تحقيق هذه العقود المدعى من المدعي عليه أو غيره \* ولو (٣٢٥) ساوم ثم ادعاه مع الآخر يقبل في نصيب الآخر

ولا يقبل في نصيب المساوم ومساومة الابن لا تمنع دعوى الأب لكن بعد موت الابن لا يملك الدعوى وان كان الأب ادعاه وقضى له به أخذه الابن وقبل القضاء لا يمس آتفا \* ولو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقط بناء على اقرار الوكيل على موكله وان برهن الموكل على أنه موكله غير جائز الاقرار بغير المدعى على اقرار الوكيل فالوكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة وفي الاقضية ساوم ولد جارية أو زرع أرض أو ثمر نخلة ثم برهن على أن الاصل ملكه يقبل وان ادعى الفرع مع الاصل يقبل في حق الاصل لا الفرع فعلى هذا الوادعي شجر اقل المدعى عليه ساوم في ثمره واشترى منى لا يكون دفعه الجواز أن يكون الشجر له والثمر لغيره \* وفي الخزانة ادعى عليه شيئا فقال اشترته من فلان وأجزت البيع لا يكون دفعا لان الانسان قد يجزى بيع الغير ملك الغير \* برهن المدعى عليه ان المدعى طلب منه الارض المدعاة للزراعة أو قال لواحد اشترى المدعى من المدعى عليه

وكذلك الجواب كذا في السراجية \* والافضل للمسلم أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والنجيب كذلك يرتد ولا ينبغي ان يزاد على البركات شي قال ابن عباس رضي الله عنهما لكل شيء منتهى ومنتهى السلام البركات كذا في المحيط \* وبأني بواو العطف في قوله وعليكم السلام وان حذف واو العطف فقال عليكم السلام أجزأه ولو قال المبتدئ سلام عليكم أو قال السلام عليكم فلهما الجواب أن يقول في الصورتين سلام عليكم وله أن يقول السلام عليكم ولكن الالف واللام أولى كذا في التارخانية \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله اذا دخل جماعة على قوم فان تركوا السلام فكلهم آمنون في ذلك وان سلم واحد منهم جاز عنهم جميعا وان سلم كلهم فهو أفضل وان تركوا الجواب فكلهم آمنون وان ردوا واحد منهم أجزأهم وبه ورد الاثر وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله وان أجاب كلهم فهو أفضل كذا في الذخيرة \* (في فتاوى آهو) رجل أتى قوم فاسلم عليهم وجب عليهم ردته فان لم يأتوا في ذلك المجلس لم يجب عليهم ثم يأتوا كذلك التسميت لم يجب فاما يستحب كذا في التارخانية \* وفي النوازل رجل جالس مع قوم سلم عليهم رجل فقال السلام عليكم فرده بعض القوم بنوب ذلك عن الذي سلم عليه المسلم ويسقط عنه الجواب يريد به اذا أشار اليهم ولم يسلم لان قصده التسليم على الكل ويجوز أن يشار إلى الجماعة بخطاب الواحد هذا اذا لم يسلم ذلك الرجل فاما اذا سماه فقال السلام عليكم يازيد فاجابه غير زيد لا يسقط الفرض عن زيد وان لم يسلم وأشار إلى زيد يسقط لان قصده التسليم على الكل كذا في المحيط \* مر على قوم يأكلون ان كان محتاجا وعرف أنهم يمدونه سلم والا فلا كذا في الوجيز للكردي \* السائل اذا سلم لا يجب ردته لانه كذا في الخلاصة \* السائل اذا أتى باب دار انسان فقال السلام عليك لا يجب رد السلام عليه وكذا اذا سلم على القاضي في المحكمة كذا في فتاوى قاضيه خان \* واختلف الناس في المصرى والقروى قال بعضهم يسلم الذي جاء من المصر على الذي يستقبله من القرى وقال بعضهم على القلب ويسلم الراكب على المشي والقائم على القاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير كذا في الخلاصة \* ويسلم المشي على القاعد ويسلم الذي يأتيك من خلفك كذا في المحيط \* الرجل مع المرأة اذا التقيا سلم الرجل أولا كذا في فتاوى قاضيه خان \* استقبله رجال ونساء يسلم عليهم في الحسنة كذا في الوجيز للكردي \* اذا التقيا فافضلها ما أسبقة فاما فان سلمت ما يرث كل واحد ويستحب الرقع الطهارة ويجزئه التيميم كذا في الغيائية \* اذا دخل الرجل في بيته يسلم على أهل بيته وان لم يكن في البيت أحد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين كذا في المحيط \* ويسلم في كل دخلة كذا في التارخانية نقلا عن الصيرفية \* اختلف المشايخ في التسليم على الصبيان قال بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول الحسن وقال بعضهم التسليم عليهم أفضل وهو قول شريح وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وأما التسليم على أهل الذمة فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس بأن يسلم عليهم وقال بعضهم لا يسلم عليهم وهذا اذا لم يكن للسلم حاجة الى الذي واذا كان له حاجة فلا بأس بالتسليم عليه ولا بأس برد السلام على أهل الذمة ولكن لا يراد على قوله وعليكم قال النقيب أبو الليث رحمه الله تعالى ان حررت بقوم وفيهم كفار فأنت بالخيار ان شئت قلت السلام عليكم وترديه المسلمين وان شئت قلت السلام على من اتبع الهدى كذا في الذخيرة \* السلام تحية الزائر من الذين جلسوا في المسجد للقراءة والتسبيح أو لانتظار الصلاة ما جلسوا فيه لدخول الزائر عليهم فليس هذا وان السلام فلا يسلم عليهم وهذا قالوا لو سلم عليهم الدخول وسعهم أن لا يجيبوه كذا في التنية \* يكره السلام عند قراءة القرآن جهرا وكذا عند مذاكرة العلم وعند الاذان والاقامة والصحيح أنه لا يرتد في هذه المواضع أيضا كذا في الغيائية \* ان سلم في حالة التلاوة المختار أنه يجب الرد كذا في الوجيز للكردي \* وهو اختيار الصداق الشهيد وكذا اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى هكذا في المحيط

يكون دفعا \* ذكر الشهيد برهن المدعى عليه ان المساومة أو الاستعارة ونحوها سبقت من الوكيل على الوكالة آخر جملة الحكم عن الوكالة كما اذا عين ذلك منه والموكل على حقه ان كان شرط ان اقراره عليه غير جائز \* وكذا لال الدين أقربين لغيره فكل لا يملك الدعوى لنفسه

لا يملك الدعوى لغيره وكالة او وصاية \* أما اذا أبرأ رجل عن الدعوى ثم ادعى عليه ما لا بالو كالة أو الوصاية تقبل \* وذكر الوارث اقرب من لانسان  
ثم ادعى أنه للصغير وصاية عنه لا يسمع \* وفي (٣٢٦) المحيط برهن على أن هذا الكرم له فبرهن المدعى عليه انه كان آجر منه نفسه في عمل هذه

ولا يسمع عند الخطبة يوم الجمعة ولعيدين واشتغالهم بالصلاة ليس فيهم أحد الا يصلي كذا في الخلاصة \* في  
الاصل ولا ينبغي للقوم أن يشتموا العاطس ولا أن يردوا السلام يعني وقت الخطبة (في صلاة الاثر) روى عن  
محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنهم يردون السلام ويشتمون العاطس ويتبين بما ذكر في  
صلاة الاثر أن ما ذكر في الاصل قول محمد رحمه الله تعالى قالوا الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
في هذا بناء على انه اذا لم يرد السلام في الحال هل يرد بعد الفراغ من الخطبة على قول محمد رحمه الله تعالى يرد  
وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرد كذا في الذخيرة \* ولا يسمع المتفقه على استاذهم ولو فعل لا يجب رد سلامه كذا  
يسمعون وان سلم فهو آثم كذا في التتارخانية \* ولا يسمع المتفقه على استاذهم ولو فعل لا يجب رد سلامه كذا  
في القنية \* حكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل البخاري انه كان يقول فيمن جلس للذكر  
أي ذكر كان قد دخل عليه داخل وسلم عليه وسعه أن لا يرد كذا في المحيط \* ولا يسمع على الشيخ الممازج أو الرند  
(٢) أو الكذاب أو اللاعني ومن سب الناس وينظر إلى وجوه النساء في الاسواق ولا يعرف بوجههم  
كذا في القنية \* ولا يسمع على الذي يتعنى والذي يول والذي يطير الحجام ولا يسمع في الحجام ولا على العاري اذا  
كان متزوا ولا يجب عليهم الرد كذا في الغيائية \* واختلف في السلام على الفساق والاصحابه لا يبدأ  
بالسلام كذا في التمر ناشي \* ولو كان له جيران سبها ان سلمهم يتركون الشرحاء منه وان أظهر خشونة  
ينيدون الفواحش بعذر في هذه المسألة ظاهرا كذا في القنية في المتفرقات \* ولا بأس بالسلام على الذين  
يلعبون الشطرنج لئلهي وان ترك ذلك بطريق التأديب والزجر لهم حتى لا يفعلوا مثل ذات فلا بأس به  
وان كان لتشديد خاطر لا بأس بالسلام عليهم وكتب في المستزاد لم ير أبو حنيفة رحمه الله تعالى بالسلام على  
من يلعب بالشطرنج بأسا يشغل ذلك عما هو فيه وكره أبو يوسف رحمه الله تعالى ذلك تحقيرا لهم كذا في الذخيرة  
\* رجل سلم على من كان في الخلاء يتغوط ويبول لا ينبغي له أن يسلم عليه في هذه الحالة فان سلم عليه قال أبو  
حنيفة رحمه الله تعالى يرد عليه السلام بقلبه لا بلسانه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد عليه لا بالقلب  
ولا باللسان ولا بعد الفراغ أيضا وقال محمد رحمه الله تعالى يرد عليه السلام بعد الفراغ من الحاجة واذا  
سلمت المرأة الأجنبية على رجل ان كانت يجوز ارتدا رجل عليها السلام بلسانه بصوت تسمع وان كانت شابة  
رد عليها في نفسه والرجل اذا سلم على امرأة أجنبية فالجواب فيه على العكس كذا في فتاوى قاضيان \* واذا  
أمر رجلا أن يقرأ أسلامه على فلان يجب عليه ذلك كذا في الغيائية \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في باب  
الجمائل من السير حديثا يدل على أن من بلغ انسانا سلاما من غائب كان عليه أن يرد الجواب على المبلغ أولا  
ثم على ذلك الغائب كذا في الذخيرة \* لا يسقط فرض جواب السلام الا بالاسماع كالا يجب الا بالاسماع  
كذا في الغيائية \* ولو كان المسلم اسم ينبغي أن يريه تحريك شفتيه وكذلك جواب العطسة كذا في الكبرى \*  
ويكره السلام بالسبابة كذا في الغيائية \* تشمت العاطس واجب ان حمد العاطس في شتمه الى ثلاث  
مرات وبعد ذلك هو مخير كذا في السراجية \* وينبغي لمن يحضر العاطس أن يشتم العاطس اذا تكرر  
عطاسه في مجلس الى ثلاث مرات فان عطس أكثر من ثلاث مرات فالعاطس يحمد الله تعالى في كل مرة  
فمن كان يحضره ان شتمه في كل مرة فحسن وان لم يشتم بعد الثلاث فحسن أيضا كذا في فتاوى قاضيان  
\* وعن محمد رحمه الله تعالى ان من عطس مرارا يشمت في كل مرة فان أخر كفاه مرة واحدة كذا في  
التتارخانية \* اذا عطس الرجل خارج الصلاة فينبغي أن يحمد الله تعالى في قول الحمد لله رب العالمين أو يقول  
الحمد لله على كل حال ولا يقول غير ذلك وينبغي لمن حضره أن يقول يرحمك الله ويقول له العاطس يغفر الله  
(٢) قوله أو الرند كذا في جميع النسخ وكذا رأيت في القنية والذي في رد المحتار من منسوبات الصلاة  
الزندق تأمل اه صححه

الكرم يندفع \* وفي المنتقى  
استأجر ثوباً ثم برهن أنه لاسبه  
الصغير يقبل \* قال القاضي  
هذه على الرواية التي جعل  
الاستئجار ونحوه اقراراً بعدم  
المال له فعدم كونه ملكاً له  
لا يمنع كونه ملكاً لغيره فجاز  
أن ينوب عن الغير \* فاما عن  
الرواية التي يكون اقراراً بانه  
ملكاً للطالب منه لا يسمع  
الدعوى لغيره كالا يسمع  
لنفسه \* وعلم منه انه اذا أقر  
بعين غيره لا يملك أن يدعيه  
لنفسه أو لغيره \* وفي المنتقى  
أقر ساكن الدار بانه كان  
يعطى الاسفل فلان ثم ادعى  
كون الدار له تقبل لجواز  
كون فلان وكيلاً عنه في  
قبض الغلة \* وعن محمد أنه  
لا تقبل ويجعل مقرباً بان  
المنزل لفلان \* كما اذا قال  
آجرني فلان أو أعارنيها  
\* وفي الفضليات أقر أن  
فلانا كان يسكن هذا الدار  
يسمع منه دعواه أنه لانه  
البدا المعين لا يمنع الدعوى  
قال مقربة أولى وفي الزادات  
ادعى عليه شيئاً وبرهن  
فبرهن المدعى عليه أنه  
استوهبهه حتى يندفع كولو  
برهن ذوا اليد على اقرار  
الخارج بانه ملكه وان برهن  
كل من الخارج وذو اليد على  
اقرار كل واحد بانه ملك  
صاحبه ثم اتزنا وتترك في يد  
ذو اليد \* وفي العدة أبرأه  
عن الدعوى ثم ادعى مالا

بالزنت ان كان مات مورثه قبل البراءة وبطل الدعوى وان لم يعلم بموت مورثه \* وذكر الديناري ادعى منزلاً بانه وقف  
على كذا وبرهن عليه وبرهن المطالب على المنزل هذا أنه كان ساومه منه أو أقر أنه ملك المدعى عليه لا يندفع لعدم نفاذ اقرار المتولي على الوقف

وعلى ما ذكره جلال الدين يندفع والتوفيق واضح وذلك أن يحمل كلام جلال الدين على إخراج المقره من الخصومة \* كالأقرف عند الحام كم عيانا كما مر وكلام الدينارى على أن غير هذا المتولى يملك اثبات الوقفية وليس المتولى (٣٢٧) كالأقرف حتى ينفذ على الموقوف عليهم كلامه

\* ادعى الوقف أولا ثم ادعاه لنفسه لا يسمع \* كالأقرف ادعاه لغيره ثم لنفسه \* استام النسي ثم شهد لغيره يسمع \* ادعى أنه وكيل بالدعوى عن فلان في هـ هذا العين ثم ادعى أنه باعه من فلان آخر والمشتري هذا وكله

بدعواه منه وبرهن على ذلك يقبل ويقضى للوكيل إلا خلافه توفيق ممكن فأما إذا شهد شهوده في هذه المسئلة بالملك المطلق لا يقبل \* وهذه رواية فيما إذا ادعاه لغيره وكلة أو وصاية ثم لنفسه لا يسمع إلا إذا وفق قائله كان له ثم اشتريته منه بعد الدعوى الأولى وبرهن \* وكذلك إذا ادعاه لزيد بالوكالة ثم امره وكذلك ووفق كذا كره لأنه بدعواه الثانية لا يصير معرضا عن الأولى لأن كل مشترى مقرر بالملك ابتاعه \* قال الحصري وعلامة التوفيق أن لا يصير بدعواه الثانية معرضا عن الأولى والدين في كل ما ذكرنا كالعين \* وفي المبسوط ادعى بصلح جابا بسمه على آخر حقا ثم ادعى أنه لفلان آخر وأنه وكيل عنه في المطالبة يصح \* لما مر أن الوكيل قد يضيئه إلى نفسه وأما ذكر يعلم أن الدين كالعين \* طلب نكاح الامة مانع من دعوى تملكها وطلب نكاح الحرة مانع من دعوى نكاحها

لنا ولكم أو يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك كذا في المحيط \* امرأة عطست أن كانت عجوزا يرتد عليها وان كانت شابة يرتد عليها في نفسه كذا في الخلاصة \* وإذا عطس الرجل تشبهته المرأة فان كانت عجوزا يرتد الرجل عليها وان كانت شابة يرتد في نفسه كذا في الذخيرة \* شابة جبلة عطست لا يشتمها غير المحرم جهرا كذا في الغرائب \* إذا عطس رجل حال الاذان يحمد ويشتمه غيره وقال القاضي عبد الجبار لا يحمده كذا في القنية \* ولو عطس المصلي فزال رجل يركع الله ثم قال المصلي غفر الله لي ولك كان جوابا تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيهان \* والله أعلم

### الباب الثامن فيما يحل للرجل النظر اليه وما لا يحل له وما يحل له منه وما لا يحل له

يجب أن يعلم بأن مسائل النظر تنقسم إلى أربعة أقسام نظر الرجل إلى الرجل ونظر المرأة إلى المرأة ونظر المرأة إلى الرجل ونظر الرجل إلى المرأة (أما بيان القسم الأول) فتنقول ويجوز أن ينظر الرجل إلى الرجل إلا إلى عورته كذا في المحيط \* وعليه الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار \* وعورته ما بين سرتة حتى يتجاوز ركبته كذا في الذخيرة \* وما دون السرة إلى منبت الشعر عورة في ظاهر الرواية ثم حكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في السوءة حتى أن من رأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينازع ان لم يجد واذا رآه مكشوف الفخذ أنكر عليه بعنف ولا يضربه ان لم يجد واذا رآه مكشوف السوءة أمره بستر العورة وأدبه على ذلك ان لم يجد كذا في الكافي \* وفي الابانة كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأسا بنظر الجماعى إلى عورة الرجل كذا في التتارخانية \* وما يباح النظر للرجل من الرجل يباح المس كذا في الهداية \* لا بأس بان يتولى صاحب الحمام عورة انسان يده عند التنوير اذا كان بغض بصره وقال الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى هذا في حالة الضرورة لا في غيرها وينبغي لكل واحد أن يتولى عاتقه بيده اذا تنوزر كذا في المحيط \* (وأما بيان القسم الثاني) فتنقول نظر المرأة إلى المرأة كتنظر الرجل إلى الرجل كذا في الذخيرة \* وهو الأصح هكذا في الكافي \* ولا يجوز للمرأة أن تنظر إلى بطن امرأة عن شهوة كذا في السراجية \* ولا ينبغي للمرأة الصالحة أن تنظر إليها المرأة الفاسقة لأنها تصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا حارها عندها ولا يحل أيضا لامرأة مؤمنة أن تكشف عورتها عند امرأة مشركة أو كابية إلا أن تكون أمه لها كذا في السراج الوهاج \* (وأما بيان القسم الثالث) فتنقول نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي كتنظر الرجل إلى الرجل ينظر إلى جميع جسده إلا ما بين سرتة حتى يتجاوز ركبته وما ذكرنا من الجواب فيما إذا كانت المرأة تعلم قطعها ويقينها أنها لو نظرت إلى بعض ما ذكرنا من الرجل لا يقع في قلبها شهوة وأما إذا علمت أنه تقع في قلبها شهوة أو شكت ومعنى الشك استواء الظنين فاحب إلى أن تغض بصرها منه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل فقد ذكر الاستحسان فيما إذا كان الناظر إلى الرجل الأجنبي هو المرأة وفيما إذا كان الناظر إلى المرأة الأجنبية هو الرجل قال فليجنب بجهده وهو دليل الحرمة وهو الصحيح في النصين جميعا ولا تنس شيئا منه إذا كان أحدهما شابا في حد الشهوة وان أمنا على أنفسهما الشهوة فاما الامة فيحل لها النظر إلى جميع أعضاء الرجل الأجنبي سوى ما بين سرتة حتى يتجاوز ركبته وتغض بصرها منه كذا في الكافي \* (وأما بيان القسم الرابع) فتنقول نظر الرجل إلى المرأة ينقسم أقساما أربعة نظر الرجل إلى زوجته وأمه ونظر الرجل إلى ذوات محارمه ونظر الرجل إلى الحرة الأجنبية ونظر الرجل إلى اماء الغرأما النظر إلى زوجته وماله كونه فهو حلال من قرنهما إلى قدمهما عن شهوة وغر شهوة وهذا ظاهر الأول أن لا ينظر كل واحد منهما إلى عورة صاحبه كذا في الذخيرة \* والمراد بالامة ههنا هي التي يحل له وطؤها وأما إذا كانت لا تحل له كأمته المحسوبة أو المشتركة أو كانت أمه أو أخته من الرضاع أو أم امرأته أو بنته فلا يحل له

نوع آخر في الدفع ذكر الحاصف رحمه الله ادعى أنه أقر بهذا العين لاسية أو لخدمه ولا وارث له غيره أو أقر بأنه لم يملكه قيل يحكم له به كالأقرف وأما أنه لو أقرهم على أنه لا يحكم حتى يقول وهو ماكي وعليه نص في الاقضية \* وقد تقرر أن دعوى الملك بناء على الاقرار لا يصح

لأنه أخبار لا تملك وسيذكر إن شاء الله تعالى أنه ليس على إطلاقه ما اقتصى على قول الأكثر \* وفي المنتقى ادعى شيأ وبرهن عليه عند المحاكم  
وحكم به له فقبل قبضه برهن المطلوب أن (٣٢٨) المدعى أقر أنه لاحق له فيه أن كان شهدا وعلى هذا الاقرار قبل القضاء به للمدعى

النظر إلى فرجها وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنه ما يقول الأولى أن ينظر إلى فرج امرأته وقت الوفاق  
ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة كذا في التبيين \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رحمه الله  
تعالى عن رجل عيس فرج امرأته وهي عيس فرجه لتحرك الله هل ترى بذلك بأسا قال لا وأرجو أن يعطى  
الاجر كذا في الخلاصة \* ويجوز زوجته الجماع إذا كان البيت صغيرا مقدار خمسة أذرع أو عشرة قال  
مجدد الأئمة التبرجاني وركن الصباغى والحافظ السائل لا بأس بان يتجردا في البيت كذا في القنية \* ولا  
بأس بأن يدخل على الزوجين محارمه ما وهما في الفراش من غير وطء باستئذان ولا يدخلون بغير إذن وكذا  
الخدام حين يخلو الرجل بأهله وكذا الأئمة كذا في الغياشة \* أخذ بيد أمته وأدخلها بيتا وأغلق  
بابا وعلموا أنه يريد وطأها كره وطئ زوجته بمحضرة ضرتها أو أمته يكره عند محمد رحمه الله تعالى وكره له إذا  
أهل بخاري النوم على السطح كذا في اللبس \* وأما نظرها إلى ذوات محارمه فمقتضى ما يحل له أن ينظر منها  
إلى موضع زينتها الظاهرة والباطنة وهي الرأس والشعر والعنق والصدر والاذن والعضد والساعد  
والكف والساق والرجل والوجه فالرأس موضع التاج والاكليل والشعر موضع العقاص والعنق موضع  
القلادة والصدر كذلك والقلادة والوشاح وقد ينتهي إلى الصدر والاذن موضع القروط والعضد موضع  
الدمالج والساعد موضع السوار والكف موضع الخاتم والخضاب والساق موضع الخنخال والقدم موضع  
الخضاب كذا في المبسوط \* ولا بأس للرجل أن ينظر من أمه وابنته ابنة الغدة وأخته وكل ذي رحم محرم منه  
كالجدات والاولاد والاولاد والاولاد والامهات والخالات إلى شعرها وصدرها وذوائبها وثديها وعضدها  
وساقها ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها ولا إلى ما بين سرتها إلى أن يجاوزا ركبته وكذا إلى كل ذات محرم برضاع  
أو مصاهرة كزوجة الاب والجد وان علا وزوجة ابن الابن والاولاد والاولاد وان سفلوا وابنة المرأة المدخول  
بها فان لم يكن دخل بامها فهي كالأجنبية وان كانت حرة المصاهرة بالزنى اختلفوا فيها قال بعضهم لا يثبت  
فيها اباحة النظر والمس وقال شمس الأئمة السرخسي ثبت اباحة النظر والمس لثبوت الحرمة المؤبدة كذا  
في فتاوى قاضيهان \* وهو الصحيح كذا في المحيط \* وما حل النظر إليه محل مسه ونظره وعجزه من غير حائل  
ولكن انما يساح النظر إذا كان يأمن على نفسه الشهوة فاما إذا كان يخاف على نفسه الشهوة فلا يحل له النظر  
وكذلك لمس انما يساح له إذا أمن على نفسه وعلم الشهوة فاما إذا خاف على نفسه أو عليها الشهوة فلا يحل  
المس له ولا يحل أن ينظر إلى بطنها وإلى ظهرها ولا إلى جنبها ولا لمس شيء من ذلك كذا في المحيط \* ولا بد أن  
يغز بطن أمه وظهرها خدمة لها من وراء الثياب كذا في القنية \* قال أبو جعفر رحمه الله تعالى سمعت الشيخ  
الامام أبا بكر محمد رحمه الله تعالى يقول لا بأس بأن يغز الرجل الرجل إلى الساق ويكره أن يغز الفخذ ويحرم  
وراء الثوب ويقول يغز الرجل الرجل والديه ولا يغز فخذ والديه والفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى يبيح أن  
يغز الفخذ ويحرم وراء الثوب وغيرها كذا في الغرائب \* قال محمد رحمه الله تعالى ويجوز له أن يسافر به أو يخلو  
بها بمعنى محارمه إذا أمن على نفسه فان علم أنه يشتمها أو تشتمه ان سافر به أو خلأ بها أو كان أكبر رأيه  
ذلك أو شك فلا يساح له ذلك وان احتاج إلى جلها وانزلها في السفر فلا بأس بأن يأخذ بطنها وظهرها من وراء  
الثياب فان خاف الشهوة على نفسه أو عليها فليجتنب بجمه وذلك بان يجتنب أصلا متى أمكنها الركوب  
والنزول بنفسها وان لم يمكنها ذلك تكلف المحرم في ذلك زيادة تكذب بالثياب حتى لا يصل إليه حرارة بدنهما  
وان لم يتمكن ذلك تكلف المحرم لدفع الشهوة عن قلبه يعني لا يقصدهم فقل قضاء الشهوة كذا في الذخيرة  
\* وأما النظر إلى أمة الغير فهو كمنظره إلى ذوات محارمه ولا يحل له أن ينظر إلى ظهرها وبطنها كافي حق ذوات  
المحارم وكان محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله تعالى يقول لا ينظر إلى ما بين سرتها إلى ركبته ولا بأس بالنظر  
إلى ما وراء ذلك والمدرسة والمكاتب وأم الولاد كالأمة والمستسعاة كالمكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

بطل شهود المدعى ودعواه  
أيضا وان بعد القضاء لا يطل  
وفي موضع آخر من المنتقى  
برهن المالك على الغاصب  
بأنه غصب منه هذا الشيء  
وادعى الغاصب أن المالك  
هذا أقرب له أن تقبل منه  
الجهة والمغصوب في يده أم  
تامره بتسليم الغصب ثم  
نسأله الجهة قال ان كان  
برهانه حاضر أقبله وأقر  
العين في يد المدعى عليه  
والأبويخر \* وفي الجامع  
أقر الوارث بأن العين هدم  
تكن لمورثه بل كانت عنده  
ودعيه لفلان ثم برهن أنه  
كان لمورثه أخذه منه بعد  
موتة أو حال حياته ودلى  
الوارث أن أميناً حتى يقدم  
المودع والاجعل في يد عدل  
هذا إذا أقربه لمعوم أما إذا  
قال ليس هذا الشيء لمورثي  
ثم ادعاه أنه لمورثه دفع إلى  
الوارث بعد التمسك إذا لم  
يحضره مطالب كالأولاد  
الميد ليس هذا إلى لا يأخذه  
نه حتى يطلبه مدعى برهن  
على أن هذا ارث له عن أبيه  
فبرهن المطلوب على اقرار  
أبيه حال حياته أنه لاحق له  
فيه أو برهن على اقرار المدعى  
حال حياته أبيه أو بعد مماته  
أنه لم يكن لأبيه بطل دعوى  
المدعى وبرهانه وكذا لو  
برهن المطلوب على اقرار  
المدعى قبل دعواه أنه ليس  
له أو ما كانت له أو كان أقر

أنه لاحق له فيه أو ليس له حق فيه وهذا من يدعيه ثم أعاده بطلت بينة المدعى وان لم يكن هناك من يدعيه لا يطل  
وسياق إن شاء الله تعالى \* وفي الاصل برهن المطلوب على اقرار الوكيل أن المدعى ليس لوكله بطلت بينة الوكيل دلت المسائل أن دعوى

الاقرار في مقام الدفع مسموع فاندفع طرف الاستحقاق لان الدفع للبقاء والظاهر يكفي للدفع والابقاء والاقرار حجة ظاهرة والاستحقاق اثبات أمر لم يكن فلا بد من حجة قوية وعليه استقر فتاوى أئمة خوارزم أزال الله تعالى (٣٢٩) ما به من الضيم وتعامه ما ذكر في الذخيرة

\* ادعى أنه عليه كذا وأن العين الذي في يده لما أنه أقر له به أو بدأ بدعوى الاقرار وقال أنه أقر أن هـ ذال أو أقر أن لي عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ على أنه لا يصح الدعوى لعدم صلوح الاقرار للاستحقاق كالاقرار كاذباً فلا يصح الاقرار لاضافة الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقرار من المدعي عليه على المدعي بأن برهن على أنه أقر بأنه لاحق له فيه أو بأنه ملك المدعي عليه حيث يقبل لما ذكرناه وقيل لا يقبل دعوى الاقرار في حق ان في طرف الدفع أيضاً وعامة المشايخ على الفسق الذي ذكرناه وأجمعوا أنه لو قال هذا العين ملكي وهكذا أقر به المدعي عليه يقبل لأنه لم يجعل الاقرار عليه الاستحقاق ولو برهن عليه أيضاً يقبل ولو أنكر في هذه الصورة هل يخلف على اقراره قيل أنه على الخلاف بين الشافعي ومحمد رحمهما الله والفتوى على أنه يخلف على المال لا على الاقرار وذكر القاضي أن دعوى المال بناء على الاقرار وإن كان في طرف الاستحقاق وعامة المشايخ على أنه يقبل وهذا على خلاف ما حكيناه عن الذخيرة وعلى قول من جعل الاقرار تليقاً للحال يقبل

كذافي الكافي \* وكل ما يباح النظر اليه من اماء الغير يباح مسه اذا أمن الشهوة على نفسه وعليها كذافي المحيط \* وعند بعض مشايخنا ليس له أن يعالجها في الاركاب والارال والاصح أنه لا بأس به اذا أمن الشهوة على نفسه وعليها كذافي الكافي \* ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شيء من الكتب الخلوة والمسافرة بما دام الغير وقد اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا يحل واليه مال الحاكم الشهد رحمه الله تعالى كذافي المحيط \* وهو المختار كذافي الاختيار شرح المختار \* ومنهم من قال يحل وبه كان يفتي الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذافي المحيط \* ولا بأس أن يس ماسوى البطن والظهر مما يجوز له النظر اليه منها اذا أراد الشراء وان خاف أن يشتهى كذافي السراج الوهاج \* وهكذا في الهداية \* وذكر في الجامع الصغير رجل يريد شراء جارية فلا بأس بأن يس ساقها ووصد رهها وذراعها وأن ينظر الى ذلك كله مكشوفاً كذافي الكافي \* وقال مشايخنا رجعهم الله تعالى يباح النظر في هذه الحالة وإن اشتبه بالضرورة ولا يباح المس إذا اشتبه أو كان أكبر رأيه ذلك لأنه نوع استمتاع وفي غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشرط عدم الشهوة كذافي الهداية \* ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازار واحد والمراد بالازار ما يستمر ما بين السرة الى الركبة لان ظهرها وبطنها عورة فلا يجوز كشفهما والتي بلغت حد الشهوة فهي كالبا لة لا تعرض في ازار واحد روى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى لوجود الاشتباه كذافي التبيين \* وأما النظر الى الاجنبيات فنقول يجوز النظر الى مواضع الزينة الظاهرة منهن وذلك الوجه والكف في ظاهر الرواية كذافي الذخيرة \* وان غلب على ظنه أنه يشتهى فهو حرام كذافي المناسيح \* النظر الى وجهه الاجنبية اذا لم يكن عن شهوة ليس بجرام لكنه مكروه كذافي السراجية \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز النظر الى قدمها أيضاً وفي رواية أخرى عنه قال لا يجوز النظر الى قدمها وفي جامع البرامكة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز النظر الى ذراعيها أيضاً عند الغسل والطبخ قيل وكذلك يباح النظر الى ثيابها وذلك كله اذا لم يكن النظر عن شهوة كذافي المحيط \* وكذلك يباح النظر اذا اشك في الاشتباه كذافي الكافي \* قيل وكذلك يباح النظر الى ساقها اذا لم يكن النظر عن شهوة فان كان يعلم أنه لو نظر يشتهى أو كان أكبر رأيه ذلك فليجتنب بجهده كذافي الذخيرة \* والاصح ان كل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده كشعر رأسها وقلامه رجلها وشعر عاتق كذافي الزاهد \* ولا يحل له أن يس وجهها ولا كفها وان كان يأمن الشهوة وهذا اذا كانت شابة تشتهى فان كانت لا تشتهى لا بأس بصافحتها ومس يدها كذافي الذخيرة \* وكذلك اذا كان شيخاً يأمن على نفسه وعليها فلا بأس بأن يصافحها وان كان لا يأمن على نفسه أو عليها فليجتنب ثم ان محمد رحمه الله تعالى أباح المس للرجل اذا كانت المرأة عجوزاً ولم يشترط كون الرجل بحال لا يجامع مثله وفيما اذا كان المماس هي المرأة قال اذا كنا كبيرين لا يجامع مثله ولا يجامع مثله فلا بأس بالمصافحة فتأمل عند الفتوى كذافي المحيط \* ولا بأس بأن يعانق العجوز من وراء الثياب الا أن تكون ثيابها تصف ماتحتها كذا في الغيائية \* فان كان على المرأة ثياب فلا بأس بأن يتأمل جسدها لان نظره الى ثيابها الى جسد هاف هو كما لو كانت في بيت فتنظر الى جداره هذا اذا لم تكن ثيابها ملتزمة به بحيث تصف ماتحتها كالقباء التركيبة ولم تكن رقيقة بحيث تصف ماتحتها فان كانت بخلاف ذلك ينبغي له أن يغض بصره لان هذا الثوب من حيث أنه لا يستترها بمنزلة شبكة عليها هذا اذا كانت في حد الشهوة فان كانت صغيرة لا يشتهى مثلها فلا بأس بالنظر اليها ومن مسها لانه ليس لبسها حكم العورة ولا في النظر والمس معنى خوف الفتنة ثم النظر الى الحرة الاجنبية قد يصير من خصا عند الضرورة كذافي المحيط \* والكافرة كالسلمة وروى لا بأس بالنظر الى شعر الكافرة كذافي الغيائية \* يجوز للقاضي اذا أراد أن يحكم عليها وللا شاهد اذا أراد أن يشهد عليها أن ينظر الى وجهها وان خاف أن يشتهى ولكن ينبغي أن يقصده به أداها الشهادة أو الحكم عليها لا قضاء الشهوة

(٤٣ - فتاوى خامس) بلا خفاء وسد ذكر ان شاء الله تعالى في آخر الخامس عشر ما هو المختار أنه تليقاً أم اخباره وقد بقي هنا فصل آخر اختلف فيه العلماء وهو أن المدين اذا برهن على اقرار المدعي باستيفاء الدين قيل لا يسمع لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق لان الدين

تؤدي بامانها فيكون المقبوض ديناً على الدافع وقيل يسمع لانه في الحاصل يدفع أداء الدين عن نفسه فكان دعوى الاقرار في طرف  
الدفع ذكره في المحيط وذكر شمس (٣٣٠) الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعي أنه لاحق له في المدعي أو بأنه ليس بملك له أو ما كانت

وأما النظر لتحمل الشهادة اذا انتهى قيل يباح كافي النظر عند الاداء والاصح أنه لا يباح كذا في السراج  
الوهاج \* ولو أراد أن يتزوج امرأته فلا بأس بأن ينظر اليها وان خاف أن يشتهيها كذا في التبيين \* والغلام  
الذي بلغ حد الشهوة كالبالغ كذا في الغيبة \* والغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحاً حكمه حكم  
الرجال وان كان صبيحاً حكمه حكم النساء وهو عورقة من قرنه الى قدمه لا يحل النظر اليه عن شهوة فاما  
الخلوة والنظر اليه لاعتباره شهوة لا بأس به وهذا الايو من بالنقاب كذا في الملتقط \* وفي حكم الصلاة كالرجال  
كذا في الغيبة \* ويجوز النظر الى الفرج للختان وللقاتلة والطبيب عند المعالجة ويغض بصره ما استطاع  
كذا في السراجية \* ويجوز للرجل النظر الى فرج الرجل المحقنة كذا ذكر شمس الأئمة السرخسي كذا  
في الظهيرية \* وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان به هزال فاحش فقبل له ان الحقنة تزيل ما بك  
من الهزال فلا بأس بأن يبدى ذلك الموضع للحقنة وهذا صحيح فان الهزال الفاحش نوع مرض يكون  
آخره الدق والاسل وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصوم ان الحقنة انما تجوز  
عند الضرورة واذا لم يكن ثمة ضرورة ولكن فيها منفعة ظاهرة بأن يتقوى بسببها على الجماع لا يحل عندنا  
واذا كان به هزال فان كان هزال يخشى منه التلف يحل وما لا فلا كذا في الذخيرة \* عن أبي حنيفة وأبي  
يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل على الام والبنات والاخت الا باذن أئمة على امرأته يسلم ولا يستأذن كذا في  
التأخرية \* امرأة اذا أصابتها قرحة في موضع لا يحل للرجل أن ينظر اليه لا يحل أن ينظر اليها لكن تعلم  
امرأة تدأو بها فان لم يجدوا امرأة تدأو بها ولا امرأة تتعلم ذلك اذا علمت وخيف عليها البلاء أو الوجع  
أو الهلاك فانه يستمر منها كل شيء الاموضع تلك القرحة ثم يدأو بها الرجل ويغض بصره ما استطاع الا عن  
ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية كذا في  
فتاوى قاضخان \* ولو خافت الاقصاد من المرأة فلا اجنبى أن يقصدها كذا في القنية \* والعبد في النظر  
الى مولاه الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الاجنبى الحر ينظر الى وجهها أو كفها ولا ينظر الى مالا  
ينظر الاجنبى الحر من الحرة الاجنبية سواء كان العبد خصباً أو غلاماً اذا بلغ مبلغ الرجال وأما المحبوب الذي  
جف مأوؤه فبعض مشايخنا رخصوا اختلاطه بالنساء والاصح انه لا يرخص ويمنع وللعبد أن يدخل على  
مولاه بغية يراد منها الجماع أو أجعوا على أن العبد لا يسافر بسيدته كذا في فتاوى قاضخان \* ولا بأس  
بدخول الصبيان على النساء ما يبلغوا الحلم وقد ذكر ذلك بخمسة عشر لان الخصى لا يحتمل والواحد والكثير  
فيما سواه كذا في الكبرى \* سئل الحسن بن علي المرتضى رحمه الله تعالى هل على المستحاضة أو على  
الحائض ان تنظر الى فرجها وقت كل صلاة فقال لا وسئل أيضاً عن النظر الى عظام المرأة بعد موتها قبل  
جسمها هل يجوز فقال لا كذا في التأخرية نافلاً عن التيمية في متفرقات الكراهة \* اللواط مع مملوكه  
أو مملوكته أو امرأته حرام المرأة اذا انقطع حجابها الذي بين القبل والدبر لا يجوز للزوج أن يطأها الا  
أن يعلم أنه يمكنه أن يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر وان شك فليس له أن يطأها كذا في الغرائب \*  
والله أعلم

### باب التاسع في اللبس ما يكره من ذلك وما لا يكره

ندب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين الكتفين الى وسط الظهر كذا في الكنز \* واختلقوا في مقدار  
ما ينبغي من ذنب العمامة منهم من قسّدر بشبر ومنهم من قال الى وسط الظهر ومنهم من قال الى موضع  
الجلوس كذا في الذخيرة \* واذا أراد أن يجرد ذنب العمامة نقضها كما فعلوا ولا يلقها على الارض دفعة  
واحدة كذا في خزائن المفتين \* ولا بأس بلبس القلائص وقد صرح انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها  
كذا في الوجيز للكردي \* يجب أن يعلم ان لبس الحرير وهو ما كانت لحيته حريراً وسداه حريراً حرام على

ملكه يندفع الدعوى وان  
لم يقر به لانه انسان معروف  
وكذا لو ادعى بالارث فبرهن  
المطلوب على اقرار المورث بما  
ذكرناه \* وفي الفضلى ادعى  
عليه شركة فيما في يده بالارث  
عن أبيه فقال لم يكن لأبي فيه  
حق ثم ادعى شراءه من أبيه  
يقبل وكذا لو ادعى أن أباه  
أقصر له به لجواز أن يقول لم  
يكن لأبي بعد شرائي واقراه  
بهى ولو زاد قط لم يسمع دعوى  
الشراء منه ويسمع دعوى  
الاقرار لانه تناقض \* ولو أقر  
أنه مشترك بيني وبين آخر  
ثم ادعى أن ثلثه وصية من  
مورثه يسمع لان الوصية من  
يطلق عليها اسم الميراث  
\* أقر في غير مجلس القضاء أنه  
ملكه بالشراء من فلان ثم  
ادعى ملكاً مطلقاً فبرهن  
المطلوب على ذلك تندفع وان  
يجز عن البينة ورام تحليفه  
على ذلك أى على أنه لم يقر  
بالشراء من فلان له ذلك  
بناء على ما ذكر في الذخيرة  
\* ادعى عليه شيئاً فقال  
المطلوب انك اعترفت قبل  
هذا أنك بهتته منى له أن  
يحلّفه عليه وان برهن  
يندفع \* ولو برهن أحد  
الورثة على اقرار الآخر أنه  
برى من ميراث أبيه والميراث  
أعيان لا يقبل لعدم صحة  
البراء عن الاعيان \* وفي  
الجامع الصغير عين في يد  
رجل يقول هو وليس لي

الرجال

وايس هنالك منازع لا يصح نفيه فلو ادعى بعد ذلك لنفسه صح وان كان ثمة منازع فهو اقرار بالملك للنازع فلو ادعى

بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرار بالملك له \* وفي المنتقى لاحق في هذا ولا بدعى وبطلانية ثم زعم أنه وكيل فلان يسمع



\* وفي النية أقر أنه لا دعوى له قبل فلان بوجه من الوجود ثم ادعى أنه لغيره بالوكالة يسمع ود كر الوتار أقر أنه لاحق له فيه ثم ادعاه لنفسه يسمع  
\* قال لغيره ما شريت منك هذا العين ثم ادعى أنه له بشره وأكيد منه له يسمع \* وقد (٣٣١) مر أن قوله لاحق له فيه عند عدم المنازع

لا يمنع دعوى الملك لنفسه

فاما أن يفسد الاطلاق أو

يحمل على الخلاف وأنت

خبير بأولوية الاول ثم

قال الوتار وان أقر أنه ملك

فلان ثم ادعاه له

لا يسمع لاقتضائه ابطال

ملك الغير \* وذ كر القاضي

اتفقت الروايات على أن

المسدي لو قال لا دعوى لي

قبل فلان أو لأخصومة لي

قبيل فلان يصح ولا يسمع

دعواه الا في حق حادث بعد

الابراء \* ولو قال برئت من

دعوى في هذه الدار يصح

ولا يبقى له حق في الدار \*

ولو قال برئت من هذا

العبد كان برئانه \* ولو قال

خرجت من هذا العبد ليس

له أن يدعيه بعد \* ولو قال

أبرأك عن هذا العبد يبقى

العبد وديعة عنده ويكون

ابراء عن ضمان قيمته \* وفي

النية ادعى عليه دعوى

معينة ثم صالحه وأقر أنه

لا دعوى له عليه ثم ادعى

عليه حقا آخر يسمع ويحل

أقراره على الدعوى الاول

الا اذا هم قائل أنه دعوى

كانت \* قال ليس لي معه

أمر شرعي يبرأ عن دينه

وعن دعواه في العين \* وفي

الصغرى أقر أنه لاحق له في

يد فلان ثم ادعى على فلان

غصب عبده هذا الا يصح

الا أن يبرهن على غصب

لاحق بعد الاقرار فان تنازعا

الرجال في جميع الأحوال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يكره  
في حالة الحرب ويكره في غير حالة الحرب ومن العلماء من قال لا يكره ذلك في الأحوال كلها وفي شرح القاضي  
الامام الاسيحي أن عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى انما لا يكره لبس الحر بالرجال في حالة الحرب  
اذا كان صفة مقابله (١) معزة السلاح كذا في المحيط \* وأما اذا كان درقيا لا يصلح لذلك فان ذلك مكروه  
بالاجماع كذا في المضمرات \* أما ما كان سدا حريزاً ولم يجر فلا بأس بلبسه بخلاف بين العلماء وهو  
الصحيح وعليه عامة المشايخ رحمه الله تعالى ذكره شيخ الاسلام في شرح السير الثوب اذا كانت لجنته من  
قطن وكان سدا من ابريسم فان كان الابريسم يرى كره للرجال لبسه وان كان لا يرى لا يكره لهم لبسه هذا  
هو الكلام في غير حالة الحرب (جئنا الى حالة الحرب) فنقول لا شك ان ما كان لجنته غير حرير وسدا حريرا  
يباح لبسه في حالة الحرب لانه يباح لبسه في غير حالة الحرب فلا نيباح لبسه في حالة الحرب والا مرفيه  
واسع كان أولى وأما ما كان لجنته حريرا وسدا غير حرير فانه يباح لبسه في حالة الحرب بالاجماع كذا في المحيط  
\* يكره لبس الديباج للرجال ولا بأس بتوسده والنوم عليه وقال محمد رحمه الله تعالى يكرهه وقول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى مثل قول محمد رحمه الله تعالى ذكره الصدر الشهيد كذا في الخلاصة \* وفي المنتقى ابن سميعة  
عن محمد رحمه الله تعالى وليس القعود على الحرير والديباج كاللبس في الكراهة فان أراد بقوله ليس القعود  
عليهما كاللبس نفي الكراهة أصلا صرح عن محمد رحمه الله تعالى في القعود على الديباج روايتان فان ظاهر  
مذهبه ان القعود على الديباج مكروه وان أراد به اثبات التفاوت في الكراهة لا يصير في المسئلة روايتان بل  
كل واحد منهما مكروه الآن اللبس أشد كراهة كذا في الذخيرة \* ولا بأس بلبس الحرير والديباج في الحرب  
وقيل يكره هو الاصح كذا في خزائن المفتين \* في العميون أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأسا بلبس الخنزير  
للرجال وان كان سدا ابريسما أو حريرا كذا في الخلاصة \* وما كان من الثياب الغالب عليه القز كالخنزير  
ونحوه لا بأس ويكره ما كان ظاهره القز وكذا ما كان خط منه خز وخط منه قز وهو ظاهر لا خفيه كذا  
في القنية \* وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأسا بلبس الخنزير للرجال وان كان سدا حريرا (قال العبد)  
الخنزير زمانهم كان من أوبار ذلك الحيوان المسمى الذي يسمى بالعربية خزا وقضاة وبالتركية (قندز)  
واليوم يتخمن الحرير العفن فيجب أن يكره كالقز كذا في الملتقط \* قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بالخنزير  
اذا لم يكن فيه شهرة ولا افلاخ فيه كذا في الغياثية \* وما يكره للرجال لبسه يكره للغلمان والصبيان لان  
النص حرم الذهب والحرير على ذكره وأما لبسه بلا قيد بالبلوغ والحرية والاثم على من ألبسهم لانا أمرنا  
بمقتضاهم كذا في التمرناشي \* استعمال اللعاف من ابريسم لا يجوز لانه نوع لبس لا بأس به حرير نوضع  
على مهد الصبي لانه ليس بلبس وكذا الكلمة من الحرير للرجال لانها كالبيت كذا في القنية \* في الاسيحي  
لا بأس يجعل اللعاف من الحرير كذا في التمرناشي \* وفي فتاوى العصر وفتاوى أبي الفضل الكرماني يكره  
جعل اللعاف من الحرير للرجال فقال عين الأئمة الكرايسى لا يجوز كذا في القنية \* ولا بأس بستر الحرير  
وتعليقه على الباب ولا يكره كذا في الاختيار شرح المختار \* دلالة يلقى ثوب الديباج على منكبيه للبيس  
يجوز اذا لم يدخل يديه في الكمين قال عين الأئمة الكرايسى فيه كلام بين المشايخ كذا في القنية \* (٢) قال  
عامة الغلمان يصلح لهن لبس الحرير والمخالص كذا في المحيط \* وأما لبس ما عليه حريرا ومكفوف به فمطلق عند  
عامة الفقهاء كذا في الذخيرة \* وروي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب

(١) قوله معزة السلاح بالعين المهملة ثم الراء المشددة أي مضرة كما في الاتفاق اه معصمه

(٢) قوله قال عامة العلماء يصلح لهن هذا مقابل لحدوف يعلم من عبارة المحيط ونصها بعد كلام طويل هذا

هو الكلام في حق الرجال بقي الكلام في حق النساء قال عامة العلماء الخ اه معصمه

لم يستحق المذمى الآن يبرهن أنه غصب عنه بعد الاقرار \* بخلاف ما اذا قال كل ما في يدي لفلان فحضر فلان لياخذ ما في يده وادعى أن هذا  
أيضا داخل في الاقرار وادعى المقر أنه ملكه بعد الاقرار فالقول قول المقر الآن يبرهن المقر له على قيامه وقت الاقرار وهذا التصريح على

اصل الزاوية وأما على اختيار مشايخ خوارزم وغيره الفتوى فهذا الكلام محمول على البر والكرامة فلا يتأتى التراجع \* ولو قال مالي في يد فلان دار ولا حق ولم يصفه الى مكان ثم رهن (٣٣٢) على آخره في قرية كذا عقاراً أو غيره لا يقبل \* وفي موضع آخر ولو قال ليس لي بالرى

حق في دار أو أرض ثم رهن على ملكة تقبل مالي مني على قرية معينة أو أرض معينة بأن يقول في قرية كذا أو أرض كذا أما إذا قال مالي بالرى أو بالكوفة يقبل \* وفي الجامع أقرن هذا كان لفلان ثم رهن على شراؤه منه يقبل وإن لم يذكر وقتاً \* ولو أقر أنه لفلان لاحق له فيه ثم مكث زماناً يمكن الشراء منه وادعى الشراء منه يقبل وإن لم يذكر الوقت واللابان ادعى الشراء في مجلس الاقرار وإن قام ثم ادعى الشراء يقبل لا المكان في الثاني لاني الاول \* وفي الدعاوى والبنات ادعى عليه ملكا مطلقاً ثم ادعى عليه عند ذلك الحكم بسبب يقبل ويسمع برهانه بخلاف العكس الآن يقول العاكس أردت بالمطلق الثاني المقيد الاول ابن ون المطلق أريد من المقيد وعليه الفتوى نص عليه شمس الأئمة \* ادعى التنازع أولاً ثم الملك المقيد فقياس ما ذكرنا أنه إذا ادعى التنازع وشهدا بالمقيد لا يقبل ينبغي أن لا يضح \* ادعى عليه الشراء منه ورهن المدعى عليه أنه مودع فلان الغائب لا يندفع ان ادعى الشراء بدون القبض وإن مع القبض قيل يندفع لأنه كدعوى الملك المطلق لا يرى أنه لو رهن على أنه باع منه عبداً ماله ولا وسله اليه يقبل مع أن الجهة تمنع حصة البيع لكن لما اقتصرت به ذكرا التسليم حل على دعوى الملك المطلق وأكثرهم

إذا كان أربعة أصابع أو دونها ولم يحك فيه خلافاً و ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في السير أنه بأس بالعلم لأنه تبع ولم يقدر كذا في فتاوى قاضيان \* حكمة طرته بقدر أربع أصابع من ابريسم من أصابع عمر رضى الله تعالى عنه وذلك قيس شرباير خص فيه قال فحجم الأئمة البخاري المعتبر في الرخصة أربع أصابع لا مضمومة كل الضم ولا منشورة كل النثر قال ظهير الدين التمرناشي المعتبر أربع أصابع كما هي على هيئتها لأصابع السلف وفي فتاوى أبي الفضل الكرماني أربع أصابع منشورة قال عين الأئمة الكرايسى التمرناشي مقدار المنشورة أولى في فتاوى أبي الفضل الكرماني والعلم في العمامة في مواضع يجمع قال أبو حامد لا يجمع قال عين الأئمة الكرايسى في المتفرق خلاف قال فحجم الأئمة البخاري ظاهر المذهب عدم الجمع في المتفرق إلا إذا كان خط منه قز وخط منه غيره بحيث يرى كفة قز فلا يجوز كذا كره في جمع التنازيع للمقال وأما إذا كان كل واحد مستمينا كالطرازي في العمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع كذا في القنية \* لا بأس باستعمال منطقة ملتقاهما فاضة المنطقة المفضضة قليل تكره وقيل لا بأس به أو بالدياج في وسط المنطقة إذا لم يبلغ عرضها أربع أصابع وقيل لا يجوز استعماله للرجال كذا في الغرائب \* يكره ان يلبس الذكور قلنسوة من الحرير والذهب والفضة والكرباس الذي يخط عليه ابريسم كثير أو شئ من الذهب والفضة أكثر من قدر أربع أصابع ولا بأس بأن يكون على طرف القلنسوة قدر أربع أصابع من ذلك وكذا على طرف العمامة وكذا علم الجبة كذا في السراجية \* (وفي فتاوى آهو) سئل القاضي برهان الدين (أ) أكره أن راجح كرديا كشيده ازا بريسم فلبسه قال ينبغي ان لا يكره لأنه صار مستمسكاً فيكون تبعاً وأشار شمس الأئمة السرخسي إلى أنه يكون تبعاً كذا في التنازعية \* يضره النظر الدائم إلى الشئ وهو عيشي فيسه لا بأس بأن يشد على عيه خماراً أسود من ابريسم قلت ففي العين الرمد أولى كذا في القنية \* ولا بأس بلبس الجبة المحشوة من الخز كذا في الوجيز لا كدرى \* في السير الكبير لا بأس بلبس الثوب في غير الحرب إذا كان أزاره ديباجاً وذهباً كذا في الذخيرة \* في شرح الجامع الصغير لبعض المشايخ لا بأس بشكة الحرير للرجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في أيمان الواقعات أنه يكره عند أبي يوسف ومحمد درجتهما الله تعالى وفي حاشية شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد مكتوب بخطه ان في شكة الحرير اختلافاً بين أصحابنا كذا في المحيط \* تكره الشكة المعولة من ابريسم هو الصحيح وكذا القلنسوة وان كانت تحت العمامة والكيس الذي يعلق كذا في القنية \* وعلى الخلاف لبس الشكة من الحرير قليل يكره بالاتفاق وكذا عصا المتصدوان كان أقل من أربع أصابع لأنه أصل بنفسه كذا في التمرناشي \* في جامع الفتاوى عن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى من صلى مع تحة ابريسم جاز وهو موسى كذا في التنازعية \* ولو جعل القز حشو للقباء فلا بأس به لأنه تبع ولو جعلت ظهره أو بطانته فهو مكروه لأن كليهما مقصود كذا في محيط السرخسي \* وفي شرح القسودرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال أكره ثوب القز يكون بين القرو وبين الظهارة كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى كره بطائن القلائس من ابريسم كذا في التمرناشي \* لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء فأما الرجال فقد بدأ أربع أصابع وما فوقه يكره كذا في القنية \* ويكره للرجل أن يلبس الثوب المصبوغ بالعصفر والعففران والورس كذا في فتاوى قاضيان \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بالصبيغ الاحمر والاسود كذا في الملقط \* وفي مجموع النوازل سئل عن الزينة والتجمل في الدنيا قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وعليه رداء قيمته ألف درهم وربما قام إلى الصلاة وعليه رداء قيمته أربعة

(٤) إذا خيط الجيب بابريسم أو عمل عليه نقش بالابريسم

آلاف

لا يندفع ان ادعى الشراء بدون القبض وإن مع القبض قيل يندفع لأنه كدعوى الملك المطلق لا يرى أنه لو رهن على

وَأَمَّا لَمَعَ الْقَبْضُ ثُمَّ ادَّعَاهُ مُلْكًا  
مُطْلَقًا عِنْدَ ذَلِكَ الْحَاكِمِ  
يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الْقَبْضِ  
اِخْتِلَافُ الْمَشَايِخِ كَمَا إِذَا  
ادَّعَى الشَّرَاءَ مَعَ الْقَبْضِ  
وَشَهِدَ بِالْمُلْكِ الْمَطْلُوقِ فَقِيهَهُ  
اِخْتِلَافُ الْمَشَايِخِ وَجَوَابُ  
الْأَكْثَرِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا عَلَى  
عَدَمِ الْقَبْضِ \* وَذَكَرَ  
الْقَاضِي ادَّعَى بِسَبَبٍ  
وَشَهِدَ بِالْمَطْلُوقِ لَا يَسْمَعُ  
وَلَا يَقْبَلُ لَكِنْ لَا يَطْلُ  
دَعْوَاهُ الْأَوَّلَ حَتَّى  
لَوْ قَالَ أَرَدْتُ بِالْمَطْلُوقِ الْمَقْبُودَ  
يَسْمَعُ كَمَا مَرَّانَ بَرَهْنًا عَلَى  
أَنَّهُ لَهُ وَفِي الذَّخِيرَةِ الْفَتْوَى  
عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْمَعُ وَلَا يَقْبَلُ  
وَيَكُونُ تَنَاقُضًا وَفِي  
الذَّخِيرَةِ أَيْضًا ادَّعَاهُ مُطْلَقًا  
فَدَفَعَهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِأَنَّكَ  
كَتَبْتَ ادَّعِيَتَهُ قَبْلَ هَذَا  
مَقْبُودًا وَبَرَهْنًا عَلَيْهِ فَقَالَ  
الْمُدَّعَى ادَّعِيَتَهُ الْآنَ بِذَلِكَ  
السَّبَبِ وَتَرَكْتَ الْمَطْلُوقَ  
تَقْبَلُ وَيَطْلُ الدَّفْعُ وَذَكَرَ  
ظَهَرَ لِلدَّيْنِ ادَّعَاهُ مُطْلَقًا  
وَكَانَ ادَّعَاهُ قَبْلَهُ مَقْبُودًا يَصَحُّ  
وَلَكِنْ لَا يَقْبَلُ الْبَرَاهَنُ عَلَى  
الْمَطْلُوقِ وَلَوْ ادَّعَاهُ بِسَبَبٍ  
وَعَزَّزَ عَنْ إِثْبَانِهِ فَبَاعَهُ الْمُدَّعَى  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَهُ ثُمَّ ادَّعَاهُ مُطْلَقًا  
فَبَرَهْنًا الْمَشْتَرَى عَلَى أَنَّهُ كَانَ  
ادَّعَاهُ عَلَى بَائِعِهِ مَقْبُودًا يَصَحُّ  
الدَّفْعُ وَلَوْ قَالَ الْمُدَّعَى تَرَكْتُ  
الْمَطْلُوقَ وَعَدْتُ إِلَى دَعْوَى  
الْمَقْبُودِ تَقْبِيلَ دَعْوَاهُ الثَّانِيَةَ

ألف درهم و دخل رجل من أصحابه بمواويله رداً عن (١) فقال عليه السلام ان الله تعالى اذا أتم على  
 عبد نعمة أحب أن يرى أثر نعمته عليه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى كان يرتدي رداء قيمته أربع مائة دينار كذا  
 في الذخيرة \* لبس الصوف والشعر سنة الأنبياء عليهم السلام لانه آية التواضع وأول من لبس جاسليمان النبي  
 علي نبينا وعليه السلام وفي الحديث نوروا قلوبكم بلباس الصوف فانه مذكور في الدنيا ونور في الآخرة واما كم  
 ان تصدوا دينكم بمحبة الناس وثأبهم كذا في الغرائب \* لبس الثياب الجميلة مباح اذا لم يتكبر وتفسيره  
 أن يكون معها كما كان قبلها كذا في السراجية \* ولا يجوز صبغ الثياب أسود (٢) أو أكله تأسفاً على  
 الميت قال صدر الحسام لا يجوز تنسويد الثياب في منزل الميت كذا في القنية \* قال الامام السرخسي رحمه  
 الله تعالى في كتاب الكسب ينبغي أن يلبس في عامة الاوقات الغسيل ولبس الاحسن في بعض الاوقات  
 اظهار النعم الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لان ذلك يؤذي المحتاجين كذا في الخلاصة \* وكذلك  
 لا ينبغي للانسان أن يظهر بين جنتين أو ثلاثة اذا كان يكفيه لدفع البرد درجة واحدة لانه ذلك يؤذي  
 المحتاجين وهو منهي عن اكتساب سبب أذى الغير كذا في المحيط \* وأما الدثار فيكره بلا خلاف كذا  
 في الغياصة \* ويكره للرجل لبس السراويل المخرقة وهي التي تقع على ظهر القدمين كذا في الفتاوى  
 العتبية \* وعن بعضهم من سنة الاسلام لبس المرقع والخشن من الثياب لبس السراويل سنة وهو  
 من أسستر الثياب للرجال والنساء كذا في الغرائب \* في غريب الرواية يرخص للمرأة كشف الرأس  
 في منزلها وحدها فالولى أن يجوز لها لبس خمار فحق يصف ما تحتها عند محارمها كذا في القنية \* تقصر  
 الثياب سنة واسبال الازار والقميص بدعة ينبغي أن يكون الازار فوق الكعبين الى نصف الساق وهذا  
 في حق الرجال وأما النساء فيرخين ازارهن أسفل من ازار الرجال ليستظهر قدمهن اسبال الرجل ازاره  
 أسفل من الكعبين ان لم يكن للخيل فففيه كراهة تنزيه كذا في الغرائب \* واختلف في السدل في غير  
 الصلاة فقبل يكره بدون القميص ولا يكره على القميص وفوق الازار وقيل يكره بكافى الصلاة والصحيح  
 قول أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه لا يكره كذا في القنية \* عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بلبس  
 قلنسوة الثعالب كذا في المبسوط \* وكان على أبي حنيفة رحمه الله تعالى سنجاب وعلى الخليل قلنسوة  
 سمور كذا في الغياصة \* عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس بالبرق ومن السباع كلها وغير ذلك من  
 المينة المدبوغة والمذكاة وقال ذلك تداً باغها كذا في المحيط \* ولا بأس بجلود الثور والسباع كلها اذا دبغت  
 أن يجعل منها مصلى أو مئذنة السرج كذا في المنقط \* ولا بأس بجرقه الوضوء والمخاط وفي الجامع الصغير  
 يكره الخرق التي تحمل ليمسح بها العرق لانها بدعة محدثة والصحيح أنه لا يكره وحاصله أن من فعل شيئاً من  
 ذلك تكبراً فهو مكره ومن فعل ذلك لحاجة وضرورة لم يكره كذا في الكافي \* قال هشام في نوادره رأيت  
 على أبي يوسف رحمه الله تعالى ثعلبين محفورين بمسامير الحديد فقلت له أترى بهذا الحديد بأساً فقال لا فقلت  
 له ان سفيان وثور بن يزيد كانا ذلك لانه تشبه بالرهبان فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كان رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم يلبس الثعالب التي لها شعور وانها من لباس الرهبان فقد أشار الى أن صورة المشابهة فيما  
 يتعلق به صلاح العباد لا تضر وقد تعلق بهذا النوع من الاحكام صلاح العباد فان من الاوضاع ما لا يمكن  
 قطع المسافة البعيدة فيها الاجتهاد النوع من الاحكام كذا في المحيط في المتفرقات في امرأته لها صندل في  
 موضع قدمها حمل مخض من غزل القنصة وذلك الغزل مما يخلص حل لها استعمالها قال عيسى الأثمة

(١) قوله خز قال في شرح المجمع الخزنف غنم البحر اهـ ههنا كان في زمانهم وأما الآن فنحن الحرير  
وجينثذ نعمر كذا في الدر عن التواريخ ههنا والذي رأيت في نسخة من المحيط أحمد يدل خز فليست أم اهـ  
معصمه (٢) قوله أوأ كهوب هو الاغبر المشرب بالسواد كما يفاد من كتب اللغة اهـ معصمه

وَيُطْلَقُ الْمَدْعَى أَوْ رَجُلًا دَفَعَ هَذَا الشَّيْءَ إِلَيْهِ وَأَبَا الْأَعْرَفِ أَوْ شَهْدًا عَلَى أَقْرَارِ الْمَدْعَى بِذَلِكَ أَيْ بِالْإِدْعَاءِ وَانَّهُ لَا يَعْرِفُ الْمَوْدِعَ لَا يَجْعَلُ الْخَلَا كَمِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ خَصْمًا. وَإِنْ بَرَّهِنَّ الْمَدْعَى أَنَّ الْمَدْعَى عَلَيْهِ اتِّعَاهُ نَفْسَهُ لَا تَقْبَلُ دَعْوَى الْإِدْعَاءِ مِنَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ كَمَا إِذَا دَعَى عَلَيْهِ الْفِعْلُ بَانَ

كان قال أو دعت منه منك أو آثرته منك أو غصبته منك أو وهبته منك فقط في الدعي ثم حضر الغائب وبرهن على أنه له دفع إلى الغائب وفي الذخيرة ادعى بسبب الشراء على رجل ثم (٣٣٤) ظهر أنه لم يكن صاحب يدول نصح الدعوى عليه ثم أعاد الدعوى على ذي اليد وأدعاه ملكا

الكراسي يكره وفي شرح الطحاوي وأما الفضة في المكاب فيكره في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يكره كذا في القنية \* لا بأس بأن يكون في بيت الرجل ستر من ديباج وفرش من ديباج للتعجل لا يقعد عليها ولا ينام عليها نص محمد رحمه الله تعالى لأن المحرم الانتفاع والانتفاع في القعود والنوم على الفرش كذا في الكبرى \* اتخاذ النعل من الخشب بدعة وعن أبي القاسم الصفا رخص الأجر خف فرعون والخف الأبيض خف همام والخف الأسود خف العلماء واقد لقيت عشرين من كبار فقهاء بلخ فأرأيت لأحدهم خفاً أبيض ولا أجز ولا سمعت أنه أمسكه وروى أنه عليه الصلاة والسلام أمسك خفاً أسود أهدي له خفان أسودان فقبض ولبس كذا في القنية \* والله أعلم

### الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة

يكره الأكل والشرب والأدهان والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والصبيان والنساء كذا في السراجية \* قالوا وهذا إذا كان يصب الدهن من الآنية على رأسه أو بدنه أما إذا أدخل يده في آناه وأخرج منها الدهن ثم استعمله فلا بأس به وكذلك إذا أخذ الطعام من القصعة ووضعها على خبز أو ما أشبه ذلك ثم أكل لا بأس به كذا في المحيط \* ويكره أن يذهن رأسه بدهن فضة وكذا أن صب الدهن على راحته ثم يمسح على رأسه أو خيته وفي الغالية لا بأس به ولا يصب الغالية على الرأس من المدهن / ويكره الأكل بملقعة الذهب والفضة وعلى خوان الذهب والفضة والوضوء من طست الذهب والفضة وكذا الأبريق من ذلك وكذا الاستجمار من مجمر الذهب والفضة الآن يكون للتعجل كذا في الغيائية \* وكذا لا يجوز إلا كتحال عييل الذهب والفضة وكذا المسكلة وكل ما كان يعود الانتفاع به إلى البدن كذا في السراج الوهاج \* ويكره أن يتوضأ في طست من الذهب والفضة كذا في فتاوى قاضيان \* يكره الخلويس على كرسى الذهب والفضة والرجل والمرأة في ذلك سواء يكره النظر في المرأة المتخذة من الذهب والفضة ويكره أن يكتب بالقلم المتخذ من الذهب أو الفضة أو من دواة كذلك ويستوى فيه الذكر والأنثى كذا في السراجية \* لا بأس بأن يكون في بيت الرجل أو في الذهب والفضة للتعجل لا يشرب منها نص محمد رحمه الله تعالى لأن المحرم الانتفاع والانتفاع في الأواني الشرب كذا في الكبرى \* ثم الذي اتخذ من الفضة من الأواني كل ما أدخل يده فيه وأخرج ثم استعمل لا بأس وكل ما يصب من الآنية مثل الاشنان والدهن والغالية ونحوه فكان مكروهاً كذا في الحاوي للفتاوى \* ولا بأس بالأكل والشرب من آناه مذهب ومفضل إذا لم يضر فاه على الذهب والفضة وكذا المضرب من الأواني والكراسي والسرير إذا لم يقعد على الذهب والفضة وكذا في حلقة المرأة من الذهب والفضة وكذا المجمر واللباع والسرج والثغر والركاب إذا لم يقعد عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كره جميع ذلك وقيل محمد رحمه الله تعالى معه وقيل مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التمرناشي \* في الزاد والعصم قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* ولا يكره لبس ثياب كتب عليها بالفضة والذهب وكذلك استعمال كل عمه لأنه إذا ذوق لم يخلص منه شيء كذا في البناءيع \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للرجل أن يلبس ثوباً فيه كتابة من ذهب أو فضة كذا في فتاوى قاضيان \* إذا كان في نعل السكين أو في قبضة السيف فضة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن أخذ السكين من موضع الفضة يكره والا فلا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره مطلقاً وأما القوي الذي لا يخلص فلا بأس به بالإجماع كذا في الكافي \* وفي السير لا ينبغي أن يحمل السيف بذهب وإن كان في الحرب لأن الحلية لا ينتفع بها في الحرب وانما هي للزينة قال عفا الله عنه فإذا كان هذا في السيف ففي جماله أولى كذا في التمرناشي \* ولا بأس بحلية السيف وجماله والمنطقة من فضة

مطلقاً قبل يصبح وقيل لا وهو الأصح \* وفي المحيط ادعى على آخر عذره غير الحاكم بالشراء أو الارث ثم ادعاه عند الحاكم ملكاً مطلقاً إن كان ادعى الشراء من معروف لا يقبل وإن كان ادعاه من رجل مجهول أو قال من رجل ثم المطلق عند الحاكم يقبل دلت المسئلة أنه لا يشترط في التناقض كون المتدافعين في مجلس الحكم بسل يكتفي أن يكون الثاني في مجلس الحكم \* استأجر دابة من آخر ثم ادعى أنها كانت له اشتراها له أبوه في صغره وبرهن يقبل لأن التناقض يعني فيما يجري فيه الخفاء فإن الأب يتفرد بالشراء للأب ومن الابن فصارتين يقر بالرق ويتفاد للبيع ثم يدعي الحرية الأصلية أو المعارضة ويبرهن يقبل لخفاء حال العلوق فإن الولد يجلب صغراً من دار إلى دار وينفرد المولى بالاعتناق ولهذا قلنا المكاتب إذا أدى بدل الكتابة ثم ادعى تقديم اعتاقه على الكتابة يقبل ويؤدى بدل الكتابة \* وكذا الورثة إذا تقاسموا مع الزوج أو الزوجة ثم ادعوا الطلاق قبل الموت وانقضاء المدة قبل الموت يقبل وكذا المديون بعد قضاء الدين لو برهن على إبراء الدين والمختلعة بعد أداء بدل الخلع لو برهن على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في كل خفاء الحبال \* وكذلك الورثة إذا تقاسموا مع الموصي بالمال ثم ادعوا رجوع الموصي يصح لانفراد الموصي بالرجوع \* وفي الصغرى اشترى ثوباً في منديل ثم زعم أنه له ولم

يعرفه قال يقبل \* وفي الذخيرة قيل لا يقبل في المسائل كلها \* وفي العيون قدم بلمدة واشترى أو استأجر داراً ثم ادعاه فأناباه داراً بيه مات  
وتركها ميراناً وكان لم يعرفه وقت الاستيلاء لا يقبل قال والقبول أصح وسيأتي دليله (٣٣٥) \* وفي المتن اثنان اقسام التركة ثم

ادعى أحدهما أن أباه كان  
يجعل له هذا الشيء المعين  
من الذي كان داخل تحت  
القسمه ان قال انه كان في  
صغرى يقبل وان مطلقاً  
لا ذكر الوارثين ولا ولاية  
وقف أو ولي وصاية تركه  
بعد اثنين كونه تركه أو  
قسم تركته بين ورثته ثم ادعاه  
لنفسه لا يسمع \* اشترى  
جارية في نقاب ثم ادعاه  
وزعم أنه لم يعلمها لا يقبل \*  
ولو اشترى ثوباً في منديل ثم  
ادعى أنه له يقبل قال محمد  
في الفرق انظر الى ذلك الشيء  
ان كان مما يمكن أن يعرف  
وقت المساومة كالجارية  
القائمة المنتقبة بين يديه  
لا تقبل الا اذا صدقه المدعي  
في عدم معرفته اياه اقبل  
وان كان مما لا يعرف كثوب  
في منديل أو جارية قاعة  
على رأسها غطاء لا يرى  
منها شيء يقبل ولاجل هذا  
اختلاف أقاويل العلماء في  
القبول وعدمه في المسائل  
\* ادعى عليه مجروداً فانكر  
ثم قال في مجلس آخر الحدود  
الذي في يدي ليس بعصه على  
الحد الذي ذكرت والبعض  
على ما ذكرت لا يلتفت الى  
دفعه لان البدل على العقار  
لا تثبت بل برهان فلا يضر  
انكار المدعي عليه ولا اقراره  
فاذا برهن المدعي على دعواه

لا من الذهب كذا في الوجيز للكردي \* لو كان سكين مقضاه كله مشدود بالذهب أو الفضة يكره الانتفاع به  
الا اذا كان على طرف المقبض بحيث لا تقع يده عليه كذا في محيط السرخسي \* وقيل هذا  
الجواب في الفضة على احدي الروايتين وفي التذنب لا يجوز تحليلة سكين القلم والمهنة والمقراض والمقلمة  
والدواة والمرأة بالذهب وهل يجوز بالفضة فيه وجهان وتحلية السكين الذي هو العرب مباح وتكره الفضة  
في المكاتب في رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافهما كذا في التمرناشي \* ولا بأس بسمير ذهب أو  
فضة ويكره الباب منه ولا بأس بأن يشرب من كفي في خنصره خاتم ذهب والنساء فيما سوى الحلبي من الأكل  
والشرب والادهان من الذهب والفضة والقعود بمنزلة الرجال كذا في فتاوى قاضيخان \* وقد قال بعض  
مشايخنا رحمه الله تعالى في الشرب من القصعة المضبوطة من الذهب العريض والفضة العربية يجعل  
على وجه الباب وما أشبه ذلك أما الضباب على القصعة اذا كانت لتقوم القصعة بها الزينة لا بأس بوضع  
القمع على الضباب وان كانت الضباب لاجل الزينة لا تقوم القصعة بها كرموضع القمع على الضباب وهذا  
القائل يستدل بمسألة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في السير في باب الانضال وصورته اذا قال الامير الجند من  
أصاب ذهباً أو فضة فهو له فأصاب رجل قصعة مضبوطة بالذهب أو الفضة أو قدحاً مضبوطة فان كانت الضباب  
لزينة القصعة لا تقوم القصعة بها كانت الضباب للنقل له وان كانت الضباب لتقوم القصعة بها بحيث لو  
زعت الضباب لا تبقى القصعة لم تكن الضباب للنقل له كذا في الذخيرة \* ولا بأس بالجوهر والبيضة من  
الذهب والفضة في الحرب كذا في خزائن المفتين \* ولا بأس بتقويه السلاح بالذهب والفضة كذا في السراجية  
\* ولا بأس بالنسبة العقيق والبلور والزجاج والزبرجد والرصاص كذا في خزائن المفتين \* ولا بأس باستعمال  
آنية الباقوت كذا في السراج الوهاج \* ولا بأس بالاتفاق بالاواني الموهبة بالذهب والفضة بالاجماع  
كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا بأس بأن يلبس الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ ويكره الخلل والسوار  
للصبي الذكور كذا في السراجية \* ثم الخاتم من الفضة انما يجوز للرجل اذا ضرب على صفة ما يلبسه  
الرجال أما اذا كان على صفة خواتم النساء فمكروه وهو أن يكون له فسان كذا في السراج الوهاج (١) وانما  
يجوز الختم بالفضة اذا كان على هيئة خاتم الرجال أما اذا كان على هيئة خاتم النساء بأن يكون له فسان أو  
ثلاثة يكره استعماله للرجال كذا في الخلاصة \* ويكره للرجال الختم بماسوي الفضة كذا في الينابيع \*  
والختم بالذهب حرام في الصحيح كذا في الوجيز للكردي \* وفي الخندى الختم بالحديد والفضة والنجاس  
والرصاص مكروه للرجال والنساء جميعاً وأما العقيق في الختم به اختلاف المشايخ وصح في الذخيرة أنه  
لا يجوز وقال قاضيخان الأصح أنه يجوز كذا في السراج الوهاج \* وأما اللشب وخنجره فلا بأس بالختم به  
كالعقيق كذا في العيني شرح الهداية \* هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* الختم بالعظم جائز  
كذا في الغرائب \* ولا بأس بأن يتخذ خاتم حديد قد لوى عليه فضة أو ألبس فضة حتى لا يرى كذا في  
المحيط \* ثم الحلقة في الخاتم هي المستعبرة لان قوام الخاتم بها ولا معتبر بالفص حتى انه يجوز أن يكون  
حجر أو غيره كذا في السراج الوهاج \* ولا بأس بسد ثقب الفص بسمار الذهب كذا في الاختيار شرح  
المختار \* ذكر في الجامع الصغير وينبغي أن تكون فضة الخاتم المنقال ولا يزاد عليه وقيل لا يبلغ به المنقال  
وبه ورد الاثر كذا في المحيط \* انما يسن الختم بالفضة ممن يحتاج الى الختم كسلطان أو قاض أو نحوه  
وعند عدم الحاجة الترك أفضل كذا في التمرناشي \* وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كره بعض  
الناس اتخاذ الخاتم الذي سلطان وأجاز عامة العلماء كذا في جواهر الاخلاط \* وانما الختم ينبغي أن  
يجعل الفص الى بطن كفه لا الى ظهره بخلاف النسوان لانهن يعهن للترين والرجال الحاجة الى الختم كذا

(١) قوله وانما يجوز الختم الخ هو معنى ما قبله فهو تقوية له بتعداد النقل اه محمده

يقضى له به \* ادعى نصف دار وثلاثها ثم ادعى كلها وثلاثها قال شمس الاسلام لا يسمع وفي العكس يسمع والصواب أنه يسمع فيما  
علل الوارث على القول الاول انه بدعي الاقل اقر بعدم ملكه في الاكثر فدعوى الاكثر تناقض \* وزاد في موضع آخر وقال لو قال لاحق

فما زاد على الأقل ثم ادعى الاكثر لسمع وانه حق لان نفى الملك عند وجود المنازع اقرار بعمادتنا والفتوى على أنه اذا لم ينف الملك في الزائد يسمع دعوى الزائد وان نفاه لا \* وفي (٣٣٦) العتبات ادعى أربعة أشياء فاستخلفه خلف ثم أعاد الدعوى وقال كنت قبضت منه اثنين وبرهن على الباقي

في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى وينبغي أن يلبس الخاتم في خنصره اليسرى دون سائر أصابعه ودون اليمنى لان اللبس في اليمنى علامة الرفض وأما الجواز فتأبى في اليمنى واليسار جميعا وبكل ذلك ورد الاثر كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ولا يشد الاسنان بالذهب ويشدها بالفضة يريد به اذا تحركت الاسنان وخيف سقوطها فأراد صاحبها أن يشدها يشدها بالذهب ولا يشدها بالفضة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يشدها بالذهب أيضا ولم يذكر في الجامع الصغير قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قيل هو مع محمد رحمه الله تعالى وقيل هو مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الخالك في المتقى لو تكرر كسر رجل وخاف سقوطها فشدّها بالذهب أو بالفضة لم يكن به بأس عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه فرق بين السن والناف فقال في السن لا بأس بأن يشدها بالذهب وفي الناف كره ذلك كذا في المحيط \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بأن يعيد سن نفسه وان يشدها وان كان سن غيره يكره ذلك كذا في السراج الوهاج \* قال بشر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى (١) في مجلس آخر سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن ذلك فلم يرباعدهم بأسا كذا في الذخيرة \* قطعت أظفاري بجوز أن يتخذها من ذهب أو فضة بخلاف ما لو قطع يده أو أصبعه كذا في التمر تاشي \* والله أعلم

### الباب الحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به

أما الاكل فعلى مراتب فرض وهو ما يدفع به الهلاك فان ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد عصى وأجور عليه وهو ما زاد عليه لئتمكن من الصلاة قائما ويسهل عليه الصوم ومباح وهو ما زاد على ذلك الى الشبع لترداد قوة البدن ولا أجزأه ولا زور يحاسب عليه حسب ما يسيرا ان كان من حل وحرام وهو الاكل فوق الشبع الا اذا قصد به التقوى على صوم الغد أو لئلا يستحي الضيف فلا بأس بأكله فوق الشبع ولا تجوز الرياضة بتقبل الاكل حتى يضعف عن أداء الفرائض فأما تجويع النفس على وجه لا يجزع عن أداء العبادات فهو مباح وفيه رياضة النفس وبه يصير الطعام مشتهى بخلاف الاكل فانه هلاك النفس وكذا الشاب الذي يخاف الشبق لا بأس بأن يمنع عن الاكل ليكسر شهوته بالجوع على وجه لا يجزع عن أداء العبادات كذا في الاختيار شرح المختار \* وان أكل الرجل مقدار حاجته أو أكثر لمصلحة بدنه لا بأس به كذا في الحاوى للفتاوى \* اذا أكل الرجل أكثر من حاجته ليتقيا قال الحسن رحمه الله تعالى لا بأس به وقال رأيت أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه يأكل ألوانا من الطعام ويكثر ثم يتقيا ويقتله ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* من السرف الا كثرة الباجات الا عند الحاجة بأن يمل من باجة فيستكثر حتى يستوفي من كل نوع شيئا فيجتمع له قدر ما يتقوى على الطاعة أو قصد أن يدعو الاضياف قوماء بقوم الى أن يأوا الى آخر الطعام فلا بأس به كذا في الخلاصة \* وانما اذا ألوان الاطعمة ووضع الخبز على المائدة أكثر من الحاجة سرف الا أن يكون من قصده أن يدعو الاضياف قوماء بقوم حتى يأوا على آخره لان فيه فائدة ومن الاسراف أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيها أو يأكل ما انتفخ منه ويترك الباقي لان فيه نوع تجبر الا أن يكون غيره يتأوله فلا

(١) قوله في مجلس آخر في العبارة اختصار وعبارة الذخيرة بشر عن أبي يوسف في الامالى انه اذا سقط سن رجل فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يعيدها ويشدها بذهب أو فضة وكان يقول هي كسن ميتة يشدها مكاها قال وليكن يأخذ سن شاة ذكية ويشدها مكاها قال أبو يوسف لا بأس أن يشده سنه مكاها ولا يشبهه منه سن ميتة استحسن ذلك قال أبو يوسف بين سنه وسن الميتة فرق وان لم يحضر في قال بشر قال أبو يوسف سألت أبا حنيفة عن ذلك في مجلس آخر فلم يرباعدهم بأسا انتهت نقله رحمه الله

يسمع \* ادعى مالابا لشركة ثم ادعاه دينيا يسمع وعلى القلب لالان مال الشركة يتقلب دينيا بالجود والدين لا يتقلب أمانة ولا شركة \* ادعى على زيد أنه دفعه مالا لم دفعه الى غيره وحلقه ثم ادعاه على خالد وزعم أن دعواه على زيد كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفي من اثنين لا يخصام مع اثنين بوجه واحد \* وفي القاعدى غاب له ثوب من المقصرة فادعاه على أحد تلميذى القصار ثم على تلميذ آخر يسمع ولا تناقض بينهما لما ذكرنا أن الحال متى كان مما يشبه يعنى كما حكينا عن محمد رضي الله عنه في مسئلة الجارية والمندبل \* ادعى له دارا أو ضيعة فبرهن لي أن نصفها وديعة الغائب عنده قيل يندفع الدعوى في الكل وقيل في النصف لا غير واليه أشار في الجامع \* برهن على مدعى النجاش باقراره بالشراء من فلان يندفع لما سأل المطلق مع المقيد لو ادعاه أو لا يتدافعان \* ادعى أرضا فبرهن المدعى اليه بانك ادعيت عن هذه أرض على فلان يندفع \* قضى على المدعى بطلان دعواه لبرهان المدعى عليه على دفع صحيح ثم أعاد الدعوى عند ما تم آخر لا يحتاج الى

اعادة الدفع وليس للحاكم الثاني ابطال الحكم الاول ان ثبت ذاعنده \* ادعى عليه البسع فانكر فبرهن على البسع فادعى المدعى عليه فسحقه يسمع ولا يكون متناقضا لان وجود ما عدا النجاش قسح \* ادعى عليه شراء عبيده فانكر فبرهن عليه فادعى



عليه أنه رده عليه بالعيب يسمع لانه صار مكذبا في انكار البيع فانرفع التناقض شكذب الشرع كما لرفع تصديق الخصم \* ادعى عليه مهر مورثته فقال الزوج كانت أبرأني عنه فبرهن الوارث على اقراره بالمهر بعد موته وقبل ويطل الدفع ولا خفاء ان الزوج ودفع وقال علمت بعد الاقرار ببراءتي ينبغي أن يقبل لما صرنا أنها تستبدل بالإبراء وقد تقرر أن دفع الدفع وان توارى قبل في المختار \* برهن الوصي الثاني أن الوصي الأول كان باعاً بعين فاحش أوباع العقار المترولة لقضاء الدين مع وجود المنقول (٣٣٧) يقبل ويطل البيع \* ادعى عليه دارا فقال باعني وصيك في

صغرك يندفع اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا اذا قال اشتريته من وكيلك اما اذا قال اشترى وكسلي منك لا يصح \* برهن على انه ورثه من أبيه فبرهن دفعها على شراثة من أمه في صغره يندفع ان ثبت ان البيع كان لحاجة الصغير ولقضاء الدين \* وفي الخزانة ادعى عليه شراء عقار منه فقال وكذلك اعترفت بالبيع متى فبرهن انه كان مكرها في اقراره لا يندفع لجواز ان يكون مكرها في الاقرار طائعا في البيع \* كان الزوج يتصرف في أموال زوجته فماتت المرأة فزعم ورثتها ان تصرفه كان بلاذنها وادعى الزوج انهما فيه قاله قول له بشهادة الظاهر له \* زعم الوارث ان الهبة كانت في المرض وادعى الموهوب له ان الهبة كانت في الصحة فالتقول لم تدعى الصحة \* ولو قال بعته في صغري وقال بل بعته في الكبر فالتقول لم تدعى لانه الاصل والبيعة لم تدعى الكبر لاثباته العارض

بأس به كما اذا اختار رغي فسادون رغي كذا في الاختيار شرح المختار \* ومن الاسراف ترك اللقحة الساقطة من اليد بل يرفعها أولا ولا يقبل غيرها كذا في الوجيز لا كدرى \* ومن اكرام الخبز أن لا ينتظر الا اذا حضر كذا في الاختيار شرح المختار \* والسنة غسل الايدي قبل الطعام وبعده وآداب غسل الايدي قبل الطعام أن يبدأ بالشبان ثم بالشيخ وبعد الطعام على العكس كذا في الظهيرية \* قال نجم الأئمة البخاري وغيره غسل اليد الواحدة وأصابع اليدين لا يكفي لسنة غسل اليدين قبل الطعام لان المذكور غسل اليدين وذلك الى الرسغ كذا في الفقيه \* ولا يصح يده قبل الطعام بالمندبل ليكون أثر الغسل باقيا وقت الاكل ويصحها بعد ملزول أثر الطعام بالكلية كذا في خزانة المفتين \* وفي النتيجة سئل والدي عن غسل القم عند الاكل هل هو سنة كغسل اليد فقال لا كذا في التارخانية \* ولو غسل يده أو رأسه بالخضالة أو آخرها ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهي بخالة تعلف بها الدواب لا بأس به كذا في فتاوى فاضلخان \* وفي نوادرهم شام رحمه الله تعالى سألت محمدا رحمه الله تعالى عن غسل اليدين بالدقيق والسويق بعد الطعام مثل الغسل بالاشنان فأخبرني أن أباحنفة رحمه الله تعالى لم ير بأس بذلك وأبو يوسف رحمه الله تعالى كذلك وهو قولي كذا في الذخيرة \* ويكره لعجب رجلا كان أو امرأة أن يأكل طعاما أو يشرب قبل غسل اليدين والقم ولا يكره ذلك للحنائض والمسحج تطهير القم في جميع المواضع كذا في فتاوى فاضلخان \* وينبغي أن يصب الماء من الانية على يده بنفسه ولا يستعين بغيره وقد حكى عن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى انه قال هذا كالوضوء ونحن لا نستعين بغيرنا في وضوءنا كذا في المحيط \* وسئل الطعام البسملة في أوله والحمد لله في آخره فان نسي البسملة في أوله فليقل اذا ذكر بسم الله على أوله وآخره كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا قلت بسم الله فارفع صوتك حتى تلقن مسن معك كذا في التارخانية \* يبدأ باسم الله تعالى في أوله ان كان الطعام حسلا ولا يوجب الله في آخره كيفما كان كذا في الفقيه \* ولا ينبغي أن يرفع صوته بالحمد لله الآن يكون جلساؤه فرغوا عن الاكل كذا في التارخانية \* من السنة أن يبدأ بالملم ويختم بالملم كذا في الخلاصة \* ويقل الاكل كذا في الغرائب \* وفي النوادر قال فضل بن غانم سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن النفخ في الطعام هل يكره قال لا الا ما له صوت مثل أف وهو تفسير النسي ولا يؤكل طعام حار ولا يشم ولا ينفخ في الطعام والشراب ومن السنة أن لا يأكل الطعام من وسطه في ابتداء الاكل كذا في الخلاصة \* ومن السنة لعق الاصابع قبل المسحج بالمندبل كذا في الوجيز لا كدرى \* ومن السنة لعق القصعة كذا في الخلاصة \* ومن السنة أن يأكل ماسقط من المائدة كذا في المحيط \* الاكل على الطريق مكروه ولا بأس بالاكل مكشوف الرأس وهو المختار كذا في الخلاصة \* لا بأس بالاكل متكئا اذا لم يكن بالكبر وفي الظهيرية هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* ويكره الاكل والشرب متكئا أو واضع شمالك على الارض أو مستندا كذا في الفتاوى العتابية \* أكل الميتة حالة المنحصة قدر ما يدفع به الهلاك لا بأس به كذا في السراجية \* تكلموا في حد الاضطراب الذي يحل له الميتة قيل اذا كان بحال يخاف على نفسه التلغف روى عن ابن المبارك أنه قال اذا كان بحال لودخل السوق لا ينظر الى شيء سوى الحرام وقيل اذا كان يضعف عن أداء الفرائض وقيل بعد ثلاثة أيام والصحيح أنه غير مؤثقت لانه يختلف باختلاف طبائع الناس واختلاف في كيفة أكله قيل أكله حرام الا أنه وضع الاثم

(٤٣ - فتاوى خامس) \* ادعى أن الوصي باع التركة بالعين وزعم الوصي أن البيع كان بالعدل فالتقول قول الوصي اتسكه بالاصل ولو برهن على أنه اشتراه من وصيه بالعدل والوصي بعد بلوغه على أنه كان بالعين قيل بينة المشتري أولى لانه ثبت الزيادة والاكثر على أن مثبت القلة أعنى الغبن أولى \* أقر أنه وهب منه هذا الشيء وسله وقبضه ثم زعم أنه ما كان قبضه وكان كاذبا في اقراره بالقبض لا يختلف الموهوب له عندهما وعند الثاني يحلف وكذا في كل اقرار زعم الكذب والهزل فيه \* وكذا اذا أقر بالبائع أو المدينون بقبض الثمن أو الدين

ثم ادعى الهزل لانه يقع عندنا كثيرا ان الانسان يقر بقبض الدين والتمن عند الشهود ويكتب الوثائق ثم يقبض المال قال الصدر قول الثاني رحمه الله على خلاف الظاهر فيفتي أن الرأي الى الحاكم \* وذكري كتاب الاستحلاف أن مشايخ بخارو من أدركناه من مشايخ خوارزم أفتوا بقول الثاني رحمه الله لعرف المستمر على تقديم الاقرار على القبض للشهاد (الثاني في دعوى الضياع والعقار) وسيأتي الكلام في تحديد العقار في آخر (٣٣٨) الخامس عشر ان شاء الله تعالى \* ذكر السرخسي ادعى محمد وادوين حدوده ولم يذكر أنه

عنه وقيل هو حلال لا يسعه تركه كذا في الغرائب \* اذا خاف على نفسه الموت من الجوع ومع رفيق له طعام ذكري الروضة أنه جاز أن يأخذ من الطعام قدر ما يدفع جوعه على شرط الضمان كذا في الخلاصة \* ومن أصابته بخصه وعنده طعام رفيقه فلم يأخذه منه كرها بالقيمة بل صبر حتى مات جوعا يثاب كذا في القنية \* لو خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفيقه ماء جاز له أن يقاتل معه بدون السلاح ويأخذ منه الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان الرفيق يخاف الموت يأخذه منه بعضه ويترك البعض كذا في الخلاصة \* ان اضطر الى طعام والماء لا يمنع وسعه الاخذ منه ولا يقاتله عليه ولو ترك حتى مات كان في سعة ولو اضطر الى ماء في بئر وهناك أحد يمنع له أن يقاتل عليه كذا في التهذيب \* وحكي عن أبي نصر أنه قال كل شيء حازه الانسان يملكه كالطعام والماء الذي يحوزه فان المضطر يقاتله بغير سلاح وأما في البئر وما أشبه ذلك فإنه يقاتله بالسلاح وغير السلاح كذا في المحيط \* خاف الهلاك عطشا وعنده خمر له شره بقدر ما يدفع العطش ان علم أنه يدفعه كذا في الوجيز للكردي \* مضطر لم يجد مئونة وخاف الهلاك فقاتله رجل اقطع يدي وكاهها أو قال اقطع مني قطعة وكلها لا يسعه أن يفعل ذلك ولا يضح أمره به كذا في المضطر أن يقطع قطعة من نفسه فيأكل كذا في فتاوى قاضيخان \* الاب اذا احتاج الى تناول مال ولده ان كان في المصر واحتاج لفقره أو كل غير شيء وان كان في المفازة واحتاج لعدم الطعام أو كل بالقيمة ان كان موسرا يعني لا يحمل له أخذ الصدقة كذا في الخلاصة \* ولا يحمل للاب تناول مال ابنه التيمم الا عند الحاجة فان كان كريما يحمل أيضا عند غير الحاجة كذا في الملقط \* ومن امتنع عن أكل الميتة حالة النجاسة أو صام ولم يأكل حتى مات يأثم كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو جاع ولم يأكل مع قدرته حتى مات يأثم كذا في الكبرى \* قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب ويقترض على الناس طعام المحتاج في الوقت الذي يجز عن الخروج والطلب وهذه المسئلة تشتمل على ثلاثة فصول أحدها أن المحتاج اذا عجز عن الخروج يفترض على كل من يعلم حاله أن يطعمه مقدارا ما يتقرب به على الخروج وأداء العبادات اذا كان قادرا على ذلك حتى اذا مات ولم يطعمه أحد ممن يعلم حاله اشترى كواجبه ما في المأثم وكذلك اذا لم يكن عنده من يعلم بحاله ما يطعمه ولكنه قادر على أن يخرج الى الناس ليخبر بحاله فيواسوه فيفرض عليه ذلك فاذا اعتنعوا من ذلك حتى مات اشترى كوافي المأثم ولكن اذا قام به البعض سقط عن الباقي الفصل الثاني اذا كان المحتاج قادرا على الخروج ولكن لا يقدر على الكسب فعليه أن يخرج ومن يعلم بحاله ان كان عليه شيء من الواجبات فليؤده اليه حتما وان كان المحتاج يقدر على الكسب فعليه أن يكسب ولا يحمل له أن يسأل الفصل الثالث اذا كان المحتاج عاجزا عن الكسب ولكنه قادر على أن يخرج ويطوف على الابواب فإنه يفرض عليه ذلك حتى اذا لم يفعل ذلك وقد هلك كان آثما عند الله تعالى ثم قال والمعطى أفضل من الآخذ وهذه المسألة على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المعطى مؤثرا للواجب والآخذ قادرا على الكسب ولكنه محتاج فهنا المعطى أفضل بالاتفاق والثاني أن يكون المعطى والآخذ كل واحد متبرعا أما المعطى فظاهر وأما الآخذ بان يكون قادرا على الكسب وفي هذا الوجه المعطى أفضل والثالث أن يكون المعطى متبرعا والآخذ مقتصرا بان يكون عاجزا عن الكسب وفي هذا الوجه المعطى أفضل عند أهل الفقه كذا في المحيط \* رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو حلال له فتناول فلان من ماله من غير أن يعلم بأباحته جاز

أرض أو كرم أو عقار لا يصح وذكري شمس الاسلام أنه يصح اذا بين المصر والمحلة والموضع والحدود وقيل ذكر المحلة والسوق والسكة لا يلزم والمصر والقرية يلزم ادعى ساحة وذكري الحدود لا الطول والعرض يصح وذكري شمس الأئمة وشمس الاسلام اذا كان أحد الحدود أو جمع الحدود متصلا بملك المدعي لا يحتاج الى ذكر الفاصل بخلاف اتصاله بملك الغير والشجرة لا تصلح فاهلا الا اذا أحاطت بكل المدعي والمسناة تصلح وكذا النهر خلافا لما يقوله بعض أهل الشروط وفي الاصح لا يشترط ذكر طول النهر والسور يصلح حدا في الاصح وعن الامام أنه لا يصلح والطريق يصلح حدا فاصلا ولا يشترط بيان طوله وعرضه في المختار خلافا للسرخسي رحمه الله \* وفي المنتقى ادعى عندها كم أن الدار التي في أرض كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والباقي كذا في فائكره المدعي عليه فلما قاما من عنده برهن المدعي عليه أنه أقر من ساعته أن الدار

المذكورة التي كان يحاصم فيها للمدعي لكن قال الشهود لا تعرف حدودها وهو أيضا في اقراره لم يذكر ولا الحدود أو قال الشهود شهد أنه قال في اقراره الدار التي في أرض كذا في سكة كذا في يد فلان داره ولم يقولوا الدار التي يحاصم فيها يقبل ويقضي بالدار للمدعي ادعى دارا وقال لا أعرف حدودها ثم ادعى وذكري حدودها لا يقبل \* ولو قال لا أعرف أسماء أصحاب الحدود ثم ادعى وذكري أسماءهم يقبل بالاتفاق في نوع في اثبات البدع ادعى كل منهما أن في يده ان كان بين فيهما أحدهما أو سفر بترافيه له ولو برهن

أحدهما عليه يقضى به له بناء على أن دعوى اليد وحدها مسجوعة وان برهن كل على اليد يجعل بينهما كلاً لا يقسم حتى يبرهن على المالك أو يعترف بالاشتراك لا بطريق الارتكاز كما عرف في القدوري وان غلب انسان على ملك غيره وأحدث فيه يد لا يجعل بالغبلة صاحب يد اليد لا تثبت على العقار إلا بالبينة وان علم الحيا كم بأحداث يده أمره بالرد إلى الأول وان أنكر المتغلب الأحداث حلفه بطلب الخصم ولو ادعى عليه أنه أقر أن العقار في يده وأنكر الإقرار قال النصاب يحلف قال القاضي الامام هذا انما (٣٣٩) يستقيم في المنقول لا في العقار لان اليد على المنقول تثبت بالاقرار لا في

العقار والحلف انما هو لرجاء القضاة بالنكول وما لا يثبت بالاقرار لا يقضى فيه بالنكول أو لعينه كافي أقسامه شرعت تعظيماً لأمراء الدم حتى لو بدلوا الدية بـ الاقسام أو نكولوا يحبسون إلى الحلف \* ولو برهن على أنه في يده منذ عشر سنين وهذا أحدث فيه يده يقضى له به الكن لا يكون هذا قضاء بالملك حتى لو برهن عليه المقضى عليه بأنها ملكه قضى له بها ولو برهن أنه كان في يده منذ عشر سنين أو كان في يده لا يستحق به شيئاً وعن الثاني أنه يقضى به للبرهن كافي المسئلة الأولى \* ولو برهن على اقرار ذي اليد أنه كان في يده منذ عشر أو كان في يده حتى القضاء له به وكذا لو شهدوا أن المدعى عليه أخذ من المدعى \* وذكر القاضي ادعى شيئاً في يد غيره وقال هو ملكه كان في يدي وان هذا أحدث فيه يده بغير حق فهذا دعوى الغصب على ذي اليد \* وفي الصغرى ادعى على آخر ضعة أنه له فاقر المدعى عليه أنها في يده وبرهن المدعى على

ولا يضمن كذا في الخلاصة \* قال لا يخرج جميع ما تأكل من مالى وقد جعلت لك في حل منه فهو حلال له ولو قال جميع ما تأكل من مالى فقد أبرأ منك عنه لا يبرأ قال الصدر الشهيد بدرجة الله تعالى والصواب انه يبرأ على قول محمد بن سلمة كذا في الوجيز للكردي \* أنت في حل من مالى حيثما أصبته فخذ ما شئت قال محمد رحمه الله تعالى فهو في حل من الدراهم والدنانير خاصة وليس له أن يأخذها كهيئة من أرضه ولا شاة من غنمه ولا غير ذلك ولو كان نخل بين رجلين قال أحدهما صاحب كل منه ما أحببت وهب لمن شئت جاز أن يفصل ذلك ويكون اباحه كذا في السراج الوهاج \* رجل قال لا تحركم أكلت من تمرى فقال خمسة وهو قد أكل العشرة لا يكون كاذباً وكذا لو قال بكم اشتريت هذا الثوب فقال بخمسة وهو قد اشتري بعشرة لا يكون كاذباً كذا في الخلاصة \* البيضة اذا خرجت من دجاجة ميتة أكلت وكذا اللبن الخارج من ضرع الشاة الميتة كذا في السراجية \* أكل كل دود القز قبل أن ينفخ فيه الروح لا بأس به كذا في النخبة \* أكل كل دود الزنبر قبل أن ينفخ فيه الروح لا بأس به كذا في السراجية \* وذكر محمد رحمه الله تعالى جدي أو جد يرضع لبن الانثى يحل أكله ويكره ولو شربت الشاة خرافاً ذبحت من ساعته لا يكره وان مكثت تحبس بمنزلة الدجاجة المخلاة دود اللحم وقع في مرقعة لا تحبس ولا يؤكل الدود وكذا المرقعة اذا انفسخت الدودة فيها يجوز أكل مرقعة يقع فيها عرق الأدمى أو نحاتته أو دمعه وكذا الماء اذا غلب وصار مستقذراً طبعاً كذا في القنية \* امرأة تطبخ القدر فدخل زوجها بقدر من الخرف صب في القدر فصبت المرأة في القدر خلاصاً صارت المرقعة في الحوضه كاللحم لا بأس به كذا في الخلاصة \* قدر طبخ وقعت فيه نجاسة لم تؤكل المرقعة وكذا اللحم اذا كان في حالة الغليان فان لم يكره في له الغليان يغسل ويؤكل كذا في السراجية \* عن محمد رحمه الله تعالى لا بأس بعجن العجين بالماء المستعمل كذا في الحياوى للفتاوى \* ولو عجن الدقيق بسور الهرة وخبر لا يكره الا دعى كذا في القنية \* ويكره أن يأكل الخواوى ويدفع خشكاره لما ليكه خبز وجد في خلالة السرقة فان كان السرقة على صلابته يرمى ويؤكل الخبز لانه لم يتنجس كذا في خزائن الفتاوى \* ولو رأى كسرة خبز في التجاسة بعذر تتركها ولا يلزمه غسلها كذا في القنية في المتفرقات \* سئل على بن أحمد عن الفارسي كسر الخنطة بغيرها هل يجوز أكلها فقال نعم لاجل الضرورة كذا في التناظرية \* سن آدمي طعن في قرح خنطة لا يؤكل ولا يؤكله الهائم بخلاف ما يقصر من جلدة كفه قدر جناح الذباب أو نحوه واختلط بالطعام للضرورة وكذا العرق اذا تقطر في العجين فالقليل منه لا يمنع الاكل كذا في القنية \* ولا بأس بشعر يوجدي بعر الابل والشاة فيغسل ويؤكل وان كان في أخشاء المقروور والفرس لا يؤكل كذا في محيط السرخسى \* يكره غسل الارز والعسل والماس ونحوه في بالوعة يتناثر فيها كذا في القنية \* واللحم اذا أتت يحرم أكله والسمن واللبن والزيت والدهن اذا أتت لا يحرم والطعام اذا تغير واشتد تحبس والاشربة بالتغير لا تحرم كذا في خزائن الفتاوى \* رحم ما يؤكل لحمه حلال ان كان متصلاً به حين ذبح كذا في القنية \* اذا مر الرجل بالثمار في أيام الصيف وأراد أن يتناول منها والثمار ساقطة تحت الاشجار فان كان ذلك في المصر لا يسعه تناول الا اذا علم أن صاحبها قد أباح اتانصاً أو دلاله بالعادة وان كان في الحائط فان كان من الثمار التي تبقى مثل الجوز وغيره لا يسعه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى تكلموا فيه قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى

أنهم املكهم حكم الحاكم بالملك له لا يصح ما لم يثبت اليد بالبينة أو بهم الحاكم وفيه قال المدعى عليه ليس العقار في يدي يحلفه حتى يقر فاذا أقر باليد يحلفه أنه ليس ملكه حتى يقر بالملك للمدعى فان أقر به يأمره بترك التعرض لكن ان أراد أن يبرهن على أنها ملكه لا بد من تقديم البينة على أنها في يده لان المالك قد يبعد عن العقار عادة فأمكن أن يتواضع اثان ويقرأ أحدهما باليد ويبرهن الآخر عليه بالملك ويسامح في الشهود ثم يدفع المالك معلاً بحكم الحاكم وهذه التهمة في المنقول متنفية لان يد المالك لا تنقطع عن المنقول عادة بل يكون في يده

فان دفع به ما قبل في شرح الوقاية ثممة الواضحة ثابتة في الموضوعين على السواء في قضى في المنقول باقراره باليد كما صرح به في جميع الكتب  
\* وفي الاقضية واليد على الاجبة والغبضة تثبت بقطع الشجرة وتبيعها بلا منازع ولوشهدوا في الاجبة والغبضة بانها في يده تقبل بلا تفسير  
كيفية اليد وان سألهم الحاكم عن الكيفية فهو احوط وان قال في الشهادة رأينا غلمانا ودوا به يدخلون في هذه الدار لا يقضى باليد حتى يقولوا  
كان ساكن فيها وعن الثاني فيمن له (٣٤٠) مجرى ماء الى أرضه أو كرمه فقال هذا حق ولم يرزل مجرى ماء وبرهن على نحو ما قال قال اقبلها

وقال الامام رحمه الله  
لا حتى يشهدوا له بالملك \* له  
ميراث على دار رجل فتعنه  
ملك الدار عن التسليم له  
المنع لكن ليس له قطع الميراث  
\* ادعى حق المرور ورغبة  
الطريق على آخر فالقول  
لصاحب الدار ولو برهن  
أنه كان يمر في هذه لا يستحق  
به شيئا ولو شهدوا أن له طريقا  
فيما ان بينوا حدوده وطوله  
وعرضه يقبل والا لا وفي  
رواية أبي حفص الكبير  
يقبل بلا بيان طول وعرض  
ويجعل قدرا للباب الاعظم  
وبه ورد الحديث الصحيح  
\* وفي الاصل ادعى على آخر  
دارا فقال الدار في يدي  
وملكي فأنكر المدعى عليه  
ملكه وأقر أنها في يده فبرهن  
المدعى على الملك لا يقبل  
مالم يشهدوا أنها في يده  
المدعى عليه قيل اذا قال  
المدعى انها في يدي وملكي  
يقول له الحاكم اذا كان في  
يدك ومملكك فاندعي عليه  
قلنا هذا اذا لم يكن ثمة منازع  
أما عند وجوده فبما أرى في  
اليد والملك أو في أحدهما  
يقبل الدعوى والبيئة وذكر  
الخصاف لو برهن أحدهما  
على اليد والاخر على الملك

والخيار أنه لا بأس بالتناول مالم يتبين النهي اما صريحا أو عادة كذا في المحيط \* والخيار أنه لا بأس بكل منها  
مالم يعلم أن أربابها رضوا بذلك كذا في الغيائية \* وان كان ذلك في الراسية فان كان من الثمار التي تبقى  
لا يسعه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى فالخيار أنه لا بأس بالتناول مالم يتبين النهي  
كذا في المحيط \* ولا يحمل حمل نبي منه كذا في التنازخية ناقلا عن جامع الجوامع \* وأما اذا كانت الثمار  
على الأشجار فالأفضل أن لا يأخذ من موضع ما الا بالاذن الا أن يكون موضعا كثيرا الثمار يعلم أنه لا يشق  
عليهم سمل كل ذلك فيسعه الاكل ولا يسعه الحمل وأما أوراق الشجر اذا سقطت على الطريق في أيام الفلق  
فأخذها انسان شيئا من ذلك بغير إذن صاحب الشجر فان كان هذا ورق شجر ينتفع به فحقوق التوت وما أشبهه  
ليس له أن يأخذ ولو أخذ يضمن وان كان لا ينتفع به له أن يأخذ واذا أخذ لا يضمن كذا في المحيط \* ولو  
دخل بيت صديقه وسخن القدر وأكل كل جاز ولو أخذ من كرم صديقه شيئا وهو يعلم أن صاحب الكرم  
لا يكره ذلك لا بأس به ولنظر فان الطامع غاظ كذا في المنتقط \* ويجوز رفع الثمار من نهر جاروا كهلوان  
كثرة لانه مما يفسد اذا كان ترك فيكون مأذونا بالرفع دلالة كذا في محيط السرخسي \* الحطب الذي يوجد  
في الماء ان كان لا قيمة له حين يأخذه فهو حلال وان كان له قيمة لا كذا في السراجية \* وهكذا في الخلاصة  
ومحيط السرخسي \* وفي الفتاوى سئل أبو بكر عن وجد حوزة ثم أخرى حتى بلغت عشر اوصارت لها قيمة  
قال ان وجدها في موضع واحد فهي كاللقطة وان وجدها في مواضع متفرقة فيحل له ذلك كمن جمع نواة من  
أماكن متفرقة حتى صار لها قيمة فانها تطيب له قال الفقيه وعندي أنه اذا وجد الحوزات في موضع واحد  
أو في مواضع متفرقة فهي كاللقطة لا تحلل له ان كان غنما بخلاف النواة لان الناس يرمون النواة فصار  
مباحة بالرعي وأما الحوزات لا يرمونها الا اذا وجدها تحت أشجار الحوزة يلتقطها كالسنابل اذا بقيت في  
الأرض كذا في الحاوي للفتاوى \* ولوان قوما اشتروا مقلاة من أرض فقلوا لمن أظهر بطن المقلاة فعليه أن  
يشترى مثله فبأكله فاطهر واحد واشترى ما أوجبوا عليه به كره الا كل لان فيه تعاقبا بالشرط كذا في  
التنازخية \* شجرة في مقبرة قالوا ان كانت نابتة في الأرض قبل أن يجعلها مقبرة فبأكل الأرض أحق بها  
يصنع ماشاء وان كانت الأرض مواتا لا مال لها جعلها لأهل تلك المقبرة أو القرية مقبرة فان الشجرة  
وموضعها من الأرض على ما كان يحكمها في القديم وان نبتت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة فان كان الغارس  
معلوما كانت له وينبغي أن يتصدق (١) بثمان اوان كانت الشجرة تثبت بنفسها فحكمها يكون للقاضي ان  
رأى قلها وانما قلها على المقبرة فعل ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* الغني اذا أكل مما تصدق به على الفقير  
ان أباح له الفقير في حل التناول اختلاف بين المشايخ وان ماله الفقير الغني لا بأس به ان السبل اذا  
تصدق عليه ثم وصل الى ماله والصدقة فائقة لا بأس بأن يتناول من تلك الصدقة وكذلك الفقير اذا تصدق  
عليه ثم استغنى والصدقة فائقة لا بأس بأن يتناول تلك الصدقة أكل الطين مكروه هكذا ذكر في فتاوى أبي  
الليث رحمه الله تعالى وذكر شمس الأئمة الحاوي في شرح صومه اذا كان يخاف على نفسه انه لو أكله أو ورثه  
ذلك عله أو آفة لا يباح له التناول وكذلك هذا في كل شيء سوى الطين وان كان يتناول منه قليلا أو كان يفعل  
ذلك أحيانا لا بأس به كذا في المحيط \* الطين الذي يحمل من مكة ويسمى طين جزه هل الكراهية فيه

(١) قوله بثمان في نسخ بشرها تأمل اه معصمه

الكراهية

فهلوا صاحب الملك لا لصاحب اليد قال مشايخنا رحمهم الله نصفه على وجه القضاء ونصفه على وجه التملك

لان الكلام فيما اذا كانت في يد أحدهما او الظاهر ان الكل على وجه القضاء \* وذكر في الاصل ادعى رجلان دارا كل منهما أنه في يده فعلى  
كل منهما البيئة فان برهننا قضى بينهما أنصافا وان برهن أحدهما قضى له به وان لم يكن لهما بيئة فطلب كل منهما عين الاخر أنه ليس في يده  
حلف على البتات فان حلفا لم يقض لاحدهما ولا لهما باليد فان نكلا قضى لهما باليد وان نكل أحدهما قضى عليه باليد لا خروا كان في

يدغيرهما لم ينزع منه وإن ادعى الملك وكذا قضى بالملك بينهما أنصافاً على كل يدعى صاحبه وإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى بالكل  
للذي حلف النصف بالبدن والنصف بنكوله وإن برهن أحدهما قضى بالكل له النصف بالبدن والنصف بالينة \* ادعى عليه أن هذه الدار ملكي  
وهنتما مثل فشهد بانه ملكه وفي يده غير حق ولم يتعرض للرهن يقبل لانه بالانكار صار في يده غير حق \* وفي الصغرى ادعى أن الأرض التي في  
يده وقف فلان بشرائطه وأنه متوليها وبرهن وحكم بالوقفية ثم جاء آخر يدعى بانه له بطريق (٣٤١) الملك يسع بخلاف ما إذا برهن العبد

على رجل أنه أعتقه وبرهن  
وحكم له به ثم ادعى آخر أنه  
ملكه لا يسع والقضاء  
بالعتق يكون قضاء على  
الكافة بخلاف الوقف قال  
الصدر لم نجد له رواية لكن  
أفتى السيد أبو شعاع بهذا  
قال الحنفاني والسعدي  
الوقف كالعتق في النفوذ  
على الكافة فلا يسع لانه  
إذا صح بشرائطه لا يبطل  
الا في مواضع مخصوصة  
ككذا في النوازل \* وفي  
الاجناس باع داره سرا ثم  
وقفها على ائمة فالوقف  
صحيح في الظاهر فادعى  
المشتري بعد أيام وبرهن  
على تقدم الشراء على  
الوقف يقبل ثم إذا باعها من  
الواقف أو وهبها يصح وهي  
الحيلة لدفع الظلم \* وفي  
الاجناس دار في يد رجل أقر  
آخر أن هذه الدار التي في  
يديه لي بعته منه بالف  
وهصل الكلام فأنكر ذو  
البد الشراء منه وبرهن  
المقر على الشراء منه يقبل  
وان قال المدعى هدم لي وسكت  
ثم قال أنا بعته منه لا يقبل  
\* قال هذا الولد ليس مني  
وتلاعنا ثم قال مني يصدق  
لخفاء العلوق فاندفع ما لو قال  
هذه الدار ليست لي ثم ادعاه

كالكرامية في كل الطين على ما جاء في الحديث قال الكراهية في الجميع متحدة كذا في جواهر الفتاوى  
\* وسئل بعض الفقهاء عن كل الطين البخاري ونحوه قال لا بأس بذلك ما لم يضرك كراهية أكله لا الحرمة بل  
التمتع بالاداء وعن ابن المبارك كان أبي لي يرد البخارية من كل الطين وسئل أبو القاسم عن كل الطين  
قال ليس ذلك من عمل العقلاء كذا في الحاوي للفتاوى \* والمرأ إذا اعتادت أكل الطين تمنع من ذلك إذا كان  
يوجب نقصاً في جالها كذا في المحيط \* ولا بأس بأكل الفلوج وأنواع الاطعمة الشهية كذا في الظهيرية  
\* ولا بأس بالتفكه بأنواع الفاكهة وتركه أفضل كذا في خزنة المفتين \* ولا بأس بالشرب قائماً ولا يشرب  
ماشياً ورخص للسافر ين ولا يشرب بنفس واحد ولا من فم السقاء والقربة لانه لا يتخلو عن أي يدخل حلقه  
ما يضره كذا في الغياثية \* شرب الماء من السقاية جائز للغني والفقير كذا في الخلاصة \* ويكره رفع  
الجر من السقاية وجعلها الى منزله لانه وضع للشرب لا للحمل كذا في محيط السرخسي \* وحمل ماء السقاية  
الى أهله ان كان مأذوناً للحمل يجوز والا فلا كذا في الوجيز للكردي في المتفرقات \* قطرة من خروقة  
في دن الخل لا يحل شربه الا بعد ساعة ولو صب كوز من خرف دنخل ولا يوجده طعم ولا رائحة يحل شربه  
في السحال كذا في أول الباب من الملتقط \* ولا يسقى أباه الكافر خراً ولا يتأوله القسح ويأخذ منه ولا  
يذهب به الى البيعة ويرقه عنهم او يوقد تحت قدره اذ لم يكن فيه امة ولو لم يضر المسلم مائة شرب  
فيها خراً وتوكل المنة كذا في الفتاوى العنانية \* ولا يجوز وضع القصاص على الخبز والسكرجة كذا في  
القنية \* قال الامام الصفار لأجد في نية الذهاب الى الضافة سوى أن ارفع المعلقة عن الخبز كذا في  
في الخلاصة \* والاصح ان كان معلقة يريد أكل الخبز لا يكره كذا في النسيب \* ويجوز وضع كغند  
فيها ملح على الخبز ووضع البقول عليه قال شمس الأئمة الحلواني كل ذلك جائز وقال (٢) خوان از بهر اين باود  
قال علاء التبرجاني وعلاء الحاملي مثله ورأينا كثيراً فعلوا ذلك بخاري وسمرقند بحضرة الكبار من الأئمة ولم  
يمنعوا قال رضى الله تعالى عنه وأما غيرهما من الماء كولات كلز ماورد والسينوبج وأشباهها يجوز وضعها على  
على الخبز عندهم كذا في القنية \* ويكره تعليق الخبز بالخوان بل يوضع بحيث لا يعلق كذا في الظهيرية \*  
واختلفوا في جواز وضع قطعة خبز تحت الخوان لا يستوى كذا في الزاهدي \* وكان الشيخ الامام ظهير  
الدين المرغيناني رحمه الله تعالى لا يفتي بالكراهية في وضع المعلقة على الخبز وفي تعليق الخبز بالخوان وفي وضع  
الخبز تحت القصعة وفي مسح الاصبع والسكين بالخبز اذا كان يأكل ذلك الخبز بعد ذلك ومن مشايختنا من  
أفتى بكراهية مسح الاصبع والسكين بالخبز وان أكل الخبز بعد ذلك كذا في المحيط \* قال علاء التبرجاني  
يكره قطع الخبز بالسكين وقال أبو الفضل الكرماني وأبو حامد لا يكره كذا في القنية \* وسئل عنها على بن  
أحمد فقال ينظر ان كان خبز مكة معجوناً بالحليب فلا يكره ولا بأس وأما اذا لم يكن كذلك فهو من أخلاق  
الاعاجم كذا في التتارمانية ناقلاً عن القيمة \* وعن الثوري رحمه الله تعالى انه سئل عن الاستدادم من خبز  
غيره قال هو مال غيره فلا يستأذنه ولا أحب له أن يفعل من غير استئذان ولا إشارة ومهما أمكن لا يستأذن  
لانه سؤال الآن يكون بينهما تبسط كذا في الملتقط \* الخيران يأخذون الخبز فيما بينهم ويدفعون بدله  
بجائزة فانه يجوز كذا في جواهر الفتاوى \* المسافرون اذا خلطوا أزوادهم أو أخرج كل واحد منهم درهما

(٢) لاجل هذا يكون الخوان

كأمره باع عبده بحضرة مولاه شيئاً والمولى ساكت ثم ادعى المولى العين هذا يسع لان السكوت انما يكون رضاً فيما يأتي بعده لانه كما تقرر  
في كتاب المأذون من أن العلة لا تعمل في نفسها بخلاف كثرة الفوائت فانها كما تسقط الترتيب بين أعيانها تسقط فيما بينها أيضاً لان السكوت غير  
الفوائت لكون الوصف غير الموصوف ولا يشترط حضرة المولى في صحة دعوى العبد لان له يداه معتبرا في الخصومات \* برهن على دار أنسالة  
وحكم له بها ثم قال هي لفلان وصدقه فلان سلم الدار الى المقر له ولا شيء على المقر \* ولو قال كان لفلان ولم يكن لي قط وصدقه المقر له يرد الدار

الى المحكوم عليه والشرق أن في الاول يجعل عليك المقر له من المحكوم له وفي الثاني لا يمكن ذلك لان قوله كان له يقتضى المضى كيف وقد أكد به بالنفي المؤبد في الزمان الماضي ولو قال المقر له كانت المقر ما كها منى بالبيع أو بالهبة وقبضها تكون الدار للمقر له ويرجع المحكوم عليه على المقر له بكل الدار بالاجماع لان الدار يضمن بالانفاق كما يضمن بالشهادة الباطلة وان لم يضمن بالغصب وكذا لو قال الاخر موصولا بالقضاء ليست الدار لي ولكنم الثلاث (٣٤٢) يضمن قيمتها للمقضى عليه وان قال ذلك بعد الشهادة قبل الحكم بطلت الدعوى وامتنع

على عدد الرقعة واشترى بوابه طعاما أو كوافاه يجوز ان تفاو في الاكل كذا في الوجيز للسكردري \* والله أعلم

الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات

أهدى الى رجل شيئا أو أضافه ان كان غالب ماله من الحلال فلا بأس الا أن يعلم بأنه حرام فان كان الغالب هو الحرام ينبغى أن لا يقبل الهدية ولا يأكل الطعام الا أن يخبره بأنه حلال ورثته أو استقرضته من رجل كذا في النسيب \* ولا يجوز قبول هدية امرأة الجور لان الغالب في مالهم الحرمة الا اذا علم أن أكثر ماله حلال بأن كان صاحب تجارة أو زرع فلا بأس به لان أموال الناس لا تخلو عن قليل حرام فالمعتبر الغالب وكذا كل طعامهم كذا في الاختيار شرح المختار \* وأما هدايا الامراء في زماننا فقد حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى انه سئل عن هدايا الامراء في زماننا قال ترد على أربابها والشيخ الامام الزاهد أبو بكر محمد بن حامد سئل عن هذا فقال بوضع في بيت المال وهكذا ذكر محمد بن حمره الله تعالى في السير الكبير وذكر ذلك الشيخ الامام الخليلي محمد بن الفضل فقال كنت أعلم أن المذهب هذا الا أني لم أفت به بخافة أن يوضع في بيت المال ثم الامراء يصرفونها الى شروعاتهم ولهم وهم وقد علمنا أنهم يسكنون بيت المال لشروعاتهم لا لجماعة المسلمين كذا في المحيط \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اختلف الناس في أخذ الجائزة من السلطان قال بعضهم يجوز ما لم يعلم انه يعطيه من حرام قال محمد بن حمره الله تعالى وبه نأخذ ما لم نعرف شيئا من اربابهم عنه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه كذا في الظهيرية \* وفي شرح حبل الخفاف لشمس الأثر رحمه الله تعالى ان الشيخ أبا القاسم الحكيم كان يأخذ جائزة السلطان وكان يستقرض الجميع حوائجهم وما يأخذ من الجائزة يقضى بها ديونه والحيلة في هذه المسائل أن يشتري نسيئة ثم يتقدمه من أي مال شاء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن الحيلة في مثل هذا فأجابني بما ذكرنا كذا في الخلاصة \* ولا ينبغي للناس أن يأكلوا من أطعمة الظلمة لتتبع الامر عليهم وزجرهم عما يرتكبون وان كان يحصل كذا في الغرائب \* وسئل أبو بكر عن الذي لا يحل له أخذ الصدقة قال لا يفضل له أن يقبل جائزة السلطان ويفرقها على من يحل له أولا يقبل قال لا يقبل لانه يشبه أخذ الصدقة قيل أليس ان أبانصير أخذ جائزة اسحق بن أجدو اسمعيل قال كانت لهما أموال ورثاها عن أبيهما فقبل له لو أن فقيرا يأخذ جائزة السلطان مع علمه أن السلطان يأخذها غصبا أيجل له قال ان خط ذلك بدراهم أخرى فانه لا بأس به وان دفع عين المغصوب من غير خط لم يجز قال الفقيه رحمه الله تعالى هذا الجواب خرج على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان من أصله ان الدراهم المغصوبة من اناس متى خط البعض بالبعض فقد ملكها الغاصب ووجب عليه مع مثل ما غصب وقال لا يملك ذلك الدراهم وهي على مالك صاحبها فلا يحل له الاخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي فتاوى أهل سمرقند رجل دخل على السلطان فقدم عليه بشيئا ما كوله فان اشتراه بالثمن أو لم يشتد ذلك ولكن هذا الرجل لا يفهم انه مغصوب بعينه حل له أكله هكذا ذكر والصحيح انه ينظر الى مال السلطان وبين الحكم عليه هكذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بأن يجيب دعوة رجل له عليه دين قال شيخ الاسلام هذا جواب الحكم فأما الافضل أن يتورع عن الاجابة اذا علم انه لاجل الدين أو أشكل عليه الحال قال

الحكم \* وفي المنتقى شهدا بدار رجل فقال المدعى هذا البيت من فلان ليست لي فان قال قبل الحكم امتنع انحكم وان بعده أجزت اقراره بالبيت لفسلان ورددت الباقي الى المحكوم عليه وضمن قيمة البيت للمدعى عليه

(الثالث في دعوى الغلام والجارية والعروض وغيره)

ادعى عليه غصب غلام هندي وبين صفاته فجاءه غلام تركي يخالف بعض صفاته المذكورة فادعى ان هذا المحضر ملكه وبرهن بسمع ويجعل على دعوى مبتدأة أمال وقال هذا هو المدعى الذي طلب احضاره وبرهن عليه لا يقبل \* قال المدعى عليه في جواب الدعوى لابل هذا ملكي وفي يدي فلما برهن المدعى قال ليس هذا في يدي ولا ملكي لا يسمع الدفع للشافض \* ادعى على امرأة زوجها غائب أنها جاريته يصح الدعوى مع غيبة الزوج \* ادعى أنها جاريته وفي يده بغير حق أو قال غصبها مني ولم يقل كانت ملكي بقبول وكذا لو قال غصبها مني ولم يقل ادعى

ان ادعى بابق وغصبه هذا يصح \* ادعى على آخر اربعين فصيل في بطون أمهات الا اذا ادعى الاقرار له بها حال كونها في بطون الامهات وان ظهر أنهم لم تكن في بطون الامهات وقت الاقرار لا يصح الدعوى وفي دعوى الابداع لا بد من بيان مكان الابداع سواء كان له حل أو لا وفي الغصب ان كان له حل ومؤنة لا يصح بلا بيان المكان وان لم يكن له حل صح ودعوى الترواح والمخ والحنطة والثعير بالوزن لا يصح لانه مكبل بالنص الاعلى الرواية التي جاءت أن الوزن في المكيسل اذا تعاقبوه يكون موزونا لان النص كان باعتبار



العرف وفي الذرة والمج يعتبر العرف \* وذ كر الوتار مدعى الدخن والذرة اذا ذكر أنه دخن أجزئ في وسط لاد من ذ كر أنه خرب في أوربيعي  
ونوع بقالة جهلا وفي الحنطة يصح الدعوى اذا ذكر الجنس والنوع سمية أو بخسية ربيعية أو خريفية وصيفية جيدة أو رديئة أو وسطا  
ويذكر معها كندم سرخ أو سيد وقد رها بالكيل وسبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى السلم يحتاج الى بيان مكان  
الايفاء ويمنع الاستبدال قبل قبض وفي عن المبيع يجوز الاستبدال ولا يشترط بيان (٣٤٣) مكان الايفاء وان من قرض لا يلزم

التأجيل ويذكر في السلم  
شراؤه وانتقاده في المجلس  
ولو قال بسم صحيح ولم يذكر  
الشراؤه كان شمس الاسلام  
يفتي بالصحة وغيره لالان  
شراؤه مما لا يعرفه الا  
الخواص ويختلف فيه  
بعضها \* وفي المتق لوقال  
يسع صحيح يكفي وعلى هذا  
كل ماله شرائط كثيرة لا يكفي  
فيه قوله بسبب صحيح فاذا  
قلت الشرائط يكفي به  
وأجاب شمس الاسلام  
فيمس قال كفل كفالة  
صحيحة أنه لا يصح كافي السلم  
لان المسئلة تختلف فيها  
فأعله صحيح على اعتقاده  
لا في الواقع ولا عند الحاكم  
كالحنفي يعتقد عدم صحة  
الكفالة بلاقبول فيقول  
كفـل وقـبل المكفـول له في  
المجلس فيصح ويذكر في  
القرض وأقرضه من مال  
نفسه لجواز أن يكون وكـيلا  
في الاقراض عن غيره  
والوكيل سفر فيه فلا يملك  
الطلب ويذكر أيضا قبض  
المستقرض وصرفه الى  
حواله ليكون ديناً بالاجاع  
فان كونه ديناً عند الثاني  
رجحه الله موقوف الى صرفه  
واستلأكه \* وقال صدر

شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى حالة الاشكال انما يتورع اذا كان يدعو قبل الاقراض في كل  
عشرين يوما وبعد الاقراض جعل يدعو في كل عشرة أيام أو زاد في الباجات أما اذا كان يدعو بعد  
الاقراض في كل عشرين ولا يزيد في الباجات فلا يتورع الا اذا نص أنه أضافه لاجل الدين كذا في المحيط  
\* واختلف في اجابة الدعوة قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقالت العامة هي سنة والافضل أن يجيب  
اذا كانت وليمة والافهو مخير والاجابة أفضل لان فيها ادخال السرور في قلب المؤمن كذا في التمر تاشي  
\* ولودعى الى دعوة فالواجب أن يجيبه الى ذلك وانما يجيب عليه أن يجيبه اذا لم يكن هناك معصية ولا  
بدعة وان لم يجبه كان عاصيا والامتناع أسلم في زماننا الا اذا علم يقينا بأنه ليس فيها بدعة ولا معصية كذا  
في البناء \* قال الشيخ الامام علاء الدين أعلم العلماء السمرقندي الحيلة لمن ابتلي بضيافة فيها شبهة  
الحرام أن يقول صاحب الضيف ملكك هذا المال لفسان الفقير فاذا ملكه صار ملكا للفقير واذا صار  
ملكاً للفقير لو ملك غيره يجوز وما ذكر في شرح الجامع الصغير بكرة أن يأكل الرجل من مال النقيير يعني  
من مال أخذه من الصدقة لا اذا ملكها بجهة أخرى كذا في جواهر الفتاوى \* لا يجيب دعوة الفاسق  
المعلن ليعلم أنه غير راض بنفسه وكذا دعوة من كان غالب ماله من حرام ماله مخبراً أنه حلال وبالعكس  
يجيب مالم يتبين عنده أنه حرام كذا في التمر تاشي \* وفي الروضة يجيب دعوة الفاسق والورع أن لا يجيبه  
ودعوة الذي أخذ الارض من ارضه أو يدفها على هذا كذا في الوجيز للكردي \* أكل الزبا وكسب  
الحرام أهدى اليه أو أضافه وغالب ماله حرام لا يقبل ولا يأكل ماله بخبره أن ذلك المال أصله حلال ورثه  
أو استقرضه وان كان غالب ماله حلالاً لا بأس بقبول هديته والا كل منها كذا في الملتقط \* لا ينبغي  
التخلف عن اجابة الدعوة العامة كدعوة العرس والختان ونحوهما واذا أجاب فقد فعل ما عليه كل أولم  
يأكل وان لم يأكل فلا بأس به والافضل أن يأكل لو كان غير صائم كذا في الخلاصة \* من دعى الى وليمة  
فوجد ثمة لعباً أو غنماً فلا بأس أن يقعد أو يأكل فان قدر على المنع منعهم وان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن  
مقتدي به أما اذا كان ولم يقدر على منعهم فانه يخرج ولا يقعد ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي أن  
يقعد وان لم يكن مقتدي به وهذا كله بعد الحضور وأما اذا علم قبل الحضور فلا يحضر لانه لا يلزمه حق  
الدعوة بخلاف ما اذا هجم عليه لانه قد لزمه كذا في السراج الوهاج \* وان علم المقتدي به بذلك قبل  
الدخول وهو محترم يعلم انه لو دخل يترك ذلك فعليه أن يدخل والام يدخل كذا في التمر تاشي \* رجل  
اتخذ ضيافة للقرابة أو وليمة أو اتخذ مجلساً لاهل الفساد فدعا رجلاً صالحاً الى الوليمة قالوا ان كان هذا  
الرجل بحال لا تمنع عن الاجابة منهم عن فسقهم لا تباح له الاجابة بل يجب عليه أن لا يجيب لانه نهى  
عن المنكر وان لم يكن الرجل بحال لم يجب لانهم عن الفسق لا بأس بأن يجيب ويطعم وينكر معصيتهم  
وفسقهم لانه اجابة الدعوة واجبة الدعوة واجبة أو مندوبة فلا تمنع معصية اقترنت بها ووليمة العرس  
سنة وفيها مشوبة عظيمة وهي اذا بنى الرجل بأمراته ينبغي أن يدعو الجيران والاقرباء والاصدقاء ويذبح  
لهم ويصنع لهم طعاماً واذا اتخذ ينبغي لهم أن يجيبوا فان لم يفعلوا أعوا قال عليه السلام من لم يجيب الدعوة  
فقد عصي الله ورسوله فان كان صاعاً أجاب ودعا وان لم يكن صاعاً كل ودعا وان لم يأكل ثم وجفا كذا  
في خزائن المفتين \* ولا بأس بأن يدعو يومئذ من الغد وبعد الغد ثم ينقطع العرس والوليمة كذا في الظهيرية

الاسلام ولا يشترط بيان مكان الايفاء في القرض ويتعين مكان العقد وفي بيع العين مكان العقد يتعين التسليم وقيل يتعين مكان البيع  
حتى لو باع برأى السواد في المصر يتعين السواد وباي الكلام يجزى في الخامس عشر ان شاء الله تعالى وأما الدقيق فيدعى بالوزن والذهب  
والفضة منصوص على كونه موازاً فيكون الكلام فيه كالكلام في الاشياء الاربعة ولو قال ان كانت الكفة فعليه تسليم قيمتها ومثلها  
لا يصح لان الهلاك لا يوجب الغرم الا اذا دعى الهلاك بعد الجحود والاستهلاك مطلقاً فعليه الغرم المثل والقيمة بعد استقطاعه ودعوى

فيمسح الاعيان المستهلكة لا يصح بلا بيان الاعيان لجواز أن يكون مثاليا ويطلب القيمة وقال في النصاب لا يحتاج الى ذكر الاعيان لان الظاهر المطالبة بالواجب فلا رد الدعوى بالاحتمال قال بعض المشايخ لا بد أن يذكر أن القبض كان بغير اذن المالك أو بغير حق وقيل لا حاجة اليه لاغناء الطلب عن ذلك وفي دعوى العنب لا بد أن يذكر حال وجوده ما نه طائفي أو علاني أو أحرأ أو أبيض وسط أو جيد أو ردي ولا حاجة الى بيان ذكر الصنعة في دعوى (٣٤٤) الاحضار وفي المنقطع لا بد من بيان السبب لاحتمال كون السبب سلبا ولا بد من بيان

\* حمل الطعام الى صاحب المصيبة والا كل معهم في اليوم الاول جائز لشغلهم بالجهاز ويعده بكره كذا في التتارخانية \* ولا يباح اتخاذ الضيافة ثلاثة أيام في أيام المصيبة وإذا اتخذ لأبأس بالا كل منه كذا في خزائن المفتين \* وإن اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا إذا كانت الورثة بالفين فإن كان في الورثة صغير لم يتخذوا ذلك من التركة كذا في التتارخانية \* إذا كان الرجل على مائدة فناول غيره من طعام المائدة أن علم أن صاحبه لا يرضى به لا يحل له ذلك وإن علم أنه يرضى فلا بأس به وإن اشتبه عليه لا يناول ولا يعطى سائلا كذا في فتاوى قاضي خان \* وإن كانوا على مائدة لا يناول بعضهم بعضا إلا إذا تقنوا وضارب البيت وذكري كتاب الهبة ضيافة فيها مواد فاعطى بعضهم بعض من على مائدة أخرى طعاما ماليا كل أو على هذه المائدة يجوز كذا في الملتقط \* وإن ناول الضيف شيئا من الطعام الى من كان ضيفامعه على الخوان تكاخوا فيه قال بعضهم لا يحل له أن يفعل ذلك ولا يحل لمن أخذ أن يأكل ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة وأكثروهم جوزوا ذلك لانه مأذون بذلك عادة ولا يجوز لمن كان على المائدة أن يعطى انسا نادخل هناك لطاب انسان أو حاجة أخرى كذا في فتاوى قاضي خان \* والصحيح في هذا أنه ينظر الى العرف والعادة دون التردد كذا في الميناسع \* وكذا لا يدفع الى ولد صاحب المائدة وعبد ماله وسنوره كذا في فتاوى قاضي خان \* الضيف إذا ناول من المائدة هرة لصاحب الدار أو غيره شيئا من الخبز أو قليلا من اللحم يجوز استحسانا لانه مأذون عادة ولو كان عندهم كلب لصاحب الدار أو غيره لا يسعه أن يناول شيئا من اللحم أو الخبز إلا بآذن صاحب البيت لانه لا مأذون فيه عادة ولولا ناول العظام أو الخبز المحترق وسعه كذا في الظهيرية \* وهكذا في الذخيرة والكبرى \* رجل دعا قومًا الى طعام وفرقههم على أخوته ليس لاهل هذا الخوان أن يتناول من طعام خوان آخر لأن صاحب الطعام أعاب أحباب لاهل كل خوان أن يأكل ما كان على خوانه لا غير وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس كذلك وفي الاستحسان إذا أعطى من كان في ضيافة تلك جاز وإن أعطى بعض الخدم الذي هناك جاز أيضا وكذا لو ناول الضيف من المائدة شيئا من الخبز أو قليلا من اللحم جاز استحسانا وإن ناول الطعام الفاسد أو الخبز المحترق فذلك جائز عندهم لانه مأذون بذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* (١) رفع الزلة حرام بلا خلاف إلا إذا وجد الأذن والاطلاق من المضيف كذا في جواهر الاخلاطى \* رجل يأكل خبزًا مع أهله فاجتمع كسرات الخبز ولا يشتمها أهله فله أن يطعم الدجاجة والنشاة والبقر وهو أفضل ولا ينبغي التقاؤها في النهر أو في الطريق إلا إذا كان اللقاء لأجل النمل يأكل النمل فحينئذ يجوز هكذا فعله السلف كذا في الظهيرية \* ولا يجوز لأحد أن يطعم الجنون المستهجن خلاف الهرة وإذا تجسس الخبز أو الطعام لا يجوز أن يطعم الصغير أو المعتوه أو الحيوان المأكول اللحم وقال أصحابنا لا يجوز الاتعاف بالمسقة على أي وجه ولا يطعمها الكلاب والجوارح كذا في القنية \* يستحب للضيف أن يجلس حيث يجلس قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يجب على الضيف أربعة أشياء أولها أن يجلس حيث يجلس والثاني أن يرضى بما قدم اليه والثالث أن لا يقوم إلا بآذن رب البيت والرابع أن يدعو له إذا خرج ويستحب أن يقول المضيف أحيانا كل من (١) قوله رفع الزلة بالفتح ويضم اسم لما تحمل من مائدة صديقك أو قريبك لغة عراقية أو عامية كافي القاموس ٨٥ معجمه

القيمة يوم الخصومة ووقت الانقطاع لان كلا وقت سبب الوجوب على قول فلعن الحاكم يختار أحدهما \* ادعى ألف من مس العنب العلاني والورخي لا يصح مالم يبين كم من كل منهما \* ادعى وقررتان أو سفرجل لا بد من ذكر الوزن لتفاوت القرويد كذا في حلو أو حابض أو صغير أو كبير وفي دعوى اللحم لا بد من بيان السبب وكذا في دعوى الكعك وشيأ ويذكر أنه من دقيق المغسولة أم غيرها وما عليه من السمسم أنه أبيض أم أسود وقدر السمسم وقيل لا حاجة الى ذكر السمسم وقدره وصفتة وفي دعوى الابريس بسبب السلم قال شمس الاسلام لا حاجة الى ذكر الشرائط والمختار أنه لا بد من بيان الشرائط وفي القطن يشترط بيان أنه بخاري أو صوري وفي الحناء لا بد من بيان أنه مدقوق أو ورق \* ولو ادعى الحناء والدرهم ولم يذكر صفة الحناء وبرهن عليها يحكم بالدرهم لا بالحناء لان الفساد بترك صفة الحناء لا يقضى الى الدرهم

وفي دعوى الذهب بسبب البيع يلزم الاحضار لان كان بسبب الاستهلاك ويجعله عن البيع وفي الديباج غير ان سلبا ذكر الاضاف والوزن وان عيننا لا حاجة الى ذكر الوزن ويذكر الاوصاف وفي كل ما ذكرنا إذا ادعى السلم لا بد من ذكر الوصف وان قائما وادعى احضاره لا يحتاج الى ذكر الوصف \* بعث عمامة الى رفاة يد تلبس ذمومات التلبذ أو غاب وادعى العمامة على الرفاة فأنكر قبضها من التلبذ لا يسمع دعواه على الرفاة لا قراره بوصولها من يد غيره فصار كما إذا ادعى أنه ماله أو دعه عنده عبده الغائب لا يسمع وإن كان

مأ وأدعه العبد مال المولى كما تقرر في الجامع لاعترافة بالوصول من يد غيره الا اذا قال ألتفها واودعى عليه القيمة ولو قال بعثتها اليك على يده ينهم  
\* ولو ادعى المدينون أنه بعث اليه كذا دراهم من الدين أو قضى فلان دينه بلا أمره يصبح الدعوى ويخلف \* ادعى عليه قرض ألف وقال وصل  
اليك بيد فلان من مالي لا يقبل كما في دعوى العين \* الوكيل بالصلح اذا ادعى العين لنفسه لا يصبح كالوكيل بالخصومة والوكيل بالشراء \* وفي  
دعوى جرح الدابة ونحوه لا يحتاج الى احضارهما لان المدعى في (٣٤٥) الحقيقة هو الجزء الفائت \* الرابع في دعوى

الدين \* ادعى عليه عشرة

دنانير حرام مناصفة جيدة

ولم يذكر أنها رائجة يسمع

لان المناصفة تكون رائجة

غالبا ولو قال نيسابورية

مناصفة منتقدة لم يذكر

جيدة يطالب به بالمنتقدة

لا بالخدمة فلو ذكر الخدمة

ولم يذكر المنتقدة صح \* ولو

ذكر النيسابورية ولم

يذكر الخدمة والمنتقدة

لا وفي الشافعي لا حاجة الى

ذكر الخدمة في الدراهم

والدنانير لانصراف المطلق

الى التقيد الغالب وفي

الذهب والفضة يحتاج \* وفي

المختصر المطلق ينصرف الى

المعهود وان اختلف الغالب

فسد البيع فعلى هذا

لو ادعى مائة دينار عن المبيع

بلا بيان الصفة يصح وينصرف

الى المعهود وكذا في دعوى

القرض ولو في البلد المنتقد

واحد لا يشك \* ولو قال

ذهب أجرة وفي البلد نقود

أجرة والواحد أغلب رواج

يصح وينصرف الى الأدنى

وفي الاقرار يجبر على البيان

ولو ادعى مطلق الذهب أو

الذهب الهروي لا يصح لانها

أنواع \* ولو ادعى عشرة دنانير

نيسابورية أو بخارية ولم يذكر

الاجري يصح \* ولا بد في

غير الحاح ولا يكثر السكوت عند الاضياف ولا يغيب عنهم ولا يغضب على خادمه عند الاضياف ولا  
يقتر على أهله وعياله لاجل الاضياف كذا في الظهيرية \* الانضل أن ينفق على نفسه ثم على عياله  
وما فضل يتصدق ولا يعطي الفاسق أكثر من قوته كذا في التارخانية \* يكره السكوت حالة الاكل  
لانه تشبه بالجوس كذا في السراجية \* ولا يسكت على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف وحكايات  
الصالحين كذا في الغرائب \* وينبغي أن يخدم المضيف بنفسه اقتداء بآرامهم على نبينا وعليه السلام  
كذا في خزائن المفتين \* واذا دعوت قوما الى طعامك فان كان القوم قليلا جلست معهم فلا بأس لان  
خدمتك اياهم على المائدة من المروءة وان كان القوم كثيرا فلا تقوم معهم واخدمهم بنفسك ولا تغضب على  
الخادم عند الاضياف ولا ينبغي أن تجلس معهم من يشغل عليهم فاذا فرغوا من الطعام واستأذنوا  
ينبغي أن لا يمنعهم واذا حضر القوم وأبطأ آخرون فالخاضر أحق أن يقدم من المتخلف وينبغي لصاحب  
الضيافة أن لا يقدم الطعام لم يقدم الماء لغسل الايدي وكان القياس أن يبدأ بمن هو في آخر المجلس ويؤخر  
صاحب الصدر ولكن الناس قد استحسنوا بالبداية بصاحب الصدر فان فعل ذلك فلا بأس به واذا أرادوا  
غسل أيديهم بعد الطعام فقد كرهوا أن يفرغ الطست في كل مرة وقال بعضهم لا بأس به لان الدسومة اذا  
سالت في الطست فرما تنتضح على ثيابه فتفسد عليه ثيابه وكان في الامد الاول غالب طعامهم الخبز والتمر  
أو الطعام قليل الدسومة وأما اليوم فقد أكلوا الباجات والالوان ويصيب أيديهم بذلك فلا بأس بصيه في  
كل مرة قال الفقيه اذا تامل الرجل فخرج من بين أسنانه فان ابتلعه جازوا أن ألقاه جازوا بذكره  
الخلل بالريحان وبالأس وبخشب الرمان ويستحب أن يكون الخلال من الخلاف الاسود ولا ينبغي له  
أن يرمي بالخلل وبالطعام الذي خرج من بين أسنانه عند الناس لان ذلك يفسد ثيابههم ولكنه عيسكه فاذا  
أتى بالطست لغسل اليدها فيه ثم يغسل يده فان ذلك من المروءة كذا في التارخانية ناقلا عن البستان  
\* والله أعلم

### الباب الثالث عشر في النبهة ونثر الدراهم والسكر وما رمى به صاحبه

ذكر في فتاوى أهل سمرقند أن النبهة جائزة اذا أذن صاحبه فيها اذا وضع الرجل مقدارا من السكر أو عددا  
من الدراهم بين قوم وقال من شاء أخذ منه شيئا أو قال من أخذ منه شيئا فهو له فكل من أخذ منه شيئا يصير  
ملكه ولا يكون لغيره أن يأخذ ذلك منه كذا في الذخيرة \* نثر الدراهم والدنانير والفولس التي كتب عليها  
اسم الله تعالى مكره وعند البعض وقيل غير مكره وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* تكلم  
المشايخ في نثر الدراهم والدنانير والفولس كأنك عليها كلمة الشهادة بعضهم لم يكرهوا ذلك وهو الصحيح كذا  
في الذخيرة \* لا بأس بنثر السكر والدراهم في الضيافة وعقد النكاح كذا في السراجية \* واذا نثر السكر  
فحضر رجل لم يكن حاضرا وقت النثر قبل أن ينتهب المنصور وأراد أن يأخذ منه شيئا هل له ذلك اختلف  
المشايخ فيه قال بعضهم له أن يأخذه وقال النقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ليس له ذلك كذا في الخلاصة  
\* واذا نثر السكر ووقع في ذيل رجل أو كعبه وأخذه غيره كان ذلك لا أخذه كذا في المنتقى \* وذكره  
المسألة في فتاوى أهل سمرقند وفصل الجواب تفصيلا قال أن كان بسط ذيله أو كعبه ليقع عليه السكر لا يكون  
لا أحد أخذه ولو أخذ له لصاحب الذيل والسكر أن يسترد منه وان لم يسط ذيله أو كعبه لكان ذلك فالسكر لا يخذ

(٤٤ - فتاوى خامس) دعوى الدنانير من أن يقول ده ده هي أو ده مني وفي النقرة كذلك لا بد أن يقول ده هشتي أو ده مني \* ولو

ذكر الطفاقي يصح وقيل يصح مطلقا وفي المنتقى ادعى عليه أنه أمر فلانا حتى أخذ منه كذا ان كان الأمر سلطانا يصح الدعوى والافلاشي

عليه لعدم صحة الامر \* وفي دعوى السعاية لا حاجة الى ذكر قابض المال ونحوه لانه جعل آلة لكن لا بد من بيان السعاية لان السعاية الموجبة

لا بد من أن تكون لا على قصدا المحسبة وتكون سببا للتغريم غالبا بان كان معلوما من خلق الظالم لا يغرمه في أمثال هذا بان قال عند ظالم

انه وجد كذا أوله مال أوله فرس جيد وهو يعلم انه يقصده في مثله غالباً كذا أفنى به أئمة سمرقند حين قدم عليهم عسكر خوارزم وكذلك أفنى به أئمة خوارزم في زمان استيلاء أعرج سمرقند على بلاد الاسلام \* وفي النصاب فرمن نظام فأخذ من انسان حتى أدر كه الظالم وأخسره ضمن الاخذ عند محمد درجة الله كالفتح باب قصص وكذا الولد ظالم على رجل حتى أخذ منه ضمن الدال على قوله والفتوى على هذه الرواية فيسمع الدعوى فلا تدعى انه أخسره (٣٤٦) أو ادعى انه ارتشى منه ولم يفسره كما هو الوجه لا يسمع وانفسره على الوجه الموجب

وليس لصاحب الذيل والكم أن يسترده منه كذا في المحيط \* ولو نثر السكر في عرس فوق في حجر رجل فأخذه آخر جازا لم يكن فتح حجره ليقع فيه السكر ولو أخذ يديه ثم وقع منه وأخذه آخر فهو لاول كذا في النبايع \* اذا دخل الرجل مقصورة الجامع ووجد فيها سكر اجاز له الاخذ الا على قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى ولو مر بسوق الفانيذ فوجد سكر لم يسهه أن يأخذ كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أنه اذا دفع الرجل الى غيره سكر أو دراهم لينثره على العروس فأراد أن يحبس لنفسه شيئاً ففما اذا كان المدفوع دراهم ليس له ذلك وكذا ليس له أن يدفع الدراهم الى غيره لينثر ذلك الغير وإذا نثر ليس له أن يلتقط منه شيئاً ففما اذا كان المدفوع سكر له أن يحبس قدر ما يحبس الناس في العادة هكذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبعض مشايخنا قالوا له ليس له ذلك قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وله أن يدفع السكر الى غيره لينثره اذا نثره أن يلتقط وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ليس له ذلك كافي الدراهم كذا في المحيط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل نفق جاره فألقاه في الطريق جاء انسان وسلخته ثم حضر صاحب الجار فلا سبيل له على أخذ الجلد ولولم يلق الجار على الطريق فأخذه رجل من منزل صاحبه وسلخته وأخذ جلد له فأصاحبه أن يأخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه وعنه أيضاً في شامة نبتة نبذها أهلها فأخذ رجل صوفها وجلد لها ودبغها فذلك له فان جاء صاحبها بعد ذلك أخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه وجوابه في مسألة الشاة يخالف جوابه في مسألة الجار فيجوز أن يقاس كل واحدة من المسألتين على الاخرى فيصير في المسألتين روايتان كذا في المحيط \* المبطنه اذا قلعت وبقيت فيها بقية فان تلب الناس ذلك ان كان تركها اليأخذها الناس لا بأس بذلك وهو بمنزلة من جمل زرعته وبقي منه سنبال ان ترك ما يترك عادة لياخذها الناس فلا بأس بأخذه وكذلك من استأجر أرضاً ليزرعها فزرعها ولورفع الزرع وبقيت فيه بقية مثل ما يترك الناس عادة ففسدتها حارب الارض ونبتت بسقيه فهي لرب الارض كذا في التتارخانية \* والله أعلم

#### الباب الرابع عشر في أهل الذمة والاحكام التي تعود اليهم

لا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام وسائر المساجد وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* في البيعة يكره للمدخل في البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين لامن حيث انه ليس له حق الدخول كذا في التتارخانية \* قوم من أهل الذمة اشتروا من المسلمين داراً في مصر ليأخذوها مقبرة قال لما ملكوها يفعلون فيها ما شاؤوا وان أضرب بيوت الجيران بخلاف ما لو أخذوا بيعة أو كنيسة أو بيت نار في مصر لم يملكوا ذلك كذا في خزائن الفتاوى \* لا بأس ببيع الزمان النصراني والقلنسوة من الجوسى كذا في السراجية \* سئل أبو بكر هل يؤخذ عهد من أهل الذمة بالسكستجات قال مرة لا يؤخذون به ومرة قال انهم يؤخذون به اذا كانوا كثير اليعرفوا كذا في الحاوى للفتاوى \* يكره للشهور المقتدى به الاختلاط الى رجل من أهل الباطل والشر لا بقدر الضرورة لانه يعظم أمره بين أيدي الناس ولو كان رجلاً لا يعرف يداريه ليدفع الظلم عن نفسه من غير أن يلا بأس به كذا في المنقطة \* وقال القسودري في النصرانية تحت مسلم لا تنصب في بيته صليبا وتصل في بيته حيث شئت كذا في المحيط \* وفي كتاب

الضممان يسمع نوع منه في الاقضية برهن على مدبون مدبونه لا يقبل ولا يملك أخذ الدين منه لكن اذا ثبت الدين في التركة وأقر رجل عند الحاكم أن عليه لهذا الميت كذا يأمره الحاكم بدفع ما عليه الى دائن الميت \* وفي العيون لو قضى مدبون الميت ما عليه لدائن الميت وله وصى بغير أمره قال محمد رحمه الله ان قال عند القضاء هذا ما على الميت أدفعه اليك قضاء عمالك على الميت برئ وان قضى ولم يقبل شيئاً يدل على ما ذكرناه وهو متبرع لان الادنى وهو الاسقاط عن ذمة الميت أولى من الحمل على الاسقاط من الذمتين عند الاطلاق \* له وديعة عند رجل ولا نثر على المودع دين مثل الوديعة فقضى المودع بالوديعة دين المودع قال محمد المودع بالخيار ان شاء ضمن المودع وسلم المال للمقاضي لانه متبرع وان شاء أجاز القضاء \* أثبت المرتن الدين على الراهن وجبته به ثم قال انه لم يقبض لكن فلان قبضه ان قال قبض فلان كان يأمره آدم حبسه وان قال لا يأمره أخرجه \* ادعى عليه مالا قدره بسبب حساب جرى بينهما انخراج لا يصح لان الحساب لا يصلح سبباً لوجوب المال \* ادعى عليه ألف درهم ولم رد على هذا قيل لا يصح ما لم يقل المالك كره حتى يعطى حتى وقيل لا يصح قال أبو نصر الصحيح أنه يصح نوع منه في دعوى الدين في التركة \* أحضر ورثة وادعى على مورثهم ديناً ولم يخلف الميت تركته يخلف الورثة ان أنكروا الدين لان غرضه اثبات الدين لا الاستيفاء عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله انه يسمع البيعة قبل

قبض فلان كان يأمره آدم حبسه وان قال لا يأمره أخرجه \* ادعى عليه مالا قدره بسبب حساب جرى بينهما انخراج لا يصح لان الحساب لا يصلح سبباً لوجوب المال \* ادعى عليه ألف درهم ولم رد على هذا قيل لا يصح ما لم يقل المالك كره حتى يعطى حتى وقيل لا يصح قال أبو نصر الصحيح أنه يصح نوع منه في دعوى الدين في التركة \* أحضر ورثة وادعى على مورثهم ديناً ولم يخلف الميت تركته يخلف الورثة ان أنكروا الدين لان غرضه اثبات الدين لا الاستيفاء عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله انه يسمع البيعة قبل

ظهور التركة ولا يخلف وبه أخذ الفقيه \* برهن على أنه كذا على الميت يخلف على أنه ما استوفاه ولا شيء منه وإن لم يدع الورثة الاستيفاء  
وفي الفتاوى وإن أبي الورثة التحليف لانه حق الميت \* ادعى بعض الورثة ديناً على الميت وصدقه بعضهم وأنكر البعض يستوفى من  
حصة المصدق بعد طرح حصة المدي \* ترك أخوين فاقروا بخاخ وأخروا أنكره الآخر يعطى المقر نصف ما في يده وقال ابن أبي ليلى رحمه الله  
ثلث ما في يده \* وفي الجامع الاصغر مات عن ألف فبرهن عليه على ألف وقضى ثم (٣٤٧) ادعى آخر ألفاً فأنكره الوارث وصدقه

المقتضى عليه فالألف بينهما  
أدعى أخا فوبه أخذ الفقيه \*  
أعتق غلاماً ومات خجاء  
آخر ادعى أنه وارث المعتق  
إن كان الاعتاق في المرض  
يكون الغلام خصماً لانه  
يدعى عليه أن السعاية  
واجبة عليه والالاء عدم  
تعلق الوارث به \* برهن  
على اعتاق مولاه في المرض  
فادعى الوارث أن المعتق  
كان يهذى وقت الاعتاق  
إن لم يقر الوارث بالعتق فالقول  
للسوارث الآن يصرح  
الشهود بأنه كان صحيح العقل  
وقت الاعتاق فإن كان أقر  
بالعتق فالقول للعبد الآن  
برهن الوارث على أنه كان  
يهذى وقت الاعتاق \* برهن  
على أن هذا معتقه وله ولاء  
العتق والآخر على أنه حر  
وله عليه ولاء المولاة فولاه  
المسألة أولى \* برهن أنه  
أعتق هذا وهو عبيدكم  
وبرهن الآخر كذلك فإن  
صدق العبد أحدهما فهو  
أولى وإن كذب ما قالوا له  
بينهما ولو برهن كل منهما  
على اعتاقه بالف وهو عبيدكم  
لا أثر لصديق العبد ولا لوجه  
بينهما ولكل منهما عليه

الخارج لابي يوسف رحمه الله تعالى وللرجل أن يأمر جاريته الكائنة بالغسل من الجنابة ويجبرها على ذلك  
قالوا يجب أن تكون المرأة الكائنة على هذا القياس كذا في التناخية ناقلاً عن اليتيمة \* وعن محمد رحمه  
الله تعالى ولا ادع مشركاً يضرب الربط قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء أمتنع منه المسلم فاني أمتنع منه  
المشرك الا انحر وانخزير كذا في الملتقط \* قال محمد رحمه الله تعالى ويكره الاكل والشرب في أوافى المشركين  
قبل الغسل ومع هذا لو أكل أو شرب فيها قبل الغسل جاز ولا يكون آكلًا ولا شاربًا وهذا إذا لم يعلم  
بنجاسة الأواني فاما إذا علم فإنه لا يجوز أن يشرب أو يأكل من قبل الغسل ولو شرب أو أكل كان شاربًا أو آكلًا  
حرأما هو نظير سؤر الدجاجة إذا علم أنه كان على منقارها نجاسة فإنه لا يجوز التوضي به والصلاة في  
سراويلهم نظير الأكل والشرب من أوافىهم إن علم أن سراويلهم نجسة لا يجوز الصلاة فيها وإن لم يعلم تكريم  
الصلاة فيها ولو صلى يجوز ولا بأس بطعام اليهود والنصارى كاه من الذبائح وغيرها ويستوى الجواب بين أن  
يكون اليهود والنصارى من أهل الحرب أو من غير أهل الحرب وكذا يستوى أن يكون اليهود والنصارى من  
بنى اسرائيل أو من غيرهم كنصارى العرب ولا بأس بطعام الجوس كاه الا الذبيحة فإن ذبحتهم حرام ولم يذكر  
محمد رحمه الله تعالى الأكل مع الجوسى ومع غيره من أهل الشرك انه محل لأمر ولا وحكى عن الحاكم الامام  
عبد الرحمن الكاتب أنه انبتى به المسلم مرة أو مرتين فلا بأس به وأما الدوام عليه فيكره كذا في المحيط  
\* وذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السغدي أن الجوسى إذا كان لا يرضم فلا بأس بالاكل معه وإن  
كان يرضم فلا بأس كل معه لانه يظهر الكفر والشرك ولا بأس بالاكل معه حال ما يظهر الكفر والشرك ولا بأس  
بضيافة الذمى وإن لم يكن بينهما معرفة كذا في الملتقط \* وفي التفريق لابس بأن يضيف كافراً لقربة  
أو حاجة كذا في الترتاشى \* ولا بأس بالذهاب الى ضيافة أهل الذمة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى  
وفي أضحية النوازل الجوسى أو النصراني إذا دعا رجلاً الى طعامه تكراه الاجابة وإن قال اشترى اللحم من  
السوق فإن كان المداعى نصرانياً فلا بأس به وما ذكر في النوازل في حق النصراني يخالف رواية محمد رحمه الله  
تعالى على ما تقدم ذكرها كذا في الذخيرة \* ولا بأس بان يصل الرجل المسلم والمشرک قريبا كان أو بعيدا  
محارباً كان أو ذمياً وأراد بالمحارب المستأمن وأما إذا كان غير المستأمن فلا ينبغي للمسلم أن يصله بشئ كذا في  
المحيط \* وذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السغدي إذا كان حربياً دار الحرب وكان الحال  
حال صلح ومسألة فلا بأس بان يصله كذا في التناخية \* وهذا هو الكلام في صلة المسلم والمشرک وجئنا  
الى صلة المشرک المسلم فقد روى محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير أخبار متعارضة في بعضها ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل هدايا المشرک وفي بعضها أنه صلى الله عليه وسلم لم يقبل فلا بد من التوفيق  
واختلفت عبارة المشايخ رحمه الله تعالى في وجه التوفيق فعبارة الفقيه أبى جعفر الهندي وإن ما روى  
انه لم يقبلها محمول على أنه انما لم يقبلها من شخص غلب على ظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع  
عند ذلك الشخص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما يقبلها من شخص غلب على ظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع  
ولا يجوز قبول الهدية من مثل هذا الشخص في زماننا وما روى أنه قبلها محمول على أنه قبل من شخص  
غلب على ظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع عند ذلك الشخص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم انما يقبلها من غير هذا الشخص ولا يعلل الله العلي لا لطلب المال وقبول الهدية من مثل هذا الشخص

ألف وإن لم تذكر إحدى البيتين ما لا يقينية مدعى المال أولى وولاه له صدقه العبد أولاً \* برهن على دين على الميت وعلى وفاة التركة به لانه  
من بيان التركة حتى لو كان عقاراً لا يقين بيان صدقه وإن ادعى افسار الورثة بالوفاء لا يحتاج الى بيان التركة ولا يصح أنه يقبل بلا بيان  
التركة وعليه الفتوى \* وإن استوفى غريم وبرهن على الوفاء بين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بلا خلاف  
وإن أنكر الوارث دين الغريم وصدقه الغريم الاول شارك الثاني الاول لاقراره بالتركة \* برهن الدائن على أن الورثة باعوا عيناً من

التركة المستغرقة وبرهن الوارث على أن المبت كان باعاً في صحته وقبض غنه فيئسدة الدائن أولى لانه ثبتت الضمان والوارث يتقيسه والبيعة موضوعة للادببات \* والتركة لمستغرقة فالحصم في اثبات الدين الوارث لا الغريم فان للوارث استخلاص التركة بقضاء الدين \* دل على أن حق الغريم متعلق بالمالية وحق الوارث بالعين ولا يشترط حضورهما كما في الراهن مع المرتن لثبوت يد الاستيفاء في الرهن للرتن فكان حق الغريم أضعف من حق المرتن فلا يشترط حضوره وأحد الورثة لوطلب الاستخلاص وامتنع الباقيون فله ذلك (٣٤٨)

جائز في زماننا أيضاً ومن المشايخ من وفق من وجه آخر فقال لم يقبل من شخص علم انه لو قبل منه يقل صلابته وعزته في حقه ويلين له بسبب قبول الهدية وقبل من شخص علم انه لا يقل صلابته وعزته في حقه ولا يلين بسبب قبول الهدية كذا في المحيط \* لا بأس بأن يكون بين المسلم والذي معاملة اذا كان عما لا بد منه كذا في السراجية \* اذا كان لرجل أولاهم آة والدان كافرين عليه نفقتهما وبرهما وخدمتهما وزيارتهما فان خاف أن يجلباهما الى الكفران زارهما جاز له أن لا يزورهما كذا في الخلاصة \* ولا يدعو للذي بالمغفرة ولودعاه بالهدى جاز لانه عليه السلام قال اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون كذا في التبيين \* لو قال ليهودي أو مجوسي يا كافر يا ثم ان شق عليه كذا في القنية \* اذا قال للذي أطال الله بقاءه ان كان نيته أن الله تعالى يطيل بقاءه ليسلم أو يؤدى الجزية عن ذل وصغار فلا بأس به وان لم ينو شيئاً بكره كذا في المحيط \* ولودعاه الذي بطول العرقيل لا يجوز لان فيه التماذى على الكفر وقيل يجوز لان في طول عمره نفعاً للمسلمين بآداء الجزية فيكون دعاء لهم وعلى هذا الاختلاف الدعاء بالعافية كذا في التبيين \* وقال مجاهد اذا كتبت الى اليهودى أو النصرانى في الحاجة فاكتب السلام على من اتبع الهدى ويلقى الكافر والمبتدع بوجه مكفهر تكره المصافحة مع الذي وان صافحه يغسل يده ان كان متوضئاً كذا في الغرائب \* ولا بأس بمصافحة المسلم جاره النصرانى اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك المصافحة كذا في القنية \* ولا بأس بعبادة اليهودى والنصرانى وفي المجوسى اختلاف كذا في التهذيب \* ويجوز عبادة الذي كذا في التبيين \* واختلفوا في عبادة الفاسق والاصح أنه لا بأس به اذا مات الكافر قال لوالده أو قريبه في تعزيتة أخلف الله عليكم خيرامنه وأصلحك أى أصلحك بالاسلام ورزقك ولدك مسلماً لان الخيرية به تظهر كذا في التبيين \* وذكر ابن سماعة عن محمد رجه الله تعالى أنه يصلى على الذي يشهد ادة الواحد أنه مسلم ولا يترك الصلاة على المسلم بشهادة الواحد أنه ارتد كذا في محيط السرخسى \* رجل اشترى عبداً مجوسياً فأبى أن يسلم وقال ان بعتنى من مسلم قتلت نفسك جاز له أن يبيعه من مجوسى كذا في السراجية \* لا يترك مملوك مسلم في ملك ذى بل يجبر على بيعه ان كان محل البيع كذا في الغرائب \* وفي مجموع النوازل اذا دخل يهودى الحمام هل يباح للخادم المسلم أن يخدمه قال ان خدمه طمعاً في فلوسه فلا بأس به وان خدمه تعظيماً له ينظر ان فعل ذلك ليميل قلبه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل تعظيماً لليهودى دون أن ينوى شيئاً محاذ كرنا كره له ذلك وعلى هذا اذا دخل ذى على مسلم فقام له ان قام طمعاً في اسلامه فلا بأس وان قام تعظيماً له من غير أن ينوى شيئاً محاذ كرنا وأقام طمعاً الغناء كره له ذلك كذا في المخيرة \* ولا ينبغي للرجل أن يسأل اليهودى والنصرانى عن التوراة والانجيل والزبور ولا يكتبه ولا يتعلمه ولا يستدل لاثبات المطالب بما ذكر في تلك الكتب وأما استدلال العلماء في اثبات رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالذ كور في أسفار التوراة وصحف الانجيل فذلك للالزام عليهم بما عندهم كذا في الوجيز لا كدرى \* والله أعلم

### باب الخامس عشر في الكسب \* (وهو أنواع)

فرض وهو الكسب بقدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه ونفقة من يجب عليه نفقته فان ترك

وان امتنع الكل عن الاستخلاص والقضاء نصب الحاكم وصيا يقضى الدين \* وذكر انحصاف ادعى على ميت حقا فخصمه الورثة أو الوصى والحكم على أحد الورثة حكم على الكل وان لم يكن في يده شيء من التركة بخلاف دعوى العين \* ولو أقر أحد الورثة بالدين يستوفى كله من نصيبه حتى يستغرقه قال مشايخنا فيه قيد لم يذكره أحد وهو أن يحكم الحاكم بذلك أما مجرد الاقرار فلا يحل في حصته \* وفي أدب القاضى مات وترك ألفاً وعليه دين كذلك وزعم الوارث أن هذا ألف وديعة فلان عند الملت وصدقه الغريم في ذلك أو كذبه أو قال لا ندري لمن هى فان الحاكم يجعل الألف للغريم لا للمودع لعدم صحة اقرار الورثة حال الاستغراق وكذا لا يصح اقرار الغريم لانه لا ملأ له في الألف لتمسك الوارث من الاستخلاص لكن الغريم اذا صدق المودع وبعده أخذ الألف يرجع المودع عليه لا قراره باخذ ملك الغير وفائدة تصديق الوارث ان لم تظهر في حق الغريم تظهر في حق مال آخر لو ظهر للبت فيما أخذته المقر له بالوديعة \* أقر أحد الورثة بالدين ومع ذلك أراد الغريم أن يبرهن حتى يتعدى الدين الى كل أنصبة الورثة له ذلك كلو كبل بقبض الوديعة أراد أن يبرهن على أنه وكيل بالقبض مع اقرار المودع أو الموصى له بالثالث أراد أن يبرهن على الوصية مع اقرار الوارث أو الوكيل بالبيع أقر بقبض الثمن فأراد المشتري ان يبرهن على ثمن الثمن له ذلك

### الاكتساب

الغريم تظهر في حق مال آخر \* أقر أحد الورثة بالدين ومع ذلك أراد الغريم أن يبرهن حتى يتعدى الدين الى كل أنصبة الورثة له ذلك كلو كبل بقبض الوديعة أراد أن يبرهن على أنه وكيل بالقبض مع اقرار المودع أو الموصى له بالثالث أراد أن يبرهن على الوصية مع اقرار الوارث أو الوكيل بالبيع أقر بقبض الثمن فأراد المشتري ان يبرهن على ثمن الثمن له ذلك



على الشراء من فلان بن فلان ونقد الثمن ان كان المبيع في يد البائع يقبل من غير ذكر ملك البائع وان كان في يد غيره والمدعي يدعيه لنفسه ان ذكر المدعي والشهود ان البائع عنكها أو قال سلمها اليه أو قال قبضت أو قال الشهود قبض أو قال ملكي اشتريتها منه وهو في قبض وان شهدوا على الشراء والنقل ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا باليد للبائع دون الملك اختلفوا فيه وفي كل موضع قضى بالملك للمشتري (٣٤٩) بالبينة والمبيع في يد غير البائع وذو اليد

ينكر كونه ملك البائع  
فخضر الغائب وأنكر البيع  
لا يلتفت الى انكاره ولا  
يحتاج الى اعادة البينة ولو  
كان مقرا بأنه ملك البائع  
لا تقبل هذه البينة عليه  
لأنه حينئذ يكون مودعا أو  
غاصبا وعلى أي حال كان  
لا يكون خصما للمدعي  
الشراء من الملك \* وفي  
الافضية هذا اذا لم يدع  
اليد تلقى الملك من الذي  
يدعيه المدعي الشراء أما اذا  
ادعاه فلا حاجة الى ذكر ملك  
البائع أو كونه ملك المشتري  
وصورته ما ذكر في الصغرى  
في يد رجل دار بزعم ارثها  
عن أبيه وادعى آخر  
بشراؤها من أبيه في صحته  
وبرهن على ذلك يقبل وان  
لم يقولوا باعها وهو عنكها  
لتصادقهما على كونها ملك  
البائع \* ادعى على آخر ألف  
درهم من غن الجارية ولم  
يدكر قبضها ولا تسليمها  
لا يقبل \* ادعى يسع دار بكذا  
وتسليمها ولم يذكر حوددها  
يسمع لان المقصود بعد  
القبض دعوى الثمن \* وفي  
الافضية باع دارا بخمراسان  
في العراق ونقد الثمن  
ووكاله بالقبض والخصومة

الاكتساب بعد ذلك وسعه وان اكتسب ما بذره لنفسه وعاله فهو في سعة فقد صح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادخر قوت عياله سنة كذا في خزنة المفتين \* وكذا ان كان له أبوان معسران يفترض عليه الكسب بقدر كفايتهما كذا في الخلاصة \* ومستحب وهو الزيادة على ذلك ليواسي به فقيرا أو يجازي به قريبا فإنه أفضل من التحلي لنقل العبادات ومباح وهو الزيادة \* والتحمل ومكرره وهو الجمع للتمنح والتكاثرون كان من حمل كذا في خزنة المفتين \* ولا يلتفت الى حال الجماعة الذين قعدوا في المساجد والخانات وأتوا الكسب وأعينهم طامحة وأيديهم مائة الى ما في أيدي الناس يسمون أنفسهم المتوكلين وليسوا كذلك هكذا في الاختيار شرح المختار \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يكره أن يجتمع قوم فيعتزلوا الى موضع ويمتنعوا عن الطيبات يعبدون الله تعالى فيه ويفرغون أنفسهم لذلك وكسب الحلال وزوم الجمعة والجماعات في الامصار أحب وألزم كذا في التنزيل \* قيل كل قارئ ترك الكسب فأنما يأكل من دينه كذا في السراجية \* وأفضل أسباب الكسب الجهاد ثم التجارة ثم الزراعة ثم الصناعة كذا في الاختيار شرح المختار \* والتجارة أفضل من الزراعة عند البعض والاكثر على أن الزراعة أفضل كذا في الوجيز للكردي \* امرأة أجنبية تغزل في دار رجل ويعطيها كل يوم قطنًا وخشبًا فالغزل يطيب له ان لم يشترط عليها الغزل كذا في القنية \* غزل الرجل اذا كان على مثل غزل المرأة يكره لانه تشبه بهن كذا في القنية \* ومن كان له قوت يومه لا يحل له السؤال كذا في الاختيار شرح المختار \* وما جمع السائل من المال فهو خبيث كذا في الينابيع \* وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة نائحة أو صاحب طبل أو مزمارا اكتسب ما لا قال ان كان على شرط رده على أصحابه ان عرفهم يريد بقوله على شرط ان شرطوا لها في أوله ما لا بازاء النياحة أو بازاء الغناء وهذا لانه اذا كان الاخذ على الشرط كان المال بحال المعصية فكان الاخذ معصية والسبيل في المعاصي ردها وذلك ههنا برد المأخوذ ان تمكن من رده بان عرف صاحبه وبالتصدق به ان لم يعرفه ليصل اليه نفع ماله ان كان لا يصل اليه عين ماله أما اذا لم يكن الاخذ على شرط لم يكن الاخذ معصية والدفع حصل من المالك برضاء فيكون له ويكون حلالا له عن محمد رحمه الله تعالى في كسب المغنية ان قضى به دين لم يكن لصاحب الدين أن يأخذها وأما في القضاء فهو يجبر على الاخذ وينبغي على قياس المسألة المتقدمة ان يقال انهم اذا أخذت ذلك من غير شرط يسع رب الدين أن يأخذها ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب كسب الخصى مكروه ولم يرد به ما اكتسبه وانما أراد به أن يأخذها خصيا وخصاؤه مكروه كذا في المحيط \* يسع تعويذا في مسجد جامع ويكتب فيه التوراة والانجيل والزبور والفرقان ويأخذ عليها ما لا يقول أنا أأدفع هذا هدية لا يحل له ذلك كذا في الكبرى \* واذا مات الرجل وكسبه خبيث فالاولى لورثته أن يردوا المال الى أربابه فان لم يعرفوا أربابه تصدقوا به وان كان كسبه من حيث لا يحل وابنه يعلم ذلك ومات الاب ولا يعلم الابن ذلك بعينه فهو حلال له في الشرع والورع أن يصدق به بنية خصمه أبيه كذا في الينابيع \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في قوم ورواها وهم مسلمون لا يقسم الخمر بينهم ولكن يخلل ثم يقسم كذا في الخلاصة \* له مال فيه شبهة اذا تصدق به على أبيه يكفيه ذلك ولا يشترط التصديق على الاجنبي وكذا اذا كان ابنه معه حين كان يبيع ويشترى وفيها يسوع فاسدة فهو بجميع ماله لانه هذا خرج من العهدة كذا

فرجع وقال لم يسلم الدار الى من في يده الدار لا يسترد الثمن ما لم يبرهن على ذلك \* ادعى عليه ألف درهم عن جارية بشرائطه وعجز عن ائبائه وقال كانت الالف ودبعة عنده لا يقبل ولو ادعى كونها ودبعة وعجز فادعى كونها قرضا يقبل \* السادس في دعوى الاجارة \* ادعى أجرة محمد وباجارته منه وتسليمه اليه ولم يذكروا أنه ملكه يصح بخلاف دعوى الشراء كما مر والوقف لان اجارة الغاصب المغضوب صحح بلاذن المالك ويستحق الاجرة \* ادعى أنه كان استأجر منه هذه الدار وقبضها ثم أنك غضبت ما مني يصح لانه ادعى عليه فعلا أمال وقال كنت استأجرتها

قبلت ثم استأجرتهما من المالك وسلمها اليك لالان المستأجر لا يكون خصم المذمى المالك والاجارة أيضا لم يدع عليه فعلا وقال ظهير الدين رحمه الله يسمع لادعائه عليه منافع ملوكه فكلان خصما \* ذار في يد رجل برهن رجلان كل منهما على انه مملوكه وقد اجره من ذى اليد فالدار والاجارة بينهما استجسانا وفي دعوى الاجارة المفسوخة لابد من ذكر أول المدة وآخرها وتسليم المستأجر كالايد من ذكر تسليم المبيع عند دعوى الثمن فان ترك ذلك هذه (٣٥٠) الاشياء أعاد الدعوى وذكرها وان كان الشاهد تركه ثم ذكر قبيل ولو بالتعلم

من عالم ذكره في المنتقى \* برهن المؤاجر على التسليم وبرهن المستأجر أن العين كان في يده الى انقضاء مدة الاجارة فيبينه المؤاجر أولى \* علق ضمان الاجارة بفسخ الاجارة وقبلة المؤاجر ثم ادعى على الضامن موت أحد المستأجرين ولزوم ضمان حصته عليه لا يقبل لان الشرط انفساخ كل الاجارة لا بعضها فان عدم الشرط بالعدم الاصل

من عالم ذكره في المنتقى \* برهن المؤاجر على التسليم وبرهن المستأجر أن العين كان في يده الى انقضاء مدة الاجارة فيبينه المؤاجر أولى \* علق ضمان الاجارة بفسخ الاجارة وقبلة المؤاجر ثم ادعى على الضامن موت أحد المستأجرين ولزوم ضمان حصته عليه لا يقبل لان الشرط انفساخ كل الاجارة لا بعضها فان عدم الشرط بالعدم الاصل

### الباب السادس عشر في زيارة القبور وقراءة القرآن في المقابر

لا بأس بزيارة القبور وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وظاهر قول محمد رحمه الله تعالى يقتضى الجواز للنساء أيضا لانه لم يخص الرجال وفي الاثرية واختلف المشايخ رحمه الله تعالى في زيارة القبور للنساء قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصم انه لا بأس بها وفي التهذيب يستحب زيارة القبور وكيفيه الزيارة كزيارة ذلك الميت في حياته من القرب والبعد كذا في خزائن الفتاوى \* واذا أراد زيارة القبور يستحب له أن يصلي في بيته ركعتين يقرأ في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة واحدة والاخلاص ثلاث مرات ويجعل ثوابه للميت يبعث الله تعالى الى الميت في قبره نوراً ويكتب للصلى ثواباً كثيراً ثم لا يشتغل بما لا يعنيه في الطريق فاذا بلغ المقبرة تخلع نعليه ثم يقف مستدبر القبلة مستقبلاً لوجه الميت ويقول السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا ولكم أنتم لنا سف ونحن بالآثر كذا في الغرائب \* واذا أراد الدعاء يقوم مستقبلاً القبلة كذا في خزائن الفتاوى \* وان كان شهيداً يقول سلام عليكم بما صبرتم فنع عبي الدار واذا كان قبور المسلمين مختلطة بقبور الكفار يقول السلام على من اتبع الهدى ثم يقرأ سورة الفاتحة وآية الكرسي ثم يقرأ سورة اذازلت وألهاكم التكاثر كذا في الغرائب \* وحكى عن الشيخ الامام الخليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن قراءة القرآن في المقابر إذا خفي ولم يجهر ولا تكبر ولا بأس بها انما يكره قراءة القرآن في المقبرة جهراً أما المخافتة فلا بأس بها وان ختم وكان الصدر أو اسحق الحافظ يحكى عن استاذه أبي بكر محمد بن ابراهيم رحمه الله تعالى لا بأس أن يقرأ على المقابر سورة المائدة أو أخفى أو جهر وأما غيرها فانه لا يقرأ في المقابر ولم يفرق بين الجهر والخفية كذا في الذخيرة في فصل قراءة القرآن \* وان قرأ القرآن عند القبور ان نوى بذلك أن يؤنس صوت القرآن فانه يقرأ وان لم يقصد ذلك فالتعالى يسمع قراءة القرآن حيث كانت كذا في فتاوى قاضيخان \* ولومات رجل وأجلس وارثه على قبره من يقرأ الاصم انه لا يكره وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* وأفضل أيام الزيارة أربعة يوم الاثنين والخميس والجمعة والسبت والزيارة يوم الجمعة بعد الصلاة حسن ويوم السبت الى طلوع الشمس ويوم الخميس في أول النهار وقيل في آخر النهار وكذا في الياالي المتبركة لاسيما ليلة براءة وكذلك في الازمنة المتبركة كعشر ذي الحجة والعيدين وعاشوراء وسائر امواسم كذا في الغرائب \* اذا مر بمقبرة وقرأ شيئاً من القرآن بنية من يمر عليهم لا بأس به كذا في السراجية \* وحكى عن أبي بكر بن أبي سعيد أنه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة الاخلاص سبع مرات فانه يلقى من قرأها سبع مرات ان كان ذلك الميت غير مغفور له يغفر له وان كان مغفوراً له يغفر له هذا القارى ووهب ثوابه للميت كذا في الذخيرة في فصل قراءة القرآن \* وان قرأها عشر مرات فهو

وفي فتاوى القاضى ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعى أنه وكيل الغائب في انصومة فافر المذمى عليه بالوكالة لم يصح حتى لو برهن المذمى بالدين على الغائب لم يقبل وكذا لو ادعى ديناً على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصى الميت وأقر المذمى عليه بالوصاية فالبرهان عليها لا يقبل بلا خصم حاضر عندنا فلو حكم بثبوتها بلا خصم حاضر ثم جاء رجل الى الحاكم وقال أنا فلان بن فلان الفصلانى ووكلت هذا بطلب مالى على فلان أو يقبضه وغاب الموكل فاحضر الوكيل رجلاً

وقال أنا وكيل فلان المذمور في قبض ماله على هذا ان عرف الحاكم الموكل باسمه ونسبه قبل دعوى الوكالة وان لم يعرف أحسن الموكل لابد أن يبرهن الوكيل على أن الموكل المذمور اسماً ونسباً وكله بذلك لانه اذا لم يعرفه الحاكم عسى يجيى رجل الى الحاكم ويتسمى ويتسب باسم غيره ونسبه ويؤكل قبض حق غيره ويغيب فيضيع حق الغير بأخذ الوكيل حقائق لموكله وهذا مما يحفظ ويحفظ ولا ان الحاكم انما يحكم للموكل بحضرة الوكيل فاذا لم يعرفه باسمه ونسبه ولم يذكره ويكون حكماً للجهول هذا اذا لم يحضر الموكل خصماً فعند

الحاكم وقت التوكيل فان أحضر رجلا وقال وكلت هذا بطلب كل حق لي على هذا أو على كل من عليه حق بملء كذا يقبل التوكيل ويجعله خصما عرفه باسمه ونسبه أولا \* وفي الصغرى وكله بقبض دينه أو ودعيته فصدقه المودع أو الغريم ومع ذلك برهن الوكيل على وكالته له ذلك وفائدته تظهر فيما إذا حكم بوكالته على هذا الحاضر باليمنية ثم أحضر خصما آخر لا يحتاج الى إعادة اليمنية على المحضر الثاني وكذا لو برهن بوكالته على هذا الحق ثم غاب الوكيل وحضر الموكل أو وكيل آخر له في طلب هذا (٣٥١) الحق لا يحتاج الى إعادة وكذا لو برهن

شاهد أفرادا على هذا الغريم وفردا آخر على غريم له آخر أو وارث له آخر \* برهن على رجل أنه وفلان بن فلان القفاني وكيل من فلان بقبض ماله عليه وان الموكل عليه كذا بعد انكار الغريم الدين أو لو كالة فقط فبعد محضر حجه الله يقضى بوكالتهما والدين وعندهما لأفلو حضر أحد الوكيلين للغائب لا يحتاج الى إعادة اليمنية لأن أحدهما لا يفرد بقبض الدين فكان مضطرا الى انتصايه خصما عن الغائب وإذا ثبت لم يملك القبض حتى يحضر الوكيل الغائب وبشمله لو برهن انه وكيل فلان مع فلان ليخاصم فلانا أو بقبض دين وأجاز صنع كل منهما فانه يحكم بوكالة الحاضر لا الغائب \* ولو برهن الوصى ان فلانا أوصى اليه والى فلان الغائب يحكم بوصايته ما عندهما وعند الثاني يقضى بوصايته وحده بناء على امكان تفرد أحدهما بالوصاية والتصرف \* واحدا من وكلاء المحكمة ادعى أنه وكيل عن فلان في طلب حقوقه على

أحسن ومن أراد غاية الكمال فليزد عليها بالتضرع والابتهال سورا آخر ومن قرأ على قبر بسم الله وعلى ملة رسول الله رفع الله أعباء الضيق والظلمة عن صاحب القبر أربعين سنة كذا في الغرائب \* قال برهان الترجاني لا تعرف وضع اليد على المقابر سنة ولا مستحسنا ولا نرى به بأسا وقال عين الأئمة الكرايسى هكذا وجدناه من غير تكريم من السلف وقال شمس الأئمة المكي بدعة كذا في القنية \* ولا يمسح القبر ولا يقبله فان ذلك من عادات النصارى ولا بأس بتقبيل قبر والديه كذا في الغرائب \* في النية سئل الخجندی عن رجل قبر والديه بين القبور هل يجوز له أن يمر بين قبور المسلمين بالدعاء والتسبيح ويرزورهما فقال له ذلك ان أمكنه ذلك من غير طوطه القبور وسئل أبا عن له بقعة مملوكة بين المقابر يريد أن يتصرف في تلك البقعة ولا طريق له الا على المقابر هل له أن يتخطى المقابر فقال ان كان الاموات في التواييت فلا بأس قال رضى الله عنه وكذلك ان كانوا في غير التواييت كذا في التناظرية \* رجل وجد طريقا في المقبرة يتجرى فان وقع في قلبه ان هذا طريق أحد ثوبه على القبور لا يمشی فيه وان لم يقع في قلبه ذلك يمشی كذا في محيط السرخسى \* قال عين الأئمة الكرايسى الاولى أن لا يصعد في المقابر والوبرى كان يوسع في ذلك ويقول سقوفها بمنزلة سقوف الدار فلا بأس بالصعود وقال شمس الأئمة الحلواني يكره وقال ابن مسعود رضى الله عنه لا أطأ على جراح حيا من أن أطأ على قبر قال علاء الترجاني يأثم بوطه القبور لان سقف القبر حرق الميت كذا في القنية \* وعن شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى رخص بعض العلماء المشى على القبور وقالوا يمشی على سقف القبر كذا في خزنة الفتاوى \* ولا بأس بأن يرفع ستر الميت ليرى وجهه وانما يكره ذلك بعد الدفن كذا في القنية \* دفن في أرض الغير فالملك ان شاء نبش أو ترك أو سوى القبور رزع فوقه أو ضمن الوارث قيمة الحفرة كذا في الوجيز للكردرى \* حامل أتى على جملها سبعة أشهر وكان الولد يتحرك في بطنها ماتت فدفنت ثم رويث في المنام أنها قالت ولدت لابن بش القبر كذا في السراجية \* يكره اتخاذ المقبرة في السكك والاسواق ولولا اتخذ كاشانة ليدفن فيها موتى كثيرة بكرة أيضا لان البناء على المقابر يكره ويكره أن يتخذ لنفسه تابوتا قبل الموت وتكره الصلاة في التابوت كذا في القنية \* وضع الورد والرياحين على القبور وحسن وان تصدق بقيمة الورد كان أحسن كذا في الغرائب \* واخراج الشموع الى رأس القبور في الليالي الاولى بدعة كذا في السراجية \* ثوب الجنائز تغرق بحيث لا يستعمل فيما كان يستعمل فيه لا يجوز للتولى أن يتصدق به ولكن يبيعه بثمن ويشترى به ويرزق به مال ثوبا آخر كذا في جواهر الفتاوى والله أعلم

### (الباب السابع عشر في الغناء والهوى وسائر المعاصي والامر بالمعروف)

اختلفوا في التغنى المجرى قال بعضهم انه حرام مطلقا والاستماع اليه معصية وهو اختيار شيخ الاسلام ولو سمع بغنة فلا اثم عليه ومنهم من قال لا بأس بأن يتغنى ليستفيد به نظم القوافي والفصاحة ومنهم من قال يجوز التغنى لدفع الوحشة اذا كان وحده ولا يكون على سبيل الله والهوى اليه مال شمس الأئمة السرخسى ولو كان في الشعر حكم أو عبرة أو فقه لا يكره كذا في التبيين \* وانشاد ما هو مباح من الاشعار لا بأس به وإذا كان في الشعر صفة المرائة كان انتباهه أبعينها وهي حبة يكره وان كانت مية لا يكره وان كانت امرأة امر سله لا يكره وفي النوازل قراءة شعر الاديب اذا كان فيه ذكر الفسق والخمر والغلام يكره والاعتماد في الغلام على ما ذكرنا

هذا المحضر فقال وكيل آخر من وكلاء المحكمة ان موكلتي هذا يدعى عليه يقول ليس على هذا الحق وليس على ما لو كالة هذه فبرهن الوكيل على الو كالة لا يقبل لعدم الخصم \* ادعى انه وكيل فلان بطلب دينه والخصومة فيه وأحضره فقال المدعيون أبرأني هو كالة عن الدين أو أوفيته اليه فادعى انه عزله عنها ان التوكيل بالتقاسم لا يسمع دعوى العزل لانه لا يملكه وان التقاسم يصح اذا برهن على العزل والا لا ولولم يقل هكذا ولكنه قال لست بوكيل وصدقه الخصم لا يصح وفائدته فيما اذا كان الصلح واقعا على بدل مع الخصم ثم قال ما أنا

وكيل وأراد استداده ما وقع وصدة الخصم لا يسمع له على حق الموكل به **§ الثامن في دعوى الكفالة** دعوى المال لا يصح بلا بيان السبب لعدم جواز الكفالة بالدية وبدل الكتابة \* برهن أن له على الغائب ألفا وهذا كقيل عنه أن ادعى كفالة مبهمة بان قال الكفيل تكفلت بكل مالك على فلان ولي عليه ألف وذ كره ووده مثل ذلك ونصوا على قبولها قضى بها على الحاضر والغائب وله مطالبة أي ما شاء ولا يحتاج إلى إعادة البيعة بعد حضور (٣٥٤) الأصيل وإن فسر الكفالة وقال تكفلت بألفي على الغائب إن قال كانت بأمرة

في المرأة كذا في المحيط \* قبل أن معنى الكراهة في الشعر أن يشتغل الإنسان به فيشغله ذلك عن قراءة القرآن والذكر أما إذا لم يكن كذلك فلا بأس به إذا كان من قصده أن يستعين به على علم التفسير والحديث كذا في الظهيرية \* وفي البيعة سئل الخواري عن سموا أنفسهم بالصوفية فاختلفوا بنوع لبسه واشتغلوا باللهو والرقص وادعوا لأنفسهم منزلة فقال افتروا على الله كذبا \* وسئل أن كانوا تغيب عن الطريق المستقيم هل ينقون من البلاد لقطع فتنتهم عن العامة فقال اماطة الأذى أبلغ في الصيانة وأمثل في الديانة وتعمير الخبيث من الطيب أركى وأولى كذا في التتارخانية \* قال رحمه الله تعالى السماع والقول والرقص الذي يفعله المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصد إليه والجلوس عليه وهو الغناء والمزامير سواء وجوزة أهل التصوف واحتجوا بفعل المشايخ من قبلهم قال وعندي أن ما يفعله غيره ما يفعله هؤلاء فان في زمانهم ربما يشهد واحد شعرافيه معنى يوافق أحوالهم فيواقفه ومن كان له قلب رقيق إذا سمع كلمة توافقته على أمر هو فيه ربما يغشى على عقله فيقوم من غير اختيار وتخرج حركات منه من غير اختياره وذلك مما لا يستبعد أن يكون جائزا مما لا يؤخذ به ولا يظن في المشايخ أنهم فعلوا مثل ما يفعل أهل زماننا من أهل الفسق والذين لا علم لهم بأحكام الشرع وإنما يتسك بافعال أهل الدين كذا في جواهر الفتاوى \* وسئل أبو يوسف رحمه الله تعالى عن الدف أنكره في غير العرس بأن تضرب المرأة في غير فسق للصبي قال لا أكرهه وأما الذي يجي منه اللعب الفاحش للغناء فأتى أكرهه كذا في محيط السرخسي \* ولا بأس بضرب الدف يوم العيسد كذا في خزنة المفتين \* لا بأس بالمزاح بعد أن لا يتكلم الإنسان فيه بكلام يأنثم به أو يقصده اضمحالك جلسائه كذا في الظهيرية \* المصارعة بدعة وهل ترخص للشبان قال رحمه الله تعالى ليست بدعة وقد جاء الاثر فيها إلا أنه ينظر أن أرادهم التهاوى يكرهه ذلك وينع عنه وإن أراد تحصيل القوة ليقدر على المقاتلة مع الكفرة فإنه يجوز ويناب عليه وهو كثر بالمثلث إذا أراد التطرب والتلهي يمنع عنه وينجروا أن كان مقاتلا وأراد به القوة والقدرة عليها جاز ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* قال القاضي الامام ملك الملوك اللعب الذي يلعب الشبان أيام الصيف بالبطيخ بأن يضرب بعضهم بعضا مباح غير مستنكر كذا في جواهر الفتاوى في الباب السادس \* ويكره اللعب بالشطرنج والترود وثلاثة عشر وأربعة عشر وكل لهو وما سوى الشطرنج حرام بالاجماع وأما الشطرنج فاللعب به حرام عندنا والذي يلعب بالشطرنج هل تسقط عنه الشهادة وهل يقبل شهادته فان قام به سقطت عنه الشهادة ولم تقبل شهادته وإن لم يقام لم تسقط عنه الشهادة وتقبل شهادته ولم ير أبو حنيفة رحمه تعالى بالسلم عليهم أساسا وكره ذلك أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تحقير الهم كذا في الجامع الصغير \* والكذب محظور الا في القتال للخدمة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم ويكره التعريض بالكذب الحاجة كقولك لرجل كل فيقول أكلت يعني أمس فانه كذب كذا في خزنة المفتين \* ومن هم بسببه وعزم عليها وأصرأثم بها كذا في الملتقط \* وينبغي أن يكون التعريض أولا باللفظ والرق ليكون أبلغ في الموعظة والنصيحة ثم التعنيف بالقول لا بالسب والفحش ثم باليد كإقامة النهر واتلاف المعازف ذكر الفقهاء في كتاب البسمة أن الأمر بالمعروف على وجوه إن كان يعلم بكبر رآيه أنه لو أمر بالمعروف يقبل ذلك منه ويمتنعون عن المنكر فالأمر واجب عليه ولا يسعه تركه ولو علم بكبر

وبرهن حكمهم به عليهم ما كما مر فيما إذا كانت الكفالة مبهمة وإن لم يذكرا لأمير وبرهن فعلى الكفيل خاصة فإذا حضر الغائب لا بد من إعادة البيعة \* باع منها مائة بألف وكفل كل منهما عن الآخر فلي البائع أحدهما وبرهن على هذا البيع منهما وأن كلا منهما كفيل عن الآخر بأمرة يحكم بلف عليه نصفها أصالة صفها كفالة وإن لم يستوف منه شيئا حتى يلقى المشتري الآخر له المطالبة منه بلا إعادة البيعة وكذا لو برهن أنه كفل له هذا الرجل فلان الغائب عن فلان بألف منهما كفل عن الآخر ره يقضى عليهم ما حتى لو حضر الغائب لا يحتاج إلى إعادة البيعة \* اشترى عيسدا وقبضه فطلب البائع عنه فبرهن أنه أحال به على زيد الغائب فجاء المحتمل عليه فالمال عليه \* ادعى عليه الكفالة باجرة معلقة بفسخ الاجارة وبرهن على فسخ الاجارة حال غيبة المؤاجر وإن المال لازم على الكفيل يقبل ويطالب

بالمال أي ما شاء وإن أخذ من الكفيل رجع على الأصيل أن الكفالة بأمرة وإن لم يأخذ من الكفيل حتى حضر الأصيل رآيه فالفسخ ماض لأنه لما لم المال على الكفيل لم يفسخ الاجارة لعدم تحقق الشرط بلا مشروط \* برهن على أنه كفيل له عن فلان وحكمه به فأبرأ الكفيل عن الكفالة ثم علم فساد الادعى وحكم وأراد إعادة الادعى على هذا الكفيل على وجه الصحة لا يصح لعدم الكفالة بالابراء \* ادعت عليه مائة من صدقاتها معلقة بوقوع الفرق من زوجها بأمرة زوجها بالكفالة وإن زوجها علق طلاقها بغيبته عنها سنة وإن الشرط

قد وجد المال عليه وبرهنت على كله على الكفيل يقبل ويقضى بالمال على الكفيل وبالفرقة على الزوج ويجعل الكفيل خصما على الزوج وفيه نظر كما علم في الخزانة والقضايا والجامع من المذهب الصحيح أنه لا ينتصب خصما في إثبات شرط حقه على الغائب إذا كان الغائب مما يتضرر به فيقضى بالمال بالفرقة وقد عرف تمامه في الجامع في كتاب النكاح \* ادعى أنه كفله فأنزلان مات فلان مجهلا لوديعته فأنزلان من فئات فلان مجهلا ولم عليه ضمائم أو بين المدعى صح وحكم له به (٣٥٣) ان برهن (التاسع في دعوى الصلح) ذكر

الونار ادعى دارا وصالح وأخذ بدل الصلح ثم استحق الدار من يد المدعى عليه يسترد بدل الصلح على كل حال أما إذا كان مقرافلانه بمنزلة البيع استحق المبيع فيرجع بالثمن وكذا إذا كان منكرا لان المدعى يزعم أنه باعها بالبدل فيؤخذ بزعمه وان دفع المدعى الى المدعى عليه شيئا وأخذ الدار ثم استحق المدعى فانه لا يرجع الدافع بمادفع لانه يزعم أنه أخذ حقه وماله وانما بذل المال لدفع خصومته وليس بمشتري للدار \* ادعى ديننا فصالح على أرض ثم ان نصف الأرض استحق رجوع بنصف الدعوى \* وفي الأصل لو استحق نصف بدل الصلح خيران شارد الباقي وعاد الى كل الدعوى وان شاء أمسكه وعاد في نصف دعواه اعتبرارا للبعض بالكل \* صالح من دينه على عبد بعينه جاز ويكون شراء فان مات في يد المدعيون يرجع الطالب الى أصل حقه وهو الدين وكذا كل عين لا يطل بافتراقهما قبل القبض ولو صالح من

رأيه أنه لو أمرهم بذلك قد فوه وشقوه فتركه أفضل وكذلك لو علم أنهم يضر بونه ولا يصبر على ذلك ويقع بينهم عداوة ويهيج منه القتال فتركه أفضل ولو علم أنهم لو ضروهم صبر على ذلك ولا يشكوا الى أحد فلا بأس بان ينهي عن ذلك وهو مجاهد ولو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يخاف منه ضرا ولا يشكوا فهو بالخيار والامر أفضل كذا في المحيط \* اذا استقبله الامر بالمعروف وخشى ان لو أقدم عليه قتل فان أقدم عليه وقتل يكون شهيدا كذا في التتارخانية \* ويقال الامر بالمعروف باليد على الامراء وباللسان على العلماء وبالقلم لعوام الناس وهو اختيار الزندوسقي كذا في الظهيرية \* الامر بالمعروف يحتاج الى خمسة أشياء أولها العلم لان الجاهل لا يحسن الامر بالمعروف والثاني ان يقصد وجه الله تعالى واءلاء كلمته العليا والثالث الشفقة على المأمورين والمرءة اللين والشفقة والرابع ان يكون صبورا حليما والخامس ان يكون عاملا بما أمره كيلا يدخل تحت قوله تعالى لم تقولون مالا تفعلون ولا يجوز للرجل من العوام ان يأمر بالمعروف والنهي في العالم الذي اشتغل لانه اساءة في الادب ولانه ربما كان به ضرره في ذلك والعامة لا يفهم ذلك كذا في الغرائب \* رجل رأى منكرا وهذا الرأي ممن يرتكب هذا المنكر يلزمه ان ينهي عنه لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فترك أحدهما لا يسقط عنه الآخر كذا في خزانة المفتين \* وهكذا في الملتقط والمحيط \* رجل علم أن فلانا يعاطي من المنكر هل يحل له ان يكتب الى أبيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى أبيه يمنعه الاب عن ذلك ويقدّر عليه يحل له ان يكتب وان كان يعلم ان أباه لو أراد منعه لا يقدر عليه فانه لا يكتب وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والارعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم أنهم يستمعون كذا في فتاوى قاضيان \* لو أراد الاب ان يأمر ولده بشئ ويخاف انه لو أمره لا يمتثل أمره يقول له (أخوب أبدأ بسرا كراين كاركني ياتكني) ولا يأمره حتى لا يلحقه عقوبة العقوق كذا في القنية \* رجل أتى بفاحشة ثم تاب وأتاب الى الله تعالى لا ينبغي له ان يخبر الامام بما صنع لاقامة الحد لان السر منسوب كذا في جواهر الاخلاط \* سئل أبو القاسم عن يرى رجلا يسرق مال انسان قال ان كان لا يخاف الظلم منه يخبره وان كان خاف سكت كذا في الحساوي للفتاوى \* رجل أظهر الفسق في داره ينبغي ان يتقدم اليه ابلاء للعذر فان كف عنه لم يتعرض له وان لم يكف عنه فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء زجره وان شاء أتيه أسواط وان شاء أزعجه عن داره وعن عمر رضي الله عنه انه أخرج بيت الخمار وعن الامام الزاهد الصغار انه أمر بتخريب دار الفاسق بسبب الفسق كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى النسبي انه يكسر دنان الخمر وان كان قد ألقى فيها الملح ولا ضمان على الكاسر في شئ من ذلك كذا في المحيط \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أخرج الزق اذا كان فيه خمر لمسلم أو نصراني وعند أي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز اذا أمكن الاتباع به كذا في التتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بان يحمل الرجل وحده على المشركين وان كان غالب رأيه انه يقتل اذا كان في غالب رأيه انه ينكي فيهم نكابة يقتل أو جرح أو هزيمة وان كان غالب رأيه انه لا ينكي فيهم أصلا لا يقتل ولا يجرح ولا هزيمة ويقتل هو فانه لا يباح له ان يحمل وحده والقياس ان يباح له ذلك في الاحوال كلها وان علم انه يقتل كذا في المحيط \* واذا أراد الرجل ان ينهي قوما من فساق المسلمين عن منكر وكان من

(١) يا والدي ان فعلت كذا أو ان لم تفعل كذا يكون حسنا

(٤٥ - فتاوى خامس) دنا بر على دراهم وقبضها ثم استحققت بعد التفرق رجوع بالدنانير لانه صرف في استحقاق بدل الصلح رجوع على أصل حقه \* ولو عليه ألف مؤجل فقضاء قبل المحل جاز ولو استحق لم يرجع بها حتى يحل الاجل وكذا لو باع به عبدا أو صالحه على عبد فاستحق العبد أو وجد حرا أو رده بعيب بقضاء لا يرجع الى أصل حقه مالم يحل الاجل ويرجع بعد الحول لا تنقضاء الاستيفاء وان صالح من دراهم على كرحضة جاز فان استحق السكر أو وجد به عيبا فرد رجوع الى أصل حقه وهو ما عليه من الدراهم وان صالح من مائة على نصفها

فاستحق البذل رجوعه لانه لا يرجع بجميع الدين الا اوله لانه ليس بعوض وانما هو استيقاء بعد الحط والاستحقاق بوجوب انتفاض الاستيقاء لا الابرار والخط فالحاصل أن الصلح اذا كان على طريق المعاوضة بان كان على غير جنس الحق يرجع على دعواه عند الاستحقاق وان على سبيل الخط بان وقع على بعض حقه يرجع عند الاستحقاق بمثل بدل الصلح \* ادعى دارافا أنكر فصول على نصفها ثم برهن المدعى على أن الدار ملكه فالمدعى كور في أكثر الفتاوى أنه (٣٥٤) يقبل وهـ ذابنا على عدم جواز الصلح على بعض المدعى في مثل هذه الصورة وأنه

لا يجوز على ما ذكره في المختصر والهداية وأنه على خلاف ظاهر الرواية ووجهه أنه استوفى بعض حقه وترك الباقي وغاية التبرك أن يحمل على الابرار والابرار متى لاقى عينه لا يصح فصار وجوده وعدمه بمنزلة بخلاف ما اذا ادعى على أخيه نصف ما في يده بحكم الميراث فأنكر وصالح على بعضه ثم برهن على الميراث حيث لا يصح ولا بأخذ باقي حصته لان الصلح قد صح لزعم المدعى أن ما أخذه بعضه ملكه وبعضه ملك المدعى عليه ومات ترك فبعضه ملكه وبعضه ملك المدعى عليه فيكون ما أخذ من ملك المدعى عليه عوضا عما ترك من ملك نفسه عليه وصار هذا كالموشرط في المسئلة الاولى مع بعض الحدود الذي أخذه المدعى دراهم معلومة قد دفعه المدعى عليه اليه فانه حبسه ينتفع بها دعواه لانه لما أخذ بعض حقه فقد جعل بازا الباقي دراهم وباعه لها منه واستوفى البذل فينقطع الدعوى أو يلحق به ذكر لبراءة عن دعوى الباقي

غالب رأيه انه يقتل لاجله ولا ينكي فيهم \* كناية بضرب أو ما أشبهه فانه لا بأس بالأقدام عليه وهو العزيمة وان كان يجوز له ان يترك خص بالسكوت كذا في الذخيرة \* لا بأس بتعليق الاجراس على عنق الفرس والثور كذا في القنية \* واختلف العلماء في كراهة تعليق الجرس على الدواب فمنهم من قال بكرهته في الاسفار كلها الغزو وغيره في ذلك سواء وهذا القائل يقول بكرهته في ذلك في الحضرة كما يقول بكرهته في السفر ويقول أيضا بكرهته اتخاذ الجلابجل في رجل الصغير وقال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير انما يكره اتخاذ الجرس للغزاة في دار الحرب وهو المذهب عند علماء سائرهم الله تعالى لان تعليق الجرس على الدواب انما يكره في دار الحرب لان العدو يشعر بان المسلمين فان كان بالمسلمين قلة يتبادرون اليهم فيقتلونهم وان كان بهم كثرة فالكفار يقتضون عنهم ويتحصنون فعلى هذا قالوا اذا كان الركب في المفازة في دار الاسلام يخافون من المصوص يكره لهم تعليق الجرس على الدواب أيضا حتى لا يشعر بهم المصوص فلا يستعدون لقتلهم وأخذ أموالهم والذي ذكرنا من الجواب في الجرس فهو الجواب في الجلابجل قال محمد رحمه الله تعالى في السير فاما ما كان في دار الاسلام فيسهل منه فله لصاحب الرحلة فلا بأس به قال وفي الجرس منفعة جمة منها اذا ضل واحد من القافلة يلحق بها بصوت الجرس ومنها ان صوت الجرس يبعدهم عن الدليل عن القافلة كالذئب وغيره ومنها ان صوت الجرس يزيل في نشاط الدواب فهو نظير الحذاء كذا في المحيط \* المحتسب اذا نسي قطانا عن وضع القطن على طريق العامة فلم يتعق فادقدا المحتسب النار في قطنه وأحرقه يضمن الا اذا علم فساد في ذلك ورأى المصلحة في احراقه فلا يضمن كذا في الخلاصة \*

### الباب الثامن عشر في التداوى والمعالجات وفيه العزل واسقاط الولد

الاشتغال بالتداوى لا بأس به اذا اعتقد أن الشافي هو الله تعالى وأنه جعل الدوا مسببا أما اذا اعتقد أن الشافي هو الدوا فلا كذا في السراجية \* وقال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بالتداوى بالعظم اذا كان عظم شاة أو بقر أو بعير أو فرس أو غيره من الدواب الاعظم الخنزير والا دعى فانه يكره التداوى بهما فقد جوز التداوى بعظم ماسوى الخنزير والا دعى من الحيوانات مطلقا من غير فصل بينهما اذا كان الحيوان ذكرا أو ميتا وبينما اذا كان العظم رطبا أو يابسا وما ذكرنا من الجواب يجري على إطلاقه اذا كان الحيوان ذكرا لأن عظمه طاهر رطبا كان أو يابسا يجوز الانتفاع به بجميع أنواع الانتفاع رطبا كان أو يابسا فيجوز التداوى به على كل حال وأما اذا كان الحيوان ميتا فاما يجوز الانتفاع بعظمه اذا كان يابسا ولا يجوز الانتفاع اذا كان رطبا وأما عظم الكلب فيجوز التداوى به هكذا قال مشايخنا وقال الحسن بن زياد لا يجوز التداوى به كذا في الذخيرة \* الانتفاع بالجرأ لا دعى لم يجوز قبل النجاسة وقبل الكرامة هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا ينتفع من الخنزير بجلده ولا غيره لا الشعر لا الساكفة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره الانتفاع أيضا بالشعر وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أظهر كذا في المحيط \* واذا كان برجل جراحة يكره المعالجة بعظم الخنزير والانسان لا يجرم الانتفاع به كذا في الكبرى \* ولو أن رجلا ظهر به داء فقال له الطبيب قد غلب عليك الدم فأخرج جمل ففعل حتى مات لا يكون

أما

بان يقول برئت من هذه الدار أو برئت من دعوى فيها وهذا الكلام من صاحب الهداية نص على الفرق

بين قوله برئت وبين قوله أبرأت كائن عليه في الذخيرة أنه لو قال أبرأتك من هذا العبد له أن يديه بيده لانه أبرأه عن العبدان الواجب فيبقى أمانه في يده فيصح دعواه حال قيام العين واستهلاكه لا حال هلاكه كائن عليه في غير الذخيرة \* ولو قال برئت من هذا العبد أو العبدان لا يصح دعواه بعده وكان برئا مالوا صالح على قطعة دار أخرى لا يقبل الدعوى بعدهما جمل العتمة الصلح وبه كان يفتى الامام ظهير الدين \* قال بكر رحمه



الله هذه رواية ابن سماعه وفي ظاهر الرواية يضح الصلح ولا يصح الدعوى بعده وان برهن كافي مسئلة الميراث والصلح على قطعة أخرى من دار أخرى وعليه عقول السرخسي في شرح الكافي كما ذكره في النهاية ووجهه أن الأبراء لا يغيرون دعوى الأبراء عن العين لا يصح كما تقرر لكن الأبراء عن دعواه صحيحة فان المدعي كان يدعي كل الدار لنفسه فبأخذ البعض أبراء عن دعوى الباقي فصح \* ادعى حقا دار فصولح على مال ثم استحق الدار الأذراع لا يرد بدل الصلح لجواز بقائه الدعوى بذلك القدر (٣٥٥) والقياس أن لا يصح الصلح لأن الحق

يجوز أن يكون مما لا يجوز الاعتياض عنه كحق الشفعة لكن أقدمهما على الصلح دليل جوازه وذلك يحمل على ما يصح الاعتياض عنه وان استحق كلاهما جرح \* ادعى عليه دارا فادعى أنه صالح معه عنها ولم يجد البينة حكم بالدار للثبوت ثم وجدها وبرهن عليه بالصلح ينقض الحكم ولو كان المدعي باعها من آخر وسلمها ثم برهن على الصلح ان شاء أجاز البيع وأخذ منه الثمن وان شاء ضمنه قيمة الدار في المختار وان كان لم يحلفه على الصلح وأراد أن يحلفه بعد الحكم بتسليم الدار والبيع من آخره ذلك لأن البينة حقه فلا يبطل بالتأخير فان نكل ان أجازا المدعي عليه البيع أخذ الثمن والا ضمنه قيمة الدار في المختار وليس له أن يبيع المشتري في فصل النكول لأن بذله أو إقراره لا ينفذ في حق المشتري بخلاف البينة لأنها حجة متعدي \* جرى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وفيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب أقر المدعي أن العين للثبوت عليه ثم ظهر

أعماله لم يتيقن أن شفاؤه فيه كذا في فتاوى قاضخان \* وتستحب الخجامة لكل واحد كذا في الظهيرية \* لا ينبغي للعامل أن يتعجم ولا تقتصد ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك جاز ما لم تقرب الولادة محافظة على الولد الا إذا قلها بتر كه ضررين كذا في القنينة \* امرأة أتت على جملها شهر فآرادت القاء العلق على الظهر لأجل الدم تسأل أهل الطب فان قالوا يضر بالحمل لا تفعل كذا في الكبرى \* وان شربت المرأة دواء لتصح نفسها وهي حامل فلا بأس بذلك وهو أولى وان سقط الولد حيا أو ميتا فلا شيء عليها كذا في البياسج \* الخجامة بنصف الشهر يوم السبت حسن نافع جدا ويكره قبل نصف الشهر كذا في الفتاوى العتبية \* مرض أو رمدم فلم يعالج حتى مات لا يأنم كذا في الملتقط \* والرجل اذا استطلق بطنه أو رمدمت عيناه فلم يعالج حتى أضعفه ذلك وأضناه ومات منه لا ثم عليه فرق بين هذا وبين ما اذا جاع ولم يأكل مع القدرة حتى مات حيث يأنم والفرق أن الاكل مقداره قوة مشبع يبين فكان تركه اهلا كولا كذلك المعالجة والتداوى كذا في الظهيرية \* وتكره ألبان الاثنان للمريض وغيره وكذلك لحومها وكذلك التداوى بكل حرام كذا في فتاوى قاضخان \* وتكره أبوال الابل ولحم الفرس وقال الألباس بأبوال الابل ولحم الفرس للتداوى كذا في الجامع الصغير \* اعلم بان الاسباب المزيلة للضرر تنقسم الى مقطوع به كالسقاء المزيل للضرر العطش والخبر المزيل للضرر الجوع والى مظنون كالقصد والخجامة وشرب المسهل وسائر أبواب الطب أعني معالجة البرودة بالحرارة ومعالجة الحرارة بالبرودة وهي الاسباب الظاهرة في الطب والى موهوم كالكي والرقية أما المقطوع به فليس تركه من التوكل بل تركه حرام عند خوف الموت وأما الموهوم فشرط التوكل تركه اذ به وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله المتوكلين وأما الدرجة المتوسطة وهي المظنونة كالمدواة بالاسباب الظاهرة عند الأطباء فقله ليس مناقض للتوكل بخلاف الموهوم وتركه ليس محظورا بخلاف المقطوع به بل قد يكون أفضل من فعله في بعض الاحوال وفي حق بعض الأشخاص فهو على درجة بين الدرجتين كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين \* ولا بأس بان يسهط الرجل بلبن المرأة ويشربه للدواء وفي شرب لبن المرأة للبالغ من غير ضرورة اختلاف المتأخرين كذا في القنينة \* ولو أن مريضا أشار اليه الطبيب بشرب الخمر روى عن جماعة من أئمة بلخ أنه ينظر ان كان يعلم يقينا أنه يصح حل له تناول وقال الفقيه عبد الملك جاكيا عن أساتذته انه لا يحمل تناول كذا في الذخيرة \* ولا يجوز أن يداوى بالخمر جرأا ودر دابة ولا أن يسقى ذمبا ولا أن يسقى صبيلا للتداوى والوبال على من سقاه كذا في الهداية \* يجوز للعليل شرب الدم والبول وأكل الميتة للتداوى اذا أخبره طبيب مسلم ان شفاؤه فيه ولم يجحد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتجمل شفاؤه فيه وجهان \* هل يجوز شرب القليل من الخمر للتداوى اذا لم يجحد شيأ يقوم مقامه فيه وجهان كذا في التمراتشي \* قال له الطبيب الحاذق عليك لا تندفع الابا كل القنفذ والحية أو دواء يجعل فيه الحية لا يحمل أكله كذا في القنينة \* وأكل الترياق يكره اذا كان في شيء من الحيات وان باع ذات جازوا ان لم يعلم أن فيه شيأ من الحيات لا بأس بشربه كذا في الخلاصة \* وأكل خمر الحمام للدواء لا بأس به كذا في خزائن الفتاوى \* مضغ العلك للنساء لا بأس به بخلاف واختلف في مضغه للرجال قال شمس الأئمة السلطاني لا بأس به في حق الرجال والنساء جميعا اذا كان لغرض صحيح هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \* وسئل أبو طيغ عن امرأة تأكل القبقة وأشياء ذلك

فساد الصلح بقوى الأئمة وأراد المدعي العود الى دعواه قيل لا يصح الإبراء السابق والمختار أنه يصح الدعوى والإبراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولرفع هذا اختار أئمة خوارزم أن يجوز الإبراء العام وثبوت الصلح بالفظ يدل على الاستثناف وان يقر الخصم بعد الصلح ويقول أبرأه عما غدير داخل تحت الصلح أو يقر بان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان كما لو حكم ببطلان هذا الصلح لا يمكن المدعي من اعادته دعواه \* والحيلة لقطع الخصومة وإطفاء نارة النزاع حسنة فانه

ما شرعت المعاملات والمناكحات الا لقطع الخصام واطفاء نيران الدفاع العاشر في النسب والارث في دعوى العمومة لا بد من أن يفسر أنه لا يسهل أو أمه أو لهما ويشترط أيضاً أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره وكذا في الاخ والجد يلزم أن يقول لا وارث له غيره فان برهن على ذلك أو على أنه أخ الميت لا يوبى له لا يعلمون أنه له وارثا غيره يحكم له بالمال ولا يشترط ذكر الاسماء \* في الاقضية برهن على أنه وارث الميت لا وارث له غيره لا يصح والشرط (٣٥٦) في سماع هذه البيينة حضار الخصم وهو اما وارث آخر أو غريم لميت أوله على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له

أو يوبى ولا فرق بين أن يكون مقربا بالحق أو منكره له ادعى على آخر أنه أخوه لا يوبى ان ادعى اربا أو نفعه وبرهن يقبل ويكون قضاء على الغائب أيضا حتى لو حضر الاب وأنكر لا يقبل ولا يحتاج الى إعادة البيينة لانه لا يتوصل اليه الا بالاثبات الحق على الغائب وان لم يدع ما لا بل ادعى الاخوة المجردة لا يقبل لان هذا في الحقيقة اثبات البنوة على أب المدعى عليه والخصم فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى أنه ابنه أو أبوه أو أبويه والابن والاب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع ما لا فان ادعى ما لا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا كما مر بخلاف ما اذا ادعى على رجل أنه أبوه أو ابنه أو على امرأة أنها زوجته أو ادعت عليه أنه زوجه أو ادعى العبد على عبيد أنه مولاه أو عتاقه أو ادعى عبيد على عبيد أنه مولاه أو عتاقه أو ادعت على رجل أنها أمته أو كانت الدعوى في ولاء الموالاة وأنكره المدعى عليه وبرهن المدعى على ما قال يقبل ادعى به حقا أو لا بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى على الغير لا يرى انه لو أقرا أنه أبوه أو ابنه أو زوجته صح وبأنه أخوه لا يكونه واختلفوا حول النسب على الغير \* وفي دعوى المرأة على آخر أنه ابنها ذكر في الاقضية أنه يسمع وهو استحسن وعن الثاني وهو المروي في الفرسا رض عن محمد رحمه الله أنه لا يصح وهو القياس \* وفي أول كتاب الاقطاع ادعى على آخر أنه أبوه لا يصدق الا بالبيينة أو بتصديق الخصم أعني المدعى عليه ولو ادعى تصديق المدعى عليه يصدق استحسننا \* برهن زمن أن هذا أبوه ليفرض الحاكم عليه نفقة وبرهن المشار اليه على آخر أن الزمن

تلمس السمن قال لا بأس به ما لم تأكل فوق الشبع وإذا أكلت فوق الشبع لا يحل لها كذا في الحماوى للفتاوى \* والمرأة اذا كانت تسمن نفسها لوجهها لا بأس به ويكره للرجل ذلك كذا في الظهيرية \* أدخل المرأة في اصبعه للتداوى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* العجين اذا وضع على الجرح ان عرف أن فيه شفاء لا بأس به كذا في السراجية \* ولا بأس بكى الصبيان اذا كان لدهاء أصابعهم وكذا لا بأس بكى البهائم للعلامة كذا في محيط السرخسي \* ويكره الكى في الوجه كذا في الفتاوى العتبية \* واختلف في الاسترقاق بالقرآن نحو أن يقرأ على المريض والممدوغ أو يكتب في ورق ويعلق أو يكتب في طست فيغسل ويسقى المريض فاباحه عطاء ومجاهد وأبو قلابه وكرهها النخعي والبصري كذا في خزنة الفتاوى \* فقد ثبت ذلك في المشاهير من غير انكار والذي روى فلاير قادمة فاراد أن يكتب بدمه على جبهته شيئا من القرآن قال أبو بكر الاسكاف يجوز وكذا لو كتب على جلد ميتة اذا كان فيه شفاء كذا في خزنة المفتين \* ولا بأس بتعليق التعويذ ولكن ينزع عنه سد الخلاء والقرآن كذا في الغرائب \* قال ان أرادت امرأة أن تضع التعويذ ليحبها زوجها بعدما كان يغضها ذكر في الجامع الصغير أن ذلك حرام لا يحل كذا في الحماوى للفتاوى \* ولو ولد ولد يكره أن يطلع رأسه بدمه كذا في الفتاوى العتبية \* قال شهاب الدين الادامى لا بأس باحراق الغشاء الملتقط من الطريق وادارته حول من أصابته العين ونظيره صب الشمع فوق الصبي الخائف قال الشيخ المبادى اتما يباح اذا لم ير الشفاء منه كذا في القنية \* لا بأس بوضع الجراح في الزروع والمبطخة لدفع ضرر العين عرف ذلك بالآثار كذا في فتاوى قاضيخان \* كتابة الرقاق وإلحاقها على الابواب أيام النبروز لاجل الهوام مكروه كذا في السراجية \* يكره كتابة الرقاق في أيام النبروز والصاقها بالابواب حرام لان فيها اهانة اسم الله تعالى والتشبه بالنجمين كذا في خزنة المفتين \* اذا أرق الطيب أو غيره ألقى بعضهم ان هذا فعل العوام الجاهل كذا في السراجية \* رجل عزل عن امرأته بغير اذنهم المايخاف من الولد السوء في هذا الزمان فظاهر جواب الكتاب أن لا يسهه وذكروا يسهه لسوء هذا الزمان كذا في الكبرى \* وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز للكردي \* وان أسقطت بعد ما استبان خلقه وجبت الغرة كذا في فتاوى قاضيخان \* العلاج لاسقاط الولد اذا استبان خلقه كالشعر والظفر ونحوهما لا يجوز وان كان غير مستبين الخلق يجوز وأما في زماننا يجوز على كل حال وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* وفي البيهقي سألت على بن أحمد عن اسقاط الولد قبل أن يصور فقال أما في الحرمة فلا يجوز قولوا واحدا وأما في الامة فقد اختلفوا فيه والصحيح هو المنع كذا في التارخانية \* ولا يجوز للرضعة دفع لبنها للتداوى ان أضر بالصبي كذا في القنية \* امرأة مرضعة طهر بها حبس وانقطع لبنها وتتحاف على ولدها الهلاك وليس لأبي هذا الولد سعة حتى يستأجر الظفر يباح لها أن تعالج في استئزال الدم مادام نطفة أو مضغة أو علقة لم يخلق له عضو وخلقته لا يستبين الا بعد مائة وعشرين يوما أربعون نطفة وأربعون علقة وأربعون مضغة كذا في خزنة المفتين \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* والله أعلم

باب التاسع عشر في الختان والخصاء وقلم الاطفال ووقص الشارب وحلق الرأس وحلق المرأة شعرها وصلها شعر غيرها

أولا بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى على الغير لا يرى انه لو أقرا أنه أبوه أو ابنه أو زوجته صح وبأنه أخوه لا يكونه واختلفوا حول النسب على الغير \* وفي دعوى المرأة على آخر أنه ابنها ذكر في الاقضية أنه يسمع وهو استحسن وعن الثاني وهو المروي في الفرسا رض عن محمد رحمه الله أنه لا يصح وهو القياس \* وفي أول كتاب الاقطاع ادعى على آخر أنه أبوه لا يصدق الا بالبيينة أو بتصديق الخصم أعني المدعى عليه ولو ادعى تصديق المدعى عليه يصدق استحسننا \* برهن زمن أن هذا أبوه ليفرض الحاكم عليه نفقة وبرهن المشار اليه على آخر أن الزمن

ابنه والزمن والاخر ينكران النسب يحكم على المشار اليه بالنفقة وبنوة الزمن له ولا يلتفت الى بينة المشار اليه للدفع وكذلك محتاج برهن على غلام انه ابنه ونفقته عليه فبرهن الغلام أن المحتاج أبو زيد هذا وزيد يحسد فدا لينة بينة المحتاج ويقضى على الغلام بالنفقة ولا يلتفت الى سنة الغلام ولا يحكم بنسب رجل من رجلين الا أن يستوى حالهما في الدعوى والبنوة وفي كل شيء حتى لا يوجد الى أن يحكم لاحدهما دون الآخر سبيل فاما لو كان أحدهما أولى بالدعوى بان يستحق بالنسب شيئا لا يستحقه الآخر (٣٥٧) كان أولى بالنسب من الآخر غلامان

وأما مات أحدهما عن مال والاخر زمن محتاج جاء رجل وأدعى أنه أبوهما ليأخذ الميراث وأدعى الزمن على آخر أنه أبوهما وطلب منه نفقته وبرهنهما محكم بنسب الغلامين من الابوين بلا ترجيح لان كلامهما يدعى حق على غيره فاستويا \* قدمت عليهما الى الحاكم للنفقة فبرهن العم أن لها أبا موسرا وأنكرت برئ السمع من النفقة بخلاف الابوين لانه يقبل بينة العم بعد ثبوت نسبها من العم بان لها أبا ولا يقبل على أن لها أبا بعد ما ثبت نسبها من أحد الابوين في يده لقيط ادعت امرأته انه أخوها وولد له أنه عبيده يقبل بينة المرأة ويكون لها الحضنة \* وقال الثاني في عبيد يدعى لقيطا أنه ابنه من زوجته الامة فهو ابنه ويكون حرا ولا يكون ابن زوجته هذه وعنه ابن الملا عنة لا يصح دعونه لغير زوجته لانه ولد على فراشه \* ادعت على زوجها أن هذا ولدي منك والولد في يدها وشهدت على الولادة امرأته وكذبها الزوج قال محمد رحمه الله اذ لم يزل منه

واختلافوا في الختان قيل انه سنة وهو الصحيح كذا في الغرائب \* ابتداء الوقت المستحب للختان من سبع سنين الى اثنتي عشرة سنة هو المختار كذا في السراجية \* وقال بعضهم يجوز بعد سبعة أيام من وقت الولادة كذا في جواهر الفتاوى \* اختلفت الروايات في ختان النساء ذكر في بعضها أنه سنة هكذا حكى عن بعض المشايخ وذو كرمش الأئمة الحلواني في أدب القاضي للخصاف ان ختان النساء مكروه كذا في المحيط \* غلام ختن فلم تقطع الجملدة كلها فان قطع أكثر من النصف يكون ختانا وان كان نصفاً أو دونه فلا كذا في خزائن المفتين \* وفي صلاة النوازل الصبي اذا لم يحن ولا يمكن ان يمد جلده ان تقطع الا بتشديد وحشفته ظاهرة اذا رآه انسان يراه كأنه ختن ينظر اليه الثقات وأهل البصر من الحجامين فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاختتان فانه لا يشدد عليه ويترك كذا في الذخيرة \* الشيخ الضعيف اذا أسلم ولا يطبق الختان ان قال أهل البصر لا يطبق بترك لان ترك الواجب بالعدر جائز ترك السنة أولى كذا في الخلاصة \* قيل في ختان الكبير اذا أمكن أن يحن نفسه فعل والالم يفعل الا أن يمكنه أن يتزوج أو يشتري ختانة فتختنه وذ كر الكرخي في الجامع الصغير ويختنه الحماشي كذا في الفتاوى العنانية \* اختنن الصبي ثم طالت جلده ان صار بحال تستر حشفته يقطع والا فلا كذا في المحيط \* وللاب أن يحن ولده الصغير ويحججه ويدويه وكذا وصى الاب وليس لوصي الخال والعم أن يفعل ذلك الا أن يكون في عياله فان مات فلا ضمان عليه استحسانا وكذلك ان فعلت الام ذلك كذا في السراج الوهاج \* وفي واقعات الناطقي ليس لوصي العم والخال شيء من ذلك وان كان في حجره كذا في القرائن \* والجذوروصي الجد بمنزلة الاب ولا يجوز ذلك لوصي الام وان كان في حجره كذا في فتاوى قاضيخان والمحقق \* اذا حجه أو ختنه أو ربط قرخته فهو ضامن لانه ليس بولي كذا في الحاوي للفتاوى \* ولا بأس بشق آذان النساء كذا في الظهيرية \* ولا بأس بشق آذان الاطفال من البنات لانهم كانوا يفعلون ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير انكار كذا في الكبرى \* خصاء بني آدم حرام بالاتفاق واما خصاء الفرس فقد ذكر شمس الأئمة الحلواني في شرحه انه لا بأس به عند أصحابنا وذ كر شيخ الاسلام في شرحه انه حرام وأما في غيره من البهائم فلا بأس به اذا كان فيه منفعة واذا لم يكن فيه منفعة أو دفع ضرره فهو حرام كذا في الذخيرة \* خصاء السنور اذا كان فيه نفع أو دفع ضرر لا بأس به كذا في الكبرى \* وفي روضة الزند وبستي ان السنة في شعر الرأس إما الفرق واما الحلق وذ كر الطحاوي الحلق سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة كذا في التتارخانية \* يستحب حلق الرأس في كل جمعة كذا في الغرائب \* ولا بأس للرجل أن يحلق وسط رأسه ويرسل شعره من غير أن يفتله وان قتلته فذلك مكروه لانه يصير مشابها لبعض الكفرة والمجوس في ديار نارسلون الشعر من غير قتل ولكن لا يحلقون وسط الرأس بل يجزون الناصية كذا في الذخيرة \* ويجوز حلق الرأس وترك الفودين ان أرسلهما وان شدهما على الرأس فلا كذا في القنية \* بكرة القرع وهو أن يحلق البعض ويترك البعض قطعاً مقدار ثلاثة أصابع كذا في الغرائب \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بكرة أن يحلق قفاها الا عند الحجابة كذا في المنايع \* وقلم الاطفال سنة الا في دار الحرب فان تركها مندوب اليه كذا في محيط السرخسي \* الافضل أن يقلم أطفاله ويحني شاربه ويحلق عاتيه وينظف بطنه بالاعتسالي في كل أسبوع مرة فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوماً ولا يعذر في تركه وراء الأربعين فالأسبوع هو الافضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون

اقيام الفراش ولو كان الزوج يدعى الولد وكذبته المرأة برهن امرأته على الولادة لم يصح الزوج وانما ثبت بشهادة القابلة اذا ادعت المرأة الولادة \* وعنه صبي في يد رجل وامرأة ادعاه كل منهما من زوج وزوجة آخر فانه يكون ابن الرجل فان شهدت امرأة على ولادتها وكانت زوجة لهذا كان ابنه منها بمجدة الشهادة فخطبناه ابنتهما \* وعن الثاني رحمه الله دعى أن هذا الولد منها بالنكاح وأنكرت النكاح وقالت لا بل من الزمانك ثبت النسب ويلزم المهر قال أبو الفضل هذا خلاف ما ذكر في الاصل \* ادعت الولادة من النكاح وأنكره الرجل وأدعى الولادة من

الزنا لا يثبت النسب ويلزم المهر ويدبر عنه الحد في الولد بلا عن لكن لا يقطع عنه النسب ان نفاه في مدة بعدة وقد دره الثاني بمدة النفس والامام فوضه الى رأى الحاكم ولو هني فسكت ثم نفاه لا يصح النفي بخلاف ولدا الامه اذا سكنت وقت التهنئة ثم نفاه حيث يصح \* وفي كتاب العتاق الحق ولدا الامه بولد الحرة وجعل السكوت عند التهنئة اقرا رافها كما في الحرة \* له عدي في صحته اقر في مرضه انه ابنه ومات وبولده مثله وليس له نسب معلوم صح وان عليه (٣٥٨) دين محيط لا يسعى في شيء ويرث ان فضلت التركة عن الدين وان لم يكن العاق في ملكه \* وكذا

الابعد ولا عذر في ما وراء الاربعين ويستحق الوعيد كذا في القنية \* وفي الابن يجوز الحلق والنتف أولى وينتد في خلق الغانة من تحت السرة ولوعالج بالنورة في العانة يجوز كذا في الغرائب \* في جامع الجوامع حلق عاتيه يده وحلق الحجام جائز ان غض بصره كذا في التارخانية \* رجل وقت لقلم اظافره أو حلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة وآخره الى يوم الجمعة تأخيرا فاحشا كان مكروها لان من كان ظفره طويلا يكون رزقه ضيقا وان لم يتجاوز الحد وان أخره تبركا بالاختيار فهو مستحب كذا في فتاوى قاضيخان \* وينبغي أن يكون ابتداء قص الاظافر من اليد اليمنى وكذا الانتهاء بها فيبدأ بسبابة اليد اليمنى ويختم بابها ما هو في الزجل يبدأ بخصر اليمنى ويختم بخصر اليسرى حكى أن هرون الرشيد سأل أبا يوسف رحمه الله تعالى عن قص الاظافر في الليل فقال ينبغي فقال ما الدليل على ذلك فقال قوله عليه السلام اخبر لا يؤخر كذا في الغرائب \* فاذا قلم اظفاره أو خشره ينبغي أن يدفن ذلك الظفر والشعر المحزوز فان رعى به فلا بأس وان ألقاه في الكنف أو في المغسل بكره ذلك لان ذلك يورث داء كذا في فتاوى قاضيخان \* يدفن أربعة الظفر والشعر وخرقة الحيز والدم كذا في الفتاوى العنابية \* حلق شعره وهو مملوء قلا يدفنه كذا في القنية \* ويأخذ من شارب حتى يصير مثل الحاجب كذا في الغيائية \* وكان بعض السلف يترك سباليه وهما أطراف الشوارب كذا في الغرائب \* ذكر الطحاوي في شرح الآثار أن قص الشارب حسن وتقصيره أن يؤخذ حتى ينقص من الاطار وهو الطرف الاعلى من الشفة العليا قال والحلق سنة وهو أحسن من القص وهذا قول أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* قالوا لا بد عن طول الشارب للغزاة ليكون أهيب في عين العدو كذا في الغيائية \* ولا بأس اذا طالت لحيته أن يأخذ من أطرافها ولا بأس أن يقبض على لحيته فان زاد على قبضته منها شيء جزء (١) وان كان ما زاد طويلا تتركه كذا في الملتقط \* والقص سنة فيها وهو أن يقبض الرجل لحيته فان زاد منها على قبضته قطعه كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الآثار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي \* ولا يحلق شعره مرحلة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بذلك ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يتشبه بالخنث كذا في الينابيع \* وتتف القنيكين بدعة وهما جانب العنفة وهي شعر الشفة السفلى كذا في الغرائب \* ولا ينتف أنفه لان ذلك يورث الأكلة وفي حلق شعر الصدر والظهر ترك الادب كذا في القنية \* قطع الظفر بالاسنان مكروه يورث البرص حلق الشعر حالة الجنابة مكروه وكذا قص الاظافر كذا في الغرائب \* ولو حلق المرأة رأسها فان فعلت لوجع أصابها لا بأس به وان فعلت ذلك تشبه بالرجل فهو مكروه كذا في الكبرى \* مجنوننة أصابها الاذى في رأسها ولا ولي لها فن حلق شعرها فهو محسن بعد أن يترك علامة فاصلة للنساء كذا في الملتقط \* ووصل الشعر بشعر الأذى حرام سواء كان شعرها أو شعر غيره كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا بأس للمرأة أن تجعل في قرونها وذوائبها شيئا من الور كذا في فتاوى قاضيخان \* في جواز صلاة المرأة مع شعر غيرها الموصول اختلاف بينهم والمختار أنه يجوز كذا في الغيائية \* قال اذا لم يكن للعبد شعر في الجبهة فلا بأس لتجار أن يعلقوا على جبهته شعر لانه يوجب زيادة في الثمن وهذا دليل على انه اذا كان العبد للخدمة ولا يريد بيعه

(١) قوله وان كان ما زاد طويلا تتركه كذا في جميع نسخ هذا الكتاب وانظر اه معجمه

اذا ولدت جارية في ملكه وادعى أنه ابنه في مرض موته يرث وان لم يكن العاق في ملكه \* وذكر عصام قال ان كان في بطن جارية غلام فهو مني وان كان أنثى فلا قول يثبت منه أيها كان لانه لما ادعى الولد لا يتعين الوصف \* وعن محمد أعتق غلاما ثم ادعى آخر أنه ابنه يرث منه الغلام وعقله على الذي أعتقه \* ادعى غلاما صغيرا لا يعبر عن نفسه فان صدقه فيه الذي الغلام في يده فهو ابنه والا \* وان أقر الذي في يده الغلام أنه لقيط صحت دعونه \* ولدي في ملكه غلام فباعه وباعه المشتري أيضا ثم ادعى أنه ولده بطلت البياعات كلها لكون التناقض عفوا \* باع الحامل فولدت عند المشتري لأقل من نصف عام وكانت عند البائع تمام عامين صحت دعوى المشتري وبطل البيع وبعد اعتناق الولد لا تصح الدعوة وتصح بعد اعتناق الام لان الولد هو الاصل وكان ابنه ورد حصه الولد من الثمن الى المشتري وانما فرضنا ولادتها عند المشتري لأقل من نصف عام وبكونها عند

البائع أكثر من عامين ليحصل القطع يكون العاق عند البائع وان أشكل بان جاءت عند المشتري لا أكثر من نصف عام أو أقل من عامين من وقت البيع لا يثبت الابتداء بالمشتري وان لا أكثر من عامين لا يصح ان كذبه المشتري وان صدقه يصح الدعوى ولا يبطل البيع جملا على الاستلزام بالنكاح \* وفي القدوري ان أتت به لأقل من نصف عام فادعاه البائع والمشتري معا وبعد البائع فالبائع أولى وقدم كرنا أن بعد موت الولد لا تصح دعوة البائع وتصح بعد موت الام ويأخذ الابن ويرد كل الثمن عنده والاحصاء الولد فقط بناء على تقويم

أم الولد وعدمه \* باع الحامل وقال خبلها ليس مني بل من غيرة فولدت عند المشتري لأقل من نصف عام برآ الجارية والولد إلى البائع ولو ادعاه البائع ثم اعتقها المشتري أو ماتت لا يصح اعتاقه وضمن في الموت قيمتها ويرجع بكل الثمن \* وفي الجامع لو قال هذا ابن عبدى أو ابن فلان الغائب ثم قال هو ابني لا يكون ابنه أبداً وقال إن كذبه المقر له في النسب ثم ادعاه المقر صرح وقول الامام حيلة لدفع دعوة البائع الولد لأنه اذا أقر بالولد لرجل لا تصح دعواه بعد ذلك لنفسه أبداً \* باع أحد التوأمين فأعتقه (٣٥٩) المشتري ثم ادعى البائع الباقي صح وبطل عتق المشتري \* علاج جاريته فيما دون الفرج فأخذت ماله وجعلته في فرجها وعلقت منه صارت أم ولد

\* قال أحد هذين ابني صح وأجبر على البيان وبعده يجبر ويرثه على البيان ولا يثبت النسب حتى يجتمعوا على أحدهما \* ادعى أنه أبوه لا يصدق إلا بتصدق المدعى عليه أو بشهادة رجلين أو رجل واحد وأثنى وكذا اذا ادعى أنه ابنه ان كان يعبر عن نفسه والا يتم بدعواه استحسننا \* وفي الزادات من قال لغيبه هذا ابني ان كان بالغاً أو كان يعبر عن نفسه يرجع إلى تصديقه ان كان لم يقر بارق على نفسه لانه حر بمحكم الدار فلزم التصديق له أما اذا أقر بارق على نفسه فهو عتقه من لا يعبر حتى لا يشترط التصديق ودعوى البنية يتم بقوله هذا ابني وان لم يقل ولد على فراشي \* ولو قال ليس الولد مني ثم قال هو مني صح ولو قال هو مني ثم نفاه لا يصح وفي دعوى الاخوة لا يحتاج إلى ذكر الجدة على اختيار السرخسي وان ادعى أنه ابن عمه فمع ذلك الجدة يلزم

أنه لا يفسد ذلك كذا في المحيط \* ولا بأس للتاجر أن يخلق شهره بجهة الاسلام لانه يزيد في الثمن فان كان العبد للخدمة لا يرده التجارة لا يستحب أن يفعل ذلك كذا في فتاوى قاضيهان \* والله أعلم

### باب العشرة في الزينة واتخاذ الخادم للخدمة

اتفق المشايخ رحمهم الله تعالى أن الخضاب في حق الرجال بالجمرة سنة وأنه من سيماء المسلمين وعلاماتهم وأما الخضاب بالسواد فن فعل ذلك من الغزاة ليكون أهيب في عين العدو فهو محمود ومنه اتفق عليه المشايخ رحمهم الله تعالى ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء وليحبب نفسه اليهن فذلك مكروه وعليه عامة المشايخ وبعضهم جوز ذلك من غير كراهة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال كما يحببني أن أتزين لي يجبهها أن أتزين لها كذا في الذخيرة \* وعن الامام أن الخضاب حسن لكن بالخفاء والكتم والوسمة وأراد به اللحية وشعر الرأس والخضاب في غير حال الحرب لا بأس به في الاصح كذا في الوجيز للكردي \* ولا بأس بغالبية الرأس واللحية كذا في الفتاوى العتائية \* تنف الشيب مكروه للترزين لا لترهيب العدو كذا نقل عن الامام كذا في جواهر الاخلاطى \* ولا ينبغي أن يخضب يدي الصبي الذكر ورجله الا عند الحاجة ويجوز ذلك للنساء كذا في النبايع \* جنب اختضب واختضبت امرأته بذلك الخضاب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس به ولا تصلي فيه وان كان الخضب قد غسل موضع الخضاب فلا بأس بأن تصلي فيه كذا في فتاوى قاضيهان \* ولا بأس للنساء بتعليق الخرز في شعورهن من صفراً ونجاساً أو شبه أوحديد ونحوه الزينة والسوار منها ولا بأس بشد الخرز على ساق الصبي أو المهد لتعليقه كذا في القنية \* لا بأس بالانخدال للرجال باتفاق المشايخ ويكره الكحل الاسود بالاتفاف اذا قصده الزينة واختلوا فيها اذا لم يقصده الزينة عامتهم على أنه لا يكره كذا في جواهر الاخلاطى \* قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بأن يتخذ الرجل في بيته سريراً من ذهب أو فضة وعليه الفرش من الديباج يتجمل بذلك للناس من غير أن يقدوا ويتألم عليه فان ذلك منقول عن السلف من الصحابة والتابعين كذا في المحيط \* وما يحتاج اليه الناس من البناء لا بأس به وانما يكره اذا بنى ما لا يحتاج اليه كذا في الوجيز للكردي \* ذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير أنه لا بأس بأن يستريح طمان البيوت بالبود المنقشة اذا كان قصد فاعله دفع البرد وان كان قصد فاعله الزينة فهو مكروه وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح السير أيضاً لا بأس بأن يستريح طمان البيت بالبود اذا كان قصد فاعله دفع البرد زاد عليه ما قال أو بالحشيش اذا كان قصد فاعله دفع الحر وانما يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة كذا في الذخيرة \* ارخاء الستر على الباب مكروه نص عليه محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير لانه زينة وتكبر والحاصل أن كل ما كان على وجه التكبر يكره وان فعل الحاجة وضرورة لا هو المختار كذا في العتائية \* ولا يجوز أن يعلق في موضع شيئاً فيه صورة ذات روح ويجوز أن يعلق ما فيه صورة غير ذات روح كذا في الظهيرية \* ويجوز للإنسان أن يسهط في بيته ما شاء من الثياب المتخذة من الصوف والقطن والكتان المصبوغة وغيرها والمنقشة وغيرها كذا في خزائن المفتين \* لا بأس للإنسان أن يكون معه من يخدمه ولكن ينبغي أن يكلفه من الخدمة قدر ما يطيق وعن هذا قلنا لا بأس للإنسان أن يذهب بكما حيث شاء وغلامه عيشى

ذكر الاب والام إلى الحد \* ادعت الارث بالعمومة ثم بالابوة لا يصح وان عاد إلى دعوى العمومة يسمع \* ادعت بنة رجل لا يصح بلا شهادة القابلة \* ادعى أنه أخوه وطلب النفقة فأنكر خات المسمى فجاء المدعى عليه يطلب ميراثاً لا يقبل لان هذا في الحقيقة دعوى المال فلا يعنى فيه التناقض \* نوع \* مات عن مال في يد رجل فقال هذا ابن الميت سلم الحاكم إليه المال ولو قال هذا أخو الميت لا يجهل الحاكم في الأمر بتسليم المال إليه لان الابن لا يجب بحج حرمان غايته أنه يظهر له شريك والاخ يحرم بالابن فلم يكن وارداً على كل حال ولو أقر الأخ

أنه أوصى بالف من ماله لفسلان تلوم الحياكم فان لم يحضر له وارث أعطاه للوصى له كما في الاخ يتلوم فان لم يظهر له وارث آخر أعطاه للاخ وان ظهر له وارث دفع المال اليه وكان القبول قوله في الوصية وان لم يظهر له وارث أو ظهر له وارث آخر أعطى كل ذي حق حقه وأخذ منه كفيلا ثقة وان لم يجد كفيلا أعطاه المال وضمنه ان كان ثقة لثلاثيها أو أمانة وان كان غير ثقة لا يعطيه المال ويتلوم الحياكم حتى يظهر أنه لا وارث له أو يكون أكبر رأيه ذلك ثم يعطيه المال (٣٦٠) ويضمنه ولم يقدر الامام التلوم بزمن كما هو دأبه بل فوضه الى رأى الحياكم الى أن يغلب على ظنه انه لو كان له وارث

معه بعد أن كان يطيق ذلك وان كان لا يطيق ذلك فهو مكرره كذا في المحيط \* وعن ابن عمر رضي الله عنه وانما يكره الركب ومعه رجالة اذا أراد به الزنا والتكبر كذا في الملتقط \* ويستحب أن يترك العبد أو الامة بعد صلاة العشاء ليأمن أو يستريح ويجب على المالك أن لا يشغله في أوقات الصلاة عن الصلاة لانه في حق أداء الصلاة يبقى على أصل الحرية كذا في التشارخانية ناقلا عن الحجة \* على المولى أن يترك مملوكه حتى يتعلم من القرآن قدر ما تصح به الصلاة وكذلك الزوجة كذا في القنبية \* ويكره أن يجعل في عنق عبده طوقا من حديد وقيل لأبأس به في زماننا الغلبة الا باق خصوصاً في الهندية ولا يكره التقييد كذا في التمرناشي \* والله أعلم

### باب الحادى والعشرون فيما يسع من جراحات بنى آدم والحيوانات وقتل الحيوانات وما لا يسع من ذلك

في فتاوى أبى الليث رحمه الله تعالى في امرأة حامل ماتت وعلم أن ما في بطنها حي فانه يشق بطنها من الشق اليسر وكذلك اذا كان أكبر رأيهم أنه حي يشق بطنها كذا في المحيط \* وحكى أنه فعل ذلك باذن أبى حنيفة رحمه الله تعالى فعاش الولد كذا في السراجية \* ولا يرث الولد اذا تحرر في بطنها لان حر كته قد تكون يريح أو دم مجتمع كذا في الفتاوى العتبية \* البكر اذا جومت فيمادون الفرج فجلت بأن دخل الماء في فرجها فلما قرب أو ان ولادتها تزال عذرتهم ببيضة أو بحرف درهم لانه لا يخرج الولد بدون ذلك واذا اعترض الولد في بطن الحامل ولم يجد واسيلا لاستخراج الولد لا يقطع الولد اربا ولولم يفعله ذلك يخاف على الام قالوا ان كان الولد ميتا في البطن لأبأس به وان كان حيا لم نرجوا زقطه الولد اربا كذا في فتاوى قاضيان \* لأبأس بقطع العضوان وقعت فيه الآكلة لثلاثيها كذا في السراجية \* لأبأس بقطع اليد من الآكلة وشق البطن لما فيه كذا في الملتقط \* اذا أراد الرجل أن يقطع اصبعاً زائدة أو شياً آخر قال نصير رحمه الله تعالى ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك الهلاك فانه لا يفعل وان كان الغالب هو النجاة فهو في سعة من ذلك رجل أو امرأة قطع الاصبع الزائدة من ولده قال بعضهم لا يضمن ولها ولاية المعالجة وهو المختار ولو فعل ذلك غير الاب والام فهلك كان ضامنا والاب والام انما يملك ذلك اذا كان لا يخاف التعدي والوهن في اليد كذا في الظهيرية \* من له سلعة زائدة يريد قطعها ان كان الغالب الهلاك فلا يفعل والا فلا بأس به كذا في خزانة المفتين \* جراح اشترى جارية زرقاء فله شق الزرق وان ألمت كذا في القنبية \* ولأبأس بشق المثانة اذا كانت فيها حصاة وفي الكيسات في الجراحات المخوفة والقروح العظيمة والحصاة الواقعة في المثانة ونحوها ان قيسل قد نبجوا وقد نبجوا ولا يموت بعالم وان قيل لا ينبجوا أصلا لا يداوى بل يترك كذا في الظهيرية \* ولو كان لرجل كب عقور ربيع كل من يترعاه فلاهل القرية أن يقتلوه فان تقدم أهل القرية الى صاحب الكلب ولم يقتله ثم عض انسانا فهو ضامن وان عضه قبل التقدم اليه لم يضمن كذا في السباع \* وهكذا في الخلاصة \* قرية فيها كلاب كثيرة ولاهل القرية منها ضرر يؤمر أرباب الكلاب أن يقتلوا الكلاب فان أبوا رفع الامر الى القاضي حتى يلزمهم ذلك كذا في محيط السرخسي \* وفي أخمية النوازل رجل له كلاب لا يحتاج اليها ولغيره فيها ضرر فان أمسكها في ملكه

على ظنه انه لو كان له وارث لظهر وعندهما يقدر بسنة وعن الثاني التقدير بشهر هذا اذا قال لا وارث له غيره أما اذا قال له وارث آخر لكن لا أعلم أنه مات أولا لا يدفع اليه قليل ولا كثير حتى يبرهن انه لا وارث له غيره وان تلوم ومضى زمانه ويستوى أن يكون ممن يرث بكل حال كالأب أو ممن يرث بحال دون حال كالأخ لأبيه وبنت الابن وفي التهمة في يده مال لغائب جاز رجل وادعى أنه ابن الغائب مات وصدقه ذو اليد يتلوم الحياكم فيه أى يتجرى زمانا لو كان له وارث لظهر وقدر الطحاوى بسنة سواء قال لا وارث له غيره أولا وقيل ما قدر الطحاوى مكان قولهما \* أقر أن ما في يده كان لزوجه ورثه عنها وهذا أخوها وأنكر الاخ المقر له كونه زوجها قال الامام الثاني رحمه الله المال بينهما الا أن يبرهن الاخ على بطلان الزوجية وقال محمد وزفر رحمه الله المال كله للاخ الا ان برهن الزوج على الزوجية كذا في العيون ولو قال مجهول النسب هذا

المال كان لابي وتر كهمير نالي ولا نحي هذا فقال المقر له أنا الابن لانت فحمدوا الثاني رحمه الله على أن المال بينهما فليس انصافا وقال زفر المال كله للقر له كذا في المسئلة الاولى والفرق لزوم البسوة لا الزوجية على ما يأتى \* ادعى انه أخو الغائب مات ولا وارث له غيره أو انه أبود أو أمه أو ابنة أو مولا عتاقة أو ادعت أنها عتمة أو خالته أو بنت ابنه أو بنت أخيه أو أخته لا وارث له غيره أو أن زوجته أو زوجته أو أنه موسى له بكل المال أو بعضهم صدقهم من في يده التركة أو قال لأدري للتركة مستحقا غير كما فليس للمدعى الوصية شئ ويدفع الحياكم



المال إلى مدعي الوارثة ولا يرجم مدعي الاخوة مدعي البنوة انما يرجم مدعي الزوجية والوصية وبحلف الوارث بالله تعالى ما هذا وزوج المتوفاة أو زوجته أو موصي له بما ذكر أمالورهنوا على مدعاهم أخذوا المبرهن بطريقه \* ولو أقر صاحب البدين الميت كان اعترف بأنه أبوه أو ابنه أو مولاه عتاقاً أو وصي له بثالث المال أو كلاً أو أنهما زوجته المال لقراءة الولادة ومولى العتاقة كالمولاهة هذه الاشياء بخلاف الأقرار بالنكاح وولاء المولاة والوصية لأنه أقرار بسبب ماض وما ذكرنا أقرار بسبب قائم وهذا هو (٣٦١) الفرق الموعود أنفاً نوع آخر

شهد أن أمه مات في هذه الدار أو قال كانت لابيه لا تقبل لعدم الجور قال الامام الثاني اخواتقبل ولو قال كانت في يد ابنه أو لايه مات وتركها ميراثاً أو كانت لابنه أجزأه من ذى اليد أو أودعها أو أعارها أو ورهنها منه تقبل باجماع كذا لو قال كانت لايه أو في يده يوم مات تقبل ولو قال أنها لايه ولم يقل مات وتركها ميراثاً له قبل على الخلاف واختار الفضلي أنه لا تقبل وهو الاصح وفي الجامع وضع المشقة في العين كالشوب دل على أنه لا فرق في اشتراط الجسرين العين والعقار والمنصوص في أكثر الجوامع والفتاوى انه لو قال كان ملكاً له إلى يوم وفاته يكون جواً وتقبل وأعتبر به ضميرانه ينبغي أن لا يقبل لان لفظ اليوم مشترك بين مطلق الوقت وبياض النهار فإذا قرن بالمتد يجعل على البياض ويمتد يجعل على مطلق الوقت والموت مما لا يمتد لأنه لا يقبل ضرب المدة كالطلاق والكلام فاريد به مطلق الوقت ويجوز أن يكون ملكه في أول النهار ولا

فليس لجيرانه منعه وإن أرسلها في السكة فله منعه فان امتنع والارفعه إلى القاضي أو إلى صاحب الحسبة حتى يمنع عن ذلك وكذلك من أمسك دجاجة أو جشاً أو عولاً في الرستاق فهو على هذين الوجهين كذا في المحيط \* وفي الاجناس لا ينبغي أن يتخذ كلباً إلا أن يخاف من النصوص أو غيرهم وكذا الاسد والفهد والضبع وجميع السباع وهذا قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* ويجب أن يعلم بأن اقتناء الكلب لأجل الحرس جائز شرعاً وكذلك اقتناؤه للاصطياد مباح وكذلك اقتناؤه لحفظ الزرع والماشية جائز كذا في الذخيرة \* رجل ذبح كلبه أو حماره جاز أن يطعم سنوره من ذلك وليس له أن يطعمه خنزيره أو شياً من الميتة كذا في السراجية \* الهرة إذا كانت مؤذية لا تضرب ولا تعرك اذنها بل تذبح بسكين حادة كذا في الوجيز للكردي \* رجل وطئ بهيمة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت البهيمة للواطي يقال له اذبحها وأحرقها وان لم تكن البهيمة للواطي كان اصحابها أن يدفعها إلى الواطي بالقيمة ثم يذبحها للواطي ويحرق ان لم تكن مأكولة اللحم وان كانت مأكولة اللحم تذبح ولا تحرق كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الاجناس عن اصحابنا رحمهم الله تعالى تذبح وتحرق على وجه الاستحسان أما بهذا الفعل لا يحرم كل الحيوان المأكول كذا في خزنة الفتاوى \* ولا بأس بقتل الجراد لأنه صيد يحل قتله لأجل الاكل فلدفع الضرر أولى كذا في فتاوى قاضيان \* ويكره حرقها كذا في السراجية \* قتل النملة تسكماً وفيه واختار أنه إذا ابتدأت بالأذى لا بأس بقتلها وان لم تبدئ بكره قتلها وانتقوا على أنه يكره القاءها في الماء وقتل القملة يجوز بكل حال كذا في الخلاصة \* واحرق القمل والعقرب بالنار مكره وطرح القمل حياً مباح لكن يكره من طريق الادب كذا في الظهيرية \* اذا وجدوا في دار الحشر عقرباً فانهم لا يقتلونها ولكن ينزعونها قطعاً للضرر عن أنفسهم ولا يقتلونها لان في قتلها قطع الضرر عن الكفرة فإنه ينقطع نسلها وفيه منفعة الكفار وكذلك ان وجدوا حية في رحالهم أن مكنتهم نزع أيهاً فاعلوا ذلك قطعاً للضرر عن أنفسهم ولا يقتلونها لان فيه قطع نسلها وفيه منفعة الكفار وقد أمرنا بضررهم قتل الزنبور والحشرات هل يباح في الشرع ابتداء من غير اذاه وهل يباح على قتلهم قال لا يباح على ذلك وان لم يوجد منه الا بقاء فالأولى أن لا يتعرض بقتل شيء منه كذا في جواهر الفتاوى \* ولا تحرق بيوت النمل لنمل واحدة كذا في الفتاوى العتابية \* الفيلق الذي يقال له بالفارسية (يله) يلقي في الشمس ليموت البدين ولا يكون به بأس لان في ذلك منفعة الناس ألا يرى ان السمكة تلقى في الشمس فتموت ولا يكره كذا في خزنة المفتين \* ولا بأس بقطع الية الشاة اذا انفلتت وعينها من اللعوق بالقطع ويخاف عليها الذئب وكذا الجماد اذا مرض ولا ينتفع به فلا بأس بأن يذبح فيسترأح منه كذا في الفتاوى العتابية \* اذا احترقت السفينة أو غلب على ظنهم أنهم لو ألغوا أنفسهم في البحر خلصوا بالسباحة يجب عليهم ذلك ولو كانوا اجمالاً ألغوا أنفسهم فيه غرقوا ولو بلغوا أحرقوا ففهم بالخيار بين الاقامة واللقاء من قتل نفسه كان اثمها كثر من أن يقتل غيره كذا في السراجية \* قتل الاعونة والسعاة والظلمة في أيام الفترة أفتى كثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى بإباحته وقد حكى عن الشيخ الامام الصفار أن الجصاص أورد في أحكام القرآن من ضرب الضرائب على الناس حل دمه وكان السيد الامام أبو شجاع السمرقندي يقول يثاب قاتلهم وكان يفتي بكفر الاعونة وكذلك القاضي عبد الدين كان يفتي بكفرهم ونحن لانفتي بكفرهم

(٤٦ - فتاوى خامس) يكون ملكاً له وقت الموت فلا يحصل الجرم كذا قال بالفارسية ملك ويؤدبر وزوفاة أو قال تبار وزوفاة \* مودع الميت أقر واحد أنه ابن الميت ثم قال لا آخر هذا ابن الميت أيضاً فقال الأول ليس له ابن غيري فإنه يدفع المال إلى الأول ثم يتخاضعان \* مسيرات قسم بين الغرماء أو الورثة قال الامام لا أخذ منهم شيئاً ولا وهذا احتياط به بعض القضاة وهو ظلم قالوا هذا كشف عن مذهبه بان المجتهد يخطئ أيضاً (١) قيل اذن قولهم اجبوا التكفيل كشفاً عن الاعتزال وأنت خبر بان هذا الايراد باطل فاتهم اجبوا بالاجتهاد أخذ التكفيل

(١) قوله قيل اذن قولهم اجبوا التكفيل كشفاً عن الاعتزال وأنت خبر بان هذا الايراد باطل فاتهم اجبوا بالاجتهاد أخذ التكفيل

قياسا على راد الاتب واللقطة فأنى يلزم منه كون كل مجتهد مصيبا والاستدلال من وصف الامام بالظلم بناء على ملازمة عاذية كانت في تلك العصر من عدم تقليد القضاء الامن المجتهد سد فكل كان التكفيل الصادر من القاضي تكفيل من القاضي المجتهد فيكون المراد من بعض القضاة القاضي المعهود وزيف ايضا بان المجتهد اذا اخطأ فله اجر بالاخلاف فغاية ما نه بالتكفيل اخطأ فلا يكون ظلما فلا يصح الاستدلال بأجيب عنه بان الامام قال وهو ظلم وميل (٣٦٢) فالوصف بالميل دل ان المراد بالظلم وضع الشئ في غير موضعه والاطلاق ولو بالجواز دل على

كذافي المحيط في المنفردات \* عن محمد رحمه الله تعالى اذا وقعت الفتنة فليترجم الرجل بيته فان دخل عليه داخل يريد قتل نفسه وأخذ ما له فليقاتل وان قتل رجوا أن يكون شهيدا كذا في التتارخانية \* ويكره تعليم البازي بالطير الحلي يأخذه ويعذبه ولا بأس بأن يعلم بالذبح كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

### الباب الثاني والعشرون في تسمية الاولاد وكناهم والعقيقة

احب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن لكن التسمية بغير هذه الاسماء في هذا الزمان أولى لان العوام يصغرون هذه الاسماء للنداء والتسمية باسم يوحى في كتاب الله تعالى والكبير والرشد والبديع جائزة لانه من الاسماء المشتركة ويراد في حق العباد غير ما راد في حق الله تعالى كذا في السراجية \* وفي الفتاوى التسمية باسم لم يذكره الله تعالى في عباده ولا ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا استعماله المسلمون تكاموا فيه والاولى ان لا يفعل كذا في المحيط \* من ولد ميتا لا يسمى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى من كان اسمه محمد لا بأس بأن يكنى أبا القاسم لان قوله عليه السلام سموا باسمي ولا تكونوا بكنتي منسوخ لان علياً رضي الله عنه كنى ابنه محمد بن الحنفية أبا القاسم كذا في السراجية \* ولو كنى ابنه الصغير بأبي بكر أو غيره الصحيح أنه لا بأس به فان الناس يريدون التفاضل انه يصير أبا في نافي الحال لا التحقيق في الحال كذا في خزائن المقتنين \* يكره أن يدعو الرجل أباؤه والمرأة زوجها باسمه كذا في السراجية \* العقيقة عن الغلام وعن الجارية وهي ذبح شاة في سابع الولادة وضيافة الناس وحلق شعره مباح لا سنة ولا واجبة كذا في الوجيز للكردي \* وذكر محمد رحمه الله تعالى في العقيقة فن شاء فعل ومن شاء لم يفعل وهذا يشير الى الاباحة فيمنع كونها سنة وذكر في الجامع الصغير ولا يعنى عن الغلام ولا عن الجارية وانه اشارة الى الكراهية كذا في البدائع في كتاب الاضحية \* والله أعلم

### الباب الثالث والعشرون في الغيبة والحسد والنميمة والمدح

رجل ذكره مساوى انسان على وجه الاهتمام لا بأس به ويكره أن يكون مرئياً للسب والنقص ومن اغتاب أهل كورة أو قرية لم تكن غيبة حتى يسمى قوماً معروفين كذا في السراجية \* الرجل اذا كان يصوم ويصلي ويضر الناس بالحسد والسنان فذكره بما فيه لا يكون غيبة وان أخبر السلطان بذلك ليزجره فلاثم عليه كذا في فتاوى قاضيان \* أعاده ثوباً وأقرضه دراهم ثلاثة أيام فغفله منه أياماً كثيرة وسوقه فوصفه عند الناس بكونه خائناً وكذا بما يعذر في ذلك كذا في القنية \* روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قال لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله مالا هو ينفق في طاعة ورجل آتاه الله تعالى علماً فهو يعلم الناس ويقضى به الحديث بظاهره دليل على اباحة الحسد في هذين لانه استثناء من التحريم والاستثناء من التحريم الاباحة قال شيخ الاسلام وليس الامر كما يقتضيه ظاهر الحديث والحسد حرام في هذين كما هو حرام في غيرهما وانما معنى الحديث لا ينبغي للانسان أن يحسد غيره ولو حسد فافعاله حسد في هذين لانه لا يكون الحسد فيما مباح بل في آخره وان الانسان انما يحسد غيره عادة لئلا يراه عليه فيتم في تلك لنفسه وما عدا هذين من أمور الدنيا ليس بنعمة لان ما ل ذلك سخط الله تعالى والنعمة ما يكون ما له رضا الله تعالى وهذان ما لهما رضا الله تعالى لهما النعمة دون مساوهما ثم بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا الحسد المذكور

انه يخطئ اذ لولا ما صح ذلك فحصل الكشف بالوصف الواقع من الامام لا بالتصاف في الواقع \* ادعى دارا رداً على زيد ثم بان باقرار المدعى ان الدار كلها في يد غيره فاعاد الدعوى عليه قبيل لا يسمع وقيل يسمع \* ادعى عليه أن الدار التي في يده كانت لآبيه مات عنه وعن أخيه وعن أموال آخر فاقسموها فوقع الدار في حصتي يسمع ولو زعم ان أخته أقرت له بما يخصها من الدار لا يقبل لان دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق لا تسمع \* ادعى محمد دودا وبرهن ثبات المدعى عليه فحكم بتلك البينة على الوارث ثم ادعى الوارث الملك المطلق على المحكوم له ان ادعى بجهة الورثة لا يقبل لانه صار مقضياً عليه

### الحادي عشر في دعوى الرق والحرية

باع عبداً ثم ادعى انه أعتقه أو كان سراً ثم باعه يسمع وذكر القاضي باع ثم ادعى انه كان دبره أو أعتقه لا يسمع \* ولو ادعى أنه خلق من مائه يقبل ويثبت النسب ويبتطل البيع نظيره اشترى عبداً

وادعى انه حر وأزماه الحاكم اقراره فبرهن على الحرية والعهدي يشكره يقبل ويرجع بالثمن \* وفي الملتقط باع أرضاً ثم ادعى المضموم انه كان وقفها وفي الذخيرة أو كان وقفنا على فان لم يكن له بينة وأراد تخلف البائع لا يحلف لعدم صحة الدعوى للتناقض وان برهن قال النقة أبو جعفر يقبل ويبتطل البيع لعدم اشتراط الدعوى في الوقت كما في عتق الأمة وبه أخذ الصدر والعصم ان الجواب على اطلاقه غير مرضي فان الوقت لو حق الله تعالى فالجواب ما قاله وان حق العبد لا بد فيه من الدعوى \* برهن العبد على من في يده بالحرية ونحوه البديهي أنه

ودبعة فلان أو أجارة فلان أو أارة فلان عنده يسدع دعوى العبد لكن يحال بينه وبين المودع كالأمر بهن العبد على الوكيل بقوله بينة على الحرية في قصر يد الوكيل لافي حق إثبات الحرية كذا هنا \* ولو برهن العبد على مولاه بالحرية وبرهن المولى عليه بالرق فيبينة العبد أولى لأن الرق لا يرد على الحر والحرية ترد على الرق \* ولو قال العبد أعتقني فلان وذو البدانة مودع فلان هذا عنده لا يحال بينه وبين المودع لانه أقرب بالرق له وكذا ان لم يبرهن المودع على الودبعة منه لا يحال لاعترا فاهما بكونه ملكا للغائب (٣٦٣) وان قال شيوود المودع هذا العبد

ودبعة فلان عنده هذا ولم يتعرضوا لكونه ملكا له ان ادعى العبد ادعاء المودع يقبل شهادتهم لاقرار العبد بالرق وان ادعى الحرية لا مال لم يتعرضوا على كونه ملكا للمودع \* ولو قال العبد أنا حر الأصل فالقول له بحكم الأصل ما لم يسبق منه انقياد للرق وبغده لا يقبل قوله بلا برهان \* أمة في يد انسان زعمت أنها أم ولد فلان أو مدبرته أو مكاتبته أو قالت أعتقني فلان وقال ذو البند لابل هي عملي كني فالقول لذي البند وقال الامام الثاني رحمه الله القول لها لا لقوله وان كذبها المقر له في العتق وشعبه وصدة قهبا في الرق فالقول لذي اليد ولو قال ذو البند اشترى بتهامن فلان وقالت أعتقني هو وبرهنا على ما قال فيبينة العتق أولى الا اذا كان في يد المشتري قبض معاين \* قدم معه رجال ونساء وصبيان يخدمونه وادعى أنهم أرقاؤه ولدعوا عنهم أحرار فالقول لهم ما لم يقر وبالملك له من اقرار أو بيع أو بينة وان كانوا من التركة أو الذم أو البند أو الهند أو الروم أو الخزر

المذموم أن يرى على غيره نعمة فبعتي زوال تلك النعمة عن ذلك الغير وكيونتها لنفسه أما لو غناها لنفسه فذلك لا يسمى حسدا بل يسمى غبطة وكان شيخ الاسلام يقول لوقتي تلك النعمة بعينها لنفسه فهو حرام مذموم أما اذا غنى مثل ذلك لنفسه فلا بأس به وذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه قال معنى الحديث أن الحسد مذموم يضرب الحاسدا لافيا استثنى فهو محمود في ذلك فانه ليس بحسد على الحقيقة بل غبطة والحسد أن يقتني الحاسد أن تذهب نعمة المحسود عنه ويتكلف لذلك ويعتقد أن تلك النعمة في غير موضعه وهو معنى الغبطة أن يقتني لنفسه مثل ذلك من غير أن يتكلف ويتمنى ذهاب ذلك عنه كذا في المحيط \* مدح الرجل على ثلاثة أوجه الاول أن يمدح في وجهه وهذا الذي نهى عنه والثاني أن يمدحه بغير حضرته ويعلم أنه يبلغه فهذا أياضا منهى عنه والثالث أن يمدحه في حال غيبته وهو لا يبالى أن يبلغه أو لم يبلغه لاي مدحه بما هو فيه فهذا لا بأس به كذا في الغرائب \* والله أعلم

#### الباب الرابع والعشرون في دخول الحمام

ولا بأس بأن تدخل النساء الحمام اذا كانت النساء خاصة لعموم البواي ويدخلن بمنزلة كذا في خزنة المفتين \* وبدون المنزلة حرام كذا في السراجية \* دخول الحمام من غير ازار حرام وان كان ذلك عادة له لا يعدل في شهادته أو يدين ذلك لم يعرف رجوعه عن ذلك والافاد دخول من غير ازار مرة واحدة يكفي لسقوط العدالة كذا في الغرائب \* ولو أراد الاغتسال لا يتجرب بدون ازار وان كان منفردا ولو فعله بكره كذا في القنية \* قال أبو نصر الدوبوسي رحمه الله تعالى لا يكره أن يغتسل متجربا في الماء الجاري أو غيره في الخلوة كذا في الغرائب \* ودخول الحمام في الغداة ليس من المروءة كذا في الوجيزي للكردي \* غمز الأعضاء في الحمام من غير ضرورة مكروه وفي فتاوى أهل سمرقند وكوفي مجموع النوازل أنه يباح ذلك فيما فوق السرة وفيما دون الركبة ولا يباح فيما بينهما وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا لا بأس بذلك بشرطين أحدهما أن لا تكون للخدام لمية لان فيه اهانة صاحب المية وثانيهما أن لا يغمر رجلاه لان فيه اهانة الخادم قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله سمعت الشيخ أبي بكر يقول لا بأس أن يغمر الرجل الرجل الى الساق ويكره أن يغمر أو يغمر رأسه من وراء الثوب أو غيره قال الفقيه أبو جعفر ونحن نبيح هذا ولا بأس به قال الفقيه أبو جعفر وكان الشيخ أبو بكر يقول لا بأس أن يغمر الرجل رجل والدته ولا يغمر فخذه والدته كذا في الذخيرة والمحيط في المتفرقات \* لو كشف ازاره في الحمام في الموضع المعد لذلك ليغسله أو يعصره لا بأس به كذا في السراجية \* قال عينا الأئمة الكرايسى أراد عصر ازاره في الحمام وليس له ازار آخر لعصر عليه ولكن يصب الماء عليه ويكفيه ويرويه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في القنية \* اذا تجرد في بيت الحمام الصغير لعصر ازاره وحلق عاتقه قيل لا بأس به وقيل يأثم وقيل يجوز في المنة اليسيرة كذا في الغرائب \* والله أعلم

#### الباب الخامس والعشرون في البيع والاستيلاء على سوم الغير

وينبغي للرجل أن يشتغل بالتجارة ما لم يعلم أحكام البيع والشرا مما يجوز منه وما لا يجوز كذا في وفي الجمع الصغير غلام في يد رجل يدعى الحر به وقال ذو اليد هو غلام فان كان لا يعرفه فالقول لذي اليد لانه كذا في القنية أو بالغا فالقول للسلام وان برهنه على الرق والحرية فيبينة الغلام أولى والاقول قول الاسلام في انكار الرق كالودع في دعوى رد الودبعة أو الهلاك حيث يكره القول قوله والبيتة بينته أيضا وكذا اذا قال المستأجر أرضه ببلن شاة ولا يرث وقالت لابل يبلني ولي الأجر فالقول لها وان برهنه قينتها أولى وكذا اذا قال رب السلم أجتني شهر ومضي وقال السلم اليه لابل أخذت رأس مال السلم في السلم ولم يرض فالقول

للمطلوب والبينة بينة الطالب وان برهنا فبينة المطلوب أولى وكذا اذا بعث الزوج اليها ثوبا وقال انه من الكسوة وقالت كانت هدية فالقول للزوج لان الملك أعرف بجهة التملك وعليها البينة فان برهنا فالبينة بينهما \* برهن المشتري على ان البائع كان أعنى المبيع قبل بيعه منى أو قال كنت عقلت عقته بالشراء فاشترته من آخر بعته منى يقبل ويسترد الثمن ان كان دفع وكذا لو برهن البائع على المشتري انه أعنته قبل البيع منى يقبل لان (٣٦٤) التناقض عفو في هذا الباب وفي الاجناس دعوى المشتري الحريه من البائع لو أنكر البائع

فبحر المشتري عن اثباته مقصور على المشتري وان برهن يقبل عند الثاني وقال لا يقبل بينة المشتري على البائع بعد الشراء ولو أقر المشتري أن الارض المشتراة مسجد أو مقبرة أو أزم الحاكم الإقرار على المشتري ثم برهن على البائع ليرجع بالثمن عليه يقبل \* ادعى الرقيق حريه الاصل ثم العنق العارضى يقبل ولا يمنع التناقض صحة الدعوى ولا يشترط الدعوى في الحريه الاصلية ويشترط في العارضى عنده خلافها لمو العبد وفي حق التخليف يشترط الدعوى اجماعا وفي الامه لا يشترط الدعوى اجماعا وفي الجامع الصغير قال اشترى فاني عبد ثم ادعى الحريه يسمع وقوله فاني حر يحتمل دعوى الحريه الاصلية والعارضيه ثم ان البائع حاضر او معلوما مكانه يرجع بالثمن عليه وان غابا بغيبه منقطعة يرجع على العبد والعبد على البائع متى وجد و قال الامام الثاني لا يرجع على العبد كقولنا لا اشترى أو قال فاني عبد فقط أو كما لو قال اتره منى فاني

السراجيه \* لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك وهو محمول عند أصحابنا رحمهم الله تعالى على النذب وكراهة بيعه قبل اعلامه قال رضى الله عنه لما سأله أن ما يشتري من السوق ويبيع لم قطعاً أنهم يبيعون الاتراك ومن غالب ما لهم الحرام ويجرى بينهم الربا والعقود الفاسدة كيف يكون فهو على ثلاثة أوجه فكل عين قائمة يغلب على ظنه أنهم أخذوها من الغير بالظلم وباعوها في السوق فانه لا ينبغي أن يشتري ذلك وان تداولها الايدى والثاني ان علم ان المال الحرام بعينه قائم الا انه اختلط بالغير بحيث لا يمكن التمييز عنه فان على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى بان المثل يدخل في ملكه الا انه لا ينبغي أن يشتري منه حتى يرضى الخصم بدفع العوض فان اشترا ما يدخل في ملكه مع الكراهة والثالث اذا علم أنه لم يبق العين المفصولة أو المأخوذة بالربا وغيره وانما باعها لغيره فان الذي يعلم انه لم يبق تلك العين جاز له أن يشتري منهم هذا كله من حيث الفتوى أما اذا كان أمكنه أن لا يشتري منهم شيأ كان أولى أن لا يشتري ولعل أنه يتعذر ذلك في بلاد الجحيم وسمعت أن في بلاد العرب سوقا خاصا يباع فيه الحلال والسوق الاعظم يباع فيه كل شيء فمن أراد أن يشتري من الحلال شيأ فأنهم لا يبيعونه الا اذا كان ممن يكون ماله حلالا فان أراد واحد من العوام أن يعامل معهم ويشتري ويبيع منهم فأنهم يأمرونه بأن يتصدق بجميع ماله ثم يعطوه من الزكاة شيأ فأمرونه بأن يتجر معهم بذلك المال ويكتبون اسمه في الكتب بأن أصل ماله من الزكاة أخذها من فلان وفلان ثم يعاملون معه وفي الجملة ان طلب الحلال من هذه البلاد صعب وقد قال بعض مشايخنا عليك ترك الحرام المحض في هذا الزمان فانك لا تجد شيأ الا شبهة فيه كذا في جواهر الفتاوى \* غلب على ظنهم أن أكثر ساعات أهل السوق لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو الحرام يتزعم عن شرائه ولكن مع هذا لو اشتراه يطيب له المشتري شراء فاسدا اذا كان عقد المشتري الأخير صحيحا كذا في القنية \* اذا اشترى شيأ فاستردته بعد الشراء جاز فاما لا يخالف العادة والرسم كذا في السراجيه \* وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يدح الرجل سلعته عند البيع كذا في الملتقط \* ويستحب للتاجر أن لا تشغله تجارته عن أداء القرائض فاذا جاء وقت الصلاة ينبغي أن يترك تجارته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا بأس ببيع ثوب نجس ولا يبين فان ظن أن المشتري يصلى فيه فاحب الى أن يبين كذا في الغرائب \* وفي النوازل سئل نصر عن رجل اشترى فروا وخلقا من اليهود والنصارى والعبيد ولا يرى عليه أثر النجاسة فيستعمله من غير أن يغسل قال أرجو أنه في سعة من ذلك كذا في التتارخانية \* قال قاضي بخاري يجوز شراء العصفار من الصياد واعتاقها اذا قال من أخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه بالاعتاق وقال برهان الدين رحمه الله تعالى لا يجوز لان فيه تضييع المال كذا في القنية \* ولا بأس ببيع الجارية ممن لا يستبرئها أو بانتهاء غير المأني كذا في خزائن الفتاوى \* اشترى جارية ولها لبن فأجره له يبيعها مراجعة باع جارية فأنكر المشتري ولا يئنه له لا يبطأ الا أن يترك الخصومة ويرضى بيمينه كذا في التتارخانية \* رجل اشترى جارية شراء فاسدا لا يحرم عليه وطؤها لكن يكره كذا في خزائن الفتاوى \* وفي التيممة سئل على بن أحمد أهل بلدة أو رستاق زادوا في صنجاتهم التي توزن بها الدراهم والبريسم زيادة لاوافق الزيادة التي في سائر البلاد أو زادوا أن يتواضعوا على ذلك وبعض أهل تلك الرستاق يوافقونهم وبعضهم لا يوافقونهم هل لهم تلك الزيادة فقال لا قيل لما تنق الجميع على تلك الزيادة المخالفة لصحبات البلدان

عبد \* ادعى عبد على مولا أنه علق عقته بدخول فلان الدار ووجد الشرط من الغائب وعنت وبرهن عليه يقبل وان ادعى ان الغائب علق عقته باعتاق الغائب عبده وقد أعنى الغائب عبده وعنت لا يقبل والفرق ما هو أن المدعى على الغائب ان كان شرطا يتضرر به الغائب لا يقبل وان لم يتضرر به يقبل \* ادعى رقا على عبد أو ادعى وكيل عبد حريته على مولا لم يشترط حضور العبد وفي رجوع المشتري بالثمن على البائع بعد الحكم بالحريه على المشتري لا يشترط حضور العبد \* الثاني عشر في دعوى الشكاح وفي التيممة ادعى الشكاح فقال

أمرأة فأقرت لأحدهما ثم برهننا لا يقضى لأحدهما ثم لم تقر ولم يصير المقر له بأقرارها صاحب يد وإن أرخا على السواء أقرت لأحدهما بعد البرهان فهي له وإن لم تقر لأحدهما فمفرقت منهما فإن قبل الدخول لا يقضى على أحدهما بشئ من المهر وفي الفتاوى برهننا على نكاحها لا يترجح أحدهما إلا بسبق التاريخ أو بالبداء وأقرارها له أو بدخول أحدهما جافاً فأن وجد أحد الثلاثة لأحدهما وبرهن الآخر على السبق فهو أولى وإن أرخ أحدهما لا غير التاريخ أو أولى وإن أرخ أحدهما ولا خريد (٣٦٥) فصاحب اليد أولى وإن أقرت لأحدهما

وللاخر تاريخ فالمرأة للذي أقرت له وهذا كله في حياتها أما بعد موتها إن أرخا فللسابق وإن استويا لم يؤرخا يحكم بالنكاح بينهما وعلى كل منهما نصف المهر وإن كان ميراث زوج واحد وإن كانت جابت بولدها فهو منهما ميراث واحد وإن كان ميراث الأب واحد ميراث الولد من كل منهما ميراث ابن كامل \* ولو برهننا على النكاح حال الحياة لكن أحدهما على النكاح والاخر على أقرارها له لا يترجح لكن بعد التنازل برهن أحدهما على أقرارها بالنكاح يحكم له كالأولينا اعترافها لأحدهما به بعد التنازل \* ادعى نكاحها وبرهن وحكم له به ثم برهن الآخر على نكاحها لا يقبل كافي الشراء ادعاء من فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى آخر شراءه من فلان أيضاً وبرهن لا يقبل ويجعل الشراء المحكوم به سابقاً كذا هنا \* ولو برهن على نسب مولود وحكم له به ثم ادعى آخر وبرهن على ذلك لا يقبل وفي الملك المطلق لو برهن عليه أحد وحكم

فقال الجواب كذلك وكل بشرأ طعام فاشترى بمائة غلة وأخبره فاعطاه الصباح فصرفه بالغلة حل الفضل وللضارب لا كذا في التنازلية \* وحكى عن الفقيه رجل اشترى ثوباً ب عشرة دراهم وأرجح له دانقاً قال لا يقبله حتى يقول أنت في حل أو هو لك كذا في المحيط \* إذا اشترى لجاماً وسككاً أو شيئاً من الثمار فذهب المشتري وأبطأ وخشى البائع أن يفسد فانه يبيعه من غيره ويحل شراء ذلك منه إذا مرض الرجل فاشترى له ابنه أو والده بغير أمره ما يحتاج المريض إليه جاز كذا في السراجية \* ويكره بيع الأبل الجلالة وهي التي تعتاد كل الجيفة والدجاجة مادام ربيحتها كركية باقية قال شهاب الادامى حل حنطة نقيصة أراد أن يخلط فيها من التراب ما يكون فيها عادة لبيعهها ليس له ذلك كذا في القنية \* رجل اشترى جارية وهي لغير البائع أو اشترى ثوباً وهو لغير البائع فوطئ المشتري الجارية وبس الثوب وهو لا يعلم ثم علم فهل على المشتري اثم روى عن محمد رحمه الله تعالى أن الجماع واللبس حرام إلا به بوضع عن المشتري الاثم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوطء حلال وهو مأجور في اتیان الجارية وإذا تزوج امرأة ثم تبين أنها كانت منكوبة الغير وقد وطئها الزوج الثاني يجب أن تكون المسألة على الخلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط \* ويكره بيع خاتم الحديد والصفير ونحوه ويبيع طين الآكل كذا في القنية \* ولو اطلع أهل بلدة على سعر الخبز واللحم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزاً ب درهم أو لحماً فاعطاه البائع ناقصاً والمشتري لا يعرف ذلك كان له أن يرجع بالنقصان إذا عرف لأن المعروف كالشروط وإن كان المشتري من غير أهل تلك البلدة كان له أن يرجع بالنقصان في الخبز دون اللحم كذا في التبيين \* والله أعلم

(الباب السادس والعشرون في الرجل يخرج إلى السفر وينعه أو أهواً وأحدهما أو غيرهما من الأقارب أو ينعه الدائن أو العبد يخرج وينعه المولى أو المرأة تخرج وينعه الزوج)

الابن البالغ يعمل عملاً لا ضرر فيه ديناً ولا دينا ولا ديناً ولا ديناً وهو ما يكرهه الله فلا بد من الاستئذان فيه إذا كان له منه بد إذا تعذر عليه جمع مراعاة حق الوالدين بأن يتأذى أحدهما بمراعاة الآخر يرجح حق الأب فيما يرجع إلى التعظيم والاحترام وحق الأم فيما يرجع إلى الخدمة والانعام وعن علاء الأئمة الجماهي قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الأب يقدم على الأم في الاحترام والأم في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقوم للأب ولو سأل منه ما ولم يأخذ من يده أحدهما فبدا بالأم كذا في القنية \* وقال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير إذا أراد الرجل أن يسافر إلى غير الجهاد لتجارة أو حج أو غيره ذكره ذلك أو أهواً فان كان يخاف الضيعة عليه ما بأن كانا معسرين ونفقتهما عليه وما له لا يني بازادوا راحله ونفقتهما فانه لا يخرج بغير إذنهما سواء كان مسفراً يخاف على الولد الهلاك فيه كركوب السفينة في البحر أو دخول البادية ماشياً في البرد أو الحر الشديدين أو لا يخاف على الولد الهلاك فيه وإن كان لا يخاف الضيعة عليه ما بأن كانا موسرين ولم تكن نفقتهما عليه إن كان مسفراً لا يخاف على الولد الهلاك فيه كان له أن يخرج بغير إذنهما وإن كان مسفراً يخاف على الولد الهلاك فيه لا يخرج إلا بإذنهما كذا في الذخيرة \* وكذا الجواب فيما إذا خرج للتفصا إلى بلدة أخرى إن كان لا يخاف عليه الهلاك بسبب هذا الخروج كان بمنزلة السفر للتجارة وإن كان يخاف عليه الهلاك كان بمنزلة الجهاد هذا إذا خرج للتجارة إلى مصر من أمصار المسلمين فاما إذا خرج للتجارة إلى أرض العدو أو ما ن

له به ثم ادعى آخر وبرهن على ذلك يقبل ويحكم للثاني وفي فتاوى خنسد الخارج برهن على أنه ستمكوحته وفي يدي اليد بغير حق وذو اليد قال زوجي والمرأة تصدقاً باليد يحكم بالنكاح للخارج كما إذا ادعى الخارج الشراء من زيد أو صاحب اليد أيضاً ادعى الشراء من زيد أو صاحب اليد يقضى بينة الخارج \* وإن برهن ذواليد على النكاح بلا تاريخ فينبه أولى لبوته بالقبض وأنه دليل السبق لأن القبض يكون حقا ظاهراً أو انعائياً يكون إذا كان سابقاً وفي الخزانة ادعى نكاح امرأة فقالت أحدهما للمرأة أنبذني

ببذره زوجك واذهي لا يكون اقرارا بالنكاح لانه لم يخاطب معينا حتى لو قال خذي ببذره زوجك هذا واذهي يكون اقرارا لانها تعارضت  
وتعذر العمل به ما رجعنا الى التصديق لان النكاح مما يثبت به برهن عام بالنكاح ولم يظهر عدالة الشهود فأقرت بالنكاح لا خير سلها  
الى الثاني لعدم ثبوت نكاح الاول هذا اذا قال لا بينة لي سواء اما اذا قال لي شهودا آخر يحال بين المقر له حتى يظهر عجز المدعي برهن عليها  
بالنكاح فقالت له زوج آخر هو فلان (٣٦٦) بن فلان في بلد كذا يجكم للبرهن ولا يلتفت الى اقرارها \* ادعت عليه نكاحا فأنكر ثم ادعى

نكاحا هو وزعم أنه تزوجها  
بعد ذلك يقبل لان وجود  
ماعد النكاح فسخ \* تزوج  
امرأة فناء آخر وادعى تزوجها  
قبيله ولا برهان له وأراد أن  
تستخلف المرأة ليعين عليها  
عنده وعندهما لا تستخلف  
المرأة ما لم يخلف الزوج لعدم  
جواز اقرارها على الزوج  
الثاني لكن يخلف الثاني  
أولا بالله ما تعلم أنه تزوجها  
قبلك فان حلف فهي امرأته  
فلو نكل تخلف المرأة على  
البنات فان حلفت برئت  
وان نكلت فترتق بينهما  
وبين الناكل وهي امرأة  
الاول \* تزوجها وانتهى  
في عقدتين ثم قال لأعلم  
ايتهما الاولى قال محمد رحمه  
الله يخلف لكل منهما بالله  
ما تزوجها قبل صاحبها  
يبدا بانيهما ماشا وان شاء أقرع  
لهما فان حلف لاحدهما  
ثبت نكاح الاخرى وان  
نكل الاولى لمسه نكاحها  
وبطل نكاح الاخرى ومعنى  
المسألة ان يدعى كل منهما  
السبق والفتوى في مسألة  
الحلف في الاشياء الستة على  
قولها ما وعن الثاني رحمه الله  
في امرأة لها من رجل أولاد  
وهي معه في منزله يطؤها  
سنتين ثم أنكرت أن تكون امرأته ان كانت أقرت أن الولد منها فهي امرأته وان لم يكن بينهما أولاد وانما  
كانت معه على تلك الحالة فالقول لها \* بالغة تزوجها أوها فاجتهد في الارث بعد موت الزوج ان قالت كنت أمرت أبي بالتزويج لها الارث  
وان قالت لم أمره ولكن لما بغني أنه تزويجي أجزت النكاح لا ترث ما لم تبرهن على الإجازة \* ادعت النكاح وقالت زوجني والذى منسه ان  
قالت برضاي يصح لان الرضا لا يكون الاسبق فيصح الدعوى وان قالت بالاجازة يسأل الحاكم عنها ان اجازتك كانت بقصد عقد والدك بنطق

### الباب السابع والعشرون في القرض والدين

والقرض هو أن يقرض الدراهم والدينان أو شيئا متليا يأخذه مثله في ثانی الحال والدين هو أن يبيع له شيئا  
الى أجل معلوم مدة معلومة كذا في التتارخانية \* قال الفقيه رحمه الله تعالى لا بأس بأن يستدين الرجل اذا  
كانت له حاجة لا بد منها وهو يريد قضاءها ولو استدان دينه أو قرضا لا يقضيه فهو آكل السبت كذا في  
القنية \* رجل مات وعليه قرض ذكر الناطق نرجو أن لا يكون مؤاخذا في دار الآخرة اذا كان في نيته قضاء  
الدين \* كذا في خزائن المفتين \* عليه حق غاب صاحبه بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم أحى هو أم ميت  
لا يجب عليه طلبه في البطلان كذا في القنية \* وسئل نصير عن مجتهدين رجل هل يستخلفه الطالب أو  
يتركه من غير استخلاف قال هو بالخيار في الاستخلاف فان مات الطالب صار الدين للورثة فان قضاء الورثة  
فقد برئ من الدين وعليه وزرعي طلته وبحوده وان لم يقض فالاجر للطالب دون ورثته كذا في الحاوي  
للقتاوى \* ولو مات الطالب والمطلوب جاحدا فالاجر له في الآخرة دون الورثة سواء استخلف أو لم يستخلف

ولو



أم يسكوت ان بعده لا يسمع لانهم أقرب وقوع العقد موقوف فافهم ذلك ندعى زوال التوقف فلا يقبل بلاينة وإن ادعت الاجازة قبل العقد بان ادعت السكوت عند الاستمارة والاجازة صريحة يقبل اذ برهنت على النكاح \* له بنتان صغيرى وكبرى برهن رجل على أن أباهما زوج منه الصغيرى وبرهن على تزويج الكبرى فيبينة الزوج أولى \* امرأ في دار رجل برهنت أن الدار لها والرجل مملوك كها وبرهن الرجل على أنها امرأته والدار مملوكة فيبينة المرأة في الدار أولى لانه ذواليد والمرأة خادمة وبينه الرجل في (٣٦٧) الزوجية أولى وتزويجهما منه نفسها اقرار بان الرجل ليس بمملوك لها لان العبد لا يصلح زوجها لها وعن الشافعي رحمه الله أن الدار لها والرجل عبدها \* ولو برهن الرجل على أنه حر الاصل والمستله بحالها كانت امرأته ويحكم بالدار لها والرجل بأنه حر لان الدار والمرأة في يده حيث جعلناها امرأته فصار كزوجين يتنازعا في دار في أيديهما كل منهما يدعى أن الدار له \* ادعى عليها أنه تزوجها فانكرت ثم جاءت بعد موته تدعى الميراث لها ذلك وكذا لو أنكرت نكاحها حين ادعت عليه النكاح ثم جاء بعد موته يدعى الميراث له ذلك عندهما وعند الامام لا قال محمد في الاصل أقرب أنه تزوج فلانة في صحة أو مرض ثم يحد وصدة منه المرأة في حياته أو بعد موته جاز وإن أقربت ثم بحدت وماتت ثم صدقها الزوج بعد موتها جاز عندهما لعدم العدة عليه حتى حل له التزوج باختها أو أربع سواها \* ادعت الطلاق فانكرت ثم ماتت لا تملك مطالبة الميراث \* ادعى عليها أن زوجها الغائب طلقها

ولو قضى المطالب ورثته برئ من الدين (١) ولو كان المطالب مقرأومات الطالب قال أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى حق الخصومة في الاثمة لا يكون للدول وقال بعضهم للدول وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الدين يكون للدول كذا في خزائن الفتاوى \* الظالم اذا أخذ من غرماء الميت ما لبيت عليهم فديون الميت عليهم باقية كذا في المنتقط \* عليه ديون الناس لا يعرفهم من غصب ومظالم وجبايات تصدق بقدره على الفقراء على عزة القضاء وان وجدهم مع التوبة إلى الله تعالى فيعذر ولو صرف ذلك إلى الوالد أو المولودين يصير معذورا وكذا في ازالة الخبث عن الاموال (قال اسماعيل المتكلم) عليه ديون الناس شتى لزيادة في الاخذ ونقصان في الدفع فلو تحرى ذلك وتصدق على الفقراء بشوب قوم بذلك يخرج عن العهدة قال رضى الله تعالى عنه فعرف به هذا أن في مثل هذا لا يشترط التصديق بجنس ما عليه كذا في القنية \* رجل مات وعليه دين ولم يعلم الوارث بدينه فأكل ميراثه قال شذاد لا يؤخذ الابن بدينه وإن علم الوارث بدين المورث كان عليه أن يقضى دينه من تركه المورث وان نسي الابن بعد ما علم فانه لا يؤخذ به في دار الاثمة وكذا لو كانت ودعة ففسحها حتى مات لا يؤخذ به في دار الاثمة رجل له على رجل دين وهما في الطريق فخرج اللصوص عليهم ما وقصدهوا وأخذوا ماله ما أعطى المدين صاحب المال دينه في تلك الحالة قال بعضهم له أن يؤدى دينه وليس للطالب أن لا يأخذ منه وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندى للطالب أن لا يأخذ في تلك الحالة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حبس بدين وكان له على الناس ديون يخرج القاضى حتى يدعى عليهم فان لم يحصل له منهم شيء يجبره ثانيا كذا في صنوان القضاء \* ولو كان للمسلم على نصراني دين فباع النصراني خراوا أخذ منها وقضاء المسلم من دينه جاز له أخذه لان بيعه لها مباح ولو كان الدين اسلام على مسلم فباع المسلم خراوا أخذ منها وقضاء صاحب الدين كره له أن يقبض ذلك من دينه كذا في السراج الوهاج \* رد العديلات من له بصارة على أنما زيف فليس له أن يدفع الى من يأخذها مكان الجيدة لانه تلبس وغدر كذا في القنية \* وفي الزاد من كان له دين على غيره وأخذ منه مثل دينه وأفققه ثم علم أنه زوف فلا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يرث مثل الزوف ويرجع بالحياد وذكر في الجامع الصغير قول محمد رحمه الله تعالى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المخمرات \* لرجل على الناس ديون وهم غيب فقال من كان لي عليه شيء فهو في حل قال محمد رحمه الله تعالى له أن يأخذهم بماله عليهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو جاز وهم في حل اذا كان عليهم دين أما اذا كان شيئا فاعماله أن يأخذ بماله ولو كان له على آخر حق فأبرأه على أنه بالخيار صرح الابرار ويطلق الخيار كذا في خزائن الفتاوى \* رجل قال أبرأت جميع غرمائي ولم يسبهم بلسانه ولم ينوهم ولا واحدا

(١) قوله ولو كان المطالب مقرأومات الخ في العبارة نوع اختصار وعبارة الذخيرة نقلا عن فتاوى أهل سمرقند رجل له على آخر دين فتقاضاه فذعه ظلمات صاحب الدين وترك وارثا تكلموا فيه قال أكثر المشايخ لا يكون للدول حق الخصومة بسبب الدين وقد انتقل الدين إلى الوارث وقال بعضهم بأن الخصومة للدول كذا قال في الكتاب لكن لم يذكر أن الدين لمن يكون ونص في كتاب الغصب والضممان الفقيه أبي الليث ان الدين لبيت الاول ولكن لو أدى المدين الدين إلى الوارث أو أبرأه الوارث يبرأ لكن المختار ان الدين للوارث وللأول الخصومة في الظلم بالمانع لان الدين انتقل لوارثه انفتحت نقلة محصية

وانقضت عدتها وتزوجها فأقربت زوجية الغائب وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضى بانها زوجة الحاضر ولا يحتاج إلى إعادة البينة اذا حضر الغائب \* ادعى نكاح معتدة بشرط حضرة الزوج المطلق باثنا كان الطلاق أو رجعا \* ادعى عليها نكاحا فأنقالت كنت زوجته لكني أخبرت نوقانه فاعتدت وتزوجت به فادعى زوجة المديني \* ولو قالت أنا امرأته هذا ولكني كنت لهذا المديني أولا وسأقت القصة فهي امرأته الثاني أصله ما ذكر في كتاب النكاح قالت تزوجني زيد بعد ما تزوجتني عرو فهي امرأته يدلان الاقرار الاول صحيح حال خلوها

عن المزاحم فلا تلي الاقرار الثاني بعد تعلق حق الاول ولا فرق بين ما اذا كانا أعني زيد وعمرا يدعيان النكاح أو سكا \* ادعى نكاح صغيرة وقال زفر فيها كما خوارزم ولم يذ كر اسم الحاكم ولا نسبه ولأنه كان فوض اليه الوالي أمر التزويج وهل كان لها ولي أم لا لا يسمع ويشترط ذكر الكل \* ادعت عليه الزوجية فقال كنت أقررت بذلك معتدة فلان لا يندفع لجواز كونهم منقضية العدة وقت التزوج لا وقت الاقرار وان برهن على اقرارها بما ذكر بعد التزويج (٣٦٨) لا يقبل غير أن دعواه هذا اعتراف منه بفساد النكاح فحرم عليه ولو قاتل كان نكاحي

بلاشهود يسمع ولو قالت كان في عدة الغير لا يسمع والفرق أن العدة قلما انقضت باختيارها فسكوتها عن الاخبار بقيامها والاستغال بالنكاح اعتراف بانقضاء العدة لان السكوت في موضع الحاجة الى البيان كما عرف \* يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو برهن الوارث على موت مورثه في يوم ثم برهن المرأة على أن مورثه كان نكحها بعد ذلك اليوم يقضى لها بالنكاح ويوم القتل يدخل تحت القضاء حتى لو برهن الوارث على أنه قتل يوم كذا فبرهن المرأة على أن المقتول هذا نكحها بعد ذلك اليوم لا يقبل وعلى هذا جميع العقود والديان وكذا لو برهن الوارث أنه قتل مورثه في يوم كذا فبرهن المدعي عليه أن مورثك كان مات قبل هذا زمان لا يسمع ولو برهن أنه قتل مورثه في يوم كذا فبرهن المدعي عليه أنه قتل فلان قبل هذا اليوم زمان يكون دفعا لدخوله تحت القضاء \* قالت تزوجت بلاشهود وفي عدة أحوال ما كانت المرأة مجوسية أو أمه أو أنكر المزوج فالقول له اجماعا وان أقر الزوج بشئ من ذلك وكذبته المرأة فهي طالق \* قال

الباب الثامن والعشرون في ملاقات المملوك والتواضع لهم وتقبيل أيديهم أو يد غيرهم وتقبيل الرجل وجه غيره وما يتصل بذلك

عن أبي الليث الحافظ أنه يكره الدخول على السلاطين ويقبى بذلك ثم رجع وأقرب بابا حته كذا في الغيبائية \* رجل دعاه الامير فسأله عن أشياء ان تكلم عيايا فاق الحق بصيبه المكروه فانه لا ينبغي له أن يتكلم بما يخالف الحق وهذا اذا كان لا يخاف القتل على نفسه ولا اتلاف عضو ولا اتلاف غيره ولا ماله فان خاف ذلك فلا بأس به كذا في فتاوى قاضيان \* والتواضع لغير الله حرام كذا في الملتقط \* من صعد للسلطان على وجه الصبة أو قبل الارض بين يديه لا يكفر ولكن يأثم لارتكابه الكبيرة وهو المختار قال الفقيه أبو جعفر

رجه

قال

ابن الفضل رحمه الله كان لها زوج معروف فتزوجت بالثاني وأنا في عدة الاول فالقول لها ان كان بين النكاحين أقل من شهرين ولو قدر شهرين أو أزيد لا يقبل قولها عندها أيضا بخلاف المطلقة اذا عادت الى الاول بعد شهرين ثم قالت لم أتزوج سواك فالقول لها \* زوجك أبوك وأنت صغيرة وادعت الكبر فالقول لها \* ادعت مهر المثل ثم المسمى يسمع وعلى القلب لا ارتفاع مهر المثل

منهم بجناحه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى روى ابن مقاتل عن علماءنا أنهم لا يبرؤون ولو قال كل غريم لي فهو في حل قال ابن مقاتل لا يبرأ غرماؤه في قول علماءنا رحمه الله تعالى وكذا لو قال ليس لي باري شئ ثم جاء في الغد وادعى أن هذه الدار لي منذ عشر بن سنة وهي بالري كان له ذلك في قول علماءنا رحمه الله تعالى قال ابن مقاتل أما عندي ففي المسألتين جميعا يبرأ غرماؤه ولا تسمع دعواه كذا في التتارخانية \* رجل قال أعطوا ابن فلان خمسة دراهم فاني أكلت من ماله شيئا فان لم تجدوه فاعطوا ورثته فان لم تجدوا ورثته فنصدقوا عنه فوجدوا امرأته لا غير قال أبو القاسم ان ادعت مهرها عليه ولم يعرف وارث سواها يدفع اليها مهرها وان لم تدع المهر فلها الربع منها اذا قالت لا ولده كذا في القنية \* ومن وضع درهما عند بقال ليأخذ منه ماشاء يكره ذلك ومعنى المسألة أن رجلا فقيرا له درهم يخاف أن لو كان في يده يهلك أو يصرف الى حاجته لكن حاجته الى المعاملة مع البقال أكثر من غيرها فكافي شراء التوابل والسطح والكبريت وليس له فلولس حتى يشتري بهما ما مضى من الحاجة كل ساعة فيعطى الدرهم البقال لاجل أن يأخذ منه ما يحتاج اليه بما ذكرنا بحسب ما به جزأ فجزأ حتى يستوفي ما يقابل الدرهم وهذا الفعل منه مكروه لان حاصل هذا الفعل راجع الى أن يكون هو قرضا في نفسه جرنفع وهو مكروه ولكن الحيلة فيه لو أراد ذلك أن يستودع البقال درهما ثم يأخذ منه ماشاء فإذا ضاع فهو ودعة ولا شئ عليه ثم لا يأخذ المودع من البقال شيئا فشيئا عليه ما أعطاه جزأ فجزأ بمقابلته ما يأخذ فيحصل له المقصود من غير كراهة كذا في النهاية \* وفي الخبر يدولوا امرضا نغان يصوغ له خاتما فيه وزن درهم من عنده ويجعل له أجر دقائق فصاغة فانه لا يجوز أن يأخذ أكثر من وزنه كذا في التتارخانية \* قرض المشاع جائز بأن أعطاه ألفا وقال نصفها مضاربة عندك بالنصف ونصفها قرض كذا في الوجيز للكردي \* واستقراض الخيل والمربي والرب والعصير والعسل والدهن والسمن يجوز كذا واستقراض الحديد يجوز وزنا وكذا الصفر والتماس والمز والفاص والمنشار والمنشرة وأواني الخرف والحباب كلها لا يجوز استقراضها واستقراض الغزل وزنا ويجوز ولا يجوز استقراض الزجاج ولا يجوز استقراض الفاكهة كلها حراما ولا القتل ولا التبن أو قارا أو قارا ولا يثبت الاجل في القروض عندنا كذا في التتارخانية \* وفي النوازل كان على الرجل دين فجاء لقبضه فدفعه الى الطالب وأمره بأن ينقده فهلك في يد الطالب هلك من مال المطلوب والدين على حاله ولولم يقل المطلوب شيئا فأخذ الطالب ثم دفع الى المطلوب لينقده فهلك في يده هلك من مال الطالب كذا في الذخيرة \* والله أعلم

بالتضاد على المسمى وعدم ارتفاع المسمى أصلاً ولو بالتراضي \* ادعت على وارث زوجها امهرها وانكر الوارث توقف الحاكم في قدره مهر مثلها ثم يقول الحاكم للوارث كان مهر المثل كذا مقدارا أعلى من مهر المثل ان قال الوارث لا قال كان كذا دون الاول فوق مهر المثل الى أن يبلغ الى مهر المثل فيلزم ذلك على الوارث \* قال بعد موتها بقي لها على مائة درهم من مهرها وشهد على هذا رجلان وشهد آخران أنه تزوجها على ألف يجب الالف ويدخل الاقل في الاكثر \* في المتفرقات منه شهد للمرأة (٣٦٩) عدلان أن زوجها طلقها بثلاثين لهما المقام معه وثبتت الحرمة في حقها ولو شهد عدلان أن فلانا قتل أباه ليس له أن يقتله ولا يظهر القتل في حقه أيضاحي يتصل به القضاء لان الشبهة في القتل في موضع عين في صدق الشهود وفي كون القتل بغير حق وفي الطلاق في موضع في صدق الشهود فقط \* برهن المشتري على أن المشتراة زوجا ثانيا ان ادعى المشتري أن البائع أذن له بالتزوج أو زوجها بنفسه وبرهن على ذلك يحكم بالرد الزوج معلوما وان شهدوا مطلقا بان لها زوجا أو بائع الزوجها لا يقبل لانه في الاول ادعى على الحاضر بسبب ما يدعى على الغائب فيثبت كلاهما ولا كذلك في الثاني وقال في أعجوبة الفتاوى يحكم في حق الرد ولا يحكم في حق اثبات النكاح على الغائب ولم يذكر التفصيل السابق وقد ذكرنا في شرح الجامع في الاصل الذي يكون المدعى على الحاضر سببا لمدعى على الغائب باعتبار البقاء أنه لا يقبل مسائل منها هذه المسئلة وقالوا لا يقبل في حق الرد

رحمه الله تعالى وان سجد للسلطان بنية العبادة أو لم تحضره النية فقد كفر كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال أهل الحرب للسلطان اسجد للملك والاقبلناك قالوا ان أمرهم بذلك للعبادة فالأفضل له أن لا يسجد لكن أكره على أن يكفر كان الصبر أفضل وان أمرهم بالسجود للتحية والتعظيم لا العبادة فالأفضل له أن يسجد كذا في فتاوى قاضخان \* وفي الجامع الصغير تقبيل الارض بين يدي العظم حرام وان الفاعل والراضي آثمان كذا في التتارخانية \* وتقبيل الارض بين يدي العلماء والرهاد فعل الجهال والفاعل والراضي آثمان كذا في الغرائب \* الانحناء للسلطان أو لغیره مكروه لانه يشبه فعل الجحوس كذا في جواهر الاخلاطى \* ويكره الانحناء عند التحية وبه ورد النهي كذا في التمر تاشي \* تجوز الخدمة لغیر الله تعالى بالقيام وأخذ اليدين والانحناء ولا يجوز السجود لالله تعالى كذا في الغرائب \* (وأما الكلام في تقبيل اليد) فان قبل يده نفسه لغیره فهو مكروه وان قبل يد غيره ان قبل يد عالم أو سلطان عادل لعلمه وعدله لا بأس به كذا ذكره في فتاوى أهل سمرقند وان قبل يد غير العالم وغير السلطان العادل ان أراد به تعظيم المسلم وأكرامه فلا بأس به وان أراد به عبادة له أو لينال منه شيئا من عرض الدنيا فهو مكروه وكان الصدر الشهميدي يفتي بالكراهة في هذا الفصل من غير تفصيل كذا في الذخيرة \* تقبيل يد العالم والسلطان العادل جائز ولا رخصة في تقبيل يد غيرهما والخيار كذا في الغيانية \* طلب من عالم أو زاهد أن يدفع اليه قدمه ليقبله لا يرخص فيه ولا يجيبه الى ذلك عند البعض وذكر بعضهم يجيبه الى ذلك وكذا اذا استأذنه أن يقبل رأسه أو يديه كذا في الغرائب \* وما يفعله الجهال من تقبيل يده نفسه بلبقاء صاحبه وذلك مكروه بالاجماع كذا في خزائن الفتاوى \* (وأما الكلام في تقبيل الوجه) حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواقي أنه قال لا بأس أن يقبل الرجل وجه الرجل اذا كان فقيها أو عالما أو زاهدا ير يد بذلك اعزازا للدين وقد ذكر في الجامع الصغير ويكره أن يقبل الرجل وجه آخر أو وجهته أو رأسه كذا في المحيط \* يكره أن يقبل الرجل فم الرجل أو يده أو شيء آمنه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بالتقبيل والمعانقة في ازار واحد فان كانت المعانقة فوق قميص أو جبة أو كانت القبلة على وجه المبردة دون الشهوة جاز عند الكل كذا في فتاوى قاضخان \* يكره تقبيل المرأة فم امرأته أخرى أو خذها عند اللقاء أو الوداع كذا في القنية \* ولو قدم شيخ من السفر فأراد أن يقبل أخته وهي شقيقة قال ان كان يخاف على نفسه لم يجوز ولا يجوز كذا روى خلف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوي للفتاوى \* ذكر أبو الليث رحمه الله تعالى أن التقبيل على خمسة أوجه قبلة الرحمة قبلة الولد وقبلة التحية قبلة المؤمنين بعضهم لبعض وقبلة الشفقة قبلة الولد والديه وقبلة الموت قبلة الرجل أخاه على الجبهة وقبلة الشهوة قبلة الرجل امرأته أو أخته وزاد بعضهم قبلة الديانة وهي قبلة الحجر الأسود كذا في التبيين \* قبل امرأته أي به وهي بنت خمس أو ست سنين عن شهوة قال أبو بكر لا تحرم على أبيه فانها غير مشتهة وان اشتهى هذا الابن لا ينظر الى ذلك فقيل ان كبرت حتى خرجت عن حد الشهوة والمسألة بحالها تحرم كذا في الحاوي للفتاوى \* وتجوز المصافحة والسنة فيها أن يضع يده على يده من غير حائل من ثوب أو غيره كذا في خزائن الفتاوى \* والله أعلم

(٤٧ - فتاوى خامس) أيضا لان النكاح ليس بسبب الإبقاء بل بقاءه الى وقت الشراء فصار كدعوى نكاح أختها الغائبة قبلها لجواز أنه نكحها ثم طلقها ولو قال الشهود تزوجها واليوم في نكاح الغائب لا يقبل أيضا لان البقاء يتبع الابتداء لعرض فيما اذا ادعى نكاح امرأته ورهنها ولم تبرج احدي البيتين على الاخرى وتهاوتا ينبغي أن يحلف كل واحد على دعوى كل واحد كالأول عمت البيتان أعني على قول من يرى التعليل واستقر عليه الفتوى (قلنا) التعارض في حق الإثبات لا في حق الاسقاط اذ لا يتناقض السقوط وانما يتعارض الإثبات

فلا يثبت شيء ويسقط الميراث \* الأب زوج البالغة وسلمها إلى الزوج ودخل بها الزوج ثم برهنت على أنها كانت ردت النكاح قبل إجازتها فالمدكور في السكتب أنهم اتقبل قال صاحب الواقعات الصحيح عدم القبول لأنهم متناقضة في الدعوى والبيئة تترتب على الدعوى والتحقيق القبول كما ذكر في الكتاب لأنه وإن أبطل الدعوى فالبيئة لا تبطل لأنها قامت على تحريم فرج المرأة والبرهان عليه مقبول بالدعوى غاية الأمر أن الشهود شهدوا على ردها العقد كما سمعت (٣٧٠) وتصادق الزوج والمرأة على الإجازة فإنه يحكم بانفساخ العقد لشتمه حرمة الفرج والمفسوخ

### باب التاسع والعشرون في الانتفاع بالاشياء المشتركة

ذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل في الدار اذا كانت مشتركة وأحد الشريرين غائب وأراد الحاضر أن يسكنها انساناً أو يواجرها انساناً قال أمّا فيما بينه وبين الله تعالى فلا ينبغي له ذلك وفي القضاء لا يمنع من ذلك فإن آجر وأخذ الاجر ينظر إلى حصّة نصيب شريكه من الاجر وإذا كان عليه ان قدر ولا يتصدق وكان كالمغصب اذا آجر وقبض الاجر يتصدق أو يرد على المفعوب منه أمّا ما يخص نصيبه يطع به هذا اذا أسكن غيره أمّا اذا سكن بنفسه وشريكه غائب فالقياس أن لا يكون له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى كما لو أسكن غيره وفي الاستسكان ان له ذلك وفي العيون لو أن داراً غير مسمومة بين رجلين غاب أحدهما وسع الحاضر أن يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذلك اذا كان بين رجلين غاب أحدهما فالحاضر أن يستخدم الخادم بخصته وفي الدابة لا يركبها الحاضر وفي اجارات النوازل عن محمد بن مقاتل أن الحاضر أن يسكن الدار قدر نصيبه وعن محمد رحمه الله تعالى أن يسكن جميع الدار اذا خاف على الدار الخراب ان لم يسكنها وروى ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الارض أنه ليس للحاضر أن يزرع بقدر حصته في الدار له أن يسكن وفي نوادر هشام أن له ذلك في الوجهين كذا في المحيط \* وفي الدابة بين رجلين استعملها أحدهما في الركوب أو حمل المتاع بغير إذن الشريك ضمن نصيب شريكه كذا في الصغرى \* دار مشتركة بين قوم فلبعضهم أن يربط فيها دابة وأن يتوضأ فيها ويضع فيها خشبة ولو أعطى به انسان لم يضمن وليس له أن يحفر فيها بئراً أو يبنى بناءً بغير إذن شريكه وان بنى أو حفر ضمن النقصان ويؤمر برفع البناء كذا في الفتاوى العنانية \* سئل أبو القاسم عن أراد أن يقتطع طريقاً بقافي ملكه في سكة غير نافذة بحاجة له قال ينظر القاضي فيه ان لم يكن فيه ضرر بأصحاب السكة واستثنى ذلك الباب حتى يصير كالجدار لم يمتعه كذا في الحاوي للفتاوى \* وإذا أراد الرجل أحداث ظله في طريق العامة ولا يضرب العامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل واحد من أحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وقال محمد رحمه الله تعالى له حق المنع من الأحداث وليس له حق الطرح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس له حق المنع ولا حق الطرح وان كان يضرب ذلك بالمسلمين فلكل واحد من أحاد المسلمين حق الطرح والمنع فان أراد أحداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدم الضرر عندنا بل يعتبر فيه الاذن من الشركاء وهل يباح أحداث الظلة على طريق العامة ذكرنا ان فيه أوجه والطحاوي أنه يباح ولا يباح قبل أن يخصه أحد وبعد ما خصه أحد لا يباح الأحداث ولا يباح الانتفاع وبأنه يترك الظلة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يباح له الانتفاع اذا كان لا يضرب ذلك بالعامة كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الرجل اذا طين جدار داره وشغل هوا المسلمين فالقياس أن ينقض ذلك وفي الاستسكان لا ينقض ويترك على حاله وروى عن نصر بن محمد المروزي صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كان اذا أراد أن يطين داره نحو السكة خدشه ثم طينه كيلاً بأخذ شي من الهواء ثم سئل نهير بن يحيى عن الجدع اذا كان خارجاً من السكة أو متعلقاً بجدار الشريك فأراد أن ينقض أو يقطع قال ان كانت السكة نافذة فله أن ينقض فانما ينقضه لا يؤمر ببنائه وليس لصاحب الجدع حق القرار وان كانت السكة غير نافذة فان كان قديماً فله صاحبها حق القرار وليس للشريك حق النقص وانما ينقض يؤمر بالبناء ثانياً يكون كان محمد ثانياً

لا تلحقه الإجازة \* ادعى أنه زوج أخته منه حال حياة أبيها مات الأب ثم أجاز الأخت المزوج هذا العقد وانها زوجته يقبل \* ولو ادعى أنه باع منه مال أبيه حال حياة الأب ثم مات الأب ولا وارث له غيره لا ينفذ البيع الا بتجديد العقد بطرق البات على الموقوف بخلاف النكاح لأنه ولاية لا تملك كذا في أحكام الصغار \* وفي القاعدى الاصل أن من باشر عقداً في ملك الغير ثم ملكه بغيره فلا مانع كالمغصب باع المغصوب ثم ملكه وكذا لو باع ملكاً له ثم ورثه نقض على خلاف ما ذكرنا وطرق البات انما يبطل الموقوف اذا حدث لغيره من باشر الموقوف كما اذا باع المالك ما باعه الفضولي من غير الفضولي إمامن المشتري من الفضولي أو من غيره لان باعه من الفضولي وكذا في الآثار بان أقر بهين لغيره لا يخرج من أصل ملكه يؤمر بالتسليم إلى المقر له وكذا لو أقر بغيره لغيره ثم ملكه تحرر والجامع زوال المانع للحصول في اليد والملك

فدل هذا على أنه لو ادعى أنك كنت بعت مني حال حياة أبيك ومات أبوك ولا وارث له غيرك يصح كافي دعوى النكاح فلصاحبه

الثالث عشر في تنازع الزوجين وفيه مسائل النتائج أيضاً في جنب شهر لرجل مسنة وخلف تلك المسنة أرض لرجل بلزها بلا حائل والمسنة ليست في يد أحدهما تنازعاً فيها فالمسنة للمالك الأرض عنده وعند ههنا مالك التهر بناء على مسئلة استحقاق التهر الحر ثم وعده بموئيل ثمة الحر ثم فيما اذا حضرته في أرض موات يستحق الحر ثم عندهما كالبئر وعنده لا وقيل مسئلة الحر ثم مسئلة مبتدأة وفي أرض الموات

يستحق الحرير اجماعا كالبر ولا خلاف أن النهر الذي يحتاج الى كربة في كل حين كأنه خوارزم يستحق الحرير بالاجماع نص عليه في كشف الغوامض والمنسأة اذا كانت في يد أحدهما بأن كانت مشغولة بغراسه فهي له وكذا اذا لم تكن موازية الارض فالحرير لصاحب النهر والخلاف فيما اذا كانت موازية الارض واختلاف في ولاية القاء الطين عليه لصاحب النهر عليه على قوله وكذا هل لصاحب الارض منع صاحب النهر من المرور عليه على قوله \* دار فيها عشرة أبنات لرجل وبنت واحد لرجل تنازعا (٣٧١) في الساحة أو توب في يد رجل وطرف منه في يد آخر تنازعا فيه فذلك

بينهما نصفان ولا معتبر بفضل اليد كالاعتبار بفضل الشهود لبطلان الترجيح بكثر الأدلة \* اذا تنازع اثنان في عين فلا يخالو ما أن يكون في أيديهم ما أو في يد أحدهما أو في يد ثالث ادعياء ملكا مطلقا أو شرا من واحد أو اثنين أو رختا تاريخا واحدا أو لم يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر ان ادعياء ملكا مطلقا كان في يد ثالث ولم يؤرخا أو رختا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان وان تاريخ أحدهما أسبق فعندهما يحكم للسابق خلافا لمحمد رحمه الله ولم يذ كر الخلاف في الاصل فان أرخ أحدهما لا غير فلا عبرة بالتاريخ عند الامام رحمه الله وهو بينهما أنصافا وان في يد أحدهما يعضى للخارج الا اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يحكم له وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر لا عبرة للوقت عند الامام وبقي للخارج ولو ادعى الميراث وكل منهما يقول هذا لي ورنه من أي ان في يد ثالث

فلصاحبه حق النقص واذا انقض لا يؤمر بالبناء ثانيا كذا في التتارخانية \* وفي المنتقى اذا أراد أن يبنى كنيفا أو ظله على طريق العامة فأنى أمنعه عن ذلك وان شئ اختصصوا نظرت في ذلك فان كان فيه ضرر أمرته أن يقطع وان لم يكن فيه ضرر تركته واذا أدخله داره منع عنه وقال في رجل له ظله في سكة غير نافذة فليس لأصحاب السكة أن يهدموها اذا لم يعلم كيف كان أمرها وان علم أنه بناها على السكة هدمت ولو كانت السكة نافذة هدمت في الوجهين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان فيه ضرر أهدمها والا فلا والحاصل أن ما كان على طريق العامة اذا لم يعرف حاله على قول محمد رحمه الله تعالى يجعل حديثا حتى كان للامام رفعه وما كان في سكة غير نافذة اذا لم يعلم حاله يجعل قديما حتى لا يكون لاحد رفعه قال شيخ الاسلام خواجه زاده وتاويل هذا في سكة غير نافذة أن تكون دار مشتركة بين قوم أو أرض مشتركة بينهم بنوافيهما مساكن وسجرات ورفعوا بينهم طريقا حتى تكون الطريق ملكا لهم فاما اذا كانت السكة في الاصل أحيطت بأن بنو دار أو تر كوا هذا الطريق للروور فالجواب فيه كالجواب في طريق العامة لان هذا الطريق بقي على ملك العامة ألا ترى أن لهم أن يدخلوا هذه السكة عند الزحام وحكي عن الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أنه كان يقول في حد السكة الخاصة أن يكون فيها قوم يحصون أما اذا كان فيها قوم لا يحصون فهي سكة عامة والحكم فيها نظير الحكم في طريق العامة كذا في الذخيرة \* وسئل عن سكة غير نافذة في وسطها من بلة فأراد واحد منهم أن يفرغ كنيفها له ويحوطه الى تلك البلة ويتأذى به الجيران فقال لهم منعه عن ذلك وعن كل شئ يتأذون به تأذي شديدا كذا في الحاوي للفتاوى \* أحدث مستراحا في سكة نافذة برضا الجيران ثم قبل تمام العمارة منعه وليس لهم في ذلك ضرر بين فلهم المنع كذا في الغرائب \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اتخذ على باب داره في سكة غير نافذة أربابا يسكنون فلعل واحد من أهل السكة أن يتهض الأرى ولا يمنعه من امساك الدواب على باب داره لان السكة اذا كانت غير نافذة فهي كدار بين شر يكتن لسل واحد منهم ما أن يسكن في نصفها وليس له أن يحفر بئرا أو يبنى فيها واتخاذ الارى من البناء وامساك الدواب على الابواب من السكنى وفي بلادنا كان الرسم امساك الدواب على ابواب دورهم ولو كانت السكة نافذة فلكل واحد من أهلها امساك الدابة على باب داره بشرط السلامة كذا في الذخيرة \* هدم واحد بيته في سكة غير نافذة وفيه جناح فله أن يبنيه كما كان وليس للجيران حق المنع ان كان قديما ولكل واحد قطع الجناح في السكة النافذة وان كان قديما وانما الفرق بين القديم والحديث في سكة غير نافذة كذا في الغرائب \* وفي فتاوى أهل سمرقند هدم بيته ولم يبن الجيران يتضررون بذلك كان لهم جبره على البناء اذا كان قادرا واختار أنه ليس لهم ذلك كذا في الذخيرة \* قال رضي الله تعالى عنه سعت دار كبيرة ميزابها على منهرة من جماعة فالتخذ كل واحد منهم حصته دارا على حدة ووضع ميزابها على تلك المنهرة فكثر الميازيب عليها فهل للجيران منعهم منها فأجاب بعض المفتين في زمانه انه ليس للجيران منعهم كما اذا أسكن البائع فيها جماعة من الناس وكما اذا اشترى الدار الواحدة جماعة من الناس من واحد وسكنوها وكثرت ميازيبها على ميزابها فان ضرر الميازيب ليس الا كثر للمساكين لا يمنع وكذا اذا باع داره في سكة غير نافذة من جماعة فليس لأهلها المنع وان لزمهم ضرر

لم يؤرخا أو رختا تاريخا واحدا فاقصافا فان أحدهما أسبق فهو له عند الامام وليس فيه قول بدخول يوم الموت تحت القضاء لان النزاع وقع في تقديم الملك قصدا وان أرخا على ملك المورثين يحكم للسابق اجماعا وان أرخ أحدهما لا الاخر فاقصافا اجماعا وان في يد أحدهما فللخارج الا اذا كان تاريخ ذي اليد أسبق فهو أولى عند الامام وان أرخ أحدهما فقط للخارج اجماعا وان كان في أيديهم ما فاقصافا الا اذا سبق تاريخ أحدهما فحينئذ يكون للسابق وان ادعى الشرا ان ادعياء من ذي اليد برهنوا ولم يؤرخا فاقصافا بنصف الثمن على أن كلا

منهما بالخيار بين الترتك وأخذ النصف فان ترك أحدهما ان قبل الحكم له يأخذه الآخر بكل الثمن بلا خيار وان بعد الحكم لا يأخذ الا بشرط الثمن وان ادعياه من غير ذي اليد فانصافا اذا لم يؤرخا أو تأرخا تاريخا واحدا فان سبق تاريخ أحدهما فله اجماعا وان رخ أحدهما فقط فله بخلاف ما اذا ادعى تالي الملك من رجلين فانه بينهما أنصافا وان نص شهد وغيرا المؤرخ على القبض قدم على المؤرخ كالأورخا تاريخا واحدا ونص شهدا أحدهما على القبض (٣٧٢) الا اذا كان تاريخ أحدهما أسبق هذا اذا كان في يد ثالث وان في يد أحدهما فهو أولى

كثرة الشر كله والمارة في الطريق ثم ورد الفتوى والجواب على شيخنا نجيب الأئمة الحليمي فتوقف وباحث فيه أحجابه وأهل عصره أياما ثم تقرر رأيه على أن المنع بخلاف تلك المسائل فان الضرر فيها غير لازم ولا دائم ولا كذلك ههنا عن شداد أراد أن يغرس في النهر العام لمنفعة المسلمين له ذلك كذا في القنية \* رجل غرس شجرا على فناء داره في سكة غير نافذة وفي السكة أشجار غير تلك فأراد واحد من أهل السكة أن يقطعها ولم يتعرض للأشجار الاخرى لئلا يفسد ذلك لانه منعت وليس يحسب وكذلك من أراد أن يقطع جناحا خارجا في الطريق الحادة الا أن يكون رجلا محتسبا يتعرض لجميع هذه الاشياء كذا في الذخيرة \* قال الفقيه أبو نصر رحمه الله تعالى اذا غرس على شط نهر عام لا يضر بالمارة فذلك يباح له ولمن شاء من المسلمين أن يأخذ برفع ذلك وان جعله وقفا صار وقفا وأما على مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى ليس له ذلك وحكي أن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى كان قد بنى دكانا على باب وأريال دكانه فقيل للشيخ أبي نصر ما تقول به قال لا أبعد عن الصواب كذا في المحيط \* لم يكن له ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وسئل أبو القاسم عن غرس أشجار على شط النهر بمحذا باب داره وبين داره والأشجار طريق جاتة أكره ذلك قال ان كانت هذه الاشجار لا تضر بالنهر وأهل رجوت أن يكون غارسها في سعة ويختلفه من بعده كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي النوازل غرس شجرة على ضفة نهر عام بخفاء رجل ليس بشريك في النهر يريد أخذه بقطعها فان كان يضر بأكثر الناس فله ذلك والاولى أن يرفع الى الحاكم حتى يأمره بالقطع كذا في الذخيرة \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى واذا رفع طينا أو ترابا من طريق المسلمين في أيام الاحوال جاز بل هو أولى وفي غير أيام الاحوال ان لم يضر كالارض فكذلك وان كان كالارض واحتاج الرفع الى قلعه لا يضره ذلك اذا كان فيه مضرة بالمارة كذا في المحيط \* أخذ الرذعة عن وسط الطريق وأخذ التراب عن حافتي النهر العام لا يجوز الا بالذن الى الولى لانه حق العامة وفي النوازل ان لم يكن فيه ضرر على الطريق فلا بأس برفعه ولم يذكر أن الولى وكلاهما حسن كذا في القنية \* وسئل أبو بكر عن يتخذ طينا في رقيقة غير نافذة قال ان ترك مقدار المتر للناس ويرفعه سر يعاويكون ذلك في الاحياء لم يمنع منه وكان محمد بن سلمة يجوز بل الطين فيها لا يرى والد كان ونحو ذلك كذا في الحاوي للفتاوى \* سئل أبو القاسم عن تراب سور المدينة قال لا يجوز أن يحمل قبل فان انهم دمي من السور ولا يحتاج اليه قال لا بأس به كذا في الغرائب \* حوض للسبيل رفع انسان منه جرة من ماء لا ينبغي له أن يضعها على شط الخوض فان فعل فأصاب شيئا ضمن كذا في الذخيرة \* والله أعلم

### باب الثلاثون في المنفقات

له امرأة فاسقة لا تنزجر بالزجر لا يجب تطليقها كذا في القنية \* في النوازل اذا دخل الرجل ذكرا في فم امرأته قد قيل بكره وقد قيل بخلافه كذا في الذخيرة \* تضرب المرأة جارية زوجها غيرة ولا تعذب بوعظه فله ضربها كذا في القنية \* سئل أيضا عن الشافعية فهل لها ان تمكن زوجها من نفسها في اليوم الحامدي عشر من حيضها وزوجها حنفى المذهب فقال انما يقتي المقتي على مذهبه لاعلى مذهب المستفتي كذا في التتارخانية \* مرضت الجارية مرض الموت فأعتاقها أولى لتبوت سره كذا في القنية \* امرأة ترضع صبيا بغير اذن زوجها بكره لها ذلك الا اذا خافت هلاك الرضيع فيمنثلا بأس به كذا في فتاوى قاضيان

لانه قبض عيان أرخ الآخر أم لا ذكر شهدا القبض أولا لتقدم قبض العيان على قبض الخبر والتاريخ بخلاف دعوى تلقى ما الملك من رجلين والدار في يد أحدهما فانه يحكم للخارج أرخا أولا أو أرخ أحدهما فقط الا اذا كان تاريخ صاحب اليد أسبق وان ادعى أحدهما شراء والاخر هبة أو صدقة أو رهنا وكله من واحد فالشراء أولى اجماعا للفقهاء اذا جهل التاريخ وان علم الأول فهو أولى وان كانا هبة أو أحدهما هبة والاخر صدقة لا يصح بلا ذكر القبض وان ذكره ولم يؤرخوا أو تاريخا واحدا فان كان لا يحتمل القسمة كالعبد والحام فيبينهما وان احتمل كالدار لا يحكم بشيء عند الامام رحمه الله وعندهما أنصافا ولو في يد أحدهما يقضى له اجماعا \* ولو برهن رجل على هبة مقبوضة من رجل وآخر على شراء من آخر وآخر على ارث من آخر وآخر على صدقة مقبوضة من آخر يحكم بينهم ارباعا وان برهن أحدهما على الارث من أبيه والاخر على الشراء من أبيه فالشراء أولى والهبة والصدقة من أبيه كالشراء اذا ادعى الآخر منه والرهن مع القبض أولى من الهبة معه لانه استيفاء حكمي هذا اذا ادعى تالي الملاك من واحد وان من اثنين فالجواب فيه والجواب في المرات على السواء ادعى اسبب واحد أو سببين لكن الفرق بينهما ما اذا ادعى تالي الملك من واحد وبينهما اذا ادعيهما من اثنين يقع في فصلين اذا أرخ أحدهما فقط يحكم بالانصاف اذا كان العين المتنازع في يد ثالث وان ادعى تالي الملك من واحد فهو لصاحب التاريخ والثاني أن

\* من

أحدهما على الارث من أبيه والاخر على الشراء من أبيه فالشراء أولى والهبة والصدقة من أبيه كالشراء اذا ادعى الآخر منه والرهن مع القبض أولى من الهبة معه لانه استيفاء حكمي هذا اذا ادعى تالي الملاك من واحد وان من اثنين فالجواب فيه والجواب في المرات على السواء ادعى اسبب واحد أو سببين لكن الفرق بينهما ما اذا ادعى تالي الملك من واحد وبينهما اذا ادعيهما من اثنين يقع في فصلين اذا أرخ أحدهما فقط يحكم بالانصاف اذا كان العين المتنازع في يد ثالث وان ادعى تالي الملك من واحد فهو لصاحب التاريخ والثاني أن



المدعي اذا كان في يد أحدهما بقضى للخارج الا اذا سبق تاز مخذ اليد وفي دعوى تلقى الملك من واحد يحكم لصاحب اليد الا اذا أرخا وتاريخ الخارج أشيق وان لم يكن لهما بينة يحلف لهما وان حلف صاحب اليد لهما ترك في يد ذي اليد قضاء ترك وان نكل لهما قاضي بينهما وان ادعى أحدهما الشراء والاث والآخر مطلق الملك والعين في ذلك وبرهنا قاضي المدعي الملك المطلق ولو في يد مدعي المقيد والخارج يدعي المطلق فهي للخارج انزول المشتري منزلة البائع والوارث مقام المورث وكان الخارج (٣٧٢) برهن على المورث أو البائع برهن

الخارج على أنه ورثه من أبيه وبرهن ذواليد كذلك فللخارج بخلاف النتائج حيث يرجح ذواليد اذا برهنا عليه \* قال بكر رحمه الله هذا اذا لم يدع الخارج على ذي اليد دعوى أما اذا قال باعته مني أو غصبه مني أو أودعته منه أو أقرته منه وبرهن ذواليد على النتائج والخارج على مسدعه فللخارج أولى لأنه أكثر أثباتاً \* ولو ادعى كل منهما الملك مع العتق والتسديد فذواليد أولى وان ادعى الشراء من ثالث وبرهنا فذواليد أولى والخارج مع ذي اليد اذا برهنا على نسج ثوب فذواليد أولى كالنتائج فيما لا يتكرّر نسجه كصوف غنم \* برهن ذواليد مع الخارج كل منهما على أنه جرم من غنمه ونسجه وكذا السمن والدهن اذا برهنا على أن كلا منهما ساهله من لبنه وعصره من سمنه أو في الدقيق على أن كلا منهما طاحنه من بره أو في السويق أو في الخبز أنه خبره من دقيقه أو على الجلد أنه سلخه من شاته وكذا الحكم في كل ما لا يتكرّر صنعه يرجح

من أمسك حراماً لأجل غيره كالخمر ونحوه ان أمسك من يعتقد حرمة كالحمر يسكه للسلم لا يكره وان أمسك من يعتقد باباحته كالوأمسك الخمر لكافر يكره كذا في التتارخانية \* ولو أمسك الخمر في بيته للتخليص جاز ولا يأثم ولو أمسك شيئاً من هذه المعازف والملاهي كره ويأثم وان كان لا يستعملها كذا في فتاوى قاضخان \* اجتمع قوم من الاتراك والامراء وغيرهم في موضع الفساد فنهاهم شيخ الاسلام عن المنكر فلم ينزجر واقتغل المحتسب وقوم من باب السيد الاجل الامام ليقرقوهم ويريقوا خورهم فذهبوا مع جماعة من الفقهاء وظفر واي بعض الخوفاً راقوها وجعلوا المسلم في بعض الدنان بالتخليص فأخبر الشيخ بذلك فقال لا تدعوا وكسر والدنان كلها وأريقوا ما بقي وان جعل فيه الملم قال وقد ذكر في كتاب عيون المسائل من أراق خور المسلمين وكسرتانهم وشق رقاقهم التي فيها الخمر حكمة فلا ضمان عليه وكذا من أراق خور أهل الذمة وكسرتانها وشق رقاقها اذا أظهر وأذلك فبما بين المسلمين بطريق الامر بالمعروف فلا ضمان عليه كذا في التتارخانية ناقلاً عن اليتيمة \* لا ينبغي للشيخ الجليل أن يتقدم على الشاب العالم في المشي والجلوس والكلام كذا في السراجية \* والشاب العالم يتقدم على الشيخ الغير العالم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم قال الرندوسيتي حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتخ بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد على كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وتطيعه على كل مباح بأمرها به وتقدم ماله عليها كذا في الوجيز للكردي \* قال نجم الأئمة الحلبي اتخذ (١) تاجخانه في دار مسجلة مستأجرة ووضع فيها كوى للثور والجزار المتقابل يقول ان تلامذته تطلع علينا اذا كنا في السطح أو المبرز أو عند الباب فسدا الكوى ليس له ذلك ولو زرع في أرضه أرزاً ويتضرر بالجيران بالضرر راينا ليس لهم المتع منه كذا في الفنية \* (٢) المشاعب التي تكون في الطريق ليس لاحد أن يخاصم فيها ولا يرفعها وعليه الفتوى كذا في الملتقط \* ولا يجوز حمل تراب روض المصر لانه حصن فكان حق العامة فان اهدم الرض ولا يحتاج اليه جاز كذا في الوجيز للكردي \* وفي تجنيس الملتقط قال محمد رحمه الله تعالى اذا كان سطحه وسطح جاره سواء وفي صعود السطح يتبع بصرفه دار جاره فللجار أن يمنع من الصعود ما لم يتخذ سترة واذا كان بصرفه لا يقع في داره ولكن يقع عليه سم اذا كانوا على السطح لا يمنع من ذلك قال الامام ناصر الدين هذا نوع استحسان والقياس أن يمنع كذا في الذخيرة \* وفي اليتيمة سألت أبا حامد عن رجل له ضيعة أرضها امر تفعه هل يجوز له أن يسيل النهر يوماً أو نصف يوم بغير رضا الأسفلين حتى يسقيها فقال نعم وهكذا نص جبر الوبري كذا في التتارخانية \* رجل مشى في الطريق وكان في الطريق ماء فلم يجد مسلماً الا أرض انسان فلا بأس بالمشي فيها وذكر في فتاوى أهل سمرقند مسألة المرو في أرض الغير على التفصيل ان كان لأرض الغير حائط وحائل لا يمر فيها وان لم يكن هناك حائط فلا بأس بالمرو فيها والحاصل أن المعنى في هذا الباب عادات الناس كذا في المحيط \* وفي التوازل اذا أراد الرجل أن يمر في أرض غيره فان كان له طريق آخر لم يكن له أن يمر وان لم يكن فله أن يمر ما لم يمنع فاذاً منعه فليس له أن يمر فيها وهذا في حق الواحد أما الجماعة فليس لهم أن يمر ومن غير رضاه كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى مثل هو بكر عن المرو في طريق محدث قال اذا وضع صاحب الملك ذلك جاز المرو فيه حتى يعرف أنها غصب قال

(١) محل الحرارة شبيه بالجمام (٢) قوله المشاعب بالناء المثلثة هي مسايل الماء اهـ مصححه

ذواليد بالنص الوارد فيه على خلاف القياس فان أشكل يرجع الى أهل الصناعة فان قالوا أنه مما لا يتكرّر كان في معنى ما ورد به النص وان أشكل عليهم أيضاً فللخارج لانه الاصل والعدول عند وفاق الحادثة المورد ولم يحصل الوفاق هذا رواية أبي حفص الكبير وفي رواية أبي سليمان الجوزجاني يحكم به لذى اليد وكذا اذا اختلف أهل الصناعة فيه وان كان مما لا يتكرّر كشوب من قز برهنا على أنه من قز ونسجه في ملكه فذواليد لان القز مما يتقضى عادة ثم بعد نسجه كالخطة نغزل بعبد البدر في الارض ثم تزرع ثانياً والقطن والكتان يهادرزعهما

أبو بكر وكان شاذان بن إبراهيم يمر في سوق القطنين ويربط بغطائه هناك على رأس سكة الاصنهانية  
وكذلك نصير وقال أبو بكر وعامة سلوكي في ذلك ولا أرى به بأسا وقال الفقيه رحمه الله تعالى رأيت أهل تلك  
السكة يخرجون الجنازة من طريق آخر وهو المورور في ذلك السوق وقالوا هو جور لكن الأخذ بقول  
هؤلاء العلماء أولى من قول العوام ولا بأس بالمرور هناك وإخراج الجنازة كذا في الخاوي للفتاوى \* من له  
مجرى نهر في دار رجل لا يمكن أن يمر في بطن النهر أو في مسناته وأراد إصلاحه ويمنع صاحبا الدار يقال  
لصاحب الدار أتما أن تدعه حتى يصلحه وأتما أن تصلحه من ماله قال أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ  
وهكذا الجواب في الحائط وصورة رجل له حائط وجهه في دار غيره وأراد أن يطين الحائط فنعاه صاحب  
الدار عن دخول داره ولا سبيل له إلى تطين الحائط إلا من داره قال البلخي رحمه الله تعالى ليس له أن يمنعه  
من تطين حائطه وله أن يمنعه من دخول داره قبل أن يتم الحائط ووقع الطين في دار جاره فأراد نقل  
الطين وأمس له سبيل إلا أن يدخل الدار قال له أن يمنعه من دخول داره قبل فيترك ماله في داره قال لا يمنع  
من ماله ويمنع من دخول داره معناه أن يقال لصاحب الدار أتما أن تأذن له في الدخول أو يتخير رج أنت  
طمنه كذا في الذخيرة \* وفي واقعات الناطقي نهر لرجل في أرض رجل أراد صاحب النهر أن يدخل  
الأرض ليعالج نهره ليس له ذلك ولكن ينبغي أن يمشي في بطن النهر سروان كان النهر ضيقا لا يمكنه المشي  
في بطنه لا يدخل في الأرض أيضا قيل هذا الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه لا حريم للنهر  
عنده أتما على قولهما أن لصاحب النهر حريمه فله أن يمر على الحريم وقيل ما ذكر قول الكل وأويل  
المسألة على قولهما أن لصاحب النهر باع الحريم من صاحب الأرض كذا في المحيط \* مرق في أرض الغير  
بغير إذنه يجب عليه الاستحلال أن أضربها كالزراعة أو الرطبة والأفلا إذا أراد صاحب الأرض يجب  
عليه الاستحلال لا بدائه ولو كان له حق المورور في أرض غيره فزفها مع فرسه أو حمارة قبل أن يشبته  
بالخيل ليس له ذلك كذا في القنية في باب المورور في أرض الغير \* نصب منوال الاستخراج الإبريسم من  
القبيل فلما جبران المنع إذا تضرروا بالدخان وراثة الديان قال القاضي عبد الجبار يرفع إلى المحتسب فيمنعه  
إذا كان فيه ضررين قال نجم الأئمة البخاري اتخذ في دار أبو به رضاهما عمل نسج العتاييات فليس للجار  
الملاصق منعه ولو اتخذ حانة لنفسه لا يمنع ولا جرة يمنع وللجيران منع دقاق الذهب من دفعه بعد العشاء  
إلى طلوع الفجر إذا تضرروا به كذا في القنية في باب من يتصرف في ملكه \* رجل اتخذ بسنا وغرس فيه  
أشجارا يجنب دار جاره قال أبو القاسم ليس في هذا نقدير ويجب أن يتباعد من حائط جاره قدر ما لا يضر  
بدار جاره كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له حمدة فأراد جاره أن يبنى بجنبها أو أن لا يمنع عن ذلك والأولى  
أن لا يفعل كذا في السراجية \* سئل أبو القاسم عن رجل اتخذ في داره ما طبلا وكان في القديم مذكوفي  
ذلك ضرر بجاره فإن كان وجه الدواب إلى جدار داره لا يئمه وإن كان حوافرها إلى جدار داره له أن يمنعه  
كذا في الغيانية \* خباز اتخذ خاتونا في وسط البرازين يمنع من ذلك وكذلك كل ضرر عام وبه أفتى أبو القاسم  
كذا في المنقط \* ولا يمنع المزارق والزائبي لأن راحته ليست بضر في حق كل واحد لأن منهم من يستلذ  
بها إذا كان دخانه دائما كذا في القنية \* سئل محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى عن رجل مرق ماء وأساله  
إلى أرضه وكرمه فأجاب أنه يطيب له ما خرج من راحته رجل غصب شعيرا أو ثيابا ومن به دابته فإنه يجب عليه

في القبياء المحشوقة طعنه اذا  
 برهننا على أنه قباؤه وحشاه  
 بطقنه في ملكه يحكمكم  
 الخارج وكذا في الثوب  
 برهننا على أن كلا منهما  
 يبعث في اللحم على أن كلا  
 منهما ما شواه وفي الكتب  
 والمصاحف على أن كلا منهما  
 كتبه أو في حلي على أنه صاغة  
 أو بن على أنه ضربه في ملكه  
 \* برهن الخارج على أن هذه  
 شاته وجز هذا الصوف منها  
 وبرهن ذو اليد على أنها شاته  
 وجز هذا الصوف هو منه  
 فالشاة للخارج لان النزاع  
 في الملك المطلق يتلها  
 الصوف لان الجز ليس من  
 أسباب الملك \* وفي الأصل  
 شهد المدعى أن هذه الخنطة  
 من زرعه أو هذا الزبيب  
 من كرمه أو هذا التمر من  
 نخله وقول الشهود هذا  
 جلد شاته ولحم شاته وصوف  
 شاته سواه في الصحيح وعن  
 محمد رحمه الله أنه لو قال هذه  
 الخنطة من زرع فلان أو التمر  
 من نخل فلان فالمتبره للتمر  
 له الزرع والنخل ولو قال هذه  
 الخنطة من أرض فلان  
 لا يستحق المقر له بالأرض  
 بهذا الاقرار شيئا لان كون  
 الأرض له لا يصلح علة  
 الاستحقاق الحاصل منه

بخلاف كون الزرع والنخل له وفي رواية عنه أنه أقر أن لا نه اخذه من أرضه فبرقه عليه، ومثله في الأصل في يد مائة ولدت قيمة  
فبرهن على أنها ملكه أثبت بولده في يد فبرهن الخارج أن الدابة له فللخارج ولو برهن أحارج أن الولد ملكه ولدت من دابة في ملكه وبرهن  
ذو اليد على أن الولد ملكه تحت من هذه الدابة التي في ملكه فذو اليد أولى لان البيئة قامت هنا على ملك الولد بالنتاج وفي الأولى على الملك  
المعلق فكان الخارج أولى فإذا استحق الام تبعها الولد في الملك بالضرورة وكان تدفع بينه الخارج على أنه ملكه بينة تدعى اليد على أنه ولد

في ملكه كذلك يندفع اذا برهن ذواليد على أنه ولد في ملك من تلقى الملك منه ويجعل كان المثلقي منه حضر بنفسه وبرهن بذلك على الخارج فلا فرق بين أن يكون الملك المتلقي بشراء أو هبة أو غير ذلك من أسبابه وكذا الحكم في كل الدواب وما لا يتكرر نسجه كالحمر فاذا قضى بالملك لانسان بالبرهان ثم جاء آخر وبرهن على النتائج يؤخذ من المحكوم به ويعطى للبرهن على النتائج وان كان ذواليدان برهن الخارج على الملك المطلق وبرهن ذواليداً بضاعى ذلك وحكم به للخارج ثم ادعى ذواليد النتائج وبرهن على ذلك بينة قض (٣٧٥) الحكم الاول ويحكم لذى اليد فاذا قبل

برهان ذى اليد بعد الحكم عليه لا تقبل بينة غيره أولى فان برهن الخارج مع ذى اليد بينة على الملك المطلق وحكم للخارج به وبرهن آخر على النتائج على الخارج فاعاد الخارج المقتضى له برهانه على النتائج في ملكه قبل أن يحكم به لدعى النتائج على الخارج قبل برهانه هذا اذا لم يحكم للدعى الثاني لان الخارج المقتضى له صار ذا اليد وقد ذكرنا أن بينة صاحب اليد على النتائج تمنع القضاء للخارج وترفعه أيضاً ولولم يعد الخارج المقتضى له برهانه حتى قضى به الثاني على المقتضى عليه الاول أعنى الخارج ثم برهن الخارج المحكوم له على النتائج لم ينعقض الحكم لانه انما جعل ذاليد بحكم الحكم الاول وقد انتقضت تلك اليد بالحكم الثاني فصار المقتضى له الثاني صاحب اليد فكان برهانه أولى ولو برهن المدعى الاول على النتائج ولم يحكم له حتى برهن الثاني على النتائج أيضاً فانصافاً شاتان في يد رجل احدهما مريضه والاخرى سوداء برهن الخارج أن البيضاء له ولدتها

قيمة ما غصب وما زاد في الداية طيب له ذكر القيمة وقع سهواً والعجيج أن عليه مثل ما غصب قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد حكى عن بعض الزاهدين أن الماء وقع في كرمه في غير نوبته فأمره بقطع كرمه ونحن لا نقول بقطع الكرم ولكن لو تصدق بنزله كان حسناً ولا يجب عليه التصديق في الحكم كذا في المحيط \* سئل الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى عن رجل زرع أرض رجل بعينه ولم يعلم صاحب الأرض حتى استحصه دالزرع فلم يرضى به هل يطيب للزارع قال نعم قيل له فان قال لأرضي ثم قال رضيت هل يطيب له قال يطيب له أيضاً قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وهذا استحسان وبه أخذ كذا في الذخيرة \* رجل أخذ أرض الحوز من زارعة من متصرفيها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى نصيب الاكوة يطيب لهم اذا أخذوا الأرض من زارعة أو استأجرها فان كان الحوز كروماً أو أشجاراً ان كان يعرف مال كها إلى السلطان وتكون بمنزلة للاكوة وان لم يعرف أربابها طاب لهم لان تدبير هذه الأرض التي لا يعرف مال كها إلى السلطان وتكون بمنزلة أرض الموت وينبغي للسلطان أن يتصدق بنصف الخارج على المساكين فان لم يفعل ذلك كان أثماً وأما نصيب الاكوة فيطيب لهم ويطيبن لمن يأكل من ذلك برضاهم وان كان لا يخاف ذلك عن نوع شبهة الا أنهم قالوا زماناً زماناً الشبهات فعلى المسلم أن يتقى الحرام المعين امرأة زوجها في أرض الحوز وله مال يأخذه من قبل السلطان وهي تقول لا أقعد معك في أرض الحوز قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان أكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا فهي في سعة من أكله وكذا لو اشترى لها طعاماً أو كسوة من مال أصله ليس بطيب فهي في سعة من تناول ذلك الطعام والشراب ويكون الاثم على الزوج وأرض الحوز أرض لا يقدر صاحبها على زراعتها وأداء مخرجها فندفعها إلى الامام لتكون منفعة المسلمين مقام الخارج وتكون الأرض ملكاً لصاحبها كذا في فتاوى قاضيان \* قال السرخسي في شرحه توجهه على جماعة جباية بغير حق فله مضمهم دفعها عن نفسه اذ لم تحمل حصته على الباقي (١) والا فالاولى أن لا يدفعها عن نفسه دفع ظلمة عن انسان فادفع اليه عشرين ديناراً فباع الاخر منه درهمين ديناراً ليحل له لا يحل له قال مجدد الأئمة التبرجاني هذا على قول محمد رحمه الله تعالى أتما على قولهما فلا بأس به الا اذا كان البائع ملجأ كذا في القنية \* رجل له مال وعيال ويحتاج الناس اليه في حفظ الطريق (٢) والبذرة فان قدر على أن يحفظ ولا يضيع عياله كان الحفظ أفضل وان لم يمكنه القيام به بما كان القيام بأمر العيال أولى به فان قام بحفظ الطريق فأهدى اليه فان لم يأخذ فهو أفضل وان أخذها فليس بمحرام كذا في جواهر الاخلاط \* قال اسمعيل المتكلم سلم المؤذى على المؤذى اليه مرة بعد أخرى وكان يرذ عليه السلام ويحسن اليه حتى غلب على ظن المؤذى أنه قد سرى عنه ورضى عنه لا يعذر والاستحلال واجب عليه وقال القاضي عبد الجبار بمثله \* قال اسمعيل المتكلم ذاه ولا يستحل للعالم لانه يقول هو متلى غضباً فلا يعفو

السوداء في ملكه وبرهن ذواليد أن السوداء شاته ولدتها البيضاء في ملكه وسن الشاتين مشكلة يجوز أن تدل كل واحدة منهما على الآخر فيحكم لكل بالشاة التي شهدت شهوداً أنها ولدت في ملكه وانما حقه ذهاباً لا شكاً لانه اذا علم ان احدهما تصلى بالآخرى تصلى بمثله اها يحكم بالبرهان الشاهد على السابق وانما قضينا بالمنصفة لان الخارج برهن على النتائج في البيضاء وذواليد في السوداء وذواليد على الملك المطلق في البيضاء والخارج عليه في السوداء فالبرهن على النتائج فيهما أولى فيكون انصافاً عاين الولد يرضع من أمته أن يشهد دعا

(١) قوله والا فالاولى أن لا يدفعها عن نفسه تمام عبارة القنية قال رضى الله عنه وفيه اشكال لان اعطاء اعانة للظالم على ظلمه ثم ذكر السرخسي رحمه الله تعالى مشاركة بغير وولده منع سائر الناس في دفع النابتة بعد الدفع عنه ثم قال هذا كان في ذلك الوقت لانه اعانة على الطاعة وأكثر الثواب في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو حريه نقله رحمه الله (٢) قوله والبذرة قبل الدال المجبة والمهملة الخ فاروق البذرة الخ غير قاصد من اه رحمه الله

النتاج وعن هذا قلنا يمكن تعارض اليمينات على النتائج بان رآه يرضع من أنثى مملوكة لزيد واخر ان رآياه يرضع من أنثى لعمر وفيطلق كل الشهادة بانه نتج على ملكه \* برهننا على النتائج في دابة في يد ثالث ووقت احكم بسن الدابة والوقت فن وافق سنه ووقته فهو أولى ولا عبرة للوقت الاقدم وان خالف السن الوقتين مثلاً بان كانت دونه أو فوقه بطلنا وان كانت مشكلة بين الامرين فهى للاقدم وفي الاصل ان أشكل أو كان على غير الوقتين فبينهما أنصافا قبل هذا (٣٧٦) مستقيم فيما إذا أشكل لافيا اذا خالف وقبل مستقيم فيهما وان لم يوقت فبينهما أنصافا.

وكذا اذا وقت أحدهما لا الآخر \* برهن على عبد في يد غيره بانه لو ولد في ملكه وذكر وقتا معلوما والعبد أكبر منه أو أصغر لا يقبل \* برهن على رجل بان هذه الامة التي في يده حكم بها له عليه حاكم بلد كذا ولم يذكر سبب الحكم فبرهن ذو اليد على النتائج لا يدفع لجواز ترتب الحكم على التلق من فلا ينقض الحكم بالشك وان ذكر سبب الحكم وقالوا ذكر الحاكم في مقام ولايته أن ذلك الحكم كان بسبب الملاك المطلق أو بالنتاج نقضه اظهروا الاولى منه بأمر كالمعاينة وان شهدوا أنه حكمه بالنتاج ولم يذكر اقرار الحاكم ذلك بذلك فعند الامامين رجحما الله كالاول لاحتمال التلق أو اقرار ذي اليد وعند محمد رجحما الله هو كالشهادة على اقرار القاضي به كذا في الاقضية والحكم بالام هل يكون حكما بالولد فقيل وقيل واذا كان الولد في يد غير المقتضى له بالام لابد من احكم عليه بالقصد بحضرة من الولد في يده بخلاف القتل في يد رجل وعمره في يد آخر حيث لا يحتاج الى حضور من في يده الثمرة وفي المتن في أخرجه عن الوكالة بالبيع بحضرة به عند عدلين فشهدا بشان أنه بالوكالة باع من فلان هذا الموكل به وشهدا بذلك العدلان بالعدل ووقت بينة العزل وبينة البيع أو لم يوقتوا فيبينة العزل أولى وكذا الحكم في الطلاق والعقاق \* برهن على آخر أنه ملك ما في يده بالشراء من فلان بتاريخ كذا و برهن ذو اليد على الشراء من فلان ذلك بتاريخ سابق عليه فبرهن المدعى ان العين في ذلك الوقت كان رهنا عند فلان بن فلان ولم يصح البيع لا يقبل (نوع) ادعيا

اعنى لا يعذر في التأخير كذا في القنية في باب الاستحلال ورد المظالم \* دفع الى راعي الامراء أو غيرهم خبرا ليضع غنمه في حظيرة أو أرضه كما هو العادة لا يجوز وكذا اذا كانت الاغنام ملكا للرعي لانه رشوة وكذا اذا لم يصرح باشتراط الابانة لانه مشروط عرفا للدافع أن يسترد ما دفع اليه والحيلة فيه أن يستعير الشياه من مال الكهاوي أو مال الكها الراعي بالابانة عند المستعير ويدفع ذلك القدر اليه احسانا لا اجرة قال رضى الله عنه ولو كان الراعي لا يبيته أيضا بأمره الا برزق كان رشوة أيضا كذا في القنية في باب مسائل متفرقة \* ويستحب التسم يوم القيلة لقوله عليه السلام قبلوا فان الشياطين لا تقبل كذا في الغياثية \* تستحب القيلة في قيامين المحلين بين رأس الشعير ورأس الحنطة ويستحب أن ينام الرجل طاهرا أو يضطجع على شقه الايمن مستقبلا القبلة ساعة ثم ينام على يساره كذا في السراجية \* ويكره النوم في أول النهار وفي قيامين المغرب والعشاء رأيت في بعض المواضع ما كانت نومة أحب الى على رضى الله عنه من نومة (١) بعد العشاء قبل العشاء الاخيرة وينبغي أن يكون نومه على الفراش المتوسط بين اللين والخشونة ويتوسد كفه اليمنى تحت خده ويذكر أنه سيضطجع في اللحد كذلك وحيد ليس معه الا الاعمال ويقال الاضطجاع بالجنب الايمن اضطجاع المؤمن وبالايسر اضطجاع المملوك ومتوجها الى السماء اضطجاع الانبياء وعلى الوجه اضطجاع الكفار ولو كان ممثلا يخاف وجع البطن فلا بأس بان يجهل وسادة تحت بطنه وينام عليها يذكر الله تعالى في حالة النوم بالتفصيل والتحميد والتسبيح حتى يذهب به النوم فان الناس يبعث على ما بات عليه والميت على ما مات عليه ويقوم من مقامه قبل الصبح فان الارض تشتكى الى الله من غسل الزاني ودم حرام يسفك عليها ونومة بعد الصبح ويستيقظ ذا كراهة تعالى وعازر على التقوى عمارم الله تعالى عليه وناويا أن لا يظلم أحدا من عباد الله كذا في الغرائب \* (وفي فتاوى آهو) \* سئل القاضي برهان الدين (٢) مردي اذ كوه سنك خراس بر كند وبعضى را نابريده ماند (فما راجل) (وباقى را بر كند) فهو للثاني لان الاول ما حرزه كذا في التارخاسية \* الصبرة اذا أصابت طرفا منها نجاسة ولا يعرف ذلك بعينه فعزل منها فقيرا أو فقيرين فغسل ذلك أو زال ذلك عن ملكه بيع أو هبة يحكم بطهارة ما بقي من الصبرة ويحل أكله ولا رواية عن أصحابنا في هذه ومثليها استخرجوها من مسألة في السير صورتها دخل رجل من أهل النمة حصان من حصون أهل الحرب قد حاصره المسلمون ثم ان المسلمين فتحوا الحصن وأخذوا بالرجال وعلموا يقينا أن الذمى فيهم الا أنهم لم يعرفوه بهينه وكل واحد منهم يدعى أنه الذمى فانه لا يحل للمسلمين قتلهم ولو قتل واحد من أهل الحصن بعد ما دخل الذمى فيه أو مات أو خرج واحد منهم فانه يحل للمسلمين قتلهم لانه بعد ما مات واحد أو قتل أو خرج من الحصن لم يبق فيهم من هو محترم القتل لجواز أن يحرم القتل من قتل أو مات أو خرج من الحصن كذا في المحيط \* اذا اختلط ذلك الميت بالدهن جاز أن يستصحب (١) قوله بعد العشاء قبل العشاء الاخيرة أصل العبارة مذكور في القنية ونصها نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن النوم قبل العشاء وعن السمر بعد هاتم رضى الله عنه شرح الطحاوى لعل النهي عن النوم بعد دخول الوقت فقد روى ما كانت نومة أحب الى على كرم الله وجهه من نومة بعد العشاء قبل العشاء قلت الظاهر انه أراد بعد صلاة العشاء الاولى قبل العشاء الاخيرة اه كلام القنية فتأمل اه محمده ٣ رجل اقتلع من الجبل شجرة طاحون وترك بعضها بلا قلع فقام رجل واقتلع الباقي

القتل في يد رجل وعمره في يد آخر حيث لا يحتاج الى حضور من في يده الثمرة وفي المتن في أخرجه عن الوكالة بالبيع بحضرة به عند عدلين فشهدا بشان أنه بالوكالة باع من فلان هذا الموكل به وشهدا بذلك العدلان بالعدل ووقت بينة العزل وبينة البيع أو لم يوقتوا فيبينة العزل أولى وكذا الحكم في الطلاق والعقاق \* برهن على آخر أنه ملك ما في يده بالشراء من فلان بتاريخ كذا و برهن ذو اليد على الشراء من فلان ذلك بتاريخ سابق عليه فبرهن المدعى ان العين في ذلك الوقت كان رهنا عند فلان بن فلان ولم يصح البيع لا يقبل (نوع) ادعيا

دابقه وهما عليها ان كانا في السرج فينهما وان كان أحدهما فيه والا خر ديقه فلن في السرج قال في شرح الطحاوي هذا رواية عن الثاني رحمه الله وفي الظاهر هذا كالأول فيستويان ولا بس الثوب مع المتعلق كذلك ولو أحدهما على البساط والا خر متعلق به فينهما \* اشترى الزوج قطناً وأهدى له قطن فغزلت المرأة ودفعت الغزل الى الحائك بلاذن الزوج ثم ماتت فالكرباس لورثتها وللزوج في تركه مثل غزل قطنه وان الزوج دفع الى الحائك بلاذنهما فالكرباس له وعليه مثل غزلهما وان (٢٧٧) دفعاً دفعة واحدة بآذن الآخر فالكرباس بينهما على قدر الغزل ولا

بينهما على قدر الغزل ولا ضمان لكل منهما على الآخر وفي النوازل اذا غزات قطنه باذنه أو بلاذنه فهو له وكتب ظهر الدين ان آذن لها بالغزل وقال اغزليه لي بالغزل له وعليه لها ما سمي من الاجر وان قال اغزليه لنفسك بالغزل لها ويكون هبة للقطن منها وان اختلفا فقالت قلت اغزليه لنفسك وقال قلت اغزليه لي فاقول له ولو قال اغزليه ليكون الثوب لي ولك فاقزله ولها اجر المثل عليه لانه استخار بعض الخارج فصار كقفز الطمان وان قال اغزليه مطلقاً فاقزله وان نهاها عن الغزل فاقزله لها وعليها مثل قطنه لانه صارت غاصبة للقطن مستهلكة فصار كغاصب خبطة طعنها أن الدقيق للغاصب وعليه مثل الخبطة وان لم يوجد الاذن والنهي ان كان الزوج بائع القطن فاقزله لها وعليها مثل القطن لان الظاهر شرؤها القطن وان لم يكن بائع القطن فاقزله له ولا اجر لها كالمخبرت دقيق الزوج أو طخت له فاقزله والعم والمزقة وفي المتقي عن الثاني اشترى

به ويدبغ به الجلد اذا كان الدهن غالباً كذا في السراجية \* واذا قرئ صك على صبي وهو لا يفهم ثم كبر لا يجوز له أن يشهد بما فيه ألا ترى أن البالغ اذا قرئ عليه صك وهو لا يفهم ما فيه لا يجوز له أن يشهد بما فيه قال الفقيه رحمه الله تعالى كره بعض الناس السمر بعد العشاء وأجاز بعض الناس قال الفقيه رحمه الله تعالى السمر على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون في مذاكرة العلم فهو أفضل من النوم والثاني أن يكون السمر في أساطير الأولين والأحاديث الكاذبة والسخرية والخحك فهو مكره والثالث أن يتكلموا للوأنسة ويحتموا بالكذب وقول الباطل فلا بأس به والكف عنه أفضل واذا فعلوا ذلك ينبغي أن يكون رجوعهم على ذكر الله عز وجل والتسليم والاستغفار حتى يكون ختمه بالخبر \* السؤال عن الاخبار الحديثة في البلدة وغير ذلك المختار أنه لا بأس بالاستخبار والاخبار كذا في الخلاصة \* لا بأس للمسلم أن يتحدث عن نفسه بأنه عالم يظهر علمه فيستفيد منه الناس وليكون ذلك تحدياً بنعم الله تعالى كذا في الغرائب \* قال الفقيه رحمه الله تعالى ثم ان العلم على الانواع وكل ذلك عند الله حسن وذلك ليس كالفقه وينبغي للرجل أن يكون تعلم الفقه أهم اليه من غيره واذا أخذ الانسان خطاً وافرأى الفقه ينبغي أن لا يقتصر على الفقه ولكن ينظر في علم الزهد وفي حكم الحكام وشماثل الصالحين \* طلب العلم فريضة بقدر الشرائع وما يحتاج اليه لا مر لا بد منه من أحكام الوضوء والصلاة وسائر الشرائع ولا مرموعه وما وراء ذلك ليس بفرض فان تعلمها فهو أفضل وان تركها فلاثم عليه كذا في السراجية \* وفي النوازل وعن أبي عاصم رحمه الله تعالى انه قال طلب الاحاديث حرفه المغاليس يعني به اذا طلب الحديث ولم يطلب فقهه كذا في التارخانية \* وتعلم علم النجوم لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام كذا في الوجيز للكردي \* تعلم الكلام والنظر والمنظرة فيه وراة قدر الحاجة مكره وقيل الجواب في هذه المسئلة ان كثرة المناظرة والمبالغة في المجادلة مكره لان ذلك يؤدي الى اشاعة البدع والفتن وتشويش العقائد وهذا ممنوع جداً كذا في جواهر الاخلاط \* ولا ينظر في المسئلة الكلامية اذا لم يعرفها على وجهها وكان محمد رحمه الله تعالى ينظر فيها كذا في الملتقط \* قال الشيخ الامام صدر الاسلام أبو اليسر نظرت في الكتب التي صنفها المتقدمون في علم التوحيد فوجدت بعضها للفلاسفة مثل اسحق الكندي والاستقراري وأمثالهما وذلك كله خارج عن الدين المستقيم رائج عن الطريق القويم فلا يجوز النظر في تلك الكتب ولا يجوز امساكها فانها مشحونة بمن الشرك والضلال قال ووجدت أيضاً تصانيف كثيرة في هذا الفن المستزلة مثل عبد الجبار الرازي والجباي والكعبي والنظام وغيرهم فلا يجوز امساك تلك الكتب والنظر فيها كيلا تحدث الشكوك ولا يتمكن الوهن في العقائد وكذلك الجسمة صنفوا كتباً في هذا الفن مثل محمد بن هبصم وأمثاله فلا يحل النظر في تلك الكتب ولا امساكها فانهم شر أهل البدع وقد صنف الاشعري كتباً كثيرة لتعصيم مذهب المعتزلة ثم ان الله عز وجل لما فضل عليه بالهدى صنف كتاباً ناقضاً لما صنف لتعصيم مذهب المعتزلة الا أن أصحابنا رجعهم الله تعالى من أهل السنة والجماعة خطووه في بعض المسائل التي اخطأ فيها أبو الحسن فمن وقف على المسائل وعرف خطأ فلا بأس بالنظر في كتبه وامساكها وعامة أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى أخذوا بما استقر عليه أبو الحسن ويطول تعداد ما اخطأ فيه أبو الحسن وكذلك لا بأس بامساك تصانيف أبي محمد عبد الله بن سعيد القطن وهو أقدم من أبي الحسن الاشعري وأما قوله ووافق

(٤٨ - فتاوى خامس) قطناً وأمر زوجته بالغزل فاقزله له وان وضعه في البيت فغزلت فلها ولا شيء عليها قطعاً وضعه في بيته فأكلت لا شيء عليها وعن الامام أعطاها القطن وقال لها اغزلي فله وان لم يقل شيئاً فله وعليها مثل قطنه قال الفقيه هذا اذا دفعه وأمرها بالاحتفاظ أو بالوضع في البيت فغزلته صارت غاصبة وان دفعه ولم يقل شيئاً فاقزله له بحريان العادة بان الزوج اذا دفع لها قطناً فغزلته لاجل الزوج فصار الغزل كخدمة البيت من الخبز والطبخ وهذا اذ لم يكن الزوج بائع القطن كما مر وذكر هشام غزل قطن غيره ثم اختلفوا فزعم مالك القطن أن الغزل

كان باذنه له والغازل أنكر الأذن وزعم أن الغزل له وعليه مثل القطن فالغزل لما لك القطن لان الأذن وان كان عارضا وعنده أصل لكن هذا ظاهر والمقام مقام الاستحقاق وأنه يكفي للدفع للاستحقاق \* وذكر شيخ الإسلام جلال الدين في أب وابن اكتسبا ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما بالكسب أموال الكل للاب لان الابن اذا كان في عياله فهو معين له في كل ما يكتسب ألا يرى أنه لو غرس شجرة فهي للاب وبه أفتى القاضي الامام في زوجين سعيوا وحصلا (٣٧٨) أموالا أنهما لهما معينة له الا اذا كانا كسبا على حدة فلها ذلك \* وذكر طهري

أقاول أهل السنة والجماعة الا في مسائل قلائل لا تبلغ عشر مسائل فانه خالف فيها أهل السنة والجماعة لكن انما يحل النظر بشرط الوقوف على ما أخطأ فيه كذا في الظهيرة \* ومن العلوم المذمومة علوم الفلاسفة فانه لا يجوز قراعتهم ان لم يكن متجرا في العلم وسائر الخلق عليهم وحل شبهاتهم وانخرج عن اشكالاتهم (العلوم ثلاثة) علم نافع يجب تحصيله وهو علم معرفة المعبود وخلق الاشياء سوى الله تعالى وبعد ذلك العلم بالحلال والحرام والامر والنهي وما بعث الانبياء به \* وعلم يجب الاجتناب عنه وهو السحر وعلم الحكمة والطلسمات وعلم النجوم إلا على قدر ما يحتاج اليه في معرفة الاوقات وطلوع الفجر والتوجه الى القبلة والهداية في الطريق وعلم آخر ليس فيه منفعة يرفع الى الآخرة وهو علم الجدول والمناظرات فيكون الاشتغال به تضييع العرف في شئ لا ينفعه في الآخرة وانما يشتغلون به لغير الخوص لاظهار الحق والوقوف على الفرق بين المسائل واخراج التناقض من بين الاحكام فان اشتغلوا بغيره مما ينفعه في الدنيا والآخرة ولا تضييع للعلم فيه كان أولى كذا في جواهر الفتاوى \* واذا تعلم رجلان علما كعلم الصلاة ونحوها أحدهما يتعلم ليعلم الناس والآخرة يتعلم ليعلم به فالاول أفضل كذا في خزنة المفتين \* التوبة في المناظرة والحيلة قيم اهل محل ان كان يكلمه متعلما مسترشدا أو غير مسترشدا على الانصاف بلا نعت لا يحل وان كان يكلمه من يريد التعت وتريد ان يطرده يحل أن يحتال كل حيلة لدفعه عن نفسه لان دفع التعت مشروع بأي طريق يمكن الدفع كذا في المحيط \* في جامع الجوامع تعليم العاصي ليجنب جاز كذا في التواريخ \* للعربية فضل على سائر اللسن وهو لسان أهل الجنة فمن تعلمها أو علم غيره فهو مأجور كذا في البراجية \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يأخذ العلم الا من أمين كذا في الغرائب \* طلب العلم والفقه اذا صحت النية أفضل من جميع أعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت النية لانه أهم فاعلم لكن بشرط أن لا يدخل النقصان في فراغه وصحة النية أن يقصد وجهه الله تعالى والآخرة لا طلب الدنيا والجاه ولو أراد الخرج من الجهل ومنفعة الخلق وأحياه العلم فقبل تصح نيته أيضا كذا في الوجيز للكردي \* وان لم يقدر على تصحيح النية فالتعلم أفضل من تركه كذا في الغرائب \* ولا ينبغي للتعلم أن يكون مخيا ليعلمه اذا استعاره انه انسان كتابا واستعان به في تفهيم مسئلة أو نحو ذلك ولا ينبغي أن يعمل به لانه يقصد بتعلمه منفعة الخلق فلا ينبغي أن يمنع منفعته في الحال وقال عبد الله بن المبارك من يعمل بعلمه ابتلى بأحد ثلاث أمان يموت فيذهب علمه أو يتلى بسلطان أو ينسى علمه الذي حفظه وينبئ للتعلم أن يقر العلم ولا ينبغي أن يضع الكتاب على التراب واذا خرج من الغلاء فأراد أن يس الكتاب يستحب له أن يتوضأ ويغسل يديه ثم يأخذ الكتاب وينبغي للتعلم أن يرضى بالدون من العيش وينزوي من النساء من غير أن يترك حفظ نفسه من الاكل والشرب والنوم وينبغي للتعلم أن يقل معاشرته الناس ومخالطتهم ولا يشتغل بما لا يعنيه وينبغي للتعلم أن يدرس على الدوام ويتذكر المسائل مع أصحابه أو وحده وينبغي للتعلم اذا وقعت بينه وبين انسان منازعة أو خصومة أن يستعمل الرفق والانصاف ليكون فرقا بينه وبين الجاهل وينبغي للرجل أن يراعي حقوق استاذة وآدابه لا يرض بشئ من ماله ولا يقتدي به في سوءه كذا في الغرائب \* ويقدم حق معلمه على حق أوبه وسائر المسلمين ولو قال الاستاذة مولانا لا بأس به وقد قال علي رضي الله عنه لا بأس به الحسن رضي الله عنه قم بين يدي مولائي عنى استاذة وكذا لا بأس به اذا قال لمن هو أفضل منه ويتواضع لمن علمه خيرا ولو حرقا

الدين كان الزوج يدفع اليها ما يحتاج ويدفع اليها أحيا نادره - تشتري بها قطن وتغزل فاشتريت وغزلت وباعت واشترت بها متعة فالأمتعة لهما لانها اشترت بلا توكيل الزوج ولو سلمها عند الشراء أو علم عادة الزوج أنه اشترى لها ودفع اليها يكون لها وفي النوازل ماتت عن عصبه وفي يدها قطن مغزول واتخذته كبراسا ان كانت هذه الثياب أصلها من قطن كان للزوج حيا نادره وان من قطنها فلها وان لم يعلم فالقول لهما ان كانت حية وان ماتت فلو رثتها \* وفي الفتاوى امرأة معلمة بعينها الزوج أحيا نادره فالخاصل للزوج في فتاوى النسب في الزوج اذا كان من اعراوهي تخبرون تطبخ فالكسب له وفي التقاط السبلة اذا التقطها فهو بينهما أنصافا والفرق ساقطة لما روي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه حكم في رجلين لأحدهما خمسة أرغفة وللآخر ثلاثة أرغفة جلسا للكل فحضر ثالث فأكل معهم وأعطى لهما ثمانية دراهم عوضا عما أكل فأعطى صاحب الخمسة ثلاثة دراهم

لصاحب ثلاثة أرغفة فغضب واخذهما الى أمير المؤمنين فقال ارض بالمرء وض فاعرض فقال اذن لك درهم وسبعة لصاحب ولا الخمسة لان كل رغيف ثلاثة أثلاث فالثمانية أربعة وعشرون والظاهر مساواتكم في الاكل أكل لك ثلاثة وأصابت سبعة أثلاث فيكون لك واحد من الثمانية فرضي الرجل بالصالح لا بغير الحق كذلك التسوية في الالتقاط هو الظاهر \* استأجر لبيع البر أو خياطة الثوب فادعى الاجير أن الثوب الذي في يده والمستأجر أنه له ان كان في حانوت المستأجر فهو له بخلافه وان كان في المحلة أو في منزل الاجير فالقول للاجير حرا كان



أوعيداً ما دوناً ومكاتباً \* يحملون في عنقه درة تساوي بذرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيراً ادعى مالك العبد أن الدرته ومالك المنزل  
أنها له فالقول لمالك العبد لان الظاهر يشهد له \* كئس في منزل رجل على عنق الكئس قطيفة ادعاه كل منهما فاقطع قطب لئلا المنزل \* حال  
عليه كارة وهو في بيت انسان ادعى صاحب المنزل الكارة وادعاهما الجمال أيضاً فالقول للجمال ان كانت الكارة مما يحمل والجمال يحمل البر  
والقياس أن تكون لصاحب المنزل كما في المسئلة الاولى \* اشترى راوية من ماء ثم قال اشتريت (٣٧٩) الراوية مع الماء يحكم المثلث \* بعث القصار

أربع قطع من الكرباس  
الى صاحبها بدت يلبسها  
اليه بثلاث قطع وقال  
القصار دفعت اليك اربعة  
وقال التلميذ دفعت ولم تعد  
علي بقال لصاحب الثوب  
صدق من شئت ان صدق  
الرسول برئ ونوجه الحلف  
على القصار ان نكل لزمه  
الضمان وان حلف برئ  
وللقصار على صاحب الثوب  
اليمين على الاجر ان حلف  
برئ من الاجر بحصة ذلك  
الثوب وكذا اذا صدق القصار  
برئ وزم الحلف على الرسول  
ويجب عليه أجر القصار  
اذا حلف على ذلك وصدقه  
صاحب الثوب كذا في  
الفتاوى \* اجماع للدهان  
ما طهر من الاواني من الدهن  
فاذى الدهان البائع أنه له  
والمشتري أنه ان كان مما  
سال من خارج الاوقية لامن  
داخله فهو للبائع وطالب له  
وان كان سال من الداخل أو  
الداخل والخارج جميعاً ولم  
يعلم أنه من أيهما كان زاد  
بعد الوزن لكل من المشتريين  
شيء للبائع ذلك السائل وان  
كان لم يزد ان عرف المشتري  
فله ذلك والا فان كان محتاجاً  
لصدق على نفسه والافعى  
الفقراء \* سأل رجل في  
أشجار على ضفة نهر نبت

ولا ينبغي أن يخله ولا يستأثر عليه أحداً فان فعل ذلك فقد فسد عروته من عرى الاسلام ومن اجله  
أن لا يفرع بابه بل ينتظر خروجه ولا يعلم الا أهله ولا يكتف عن أهله فان وضع العلم في غير أهله اضاعه ومنعه  
عن أهله ظلم وجور وعن ابن مقاتل النظر في العلم أفضل من قراءة قل هو الله أحد خمسة آلاف مرة كذا في  
التسارخانية \* رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغاً فانه يتعلم تمام القرآن وتعلم الفقه أولى من تعلم تمام  
القرآن كذا في فتاوى فاضيلان \* الرجل اذا أمكنه أن يصلي بالليل وينظر بالنهار في العلم فان كان له ذهن  
يعلم ويرعق الزيادة فالنظر في العلم أفضل من الصلاة وتعلم تمام القرآن أفضل من صلاة التطوع كذا في خزائن  
المفتين \* قال الفقيه اذا أراد المعلم أن ينال الثواب ويكون عمله عمل الانبياء فعليه أن يحفظ خمسة أشياء  
أولها أن لا يشارط الاجر ولا يستقصى فيه فكل من أعطاه شيئاً أخذه ومن لم يعطه شيئاً تركه وان شرط على  
تعليم الهجاء وحفظ الصبيان جاز والثاني أن يكون أبداً على الموضوع الثالث أن يكون ناصحاً في تعليمه مقبلاً  
على ذلك العمل والرابع أن يعدل بين الصبيان اذا تنازعوا ويصف بعضهم من بعض ولا يميل الى الاولاد  
الاغنياء دون الفقراء والخامس أن لا يضرب الصبيان ضرباً مبرحاً ولا يجاوز الحد فانه يحاسب يوم القيامة  
\* أهل قرية جمعوا بذوراً من أناس وزرعوا الاجل الامام قالوا انزل الحاصل من ذلك يكون لأرباب البذور اذا  
لم يسلم البذور الى الامام كذا في خزائن الفناوى \* ليس للفقهاء في بيت المال نصيب الا نقيه فترغ نفسه  
ليعلم الناس الفقه والقرآن كذا في الحاوى للفتاوى \* في كتاب القاضي ليس للقاضي ولاية التبرع بمال  
اليتيم الا في الفروض خاصة حفظه عليهم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قدر خص بعض الناس  
أن يمول الرجل قائماً وكرهه بعضهم الامن عذرو به نقول كذا في المحيط \* بكره أن يخرق نعله أو يلقيه  
في الماء لانه اضاعة المال بلا فائدة كذا في السراجية \* سئل أبو بكر عن قتي الموت هل يكره قال ان قتي الموت  
لضيق عيشة أو لغضب دخل من عدو أو يخاف ذهاب ماله أو نحو ذلك فانه يكره ذلك وان قتي لتغبر أهل  
زمانه فيصاف من نفسه الوقوع في المعصية لأبأس به كذا في الحاوى للفتاوى \* رجل كان في البيت أخذته  
الزلة لا يكره الفرار الى الفضاء بل يستحب لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه مر بجائط  
مائل فأسرع في المشي فقبل له أن تمر من قضاء الله قال أفتر من قضاء الله الى قضاء الله وعن عبد الرحمن بن  
عوف رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال اذا وقع الرجل بأرض فلا تدخلوها  
واذا وقع وأنتم فيها نسلوا لتخرجوا منها والرجل العذاب والمراذم الواهبها ذكر كذا في الحاوى في مشكل  
الاستنار هذا الحديث فقال تأويله انه اذا كان بحال ودخل وابتلى به وقع عنده أنه ابتلى بدخوله ولو خرج  
ونجا وقع عنده أنه نجا بغير وجه فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاد فاما اذا كان يعلم أن كل شيء  
يقدر الله وأنه لا يصيبه الا ما كتبه الله فلا بأس بأن يدخل ويخرج كذا في الظهيرية \* قال الفقيه  
رحمه الله تعالى يستحب للرجل أن يدارى مع الناس ينبغي أن يكون قول الرجل ليناً ووجهه  
منبسطة مع البر والفاجر والسقي والمبتدع من غير مدهانة ومن غير أن يتكلم بكلام يظن أنه يرضى بمذهبه  
كذا في السراجية \* وللرجل أن يدخل الدارات التي جرها وسلمها الى المستاجر لينظر حالها ويرى ما استمر منها  
بأن المستاجر وغيره عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعنده أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل الا  
بأن المستاجر كذا في التسارخانية \* رجل أخذ من رجل شيئاً وهرب ودخل داره فلا بأس للأخوة منه أن

من عروقها في الجانب الآخر من النهر اشجار ولا يفر في ذلك الجانب من النهر كرم وبين النهر والكرم طريق فادعى صاحب الكرم هذه  
الاشجار وقال ذلك الرجل انهم نبتت من عروق اشجارى ان علم ما قال فهي لصاحب الاشجار وان لم يعرف ذلك ولم يعلم لها عروق فهي  
الاشجار لأمالك لها فلا يستحقه أحد \* ولونبت زرع في أرض انسان بلا نبات أحد فلصاحب الارض لانه لا أرض غيره ولا يخل  
في أرض انسان حيث يكون للأخذ والترك والعين الجمع في أرض انسان بالسيل يكون لمالك الارض لانه صار من أجزاء الارض واجتمع

في الطاحونة من دفاق الطحن قبل اصحاب الطاحونة والاصح انه لمن سبقت يده اليه لانه ليس من اجزاء الطاحونة وكذا الحكم في كل ما لا يكون من اجزاء الارض كل ما دوا السرقين وفي الفتاوى اهل سكة يرمون بالرماد والسرقين في ملك رجل واجتمع فيه سبابة فهي لمن سبقت يده اليه وكذا من بني مبطاوا صطبل لا يجتمع فيه الدواب واجتمع فيه السرقين فهو لمن أخذه وقيل العبرة لا بعد اعداد المكان في ذلك ومثله يحكي عن الامام الثاني (٣٨٠) المنشور في الولائم اذا انصب في حجر انسان فأخذه أحدان كان هيا ذيله أو حجره لذلك يسترده من

يتبعه ويدخل داره ويأخذ كذا في المحيط \* رجل وقع له ألف درهم في دار انسان وخاف انه لو أعلم صاحب الدار عنعه ولا يدع عليه هل يدخل داره بغير اذنه قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى ينسبني أن يعلم بذلك أهل الصلاح وان لم يكن ثمة أهل الصلاح ان أمكنه أن يدخل ويأخذ ما له من غير أن يعلم به أحد ففعل ذلك هذا اذا خاف على صاحب الدار ان لا يحفل له أن يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار حتى يأذن له بالدخول أو يخرج المال اليه كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي التهمة سئل أبو الفضل الكرماني عن الدقيق الذي يستعمله الحائكون والنشأة يستعمله القصارون هل يعذرون في ذلك فقال لا بأس به وسئل عنها على بن أحمد فقال ما أحب ذلك والعز عنه أحب وسئل أبو حامد عن الخبز (١) يستعمل في أهذاب المنفعة يضرغ ويستعمل هل يجوز فقال نعم يجوز وسئل عنها على بن أحمد فقال يكره ذلك وسألت أبا حامد عن الخطاف اذا اتخذ وكرا في البيت وهو يختر على الشياطين والحصير وغير ذلك هل يعذر الانسان في أن يدافعه ويسقطه على الارض وفيه أولاد صغار قال لا بل يصبر قال رضي الله تعالى عنه وذكر أبو الليث رحمه الله تعالى في كتاب الاستحسان أنه يكف كذا في التتارخانية \* رجل حفر بئر في فناء قوم روى ابن رستم أنه يؤمر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط المسجد كذلك يؤمر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط الدار رجل ملكا أو حفر فيها بئر يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية ولا ببناء الحائط كذا في فتاوى قاضيخان \* يكره الكلام عند الوطء ولا يتكلم بعد الفجر الى الصلاة الا بخير وقيل بعدها أيضا الى طلوع الشمس ويكره الضحك عند الهجوع كذا في التتارخانية \* سألت في جماعة لا يسافرون في صفر ولا يبدؤن بالاعمال فيه من النكاح والدخول ويتسكون بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بشرى بخروج صفر بشرته بالحنه هل يصح هذا الخبر وهل فيه خصوصية ونهي عن العمل وكذا لا يسافرون اذا كان القمر في برج العقرب وكذا لا يخطبون الثياب ولا يقطعونهم اذا كان القمر في برج الاسد هل الامر كما زعموا قال أما ما يقولون في حق صفر فذلك شيء كانت العرب يقولونه وأما ما يقولون في القمر في العقرب أو في الاسد فانه شيء يذكره أهل النجوم لتنفيذ مقامهم ينسبون الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو كذب محض كذا في جواهر الفتاوى \* وان رأى رؤيا يعسبه حمد الله تعالى لانها نعمة ثم ان شاء قصم اعلى من ينسب به وان شاء لم يقصمها كذا في الوجيز للكردي \* ويكره أن يقول الرجل سقينا بنو الثريا أو طلع سهيل فبر الدليل لان سميلا لا يأتي بالحر والبرد وعن ابن عمر رضي الله عنه لا يقال استأثر الله كذا من عمله وعن الخبي لا يقال قراءة فلان أو سنة أبي بكر وانما سنة الله وسنة رسوله وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنه لا يقال أسلمت في كذا ولكن أسلفت لانه ليس الاسلام الا الله هكذا في الفتاوى العتبية \* وتكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته تعظيمه أما اذا أشار اليه ليريه صاحبه فلا بأس به كذا في خزائنة المفتين \* وفي الفتاوى قال نصير سألت الحسن بن أبي مطيع عن نهر مغصوب أيجوز التوضؤ منه والشرب قال ان كان النهر في موضعه الذي كان فلا بأس به وان حوّل عن موضعه فإني أكره أن ينقع به أحد وسئل أبو بكر عن نصب طاحونة وأجرى ماءها في أرض غيره (١) قوله يستعمل في أهذاب المنفعة كذا في النسخة المجموع منها وفي نسخ الخط والمنفعة وعبارة القنية ومضغ الخبز لا لأهذاب مكان الكثير أيجوز فليتأمل في تحرير المراد ولتراجع نسخة صحيحة من التتارخانية اهـ

الاتخذ والالا اذا سبق احرازه تناول الاتخذ بان جمع المبسوط من ذيله بعد وقوع المنشور فيه على قصد الاحراز ويؤيده ما ذكر في الفتاوى أجوداره فاناخ المستأجر جاله ويعرف فيه فالجتم مع سبقت يده اليه الا اذا كان المؤاجر أراد أن يجمع فيه الروث والبعر فحينئذ يكون له

الرابع عشر في دعوى الابراء والصلح

ذكر القاضى دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون ودعوى البراءة عن المال اقرار وقول المتقدمين أصح وفي الاجناس مالى حق في أرض ولادار ثم برهن على دار في يد آخر يقبل وعن محمد رحمه الله أبرأتك عن هذه الدار أو من خصومتى في هذه الدار أو من دعواى أو برئت من هذه الدار جاز ولا حق له فيها وذكر الناطق رحمه الله ان هذه الالفاظ الثلاثة لا أثر لها حتى لو ادعى بعد ذلك يصح ولو برهن يقبل بخلاف ما لو قال برئت من هذه الدار أو من دعواى أو من خصومتى فيها فانه جائز ولا يسمع الدعوى ولا البرهان بعده لان قوله أبرأتك خاطب الواحد فيه فله أن يختصم غيره بخلاف برئت لاسناده الى نفسه فعليه الامتناع المطلق وقوله أنابرى من العبد على هذا وعلى هذا لو قال أبرأت نبينى أن يكون كبرت أجب بان الخاطب يتعين بالخطاب وان لم يستند اليه باعتبار المقام وعلى ما ذكر من العلة ينبغي أن يكون برئت كابر أنك الا أن يقال برئت ببراءة عن نفسه فيكون مضافا الى نفسه والتعليل المذكور في الكفالة ان البراءة المبتدأة من المطالب المنتهية بالمطالب لا تكسب الا بالاستيفاء والايهام والابراء

غير برئت لاسناده الى نفسه فعليه الامتناع المطلق وقوله أنابرى من العبد على هذا وعلى هذا لو قال أبرأت نبينى أن يكون كبرت أجب بان الخاطب يتعين بالخطاب وان لم يستند اليه باعتبار المقام وعلى ما ذكر من العلة ينبغي أن يكون برئت كابر أنك الا أن يقال برئت ببراءة عن نفسه فيكون مضافا الى نفسه والتعليل المذكور في الكفالة ان البراءة المبتدأة من المطالب المنتهية بالمطالب لا تكسب الا بالاستيفاء والايهام والابراء

المستند الى الطالب لا يكون الا بالاسقاط والاسقاط لا يتصور في الاعيان والاستيفاء لا يتصور فيصاح الاقرار بالاستيفاء لا بالاسقاط يدل على عدم الفرق بين برئت وأبرأت وفي الناطق لوقال لعبد في رجل برئت من هذا العبد كان برياً من العبد ولو قال خرجت منه ليس له أن يدعى ولو قال أبرأتك عن هذا العبد سبق ودعيه عنده ويكون أبرأ عن ضمان قيمته \* وفي الأصل أقر رجل انه لاحق له قبل فلان فهو جاز عليه ويدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وحذ وجناية وكذا لو قال هو بري مما لي عليه لكنه (٣٨١) لا يدخل فيه الامانة كالوديعة والعارية ولو قال هو بري مما لي عنده

يدخل الامانة أيضاً  
المغصوب ولو قال هو بري  
مما له قبله دخل المغصوب  
والامانات أيضاً وعلى هذا  
الاولى أن يكتب في صكوك  
البروات العامة هذا اللفظ  
حتى يدخل السكك وقوله أنا  
بري من هذه الدار اقرار بانه  
لاحق له فيها وقوله خرجت  
منها لا يكون اقراراً بشئ  
بخلاف قوله خرجت منها  
بمائة درهم أو على مائة  
وقبضتها فانه اقرار بعدم  
الحق له فيها ولو قال أنا بري  
من هذا العبد أخرجت من  
هذا العبد أخرج هذا من  
ملي ثم ادعاه لا يقبل بخلاف  
قوله خرجت من هذه الدار  
\* وفي الاقضية ادعى عليه  
أنه في صك فاء المدعى عليه  
بخط البراءة ان كانا تاريخ  
وتاريخ أحدهما سبق بعل  
بتاريخ الوجوب ان سبق  
تاريخ الابراء وتاريخ الابراء  
ان سبق تاريخ الوجوب  
وان خلبا عن التاريخ أو  
خلاً أحدهما نعمل بتاريخ  
الابراء ونجعل مؤخره \* أبرأه  
عن الدعوى ثم ادعى عليه  
ارثاً عن أبيه ان كان مات  
أبوه قبل الاقرار لا يضح  
الدعوى وان كان لا يعلم

بغير طبيب من نفس صاحبها قال لا يحمل لمن يعلم بعصمها أن يشتري تلك الطاحونة ولا يستأجرها ولا يحمل  
اليها طعاماً يطعم فيها بأجرة أو عارية كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو كتب الشهادة وطلبوا الاداء وليس  
في الصك جماعة سواء أو هو أسرع قبولاً لا يسعه ترك أداء الشهادة وان كان سواء جماعة يؤدون الشهادة  
وسعه أن يمتنع كذا في التتارخانية \* رجل في يده حرفة توضع رجل لا يعرف حرفته مع صاحب اليد أن يهبه  
وهو يهب الثمن له أضافه على ذلك وقبضه الرجل ومات في يده فعليه رد الثمن ولا يعد ذريعة في منعه من  
المشتري كذا في الغرائب \* وفي اليتيمة سئل علي بن أحمد عن واحد من الاعوانة اذا دخل سكة ومعه خط فيه  
يعطى أهل السكة كذا كذا فأيأخذوا ويحبسه في المسجد أو في موضع آخر هل للأخذ أن يقولوا اتوا  
لفلان وفلان لخيرته بجحكم أن هذا الخط على السكك وهو لا يقدر على أداء هذا القدر بنفسه أم الواجب في  
حقه السكوت والصبر على ما يلحقه فقال الصبر أولى وسألت أبا الفضل الكرماني ويوسف بن محمد وجيرا  
الوبري وعمر الحافظ رجل له أولاد يتخذهم لباساً ويقول عند ذلك هي عواري في أيديهم (١) حتى اذا قصد  
عن أحدهم صرفه الى آخر احترازاً عن ضمان يجب على الابهل له ذلك أم الواجب عليه أن يملكهم  
ذلك أم الواجب عليه دفع حاجتهم وهي تندفع بالاعارة فقالوا بل الواجب دفع الحاجة وهي تندفع بالاعارة  
وكتب بذلك الى الحسن بن علي المرغيناني فقال له أن يدفع اللباس اليهم على وجه الاعارة كما أجابوا وسألت  
أبا الفضل الكرماني هذا ويوسف بن محمد أن هذا الجواب في الزوجة فقال نعم كذا في التتارخانية \* رجل  
له أولاد فاقر بجميع ضمايعه ولد فانه بأثم فلا يبطل قاض اقراره ان أبطل بتأويل معتبر في الشرع وهو  
فقيه يجوز ولا فلاه كذا ذكر وهذا اذا كان أولاده كلهم صلحاء أما اذا كان بعضهم فاسقاً فاقر بجميع ماله  
للصالح فلا بأثم كذا في جواهر الفتاوى \* لا بأس برش الماء في الطريق لتسكين الغبار والزبادة على الحاجة  
لا تحمل كذا في الملتقط \* حبس بلبلا في قفص وعلقها لا يجوز كذا في القنية \* (٢) سئل بعضهم عن رجل وكل  
رجلاً لاجراء الموت له فاحياءه الوكيل أهو الوكيل كافي التوكيل في الاحتطاب والاحتشاش أم يقع للموكل  
كافي سائر التصرفات من البيع والاجارة فقال ان أدت الامام الموكل بالاحياء يقع له كذا في الغرائب \* سئل  
علي بن أحمد عن وكل غيره وكالة مطلقه فقبلها وأمر غيره بكتابة الوثيقة وكتبها ثم ضاعت تلك الوثيقة من  
الوكيل أو غرقت أو حرقها انسان هل يحصل للكاتب أن يكتب أخرى بعينها من غير زيادة ولا نقصان  
(٣) فقال نعم يجوز كذا في التتارخانية \* الحناق والساحر يقتلان لأنهما يسعيان في الأرض بالفساد وان  
تابا لم يقبل ذلك منهما (٤) وان أخذاهم تابا لم يقبل منهما ما يقتلان وكذا الزنديق المعروف الداعي وبه يفتي  
(١) قوله حتى اذا قصد عن أحدهم الخ كذا في نسخة الطبع الهندي والذي في نسخ الخط قصر بالاء المهملة  
فتأمل وحرراه معصمه (٢) قوله سئل بعضهم عن رجل وكل رجلاً لاجراء الموت سياتي هذا الفرع في كتاب  
أحياء الموت منقولاً عن فتاوى القنية فكان الاصول اسقاطه من هذا المصل (٣) قوله فقال  
نعم يجوز أي بشرط اعلام تكرر الكتابة كذا قيد به في القنية فافهم (٤) قوله وان أخذاهم  
تابا الخ هذا تفصيل لما قبله أو لا من قوله وان تابا لم يقبل ذلك منهما وحاصله كافي الدار المختار أنه اذا أخذ قبل  
توبته ثم تاب لم يقبل توبته ويقتل ولو أخذ بعد ما قبلت اه وقوله المعروف أي بالزندقة وقوله الداعي أي  
الذي يدعو الناس الى زندقته اه معصمه

موت مورثه وقت الابراء يصح واذا لم يصف الوكيل الابراء الى الموكل لا يصح \* ادعى المدينون أن الدائن كتب على قرطاس بخطه أن الدين  
الذي لي على فلان بن فلان أبرأته عنه صح وسقط الدين لان الكتابة المرسومة للعنونة كالنطق به وان لم يكن كذلك لا يصح الابراء ولا دعوى  
الابراء ولا فرق بين أن تكون الكتابة بطلب الدائن أو لا بطلبه ولو قال تركت الدين الذي عليك لا يكون أبرأه ويحمل على ترك الطلب في  
الحال ولو قال تركت حتى من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه \* برهن على ابرائه

من المغضوب لا يكون ابراهيم عن عبته وانما هو ابراهيم عن ضمان الرد لا عن ضمان القيمة لان الواجب حال قيامه الرد لا القيمة فكان ابراهيم لا يجب عليه وفيه نظر لما تقر في كتاب الرهن والغصب أن الواجب الاصل ضمان القيمة ورد العين مخلص حتى اعتبر قيمته يوم الغصب وصح الرهن والتكفالة بالعين والقيمة كابرهن عليه في المطولات كالظرفاته واجب أصلي يوم الجمعة لكنه ما أمر بإسقاطه بالجمعة عندنا والمرضى أن يقال انه أضاف الابرار الى المغضوب (٣٨٢) وما ورد عليه الغصب هو العين لا القيمة والابرار عن المغضوب في المختار ابراهيم عن ضمانه

كذا في خزنة المفتين \* والله أعلم

كتاب التصرى وفيه أربعة أبواب

الباب الأول في تفسير التصرى وبيان ركنه وشروطه وحكمه

أما تفسيره فهو عبارة عن طلب الشيء بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته كذا في المبسوط \* وأما ركنه فهو طلب الصواب بقلبه لان التصرى يقوم به \* وأما شرط جواز ففقد سائر الأدلة حالة اشتباه المطلوب لان التصرى انما جعل لجهة حال الاشتباه وفقد الأدلة لضرورة تجزئه عن الوصول اليه \* وأما حكمه فموقع العمل صوابا في الشرع كذا في محيط السرخسي \* رجلان تخرّيا فاقا صاب أحدهما دون الآخر لم يستويا في الاجر لان المصيب اختص بصواب الاصابة كذا في مجموعة الفتاوى \* اشتبه عليه وقت الصلاة ان شك في الدخول يصبر حتى يتيقن بالدخول ولا يتصرى وان شك في الخروج ينوي تلك الصلاة من ذلك اليوم كذا في جواهر الفتاوى \* رجل صلى بالتصرى الى الجهة في مفازة والسماح محصية لكنه لا يعرف النجوم فتبين له أنه أخطأ القبلة قال أستاذنا ظهير الدين المرغيناني تجوز صلاته وقال غيره لا تجوز لانه لا عذر لاحد في الجهل بالأدلة الظاهرة المعتادة نحو الشمس والقمر وغيرهما فأمّا دقائق علوم الهيئة وصور النجوم الثابت فهو معذور في الجهل بها كذا في الظهيرية \* امرأته مكفوفة لا تجسد من يوجهها الى القبلة فان ضاق الوقت ولم تجد أحدا فانها تتصرى وتصل كذا في جواهر الفتاوى \* ذكر في باب صلاة المريض من الأصل مسألة تدل على أن التصرى في باب القبلة كما يجوز في خارج المصر يجوز في المصر وصورته اقروم مرضى في بيت بالليل أمهم واحد وصل بعضهم الى القبلة وبعضهم الى غير القبلة وهم يظنون أنهم أصابوا يعني تخرّوا وافصلاتهم جائزة لانه يجوز ذلك من الاصحاء حالة الاشتباه من المرضى أولى \* ووجه الاستدلال به أن محمد ارجه الله تعالى حكمهم بجواز صلاتهم من غير فصل بينهما اذا كان البيت في المصر أو خارج المصر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الرجل اذا كان ضيفا وكان ليلا ولا يوجد أحدا يسأله فأراد ان يصلي تطوعا جاز له التصرى وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرحه مسألة الضيف فقال اذا كان الرجل ضيفا في بيت انسان فنام القوم فأراد الضيف أن يتجبد بالليل وكره أن يوقظهم ذكر أن بعض مشايخنا قالوا لا يجوز له التصرى وبعضهم قالوا ان كان يريد إقامة المكتوبة لا يجوز له التصرى وان كان يريد تجبد الليل لا يجوز له التصرى قال شمس الأئمة الحلواني عن مشايخنا ان الصحيح لا يجوز له التصرى في المصر لانه يتوصل الى اصابة الجهة بالسؤال أو يجسد من يسأله غالب السالوا الحكم ينفي على الغالب قالوا وماذا ذكر في باب صلاة المريض محمول على البيت الذي يكون في الرباط ولا يكون تمسكا كمن كذا في المحيط \* رجل دخل في مسجد قوم فان كان فيه رجل من أهله يجب السؤال ولا يجوز له التصرى وان تخرى لا يجوز له الا اذا أصاب وان لم يكن أحد من أهله فصلى بالتصرى ثم تبين أنه صلى الى غير القبلة جاز وان لم تخرى لا يجوز وان كان في مسجد نفسه قال بعض المشايخ هو كالبيت وقال بعضهم هو كسجد غيره في فتاوى الجهة رجلان خرجا الى المفازة فتصرى كل واحد ووقع تخرى على غير جهة صاحبه جازت صلاتهما فان بدلا أحدهما في وسط الصلاة أن يحول وجهه الى صاحبه ويقبض ان استقبل التكبير جازوا الا فلا كذا في التتارخانية \* وقد مر كثير من مسائل التصرى

حتى يتقلب بعد ابراء امانة \* قيل لصاحب الدين ازين مبلغ جيزي بمان فقال ما ندع يكون اسقاطه \* قال المتدعي للمدعي عليه بعد الخصومة وهبت وترك لا يكون ابراء ما لم يقل منك بخلاف ما اذا قال المدعي عليه أبرئني مالك على أو هب لي فقال وهبت أو تركت أو أبرأت لخروجه مخرج الجواب \* ولو قال مرا بفلان كارتبست لا يكون ابراء \* أنكرا المدعي عليه كون الدار المدعاة في يده فقال المدعي من اين خاله را بهدعي عليه أرزاني داشتم بطل دعواه ولا يسمع الا بسبب حادث لانه للتبليست عرفا ذكره القاضي \* قال من كان لي عليه شيء فهو في حل قال محمد رحمه الله هو على دعواه وقال الثاني رحمه الله هو على دعواه في العين القائم لافي الدين ولو قال لمدونه مرأيا تو در دنيا حساب نیست در قیامت هست أو قال لا حساب لي معك لا يكون ابراء ولو قال مرا از تو چیزی نمی باید أو قال چیزی خواستی نیست يكون اقرا با بفرغ ذمت \* قيل له

از فلان ترا چیزی می باید فقال لا أو قال في الجواب حين قيل للعلی فلان مقدار كذا أو قال قائل معناه كثر منه فقال ليس في أزيد منه ثم ادعى الاكثر في المسئلة الثانية أو شيئا في المسئلة الاولى لا يسمع وقوله هر چه بود یا قم اقرا بالاستيفاء وقوله در کار خدای کردم أو یخداي مانندت ابراء \* قيل للثالث أمهله فقال ان كان المال في أمهله كان امهالا الا أن يكون قرضا قالوا قال المال لغیری وأنا وکیلک لا يسمع \* أبرأ عن الدعوى ثم ادعى عليه بالوكالة أو الوصاية من غير صرح \* ما دعت سيلا دعوى لي معك يكون ابراء ابدأ لانه اسقاط ولا اسقاط

لا يشق حتى لو قال أبرأ ذلك سنة لا يضح الدعوى بعدها أصلاً قال المديون لرب الدين زكت الاجل لك حل ما علمية من الدين \* قال المدبونه  
أبرأ نفسك عن ديني فأبرأ صح ولا يعلت الرجوع لانه صاروكيلا عنه فيه \* قال المدبون لرب الدين دفعت دينك الى فلان فقال ان كنت دفعته  
اليه فقد أبرأتك صح لانه تغليق بأمر كائن \* قالوا لها أبرأني من زوجك عن مهرك فقالت ان كان ألفا فقد أبرأتته عنه فبان أنه خسمائة لا يبرأ  
وكذا لو قالت أبرأت عن ألف ولو قالت أبرأتك ان كان ألفا فبرأ لانه يراد به التحقيق عرفاً (٣٨٣) \* توجه عليه المين فقال المدعي برأت من  
الحلف أو زكت عليه  
الحلف أو وهبت لا يصح وله  
التحليف بخلاف البراءة عن  
المال لان التحليف الحاكم

### نوع في الصلح

ادعى على آخر الارث من  
أبيه فصول على مال ثم  
ادعى المدعي عليه أن بائني  
كان اشتراه من أبيه أو  
ادعى الدين وصول ثم ادعى  
المدبون المصالح الايفاء أو  
الابراء قبل الصلح لا يسمع  
\* وفي الاصل ادعى المدبون  
الايفصال وأنكره الدائن  
وحلف وصول ثم برهن  
على الايفاء قبل وقبل  
\* استعانه دابة وهلك  
فأنكر المالك الاعارة وصول  
على شيء ثم برهن المستعير  
على الاعارة وهلاكها يقبل  
ويبطل الصلح \* وفي المنتقى  
ادعى ثوبا وصالح ثم برهن  
المدعي عليه على اقرار  
المدعي أنه لاحق له فيه ان  
على اقراره قبل الصلح  
فالصلح ماض وان بعد الصلح  
يبطل الصلح وان علم الحاكم  
اقراره بعدم حقه ولوقبل  
الصلح يبطل الصلح وعمله  
بالاقرار السابق كاقراءه  
بعد الصلح هذا اذا اتحد  
الاقرار بالملك بان قال لاحق

في القبلة في كتاب الصلاة \* والله أعلم

### الباب الثاني في التحري في الزكاة

وان اشتبه عليه حال المدفوع اليه بعد ما تحرى ووقع في أكبر رأيه أنه فقير أو أخبره المدفوع اليه أو عدل  
آخر أنه فقير أو رآه في زى الفقراء أو رآه جالساً في صف الفقراء أو رآه يسأل الناس ووقع في قلبه أنه فقير في  
هذه الوجوه كلها ان علم أنه فقير أو كان أكبر رأيه أنه فقير أو لم يعلم بشيء أو كان أكبر رأيه أنه غني أو علم أنه غني  
جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الجواب كذلك الا في فصل  
واحد وهو ما اذا علم أنه غني فان في هذه الصورة لا يجوز له عن زكاة ماله عنده ثم على قول أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى اذا ظهر أن المدفوع اليه غني وجازت الصدقة عنده ما هل يحل للقابض اختلف المشايخ  
فيه قال بعضهم لا يطيب وقال بعضهم يطيب (١) وقال بعضهم يرتد الى المدعي على وجه التملك ثم المعطى  
هل يثاب على ذلك قال بعضهم يثاب ثواب المجاملة مع الناس والبر بهم ولا يثاب ثواب الصدقة واستشهد في  
الكتاب حجة لابي يوسف رحمه الله تعالى في المسألة المختلف فيها فقال وهو بمنزلة رجل يوصى بدين  
انه كان غير طاهر وذكر ان هذا يجوز له ما لم يعلم فاذا علم أعاد قال شمس الأئمة الحلو اني رحمه الله تعالى ويحت  
هذا اللفظ فائدة عظيمة فانه جعل تلك الصلاة مجزئة ما لم يعلم فاذا علم أعاد قال شمس الأئمة الحلو اني رحمه الله تعالى  
وكذلك كل صلاة وقعت فاسدة وهو يظن أنها وقعت جائزة قبل العلم لم يعاتب والعبرة لعنده لما  
عند الله قال رحمه الله تعالى وهو نظير ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فبين اشترى أمة ووطئها ثم اراد  
استحق أن وطئها حلال له ولا يسقط احصائه وعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الوطء حرام الا  
أنه لا اثم عليه كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب الثالث في التحري في الثياب والمسايخ والاواني والموتى

اذا كان مع الرجل ثوبان أو ثياب والبعض نجس والبعض طاهر فان أمكن التمييز بالعلامة يميز وان تعذر  
التمييز بالعلامة ان كانت الحالة حالة الاضطرار بأن لا يجد ثوباً طاهراً يبقين واحتاج الى الصلاة وليس معه  
ما يغسل به أحد الثوبين أو أحد الثياب يتحرى وان كانت الحالة حالة الاختيار فان كانت الغلبة للطاهر  
يتحرى وان كانت الغلبة للنجس أو كانا على السواء لا يتحرى كذا في الذخيرة \* واذا وقع تحريه في الثوبين  
على أحدهما نه هو الطاهر فصل في الظاهر ثم وقع أكبر رأيه على أن الآخر هو الطاهر فصل في الظاهر  
لا يجوز لانا حين حكنا بجواز الظاهر فيه فان الطاهر ذلك الثوب ومن ضرورته الحكم بنجاسة الثوب الآخر  
فلا يعتبر أكبر رأيه بعد ما جرى الحكم بخلافه فان استيقن ان الذي صلى فيه الظاهر هو النجس أعاد صلاة

(١) قوله وقال بعضهم يرتد الى المدعي هكذا وجدته في المحيط وفي جميع نسخ الهندية الحاضرة ولعل  
الصواب يرتد الى المعطى ويدل على ذلك كلام النهاية وغيره وانصه واذا جاز والحال هذه هل يطيب للقابض  
اختلف فيه فعلى قول من لا يطيب ماذا يصنع بها قيل يتصدق وقيل يرتد الى المعطى على وجه التملك ليعيد  
الايتاء اه فتأمل اه معصمه

الى بجهة الميراث ثم قال انه ميراثى عن أبي فاما اذا ادعى ملكاً لا بجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بان قال حتى بالشراء أو  
بالهبة لا يبطل الصلح وتكذيب المشهود له الشهود قبل الحكم يمنع الحكم وبعده يبطله وعن الامام النسائي أن تفسيره اياه بعد الحكم  
لا يبطله شيء \* ادعى ديناً على وارث فبرهن ثم ان غيره من الورثة صالح معه ثم ان غير المصالح من الورثة ادعى ايقام مورثه ذلك الدين وبرهن  
عليه يسمع ولا يبطل له بدل الصلح وان برهن المصالح لا يسمع ويلزمه تسليم بدل الصلح (١) اختلفت عشر في بقية مسائل الدفع والتقاضى ومن

الظهر وكذلك لم يحضره تحريم ولكنه أخذ أحد الشوبين فصل في فيه الظهر فهذا وما لوقعه بالتحريم سواء لان  
فعل المسلم محمول على الصحة ما لم يتبين الفساد فيه فيجعل كأن الطاهر هذا الشوب ويحكم بجواز صلاته (١)  
ان تبين خلافه لو كان له ثلاثة أبواب فتحترى وصلى الظهر في أحدها وصلى العصر في الثاني وصلى المغرب في  
الثالث ثم صلى العشاء في الأول فصلاة الظهر والعصر جائزة وصلاة المغرب والعشاء فاسدة لانه لما صلى  
الظهر والعصر في الأول والثاني وقد حكم بطهارتهما افتعين الثالث للنجاسة فلم تجز المغرب فيه وحين صلى  
لعشاء في الشوب الطاهر فقد صلى وعليه قضاء المغرب فلم تجز أيضا لمراعاة الترتيب وفي رواية أخرى صلاة  
العشاء جائزة كذا في محيط السرخسي وفي النوادر اذا كان أحد الشوبين نجسا فصل في أحدهما الظهر من  
غير تحريم وصلى في الآخر العصر ثم وقع تحريمه على أن الأول طاهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا لم يصل  
شيئا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى صلاة الظهر جائزة كذا في المحيط وفي النوادر رجلا في السفر ومعهما  
ثوبان أحدهما طاهر والاخر نجس وصلى أحدهما في الشوب بالتحريم وصلى الاخر في الشوب الاخر بالتحريم  
يجوز صلاة كل واحد منهما منفردا ولو أم أحدهما واقتدى به الاخر فصلاة الامام جائزة دون صلاة المقتدى  
كذا في الذخيرة \* رجلا ن تلامع فاسال من أحدهما قطرة دم ومجد كل واحد منهما ما أن ذلك منه فصل في كل  
واحد منهما منفردا جازت صلاته ولو اقتدى أحدهما بالآخر لا تجوز صلاته ومن هذا الجنس مسألة أخرى ثلاثة  
نفرتلأعوا فاسال من أحدهم قطرة من دم أو فسا أحدهم أو مضط ثم جحدوا جميعا ثم أم أحدهم في الظهر  
والثاني في العصر والثالث في المغرب فصلاة الظهر جائزة للكل ولا تجوز صلاة العصر لمام المغرب ولا تجوز  
صلاة المغرب لمام الظهر والعصر رواية واحدة وفي امام المغرب رواية قال أبو القاسم الصفار تجوز  
الصلاة كلها كذا في المحيط \* اذا كان الرجل في السفر ومعه أو ان بعضهما نجس وبعضهما طاهر ان كانت  
الغلبة للطاهر يجوز التحريم حالة الاختيار وحالة الاضطرار للنجس والوضوء جميعا وان كانت الغلبة للنجس  
أو كانا سواء ان كانت الحالة حالة الاختيار لا يتحريم للشرب ولا للوضوء وان كانت الحالة حالة الاضطرار  
يتحريم للشرب بالاجاع ولا يتحريم للوضوء عندنا ولكنه يتيقن كذا في الذخيرة \* وفي الكتاب يقول  
اذا كانت الغلبة للنجس يريق البكل ثم يتيقن وهذا الاحتياط وليس بواجب ولكنه ان أراق فهو أحوط  
ليكون تيممه في حال عدم الماء يمين وان لم يرق أجزاءه أيضا والطحاوي رحمه الله تعالى يقول في كتابه يحاط  
الماءين ثم يتيقن وهو أحوط لان باق اوراقه يقطع عنه منفعة وبالحل لان بعد الخلط يسقي دوايه ويشرب  
عند تحقق الجفاف وأولى ببعض المتأخرين من أئمة بلغ كان يقول يتوضأ بالاناءين جميعا احتياط لانه يتيقن  
بروال الحدث واستناأخذ به لانه اذا فعل ذلك كان متوضأ بما يتيقن بنجاسته وتنجس أعضاؤه خصوصا  
رأسه فانه بعد السج بالماء النجس وان مسح بالماء الطاهر لا يطهر فلامعني للأمر به كذا في المبسوط \*  
وان توضأ بالماءين وصلى فانه تجزئه صلاته اذا مسح في الموضعين من الرأس كذا في محيط السرخسي \*  
اذا خلط اناؤه بأواني أصحابه في السفر وهم غيب قال بعضهم يتحريم يأخذ اية متوضأ بها بمنزلة طعام

(١) قوله ان تبين خلافه كذا في جميع ما وقعت عليه من النسخ الحاضرة وقد ظهر لي أنه تعريف وان الصواب  
ان لم يتبين خلافه بدليل قوله قبله لان فعل المسلم محمول على الأصل أن يحمل قوله ان تبين خلافه على غير تبين  
الفساد فامل اه محصيه

بالاداء ويوقف الامر بالاداء  
الى أن يظهر حال الشهود  
صونا للقضاء عن البطلان  
وعندئذ يأمر بالاداء فإذا  
بان عدم الة الشهود واستردته  
من الدائن عملا بالاصل وهو  
البقاء بسداد الثبوت وأئة  
خوارزم على ما ذكر في  
الصغرى كما قال ابن أبي  
ليلى رحمه الله وقال في  
القنواى وبه يقتضى \* ولو  
قال لا دفع لى ثم أتى بالدفع  
يسمع كما لو قال لا ينسب لى  
ثم أتى بها وقول المدعى  
عليه أتى بالدفع ليس  
تسليما للدعوى ولا تعديلا  
للشهود حتى لو أنكر بعده  
أو طعن فى الشهود يسمع  
\* برهن المدعى عليه أن  
المدعى أقر ببطلان دعواه  
أو أقر بان برهانه كاذب أو  
أقر أنه لا شئ له على المدعى  
عليه يسمع ويندفع \* ولو قال  
أبرهن أن المدعى قال بدروغ  
كواهان أرم لا يقبل \* الدفع  
الصحيح للدعوى الفاسدة التى  
أنفقت الأئمة على فسادها  
صحيح فى الاصح وقيل الدفع  
أيضا فاسد لانه مبنى على  
فاسد البناء على الفاسد  
فاسد وكما يصح الدفع  
بعد البرهان يصح قبل

أقامته أيضا وكذلك يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وإن كثر صحيح في المختار وقبل لا يسمع  
بعد ثلاث بأن يدعي الملك المطلق فقال المدعي عليه اشتريته منك فدفع قائلاً لا بالقالة فدفع قائلاً لا بأنك أقروا ما اشتريته مني يسمع في المختار  
ولو كان الشهود عدولاً \* الدفع من غير المدعي عليه لا يسمع \* ودفع أحد الورثة إنما يسمع وإن ادعى على غيره لقيام بعضهم مقام الكل حتى  
لو ادعى مدع على أحد الورثة داراً فبرهن الوارث الآخر أن المدعي أقرب بكونه مبطلاً في الدعوى يسمع \* بزهن أنه لا وارث له غيره فبرهن



المدعى عليه أن الليت انما يحجبه أو أخا أو اختا لا يقبل الا اذا برهن على اقرار المدعى بذلك فيمطل الدعوى والشهادة والحكم أيضا في النوع في الخمسة ادعى عليه دارا فبرهن أنه وديعة في يده يقبل بشرط مختلف وهو أن يكون الدافع عدلا غير معروف بالحيلة ومتفق وهو دعوى الابداع من معروف والمعرفة ثلاثة أنواع بالوجه والاسم والنسب والاخيرين لا يعرف بالوجه لا غير \* فلو قال أو دعه رجل لأعرفه وقال الشهود تعرف بالطرف الثلاثة وهو فلان بن فلان الثلاثي أو قال الشهود لا تعرفه وقال (٣٨٥) ذواليد أعرفه بالطرق الثلاث لا يقبل

الدعوى والشهادة ولا بد من ذكر الطرق الثلاث على الوجه الذي ذكرناه فلو قال الشهود أو دعه رجل لا تعرفه لا يقبل لجواز أن يكون المدعى هو ولو شهدا على اقرار المدعى أنه أو دعه رجل لا تعرفه يندفع كالأقرار المدعى عيانا أن رجلا دفعه اليه وهو لا يعرفه ولو قالوا نعرفه بوجهه اذا رأيناه ولا نعرف اسمه ونسبه عند محمد رحمه الله لا يندفع وان برهن وعندهما يندفع لانه علم وصوله اليه من جهة غيره كالأقرار به المدعى ولا يشترط تحويل الخصومة الى يمكن اتباعه كما اذا أحاله الى بعيد معروف يتعذر الوصول اليه \* ولو قالوا نعرف بالاسم والنسب لا يوجهه يندفع وقال الثاني رحمه الله حين ابتلى بالقضاء وعلم فساد الناس لا يقبل للاحتيال \* وأجمعوا أن المدعى لو برهن على أن ذاليد ادعى لنفسه لا تندفع الدعوى عنه وان برهن على الابداع \* وسميت خمسة لان فيها خمس مسائل الابداع والاجارة والاعارة والرهن والغصب وقد يلحق

مشتري بن جماعة غاب أصحابه واحتاج الحاضر الى نصيبه فرفع قدر نصيبه وكذا رغبه اذا اختلط بأرغفة صاحبه قال بعضهم يتحري وقال بعضهم لا يتحري في الاواني والارغفة ولكن يتربص حتى يجي أصحابه وهذا كله في حالة الاختيار أو ما في حالة الاضطرار فإذا التحري في الاحوال كلها كذا في الذخيرة \* اذا كان للرجل مساليج بعضها ذبيحة وبعضها ميتة فان أمكن التمييز بالعلامة يميز في الوجوه كلها ويباح التناول وان تعذر التمييز بالعلامة فان كانت الحالة حالة الاضطرار يعني به أن لا يجسد كمية بقين واضطر الى الأكل يتناول بالتحري على كل حال وان كانت الحالة حالة الاختيار فان كانت الغلبة للحرام أو كانا سواء لم يجز التناول بالتحري وان كانت الغلبة للحلال يجوز التناول بالتحري كذا في المحيط \* ومن العسامة أن الميتة اذا ألقيت في الماء يطفو الماء ما بقي من الدم فيها والذكية يرسب وقد يعرف الناس ذلك بكثرة النسيب وبسرعة الفساد اليها ولكن هذا كله ينعدم اذا كان الحرام ذبيحة المجوسى أو ذبيحة مسلم ترك التسمية عمدا كذا في المبسوط \* وان كان السمين أو الزيت غالبه الاجل كله ويحل الانتفاع به فيما سوى الاكل لان الغلبة لما كانت للحلال صار المغلوب فيما هالكا كما فاعترنا كون الحرام المغلوب كالهالك في حق الانتفاع في غير الاكل اذا التحاسة غير مانعة من الانتفاع فيما سوى الاكل فانه يجوز الانتفاع بالاراث بالقائم في الاراضى وبالتراب الخبث واعتبرنا قيام الحرام حقيقة في حق حرمة الاكل احتياطا كذا في محيط السرخسى \* والله أعلم

#### الباب الرابع في المنقرقات

رجل له أربع جوار أعنت واحدة منهم ثم نسيها لم يسمع أن يتحري للوطه وكلا يتحري للوطه ههنا لا يتحري للبيع ولا يخلو الحاكيمه وبينه حتى تبين المعتقة فان باع ثلاثا من الجوارى بحكم الحاكم يجوز بيعهن وجعل الباقية هي المعتقة ثم رجع اليه بمبايع شئ بشراء أو هبة أو ميراث لم يسمع له أن يبطأها لان القاضي قضى في ذلك بغير علم ولا معتبر بالقضاء بغير العلم الا أن تزوجها فان تزوجها فلا بأس بوطأها لانها ان كانت حرة فالتكاح بينه وبينها صحيح وان كانت أمة فهي حلال له بالملك هكذا في المبسوط \* قوم لكل واحد جارية أعنت أحدهم جاريته ثم لم يعرفوا المعتقة فلكل واحد أن يوطأ جاريته حتى يعلم أنها معتقة كذا في محيط السرخسى \* فان كان أكبر رأى أحدهم أنه هو الذى أعنت فأحب الى أن لا يقربها وان قرب لم يكن ذلك عليه سراحا حتى يتيقن ولو اشتراه جميعا رجلا واحد قد علم ذلك لا يحل له أن يقرب واحدة منهم حتى يعرف المعتقة ولو اشتراه الا واحدة حتى يحل له ووطؤه فان وطئه ثم اشترى الباقية لم يحل له ووطئه شئ منهم ولا يبيع حتى يعلم المعتقة منهم وكذلك ان كان المشتري أحدا أصحاب الجوارى كذا في المبسوط \* له عشر خواب من خيل وجد في أحدها فأقاربه ميتة وأخرجها ثم نسي ثلاثا لخافية فانه يرسل فيها الهرة فعلى أيها جلست فهي الخمسة والبواق طاهرة كذا في القنية \* والله أعلم

#### كتاب احياء الموات وفيه بابان

الباب الاول في تفسير الموات وبيان ما يملك الامام من التصرف في الموات وفي بيان ما يثبت الملك في الموات وما يثبت به الحق فيه دون الملك وبيان حكمه

أما تفسيره فالارض الموات هي ارض خارج البلد لم تكن ملكا لا حولا حقاله خاص فلا يكون داخل البلد

(٤٩ - فتاوى خامس) به دعوى كونها مزارعة في يده بان ادعى عليه أرضا صحه دودا فبرهن على أنها في يده المزارعة من فلان بن فلان الفسلى الغائب ويلحق المزارعة بالاجارة أو الوديعة فلا يرد على الخمس نص على ذلك في كتاب الدعوى والبيئات والخمسة من العلماء فيها قول قال قاضى بغداد لا يندفع وان برهن وقال ابن أبي ليلى يندفع بالبرهان وقال الثاني يندفع ان برهن لوصالها لوعرف بالحيلة وقال الامام يكتفى بالمعرفة ولو بالوجه فقط وقال محمد رحمه الله لا بد من المعرفة بالطرق الثلاث المذكورة وتحويل الأئمة على قول محمد رحمه

الله \* ولو قال الشهود أودعه من نعرفه بالطرق الثلاث لكن لا نقوله ولا نشهد به لا يندفع فلو برهن أنه دفعه إليه رجل معروف لكن لم ينصوا على أنه ملك المودع يندفع لان المقصود دفع الخصومة لا اثبات الملك للغائب حتى لو عاين الحاكم دفع الغائب إليه يندفع كما يندفع دعواه باقراره دفع الغائب إليه ولا يندفع بلا برهان على ايداع الغائب ما لم يقربه المدعى أو يعاينه الحاكم ويعلمه وكذلك لو كان المدعى عبدا أو أمة أو دابة فقال سرقته من فلان أو أخذته (٣٨٦) منه أو نزعت منه أو ضلت منه فوجدته ولو برهن أنه افلن ولم يذكروا الايداع منه

لا يقبل بخلاف ما إذا شهدوا على اقرار المدعى أنه افلن الغائب حيث يندفع فلو قالوا أودعه فلان لكن لا ندري لمن ذلك الشيء أو قالوا كان المدعى هذا في يد فلان الغائب لكن لا ندري أذفعه إليه أم لا وقال ذواليد هو دفعه إلى يندفع \* ولو قالوا هذه الدار لفلان الغائب أسكنه فيها وأشهدنا على ذلك والداري يد الغائب يومئذ أو قالوا كانت في يدنا ساكن أو قالوا لا ندري في يد من كانت الدار يومئذ لكن تعلم أنها اليوم في يدنا ساكن أو لم يذكروا ان الدار في يده من كانت يومئذ يقبل ويندفع \* وان قالوا أشهدنا أنه أسكنها والدار في يده ثلث لا يقبل ولو برهن المدعى أن الدار يومئذ أشهدنا كانت في يد غيرنا ساكن والمساكن وهو فلان لا يقبل ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك الوجه أيضا لا يقبل عندهما خلا للثاني رحمه الله \* ولو قال المدعى وهما لك بعد الايداع يحلف ذواليد على أنه ما وهبها ولا بأعها منه لأنه لو برهن عليه يقبل فإذا أنكر

موات أصلا وكذا ما كان خارج البلدة من مرافقها محتطيا لاهلها وعرضي لهم لا يكون مواتا حتى لا يملك الامام اقطاعها وكذلك أرض الملح والقار ونحوهما مما لا يستغنى عنه المسلمون لا تكون أرض موات حتى لا يجوز للامام أن يقطعها لاحد وهل يشترط أن يكون بعيدا من العمران شرطه الطحاوي وفي ظاهر الرواية ليس بشرط حتى ان يجر اقرى من البلدة جزر ماؤه أو أجرة عظيمة لم يكن ملكا لاحد يكون أرض موات في ظاهر الرواية وعلى رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الطحاوي لا يكون وللصحيح جواب ظاهر الرواية فان الموات اسم لا ينتفع به فاذا لم يكن ملكا لاحد ولا حقا خاصا له لم يكن منتفعا به فكان مواتا بعيدا عن البلدة وأقرى ما منها كذا في البدائع \* قال القدوري غنا كان عاديا (١) أي قدم خرابه لملك له أو كان يملكو كافي الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد عن القرية بحيث اذا وقف انسان من أقصى العامر فصاح لم يسمع الصوت فيه فهو موات وقال القاضي فخر الدين وأصح ما قيل فيه أن يقوم الرجل على طرف عمران القرية فينادي بأعلى صوته إلى أي وضع ينتهي إليه صوته يكون من فناء العمران لان أهل القرية يحتاجون إلى ذلك الموضع لرعي المواشي أو غيره وما وراء ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف له مالك والبعيد عن القرية على ما قال شرطه أبو يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر انقطاع ارتفاق أهل القرية عنه حقيقة وان كان قريبا من القرية وشمس الأئمة اعتمد على ما اختاره أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* وعلا الامام اقطاع الموات فلو اقطع الامام انسانا فتركه ولم يمر به لا يترخص له إلى ثلاث سنين فاذا مضى ثلاث سنين فقد عادم مواتا وله أن يقطعه غيره والملك في الموات يثبت بالاحياء باذن الامام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يثبت بنفس الاحياء وملك الذي بالاحياء كما يملك المسلم كذا في البدائع \* ومن أحياء أرضا ميتة بغير اذن الامام لا يملكها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها يملكها واذكرنا لطن أن القاضي في ولايته بمنزلة الامام في ذلك كذا في فتاوى قاضيه في آخر كتاب الزكاة \* ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره قيل الثاني أحق به ساوا لصح ان الاول أحق به لان ملكها بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالتروك وان هجر الارض لا يملكها لانه ليس باحياء في الصحيح لان الاحياء جعلها صالحة للزراعة والتعبير بوضع سلامة من هجر أو بحداد ما فيها من الحشيش والشوك وتنقية عشبها وجعلها حولها أو باحراق ما فيها من الشوك وغيره وكل ذلك لا يفيد الملك لكنه هو أولى بها فلا تؤخذ منه إلى ثلاث سنين فلا ينبغي لاحد أن يبيع ذلك الموضع حتى تمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة وأما في الحكم فاذا أحياء ما غيره قبل مضى ما ملكها كذا في التبيين \* ومن هجر على أرض موات شبه المنارة فقد أحيأها لانه يكون بمنزلة البناء ولو حوطها وسفها بحيث يعصم الماء فانه يكون احياء كذا في محيط السرخسي \* وتفسير الاحياء أن يبنى عليها أو يغمس فيها أو يكرها أو يستقيها كذا في الخلاصة \* وأراضى ما وراء النهر وخور زم لم يستجبوات لدخولها في القسمة وتصرف إلى أقصى مالك أو بائع في الاسلام أو ورثته وان لم يعلم فحينئذ التصرف إلى الحاكم كذا في الوجوه المذكورة \* والاراضى المملوكة اذا اقرض أهلها فهي كالقطعة وقيل كلوات كذا في المنجية \* ولو تقي فيها بناء أو زرع زرعاً وجعل للارض مسنة ونحو ذلك يكون له موضع البناء والزرع دون غيره قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان عمر أكثر من النصف يكون احياء لها وما بقي وان عمر نصفها ما هردون ما بقي فماتت بالسكنة (١) قوله أي قدم خرابه قال الزبلي كأنه منسوب إلى عادته من عهدهم اه قلعه

يحلف \* ولو شهد أن ذا اليداعها من فلان الغائب والمشتري هذا أودعها عنده لا يندفع ولو لم يبرهن لكن المدعى صدقه أنه باعها منه وسلمها إليه ثم أودعها وعنده فلا خصومة حتى يحضر المشتري \* واذا برهن على ايداع الغائب وانفد المدعى عنه فحضر الغائب وبرهن أيضا على أن الغائب الآخر أودعها عنده يندفع أيضا ولم يذكر محمد رحمه الله ما إذا شهد شهود ذواليد على اقرار المدعى أنها لفلان ولم يقل ذواليد ودعني افلن ويندفع لثبوت وصول العين من جهة غير غايه فظهر باقراره أن له القاسم مع فلان

هكذا في محيط السرخسي \* وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كان الموت في وسط ما يحيى يكون احياء لكل وان كان الموت في ناحية لا يكون احياء لما بقي كذا في التارخانية \* وذرا بن سماعة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان حفر فيها بئرا فساق اليها ماء فقتل احياءها زرع ولم يزرع ولو حفر فيها أنهار لم يكن احياء الا ان يجري فيها الماء فينتد يكون احياء وان اُحرق فيها حشيشا فليس باحياء كذا في محيط السرخسي \* ولو كان أجرة أو غصنة قطع قصبتها أو أشجارها فاسوأها فهو احياء كذا في الغبائية \* وكل رجل ابلأ باحياء الموت له فأحياء فهو ولو كل ان أذن الامام له في الاحياء كذا في القنية \* ولا يجوز احياء ما قرب من العامر عندنا كذا في الكنز \* وماترك الفرات أو الدجلة فعدل عنه الماء فان كان يجوز عودته اليه لم يجز احياءه والحاجة العامة الى كونه نهر او ان كان لا يجوز ان يعود اليه فهو الموت كذا في السراج الوهاج \* أرض غرقت وصارت بحرا ثم نصب الماء عنها أو خربت بوجه آخر ثم جاء انسان وعرفها قيل هي للامم القديمة وقيل لمن أحيائها كذا في القنية \* امام أمر رجلان بعر أرض مبيضة على أن ينفع بها ولا يكون للملكة فأحيوها لم يملكها لان هذا شرط صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده لا يملك الأرض الا باذن الامام فاذا لم يأذن له الامام بالملك لا يملكه كذا في المضمرات \* رجل أحيأ أرض مبيضة ثم جاء انسان وأحيأ أرضى حولها حتى أحاط الاحياء بجوانبها الاربعة كان له أن يتطرق الى أرضه من الأرض التي أحيأها آخر فان جاء أربعة وأحيأ كل واحد منهم جانباً حتى أحاط احياءهم بها كان له أن يتطرق الى أرضه من أي أرض شاء اذا أحيأ جوانبها معا كذا في الظهيرية \* ولو حفر بئرا في الموت وبقي بينه وبين الماء ذراع ثم حفره آخر فالاول أحق به الا أن يعلم أنه تركه وقد رتب شهر ولو حفره مقدرا ذراع فهو متخير وليس باحياء كذا في الغبائية \* واذا كان نهر مثل دجلة عليه محتطب ومرعاه فهو لمن أحيأه الا أن يكون فناء قرية فسد فناءهم فيمنع للوالي أن يقطع من طريق الجادة أن لم يضر ذلك بالمسلمين قال وليس ذلك الا لل خليفة ولن ولاية كذا في المحيط \* واذا حفر بئرا في أسفل جبل ملكه الى أعلاه كذا في الغبائية \* وأما بيان حكم أرض الموت فله حكمان أحدهما حكم الحرم والثاني حكم الوظيفة أما الاول فالكلام فيه في موضعين أحدهما في أصل الحرم والثاني في قدره أما أصله فلا خلاف في أن من حفر بئرا في أرض الموت يكون لها حريم حتى لو أراد غيره أن يحفر في حريمه أنه أن يمنعه وكذا العين لها حريم بالاجماع وأما تقدير مقرر العين خمسمائة ذراع بالاجماع كذا في البدائع \* ثم قيل هو خمسمائة ذراع من الجوانب الاربع من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعاً والاصح أنه خمسمائة ذراع من كل جانب والذراع هو المكسرة وهو ست قبضات وكان ذراع الملك سبع قبضات فكسره منه قبضة كذا في التبيين \* وحريم بئر العطن أربعون ذراعاً كذا في البدائع \* قبل الأربعون من الجوانب الاربع من كل جانب عشرة والعصم أن المراد أربعون ذراعاً من كل جانب كذا في التبيين \* وأما حريم بئر الناضح فستون ذراعاً في قولهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أعرف الا أنها أربعون ذراعاً وهو يقتضي ذكر الفساد والشهيد في قضاء الجامع الصغير أن من أحيأ نهر في أرض موات قال بعضهم ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحق له حريماً وعندهما يستحق والعصم أنه يستحق له حريم بالاجماع وذكر في التوازل وحريم النهر من كل جانب نصفه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى من كل جانب مقدار عرض النهر والقنوى على قول أبي يوسف رحمه الله

من دفع الأري أن أعلام المسيح إذا كان مقبوراً بان قال في من بعد اجمهوا ولا سلمته اليه يقبل وبخاعة من مشايخنا قالوا لا يندفع أيضاً لأن دعوى الشرا بتي معتبر وأهل هذا الحكم القاضي بالزواج المنفصلة ولا يكون الباعه ان يرجع بعضهم على بعض ولو كان كدعوى المالك المطبق لكان الآخر بخلافه ووضع محمد رحمه الله المسئلة في الدار وقال بأنه يندفع والرواية في الدار رواية في العبد والرواية في العبد رواية في الدار وذكر الواراد في الشرا والقض منه وقال ثم أجدت عليه اليندفع من ذواليد على ايداع الغائب عنده يندفع لئلا كره أن دعوى

الشراء مع القبض دعوى مطلق الملك لان قضاء الشراء بجميع أحكامه فلو حضر الغائب وبرهن على الشراء من ذى اليد فهو للغائب لان ذى اليد لم يبرهن أنه مودع الغائب وصدقه الغائب فيه وقال أودعته بعد الشراء ثبت اليد للغائب مغاينة ويد الاخر مشهود به واليد المعينة أولى من يد المشهود به ادعى الشراء والقبض من ذى اليد أو ملكا مطلقا وصدقه ذى اليد فيه ثم ادعى أنه ودعته عنده فلان الغائب وبرهن يندفع وان لم يبرهن يؤمر بتسليمه اليه فلو (٣٨٨) حضر الغائب يؤمر باقامة البينة أنه له وأنه أودعه عنده فان برهن يحكم له به وان بدأ وقال

هذا ودعته فلان عندى ثم قال انه للمدعى ولم يبرهن ودفع للمدعى وحضر الغائب يؤمر بالرد الى المودع ان لم يبرهن عليه لان التسليم الاول كان لغيبته المودع بعد ما ظهر حقه به باقرار المودع أولا فاذا حضر رد اليه فان صدقه المدعى في الودع لا يتعرض له حتى يحضر الغائب لانه كالتأبث بالبينة \* أودعه نصف عبد ونصف دار غير متسوم ثم باعه النصف الباقي وغاب بعد التسليم فادعى رجل النصف وبرهن وبرهن ذى اليد على الشراء والودع على النحو السابق فلا خصومة بينهما حتى يحضر البائع الغائب لانه لو استحق النصف يظهر بالاستحقاق ان البائع كان شريكا للمدعى فانصرف بيعه الى النصف الذى كان له والمشتري ليس يخصم في النصف الاخر لانه ودعته عنده \* وفي المنشور غصب جارية وأودعها من رجل ثم اجتمع مالكاها والمودع فبرهن المودع على أنها ودعته عنده يندفع وان لم يبرهن لا يندفع \* برهن المدعى على الملك

تعالى كذا في الفتاوى الكبرى وأما الحكم الثانى حكم الوظيفة فان أحياها مسلم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كانت من حيز أرض العشر فهي عشرية وان أحياها من حيز أرض الخراج فهي خراجية وقال محمد رحمه الله تعالى ان أحياها بماء العشر فهي عشرية وان أحياها بماء الخراج فهي خراجية وان أحياها ذى فهي خراجية كيف ما كانت بالاجماع وهي من مسائل كتاب العشر والخراج كذا في البدائع \* وروى عن محمد رحمه الله تعالى في النواذر حریم الناضح ستون ذراعا الا ان يكون الحبل سبعين ذراعا فحينئذ يكون له الحریم بقدر الحبل حتى يتصل به الا ارتفاع بالبئر كذا في محيط السرخسى \* واذا احتفر الرجل بئرا في مقارعة باذن الامام فجار رجل آخر واحتفر في حريمه بئرا كان للاول أن يسد ما احتفره الثاني وكذلك لو بنى أو زرع أو أحدث فيه شيئا للاول أن يمنع من ذلك للملك ذلك الموضع وما عطف في بئر الاول فلا ضمان عليه فيه لانه غير متعدي حفره وما عطف في بئر الثاني فهو مضمون على الثاني لانه متعدي تسببه ولو أن الثاني حفر بئرا بامر الامام في حریم الاول وهي قرية منه فذهب ماء بئر الاول وعرف أن ذهاب ذلك من حفر الثاني فلا شيء عليه كذا في المبسوط \* من أخرج قناة في أرض موات استحق الحریم بالاجماع ثم باى قدر يستحق قال محمد في الكتاب القنطرة بمنزلة البئر فلها من الحریم ما للبئر كرهذا القدر ولم يزد عليه الا أن مشايخنا زادوا على هذا فقالوا القناة في الموضع الذى يظهر الماء منه على وجه الارض بمنزلة العين الفوارة فيكون لها من الحریم حينئذ مثل ما للعين جسمائة ذراع بالاجماع أما في الموضع الذى لا يقع الماء على الارض القناة بمنزلة النهر الا أنه يجري تحت الارض كذا في المحيط \* ثم استحقاق الحریم من كل جانب في الموات من الاراضى فيما لا حق لاحد فيه فأما فيما هو حق الغير فلا حق لو حفر انسان بئرا وجاء أحد وحفر بئرا على منتهى حدره فانه لا يستحق الحریم من الجانب الذى هو حریم صاحب البئر الاول وانما يستحق من الجانب الاخر مما لا حق لاحد فيه كذا في النهاية \* قناة بين رجلين أحيا أحدهما أرضا ممتدة ليس له أن يسقيها من القناة أو يجعل شربها منها لانه يريد أن يستفضل على شريكه لانه لم يكن لهذه الارض شرب من هذه القناة وليس لاحد أن يستفضل على شريكه الا باذنه كذا في محيط السرخسى \* من غرس شجرة باذن الامام عند السك أو بغير اذن الامام عند ماله يستحق لها حريمها حتى لو جاء آخر وأراد أن يغرس بجانب شجرته شجرة اهل له أن يمنع من ذلك لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب ومشايخنا قالوا يستحق مقدار خمسة أذرع به ووردت السنة كذا في المحيط \* واذا حفر رجلان بنفقتهما بئرا في أرض الموات على أن تكون البئر لاحدهما والحریم لاخر لم يجز لانهما اصابتهما على خلاف موجب الشرع فان الشرع جعل الحریم مع البئر لم يكن لصاحبه الا ارتفاع بالبئر فكان الحریم للملك البئر فان كانت البئر لواحده كان الحریم له وان كانت البئر بينهما كان الحریم بينهما ولو شرط أن يكون الحریم والبئر بينهما على أن ينفق أحدهما أكثر لم يجز ويرجع صاحب الاكثر بنصف الفضل لانهما اشتركا في احرار مباح ليكون النفقة على أحدهما لم يصح الشرط ويرجع بالزيادة على صاحبه لانه أنفق عنه بأمره كذا في محيط السرخسى \* اذا شرطوا أن يحفروا نهر او يحياوا أرضا والنهر لواحده والارض لاخر لم يجز حتى يكونا بينهما واذا كانا بينهما فليس لاحدهما أن يسقى أرضه خاصة وان شرطوا على بعضهم النفقة أكثر لم يجز

المطلق فبرهن المدعى عليه على ادعاء الغائب منه فبرهن المدعى على ان ذى اليد غصب منه هذا الشيء يقبل ويندفع الدفع ويرجع لانه لا منافاة بين الدعويين \* وفي الذخيرة من صار خصما لدعوى الفعل عليه اذا برهن على اقرار المدعى بايداع الغائب منه يندفع وان لم يندفع باقامة البينة على الايداع نشوب اقرار المدعى ان يده ليست بخصومة \* وذكرنا لو اتار ادعى عليه غصبا وبرهن على مطلق الملك فبغير ددعه والغصب على ذى اليد قبل ان يبرهن عليه لا يتمكن المدعى عليه من اقامة البينة على الايداع وعلى دعوى ايداع الغائب لحصول دعوى الفعل

عليه وهذا مما يحفظ \* وقد كرا القاضي ادعى انه ملكه وفي يده غضب فبرهن ذو اليد على الايداع قبل يندفع لعدم دعوى الفعل عليه والعجيب انه لا يندفع \* ولو ادعى عليه غضبه فافترأه لانه الصغير لا يندفع لدعوى الفعل عليه \* وفي الدعاوى والبيانات في يده اذ ادعاها آخر فافترأه اليده انها المدعى وأودعها عنده فلان وبرهن عليه يندفع وان لم يبرهن لا يندفع وقد مر فان حضر فلان وصدة في الايداع لا ينزع الدار من يده المدعى حتى يبرهن الحاضر أنها له وكذا ان بدأ بالاقرار بالوديعة ثم أقر للمدعى (٣٨٩) وكذا اذا لم يبرهن وعلم الحاكم أن الدار لرجل وصارت بعد ذلك في يد آخر

وخاصة الذي كانت الدار في يده الى الحماكم فقال ذو اليدان الدار وديعة عندي من ذلك الرجل يندفع ولا يخرج الحماكم الدار من يده حتى يحضر ذلك الرجل فحمد رجه الله اعتبرها علم القاضي وقال أيضا اذا علم القاضي أن فلانا الذي ادعى ذو اليد الايداع منه غضب من المدعى يأخذها من ذي اليد ويضعها الى المدعى وهذا على أصل

الرواية ويرجع عن هذا في آخر عمره ولم يجعله حجة وان كان استناد العلم حال الولاية وجعله بمنزلة شاهد واحد لا حقال غلطه فيصير مع آخر كشاهدين ومشائخنا على هذا افساد أحوال القضاة عموما الامن عصمه الله تعالى وذلك الواحد كالعتقاء فلا يفرد بحكم على حصة حتى لا يطمع واحد منهم أنه هو ويفسد أمر العامة \* ولو ادعى وديعة الغائب ولم يستطع أن يبرهن على ذلك فحكم عليه بالتسليم الى المدعى ثم برهن على ايداع الغائب لا يقبل \* ولو قدم الغائب فهو على حجة وان

برهن على ايداعه من ذي اليد يقبل ويصل الحكم \* ولو لم يبرهن ذو اليد على الايداع وجعل خصما فبرهن المدعى على دعواه شاهد أو شاهدين ثم وجد صاحب اليد برهانا على الايداع وبرهن يقبل ويندفع لانه علم أنه ليس بخصم قبل أن يتجه القضاء نص عليه الاسبيجاني رحمه الله \* وان ادعى ذو اليد الوديعة ولم يبرهن عليها أو أراد أن يحلف المدعى عليه أن الرجل الغائب أودعه عنده يحلف الحماكم المدعى عليه بالله لقد أودعها اليه على البتة لا على العلم لانها وان كان فعل الغير لكن تمامه وهو القبول وان طلب المدعى عليه يمين المدعى فعلى العلم بالله ما يعلم ايداع

ويرجع كذا في التتارخانية \* نهران لقرتين في مكان واحد وقع الاختلاف في حريمهما كما كان مشغولا بتراب أحد النهرين فهو في أيدي أهل ذلك النهر والقول في ذلك لهم ولا يصدق الآخرون على دعواهم فيه الا بيينة وما كان بين النهرين من موضع فارغ لم يشغل بتراب أحدهما ولا تنازع فيه لاهل القريتين فهو بين أهل القريتين نصفان الا أن تقوم لاحدى القريتين بيينة أن ذلك لهم خاصة وقد مر نحوه في آخر كتاب المزارعة كذا في الكبرى \* من كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم عند أبي حنيفة رجه الله تعالى الا أن يقيم بيينة على ذلك وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى له مستأنة يمشي عليها ويلقى عليها طينه كذا في شرح القدوري \* من بنى قصر في مفازة لا يستحق لذلك حريما وان كان يحتاج اليه لاقاء الكناسه لانه يمكن الانتفاع بالقصر بدون الحريم ولا يقاس على البئر لان حاجته اليه دون حاجة صاحب البئر الى الحريم كذا في الكافي والتبيين \* بئر لرجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر كذا في فتاوى قاضيان \* أراد أن يحفر بئرا في مسجد من المساجد أو في محلة فان لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه نفع من كل وجه فله ذلك كذا قال ههنا وقد ذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلاة أنه لا يحفر في المسجد بئر ومن حفرها فهو ضامن لما حفره والفتوى على المدكور ههنا كذا في الفتاوى الكبرى \* والله أعلم

### الباب الثاني في كرى الانهار واصلاحيها

والانهار ثلاثة منها ما يكون كرهه على السلطان ومنها ما يكون كرهه على أصحاب النهر فاذا امتنعوا يجبرون على ذلك ومنها ما يكون كرهه على أصحاب النهر فاذا امتنعوا لا يجبرون أما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل في المقاسم كالفرات ودجلة وجيحون وسبحون والنيل وهونهر في الروم اذا احتاج الى الكرى واصلاح شطه يكون على السلطان من بيت المال فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كرهه ويخرجهم لاجله فان أرادوا حرم المسلمين ان يكرى منها نهر الارضه كان له ذلك اذا لم يضرب العامة فان أضرب العامة بان يتكسر شط النهر أو يخاف منه الفرق يمنع من ذلك وأما الذي يكون كرهه واصلاحه على أهل النهر فان امتنعوا أجبرهم الامام على ذلك فهو الانهار لعظام التي دخلت في المقاسم عليه كرى واحتاج الى الكرى والاصلاح كان ذلك على أهل النهر فاذا امتنعوا أجبرهم لان فساد ذلك يرجع الى العامة وفيه تقليل الماء على أهل الشفة وعسى يؤدي ذلك الى عزة الطغام فاذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرر ترك الكرى يرجع الى العامة أجبرهم على الكرى وليس لاحد ان يكرى من هذا النهر نهر الارضه أضرب ذلك باهل النهر أول يضرب ولا يستحق بهذا الماء الشفة وأما النهر الذي يكون كرهه على أهل النهر واذا امتنعوا لا يجبرون فهو النهر الخاص وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لعشرة فسادونها أو عليه قرية واحدة يقسم ماؤه فيها فهو نهر خاص يستحق به الشفعة وقال بعضهم ان كان لمادون الاربعين فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو عام وقال بعضهم ان كان لمادون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لمادون الالف فهو خاص وأصح ما قيل انه يفوض الى رأى المجتهد حتى يحتار رأى الاقوال شاء ثم في النهر الخاص لو أراد بعض الشركاء الكرى وامتنع الباقيون قال أبو بكر بن سعيد البخني رحمه الله تعالى لا يجبرهم الامام

برهن على ايداعه من ذي اليد يقبل ويصل الحكم \* ولو لم يبرهن ذو اليد على الايداع وجعل خصما فبرهن المدعى على دعواه شاهد أو شاهدين ثم وجد صاحب اليد برهانا على الايداع وبرهن يقبل ويندفع لانه علم أنه ليس بخصم قبل أن يتجه القضاء نص عليه الاسبيجاني رحمه الله \* وان ادعى ذو اليد الوديعة ولم يبرهن عليها أو أراد أن يحلف المدعى عليه أن الرجل الغائب أودعه عنده يحلف الحماكم المدعى عليه بالله لقد أودعها اليه على البتة لا على العلم لانها وان كان فعل الغير لكن تمامه وهو القبول وان طلب المدعى عليه يمين المدعى فعلى العلم بالله ما يعلم ايداع

فلان منه لأنه فعل الغير ولا تعلق له به ذكر الكل في الذخيرة \* وذكروا في الذخيرة أنه لا يحلف ذواليد على الايداع لأنه مدع الايداع ولا حلف على السدي ولو حلف أيضا لا يدفع ولكن له أن يحلف المدعى على عدم العلم كالمهر لأنه لو أقر يندفع فإذا أنكر يحلف \* وعلى قول من يقول للمدعى أن يحلفه على أنها وديعة عنده لو قال ما أودعها عندي بل غصبتهما مني وحلف عليه لا يلتفت إلى مقاله ويجعله خصما للتناقص ويحكم عليه وذكروا لو تارقال في غير مجلس الحكم (٣٩٠) أنه ملكي ثم قال في مجلسه أنه وديعة عندي أو رهن من فلان يندفع إذا برهن على ما ذكر

ولو حفره الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين وقال أبو بكر الاسكاف يجب رهن على ذلك وذكر الخصاص في النفقات أن القاضي يأمر الذين طلبوا الكرى بالكرى فإذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الانتفاع به حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكرى وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن أراد كلهم ترك الكرى في ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام وقال بعض المتأخرين يجبرهم الامام فإذا اجتمعوا على كرى النهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى البداية بالكرى من أعلاه فإذا جاوز أرض رجل رفع عنه مؤنة الكرى وكان على من بقي وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون الكرى عليهم جميعا من أول النهر إلى آخره بخصص الشرب والاراضي وليس على أهل الشفعة من الكرى شيء لأنهم لا يحضرون ويقولون أبي حنيفة رحمه الله تعالى أخذوا في الفتوى كذا في فتاوى قاضيضان \* وبما أنه أن الشراكه في النهر إذا كانوا عشرة مؤنة الكرى من أول النهر على كل واحد منهم عشر المؤنة إلى أن يجاوز أرض أحدهم فحينئذ تكون مؤنة الكرى على الباقيين أتساعا إلى أن يجاوز أرضا أخرى ثم يكون على الباقيين أثمانا على هذا التفضيل إلى آخر النهر وعندهما المؤنة عليهم أعشارا من أول النهر إلى آخره كذا في الكافي \* وإن كانت فوهة النهر لأرضه في وسط أرضه فكري إلى فوهة النهر هل يسقط عنه الكرى في قول أبي حنيفة اختلفوا فيه قال بعضهم يسقط وقال بعضهم لا يسقط ما يجاوز أرضه وهو الصحيح ومتى جاوز الكرى أرضه هل له أن يفتح الماء ليسقط أرضه قال بعضهم له أن يفتح وقال بعضهم لا يفتح حتى يفرغ الكل لأنه لو فتح قبل ذلك يختص بالماء قبل الشراكه ولهذا قال المتأخرون يبدأ بالكرى من أسفل النهر كذا في الظهيرية \* وأما الطريق الخاص بين قوم في سكة غير نافذة إذا وقعت الحاجة إلى اصلاحه من أوله إلى آخره فاصلاح أوله عليهم بالإجماع فإذا بلغوا دار رجل منهم هل يرفع عنه مؤنة الاصلاح لا رواية لهذه المسئلة قال شيخ الاسلام في شرحه ما يكمن الفقيه أبي جعفر رأيت في كتب بعض مشايخنا أنه يرفع عنه بالاتفاق وأما إذا كان النهر عظيما عليه قرى يشربون منها وهي التي تدعى بالفارسية (كلم) فاتفقوا على كرى هذا النهر فبلغوا فوهة نهر قرية هل يرفع عنهم مؤنة الكرى فلا رواية في هذه المسئلة في الاصل قال شيخ الاسلام ذكر هذه المسئلة في النوادر وأنه يرفع عنهم مؤنة الكرى بالاتفاق وعلى قياس النهر الخاص ينبغي أن لا يرفع عنهم مؤنة الكرى ما يجاوز الكرى أراضي قرىهم كذا في المحيط \* والله أعلم

(كتاب الشرب وفيه خمسة أبواب)

(الباب الاول في تفسيره وركنه وشرط حله وحكمه)

أما تفسيره شرعا فالنصيب من الماء للاراضي لا غيرها وأما ركنه فالماء لأن الشرب يقوم به وأما شرط حله أن يكون ذا حظ من الشرب وأما حكمه فالارواء لأن حكم الشيء ما يفعل لأجله وأما شرب الارض لتروى كذا في محيط السرخسي \* المياه أنواع \* الاول ماء البحر وهو عام لجميع الخلق الانتفاع به بالشفقة وسقى الارض وشق الانهار حتى ان من أراد أن يكرى نهره إلى أرضه لم يمنع من ذلك والانتفاع بماء البحر كالاتفاق بالشمس والقمر والهواء فلا يمنع من الانتفاع به على أي وجه شاء \* والثاني ماء الاودية العظام كيجعون وسيعون ودجلة والفرات والنيل للناس فيما حق الشفعة على الاطلاق وحق سقى الارض بأن أحيا

\* ولو برهن عليه المدعى أنه أقر بكونه ملكا له في غير مجلس الحكم يجعله خصما ويحكم عليه لسبق اقراره من الدفع \* وفي الذخيرة برهن على أنه وديعة عنده من جهة الميت الذي يدعى الوصية منه أو غصبه منه فلا خصومة بينهما لأنهما تصادقا على وصول المال من جهة الميت أما غصب أو أمانة فلا تكون يده يد خصومة في حق من يدعى تلقي الملك منه وفرق بين الوصية والوراثه فلا برهن في دعوى الوراثه عليه أنه وديعة من جهة المورث الذي يدعى منه الوارث لا يندفع وفي دعوى الوصية كذا كرنا يندفع حتى يحضر الوارث أو الوصي \* ولو ادعى الايداع من غير الموصى أو الغصب منه فهو خصم الآن يبرهن على مقاله لأنه صار خصما بظاهر اليد فلا يندفع بمجرد الدعوى بل يبرهان وقال الثلجي لا يندفع وإن برهن بآلوا أدى الشراء من فلان الغائب المالك يبرهن ذواليد على ايداع غائب آخر منه لا يندفع لادعاء المدعى تلقي الملك من جهة

واحد

الغائب المالك المطلق وهذا يجب أن يكون كذلك \* وإذا قال المدعى عليه أنه ليس بملك المدعى

ثم برهن على أنه وديعة فلان الغائب عنده يسمع بخلاف ما لو قال أنه ملكي ثم برهن على الوديعة حيث لا يسمع \* ولو قال صاحب اليد المدعى في يدي ولم يزد عليه فلما برهن المدعى على الملك برهن ذواليد على الايداع لا يقبل الا اذا وصل بقوله في يدي قوله أنه وديعة فلان عندي \* أدعى ملكا لم يلقاه ادعى به أنه غصبه مني ذواليد يسمع ويندفع برهان ذواليد على الايداع سواء ادعى في ذلك المجلس أو في مجلس آخر كذا



ذكره الوتار ولم يشترط الامام ظهير الدين اقامة البينة على دعوى الغصب لاندفاع برهان الايداع بل قال يندفع بمجرد دعواه وأجاب حافظ صاحب الهداية قمين برهن على وكالة عامة من آخر عند الحاكم حكمها ببيع عقار الموكل بالفاء واقعى آخر شراء من الموكل هذا والمشتري يقول اشتريتها من وكيل الذى يدعى تلقى المالك منه شراء اجاز لا يندفع الخصومة بدون البينة الى وقت حضور البائع كفى دعوى البيع البات وأجاب بعض اخوانه أنه يندفع بلا برهان الى حضور البائع لان يده ليست يده خصومة (٣٩١) كالوديعة والشراء بان ادعى انها داره بالشراء

من فلان الغائب وقال ذو السيد أو دعهما فلان هذا يندفع بلا بينة ولو ادعى شراءه من فلان وان ذاليد غصبها منه وادعى ذواليد أنه اشتراها من الفلان وفاء وبرهن اتفقوا على أنه لا يندفع وكذا لو قال غصبته منى أو سرقة منى يندفع الخصومة لانها متافقا على ان السيد للغير ولو قال مدعى الشراء اشتريته من المودع وأمرنى بقبضه منك لا تندفع الخصومة \* أو دعه عند دارا وغاب فادعى آخر أنه اشتراها منه بالفاء وادعى ذواليد كونها وديعة عنده من هذا الغائب يندفع بلا بينة لاتفاقهما على الوصول من جهة الغير وفى الذخيرة ادعى أنه لغصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد أن هذا الغائب أودعه عنده يندفع بلا برهان لاتفاقهما على وصول العين من غيره وأن صاحب اليد ذلك الرجل بخلاف ما اذا كان مقام دعوى الغصب دعوى السرقة فانه لا يندفع بزعم ذواليد ايداع ذلك الغائب فى الاستحسان قال غصب منى

واحد أراضا مئة وكرى منها نهر السقيها ان كان لا يضر بالعامه ولا يكون النهر فى ملك أحد ولهم نصب الارحية والدوا الى ان كان لا يضر بالعامه وان كان يضر بالعامه فليس له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب وذلك بأن يميل الماء الى هذا الجانب اذا انكسرت ضفته فتغرق القرى والاراضى وكذا شق الساقية والدالية \* والثالث ما يجرى على نهر خاص لقرية فغيرهم فيه شركة فى الشفة وهو الشرب وسقى الدواب \* والرابع ما أحرز فى حب ونحوه فليس لاحد أن يأخذ منه شيأ بدون اذن صاحبه وله بيعه لانه ملكه بالاحراز فصار كالصيد والحشيش لانه لا قطع فى سرقة له اقيام شبهة الشركة فيه حتى لو سرقة انسان فى موضع يعز وجوده وهو يساوى نصا بالقطع يده كذا فى خزائنة المفتن \* الماء الذى فى نهر رجل أو حوض رجل فغيره نوع شركة من حيث الشفة وسقى دوابه حتى اذا أخذ انسان من حوض غيره أو بئر ماء للشرب فليس صاحب الحوض والبئر ان يسترده فان كانت الشفة تأتى على الماء كله كرشح الاسلام حواضر زاده ان على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ليس له منع ذلك وذ كرشح الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى ان فى هذا الفصل اختلاف المشايخ وأكثرهم على ان لصاحب الماء ولاية المنع هكذا فى الذخيرة \* وفى العيون نهر فى مدينة أجراه الامام للشفة فأراد بعض الناس ان يتخذ عليه بساتين ان لا يضر بأهل الشفة وسعه ذلك وان أرض لا يسعه ذلك كذا فى التتارخانية \* نهر لقوم ولرجل أرض يجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض أن يشرب ويتوضأ ويسقى دوابه من هذا النهر وليس له أن يسقى منه أرضا أو شجرة أو زرعاً ولا أن ينصب دولا باعلى هذا النهر لارضه وان أراد أن يرفع الماء منه بالقرب بالواوى ويسقى زرعاً أو شجرة اختاف المشايخ فيه والاصح أنه ليس له ذلك ولا هل النهر أن يمنعه كذا فى فتاوى قاضى خان والوجيز \* وقال بعضهم لا يمنع من ذلك وهو الاصح هكذا فى الهداية والكافى والتميين والظهيرية \* وان أراد قوم ليس لهم شرب من هذا النهر ان يسقوا دوابهم منه قالوا ان كان الماء لا يتقطع بسقى الدواب ولا يبقى ليس لأهل النهر ان يمنعوهم وان كان الماء ينقطع بسقىهم بأن كانت الابل كثيرة كان لهم حق المنع وقال بعضهم ان كان تنكسر ضفة النهر ويحرب بالسقى كان لهم حق المنع والافلا وكذا العين والحوض الذى دخل فيه الماء بغير احراز واحتياىل فهو بمنزلة النهر الخاص واختلقوا فى التوضؤ بماء الساقية جوزه بعضهم وقال بعضهم ان كان الماء كثيرا يجوز والافلا وكذا كل ماء أعد للشرب حتى قالوا فى الحياض التى أعدت للشرب لا يجوز منها التوضؤ ويمنع منه وهو الصحيح ويجوز أن يحمل ماء الساقية الى بيته ليشرب أهله وليس لاحد أن يسقى أرضه أو زرعاً من نهر الغير أو عينه أو قناته اضطر لذلك أو لم يضطر وان سقى أرضه أو زرعاً بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما أخذ من الماء وان أخذ مرة بعد مرة يؤتبه السلطان بالضرب والجس ان رأى ذلك كذا فى فتاوى قاضى خان ولو أراد رجل أجنبى أن يأخذ من النهر الخاص أو من حوض رجل أو من بئر رجل ماء بالجرة للوضوء أو لغسل الثياب هل له ذلك ذكر الطحاوى انه له ذلك وعليه أكثر المشايخ كذا فى الذخيرة \* ولو كانت البئر أو العين أو الحوض أو النهر فى ملك رجل فله أن يمنع من بريد الشفة من الدخول فى ملكه اذا كان يجدها آخر بقرب هذا الماء فى غير ملك أحد لانه لا يضر به وان كان لا يجدها ذلك يقال لصاحب النهر ما أن تخرج الماء اليه أو تتركه ليأخذ بنفسه بشرط أن لا يكسر ضفته لانه حق الشفة فى الماء الذى فى حوضه عند الحاجة وقيل هذا اذا احتقرها فى أرض مملوكة له أما اذا احتقرها فى أرض موات فليس له

أو أخذ منى قبره من على وصوله اليه من جهة الغائب يندفع اجاعا لعدم دعوى الفعل عليه بل هذا دعوى على مجهول فالحق بالعدم ومحمد رحمه الله طرده هذا الحكم فى قوله سرق منى وألحقه بالمضى وفرقا وقال الاجل على عدوله من الخطاب المعلوم الى المجهول اثباتا لا ختبارا المستندوب اليه فالحق بالخطاب بالسرقة منه فلا يندفع \* ادعى عليه ملكا مطلقا فبرهن ذواليد على أنه استأجر من الغائب فادعى المدعى أن له غصبه منه ذواليد هذا يسمع وأصله ما مر أنه اذا ادعى ملكا مطلقا لم يسبب يسمع \* وفى

المتسقي قال المدعي عليه استحق هذا العبد مني فلان بالبينة والحكم وأخذ مني ثم أجزني لا يندفع لانه أقر باليد وكذا قال بعتة من فلان الغائب وسلمته اليه ثم أودعني \* في يده عبد قال رجل اشترى به منك وبرهن وبرهن ذواليسد على ان فلانا أودعه عنده لا يندفع فاولم يقض بالعبد للمدعي حتى قدم الغائب وصدقه سلمه الحاكم الى المقر له لوجود الاقرار في حال كون العبد مملوكا له ظاهر ثم يقضى به للمدعي الشراء ولا يكلفه اعادة البينة على المقر له وان (٣٩٢) برهن رب العبد انه عبده وانه أودعه أولم يذكر الايداع يقبل بينته ويطلب بينة المدعي

منعه عن ذلك لان الموات كان مشتركا كوالحفر لاجيا حق مشترك وهو العشر والخراج فلا يقطع الشركة في الشقة ولو منعه عن ذلك وهو يخاف على نفسه ودابته العطش له أن يقاتله بالسلاح وان كان الماء محرزا في الاواني فليس على الذي يخاف الهلاك من العطش ان يقاتل صاحب الماء بالسلاح على المنع ولكن يقاتله على ذلك بغير سلاح كذا في الكافي \* هذا اذا كان معه ماء كثير فان لم يكن كثيرا فهو على وجهين أحدهما أن يكون الماء مقدرا ما يرد مرة واحدة أو كان يكفي لاحدهما فان كان يرد مرة واحدة كان للضطر أن يأخذ منه البعض ويترك البعض وان كان لا يكفي الا لأحدهما فانه يترك الماء للمالك كذا في النهاية (وأما الكلا فعلى أوجه) أحدها أن يكون في أرض مباحة للناس فيه شركاء في الاحتشاش والرعي كالشركة في ماء الحار والثاني أن يكون في أرض مملوكة له بنت بنفسه من غير انبات لا يمنع صاحب الأرض قبيل الا حرازا لأن له أن يمنع الناس من الدخول في أرضه لاجل الكلا قال مشايخنا اذا وقعت المنازعة بين صاحب الأرض وبين من يريد الكلا ان كان المريد للكلا يجسد الكلا في أرض مباحة فريضة من تلك الأرض فلصاحب الأرض أن يمنع من الدخول وان لم يجسد يقال لصاحب الأرض اما أن تعطيه الكلا أو تأذن له بالدخول فمأخذ حقه كذا في محيط السرخسي \* وأما ما أنبته صاحب الأرض بأن سقى أرضه وكرهها لينبت فيها الحشيش لدوابه فهو أحق بذلك وليس لاحد أن ينفع بشئ منه الا برضاه لانه كسبه والكسب للكسب لاكتسب كذا في المسوط \* ولودخل انسان أرضه بغير اذنه فاحتش ليس له حق الاسترداد منه سواء كان سقاه وقام عليه أو لم يقم عليه في ظاهر الرواية ولا يجوز بيعه أيضا وعن مشايخنا المتأخرين انه اذا قام عليه صاحب الأرض وسقاه فقد ملكه فيجوز بيعه وله الاسترداد ان احتش أحد بغير اذنه ولا يجوز بيع ما نبت في أرضه من الحشيش الا اذا قطعه فخرم ويجوز بيعه وله أن يسترد من أخذه منه وكذلك لا يجوز اجارة المرائي فان أراد الحبله في جواره فانه يؤاجر قطعة من أرضه معلومة ثم يبيع كلاً \* كذا في المضمرات \* ثم تفسير الكلا كل ما ينجم على وجه الأرض أي ينسبط ويتشرب ولا يكون له ساق فهو كلاً وما كان له ساق فهو شجر فعلى هذا قالوا الشول الاجر والشول الأبيض يقال له الفرق من الشجر لامن الكلا حتى لو نبت في أرض انسان وأخذ غيره كان لصاحب الأرض أن يسترد منه فاما الشول الأخضر اللين الذي تأكله الابل عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر فيه روايتان في رواية تجعله من جله الكلا وفي رواية تجعله من الشجر وليس فيه اختلاف الرواية بل أراد بها قال انه بمنزلة الكلا ما ينسبط منه على وجه الأرض ولا يكون له ساق وأراد بها قال انه من جله الشجر اذا كان له ساق فاصلة ان ما يقوم على ساق اذا نبت في أرض انسان فهو ملكه ولا يكون مشترك بين الناس كذا في محيط السرخسي \* والشول والشرك كالكلا والقيرو والزرنج والقيرو زج كالشجر ومن أخذ من هذه الاشياء ضمن كذا في خزنة المفتين \* وفي المتسقي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان الحطب في المروج وهي ملك لرجل فليس لاحد أن يحط بها الا باذنه وان كانت في غير ملكه فلا بأس بأن يحط بها وان كان ينسب الى قرية وأهلها كذا في الذخيرة \* وفي الكبرى وان كان ينسب ذلك الى قرية وإلى أهلها فلا بأس بأن يحط بها مالم يعلم أن ذلك ملكها أو كذا في الزرنج والكبريت والثمار في المروج والاولدية كذا في المضمرات \* احتطبت علك الحطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج الى أن يشده ويجمعه حتى ثبت له الملك والساق من البئر لا يملك بنفسه بل باللوحي نصحه عن رأس البئر كذا في القنية \* لو كان في

فلو برهن رب العبد انه عبده ثم أعاد مدعي العبد برهانه على رب العبد أنه له بشرائه من ذى اليد بكذا وانه نقده ثمنه ان أعادها بعد ما قضى به لرب العبد لا يقبل لان مدعي الشراء صار مقضيا عليه من جهة رب العبد وان قبل القضاء يقبل وهنا ثلاث مسائل \* الاولى ان يبرهن مدعي الشراء شاهدين على ذى البعد بالشراء \* الثانية ان يقيم واحدا على الشراء من ذى اليد ثم يقر ذواليسد بالعبد للغائب فاذا حضر الغائب وصدقه دفع الى المقر له ولا يكلف اعادة الشاهد الاول ويكون القضاء على ذى اليد لا على المقر له وان أقام شاهدا واحدا على المقر له لم يكن جعل تابعا له وما ذكر محمد رحمه الله أنه يقضى بالبينة على رب العبد أراد به القضاء في حق الاخذ من يده والنزع لافي حق القضاء بالملك فانه ذكر بعده ان المقر له لو برهن أن العبد عبده يقبل ولو صار محكوما عليه لما قبل برهانه \* والثالثة اذا لم يبرهن على ذى اليد مدعي الشراء حتى أقر ذواليدانه فلان الغائب

أرض

ثم حضر المقر له وصدقه دفع العبد اليه ثم برهن مدعي الشراء على المقر له وقضى به كان المقضى عليه المقر له بخلاف

ما تقدم \* عبد لرجل ادعى آخر انه قتل وابيه خطا وبرهن ذواليدانه عبد فلان أودعه عنده يندفع \* نوع منه في يده دار زعم شراها من فلان الغائب أو صدقة مقبوضة منه أو هبة كذلك منذ شهر أو أمس وبرهن أو لا فادعى آخر ان ذلك الغائب رهنه ما منذ شهرين أو أجزه منه أو أعادها منه وقبضه وبرهن بحكمهم بالاستأجر والمستعير والمرتهن ولا تندفع الخصومة عن ذى اليسد ثم ذواليدان بغير اذن شاه

سلم الى المدعى وترى ان قضاء المدة أو فك الرهن وان شاء نقض البيع وان اختار النقض فادعى البائع الدين وفك الرهن قبل نقضه ثم البيع وان كان المدعى يزعم ان الدار له أعارها أو آجرها أو رهنها من الغائب أو اشتراها الغائب منه ولم ينقد الثمن قبل ان يشتريه امنه ذواليد يقضى بها للمدعى في الوجوه كلها ما في الاعارة قلع عدم اللزوم وما في الاجارة فلانه عذر في الفسخ لانه يريد ان التها عن ملكه وأما في الشراء فلان له حق الاسترداد لاستيفاء الثمن فان دفع الحالك الدار الى المدعى فان كان آجرها ولم يقبض (٣٩٣) الاجرة أخذ منه كفيلا بالنفس الى ان قضاء

المدة وان كان قبض الاجرة أو كان المدعى رهنها لا يدفع الى المدعى ويضعها على يد عدل ولو ادعى الشراء من زيد على ذى اليد وادعى هو الايداع منه أيضا تسدفع دعواه بل برهان اذا حلف على ان زيدا أودعه منه اذا سأل المدعى بعينه ولو قال أودعه عندى خالد وكيل زيد لا يسدفع بل برهان ولو قال ان خالدا أودعه اياه ولا نعلم من دفعه اليه وذواليد يقول دفعه اليه زيد يسدفع ولا يعين على ذى اليد ولو قال مادفعه زيد الى خالد ولكن لا ندري من دفعه الى ذى اليد وقال ذواليد دفعه الى خالد لا يسدفع وان قال ذوو اليد حلف المدعى مادفعه الى خالد وكيل زيد يحلف على العلم ولو قال المدعى للحاكم حلف ذاليد على أنه أودعه اياه خالد يحلف على البتات \* تنازع في دار في يد أحدهما فسأل الحاكم البينة عن ككل منهما فكثرا زمانا ثم قدما الى الحاكم فبرهن الخارج أنها له وبرهن ذواليد أنه وهبها لفلان أو تصدق بها عليه أو باعها منه وسلمها اليه أو أودعها بعد ما قاما من

ارض رجل ملحقة فأخذ انسان من ذلك الماء فلا ضمان عليه كالأخذ من حوضه وان صار الماء ملحقا فلا سبيل لاحد عليه وكذلك النهر اذا انبسط حتى صار في أرضه ذراع من طين أو أكثر لم يكن لاحد ان يأخذ من ذلك الطين ولو أخذ كان ضامنا كذا في المضمرات (و بيان الشركة في النار) ان من أوقد نار في صحراء لاحق لاحد فيها فكل واحد حق في ناره من حيث الاصطلاح بهما وتجهيف الشيا وبالعامل بضوئها فاما اذا أراد أن يأخذ من ذلك البحر فليس له ذلك اذا منع صاحب النار لان ذلك حطب أو فحم قد أحرزه الذي أوقد النار وانما الشركة التي أبتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النار والنار جوهر الحردون الحطب والفحم فان أخذ شيئا يسيرا من ذلك البحر ينظر فان كان ذلك شيئا له قيمة اذا جعله صاحبه فحما كان له ان يسترده منه وان كان يسيرا لا قيمة له فليس له أن يسترده منه وله ان يأخذ منه غير استئذان لان الناس لا يمنعون هذا القدر عادة والمانع يكون متعنتا لا منتفعوا وقد بينا أن المتعنت ممنوع من التمتع شرعا كذا في المبسوط \* وكذا في موضع آخر ان كانت النار بحال لو خدعت تصير فحما ليس له أن يقتبس منها لان لها قيمة لا محالة وان كانت بحال لو خدعت تصير رمادا فله أن يقتبس منها و قيل ان كانت النار من حطب مباح بأن أوقد الشجر القائم كما يكون في الفياض من غير أن يحرقه أولا كان له أن يقتبس منها وان كانت بحال لو خدعت تصير فحما وأما اذا أحرزه أولا حتى صار ملكا له فهو على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط \* والله أعلم

#### باب الثاني في بيع الشراب وما يتصل بذلك

اذا آجر أرضا مع شرب أرض أخرى لا يجوز اذا قال بعثك هذه الأرض بألف درهم وبعثك شربها هل يجوز بيع الشراب اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيسه بعضهم قالوا لا يجوز لان الشراب صار مقصودا في البيع وبعضهم قالوا يجوز لان الشراب صار تبعا من حيث انه لم يذكر له ثمن حتى لو ذكر الشراب ثمنا بأن قال بعثك هذه الأرض بألف وبعثك شربها بمائة لا يجوز بلا خلاف لانه صار أصلا من جميع الوجوه كذا في الذخيرة \* وقد مر بعض مسائل بيع الشراب في كتاب البيوع \* واذا استأجر أرضا ولم يذكر شربها دخل الشراب في الاجارة استحسننا واذا اشتري أرضا ولم يذكر الشراب ولا مسيل الماء لم يندخل في البيع وان ذكر الشراب ولم يذكر المسيل دخل الشراب في البيع ولم يدخل المسيل ولو اشتراها بكل حق هو لها كان له الشراب ومسيل الماء جميعا وكذا لو اشتراها بغيرها كذا في المحيط \* وقال لرجل اسقني يوما من نهر لي على أن أسقيك يوما من نهرى (١) لم يجوز وكذا لو جعله مقابلا بثوب أو عبدة ولو أخذ الثوب أو العبدة وده لاشئ عليه بما تنفع كذا في السراجية \* واذا قال اسقني يوما بمائة مئة عبدة هذا شهرا أو قال بر كوب دابتي هذه شهرا أو قال كذا وكذا يوما فهذا كله باطل كذا في الذخيرة \* باع ماء له بمجاريه بغير أرض وفي تلك القرية الخراج على الماء وتباع المياه بمجاريها (٢) فالبيع جائز ولا خراج على المشتري ولو شرط الخراج على المشتري في عقد البيع ينبغي أن يفسد البيع وان لم يشترط فالخراج على البائع على حاله ولا معتبر بالعرف في الخراج لان ذلك حكم قوله لم يجوز لانه في المحيط بقوله لانه اما أن يعتبر هذا الاجارة أو يبيع أو يذبح ذلك اعتبر لا يجوز لان اجارة الشراب أو يبيعه وحده باطل اه نقله مصححه

(٢) قوله فالبيع جائز لان البيع وقع على المجاري والماء دخل فيه تبعا كذا في المحيط اه مصححه

(٥٠ - فتاوى خامس) عند الحاكم فانه يقضى بينة المدعى ويحكم له ولو أقر المدعى بذلك أو برهن المدعى عليه على اقرار المدعى بذلك يندفع وفي الوجه الاول اذا حكم بها للمدعى ثم حضر المشتري وبرهن على الشراء لا يلتفت اليه ولو قدم قبل الحكم وبرهن على الشراء دفع اليه ولو ان المدعى أقام واحدا على ما ادعاه على البائع وأقام شاهدا آخر على المشتري فانه يحكم به على البائع ويرجع المشتري بالثمن على البائع فلو باع أو وهب أو تصدق بعد ما أقام المدعى شاهدا واحدا لا يكون خصما اذا علم الحاكم ذلك أو أقر به المدعى وفي الشاهدين

يكون خصما في مسألة أول الباب لم يفرق بين الشاهد والشاهدين \* ادعى دارا على ذي اليد فاقر به اذواليد المدعى ثم قال بعد ذلك كانت لفلان أودعه ما عندي ان برهن على الايداع سند دفع بدأ بالاقرار للمدعى ثم نفي دعوى الايداع أو عكس وان لم يبرهن على الايداع نفي دعوى الايداع أمر بالتسليم الى المدعى فان حضر الغائب وصدقه في ايداعه منه لا ينزع من يده ويقال له برهن على كونها لك وان بدأ الايداع ثم نفي بالاقرار للمدعى يؤمر بالتسليم الى ( ٣٩٤ ) المدعى أيضا ولو لم يبرهن على الايداع ولكن الحاكم علم انه ودعيه الغائب عنده أو اقر المدعى

من الامام فلا يمكن نقضه بالعرف اشترى شربا بغير أرض فقبضه وباعه مع أرضه فالبيع في الشرب لا يجوز الآن يجزيه البائع الاول لانه لا يمكنه بالشراء والقبض لان البيع لم يقع على شيء موجود لا يرى انه لو باع الارض والشرب فالبيع جائز وان كان الماء منقطعاه وقت البيع فالبيع انما وقع على ما يحدث وقتا بعد وقت فلا يجوز البيع الثاني لانه على ملك الاول وقيل شراء الشرب بغير الارض حكمه حكم البيع الفاسد فاذا اتصل القبض به وباعه يجب أن يجوز وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين \* نهر مشترك بين رجلين باع أحدهما أرضه التي بجانب هذا النهر ووراء هذا النهر طريق وذكر في الصك حذا الارض التي باعها الطريق قال أبو نصر رحمه الله تعالى لا يدخل النهر في البيع وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يدخل وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو باع الشرب بعدد أو أجره وقبض العبد واعتقه جازعتهم مضمون قيمة العبد وكذلك لو كانت أمة فملقت منه فهي أم ولده وعليه قيمته وأجره وفي رواية البيوع لا عقروها هو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو باع الارض بشرب أرض أخرى اختلف فيه المشايخ كذا في فتاوى قاضيخان \* والصحيح انه لا يجوز كذا في التتارخانية \* الشرب اذا بيع مع الارض كان له قسط من الثمن كذا في السراجية \* في فتاوى الفضلي قطعنا كرم لرجل باع احدهما من رجل والاخرى من رجل وكان هجرهما واحد اذ فنع مشتري القطعة الاعلى مجرى ماء القطعة السفلى ذكر المسألة ولم يشبع في جوابها وفي الحقيقة المسألة على وجهين اما ان كان مالك القطعتين محتلفا وكان مالكهما واحد ان كان المالك محتلفا ان لم يذكر الشرب في البيع لانصا ولا دلالة لا يدخل الشرب في البيع وان ذكر كراه ما نصا وما دلالة كان الشكل مشترقا اجراء الماء الى أرضه ويوم كل مشتري مقام بائعه ولا يعتبر فيه التقدم والتأخر وان كان المالك واحدا فان لم يذكر الشرب في البيع لانه لا دلالة لا يدخل تحت البيع وان ذكر كراه فان باع القطعة العليا ولم يكن لصاحب القطعة السفلى اجراء الماء الا اذا اشترط البائع وقت البيع الاول أن يكون له حق اجراء الماء الى القطعة السفلى وان باع القطعة السفلى أولا كان لكل واحد منهما حق اجراء الماء الى أرضه كذا في المحيط \* دارا لرجل مسيل ماء سطح أحداهما على سطح الاخرى فباع التي عليها المسيل بكل حق هو لها ثم باع الدار الاخرى من رجل آخر فأراد المشتري الاول أن يمنع الثاني عن اسالة الماء على سطحه فله ذلك الا أن يكون اشترط البائع عليه وقتا باعها أن مسيل ماء التي لم يبيع في الدار التي بعته وفي النوازل دارا متلاصقتان احدهما عامرة والاخرى غير عامرة فباع الخراب وصكان مصب ميزاب الدار العامرة وملقى تلجها في الدار الخراب فرضي المشتري ثم أراد المنع فله المنع وان استثنى البائع لنفسه مسيل الماسم طرح الثلج فاستثناه مسيل الماسم جاز وطرح الثلج لا يجوز قال أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان له ميزاب في تلك الدار ومسيل سطحه الى هذا الجانب وعرف ان ذلك قديم فمسيله على حاله وان لم يشترط وكذلك لو كان مسيل ماء سطحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب الدار منعه عن مسيل الماء والفتوى على قول أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في خزائن المفتين \* وفي النوازل رجل له مجرى ماء على سطح جاره فخرط سطح الجار فاصلاح ذلك على صاحب السطح بمنزلة السفل مع العلو ولا يجبر على العماره ويقال للذي له حق الاجراء اصنع ناوفا في موضع الجرى على سطح الجار تنفيذ الماء الى مصبه كذا في الخلاصة \* وفي البتة لرجل باع أرضا بشر بها فله المشتري قدر ما يمكن لهذه الارض من الماء وليس له جله ما للبائع كذا في النخبة \* رجل له أرض

بذلك فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب وان علم الحاكم ان الغائب غصبها من المدعى وأودعه اذاليدفانه يأخذها منه ويسلمها الى المدعى \* عبد في يد رجل برهن العبد انه لفلان أعتقه وبرهن ذواليد انه أودعه منه ذلك الفلان أو آخره منه لم يقض بعته به ويمال بينه وبين ذواليد استخسانا ويكفل العبد بعدل حتى يحضره وقت حضور الغائب فلوقال أنا هو الاصل وبرهن ذواليد على ايداع الغائب عنده أو رهنه لا يحكم بالحرية ويحال بينه وبين ذواليد برهن ذواليد على الايداع ولم يشهدوا على انه ملك المودع لا يقبل ولو ادعى عليه ان العبد ملكه فبرهن على الايداع ولم يتعرضوا للملك المودع سند دفع نوع آخر ادعى دارا فزعم المدعى عليه شراءها منه وان له بينة على ذلك يؤجل ثلاثة أيام ويكف بل فان برهن أقرت في يده والا أخذ منه وسلم الى المدعى \* ادعى انه غصب منه هذه الارض وزعم المدعى عليه انه وقف على كذا لا يندفع فان برهن

المدعى قضى له بها ولا يحلف المدعى عليه فان حلف برئ وان نكل ضمن قيمته المدعى عند محمد رحمه الله تعالى تهذرتسليمها ونهر بالاقارب الوقفية وان برهن المدعى عليه على الوقفية ولم يذكر الشهود والواقف لا يبرأ عن الضمان لان الضمان الواجب بالاقرار لا يندفع به البينة التي لم يذكر الواقف وذكر القاضي ان الاقرار بالمدعى لولده الصغير أو لولد صغير للغير كالاقرار بالوقف ولا استقام في عدم المنع اذا أقره لولده الصغير لانه هو الناصب بكل حال \* وفي المحيط ادعى عليه ألف درهم ومائة دينار كل في صك على حدة وقد كتب في كل من الصكين أنه لا شيء

عليه غير ما في هذا الضحك يقبل لان معناه انه لا شيء عليه غيره من ذلك الجنس ولا فرق بين ايجاد الوقت وعدم ذكره أصلاً كالقول لا شيء عليه سوى ألف درهم ثم ادعى مائة دينار يقبل لما قلنا \* وعن محمد رحمه الله ادعى عليه ألف في صك ومائة دينار في صك وقد كتب في كل منهما وهو جبيع ماله عليه وبرهن على المالكين يعطيه الحاكم أي المالكين شاء وحكي هشام عنه لا يحكم له بشيء \* ومما يجب حفظه فيما ذاق المدعي ان دفع أو المدعي عليه يستل عن الدفع ان كان صحيحاً أمهله وان كان فاسداً لا يلتفت اليه . (٣٩٥) وفي المنية ادعى داراً وبرهن وحكم له

به وباعه المحكوم له من آخر ثم ان المدعي عليه جاء بدفع صحيح والمذنب ليس في يده يصح الدفع في الصحيح

### نوع في الدين

ادعى عليه الفاقراضا فأنكر قائلاً ما كان لك علي شيء قط فبرهن الطالب على الدين والمطلوب على الإيفاء والبراءة يقبل لامكان التوفيق وقد مر \* ولو زاد لا أعرفك لا يسمع لعدم امكان التوفيق وعن القدروري يسمع أيضاً لجواز صدور الإيفاء والبراءة من بعض وكلاهما كما يكون للاشراف \* ادعى انه باع منه هذه الجارية وبها عيب ورام الرد عليه فأنكر البيع فلما برهن عليه زعم انه أبرأ عن كل عيب لا يسمع للتناقض قال انحصاف رحمه الله هذا قول الامام فاما عند الثاني فالعين والدين بيان ويسمى كالقول \* وفي الاصل ادعى شراء دابة منه فأنكر فلما برهن على الشراء ادعى الاقاله بجمع ولو لم يدع الاقالة وادعى ابراء التمس أو الإيفاء اختلف فيه المتأخرون وأجاب أئمة مرقس في

ونهر خاص في هذه الارض فباع النهر من رجل ذكر في الاصل انه لا يدخل فيه المريم الا بالذكر كالطريق فان أرادته مشتري النهر ان يرفى في هذه الارض على جوانب النهر لاصلاحه ليس له ذلك الا برضا صاحبها ويرى بطن النهر ولو كان له على شط نهر العامة أرض للامة أن يرفى فيها للامة واصلاح الوادي وليس لصاحب الارض منعهم اذ لم يكن طريق لهم الا في هذه الارض كذا في خزنة المفتين \* يرفى أرض والبئر والارض بين رجلين باع أحدهما نصيبه من البئر بطريقه في الارض ولم يبع نصيبه من الارض فان ذلك لا يجوز لانه باع نصيبه من قطعة معلومة من موضع كان مشتركا بينه وبين صاحبه فلا يجوز الا باذن صاحبه كما قالوا في دار بين رجلين باع أحدهما نصيبه من بيت بعينه لم يجر الا برضا صاحبه فكذا هذا كذا المسألة على هذا الوجه في الاصل ولم يقل لا يجوز البيع في البئر والطريق جميعاً ولا يجوز البيع في الطريق خاصة فنمنا مشايخنا من قال لا يجوز البيع في البئر والطريق جميعاً في قول علماء ساجية لان البئر والطريق كشئ واحد لانه لا يتأهل الاتقاع بالبئر من غير الطريق فصارت كشئ واحد فاذا فسد البيع في بعضه فسد في كله ومنهم من قال لا يجوز البيع فيهما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيجوز البيع في البئر ومنهم من قال يجوز البيع في البئر ولا يجوز في الطريق اجماعاً قال شيخ الاسلام وهذا القول أصح كذا في المحيط \* (١) ولو باع نصف البئر بغير طريق جاز ولم يكن له طريق في الارض وان باع نصيبه من الارض مع البئر ونصيبه نصف الارض جاز كله لان المبيع معلوم والمشتري يقوم مقام البائع في ملكه ولا ضرر على الشريك في صحة هذا البيع كذا في المبسوط \* ستل عن اشتري حصاة الماء الذي كان يسوقه مالكه مع شركائه الى أسفل القرية فلم يكن له أرض في أعلى هذه القرية وفي ذلك ضرر قال ان باع بغيره جاز البيع وللمشتري أن يسقي أرضه التي شربها من هذه النهر غير أنه يحل عن الماء في بئره ويكون النهر ممثلاً عند حاجة الآخرين الى أخذ الماء كذا في الحاوي للفتاوى \* والله أعلم

### باب الثالث فيما يحدته الانسان وما يمنع عنه وما يمنع وما يوجب الضمان وما لا يوجب

الانهار ثلاثة نهر عام غير مملوك لاحد كالقراة وجيخون ونهر عام مملوك العامة كنهرو وبل ونهر خاص مملوك لجماعة مخصوصة أما النهر العام الذي هو غير مملوك لاحد فلكل أحد أن يكرى منه نهر الى أرضه ان لم يضرب بالنهر الاعظم وان أضرب لم يكن له ذلك لان دفع الضرر عن العامة أولى من دفع الضرر عن الواحد وكذلك لو أراد الامير أن يجعل شرباً لرجل من النهر الاعظم أو يزيد كوتان كان يضرب العامة لا يجوز وان لم يضربهم جاز رجل ان يخذل في أرضه لدرجى ماء على النهر الاعظم مفتوحاً ومسيلها في أرضه لا يضرب بأحد

(١) قوله ولو باع نصف البئر بغير طريق جاز قال في المحيط وكان ينبغي أن لا يجوز لوجهين أحدهما انه باع نصيبه من قطعة معلومة من مكان مشترك فلا يجوز والثاني انه باع مالا يمكن للمشتري قبضه لانه انما يصير قابضاً للعقار اذا دامته وعلى البائع ينمو بين المشتري ومق لم يكن للمشتري طريق لا يمكن الدخول منه حتى يصير قابضاً اذا اشترى مالا يمكن قبضه لا يجوز والجواب عن الاول أن العين وان كانت قطعة معلومة من مكان مشترك الا أن البئر لا يمكن قبضه وانما يمكن محتملة القسمة لا يحتاج الساكن الى القسمة والجواب عن الثاني أن الطريق ليس قابضاً للمشتري حتى يدنو من المشتري فيصير قابضاً له اه نقله معصية

امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها بكذا فأنكر فلما برهن على النكاح ادعى انطلع عن المهر وبرهن بجمع لجواز أن يكون تزويجاً منه في مفرقه ولم يظلم بالنكاح \* وذكر في الامية ادعى عليه ألفاً وديعة فأنكر فلما برهن على الايداع ادعى الرد والهلاكة ان كان قال ما أودعني أصلاً فادع باطل لان الرد والهلاكة يستدعيان وجود الايداع فلم يكن التوفيق وان كان قال ليس له شيء وادعى بجمع دعوى الرد والهلاكة فادع باطل لا يمكن له ان يقول ليس لك شيء وديعة لاني رد ذلك أو هلكت فعمل هذا في مسئلة الدين التي

ذكرناها عن الجامع الصغير ينبغي ان يفصل الجواب فيقال ان قال ليس لك على يسمع دعوى الايفاء ولو قال ما استدعت منك لا لعدم امكان التوفيق ولو كان قال كان لك الا اني اذيت او ابرأت يسمع وصل أو فصل ان برهن عليه ولكن ما علوا به في مسئلة الجامع أن الايفاء قد يكون بباطل والبراء أيضا لا يعتد بقيام الدين بل يكون عن دعواه يقتضى القبول مطلقا ومثل هذا أى الايفاء والبراء والهالك في الوديعة عند عدم الايداع لا يتحقق اذ رد المعلوم (٣٩٦) وهلاكه مستحيل وبراء المدين لا يصح فلا منافاة بين رواية الجامع والاقضية \* وفي

مجموع النوازل ادعى عليه ديناً فاجاب قائلاً أنا آتى بالدفع فقبل على الايفاء أو البراء فقال على كليهما يسمع قوله ان وفق بان يقول أو فبت البعض وأبرأ عن البعض أو قال أبرأ عن الكل لكن لما أنكر البراء أو فبته ادعى عليه ديناً وقال وهكذا أقرب به أيضاً فقال كنت مكرهاً في الاقرار يسمع الدفع وان لم يذكر اسم المكره ونسبه وانما قلنا وهكذا أقرب به لانه لو جرد دعوى الاقرار عن قوله ان عليه كذا وقال أقر لى بكذا لا يصح الدعوى لان دعوى المال بناء على الاقرار لا يصح لما علم أن دعوى الاقرار يصح في طرف الدفع لا في طرف الاستحقاق \* ادعى عليه خمسة دينار بخطه فقال انه أقرب تر أنه دفع الى عدلى لكل دينار كذا عدلى لكن الخط بالدينار صح الدفع وان ادعى الايفاء في المصر في مكان معين منه ولم يسمع كنه اثباته فادعى الايفاء في القسرية لا يسمع كذا في الفتاوى والقياس على ما مر أن الايفاء قد يكون بباطل وقد يسكرر بسبب انكاره الايفاء الاول ينبغي ان يصح لو وفق

وأراد بعض جيرانه أن يمنعوه ليس لهم ذلك كذا في محيط السرخسى \* ونهر عمولك دخل مأوى تحت المقاسم الآن الشركة فيه عامة وحدها أن يكون الشركاء فيه مائة فصاعداً والحكم فيه أن من أراد أن يكرى منه نهر الى أرض أحياها فانه يمنع عنه أضرار ذلك بأهل النهر أو لم يضر ونهر عمولك دخل مأوى تحت المقاسم الآن الشركة فيه خاصة وحدها أن يكون الشركاء فيه أقل من مائة فالحكم فيه ما ذكرنا أيضاً أن من أراد أن يكرى منه نهر الى أرض أحياها فانه يمنع عنه أضرار ذلك بأهل النهر أو لم يضر وإذا أراد أهل أعلى النهر أن يحبسوا الماء عن أهل الاسفل فان كان الماء كثيراً في النهر بحيث لو أرسل ولم يسكر يصل كل واحد منهم الى حقه في الشرب لا يكون لأهل الأعلى ولاية الحبس فان كان الماء في النهر قليلاً بحيث لا يصل أهل الأعلى الى حقه في الشرب الا بالسكر فالمسألة على وجهين ان كان الماء يحال لو أرسل الى أهل الاسفل لا يمكن لأهل الاسفل الانتفاع أصلاً بأن كان النهر ينشقه كان لأهل الأعلى الحبس وان كان الماء يحال لو أرسل الى أهل الاسفل يمكنهم الانتفاع به لا يكون لأهل الأعلى السكر بل يبدأ بأهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لأهل الأعلى ان يسكروا ويرفع الماء الى أرضهم قال خواهر زاده واستحسن مشايخنا في هذا الوجه ان الامام يقسم بينهم بالايام اذا أبى أهل الاسفل السكر ثم يصنع أهل الأعلى في نوبتهم ما أحبوا نفعاً للضرر عنهم ثم في كل موضع جاز لأهل الأعلى السكر فاما يجوز لهم ذلك بوضع لوح في النهر وما أشبهه لا بالتراب كذا في المحيط \* فان تراصوا على أن الأعلى يسكر النهر حتى يشرب أرضه جاز وكذا الواصططحو على أن يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز أيضاً لان الماء قد يقل في النهر فيحتاج كل واحد منهم الى ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* والماء الذي يحد من الجبل في الوادى يختلف وفيه قبل لأهل الأعلى السكر والمنع عن أهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار بأهل الاسفل في منع الماء ما وراء الحاجة واختاره السرخسى رحمه الله تعالى وقيل انه لما دخل الوادى صار كلاماً في النهر المشترك فالجواب فيه كالجواب ثمة الآن يكون السيل المتحدراً وانتشر على وجه الارض فيكون لمن سبقت يده اليه كذا في الوجيز للكردي \* وإذا كان النهر بين قوم ولهم عليه أرضون أرادوا احدهم أن يكرى من هذا النهر نهر لارض كان شربهم من هذا النهر أو لارض أخرى لم يكن شربهم من هذا النهر لم يكن له ذلك الا برضا الشركاء أما اذا أراد أن يكرى لارض لم يكن شربهم من هذا النهر فلا نريد أن يأخذ ذيادة الماء ولانه يكسر صفة مشتمكة وأما اذا أراد أن يكرى لارض كان شربهم من هذا النهر فله له الثانية وكذلك لو أرادوا احدهم أن ينصب عليه ربح ماء لم يكن له ذلك الا برضا أصحابه فان كان الموضع الذي يضع عليه الرحى ملكه بأن كان حاقاً بالنهر وبعين النهر ملكه وغيره حق اجراء الماء ينظر ان أضر باجرأ الماء منع عنه وان لم يضر لم يمنع عنه وكذلك اذا أراد أن ينصب عليه الدية أو سانية فهو على ما ذكرنا في الرحى كذا في المحيط \* ولو كان لكل واحد منهم كوى مسمية في نهر خاص لم يكن لواحد منهم أن يزيد كوة وان كان لا يضر بأهله ولو كان الكوى بالنهر الأعظم فزاد في ملكه كوة أو كوتين ولا يضر ذلك بأهل النهر فله ذلك كذا في الكافي \* وسئل أبو يوسف رحمه الله تعالى عن نهرين قوم يأخذ الماء من النهر الأعظم ولكل واحد من القوم من هذا النهر كوة مسمية فأراد احدهم أن يسد كوة ويفتح أخرى ليس له ذلك كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلاً له نهر خاص يأخذ الماء من الوادى الكبير كالقنات والدجلة والسجسون والجحسون شرباً لارض له خاصة وليس له في هبة النهر شرباً وعلى الوادى الكبير أنهار ويصرف الرجل أرضه

وبرهن عليه \* ادعى ايفاء الدين وعجز عن اثباته فادعى أنه أحاله به على فلان وأنه أوفاه اليه لا يسمع والنظر الذي ذكرنا تلك وارد هنا أيضاً وفي القوائد للامام ظهير الدين ادعى عليه عشرة فبرهن أن المدعى أقرب فالقاسية أنه ليس عليه نحو استثنى جزا رسد دينار لا يدفع لجواز أن يكون عليه عشرة سبعة مؤجلة وثلاثة مججلة فعلى هذا اذا قال في الجواب ترابان دعوى ازمين خواستنى نيست او قال جرابان دعوى بتودادنى نيست ينبغي أن لا يكون جواباً لجواز أن يكون المدعى ديناً مؤجلاً وفي الاشبهه جعل جواباً كجواب المدعى كور في الفتاوى



والمقرر في القواعد الفقهية أن قولهم في الاشبه يطلق على الراجح والجواب عنه أن الاحتمال المذكور مسلم لكن تأيد البراءة الأصلية قبل أن يثبت الشغل بكلام يدل عليه اذ لم يصدر عن المدعي عليه ما يدل على الشغل فاما فيما ذكره في القوائد فجعل كأن المدعي أقر بما قال المدعي عليه مع إقراره بالدعواه وفيه يجمع ما ذكرنا من الثبوت والتأجيل كذا هنا اذ تقدم على الدعوى بالشغل الإقرار المذكور والاعتراض لبعض أئمة خوارزم برهن عليه أنه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى الادفعه الى فلان فدفعت (٣٩٧) يصح الدفع ولو قال المدعي عليه المال الذي

يدعيه على مال القمار أو  
نحوه يصح الدفع وتقبل  
البينة

### نوع في الميراث

ادعى في تركه امرأة ميراثا  
وقال كانت امرأته التي يوم  
موتها فبرهن الورثة أن الزوج  
قال لو كانت المرأة متوفاة  
امرأتى لورثت منها يصح  
الدفع ولا يرث وارثها حصتها  
من تركه الزوج \* ولو قالوا  
كان طلق بها لا يصح الدفع  
لاحتمال أن يكون رجعا وبه  
لا تنقطع الزوجة فترت  
\* ادعت المهر المسمى على  
الزوج فقال دافعا انها أقرت  
أن النكاح كان بلا تسمية  
يكون دفعا \* ولو ادعت المهر  
والميراث من تركه الزوج  
فدفع الورثة بانها كانت  
حرما على مورثها قبل وفاته  
بستين فصا لا تزوج حتى  
بعد ذلك أو أقر الزوج في  
مرضه بانها منكوحة  
وبرهنه يصح دفع الدفع  
\* في فوائد شمس الاسلام  
برهنه على أنه لا وارث له  
غيره فبرهن المدعي عليه  
بأنك قد أقرت أن له أخنا  
أو أخساها يصح الدفع  
بخلاف ما ذكره أن له

تلك وأراد أن يسوق الماء الى أرض له أخرى قال في الكتاب ان كان ذلك في أيام المدة وكان ماء الوادى كثيرا  
لا يحتاج أهل الانهار التي على الوادى الى هذا الماء ولا يضربهم كان لصاحب هذا النهر أن يسوق الماء  
الى حيث شاء وان كان يضرب ذلك بأهل الانهار وهم يحتاجون الى هذا الماء لم يكن له أن يسوق الماء الى غير  
تلك الارض كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن رجلا له كوة على نهر فقوم فأراد أن يكرهه فليسفها عن  
موضعها ليكون أكثر أخذ الماء ذكر في الكتاب أن له ذلك لانه بهذا الكرى يتصرف في ملك نفسه وهو  
الكوكة وعن الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني هذا اذا علم أنها كانت متسقة في الاصل وارتفعت  
بالانسكاس فهو بالتسقيط يعيدها الى الحالة الاولى أما اذا علم أنها كانت في الاصل بهذه الصفة فأراد أن  
يسفها فانه يمنع من ذلك لانه يكره هذا أن يأخذ زيادة على ما كان له من الماء كذا في التمهيد \* ان أراد  
أن يرفع الكوى وكانت متسقة لانه يكون أقل لاسه في أرضه فله ذلك وعلى ما قال شيخنا الامام رحمه الله تعالى  
هذا اذا كان بالرفع يعيدها الى ما كانت عليه في الاصل فاما اذا أراد أن يغيرها عما كانت عليه في الاصل يمنع  
منه قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى الاصح عندي أنه لا يمنع على كل حال كذا في المسوط \* ولو أراد  
واحد منهم أن يوسع كوة نهره لم يكن له قال لانه يدخل فيها الماء زائدا على حقه فلا يملك ذلك ولو كرى أسفل  
النهر جاز ولو زاد في عرضه لا يجوز كذا في البدائع \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه سئل عن نهر مرور وهو  
نهر عظيم اذا دخل مرو أو كان مأوى بين أهلها كوى بالخصص لكل قوم كوة معروفة فأحيا رجل أرضا ميتة  
لم يكن لها شرب من هذا النهر فكوى لها نهر من فوق مرو في موضع لا يملكه أحد فساق الماء اليها من ذلك  
النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحادث يضرب أهل مرو وضربا ينافي ما لهم ليس له ذلك ويمنعه السلطان  
عن ذلك وكذا لكل واحد أن يمنع لانه ماء النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر وان  
كان ذلك لا يضرب أهل مرو فله أن يفعل ذلك ولا يمنع لان الماء في الوادى العظيم على أصل الاباحة لا يصير حقا  
للبعض ما لم يدخل في المقاسم ولهذا وضع المسألة فيما اذا كرى نهر من فوق مرو وأما اذا كان أضربهم  
فكل واحد يكون ممنوعا من إلحاق الضرر بالغير كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان نهر خاص لرجل يأخذه  
من نهر خاص بين قوم فأراد أن يقتطع عليه ويستوثق منه له ذلك واذا كان مقتطرا أو مستوثقا منه فأراد أن  
يقتض ذلك لعله أو غيره فله أن لا يزيد ذلك في أخذ الماء فله ذلك لانه يرفع بناء خاص ملكه وان كان يزيد  
في أخذ الماء منع منه خلق الشركاء كذا في الكافي \* وسألته عن نهر بين رجلين له خمس كوى من هذا النهر  
الا عظم بين قوم لكل واحد منهم نهر منه فممن من له كوتان ومنهم من يكون له ثلاث فقال صاحب الاسفل  
لصاحب الاعلى انكم لتأخذون أكثر من نصيبكم لان رفعة الماء وكثرة من أعلى النهر قد جعل في كواكم  
شيئا كثيرا ولا ياتينا الا وهو قليل غائر فمن نريد أن تفصكم به فذلك ونجعل لكم أياما معلومة ونسديها  
كواونا ولنا أياما معلومة تستدون فيها كواكم قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله كما كان قبل اليوم لانها قسمت  
مرة فلا يكون لبعضهم أن يطالب بقسمة أخرى ثم الاصل أن ما وجد قديما فانه يترك على حاله ولا يغير الا  
بحجة وكذلك ان قال أهل الاسفل نحن نريد أن نوسع رأس النهر ونزيد في كواهم وقال أهل الاعلى ان فعلتم  
ذلك كثر الماء حتى يفيض في أرضنا وتزول ملك لاهل الاسفل أن يجدوا فيه شيئا وان باع رجل منهم كوة كل  
يوم بشئ معلوم أو بآخر لم يجز كذا في المسوط \* رجل سقى أرضه فتعدى الماء الى أرض جاره أن جرى

عصبية يحجب أوله وارث آخر حيث لا يصح لانه لا خصم عنه واقراره حجة عليه في ابطال دعواه فكانت خصمها ادعى عليه ألفا بالكفالة  
بأمر الاصيل أو بغير أمره بخلاف الاصيل وقال ~~كانت~~ مكرها في الاقرار بالمال لا يصح الدفع وقدمت أن المدعيون المقرر بالدين لو ادعى  
الاكراه يصح وتدفع والفرق أن دعوى الاصيل منفصل عن كفالة الكفيل لجواز أن يقر الكفيل بكون الاصيل طائعا ويجوز أن يثبت  
المال في حق الكفيل باقراره ولا يجب على الاصيل انكاره فلا يكون دفعه دفعه عن الكفيل فلا ودعى الكفيل أيضا الاكراه يندفع

\* ولو قال دفع اللأصيل أتى هذا المال أو أبرأ المدعى صح الدنع \* ادعى مال الاجارة المفسوخة بحكم الارث عن أبيه فقال المدعى عليه انه أقر بعد موت أبيه باستيفاء أبيه المال هذا فشهد به هود أنه أقر ان أباها استوفاه ولم يقولوا أقر بعد موت أبيه يندفع لان الاقرار حادث فيصاف الى آخر الاوقات \* ادعى ديناً في تركة فقال الوارث لم يخلف تركة فبرهن المدعى ان عيناً من الاعيان التي في يده من التركة فبرهن ان أباها باعه من رجل غائب يندفع وان لم يذ كر (٣٩٨) اسم المشتري ونسبه \* ادعى عبداً في يد رجل وبرهن عليه فبرهن المطلوب ان المدعى باعه

الماء اجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره يضمن وان كان يستقر في أرضه ثم يتعدى الى أرض جاره بعد ذلك ان كان جاره قد تقدم اليه بالحكام والسد فلم يستدعيه استحقاقاً وان لم يتقدم اليه لا يضمن وان كانت أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطة ويعلم انه لو سقى أرضه يتعدى الى أرض جاره يضمن ويؤمر برفع المسناة حتى يحول بينه وبين التعدى وينج من السقي حتى يرفع المسناة وان لم تكن أرضه في صعدة لا يمنع قال رضي الله عنه والمذكور في عامة الكتب أنه ان سقى غير معتاد يضمن وان كان معتاد لا يضمن وان كان في أرضه ثقب أو بجر فان علم بالثقب ولم يسد حتى فسد أرض جاره يضمن وان كان لا يعلم لا يضمن كذا في الخلاصة \* ولو سقى أرضه بغير حق أو في غير نوبته أو أكثر من حقه أو أجرى الماء زيادة على ما يطيقه النهر أو حول الماء الى نهر أو موضع ليس له حق أو سكر النهر وليس له ذلك فارتفع الماء وسال عن ضفة النهر أو خرب ضفة النهر حتى سال الماء أو فسد زرع انسان ضمن لانه متعد كذا في الغناية \* رجل سقى أرضه وملاها فسال من مائه في أرض أخرى وغرقها أو نزلت فلا ضمان عليه قال الفقيه أبو جعفر هذا اذا سقى أرضه سقياً معتاداً يسقى مثله في العادة فاما اذا سقى سقياً غير معتاد ضمن فاما اذا كان في أرضه بجر فارة فسقى أرضه وتعدى الى أرض جاره وغرقت ينظر ان كان لا يعلم بجر الفارة لا يضمن لانه غير متعد وان علم ضمن لانه متعد وعلى هذا قالوا اذا فتح رأس نهر فسال من النهر شئ الى أرض جاره فغرت ينظر ان كان فتح من الماسعة دار ما يفتح من الماء في مثل ذلك النهر في العرف والعادة لا يضمن وان فتح مقدار ما لا يفتح منه في ذلك النهر ضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو أحرق كلاً أو حصلاً في أرضه فذهبت النار عينا وشيئاً وأحرقت شيئاً غيره لم يضمن لانه غير متعد في هذا التسيب قال له أن وقد النار في ملك نفسه مطلقاً وتصرف المالك في ملكه لا يتقيد بشرط السلامة قال بعض مشايخنا هذا اذا كانت الرياح هادئة حين أوقد النار فاما اذا أوقد النار في يوم ريح على وجهه يعلم ان الريح تذهب بالنار الى ملك غيره فانه يكون ضامناً بغيره ما لو أوقد النار في ملك غيره ألا ترى ان من صب في مزابه ماءً وهو يعلم أن تحت المزاب انساناً جالساً فافسد ذلك المانع ثيابه كان الذي صبه ضامناً وان كان صبه في ملك نفسه كذا في المبسوط وفي النوازل نهر يجري في أرض قوم فانشق النهر وخرب بعض أرض قوم لا صحاب الارضين أن يأخذوا أصحاب النهر بعارة النهر دون عارة الارض كذا في الخلاصة \* رجل ألقى شاة ميتة في نهر الطاحونة فسال به الماء الى الطاحونة فغرت الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى الكرى لا يضمن وان كان يحتاج الى الكرى فهو ضامن ان علم انها خربت من ذلك فلم يجعل المني متعدياً في الالقاء اذا كان النهر لا يحتاج الى الكرى لان ذلك دليل قوته وينبغي أن يقال ان استقرت في الماء كما ألقاها ووقفت ثم ذهبت انه لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة وهكذا في الكبرى \* رجل سقى أرضه وأرسل الماء في النهر حتى جاؤا أرضه وقد كان طرح رجل أسفل منه في النهر تراباً غل الماء عن النهر حتى خربه فجاوز ففسد قطن رجل فالضمان على من أحدث في النهر تراباً وليس على من أرسل الماء شئ ان كان له في النهر حق كذا في الخلاصة \* رجل له مجرى ماء بقرب دار رجل فأجرى في النهر الماء فدخل الماء من بجر الى دار جاره قالوا ان أجرى ماء بمجمله النهر وكان الثقب خفياً ولو لا الثقب لا يدخل الماء في دار جاره لا يضمن وان أجرى ماء لا يحميها النهر فتعدى الى دار جاره ضمن وكذا لو كان الثقب ظاهراً وهو يعلم ان الماء يتعدى منه الى دار جاره وأرضه كان ضامناً كذا في فتاوى قاضيان \* قلع شجرة له على ضفة نهر فوق قريته في النهر وسده

من فلان بطل دعواه ولو قال المطلوب بعته من فلان وباعه فلان منى ولم يمكنه اثبات البيع من فلان يندفع لان غرضه ابطال الدعوى لا اثبات الملك لنفسه ولو برهن المشتري في دعوى الشفعة أن الدار التي يشفع به ملك فلان لا ملكك لا يسمع ولو برهن أنه أقر ان الدار لفلان يسمع \* ادعى على آخر ضيعة بانها كانت لفلان مات فلان وورثت منه أخته فلانة فماتت وأنا وارثها وبرهن يسمع ولو برهن المطلوب ان فلانة ماتت قبل فلان يعني مورثها صح الدفع وفيه نظر لما انقررت زمان الموت لا يدخل تحت القضاء قيل النزاع لم يقع في الموت المجرد فصار كالورثة تنازعوا في تقدم موت المورث من المورث الآخر قوله أو بعده كان الابن مع الابن اذا تنازعا في تقدم موت أبيه قيل الجدل أو بعده \* ادعى شراء ضيعة منه وقال وهكذا أقربه المدعى عليه فبرهن أنه كان مكرهاً في اقراره لا يندفع لجواز أن يكون طائعا في البيع مكرهاً في الاقرار \* وفي المنتقى ادعى

عليه داراً في يده أو أراضاً أو هبة فبرهن المدعى عليه على أنه اشتراها منه وبرهن المدعى على أنه دفع المدفع فاستأجر \* أقر أنه أكاره في هذه الارض ثم ادعى أن الارض له لا يقبل اللهم الا اذا وفق وقال كنت اكارها فاشتريت الارض منك \* ادعى عليه ان ماني يده ملكه بالشراء من مالكه فلان بن فلان فدفع المطلوب أنه اشتراه من مالكه هذا بتاريخ سابق على شرائه فسد دفع الطالب أن شرائه السابق لم يصح لانه حينئذ كان رهناً في يد فلان بن فلان لا يصح دفع المدفع لعدم انحصار ادعى عليه داراً بالارث وصالحه على كذا ثم ادعى

المدعى عليه انه كان اشتراه من مورثه لا يسمع دعواه هذا وكذا في دعوى الدين لو صالح وبعد ذلك ادعى الابراء والايفاء قبل الصلح \* ادعى  
الايفاء فانكره الدائن وحلف ثم صالحه على مال ثم برهن المديون على الايفاء هل يقبل اختلافوا فيه \* استعاد اذ به وهلمكت فانكر رب الدابة  
الاعارة وحلف وضمنه ثم وجد للسنة غير بينة على العارية واثامها يطل الصلح \* صالح المدعى على شيء ثم ان المدعى عليه برهن ان المدعى  
أقرانه لاحق له في هذا الشيء ان شهدوا على اقراره ثم قدم على الصلح فالبينة باطلة (٣٩٩) والصلح جائز وان شهدوا على اقراره متأخر

عن الصلح يطل الصلح  
باعترافه وعلم الحاكم بهذا  
الاقرار المتأخر كالبينة اذا  
كان مادعاء بملك واحد بان  
كان قال لم يكن لي قط ولم  
ارثه ثم ادعى أنه ميراث له  
من أبيه وأن كان ادعى ملكا  
اخرا لا يطل الصلح بذلك  
الاقرار \* وفي موضع ثقة  
تكذيب المشهود له الشهود  
قبيل الحكم يمنع الحكم  
وبعد يرفع الحكم ويطله  
\* وذكر النسق رحمه الله  
ان تقسبى المشهود له  
الشهود بعد القضاء لا يوجب  
بطلان القضاء \* ادعى دينا  
على وارثه وبرهن ثم ان  
وارثا آخر غير المبرهن عليه  
صالح المدعى على بعض  
مادعاء فلما طال به بدل  
الصلح أتى بالدفع وقال أنا  
أتى بالدفع أن مورثي أو فاك  
هذا المال ودعوائى باطل  
ولم يقع صحبان كان مدعى  
الايفاء غير المصالح يسمع  
الدفع وان المصالح لا

### في المتفرقات

ادعى عليه وقف ضبعة وبرهن  
فقال المدعى عليه هو لم يسلم  
الى المتولى وقد حكم بطلان

فاسمًا بملك النهر بجلال يرسل الماء في النهر حتى يبتل ذلك التراب ويسهل كرية فنام الاجير حتى امتلأ  
النهر وغرق كدس رجل لاضمان على الاجير وأما قالع الشجرة كان كانت الشجرة بلغت النهر حتى ضاق  
جانب النهر لا يضمن وان لم تبلغ جانبي النهر فقلع النهر ضمن سكر النهر وخر ب قصر رجل يضمن كذا في الوجهين  
للكردى \* وفي فتاوى البقالى لو فتح الماء وتركه فارتد الماء وفتح النهر وليس فيه ماء ثم جاء الماء لا يضمن  
وعليه الاعتماد ولو سدا أنهارا للشركاء حتى امتلأ النهر (١) وانبت وق غرق قطن رجل أو أرسل الماء في النهر  
وعلى النهر أنهار صغار مفتوحة القهوات فدخل الماء في القهوات فأفسد زرع غيره ضمن في الوجهين وفي  
الفتاوى الصغرى رجل ألق شرب انسان بأن سقى أرضه بشرب غيره قال الامام البزدوى ضمن وتفسير  
ضمن الشرب في شرب الاصل للامام السرخسي أنه ينظر بكم يشترى لو كان يبعه جائرا وقال الامام  
خواهر زاده لا يضمن وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* سئل أبو بكر عن في داره يجري الماء حوله الى ناحية  
من داره فانه لم يخط جاره من ذلك قال هو ضامن قيل له لو ترك فجوة بين الجري وبين الحائط فترمن ذلك قال  
هو ضامن ترك فجوة ولم يترك لانه بان في تحويل الجري لانه تصرف في حق الغير فيقول لدمنه يكون مضمونا  
عليه ولو ترك الجري الأول على حاله وفتح نهر آخر قال ان ترك بينه وبين حائط الجار يجري قدر ذراعين لا يضمن  
لان هذا شيء قد أحدثه في ملكه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا اذا خرج الماء من النهر  
من موضع لم يكن له حق الاخراج منه فاما اذا شق حافة النهر في موضع لمحق وأجرى الماء منه الى موضع آخر  
فانه لا يضمن في الوجهين جميعا اذا بقيت بينهما فجوة كذا في المحيط \* أرض كانت على شط النهر العام وعلى  
القرات وكان العاتق حرق المرو في هذه الأرض للسقي واصلاح النهر ليس لصاحب الأرض أن يمنعهم اذا لم  
يكن لهم طريق الا في هذه الأرض كذا في جواهر الاخلاط \* رجل لشرب من نهر لارض فاشترى أرضا  
أخرى ليس لها شرب من هذا النهر الذي يجنب أرضه الاولى ليس له أن يجري الماء من الاولى اليها أو يجعلها  
مكان الاولى وليس له أن يسقي نخيلها أو زرعها في أرض أخرى الا أن يلا الأولى ويسد عنها الماء ثم يقصه  
الى الاخرى يفعل مرة بعد أخرى كذا في فتاوى قاضيخان \* لو كان النهر في دار انسان واحتاج الى حفرة فان  
أمكنه الدخول في بطن النهر دخل وحفر وان لم يمكن يقال لصاحب الدار انما أن تأذن له في ذلك حتى يحفر  
والا فاحفره أنت بماله كذا في الغبائية \* لرجل نهر في أرض رجل فأراد دخول أرضه لاصلاح النهر ومنعه  
رب الأرض فليس له الا أن يدخل في بطن النهر وكذلك القناة قيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه  
لا حريم للنهر عنده فتكون المسناة لصاحب الأرض فكان له أن يمنع من الدخول في ملكه وعندهما النهر  
حريم فتكون المسناة لصاحب النهر فكان له أن يمر عليها لاصلاح نهره وقيل هذا قولهم جميعا الا أن موضوع  
المسألة أن النهر والمسناة كانا لصاحب النهر ثم باع المسناة من صاحب الأرض فلا يمر في أرضه لاصلاح نهره  
بغلاف مال أو أراد المسلمون أن يمر في أرض رجل لاستقاء الماء من المشرعة ولم يكن لهم طريق غير هافلهم  
ذلك وذكر في النوادر لو كان النهر ضيقا لا يمكن المشى فيه فصاحب الأرض بالخيار ان شاء أذن بأن يصلحه  
ويسوى نهر نفسه وان شاء سوى نهره كذا في محيط السرخسي \* وعن محمد رحمه الله تعالى في نهر بين  
رجلين اتخذا خدما فامسكرا فاهلك زرع شريكه بعضه عطشا وبعضه فراقا قال يضمن ما هلك فراقا ولا

(١) قوله وانبت بالقنينة في القاموس يعني النهر كبر شطه لينبت في الماء تامل اهـ

هذا الوقت فلان بن فلان الحاكم وبرهن لا يسمع الدفع لان بينة المدعى أثبتت صحة الوقف بالتسليم وغيره لا تقتضيه وجود الشرط وبينة  
المدعى عليه عليه وقوله قضى بالبطلان لا يتم ولا يتم ذكر الوقت لانه لا يكون موصوفه ولم يذكر في المحضر \* فرض النفقة الحاكم  
على الزوج ثم طال الزوج كانت حراما على وقت الفرض لا يسمع الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة يسمع جعل أمر امرأته بيدها  
في طلاق بان ان لم يصل اليها النفقة في مدة كذا وادعى الزوج الوصول وزعت المرأة أنه أقر بعدم الوصول يسمع الدفع ولو ادعت اقراره

بأنه لم يدفع اليها البتة فلا يسمع \* ادعى على آخر أنه استأجر باجارة طويلة محدودا وبين حدوده وأجره من المدي عليه مقاطعة وطلب منه مال المقاطعة فقال المقاطع اشتريته من الآخر ونفذ البيع على المدة وسقط الاجر لا يصح هذا الدفع لغلبة الآخر في المختار وقيل يصح \* ادعى على آخر أنه ضرب أمته وماتت بضربه فدفع المدي عليه بأنما خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح أمالورهن أنهم اصبحت بعد الضرب فيصح ولو برهن هذا على العصة وهذا (٤٠٠) على الموت بالضرب فيدنة العصة أولى \* ادعى على آخر أنه كسر سنه العليا قال في الدفع لم يكن له

السن العليا لا يسمع

نوع من الخامس عشر في الخصم

في المحيط البسد في المنقول ثبت باقرار المدي عليه فيصح الحكم على المقر بالبدنه ملك المدي ولا تثبت اليد في العقار باقرار المدي عليه حتى لا يصح الحكم للمدي اذ برهن على أنه ملكه مالم يبرهن على أنه في يده أيضا وان أنكر كونه في يده وليس للمدي بينة يحلفه فان أقر باليد وليس للمدي بينة على أنه ملكه يحلفه على أنه ليس ملكه فان حلف انقطع الى أن يجبرها فان أقر له بالملك أيضا أمره بترك التمتع لكن اذا أراد أن يبرهن على الملك لا بد من البرهان أولا على البذر كره الفضلي أيضا وذكر الصدر وغيره في الفرق بين المنقول وغيره أن التثلي لو قائما لا بد من احضاره فيعين الحاكم يده وان هالك فقد أقر وفي العقار يزوم الضمان على نفسه \* واقراه على نفسه حجة التهمة الموضحة بآية لانه ليس في يد المالك بطريق الحقيقة بل اليد

يضمن ما هلك عطشا واذا وضع السكر في نهر العامة ليس في أرضه فسق وترك السكر كذلك ثم وصل الماء ووقع في أرض رجل بسبب السكر فأفسد زرعه فالمسألة على وجهين اما ان أجرى الماء أو جرى الماء بنفسه ففي الوجه الاول الضمان على المجري وفي الوجه الثاني الضمان على الذي سكر سقى أرضه من نهر العامة وتو على نهر العامة أنه صار صغار مفتوحة القنوات قد دخل الماء في الانهار الصغار وفسد بذلك أراضي قوم فهو ضامن كأنه أجرى فيها الماء كذا في المحيط \* وفي النوادر ساقية بين قوم لهم عليها أرضون لكل واحد منهم عشرة أجرة فكان في نصيب أحدهم فضل عما يحتاج اليه أرضه واحتاج أصحابه الى تلك الفضلة فان شركاه أولى بتلك الفضلة وليس له أن يسوق ذلك الماء الى أرض له أخرى ولا يشبهه مالمو كان له بسد من الماء من نهر بين قوم أو عشرة أو أقل أو أكثر فأخذ نصيبه من ذلك في نهر له خاصة له أن يسوقه الى ماشاء من الارضين ولو استغنى عنه ليس لشرائه عليه سبيل نهر بين أربعة أنفس محدود زيد وعلى وجعفر لكل واحد منهم مفتح الماء الى أرضه من هذا النهر ومفتح محمد يجاوره مفتح زيد ومفتح زيد يجاوره مفتح علي ومفتح علي يجاوره مفتح جعفر فان جفف جعفر أرضه صار ماؤه لعل وان جفف جعفر وعلى جميعا فماؤه لزيد وان جفف جعفر وعلى زيد فجميع مياههم لمحمد فان جفف على أرضه ولم يحفف غيره فماؤه لجعفر وحده فان جفف زيد أرضه وحده صار ماؤه لعل وجعفر بقدر جريان أرضهما كذا في محيط السرخسي \* غطي مجرى ماء قال أبو القاسم اذا لم يكن قد عيى فلا رباب المجري أن يأخذوه بكشف ذلك ورفع الغطاء كذا في الحاوي \* نهر يجري في سكة يحفر في كل سنة مرتين فيجتمع في السكة تراب كثير فان كان التراب على حريم النهر ليس لاهل السكة أن يكلفوا أرباب النهر نقل التراب وان كان التراب جاوز حريم النهر فلم ذلك نهر لقوم يجري في أرض رجل حفر والنهر وألقوا التراب في أرضه ان كان التراب في حريم النهر لم يكن لصاحب الارض أن يأخذ أصحاب النهر ينقل التراب بئر الماء المطرف سكة عند باب دار رجل امتلا واصحاب الدار ضرر بذلك قال بعضهم له أن يكبس البئر قال رضى الله تعالى عنه يذبحي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان البئر بئر اقديم لم يكن له ذلك وان كان محدثا كان له ذلك بئر لرجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر كذا في فتاوى قاضيخان \* خر ب رجل ضفة نهر والماء في ذلك الوقت منقطع ثم وصل الماء فوقع من موضع الضرب في أرض رجل فاضر بالارض أو أفسد زرعها في الارض قال ينظر ان جرى الماء بنفسه يضمن الخرب اذا كان النهر له عامة لانه مسبب متعد وان أجرى الماء رجل وفتح رأس النهر رجل آخر ضمن المجري والفاتح دون الخرب كذا في النخبة \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى نهر عظيم لاهل قرية يشعب منه نهران وعلى كل واحد من النهرين طاحونة فخرت احدي الطاحونتين فأراد صاحبها أن يرسل الماء كله في النهر الآخر الذي عليه الطاحونة الاخرى حتى يغرطاحونته وذلك يضرب الطاحونة الاخرى لم يكن له ذلك لانه يريد دفع الضرر عن نفسه بالاضرار بغيره وفيه أيضا حوض في بستان رجل مستنقع لماء أقوام والرجل مقر لهم بالمجري وبأن استنقع الماسحق قديم لهم وهذا الحوض يضرب بناء الرجل فأراد أن يمنعهم عن اجر الماسحق يصلحوا الحوض فان كان في الحوض عيب يضرب لاجله بناء الرجل فله ذلك كذا في المحيط \* لو انشق ضفة النهر وبسبب الماء منه فيضرب الناس به فاصحاب النهر يؤمرون باصلاحه كذا في

عليه بالحكم فربما يتواضع المدي مع غير المالك حتى يقر باليد ويقيم عليه فهو دازورافيسامحه المدي عليه ويتصل خزانة

به الحكم ثم يحجج على المالك بحكم قاض آخر ويبرهن عليه فان القضاء من أسباب الملك يطلق للشاهد الادامه ملكه بحكم الحاكم ولو فسره أيضا على الحاكم أن يقبله فصارا الحكم فوق معاينة اليد حتى لو فسره بأنه يشهد له بالملك بناء على اليد لا يقبل كالحكم وهذه التهمة في المنقول منتفية لان المنقول يكون في يد المالك حقيقة فلا يتصور فيه تلك التهمة لان المالك لا يتكلم من النقل والاحضار بين يدي الحاكم فلا

بذلك ما عترض عليه في بعض الشروح من كون تهمته الواضحة متصورة في العين أيضا وعلم الحيا كم فيه باليد كالشهادة على الرواية التي عليه حجة  
\* في يده عين ادعاه آخر أنه اشتراه من فلان الغائب وصدقه ذواليد فيه لا يؤمر بالتسليم اليه لانه حكم على الغائب كما اذا ادعى على المودع أنه  
اشترى الوديعة من المودع وصدقه المودع بخلاف دعوى الوراثة لما عرف في الجامع الصغير \* وفي المتن عن الثاني ادعى دارا في يد رجل  
فبرهن ذواليد أن فلانا الغائب ادعاه وأخذها بالحكم مني ثم أجزها مني وبرهن لا يقبل لعدم الخصم \* وفيه أيضا في يده دارا ادعاه رجل  
فبرهن ذواليد أن فلانا الغائب اشتراه من هذا المدعي ووكنتي بها يقبل برهانه في حق الدفع وان كان لا يلزم على الغائب الشراء لانه قام على  
أمرين \* وعن الثاني فيمن ادعى على ذى اليد دارا أن الغائب اشتراه منك لأجل وأنكره (١٠٤) ذواليد يقبل بيئته المدعى عليه وكذلك كان  
المشتري حاضرًا ينكر الشراء

كن ادعى دارا في يد رجل  
وقال اشتريتها من فلان  
وفلان كان اشتراه منك  
قال الامام اذا قال انه  
اشتراه من فلان وفلان  
اشتراه من ذى اليد يقبل  
وان ادعى أن فلانا اشتراه  
من ذى اليد لأجله وبرهن  
لا يقبل \* وعن الثاني  
رحمه الله لو قال الذى في يده  
كنت بعته من فلان الذى  
يزعم أنه وكيله بالشراء له  
وفلان غائب فلا خصومة  
بينه وبين المدعى  
وكذا لو قال كنت بعته من  
فلان الذى يزعم أنه وكيله  
لكنه محبوس بالثمن عندى  
أو أودعنيها ولو قال هذا  
اشترتها من فلان الذى وكلته  
بالبيع يسمع \* ولو قال هذا  
اشترتها منك فلان وكان  
وكيلا لي بالشراء وبرهن  
لا يسمع عند الامام ويسمع  
عند الثاني رحمه الله وكذا  
دارين قوم مبرأ ادعى على  
واحد منهم أنه اشترى منه  
حصته التي ورثها من المورث

خزانة المفتين \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى نهر في سكة غير نافذة أراد رجل من أهل السكة أن  
يدخل الماء في داره ويجري الى بستان فلجيران أن ينعموه وله أيضا أن يمنع الجيران من مثل ذلك ومن أجرى  
قبل ذلك وأقر أنه أحدهم فلم ينعمه وان كان له ذلك قديما لم يمنع بمنزلة الظلة فوق السكة وفيه أيضا رجل له  
مسناة متفرقة في قرية أراد أن يجمع كله ويجهله في (شبانروز) واحفظه ذلك لانه يتصرف في حقه ولا ضرر  
في ذلك على الشركاء وكذلك لو كان لرجلين لكل واحد شرب يوم في نهر قرية أراد أن يستوفيا ماءهما جميعا  
في يوم واحد فلم يوافقا وليس للشركاء منعهما كذا في المحيط \* بالوعة قديمة لرجل على نهر الشفة فدخل  
في سكة غير نافذة قال أبو بكر البلخي لا عبرة للقديم والحديث في هذا ويؤمر برفعه فان لم يرفع رفع الامر  
الى صاحب الحسبة ليأمره بالرفع كذا في فتاوى قاضيخان \* أراد سقي أرضه أو زرعها من مجرى مائه ففتح  
الرجل حتى ضاع الزرع لا يضمن المانع كما لو منع الراعي حتى هلك المواشى كذا في الوجيز للكردي \* طائط  
بين رجلين عليه حولتهما فرفع أحدهما الحائط برضا صاحبه ثم بناء صاحبه بماله برضا الآخر على أن  
يعيره صاحبه مجرى ماء في داره ليجري ماءه منها الى داره ويسقي بستانه ففعل وأعاره المجري ثم بدله أن يمنع  
المجري مكانه لذلك لان الاعارة غير لازمة الا أن صاحب الدار الذى منع المجري يغرم لباني الحائط نصف  
ما أنفق في بناء الحائط كذا في فتاوى قاضيخان \* (١) في العيون نهر في مدينة اجراء الامام للشقة أراد بعض  
الناس أن يتخذوا عليه بساتين ان لم يضر ذلك بأهل الشقة وسعهم ذلك وان أضر ذلك بأهل الشقة لا يسعهم  
ذلك ولو أراد أن يغرس على هذا النهر والنهر في الطريق ان لم يضر بالطريق وسعه ذلك والناس أن ينعموه  
عنه كذا في المحيط \* نهر ساقية لقوم في بستان رجل فلصاحب البستان أن يغرس على حافته وإذا ضاق  
نهرهم بسببها خفشت يثوم بقلعها الآن يوسع النهر من الطرف الاخر بقدر ما كان على وجهه لا يتفاوت في  
حق أصحاب النهر كذا في خزانة المفتين \* وعن شمس الدين النهر العام اذا أراد الرجل أن يغرس لمنفعة  
المسلمين له ذلك كذا في المحيط \* نهر يجري في دار رجل وصاحب الدار يسقي بستانه من هذا النهر فغرس  
شجرة على شط النهر فدخل ماء هذا النهر في عروق الشجرة الى دار رجل فتداعت الدار الى الخراب قالوا ان لم  
يغرس الشجرة في حريم النهر لا يؤمر بقلع الشجرة وان كانت عروق الشجرة دخلت داره جاره فعليه قطعها  
فان لم يقطعها كان الجار قطعها من غير أن يرفع الامر الى القاضي كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو خرب النهر  
فاحتاجوا الى الحفر في أرض رجل ليصلحوا نهرهم لم يجبر على بيعه بكل حال كذا في الغيبة \* وإذا كان  
في أرض رجل نهر لقوم فله أن يسقي منسه أرضه ان لم يضر بأصحاب النهر ولهم أن ينعموه وان كان بطنه  
وحافته فله ذلك وان أضر كذا في المحيط \* والله أعلم

(١) قوله في العيون نهر في مدينة الخ هذا القرع قد تقدم فهو مكرر اهـ مصححه

(٥١ - فتاوى خامس) وهو غائب وأقر الورثة بخصته وبرهن على ذلك لا يقبل \* ولو قالوا الدار لنا لا حق لفلان فيه يقبل بيئته  
المدعى \* ادعى عليه أنه مملوك لم يثبت له في يده فقال المملوك أنا اليوم في يد فلان الغائب وبرهن عليه بئذ دفع \* وان برهن المالك ولم يبرهن  
العبد على ما ذكر لا يندفع ويحكم بالعبد فان حضر الغائب بعد الحكم فلا سبيل له عليه الا أن يعيد البيئته على المدعى فيحكم له على المحكوم  
له الاول هل في الكتاب وقال لا نفي انما قضيت للاول على العبد نفسه لا على الخصم المالك \* ادعى على العبد شرا منى منه أو ديناً عليه فهو  
خصم الا أن يبرهن العبد على أنه محجور فحينئذ لا يكون خصما \* وفي الدعاوى والبيئات رد المحضر بعه أنه ذكر دعوى الصبي ولم يذكر أنه  
مأذون ودعوى الصبي لا يصح وجوابه الا اذا كان مأذونا والعبد المأذون يباع في دينه بمحضرة المولى والا لا وكسبه يباع وان لم يحضر المولى

ولا يقبل دعوى استهلاك الوديعة على المحجور حضره مولاه وغاب وكذلك على المولى عند الثاني رحمه الله لعدم الضمان \* ولو ادعى على محجور ما لا يسبب الاستهلاك يشترط حضره المولى أيضا لسماع البينة لانه أيضا خصم لكونه مخاطبا بالبيع أو الفداء بخلاف المأذون \* وفي فتاوى القاضى شهدها على معتوه مأذون أو عبد مأذون باستهلاك غصب أو وديعة أو غيره أو على إقراره بذلك أو شهدها عليه ما يبيع أو شراء أو اجارة والعبد يشكر ذلك والمولى أو الولي غائب يقبل لصحة الإقرار لكونه تجارة وان محجورا لا يقبل على مولاه فلا يطالب مولاه بالبيع ولكن يقبل على العبد حتى يطالب به بعد العتق وان كان للصغير وصى حاضر لا يشترط حضره الصغير عند الدعوى ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى ديناً أو عيناً لم يجز مباشرة هذا (٤٠٢) الوصى أو لولا قال الناطق ان مباشرة هذا الوصى لا يحتاج الى حضره الصغير وان لا يجازيه

### الباب الرابع في الدعوى في الشرب وما يتصل به وفي سماع البينة

وإذا ادعى شرباً في بدي رجل بغير أرض لم تسمع دعواه قياساً وتسمع استحقاقاً كذا في محيط السرخسى \* وإذا كان لرجل نهر في أرض رجل أراد صاحب الأرض أن يمنع صاحب النهر من إجراء الماء فيه فان كان الماء جارياً إلى أرض صاحب النهر وقت الخصومة أو علم أنه كان يجري الماء إلى أرضه قبل ذلك فانه يقضى بالنهر لصاحب النهر إلا أن يقيم صاحب الأرض البينة ان النهر ملكه وان لم يكن الماء جارياً وقت الخصومة ولا علم جريانه إلى أرضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الأرض الآن يقيم صاحب النهر البينة ان النهر كان ملكه في المنتقى قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن نهر عظيم الشرب لاهل قري لا يحصون حبسه قوم في أعلى النهر عن الأسفلين وقالوا هو لنا وفي أيدينا وقال الذين في أسفل النهر بل هو لنا كله ولا حق لكم فيه قال إذا كان يجري إلى الأسفلين يوم يختصمون ترك على حاله يجري كما يجري إلى الأسفلين وشربهم منه جميعاً كما كان وليس للأعلى ان يسكروه عنهم وان كان الماء منقطعاً عن الأسفلين يوم يختصمون ولكن علم انه كان يجري إلى الأسفلين فيما مضى وان أهل الأعلى حبسوه عنهم أو أقام أهل الأسفل بينة على ان النهر كان يجري اليهم وان أهل الأعلى حبسوه عنهم أمراً أهل الأعلى بازالة الحبس عنهم وان لم يعلم كيف كان شرب أهل الأعلى وأهل الأسفل من هذا النهر بعد العلم بأن شرب الكل كان منه وقد ادعى كل فريق اليد على النهر على سبيل الكيل وليس لاحد الفريقين مزينة على الآخر لا من حيث البينة ولا من وجه آخر يجعل النهر بينهم وتكون قسمة الشرب على قدر مساحة الاراضى قلت أرايت هؤلاء الذين لا يحصون إذا ادعى بعضهم هذا النهر وأقام البينة أنه انترى معاملة لا يحصى أهلها يقضى به لاهل تلك القرية بدعوى هذا واقامة البينة والمدعى عليهم لا يحصون وقد حضر بعضهم وفيهم الصغير والكبير قال محمد رحمه الله تعالى إذا كان هذا على ما نصف فان هذا النهر بمنزلة طريق من طرق المسلمين نافذة فان أقام قوم البينة انه لهم دون غيرهم استحقوه وخرج من أن يكون نهر الجماعة المسلمين وصار لاهل تلك القرى خاصة واكتفى القاضى بواحد من المدعين وبواحد من المدعى عليهم وان كان النهر خاصاً لقوم معينين لا يحصون لم يقض عليهم بحضرة واحد منهم وقضى على من حضر منهم كذا في المحيط \* نهر لرجل يجري في أرض آخر اختلاني في مسناته فاذاها كل واحد منهما ولا يدري في يد من هي فهي لصاحب الأرض يغرس فيه ما يبدله ويزرع فيها وينع صاحب النهر عن القاء الطين وعن المرو رقيقاً ولا يهدمها عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما مائة لصاحب النهر تكون مائة طينة قيل هذا بناء على ان صاحب النهر يستحق حريم النهر عندهما فكان الحريم في يد صاحب النهر لانه تابع للنهر فيكون له وعند أي حنيفة رحمه الله تعالى لا حريم للنهر فلم تكن المسناة في يد أحدهما إلا أن المسناة أشبهت بالأرض من النهر لان المسناة تصلح للغراسة

كضمان الاستهلاك ونحوه يشترط حضوره وبعض المتأخرين على أنه يشترط حضره الصغير حالة الدعوى مدعيها كان أو مدعى عليه \* والصحيح عدم اشتراط حضره الاطفال الرضع حالة الدعوى كذا في المحيط لانهم بمنزلة الامتعة \* وار لم يكن له وصى ولا أب وطلب من الحاكم نصبه فعل ويشترط حضره الصغير وقت النصب وفي فتاوى القاضى لم يشترط \* وذ كر الوتار أنه لا يشترط حضره الصغير بل يشترط أن يكون في ولايته وان يكون الحاكم الناصب عالماً بوجوده وحاله \* وقال في كتاب القسمة مات عن حاضر وغائب فحضر اثنان وطلب من الحاكم القسمة وبرهنا يسمع ويجعل أحدهما خصماً وان حضر أحدهما وبرهن لا يسمع وان حضر أحدهما وصيا عن الصغير وسمع الدعوى وان الصغير غائب وطلب النصب لا يتص

ولا يسمع الدعوى لانه غير عاجز عن الاحضار \* وذ كر انصاف ادعى على محجور أنه غصب أو استهلك متاعه والزراعة

ان قال لي بينة حضره يشترط حضره الصغير وبهم الدعوى لكونه مؤثماً أخذاً بالحق ولا يثبته عليه ما يجب عليه بالحكم فان لم يكن له وصى نصب وصياً كامراً \* واختار أنه يشترط حضره الصغير وقت الدعوى والشهادة لشيعته بالدعوى \* برهن على الوصى أو الوكيل ثم بلغ الصبي وحضر الموكل قبل الحكم لاحتجاج الى اعادة البينة لان المقام على النائب كالمقام على المنيوب \* وفي أدب القاضى برهن على المدعى عليه بالمدعى ثم غاب المدعى أو وكيله بالحكم أو على وكيله بالحكم أو على وكيله بالحكم لا يحكم به على انه برهن عليه بعد التزكية خلافاً للثاني رحمه الله واختاره انصاف وهذا اذا لم يكن الموكل حاضر وقت البرهان فلو كان حاضر لا يحكم



بما عليه بخلاف \* وفيه أيضا ثبت عليه حق باقراره أو ببرهان ثم امتنع المطالب عن الحضور وتواري فعند الثاني رحمه الله نصب الحاكم عنه وكلا ولا يحكم عليه بالمال ان سأل الخصم ذلك وعندهما لا يفعل ذلك \* وفي الزيادة غاب بعد اقامة البينة لا يحكم عليه عندهما ولو غاب بعد الاقرار يحكم عليه بالاتفاق \* ادعى عبدا على ذى اليد بانه ملكه بالشرا منه وبرهن عليه وبرهن ذوا اليد على انه ملك فلان اودع عنيه أو لم يبرهن لا يندفع الخصومة ويحكم به للشترى فان حضر المقر الغائب قبل أن يحكم به للدعي يدفع العبد اليه ويحكم به للدعي ولا يكف اعادة البينة على الحاضر فان برهن رب العبد أنه عبده أو دعه عند ذى اليد أو على أنه عبده ولم يرد عليه يقبل ويبطل بينة الشارى فان أعاد مدعى الشراء برهانه على المودع الحاضر ان قبل الحكم ببينة رب العبد قبل (٤٠٣) ويحكم له وان بعده لا يقبل لانه صار

محكوما عليه بالبينة ودلت  
المسئلة أن الحكم ببرهان  
ذى اليد حكم بالمالك حقيقة  
لأنه قضاء بترك \* ولو برهن  
على المقر شاهدين وقبل  
التركية حضر المقر يدفع  
العبد اليه ويحكم عليه بتلك  
البينة ان زكيت ولكن  
لا يصير المقر لمحكوما عليه  
حتى اذا برهن الحاضر أنه له  
أو أنه اودعه عند المقر  
يحكم به له فلو أعاد المدعى  
برهانه على الحاضر لا يلتفت  
اليه لانه صار محكوما عليه كما  
عرف في الجامع هذا اذا حضر  
بعدا فامة البينة قبل  
التركية فان أقام واحدا ثم  
حضر يدفع الى المقر ويتم  
عليه البينة فاذا أتمها قضى  
به له لكنه يكون حكما على المقر  
لا على المقر \* برهن الخارج  
على الغاصب بانه ملكه  
وحكم له به لا يظهر ذلك في  
حق المصوب منه حتى لو  
برهن المصوب منه على  
المستحق بانه يقبل فعلى  
هذا لا يبرأ الغاصب من  
القضاء بذلك الحكم \* برهن

والزراعة كالارض والنهر لا يصلح لذلك ومتى تنازع اثنان في شئ لم يكن في يد أحدهما الآن في يد  
أحدهما ما هو أشبه بالتنازع فيه فانه يقضى لمن كان في يده ما هو أشبه بالتنازع فيه كالتنازع في أحد  
مصراعى الباب الموضوع على الارض والمصراع الآخر معلق على باب أحدهما فانه يقضى بالموضوع لمن  
كان المصراع الآخر معلقا على بابه وقيل لا خلاف أن للنهر حري على أرض الموات كما يلقى لكن الخلاف  
ههنا فيما اذا لم يعرف أن المسناة في يد صاحب النهر بان كانت متصلة بالارض مساوية لها ولم تكن أعلى منها  
فالظاهر شاهد أنها لصاحب الارض من جهة أرضه اذ لو لم تكن هكذا كانت أعلى من الاراضى للقاء  
الطين فيها وعندهما الظاهر شاهد أنها لصاحب النهر حريه على فوق الكلام بينهم في الترجيح كذا في محيط  
السرخسى \* نهر لرجل وعلى شط النهر أرض لرجل فتنازع في المسناة كان بين الارض والنهر حائل  
كالخائط ونحوه فالمسناة لصاحب النهر والافهى لصاحب الارض ولصاحب النهر فيها حق حتى ان صاحب  
الارض لو أراد رفعها كان لصاحب النهر منعه ولصاحب الارض أن يغرس فيها ويبقى طينه ويجتزأ فيها كذا  
في السراجية \* ولو اختلفا في رقة النهر فان كان يجري فيه ماء فالقول قوله لانه في يده بالاستعمال وان لم  
يكن فيه ماء لا يقبل قوله لا يجبه وان أقام بينة ان له مجرى في النهر فله حق الاجراء دون الرقة وكذا لو أقام  
بينة ان له مصب الماء في هذا النهر أو في هذه الاجه كذا في الغياثية \* نهر لرجل في أرض لرجل فادعى رجل  
شرب يوم من النهر في كل شهر وأقام البينة على ذلك فانه يقضى به وكذلك مسيل الماء كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ولو ادعى شرب يومين في الشهر وشهد له أحد الشاهدين بشرب يوم في الشهر وشهد الآخر  
بشرب يومين في الشهر ذكر ان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى له بشئ وفي قياس قول أبي  
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى بالاول وهو شرب يوم ذكر هذا الخلاف في بعض نسخ هذا الكتاب  
ولم يذكر في البعض قال النقيع أبو جعفر رحمه الله تعالى انما تكون هذه المسئلة على الخلاف اذا شهدا على  
الاقرار بان شهدا أحدهما على اقرار المدعى عليه بشرب يوم لهذا المدعى وشهد الآخر على اقراره بشرب  
يومين لان المشهود به الاقرار ولم يشهد على واحد من الاقرارين الا شاهد واحد فاما اذا لم يشهدا على الاقرار  
وانما شهدا على نفس الشرب فشهدا أحدهما بشرب يوم وشهد الآخر بشرب يومين يجب ان تقبل  
الشهادة على شرب يوم وهو الاقل بالاتفاق ولو شهدا بشرب يوم ولم يسموا عددا الايام بان يقولوا من الشهر  
أومن السنة أو من الاسبوع ولم يشهدوا أن له في رقة النهر شرا لا تقبل الشهادة بخلاف لان المشهود  
به مجهول كذا في المحيط \* وان ادعى عشر نهر أو عشر قنات فشهد له أحدهما ما بالعشر والاخر باقل من  
ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الشهادة قاطلة وان شهدا بالاقرار لا خلاف للشاهدين لفظا ومعنى  
وعلى قولهما تقبل على الاقل استقصا وان شهدا أحدهما ما بالخمسة بطلت الشهادة لانه قد شهد له بأكثر مما  
ادعى واذا ادعى رجل أرضا على نهر بشرب يوم منه وأقام شاهدين انما له ولم يذكر من الشرب شيئا فأتى

على ذى اليد بوقفية محدودة وحكم به ثم جاء آخر وادعى الملك المطلق على المقضى له يقبل كافي الحكم بالملك المطلق بخلاف العتق لانه حكم  
على الناس كافة \* في يد عبدا اذناه برهنا على أن كلا منهما اودعه عنده وهو يكره الحكم بشهادتهما حتى أقربه ذوا اليد لاحدهما  
دفع اليه وان زكيت البينة ان حكم به بينهما \* وكل وكيلين بالخصومة فبرهن المدعى على أحدهما شاهدا وعلى الآخر شاهدا آخر أو  
برهن شاهدا على الوكيل وآخر على الموكل أو برهن واحدنا على المورث حال حياته وعلى الوارث الا خر صرح وحكم به \* وذكر القاضي  
أحضر رجلا وأخرج صكافيه ذكرا للمال وقال المال باسم رجل غائب وهو فلان لكن اسمه عارية وكان وكيلنا عنى في سبب لزوم المال على  
هذا وان الغائب وكل في قبض هذا المال من هذا الحاضر يسمع لان الانسان قد يكون وكيلنا عن آخر في بيع ماله فيبيع ويكتب

الصك باسم نفسه لانه هو العاقد ولهذا قلنا بذكر أنه وكيل عنه في القبض لان الوكيل اذا غاب حق القبض للوكيل انما ثبت اذا وكله وكيله في قبضه كما قال محمد رحمه الله في كتاب المضاربة ويقال للمضارب بعد الفسخ وكل رب المال في قبضه فاذا صح دعواه يحكم له بقبض المال فان أقر المدعى عليه بالمال والوكالة أمر بتسليم المال اليه ولا يتهدى اقراره على الغائب وان أنكره أو كاله لا المال يقال له برهن عليها وان برهن على اقرار الغائب بالمال ولم يبرهن على الوكالة لا يقبل \* وفي المنتقى جاء بصك فيه مال باسم رجل وقال رب الدين هذا أقرني بالمال الذي فيه وطالبه ان يجد المدعى عليه أن يكون للغائب عليه شيء فهو خصم يبرهن عليه ويحكم له بالمال وان أقر بان المال عليه للمدعى كتب باسمه لا يكون خصما حتى يحضر الغائب كذا عن الامام (٤٠٤) والثاني رحمه الله وعن الامام أنه لا يكون خصما في مسئلة الجحود أيضا كافي الاقرار

أقصى له بما وبمحضته من الشرب وان شهد له بالشرب دون الارض لم يقض له من الارض بشيء كذا في المبسوط \* ولو شهد أحد الشاهدين انه اشترى هذا الارض بالف والآخر شهد انه اشترى الارض والشرب بالف لم يجز وان شهد الاخر انه اشترى الارض بكل حق هولها بالف لانهما اتفقا على شراء الارض والشرب لان الشرب من حقوق الارض فن شهدانه اشتراها بكل حق هولها فقد شهد بالارض والشرب جميعا هكذا في محيط السير خسي \* وان كان نهر بين قوم لهم عليه أرضون ولبعض أراضيهم سواقي على ذلك النهر ولبعض ادوال وسوان وبعضها ليست لها سانية ولا دالية وليس لها شرب معروف من هذا النهر ولا من غيره فاختصموا في هذا النهر فادعى صاحب الارض ان لها فيه شرب باوهي على شط النهر فانه ينبغي في القياس ان يكون النهر بين أصحاب السواني والدوالي دون أهل الارض ولكن استحسن فقال النهر بينهم جميعا على قدر أراضيهم التي على شط النهر لان المقصود بغير النهر سقي الاراضي لا اتخاذ السواني والدوالي فتمها هو المقصود حالهم على السواني في اثبات السيد فان كان يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف والافهوا بينهم على قدر أراضيهم وان كان لهذه الارض شرب معروف من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب فان لم يكن لها شرب من غيره وقضيت لها فيه شرب وكان لصاحبها أرض أخرى الى جنبها ليس لها شرب معروف فاني استحسن أن أجعل لارضيه كلها ان كانت متصلة الشرب من هذا النهر وفي القياس لا يستحق الشرب من هذا النهر للارض الاخرى الابحجة وان كان الى جنب أرضه أرض للاخر وأرض الاول بين النهر وبينها وليس لهذه الارض شرب معروف ولا يدري من أين كان شربها فاني أجعل لها شربا من هذا النهر أيضا الا ان يكون النهر معروف والقوم خاص فلا أجعل لغيرهم فيه شرب بالابينة فان كان هذا النهر يصب في أجرة وعلمه أرض لقوم مختلفين ولا يدري كيف كانت حاله ولان كان أصله فتنازع أهل الارض وأهل الاجرة فيه (١) فاني أقضي به بين أصحاب الارض بالحصص وليس لهم أن يقطعوه عن أهل الاجرة وليس لأهل الاجرة أن يمنعوه من المسيل في أجنتهم كذا في المبسوط \* راجل له أرضان على نهر احدهما في أعلى والاخرى في أسفل فادعى أن شربهما من هذا النهر وأنكر الشرب كما شرب احدهما بعينها ان لم يكن يسبق تلك الارض من نهر آخر قال قول له صاحب الارض سئل أبو القاسم عن رجلين له ما نهر روعي ضفته أشجار وكل واحد منهما ما يدعيها قال ان عرف فارسها فهي له وان لم يعرف فما كان في موضع مملوك لاحدهما خاصة فهو له وما كان في موضع مشترك فهو بينهما في الحكم وسئل عن له أشجار على ضفة نهر ما ديانا فثبت من عرفها أشجارا في (١) قوله فاني أقضي به بين أصحاب الارض الخ يعني أنه لا يقضي لصاحب الاجرة بشيء من النهر غير ان أصحاب الارض لو أرادوا أن يمنعوا فضل الماء عن الاجرة ليس لهم ذلك وصاحب الاجرة اذا أراد أن يمنعهم من تسيل فضل الماء عن الاجرة ليس له ذلك كذا في المحيط فتأمل نقله معصمه

\* اشترى وغاب فادعاه آخر لا يصح حتى يحضر المشتري لعدم المالك \* وفي فتاوى القاضي أجز ثم باع وسلم بسمع دعوى المستأجر على المشتري وان كان الاستأجر غابا لان المشتري يدعي المالك لنفسه فكان خصما لكل من يدعي حقاقبه وكذا الرهن اذا قبضه المرتهن ثم أخذه الرهن وباع فالمرتهن يخاصم الشاري وان غاب الرهن لما قلناه وفي المنتقى الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث والوصي خصم لمن يدعي على الميت ديناً \* وفي العتاي ادهي ديناً أو وديعة لورثته أن مورثه مات عنه ولا وارث له غيره فان صدقه أمر بدفع الدين والعين بخلاف فصل الوكالة حيث يؤمر في الدين لانه اقرار على نفسه في حقه لاق العين لانه اقرار على المودع وان أنكر وأراد تحليفه حلفه في القسب والموت على العلم

وفي الوديعه على البتات لانه فعله فان حلف فلا خصومة وان نكل فقد أقر وان صدقه في الوارثة والموت وأنكر الدين والوديعه يخلفه والوارث نظير الوصي \* قال محمد رحمه الله مودع مودع الغاصب وغاصب الغاصب خصم لمن يقول انه ملكي غصبه مني ثم غصبته عنه أو أودع عندي \* وفي المبسوط غاصب الدار باعها وسلمها ثم أقر بها للمالك وليس للمالك بينة فآقراره في حق المشتري باطل ولا ضمان على البائع الغاصب في قوله مالان البيع والتسليم غصب وان لا يتحقق في العقار عندهما وفي المحيط باع دار غيره وسلمها فادعى المالك الدار على البائع لا يصح وان ادعى الضمان فعلى الخلاف وعن الامام في وجوب الضمان فيه بالبيع والتسليم روايتان فيفتي بوجوب الضمان وان أراد اجازة البيع وأخذ الثمن له ذلك بالشروط الاربعة والخمسة في اجازة بيع الفضولي كما عرفت \* وللرأه

اثبات المهر المؤجل وللثابت الدين المؤجل وان لم يكن لهما ولاية المطالبة في الحال \* ادعى أرضاني أيديهم ما فاقا لثلاثنا وثلاثة لآخرنا الغائب أو دعه عندنا فهدأ دفع ان برهن على الابداع \* قال في دعوى العقار هذا المحدود ملكي ولم يقل هو في يد المدعي عليه فقال المدعي عليه ان يحدود ملكي فليس بجواب وان قال ان يحدود كدروست منست ملكي فليس بجواب في الاشبه \* ادعى منزلا في يد رجل فقال المدعي عليه عرصه ملك منست لا يكون جوابا ما لم يقل ان عرصه ملك منست وكذا اذا قال الشهود العرصه ملكه لا يكفي ما لم يقولوا هذه العرصه ملكه \* ادعى كساح امرأه فقالت من زن ابن مدعي نيم فان اشارت اليه بخواب والا فلا في قول وقيل جواب لقولها ان مدعي وأنه يفيد معنى الإشارة وقول المدعي عليه في الجواب ترادين خانه حق نيت أو قال ابن خانه حق (٤٠٥) منست ليس بجواب \* دار بينهما على

الشركة غاب أحدهما  
فادعى آخر على الحاضر أنه  
اشترى نصيب الغائب من  
الغائب لا يقبل \* ولو ادعى أنه  
اشترى من المورث نصف  
الدار أو كلها أو أحدهما غائب  
حيث يقبل المأمران أحد  
الورثة يصير خصما عن البقية  
فيما يدعى على الميت أولاً

نوع فمين يشترط حضرته

استأجر دابة وقبضها وغاب  
المالك فادعى آخر أن أجارته  
كانت أسبق منه وبرهن أفق  
نحر الاسلام البردوى بأنه  
يقبل لان المستأجر الثاني  
يدعي الملك في المنفعة ومن  
يدعي الملك في شيء فهو خصم  
لمن يدعيه كافي دعوى العين  
وهذا أقرب الى الصواب  
وقيل لا ينتصب خصما بلا  
دعوى الفعل عليه بان يقول  
كان سلمها الي وأنت قبضتها  
من أمالوقال سلمها اليك بأجرة  
متأخرتمني لا لي لا يقبل وبه  
أفتى الامام فلهما الدين  
قال السرخسي الصحيح عدم  
الاتصاف كالشعير حتى  
يحضر المالك وكذا

الجانب الآخر من النهر ولرجل في هذا الجانب كرم بينه وبين هذا الجانب طر يق فادعى كل واحد منهما  
هذه الاشارة بان عرف انها بنت من عروق تلك الاشجار فهي له وان لم يعرف ذلك ولا عرف غارسها  
فتلك الاشجار غير ملوكة لاحد لا يستحقها صاحب الكرم ولا صاحب الاشجار سئل أبو بكر عن له ضيعة  
يجنب نهر ما ياتيها وعلى ضفة النهر اشجار يريد صاحب الضيعة بيعها قال ان بنت الاشجار من غير  
مستتبت وأرباب النهر قوم لا يحصون فهي لمن أخذها وقطعها ولا أحب أن يبيعها صاحب الضيعة قبل  
أن يقطعها ولو كان لها مستتبت لكن لا يعرف فهي كالقطعة وسئل عن اشجار على ضفة نهر لا قوم يجري  
ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في ساحة لهذه السكة فادعى واحدا أن غارسها فلان واني وارثه  
قال عليه البيه أن لم تكن له بينة فما كان على حر يم النهر فهو لارباب النهر وما كان في ساحة السكة فهو  
لجميع أهل السكة كذا في المحيط \* والله أعلم

#### الباب الخامس في المتفرقات

ولومات صاحب الشرب وعليه ديون لم يبيع شربه بدون الارض في دينه الا أن يكون معه أرض فيباع مع  
أرضه ثم الامام ماذا يصنع بهذا الشرب قيل يتخذ حوضا ويجمع فيه ذلك الماء في كل نوبة ثم يبيع الماء الذي  
يجعه في الحوض بثمن معلوم فيقضي به الدين والاصح انه ينظر الى قيمة الارض بدون الشرب ومنع الشرب  
فيصرف تفاوت ما بينهما من الثمن الى قضاة دين الميت وان لم يجد ذلك اشترى على تركه هذا الميت أرضا  
بغير شرب ثم ضم هذا الشرب اليها وباعها فبردوي من الثمن عن الارض المستترأة والفاضل للغرماء كذا في  
الكافي \* في الباقي اذا باع أرضا بشرها فله المشتري قدر ما يكفيها وليس له جميع ما للبائع ويجري الارث  
في الشرب بدون الارض ويجوز الوصية به وتعتبر من الثلث واختلف المشايخ في كيفية اعتباره من الثلث  
قال بعضهم يسأل من المقومين من أهل ذلك الموضع ان العلماء لو اتفقوا على جواز بيع الشرب بلا أرض  
بكم يشترى هذا الشرب فبيما ينكم فان قالوا يشترى بمائة درهم يعتبر من وجه من الثلث على هذا الوجه  
وأكثرهم على انه يضم الى هذا الشرب جري من الارض من أقرب ما يكون من هذا الشرب وينظر  
بكم يشترى مع الشرب ويدون الشرب فيكون فضل ما بينهما قيمة الشرب فيجب اعتبار ذلك القدر من  
الثلث واذا كان النهرين قوم على شرب معلوم فغصب الوالي نصيب واحد من الشرب كما قال باقي يكون بين  
جميع الشرب كما يعتبر الغصب واردا على الكل وان قال الغاصب أنا غصبت نصيب فلان لا غير كذا ذكر  
المستله في الاصل كذا في المحيط \* واذا أصفى أمير خراسان شرب رجل وأرضه واقطعها لرجل آخر لم يجز  
ويرد الى صاحبها الاول والى ورثته وسألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن أمير خراسان اذا جعل لرجل شربا  
في هذا النهر الاعظم وذلك الشرب لم يكن في ملكه فمضى أو كان له شرب كوتين فزاد مثل ذلك وأقطعه ما يراه

في دعوى الرهن لا يصلح المستأجر خصما للمشتري والموهوب له يصلح خصما للكل واليه مال بكر رحمه الله \* وفي الفخيرة باع من آخر شيئا  
فادعى ثالث أن البايع كان آجر منه أو رهنه قبل البيع لا يقبل حتى يحضر البايع فاذا حضر وبرهن عليه الا أن يقبل \* وذكر الاسيبي  
استأجر ثلاث دواب ثم ان المالك آجر واحد منهما من غيره وأعاد أخرى وباع أخرى أو وهب البيع بلا عذر فالمستأجر أحق بالاداء فاذا  
أخذها خيرا المشتري بين الصبر الى اقتضاء مدة الاجارة وفسخ البيع لان العقود عليه تغير عليه فان باع بعد فسخها زمان وهبها للمالك أو  
آجر أو أعاد فان الاجارة الاولى معروفة والاسترداد منهم وان لم تكن معروفة وأراد أن يبرهن ان كانت الدابة في يد الموهوب له أن يأخذها  
وان كان الواهب غائبا لادعاء المالك لنفسه فيكون خصما لكل من يدعي الملك فيه فاذا أخذها منه وتمت مدة الاجارة لا يتمكن

الموهوب له من أخذها منه لا تنقاض القبض السابق المجوز للهبة وان كانت في يد المشتري فكذلك لان المشتري خصم فيه من وبأخذ منه  
فاذا مضت المدة استرد هاتمه ان لم يفسخ فان كانت في يد المستأجر والمستعير وأراد المستأجر السابق أن يبرهن والمالك غائب لا يقبل سواء  
كانت الاجارة ظاهرة أو لا وصرح في اجازات الاصل أن المشتري لا يكون خصما للمستأجر كما صرح به الامام ظهير الدين على ما ذكر في  
الذخيرة \* وفي الصغرى أن المشتري لا يكون خصما للمستأجر والمرتهن لخصات المسئلة خلافة وأجاب القاضي علاء الدين وكثير من مشايخ  
سمرقند أن المشتري شرا جازا خصم قبل القبض بدون حضور البائع وأجاب شيخ الاسلام وبعض مشايخ سمرقند أنه لا يصلح خصما بدون  
حضور البائع فصارت المسئلة خلافة (٤٠٦) \* ادعى أنه اشترى هذه الدار من فلان الغائب بعاجزا وذواليد يدعيه لنفسه كما في دعوى

البيع البات ودعوى الرهن  
والمشتري فاسدا خصم بعد  
القبض لا قبله والخصم هو  
البائع وحده قبل القبض  
\* اشترى جارية وقبل قبضها  
استحقها رجل يشترط  
حضرتهما لان القضاء به  
يستلزم ابطال اليد والمالك  
للبيع والمشتري فيشترط  
حضرتهما ولو بعد القبض  
فالخصم هو المشتري لا غير  
وذكر الوتار أن المستحق  
ولاية الدعوى من البائع  
وان العين في يد المشتري  
لانه غاصب بالبيع والتسليم  
والمشتري غاصب الغاصب  
ودعوى الفعل على الغاصب  
وان العين في يد الغاصب  
يصح وذكر السرخسي في  
الاصل أن دعوى الغصب  
على غير ذي اليد مقبولة  
ودعوى الملك لا \* وفي  
الجامع ذبح الشاة المفصولة  
واقطع حق الملك فيها ثم  
استحقها رجل براء الغاصب  
عن الضمان لانه استحق  
عليه عين ما غصبه أولا \*  
وفي فتاوى الوتار باع البائع

المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية يسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدعي الملك لنفسه وذواليد  
يعارضه لكن بدون تسليم العين لا يأخذ من يذو اليد \* وفي الذخيرة غصب الدار المبيعة غاصب قبل قبض المشتري ان الثمن منقودا  
أو كان الى أجل فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع \* وفي الجامع الصغير وجد المستعير المستعار في يد واحد فهو خصم الا ان  
يزعم ذواليد كونه مودع المعير \* وفي الجامع في يده عبد يقره فلان الغائب فبرهن رجل أنه اشتراه من فلان ذلك وتقد الثمن لا يقبل  
حتى يحضر الغائب لاتفاقهما أن اليد للغير ولو أنكر ذواليد كونه ملكا للغائب يحكم عليه وعلى ذلك الغائب ولو أنكر أنه لفلان الغائب وبرهن  
المدعى أنه اشتراه من المقر له وتقد الثمن وصدقه ذواليد لا يقبل \* وذكر الوتار أجر داره وسلمها ثم غصبها من المستأجر غاصب لا يصح دعوى

جولة

له بالعين خصم لمن يدعى ذلك العين بالشراء من الموصى والغريم لا يكون خصما للغريم آخر قبض الغريم الاول شيئا أو لا يكن  
أدعى على ميت ما لا أدى اليه الوارث وغاب ثم حضر غريم آخر أو موصى له وأدعى على الغريم الاول لا يصح والمودع أو الغاصب أو  
المدينون لا يكونون خصما للموصى له وإن كان الذي في يده المال مقربا به للمتوفى بل للخصم وصيه أو وارثه لا للموصى له وإن أنكر الذي  
في يده المال أن يكون مال المتوفى يجعله إلحا كخصما ويعطيه ثلث ما في يده إذا ثبت الموصى له ذلك \* وقوله الموصى له ليس بخصم  
يراد به الموصى له بالثلث أما الموصى له بجميع المال أو بما زاد على الثلث فهو خصم إذا صح لعدم الوارث لأن استحقاق الزائد على الثلث من  
خصائص الوارث فيلحق في الحكم بالوارث \* والخصم في إثبات كونه وصيا الوارث أو الموصى له أو مدينون الميت أو دائنته وقيل دائر الميت

ليس بخصم فيه ادعى أن هذه الدار التي في يده كانت لفلان الغائب وذو اليد اشتراها منه وقبضها وأنا شقيعها أطلب الشفعة وبرهن وذو اليد يقول هي داري لم أشتريها من أحد وأقول دارك بعته من فلان ولم تسلمها اليه وأنا أطلب منك الشفعة وبرهن لا يقبل عند الامام ومحمد رجهما الله حتى يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رجه الله جعل ذاليد خصمه وحكم عليه بالشفعة وجهه حكما بالشفعة على البائع والمشتري وأخذ الثمن ووضع على يد عدل وان كان المشتري حاضر ابتكر الشراء فحسمه رجه الله حكم للشفيع بالشفعة وجعل العهد على المشتري ودفع الثمن اليه واختلف في اشتراط حضرة المستعير مع المعير في دعوى المستعير وحضرة المودع مع المودع في دعوى الوديعة وكذا في اشتراط حضور (٤٠٨) المزارع مع رب الارض في دعوى الارض وقيل ان البذر من قبل المزارع يشترط

حضوره وان من قبل رب الارض لا لانه في الاول مستأجر للارض وفي الثاني أجبر رب الارض وكذا اختلف في اشتراط حضور غله دار في دعوى الخان مع المالك \* ولو ادعى نكاح امرأته لزوج ظاهر يشترط حضور هذا الزوج أيضا ودعوى النكاح عليها بتزويجها بدون حضور أيها الصحيحة \* ادعى انه زوج منه بنته البالغة برضاها وأراد قبض صداقها وأقر الزوج بالنكاح ولم يدع الدخول فالحاكم يأمر الزوج بتسليم المهر ولا يشترط حضورها \* وهب لعبد غيره شيئا ثم أراد الرجوع ان العبد مأذونا يصح الرجوع بغيبه المولى وان مجبورا لا يصح بالاحضور المولى وان ادعى العبد الحجر والواهب الاذن فالحاكم للسواهب استحسانا فان برهن العبد على انه محجور لا يصح بالاحضور المولى فان أراد الرجوع حال حضور المولى وغيبه العبد فان الموهوب في يد العبد لا يصح الرجوع وان في يد المولى يصح وان قال المولى أودعه عندي ولا أدري أنه هبتك يضرب وبرهن الواهب على أنه مأو به له الرجوع لان المولى مالكة فيكون خصم المالك من يدعي المالك فيه \* وفي الجامع ادعى على مولى العبد أن عبيدك الغائب أخذ مني كذا وسلمه اليك وأقر مولى العبد بذلك يوم تسلم المالك اليه بخلاف ما اذا تصادقا ان المالك وصل اليه من جهة عبد المدي لا تنفاهما على كونه مودعا من جهة الغائب وهنا المولى يقر بأنه أخذه من مولاه ولا يتصور ان يكون المولى غاصبا أو مودعا لعبد فيكون أخذه على التملك وقد مر أن كل من يدعي المالك في عين قد دعوى المالك عليه يصح فصار كذا قال ذو اليد المالك مالا اشتريته من فلان ولو قال ذو اليد هذا المال أودعه عندي فلا أعلم أنه لك أم لا وصداقه المدي في الايداع وبرهن على أنه ماله يحكم له به لما ذكرنا أن

بالشرب مع الارض كذا في محيط السرخسي \* ولو زوجت امرأة على شرب بغير أرض فالنكاح جائز وليس لها من الشرب شيء \* ويجب مهر المثل كذا في الكافي \* ولو أن امرأة اختلعت من زوجها على شرب بغير أرض كان باطلا ولا يكون له من الشرب شيء \* ولكن انخلع صحيح وعليها أن ترد المهر الذي أخذت والصلح من الدعوى على الشرب باطل فان كان قد شرب من ذلك الشرب مدة طويلة فلا ضمان عليه فان كان الصلح عليه من قصاص في نفس أو في ماله أو في ما يملكه فالصلح باطل وجزاء العقوبة على القاتل والقاطع الدية وارش الجراحة كذا في المبسوط \* (١) نهرين رجلين أراد أن يسوق الماء فيه هذا وما وهذا وما مجاز ولو كان لكل نهر خاص فاصطالحا على أن يسقى هذان نهر صاحبه وهذان نهر صاحبه لا يجوز كذا في التتارخانية ناقلا عن الذخيرة \* امرأة لها تسعة أجرة من الارضين قرب السيل مجرى هذه الارضين فاستأجرت أقواما ليمروا المجرى على أن تعطيه ثلثة أجرة من الارضين فمروها ذلك كرهن على بن أحمد أنه قال أرجو أن تكون هذه الاجارة جائزة وليس لها الامتناع من اعطاء الثلثة الا بجره به قال أبو الليث رجه الله تعالى هذا الجواب يوافق قولهما وفي قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يجوز به يفتي فعلى هذا لو كانت عينت الاجرة بالثلاثة وقت الاستحجار جازا جاعا كذا في الذخيرة \* رجل له مجرى ماء في دار رجل فخرّب المجرى فأخذ صاحب الدار صاحب المجرى بأصلاحه لا يجبر صاحب المجرى على اصلاحه وهذا كرجل له مجرى على سطح رجل فخرّب السطح لم يكن لصاحب السطح ان يأخذ صاحب المجرى بأصلاح سطحه فان كان النهر ملكا لصاحب المجرى أخذ بأصلاحه ومنهم من قال اصلاح النهر على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح لان الماء الذي يجري في النهر ملكه فهو الذي يستعمل النهر ملكه فيكون اصلاحه عليه وبه أخذ أبو الليث رجه الله تعالى قال أسأذنا الفتوى على الاول لان اصلاح المالك على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح لان الماء الذي يجري في النهر ملكه فهو الذي يستعمل النهر ملكه فيكون اصلاحه عليه وبه أخذ أبو الليث رجه الله تعالى قال يتأق الضرر البين من مائه الى دهليز الجار ثم يتأق من الدهليز الى دار امرأة وفي ذلك ضرر فالحق ان لم يكن النهر ملكا لرجل انما للنهر مجرى في داره والماء لاهل الشفة فكل من كانت له مضرة فعليه اصلاح النهر ودفع المضرة عن نفسه كذا ذكر عن الفقيه أبي بكر بن الاعش وعن أبي القاسم ان اصلاحه على أصحاب المجرى وبه أخذ الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى وبه يفتي كذا في الظهيرية \* ولو كان لكل دار مالك على حدة فباع كل واحد داره من رجل آخر بمقوقة لم يكن لمشتري الدار الاول أن يمنع المشتري الثاني عن مسيل الماء على سطحه وكذا في الحائطين اذا كان مجرى الحائط الثاني في الحائط الاول كذا في الغياثية \* وفي فتاوى أهل سمرقند رجل له مسيل ماء في دار غيره باع صاحب الدار مع المسيل ورضى به صاحب المسيل فله أن

(١) قوله نهرين رجلين أراد أن يسوق الماء فيه هذا وما وهذا وما مجاز ولو كان لكل نهر خاص فاصطالحا على أن يسقى هذان نهر صاحبه وهذان نهر صاحبه لا يجوز كذا في التتارخانية ناقلا عن الذخيرة \* امرأة لها تسعة أجرة من الارضين قرب السيل مجرى هذه الارضين فاستأجرت أقواما ليمروا المجرى على أن تعطيه ثلثة أجرة من الارضين فمروها ذلك كرهن على بن أحمد أنه قال أرجو أن تكون هذه الاجارة جائزة وليس لها الامتناع من اعطاء الثلثة الا بجره به قال أبو الليث رجه الله تعالى هذا الجواب يوافق قولهما وفي قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يجوز به يفتي فعلى هذا لو كانت عينت الاجرة بالثلاثة وقت الاستحجار جازا جاعا كذا في الذخيرة \* رجل له مجرى ماء في دار رجل فخرّب المجرى فأخذ صاحب الدار صاحب المجرى بأصلاحه لا يجبر صاحب المجرى على اصلاحه وهذا كرجل له مجرى على سطح رجل فخرّب السطح لم يكن لصاحب السطح ان يأخذ صاحب المجرى بأصلاح سطحه فان كان النهر ملكا لصاحب المجرى أخذ بأصلاحه ومنهم من قال اصلاح النهر على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح لان الماء الذي يجري في النهر ملكه فهو الذي يستعمل النهر ملكه فيكون اصلاحه عليه وبه أخذ أبو الليث رجه الله تعالى قال أسأذنا الفتوى على الاول لان اصلاح المالك على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح لان الماء الذي يجري في النهر ملكه فهو الذي يستعمل النهر ملكه فيكون اصلاحه عليه وبه أخذ أبو الليث رجه الله تعالى قال يتأق الضرر البين من مائه الى دهليز الجار ثم يتأق من الدهليز الى دار امرأة وفي ذلك ضرر فالحق ان لم يكن النهر ملكا لرجل انما للنهر مجرى في داره والماء لاهل الشفة فكل من كانت له مضرة فعليه اصلاح النهر ودفع المضرة عن نفسه كذا ذكر عن الفقيه أبي بكر بن الاعش وعن أبي القاسم ان اصلاحه على أصحاب المجرى وبه أخذ الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى وبه يفتي كذا في الظهيرية \* ولو كان لكل دار مالك على حدة فباع كل واحد داره من رجل آخر بمقوقة لم يكن لمشتري الدار الاول أن يمنع المشتري الثاني عن مسيل الماء على سطحه وكذا في الحائطين اذا كان مجرى الحائط الثاني في الحائط الاول كذا في الغياثية \* وفي فتاوى أهل سمرقند رجل له مسيل ماء في دار غيره باع صاحب الدار مع المسيل ورضى به صاحب المسيل فله أن

الموهوب في يد العبد لا يصح الرجوع وان في يد المولى يصح وان قال المولى أودعه عندي ولا أدري أنه هبتك يضرب وبرهن الواهب على أنه مأو به له الرجوع لان المولى مالكة فيكون خصم المالك من يدعي المالك فيه \* وفي الجامع ادعى على مولى العبد أن عبيدك الغائب أخذ مني كذا وسلمه اليك وأقر مولى العبد بذلك يوم تسلم المالك اليه بخلاف ما اذا تصادقا ان المالك وصل اليه من جهة عبد المدي لا تنفاهما على كونه مودعا من جهة الغائب وهنا المولى يقر بأنه أخذه من مولاه ولا يتصور ان يكون المولى غاصبا أو مودعا لعبد فيكون أخذه على التملك وقد مر أن كل من يدعي المالك في عين قد دعوى المالك عليه يصح فصار كذا قال ذو اليد المالك مالا اشتريته من فلان ولو قال ذو اليد هذا المال أودعه عندي فلا أعلم أنه لك أم لا وصداقه المدي في الايداع وبرهن على أنه ماله يحكم له به لما ذكرنا أن



ما يأخذه المالك من عبده يكون مملوكه وهذا اذا كان الذي في يده من جهة عبده أما اذا كان من جهة عبد المدعى بان أودع العبد أفاعند  
انسان وغاب أو أقرض ألقاوغاب أو غصب من عبدا ألقاوغاب العبد ثم حضر مولاه فادعاه على الغاصب أو المودع أو المدينون لا يسمع بلا حضور  
العبد عينا كان أو دينا سواء أقر المالك للدي أو لم يقر اذا ادعى الوصول اليه من جهة عبد المدعى بان قال هذا مالك أخذته منك عبداً وأودعه  
عندي أو أقرضه منى أو غصبته منه لانهما اتفقا على الوصول من يد العبد فكانت يده مائة مائة فلا يجبر على الدفع كافي المسئلة الخمسة اذا  
صدقه المدعى في وصوله اليه من الغائب وقال في الذخيرة المولى لا يملك أخذ ودية العبد من مودع العبد حال غيبة العبد لان له يدا معتبرة في  
الخصومات وهذا اذا لم يعلم المولى أنه كسب عبده أو مال نفسه ما اذا علم ذلك فله حق (٤٠٩) الأخذ بلا حضوره وهذا مخالف لرواية  
الجامع ومنه في العدة

يضر بصفة المسيل في الثمن وان كان له الجرى دون الرقبة فلا شيء له من الثمن وفي كتاب الشرب من الاصل  
ما يدل على أن للشرب حصته من الثمن فانه قال اذا شهد أحد الشاهدين بشراء الارض وحدها بألف درهم  
وشهد الآخر بشراء الارض مع شربها بألف درهم لا تقبل الشهادة لان الذي شهد بشراء الارض مع الشرب  
يجعل بعض الثمن عقابا للشرب فظن بعض مشايخنا ان ما ذكر في فتاوى أهل سمرقند خطأ ليس كما ظنوا  
لان موضوع مسئلة كتاب الشرب ان مالك الارض والشرب واحد وان الشرب يبيع مع الارض وللشرب  
حصته من الثمن اذا بيع مع الارض وموضوع هذه المسئلة ان الشرب لغير مالك الرقبة فكان يبيع الشرب  
في حق صاحب الشرب بانقراده والشرب بانقراده لا حصته من الثمن ولو لم يبيع صاحب الدار داره ولكن  
قال صاحب المسيل أبطلت حق في المسيل فان كان له اجراء المادون الرقبة بطل حقه وان كان له الرقبة  
لا يسطل حقه لان الملك في الاعيان لا يقبل الا بطل كذا في المحيط \* في العيون نهرين رجلين وأراد أن  
يسوق منه هذا يوم وهذا يوم ما جاز لان ذلك يقع في نهرين ولا يضر غيرهما وان كان لكل واحد من خاص واصطفا  
على أن يسقى هذا من نهر صاحبه وهذا من نهر صاحبه لم يجز كجارة السكنى لان هذا يبيع ويبيع الشرب  
لا يجوز كذا في الذخيرة والله أعلم بالصواب

يضر بصفة المسيل في الثمن وان كان له الجرى دون الرقبة فلا شيء له من الثمن وفي كتاب الشرب من الاصل  
ما يدل على أن للشرب حصته من الثمن فانه قال اذا شهد أحد الشاهدين بشراء الارض وحدها بألف درهم  
وشهد الآخر بشراء الارض مع شربها بألف درهم لا تقبل الشهادة لان الذي شهد بشراء الارض مع الشرب  
يجعل بعض الثمن عقابا للشرب فظن بعض مشايخنا ان ما ذكر في فتاوى أهل سمرقند خطأ ليس كما ظنوا  
لان موضوع مسئلة كتاب الشرب ان مالك الارض والشرب واحد وان الشرب يبيع مع الارض وللشرب  
حصته من الثمن اذا بيع مع الارض وموضوع هذه المسئلة ان الشرب لغير مالك الرقبة فكان يبيع الشرب  
في حق صاحب الشرب بانقراده والشرب بانقراده لا حصته من الثمن ولو لم يبيع صاحب الدار داره ولكن  
قال صاحب المسيل أبطلت حق في المسيل فان كان له اجراء المادون الرقبة بطل حقه وان كان له الرقبة  
لا يسطل حقه لان الملك في الاعيان لا يقبل الا بطل كذا في المحيط \* في العيون نهرين رجلين وأراد أن  
يسوق منه هذا يوم وهذا يوم ما جاز لان ذلك يقع في نهرين ولا يضر غيرهما وان كان لكل واحد من خاص واصطفا  
على أن يسقى هذا من نهر صاحبه وهذا من نهر صاحبه لم يجز كجارة السكنى لان هذا يبيع ويبيع الشرب  
لا يجوز كذا في الذخيرة والله أعلم بالصواب

### كتاب الاشربة وفيه بابان

#### باب الاول في تفسير الاشربة والاعيان التي تتخذ منها الاشربة وأسمائها وما هياتها وأحكامها

أما تفسيرها فاسم الشراب يقع على ما حرم منه وأما أسمائها فاثنا عشر سبعة مما يتخذ من العنب الخمر  
والبادق والطلاء والمنصف والنجع والجهوري والحميدى واثنا للتحذ من الزبيب النقيع والنبذ وثلاثة  
للتخذ من التمر السكر والفضيخ والنبذ وأما ما هياتها فالاشربة المتخذة من العنب (أحدها الخمر) وهو اسم  
لشيء من ماء العنب بعد ما غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما اذا غلا واشتد فهو خمر وان لم يقذف بالزبد (والثاني الباذق) وهو اسم لما يطبخ من ماء العنب حتى  
يذهب أقل من الثلثين سواء كان الثلث أو النصف أو يطبخ أدنى طبخة بعد ما صار مسكرا وسكن عن  
الغليان (والثالث الطلاء) وهو اسم للثلث وهو ما اذا طبخ ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فصار مسكرا  
(والرابع المنصف) وهو ما اذا طبخ ماء العنب حتى ذهب نصفه وبقي نصفه (والخامس النجع) وهو أن يصب  
الماء على الثلث حتى يرق ويترك حتى يشتد ويسمى أيا يوسنى لان أيا يوسنى رحمه الله تعالى كثير كان يستعمل  
هذا (والسادس الجهوري) وهو التي من ماء العنب اذا صب عليه الماء وقد طبخ أدنى طبخة حتى ذهب  
ثلثه وبقي ثلثاه (وأما ما يتخذ من الزبيب فنوعان) نقيع وهو أن ينقع الزبيب في الماء حتى خرجت حلاوته  
الى الماء ثم اشتد وغلا وقذف بالزبد والثاني النبذ وهو التي من ماء الزبيب اذا طبخ أدنى طبخة وغلا واشتد

(٥٣ - فتاوى خامس) لاتفاقهما على وصوله من يد العبد وعلى ما ذكر في الذخيرة يتمكن ووفق بعض الاكابر الروايتين  
وفصل فقال لو صدقه المودع انه أرسله للاياع يتمكن كافي الذخيرة وان أنكر ارسله للاياع لا تكاد كره في الجامع وذ كر الوتار رحمه الله ادعى  
السبي المأذون ما لا يشترط حضرة وصيه وكذا العبد لو ادعى وعمل وقال لان له يدا معتبرا \* دفع الى دلال شيئا للبيع فباعه الدلال من  
رجل وسلم اليه وغاب فادعاه الامر منكرا يعمان برهن المشتري على شرائه من الدلال أو صدقه الامر في دفع المأمور اليه يندفع لتصادقهما  
على الوصول من يد الغير \* الوكيل بالحفظ من الغائب أودعه عند رجل ومات فذواليد خصم ان يدعيه الآن يبرهن أن الغائب كان دفعها  
الى الميت الذي أودعه عند ذى اليد ثم غاب فينتد يندفع عنه الخصومة وكذا لا أجعله وصيا لاني هذا على قياس قول الامام رحمه الله لتعجب

وصايتة في كل شيء \* وذكر الوتران تفايضاً عبد بن ورداً أحدهما واستحق لا يشترط وقت الرد حضور العبد الآخر سواء كان الرد بقضاء أو لا  
وكذا لو لم يكن العبد المبيع حاضر وقت الرد صريح \* علق طلاقها بان يزوج عليها فلا نة فادعت وجود الشرط وأنكر الزوج في اشتراط  
حضور فلانة وقت الدعوى روايتان والأصح أنه يشترط وفي المحيط مات عن تركه بلا وارث ولا وصى عن دين يستغرق التركة لا يشترط وقت  
نصب الوصي احضار التركة وان وقعت الدعوى في التركة وأريد اثبات أنها تركت قهراً لا يشترط احضارها وقيل لا وفي الذخيرة ادعى أنه فقاً  
عين عبده ليساوي ألفاً والعبد حتى وأنكره المدعى عليه يشترط حضرة العبد إلا أن يكون العبد مبيعاً أو صغيراً لا يعبر عن نفسه فلا يشترط  
حضرة ويحكم بالارش لو برهن وفي البرزون (٤١٠) والحار وغيرهما لا يشترط حضرة الحيوان في طلب أرض عينه وكذا لو ادعى جرحاً في

(وأما ما يتخذ من الترف ثلاثة أنواع) أحدها السكر وهو الذي من ماء التمر اذا غلا واشتد وعلمه أكثر أهل  
اللغة والثاني (١) الفضيخ وهو الذي من ماء البسر المذنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد والثالث النبيذ  
وهو الذي من ماء التمر اذا طبخ أدنى دجاجة وغلا واشتد وقذف بالزبد وكذا يقع على الماء الذي أنقع فيه التمر  
وخربحت - ولاونه وغلا واشتد وقذف بالزبد (وأما أحكام هذه الاشربة فهي على خمسة أوجه) في وجهه حلال  
بالاجاع وفي وجهه حرام بالاجاع وفي وجهه حرام عند عامة العلماء وفي وجهه حلال عندنا خلافاً لبعض الناس  
وفي وجهه حلال عندهما خلافاً للمجد أما ما هو حلال بالاجاع فهو كل شراب حلواً يشتمل وأما ما هو حرام  
بالاجاع فهو الخمر والسكر من كل شراب (وأما الخمر فلها أحكام ستة) أحدها أنه يحرم شرب قليلها وكثيرها  
ويحرم الانتفاع به للدأوى وغيره والثاني أنه يكره جاحد حرمتها والثالث أنه يحرم تعليقها وتعليقها  
بالبيع والهبة وغيرهما مما للعباد فيه صنع والرابع أنه قد بطلت تقويمها حتى لا يضمن متلفها كذا في محيط  
السرخسي \* واختلفو في سقوط ما ليتها والصحيح أن مال الجريان الشيخ والضة فيها كذا في الكافي والخامس  
هي نجاسة غليظة كالبول والدم والسادس يجب الحذر بشرب قليلها وكثيرها وبإباح تخليلها كذا في محيط  
السرخسي \* ولا يؤثر الطبخ فيها إلا أن الطبخ في الشرع للنع من ثبوت الحرمة لا لابطالها بعد ثبوتها إلا أن الطبخ  
أثره في إزالة صفة الاسكار وبعد ما صار خراً لا يؤثر فيها ثم قيل لا يحد فيه مال يسكر لأن الحد بالقليل  
مخصوص بالنجاسة وهذا مطبوع وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يحرم من الشرب منه قليلاً  
كان أو كثيراً كذا في الكافي \* والخمر اذا صارت خلا ودخل فيها بعض الجوضة ولكن فيها بعض المرارة  
لا تكون خلا عنه أدنى حنيفة رحمه الله تعالى حتى تذهب المرارة وعندهم ما يقلل الجوضة يحل هذا اذا  
تحلل بنفسه أما اذا خلله بعلاج بالمخ أو غيره يحل عندنا الكل في شرح الطحاوي وفي شرح الشافعي ولو  
صب الخل في الخمر يؤكل سواء كانت الغلبة للخمر أو للخل بعد ما صار طامضاً وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه  
الله تعالى (٢) ان كانت الخمر هي الغالب فكذلك أما اذا كانت الغلبة للخل كفي مجموع النوازل لا يحل  
من ساعته ما لم يمض زمان علم أنه صار خلا كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا طرح في  
الخمر ويحان يقال له سوسن حتى توجدر رائحته فلا ينبغي ان يذهب أو يطيب بها ولا يجوز بيعها وان تغيرت  
رائحتها بما ألقى فيها لانها لم تصر خلا والخمر لم تصر خلاً ولا يجوز الانتفاع بها ولا تقتشط المرأة بها وهو عادة  
بعض النساء قيل انها تزيد في بريق الشعر ولا بدأوى بها جرحاً في بدنه (٣) أو يرد بدنته ولا يمتحن بها ولا يقطر  
(١) قوله الفضيخ بالصاد والخاء المعجمتين مشتق من الفضيخ وهو الكسر يقال انفضخ سنم البعير أي انكسر  
من الحمل فيكسر البسر لما كان يكسر لاستخراج الماء منه سمي الماء المستخرج منه بعد الفضيخ فضيخاً كذا  
قاله شمس الأئمة السرخسي في محيطه اه صححه (٢) قوله ان كانت الخمر هي الغالب الخ هكذا في  
الاصول وحرراه صححه (٣) قوله أو يرد بهو بالتحريك قرحة الدابة كذا في القاموس اه صححه

دابة أو خر قافي ثوب لا يشترط  
احضارهما لان المدعى في  
الحقيقة الجزء الفائت واذا  
استحق مال المضاربة وفيها  
ربح فالخصم في قدر الربح  
المضارب ولا يشترط حضرة  
رب المال فيه وان لم يكن  
فيه ربح فسررب المال  
وللمضارب بيع مال المضاربة  
اذا لحقه دين بلا حضور رب  
المال لان التصرف له  
استحق المشتري من الوكيل  
المشتري يكتب في بحضور  
الوكيل ولا يحتاج الى حضور  
الموكل \* الوكيل بشرائه الدار  
اذا قبضها فالخصم للشفيع  
هو ولا الموكل وان لم يقبض  
فالخصم الموكل أو الوكيل  
أو البائع أو وكيله \* شهد أن  
الفأب أعنت أمته أو طلق  
امرأته لا يقبل وان كانت  
الامة غائبة أو الزوجة غائبة  
يقبل لانهم لو حضروا وكذبوا  
لا يلتفت الى قولهم ما فلا  
يبالي بعدم حضرته ما اذا  
ادعى ثمن مبيع قبض  
لا يشترط احضار المبيع وان  
غير مقبوض يشترط احضاره

ليتم البيع بالتسليم بعد الامتات فاندفع ما بعد القبض لانه دعوى الدين في الحقيقة وان ادعى من البائع تسليم المبيع لا  
يلتفت اليه الا اذا كان الثمن مؤجلاً لعدم لزوم التسليم قبل تسليم الثمن وكذا لو ادعى تسليم العين المستاجر بعد فسخ الاجارة لا يلتفت اليه ما لم  
يحضر رأس مال الاجارة المقبوضة وكذا لو ادعى تسليم الرهن على المرتهن لا يصح ما لم يحضر قدر الدين ودعوى القتل الخطأ يصح على العاقلة  
بلا حضور القاتل ولا يشترط احضار التركة لاثبات الدين وبعد ثبوت الدين لا يمكن من استيفائه إلا بالاثبات للتركة واثباتها لا يتصور بلا  
احضارها لانها من النقليات وفي دعوى المنقول لا بد من احضاره فان أحضر شيئاً معلوماً في الدين صح ولا يشترط احضار الكل (نوع  
منه في قيام البعض عن البعض في الدعاوى) باع نصف عبداً وأودعه النصف الآخر وغاب ثم ادعى آخر منه نصف العبدان برهن على

ما ذكرنا من البيع والايادع يسدفع لان غاية الامر ان المستحق شريك البائع وبيع النصف ينصرف الى حصته كما عرف في الجامع الصغير  
فتعين الايداع في النصف الباقي فلا يكون خصما وان كان بائع النصف غير مودع النصف واستحق نصفه شائنا فنصم لورود الاستحقاق على  
النصف من نصف المشتري ونصف الوديعة لانه لم يظهر أنه باع. لمسكه بل باع ما في يده ولو كان النصف الآخر في يده يبيعه فاذا كان كذلك لم يكن  
أحد النصفين أولى من الآخر غير أنه لا يحكم بنصف الوديعة لعدم الخصم فيه فيمضي عليه بنصف ما في يده ويرجع نصف الثمن ويوقف  
النصف الآخر الى حضور الغائب \* وفي المتن عن الثاني ادعى أن له نصف هذه الدار ونصفها الفلان وبرهن فقال ذو اليد نصفها الى  
ونصفها الفلان يحكم له بالنصف والنصف الباقي بين ذي اليد وفلان أنصافا برهن على (٤١١) أنه اشترى دارا من نفره في أيديهم

وبعضهم حاضر وبعضهم غائب فعند الامامين  
رجعها الله لا يقضى على  
الحاضر الا في حصته اذا  
كان الحاضر مقرا بنصيب  
الغائب خلافا لمحمد  
الله ادعى صدقة أو هبة أو  
رهنا من رجلين وأحدهما  
غائب والمدعي في يد الحاضر  
وأهل الغائب وهم مقرون  
بنصيب الغائب وبرهن  
على مدعاه والقبض فعلى  
قول الامام لا يقضى بشئ  
وعلى قول الثاني في الصدقة  
والهبة يحكم على الحاضر  
في حصته غير مقسوم فاذا  
حضر الغائب يحكم عليه  
أيضا وفي الرهن لا يحكم  
قبل حضور الغائب فاذا  
قدم أعادها بحضرتهما  
وفي المحيط ادعى شراها  
منهما وهي في أيديهما  
وأحدهما حاضر والحاضر  
مقر بنصيب الغائب منكر  
لبيع وبرهن يقضى على  
الحاضر فقط في حصته عند  
الامام والثاني أما العلم من  
على أصله في أنه لا يكون

في الاحليل كذا في المحيط \* ويكره ان يبل الطين بالخر وان يسقى الدواب به قال بعض المشايخ لو نقل الدابة  
الى الخمر لأبأس به ولو نقل الخمر الى الدابة يكره وكذا قالوا فيمن أراد تحليل الخمر ينبغي أن يحمل الخمر الى الخمر  
ويصبه فيها أما لو نقل الخمر الى الخمر يكره وقال بعض المشايخ رجحهم الله تعالى لأبأس به في الوجهين جميعا لان  
حمل الخمر انما يكره اذا كان الحمل لاجل الشرب وأما اذا لم يكن لاجل الشرب لأبأس به ألا يرى انه اذا خللها  
بالنقل من الشمس الى الظل ومن الظل الى الشمس لا يكره وقد حصل حمل الخمر والصحيح هو الاول كذا في  
الذخيرة \* ولا يسقى الصبي والام على من سقاها هكذا في الغنيمة \* ويكره الاكتحال بالخر وان يجعل  
في السعوط هكذا في فتاوى قاضيان \* واذا عجن الدقيق بالخر وخبز لا يؤكل ولو أكل لا يحدو كذلك لو وقعت  
الحنطة في الخمر لا تؤكل قبل الغسل فان غسلت وطعنت أو لم تطعن ولم توجد رائحة الخمر ولا طعمها فلا  
بأس بأكله قبل هذا اذ لم تنقع الحنطة أما اذا انتفخت فعلى قول محمد رجح الله تعالى لا تطهر أبدا وعلى قول  
أبي يوسف رجح الله تعالى تغسل ثلاث مرات وتجفف في كل مرة تؤكل وعلى هذا اذا طبخ اللحم في الخمر  
فعلى قول محمد رجح الله تعالى لا يحل أكله أبدا وعلى قول أبي يوسف رجح الله تعالى يغلى ثلاث مرات يجه  
طاهرو ويرد في كل مرة كذا في المحيط \* واذا طارح الخمر في مرق بمنزلة الخمر وطبخ لا يؤكل لان هذا مرق نجس  
ولو حسامته لا يحد ما لم يسكر واذا طارح الخمر في سمك أو ملح أو خسل وربى حتى صار حامضا فلا بأس به ذكر  
المسئلة في الاصل مطلقة من غير تفصيل وعن أبي يوسف رجح الله تعالى انه كان يقصل الجواب فيها تفصيلا  
وكان يقول ان كان السمك أو الملح مغلوبا بالخر يطهر اذا صار حامضا ويحل أكله وان كان السمك أو الملح غالبا  
لا يطهر ولا يحل تناوله وان صار حامضا كذا في الذخيرة \* واذا وقعت فأرة في حب الخمر فانت ورميت  
الفأرة ثم صارت الخمر خلا كان طاهرا وان نفسخت الفأرة فيها كان الخمر نجسا لان ما فيها من أجزاء الفأرة لم  
يصر خلا كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يحل النظر اليها على وجه التلهي كذا في الوجيز للكردي \* وفي  
فتاوى ما وراء النهر قطرة من الخمر وقعت في حرة فيها ماء ثم صب ذلك الماء في حب الخمر قال أبو نصر الدبوسي  
يفسد الخمر وقال غيره لا يفسد وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* وهو الصحيح لان الماء كان نجسا بعينه بل  
لجوار الخمر فاذا تخلل الخمر بوقوعه في الخمر زالت المجاورة فيه ود الماء طاهرا كالرغيف اذا وقع في خمر ثم في خل  
يطهر وكذا الرغيف اذا خبز بخر ثم وقع في خل والثوب اذا وقع في خمر ثم في خل فانه يطهر بخلاف الدقيق  
اذا عجن بخر وخبز فانه يكون نجسا ولا يطهر لان ما في العجين من أجزاء الخمر لم يصر خلا بالخمر فلا يطهر كذا في  
فتاوى قاضيان \* ولو سقى شاة خمر الا يكره لحماها ولبنها لان الخمر وان كانت باقية في معدتها فلم تختلط بلحمها  
وان استحال الخمر لما يجوز كالأستحال خلا الا اذا سقاها خرا كثيرا بحيث تؤثر رائحة الخمر في لحمها فانه  
يكره أكل لحمها كالأعتادت أكل الحلة كذا في محيط السرخسي \* ولو اعتادت شرب الخمر وصارت بحال  
توجد رائحة الخمر منها في الشاة تحبس عنده أيام وفي البقرة عشرين وفي البعير ثلاثين وفي الدجاجة يوما

الحاضر خصما عن الغائب في مثله فلا يكون القضاء على الحاضر قضاء على الغائب ألا يرى أن البائع لو اشترى اثنين غائب وحاضر  
فال حاضر ليس بخصم عن الغائب والثاني فرق وقال لو اشترى المشتري ونجد البائع لا يتعدى الحكم الى الغائب ولو بعكسه يتعدى لان البائع  
لو تعدد حقوق البائع لا يتصل بحق الآخر لتفريق الصفقة ألا يرى أنهم لو خاطبوا بالبيع له أن يقبل نصيب أحدهما فلا يكون الحاضر خصما  
عن الغائب وان كان المشتري يتعدى حقوق الغائب يتصل بحق الحاضر ألا يرى أنه لو خاطب اثنين فقبل أحدهما لا يصح فاز أن يجعل  
أحدهما خصما عن الآخر فان كان الحاضر ينكر نصيب الغائب والمسئلة بحالها يحكم بكل الدار المدعى لان الحاضر بانكاره للغائب  
صار خصما للمدعى أما في نصيبه فظاهر وأما في نصيب الغائب فلان المدعى صار خصما عن الغائب في اثبات المال في نصيبه لادعائه الشراء

منه ولا يتوصل الى اثباته منه الا باثبات ملك الغائب \* وفي المحيط اذا قال اشترى بنا هذه الدار مع فلان الغائب ونقدنا الثمن قد ذكركم تأني على قولنا الثاني رحمه الله يحكم له بها لکنه يوضع حصه الغائب في ذل بدل بقسمه فان حضر وانكر الشراء بطل في حصته وصح في حصه الحاضر ومذهب الامام ذكرناه وفي المبسوط قال لا يقبل في حق الغائب ولم يذکر خلافا وان ادعى شراء نصيب الغائب منه لا يكون الحاضر خصما لانه ليس بنائب عن الغائب وان ادعى الشراء من المورث يصح ويصح الدعوى على كل واحد من الورثة لان كلا منهما نائب عن المورث \* وفي النوازل عن محمد بن داود في باعه وفلان عبيدا بائنا وبرهن يقضى على الحاضر بنصف الثمن لا على الغائب الا ان يحضر الغائب ويعيد عليه البيعة الا اذا ادعى (٤١٣) كون كل واحد منهما ماضيا عن الآخر قسطه من الثمن فيقضى على الحاضر ولا يحتاج الى اثباته

على الغائب \* وفي المنتقى عن الثاني في يده عداد عاه رجل أنه يمينه وبين فلان الغائب لا على الارث وقال ذوالبيد العبد بنى وبين فلان غير الذي ذكره المدهي لا على الارث فبرهن المدهي أن نصفه في يحكم له بالربع لان ما في يد الحاضر بينه وبين الذي أقره أنصافا ولو قال ذوالبيد العبد لي ونصف فلان فقال المدهي نصفه لفلان ونصفه لي وبرهن يقضى له بنصفه ولو قال ذوالبيد نصفه لفلان دفعه الى ولا أدري لمن النصف الاخر فقال المدهي نصفه لفلان كما قلت دفعه اليك والنصف لي لا يقضى له بشئ وان برهن حتى يحضر الدافع الغائب وعن الثاني في يده دار باع نصفها مشاعا من رجل وأشهد له بالقبض ثم باع النصف من آخر ثم استحق نصفها فالمستحق خصم للمشتري يأخذ من كل منهما نصف ما في يده باي ما ظفر ولو أجاز بيع الاول لم يبق بينه وبين المستحق

كذافي المحيط \* ويكره شرب دردي الخمر والانتفاع به ولو شرب منه ولم يسكر فلا حد عليه عندنا ولا بأس بأن يجعل ذلك في خل لانه يصير خلا كذا في المبسوط \* رجل خاف على نفسه من العطش يباح له أن يشرب الخمر بقدر ما يندفع به العطش عندنا ان كانت الخمر كذلك العطش كما يباح للضطر تناول الميتة والخنزير وكذا الوغص وخاف على نفسه من ذلك ولا يحسد ما يربى به الا الخمر يباح له شربها كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الفتاوى المضطر لو شرب بقدر ما يربى به فسكر لا حد عليه لان السكر عباح ولو قدر ما يربى به وزيادة ولم يسكر ينبغي أن يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر حال الاختيار ولم يسكر كذا في الوجيز للسكر دري \* (وأما ما هو حرام عند عامة العلماء) فهو الباذق والمنصف ونقيع الزبيب والتمر من غير طبخ والسكر فانه يحرم شرب قليلها وكثيرها وقال أصحاب الظواهر بأنه مباح شربه والصحيح قول العامة لكن حرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر حتى لا يحد شاربها ما لم يسكر كذا في محيط السرخسي \* ونجاسة المنصف والباذق غليظة أم خفيفة ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب كل ما هو حرام شربه اذا أصاب الثوب منه أكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة قالوا وهكذا روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وحكي عن الفضل رحمه الله تعالى أنه قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجب أن يكون نجاسة نجاسة خفيفة والفتوى على أنه نجس نجاسة غليظة ويجوز بيع الباذق والمنصف والسكر ونقيع الزبيب وبعض متلفها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما والفتوى على قوله في البيع أمافي الضمان ان كان المتلف قصدا نجاسة وذلك يعرف بقرائن الاحوال فالفتوى على قوله ما وان لم يقصد النجاسة فالفتوى على قوله أيضا كذا في الظهيرية \* (وأما ما هو حلال عند عامة العلماء) فهو الطلاء وهو المثلث ونبذ القرواز ييب فهو حلال شربه ما دون السكر لا استمرار الطعام والتداوى والفتوى على طاعة الله تعالى للتلهي والسكر منه حرام وهو القدر الذي يسكر وهو قول العامة واذا سكر يجب الحد عليه ويجوز بيعه ويضمن متلفه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وأصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وفي رواية عنه أن قليله وكثيره حرام ولكن لا يجب الحد ما لم يسكر كذا في محيط السرخسي \* والفتوى في زمانا يقول محمد رحمه الله تعالى حتى يحسد من سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل واللبن والتبن لان الفساق يجتمعون على هذه الاشربة في زمانا ويقصدون السكر واللحم وشربها كذا في التبيين \* والعصير اذا شمس حتى ذهب ثلثاه يحل شربه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الفتاوى الكبرى \* وفي النوازل سألت أبا سليمان عن ثلاث صب عليه عصير قال يستأنف عليه الطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* (وأما البخنج) فاختلفوا في تفسيره قال الحالك أبو محمد الكوفي رحمه الله تعالى هو عصير العنب يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فيكون الزاهب من العصير أقل من الثلثين يحل شربه مادام حلاوا واذا غلي واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله

خصوصة ولو النصف مشاعا وسلمه فالمستحق خصم للبائع والمشتري يأخذ من كل منهما نصف ما في يده فان قال البائع وكثيره أسلم اليك النصف الذي في يدي غير مقسوم فلا خصوصية بين المستحق والمشتري حيث ذكروا كذا الحكم في كرى طعام في يد رجل باع كرامتهما وسلم ثم استحق نصف الطعام فان خصم هو البائع والمشتري قال ابن سماعه وروى عن الثاني رحمه الله ولا يحفظه عنه أنه قال باع نصف داره مشاعا ولم يسلمه الى المشتري ثم جاء مدعى نصفها فان خصم هو البائع ويؤمن بتسليم النصف الذي في يده والنوع الاول من هذه المسائل رواية في دار بينهما لمن جهة الميراث غاب أحدهما فادعى آخر على هذا الحاضر نصف هذه الدار أنه يكون خصما في نصف ما في يده وهو ربع الكل ومنه ذكر الوار ادعى دارا على رجلين أن الدار التي في أيديكم ملكي وبرهن على أخذهما ان كانت في يدهما بالميزان فان الحكم على أحدهما

حكمهم على الاخر لا تصاب أحد الورثة خصما وان لم يكن كما هي يده لا يكون هذا قضاء على الغائب بل هو قضاء على الحاضر بما في يده ولو كانت في أيديهما أو في يد أحدهما يحكم الشراء لا يتعدى الى الغائب لعدم الخصم عنه \* وفي المنتقى دار في بدرجلين ادعى آخر نزل فيها ما شاء أن ثم اقتسم بعد الدعوى أو قبله وغاب أحدهما فادعى على الحاضر كل ما في يده وهو النصف وبرهن عليه لا يقبل لانه شهادة بأكثر مما ادعى \* وفي المحيط شرب بين خمسة أو دار بين ثلاثة غصب السلطان منه نصيبا وقال غصبت نصيب أحدكم بعينه فحكم السلطان باطل والباقي بين الكل لان التاوى والباقي من مال الشركة على الكل \* وفي المنتقى ادعى أن له والغائب عليه ألفا وبرهن وحكم له بالنصف واستوفاه ثم قدم الغائب ليس له اتباع الغريم بلا إعادة البيعة وله اتباع القابض لاقراءه بالشركة وفي الذخيرة عليه دين (٤١٣) لثلاثة غائب اثنتان وحضر الثالث وطلب حصته يجبر المديون على

الدفع \* وفي الاقضية برهن على مال في صلح على رجلين عن الامام رجسه الله في رواية يقضى على الحاضر وفي رواية عنه يقضى عليهم ويكون الحاضر خصما عن الغائب اذا كان الحاضر كفيلا عن الغائب أو كان الاصيل عن الحاضر والغائب كنيلا عنه وكذا اذا كان كل منهما كفيلا عن صاحبه قال الرازي رجحه الله يتعدى على الغائب اذا كانت الكفالة بالامر لان ما يدعيه على الكفيل عين ماثبتة على المكفول عنه لشهوت حق الرجوع له بذلك فلو كانت الكفالة بخبر أمره لا يتعدى الى الغائب لان المستدعى على الكفيل ليس بسبب ما يدعى على الاصيل حتى لا يرجع عليه فلا يكون خصما \* قال في الاقضية وقوله أو كان الاصيل على الحاضر والغائب كفيلا عنه فيسه نظرا لانه يجوز أن يكون المال على

وكثيره وقال بعضهم الخبيث (١) هو الحميدى وهو أن يصب الماء على المثلث ويترك حتى يشتد ويقال له أبو يوسف لكثرة ما استعمله أبو يوسف رجحه الله تعالى وهل يشترط لباحة هذا أن يطبخ أدنى طبخة بعد ما صب عليه الماء قبل الغليان والشدة اختلغا فيه على نحو ما اختلفوا في المثلث فان غلا واشتد حل شربه مالم يسكر منه فان سكر منه يحد (وأما الجهورى) فهو الذى من ماء العنب اذا صب عليه الماء وطبخ أدنى طبخة مادام حلوا حل شربه عند الكل واذا غلا واشتد وقذف بالزبد فهو والباقى سواء في الحكم فان صب الماء على عصارته بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فغلى واشتد قال بعضهم يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال بعضهم لا يكون حكمه حكم الخمر كذا في الظهيرية والله أعلم

### الباب الثانى في المتفرقات

اذا شرب تسعة أقداح من نبيذ التمر فأوجر العاشر فسكر لم يحد (٢) لان السكر يضاف الى ما هو شراب اليه كذا في السراجية \* ولو خلط عصير العنب بعصير التمر أو بنقيع الزبيب ثم طبخ لم يحل حتى يذهب ثلثاه وكذا اذا صب في المطبوخ قدح من عصير العنب أو عصير الرطب أو نبيذ التمر أو بنقيع الزبيب وهو فى ثم اشتد قبل أن يطبخ لم يحل فان طبخ قبل أن يشتد ان كان المصوب فيه عصير العنب لم يحل حتى يذهب ثلثاه بالطبخ وان كان المصوب من سائر الانبذة يكنى أصل الطبخ للحل ولو ألقى في المطبوخ عنب أو تمر أو زبيب ثم اشتد روى المعلى عن أبي يوسف رجحه الله تعالى ان كان الملقى قليلا لا يتخذ منه نبيذ فهو غير معتبر لا بأس بشربه وان كان كثيرا يتخذ النبيذ من مثله ثم اشتد قبل أن يطبخ لم يحل كذا في الغياثية \* ولو طبخ العنب كما هو ثم بعصر يكتفى بأدنى طبخة كذا روى الحسن بن عبيد بن حمزة رجحه الله تعالى وروى أبو يوسف أنه لا يحل مالم يذهب ثلثاه بالطبخ وهو الاصح لان العصير فيه قائم فيستوى اعتبارا بطبخ بعد العصر وقبله كذا في الكافي \* ولو ألقى العنب في نبيذ التمر أو في نبيذ العسل لم يحل حتى يطبخ ويذهب ثلثاه كذا في العصارى في التتارخانية في الفصل الثانى في بيان ما يتخذ من التمر والزبيب \* فان جمع في الطبخ بين العنب والتمر أو بين الزبيب والتمر لا يحل مالم يذهب بالطبخ ثلثاه بمنزلة الوخلط عصير العنب بنقيع الزبيب والتمر كذا في المبسوط \* وروى عن أبي يوسف ومحمد رجحه الله تعالى ان النبيذ المطبوخ ان لم يفسد بالمقاء عشرة أيام فصاعدا فهو حرام وان كان يفسد فهو حلال كذا في التهذيب \* التمر المطبوخ يبرس فيه العنب والعنب غير مطبوخ فيغليان جميعا قال يكره ولا يحد شاربه حتى يسكر اذا كان التمر المطبوخ غالبا وان كان العنب غالباً يحد (١) قوله الحميدى منسوب الى رجل اسمه حميد استخرجه واتخذوه وقوله الجهورى منسوب الى جمهور الناس أى جلهم كأنه شراب جل الناس كذا في المحيط اهـ معجمه (٢) قوله لان السكر يضاف الى الخ حتى لو أوجره تسعة أقداح فلم يسكر فشرب القسح العاشر فسكر منه يحد كذا في محيط المرخسى نقله معجمه

الاصيل لا الكفيل كما قبل الكفالة بخلاف ما اذا كان الاصيل على الغائب والحاضر كفيلا عنه لانه لا يجوز أن يكون المال على الكفيل لا على الاصيل فيمكن من ضرورة وجوب المال على الكفيل وجوبه على الاصيل فاستصحب خصما. وفي قوله لا يجوز أن يكون المال على الكفيل لا على الاصيل كلام فان الكفيل اذا قال كفلت بمالك على زيد فاقول الكفيل أن له على زيد كذا أو أنكره زيد ولم يجد الكفيل بيعة على أن على زيد كذا يجب المال على الكفيل لا على الاصيل فلم يكن لزوم المال على الكفيل من ضرورة لزوم المال على الاصيل كما ذكر \* وذكر عن محمد رجحه الله باع من رجلين بالغ على ان كلاهما ما كفيلا عن صاحبه باعته ثم فى البائع أحد الرجلين وبرهن أن له عليه وعلى الغائب ألفا كفل كل عن الآخر باع من رجلين بالغ على الاصل والوصفها بالكفالة فان حضر الغائب قبل الاستيفاء أخذ من

الحاذير هذا النصف أصالة لأن الحكم عليه بها حكم على أصيله أيضا والقضاء على المكشول عنه لا يكون قضاء على الكفيل وعن ابن سماعة له على آخر ألف وبهاء كقيل بأمر المذنبون فلقى الطالب الأصل قبل لقاء الكفيل وبرهن عليه أن له عليه كذا وفلان كقيل بها بأمر له يحكم به على الأصل ولا يحكم به على الكفيل حتى إذا لقي الكفيل لا يتكمن من المطالبة بها قبل أن يعيد برهانه عليه وإن لقي الكفيل أولا وبرهن عليه على نحو ما برهن على الأصل يقضى على الكفيل والأصل حتى لو لقي الأصل بعد الحكم يطالب به قبل إعادة برهانه \* وفي المحيط برهن عليه أنه باعه عبد الله وخلان الغائب بألف يقضى له بنصف الثمن فإذا حضر الغائب كلف إعادة برهانه فالخلاف أن الدين المشترك لا يجبه الارث لو برهن عليه لا يكون الحاضر (٤١٤) خصهما عن الغائب عند الامام رحمه الله والثاني يجعله خصما بكل حال وقال محمد رحمه الله

كما لو خلط الخمر بالماء اعتبر الغائب فكذا هذا ولو طبخ عصير حتى ذهب ثلثه وتركه حتى برد ثم أعاد الطبخ حتى ذهب نصف ما بقي فإن أعاد الطبخ قبل أن يغلي وتغير عن حال العصير فلا بأس به لأن الطبخ وجد قبل ثبوت الحرمة بالغليان والشدة فإن أعاد الطبخ بعد أن غلا وتغير فلا خيرة له لأن الطبخ الثاني وجد بعد ثبوت الحرمة فلا ينفع وإذا طبخ عشرة أرطال عصير حتى ذهب منه رطل ثم أهرق منه ثلاثة أرطال ثم أراد طبخ البقية حتى يذهب ثلثاه يطبخ حتى يبقى منه رطلان وتسع أرطال لأن الرطل الذي ذهب بالطبخ دخل في تسعة لأنه دخل في أجزاء الباقي ولم يرفع منه فالباقى بعد الغليان إن كان تسعة أرطال صورة فهو عشرة أرطال معنى فاقسم الرطل العاشر على تسعة أرطال فصار مع كل رطل من التسعة الباقية تسع أرطال العاشر لأن العاشر فيه فإذا أهرق ثلاثة أرطال فقد فأت ثلاثة أرطال وثلاثة أرطال وبقي ستة أرطال وستة أرطال فاقسم الرطل فيطبخ حتى يبقى رطلان وتسع أرطال فإن كان ذهب منه بالغليان رطلان ثم أهرق رطلين فإنه يطبخ حتى يبقى منه رطلان ونصف ولو ذهب بالغليان خمسة أرطال ثم أهرق منه رطلا يطبخ الباقي حتى يبقى منه رطلان وثلثا رطل كذا في محيط السرخسي \* ولو صب رجل في قدر عشرة دواقر عصير وعشرين دورق من ماء فإن كان الماء يذهب بالطبخ قبل العصير فإنه يطبخ حتى يذهب ثمانية أرطال وتسعة ويبقى التسع لأنه إذا ذهب ثلثاه بالغليان فالذهب هو الماء فقط فعليه أن يطبخه بعد ذلك حتى يذهب ثلثاه وإن كان الماء لا يذهب بالطبخ قبل العصير فإنه يطبخ حتى يذهب ثلثاه وإن كان العصير مع الماء يذهب معاً فإنه يطبخ حتى يذهب ثلثاه لأنه ذهب بالغليان ثلثا العصير وثلثا الماء والباقي ثلث العصير وثلث الماء فهو وما لوصب الماء في العصير بعد ما يطبخه على الثلث والثلثين سواء كذا في المبسوط \* وأما الاشربة المتخذة من الشعير والذرة أو الناح أو العسل إذا اشتد وهو مطبوخ أو غير مطبوخ فإنه يجوز شربه مادون السكر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى حرام شربه قال الفقيه وبه تأخذ كذا في الخلاصة \* فإن سكر من هذه الاشربة فالتدح السكر حرام بالاجماع واختلقوا في وجوب الحد إذا سكر قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجد فيما ليس من أصل الخمر وهو التمر والعنب كالأجد من البنج وابن الرمال وهكذا ذكره من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وقال بعضهم محدود قيل هو قول الحسن بن زياد كذا في فتاوى قاضيهان \* فإن شرب رجل ماء فيه خمر فإن كان الماء غالباً بحيث لا يوجد فيه طعم الخمر ولا ريحها ولا لوناً لم يجد ما إذا كان الخمر غالباً حتى كان يوجد فيه طعمها أو ريحها أو لونها لم يجد حذره ولم يجد فيه ريحها أو وجد طعمها حذره ولو لم يدر أنه وجد ولم يدخل جوفه منها شيء فلا حد عليه كذا في المبسوط \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أثر في الخمر خبثاً فكل الخمران كان الطعم يوجد فيه وتبين اللون حذره وإن كان الخمر يضاء لا يرى لونها فأنى أحده إذا كان الطعم يوجد في البقية إذا عجن الدوا بالخمير تعتبر الغلبة يعني في حق الحد وإذا ادعى الإكراه لم يصدق إلا ببينة والا كراهه معتبر كذا في

ما قاله الامام قياس وما قاله الثاني استحسان فأخذه ثم عندهما إذا حضر الغائب وصدق الحاضر له الخمر إن شاء اتبع الطالب بنصف ما قبض ثم اتبع هـ ومع الحاضر المطلوب فيما بقي وإن شاء اتبع المطلوب بخصته وأجمعوا أن أحد الورثة خصم في الدين أيضا عن الباقي وعلى أنه يدفع إلى الحاضر نصيبه مشاعا وعلى أنه لا يدفع إلى الحاضر نصيب الغائب وعلى أنه لو دثر الايزع المفقول من يده إلى حصص ورثة الغائب وإن طلب بعض الورثة القسمة بالبعض غائب قال في الجامع الصغير لا يشتم بحضور واحد وإن برهن حتى يحضر لأن فيه ما معنى القضاء وفيها دليل والقضاء يستدعي مقضيه عليه فلا بد من حضور الغائب وإن غاب واحد وحضر اثنان وطالب القسمة وأقر بالمرأ وحصة الغائب أو طالب أحدهما القسمة قال الامام لا يقدم

حتى يبرهن على ما ادعى أو قد عرف قيامه في شروح النظم وفي الجامع مات عن ثلاثة بنين ودار غائب اثنان والدار قيد المحيط الباقي ونصيب الغائبين عند دوديته بعد القسمة فخارج رجل وادعى الدار كاهما فادعى ملكا من سلا وادعى الشراء من أبيه فإنه يقضى بالدار كلها المدعى لأن أحد الورثة ينتصب خصما عن الكل إن الخصومة توجهت على الميت فإن حضر اثنان وصدق في الميراث نفذ القضاء على الكل وإن قال الدار لنا اشتريناها أو ورثناها من آخر غير الميت الذي ذكره المدعى والمدي عليه أخذنا ثلثي الدار لأنه ظهر أن المقضى عليه ليس بخصم فيؤمر المدي بإعادة البينة فإن أعاد حكمه لم يملك إلا لأن لا يمكن كراه في يد الحاضر وكان حصص الغائبين في يد غيره لا ينفذ القضاء عليهم ما وينفذ على الذي في يده \* وفي المحيط ادعى أن ميتا غصب شيئا وحضر بعض ورثته وبرهن عليه وبعض هذا الشيء في يده هذا الحاضر وبعضه



في يد وكيل الغائب والحاضر مقر بأنه ارث من أبيهم قال محمد رحمه الله أفضى على الحاضر بدفع ما في يده ولا آخذ من وكيل الغائب شيأوان كان كله في يده هذا الحاضر أفضى عليه ب كله وأدفعه الى المدعي فان قدم الغائب وقال هذا كان في يد أخ لنا من غير الوالد لا يقبل قوله فالحاصل أن أحدهم يكون خصما عن الميت فيما اذا كان العين في يده لا فيما لم يكن في يده حتى اذا ادعى على وارث عينه ليس في يده لا يسمع وفي دعوى الدين يكون خصما وان لم يكن في يده شيء وان كان في الورثة صغيرا لا يصح اقرار الكبار بالدين في حق الصغير ولا بد من البرهان حتى يظهر في حق الصغير أيضا وان أقر أحد الورثة يلزمه في حصته حتى يستغرق قال الفقيه وهو القياس وبه أخذ علماؤنا لكن الاختيار عندى أن يؤخذ ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي والثوري وابن أبي ليلى والشافعي رحمه الله (٤١٥) وأنه أبعد من الضرر وأقرب الى الصواب قال شمس الأئمة مما يحفظ

أن الدين لا يحمل بمجرد الاقرار وانما يحمل بالقضاء وعلم ذلك بمسئلة ذكرها في الزينات ان الوارث المقرب بالدين اذا شهد مع رجل آخر بالدين على الميت يقبل ولو كان محل في حصته بأقراره لما قبل لما فيه من دفع المغرم \* ادعى على الميت ديناً والكبار غيب والصغير حاضر نصب عن الحاضر وكلا فاذ أفضى على الوكيل فهو قضاء على الكل ويستوفي دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب الكبار واذا حضر وارجع عليهم لان الدين مقدم على الميراث وهذا دليل على أن الدين اذا ثبت على واحد بالبينة يستوفي كله من حصته وقال بعض المشايخ في الاقرار يستوفي الكل من نصيبه كما مر عندنا ولو ثبت بلاينة لا يستوفي كله من حصته بالاجماع \* وفي فتاوى الوارث التركة لو غير

المحيط \* والله أعلم (ومما يحتمل بهذا الباب تصرفات السكران) واعلم بأن جميع تصرفات السكران نافذة الا الردة والاقرار بالحدود والخالصة لله تعالى كذا في الذخيرة \* السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمر والزبيب نحو النبيذ والمثلث وغيره عندنا تنفذ تصرفاته كالطلاق والعتاق والاقرار بالدين والعين وتزويج الابنة الصغيرة والابن الصغير والاقرار والاستقراض والهبة والصدقة اذا قبضه الموهوب له والمنصدق عليه وبه أخذ المشايخ وعن أبي بكر بن الاخير أنه قال ينفذ من السكران كل تصرف ينفذ مع الهزل ولا تبطله الشروط الفاسدة فلا ينقد منه البيع والشراء وينقد منه الطلاق والعتاق والاقرار بالدين والعين والهبة والصدقة وتزويج الصغيرة والصغير ما رتته فلا تصح عندنا استعسانا وتصح قياسا لان الكفر واجب النفي والانعدام لا واجب التحقق ولهذا لو جرى على لسانه كلمة الكفر خطا لا يكره هذا اذا كان السكران من الشراب المتخذ من أصل الخمر نحو التمر والعنب والزبيب وأما السكران من المتخذ من العسل والتمر والحبوب فاختلف المشايخ فيه وهو كاختلافهم في وجوب الحد في قال يجب الحد بالسكران من هذه الاشربة يقول تنفذ تصرفاته ليهكون زجراله \* ومن قال لا يجب الحد في هذه الاشربة فهو الفقيه أبو جعفر وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول لا تنفذ تصرفاته لان نفاذ التصرف كان للزجر فاذا لم يجب الحد عند ما زجر لا تنفذ تصرفاته وان زال عقله بالبيع أو بدين الرمال لا تنفذ تصرفاته وكذا لو شرب شرابا حلو فلم يوافق فذهب عقله فطلق قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع طلاقه وعليه الفتوى هذا كله في السكران اذا شرب طائعا وان شرب مكرها فطلق اختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يقع كمالا يجب عليه الحد وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يقع والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* الوكيل بالطلاق اذا سكر وطلق قال شمس الأئمة والصحيح انه يقع كذا في الظهيرية \* السكران النبيذ والبن الرمكة حرام بالاجماع كذا في جواهر الاخلاطى \* وان خلط الخمر بالنبيذ وشربه رجل ولم يسكر فان كانت الخمر هي الغالبة حددته وان كان النبيذ هو الغالب لم تحده كذا في المبسوط \* واذا طبخ عصير حتى ذهب ثلثه ثم صنع منه علقا فان كان ذلك قبل أن يتغير عن حاله فلا بأس به وان صنع بعد ما غلي وتغير عن حاله العصير فلا خيرة لانه لما غلي واشتد صار محرما والعلق المتخذ من الحمر لا يكون حلالا لا للمتخذ من الخمر فاما قبل أن يشتد فهو حلال الشرب فاما صنع العلق من عصير خلخال كذا في المبسوط \* القدر التي يطبخ فيها العصير قدر قاعدتها مسطحة غير مقعرة وجدارها المحيط بها مستدير في ارتفاعه على الاستقامة وارتفاعها مقسوم بثلثة اقسام متساوية فمسلأ وتطبخ الى أن يذهب ثلثاه ويرجع الباقي في القدر الى العلامة السفلى وينبغي أن يطبخ بطبخا موصولا غير منقطع فان انقطع الطبخ قبل ذهاب ثلثي العصير قالوا هذا على وجهين ان أعيد قبل تغير المطبوخ وحدث المرارة أو غيرها فيها كان حلالا لانه بمنزلة الطبخ الموصول وان أعيد الطبخ بعد تغير المطبوخ وحدث المرارة أو غيرها كان حراما لانه

مستغرقه وبرهن بدين ميت على أحدهم يبيع حصته ويقضى ما يخصه من الدين ولا يبيع نصيب غيره لانها ملك الوارث الا آخر ولو مستغفرة لا يبيع التركة لارض القسمة \* وقال بعض المشايخ أحد الورثة أقرب بالدين وبعض غائب أو غصب بعض التركة غاصب يؤخذ كل الدين من حصته المقر اجاعا ولو ثبت باقرار الورثة ثم غاب البعض أو غصب بعض التركة غاصب يؤخذ كله من الباقي والحاضر \* وفي المحيط اشترى عبدا بألف وقبض المبيع وطالبه البائع بالثمن فبرهن المشتري انه أجال البائع بالثمن على فلان بن فلان فاحتال عليه غائب فحضر فان المال لازم له على المحتال عليه ان برهن عليه بالحوالة \* وفي المحيط برهن انه اشترى من شريكه الغائب نصف الدار التي ورثها عن والده والدار في يد الحاضر لا يقبل لان الحاضر ليس بخصم عنه فصار كما اذا قال اشترت من شريكك نصف الدار التي ملكتها بالشراء

من فلان بخلاف ما اذا قال اشترى من مودر كذا نصف هذه التي في يدك والوارث الاخر غائب لانه دعوى في التركة وأحد الورثة ينتصب خصما عن البقية في العن والدين نوع في تحديد العقار ودعواه اذا وقعت الدعوى في العقار لا بد من تعريفها فيذكر كالمحلة والكورة والسكة فقال محمد رحمه الله يبدأ بالاعم كالمحلة ثم السكة وقال أبو زيد يبدأ بالايخص كما في النسب ثم يرتقى فيقول فلان بن فلان بن فلان فلنا فصل النسب لنا وعليه لان اسمه اعم فان حصل العلم والمعرفة والذكر الاب فان حصل والا ذكر الجسد والصناعة لان العام يعرف بالخاص لا بالعكس وفي المحيط اختلف في ابتداء بالاعم أو بالايخص وأهل العلم على أنه بالخيار وقال جماعة من أهل الشروط (٤١٦) يكتب في الحد دار فلان ولا يذ كر لبق فلان وعندنا كلاهما سواء وذكر الخاكم

وتكتب في الحد ينتهي تعذر أن يجعل بمنزلة الطبخ الموصول كذا في الظهيرية \* وأما الوفاق وهو ما يخرج من البقول الباقية بعد العصر بالماء اذا غلى واشتد وقذف بالزبد ما حكه اختلفوا فيه قيل انه بمنزلة الخمر وقيل انه بمنزلة نقيع الزبيب كذا في محيط السرخسي \* خاسية من خرسيت في نهر عظيم مثل القرات أو أصغر منه ورجل أسفل منه يتوضأ بذلك الماء ويشرب منه ان كان لا يوجد في الماء طعم الخمر ولا لونه ولا ريحها يباح الشرب والتوضؤ وان كان يوجد شيء من ذلك لا يباح كذا في فتاوى قاضيخان \* سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن حبات عنب وقعت في نبيذ فاتهقت قال ان كانت الحبات وحدها لم تفسد فاتهقت فاذا وقعت في نبيذ فغلي بعد ذلك لا يشرب النبيذ وان كانت وحدها لا تغلي فلا بأس بشربه كذا في محيط السرخسي \* ولو صب الخمر في قدح من الماء أو في ماء واكدي خلص بعضه الى بعض لا يحل شرب ذلك الماء لانه ماء قليل وقعت فيه نجاسة فيتنجس فان شربه ان كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا لونه ولا ريحها لا يحد وان كان يوجد شيء من ذلك يحد كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر الخاكم في المنتقى في خمر وقعت في دن الخل قال لا خمر فيه وذ كر الخاكم بعد هذا في المنتقى في الخمر اذا جعل في المرى والمرى هو الغالب فلا بأس بكاء قال وكذلك لو صب رطل من خمر في دن من خل فلا بأس بكاء فقد اعتبر الغالب في هاتين المسألتين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الخمر اذا وقعت في النبيذ الشديد الذي هو عنده حلال قال الخمر تفسده كذا في المحيط \* واذا صب الخمر في ظرف يتنجس الظرف وان خرجت الخمر من الظرف يغسل الظرف ثلاثا فيطهر ان كان عتيقا وان كان ظرفا جديدا صب فيه الخمر اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فيطهر وقال محمد رحمه الله تعالى لا يطهر أبدا وقال بعض المشايخ على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان لم يجفف في كل مرة لكن ملاء بالماء مرة بعد أخرى فدام الماء يخرج منه متغيرا اللون لا يطهر واذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته وعليه الفتوى وان لم يغسل الظرف وبقي الخمر فيه حتى صار خلا لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب حكم الظرف وحكي عن الخاكم أي نصر المهر وبه أنه قال ما وازي الاناء من الخل يطهر أما على الحب الذي اتقص منه الخمر قبل أن يصير خلا يكون نجسا فيغسل أعلاه بالخل حتى يطهر الكل وان لم يفعل كذلك حتى صب العصير فيه وملاء يتنجس العصير ولا يحل شربه لانه عصير خالطه خمر وحكي عن الفقيه أبي جعفر أنه قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يطهر الظرف كله ولا يحتاج الى هذا التكلف وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى واختاره الصدر الشهيد وعليه الفتوى ولا بأس ببيع العصير ممن يتخذ خمر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه بكره وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انما لا يكره اذا باعه من ذبيحته لا يشترط به المسلم بذلك أما اذا وجد مسلما يشترط به بذلك الثمن يكره اذا باعه ممن يتخذ خمر وهو كالمالك الكرم وهو يعلم أن المشتري يتخذ العنب خمر الا بأس به اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن وان كان قصده تحصيل الخمر يكره وغرامة الكرم على هذا اذا كان يغرم

ويكتب في الحد ينتهي أو يلازق أو يلاصق كذا ولا يكتب أحد حدودها كذا وان كان الامام رحمه الله يقول اذا كتب أحد حدودها جله أو الطريق أو المنجد يصح البيع لان الغرض منه اظهار ما وقع عليه البيع وقال الامام الثاني رحمه الله يفسد البيع لان الحد يدخل في البيع فيكتب ينتهي أو يلازق أو يلاصق تحريزا عن الخلاف ولان الحد على قول المدخل في البيع فالدار هي الموضع الذي ينتهي اليه فاما ذلك الموضع المنتهي فقد جعل حدا وهو داخل في البيع وعلى قول المانع من الدخول فالمنتهي في الدار لا يدخل في البيع ولكن لو قلنا بحدودها يدخل الحد في البيع لا يقول أجمع يكون داخلا وفي الاقضية ثم بعد ذكر الحد يكتب بحدودها وحقوقها لانه لو لا ذكر الحقوق لا يدخل المسيل

والطريق فلا يمكنه الانتفاع بالدار ولا يكتب بطريقها وبمسيل ما فيها لانه لو الطريق الى الشارع أو المزاب اليه يفسد البيع لان الشارع لا يصبغ به وهذا مخالف لما تقر أن يسح الدار بطريقها جائز عندنا خلافا لفر رحمه الله لصرف الطريق الى الخاص تحريزا للجواز وفر رحمه الله جله على العام وأفسد البيع والمرافق عند الامام الثاني رحمه الله المنافع والحقوق الطريق والمسيل وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق واذا كتب أحد حدودها دار البائع والحدار فاصل أشار شيخ الاسلام أن الفاصل يكون للمشتري وفي المحيط اذا كتب أحد حدودها دار فلان لا يكتب اشتراها بحدودها والدخول الحدوان كتب يلاصق أو يلازق أو ينتهي الى دار فلان يكتب بحدودها وكان الامام محمد رحمه الله يكتب يلى دار فلان أو يلاصق وما قلنا أحسن لان ما يلي الشيء قد يتحقق بينهما فاصل فلا

الكرم

يدل على الملاصقة قال عليه الصلاة والسلام ليليني أولو الاحلام منكم ولم يرد به الملاصقة \* أفتى ثمة عمر قند في الشهر وشهدوا أنه باعه  
يحدوده وحقوقه يصح لأن معناه مع حدوده فيدخل الحد في البيع وقالوا الصحيح في الجواب أن يقال إن ذكر في الحد لزني دار فلان وما  
بضاهيه تصح الشهادة وإن قال الحد دار فلان أو الطريق أو المسجد لا يصح ولا يكتفى بذكر الحدين ويكتفى بذكر الثلاثة ويجعل الحد الرابع  
بأثر الحد الثالث حتى يلتقي إلى الحد الأول والجواب في الدعوى والشهادة على السواء \* وأحد حدود المدعى أو كاهل لومته لا يملك المدعى عليه  
يحتاج إلى ذكر الفاصل وقيل لو أضافهم وإن يتأودار أو منزل لا لأن الحد دار فاصل والكريم بمنزلة المنزل لأنه ذو جدار والمقبرة لور بوة تصل  
حدوا ولا وإذا كتب الحد الأول لزني أرض الوقف لا يصح حتى يذكر أنه وقف على مسجد (١٧) كذا أو مدرسة كذا وقال الوزار لا يكتفى  
بذكر المصروف أيضا ولا بد  
من ذكر صاحب اليد وقيل  
بذكر المصروف كقوله وقف  
على مسجد كذا يكون  
كذلك الواقف ويكون  
بذكر المصروف معترفا كذا  
الاب والحد وإذا كتب  
لزني ملك ورثة فلان لا يصح  
لتفاحش الجهالة فإن فيهم  
صاحب فرض وعصبة  
وذا رحم فاشبهه بالمشهد  
على أنه وارث فلان وقال  
الوزار لأنه لا يصح  
التعريف إلا بذكر الاسم  
والنسب وفي العدة لو قيل  
القسمه إذا كتب لزني  
ملك ورثة فلان قيل يقبل  
وقيل لا وبسمعت من أئني  
به أنه إذا كتب لزني دار  
من تركه فلان يصح ولو قال  
أو كسب لزني أرض ميان  
دعي لا يصح لأنه مشترك يطلق  
على أرض ترك وقت الفتح  
مرعى لدواب أهل القرية  
ويطلق على أرض غاب عنها  
مالكها وعلى أرض تركها  
مالكها بالخارج لأهل القرية  
ولو جعل الحد لزني أرض

الكريم بنية تحصيل النحر بكرة وإن كان تحصيل العنب لا يكره والأفضل أن لا يبيع العنب من بخله خرا  
كذا في فتاوى قاضيخان \* والله أعلم

### كتاب الصيد وفيه سبعة أبواب

#### الباب الأول في تفسيره وركنه وحكمه

أما تفسيره فالصيد هو الحيوان المتوحش الممتنع عن الأذى ما كولا كان أو غير ما كولا كذا في فتاوى  
قاضيخان \* وأما ركنه فصدور فعل الاصطياد من أهله في محله بشرطه وأما حكمه فثبت الملك عند  
الاتخاذ حقيقة أو تقديرًا أعني بالتقدير ما إذا أخرجه عن حيز الامتناع وأما محل أكل الصيد فانه يثبت  
بخمسة عشر شرطًا خمسة في الصائد وهو أن يكون من أهل الذكوة وأن يوجد منه الإرسال وأن لا يشاركه  
في الإرسال من لا يحل صيده وأن لا يترك التسمية غائبًا وأن لا يشغل بين الإرسال والاخذ بعمل آخر  
وخسة في الكلب أن يكون معلومًا وأن يذهب على سنن الإرسال وأن لا يشاركه في الاخذ ما لا يحل صيده وأن  
يقتله جرحًا أو لا يأكل منه وخسة في الصيد أن لا يكون من الحشرات وأن لا يكون من دواب الماء  
السماك وأن يمنع نفسه بجناحيه أو بقوائميه وأن لا يكون (١) متقويًا بنباهة أو بمخالبه وأن يموت بهذا قبل أن  
يصل إلى ذبحه كذا في النهاية \* والله أعلم

#### الباب الثاني في بيان ما يملك به الصيد وما لا يملك به

الصيد يملك بالاخذ والاخذ نوعان حقيقي وحكي فالحقيقي ظاهر والحكي باستعمال ما هو موضوع للاصطياد  
قصد به الاصطياد أو لم يقصد حتى إن من نصب شبكة فتعقل به ما صيد ملكه صاحب الشبكة قصد بنصب  
الشبكة الاصطياد أو لم يقصد بل لأن الشبكة انما تنصب لأجل الصيد حتى لو نصبها الجفافي فتعقل به ما صيد  
لا يملكه لأنه لا يصير أخذًا بالشبكة والاخذ الحكي يكون أيضًا باستعمال ما ليس بموضوع للاصطياد إذا  
قصد به الاصطياد حتى إن من نصب فسطاطًا وتعقل به صيدان قصد بنصب الفسطاط الصيد ملكه وإن لم

(١) قوله وإن لا يكون متقويًا بنباهة أو بمخالبه كذا رأيت في الخلاصة وقاضي زاده على الهداية ونقله في رد  
المحتار ولا يخفى أن هذا الشرط في حل أكل الصيد بقرينة قوله السابق وأما محل أكل الصيد فانه يثبت  
الخ فلا ينافي جواز اصطياد مال ناب ومخالب لمنفعة الجلد والشعر والریش مثلاً وأما ما في حاشية الدر المختار  
للسيد المحطاي من قوله وأن يكون متقويًا بنباهة ومخالبه فالظاهر أنه تحريف واعتراض عليه بقوله  
وفيه أن هذا الشرط في آلة الصيد بل أن الصيد قد يكون لمخو غزال ولا نابله ولا مخالبه \* مبنى على هذا  
التحريف فليتأمل اهـ صححه

(٥٣ - فتاوى خامس) لا يدري مالكها إلا ببيع ما لم يذكر صاحب اليد يحصل المعرفة بخلاف أرض الملكة حيث لا يشترط فيه ذكر  
صاحب اليد لأنه في يد الامة وبذلك معلوم إلا أن يتعدداً لا مبرر فيه ولا بد من ذكر كرم في يده ولكن لا بد من ذكر الفاصل في أرض الملكة  
كالسنة القديمة ونحوها و ذكر اسم حد صاحب الحد والواقف شرط الطريق العام يصلح حداً ولا يشترط ذكر أنه يصل ويمتد إلى القرية أو إلى  
المصر لأن ذكر الحد لإعلام ما يصل إليه المحدث وقد حصل العلم بالوصول إلى الطريق قال في المحيط والحد في ظهير النهر و ذكر الوزار سور  
المدينة والنهر والطريق لا يصلح كل منها حداً عند الامام رحمه الله لأنه يتحول وينقل فلم يصلح معترفاً لنا لا لرباق فيستدل به واختار الصلوح  
وهو قولهما وقد ذكرنا أنه إذا لم يذكر في الحد اسم الحد لا يقبل هذا إن لم يستتر الرجل فان شتر فلا حاجة إلى ذكر الاب والحد اجتماعاً

وأما الدار إذا اشهرت كدار الخلافة ودار عمرو بن حريث بالكوفة قال الامام لابد من تعريفه وقاسم على شهره الاسم واكتفيا بالشهرة عن التحديد \* وفي الصغرى اذا كتب لزيق دار فلان ولم يذكر نسبه وجده يكفي لان الاعلام يحصل به اذا كان الرجل مشهورا كما مر ويحفظ هذا ومثله في الذخيرة أن الاكتفاء بكنية صاحب الحد أو مشهورا كابن أبي ليلى يكفي \* قالوا في شهادتهم أحدا لحدود لزيق شط الوادي وأقر المدعي أن بين الشط والمدعي طريق العامة تبطل الشهادة وان ظهر ذلك بأخبار العدول وان ظهر ذلك بما هو طريق العلم لا القاضي سوى اقرار المدعي بطلت الشهادة في قدر الطريق لا غير وقيل بطلت في الكل لاختلاف المشهود به وعلى هذا اذا ظهر في الارض المدعاة طريق العامة ذ كرفي الدعوى أو في الصلح حد أحد وهما لزيق (٤١٨) دار فلان والفاصل زقيقة فسد الصلح والدعوى لان الفاصل لا يكون لزيق قابل بقول

لزيق الزقيقة \* قال أحد حدود هالزيق أرض فلان ولقسلا في تلك القرية أرضون متفرقة يصح الدعوى \* والشهادة في وقف القرية أو شرائها لو كان فيها مساجد وحياض ومقابر لم تدخل في الوقف والشراء \* كان الامام السرخسي يشترط ذكر حدود المستثنات ويرد المحاضر به لترك ذكر حدودها ومقدارها وكان الامام ظهير الدين يقول لو امكن تولا لاحتاج الى ذكرها ولا يحتاج لطريق يحصل به الامتياز وما يكتب في الصكوك في تحديدها أنه لزيق الارض المبيعة أو الوقف حدودها الاربعة لا يصح لعدم الامتياز فيكتب نهرا أو نالا أو نشرا أو شجرا بقربه يحصل به الميز وكان السيد الامام أبو شجاع لا يشترط ذكرها وان أدى الترك الى الجهالة لان الجهالة لذاتها لا توجب الفساد بل لا فضاءها الى النزاع كما تقرر ولم يشاهد

يقصده الصيد لا يملكه كذا في الظهيرية \* نصب شبكة فتعقل بها صيد فخا انسان وأخذ قبل أن يتخلص ويظهر فهو الاول لان سبب الملك انعقد في حق الاول لانه موضوع له ولم ينقص السبب بعد حتى لو أخذ الثاني بعد ما تخلص وطار فهو الثاني لانه انتقض السبب قبل أخذ الثاني كذا في الكبرى \* ولو كان صاحب الشبكة أخذه ثم انقلت منه ثم أخذه آخر فهو ملك الاول لانه ملكه بالاخذ وانقلته بمنزلة ابا القيد وشروء البعير وذلك لا يوجب زوال ملكه كذا في محيط السرخسي \* ذكر الخاتم الشهيد رحمه الله تعالى في المنتقى رجل هيا موضع يخرج منه الماء الى أرض له ليصيد السمك في أرضه فخرج الماء من ذلك الموضع الى أرضه بسمك كثير ثم ذهب الماء وبقى السمك في أرضه ولم يذهب الماء الا أنه قل حتى صار السمك يؤخذ بغير صيد فلا سبيل لاحد على هذا السمك وهو لب الارض ومن أخذه منه شيئا ضمنه ولو كان الماء كثيرا لا يقدر على السمك الذي فيه الا بصيد من اصطاد منه شيئا فهو له كذا في الذخيرة \* ولو ألقى الشبكة في الماء وطرح غيره فيه الشخص فوقعت سمكة في الشبكة وتعلقت بالشخص فان كانت في الخيوط الضيقة من الشبكة فهي لصاحب الشبكة كذا في الغيانية \* الشخص اذا رمى به الرجل في الماء فتعلقت به سمكة ان رمى بها خارج الماء في موضع يقدر على أخذها فاضطربت فوقعت في الماء ملكها وان انقطع الحبل قبل أن يخرجها من الماء لا يملكها كذا في الخلاصة \* رجل حفري أرضه حفيرة ووقع فيها صيد فخا رجل وأخذها فان الصيد يكون للاخذ وان كان صاحب الارض اتخذ تلك الحفيرة لاجل الصيد فهو أحق بالصيد كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن صيدا باض في أرض رجل أو تكس فيها وجاء آخر وأخذها فهو له هذا اذا كان صاحب الارض بعيدا من الصيد بحيث لا يقدر على أخذها لو مديده اما اذا كان قريبا بحيث لو مديده أخذها فهو لصاحب الارض كذا في الظهيرية \* واذا حفر بئر ولم يقصده الا لصيد فوقع الصيد فيها جاء آخر وأخذها ان ذنا صاحب البئر من الصيد بحيث لو مديده يقدر على أخذها فهو لصاحب البئر كذا في المحيط \* وذ كرفي العيون اذا دخل الصيد دار انسان وأغلق صاحب الدار الباب عليه وصار بحيث يقدر على أخذها من غير صيد فان أغلق الباب لاجل الصيد ملكه وان أغلقه لغيره لا يملكه حتى لو أخذها آخر كان لصاحب الدار في الوجه الاول وفي الوجه الثاني يكون للاخذ قال مشايخنا وليس معنى قوله يقدر على أخذها من غير صيد أنه لا يحتاج في أخذها الى المعالجة وانما معناه انه يمكن أخذه بقليل المعالجة من غير نصب شمسكة وفي المنتقى نصب حباله فوقع بها صيد فاضطرب وقطعها وانقلت فجاء آخر وأخذ الصيد فالصيد للاخذ ولو جاء صاحب الحباله ليأخذها فلما دنا منه بحيث يقدر على أخذها ان شاء اضطرب حتى انقلت فأخذها آخر فهو لصاحب الحباله وكذا صيد الكلب والبازي على هذا التفصيل والحباله خيط مستدير تعقل به رأس الصيد أو رجله كذا في الظهيرية \* ومن أخذ بازيا أو شبهه في مصر أو سواد في رجله سيرا أو جلاجل ويعرف أنه أهلي فعليه أن يعترف ليرده على صاحبه وكذلك ان أخذ ظبيا وفي عنقه قلادة وكذلك لو أخذ

صفقة ردت أو وقع فيها النزاع بسبب سعة المساجد والحياض والطريق لا يرى الى ما جاوز الامام رحمه الله جملة استخبار الاطرا بطعامها وكسوتها بلائسان المقدار لغير ان العادة بالبيعة على الاطرا بسبب الشفقة على الاولاد لا يرى الى جواز بيع فقير من صبرة وما يكتب في زماننا في الصكوك وقد عرف المتعاقدان هذان جميع ما ذكر وأخطأ به علماء استرذله المشايخ رحمه الله وهو المختار نخلوه عن فائدة فانه اذا وقع فيه النزاع عند الحالك لا بد في الدعوى والشهادة من التعيين \* ذكر ثلاثة حدود وقال الحد الرابع متصل علك المدعي عليه أو قال الرابع ملك المدعي ولم يذكر الفاصل قال الامام ظهير الدين رحمه الله يصح لانه كالكسوت عرفا عن الحد الرابع وهذا التعليل يشير الى أنه اذا ادعى قرية مشغلة على المستثنات وذ كرحودها ومن جملة المستثنات قطعة أرض في المدعي عليه أو لفلان بن

فلان لزيعة أراض دخلت تحت هذه الدعوى لا يصح لانه جعل قوله الحد الرابع متصل بحدك بمنزلة السكوت \* قال الفقيه قلت للامام اذا اذا كانت محنة المستثنى منه كيف يعرف المستثناة فقال بمنزلة أو نشتر محيط والاشجار وغيره مما يقرب منها والبالساحة أي بساحة الخوض أو المسجد أو المقبرة المستثناة أو الارض المستثناة \* وذكر القاضي أن الشهود اذا قالوا الرابع متصل بحدك المدعى عليه أو المدعى ولم يذكر الفاصل يقبل كما اذا تركوا الرابع ولو قالوا الرابع ملأ المدعى عليه ولم يذكر الفاصل لم يقبل في الارض ويقبل في الكروم والبيوت وذكر النسبي ولو كتب الرابع لزيد الزقاق ومنه المدخل والمخرج لا يكفي لان في الازقة كثرة ينسب الى ما يعرف به وان كان لا ينسب الى شيء يقول رقيقة بالحلة والقرية أو الناحية فيقع بها نوع تعريف واذا كان أحد الحدود بلا صق (٤١٩) أرض رجلين أو أرض رجل ومسجدا فذكر أحداهما لا يكفي لانه

جعل لزيد أرض واحد فقطضى أن يكون كله لزيد فاذ كان بعضه لزيد لم يساو الحد هذا الحد ودفع ساركا اذا غلط في الحد الرابع \* بين الحدود ولم يبين الحدود قال شمس الاسلام رحمه الله اذ بين المحلة والمصر والقرية والحدود صح ولا يوجب ترك بيان الحدود جهالة \* وذكر الوارث ادعى عشر دربات أرض وبين حدود التسع ولم يبين حد العاشر ان الواحدة في وسط هذه التسع فقد دخلت في الحدود فيصح القضاء بالجملة وان كان على طرف لا حتى يترك حده لانه لا بيان الحد لا يعلم فكيف يقضى \* ادعى سكتي دار وبين الحد لا يصح لان السكتي مثلي وانه لا يحدد \* قال الوارث ان كان سكتي السكتي متصلا بالارض اتصالا يبدأ التحق بالبناء فلا بد من تحديده كالبناء لانه لا يمكن نقله تعسدا وحضاره فاندفع النقل لامكان

جماعة في المصر يعرف أن مثلها لا يكون وحشيا فعليه أن يعترفها لانها بمنزلة اللقطة وبهذا بين أن من اتخذ برج حمام فأورث فيها حمام الناس فما أخذ من فراخها لا يحمل له لان الفرخ يملك الاصل فهو بمنزلة اللقطة في يده الا أنه ان كان فقيرا يحمل أن يتناول حاجته وان كان غنيا ينبغي له أن يتصدق بها على فقير ثم يشتري منه بشيء فيتناول وهكذا كان يفعل شيخنا الامام شمس الأئمة رحمه الله تعالى وكان مولعا بكل الحمام كذا في المبسوط \* ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في رجل رى صيدا فصرعه فغشى عليه ساعة من غير جرح ثم ذهب عنه الغشى فمضى أو كان طائرا فطار فرماه رجل آخر فصرعه وأخذه فهو للاول أخذ وان كان أخذه الاول في غشيته تلك وأخذه الآخر وهو على تلك الحالة قبل استقلاله وتحماله فهو للاول منها وانه ظاهر والاستقلال الارتفاع رجل رى صيدا فصرعه جراحة لا يستطيع معها النهوض أي القيام فلبث كذلك ما شاء الله ثم برى وثمان ثمرماه آخر وأخذه فالصيد للاول كذا في الظهيرية \* واذا رى سهما الى صيد فاصابه وأخذه حتى لا يستطيع برأحه من مكانه ثم رماه آخر فأصابه ومات لا يحمل أكله هذا اذا علم انه مات من الرمية الثانية أو لم يعلم من أية الرمييتين مات أما اذا علم انه مات من الرمية الاولى حل والعبرة في حق الحل لوقت الرمي كذا في خزائن المفتين \* ومن رى صيدا فاصابه ولم يخنه ولم يخرج منه من حيز الامتناع فرماه آخر فقتله فهو للثاني ويؤكل وان كان الاول أخذه فرماه الآخر فقتله فهو للاول ولم يؤكل وهذا اذا كان الرمي الاول بحال ينجم منه الصيد حتى يكون الموت مضافا الى الرمي الثاني أما اذا كان الرمي الاول بحال لا ينجم منه الصيد بان بقي فيه من الحياة بقدر ما يتيق في المذبوح كالأوبان رأسه يحمل وان كان الرمي الاول بحال لا يعيش منه الصيد غير انه بقي فيه من الحياة أكثر ما يكون في المذبوح بان كان يعيش يوما أو دونه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحرم بالرمية الثانية لانه لا عبرة لهذا القدر من الحياة عنده وعند محمد رحمه الله تعالى يحرم لان لهذا القدر من الحياة عبرة عنده فصار الجواب فيه والجواب فيما اذا كان الاول بحال يسلم منه الصيد سواء فلا يحمل وضمن الثاني للاول قيمة غير ما نقصته جراحته وهذا اذا علم أن القتل حصل بالثاني بان كان الرمي الاول بحال يجوز أن يسلم الصيد منه ليكون القتل مضافا الى الثاني وان علم أن الموت حصل من الجرحين أو لم يذكر ضمن الثاني ما نقصته جراحته لانه جرح حيوانا مملوكا للغير وقد نقصه فضمن ما نقصه ثم يضمن نصف قيمته مجرورا بالجرحين لحصول الموت بالجرحين فكان متلفا ناقصه وهو مملوك غيره فيضمن نصف قيمته مجرورا بالجرحين لان الاول لم يكن بصنعه وقد ضمن الثاني مرة فلا يضمنه ثانيا ثم يضمن نصف قيمة لحد كذا لانه بالرمي الاول صار بحال يحمل بذكاة الاختيار ولم يكن الرمي الثاني فهو بالرمي الثاني أفسد عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الآخر لانه قد ضمنه مرة قد دخل ضمان اللحم فيه كذا في الكافي \* وان رماه الثاني قبل أن يصيبه سهم الاول فقتله لا يحرم أكله ولا يضمن الثاني شيئا وان كان الصيد بعد ما أصابه سهم الاول يتحمل ويظهر فرماه الثاني وقله يكون للثاني ويحمل أكله كذا في فتاوى قاضيخان

احضاره والاشارة اليه لقطع الشركة \* وذكر الامام ظهير الدين اشترى علوا بلا سفل يترك حد السفل لانه الاصل وتحديد الاصل أولى ولان السفل مبيع من وجه لقرار العلو عليه ولما حد السفل حصلت المعرفة بالعلو أيضا فلا حاجة الى تحديده قال الطحاوي رحمه الله هذا اذا لم يكن العلو حجرة فان كان يترك حدوده لانه هو المبيع بالقبض والمذكور في العقد يترك عند الامكان قال محمد رحمه الله اشترى العلو بجوده وطمعوا بانه لاحده فلما علموا ذلك لم يتركوا غير انه لا يكتفى بترك حد السفل بمحصول التعريف فكان جهلا \* نوع من الخمس عشر في أنواع الدعاوى وشرائط صحتها وخلاص الفصول المتقدمة \* الدعوى اما أن تقع في العسين أو الدين فان الاول فاما أن يكون منقولاً أو عقارا فيباحث الدين والعقار قد ذكره المتقول اما قائم أو هالك فان هالكه كذا الحق بالدين فيشترط بيان القدر والجنس والنوع والصفة وان قائما فان

أمكن احضاره لا بد منه حتى يشير إليه في الدعوى والشهادتان كان لا يمكن احضاره لمجلس الحكم كصيرة طعام أو قطيع غنم أو كان القاضي في الدار والمدعى جل لا يسع من الباب وللدعى جل وموثة لا يحمله انسان الى مجلس الحكم بل أجزأ ولا يمكن رفعه بيد واحد فلا يكاف احضاره بان ادعى ألفان القطن أمانة وانه أنكر فصار مضمونا عليه لا يؤمر بالاحضار لزوم الموثة في حمله أو كان المدعى في السواد والمصر شرط للقضاء على الظاهر وان كان الفتوى على خلافه والحاكم يراه شرطاً فان ما دون في الاستخلاف بعث نائباً بفصل ثمة ان شاء أو حضر بنفسه ثم يعرض حكم نائبه في المصر لو المدعى في السواد أو يعضيه قاض آخر في المصر وفي دعوى احضار المدعى لا بد أن يقول لازم على هذا المدعى عليه احضاره ان كان منكر (٤٢٠) لا يبرهن عليه لانه اذا لم يكن منكراً او كان مقرر الا يلزمه الاحضار بل يأخذ المقر له وكذا لا يصح

دعوى الاحضار في الوديعة  
 لان الواجب فيها التخلية وقيل  
 يصح ويعمل على التخلية اذا  
 احضارها بما طلب احضار  
 عين في يده للدعوى فانكر  
 كونه في يده فبرهن على أنه  
 كان منذ سنة يجب برهان  
 الكون في يده ثبت والاصل  
 بقاء ما كان فلا يزول الثابت  
 بالشك ادعى أو شهد بقيمة  
 ذابة مستهلكة قال  
 المصدر لا بد من بيان  
 الذكورة والاثوثة والسن  
 لالى اللون وهذا على أصل  
 الامام رحمه الله صحيح لبقاء  
 حق المالك في العين  
 المستهلك عنده حتى يصح  
 الصلح على أكثر من قيمته  
 لانه لو لا اعتبار بقاءه  
 لكان صلحا عن الدين على  
 أكثر منه من جنس الدين  
 وانه حرام بالمثل واذا كان  
 الحكم بالقيمة بناء على  
 الحكم بالمستهلك لا بد من  
 بيانه على وجه يحصل العلم  
 للحاكم حتى يعلم بماذا يحكم  
 ومنع ذكر الذكورة والاثوثة  
 نذكر النوع أيضاً بانه حار  
 أوفر ولا يكتفى بذكر الدابة لتفاحش الجهالة وظاهر مذهبهما أن حق المالك يتقطع بنفس  
 الاستهلاك فلا حاجة الى ذكر الذكورة والاثوثة ومن المشايخ من قال المقصود دعوى القيمة فلا حاجة بعد الاستهلاك الى بيان غير القيمة ألا  
 يرى أن المدعى والشهود لا يستغنون عن ذكر القيمة ودعوى القيمة والشهادة عليها مسموعة ألا يرى أنه لو ادعى على آخر ما لا مقدوراً وشهدوا  
 به فساءلهم الحاكم عن السبب فقالوا استهلك دابته يصح ولا يشترط ذكر اللون والسمة حتى اذا ادعى حماراً وذكريته وشهد بذلك فاحضر  
 المدعى عليه فأطبق الشهود والمدعى أن الحمار المدعى هذا وبه ضيق شبيه بخالف الشبهة المذكورة يقبل ولا يضار اختلاف بعض الشهيوات  
 ذكره الامام فظهر الدين ادعى أعياناً مختلفة الجنس والنوع والقدر وذكريته الشكل جملة ولم يفصل قيمة كل عين على حدة الصحيح القبول

الباب

الاحضار في الوديعة

الاحضار في الوديعة  
 لان الواجب فيها التخلية وقيل  
 يصح ويعمل على التخلية اذا  
 احضارها بما طلب احضار  
 عين في يده للدعوى فانكر  
 كونه في يده فبرهن على أنه  
 كان منذ سنة يجب برهان  
 الكون في يده ثبت والاصل  
 بقاء ما كان فلا يزول الثابت  
 بالشك ادعى أو شهد بقيمة  
 ذابة مستهلكة قال  
 المصدر لا بد من بيان  
 الذكورة والاثوثة والسن  
 لالى اللون وهذا على أصل  
 الامام رحمه الله صحيح لبقاء  
 حق المالك في العين  
 المستهلك عنده حتى يصح  
 الصلح على أكثر من قيمته  
 لانه لو لا اعتبار بقاءه  
 لكان صلحا عن الدين على  
 أكثر منه من جنس الدين  
 وانه حرام بالمثل واذا كان  
 الحكم بالقيمة بناء على  
 الحكم بالمستهلك لا بد من  
 بيانه على وجه يحصل العلم  
 للحاكم حتى يعلم بماذا يحكم  
 ومنع ذكر الذكورة والاثوثة  
 نذكر النوع أيضاً بانه حار  
 أوفر ولا يكتفى بذكر الدابة لتفاحش الجهالة وظاهر مذهبهما أن حق المالك يتقطع بنفس



كما إذا كانت الاعيان قائمة ولم يذ كر قيمة كل عين يقبل ويؤمر باحضارها وان قال هلك أو استهلكها أو بين قيمة الكل صح وان لم بين قيمة كل \* وفي الجامع ادعى غصب جارية عليه ولم يذ كر قيمتها يصح ويؤمر بردها فان عجز عن ردها قال القول في قدرها قول الغاصب فلما صح دعوى الغصب بلا بيان القيمة أصلا لأن يصح بالاجال أولى وقبل انما يشترط ذ كر القيمة في السرقة ليعلم بلوغه نصا بالقطع وفي غيره لا يشترط \* وذ كر الوتار ادعى زنا نصا طوله بذرعان خوارزم كذا وشهدوا بذلك كذلك بحضرة الزنديجي فذرع فاذا هو أزيد أو أنقص بطلت الشهادة والدعوى كما إذا خالف سن الذابة الدعوى أو الشهادة وقولهم الذرع وصف فيلغو في الحاضر فلا في الايمان والبيع لا في الدعوى والشهادة فانها اذا شهد ابو وصف فظهر خلافه لا يقبل وذ كر أيضا ادعى حديدا مشارا اليه وذ كر أنه (٤٢١) عشرة أمنا فاذا هو عشرون أو عمانية يقبل الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه

لغو وان وقعت الدعوى في جنس غائب لا يعرف مكانه بان ادعى انه غصب منه أو بأوجارية ولا يعلم قيامه وهلاكه أشار في عامة الكتب الى أنه لا حاجة الى ذ كر القيمة بعد بيان الجنس والنوع وبه صرح في كتاب الرهن وفي كتاب الغصب أنه اذا برهن على أنه غصب منه جارية بسمع فبعض أولوه بما اذا ذ كر القيمة وبعض حملاه على ما اذا شهدوا على اقراره بغصب جارية فقبل في حق الحبس والقضاء جميعا وعامة المشايخ على أنه يقبل في حق الحبس لا في حق الحكم بلافريق بين الدعوى والشهادة واطلاق محمد رحمه الله يدل عليه قال أبو اليسر رحمه الله فلما اختلف المشايخ في اشتراط ذ كر القيمة كف بذ كرها لكي يبعد عن الاختلاف فان لم يذ كر لم يرد الدعوى احيا

### الباب الثالث في شرائط الاصطباح

ينبغي أن يكون الصياد من أهل الذكاة وذلك بأن يعقل الذبح والتسمية حتى لا يؤكل صيد الصبي والمجنون اذا كانا لا يعقلان الذبح والتسمية وأن يكون له مله التوحيد دعوى واعتقادا كالسلم أو دعوى الاعتقادا كالكناني كذا في الظهيرية \* ويشترط مع ذلك أن لا يكون محرما وأن لا يكون في الحرم حتى لا يؤكل كل صيد الحرم ولا ما اصطاده الحلال في الحرم ولا بأس بصيد الاخرس المسلم والكناني كذا في المحيط \* ويشترط في الرمي التسمية عند الرمي وفي ارسال الكلب والبازي وما أشبه ذلك يشترط التسمية وقت الارسال ولا يشترط تعيين الصيد في الارسال عند ناحتي لو أرسل كلبا أو بازيا على صيد فأخذ ذلك الصيد أو غيره أو أخذ عددا من الصيد ويجعل الكل بتلك التسمية مادام في وجه الارسال ولو ترك التسمية عند الرمي أو عند ارسال الكلب عامدا لا يحل أكله وان ترك ناسيا حل أكله كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يؤكل صيد المجوسى ولوثنى والمرتلان هو لا يمسوا من أهل الذكاة اختناراف كذا اضطرارا كذا في الكافي \* ولو أرسل النصراني أو رعى وسمى المسبح لم يؤكل والارسال شرط في الكلب والبازي حتى ان الكلب المعلم اذا انفلت من صاحبه وأخذ صيدا وقتله لا يؤكل فان صاحبه صاحب الكلب صحت بعد ما انفلت وسمى فان لم ينزجر يصاحبه بأن لم يزد طلبا وحرا على الاخذ فأخذ الصيد لا يؤكل أما اذا انزجر يصاحبه كل استحسانا كذا في الظهيرية \* واذا أرسل المسلم كلبه فزجره مجوسى فانزجر بزجره فلا بأس بصيده والمراد بالزجر الاغرام بالصياح عليه وبالانزجار اظهار طلب الزيادة ولو أرسله مجوسى فزجره مسلم فانزجر لم يؤكل وكل من لا تجوز ذكاته كالمرتد والمحرّم وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوسى كذا في خزائن المفتين \* وقد ذ كر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصيد في مسألة المسلم اذا أرسل كلبه فزجره مجوسى أنه انما يؤكل كل الصيد اذا زجره المجوسى في ذهابه فأما اذا وقف الكلب عن سنن الارسال ثم زجره المجوسى بعد ذلك وانزجر بزجره لا يؤكل كذا في المحيط \* وهو المأخوذ به كذا في جواهر الاخلاطى \* وان لم يرسله أحد ولكنه انبعث الكلب أو البازي على اثر الصيد بغير ارسال وزجره مسلم فانزجر فأخذ يجمل والقياس أن لا يجمل كذا في الكافي \* وان لم ينزجر لم يحل كذا في التتارخانية \* ولو أرسل كلبا وترك التسمية عامدا فلما مضى الكلب في اثر الصيد سمي وزجره فأخذ الصيد وقتله لم يؤكل انزجر بزجره أو لم ينزجر كذا في النبايع \* من شرائط الاصطباح أن لا يشاركه في الارسال والرمي من لا تجل ذبحته كالوثني والمجوسى وتارك التسمية عمدا وكذا يشترط أن لا يشتغل بعمل آخر بعد الرمي والارسال بل يتبع أثر الصيد والكلب (١) عن المرسل ثم وجده بعد

(١) قوله عن المرسل الخ كذا في جميع نسخ العالم كبرية ولا ارتباط له بما قبله ولعل في العبارة سقط ونظمها هكذا كما في النخبة واذا وارى الكلب والصيد عن المرسل ثم وجده الخ وبه تستقيم العبارة وتراجع عبارة الظهيرية اه متصحه

لحق المالك فان الغصب قد يقع قبل أن يجتبه المالك قيمته ويعرفها واذا سقط بيان القيمة عن المالك لان يبطل عن الشاهد أولى لانه ان لم يطلع عليه بدوامه لأن لا يطلع عليه من اختلاسه نظيرة للشهادة أولى \* ولو ادعى حنطة بالشراء لا بالنسب يطالبه في الموضع الذي كان المبيع فيه وقد مر ولو باع حنطة وله حنطة في ملكه من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف المبيع الى تملك الحنطة بل أطلق جاز فان علم الشارى بمكانه لا يبرأ ان شاء أخذها في مكانها أو تركه وله ان شاء أخذها في مكانه اذ لا يلى المطالبة في غير مكان البيع وذ كر الوتار ادعى أفضرة حنطة ذكرا لا يصح بلا بيان السبب لانه لو سلمنا المطالبة في الموضع الذي عين عنده وان قرضا أو عن مبيع معين مكان القرص والبيع وان غصبا واستهلا كاتين مكان الغصب والاستهلاك \* وفي الايضاح المغصوب اذا كان قائما عند الغاصب يأخذ المالك مثله كان أو

قيماً الا اذا قيمته في بلد آخر وقيمته أقل من بلدة الغصب فله الخيار ان شاء ترصد الى العود أو أخذ المدين أو قيمته في بلدة الغصب يوم الخصومة وان هالكافي غير المثل له قيمته يوم الخصومة في بلدة الغصب وفي المثل ان تساوت القيمتان عليه رد المثل واذا كانت القيمة في بلدة الغصب أكثر فللمالك الخيار ان شاء ترصد الى العود أو الانتظار والرضا بالمثل أو المطالبة بالقيمة في يوم الخصومة وان كانت القيمة في بلدة الغصب أكثر فالخيار للغصب ان شاء أعطاء المثل أو قيمته يوم الخصومة في مكان الغصب الا اذا رضى المالك بالتأخير فمئذله ذلك فعلم بهذا انه يلزم في دعوى الغصب ذكر مكان الغصب لومكياً أو موزوناً غير الدراهم والدنانير حتى يعلم انه هل له ولاية المطالبة أم لا وكذا في دعوى قرض المسكيل والموزون سوى التقدين يلزمه (٤٢٢) بيان مكان القرض فانه اذا استقرض حنطة ثم لقيه في مكان قيمته أعلى من مكان

القرض فطالبه به فيه يأخذ وقت وقد قد له فهذا على وجهين اما أن لا يترك الطلب حتى وجده كذلك والكلب عنده وفي هذا الوجه القياس أن لا يؤكل وفي الاستحسان يؤكل قالوا هذا الشرط لازم وهو أن يكون الكلب عنده على جواب الاستحسان فاما اذا وجد الصيد ميتا والكلب قد انصرف عنه لا يؤكل قياسا واستحسانا واذا اشتغل بهل أخر حتى اذا كان قريبا من الليل طلبه فوجده ميتا والكلب عنده وبه جراحة لا يدري أن الكلب جرحه أو غيره قال في الكتاب كرهت أكله ونص شمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي رحمهما الله تعالى على أنه لا يؤكل وذو كرش شيخ الاسلام خواهر زاده أنه أراد به كراهة التنزيه والفتوى على الاول كذا في الظهيرية وهذا كله اذا وجد به جراحة واحدة يعلم أنها جراحة الكلب أما اذا علم بالعلامة أنها جراحة غير الكلب أو علم أنها جراحة الكلب الآن بها جراحة أخرى ليست من جراحة الكلب لا يؤكل ترك الطلب أو لم يترك وكذلك الجواب في البازي والصقر من أوله الى آخره والجواب في الرمي هكذا اذا رمى سهمها الى صيد فأصابه وتوارى عن بصره ثم جده ميتا وبه جراحة أخرى سوى جراحة السهم لا يؤكل وان كان في طلبه وان وجدته وليس به جراحة أخرى لم يشتغل بهل آخر يؤكل استحسانا وان اشتغل بهل آخر لا يؤكل قياسا واستحسانا كذا في المحيط \* وفي فتاوى (أهو) روى طبراني المصنف جرحه فاشتغل الرامي بنزع الخلف ثم دخل الماء بعد نزع الخلف فوجد الطير ميتا بذلك الجرح قال يحمل أكله وقال القاضي بديع الدين اشتغال الرامي بنزع الخلف ليس بعذر لانه حيث ترك الطلب فقد حرم أكله سئل أيضا روى صيد أو امر غيره بالطلب قال يجوز قيل اذا أرسل الكلب ولم يسم ناسيا فقبل أن يصل سمى ولم يدعه حتى أخذ لا يؤكل وفي الرمي يؤكل لان التدارك في الكلب يمكن بان يدعوه وفي السهم لا كذا في التناخية \* والله أعلم

### الباب الرابع في بيان شرائط الصيد

الآلة نوعان جاد كالزراق والمراض وأشباههما وحيوان كالكلب ونحوه والصقر والبازي ونحوهما فان كانت الآلة حيوانا فشرطها أن تكون معاملة ولا يكون الكلب معاملة بالامساك على المالك وتركه الا كل وأن يجيبه اذا دأعه واذا أرسله الى الصيد فعلمة تعلم الكلب وما يجنبه تركه الا كل من الصيد وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يحسد في ذلك حدا ولا يوقت وقتا وكان يقول اذا كان معاملة فكل وربما كان يقول اذا غلب على ظن الصائد انه معلم فهو معلم وبما كان يقول يرجع في ذلك الى قول أهل العلم من الصيادين فاذا قالوا صار معلم فهو معلم وروى الحسن عنه اذا ترك الاكل ثلاثا فهو معلم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط \* وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاط \* ثم في ظاهر الرواية عنهما انه لا يحل الثالث وانما يحل الرابع وروى عنهما أنه يحل الثالث أيضا كذا في الظهيرية \* وأما البازي وما يجنبه فتركه الا كل في حقه ليس علامة تعلمه وانما علامة تعلمه أن يجيب صاحبه اذا دأعه حتى ان البازي وما يجنبه اذا أكل من الصيد يؤكل صيده قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى في البازي هذا اذا أجاب صاحبه عند

القرض فطالبه به فيه يأخذ منه كغلا ونوفيه في مكان القرض وقال الامام ظهير الدين عند محمد رحمه الله يطالبه بقيمته في مكان القرض وقال صدر الاسلام يطالبه بالمثل الآن لا يجده فيلزمه قيمته في مكان الاخذ \* وفي العدة ادعى القالب بسبب استهلاك الاعيان لا بد من بيان قيمتها في موضع الاستهلاك ولا بد من بيان الاعيان أيضا فان بعضها يكون مثلاً وبعضها قيميا وقد مر في أول الدعوى \* وفي دعوى الوديعة لا بد من بيان مكان الوديعة له حمل أولا ولا يشترط في الغصب اذا لم يكن له حمل \* وفي الذخيرة ادعى عليه غصب حنطة وبين الشرائط لا بد من ذكر مكان الغصب وفي غصب المثل واستهلاكه لا بد من بيان قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية وفي رواية بخير المالك في تضمين قيمته يوم الغصب أو الاستهلاك فلا بد من بيان

قيمتها انها قيمة أي اليومين هي \* ولو ادعى الحنطة أو الشعير بالانما وبين أو صافها قبل لا يصح واختاره ان ادعى الدعوة

بسبب القرض أو الاستهلاك لا يصح لانه مضمون بالمثل وان ادعى بسبب السلم أو بسبب بيع من أعيان ماله بحنطة يصح وذو كرش في الذخيرة اذا دأعه بسبب السلم والبيع يصح وذو كرش أيضا ما ثبت كونه مكبلاً بالنص اذا سلم وزنا هل يجوز فيه رواية ان روى الطحاوي رحمه الله انه يجوز \* باع مائة من من الحنطة لآعلى وجه السلم وله حنطة في ملكه عينا بالوزن هل يجوز فيه اختلاف فعلي هذا الوادعي الحنطة المبعة بالانما ينبغي أن يكون فيه اختلاف المشايخ وكذا نص على الاختلاف في العدة قال وان ادعاهما مكبلاً حتى صححت عند الكل فبرهن على اقراره بالحنطة والشعير ولم يذكر الصفة في الاقرار يقبل في حق الجبر على البيان لافي حق الاداء فلا يصح دعوى الدقيق بالكيل لان تكاسه

ولو ادعاهما بالوزن حتى صحت وفاقا لا بد أن يذكر أنه منقول أو لامن حنطة مغسولة أو غير مغسولة تجيداً أو وسطاً وان ادعى وزناً كالحسن ذهب أو فضة ولو مضروبا يقول كذا ديناراً خوارزمية أو بخاراجية أو يوردياً ويحتاج إلى ذكر الصفة عند اختلاف النقود ولو نقداً واحداً لا ولو نقوداً والكل على الرواج ولا مزية للبعض فيه على الآخر يجوز البيع ويعطى المشتري أيا شاء لكن في الدعوى لابد من التعيين فإن أحدهما أروج ينصرف البيع إلى الأروج وعند ذكر التيسار يورى يحتاج إلى ذكر كونه أجرة ولا بد من ذكر الجودة عند العامة وقال الامام النسفي رحمه الله إن ذكر أجرة خالصاً لم يذكر الجودة كفاً ولا بد من ذكر ضرب أياً دار وقيل لا يشترط وإذا ذكر أنه منتهدة لا يحتاج إلى ذكر الجودة في الصحيح وإذا لم يذكر مضروبة يعترف بالثقال ولا يقول كذا ديناراً وذكر (٤٢٣) اللامشي إذا كانت النقود في البلد مختلفة

أحدها أروج لا يصح الدعوى مالم يبين وكذا لو أقرب عشرة دنائير جهراء وفي البلد نقود مختلفة جراً لا يصح بالبيان بخلاف البيع فإنه ينصرف إلى الاجود وفي النخبة عند اختلاف النقود في البلد والتساوي في الرواج لا يصح البيع ولا الدعوى بلا بيان وان لأحدهما فضل رواج ينصرف إليه ويعتبر كاللفظ في الدعوى فلا حاجة إلى البيان الا إذا طال الزمان من وقت الخصومة إلى وقت الدعوى بحيث لا يعلم الأروج حينئذ لابد من البيان لما هو أروج عند العقد وان ادعى بسبب القرض والاستهلاك لابد من بيان الصفة بكل حال وان كان فيه غش يذكر أن العشرة منها تروج مكان الثمانية أو السبعة وان كان المدعى نفرة مضروبة يذكر ما يضاف إليه والصفة والقدر أنه كذا درهما عشرة وزن سبعة مثاقيل وان غير

الدعوة الثالثة من غير أن يطعم في اللحم وأما إذا كان لا يجيب الا يطعم في اللحم لا يكون معلوماً متى حكم بتعلم البازي ففر من صاحبه ولم يجبه إذا دعاه خرج من حكم المعلم ولا يحل صيده وكذا الكلب إذا أكل الصيد خرج من حكم المعلم وحرم ما عند صاحبه من صيده قبل ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تحرم الصيد التي أحرزها صاحبها ولم يأكل منها قبل ذلك ان كان العهد قريباً بخلاف ذلك الصيد أما إذا كان العهد بعيداً بأن مضى شهر أو نحوه وقد قد صاحبه تلك الصيد لم يحرمه بخلاف قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الا ظهر أن الخلاف في الفصلين وأجمعوا أن مالم يحزره المالك من صيده أنه يحرم هكذا كرشح الاسلام رحمه الله تعالى وأما ما باع المالك مما اقتد من صيده فلا شك أن على قوله لا ينقض البيع فيه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن ينقض البيع إذا تصادق البائع والمشتري على كون الكلب جاهلاً قال ولا يحل صيده بعد ذلك حتى يعلم وحدته لمه ما ذكرنا في ابتداء الامر على الخلاف وكذلك هذا الخلاف في البازي إذا فر من صاحبه فدعاه فلم يجبه حتى حكم بكونه جاهلاً هذا إذا أجاب صاحبه ثلاث مرات بعد ذلك على الولاء يحكم بتعلمه عندهما ولو شرب من دم الصيد يؤكل كذا في المحيط \* وان أخذ الكلب المعلم صيداً أو أخذ منه صاحبه وأخذ صاحب الكلب منه قطعة فألقاها إلى الكلب فأكلها الكلب فهو على تعليمه وكذا لو كان صاحب الكلب أخذ الصيد من الكلب ثم وثب الكلب على الصيد فأخذ منه قطعة فأكلها وهو في يد صاحبه فإنه على تعليمه وكذلك قالوا لو سرق الكلب من الصيد بعد دفعه إلى صاحبه وان أرسل الكلب المعلم على صيد فنهش فقطع منه قطعة فأكلها ثم وجد الصيد بعد ذلك فقتله ولم يأكل منه شيئاً لا يؤكل لان الاكل منه في حال الاصطيد دليل على عدم التعلم فان نهش فألقى منه بضعة والصيد حتى تم اتبع الصيد بعد ذلك فأخذ فقتله ولم يأكل منه شيئاً يؤكل لانهم يوجد منه ما يدل على عدم التعلم لانه انما قطع قطعة منه ليخضعه فيقتل به إلى أخذ فنهش فكان بمنزلة الجرح وان أخذ صاحب الكلب الصيد من الكلب بعد ما قتله ثم رجع الكلب بعد ذلك فنهش فقتله فأكلها يؤكل صيده وان اتبع الصيد فنهش فأخذ منه بضعة فأكلها وهو حتى فأنفقت الصيد منه ثم أخذ الكلب صيداً آخر فقتله لم يأكل منه ذكر في الاصل وقال أكره أكله لان الاكل في حال الاصطيد دليل على عدم التعلم كذا في البدائع \* رجل أرسل كلباً إلى صيد فلم يأخذ وأخذ غيره ذهب على سنه فقتل كذا في السراجية \* لوري بعيراً فأصاب صيداً ولم يعلم أنه ناداً أو غيره ناد لم يؤكل الصيد حتى يعلم أن البعير كان ناداً لان الاصل في الابل الاستئناس فيتمسك به حتى يعلم غيره كذا في الكافي \* ولو أرسل بازيه إلى أرنب فأصاب من ذلك صيداً وهو لا يصطاد الا الأرنب لم يؤكل ما اصطاده وان أرسل إلى خنزير أو إلى ذئب فأخذ ظبياً حل أكله كذا في النبايع \* ولو أرسل بازي إلى ظبي وهو لا يصيد الظبي فأصاب صيداً لم يؤكل كذا في التهذيب \* ولو أرسل كلبه على صيد وسمى فأخذ في إرساله ذلك صيداً كثيراً واحداً بعد واحد حل

مضروبة بلا غش يذكر أنها خالصة ونوعها كقولهم نفرة القرنج أو الروم أو الطغفاجي وصفها أنها جيدة أو ردية وقيل إذا ذكر أنها طغفاجية مثلاً لا حاجة إلى ذكر الجودة والرداءة ولا يكتفى بمجرد قوله أنها نفرة بضم الميم يذكر طغفاجية أو كالجودة لا يرفع الجهالة وان دبراهم مضروبة والغش فيها غالب ان كان يتعامل بها وزناً يذكر نوعها وقدر وزنها وصفها وان كان يتعامل بها عدداً يذكر عددها وان ادعى عليها معلوماً من قطعها عن أيدي الناس حال الدعوى يذكر قيمتها فان المغصوب المثلث إذا انقطع عن أيدي الناس يجب قيمته على اختلاف المعروف من اعتبار قيمته يوم الاقطاع أو يوم الخصومة أو يوم الغصب ولا بد من بيان السبب في هذه الصور لأنهم لو كانت عن بيع يطل البيع بالاقطاع عن أيدي الناس عند الامام رحمه الله وان بسبب القرض أو السكاج أو الغصب يجب القيمة فلا بد من بيان السبب يعلم أنه هل

بلى الدعوى أم لا وإذا فسد البيع بالانقطاع كاذ كرافعى المشتري رد العين ان قائما ورثة الغيبة أو المثل لو قيميا أو مثليا ان لم يكن قائما \* وفى فوائد الامام أبي حفص الكبير استقرض منه دائق فلوس حال كونها عشرة بدائق فصارت ستة بدائق أو رخص فصارت عشرة بدائق بأخذ منه عددا ما أعطى ولا يزيد ولا ينقص وان ادعى غيبا قائما يشترط ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان دينا فى أو أنه لابد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا من اطنافية أبيض أوله لاويذ كرا الحودة أو الوسط وان بعد انقطاعه عن أيدي الناس في السوق الذي يباع فيه يقول له الحاكم ماذا تريد ان قال العنب لا يصغى الى دعواه وان قال قيمته بأمره بذكر السبب لانه ان غيب عن مبيع انفسخ البيع بالانقطاع عن أيدي الناس كافي الدرهم (٤٢٤) والدنانير وان بسبب السلم أو الاستهلاك أو القرض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة اذا كان

لا ينتظر أو أنه كذا قاله الامام ظهير الدين وفى الطرفين نظر لكونه على خلاف الرواية أما الاول فقله ان غيب مبيع ينفسخ ليس كذلك فانه صرح شيخ الاسلام فممن اشترى بقهيزى رطب فى الذمة انقطع أو أنه أو كان منقطعاً وقت الشراء لا يبطل البيع ويبقى جائزا بخلاف انقطاع التقديرات لان انقطاعهما لا الى غاية بخلاف انقطاع الرطب والعنب فان انقطاعهما الى غاية معلومة كالعصير المشتري اذا تخمر يتوقف العقد لان التخمر الى غاية معلومة بخلاف ما اذا مات المبيع قبل القبض حيث يبطل البيع لانه لا الى غاية وأما فى الطرف الثانى فانه ذكر لوسا يطالبه بالقيمة وهذا هو ظاهر فانه لا يؤخذ الا بالثمن حال الانفساخ أو المسلم فيه حال القيام فلا يصح المطالبة بالقيمة \* وذكر فى الظهيرية ادعى انه اشترى منه ألف من العنب

الكل وكذا لورى صيد افا صابه السهم ونفذ وأصاب آخر ونفذ وأصاب آخر حل الكل عندنا كذا فى فتاوى قاضى خان \* فان أخذ صيدا (١) وجثم عليه طويلا ثم مر به آخر فأخذه وقتله لم يؤكل الا بالرسال مستقبلا أو يزجر أو بتسمية على وجه ينزجر فيما يحتمل الزجر لبطان الفوور وكذلك ان أرسل كلبه أو يازيه على صيد فعزل عن الصيد بمنه أو يسره وتشاغل بغير طلب الصيد وقتل عن سننه ذلك ثم تبع صيدا فأخذه وقتله لم يؤكل الا بالرسال مستأنف أو أن يزجره صاحبه ويسمى فينزجر فيما يحتمل الزجر لانه لما تشاغل بغير طلب الصيد فقد انقطع حكم الارسال واذا صاد صيدا بعد ذلك فقد ترسل بنفسه فلا يحل صيده الا أن يزجره صاحبه فيما يحتمل الزجر كذا فى البدائع \* رجل أرسل كلبه على صيد فأخطأ ثم عرض له صيد آخر فقتله لم يؤكل وان رجوع فعرض له صيد آخر فى رجوعه فقتله لم يؤكل لان الارسال بطل بالرجوع وبدون الارسال لا يحل كذا فى الخلاصة \* وان أرسل على ظن أنه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لم يؤكل كذا فى التتارخانية \* رجل أرسل كلبه وهو يظن أنه انسان وسمى فاذا هو صيد لم يؤكل هو المختار لانه تبين انه أرسل على صيد كذا فى الظهيرية \* والفهد اذا أرسل فكيف لا يتبع حتى يستمكن فيمكث ساعة ثم أخذ الصيد فقتله فانه لم يؤكل وكذا الكلب اذا أرسل يصنع كما يصنع الفهد فلا بأس بأكل ما صاد لان حكم الارسال كالوئوب والعدو وكذلك البازي اذا أرسل فسقط على شئ فطار فأخذ الصيد فانه لم يؤكل وكذلك الرابى اذا رمى صيدا بسهم فأصابه فى سننه ذلك ووجهه أكل وان أصاب واحدا ثم نفذ الى آخر وأخر أكل الكل فان أمارت الرمح السهم الى ناحية أخرى عينا أو شملا فأصاب صيدا آخر لم يؤكل فان لم تدار رمح عن وجهه فلا بأس بالصيد ولو أصاب حائطا أو شجرة فخرج فأصاب صيدا فانه لم يؤكل فان مر السهم من الشجر فجعل يصيب الشجر فى ذلك الوجه لكن السهم على سننه فأصاب صيدا فقتله فانه لم يؤكل فان رده شئ من الشجر بمنه أو يسره لا يؤكل فان مر السهم (٢) فحش حائطا وهو على سننه فأصاب صيدا فقتله أكل كذا فى البدائع ولو أرسل المسلم الكلب المعلم على صيد فشاركه غيره لم يعلم أو كلب لم يذ كرام الله تعالى عليه عدا أو كلب مجوسى لم يؤكل ولورثة الصيد عليه الكلب الثانى ولم يجزح معه ومات بجرح الاول كره أكله قبل كراهة تزويه وقيل كراهة تحرير وهو اختيار شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله تعالى كذا فى الكافى \* وهو الصحيح كذا فى المحيط \* ولورثة الصيد على الكلب مجوسى حتى أخذه فلا بأس بأكله لان فعل المجوسى ليس من جنس فعل الكلب فلم تثبت المشاركة ولولم يرده الكلب الثانى على الاول ولكنه اشتد على الاول حتى اشتد على الصيد فأخذه وقتله حل كذا فى الكافى \* ولومدا المجوسى مع المسلم قوسا الى صيد وأصابه فانه لا يحل أكله ومن شرطه أن لا يوجد منه بعد الاسال بول ولا أكل حتى اذا وجد ذلك منه أو طالت وقته لم يؤكل الصيد وكذلك من شرطه أن يكون جارحا حتى لو قتله من غير جرح لا يحل أكله ذكره فى الزيادات وفى المختصر لعصام وأشار الى الاصل الى (١) قوله وجثم عليه أى جالس على صدره اهـ معجمه (٢) قوله فحش بالجيم أى أصاب اهـ معجمه

الطائفى الايض وطالبه به وقت الانقطاع عن أيدي الناس ان كان فى يده من العنب قدر المديعى بأمره الحاكم انه بالتسليم ان برهن وان لم يكن فى يده شئ لا يسمع الدعوى لانه ما ان يملك أو يستملكه البائع فعلى التقديرين ينفسخ البيع وان بفعل الاجنبى يتغير المشتري بين الفسح واجازة البيع وأخذ الضمان من المتلف فانه ذكر فى شرح الطحاوى هلاك المبيع باتنا وبشرط اختيار قبل التسليم فى يد البائع بفعل البائع أو المبيع أو باقة مما يوجب بطل البيع وان بفعل الاجنبى غير المشتري كاذ كرا وان بفعل المشتري يصير قابضا ومن الواقعات اشترى حنطة معينة وأتلفها البائع أجاب بعض المشايخ أن البائع يضمن مثله للمشتري وأنه خطأ محض لما ذكرنا من الرواية وذكر الوارث أن تلف غنبا طريا وطالبه المالك حال ما وجده غنبا غير طرى ان أراد ان الطرى تربص الى أو أنه والا أخذ من مثله بلا

( ٥٤ - فتاوى خامس ) جواز قرضهما وان ادعى الجاهل الحبس أو من محل آخر لا بد من بيان السبب لعدم جواز سلمه عنده  
وكذا لا يصح دعوى الحبس بسبب الاستهلاك عنده بعض المشايخ للاختلاف في كونه موجبا للقيمة أو المثل وإن بين أنه يدعيه بسبب أنه جعل  
ثمنه للبيع يصح إذا بين أو صاف وموضعه بناء على أن المكيل والموزون إذا استعمل استعمال الأمان فهو رهن وفيه نظر لأن المعنى الذي منع من  
جواز السلم يشمل الفصيلين \* ادعى عشرة دراهم ثمن مبيع مقبوض أو محدوده مقبوض أو رد الاجرة المقبوضة بحكم الاجارة المنسوخة  
لا يحتاج إلى ذكر أو صاف المبيع والمستأجر وحده لأنه في الحقيقة دعوى الدين فعلى هذا إذا ادعى بدل الاجارة لعين استأجره المستقرض  
لحفظه وأنه حفظه مدة كذا ولم عليه الاجرة ولم يحضر العين المستأجر لحفظه يصح لماذا كره أنه دعوى الدين وإن ادعى ثمن مبيع لم يقبض

يلزم الاحضار \* خوفه السلطان بالغذاب لاخذ مال الغير فأخذ فالضمان على السلطان لا على الآخذ وأمر غير السلطان ليس باكراد مجزئ  
الامر بما لا يملكه الامر فلو اقتصر الفعل على الأمر ولو لم يملكه الضمان وخرج الأمر من الدين ولم يجعل في الأمر الكبر مجزئاً من الامام  
اكرها ومن الناس من جعل مجزئاً امره اكرها وان كان لا يحتاج للمأمور على نفسه ان لم يفعل دل أن المسئلة تختلف فيها وتغير أن دعوى  
الملتف أمر السلطان يكون دفعاً عند من جعله مكرها لا عند من لم يجعله اكرها \* وذكرنا رادعي عليه أنه أخسر في الفاسد ما يتبعه الى  
السلطان بغير حق فبرهن لذلك كذلك يقبل ولا يحتاج الى ذكر الآخذ بما لا يملكه المدعي عليه لكن لا بد من تفسير السعاية ليعلم أنهم اتوا بحج  
الضمان أو لأنه يجوز أن يكون بحق مثل (٤٢٦) أن يكون له عليه حتى فلم يؤده ورفع الى السلطان أو كان يأتي ويطلق أمته

الموت اذا أضيف الى الجرح قطعاً محل الصيد وان أضيف الى الثقل قطعاً حرم وان وقع الشك ولم يدركه مات  
بالثقل أو بالجرح حرم احتياطاً وان رماه بسيف أو بسكين فأصابه بجرحه حل وان أصابه بقعة السكين  
أو بقبض السيف حرم ولو رماه بجرحه فأت بالجرح ان كان الجرح مدمياً حل اتفاقاً وان لم يكن مدمياً حل  
عند بعض المتأخرين سواء كانت الجراحة صغيرة أو كبيرة وعند بعضهم يشترط الادماوع عند بعضهم ان  
كانت الجراحة كبيرة حل بالادماء وان كانت صغيرة لا يحل كذا في الكافي \* ولوروى سهم ما فعرضه سهم آخر  
فردعه عن سننه فأصاب صيدا وقتله لم يؤكل هكذا اذا كثر في الاصل وذكر في الزيارات أنه يؤكل قال الشيخ  
الامام شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز أجدنا الحل في رجه الله تعالى تأويل ما ذكر في الاصل ان الراي الثاني  
لم يقصد الرمي الى الصيد وانما قصد اللعب أو تعلم الرمي وترك التسمية عمداً حتى لو قصد الاصطياد يحل على  
رواية الاصل كذا في الظهيرية \* مسلم رمى صيدا فأصاب سهماً موضوعاً فرفعه فأصاب صيداً فقتله جرحاً يؤكل  
وكذا لوروى بمعرض أو حجر أو بندقة فأصاب سهماً فرفعه فأصاب سهم الصيد فقتله يحل كذا في محيطة  
السرخسي \* مجوسي رمى سهماً بعد سهم المسلم فأصاب سهمه سهم الاول فان علم انه لولا سهم المجوسي لما وصل  
الى الصيد فهو حرام وكذلك ان رده عن سننه فلو زاده قوته ولم يقطعه عن سننه فالصيد للمسلم ولكن لا يحل  
استحساناً كذا في السراجية \* مجوسي رمى الى صيد ففر الصيد من سهمه أو رسل كلبه على صيد ففتر من كلبه  
فرماه مسلم بسهم أو أرسل كلبه لم يحل الا اذا وقع سهم المجوسي على الارض أو انصرف كلبه قبل رمي المسلم  
وارساله فانه يحل كذا في محيطة السرخسي \* وان اشترك الحلال والحرام في رمي الصيد لم يحل أكله كالأول  
اشترك مسلم ومجوسي في قتل الصيد كذا في المبسوط \* الاسلام وقت الرمي وقت الارسل شرط حتى لوروى  
وأرسل وهو مسلم ثم ارتد يحل وعلى عكسه لا يحل كذا في الغيائية \* المجوسي اذا تموداً وتنصر يؤكل  
صيده وذبيحته والنصراني اذا تمجس لا يؤكل صيده وذبيحته والمسلم اذا ارتد فانه لا يؤكل صيده وكذلك اذا  
تموداً وتنصر كذا في شرح الطحاوي \* ولأن قوماً من المجوس رموا سهمهم فأقبل الصيد فحوسم  
فأرأى من سهمهم فرماه المسلم وسمى فأصابه سهم المسلم وقتله فالمسألة على وجهين ان كان سهم المجوسي لم يقع  
على الارض حتى رماه المسلم لم يحل أكله الا أن يدر كنه المسلم ويذكره فينبغي أن يحل لانهم أعانوه في الرمي دون  
حقيقة الذكاة ولا معتبر بالرمي مع وجود حقيقة الذكاة وان وقعت سهام المجوس على الارض ثم رماه المسلم  
بعد ذلك وبقي المسألة بحالها حل أكله وكذلك المجوس اذا أرسلوا كلابهم الى الصيد فاقبل الصيد هارباً  
فرماه المسلم فقتله أو أرسل كلبه اليه أو باز ياله أو صقره فاقبل الكلب فقتله ان كان رمى المسلم وارساله  
حال اتباع صقر المجوسي وبازيه الصيد لا يحل وان كان بعد رجوع صقره وبازيه حل وكذلك لو اتبع الصيد  
كلب غير معلم أو باز غير معلم فأقبل الصيد فأرأى من فرماه المسلم بسهم أو أرسل كلبه أو بازيه أو صقره فأصابه  
وقتل فهو على التفصيل الذي قلنا كذا في الذخيرة \* ويشترط في الصيد أن لا يشارك في موته سبب آخر

أو زوجته فرفع الى السلطان  
وغزوه السلطان ما لا فانه  
لا يضمه الساعي لانه قاصد  
للمسئلة بخلاف ما اذا قال  
انه وجد كزافي ملكه وغرم  
لذلك حيث يضمه وان  
كان صادقاً لانه لا حسيبة  
فيه وانقضاء الضمان  
ولزمه دائر على إقامة  
الحسيبة واستيفاء الحق  
وعدمه لا على كونه صادقاً  
وكذا كما ظنه البعض ودعوى  
الجدح انقطاعه لا يصح  
وان كان من ذوات الامثال  
لعدم وجوب رد مثله  
لانقطاعه فله أن يطالبه بقيمته  
يوم الخصومة \* قال له بعث  
عبدى وأخذت منه فردته  
الى صبح وان لم يعين المشتري  
لانه طالب للدين \* ولوادعي  
على مالك العين أن فضولها  
باع هذا منى وأنت أجرت  
بها لابلد نذكر اسم  
الفضولي ونسبه حتى لو  
برهن على دار في يده فادعي  
المدعي عليه أن فضولها باعه  
وأجرت بعه لا يندفع مالم

يذكر اسم الفضولي ونسبه \* ادعى دفعة واحدة مالين وبين صفة أحدهما فقط وبرهن كذلك لا ريب أنه لا يحكم فيما سوى  
لم يبين وهل يحكم بما بين قال لورأى نعم لاقتصاد المانع من القبول فيه وقال في جامع التتواي لا يحكم به أيضاً لاتحاد الشهادتين ردت  
في بعضها ردت في الباقي \* وفي دعوى التميميص بعد بيان النوع والصفة والقيمة لا بد من كونه للرجل أو للمرأة صغيراً أو كبيراً \* ادعى بعد  
بلوغه أن وصي باع منك متاعاً ومات قبل قبض ثمنه منك ولحق الطلب قبل لا يصح وقيل يصح وهذا بناء على أن الوكيل اذا مات أو غاب  
قبل قبض الثمن قيل يتحول الاستيفاء الى الموكل فعلى هذا لا يصح بعد بلوغه ولاية الطلب وقيل يتحول الى وارثه أو وصيه ان كان والانصب  
الحاكم وصياً بقبضه ويعطيه للموكل فعلى هذا لا يصح له الطلب بل الحاكم ينصب طالباً ان لم يكن كاهن \* ادعى شرعاً عين من والده في مرضه



وأنكر بقية الورثة قبل أن يوضح لجواز أن يكون في مرض الموت ولا يبيح الورثة ولو عند الثلث عنده فلا يجوز بالشك وقيل بجواز أن لا يكون في مرض الموت وعلى تقدير كونه فيه يجوز أن يبيح الورثة فلا يقضي بالطلاق بالشك \* ادعى أن مورثه مات عنه وذكر عدد الورثة ولم يبين حصته نفسه صح لكن إذا أدى الأمر إلى التسليم لابد من بيان حصته وإن بين عدد الورثة لا يوضح لجواز أن يكون قسطه أقل مما ذكر ولا يعرف ذلك بلا ذكر عدد الورثة وفي دعوى الدين على الميت إذا ذكر أنه مات قبل أداء شيء من هذا الدين وخلف من التركة في يده هؤلاء الورثة ما بين قضاء هذا الدين وزيادة ولم يذكر أي التركة بسمع فمأله القنوى لكن لا يحكم بإدائه الدين على الوارث ما لم يصل إليه التركة فان أنكر وصول التركة إليه وأراد إثباته لا يتمكن من ذلك إلا بد كراعيان (٤٢٧) التركة على وجه يصل به الأعلام \* وذكر

الحاكم ادعى الدين في التركة

لا حاجة إلى ذكر كل الورثة

بل إذا ذكر واحد منهم

وبرهن عليه أنه واجب عليه

أداه الدين من تركته التي

في يده يكفي ولو كان الوارث

الحاضر صغيراً يبرهن على

وصيه على الوجه المذكور

وان ادعى دين الميت على

أحد لابد من بيان عدد

الورثة لاسيما \* ادعى طاحونة

بحدودها وجميع ما فيها

من الأدوات القائمة إلا أنه لم

يبين صفتها وكيفيتها لا يصح

في الأصح وقبل إذا ذكر

جميع ما فيها من الأدوات

القائمة يصح \* وذكر الوارث في

دعوى فراش خانه مركة

مع أصله لابد من ذكر

ذرعان العرصة وجميع

ما فيها من المراكب لتبصر

معلومة وإذا ادعى سكنى كرم

وبين وقال جميع ما فيها

من السكنيات ملكي ولم يبين

السكنيات لا يصح حتى

يصفها ويعرفها إلا أن المدعى

السكنيات لا يكره ولا بد

من بيان المدعى \* باع

دار غيره وسلمها فادعى المالك على البائع الدار أن ادعى الدار لا يصح لأنه ليس في يده فاشبه دعوى المغصوب على الغاصب حال كون العين في

يد غاصب الغاصب وان أراد ضمها فعلى الخلاف المعزوف أن العقار هل يضمن بالتسليم والبيع أم لا فن قال بالضمان قال يصح الدعوى

ومن نفاه لم يصح الدعوى وقد مر ذكره وان أراد إجازة البيع وأخذ الثمن له ذلك بشرائطه المذكورة في إجازة بيع الفضولي \* برهن رجل

على الغاصب أن العبد الذي في يده بالغصب له وحكم عليه ثم جاء المغصوب منه وبرهن على الغاصب أن العبد ملكه لا يقبل لأن دعوى المالك

المطلق لا يصح إلا على ذي اليد \* ولو ادعى أنه غصبه منه يصح الدعوى في حق الضمان ألا يرى أن دعوى الضمان على الغاصب صحيحة وإن كان

العين في يد غاصب الغاصب في دعوى غصب نصف الدار شأنه قبل يشترط ذكر كون كل الدار في يد الغاصب لعلمه تصور غصب نصف الدار

سوى جراحة السهم أو الكباب أو ما أشبه ذلك وذلك نحو الترتي من موضع والوقوع في الماء وجراحة أخرى يتوهم موته من تلك الجراحة كذا في المحيط \* إذا أصاب السهم الصيد فوق وقع على الأرض أو على آجرة مطروحة على الأرض فمات يحل لأن هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه وان وقع في ماء أو على جبل أو صخرة أو شجرة أو طائفة أو على سنان ربح من كوز أو على حرف آجرة أو لبنة منصوبة ثم وقع منه على الأرض لم يحل لأن هذا مما يمكن الاحتراز عنه فان الترتي مما ينقل عنه الاصطياذ فوجب اعتباره ويحتمل أن الموت حصل بالماء أو بالترتي فاجتمع المبيع والمحرّم احتياطاً حتى لو كان الطير ما تيا فوق وقع في الماء لم تنفس جراحته يحل أكله لأنه لا يحتمل موته بسبب الماء وان أغصت جراحته لا يؤكل لاحتمال موته بالماء هذا كله إذا جرحه بحراري بحياته منه وان كان جرحاً لا يربح حياته منه يحل لانعدام هذا الاحتمال إذا بقي فيه من الحياة مقدار ما يكون في المذبوح بعد الذبح بأن أبان رأسه ثم وقع في الماء وان مات على شيء من ذلك ولم يقع منه على الأرض فان كان ذلك الشيء مما لا يقتل منه كالسطح والجبل يحل لان وقوعه على مكان مستو كوقوعه على الأرض لتعذر الاحتراز عنه وان كان مما يقتل مثل حلبة الرمح والقصب المنصوبة وحلدة الآجرة واللينة القائمة ونحوها لم يحل كذا في محيط السرخسي \* ومن شرائطه أن يموت قبل أن يصل الصائد إليه حتى يكون حله بلا شبهة وخلافه لو وصل إليه الصائد وهو حي ففيه كلمات ومن شرائطها أن يكون متنفراً متوحشاً ولا يكون ألفاً كالذواجن من الوحوش كذا في المحيط \*

### الباب الخامس فيما لا يقبل الذكاه من الحيوان وفيما يقبل

وان أدرك المرسل الصيد حياً وجب عليه أن يذكيه وان تركه تذكيته حتى مات حرم أكله وكذا البازي والسهم لأنه ترك ذكاه الاختيار مع القدرة عليها وهذا إذا تمكن من ذبحه أما إذا وقع في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحياة فوق ما يكون في المذبوح لم يؤكل في ظاهر الرواية كذا في الكافي \* وعليه القنوى كذا في التبيين \* وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى أنه يحل وقال بعض المشايخ إن لم يتمكن لفقد الآلة لم يؤكل وان لم يتمكن لضيق الوقت لم يؤكل عندنا وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحل استحساناً وبالأستحسان أخذ القاضي خنفر الدين وهو قول الشافعي وهذا إذا كان يتوهم بقاؤه حيّاً مع الجرح الذي جرحه الكلب أما إذا لم يتوهم بقاؤه حياً بان شق بطنه وأخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حيّاً فمات حل تسوله لأنه استقر فيه فعل الذكاة قبل وقوعه وما بقي فيه اضطراب المذبوح وقيل هذا قول أبي يوسف ومحمد رجحهما الله تعالى فأما عند أبي حنيفة فرجحه الله تعالى فلا يحل وهو القياس لأنه وقع في يده حياً فلا يحل بدون ذكاه الاختيار كالتربية هذا الذي ذكرنا إذا ترك الذكاة فلو ذكاه حل عند أبي حنيفة رجحه الله تعالى لأنه إن كانت فيه حياة مستقرة فالذكاة وقعت موقعها بالإجماع وان لم تكن فيه حياة مستقرة فعند أبي حنيفة

دار غيره وسلمها فادعى المالك على البائع الدار أن ادعى الدار لا يصح لأنه ليس في يده فاشبه دعوى المغصوب على الغاصب حال كون العين في يد غاصب الغاصب وان أراد ضمها فعلى الخلاف المعزوف أن العقار هل يضمن بالتسليم والبيع أم لا فن قال بالضمان قال يصح الدعوى ومن نفاه لم يصح الدعوى وقد مر ذكره وان أراد إجازة البيع وأخذ الثمن له ذلك بشرائطه المذكورة في إجازة بيع الفضولي \* برهن رجل على الغاصب أن العبد الذي في يده بالغصب له وحكم عليه ثم جاء المغصوب منه وبرهن على الغاصب أن العبد ملكه لا يقبل لأن دعوى المالك المطلق لا يصح إلا على ذي اليد \* ولو ادعى أنه غصبه منه يصح الدعوى في حق الضمان ألا يرى أن دعوى الضمان على الغاصب صحيحة وإن كان العين في يد غاصب الغاصب في دعوى غصب نصف الدار شأنه قبل يشترط ذكر كون كل الدار في يد الغاصب لعلمه تصور غصب نصف الدار

رحمه الله تعالى ذكاته الذبح وقد وجد وعنده ما حل بلا ذبح وكذا المتردية والنطيحة والموقوذة والذي بقر  
الذئب بطنه وفيه حياة خفية أو ميتة يحل اذا ذكاه وعليه الفتوى كذا في الكافي \* ولو أدركه ولم يأخذه  
ان كان في وقت لو أخذه أمكنه ذبحه لم يؤكل وان كان لا يمكنه ذبحه أكل كذا في الهداية \* ذبح شاة  
مريضة وقد بقي فيها من الحياة مقدار ما يفيق في الذبوح بعد الذبح فانها لا تقبل الذكاة عند أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى واختلف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونص القاضي الإمام المنتسب  
إلى أبي حنيفة في شرح الطحاوي أنه يقبل الذكاة وعليه الفتوى كذا في الظهيرية \* اذ رمي إلى صيد  
فانكسر الصيد بسبب آخر قبل أن يصيبه السهم ثم أصابه السهم حل لانه حين رماه كان صيدا والعبرة في حق  
الحل لوقت الرمي الا في مسألة واحدة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الصيد وصورتها الحلال اذ رمي  
صيدا والرامي والصيد في الحل فلم يصل السهم الصيد حتى دخل الصيد في الحرم والسهم على أثره فأصابه  
السهم في الحرم ومات في الحرم أو في الحل لا يؤكل فاعتبر وقت الاصابة أما فيما عداها فالعبرة لحالة الرمي  
كذا في المحيط \* حلال رمي صيدا فأصابه في الحل ومات في الحرم أو رماه من الحرم فأصابه في الحل ومات  
في الحل لا يحل لان في الاول تمامه في الحرم وفي الثاني ابتداءه في الحرم وعليه الجزاء في الوجه الثاني  
دون الاول وكذا اذا أرسل كلبه من الحرم وقتله خارج الحرم لا يحل وعليه الجزاء كذا في الغياثية \* اذ رمي  
سهم إلى صيد فأصابه ووقع عند مجوسى مقدار ما يقدر على ذبحه فمات لا يحل تناوله لانه قادر على ذبحه  
بتقديم الاسلام واذا وقع عند نائم والنائم بحال لو كان مستيقظا يقدر على تذكيته فمات روى عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يحل لان النائم عنده كاليقظان في مسائل معدودة من جملتها هذه وروى عن  
محمد رحمه الله تعالى أنه يحل وان وقع عند صبي لا يعقل الذبح يحل وان كان يعقل الذبح لا يحل كذا في المحيط

﴿الباب السادس في صيد السمك﴾

السماك والجرايدو كلان غير أن الجرايدو كل مات بهلة أو بغير علة والسماك اذا مات بغير علة لا يؤكل كذا  
في الظهيرية \* انا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس بأكلها وان أكلها كلب فشق بطنه  
خرجت السمكة ثو كل اذا كانت سمكة ولا تؤكل اذا زرقها طائر ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس  
بأكلها وان وجد الباقي منها يؤكل أيضا والاصل ان السمك متى مات بسبب حادث حل أكله وان مات  
حذف أنفه لا بسبب ظاهر لا يخل أكله وان ألقى سمكة في حب ماء فماتت فلا بأس بأكلها لانها ماتت  
بسبب حادث وهو ضيق المكان وكذا اذا جمع السمك في حظيرة لا تستطيع الخروج منها وهو يتمكن من  
أخذها بغير صيد فماتت فيها لا بأس بأكلها وان كانت لا تؤخذ بغير صيد لا خير في أكلها ولو وجد سمكة  
بعضها في الماء وبعضها على الأرض وقد ماتت قال محمد رحمه الله تعالى ان كان رأسها على الأرض لا بأس

أيضا والبائع يملكه وان  
ادعاه من غيره لا يصح حتى  
يذكر أحد الأشياء الثلاثة  
اثبات الملك لباته موقوف  
العقد أو اثبات الملك لنفسه  
في الحال أو اثبات القبض  
والتسليم ولا بد من ذكر  
الثنى فيهما \* ادعى الشراء منه  
أو من غيره فان شهد أحدهما  
على البيع والاخر على  
الافرار بالبيع يقبل وفي  
المسوط ادعى شيئا في يد غيره  
انه اشتراه من فلان الغائب  
وذو اليد يدعي لنفسه لا يقبل  
برهان الشراء منه عن  
الغائب ما لم ينصوا على أحد  
الامور الثلاثة التي ذكرناها  
آتفا وفي الظهيرية ادعى  
دارا راعى آية والاخر  
على انه اشتراها من المتوفى  
هذا وذو كرش هو الشراء ان  
الميت باعها منه ولم يقولوا  
باعها وهو يملكها قالوا ان  
كانت الدار في يد مدعى  
الشراء أو مدعى الارث تقبل  
لان الشهادة على مجرد  
الشراء عملا لا تقبل اذ لم يكن  
المدعى في الدار مستري أو في

يد الوارث أما إذا كان فالشهادة على البيع شهادة على البيع والمالك وقد مر اشتراط الجرع عندهما في الميراث وما  
يكون جراحا فالثاني \* وذ كر الوارث ادعى انه له بسبب وقوعه في حصته عند قسمة التركة لا بد من ازيد كر أن القسمة كانت بالقضاء  
أو بدلا وفي دعوى قبض مذكور كذا ذرعي وعرضه موطوله وصفت بجهة السوم وعليه رده ان قائما أو فتيه ان كان مالكا لا يصح ما لم يقل  
قبضه بجهة السوم للشراء بكذا ذرعه مالان المقبوض على سوم الذمراء انما يكون مضمونا عند قرار التثني أما بدونه فعلى الخلاف ولو كتب في  
صلك الوقف وسلمها الى المتولى ولم يذ كر أنها اهل كانت فارغة وقت التسليم ذ كر في بعض الكتب أنه يصح ويحمل على تمام القبض بارتفاع  
ما يمنع القبض من عدم الفراغ ومحمد رحمه الله أطلق ولم يقيده بالفراغ بل قال وسلمها الى المتولى ولا خفاء في عمله على قوله من لم يشترط التسليم

وكان الطحاوي والنصاف يكتبان سلمها وهي فارة تمنع الشغل جواز الصدقة الموقوفة والاولى ما ذكره النصاف ليحترز عنه على قول شارحا التسليم وفي دعوى الرهن والقبض والهبة لا بد أن يذكر أنها فارة لعدم تمامها بالقبض تام ولو شهدوا على اقرار الرهن بقبض المرتين ولم يشهدوا على مائة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم يرجع وقال يقبل كما هو قوله ما واذكر في هذا الاجارة تاريخ القبض لان الاجرة في الاجارة انما يجب بالقبض في ذلك الوقت وجوب الاجرة \* ادعى انه شق في أرضه ثم اوصا في الماء لانه من بيان أرض شق فيه النهر ومن بيان موضع النهر أنه من جانب اليمين أم لا يسر من الأرض وبيان طول النهر وعرضه وفي دعوى مسيل ما في أرض رجل يبين أنه مسيل ماء المطر أو ماء الوضوء وأنه في مقدم البيت أو مؤخره وكذا في دعوى الطريق (٤٢٩) في دار غيره بين طوله وعرضه وموضعه في الدار وفي دعوى الوديعة

يقول انه كذا وفيه كذا فأمره بالقبض ان مقرا وبالحضار ان منكرا لا يبرهن عليه وقد صرح في دعوى مال الشركة بسبب الموت مجهلا لا بد أن يبين أنه مات مجهلا لمال الشركة أو للشري بجهلها لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ومثله مال المضارب اذا مات المضارب مجهلا يلزم بيان موته مجهلا لمال المضاربة أو للشري بما الهاد في دعوى المضاربة والوديعة مجهلا لا بد من بيان قيمته يوم الموت وقد ذكرنا أن دعوى الرد في الوديعة والامانات لا يصح بل يذكر التولية لان مؤنة الرد على المالك ومقتضى هذا التعليل أن يكون دعوى رد الرهن وتسليمه على المرتين على الخلاف في مؤنة رد الرهن على الرهن أم على المرتين فذكر الطحاوي أن مؤنة رده على الرهن وذ كر شيخ

بأكله الانه امات باقة وان كان رأسها في الماء ينظر ان كان ما على الأرض منها أقل من النصف أو النصف لا يؤكل لان موضع النفق في الماء فلا يكون الموت باقة فتكون بمنزلة الطافي وان كان الاكثر من نصفها أكلت لان للاكثر حكم الكل فصار كالموت على الكل على الأرض كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أخذ سمكة فربطها في الماء فماتت تؤكل لانها ماتت باقة وهو وضيق المكان وكذا اذا ماتت السمكة في الشبكة ان كان يمكن ان يخرج منها الا تحل لانها بمنزلة المومات في البحر والافضل لانها ماتت باقة كذا في محيط السرخسي \* ولو انجمد الماء فماتت الحيتان تحت الجهد قال رضى الله عنه ينبغي أن تؤكل عند الكيل رجل اشترى سمكة في خيط مشدود في الماء وقبضها ثم دفع الخيط الى البائع وقال احفظها فماتت سمكة أخرى فابتلعت المشتراة قال محمد رحمه الله تعالى المتبعة للبائع لانه هو الذي صادها لان الخيط في يده فعلق بالخيط يصير في يده فيكون له فيخرج السمكة المشتراة من بطن المتبعة وتسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان اتقصت المشتراة بالابتلاع ولو أن المشتراة هي التي ابتلعت الاخرى فهما جميعا يكونان للمشتري لانه انما صادها ملك المشتري فتكون للمشتري ولولدغت سمكة في الماء فقتلتها ونضب الماء عنها ماتت في الشبكة أكلت الامانات حلتف أنفه من غير سبب لانه طاف كذا في فتاوى قاضيان \* وماتت من حرارة الماء أو برودة أو كدورته فقيه روايتان روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يؤكل لان السمكة لا يموت بسبب برودة الماء وحرارته غالباً فيكون ميتاً بغير آفة ظاهرة فلا يحل كالطافي وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يؤكل لانه مات باقة لانه قد يموت بسبب برودة الماء وكدورته فيجبال بالموت عليه وهذا أرفق بالناس كذا في محيط السرخسي \* وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* عن محمد رحمه الله تعالى لا يؤكل الطافي لانه حرام لكن لانه يتغير فينفر الطبع عنه فصارت الخبائث ولومات في الماء ولم يطفأ كل وكذلك كل مامات بسبب يحل بأن ضربه بخشب أو ونحوه أو وقطعه سمكة أخرى أو قطعه غيره كذا في الغيانية \* وجد نصف سمكة في الماء يحل لانها ماتت باقة وهذا اذا علم انها قطعتها حجر أو غيره فاما اذا علم انها قطعتها انسان بسيف ونحوه لا يؤكل لانها صارت ملكاً كذا في محيط السرخسي \* ولا بأس بأكله الجريت والمار ما هي بلاذكة كذا في الهداية \* سئل عن أخرج من البحر والجحون جبار في الحب ماء وسمكة ثم ماتت السمكة فيه هل يحل أكل السمكة فقال نعم وسئل أيضاً عن ملح ذاب فوق جدار البحر ثم اختلط ماء البحر بماء الملح فماتت سمكات كانت في البحر بهذا السبب هل يجوز أكل السمكات قال نعم كذا في التتارخانية \* والله أعلم

### باب السابع في المتفرقات

ولو سمع حساقطنه صيدا فأرسل كلبه فأصاب صيدا ثم تبين أن المسموع حسه كان آدمياً أو بقره أو شاة لم

الاسلام انه على المرتين كالاستعارة على المستعير \* ادعى أنه كان مكرها على البيع وأراد استرداده يصح ما لم يقل بابعه وسله وهو مكره على كل منهما ولو كان الثمن مقبوضاً ينبغي أن يذكر وقبض الثمن أيضاً مكرها ويرهن على الكل أما لو ادعى المكره أنه ملكه وفي يد المشتري بغير حق لا يصح الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض يثبت الملك فعلى هذا الوادعى في البيع الفاسد الذي اتصل به القبض أنه ملكه وفي يد المشتري فاسد بغير حق لا يصح الدعوى أيضاً وفي دعوى المالك بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب لان الكفالة بالدية على العاقلة وبنفقة المرأة اذا لم يبين المدة المعروفة أو يقول ما عشت أم ما دمت في نكاحي لا يصح وجمال الكتابة لا يصح وكذا يذكر قبول المكفول له في مجلسها أو ما لو قال قبلها في مجلسه لا يصح ولذلك لو ادعت المرأة بعد وفاة زوجها على ورثته ما لا لا يصح بلا بيان السبب لجواز أن يكون نفقتها أو أنهما تسقط

بالموت قبل القبض وقالوا في دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوهما من التصرفات لا بد أن يقول كان ذلك بالطوع وتفاذر صفاته  
له وعليه ليصح دعوى الوجب لا يقال الاصل في العوارض عدمه لا نقول نعم كذلك ولزوم المال من العوارض على البراءة الاصلية فلا يجوز  
القول بالشغل بلا انقطاع الاحتمال وفي دعوى التخارج من التركة لا بد من بيان أنواع التركة وتحديد ضياعها وبيان الامتعة والحيوانات  
وبين قيمتها يعلم أن الصلح لم يقع على أزيد من حصته فان التركة لو تلفها بعض الورثة ثم صولح مع غير المتلف على قيمتها ليصح عندهما  
كما في مسألة الصلح بعد الغصب والاتلاف على أزيد من قيمته وفي المحيط ادعى دارو قال مات أبي وترك هذه ميراثي بيني وأختي وأخي  
أختي أقرت بجميعها لي وصدقها (٤٣٠) في اقرارها حكى عن شمس الاسلام انه يصح دعواه والصلح أنه لا يصح لانه دعوى الملك بسبب

يؤكل وكذلك لو سمع حسا ولم يعلم أنه حس صيد أو غيره لانه وقع الشك في صحة الاشارة فلا تثبت الصحة  
بالشك ولو ظن أن السموع حسه صيد فأرسل كلبا فاذا هو حس صيد ما كول أو غير ما كول فأصاب صيدا  
آخر يؤكل كذا في محيط السرخسي \* ولو أصاب السموع حسه وقد ظنه آدميا فقتل أنه صيد حل  
لانه لا معتبر بظنه مع تعيينه صيدا كره في الهداية \* وقال في المنتقى اذا سمع حسا بالليل فظن انه انسان  
أو دابة أو حية فرماه فاذا ذلك الذي سمع حسه صيد فأصاب سهمه ذلك الذي سمع حسه أو أصاب صيدا  
آخر وقتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين أن يرميه وهو يريد الصيد  
وأن يكون الذي أراده وسمع حسه ورعى اليه صيدا سواء كان مما يؤكل أم لا وهذا يناقض ما ذكره في  
الهداية (١) وهذا أوجه لان الرمي الى الأذى ونحوه ليس باصطياد فلا يمكن اعتباره ولو أصاب صيدا  
كذا في التبيين \* وان أرسل الى ما يظن انه شجرة أو انسان فاذا هو صيد فأصابه يؤكل هو المختار فانه تبين أنه  
أرسل الى الصيد وان أرسل على ظن أنه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يؤكل كذا في  
الفتاوى العنانية \* في النواذر ولو رعى ظبيا أو طيرا فأصاب غيره وذهب المرمى ولم يدركه كان متوحشا  
أو مستأنسا كل الصيد لان الاصل في الصيد التوحش والتنفير فيقتل بالاصل حتى يعلم الفقه واستثناسه  
منه وقال محمد رحمه الله تعالى لو ظن حين رآه صيدا ثم تحول رأييه وصار أكبر رأييه أن الذي رماه كان الفسا  
أهليا يحل الصيد الذي أصابه لان الاول عندنا صيد بحكم الاصل حتى يعلم أنه غير صيد ولو رعى الى بعير غير  
ناذا فأصاب صيدا فذهب البعير ولم يعلم أنه ناذا أو غير ناذا لم يؤكل حتى يعلم أنه كان ناذا لان الاصل فيه الاكل  
والاستثناس دون التنفرو كذا في محيط السرخسي \* الاصل أن الانسان اذا توحش ووقع العجز عن الذكاة  
لم يبق صيدا وكذا لو أرسل كلبه على صيد موقوف في يده فصاد غيره لم يؤكل وكذا لو أرسل فهدا على فيل  
فأصاب ظبيا لم يؤكل ولو رعى سمكا أو جرادا فأصاب صيدا فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية  
يؤكل وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* الاصل أن الانسان اذا توحش ووقع العجز عن الذكاة  
الاختيارية يحصل بالذكاة الاضطرارية كذا في الظهيرية \* السهم اذا أصاب الظلف أو القرن فان كان  
أدما فانه يؤكل وان لم يدمه لا يؤكل كذا في شرح الطحاوي \* ولو رعى صيدا بسيف فأبان منه عضوا  
ومات كل الصيد كله الا ما أبان وان لم يكن أبان ذلك العضو منه أو كل ذلك العضو أيضا وان تعلق ذلك العضو  
منه بجملده فان كان بحيث لا يتوهم اتصاله بعلاج فهو والمبان سواء وان كان بحيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك  
(١) قوله وهذا أوجه ما في الهداية أقره مشراحها ومشى عليه في المنتقى وكذا في البدائع وفي التتارخانية  
وغيرها وان أرسل الى ما يظن أنه شجرة أو انسان فاذا هو صيد يؤكل هو المختار اه فالحتم ما في الهداية  
كذا في رد المحتار وقد أشار اليه المؤلف بعد ذلك اه معجحه

الاقرار في مقام الاستحقاق  
وقد ذكرنا أنه لا يقبل ولا  
خفاء في أنه يقبل على قول  
من جعل الاقرار تليكا والامر  
مختلف وكل استدلال مسائل  
ذكرها محمد رحمه الله أما  
القائل بأنه تليك قال الاقرار  
يرتد بالتد ولو لم يكن تليكا  
بل اخبارا لم يطل بالرد ولا  
يصح اقراره ولو ارثه في مرضه  
والاقرار لا يظهر في حق  
الزوائد المستملكة حتى  
لا يغرم المقر ولو لا أنه تليك  
مقتصر لاستدقنا انما لازم  
ذلك الاحكام لوجود معنى  
التليك فيه وان كان اخبارا  
كالبراء اسقاطا لكون لوجود  
معنى التليك فيه ارتدرد  
المديون أو برد الوارث اذا  
أبرأ الميت ولم يصح تعليقه  
بالشرط ومن جعله اخبارا  
وهو الوجه استدلال بصحة  
الاقرار بالخبر ولا يتصور فيه  
التليك من المسلم وبصحة اقرار  
المريض المديون بجميع ماله  
لاجنبي حيث صح بدون  
اجازة الورثة ولو تليكا كان  
من الثلث وبصحة اقرار العبد

المأذون بعين في يده مع أنه ممنوع عن التليك وبصحة الاقرار بنصف ما يقسم عند الامام أيضا مع عدم صحة تليك  
الشائع وبصحة الاقرار بالنكاح بلا حضور الشهود وابتداء النكاح لا يصح بدونه وبصحة اقرار المريض بالدين المستغرق ولو تليكا لم يصح وكذا  
لا يصح دعوى المال بناء على الاقرار لا يصح دعوى النكاح بناء عليه أيضا وقدمه في مباحث دعوى الاقرار في أول كتاب الدعوى من هذا  
المختصر في نظرية وفي الذخيرة ببيع عينا بحضرة مولاه ثم ادعى المولى العين لنفسه انما ذكرا لا يصح وان محجورا يصح ويكون اذنا له فيما بعده  
من التصرفات لا يفهم أن الله لا يعمل في نفسه او المال الذي يبيع ملكه وهو حاضر ساكت لا يكون سكوت رضاء عندنا خلافا لابن  
أبي ليلى بخلاف ما ذاباع عقارا وامر أنه أو ولده حاضر ساكت ثم ادعاه لنفسه قال صاحب المنظومة اتفق أساتيدنا على أنه لا يسمع دعواه

ويجعل سكوتة رضا البيع قطعاً للزور والاطماع والحيل والتليس وجعل الحضور وترك المنازعة اقراراً بانه ملك البائع كما قالوا فمن دفع  
الدست يمان وزجني بلا جهازان سكوت الزوج عند الزفاف عن طلب الجهاز رضا لا يملك طلب الجهاز بعد سكوتة \* وقال الامام ظهير  
الدين فتوى أئمة بخارج على أن سكوتة لا يكون تسليمها له المطالبة والدعوى كما اذا كان الحاضر الساكت غير الولد وازوجه والقريب لان  
سكوت الساطق لا يجعل اقراراً أو أئمة خوارج على رأى أئمة سمرقند وفي الفتاوى يتأمل المفتى في ذلك ان رأى المدعى الساكت الحاضر اذا  
حميله أفتى بعدم السماع لكن الغالب على أهل الزمان الفساد فلا يفتى الا بما اختاره أهل خوارج \* وفي الذخيرة لوجاء الحاضر الى المشتري  
بارسال البائع لتقاضى الثمن وتقاضاه ليس له الدعوى بعد ذلك لان تقاضى الثمن (٤٣١) اجازة للبيع \* السادس عشر في الاستحقاق

الاستحقاق نوعان مبطّل  
كدعواه الحزبية والعنق  
من البائع وثبوتيه يوجب  
فسخ البياعات في كل الروايات  
وناقل كدعواه أنه ملكه  
وانه لا يوجب فسخ البياعات  
في ظاهر الرواية وكذلك  
يختلف المبطّل مع الناقل  
في الرجوع فان في المبطّل  
الباعة يرجع بعضهم  
على بعض قبل رجوع  
الاول على الثاني والثاني على  
الثالث نحو ذلك يرجع على  
الكفيل وان لم يقبض عن  
الكفيل عنه وفي الناقل  
لا يرجع الباعة بعضهم  
على بعض قبل رجوع  
المشتري على البائع ولا  
يرجع البائع على بائعه  
وكذا الكفيل لا يرجع  
على المكفول عنه قبل  
رجوع الشاري على البائع  
ويجوز السائل والمبطّل  
من وجه فانهما يجعلان  
المستحق عليه ومن يملك  
منه ذلك الشيء مستحقاً  
عليه حتى لو برهن عليهم  
مدعى الملك المطلق أن المستحق  
له لا يقبل برهانه \* ثم الناقل

ابانة فيؤكل كله وان قطعه نصفين طولاً يؤكل كله لانه لا يتوهم بقاء الصيد حيّاً بعد ذلك وكل ذلك بمنزلة  
الذبح وان قطع الثلث منه مما يلي العجز فابانه فانه يؤكل الثلثان مما يلي الرأس ولا يؤكل الثلث الذي مما يلي  
العجز وان قطع الثلث مما يلي الرأس فانه يؤكل كله لان ما بين النصف الى العنق مذبذب لان الاوداج تكون  
من القلب الى الدماغ أما اذا أبان الثلث مما يلي العجز لم تتم الذكاة لانه لم يقطع الاوداج بخلاف ما اذا أبان  
الثلث مما يلي الرأس لانه قطع الاوداج فيتم فعل الذكاة فيؤكل ولهذه الوقفة نصفين يتم فعل الذكاة بقطع  
الاوداج فيؤكل كله كذا في فتاوى قاضيان \* قال ولو ضرب صيداً وسمى فأبأن طائفة من الرأس  
ان كان المبان أقل من نصف الرأس لا يؤكل المبان لانه يتوهم بقاء الصيد حيّاً بعد قطع هذا المقدار وان  
كان المبان نصف الرأس أو أكثر يؤكل الكل كذا في المحيط \* رجل ذبح شاة وقطع الحلقوم  
والاوداج الا أن الحياة باقية فيها فقطع انسان بضعة منها تحمل تلك البضعة كذا في التتارخانية \* وذكر  
في كتاب الصيد أن من قتل كلباً مع لم الغيرة أو بازياً مع لم الغيرة فعليه قيمته وكذلك اذا قتل هرة غيره وكل  
ما ذكرناه يجوز بيعه يجب الضمان بالالفه وهبة العلم من الكلاب ووصيته جائزة اجماعاً كذا في  
المحيط \* من تقبل بعض المقازاة من السلطان فاصطاد منه غيره كان الصيدان أخذته ولا يصح التقبل كذا  
في السراجية \* قال وأكره تعليم البازي بالطير الحى يأخذه فيعقب به قال ويعلم بالذبوح كذا في الذخيرة  
في الفصل السادس والعشرين من كتاب الكراهية والاستحسان \* وان اشتراك الحلال والمحرم في رمي  
الصيد يحمل أكله كذا في المبسوط \* مسلم عجز عن مذقوسه بنفسه فأعانه على مده مجموعي لا يحمل أكله  
لاجتماع المحرم والمحل فيحرم كالأخذ مجموعي بيد المسلم فذبحه والسكين بيد المسلم لا يحمل أكله كذا في  
فتاوى قاضيان \* وهل يحمل ارسال الصيد حتى أسناده نازحه الله تعالى عن السير الكبير أنه لا يحمل  
الارسال مطلقاً أما اذا أرسله مبيعاً لم يأخذه ففيه اختلاف المشايخ كذا في الفتاوى الصغرى \* والله  
أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

### كتاب الرهن وفيه اثنا عشر باباً

الباب الاول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه وما يقع به الرهن وما يقع وما يجوز الارتهان به وما لا  
يجوز وما يجوز رهنه وما لا يجوز رهن الوصى والآب وفيه خمسة فصول

### الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه وحكمه

أما تفسيره مشرعاً فيعمل الشيء محبوباً بحق يمكن استيفاءه من الرهن كالدين حتى لا يصح الرهن بالدين  
واجب ظاهراً وباطناً وظاهرهما بائدين معدوم فلا يصح اذ حكمه ثبوت يد الاستيفاء والاستيفاء يتلوا لوجوب  
كنا في الكافي \* وأما ركن عقد الرهن فهو الايجاب والقبول وهو أن يقول الراهن رهنك هذا الشيء

على ضربين قديم وحكمه الرجوع بالثمن على بائعه لانه بان أنه باع ماله غيره وحديث ومن حكمه عدم رجوع المشتري على بائعه بالثمن  
لورود الاستحقاق بامر حادث في ملك المشتري فلا يرجع ماله على أمر كان عند البائع وله امثلة منها اذا اشترى شيئاً من دعام ثم قال المستحق هذا  
ملكى من مشهور برهن عليه ومنها اشترى كراً باسمه ثم خطبه قيمته برهن رجل على أن القميص هذا قيمته لا يرجع على بائعه بالثمن لان الملك  
الحادث من مشهور لا يدفع الملك من دعام وفي الثاني المشتري كراً باسمه والمستحق قميص والوارد على المحيط لا يكون وارداً على الكرايا لانه تعالى  
بوصف كونه قميصاً وان أمر حادث وكذا المشتري خطبه قيمته حقيقةاً ولما فاشوا ثم استحق الدقيق والشواء لا يرجع لعدم ورود الاستحقاق  
على المبيع الا يرى أنه اذا استحق خطبة الدقيق ولحم المشوى وبرهن عليه لا يقضي بالدقيق والشواء بل بالقيمة والمثل ان كان مثلياً لا ينقطع

حق المالك بالتغير كما عرفت في موضعه ألا يرى أنه إذا غصب الجاني فاشترى ثم استحق أن يضمن له به لا يدفع عن الغاصب ضمان اللحم لورود الاستحقاق على غير ما غصب ولو استحق اللحم بعينه برئ عن الضمان ولو برهن المستحق أن اللحم والخططة له بعد الطحن والشئ يقضى عليه بقيمة اللحم والخططة ولو كان مثله أو قد تغير يقضى عليه بمثل ومن ذبح شاة الغصب ولم يسلخها حتى استحقها رجل ولم ينقطع حق المالك عنها أبداً الغاصب عن الضمان لورود الاستحقاق على عين المغصوب ولو اشترى شاة فذبحها وسلخها فبرهن رجل أن اللحم والجلد والرأس والأطراف له وقضى به على المشتري له أن يرجع على البائع الثمن لورود الاستحقاق على أصل الشاة بذ كرمجوعها ولهذا لم ينقطع به حق المالك بخلاف ما إذا قطعه وكما طه (٤٣٢) لا تنقطع حق المالك فيكون قضاء بملك حادث لا بتقديم وفي الشاة بتقديم فصار كما إذا استحق

بمالك على من الدين أو يقول هذا الشيء رهن بيديك وما يجري هذا الجرى ويقول المرتن ارتهنت أو قبلت أو رضيت وما يجري مجراه فاما لفظة الرهن فليست بشرط حتى لو اشترى شاة بأداهم فدفعت إلى البائع ثوبا وقال له أمسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فالثوب رهن لأنه أتى بمعنى العقد والعبرة في باب العقود للعاني كذا في البدائع \* وأما شرائطه فأنواع بعضها يرجع إلى نفس الرهن وهو أن لا يكون معقلا بشرط ولا مضافا إلى وقت وأما ما يرجع إلى الراهن والمرتن فثلاث ما حتى لا يجوز الرهن والارتهان من الجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط وكذا الحرية حتى يجوز من الصبي المأذون والعبد المأذون وكذا السفرة ليس بشرط لجواز الرهن فيجوز الرهن في السفرة والحضر وأما ما يرجع إلى المرهون فأنواع منها أن يكون محسلا قابلا للبيع وهو أن يكون موجودا وقت العقد مالا مطاوعة وما مملوكا معلوما مقدورا التسليم فلا يجوز رهن ما ليس بوجوده عند العقد ولا رهن ما يحتمل الوجود والعدم كما إذا رهن ما يثر فخره أو ما تلد أغنامه السنة أو ما في بطن هذه الجارية ونحو ذلك ولا رهن الميتة والدم لانعدام ماليتهما ولا رهن صيد الحرم والأحرام لأنه ميتة ولا رهن الحر لأنه ليس بملك أصلا ولا رهن أم الولد والمدير المطلق والمكاتب لأنهم أحرار من وجه فلا يكونون أموالا مطلقة ولا رهن الخمر والخنزير من مسلم سواء كان العاقدان مسلمين أو أحدهما مسلما لانعدام ماليته الخمر والخنزير في حق المسلم وهذا لأن الرهن إيفاء الدين والارتهان استيفاءه ولا يجوز للمسلم إيفاء الدين من الخمر واستيفاءه إلا أن الراهن إذا كان ذميا كانت الخمر مضمونة على المسلم المرتن لأن الراهن إذا لم يصبح كانت الخمر بمنزلة المغصوب في يد المسلم وخمر الذي مضمونة على المسلم بالغصب وإذا كان الراهن مسلما المرتن ذميا لا تكون مضمونة على الذي لان خمر المسلم لا تكون مضمونة على أحد أو ما في حق أهل الذمة فيجوز رهن الخمر والخنزير وارتهاهم ما منهم لان ذلك مال متقوم في حقهم بمنزلة الخمر والشاة عندنا ولا رهن المباحات من الصيد والحطب والخشيش ونحوها لانها ليست بمملوكة في أنفسها فأما كونه مملوكا للراهن فليس بشرط لجواز الرهن حتى يجوز ارتهان مال الغير بغير إذنه بولاية شرعية كالاب والوصي برهن مال الصبي بدينه وبدين نفسه فان هلك الرهن في يدين المرتن قبل أن يفتكه الأب هلك بالأقل من قيمته ومما رهن به فضة الأب قدر ما سقط من الدين بهلاك الرهن لأنه قضى دين نفسه بملك ولده فيضمن ولو أدرك الولد والراهن قائم عند المرتن فليس له أن يسترده قبل قضاء القاضي ولكن يؤمر الأب بقضاء الدين ورد الرهن على ولده ولو قضى الولد دين أبيه وفاتك الرهن لم يكن متبرعا ويرجع بجميع ما قضى على أبيه وكذا حكم الوصي في جميع ما ذكرنا حكم الأب وكذلك يجوز رهن مال الغير بآذنه كالأستعارة من إنسان ليرهنه بدين على المستعير كذا في البدائع \* وأما شرط جوازه فان يكون المال المرهون مقسوماً محوزاً فارغا عن الشغل وأن يكون بحق يمكن استيفاءه من الرهن حتى لو رهن بما لا يمكن استيفاءه من الرهن كان الرهن باطلا كالرهن بالقصاص والحد وكذا في السراج الوهاج \* قال

رأسها واحد وجلدها آخر وأطرافها آخر لأنه بسبب حادث فلا يرجع على بآذنه وفي المشتري برهن المدعي أن العين له ولم يوقت حكم له يرجع مشتريه على بآذنه ولو برهن أن العين له منذ نصف عام وقد اشتراه منذ هام وحكم له لا يرجع لحدوث السبب وفي الذخيرة استحقاق المبيع على المشتري بوجب توقف البياعات السابقة على إجازة المشتري لا الفسخ في ظاهر الرواية حتى نص في الزيادات أن المشتري لو أراد النقص قبل الرجوع بالثمن لا يلزمه بلاقضاء ورضا لاحتمال أن يبرهن البائع على التنازع أو المشتري إجازة أو على قلتي لبائع الملك منه وبعد الحكم بالرجوع بالثمن ظهر العجز وقيل بنفسه بالقضاء على المشتري وقيل بقبضه من المشتري قال الحلواني والصحيح عدم الاتقاضي قبل الحكم برجوعه بالثمن على البائع

ثم الاستحقاق أنما يوجب الرجوع بالثمن لو بسبب سابق على البيع أو بسبب متأخر عنه كذا كرنا فلا وكذا إذا كان باقرا المشتري أو بشكوله عن الخلف أو باقرا روكيله بالخصوصية لان الإقرار حجة يقتصر على المقر فاندفعت اليقينة لانها متعدية فان أراد المشتري المقر أو النا كل أن يبرهن أن المستحق ملك المستحق ليرجع بثمنه على البائع أن برهن على إقرار البائع صح ورجع والا وان برهن المستحق على المشتري وعذلهما المشتري وحكم به تعدله يعدل الشهود فان عذله غير المشتري أضرار رجوع بالثمن وان لم يعرف الشهود غير المشتري لا يرجع ويحمل كالأقرار ثم إذا ذكر المستحق سبب الاستحقاق وبرهن على البائع به وأنكر البائع والمبيع في يده فبرهن المشتري على الشرائع بقبول ويرجع بالثمن ولا يشترط حضرة العبد المشتري لسماع هذه اليقينة بل ذكر صفته وقدر الثمن كاف على ما عليه الفتوى

محمد



وعلى هذا العبد اذا تداولته الايدي فبرهن على الاخير على خريته وحكمه به فاراد الباعه بعضهم الرجوع على البعض لا يحتاج الى حضرة العبد بل اذا شهدوا أن المقضى بحريته باعه هذا يكفي للرجوع عليه وان أنكر البائع البيع ورجع عليه المشتري منه بالحكم بالبيعة للبائع هذا أن يرجع على بائعه بالثمن وان كان متناقضا لارتفاع التناقض وزعم عدم البيع بالقضاء وان وهب البائع الثمن من المشتري أو أبراه ثم استحق ليس له أن يرجع بالثمن على بائعه وكذا الباعه لا يرجع بعضهم على بعض \* وكذا لو تاروتدا ولته الايدي وأحد الباعه أبرامشتر به ثم استحق ورجع الباعه بعضهم على بعض فالذي أبرأ لا يرجع على بائعه ولا ببقية الباعه أيضا لاعتذار القضاء على الذي أبرامشتر به \* وفي المحيط أبرأ الثاني مشتر به لا يرجع عليه مشتر به للأبراء وهل يرجع الاول على بائعه قبل يرجع (٤٣٣) وقيل لا قال رحمه الله يرجع وكذا لو

أبرأ المشتري بائعه عن الثمن بعد الحكم بالرجوع لبائعه أن يرجع على بائعه ولو حكم للمشتق وفسخ البيع ثم ظهر فساد الحكم ففسد الفسخ أيضا \* قال المشتري ان استحق المبيع على فاني أبرأت البائع من الثمن ولا أرجع عليه لا يصح ويرجع بعد الاستحقاق لانه تغيير بالشرع أو تعليق الأبراء بشرط \* والحيلة أن يقر المشتري ويقول ان بائعي قبل أن يبيعه منى كان اشتراه منى حينئذ لا يرجع بعد الاستحقاق لانه لو رجع لرجع عليه أيضا فلا يفد \* أراد الرجوع بالثمن على بائعه فقال قد علمت أن الشهود شهدوا بزور فقال المشتري علمت أنهم شهدوا بزور فله أن يرجع على البائع بالثمن لان المبيع لم يسلم للمشتري بالحكم فلا يحل له الثمن اذ الحكم بالزور نافذ \* اشتري منه عبدا واستحق ثم وصل الى المشتري بسبب ما لا يرد على البائع وان كان كل

محمد رحمه الله تعالى في كتاب الرهن لا يجوز الرهن الا مقبوضا فقد أشار الى أن القبض شرط جواز الرهن قال الشيخ الامام الاجل المعروف بخوارزاده الرهن قبل القبض جائز الا أنه غير لازم وانما يصح لازما في حق الراهن بالقبض وكان القبض شرط اللزوم لا شرط الجواز كما قبض في الهبة والاول أصبح كذا في المحيط \* ثم في ظاهر الرواية قبض الرهن يثبت بالتخلية كافي للبيع وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يثبت في المنقول الا بالنقل والاول أصبح وما لم يقبضه فالرهن بالخيار ان شاء سلم وان شاء رجع عن الرهن فاذا سلمه اليه وقبضه دخل في ضمانه بالقبض كذا في الكافي \* وأما بيان شرط صحة القبض فأناوع منها أن يأذن الراهن والأذن نوعان نص وما يجرى مجرى النص ودلالة أما الاول فان يقول أذنت له بالقبض أو رضيت به أو قبض وما يجرى هذا المجرى فيجوز قبضه سواء قبض في المجلس أو بعد الافتراق استحسانا وأما الدلالة فان قبض المرتن بحضرة الراهن فيسكت ولا ينهيه فيصح استحسانا ولو رهن شيئا متصلا بما لا يقع عليه الرهن كالنمر المعاق على الشجر ونحوه مما لا يجوز الرهن فيه الا بالفصل والقبض ففصل وقبض فان قبض بغير إذن الراهن لم يجز قبضه سواء كان الفصل والقبض في المجلس أو في غير المجلس وان قبض باذنه فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان جائز ومنها الخيانة عندئذ لا يصح قبض المشاع سواء كان مشاعا يحتمل القسمة أو لا يحتملها وسواء رهن من أجنبي أو من شريكه وسواء قارن العقد أو طرأ عليه في ظاهر الرواية ومنها أن يكون المرهون فارغا عما ليس بمرهون فان كان مشغولا به بأن رهن دارا فيها متاع الراهن وسلم الدار مع ما فيها من المتاع لم يجز ومنها أن يكون المرهون منفصلا متاعا ليس بمرهون فان كان متصلا به غير متميز عنه لم يصح قبضه ومنها أهلية القبض وهي العقل وأما بيان أنواع القبض فهو نوعان نوع بطريق الاصله ونوع بطريق النيابة أما القبض بطريق الاصله فهو أن يقبض بنفسه أو بالقبض بطريق النيابة فنوعان نوع يرجع الى القابض ونوع يرجع الى نفس القبض أما الاول فيجوز قبض الاب والوصي عن الصبي وكذا قبض العدل يقوم مقام قبض المرتن حتى لو هلك في يده كان الهلاك على المرتن (١) وأما الذي يرجع الى نفس القبض فهو أن يكون المرهون اذا كان مقبوضا عند العقد فهل ينوب ذلك عن قبض الرهن فالاصل فيه ان القبضين اذا احتجاسا تاب أحدهما عن الآخر واذا اختلفا تاب الاعلى عن الادنى ومنها دوام القبض عندنا والشيع يمنع دوام الحبس فيمنع جواز الرهن سواء كان فيما يحتمل القسمة أو فيما لا يحتملها وسواء كان الشيع نوعا مقارنا أو طارئا في ظاهر الرواية وسواء كان الرهن من أجنبي أو من شريكه كذا في البدائع \* وأما حكمة فلك العين المرهونة في حق الحبس حتى يكون أحق بامساكه الى وقت ابقاء الدين فاذا مات الراهن فهو أحق به من سائر الغرماء فيستوفى منه دينه فافضل بكون لسائر الغرماء والورثة ولومات وأفلس وعليه ديون يكون المرتن أخص به من سائر الغرماء كذا في محيط السرخسي \* ونقصان الرهن ان

(١) قوله وأما الذي يرجع الى آخر العبارة ينبغي التأمل في تركيها اهـ محصه

(٥٥ - فتاوى خامس) مشتر به بالملك لبائعه لكنه أقرب له في ضمن الشراء وقد انفسخ فيفسخ الاقرار أيضا ولو أقرب بعد أنه ملك البائع واشترى منه ثم استحق ورجع بالثمن على بائعه ثم وصل اليه يوما يؤمر بالتسليم الى البائع ليقام الاقرار بالملك \* وكذا لو تار الرجوع عليه أقرب بالاستحقاق ومع ذلك برهن الراجع على الاستحقاق منه يقبل ليقع الحكم بالاستحقاق لانه يمكن من الرجوع على بائعه \* وكذا لو تار ادعى وأنكر وبرهن فقبل الحكم به أقرا المدعى عليه لا يقضى بالبيعة بل بالاقرار لان شرط القضاء بالبيعة زال وهو الانكار وفي الدعاوى والبيئات اختلف فيه فقبل يقضى بالبيعة لانه بالانكار واذا قامت استحقاقا عليه الحكم فلا يطل باقراره الا لاحق حقه السابق ولان زيادة التعدي الثابت بالبرهان حقه فلا يرفع الاقرار اللاحق ولا نسلم أن دوام الانكار بسبب سماع البيعة بل الانكار وقت السماع كاف

قال في الدعاوى الأولى أظهر وأقرب إلى الصواب \* المشتري وهبه لآخر واستحق من يد المشتري من الموهوب له لا يرجع المشتري الأول على بائعه حتى يرجع المشتري من الموهوب له بالثمن على الموهوب له فحينئذ يرجع هو على البائع الأول وان استحق من يدهم وهبه المشتري يرجع الواهب بالثمن على بائعه لأن يده يده في الابتداء لأن الملك يثبت بالقبض فلا بد أن يثبت له أولاً حتى يصير قابضاً عليه \* وقد كرر الوتار وهب الجارية المشتراة لرجل ووهب الموهوب له من آخر واستحققت من يد الثاني لا يرجع أحد بالثمن لأن الهبة الثابتة انفسخت لا الأولى وقال في المنتقى يرجع المشتري على بائعه لأن مشتراه استحق وهذا بخلاف البيع فإنه لا يرجع ثمة حتى يرجع عليه بالثمن \* وكله بشراً جارية ففعل ثم ان الموكل وهب له فاستولدها (٤٣٤) ثم استحقها لرجل وأخذ عقرها وقيمة ولدها لا يرجع الموهوب له على البائع بشئ لأنه مشتري

لغيره واستحقاق الجارية بعدموت الولد لا يوجب على المشتري شيئا كزوائد المغصوب ولو أراد المشتري أن يحلف المستحق بالله ما أخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه ويحلف فإن قال كنت بعته من فلان ونسبه إلى أبيه وجمده واشتريته منه منذ عام وبرهن على وفق ما ذكر يحكم له به وكذلك قال كنت بعته من زيد البخاري ولم يعرفه أو قال كنت بعته من رجل ولم يسمه واشتريته منذ عام وبرهن على وفق مقالته أو شهدوا على أنه ملكه منذ عام يحكم له به

### الفصل الثاني فيما يقع به الرهن وما لا يقع

رجل اشترى بيتاً فقال للبائع أمسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فهو رهن عند أصحابنا الثلاثة كذا في الخلاصة \* رجل له على رجل دين فأعطاه ثوباً فقال أمسك هذا حتى أعطيك مالكاً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو رهن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ودعة لا رهنًا فان قال أمسك هذا بمالك أو قال أمسك هذا رهنًا حتى أعطيك مالكاً فهو رهن بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* رجل عليه ألف درهم غله لرجل فقال أمسك هذه الألف الوضخ بحقك واشهد لي بالقبض قال هذا اقتضاء وكذا لو قال اشهد لي بالقبض فقال صاحب الدين أعطني حتى أشهدك فقال أمسك الألف الوضخ واشهد لي بالقبض ولو قال خذ هذه الألف الوضخ حتى أتيتك بحقك واشهد لي بالقبض فأخذ فهو رهن ولا يكون اقتضاء كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال رهنك هذه الدار وهذه الأرض أو هذه القرية وأطلق ولم يخص شيئاً دون شيء دخل فيه البناء والشجر والسكر الذي في الأرض والرطبة والزرع كذا في الينابيع \* ولو أن المدين قضاة الدين ثم دفع اليه مالا وقال خذ هذا رهنًا بما كان فيه من زائف أو ستوق فهو رهن جائز بما كان ستوقاً ولا يكون رهنًا بما كان زائفاً لأن قبض الزئوف استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء بخلاف الستوق كذا في فتاوى قاضيان \* لو استقرض دراهم وسلم حماره إلى المقرض ليعمل به في شهرين حتى يوفيه دراهمه أو داراً ليسكنها فهو غنزة لا جارة الفاسدة ان استعمله فعليه أجره وله ولا يكون رهنًا كذا في جواهر الاخلاطى \* الفقاعى لو أخذ رهنًا بالزبدل والكزبان لم يكن رهنًا كذا في السراجية \* دفع اليه رهنًا ليدفع له ثمانمائة دينار فدفع اليه ثمانمائة وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر كذا في القنية \* والله أعلم

### الفصل الثالث فيما يجوز الارتهان به وما لا يجوز

يجب أن يعلم أن الرهن انما يصح بدين واجب أو بدين وجد سبب وجوبه كالرهن بالاجر قبل وجوبه أما الرهن بدين لا يجب ولم يوجد سبب وجوبه كالرهن بالدرك لا يصح ثم لا يشترط وجوب الدين على الحقيقة لصحة الرهن لا محالة بل يكفي وجوبه ظاهراً بيانه في المسائل التي ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الجامع من جلتها رجل ادعى على رجل ألف درهم فجحد المدعى عليه ذلك فصالحه المدعى عليه عن ذلك على خمسمائة وأعطاه بها رهنًا أو خمسمائة فهلك الرهن عند المرتين ثم تصادقا على أنه لا دين فان على المرتين قيمة الرهن خمسمائة للراهن واعلم بأن هذا الرهن جائز عندنا لأنه حصل بدين واجب من حيث الظاهر فان الصلح عن الإنكار جائز عندنا وبطل الصلح واجب عندنا ألا يرى أنهم لو رفعوا الأمر إلى القاضي وقصاع عليه القصة

وسلم إلى المدعى ونكل البائع لزم البائع كل قيمة العبد إلا أن يجبر المستحق البيع ويرضى بالثمن وفي الديناري قال القاضي اشترى شيئاً بدينارهم ودفع مكانه دنانير ثم استحق المشتري أن يرجع على البائع بالدنانير وان أعطى مكان الدراهم عرضاً ثم استحق يرجع بالدراهم لأن بيع العرض قد صرح وان لم يصح البيع الأول فإنه دفع بيع الدنانير مكان الدراهم لأنه علم أنه لم يكن عليه الدراهم ولم يصبر قابضاً وانه شرط في الصرف من الجانبين وفي المناقضة إذا استحق أحد العوضين يرجع بقيمته قياساً على ما إذا ادعى داراً فصالحه على شيء ثم استحق العوض يرجع في دونه \* وفي الجامع صلح من دعوى عين على دار عن أنكار روى المدعى فيها ثم استحق بدل الصلح رجوع في دعواه وهل يرجع بقيمة البناء على المدعى عليه ان كان الصلح بعد نيئة أقامها على أن العين له أو بنكول المدعى عليه عن الخلف يرجع بقيمة البناء أيضاً كما في البيع وإن عن

وسلم إلى المدعى ونكل البائع لزم البائع كل قيمة العبد إلا أن يجبر المستحق البيع ويرضى بالثمن وفي الديناري قال القاضي اشترى شيئاً بدينارهم ودفع مكانه دنانير ثم استحق المشتري أن يرجع على البائع بالدنانير وان أعطى مكان الدراهم عرضاً ثم استحق يرجع بالدراهم لأن بيع العرض قد صرح وان لم يصح البيع الأول فإنه دفع بيع الدنانير مكان الدراهم لأنه علم أنه لم يكن عليه الدراهم ولم يصبر قابضاً وانه شرط في الصرف من الجانبين وفي المناقضة إذا استحق أحد العوضين يرجع بقيمته قياساً على ما إذا ادعى داراً فصالحه على شيء ثم استحق العوض يرجع في دونه \* وفي الجامع صلح من دعوى عين على دار عن أنكار روى المدعى فيها ثم استحق بدل الصلح رجوع في دعواه وهل يرجع بقيمة البناء على المدعى عليه ان كان الصلح بعد نيئة أقامها على أن العين له أو بنكول المدعى عليه عن الخلف يرجع بقيمة البناء أيضاً كما في البيع وإن عن

مجرد دعوى لا يرجع \* ولو صالح من دعوى دار على دارو بنى كل في داره ثم استحققت بدل الصلح يرجع في الدعوى بقيمة البناء في استحقاق بدل الصلح لو بعد بينة أو نكول كما مر ولا يرجع بعين الدار المدعاة وإنما يرجع بقيمة عند الامام لما تقر في المشتري دارا بشراء فاسدا إذا بنى فيها يبطل حق الاسترداد ولا يملك النقص لبطولان حق البائع وعندهما ينقض ويسترد كافي الشراء الفاسد وان استحققت الدار المدعاة ليس له أن يرجع بقيمة البناء لأنه في زعمه أنه بنى في ملكه ولا غرور ويرجع بقيمة بدل الصلح عند الامام لأنه ملكه بعد فقد فاسد والمبيع يمنع الاسترداد عنده كما مر وعندهما لا دلت المسئلة أن المشتري شراء فاسدا في الدار إذا بنى فيها ثم استحققت يرجع على بائعها بقيمة البناء وان الرجوع لا يعتمد صحة الشراء \* اشترى دارا أو أرضا أو بنى أو زرع أو غرس ثم استحققت يرجع على (١٣٥) البائع بالثمن وسلم البناء والزرع والشجر إلى البائع ويرجع بقيمة البناء والزرع والشجر يوم سلمها إلى البائع فان كان أنفق فيها عشرة آلاف ومضى زمان وخلق حتى عادت قيمته إلى ألف يوم سلم يرجع اليه بالالف لأنه المضمون اليه يوم التسليم والاتلاف وإنما يرجع أيضا بقيمة ما يمكن نقضه ونفقه لا بقيمة ما لا يمكن نقفه فلا يرجع بقيمة الخوص والطين والهـذا قلنا لو كان حفر فيها بئرا ونفق بالوعة أو طين بالسبع الجدران لا يرجع لأن الحكم لزوم الرجوع بالقيمة لا بالنفقة حتى لو كان شرط في البيع أن يرجع عليه بعد الاستحقاق بكل ما أنفق بنفسه البائع لكونه على خلاف مقتضى العقد فلو كان حفر فيها بئرا وطواهيا يرجع بقيمة الطين لا بما أنفق في الحفر \* وذكر العتاي بنى في المشتراه ثم استحققت لا يرجع ويجوز أن يكون مراده البناء بالطين كالرصاص لأنه لو نقص

فالقاضي يلزم المدعى عليه تسليم بدل الصلح وإذا امتنع عن التسليم بحسبه بطالب المدعى فعلم أن المال الذي حصل به الرهن واجب ظاهرا وأذا هلك الرهن صار المرتهن مستوفيا دينه حكمه سلاك الرهن فيعتبر بما لو استوفاه حقيقة باليد ولو استوفاه حقيقة باليد ثم تصادق على أن المال لم يكن واجبا وان الدعوى وقعت باطله كان على المستوفى رد ما استوفى كذا ههنا كذا في الذخيرة ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس ولا يجوز الرهن بقصاص في نفس أو في ماله وان كانت الجناية خطأ جاز الرهن ولا يجوز الرهن بالشفعة كذا في الكافي \* الرهن بالخراج جائز لان الخراج دين كسائر الديون كذا في المصمرات \* ولو تزوج امرأة على دراهم أو دنانير بعينها وأخذت بها رهنا لم يصح عندها ولو صالح عن دم على شيء بعينه وأخذ رهنا لم يجز كذا في البيع \* ولو استأجر دارا أو شيئا أو أعطى بالاجر رهنا جاز وان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة نصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة يبطل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن ولو استأجر خياط الخيط له فو باو أخذ من الخياط رهنا بالخياط جاز وان أخذ الرهن بخياطه هذا الخياط نفسه لا يجوز وكذا لو استأجر ابلا إلى مكة وأخذ من الجمال بالمحولة رهنا جاز ولو أخذ رهنا بمحولة هذا الرجل بنفسه أو بدابة بعينها لا يجوز ولو استعار شيئا له حمل وموتة فأخذ المغير من المستعير رهنا برد العارية جاز وان أخذ منه رهنا برد العارية بنفسه لم يجز ولو أخذ رهنا من المستعير بالعارية لم يجز لأنها أمانة ولو استأجر نواحة أو مغنية وأعطى بالاجر رهنا لا يجوز ويكون باطلا وكذا الرهن بدين القمار أو بثن الميتة أو بالدم أو الرهن بثن الخمر من المسلم لمسلم أو ذمي أو بثن الخنزير باطل كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يصح الرهن بالعبد الخاني ولا بالعبد المديون لأنه غير مضمون على المولى لو هلك لا يجب عليه شيء كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى شيئا من رجل بدراهم بعينها أو أعطى بها رهنا كان باطلا لأنها لا تعين وإنما يجب مثلها في الذمة والرهن غير مضاف إلى ما في الذمة كذا في فتاوى قاضيان \* وفي رهن العين الرهن بالأعيان على ثلاثة أوجه أحدها الرهن بعين هي أمانة وذلك باطل الثاني الرهن بالأعيان المضمونة بغيرها كالبيع في يد البائع وذلك لا يجوز أيضا حتى لو هلك الرهن بهلا بغير شيء هذا قول أبي الحسن البكري الثالث الرهن بالأعيان المضمونة بنفسها كالأعيان المضمونة بالمتزوج عليها ونحو ذلك وهو صحيح فان هلك الرهن في يده فإنه يضمن الأقل من قيمة الرهن ومن قيمة العين وبأخذ العين وان هلك العين قبل هلاك الرهن فإن الرهن يكون رهنا بقيمة كذا في الخلاصة \* والله أعلم

#### فصل الرابع فيما يجوز رهنه وما لا يجوز

ما يجوز بيعه يجوز رهنه وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه كذا في التهذيب \* ولو رهن أرضا وقبضها ثم استحق طائفة منها كان المستحق غير معين يبطل الرهن في الباقي وان كان المستحق بعينه بنى الرهن في الباقي جائزا

يعود ترافا لم يكن النقص بماله قيمة \* وفي الذخيرة قال كور في عامة الكتب أن المشتري عند الاستحقاق يرجع بقيمة البناء على البائع إذا نقص المستحق البناء بلا قيد والمذكور في الجامع أنه إنما يرجع على البائع بقيمة كونه مبنيا إذا كان المشتري سلم النقص إلى البائع وأمانة أمسك النقص لا يرجع على البائع بشيء وقال القاضى بل يرجع بماله من زيادة غرم وان أمسك النقص وفي شرح الطحاوى كذلك \* وفي الجامع الأصغر غرس في المشتراه ثم استحققت يرجع على البائع بقيمة الاشجار الثابتة وفي الاجارة بعد انقضاء مدتها يرجع بقيمة الاشجار مقبوضة وفي شرح الطحاوى المشتري بالخيار ان ساسم النقص إلى البائع ويرجع بقيمة مبنيا غير مقبوض ومغرور وساغير مقبوع وان شاحبه لنفسه ولا يرجع بالنقصان في ظاهر المذهب وان كان البائع وكيل في البيع يرجع المشتري بعد الاستحقاق على هذا الوكيل

بكل ما كان يرجع به على الموكل من الثمن وقيمة البناء والولد \* برهن على ملكية الحمار وحكم على المشتري به وأعطى الحاكم للمشتري سجلا  
ليرجع به على بائعه فباعه البائع الى المستحق وقال كم مدة غاب الحمار عنك فقال منذ نصف عام فبرهن على أن الحمار في ملكه منذ سنتين لا يندفع  
لأنه تاريخ الغيبة لا تاريخ الملك \* وفي فتاوى القاضي بنى في المشتراة ثم استحققت والبائع غائب فطالبه المستحق بهدم البناء بهدم فان حضر  
البائع بعد الهدم لا يرجع عليه بقيمة البناء بل الرجوع فيما اذا كان البناء وقت الاستحقاق قائما ويسلم البناء الى البائع فيهده البائع  
وياخذ نقضه أما اذا هدمه المشتري أو المستحق حال غيبته فلا شيء عليه وفي شرح الطحاوي خلافا وقال اذا هدم المستحق البناء يرجع  
المشتري بعد تسليم نقضه عليه بقيمة (٤٣٦) مبنيا بنى في المشتراة ثم استحققت الدار مع البناء بان قال الدار والبناء لى وبرهن لا يرجع

بقيمة البناء على البائع لما  
أمر من أن ورود الاستحقاق  
على الحادث بعد الشراء  
لا يوجب الرجوع بسبل  
يرجع بالثمن فقط ولأنه لما  
تعرض للبناء أيضا لا يمكن  
من تسليم البناء الى البائع  
وقد ذكرنا أن تسليمه اليه  
والهدم عنده سبب  
الرجوع \* اشترى دارا وهو  
يعلم أن البائع غاصبه باعه  
بلاذن المالك ونجى فيها ثم  
استحققت بوجهه شرعى  
لا يرجع بشبهة البناء على  
البائع لأنه مفتر لا مفسر ور  
وقد نص في الاصل فمن  
اشترى جارية وهو يعلم أنها  
ملك الغير باعها بلاذنه  
واستولدها ثم استحققت  
وغير قيمة الولد أو أخذ  
الولد أيضا لكونها الغاصب  
غير محترم لا يرجع بقيمة الولد  
ولا بقيمة البناء على البائع  
ويرجع بالثمن على البائع  
لأن العلم بالاستحقاق لا يمنع  
الرجوع بالبدل لفوات  
المبدل اذا العقد عسى برضا  
المالك في بيع الفضولى

ولا يكون للرهن الخيار فيما يبنى ولا يكون له المطالبة بشئ آخر ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين كذا في  
الحيط \* ولوارثه من رجلان من رجل رهن بدين لهما عليه وهما شركيان فيه أو لشركة بينهما فهو جائز  
اذا قبل ولو قبل أحدهما دون الآخر لا يصح ولو قضى الراهن دين أحدهما أو قد قبل لا يكون له أن يسترد  
نصف الرهن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولوارثه من رجلين بدين له عليه حارها واحد جازوا الرهن رهن  
بكل الدين ولرهن أن يسكه حتى يستوفى جميع الدين كذا في خزائن المفتين \* واذا رهن عند رجل عبد  
بألف درهم ثم قضاه خمسمائة فان أراد أن يأخذ أخذ العبد بدين له ذلك ولو قال رهنك هذين العبد  
كل واحد منهما بمائة فمضى فمضى خمسمائة فإراد أن يقبض أحدهما له ذلك في رواية الزبادات وفي رهن  
الاصل ليس له ذلك ما لم يؤد جميع الدين قيل ما ذكر في الزبادات قول محمد رحمه الله تعالى وما ذكر في الاصل  
قولهما وكذا لو كان الدين من جنسين مختلفين خمسمائة درهم وخمسمائة دينار فقضى أحدهما ليس له أن  
يقبض أحدهما كذا في الخلاصة \* واذا رهن من رجلين النصف من كل واحد منهما مالم يجوز ولورهنهما  
مطلقا يجوز ولورهن عبدا نصفه بستمائة ونصفه بخمسمائة لم يجوز كذا في محيط السرخسى \* ولورهن  
التمردون النخل أو النخل دون التمر أو النخل والبناء والزرع دون الارض أو الارض بدونها لا يجوز وعن ابن  
زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجوز في الارض دون النخل ولوم يستثنى دخل النخل والتمر والزرع  
والبناء كذا في التمهذيب \* ولورهن النخل والشجر والكرم ومواضعهم من الارض جاز كذا في محيط  
السرخسى \* رهن عشرة كرد (١) ثم بان أن فيها واحدة مسجلة وأخرى مشاعة صح الرهن في البواقي كذا في  
القنية \* رهن شاتين ثلاثين احدهما بعشرة والآخرى بعشرين ولم يبين أيهما لم يجوز لأن بسبب هذه الجهالة  
تقع بينهما المنازعة عند الهلاك فانه اذا هلك احدهما لا يدري ماذا سقط من الدين بازاءها ولو بين  
وهلك احدهما سقط الدين بقدرها كذا في محيط السرخسى \* رهن الحيوان المملوك بالدين جائز  
بخلاف ما يقول بعض العلماء ان الحيوان عرضة للهلاك فهو بمنزلة ما يتسارع اليه الفساد وما يتسارع  
اليه الفساد كالخيل لا يجوز رهنه كذا في الميسوط \* دارم شتركة بين ورثة كبار وصغار فرهنها الوصى  
والكار بخراج ضيعة مشتركة بينهم صح صفقة واحدة رهن داره وفيها دارم شتركة لا يصح ولو استثنى  
الدار المشتركة صح الا اذا كان جداره متصلا بالجدار المشترك رهن دارا والحيطان مشتركة بينهما وبين  
الجيران صح في العرصة والسقف والحيطان الخاصة واتصال السقف بالحيطان المشتركة كذا لا يمنع الصحة  
لكونه تبعاً كذا في القنية \* ولورهن بيتا معينا من دار أو طائفة معينة من دار وسلم جاز كذا في فتاوى  
قاضيخان \* باع ملك الغير وارتن بالثمن شيئا وأجازهما المالك لا يصح ورهن المريض بصره ان كانت  
قيمه أكثر من الدين كذا في رهنه ولكن لا يظهر حكمه في سائر الغرماء كذا في القنية \* رجل رهن دارا فيها

(١) قوله عشرة كرد الكر الدابة من المزارع الواحدة بماء كفى القاموس اه صححه

مستمر لا التصرف للتوقف فيه لافي التصرف \* قال محمد رحمه الله وكما يضمن البائع الولد والبناء يضمن أيضا  
الزرع والغرس بعد الاستحقاق اذا لم يدرك الزرع ونحوه من الزرع ينظر الى قيمته يوم الاستحقاق فيضمنه البائع للمشتري ان قلعه المستحق  
\* اشترى أرضا وبنى فيها ثم استحق نصفها ان البناء في المستحق يرجع بقيمة البناء وان في النصف الآخر لا وان ردتا البيع في النصف الباقي أيضا  
بحكم الخيار لا يرجع بقيمة البناء وان كان البناء في كلها واستحق نصفها يرجع بنصف قيمة البناء وان ردتا النصف الباقي أيضا فكذلك يرجع  
بالنصف لا غير لان الرتبة اختياره \* وفي الجامع بنى فيها ثم استحق نصفها شاة فأراد ما بقي من الدار ويرجع بنصف قيمة البناء وان استحق النصف  
بعينه ردتا النصف ولا يرجع بقيمة البناء وذلك كالعقار وان استحق نصفها بعينه والبناء فيها يرجع بجميع قيمة البناء وان في النصف الآخر

وربعض البناء ولم يرجع بثمنه على البائع ولو استهلك البناء قبل الرد فهو رضوان استحق الدار لا البناء وقال المشتري كان البناء بعد الشراء  
ولي أن أرجع عليك بقيمة البناء أيضا وقال البائع كنت بعتك بالبناء فالتول قول البائع لا تسكره حق الرجوع عليك باز يد من الثمن المشتري  
منه نصف دار مشاعا ثم استحق النصف قبل القسمة فالبيع على النصف الباقي وان بعد القسمة فالبيع على نصف الباقي وهو الرجع اذ ارجع  
المشتري على بائعه بالثمن وقيمة البناء والولد لا يرجع البائع على بائعه الا بالثمن عند ذلك اذ ارجع المشتري على بائعه بنقصان العيب لا يرجع  
البائع به على بائعه وعندهما كما يرجع على بائعه يرجع البائع على بائعه أيضا بكماله وعلى هذا الخلاف اشترى عبد اقات في يده واطلع على عيب  
ورجع بنقصانه لم يرجع بائعه على بائعه وان اعتق المشتري الجارية وترجها واستولدها ثم (٤٣٧) استحق لا يرجع بثمنه الولد على البائع  
ولا يرجع المشتري على مالك

الجارية بالعقر بائعا كان أو  
واهباء عنه لانه بمقابلته لذه  
الوطء ويرجع بثمنه الولد في  
فصل الشراء لا في فصل  
الهبة وكذلك اذا انقض  
المستحق أو قلع ما بناه أو غرسه  
المستحق عليه يرجع المستحق  
عليه على البائع لا على  
الواهب وكذا الحكم في الصدقة  
والوصية لا يرجع على أحد  
وفي الميراث لو عدم الوارث يرجع  
على من باع من ورثته وكذا  
لا يرجع في القسمة بان اقتسما  
بعض دار وبيع في فاس من وقع  
في حصته ثم استحق لا يرجع  
بقيمة البناء على شريكه وكذا  
اذا بنى الشقيق بعد الحكم  
بالشفعة ثم استحق يرجع  
بالثمن لا بقيمة البناء وكذا  
الجارية المأسورة اذا أخذها  
المالك القديم واستولدها ثم  
استحق يرجع بالثمن على  
المشتري من العدة لا بقيمة  
الولد ومجرد الغرور ليس  
بسبب للضمان وضمان  
السلامة يوجب الضمان

متاع الرهن شيء كثير أو قليل ينتفع به أو رهن جو القافيه امتاع الرهن بدون المتاع وسلم الكل الى المرتين  
لا يجوز ذلك الا أن يفرغ الدار أو الجوالق ويسلم ولورهن ما في الدار من المتاع بدون الدار وما في الجوالق  
من المحبوب بدون الجوالق وسلم الكل اليه جاز والحيلة لجواز الرهن في المسئلة الاولى أن يودع ما في الدار  
والجوالق أولا ثم يسلم اليه ما رهن فيصح التسليم والرهن كذا في فتاوى قاضيان \* وروى الحسن عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لورهن دارا والرهن والمشتري في جوفها فمال سلمتها وقال المرتين قبلت لم يتم الرهن  
حتى يخرج الرهن من الدار ثم يقول سلمتها اليك كذا في محيط السرخسي \* رهن عمارة حانوت فائمة على  
أرض سلطانة سلمها الى المرتين وكان يتصرف المرتين فيها ويؤجرها ويأخذ الاجر منها سنين وأعواما  
لا يصح الرهن ولا يطيب للمرتين ما أخذ من أجرها كذا في جواهر الاخلاطى \* ولورهن سر جاعلى دابة  
أو لحما على رأسها أو وسنانيق رأسها ودفع اليه الدابة مع الجسام والسرج والرهن لم يكن رهنا حتى ينزع  
من الدابة ويسلم اليه ولورهن دابة عليها جل دون الحمل لم يتم الرهن حتى يلقى الحمل ثم يسلمها الى المرتين ولو  
رهن الحمل دون الدابة ودفعها اليه تم في الحمل لان الدابة مشغولة بالحمل أما الحمل فلينشغل بالدابة كذا  
في البدائع \* رجل رهن جارية ذات زوج بغير إذن الزوج جاز وليس للمرتين أن يمنع الزوج من غشيانها  
فان ماتت من غشيانها صارت كأنها ماتت بأمة سماوية فيسقط دين المرتين استحسانا والقياس أن لا يسقط  
ولو لم تكن ذات زوج حين رهنها ثم تزوجها باذن المرتين فهذا الاول سواء فان زوجها بغير إذن المرتين جاز  
النكاح وللمرتين أن يمنع الزوج من غشيانها فان غشيانها الزوج يصير المهر رهنا مع الجارية وقبل الغشيان  
لا يكون المهر رهنا فان ماتت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان المرتين بالخيار ان شاء ضمن الرهن  
وان شاء ضمن الزوج كالموتى الذي يزوج على المولى اذ لم يعلم الزوج بالرهن كذا في الظهيرية \*  
في الفتاوى العتبية ولو اعتق ما في بطنها ثم رهنها جاز ولا يسقط بنقصان ولادتها بخلاف ما اذا ولدت قبل  
عتق الولد حيث يسقط بقدر النقصان الا اذا كان بالولد وفاء كذا في التتارخانية \* ارتهن المسلم من كافر  
خبراف صارت خلافا لرهن باطل ويكون الخلل أمانة في يده والرهن باطلا ما كان في يده والرهن باطلا ما كان في يده والرهن باطلا ما كان في يده والرهن باطلا ما كان في يده  
يدع الخلل بدينه ان كانت قيمة الخمر يوم الرهن كالدين بخلاف ما لو ارتهن الكافر خمر من المسلم لا يجوز  
ويكون أمانة في يد المرتين ارتهن مسلم من مسلم عصار خمر افلهم مرتين تحللها ويكون رهنا وتبطل  
بحسب ما نقص يعني من الكيل والوزن وان كان الرهن كافرا يأخذ الخمر والدين عليه وليس للمرتين أن  
يخللها وان خللها ضمن قيمته يوم خلل ورجع بدينه بخلاف ما لو كان الرهن مسلما خللها لم يضمن كذا في  
محيط السرخسي \* ولورهن الذي عند ذي جلد ممتعة فدفعه المرتين لم يكن رهنا والرهن أن يأخذه ويعطيه  
قيمة الدباغة ان كان دباغة بشي له قيمة بمنزلة من غصب جلد ممتعة فدفعه وإذا ارتهن الذي من الذي خمر اسم أسلم  
فقد خرجت من الرهن فان خللها فلهي رهن وكذلك لو أسلم أحدهما أيهما كان ثم صارت خلافا هي رهن

والرجوع بان قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فان أخذ مالا فانا ضمن فاخذ بضمه كذا قاله في الفتاوى وانه مخالف رواية القدوري  
فانه نص أنه اذا قال من غصبك من الناس فانا ضمن وما يابعت فانا ضمن لا يضمن وانما يصح ضمان السلامة في ضمن عقود المعاوضة  
\* اشترى أعنما من رجل وأتلفها وظهر افلاسه فقال بائع الاغنام لرجل آخر بيع أعنما منك من هذا الرجل بغى الذي ظهر افلاسه فانه  
أمين فباعه وسلمه ثم ان البائع الاول أخذ الاغنام من يده هذا المفلس بحسب ما عن أعنما انفق أجوبة العلماء على أن البائع لا يملك أن  
يضمن البائع الاول لان الغرور لم يقع في ضمن عقد المعاوضة بخلاف ما اذا قال العبد اشترى فاني عبيد فاشترته ثم بان حرا أو البائع لا يدرى  
لانه في ضمن عقد المعاوضة \* اشترى سكنى دار وقف فأنكر المتولى اذنه بالسكنى وأمر بالدفع ان كان البيع بشرط القرار رده على البائع

وينقص من الدين بحسب ما نقص منها وإذا ارتهن الكافر من الكافر خرا أو وضعها على يدي مسلم عدل  
وجازر أو قبضها فالرهن جائز والحربي المستأمن في الرهن والارتهان كالذمي فان رجع الى دار الحرب ثم ظهر  
المسلمون على الدار فاخذوه أسيرا وله في دار الاسلام رهن بدين عليه فقد بطل الدين وصار الرهن الذي هو في  
يديه بذلك الدين في قول أبي يوسف فرجه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يباع الرهن فيستوفى المرتهن  
وان كان عنده رهن مسلم أو ذمي بدين له عليه رد الرهن على صاحبه وبطل دينهم  
عندهم جميعا كذا في المبسوط \* ورهن الميتة أو الدمل لا يصح من ذمي وغيره كذا في الكافي \*  
في الفتاوى العنانية وروى ان الغاصب اذا رهن المغصوب ثم اشتراه جازا الرهن ولو وجد عيبا بالمبيع فرهنه  
البائع بالعيب لم يجز ولودفع المشتري الى البائع عينه تكون رهنا عنه مع المبيع بالثمن تملك العين بحصتها  
كذا في التتارخانية \* ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى الرهن رهنا  
عند الورثة كذا في خزائن الفتاوى \* والله أعلم

﴿الفصل الخامس في رهن الاب والوصى﴾

ولورهن الاب مال ابنه الكبير في دينه لم يجوز له دم ولا يته عليه كذا في الوجيز للكردي \* واذا رهن الاب  
متاعا لولده بمال أخذه لنفسه ولولده الصغير فهو جائز بخلاف ما اذا رهن عينا مشتركا بين ابنه الكبير والصغير  
فان ذلك لا يجوز ما لم يسلم الكبير فان هلك الرهن ضمن الاب حصته من ذلك والوصى في ذلك كالاب بعد  
موته وكذلك الجسد أبو الاب اذا لم يكن له وصى لانه قائم مقام الاب في التصرف بحكم الولاية لأن الاب يملك  
أن يرهن مال أحد الصغيرين من الآخر والوصى لا يملك ذلك على قياس الرهن من نفسه كذا في المبسوط \*  
واذا رهن الاب متاعا ابنه الصغير عند رجل فأدرك الولد ومات الاب لم يكن للولد أن يسترد الرهن حتى  
يقضى الدين لانه تصرف لزمنه من الاب في حال قيام ولايته وهو في ذلك قائم مقام الولدان لم يكن بالغافلو كان  
الاب رهنه لنفسه وقضاء الابن يرجع به في مال الاب وكذا اذا هلك الرهن قبل أن يفتكه كذا في الكافي \*  
الام اذا رهن مال طافها لا يجوز الا أن تكون وصية أو ماذونة من جهة من يلى الطفل وان أجازها لكم  
ارهاقه مال الطفل فانه يجوز ويثبت للرهن حق الحبس والاختصاص دون البيع وان أرهنت ووكلت  
الرهن بالبيع فأجازها لكم الواكالة والبيع كان الوكيل وكيل الامن جهة الحكم ولو عزل القاضي الذي  
أجاز الرهن وولى آخر وقد باع الرهن المرهون فان ثبت عند القاضي الثاني اجازة القاضي الاول بالبيع فانه  
ينفذ وان لم يثبت عنده امضاء القاضي التوكيل فعليه أن يرد البيع اذا كان لا طفل فيه مصلحة كذا في جواهر  
الفتاوى \* واذا كان للاب أولاد الصغير أو ابنة له في التجارة ولادين عليه دين على ابنه لصغير  
فرهن الاب متاع الصغير من نفسه أو من ابنه الصغير أو من عبده الناجز كذا في التبين \* يجوز أن

وغيره في الارض المشتركة  
وحكمه أنه يملك نقض البناء  
لأنه لا خفاء أنه يملك النقض  
في حصته والتبعية غير ممكن  
فينقضه في كله وعن محمد  
رضه الله أنه يقسمها فإتباع  
في نصيب شريكه يقطعه أو  
يرضيه بقيمة \* وفي الجامع  
اشترى دار من رجلين وبني  
ثم استحق رجل الدار وقاع  
بناء المشتري ثم حضر أحد  
البائعين فالمشتري بالخيار  
ان شاء أمسك النقض وان  
شأ سلم اليه النقض ورجع  
عليه بنصف قيمة البناء وان  
حضر البائع الآخر بهده  
فالمشتري على ذلك الخيار  
واختياره مع البائع الاول  
أجهد الاخرين لا يكون  
اختياره مع البائع الثاني  
ذلك الاخر فله أن يختار  
أمر آخر \* اشترى شيئاً  
وكفل بائناً من انسان ثم ان  
البيعتين قيل قضي الثمن  
واستحق المبيع من المشتري  
ليس للمشتري أن يرجع على  
البائع بالبائن لأنه لم يؤد الثمن  
انما أداه الكفيل ف يرجع

الكفيل على البائع والمشتري على الكفيل ان كان قضاء \* ادعت المهر في تركه ووصلت على شيء ثم استحق بدل  
الصالح رجعت في دعواها وقد مر ولا بد من معرفة حكم الاستحقاق في بدل العقود فاستحقاق بدل الخلع يلزم الرجوع بالقيمة وبدل المبيع عا  
يقابل من البذل ان قائما وقيمته ان هالكا والآخره توجب الرجوع باجر المثل الذي هو قيمة المنة واستحقاق المنة لوجب الرجوع بالاجرة  
ان قائمة وبقيمته ان هالكة وفي الذخيرة سائلا جرمه درهم لعل فاستحققت الدراهم فلما أجر مثل عمل ولو الاجرة عبد اتجب قيمته \* وذكره بهذا  
استأجر دارا بعين كالثوب والعبد وسكن المدة ثم استحق البذل يجب أجر المثل لاقية البذل وعليه الفتوى فرق محمد رحمه الله تعالى بين الاجرة  
والمهر حيث أوجب في المهر قيمة العين اذا استحق منها \* وذكر العتاي باع كرخطة وكرشع بكر خنطة وكرشع ثم استحق كرخطة برجع



والأفلا يرجع بالثمن ولا بالنقصان وعن هذا قلنا بنى في ملك الغير ثم باعته من آخر والمشتري عالم بأنه في أرض الغير فاستحق ربح الأرض غرضه لا يرجع المشتري على البائع بشئ إذا لم يبيع بشرط القرار كما في الوقف آنفاً وإذا أراد المشتري أن يرجع إلى بائعه في غير البلد الذي وقع فيه الاستحقاق لا يكون له ذلك ما لم يثبت الاستحقاق عند الحاكم وإن دفع البائع إلى المشتري الثمن بالخصوصة وبرهان وإزام حاكم لا يملك أن يرجع على بائعه لأنه متبرع كما إذا رد على البائع المبيع بعيب برضاه لا بقضاء لا يملك رده على بائعه لأنه يبيع جديداً لا يفسخ للاول \* اشترى أرضاً وغرس فيها ثم ان رجلاً استحق ثلث هذه الأرض مشاعاً يقسم الأرض فلو وقع في يد المشتري يسلمه للبائع فيقلعه ويسلمه إلى المشتري ويسترد منه المشتري قيمة الاشجار \* في يده (٤٣٨) أرض بنى فيها وأغرس ثم استحق النصف رجل فله - إذا نزلت بقاء أحد الشرى يكتن

وغيره في الأرض المشتركة وحكمه أنه يملك نقض البناء لأنه لا خفاء أنه يملك النقض في حصته والتميز غير ممكن فينقضه في كله وعن محمد رجه الله أنه يقسمها فواقع في نصيب شرى يملكه أو يرضيه بغيره \* وفي الجامع اشترى داراً من رجلين وبني ثم استحق رجل الدار وواقع بناء المشتري ثم حضر أحد البائعين فالمشتري بالخيار أن شاء أمسك النقض وأن شاء سلم إليه النقض ورجع عليه بنصف قيمة البناء وأن حضر البائع الآخر بعده فالمشتري على ذلك الخيار واختياره مع البائع الأول أحد الأمرين لا يكون اختياراً مع البائع الثاني ذلك الأمر فله أن يختار أمر الآخر \* اشترى شيئاً وكفل بالثمن من إنسان ثم ان البائع قبيل قضي الثمن واستحق المبيع من المشتري ليس للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن لأنه لم يرد الثمن انما أداه الكفيل فيرجع الكفيل على البائع والمشتري على الكفيل ان كان قضاء \* ادعت المهر في تركته وصولحت على شئ ثم استحق بدل

#### الفصل الخامس في رهن الاب والوصى

ولورهن الاب ابنه الكبير في دينه لم يجز له دم ولا يته عليه كذا في الوجيز للكردري \* واذا رهن الاب متاعاً ولولده مال أخذه لنفسه ولولده الصغير فهو جائز بخلاف ما اذا رهن عيناً مشتركة بين ابنه الكبير والصغير فان ذلك لا يجوز ما لم يسلم الكبير فان هلك الرهن ضمن الاب حصته من ذلك والوصى في ذلك كالأب بعد موته وكذلك الجسد أو الاب اذا لم يكن له وصى لأنه قائم مقام الاب في التصرف بحكم الولاية لأن الاب يملك أن يرهن مال أحد الصغيرين من الآخر والوصى لا يملك ذلك على قياس الرهن من نفسه كذا في الميسوط \* واذا رهن الاب متاعاً ابنه الصغير عند رجل فأردك الولد ومات الاب لم يكن للولد أن يسترد الرهن حتى يقضى الدين لأنه تصرف لزمه من الأب في حال قيام ولايته وهو في ذلك قائم مقام الولدان لم يكن بالغاً ولو كان الاب رهنه لنفسه وقضاه الاب يرجع به في مال الاب وكذا اذا هلك الرهن قبل أن يقضه كذا في الكافي \* الام اذا رهن مال طفالها لا يجوز إلا أن تكون وصية أو مأذونة من جهة من يلى الطفل وإن أجاز الحاكم ارهنا مال الطفل فانه يجوز وبشئ للرهن حق الحبس والاختصاص دون البيع وإن أرهنت وركت المرتهن بالبيع فجاز الحاكم الوكيل والبيع كان الوكيل وكيله من جهة الحاكم ولو عزل القاضي الذي أجاز الرهن وولى آخر وقبض المرتهن المهرهون فان ثبت عند القاضي الثاني اجازة القاضي الاول بالبيع فانه ينفذه وإن لم يثبت عنده امضاء القاضي التوكيل فعليه أن يرد البيع إذا كان للطفل فيه مصلحة كذا في جواهر الفتاوى \* واذا كان للأب ولابنه الصغير أو ابنته المأذون له في التجارة ولادين عليه دين على ابنه الصغير فرهن الاب متاع الصغير من نفسه أو من ابنه الصغير أو من عبده الناجز كذا في التبيين \* ويجوز أن

الصلح رجعت في دعواها وقد مر ولا بد من معرفة حكم الاستحقاق في بدل العقود فاستحقاق بدل الخلع يلزم الرجوع بقيمة بدل المبيع بما يقابله من البدل ان قائماً وقيمته ان هالكا والاجر واجب الرجوع باجر المثل الذي هو قيمة المنة واستحقاق المنة واجب الرجوع بالاجرة ان قائمة وقيمتها ان هالكة وفي الذخير ناسأجره بد رهم لعل فاستحققت الدراهم فلأجر مثل عمل ولولا الاجرة عبد اتجب قيمته \* وذكره هذا استأجر داراً بعين كالنوب والعبد وسكن المنة ثم استحق البدل يجب أجرة المثل لقيمة البدل وعليه الفتوى فذكر محمد رجه الله تعالى بين الاجرة والمهر حيث أوجب في المهر قيمة العين اذا استحق منها \* وذكر العتاي باع كرخنطة وكرخشعير بكر خنطة وكرخشعير ثم استحق كرخنطة يرجع

بكره شعرو بصرف الجنس الى خلافه وان جاز بدونه وروى في ثوب ودرهمين ودرهمين اذا استحق الثوب يرجع بالدرهمين والله أعلم  
 (نوع في الزيادات) اشترى أمة بألف ونقد وقبل قبضها برهن آخر أنه له والبائع والمشتري حاضران يحكم للمشتري ثم ادعى البائع أو المشتري  
 شراء البائع من المشتري قبل أن يشتريها من البائع وبرهن يقبل ولو قال المشتري للحاكم بعد الاستحقاق قل للبائع حتى يسلم البيع إلى ولا  
 أنقض البيع بيننا نقض البيع ويرجع على البائع بالثمن وعن الامام رضى الله عنه أن القضاء للمشتري فسخ حتى إذا أجاز له المشتري لا يجوز  
 البيع ولو كان الثمن جارية لا يحل للبائع وطؤها وذكرنا ما هو ظاهر المذهب وما عليه الفتوى فان قضى بالامه للمشتري ثم برهن البائع على  
 شرائه من المشتري قبل البيع أو على النتائج عنده رد الحكم الاول وأخذها البائع فان (٤٣٩) أراد المشتري أخذها والبائع ردها إلى

المشتري ان قبل فسخ البيع  
 لكل منهما ذلك وان طلب  
 المشتري من البائع غرضه  
 فاعطاه البيع كله أو بعضه  
 برضاه بلا خصومة ليس  
 لاحد منهما أن يلزم صاحبه  
 الجارية لتسام النفس بينهما  
 بالتراضي وان خاصم المشتري  
 البائع في الثمن وحكم الحاكم  
 على البائع بدين ثم برهن  
 البائع على ما ذكرنا وأخذ  
 الجارية ليس للبائع أن يلزم  
 المشتري الجارية على قوله  
 لان حكم الحاكم ان كان يبطل  
 فبظاهر او باطنا فتم القضاء  
 بالنسخ وعندهما البائع  
 الزامهما ولا يشتري طلبها  
 لعدم نفاذ الحكم بالزور وان  
 برهن البائع على ما ذكرنا قبل  
 أن يحكم عليه بالثمن وأخذ  
 الجارية يرجع على المشتري  
 بخلاف ما إذا رد البائع إلى  
 المشتري بغض الثمن أو كله  
 برضاه لتسام الرضا فتم الفسخ  
 وعدم رضا البائع بالنسخ  
 وان رضى به المشتري حيث  
 خافه عند الحاكم بالثمن فلو  
 أراد المشتري أخذها وامتنع  
 البائع لا يجبر البائع ولو أراد

برهن ماله عند ولده الصغر يدبرط عليه ويحبسه لاجل الولد ولا يجوز للصوى هذا كذا في السرجية \*  
 واذا ارتهن الوصى خادمًا للميت من نفسه أو رهن خادمًا لنفسه من الميت بمق لليتيم عليه لم يجز وكذلك  
 ارتهن الميت ان فعل ذلك لم يجز الا أن يجيزه الوصى بمنزلة بيعه وشراؤه وكذلك ان فعل ذلك أحد الوصيين  
 لم يجز ذلك الا أن يجيزه الآخر في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف رجه الله  
 تعالى ولا يجوز للصوى أن يرهن متاع الميت من ابن له صغيراً أو عبده تاجر ليس عليه دين كما لا يرهنه من نفسه  
 وان رهن من ابن له كبيراً أو من أبيه أو من مكاتبه أو من عبده تاجر عليه دين جاز كذا في المبسوط \* وان  
 استدان الوصى للميت في كسوته وطعامه فرهن متاع الميت جاز وكذا لو تاجر للميت فرهن أو ارتهن كذا في  
 الكافي \* ولو استدان الوصى على الورثة ورهن به متاعهم فلا يخلو ما أن استدان لثقتهم وحوالجتهم  
 ونوائبهم كالخراج أو استدان لنفقة رقيقهم ودواجمهم وكل وجه لا يخلو ما أن كانت الورثة كلهم كباراً  
 أو صغاراً فان استدان لنفقة رقيقهم ورهن به وهم كبار حضوراً أو غيب لم يجز وان كانوا صغاراً جاز ذلك وان كانوا  
 صغاراً وكباراً يجوز استدانتهم ورهنه على الصغار خاصة دون الكبار بخلاف ما إذا باع المتقول من التركة جاز  
 على الكل أما إذا استدان لنفقة رقيقهم ودواجمهم فان كان الكل كباراً حضوراً ولا يجوز استدانتهم ورهنه من  
 متاعهم وان كانوا غيباً جاز ذلك وان كان بعضهم حضوراً وبعضهم غيباً أو كانوا صغاراً وكباراً حاضرين جاز  
 عند أبي حنيفة رجهما الله تعالى وعندهما لا يجوز الا على الغيب والصغار خاصة ولا يجوز رهنه على الكل  
 كذا في محيط السرخسى \* واذا كان على الميت دين وله وصى فرهن الوصى بعض تركته عند غريم من  
 غرمائه لم يجز وللاخرين أن يردوه فان قضى دينهم قبل أن يردوه جاز ولو لم يكن للميت غريم آخر جاز الرهن  
 وبيع في دينه واذا ارتهن الوصى بدين الميت على رجل جاز وكذلك لو كان الميت هو الذي ارتهن فوصيه  
 يقوم مقامه في امساكها لأنه لا يبيعه بدون إذن الراهن وللوصى أن يرهن بدين على الميت لانه قائم مقامه  
 فيما هو من حوائج الميت وإيفاء الدين من حوائجه وعيداً له الوصى فكذلك الرهن به كذا في المبسوط \* ولو  
 مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين وان لم يكن له وصى نصب القاضي له وصياً وأمهز بيعه كذا في  
 السراجية \* ولورهن الوارث الكبير شيئاً من متاع الميت وعلى الميت دين ولا وارث له غيره فان خاسم الغريم  
 في ذلك أبطل الرهن وبيع له في دينه فان قضى الوارث الدين جاز الرهن واذا لم يكن على الميت دين فرهن  
 الوارث الكبير شيئاً من متاعه بحال أنفق على نفسه أو كان الوارث صغيراً ففعل ذلك الوصى ثم ردت عليه م  
 سلعة بالعب كان الميت باعها فملك في أيديهم وصار لهم أديناً في مال الميت وليس له مال غير ما رهن بالنفقة  
 فالرهن جائز لانه حين يسلم الرهن إلى المرتهن لم يكن على الميت دين والعين كان ملكاً لوارث فارتماحق  
 الغير فيلزم حق المرتهن فيه ثم لحق الدين بعد ذلك برد السلعة بالعب فلا يبطل ذلك حق المرتهن وهذا  
 بخلاف ما إذا استحق العبد الذي كان الميت باعه أو وجد حراً فان الرهن يبطل لانه حين أن الدين كان واجباً

البائع أن يلزم المشتري ذلك له ذلك والحاصل أن الخيارية للبائع لا للمشتري \* استحق قبل أن يؤدي كل الثمن أو بعضه يجبر على أداء الثمن  
 بخلاف ما إذا طعن بعبث فانه لا يجبر على أداء الثمن لان أقصى الامر أن يحكم بزهان المشتري وانه لا يجب فسخ البيع لحوا جازة المشتري  
 والقضاء بالعبث وجب فسخ البيع لان الخفاضة لطلب السلامة دليل طلب الفسخ ويحتمل أن لا يحكم بزهان المشتري ودعوى الرجوع  
 بالثمن عند الاستحقاق على البائع من المشتري لا تقبل ما لم يذكر أن الاستحقاق كان بطلاق المالك أو دعوى النتائج وقيل بسمع وبصح الرجوع  
 وفي دعوى الرجوع بالثمن بعد تداول اليدى الكثيرة لا بد من إثبات الرجوع اذا لم يكن الاستحقاق عندها الحاكم واذا قضى على المشتري  
 بالاستحقاق ثم صالح على شيء يرجع بكل الثمن على البائع وان الصلح قبل الحكم لا يرجع واختلاف العلماء في أن الحكم بالملك المطلق حكم

بقصر اليد أم حكمه بالمالك والعصم الثاني \* وعدا البائع بعد الاستحقاق أن يدفع الثمن إلى المشتري ثم امتنع أن صدقه في الاستحقاق ووعده لا يملك الامتناع وإن لم يصدقه فيه لكن وعده ثم خالف لا يجزئ \* أقل المشتري بالعين للمستحق أو نكل ليس له أن يرجع بالثمن على البائع ولو برهن على إقرار البائع أنه المستحق يرجع عليه وإن لم يكن له دينه وأراد أن يحلف البائع لذلك فإن نكل رد الثمن ولو استحق بالدينه فأراد المشتري أن يرجع على بانيه بالثمن فأنكر البائع الاستحقاق فاستحلف فأنكل فأخذ منه الثمن وأراد أن يرجع على بانيه بالثمن ليس له ذلك \* أراد الرجوع بالثمن على البائع فأنكر البائع منه فبرهن المشتري على إقراره بالبيع منه قبل الاستحقاق يرجع هو أيضا على بانيه أمواله أو يرد الاستحقاق أنه باعه منه أو أقر قبله لكن صدقه فيه (٤٠) المشتري بعد الاستحقاق لا يرجع البائع على بانيه وإن تصادقا قبل الاستحقاق ثم استحق بزر جع

على الميت حين رهن الوارث التركة فالخبر لا يدخل في العقد ولا يملك ثمنه وبالأستحقاق يبطل البيع من الأصل ولكن الراهن ضامن لقيمته حتى يؤديه في دين الميت وصميا كان أو وارثا لأنه الملقى الميت دين وجب قضاء ذلك من تركته والوارث قد منع ذلك بتصرفه فكان في حكم المستملك فيضمن قيمته والوصي كذلك إلا أن الوصي يرجع به على الميت وعلى هذا لو كان الميت زوج أمته وأخذ مهرها فاعتقها الوارث بعد موته قبل دخول الزوج بها فاختارت نفسها أو صار المهر دينًا على الميت كان الرهن جائزًا والابن ضامن له وكذلك لو كان حفر بئر في الطريق ثم تلف فيه إنسان بعد موته حتى صار ضمانه دينًا على الميت فإنه لا يبطل التصرف الذي تم من الوارث ولكنه ضامن للقيمة لأنه أبطل حق الغير في العين بتصرفه كذلك في الميسوط \* ولورهن الوصي متاعًا لليتيم في دين استند له عليه وقبضه المرتين ثم استعاره الوصي من المرتين لحاجة اليتيم فضاع في يد الوصي فسدد خرج عن الرهن وهلك من مال اليتيم وإذا لم يسقط الدين به لا كرجوع المرتين على الوصي بالدين كما كان يرجع به قبل الرهن ويرجع به الوصي على الصبي ولو استعاره حاجة نفسه ضمنه للصبي ولورهن الوصي مال اليتيم ثم غصبه فاستعمله حاجة نفسه حتى هلك عنده فالوصي ضامن لقيمته فيقضى منه الدين إذا حل والفضل لليتيم إن كانت القيمة أكثر من الدين وإن كانت قيمته أقل من الدين أدى قدر القيمة إلى المرتين وأدى الزيادة من مال اليتيم وإن كانت قيمته مثل الدين أدى إلى المرتين ولا يرجع على اليتيم وإن لم يحل الدين فالقيمة رهن لقيامها مقام الرهن فإذا حل الاجل كان الجواب على هذا التفصيل الذي مر فلو غصبه واستعمله حاجة الصبي حتى هلك في يده ضمنه لحق المرتين ولا يضمنه لحق الصبي وبأخذ المرتين بالدين إن حل ويرجع الوصي على الصغير وإن لم يحل يكون رهنًا عند المرتين فإذا حل الدين أخذ دينه منه ورجع الوصي على اليتيم بذلك كذا في الكافي \* والله أعلم

#### الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يدي عدل

قال محمد رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل من آخر رهنًا وسلمه على أن يضعه على يدي عدل ورضي به العادل وقبضه تم الرهن حتى لو هلك الرهن في يدي العادل يسقط دين المرتين كما لو هلك في يد المرتين وبصر العادل نائبًا عن المرتين في حق هذا الحكم ونائبًا عن الراهن في حق حكم الضمان حتى لو استحق الرهن في يد العادل ضمن المستحق العادل فالعدل يرجع على الراهن ولا يرجع على المرتين كذا في المحيط \* ولو شرط أن يقبضه المرتين ثم جعله على يدي عدل جاز لأنه لما جاز للعدل أن يقوم مقام المرتين في الابتداء فكذلك في البقاء هكذا في محيط السرخسي \* وليس للعدل أن يدفع الرهن إلى الراهن قبل سقوط الدين إلا برضا المرتين وكذلك ليس له أن يدفعه إلى المرتين إلا برضا الراهن فإن دفع إلى أحدهما من غير رضا الآخر فله أن يسترده ويعيده إلى يده وإذا غلب قبل الاسترداد ضمن العادل قيمته فإن أراد العادل أن يجعل القيمة رهنًا عنده لا يقدر

على البائع المقر ثم المقر هذا يرجع على بانيه وبانيه على بانيه \* واشترى دارا وبني فيها وغاب ثمن البائع باعها من آخر ونقض الثاني بناء الأول وبني فيها ثم جاء الأول واستحقها إن بني الثاني بالآلات هي له ضمن المشتري الثاني الأول حصه البناء العامر والنقض للمشتري الأول إن كان قائما وقيمته إن كان هالكا وإن بني بنقض الأول يضمن المشتري الثاني ما قلنا وللمشتري أن يسلك البناء لأنه عين ملكه وإن كان المشتري الثاني زاد فيها أعطاه قيمة تلك لأجر العامل لتقوم عين الزيادة أموال العمل لا يتقوم إلا بالعقد عندنا ولم يوجد \* وفي الاجناس المشتري إنما يرجع بقيمة البناء على البائع يوم الاستحقاق حتى إذا كان يوم البناء عشرة آلاف ويوم الاستحقاق مائة يرجع بالمائة وكذلك أنفق مائة بقيمة البناء يوم الاستحقاق ألف يرجع بالالف وانما يرجع بقيمة البناء على البائع إذا هدمه البائع وأخذ النقص فإن هدم كاه المشتري حال غيبة البائع لا يرجع بشئ من قيمة البناء على وان هدم بعضه والبعض باق يرجع على البائع بقيمة البعض الباقي والمستحق أن يكلف المشتري قلع البناء ولا يترتب بص حضور البائع وإن كان يبطل حق المشتري في قيمة البناء لأنه ليس لعرق ظالم حق وقد مر وإن اشترى دارا الغير وقال البائع أنا وكيل المالك فالجواب فيه كالجواب في الشراء من المالك يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق وإن قال أبيع بلاذنه لكن أرجوا ذنه ولم يرض حين الشراء وبني ثم استحق لا يرجع بقيمة البناء وإن أجاز البيع بعد البناء ثم استحقها رجلا لا يرجع وإن بني بعد الإجازة يرجع لأنه التحق بالبيع النافذ وإن استحق الأرض وقد أدى خراجها لا يرجع إلى البائع وفي الأصل وإن استحق بعد الزرع بقلع ويسلم إلى المستحق ويقوم الأرض مبذورا وغير مبذور فيرجع

البناء على البائع إذا هدمه البائع وأخذ النقص فإن هدم كاه المشتري حال غيبة البائع لا يرجع بشئ من قيمة البناء على وان هدم بعضه والبعض باق يرجع على البائع بقيمة البعض الباقي والمستحق أن يكلف المشتري قلع البناء ولا يترتب بص حضور البائع وإن كان يبطل حق المشتري في قيمة البناء لأنه ليس لعرق ظالم حق وقد مر وإن اشترى دارا الغير وقال البائع أنا وكيل المالك فالجواب فيه كالجواب في الشراء من المالك يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق وإن قال أبيع بلاذنه لكن أرجوا ذنه ولم يرض حين الشراء وبني ثم استحق لا يرجع بقيمة البناء وإن أجاز البيع بعد البناء ثم استحقها رجلا لا يرجع وإن بني بعد الإجازة يرجع لأنه التحق بالبيع النافذ وإن استحق الأرض وقد أدى خراجها لا يرجع إلى البائع وفي الأصل وإن استحق بعد الزرع بقلع ويسلم إلى المستحق ويقوم الأرض مبذورا وغير مبذور فيرجع

بفضل ما بينهما على البائع وفي الاجناس لا يرجع على البائع بعد قلع الزرع بشئ وان كان الزرع أضرب بالارض وضمنه المشتق النقصان لا يرجع على البائع أيضا الا بالنقص ولو غرس المشتري فيها أشجارا أو نبت فيها الاشجار فهي للمشتري ويؤمر بالقلع فان أضرب بالارض فالمشتق بالخيار ان شاء ضمن للمشتري قيمة الاشجار مقلوعا ويكون له وان شاء كلفه بالقلع وغرم المشتق للمشتري ما نقص الزرع ولا يغرم البائع ولا المشتري للمشتق ما نقص الارض ويرجع المشتري على البائع بالنقص لا غير هذا الشجر ثم استحق فطالبه بالبائع له ذلك قال الامام الثاني يسلم المشتري الشجر الى البائع ويرجع عليه بقيمة الشجر الفات في الارض ويجبر المشتري على قلع ثمره ان بلغ أو لم يبلغ ثم يجبر البائع على قلع الشجر من أرض المشتق ولو كان المشتري حفر نهر أو بنية قطرة ثم استحق (٤٤١) الارض يرجع بقيمة ما أحدث من القطرة لا بما أنفق في كرى النهر والساقية وان بناها من آجر أو لبن أو قصب أو رصاص له قيمة يرجع بذلك على البائع وكلف البائع قلعها \* اشتري دارا وتقباضت بها من رجل ثم اشتري بها آخر عند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الاول والمختار انه يرجع على بائنه وبائنه على بائنه على الترتيب \* المشتق اذا دفع الى المشتري الثمن الذي أخذه منه البائع فهو متبرع لا يرجع به على البائع لانه قضى دين غيره بغير امره

على ذلك لان القيمة وجبت دينيا في ذمته فلو جعلها دارهنا (١) صار الواحد قاضيا ومقضييا عليه فيه ذلك اما أن يجتمع الرهن والمرتهن ويقبضان ذلك من العدل ويجعلانه رهنا على يدي هذا العدل أو على يدي عدل آخر أو يرفع أحدهما الامر الى القاضي حتى يأخذ القاضي القيمة ويجعلها رهنا عند ذلك العدل أو عند عدل آخر هكذا ذكر شيخ الاسلام وذكره شمس الأئمة الخواص في رجه الله تعالى أن العدل ان تعمد الدفع الى أحدهما تأخذ منه القيمة وتوضع على يدي عدل آخر وان أخطأ في الدفع وكان بحيث يجعل مثله فانه يؤخذ منه ثم يرد عليه اذ لم تظهر منه خيانة فبقى عدلا على حاله كذا في المحيط \* ثم اذا جعل القيمة في يدي العدل وقضى الرهن دين المرتهن ينظر ان كان العدل ضمن القيمة يدفع الرهن الى الرهن فالقيمة تسلم للعدل وان كان العدل قد ضمن بدفع الرهن الى المرتهن كان للرهن أن يأخذ القيمة منه وهل يرجع العدل بعد ذلك على المرتهن بذلك ينظر ان كان العدل دفعه على وجه العارية أو على وجه الوديعة وهلك في يد المرتهن لا يرجع وان استهلكه المرتهن يرجع عليه لان العدل بأداء الضمان عليه وتبين انه أعار أو ودع ملكه فان ملك في يده لا يضمن وان استهلكه يضمن وان كان العدل دفع الرهن الى المرتهن رهنا بأن قال هذا رهنتك خذ بهك واحبس به يديك رجع العدل عليه بقيمة استهلكه المرتهن أو هلك لانه دفع اليه على وجه الضمان كذا في الذخيرة \* ولو وضع الرهن على يدي عدل وسلطاه على بيعه أو سلطاه على بيعه غير العدل أو سلط الرهن المرتهن على بيعه كل ذلك جائز ولا يملك أحدهما عزله فاذا باع فالثمن هو الرهن ولو سلط المرتهن الرهن على بيعه جاز أيضا كذا في خزانة الاكل \* وان باع العدل من ولده الرهن أو زوجته لم يحز الا أن يجيزه الرهن والمرتهن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما بما يتغلب الناس فيه جائز وان أجاز ذلك أحداهما دون الآخر لم يحز كذا في المبسوط \* ولو أراد الرهن عزل العدل من غير رضا المرتهن ان كان البيع مشروطا في عقد الرهن لا يملك بالتناق وان لم يكن مشروطا في عقد الرهن فكذلك عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى قال شيخ الاسلام هو الصحيح وذكره شمس الأئمة السرخسي أنه يملك عزله في ظاهر الرواية وفي رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يملك كذا في المضمرات \* واذا أخرج الرهن والمرتهن العدل من التسليط على البيع وسلط غيره أو لم يسلط فقد خرج العدل من ذلك اذا علم وان لم يعلم فهو على وكلته كذا في المبسوط \* ولا يملك العدل البيع الا بالتسليط المشروط في عقد الرهن أو بعد تمام عقد الرهن وعلى أي حال كان اذا باع فالثمن رهن في يده فلو هلك في يد العدل سقط الدين كما اذا هلك عند المرتهن وكذا اذا هلك الثمن بالتوى على المشتري فالتوى على المرتهن اقيام الثمن مقام العين والرهن اذا تم فالتوى بعده في أي يد كان يكون على المرتهن وان أبي العدل البيع ان كان

(١) قوله صار الواحد قاضيا ومقضييا عليه الذي في الهـ داية والمنع ومقتضيانا لانه يقال قضاء الدين أعطاه واقتضى دينه وقضاءه قبضه وحاصله ان القيمة وجبت في ذمته فلو جعلها رهنا في يده نفسه صار قاضيا ما وجب عليه ومقتضيانا بينهما ثناني كذا قررته في رد المختار اهـ مصححه

(٥٦ - فتاوى خامس) ولدت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة ويرجع على البائع نه وقد مر او مات الولد لاشئ على المشتري وان قتل وأخذت عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وان مات وترك مالا كتبها فبها للمشتري ولا يغرم للبائع شيئا وعليه العقر ولو اكتسبت الحارية أو وهب لها باخذها المشتق مع الاكساب ولا يرجع على البائع الا بالثمن \* ظهرت المشتراة حرة ومات البائع لاعتق وارثه بوزن كونه وبائع البائع قائم نصب الحاكم عن البائع الثاني وصيافير جمع المشتري عليه وهو يخصم البائع الاول \* اشتري جارية بابهها شجرة الدوول استحققت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالثمن قال استحققت مني جارية ابها مقاضيب البان يصح الدعوى ان كان قال استحققت علي الجارية التي اشتريتها منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعد ما عرفها بذلك التعريف ولا يجوز أن يكون لها اسمان وعلى هذا اذا ادعى المديعى عليه

الغلط في أسماء أصحاب الحدود \* اشترى جارية بعشرين وزادت قيمتها الى مائة وأزال المشتري بكارتها ضمن المستحق نقصان البكارة ولا يرجع به على البائع كاللا يرجع بالعقر \* اشترى بالعين ما يساوي ألفا وتقدم من الثمن ألفا الا عشرة واشترى بالباقي وهو ألف وعشرة شيئا يساوي عشرة فالأحوط للبائع أن يشتري به ذهباً لانه على تقدير الاستحقاق يرجع عليه يذهب مثله ولو اشترى بألف وعشرة عرضاً يساوي عشرة ثم استحق العرض يرجع بألف وعشرة ويضر به البائع ولو ذهب لا يضر به \* استحق حمار من يده بخاراً والبائع بسهم قد فاء بسجل من قاضي بخاراً فأكثر البائع الاستحقاق وأقر بالبيع فيه من المشتري انه سجل قاضي بخاراً لا يقبل ما لم يقولوا ان حماراً قضى بالحمار للمستحق وأخذ المستحق منه لانه اذا لم يقولوا (٤٤٢) وأخذ المستحق منه لا يحكم بالرجوع على البائع لئلا يلزم اجتماع البدل والمبدل

البيع مشروطا في عقده أجبر وان بعد تمام الرهن فعن الثاني وبه أخذ بعض المشايخ يجبر كذا في الوجيز للكردي \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وقيل لا يجبر وبه أخذ شيخ الاسلام وتفسير الجبر أن يجبس العدل أيا ما فان لم يجبر الراهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قبل هذا قوله ما بناء على بيع الحاكم مال المدون اذا امتنع وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي \* ثم اذا أجبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الاجبار لان الاجبار وقع على قضاء الدين بأي طريق شاء حتى لو قضاه بغيره صح وانما البيع طريق من طريقه كذا في التبيين \* ارتد العبد ثم باع الرهن ثم قتل على رذته فبيعه جاز ولو لو طلق بدار الحرب ثم رجع مسلماً فهو على كالتة قبل هذا اذا عاد قبل القضاء لمحوه ما بعده فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود وكذا لا وعند محمد رحمه الله تعالى يعود وقيل بالاتفاق يعود وكذا وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* واذا ارتد الراهن والمرتهن فلحقا بدار الحرب أو قلة على الردة ثم باع العبد الرهن جاز يبيعه كذا في المبسوط \* واذا مات الراهن والمرتهن أو أحدهما فالعدل على جاله في امسالك الرهن ويبيعه كذا في محيط السرخسي \* ولو مات الراهن لا يطل التسليط على البيع ان كان مشروطا في عقد الرهن ولو لم يكن فكذلك عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى العدل يخالف الوكيل بالبيع المفرد من أربعة أوجه أحدها أن العدل يبيع الولد ويجبر على البيع لما على الوفاق أو على الخلاف ولا ينزل بعزل الراهن على الوفاق أو على الخلاف ولا ينزل بعزل الراهن على الوفاق أو على الخلاف وهذه الاحكام غير ثابتة في حق الوكيل بالبيع المفرد وفيما عدا هذه الاحكام العدل والوكيل بالبيع المفرد على السواء كذا في الذخيرة \* وتنطل الوكالة بموت العدل سواء كانت بعد العقد أو في العقد ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه كذا في البدائع \* ولو كان غير العدل مسلطاً على بيع الرهن فانت تبطل الوكالة هكذا في الظهيرية \* ولو وكيل أن يبيعه بعد موت الراهن بغير محضر من ورثة الراهن كما يبيعه في حال حياته بغير محضر منه كذا في الكافي \* العدل المسلط على البيع اذا باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي كذا في السراجية \* ولو وكل العدل وكيلا فباعه بمحضرة العدل جاز وان كان غائباً لم يجز الا أن يجيزه ولو ذكر العدل غائباً فباعه به جاز كذا في خزائن المفتين \* واذا كان العدل اثنين وقد سلط على البيع فباع أحدهما لم يجز لان البيع يحتاج فيه الى رأى الواحد لا يكون رأى الثاني فان أجاز الآخر جاز وكذلك ان أجاز الراهن والمرتهن كالأباعة فضولي آخر وأجاز الراهن والمرتهن وان أجاز أحدهما دون الآخر لا يجوز وكذلك لو باعه أجنبي وأجاز الراهن أو المرتهن لم يجز وان أجازا جميعاً أو أي العدل جاز لان الحق لهما كذا في المبسوط \* رجل رهن شيئاً بدين مؤجل وسلط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الاجل فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية كذا في فتاوى قاضيان \* واذا ارتهن الرجل داراً وسلط الراهن رجلاً على بيعها ودفع الثمن الى المرتهن ولم يقبضها المرتهن حتى حل المال لم يكن

في ملك واحد فان قال البائع الثاني كان الحمار والعبد المستحق نتي في ملك البائع الاول وليس لك الرجوع وبرهن يقبل ان بمحضرة المستحق والحمار والعبد وقال الامام ظهير الدين لا يشترط ضرورة الحمار وان استحق المبيع وله كفيل بالدرك لا يرجع على الكفيل ما لم يجب على البائع فبعده هو بالخيار ولا يرجع على الكفيل بقيمة البناء والغرس فلو كان أدى الثمن الى المحتال فهو بالخيار ان شاء رجع على البائع المحيل وان شاء رجع على المحتال القاض وان كان دفع الثمن الى وكيل بالبيع رجع الى الوكيل وان كان دفعه الى الموكل رجع الى الموكل ومعناه ان كان أعطاه الى الموكل يطالب الوكيل حتى يأخذ من الموكل ويؤديه اليه فان كان أداء الموكل بأخذه في الحال من الوكيل قبل أن يأخذه الوكيل من الموكل \* ادعى على رجل انه كان باع منه عبداً واستحق منه وأراد

الرجوع عليه ثم ادعى هذه الدعوى على غيره وقال كان الدعوى الاول غلطاً لا يصح للتناقض الا أن يوفق ويقول كان رهناً الاول باعته مني فأكثر ثمنه من الثاني فاشترته منه فحينئذ يسمع ولادعى على الاب أنك أنت البائع ان قال باع ملك الاب حاله غيره يقبل لانه اذا باع بالوكالة والوصاية وادعى على الموكل والصغير بعد بلوغه يقبل وان قال باع ملك ابته البالغ لا يصح كما ذكرنا في الاجنبى \* اشترى فرساً مع السرج واستحقا رجع بكل الثمن وان استحق بلا سرج رجع بالحصة وكذا لو باع السرج وان كان السرج قائماً وأراد المشتري رد السرج ليرجع بكل الثمن وأبى البائع قبوله لذلك وفي الكرم لو استحق الكرم بلا أشجار برذا الأشجار ويرجع بكل الثمن \* وفي الفتاوى لاحصة السرج من الثمن لانه تبع وعلى هذا لا يكون الشجر حصته من الثمن وكذا كل ما يكون تبعاً للبائع

إذا أنكر البائع وأدعى التنازع عن إثبات التنازع وبهرن المشتري على الشراء منه والاستحقاق وأخذ منه الثمن للبائع أن يرجع على بائعه وإن صار متناقضاً لأنه صار مكذباً بغير ما باتت له بالحكم وليس للمشتري أن يجبر المستحق على إعطائه السجل بما جرى من الدعوى والحكم لأن أحياء حقه غير موقوف إلى السجل بل يحصل بالبيعة أيضاً لم يتعين \* استأجر دابة إلى خوارزم فاستحق منه الدابة في خوارزم ولم يصدق في أنه مستأجر لها لا يرجع إلا جراً على بائعه \* المستحق ادعى التنازع وبهرن المدعى عليه أنه اشتراه من فلان يكون دفعاً \* ادعى أنه اشتري منه فرساً أغراً كهب واستحق منه فقال البائع الذي بعته منك كذب وبهرن فامتنع المشتري أولى \* استحق دابة وحكم عليه بها بغيره المستحق عليه أنه اشتراه من المستحق بشمعة بشرط أحضار المدعى به \* كتاب الاقرار \* أربعة (٤٤٣) فصول \* الأول فيما يكون اقراراً

في يده داراً دعاها رجل فقال  
اشترىتم منكم القياس أن  
يؤمر بالدفع إلى المدعى  
الأن يبرهن على الشراء  
منه وفي الاستحسان  
يعمل ثلاثة أيام بعد  
التكفيل فان برهن والاسلم  
إلى المدعى وعلى القياس  
والاستحسان إذا ادعى  
المدعيون الألفا وكان الامام  
ظهر الدين يفتى فيها  
بالقياس \* أقر أنه  
اقتضى من فلان ألفاً كان  
له عليه فقال فلان لم يكن  
لأ على شيء يضمن المقر بعد  
ما حلف المقر له على أنه لم  
يكن عليه شيء \* قول  
الانسان هذا العين ليس لي  
أو ليس بملكي قيل اقرار  
بعدم الملك وقيل لا والتوفيق  
أنه عند وجود المنازع  
اقرار بأنه ملك المنازع وعند  
عدم المنازع ليس باقرار  
\* فإذا قال ليست الدار لي  
فبرهن أنها له يقبل عند  
عدم المنازع \* قوله عند  
دعوى المال عليه ما قبضت  
منك بغرق لا يكون اقراراً  
\* ولو قال دفعته إلى أخيك

وهنا وان باع العدل الدار جازيعة بالوكالة لا بالرهن وكذلك الشقص في الخادم والدار وإذا باع العدل ذلك  
دفع الثمن إلى الراهن دون المرتهن وإن دفع العدل إلى المرتهن لم يضمن وإن نهاه عن البيع لم يجز بيعه بعد  
ذلك وكذلك إن مات الراهن لم يكن للعدل أن يبيعه بهدم موته والمرتهن أسوة للغرماء فيه وإذا قتل العبد  
المرهون عبق دفع به أوفى أعيته فدفع بالعين كان العدل مسلطاً على بيع العبد المدفوع كذا في المبسوط  
\* إذا سلط العدل على البيع مطلقاً أنه أن يبيعه بأي جنس كان من الدراهم والدنانير وغيرها وبأي قدر كان  
بمثل قيمته أو أقل منه قدر ما يتغابن الناس فيه وبالنقد والنسيئة عند أي حنيفة رجه الله تعالى ولو كان الرهن  
بالمسلم فسلطه على البيع عند الحل فله أن يبيعه بجنس المسلم فيه وغيره عند أي حنيفة رجه الله تعالى  
وعند أي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ليس له أن يبيع بما يتغابن الناس فيه ولا بالنسيئة ولا بغير الدراهم  
والدنانير إلا أنهم ما جوزوا في السلم البيع بجنس المسلم فيه ولو نهاه الراهن عن البيع بالنسيئة فالنسيئة منه  
الرهن ليس له أن يبيع بالنسيئة ولو نهاه متأخر عن العقد لم يصح منه كذا في البدائع \* وإذا باع العدل  
بالنسيئة ذكر في الأصل أنه يجوز من غير تفصيل ومن غير ذكر خلاف قالوا هذا إذا باع نسيئة مع يهودية بين  
الناس أما إذا باع نسيئة غيره مع يهودية بأن باع مثلاً إلى عشر سنين وما أشبه ذلك ينبغي أن لا يجوز عندهما  
وقال القاضي الامام أبو علي التستبي إذا تقدم من الراهن ما يدل على النقص بأن قال إن المرتهن يطالبني  
ويؤدني فبعه حتى أنجحونه فباعه بالنسيئة لا يجوز بمنزلة ما لو قال بع عبدي فاني أحتاج إلى النفقة ولو كان  
الرهن في يد المرتهن ولم يكن ثمة عدل وسلط الراهن المرتهن على بيعه واستيفاء دينه من ثمنه فباع نسيئة جاز  
بيعه كيفما كان كذا في المحيط \* ولو كان في الرهن عدل وسلطه على بيعه وإيفاء الدين من ثمنه فباعه  
بالدراهم وكان الدين دنانيراً وعلى العكس كان له أن يصرف الثمن من جنس الدين وكذا لو باعه بالدراهم  
ودينه حنطة كان له أن يشتري بالدراهم حنطة ويستوفي دينه كذا في الظهيرية \* وإذا باع العدل الرهن  
فقال بعته بتسعين والدين مائة فافتر بذلك المرتهن فانه يسأل الراهن عن ذلك فان أقر أنه باعه وادعى أكثر  
من تسعين فالقول قول المرتهن والعدل فيه والبينة بين الراهن وإن لم يقر الراهن بالبيع وقال هلك في يدي  
العدل فالقول قول الراهن إذا كانت قيمته مثل الدين وإذا أقر بالبيع فقال الراهن بعته بمائة وقال العدل  
بعته بتسعين وقال المرتهن بعته بمائتين وقد تقابضوا فالقول قول المرتهن ويرجع على الراهن بعشرين درهماً  
والبينة بين الراهن فان أقام العدل البينة أنه باعه بتسعين وأعطاه المرتهن وقال الراهن لم تبعه وأقام البينة  
أنه لم يبيع وأنه مات في يده قبل أن يبيعه لم تقبل بينة الراهن على هذا كذا في المبسوط \* وإذا كان العدل مسلطاً  
على البيع إذا حل أجل كذا فقال المرتهن كان الاجل إلى شهر رمضان وقد دخل رمضان وقال الراهن كان  
الاجل إلى شوال فالقول قول الراهن في وقت التسليط على البيع وفي وقت حلول الدين القول قول المرتهن  
لأن التأجيل يستفاد من جهة المرتهن فيكون القول في مقداره قوله والتسليط يستفاد من جهة الراهن

بأمره اقرار بالقبض فلا يبرأ بلا إثبات الأمر بالإيصال والاتصال \* ولو قال بأي سبب دفعته إلى فلان يكون اقراراً وفيه نظر \* وقوله سوكتك  
خورك بتونه رسائده أم فافتر \* قد منه قبل حلول الاجل إلى الحاكم وطالبه به فله أن يحلف ما على اليوم له شيء وهذا الحلف لا يكون اقراراً  
بالمال المدعى وبسبب أنه يحلف بهذا الوجه أن لم يقصد به اذهاب حقه قال الفقيه ولا يلتفت إلى قول من يجعله اقراراً بوجوب المال للموكل  
وكذا الكلام إذا حلف الزوج عند نكاحه دعوى زوجته الصداق فان المهور في زماننا موجهة بالعامة \* ضمن ما يجب للموكل على المستأجر من  
الاجرة فهو اقرار بان العين ملك المأجر فليس له أن يدعيه بعده أما لو ضمن للمستأجر مال الأجر في الاجارة الطويلة لا يكون اقراراً بكون  
العين ملك الآخر \* ادعى عليه ما لا فقال قبضته لكنه ما يكي يؤمر بالدال به وينبغي أن يكون على القياس والاستحسان الذي ذكرناه في



أقول الكتاب قال ائلف الايف التي علمكلى أوغله عبدى فقال نعم أو قال غدا أعطيكها أو ائلف فانه لها أو ائلف فاقبضها أو زنمها على وجه  
السخرية أو قال خذها وأرسل غدامن بقمضها أو بتزنيها أو لآزنها لآل اليوم أو لآناخذها منى اليوم أو حتى يدخل على مالى أو يقدم على  
غلامي أو قال لم يجعل أو قال صالحى عنها أو آخرها غنى أو قال لا قضيتكها أو لا أعطيتكها أو قال أحل غرامك على أو بعضهم أو من شئت  
منهم أو بحتال به على أو قضاها فلان غنى أو أبرأتنيها أو وحلتنيها أو وهبتنى إلى أو تصدقت بها على أو قال مالك على أو لآماتة أو سوى مائة أو غير  
مائة أو قال لا آخر أئلف فلانا أو أخبره أو بشره أن له على مائة أو قال لا تخبر فلانا أن له على ألفا من حقه أو بجمعه أو قال اشهدوا أن له على ألف  
درهم فأقرارى كله \* ولو ادعى عليه (٤٤٤) ألفا فقال كسبه بدوز أو قال اتزن أو انتقد أو قال لا أعطيتك بلاها أو ادعى عليه ألفا فقال

لا أعطيتكها أو قال ما فلان  
على شئ فلا تخبره أن له  
على ألفا لا يكون اقرارا ولم  
يبدأ بالنفى لكن قال لا تخبر  
فلان أن له على ألف درهم  
أو لآ تعلمه يكون اقرارا ومن  
أصح بانما من قال الصحيح  
أنه في الاخبار لا يكون  
اقرارا \* ولو قال لا تشهدوا  
أن فلان على ألفا لا يكون  
اقرارا \* وذكر محمد رحمه الله  
أن لا تخبره اقرار ولا تشهد  
لا وفي آخر الباب أشار  
إلى أن قوله لا تخبر لا وقوله  
أخبره اقرار قال الكرخي  
الصحيح هذا وما ذكر أن قوله  
لا تخبر اقرار خطأ \* قال  
مشايخ بخار هو الصواب  
وقال في القصة وهو  
الصحيح وادعى السرخسي  
فيه روايتين الفرق على  
أحدهما أن الشهادة سبب  
الوجوب فنهى عن اكتساب  
سبب الوجوب بالزور فاما  
الخبر فليس بسبب فيكون  
طلب الحكم وكأنه قال  
الوجوب سريفي وبين المقر  
له فلا تظهره بأخبارك \* على  
ألف من ثمن متاع اشتريته  
لكنى لم أقبضه أو على ألف من ثمن خرا أو من مال القمار لا يصدق وصل أم فصل عنده أو لا يصدق ان وصل ولو برهن أنه  
عليه من ثمن خرا أو قمار وصدقه المقر له في ذلك لا يلزمه شئ \* ولو قال الكفيل بعد ما غاب الاصيل المال الذى كفلت به ثمن خرا لا يقبل للتناقض  
\* ولو أراد الكفيل بعد الاداء الرجوع الى الاصيل فقال الاصيل كان ثمن خرو برهن لا يقبل عليه ويؤمر بدفع المال اليه ثم يدعى ويخاصم  
الدائن في ذلك ويبرهن عليه ويسترد \* ولو قال مالى من الدين على فلان فلان أو من الوديعة عند فلان فلان فهو اقرار وحق القبض للمقر  
ويسلمه الى المقر له فان سلم المودع أو المدينون الى المقررى \* قوله فلان ساكن هذا اقرار بكونه له وقوله بزرع فلان هذه الارض أو غرس  
هذا الشجر أو بنى هذا الدار وكلها في المقر فقال فعلها الى باجر أو عانة وادعى الآخر أنه ملكه فهي للمقر \* وفي المستقى هذا الطعام من

سفرا  
لكنى لم أقبضه أو على ألف من ثمن خرا أو من مال القمار لا يصدق وصل أم فصل عنده أو لا يصدق ان وصل ولو برهن أنه  
عليه من ثمن خرا أو قمار وصدقه المقر له في ذلك لا يلزمه شئ \* ولو قال الكفيل بعد ما غاب الاصيل المال الذى كفلت به ثمن خرا لا يقبل للتناقض  
\* ولو أراد الكفيل بعد الاداء الرجوع الى الاصيل فقال الاصيل كان ثمن خرو برهن لا يقبل عليه ويؤمر بدفع المال اليه ثم يدعى ويخاصم  
الدائن في ذلك ويبرهن عليه ويسترد \* ولو قال مالى من الدين على فلان فلان أو من الوديعة عند فلان فلان فهو اقرار وحق القبض للمقر  
ويسلمه الى المقر له فان سلم المودع أو المدينون الى المقررى \* قوله فلان ساكن هذا اقرار بكونه له وقوله بزرع فلان هذه الارض أو غرس  
هذا الشجر أو بنى هذا الدار وكلها في المقر فقال فعلها الى باجر أو عانة وادعى الآخر أنه ملكه فهي للمقر \* وفي المستقى هذا الطعام من

زرع فلان أو هذه التمر من نخله أو من بستانه أو الثوب في هذه هومن نسجه فالكل اقرار لانه اذا ضاها الى سبب الملك وقد يضاف الى العمل لكن الغالب ما ذكرنا حتى اذا قال من زرع في أرضي زرعها كاري فلان لا يكون اقرارا لانه صرح بالاضافة الى العمل بخلاف قوله هذا الدقيق من طعن فلان لان الغالب هو العمل لا الملك \* وفي الاصل قبضت من بيت فلان مائة أو من كيسه أو من صندوقه أو من نخله أو من زرعها أو من زرعها كذا حنطة ضمن وكذا لو قال قبضت من أرض فلان عدل زطي وكنت نزلت فيها هومن أجمال من عدل زطي الا اذا برهن أن الأرض كانت في اجارته \* قال وجدت في كتابي أن له على ألف درهم أو بخطي أو كتبت يدي أن على له ألفا فهذا كله باطل وأئمة بلخ قالوا ياد كارا البياعة بخط البياع حجة لازمة عليه فاذا قال البياع وجدت بخطي أن على فلان (٤٤٥) كذا لازم \* وقال السرخسي رحمه الله وكذا الصراف والسمسار

فعلى هذا القول لا يصح الا كذب خطا على فلان بدرهم أو اكتب خطا يبيع هذه الدار بألف من فلان واكتب لامرأتي منك الطلاق كان اقرارا بالمالك والبيع والطلاق وحسن للكاتب أن يشهد بعلمه سواء كتب أولا (١) وقوله اكتب للقاضي قال كتبت بخط يدي بشهادة فلان وفلان صكا بألف أو كتب على نفسه صكا بألف أو أملى على كاتب لكتبت والقوم ينظرون اليه فقال لهم اشهدوا على بهذا فهو اقرار وسيأتي بعده مسائل الكتاب ان شاء الله تعالى \* وقوله بع هذا مني أو استأجره مني أو أعرتك هذا فقال نعم أو قال ادفع له عبدي هذا أو قال أعط ثوب عبدي هذا فقال نعم فكله اقرار بان العبد له \* ادعى دارا فقال ان ادعى كان يسكن فيها لا يكون اقرارا \* له على مائة أو قبل مائة

سفر الله منه بتضمن على كل حال كذا في الذخيرة \* واذا باع العدل الرهن وقضى المال المرتهن ثم وجد بالعمد عيبا فانضم فيه هو والعدل فاذا رد عليه بيينة فانه يضمن الثمن لانه القابض للثمن ويرجع به على المرتهن ويكون الرهن رهنا على حاله الاول يبيعه العدل ولو لم يقر به بيينة على العيب ولكن العدل أقر به وكان عيبا لا يحدث مثله فكذلك وان كان عيبا يحدث مثله فلم يقر به ولكن أبي أن يحلف حتى رده القاضي عليه فهو كالاول عندنا وان أقر له خاصة ولو أقاله البيع أو رده عليه بعيب يحدث مثله أو لا يحدث مثله بغير قضاء قاض لازم ذلك العدل خاصة كذا في المبسوط \* ولو باع العدل الرهن وسلم الثمن الى المرتهن ثم استحق العبد أو رد بعيب بقضاء قاض فان المشتري يرجع بالثمن على العدل ثم العدل بالخيار ان شاء رجع على المرتهن بالثمن ويعود دين المرتهن على حاله وان شاء رجع على الراهن ولو ان العدل باع الرهن ولم يسلم الثمن الى المرتهن فاستحق العبد أو رد بعيب بقضاء فان العدل لا يرجع على المرتهن هذا اذا كان التسليم على البيع شرطا في عقد الرهن فان كان التسليم على البيع بعد عقد الرهن قالوا العدل ههنا يكون وكيل الراهن وما يلحقه من العهدة يرجع به على الراهن دفع الثمن الى المرتهن أو لم يدفعه ولو ان العدل أقر في الوجه الاول انه باع وقبض الثمن وسلم الى المرتهن وأنكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل ويطلب دين المرتهن كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا باع العدل الرهن ثم وهب الثمن للمشتري قبل أن يقبضه فهو جائز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو ضامن له ولا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بمنزلة الوكيل بالبيع اذا أقر المشتري عن الثمن ولو قال قبضته فهلاك عندي كان مصدقا في ذلك وكان من مال المرتهن وكذا لو قال دفعته الى المرتهن فهو مصدق مع عيئه ولا نقول باقرار العدل بثبوت وصول الثمن الى المرتهن ولكنه يسقط حق المرتهن ولو قبض الثمن ثم وهبه كله أو بعضه لم يجز ولو قال حططت عنك من الثمن كذا وكذا فذلك جائز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فعليه أن يغرم مثله للمشتري من ماله والمقبوض سالم للمرتهن وهذا بخلاف ما اذا أضاف الهبة الى المقبوض واذا باع العدل الرهن وقبض الثمن فهلاك عنده ثم رده عليه البيع بعيب فلت عنده أو استحق أو هو باق في يده وقد أخذ بالثمن حتى أداه فله أن يرجع على الراهن في ذلك كله ولا يكون له أن يرجع على المرتهن كذا في المبسوط \* ولو رخص سعره ثم باعه فالبقرة بالثمن ولا يسقط من الدين مانع من السعر بخلاف ما اذا مات بعد ما رخص فتمت قيمته يوم الرهن وبصدق الراهن انه هلك قبل البيع بعد ما رخص سعره وبينه المرتهن أو العدل على البيع أولى ولو قتل الراهن بعد ما رخص سعره ضمن قيمته وسقط من الدين مانع من السعر ولو باعه العدل بالفين وقيمه ألف والدين ألف فهلاك ألف وخمسائة سقط نصف الدين ولو كانت القيمة يوم الرهن ألفين فبيع بثلاثة آلاف فهلك الثمان فالباقي بينهما نقصان كذا في التنازع خاتمة ناقلا عن الغبائية \* فاذا دفع العدل الرهن الى أجنبي وذبيعة من غير ضرورة فهو ضامن وكذلك الجواب في حق المرتهن كذا في المحيط \* والله عدل أن يسلم الرهن الى من في عياله من امرأته وخادمه

لا يصدق في دعوى الامانة الامور ولا (نوع) \* قال لا تخلى عليك ألف فقال لا تخلى عليك مئتيها أو قال طلقت امرأتي أنت طلقت امرأتك أو قال أعتقت عبدك فقال وأنت أعتقت عبدك لا يكون اقرارا في ظاهر الرواية \* وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله انه اقرار به أفتى الاستاذ وصورته في المتن في عليك ألف فقال المديعي عليه لي عليك ألف لا يكون اقرارا \* ولو قال يا ولدي عليك يكون اقرارا \* ولو قال أعتقت عبدك وقال الخياط وأنت أيضا أعتقت عبدك أو قال قبضت فلانا فقال وأنت أيضا قبضت فلانا فهو على الخلاف \* قالت زوجها هرجه من اذنوني بايست يا قنم لا يكون اقرارا بمض المهر منه ولو جعلت زوجها في جبل يبرأ عن المهر كالأمر أنصره من الدين الا اذا كان هناك ما يخصه \* أبرأت جميع غرمانى لا يصح الا اذا نص على قوم مخصوصين قال الفقيه وعندي أنه يصح الاقرار والإبراء

(١) في الهامش وقوله اكتب للقاضي هكذا في بعض النسخ وفي بعضها للتقاضي ويجوز اهـ

لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد \* ولو قال لك على ألف اذا قدم فلان صح اذا ادعى أن له على القادم ألفا وقد علق كفالته به بالقدم لانه سبب ملائم وتتم الوكالة بتسليم الوكيل أو ان التوكيل ويطلق بقوله لا أقبل اذا وقف على فلان ثم يسكت به ولو قال لا أقبل في بطلانه روايتان وكلاهما بعد التصديق لا يرتد بالرد \* قال فلان على ألف قرض أو عندى ألف وديعة إلا أنى لم أقبض لا يصدق ولو قال أقرضتنى أو آودعتنى أو أعطيتنى لسكنى لم أقبضه ان وصل صدق استحسننا والا لا \* على ألف ثمن هذا العبد الذى فى يد المقر له ان كذبه لم يلزمه شئ وان صدقه سلمه وأخذ المقر له وان قال بعثك غيره حلف كل على دعوى صاحبه ولو قال العبد لك وانما بعثتك غيره لزم المال وان العبد فى يديك ان صدقه المقر له وأمكن تسليمه لزمه (٤٤٦) المال والا لا \* غصبت منه هذا العبد امين ان شاء الله تعالى لا يلزم \* على ألف ان شاء فلان فشا فلان لا يلزمه كقوله

وولده وأجرائه الذين يتصرفون فى ماله كذا فى فتاوى قاضى خان \* وللمرتهن أن يطالب الرهن بالدين ويحبسه به فان خاصمه انى الحاكم أو جيب عليه تسليم الدين فان امتنع حبسه به فان كان الرهن فى يده فليس عليه أن يمكنه من بيعه حتى يقضى الدين من ثمنه ولو قضاه البعض فله أن يحبس كل الرهن حتى يستوفى البقية فاذا قضاه الدين قبل له سلم الرهن اليه كذا فى السراج الوهاج \* قال الاسبيجى رجل رهن جارية بمال ووضعها على يدي عدل وأمره ببيعها فباعها العبد وقبض الثمن وأوفاه المرتهن ثم استحق الرهن فهذا على وجهين اما أن يكون الرهن قائما وما أن يكون هالكا فان كان قائما وأخذته المشتري فالثمن على العدل والعدل بالخيار ان شاء رجع على الرهن بالقيمة وان شاء رجع المرتهن بالثمن الذى دفع اليه واذا رجع على المرتهن رجع المرتهن على الرهن بدنيه وان كان الرهن هالكا فالمشتري بالخيار ان شاء ضمن الرهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء ضمن العدل وليس له أن يأخذ المرتهن الا اذا أجاز البيع وأخذ ثمنه حينئذ له أن يضمه أيضا فان اختار تضمين الرهن فقد تم الرهن وان شاء ضمن المشتري ويبطل البيع ويرجع المشتري على العدل وان شاء ضمن العدل فالعدل بالخيار ان شاء ضمن الرهن وان شاء رجع على المرتهن بالثمن الذى أعطاه كذا فى التتارخاسة \* قال وان كان العدل عبدا محجورا عليه فان وضع الرهن على يده باذن مولاه فهو جائز وان وضعه على يده بغير اذن مولاه فهو أيضا جائز ولكن عهدة البيع لا تكون عليه لان المولى يتضرر به من حيث انه يتولى ماله فيه وانما العهدة على الذى سلطه على البيع وكذا الصبي الحر الذى يعقل اذا جعل عدلا فهو والعبد سواء فان كان أبوه أذن له فالعهدة عليه ويرجع به على الذى أمره وان لم يكن أبوه أذن له فاستحق المبيع فى يد المشتري فان شاء رجع بالثمن على المرتهن الذى قبض المال لانه هو الذى انتفع بهذا العقد حين سلم الثمن له واذا رجع عليه رجع المرتهن على الرهن بما له وان شاء على الرهن لان المانع كان مأمورا من جهةه وانما حصل بيعه وقبض الثمن له كذا فى المبسوط \*

على ألف ان دخلت الدار ان هبت الريح ان مطرت السماء ان وجدت مالا \* أقر بارض عليا زرع أو شجرة دخل فى الاقرار ولو برهن قبل القضاء أو بعده أن الزرع له صدق المقر ولا يصدق فى الشجر وفى النوازل على عليك ألف فقال المدعى عليه لك على ألف ما بعدك لا يلزمه ولو قال على ألف ما بعدك من الثرى يلزم وضله ما ذكر فى السير \* قال الحرى الامان فقال الامان ستمعلم لا يكون أمانا وبدونه أمان \* جيع مافى يدي أو يعرف أو يسبب الى فلان اقرار \* ولو قال جيع مالى أو ما ملكه لفلان فهبة لا تلك بلا تسليم وقبول \* قال فى صحته كل شئ فى يدي أو جيع ما ملك لولدى هبة وقد مر أن العرف فى بلادنا على خلافه فيصل على البر والكرامة والتفريعات المذكورة على أصل الرواية \* أقر لانه فى صحته بجميع

(وأما ما من يصلح عدلا فى الرهن ومن لا يصلح) فالمولى لا يصلح عدلا فى رهن عبده المأذون حتى لو رهن العبد المأذون على أن يضع على يده مولاه لم يجز الرهن سواء كان على العبدين أو لم يكن والعبد يصلح عدلا فى رهن مولاه حتى لو رهن انسان على أن يضع فى يده عبده المأذون يصح الرهن والمولى يصلح عدلا فى رهن مكاتبه والمكاتب يصلح عدلا فى رهن مولاه والمكفول عنه لا يصلح عدلا فى رهن الكفيل وكذا الكفيل لا يصلح عدلا فى رهن المكفول عنه وأحذر بكي المفاوضة لا يصلح عدلا فى رهن صاحبه بدين التجارة وكذا أحذر بكي العنان لا يصلح عدلا فى رهن صاحبه بدين التجارة فان كان من غير التجارة فهو جائز فى الشر بكيين جميعا لان كل واحد منهما أجنبي عن صاحبه فى غير دين التجارة فلم تكن يده كيد صاحبه ورب المال لا يصلح عدلا فى رهن المضارب ولا المضارب فى رهن رب المال والاب لا يصلح عدلا فى رهنه بثن ما اشترى للصغير فان اشترى الاب للصغير شيئا ورهن بثن ما اشترى له على أن يضعه على يده نفسه فالشراء جائز والرهن

ما يقع على اسم المالك من صنوف الاموال فى منزله وله فى الرستاق غلمان ودواب والمترساكن فى المصر يدخل فى الاقرار باطل فى منزله لا فى الرستاق ولو كان له أبقار تأوى الى منزله وترعى النهار فى الباقورة أو عبيد يترددون فى الحواشي ويأوون ليلا الى ذلك المنزل دخلوا فى الاقرار \* أتا مال أمه ثم قال جيع مافى يدي من المال فهو لك ثم مات ان كان مال الأم قائما بعينه فهو لها وان متلفا بما لا يكال ولا يوزن وأتلفه الاب وترك من التقدين فلها أن تتناول من التقدين قدر ما أتلفه الابن \* أقر فى صحته أن جيع ما هو داخل فى منزله سوى الشياى التى عليه ملك زوجته ومات عن ابن فادعى الابن أن البكر تركهنا حكمان حكم الديانة أنها غلام كل ما علمت أن الزوج وهبه لها أو باعها أو أعطاها بسبب المهر تملكها وما لم يكن لها ملك لا يصير به هذا الاقرار ملكا للعرف أن الاقرار كذبالي من أسباب الملك وأما فى الحكم

لو برهنت على اقراره عند الحاكم وجب الحكم به لها بما في ذلك المنزل يوم الاقرار على غير الرواية التي حل قوله جميع ما في منزلي على الكرامة (نوع آخر) على دراهم أو درهم - مات فثلاثة ودرهم - كثيرة على قوله عشرة وعلى قولهما ما تدرهم وذا نكر كثيرة عنده عشرة وعندهما عشرون مال عظيم عندهما انصاب الزكاة ما تان ولم يذ كر ما عنده قبل ينظر الى حال المقر فرب رجل يستعظم المائتين ورب آخر لا يستعظم عشرة آلاف كذا دينار اديار ان كذا يستعمل في العدد وأقل العدد اثنان \* على مال لا قليل ولا كثيرا تان \* على دراهم اضعافا مضاعفة أو مضاعفة اضعافا ثمانية عشرة عندهما دراهم مضاعفة ستة أ كثر الدراهم عشرة عندهما تان عندهما شيء من الدراهم أو من دراهم ثلاثة \* أموال عظام ستمائة \* ما بين عشرة الى درهم أو ما بين درهم الى عشرة تسعة عنده (٤٤٧) وما بين عشرة الى عشرين تسعة عشرة عنده وعندهما عشرة في

الاول وعشرون في الثاني

\* ما بين درهم الى درهم درهم

عند الامام والناس

رجع ما الله (نوع) قال

غصبت منه شيئا يصح ويجبر

على بيان ما يجري فيه التنازع

يضمن بالغصب أو لا كالمقار

فلو قال خيرا أو حجة حنطة

لا ولو قال كان ولله الصغر

أو زوجته الا كثر على أنه

لا يصح البيان \* غصب عبدا

عليه بانه بالخلف ان لم

يصدقه اقله ان قائما

وقيته ان هالك \* على مائة

درهم ثم قال وزن خمسة

أوستة واقارره بكونه عليه

وزن سبعة لانه الجاري ان

فصل وان وصل صدق لانه

مقر فيعمل موعولا وكذا في

الدان \* تمام الاقرار بثلاثة

المتروكة وله وصح ان الكل

معلوما وكذا المقر بمجهولا

وان قال لها لا احد كما

على ألف لكل منهم ما أن

يخلفه وان قالوا واحدك

على أحدنا ألف لا يصح

\* على دار أو عبيد لا يصح

على من شاة الى بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه أو لا \* ادعى عليه سدا من دار فقال لا أدري أسدس أم ربيع فهو اقرار بالاقول \* قال أعطى

الالف الذي عليك فقال اصبر لا يكون اقرارا وكذا لو قال سوف تأخذها \* قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان فهو اقرار بقتل ابن واحد

الآن يكون سمي المقر له ائمنين مختلفين وكذا في المراء والاقارب الجراحة ولا يشبه هذا الاقرار بالمال في الموطنين \* قيل له لم تكتب فلانا فقال

كان هذا في اللوح مكتوبا يلزمه الدية الآن بقر يا قتل عبدا ولو قال المقدور كائن لا يكون اقرارا \* الاقرار يشهد به الملك من غير تصديق

ويرتد بالركن اذا علم المقر له ان المقر كاذب في اقراره لا يحل له في الدان ان يأخذه على كرمه فان سلم المقر وطيب قلبه حل لها به

المبتدأ \* قال الناطق أبرأتني من هذه لا يكون اقرارا بخلاف قوله أبرأتني منه على ألف وفي المتن عن الثاني رحمه الله قوله الذي سلمت الى

باطل وهل يصلح الرهن عدل في الرهن فان كان المرتهن لم يقبض من يده بعد لا يصلح حتى لو شرط في عقد الرهن أن يكون الرهن في يده ففسد العقد وان كان قبضه المرتهن ثم وضع على يده جازي بعه كذا في البدائع \* واذا كان العدل صغيرا لا يعقل فجعل الرهن على يده لم يجوز لم يكن رهنا ولو كبر وعقل وباع الرهن جازا لبيع بتسليم الرهن اياه على البيع وذلك ان الله تعالى ان هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجوز بيعه بعد البلوغ واذا كان العدل ذميا أو حرا بامستأنا والرهن والمرتهن مسلمين أو ذميين فهو جائز لان المستأمن في المعاملات بمنزلة الذي والمسلم وهو من أهل يد معتبرة شرعا وهو من أهل ان يتذ ببيع بتسليم المالك كما ينفذ ببيع به باعتبار ملكه فان لحق الخرب بالدار لم يكن له ان يبيع وهو في الدار فان رجح فهو على وكالته بالبيع وان كان الخربى الراجع الى دار الحرب هو الرهن والمرتهن والعدل ذمى أو خربى مقيم في دار الاسلام بامان فله ان يبيعه كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب الثالث في هلاك المرهون بضمن أو بغير ضمان

اذا هلك المرهون في يد المرتهن أو في يد العدل ينظر الى قيمته يوم القبض والى الدين فان كانت قيمته مثل الدين سقط الدين به لانه وان كانت قيمته أكثر من الدين سقط الدين سقط الدين وهو في الفضل أمين وان كانت قيمته أقل من الدين سقط من الدين قدر قيمة الرهن ويرجع المرتهن على الزاهن بفضل الدين كذا في الذخيرة \* اذا رهن ثوبا بقيته عشرة فبشرقه لثا عند المرتهن سقط دينه فان كانت قيمة الثوب خمسة يرجع المرتهن على الزاهن بخمسة أخرى وان كانت قيمته خمسة عشر فالفضل أمانة عندنا كذا في الكافي \* هذا هو الحكم في الرهن الصحيح وكذا الحكم في الرهن الفاسد وذكر الكرخي رحمه الله تعالى أن المقبوض بحكم الرهن الفاسد لا يكون مضمونا والاول أصح وأما المقبوض بحكم الرهن الباطل فلا يتعلق به الضمان أصلا نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الجامع والباطل من الرهن ما لا يكون منعقد أصلا كالباطل من البيوع والفاسد من الرهن ما يكون منعقد لكن بوصف الفساد كالفاسد من البيوع وشرط انعقاد الرهن أن يكون الرهن مالا والمقابل به يكون مالا مضمونا الا أنه عند فقد بعض شرائط الجواز ينعقد الرهن لوجود شرط الانعقاد لكن بصفة الفساد لانه مدام شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا أو لم يكن المقابل به مضمونا لا ينقذ الرهن أصلا فلي هذا تخرج المسائل هذا بيان حكم الهلاك وأما حكم النقصان فان كان النقصان من حيث العين وجب سقوط الدين بقدره وان كان من حيث السعر لا وجب سقوط شيء من الدين عند علمائنا الثلاثة كذا في الذخيرة \* واذا برئ الزاهن من الدين من غير أداء ولا إيفاء بما بالهبة أو بالبراء ثم هلك الرهن في يد المرتهن من غير أن يمنع عن الزاهن هلاك مضمونا عليه قياسا وفي الاستحسان يهلك أمانة وبه أخذ علمنا وأما اذا برئ الزاهن بالإيفاء ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك مضمونا حتى يجب على المرتهن رد

بألف أو أبرأتني عنها بألف لا يكون اقرارا - قال الخاكيم هذا خلاف جواب الاصل \* أعطاه الاجرة لا يكون اقرارا بان الدار ملك قابض الاجرة لجواز كون القابض وكلا \* افتح باب داري هذه أو أسرج دابتي هذه أو أعطني سرج بغلي أو لحام بغلي هذا فقال نعم يكون اقرارا ولو قال لا لا يكون اقرارا ولو قال لا أعطيكها فاقرا بالبلع والجمام \* ما في يدي من قليل وكثير من عبيد وغيره أو ما في حاتوني صحيح لانه عام لا يجهول \* وان تنازع في شيء أنه كان وقت الاقرار في يده أو حاتونه فقال المقر لا بل حدث بعده فاقول للمقر \* قال هذا البيت وما أغلق عليه بابا لا مرأتني وفيه متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان الاقرار يعافان المتاع لا يدخل فيه لانه يصير كأنه باع البيت بحقوقه نوع فيما يكون جوابا من المقر وما لا يكون وفيه الاقرار بالعتق (٤٤٨) والقتل في المنتقى لي عليك ألف فقال آخر دعوانا عنى شهرا أو آخر الذي ادعت لا يكون اقرارا وكذا لو قال آخر دعوانا

ما استوفى على الراهن اشترى عبدا وقبضه وأعطاه بالثمن رهنا فهلك في يده ثم وجد العبد سرا وأستحق ضمن المرتهن كذا في السراجية \* رجل له على رجل ألف درهم وبها رهن عند صاحب المال فقضى رجل دين الراهن تطوعا سقط الدين وكان للطالب أن يأخذ رهنه فان لم يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد على المتطوع ما أخذ ثم يعود ما أخذ الى المتطوع لا الى ملك المتطوع عليه كذا في الظهيرية \* وإذا أحال الراهن المرتهن على رجل بعمال وهلك الرهن بعد ذلك يهلك مضمونا بالدين قياسا واستحسانا ولم يذكري في الاصل ما إذا أراد الراهن بعد الحوالة أن يأخذ الرهن من المرتهن هل له ذلك قالوا ذكركم هذه المسئلة في الزيادات في موضعين ذكر في أحد الموضعين أن له ذلك وذكر في موضع آخر أنه ليس له ذلك كذا في المحيط \* وإذا رهن من آخر عبدا يساوي ألفا بألف ثم تصاد فاعلى أنه لم يكن عليه شيء وكان هذا التصديق بعد ما هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد ألفا على الراهن فأما إذا تصاد فاقبل هلاك الرهن انه لم يكن عليه شيء ثم هلك الرهن هل يهلك مضمونا أو أمانة ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان فيه اختلاف المشايخ وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع أنه يهلك أمانة كذا في الذخيرة \* رهن عينا ثم دفع عينا أخرى مكانها وأخذها المرتهن جاز لكن الرهن هو الاول ما لم يرد به وبه يصير الثاني رهنا ثم للمرتهن ان يجبس الرهن حتى يستوفى جميع الدين ولو بقي درهم ولو أدى الدين أو بعضه ثم هلك الرهن في يد المرتهن فلا بد من الزيادة كذا في المضمرات \* إذا رهن عبدا يساوي ألفا فباعه بجزالة فقال خذها ورد الى العبد فهو جاز ولا يسقط ضمان الاول حتى يرد به والثاني أمانة في يده حتى يرد الاول فإذا فعل ذلك صارت الجارية مضمونة فان كانت قيمة الاول خمسمائة وقيمة الثاني ألفا والدين كذلك يهلك بالالف وإذا كانت قيمة الثاني خمسمائة وقيمة الاول ألفا فهلك الثاني في يده يهلك بخمسمائة كذا في التتارخانية \* رهن حنطة ثم قال خذ الشعير مكانها فأخذته ورتنصفها ثم هلك الشعير وما بقي منها هلك ما بقي بنصف الدين ولا يضمن الشعير كذا في الترتاشي \* رجل رهن جارية تساوي ألفا بألف فماتت عند المرتهن بطل الدين بطريق الاستيفاء وكذا الرهن بالسلم إذا هلك يطل السلم كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وإذا ارتهن الرجل من الرجل ثوبا وقبضه وقيمه والدين سواء فاستحققه رجل فانه يأخذه ويرجع على الراهن يدينه وان كان الثوب هلك في يد المرتهن فلا مستحق أن يضمن قيمته أيها شاء لانه تبين بالاستحقاق أن الراهن كان غاصبا او المرتهن غاصبا الغاصب فان ضمن الراهن كان الرهن بمغايه وان ضمن المرتهن رجع المرتهن على الراهن ببقية الرهن ويرجع بالدين أيضا عليه ولو كان الرهن عبدا فابق فضمن المستحق المرتهن قيمته ويرجع المرتهن على الراهن بتلك القيمة بالدين ثم ظهر العبد بعد ذلك فهو للراهن ولا يكون رهنا لان الضمان استقر عليه وإذا كان الرهن أمة فولدت عند المرتهن ثم ماتت هي وأولادها ثم استحقها رجل فله أن يضمن قيمتها ان شاء المرتهن وان شاء الراهن وليس له أن يضمن قيمة الولد واحداهما كذا في المبسوط

اقرارا وكذا لو قال آخر دعوانا حتى يقدم مالي فأعطيكها ولو قال بلا فاه أعطيكها يكون اقرارا عن محمد رجه الله لي عليك مائتان فقال قضيت مائة بعد مائة فلا حث لك على ألا يكون اقرارا وكذا لو قال قضيتك خمسين لا يكون اقرارا \* في عليك ألف فقال حسبته لك أو قضيتك أو أحلتك بها أو وهبتها أو أبرأتني أو أملتني قال الناطفي كله اقرار \* وقوله كيسه بدوز أو كيسيس بالفارسية لاوعن عبد الله القلانسي ان قوله كيسيس اقرار بقوله اترتها واطرن لا \* وعن محمد رجه الله أعطى ألف فقال اترتها لزمه شيء لانه لم يقبل أعطى ألقى \* قال أعطى لألف التي لي عليك فقال اصبر أو سوف تأخذها لا وقوله اترتها ان شاء الله اقرار \* قال لي عليك ألف فقال أما خمسمائة منها فلا أعرضها فاقرا بخمسمائة ولو قال أما خمسمائة بدون منها لا يلى

عليك ألف درهم فقال مع مائة دينار لانه عطف الالف على الدنانير والدنانير غروا بجهة كذا الالف \* قال الفقيه المدعي ان وإذا ادعاهما أخذهما ولم يصدق في الدنانير يأخذ الدرهم لان ظاهر الكلام أنه أقرب بالمدعي مع زيادة لتضمن الجواب اعاده ما في السؤال فسكانه قال على ألف مع مائة \* في الاصل أقضت لك ألفا فقال ما استقرضت من أحد سواك لا ولو قال أقضت منك يكون اقرارا في القضية وذكر السرخسي أن قوله ما استقرضت من أحد سواك اقرارا إذا كان محسب الان معناه استقرضت منك لامن غيرك ولو صرح بقوله استقرضت منك لا يكون اقرارا ثم قال هذا من أعجب المسائل فان اقراره بفعل الغير أعنى قوله أقضتني اقرارا وفعل نفسه أعنى قوله استقرضت ابتداء لا يكون اقرارا وهذا موافق لما قالوا فيمن حلف لا يستقرض فطلب من انسان قرضا لم يقرضه يحنث وهذا السنين للطلب وكل ما يسأل

(٥٧ - فتاوى خامس) قدم فلان الا اذا ادعى كفاة المعلقة بقدوم فلان كما مر \* الاشارة تقوم مقام العبارة وان قدر على الكلية  
\* كتب كتابا فيه اقرار بين يدي الشهود فهذا على أقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا وانه لا يكون اقرارا فلا يحل الشهادة بانه اقرار قال  
القاضي النسي رحمه الله ان كتب مصدرا من سوما وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كالأقرار كذلك وان لم يقل اشهد على به فعلى هذا  
اذا كتب للغائب على وجه الرسالة أما بعد فعلى لان كذا يكون اقرارا لان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون متكاملا والعمامة  
على خلافه لان الكتابة قد تكون التجزية وفي حق الاخرس يشترط أن يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب \* الثاني كتب وقرأ  
عند الشهود ولهم أن يشهدوا وان لم يقل اشهدوا به على \* الثالث أن يقرأ عليه عندهم غيره فيقول الكتاب هذا شهدوا على به \* الرابع أن



يكتب عندهم ويقول شهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا \* وذكر القاضي ادعى عليه ما لا يخرج خطا وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فانكر ان يكون خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على أنهم ما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يربو على أن يقول هذا خطي وأنا حرته لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا الا في ياد كارباعة والصراف والسمسار \* أو دعه صك باسم غيره وغاب فاحتاج من باسمه ليس به شهوده يجبر المودع حتى يريه شهوده ولا يدفع اليه في المختار لحصول احياء الحق به \* عن الثاني رحمه الله أقر بشوب في بدنه انه من خياطة فلان قاعداء الخياط لا يكون قوله ذلك اقرارا بانه له وقوله هذا السمن من غنم فلان اقراره وكذا اذا قال هذا الولد من (٤٥٠) غنمه أو ركبته والفرق ما ذكرنا أن الاضافة الى سبب الملك اقرارا بانه ملك مالك الاصل

والاضافة الى العامل لا وعلى هذا يخرج كثير من المسائل (نوع في معرفة قيمة المال المقربة وما هيته) عن محمد رحمه الله مثل ما لهذا على ولم يكن أقر للاخر شي في مجلسه ولا تقدم ما يدل على ما لا تخر عليه فانه يقر لكل منهما بما يشاء فان برهن الاخر على أنف عليه لم يكن عليه لهذا ذلك بل للمقر أن يقر له بما يشاء \* على درهم في دينار أو كرجنطة في شعير يلزمه الاول عندنا لا غير الآن يسوى بنى حرف مع فيلزمه الجميع اذن وان لم يصدقه المقر له حلفه الحاكم بانه مانوى به كاه \* عن محمد رحمه الله قوله كذا كذا درهم ما وكذا وكذا سواء يلزمه أحد عشر علل وقال لاني أنظر الى قوله درهما قال هشام قلت كذا وكذا أحد وعشرون فلم يقبله متى ولو قال كذا وكذا وكذا دينار الرمه من كل واحد أحد عشر ولو قال

مستوفيا بقدره ويرجع على رب السلم بالباقي وان لم يهلك حتى افترقا بطل السلم وعليه رد الرهن فان هلك في يده قبل الرد هلك برأس المال ولا ينقلب السلم جائزا وكذلك هذا الحكم في بدل الصرف اذا أخذ به رهن فانه اذا هلك قبل الافتراق صار مستوفيا ان كان به وفاء وبقدرة ان كان أقل وان كان أكثر فالزيادة أمانة وان تفرقا قبل هلاكه وهلك بعد الافتراق بطل الصرف ويجب رد مقدار ما كان مرهونا وتكون الزيادة أمانة ولو أخذ بالسلم فيه رهننا وهلك في المجلس صار مستوفيا للسلم فيه ويكون في الزيادة أمانة وان كانت قيمته أقل صار مستوفيا بقدره وارجع بالباقى كذا في السراج الوهاج \* وان هلك بعد الافتراق يجب عليه مقدار ما كان مضمونا ولا يعود السلم جائزا كذا في الينابيع \* ولو تفاخا السلم وبالسلم فيه رهن يكون ذلك رهننا برأس المال حتى يحبس به والقياس أن لا يحبس به ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالسلم لم فيه لأبرأس المال لانه مرهون بالطعام حقيقة وانما يظهر أثره في رأس المال في الحبس لانه بدله وقائم مقامه فاذا هلك يهلك بالاصل كمن باع عبدا وسلم وأخذ بالثمن رهننا ثم تقايلا البيع له حبسه لاخذ المبيع ولو هلك المرهون يهلك بالثمن كذا في الكافي \* واذا أسلم الرجل خسمته تدرهم الى رجل في طعام مسمى فارتب به عبدا ساوى ذلك الطعام ثم صالحه من رأس ماله في القياس له أن يقبض العبد ولا يكون للرتب أن يحبس الرهن برأس المال وفي الاستحسان له أن يحبس الرهن حتى يستوفى رأس المال فان هلك العبد في يده من غير أن ينعه فعلى المرتب أن يعطى مثل الطعام الذي كان على المسلم اليه وأخذ رأس ماله وكذلك لو وهب له رأس المال بعد الصلح ثم هلك العبد فعليه طعام مثله قال ألا ترى ان رجلا لو أقرض كرجنطة وارتب منه ثوبا قيمته مثل قيمته فصالحه الذي عليه الكرج على كرى شعير يدايد جاز ذلك ولم يكن له ان يقبض الثوب حتى يدفع كرى الشعير ولو هلك الرهن عنده بطل طعامه ولم يكن له على الشعير سبيل ولو باعه السكر بدراهم ثم افترقا قبل أن يقبضها بطل البيع لانهم ما افترقا عن دين بدين وبقي الطعام عليه والثوب رهن به بخلاف الشعير فانه عين فاعترقا فانه عين بدين حتى لو كان الشعير بغير عينه وتفرقا قبل أن يقبض كان البيع باطلا أيضا لانه دين بدين هكذا ذكر في الاصل وينبغي في هذا الموضع أن لا يصح البيع أصلا لان الشعير بغير عينه بمقابل الحنطة يكون مبيعا ويبع ما ليس عند الانسان لا يجوز كذا في المبسوط \* رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذاهم ماشئت بالمائة التي على فأخذهما فضا في يده عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا يذهب بالدين شي وجهل هذا بمنزلة رجل عليه عشرون درهما فادفع المديون الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرون درهما فقبضها فضا في يده قبل أن يأخذ منها عشرون درهما ضاعت من مال المديون والدين عليه على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذاهم رهننا دينك فأخذهما وقيمتهم سواء قال محمد رحمه الله تعالى يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين كذا في فتاوى قاضيخان \* رهن ثوبا قيمته خمسة وخمسة وفضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهننا بباقي من الدين فهو رهن بالخمسة

كذا كذا دينار او درهم الزمه أحد عشر من كل واحد النصف ولو قال حتى بضعة وخمسين أو عشرة ونيف بضعة النصف لا يتقص منه والقول له في مقدار النيف في درهم أو أقل أو أكثر مال نفيس أو كرم أو خفاير لأرواية فيه وكان الجرجاني رحمه الله يقول مائتان \* ألوف دراهم ثلاثة آلاف ألوف كثيرة عشرة آلاف وفي المتن في على مال له أن يفسره بدرهم وان فسر بأقل لا يقبل \* على عشرة دراهم وأضعافها مضاعفة ثمانون على درهم مع كل درهم أو مع درهم درهمان \* نظر الى عشرة دراهم معينة فقال على مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه عشرون ولو قال على مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه أحد عشر \* على كل درهم من الدراهم ثلاثة عندهما عشرة عند \* شياء كثيرة أربعون ابل كثيرة خمسة وعشرون \* حنطة كثيرة خمسة أو سق عندهما

ولم يذ كر قوله ولم يسل عشرة أفقره وقيل اليه البيان لكن لا بين أقل من ربع الهاشمي وهو الصاع \* أفقره خمسة وثلاثون قال برابريست  
 درهم هست ثم قال أردت جبر الميزان أن لك على جبر الميزان لا يصدق لك على دقيق بدرهم لزمه دقيق يساوي درهمه وفي درهم دقيق يلزم درهم  
 \* الاقرار بكل ما يمكن تسليمه اقرار بقيمة كخضع في سقف \* عن الثاني أشهد انه برئ اليه من كل ماله قبله برئ من كل ودعة أو أمانة وقرض  
 وغصب ومهرات ودين وكل كفالة ودم عمد وكل شيء على وجه من الوجوه لا من عيب ولا من ضمان درك لم يجب بعد \* ولو قال برئت اليك  
 مما على فقال نعم دخل فيه كل دين من قرض أو عن بيع أو غصب لا مضاربة ولا ودعة ولا أمانة ولو قال برئت اليك مما لك عندي فقال نعم  
 دخل فيه المضاربة والودعة والعارية وكل شيء أصله أمانة لا الدين \* قال لك ألف في (٤٥١) مالى قيل اقرار بالدين وقيل بالشركة  
 وان قال من مالى فقيمة وفي

الحرانة أنت برئ من كل حق  
 دخل العيب في المختار لا الدرك  
 لانه معدوم \* وفي المحيط  
 ليس مع فلان شيء فهو على  
 الامانات لا على الدين وقوله  
 لمدينه تركت ديني عليك أو  
 حق خویش بنو ما ندم ابراء  
 له عنه في الاستثناء  
 ان من جنسه صح اجماعا وان  
 من خلافه لو من المقدرات  
 كالكيلى والوزنى والمتقارب  
 عددا صح وطرح قيمته وان  
 أتى على كله وان من خلافه  
 صورة ومعنى كقوله على  
 ألف دينار الا ثوبا لا يصح  
 ويلزمه الا لك خلافا لا شافعى  
 رحمه الله وعن الثاني رحمه  
 الله على مائة الارطامن  
 زيت أو قربة من الماء صح  
 ولزمه المائة الا قيمة رطل من  
 زيت أو قربة من ماء لجريان  
 المعاملة على هذا الوجه  
 على عشرة دراهم الا درهما  
 زائفا فعلى قياس قول الامام  
 يلزمه عشرة تجار \* عشرة  
 دراهم الا درهما مستوقا لزم  
 عشرة دراهم الا قيمة درهم

حتى لو هلك يرجع عليه الرهن بدنيارين كذا في القنية \* رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض  
 المشتري الثوب المبيع وأعطاه ثوبا آخر حتى يكون رهنا بالثمن قال محمد رحمه الله تعالى لم يكن هذا رهنا  
 بالثمن ولم يشرى أن يسترد الثوب الثاني فان هلك الثوب الثاني عند البائع وقيمة ما سواهم لك بخمسة دراهم  
 لانه كان مضموما بخمسة كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الكبرى إذا أعطى المدينون الى الدائن ثوبا وقال  
 هذا رهني ببعض حقك ثم هلك في يدهم لك بمائة المارتهن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في  
 التتارخانية \* ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل مال فقضاه بعضه ثم دفع اليه عبدا  
 وقال هذا رهني عندي بمائتي من ماله أو قال رهني عندي بشيء ان كان بقي لك فاني لأدري أبقى لك شيء  
 من المال أو لم يبق فهو رهني جائز وهو رهني عاين ان كان قد بقي منه شيء وان لم يبق منه شيء وهلك العبد في  
 يد المارتهن فلا ضمان عليه فيه وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أخذ رهنا بالعيب في المشتري  
 أو بالعيب في الدراهم التي اقتضى لم يجز ولو استقرض منه خمسين درهما فقال المقرض انها لا تكفيك  
 لكن ابعت الى برهن حتى أبعث اليك ما يكفيك فبعث اليه بالرهني فضا في يد المارتهن فعليه الاقل من  
 الرهن ومن خمسين درهما فاذا حصل أن المستقرض اذا سمي شيئا ورهنه فله الرهن قبل أن يقرضه فالرهن  
 مضمون بالاقل من قيمته ومما سمي وان لم يكن سمي شيئا فقد اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيما  
 بينهم كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتائية ولو قال أمسك بدارهم فهو مضمون بالاقل من قيمته ومن  
 ثلاثة دراهم وفي الجرد إذا دفعه رهنا لمقرضه عشرة فله يقرضه وادعى المارتهن الرد عليه وحلف ضمن  
 العشرة ولو أعطاه رهنا بنقصان ما ادعى فان ظهر النقصان فهو رهني به وان لم يظهر يغني الاقل من قيمته  
 ومن نصف الدين ولو قال خذ هذه العشرة رهنا بدرهمك وكانت خمسة يهلك بنصف درهم ولورهن عشرة  
 دراهم وكانت خمسة مستوقة تساوي درهما فقيها سدس الدين ولورهن عبدا على أنه سليم وكان معيا وبه  
 وفاء يهلك بجميع الدين كذا في التتارخانية \* رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فأخذ الطالب من الكفيل  
 رهنا ومن الاصيل رهنا وأحدهما بعد الآخر وبكل واحد من الرهنيين وفاء بالدين فهلك أحدهما رهنيين عند  
 المارتهن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان هلك الرهن الثاني ان كان الرهن الثاني على الرهن الاول فان  
 الثاني يهلك بنصف الدين وان لم يعل بذلك فله يهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان الثاني يهلك  
 بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن لان كل واحد منهما مطالب بجميع  
 الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم الدين على قدر الرهن الاول والثاني على قدر قيمتهما فأما  
 هلك يهلك بنصف الدين كذا في فتاوى قاضيان \* وفي مجموع النوازل روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى  
 رجل له على رجل ألف درهم فرهنه أجنبي بالالف عبدا بغير أمر المطلوب ثم جاد رجل آخر ورهنه بها عبدا  
 آخر بغير أمر المطلوب أيضا فهو جائز والاول رهني بالالف والثاني بخمسة مائة وفي آخره رهن الاصل

ستوقة على قياس قول الامام والثاني \* على دينار الا مائة درهم بطول الاستثناء لانه أكثر من الصدور ما في هذا الكيس من الدراهم لغلان  
 الا لأفيا نظر ان فيه أكثر من ألف فالزيادة لأقرله والالف لأقره وان ألف وأقل فكلها لأقرله لعدم صحة الاستثناء وعن الامام رضى الله عنه  
 قال على مائة الا قليلا عليه أحد وخمسون جعل الزيادة على النصف كثيرا \* ادعى مال انتقال المدعى عليه كل ما وجد في ثمة المدعى بخطه  
 فندال التزمه لا يكون اقرارا لانه محفوظ \* عن أصحابنا رجعهم الله أنه لو قال كل ما أقر فلان على فانما يقربه لا يلزمه شيء إذا أقر به فلان وعلى هذا  
 اذا كان بين اثنين أخذوا عطاء فقال المطلوب ما يقول فهو كذلك وما كان في جريدته فهو كذلك أو قال بالفارسية آنجي نو كوفي جنان  
 شود آنجي در جريد هایت نو است جنان بود لا يكون اقرارا الا اذا كان في الجريدة شيء معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا يكون

رجل له على رجل ألف درهم رهن بهارهننا يساوي ألفاً ثم جاء فصولي وزاد في الرهن مائة ساوي ألف درهم فهو جائز وإذا أراد أن يفتك أخذ الرهنين بقضائه نصف المال ليس له ذلك فأيما هلك هلك بنصف الدين وروى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا هلك رهن المديون هلك بجميع الدين وإذا هلك رهن المتبرع هلك بنصفه كذا في المحيط \* رجل عليه دين فكفل إنسان بأذن المديون فاعطى المديون صاحب الدين رهناً بذلك المال ثم أن السكفيل أدى الدين إلى الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فإن السكفيل يرجع على الاصيل ولا يرجع على الطالب ويرجع الطالب على الطالب بالدين كذا في الظهيرية \* ولو أقرض الرجل كرامن طعاماً وأخذ من المستقرض رهناً بالطعام ثم أن المستقرض اشترى الطعام الذي في ذمته بالدراهم ودفع إليه الدراهم وبرئ من الطعام ثم هلك الرهن عند المرتهن فإنه يهلك بالطعام الذي كان قرضاً إذا كانت قيمة الرهن مثل قيمة الطعام ويجب على المرتهن رد ما قبض من الدراهم كذا في فتاوى فاضيل خان \* رهن عبد بن بألف فاستحق أحدهما أو بآن حراً وقال الراهن للمرتهن إن احتجبت إلى أحدهما فرده إلى فردة المرتهن فالباقى رهن بمحصته لكن لا يفتكه الا بكل الدين كذا في الوجيز للكردي \* اشترى عبداً وقبضه وأعطاه بالن رهنًا فهل في يده ثم وجد العبد حراً أو استحق ضمن المرتهن الرهن كذا في السراجية \* اشترى خالداً بدرهم أو شاة على أنها مذبوحة بدرهم ورهن به شيئاً ثم هلك الرهن فظهر أن الخل خرو الشاة ميتة يهلك مضموناً لانه رهن بدين ظاهر بخلاف ما إذا اشترى خيراً أو خنزيراً أو ميتة أو حراً ورهن بالن شيئاً وهلك عند المرتهن لا يضمن لانه رهن باطل لا فاسد كذا في الوجيز للكردي \* ارهن عبداً بكر حنطة فمات عنده ثم ظهر أن الكرم يكن على الراهن فعلى المرتهن قيمة الكردون العبد كذا في خزنة المفتين \* ولو أقال الراهن المرتهن بالمال على رجل ثم مات العبد قبل أن يردفه فهو بماله وبطلت الحوالة كذا في خزنة الاكل \* سأل من البرازن بالبريه غيره ثم يشتريه فقال البرازن لا أدفعه اليك الا برهن فرعن عنده متاعاً فهل في يده والشوب قائم في يد الراهن أو المرتهن لا يضمن البرازن كذا في القنية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رهن شجرة فمرصاد ساوي مع الورق عشرين درهما فذهب وقت الاوراق وانتقص ثمنه قال أبو بكر الاسكافي يذهب من الدين بمحصنة النقصان وليس هذا كتغير السعر وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي أنه لا يسقط شيء من الدين الا أن يكون النقصان في الثمن لنقصان في نفس الشجرة أو لتناثر الاوراق فحينئذ يسقط من الدين بمحاسبه وقول الفقيه أبي بكر رحمه الله تعالى أشبهه وأقرب إلى الصواب لان الاوراق بعد ذهاب وقت القيمة لها أصل ولا تقابل بشيء كذا في المحيط \* والفنوي على قول أبي بكر الاسكافي كذا في التتارخانية \* اذا أخذ عمامة المديون بغير رضاه لتسكون رهنًا عنده لم تسكن رهنًا بل غصباً كذا في السراجية \* اذا أخذ عمامة المديون لتسكون رهنًا عنده لا يجوز رآخذها وتلك هلك المرهون كذا في الملتقط \* رجل له دين على رجل فمقتضاه ولم يعطه فرفع العمامة عن رأسه رهنًا

بأجله للإشارة ولو قال ينج  
 درم باقیست ازین جمله أو  
 ازین ده درم اقرار لا إضافة  
 ولو قال ینج درم مانده است  
 لا یكون اقرار العدم لا إضافة  
 ولو قال ینج درم داده نیست  
 ازا ننج دعوی می کنی لا یكون  
 اقرار بالکل \* ادعی علیه مالا  
 فقال المدعی علیه مال گرفته  
 بازدهیم فقال المدعی دوباره  
 سه باره ستانیم لا یكون اقرارا  
 بالاستیفاء ولا من المدعی  
 علیه بل زوم الایفاء لعدم  
 الاشارة وقول المدعی علیه  
 سو کند خور که این مال  
 بتو رسا ید هام اقرار بالمال  
 ویزرر بالا ینفاء قال له أعطیتک  
 مقدسار کذا فتنال بأی سبب  
 أعطیتنی یكون اقرار بالدفع  
 الیه لانه صرح بالدفع الیه  
 وسأله عن السبب \* قال لی  
 عليك کذا فقال صدقت  
 یلزمه اذ لم یقله علی وجه  
 الاستهزاء و یعرف ذلك بالتمتة  
 اذا أقر أنه قبض منه کذا قال  
 شیخ الاسلام لا یلزمه ما لم یقل  
 قبضه بغير حق قبضه الواجب  
 الرد \* والاشبه أنه یلزمه الرد

لأن القبض المطلق سبب لوجوب الرد والضممان كالأخذ فانه نص في الاصل أنه اذا قال أخذت منك ألفا ودعته وقال  
المقر له بل غصبا فاقول لأقره والمقرضامن مع أن المقرنس على الأخذ ودعته فهذا أولى وقوله في الدعوى ليس اليوم عندي شيء أولى ليست  
مما يسره اليوم أو بعينه اليوم أو ما أكثره تقاضاها أو أبرمتي أو أغمتني بها اقرار لان التعلل بالعسر وعدم بسر الاداء والابرار بالمطالبة  
لا يكون الابعاد الوجوب وعن صاحب المنظومة قال بفسلان ده درم داده نیست لا يكون اقرار واختار انه اقرار للعرف \* طلب الصلح  
والابرار عن الدعوى لا يكون اقرار او طلب الصلح والابرار عن المال يكون اقرارا \* أقرب مال عنده شاهدان آخرين لواحد بعينه ان كان المال  
مقتدا سببا أن قال ثمن الحاربه قالمال واحد على كل حال وان اختلف السبب بأن قال في الاول عن الجارية وفي الثاني عن عبد فالا ان على

كل حال وان خلا عن السبب لكنه مقيد بصك واحد فواحد على كل حال سواء كان الاقرار في موطن أو في موطنين وان كان الصك منسحقا  
فالواجب مالان بكل حال سواء أقر في موطن أو موطنين وان أقر عاتية مطلقا وكتب اقراره في صك ثم أقر وكتب في صك فمالان وان لم يكن  
ثمة صك فأقر عاتية وأشهد عاتية وأشهد فان في موطنين فالان عنده ان ادعاهما الطالب وعندهما مال الا اذا اختلف الاول والثاني في  
القلة والكثرة وان في موطن فواحد عند الكل وعالية الكثرة وقال الرازي عنده مالان \* أقر بعين لا يملك له رجل صحت فادام ملكه أمر  
بالسليم اليه دل أن الاقرار ليس بتمليك لانه لا يملك بتمليك ما ليس بملك له وقد مر (الثاني في الاختلاف) أقر لوارثه ثم مات واختلف المقر له مع  
الورثة فقال كان في الصحة وصح والورثة قالوا كان في المرض فالقول للورثة وان برهننا في سنة (٤٥٣) المقر له أولى وان لم يكن بينه فله ان يحلف  
الورثة \* ادعى الاقرار في

يديه وأعطاه منديلا لصغيرا يلقه على رأسه وقال أحضر ديني حتى أردتها عليك فذهب الرجل وجاء  
بيده بعد أيام وقد هلكت العصابة فانتهى له هلاك المهرول لا هلاك المغصوب لانه أمسكها رهن بيده  
والغريم يتركه عنده وبذها به صار راضيا بأن تكون رهننا فصار رهننا كذا في جواهر الفتاوى \* رجل  
رهن عبدا وأبق سقط الدين فان وجدنا رهننا وبسقط الدين بحسب نقض القيمة ان كان هذا أول باق  
منه وان كان أبق قبل ذلك لم ينقص من الدين شي هكذا ذكر في مجموع النوازل وذكر في المستقى انه يبطل  
الدين بقدر ما نقصه الا باق من غير تفصيل وهكذا ذكر في المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان  
القاضي جعل الرهن بما فيه حين أبق ثم ظهر فهو رهن على حاله كذا في الذخيرة \* أرض موهوبة غلب عليها  
الماء فهي بمنزلة العبد لا تبقى لانه ربما يقل الماء فتصير الأرض منتفعة بما فيها فكان احتمال عودها منتفعا  
بها قائما فلا يسقط الدين وذكر الحالك في المختصر لاحق للرتن على الراهن لان الرهن قد هلك لان هلاك  
الشيء بغير وجهه من أن يكون منتفعا به كالشاة اذا ماتت ولهذا بطل البيع اذا صارت الأرض بغير قبض  
القبض فان نصب الماء ففي رهن على حالها فان أفسد شيئا منها ذهب من الدين بحسب كذا في شريط  
السرخسي \* ولو رهن عصيرا فتعمر ثم صار خلا كان رهننا على حاله وبطل من الدين ما نقص وعن محمد  
رحمه الله تعالى له تركه بالدين والشاة اذا هلكت فدينها بجلدها يكون رهننا بحصته كذا في فتاوى قاضيان  
\* رهن عصيرا قيمته عشرة فصار خرا ثم صارت خلا يساوي عشرة فهو رهن بعشرة بفسكه بذلك كذا  
في السراجية \* رهن ذمي من ذمي خرا فصارت خلا لا ينقص من قيمته ببق رهننا ثم عدهما بغير الراهن  
ان شاء فبطل الرهن بحكم بيع الدين وأخذته وان شاء ضمنه خرا مثل خمره فيصير الخمر ملكا للرتن وعن محمد  
رحمه الله تعالى ان شاء فبطل الرهن بالدين وان شاء جعله بالدين كذا في محيط السرخسي \* ولو رهن شاة فماتت  
يسقط الدين فان دبغ المرتن جلد هاهو رهن وهذا بخلاف الشاة المشتراة اذا ماتت قبل القبض فبدبغ  
البائع جلد هاهو فان شاة من الثمن لا يعود رهننا هناك فان كان الدين عشرة دراهم وكانت الشاة تساوي عشرة  
والجلد يساوي درهما فهو رهن بدرهم وان كانت الشاة تساوي عشرين يوم الرهن والدين عشرة وكان  
الجلد يساوي درهما لومئذ فالجلد رهن بنصف درهم ولو ارتن من مسلم أو كافر خرا فصارت في يده خلا  
لم يجز الرهن وللراهن أن يأخذ الخمر ولا يعطيه أجزا والدين كما كان ان كان الراهن مسلما وان كان الراهن  
كافرا وكانت قيمته يوم رهن والدين سواء فله أن يدع الخمر ويطلب الدين قيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى  
والاصح أنه قولهم جميعا وهذا بخلاف ما اذا كان المرتن ذميا كذا في المبسوط \* وفي فتاوى الدينازي اذا  
رهن مسلم من مسلم شيئا بخمر وهلك الرهن عند المرتن لا يتعلق الضمان به لانه وهذا الرهن باطل ويكون  
أمانة عنده وله أن يستردّه من المرتن فان هلك لم يكن لكل واحد منهما على الآخر شيء وهكذا الحكم اذا  
كان المرتن مسلما والراهن كافرا فالرهن باطل وللراهن أن يستردّه وليس للمرتن شيء ولو كانا كافرين فالرهن

بديته وأعطاه منديلا لصغيرا يلقه على رأسه وقال أحضر ديني حتى أردتها عليك فذهب الرجل وجاء  
بيده بعد أيام وقد هلكت العصابة فانتهى له هلاك المهرول لا هلاك المغصوب لانه أمسكها رهن بيده  
والغريم يتركه عنده وبذها به صار راضيا بأن تكون رهننا فصار رهننا كذا في جواهر الفتاوى \* رجل  
رهن عبدا وأبق سقط الدين فان وجدنا رهننا وبسقط الدين بحسب نقض القيمة ان كان هذا أول باق  
منه وان كان أبق قبل ذلك لم ينقص من الدين شي هكذا ذكر في مجموع النوازل وذكر في المستقى انه يبطل  
الدين بقدر ما نقصه الا باق من غير تفصيل وهكذا ذكر في المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان  
القاضي جعل الرهن بما فيه حين أبق ثم ظهر فهو رهن على حاله كذا في الذخيرة \* أرض موهوبة غلب عليها  
الماء فهي بمنزلة العبد لا تبقى لانه ربما يقل الماء فتصير الأرض منتفعة بما فيها فكان احتمال عودها منتفعا  
بها قائما فلا يسقط الدين وذكر الحالك في المختصر لاحق للرتن على الراهن لان الرهن قد هلك لان هلاك  
الشيء بغير وجهه من أن يكون منتفعا به كالشاة اذا ماتت ولهذا بطل البيع اذا صارت الأرض بغير قبض  
القبض فان نصب الماء ففي رهن على حالها فان أفسد شيئا منها ذهب من الدين بحسب كذا في شريط  
السرخسي \* ولو رهن عصيرا فتعمر ثم صار خلا كان رهننا على حاله وبطل من الدين ما نقص وعن محمد  
رحمه الله تعالى له تركه بالدين والشاة اذا هلكت فدينها بجلدها يكون رهننا بحصته كذا في فتاوى قاضيان  
\* رهن عصيرا قيمته عشرة فصار خرا ثم صارت خلا يساوي عشرة فهو رهن بعشرة بفسكه بذلك كذا  
في السراجية \* رهن ذمي من ذمي خرا فصارت خلا لا ينقص من قيمته ببق رهننا ثم عدهما بغير الراهن  
ان شاء فبطل الرهن بحكم بيع الدين وأخذته وان شاء ضمنه خرا مثل خمره فيصير الخمر ملكا للرتن وعن محمد  
رحمه الله تعالى ان شاء فبطل الرهن بالدين وان شاء جعله بالدين كذا في محيط السرخسي \* ولو رهن شاة فماتت  
يسقط الدين فان دبغ المرتن جلد هاهو رهن وهذا بخلاف الشاة المشتراة اذا ماتت قبل القبض فبدبغ  
البائع جلد هاهو فان شاة من الثمن لا يعود رهننا هناك فان كان الدين عشرة دراهم وكانت الشاة تساوي عشرة  
والجلد يساوي درهما فهو رهن بدرهم وان كانت الشاة تساوي عشرين يوم الرهن والدين عشرة وكان  
الجلد يساوي درهما لومئذ فالجلد رهن بنصف درهم ولو ارتن من مسلم أو كافر خرا فصارت في يده خلا  
لم يجز الرهن وللراهن أن يأخذ الخمر ولا يعطيه أجزا والدين كما كان ان كان الراهن مسلما وان كان الراهن  
كافرا وكانت قيمته يوم رهن والدين سواء فله أن يدع الخمر ويطلب الدين قيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى  
والاصح أنه قولهم جميعا وهذا بخلاف ما اذا كان المرتن ذميا كذا في المبسوط \* وفي فتاوى الدينازي اذا  
رهن مسلم من مسلم شيئا بخمر وهلك الرهن عند المرتن لا يتعلق الضمان به لانه وهذا الرهن باطل ويكون  
أمانة عنده وله أن يستردّه من المرتن فان هلك لم يكن لكل واحد منهما على الآخر شيء وهكذا الحكم اذا  
كان المرتن مسلما والراهن كافرا فالرهن باطل وللراهن أن يستردّه وليس للمرتن شيء ولو كانا كافرين فالرهن

انها زوف أو نهرجة لا يصديق وصل أم لا وعندهما صدق ان وصل ولو قال فلان على ألف درهم زوف ولم يذكر السبب اختلفوا فيه على  
قول الامام رحمه الله ولو قال غصبت منه ألفا وأودعني ألفا وقضى لي مديوني ألفا ثم ادعى أنها زوف صدق وصل أم لا ولو قال في هذا كله  
ألف درهم الا أنه ينقص منه كذا ان وصل صدق والا لا ولو فصل بانقطاع النفس عن الشاة رحمه الله أنه يصح اذا وصله بعد ذلك وعليه  
الفتوى نوع آخر غصبت منك ألفا ورحت فيها عشرة آلاف فقال المغصوب منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها فالقول للراهن لانه لم يملك  
بالاصل ولو قال كنت غصبت عشرة آلاف قال قول للغاصب صب دهننا لانا انسان عنده الشهود فادعى مالكة ضمانه فقال كانت نجسة فووع  
فأمره بالقول للصاحب لا تنكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم النجاسة وكذلك أتلف لحم طواف فطوب بالضمان فقال

كانت ميتة فالتفعا لا يصدق والشهود أن يشهدوا أنه سلم ذكر بحكم الحال وقال انقاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسألة كتاب الاستحسان وهي أن رجلا قتل رجلا وقال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصا والردة لا يسمع فاجاب وقال لانه لو قبل بوقد أدى إلى فتح باب العدوان فإنه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يعجل بخلاف المال فإنه بالنسبة إلى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم حبس حتى يقر أو يحلف واكتفى باليمين الواحدة في المال وبخمسين عينا في الدم \* أقر الوصي بقبض كل دين لليت على الناس ثم جاء غريم من غرماء الميت وقال أدبت الميت ما على من دين الميت فأنكر الوصي ذلك وقال ما علمت أن الميت عليك ديننا فالقول قوله لكونه مكان الخفاء ولو برهن على أصل الدين لا يلزم الوصي شيء لانه (٤٥٤) لم يترقب قبض شيء من رجل بعينه والوكيل بقبض الدين والمضاربة والوديعة كذلك وفي المبسوط أقر الوصي أنه

صحيح فيما بينهما ما يفتك به مثل الخمر أو يمتنهما ان اشترى وبمك جافيه لو هلك كذا في القصول العمادية رجل اشترى من رجل جارية بالف درهم وأبى البائع أن يدفعها اليه حتى يقبض الثمن وقال المشتري لا أدفع اليك الثمن حتى تدفعها الي فاصططحا على أن يضع المشتري الثمن على يدي عدل حتى يدفع البائع اليه الجارية فهلك الثمن في يد العدلة فهو من مال المشتري ولو كان البائع قال ضع رهننا بالثمن على يدي هذا الرجل حتى أدفع اليك الجارية فوضع رهننا بالثمن فهلك هلك من مال البائع كذا في المحيط \* ولو رهن عبدا قيمته مائتا درهم بمائة فذهبت عنه فإنه يذهب من المائة نصفها عند أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقوم العبد صحيحا ويقوم أعور فيبطل ما بينهما ما يسقط من الدين بحسابه كذا في النبايع \* وان ذهبت عين الدابة عند المرتين وقيمتها مثل الدين سقط ربع الدين كذا في المبسوط \* رجل أعتق مافي بطن جاريته ثم رهنها عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الرهن جائز فان ولدته ولد فاقصصتها الولادة لا يذهب من الدين شيء بنقصان الولادة كذا في فتاوى قاضيخان \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل رهن عبدا رجل عبدا بالف درهم وقيمتها ألفان على أن المرتين ضامن للفضل أو اشترط المرتين انه ان مات العبد لا يبطل الدين فانه رهن فاسد وفي الكبرى قال القاضي خرا الدين اذا ذكر لفظ الزهن (١) ثم سقط ضمان الفضل أو شرط أن يكون الزهن أمانة فالرهن جائز والشرط باطل واذا لم يذكر لفظ الزهن فالرهن فاسد كذا في التناخرية \* ولو ارتهنت المرأة رهننا بصدقاها وهو مسمى وقيمتها مثله ثم أبرأته منه أو وهبته له ولم تمنعه حتى هلك عندها فلا ضمان عليها فيه استحسانا وكذلك لو اخلفت منه قبل أن يدخل بها ثم تمنعه حتى مات (٢) ولو تزوجها على مهر مسمى وأعطاهما مهر المثل رهننا فمهر المثل في نكاح لا تسمية فيه بمنزلة المسمى في النكاح الذي فيه تسمية فان طلقها قبل الدخول بها سقط جميع مهر المثل ولها المنة ثم في القياس ليس لها أن تحبس الرهن بالمنة وهو قول أبي يوسف الآخر وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب الرابع في نفقة الرهن وما شاكلها

والاصل فيه ان ما يحتاج اليه المصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فعلى الراهن سواء كان في الرهن فضل أو لم يكن لان العين باقية على ملكه كذا منافعه علو كة فيكون اصلاحه وتبقيته عليه وذلك مثل النفقة من ما كلة

- (١) قوله ثم سقط ضمان الفضل فيه تأمل لان سقوط ضمان الفضل يقتضيه عقد الرهن فكيف يكون فاسدا والذي يظهر أن الصواب حذف لفظ سقوط ولحصر والله أعلم اه مصححه
- (٢) قوله ولو تزوجها على مهر مسمى كذا في جميع النسخ وبمراجعة الخاتبة طهرى أن الصواب على مهر غير مسمى كما يدل عليه أول الكلام وآخره ولتراجع عبارة المبسوط اه مصححه

خالد وادعاء كلاهما فهو لا بد الذي ذكره أولا ونسب الما المقرض عليه ألف آخر ولو قال هذا العبد الذي في يدي لزيد ومشرية باعني خالد بكذا فابكر زيدانه فيه فاقول لا يدمع عينه وبأخذ العبد وخالد بأخذ الثمن من المقر والقرض أيضا على هذا \* أقر أن هذا لفلان غصبه المقر له من فلان فان العبد يدفع الى الاول ولا يضمن الثاني شيئا بخلاف ما تقدم قال لا تسرا ناعبدك فرد المقر له ثم عاد الى نفسه يدقه فهو عنه ولا يبطل الاقرار بالرد كما لا يبطل بجمود المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لانه اسقاط يتم بالسقوط حده \* في يد عبدا فقال لرجل هو عبداك فرد المقر له ثم قال بل هو عبدي فقال المقر هو عبدي فهو الذي اليد المقر \* ولو قال ذواليد لاخر هو عبداك فقال لا بل هو عبداك ثم قال لاخر بل هو عبدي وبرهن لا يقبل للتناقض \* باع المقر بالزنى ثم

استوفى من فلان كل ما لليت عليه يصح وعينه اقراره هنا عن مطالبته وان لم يسم مقدارا للمال فان برهن على أن لليت على هذا الغريم ألقا أو على اقرار الغريم به أخذ ذلك من الوصي لئحة اقراره بقبض كلة فاذا ادعى بعد ذلك أنه كان قبض بغضه لا يسمع لانه رجوع عن اقراره \* اشترى الاب جارية أو الابن جارية فادعى الاب أو الابن أنه كان وظمها قبل شراء الاب أو الابن لا يصدق قياسا ويصدق استحسانا ما مونا عليه \* وفي الاصل دفع الى هذا الف فلان وانه لفلان ويديمه كل منهما فهو للادفع وان دفعه الى فلان بقضاء لا يضمن ولو بغير قضاء يضمن ولو قال هذا الف لا يدفعه الى عمرو فهو لزيد ولو دفعه اليه بغير قضاء ضمن وان به ضمن عند محمد أيضا خلا للثاني \* هذا الف لا يزدأقرضه

ادعى المبيع الحرية الأصلية أو العارضية لا يسمع ولو برهن بقبل لان العتق لا يحتمل الرد والحرية لا تحتمل النقض فيقبل بلا دعوى وان كان الدعوى شرطاً في حرية العبد عند الامام رضي الله عنه وأما من قال بان التناقص هنا عفو وخفاء العلق ونقد المولى بالاتفاق يقتضى أن يقبل الدعوى أيضاً كما في كتاب الدعوى \* رجل وامرأته مجبوهان اقرارا بالرق ولهما أولاد لا يعبرون عن أنفسهم بنقد اقرارهما على أولادهما أيضاً وان عبروا وادعوا الحرية جاز \* ولوله أمهات أولاد ومدر برون فاقراره بالرق لا يعمل في حقهما \* فوع في دعوى الزنا فواختلاف سبب وجوبه وتكذيب المقرلة في الجهة وحواله الاقرار الى غيره \* أقر بقبض ألف ثم زعم أن زيوفاً صدق ولوزعم أنها مستوقة لا وان زعم الوارث بعدم موت المقر أنها زيوفاً لا وكذلك اذا أقر بالوديعة أو المضاربة أو الغصب ثم زعم أنه (٤٥٥) زيوفاً صدق وان مات وادعى الوارث الزنا فواختلاف لا يصدق لانه صار ديناً

في مال الميت \* أقر بالف ولم يبين الجهة ثم ادعى موصولاً كونهما في مال يقيم بقبض عليه واختلف المشايخ فيقبل هو أيضاً على الخلاف وقيل يصدق اجماعاً لان الجودة تجب على بغض الوجه لا على البعض فلا يجب بالاحتساب \* غصب ألفاً أو أودعني ألفاً لكتن زيوفاً صدق وان فصل \* وعن الامام أن القرض كالغصب \* ولو قال في الغصب والوديعة لا أنها رصاص أو مستوقة صدق اذا وصل \* وفي المنتقى غصبتك ألفاً وسكت ثم قال انه زيوفاً لم يصدق في قول الامام والثاني ويصدق في الوديعة وان قال هي مستوقة لا يصدق الا واصل \* على كرحمطة من ثمن بيع أو قرض الا أنهم ارادوا بالقبول وليس هذا كدعوى الرداء لان الرداء في الخنطة ليست بغيب لان الغيب ما يخفى عنه أصل الفطرة والخنطة قد

ومشرب ومن هذا الجنس كسوة الرقيق وأجرة طائر ولد الرهن وكري الرهن وسقي البستان وتلقيح نخله وحذاه والقيام بعصاه وكل ما كان لحفظه كرهه الى يد الراهن أو كرهه منه كدواة الخرح فهو على المرتهن مثل أجرة الحافظ هكذا في التبيين \* كفنه على الراهن ويستوى في ذلك أن يكون الرهن في يد المرتهن أو العبد كذا في المحيط \* وما يجب على الراهن اذا آذاه المرتهن بغير اذنه فهو متطوع وكذلك ما يجب على المرتهن اذا آذاه الراهن ولو أنفق المرتهن ما يجب على الراهن بأمر القاضي أو بأمر صاحبه يرجع عليه وكذلك الراهن اذا أدى ما يجب على المرتهن بأمر القاضي أو بأمر صاحبه يرجع عليه كذا في الظهيرية \* اذا غاب الراهن فأنفق المرتهن على الرهن بقضاء القاضي رجوع على الراهن (١) غائباً وان كان الراهن حاضراً لا يرجع عليه وقال القاضي يرجع عليه فيه ما جيعا والفتوى على أنه اذا كان الراهن حاضراً لكن أي أن ينفق قاصر القاضي المرتهن بالاتفاق فأنفق يرجع على الراهن كذا في جواهر الاخلاطى \* واذا قضى الدين ليس للمرتهن أن يمنع الراهن حتى يستوفي النفقة فان هلك الرهن عند المرتهن فالنفقة على حالها كذا في المضمرات \* ولا يصدق المرتهن على النفقة لا بينة فان لم يكن له بينة يحلف الراهن على علمه لانه ادعى عليه مدنياً وهو ينكر والاستحلاف على فعل الغير يكون على العلم كذا في محيط السرخسى \* وعن الدواء وأجرة الطبيب على المرتهن ذكر المسئلة مطلقة في موضع من كتاب الرهن وذكر في موضع آخر من كتاب الرهن ان مداواة الجراحات والقروح ومعالجة الامراض والغداء من الجناية بحسب قيمتها كان من حصاة المضمون فعلى المرتهن وما كان من خصصة الامانة فعلى الراهن وهكذا ذكر القمهورى في شرحه ومن المشايخ رجهم الله تعالى من قال انه ما يجب عن الدواء وأجرة الطبيب على المرتهن اذا كانت الجراحة أو المرض حدث عند المرتهن اما اذا كان حادثاً عند الراهن يجب على الراهن ومن المشايخ من قال لا بل يجب على المرتهن على كل حال واطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه كذا في المحيط \* وهو الاظهر كذا في محيط السرخسى \* وعن الفقيه أبي جعفر الهذلي أن ما حدث عند المرتهن من ذلك فثم الدواء وأجرة الطبيب على المرتهن وما كان عند الراهن ان لم يزد في يد المرتهن حتى لم يحتج فيه الى زيادة مداواة فالدواء على الراهن وان ازداد في يد المرتهن حتى احتج فيه الى زيادة مداواة فالمدواة على المرتهن لكن لا يجبر المرتهن عليه ولكن يقال له هذا أمر حدث عندك فان أردت اصلاح مالك وحياءه حتى لا يتوى مالك فدأوه كذا في المحيط \* وفي شرح الطحاوى وحفظ المروان على المرتهن حتى ان الراهن لو شرط للمرتهن شيئاً على الحفظ لا يصح ولا يستحقه وأجر الراعى اذا كان الراهن شيئاً يحتاج الى رعيه على الراهن وأجر

(١) قوله غائباً كذا في عامة النسخ والاولى حذفها للاستغناء عنها بقوله اذا غاب الراهن كما لا يخفى اهـ مصححه

تكون رديته باصل الخلقة فلا يحمل مطلقة على الجيد ولهذا لم يصح شراء البريد بذكر الصفة \* أقر بقرض عشرة أفلس أو ثمن مبيع ثم ادعى أنها كاسدة لم يصدق وان وصل وقال لا يصدق في القرض اذا وصل أما في البيع فلا يصدق عند الثاني في قوله الاول قال محمد رحمه الله يصدق في البيع وعليه قيمة المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة مستوقة من قرض أو ثمن المبيع ولو قال غصبتك عشرة أفلس أو أودعني عشرة أفلس ثم قال هي كاسدة يصدق \* المسلم اليه أقر بقبض رأس المال ثم ادعى الزنا فواختلاف في سبب أو وجه أقر بقبض الجهاد أو بقبض حقه أو بقبض رأس المال أو باستيفاء الدراهم لا يسمع دعواه وان أقر بقبض الدراهم فالقول للمسلم اليه قياساً وفي الاستحسان القول للمسلم اليه وعلى رب المسلم البينة وان أقر بقبض أو لم يزد فالقول للمسلم اليه كما في قبض الدراهم بل أولى لانه لا يصدق



في قوله قبضت الدراهم \* لو ادعى المستوفى أو الرضا في قوله قبضت يصدق \* دفعت الى ألفاً أو نقدتين ولم أقبضها أو قبلها لا يصدق على قياس قول الثاني ومحمد يصدق قبضت منك ألفاً وأخذت لكن لم تدعى حتى أذهب به يضمن ولا يصدق \* على ألفك من ثمن عبد اشتريته منك إلا أني لم أقبضه وقال المقر له قبضته لا يصدق في قوله لم أقبض وصل أم فصل صدقه المقر له في الجهة أو كذبه بان قال انه غصب أو قرض وعن الامام الثاني انه ان وصل صدق ثم رجع عنه وقال ان صدقه في الجهة صدق وصل أم فصل وان كذبه ان وصل صدق والا لا وبه محمد \* ولو أقر بشراء عبد معين يصدق في عدم القبض اجماعاً ولو قال ابتعت من فلان عبداً إلا أني لم أقبضه صدق اجماعاً وفي الاجناس لو قال ابتعت من فلان عبداً وسكت (٤٥٦) ثم قال لم أقبضه فالقول له اجماعاً بخلاف قوله على ألفك من ثمن عبد لم أقبضه والفرق

أنه ابتداءً بالبيع \* على ألف لكن من ثمن خرو قال المقر له بل من ثمن بر فالمال لازم مع بين الطالب وقال القول للمقرح عينه كافي وقوله من ثمن ميتة مذكوره الخصاص وذكر الناطق على قياس قول الامام في مسئلة الميتة يلزمه المال كافي وقوله من ثمن الخمر وقال الحلواني ما ذكره الخصاص قوله ما اما على قول الامام فالمال لازم فكانه ذهب عن الخصاص وعن الامام في الميتة روايتان وعن الامام الثاني على ألف حرام أو باطل لزمه عند الامام \* على ألف من ثمن خمر وصدقه المدعي قال الامام يجب المال لان ثمن الخمر يمكن وجوبه على المسلم عنده بتوكيل الذي بشراء الخمر وقال لا يجب بناء على تلك المسئلة وان أقر بالمال من وجبة وصدقه المقر له فيه تم الكلام وان كذبه فيه وادعى سبها آخران لم يكن بينهما منافاة

المأوى والمرضى على المرتين كذا في الذخيرة \* وجعل الأبق على المرتين بقدر الدين والفضل على ذلك على المال حتى لو كانت قيمة الرهن والدين سواء أو قيمة الرهن أقل فالجعل كاه على المرتين وان كانت قيمته أكثر فبقدر الدين على المرتين وبقدر الزيادة على الرهن الرهن اذا كان كرماً فالسارية والخراج على الرهن لانه مؤنة الملك وأما العشر ففي الخارج يأخذ الامام ولا يبطل الرهن في الباقي بخلاف ما اذا استحق بعض الرهن شائعاً أنه يبطل الرهن في الباقي ولو كان في الرهن غناء وأراد الرهن أن يجعل النفقة التي ذكرناها عليه في غناء الرهن ليس له ذلك هكذا في البدائع \* والله أعلم

### الباب الخامس فيما يجب للمرتين من الحق في الرهن

اذا مات الرهن وعليه ديون كثيرة فالمرتين أحق بالرهن كذا في المحيط \* وللمرتين امسالك الرهن بالدين الذي ارهن به وليس له أن يمسكه بدين آخر له على الرهن قبل الرهن أو بعده ولو قضا بعض الدين الذي رهن به كان له أن يحبس الكل حتى يستوفي ما بقي قل أو أكثر كذا في التتارخانية \* واذا رهن من آخر رهنها فاسد على أن يقرضه ألف درهم وتقاضاه ثم تناقضا الرهن يحكم الفساد وأراد الرهن استرداد الرهن ليس له ذلك حتى يرد على المرتين ما أداها المرتين لان المرتين انما أداها الدراهم مقابل ما قبض من الرهن فلا يكون له ولاية تقض يد المرتين ما لم يرد عليه ما أداها فان مات الرهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة كان المرتين أحق بالرهن من غرماء الرهن كما كان حال حياته ولو كان رهنه بدين له عليه رهنها فاسد واسمه ثم تناقضا الرهن وأراد الرهن استرداد الرهن قبل أن يؤدي دينه فله ذلك فان مات الرهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة فالمرتين لا يكون أحق بالرهن من غرماء الرهن كالم يكن أحق به من الرهن حال حياته كذا في المحيط \* ولو كان الرهن مديراً أو أم ولد أو شمساً لا يكون رهنها كان للرهن حق أخذ الرهن قبل نقد المال سواء كان الرهن بدين سابق أو بدين لاحق كذا في الذخيرة \* واذا رهن من آخر أعياناً أو قبضها المرتين ثم ان الرهن قضى بعض الدين وأراد أن يقبض بعض الرهن ينظر ان لم يبين حصصة كل واحد منهما لم يكن له ذلك وان بين ذكر في الزيادات ان له ذلك وذكر في كتاب الرهن انه ليس له ذلك قيل ما ذكر في الاصل قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى وما ذكر في الزيادات قول محمد بن جهم الله تعالى وقيل في المسألة روايتان وهو الأصح فقد ذكر ابن سماعه في النوادر جواب محمد بن جهم الله تعالى بمثل ما أجاب به في الاصل كذا في المحيط \* اذا تفاخعا عقد الرهن ثم أراد المرتين حبسه له ذلك ولا يبطل الرهن الا بالرد على سبيل الفسخ كذا في السراجية \* والله أعلم

### الباب السادس في الزيادة في الرهن من الرهن

يجب أن يعلم بأن الزيادة في الرهن حال قيام العدة صحيحة استحساناً عند علماءنا الثلاثة رجحهم الله تعالى

بان قال من قرض والمقر له قال من غصب يلزم وان كان بينهما منافاة قال المقر من ثمن عبد لم أقبضه وقال الطالب من بدل غصب أو قرض فان لم يكن العبد في يد المدعي والمقر أقر بشراء عبد منكر فعند الامام يلزمه المال صدقه المدعي في الجهة أو كذبه كما مر \* أقر ببيع عبده من فلان ثم بخره صح لان الاقرار بالبيع بلا عن اقرار باطل \* أقر بالبيع وقبض الثمن ثم أنكر قبضه وأراد استحسانه في القياس لا يستحق وهو قول الامام ومحمد لفساد الدعوى لكونه منافياً في الاقرار بالقبض والاسكار وفي الاستحسان يختلف وهو قول الامام الثاني فان العادة جرت بتقديم الاقرار على القبض والاشهاد وكذلك القرض وغيره \* وعلى هذا اذا ادعى الهزل في الاقرار وعدم القبض والخيار أن يحلف المقر له على أن المقر ما كان كذا في اقراره وعليه استقر فتاوى أئمة خوارزم لكنهم اختلفوا في

وصورتها

(٥٨ - فتاوى خامس) من الثالث \* كاتب عبده في صحته ثم أقر باستيفاء بدلها فيه وعليه ديون صح بخلاف ما إذا كان باع من وارثه في صحته عبدا ثم أقر فيه باستيفاء منه حيث لا يصح \* أوقع العتق الميهم في صحته ثم بين فيه في الازع قبة صح من كل المال وله أخوات تبتنى على أن البيان اخبار أم إنشاء وموضع الزادات والجامع \* اشترى في صحته بعين فاحش بالخيار فاجاز فيه أو سكت حتى لزم البيع ببعض المدة فالخباة من الثالث \* أقر في صحته أنه غصب منه بخارية أو ألفا تم عنها فيه ولا مال له سوى ما عينه أصدق وأقدمه على الذين \* أقر لها بمهر رها فيه وبرهن الوارث أنها أبرأته عنه في حياته لا يقبل والمهر لازم \* أقرت بقبض صداقها منه فيه بعد الطلاق إن باتت صاحبه وان رجعا وانقضت العدة صح والالاتقام الزوجية وفي التجريد طلقها قبل المس وأقرت بقبضه منه فيه فلا بد من غرمائها ولا شيء للزوج من

المهر فلا يضارب الزوج الغرماء بنصف المهر وان مسها وأقرت بقبضه ثم طلقها وانقضت عدتها قبل الموت صحح الاقرار كان الزوج في الصحة أو فيه وان مات قبل الانقضاء والطلاق بائن وأقرت بقبضه منه فيه قدم أصحاب دين الصحة ثم يكون للزوج المقر به وبراءة الوارث لا يجوز عليه \* قال فيه لم يكن لي عليه شيء ليس لورثته أن يدعي عليه شيء في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع أكثر الابن فيه أنه ليس له على والده من تركته أمه شيء صحح بخلاف ما لو أبرأه أو وهبه وكذا الوارث بقبض ماله منه وان كان مأذونا ولو أبرأ الاجنبي صح \* وفي حيل الخصاص قالت فيه ليس لي على زوجي مهر أو قال فيه لم يكن لي على فلان شيء يبرأ عندنا خلا للشافعي \* وفي الذخيرة قولها فيه لا مهر لي عليه ولا شيء لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر قيل لا يصح (٤٥٨) وقيل يصح والصحيح أنه لا يصح \* أقر بقبض دين الصحة فيه صح سواء كان عليه دين

بما فيه (نعم الرهن نوعان) نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين ولا يكون بدلا عن جزء من من أجزاء العين وذلك مثل الكسب والهبة والصدقة وأشباهها ونوع يدخل في الرهن وهو ما يكون متولدا من العين كالولد والثروة والصوف والوبر أو يكون بدلا عن جزء من أجزاء العين كالارث والعقود ومعنى دخول هذا النوع من النماء تحت الرهن انه يحبس كما يحبس الاصل (١) أما لا يكون مضمونا ولا يسرى اليه حكم الضمان حتى لو هلك هذا النوع من النماء قبل الفسك لا يسقط بمقابلته شيء من الدين وإذا كان هذا النوع من النماء رهنا مع الاصل على التفسير الذي قلنا يتقسم ما في الاصل من الدين على الاصل وعلى النماء على قدر قيمته ما لان الرهن بدون الدين لا يكون فيجب قسمة الدين لكن بشرط بقاء النماء الى وقت الفسك فإذا بقي الى وقت الفسك تقررت القسمة وان هلك قبل ذلك لم يسقط بمقابلته شيء ويجعل كأنه لم يكن وأن الدين كله كان بمقابلته الام كذا في المحيط \* وينقسم الدين على الاصل يوم القبض وعلى الزيادة يوم الفسك وتفسيره اذا كانت قيمة الاصل ألفا وقيمة الولد ألفا فالدين بينهما انصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب بغير شيء وبقيت الام رهنا بجميع الدين ولومات الام وبقي الولد فان افتكه افتكه بنصف الدين وان هلك الولد بعد موت الام ذهب بغير شيء وصار كأنه لم يكن فذهب كل الدين بموت الام ولو لم يمت واحد منهما ما لم يكن انتقصت قيمة الام بتغير السعر فصارت تساوي خمسة مائة أو زادت فصارت تساوي ألفين والولد على حاله يساوي ألفا فالدين بينهما انصفان ولا يتغير عما كان وان كانت الام على حالها وانتقصت قيمة الولد ببيع دخله أو بتغير السعر فصارت تساوي خمسة مائة فالدين بينهما مائتا ألفا الثلثان في الام والثلث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت تساوي ألفين فثلثا الدين في الولد والثلث في الام حتى لو هلكت الام بقي الولد لثلاثي الدين وهذا يطرد على الاصل الذي ذكرنا أن قيمة الام تعتبر يوم القبض وقيمة الولد يوم الفسك كذا في محيط السرخسي \* ثم هذا النوع من النماء اذا صار رهنا مع الاصل يعود بسببه بعض ما كان ساقطا من الدين حتى ان المهرين اذا كان جارية فاعوت حتى سقط نصف الدين ثم ولدت الجارية بعد ذلك ولدا يعود بعض ما كان ساقطا من الدين ويجعل الولد الحادث بعد العور كالولد الحادث قبل العور واذا صارت الزيادة المشروطة رهنا مع الاصل لا يعود بسببها شيء من الدين ولا تجعل الزيادة المشروطة بعد عورها كالزيادة المشروطة قبل عورها كذا في المحيط \* رهن أمة قيمتها ألف بألف فاعوتت سقط نصف الدين لان العين من الادعي نصفه فلورثته عبد يساوي خمسة مائة صحت لوجود المزد عليه ويقسم نصف الدين عليه ما نصفين بقدر قيمتهما فان ولدت العوراء ولدا يساوي ألفا تقسم كل الدين على الام والولد نصفين فقد جعل الولد الحادث بعد العور كالحدث قبل العور في حق قسمة الدين لان الولد يلتحق بأصل العقد فيجعل كأنه كان موجودا وقت العقد فسقط بالعور نصف ما فيها وهو ربع كل الدين وبقي فيها ربع الدين وفي الولد نصف الدين غير أن الولد نصفه صار أصلا لغوات (١) قوله أما لا يكون مضمونا هكذا العبارة في المحيط وجميع النسخ ووهله شائع في كلامهم اه معجمه

الصحة أولا وان أقر بقبض ما أذانه فيه لا يصح ان كان عليه دين الصحة \* أوصى فيه فاتفق الموصي والوارث أنه اعتق عبد لكن الموصي قال فيها وقالت الورثة فيه فالقول لهم ولا شيء منه للموصي له الآن يبرهن على ما قاله \* اقراره فيه لها مهرها الى قدر مثله صحح وان لوارث لعدم التهمة فيه وان بعد الدخول قال الامام طه بغير الدين وقيل برت العادة فبمع نفسه قبل قبض مقدار من المهر بذلك القدر اذا لم تعترف هي بالقبض والصحيح أنه يصدق الى تمام مهر مثله وان كان الظاهر أنها استوفت شيئا \* ادعى عليه ما لا يولد بها وودائع فصول مع الطالب على شيء يسير سرا وأقر الطالب في العسالة أنه لم يكن له على المدعي عليه شيء وكان ذلك في عرض المدعي ثم مات ليس لورثته أن يدعوا على المدعي عليه وان برهنوا على أنه كان لمورثنا عليه أموال

لكنه بهذا الاقرار قد حرماننا لا يسمع وان كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرنا في رهن بقيمة الورثة على أن نصف أبانا قد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه أموال يسمع \* أقر فيه بعد بعينه لا مر أنه ثم أعتقه فان صدقه الورثة فيه فالتعق باطل وان كذبوه صح من الثلث \* أقر بارض في يده فيه أنها وقف من قبله من الثلث كالوأتز فيه بعتق عبده أو صدقة ملكه وان يوقف من غيره ان صدقه الغير والورثة فيه جاز في السك وان أطلق ولم يبين أنه من غيره أو منه فهو من الثلث \* كاتب عبده فيه ولا مال له غيره فاقتر بقبض بدلها فيه جاز من الثلث ويسمي في ثلثي قيمته بخلاف ما لو باع عبدا من ماله من اجنبي فيه ثم أقر بقبض ثمنه فيه حيث يصح من كل المال \* أقر الصبي بالبلوغ وقاسم الوصي ان مر اهتصاص الاقرار والقسمة (١) وان لم يكن مر اهتقانا كان مثله لا يحتمل في العادة أقر بالبلوغ وقاسم لا يصح اقراره ولا قسمته

(١) قوله وان لم يكن مر اهتقانا هكذا في الاصول التي بأيدينا ولعل جواب الشرط سقط من النسخ فقرر اه معجمه

ولا يصح دعواه بعد ذلك أنه لم يكن بالغاً فالحاصل ان قبل ثلثي عشرة لا يصح اقراره ويصح بعده \* العبد المأذون لا يصح اقراره بالكفالة بالمال لانه لا يصح كفالته فكذا اقراره \* باع ثم اقر أنه كان حراً لا يقبل على المشتري ولا يبرأ المشتري عن الثمن \* باع فيه من أجنبي بأكثر من قيمته ثم أقاله فيه لا يصح الاقالته \* اقر فيه لوارثه يوم زفي الحال بتسليمه الى الوارث فاذا مات برده لا مكان الصحة بالتحاق الصحة \* وكما لا يصح منه اقراره للوارث بالدين لا يصح اقراره باستيفائه منه لان الدينون تقضى بأمثالها \* باع فيه من أجنبي عبداً وباعه الاجنبي من وارثه أو وهبه منه صح ان كان بعد القبض لان الوارث ملك العبد من الاجنبي لان مورثه لا يملك الوارث استخلاص جميع التركة اذا كان معه وارث آخر فان لم يكن معه وارث آخر ملكه بقضاء دين الغريم \* اذا باع من وارثه فيه عينا وعليه دين مستغرق (٤٥٩) يجوز البيع ويؤمر الوارث أن يبلغ الى تمام القصة لما قلناه ملك

لاستخلاص \* أقرفيه لامرأته  
التي ماتت عن ولده بقدر  
مهر مثلها وله وريثة أخرى  
يصدقوه في ذلك قال القاضي  
الامام لا يصح اقراره ولا  
ينافض هذا ما تقدم  
من جواز اقراره فيه لها  
بقدر مهر مثلها لأن الغالب  
هنا بعدموتها تب استيفاء  
رثتها أو وصيه المهر بخلاف  
الاول \* أقرف الوارث بدين وفي  
التركة دين غير محبط صح  
لكن المقر له هذا لا يزاحم  
أرباب الديون بل يزاحم المقر  
الرابع في الاقرار لوارثه :

أقر ولوارثه بن ثم صار  
محبوباً بأن أقر لأخيه بدين  
ثم ولله أن يصح إقراره لأن  
المظنور وقت الموت لا وقت  
الإقرار ولو بعكسه أن كان  
بسبب القرابة لا يصح كالأول  
أقر لأبن كافر فأبى لم عنده  
الموت \* أقر لمولى الموالاة أو  
لأجنبية فصارت زوجته  
لم يبطل إقراره بخلاف  
المال وهب لها فيه أو أوصى  
ثم تزوجها ثم مات يبطل

نصف الامة ونصفه بقي تعال قيام نصف الامة ويجعل ربع الدين الذي في النصف التابع في حق قسمة الزيادة  
كأنه في الامة لان الزيادة لا تتبع النصف الذي هو تبع فصارت في الامة خمسمائة وفي الولد مائتان وخمسون  
فانقسمت الزيادة عليهم مائتا ثلثاها صار رهنها مع الامة وثلثها صار رهنها مع نصف الاصل من الولد ثم ربع  
كل الدين الذي في النصف الاصل من الولد ينقسم بينه وبين ثلث الزيادة على قدر قيمتهما وقيمة النصف الاصل  
من الولد خمسمائة وقيمة ثلث الزيادة ثلث خمسمائة فجعلنا كل ثلث خمسمائة منهم اقساما فصارت ثلث الزيادة منهم  
ونصف الولد ثلثا ثلثا أسهم فانقسم ربع الدين على أربعة وأقل لحساب ربعه ربع ستة عشر فجعلنا الدين ستة  
عشر ربعه أربعة فانقسم بين نصف الولد وبين ثلث الزيادة على أربعة وفي الامة نصف الدين ثمانية فانقسم  
بينها وبين ثلثي الزيادة بقدر قيمتهما وقيمة ثلثي الزيادة ثلثا خمسمائة وقيمة الامة خمسمائة فالتفاوت بينهما  
ثلث خمسمائة فجعلنا كل ثلث خمسمائة منهم اقساما والكل خمسة أسهم فانقسم نصف الدين وهو ثمانية  
بينهما أجا ساقسمة ثمانية على خمسة لا تستقيم فصر بنا أصل المسئلة وهو ستة عشر في مخرج خمسة فيكون  
ثمانين فنه يخرج المسئلة سقط بالعمود ربعه عشرون وفي النصف الاصل من الولد ربع الدين وهو عشرون  
انقسم بينهم وبين ثلث الزيادة على أربعة ربعه في ثلث الزيادة خمسة وخمسة عشر في نصف الولد ثم الدين الذي  
في الامة وهو أربعون ينقسم بينها وبين ثلثي الزيادة أجا ساقسما في ثلثي الزيادة ستة عشر وثلاثة أجا ساقسما في  
الامة أربعة وعشرون انقسم بينها وبين نصف الولد التابع نصفين لكل واحد اثناعشر فاجتمع في الزيادة مرة  
خمس ومرة ستة عشر فيكون الكل أحد وعشرين وفي الولد سبعة وعشرون وفي الامة اثناعشر فيكون  
الكل تسعة وثلاثين وهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى انه يفتك العوراء وولدها تسعة وثلاثين جزأ من  
ثمانين جزأ من الدين والزيادة باحد وعشرين وسقط عشرون وهذه المسئلة تلحق بالعوراء والثلثان كذا  
في الكافي ولو قضى الراهن للرتين من الدين خمسمائة ثم زاده في الرهن عبد قيمته ألفان هذه الزيادة تلحق  
بالخمسمائة الباقية فتقسم على نصف قيمة الجارية وهي خمسمائة وعلى قيمة العبد الزيادة وهي ألفان أثلثا  
ثلثاها في العبد وثلثها في الجارية حتى لو هلك العبد هلك ثلثي الخمسمائة وذلك ثلثا ثلثا وثلاثة وثلاثون  
وثلث ولو هلك الجارية هلك الثلث الثلث وثلثا مائة وستة وستون وثلثان ولو قضى خمسمائة ثم عورت الجارية  
قبل أن يزيد المرتين ثم زاد عبد قيمته ألف درهم ينقسم مائتان وخمسون على نصف الجارية العوراء وعلى  
الزيادة على خمسة أسهم أربعة من ذلك في الزيادة وسهم في الجارية العوراء كذا في البدائع \* ولأول كل المرتين  
التمار باذن الراهن لا يسقط من دينه شيء وكذلك لو أكله الراهن باذن المرتين أو أكله أجنبي باذنهم لا يسقط  
من الدين شيء ولكن لا تعود حصته من الدين الى الاصل بخلاف الهالة لان عند الهالة جعل كأن لم يكن  
وهذا استهلاك الأنة باذن فلا يوجب الضمان حتى لو هلك الاصل بعد ذلك عند المرتين هلك بمحضته من  
الدين ولو قسم الدين على قيمته يوم الرهن وقيمة النماء يوم الاستهلاك وكذلك لو هلك الاصل أولا والنماء قائم

الوصية والهبة \* أقر فيه رجل مال فأت المقر له المقر وورث المقر صم في ثاني قولي الإخاء الثاني ومحمد رحمه الله وكذا إذا أقر بعد لاجني وقال الأجنبي هو فلان أحد ورثة المقر ولا يجوز إقراره بعد ورثته أو فاته ومعنى قولهم يصح إقرار الرجل باربعة لا غير أن الأربعة المقر له يرأحم المعروفين وعدم الصحة في حق غير الأربعة عدم من أجرة الوارث المعروف فإن لم يكن له وارث معروف يستحقه هو ولا يكون لبيت المال يرأحم المعروفين وعدم الصحة في حق غير الأربعة عدم من أجرة الوارث المعروف فإن لم يكن له وارث معروف يستحقه هو ولا يكون لبيت المال

كتاب الوكالة \* سبعة فصول الأول في التوكيل والعزل قال محمد رحمه الله أنت وكيل في كل شيء تفوض الحفظ والقبض أن لا يكون وكلا بالحفظ أيضا الجهالة وجه الاستحسان أنها تنفي عن الحفظ قال الله تعالى والله على ما نقول وكيل أي حفيظ ولا تخلف الاستعانة في الانتفاع والنفع مع ما دأع الحفظ وذلك أن ما فيه يكون أولا وكذا القول أجرت لك بيع عبدي هذا أنه يكون بكتابه بالبيع ولو زاد جاز أمرك

ملك الحفظ والبسيع والشراء وملك الهبة والصدقة حتى اذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصده المولى وعن الامام  
 رحمه الله تخصيصه بالمعاوضات ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال طلق امرأتك ووهبت ووقفت عرصتك في الاصح لا يجوز  
 \* وفي الروضة فوضت امرى اليك قيل هذا باطل وقيل هذا الاول سواء في أنه تقويض الحفظ ولو قال مالك المستغلات فوضت اليك امرى  
 مستغلاتي وكان اجرهما من انسان ملك تقاضى الاجرة وقبضها وكذا لو قال اليك امرى ديني ملك التقاضى ولو قال فوضت اليك امرى ديني  
 أو امرى مالي ملك الحفظ والرعى والتعليق والنفقة عليهم \* فوضت اليك امرى امرأتى ملك طلاقها واقتصر على المجلس بخلاف قوله  
 وكنتك حيث لا يقتصر (في (٤٦٠) العزل) تعليقه بالشرط باطل وتعليق الوكالة به جائز بخلاف الكفالة فان تعليقه لا يصح

ثم كل المرتهن التمس باذن الراهن أو أكله الراهن باذن المرتهن أو أجنبى باذنهم ما فلا تسقط حصة التمس من  
 الدين ويرجع على الراهن بخلاف الهلاك ولو أكله الراهن بغير اذن المرتهن أو المرتهن بغير اذن الراهن  
 أو أجنبى بقدر قيمته ما كان الا كل يغرم قيمته ويقوم مقامه كذا في خزائن المفتين \* رهن أمتين بألفين قيمة  
 كل واحدة ألف فولدت احدهما ولدا قيمته ألف فانت الام وبقي الولد يقسم الدين بين الامتين ثم ما في الام  
 يقسم بينهما وبين ولدها نصفين فسقط بهلاك الام ربع الدين وبقي في الولد ربعه وفي الامة الحية نصفه فلوزاد  
 عبددا قيمته ألف فالزيادة تقسم على الامة وعلى الولد على قدر دينهما ثلثا فانفلتت يكون رهننا تبعاً للولد ثم  
 الدين الذي في الولد يقسم بينهما وبين ثلث الزيادة التي هي رهن معه على قدر قيمته ما وقية الولد ألف وقية ثلث  
 الزيادة ثلث الالف فيجعل كل ثلث سهماً فيقسم بينهما أربعاً ربعه وهو سهم ثلث الزيادة وثلاثة أرباعه للولد  
 وثلثاه تبعاً للحية فيقسم ما فيه ما على قدر قيمته ما وقية ثلثي الزيادة ثلثا الالف وقية الحية ألف فيجعل كل  
 ثلث سهماً فيقسم عليها أختاساً خمسة في ثلثي العبد الزيادة وثلاثة أختاسه في الحية وبهالك العبد والحية  
 بما فيه وان هلك الولد تين أن الام هلكت بألف وأنه لم يكن في الولد شيء وان الزيادة تبسج للحية ولوزاد الولد ألفاً  
 والمسألة بجماها في أمه وهو ألف يقسم بينهما وبين ولدها ثلثا ثلثه للام سقط بهلاكها وثلثاه في الولد  
 وانقسمت الزيادة على الحية والولد بقدر قيمتهما أختاساً سهمان يكونان رهنهما مع الولد وقسم ما في الولد من  
 الدين وهو ثلثا الالف بينهما وبين خسي الزيادة على قدر قيمته ما سداساً سهمهم في الزيادة وخسة أسهمهم في الولد  
 لان قيمة خسي الزيادة أربعاً سهمه وقيمة الولد ألفاً درهم فيجعل كل أربعاً سهمه ما يكون الجله ستة أسهمهم  
 وثلاثة أسهمهم تكون رهننا تبعاً للام ويقسم الدين الذي في الامة وهو ألف بينهما وبين ثلثه أختاس الزيادة  
 على ثمانية على قدر قيمته ما وقية ثلاثة أختاس الزيادة ستاً سهمه وقيمة الامة ألف فيجعل كل مائتين سهماً فيكون  
 الكل ثمانية أسهم خمسة أسهم الامة وثلاثة أسهم ثلثه أختاس الزيادة كذا في الكافي \* واذا ولدت  
 المراهونة ولدان أو ثلاثة معاً ومتمقرقين فذلك سواء ويقسم الدين على قيمته يوم العقد وعلى قيمته يوم  
 الفسك ولو ولدت ولداً ثم ولد الولد ولداً فسكنهم ما في الحكم ولدان كذا في التارخانية \* والله أعلم

### باب السابع في تسليم الرهن عند قبض المال

قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات رجل رهن من آخر جارية تساوي ألف درهم بألف درهم فجاء المرتهن  
 بطلب دينه فاني الراهن ذلك حتى يحضر المرتهن الجارية والراهن والمرتهن في مصرهما أنه يؤمر المرتهن  
 باحضار الجارية أولاً ولولقيسه في غير المصير الذي رهنه فيه وطالب بقضاء الدين وأبى الراهن ذلك حتى يحضر  
 الرهن أجبر الراهن على قضاء الدين ولا يؤمر المرتهن باحضار الرهن سواء كان الرهن شيئاً له حل وموتة أو لا  
 حل له ولا موتة من مشايخنا رحمه الله تعالى من قال هذا الجواب في الذي لا حل له ولا موتة جواب القياس

والفرع وكذلك وكلت بأن يتزوجها بعد عدها ثم عزلها في العدة اختلفوا واختار أن الزوج يملك عزل وكيله بطلاق

وامرأته \* قال كلب عزتلك فأتى وكيل ثم قال كلبا عدت وكيلاً فقد عزتلك اختلفوا والعصم أنه يملك عزله بمحضرة الوكيل ما خلا وكيل  
 الطلاق والعتاق والوكيل بطلب الخصم لتعلق حق الغير قال شمس الاسلام رحمه الله اذا أراد عزله يقول عزتلك عن مطلقها او رجعت عن  
 معلقها فينزل وبه يفتي والخلاف في جواز العزل عن المعلقة مبنى على أن من علقها بشرط ثم عزله عنها قبل وجود الشرط ينزل في الاصح  
 وانه يختلف بين محمد والساني رحمه الله كما سياتي ان شاء الله تعالى بين نصير وابن سلمة لان ابن سلمة لا يجوز تعليق الوكالة بالشرط \* ارسله ثم نهاه  
 قبل تبليغ الرسالة لا يصح بلا علم الرسول \* قالت له انا جاعدة فطقتني على كذا أو قال لمولاة اذا جاعدة فاعتبتني على كذا ثم عزله قبل الجنى

الابشرط متعارف على ما يأتي  
 ان شاء الله العزيز \* قال  
 الموكل للوكيل رد عن الوكالة  
 فقال رددت ينزل وكذا لو  
 قال الوكيل رددتهم من  
 غير أن يقول الموكل شيأعلم  
 الموكل ينزل \* وكله بالبسيع  
 أو الخصومة أو التقاضى ثم  
 حلف أنه ما وكله بشي وهو  
 عالم بما رونه فيها فقد أخرجه  
 عنها \* علق وكالته بشرط  
 ثم عزله قبل مجي الشرط صح  
 عند محمد وهو الاصح خلافاً  
 للساني \* وكله بطلاقها ان  
 خرج الى السفر ولم يرجع  
 الى كذا فخرج وكتب الى  
 الوكيل قبل المدة في عزلتك  
 عثم اصح العزل عند نصير بن  
 يحيى خلافاً لابن سلمة وهذا  
 فرع ما ذكرنا عن الامام  
 وفي بعض الفتاوى أن الوكيل  
 بالطلاق اذا لم يطلق عند  
 نصير لا يجبر فلك العزل وعند  
 ابن سلمة يجبر فلم يملك العزل  
 بن قال بالجبر قال لا يملك  
 العزل ومن قال بعدمه قال  
 يملكه واختار شمس الامة  
 قول ابن سلمة في الاصل

جاء وجعلته أن الوكالة إذا عقلت بالشرط فقبل وجود الشرط يصح غزله استدلالاً بالمسئلتين اللتين ذكرناهما عن الزيادات وهي مسألة الطلاق والعناق وذ كرشع الاسلام أنه يصح عند محمد وعند الثاني لا وبه أخذ ابن سلق وبه بقي وقيل الصحيح عدم جواز العزل عن المعلقة لأنه خارج فلا يتحقق قبل الدخول والعذر عن مسئلتى الطلاق والعناق أنه ذكرهما في الزيادات والمذكور فيه قول نفسه لا قول الامام الثاني ولأن ذلك ليس بعزل لأن العزل ابطال الوكالة بل بلفظ العزل فلا بد من ثبوت الوكالة حتى تبطل بلفظ العزل \* الوكيل الى عشرة أيام لا تنتهي وكالته بمضى العشرة في الاصح \* مات الموكل أو جن مطبقاً أو اطلقاً شهراً عند الامام ان عزل \* العزل بالارتداد عند الامام يتوقف وعندهما التفادي \* وكله بالبيع أو الشراء وقال اعمل برأيك أو أصنع ما شئت فوكل الوكيل بذلك (٤٦١) وكيلا ثم مات الوكيل الأعلى فالأسفل

وفي الاستحسان يجبر المرتهن على احضار الرهن أو لا ومنهم من قال ما ذكر جواب القياس والاستحسان وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو قال المرتهن الجارية في منزلي فادفع الدين الى حتى تذهب معي وتأخذها في المنزل ليس له ذلك ويؤمر باحضار الرهن فإذا حضر يؤمر بقضاء الدين أو لا كذا في الخلاصة \* ولو أن رجلاً على رجل ألف درهم من ماله فرهقه بالمال كله رهنًا يساويه في نجه فطالبه المرتهن بذلك القدر أو أي الرهن أداءه حتى يحضر الرهن لا يجبر المرتهن على احضار الرهن إذا فاقته فيه فان قال الراهن قد توى الرهن وصار المرتهن مستوفياً دينه فليس له على قضاة من الدين وطلب من القاضي أن يأمره باحضاره لنصير حاله معلوماً للقياس ان لا يأمره بالاحضار وفي الاستحسان قال اذا كان في المهر الذي رهقه فيه يأمره بالأحضار وان رأى القاضي في المصر أن لا يكلفه احضار الرهن ويحلفه البتة بالله ما ضاع الرهن ولا توى ويأمر الراهن أن يعطيه ما حل عليه من دينه فعل ذلك كذا في المحيط \* ولو كان الرهن على يدي عدل وأمر أن يودعه غيره ففعله العدل ثم جاء المرتهن يطلب دينه لا يكلف المرتهن احضار الرهن وأمر الراهن بتسليم الدين لأن الراهن لم يرض ببدل المرتهن فلا يلزمه احضار ما ليس في يده لا يرى أن المرتهن لو أخذ من العدل يكون غاصباً ضامناً فكيف يلزمه احضار شيء لو أخذ بصير غاصباً ولو أودعه العدل عند من في عياله وغاب وطلب المرتهن دينه وقال المودع أودعني فلان ولا أدري لمن هو أو العدل غاب بالرهن ولم يدري أين هو لا يكلف المرتهن احضار الرهن ويجبر الراهن على قضاء الدين لأن المرتهن عاجز عن التسليم وان أنكر المودع الإيداع وقال هو مالي لا يملك المرتهن قبض الدين لأنه بالخود توى الرهن فيثبت الاستيفاء فلا يملك قبض الدين حتى يثبت كونه رهنًا كذا في الكافي \* رهن عند رجل جارية ووضعها على يدي عدل فبات العدل وأودع الرهن عند من في عياله فحضر المرتهن يطلب دينه من الراهن فقال الراهن لا أعطيك حتى يحضر الرهن وقال المودع أودعني فلان ولا أدري لمن هو فان الراهن يجبر على قضاء الدين فان توى الرهن في يد العدل رجع الراهن على المرتهن بما أعطاه كذا في المحيط \* وان ادعى الراهن ان الرهن قد هلك حلف المرتهن على علمه فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين وان نكل لم يجبر ولو كان الرهن عدا فقتله رجل خطأ وجبت القيمة ثلثا تسنين فطلب المرتهن دينه لا يجبر الراهن على قضاء الدين فان حل ثلث القيمة لا يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل القيمة فان كانت القيمة من جنس الدين فكل ما حل شيء اقتضاه المرتهن بدينه وان كانت القيمة من الابل أو الغنم وقضى القاضي بذلك كان ذلك رهنًا بالدين كذا في فتاوى قاضيان \* ولو سلب الراهن العدل على بيع المرهون فباعه بغيره أو نسبه جاز فلو طلب المرتهن الدين لا يكلف المرتهن احضار الرهن ولا احضار بدله وهو الثمن لأنه لا قدرة له على الاحضار وكذا إذا أمر المرتهن ببيعه فباعه ولم يقبض لا يجبر على احضار الثمن بل يجبر الراهن على أداء دينه ولو قبضه بكلف احضار الثمن كذا في خزائن المفتين \* اذا باعه المرتهن بأمر الراهن أو العدل وأمر المشتري الثمن أو كان الى أجل فانه يطالبه لأنه صار

فعله دقيقاً أو سويقاً خارج عن الوكالة \* نوع فيما يكون توكيلاً \* الوصاية حال حياته وكالة والوكالة بعد موته وصاية لأن المنظور المعاني وعن الثاني قال أجزت لك في عهدي هذا ما أحببت أو هويت أو أردت أو شئت أو رضيت أو وافقتي فكله توكيل أو أمر بالبيع والوكالة لا تبطل بالشرط الفاسد أي شرط كان \* وفي الجامع الصغير الوكيل قبل علمه بالوكالة لا يكون وكلاً ولا يتصدق تصرفه وعن الثاني خلافه أما إذا علم المشتري بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع كونه وكلاً بالبيع بان كان المالك قال للمشتري اذهب بعهدي الى زيد فقبل له حتى يبيعه بوكالته هي منك فذهب به اليه ولم يجزه بالتوكيل فباعه هو منه فالد كور في الو كالة أنه يجوز جعل معرفة المشتري كعرفة البائع وفي المأثور ما يدل عليه فان المولى اذا قال لاهل السوق يا عبيدي فباعوه ولم يعلم به العبد يصح وفي الزيادات أنه لا يجوز وليست



الوكالة كالوصاية فان الموصى له اذا باع من التركة قبل علمه بالوصاية والموت يصح لانها خلافة كالوراثه وتصرف الوارث قبل علمه بالوراثه  
يصح وفائدة كونه وصاية عدم تمكنه من اخراج نفسه عن الوصاية لعدم ملكه ذلك بعد القبول بخلاف الو كالفاته امر ونهى فيعتبر  
بأوامر الشارع وانه لا يلزم بلا علم والزوج بلا علم صوري في دار الاسلام لحصول العلم بتقدير الشيوخ الخطاب فاندفع دار الحرب لعدم  
الشيوخ فيه لعدم كونه دار الاحكام وفي المتنق اودعه الفوا قال امرت أن يقبضه منك فلان ولم يعلم فلان بكونه مأمورا بالقبض ومع ذلك  
قبضه بفعله وتلف عنده فالمالك بالخيار في تضمين أيهما شاء الدافع أو القابض وان سلم الدافع العالم بالاذن والقابض لا يعلم به فتلف عند  
القابض لا ضمان على واحد منهما (٤٦٢) لان المستودع يلى الدفع بالاذن وكل غامسا قبله فترد قبل ان يبلغ الرد الى الموكل قبل الوكيل

ديننا بتسليط منه فان نوى الثمن على المشتري رد المرتهن ما قبض هكذا في التارخانية والله أعلم

### باب الثامن في تصرف الراهن أو المرتهن في المرهون

وتصرف الراهن قبل سقوط الدين في المرهون اما تصرف بلحقه الفسخ كالبيع والكتابة والاجارة والهبة  
والصدقة والاقرار ونحوها وتصرف لا يحتمل الفسخ كالعتق والتدبير والاستيلاء أما الذي يلحقه الفسخ  
لا ينفذ بغير رضا المرتهن ولا يبطل حقه في الحبس وإذا قضى الدين وبطل حقه في الحبس نفذت التصرفات  
كلها ولو أجاز المرتهن تصرف الراهن فذوخرج من أن يكون رهنا والدين على حاله وفي البيع يكون الثمن  
رهنا مكان المبيع وكذا اذا كان تصرفه في الابتداء باذن المرتهن والذي لا يحتمل الفسخ ينفذ ويبطل الرهن  
ثم اذا صار حرا عندنا وخرج عن حكم الرهن ينظر ان كان الراهن موسرا لاسعاية على العبد والضمنان على حاله  
على الراهن ان كان الدين حالا يجبر على قضائه وان كان مؤجلا وحل الاجل فكذلك ولو لم يحل نفذ العتق  
فياخذ من الراهن قيمة العبد فيجسبها رهنا مكان العبد ثم اذا حل الاجل ينظر ان كان قيمة العبد من جنس  
الدين استوفى دينه ورد الفضل وان كانت من خلاف جنس الدين جسبها بالدين كما كان قبل حلول الاجل  
وان كان الراهن معسرا فالمرتهن أن يستسعى العبد في الاقل من ثلاثة اشياء سواء كان الدين حالا أو مؤجلا  
فينظر الى قيمة الرهن وقت الرهن والى قيمته وقت العتاق والى الدين فيسعى في الاقل منها ثم يرجع على الراهن  
اذا أسرى عاسعى لانه قضى دينه مضطرا ويرجع المرتهن ببقية دينه ان بقي من دينه بقية فنحو أن يرهن عبدا  
قيمه ألف بالدين ثم ازدادت ثم اعتقه فان العبد يسعى في الالف قدر قيمته وقت الرهن لان الضمان ثبت في  
قدر الالف فانه لو مات بسقط ذلك القدر ولو لم يعتقه الراهن ولكن دبره نفذت بديره وبطل الرهن وليس  
للمرتهن حسمه بعد التدبير ثم ينظر ان كان الراهن موسرا والدين حال أخذ جميع دينه منه وان كان الدين  
مؤجلا فآخذ قيمته من الراهن وتكون رهنا مكانه كافي العتق وان كان الراهن معسرا والدين حال فانه  
يستسعى المدبر في جميع دينه بالغاما يبلغ وان كان الدين مؤجلا فيستسعيه في جميع القيمة ويجسبها مكانه  
فوقع الفرق بين التدبير والاعتاق في موضعين أحدهما ان في العتق اذا كان الراهن معسرا يجب على العبد  
السعاية في الاقل من ثلاثة اشياء وفي التدبير يجب عليه السعاية في جميع الدين بالغاما يبلغ ولا ينظر الى القيمة  
اذا كان الدين حالا وان كان مؤجلا فعليه السعاية في جميع القيمة وفي الثاني ان في الاعتاق يرجع العبد بما  
سعى على الراهن وفي التدبير لا يرجع وانما كان كذلك لان التدبير لم يخرج من أن تكون سعائته من مال  
المولى فلا يرجع ويسعى في جميع الدين وبالعتق خرج من أن تكون سعائته للراهن ولو كان الرهن جارية  
فخلت عند المرتهن فادعاه الراهن أنه منه فان ادعاه قبل الوضع صحت دعواه وثبت نسبته منه وصار حرا قبل

الرادى ينبغي ان يصح كالموكل  
مكانها وصاية والجامع علم  
صحة الرديلا وصوله الى  
الموجب ويجوز ان يعتبر رد  
الوكيل دون الوصى والظاهر  
هو التسوية والتوكيل بالاقرار  
صحیح ولا يكون التوكيل به  
قبل الاقرار اقرارا من الموكل  
وعن الطواويسى معناه  
أن يوكل بالتصوم  
ويقول خاصه فاذا رأيت  
لحق مذبذبة أو خوف عار  
على فاقتر بالمسعى يصح  
اقراره على الموكل كفل  
بنفسه على انه ان لم يواف  
به غدا فعليه ما على المديون  
يصح وان قال ان واقتك  
به غدا فعلى ما عليه لا يصح  
ولا يلزمه بالموافة المال  
وانما يلزم بعدم تلك الموافقة  
لكون عدم الموافقة ملائما  
لوجوب المال وعدم ملائمة  
الموافقة للوجوب بد كره ابن  
سماعة \* ذكر بكر وكل  
صبيانا نونا أو محجورا ان  
محجورا وكسبه بالبيع أو  
الشراء بحال أو مؤجل

لا يلزمه العهدة بل يلزم الا امر وانما ذونا ان بالبيع مؤجل أو حال لحقه العهدة وضح يعه وان بالشراء ان يثن  
مؤجل لا يلزمه العهدة قياسا واستحسانا فالبايع مطالب بالثمن كل بائنا لاهذا الوكيل المشتري لان الصبي المأذون يلزمه ضمان الثمن ولا  
يلزمه ضمان الكفالة وضمائنا ما لا يكون في قبائته ملك مال يضاف حصوله اليه وضمائنا الثمن ما يكون بازائه مملوك كذلك والثمن المؤجل  
ليس بازائه مملوك لانه لما شرط تأجيله ملك المشتري المبيع بنفس البيع لا بأداء الثمن فيكون لزوما لا يلزمه مثله على موكله وهذا هو  
ضمان الكفالة لو بأمر بخلاف ما اذا كان وكيل بالبيع فانه يستحق الثمن أو لا يجب عليه تسليم المبيع لما علم ان المبيع متعين فيلزم تعيين  
الثمن أيضا وذلك لا يسبق التسليم فيكون اللازم بالعهد عليه ضمان التجارة وان يثن حال فالقياس ان لا يلزمه لانه ضمان كفالة وفي

الاستحسان يلزمه لانه يملك المشتري بهذا الاداء حتى ملك حبسه من الموكل ليستوفي منه الثمن الذي اداءه الى البائع بخلاف ضمان الكفالة لعدم استحقاق حبس مال عن المكفول عنه بما آتى وبخلاف ما اذا كان وكيله بمن مؤجل فانه لا يملك حبسه بذلك فكان ضمان كفالة وكل ما ذكرنا في الصبي فهو الجواب في العبد المحجور \* قال لا تخرم احكمت بخاتم فكيف لا تو كبل فلو ساعده خصمه يكون حكمه عليه ما وسئل القاضي قال لا تخرم هذا المنة هذه وهرجه مصلحت بيئي يكن لا يكون تو كبلا ولو قال هرجه مصلحت است يكن رواسن تو كبل يملك الا بضاع وغيرها \* قال لا امر انه انت طالق ان لم تبني عبيد تو كبل \* اشترى ثوبا بعشرة فقال له درهم ربح ارم يا ابن جامه فقال المشتري نعم ان كان القائل يباع للشباب فتو كبل والا فلا \* قال لا امر انه وكيل من باش هرجه خواهي (٤٦٣) كن فقالت اكر وكيك لوام خويشتن

رأسه طلاق دست باز داشت  
فأنكر الزوج أن يكون  
على الطلاق ان لم يكن حال  
المداكرة فالقول له وان  
المداكرة يقع \* قالت أريد  
طلاق نفسي فقال الزوج نعم  
تأميك وان قال أريد طلاق  
امرأته فقال نعم تو كبل  
\* طلب أولياؤها منه طلاقها  
فقال ما تريدون مني افعل  
ما تريد فطلق الولي لا يقع لانه  
محتمل \* زوج أخته بدون  
رضاها فقال أو ان الزفاف لها  
هل أجزت ما فعلت وكان  
أيضا باع أملا كها بالرضاها  
فقال أجزت وزعت أن  
الاجازة كانت للشكاح فقط  
لانها كانت عالمة بالبيع  
وآتي الاخ عومها فالقول  
لها بقرينة اقتران الاجازة  
بالحال الزفاف \* قال لا خيه  
في الملك حاجة اقضها خلف  
بالطلاق والعناق اقضها  
فقال حاجتي طلاقها لانه  
لا يصدق فيه لانه محتمل  
الصدق والكذب \* قال  
وكانت في كل أموري أو  
أخذت مقام نفسي لا يكون

أن يدخل في الرهن وصارت الجارية أم ولد له وخرجت عن الرهن ولا سعاية على الولد يكون حكم الجارية  
حكم العبد المرهون اذا دبره الراهن في جميع ما ذكرنا ولو كانت الجارية وضعت جملها وألتم ائتماء الراهن  
فخرجت دعوتها أيضا وبث نسب الولد منه وعنت بعد ما دخل في الرهن وصارت له حصته من الدين وصارت  
الجارية أم ولد له وخرجت من الرهن في قسم الدين على قيمة الجارية يوم رهنه وعلى قيمة الولد يوم كانت  
الدعوى فيكون حكم الجارية في حصتها من الدين حكم المدبر في جميع الدين وحكم الولد في حصته من الدين  
حكم المعتق في جميع ما ذكرنا الا أن هنا ينظر الى شئئين الى قيمة الولد وقت الدعوى والى حصته من الدين  
فيسمي في أقلهما اذا كان الراهن معسرا ويرجع بماسي هكذا في شرح الطحاوي \* رهن جارية تساوي  
ألفا بالفين وصارت قيمتها ألفين بزيادة سعر أو ولدت ولدا يساوي ألفا فيقتكها ما بالفين ولو هلكت هلكت  
بالفين وان أعتقها المولى وهو معسر سعت في ألف وكذلك لو أعتقها ما جعيا في ألف ورجعا بذلك على  
المولى ورجع المرتهن على المولى ببقية دينه كذا في محيط السرخسي \* رهن عبدا قيمته ألف بألف فعاد  
سعره الى خمسمائة ثم أعتقه الراهن وهو معسر سعى العبد في قيمته يوم الاعتاق لاني جميع الدين رجل رهن  
رجلا عبدا يساوي ألفا بالفين وازدادت قيمته قبلت ألفين ثم دبر المولى وهو معسر فانه يسعي في جميع  
الدين ولو لم يسع حتى أعتقه يسعي في ألفين اذا كان العتق بعد التدبير فان دبره ثم ازدادت القيمة سعى في  
ألفين فان أعتقه بعد ذلك سعى في ألف كذا في خزائن الاكل \* واذا رهن الرجل أمسة بألف درهم هي  
قيمة الخيانت بولديساوي ألفا فأتاه بعد ما ولدته وهو معسر ضمن المال وان كان معسرا سعت الامنة في  
نصف المال والوالد في نصفه فان لم يولد ولد شيئا حتى ماتت الام قبل أن تفرغ من السعاية سعى ولدها في  
الاقل من نصف قيمته ومن نصف الدين ولا يراد عليه شيء بموت الام كذا في المبسوط \* رهن رجلا رهنها  
ثم أعتقه أحدهما فلا يجزى لهما أن كانا معسرين أو معسرين أو أحدهما معسرا والاخر معسرا والدين  
حال أو مؤجل فان كانا معسرين والدين حال وقيمة ألف فعليه حصته من الدين وكذلك على شريكه لأجل  
الدين لا لأجل العتق لان الرهن تلف باعناق أحدهما وموسران والدين حال فيؤخذان بدينهما وان  
كان الدين مؤجلا ضمن المعتق قيمة نصيبه لانه ألتف نصيبه فإخذ المرتهن منه ويكون رهنه عنده الى أن  
يحل الدين وينظر ماذا يختار الساكت فان اختار الضمان أو سعاية العبد كان للمرتحن أن يأخذ ذلك  
منه لانه بدل الرهن فيكون رهنه عنده فاذا حل الدين أخذ بدينه عليهما لان القيمة من جنس حقه وان  
اختار العتق فالمرتحن بالخيار ان شاء ضمن المعتق لانه ألتف حقه بالا عتاق وان شاء ضمن الساكت لانه  
ألتف حقه في بدله فانه وجب الضمان على المعتق أو السعاية على العبد وبالا عتاق برئاعن ذلك وأما اذا  
كانا معسرين والدين حال فالمرتحن أن يستسعى العبد في الألف كلها لانه عتق كله باعناق نصيبه عندهما  
فيجب على العبد السعاية في قيمته وعند أبي حنيفة رجها لله تعالى صار نصيب الساكت مكابا والمكاتب

تو كبلا عما كان له صناعة معلومة كالاجازة لا ينصرف اليه وان لم يكن له صناعة معروفة ومعاملته مختلفة قالو كالة باطله ولو قال  
وكانت في جميع الامور التي يجوز التوكيل بها كان تو كبلا عما يتناول البياعات والالتكحة \* الو كالة على اليمين مثل قوله وكلناك أن تعالج  
عني لا يجوز \* اذا قال أنت وكيل قبل انه لا يصح وقيل يصح ويسئل الموكل عن مراده \* نوع في استأجاره \* أقر بالتوكيل وأنكر الدين  
لا تثبت وكالته باقراره هذا حتى اذا برهن على الدين قبل أن يبرهن على الو كالة لا يصح \* زعم انه وكيل عن فلان يطلبه كل حق له بخوارزم  
واستيفائه وخصومته فيه والموكل غائب وبرهن على ذلك بلا خصم عليه حق فلان لا يسمع \* فان حضر خصم الجار أو غيره برهن عليه  
ثم أحضر آخر لا يحتاج الى اعادة البرهان على الو كالة عن ذلك الغائب وان برهن على الو كالة على انسان بيمينه في حق ثم ادعى عليه موكله حقا

آخر لا يحتاج الى اعادة البيعة على وكالة بخلاف دعواه الوكالة عن موكل آخر \* ادعى انه كبل فلان بقبض دينه الذي على المحضر أو ادعى انه وصى فلان الممت في قبض دينه الذي على هذا أو ادعى انه وارث فلان ولفلان المبت عليه أو عنده كذا وبرهن على الوكالة والدين أو الوصاية والموت والدين أو الوصاية والموت والحق برهانا واحدا قال الامام يقبل على الوكالة والوصاية والموت والوراثة ويحكم به ثم يعاد البيعة ثانيا على الدين ويحكم بالدين بعده وقال الثاني رحمه الله يقضى بالامر من معافيحكم بالوكالة أولا ثم بالمال باقامة واحدة \* أقر بالدين وأنكر الوكالة وطلب زاعم الوكالة تحليفه على عدم علمه بكونه وكيلًا قال الامام رحمه الله لا يحلفه وصاحبه يحلفه \* صدقه في الوكالة في قبض العين له الامتناع عن الدفع وفي الدين لا ثم (٤٦٤) في العين وامتنع عن الدفع بعد الاقرار بالعين والوكالة \* لو برهن مدعى الوكالة على المقر بالوكالة

لا يصلح رهنا لانه حر يدا والمعتق معسر فكان للمرتهن أن يستسهي العبد وإذا أخذ السعاية من العبد أخذ بدينه عليه ما لانه بدل الرهن وكذلك ان كان الدين مؤجلا ويكون رهنا عنده أن لا يحل الدين وأما اذا كان المعتق موسرا والساكت معسرا والدين حال ضمن المعتق نصيبه من دينه وفي نصيب الساكت ينظر ان اختار السعاية أو الضمان أخذه المرتهن منه لانه بدل الرهن وان اختار العتق ضمن المعتق نصيب الساكت لانه أنف حق في الرهن ويرجع المعتق بذلك على الساكت وكذلك ان كان الدين مؤجلا وان كان المعتق معسرا والساكت موسرا والدين حال يستسهي المرتهن العبد في نصيب المعتق ويأخذ من الساكت نصف الدين لانه أنف الرهن والدين حال وان كان الدين مؤجلا يستسهي المرتهن العبد في الالف كلها فاذا حل الدين ان اختار الساكت السعاية أخذ المرتهن بدينه عليه ما ويرجع العبد على المعتق ولا يرجع على الساكت وان اختار العتق فاذا قضى دينه رجع نصف السعاية على العبد وان لم يقض كان للمرتهن أن يأخذ ذلك بدينه لانه بدل الرهن ثم يرجع العبد بنصف السعاية على الساكت ونصفها على المعتق ولو أعتقه أخذها وادبره الآخر وهما معسران يستسهي العبد في جميع الالف ثم العبد يرجع على المعتق بنصف السعاية لانه قضى دينه من ماله وهو يجبر على ذلك ويرجع على المدبر بنصف السعاية ان اختار العتق وان اختار السعاية يرجع عليه بفضل ما بين نصف قيمته ومدبر او نصف قيمته فنان حتى لو كان نصف قيمته فنانا خمسمائة ونصف قيمته مدبرا أربع مائة رجع عليه بمائة وان كانا موسرين ضمن الالف للمرتهن ويشعي المدبر الذي دبره في نصف قيمته ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ لان الرهن تلف باعناق أحدهما والدين حال فيؤخذ ان به وان كان الدين مؤجلا يضمن المعتق قيمة نصيبه وفي نصيب المدبر المرتهن بالخيار ان شاء ضمن المعتق نصيبه وان شاء ضمن المدبر قيمة نصيبه لانه بالتدبير أنف حق في بدل الرهن فانه كان للمدبر تضمين المعتق قيمة نصيب الساكت وبالتدبير برى المعتق من ضمان نصيبه كذا في محيط السرخسي \* وليس للمرتهن أن يرهن الرهن فان رهن بغير إذن الراهن كان للراهن الاول أن يطل الرهن الثاني ويعيده الى يده ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى الاول فالراهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول فيكون ضمانه رهنا وملكه المرتهن الاول بالضمان فصار كأنه رهن ملك نفسه وهلاك في يد المرتهن الثاني بالدين وان ضمن المرتهن الثاني يكون الضمان رهنا عنده المرتهن الاول وبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن الثاني على المرتهن الاول بما ضمن وبدينه ولو رهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الاول فصار كأن المرتهن استعار مال الراهن فرهقه كذا في خزائن المفتين \* ولو اذنه من الرجل دابة وقبضها ثم أجرها من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن ويأخذ الدابة وان أجر المرتهن من أجنبي بأمر الراهن يخرج من الرهن وتسكون الاجرة للراهن وان كانت الاجارة بغير إذن الراهن يكون الاجر للمرتهن يتصدق به والمرتهن أن

على كونه وكيلًا يقبل وان كان برهانا على المقر كاذبا ادعى على أحد الورثة دينه على الميت وأقر به المحضر له ان يبرهن عليه وان كان مقرا لماهر \* حضر مجلس الحكم بجوارزم عند حاكم ووكل بقبض كل حق له بجوارزم فان كان الحاكم يعرف الموكل اسما ونسبا يجعله وكيلًا فاذا حضر عند هذا الحاكم رجلا وادعى حقا للموكل وبرهن على الحق حكم به بلا احتياج الى انساب الوكالة وان كان لا يعرف الموكل لا يجعله وكيلًا لان معرفة القاضي له وقت القضاء شرط ليعلم أن الحكم لمن يكون وان أراد الموكل أن يبرهن انه فلان بن فلان الفلاني حتى يحصل العلم للقاضي لا يقبله لعدم الخصم وان أراد أن يبرهن عليه يكتب الى قاضي الدشت بذلك يعني ان فلان بن فلان الفلاني وكل فلان بن فلان الفلاني بكذا يقبله ويكتب به لان حضرة الخصم ليس بشرط

لسماع البيعة للكتاب الحكمي وعن الامام الثاني ان الحاكم اذا لم يعرف الموكل شأله بيعة على انه فلان بن

فلان الفلاني وهذا بخلاف ماهر كانه قاسه على الكتاب الحكمي \* اكرى جماعة ليعمل جملة الى بلخ ويستوفى الاجر من وكيله ثم بعد تسليم الحمل اليه أعطاه ذلك الوكيل بعض الاجرة وامتنع عن اداء الباقي ان كان القابض قرائنه مديون المكتري بالدين والامر أجبر على الدفع وان أنكر الامر حلفه الجلال على عدم معرفته بماهر وان لم يكن مديون الموكل لا يجبر على الدفع \* ادعى علي رجل انك وكيل فلان بالخصومة ولي على فلان كذا فقال للمدعي عليه ما وكاني فلان بالخصومة وبرهن على انه وكيل بالخصومة تقبل وفي الروضة شهيد ابانه وكيل فلان بالخصومة فأنكر ان وكيل الطالب لا يسمع وان كان وكيل المطلوب يسمع \* نوع في العزل واخر اجسه عن الوكالة \* وكيل

البيع آخر المطالبة بالثمن عن المشتري فوكل الموكل ليقبض الثمن من المشتري ان كان وكالة الموكل باهر القاضى ليس الوكيل اخراج موكله عنها وان لا باهر الخاكم بل من قبل نفسه اخراجه وعزله وعن محمد ايضا لا يملك اخراجه عنها في الفصلين والحاكم اذا علم تأخير الوكيل طلب الثمن أن يوكل الموكل بالوكيل الوكيل وعن الثاني ان وكيل البيع اذا التوى في قبض الثمن أخرجه عنها أو جعل حق قبضه للوكل حتى اذا أدى المشتري عنه الى الوكيل بعد علمه بالاخراج لا يبرأ وان قبل علمه بالاخراج يبرأ وعن الامام أنه ليس للوكل ولا للحاكم اخراجه عن الوكيل في قبض عن ماباع وان أخر ولا يجبر الوكيل على قبضه ايضا لان العزل عن حكم تصرف أمضى لا يتصور وعزل الرسول يصح بلا علمه \* وفي السير قبل علم الوكيل والرسول والمأمور يصح بلا علمهم وبعد علمهم ولا يعلمهم وعزل الوكيل بالطلاق والشكاح لا يصح بلا علم لانه وان لم يلحقهم الضرر فيه لكن يصير مكذبا فيكون غرورا \* كتب الموكل الى وكيله الغائب كتاب عزله قبله وعلم عاقبه أو أرسل اليه عدلا أو غيره حرا أو عبدا كبيرا أو صغيرا فقال الموكل أرسلني اليك لا بلغك عزله عن الوكالة ان عزل وان لم يرسل ولم يكتب اليه لكن شهد على العزل حال غيبة الوكيل لا وان أخره بالعزل عدل أو مستوران ان عزل وان لم يصدق الخبر اذا بان صدقه وكذا في حجر المأذون والاختار ببيع الدار المشفوع ونكاح الولي البكر ويجزأ عنه \* الوكيل لا يملك اخراج نفسه عن (٦٥) الوكالة بلا علم الموكل \* قولهم ينزل يجنون الموكل وموته مفيد بالموضع

الذي يملك الموكل عزل وكيله فاما في الرهن اذا واكل الراهن العدل أو المرتين ببيع الرهن عند حلول الاجل أو الوكيل بالامر بالبدل لا ينعزل وان مات الموكل أو جن والوكيل بالخصومة بالتمسك الخصم ينزل يجنون الموكل وبموته والوكيل بالطلاق ينزل بموت الموكل استحسانا لاقياسا ويجنونه ساعة وذهب عقله ساعة لا ينزل اذا قلته كالتوم وأكثره سنة عند محمد رحمه الله وكان يقول أولا شهر ثم رجع الى سنة وأقام الثاني أكثر السنة مقام كلها وكذا وارتدت فهو على وكالته ما لم تمت أو

بعيد هافي الرهن وان أجرها الراهن من أجنبي بأمر المرتين يخرج من الرهن والاجل للراهن وان أجرها بغير أمر المرتين كانت الاجارة باطلة وللمرتين أن يعيدها في الرهن وان أجرها أجنبي بغير إذن الراهن والممرتين ثم أجاز الراهن الاجارة كان الاجل للراهن وللمرتين أن يعيدها في الرهن وان أجاز المرتين دون الراهن كانت الاجارة باطلة ويكون الاجل للذي أجرها ويتصدق به وللمرتين أن يعيدها في الرهن وان أجازا جميعا كان الاجل للراهن ويخرج من الرهن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أجر من أجنبي سنة بغير أمر الراهن وانقضت السنة ثم أجاز الراهن الاجارة لم تصح لان الاجارة لاقت عقدا مقضيا منسوخا فلم يرتفع أن يأخذه حتى يصير رهنا كما كان وان أجاز بعد مضي ستة أشهر جاز ونصف الاجل للمرتين يتصدق به ونصفه للراهن وليس للمرتين أن يعيدها في الرهن كذا في محيط السرخسي \* اعلم بأن عين الرهن أمانة في يد المرتين بمنزلة الوديعة ففي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يغيرم فكذلك اذا فعل المرتين ذلك بالرهن لا يغيرم الا أن الوديعة اذا هلك لا يغيرم شيئا والرهن اذا هلك سقط الدين وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة يغيرم فكذلك المرتين اذا فعل ذلك بالرهن ثم الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تجوز كذلك الرهن ليس للمرتين أن يؤجرا الرهن واذا أجر بغير إذن الراهن وسلمه الى المستأجر فان هلك في يد المستأجر فالراهن بالخيار ان شاء ضمن المرتين قيمته وقت التسليم الى المستأجر وتكون رهنا مكانه وان شاء ضمن المستأجر غيرانه اذا ضمن المرتين لا يرجع بمضمن على المستأجر ولكنه يرجع عليه بأجر ما استوفى من المنفعة الى وقت الهلاك ويكون له ولا يطيب واذا ضمن المستأجر رجوع بمضمن على المرتين ولو سلم واسترده المرتين عاد رهنا كما كان وكذلك لو أجره الراهن بغير إذن المرتين لا يجوز وللمرتين ان يطل الاجارة ولو أجر كل واحد منهما باذن صاحبه أو أجره أحدهما بغير إذنه ثم أجاز صاحبه صحته الاجارة وبطل الرهن فتكون الاجارة للراهن وتكون ولاية قبضها الى العاقد ولا يعود رهنا اذا انقضت هذه الاجارة الا بالاستئذان وكذلك لو استأجره المرتين صحته الاجارة وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبل انقضاء مدة

(٥٩ - فتاوى خامس) تلحق بدار الحرب \* وكله بأن يزوجه فلانه فاذا هي ذات زوج فابانها زوجهام تركها ووجهها منه جازم وان تزوجها الوكيل فابانها تم زوجهام منه جازم بناء على أن الوكيل يتزوج امرأته معينة يملك أن يتزوجها والوكيل بشرامشي بعينه لا يملك على ما يأتي ان شاء الله تعالى فان الوكيل بشرامشي بعينه اذا خالف يقع الملك له والوكيل بالنكاح مخالف بالاضافة الى نفسه فبقعه له ولو ارتدت وسيت ثم حررت وأسلمت وزوجهام منه جازم عنه بخلافها \* تزوج الموكل أمها أو ذات رحم محرمة منها بحيث لا يصح الجمع بينهما أو أربعا سواها أو باع الموكل ما كان له بالعزل ولو قال الموكل ان تزوجته فانه طالق ثلاثا لا ينزل الوكيل فان عاد اليه قد يم ملكه بأن رد عليه بعب عادت الوكالة وان لم يعد اليه قد يم ملكه لا يعود الوكالة والاذن في التجارة لا يعود وكله بالطلاق فطلقها أو بالخلع فخلعها وانقضت عدتها ثم تزوجها وطلق لا يقع ولو لم تنقض عدتها لا يطل الوكالة لا مكان ايقاع طلاق آخر من الوكيل ما روى عن الثاني رحمه الله ان يطلق الموكل تبطل وكالته محمول على الانقضاء أو ايقاع الموكل الثلاث لعدم محلها بعد ذلك بخلاف ما اذا واكل بالخلع ثم خالف لان الخلع بعد الخلع لا يتصور \* خبرها الزوج أو جعل أمرها يدها ثم طلقها بانثاء أو قال لها أنت طالق ان شئت فقالت شئت سقط الخيار والامر بالبدل ولو رجعا لا يملك بالبيع فباعه ثم رد عليه بقبضه فعلى وكالته وعن الثاني لا مطلقا لان تصرف الموكل منعه عن الوكالة كالعزل ومحمد رحمه الله يقول لم يوجد

العزل لكن نزع العين عن ملك الموكل تعذر التصرف على الوكيل فيعود قديم ملكه يعود تصرفه كولو كبل اذا باعه ثم رد عليه بعيب ملك البيع ثانيا وفي المنتقى وكله بالهبة فباشرها الموكل ثم رجع الوكيل فيها لم يكن للوكيل مباشرتها ثانيا بخلاف البيع كما مر لأن الوكالة في البيع بعده باقية حتى ملك الوكيل بعد البيع مطابقة الثمن وعاد اليه الخصام في حقوقه وأما الهبة فلاحق ولا حكم له يبق على ملك الوكيل فانه بعد الهبة لا يملك التسليم ولا الرجوع فقال عود العين الى يده في الهبة الوكالة غير باقية فاما وكالته بالبيع بعده باقية حتى رجع عليه الحقوق وبقاء الوكالة يقتضي جواز التصرف وكذا لو وكاه بالتزويج فتر وجهها ثم وطئها بعد زمان فطلقها فبعد انقضاء عدتها رجعها من الموكل صح لبقاء الوكالة وكذا لو وكاه بكتابة عبده فكتابه الوكيل أو الموكل وعجز ورد ثم كتبه الوكيل بحكم الوكيل لا يصح ما قلنا في الهبة \* وكله يبيع داره ثم يبيع فيها فهو رجوع عنها عند الامام ومحمد رجعها ما لا الله لا التخصيص والوصية بمنزلة الوكيل وكذا لو وكاه ببيع أرضه ثم غرس فيها بخلاف ما اذا وكاه ببيع أرض وزرع فيبيع الوكيل الأرض دون الزرع لأن البناء والغرس يصد بهما القرار لا الزرع \* أمره بشراء دار وهي أرض بيضاء فبني فيها ليس له ان يشتريها بعده ولو كانت مبنية فزاد فيها حائطاً أو حصصها له البيع \* وكله يبيع وصيفة وهي شاة فصارت عجوزة قالو وكالة على حالها (٤٦٦) بخلاف ما إذا أمره بشراء سويق فقلته أو سمع فقصره فصار دهنًا حيث يبطل الوكيل

وفي البيع لا يبطل الوكالة  
\* وكله غير جائز الرجوع ثم  
أداد الرجوع قال بعض  
المشايع ليس له ان يعزل في  
الطلاق والعناق كما لو قال  
لرجل جعلت أمرا امرأتى  
اليك تطلقها متى تشاء أو  
قال جعلت عتق عبدى في  
يدك فعتقه متى تشاء أو  
قال أعتق عبدى اذا شئت  
أو طلق امرأتى ان شئت  
لا يملك الرجوع لان تغيير  
الرجوع التحق بحكم الامر  
وان في البيع والشراء  
والاجارة يصح العزل وقال  
بعض مشايخنا له العزل في  
كل الفصول وليس فيه  
رواية مسطورة \* كلما عزلتك  
فأنت وكيلي وكالة مستقبلة  
ثم عزله ينعزل لكنه يكون

الاجارة أو بعد ادائه قضاؤها ولم يحبس منه من الراهن هلاك أمانة ولا يذهب به لا كشيء ولو حبسه عن الراهن  
بعد ما انقضت مدة الاجارة صار غاصبا هكذا في شرح الطحاوى \* فان ركب المرتن الدابة أو كان  
عبدا فاستخدمه أو وثق بالقبضه أو سب فافتقده بغير اذن الراهن فهو ضامن له لانه يستعمل ملكه بغير اذنه  
فيكون كالغاصب بخلاف ما لو تقلد السيف على سيف أو سيفين عليه فان ذلك من باب الحفظ لامن  
باب الاستعمال وان كان فعل ذلك باذن الراهن فلا ضمان عليه لان وجوب الضمان باعتبار التعدي  
وهو في الاتقاع باذن المالك لا يكون متعديا فاذا نزل عن الدابة ونزع الثوب وكف عن الخدمة فهو رهن  
على حاله ان هلك ذهب بما فيه وان هلك في حالة الاستعمال باذنه هلك بغير شيء كذا في المبسوط \* ولو  
أعاده غيره باذن الراهن أو أعاده الراهن باذن المرتن فهل في يد المستعير لا يسقط شيء من الدين ولكن  
للمرتن ان يعيده الى نفسه ولو ولدت المهرونة في يد المستعير رهنها كان أو مرتننا أو أجنبيا فالولد رهن  
كذا في الوجيز للكردرى \* وبسبب الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن ويبطل الوديعة لا يبطل عقد الرهن  
حتى لو أودعه الراهن باذن المرتن كان للمرتن ان يعيده الى يده كذا في المحيط \* ولو كان الرهن معصفا  
أو كبا ليس له أن يقرأ فيه بغير اذنه فان كان باذنه فإدام يقرأ فيه كان عارية فاذا فرغ عنها عاده رهننا  
كذا في السراجية \* رهن معصفا أو أمره بقرائه منه ان هلك حال قراءته لا يسقط الدين لان حكم الرهن  
الجس فاذا استعمله باذنه تغير حكمه وبطل الرهن وان هلك بعد الفراغ من القراءة هلك بالدين كذا في الوجيز  
للكردى \* ولو لبس خلتا فوق خاتم فهل يرجع فيه الى العرف والعادة فان كان ممن يتجمل بخاتمين  
يضمن لانه مستعمل له وان كان ممن لا يتجمل به يملك بما فيه لانه حافظ اياه وقد ذكر بعض مسائل الخاتمي  
كتاب الهاربة وان كان الرهن طليسانا أو قباء فليس له بسا ماعتاد اضمن وان حفظه على عاتقه فهل يملك  
رهننا لان الاول استعمال والثاني حفظ كذا في البدائع \* ولو بواضعاً ان ينتفع المرتن بالرهن ويكون  
الرهن صحيفا فالخيلة فيه ان كان الرهن دارا أن باذن الراهن للمرتن أن يسكن في الدار ويبيع له ذلك على أنه

ككلا

وكيلا وكالة مستقبلة لوجود الشرط وصحة تعليق الوكالة بالخطر واذا أراد الموكل عزله عن الوكالة الدورية

كيف يعزله قيل يقول عزلتك ككلا وككلا وانه لا يصح لان فيه تعليق العزل بالشرط حيث قال معنى ان صرت وكيلي فأنت معزول ولان  
المعلقة بالعزل غير ثابتة فكيف العزل عنه واخا رثس الاثمة ان يقول عزلتك عن الوكيل ككلا وككلا أو عزلتك عن ذلك كله وانه ايضاً مشكل  
لان الاخراج قبل الدخول في ذلك الشيء لا يتصور والعزل اخراج والمعلقة غير نازلة فلا يتصور الاخراج قال الفقيه أبو جعفر والامام طهري  
الدين يقول رجعت عن المعلقة وعزلت عن المنفذة ولا يقدّم العزل عن المنفذة على الرجوع عن المعلقة لانه اذا قدم العزل عن المنفذة  
يتجزؤ وكالة أخرى من المعلقة فلا ينزل بعده عنها بالرجوع عن المعلقة وهذا القاسم اذا خص لفظ الرجوع بالمعلقة من الوكالات اجترانا عن  
خلاف الامام الثاني أن الاخراج عن المعلقة بلفظ العزل لا يصح \* قال الفقيه أبو جعفر واخا رثس ان يكتب في صلح الوقف  
اجارة أن الواقف وكل فلانا باجارة هذا الوقف من فلان في كل سنة وكله أن يرجعه من هذه الوكالة فهو وكيل في اجارته \* وغرضه أن يملك اجارة  
الوقف أكثر من سنة الا أن يبطل هذه الوكالة تحقير ما مناصح الاح الوقف وقد ذكرنا خلاف نصير وابن سلق في الوكالة على هذا الشرط ولا في  
الاصل قال أبو نصران كان في ذلك منفعة للوكيل بان يكون للوكيل على الموكل دين فامر ببيع مال الموكل يستوفي دينه من غنمه وهذا

التوكيل فيه نفع فلا يجوز اخراجه \* قال الفقيه وسبب اختلافهما اختلاف فهم في تفسير هذا الشرط فان ابن سلمة سبق الى ذهنه ان الشرط معناه حجر الموكل عن عزل وكيله وانه حكم مخالف للشرع فيبطل كما اذا شرط المرتن عدم كون المرهون مضمونا بالدين وشرط البائع ان يكون هلاك المبيع في يده غير موجب لفسخ البيع والمعنى ان كل من قصد ابطال حكم الشرع يبطل قصده وسبق الى ذهن نصير ان معناه تعليق الوكالة بالعزل فكأنه قال ان عزلتك عنها فوكالتك وكالة مستقبلة ولو صرح بمذايصح فكذا اذا اناب معناه لفظا ولا يخفى ان ابن سلمة نظر الى الغرض ونصير الى اللفظ ومن اراد الاحتياط في هذه الوكالة قال متى ما اخرجتك من هذه الوكالة فانت وكيلي وكالة مستقبلة فيجوز باختلاف بينهما لكن في غير الوقف وفي الوقف يبطل هذا التوكيل لئلا يتطرق بدوام يده عليه مدة التملك وكذا انه عوا جازته من واحد اكثر من ثلاث سنين وان اراد الموكل اخراجه ايضا يرجع عن الوكالة المعلقة وله ولاية الرجوع لانه امر غير واجب واذا صرح الرجوع زال حكم العموم ثم يخرج عنه الوكالة المنفذة فتم الخروج ولم يحصل الدخول للرجوع فان المعلق بالشرط يبطل بالرجوع وقال بعض مشايخنا في هذه المسئلة للموكل اخراجه عن الوكالة وعزله لان المال له فله ان يحجر غيره عن التصرف في ملكه ما خلا وكيله بالطلاق والعناق كما ذكرنا لانهم يعلقان بالاطار فكلما يمينين ولا رجوع في اليمين (٤٦٧) وما خلا الوكيل بالتامس الخصم كما

مر والحاصل ان العزل عن المعلقة لا يصح عند الناس وجه الله لعدم وجوده ويصح عند محمد رحمه الله وأما الرجوع فيصح عن المعلقة والمنفذة جميعا وعن صاحب النظم قال متى عزلتك فانت وكيلي طريق عزله ان يقول عزلتك ثم عزلتك بخلاف كلمة كلما فانه لاقتضائه التكرار يقول رجعت عن المعلقة وعزلتك عن المنجزة وفي الظاهرية وكله قبض الدين لا بحضور المديون له عزله بحضوره لا مالم يعلم به المديون فلا يدفع المديون دينه الى هذا الوكيل قبل علمه بعزله براء وعزل العدل بحضور المرتن لا يصح مالم يرض به المرتن وهذا لو

كلما نهم عن ذلك فهو ما دون له فيه اذا ما مستقبلا ما لم يقضه هذا الراهن دينه وقيل المرتن الاذن وكذلك اذا كان الراهن أرضا فاذن له في زرعها أو شجرها أو كرمها فأباح له شرب البنانم فالحيلة فيه ان يبيع له ذلك على انه متى نهم عن ذلك فهو ما دون له في ذلك اذا ما مستقبلا كذا في خزنة المفتين \* واذا باع أحدهما اما الراهن أو المرتن الرهن باجازه صاحبه خرج من أن يكون رهنا وكذلك اذا باعه أحدهما بغير اجازة صاحبه فأجاز صاحبه بعد ذلك خرج من أن يكون رهنا فكان الثمن رهنا مكانه قبض من المشتري ولم يقبض فان توى الثمن على المشتري أو توى بعد ما قبض منه كان التوى على المرتن وكان للمرتن من الحبس في الثمن ما كان له من الحبس في الرهن الذي يبيع الى أن يحصل دينه كذا ذكره الكرخي في مختصره قال القدروري وهذا على وجهين ان كان البيع مشروطا في عقد الرهن فالثمن رهن وان لم يكن البيع مشروطا في عقد الرهن فانه يوجب انتقال الحق الى الثمن عند محجدره الله تعالى قال الطحاوي في اختلاف العلماء لم نجد في ذلك خلافا وذكر القدروري رواية بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المرتن ان شرط في الاجازة أن الثمن رهن فهو رهن والافق دخرج من الرهن وفي شرح الطحاوي أن الثمن رهن من غير فصل وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولورهن رجل ثوبا ساوى عشرين درهما بعشرة دراهم فلبسه باذن الراهن وانقص منه ستة دراهم فلبسه مرة أخرى بغير اذن الراهن وانقص أربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمته عند الهلاك عشرة قالوا يرجع المرتن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة دراهم لان الدين اذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرين كان نصف الثوب مضمونا بالدين ونصفه أمانة فاذا انتقص من الثوب بلبسه باذن الراهن سنة لا يسقط شيء من الدين لان لبس المرتن باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون مضمونا على المرتن وما انتقص بلبسه بغير اذن الراهن وهو أربعة دراهم مضمون على المرتن وما وجب على المرتن وهو أربعة دراهم تصير قصاصا بقدرها من الدين فاذا هلك الثوب وقيمته بعد النقص عشرة نصفها مضمون ونصفها أمانة فبقدر المضمون يصير المرتن مستوفيا دينه بقي من دينه

بالتامس الطالب أمالو بالتامس القاضي حال غيبة الطالب يصح بحضوره القاضي وبحضرة الطالب أيضا عزله \* والوكيل بالخصومة من الطالب يصح عزله على كل حال وان من جانب المطالب لا بالتامس الطالب والوكيل ان لم يعلم بالوكالة فكذلك يصح عزله وان علم بما ولى رتقا والوكيل بالتامس الطالب لا يصح عزله حال غيبة الطالب ويصح بحضوره رضى الطالب به أم لا وعن بعض مشايخنا أنه لا يملكه أيضا الا برضا الخصم لكنه خلاف ظاهر الرواية يقول الوكيل بحضور الموكل بعد قبوله العنت بوكيلي بادا وأنا يرى من الوكالة أو كما أوردتم بوكيلي لا يخرج من الوكالة بخلاف قوله الموكل بعد ما ولى الله لا يملك شيء فقد عرفت ثم لو انك فانه عزل الموكل اذا أحد فيم وكل به أحدث الاشياء الثلاثة ان عزل الوكيل عزله أو انهاء الاثر غيبته أو محجراته الامتثال كالوكالة للشترارة فوجه اجترار عن وطه غير المشترارة لانه من قبيل الاستخدام والاذن لم يدركه بيعه في التجارة ولو هو وسلم أو أجريه وكلاهما يحكم بخلاف وفي بعض الفتاوى الهامة مع التسليم كالبيع تبطل الوكالة وفي المحيط وكله يبيع عن عزله الآن يتعلق بحق الوكيل بان يأمر بالبيع ويتصرف عنه بازاء دينه \* الثاني في التوكيل بالخصومة اقتضاه على موكله في مجلس الحكم يصح وفي غيره لا وعم الثاني في قوله الثاني فانه انما كان والوكيل بالصلح لا على الاقوال لان الوكيل بالخصومة انما يملك كونه من أفراد الجواب وهو وكيل بالجواب لانه هو المأمور وع فكان لفظه بالخصومة متبوعا لافراجه والصلح مبالغة



لأخصامة ولهذا قلنا الوكيل بالصلح لا يملك الخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك الصلح عقد من العقود فالوكيل بعقد لا يباشر عقدا آخر \* الوكيل بقبض الدين إذا أقر قبضه ودفعه إلى الموكل في مجلس الحكم صح إقراره على موكله ولو وكله بالخصومة غير جائز لإقراره صح ولم يصح الإقرار في الظاهر لو موصولا وفي الأفضية ومفصولا يضاف ولو التوكيل بسـ والخصم يصح استثناء وموصولا لا مفصولا ولو وكله غير جائز إلا سكر صح عند محمد رحمه الله لا عند الثاني رحمه الله ولو غير جائز لإقراره والاتكال قبل لا يصح الاستثناء لعدم بقاء فرد تحته وقيل يصح لبقاء السكوت وعن محمد أن استثناء الإقرار يصح من الموكل الطالب لأنه مجبر ولا يصح من المطالب لأنه مجبور عليه والمطالب إذا وكل بالتسالم الطالب واستثنى إقراره ان بحضور طالبه صح وان بلا حضوره جاز عند محمد رحمه الله اعتبارا بالعزل خلافا للثاني وعلى هذا أذن لوكيله أن يوكل فيه ما ان بحضور الطالب صح وان لا بحضوره فهو على الخلاف \* وكله بطلب حقوقه من الناس وأخذته على أن لا يكون وكيله عنه في الذي يدعي على الموكل صح فلو برهن الوكيل على المال وأراد المدعي عليه الدفع لا يسمع ويحكم بالمال ويتبع الدائن بدفعه وإذا استثنى الإقرار خوفا من الوكيل المقتله في أبواب القضاة الرشا فاقترأ أو قرأ في مجلس الحكم ولم يصح إقراره يخرج من الوكيل فلا يسمع اختصاصه وان برهن عليه لا يصح كلاب (٤٦٨) والوصى إذا لم يصح إقراره ما يليان الاختصاص في تلك الحادثة وفي فتاوى عطاه من حجة

درهم واحد فلهذا يرجع على الراهن بدرهم واحد كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا أقر الخلل أو الكرم وهو رهن يخاف المرتهن على الثمر الهالك فباعه بغير أمر القاضي لم يجز يبعه وكان ضامنا ولو باعه بأمر القاضي أو باعه القاضي بنفسه نفذ البيع ولا يجب الضمان وان جاز الثمر وقطف العنب بغير أمر القاضي لا يضمن استحسانا لأن هذا من باب الحفظ وحفظ المهرن حق المرتهن كذا في المحيط \* قال شمس الأئمة الحلواني هذا إذا جاز كما يجوز لم يحدث فيه نقصان فان تمكن فيه نقص من عمله فهو ضامن سقط حصته من الدين في الرهن كذا في الذخيرة \* إذا حلب الغنم والأبل لأضمان عليه استحسانا ولو كانت شاة أو بقرة فذبحها وهو يخاف الهلاك يضمن قياسا واستحسانا والحاصل ان كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع والأجارة فذلك ليس بمألوك للمرتهن ولو فعل يضمن وان كان فيه تحصين وحفظ من الفساد إذا كان ذلك بأمر القاضي حينئذ لا ضمان عليه وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وان كان بغير أمر القاضي إذا كان فيه تحصين وحفظ من الفساد فعلى هذا يخرج جنس هذه المسائل إذا رهن من آخر شاة تساوي عشرة بعشرة وأذن الراهن للمرتهن أن يحلب لبنها ويشرب منها ففعل المرتهن ذلك لأضمان عليه لأن فعل المرتهن باذن الراهن كفعل الراهن بنفسه ولو فعل الراهن ذلك بنفسه لأضمان فكذا إذا فعله المرتهن فان حضر الراهن بعد ذلك افتسكه بجميع الدين فان هلكت الشاة في يد المرتهن قبل أن يحضر الراهن ثم حضر الراهن قال يقسم الدين على قيمة الشاة يوم قبض وعلى قيمة اللبن يوم شرب فيسقط حصة الشاة ويقضى حصة اللبن وكذلك لو ولدت ولدًا فأكل المرتهن الولد باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب في اللبن وكذلك لو أكل الأجنبي الولد أو اللبن باذن الراهن والمرتهن كان الجواب فيه كالجواب فيما إذا أكل المرتهن باذن الراهن وان كان المرتهن أكل اللبن والولد بغير إذن الراهن وجب عليه الضمان وصار الضمان مع الشاة محبوسا بالدين فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بمحض من الدين وأخذ الراهن الضمان بحصته من الدين وان أكل الراهن اللبن أو الولد بغير إذن المرتهن ضمن قيمته ويكون الضمان

وكل أحد الخصمين من وكلاء المحكمة فقال الآخر ليس لي مال أستأجره من وكلاء المحكمة من يقاومه وأنا عاجز عن جوابه فلا أرضى بالوكيل بل يتسكلم بنفسه معي فالرأى فيه إلى الحاكم وأصله أن التوكيل بلا رضا خصمه من الصحيح المقسم طالبا كان أو مطلقا وبوضعا أو شريا إذا لم يكن الموكل حاضرا في مجلس الحكم لا يصح عند الامام أي لا يجبر خصمه على قبول الوكالة وعندهما والشافعي رحمه الله يصح أن يجبر على قبوله وبه أفتى الفقيه وقال العتاني وهو المختار وبه أخذ الصغار أيضا وقال الحلواني بخير المفتي قال ونحن نفق

أن الرأي إلى الحاكم ومن المعلوم المقرر أن تفويض الخيار إلى قضاة العهد الفساد كما هو المقرر من أن علمهم ليس محبوسا بحجة قال شمس الأئمة الصحيح أنه إذا علم من الاتي التعت في إياه الوكيل يبقى بالقبول وان علم منه قصد له إلى الأضرار بالمكيل كما هو صريح وكلاء المحكمة لا يقبل وغرض من فوض الخيار إلى القاضي من القصد ما كان هذا لما علموا من أحوال قضاتهم الدين والصلاح وفي أدب القاضي لا خلاف في صحته بلارضوا الخصم لكن لا يسقط حق الخصم في مطالبة بالخصم بحضور مجلس الحكم والجواب بنفسه لا يرضى الخصم أو مرض الموكل أو أعذار تذكر ويصح توكيل المخدرة بلارضوا هي التي لم تجر عاداتها بالبروز ومخالطة الرجال وقال الحلواني والتي تخرج في حوائجها برزة قال البرزوي من لا يراها غير المحارم مخدرة بكرة كذبت أو ثيابا والتي جلست على عرس العروس ورأها الجانب برزة والتي تخرج إلى حوائجها وإلى الحمام مخدرة إذا لم تخالط الرجال على ما ذكره في الفتاوى وكلام الحلواني على هذا محمول على المخالطة بالرجال ولو اختلفا في كونها مخدرة فان كانت من نبات الأشرف فالقول لها بكرة أو ثيابا لأنه الظاهر من حالها وفي الأوساط قولها بكرة أو ثيابا وفي الأسافل لا يقبل قولها في الوجهين فالخروج الحاجة لا يقدح فيه ما لم يكثر بأن تخرج بغير حاجة وكونه محبوسا من الأعداء يلزمه كونه كونه فعلى هذا لو كان الشاهد محبوسا له ان يشهد على شهادته قال القاضي ان في سجن القاضي لا يكون عذرا لأنه يخرج به حتى يشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن أن يقال في

الدعاوى أيضا كذلك بأن يجيب عن الدعوى ثم يعاد ولومدعيها يذمى أن لم يؤخر دعواه ثم يعاد والمسافر والمريض يؤكل بلارضاء ولو كان أدنى مدته أو مريض في المصر لا يقدر المشى على قدميه إلى المجلس له أن يؤكل مدعيها ومدعى عليه وإن قدر الحضور على ظهر دابة أو ظهر انسان فان ازداد مرضه بذلك لم يؤكله وإن لم يزد قيل على الخلاف والصحيح لزومه كالمريض من يريد السفر لكن لا يصح في أن يريد السفر بل ينظر إلى زيه وعدة السفر له وإن قال آخرى بالقالة القلاسة سأله عنهم كافي فسخ الاجارة وكل صبيعا قلا بالخصومة صح والفتوى على أن الوكيل بالتقاضى أو بالخصومة في الدين لا يملك القبض كذا اختاره المتأخرون فان المؤمن على الخصومة لا يحل الغير والمخاضق فيها لا يؤمن بالمال اذ الاختصاص للغير دون الاختصاص لنفسه فلما اقتضى بكل اختصاصه حق غيره لا أن يكون اقتضى على اتلاف حق غيره عليه أولى وفي الايضاح الوكيل يقبض العين لا يلى الخصومة والاصل أن التوكيل اذا وقع باستيفاء عين حقه لم يكن وكيله بالخصومة لوقوعه بالقبض لا غير وان وقع بالقبض ملك الخصومة لكونه انشاء وحقوق العقد تتعلق بالعائد \* وهنا عشر مسائل \* وكييل يقبض دين فلو رهن عليه أن موكاه استوفاه أو أبرأه يقبل عنده لانه يملك الخصومة وعندهما لا يملك الخصومة \* ويقبض العين لا يخصم اجاعا \* وكييل بالخصومة كما مر أنه لا يقبض في المختار \* باللازمة لا يملك الخصومة والقبض بالقسمة \* ياخذ بالشفعة (٤٦٩) \* بالرجوع في الهبة يملك الخصومة والقبض

\* برذالعيب يحاصم ويحلفه

\* الوكيل يحفظ العين

لا يخصم \* وكذلك بطاب

كل حق في قبل فلان يقيد

بما عليه يوم التوكيل ولا

يدخل الحادث بعد التوكيل

وفي التوكيل بطاب كل حق

لى على الناس أو بكل حق له

في خوارزم يدخل القائم

للاحدث وذكر شيخ

الاسلام أنه اذا وكله بقبض

كل حق له على فلان يدخل

القائم للاحداث فيتم مل

عند الفتوى وفي المتن

وكله بقبض كل دين له يدخل

الحادث أيضا كولو كفل

بقبض غلته بقبض الغلة

الحادثة أيضا ولو وكاه باجارة

كل دابة أو عبدا في ملكه

دخل القائم للاحداث ولو

محبوسا عند المرتين مع الشاة وان هلك هلك هدر الان الضمان قائم مقام اللبن والولد ولو هلك اللبن أو الولد هلك هدران فان هلك الشاة بعد ذلك هلك جميع الدين كولو هلكت بعد هلاك الولد واللبن كذا في المحيط \* رجل رهن جارية فأرضعت صبيا للمرتين لا يسقط شئ من دينه لان لبن الامى غيرة منقوض كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### باب التاسع في اختلاف الراهن والمرتهن في الزهن وفي الشهادة فيه

اذا كان الدين ألف درهم فاختلاف الراهن والمرتهن في قدر المرهون به فقال الراهن انه رهن بخمسمائة وقال المرتين بألف فالقول قول الراهن مع عينه ولو قال الراهن رهن بجميع الدين الذي لك وهـ وألف والراهن يساوي ألفا وقال المرتين رهن بخمسمائة والراهن قائم فقد روى عن أبي حنيفة رجه الله تعالى (١) ان القول قول الراهن يتحالفان ويتراذان وان هلك الراهن قبل أن يتحالفا كان كما قال المرتين وان اتفقا على أن الراهن كان بألف واختلفا في قيمة الجارية فالقول قول المرتين ولو اتفقا بالينة بين الراهن لانهما تثبت زيادة ضمان وكذلك لو كان الراهن ثوبين هلك أحدهما فاختلفا في قيمة الهالك ان القول قول المرتين

(١) قوله أن القول قول الراهن يتحالفان الخ كذا في جميع النسخ والذي رأيته في المحيط على ما في النسخة التي سبى فقد روى الحسن عن أبي حنيفة أنهم ما يتحالفان الخ وتولى ذكران القول للراهن تأمل (قوله واختلفا في قيمة الجارية) الاظهر في التعبير واختلفا في قيمة الراهن اذ لم يتقدم للجارية بذكر في صدر المسألة ولو صنع كافي المحيط لكان ذكر لفظ الجارية حسنا وعبرة المحيط واذا قال الراهن رهنك هذه الجارية بخمسمائة وقال المرتين رهنني بألف فالقول قول الراهن مع عينه ولم تكن رهنه الا بجمعه - مائة ولو قال الراهن رهنكها بألف وقال المرتين لا بل رهننتيها بجمعه مائة روى الحسن عن أبي حنيفة أنهم ما يتحالفان ويتراذان الخ نقله مصححه

بيع أمة فولدت لم يدخل الولد عند محمد وعن الثاني روايان وكذا ثمر النخلة وعن محمد رجه الله وكله بطلب كل له عار بخوارزم فقدم الذي في يده العار بخوارزم إلى بخاري له ذلك وفي الدين اذا وكله بطلب كل دين له على من في خوارزم فقدم خوارزميا بخارا وادعاه لا يصح ولو قال في كل دين لي بخارا فقدم المستقرض منه في خوارزم إلى بخاري يصح دعواه \* وكله بطلب كل حق له وبالخصومة والقبض فقبض منه انسان شيأ بعبد الو كالتة طلبه \* ولو بيعت دار فيها الموكلة بشفعة لا يلى الوكيل المطالبة لكن له أن يقبض دارا قضى لموكله بالشفعة وغاب قبل قبضها وعن الامام أئمة \* في قبض مالي على الناس لا يقع على الحادث ولو وكله بكل حق له وبخصومته في كل حق له ولم يعين الخاصم به والخاصم فيه يان \* قال الوكيل قبضت من الدين مال فضاع منى أو دفعته إلى الطالب صح اقراه وبرى الغريم بخلاف اقراه بقبض الطالب لان قبض الطالب يملك حق الوكيل في القبض وذا خراج عن الوكالة ما قبض الوكيل يقرر الوكالة فصح ثم القول في دعوى الضياع والادفع (١) الثالث فيما يقبض الدين كولو كليلان بقبضه لا ينفرد أحدهما باسبافائه حتى لو قبض أحدهما لا يبرأ المطلوب وبالقبض لا ينفرد أحدهما باستحسانا وليس لمن وكل بقبضه أن يؤكل غيره وفي الجامع والوكيل بقبضه لو وكل من في عياله صح حتى لو سلمه إليه وضاع في يده لا يضمن \* قال الوكيل خذ هذا الالف يا فلان وادفعه إلى فلان فاهم ما قضى جاز قياها واستحسانا \* الوكيل بقبضه عين قبض خفاء

وكيل آخر ليس له أن يقبضه من الوكيل الأول ولو كان الثاني وكيلًا بقبض كل حق له قبضه من الأول وليس للأول قبضه من الثاني \* وكله بقبض داره معين من فلان وقبضه ثم وكل آخر قبضه أيضًا كان الأول قبضه قبل يو كليل الثاني أخذه الثاني من الأول والا لا قال ولا يشبه غير المعين الشيء المعين \* ادعى الوكالة من الدائن فان صدقه المديون فيه يجبر على الدفع ولا يمكن من استرداده بعده وان كذبه أو سكت لا يجبر وان دفعه لا يسترد أيضًا فان جاء الموكل فأقر بالوكالة فقد تم وان أنكرها بأخذ من الغريم دينه ورجع الغريم على مدعى الوكالة ان قائمًا وان مستمكًا ضمنه مثله وان هلك ان مصدقًا لا ضمن الا اذا كان الغريم قال أخاف ان حضر الدائن أن يكذبك فيها ضمنه أو قال مدعى الوكالة أقبض منك على أن أبرئك من الدين كما اذا قال الاب للختن عند أخذ صداق بنته أخذ منك المهر على أن أبرئك من مهر بنتي فان أخذت البنت من الختن الصداق رجح الختن على الاب كذا هنا وكذا اذا كذبه فيها أو سكت وأعطاه يرجع على مدعيها فاذا استوفاه من الغريم لا يرجع على مدعيها نأبوا وان أراد الغريم أن يحلفه بالله ما وكلته له ذلك وان دفع عن سكوت ليس له أن يحلف الدائن الا اذا عاد الى التصديق وان كان دفع عن تكذيب ليس له أن يحلف وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل والوكيل أن يحلف الغريم في الحدود والسكوت بالله ما تعلم أن الدائن وكله (٤٧٠) فان حلف ثم الامر وان سكت لا يرجع على الغريم لانه أقرب بان الدائن ظالم في الاخذ منه وان شاء حلف الدائن بالله ما وكله

في قيمة الهالك والبينة بينة الراهن في زيادة القيمة وكذلك لو اختلفا في قدر الرهن فقال المرتهن رهنتني هذين الثوبين بألف درهم وقال الراهن رهنت أحدهما بعينه يحلف كل واحد منهما ما على دعوى صاحبه ولو أقام البينة فالبينة بينة المرتهن ولو قال الراهن للمرتهن هلك الرهن في يدك وقال المرتهن قبضته مني بعد الرهن فهلك في يدك فالقول قول الراهن لان ما اتفقا على دخوله في الضمان والمرتهن يدعي البراءة والراهن ينكر فالقول قوله ولو أقام البينة فالبينة بينة المرتهن أيضًا لانها تثبت استيفاء الدين وبينة المرتهن تنفي ذلك فالبينة المثبتة أولى ولو قال المرتهن هلك في يد الراهن قبل أن أقبضه فالقول قوله لان الراهن يدعي دخوله في الضمان وهو ينكر ولو أقام البينة فالبينة بينة الراهن لانها تثبت الضمان كذا في البدائع \* رجل رهن عند رجل جارية تساوي ألف درهم بألف مؤجله الى شهر وجعل رجلا مسلطًا على بيعها اذا حل الاجل فلما حل الاجل جاء المرتهن بجارية وطلب من العدل بيعها فقال الراهن ليست هذه جارية ان تصادق الراهن والمرتهن أن المرهونة كانت قيمتها ألف درهم والدين ألف درهم فان كانت الجارية التي جاء بها المرتهن تساوي ألف درهم الآن الراهن أنكر أن تكون هذه الجارية هي المرهونة كان القول قول المرتهن في حق الرهن فبعد ذلك ان أنكر العدل وقال ليست هذه تلك الجارية أو قال لا أدري كان القول قوله مع المين على العلم فان حلف لا يجبر على البيع وان كان سكت لا يجبر على بيعها لان بيع العدل تعلق به حق الغير وهو المرتهن فيجبر واذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن وان حلف العدل لا يجبر العدل على البيع ويأمر القاضي الراهن بالبيع فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه القاضي كالمات العدل واذا باع القاضي كانت العهدة على الراهن ولو جاء المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جارية وقال المرتهن هذه تلك الجارية وانتقص سعرها كان القول قول الراهن ويحلف فان حلف تجعل الجارية هالكًا بالدين في زعمه ثم يرجع الى العدل ان أقر العدل بما قال المرتهن يقال له بعها للمرتهن فاذا باع دفع الثمن الى المرتهن فان كان فيه نقصان لا يرجع المرتهن بقيمة دينه على الراهن الا اذا

فان حلف استحكم ضمائه وان سكت رجح الوكيل على الطالب وأما في الوديعة اذا صدق مدعى الوكالة فيها له أن لا يدفع لان اقراره في الدين لا في ملكه لان الديون تقضى بأمثالها وفي الوديعة ملك الغير فلم ينقد \* قال ما نأبو وكيل ولكن ادفع الى فانه سيحيزه ففعل ضمن للمالك ولا يرجع على المدفوع بعضه منه للدائن والمودع وان شرط الضمان عليه \* وفي المنتقى عدم وكالته بقبضه ومع ذلك أعطاه فاقبضه أمانة عنده للدافع ان أراد الاسترداد قبل قدوم الغائب له ذلك وان ضاع في يده ضاع من الدافع ولا ضمان على

القباض فان قدم الغائب وأجاز قبضه ان قبل الضياع فن مال الغائب ويجعل كانه وكيل أو ان القبض ولا تمل أقام الاجازة بعد الضياع فبأخذ دينه ووديعته من الدافع \* له عليه ألف جيا دواكل رجلا بقبضها أو أعلمه بأنه جيا د فقبض الوكيل زو فاعالما لم يجز على الأمر وان ضاع ضمنها الوكيل ولا يرجع على الأمر شيء وان لم يعلم حال قبضها بكونها زو فافضاع في يده فن مال الأمر وان كان قائمًا له أن يردها وبأخذ الجيا دونه الضياع لا يرجع على المديون شيء في قول الامام \* استقرض منه ألفا أو مرء أن يعطيه رسوله فلانا وزعم الاعطاء وأقر الرسول بالقبض وأنكر المستقرض دفع المقرض لا يلزم المستقرض شيء \* نوع آخر \* وجب على الوكيل بقبض دين مثل ما وكل بقبضه لمديون موكله وقعت المقاصة وكان الوكيل مدينًا للموكل ولا يملك الوكيل بقبضه الا برأه والهبه وأخذ الرهن وملك أخذ التكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك البكلى وان قال المديون للوكيل خذ هذا رهنا حتى أقضيتك الدين الى ثلاثة أيام فأخذه وهلك لان ضمان على الوكيل وكذا الوصى اذا أخذ رهنا والورثة كبار لو أخذ به كفيلا بشرط البراءة فهو حوالة \* لا يجوز للوكيل بقبض الدين قبولها \* الوكيل بقبض الدين اذا قضاه بلا كتابة براءة وشهود لا ضمن الا اذا كان قيسل له لا تقض الاشبه ودوان زعم الوكيل الاشهاد وكذبه الموكل فيه فالقول لا وكيل لدعواه الخروج عن العهدة \* قضى الموكل الدين ثم قضاه الوكيل ان علم بدفع الموكل ضمن والا لا \* وهب الطالب

الدين أو أبرأ أو مات الطالب ثم دفع الغريم الدين الى الوكيل بلاء لم لا يبرأ في فصل موت الطالب وله أن يستجده وان بعد علمه بموته وضاع في يد الوكيل لا يضمنه عنه الثاني خلافاً لمحمد رحمه الله وفي فصل الابرأ يستردت وان ضاع ضمنه الوكيل ان أخذه بعد العلم وان قبل العلم يرجع به على الطالب \* قضى ما عليه مدعى الوكالة على تكذيبه فيه ليس له الاسترداد لانه دفعه اليه على وجه القضاء والواحد لا يجوز أن يكون وكيلاً في القضاء والاقتضاء وضع التوكيل بقبضه وقضاءه بالرضا الخصم ولا ينعزل بموت المطلوب وينعزل بموت الطالب فلوزعم الوكيل قبضه وتسليمه الى الطالب حال حياته لم يصدق بلا حجة فان احتال الطالب بالمال بعد التوكيل على انسان ليس للوكيل أن يطالب المحيل والمحتمل عليه فان توى المال على المحتمل عليه وعاد الدين على المحيل فالو كبل يملك الطالب ولو كان بالمال كفيل أو أخذ الطالب كفيل بعد التوكيل ليس للوكيل أن يتقاضى التكفيل \* وكله بقبض دينه من أب الوكيل أو بمن لا تقبل له شهادته أو عبد الوكيل وعليه دين صح فاذا قال الوكيل قبضته وضاع عندي فالقول للوكيل وفي المأذون لا يصح التوكيل بقبض الدين من عبده عليه دين أو ولداً أو ابناً أو من عبده أي من عبد ابن الوكيل وفي الصغرى وكل المديون بآراء نفسه صح ولو وكله بقبض الدين من نفسه أو من عبده لا يصح \* الوكيل بقبضه يملك قبض بعضه الا اذا نص على أن لا يقبض الا الكل معاً (نوع في الأمور ٤٧١) بدفع المال لقضاء الدين) وغيره في نوادر ابن رستم قال لم يدونه بعث بالدين

أقام المرتهن البينة على ما قال فيه جع ببقية الدين على الراهن هذا اذا تصادف أن قيمة المرهونة كانت ألفاً وان اختلفا فقال المرتهن ما رهننتي الاجارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها ألفاً وهذه غير تلك الاجارية كان القول قول المرتهن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن أنقص من الدين يرجع ببقية دينه على الراهن وان امتنع العدل عن بيعها يجبر الراهن على بيعها أو يبيعها القاضى وتكون العهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان الرهن عبداً فاختلفا فقال الراهن كانت القيمة يوم الرهن ألفاً فذهب بالا عورار النصف خمسمائة وقال المرتهن لا بل كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وانما ازداد بعد ذلك فأنما ذهب من حقي الربح مائتان وخمسون فالقول قول الراهن لانه يستدل بالحال على الماضي فكان الظاهر شاهداً له وان أقام البينة فالبينة بينته أيضاً لها ثبت زيادة ضمان فكانت أولى بالقبول كذا في البدائع \* عيسى بن أبان عن محمد رحمه الله تعالى اذا كان الرهن ثوباً أو أذن الراهن للمرتهن في لبسه فلبسه فهلك واختلفا في هلاكه في حالة اللبس أو بعد ما نزع وعاد الى الرهن فالقول قول المرتهن لانهما اتفقا على خروجه من الرهن فلا يصدق الراهن في دعواه العود الى الرهن وعنه أيضاً رهن من آخر عبداً يساوى ألف درهم بألف درهم وسلط الراهن المرتهن على بيعه فقال المرتهن بعته بخمسمائة وقال الراهن لم تبعه ولكن مات في يدك فان الراهن يحلف بالله ما يعلم أن المرتهن باعه بخمسمائة ويكون القول قوله ولا يستحلف بالله لقدمت في يد المرتهن كذا في الذخيرة \* أذن الراهن للمرتهن في لبس ثوب مرهون أو ما جفاه المرتهن متخيراً وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان أقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل اللبس أو بعده فالقول للمرتهن انه أصابه في اللبس لاتفاقهما على خروجه من الضمان فكان القول للمرتهن على قدر ما عاين الضمان عليه كذا في الوجيز لا كدرى \* واذا كان الرهن عبداً فأقام الراهن بينته أنه أبق عند المرتهن وأقام المرتهن بينته أنه أبق من يد الراهن بعد ما رده عليه قال ابن سماعة قال محمد رحمه الله تعالى أخذ يرجع الموكل على الوكيل بما دفعه اليه وان كان صدقه في القضاء وفي كتاب الحوالة أمره بقضاء دينه فقال قضيت وصدقه الا حرق فيه ثم حلف الدائن على عدم وصوله اليه وأخذه من الأمر لا يرجع المأمور على الأمر لان الأمر كذب في اقراره حيث قضى عليه بالدين لان الاقرار انما يبطل بالحكم على خلافه اذا كان الحكم بالبينة ما يغيرها فلا أليرى أن المشتري متى زعم تخريب البائع وكذبه البائع بؤمر المشتري بتسليم الثمن الى البائع وهذا قضاء على خلاف اقراره ومع ذلك لم يبطل اقرار المشتري بالعق لمساؤه لم يكن بالبينة والصحيح أن يعطل لعدم رجوع المأمور على الأمر بان المأمور وكيل بشراء ما في ذمة الأمر بماله وينقد الثمن من مال نفسه وانما يرجع على الأمر اذا سلم له في ذمته كالمشتري انما يؤمر بتسليم الثمن الى الأمر اذا سلم الأمر ما اشتري ما اذا لم يسلم فلا يذكر القدر الذي ربح الدين يرجع على المأمور والمأمور يرجع انما يؤمر بتسليم الثمن الى الأمر اذا سلم الأمر ما اشتري ما اذا لم يسلم فلا يذكر القدر الذي ربح الدين يرجع على المأمور والمأمور يرجع على المديون بما قضى \* قال قضيت دينك بأمر فلان فانكر كونه مديون فلان وأمره وقضاءه أيضاً والدائن غائب فبرهن المأمور على الدين والا هروا لقضاء يحكم بالكل لان الدائن وان كان غائباً لكن عنه خصم حاضر فان المدعى على الغائب سبب بما يدعى على الحاضر لانه عالم يقض دينه لا يجب عليه شيء وبينهما اتصال أيضاً وهو الأمر وبعد السببية والاتصال ينتصب خصماً \* أمر غير مبان ينقض عليه أو يقضى دينه ففعل يرجع بلا شرط الرجوع ولو قال عرض عن هبتي أو أطمعن عن كفارتى أو أذركا مالى أو هب لفلان ألفاً لا يرجع بلا شرط الرجوع

مع غلامى أو غلامك أو ابني أو ابنك ففعل فضعاف في يد الرسول قبل الوصول ضمن الدين وضاع من المديون لانه رسالة فلا يتم الاداء قبل الوصول بخلاف قوله ادفع الدين الى غلامى أو غلامك أو ابني أو ابنك لانه وكالة فستم القبض بوصوله الى الوكيل \* وكله بقضاء الدين جفاء الوكيل وزعم قضاءه وصدقه موكله فيه فالمطالبة وكيله بزمه قضاءه لاجله قال الموكل أخاف أن يحضر الدائن وينكر قضاءه وكسبى وياخذ منى ثانياً لا يلتفت الى دفع الموكل وبأمره بان يخرج عن حق وكيله فاذا حضر الدائن وأخذ من الموكل

ففي كل موضع ملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابل ملك المال فأموز يرجع بلا شرط الرجوع وفي كل موضع ملك المدفوع اليه غير مقابل ملك المال لا يرجع بلا شرط لان الدافع ملك المدفوع من الامر أو لافي ضمن التملك من المدفوع اليه حتى يقع الزكوة والتعويض والكفارة عنه فاذا ملك المدفوع اليه مقابل الملك كان الملك ثابتا لا امر أيضا مقابل الملك فيرجع عليه المأمور لان بدل الملك يجب على من يجب له الملك أما اذا ملك المدفوع اليه المدفوع لملكه أيضا لا مقابل الملك فيكون متبرعا فلا يرجع بلا شرط الضمان وفي كفاية عصام رحمه الله قال اقض فلانا عني أو الذي له على أو ادفع عني على أن لك على ففعل له الرجوع ويكون اقرارا بانه عليه وان قال اقض أو ادفع ولم يقل عني ان المأمور بشرى أو خليطا أو جرت العادة بينهما أو وكيل الامر أو رسوله يأخذ منه ما يحتاج اليه الا امر شراء أو قرضا ثم يعطيه الامر له أو المأمور في عيال الامر أو في عيال الامور يرجع وعند انتفاء هؤلاء لا يرجع عندهما خلافا للثاني رحمه الله ثم لا يرجع الدافع على المدفوع اليه ان كان قال ادفع أو اقض قضا أو ادفع أو لم يقل قضا يرجع جلا على الامر بالايداع وفي بعض الفتاوى يرجع الدافع على القابض ولم يفصل والحق ما ذكرناه في الكافي امره بان يتقدم فلانا ألفا أو قال انقده ألفا له على أو ادفع الذي له على أو أعطه الذي له على أو أوفيه ماله (٤٧٢) على أو أعطه على ألفا أو اقضه ماله على أو اقضه عني أو انقده ألفا على أي ضامن بها أو على

بينة المرتين كذا في المحيط \* واذا قال رهنتك هذا الثوب وقبضته مني وقال المرتين رهنتي هذا العبد وقبضته منك وأما البينة فالبينة بينة المرتين اذا كان العبد والثوب قائمين في يد المرتين وان كانا هالكين وقيمة ما يدعيه الراهن أكثر فالبينة بينة الراهن كذا في الظهيرية ولو قال المرتين ارتهنتم ما جيعا وقال الراهن بل رهنتك هذا وحده وأما البينة فالبينة بينة المرتين واذا قال المرتين رهنتي هذا العبد بألف درهم وقبضته منك ولي عليك سوى ذلك ما تسدينا لم تعطني بهارهننا وقال الراهن غصبتني هذا العبد ولك على ألف درهم بغير رهن وقد رهنتك بما تتي ديناراً يقال لها فلانة وقبضته مني وقال المرتين لم ارتهن منك فلانة وهي أمك والعبد والامة في يد المرتين فانه يحلف الراهن على دعوى المرتين لان عقد الرهن يتعلق به الزوم في جانب الراهن والمرتهن يدعي عليه حقه لنفسه أو أقرب به يارمه فاذا أنكر يستحلف فان خلف يطل الرهن في العبد وان نكل عن اليمين كان العبد رهنا بألف وأما المرتين فلا يحلف في الامة بشئ ولكنهما ترد على الراهن لان عقد الرهن لا يكون لازما في جانب المرتين فحجوده الرهن في الامة بمنزلة ردها ياها وله أن يردها على الراهن فان كانت رهونة عنده فالاستحلاف لا يكون مفيداً فيها وان قامت البينة لهما أمضيت بينة المرتين لانها ملازمة للراهن وبينة الراهن لا تلزم المرتين شياً في الامة فلا معنى للقضاء بها الا أن تكون الامة قد ماتت في يد المرتين حينئذ يقضى ببينة الراهن أيضا كذا في المبسوط \* وقع الاختلاف بين الراهن والمرتهن في ولادة رهونة فقال المرتين ولدت عندى فالقول للمرتين لانه في يده ولم يقر بأخذه من غيره ولو قال المرتين ارتهنتم الأم والولد جيعا وقال الراهن بل الام وحدها فالقول للراهن لانه منه كروان ادعى المرتين الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه ما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد النقص ليس بلازم وان جحد المرتين الرهن لا تسع بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتين سواء شهد الشهود على معانة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام أو خاوه هو قولها كذا في الوجيز للكردي \* واذا أقام الراهن بينة أنه رهن عبداً يساوي ألفي درهم بألف درهم وأنكر المرتين الرهن ولا يدري ما صنع بالعبد

أني كفيلاً بها أو على أنها لك على أو على أنها لك إلى أو قبلي ونقد يرجع في الكل على الامر ولو امر في هذه الفصول أن يتقد الجياد فأعطى الزنوف يرجع بالزنوف وفي الكفالة يرجع بما كفل لان الرجوع هنا بحكم الاقراض وفي الكفالة بحكم ملك ما في ذمة الاصيل \* ادفع الى فلان قضاء ولم يقل عني أو ذلك على لك ان خليطاً يرجع والا لا والخليط ما ذكرنا وقال محمد لو امر بذلك ولده أو أخاه فهو كاتقريب الذي لم يخاطبه الا أن يأمر من في عياله من القريب والبعيد أو المرأة أمرت زوجها أو امر الاجير فيجعل في الاستحسان

كأن خليطاً والشريك على ما مر وفي الكافي الخليط من يأخذ منه المال ويعطيه ويدينه ويضع عنده المال ومن ضمن في عياله فهو كأن خليطاً وكذا لو امر الابن أباه وقد مر في مسئلة الابن خلافه وفي المؤمن المالية اذا امر غيره بالاداء قال نقر الاسلام يرجع بلا شرط الرجوع وكذا في كل مطالب من العباد حساً \* قال لرجل خصى من مصادرة الوالي أو قال الاستدراك فخلصه انسان قيل لا يرجع فيه ما بلا شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط الرجوع لافي المصادرة والامام السرخصى على أنه يرجع فيه ما بلا شرط الرجوع وهو الصحيح واذا غاب رب الارض وأخذ الوالي الخراج من الاكر في ظاهر الرواية لا يرجع الا كارهيه وقال الفقيه يرجع وان أخذه من البحار لا يرجع وان أخذ الوالي الجباية من المستأجر جارة طويلاً أو من الذي يسكنه غلته قالوا يرجع كالا كار \* طمع الوالي في أموال جماعة من التجار فاختفى بعض فأخذ من الظاهرين مقدارا وقال اقموه عليكم بالحصصة ليس لهم الرجوع على المختفين شرعاً فأما امر المرأة فظاهر وان بعثوا الى الظاهرين أن لا يطلعوا عليهم أصحاب الجباية وما أصابكم فعلياً بالحصصة يرجعون عليهم \* بعث بماعليه من الدين الى الدائن فخامه اليه فقال اشترى به شيئاً فذهب فاشترى ببعضه وهلك الباقي أو هلك الكل قبل الشراء يملك من مال الدائن لكونه قابضاً بالامر بالشراء \* قوله للمدينون ادفع مالي عليك من الدين الى من شئت أو اطرحه في البحر ففعل لا يسقط عنه الدين لان الدين يقضى بملك المدينون فلا يسقط

أمره لمصادفته ملك الغبر \* ولو قال لودعه اذ دفع الودعة الى من شئت أو القمقي البحر ففعل فن مال الأمر لان العين ملكه فصح أمره في ملكه وفي المبسوط لا تدفع الدين الا بمحضرة فلان قد دفع بلا محضرة ضمن وقد مر مثله ولا يتخالف بينهما ولو تأملت \* قال استدن وأنفق على زوجتي كل شهر عشرة أو على أولادي الصغار فقال فعلت وصدقته المرأة وكذبه الا أمر لم يصدق الا اذا كان الحاكم فرض لها ذلك لاخذها ذلك باذن الحاكم ولو كذبه الا أمر وأراد المأمورين الا أمر حلف الا أمر بالله ما نعلم أنه أنفق على أهله كذا ولو زعم الأمر أنه أنفق دون ذلك فالقول للمأمور ولا يشبه هذا الوصي نوع في الوكيل بالاقرار والاستقراض والقبض والتقاضى والرسول صح التوكيل بالاقرار لا باستقراض \* أمره برهن شيء والتزام ربح على أن يؤديه اليه الا أمر ففعل لا يصح ولا يرجع لعدم صحة الأمر وعن الامام وكله بقبض ماله على فلان ثم ان الموكل استوفى بعضه وعاب وخاصم الوكيل الغريم فادعى الغريم أنه أدى بعضه الى الموكل ولم يجد بينة فأخذ الوكيل كله ثم حضر الموكل وبرهن الغريم على القضاء له أن يأخذ الموكل في ذلك الا اذا كان بعينه قائما في يد الوكيل فيما أخذه منه وان كان ضاع من الوكيل أو زعم الوكيل أنه أعطاه الى الطالب فله مطالبة الطالب فقط وكذا لو أقر الطالب بقبضه وان وكله بعدم قبض بعضه كان ضاع من الوكيل أو زعم الوكيل أن برهن على أدائه من الطالب قبل وكالته ولا شيء على (٤٧٣) الطالب في قولهم وان أقر به الطالب أو كله رجع بذلك على الوكيل أن برهن على أدائه من الطالب قبل وكالته ولا شيء على (٤٧٣)

لم يرجع على أحد الا أن يكون المال قائما بعينه عند الوكيل فبرده عليه \* وفي المنتقى وكله بقبض دينه وكان قبض بعضه وباقي المسئلة بمحالها ان شاء رجع به على الطالب وان شاء رجع به على الوكيل والوكيل على الطالب \* قال المطالب للحاكم حلف وكيل القبض على عدم علمه بقبض الطالب لا يحلفه ولا ينظر تحليف الموكل بل يدفع الى الوكيل ثم يتبع الموكل فيحلفه \* الوكيل بقبض الدين من القاضي لا يجمل الغائب والرسول بقبضه والمأمور لا يملك الخصومة بلا خلاف \* الوكيل بقبضه اذا أقر بقبضه من الغريم وهلاكه عنده أو بدفعه الى موكله

ضمن قيمة العبد يحتمل له من ذلك مقدار الدين ويرد الباقي على الراهن ولو أقر المرتهن بالرهن والموت عنده هلاك بما فيه ولا يضمن الزيادة لانه أمين في الزيادة ولم يوجد منه جحود فلا يضمن الزيادة كذا في الذخيرة \* والله أعلم

### الباب العاشر في رهن الفضة بالفضة والذهب بالذهب

ويجوز رهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون فان رهنتم بجنسها فهلكت هلكت بعينها من الدين وان اختلفا في الجودة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسه وتكون رهنها مكانه والاصل عنده أن حالة الهلاك حالة الاستيفاء لا بحالة فالاستيفاء ما يمكن بالوزن وعندهما حالة الهلاك حالة الاستيفاء ما دام ينضج الى الضرر (بيان) اذا رهن مدين فضة وزنه عشرة وعشرة وهلك فان كانت قيمته مثل وزنه عشرة سقط الدين بالاتفاق وكذلك ان كانت قيمته أكثر من وزنه سقط الدين بالاتفاق وان كانت قيمته أقل من وزنه فكذلك عنده وعندهما يضمن المرتهن قيمته من خلاف جنسه وان انكسر وقيمته مثل وزنه عشرة فعند أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى الراهن بالخيار ان شاء افترقه ناقصا بكل الدين وان شاء ضمن المرتهن قيمته من جنسه أو من خلاف جنسه ويكون الضمان رهنًا عند المرتهن قائما مقام الاول وبصير المرهون ملكا للمرتهن بالضمان ولا يجبر الراهن على الفكك وعند محمد رحمه الله تعالى ان شاء افترقه ناقصا بكل الدين وان شاء جعله بالدين فيصير ملكا للمرتهن بدينه وليس للراهن أن يضمن قيمته وان كانت قيمته أقل من وزنه ثمانية ضمن قيمته جديدا من خلاف جنسه تحرزا عن الربا أو ردثا من جنسه ويكون رهنًا عنده وهذا بالاتفاق وان كانت قيمته أكثر من وزنه اثنا عشر فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء افترقه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمته بخلاف جنسه بالغة ما بلغت وتكون رهنًا عنده وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن خمسة أسداس قيمته ويكون خمسة أسداس المكسور ملكا له

(٦٠ - فتاوى خامس) يقبل في حق براءة المدينون لافي حق الرجوع على الموكل لو بان استحقاق بان برهن ان ان ما اعترف الوكيل بقبضه وهلاكه أو دفعه كان لي وضمن الوكيل لا يرجع الوكيل على موكله بلا حجة من برهان أو اقرار موكل \* وكيل أحدرى الدين اذا قبض حصة موكله صح فان قائما في يده شاركه شريكه الا حران شاء وان تلف في يد الوكيل كان من مال الأمر كما اذا قبضه أحد الشريكين بنفسه شاركه شريكه لو قائما عليه ولو تلف الرسول بالتقاضى يقبض كالرسول بالقبض لكن لا يملك الخصومة أجماعا وقال شيخ الاسلام أبو كليل بالتقاضى ان في المتعارف أنه هر الذي يقبض ملكه والا فلا \* وكله بقبض ودينه وجعل له الاجر وحده وان وكله بقبض دينه وجعل له أجر الا يصح الا اذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضى ان وقت جازمه الوكيل بقبضه اذا وكل أجنبيا لا يصح ومع ذلك لو قبضه الثاني من المطلوب ووصل الى الاول برئ المدينون وان لم يصل ان كان الثاني في عمل الاول يبرأ المدينون أيضا والا وان هلك في يد الثاني قبل وصوله الى الاول للغريم أن يضمن الثاني والثاني يرجع الى الاول وان كان الموكل قال له ما صنعت فيه فهو جائز صح تو كيله وليس للوكيل بقبضه أن يأخذ مكانه عينا آخر لانه مبادلة ومعاقدة لم يوكل به \* الوكيل بقبض العبد اذا قبل قبضه قاتل لا يحاصم في قيمته والمودع ملكه حتى لو كان القاتل عبدا له الخاصمة في الفداء والدفع اليه لانه مسلط على الحفظ باعاده يده حتى ملكا لخصومة مع السارق والغاصب في استرداده العين



والقيمة إعادة ليد الزال حقيقة أو حكماً وكله بالقيام على داره وقبض غلته وإجازتها لا يملك العماره ولا المرمه لانه مأثور بالحفظ والاعتياض  
عن المنفعة والعمارة خارجة عنه ولهذا المنفعة كالمودع خصم المان يدعى حقها فيها \* ولوهدم رجل يبتاله المخاصمة كالمودع مع من يتلف الودعية  
لان حفظ الشيء كما يكون بحفظ عينه كذلك عند فواته يكون بحفظ بدلته والوسيلة اليه الخصومة فليكنه \* ولو أجزها من رجل فأنكر الاجارة له  
أن يخصم لاثبات عقد وكل به يترتب عليه حقوقه كقبض ونحوه لانه أصيل في حق الحقوق ولا يقبل دعواه لنفسه للتناقض ونذكر في دعوى  
الاقراض انه اقترض من مال نفسه لجواز أن يكون وكيلاً بالاقراض وأنه سفير ومعبول لا يلى الاخذ ولا الدعوى \* دفع اليه مائة وقال اثبت بها  
فلانا قل ان فلانا اقترضها منك على أن تعطيه رهماً أو امرئ أن أقبض الرهن منكم فقبض الرهن جاز ويكون وكيلاً عنه في قبض الرهن أو رسولاً  
والنيابة في قبض الرهن جائزة لا في الاستقراض فيطالب المقرض من المستقرض وله أن يأخذ الرهن من الرسول بخلاف ما إذا قال اقترض  
المائة منه وخذ بها رهماً حيث لا يملك أن يأخذ الرهن منه وهذا لانه جعله وكيلاً حيث أضاف العقد اليه وفي الاول الى نفسه والرهن اذا  
هلك يهلك في المستثنين على الأمر لانه عامل له في الثاني \* دفع اليه ثوباً يساوي عشرة ليرهنه بعشرة وكافة ففعل وقبض ان قال للقراض ان  
فلانا أرسلني اليك لتقرضه منه (٤٧٤) وترهنه فالقرض على الأمر والمبلغ رسول فلا يطالب بالدين بل بالمطالب والرهن دافع الثوب

وان أضافه الى نفسه بان  
قال اقترضني كذا وانتهن  
منى هذا الثوب فالمطالب  
بالمال هو المدفوع له الثوب  
للاضافة الى نفسه وليس  
للقرض أن يطالب الدافع  
بالدين ولا يعتد هذا بخلافه  
للافساد التوكيل  
فع اليه عبد او قال اذهب  
لى فلان وقل ان فلانا  
يستقرضك ألفاً ويرهنه  
عنده ففعل وأخذ المال  
ثم ذهب بألف بأمر الراهن  
وفك الرهن ليس له قبض  
العهد بحكم الأمر الاول  
فيه بالتبليغ فصار كالأجنبي  
ان قبضه وهلك عنده ضمنه  
الرابع في البيع \* في  
التجريد العقود منها ماله  
حقوق يقبل الفصل عن

بالضمان وسدس المكسور يفرض حتى لا يبقى الرهن شائعاً لان الشيوخ الطائري في ظاهر الرواية كالشيوخ  
المقارن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الشيوخ الطائري لا يمنع فلا يحتاج الى التمييز ويكون مع قيمة  
خسة أسداس المكسور رهنه عند الدين وعند محمد رحمه الله تعالى ان انتقص بالانكسار من قيمته درهم  
أو درهمان يجبر الراهن على الفسكالك بقضاء جميع الدين وان انتقص أكثر من ذلك يجبر الراهن فان شاء جعله  
للمرتهن بدنيه وان شاء افتكه ناقصاً بجميع الدين ولو كان وزنه ثمانية وهلك سقط من دينه ثمانية قلت قيمته  
أو كثر أو ساوت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان العبرة للوزن عنده وكذا عندهما ان كانت قيمته مثل  
وزنه فان انتقصت أو زادت فسكالت سبعة أو تسعة أو عشرة ضمن قيمته من خلافه فان كانت اثنتي عشرة  
ضمن خسة أسداسه وان انكسر ان كانت قيمته ثمانية فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى  
افتكه بكل الدين أو ضمن قيمته من جنسه على ما مر وعند محمد رحمه الله تعالى ان شاء افتكه بجميع الدين  
وان شاء تركه على المرتين بثمانية من الدين اعتباراً بحالة الانكسار بحالة الهلاك وان كانت قيمته أقل  
من وزنه سبعة أو أكثر تسعة أو عشرة تركه ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمته من خلاف  
جنسه بالاتفاق وكذا ان كانت اثني عشر عنده وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن قيمة خمسة  
أسداسه أو يفتكه بكل الدين وكذا عند محمد رحمه الله تعالى ان انتقص أكثر من درهمين ولا يجبر الراهن  
على الفسكالك بكل الدين وان كان وزنه أكثر من دينه خمسة عشر وهلك استوفى دينه بثلاثة والثالث أمانة  
قلت قيمته أو كثر وكذا عندهما ان كانت مثل وزنه أو أكثر وان كانت أقل فان كانت أقل من الدين  
أو مثله عشرة ضمن قيمته من خلافه وان كانت اثني عشر ضمن قيمته خمسة أسداسه كما مر وان  
انكسر ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة ثلثيه قلت أو كثر عندهم وكذا عند أبي يوسف رحمه الله  
تعالى ان كانت قيمته مثل وزنه وعند محمد رحمه الله تعالى ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ترك ثلثيه بدنيه  
وأخذ منه ثلثه وان كانت أكثر عشرين فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء

ضمنه

الحكم كالباعث والأشربة والأجارة والصلح الجارى مجرى البيع فالو كيل أصيل في الحقوق وما لا يقبل

الفصل عن الحكم كالتسكاح والصلح عن دم العبد والخلع والكتابة والعق على مال والصلح عن اذكار فلا تعلق به الحقوق ولا يطالب التسليم  
وبالهبة والصدقة والأجارة والأيداع والرهن المقبوض والارتهان والاستيهاج والاستعارة والشركة والمضاربة لا تعلق به الحقوق فلا يملك  
اثبات الرد بالاستقراض والقرض لا يثبت الملك فيه للموكل الا اذا بلغ على وجه الرسالة باعامة ما صدقة وضمن كل الثمن لشربه لا يصح  
وان باع كل منفرداً بشئ معلوم وضمن كل حصة الآخر صريح \* ضمن الوكيل الثمن لا يصح وان باعه ووكيل يقبض عنه وضمن له الوكيل صم  
\* الوكيل البائع لو أحيل الثمن عليه بأن حال المشتري الموكل على الوكيل بشرط برائة المشتري فالحال الباطل ولا يبرأ المشتري ولو صالح  
الوكيل البائع على جارية له معينة جازو برئ المشتري وهو متبرع ولا شئ له على الأمر والمشتري ولو صالح على جارية على أن يكون الثمن  
الذى له على المشتري للموكل البائع لا يجوز وهو تملك الدين من غير من عليه الدين وان حال الوكيل البائع موكله على مشتريه بالثمن جاز  
وايه وكالة لانه لا شئ للموكل على وكيله وان دفع المشتري الثمن الى الوكيل أو الموكل براءً وان منع الوكيل المشتري من دفع الثمن الى  
الموكل فله المشتري أن يمنع من الدفع اليه ومع ذلك لو دفعه يصح استحساناً ولو قال الموكل للوكيل بعد البيع لا تدفع المبيع قبل قبض الثمن

فدفعه قبل قبضه جاز عندهما خلافاً للثاني رحمه الله بناء على أن أقالة الوكيل بعد البيع تصح أم لا هذا إذا كان المبيع في يد الوكيل ولو في يد الموكل وأبى الدفع قبل قبض ثمنه له ذلك وإن باعه نسبة وأبى الموكل من دفعه قبل قبضه يجبر عليه وإن كان في يد الوكيل وأخذ الموكل وأراد أن لا يدفع قبل قبض الثمن ليس للوكيل أن يدفعه إلى مشتريه قبل قبض الثمن وإن المبيع في يد الموكل ولم ينه عن الدفع قبل قبض الثمن فأخذ الوكيل من بيته وهلك في يد الوكيل إن أخذ بعد البيع لا يضمن وإن قبله وقد نهى عن القبض يضمن ولو لم يهلك حتى باعه جاز وإن مات قبل أن يسلم إلى المشتري انفسخ البيع \* أمره ببيع عبده ودفعه إليه وقال لا تدفعه بعد البيع حتى تقبض الثمن فباعه ودفعه الوكيل إلى المشتري قبل قبض الثمن وولّى الثمن على المشتري جاز المبيع ولا ضمان على الوكيل كإلواؤه الوكيل ثمنه عن الدفع قبل قبض الثمن وقال الثاني يعمل فيه ويترك المشتري أن يردّه على البائع حتى يتقدم الثمن فإن مات في يد المشتري تم البيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري ويرجع به البائع على المشتري وإن كان قال لا تبعه حتى تقبض الثمن يبطل البيع ولا يجوز حتى يقبض الثمن من المشتري ثم يقول بعنك بهذه الدراهم التي قبضت منك فإن فعل ذلك جاز البيع والافلا (نوع آخر) الوكيل بالبيع لا يملك شراء نفسه لأن الواحد لا يكون مشترياً وباتعافيه ممن غيره ثم يشتريه منه وإن باعه من مأذونه أو مكانه أو ابنه الصغير لا يجوز (٤٧٥) وإن من ابنه البائع فعلى الخلاف وإن أمره الموكل أن يبيعه

من نفسه أو أولاده الصغار أو بمن لا يقبل لشهادته فباع منهم جاز وبيعه من أب الموكل أو ابنه أو مكانه أو عبداً المدين أو وكيل العبد باع من مولاه جاز وعقد الوكيل السلم وقبض الموكل المسلم فيه يجوز ولو امتنع المسلم إليه من دفعه إليه لذلك ولو أقال الموكل السلم صح \* البائع أبرأ الموكل عن الثمن صح كذا عن محمد رحمه الله \* والوكيل بالبيع أن يبيع بالنسيئة وبأخذ درهماً وكفلاً ما الحوالة والأقالة والخط والبراء والتبوز بدون حقّه يجوز عندهما ويضمن خلافاً للثاني \* الوكيل بالشراء لا يملك

ضمنه قيمة نصف الرهن لأن قيمة نصفه تبلغ قدر الدين وعند محمد رحمه الله تعالى إن انتقص قدر خمسة دراهم بالانكسار يجبر على الفكك بكل الدين وإن انتقص أكثر من ذلك يخير إن شاء افتكه بكل الدين وإن شأترك ثلثي الرهن بدينه وأخذ الثلث وإن كانت قيمته اثني عشران شاء افتكه بكل الدين وإن شاء ضمنه قيمة خمسة أسداسه عندهما وإن كانت قيمته مثل الدين عشرة أو أقل من الدين تسعة إن شاء افتكه بكل الدين وإن شاء ضمنه قيمة جميعه من خلاف جنسه عندهما (فصارت الأقسام ستة وعشرين فصلاً) لأن القسم الأول وهو أن يكون وزنه مثل الدين ستة فصول لأنه إما أن تكون قيمته مثل وزنه أو أقل أو أكثر فثلاثة بتقدير هلا كما وثلاثة بتقدير انكساره والقسم الثاني وهو أن يكون وزنه ثمانية عشرة فصول لأنه إما أن تكون قيمته مثل وزنه أو أقل من وزنه سبعة أو مثل وزنه أو أكثر من وزنه تسعة أو عشرة أو اثني عشر والقسم الثالث وهو أن يكون وزنه خمسة عشر أيضاً عشرة فصول لأنه إما أن تكون قيمته مثل وزنه أو أكثر من وزنه أو أقل من وزنه أو أكثر من الدين أو أقل من وزنه وأقل من الدين خمسة بتقدير الهلاك وخمسة بتقدير الانكسار كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل ارتهن من آخر خاتم فضة فيه من الفضة درهم وفيه فص يساوي تسعة دراهم بعشرة فهل فهو بمافيه عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إذا كانت قيمة الحلقة درهماً أو أكثر فكذلك الجواب فاما إذا كانت قيمة الفضة التي في الخاتم أقل من درهم فإن كانت نصف درهم مثلاً فإن بهلاك الفص يسقط تسعة دراهم وللراهن الخيار في الفضة التي في الخاتم إن شاء جعله بدينه وإن شاء ضمنه قيمة الحلقة نصف درهم ثم يرجع المترهن على الراهن بدرهم فاما إذا انكسر الفص دون الحلقة يسقط من الدين الذي كان بأزاء الفص بقدر ما انتقص الفص بالاجماع وإن انكسرت الحلقة فللراهن بالخيار عندهم جميعاً إن كانت قيمة الحلقة درهماً أو أقل فإن اختار الترك فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يترك عليه بالقيمة وعند محمد رحمه الله تعالى بالدين وإن كان قيمته

الأقالة بخلاف الوكيل بالبيع والسلم فإذا باع ثم أقال لزم الثمن وكذا الأب والوصى والمتولى كالأب \* ولو أقال الوكيل المشتري عن الثمن صح عندهما قبل قبض الثمن وضمن وبعد قبضه لا يملك الخط والبراء والأقالة وبعد ما قبل الثمن حوالة لا يصح كما بعد الاستيفاء هذا إذا كان للعتل على الوكيل المحيل دين فيصير قاضياً بدين نفسه فيضمن للموكل وإذا أقال وأراد سقاط الضمان عن نفسه فلا يصح وإذا لم يكن عليه دين فهي وكالة فلا تنع الصحة وفي موضع نقه قبض الوكيل الثمن ثم وهب أو حط أن أضاف إلى المقبوض بأن قال وهبت منك هذا الثمن لا يصح إجماعاً وإن أطلق بأن قال وهبت منك ثمن هذا العبد صح كإلواؤه الوكيل بالاجارة إذا فسح بعد الاجارة صح لا بعده متى المدة وبعد قبض الاجارة ديناً كأن أوعينا ولو ناقض وكيل المسنة تأجر رب الأرض والأرض في يد المأجر جاز وإن في يد الوكيل أو الموكل لا استصنا كافي في يد الوكيل بالاجارة \* وفي المتن عن الامام الثاني أن الوكيل انما يملك البيع بالنسيئة إذا كانت وكالة للتجارة أما إذا كانت للصاحبة كالمراة تعطى غزلها للبيع لم يملك نسبة وبه يفتى فإن تقييد المطلق بدلالة الحاجة أمر شائع فائض ومن جواز النسبة أنما يجوز به بالأجل المتعارف فإن طول لا يجوز وقبل يجوز عنده وإن طلبت المدة عندهما لا باجل متعارف في ثلاث السبعة وفي الكافي الوكيل بمطلق البيع يملك النسبة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله

\* وفي العيون بعة بالنقد فباعه نسيئة جاز \* لا تسع الا بالنقد فباع بالنسيئة لا يجوز \* بعة بألف بالنسيئة فباعه بألف نقد اصح حصول \* الغرض وباقل من ألف لا يجوز ذكره شيخ الاسلام والطحاوي لم يعتبر هذا الشرط للجواز وفي اعتباره اختلاف المشايخ \* الوكيل بالبيع اذا باع النصف ثم النصف يجوز ولو باع النصف لا غير فكذلك عند الامام وبالشراء اذا اشترى نصفه لم يجز الا أن يشتري الباقي قبل أن يحتج بهما \* عزله عن الوكالة فقال الوكيل بعتة قبل العزل لا يصدق \* قال الوكيل بعتة منه وأنا وكيل وهو يدعيه وقال الأمر عزلتك لم يصدق الموكل \* الوكيل يبيع العبد بآءه من نفسه لا يجوز ولو باعه من ابنه أو أخته يجوز وان عتق \* ان خالف أمر الأمر الى خير في الجنس بأن أمره بألف نسيئة فباعه بنقد ينقد وان باعه بمائة دينار وكان أمره بألف درهم لا ينفذ عليه وان خيرا \* أمره أن يبيع برهن أو كفيل ثقة فباعه بدونهما لا يجوز ولو اختلفا في اشتراطه فالقول للموكل وكذا قال أمرتك بغير هذا الثمن فالقول له \* بعه بشهو وجاز بدونه \* لا تبعه الا بشهو ولا بدونه وكذا حتى تشهد لان النسيئة عام الا في حالة ولم توجد بعه في هذا السوق فباعه في سوق آخر يجوز ولو قال لا تبعه الا في هذا السوق فباعه في آخر لا يجوز \* بعه من فلان فباع من غيره جاز وفي الكافي بعه من فلان فباع من غيره لم يجز ولو أمره بان يشتري من فلان جارية معينة فاشترى من وكيله أو من رجل اشترى (٤٧٦) منه جاز \* وفي السلم اذا أسلم مع غير من شئ \* وكله صار مخالفا كالأول أسلم في غير ما سمى موكله \* وفي

أكثر من درهم بأن كانت درهما ونصفا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا اختار الترك بضمه جميع قيمته درهما ونصفا ولكن من الذهب وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يترك عليه ثلثي الحلقة بقيته من الذهب وعند محمد رحمه الله تعالى أن أوجب الكسرة نقصان نصف درهم قدرا لصياغة فانه يجبر الراهن على الفكالك بجميع الدين ولا يخير وان أوجب الكسرة نقصانا أكثر من نصف درهم تخير الراهن واذا اختار الترك يترك عليه بالدين لا بالقيمة كذا في المحيط \* ولو ارتهن سيفا بحلي قيمة السيف خمسون درهما وقضته خمسون درهما بمائة درهم فهاكت فهو بما فيه لان في ماليته وفاء بالدين وان انكسر النصل والحلية بطل من الدين بحساب نقصان النصل هكذا في المبسوط \* ولو رهن فلو سا فكسرت فقد هلك بالدين ولو رخص سعره لم يعتبر ولو انكسرت ضمن القيمة قدر الدين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي كل موضع ملك المرتهن بعض القلب بالضمنان عيز ويكون الباقي رهنهما مع الضمان الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان الدين فلو سا فقلت لم يعتبر كذا في التارخانية \* قال في الاصل رهن عند رجل طستاً وتورا أو كوزاً بدرهم وفي الرهن وفاء وفضل فان هلك الرهن هلك بما فيه وان انكسر فان كان شياً لا يوزن فانه يسقط من الدين حصصة النقصان واما اذا كان موزوناً فان الرهن بالخيار ان شاء اقتسكه بجميع الدين وان شاء ترك ذلك عليه بالقيمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ترك عليه بالدين وذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه المسئلة مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال شمس الأئمة السرخسي وما ذكر من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة لا يستقيم على ظاهر رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما اذا كان في الرهن فضل كذا في المحيط \* رجل رهن رجلاً بمائة درهم كثر حنطة بساوى ما تين فان هلك صار الدين مستوفى بنصفه فان أصابه ماء فعفن وانتفع ان شاء الراهن اقتسكه بالدين ولا شئ له وان شاء ضمنه مثل نصف الكراجل يدو يصير النصف الفاسد ملكا للمرتهن ويكون ما ضمن مع نصفه رهناً عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى له أن يجعل نصفه بالدين ان شاء فان كان فيما

العيون عن محمد رحمه الله تعالى بعه بالنقد أو بعه من فلان له أن يبيعه بالنسيئة ومن غير فلان ويحمل على المسورة كافي المضاربة \* اذا قال له اشتر البرزله أن يشتري غيره وذكر القاضي وكله بالبيع ونهاه عن البيع الا بحضور فلان لا يبيع الا بحضوره \* أعطاه ألفاً ليقضى به دينه وقال ادفعه الى الدائن وخذ الصك فدفعت ولم يأخذه فلا ضمان ولو قال لا تدفع المال حتى تأخذ الصك فدفعت قبل أخذه ضمن وكذا المشتري دفع الثمن الى رجل ليدفعه الى البائع فعلى الوجهين قبل هذا اذا كان رفيع القدر يحتشم الناس مخالفته ولو وضيع القدر

لا يحتشم مخالفته لضمان ذكره في المحيط \* وكيل البيع زعم البيع وقبض الثمن وهلاكه عنده وصدقته ملكه المشتري صح وان زعم الوكيل هذه الامور بعد موت الأمر وانكروا ورثته وصدق المشتري الوكيل فيما قال ان المبيع هالك فالقول للوكيل استحسانا وان قائماً لا يصدق الا ببينة يقيمها على البيع في حياة الموكل \* والوصى بعد بلوغه اذا قال بعت ماله وقبضت عنه وتلف عندي وانكره البائع صدق في براءة المشتري وبرأته لا في حق الزام شئ على اليتيم \* الوكيل بالبيع المطلق باع بالخيار له ولو كان جازاً وجد المشتري من الوكيل بالبيع قبل قبض الثمن أو بعده عيباً ان رده على الوكيل بالبينة أو التمسكول كان رداعى الموكل وان باقراداً ولكن بخاص الموكل \* الوكيل بالبيع المطلق باع فاسداً وسلم لا يضمن لانه حصل ما وكل به والوكيل أن يسترد \* والمأمور بفاسداً اذا أتى بالخيار جازاً استحساناً خلا فالحمد رحمه الله وعلى هذا بعه بالنقد قال شمس الأئمة الاصح عدم الجواز اجاعاً ولو أمره أن يزوج به بلا شهود فزوجه بهم نفذ على الأمر عنده خلا قالهما نوع منه \* اذا قيل للوكيل اصنع ماشئله التوكيل ولو قال الوكيل الاول ذلك لو كره لا عليك الثاني توكيل الثالث \* وفي الاقضية لو قال السلطان استخلف من شئت فاستخلف آخر وقال القاضي له أيضاً استخلف من شئت له الاستخلاف أيضاً ثم وثم والوكيل بقبض الدين وبالحصومة وبالشراء سواء وكما لا يسمع الدعوى من وكيل الوكيل فكذلك من وكيل الوصى \* وكيل البيع اذا لم

يقول له اعمل برأيك فوكل آخر وتصرف الشئ بحضرة الاول جاز والعهد على الوكيل الثاني وان باع الاول بحضرة موكله فالحمد لله على الوكيل وحضرة الموكل وغيبته سواء وان باع الثاني بغيبته الاول ولم يكن قيل له اعمل برأيك ان اجازته الموكل جاز والا ان كان بين الثمن جاز والا لا وفي الطلاق والعتاق والخلع والسكاح والكتابة ان اوجده الثاني بحضرة الاول او كان غائباً اجازته لا يجوز وعن محمد ان السكاح والخلع والكتابة كالبيع وذكر القاضي وكل الوكيل بالتزوج آخر ايسر له ذلك فان فعل فزوج الثاني بحضرة الاول جاز ووصية الوكيل الى آخر عند الموت كالتوكيل ولو كان قال له اعمل برأيك فوكل آخر فباعه الثاني من الاول لم يجوز (نوع) الوكيل بيع الدينار بالدرهم اذا باع بما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز عندهم \* وكله ان يبيع عبده بألف وقيمته كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين لا يملك يبيعه بألف \* باعه بالخيار ثلاثة ايام فزاد قيمته في المدة له ان يبيعه عنده لانه يملك ابتداء فملك الاله ضاء ايضا وان سكنت حتى مضت المدة بطل البيع عند محمد خلا للثاني ولو كان وصيا ليس له ان يبيعه عندهم \* وكله بالبيع مطلقا ثم قال له لا تبع اليوم فباعه غدا من غير تجديد الوكيل جاز \* وكله يبيع عبده بمائة دينار فباعه بألف وقال بعت عبدا ولم يعلم به الموكل فقال اجرت جاز بألف \* وكيل البيع وكل موكله بقبض نفسه له ان يعزله الا اذا خاصم الموكل معه في تأخير المطالبة فالزم القاضي الوكيل ان يوكل موكله لا يملك عزله (٤٧٧) اذا وعن محمد انه لا يملك عزله في المسئلة الاولى ايضا وقسدهم وفي

شرح الطحاوي نهى الوكيل الموكل بكن لو قبض الموكل برئ المشتري (نوع) وكيل البيع استاجر من يعرض العين لمن يرغب فيه فغاب الاجير أو ضاع في يده لا يضمن والمختار ان يضمن الدلال المعروف ظهر في يده ثوب مسروق وطالب منه المسروق منه فقال رددته على من اخذته منه بيرا اذا أثبت بالبيسة رده لا بمجرد قوله كغاصب الغاصب اذا قال رددته على الغاصب المحجور اشترى حنطة وأمر آخر يبيعه فباعه وسلمه وغاب المشتري ولم يعثر عليه ضمن الوكيل لان كسب العبد لمولاه وأمر المحجور باطل

ملكه فضل لزمه ان يتصدق به كذا في خزانة الاكل \* والله أعلم

### الباب الحادي عشر في المتفرقات

رجل رهن من آخر عبدا وهلك الرهن في يد المرتهن ثم استحقه رجل بالبيسة كان له ان يضمن أيهما شاء فان ضمن الراهن ملكه باء الضمان سابقا على عقد الرهن فتمين أنه رهن ملك نفسه وان المرتهن صار مستوفيا دينه فلا يرجع بالدين على الراهن وان ضمن المرتهن رجوع بما ضمن على الراهن ويرجع بالدين عليه أيضا فاذا شرط الراهن والمرتهن وقت العقد ان يكون العبد هو الراهن ويكون الرهن عنده يبيعه عند محل الاجل فهذه المسئلة على وجهين الاول اذا شرط ذلك في عقد الرهن وفي هذا الوجه لا يبيع الرهن قبضه المرتهن اولم يقبضه الوجه الثاني اذا شرط ذلك بعد تمام الرهن فان لم يقبض المرتهن الرهن لا يبيع الرهن واذا قبضه صح ثم اذا قبضه وباعه الراهن ان باعه وهو في يد المرتهن فالثمن للمرتهن وان اخذه من يد المرتهن ثم باعه فالثمن للراهن ولا يكون المرتهن أخص به كذا في المحط \* (وجباية غير الراهن على الرهن) لا تخلوا ما أن كانت في النفس أو في ماله دون النفس وكل ذلك لا يخلو اما أن كانت عبدا أو خطأ وفي معنى الخطا والجلاني لا يخلو اما أن كان حرا أو عبدا فان كانت في النفس عهدا والجلاني حرا فالراهن أن يقتص اذا اجتمعا على الاقتصاص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ليس له الاقتصاص وان اجتمعا عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان كذا ذكر الكرخي الاختلاف وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه لا يقتص على قاتله وان اجتمع عليه الراهن والمرتهن ولم يذ كر الخلاف واذا اقتص القاتل سقط الدين هذا اذا اجتمعا واما اذا اختلفا لا يقتص من القاتل وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلاث سنين وكانت القيمة رهنا ولو اختلفا فابطل القاضي القصاص ثم قضى الراهن الدين فلاقتصاص وان كانت الجنانية خطأ أو شبه عمد فعلى عاقلة القاتل قيمته في ثلاث سنين يقبضها المرتهن فتكون رهنا ثم ان كان

فقد قبض هو مال مولاه بغير اذنه ولو طلب العبد الضمان له ذلك كما في الغصب مع غاصب الغاصب يصح مطالبة كل منهم بالضمان \* دفع اليه قيمة المدفوع اليه من يصلحه فدفع ونسي المدفوع اليه لا يضمن كذا اوضحه في بيته ونسي مكانه \* قال لرجلين أيك باع هذا فهو جاز فباعا باع جاز ولو قال وكلت هذا وهذا يبيعه فهو باطل \* قال لو احدث بيع أحد عذرين أو هذا أو هذا جاز \* بيع عبدا من عبيدي هذه فباع واحدا معينا منهم جاز ولا يصدق الموكل أنه لم يرد \* الشر كة في الاظهر تنويعت والوكالة لا حتى لو قال وكلتك يبيع عبيدي اليوم فباعه غدا يجوز ومثله في شرح الطحاوي \* قال أنت وكيلى غدا في بيع عبيدي هذا صارو كيلا في الغد وبعدة لا قبله \* بيع عبيدي أو طلق امرأتى غدا ففعل اليوم لم يجوز وذ كر ظهر الدين فيه روايتين ولكن لم تظهر رواية الجواز (نوع) عن الثاني رحمه الله وكله بشرا اجارية بألف درهم اشترى بمائة دينار قيمتها كالألف جاز وكذا في عكسه وعن الثاني ايضا وكله ان يبيع ثوبه بعشرة دراهم فباعه بثلاثة دنانير لا يجوز \* وعنه أمره ان يبيع عبده فباعه بفلاس أو ذهب ثم أوقفه تبرعته أو بغبر عنه مما يكون غنما لم يجوز \* ولدت بعد البيع ولدا يساوى ألفا فعند محمد رحمه الله لا يجوز الوكيل أمضاها بالبيع الا اذا كانت قيمته يوم الأمضا قريبا من الثمن قدر ما يغيب فيه \* فوض الى المرتهن بيع الرهن لاستيفاء الدين فباع باجل يجوز وفي الزيادات وكله بالبيع بشرط أن لا يقبض الثمن فالنهي باطل (نوع آخر) بيع الوكيل بمن لا يقبل شهادته له ان يكثر من قيمته يجوز وبالمثل

لا وفي رواية المضاربة يجوز بالمثل والخلاف في الغبن اليسير والمضارب في هذا كالكيل الخاص عند الامام لا يجوز بالغبن اليسير وبطل القيمة  
يجوز في كل الروايات فالامام يفرق بين الوكيل الخاص والمضارب على رواية الوكالة من المتصرفين من يعنى منه اليسير لا الفاحش كالأب  
والوصى والحد في مال الصغير والمتولى ومنهم من يعنى اليسير اجاعا وفي الفاحش خلاف كالمكاتب والمأذون يعنى الفاحش منه عنده أيضا  
خلافهما البيع والشراء فيه سواء ومنهم من لا يعنى الفاحش في شرائه اجاعا وفي الفاحش في بيعه عنده خلافهما كالمكاتب وشريك  
العنان والمفاوض والوكيل بالبيع المطلق ومنهم من لا يعنى اليسير أيضا كالريض في مرض الموت عليه دين مستغرق لا يعنى عنه اليسير  
ويعنى اليسير عن وصيه اذا باع تركته لقضاء دينه وكذا اذا باع من وارثه عندهم من يجوز البيع منهم عند القيمة بغبن يسير الى أن يبلغ التمام  
وعند التمام وبالرأى أيضا لا باع الوارث وان باع المضارب أو الوصى ممن لا يقبل شهادته لا يعنى اليسير أيضا **نوع آخر** الوكيل  
بالبيع لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف الوكيل بالشراء ولا يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسمسار والبيع لا ينهم  
يعلمون بالأجر ويقال للوكيل أحل الموكل على المشتري وحق القبض للوكيل ولو قبضه الموكل صح الا في الصرف فانه لا يجوز قبضه الا للوكيل  
لان القبض فيه بمنزلة الايجاب (٤٧٨) والقبول قال شيخ الاسلام الوكيل مادام حيا وان غاب لا ينقل الحقوق الى الموكل وقال الفضلي

ان مات عن وصى قال وصيه  
لا الموكل وان لم يكن له وصى  
يرفع الى الحاكم ينصب  
وصيا عند البعض وهو  
المعقول وقيل ينتقل الى  
موكاه ولاية قبضه فيحيط  
عند الفتوى الوكيل بالشراء  
بملك ابراء البائع عن العيب  
عندهما وعلى قول الثاني  
رجحه الله قال بعضهم ان قبل  
قبض المبيع يملك لانه لاحصة  
للبيع من الثمن قبل القبض  
حتى لو صالح من العيب  
قبل القبض على ثوب  
يكون الثوب بمنزلة الزيادة  
في المبيع ينقسم الثمن على  
المبيع والثوب على قدر  
قيمته فلا يكون فيه ابطال  
شيء من الثمن على الموكل  
وان بعد قبضه فلا لانه

الرهن مؤجلا كانت في يده الى حل الاجل واذا حل فان كانت القيمة من جنس الدين استوفى الدين منها  
وان بقي فيها فضل رده على الراهن وان كانت أقل منها استوفى الدين بقدرها ويرجع بالبقية على الراهن وان  
كانت من خلاف جنس الدين حسبها الى وقت الفسك وان كان الدين حالا فالحكم فيه وفيما اذا كان  
مؤجلا فلا سواء وتعتبر قيمة العبد في ضمان الاستهلاك يوم الاستهلاك وفي ضمان الرهن يوم القبض  
ويعتبر حال وجود السبب حتى لو كان الدين ألف درهم وقيمة العبد يوم الرهن ألفا فانتقصت قيمته  
وتراجعت الى خمسمائة فقتل غرم القاتل قيمته خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة واذا غرم خمسمائة  
بالاستهلاك كانت هذه الدراهم رهنا بعينها من الدين ويسقط الباقي من الدين وكذلك لو قتل المرتهن غرم  
قيمته والحكم فيه وفي الاجنبى سواء وان كان الجاني عبدا أو أمة يخاطب مولى القاتل بالدفع أو بالفداء بقيمة  
المقتول فان اختار الدفع فان كانت قيمة المقتول مثل قيمة المدفوع أو أكثر فالمدفوع رهن بجميع الدين  
ويجبر الراهن على الافسك وان كان قيمته أقل من قيمة المقتول بأن كانت قيمة المقتول ألفا  
والدين ألف وقيمة المدفوع مائة فهو رهن بجميع الدين أيضا ويجبر الراهن على افسك العبد المدفوع  
بجميع الدين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان لم يكن بقيمة  
القاتل وفاء بقيمة المقتول فالراهن بالخيار ان شاء افسكه بجميع الدين وان شاء تركه للمرتهن بدنه وكذلك  
لو كان العبد الرهن نقص في السعر حتى صار يساوي مائة درهم فدفع به فهو على الاختلاف هذا اذا اختار  
مولى القاتل الدفع أما اذا اختار الفداء فانه يقدره بقيمة المقتول وكانت القيمة رهنا عند المرتهن ثم ينظر ان  
كانت القيمة من جنس الدين يستوفى دينه منها وان كانت من خلاف جنسه كان رهنا حتى يستوفى  
جميع دينه ويخبر الراهن بين الافسك بجميع الدين وبين الترك للمرتهن بالدين هذا اذا كانت الجناية في  
النفس فأما اذا كانت الجناية في ماله دون النفس فان كان الجاني حرا يجب أرش في ماله لا على عاقلة سواء  
كانت الجناية خطأ أو عمدا وكان الارش رهنا مع العبد وان كان الجاني عبدا يخاطب مولاه بالدفع أو بالفداء

ان مات عن وصى قال وصيه  
لا الموكل وان لم يكن له وصى  
يرفع الى الحاكم ينصب  
وصيا عند البعض وهو  
المعقول وقيل ينتقل الى  
موكاه ولاية قبضه فيحيط  
عند الفتوى الوكيل بالشراء  
بملك ابراء البائع عن العيب  
عندهما وعلى قول الثاني  
رجحه الله قال بعضهم ان قبل  
قبض المبيع يملك لانه لاحصة  
للبيع من الثمن قبل القبض  
حتى لو صالح من العيب  
قبل القبض على ثوب  
يكون الثوب بمنزلة الزيادة  
في المبيع ينقسم الثمن على  
المبيع والثوب على قدر  
قيمته فلا يكون فيه ابطال  
شيء من الثمن على الموكل  
وان بعد قبضه فلا لانه

بارش

بعده حصه من الثمن الا يرى أنه لو صالح عنه بعدد على ثوب فالثوب بدل عن العيب يقوم بالعيب وبدونه

ويجوز التفاوت حصه الثوب فيكون الابراء ملزما بابطال حق الموكل في ذلك القدر من الثمن وقيل يملك ابراءه على الاطلاق لانه بمنزلة الموكل  
فيما لا يضر به وهذا لا يضر لانه لا يلزم الموكل بل يخبر ان شاء قبل وان شاء رد على الوكيل وعن محمد رحمه الله اشترى له عبدا بأمره وقبضه  
ووجد فيه عيبا وأبرأ البائع عن العيب فاراد الموكل الزام العبد عليه لبراءته عن العيب لم يكن له ذلك بلا قضاء وان ألزمه القاضي صار كالشترى  
من الاشراف ان اطلع فيه على عيب رده الى الاشراف ثم رده هو على البائع \* قبض الوكيل بالشراء المشتري ثم اطلع على عيب في يد البائع وأبرأ  
الوكيل البائع عن ذلك العيب اطلع عليه بعد قبضه فانه يلزم الاشراف ويرجع على الوكيل بنقصان العيب الذي أبرأه البائع كذا في الاماكن  
\* عن محمد رحمه الله الوكيل بالبيع يملك اسقاط الثمن عن مشتريه اذ ابرأه وضمنه للموكل والمقاصصة تقع على الوكيل عنده او اذا تقابلا  
وسقط الثمن عندهما فانما تنفذ الاقالة في حقهما فلا يعود المبيع الى ملك الموكل وعلى قول الثاني لا يملك اسقاط الثمن عن المشتري لكن  
الاقالة يبيع عنده فيصير وكيل البائع بالاقالة مشترى من المشتري فيبقى الثمن على المشتري للموكل ولزم على الوكيل مثل ذلك للمشتري وعلى  
هذا حظ بعض الثمن وتأجيله وقبول الحوالة على المولى أو المماثل أو الادون وأخذ العوض عن الثمن والصلح عنه على شيء يملك الوكيل كله

عندهما خلا فالثاني رحمه الله فانه لا يجوز شيء منه على الاثر وثمنه عليه على حاله وان كان الموكل مديون المشتري من الوكيل بجنس  
الثلث تنقح المقاصة وان الوكيل مديونه به فعلى الخلاف وان كان مديونه بالجنس بصير قصاصا بدين الموكل أماغلى رأى الثاني فظاهر وأماغلى  
رأيه المقصر المسافة فيه فانه اذا وقع بدين الموكل لا يحتاج الى قضاء آخر ولان الموكل بلى اسقاط الثلث عن المشتري لا الوكيل مطلقا وهذا  
في الموضعين الاول فيما اذا كان له دين على رجل لا يؤديه فيوكل الدائن عن اجنبى في شراى من مديونه لاجل الاجنبى فيشتريه بجنس دينه  
فلما تم الشراء صار الدائن مديون المديون فيقع آخر الحقة قصاصا عن أولهما فيؤدى الى المشتري دينه ثم يرجع الدائن الوكيل بدينه الى موكله  
والثاني أن يوكل رجل الدين انما بالشراء من مديونه فاذا اشتراه وقع القصاص بدين الموكل فيزول مطله ومثل هذه الحيلة مشروعة وذكر  
ابن جماعة أن الموكل لو مديون المشتري لا تنقح المقاصة بدينه لان الموكل لا يملك مطالبة المشتري وفي الواقعات ولوالدين على الوكيل فعلى الخلاف  
نوع آخر دفع المديون الى دائنه عبدا أو فضة وقال به أو اصرقه وخذ حقه فباع وأخذ العوض وهلك في يده فعلى المديون ما  
لم يحدث قبضا بعد القبض من المشتري ولو قال به بحقه ففعل صار قابضا والهلاله عليه لا على المديون وفي الكافي لم يكن المبيع مسلما  
الى الوكيل بالبائع فقال الوكيل بعته من هذا وقبض الموكل عنه من المشتري وسياقى (٤٧٩) بعده هذه المسئلة باسسط من هذا  
ولذلك كررت أو قال قبضته

بارش الجنابة فان اختار الفداء بالارث كان الارش مع الجنى عليه رهنا وان اختار الدفع يكون الجاني مع  
الجنى عليه رهنا (وأما جنابة الرهن على غير الراهن) فلو تخلوا ما أن كانت على بنى آدم وعلى غير بنى آدم من  
سائر الاموال فان كانت على بنى آدم لا يتخلوا ما أن كانت عمدا أو خطأ وفي معناه فان كانت عمدا يقتص منه  
كما اذا لم يكن رهنا سواء قتل أجنيا أو الراهن أو المرتين واذا قتل قصاصا سقط الدين وهذا اذا كانت جنابة  
عمدا فاما اذا كانت خطأ أو ملحقه بالخطا بأن كانت شبه عمدا وكانت عمدا لكن القاتل ليس من أهل وجوب  
القصاص عليه بوجوب الدفع أو الفداء ثم ينظر ان كان العبد كله مضمونا بأن كانت قيمته مثل الدين أو دونه  
ثم لو أن كانت قيمة العبد ألفا والدين ألف أو كان الدين ألفا وقيمة العبد خمسة مائة يخاطب المرتين أولا  
بالفداء واذا فداء بالارث فقد استخلصه واصطناه عن الجنابة وصار كأنه لم ينج أصلا فيبقى رهنا كما كان ولا  
يرجع بشئ ثم انفسد على الراهن وليس له أن يدفع ولو ألبى المرتين أن يفسد يخاطب الراهن بالدفع أو  
الفداء فان اختار الدفع بطل الرهن ويسقط الدين وكذلك ان اختار الفداء لانه صار قابضا بما قدى حتى  
المرتين لان الفداء على المرتين لحصول الجنابة في ضمانه فينظر الى ما قدى الى قدر قيمة العبد والى الدين  
فان كان الفداء مثل الدين وقيمة العبد مثل الدين أو أكثر سقط الدين وان كان الفداء أقل من الدين وقيمة  
العبد مثل الدين أو أكثر سقط من الدين بقدر الفداء وحبس العبد رهنا بالباقي وان كان الفداء قدر الدين  
أو أكثر وقيمة العبد أقل من الدين يسقط من الدين قدر قيمة العبد ولا يسقط أكثر منها وان كان بعضه  
مضمونا والبعض أمانة بأن كانت قيمة العبد ألفين والدين ألفا فالقضاء عليهم جميعا ومعنى خطاب الدفع في  
جانب المرتين الرضا بالدفع لان فعل الدفع ليس اليه ثم اذا خوطب بذلك اما أن اجتماعا على الدفع واما ان  
اجتماعا على الفداء واما أن اختلافا فاختار أحدهما الدفع والآخر الفداء والحال لا يتخلوا ما ان كانا حاضرين  
أو غائبين واما ان كان أحدهما غائبا فان كانا حاضرين واجتماعا على الدفع ودفعا فقد سقط دين المرتين وان  
اجتماعا على الفداء فدى كل واحد منهما بنصف الارش واذا فديا طهرت رقبة العبد عن الجنابة ويكون

قالو وكيل مصدق في كل ما ذكره وسلم المبيع الى المشتري والثلث على الوكيل لا للمشتري لا قرار العاقد على براءة الشارى فان حلف الوكيل على  
ما قاله برئ هو أيضا وان نكل ضمن الثلث للموكل فان استحق العبد من المشتري رجع بالثلث على الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل اذا لم  
يصدق في قبض الثلث لانه مصدق في دفع الضمان عن نفسه لا في حق الرجوع على الموكل والوكيل تخلف موكله على عدم علمه بقبضه فان  
نكل أو أقر بالقبض وكذب في الدفع والهلاله رجع بما حضر هذا اذا أقر بقبض الوكيل أما اذا أقر بقبض الموكل لا يرجع المشتري لأعلى الوكيل  
ولأعلى الموكل وان وجد المشتري به عيبا وردته على وكيله بقضاء الوكيل أقر بقبضه الثلث أخذ منه الثلث ورجع هو على موكله به ان كان  
مصدق في قبض الثلث والمبيع للموكل وان كذبه لا يرجع وحلف الموكل على العلم فان نكل رجع وان حلف لا يبرأ القصد واستوفى عنه فان  
فضل رده على الموكل وان نقص غرم ولا يرجع بالقصان على أحد فان كان أقر بقبض الموكل من المشتري لم يرجع على الوكيل والموكل لعدم  
الدفع الى الوكيل ولعدم تصديقه على الموكل في اقراره بما بالقبض والدفع وحلف الموكل ثانيا فان نكل رجع عليه والمبيع له وان  
حلف لا يبرأ المبيع واستوفى منه لثمن كما هو ولو أن الموكل هو الذى باعه موكله بقبض الثلث ثم نكل الوكيل القبض والدفع والهلاله  
عنده قالو له مع يمينه وبرئ المشتري من الثلث فان رجع به عيبا وردته على البائع لا يرجع على البائع لعدم ثبوت القبض في حقه ولا على



الوكيل لعدم العقد بينهما وصدق في دفع الضمان عن نفسه لكونه أميناً وباعه الحاكماً وأوفاه ثمنه وردت فاضله على البائع ولا يرجع بالنقصان على أحد \* المشتري من الوكيل باعه من الوكيل ثم استحق من الوكيل ربحه الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وتظهر فائدة عند اختلاف الثمن \* وفي الجامع باعه جارية اشتراها من غيره وقبضها ثم اشتراها المشتري الأول وقبضها وأطاع على عيب كان عند البائع الأول فإن المشتري الأول لا يرد على البائع الأول ولا على المشتري الثاني (نوع آخر) قال الحاكماً جعلتكم أمينا في بيع المأذون للغرماء يلحقه العهدة حتى إذا وجد به عيباً لا يرد على هذا الأمين بل ينصب أميناً ما يأمه أو غيره لرد عليه وإن أمره بالبيع للغرماء ولم يقل جعلتكم أمينا اختلقوا في أنه هل يلحقه العهدة أم لا والصحيح أنه لا يلحقه \* وفي الجامع الصغير باع الحاكماً أو أمينه للغرماء ثم استحق ربحه المشتري على الغرماء وإن كان باع الوصى لهم يرجع على الوصى وعلى الغرماء وإن باع أمين الحاكماً للوارث ربحه المشتري على الوارث إن كان أهلاً ولا انصب من يرجع عليه (نوع آخر) الوكيل بالبيع بول من يقبض الثمن \* وفي المنتقى وكل آخر يقبض الثمن بلا أمر الأمر وهلاك في يده قال الإمام رحمه الله يضمن الوكيل لا القابض \* قال الحسن رحمه الله إذا نهى الموكل أعمى المشتري عن دفع الثمن إلى الوكيل فدفعه ضمن القابض (٤٨٠) \* وكل غيره وباع الثاني بمحضرة الأول جازوا الحقوق ترجع إلى الأول فيما ذكره العتاني

والثاني فيما ذكره في رهنها كما كان وكان كل واحد منهما ممتنعاً لا يرجع بمافدى وإن اختلفا فأراد أحدهما الفداء والآخر الدفع فأيهما اختار الفداء فاختاره أولى ثم أيهما اختار الفداء فدى العبد بجميع الارش ولا يملك الآخر دفعه ثم إن كان الذي اختار الفداء هو المرتهن فدى بجميع الارش بقي العبد رهنها كما كان لأنه طهرت رقبة العبد عن الجنابة بالفداء فصار كأنه لم ينجس ويرجع المرتهن على الراهن بدينه وهل يرجع عليه بمحضرة الأمانة ذكر الكرخي فيه روايتان في رواية لا يرجع بل يكون متبرعاً وفي رواية يرجع وذكر القاضي في شرحه مختصراً الطحاوي أنه لا يرجع الأبدية خاصة ولم يذ كر اختلاف الرواية وإن كان الذي اختار الفداء هو الراهن ففداء بجميع الارش لا يكون متبرعاً بل يكون قاضياً بنصف الفداء دين المرتهن ثم ينظر إن كان نصف الفداء مثلاً كل الدين سقط الدين كله وإن كان أقل سقط من الدين بقدره ويرجع بالفضل على الراهن ويحبسه رهنه بهذا إذا كانا حاضرين فأما إذا كان أحدهما حاضراً فليس له ولاية الدفع أيهما كان الراهن أو المرتهن فإن كان الحاضر هو المرتهن ففداء بجميع الارش لا يكون متبرعاً بنصف الفداء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وله أن يرجع على الراهن بدينه ونصف الفداء ولكنه يحبس العبد رهنه بالدين وليس له أن يحبسه رهنه بنصف الفداء بعد قضاء الدين وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كان المرتهن متبرعاً بنصف الفداء فلا يرجع على الراهن الأبدية خاصة كما لو فداء بمحضرة الراهن وإن كان الحاضر هو الراهن ففداء بجميع الارش لا يكون متبرعاً بنصف الفداء بالاجماع بل يكون قاضياً بنصف الفداء دين المرتهن هذا إذا جنى الرهن على أجنبي فأما إذا جنى على الراهن أو المرتهن فجنابته على نفس الراهن جنابة موجبة للمال وأما على ماله فهو درء ما جنابته على نفس المرتهن فهو درء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى معتبر يدفع أو يقصد أن يرضى به المرتهن ويطلق الدين وإن قال المرتهن - من لا أطلب الجنابة لما في الدفع أو الفداء من سقوط حق ذلك وطلبت الجنابة والعبد رهن على حاله هكذا أطلق الكرخي وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي وفصل فقال إن كان العبد كاهن مضموناً بالدين فهو على

والثاني فيما ذكره في العيون لأنه العاقد \* وفي التوازل عن الثاني وذكر المصدر بلا إسناد إليه أن الأول إن كان عين الثمن أو الموكل فباعه الثاني به صح وإن لم يحضره الأول والطحاوي أنه لا يجوز بغيبة الأول ما لم يجزه الأول والموكل وذكر شيخ الإسلام أن بيع الثاني وإن بمحضرة الأول لا يجوز بلا إجازته ولم يذ كر هذا الشرط غيره واكتفى بمحضرة الأول \* قال الكرخي ليس في المسئلة اختلاف الرواية والجواز بمحضرة الأول محمول على إجازته وبه العامة لأن وكيل الوكيل ملحق بالعدم فكان فضولياً فيوقف على الإجازة وقيل فيه روايتان في

رواية يشترط الإجازة \* وفي المنتقى أحد وكلي البيع أو الإجازة عقد بمحضرة الآخر أو إجازة وان غائباً فأجاز قال الإمام لا يجوز قال الكرخي ما في هذا خلاف الأصل وقال الثاني يجوز وإن أمر أحدهما الآخر بالعقد ففداء جاز في رواية وفي رواية لا ما لم يجزه المالك الموكل أو الآخر \* ذكر شمس الأئمة رحمه الله العدل وكل بيع الرهن فباع بمحضرة العدل جازاً لا عند زفر رحمه الله وإن العدل غائباً لم يجز الإجازة وإن العدل عين غنابته الثاني به بمحضرة من فظاها وإن بغيته ففي رواية هذا الكتاب جوازه بحضور رأيه وقد حصل وفي رواية غير هذا الكتاب لا بإجازته لأن تقدير الثمن لمنع النقصان لا للزيادة ولعله لو حضر زاد في الثمن لحذاقته وهديته وسعيه (نوع في المستبضع) المستبضع لا يملك الإضباع والإيداع والبضاعة المطلقة كالوكالة المقرونة بالمشيئة حتى إذا دفع إليه ثوباً أو قال اشتري به ثوباً أصبح كما إذا قال اشتري به أي ثوباً شئت وكذلك لو دفع إليه بضاعة وأمره أن يشتري له ثوباً أصبح والبضاعة كالضاربة لأن المضارب يملك البيع والمستبضع لا إلا إذا كان في لفظه ما يعلم أنه قصد الاستباحة ونص على ذلك دفع إليه ألبضاعة يشتري له به بديهة فاشتري ببعضه وأنفق البعض عليه في الكراء لا يضمن وإن اشتري بالكل وأنفق من عنده فتنزع \* أمر رب البضاعة غيره أن يشتري له شيئاً من ذلك في المصر فاشتري بالبعض وأنفق البعض في الكراء وأنفق من مال نفسه عليه في الطريق يرجع بما أنفق من

#### الاختلاف

ماله في الاستحسان \* اشترى المستبضع ببيعها ومات المبتضع واشترى بالباقي وأنفق في الكراء في الشراء يضمن علم موت المبتضع أم لا وفي الكراء والنفقة ان علم يضمن والا لا استحسانا وكذلك المضارب يضمن ما اشترى بعد موت رب المال علم أولا وفي الخزانة أمره بشراعي في غير المصرف فاشترى وأنفق في الكراء من ماله يرجع استحسانا وفي المصرا لأن النقل عادة لا يكون بلا كراء فيكون الاذن ثابتا وفي المصرا يمكنه النقل بنفسه أو بالرافعة إلى الحاكم لم يأمره به فلا يرجع \* الوكيل بقبض الرقعة والدانة أنفق على طعامه وسقاه وبعه وجهه من ماله فهو متبرع لا يرجع بلا أمر أو قضاء \* قال للوكيل اعمل برأيك فوكل لايك الثاني توكل ثالث وفي المضاربة اذا قال له اعمل برأيك فضارب للثاني أن يضارب الثالث كذا ذكره في المضاربة قيل الرواية في المضاربة رواية في الوكالة وفي الوكالة رواية في المضاربة فيكون على الروايتين وظهير الدين فرق بينهما وقال علماء المضارب لا الوكيل وهو الاظهر \* أمر تليذه أن يبيع متاعه ويدفع الثمن إلى فلان فباع وأخرى أداء الثمن حتى ضاع لا يضمن بتأخير الاداء لان الاستاذ لا يضيق عليه في الاداء عادة فلا يضمنه بالآخر \* الوكيل بالبيع رد عليه المبيع منه قوله رده على الموكل لان المردود بالنكول كالمردود بالبينة \* الوكيل بالشراء سلمه إلى موكله ووجده الموكل عيابه رده إلى الوكيل ويرده الوكيل إلى البائع \* باع الوكيل بالعيب وسلم ثم ان الموكل أقر بعيب فيه وأنكره الوكيل لا يلزم (٤٨١) الوكيل ولا الموكل شيء لان الخصومة فيه من حقوق العدة

والموكل أجني فيه ولو أقر الوكيل وأنكر الموكل رده المشتري على الوكيل لكن اقراره صحيح في حق نفسه لا في حق الموكل لانتهاء وكالته بالتسليم فلا يكون قوله ملزم على الموكل الا أن يكون عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة للقطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في المدة لا يرد على الموكل الا بيهان على كونه عند موكله والا يحلفه فان نكل رده والزم الوكيل والرد على الوكيل مادام جاعا قلا فان مات ولم يدع خلفا أو لم يكن من أهل لزوم العهدة بأن كان محجورا بردي على الموكل ليس

الاختلاف وان كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة فغنايته معتبرة بالاتفاق فيقال للراعي ان شئت فادفع وان شئت فافده فان دفعه وقبل المرتهن بطل الدين كله وصار العبد كله للمرتهن وان اختار الفداء فنصفه على الراهن ونصفه على المرتهن فما كان من حصص المرتهن يبطل وما كان من حصص الراهن بقدرى والعبد رهن على حاله هذا اذا جنى على نفس المرتهن وأما اذا جنى على ماله فان كانت قيمته والدين سواء وليس في قيمته فضل فغنايته هدر اجماعا وان كانت قيمته أكثر من الدين فغن أبى حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية يعتبر الجناية في قدر الامانة وفي رواية لا يثبت حكم الجناية أصلا وأما جناية الرهن على ابن الراهن أو ابن المرتهن فلا شك أنهم معتبرة هذا الذي ذكر حكم جناية الرهن على بن آدم وأما جناية على سائر الاموال بان استهلك ما لا يستغرق رقبته فحكمها وحكم جناية غير الرهن سواء وهو تعلق الدين برقبته يباع فيه ولو قضى الراهن أو المرتهن دينه فاذا قضى أحدهما فالحكم فيه والحكم فيما ذكرنا في الفداء ومن جانيته على بن آدم سواء وانما اذا قضى المرتهن الدين يبقى دينه وبقي العبد رهنا على حاله لانه بالفداء استغفر رقبته عن الدين واستصفاها عنه فبقي العبد رهنا بدينه كما كان كالفداء عن الجناية وان أبى المرتهن أن يقضى وقضاء الراهن يبطل دين المرتهن فان امتنع عن قضاء دينه يباع العبد بالدين ويقضى دين الغريم من ثمنه ثم اذا بيع العبد وقضى دين الغريم من ثمنه فثمنه لا يخلو اما أن يكون فيه وفاء بدين الغريم واما أن لا يكون فيه وفاء فان كان فيه وفاء بدينه فدينه لا يخلو اما أن يكون مثل دين المرتهن واما أن يكون أكثر منه واما أن يكون أقل منه فان كان مثله أو أكثر منه سقط دين المرتهن كله لان العبد زال عن ملك الراهن بسبب وجد في ضمان المرتهن فصار كانه هلاك وما فضل من ثمن العبد يكون للراهن ولانه بدل ملكه لاحق لأحدهما فيكون له خاصة وان كان أقل منه سقط من دين المرتهن بقدره وما فضل من ثمن العبد يكون رهنا عند المرتهن عاقبة لانه دين فبق رهنا ثم ان كان الدين قد حل أخذه بدينه ان كان من جنس حقه وان كان خلاف جنسه أمسكه الى أن استوفى دينه وان كان الدين لم يحل أمسكه بما بقي من دينه الى أن يحل هذا اذا كان كل العبد

(٦١ - فتاوى خامس) للوكيل أن يختصم بآئنه فيما اشترى وكياله وفي شرح الطحاوي وجد المشتري فيما اشترى عيابه يرجع بالثمن على الوكيل ان كان نقده الثمن وان كان نقده الموكل أخذه من الموكل والوكيل بالشراء اذا سلمه إلى الموكل لا يرد له الا برضا الموكل ولم يذكر ما اذا نقض الثمن إلى الوكيل وأعطاه هو إلى الموكل ثم وجد المشتري عيابه رده على الوكيل أم الموكل ألقى القاضي أنه يرد على الوكيل \* للزوج عليم ادين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة بلارض الزوج بخلاف سائر الديون لان دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس وأشبه ما اذا كان أحد الحقيقين جيذا والاخر زيفا لا يقع التقاض بلا تراض \* عند رجل ودبعة ولودع عليه دين من جنس الدبيعة لم يصرف قاصا بالدين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا يصرف قاصا ما لم يحدث فيه قبضا وان في يده يكنى الاجتماع لا يتجدد قبض ليقع المقاصة وحكم المقصوب عند قيامه في يد رب الدين كالوديعة \* الوكيل بالبيع علقه بالثمن بخلاف الوكيل بالشراء ويستوى أن تكون الاقالة قبل القبض أو بعده من عيب أو غير عيب \* الوكيل بالمزارعة والمعاملة علق قبض حصته برب الارض لوجوبه بعهده فان وهبه للعامل أو أبراه لم يجز على قول مجيزها \* البيع يحل الثمن من مال نفسه لا من المتاع لا أخذه من المشتري ثم أفسس المشتري يرجع البياع على صاحب المتاع لان الاعطاء بان بشرط سلامة الثمن له ولم يوجد ومشائخنا جعلوا البياع والسامرة وكيلان من المالك فان العادة جرت بحمل المتاع اليهم

للبيع وتليذ البيع والسماحة وكيل المشتري فان التليذ يعمل المتاع الى المشتري ويشتريه منه ولهذا قالوا البيعة والسماحة على البائع والشا كدية على المشتري \* الاطارة على البيعة لا تجوز ولا يطب له الاجرم المذكر وقتا معلوما بان يقول استأجرتك اليوم بدرهم تشتري لي هذه الاثواب وتبيع فانه يجوز ولا يستأجره فيشتري له ماشاء غيره او اسية بأجر جزاء لعله \* وقد كبر لا يملك المولى قبض ديون عبده المأذون اذا غاب لانه فوق الوكيل لانه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره وفي الوكيل اذا غاب لا يملك والمأذون أولى ومع ذلك لو قبضه المولى ببر المأذون استمسك ان لم يكن على العبد دين لوصول الحق الى المستحق وان كان عليه دين لا يبرأ الا بالحق للغرماء والمولى كالاجنبي \* وكله يبيع شي له جل وموثة اختص يبيعه ببلده فيها الوكيل والموكل حتى اذا حمله الى بلد آخر ضمن ان ضاع وان لم يكن له موثة باعه حيث شاء لا يملك الموكل قبض الثمن من المشتري وان كتب الصل باسم الموكل لان الوكيل به لا يخرج من أن يكون عاقدا وقبض من حقوق العقد \* وكله بان يبيعه نسيته من فلان فباعه باجل من غيره لا يجوز لتفاوت في الذم بخلاف ما اذا أمره أن يبيع بهذه الجارية التي لفلان فباع فلان جاريته من غيره وباع الوكيل الموكل به من مشتري الجارية حيث يصح لحصول المطلوب \* ووجه الامر أن كل ما قبضه الموكل ان مفيد من كل وجه يلزم رعايته كده بالنفي أولا كبيعه بخيار فباعه (٤٨٢) بدونه نظيره الوديعة ان مفيدا كاحفظه في هذه الدارين تعين وان لم يقبل لا تحفظ

الا في هذه الدارين تفاوت في الحرز وان لا يقد أصلا لا يجب مراعاته كبعه بالنسيئة فباعه ببلد يجوز وان مفيدا من وجه دون وجه يجب مراعاته ان كده بالنفي وان لم يؤكده به لا يجب مثاله لا تبعه الا في سوق كذا يجب رعايته بخلاف قوله بعه في سوق كذا فباعه في غيره يجوز وقد مر وكذا في الوديعة اذا قال لا تحفظه الا في هذا البيت يلزم الرعاية وان قال احفظه في هذا البيت لا يلزم الرعاية وان لم يقد أصلا بان عين صندوقا لا يلزم الرعاية وان كده بالنفي والرهن والكفالة مفيد من كل وجه فلا يجوز خلافه كده بالنفي

مرهونا ما اذا كان نصفه مضمونا ونصفه أمانة لا يصرف الفاضل كله الى المرتين بل يصرف نصفه الى المرتين ونصفه الى الراهن وكذلك اذا كان قدرا المضمون وغيره على التفاضل يصرف الفضل اليهما على قدر تفاوت المضمون والامانة في ذلك وان لم يكن في عن العبد وفايد بن الغريم أخذنا الغريم ثمنه وما بقي من دينه متأخر الى ما بعد العتق ولا يرجع به على أحد واذا عتق وأدى ما بقي لم يرجع بما أدى على أحد وكذلك حكم جنابة ولد الراهن على سائر الاموال وحكم جنابة الام سواء في أنه يتعلق بالدين برقبته يباع فيه كافي الام الا أن هنا لا يخاطب المرتين بقضاء دين الغريم بل بخير الراهن بين أن يبيع الولد وبين أن يستخلصه بقضاء الدين فان قضى الدين بقي الولد رهنا كما كان وان بيع بالدين لا يسقط من دين المرتين شيء هذا الذي ذكرنا حكم جنابة عبد الزهن على الراهن وعلى غير الراهن \* وأما حكم جنابة الرهن على الرهن فتوعان جنابة على نفسه وجنابة على جنسه فأما جنابته على نفسه فهي والهلاك بآفة سماوية سواء ثم نظر ان كان العبد كله مضمونا سقط من الدين بقدر النقصان وان كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة سقط من الدين قدر ما نقص من المضمون لامن الامانة وأما جنابة الرهن على جنسه فضرر بان جنابته بن آدم على جنسه وجنابة البهيمة على جنسها وعلى غير جنسها أما جنابته بن آدم على جنسه بأن كان الرهن عبيدين فخفى أحدهما على صاحبه فالعبدان لا يتحولان إيمان كان رهنا في صفقة واحدة وأما أن كان رهنا في صفقتين فان كان رهنا في صفقة فخفى أحدهما على صاحبه فنقول جنابته لا يتحولان من أربعة أقسام جنابة المشغول على المشغول وجنابة المشغول على الفارغ وجنابة الفارغ على المشغول وجنابة الفارغ على الكل هدر الا واحدا وهي جنابة الفارغ على المشغول فانها معتبرة بتحول ما في المشغول من الدين الى الفارغ ويكون رهنا مكانه (بيان) اذا كان الدين ألفين والرهن عبيدين قيمة كل واحد منهما ألف فقتل أحدهما صاحبه أو جنى عليه جنابة فيمادون النفس عاقل أرشها أو كثر جنابته هدر ويسقط الدين الذي كان في الجنى عليه بقدره ولا يعول قدر ما سقط الى الخافي وجنابة المشغول على المشغول هدر فجعل كان الجنى عليه هلاك بآفة سماوية

أولا والاشهاد قد يفيدان لم يرغب الشهود كانوا عدولا وقد لا يقصد فإذا كده بالنفي يلزم الرعاية والا لاعلام بالشبه ولو وكيل البيع قال بعه وسلمته من رجل لأعرفه وضاع الثمن قال القاضي رحمه الله يضمن لانه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحكم صحيح والعلة لا لاسم أن النهي عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فلما لم يعمل النهي عن التسليم لأن يكون ممنوعا عن التسليم أولى وهذه المسئلة تخالف مسئلة القمقة ويقف بقولهما في مسئلة بيع الوكيل بما عزو وهان وبأى ثمن كان \* جاهرنا الى صراف وقال جامها اقتاده است فقال اشترها من رزديهم فاشترها بذهب الصراف ان لم يكن على وجه الشركة فقلبا زولا صراف مثل ذهبه وان على الشركة وكان ذلك معهودا بينهم فالنسيب للصراف وللبرازا مثل \* أمره أن يحمل ترابا من أرضه ليرمي فيه فباعه فالتن مالكا الارض لانه لما رضى برميها يكون أرضي ببيعه وروى الحسن أن المأمور بشراة جارية بمائة دينار اشتراها بألف درهم قيمته مائة دينار وهذه الرواية تخالف الروايات الظاهرة ان الخافعة من حيث الجنس مانع من النفاذ على الامر وان كان أنفع بأن أمره أن يبيع بألف درهم فباعه بألف دينار وان خالف قدر او وصفه فالجنس ان نفع نفعه على الامر وان أضرب لا كالأمره بألف فباعه بثمانية \* وفي الخرافة بيع كل كرم فباعه فلان فباع فلان باربعين فباعه كذلك ثم بان أنه باعه بخمس مائة الوكيل باطل لانه مابع فباع فلان وجه الوكيل لا يبطل حق الموكل ولو

باعه فلان بعمه سين و باعه هو بضايه ثم باعه فلان بستين بعد ذلك فلان لا يضره ولو ان فلان باع كرا بعمه سين وكرا باربعين فباع الوكيل كل كرا بعمه سين جاز وان باع كرا باربعين جاز ايضا استحسانا لانه باع بمثل ما باع فلان (الخامس في الوكالة بالشراء) الوكيل به أنفق الدراهم على نفسه ثم اشترى ما أمر به دراهم من عنده فاشترى للوكيل لالا في المختار \* وفي الاصل اشترى بدنانير من عنده ثم تقدم فاني الموكل فالشراء للوكيل ويضمن مال الموكل للتعدي ولو اشترى ما أمره وسلمه الى الموكل ثم أنفق دراهم الوكالة ونقد البائع غيرها جاز \* وفي الجامع دفع اليه ألفا ليشترى به فاشترى وقبل أن يتقدمه للبائع هلك فن مال الآخر وان اشترى ثم تقدمه الموكل فهلك الثمن قبل دفعه الى البائع عند الوكيل يهلك من مال الوكيل \* وفي الجامع الاصر وكاه به ودفع ألفا فاشترى ولم يتقدم رجوع مرة فان دفع وهلك ثانيا لا يرجع أخرى والمضارب يرجع مرارا والكل رأس المال \* وكيل يبيع الدنانير أمسكها وباع دينار له لا يصح \* وفي النوازل أعطاه دينارا قضاء دينه أو الاتفاق على عمله فامسكها وصرف دينار نفسه جاز استحسانا وفي العيون أمره بصدقة ألف وأعطاه فانفقته وتصدق بالف من عنده لا يجوز ويضمن وان باقية عنده وتصدق بالف من عنده جاز استحسانا \* وفي المشتق أمره أن يقبض من مديونه ألفا وتصدق فتصدق بألفه عنه ليرجع على المديون جاز استحسانا \* أمره بشراء جارية بالف فاشترى (٤٨٣) فقال لا أمر اشترى بها بنصفه وقال المأمور بالف ان ساوت بالالف

المأمور بالف ان ساوت بالالف  
فالمأمور بالقول وان ساوت  
نصفه فالحق للآخر وان  
كان لم ينفذ فالحق للآخر  
للوكل في الحالتين \* أمره  
بشراء هذا له وذكرا لثمن  
أو لاف قال اشترى به بالف  
وقال بنصفه فالحق للمأمور  
\* أمره بان يشترى بجماعه  
من الدين هذا العبد ويسلم  
مع فلان ففعل جاز وان لم  
يعين العبد أو البائع لا عنه  
خلافهما بخلاف ما لو قال  
تصدق بجمالى عليك الى  
المساكين أو قال اصرف  
الاجرة الواجبة عليك الى  
عمارة المنزل المستأجر به  
هلاك العين اختلاف قال  
كنت اشترى لك والموكل  
يقول لنفسك ان الثمن

ولو كان الدين ألفا فقتل أحدهما صاحبه فلا دفع ولا قداء وكان القاتل رهنا بسبعمائة وخمسين لان في كل واحد منهما من الدين خمسمائة فكان نصف كل واحد منهما قارغا ونصفه مشغولا واذا قتل أحدهما صاحبه فقد جنى كل واحد من نصفي القاتل على النصف المشغول والنصف الفارغ من الجنى عليه وخيانة القدر المشغول على المشغول أو الفارغ على الفارغ أو الفارغ على الفارغ هدر فيسقط ما كان فيه الى الجاني وذلك ما تسان وخمسون وقد كان في جانب الجاني خمسمائة فكان رهنا بسبعمائة وخمسين ولو فاق أحدهما عين صاحبه يتحول نصف ما كان من الدين في العين الى الفاقى فيصير الفاقى رهنا بسبعمائة وخمسة وعشرين وبقي المفقود عينه رهنا بجماعتي وخمسين وان كان العبدان رهنا في صفقة ففان كان فيه ما فضل على الدين بأن كان الدين ألفا فقيمة كل واحد منهما ألف فقتل أحدهما الآخر تعتبر الجناية بخلاف الفصل الاول واذا اعتبرت الجناية بمخير الراهن والمرتهن فان شأ جعل القاتل مكان المقتول فيبطل ما كان في القاتل من الدين وان شأ أقدى القاتل بقيمة المقتول وتكون رهنا مكان المقتول والقاتل رهن على حاله وان لم يكن فيه ما فضل على الدين بأن كان الدين ألفين وقيمة كل واحد منهما ألف وقتل أحدهما الآخر فان دفعاه في الجناية قام المدفوع مقام المقتول ويبطل الدين في القاتل فان قالنا نفدى فالقضاء كله على المرتهن فاذا حل الدين دفع الراهن ألفا واحدة وكانت الالف الاخرى قصاصا لهذه الالف اذا كان قتله ولو فاق أحدهما عين الآخر قيل لهما ادفعاه أو اقدياه فان قدياه كان القداء عليهم ما نصفت وان دفعاه بطل ما كان فيه من الدين وكان القداء مرهنا مع المفقود عينه فان قال المرتهن أنا لا أفدى ولكن أدع الرهن على حاله فله ذلك وكان الفاقى رهنا مكانه على حاله وقد ذهب نصف ما كان من المفقود من الدين لان اعتبار الجناية انما كان لحق المرتهن لا لحق الراهن فاذا رضى المرتهن بهذه الجناية صار هدرا وان قال الراهن أنا أفدى وقال المرتهن لا أفدى كان للراهن أن يقديه وهذا اذا طلب المرتهن حكم الجناية هكذا في البدائع \* وان أبى الراهن أن يقدي وقال المرتهن أنا أفدى يجتمع الارش فدى وكان متطوعا يلحق الراهن مما فدى عنه شئ لانه

منقودا فالقول للوكيل وكذا ان كان قائما والا ان هالكا فالقول للموكل وان قام بعينه فلو وكيل وان بعير عينه فلو وكيل وقال الوكيل في الوجهين (نوع آخر) الجهالة أنواع \* فاحشة بجهالة الجنس كسوء أو دابة لا يصح وان بين الثمن وبسيرة بجهالة النوع كشاة وفرس وثوب يهودى يصح بين الثمن أولا وفي التجريد جعل الشاة من القسم الثالث وفي الحمار تصير الصفة معلومة بجهال الموكل وكذا البقر فلو كان الموكل قال في فاشترى له حمارا مصريا أو كان وخدم من العوام فاشترى له فرسا يلبق بالمولد يلبق المأمور \* مستدركة بين الجنس والنوع كدار وجارية وعبدان أعلم الثمن صح أو النوع كرومى والا لا وفي المحيط أعلم الثمن أو المقدار صح \* دارا بالف لا يصح \* طيلسانا بجماعة صح \* دارا بالكوفة بالف جاز \* دارا بالكوفة في موضع كذا وسمى موضعا متقاربا بعينه ببعض جاز ذكرا لثمن أم لا وعن الثاني دارا بالف يجوز ويتعين البلد الذي هو فيه \* وكله بشراء دار ببيع فاشترى خارجها ان الموكل من أهل البلد لا وان من الرستاق جاز \* دفع دراهم وقال اشترى بها شيئا لا ولو قال على ما تحب وترضى جاز بخلاف البضاعة والمضاربة وقدم \* ولو قال بشراء ثوب لا \* بشراء أى ثوب شئت صح وفي البضاعة لو أمره بشراء ثوب أو ثياب أو ثياب صح وبشراء ثوب لا يصح \* دفع اليه ألفا وقال اشترى بها الدواب أو لم يدفعه صح \* ولو قال خذ هذه الالف واشتر بها الاشياء جاز وان لم يسم بضاعة أو مضاربة لانه أدخل اللام ولم ير دالمعهود لعدمه ولا كل الجنس

لاستحالة علم أنه أراد به ما ليس من ذلك الجنس حتى لو لم يدخل اللام لم يصح كقوله ثوباً أو دابة بل أولى لأن الشيء أهم فكانت الجهالة أخفش ولم يوجد منه ما يدل على تفويض الأمر إليه بخلاف ما تقدم ولوقال اشترى الاثواب ولم يذكره محمد رحمه الله قيل يجوز وقيل لا ولو أتبأب لا يجوز ولو تبا أو الدواب أو الثياب أو دواب يجوز أن لا يقدر الثمن (نوع منه) النقص وفيها قبل التسليم إلى الوكيل لا يتعين وفي الشمر كقوله المضاربة والهبة يتعين بكل حال وفيها بعد الدفع إلى الوكيل قبل يتعين حتى لا يبطل بالهلاك وقال أكثر المشايخ لا يتعين ويبطل بهلاكها وفي الأصل وكله بشراء ثوب هروري بمائة فاشترى بازيد أو باقل لا يلزم الأمر وفيه تفصيل وبأنه في الفتاوى في مسئلة أخرى وكله بشراء جارية بمائة فاشترى بتسعين أن ساوى تسعين لا يصح وأن ساوى مائة لم يلزم الأمر وإن كان لم يذكر صريح على الأمر لو باعده النقدين وإن بوزني عين أو عرض عين أو تبره فهو على الوكيل \* اشترى جارية فلان فتسكت وذهب واشترى هان قال اشترى تيماني فله وإن قال للوكيل فله وإن أطلق ولم يصف ثم قال كان لئان قاعة ولم يحدث بها عيب صدق وإن هالكه أو حدث بها عيب لا يصدق \* وكله بشراء عبد وبين جنسه ونحوه والأخرى - ل ذلك فاشترى فردا بذلك الجنس والثلث وقال كان لئان يجوز تعيينه وإن مات فعلى من سمى وإن اختلف الثمنان وزعم الوكيل المخالفة في ثمن (٤٨٤) سماه موكله من الوكيل \* الوكيل بشراء اشتراه نسيئة فالتأجيل حق الوكيل أو الموكل

وإن أراد الوكيل أن يكون له الاجل يشترى بالتقدم بوجه البائع إلى مدة فيكون الاجل - لحقه فيما أخذ الثمن من الموكل

### (نوع آخر)

قوله له اشتري جارية أو هذه بأف مشورة ولو قال اشترى جارية أو هذه بأف أو بأف من مالي أو بهذه الألف صح \* أمر عبداً أن يشتري نفسه من مولاه فاشترى أن أضاف إلى الأمر وقال اشترى منك نفسي فلان كان للأمر وإن أُلحق إلى العبد كان اعتاقاً وإن كان أعطاه ألفاً فهو للولي وعلى العبد ألف آخر وفي الثاني وكيل شراء العبد جاء إلى مالكه فقال المالك بعت هذا العبد من الموكل

متبرع بفداء ملك الغير ولم يكن مجبراً عليه كذا في المبسوط \* وإذا هلك الرهن في يد المرتهن بعد ما فداءه الراهن برده على الراهن الفداء لأن الزا من برئ عن الدين بالبقاء لأنه صار موفياً دينه بالفداء ثم اختلف مشايخنا أنه يراد ألف المستوفاة بالفداء أو المستوفاة بهلاك الرهن قال الفقيه أبو جعفر يراد ألف المستوفاة بالهلاك لأن الاستيفاء بالهلاك وجد بعد الفداء وقال غيره من مشايخنا أنه يراد ألف الفداء كما لو قضى دينه ثم هلك الرهن يرتد ما قبض كذا في محيط السرخسي \* المرهونة إذا ولدت ولداً فقتل انساناً خطأ فلا ضمان على المرتهن وضمانه على الراهن بخبر بين الدفع والفداء فإن فدى فهو رهن مع أمره على حاله فإن اختار الدفع فقال المرتهن أنا أقدي فله ذلك وكذلك لو استملك مال إنسان فخرط بالراهن بالبيع وأداء الدين كذا في الظهيرية \* وإذا كانت الامنة رهناً بألف وقيمتها ألف فولدت ولداً يساوي ألفاً ثم جنى الولد على الراهن أو على ماله فلا شيء في ذلك ولو جنى على المرتهن لم يكن بدين أن يدفع أو يفدى فإن دفع لم يبطل من الدين شيء بمنزلة ما لو مات وإن اختار الفداء كان على الراهن نصف الفداء كذا في المبسوط \* مرهونة بألف قيمتها ألف ولدت ولداً قيمته خمسمائة فقتلها ما عبد قيمته ألف ودفع بها فاعور يفتكه الراهن بأربعة أسباع الدين وذهب ثلاثة أسباعه لأن الامن لما ولدت انقسم الدين عليها ثلاثاً نظاهر على تقدير السلامة فلما قتلها ما عبد ودفع بها قام مقامهما ثلاثاً ثلثه بازام الام وثلثه بازام الولد فلما عور ذهب نصف كل واحد منهم ما وقد كان بازام الام ستمائة وستون وثلثان فصار ثلثمائة وثلثان وثلاثون وثلاثاً وقد كان ثلثه بازام الولد وقد ذهب نصفه فبقى سدسه وذلك مائة وستة وستون وثلثان هذا حاصل ما بقي منه والمعتبر قيمة الام يوم العقد وذلك ألف وقيمة الولد يوم الفكاك وذلك سدس الألف مائة وستة وستون وثلثان لأن حصته من الدين الثلث وعاد بالعود إلى النصف أعني نصف الثلث ولم يسقط شيء من الدين لأنه لا حصته من الدين إلا حال قيامه فيجعل الولد سهم ما والام ستمائة أسهم فتصير سبعة وقد ذهب بالعود نصف ما في الام وذلك ثلاثة وثلاثون وفي الولد سهم فذلك أربعة أسهم من سبعة أسهم وذهب من الدين

ثلاثة

قال أبو القاسم

وقال الوكيل قبل لا يلزم الموكل لأنه خالف حيث أمره أن لا يرجع إليه العهدة وقد رجح \* قال أبو القاسم الصغار والصحيح أن الوكيل يصير فضولياً ويتوقف العقد على اجازة الموكل \* وفي السير الوكيل والرسول في النكاح والطلاق والبيع يضيف إلى نفسه أو إلى الموكل أو إلى المرسل والرسول في البيع والطلاق والعناق والنكاح إذا أخرج الكلام مخرج الوكيل فأن أضاف إلى نفسه بأن قال طلقك بعتك زوجت فلا نفع منك لا يجوز لأن الرسالة لا تتضمن الوكالة لأنها فوقها وإن أخرج مخرج الرسالة جاز بان يقول إن مرسلتي يقول بعت منك ووكيل البيع إذا أخرج مخرج الرسالة لا ينفذه بخلاف الوكيل بالطلاق والعناق إذا أخرج مخرج الرسالة بان قال إن فلاناً أمرني بأن أطلق أو أعتق ينفذ على الموكل لأن عهدته ما على الموكل على كل حال ولو أخرج الوكيل الكلام في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بان أضاف إلى نفسه صح الألف النكاح والفرق بين وكيل النكاح والطلاق أن في الطلاق أضاف إلى الموكل معنى لأنه بناء على ملك الرقبة وتلك للموكل في الطلاق والعناق فاما في النكاح فذمة الوكيل قبله لله شرحت لو كان الوكيل بالنكاح من جانبها وأخرج مخرج الوكالة لا يصير مخالفاً لضافته إلى المرأة معنى لأن صحة النكاح تملك البضع وذلك لها وكله قال مالك بضع موكلتي فأنفق جانبها \* وجد بالمشترى الوكيل بالشراء محباً رده بالمشورة الموكل لو في يده وإن سلمه إلا بأمر الموكل وإن رضى الوكيل بالعيب لم يمه للموكل أن شاء قبله وإن شاء ألزم

الوكيل وقيل أن يلزم الوكيل إذا هلك بهلك من الموكل \* مات الوكيل بالشرع وظفر المشتري به عيباً رده وارثه أو وصيه أو المالك  
\* وكيل البيع إذا مات وظفر مشتريه به عيباً رده على وصي الوكيل أو وارثه أو المالك (نوع) وكلهما بنكاح أو طلاق أو عتاق على  
مال أو كتابة أو بيع أو شراء لا ينقرد أحدهما وان لم يسلم ما لا يقع على دراهم جازعه منه خلافهما \* جعل أمرها يدهما لا ينقرد أحدهما  
\* وكله ببيع عبد بن فباع أحدهما خازان لم يكن فيه ضرر وان أحدهما أوجد فعلى الخلاف \* وكله ببيعهما بألف فباع أحدهما بألف بمائة أن  
كان ذلك حصته من الثمن أو أكثر جاز وان أقل فلا عند الامام رحمه الله وقالان قدر ما يتعابن جاز \* وكله أن يشتري له عبد بن باعته ما بألف  
اشترى أحدهما بمائة أن حصته أكثر من الألف وأقل جاز (نوع آخر) المأمور بشراء جارية اشتري أخته فباعتها قال جارية  
لا طأها فعلى المأمور وان كان أطلق فعلى الآخر وان المحوفة بعقدها إذا ملكها وأمه وأخته نفذ على الموكل وان قال لا طأها أو استخدمها  
لزم الوكيل وان قال اشترى جارية لا طأها فاشترى أخت أم ولده أو زوجته أو التي في عدها الغيرة وكذا كل من يحمل بحال جاز وقيل لا يجوز  
وهو المأخوذ وكذا لو اشترى صغيرة لاوطأ مثلها أو مجوسية ولو يهودية أو نصرانية لزم الأمر والصابئة يلزم عنده خلافهما \* ولو أخت  
أمر أنه أو عمتا نسباً أو رضاعاً كان مخالفاً \* اشترى جارية لها زوج أو في عده من (١٨٥) زوج من بائن أو رجعي يلزم المأمور وهو

قول زفر والحسن وعند الثاني

ان العدة بالشهر ولزم الأمر  
وكذا العبد المأذون اذا  
اشترى قريب مولا ولادين  
عليه صح وعق وكد الصبي  
المأذون يصح ويعق عليه  
أما الأب والوصى اذا اشترى  
قريب الصبي أو المعتوه  
لا يجوز على الصبي والمعتوه  
ونفذ على الأب والوصى  
وان اشترى المعتوه أمة كان  
استولدها بالنكاح يلزم  
الأب قياساً والاستحسان  
على أنه يلزم المعتوه صبي أو  
معتوه وهب له أخوه فقبضه  
له وصيه أو أبوه جاز وعق  
عليه ولا ضمان بخلاف  
الشراء وان وهب له نصفه  
فكذلك ولا يضمن الصبي  
بل يسهى العبد في قسط

ثلاثة أسباع فلهذا قال محمد رحمه الله تعالى يفتيك بأربعة أسباع الدين كذا في الكافي \* ولو أن رجلاً  
جنى على عبد رجل فربهنه مولا ثم افتك ففات من تلك الجناية فله أن يتبع صاحب الجناية بجميع القيمة  
ولو كان القطع عدا في القياس يجب القصاص وفي الاستحسان لا يجب القصاص ويجب القيمة وكذا لو  
وهب ثم رجع فيه أو باع فرد ببيع بقضاء قاض كذا في التتارخانية \* ولو ارتب من رجلين وأحدهما  
شريك في الدين لم يجز الا اذا كان كفيلاً عن الآخر جاز ولو ارتبنا عينا ثم رداً أحدهما لم يجز ولو أقر أحد  
المرتدين أنه كان تلجئة بطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى في حصة الآخر ولو  
رهنه عبداً بينهما يدين مختلفين كان نصيب كل واحد رهنه بدينه وبين صاحبه ويتراجعان عند الهلاك  
كذا في التتارخانية \* رهن المفاوض وارتهانه بغير إذن شريكه جائز على شريكه ولو رهن بضمان  
جنايته صح وضمن لشريكه وليس لشريكه أن ينقضه ولو أعاره ما عاقره رهنه المستعير جاز على شريكه  
المفاوض (١) خلافاً لصاحبه كذا في خزائن الأكل \* وإذا ارتب المفاوض رهنه فوضعه عند شريكه  
فضاع فهو عاقبه. وإذا رهن أحد شريكي العنان رهنه بدين عليه لم يجز وكان ضماناً للرهن ولو ارتب  
بدين لهما أذانه وقبض لم يجز على شريكه فان هلك في يده ذهب حصته من الدين ويرجع شريكه بحصته  
على المطلوب ويرد المطلوب على المرتب بنصف قيمة الرهن وان شاء الشريك ضمن شريكه حصته ولو كانت  
شركتهما على أن يعمل كل واحد منهما برأيه فيما يقره أحدهما وارتهن فهو جائز على صاحبه كذا في  
المبسوط \* ولو رهن المضارب بدين استدانه على المضاربة بدين رب المال جاز والدين عليه ما وان لم يأمره  
به فهو على المضارب كاهما الوارتهن بدين من المضاربة فهو جائز ولو مات رب المال والمضاربة عروض  
فرهن المضارب شيئاً لم يجز وهو ضمان لها ولو رهن رب المال متاعاً من المضاربة فوفيه فضل على رأس المال  
لم يجز وان لم يكن فضل جاز ضمن رب المال كانه استهلكه أو باعه فأكل ثمنه كذا في خزائن الأكل \* استعار

(١) قوله خلافاً لصاحبه لم يتقدم مرجع الضمير ومعلوم أنه يعود لصاحب المذهب اهـ معجزة

الشريك \* وكله بشراء دابة ليركبها فاشترى مهرأ وعيماً أو مقطوع اليد لا يلزم الأمر \* وكله بشراء الطعام فهو على الحنطة ودقيقها فان  
قلت الى الخبز والكثير الى البر الا اذا اتخذ وليمة فالى الخبز وان كثرت والدقيق كالحنطة وفي رواية كالحنطة فاذا دفع اليه دراهم وقال اشترى بها  
طعاماً فاشترى لها أو ما كته يصح في القياس وفي الاستحسان لانه محمول على البر وجه القياس أن السكل مطعوم وجه الاستحسان أن  
العرف خصه به في باب الوكيل الوصية فاذا أوصى بالطعام دخل كل مطعوم وما ذكره من التخصيص بالبر عرف الكوفة حتى يسمى  
سوق الحنطة في بلادهم سوق الطعام ولو اشترى بها شراً لم يلزم الأمر استحساناً وفي عرفنا الطعام ما يمكن أكله بلا دام كالجم المطبوخ  
والمشوي فينصرف اليه (نوع في شراء الفضولي) شراء الفضولي لا يتوقف وفي فوائد نظير الدين رحمه الله غاب الدائن فاصدقه الى  
غيره وأخذ دينه واشترى بتلك الدراهم ان أضاف الشراء الى صاحب الدراهم نفذ عليه ان أجاز وان لم يصف اليه لا يتوقف \* وكله بشراء  
عبد بعينه فخرج الوكيل من عنده وأشهد أنه يشتريه لنفسه أو وكل آخر بشرائه فاشتراه فهو الاول وانما يملك الشراء لنفسه عند عزل نفسه  
ولا يملك ذلك عند غيبة الأمر الا اذا اشتريها بكثر مما وكله أو بخلاف جنس ما وكله به \* اشترى جارية بهذه الدراهم وأشار الى الدنانير تعلق  
بالدنانير اذا كانا يعلنان بحال المشار اليه ويعلم كل واحد منهما صاحبه \* دفع الى سمسار ألفاً قال اشترى بها شيئاً ان السمسار معروف بشراء شيء



فهو عليه والافساد وفي القدروري وكاه بشرامحطة أو مقدار آخر ولم يسم مقداراً ولا مثلاً ولو سمي كلاً معلوماً صح وفي الكافي اذا لم يدفع اليه ثمناً وقال اشترى خطبة أو غيرها من المقدرات لا يصح \* أمره بشراء ثوب هروي بعشرة فاشترى ثوبين هرويين بعشرة كل يساوي بعشرة لا يلزم الا حراً واحداً من ماعنده لعدم امكان الترجيح ولو أمره بشراء ثوب هروي بعينه والمثله بحالها لزم ذلك بحصته من العشرة وكذا لو أمره بشراء كثر خطبة بعينها وعن الثاني رجحه الله وكاه بشرامحطهم بدرهم فاشترى الحما مطبوخاً ومشوياً لا يلزم الا حراً الا ان يكون مسافراً نزل خاناً ولحم طير ووحش جازان في بلد يباع فيه ويشتره الناس ولا يقع على الشاة الحية والمذبوحة وان كان الثمن غير ذنابير الا ان تكون مسلوخة والبيض على بيض الدجاج وفي اليمن على بيض الطرائض وبقا كاهة بما يباع منها في السوق وبدن بما يباع في السوق من الادهاك اذا لم يدل دليل على التقيد بالاضحية بايام النحر والفحم والجندى وقته من السنة الاولى حتى لو اشتراه في السنة الثانية في وقته لا يجوز وفي باب الوكالة ان تقيد بالاضحية بايام النحر والفحم قول الثاني وعند الامام رجحه الله تعالى على اطلاقه وعن الامام اشترى عيماً ويشترى مثله بذلك لم يجوز على الامر ثم رجع وقال يجوز على الامر وهو قول الثاني رجحه الله \* ولو اشترى مقطوعة اليدين أو العيما جاز عندنا عليه وفي العوراء ومقطوع (٤٨٦) احدى اليدين يجوز على الامر اجماعاً ولو وكله بشراء رقبة لم تجز العمياء لما علم ان الرقبة

من آخر ثوب بالرهنة يدينه فاستم له قبل أن يرهنه ثم رهنه برئ عن الضمان وان افتكه ثم استم له فهو ضمان ولو ترك الاستعمال ثم هلك باقصة مملوكة أخرى لا ضمان عليه استعارة من آخر ثوب بالرهنة يدينه فاستم له بمائة درهم الى سنة ثم ان صاحب الثوب أخذ المستعير بثوبه ليرده عليه فله ذلك وان كان أعلم انه يرهنه الى سنة فان افتكه رب الثوب من ماله لم يكن متطوعاً ورجع به على الراهن وان كان الراهن غائباً وصدق المرتن رب الثوب أنه ثوبه يدفعه اليه أو يأخذ دينه ولم يكن رب الثوب متطوعاً وان قال المرتن لأعلم ثوبك لم يكن له على الثوب سبيل كذا في الذخيرة \* أعار ثوباً بالرهنة فلا يخلو امانه لم يسم له شيئاً أو سمي له مالا أو عين له مكاناً أو متاعاً أو شخصاً فان أعار ثوباً بالرهنة ولم يسم ما يرهنه به فله أن يرهن بأي قدر وبأي نوع شاء وان سمي له مقداراً فله أن يأقل أو أكثر أو يجنس آخر فلا يخلو امانه كانت قيمة الثوب مثل الدين أو أكثر أو أقل فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر ضمن لانه خالف الى شرائه اذ رهنه بأقل مما سمي وقيمة الرهن مثل قيمة الدين أو أكثر يضره المعير فان بعضه يكون أمانة عند المرتن وبعضه مضوناً وهو لم يرض بذلك بل طلب منه أن يجعل كله مضوناً وأما اذ رهنه بأكثر فله أن يفتك به حتى يحتاج المعير الى الفسك ليعمل الى ملكه ويرجع عليه الفسك متى زاد على المسمى وان كانت قيمة الثوب أقل من المسمى لم يضمن بأن أعار ثوباً ليرهنه بعشرة وقيمة تسعة فان رهن بقدر قيمته تسعة لا يضمن وأما اذ رهنه بجنس آخر ضمن في الفصول كلها وأما اذ أعاره ليرهنه من انسان بعينه فله من غيره ضمن ولو أعاره ليرهنه بالكوفة فله رهنه بالبصرة ضمن اختلاف في الهلاك والنقصان قبل الاسترداد من المرتن أو بعده فالقول للمستعير والبيئة للمعير فان ادعى الراهن ان المعير استرد الرهن قبل الفسك وصدق المرتن يصدق الراهن لان الراهن والمرتن تصادقا على فسخ الرهن والرهن عقد جرى بينهما فيكون القول قولهما أما من فسخ ذلك ويرجع المعير على الراهن بقدر ما ذهب منه بالدين فأولاً راد المعير افتكاكاً كليس للراهن والمرتن منه ويرجع على الراهن بما قضى لانه مضطرب في قضائه لا حياة له ومملكه ولو هلك عند المستعير قبل الرهن أو بعد الافتسك

اسم للسائلة \* أمره أن يزوج امرأته فزوجها عيماً جاز خلافهما \* زوجه سوداء فزوجها ببيض لا يجوز \* زوجتي عيماً فزوجها بصرية جاز لان الاول جنس وكذا في التوكيل بالشراء وفي قوله اشترى جارية لا طأها لو اشترى أخت أمه له وطأها جاز ولو اشترى أخت امرأته لا لانه يبيع الامة فتحل له نعم بطلق المذكوحة أيضاً لكن الحل يحصل ثمة بمجرد بيع الامة وهما بالطلاق لا يحصل بلامضى العدة ولا يدري المضي في عمره لجواز كونها عتده الطهر \* ولو اشترى رتقاء ولم يعلم بها جاز على الامر وله حق الرد وان علم به فهو مخالف وكذا

اذا لم يلم به ويشترط ابراءه البائع من كل عيب \* ولو اشترى جارية عيماً وقد قال اشترى جارية اعتقها عن ظهاري لزم المأمور لا يضمن لو يعلم وان لا يعلم لزم الامر وله الرد \* ولو قال جاريتهين لأطأهما فاشترى أختين أو جارية مع خالتهما أو عمتها رضاعاً أو نسباً فخالف عند الثاني خلافاً لفرجهما الله وان في صفتين لا يكون مخالف في القولين وان اشترى أمة وانتم الا يكون مخالف لانه وطأهما محال له وانما تحرم احدهما بوطئه الاخرى ذكره في المتقي (نوع) الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه وان قال عند العقد اشترىته لنفسى الا اذا خالف في قدر الثمن أو جنسه هذا اذا كان الموكل غائباً وان حاضراً وصرح الوكيل بان يشتره لنفسه صار مشترياً لنفسه ولو كمل بشكاح امرأته يملك الزوج لنفسه وفي العيون اشترى جارية فلان فذهب وسام ثم قال المأمور اشترى بنتاً فلان كان لموكله وان قال اشترى بنتاً لنفسى كان له وان قال اشترى بنتاً بلاضافة ثم قال قبل أن يحدث عيب أو تهلك اشترى بنتاً فلان فلان وان بعد هلاكها أو تعميمها لم يقبل بالتصديق الموكل \* اشترى عبد فلان يبنى وبينك فقال نعم فقبل الشراء قال له آخر مثل ذلك فاشترى فله رهن بين الامرين ولا شيء على المشتري وفي العيون لو لم يشتره حتى لقيه ثالث وقال مثل ذلك فقال نعم والاولان غائبان فاشترى فهو الاولان لعدم خروجه عن كليهما بلا علمهما فان علموا وكالة ثالث كان بينه وبين الثالث لارتفاع الوكالة عنهم اجماعاً قال لا حراً ما اشترى اليوم من بقر الاضحية فيبني وبينك نصفين فقال نعم ثم قال

لا تخرك ذلك فقال نعم واشتري بقره لها فنصفها للآخر ونصفها بين الأمور والآخر الأول نصفين \* قال لا تخران اشتري بقره  
للأضحية فيني وبينك فقال الآخر نعم فاشتري كان بينهما ما وبعته في العبد لا يكون على الشركة لصحة التوكيل بشرائه بقره لا بالعبد لا بيان  
الثنى \* اشتري عبدا وقبضه وقال لا تخران شركتك فيه ولم يقل شيئا فقال أيضا لا تخران شركتك فيه فقال لا قبلنا فهو بينهما ما ويخرج المشتري من  
البيع بمنزلة من يقول بعثك نصف هذا العبد بمائة ثم قال لا تخران بعثك نصفه بمائة فقال لا قبلنا ما لكاه وخرج هو عن العبد \* وكله بشرائه عبدا  
بعينه بالف قبض قبل ثم وكله آخر بذلك فقبض فاشتراه ان كان قبل وكلة الثاني بحضرة الاول فهو للثاني والافه وللأول وان كان الأول وكله ليشتره  
بألف والثاني بمائة دينار فاشتراه بمائة فهو للثاني والافه وللأول لا به يملك شراء لنفسه بمائة فملك شراء لغيره أيضا بخلاف الفصل الأول  
\* أمره بأن يشتري بعشرة دينار فاشتراه بمائة ثم أتى درهم وقيمة الدراهم مثل الدينارين لم الموكل خلافا لمحمد ورفرجهما الله ولو عرض قيمته مثل  
الدراهم لا يلزم الآخر اجماعا \* وكله بشرائه بقره للأضحية سودا فاشترى بيضا وأجر المولم الآخر ولو أتى فاشترى ذكرا لا وكذا الشاة ولو  
يقرأ ولم يقل أتى لزم الموكل ولو وكله بشرائه كبش أقرن ليخصي فاشترى كبش السليس بأقرن لا يلزم الآخر \* الوكيل بالسلم أضاف إلى دراهم  
الآخر وإلى دراهم نفسه فهو له فان لم يصف أصلا تعتبر نيته فان لم يحضره نية قال الثاني رحمه الله (٤٨٧) يحكم النقد صدقه الآخر أو كذبه  
وقال محمد رحمه الله ان كذبه

الآخر فسلك ذلك وان صدقه  
فالعقد للأمر نقد دراهم  
أيهما كان لان الأصل أن  
يعقد لنفسه الا اذا أضاف  
إلى مال الغير أو نوى لانه بعد  
ما وقع لا يعتبر النقد وبه  
فارق حال التكاذب لان  
النقد هناك صلح دليل على  
النية وقت العقد فاعتبر  
دليلا ما هنا فانفق على  
عدم النية فلا يعتبر دليلها  
\* أما الوكيل بشرائه بغير  
عينه اذا عقد ولم يحضره  
نية اختلف فيه المشايخ  
فيل هو على الخلاف وقيل  
الجواب فيه عندهما  
كالجواب لمحمد في السلم  
وفرق الثاني بين السلم والشراء  
بان للنقد تأثرا في نفاذ

لا يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو اختلف الراهن والمرتهن فقال المرتهن قبضت منك المال  
وأعطيتك الثوب وأقام البينة وقال الراهن بل قبضت المال وهلك الثوب وأقام البينة فالبينة بينة الراهن  
فان كان الثوب عارية فقال رب الثوب أمرتك أن ترهنه بمائة وقال المستعير بعشرة فاقول قول رب  
الثوب لان الأذن يستفاد من جهته ولو أنكركه كان القول قوله فكذلك اذا أقر به مقيدا بصفة والبينة بينة  
المستعير كذا في المبسوط \* واذا استعار ثوبا بالرهنة بعشرة وقيمه عشرة أو أكثر فملك عند المرتهن بطل المال عن  
الراهن ووجب مثله لرب الثوب على الراهن وكذا لو أصابه عيب ذهب من الدين بقدره وعلى الراهن نقصانه  
لرب الثوب كذا في خزائنه الا كل \* وفي الفتاوى العتابة ولو رهنه المستعير مع شيء آخر لم يأخذ المعير عنه الا  
أن يقضى جميع الدين ولو استعار الراهن من رجلين ثم قضى نصف الدين لم يكن له صرفه إلى نصيب أحدهما  
ولو أجزاه المرتهن باذن الراهن فالأجر للراهن وبطل الرهن ولو هلك فللمعير أن يضمن ان شاء الراهن وان شاء  
المرتهن ثم هو يرجع على الراهن ولو قضى الراهن دين المرتهن ثم هلك الرهن العارية في يد المرتهن رد ما قبض  
ويضمن الراهن للمعير كذا في التارخانية \* ولو قضى الراهن المال وبعث وكذا قبض العبد فملك عنده  
ضمن المستعير لصاحبه الا أن يكون الوكيل من عياله وكذا لو قبضه الراهن ثم بعثه إلى صاحبه مع وكيله فملك  
في يده كذا في خزائنه الا كل \* ولو استعار أمة ليرهنها فمهرها ومهرها الرهن أو المرتهن فانه يدرأ الحد عنهما  
ويكون المهر على الواطئ لان الوطء في غير الملك لا ينفك من حد أو مهر والمهر بمنزلة الزيادة المنفصلة المتولدة  
من العين لانه بدل المستوفى والمستوفى في حكم جزء من العين فيكون رهنها معا فاذا اقتسكها الراهن سلمت  
الإمة ومهرها لمولاها كالمال كانت ولدت ولو وهب لها هبة أو كتبت كسبا فذلك لمولاها كذا في المبسوط  
\* رجل استعار من آخر جارية ليرهنها بدينه ففعل ذلك ثم مات المستعير لم يدع مالا فطلب المرتهن من  
القاضي أن يبيعها بدينه وأبى صاحب الجارية بذلك فالقاضي لا يبيعها ولكن يقال للمرتهن احبس المرهون  
حتى يقضى المعير حقه فان قال المعير وهو صاحب الجارية للقاضي يبيعها بالدين وأبى المرتهن ذلك فانه ينظر

السلم وكان من جملة العقد فصل معينا كالأضحية بخلاف الشراء (نوع آخر) الوكيل بالشراء يطالب بالثنى من مال نفسه وان لم يدفعه  
الموكل اليه لانه هو العاقد وادعى شيخ الاسلام فيه اجماعا والاكثر على خلاف الشافعي رحمه الله فيه والوكيل بالصرف يقبض ما اشتري  
ويسلم البذل \* وكيل الشراء اشتري بالنسيئة فخل عليه الثمن بموته لا يجزى على الآخر \* وكيل الشراء اشتري بألف ونقد هاهنا ماله وقبض ولم  
يحبس عن الموكل حتى أعطاه نصفه ثم حبس وهلك في يده سلم له النصف المقبوض وبطل الباقي وان كان حبسه في أول الأمر رد المقبوض  
أيضا \* وهب البائع كل الثمن للوكيل رجوع الوكيل على الموكل بكلمه وان وهب له نصفه ثم النصف الباقي يرجع للثاني دون الأول لان الأول حط  
والثاني هبة ولو كان ألفا وهب له أولا تسع مائة ثم مائة يرجع بالمائة عند الامام والثاني وبه أخذ الحسن رحمه الله \* أمره بان يشتري  
عبدا بألف فاشتراه بألف ومائة فخط البائع المائة فالعبد يلزم الأمور وعلم لما ذكرناه أن ابراء البائع الوكيل وهبته على السواء يرجع  
فيهما على موكله بالثنى والدائن اذا أبرأ الدين عن الكفيل لا يرجع على المكفول عنه واذا وهب رجوع والفرق أن الكفيل انما يرجع  
بحكم الاداء حتى لم يملك الرجوع قبل الاداء لانه ملك ما في ذمة الاصيل ومصلحة فديكون بالاداء وقد يكون بالهبة لانها سبب للملك أما ابراء  
فليس من أسباب الملك بما في ذمة المدينون وفي الوكالة الرجوع بحكم المبادلة الحكيمة الجارية بين الوكيل والموكل حتى جرى التحاقف عند

بينهما التخالف لانه ملك ما في ذمة الموكل حتى يرجع على الموكل قبل الاداء الى البائع \* وكله يشتري له عبدا فقال اشتريت ونقدت الثمن فقال الموكل صدقت ولكن البائع غائب فرجى محضروني بغير قبضه الثمن فأخاف أن يضيع حتى يجوده الشراء لا يلتفت اليه ويؤمر بأداء الثمن الى الوكيل فاذا أنكره البائع بعد الحضور وحلف يرجع الموكل الى وكيله بالمؤدى \* اشترى عبدا من غير مال كجاءه مال كره وأنكر التوكيل عند الحياكم وغاب وطلب البائع من الحياكم ففسخ البيع فالحياكم ينقض البيع بينهما وان طلب المشتري من المالك أن يحلفه بالله ما وكله بالبيع فالحياكم لا يؤخر الفسخ ويقضي ويقول للمشتري انقض البيع وانطلق وان طلب عينه \* (نوع آخر في طريق نبوت المالك للموكل بالشراء) قال الكرخي رحمه الله ثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل وقال أبو طاهر رحمه الله ثبت للموكل ابتداء وهو الاصح ولهذا لو كان المشتري منه كوة الوكيل أو قريبه لا يفسد كاحه ولا يعتق عليه وقال القاضي أبو زيد الوكيل نائب في حق الحكم أصيل في الحق فوق فوافق الكرخي في الحقوق وأبو طاهر رحمه الله في حق الحكم وهذا حسن \* أمر رجلا أن يوكّل ففعل فاشترى الوكيل فانه يرجع على الموكل ثم الموكل على الأمر \* قال لا آخر وكل من شئت أن يشتري لي منك ما يدلك لم يجز ولو قال وكل فلانا بأن يشتري لي منك ما يدلك جاز وعن محمد رحمه الله أذن له في توكيل وكان (٤٨٨) وكله يبيع عبده فوكل آخر فباع الثاني العبد من الوكيل الاول جاز لان الثاني وكيل الموكل

الاول لا الثاني فلا يعتزل بوث الثاني ولا بعزله ولكن يملك الموكل الثاني عزله \* دفع اليه بضاعة يشتري له ما أحب ووكّل من أراد فوكل آخر ليشتري البضاعة للوكيل الاول أن يأخذ المتاع من يد الثاني هذا وان مات الوكيل الاول لم تبطل وكاله الثاني ولو كان قاله وكلتك أن تشتري لي كذا ونوكل لي من أحببت ففعل كذلك ليس للوكيل أن يأخذ المتاع من يد الوكيل الثاني \* له غريم في بلد آخر قال لا آخر اذهب وخدمته ألفي وللك عشرة ففعل فله أجر مثله \* قال به عشرة فمأزاد فلك نصفه فباعه وجب أجر المثل لان ادعى نصف الزيادة ومحمد أوجب بالغاما بلغ فان هلك ضمن عنده وفي المحيط عن الثاني ان باعه بعشرة ولم يبعه فمأزاد على نصفه وان تعب فيه وان باع بعشرة أو أكثر أو أقل له أجر مثل عمله ومحمد أوجب أجر مثل العمل باع أولا اذا تعب فيه والفتوى على قول الثاني رحمه الله \* قال لدلال اعرض متاعا وبعها فان بعها فلك من الاجر كذا فعرض ونادى ولم يتمكن من البيع حتى باعه دلال آخر عن أبي القاسم وأبي نصر أنه يجب له الاجر بقدر عمله وعنته وقال الفقيه في الاستحسان لا يجب شيء وهو موافق لقول الامام الثاني في المسئلة المتقدمة وعليه الفتوى \* باع عبدا ثم اختلفا فقال أحدهما كان ملكا الغير باع بلامره وقال الآخر بل كان ملكا البائع أو باع بلامره فاقول لمدعي النفاذ لانه الاصل في العقود ومدعي خلافه مناقض فان أراد مدعي عدم النفاذ عين صاحبه على أنه لم يقر بعد البيع انه باع ملكا غيره بلامره أو اقامة البرهان على اقراره لا يصح لان الحلف واليمين يترتب على صحة الدعوى ولم يوجد وان تصادقا على عدم الامر ففسخ العقد لا قرار كل واحد باطل حقه فان حضر الغائب وأنكر الامر فقد تم الفسخ وان زعم الامر فالبيع تام في حقه والفسخ باطل في حقه صحيح في حق المتعاقدين ويبطل الثمن عن المشتري ويضمن البائع الثمن لصاحب العبد مثله عندهما وعند الثاني رحمه الله الفسخ ماض في حق مالك العبد أيضا (السادس في الوكالة بالنسكاح) وكله يتزوج بزوجته بتمه الصغيرة لا يجوز وان كبرية أو من

ان كان في ثمنها وفاء بالدين لا يلتفت الى ابا المهرين وان كان فيه ازالة يده عن المهرين وان لم يكن في ثمنها وفاء بالدين لا تباع بدون رضا المهرين فان كان في ثمنها وفاء بالدين فبيعت في الدين واستوفى المهرين ثمنها ثم ظهر للمستعير مال رجوع المعير بما أخذه المهرين وان لم يمت المستعير ولكن مات المعير وعليه ديون كثيرة فان كان المستعير معسرا كانت الجارية رهنا على حالها فان اجتمع غرماء المعير ورثته على بيعها القضاء الدين وأبي المهرين فالجواب فيه على التفصيل الذي قلنا فيما اذا أراد ذلك حال حياته وأبي المهرين كذا في المحيط \* رجل غصب من آخر عبدا فرهنه بدينه عند رجل فهلك المال عند المهرين كان للمالك الخيار ان شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن المهرين فان ضمن الغاصب تم الرهن لانه يملكه من وقت الغصب بأداء الضمان فيصير رهنه مال نفسه وان ضمن المالك المهرين كان للمهرين أن يرجع على الراهن بما ضمن ويطل الرهن لان سبب ضمان المهرين هو القبض وعقد الرهن كان قبله فلا ينفذ الرهن بملك متأخر عن العقد ولو كان الغاصب دفع العبد المغصوب الى رجل ودفعته ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب العبد وضمن الغاصب أو المدفوع اليه فرجع المهرين على الراهن جازا الرهن في الوجهين ولو أن رجلا عنده ودبعة لانسان فرهنه فمعدع عند رجل فهلك عنده فجاء المالك وضمن الراهن أو المهرين لا ينفذ الرهن لان الاول ضمن بالدفع الى المهرين وعقد الرهن كان قبل الدفع فلا يكون مال الكا وقت الرهن فلا يجوز كرجل رهن عند رجل عبد الغير فمعدع عند الرهن ولم يدفع الى المهرين ثم ان الراهن اشترى العبد من مولاه ودفعه الى المهرين فانه لا يكون رهنه عند المهرين كذا في فتاوى قاضيخان \* ورهن المرتد وابنه موقوف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كسائر تصرفاته فان قتل على رفته وهلك الرهن في يد المهرين وقبضته والدين سواء وقد كان الدين قبل الرقة والرهن من مال اكتسبه قبل الرقة أو كان الدين في رفته باقرا منه أو يئنة قامت عليه والرهن مما اكتسبه في الرقة أيضا فهو بما فيه وان كان في الرهن فضل على الدين فان المهرين يضمن الفضل ولو استدان ديناً في رفته ورهن به متاعا اكتسبه قبل الرقة ثم قتل على رفته فالرهن باطل والمهرين ضامن

لان ادعى نصف الزيادة ومحمد أوجب بالغاما بلغ فان هلك ضمن عنده وفي المحيط عن الثاني ان باعه بعشرة ولم يبعه فمأزاد على نصفه وان تعب فيه وان باع بعشرة أو أكثر أو أقل له أجر مثل عمله ومحمد أوجب أجر مثل العمل باع أولا اذا تعب فيه والفتوى على قول الثاني رحمه الله \* قال لدلال اعرض متاعا وبعها فان بعها فلك من الاجر كذا فعرض ونادى ولم يتمكن من البيع حتى باعه دلال آخر عن أبي القاسم وأبي نصر أنه يجب له الاجر بقدر عمله وعنته وقال الفقيه في الاستحسان لا يجب شيء وهو موافق لقول الامام الثاني في المسئلة المتقدمة وعليه الفتوى \* باع عبدا ثم اختلفا فقال أحدهما كان ملكا الغير باع بلامره وقال الآخر بل كان ملكا البائع أو باع بلامره فاقول لمدعي النفاذ لانه الاصل في العقود ومدعي خلافه مناقض فان أراد مدعي عدم النفاذ عين صاحبه على أنه لم يقر بعد البيع انه باع ملكا غيره بلامره أو اقامة البرهان على اقراره لا يصح لان الحلف واليمين يترتب على صحة الدعوى ولم يوجد وان تصادقا على عدم الامر ففسخ العقد لا قرار كل واحد باطل حقه فان حضر الغائب وأنكر الامر فقد تم الفسخ وان زعم الامر فالبيع تام في حقه والفسخ باطل في حقه صحيح في حق المتعاقدين ويبطل الثمن عن المشتري ويضمن البائع الثمن لصاحب العبد مثله عندهما وعند الثاني رحمه الله الفسخ ماض في حق مالك العبد أيضا (السادس في الوكالة بالنسكاح) وكله يتزوج بزوجته بتمه الصغيرة لا يجوز وان كبرية أو من

لاتقبل شهادتها لا يجوز عنده خلافهما \* زوجه منكوحة آخر أو معتدة أو أم امرأته (٤٨٩) ودخل بها بلا علم عليه مهر المثل ولا يرجع به

على الوكيل علم أم لا \* وكله ان  
يرزوج له أمة فزوج حرّة  
لا يجوز وان مكاتبه أو  
مدبرة أو أم ولد جاز وكله بان  
يرزوج له هذه المرأة فزوجها  
الموكل ثم طلقها وانقضت  
عدها فزوجها الوكيل  
لا يصح وكله أن يزوج امرأة  
فزوجها امرأة علق طلاقها  
بالتزوج جاز ووقع الطلاق  
وكله بان يزوجها فزوجها  
لا يجوز وعليه الفتوى  
وقال بكر يجوز ولزوجها  
من ابن صغيره لا يجوز ومن  
ابنه البالغ أو أخته فعلى  
الخلاف \* وكل امرأه بأن  
تزوج بنت امرأه فزوجت  
نفسها لم يجز بخلاف  
قالت منكوحة رجل اذا  
خالعت زوجي وانقضت  
عدي فزوجني من فلان  
صح له وان علق الوكيل  
قال لو كبله ما صنعت  
بخاتم ملك التوكيل  
والايضاء ذكره في

الاصول  
(السابع في الطلاق  
والعتاق)

الوكيل بالطلاق لو طلقها  
بحر والا لا والوكيل بقضاء  
الدين يجبر \* أكره على أن يوكل  
بطلاقها فقال رجل أنت  
وكيلي فطلقها الوكيل فقال  
الموكل لم أرد التوكيل بالطلاق  
لا يصدق لقيام القرينة \* وكله  
بالطلاق فطلق الموكل  
وانقضت عدتها ثم نكحها

قيمة ان هلك يرد على الورثة ويكون دينه فيما اكتسبه في الردة وان كان الدين قبل الردة والمتاع من كسبه في  
الردة فالمرتهن ضامن لقيمته ويكون ذلك في تمام ما اكتسب في الردة فيرجع المرتهن بماله فيما اكتسبه  
قبل الردة كذا في المبسوط \* رجل رهن عبدا وغاب ثم ان المرتهن وجد العبد سرقا فان كان العبد أقر  
بالرق عند الرهن لا يرجع المرتهن بدينه عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوج امرأة بألف ورهن  
عندها بالمهر عينا تساوى ألفها فله الرهن عندها بعد ما طلقها قبل الدخول بها الا ان كان عليه ان هلك الرهن  
ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه ان يرد نصف الصداق ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر او رهن عندها  
بمهر المثل رهنها فله الرهن عندها وفيه وفاء بمهر المثل وتصر مستوفية مهر المثل فان طلقها قبل الدخول بها  
كان عليه ان يرد ما زاد على متعة مثلها كذا في خزانة المفتين \* دخل خائف لئلا يأتى لأدعك تنزل حتى  
تعطيني شيئا فدفعت له رهنها وهلك عنده ان رهنه لاجل أجرة البيت فهو بحال فيه وان لاجل أنه سارق يضمن قال  
الفقيه انه لا يضمن في الوجهين لانه غير مكره في الدفع كذا في الوجيز للكردي \* هشام عن محمد بن جهم الله  
تعالى قال كل شيء يضمن بالغصب فانه اذا كان رهنا يذهب منه بحسب ذلك وكل شيء لا يضمن بالغصب فانه  
لا يضمن المرتهن من ذلك ولو غصب غلاما شابا فشاخ في يده فانه يضمن النقصان فكذلك في الرهن يذهب  
بالحساب كذا في الظهيرية \* ولو كان أمر دابة فالتحق لا يضمن بخلاف ما لو غصب جارية ناهضة فانكسر  
ثديها حيث يضمن لانه نقصان كذا في الوجيز للكردي \* رجل رهن فروا قيمته أربعين درهما بشرة  
فأكله السوس وصارت قيمته عشرة فانه يقتسكه بدرهمين ونصف كذا في السراجية \* واذا كان لرجل  
على رجل ألف درهم رهنه بها عبدا تساوى الفين وقبضه المرتهن ثم أقر المرتهن أن الرهن لرجل اغتصبه  
الراهن منه لم يصدق المرتهن على الراهن فيؤدى الراهن الدين ويأخذ العبد ولا سبيل للقر له على العبد ولا  
على ما أخذ المرتهن وان مات العبد في يد المرتهن صار مستوفيا لدينه باعتبار الظاهر لان في قيمة الرهن وفاء  
بدينه وزيادة فكان ضامنا لجميع قيمته للقر له لانه قد قبضه بغير اذنه واقراه حجة عليه فيضمن جميع قيمته اذا  
تعذر رده بالهلاك ولو كان المرتهن لم يقر برقبته العبد ولكنه أقر أن رجل عليه دين ألف درهم استهلكها  
وقدمت في يد المرتهن فان المقر له يرجع على المرتهن بألف درهم ولو أقر المرتهن برقبته لرجل وقد كان الراهن  
جعل قيمته مائة عدلا يبيعه وبوفى المرتهن حقه فباعه العدل بألني درهم ودفعه وقبضه وقبض الثمن فنقد  
المرتهن من ذلك ألف درهم وأعطى الراهن ألف درهم فان أجاز المقر له البيع أخذ الالف التي أخذها  
المرتهن وان لم يجز البيع فلا سبيل له على أخذ المرتهن ولو كان المرتهن لم يقر برقبته ولكنه أقر أن العبد قد  
استهلك لرجل ألني درهم والمسألة بها فان المرتهن يدفع الالف التي قبض من ثمنه الى المقر له أجاز البيع  
أو لم يجز كذا في المبسوط \* رهن عبدا بألف فحفر العبد عند المرتهن بئر في الطريق ثم اقتك الراهن وأخذ  
العبد فهو على أربعة أوجه اما أن وقع فيها دابة ثم دابة أو وقع فيها انسان ثم انسان أو وقع فيها انسان ثم دابة  
أو وقع فيها دابة ثم انسان فان وقع فيها دابة ثم تلفت وهي تساوى ألفا فالعبد يباع في الدين الا أن يفديه  
المولى فان بيع بألف وأخذها صاحب الدابة يرجع الراهن على المرتهن بالدين الذي قضاه وان وقع في البئر  
دابة أخرى قيمتها ألف يشارك صاحب الدابة الاولى يأخذ نصف ما أخذ ولا يرجع الاول على الراهن  
بشيء واما اذا تلف فيها انسان فسد دفع العبد به يرجع الراهن على المرتهن بما قضاه من الدين فان تلف فيها  
انسان آخر بعد ما دفع العبد فولى الثاني يشارك الاول في العبد فاما اذا وقع فيها دابة فبيع العبد وصرف  
ثمنه الى صاحبها ثم وقع فيها انسان فولى العبد فولى الثاني يشارك الاول في العبد فاما اذا وقع فيها دابة فبيع العبد وصرف  
فيها دابة فانه يقال لولى القتل اما أن تبسيع العبد وتفضى الدين لان الجناية بين البيع والقتل فكذلك اذا عبدان  
فكأنهما موثقان ولو وقع معا فدفعت العبد الى ولي الجناية ويختار بين البيع والقتل فكذلك اذا عبدان  
جفرا بئر في الطريق فوقع فيها العبد الرهن فدفعه ثم وقع أحدهما فيها فبطل نصف الدين وهدره

(٦٢ - فتاوى خامس) الموكل وطلقها الوكيل لا يقع ولو طلقها والعدة قائمة من طلاق الموكل دون الثلاث يقع \* الوكيل  
بالطلاق طلقها في سكره لا يقع لان وقوع السكران عقوبة عليه قال الفقيه هـ ذاخل الرواية والدرية ويقع طلاق الوكيل كما يقع

طلاق الموكل في السكر ولان التوكيل (٤٩٠) بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ الوكيل ومن قال لغيره ان قلت لاهم اني انت طالق فهي

لا نهما قاما مقام العبد الاول واخذ احكم الاول ولو وقع العبد الاول في البر وذهب نصفه بان ذهب عينه  
 أو شلت يده سقط نصف الدين كذا في محيط السر خسي \* ولو حفر المصوب الموهون بترافي الطريق أو وضع  
 حجر في الطريق ثم رده الغاصب على المرتين ثم اقتسكه الرهن وقضى الدين ثم وقع فيها انسان يقال للرهن  
 ادفع بمبدل أو افده فأي ذلك فعل رجع بقيمته على الغاصب فان كان الغاصب مفلساً أو غائباً رجع على  
 المرتين بمقتضى اذا كان الدين والرهن سواء ليهكون الفداء من مال المرتين فان عطب بالحجر الآخر بعد دفع  
 العبد الى صاحب الدين يقال لصاحب الدين ادفع نصفه أو افده بعشرة آلاف ولو امره المرتين أن يحفر بئراً  
 في فئانه فعطب فيها الرهن أو غيره فعلى عاقلة المرتين وان كان الرهن أمره بذلك في فناء نفسه فعلى عاقلة  
 الرهن ولو أمره الرهن أو المرتين أن يقتل رجلاً لا يقتله فدفع به فعلى الأمر قيمته فتكون رهنه مكانه  
 وكذا لو بعده ليس في دابة فأوطأت انساناً فأم ما بعث باذن صاحبه فيؤاخذ الباعث بالدفع كذا في خزنة  
 الاكمل \* واذا حفر العبد بئر في الطريق وهو رهن بألف وقيمه ألف فوقع فيها عبد فذهب عيناه فانه يدفع  
 العبد الرهن أو يفدى بمنزلة مال أو فاقع في العبد يسهه والفداء كله على المرتين فان داه فهو رهن على حاله  
 وأخذ المرتين العبد الاعمى فكان له مكان ما أدى من الفداء وان دفع العبد الرهن وأخذ الاعمى كان رهنه  
 مكانه بالألف وان وقع في البئر آخر اشترى كوا في العبد الحافر بحصة ذلك أو يفديه مولا الذي عنده بالألف  
 ولا يلحق الاعمى من ذلك شيء كذا في المبسوط \* ولو قال لا تخرم ما بعث فلان قيمته على وأعطاه رهنه فاقبل  
 المبيعة لا يجوز كذا في خزنة المفتين \* رجل كفل بنفس رجل على أنه ان لم يوف به غدا فعليه ما على  
 المكفول عنه بأمر المكفول عنه ثم ان المكفول عنه رهن عيناً من الكفيل بالمال المكفول به لا يصح لان  
 الكفالة بالمال لم تحل بعد (رجل) كفل بدين عن انسان بأمره ثم ان المكفول عنه رهن عيناً بالدين المكفول  
 به من الكفيل قبل أداء الكفيل جاز رجلان لكل واحد منهما ألف على رجل فارتب ما بينهما أرضاً بينهما  
 وقبضها ثم قال أحسد المرتين من ان المال الذي لنا على فلان باطل والارض في أيدينا لثبته قال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى يطل الرهن وقال محمد رحمه الله تعالى لا يبطل الرهن ويبرأ من حصته والرهن على حاله كذا  
 في الظهيرية \* مروهنة بألف قيمتها ألف ولدت ولداً يساوي ألفاً فقتلته أمة تساوي مائة قد دفعت بها  
 فولدت المدفوعة ولداً قيمته ألف فاعورت المدفوعة ذهب من الدين جزء من أربعة وأربعين جزءاً وذلك  
 اثنان وعشرون درهماً وثلاثة أرباع درهم ناقصا بجزء من أربعة وأربعين جزءاً من درهم ويؤدى ما بقي وهو  
 تسعة وسبعة وسبعون درهماً وربع درهم وجزء من أربعة وأربعين جزءاً من درهم (بيان) أن  
 الام ولدت ولداً قيمته ألف انقسم الدين عليهم مانصين لان المعتد بقيمتها يوم العقد وهي ألف وقيمة الولد يوم  
 الفكاك وهي ألف أيضاً فلما قتلته أمة قيمتها مائة ودفعت بها بقي ما فيها من الدين لقيامها مقامها لولدها  
 كأن الاولى تراجع سعرها فلما ولدت القاتلة ولداً انقسم ما فيها على قيمة القاتلة وهي مائة وعلى قيمة ولدها  
 وهي ألف فصارت نصف الدين على أحد عشر فصار نصف الدين في الولد الاول كذلك فصارت كل اثنين  
 وعشرين سهم ما في القاتلة وقد ذهب بالعور نصفه فانكسر فصارت النصف أربعة وأربعين سهماً اثنان  
 وعشرون في الولد الثاني وسهم ما في القاتلة ذهب بالعور سهم فهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى ذهب  
 من الدين جزء من أربعة وأربعين جزءاً كذا في الكافي \* والله أعلم

(١) الباب الثاني عشر في الدعاوى في الرهن والخصومات فيه وما يتصل بذلك

واذا ادعى الرهن الواحد رجلان من واحد كل واحد منهما يدعي أنه رهنه منه بألف درهم وقبضه منه فهذه  
 (١) قوله الباب الثاني عشر الخ حق هذا الباب التقديم وتأخير باب المتفرقات كما هو العادة في أسلوب  
 هذا الكتاب بمعايير المحيط البرهاني وأجل تلك الخالفة من النسخ الاول اهـ مصححه

المسألة  
 يميناً عند الاجازة فيقتصر عليها فيما راعى شرطها بعد الاجازة بخلاف البيع الموقوف على اجازة المالك حيث يعتبر من وقت العقد لا من وقت الاجازة حتى صار الزايد الحاصلة قبل الاجازة بعد العقد لمن أضيف اليه العقد والفرق أن كل تصرف يوقف حكمه

طالق فقال ذلك الغير في حال السكر يقع كذا هنا وكيل العتق قال أعتقه أمس وكذبه موكله لا يعتق وكيل البيع قال بعته أمس وكذبه موكله فالقول للوكيل ولو أعتقه أجنبي أو طلق فاجاز وكيل العتق أو الطلاق لا يقع لأن المطلوب عبارته وكذا لو وكل الوكيل رجلاً وطلقها الثاني بحضرة الاول لا يجوز \* الوكيل بالكتابة وقبض بدلها اذا قال كاتب وقبضت بدلها فالقول له في الكتابة لاني قبض بدلها مال وقال كاتبه ثم قال قبضت بدلها ودفعت الى الموكل فهو صحيح مصدق لانه أمين \* قال لاهمارة الغير ان دخلت الدار فأنت طالق فأجاز الزوج فدخلت الدار طلقت دلان التوكيل باليمين بالطلاق جائز وعن الثاني قال امرأة زيد طالق أو عبده حر أو عليه المشي الى بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان حاقفا بكم لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان دخلت الدار وأرمته نفسي ان دخلت لرم وان دخلت قبل الاجازة لا يقع شيء لأن اليمين يقتضى شرطاً في المستقبل وانما يصير هذا يميناً عند الاجازة فيقتصر عليها فيما راعى شرطها بعد الاجازة بخلاف البيع الموقوف على اجازة المالك حيث يعتبر من وقت العقد لا من وقت الاجازة حتى صار الزايد الحاصلة قبل الاجازة بعد العقد لمن أضيف اليه العقد والفرق أن كل تصرف يوقف حكمه

على شيء فيجعل ذلك التصرف معلقا به لان في جعله سببا من وقت وجوده تخلف الحكم (٤٩١) عن السبب ثم كل تصرف لا يجهل

التعليق كالببيع ونحوه  
تعدرجه معلقا فاعتبرناه  
سببا من وقت وجوده  
متأخرا عنه حكمه الى وقت  
الاجازة فعند الاجازة أسند  
الى وقت العقد اما ما يجهل  
التعليق فاعتبر فيه معنى  
التعليق فكانه علقه  
بالاجازة فاعتبر من وقت  
الاجازة حكمه كاهو قاعدة  
التعليق \* الظاهر في النكاح  
الموقوف لا يصح بخلاف  
الاعتاق في البيع الموقوف  
نحو اعتاق المشتري من  
الغاصب \* وكلاهما بطلاق  
امرأته وقال لا يطلقها  
أحد كما دون صاحبها فطلق  
أحدهما ثم طلق الآخر  
أو طلق أحدهما فاجاز الآخر  
لم يجز لانهم لم يجتمعا وكذا  
الوكيلان بالعتق ولو قال  
طلقا جميعا ثلاثا فطلق  
أحدهما مطلقا فام الآخر  
طلقتين لم يقع ما لم يجتمعا  
على الثلاث \* قال لامرأته  
طلقا أنفسكما ثلاثا فطلقت  
أحدهما نفسها صاحبتها  
ثلاثا مطلقا لكن طلاقها  
نفسها يختص بالجنس  
وطلاق صاحبتها لا يختص  
ولو زاد ان شئتما فطلقت  
أحدهما لا تطلق لان تقدير  
الكلام طلقا أنفسكما ان  
شئتما طلاقا والموجود  
من أحدهما نصف الشرط  
\* الوكيل بالطلاق اذا خلع  
على مال ان كانت مدخولة

المسألة على وجهين (الاول) ان تقع الدعوى حال حياة الراهن والله على ثلاثة أوجه الاول ان يكون الرهن  
في يد أحد المدعين وفي هذا الوجه ان لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء يقضى بالرهن لدى البدوان  
أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا خارجا كان أو ذا اليد كافي دعوى الشراء الوجه  
الثاني ان يكون الرهن في أيديهما الوجه الثالث ان يكون الرهن في يد الراهن وفي الوجهين جميعا ان أرخا  
وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء فالقياس ان  
لا يقضى بشئ من الرهن لو أحدهما وفي الاستحسان يقضى بنصفه لكل واحد منهما بنصف حقه  
وبالقياس نأخذ لقوة وجهه هكذا ذكر في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى وذكر في رواية أبي حفص رحمه  
الله تعالى أنه لا يقضى لواحد منهما بشئ من الرهن قياسا واستحسانا فالواو ما ذكر في رواية أبي سليمان أصح  
(الوجه الثاني) ان تقع الدعوى بعد موت الراهن والله على ثلاثة أوجه أيضا وفي الوجه كله ان أرخا وتاريخ  
أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء ففيها اذا كان الرهن في  
أيديهما وفي يد الراهن فالقياس ان لا يقضى لواحد منهما بشئ وهما اسوة للغرماء بالقياس أخذ أبو يوسف  
رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يقضى لكل واحد منهما بنصف الرهن بنصف حقه يباع الرهن فيقضى  
نصف دين كل واحد منهما فان فضل شيء من الثمن من نصف كل واحد منهما يصرف الفضل الى سائر  
الغرماء والى الراهن بالخصص والاستحسان أخذ أبو حنيفة رحمه الله تعالى وقول محمد رحمه الله تعالى  
مضطرب في الكتب هذا الذي ذكرنا اذا ادعى الراهن من واحد أو اذا ادعى الراهن من اثنين وأقاما البينة  
والرهن في يد أحدهما فهذه المسألة على أربعة أوجه (الوجه الاول) ان يكون الراهن غائبا عن تاريخ الخارج  
وراهن لدى البدوي هذا الوجه يقضى بالرهن لدى البدوان أرخا مع ذلك وتاريخ الخارج أسبق وان كان  
الراهنان حاضرين يقضى به رهن الخارج وان كان أحد الراهنين حاضرا والآخر غائبا فانه لا يقضى  
للخارج ما لم يحضر الراهن الآخر فاذا حضر الآخر لا يقضى كذا في المحيط \* عند مدرك رجل ادعاء رجل  
انه عبده وانه رهنه من فلان الغائب بالف درهم وقبضه فلان منه وذو اليد يقول العبد عبدي فانه يقضى  
به للبدوي لان صاحب اليد انتصب خصم له لان كل واحد منهما يدعي الملك لنفسه في العبد فاذا قضى به  
للبدوي ذكر أنه يؤخذ منه ويوضع على يدي عدل ولو غاب الراهن وقال المرتهن هذا العبد رهن في يدي من  
قبل فلان بكذا وان هذا الذي في يدي غصبه أو استعاره أو استأجره مني وأقام على ذلك بينة فاني أدفع العبد  
اليه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى القاضي لا يقضى  
له بالرهن لان فيه قضاء على الغائب بالدين وليس عنه خصم في ذلك ولكن يقضى بأن وصول هذا العين  
الى يدي البدوي كان من جهة المدعي بالغصب أو الاجارة أو الاعارة كما شهد به شهوده فيقضى له بحق الاسترداد  
وذو اليد خصم في ذلك وهذا بخلاف ما لم يدع على ذي اليد الاخذ من يده فان ذا اليد لا ينصب خصم له  
كذا في التنازلية \* وفي حيل الخصاص رجل في يديه رهن والراهن غائب وأراد المرتهن أن يثبت الرهن  
عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بأنه رهن في يديه فالحيلة في ذلك أن يأمر المرتهن رجلا غريبا  
حتى يدعي رقبة هذا الرهن ويقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن البينة عند القاضي انه رهن عنده  
فيسمع القاضي بينته على الرهن ويقضى بكونه رهن عنده ويدفع عنه خصومة الغريب فهذا تنصيب  
من الخصاص أن البينة على الرهن مسموعة وان كان الراهن غائبا وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في دعوى  
الجامع وفي الاصل في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع من رهن الاصل وشرط حضرة الراهن  
لسماع هذه البينة والمشايع فيه يختلفون بعضهم قالوا ما ذكر في رهن الاصل ان حضرة الراهن شرط وقوع  
غلط من الكاتب والصحيح انه لا يشترط حضرته وبعض مشايخنا رجحوا الله تعالى قالوا في المسألة روايتان  
في إحدى الروايتين تقبل هذه البينة حال غيبة الراهن وفي رواية أخرى القاضي لا يقبل هذه البينة قال

بخلاف الحشر وان غير مدخولة قال خير وعليه أكثر المشايخ واختاره الصفار رحمه الله قال ظهير الدين رحمه الله لا يصح في غير  
المدخولة أيضا لانه خلاف فيهما الى شر \* وكيل النخل خالع وضمن صبح وان لم تأجر المرأة الضمان وكذا يرجع قبل الاداء ولو كيل بالنكاح



ملح وضمن الصداق صح وتخير المرأة بين (٤٩٢) مطالبته أو الزوج فاذا أخذت من الوكيل لا يرجع على الزوج وعن محمد رحمه الله

شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الحيل وهو الصحيح قال رحمه الله تعالى وقد أجاب بهذا في نظائره في السير الكبير فقال العبد المهرن اذا أسر ثم وقع في الغنيمة فوجده المرتن قبل القسمة وأقام البينة انه رهن عنده فلان وأخذه لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن وانما قال الرهن رهنك هذا الثوب وقبضته مني وقال المرتن رهنك في هذا العبد وقبضته منك وأقام البينة فالبينة بينة المرتن اذا كان العبد والثوب قاعين في يد المرتن وان كانا هالكين وقيمة ما يدعي الرهن أنه رهنه أكثر وأما البينة فالبينة بينة الرهن ولو قال المرتن رهنك في العبد والثوب جميعا وقبضته منك وقال الرهن لا بل رهنك الثوب وحده فالبينة بينة المرتن واذا أقيم الرهن البينة انه رهن عنده هذا الرجل عبد يساوي ألفين بألف وقبضه منه وأنكر المرتن ذلك ولا بدري ما فعل بالرهن فالمرتن ضامن لقيمة العبد كلها واذا ضمن قيمة العبد بحسبه من ذلك ألف درهم ويرد الباقي على الرهن ولو أقر المرتن وأدعى الموت فلا ضمان عليه لانه أمين في الزيادة على الدين ولم يوجده منه بخود حتى يضمن الزيادة بالخود ولو لم يجحد الرهن وجاء بعد يساوي خمسمائة وقال هو هذا العبد لم يصدق على ذلك لانه ثبت بالبينة ان الرهن يساوي ألفين والذي أحضره ليس بتلك الصفة فالظاهر كذبه فيما قال فلا يقبل قوله اذا جحد الرهن ذلك كذا في المحيط \* اذا كان لرجل على رجل ألف درهم وهو مقرب فادعى رب الدين على المدين ان رهنه عبد الله وقبضه منه والمدين يجحد ذلك قضى القاضي بالرهن بينة رب الدين ولو كان المدين يدعي الرهن على رب الدين ورب الدين يجحد فان كان الرهن قاعا في يد المرتن فالقاضي لا يقضي بالرهن بينة المطلوب على رواية كتاب الرهن وعلى رواية كتاب الرجوع عن الشهادات يقضي وان كان الرهن هالكا في يد المرتن فالقاضي يقضي بينة المدين بانفاق الروايات لان بخود المرتن الرهن بعد هلاك الرهن لا يمكن أن يحتمل فسحا للرهن فيجعل انكار المدين من الاصل فيتمسك الرهن من اثباته بالبينة واذا أقيم الرهن بينة على المرتن انه رهنه رهننا وأقبضه ولم يسم الشهود الرهن ولم يعرفوه فانه يسأل المرتن عن الرهن والقول قوله عنده مشايخ بلخ رحمه الله تعالى قالوا تأويله اذا شهد الشهود على اقرار المرتن أنه رهن منه شيئا وقبض أما اذا شهد الشهود انه رهن شيئا مجهولا وقبض وشهدوا على معانسة الرهن والقبض فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة واذا أقيم الرجل بينة انه استودع هذا البيده هذا الثوب وأقام ذو البيدة بينة انه ارتنه منه يؤخذ بينة المرتن ويجعل كانه أودع أولا ثم رهن لان الرهن يرد على الايداع وان كان الايداع لا يرد على الرهن الا برضا المرتن ولو كان الرهن أقيم بينة على انه باعه منه وأقام المرتن بينة على الرهن جعلته يباع وأبطل الرهن ويجعل كانه رهن أو لا ثم يباع لان البيع يرد على الرهن كذا في الذخيرة \* ولو ادعى الرهن الرهن وأقام البينة وادعى المرتن انه وهبه له وقبضه أخذت بينة الهبة ولو ادعى رجل الشراء والقبض وآخر الرهن والقبض وأقام كل واحد منهما البينة وهو في يد الرهن أخذت بينة المشتري الا أن يعلم ان الرهن كان قبله ولو كان في يد المرتن جعلته رهننا الا أن يقيم صاحب الشراء البينة أن الشراء كان أولا ولو كان في يد الرهن فادعى المرتن الرهن وادعى الآخر المصدقة وأقام كل واحد منهما البينة على ذلك وعلى القبض فصاحب الرهن أولى به الا أن يقيم الآخر البينة أن القبض يحكم الهبة والمصدقة كان من قبل الرهن كذا في المبسوط \* واذا ادعى المستودع أو المضارب هلاك المال وادعى رب المال عليهما الاستهلاك وتصلحا وأعطاه رهننا فهلاك لم يضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويضمن في قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية ناقلا عن التجريد \* اذا استودع رجل ثوبا من رهنه اياه ثم هلك قبل أن يقبض المرتن الرهن فهو فيه مؤتمن لان هذا المودع كيد المودع فلم يقبضه المرتن لا يثبت حكمه بالرهن له والقول فيه قوله بغير بينة لانه ينكر القبض يحكم الرهن فان أقيم الرهن البينة انه قبضه بالرهن وهلك بعد ذلك وأقام المرتن البينة انه هلك عنده بالوديعة قبل أن يقبضه للرهن فانه يؤخذ

رجل لان له ما عبدان وكل كل واحد منهم ما رجلا واحدا بعق عبده فقال الوكيل أعتقت أحدهما ومات قبل البيان ففي القياس لا يعتق شيء من واحد منهما لانه وكله بعق متخير ولو أوقعها عتقهما معا لكان معلقا بالبيان والمعلق غير المتخير وفي الاستحسان يعتق نصف كل منهما ويسعى في النصف لكل منهما لان اعتاق المجهول متخير في حق المعتق وان كان تعليقا في حق المحل \* قال زن را طلاق كن فقال اليك الحكم فقال لما كان الحكم الى طلاق لا يقع \* الوكيل بالخلع لا يملك قبض البذل ولو خالع على قليل جاز عنده وعندهما لا الا بما يتغابن \* وكله بطلاقها فاني أن يقبل بطلت الوكالة وان لم يقل الوكيل - ل قبلت ولا رددت حتى يطلقها يقع استحسانا \* طلق امرأتى فطلقها ثلاثا فان كان نوى الزوج الثلاث طلق والا لا عنده وقال لا يقع واحدة \* وكله بطلاقها جاز فلو طلقها الوكيل ثنتين صح الواحد لا الثاني \* وكله أن يزوجه من بلدة فلان أو قبيلة فلان فزوجه من أخرى لا يصح وكله بان يزوجهها ويأخذ خط المهر فزوج ولم يأخذ خط المهر يجوز \* اذا تزوجهها

الوكيل باربع مائة ومهر مثلها ألف فقال لا أرضى به يجوز عنده بناء على أن الوكيل بالبيع ملك البيع عاقر وهان وان زوجها من غير كف فاختار أنه لا يجوز لانها لا تملك تزويج نفسها من غير كف فلا تملك التفويض وان كفوا لكنه أعى أومة

بينه الراهن لانه ثبت ابقاء الدين كذا في المبسوط \* ولو كان الراهن رجلين وادعى المرتهن عليهما رهنا وأقام البيينة على أحدهما أنه رهنه وقبضه والمتاع لهما جميعا وهما يجحدان فإن لدعى الراهن أن يحلف الذي لم يقم عليه البيينة فإن نكل ثبت الرهن عليهما بيمينين مختلفين على الناكل بالنكول وعلى الآخر بالبيينة وإن حلف لم يثبت الرهن في حقه ولا يقضى بالرهن بنصيب الآخر لانه لو قضينا به لقضينا برهن المتاع كذا في المحيط \* أن كان الراهن واحدا والمرتهن اثنين فقال أحدهما ارتهنت أنا وصاحبي هذا الثوب منك بمائة وأقام البيينة وأنكر المرتهن الآخر وقال لم ترهنه وقد قبضنا الثوب وبجحد الراهن الرهن فإن الراهن يرتد على الراهن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أنا أقضى به رهنا وأجعله في يد المرتهن الذي أقام البيينة وعلى يدي عدل فإذا قضى الراهن المرتهن الذي أقام البيينة ماله أخذ الراهن فإن هلك ذهب نصيب الذي أقام البيينة من المال فأما نصيب الآخر فلا يثبت بالاتفاق لانه أ كذب شهوده بمجوده كذا في المبسوط \* وإذا استعار من آخر ثوبا برهنه بدينه وقبضه ورهنه ثم إن رب الثوب مع الراهن اختلفا وقد هلك الثوب فقال رب الثوب هلك قبل الفسكالك وقال الراهن هلك بعد الفسكالك فالقول قول الراهن مع يمينه وكذا لو قال الراهن هلك الثوب قبل أن أرهنه وقال رب الثوب هلك بعدما رهنته قبل أن نفتكه فالقول قول الراهن مع يمينه وإن أقاما البيينة فالبيينة بينة رب الثوب وإن هلك الثوب في يد المرتهن في هذه المسألة ثم اختلف الراهن والمرتهن ورب الثوب في قيمة الثوب فالقول قول المرتهن ولو اختلف رب الثوب والراهن فقال رب الثوب أمرت أن ترهنه بخمسة وقال الراهن أمرتني أن أرهنه بعشرة فالقول قول رب الثوب وإن أقاما جميعا البيينة فالبيينة بينة الراهن وبرئ عن ضمان القيمة وإذا شهد أحد الشاهدين على الراهن بمائة وشهد الآخر على الراهن بمائة فإن شهدا بباطله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يقضى بالرهن أصلا وعندهما يقضى بالرهن بمائة وإن شهدا أحدهما بمائة والآخر بمائة وخمسين إن كان المرتهن يدعى المائة لا تقبل شهادتهما وإن كان المرتهن يدعى المائة والخمسين تقبل الشهادة على المائة ويقضى بالرهن بمائة وهذا عندهم جميعا كذا في المحيط \* والله سبحانه أعلم بالصواب \* واليه المرجع والمآب \*

تم

أوصي جازوان خصيا وعنيينا  
يجوز أيضا ويؤجل كالمو  
زوجت نفسها منهما وإن  
تزوج بنفسه لانه متزوج  
لامزوج

(تم القسم الخامس من  
البرازية وبليته القسم  
السادس أوله كتاب  
الكفالة)

(انتهى طبع الجزء الخامس من الفتاوى العالمية الهندية وتلوه الجزء السادس  
أوله كتاب الجنائيات)







